

صفحة	صفحة
وعلى ما ليس بركن ولا شرط	٢٤١ مطلب لوردت الشمس بعد غروبها
٢٩٨ بحث القيام	٢٤١ مطلب في الصلاة الوسطى
٣٠٠ بحث القراءة	٢٤٢ مطلب في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار
٣٠٠ مبحث في الركن الاصل والركن الزائد	٢٤٤ مطلب في طلوع الشمس من مغربها
٣٠٠ بحث الركوع والسجود	٢٤٧ مطلب يشترط العلم بدخول الوقت
٣٠١ مطلب هل الامر التعبدى افضل او المعقول	٢٥٢ مطلب في تكرار الجماعة والاعتداء بالمخالف
المعنى	٢٥٣ مطلب في اعراب كائنات ما كان
٣٠١ بحث القعود الاخير	٢٥٤ مطلب تذكره الصلاة في الكنيسة
٣٠١ بحث الخروج بصنعه	٢٥٥ مطلب في الصلاة في الارض المغصوبة ودخول
٣٠٣ مطلب قصد هم باطلاق العبارات أن لا يدعى	البساتين وبناء المسجد في أرض الغصب
عليهم الامن زاجهم عليه	٢٥٦ باب الاذان
٣٠٣ مطلب مجمل الكتاب اذا بين بالظني فالحكم	٢٥٨ مطلب في المواضع التي يشدب لها الاذان
بعده مضاف الى الكتاب	في غير الصلاة
٣٠٤ بحث شروط التبرئة	٢٥٨ مطلب في الكلام على حديث الاذان جزم
٣٠٦ مطلب واجبات الصلاة	٢٥٩ مطلب في اول من بنى المنابر للاذان
٣٠٦ مطلب المكره تحريما من الصغار ولا تسقط به	٢٦١ مطلب في اذان الجوق
العدالة الا بالادمان	٢٦٢ مطلب في المؤذن اذا كان غير محتسب في اذانه
٣٠٧ مطلب كل صلاة اذيت مع كراهة التحريم	٢٦٥ مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد
تجب اعادتها	٢٦٨ مطلب هل يشر النبي صلى الله عليه وسلم
٣٠٨ مطلب كل شفع من النفل صلاة	الاذان بنفسه
٣١١ مطلب قد يشار الى المثنى باسم الاشارة	٢٦٨ باب شروط الصلاة
الموضوع للمفرد	٢٧٠ مطلب في ستر العورة
٣١٢ مطلب لا ينبغي أن يعدل عن الدراية	٢٧٣ مطلب في النظر الى وجه الامرء
اذا وافقتم رواية	٢٧٧ بحث النية
٣١٦ مطلب مهم في تحقيق متابعة الامام	٢٧٩ مطلب في حضور القلب والخشوع
٣١٧ مطلب المراد بالجمعة فيه	٢٨٣ مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه
٣١٨ مطلب سنن الصلاة	٢٨٣ مطلب مضى عليه سنوات وهو يصلى الظهر
٣١٨ مطلب في قولهم الاساءة دون الكراهة	قبل وقتها
٣١٩ مطلب في التبليغ خلف الامام	٢٨٥ مطلب اذا اجتمعت الإشارة والتسمية
٣٢١ آداب الصلاة	٢٨٦ مطلب ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ
٣٢٢ فائدة لدفع التأثرب مجزئة	حكمه
٣٢٢ فصل (في بيان تأليف الصلاة الى انتهائها)	٢٨٦ مبحث في استقبال القبلة
٣٢٣ مطلب في حديث الاذان جزم	٢٩٠ مطلب كرامات الاولياء نبأته
٣٢٥ مطلب الفارسية خمس لغات	٢٩٠ مطلب مسائل التحري في القبلة
٣٢٦ مطلب في حكم القراءة بالفارسية او التوراة	٢٩٢ مطلب اذا ذكر في مسئلة ثلاثة اقوال
والانجيل	فالارجح الاول والثالث لا الوسط
٣٢٦ مطلب في حكم القراءة بالشاذ	٢٩٦ باب صفة الصلاة
٣٢٦ مطلب في بيان المتواتر والشاذ	٢٩٧ مطلب قد يطلق القرص على ما يقابل الركن

٣٦١	مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية	٣٢٩	مطلب لفظة الفتوى اكدوا ببلغ من لفظة المختار
٣٦١	مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كفاية	٣٢٩	مطلب قراءة البسملة بين الفاتحة والسورة
٣٦٦	فروع في القراءة خارج الصلاة	حسن	
٣٦٦	مطلب الاستماع للقرآن فرض كفاية	٣٣٢	مطلب في اطالة الركوع للجاءى
٣٦٧	باب الامامة	٣٤١	مطلب مهم في عقد الاصابع عند التشهد
٣٦٨	مطلب شروط الامامة الكبرى	٣٤٥	مطلب في جواز الترحم على النبي ابتداء
٣٧١	مطلب في تكرار الامامة في المسجد	٣٤٥	مطلب في الكلام على التشبيه في كماليت
٣٧٦	مطلب البدعة خمسة أقسام	على ابراهيم	
٣٧٨	مطلب في امامة الاحرار	٣٤٦	مطلب لا يجب عليه أن يصلى على نفسه
٣٧٨	مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره أم لا	صلى الله عليه وسلم	
٣٧٩	مطلب اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل الافضل الصلاة مع الشافعي أم لا	٣٤٦	مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه الصلاة والسلام
٣٨١	مطلب الاساءة دون الكراهة أو اخش منها	٣٤٧	مطلب هل نفع الصلاة عائد للمصلى أم لا
٣٨٢	مطلب في كراهة قيام الامام في غير المحراب	والاصلى عليه	
٣٨٢	مطلب في جواز الايثار بالقرب	٣٤٨	مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة على
٣٨٣	مطلب في الكلام على الصف الاول	النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع	
٣٨٨	مطلب الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده	٣٤٨	مطلب في المواضع التي تكره فيها الصلاة على
٣٩١	مطلب في الاثني عشر	النبي صلى الله عليه وسلم	
٣٩٢	مطلب اذا كانت الاثني عشر	٣٤٩	مطلب في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترد أم لا
٣٩٢	مطلب الكافي للحاكم جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية	٣٥٠	مطلب في الدعاء بغير العربية
٣٩٦	مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة	٣٥٠	مطلب في الدعاء بالمحرم
٣٩٦	مطلب القياس بعد عصر الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقيس	٣٥١	مطلب في خلف الوعيد وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين
٣٩٨	مطلب المواضع التي تفسد فيها صلاة الامام دون المؤتم	٣٥٣	مطلب في وقت ادراك تكبيرة الافتتاح
٣٩٩	مطلب الاخذ بالصحيح اولى من الاصح	٣٥٤	مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام
٣٩٩	مطلب في أحكام المسبوق والمدرئ واللاحق	٣٥٤	مطلب في تفضيل البشر على الملائكة
٤٠٠	مطلب فيما لو أتى بالركوع او السجود أو بهما مع الامام او قبله او بعده	٣٥٤	مطلب هل تتغير الحفظة
٤٠٣	باب الاختلاف	٣٥٥	مطلب هل يفارقه المكان
٤٠٧	المسائل الاثنا عشرية	٣٥٦	مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد في التسبيح عقب الصلاة
٤١٠	لغز أي متصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض	٣٥٧	فصل في القراءة
٤١١	لغز أي متصل لا سلام عليه	٣٥٩	مطلب في الكلام على الجهر والخافتة
٤١٢	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	٣٦٠	مطلب تحقيق مهم فيما لو تذكروا ركوعه انه لم يقرأ فعاد تقع القراءة فرضا وفي معنى كون القراءة فرضا واجبا وسنة

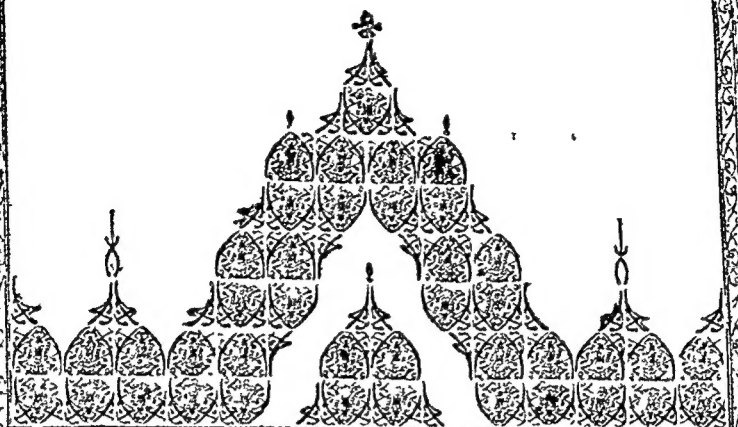
صفحة	صفحة
٤١٣	مطلب في الفرق بين السهو والنسيان
٤١٤	مطلب المواضع التي يكره فيها السلام
٤١٥	مطلب المواضع التي لا يجب فيها رد السلام
٤١٩	مطلب في التشبه بأهل الكتاب
٤٢١	مطلب في المني في الصلاة
٤٢٤	مطلب مسائل زلة القارئ
٤٢٥	مطلب اذا قرأ تعالى جتلا بدون ألف لا تقصد
٤٢٩	مطلب مكروهات الصلاة
٤٢٩	مطلب في الكراهة التحريمية والتزيمية
٤٣١	مطلب في الخشوع
٤٣١	مطلب اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة أولى
٤٣٧	مطلب الكلام على اتخاذ السجدة
٤٣٩	مطلب في بيان السنة والمستحب والمندوب والمكروه وخلاف الأولى
٤٤١	مطلب في أحكام المسجد
٤٤٢	مطلب كلمة لا بأس دليل على أن المستحب غيره لأن البأس الشدة
٤٤٣	مطلب في أفضل المساجد
٤٤٣	مطلب في انشاد الشعر
٤٤٤	مطلب في رفع الصوت بالذكر
٤٤٤	مطلب في الغرس في المسجد
٤٤٥	مطلب فيمن سبقته يده إلى مباح
٤٤٥	باب الوتر والنوافل
٤٤٦	مطلب في القرض العلي والعملي والواجب
٤٤٦	مطلب في منكر الوتر أو السنن أو الاجماع
٤٤٨	مطلب الاقتداء بالشافعي
٤٥١	مطلب في القنوات للنازلة
٤٥٢	مطلب في السنن والنوافل
٤٥٤	مطلب في لفظة ثمان
٤٥٥	مطلب قولهم كل شفع من النفل صلاة ليس مطردا
٤٥٦	مطلب في تحية المسجد
٤٥٧	مبحث مهم في الكلام على الخبئة بعد سنة الفجر
٤٥٨	مطلب في الكلام على حديث النهي عن النذر
٤٥٨	مطلب سنة الوضوء
٤٥٨	مطلب سنة الضحى
٤٥٩	مطلب في ركعتي الفجر
٤٥٩	مطلب في صلاة الليل
٤٦٠	مطلب في احياء ليالى العيدين والنصف وعشر الحجة ورمضان
٤٦١	مطلب في صلاة الرغائب
٤٦١	مطلب في ركعتي الاستخارة
٤٦١	مطلب في صلاة التسبيح
٤٦٢	مطلب في صلاة الحاجة
٤٦٥	مبحث المسائل الستة عشرية
٤٦٩	مطلب في الصلاة على الدابة
٤٧٠	مطلب في القادر بقدره وغيره
٤٧٢	مبحث صلاة التراويح
٤٧٦	مطلب في كراهية الاقتداء في النفل على سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب
٤٧٧	باب ادراك الفريضة
٤٧٨	مطلب قطع الصلاة يكون حراما ومباحا ومستحبا واجبا
٤٧٨	مطلب صلاة ركعة واحدة باطلا لا صحيحة مكروهة
٧٤٩	مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد الاذان (صوابه ٤٧٩)
٤٨١	مطلب في الاساءة دون الكراهة أو أخفش
٤٨٥	باب قضاء الاوقات
٤٨٥	مطلب في أن الامر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء
٤٨٦	مطلب في تعريف الاعداء
٤٩٢	مطلب في اسقاط الصلاة عن الميت
٤٩٢	مطلب في بطلان الوصية بالختمات والتهاليل
٤٩٤	مطلب اذا سلم المرتد هل تعود حسناته ام لا
٤٩٥	باب سجود السهو
٥٠٧	باب صلاة المريض
٥١١	مطلب في الصلاة في السفينة
٥١٣	باب سجود التلاوة
٥٢٤	مطلب في سجدة الشكر
٥٢٥	باب صلاة المسافر
٥٣٢	مطلب في الوطن الاصل ووطن الإقامة
٥٣٥	باب الجمعة
٥٣٧	مطلب في صحة الجمعة بمسجد المرجة والصالحية

- ٥٣٨ مطلب في جواز استنابة الخطيب
٥٤١ مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة
٥٤٤ مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
٥٤٦ مطلب في شروط وجوب الجمعة
٥٥١ مطلب في حكم المرق بين يدي الخطيب
٥٥٣ مطلب اذا شرت في عبادة فاعبيرة للاغلب
٥٥٤ مطلب في الصدقة على سؤال المسجد
٥٥٤ مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة
٥٥٤ مطلب ما اختص به يوم الجمعة
٥٥٦ باب العيدين
٥٥٦ باب في الفال والطيرة
٥٥٦ اجتناب السنة المؤكدة كالواجب
٥٥٥ مطلب فيما يترج تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فطر أو سنة
٥٥٦ مطلب الفقهاء قديماً كرون ما لا يوجد عادة
٥٥٦ مطلب بطلان المستحب على السنة وبالعكس
٥٥٩ مطلب يجب طاعة الامام فيما ليس بمصلحة
٥٥٩ مطلب امر الخليفة لا يبق بعد موته
٥٦٢ مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة
اذ لا بد منها من دليل خاص
٥٦٢ مطلب في تكبير التشريق
٥٦٣ مطلب يطلق اسم السنة على الواجب
٥٦٣ مطلب المختار أن الذبيح اسماعيل
٥٦٤ مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب
٥٦٥ مطلب في ازالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة
٥٦٥ باب الكسوف
٥٦٦ باب الاستسقاء
٥٦٧ مطلب هل يستجاب دعاء الكافر
٥٦٨ باب صلاة الخوف
٥٧٠ باب صلاة الجنائز
٥٧٠ مطلب في تلقين المحتضر الشهادة
٥٧١ مطلب في قبول توبة اليأس
٥٧١ مطلب في التلقين بعد الموت
٥٧١ مطلب في سؤال الملكين هل هو عام لكل احد
أولاً

- ٥٧٢ مطلب غمائية لا يسألون في قبورهم
٥٧٢ مطلب في أطفال المشركين
٥٧٣ مطلب في القراءة عند الميت
٥٧٣ مطلب الحاصل في القراءة عند الميت
٥٧٦ مطلب في حديث كل سبب ونسب منقطع
الاسبي ونسبي
٥٧٨ مطلب في الكفن
٥٨١ مطلب في كفن الزوجة على الزوج
٥٨١ مطلب في صلاة الجنائز
٥٨٢ مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي
٥٩٠ مطلب في بيان من هو أحق بالصلاة على الميت
٥٩٠ مطلب تعظيم اولى الامر واجب
٥٩٢ مطلب في كراهة صلاة الجنائز في المسجد
٥٩٣ مطلب مهم اذا قال ان شئت فلانا في المسجد يتوقف على كون الشاتم فيه وفي ان قتلته بالعكس
٥٩٧ مطلب في حمل الميت
٥٩٨ مطلب في دفن الميت
٦٠٢ مطلب في الثواب على المصيبة
٦٠٢ مطلب في كراهة الضيافة من اهل الميت
٦٠٤ مطلب في زيارة القبور
٦٠٥ مطلب في القراءة للميت واهداء ثوابه له
٦٠٥ مطلب في اهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم
٦٠٦ مطلب في وضع الجريد ونحو الاس على القبور
٦٠٧ مطلب فيما يكتب على كفن الميت
٦٠٧ باب الشهيد
٦١١ مطلب في تعداد الشهداء
٦١٢ مطلب المعصية هل تنافي الشهادة
٦١٢ باب الصلاة في الكعبة

الجزء الاول من حاشية العلامة الفقيه الفهامة النبية شائمة المحققين
 الشيخ محمد أمين الشهير بابن عابدين المسماة رد المحتار على
 الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه مذهب
 الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
 نفع الله بها أهل
 الايمان
 آمين

سراير الهمد محمد بن محمد طوس سنة ١٢٥٠



رد المحتار على الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك يا من تنزهت ذاته عن الاشياء والنظائر * وأشكرك شكراً أستزيد به من درر غرر القوائد زواهر
الجواهر * وأسألك غاية الدراية * ودوام العناية * بالهداية والوقاية * في البداية والنهاية * وفتح
باب المنع من مبسوط بحر فضلك المحيط لايضاح الحقائق * وكشف خزائن الاسرار لاستخراج درر البحار
من كزالدقائق * وأصلى وأسلم على نبيك السراج الوهاج وصدر الشريعة * صاحب المعراج وحاوي
المقامات الرفيعة * وعلى آله الطاهرين * وأصحابه الطاهرين * والائمة المجتهدين * وتابعيهم باحسان
الى يوم الدين * (أما بعد) فيقول احوج المفقرين الى رحمة أرحم الراحمين * محمد أمين الشهير بابن عابدين
* ان كتاب الدر المختار * شرح تنوير الابصار * قد طار في الاقطار * وسار في الامصار * وفاق
في الاشتهار * على الشمس في رابعة النهار * حتى اكب الناس عليه * وصار مقرعهم اليه * وهو
الحرى بأن يطلب * ويكون اليه المذهب * فانه الطراز المذهب في المذهب * فلقد حوى من الفروع
المنقحة * والمسائل المصنعة * ما لم يحويه غيره من كبار الاسفار * ولم تنسج على منواله يد الافكار * بيد أنه
اصغر حجمه * ووفور علمه * قد بلغ في الایجاز * الى حد الالغاز * وتمتع بإيجاز المجاز * في ذلك الجاز
عن انجاز الافراز * بين الحقيقة والجواز * وقد كنت صرفت في معاناته برهة من الدهر * وبذلت له مع
المشقة ثقة من جديد العمر * واقتنصت بشبكة الافهام اجل شوارده * وقيدت بأوتاد الاقلام جل أوابده *
وصرت في الليل والنهار سميعة * حتى أسرت الى سره وضميره * وأطلعني على حوره المقصورات في الخيام *
وكشفت لي عن وجوه مخدراته اللثام * فطفت اوشى حواشي صفائح صحائفه اللطيفة * بما هو في الحقيقة
بياض للحيقة * ثم أردت جمع تلك القوائد * وبسط سطحاتك الموائد * من مذكرات الحواشي
والرقاع * خوفاً عليهما من الضياع * ضاماً الى ذلك ما حرره العلامة الحلبي - والعلامة الطحطاوي -
وغيرهما من محشي هذا الكتاب * وربما عزوت ما فهمنا الى كتاب آخر لزيادة الثقة بتعدد النقل

لا لاغراب * واذا وقع في كلامهم ما خلافة الصواب أو الاحسن الالهيم * اقرر الكلام على ما يناسب
 المقام وأسير الى ذلك بقولي فانهم * ولا اصرح بالاعتراض عليهما * تأذبا منهما * وقد التزمت فيما
 يقع في الشرح من المسائل والضوابط * مراعاة أصله المنقول عنه وغيره خوفا من اسقاط بعض القيود
 والشرائط * وزدت كثيرا من فروع مهمه * فوائد حاجه * ومن الوقائع والحوادث * على اختلاف
 البواعث * والامحاء الزائفة * والنكت الفائقة * وحل العويصات * واستخراج الغويصات * وكشف
 المسائل المشككة * وبيان الوقائع المعضلة * ودفع الإيرادات الواهية من ارباب الحوائث * والانتصار
 لهذا الشارح المحقق بالحق ورفع الغواشي * مع عزو كل فرع الى أصله * وكل شيء الى محله * حتى الحجج
 والدلائل * وتعليقات المسائل * وما كان من مبتكرات فـ كرى القناتر * ومواقع نظري القاصر *
 أسير اليه * وأنبه عليه * وبذات الجهد في بيان ما هو الاقوى * وما عليه الفتوى * وبيان الراجح
 من المرجوح * مما اطلق في الفتاوى أو الشروح * معقدا في ذلك على ما حزره الائمة الاعلام * من
 المتأخرين العظام * كالامام ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم وابن أمير سراج * والمصنف والرملي وأبني
 نعيم وابن الشاذلي والشيخ اسماعيل الحائث والحناوني السراج وغيرهم ممن لازم علم الفتوى * من أهل
 التقوى * فدونت حواشي هي الفريدة في بابها * الفائقة على أترابها * المسترة عن نقابها * لطلابها
 وخطابها * قد أرشدت من اختار من الطلاب * في فهم معاني هذا الكتاب * فلهذا سميتها هذا المختار * على الدرر
 المختار * واني أقول ما شاء الله كأن * وايس الخير كالعيان * فسيحمداه معانيها * بعد الخوض في معانيها * شجر
 جمعت بتوفيق الاله مسائل * رفاق الحوائث مثل مدع التيم
 وماضر شمس اشرفت في علاوها * بحدود حسود وهو عن نورها عى

واني اسأله تعالى متوسلا اليه بنبيه المكرم * صلى الله عليه وسلم * وبأهل طاعته من كل ذي مقام
 على معظم * وبقدوتنا الامام الاعظم * أن يسمل على ذلك من انعامه * ويعينني على اكماله وانمامه *
 وأن يعفو عن زلتي * ويتقبل مني عملي * ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم * موجبا للفوز لديه في جنات
 النعيم * وينفع به العباد * في عامة البلاد * وأن يسلك في سبيل الرشاد * ويلهمني الصواب والسداد *
 ويسر عرائي * ويسمح عن خفواتي * فاني متطفل على ذلك * لست من فرسان تلك المسالك * ولكني
 اسقمت من طولها * واستعدت بقوته وحوله * وما توفيتني الا بالله عليه توكلت واليه انيب * وهذا واني قد قرأت
 هذا الكتاب * العذب المستطاب * على ناسك زمانه * وفقه أوانه * مفيد الطالبين * ومربي المريدين
 * سيدى الشيخ سعيد الحلبي المولى * الدمشقي * الحمد * ثم قرأته عليه ثانيا مع خاصيته للشيخ ابراهيم الحلبي الى
 كتاب الاجارة عند قراءة في عليه البحر الرائق قراءة اتفاق * بتأمل وامعان * واقتست من مشكاة فوائده *
 وتخللت من عقود فرائده * وانفعت بأنفاة الطاهره * وأخلاقه الفاخره * وأبازلي بروايته عنه وبسائر
 مروياته * امتح الله تعالى المسلمين بطول حياته * بحق روايته له عن شيخنا العلامة المرحوم السيد محمد
 شاكر العقاد السالمى العمرى * عن فقيه زمانه ملا على التركمانى أمين الفتوى بدمشق الشام عن الشيخ الصالح
 العلامة عبد الرحمن الجبلد عن مؤلفه عمدة المتأخرين الشيخ علاء الدين * وأرويه أيضا عن شيخنا السيد شاكر
 بقراءتي عليه لبعضه وهو يروى الفقه النعماني * عن محشى هذا الكتاب العلامة الشيخ مصطفى الرحقي
 الانصارى * ومنلا على التركمانى * عن فقيه الشام ومحدثها الشيخ صالح الجيني * عن والده العلامة الشيخ ابراهيم
 جامع الفتاوى الخيرية عن شيخ الفيا العلامة خير الدين الرملي * عن شمس الدين محمد الحانوتي * عن العلامة أجد
 ابن يونس الشهير بابن الشاذلي بكسر فسكون وتقديم الام على الباء الموحدة * ويرويه شيخنا السيد
 شاكر عن محشى هذا الكتاب العلامة التكرير الشيخ ابراهيم الحلبي المداوى * وعن فقيه العصر الشيخ
 ابراهيم النزي السايحاني * أمين الفتوى بدمشق الشام كلاهما عن العلامة الشيخ سليمان المنصوري * عن الشيخ
 عبد الحى الشرنبلالى * عن فقيه النفس الشيخ حسن الشرنبلالى * ذى التاليف الشهيرة عن الشيخ محمد المحي
 عن ابن الشاذلي * وأروى بالاجازة عن الاخوين المعمرين الشيخ عبد القادر والشيخ ابراهيم حفيدى سيدى
 عبد الفتى النابلسى شارح الحبية وغيرها عن جدتهما المذكورين وعن والده الشيخ اسماعيل شارح الدرر

والفرع عن الشيخ أحمد الشوبري عن مشايخ الاسلام الشيخ عمر بن نجيم صاحب الدرر والشمس الحانوتي صاحب الفتاوى المشهورة والنور على المقدسي شارح نظم الكنز عن ابن النجاشي * وأروى بالاجازة أيضا عن المحقق جبة الله البعلبي شارح الاشباه والنظائر عن الشيخ صالح الجبيني عن الشيخ محمد بن علي الكتبي عن الشيخ عبد الفار مقيي القدس عن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب التنوير والمنع عن العلامة الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر عن العلامة ابن النجاشي صاحب الفتاوى المشهورة وشارح الكنز عن السري عبد البر بن النخعي شارح الهداية عن عبد العزيز البخاري صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ الدين النسفي صاحب الكنز عن شمس الائمة الكردي عن برهان الدين علي المرغيناني صاحب الهداية عن نحر الاسلام البرزوي عن شمس الائمة السرخسي عن شمس الائمة الحلواني عن القاضي أبي علي النسفي عن أبي بكر محمد بن الفضل البخاري عن أبي عبد الله السيد بوني عن أبي حفص عبد الله بن أحمد بن أبي حفص الصغير عن والده أبي حفص الكبير عن الامام محمد بن الحسن الشيباني عن امام الائمة وسراج الامة أبي خنيفة النعمان بن ثابت الكوفي عن جادين سليمان عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أمين الوحي جبريل عليه السلام عن الحكم العدل جل جلاله وتقدست اسماءه * (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) استدل بها عملا بالأحاديث الواردة في ذلك والاشكال في تعارض روايات الابتداء بالبسملة والجملة مشهور وكذا التوفيق بينها يحمل الابتداء على العرفي أو الاضافي وكذا ما اورد من الاذان ونحوه مما يبدأهم مافيه والجواب عنه بأن المراد في الروايات كلها الابتداء باحداهما أو بما يقوم مقامه أو بحمل التبتد على المطلق وهو رواية يذكر الله عنده من جواز ذلك * ثم الباء لفظ خاص حقيقة في الاصطلاح مجاز في غيره من المعاني لا مشترك بينها لترجح المجاز على الاشتراك موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص عند العضد وغيره أي لكل واحد من الشخصات الجزئية المخوطة بأمر كلي وهو مطلق الاصطلاح بحيث لا يفهم منه الا واحد بخصوصه والاصطلاح تعليق شيء بشئ أو بانه به فيصدق بالاستعانة والسببية لاصطلاح الكتابة بالقلم وبسببه كافي التحرير ولما كان مدلول الحرف معنى حاصل في غيره لا يتعقل ذهنه ولا خارجا لا بتعلقه اشتراطه المتعلق المعنوي وهو الاصطلاح والتخوي وهو هنا ما جعلت التسمية مبدأه فيفيد تلبس الفاعل بالفعل حال الاصطلاح والمراد الاصطلاح على سبيل التبرك والاستعانة والاولى تقدير المتعلق مؤخر ليفيد قصد الاهتمام باسمه تعالى رداعلى المترك المبتدئ باسم آلهته اهتمامها بالالاختصاص لان المترك لا ينشئ التبرك باسمه تعالى وليفيد اختصاص ذلك باسمه تعالى رداعلى المترك أيضا واطهارا للتوحيد فيكون قصر افراد وانما قدم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان العناية بالقراءة أولى بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب أصل القراءة اذ لو أخر لا فاد أن المطلوب كون القراءة مفتوحة باسم الله تعالى لا باسم غيره ثم هذه الجملة خبرية لفظا وهل هي كذلك معنى أو انشائية معنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود اظهار انشاء التبرك باسمه تعالى وحده رداعلى المخالف اما على طريق النقل الشرعي كتبت واشترت أو على ارادة اللازم كرب اني وضعتها اني فان المقصود بها اظهار التحسر لا الاخبار بضمومها وهل تخرج بذلك الجملة الخبرية عن الاخبار أو لا ذهب المخشري الى الاول وعبد القاهر الى الثاني وسأني في الجملة لذلك مزيد بيان وأورد أنها لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها والتالي باطل فالقدم مثله اذا سقر والا كل ونحوهما مما ليس بقول لا يحصل بالبسملة وأجيب بأنها اذا كانت لانشاء اظهار التبرك والاستعانة باسمه تعالى وحده على ما قلنا فلا شك انه انما تحقق بها كأن اظهار التحزن والتحسر انما تحقق بذلك اللفظ فان الانشاء قسمان منه ما لا يتحقق مدلوله الوضعي بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الإلزامي بدونه وما نحن فيه من قبيل الثاني * ثم ان المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية والتب فيشمل الصفات حقيقة أو اضافية أو سلبية فيدل على أن التبرك والاستعانة يجتمع اسماءه تعالى * والله علم على الذات العلمية المستجمعة للصفات الحميدة كما قاله السعد وغيره أو الخصوصية أي بلا اعتبار صفة أصلا كما قاله العصام قال السيد الشريف كما تاهت

القول في ذاته وصفاته لا حجاب به سائر العقائد فحيرت أيضا في اللفظة الدالة على الذات ككأنه انعكس
 اليهم تلك الانوار أشعة فبهت أعين المستبصرين فاختلقوا أسرياني هو أم عربي أسم أو صفة مشتق
 أو علم أو غير علم والجهوز على أنه عربي علم من أجل من غير اعتبار أصل منسب ومنهم أبو حنيفة ومحمد بن الحسن
 والشافعي والخليل وروى هشام عن محمد عن أبي حنيفة أنه اسم الله الأعظم وبه قال الطحاوي وكثير
 من العلماء وأما الثعالف في حق الله لا ذكر عندهم صاحب مقام فوق الذكرب كما في شرح التحرير لابن أمير
 حاج * والرجح لفظ عربي وقيل معرب عن رنجان بالحاء المعجمة لانكار العرب حين سمعوه ورد بأن انكارهم له
 لتوهمهم أنه غير تعالى في قوله تعالى قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وذهب الاعلم الى أنه علم كالحلالة
 لاختصاصه به تعالى وعدم اخلاقه على غيره تعالى معترفوا ومنكروا أمّا قوله في مسيلة (وأنت غيب الوري
 لازلت رحمانا) نحن نعمته وغاؤه في الكبر واختاره في المعنى قال السبكي والحق أن المنع شرعي لا لغوي
 وأن الخصوص به تعالى المعترف والجهوز على أنه صفة مشبهة وقيل صيغة مسالفة لأن الزيادة في اللفظ لا تكون
 الا لزيادة المعنى والا كانت عبثا وقد زيد فيه حرف على الرحيم وهو يفيد المباعدة بصيغة فدلّت زيادته على زيادته
 عليه في المعنى كما لان الرحمانية نعم المؤمن والكافر والرحمية تخص المؤمن أو كيفا لان الرحمن المنعم بجلال
 النعم والرحيم المنعم بدقائقها والظاهر أن الوصف بهم مالم يمدح وفيه إشارة الى المباعدة كما في أي انما افتتح
 كتابه باسمه تعالى ستر كما مستعينا به لانه المفيض للنعم كلها وكل من شأنه ذلك لا يفتح الا باسمه وهل وصفه
 تعالى بالرحمة حقيقة أو مجاز عن الانعام أو عن ارادته لانها من الاعراض النفسانية المستحيلة عليه تعالى
 فبرادغاتها المشهور والثاني والتحقيق الاول لان الرحمة التي هي من الاعراض هي القائمة بنا ولا يلزم كونها
 في حقه تعالى كذلك حتى تكون مجازا كالعلم والقدرة والارادة وغيرهما من الصفات معانيها القائمة بنام
 الاعراض ولم يقل احد انهم في حقه تعالى مجاز وتتمام تحقيقه مع فوائد أخرى حواشينا على شرح المنار للشارح
 (قوله جدا) مفعول مطلق لعمل محذوف وجوبا والحمد للغة الوصف بالجميل على الجميل الاختياري على
 جهة التعظيم والتجليل وعرفا فعل بني عن تعظيم المنعم بسبب انعامه فالاول أخص مورد اذا الوصف لا يكون
 الا باللسان وأعم متعلقا لانه قد يكون لا بقوله نعمة والثاني بعكسه فيمنع ما عوم وجهي والشكر لغة
 يرادف الحمد عرفا وعرفا صرّف العبد بجمع ما أنعم الله عليه الى ما خلق لاجله وخرج بالاختياري الممدح
 فانه أعم من الحمد لانفراد في مدحت زيد أعلى رشاقة فقه واللؤلؤة على صفاتها فيمنع ما عوم مطلق وذهب
 الزنجشيري الى ترادفهما لاشتراطه في الممدوح عليه أن يكون اختياريا كالحمود عليه ونقض التعريف
 بجمعنا بخر وجهد الله تعالى على صفاته وأوجب بأن الذات لما كانت كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة
 الافعال الاختيارية وبأنه لما كانت تلك الصفات مبدءا لافعال اختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الافعال
 فالحمود عليه اختياري باعتبار المآل أو أن الحمد عليها مجاز عن الممدح ثم ان الحمد عليه وبه قد تغاير ان ذاتا
 كما هنا واعتبارا كما اذا وصف الشجاع بشجاعته فهي محمود به من حيث ان الوصف كان بها ومحمود عليه من
 حيث انها كانت باعثة على الحمد والحمد حيث اطلق ينصرف الى العرفي لما قاله السيد في حواشي المطالع اللفظ
 عند أهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في غيره وعند محقق الصوفية حقيقة الحمد انظر اوصاف الكمال
 وهو بالفعل أقوى منه بالقول لان دلالة الافعال عقلية لا يتصور فيها التخلف ودلالة الاقوال وضعية يتصور فيها
 ذلك ومن هذا القبيل جدا الله تعالى وثناؤه على ذاته فانه بسط بساط الوجود على مكنات لا تخصي ووضع
 عليه موائد كرمه التي لا تنتهي فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه
 الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أئنت على نفسك ثم ان الحمد صدر
 يصح أن يراد به معنى المبني لتفاعل أي الحمادية أو المبني للمفعول أي الحمودية والمعنى المصدري أو الحاصل
 بالمصدر وعلى كل فال في قولنا الحمد لله اما الجنس أو للاستغراق أو للعهد الذهني أي الفرد الكابل المعهود
 ذهنا وهو الحمد القديم فهي اثنا عشرة صورة واختار في الكشف الجنس لان الصيغة بجوهرها تدل
 على اختصاص جنس الحمادية تعالى ويلزم منسب اختصاص كل فردا لو خرج فرد منها لخرج الجنس تبعاله
 لتحقيقه في كل فرد فيكون اختصاص جميع الافراد ثابتا بطريق برهاني وهو أقوى من اثباته ابتداء فلا حاجة

في تأدية المتهود وحرثوت الجدله تعالى وانتفاؤه عن غيره الى أن يلاحظ الشمول والاحاطة واختار غيره
 الاستغراق لان الحكم على الحقيقة بدون اعتبار الافراد قليل في الشرع وعلى كل فالخصر ادعاءى محمول
 على المبالغة تنزيلا لجل غيره تعالى منزلة العدم أو حقيقى باعتبار أنه راجع اليه لتكينه تعالى واقدار العبد
 عليه وقد يقال أنه جعل الجنس في المقام الخطا بى منصرفا الى الكامل كأنه كل الحقيقة فيكون من باب ذلك
 الكتاب والحاتم الجواد وحل هذا الحصر بطريق المفهوم أو المتطوق قيل بالمتطوق ورد بأن آل تدل على
 العموم والشمول فليس التثنية جزء مفهوما وان كان لازما وقيل بالمفهوم لما ذكر وقيل لانفيد الحصر ونسب
 للنسبة وضعفه في التحرير بأن كلامهم مشحون باعتباره وقد تكرر الاستدلال منهم في نفي العيين عن المدعى
 بقوله عليه الصلاة والسلام والعين على من أنكروا قال في الهداية جعل جنس الايمان على المنكرين وليس وراء
 الجنس شيء وعلى كل من الصور الاثنى عشرة فلام الله امانا لملك أو للاستحقاق أو للاختصاص فبى ست وثلاثون
 وعلى الاخر فبى لتأ كيد الاختصاص المستفاد من آل كما قاله السيد من أن كلامها يدل على اختصاص
 المحامدة تعالى وقيل أن الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الجديد خولها وآل لا اختصاص
 ذلك الاختصاص به تعالى وعامه في شرح آداب البحث اقول يظهر لى أن آل لانفيد الاختصاص اصلا كما مر
 منسوباً للنفية وانما هو مستفاد من النسبة أو من اللام لما صرح به في التلويح من أن آل للتعريف ومعناه
 الاشارة والتعيين والتبميز والاشارة اما الى حصة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد أى الخارجى بجماعى
 رجل فأكرم الرجل واما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اعتبار الافراد وهو تعريف
 الحقيقة والماهية كالرجل خبر من المرأة وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحينئذ اماناً أن توجد قرينة البعضية
 كما في ادخل السوق وهو العهد الذهى أو لا وهو الاستغراق كأن الانسان لى خسر احترازا عن ترجيح بعض
 المتساويات بلام مرجح فالعهد الذهى والاستغراق من فروع الحقيقة ولهذا ذهب المحققون الى أن اللام
 لتعريف العهد أو الحقيقة لا غير الا أن القوم أخذوا بالخاص وجعلوه أربعة أقسام اه موضعاً هذه معانى آل
 فإذا كان مدخولها موضوعاً وحل عليه مقررون باللام التى حتى للاختصاص أفادت اللام أن الجنس أو المعهود
 محص بمدخولها وان كان المحمول غير مقررون بها فإن كان فى الجملة ما يفيد الاختصاص كتعريف الطرفين
 ونحوه فيها والا فان كانت آل الجنس والماهية فنفس النسبة تفيد الاختصاص اذ لو خرج فرد من أفراد
 الموضوع لم تصدق النسبة لخروج الجنس معه كما مر فى كلام الكشف وإذا قال فى الهداية وليس وراء الجنس
 شيء والحاصل أن الاختصاص مستفاد من اللام الموضوع له أو من النسبة لكن اذا كانت آل الجنس
 والماهية كما فى حديث والعين على من أنكروا اذا كانت آل للاستغراق ولم يقتصر المحمول بلام الاختصاص
 ونحوها كقولك الرجل بأكل الرغيف فلا اختصاص أصلاً هذا ما ظهر لفهمى القاصر قد بره وبه اندفع ما فى
 التحرير من التضعيف واذا جعلت اللام للملك أو الاستحقاق فلا اختصاص وان قلنا ان آل تفيد لان
 اختصاص ملك الجد أو استحقاقه بمدخول اللام لا ينافى ثبوت الجد لا تخر لا بطريق الملك أو الاستحقاق تأمل
 ثم هذه الجملة تحتتمل الخبرية ويصدق عليها التعريف لان الاخبار بالجد وصف بالجمل الخ أو فعل بنبى الخ
 واذا كانت آل فيها الجنس فالنفسه مبهلة أو للاستغراق فكلية والعهد الذهى تجزئية ولو صح جعلها للعهد
 الخارجى فنخصية ويحتمل أن تكون منقولة الى الانشاء شرعاً أو مجازاً عن لازم معناها فالمتهود ايجاد الجد
 بنفس الصيغة أى انشاء تعظمه تعالى واختلفوا فى الجملة الاخبارية اذا استعملت فى لازم معناها كالملاح والنساء
 والهجرة حل نصير انشائية أم لا ذهب الشيخ عبد القاهر الى الثانى قال لثلا يلزم اخلاء الجملة عن نوع معناها
 قيل ولانه يلزم عليه ههنا انتفاء الاتصاف بالجمل قبل جد الحامد ضرورة أن الانشاء يقارن لفظه معناه
 الوجود ورد بان اللازم انتفاء الوصف بالجمل لا الاتصاف والمكلام فيه (تمه) تأتى الاحكام الشرعية
 فى كل من البهية والجدلة أما البهية فتجب فى ابتداء الذبح وروح الصيد والارسال اليه لكن يقوم
 مقامها كل ذكر خالص وفى بعض الكتب أنه لا يأتى بالرحمن الرحيم لان الذبح ليس بلام للرحمة لكن فى الجوهر
 أنه لو قال بسم الله الرحمن الرحيم فهو حسن وفى ابتداء الفاتحة فى كل ركعة قبل وهو قول الاكثر لكن الاصح
 انما سنة ونسب أيضاً فى ابتداء الوضوء والاكل وفى ابتداء كل أمر دى بال ويجوز أن نسد حسب فيباين

الفاتحة والسورة على الخلاف الآتي في محله ان شاء الله تعالى وتباح أيضا في ابتداء المشي والقيام والقعود
 وتكره عند كشف العورة ومحل التجاسات وفي أول سورة براءة اذا وصل قراءتها بالانفال كما قيده بعض
 المشايخ قبل وعند شرب الدخان أي ونحوه من كل ذي رائحة كريهة كالأكل وكل نوم وبصل وتحرم عند استعمال
 محرم بل في البرازية وغيره ما يكفر من بسل عند مباشرة كل حرام قطعي - الحرمة وكذا التحريم على الجنب ان لم يقصد
 به الذكر اه ط لمخضام بعض زيادات وأما الجملة فتجب في الصلاة وتسنى في الخطب وقبل الدعاء وبعد
 الأكل وتباح بلا سب وتكره في الأماكن المستقذرة وتحرم بعدا كل الحرام بل في البرازية أنه اختلف في كفره
 (قوله لك) أثر الخطاب على اسم الله تعالى الدال على اجتماعه لجميع صفات الكمال إشارة إلى أن هذا
 الاجتماع من الظهور بحيث لا يحتاج إلى دلالة عليه في الكلام بل بربما يدعى أن ترك ذكر ما يدل عليه
 أوفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على أنه قوى للجماد محرك الأقبال وداعى التوجه إلى جنبه على الكمال
 حتى خاطبه مشعرا بأنه تعالى كأنه مشاهد له حالة الحد لرعاية مرتبة الاحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه
 أو بأنه تعالى قريب من الحامد كما قال تعالى ونحن أقرب إليه من حبل الوريد وان كان الحامد لتقصانه في كمال
 البعد كما تدل عليه كلمة يا الموضوع لتداء البعد على ما قيل في الاتيان بها هضم لنفسه واستبعاد لها عن
 مظان الزني كما أفاده الخطاى واليزدى (قوله يا من شرحت) الأولى شرح كما عبر في مختصر المعاني لأن
 الاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة أو موصوفة كما صرح به في شرح المفتاح لكن بمراعاة جانب
 النداء الموضوع للخطاب يسوغ الخطاب نظر إلى المعنى وذكر في المطول أن قول علي "كرم الله وجهه" (انا الذي
 سمعني أي حمده) قبيح عند النحويين واعتضه حسن جلبي بأن الالتفات من أتم وجوه تحسين الكلام
 فلا وجه للتقييد لانه الالتفات من الغيبة إلى التكلم وفيه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ على أنه يرد على
 النحويين بل أنتم قوم تجهلون فلو كان فيه قباحة لما وقع في كلامه وفي أعلى طبقات البلاغة اه أقول ولا يخفى
 ما في قوله على انه يرد الخ من اللطافة عند أهل الطرافة وفي معنى اللبيب في بحث الاشياء التي تحتاج إلى رابط
 أن نحو أنت الذي فعلت مقيس لكنه قليل واذا تم الموصول بصلته انخبط عليه حكم الخطاب ولهذا قيل قنم
 ومن زعم أنه من باب الالتفات لأن أموا مغايبه وقنم مواجهة فقد سها اه ولا يخفى أنه فيما نحن فيه لم يتم
 الموصول بصلته أي لم يأت التمهيد بعد تمام الصلاة فدعوى الالتفات فيه صحيحة (قوله شرحت صدورنا) أصل
 الشرح بسط اللحم ونحوه ومنه شرح الصدر أي بسطه بنور الهوى وقيل معناه التوسعة مطلقا ويقابله الضيق
 لقوله تعالى فنرد الله أن يهديه الآية وفسر في آية ألم نشرح توسعته بما أودع فيه من العلم والحكمة وخض
 الصدور لأنها ظروف القلوب المولدة على سائر الجوارح لأنها محل العقل كياتي في باب خيار العيب والمراد بها
 القلوب واتساعها كثابتها عن كثرة ما يدخل فيها من الحكم الإلهية والعارف الربانية (قوله بأنواع الهداية)
 قال البيضاوي في تفسيره الهداية دلالة بلطف ولذا استعمل في الخير وقوله تعالى فاهدوهم إلى صراط
 الجحيم على التهكم وهداية الله تعالى تنوع أنواعا لا يحصى منها عدد لا يحصى تنحصر في أجناس مترتبة الأول
 إفاضة القوى التي بها يتمكن المرء من الاهتمام إلى مصالحه كالقوة العاقلة والحواس الباطنة والمشاعر
 الظاهرة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بإرسال الرسل
 وانزال الكتب والرابع أن يكشف على قلوبهم السراير ويريهام الأشياء كما هي بالوحي أو الألهام أو المنامات
 الصادقة وهذا مختص بالانبياء والأولياء اه لمخضام (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت أي جعلت صدورنا
 قابلة للتغيرات حال كون الشرح سابقا أو صفة لذلك المصدر اه ط أقول أو صفة لزمان أي زمانا سابقا فهو
 منصوب على ظرفية أي حين أخذ المشاق أو حين ولدنا على الفطرة وأعقلنا الدين الحق واخترنا البقاء عليه
 (قوله ونورت بصائرنا) النور كيفية ظاهرة بنفسها مظهرة لغيرها والضياء أقوى منه وأتم ولذلك اضيف
 إلى الشمس في قوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بأن الضياء ضوء ذاتي
 والنور ضوء عارض وقد يقال ينبغي أن يكون النور أقوى على الإطلاق لقوله تعالى الله نور السموات
 والأرض وانما يتجه إذا لم يكن معناه في الآية المنور وقد جعله أهل التفسير على ذلك اه حسن جلبي على
 المطول والبصائر جمع بصيرة وهي قوة القلب المنزهر بنور القدس يرى بها حقائق الأشياء بمثابة البصر للنفس

في تعريفات السيد (قوله بتنوير الابصار) الباء للمسيبية فان الانسان بنور بصره ينظر الى عجائب
المصنوعات لله تعالى والى ان الكتب النافعة وغير ذلك مما يكون سببا في العادة لتنوير البصيرة باكتساب
المعارف (قوله لاحقا) الكلام فيه كالكلام في سابقا وانما كان تنوير البصائر لاحقا أى متاخرا عن شرح
الصدور لان شرحها بالاهتداء الى الاسلام كإشعار اليه قوله تعالى فمن ير الله أن يهديه الآية وهذا سابق
عادة على تنوير البصائر بما ذكرنا وقال الخطاى في حاشية المختصر قدم شرح الصدر على تنوير القلب لان
الصدور عاقل القلب وشرحه مقدم لدخول النور في القلب (قوله وأضفت) يقال أفاض الماء على نفسه
أى أفرغه قاموس (قوله من اشعة) جمع شعاع بالضم وهو ما تراه من الشمس كأنه الحبال مقبلة عليك اذا
نظرت اليها أو ما يتشرب من ضوءها قاموس والشرية تعيلة بمعنى مفعولة أى مشروعة فقد شرعها الله حقيقة
والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا والشرية والملة والدين شئ واحد فبى شريعة لكون الله تعالى قد شرعها
والشرية في الاصل الطريق يورد للاستقاء فأطلقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها والتوصل بها
الى ما به الحياة الابدية وملة لكونها املت علينا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للتدين
بأحكامها أى للتعبد بها اه ط وكل من الدين والشرية يضاف الى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة
فانها لا تضاف الا الى النبي صلى الله عليه وسلم فيقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله تعالى
ولاملة زيد كما قاله المظهر والراغب وغيرهما في كل ما قاله التتاراني انهم انضاف الى احاد الامة فهستانى
في شرحه على الكمدانية هذا وقال ح الانسب بالا فاضة والبحر أن يقول من شأيب مثلا وهو جمع
شؤوب الدفعة من المطر كما في القاموس اه اى بناء على انه شبه الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء فهو
استعارة بالكناية والاشعة تخيل وكل من الافاضة والبحر لا يلائم ادعاء أن الشريعة من أفراد الشمس الذى
هو مبنى الاستعارة ولا يخفى أن هذا غير متعين لجواز ان تشبه أحكام الشريعة بالاشعة من حيث الاهتداء
فهو استعارة نصريحية والقرينة اضافة الاشعة الى الشريعة ثم تشبه الاحكام المعبر عنها بالاشعة من حيث
الارتفاع أو الكثرة بالسحاب فهو استعارة بالكناية والافاضة استعارة تخيلية والبحر ترشيع فقد اجتمع
فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف ويجوز أن يقال اضافة الاشعة
الى الشريعة من اضافة المشبه به الى المشبه وشبه المسائل الشرعية بالبحر بجامع الكثرة أو النفع
فهو استعارة نصريحية والافاضة ترشيع فافهم (قوله وأغدت) أى اكثرت في التزويل لاسقيناهم ماء
غذا أى كثير اصباح (قوله لدينا) أى عندنا وقبل ان لدى تقتضى الحضرة بخلاف عند تقول عندى
فرس اذا كنت غلاما وان لم تكن حاضرة في مكان التكلم ولا تقول لدى الا اذا كانت حاضرة (قوله
منحك) جمع منحة وهى العطية (قوله الموفرة) أى الكثرة (قوله نهرا فائقا) الفائق الخبار من كل
شئ قاموس وفيه استعارة نصريحية أيضا نظير ما مر ولا يخفى ما في الجمع بين أسامى الكتب من الهداية
والتنوير والبحر والنور من اللطافة وحسن الايهام وليس المراد من انفس الكتب لما فيه من التكلف وفوات
النكات البدعية في لطيف الكلام ولانه غير المؤلف في مثل هذا المقام بين العلماء الاعلام فافهم (قوله
وأتممت) أى اكملت نعمتك أى انعامك أو ما انعمت به ط (قوله علينا) الضمير للمؤلف وحده نظر الى عود
نواب الانتفاع به اليه فقط وأنى بضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو جائز عند الفقهاء والمحدثين أو الضمير للعناصر
الحفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن ظن من الشيخ ويدل على أن الخطبة أنفت بعد ابدائه هذا الكتاب
بل على انها متأخرة عنه ط (قوله حيث) الحثية للتعليل أى لانه يسرت أى سهلت أو التثنية أى اتممت
وقت تيسير ابتداء الخ والاول أولى ط (قوله تبييض) هو في اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشئ على
وجه الضبط والتحرير من غير شطب بعد كتابته كيفما اتفق اه جوى (قوله هذا الشرح) الاشارة الى
ما في الذهن من الالفاظ التخيلية الدالة على المعاني وهذا هو الاولى من الالوجه السبعة المشهورة ط وهى
كون الاشارة الى واحد فقط من الالفاظ أو النقوش أو المعاني أو الى اثنين منها أو الى الثلاثة وعلى كل فالاشارة
مجازية هنا والشرح بمعنى الشارح أى المميز والكاشف أو جعل الالفاظ شرحا بمبالغة (قوله المختصر)
الاختصار تقليل اللفظ وتكثير المعنى وهو الایجاز كما في المفتاح (قوله تنجاء) في القاموس وجاهك

بتنوير الابصار لاحقا * واضفت
علينا من اشعة شريعتك المطهرة
بحر افاقا * وأغدت لدينا من
بحار منحل الموفرة نهرا فائقا *
وأتممت نعمتك علينا حيث
يسرت ابتداء تبييض هذا الشرح
المختصر تنجاء وجه

وتجاءك مثلين تلقا وجهك (قوله منبع الشريعة) أى محل تبعها وظهورها شبه الظهور والبيع ثم اشتق من البيع معنى الظفر ومنبع بمعنى منظر فهو واستعاره تصرفه أو شبه الشريعة بالماء والمنبع تخيل فهو واستعاره بالسكابة والمعنى وجه صاحب منبع الشريعة (قوله والدرر) أى القوائد الدنيوية والآخرية الشبيهة بالدرر فى النفاسة والانتفاع فهو واستعاره تصرفه وعطفه على الشريعة من عطف العام على الخاص وفيها إيهام لطيف بكتاب الدرر (قوله وخصيعة) عطف على منبع تنبيه فجميع بمعنى مناجيع وخوم يضطجع بهذا آخر بلا فاصل وأطلق عليهما خصيعة لقرينهما منه صلى الله عليه وسلم ط (قوله الجليلين) أى العظمين (قوله بعد الأذن) متعلق بقوله يسرت أو ابتدأ وكان الأذن للشرح حل منه صلى الله عليه وسلم صريحاً برؤية منام أو بالهام وبيركته صلى الله عليه وسلم فاق هذا الشرح على غيره كما فاق منه حيث رأى المصنف النبى صلى الله عليه وسلم فقام له مستقبلاً واعتقه بجلا وألقمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف كما حكاه فى المنع فكل من التقى والشرح من آثار بركته صلى الله عليه وسلم فلا غرو أن شاع ذكرهما وفاق وعمن نفعهما فى الآفاق (قوله صلى الله عليه وسلم) فعل ماض قياس مصدره التولية وهو متهجور لم يسمع هكذا قاله غير واحد وبؤيده قول القاموس صلى صلاة لاتصلية دعا اه ويرد ما أنشد نعلب

تركت القيان وعزف القيان * وادمنت تصليته وابتهالا

القيان جمع قينة وهى الامة وعزفها أصواتها قال والتصلة من الصلاة وابتهالا من الدعاء اه وقد ذكره الزوزنى فى معادره وفى القهستانى الصلاة اسم من التصلة وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى أداء الأركان فإن مصدره لم يستعمل كما ذكره الجوهري والجوهري على أنها حقيقة لغوية فى الدعاء مجازى فى العبادة مخصوصة كما حققه السعدى فى حواشى الكشف وتغامر فى حاشية الاشياء للعموى وفى التحريرى موضوعه للاعتناء بآظهار الشرف وتحقيق منه تعالى بالراحة عليه ومن غيره بالدعاء فهى من قبيل المشترك المعنوى وهو أرجح من المشترك اللفظى وأهى مجاز فى الاعتناء المذكور اه وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى الآية على جواز الجمع بين معني المشترك اللفظى ولما فيها من معنى العطف عدت بعلى للمنفعة وان كان المتعدى بها للمضرة بناء على أن المترادفين لا بد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين والجملة خبرية لفظاً منقولة الى الانشاء أو مجازية بمعنى اللهم صل اذ المقصود إيجاد الصلاة امتثالاً للامر قال القهستانى ومعناها النماء الكامل الآن ذلك ليس فى وسعنا فأمرنا أن نكل ذلك اليه تعالى كما فى شرح التأويلات وأفضل العبارات على ما قال المرزوقى اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التعظيم فالمعنى اللهم عظمه فى الدنيا بأعلا ذكره وإنفاذ شريعته وفى الآخرة بتضعيف أجره وتشفيعه فى آتبه كما قاله ابن الأثير اه وعطف قوله وسلم بصيغة الماضى ويحتمل صيغة الامر من عطف الانشاء على الانشاء لفظاً وأمعنى وحذف معموله لادالة ما قبله عليه أى وسلم عليه ومصدره التسليم واسم مصدره السلام ومعناه السلامة من كل مكروه قال الجوى وجمع بينهما خروجا من خلاف من كره أفراد أحدهما عن الآخر وان كان عندنا لا يكره كما صرح به فى مئة المفتى وهذا الخلاف فى حق نبينا صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الأنبياء فلا خلاف فيه ومن ادعاه فعليه أن يورد نقلاً صريحاً ولا يجد اليه سبيلاً كذا فى شرح العلامة ميرزا على الشبائل اه أقول وجزم العلامة ابن أمير حاج فى شرحه على التحرير بعدم صحة القول بكرامة الأفراد واستدلال عليه فى شرحه المسمى حلبة الجمل فى شرح مئة المصلى بما فى سنن النبى بسند صحيح فى حديث القنوات وصلى الله على النبى ثم قال مع أن فى قوله تعالى وسلام على المرسلين وسلام على عباد الذين اصطفى الى غير ذلك أسوة حسنة اه وعن رد القول بالكرامة العلامة من لالى القارى فى شرح الجزرية فراجع (قوله وعلى آله) اختلف فى المراد بهم فى مثل هذا الموضع فالأكثرون أنهم قرابته صلى الله عليه وسلم الذين حرمت عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم وقيل جميع إته الاجابة والسبب مال المالك واختاره الازهرى والنووى فى شرح مسلم وقيل غير ذلك شرح التحرير وذكر القهستانى أن الثانى مختار المحققين (قوله وصحبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قال فى شرح التحرير والعجائب عند المحدثين وبعض الأصوليين من لى

النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام وقبل التوبة ومات قبلنا على الحنيفة كريد بن عمرو بن نضلة
 أو ارتد وعاد في حياته وعند جهور الاصولين من طالت صحبته متبعه له مدة ثبت معها اطلاق صاحب فلان
 عرفه بالتحديد في الاصح اه وظاهره ان من ارتد ثم أسلم تعود صحبته وان لم يلقه بعد الاسلام وهذا ظاهر على
 مذهب الشافعي من أن المرتد لا يحبط عمله ما لم يمت على الردة أما عندنا فيسجد الردة يحبط العمل والحنيفة
 من أشرف الاعمال لكنهم قالوا انه بالاسلام تعود أعماله مجردة عن الثواب وله الايجاب عليه قضاء وحاسوى
 عبادة تبقى سبها كالخج وكصلاة صلاها فارتد فأسلم في وقتها وعلى هذا فتدعى بالعود صحبته مجردة عن الثواب
 وقد يقال ان أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود صحبته ما لم يلقه لبنا ميبها قتائل (قوله الذين
 حازوا) أي جعوا (قوله من مخ الخ) فيه صناعة التوجيه حيث ذكر أسماء الكتب وهي الخ للمصنف
 والفتح شرح الهداية للمحقق ابن الهمام والكشف شرح المنار للنسفي والفيض للكركي والوافي من الكافي
 للنسفي والحقائق شرح منظومة النسفي وفيه حسن الايهام بذكر ما له معنى قريب ومعنى بعيد وأراد المعنى
 البعيد وهو المعاني الثغوية عند ادون الاصطلاحية لاهل المذهب أي حازوا من عنايا فتح باب كشف أي اظها
 فيض أي كثير فضلك أي انعامك الوافي أي التام خاتنا أي امورا محقة وبهذا اللطافة يغتفر ما فيه
 من تسابع الاضافات الذي عد محلا بالفتاوى الا اذا لم ينقل على اللسان فانه يزيد الكلام ملاحه ولطافة
 فيكون من أنواع البديع ويسمي الاطراد لقوله تعالى ذكره ربك وقوله تعالى كدأب آل فرعون (تنبه)
 حقا ثقا بالالف للجمع مع أنه ممنوع من الصرف على اللغة المشهورة فنصره هنا على حد قوله تعالى سلا سلا
 وأغلا وقوله تعالى قوا ربك قراء من تونهم ما وذكروا لذلك أو جها منها التاسب ومنهم من قرأ سلا
 بالالف دون ثورين (قوله وبعد) يؤتى بها الانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة فبقي
 من الاقصاب المشوب بالتخلص واختلف في أول من تكلم بها وادأقرب وهي فصل الخطاب الذي اوتيه وهي
 من القاروف الزمانية والمكانية المنقطعة عن الاضافة منبهة على الضم لنية معنى المضاف اليه أو منصوبة غير
 منونة لنية لفظه أو منونة ان لم يشر لفظه ولا معناه والناك لا يحتمل خال عدم مساعدة الخط الاعلى لغة
 من لا يكتب الالف المبدلة عن التنوين حال النصب وعلى كل لا بد لي من متعلق فان كانت الواو خاتمة لنية
 أما كما هو المشهور فتعلقها اما الشرط والجزاء والثاني أولى ليقصدنا كيد الوقوع لان التعليق على أمر لا بد من
 وقوعه يفيد وقوع المعلق البتة والتقدير مهم ما يكن من شيء فيقول بعد البسطة والجدولة والتعليق وان كانت
 الواو للتعطف وهو من عطف القصة على القصة أو للاستئناف فالعامل فيها يقول وزيدت فيه الفاء لتوهم
 أما اجراء للمتمم مجرى المحقق كفي ولا سابق بالجزء والتقدير ويقول بعد البسطة وعلى الأول ففي جواب
 الشرط لنية الخاوع أداته واعترضه حسن جلي في حواشي التلويح بأن النية تقتضي مناسبة بين النائب
 والمنوب عنه ولا مناسبة بين الواو وأما اه ولا يصح تقدير أما بعد الواو لان أما لا تحذف الا اذا كان الجزء
 أمرا أو نهيا ناصبا لما قبله أو مفسر له كفي الرضى وما عا ليس كذلك (قوله فتدعى اللفظ ٢) أي كثير الفقر
 أي الاحتياج منه تعالى ذي اللفظ أي الرفق والبر بعباده والاحسان اليهم (قوله الخ) أي الظاهر فانه
 من أسماء الاضداد فان لطفه تعالى لا يخفى على شخص في كل شخص أو المراد الخفي عن العبد بأن يدبره الامر
 من غير تعان منه ومشته ويحيي له أمور دينه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير ط (قوله
 محمد) بدل من فقير أو عطف بيان وعلاء الدين لقبه أي معليه ورافعه بالعمل به وبيان أحكامه ومنع بعضهم
 من التسمي بمثل ذلك مما فيه تركية نفس وبأنى تمام الكلام على ذلك في كتاب الخطر والاباحة ان شاء الله
 تعالى وهو روجه الله تعالى كما في شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن علي بن محمد بن علي بن عبد
 الرحمن بن محمد بن جبال الدين بن حسن بن زين العابدين الحصني الا ترى المعروف بالحق كفي صاحب
 التصانيف في الفقه وغيره منها هذا الشرح وشرح الملتقى وشرح المنار في الاصول وشرح القنطري في النحو
 ومختصر الفتاوى الصوفية والجمع بين فتاوى ابن نجيم جمع القرائن وجمع ابن صاحبها وله تعليقه على صحيح
 البخاري تلغ في ثلاثين كراسا وعلى تفسير البيضاوي من سورة البقرة الى سورة الاسراء وحواش على الدرر
 وغير ذلك من الرسائل والتحريرات وقد أقر له بالنقل والتحقيق مشايخه وأهل عصره حتى قال شيخه الشيخ

الذين حازوا من مخ فتح كشف
 فيض فضلك الوافي حقا ثقا *
 وبعد فيقول فقير ذي اللطف
 الخفي محمد علا الدين

٢. لعده والوافي شرح من الكافي
 أو نحو ذلك وليجوز اه محصيه

٣ قوله فقير ذي اللطف الذي
 في السخ التي يدي وكب عليها ط
 فقير روجه ذي اللطف فله ليا سقطن
 من نسخة هذا الخفي اه محصيه

خير الدين الرملي في اجازته له وقد بدأني بلطائف أسئلة وقتت بها على كمال روايته وسعة ملكته فاجبته
غير موسع عليه فـ **ترعى** ما حو ألى فزده فزاد فرايت جواد رهانه في غاية المكنة والسبق فبعدت له
الغاية فأنا مستر بحال الحقيقة ومستبصر لا يطرئ فلما تبين لي أنه الرجل الذي حدث عنه وصلت به الى حالة
ياخذمني وأخذمنه الى أن قال في شأنه

فيامن له شك قدونك فاسأل * تجد جبلا في العلم غير مختل
يباري في الفقه فيما يرونه * ويبرز للمبدان غير منزل
يقشر عن لب العلوم قشوره * ويأتى بما يختاره من مفصل
ويقوى على الترجيح فيه شاقب * من الفهم والادراك غير محوّل
وفكر اذا ما حاول الفخر قله * وان رمت حل الصعب في الحال ينجلي
وما قلت هذا القول الا بعد ما * سبرت خباياه بأخفهم مقول

وقال شيخه العلامة محمد افندي المحاسني في اجازته له أيضا وأنه ممن نشأ والفضائل تعلمه وتنهله * والرغبة
في العلم تقرب له ما يحاوله من ذلك وتسهله * حتى نال من قداح الكمال القدح المعلى * وفاز بما وشى به صدر
النباهة وحلى * وكان لي على الغوص على غرر القوائد أعظم معين فأفاد واستفاد وفهم وأجاد اه وترجمه
تلميذه حاتمة البلاء المحبي في تاريخه فقال ما ملخصه انه كان عالما محدثا فقيهنا نحويا كثيرا لحفظ والمرويات
طلق اللسان فصيح العبارة جيد التقرير والتحرير ووفى عاشر شوال سنة ١٠٨٨ عن ثلاث وستين سنة
ودفن بقبرة باب الصغير اه (قوله الحسكي) كذا يوجد في بعض النسخ وهو بفتح الحاء وسكون الصاد
المهمتين وفتح الكاف وفي آخره فاء ويا النسبة الى حصن كيفا وهو من ديار بكر قال في المشترك وحسن
كيفية على دجلة بين جزيرة ابن عمر وميا فارقين وكان القياس أن ينسبوا اليه الحسني وقد نسبوا اليه
أيضا كذلك لكن اذ نسبوا الى اسمين أضيف أحدهما الى الآخر كعبوا من مجموع الاسمين اسميا
واحدا ونسبوا اليه كما فعلوا هنا وكذلك نسبوا الى رأس عين رسعتي والى عبدالله وعبد شمس وعبد
الدار عبد لي وعبد شمس وعبد زى وكذلك كل ما كان نظيره اذ ذكره المحبي في تاريخه في ترجمة ابراهيم بن المنلا
(قوله بجامع بني امية) متعلق بالامام والباء بمعنى في ط وقد بناه الوليد بن عبد الملك الاموي نقل أنه
أنشئ عليه ألف دينار ومائتي ألف دينار وفيه رأس يحيى بن زكريا عليهما السلام وفي حائطه القبلي مقام
هو عليه السلام ويقال انه أول من بنى جدرانه الاربع * وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى والذين انه
مسجد دمشق وكان بستانا نالني الله هو وعليه السلام وأنه كان فيه شجر التين قبل أن يبنيه الوليد اه فهو
المعبد القديم الذي تشرّف بالانبياء عليهم السلام وصلى فيه الصحابة الكرام وقد صرح الفقهاء بأن الفضل
بعد المساجد الثلاثة ما كان أقدم بل ذكر في كتاب أخبار الدول بالسند الى سفيان الثوري أن الصلاة
في مسجد دمشق ثلاثين ألف صلاة وهو والله الحمد الى وقتنا هذا معمور بالعبادة ومجمع للعلم والافادة ولا يزال
كذلك ان شاء الله تعالى الى أن يهبط على منارته الشرقية البيضاء عيسى بن مريم عليه السلام الى أن يرث الله
الارض ومن عليها من الانام (قوله ثم المفتي الخ) أفاد أن الافتاء لم يجتمع له مع الامامة وانما تأخر عنها ط
وفي تاريخ المحبي أنه تولى الافتاء خمس سنين وكان مختصرا في أمر الفتوى غاية التحري ولم يضبط عليه شيء
خالف فيه القول الصحيح (قوله بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام سميت بيانيها دمشق بن
كنعان قاموس وقيل بأنها غلام الاسكندر واسمه دمشق أو دمشق وهي أرضه بلاد الله تعالى قال أبو بكر
الخوارزمي جنات الدنيا أربع غوطة دمشق وصغد سميرقند وشعب بوان وجزيرة نهر الابل وفضل غوطة
دمشق على الثلاثة كفضل الثلاثة على سائر الدنيا وناهيك ما ورد فيها خصوصاً في الشام عموما من الاحاديث
والا ناز (قوله الحنفى) ذكر العراقي في آخر شرح ألفية الحديث أن النسبة الى مذهب أبي حنيفة
والى القبيلة وهم بنو حنيفة بلفظ واحد وأن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي
يفرقون بينهما زيادة في النسبة للمذهب ويقولون حنفي وأنه قال ابن الصلاح لم أجد ذلك عن أحد من
التجوين الا عن أبي بكر بن الانباري (قوله لما يضيء) الجلة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول

الحسكي * ابن الشيخ علي الامام
بجامع بني امية ثم المفتي بدمشق
المحمية الحنفى * لما يضيء الخ
الاول



القول أو كل جملة من الكتاب محلها نصب بناء على أن جزء القول له محل أو ليس له محل وحما قولان ط (قوله من خزائن الاسرار) الخواص جمع خزائن ألفها زائدة تنقلب في الجمع هـزة كقلائد في الالفية والمدريد ثالثا في الواحد * همز يري في مثل كالثلاث

فتكتب بهزة لا ياء بتقطعتين من تحت بخلاف نحو معاش فان الياء في المفرد أصلية فتكتب بها ابن عبد الرزاق (فائدة) من لطائف المقتى أبي السعدي أنه سئل عن الخزائن والقصة أيقران بالفتح أو بالكسر فأجاب بقوله لا تفتح الخزائن ولا تكسر القصة (قوله وبدائع) جمع بدبعة من ابتدع الشيء ابتداء (قوله الافكار) جمع فكر بالكسر ويفتح اعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكرى قاموس والمراد ما ابتدعه بفكره من الابحاث وحسن التركيب والوضع أو ما ابتدعه المجتهد واستنبطه من الأدلة الشرعية وهذا بيان لمعاني أجزاء العلم قبل العلمية أما بعد خافا لجموع اسم للكتاب (قوله في شرح) ان كان من جزء العلم فلا يصح عن الظرفية والافعال وحذف في لان خزائن الاسرار هو نفس الشرح وظاهر الظرفية يقتضي المغايرة أفاده ط أقول وقد ترادف وحل عليه بعضهم قوله تعالى وقال اركبوا فيها ويمكن أن تتعلق بمحذوف حالا والظرفية فيها مجازية مثل ولكنم في القصص حياة ويمكن تعلقه بمحذوف كونه نظرا الى المعنى الاصل قبل العلمية فان الاعلام وان كان المراد بها اللفظ قد يلاحظ معها المعاني الاصلية بالتبعية ولهذا نادى بعض الكفرة بأبي بكر رضى الله عنه بأبي الفصيص أفاده حسن جلبي في حاشية التلويح عند قوله المرسوم بالتلويح الى كشف حقائق التتبع (قوله قدرته في عشر مجلدات كبار) مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع يجمع جمع تأنيث كنفوضات ومرفوعات ومنصوبات والمراد أجزاء لان العادة أن الجزء يوضع في جلد على حدة ط أي انه لما يبض الجزء الاول منه قدر أن تمام الكتاب على منوال ما يبض منه يبلغ عشر مجلدات كبار وذكر المحجب وغيره أنه وصل في هذا الكتاب الى باب الور والظاهر أنه لم يكمله في المسودة أيضا وانما ألف منه هذا الجزء الذي يبضه فقط والله تعالى أعلم (قوله فصرفت عنان العناية) العنان بالكسر ما وصل بلجام الفرس والعناية القصد وفي نهاية الحديث يقال عنيت فلانا عنيا اذا قصده وتشبيه العناية بعورة الفرس في الاقبال الى المطلوب استعارة بالكناية واثبات العنان استعارة تخيلية وذكر الصنف ترشيح وفيه الايام بكباب العناية اه ابن عبد الرزاق (قوله نحو الاختصار) أي جهة اختصار ما في خزائن الاسرار (قوله وسميته بالدر المختار) أي سميت هذا المختصر المأخوذ من الاختصار والشرح المتقدم في قوله تبييض هذا الشرح وسمي يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه والثاني بحرف الجز كما هنا أو بنفسه كما في سميت ابني محمدا قال ابن حجر وما اشهر من أن أسماء الكتب علم جنس وأسماء العلوم علم شخص فوقف فيه بأنه ان نظر لتعدد الشيء بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظر للاتحاد العرفي فعلم شخص وأما التفرقة فبشيء تحكم وترجيح بلا مرجح اه والدر الجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير واختار الذي يؤثر على غيره أفاده ط (قوله الذي فاق) نعت لتسوير الابصار لا للدر المختار اه ح وهذا بناء على أن قوله في شرح تنوير الابصار متعلق بمحذوف حال من الدر المختار ليس جزء علم فلا يرد أن جزء العلم لا يوصف على أنه قد يتطرق الى ما قبل العلمية كما قدمناه فانهم (قوله هذا الفن) في القاموس الفن الحال والضرب من الشيء كالافنون جمعه أفنان وفنون اه والمراد به هنا علم لانه نوع من العلوم (قوله في الضبط) هو الحفظ بالحزم قاموس والمراد به هنا حسن التحرير ومسانة التعبير فهو مضبوط كالجلل المخزوم (قوله والتصحيح) أي ذكر الاقوال الصحيحة الاماندر (قوله والاختصار) تقدم معناه فهو مع حسن التحرير والتصحيح خال عن التطويل (قوله ولعمري) قال في المغرب العرب بالضم والفتح البقاء الآن الفتح غلب في القسم حتى لا يجوز فيه الضم يقال لعمر ك ولعمرائه لا فعلن وارتفاعه على الابتداء وخبره محذوف اه أي قسمي أو عيني والواو فيه للاستئناف واللام للابتداء قال في القاموس واذا سقط اللام نصبت تصاب المصادر وجاء في الحديث النبي عن قول لعمر الله اه قال الجوى في حاشية الاشياء فعلى هذا ما كان ينبغي للمصنف أن يأتي بهذا القسم الجاهل المنهى عنه اه وفي شرح النقاية لله ستان لا يجوز أن يحلف بغير الله تعالى ويقال لعمر فلان واذا حلف ليس له أن يبر بل يجب أن يبحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كما في كفاية الشعبي اه أقول لكن قال فاضل الروم حسن جلبي في حاشية المطول قوله ولعمري يمكن

من خزائن الاسرار * وبدائع الافكار في شرح تنوير الابصار * وجامع البحار * قدرته في عشر مجلدات كبار * فصرفت عنان العناية نحو الاختصار * وسميته بالدر المختار * في شرح تنوير الابصار * الذي فاق كتب هذا الفن في الضبط والتصحيح والاختصار * ولعمري

أن يجعل على حذف المضاف أي لواهب عمرى وكذا أمثاله مما أقسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشمس
والليل والبقمر ونظائره أي ورب الشمس الخ ويمكن أن يكون المراد بقولهم لعمرى وأمثاله ذكر صورة القسم
لتأكيد معنونه الكلام وترويح فقط لانه أقوى من سائر المؤكدات وأسلم من التأكيد بالقسم بالله تعالى
لوجوب البر به وليس الغرض اليقين الشرعى وتشييع غير الله تعالى به في التعظيم حتى يرد عليه أن الحلف بغير
اسم تعالى وصفاته عز وجل مكرود كما صرح به النووي في شرح مسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا انه كفر
ان كان باعتقاد أنه حلف بغير الله وسحرام ان كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وذكر صورة القسم على
الوجه المذكور لأبأس به ولهذا اشاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام قد أفلح وأيسه وقال عز من
قائل لعمرى انهم لفي سكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اللغة وكذا اطلاق القسم على أمثاله اه (قوله
أفخت) أي صارت وتستعمل أفخت بمعنى صار كثيرا كما ذكره الاشعري (قوله روضة هذا العلم) الروضة من
العشب مستنقع الماء لاستراضة الماء فيها وهذا معناها في اصل الوضع ولذا قال بعض العلماء الروضة أرض
ذات مياه وأشجار وأزهار شبه الفقه بستان على سبيل الاستعارة بالكناية وأثبت الروضة تخييل وما بعده
ترشيح للمكنية أو للتخييل باقيا على معناه مقصودا به تقوية الاستعارة ويجوز أن يكون مستعارا للمأم
المشبه كما قرئ في محله بأن تشببه المسائل بالأزهار والانهار على سبيل الاستعارة المكنية أيضا وأثبت التخييل
والتسلسل تخييل (قوله مفتحة الأزهار) أصلا مفتحة الأزهار منها وأزهارها على جعل آل عوضا عن المضاف
اليه والأزهار مرفوعة بالبناء عن القائل فحول الاسناد الى ضمير الموصوف ثم اضيف اسم المفعول الى
مرفوعه معنى فهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة قافهم (قوله سلسلة الانهار) الكلام فيه كالذى قبله
وفي القاموس تسلسل الماء جرى في حدود (قوله من عجائبه) جمع عجيب والاسم العجيبه والاعجوبة قاموس
والمراد به مسائله المعجبة ومن صله لقوله تختار وعثرات مبتدأ والتحقيق مضاف اليه ويطلق على ذكر الشيء على
الوجه الحق وعلى إثبات الشيء بدليله وجهلة تختار خبر المبتدأ وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبه التحقيق
بشجرة وأثبت الثمرات لها تخييل ولا يخفى أن مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحق وثابتة بدلائلها
عند المجتهد ولا يلزم من إثبات الشيء بدليله أن يكتب دليله معه حتى يرد أنه لم يذكر في المتن الأدلة وكذا لا يلزم من
كون مسائله مذكورة على الوجه الحق أن يكون غيره من المتن ليس كذلك قافهم ويجوز أن يراد بالثمرة
الفائدة والنتيجة والمعنى أن ما يستفاد بالتحقيق ويستنتج به من الاحكام الشرعية يختار من مسائله المعجبة
(قوله ومن غرائب) جمع غريبة أي مسائله الغريبة العزيرة الوجود التي زادها على المتن المتداولة فهي
كل رجل الغريب والمراد تراكيبه وإشاراته الباقية على غيرها حتى صارت غريبة في بابها والذخائر جمع ذخيرة
بمعنى مدخورة ما يذخر أي يختار ويحفظ والتدقيق إثبات المسألة بدليل دقيق لناظره كما في تعريفات
السيد وقيل إثبات دليل المسألة بدليل آخر وجهلة تختار الواقع مبتدأ مؤخر مختبرا عنه
بالظرف قبله ولما كان التدقيق مأخوذا من الدقة وهي الغموض والخفاء ذكر معه الذخائر التي تحفظ عادة
وتخبأ وذكر معه أيضا تختار الأفكار وهو عدم احتدائها والمراد بها احكامها بخلاف التحقيق فانه لا يلزم أن يكون
فيه دقة والحق ظاهر لا يخفى فلذا ذكر معه الثمرات التي تظهر عادة (قوله لشيخ شيخنا) متعلق بمحذوف
نعت لتسوير الابصار وأحوال منه أي السكان أو كائننا اه ح (قوله شيخ الاسلام) أي شيخ أهل الاسلام
وهذا الوصف غلب على من كان في منصب الافتاء والقضاء (قوله محمد بن عبد الله) ابن احمد الخطيب ابن محمد
الخطيب ابن ابراهيم الخطيب اه ح ورأيت في رسالة الحفيد المصنف وهو الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف
زاد بعد ابراهيم المذكور ابن خليل بن تمر تاشي * قال الحبي كان اماما كبيرا احسن السمات قوى الحافظة كثير
الاطلاع وبالجملة فلم يبق من يساويه في الرتبة وقد ألف التاليف العجيبة المتقنة منها التنوير وهو في الفقه جليل
المقدار جمع الفائدة دقق في المسائل كل التدقيق ورزق فيه السعد فاشتهر في الآفاق وهو من أنفع كتبه وشرحه
هو واعتنى بشرحه جماعة منهم العلامة الحصكفي مفتي الشام والملا حسين بن اسكندر الرومي نزيل دمشق
والشيخ عبد الرزاق مدرّس الناصرية وكتب عليه شيخ الاسلام محمد الانكوري كتابات في غاية التحوير والنفع
وكتب على شرح مؤلفه شيخ الاسلام خير الدين الرملي حراشي مفيدة وله تاليف لا تحصى توفي سنة ١٠٠٤

لقد أفخت روضة هذا العلم به
مفتحة الأزهار * سلسلة الانهار *
من عجائبه عثرات التحقيق تختار *
ومن غرائب ذخائر التدقيق تختار
الافكار * لشيخ شيخنا شيخ
الاسلام محمد بن عبد الله

منه من سنة ١١٠٠ هـ قلت ومن تأليف المصنف كتاب معين المسمى والمنظومة الفقهية المسماة بحجة الاقران
 وشرحها من اذهب الزمان وانتاري المشهورة وشرح زاد التقدير لابن الهمام وشرح الزقاية وشرح الوهابية
 وشرح بنزل العبد وشرح المبادي وشرح شمس المعارف وشرح الكثر الى كتاب الايمان وحاشية على الدرر لم تتم
 ورسائل كثيرة منها رسالة في شجرة الميثرين بالحنة وفي عصمة الانبياء وفي دخول الحمام وفي التناجوت
 بتقريب يليم وفي التفتاة وفي الكفر وفي المزارعة وفي الوقوف بعرفة وفي المكرهية وفي حرمة القراءة
 سلف الامام وفي جواز الاستنابة في الخطبة وفي أحكام الدرر والارفاض وفي مشكلات مسائل وشرحها
 وله رسالة في السرف وشرحها ومنظومة فيه ورسالة في علم الصرف وشرح النظم وغير ذلك ذكره بعضهم
 (قوله الترمذي) نسبة الى ترمذي تامل صاحب مراد الاطلاع في اسماء الاماكن والبقاع أن ترمذي
 بنفخت وسكون الراء وناوأت ريشة من قرية من قرى خوارزم اه ط قلت والاقرب انه نسبة الى جده
 ترمذي كما قدمناه (قوله الفري) نسبة الى غزوة حاشم وهي بكاف القاموس بلد بفلسطين ولهم بالامام
 الثاني رحمه الله تعالى ومات بها حاشم بن عبد مناف (قوله عمدة المتأخرين) اي معتمد حاشم في الاحكام
 الشرعية (قوله الاخبار) جمع خبر بالشد كخبر الخبير (قوله فاني اروي) تدرى على قوله الشيخ شينا
 الخ فانه لما جزم نسبة اليه افاد ان ذلك واصل اليه بالسند والتمثيل لئلا يفسر ولكن روايته عن ابن نجيم
 باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته المنخفضة كما افاده ح أو النسخة لعلم المذكور في قوله لقد
 اخضت روضة هذا العلم كما افاده ط (قوله عن ابن نجيم) هو الشيخ زين بن ابراهيم بن نجيم وزير ابيه
 العلوي ترجمه الترمذي في الكواكب السائرة وقال هو الشيخ العلامة المحقق المدقق النهازي
 العابد بن الحنفى أخذ العلوم عن جماعة منهم الشيخ شرف الدين البلقيني والشيخ شهاب الدين الشاذلي
 والشيخ امين الدين بن عبد الغفار وأبو النضير السلي وأجازة بالاقضاء والتدريس فأقضى ودرس في حجة
 أشياخه وانفع به خلافتي وله عدة مصنفات منها شرح الكثر والاشياء والتناثر ومار كايه عمدة الحنفية
 ومجموعهم وأخذ الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى سليمان الخضرى وكان له ذوق في حل مشكلات
 الترم قال العارف الشعراى بحبته عشرين فمأرب عليه شيئا بشيئا وحببت معه في سنة ٩٥٣
 قرأته على خلق عظيم مع جيرانه وعلمانه ذهابا واباء مع أن السرف يفر عن أخلاق الرجال وكانت وقانه
 سنة ٩٦٩ كما اخبرني بذلك تلميذه الشيخ محمد العلوي اه قلت ومن تأليفه شرح على المناوشتين المختصر التحرير
 لابن الهمام وتعليقه على الهداية من البيوع وحاشية على جامع الفصولين وله النواوشت والفتاوى والرسائل
 الزينية ومن تلامذته اخوه المحقق الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر (قوله بسنده) أى حال كونه راويا
 ذلك بسنده وقد مناعنا عم السند (قوله المصطفى) من الصفوة وهو الخالص والاصطفاء الاختيار لان
 الانسان لا يصبى الا اذا كان خالصا وطيبا وقوله اختار بمعناه وهذا ان احسان من أمانته صلى الله عليه وسلم
 ط (قوله كاهو) حال من قوله بسنده (قوله عن المشايخ) متعلق بمحذوف حال من اجازاتنا أى المروية
 عنهم أو اجازاتنا لثمنه معنى رواياتنا من جملته مشايخه القاب الكبير والعام الشهير سيدى الشيخ
 ايوب الخاوى الحنفى (قوله في الدرر والغرر) كلاهما مثلا خسرو والدرر هو شرح الغرر (قوله
 لم اعزه) أى لم انسبه من عزايه وواسم المفعول منه معزى وكذا عزى بالتعجيل ارجى من معزى بالاغلاق قال
 في الانثية وصح المفعول من نحو عدا وعاءله ان لم تفر الاجودا ويروى بالرجوع قول الشاعر
 انا الليث معديا عليه وعاديا والثاني هو الجارى على السنة الفقهاء (قوله وما زاد وعز نقله) أى وما زاد على
 ما في الدرر والغرر وعز نقله أى قل نقله في الكتب المتداولة وعزونه لقائله وفي بعض النسخ وما زاد عن نقله
 أى وما زاد عن المقول في الدرر والغرر فجمع على والمعنى اسم المفعول (قوله روما) أى قصدا
 لا خصارعة لتزله لم اعزه وفيه اشارة الى كثرة نقله عن الدرر ومتابعته كعادة المصنف في متنه وشرحه
 وهو بذلك حقيق فانه كتب مبني على غاية التحقيق (قوله وما مولى) من الامل وعوارجا (قوله من الناظر)
 أى الناقل قال الراغب التفرق بزيادة التأمل والتقص وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص واستعمال
 النظر في البصيرة كتر عند الخاصة والعامة بالحق اه وتماه في حاشية المحوى (قوله فيه)

الشيخ الباقى الحنفى الفري عمدة
 المتأخرين الاخبار فاني اروي
 عن شيخنا الشيخ عبد النبي الطليل
 عن المصنف عن ابن نجيم المصري
 بسنده الى صاحب المذهب ابي
 سنية بسنده الى ابنى صلى الله
 عليه وسلم المصطفى المختار عن
 يبريل عن امه الواحد التواتر
 نصها ومبوط في اجازاتنا
 بلرق عديته عن المشايخ المتبحرين
 ايكاره وما كان في الدرر والغرر
 لم اعزه الامم وما زاد وعز نقله
 عزونه تواتر روما للاختصار
 وما مولى من الناظر فيه أن ينظر

أي في شرحي هذا (قوله بعين الرضى) أي بالعين الدالة على الرضى ولا ينظر بعين المقت فان من نظريها تين
له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضى عن كل عيب كليله * كما أن عين السخط تبدى المساويا

أو أنه شبه الرضى بالناسن له عين تشبهها مضمر في النفس وذكر العين تخييل ط (قوله والاستبصار)
السين والتاء زائدتان أي والابصار والمراد به التبصر والتأمل ط (قوله وأن يتلافى) أي يتدارك في
القاموس تلافاه تداركه (قوله تلافه) الذي في القاموس وجامع اللغة ولسان العرب التلف الهلاك
ولم يذكر التلاف فليراجع اه ح وقع التعبير بغير الشارح كالامام عمر بن الفارض قدس سره في قصيدته
الكافية بقوله

وتلافى ان كان فيه اتلافى * بك جعل به جعلت فداكا

ويحتمل أن الالف اشباع وهولغة قوم ط وفسر العلامة البوريني في شرحه على ديوان ابن الفارض
التلاف بالتلف وكذا قال سيدى عبد الغنى النابلسي في شرحه عليه وتلافى مصدر مضاف الى المتكلم ووقع
في كلام الشعراء كثيرا ومنه قول ابن عني يحاطب بعض الملوك وكان مرضا

انظر الى بعين مولى لم يزل * يولى الندى وتلاف قبل تلافى

انا كاذب احتاج ما يحتاجه * فاعظم دعائى والنساء الزاوى

لجاء الملك بالف دينار وقال له أنت الذى وهذه الصلة وأنا العائد (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله
يتلافى والاضافة بيانية أي اذا رأى فيه عيبا تداركه بامكانه بأن يحمله على محمل حسن حيث أمكن أو يصلحه
بتغيير لفظه ان لم يمكن تأويله (قوله أو يصفح) في بعض النسخ بالواو أي يسمح ولا يصفح والصفح في الاصل
الميل بصفحة العنق ثم أريد به مطلق الاعراض (قوله ليصفح عنه الخ) لأن الجزاء من جنس العمل (قوله
الاسرار) بكسر الهمزة مصدر أسرى الناس بالاضمار وان احتمل أن يكون بفتحها جمع سر اه ح وعلى
الاول فعطف الاضمار عليه عطف مرادف وعلى الثاني عطف مغاير قال ط والاولى أن يقول بدل الاضمار
الظهار ليكون في كلامه صنعة الطباق وهي الجمع بين لفظين متقابلين المعنى (قوله ولعمري) تقدم
الكلام عليه وهذه الفقرة وقعت في خطبة النهر (قوله الخطر) هو الاشراف على الهلاك والمراد به هنا
الشيء الشاق وهو الخطأ والسهو المعبر عنه بالتلاف (قوله يعز) على وزن يقل أو يعمل كما في القاموس
وللمادة تأتي بمعنى العسر وبمعنى القلة وبمعنى الضيق وبمعنى العظمة كما أفاده في القاموس وكل صحيح أفاده ط
(قوله البشر) اسم جنس والبشر ظواهر البشرة وهو ما ظهر من الجسد والجن ما اختفى من الاجتنان وهو
الاستتار ط (قوله ولا غرو) بفتح الغين المحجمة وسكون الراء المهمل مصدر غرا من باب عدا بمعنى عجب
بوزن فرح أي لا عجب اه ح أي من عزة السلامة مما ذكر (قوله فان النسيان) الفاء تعليلية أي لأن النسيان
الذى هو سبب التلاف المتقدم ط وعزفه في التحرير بأنه عدم الاستحضار في وقت الحاجة قال فشم السهو
لأن اللغة لا تفرق بينهما اه (قوله من خصائص الانبياء) أي من الامور الخاصة بالحقيقة الانسانية أي
بافرادها والبياء للنسبة الى المجرى عنهما روى عن ابن عباس أنه قال سمى انسانا لانه عهد اليه فنى وقال
الشاعر

لانسيتك العهود فانما * سميت انسانا لانك ناسي

وقال آخر

نسيت وعدك والنسيان معتقر * فاعفرفأول ناس أول الناس

وقيل لانسبه بامثاله أو بربه تعالى قال الشاعر

ومسمى الانسان الالائه * ولا القلب الا أنه يتقلب

(قوله والخطا) هو أن يقصد بالفعل غير المحل الذى يقصده الجنابة كالرى الى الصيد فأصاب آدميا تحير
وفي القاموس الخطأ ضد الصواب ثم قال والخطأ ما لم يعتمد (قوله من شعائر آدمية) الشعائر العلامات
كما في القاموس ح قال في معراج الدراية وشرا ما يؤدى من العبادات على سبيل الاشتمار كالاذان والجماعة
والجمعة وصلاة العيد والاضحية وقيل هي ما جعل علماء على طاعة الله تعالى اه قال ط وانما عبر بها هنا وفيما

بعين الرضى والاستبصار * وأن
يتلافى تلافه بقدر الامكان
أو يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار
والاضمار * ولعمري ان السلامة
من هذا الخطر * لا مريز على
البشر * ولا غرو فان النسيان
من خصائص الانسانية * والخطأ
والزلل من شعائر الالائه *

تقدم بخصائص لأن النسيان من خصائص الإنسان والخطأ والزلل يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لأبليس بناء على أنه منهم ولها روت وما روت على ما قيل كقولهم أتجعل فيها من يفسد فيها وكثير بعض الملائكة إلى مقامه في العبادة وأما الحق فذلك أكثر حالهم (قوله وأستغفر الله) أي أطلب منه ستر ذنبي وكأنه أتى به لأن ما ذكره قبله فيه نوع تبرئة للنفس وهو مما لا ينبغي بل الأولى دضم النفس بالخطأ والنسيان وإن كانا من لوازم الإنسان (قوله مستعذا) حال من فاعل أستغفر والعوذ الالتجاء كالعبادة والمعاذة والتعوذ والاستعاذة والعوذ بالتحريك المبدأ كالمعاذ والعباد قاموس (قوله من حسد) هو تمنى زوال نعمة المحسود سواء تمنى انتقالها إليه أم لا ويطلق على الغبطة مجازاً وهي تمنى دمل تلك النعمة من غير ارادة زوالها عن صاحبها وهو غير مذموم بخلاف الأول لأنه يؤدي إلى الاعتراض على الله تعالى ولذا قال عليه الصلاة والسلام أيأكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وجماء عليه الصلاة والسلام حالقة الدين لا حالقة الشعر وقال تعالى ومن شر حاسد إذا حسد والحاسد ظالم لنفسه حيث أنعب نفسه وأحزنها وأوقعها في الأثم ولغيره حيث لم يحب له ما يحب لنفسه ولذا قال أبو الطيب وأظلم أهل الأرض من كان حاسداً * لمن بات في نعمائه يتقلب

(قوله يستد باب الانصاف) صفة تأكيديه لأن حقيقة الحسد مشعرة بها إذ الانصاف هو الجري على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد والغرض من الاتيان بهذا الوصف التأكيد والتداعى على كمال بشاعة الحسد وتقرير ذمته والتفريق عنه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية والتخصيلية والترشيح (قوله ويرد) أي يصرف صاحبه عن جيل الاوصاف أي عن الانصاف بالأوصاف الجميلة أو عن رؤيتها في المحسود فلا يرى الحاسد له وصفاً جميلاً لأن عين السخط تبدى المساويا وردت يعتدي بنفسه ويتعدى بهن إلى مفعول ثان وإن لم يذكر في القاموس في شواهد النجاة قول الشاعر
أكفر بعدد الموت عني * وبعد عطاءك المائة الرثاءا فافهم

وهذه الفقرة بمعنى التي قبلها وفي القسرتين من أنواع البديع الترويض وهو أن يكون ما في أحدهما من الالفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن والتقسيف والجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجانسين في حرفين غير متنازعين ولزوم ما لا يلزم وهو هنا الاتيان بالصاد قبل الالف في الانصاف والاصناف وقد أتى بهاتين الفقرتين المصنف في المخ وابن الشحنة في شرح الوهبانية وسبقهما إلى ذلك ابن مالك في التسهيل (قوله ألا) أداة استفتاح يستفتح بها الكلام (قوله حسك) يفحش شوك السعدان والسعدان نبت من أفضل مراعي الأبل كما في القاموس ح وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الأداة أو تجرئ فيه استعارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحسك الجناس اللاحق أيضاً (قوله من تعلق به هلك) يشير إلى وجه الشبه فإن الحسد إذا تعلق بإنسان أهلكه لأنه يأكل حسناته ط وظاهره أن الضمير في تعلق للسعد لا لمن والانتدب أرجاعه لمن (قوله وكفى للحاسد الخ) كفى فعل ماض واللام في للحاسد زائدة في المفعول به على غير قياس وذماتمير وتيميز كنى غير محمول عن شيء كما ذكره الدماميني في شرح التسهيل ومثله استلأ الكوزما وأخر بالرفع فاعل كنى ولم يزد الباء في فاعلها لأنه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها في فاعل افعل في التعجب فإنها لازمة لكن قال الدماميني أن كان كنى بمعنى أجزأ وأغنى أو بمعنى وقى لم تزد الباء في فاعلها هكذا قيل ولم أر من أقصع عن معنى كنى التي تغلب زيادة الباء في فاعلها وفي كلام بعضهم ما يشير إلى أنها قاصرة لا متعدية وفي كلام بعضهم خلاف ذلك اه فافهم ووجه الذم أنه تعالى أسند إليه الشر وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة منه وأي ذم أعظم من ذلك (قوله في اضطراره) متعلق بكفى أو بمحذوف حال من الحاسد أو في التعليل كما في حديث أن امرأته دخلت النار في هرة حبستها أو بمعنى مع كما في ادخلوا في أحم والاضطرار كما قال ح عن جامع اللغة اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه قال ط شبه شدة تحسره لقوات غرضه بالاستعمال (قوله بالقلق) هو بالتحريك الانزعاج قاموس (قوله لله در الحسد) في الرضى الدر في الأصل ما يدر أي ما ينزل من الضر عن البن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله لله تعالى قصد التعجب منه لأن الله تعالى مذنب العجائب

وأستغفر الله مستعذاً به من حسد
يستد باب الانصاف * ويرد عن
جيل الاوصاف * ألا وإن الحسد
حسك * من تعلق به هلك * وكفى
للحاسد ذماً آخر سورة الفلق * في
اضطراره بالقلق * لله در الحسد
ما عدله *

وكل شيء عظيم يريدون التجنب منه ينسبونه اليه تعالى وينسبونه اليه فعني لله دره ما أعجب فعله وفي القاموس وقولهم والله دره أى عمله كذا في حوائج الجاهل السولى عظام ثم قال فتقول الشرح بعني الجاهل لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة اه ابن عبد الرزاق (قوله ما عدله الخ) تعجب بان متعجبين لبان منشا التعجب وفي الرسالة القشيرية قال معاوية رضي الله عنه ليس في خلال الشر خلة أعدل من الحسد فتأمل الحسد غما قبل الحسود اه لكن شرطه ما ذال الشاعر

دخ الحسود وما يلته من كبد * كفاله منه لهيب النار في كبد
ان لم تذا حسد نسفت كربته * وان سكت فقد عذبت ييده

وقال آخر وقد أجاد

اصبر على كبد الحسود * دقان صبرك يقتله * النار تأكل بعضها * ان لم تجد مائنا كله
(قوله وما أنا الخ) البيت من المنظومة الوهبانية قال شارحها العلامة عبد البر بن الشحنة الكبد الخديعة والمكر والحسود فعول من الحسد فيه مبالغة في معنى الحاسد والامن المظنون ولا جادل عطف على الحسود بعني ولا من كبد جاهل ويرزى بفتح التخيصة من زرى عليه اذا عابه واستزأ به وانكر عليه ولم بعده شيئا أو تهاون به ويجوز ضمها من أرزى قال في القاموس لكنه قليل وترزى وأرزى بأخيه ادخل عليه عيبا أو أحرأه يريد أن يلبس عليه به ولا يتدبر عطف عليه أى لا يتفكر في عواقب الاسور وبسبب هذا البيت أنه انبى بما ابتليت به من حسد الحاسدين وكبد المعاندين والله المستول أن يجعل كبدهم في شرهم فبعضهم استكثره عليه والبعض قال انه مسبوق اليه اه ملخصا (قوله هم يحسدوني) أصلا يحسدوني حذفوا إحدى التوئين تخفيفا اه ح وشرأ فعل تفضيل حذفته هزنته لكثرة الاستعمال كما حذف من خير وأبانت الغدة قليلة أو رديئة كما في القاموس وكاهم بالجزأ كبد للناس لا فائدة الشمول ولا يقال الكافر شر ممن لم يحسد فكيف يكون من لم يحسد شرأ منه لانا نقول هو من جملة من لم يحسد ليس له ما يحسد عليه للهوله تعالى أي يحسدون أعنا غدهم به الآية فافهم وفي الناس بمعنى معهم ويوما ظرف لعاش وغير بالنصب حال وقد أتى الشارح بهذا البيت تعالى ابن الشحنة تسمية للنفس فان الحسد لا يكون الا لذوى الكمال المتصفين بأكل الخصال وفي معناه ما ينسب الى على كرم الله وجهه ان يحسدوني فاني غير لا تهمهم * قبل من الناس أهل الفضل قد حسدوا

فدام بي وبهم ما بي وبما بهم * ومات أكثرنا غظا بما يحسد

(قوله اذ لا يسود) أى لا يصير ذا سود ونفخار وأصله يسود كينصر نقلت حركة الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو وهذا عللة لثبوتهم وشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج أن خيرهم من يحسد وانما كان ذلك سببا في سيادته لان المدح يترتب عليه الرياسة والسودود والقبح فيه يترتب عليه الخلم والنحمل والصفح وذلك بسبب في السيادة أيضا اه ط قلت والحسود أيضا بسبب في السيادة من حيث انه سبب للشر ما انطوى من الفضائل كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة * طويت اتاح لها لسان حسود

(قوله سيد) أصله سيدوا جمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالساكن فقلت الواو والياء وأدغمت في الياء قيل انه لا يطلق الاعلى الله تعالى لما روى أنه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يا سيدنا قال انما السيد الله وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال أنا سيد ولد آدم وقال تعالى وسيدا وحسورا وقيل لا يطلق عليه تعالى وعزى الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معر فاعلى غيره منكر او الصحيح جوازهم مطلقا وهو في حق تعالى بمعنى العظيم المحتاج اليه وفي غيره بمعنى الشريف الفاضل الرئيس وعنامة في حاشية الحموى (قوله بدون) أى بغيره وهو أحد اطلاقات لها وتأتى بمعنى المكان الادنى وهو الاصل فيها ط (قوله ودود) هو كثير الحب قاموس (قوله وحسود يقدح) أى يطعن ولا يتحى ما بين ودود وحسود من الطباق وبين قدح ويقدح من الجناس اللاحق ولزوم ما يلزم وما في ذلك من التريض (قوله لان من زرع) تعليل لما استلزمه الكلام السابق لان قدح الحسود اذا كان سببا في زيادة الحسود الموجبة لكدمه كان زرع الحسد متجلا الجن والبلايا والاحن جمع اخنة بالكسر فيهم ما وهى الحق كذا في القاموس اه ح ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقا الاوان

بدأ صاحبه فقتله *

وما أنا من كيد الحسود بآ من

ولا جادل يزرى ولا يتدبر

ولله در القائل

هم يحسدوني وشر الناس كاهم

من عاش في الناس يوما غير محسود

اذ لا يسود سيد بدون ودود قدح *

وحسود يقدح * لان من زرع

الاحن * حصدا لحن *

الحصد حلك من تعلق به ذلك فالخوصد الهلاك الموجود عند التعلق ط ونشبه الحق بدارع استعارة
 بالنكابة وإثبات الزرع تخييل وذكر الحصد ترشيح (قوله فاللثيم يفتح) من اللثوم بالفهم ضد الكرم يقال لثوم
 ككرم لو ما فهو لثيم جمعه لثام ولثوماء ويقال فحكه كمنعه كشف مساويه والاصلاح ضد الافساد قاموس
 وهذا امر تط بقبوله اذ لا يسود سيد الخ فاللثيم هو الحسود والكريم هو الودود وفيه لف ونشر مشوش
 أو بقبوله ومأمولى من الناظر فيه الخ ولو قال والكريم يفتح أو يسمي لكان أدفع (قوله لكن يأخى الخ)
 لما كان الاذن بالاصلاح مطاقتا استدرك عليه بقوله بعد الوقوف وهو ظرف ليصلح كما أفاده ح أى يصلح بعد
 وقوفه واطلاعه على هذه الكتب لا بمجرد الخطور بالبال وبصح تعلقه بقوله وان يتلافى تلافيه ويحتل تعلقه بقوله
 فصرفت عنان العناية نحو الاختصار أى انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أى حال المسائل
 ومعرفة ضعيفها من قويمها وبذل لقوله مع تحقیقات نسخ الخ وبذل للاول قوله وبأبى الله الخ أفاده ط
 (قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشيء ما به الشيء هو كالمحوان الناطق للانسان بخلاف مثل الصاحك
 والكاتب مما يمكن تصور الانسان بدونه تعريفات السيد (قوله كصاحب البحر) هو العلامة الشيخ زين
 ابن نجيم وتقدمت ترجمته (قوله والنهر) أى وكصاحب النهر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير
 بابن نجيم الفقيه المحقق الرشيد العبارة الكامل الاطلاع كان متجرا في العلوم الشرعية غواصا على المسائل
 الغربية محققا الى الغاية وجهها عند الحكم معظما عند الخاص والعام توفي سنة خمس بعد الالف ودفن عند
 شيخه وأخيه الشيخ زين محبي ملخصا وله كتاب اجابة السائل في اختصار أنفع الوسائل وغير ذلك
 (قوله والفيض) أى وكصاحب الفيض وهو الكركي قال التميمي في طبقات الخنفية ابراهيم بن عبد الرحمن
 ابن محمد بن اسمعيل الكركي الاصل القاهري المولد والوفاء لازم التقى الحصنى والتقى الشمنى وحضر دروس
 الكافجي وأخذ عن ابن الهمام وترجمه السخاوى في الضوء بترجمة حافله وذكر أنه جمع في الفقه فتاوى
 في مجلدين وأن له حاشية على توضيح ابن هشام اه ملخصا وتوفي سنة ٩٢٣ وأراد بالفتاوى الفيض المذكور
 السمي فيض المولى الكريم على عبده ابراهيم وقد قال في خطبته وضعت في كتابي هذا ما هو الراجح والمعتمد ليقطع
 بعينه ما يوجد فيه ومنه يستمد (قوله والمصنف) تقدمت ترجمته (قوله وجدنا المرحوم) هو الشيخ محمد
 شارح الوقاية اه ابن عبد الرزاق ولم أقف له على ترجمة (قوله وعزى زاده) هو العلامة مصطفى بن محمد
 الشهير بعزى زاده أشهر متأخرى العلماء بالروم وأغزرهم مادة في المنطوق والفهوم وذو التأليف الشهيرة منها
 حاشية على الدرر والغرر وحاشية على شرح المنازل لابن ملك توفي في حدود سنة أربعين بعد الالف محبي
 ملخصا (قوله وأخى زاده) قال المحبي في تاريخه هو عبد الحلیم بن محمد الشهير المعروف بأخى زاده أحد أفراد
 الدولة العثمانية وسراده علمائها كان نسج وحده في ثقب الذهن وصحة الادراك والتضلع من العلوم وله تأليف
 كثيرة منها شرح على الهداية وتعليقات على شرح المفتاح وجامع الفصولين والدرر والغرر والاشباه والنظائر
 وتوفي سنة ثلاث عشرة بعد الالف اه ملخصا وذكر ابن عبد الرزاق أن الذى في الخزانة أخى جلبي بدل
 أخى زاده وهو صاحب حاشية صدر الشريعة السماذ بخيرة العقبي واسمه يوسف بن جنيد وهو تلميذ من لا
 خسرو اه (قوله وسعدى أفندى) اسمه سعد الله بن عيسى بن أمير خان الدهر بسعدى جلبي مفتي الديار
 الرومية له حاشية على تفسير البيضاوى وحاشية على العناية شرح الهداية ورسائل وتحريرات معتبرة ذكره
 حافظ الشام البدر الغزى العامرى في رحلته وبالغ في الثناء عليه والتسمي في الطبقات ونقل عن الشافعى
 النعمانية أنه توفي سنة ٩٤٥ (قوله والزبلى) هو الامام غر الدين أبو محمد عثمان بن على صاحب تبیین
 الحقائق شرح كنز الدقائق قدم القاهرة سنة ٧٠٥ وأتقى ودرس ووصف واتقن الناس به كثيرا ونشر الفقه
 ومات بها سنة ٧٤٣ (قوله والاكمل) هو الامام المحقق الشيخ اكمل الدين محمد بن محمود بن احمد الباربقي
 ولد في بضع عشرة وسبع مائة وأخذ عن أبي حيان والاصفهانى وسمع الحديث من الدلاصى وابن عبد الهادى
 وكان علامة ذات فطن وافر العقل قوى النفس عظيم الهيبة أخذ عنه العلامة السيد الشرف والعلامة القنبرى
 وعرض عليه القضاء فامتنع له التفسير وشرح المشارق وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح عقيدة الطوسى
 والعناية شرح الهداية وشرح السراجية وشرح ألفية ابن معطى وشرح المنار وشرح تلخيص المعانى والتقرير

فاللثيم يفتح * والكريم يصلح *
 لكن يأخى بعد الوقوف على
 حقيقة الحال * والاطلاع على
 ما حزره المتأخرون كصاحب البحر
 والنهر والفيض والمصنف وجدنا
 المرحوم وعزى زاده وأخى زاده
 وسعدى أفندى والزبلى والاكمل

شرح اصول البزدوى - توفي سنة ٧٨٦ وحضر جنازته السلطان فن دونه ودفن بالشيوخونية في مصر
(قوله والكمال) هو الامام المحقق حيث اطلق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ثم السكندري
كمال الدين بن الهمام ولدته تقياً سنة ٧٩٠ وتلقه بالسراج قارئ الهداية والقاضي محب الدين بن الشيخنة
لم يوجد في مثله في التحقيق وكان يقول أنا لأقلد في المعقولات أحدا وقال البرهان الانباسي - وكان من أقرانه
لو طلبت حجج الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره وكان له نصيب وافر مما لا أصحاب الاحوال من الكشف
والكرامات وكان تجرداً وتلا بالكلية فقال له أهل الطريق ارجع فان للناس حاجة بعلمك وكان يأتيه الوارد كما يأتي
السادة الصوفية لكنه يطلع عنه بمرعة لمخالطة للناس وشرح الهداية شرحاً لا نظير له سماه فتح القدير وصل فيه
الى اثنا عشر كتاب الوكالة وله كتاب التحرير في الاصول الذي لم يؤلف مثله وشرحه تلميذه ابن أمير حاج وله المسيرة
في العقائد وزاد الفقير في العبادات توفي بالقاهرة سنة ٨٦١ وحضر جنازته السلطان فن دونه كما في طبقات
الشمسي - ملخصاً (قوله وابن الكمال) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الامام العالم العلامة الرحلة الفهامة
كان بارعاً في العلوم وقيل أن يوجد في الاول فيه مصنف أو مصنفات دخل الى القاهرة حجة السلطان سليم
لما أخذها من يد الجراكسة وشهد له أهلها بالفضل والافتان وله تفسير القرآن العزيز وحواش على الكشف
وحواش على أوائل البضاوى وشرح الهداية لم يكمل والاصلاح والابحاح في الفقه وتغيير التنقيح
في الاصول وشرحه وتغيير السراجية في الفرائض وشرحه وتغيير المفتاح وشرحه وحواشي التساويح وشرح
الفتح ورسائل كثيرة في فنون عديدة لعلها تزيد على ثلثمائة رسالة وتصانيف في الفارسية وتاريخ آل عثمان
بالتركية وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة بها وسعة الاطلاع في الديار الرومية كالجلال السيوطي
في الديار المصرية وعندي أنه أدق نظر من السيوطي وأحسن فهماً على أنهما كانا جال ذلك العصر ولم يزل
منسباً في دار السلطنة الى أن توفي سنة ٩٤٠ هـ تقياً ملخصاً (قوله مع تحقیقات) حال من ما حتره أي
مصابها ما حتره هؤلاء الايمه تحقیقات ٥١ ح والمراد بها حل المعاني العويصة ودفع الاشكالات الموردة
على بعض المسائل أو على بعض العلماء وتعيين المراد من العبارات المحتملة ونحو ذلك والافذات الفروع الفقهية
لا بد فيها من النقل من أهلها (قوله نسخ بها البال) في القاموس نسخ في رأى كنع سنو حوا وسنحوا
وسنخا عرض وبكذا عرض ولم يصرح ٥١ فعلى الاول هو من باب القلب مثل أدخلت القلنسوة في رأسي
والاصل سنحت أي عرضت بالبال أي في خاطري وقلبي وعلى الثاني لا قلب والمعنى عليه أن قلبي وخاطري
عرض به ولم يصرح وهذا ما جرت عليه عادته رحمه الله تعالى من التعريض بالرموز الخفية كما يشير اليه قريسا
(قوله وتلقيتها) أي أخذتها عن أشياء يخول الرجال أي الرجال الفحول النائقين على غيرهم في القاموس
الفعل المذكور من كل حيوان وخول الشعراء الغالبون بالهجاء على من هاجهم ٥١ قال ح وأورد أن بين
الجلتين تنافياً فان البال اذا ابتكر هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها عن فحول الرجال
وقد يجيب بأنه على تقدير مضاف أي نسخ ببعضها البال وتلقيت بعضها عن فحول الرجال ٥١ أي فهو على
حد قوله تعالى ومن الجبال جدد يبض وجر (قوله وبأبي الله العصمة الخ) أي الشيء بأبائه وبأبيه اباء وابة
بكرهما كرهه قاموس وهذا اعتذار منه رحمه الله تعالى أي أن هذا الكتاب وإن كان مشتملاً على
ما حتره المتأخرون وعلى التحقيقات المذكورة لكنه غير معصوم أي غير ممنوع من وقوع الخطأ والسهو فيه
فان الله تعالى لم يرض ا ولم يقدر العصمة لكتاب غير كتابه العزيز الذي قال فيه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
خلفه فغيره من الكتب قد يقع فيه الخطأ والزلل لانسان تأليف البشر والخطأ والزلل من شعارهم (تبسيه)
قال الامام العلامة عبد العزيز البخاري في شرحه على اصول الامام البزدوى ما نصه روى البويطي عن
الشافعي رضي الله عنه ما أنه قال له اني صنف هذه الكتب فلم آل فيها الصواب ولا بد أن يوجد فيها ما يخالف
كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً
كثيراً فما وجدتم فيها مما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فاني راجع عنه الى كتاب
الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقال المنزني قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فها من
مرة الا وكن يقف على خطأ فقال الشافعي - هيه أبي الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه ٥١ (قوله قليل خطبا

والكمال وابن الكمال *

مع تحقیقات نسخ بها البال *

وتلقيتها عن فحول الرجال * وبأبي

الله العصمة لكتاب غير كتابه *

والمصنف من اعتقر قليل خطا المرء

المرء أى خطأ المرء القليل فهو من إضافة الصفة للموصوف وغير بالخطأ إشارة إلى أن ذلك واقع لاعتبار
 فالأثم مرفوع والثواب ثابت ط (قوله فى كثير صوابه) متعلق بمحذوف حال من الخطأ أى الخطأ القليل
 كما فى أثناء الصواب الكثير أو باعتقرفى بمعنى مع أو للتعليل أفاده ط ولا يخفى ما فى الجمع بين قليل وكثير
 وخطأ وصواب من الطباق (قوله ومع هذا) أى مع ما حواه من التحريات والتحقيقات اه ح قلت
 والاولى جعله مرتباً بقوله وبأى الله اى مع كونه غير محفوظ من الخلل ففى نفسه كما تقول فلان يخطئ ومع ذلك
 فهو أحسن حالاً من فلان ط (قوله فهو الفقيه) الجملة خبر من قرئت بالفصل لعموم المبتدأ فأشبه الشرط
 والمراد بالفقيه من يحفظ الفروع الفقهية ويصير له ادراك فى الأحكام المتعلقة بنفسه وغيره وسأى الكلام
 على معنى الفقه لغة واصطلاحاً ط (قوله الماهر) أى الخاذق قاموس (قوله ومن ظفر) فى القاموس
 الظفر بالتحريك الفوز بالمطلوب ظفروه وظفريه وعليه (قوله بما فيه) أى من التحريات والتحقيقات والفروع
 الجملة والمسائل المهمة (قوله فسيقول) أى بين السنفيس لأن ذلك يكون عند السؤال أو المناظرة مع
 الاخوان غالباً أو أنهم أراؤدة أفاده ط أولانه انما يكون بعد اطلاعه على غيره من الكتب التى حترها غيره
 وطولها بنقل الاقوال الكثيرة والتعليلات الشهيرة وخلافات المذاهب والاستدلالات مع خلقها من تكثير
 الفروع والتعويل على العتد منها كغالب شروح الهداية وغيرها فإذا اطلع على ذلك علم أن هذا الشرح هو
 الدرّة الفريدة الجامع لتلك الاوصاف الجميدة ولذا اكب عليه أهل هذا الزمان فى جميع البلدان (قوله بل
 فيه) الملء بالكسر اسم ما يأخذ الاناء اذا امتلأ بهاء هيئة الامتلاء ومصدره ملء قاموس وفيه استعارة
 تصريحية حيث شبه الكلام الصريح الذى يستحسنه قائله ويرفضه ولا يتحاشى عن الجهر به بما لا انا
 بجامع بلوغ كل الى النهاية أو ممكنة حيث شبه الفهم بالاناء والملء تخييل أو هو كناية عن الاتيان بهذا القول
 جهراً بلا توقف ولا خوف من تكذيب طاعن وبين قوله فيه وفيه الجناس التام (قوله كم ترك الاول للآخر)
 مقول القول وكى خبرية للتكثير مفعول ترك والمراد بالاول والاخر جنس من تقدم فى الزمن ومن تأخر وهذا
 فى معنى ما قاله ابن مالك فى خطبة التسهيل واذا كانت العلوم مخصاً للهيبة ومواهب اختصاصية فغير مستبعد
 أن يتدخل بعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين اه وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب
 المتقدمين فى الضبط والاختصار ووجزالة اللفاظ وجمع المسائل لأن المتقدمين كان مصرف أذهانهم الى
 استنباط المسائل وتقويم الدلائل فالعالم المتأخر يصرف ذهنه الى تنقيح ما قالوه وتبيين ما أجلاه وتقييم
 ما أطلقوه وجمع ما فرقوه واختصار عباراتهم وبيان ما استقر عليه الامر من اختلافاتهم فهو كاشطة عروس
 رباها أهلها حتى صلت الزواجر تزينا وتعرضها على الأزواج وعلى كل فالفضل للأوائل كما قال القائل

كالبحر يسهل السحاب وماله * فضل عليه لأنه من مائه

نعم فضل المتأخرين على أمثالنا من المتعلمين رحم الله الجميع وشكرهم آمين (قوله الخط) أى النصيب
 ط لوافر الكثير (قوله لأنه) تعليل للعلل الثلاثة قبله والضمير يرجع الى الكتاب ط (قوله هو البحر) تشبيه
 بلبغ أو استعارة (قوله لكن بلا ساحل) الساحل ريف البحر وشاطئه مقبول لأن الماء سحله وكان القياس
 مسحولاً قاموس واذا كان لا ساحل له فهو فى غاية الاتساع لأن نهاية البحر ساحله فهو من تأكيد المدح
 بما يشبه الذم حيث أثبت صفة مدح واستثنى منها صفة مدح أخرى نحو أنا أفصح العرب يسدأنى من قريش
 وهو أكفى المدح لما فيه من المدح على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر الى استثناء
 صفة مدح وله نوع ثان وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح كقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * بهت فلول من قراع الكتاب

أى فى حدثه كسر من مضاربة الجيوش وهذا الثانى أبلغ كما بين فى محله فافهم وفيه أيضاً من أنواع البديع
 نوع من أنواع المبالغة وهو الاغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلًا متبع عادة (قوله وابل القطر)
 الوابل الكثير وهو من إضافة الصفة للموصوف أى القطر الوابل ط (قوله غير أنه متواصل) أى تواصل
 نافعاً غير مفسد بقرينة المقام والا كان ذماً وهذا أيضاً من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قوله بحسن
 عبارات) الباء للتعليل مثل قبلتم أو له صاحبة مثل ابط بسلام أو له لابس وهى متعلقة بالبحر لأنه فى معنى

فى كثير صوابه * ومع هذا فى أنفق
 كتابى هذا فهو الفقيه الماهر *
 ومن ظفر بما فيه فسيقول بل *
 فيه كم ترك الاول للآخر * ومن
 حمله فقد حصل له الخط الوافر *
 لأنه هو البحر لكن بلا ساحل *
 ووابل القطر غير أنه متواصل *
 بحسن عبارات

المشتق أى الراجع مثل حاتم في قومه ومثل قول الشاعر أسد على وفى الحروب نعمة لتأوله بكرم وجرى
أو يمدح وف حال من الضمير لأنه آمن ككافى (قوله ورمز اشارات) هما بمعنى واحد وهو الايمان بالعين
أو البدء بخودها ككافى القاموس فكانه أراد اللفظ أنواع الايمان وأخفاها كما يصريح به بعد بقوله معتدا
في دفع الاراد اللفظ الاشارة (قوله وتنقيج معاني) أى تهذيبها وتنقيتها ويحتمل أنه من إضافة السفة
الى الموصوف ومثله قوله وتحرير مبانى وفى القاموس تحرير الكتاب وغيره تنقيجه اه وبمبانى الكلمات
ما ينبنى عليه من الحروف والمراد بهم الالفاظ والعبارات من اطلاق الجزء على الكل وفى قوله المعانى والمبانى
مرعاة النظر وهو الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالمتضاد نحو الشمس والقمر بخسبان ثم الموجود فى التسخير سمها
بالياء مع أن القياس حذفها والوقف على النون ساكنة مثل فاقض ما أنت قاض (قوله وليس الخبر
كالبيان) بكسر العين المعايضة والمشااهدة وهذا لمدح أى أن ما قلته خبر يحتمل الصدق والكذب
وبعد اطلاقك على التأليف المذكور تعانين ما ذكرته لك وتحققه بالمشااهدة لأن الخبر ليس كالبيان أفاده ط
وفى هذا الكلام اقتباس مما رواه أحمد والطبرانى وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة
وهو من جوامع كلمة صلى الله عليه وسلم ككافى المواهب اللدنية وتضمن قول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو قتبصر ما * قد حدثت لك فمأواه كن سمعا

(قوله وستتقر) القرب بالضم البرود وعينه تقر بالكسر والفتح قرة وتنضم وقروا بردت وانقطع بكأوها وأورات
ما كانت متشوقة اليه قاموس وكان وصف العين بالبرودة لما قالوا من أن دمة السرور باردة ودمة الحزن
حارة (قوله بعد التأمل) أى التذكير فيه والتدبر فى معانيه ط (قوله فخذ) الفاء فصيحة أى
إذا كان كما وصفته لك أو إذا تأملت لفته وقرت به عينك فخذ الخ ثم أعلم أنه من هنا الى قوله كيف لا وقد يسر الله
ابتداء ببيضة الخ ساقط من كثير من النسخ وكأنه من الحقايق الشارح فانتقل من نسخته قبل اللاحاق
خلا عن هذه الزيادة والله تعالى أعلم (قوله من حسن روضه) الحسن الجمال جمعه محاسن على غير قياس
قاموس فهو اسم جامد لا صفة فالإضافة فيه لامية فافهم والاسمى أفعل تفضيل من السمو أى الاعلى من
غيره قال ط وفى الكلام استعارة شبه عبارته الحسنة بالروض بجماع النفاة وتعلق النفوس بكل
والقرينة إضافة الروض الى الضمير (قوله عن الحسن) الظاهر أنه بضم الحاء فالمعنى دع الحسن الصورى
المحسوس وانظر الى حسن روض هذا الترحم الاعلى قدرا اه ح (قوله وسلى) امرأته من معشوقات
العرب المشهورات كليلي ولبي وسعدى وبثينة وميبة وعزة وليس المراد بها المعنى العلى وإنما المراد الوصفى
لاشتمارها بالحسن كاشتهار حاتم بالكرم فيقال فلان حاتم بمعنى كريم فالمراد دع الجمال والجبل (قوله فى طلعة)
خبر مقدم وما يغنيك ميتة أمؤثر والمعنى أن طلعة الشمس أى طلوعها يكفى عن نور الكوكب المسمى بزحل
نزل كتابه منزلة الشمس بجماع الاهتداء بكل ونزل غيره منزلة زحل ولا شك أن نور الشمس والاهتداء به لا يكون
لغيرهما من الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التى هى السبع جمعتها الشاعر على ترتيب
السموات كل كوكب فى سماء بقوله

زحل شرى مرتجحه من شمس * فتزاهرت لعطارد الاقار ط

(قوله هذا) أى خذ هذا الذى ذكرته وأراد به الانتقال عن وصف الكتاب الى التنبيه على عدم الاعتراض
بما يشنع به حساد الزمان الغيرون فى وجوه الحسن

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا ولؤلؤ ما نه لدمع

(قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم ط (قوله أعراض) أى كالأعراض خبراً فصحى فيه
تشبيه بليغ والأعراض جمع عرض وهو الهدف الذى يرى بالسهم فكأن الغرض يرى بالسهم كذلك أعراض
المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرى فى نسبة القبائح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهم
والذين يرمون المحصنات وبين الأعراض والأعراض الجناس المضارع ط وفى تشبيه الكلام القبيح بالسهم
استعارة نصر يحمية والقرينة إضافة الى الالسة والجامع حصول الضرر بكل ويحتمل أن يكون من
إضافة المشبه به الى المشبه أى الالسة التى هى كالسهم لكن تشبيه الكلام بالسهم أظهر من تشبيه

ورمز اشارات * وتنقيج معانى *
وتحرير مبانى * وليس الخبر كالبيان
* وستقر به بعد التأمل البيان *
فخذ ما نظرت من حسن روضه
الاسمى * ودع ما سمعت عن الحسن
وسلى

خذ ما نظرت ودع شيئاً سمعت به
فى طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل
هذا وقد أختت أعراض المصنفين
أعراض سهام الالسة الحساد *

رائد نان عبرهم ما اشارة الى الاعتناء والاجتهاد ط (قوله فيها) أى فى تحريرها ط (قوله جن) أى
سرا الاشياء بظلاله والمادة تدل على الاستمرار كالجنى والجنين والجنة وانما خص الليل لكونه محل
الافكار غالباً وفيه يزكو انهم لثمة الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون بالسهر فى التحرير للمسائل كما قال الناج
السبكي رحمه الله

سهرى لتفتيح العلوم الذى * من وصل غانية وطيب عناق
وتغايى طرباً لخل عويصة * فى الذهن أبلغ من مداومة ساق
وصرير ألقامى على صفيحتها * أشهى من الدوكاه والعشاق
وألذ من نقر الفتاة لدفعها * نقرى لآلئ الرمل عن أوراق ط

الفكر فيها اذا ما الليل جن * متخزياً
أرجح الاقوال وأوجز العبارة *
معتمد فى دفع الاراد ألفت
الاشارة * فربما خالفت فى حكم
أودليل * فحسبه من لا اطلاع له
ولا فهم عدولاً عن السبيل * وربما
غيرت تبعاً لما شرح عليه المصنف
كلمة أو حرفاً * وما درى أن ذلك
لنكتة تدق عن نظره وتختفى * وقد
أنشدنى شيخى الحبر السامى *
والبحر الطامى * واحد زمانه *
وحسنة أو انه * شيخ الاسلام
الشيخ خير الدين الرملى * أطال الله
بقاءه

قل لمن لم ير المعاصر شيئاً
* ويرى للاوائل التقديم
ان ذاك القديم كان حديثاً
وسبقنى هذا الحديث قديماً

قول الحاشية ان هذا الحديث
كذا يحيط المحشى والموافق لشارح
أن يقول ان ذاك القديم كما
الرواية فى البيت اد

(قوله متخزياً) خال من فاعل استعملت والتخزى طلب احدى الامرين وأولهما سبى (قوله أرجح
الاقوال) الاضافة على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافتقار كقولين معنيين أو يذكرا الصحيح دون
الاصح ط (قوله وأوجز العبارة) أى أخصرها والاضافة على معنى من ط (قوله معقداً) حال أيضاً
مترادفة أو متداخلة أى معولاً ط (قوله الاراد) أى الاعتراض (قوله ألفت الاشارة) كأن يذكرك
فى الكلام مضافاً أو قدراً أو نحو ذلك مما يدفع به الاراد ولا يظهر ذلك الا ان اطلع على كلام المورد فاذا رأى
ما ذكره الشارح علم أنه اشار به الى دفع ذلك وربما سرح بما يشير اليه أيضاً (قوله فى حكم) بأن يذكرك باحة
ما ذكره غيره كراهته مثلاً (قوله أودليل) بأن يكون دليل فيه كلام فيذكره غيره سالماً وهذا كله غير ما يصرح به
وينبه عليه كقوله ما ذكره فلان خطأ ونحو ذلك (قوله فحسبه) أى ظن ما خالفت فيه غيرى (قوله من
لا اطلاع له) أى على ما اطلعت عليه ولا فهم له بما قصدته (قوله عدولاً) أى ميلاً عن السبيل أى الطريق
الواضح (قوله تبعاً لما شرح عليه المصنف) فان المصنف لما سرح مثله غير منه بعض الناطق متبها على التغيير
فبقيت نسخ المتن المجزؤة مخالفة لنسخة المتن المشروح فتابعه الشارح فيما غيره وربما غير ما لم يغيره المصنف (قوله
وما درى) معطوف على محذوف أى فاعترض وما درى أفاده ط (قوله وقد أنشدنى) أنشد الشعر قرأه
قاموس والمراد سمعنى هذا الشعر (قوله الحبر) بالكسر وفتح العالم أو الصالح قاموس (قوله السامى)
أى العالى القدر (قوله الطامى) أى الملائن قاموس (قوله واحد زمانه) أى المفرد فى زمانه
بالصفات (قوله وحسنة أو انه) أى الذى أحسن الله تعالى به على الخلق فى أو انه أى زمانه أفاده ط
أوالذى بعد حسنة لزمانه الكثير الاساءة على أبنائه (قوله الشيخ خير الدين) الظاهر أنه اسمه العلى
اذ ترجمه جماعة ولم يذكره غيره منهم الامير المجتبى قال خير الدين بن أحمد بن نور الدين على بن زين الدين بن عبد
الوهاب الايوبى نسبة الى بعض أجداده العليين بالنظم نسبة الى سيدى على بن عليم الولى المشهور
الفاروقى نسبة الى الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه الرملى الامام المفسر المحدث الفقيه اللغوى
الصوفى النحوى البيهقى العروضى المنطقى المعمر شيخ الحنفية فى عصره وصاحب الفتاوى السائرة وغيرها
من التأليف النافعة فى الفقه منها حواشيه على المنح وعلى شرح الكنترا لعينى وعلى الاشياء والنظائر وعلى
البحر الرائق وعلى الزينجى وعلى جامع الفصولين ورسائل وديوان شعر مرتب على حروف المعجم ولد سنة
٩٩٣ هـ وتوفى ببلده الرملة سنة ١٠٨١ هـ وأطال فى ذكر مناقبه وأحواله وبيان مناصبه وتلامذته فليراجع
(قوله أطال الله بقاءه) أى وجوده والمراد الدعاء بالبركة فى عمره لان الاجل محتوم وذكر ط عن النسخة
وشرحها ما يفيد كراهة الدعاء بذلك أقول يرد عليه أنه عليه الصلاة والسلام دعاء لحادمه أنس رضى الله تعالى
عنه بدعوات منها وأطال عمره ومذهب أهل السنة أن الدعاء ينفع وان كان كل شئ بقدر واستفيد من كلام
الشارح أنه ألف كتابه هذا فى حياة شيخه المذکور وهو كذلك فانه سبى كآخر الكتاب أنه فرغ من تأليفه سنة
١٠٧١ هـ فيكون قد فرغ من تأليفه قبل موت شيخه المذکور بعشر سنين (قوله ان هذا الحديث الخ) فيه
من أنواع البديع المذهب الكلامى وهو ايراد حجة للمطالع على طريقة أهل الكلام نحو لو كان فيها آلهة
الا لله لفسدتا وبيانه أن تفضيل المرء بأوصافه لا يتقدمه لان كل متقدم قد كان حادثاً ولم يرتب تقدمه
عما كان عليه وقت حدوثه وهذا المعاصر سبى على زمان يصير فيه قديماً فاذا فضلتم ذلك المتقدم بأوصافه

قصة الدمار هو بناء أي شعب
أرى وقوا له من الله الخلق
بشره على ما كان صاحب القاموس
في النسخة منه ولقد ثابته بيدهم
الكتاب في عصر الهوري

لهم تنبيل ذنوبهم الذي سبق قد جاء وصفه أية أو هذا معنى قول الامام الميرداس لشدة العهد
بمنزل النازل ولا حداثته فيهم المشيب ولكن يعطى كل ما يستحق اه قال الامام في شرح التسهيل
بمعنى كلام الميرداس وكثير من الناس من تحزى هذه البلية الشقاء فتراهم اذا سمعوا شيئا من النكت الحسنة
شبه معزواي معنى استحسنوه بناء على أنه لم يتقدم في ذا العلموا أنه لم يبق في ألسنة من تكلموا على الاعتبار
واستبهره أو ادعوا أن صدور ذلك عن عسري مستبعد وما الخامل لهم على ذلك الا حسد ذمهم وبني
مرقعه وخيم اه ملنا (قوله على أن الخ) بمنزلة الاستدراك على ما تروهم من قوله فهال الخ من أن
المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المتحدود الشهيرة بالتأليف ط (قوله شئني) في بعض النسخ زيادة وبركتي
وروي تعني قال ط البركة انما الخ وروي فعل بمعنى فاعل أي سولى نعمتي والمراد بالعمدة نعمة العلم
التي هي من أعظم النعم اه (قوله محمد أفندي) قال الحبي في تاريخه هو ابن تاج الدين بن أحمد الحسائي
الدمشقي الخطيب يجامع دمشق أشهر آل بيت محاسن وأفنانهم كان فاضلا كاملا أديبا ليليا لطيف الشكل
وجها باعاشا من الاخلاق حسن الصوت ولى خطابة جامع السلطان سليم بساحلية دمشق ثم صار اماما
جامع بني أمية وخطيبا فيه وقرأ فيه صحيح مسلم وكتب عليه بعض تعاليت وروي درس الحديث تحت قبلة التبر
من الجامع المذكور وكان فصيح العبارة واتق به خلق من علماء دمشق منهم شيخنا العلامة الحق الشيخ
علاء الدين الحسني مفتي الشام وله شرح حسن وتحريرات تدل على علمه ولده سنة ١٠١٢ ووفى سنة
١٠٢٢ ورثناه شيخنا العلامة الحق الشيخ عبد الله النابلسي بتعبه جيدة الى الغاية مطلعها قوله
ليمن رعاغ الناس وليفرح الجهل * فبعدك لا يرجو البقا من له عقل
أيا حنة قرت عيون اولي النهى * بهما زمتا حتى تداركها المحل
اه ملنا (قوله لكل بني الدنيا) أي لكل واحد من الناس الموجودين فيها وهم أبناء حالانهم منها
ما ذر وغدا وبها اتفانهم وفيها تزيينهم وحى اسم الما قبل الاخرة فلو خارقهم او يتحمل أن يراد بأبناء الطالون
لها المنحكون فيها (قوله صحة) أي في الجسد وفراغ عما يشغل عن الاخرة (قوله لا بلغ) علة لقوله
وان مرادى الخ (قوله ملنا) مصدر معي منسوب على المشعولة المطلقة (قوله في الجنان بلاغ)
أي ابدال من الله تعالى الى المراتب العالية فيها وهو اسم مصدر قال في القاموس البلاغ كحساب الكفاية
والاسم منه الابلاغ والتبليغ وهما الابدال اه (قوله في مثل هذا) أي هذا المراد المذكور والفاء
للسببية مفيدة للتعليل والجار والمجرور متعلق بمتعلق (قوله فلينافس) أي يرغب والفاء زائدة مؤكدة
لا ولى مثلها في قول الشاعر واذ خلكت فعند ذلك فاجري (قوله أو لوالهني) أي أصحاب العقول
وأما غيرهم فنافسهم في الدنيا (قوله وحسي) مبهمة أي كافي ط (قوله القورور) فقول يستمرى
فيه المذكر والمؤنث أي الغارة اه ط (قوله بلاغ) أي مقدار الكفاية وهو خبر المبتدأ وبينه وبين
بلاغ الأول الجناس التام الخطي التفتي أفاده ط (قوله في النور) أي النجاة والتفر بالخير قاموس
والفاء للسببية عاطفة على جملة ينافس مفيدة للتعليل (قوله الا في نعيم الخ) في بمعنى الباء مثلها في قول الشاعر
وبركب يوم الروح منافقارس * بصرون في طعن الا باخر والكل
لان فاز يتعدى بالباء أو في لظرفية والمراد بالنعيم محل وهو الجنة من اطلاق اسم الحال وارادة المحل مثل
في راحة الله هم فيها الخون وعلى كل فالنور مبتدأ والجار والمجرور في محل الخبر والتقدير ما النور حاصل
بشي الانعيم أو ما النور حاصل في محل الا في محل نعيم أو خبر محذوف والجار والمجرور متعلق بالنور أي
في النور ومعتبر الانعيم والباء في به للسببية على الأول أعني جعل في بمعنى الباء ولظرفية على الثاني مثل
ولقد نسر كرم الله بيدر نعيمهاهم بهسر (قوله العيش) أي المعيشة التي تعيش بها من المطعم والمشرب
وما يكون به الحياة قاموس (قوله رغد) بكسر الهمزة وتشديد الغين المجبة أي واسع طيب ح عن القاموس
(قوله بلاغ) أي يسؤل دخوله في الخلق ح عن القاموس (قوله مقدمة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي
هذه مقدمة أو بالنصب مفعول لفعل محذوف أي خدمة مقدمة وهي بكسر الدال كاسم صرح به في النسخة في
اسم فاعل من قدم المتعدى أي مقدمة من فو بها على غير ما اشتقت عليه من تعريف النفس لغة واصطلاحا

على أن الله ودار المراد ما أتدنيه
من راس الخشتين التناهد شهد
أفندي الشاسني وقد أجاد
لكن في الدنيا مراد ومقصد
وان مرادى صحة وفراغ
لا بلغ في علم الشريعة ملنا
يكون به في الجنان بلاغ
فني مثل هذا فلينافس أو لوالهني
وحسي من الدنيا القورور بلاغ
فما النور الا في نعيم مؤبد
به العيش رغد والشرب بلاغ
(مقدمة)

وموضوعه واستمداده ومختلوه ومباحه وفصل العلم وتعلمه وترجمة الامام وغير ذلك وامامنا الا لازم
بمعنى تقدم أى متقدمة بذاتها على غيرها ويجوز رفع الدال اسم مفعول من المتعدى أى قدمها أرباب العقول
على غيرها لما اشتملت عليه وهى فى الاصل صفة ثم جعلت اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم نقلت الى
اقل كل شئ ثم جعلت اسما لالفاظ مخصوصة حقيقة عرفية ان لوحظ أنها فرد من أفراد المفهوم
الكلى أو مجازا ان لوحظ خصوصها وهى تسمان مقدمة العلم وهى ما وقف عليه الشروع فى مسائل من
المعاني المخصوصة ومقدمة الكتاب وهى طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباط لها بها واتساع
بها فيه وتعمام تحقيق ذلك فى المطول وحواشيه (قوله حق) أى واجب صناعة ليكون شروعه على
بصيرة صواب السعي عن العبث (قوله على من حاول) أى رام علما أى علم كان من العلوم الشرعية وغيرها *
فالشرعية علم التفسير والحديث والفقه والتوحيد وغير الشرعية ثلاثة أقسام اديبة * وهى اثنا عشر كفى شينى
زاده وعندها بعضهم أربعة عشر اللغة والاستشقاق والتصريف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض
والقوافى وقرىض الشعر وانشاء النثر والكتابة والقراءات والمحاضرات ومنه التاريخ * ورباضية وهى عشرة
التصوف والهندسة والهيئة والعلم التعلينى والحساب والجبر والموسيقى والسياسة والاخلاق وتدبرا المنزل *
وعقلية ما عدا ذلك كالمنطق والحدود واصول الفقه والدين والعلم الالهى والعلميسى والطب والميقات
والفلسفة والكيمياء كذا ذكره بعضهم اه ابن عبد الرزاق (قوله أن يتصوره بجمده أو رسمه) الحد
ما كان بالذاتيات كالحيوان الناطق للانسان والرسم ما كان بالعرضيات كالنحات له واعلم أنهم قد اختلفوا
فى اسماء العلوم فقبل انها اسم جنس لدخول آل عليها وقيل علم جنس واختاره السيد وقيل علم شخص كالتحيم
للشريا واختاره ابن الهمام وهل سمي العلم ادراك المسائل او المسائل نفسها أو الملكية الاستحضارية قال
السيد فى شرح المفاتيح المعنى الحقيقى للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو بالمعلوم وله تابع فى الحصول
يكون ذلك التابع وسيلة اليه فى البقاء وهو الملكية وقد أطلق العلم على كل منها ما حقيقة عرفية أو اصطلاحية
او مجازا مشهورا اه ثم اعلم ان التعريف اما حقيقى كتعريف الماهيات الحقيقية واما اسمى كتعريف
الماهيات الاعتبارية وهو يبين أن هذا الاسم لا يثبى وضع وتعامه فى التوضيح لصدر الشرعية وذكر السيد
فى حواشيه شرح التسمية أن ارباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وأن اللفظ اذا وضع
فى اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلية كان ذاتياله وما كان خارجا عنه كان عرضياله فحدود
هذه المفهومات ورسموها تسمى حدودا ورسمها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسموها
بحسب الحقيقة اذا علمت ذلك ظهر لك أن حد الفقه كغيره من العلوم حد اسمى لا يدين مائة له الواضع ووضع
الاسم بارائه فاذا جعلوه مقدمة لا شروعه وجوز بعضهم كونه حد حقيقيا وعليه فقيل لا يكون مقدمة لان الحد
الحقيقى يسرد العقل كل المسائل أى يتصور جميع مسائل العلم المحدود وذلك هو معرفة العلم نفسه لا مقدمة
الشروع فيه وقبل يجوز أخذه جنس وفصل له بلا حاجة الى سرد الكل فلا مانع من وقوعه مقدمة وجعل
فى التحرير الخلاف لفظيا وتعمام تحقيقه فيه فافهم (قوله ويعرف موضوعه الخ) اعلم أن مبادئ كل علم
عشرة نظمها ابن زكري فى تحصيل المقاصد فقال

فأول الابواب فى المبادئ * وتلك عشرة على المبراد

الحد والموضوع ثم الواضع * والاسم واستداده حكم الشارع

تصور المسائل الفضيلة * ونسبة فائدة جليلة

بين الشارح منها أربعة وثبى ستة فواضعه ابو حنيفة رحمه الله تعالى واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب
تحصيل المكلف ما لا بد له منه ومسائله كل جملة موضوعها فعل المكلف ومجموعها أحد الاحكام الخمسة
نحو هذا الفعل واجب وفضيلته كونه أفضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث واصول الفقه
ونسبته لصلاح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف لصلاح الباطن افاده ح (قوله ثم خص بعلم الشرعية)
تتلى فى البحر عن ضياء العلوم (قوله وفقه الخ) قال فى البحر بعد كلام والحاصل أن الفقه لغوى مكسور
الشافى فى الماضى والاصطلاحى مضموم هافيه كما صرح به الكرماني ونقل العلامة الرملى فى حاشيته عليه

حق على من حاول علما مان
يتصوره بجمده أو رسمه ويعرف
موضوعه وغايته واستمداده
قال فقه لغة العلم بالشئ ثم خص
بعلم الشرعية وفقه بالكسر
فقها علم وفقه بالضم ففاهة
صارفها

قوله على كل منها كذا بخطه
واعلم صوابه منها بضمير
التثنية اذا طلقه على الاول
حقيقة لغوية كما يفيد صدر
العبارة تأمل اه معجمه

أنه يقال فقه بكسر القاف اذا فهم وبفتحها اذا سبق غيره الى الفهم وبضمها اذا صار الفقه له سجية (قوله واصطلاحاً) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على اخراج الشيء عن معناه الى معنى آخر رمى (قوله العلم بالاحكام الخ) اعلم أن المحقق ابن الهمام ابدل العلم بالتدين وهو الادراك القطعي سؤاً كان ضرورياً ونظرياً صواباً او خطأ بناء على أن الفقه كله قطعي فالظن بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام المنطوية ليسامن الفقه وبعضهم خصه بالظنية فيخرج عنه ما علم بثبوته قطعاً وبعضهم جعله شاملاً للقطعي والظني وقد نص غير واحد من المتأخرين على انه الحق وعليه عمل اليق والخلق وتماه في شرح التحرير فالمراد بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كما هو اصطلاح المطلق وعلى الاول فالمراد به المقابل للظن كما هو اصطلاح الاصولي قال صدر الشريعة في التوضيح وما قيل ان الفقه ظني فلم اطلق العلم عليه بخوابه اولاً لأنه مقطوع به فان الجملة التي ذكرناها نهايته وهي ما قد ظهر نزول الوحي به وما انعقد الاجماع عليه قطعة وثانياً ان العلم يطلق على الظنيات وتماه فيه فافهم والاحكام جمع حكم قيل هو خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين ورد صدر الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمية مجازاً كالتعلق على المخلوق ثم صار حقيقة عرفية وخرج بها العلم بالذوات والصفات والافعال والمراد بالشرعية كفي التوضيح ما لا يدرك لولا خطاب الشارع سواء كان الخطاب بنفس الحكم او بنظيره المقيس هو عليه كالمسائل القياسية فيخرج عنها مثل وجوب الايمان والاحكام الماخوذة من العقل كالعلم بأن العالم حادث او من الحسن كالعلم بأن النار محرقة او من الوضع والاصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع والمراد بالشرعية المتعلقة بمسائل الفروع فخرج الاصلية ككون الاجماع أو القياس حجة وأما الاعتقادية ككون الايمان واجبا فخرج بالشرعية كما تقدم فافهم وقوله عن ادلتها أي ناشئ عن ادلتها حال من العلم أي ادلتها الاربعة المتخصصة بها وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فخرج علم المقلد فانه وان كان قول المجتهد دليلاً لكنه ليس من تلك الادلة المتخصصة وخرج ما لم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام قال في الجبر واجتلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهاد دل يسمي فقها والظاهر انه باعتبار أنه دليل شرعي للحكم لا يسمي فقها وباعتبار حصوله عن دليل شرعي يسمي فقها اصطلاحاً اهـ وأما المعلوم من الدين بالضرورة مثل الصوم والصلاة فقبل انه ليس من الفقه اذ ليس حصوله بطريق الاستدلال وجعله في التوضيح منه ولعل وجهه أن وصوله الى حد الضرورة عارض لكونه صار من شعار الدين فلا ينافي كونه في الاصل ما يثبت بالدليل اذ ليس هو من الضروريات البديهة التي لا تحتاج الى نظر واستدلال ككون الكل اعظم من الجزء نعم يحتاج الى اخرجه على قول من خص الفقه بالظني وقوله التفصيلية تصرح بلازم كما حققه في التحرير وغلط من جعله للاحتراز وفي هذا المقام تحقيقات ذكرتها في نسخة الخاتمي فيما علقته على الجبر الرائي (قوله وعند الفقهاء الخ) قال في الجبر والحاصل أن الفقه في الاصول علم الاحكام من دلائلها كما تقدم فليس الفقيه الا المجتهد عندهم واطلاقه على المقلد الحافظ للمسائل مجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء بدليل انصراف الوقت والوصية للفقهاء اليهم وأقله ثلاثة أحكام كما في المتن وذكر في التحرير أن الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقاً يعني سواء كانت بدلائلها أو لا اهـ لكن سيد كرفي باب الوصية للاقارب أن الفقيه من يدقق النظر في المسائل وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية اهـ لكن الظاهر أن هذا حيث لا عرف والا فالعرف الآن هو ما ذكر في التحرير أنه الشائع وقد صرح الاصوليون بأن الحقيقة تترك بدلالة العادة وحينئذ ينصرف في كلام الواقف والموصي الى ما هو المتعارف في زمنه لانه حقيقة كلامه العرفية فتترك به الحقيقة الاصلية (قوله وعند اهل الحقيقة) هم الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسبب أي تمامه (قوله الزاهد في الآخرة) كذا في الجبر والذي في الغزوية الراغب في الآخرة ابن عبد الرزاق اقول ومثله في الاحياء للإمام الغزالي بزيادة حيث قال سأله فرقد السنجي الحسن عن شيء فاجابه فقال ان الفقهاء يحلفونك فقال الحسن تكلمت امك وهل رأيت فقهاً يعينك انما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصير بدينه المداوم على عبادة ربه الورع الكاف عن أعراض المسلمين العفيف عن أموالهم الناصح لجماعتهم (قوله وموضوعه الخ) موضوع

واصطلاحاً عند الاصوليين العلم بالاحكام الشرعية لقرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع واقله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما الفقيه المعرض عن الدنيا الراهد في الآخرة البصير يعيوب نفسه وموضوعه

كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية قال في البحر وأما موضوعه ففعل المكلف من حيث أنه مكلف لأنه يبحث فيه عما يعرض لفعله من حل وحرمة ووجوب ونذوب والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه وضمان المتلفات ونفقة الزوجات إنما مخاطب بها الولي لا الصبي والمجننون كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما أتلفته حيث فرط في حفظها التنزيل فعلها في هذه الحالة بمنزلة فعله وأما صحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المناب عليها فهي عقلية من باب ربط الأحكام بالأسباب ولذا لم يكن مخاطبها بابل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى وقيدنا بجينية التكليف لأن فعل المكلف لا من حيث التكليف ليس موضوعه كفعله من حيث أنه مخلوق لله تعالى اهـ (قوله ثبوتنا أو سلبا) أي من حيث ثبوت التكليف به كالواجب والحرام أو سلبه كالمندوب والمباح وقصد بذلك دفع ما قد يقال إن قيد الحينية مراعى فالمراد فعل المكلف من حيث أنه مكلف كما مر فريد عليه أن فعل المكلف المندوب أو المباح من موضوع الفقه أيضا مع أنه لا تكليف فيه لجواز فعله وتركه والجواب أنه يبحث عنه في الفقه من حيث سلب التكليف به عن طرفي فعل المكلف (تنبيه) قال في النهر اعلم أن الفعل يطلق على المعنى الذي هو وصف الفاعل موجود كالهئية السمتة بالصلاة من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها كالهئية السمتة بالصوم وهي الامساك عن المفطرات بياض النهار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقد يطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدرى أي الذي هو أحد مدلولي الفعل ومتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى الأول لا الثاني لأن الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا فيلزم التسلسل المحال فأحكم هذا قانه يتعكك في كثير من المحال اهـ (قوله واستداده) أي مأخذه (قوله من الكتاب الخ) وأما شريعة من قبلنا فتابعة للكتاب وأما اقوال الصحابة فتابعة للسنة وأما تعامل الناس فتابع للاجماع وأما التحري واستصحاب المحال فتابعان للقياس بجر بيان ما ذكر في كتب الاصول (قوله وغايته) أي ثمرته المترتبة عليه (قوله بسعادة الدارين) أي دار الدنيا بنقل نفسه من حضيض الجهل الى ذروة العلم وبيان ما للناس وما عليهم لقطع الخسومات ودار الآخرة بالنعم الفارقة (قوله من غير سماع) أي من المعلم واذا كان النظر والمطالعة وهو دون السماع افضل من قيام الليل لما بالك بالسماع اهـ ح اقول وهذا اذا كان مع الفهم لما في فصول العلماي من له ذهن يفهم الزيادة أي على ما يمكنه وقد رآن يصلي ليلا ويتطرق في العلم نهارا فخطره في العلم نهارا وليلا افضل اهـ (قوله افضل من قيام الليل) أي بالصلاة ونحوها والافهم من قيام الليل وانما كان افضل لانه من فروض الكفاية ان كان زائدا على ما يحتاجه والافهم فرض عين (قوله وتعلم الفقه الخ) في البرازية تعلم بعض القرآن ووحد فراغا فالأفضل الاشتغال بالفقه لأن حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن ما تاتي ألف مسألة في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها اهـ وظاهر قوله وجميع الفقه لا بد منه انه كله فرض عين لكن المراد أنه لا بد منه لمجموع الناس فلا يكون فرض عين على كل واحد وانما يقتض عينا على كل واحد تعلم ما يحتاجه لأن تعلم الرجل مسائل الخيض وتعلم الفقير مسائل الزكاة والحج ونحو ذلك فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقي ومنه حفظ ما زاد على ما يكفي للصلاة نعم قد يقال تعلم باقي الفقه أفضل من تعلم باقي القرآن لكثرة حاجة العامة اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وقلة الفقهاء بالنسبة الى الحفظ تامل (قوله أن يعرف) أي يشتهر به وفيه اشارة الى أن المطلوب أن يعرف من ذلك ما يعينه على المقصود لان ما عدا الفقه وسيلة اليه فلا ينبغي أن يصرف عمره في غير الاهم وما احسن قول ابن الوردي

والعمر عن تحصيل كل علم * يقصر فابدأ بالاهم منه

وذلك الفقه فان منه * مالا غنى في كل حال عنه

(قوله الى المسألة) أي سؤال الناس بأن يمدحهم بشعره فيعطونه دفعا لشكره وخوفا من هجومه وهجره وقوله وتعليم الصبيان أي تعليمهم النحو وانما خصهم لما اشتهر أن النحو علم الصبيان اذ قلما يتعلمه الكبير وفي كلامه لف ونشر مرتب (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصص) الانسب أن يكون بفتح

مطلبه
الفرق بين المصدر والحاصل
بالمصدر
فعل المكلف ثبوتنا أو سلبا
واستداده من الكتاب
والسنة والاجماع والقياس
وغايته الفوز بسعادة الدارين
وأما فضله فكثير شهر ومنه
ما في الخلاصة وغيرها النظر
في كتب اصحابنا من غير سماع
افضل من قيام الليل وتعلم
الفقه افضل من تعلم باقي
القرآن وجميع الفقه لا بد منه
وفي الملتقط وغيره عن محمد
لا ينبغي للرجل أن يعرف
بالشعر والنحو لان آخر أمره
الى المسألة وتعليم الصبيان
ولا بالحساب لان آخر أمره الى
مساحة الارضين ولا بالتفسير
لان آخر أمره الى التذكير
والقصص

بل يكون علمه في الحلال
 والحرام وما لا بد منه من
 الاحكام كاقيل
 اذا ما اعتزذ وعلم يعلم
 فعمل الفقه اولى باعتزاز
 فكم طيب يفرح ولا كس
 وكم طير يطير ولا كاز
 وقد مدحه الله تعالى بسميته
 اخيرا بقوله تعالى ومن يؤت
 الحكمة فقد آتوا خيرا كثيرا
 وقد فسر الحكمة زمرة ارباب
 التفسير بعلم الفروع الذي هو
 علم الفقه ومن خافيل
 وخير علوم علم فقه لانه
 يكون الى كل العلوم نوسلا
 فان فقهيا واحدا مستورا
 ضلي ألف ذى زهد تفضل واعلى
 وهما ما خوذان مما قيل للامام
 محمد
 فقه فان الفقه افضل فائد
 الى البر والتقوى وأعدل قاصد
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة
 من الفقه واسمى في مجرور الفوائد
 فان فقهيا واحدا مستورا
 اشتد على الشيطان من ألف عابد
 ومن كلام علي رضي الله عنه
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم
 على الهدى لمن استهدى ادلاء

التفاف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان يكون بكسر حاء جمع قصة اه ح
 (قوله بل يكون علمه) أى الذى يعرف وبشهر به (قوله كاقيل) أى اقول ذلك مما لا لما قيل اولا لجل
 ما قيل فالكاف للتشبيه اول التعليل (قوله باعتزاز) أى اعتزاز صاحبه به (قوله ولا كس) الزاوا
 اما للعطف على مقدرا أى لا كعبر ولا كس وكنته الحذف المبالغة لتذهب النفس كل مذهب يمكن ارجع الحال
 باضماء فعل أى ولا يفوح كس (قوله ولا كاز) يستعمل الباء المثناة التحية بعد الزاوى وينونها كما في
 القاموس (قوله زمرة) بالضم القوج والجماعة في تفرقة قاموس (قوله ومن خنا) أى من اجل
 ما ذكرهنا من مدح الله تعالى اياه (قوله الى كل العلوم) كذا في ارباب من السج وكأن نسخة ط الى كل
 المعالى حيث قال متعلق نوسلا والمعالى المراتب العالية جمع معلاة محل العلو اه والتوسل التقرب أى
 ذاتوسل الى المعالى اولى العلوم لان الفقه المتمر لتقوى والورع يوصل به الى غيره من العلوم النافعة والمنازل
 المرتفعة لقوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله ولحديث من عمل بما علم علم الله علم ما لم يعلم (قوله فان فقهيا الخ)
 لان العابد اذا لم يكن فقهيا ربما ادخل عليه الشيطان ما يفسد عبادته وقيد الفقيه بالمتورع اشارة الى
 ثرة الفقه التي هي التقوى اذ بدونها يكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال
 في الاحياء للورع أربع مراتب الاولى ما يسترط في عدالة الشهادة وهو الاحتراز عن الحرام الظاهر النائية
 ورع الصالحين وهو التوقى من الشبهات التي تتقابل فيها الاحتمالات الثالثة ورع المتقين وهو ترك الحلال
 المحض الذي يخاف منه اذ اوده الى الحرام الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملخصا
 (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى وبقدرة نظيره تفضل اه ط او هو من باب التنازع على التول
 يجوز في المتقدم (قوله ذى زهد) صفه لموصوف محذوف أى ألف شخص صاحب زهد والزهد في اللغة
 ترك الميل الى الشيء وفي اصطلاح اهل الحقيقة هو بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا
 طلب الراحة الآخرة وقيل هو أن يتخلى قلبك بما خلت منه يدك اه سيد (قوله تفضل واعلى) أى زاد
 في الفضل وعلو الرتبة (قوله وهما ما خوذان) أى هذان البتان ما خوذ معناه (قوله مما قيل) يحتمل
 أن المراد مما نسب او مما أنشد فعلى الاول تكون الايات للامام محمد وعلى الثاني لغيره أنشدها له بعض
 اشباخه (قوله فقه الخ) أى ضرفقها والقائد هنا بمعنى الموصل والبر قال في القاموس الصلة والجنة
 واخبر والاتساع في الاحسان اه والتقوى قال السيد في اللغة جعنى الانتقاء وهو اتخاذ الوقاية وعند
 أهل الحقيقة الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به العقوبة من فعل
 اوزك والقاصد قال في القاموس القريب أى واعدل طريق قريب ويحتمل أن يكون بمعنى مقصود
 كاحل بمعنى مسحول والزادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من الفقه متعلق بزيادة او مستفيدا
 والسج قطع الماء عوماشبه به الفقه استعارة تصريحية وازافة الجور الى الفوائد من اضافة المشبه به
 الى المشبه والفائدة ما استفدته من علم او مال والمراد هنا الاول والشيطان من شاط بمعنى احتراق او من
 شطن بمعنى بعد بعد غوره في الضلال والاضلال وقد عتدى البيت الاخير بعض ما ذكره في الاحياء ورواه
 الدارقطني والبيهقي من قوله صلى الله عليه وسلم ما عبد الله بشئ افضل من فقه في الدين وفقيه واحد اشد على
 الشيطان من ألف عابد ولكل شئ عماد وعماد الدين الفقه (قوله ومن كلام علي رضي الله عنه الخ) عزاه هذه
 الايات له في الاحياء أيضا قال بعضهم وهي ثابتة في ديوانه المنسوب اليه واؤها

الناس من جهة الشمال أكفاء * ابوهم آدم والام حواء
 وانما امهات الناس اوعبة * مستودعات ولا احباب آباء
 ان لم يكن لهم من اصلهم شرف * ينافخون به فالطين والماء
 وان انتب يفخر من ذوى نسب * فان نسبنا جود وعلباء

(قوله ما الفضل) الذى في الاحياء ما الفخر والى العلم للعهد أى العلم الشرعى الموصل الى الآخرة (قوله
 انهم) بفتح الهمزة على حذف لام العلة أى لانهم ارباب الكسر والجملة استئنافية والمقصود منها التعليل ط
 (قوله على الهدى) أى الرشاد قاموس وهو متعلق بقوله ادلاء جمع دال اسم فاعل من دل وكذا قوله لمن

استهدى أى طلب الهداية (قوله ووزن) أى قدر كل امرئ أى حسنه بما كان يحسنه افادته اليضاوى فقدّر الصانع على مقداره صنعته ومن أحسن علوم الآداب فقدّره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فقدّره عظمه لعظمه فالخامس أن من احسن شيئا فقامه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) أى بالعلم الشرعى فيشمل العالمين بغيره بل هم اشتدّ عداوة للعلماء الذين من العوام قال ط وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق اذا اتقى عليه اورأى منه ما يخالف رايه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله ولا تجهل به ابدا) الذى فى الاحياء ولا تنبى به دلا (قوله الناس موتى) أى حكما لعدم النفع كالارض الميتة التى لا تنبت قال تعالى ان كن ميتا فأحييناه أى جاهلا فغلناه وجعلناه نورا يعيش به فى الناس وهو العلم كن منله فى الظلمات وهو الجاهل الغارق فى ظلمات الجهل او موتى القلوب قال فى الاحياء وقال فخر الموصلى "المرضى اذا منع الطعام والشراب والدواء أليس يموت قالوا بلى قال كذلك القلب اذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة ايام يموت ولقد صدق فان غذاء القلب العلم والحكمة وبه حياته كما أن غذاء الجسد الطعام ومن فقد العلم فقلبه مريض وموته لازم الخ قال الشاعر

اخو العلم حتى خالده بعد موته * واوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى * يظن من الاحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الخ) قال فى الاحياء وقال عليه الصلاة والسلام ان الحكمة تزيد الشر يف شرفا وترفع المملوك حتى تجلسه مجالس الملوك وقديته بهذا على ثمرته فى الدنيا ومعلوم أن الآخرة خير وأبقى اه ثم ذكر عن سالم بن ابى الجعد قال اشترانى مولاى بثمانمائة درهم فأعتقنى فقلت بأى حرفة أحترف فاحترفت بالعلم فقامت لى سنة حتى اتانى امير المدينة زائرا فلم أذن له (قوله وانما العلم الخ) هذا بيت من بحر السريع وقوله لاربابه متعلق بمخدوف حال من ولاية لان نعت النكرة اذا قدم عليها عرب حالا اوصفة للعلم وانما لم يعزل صاحبه لانه ولاية الهمة لاسيما للعباد الى عزله منها والمعتد أن اولى الامر فى قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر الكتاب وفى الاحياء قال ابو الاسود ليس شئ اعز من العلم المملوك حكام على الناس والعلماء حكام على الملوك اه وفى معناه قول الشاعر ان الملوك ليحكمون على الورى * وعلى الملوك ليحكم العلماء

(قوله ان الامير الخ) البيتان من مجزوء الكامل المرفل يعنى ان الامير الكامل ليس هو من اذا عزل صار من أحاد الرعية بل هو الذى اذا عزل من امارة الولاية يبقى متصفا بما مارة الفضل والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم الخ) أى العلم الموصل الى الآخرة او الاعم منه قال العلامة فى فصوله من فرائض الاسلام تعلم ما يحتاج اليه العبد فى اقامة دينه واخلاص عمله لله تعالى ومعايشة عباده وفرض على كل مكاف ومكافاة بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم علم الوضوء والغسل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيوع على التجار ليحترزوا عن الشبهات والمكرهات فى سائر المعاملات وكذا اهل الحرف وكل من اشتغل بشئ يفرض عليه علمه وحكمه ليمتنع عن الحرام فيه اه وفى تبين المحارم لاشك فى فرضية علم الفرائض الخمس وعلم الاخلاص لان صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لان العابد محروم من ثواب عمله بالرياء وعلم الحسد والعجب اذ هما باكلان العمل كما تأكل النار الحطب وعلم البيع والشراء والنكاح والطلاق لمن اراد الدخول فى هذه الاشياء وعلم الالفاظ المحترمة او المكفرة ولعمري هذا من اهم المهمات فى هذا الزمان لانك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفروهم عنها غافلون والاحتياط أن يجتهد الجاهل ايمانه كل يوم ويجتهد دنكاح امرأته عند شاهدين فى كل شهر مرة او مرتين اذا الخطأ وان لم يصدر من الرجل فهو من النساء كثير (قوله وفرض كفاية الخ) عرّفه فى شرح التحرير بالتحتم المقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله قال فيتناول ما هو دينى كصلاة الجنازة ودينوى كالصنائع المحتاج اليها وخرج المسنون لانه غير متحتم وفرض العين لانه منظور بالذات الى فاعله اه قال فى تبين المحارم وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام امور الدنيا كالطب والحساب والنحو واللغة والكلام والقرآت وأسانيد الحديث وقسمه الوصايا والمواريث والكتابة والمعاني والمبدع والبيان والاصول ومعرفة الناسخ والمنسوخ

وزن كل امرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم اعداء
فمن يعلم ولا تجهل به ابدا
الناس موتى وأهل العلم احياء
وقد قيل العلم وسيلة الى كل
فضيلة العلم يرفع المملوك الى
مجالس الملوك لولا العلماء
لهلك الامراء
وانما العلم لاربابه
ولاية ليس لها عزل
ان الامر هو الذى
يفضى امرا عند عزله
ان زال سلطان الولا
به كان فى سلطان فضله
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض
عين وهو بقدر ما يحتاج اليه
وفرض كفاية

مطلبه
فى فرض الكفاية وفرض العين

قوله في الرواية هكذا يجتظه
والانساب بقوله بعد والعلم
ناحو اليهم أن يقول في الرواية
تأمل اه صححه

مطلب
فرض العين افضل من فرض
الكفاية

قوله قوله والفلسفة هكذا
يجتظه والاصوب ما في نسخ
الشارح كالايتخي اه صححه

وهو ما زاد عليه لنقص غيره
ومندوبا وهو التجري في الفقه
وعلم القلب وحراما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتجيم

مطلب
في التجيم والرمل

قوله من الصحة والمرض هكذا
يجتظه والانساب ابدال من
يعلى كما هو ظاهر اه صححه

والعام والخاص والنص والظاهر وكل هذه آله تعلم التفسير والحديث وكذا علم الآثار والاخبار والعلم بالرجال
وأساميهم وأسامي الصحابة وصفاتهم والعلم بالعدالة في الرواية والعلم باحواليهم ليمتيز الضعيف من القوى والعلم
بأعمارهم وأصول الصناعات والفلاحة كالحياكة والسباكة والحجامة اه (قوله وهو ما زاد عليه) أي على
قدر ما يحتاجه إيدنه في الحال (تنبيه) فرض العين أفضل من فرض الكفاية لأنه مفروض حق النفس فهو أخص
عندها وأكثر مشقة بخلاف فرض الكفاية فإنه مفروض حق الكافة والكافر من جملتهم والامر اذا عم خف
واذا خص ثقل وقيل فرض الكفاية أفضل لأن فعله مسقط للخرج عن الامة بأسرها ويتركه بعض المتكثرون منه
كلهم ولا شك في عظم وقع ما هذه صفته اه طواق وتقل ط أن المعتقد الأول (قوله وهو التجري في الفقه)
أي التوسع فيه والاطلاع على غوامضه وكذا غنزه من العلوم الشرعية وآلاتها (قوله وعلم القلب) أي
علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل وكيفية اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها اه ح
وهو معطوف على الفقه لا على التجري لما علمت من أن علم الاخلاص والعجب والحسد والرياء فرض عين ومثلها
غيرها من آفات النفوس كالكبر والشح والحقد والغش والغضب والعداوة والبغضاء والطمع والجبن والبطر
والخيلاء والخيانة والمداخنة والاستكبار عن الحق والمكر والمخادعة والقسوة وطول الامل ونحوها مما هو
سين في ربح المهلكات من الاحياء قال فيه ولا ينقل عنها بشر فيلزم أنه يتعلم منها ما يرى نفسه محتاجا اليه
وازالها فرض عين ولا يمكن الاجتهاد في حدودها وأسبابها وعلاماتها وعلاجها فان من لا يعرف
الشريق في (قوله والفلسفة) هو لفظ يوناني وتعريسه الحكم الموهمة أي منبهة الظاهر فائدة
الباطن كالقول بقدوم العالم وغيره من المكفريات والمخرجات ط وذكر في الاحياء انها ليست علما برأسها
بل هي أربعة أجزاء أحدها الهندسة والحساب وهما مباهجان ولا يمنع منهما الا من يخاف عليه أن يتجا وزهما
الى علوم مذمومة والثاني المنطق وهو بحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما داخلان في
علم الكلام والثالث الالهيات وهو بحث عن ذات الله تعالى وصفاته انفرادا وفيه بمذاهب بعضها كفر وبعضها
بدعة والرابع الطبيعيات وبعضها مخالف للشرع وبعضها بحث عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية
استحالتها وتغيرها وهو شبه ينظر الاطباء الآن الطبيب ينظر في بدن الانسان على الخصوص من حيث
يمرض ويصح وهم ينظرون في جميع الاجسام من حيث تتغير وتتبدل ولكن الطب فضل عليه لأنه محتاج اليه
وأما علومهم في الطبيعيات فلا حاجة اليها اه (قوله والشعبذة) الصواب الشعبذة وهي كافي القاموس
خفة في اليد كالسحر ترى الشيء بغير ما عليه اصله اه حوى لكن في المصباح شعور الرجل شعوزة ومنهم
من قال شعبذ شعبة وهو بالذال المجعدة وليس من كلام احل البداية وهي لعب يرى الانسان منها ما ليس له
حقيقة كالسحر اه ابن عبد الرزاق وأقوى العلامة ابن جرير في اهل الخلق في الطرقات الذين لهم اشياء غريبة
كقطع رأس انسان واعادته وجعل نخود راسهم من التراب وغير ذلك بأنهم في سعي السحرة ان لم يكونوا منهم
فلا يجوز لهم ذلك ولا لاحد أن يتف عليهم ثم نقل عن المدونة من كتب المالكية أن الذي يقطع يد الرجل او يدخل
السكين في جوفه ان كان سحرا قتل والا عوقب (قوله والتجيم) هو علم يعرف به الاستدلال
بالتشكلات الفلكية على الحوادث السلفية اه ح وفي مختارات التوازل لصاحب الهداية أن علم النجوم
في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر
بحسبان اي سيراهما بحساب واستدلالا بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره
وهو جائز كأستدلال الطبيب بالنبض من الصحة والمرض ولولم يعتقد بقضاء الله تعالى او ادعى الغيب بنفسه يكفر
ثم تعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به اه وافاد أن تعلم الزائد على هذا المقدار فيه بأس
بل صرح في الفصول بحرمته وهو ما مشى عليه الشارح والظاهر أن المراد به القسم الثاني دون الاول وإذا قال
في الاحياء ان علم النجوم في نفسه غير مذموم اذاه اذ هو قسمان الخ ثم قال ولكن مذموم في الشرع وقال عمر
تعلوا من النجوم ما تهتدوا به في البر والبحر ثم أسكوا وانما جرحه من ثلاثة اوجه أحدها انه مضر بآثار الخلق
فانه اذا التقى اليهم أن هذه الآثار تحدث عقيب سير الكواكب وقع في نفوسهم انها المؤثرة وثانيها أن أحكام
النجوم تحسمين محض ولقد كان معجزة لادريس عليه السلام فيما يمكن وقد اندرس وثالثها انه لا فائدة فيه فان

ما قدر كائن والاحتراس منه غير يمكن اه ملخصا (قوله والرمل) هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقطة بقواعد معلومة تختص حروفاً تجمع ويستخرج جملته على عواقب الامور وقد علمت انه حرام قطعاً وأصله لا درس عليه السلام ط أى فهو شريعة منسوخة وفي فتاوى ابن حجر أن تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم لما فيه من ايها العوام أن فاعله يشارك الله تعالى في غيبه (قوله وعلوم الطبائعين) العلم الطبيعى علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والثبات فيها اه ح وفي فتاوى ابن حجر ما كان منه على طريق الفلاسفة حرام لانه يؤدى الى مفاسد كاعتقاد قدم العالم ونحوه وحرمة مشابهة لحرمه التحميم من حيث افضاء كل الى المفسدة (قوله والسحر) هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يقتدر بها على افعال غريبة لاسباب خفية اه ح وفي حاشية الايضاح ليرى زاده قال الشئى تعلمه وتعليمه حرام اقول مقتضى الاطلاق ولو تعلم لدفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزعفرانى السحر حق عندنا وجوده وتصوره وأثره وفي ذخيرة الناظر تعلمه فرض لرد ساحر أهل الحرب وحرام ليفرق به بين المرأة وزوجها وجائر ليفرق بينهما اه ابن عبد الرزاق قال ط بعد نقله عن بعضهم عن المحيط وفيه انه ورد في الحديث النبى عن التولة بوزن غيبة وهي ما يفعل ليجب المرأة الى زوجها اه اقول بل نص على حرمة ما في الخائبة وعمله ابن وهبان بأنه ضرب من السحر قال ابن النخعة ومقتضاه انه ليس بحجركا كآيات بل فيه شئ زائد اه وسياق تمامه قبيل احياء الموات ان شاء الله تعالى وذكر في فتح القدير انه لا تقبل نوبة الساحر والزندق في ظاهر المذهب فيجب قتل الساحر ولا يستتاب بسعيه بالفساد لا بمجرد ادعاءه اذ لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره اه وذكر في تبين المحارم عن الامام ابى منصور أن القول بأن السحر كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقته فان كان في ذلك رد لما زعم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا اه اقول وقد ذكر الامام القرافى المالكي الفرق بين ما هو سحر بكفره وبين غيره وأطال في ذلك بما يلزم من اجمعه من اواخر شرح القفاني الكبير على الجوهرية ومن كتاب الاعلام في قواطع الاسلام للعلامة ابن حجر وحاصله أن السحر اسم جنس لثلاثة انواع الاولى السيمياء وهي ما يركب من خواص ارضية كدهن خاص او كليات خاصة توجب ادراك الخواص الخمس او بعضها بجماله وجود حقيقي او بما هو تخيل صرف من ما كول او شحوم او غيرها الثاني الهيمياء وهي ما يوجب ذلك مضافاً لثابته سيمائية لارضية الثالث بعض خواص الحقائق كما يؤخذ سبع اجبار يرمى بها نوع من الكلاب اذ ارمى بحجره فاذا عضها الكلب وطرح في ماء فن شربه ظهرت عليه آثار خاصة فهذه انواع السحر الثلاثة قد تقع بمهاو كفر من لفظ أو اعتقاد أو فعل وقد تقع بغيره كوضع الاجار وللحرة نصول كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى سحراً كافراً اذ ليس التكفير به ما يترتب عليه من الضرر بل لما يقع به مما هو كفر كاعتقاد انفراد الكواكب بالربوبية او اهانة قرآن او كلام مكفر ونحو ذلك اه ملخصاً وهذا موافق لكلام امام الهدي ابى منصور الماتريدي ثم انه لا يلزم من عدم كفره مطلقاً عدم قتله لان قتله بسبب سعيه بالفساد كما ثبت اضاراه بسحره ولو بغير مكفر يقتل دفعاً لشره كالخناق وقطاع الطريق (قوله والكهانة) وهي تعاطى الخبر عن الكائنات في المستقبل وادعاء معرفة الاسرار قال في نهاية الحديث وقد كان في العرب كهنة كشي وسطيح فمنهم من كان يزعم أن له تابعا يلقى اليه الاخبار ومنهم انه يعرف الامور بمقتضى ما يستدل بها على موافقها من كلام من يسأله او حاله او فعله وهذا يخصونه باسم العزاف كالدمى معرفة المسروق ونحوه وحديث من اتى كهنا يشمل العزاف والمنجم والعرب تسمى كل من تعاطى علماً دقيقاً كهنا ومنهم من يسمى المنجم والطبيب كهنا اه ابن عبد الرزاق (قوله ودخل في الفلسفة المنطق) لانه الجزء الثاني منها كما قد مناه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذهبهم الباطل أما منطق الاسلامين الذى مقدماته قواعد اسلامية فلا وجه لا قول بحرمته بل سماه الغزالي معيار العلوم وقد أف فيه علماء الاسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فانه اتى منه بيان معظم مطالبه في مقدمة كتابه التحرير الاصولي (قوله علم الحرف) يحتمل أن المراد به الكاف الذى هو اشارة الى الكيمياء ولا شك في حرمة ما فيها من ضياع المال والاشتغال بما لا يفيد ويحتمل أن المراد به جمع حروف يخرج منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد علم أسرار الحروف بأوافق الاستخدام وغير ذلك اه ط ويحتمل أن المراد الطلسمات وهي كما في شرح القفاني نقش اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على

مطلب
في السحر والكهانة

مطلب
السحر انواع

والرمل وعلوم الطبائعين
والسحر والكهانة ودخل في
الفلسفة المنطق ومن هذا
القسم علم الحرف

قوله فلا وجه لمنعه هكذا
بخطه والاولى لمنعه كما لا يخفى
اه مصححه

ومبا حاك شعارهم التي
لا يستخف فيها كذا في فوائد
شقي من الاشياء والنظائر
ثم نقل مسألة الرباعيات
ومحطها أن الفقه هو غرة الحديث
وليس ثواب الفقيه اصل من
ثواب الحديث وفيها كل انسان
غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله
تعالى له وبه لان ارادته تعالى
غيب الا الفقهاء فانهم علوا
ارادته تعالى بهم بحديث
الصادق المصدوق من برد الله
به خيرا يفقهه في الدين وفيها
كل شيء يسأل عنه العبد يوم
القائمة الا العلم لانه طلب من
نبيه أن يطلب الزيادة منه وقل
رب زدني علما فكيف يسأل
عنه وفيها اذا سئلنا عن
مذهبنا ومذهب مخالفنا
قلنا وجوبا مذهبنا صواب
يحتل الخطأ ومذهب مخالفنا
خطأ يحتل الصواب واذا سئلنا
عن معتقنا

مطلب
يجوز تقليد المفضل مع
وجود الافضل

فاما الزهريات المجردة عن ذلك المتضمنه وصف الرياحين والازهار والمياه فلا وجه لمنعه نعم اذا قيل على الملاهي
استمع وان كان مواظ وحكما اه ملخصا وفي الذخيرة عن النوازل قراءة شعر الادب اذا كان فيه ذكر الفسق
والخر والغلام يكره والاعتقاد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انها ان كانت معينة حية يكره وان
كانت ميتة فلا اه وسبأ في تمام الكلام على ذلك أيضا قبيل باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى
(قوله التي لا يستخف فيها) أي ليس فيها استخفاف باحد من المسلمين كذكر عوراته والاخذ في عرضه وفي
بعض نسخ الاشياء لا يستخف فيها اي لارقة وخفة ابن عبد الرزاق (قوله ثم نقل) أي في الفوائد آخر الفصول
الثالث من الاشياء عن المناقب للبرازي وذكر الحلبي عبارته بتمامها واقصر الشارح على محطها أي المقصود
منها (قوله وفيها) أي في الاشياء نقلا عن شرح البيهقي للعراقي (قوله غير الانبياء) كان ينبغي أن يقول
والمبشرين بالجنة كالعشرة رضي الله تعالى عنهم قاله سيدي عبد الغني النابلسي في شرح هديه ابن العماد
(قوله له) أي من الثواب الجزيل حيث اراد به تعالى الخير (قوله وبه) أي ولا يعلم ما اراد الله تعالى به من
الصفات الجيدة (قوله الا الفقهاء) المراد بهم العالمون بأحكام الله تعالى اعتقادا وعلما لان تسمية علم الفروع
فقهها تسمية طائفة قال سيدي عبد الغني وبؤيده ماهر من قول الحسن البصري انما الفقيه المعروض
عن الدنيا الراغب في الآخرة الخ (قوله وفيها كل شيء الخ) نقل في الاشياء عن الفصوص والظاهر انها
فصوص الحكم الشيخ الاكبر قدس سره الانور (قوله الا العلم) اورده عليه الجوى انه ورد في الحديث
ما يفيد السؤال عن العلم ولفظه لا تزول قدمه بعد يوم القيمة حتى يسأل عن اربع عن عمره فيما افناه وعن شبابه
فيما ابلاه وعن ماله من اى شيء اكتسبه وعن علمه ماذا صنع به واجيب بأن المراد الا طلب الزيادة من العلم وبه
يصح التعليل واعتراض بأنه يسأل عن طلبه هل قصده الرياء والجلالة ويدل عليه ما في الحديث السابق ولكن تعلمت
العلم ليقال عالم وقد قيل الخ اقول الإوجه أن يقال المراد به العلم النافع الموصل الى الله تعالى وهو المقرون بحسن
النية مع العمل به والتخلص من آفات النفس فلا يسأل عنه لانه خير محض بخلاف غيره فانه يسأل صاحبه عنه
ليعذبه به كإدله عليه تمام الحديث السابق ولذا ورد في الحديث ان الله تعالى يبعث العباد يوم القيمة ثم يبعث العلماء
ثم يقول يا معشر العلماء اقم اضع على فيكم الالهي بكم ولم اضع على فيكم لا عذبكم اذهبوا فقد غفرت لكم هذا
ما ظهر في والله تعالى اعلم (قوله وفيها) أي في الاشياء عن آخر المصنفى للإمام النسفي (قوله عن مذهبنا)
أي عن صفته فالعنى اذا سئلنا أي المذهب صواب ط (قوله مخالفنا) أي من مخالفنا في الفروع من
الائمة المجتهدين (قوله قلنا الخ) لان لو قطعت القول لما صح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب أشياء أي فلا تجزم
بأن مذهبنا صواب البتة ولا بان مذهب مخالفنا خطأ البتة بناء على المختار من أن حكم الله في كل مسألة واحد
معين وجب طلبه فمن اصابه فهو المصيب ومن لافه هو المخطئ ونقل عن الائمة الاربعة ثم المختار أن المخطئ مأجور
كافي التحرير وشرحه ثم اعلم انه ذكر في التحرير وشرحه أيضا انه يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل وبه
قال الحنفية والمالكية وأكثرا الحنابلة والشافعية وفي رواية عن احمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز
ثم ذكر أنه لو التزم مذهبنا معينا كابي حنيفة والشافعي فتقبل يلزمه وقيل لا وهو الاصح اه وقد شاع أن العاتى
لامذهب له اذا علمت ذلك ظهر لك أن ما ذكر عن النسفي من وجوب اعتقاد أن مذهب صواب يحمّل الخطأ
مبنى على انه لا يجوز تقليد المفضل وانه يلزمه البتة مذهبنا وأن ذلك لا يتأتى في العاتى وقد رأيت في آخر
فتاوى ابن حجر الفقهية التصريح ببعض ذلك فانه سئل عن عبارة النسفي المذكورة ثم خزر أن قول ائمة
الشافعية كذلك ثم قال ان ذلك مبنى على الضعيف من أنه يجب تقليد الا علم دون غيره والاصح انه يتخير
تقليد أي شاء ولو لم يفضول وان اعتقده كذلك وحينئذ فلا يمكن أن يتطوع او يظن انه على الصواب بل على المتأد
أن يعتقد أن ما ذهب اليه امامه يحمّل انه الحق قال ابن حجر ثم رأيت الحق ابن الهمام صرح بما يؤيده حيث قال
في شرح الهداية ان اخذ العاتى بما يقع في قلبه انه اصوب اولى وعلى هذا اذا استفتى مجتهدين فاختلفا عليه
الاولى أن يأخذ بما يميل اليه قلبه منهما وعندى انه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه جاز لان ميله وعدمه سواء
والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فعل اه (قوله عن معتقنا) أي عما نعتقده من غير المسائل الفرعية
مما يجب اعتقاده على كل مكلف بلا تقليد لاحد وهو ما عليه اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة والماتريدية

وهم متوافقون الا في مسائل يسيرة أرجعها بعضهم الى اختلاف المذاهب كما بين في محله (قوله ومعتمد سنة ومنا)
أي من اهل البدع المذكورة وغيرها كالتأويلين يقدم العالم اثنى الصانع او عدم بعثة الرسل والقائلين بخطا القرآن
وعدم ارادته تعالى الشر وشؤ ذلك (قوله علم نفع وما استرق) المراد بنفع العلم تفرقة قواعد وتفرع فروعها
وتوضيح مسائله والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك ولا شك أن النحو والاصول لم يبلغا النهاية في ذلك
انما دح والتاخر أن المراد بالاصول اصول النسخ لان اصول العقائد في غاية التحرير والنسخ تأمل (قوله
وهو علم البيان) المراد به ما بين العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبدع ولذا قال الزنجبيري أن منزلة علم
البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته ونصاحته وتكثرت
وبديعاته بل على التزاليير قال الله تعالى قل لئن اجمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون
بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما فيه من البلاغة ط (قوله والتفسير) أي تفسير القرآن فقد
ذكر السيوطي في الاتقان ان القرآن في اللوح المحفوظ كل حرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية تحته من
التفسير ما لا يعلمه الا الله تعالى ط (قوله علم الحديث) لانه قد تم المراد منه وذلك لان الحديثين جزاهم
الله تعالى خيرا ووضعا ككتاب في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اسمائهم وبينوا سي الحفظ منهم وفاسد الرواية
من صحيحها ومنهم من حفظ المائة ألف والثمانمائة وحصروا من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة
وبينوا الاحكام والمراد منها فانكشفت حقيقة ط (قوله والفقه) لان حوادث الخلائق على اختلاف
مواقعها وتشتاتها مرقومة بعينها او ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور لا تقع اصلا او تقع نادرا
وأما ما لم يكن منصوفا فنادر وقد يكون منصوفا غير أن الناطق يقصر عن البحث عن محله او عن
فهم ما يفيد مما هو منصوص بمفهوم او منطوق ط او يقال المراد بالفقه ما يشتمل مذهبنا وغيره فانه بهذا
المعنى لا يقبل الزيادة اصلا فانه لا يجوز احداث قول خارج عن المذاهب الاربعة (قوله وقد قالوا الفقه)
أي الفقه الذي استنبطه ابو حنيفة أو أعم (قوله زرعه) أي اول من تكلم باستنباط فروعه عبد الله بن
مسعود الحنابي الجليل احد السابقين والبدريين والعلماء الكبار من الصحابة اسلم قبل عمر رضي الله تعالى
عنهما قال النوى في القريب وعن مسروق انه قال انتهى علم الصحابة الى ستة عمر وعلي وأبي وزيد وأبي
الدرداء وابن مسعود ثم انتهى علم الستة الى علي وعبد الله بن مسعود (قوله وسقاه) أي ايده ووضحه
علته بن قيس بن عبد الله بن مالك النخعي الفقيه الكبير عم الاسود بن يزيد وخال ابراهيم النخعي ولد في حياة
النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ القرآن والعلم عن ابن مسعود وعلي وعمر وأبي الدرداء وعائشة رضي الله
عنهم اجمعين (قوله وحده) أي جمع ما تفرق من فوائده ونوادره وهيا له لا انتفاع به ابراهيم بن يزيد بن قيس
ابن الاسود أبو عمران النخعي الكوفي الامام المشهور الصالح الزاهد روى عن الاعمش وخلائق توفي سنة ست
او خمس وتسعين (قوله وداسه) أي اجتهد في تنقيحه وتوضيحه جاد بن مسلم الكوفي شيخ الامام وبه تخرج
وأخذ جاد بعد ذلك عنه قال الامام ماصليت صلاة الاستغفرت له مع والدي مات سنة مائة وعشرين
(قوله ولحنه) أي أكثر أصوله وفتح فروعه وأوضح سبيله امام الائمة وسراج الامة ابو حنيفة النعمان
فانه اول من دون الفقه ورثه ابوابا وكتبا على نحو ما عليه اليوم وتبعه مالك في موطنه ومن كان قبله انما كانوا
يعتمدون على حفظهم وهو اول من وضع كتاب القرائض وكتاب الشروط كذا في الخبرات الحسان في ترجمة
ابي حنيفة النعمان العلامة ابن حجر (قوله ويحبه) أي دقق النظر في قواعد الامام وأصوله واجتهد في زيادة
استنباط الفروع منها والاحكام تأد الامام الاعظم ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم قاضي القضاة فانه كما رواه
الخطيب في تاريخه اول من وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة وأمل المسائل ونشرها
وبث علم أبي حنيفة في اقطار الارض وهو أفتها ادل عصره ولم يتقدمه احد في زمانه وكان النهاية في العلم
والحكم والرياسة ولد سنة ١١٣ وتوفي بغداد سنة ١٨٢ (قوله وخبره) أي زاد في استنباط الفروع
وتنقيحها وتبذيرها وتحريرها بحيث لم يتحج الى شيء آخر الامام محمد بن الحسن الشيباني تلميذ أبي حنيفة وأبي
يوسف محرر المذهب النعماني المجمع على فقاهته ونباهته روى انه سأل رجلا من المزي عن اهل العراق فقال
ما تقول في أبي حنيفة فقال سيدهم قال فابو يوسف قال أتبعهم للعديد قال محمد بن الحسن قال أكثرهم

ومعتمد سنة ومنا
الحق ما شئ عليه والباطل ما
عليه خدونا وفيما العلم
ثلاثة علم نفع وما استرق وهو
علم النحو والاصول وعلم لا نفع
ولا استرق وهو علم البيان
والتفسير وعلم نفع واحترق
وهو علم الحديث والفقه وقد
قال الفقه زرعه عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه وسقاه
علته وحده ابراهيم النخعي
وداسه جاد وطحنه ابو حنيفة
ويحبه ابو يوسف وخبره محمد

تفرعاً قال فزفر قال أحدهم قياماً ولسته ١٣٢ ووفى بالرى سنة ١٨٩ (قوله من خبزه) بالضم
 أى خبز محمد الذى خبزه من بين ابى يوسف من طحين ابى حنيفة ولذا روى الخطيب عن الربيع قال سمعت
 الشافعى يقول الناس غيال على ابى حنيفة فى الفقه كان ابو حنيفة ممن وفى له الفقه (قوله فقال) أى
 من بحر البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله وسقط منه حاد (قوله علمه) أى محمد (قوله
 كالجامعين) الصغير والكبير وقد ألفت فى المذهب تأليف سميت بالجامع فوق ما ينوف عن اربعين وكل
 تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من روايته عن ابى يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايتة عن الامام بلا
 واسطة ط (قوله والنوادر) الاولى ابدالها بالسير لان هذه الكتب الخمسة هى كتب محمد المسماة
 بالاصل وظاهر الرواية لانها رويت عنه برواية الثقات فهى ثابتة عنه متواترة ومشهورة وفيها المسائل
 المروية عن اصحاب المذهب وهم ابو ح و ابو س و م وأما النوادر فهى مسائل مروية عنهم
 فى كتب آخر لمحمد كالـ كيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وهى دون الاولى وبقي قسم ثالث
 وهو مسائل التوازل سئل عنها المشايخ المجتهدون فى المذهب ولم يجدوا فيها نصاً فأقتوا فيها تخريجاً وقد
 نظمت ذلك فقلت

وكتب ظاهراً الرواية أت * ستالكل ثابت عنهم حوت
 صنفها محمد الشيبانى * حرر فيها المذهب النعمانى
 الجامع الصغير والكبير * والسير الكبير والصغير
 ثم الزيادات مع المبسوط * تواترت بالسند المبسوط
 كذلك مسائل النوادر * اسنادها فى الكتب غير ظاهر
 وبعدها مسائل التوازل * خرجهما الاشياخ باللائل

وسبأنى بسط ذلك آخر المقدمة وفى طبقات التميمي عن شرح السير الكبير للسرخرى أن السير الكبير آخر
 تصنيف صنفه محمد فى الفقه وكان سببه أن السير الصغير وقع بيد الازراعى امام اهل الشام فقال ما لاهل
 العراق والتصنيف فى هذا الباب فانه لا علم لهم بالسير فبلغ محمد فصنف الكبير فحكى انه لما نظرفيه
 الازراعى قال لولا ما ضمه من الاحاديث لقلت انه يضع العلم وان الله تعالى عين جهة اصابة الجواب فى
 رأيه صدق الله تعالى وفوق كل ذى علم علم ثم امر محمد أن يكتب فى ستين دقراً وأن يحمل الى الخليفة فأعجبه
 وعده من مفاخر أيامه اه ملخصاً (قوله فبسببه صار الشافعى فقيهاً) أى ازداد فقاهة واطلع على مسائل
 لم يكن مطلعاً عليها فان محمد أبداع فى كثرة استخراج المسائل والا فالشافعى رضى الله تعالى عنه فقيه مجتهد
 قبل وروده الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك افاده ح (قوله والله ما صرت
 فقيهاً) الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعى انه قال أيضاً سمعت من علم محمد بن الحسن وقربيع كتبوا وقال امدن
 الناس على فى الفقه محمد بن الحسن (قوله هيئات) اسم فعل أى بعد مكانه عنى وعن ابى يوسف ط (قوله
 فى اعلى عليين) اسم لاعلى الجنة أى هو فى اعلى مكان فى الجنة أى بالنسبة اليهم مالمطلقاً لان الانبياء والاصحاب
 ارفع منه درجة قطعاً وأما الدعاء بخواجه على مع النبيين فالمراد فى الاجتماع والموانسة فى الدرجة والمنزلة
 ومنه قوله تعالى فأولئك مع النبيين والصديقين الخ ط (قوله كيف) استفهام انكبارى بمعنى الذى
 أى كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى ط (قوله ولها) أى لرؤيته ربه تعالى فى المنام قصة مشهورة ذكرها
 الحافظ النجم الغيطى * وهى أن الامام رضى الله تعالى عنه قال رأيت رب العزة فى المنام تسعاً وتسعين مرة
 فقلت فى نفسى ان رأيت تمام المائة لاسأله بما ينجو الخلائق من عذابه يوم القيمة قال فرأيت * سبحانه وتعالى
 فقلت يا رب عز وجل شأؤك وتقدس أوماؤك ينجو عبادك يوم القيمة من عذابك فقال سبحانه وتعالى
 من قال بعد الغداة والعشي سبحان الابدى سبحان الواحد الاحد سبحان الفرد الصمد سبحان رافع
 السماء بغير عدد سبحان من بسط الارض على ماء بجل سبحان من خلق الخلق فأحصاهم عدد سبحان من قسم
 الرزق ولم ينس احد سبحان الذى لم يتخذ صاحبة ولا ولد سبحان الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
 فبحان عذابى اه ط (قوله على ربه البنى الخ) فيه أن هذا مخالف للسنة اه ح أى لصحة الحديث

في النبي عنه واجاب الثوري لاني بجملة على التراوح فانه افضل من نصب القدمين وتفسير التراوح أن يعتد
المصلي على قدم مرة وعلى الاخرى مرة اخرى أى مع وضع القدمين على الارض بدون رفع احدهما لكن
يعدده قوله ووضع اليسرى على ظهرها الخ افاده ط وقد يقال للامام رضى الله تعالى عنه مقصد حسن في ذلك
نفي الكراهة عنه كما قالوا بكونه أن يصلي الرجل حاسرا عن رأسه لكن اذا قصد التذلل فلا كراهة ثم رأيت بعض
العلماء اجاب بذلك فقال انما فعل ذلك مجاهدة لنفسه وليس يبعد أن يكون غرض مجاهدة النفس بذلك
من لم يحتمل منه خشوعه مانعا للكراهة اه (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة للموصوف أى
عبادتك الحق التي تليق بجلال بل هي بقدر ما في وسعه ط (قوله لكن عرفك) استدراك على ما توهم
من أن عدم عبادته حق العبادة نشأ من عدم المعرفة والمراد أنه عرفه بصفاة الدانة على كبريائه ومجده
واستحقاقه دوام مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات ط
(قوله فذهب) من الهبة وهي العطية يقال وهبت له أى أعطى نقصان الخدمة لكمال المعرفة أى شفع هذا بهذا
كما في هب سينا المحسنات (قوله ولن اتبعك) أى في الخدمة والمعرفة وفيما أدى اليه اجتهادك من الاوامر
والنواهي ولم يرغ عنها لا بمجرد التقليد (قوله الى يوم القيمة) متعلق بكان التامة أو باتبعت (قوله وقيل لابي
حنيفة) ذكر في التعليم هذه العبارة عن ابي يوسف ثم قال قيل لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بم ادركت العلم
قال انما ادركت العلم بالجهد والشكر وكما فهمت ووقفت على فقه وحكمة قلت الحمد لله فازداد على ط (قوله
وما استنكت) أى أنفت وامتنعت (قوله مسافرين كرام) الذي رأيت في مواضع متعددة مسعربن كدام
بكسر أولهما وكدام بالذال (قوله رجوت أن لا يخاف) لانه قلدا ما ماعا لم يصح الاجتهاد سالم الاعتقاد
ومن قلده عالمي الله سالما وتمام كلام مسعرب وأن لا يكون قزط في الاحتياط لنفسه (قوله وقال) أى
مسعرب لكن ذكر في المقدمة الغزوية حديثين البين وأنه انشدهما ابو يوسف افاده ط (قوله حسي) أى
كافي مبتدأ خبره قوله ما أعدده أى حياته ويوم القيمة متعلق بحسي أو بأعدده أو برضى وفي للسياسة ودين
بدل من ما (قوله وانا افتخر الى آخره) الفخر والافتخار التذبح بالخصال أى يذكر من جله نعم الله تعالى عليه
أن جعل من أسباعه هذا الرجل الذي شيد بنيان الدين بعد انقراض الصحابة وأكثر التابعين وتبعه
ما لا يحصى من الامة وسبق في الاجتهاد وتدين الفقه من بعده من الائمة وأعانهم بأصحابه وفوائده الجمة
على استنباط الاحكام المهمة (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزوي للقاضي ابي البقاء بن الضياء
المكي (قوله وقول ابن الجوزي) أى ناقلا عن الخطيب البغدادي (قوله لانه روى بطرق مختلفة) بسطها
العلامة طائس كبرى فيشعر بأن له اصلا فلا يقل من أن يكون ضعيفا فيقبل اذ لم يترتب عليه اثبات حكم
شرعي ولا شك في تحقق معناه في الامام فانه سراج يستضاء بنور علمه ويهتدى بشاغب فهمه لكن قال بعض
العلماء انه قد أقر ابن الجوزي على عدة هذه الاخبار في الموضوعات الحافظ الذهبي والحافظ السيوطي
والحافظ ابن حجر العسقلاني والحافظ الذي انتهت اليه رئاسة مذهب ابي حنيفة في زمنه الشيخ قاسم الحنفى
ومن ثم لم يورد شيئا منها ائمة الحديث الذين صنغوا في مناقب هذا الامام كالطحاوى وصاحب طبقات
الحنفية محي الدين القرشي وآخرين متقين ثقات اثنان تقاد لهم اطلاع كبير اه وقال العلامة ابن حجر
المكي في الخيرات الحسان في ترجمة ابي حنيفة النعمان ومن اطلع على ما يأتي في هذا الكتاب من احوال
ابي حنيفة وكراماته وأخلاقه وسيرته علم أنه غنى عن أن يستشهد على فضله بخبر موضوع قال وما يصلح للاستدلال
به على عظيم شأن ابي حنيفة ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ترفع رتبة الدنيا سنة خسين ومائة
ومن ثم قال شمس الائمة الكردي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات تلك السنة اه وقال أيضا
وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان عن ابي هريرة
والطبراني عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند الثريا لتناول رجال من ابناء
فارس ورواه ابو نعيم عن ابي هريرة والشيخ اري والطبراني عن قيس بن سعد بن عباد بن بلظ ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لو كان العلم معقدا عند الثريا لتناول رجال من ابناء فارس ولفظ الطبراني عن قيس لا تساله العرب
لتسالة رجال من ابناء فارس وفي رواية مسلم عن ابي هريرة لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء

فلما سلم بكى وناجى ربه وقال
الهي ما عبدك هذا العبد
الضعف حق عبادتك لكن
عمرتك حق معرفتك فذهب
نقصان خدمته لكمال معرفته
فهمت هاتفت من جانب اليت
يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق
المعرفة وخدمتنا فأحسنت
الخدمة وقد غفرنا لك ولان
اتبعتك عن كان على مذهبك
الى يوم القيامة وقيل لابي
حنيفة بم بلغت ما بلغت قال
لما تجلت بالا فاده وما استنكت
عن الاستفادة قال مسافر
ابن كرام من جعل ابا حنيفة
بينه وبين الله رجوت أن لا
يخاف وقال فيه
حسي من الخيرات ما أعدده
يوم القيامة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الورى
ثم اعتقادي مذهب النعمان
وعنه عليه الصلاة والسلام أن
ادم افتخر بي وانا افتخر برجل
من امتي اسمه نعمان وكنيته
ابو حنيفة هو سراج امتي وعنه
عليه الصلاة والسلام ان سائر
الانبياء يقتخرون بي وانا افتخر
بابي حنيفة من احبه فقد
أحبني ومن ابغضه فقد ابغضني
كذا في المقدمة شرح مقدمة
ابي الليث قال في الضياء
المعنوي وقول ابن الجوزي
انه موضوع لانه روى
بطرق مختلفة

الشافعي قال وما مثل من تكلم فيما وفي نظائره ما لا يكاد قال الحسن بن هاني

بأن طبع الجليل العالي ليكلمه • استنق على الرأس لا تنفق على الجبل

اه ملخصا وقد أطلال في ذلك وفي ذكر من اتى على الامام من ائمة السلف ومن بعدهم وما نقلوه من سعة علمه
وفيه وزده وورعه وعبادته واحتياطه وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفات وما ينسب الى الامام
الغزالي يرد ما ذكره في احيايه المتواتر عنه حيث ترجمه الائمة الاربعة وقد انما ابو حنيفة فند كان أيضا
تايذا زاهدا عارفا بالله تعالى حائسا منه مريدا وجه الله تعالى بعلمه الخ اقول ولا عجب من تكلم السلف في
بعضهم كما وقع للحسابة لانهم كانوا يجتهدون فينكر بعضهم على من خالف الاخر سيما اذا قام عنده ما يدل له على
خفا غيره فليس قدهم الا الاتصار للدين لا لانفسهم وانما العجب من يدعي العلم في زمانه وما كاه ومثربه
ومابه وعنده وانكته وكثير من تعبداته يقلدونها الامام الاعظم ثم يظن فيه وفي احكامه وليس مثله
الا مثل ذبابة وقعت تحت ذنب جراد في حالة كره وفرد وليت شعري لاني شئ يصدق ما قيل في ابي حنيفة
ولا يصدق ما قيل في امام مذهبه ولم لا يقلد امام مذهبه في آدبه مع هذا الامام الجليل فند نقل العلماء شأه
الائمة الثلاثة على ابي حنيفة وتأديهم معه ولا سيما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكمال لا يصدر منه
الا الكمال والناقص بشده ويكني المعترض حر مائه بركة من يعترض عليه اذا ناله الله من ذلك وأدامنا على حب
سائر الائمة المجتهدين وجميع عباد الله السالطين وخشرونا في زميرهم يوم الدين ومما روى من تأديبه معه انه
قال اني لا تبرك بأبي حنيفة وأجي الى قبره فاذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وسألت الله تعالى عند قبره
فتتضي سريعا وذكر بعض من كتب على المتهاج أن الشافعي صلى الصبح عند قبره فلم يقف فتبيل له لم قال تأديبا
مع صاحب هذا القبر وزاد غيره انه لم يجهر بالبسملة وأجابوا عن ذلك بأنه قد يعرض للسنة ما يرحم تركها
عند الاحتياج اليه كرم انك حامد وتعلم جاهل ولا شك أن ابا حنيفة كان له حساد كثيرون والبيان بالفعل
اظهر منه بالقول مخافه الشافعي رضي الله تعالى عنه افضل من فعل القنوت والجهر أقول ولا يخفى عليك
أن ذلك الطاعن الا حق طاعن في امام مذهبه ولذا قال في الميزان سمعت سدي على الخواص رحمه الله
تعالى مرارا يقول يتعين على أتباع الائمة أن يعفوا واكل من مذهبه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما
وجب على جميع أتباعه أن يمدحوه تقليدا لامامهم وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالرائي وقال أيضا
لأنفس المتلدون للامام مالك والشافعي لم يضعف احد منهم قولاً من اقرال ابي حنيفة بعد أن سمعوا مدح
انتم له ولو لم يكن من التوبة رفعة مقامه الا كون الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح
لما صلى عند قبره لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه اه (قوله وصنف غيره) كلامه الطباوى
واخافه الذخري والكردي وغيرهم ممن قد مناخهم (قوله من اعظم معجزات الى آخره) لانه صلى الله
عليه وسلم قد أخبر به قبل وجوده بالاحاديث الصحيحة التي قد مناخها فانها محمولة عليه بلا شك كما قد مناخه عن
النبي صاحب البيرة وشيخه السيوطي كما جعل حديثه لا تسبوا قريشا فان عالمنا ايلال الارض علما على
الامام الشافعي لكن سجد بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو حقيق بذلك فانه حبر الامة وترجمان
القرآن وكما جعل حديثه يوشك أن يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجندون اعلم من عالم المدينة
على الامام مالك لكنه محتمل لغيره من علماء المدينة المنفردين في زميرهم بخلاف تلك الاحاديث فانها ليس لها محتمل
الابو حنيفة واحكامه كما افاده ط وأما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان كان افضل
من ابي حنيفة من حيث المحبة فلم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وترويض أحكامه كابي حنيفة وقد يوجد
في المتفصول ما لا يوجد في المتفاضل وسعى ذلك معجزة بناء على أن المراد بالتحدي في تعريف المعجزة هو دعوى
الرسالة وهو قول المحدثين كافي المواجب وقيل المراد به طلب المعارضة والمقابلة وعليه فذلك كرامة لا معجزة
فانهم (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم أي لانه اعظم المعجزات على الإطلاق لانه معجزة مسطرة دائمة لا انجياز
وقد بينت وان عبر من التبعية لئلا يوحهم مساواة هذه المعجزة لذلك فان المشاركة في الاعظمة قد تدق
بالساواة قدبر (قوله اشتها مذهبه) أي في عامة بلاد الاسلام بل في كثير من الاقاليم والبلاد لا يعرف
الامذهبه كبلاد الروم والهند والسند وما وراء النهر وسمرقند وقد نقل ان فيه اربعة للمجدين دفن فيه نحو

وصنف غيره اكثر من ذلك
والحاصل أن ابا حنيفة
النعمان من اعظم معجزات
المصطفى بعد القرآن وحبل
من مناقبه اشتهار مذهبه

من اربعة اقسام فمنهم من يقول له شذوذ في رأيي واخذت منه الخلق الغفير ولما مات صاحب الهداية منعوا عنه
 بها فدفن بقرمه سارون انه تنقل مذهبه فهو من اربعة آلاف قرولا بل ان يكون لكل اصحاب وحلم جزا وقال
 ابن حجر قال بعض الاثمة لم يتأمر لاحد من اثمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابي حنيفة من الاصحاب
 واللامبذول يستنفع العلماء ويجمع الناس بمثل ما اتبعوا به وبأصحابه في تفسير الاحاديث المشبهة والمساائل
 المستقبلية والتوازن والتضاي والاحكام جزا من الله تعالى اخير السام وقد ذكر منهم بعض المتأخرين المتأخرين
 في ترجمته مما عاينه مع ضبط اصحابهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولاً) أي سواء ثبت عليه او رجع
 عنه ط (قوله الاخذ به امام) أي من اصحابه تبعاه فان اقرالهم مروية عنه كإسأني او من غيرهم
 من المجتهدين موافقة في اجتهاده لان المجتهد لا يتلذذ بجتهاد افاده ط (قوله من زمنه الى هذه الايام) والذوالة
 العباسية وان كان مذهبهم مذهب جدهم فأكثر قضائهم ومناجج اسلامه احقية يظهر ذلك من تصفح
 كتب التواريخ وكان مدة ملكهم خمسة مائة سنة تقريباً وأما الملوك السلجوقيون وبعدهم الخوارزميون فكأنهم
 حنفيون وقضاة مما كان فيهم في البها حنيفة وأما ملوك زمان سلاطين آل عثمان ايد الله تعالى دولتهم ما كثر الجديان
 فمن تاريخه نفعنا انه الى يومنا هذا لا يولون القضاء وسائر مناصبهم الا للحنفية واليه بعض الفضلاء وليس في كلام
 الشارح ادعاء التخصص في جميع الاماكن والازمان حتى يراد أن القضاء يصير كأنه مختص بمذهب الامام
 الشافعي الى زمن الظاهر يبرس البندقداري فاقوسم (قوله الى أن يحكم بمذهبه عيسى عليه السلام)
 تبع فيه الله سأنى وكأنه أخذ مما ذكره اهل الكنف أن مذهبه آخر المذاهب انتطاء فقد قال الامام
 الشعرائي في الميزان مانته قد تقدم أن الله تعالى لما سن على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب
 كلها متصلة بها ورأيت مذاهب الاثمة الاربعة تجري جداً وليا كما هو رأيت جميع المذاهب التي اندرست
 قد استحال جارية ورأيت اطل الائمة جند ولا الامام ابا حنيفة ولبه الامام مالك ولبه الامام الشافعي
 ولبه الامام احمد وأقصرهم جد ولا الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن العمل
 بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام ابي حنيفة أول المذاهب المدونة وكذلك يكون آخرها انقرضاً وبذلك
 قال اهل الكنف اه لئلا يكون لادليل في ذلك على أن نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يحكم
 بمذهب ابي حنيفة وان كان العلماء موجودين في زمنه فلا بد له من دليل وليه إذ قال الحافظ السيوطي في رسالته
 سماها الاعلام ما حاصله ان ما يقال انه يحكم بمذهب من المذاهب الاربعة باطل لا اصل له وكيف يقطن نبي الله
 يقطن مجتهد مع أن المجتهد من آحاد هذه الاثمة لا يجوز له التقليد وانما يحكم بالاجتهاد وبما كان يعلم قبل من
 شروفتنا بالوحي ارباعاً تعلم منها وهو في السماء او انه ينظر في القرآن فيفهم منه كما كان يفهم نبينا عليه الصلاة
 والسلام اه واقصر السبكي على الاخير وذكر مثلاً على القاري أن الحافظ ابن حجر العسقلاني سئل
 هل ينزل عيسى عليه السلام حافضاً لقرآن والسنة او تلقاهما عن علماء ذلك الزمان فأجاب لم ينزل في ذلك شيء
 صريح والذي يلقن جنتاه عليه السلام انه يلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في امته كما تلقاه
 منه لانه في الحقيقة خليفة عنه اه وما يقال ان الامام الميهدى يقطن ابا حنيفة رده مثلاً على القاري في
 رسالته المشرب النوردي في مذهب الميهدى وقرره انه محتمد مطلق ورد فيها ما وضعه بعض الكذابين من قصة
 طويذة حاصليها أن اخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة الاحكام الشرعية ثم علمها للامام ابي القاسم القشيري
 وأن القشيري صنف فيها كتاباً وضعها في صندوق وأمر بعض مريديه بالتلصق به في جيون وأن عيسى عليه السلام
 بعد نزوله يترجعه من جيون ويحكم بما فيه وهذا كلام باطل لا اصل له ولا يجوز حكايته لانه في اوضحه ط
 وأطال في رده وابطاله فراجع (قوله وهذا) أي ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة المناقب ومن كون الحكم
 لاصحابه وأتباعه ط (قوله سائر) يعني باقي اوجيع على خلاف بسطه في ذرة الخواص (قوله كيف لا) أي
 كيف لا يخص بأمر عظيم (قوله وهو كالمصديق) وجه الشبه أن كلامها ابتدأ أمر الم يسبق اليه فأبو بكر
 رضي الله عنه ابتدأ جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمشورة عمرو وأبو حنيفة ابتدأ تدوين الفقه
 كما تقدم ساء وأن ابا بكر أول من آمن من الرجال وفتح باب التصديق كذا في حواشي الاشياء قال شيخنا البعلبي
 في شرحه عليها والاول اولي لان وجه الشبه به أهم وقول من قال الثاني هو الظاهر لان القرآن بعد ما جمع

ما قال قولاً الاخذ به امام من
 الاثمة الاعلام ورجع
 الله الحكم لاصحابه واتباعه
 من زمنه الى هذه الايام الى
 أن يحكم بمذهبه عيسى عليه
 السلام وهذا يدل على امر
 عظيم اختص به من بين سائر
 العلماء العظام وكيف لا
 وهو كالصديق رضي الله عنه

لا يترجمه غير ظاهري فانه قد جمع ثانيا والجامع له عثمان رضي الله تعالى عنه فان الصديق رضي الله تعالى
 عنه لم يجمعه في المسامحة وجمعه عثمان كما هو معلوم اد تامل (قوله) أي للامام اجره أي اجر عمل نفسه
 وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه ط (قوله وأجر) أي ومثل أجر من دون الفقه أي جمعه وأصله
 من التدوين أي جعله في الديوان وهو بكسر وفتح اسم لما يكتب فيه اسماء الجيش لهطاء وأرسل من أحدثه عمر
 رضي الله عنه ثم أريد به مطابق الكتب مجازا ومتقولا اصطلاحا وقوله والله عذف على دونه من عذاب الناس
 على العام اد يعني أي لان التأليف جمع على وجه الالف (تنبيه) ورد في الصحيح انه لا تقتل نفس ظالما الا كان
 على ابن آدم الاقل كذل منها ومن سن سنة حسنة كان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيمة من غير
 أن ينقص من أجرهم شيء ومن سن سنة سيئة كان عليه وزر وادور من عمل بها الى يوم القيمة من غير أن ينقص
 من أوزارهم شيء ومن دل على شيء فله مثل أجر ذاك له الحديث قال العلماء هذه الأحاديث من قواعد
 الاسلام وعنوان كل من ابتدع شيئا من الشر كمن عليه مثل وزر من اقتدى به في ذلك فعمل مثل عمله الى
 يوم القيمة وكل من ابتدع شيئا من الخير كان له مثل أجر كل من يعمل به الى يوم القيمة وعامة في آخر عمدة المريد
 لثاني (قوله الى يوم الحشر) تنازع فيه كل من دون وألف وفتح (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله
 وحركه الصديق أي كيف لا يتخص وقد اتبعه الخ والاتباع تقليده فيما دله ط (قوله من الاولياء) متعلق
 بمحذوف صفة لكثير البيان والولي فعيل بمعنى الفاعل وهو من نزلت طاعته من غير أن يتخلها عصبان أو بمعنى
 المنعول فهو من يتوالى عليه احسان الله تعالى وافضاله تعريفات السيد ولا بد من تحقيق الوصفين حتى
 يكون وليا في نفس الامر فيشترط فيه كونه محفوظا كما يشترط في النبي كونه معصوما كما في رسالة الامام
 التشيرى (قوله عن انصف) بدل من قوله من الاولياء احوال (قوله بنبات المجاهدة) من اضافة الصفة
 الى موصوفها أي المجاهدة الثابتة أي الدائمة والمجاهدة لغة المحاربة وفي الشرع محاربة النفس الامارة
 بالسوء بتخليها ما يتق عليها مما هو مطلوب في الشرع اتم بركات وقد ورد تسمية ذلك بالجهاد الاكبر كما في
 الاحياء قال العراقي رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر بلفظ قدم النبي
 صلى الله عليه وسلم من غزاة فقال عليه الصلاة والسلام قدمتم خير مقدم وقدمتم من الجهاد الاصغر الى
 الجهاد الاكبر قالوا وما الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه اد (قوله المشاهدة) أي مشاهدة الحق
 تعالى بآثاره (قوله كبراهيم بن ادهم) بن منصور البجلي كان من آباء المولود خرج متصديقا فيتحقق به
 حائف ألهدا خلت قتل عن دابته وأخذ جبة راع وسار حتى دخل مكة ثم اتى الشام ومات بها كذا في رسالة
 التشيرى (قوله وشقيق البجلي) بن ابراهيم الزاهد العابد المشهور صاحب ابواب الفناء وقرا عليه
 كتاب الدلالة ذكره ابو الليث في المقدمة وهو استاذ حاتم الاسم وصاحب ابراهيم بن ادهم مات شهيدا سنة ١٩٤
 تميمي (قوله ومعروف الكرخي) بن فيروز من المشايخ الكبار بحجاب الدعوة ينسقي بقبه وهو استاذ
 السرى السقطي مات سنة ٢٠٠ (قوله وابي يزيد البسطامي) شيخ المشايخ وذو القدر الراخ ٢٠١
 طنبور بن عيسى كان جده مجوسيا وأسلم مات سنة ٢٦١ (قوله وفضل بن عياض) الخراساني روى
 انه كان يقطع الطريق وأنه عشق جارية وارثي جدارها فسمع نالها يتلو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم
 لكتاب ورجع فوردمكة وجاورها الحرم ومات بها سنة ١٨٧ رسالة التشيرى وذكر الصمري انه اخذ الفقه عن
 ابي حنيفة وروى عنه الشافعي فأخذ عن امام عظيم وأخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان البخاري
 ومسلم وترجمه التميمي وغيره بترجمة حافلة (قوله وداود الطائي) هو ابن نصر بن نصير بن سليمان الكوفي
 الطائي العالم العامل الزاهد العابد أحد أصحاب الامام كان من شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره ثم اختار
 العزلة ولزم العبادة قال محارب بن دثار لو كان داود في الامم الماضية لقص الله تعالى علينا من خبره قال ابو نعيم
 مات سنة ١٦٠ (قوله وابي جهمد اللخاف) هو أحمد بن خضريه البجلي من كبار مشايخ خراسان مات سنة
 ٢٤٠ رسالة (قوله وخلف بن أيوب) من اصحاب محمد وزفر وثقه علي ابني يوسف أيضا وأخذ الزهد
 عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدة واختلف في وفاته والاصح انه سنة ٢١٥ كذا ذكره التميمي وروى عنه
 انه ذل صار العلم من الله الى محمد صلى الله عليه وسلم ثم صار الى الصحابة رضي الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين

له أجره وأجر من دون الفقه
 والله وفزع أحكامه على
 اصوله العظام الى يوم الحشر
 واتبعه وتدا تبعه على مذهبه
 كثير من الاولياء الكرام من
 انصف بنبات المجاهدة ورخص
 في ميدان المشاهدة كبراهيم
 ابن ادهم وشقيق البجلي
 ومعروف الكرخي وابي
 يزيد البسطامي وفضل بن
 عياض وداود الطائي وابي
 جهمد اللخاف وخلف بن أيوب

ثم صار إلى أبي حنيفة فن شاة فليرض ومن شاء فليخط (قوله وعبد الله بن المبارك) الزاهد الفقيه المحدث
أحد الأئمة جمع الفقه والادب والخو والتغة والفصاحة والورع والعبادة وصنف الكتب الكثيرة قال الذهبي
هو أحد أركان هذا الأمة في العلم والحديث والزهد وأحد شيوخ الإمام أحمد أخذ عن أبي حنيفة ومذهبه في
مواضع كثيرة وشهد له الأئمة مات سنة ١٨١ وترجه التميمي بترجمة حافلة وذكر من محاسن أخباره ما يأخذ
بجامع العقل وله روايات كثيرة في فروع المذهب ذكرت في المجلدات (قوله ووكيع بن الجراح) بن ملح بن
عدي الكوفي شيخ الإسلام وأحد الأئمة الاعلام قال يحيى بن اكنم كان وكيع يصوم الدهر ويحتم القرآن كل
ليلة وقال ابن معين ما رأيت أفضل منه قيل له ولابن المبارك قال كان لابن المبارك فضل ولكن ما رأيت أفضل
من وكيع كان يستقبل القبلة ويسرد الصوم ويشق يقول أبي حنيفة وكان قد سمع منه شيئاً كثيراً قال
وكان يحيى بن سعيد القطان يفتي بقوله أيضاً مات سنة ١٩٨ وهو من شيوخ الشافعي وأحمد تميمي (قوله
وأبي بكر الزراق) هو محمد بن عمرو الترمذي أقام ببلخ وصحب أحمد بن حنبل فيه وله تصانيف في الرياض رسالة
وفي طبقات التميمي أحمد بن علي أبو بكر الزراق ذكره أبو الفرج محمد بن اسحاق في جملته اصحابنا بعد أن ذكر
الكرخي فقال له من الكتب شرح مختصر الطحاوي وذكر في القنية انه خرج حاجاً فلما سارمرحلة
قال لاصحابه ردوني ارتكبت سبع مائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه اه (قوله وغيرهم) كالامام
العارف المشهور بالزهد والورع والتقشف والتقل حاتم الاصم أحد أتباع الامام الاعظم له كلام مدون
في الزهد والحكم سأل احمد بن حنبل قال أخبرني يا حاتم فيم التخلص من الناس فقال يا احمد في ثلاث خصال
أن تعطيهم مالك ولا تأخذ من مالهم شيئاً وتقضي حقوقهم ولا تستغنى احداهم حقائقاً وتحتل بكرههم
ولا تذكرهم احداهم على شيء فأطرق احمد ثم رفع رأسه فقال يا حاتم انها الشديدة فقال له حاتم وليست تسلم
وهم ختم دائرة الولاية قلب الوجود سيدي محمد الشاذلي البكري الشهير بالحنفي الفقيه الواعظ أحد
من صرّقه الله تعالى في الكون ومكنه من الاحوال ونطق بالمغيبات وخرق له العوايد وقلب له الاعيان وترجمه
بعضهم في مجلدين فقال العارف الشعرائي انه لم يحط علماً بمقامه حتى يتكلم عليه وانما ذكر بعض امور على
طريق ارباب التواريخ توفي سنة ٨٤٧ (قوله لبعده) عله لقوله لا يحصى وحذف من قبل قوله أن
يستقصي لا من اللبس وهو شائع طرد أي لا يمكن احصاؤه لتباعد من طلب استقصائه أي غايته ومنتهاه
والتعبير بقوله لا يحصى ابغ من قولنا لا يعد لان العد أن تعد فرداً فرداً والاحصاء يكون للعمل ولذا قال تعالى
وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها معناه والله اعلم ان اردتم عداً فلا تقدروا على احصائها فضلاً عن العدا كذا افاده
الامام النسفي في المستقصى (قوله ابو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الكريم بن هوازن المافظ المقر الفقيه
الحنوي اللغوي الاديب الكاتب القشيري الشجاع البطل لم ير مثل نفسه ولا رأى الراءون مثله وانه
الجامع لانواع المحاسن ولد سنة ٣٧٧ وسمع الحديث من الحأكم وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصنف
التصانيف الشهيرة وتوفي سنة ٤٦٥ ط عن الزرقاني على المواب (قوله في رسالته) أي التي كتبها
إلى جماعة الصوفية يلدان الاسلام سنة ٤٣٧ ذكر فيها مشايخ الطريقة وفسر ألفاظاً تدور بينهم بعبارة
ائقة (قوله مع صلاته) أي قوته وتمكنه ط (قوله في مذهبه) وهو مذهب الامام الشافعي رضي الله
تعالى عنه وطريقة اهل الحقيقة ط (قوله سمعت الخ) بقول القول وأبو علي هو الحسن بن علي الدقاق
وابو القاسم هو ابراهيم بن محمد النصر باذي بالذال المجتهد شيخ خرسان جاور بمكة ومات بها سنة ٣٦٧
والشعبي هو الامام ابو بكر دلف الشعبي البغدادى المالكي المذهب صاحب الجنيده مات سنة ٣٣٤
والسري هو ابو الحسن بن مغلس السقطي خال الجنيده واستاذة توفي سنة ٢٥٧ (قوله من أبي حنيفة)
هو فارس هذا الميدان فان مبنى علم الحقيقة على العلم والعمل ونصفيته النفس وقد وصفه بذلك عامة السلف فقال
احمد بن حنبل في حقه انه كان من العلم والورع والزهد واينثار الاخرة بمعمل لا يدركه احد ولقد ضرب بالسياط
لبي القضاء فلم يفعل فقال عبد الله بن المبارك ليس احد أحق أن يقتدى به من أبي حنيفة لانه كان اماماً متقياً
نقياً ورعاً عالمياً فكم كشف العلم كشفاً لم يكشفه احد يصرفهم ونظنه رتق وقال الثوري بن قال له جئت
من عند أبي حنيفة لقد جئت من عند أمة أهل الارض وأمثال ذلك مما نقله ابن حجر وغيره من العلماء الاثبات

قوله يحيى بن اكرم هكذا بنطه
بالمساة النورية والذي في
القاموس اكرم بالثنية اه
دعوه

وعبد الله بن المبارك ووکیع
ابن الجراح وابی بکر الوراق
وغیرهم ممن لا یحصى لبعده
أن یتقنوا فلو وجدوا فيه
شبهة ما تبعوه ولا اقتدوا به
ولا رافقوه وقد قال الاستاذ
ابو القاسم القشیری فی
رسالته مع صلابته فی مذهبه
وتقدمه فی هذه الطریقة
سمعت الاستاذ أباعلی الدقاق
یقول انا أخذت هذه الطریقة
من ابی القاسم النضر بادی
وقال ابو القاسم انا أخذتها
من الشبلی وهو أخذها
من السری السقطی وهو من
معروف الکرخی وهو
من داود الطائی وهو أخذ
العلم والطریقة من ابی حنیفة

(قوله نعبجا) هو مفعول مطلق أى فأعجب منك عجباً وهذا الخطاب إن أنكر فضله أو خالف قوله ط (قوله
 ألم يكن) استفهام تقريرى بما بعد النفي أو هو إنكارى بمعنى النفي كالذى بعده (قوله أسوة) بكسر
 الهمزة ونحياً أى قدوة (قوله فى هؤلاء) متعلق بأسوة وفى معنى الباء أو لتقرئ المجازية على حدة قوله
 تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة (قوله وهم أئمة هذه الطريقة الخ) فى رسالة الفتوحات
 للقاضى زكريا الطريقة سلوك طريق الشريعة والشريعة أعمال شرعية محدودة وهما الحقيقة ثلاثية متلازمة
 لأن الطريق إليه تعالى ظاهر وباطن فظاهرها الطريقة والشريعة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة فى
 الشريعة والطريقة كبطون الزبد فى لبنه لا يظفر بزبد بدون تحفه والمراد من الثلاثة إقامة العبودية على
 الوجه المراد من العبد اه ابن عبد الرزاق (قوله ومن بعدهم) أى من اتى بعد هؤلاء الأئمة فى الزمان
 سالكا فى هذا الامر وهو علم الشريعة والحقيقة فتوابع لهم اذهم الأئمة فيه فيكون خروجه باتصال سنده بهذا
 الامام كما كان ذلك فى الأئمة المذكورين الذين اقتضوا بذلك وتبعوه فى حقيقته وشربه واقتدى كثير منهم
 بطريقته ومذهبه (قوله فليهم) متعلق بقوله تسع وهو بالتعريف معنى تابع خبر لمبدأ المحذوف والجملة
 خبر من ودخلت عليها القاء لأن من فيها معنى العموم فاشبهت الشرطية (قوله وكل ما) أى كل رأى
 (قوله ما اعتدوه) من التناء عليه والافتخار به من حيث اخذ علم الحقيقة عنه (قوله ومبتدع)
 بالبناء للمفعول أى محدث لم يسبق نظير (قوله وبالجملة) أى وأقول قولاً ممتدباً بالجملة أى جملة ما يقال
 فى هذا المقام (قوله لقد زان البلاد الخ) من الزين وهو ضد الشين يقال زانه وأزانه وزينه وأزنيه كفى
 القاسوس والبلاد جمع بلد كل قطعة من الارض مستحبة عامرة أو عامرة قاموس ومن عليها اهلها وقوله
 بأحكام متعلق بزان ووجه ذلك أن استنباط الاحكام الشرعية وتدوينها وتعليقها للناس سبب للعمل بها
 ولا شك أن الانقياد للاحكام الشرعية وعمل الحكام بها والرياسة للبلاد والعباد يتنظم به أمر المعاش والمعاد
 وبضده الجهل والفساد فانه شين ودمار للديار والاعمار (قوله وآثار) جمع اثر قال الذوى فى شرح مسلم
 الاثر عند المحدثين بعم المرفوع والموقوف كالخبر واختار اطلاقه على المروى مطلقاً سواء كان عن الصحابي
 أو المصطفى صلى الله عليه وسلم وخصه فقهاً خراسان بالموقوف على الصحابي والخبر بالمرفوع ولقد كان رحمه
 الله تعالى اماماً فى ذلك فانه رضى الله تعالى عنه اخذ الحديث عن اربعة آلاف شيخ من ائمة التابعين وغيرهم
 ومن ثم ذكره الذهبي وغيره فى طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قلة اعتنا به بالحديث فهو اما للنسابة
 أو حسده اذ كيف يتأتى من هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع انه اول من استنبط
 من الادلة على الوجه المخصوص المعروف فى كتب اصحابه ولاجل اشتغاله بهذا الامر لم ينظر وحده
 فى الخارج كما أن ابا بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما لما اشتغلا بمصالح المسلمين العاتية لم ينظروا عنهما من
 رواية الاحاديث مثل ما ظهر عن صفوان الصحابي وكذلك مالك والشافعي لم ينظروا عنهما مثل ما ظهر عن تفرغ
 للرواية كما فى زرعة وابن معين لاشتغاله بذلك الاستنباط على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه
 كثير مدح بل عقده ابن عبد البر باباً فى ذمته ثم قال الذى عليه فقهاء جماعة المسلمين وعلمائهم ذم الاكثار
 من الحديث بدون تفقه ولا تدبر وقال ابن شبرمة أقل الرواية تفقه وقال ابن المبارك ليكن الذى تعتمد عليه
 الاثر وخذ من الراى ما يفسر لك الحديث ومن أعذار أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ما يفيد قوله لا ينبغي
 للرجل أن يحدث من الحديث الا بما يحفظه يوم سمعه الى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية الا من حفظ
 وروى الخطيب عن اسرائيل بن يونس انه قال نعم الرجل النعمان ما كان احفظه لكل حديث فيه فقه وأشد
 فحسه عنه واعلم بما فيه من الفقه وتعامه فى الخبرات الحسان لابن حجر (قوله وفقهه) المراد به ما يعم التوحيد
 فان الفقه كما عرّفه الامام معرفة النفس مالها وما عليها ط (قوله كآيات الزبور) التشبيه فى الايضاح والبيان
 لافى الاحكام لان الزبور مواظ ويحتمل انه تشبيه فى الزينة والمعنى انه زان ما ذكر كآيات التوش والطورس
 ط (قوله شافى المشرق الخ) المشرق محل الشروق أى الطلوع والمغرب محل الغروب وشافى مع أن كلا
 منهما واحد كفى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين على ارادة مشرق الشتاء والصيف ومغربيهما
 قاله البيضاوى وقيل مشرق الشمس والمغرب مغرب الشمس والشرق اومشرق الشمس والقمر ومغربيهما

وكل منهم اتى عليه وأقر فضله
 وجبال الخ الم يكن لك
 اسوة حسنة فى هؤلاء السادات
 الكبار فافهمتم فى هذا
 الاقرار والافتخار وهم ائمة هذه
 الطريقة وارباب الشريعة
 والحقيقة ومن بعدهم فى هذا
 الامر فليهم تسع وكل ما خالف
 ما اعتدوه مردود ومبتدع
 وبالجملة فليس ابو حنيفة فى
 زنده وورعه وعبادته وعلمه
 وفهمه بشارك ومما قال فيه
 ابن المبارك رضى الله عنه
 لقد زان البلاد ومن عليها
 امام المسلمين ابو حنيفة
 باحكام وآثار وفقه
 كآيات الزبور على صحيفه
 شافى المشرقين له نظير

وجعا في قوله تعالى رب المشرق والمغرب باعتبار الاقطار والايام او المنازل افاده ط (قوله ولا بكوفة)
 خصها بالذكر مع أن المراد المشرقين والمغربين وما بينهما بقرينة المقام لانها بلاد اولادنا من اعظم بلاد
 الاسلام يومئذ قال في القاموس الكوفة الرملة الحجرة المستديرة او كل رملة يحيط بها حصان ومدينة العراق
 الكبرى وقبة الاسلام ودار هجرة المسلمين معمرها سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه وكانت منزل
 فوح وبني مسجد هاسمي لاستدارتهم واجتماع الناس بها ويقال لها كوفان ويفتح وكوفة الجند لانها اختطت
 فيها خطط العرب ايام عثمان رضي الله تعالى عنه خططها السائب بن الاقرع الثقفي الخ (قوله بيت مشمرا
 الخ) التمهيد بالجد والتهير قاموس وسمر نعل ماض والجد حال على انصار قد مثلها في قوله تعالى اوجاءكم
 حمر صرورهم اوصفة مشبهة والاول انساب بقوله وصام والله متعلق بصام وخيفة منعول لاجله وزاد
 في تنوير الحيفة بعد هذا البيت يتين وهما

وصان لسانه عن كل افك * وما زالت جوارحه عنيفه

يعف عن المحارم والملاهي * ومرضاه الاله له وظيفه

وتنقل بهذه يسيرة شاهدة لهذه الابيات عن ابن حجر قال الحافظ الذهبي قدوات قيامه بالليل وتهجده وتعبه
 أي ومن ثم كان يسمى الوتد لكثرة قيامه بالليل بل احياء بقراءة القرآن في ركعة ثلاثين سنة وكان يسمع
 بكأوه بالليل حتى يرجه جيرانه ووقع رجل فيه عند ابن المبارك فقال ويحك انتفع في رجل صلى خمسا وأربعين
 سنة الخمس صلوات بوضوء واحد وكان يجمع القرآن في ركعة ونظمت ما عندي من الفقه منه ولما غسله الحسن
 ابن عمار قال رجلك الله وغفرلك لم تقط منذ ثلاثين سنة وقد اتعبت من بعدك وفضحت القراء وقال الفضل
 ابن دكين كان هيويا لا يتكلم الاجوابا ولا يخوض فيما لا يعنيه ولا يستمع اليه وقيل له اتق الله فانقض
 وطا طأ رأسه ثم قال يا اخي جزاك الله خيرا ما اخرج اهل كل وقت الى من يذكركهم الله تعالى وقال الحسن
 ابن صالح كان شديد الورع هابيا للعرام تاركا لكثير من الحلال مخافة الشبهة ما رأيت فقهيا اشتد منه
 مساواة لنفسه (قوله رأيت) أي عات أو أبصرت وعلى الاول فالعابيين منعوله الاول وهو جمع عائب اعلت
 عينه بالهمزة كقائل وبائع فافهم وسفاه ما فعوله الثاني قال في القاموس سقه كفرح وكرم علينا جهل كسافه
 فهو سقيه جمعه سفاه وسفاه وخلاف الحق صفة أي مخالفين او ذوى خلاف والحج جمع جبة بالضم وهي البرهان
 سماها بذلك بناء على زعم العابيين والافهى شبهه وأوهام فاسدة (قوله ابن ادریس) بالتأني للضرورة والمراد به
 الامام الرئيس ذو العلم النفيس محمد بن ادریس الشافعي القرشي رضي الله تعالى عنه ونفعنا به في الدارين آمين
 ومقالا مصدر قال منصوب على المفعولية المطلقة وصحح النقل لثبوت له ووصفه مشبهة مضافة الى فاعلها
 أي صحح نقله عنه قال ابن حجر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه من اراد أن يتبحر في الفقه فهو عيال على
 ابي حنيفة انه ممن وفق له الفقه هذه رواية حرملته عنه ورواية الربيع عنه الناس عيال في الفقه على ابي حنيفة
 ما رأيت أي ما علمت احدا افقه منه وجاء عنه أيضا من لم يتطرق في كتبه لم يتبحر في العلم ولا يتفقه اه (قوله
 في حكم) أي في ضمن حكم لطيفة لم يصرح بها منها ترغيب الناس في مذهبه والرد على العابيين له وبيان
 اعتقاده في هذا الامام والاقراء بالفضل المتقدم (قوله بأن الناس) الباء زائدة اول التعدية لتضمن قال معنى
 صرح ونحوه بما يتعدى بالباء وفي فقهه تعاقي بعيال من عاله اذا تكفل له بالفقة ونحوها (قوله على من رد قول
 ابي حنيفة) أي على من رد ما قاله من الاحكام الشرعية محتمق لها فان ذلك موجب للطرد والابعاد لا بمجرد
 الطعن في الاستدلال لان الأئمة لم تزل يرد بعضهم قول بعض ولا يجرد الطعن في الامام نفسه لان غايته الحرمة
 فلا يوجب اللعن لكن ليس فيه لعن شخص معين فهو كلعن الكاذبين ونحوهم من العصاة فافهم وفي هذا
 البيت من عيوب الشعر الابطاء على انه لم يذكره في تنوير الحيفة كما قاله ابن عبد الرزاق (قوله وقد ثبت الخ)
 ففي تاريخ ابن خلكان عن الخطيب أن حفيد أبي حنيفة قال انا اسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت
 ابن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الاحرار والله ما وقع علينا رق قط ولا جدى ابو حنيفة سنة ثمانين
 وذهب ثابت الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو
 أن يكون الله تعالى قد استجاب لعلي بن النعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذي اهدى لعلي بن النولوخ في يوم

قوله الحجرة هـ كذا بخطه
 والذي في عبارة القاموس
 الحجرة بالف التاء الممدودة
 ولعله الصواب اه صححه

ولاقى المغربين ولا بكوفة
 بيت مشمرا سمر اللياني
 وصام نهاره لله خيفة

فن كافي حنيفة في علاه
 امام للعلية والخليفة

رأيت العابيين له سفاه
 خلاف الحق مع حجج ضعيفه

وكيف يحل أن يؤذى فقهه
 له في الارض آثار شريفه

وقد قال ابن ادریس مقالا
 صحح النقل في حكم اطيعه

بأن الناس في فقه عيال
 على فقه الامام ابي حنيفة

فلعنة ربنا اعداد رمل
 على من رد قول ابي حنيفة

وقد ثبت أن ثابثا والدا الامام
 ادرك الامام على بن ابي طالب

فدعاه ولذريته بالبركة

مهرجان فقال على مهرجونا كل يوم هكذا ١٥ وبه ظهر أن ما في بعض الكتب من قوله وذهب ثابت بجدي
 إلى علي الخ غير ظاهر لأن علمات سنة أربعين من الهجرة كافي القيمة العراقي فالظاهر أن لفظة بجدي من
 زيادة النسخ أو الباء زائدة وأصله جدي (قوله وضع الخ) قال بعض متأخري المحدثين من صنف في مناقب
 الآمام كما باح فلا ما حاصلا أن أصحابه الأكابر كابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم لم
 يتلقوا عنه شيئا من ذلك ولو كان لتناوله فانه مما يتناقد فيه المحدثون ويعظم اقتضاهم وبأن كل سند فيه أنه سمع
 من صحابي لا يخلو من كذاب فأما رؤيته لانس وأدراكه لجماعة من الصحابة بالنسبة فصححان لاشك فيهما وما وقع
 للعيبي أنه أثبت بهما جملة من الصحابة رده عليه صاحب الشئ الحافظ قاسم الخنفي والظاهر أن سبب
 عدم سماعه من أدركه من الصحابة أنه أول أمره اشتغل بالاكساب حتى ارشده الشعبي لما رأى من باهر فجابته
 إلى الاشتغال بالعلم ولا سمع من له أدنى المام يعلم الحديث خلاف ما ذكرته ١٥ لكن يؤيد ما قاله العيني
 قاعدة المحدثين أن راوي الاتصال مقدم على راوي الارسال أو الانقطاع لأن معه زيادة علم فاحفظ ذلك فانه
 مهم كذا في عقد اللآل والمرجان للشئ اسماعيل الجبوني الجزاخي وعلى كل فهو من التابعين ومن جزم بذلك
 الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهما قال العسقلاني أنه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة
 بعد مواده بهاسنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام والحادين بالبصرة
 والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة الشريفة والليث بن سعد بمصر (قوله وأدرك بالسنة) أي وجد في زمنهم
 وإن لم يروهم كلهم (قوله كابسطة في أوائل الضياء) فقال هم ابن نفيل ووالده وعبد الله بن عامر وابن أبي أوفى وابن
 جزة وعتبة والمقداد وابن بسر وابن ذعبل وسهل بن سعد وأنس وعبد الرحمن بن يزيد ومحمد بن لبيد ومحمد بن
 الربيع وأبو امامة وأبو الطفيل فهو لا ثمانية عشر صحابيا وربما أدرك غيرهم ممن لم اظفر به ١٥ ملخصا
 وزاد في تنوير الحيفة عمرو بن حريث وعمرو بن سلمة وابن عباس وسهل بن سيف ثم قال وغير هؤلاء من امثال
 الصحابة رضي الله تعالى عنهم ١٥ ابن عبد الرزاق (قوله مذهب) بكون الباء لضرورة التنظيم وهو مضاف
 وعظيم مضاف إليه ١٥ ح (قوله الفتى) من الفتوة وهي السخاء والقوة ط (قوله سابق الأئمة) أي الأئمة
 الثلاثة بالعلم أي بالاجتهاد فيه أو كل الأئمة المجتهدين بتدوينه فانه أول من دونه كما مر (قوله جمعا) مفعول
 أدرك المذکور بعده فافهم (قوله من أصحاب) بدرج الهمزة لنقل حركته إلى النون قبلها وألف أدرك كالاشباع
 كألف سلكا (قوله انهم) بكسر فسكون مع اشباع الميم أي بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده أو يفهم
 وسكون الميم أي خبرهم فهو مفعول اقنطى وطريقه منفعل سالك والمراد بها الحالة التي كان عليها من الاعتقاد
 والعلم والعمل والمنهاج في الاصل الطريق الراضع وأراد به هنا مطلق الطريق فأضاف واخضعة إليه (قوله
 الداجي) شديد المائلة قاموس (قوله وقد روى عن انس) هو ابن مالك الصحابي الجليل خادم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مات بالبصرة سنة اثنين وقبل ثلاث وتسعين ورجحه النووي وغيره وقد جاوز المائة قال ابن
 حجر قد صح كقَالَ الذهبي أنه رآه وهو صغير وفي رواية قال رأيت مرارا وكان يحضب بالجرة وجاء من طرق أنه روى
 عنه احاديث ثلاثة لكن قال أئمة المحدثين مدارخا على من اتهمه الأئمة بوضع الاحاديث ١٥ قال بعض الفضلاء
 وقد أطال العلامة طاش كبرى في سرد القول الصحيحة في اثبات سماعة منه والمثبت مقدم على الساقى (قوله
 وجابر) أي ابن عبد الله واعترض بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة الامام بسنة ومن ثم قالوا في الحديث المروى
 عن ابي حنيفة عن جابر رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يرزق واداب ككثرة الاستغفار
 والصدقة ففعل قوله تسعة ذكوره انه حديث موضوع ابن حجر لكن نقل ط عن شرح الخوارزمي على
 مسند الامام أن الامام قال في سائر الاحاديث سمعت وفي روايته عن جابر ما قال سمعت وانما قال عن جابر
 كما هو عادة التابعين في ارسال الاحاديث ويمكن أن يقال انه يثنى على القول بولادة الامام سنة ٧٠ ١٥
 أقول والحديث المذكور ان كان موجودا في مسند الامام فغاية ما فيه انه مرسل وأما الحكم عليه بالوضع
 فلا وجه له لأن الامام حجة ثبت لا يوضع ولا يروى عن وضاع (قوله وابن أبي أوفى) هو عبد الله آخر من مات من
 الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سيوطي في شرح التقریب قال ابن حجر روى عنه
 الامام هذا الحديث المتواتر من بنى لله مسجدا ولو تكفص قطاة بنى الله بيتا في الجنة (قوله اعني ابا الطفيل)

مطلب
 فيما اختلف من رواية الامام
 عن بعض الصحابة

وصح أن اباحنيفة سمع الحديث
 من سبعة من الصحابة كما بسط
 في أوخر منية المفتي وأدركه
 بالنسبة نحو عشر من صحابيا كما
 بسط في أوائل الضياء وقد
 ذكر العلامة شمس الدين
 محمد أبو النصر بن عرب شاه
 الانصاري الخنفي في منظومته
 الالفية المسماة بجواهر العقائد
 ودرر التلائد ثمانية من الصحابة
 ممن روى عنهم لامام الاعظم ٢
 أبو حنيفة رضي الله عنهم ٣
 اجمعين حيث قال

معتقدا مذهب عظيم الشأن
 أبي حنيفة الفتى النعمان
 التابعي سابق الأئمة
 بالعلم والدين سراح الاتمه
 جمعا من اصحاب النبي أدركا
 انهم قد اقنطى وسلكا
 طريقتهم واضحة المنهاج
 سالمة من الضلال الداجي
 وقد روى عن انس وجابر
 وابن أبي أوفى كذا عن عامر
 اعني ابا الطفيل ذا ابن وائله
 ٢١ قوله ثمانية عشر هكذا بخطه
 والذي ذكره سنة عشر فقط
 فايحترز ١٥ مصححه
 ٣ قوله وسهل بن سيف هكذا
 بخطه والمعروف سهل ابن حنيفة
 كزبير وليحترز ١٥ مصححه

أى أقصد به ما مر المذكور أباً الطفيل بن وائله بكسر الشاء المثلثة الليث وهو آخر الحسابه موتاً على الإطلاق
توفى بحكمة وقيل بالكوفة سنة مائة كما جزم به العراقي وغيره تبعاً لمسلم وصحح الذهبي أنه سنة عشر ومائة وقيل
سبع وعشرين (قوله وابن أنيس) هو عبد الله الجهني أخرجه بعضهم بسنده إلى الامام أنه قال ولدت سنة
ثمانين وقدم عبد الله بن أنيس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكوفة سنة أربع وتسعين ورأيت وسمعت
منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبك الشيء يعنى ويصم واعترض بأن في سنده مجهولين وبأن ابن أنيس مات
سنة ٤٥ هـ وأجيب بأن هذا الاسم ثلثة من الحسابه فلعن المراد غير الجهنى ورد بأن غيره لم يدخل الكوفة (قوله
روائله) هو بالنساء المثلثة أيضاً كما في القاموس ابن الاسقع بالثاف مات بالشام سنة خمس واثلاث اوست
وثمانين سيوطي وروى الامام عنه حديثين لا تظهر الشهادة لآخيه في عافية الله ويطلبك دع ما يريك إلى مالا
يريك والاقول رواه الترمذي من وجه آخر وحسنه والثاني جاء من رواية جمع من الحسابه وصححه الأئمة ابن حجر
(قوله عن ابن جزء) هو عبد الله بن الحارث بن جزء بفتح الجيم وسكون الزاى وبالهزة الزيدى بضم الزاى
مضغرا واعترض بأنه مات سنة ٨٦ هـ بمصر بسقط أبي تراب قرية من الغربية قرب سمندود والمحلة وكان مقيماً بها
وأما ما جاء عن أبي حنيفة من أنه حج مع أبيه سنة ٩٦ هـ وأنه رأى عبد الله هذا يدرس بالمسجد الحرام وسمع منه
حديثاً فردّه جماعة منهم الشيخ قاسم الحنفي بأن سنده ذلك فيه قلب وتحرى وفيه كذاب باتفاق وبأن ابن جزء
مات بمصر ولا في حنيفة ست سنين وبأن ابن جزء لم يدخل الكوفة في تلك المدة ابن حجر (قوله وبنت مجرد)
اسمها عائشة واعترض بأن حاصل كلام الذهبي وشيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني أن هذه لا محبة لها وأنها
لا تكاد تعرف وبذلك رد ما روى أن أبا حنيفة روى عنها هذا الحديث الصحيح أكثر جند الله في الأرض الجراد
لا آكله ولا أحرّمه ابن حجر الهيتمي وزاد على من ذكره ما من روى عنهم الامام قتال ومنهم سهل ابن سعد ووفاته
سنة ٨٨ هـ وقيل بعدها ومنهم السائب بن يزيد بن سعيد ووفاته سنة احدى واثنين وأربع وتسعين ومنهم عبد
الله ابن بسر ووفاته سنة ٩٦ هـ ومنهم مجرد بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ (قوله رضى الله) الاصب فرضى
بالفاء كما في نسخة اسم الوزن وبسليم من ادعاء دخول الخزل فيه (قوله ليلى القضاء) أى قضاء القضاء لتكون
قضاء الاسلام من تحت امره والطالب له هو المنصور فامتنع فحبسه وكان يخرج كل يوم فيضرب عشرة اسواط
ويشادى عليه في الاسواق ثم ضرب ضرباً موحها حتى سال الدم على عقبه ونودي عليه وهو كذلك ثم ضيق عليه
تضييقاً شديداً حتى في مأكله ومشربه فبكي واكد الدعاء فتوفى بعد خمسة ايام وروى جماعة أنه دفع اليه
قدح فيه سم فاستنع وقال لا عين على قتل نفسى فصب في فيه قهراً قيل ان ذلك بحضرة المنصور وضح انه لما
احس بالموت سجد فمات وهو ساجد قيل والسبب في ذلك أن بعض أعدائه دس الى المنصور انه هو الذى أثار
عليه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضى الله عنهم الخاريج عليه بالبصرة فطلب منه القضاء
مع علمه بأنه لا يقبله ليتوصل الى قتله اهـ ملخصاً من الخبرات الحسان لابن حجر وذكر التميمي ان الخطيب روى
بسنده أن أبا هبيرة كان عامل مروان على العراق فحكم أبا حنيفة أن يلى قضاء الكوفة فابى فضربه مائة سوط
وعشرة اسواط ثم خلى سبيله وكان احمد بن حنبل اذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه خصوصاً بعد أن ضرب هو أيضاً
اهـ فالظاهر تعدد القصة ونحو مروان قبل المنصور فانه من بنى العباس فقصة ابى هبيرة كانت اقرب والله اعلم
(قوله وله) أى من العمر (قوله بتاريخ) متعلق بقوله توفى فحاقله بيان المكان وهذا بيان الزمان (فائدة)
قد علمت أن أبا حنيفة ولد سنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠ وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الامام مالك سنة ٩٠ ومات
سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة والشافعي ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة وأحمد ولد
سنة ١٦٤ ومات سنة ٢٤١ وعاش ٧٧ سنة وقد نظم جميع ذلك بعضهم مشيراً اليه بحروف الجمل لكل
امام منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب فقال

تاريخ نعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبطا
والشافعي صين ببرند * وأحمد بسبق امر جعد
فانصب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فوتم كالعمر

(قوله فاجابه الخ) لله در هذا الصبي ما حكمه حيث علم أن سقوطه وان تضرب به جسده وحده ولكنه لا يضرب

وابن أنيس الفتي ووائله
عن ابن جزء قدروى الامام
وبنت مجرد هي التمام
رضى الله الكريم دائماً
عنهم وعن كل الحساب العظما
وتوفى ببغداد قيل في السجن
ليلى القضاء وله سبعون سنة
بتاريخ حسين ومائة قيل ويوم
توفى ولد الامام الشافعي رضى
الله عنه فعد من سناقه وقد
قبل المحكمة في مخالفة
تلامذته له انه رأى صبياً
يلعب في الطين فذكره من
السقوط فأجابه بأن احذر
أنت السقوط فان في سقوط
العالم سقوط العالم

حظله
في مولد الأئمة الاربعة ووفاتهم
ومدة حياتهم

في الدين فكانه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فانه اذا كان قبل بذل الجهد في نيل المقصود يلزم منه سقوط غيره ممن اتبعه ايضا فيعود ضررهم عليه وذلك ضرر في الدين على حد قوله تعالى فانها لا نعمى الابصار الاية أي العمى الضار ليس على الابصار وانما هو على القلوب (قوله فحينئذ الخ) روى الامام ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البجلي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اورع الناس واعبد الناس واكرم الناس وأكثرهم احتياطا في الدين وأبعدهم عن القول بالرأى في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة في العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويعقد عليها مجلسا فاذا اتفق اصحابه كاهم على موافقتها للشرعة قال لا ينبغي يوسف او غيره وضعها في الباب الثاني اه كذا في الميزان للامام الشعرائي قدس سره ونقل ط عن مسند الخوارزمي أن الامام اجتمع معه ألف من اصحابه اجلهم وافضلهم اربعون قد بلغوا حد الاجتهاد فقرأهم واذناهم وقال لهم اني أليمت هذا الفقه واسرجته لكم فأعينوني فان الناس قد جعلوني جسرا على النار فان المتبقي لغيري واللعب على ظهري فكان اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاورهم وسألهم فيسمع ما عندهم من الاخبار والاثار ويقول ما عنده ويناظرهم شهر أو أكثر حتى يستتر آخر الاقوال فينبهه ابو يوسف حتى اثبت الاصول على هذا المنهج شوري لانه تفرد بذلك كغيره من الأئمة اه (قوله ان توجه لكم دليل) أي ظهر لكم في مسألة وجه الدليل على غير ما قول ط (قوله فتقولوا به) وكان كذلك فحصل المخالفة من الصحاحين في نحو ثلث المذهب ولكن الأكثر في الاعتماد على قول الامام ط (قوله فكان كل يأخذ بروايته عنه) أي فليس لاحد منهم قول خارج عن اقواله ولذا قال في الروا الجلية من كتاب الحيايات قال ابو يوسف ما قلت قولا خالف فيه اباحنيفة الا قولا قد كان قاله وروى عن زفر أنه قال ما خالفت اباحنيفة في شيء الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا اشارة الى انهم ماسلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ورأى اتعا لما قاله استاذهم ابو حنيفة اه وفي آخر الحاشي القديسي واذا أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعاً انه يكون به أخذاً بقول ابى حنيفة فانه روى عن جميع اصحابه من الكبار كابي يوسف وشيخ وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسألة قولنا الا وهو روايتنا عن ابى حنيفة واقسموا عليه أي ما ناعلا ظا فلم يتحقق اذا في الفقه جواب ولا مذهب الا له كيفما كان وما نسب الى غيره الا بطريق الجواز للموافقة اه فان قلت اذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قول لاله بل صرح في قضاء البحر بأن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه وان المرجوع عنه ليس قول لاله اه وفيه عن التوشيح أن ما رجع عنه المجتهد لا يجوز الاخذه فاذا كان كذلك فما قاله اصحابه مخالفين له فيه ليس مذهبه فحينئذ صارت اقوالهم مذاهب لهم مع اننا التزمنا تقليد مذهبه دون مذهب غيره ولذا انقول ان مذهبا حتى لا يوسفي ونحوه قلت قد يجاب بان الامام لما امر اصحابه بأن يأخذوا من اقواله بما يتجه لهم منها عليه الدليل صار ما قاله قول لاله لا يتناهى على قواعد التي اسسها لهم فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه فيكون من مذهبه أيضا وتظهر هذا مانقله العلامة يري في اول شرحه على الاشباة عن شرح الهداية لابن التحنة ونصه اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك ابن عبد البر عن ابى حنيفة وغيره من الأئمة اه ونقله ايضا الامام الشعرائي عن الأئمة الاربعة ولا ينبغي أن ذلك لمن كان اهلا للنظر في النصوص ومعرفة محكماتها من منسوخها فاذا نظر أهل المذهب في الدليل وعملوا به صح نسبته الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب اذ لا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه واتبع الدليل الاقوى ولذا رد المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث اقوال يقول الامام بان لا يعدل عن قول الامام الا لضعف دليله (قوله وعلم) خبر آخر عن قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل عليه بان الاختلاف الخ ط وفي بعض النسخ وعلمه بالضمير وهو المناسب (قوله بان الاختلاف) أي بين المجتهدين في الفروع لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرجعة) فان اختلاف أئمة الهدى توسعة للناس كما في اول التاريخانية وهذا يشير الى الحديث المشهور على السنة الناس وهو اختلاف أئمة رجعة قال في المقاصد الحسنة مروا البيهقي بسند منقطع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هما اوتيتن من كتاب الله فالعمل به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله فسنة

فحينئذ قال لا يصح ان توجه لكم دليل فتقولوا به فكان كل يأخذ بروايته عنه ويرجحها وهذا من غايه احتياطه وورعه وعلم بان الاختلاف من آثار الرجعة

مطلب
صح عن الامام انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي

مطلب
في حديث اختلاف ائمة رجعة

منى ماضية فان لم تكن سنة منى بما قال اصحابي ان اصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأما أخذتم به احتدبتم واختلاف اصحابي لكم رجة وأورده ابن الحاجب في المختصر بلفظ اختلاف اتقى رجة الناس وقال من لا على القارئ ان السيوطي قال اخرجه نصر المندبي في النجدة واليهي في الرسالة الاشعرية بغير سند ورواد الحلبي والقاسبي حسين وامام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل اليها ونقل السيوطي عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول ما سرتي لو أن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة وأخرج الخطيب ان شارون الرشيد قال لما لك بن انش يا ابا عبد الله نكتب هذه الكتب يعني مؤلفات الامام مالك ونفردتها في آفاق الاسلام لتحمل عليها الامة قال يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء رجة من الله تعالى على هذه الامة كل يتبع ما صح عنده وكلهم على هدى وكل يريد الله تعالى وتماه في كشف الخفاء ومنزل الالباس لشيخ مشايخنا الشيخ اسماعيل الجزاسي (قوله كانت الرجة او فر) أى الانعام ازيد ط (قوله لما قالوا) باللام أى ما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويحتمل انها كاف معلنة حرفها التساخ أى كما قال العلماء ذلك ويحتمل أن جملة قوله رسم المقتى مقول القول ومحط التعليل على التخيير في الافتاء بالقولين المحبين فان في ذلك رجة وتوسعة ط (قوله رسم المقتى) أى العلامة التي تدل المقتى على ما يقتضيه وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره قال في فتح القدير وقد استقر رأي الاصوليين على أن المقتى هو المجتهد فأما غير المجتهد من يحفظ اقوال المجتهد فليس بمقتى والواجب عليه اذا سئل أن يذكر قول المجتهد كالا مام على وجه الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو نقل كلام المقتى لياخذ به المستفتى وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين اما أن يكون له سند فيه أو يأخذه من كتاب معروف تداءت اليه ايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها لانه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور انتهى ط (قوله في الروايات الظاهرة) اعلم أن مسائل اصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات اشترت اليها سابقا لمصلحة وقسمتها الى الاولى مسائل الاصول وتسمى ظاهر الرواية أيضا وهي مسائل مروية عن اصحاب المذهب وهم ابو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وخلق بهم زفر والحسن بن زياد وغيرهما ممن أخذ عن الامام لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة وكتب ظاهر الرواية كتب محمد الستة المبسوط والزيادات والجامع الصغير والسير الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهر الرواية لانها رويت عن محمد بروايات الثقات فهي ثابتة عنه اما متواترة او مشهورة عنه * الثانية مسائل النوادر وهي المروية عن اصحابنا المذكورين لكن لا في الكتب المذكورة بل ما في كتب اخر محمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وانما قيل لها غير ظاهر الرواية لانها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الاولى وما في كتب غير كتب محمد كالحجرت للحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الامالي المروية عن ابي يوسف والامالي جمع املاء وهو ما يقوله العالم بما فتح الله تعالى عليه من ظهر قلبه ويكتبه التلامذة وكان ذلك عادة السلف واما برواية مفردة كرواية ابن سماعة والمعل بن منصور وغيرهما في مسائل معينة * الثالثة الواقعات وهي مسائل استنبطها المجتهدون المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية وهم اصحاب ابي يوسف ومحمد واصحاب اصحابهم ما وهل جزاؤهم كثيرون فمن اصحابهم ما مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الجرجاني وأبي حفص البخاري ومن بعدهم مثل محمد بن سنان ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وأبي النصر القاسم بن سلام وقد يتفق لهم أن يخالفوا اصحاب المذهب لدا لائل وأسباب ظهرت لهم وأول كتاب جمع في فتاؤهم فيما بلغنا كتاب النوازل للفقهاء الى الليث السمرقندي ثم جمع المشايخ بعده كتب اخر كجموع النوازل والواقعات للناطقي والواقعات للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل مختلطة غير متميزة كما في فتاوى قاضي خان والخلاصة وغيرهما وميز بعضهم كما في كتاب المحيط لرضي الدين السرخسي فانه ذكر أولا مسائل الاصول ثم النوادر ثم الفتاوى ونعم ما فعله واعلم أن من كتب مسائل الاصول كتاب الكافي للحاكم الشهيد وهو كتاب معتمد في نقل المذهب شرحه جماعة من المشايخ منهم الامام شمس الائمة السرخسي وهو المشهور بمبسوط السرخسي قال العلامة الطرسوسي بمبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يفتي ولا يعول الا عليه ومن كتب المذهب أيضا المتسني له أيضا الآن فيه بعض النوادر واعلم أن نسخ المبسوط المروي عن محمد متعددة وأظهرها

فهما كان الاختلاف اكثر
كانت الرجة أوفر لما قالوا
رسم المقتى أن ما اتفق عليه
اصحابنا في الروايات الظاهرة
يقتضى به قطعاً واختلاف فيما
اختلفوا فيه

مطلب
رسم المقتى

مطلب
في طبقات المسائل وكتب
ظاهر الرواية

عليه الاكل جاهل شق ١٥ (تتمه) قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الاعظم في العبادات مطلقا
وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف في طهارة الماء المستعمل والتميم فقط عند عدم غير
نبيذ التمر كذا في شرح النية الكبير للحاجي في بحث التيمم وقد صرحوا بأن الفتوى على قول محمد في جميع مسائل
ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء والنظائر الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرازية
١٥ أى حصول زيادة العلم به بالتجربة ولذا رجع ابو حنيفة عن القول بأن الصدقة افضل من حج التطوع لما حج
وعرف مشقته وفي شرح البيرى ان الفتوى على قول ابي يوسف ايضا في الشهادات وعلى قول زفر في سبع
عشرة مسألة حذرهما في رسالة وينبغي أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون التصحيح والا فالحكم بما في
المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة ١٥ واذا كان في مسألة قياس واستحسان فالعمل على الاستحسان
الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء الفوائت من البحر المسألة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية وثبت
في رواية اخرى تعين المصير اليها ١٥ وفي آخر المستصفي للامام النسفي اذا ذكر في المسألة ثلاثة اقوال فالراجح
هو الاول والاخير لا الوسط ١٥ وفي شرح النية ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية اذا وافقته رواية ١٥ ذكره
في واجبات الصلاة في معرض ترجيح رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود للدلالة الواردة مع انها خلاف
الرواية المشهورة عن الامام (قوله وفي وقف البحر الى آخره) هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التصحيح في
احدهما أكد من الآخر كما افاده ح اى فلا يخير بل يتبع الاكد كما سأقوله ونسبني بتقييد التخيير أيضا
بما اذا لم يكن احدا القولين في المتون لما قد سناه آنفا عن البيرى ولما في قضاء الفوائت من البحر من انه اذا
اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون اولى ١٥ وكذا لو كان احدهما في الشروح
والآخر في الفتاوى لما صرحوا به من أن ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في
الفتاوى لكن هذا عند التصريح بتصحيح كل من القولين أو عدم التصريح اصلاً ما لو ذكرت مسألة في المتون
ولم يصرحوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابلها فقد افاد العلامة قاسم ترجيح الثاني لانه تصحيح صريح
وما في المتون تصحيح التزامي والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي اى الترام المتون ذكرها هو التصحيح
في المذهب وكذا لا يخير لو كان احدهما قول الامام والاخر قول غيره لانه لما تعارض التصحيحان تساقطا
فرجعنا الى الاصل وهو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الخيرية المقررة عندنا انه لا يبقى ويعمل الا
بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قوله ما او قول احدهما او غيره ما لا ضرورة كمسألة المزارعة
وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المقدم ١٥ ومثله في البحر عند
الكلام على أوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء يحل القضاء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال ١٥
وكذا لو علوا احدهما دون الآخر كان التعديل ترجيحاً للمعلل كما افاده الرملى في فتاواه من كتاب
الغصب وكذا لو كان احدهما استحساناً والاخر قياساً لان الاصل تقديم الاستحسان الا فيما استثنى
كما قد سناه فيرجع اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما ظاهر الرواية وبه صرح في كتاب الرضاع من
البحر حيث قال الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب المصروف اذا اختلف التصحيح
وجب النص عن ظاهر الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهما النفع للوقف لما سياتى في الوقف
والاجارات انه يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الاكثرين لما
قد سناه عن الحاوى والجاصل انه اذا كان لاحد القولين مرجح على الآخر ثم صحح المشايخ كلام من القولين
يتبعي أن يكون الماخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك المرجح لم يزل بعد التصحيح فيبقى فيه زيادة قوة لم توجد
في الآخر هذا ما ظهر لى من فيض الفتاح العليم (قوله وعليه الفتوى) مشتقة من الفتى وهو الشايب
الفتوى وسميت به لان الفتى يقوى المسائل بجواب حادثه ابن عبد الرزاق عن شرح المجمع للعبى والمراد
بالاشتقاق فيها ملاحظة ما ينبأ عنه الفتى من القوة والحدوث لاحقيقته كذا قيل (قوله وعليه عمل اليوم)
المراد باليوم مطلق الزمان وأل فيه للحضور والاضافة على معنى في وهى من اضافة المصدر الى زمانه كصوم
رمضان اى عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله والا شبيهه) قال في البرازية معناه الاشبهه
بالمصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى ١٥ والدراية بالدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل

مطلب

اذا تعارض التصحيح

وفي وقف البحر وغيره متى كان
في المسألة قولان متحكما جاز
القضاء والافتاء بأحدهما وفي
أول المضمرات أما العلامات
للافتاء فقوله وعليه الفتوى
وبه يفتى وبه تأخذ وعليه
الاعتماد وعليه عمل اليوم
وعليه عمل الأئمة وهو التصحيح
أوالاصح أو الاظهر أو الاشبهه

أراد الوجه أو المختار ونحوها
 مما ذكر في حاشية البرزوي
 اه وقال شيخنا الرمي في
 فواره وبعض اللفاظ أكد
 بعض لفظ الفتوى أكد
 لفظ الصحيح والاصح والاشبه
 وغيرهما ولفظ به يبقى أكد
 من الفتوى عليه والاصح أكد
 من الصحيح والاحوط أكد
 من الاحتياط انتهى قات
 أكن في شرح المنية للعلبي عند
 قوله ولا يجوز من صحف الا
 بغلافه اذا تعارض امامان
 معتبران غير احدهما بالصحيح
 والاخر بالاصح فالأخذ
 والصحيح أولى لانهما اتفقا على
 انه صحيح والاخذ بالمتفق أوفق
 فليحفظ ثم رأيت في رسالة آداب
 الماتى اذا ذيلت رواية في كتاب
 معتقد بالاصح أو الاولى أو
 الاوفق أو نحوها فله أن يفتي
 بها وبمخالفتها أيضا باشاء واذا
 ذيلت بالصحيح أو المأخوذه
 اوبه يفتي أو عليه الفتوى لم
 يفت بمخالفة الا اذا كان
 في الهداية مثلا هو الصحيح
 وفي الكافي بمخالفة هو الصحيح
 فيحصر فيختار الاقوى عنده
 والايق والاصح اه فليحفظ

كفي المستحق (قوله ارا الوجه) أي الاظهر وجها من حيث ان دلالة الدليل عليه متجهة ظاهرة أكثر
 من غيره (قوله ونحوها) كقولهم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه أخذ علما ط (قوله وقال
 شيخنا) المراد به حيث اطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير الدين الرمي (قوله في فتاويه) جمع فتوى
 ويجمع على فتاوى بالالف ايضا وهي هنا اسم لفتاوى شيخنا المذهب وردت في المسماة بالفتاوى الخيرية لتفنع البرية وقد
 ذكر ذلك في آخرها في مسائل شتى (قوله أكد من بعض) أي اقوى فتقدم على غيرها وهذا التقديم
 راجح لا واجب كما يفيد ما يأتي عن شرح المنية (قوله فلفظ الفتوى) أي اللفظ الذي فيه حروف الفتوى
 الاصلية بأي صيغة غيرها ط (قوله أكد من لفظ الصحيح الخ) لان مقابل الصحيح والاصح ونحوه
 قد يكون هو المتق به لكونه هو الاحوط أو الارفق بالناس أو الموافق لتعاليمهم وغير ذلك مما يراه المرجحون
 في المذهب داعيا الى الاقتداء به فاذا صبر حوا باللفظ الفتوى في قول علم انه المأخوذه ويظهر لي أن لفظا وبه
 نأخذ وعليه العمل مسا ولفظ الفتوى وكذا بالاولى لفظ عليه عمل الامت لانه يفيد الاجماع عليه تأمل (قوله
 وغيرها) كالا حوط والاضطر ط وفي الضياء المعنوي في مستحبات الصلاة لفظ الفتوى أكد وأبلغ من لفظ
 المختار (قوله أكد من الفتوى عليه) قال ابن الهمام والفرق بينهما أن الاول يفيد الحصر والمعنى ان الفتوى
 لا تكون الا بذلك والثاني يفيد الاحتمال اه ابن عبد الرزاق (قوله والاصح أكد من الصحيح) هذا
 هو المشهور عند الجمهور لان الاصح مقابل للصحيح وهو أي الصحيح مقابل للضعيف لكن في حواشي الاشياء
 ليري ينبغي أن يقيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الاصح الرواية الشاذة كفي شرح المجمع اه ابن عبد
 الرزاق (قوله والاحوط الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عريفه بأفعل التفضيل ط والاحتياط العمل
 بأقوى الدلائل كافي النهر (قوله قلت لكن الخ) استدل على ما يفهم من كلام الرمي حيث ذكر أن بعض
 هذه اللفاظ أكد من بعض فانه ظاهر في أن مراده تقديم الاكد على غيره فيلزم منه تقديم الاصح على
 الصحيح وهو مخالف لما في شرح المنية وأما كون مراده مجرد بيان أن الاصح أكد بمقتضى افعل التفضيل وذلك
 لا ينافي بتقديم الصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البعد على انه لا يتأتى في لفظ الفتوى مع غيره فانه جعله أكد
 ولا معنى لا كدنيته الاستدعاء على غيره كما لا يخفى فافهم ويدل على أن مراده ما قبلناه أولا ما قاله في الخيرية أيضا
 في كتاب الكفالة بعد كلام قلت وقوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح وعليه الفتوى اه
 (قوله اما مان معتبران) أي من ائمة الترجيح ط (قوله لانهما اتفقا الخ) أي وانفرد أحدهما بمجعل الآخر
 اصح قلت والعلل لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجيه والوجه والاحتياط والاحوط افاده ط (قوله
 اذا ذيلت رواية الخ) أي جعل في ذيلها أي في آخرها والمتبادر من هذه العبارة أن التذييل بالصحيح وقع
 لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض التصحيح لكن اذا كان التصحيح بصيغة افعل التفضيل
 افاد أن الرواية المخالفة صحيحة أيضا فله الانتهاء بأي شاء منهما وان كان الاولى تقديم الاولى لزيادة الصحة فيها
 وسكت عنه لظهوره وأما اذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصحيح والمأخوذه
 ونحوهما مما يفيد ضعف الرواية المخالفة لم يجز الاقتفاء بمخالفتها لماسيا أي أن القيا بالمرجوح جهل وهذا
 بخلاف ما اذا وجد التصحيح في كتاب آخر للرواية الاخرى فان الاولى تقديم الاكد منهما أو المتفق عليه على
 الخلاف المار وبه يظهر أن هذا تفصيل آخر زائد على ما مر غير مخالف له فافهم (قوله الا اذا كان الخ)
 استثناء منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما اذا لم يذيل بمخالفة شيء
 كما مر وفائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف البحر وبيان المراد من التخيير فليس فيه تكرير فافهم (قوله
 وفي الكافي) يحتمل أن المراد به كافي الحاكم أو كافي النسفي الذي شرح به كتابه الوافي اصل الكثر والظاهر الثاني
 (قوله فيختار الاقوى) أي ان كان من اهل النظر في الدليل اوضح العلماء على ذلك ولا تنس ما قدمناه من بقية
 قيود التخيير (قوله والالتس) أي لزمانه والاصح الذي يراه مناسبا في تلك الواقعة (قوله فليحفظ) أي جميع
 ما ذكرناه وحاصله أن الحكم ان اتفق عليه احكاما يفتي به قطعاً والافا ما أن يصحح المشايخ أحد القولين فيه
 او كلاهما أولا ولا في الثالث يعتبر الترتيب بأن يفتي بقول ابي حنيفة ثم بقول ابي يوسف الخ او بغير قوة الدليل
 وقد مر التوفيق وفي الاول ان كان التصحيح بأفعل التفضيل خير المتق والا فلا بل يفتي بالصحيح فقط وهذا ما قبله

عن الرسالة وفي الثاني أما أن يكون أحدهما بأفعل التفضيل أو لافى الأول قبل بفتح بالاصح وهو المنقول عن
الخيرية وقيل بالصحيح وهو المنقول عن شرح المنية وفي الثاني بخير المقتى وهو المنقول عن وقف البحر والرسالة
افاده ح (قوله في تصحيحه) أى في كتابه المسمى بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القدرى (قوله
لا فرق الخ) أى من حيث أن كلاهما لا يجوز له العمل بالتشبه بل عليه اتباع ما رجوه في كل واقعة وإن كان
المقتى مخيرا والقاضى ملزما وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فافهم (قوله وإن الحكم
والقضا الخ) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشرنبلالى في رسالته العقد الفريد في جواز التقليد مقتضى
مذهب الشافعى كما قاله السبكي "منع العمل بالقول المرجوح في القضاء والافتاء دون العمل بنفسه ومذهب
الخلفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه تكون المرجوح صار منسوخا اهـ فليحفظ وقد عده البيرى بالعمى أى
الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه
ثم اذا كان له رأى أما اذا كان عاميا فلم اره لكن مقتضى تقييده بذى الرأى انه لا يجوز للعمى ذلك قال في خزائن
الروايات العالم الذى يعرف معنى النصوص والاختبار وهو من اهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وإن كان
مخالف المذهب اهـ قلت لكن هذا في غير موضع الضرورة فتدكر في حيز البحر في بحث ألوان الدماء أقوالا
ضعيفة ثم قال وفي المراجيع عن نخر الأئمة لو ائقي مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طابا للتيسير
كان حسنا اهـ وكذا قول ابى يوسف في المنى اذا خرج بعد فتور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف وأجازوا
العمل به للمسافر أو الضيف الذى خاف الرية كما ساقى في محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول
المرجوح) كقول محمد مع وجود قول ابى يوسف اذا لم يصحح ايقو وجهه وأولى من هذا بالبطان الافتاء
بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصحح والافتاء بالقول المرجوح عنه اهـ ح (قوله وإن الحكم الملقق) المراد
بالحكم الحكم الوضعى كالجمعة مثاله متروكى سأل من بدنه دم ولمس امرأته صلى فان جمعة هذه الصلاة متلفعة
من مذهب الشافعى والحنفى والتلفيق باطل فصحته منتفية اهـ ح (قوله وإن الرجوع الخ) صرح بذلك
الحق ابن الهمام في تحريره ومثله في اصول الآمدى وابن الحاجب وجع الجوامع وهو مجمل كما قال ابن
حجر والرحلى في شرحهما على المنهاج وابن قاسم في حاشيته على ما ذابنى من آثار الفعل السابق اثر يودى الى
تلفيق العمل بشئ لا يقول به كل من المذاهبين كتقليد الشافعى في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في
صلاة واحدة وكما لافى بينونه زوجته بطلاقها مكرها ثم نسخ اختم امقلا للحنفى بطلاق المكره ثم افتاده شافعى
بعدم الحنفى فيمنع عليه أن يطلأ الاولى مقلدا للشافعى والثانية مقلدا للحنفى او هو مجمل على منع التقليد في تلك
الحادثة بعينها لا مثلها كما صرح به الا مام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما لو صلى ظهر اجمع ريع الراس
مقلدا للحنفى فليس له ابطالها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلدا للمالكى وأما الوصل يوماعلى مذهب وأراد
أن يعمل يوما آخر على غيره فلا يمنع منه على أن في دعوى الاتفاق نظرا فتدكر في الخلاف فيجوز اتباع القائل
بالجواز كذا افاده العلامة الشرنبلالى في العقد الفريد ثم قال بعد ذكر فروغ من اهل المذهب صريحة بالجواز
وكلام طويل فحصل مما ذكرناه انه ليس على الانسان التزام مذهب معين وأنه يجوز له العمل بما يخالف ما عمل
على مذهبه مقلدا فيه غير امامه مستحبه ما شروطه ويعمل بأمرين متضادين في حادثين لا تعلق لواحدة منهما
بالأخرى وليس له ابطال عين ما فعله بتقليد امام آخر لان امضاء الفعل كامضاء القاضى لا ينتقض وقال ايضا
ان له التقليد بعد العمل كما اذا صلى ظنا بآختم على مذهبه ثم تبين بطلان ما في مذهبه وجمعه على مذهب غيره فله
تقليده ويجتزئ بتلك الصلاة على ما قال في البرازية انه روى عن ابى يوسف انه صلى الجمعة مغتسلا من الحمام ثم
اخذ بشاة ميتة في بئر الحمام فقال ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا اهـ
(قوله وإن الخلاف) أى بين الامام وصاحبه فيما اذا قضى بغير رأيه عمدا هل يتخذ فعنده ثم في اصح الروايتين
عنه وعندهما لا كما في التحرير وقال شارح النص في الهداية والجميعة على أن الفتوى على قولهما بعدم النفاذ في
العمد والتسيان وهو مقدم على ما في الفتاوى الصغرى والخالية من أن الفتوى على قوله لان المجتهد مأثور
بالعمل بمقتضى فله اجماعا وهذا خلاف مقتضى ظنه اهـ وقد استشكل بعضهم هذه المسألة على قول
الاصوليين ان المجتهد اذا اجتهد في واقعة بحكم يتبع عليه تقليد غيره فيها اتفاقا والخلاف في تقليده قبل اجتهد

مطلب
لا يجوز العمل بالضعيف حتى
لنفسه عدنا

وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم
في تصحيحه أنه لا فرق بين المقتى
والقاضى إلا أن المقتى مخير
عن الحكم والقاضى ملزم به
وأن الحكم والقضا بالقول
المرجوح جهيل وخرق للاجماع
وأن الحكم الملقق باطل
بالاجماع وأن الرجوع عن
التقليد بعد العمل باطل اتفاقا
وهو المختار في المذهب وأن
الخلاف خاص بالقاضى المجتهد

مطلب
في حكم التقليد والرجوع عنه

فيها والاكثر على المتع فهذه المسألة تبطل دعوى الاتفاق وأجاب في التحرير بأن قول الامام بالنفاذ لا يوجب حمل الاقدام على هذا القضاء نعم وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحل ويجب ترجيح رواية عدمه اهـ
وحينئذ فلا إشكال فانهم (قوله وأما المقلد الخ) قلده في القضية عن المحيط وغيره وحزم به المحقق في فتح القدير
وتليده العلامة قاسم وادعى في البحر أن المقلد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ
وأقوى ما تمسك به ما في البزازية عن شرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهدا وقضى بالقول ثم بين انه على
خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه ايضا اهـ قال
في الزهر وما في الفتح يجب أن يعول عليه في المذهب وما في البزازية يجوز على انه رواية عنهم اذا قصارى الامر أن
هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقد مر عنهم في المجتهد أنه لا ينفذ فاما قلده أولى اهـ (قوله في منشوره) المنشوره
ما كان غير محتوم من كتب السلطان فاموس (قوله فكيف بخلاف مذهبه) أي فكيف ينفذ قضاء
بخلاف مذهبه لانه اذا نهى عن القضاء بالاقوال الضعيفة في مذهبه لا ينفذ قضاء فيه بخلاف مذهبه بالاولى
ومبنى ذلك على ما قالوا ان قوة القضاء تختص بالزمان والمكان والشخص فلو لاه السلطان القضاء في زمان
مخصوص او مكان مخصوص او على جماعة مخصوصين تعين ذلك لانه نائب عنه ولو نهى عن سماع بعض المسائل
لم ينفذ حكمه فيها كما اذا نهى عن سماع حادثة مضى عليها خمس عشرة سنة بلا مانع شرعي وانضم منكر
وقد ذكر المحوي في حاشية الاشباه أن عادة سلاطين زماننا اذا قرئ احدهم عرض عليه قانون من قبله
وأمر باتباعه (قوله وينقض) لا حاجة اليه لانه اذا كان معزولا بالنسبة لما ذكر لا يصح له قضاء حتى ينقض
لان النقض انما يكون للثابت الا أن يقال انه قضاء بحسب الظاهر ط (قوله قال في البرهان) هو شرح
مواهب الرحان كلاهما للعلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف في الاوقاف (قوله بالنواجز) هي
أشراس الحلم كما في المغرب والكلام كناية عن غاية التمسك كما أن قوله من ضحك حتى بدت نواجذه عبارة عن المبالغة
في الضحك والافلاتد وبالضحك عادة كما حقه الامام الزمخشري (قوله نعم أمر الامير الخ) تصديق لما مر
واستدراك لما مر آخر كالاستثناء مما تجمله هكذا عرف المصنفين في مثل هذا التركيب (قوله نفذ أمره) ان كان
المراد بالامر الطلب بلا قضاء فظاهر وعليه فالمراد بالنفاذ وجوب الامتثال وهذا الذي رأيت في سير التواريخ
في الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الامير وما لا يجب ونصه قال محمد واذا أمر الامير العسكر بشئ كان على
العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن يكون المأمور به معصية يتيقن اهـ ولكن لا يحمل ذلك هذا هنا وان كان المراد به
القضاء فقد مر أن القول الضعيف في حكم المنسوخ وأن الحكم به جهل وخرق للاجماع على أن الامير ليس له
القضاء الا بتفويض من الامام قال في الاشباه يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك كتابه الى القاضي
الا أن يكون القاضي من جهة الخليفة فقط الامير لا يجوز كذا في الملتقط وقد أفتيت بأن تولية باشا مصر قاضيا
ليحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطله لانه لم يفوض اليه ذلك اهـ قتاتل (قوله
سير) جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مغايرته هداية (قوله
السير الكبير) للامام محمد وهو رواية عن الامام من غير واسطة ط قال في المغرب وقالوا السير الكبير
فوصفوها بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ لجامع
الصغير وجامع الكبير اهـ (قوله وأما المقيد الخ) فيه أمران الاول أن المجتهد المطلق احد السبعة الثاني أن
بعض السبعة ليسوا مجتهدين خصوص السبعة فكان عليه أن يقول والفقهاء على سبع مراتب وقد أوضحها
المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله فقال لا بد للمفتي أن يعلم حال من يفتي بقوله ولا يكفيه معرفته باسمه ونسبه
بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقته من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في التمييز بين
القائلين المتخالفين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة
الاربعة رضي الله عنهم ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الاصول وبه يمتازون عن غيرهم الثانية طبقة
المجتهدين في المذهب كالبي يوسف ومحمد وسائر أصحاب ابي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام من الادلة
على مقتضى القواعد التي قرروها استاذهم ابو حنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض أحكام الفروع لكان
بقلاونه في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره المخالفين له في الاحكام غير

وأما المقلد فلا ينفذ قضاؤه
بخلاف مذهبه أصلا كما في
القضية قلت ولا سيما في زماننا
فإن السلطان ينص في منشوره
على نهيه عن القضاء بالاقوال
الضعيفة فكيف بخلاف
مذهبه فيكون معزولا بالنسبة
لغير المعتمد من مذهبه فلا ينفذ
قضاؤه فيه وينقض كالمبطل في
قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها
قال في البرهان وهذا صريح
الحق الذي يعرض عليه بالنواجز
نعم أمر الامير متى صادف فضلا
مجتهدا فيه نفذ أمره كما في سير
التواريخ وشرح السير
الكبير فيلحفظ وقد ذكر وأن
المجتهد المطلق قد فقد وأما
المقيد فعلى سبع مراتب
مشهورة

هذه
في طبقات الفقهاء

مقدمين له في الاصول الثلاثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لانص فيها عن صاحب المذهب كالتصايف
 رابي جعفر الطحاوي وابي الحسن الكرخي وشمس الائمة الحلواني وشمس الائمة السرخسي وغير الاسلام
 البردوي وغير الذين فاضل خان وأمنالهم فانهم لا يقدررون على شيء من المخالفة لافي الاصول ولا في الفروع
 لكنهم يستدلون الاحكام في المسائل التي لانص فيها على حسب الاصول والقواعد الاربعة طبقة اصحاب
 الترجيح من المقلدين كرازى وأضرابه فانهم لا يقدررون على الاجتهاد اذ لا لكنهم لاحاطتهم بالاصول وضبطهم
 لما أخذ يقدررون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وحكمهم بهم بحقل الامر من منقول عن صاحب المذهب
 او أحد من اصحابه برأيهم ونظرهم في الاصول والتباسة على امثاله ونظائره من الفروع وما في الهداية من قوله
 كذا في ترجيح الكرخي وترجيح الرازي من هذا القبيل الخامسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين
 كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية وأمثالهما وشأنهم تفصيل بعض الروايات على بعض كقولهم هذا
 اولي وهذا صحيح رواية وهذا أرفق للناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والقوى
 والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة كاصحاب المتون المعتمدة من المتأخرين مثل صاحب الكنز
 وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب الجمع وشأنهم أن لا يتقلوا الاقوال المردودة والروايات الضعيفة
 والسابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدررون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين اهـ بنوع اختصار
 (قوله وأما نحن) يعني أهل الطبقة السابعة وهذا مع السؤال والجواب مأخوذ من تصحيح الشيخ قاسم
 (قوله كذا في الوقت في حياتهم) أي كما تبعهم لو كانوا أحياء وأقربا بذلك فإنه لا يعننا مخالفتهم (قوله بالترجيح)
 أي صريح اوضحني فالصريح ظاهر مما ذكره سابقا والضمي منتهى ذلك عليه عند قوله وفي وقف البحر فإنه
 اذا كان احد القولين ظاهر الرواية والاخر غير هافقد صرحوا بالاجابة بأنه لا يعدل عن ظاهر الرواية فهو ترجيح
 ضمني لكل ما كان ظاهر الرواية فلا يعدل عنه بالترجيح صريح لمقابلته وكذا لو كان احد القولين في المتون
 او الشروح او كن قول الامام اركان هو الاستحسان في غير ما استثنى او كان انفع للوقف (قوله وما قوى وجهه)
 أي دلالة المتقول الحاصل لا المستحصل لانه رتبة المجتهد (قوله ولا يخلو الوجود) أي الموجودون
 او الزمان (قوله حقيقة) الظاهر رجوعه الى قوله ولا يخلو وأراد بالحقيقة اليقين لان من حق الامر اذا ثبت
 واليقين ثابت ولذا عطف عليه قوله لا ظنا وجرم بذلك اخذ اعماروا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تزال طائفة من امتي ظاهرة على الحق حتى يأتي أمر الله وفي رواية حتى تأتي الساعة (قوله وعلى من لم يميز)
 أي شيئا مما ذكره كالكثرة القضاة والمفتين في زماننا الاخذين المناصب بالمال والمراتب وغير يعي المفيدة للوجوب
 للامره في قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون (قوله فتسال الله التوفيق) أي الى اتباع الراجح
 عند الائمة وما يوصل الى براءة الذمة فان هذا المقام أصعب ما يكون على من ابتلى بالقضاء والافتاء والتوفيق
 خلق قدرة الطاعة في العبد مع الداعية اليها (قوله والقبول) أي قبول سعينا في هذا الكتاب بأن يكون
 خالصا لوجهه الكريم ليحصل به النفع العميم والثواب العظيم (قوله بجهاد) متعلق بمحذوف حال من فاعل نسأل
 أي نسأله متوسلين فليست الباء للتقسيم لانه لا يجوز الا بالله تعالى او بصفة من صفاته والجاه القدر والمثلة قاموس
 (قوله كيف لا) أي كيف لانسأله القبول وقد سأل الله تعالى ما يفيد الظن بمصوله (قوله في الروضة)
 هي ما بين المنبر والقبر الشريف ونطاق على جميع المسجد النبوي ايضا كما صرح به بعض العلماء وعليه يظهر
 قوله بجهاد وجه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لانه على المعنى الاول لا يتمكن مواجهة الوجه الشريف
 (قوله والبسالة) أي الشجاعة كما في القاموس (قوله الضرعامين) تنبيه ضرعام بجرىال وهو الاسد
 ويقال له ايضا ضرعام كجعفر كما في القاموس وتنبيه الثاني ضرعامين بجمعهم (قوله ثم تجاه) عطف
 على تجاه الاول فالاستدعاء الحقيقي تجاه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافي تجاه الكعبة ط
 (قوله والخطيم) أي المخطوم سمى به لانه حطم من البيت وأخرج او الحاطم لانه يحطم الذنوب ط (قوله
 والمقام) أي مقام الخليل وهو جبركان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف
 وقبل غير ذلك ط (قوله الميسر) أي المسهل ويتوقف اطلاقه عليه تعالى على التوفيق وان صح معناه على
 ما هو المشهور (قوله للتمام) مصدر تم يتيم واسم لما يتيم به الشيء كما في القاموس وعلى الثاني فالمراد بلوغ التمام

وأما نحن فعلى اتباع ما
 رجوه وما صححوه كما لو افتروا في
 حياتهم فان قلت قد يحكون
 اقوالا بالترجيح وقد يختلفون
 في الصحيح قلت يعمل بمثل
 ما عملوا من اعتبار تغير العرف
 واحوال الناس وما هو
 الارق وما ظهر عليه التعامل
 وما قوى وجهه ولا يخلو
 الوجود عن غير هذا حقيقة
 لا ظنا وعلى من لم يميز أن يرجع
 ان يميز لبراءة فسأل الله
 تعالى التوفيق واقتبول بجهاد
 الرسول كيف لا وقد سأل الله
 تعالى ابتداء تنبيهه في الروضة
 المحروسة والبقعة المأنوسة
 تجاه وجه صاحب الرسالة
 وحائز الكمال والبسالة وضجعيه
 الجليلين الضرعامين الكاملين
 رضى الله عنهما وعن سائر
 الصحابة اجمعين ووالدينا
 ومقلديهم باحسان الى يوم
 الدين ثم تجاه الكعبة الشريفة
 تحت الميزاب وفي الخطيم
 والمقام والله الميسر للتمام

وكذا يقول اسير الذنوب جميع هذه الاوراق راجيا من مولاه الكريم متوسلا بنبيه العظيم وبكل ذي جاه عنده تعالى أن ين عليه كرمه فضلا بقبول هذا السعي والنفع به للعبادة في عامة البلاد وبلغ المرام بحسن الختام والاختتام آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة) •

(قوله قدمت العبادات الخ) اعلم أن مدار امور الدين على الاعتقادات والآداب والعبادات والمعاملات والعقوبات والاركان ليسا مما نحن بصدده والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمساكنات والمخاضجات والامانات والتركات والعقوبات خمسة القصاص وحد السركة والربى والقذف والردة (قوله اذتما ما بشأنها) وجهه أن العباد لم يخلقوا الا لها قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله والصلاة الخ) شروع في بيان وجه تقديم الصلاة على غيرها من العبادات وتقديم الطهارة عليها (قوله نالية للايمان) أى نصا كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ويؤتيون الزكاة على خسر بحر اقول وفعلنا غالبا فان اول واجب بعد الايمان في الغالب فعل الصلاة لسرعة اسبابها بخلاف الزكاة والصوم والحج ووجوبها لان اول ما وجب الشهادتان ثم الصلاة ثم الزكاة كما صرح به ابن حجر في شرح الاربعين وفضلا كما قال الشرنبلالى ان الاجماع منه عقد على افضليتها بدليل أى الاعمال افضل بعد الايمان فقال الصلاة لوقتها (قوله والطهارة مفتاحها الخ) أى وما كان مفتاحا لشيء وشرطه فهو مقدم عليه طبعيا فيقدم وضعيا (قوله بالنص) وهو ما رواه السيوطي في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ونحوهما التكبير وتخليها التسليم وهو حديث حسن قال الرافعي الطهور بضم الطاء فيما قيده بعضهم ويجوز الفتح لان الفعل انما يتأتى بالالة قال ابن العربي هذا مجاز ما يقتضيه من غلقها وذلك أن الحدث مانع منها فهو كالقفل يوضع على المحدث حتى اذا نوضا الفحل القفل وهذه استعارة بديعة لا يقدر عليها الا النبوة اه من شرحه للعقمتى (قوله بها مختص) الاصل في لفظ الخصوص وما يفرع منه أن يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعنى ماله الخاصة فيقال خص المال بزيد أى المال له دون غيره لكن الشائع في الاستعمال ادخالها على المقصور أعنى الخاصة فكذلك اخص زيد بالمال وما خاض من قبيل الاول اذ لا يخفى أن الخاصة هي اشتراط الطهارة دون الصلاة فالعنى انما شرط مختص بالصلاة لا يتجاوزها الى غيرها من العبادات ولو كان من قبيل الثانى لكان حقه أن يقال تختص الصلاة به فانهم والمراد أنها شرط حصة فلا يرد أنها تكون واجبة في الطواف لانه يصح بدونها ولا ترد النية لانها ليست مختصة بالصلاة بل هي شرط لكل عبادة ولا استقبال القبلة فانه قد لا يشترط كافي الصلاة على الدابة وحالة العذر من مرض ونحوه ومثله ستر العورة وأما وجوبه في خارجها فليس على سبيل الشرطية (قوله لازم لها في كل الاركان) اقول لم تظهر لي فائدة هذا القيد في كلامه نعم ذكره في البحر بعد التعليل بعدم السقوط اصلا للاحتراز عن النية لانها لا يشترط استحباب الكل ركن وقد علت الاحتراز عن النية بمادة الاختصاص على انه سيذكر عن الفيض أن الطهارة قد تسقط اصلا فليست شرطا لازما دائما فان اراد لزومها بدون عذر ورد عليه الاستقبال والستر فانما كالطهارة في ذلك تأتى (قوله وما قيل) قائله الامام السفناقي صاحب النهاية وهي اول شرح للهداية (قوله لا يسقط اصلا) أى لا يسقط بعذر من الاعذار نهاية (قوله فاقد الطهورين) أى الماء والتراب كن حبس وقيد بحيث لا يصل اليهما (قوله كذلك) أى شرط لا يسقط اصلا (قوله مردود كل ذلك) أى كل من دعوى عدم سقوط الطهارة اصلا وان فاقد الطهورين يؤخر وأن النية لا تسقط ايضا رأى برده هذه الثلاثة غير مرتبة (قوله أما النية) أى أما وجه الرد في دعوى عدم سقوط النية اصلا وهذا الرد الذى بعده لصاحب النهر (قوله في القنية وغيرها) كالجنبى وهو ايضا للعلامة مختار بن محمود الزاهد صاحب القنية وكتاب القنية مشهور بضعف الرواية وقد نقل هذا الفرع عن شرح الصباغى (قوله تكفيه النية بلسانه) اطلاق النية على اللفظ مجاز اه ح أى لان النية عمل القلب لا اللسان وانما الذكر باللسان كلام ومن ثم حكى الاجماع على كونها بالقلب فقد سقطت النية دفعا للعذر فسقط القول بعدم سقوطها بآتي أن التلفظ بها للعاجز ان كان غير شرط فلا اشكال واذا اختار في الهداية أن التلفظ بها مستحب

• (كتاب الطهارة) •

قدمت العبادات على غيرها اهتماما بشأنها والصلاة نالية للايمان والطهارة مفتاحها النص وشرط بها مختص لازم لها في كل الاركان وما قيل قدمت لكونها شرطا لا يسقط اصلا ولذا فاقد الطهورين يؤخر الصلاة وما اورد من أن النية كذلك مردود كل ذلك أما النية في القنية وغيرها من نالت عليه الهموم تكفيه النية بلسانه

لم يجتمع عزيمته وان كان شرطاً كما هو المتبادر من كلام القنية ورد عليه ما في الحلية شرح المنية لابن اسير
 حاج انه نصب بدل بالرأى وهو ممنوع الا أن يظهر دليله وأقره في المنع اقول وما قاله الجوى من انه حيث كان
 لا يقدر على نية القلب ما راى باللسان اصلاً لا بدلاً اه دعوى بلا دليل وايضا هو مشترك في الالزام فان نصب
 الشروط الاصلية لا بد لها من دليل ايضا وهذا كله حيث كان الفرع المذكور من تخريجات بعض المشايخ
 كما هو الظاهر أما لو كان منقولاً عن المجتهد فلا يلزم المقلد طلب دليله (قوله وبوجهه جراحة) قبيح لانه
 لو كان سليماً مسجداً على الجدار بقصد التيمم ط وسكت عن الرأس لان أكثر الاعضاء جريح والوظيفة
 حينئذ التيمم ولكنه سقط افتقاراً له وهما البدان اه ح (قوله يصلى بلا وضوء) اى فسقط قولهم
 ان الطهارة لا تسقط اصلاً ط لكن ذكر الجوى في رسالة انه قد يقال المراد بعدم السقوط بعذر انما هو بعد
 امكانه في الجملة وما حاراج الى زوال الاهلية لعدم المحلطة على أن الخلط في مادة واحدة قلما تقع لا قدح
 في الكمية كما لا يخفى على اصحاب الروية (قوله وأما فاقد الطهورين) هذا رد من الشارح للدعوى الوسطى ط
 (قوله يتشبه) أى بالمصلين وجوباً في ركع وسجدة ووجد مكاناً يابساً والابو حى قائماً ثم يعيد كما سيأتى
 في التيمم ونقل ط انه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه أن هذا لا يصلح رداً لان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقة
 لما انه بطالب بعد ذلك بفعلها ولذا قال ح الاولى المعارضة بالمعذور اه أى اذا توضأ على السيلان
 وصلى في الوقت فانه يصدق عليه انه صلى بغير طهارة وفيه نظر لان هذه الطهارة من المعذور معتبرة شرعاً اه
 (قوله وبه) أى بما في الظهيرية لانه الذى ينتج ما ذكره ط (قوله غير مكفر) اشار به الى الرد على بعض
 المشايخ حيث قال المختار أنه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالثوب النجس والى غير القبلة لجواز
 الاختيارين حالة العذر بخلاف الاولى فانه لا يوثق بها بحال فيكفر قال الصدر الشهيد وبه نأخذ ذكره في الخلاصة
 والذخيرة وبجث فيه في الحلية بوجهين احدهما ما اشار اليه الشارح ثانيهما أن الجواز بعد لا يؤثر في عدم
 الاكفار بلا عذر لان الموجب للاكفار في هذه المسائل هو الاستهانة فثبت الاستهانة في الكل تساوى
 الكل في الاكفار وحيث اتفقت منها تساوت في عدمه وذلك لانه ليس حكم القرض لزوم الكفر بتركه والا
 كان كل تارك للقرض كافراً وانما حكمه لزوم الكفر بمجرد شبهة دارته اه ملخصاً اى والاستخفاف في
 حكم الجحود (قوله كما في الخيانة) حيث قال بعد ذكره الخلاف في مسألة الصلاة بلا طهارة وان الاكفار رواية
 النوادر وفي ظاهر الرواية لا يكون كفراً وانما اختلفوا اذا صلى لاعلى وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه
 الاستخفاف ينبغى أن يكون كفراً عند الكل اه اقول وهذا مؤيد لما بحثه في الحلية لكن بعد اعتبار كونه
 مستخفاً ومستبيناً بالدين كما علمت من كلام الخبانية وهو بمعنى الاستتراء والسخرية به أما لو كان بمعنى عتد
 ذلك الفعل خفياً وهيناً من غير استتراء ولا سخرية بل لجزم الكسل والجهل فينبغى أن لا يكون كفراً عند
 الكل تأمل (قوله مع العمد) أى حال كونه مصاحباً للعمد ط (قوله خلف) أى اختلاف بين اهل المذهب
 والمعتمد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية متفقة على تكفير المؤمن ورواية
 ولو ضعيفة بعده يأخذ الملقى والقاضى بهادون غيرها واختلفوا بخصوص بغير فرع الظهيرية أما هو فصلاته
 واجبة عليه بغير طهارة لامر الشارع بذلك ط (قوله يسطر) أى يكتب (قوله ثم هو) أى كآب الطهارة
 وشم للترتيب المذكورى وقد تأتى للاستئناف ط (قوله مبتدأ او خبر) أى كآب الطهارة هذا أو هذا كآب
 الطهارة واختلف في الاولى منهما فقتل الاول لان المبتدأ هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه فابقاؤه أولى
 ولان التجوز في آخر الجملة اسهل وقيل الثانى لان الخبر محط الفائدة (قوله لفعل محذوف) نحو خذوا وقرأوا
 (قوله فان اريد التعداد) أى تعداده مع الكتب الآتية بلا قصد اسناد كالاعداد المسرودة (قوله بنى على
 السكون) لشبهه الحرف في الاهمال ط زاد القهستاني ويجوز النسخ على النقل والضم على الحذف اه
 لكن فيه أن نقل حركة الهمزة شرطه كونها للقطع وقد يجاب بما ذكره الخشبرى في الم الله من أن ميم في حكم
 الوقف والهمزة في حكم النابت وانما حذفت تحقيفاً وألقيت حر كم اعلى ما قبلها للدلالة عليها تاتاً مل والظاهر أنه
 أراد بالضم حركة الاعراب وبالحذف حذف المبتدأ او الخبر ويؤيده أنه لم يذكر حكم الاعراب فذكر الشارح له

قوله لا بد لها هكذا بخطه
 ولعل الاولى لا بد له كما لا يخفى
 اه صححه

وأما الطهارة في الظهيرية
 وغيرها من قطعت يداها
 ورجلاه وبوجهه جراحة
 يصلى بلا وضوء ولا تيمم ولا
 يعيد في الاصح وأما فاقد
 الطهورين ففي الفيض وغيره
 انه يتشبه عندهما واليه
 صح رجوع الامام وعليه
 الفتوى قلت وبه ظاهر أن
 تعمدا الصلاة بلا طهر غير
 مكفر كصلاته لغير القبلة
 او مع ثوب نجس وهو ظاهر
 المذهب كما في الخبانية وفي سير
 الوهبانية
 وفي كفر من صلى بغير طهارة
 مع العمد خلف في الروايات يسطر
 ثم هو مركب اضافى مبتدأ
 او خبر او مفعول لفعل محذوف
 فان اريد التعداد بنى على
 السكون وكسر تخلفاً عن
 الساكن

في شرحه على الملتقى مع ذكر حكم الاعراب قبله غير مرضي تأمل (قوله و اضافته لامية) أي على معنى
لام الاختصاص أي كآب الطهارة أي يختص بها (قوله لامية) كذا في كثير من النسخ تبعاً
للنهر والصواب ما في بعض النسخ لامية بتحقيق النون وتشديد الياء نسبة إلى من التي هي من حروف الجر
ووجه ما ذكره أن التي بمعنى من البياضة شرطها كون المضاف إليه أصلاً للمضاف وصالحاً للاخبار به عنه وأن
يكون بينه وبين المضاف عموم وخصوص من وجه وزاد في التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير من البياضة
وكل ذلك مفقود هنا قال في النهر وليست على معنى في اه أي لأن ضابطها كون الثاني ظرفاً للاول نحو
مكر الليل وخالفه المصنف في المنع واختار كونها بمنعها وقال وهو الوجه وإن كان قليلاً اه لكن الظرفية
حينئذ مجازية وهي كثيرة أقول ويؤيد ذلك ما قد بصرح به فيقال فصل في كذا باب في كذا وهو من ظرفية
الدال في المدلول بناء على أن المراد بالكتاب والفصل ونحوهما من التراجم اللفاظ المعينة الدالة على المعاني
المخصوصة كما هو مختار سيد المحققين وأن المراد من الطهارة أي من مسائلها المعاني ويجوز العكس فيكون
من ظرفية المدلول في الدال تأمل (قوله وهل يتوقف حده لقباً) أي من جهة كونه لقباً فهو منصوب
على التمييز وقد منا أن المراد بالحد في مثل هذا الرسم وأراد بالقب العلم إذ ليس فيه ما يثير رفعه المسمى أو بضعته
وأي بالاستنهام لوقوع الخلاف فيه أما توقفه على ذلك من حيث كونه مركباً إضافياً فلا شبهة فيه وكان
ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده الثاني بأن يقول هو علم على جملة من مسائل الطهارة وأما قوله جعل شرعاً عموماً
لمسائل مستقلة فهو بيان معنى المضاف لالاسم الثاني الذي هو مجموع المضاف والمضاف إليه (قوله الرابع) نعم
قال الابن في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الايمان والمركب الإضافي قيل حده لقباً يتوقف على معرفة جزيه
لأن العلم بالمركب بعد العلم بجزيه وقيل لا يتوقف لأن التسمية سلبت كلا من جزيه عن معناه الأفراد وحسرت
الجميع اسماً لشيء آخر وروح الاول بأنه أتم فائدة اه واستحسنه في النهر أقول أما كونه أتم فائدة فلا كلام
فيه وأما توقف فهم معناه العلمي على فهم معنى جزيه في حيز المنع فإن فهم المعنى العلمي من امرئ القيس مثلاً
يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ بأزائه وهو الشاعر المشهور وإن جهل معنى كل من مفرديه فالخلق القول
الثاني ولذا اقتصر في التحرير والتلويح وغيرهما في تعريف اصول الفقه على بيان معنى المفردين من حيث
كونه مركباً إضافياً فقط (قوله فالكتاب) تفريع على الرابع (قوله مصدر بمعنى الجمع) عدل عن
قول البحر والعناية بوجع الحروف لما أورده عليه أن الكتاب والكتابة لغة الجمع المطلق لأن العرب تقول كتبت
الخيل إذا جمعتها اه وراى في الدرر احتمال كونه فعلاً لا مفعول كاللباس بمعنى الملبوس قال وعلى
التقديرين يكون بمعنى المجموع (قوله لغة) منصوب على نزع الخافض أي على التمييز أو على الحالية ومثله شرعاً
واصطلاحاً وبيان ذلك مع ما يرد عليه في رسالتنا الفوائد العجيبة في أعراب الكلمات الغريبة (قوله جعل)
أي الكتاب لا بقيد كونه مضافاً للطهارة بل أعم منها ومن الصلاة ونحوها لأنه في صدد بيان المضاف
بفردة كما أشرنا إليه (قوله شرعاً) الاولى اصطلاحاً لأن التعبير به لا يخص أهل الشرع وإن كان هو
الغالب عندهم لكن قيد به نظراً لتمام افاده ط (قوله عنواناً) أي عبارة تذكر صدر الكلام (قوله
مسائل) أي لالفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة وتماه في النهر وذكر في التلويح أن المركب التام
المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب
خبراً ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه
مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف
تصورها على شيء قبلها أو بعدها لا بمعنى الاصاله المطلقة لأن هذا الكتاب تابع لكتاب الصلاة المقصود اصاله
وعتم التعريف ما كان تحته نوع واحد ككتاب اللقطة والابق والمفقود أو أكثر كالطهارة ونحوها مما تحتها
انواع من الاحكام كل نوع يسمى باباً وكل باب مشتمل على صنف من المسائل أو أكثر كل صنف يسمى فصلاً وزاد
بعضهم مطلقاً بعد قوله مستقلة احترازاً عن الباب قال لأنه طائفة من المسائل الفقهية اعتبرت مستقلة
مع قطع النظر عن تبعيتها للغير أو تبعه الغير لها فإن مسج الخلفين تابع للوضوء والوضوء مستتبع له وقد اعتبر
مستقلين فالفرق بين الكتاب والباب أن الكتاب قد يكون تابعاً وقد لا يكون بخلاف الباب أي فإنه لا بد

واضافته لامية لامية وهل
يتوقف حده لقباً على معرفة
مفرديه الرابع نعم فالكتاب
مصدر بمعنى الجمع لعله جعل
شرعاً عموماً مسائل مستقلة

مطلب
في اعتبارات المركب التام

وأن يكون تابعاً أو مستتباً اهـ وقد يقال ان المخلوط في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار نوعها أو فصلها عما قبلها والحيثية مرعاة في التعريف ولهذا قال بعض العلماء ان المسائل ان اعتبر بجنسها تصدّر بالكتاب لان الكتاب في اللغة الجمع والجنس يشمل الانواع غالباً فيكون معنى الجمع مناسباً للمعنى الجنس وان اعتبر بنوعها تصدّر بالباب لان الباب في اللغة النزع فيكون ذكره مناسباً للنزع المسائل وان اعتبر بفصلها وفرقها عما قبلها تصدّر بالفصل لان الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون ذكره مناسباً للمسائل الممتدة قطعة عما قبلها قال واكثر المصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا على هذه الطريقة اهـ (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما في النهر ط فالمناسب ذكره قبل قوله جعل شرعاً (قوله والطهارة) أي بفتح الطاء مصدر مراد به اسم المفعول كما في النهر ط فالمناسب ذكره قبل قوله جعل شرعاً (قوله والطهارة) بالضم اسم لما يطهر به من الماء تأمل (قوله بالفتح) أي فتح الهاء (قوله ويضم) أي وكذا يكسر والفتح افصح فهستانی (قوله بمعنى النظافة) أي عن الادناس حسنة كالاشباح أو معنوية كالغيبوب والذوب فقبل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيهما اذا حدث دنس حكمتي والنجاسة الحقيقية دنس حقيقي وزوالهما طهارة نهر (قوله ولذا افردها) أي لكونها مصدراً وهو اسم جنس يشمل جميع أزمائها وأفرادها فلا حاجة الى الجمع ولذا قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع (قوله النظافة عن حدث أو خبث) مثل طهارة ما لا يتعلق بالصلاة كالآنية والأطعمة واراد بان يثبت ما يمتنع كإمتناعه فيشمل أيضاً الوضوء على الوضوء بنية القرية لانه مظهر للذنوب وعديل عن قول البحر زوال حدث أو خبث ليشمل الطهارة الاصلية لان الزوال يستمر بسبق الوجود وعن قول النهر الزوال ليشمل النظافة بلا قصد كنزول الحدث في الماء للاستباحة واعلم أن أوها للتقسيم والتنويع لا للترديد فالقسمان المتخالفان حقيقة متشاكلان في مطلق الماشية وليس اراد أن الحدثا هذا أو اما هذا على سبيل الشك أو التشكيك لينا في الحدة المقصود به بيان الماشية من حيث هي على أن ما هنا رسم لاحد كما قدمنا بيانه قال في السلم

ولا يجوز في الحدود ذكر أو و جاز في الرسم قادر ما وروا

(قوله ومن جمع) أي كصاحب الهداية حيث قال كتاب الطهارات (قوله نظراً لأنواعها) أي فانها متنوعة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل بدن أو ثوب وشحمة وأورد عليه أن اللام تبطل الجمعية لانها مجاز عن الجنس ودفع بأن هذا عند عدم الاستخراق والعهد واتفاو هما ههنا تمتنع ورسم فاستوى هذا الجمع والمفرد تمتنع لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية وتعامه في النهر والحاصل أن معنى ابطالها الجمعية أن مدخولها صار يصدق على القليل والكثير لا بمعنى انه لم يبق صالحاً للكثير فان قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر وذلك شائع كما يجمع العلم والبسيع قاله في المستصحب وقد مناه الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر (قوله وحكمها) بكسر الحاء جمع حكمة أي ما شرعت لاجله (قوله شهيرة) منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه ط وتحسين الاعضاء في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة التحجيل امداد (قوله وحكمها) أي اثرها المترتب عليها (قوله استباحة) السين والتاء زائدتان أو للصيرورة قال في البحر ولم يذكر من حكمها الثواب لانه ليس بلامزم فيها لتوقفه على النية وهي ليست شرطاً فيها ط (قوله أي سبب وجوبها) قدر المضاف لظهور أن الصلاة مثلاً ليست سبباً لوجود الطهارة اهـ ح (قوله ما لا يحل) أي ارادة ما لا يحل وقوله فرضاً كان تعميم اقوله فعله وقوله كالصلاة فيه القسمان الفرض وغيره وقوله ومس المصحف قاصر على غير الفرض ط (قوله صاحب البحر قال الخ) ذكره عقب كلام المصنف يفيد أن كلام المصنف على تقدير مضاف هو الارادة كما قدمناه اذ لا يمكن تقدير الوجوب وقد يقال لا تقدير أصلاً وان مراده أن ذات ما لا يحل الابهام سبب الوجوب فقد ذكر الاتصاف في غاية البيان وغيره أن السبب عندنا الصلاة بدليل الاضافة اليها وهو دليل السببية اهـ ونقل في شرح التحرير عن شمس الأئمة السرخسي ونظر الاسلام وغيرهما لكن كلام المصنف أشمل لشموله الصلاة وغيرها تأمل (قوله الاقوال) أي الاربعة الائمة (قوله هو الارادة) اقول هو ما عليه جمهور الاصوليين وأورد عليه أن مقتضاه انه اذا اراد الصلاة ولم يتوضأ ثم ولولم يصل ولم يقل به أحد وأجاب عنه في البحر بجوابين احدهما ما يأتي عن الزيلعي والثاني

بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى النظافة لغة ولذا افردنا وشرعاً النظافة عن حدث أو خبث ومن جمع نظر لانواعها وهي كثيرة وحكمها شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها (وسببها) أي سبب وجوبها (ما لا يحل) فعله فرضاً كان أو غيره كالصلاة ومس المصحف (الابهة) أي بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الاقوال ونقل كلام الكمال الظاهر أن السبب هو الارادة في الفرض

أن السبب هو الإرادة المستلزمة للشروع اه اقول يرد عليه أن سبب الشيء متقدم عليه فيلزم أن لا يجب
 الطهارة قبل الشروع لان الإرادة المستلزمة له مقارنة له مع أنه لا بد من تقدمها عليه لكونها شرط الصحة
 تأمل (قوله ذكره الزياجي) أي هذا الاستدراك حيث قال أنه ان اراد الصلاة وجبت عليه الطهارة فإذا
 رجع وترك السجدة سقطت الطهارة لان وجوبها بالجلوس ط (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله وعوده
 عزمه على تركها وطها اه ح (قوله وقال العلامة الخ) هذا الظاهر لان ما ذكره في البحر يقتضي أن لا يأنم
 على ترك الوضوء اذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة الوقتية فيه بل على تفويت الصلاة فقط والله اذا اراد صلاة الظهر
 مثلا قبل دخول وقتها أن يجب عليه الوضوء قبل الوقت وكلاهما باطل اه ح اقول فيه أن صلاة الظهر
 قبل وقتها تعتبر نافلة فوجب الطهارة بارادتها تأمل (قوله الصحيح الخ) مشى عليه الحق في فتح القدير
 واستوبه في التحرير وصححه أيضا العلامة الكاكي لكنه لا يشمل غير الصلاة الواجبة فلهذا زاد عليه
 هنا قوله أو ارادة الخ وما مر عن الزياجي ملاحظ هنا أيضا (قوله وجوب الصلاة) أي لا وجودها لان
 وجودها مشروط بها فكان متأخر عنها والمتأخر لا يكون سببا للمتقدم اه عناية وظاهره أنه بدخول
 الوقت تجب الطهارة لكنه وجوب موسع كوجوب الصلاة فإذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا
 بحر (قوله وقيل فيها الحدث) أي لا دورانها معه وجودا وعدما ودفع بمنع كون الدوران دليلا ولئن سلم
 فالدوران هنا مفقود لانه قديم وجد الحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كما قبل دخول الوقت وفي حق غير البالغ
 رغمه في الجرح لكن سببا ما يؤيده (قوله وما قيل) القائل صاحب البحر في باب الحدث في الصلاة
 تعالى صاحب الفتح كما نقله عنه صاحب النور هناك ثم قال وهو تعريف بالحكم كما ذكره الشارح قال بعض
 الفضلاء في كون هذا التعريف تعريف بالحكم نظر اذ حكم الشيء ما كان اثره خارجا عنه مترسعا عليه والممانعة
 المذكورة ليست كذلك وانما حكم الحدث عدم صحة الصلاة معه وحرمة مس الخفاف ونحو ذلك كما هو ظاهر
 فالتعريف بالحكم كأن يقال مثلا الحدث هو ما لا تصح الصلاة معه ونحو ذلك فتأمل اه كذا في حاشية
 الشيخ خليل الفثال (قوله شرعية) أي اعتبرها الشرع مانعا ط (قوله الى غاية استعمال) الاضافة
 للبيان والبيان والتاء زائدان ط (قوله قتعريف بالحكم) علمت ما فيه على أنه مستعمل عند الفقهاء لان
 الاحكام محل مواقع أظهارهم (قوله وقيل سببا للقيام الى الصلاة) ذكر في البحر أنه صححه في الخلاصة قال
 وصرح في غاية البيان بقصده لجهة الاكتفاء بوضوء واحد اصلوات مادام متطهرا وقد يدفع بأن سبب بشرط
 الحدث فلا يلزم ما ذكر خصوصا انه ظاهر الآية اه اقول هذا الدفع ظاهر والاوراد الفساد المذكور على
 القولين الاوولين في كلام الشارح (قوله ونسبا) أي القول بسببية الحدث والخبث والقول بسببية القيام
 اه ح (قوله الى اهل الظاهر) هم الآخذون بظواهر النصوص من اصحاب الامام الجليل أبي سليمان داود
 الظاهري واعترض بأن المنسوب اليهم هو الثاني من القولين أما الاول فمنهم ما نسب اليه الاصوليون الى اهل الطرد
 وهم المستدلون على علته الحكم بالطرد والعكس ويسمى الدوران كالامام الرازي وأتباعه وخالفهم فيه
 الحنفية ومحققوا الاشاعة (قوله وفسادها ظاهرا) لما علمته مما ردها عليها المكن علمت الجواب عما رده على
 الثاني فكان عليه افراد الضمير في الموضعين (قوله ان اثر الخلاف) أي فائدة الاختلاف في السبب (قوله
 في نحو التعالين) أي في التعالين ونحوها كصدق الاخبار بوجوب الطهارة وكذب افاده ط وفيما اذا
 استشهدت الحائض قبل انقطاع الدم فقد صحح في الهداية أنها تغسل فكان تعميما لكون السبب الحدث اعني
 الحيض افاده في البحر أي لان الغسل وجب عليه بالحيض لوجود شرطه وهو انقطاع الدم بالموت وهذا مؤيد
 لقول اهل الطرد (قوله فأنت طالق) أي تطلق بارادة الصلاة على الاول وبوجوبها على الثاني وبالحدث أو
 الخبث على الثالث وبالقيام الى الصلاة على الرابع (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو الخبث أو عن ارادة الصلاة
 أو القيام اليها ط (قوله ذكره في التوشيح) هو شرح الهداية للعلامة سراج الدين الهندي قال في غسل البحر
 والنفساء قل وجوب الصلاة أو ارادة ما لا يحل الابه اه اقول الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب الاداء
 لثبوت الاختلاف في سبب الطهارة ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى ثم رأيت في النهر

والنفل لكن بترك ارادة النفل
 يسقط الرجوب ذكره الزياجي
 في الظاهر وقال العلامة تاسم
 في نكته الصحيح أن سبب
 وجوب الطهارة وجوب الصلاة
 أو ارادة ما لا يحل الابه
 (وقيل) سببا (الحدث) في
 الحكمية وهو وصف شرعي
 يحل في الاعناء يزيل
 الطهارة وما قبل انه مانعة
 شرعية قائمة بالاعضاء الى
 غاية استعمال المزيل تعريف
 بالحكم (والخبث)
 في الحقيقة وهو عين مستقرة
 شرعا وقيل سببها القيام الى
 الصلاة ونسبا الى اهل الظاهر
 وفسادها ظاهرا وعلم أن اثر
 الخلاف انما يظهر في نحو
 التعالين نحو ان وجب عليك
 طهارة فأنت طالق دون الاثم
 للاجماع على عدمه بالتأخير
 عن الحدث ذكره في التوشيح

وفى بذلك بين كلام الهندى وما تقدمناه أنفعا من الهداية (قوله وبه اندفع ما فى السراج الخ) وشرح مختصر
 القدورى للعداى صاحب الجوهرة وذلك حيث ذكر أن وجوب الغسل من الحيض والنفس بالانتفاع عند
 الكرخى وعامة العراقيين وبوجوب الصلاة عند البخاريين وهو المختار ثم قال وفائدة الخلاف فيما إذا انقطع
 الدم بعد طلوع الشمس وأخرب الغسل الى وقت الظهر فتأثم على الاول لا على الثانى وعلى هذا الخلاف وجوب
 الرضوء فعند العراقيين يجب الرضوء للحدث وعند البخاريين للصلاة اهـ (قوله بل وجوبها) أى الطهارة
 (قوله بدخول) خبر بعد خبر لقوله وجوبها لا متعلق بقوله موسع وكون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما قدمه
 من العلامة فاسم من أن سبب وجوبها وجوب الصلاة اذ وجوب الصلاة أيضا بدخول الوقت اهـ ح (قوله
 شيئا) أى فى الطهارة والصلاة (قوله وشرائطها) أى الطهارة قال فى الحلية هو جمع شرط على خلاف
 المعروف من القساعة الصربية اذ لم يحفظ فعائل جمع فعل بل جمعه شروط (قوله شرائط وجوبها الخ) أى
 الطهارة أعظم من الصغرى والكبرى وشرائط الوجوب هى ما اذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص وشرائط
 النجاسة ما لا تصح الطهارة الا بها ولا تلازم بين النوعين بل بينهما عموم وجهى وعدم الحيض والنفس شرط
 للوجوب من حيث الخطاب وللنجاسة من حيث اداء الواجب افاده ط (قوله شرط الوجوب) مفرد مضاف
 قيم وهو مبتدأ أخبره العقل الخ ط (قوله العقل الخ) فلا تجب على مجنون ولا على كافر بناء على المشهور
 من أن الكفار غير مخاطبين بالعبادات ولا على عاجز عن استعمال المطهر ولا على فاقد الماء اى والتراب ولا على
 صبي ولا على متغير ولا على حائض ولا على نساء ولا مع سعة الوقت وهذا الاخير شرط لوجوب الاداء وما قبله
 لاصل الوجوب (قوله ماء) بالرفع والتسوية على استا ط العاطف وتقدير مضاف أى ووجود ماء مطلق
 طهور كاف او ما يقوم مقامه من تراب طاهر (قوله وشرط صحة الخ) الصحة ترتب المقصود من الفعل
 عليه فى العبادات الحل والمأثم لانهما المقصودان منها وفى العبادات عند المتكلمين موافقة الامر مستحبة
 ما توقف عليه وعند الفقهاء بزيادة قيد وهو اندفاع وجوب القضاء وتماهى فى التحرير وشرحه (قوله عموم
 البشارة الخ) أى أن يعم الماء جميع المحل الواجب استعماله فيه (قوله فى المره) بدون همزة مؤنث مره يقال
 فيها مره ومره وامراه ذكر الثلاث فى القاموس (قوله فقد نفاسها وحيضها) أى وقد حيضها فنهى
 شرطان (قوله وأن يزول كل مانع) أى من يحورص وشيخ وهذا الشرط الرابع ويغنى عنه الاول
 والاولى ما فى البحر حيث جعل الرابع عدم التلبس فى حالة التطهير بغيره بقضه فى حق غير المعذور بذلك (تنبيه)
 جميع الشروط الاول ترجع الى ستة وهى الاسلام والتكليف وقدرة استعمال المطهر ووجود حدث وفقد
 المناسى من حيض ونفس وضيق الوقت والاخيرة ترجع الى اثنين تعميم المحل بالمطهر وفقد المناسى من
 حيض ونفس وحدث فى حق غير المعذور به وقد نظمتها بقولى

شرط الوجوب جاء ضمن ست * تكليف اسلام وضيق وقت

وقدرة الماء الطهور الكافي * وحدث مع اتفا المناسى

واثنان للصحة تعميم المحل * بالماء مع فقد مناسى للعمل

(قوله وجعلها) أى هذه الشروط وقد نقل هذا التقسيم العلامة البيرى عن شرح القدورى للامدى (قوله
 أربعة) أى أربعة أنواع فى الاول ثلاثة وكذا الثانى وفى الثالث أربعة وفى الرابع اثنان (قوله وجودها
 الحسى) أى الذى يصير به الطهارة موجودة فى الحس والمشااهدة أى يصير فعلها موجودا او لا فهى
 وصف شرعى لا وجود له فى الخارج ثم لا يخفى انه ليس الضمير فى وجودها للشروط حتى يرد أن القدرة لا وجود لها
 فانهم (قوله وجود المزيل) أى الماء والتراب (قوله والمزال عنه) أى الاعضاء (قوله مشروع
 الاستعمال) أى بأن يكون الماء مطلقا طاهرا ومطهرا (قوله فى مثله) أى مثل الشروط ولوقال
 مشروع الاستعمال فيها أى الطهارة لكان اولى وخرج به نحو الزيت فانه مشروع الاستعمال
 لكن فى الدهن مثلا ط اقول وفى بعض النسخ فى محله وهو الاول (قوله التكليف) نجمة ثلاثة وهى
 العقل والبلغ والاسلام بناء على ما تقدمناه من المشهور (قوله والحدث) أى الاصغر أو الاكبر (قوله

وبه اندفع ما فى السراج من
 اثبات الثمرة من جهة الاثم بل
 وجوبها وسع بدخول الوقت
 كالصلاة فاذا ضاق الوقت
 صار الوجوب فيهما مضيقا
 وشرائطها ثلاثة عشر على
 ما فى الاشياء وشرائط وجوبها
 تسعة وشرائط صحتها أربعة
 ونظمها شيخنا العلامة
 على المتدسى شارح نظم
 الكنز فقال

شرط الوجوب العقل والاسلام
 وقدرة ماء والاحتلام
 وحدث ونفى حيض وعدم
 نفاسها وضيق وقت قد جهم
 وشرط صحة عموم البشارة
 بما ناله الطهور ثم فى المره
 فقد نفاسها وحيضها وأن
 يزول كل مانع عن البدن
 وجعلها بعضهم أربعة شرط
 وجودها الحسى وجود المزيل
 والمزال عنه والقدرة على
 الازالة وشرط وجودها
 الشرعى كون المزيل مشروع
 الاستعمال فى مثله وشرط
 وجوبها التكليف والحدث

من اجله) بأن لا تكون حائضاً ولا نساء وهذا لم يذكر في النظم الا ترى (قوله في محله) وهو جميع الجسد في
 الغسل والاعضاء الاربعة في الرضوء وتقدم أن هذا أيضاً من شروط الوجود ويقتل انه اراد به تعميم البشرية
 (قوله مع فقد مانعه) بأن لا يحصل ناقص في خلال الطهارة لغير معذوره (قوله وقطعها) عطف على جعلها
 وهذا النظم من بحر الطويل وفيه من عيوب القوافي التحريد بالحاء المهملة وهو الاختلاف في الاضرب فان
 ضرب البيت الاول والبيت الرابع محذوف وزنه فعولن وباقي الايات اضر بها تامّة وزنه سقاء عيان فالمناسب
 أن يقول في البيت الاول مقسمة في عشرة بعدها اثنان وفي البيت الرابع طهورية أيضاً فخذها باذعان
 (قوله تعلم) فعل أمر (قوله للوضوء) ومثله الغسل (قوله سلامة اعضاء) اسارة الى المزال عنه اه ح
 اي لانه من اضافة الصفة الى موصوفها أي اعتناء سلامة افاده ط (قوله وقدرة اسكان) أي تمكن من
 الازالة (قوله لمستعمل) صفة قدرة أو إمكان (قوله القراح) كحساب أي انشائين تاموس (قوله
 وهو) بضم الهاء واسكان الواو بعدها للضرورة راجع للماء (قوله معاً) ظرف منصوب لتطعمه عن الاضافة
 متعلق بمحذوف خبره هو وأصله معهما وانما ص على انضمامه اليهما لانه لما ذكر الماء على كونه مضافاً اليه فرعا
 يتوهم انه ليس قسماً برأسه وانه من تمة المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجود المزيل اه ح (قوله
 وشروط) بالنصب مفعول لخذ محذوف وقافسه قوله الا ترى خذها أي الشروط المفهومة من عموم المصدر المضاف
 وهو أولى من الرفع على الابتداء لان خبره قوله خذها أو قوله غطلي فليزم عليه الاخبار بالجلالة الطليعية أو اقتران
 الخبر بالقاء (قوله بالمعان) أي تأمل واتقان ط (قوله غطلي ماء) من اضافة الصفة للموصوف وهو
 خبر لمبتدأ محذوف والمراد بكون الماء مطبوعاً والظاهر كما قال ط أن هذا الشرط مغن عن الطهارة
 والطهورية أي لان غير الطاهر وغير المظهر غير مطلق (قوله مع) بكون العين ط (قوله وشروط)
 بالنصب أيضاً لا غير عطف على شرط المنصوب أي وخذ شرط وجوب الخ اذ ليس بعده ما يصبغ الاخبار به
 عنه (قوله بالغ) بالاضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ ط أي لا ذات البالغ (قوله التمين) بمحذوف
 العاطف ثم يحتمل انه معطوف على اسلام فيكون حرفاً أو على الحدث فيكون مجزواً ط (قوله
 يا عاني) أي يا فاصد الفوائد وهو أولى من تفسيره بالاسرافاده ط (قوله وشروط) مبتدأ وزوال خبره ط
 (قوله يعد) بتشديد العين (قوله من ادران) بتقل حركة الهاء زة الى السون وهو بيان لما والدرن الوسخ
 قاموس (قوله كشمع) بكون الميم لغة قليلة وأنكرها القراء فقال الفتح كلام العرب والمولدون يسكنونها
 لكن قال ابن فارس وقد تنقح الميم قال في المصباح فأفهم أن الاسكان اكثر اه (قوله ورمص) بفتح الراء
 والميم وبالصاد وسخ يجتمع في الموق بما يلي الانف وسكنت الميم لضرورة النظم اه ح (قوله لم يتخل الوضوء)
 اللام من الوضوء آخر الشرط الاول والواو منه ازل الشرط الثاني (قوله مناف) كخروج ربح ودم ط أي
 لغير المعذور بذلك (قوله يا عظيم ذوى الشأن) أي العظيم اي ياعظمهم وفي نسخة ذى وليست بصواب لاختلال
 النظم ط اقول والذي رأيته من النسخ يا عظيم الشأن وهو خطأ أيضاً (قوله وزيد على هذين) أي شرطى
 الصحة ط (قوله تقاطر) وأقله قطرتان في الاصح كما يأتي (قوله مغ الغسلات) أي المفروضة وأخرج بها
 المسح فلا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الخ) أي ليس هذا الشرط وهو التقاطر بمشترط عند الامام
 أبي يوسف يعقوب رضى الله عنه والعقد الاول ط (تنبيه) يزاد على ما ذكره من شروط الصحة فقد الحيز
 والنفاس كما مر وهو من شروط الوجود الشرعى أيضاً وكذا من شروط الوجوب والذي يظهر لى أن شروط
 الوجود الشرعى شروط للصحة وبالعكس اذ لا فرق يظهر قدبر (قوله وصفتها) أي الطهارة (قوله فرض)
 أي قطعى ط (قوله للصلاة) فرضها ونقلها ط (قوله وواجب) الاولى واجبة (قوله للقول الخ)
 يعنى انه قيل بأنها واجبة لمس المحقق لا فرض للاختلاف في تفسير الآية فلم تكن قطعة الدلالة حتى تثبت
 الفرضية لان قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون قيل انه صفة لكتاب مكنون وهو اللوح وقيل صفة لقرآن كريم
 وهو المحقق فعلى الاول المراد من المطهرين الملائكة المقربون لانهم مطهرون عن ادناس الذنوب أي لا يطلع
 عليه سواهم وعلى الثاني المراد منهم الناس المطهرون من الاحداث وعليه اكثر المفسرين ويؤيده أن فيه حمل
 المس على حقيقته والاصل في الكلام الحقيقة واحتمال غيرها بلا دليل لا يقدح في صحة الاستدلال اذ قل

وشروط صحته صدور الطهر من
 أحله في محله مع فقد مانعه
 وتعلمها فتال
 تعلم شروط الوضوء مهمة
 مقسمة في أربع وتمان
 فشرط وجود الحس منها ثلاثة
 سلامة اعضاء وقدرة إمكان
 لمستعمل الماء القراح وهو معاً
 وشروط وجود الشرع خذها بالمعان
 غطلي ماء مع طهارته ومع
 طهورية أيضاً ففرض بيان
 وشروط وجوب وهو اسلام بالغ
 مع الحدث التمين بالعقل يا عاني
 وشروط تصحيح الوضوء زوال ما
 يبعد اتصال المياه من ادران
 كشمع ورمص ثم لم يتخل الا
 وضوء مناف يا عظيم ذوى الشأن
 وزيد على هذين أيضاً تقاطر
 مع الغسلات ليس هذا الذى الثانى
 وصفتها فرض للصلاة وواجب
 للظواف قيل ودمس المحقق
 للقول بأن المطهرين الملائكة

أن يوجد دليل، إلا احتمال فلا ينافي ذلك القطعية فلذا والله تعالى أعلم أشار الشارح إلى اختيار القول بالفرضية
وقوله المشي الحلي - وهو اختيار الشرنبلالي - لكن سيأتي أن الفرض ماقطع بلزومه حتى يكفر جاحده وهذا
ليس كذلك لما في الخلاصة أنه لو أنكر الوضوء لغير الصلاة لا يكفر عندنا إلا أن يجاب بأنه من الفرض العملي
وهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض فلا يكفر جاحده كما يأتي بيانه. وبه يحصل التوفيق بين القولين
والله الموفق (قوله وسنة للنوم) كذا في شرح للملتي لكن عده الشرنبلالي وغيره في المندوبات وجعل
الأنواع ثلاثة فليحفظ ابن عبد الرزاق (قوله في نيف) قال في المختار النيف بوزن الهين الزيادة يختلف ويشدد
ويقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه ط (قوله ذكرتها في
الخزائن) ذكرها في مكروهات الوضوء فمما عند استيقاظ من نوم ولد أو مئة عليه وللوضوء على الوضوء إذا تبدل
الجلس وغسل ميت وجهه ولو قتل صلاة وقبل غسل جنابة ولجنب عند أكل وشرب ونوم ووطء ولغضب
وقراءة وحديث وزوايته ودراسة علم وأذان وإقامة وخطبة ولزنا كاحواز بارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف
وسعي شرنبلالي ومس كتب شرعية تعظيها لها امداد وسجي ونظر لحاسن امرأة نهر ولطلق الذكر كما يأتي
قبيل المياه وفي ابتداء الغسل كما يأتي في محله ولكل صلاة لم يتوضأ لانه ربما اغتاب أو كذب فان لم يمكنه تيمم ونوى
به رفع الأثم فتساوى الصوفية في مع السبعة التي هنائيف وثلاثون كما ذكره افاده ابن عبد الرزاق (قوله
بعد كذب وغيبة) لانها من التجاسات المعنوية ولذا يخرج من الكاذب تنبأ عنه الملك الحافظ كما ورد
في الحديث وكذا أخبرني الله عليه وسلم عن ربيع مئنة بأنهارج الذين يغتابون الناس والمؤمنين ولا ألف
ذلك منا وامتلأ أنوفنا منها لا تظهر لنا كلسا كن في محلة الدباغين وسيأتي ان شاء الله تعالى في كتاب الحظير
والإباحة الكلام على الكذب والغيبة وما يرخص منهما (قوله وقيته) لانها لما كانت في الصلاة جنابة
تنقض الوضوء أوجب نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كما ذكره سيدي عبد الغني
النابلسي في نهاية المراد على هدية ابن العماد (قوله وشعر) أي قبيح امداد وقد منابان القبيح منه وغير القبيح
عند الكلام على المقدمة ومن اراد من بيانه نهاية المراد فعليه بنهاية المراد (قوله وأكل جزور) أي أكل لحم
جزور أي جل لقول بعضهم بوجوب الوضوء منه وهذا يدخل في عموم قوله بعد والخروج من خلاف العلماء افاده
ط (قوله وبعد كل خطيئة) عطف عام على خاص بالنسبة إلى ما ذكره مما هو خطيئة وذلك لما ورد في الاحاديث
من تكفير الوضوء للذنوب (قوله والخروج من خلاف العلماء) كس ذكره ومس امرأة (قوله وركتها)
هو في اللغة الجانب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره شرح المنية
للحلي (قوله غسل ومسح وزول نجس) أي مجموع الثلاثة ففي النجاسة المرئية زوال عين النجس وفي غير
المرئية والحديث الاكبر غسل فقط وفي الحديث الاصغر غسل ومسح وأما نحو العصر والتلث في الشروط
(قوله ونحوهما) من مائع وذلك وذكاة وغير ذلك مما سيأتي في الطهورات (قوله وهي مدينة) لانها من
المائدة وهي من آخر القرآن نزولا (فائدة) المدني ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها
وان كان في غير مكة وهو الاصح من اقوال الثلاثة حكاه السيوطي في الاتقان ط (قوله وأجمع أهل
السيرة) جمع سيرة أي المغازي وهذا رد لما يقال بلزم أن تكون الصلاة بلا وضوء إلى وقت نزول آية الوضوء
لانك ذكرت أن آية الوضوء مدينة مع أن الصلاة فرضت بمكة ليلة الاسراء بل في المواهب عن فتح الباري أنه كان
صلى الله عليه وسلم قبل الاسراء يصلي قطعا وكذلك اصحابه ولكن اختلف هل افترض قبل الخمس شيء من
الصلاة أم لا فقبل ان الفرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لقوله تعالى وسبح بحمدهم بل قبل
طلوع الشمس وقبل غروبها اه (قوله مع فرض الصلاة) ان اريد بها الصلوات الخمس اشكل بما قد مناه
آئنا صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها قطعا والظاهر أن المعية للمكان لا للزمان فلا يلزم أن تكون صلاته
قبل الاقراض بلا وضوء ولذا عمم بغيره بقوله والله عليه السلام الخ (قوله بل هو شريعة من قبلنا) انتقال
إلى جواب آخر وهو مبني على المختار من أنه عليه الصلاة والسلام قبل مبعثه كان متعبدا بشرع من قبله لان
التكليف لم ينقطع من بعثة آدم ولم يترك الناس سدى قط ولتضار روايات صلاته وصومه وجهه ولا تكون
طاعة بلا شرع لأن الطاعة موافقة الامر وكذا بعد مبعثه عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التحرير

وسنة للنوم ومندوب في نيف
وثلاثين موضعاً ذكرتها في
الخزائن منها بعد كذب وغيبة
وقه قهية وشعروا كل جزور وبعد
كل خطيئة والخروج من خلاف
العلماء وركتها غسل ومسح
وزوال نجس وآئها ماء وتراب
ونحوهما ودليلها آية اذ لقمت
إلى الصلاة وهي مدينة إجماعاً
وأجمع أهل السيرة أن الوضوء
والغسل فرض بمكة مع فرض
الصلاة بتعليم جبريل عليه
السلام وأنه عليه الصلاة
والسلام لم يصل قط إلا بوضوء
بل هو شريعة من قبلنا

مطلب
في تعبد عليه السلام بشرع
من قبله

وشرحه وسأني أول كتاب الصلاة أن المختار عندنا عدمه وهو قول الجمهور (قوله بدليل الخ) أي بدليل الحديث الذي رواه احمد والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنه وفي آخره ثم دعا بما فتوا ثلاثا ثم قال هذا وضوء الخ ودفع بأن وجوده في الانبياء لا يدل على وجوده في اعيانهم ولهذا قيل انه من خصائص هذه الامة بالنسبة الى بقية الامم دون انبيائهم لحديث البخاري ان اتقي يدعون يوم القيمة عزرا محجلين من آثار الوضوء واجيب بأن الظاهر منه أن الخاص بهذه الامة الغزوة والتجديد لا اصل للوضوء وبأن الاصل أن ما ثبت للانبياء ثبت لاهلهم يؤيده ما في البخاري من قصة سارة مع الملك انه لما دهم بالذنوب منها قامت تتوضأ وتصلي ومن قصة جريح الراهب انه قام فتوضأ قبل يمكن حل هذا على الوضوء اللغوي اقول حيث ثبت الوضوء الشرعي للانبياء بحديث هذا وضوء الخ فحمل الوضوء الثابت لاهلهم بالقصتين المذكورتين على اللغوي لا بدله من دليل لان الاصل عدم الفرق (قوله من غير انكار الى آخره) افاد أنه لا يحتاج الى قيام الدليل على بقاءه أما لو قص علينا مقتربا بالانكار كما في قوله تعالى حرمت عليهم شعورهم الاية فانه انكر بقوله تعالى قل لا اجد فيما أوحى الى الالة وأحرم السبت أو ظهر نسخه بعد اقراره كالوجه الى بيت المقدس فلا يكون شرعا لنا بخلاف نحو وكنت أعلمهم فيها ونحو صوم عاشوراء (قوله فقائدة نزول الآية الخ) جواب عما يقال اذا كان الوضوء فرض بعبادة مع فرضية الصلاة وهو أيضا شرع من قبلنا فقد ثبت فرضيته فافائدة نزول آية المائدة افاده ط (قوله تقرير الحكم الثابت) أي تثبيته فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتمل أن لا تتم الامة بشأه وأن يتساهلوا في شرائطه وأركانها بطول العهد عن زمن الوحي وانقضاء الناقصين يوما فيوما بخلاف ما ذابته بالنص المتواتر الباقي في كل زمان وعلى كل لسان اه درر (قوله وتأتي) مصدر تأتي معطوف على تقرير (قوله اختلاف العلماء) أي المجتهدين في النية والدلك والترتيب ونقصه بالمس وقدر الممسوح (قوله على نيف وسبعين حكما) منها أن المراد بالقيام ارادته واقتضاء اللفظ ايجاب الغسل عقبه لانه محكم وأن الواجب الاسالة دون المسح بلا اشتراط الدلك ولا النية ولا الترتيب ولا الولاية وجواز مسح الرأس من أي جانب كان ودلالته على بطلان الجمع بين الغسل والمسح وعلى جواز مسح الخفين وعلى أن الاستنجاء ليس بفرض وعلى تعميم البدن في الغسل وعلى وجوب المضمضة والاستنشاق فيه وعلى وجوب التيمم لمريض خاف الضرر وعلى جوازه في كل وقت وعلى جوازه لخائف سبع وعدو وعلى جوازه للجنب وعلى أن ناسي الماء يتيمم مع وجوده وعلى أن التيمم اذا وجد الماء خلال الصلاة يلزمه الوضوء وعلى جواز الوضوء بما عدا نية التيمم اه ملخصا من شرح ابن عبد الرزاق قال وانما اقتصرنا على ذلك لاستبعاد بعضها وتقارب بعضها البعض (قوله كلها) أي الثمانية أي كل واحد منها فيه شيان فالجملة ستة عشر ط (قوله طهارتين) تثنية طهارة بالمعنى المصدرى ط (قوله الوضوء والغسل) أي في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وقوله وان كنتم جنبا فاطهروا (قوله الماء والصعيد) أي في قوله فاغسلوا لان الغسل بالماء وقوله فتميموا صعيدا (قوله وحكمين) تثنية حكم بمعنى محكوم به أي ما أمر به ط (قوله وموجبين) بكسر الجيم فانهما موجبان للزيارة ط أي بناء على القول بأن الحدث هو سبب الوجوب (قوله الحدث) أي الأصغر في قوله تعالى أوجبا احدهم من الغائط والجنابة أي الحدث الأكبر في قوله تعالى وان كنتم جنبا (قوله ومبجحين) أي للترخص بالتيمم (قوله المرض والسفر) أي في قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله والاجالي) أي في قوله تعالى فاطهروا فانه لم يفصل فيه مقدار المغسول كما فصل في الوضوء وإذا وقع في مقداره اختلاف المجتهدين (قوله وكأنتين) تثنية كناية ومن معانيها لغة أن تسكلم بشئ وأنت تريد غيره وهنا كذلك فانه عبر بالغائط وهو المكان المنخفض وأريد به الخارج من الانسان وعبر بالامسة المأخوذة من المس باليد وأريد بها الجماع ومنه يقال للزانية لا تمنع كف لاجس (قوله وكرامتين الخ) أي نعمتين تفصل بهما تعالى على عباده بقوله ليظهركم به وليتم نعمته عليكم (قوله تطهير الذنوب) لما رواه مسلم ومالك مرفوعا اذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة نظر اليها بعينه مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل يديه خرج من يديه كل خطيئة كان بطشتها بادهاء مع الماء أو مع آخر قطر الماء فاذا غسل رجليه خرج كل خطيئة مشتها رجليه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب

مطلب
ليس اصل الوضوء من خصوصيات هذه الامة بل الغزوة والتجديد

بدليل هذا وضوء ووضوء الانبياء من قبلي وقد تقررت في الاصول أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخه فقائدة نزول الآية تقرير الحكم الثابت وتأتي اختلاف العلماء الذي هو رجة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما مبسوطة في تيمم الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية امور كلها من طهارتين الوضوء والغسل ومطهرين الماء والصعيد وحكمين الغسل والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبجحين المرض والسفر ودليين التفصيلي في الوضوء والاجالي في الغسل وكأنتين الغائط والامسة وكرامتين تطهير الذنوب واتمام النعمة

وفي رواية لاسلم وغيره مرفوعاً من نوحاً فأحسن الوضوء خرجت خطاياهم من جسده حتى تخرج من تحت
انظاره (قوله أي بموته شهيداً) أقول وبالغزوة والتحجيل يوم القيمة لحديث البخاري المار (قوله ليعم
الح) أي فانه لو قال آمنتم لاختص بالحاضرين في عصره صلى الله عليه وسلم ورد في غاية البيان بأن الموصوف
بصفة عامة يتعمد (قوله وكأنه مبنى الح) لان ظاهره أن الاصل التعبير بآمنتم (قوله التفاتا) هو التعبير
عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة اعني التكلم أو الخطاب أو الغيبة بعد التعبير عنه بأخر منها بشرط أن يكون
التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويتروقه السامع (قوله والتحقيق خلافه) لان المنادى
مخاطب فحق ضميره أن يأتي على طريق الخطاب فيقال يا فلان اذا فعلت ولا يقال اذا فعل وانما جيء في الصلاة
بضمير الغائب لعوده على الموصول والموصول من الاسماء الظاهرة وكما غيب فاذا تم الموصول بصلته العائد
ضميرها عليه فتمحض الكلام للخطاب الذي اقتضاه النداء فليس حينئذ في الكلام عدول عن طريق الى طريق
آخر ولذا كان جميع ما ورد في القرآن وكلام العرب من أمثال هذا النداء لم يجيء الا على هذه الطريقة
فدعوى العدول في جميع ذلك لا تنفع نعم العائد الى الموصول قد سمع فيه الخطاب والتكلم قليلاً في غير النداء
كافي قول علي كرم الله وجهه انا الذي سمعني ابي حيدرة وقول كثير

وأنت التي حبيت كل قصيرة * الى وما تدرى بذلك القصائر

فهو من الالفاظ كما قدمناه في اول الخطبة وقد مناهناك أيضاً عن المغنى أن القول بالاتفات في الآية هو
ومثله في شرح تلخيص المعاني (قوله التحقيق) أي الدالة على تحقق مدخولها غالباً وقوله التشكيكية
أي الدالة على أنه مشكوك فيه غالباً وقد تستعمل كل منهما مكان الاخرى كما بين في محله (لطيفة) ان للشك مع
انها لازمة واذا لم يجز مع انها لا تجزم وقد الغز في ذلك الامام الزمخشري فقال

انا ان شككت وجدحتوني جازماً * واذا جزمت فاني لم اجزم

قوله من الامور اللازمة) أي الغالبة الوجود بالنظر الى ديانة المسلم كما في غاية البيان للعلامة الاتقاني
(قوله والجنابة الح) أي لانها يمكن أن لا تقع اصلاً ط (قوله في الغسل والتميم) أي قوله تعالى وان
كنتم جنباً وقوله تعالى أو جاء احد منكم من الغائط (قوله ليعلم أن الوضوء سنة الح) وهو الذي لا يكون
عن حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فأغسلوا الخ مستعمل في الوجوب والتدب الوجوب في الحدث
والندب في غيره وهو مخالف لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد ويؤخذ منه أن التيمم والغسل لا يكونان
الا فريضاً للتصريح بالحدث فيهما وفيه أن الغسل يندب في مواضع ويسن في أخرى وكذا يقوم التيمم
مقام الوضوء للحوادث ودخول مسجد فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضاً ط لكن في النهاية لا يقال ان الغسل
سنة للجمعة فيثبت التنوع فيه لا نأقول المدعى انه لا يسن لكل صلاة أو نقول ان اختيار البردوي انه سنة
لليوم لا للصلاة (قوله والوضوء على الوضوء نور على نور) هذا لفظ حديث ذكره في الاحياء وقال الحافظ

العراقي في تنزيحه لم اتف عليه وسبقه لذلك الحافظ المنذري وقال الحافظ ابن حجر حديث ضعيف ورواه
رزين في مسنده ٨١ جراحى نعم روى احمد باسناد حسن مرفوعاً لولاً أن اشق على امتي لما همتم عند كل
صلاة بوضوء يعني ولو كانوا غير محدثين وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه مرفوعاً عن نوحاً على طهر كتب له
عشر حسنات ولم يقيد الشارح باختلاف المجلس تعالى الظاهر الحديث وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله في سنن
الوضوء (قوله عبر بالاركان) أي ولم يعبر بالفرائض كما عبر غيره (قوله لانه) أي التعبير بالماخوذ من عبر ط
(قوله افيد) أي أكثر فائدة قال في المنخ لان الركن اخص ولينبه على أن مراد من عبر بالفروض الاركان
اد (قوله مع سلامته الح) اعترض بأن الركن كما اعترف به فرض داخل الماهية فهو أخص من مطلق
الفرض ولازم الاعتم لا لم لا يخصص واجب عنه بأن مفهوم الركن ما كان جزء الماهية وان لم يخصصه
فرضاً لان المعبر في الماهيات الاعتبارية ما اعتبره الواضع عند وضع الاسم لها ولم يعتبر في الركن شئونه بقطعي
أوطنى (قوله بالربع) أي ربع الرأس ومثله غسل المرفقين والكعبين فانه لم يثبت شئ منها بقطعي ولذا لم
يكفر المخالف فيها اجماعاً كذا في الحلية (قوله برد المغسول) أي من الاعضاء الثلاثة سوى المرفقين
والكعبين زاد في الدر المنثور وان اريداً يلزم عموم المشترك وأرادة الحقيقة والمجاز اه (قوله بالخصناه الح)

أي بموته شهيداً لخديث من
داوم على الوضوء مات شهيداً
ذكره في الجوهرية وانما قال
آمنوا بالغيبة دون آمنتم ليعم
كل من آمن الى يوم القيامة
قاله في الضياء وكأنه مبنى على
أن في الآية التفاتا والتحقيق
خلافه وأتى في الوضوء باذا
التحقق في الجنابة بان
التشكيكية للإشارة الى أن
الصلاة من الامور اللازمة
والجنابة من الامور العارضة
وصرح بذكر الحدث في الغسل
والتميم دون الوضوء ليعلم أن
الوضوء سنة وفرض والحدث
شرط للثاني لا للاول فيكون
الغسل على الغسل والتميم على
التميم عبثاً والوضوء على الوضوء

٢ نور على نور (اركان الوضوء
أربعة) عبر بالاركان لانه افيد
مع سلامته عما يقال ان اريد
بالفرض القطعي يرد تقدير
المسح بالربع وان اريد
العملي يرد المغسول وان
اجيب عنه بما لخصناه في شرح
الملتقى

٢ سلم على شيخ النخلة وقل له
٣ عند سؤال من يحبه يعظم
انا ان شككت وجودتوني جازماً
واذا جزمت فاني لم اجزم
في الجواب بأن ان في شرطها
جزمت ومعناها التردد فاعلم
واذا لجزم الحكم ان شرطية
وقعت ولكن لفظها لم يجزم
اه منه

٣ مطلب
في حديث الوضوء على الوضوء
نور على نور

أى من أنه من عموم الجواز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والجواز أن الحقيقة في الأول تجعل فردا من الافراد بأن يراد معنى يتحقق في كل الافراد بخلاف الثاني فإن الحقيقة يراد بها الوضع الاصل والجواز يراد به الوضع الثانوى فهما استعمالان متباينان أو من أن المراد القطعى ويجيب عن اراد المسووح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعى لثبوت الكتاب أو العملي ويجيب عن اراد المغسول بأن المراد القدر في الكل ولا شك أنه من هذه الحثية على خلاف زفر في المرفقين والكعبين وأبى يوسف فيما بين العذار والاذن ط قال بعض الفضلاء والمخلص من ذلك كله أن نقول اطلاق الفرض عليها حقيقة عرفية في اصطلاح الفقهاء فيسقط السؤال من أصله اه اقول والى هذا اشار في النهاية حيث اجاب بأن الفرض على نوعين قطعى ووظئى وهو الفرض على زعم المجتهد كاجباب الطهارة بالقصد والحجامة فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند ارادة الصلاة اه وبأى بيانه قريبا (قوله ثم الركن) ترتيب اخبارى ط (قوله ما يكون فرضا) ومعناه لغة الجانب الاقوى كما قدمناه (قوله داخل الماهية) يعنى بأن يكون جزءا منها يتوقف ثبوتها عليه والماهية ما به الشيء هو هو سميت به لانه يسأل عنها بما هو (قوله وأما الشرط) هو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله فما يكون خارجا بيان للمراد به هنا والمراد ما يجب تقديمه عليها واستمراره فيها حقيقة أو حكما فالشرط والركن متباينان كذا في الحلية (قوله فالفرض اعتم منها) وقد يطلق على ما ليس واحدا منها كترتيب ما شرع غير مكرر في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة على السجود فان هذه التراتيب كلها فروض ليست بأركان ولا شروط كذا في شرح المنية للعلبي (قوله وهو ما قطع بلزومه) ما خوذ من فرض يعنى قطع تحرير ويسمى فرضا علما وعملا للزوم اعتقاده والعمل به (قوله حتى يكفر) بالبناء للجهول أى ينسب الى الكفر من كفره اذ ادعاه كافرا وأما ما كفى من التكفير فغير ثابت هنا وان كان جائزا لغة كما في المغرب والاصل حتى يكفر الشارع جاحده سواء أنكره قولاً واعتقاداً كذا في شرح المنار لابن نجيم قتال (قوله كاصل مسح الرأس) أى مجزئا عن التقدير بربع أو غيره (قوله وقد يطلق الخ) قال في البحر والظاهر من كلامهم في الاصول والفروع أن الفرض على نوعين قطعى ووظئى هو في قوة القطعى في العمل بحيث يفوت الجواز بفواته والمقدار في مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الاطلاق ينصرف الى الاول لكماله والفارق بين الظنى القوى المثبت للفرض وبين الظنى المثبت الواجب اصطلاحا خصوص المقام اه اقول بيان ذلك أن الادلة السمعية أربعة الاول قطعى الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفسرة أو المحكممة والسنة المتواترة التي مفهومها قطعى الثاني قطعى الثبوت وظنى الدلالة كالايات المؤولة الثالث عكسه كأخبار الآحاد التي مفهومها قطعى الرابع ظنيها كأخبار الآحاد التي مفهومها ظنى فبالاول يثبت الفرض والحرام وبالثاني والثالث الواجب وكراهة التحريم وبالرابع السنة والمستحب ثم ان المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظنى حتى يصير قريبا عنده من القطعى فثبت به بيمينه فرضا علميا لانه يعمل بمعاملة الفرض في وجوب العمل ويسمى واجبا نظرا الى ظنية دليله فهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده الى حد القطعى ولذا قالوا انه اذا كان متيقنا بالقبول جاز اثبات الركن به حتى ثبت ركنية الوقوف بعرفات بقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وفي التلويح أن استعمال الفرض فيما ثبت بظنى والواجب فيما ثبت بقطعى شائع مستفيض فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض علما وعملا كصلاة الفجر وعلى ظنى هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة الفجر كذكر العشاء وعلى ظنى هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كتعين الفاتحة حتى لا تفسد الصلاة بتركها لكن تجب سجدة السهو اه وتعام تحقيق هذا المقام في فصل المشروعات من حواشينا على شرح المنار فراجع فانك لا تجده في غيرها (قوله فلا يكفر جاحده) لما في التلويح من أن الواجب لا يلزم اعتقاده حقيقة لثبوت دليل ظنى ومبنى الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بوجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن فاحده لا يكفر وتارك العمل به ان كان مأولا لا يفسق ولا يضل لان التأويل في مظانه من سيرة السلف والا فان كان مستحقا يضل لان رد خبر الواحد والقياس بدعة وان لم يكن مأولا ولا مستحقا يفسق لخروجه عن الطاعة بترك ما وجب عليه اه اقول وما ذكره العلامة الاكل في العناية من أن الانسليم عدم التكفير بل جاحدا مقتدارا المسح

ثم الركن ما يكون فرضا داخل الماهية وأما الشرط فما يكون خارجا فالفرض اعتم منها وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر جاحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو ما نفوت الصحة بفواته كالمقدار الاجتهادى في الفروض فلا يكفر جاحده

مطلب

قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط

مطلب

في الفرض القطعى والظنى

بلا تأويل لعله مبني على ما ذهب هو اليه كصاحب الهداية من أن الآية مجملة في حق المقدار وأن حديث
 الغيرة من مسحه عليه الصلاة والسلام ناصيته الحق بيانها لهما فيكون ثابتا بقطعي لأن خبر الواحد إذا التحق
 بياناً للعامل كان الحكم بعده مضافاً للعامل لا للبيان وما رتب في البحر على صاحب الهداية اجبت عنه
 فيما علقته عليه (قوله غسل الوجه) الغسل بفتح الغين لغزالة الوسخ عن الشيء بإجراء الماء عليه وبضمها اسم
 لغسل تمام الجسد وللماء الذي يغسل به وبكسرهما ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره بحر والمراد الأول
 وإضافته إلى الوجه من إضافة المصدر إلى مفعوله والفاعل محذوف أي غسل المتوضئ وجهه لكن يرد عليه
 أنه يكون صفة للفاعل وهو غير شرط إذ لو أصابه الماء من غير فعل كفي فالأولى جعله مصدر المني للعامل على
 إرادة الحاصل بالمصدر أي مغسولة الوجه قال في حواشي المطول المصدر يستعمل في أصل النسبة وفي الهيئة
 الحاصلة منها للمتعلى معنوية أو حسية كهيئة المتحرّكة الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر
 وذلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحرّكة والبقاءية من الحركة والقيام أو للفاعل والمفعول للمتعلى
 كالمالكية والمعلومية من العلم واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى
 أي فهو مجاز مرسل (قوله أي أسالة الماء الخ) قال في البحر واختلف في معناه الشرعي فقال أبو حنيفة ومحمد
 هو الأسالة مع التقاطر ولو قطرة حتى لو لم يسيل الماء بأن استعمله استعمال الدهن لم يجز في ظاهر الرواية وكذا
 لو توضأ بالثلج ولم يقطر منه شيء لم يجز وعن أبي يوسف هو مجزئ بل المحل بالماء سال أول يسيل اه واعلم أنه
 صرح بغيره بذكر التقاطر مع الأسالة وإن كان حد الأسالة أن يتقاطر الماء التام كيد وزيادة التنبيه على
 الاحتراز عن هذه الرواية على أنه ذكر في الحلية عن الذخيرة وغيره أنه قيل في تأويل هذه الرواية أنه سال
 من العضو قطرة أو قطرتان ولم يتدارك اه والظاهر أن معنى لم يتدارك لم يقطر على الفور بأن قطر بعد مهلة
 ففعل هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للتقاطر احترازاً عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يندفع ما أورد
 على هذه الرواية من أن البلب لا يتقاطر مسح فيلزم أن تكون الأعضاء كلها ممسوحة مع أنه تعالى أمر بالغسل
 والمسح (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل اه ح (قوله أقله قطرتان) يدل عليه
 صيغة التفاعل اه ح ثم لا يخفى أن هذا بيان للقرض الذي لا يجزئ أقل منه لأنه في صدد بيان الغسل
 المفروض وسأني أن التقدير مكرره ولا يمكن حمل التقدير على مادون القطرتين لأن الوضوء حينئذ لا يصح للماءات
 فعين أنه لا ينبغي التقدير إلا بالزيادة على ذلك بأن يكون التقاطر ظاهراً ليكون غسلاً بيقين وبدونها يقرب إلى حد
 الدهن وربما لا يتقن بسيلان الماء على جميع أجزاء العضو فلذا كرهه فافهم (قوله لأن الأمر) وهو هذا قوله
 تعالى فأغسلوا (قوله لا يقتضي التكرار) أي لا يستلزمه بل ولا يمتثل في الصحيح عندنا وإنما يستفاد من دليل
 خارجي ككثر الصلاة التكرار وأولها (قوله مشتق الخ) المراد بالاشتقاق الأخذ بمجاز علاقته الإطلاق
 والتقييد إذا الاشتقاق في الصرف أخذ واحد من الأشياء العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والأمر واسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والوجه ليس منها اه ح
 لكن في تعريفات السيد الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهم بمعنى وتركيباً ومغايرتهما في الصيغة
 فإن كان بينهما مناسبات في الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغير أو في اللفظ والمعنى دون
 الترتيب كجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كنق من النق فأكبر اه وفحواه في شرح التحرير قال وقد
 تسمى أصغر وصغيراً وكبيراً وقد تسمى أصغر وأوسط وكبيراً والأول أشهر وما نحن فيه من القسم الأول فافهم
 (قوله شائع) خبر اشتقاق وذلك لأن معنى الاشتقاق أن ينظم الصيغتين فأكثر معنى واحد وفي هذا لا توقيت
 بأن يكون المشتق منه ثلاثياً بخلاف أن يكون المزيد أشهر وأقرب لفهم من الثلاثي لكثرة الاستعمال فصح ذكر
 الاشتقاق لا بوضوح معناه وإن لم يكن المزيد أصلاً له أفاده في النهاية (قوله من الارتعاد) أي الاضطراب
 أخذ منه الرعد لا اضطرابه في السماء واضطراب السحاب منه (قوله والميم) وهو البحر من التيميم وهو القصد
 قال في الكشف لأن الناس يقصدونه وقال أيضاً واشتقاق البرج من التبرج لظهوره وقال في الفائق والجن
 من الاجتنان لاستنارهم عن العيون (قوله سطح جهته) أي أعلاها ط (قوله بقرينة المقام) وهي كون
 المتوضئ أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل اه ط (قوله أي منبت أسنانه السفلى) تفسير للذوق

(غسل الوجه) أي أسالة
 الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي
 الفيض أقله قطرتان في الأصح
 (مرة) لأن الأمر لا يقتضي
 التكرار (وهو) مشتق من
 المواجهة واشتقاق الثلاثي
 من المزيد إذا كان أشهر في
 المعنى شائع كاشتقاق الرعد
 من الارتعاد والميم من التيميم
 (من مبدا سطح جهته) أي
 المتوضئ بقرينة المقام
 (إلى أسفل ذقنه) أي منبت
 أسنانه السفلى

مطلب
 في معنى الاشتقاق وتقسيمه إلى
 ثلاثة أقسام

بأنحرىك أى الى اسفل العظم الذى عليه الاسنان الفلى وهو ماتحت العنفة (قوله طولا) منصوب
 على التمييز ط (قوله كان عليه) أى على الوجه (قوله شعر) بالاسكان ويجزله قاموس (قوله عدل
 عن قولهم) أى عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء فى تعريف الوجه طولا كالـ كنز الملتقى ط (قوله
 قصاص) بثلاث الناف والضم اعلاها حيث ينتهى بساته فى الرأس نهر (قوله الجارى) صفة لقولهم ط
 (قوله على الغالب) أى فى الانحصار اذ الغالب فيهم طلوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير الغالب
 الاغم وأخواه ط (قوله الى المطرد) أى العاتم فى جميع الافراد ط (قوله ليعم الاغم الخ) هو الذى
 سال شعر رأسه حتى ضيق الجبهة والاصلع هو الذى انحسر مقدم شعر رأسه والانزع هو الذى انحسر شعره من
 جانبي جبهته اه ح عن جامع اللغة اقول وبقي الاقرو وهو من ذهب شعر رأسه قاموس (قوله شخصتى
 الاذنين) أى ما لان منهما والاذن بضم الذا لول اسكانها بتحقيقا أفاده فى النهر وانظر ما وجه التحديد
 بالشخصتين مع أن الظاهر أن يقال ما بين الاذنين ولعل وجهه أن الشخصتين لما اتصلا ببعض الوجه وهو
 البياض الذى خلف العذار صار مظنة أن يجب غسلهما مثلا فاعلوا الحذف ما دفع ذلك تأمل (قوله وحينئذ
 أى حين اذ علت حد الوجه طولا وعرضا ط (قوله فيجب غسل المياقي) جمع موق وهو على ما فى النسخ
 بالياء المحدودة بعد الميم والصواب بالهمزة المدودة فقد ذكر فى القاموس فى باب القاف عشرة لغات
 فى الموق منها ماق بالهمز وموق ومأق أى بهمزة ممدودة فى أوله وقبل آخره ومواق ومأق ولم يذكر المياقي
 بعد الكل اربعة جوع آماق ومأق أى بهمزة ممدودة فى أوله وقبل آخره ومواق ومأق ولم يذكر المياقي
 لافى المفردات ولا فى الجوع هذا وفى البحر لورمدت عينه فرمضت يجب اىصال الماء تحت الرمض ان يبق
 خارجا بغيض العين والافلا اه هذا وفى بعض النسخ فيجب غسل المياقي وبغنى عند قول المصنف الا فى
 وغسل جميع اللحية فرض لان المراد بالمياقي ما لافى البشرة منها كما فى الدرر وفى شرحها للشيخ اجماعا على والمياقي
 هو ما كان غير خارج عن دائرة الوجه وهو احتراز عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب
 غسله ولا مسح بل يسق اه ويأتى تمام الكلام عليه (قوله وما يظهر) أى يفترض غسله كما صححه
 فى الخلاصة وقيل الشفة تبع للهم أفاده فى البحر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الانفعال الى أن
 المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعى لا عند انضمامها بشدة وتكلف اه ح وكذا لو غمض عينيه
 شديدا لا يجوز بحر لكن نقل العلامة المقدسى فى شرحه على نظم الكثر أن ظاهرا الرواية الجواز أن أقره
 فى الشرب لى تأمل (قوله وما بين العذار والاذن) أى ما بينهما من البياض (قوله وبه يفتى) وهو ظاهر
 المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر المشايخ قال فى البدائع وعن ابى يوسف عدمه وظاهره أن مذهب بخلافه
 بحر لان كلمة عن فقيد أنه رواية عنه والخلاف فى الملتقى أما المرأة والأمرد والكويج فيفترض الغسل اتفاقا
 درمى (قوله لا يغسل باطن العينين الخ) لانه شحم بضره الماء الحار والبارد ولهذا لو اكحل بكل من نجس
 لا يجب غسله كذا فى مختارات النوازل لصاحب الهداية (قوله والاف والقم) معطوفان على العينين
 أى لا يجب غسل باطنهما ايضا (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحمل هذا على ما اذا كالا كشيئين أما اذا بدت
 البشرة فيجب كما يأتى له قريبا عن البرهان وكذا يقال فى اللحية والشارب ونقله ح عن عظام الدين شارح
 الهداية ط (قوله وروى ذباب) أى خرؤه قال فى بحث الغسل ولا يمنع الظهارة ونيم ذباب وبرغوث لم يصل
 الماء تحت وحنا ولو جرعه به يفتى ودرن ودغن وزاب وطين الخ (قوله ليجرج) علة لقوله لا يغسل الخ أى
 فان هذه المذكورات وان كانت داخله فى حد الوجه المذكور الا انها لا يجب غسلها العرج وعمل فى الدرر بان
 محل الفرض استبرأ بالخال وصار محال لا يواجه الناظر اليه فسقط الفرض عنه وتحول الى الخائل (قوله اسقط
 لنظ فردى) تعريض بصاحب الدرر حيث قيده اه ح ومعناه غسل كل يد منفردة عن الاخرى ط (قوله
 لعدم الخ) أى لانه فى صديان فرائض الوضوء فيشعر كلامه بأن الانفراد لازم مع انه لو غسلهما معا سقط
 الفرس (قوله الباديتين) أى الظاهرتين اللتين لا خف عليهما ط (قوله فان انجروحتين الخ) علة
 للتقيد بالقيدين السابقين على سيل الف والنشر المشوش ط (قوله وظيفتهما المسح) لكنه مختلف الكيفية
 كما يأتى ط (قوله الماسر) أى من أر الامر لا يقتضى التكرار (قوله مع المرفقين) تنبيه مرفق بكسر الميم

(قوله) كان عليه شعر ألا
 عدل عن قولهم من قصاص
 شعره الجارى على الغالب
 الى المطرد ليعم الاغم والاصلع
 والانزع (وما بين شخصتى
 الاذنين عرضا) وحينئذ
 (فيجب غسل المياقي) وما يظهر
 من الشفة عند انضمامها
 (وما بين العذار والاذن)
 لدخوله فى الحد وبه يفتى
 (لا يغسل باطن العينين)
 والاف والقم وأصول شعر
 الحاجبين واللحية والشارب
 وروى ذباب العرج (وغسل
 اليدين) اسقط لفظ فردى
 لعدم تقييد الفرض بالانفراد
 (والرجلين) الباديتين السليمتين
 فان انجروحتين والمستورتين
 بالخلف وظيفتهما المسح (مرة)
 الماسر (مع المرفقين)

وفتح الماء وفيه العكس اسم للثني العظمين عظم العنق وعظم المذراع وأشار المصنف الى أن الى في الآية بمعنى
 مع وهو مردود لانهم قالوا ان اليد من رؤس الاصابع ثم عكسها فذا كانت الى بمعنى مع وجب الفصل الى المنكب
 لانه كغسل التيميص وكه وغايته انه كافر اذ قد من العام وذلك لا يخرج غيره بجر والجواب أن المراد
 من اليد في الآية من الاصابع الى المرفق للاجماع على سطر ما فوق ذلك وعدل عن التعبير بالي المحتمل لدخول
 المرفقين والكعبين وعدمه الى التعبير بجمع الصريحة بالدخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار اليه بقول
 الشارح على المذهب أي خلافا لفرقوس قال بقوله من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والكعبين)
 هذا الظاهر الناشئ من جاني القدم أي المرتفعان كذا في المغرب وصححه في الهداية وغيرها وروى هشام
 عن محمد انه في ظهر القدم عند مقتدر النزال قالوا حوسيو من هشام لان محمدا انما قال ذلك في المحرم اذالم
 يجد النعائين حيث يتطوع بنفسه استدلل من الكعبين وأشار محمد بسده الى موضع القطع فقله هشام الى الظهارة
 وتماه في البحر وغيره (قوله وما ذكرنا) أي في الجواب عما اورد أنه ينبغي غسل يد ورجل لان مقابلة الجمع
 بالجمع تقتضي انتساب الآحاد على الآحاد (قوله بعبارة النص) أي بصريحه الموقوف ط (قوله بدلالته)
 أي انه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن البحث في الى) أي في كونها تدخل الغاية اولاد خلتها
 اولا الامر محتمل والمرجح القرائن وغير ذلك مما اطال به في البحر ط (قوله وفي القراءتين) أي قراءتي الجز
 وانعصب في ارجلكم من حمل الجز على حالة الخقف والنصب على غيرها أو أن الجز للجوار لان المسح غير مغيبا
 بالكعبين الى آخر ما اطال به في الدرر وغيرها (قوله قال في البحر لا طائل تحته) أي لا فائدة فيه والجملة
 خبر ما في قوله وما ذكرنا أذاده ط (قوله بعد انعقاد الاجماع على ذلك) أي على افتراض غسل كل واحدة
 من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعبين وغسل الرجلين لاصحهما افاده ح أقول من استدلل
 بالآية كفاة دورى وغيره من اصحاب المتون يحتاج الى ذلك ليسم دليله على أن في ثبوت الاجماع على دخول
 المرفقين كلاما لانه في البحر أخذ من قول الامام الشافعي لانعلم مخالفا في ايجاب دخول المرفقين في الوضوء
 ورده في النهر بان قول الجهم لا أعلم مخالفا ليس حكاية للاجماع الذي يكون غيره محجوجا به فقد قال الامام
 التلماش في اصوله لا خلاف أن جميع المجتهدين لو اجمعتوا على حكم واحد ووجد الرضى من الكل نصا كان
 ذلك اجماعا فاما ما ادّعى البعض وسكت الباقران لاعتناء خوف بعد اشتها القول فعادة أهل السنة أن ذلك
 يكون اجماعا وقال الشافعي لا أقول انه اجماع وان كان أقول لأعلم فيه خلافا وقال ابو حاشم من المعتزلة
 لا يكون اجماعا ويكون جهة أيضا اه وقد منا أيضا عن شرح المنية أن غسل المرفقين والكعبين ليس بفرض
 قطعي بل هو فرض على كربع الرأس وإذا قال في النهر أيضا لا يحتاج الى دعوى الاجماع لان الفروض العملية
 لا يحتاج في إثباتها الى القاطع (قوله ومسح ربع الرأس) المسح لغة امرار اليد على الشيء وعرفا إصابة الماء
 العضو واعلم أن في مقدار فرض المسح روايات أشهرها ما في المتن الثانية مقدار الناصبية واختارها القنودرى
 وفي الهداية وهي الربع والتحقيق انها اقل منه الثالثة مقدار ثلاثة اصابع رواها هشام عن الامام وقيل هي
 ظاهر الرواية وفي البدائع انها رواية الاصول وصحبتها في الخفة وغيرها وفي الظهيرية وعليها الفتوى وفي المعراج
 انها ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين لكن نسبها في الخلاصة الى محمد فيكمل ما في المعراج من انها ظاهر
 المذهب على انها ظاهر الرواية عن محمد توفيقا وتماه في النهر والبحر والحاصل أن المعتزلة رواية الربع وعليها
 منى المتأخرون كابن الهمام وتليذه ابن امير طاج وصاحب النهر والبحر والمقدسي والمصنف والشربة لالى
 وغيرهم (قوله فوق الاذنين) فلو مسح على طرف ذؤابة شدت على رأسه لم يميز مقدسي (قوله او بل باقى الخ)
 هذا اذا لم يأخذ من عضو آخر مقدسي فلو أخذ من عضو آخر لم يميز مطلقا بجر أي سواء كان ذلك العضو
 مغسولا او لم يغسول (قوله على المشهور) مقابله قول الحاكم بالمنع وخلفاء عامة المشايخ واتصلوا بالحق
 ابن الكيال وقال الصحيح ما قاله الحاكم فقد نص الكرخي في جامعه الكبير على الرواية عن ابي حنيفة وابي يوسف
 انه اذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يميز الاجزاء جديد لانه قد تظهر به مرة اه وأقره في النهر (قوله الا
 أن يتماطر) كذا ذكره في النهر لانه كذا أخذ ما جديد (قوله ولو مده الخ) أي مده المسح حتى استوعب قدر
 الربع وفي البدائع لو وضع ثلاثة اصابع ولم يدها جاز على رواية الثلاث اصابع لا الربع ولو مسح بهما منصوبة

والكعبين) على المذهب
 وما ذكرنا من أن الثابت
 بعبارة النص غسل يد ورجل
 والاخرى بدلالته ومن البحث
 في الى وفي القراءتين في
 ارجلكم قال في البحر لا طائل
 تحته بعد انعقاد الاجماع على
 ذلك (ومسح ربع الرأس مرة)
 فوق الاذنين ولو باصابة مطار
 أو بل باقى بعد غسل على
 المشهور لا بعد مسح الآن
 يتقاطر ولو مدها بهما او اصابه عين

غير موضوعة ولا ممدودة فلا لانه لم يأت بالقدر المفروض أى وهذا بالاجماع كافى انهم لم يمتدوها حتى بلغ
 القدر المفروض لم يجز عند علمائنا الثلاثة خلافا لفر وكذا الخلاف فى الاصبع والاصبعين اذا مدها
 وبلغ القدر المفروض اه ملخصا بى ما اذا وضع ثلاث اصابع ومدها وبلغ الربع قال فى الفتح ولم ارفسه
 الا الجواز وتعبه فى النهر بقوله قد وقفت على ما هو المنقول يعنى قول البدائع فلو مدها الخ اقول وفيه نظر
 لان التميز فى قول البدائع فلو مدها الخ عائذ على المنصوبة أى بأن مسح بأطرافها الا الموضوعة على انه قال
 فى البحر لو مسح بأطراف اصابعه والماء مستقار جاز والا فلا لانه اذا كان مستقرا فالما ينزل من اصابعه الى
 اطرافها فاذا مده صار كأنه أخذ ماء جديدا كذا فى المحيط وذكر فى الخلاصة انه يجوز مطلقا هو الصحيح
 اه قال الشيخ اسماعيل ونحوه فى الوقعات والفيض (قوله لم يجز) قيل لان البلة صارت مستعملة وهو
 مشكل بأن الماء لا يصير مستعملا قبل الانفصال وبأنه يستلزم عدم الجواز بعد الثلاث على رواية الربع وقيل
 لا مأمورا برون بالمسح باليد والاصبعان منها لا تسمى يدا بخلاف الثلاث لانها اكثرها وفيه انه يقتضى تعيين
 الاصابع باليد وهو متفق بمسألة المطر وقد يقال فى العلة ان البلة تتلشى وتفرغ قبل بلوغ قدر القرض
 بخلاف ما لو مده الثلاث وتماه فى فتح القدير (قوله الا ان يكون مع الكف الخ) لانهم مع الكف اومع ما
 بين الابهام والسبابة بصيران مقدار ثلاث اصابع أو أكثر فاذا مدهما وبلغ قدر الربع جاز أمّا بدون مده
 فيجوز على رواية الثلاث كما صرح به فى التارخانية (قوله او بيماء) قال فى البحر ولو مسح باصبع واحدة
 ثلاث مرّات وأعادها الى الماء فى كل مرة جاز فى رواية محمد أمّا عندهم فلا يجوز اه أى على رواية الربع
 لا يجوز وفى الدر المنثور من انه يجوز اتفقا فيه نظر كذا قيل وأقول فيه نظرا لان عمارته لو كان مبيدا فى مواضع
 مقدار القرض جاز اتفقا فتقوله مقدار القرض شامل لرواية الثلاث اصابع ولرواية الربع وفى البدائع لو مسح
 باصبع واحدة يظن انها وظهرها وجانبها لم يذكر فى ظاهر الرواية واختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز
 وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لان ذلك فى معنى المسح بثلاث اصابع اه قال فى البحر ولا يخفى انه لا يجوز
 على المذهب من اعتبار الربع وما فى شرح المجمع لابن ملك من انه لا يجوز اتفقا فى الاصحح وفيه نظر اه (قوله
 اجراه) أى ان اصاب الماء قدر القرض ط (قوله ولم يصبر الماء مستعملا) لان الماء لا يعطى له الاستعمال
 الا بعد الانفصال والذى لا فى الرأس أى وأخويه أى الخف والجيرة لاصقه فظهره وغيره لم يلاقه فلا يستعمل
 وفيه نظر كذا فى الفتح (قوله اتفقا) أى بين صاحبين (قوله على الصحيح) قيد للاتفاق ومقابل ما قيل
 انه لو نوى لا يجزئ عند محمد (قوله جميع اللحية) بكسر اللام وفتحها نهر وظاهر كلامهم أن المراد بها
 الشعر الثابت على الخدين من عذار وعارض والذقن وفى شرح الارشاد اللحية الشعر الثابت بمجتمع الخدين
 والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر الحاذى للاذن يتصل من الاعلى بالصدغ ومن الاسفل بالعارض
 بحر (قوله يعنى عليا) ذكر بعضهم أن التفسير بأى للبيان والتوضيح والتفسير يعنى لدفع السؤال وإزالة
 الهم كذا فى حاشية البحر للخبير الرملى وهذا كذلك لانه دفع ما يترهم من اطلاق القرض انه القطعى مع أن
 الآية لا تدل دلالة قطعية على انتقال حكم ما تحت اللحية من البشرة اليها (قوله ايضا) أى كما أن مسح ربع
 الرأس كذلك ط (قوله وما عدا مده الرواية) أى من رواية مسح الكل أو الربع أو الثلث أو ما يلاقى البشرة
 أو غسل الربع أو الثلث أو عدم الغسل والمسح فالجميع ثمانية (قوله كما فى البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن
 لم اره نظيرا فى كتبنا وهو للامام ابى بكر بن مسعود بن احمد الكاسانى شرح به تحفة الفقهاء لشيخه علاء الدين
 السمرقندى فلما عارضه عليه زوجته ابنته فاطمة بعد ما خط بها المولى من ابيهها فاستمع وكانت الفتوى تخرج
 من دارهم وعليها خطها وخط ابيهها وزوجها (قوله ثم لا خلاف) أى بين اهل المذهب على جميع الروايات
 ط (قوله ان المسترسل) أى الخارج عن دائرة الوجه وفسره ابن حجر فى شرح المنهاج بما لو مده من جهة نزوله
 تخرج عن دائرة الوجه وعلى هذا فانسابت على اسفل الذقن لا يجب غسل شئ منه لانه بمجرد ظهوره يخرج عن
 حد الوجه لان ذلك جهة نزوله وان كان لو مده الى فوق لا يخرج عن حد الوجه وكذا البات على أطراف الخدين
 من اللحية وأما الثابت على الخدين فيجب غسل ما دخل منه فى دائرة الوجه دون الزائد علم اولذا قال فى البدائع
 الصحيح انه يجب غسل الشعر الذى يلاقى الخدين وظاهر الذقن لا ما استرسل من اللحية عندنا وعند الشافعى يجب

لم يجز الا أن يكون مع الكف
 او بالابهام والسبابة مع ما
 بينه الرواية ولما أدخل رأسه
 الاناء أو خفه أو جبرته وهو
 محدث اجزأه ولم يصبر الماء
 مستعملا وان نوى اتفقا
 على الصحيح كما فى البحر عن
 البدائع (وغسل جميع اللحية
 فرض) يعنى عليا (ايضا)
 على المذهب الصحيح المقتضى به
 المرجع اليه وما عدا هذه
 الرواية من جوع عنه كما فى
 البدائع ثم لا خلاف أن
 المسترسل لا يجب غسله ولا

مسحه

لأن ما استرسل تابع لما انصل وللتبع حكم الاصل ولنا انه انما يوجه الى المتصل عادة لا الى المسترسل فلم يكن وجهها
 فلا يجب غسله اه فتأمل ثم رأيت المصنف في شرحه على زاد الفقير قال ما فيه وفي المجتبى قال البقالي وما نزل
 من شعر اللحية من الذقن ليس من الوجه عندنا خلافا للشافعي اه ولا رواية في غسل الذواتين اذا جاوزتا
 القدمين في الجنابة وكذا السلعة اذا تداخت عن الوجه والصحيح انه يجب غسلها في الجنابة وغسل السلعة في
 الوضوء أيضا اه (قوله بل يسن) أي المسح لكونه الاقرب لمربع الضمير وعبارة المنية صريحة في ذلك
 كذا في ح (قوله التي ترى بشرتها) قد بدلت لانه الذي لا خلاف فيه وأما ما في البدائع من انه اذا نبت
 الشعر يسقط غسل ما تحته عند عامة العلماء كنفها كان او خفيفا لأن ما تحته خرج من أن يكون وجهها لانه
 لا يوجه به اه فمعمول على ما اذا لم تر بشرتها كما يشير اليه التعليق بالخفيفة قسمان والفرق بينهما بالمعنى
 الثاني وبين الكثيفة العرف كما هو وجهه عند الشافعية والاصح عندهم أن الخفيفة ما ترى بشرتها في مجلس
 الخطاب أفاده في الحلية (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورة فساقط غسلها للعرج ط ويستثنى منه
 ما اذا كان الشارب طويلا يستره الشفتين لمافي السراجية من أن تحليل الشارب الساتر حرة الشفتين
 واجب اه لانه يمنع ظاهرا وصول الماء الى جميع الشفة او بعضها ولا سيما ان كان كنفها وتحت له محقق
 لوصول الماء الى جميعها وقامه في الحلية (قوله ولا يعاد الوضوء الخ) لان المسح على شعر الرأس ليس بدلا
 عن المسح عن البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجز اه بجر بقي ما اذا كانت اللحية
 كثيفة فإن ظاهرها ما قمت منه عن الدرر عند قوله للعرج أن غسلها بديل عما تحته ومقتضاه إعادة غسله بخلق
 الشعر فليراجع لكن قول البحرنا لانه يجوز مع القدرة الخ يفيد أنه ليس يسدل لانه يصح غسل بشرتها تأمل
 (قوله ولا بل المحل) عبر بالبل ليشمل المسح والغسل (قوله الغسل للحل الخ) الاولى تقديم الوضوء لانه
 المذكور في كلام المصنف فيعود الضمير عليه بل الاولى عدم ذكر شيء لظهور المراد أفاده ط (قوله ظفروه)
 مثلث الفاء ط (قوله قرحة) أي جراحة ط (قوله كالدمل) مأخوذ من دمل بالفتح بمعنى اصل يقال
 دملت بين القوم بمعنى اصلحت كما في الصحاح وصلاحتها بغيرها فتسمية القرحة دملًا نفاذ لا يبرها كالقاذلة
 والمقازة ط (قوله وان تألم بالنزع) في بعض النسخ بدون واو والاصوب وان لم يتألم كما فاده ط لانه ذكر
 في التاترخانية وغيرها انه ان نزع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم فعليه الغسل وان قبله بحيث يتألم فلا والاشبه
 أنه لا يلزمه الغسل فيه ما جاعل وهو المأخوذه اه ملخصا فحالة التألم لا خلاف فيها فاذا قال وان لم يتألم
 يعلم عدم لزوم الغسل مع التألم بالاولى لان القاعدة أن نقض ما بعد ان ولو الوصلتين اولى بالحكم ويمكن
 الجواب بأنه اني بالواو بدون لم الملاحظة التعليق بعدم البدلية لان اتفاء البدلية عند عدم التألم اولى منه عند
 التألم تأمل وعلى كل فتسخة ان تألم بدون واو غير صحيحة فانهم (قوله لعدم البدلية) على لعدم الاعادة في
 المسائل كلها ط وذلك لان البدلية تكون عند تعذرا الاصل (قوله بخلاف نزع الخلف) أي فانه ينزعه
 يغسل ما تحته لانه بدل عن الغسل ظاهرا فلما نزع سري الحدث الى القدم ط (قوله فصار) أي ما ذكر
 من الخلق والقلم والكشط (قوله ثم حته او قشره) هما بمعنى واحد كما في القاموس أي حث محل المسح
 منه (قوله شقاق) هو بالتم وفي التهذيب قال الليث هو تشقق الجلد من برد أو غيره في اليدين والوجه وقال
 الاصمعي الشقاق في اليد والرجل من بدن الانسان والحیوان وأما الشقوق فهي صدوع في الجبال والارض
 وفي التكملة عن يعقوب يقال يبد فلان شقوق ولا يقال شقاق لان الشقاق في الدواب وهي صدوع في حوافرها
 وأرأسها مغرب (قوله والأتربة) أي وان لم يمسحها بأن لم يقدر على المسح تركه (قوله ولا يقدر على الماء)
 أي على استعماله لما منع في اليد الاخرى ولا يقدر على وضع وجهه ورأسه في الماء (قوله يتمم) زاد
 في الخزان وصلاته جائزة عنده خلافا لها ولو كان في رجله فجعل فيه الدواء يكفيه امر الماء فوقه ولا يكفيه
 المسح ولو أمره فسقط ان عن برء يعيده والا فلا كما في الصغرى اه ابن عبد الرزاق (قوله ولو قطع الخ)
 قال في البحر ولو قطعت يده او رجله فلم يبق من المرقق والكعب شيء سقط الغسل ولو بقي وجب اه ط (قوله
 ولو خلق له) أي من جانب واحد (قوله فلو يبطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش قاصر على
 اليدين فلو قال ويمشي بها نظر الى الرجلين لكان حسنا ط (قوله ولو باحداهما الخ) أي ولو يبطش

٣ قوله عن البشرة هكذا بخطه

ولعل الاولى على البشرة

فليتأمل اه مصححه

بل يسن وأن الخفيفة التي ترى

٢ بشرتها يجب غسل ما تحته كذا

في التهر وفي البرهان يجب غسل

بشرة لم يسترها الشعر كحاجب

وشارب وعنفقة في المختار (ولا

يعاد الوضوء) بل ولا بل المحل

(بخلق رأسه وحليته كما لا يعاد)

الغسل للحل ولا الوضوء

(بخلق شاربه وحاجبه وقلم

ظفروه) وكشط جلده (وكذا

لو كان على اعضاءه وضوئه

قرحة) كالدمل (وعليها جلدة

رققة فتوضا وأمر الماء عليها

ثم نزعها لا يلزمه إعادة غسل

على ما تحته) وان تألم بالنزع

على الاشبه لعدم البدلية

بخلاف نزع الخلف فصار

كالمسح خفه ثم حته او قشره

(فروع) في أعضائه شقاق

غسله ان قدر والامسحه

والا تركه ولو يسه ولا يقدر

على الماء يتم ولو قطع من المرفق

غسل محل القطع ولو خلق له

يدان ورجلان فلو يبطش

بهما غسلهما ولو باحداهما

فهي الاصلية في غسلها

باحداهما فهي الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت تامة وفي النهي لم أر حكماً ما لو كانت
 تامة متصليتين او منفصلتين والظاهر وجوب غسلها في الاول وغسل واحدة في الثاني اهـ فليعتبر البطش
 والظاهر أنه يعتبر البطش أولاً فان بطش بهما وجب غسلهما والا فان كانتا متصليتين وجب غسلهما
 وان كانتا منفصلتين لا يجب الاغسل الاصلية التي يبطش بها او وحسن جمعاً بين العبارتين ط (قوله كاصبع)
 تنظر لا تميل لان الكلام في اليد (قوله وسننه الخ) اعلم أن المشرعات أربعة أقسام فرض وواجب وسنة
 ونقل فما كان فعلاً اولى من تركه مع منع الترك ان ثبت بدليل قطعي ففرض او يظن فواجب وبلا منع الترك
 ان كان مما واطب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم او خلفاء الراشدين من بعده فسنة والا فمندوب ونقل
 والسنة نوعان سنة الهدى وتركها يوجب اساءة وكرهية كالجماعة والاذان والاقامة ونحوها وسنة
 الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كبير النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده والنفل ومنه المندوب
 يثاب فاعله ولا يسيء تاركه قيل وهو دون سنن الزوائد ويرد عليه أن النفل من العبادات وسنن الزوائد من
 العادات وحل يقول احدان نافله الحج دون التيامن في التسعل والترجل كذا حققه العلامة ابن الكمال في تغيير
 التنقيح ونسرحه اقول فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم لانه لا يكره ترك كل منهما وانما الفرق
 كون الاول من العبادات والثاني من العادات لكن ارورده عليه أن الفرق بين العبادات والعادة هو النية المتضمنة
 للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع أفعاله صلى الله عليه وسلم مشبهة تعالىها كما بين في محله اقول قدموا السنة
 الروايات أيضاً تطويله عليه الصلاة والسلام القراءة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادة وحينئذ فعني
 كون سنة الزوائد عادة أن النبي صلى الله عليه وسلم واطب عليها حتى صارت عادة ولم يتركها إلا أحياناً لان
 السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين فهي في نفسها عبادة وسبقت عادة لما ذكرنا ولم تكن من مكملات الدين
 وشعائره سميت سنة الزوائد بخلاف سنة الهدى وهي السنن المؤكدة القرينية من الواجب التي يضل تاركها
 لان تركها استخفاف بالدين وبخلاف النفل فانه كما قالوا ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة
 بنوعها ولذا جعلوا قسماً اربعاً ما وجبوا منه المندوب والمستحب وهو ما ورد به دلائل تدل بخصه كما في التحرير
 فالنفل ما ورد به دليل ندب عموماً او خصوصاً ولم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذا كان دون سنة الزوائد
 كما صرح به في التنقيح وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الزوائد ومنه قولهم باب الزوائد والنوافل ومنه تسمية
 الحج نافله لان النفل الزيادة وهو زائد على الفرض مع انه من شعائر الدين العامة ولا شك انه افضل من تلبية
 غسل اليدين في الوضوء ومن رفعهما للتحريم مع انه من السنن المؤكدة فتعين ما قلنا وبه اندفع ما اورده
 ابن الكمال فاعتنم تحقيق هذا المحل فانك لا تجد في غيره هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله أفاد
 الخ) حيث ذكر السنن عقب الأركان هنا وفي الغسل ولم يذكر لها واجبا ولو لم يكن كلامه مفيداً لكانت
 ذكر الواجب على السنن لانه اقوى فمقتضى الصناعة تقديمه واراد بالواجب ما كان دون الفرض في العمل
 وهو أضعف نوعي الواجب لا ما يشمل النوع الاخر وهو ما كان في قوة الفرض في العمل لان غسل المرفقين
 والكعبين ومسح ربيع الرأس من هذا النوع الثاني وكذا غسل الفم والافن في الغسل لان ذلك ليس من الفرض
 القطعي الذي يكفر جاحده تأمل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الدرر للشيخ اسماعيل واحترز بقوله للوضوء
 وللغسل عن نفس الوضوء والغسل فان الوضوء يكون فرضاً وواجباً وسنة ونفلاً كما قدمه الشارح وكذا الغسل
 على ما ياتي في محله (قوله وجعها) أي السنن حيث اتى بها بصيغة الجمع ولم يأت بها مفردة كما قال في الكنز وسننه
 (قوله مستقلة بدليل وحكم) قال ابن الكمال أما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وسائر الكتب
 المطولة رأما الثاني فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب والعقاب يترتب على كل فعل منها وتركه
 مفردة كانت او مجمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء يوجب غسل الاعضاء
 الثلاثة ومسح الرأس لأن كلامها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك آتت به صيغة المفرد
 ومن لم يتب هذه الحقيقة الدقيقة لا ينقذ سلك في الموضوعين مسلك الأفراد اهـ وعلى هذا فكان الانسب للمصنف أن
 يقول فيما ترزك الوضوء بالأفراد لا اتحاد الدليل وهو الآية واتحاد الحكم بدليل فساد البعض بترك البعض
 كما قاله في البحر فافهم (قوله ما يترجى الخ) ما مصدرية لا موصولة او موصوفة واقعة على السنة لان الحكم

مطلب
 في السنة وتعرفها

وكذا الزائدة ان ثبتت من محل
 الفرض كاصبع وكف
 زائدتين والا فاحاذي منهما محل
 الفرض غسله وما لا فلا لكن
 يندب مجتبي (وسننه) أفاد أنه
 لا واجب للوضوء وللغسل
 واللقمة وجعها لان كل
 سنة مستقلة بدليل وحكم
 وحكمها ما يترجى على فعله

الناسبت له الاجر والوزم على الفعل والترك وليس الحكم هو الفعل الذي يؤجر عليه الا أن يقال انها موصولة
او موصوفة واقعة على الاجر والعائد محذوف أي الاجر الذي يؤجره وعلى كل فالمناصب تأييد الضمير
في قوله وتركه فذهبهم (قوله ويلام) أي يعاتب بالتأمل لا يعاقب كما أفاده في البحر والنهر لکن في التلويح ترك السنة
المؤكددة قريب من المرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنتي لم ينل شفاعة
اه وفي التحرير أن تاركها يستوجب التضليل والوزم اه والمراد الترك بلا عذر على سبيل الامرار كما في شرح
التحرير لابن امير حاج ويؤيده ما سأتى في سنن الموضوع من انه لو اکتفى بالغسل مرة ان اعتاد دائم والا لا وفي البحر
من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام أهل المذهب أن الاثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة على الصحيح
لتصريحهم بأن من ترك سنتي الصلوات الخمس قبل الايمان والصحيح انه يأنم ذكره في فتح القدير وتصريحهم بالاثم أن
ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح وكذا في نظائر لمن يتبع كلامهم ولا شأن أن الاثم مقول بالتشكيك
بعضه اشد من بعض فالاثم تارك السنة المؤكدة اخف من الاثم تارك الواجب اه قال في النهر هناك ويؤيده
ما في الكشف الكبير معزي الى اصول ابي اليسر حكم السنة أن يندب الى تحصيلها ويلام على تركها مع حقوق اثم
يسير (قوله وكثير الخ) مفعول مطلق وما زائد لتأكيد الكثرة أي ويعترفون بالحكم تعريفا كثيرا (قوله
لانه الخ) الخط موضع الخط مقابل الرفع ومواقع جمع موقع مصدر ممي بمعنى الوقوع والانتظار جمع نظر بمعنى
التأمل والتفكير أي لان الحكم هو محل وقوع انتظارهم أي انه المقصود للفتها (قوله وعرفها الشئ) أي
عرف السنة اصطلاحا ما هي لغة فالطريقة مطلقا ولو قبيحة ط (قوله او بفعله) ينبغي زيادة او تقريره
الا انه داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يقع بيزيده عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من أفعال
النفوس ط (قوله وليس بواجب) مراده ما يعم الفرض ط (قوله لكنه تعريف لمطلقها) أي لمطلق
السنة الشامل اقسامها وهما السنة المؤكدة المسماة سنة الهدى وغير المؤكدة المسماة سنة الزوائد
وأما المستحب المراد في النفل والمندوب فهو قسم لها لا قسم منها كما قد مناه فافهم وأفاد بالاستدلال أن المراد
من السنة هنا هو القسم الاول وبه صرح في النهر تأمل (قوله ولو حكما) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه
ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واظب
عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم ينكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان
ذلك منزلا منزلة الترك حقيقة والمراد أيضا المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر
في التخلف عنها وهو خوف أن تفرض علينا ط عن ابي السعود ومفاده أن المواظبة بالترك تفيد الوجوب
قال في البحر وظاهر الهداية يخالفه فانه في الاستدلال على سنة المضمة والاستئشاق قال لانه عليه
السلام فعلمها على المواظبة ثم قال في البحر والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما واظب عليه النبي صلى الله
عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك أحيانا فهي دليل غير
المؤكددة وان اقترنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب فافهم هذا فان به يحصل التوفيق اه قال
في النهر وينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يكن ذلك الفعل الواظب عليه مما اختص وجوبه به عليه الصلاة والسلام
أما اذا كان كصلاة الغنم فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح أن ينزل منزلة الترك ولا بد أن يقيد الترك
بكونه لغیر عذر كما في التحرير يخرج المترول لعذر كالقيام المفروض وكانه انما تركه لان الترك لعذر لا يعد تركا
اه (قوله وأورد عليه الخ) أي على تعريف الشئ وحاصله النقض بعدم المنع لانه اذا كان الاصل في الاشياء
التوقف بمعنى عدم العلم بالحكم هل هو الاباحة او الحظر لا تعلم اباحة المباح الا بقوله عليه السلام او فعلة فدخل
في تعريف السنة الا أن يزاد في التعريف ولا مباح قال ط وكذا في المباح على القول بان الاصل الحظر
(قوله الا أن الفتها الخ) جواب عن الايراد قال في الصحاح اللهج بالشئ اللوع به وقد لهج بالأكسر يلهم لهجا
اذا غرى به اه والمعنى انهم ينطقون به كثيرا ط اقول وصريح في التحرير بان المختار أن الاصل الاباحة
عند الجمهور ومن الخفية والشافعية اه وتبعه تلذه العلامة قاسم وجرى عليه في الهداية من فصل الحسد
وفي الخيانة من أوائل الحظر والاباحة وقال في شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية
وأكثر الخفية لاسيما العراقيين قالوا واليه اشار محمد فين هتد بالقتل على أكل الميتة واشرب الخمر فلم يفعل

ويلام على تركه وكثيرا
ما يعترفون به لانه محظ مواقع
انتظارهم وعرفها الشئ
بما ثبت بقوله عليه الصلاة
والسلام او بفعله وليس بواجب
ولا مستحب لكنه تعريف
لمطلقها والشرط في المؤكدة
المواظبة مع ترك ولو حكما
لكن شأن الشرط أن لا تذكر
في التعاريف وأورد عليه في
البحر المباح بناء على ما هو
النصور من أن الاصل في
الاشياء التوقف الا أن الفقهاء
كثرا ما يلهجون بأن الاصل
الاباحة

مطلب
المختار أن الاصل في الاشياء
الاباحة

حتى قيل بقوله خفت أن يكون آمنا لأن أصل الميتة وشرب الخمر ما لا يباح من ما يفعل الإباحة أصلا والحرمية بعارضين اثنين اه ونقل أيضا انه قول أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي - الشيخ أكل الدين في شرح اصول البرذوي وبه علم أن قول الشارح في باب استيلاء الكفار ان الإباحة رأى المعتزلة فيه نظر فتدبر (قوله) فالتعريف بناء عليه) أي على أن الأصل الإباحة أقول هذا الجواب نافع فيما سكت عنه الشارع وبني على الإباحة الأصلية أما ما نص على إباحته أو فعله عليه السلام فلا يقع وقد نص في التحرير على أن المباح يطلق على متعلق الإباحة الأصلية كما يطلق على متعلق الإباحة الشرعية فالاحسن في الجواب أن يقال المراد بقوله في التعريف ما ثبت ثبوت طلبه لاثبوت شرعيته والمباح غير مطالب الفعل وإنما هو مخير فيه (قوله البداية) قيل الصواب البداية فإنه مزوجه نظر فقد ذكر في القاموس من اليائس يدبت بالشئ ويدبت ابتدأت اه أي بفتح الدال وكسرها (قوله بالنية) بالتشديد وقد تحققت قهستاني وهي لغة عزم القلب على الشئ واصطلاحا كما في التلويح قصد الطاعة والتسرب إلى الله تعالى في إيجاب الفعل ودخل فيه المهمات فإن المكلف به الفعل الذي هو كلف النفس ثم العزم والقصد والنية اسم للإرادة الحادثة لكن العزم المتقدم على الفعل والقصد المتقدم به والنية المتعبر به مع دخوله تحت العلم بالمنوى ونعما في البحر (قوله أي نية عبادة) الأولى التعبير بالطاعة ليشمل نحو من المحصف فقد ذكر شيخ الإسلام زكريا أن الطاعة فعل ما يشاب عليه توقف على نية ولا يعرف من يفعلها لأجله أولا والقربة فعل ما يشاب عليه بعد معرفة من يتقرب إليه به وإن لم يتوقف على نية والعبادة ما يشاب على فعله ويتوقف على نية ففخر الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قربة وطاعة وعبادة وقراءة القرآن والوقف والعق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قربة وطاعة لا عبادة والنظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قربة ولا عبادة اه وقواعد مذهبنا لا تأباه جوى وإنما يمكن النظر قربة لعدم المعرفة بالمقرب إليه لان المعرفة تحصل بعده ولا عبادة لعدم التوقف على النية (قوله لا تصح) الأولى لا تحمل كما في الفتح ليشمل مثل من المحصف والطواف اه ح وفيه انه لو قصد من المحصف لم يكن آتيا بالسنة كما انه لو تيمم لم تجزله الصلاة به فان النية المسنونة في الوضوء هي المشروطة في التيمم كذا في حاشية شيخ مشايخنا الرجعي - وبالله أن الصلاة تصح عندنا بالوضوء ولو لم يكن منوبا وانما نسق النية في الوضوء ليكون عبادة فإنه بدونها لا يسمى عبادة مأمورا بها كما يأتي وإن حجت به الصلاة بخلاف التيمم فإن النية شرط لصحة الصلاة به فالنية في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط لصحة الصلاة به ولما لم تصح الصلاة بالتيمم المنوي به استحابة من المحصف علم أن الوضوء المنوي به ذلك ليس عبادة لكن قد يقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادة لان صحة الصلاة أقوى على أن طهارة التيمم ضرورية فيحتمل في شروطها ولذا أمر طوافي التيمم نية عبادة مقصودة وظاهر كلامهم هنا أن كون العبادة مقصودة غير شرط في النية المسنونة للوضوء فيدخل مثل من المحصف والله تعالى اعلم (قوله كوضوء الخ) فيه أن الوضوء ورفع الحدث ليسا عبادة لعدم توقفهما على النية عندنا بل هما قربة وطاعة كما علمت على أنه ما ليسا مما لا يحمل الإبالطهارة كما أفاده ح لان الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث وكذا امتثال الأمر بالوضوء لا زمان من لوازم وجودها فقوله كوضوء ليس تمثيلا للعبادة بل تنظير للمنوي ولا يخفى أن الأصوب أن يقول أروضوء بالعطف على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما جرم به في الفتح وايدته في البحر والنهر حيث ذكر أن المستفاد من كلامهم أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة وكأنه لانها مستوغة إلى إزالة الحدث وانحط فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فعلى هذا لنوى الوضوء كفي لانه ورفع الحدث سواء بل هو اخص منه لان رفع الحدث يشمل العسل فمكان الوضوء أولى اه لا يقال تنوع رفع الحدث إلى الوضوء والغسل يقتضي أن يكون كالطهارة لا نأقول تنوعه لا يضرب لان الغسل في خمنه وضوء فلم يكن ناويا خلاف ما اراد بخلاف تنوع الطهارة فافهم وقد مشى القنذوري في مختصره على الاكتفاء بنية الطهارة وواقفه في السراج لكن ظاهر كلام الزيلعي - انه خلاف المذهب وفي الاشباه وعند البعض نية الطهارة تكفي أقول ويؤيده ما في تيمم البدائع عن القنذوري الصحيح من المذهب انه اذا نوى الطهارة اجزأه وجزم به في البحر عننا لـ كن يفرق بأن الطهارة بالتراب لا تنوع بخلافها بالماء وذكر

فالتعريف بناء عليه (البداية بالنية) أي نية عبادة لا تصح الإبالطهارة كوضوء ورفع الحدث وامتنال أي

مطلب الفرق بين النية والقصد والعزم

مطلب الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة

في البحر هنالك ايضا أن نية التيمم لا تكفي لصحته على المذهب خلافا لما في النواذر ولا اعتماد عليه بل المعتمد
 اشتراطية مخصوصة اه ولعل الفرق بين التيمم والوضوء أن كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيمم فإن منه
 ما لا تصح به الصلاة كالتييمم اس مصحف فلذا لم تصح نية التيمم المطلق تأمل هذا وأورد في البحر على قوله
 او امتثال أمره لا يتأتى قبل دخول الوقت اذ ليس مأمور به الا أن يقال ان الوضوء لا يكون نفلا لانه شرط
 للصلاة وشرطها فرض ولا يتحقق ما فيه اه وأجاب ط بأنه مأمور به على طريق الذنب قبل الوقت وهو احدى
 الثلاث التي المندوب فيها افضل من الفرض اه اقول وعلى القول بأن سبب وجوبه الحدث يكون مأمور به
 قبل الوقت وجوباً موسعاً الى انقسام الى الصلاة كما سبق تقريره بقي هنائي وهو انه اذا أراد تجديد الوضوء
 لا ينوي ازالة الحدث ولا اباحه الصلاة ويمكن دفعه بأن ينوي التجديد فانه مندوب اليه فيكون عبادة كما في شرح
 الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندي اقول فيه أن التجديد ليس عبادة لتحلّ الا بالظاهرة فلا حسن أن يقال
 انه ينوي الوضوء بناء على أن نيته تكفي أو ينوي امتثال الامر لان المندوب مأمور به حقيقة أو مجازاً على
 الخلاف بين الاصوليين (قوله وصرت حوا بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية ليس عبادة وذلك كأن دخل
 الماء مدفوعاً أو مختاراً القصد التبرّد أو لجوّرد ازالة الوسخ كما في الفتح قال في النهر لا نزاع لاحكامنا أي مع
 الشافعي في أن الوضوء المأمور به لا يصح بدون النية انما نزاعهم في توقف الصلاة على الوضوء المأمور به وأشار
 ابو الحسن الكرخي الى هذا وقال الدبوسي في أسرارهم وكثير من مشايخنا يظنون أن المأمور به من الوضوء
 يتأذى من غير نية وهذا غلط فان المأمور به عبادة والوضوء بغير نية ليس بعبادة وفي مبسوط شيخ الاسلام
 لا كلام في أن الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمور
 به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمور به وغيره لان الماء مطهر بالطبع اه (قوله ويأتى
 بتركها) أي انما يسيرا كما قد مناه عن الكشف والمراد التبرك بلا عذر على سبيل الاصرار كما قد مناه أيضاً
 عن شرح التحرير وذلك لانها سنة مؤكدة ولو اظنبت صلى الله عليه وسلم عليها كما حققه في الفتح راداعلى القدوري
 حيث جعلها مستحبة (قوله وبأنها فرض الخ) الصواب أن يقال وبأنها شرط في كون الوضوء عبادة
 لا مفتاحاً للصلاة فان تارك النية لا يعاقب عقاب ترك الفرض واتقاء الا لازم يستلزم اتقاء المأمور والشرط
 لا يكون فرضاً الا اذا كان شرط الصحة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط اه ح
 يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية كما حققه العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية ونقله عنه
 الجوى في حاشية الاشياء وفي البحر وليست النية بشرط في كون الوضوء مفتاحاً للصلاة انما هي شرط في كونه
 سبباً للثواب على الاصح وقيل يثاب بغير نية اه (قوله بسوء رجار) نقله في البحر عن شرح الجمع والوقاية معزيا
 للكفاية وفي الفتح واختلفوا في النية بالتوضوء والاحوط أن ينوي اه والظاهر أن المراد أن الاحوط
 القول بلزوم النية تأمل (قوله وينبذتم) أي على القول الضعيف بجواز الوضوء به فهو كالتييمم لانه بدل عن
 الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء وينتقض به اذا وجد ذكره القدوري في شرحه عن احكامنا ففتح والظاهر
 أن العلة في سؤر الجار كذلك لانه انما يتوضأ به مع التيمم عند فقد الماء كما يأتي (قوله وبأن وقتها)
 معطوف على قوله بأنه بدونها (قوله ينبغي أن تكون) أي النية والذي رأيته في الاشياء يكون بالياء
 التحية أي يكون وقتها فعلى الاول ينبغي بمعنى يطلب وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما
 لا تنقل فيه وهو المتبادر من الاشياء (قوله قلت لكن الخ) استدراك على الاشياء بأن ما بحثه منقول كما ذكره
 الجوى والظاهر انه استدراك على قوله عند غسل الوجه قال في امداد الفتاح وأما وقتها فعند ابتداء الوضوء
 حتى قبل الاستبراء اه أي لان الاستبراء من سنن الوضوء بل من اقوى سننه كما صرح حوا به ولهذا قيل كان
 ينبغي ذكره هنا (قوله قبل سائر السنن) سائر هنا بمعنى باقي لا بمعنى جميع والالكان محلها قبل نفسها اه ح
 وافاد في القاموس أن استعماله بالمعنى الثاني وهم أو قليل (قوله فلا تسنن الخ) حاصله انه ليس محل سنيتها
 عندنا هو محل فرضيتها عند الشافعي الذي هو قليل غسل الوجه (قوله لذى الفهم) أي الادراك متعلق
 بقوله انت أو بقوله تحكي اي تذكر أو بسؤالات أو حال منه ومثله قوله في النية لكن يزيد عليه جواز تعلقه
 بعالم على أن في معنى الباء (قوله حقيقة) قد مانيان حقيقة الغة واصطلاحاً (قوله حكم) هو أنها سنة

وصرت حوا بأنه بدونها ليس
 بعبادة ويأتى بتركها وبأنها
 فمريض في الوضوء المأمور به
 وفي التوضؤ بسوء رجار وينبذ
 تمركاً لتييمم وبأن وقتها عند
 غسل الوجه وفي الاشياء
 ينبغي أن تكون عند غسل
 اليدين للرغين لينال ثواب
 السنن قلت لكن في القهستاني
 ومحلها قبل سائر السنن كما في
 التحفة فلا تسنن عندنا قليل
 غسل الوجه كما تفرض عند
 الشافعي اه وفيها سمع
 سؤالات مشهورة نظمها
 العراقي فقال
 سمع سؤالات لذى الفهم انت
 تحكي لكل عالم في النية

مطاب
 سائر بمعنى باقي لا بمعنى جميع

في الوضوء والغسل وشرط في المقاصد من العبادات كالصلاة والزكاة وفي التيميم وفي الوضوء بنيد القوسور
 الجاروفي نحو الكفارات وفي صبرورة المنوى تيمامادة (قوله محل) هو القلب فلا يكتفى التلطف بالسان دون
 الآن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوى به أو يشك في النية فيكفيه اللسان وحل يستحب التلطف بها أو يسر
 أو يكره فيه أقوال اختار في الهداية الأول أن لا تجتمع عزيمته وفي الفتح لم ينقل على النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه التلطف بها إلا في حديث صحيح ولا ضعف وزاد ابن امرحاج ولا عن الأئمة الأربعة وتعامه في الأشياء
 في بحث النية (قوله زمن) هو أول العبادات ولو حكما كما لو نوى الصلاة في بيته ثم حضر المسجد وافتتح
 الصلاة تلك النية بلا فاصل يمنع البناء وكيفية الزكاة عند عزل ما وجب ونية الصوم عند الغروب والحج عند
 الإحرام كما بسطه في الأشياء (قوله وشرطها) هو الإسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا يأتي بخلاف بين النية
 والمنوى ويسانه في الأشياء (قوله والقصد) أي المقصود منه ما مصدر بجنى اسم المفعول قال في الأشياء
 قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كالأعمال عن المفطرات
 قد يكون حجة أو لعدم الحاجة اليه فلا يكون عادة أو لا يلتبس بغيره لا تشترط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة
 والخوف والرجاء والنية وقرأة القرآن والأذكار والأذان (قوله والكيفية) أي الهيئة وهو منسوب لكف
 اسم الاستفهام لأنها من شأنها أن يسأل بها عن حال الأشياء فما يجب به يقال فيه كيفية في الهيئة التي
 يجب بها السائل عن حال شيء بقوله كيف هو كقوله كيف زيد فتقول صحيح أو سقيم فيقال هنا ينوى
 في الوضوء والغسل والتيميم استباحة ما لا يحل إلا بالطهارة أو رفع الحدث مثلا هذا ما ظهر لي ثم رأيت نحوه في
 الامداد فافهم (قوله قولاً) أشار به إلى أنه لا تنافي بين نية الابتداء بها وبالنية وبغسل اليدين لأن النية
 محلها القلب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل أفاده ط لكن في الشربلية أن مراعاة استحباب
 التلطف بالنية يفوت البدء بالتسمية حقيقة فيكون أضافا اه (قوله وتحصل بكل ذكر) فلو كبر أو حلل
 أو حمد كان مقية السنة يعني لأصلها وكما لها بما يأتي أفاده في النهر (قوله لكن الوارد الخ) قال في الفتح
 لفظها المفعول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله على الإسلام وقيل
 الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وفي المجتبى يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعيني المروى
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن أبي هريرة بأسناد حسن اه
 (قوله قبل الاستنجاء) لأنه من الوضوء والبداءة في الوضوء شرعت بالتسمية حلية وفيها ثم هذا كله أي
 ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء أما عند الاستنجاء ففي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل
 الخلاء قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث وزاد سعيد بن منصور رواه حاتم وابن السكن في أوله بسم الله
 والخبث بضمين ويجوز تسكين الباء على الأصح جمع خبث وخبائث جمع خبيثة قيل المراد به ما ذكره الشياطين
 ونامهم وقيل غير ذلك (قوله وبعده) لأنه حال مباشرة الوضوء درر وفيها أن عند بعض المشايخ تسن قبله
 وعند بعضهم بعده فالأحوط أن يجمع بينهما اه واختار في الهداية وقاضى خان (قوله الاحال انكشاف
 الخ) الظاهر أن المراد أنه يسبح قبل رفع ثيابه أن كان في غير المكان المعتد لقضاء الحاجة والاقبل دخوله فلو نسي
 فيها سبى بقلبه ولا يحرل لسانه تعظيماً لاسم الله تعالى (قوله بل المندوب) قال في السراج أنه يأتي بها ثلاثاً يخلو
 وضوءه عنها وقالوا أنها عند غسل كل عضو مندوبة نهر (قوله وأما الأكل الخ) أي إذا نسيها في ابتداءه
 وأعلم أن الزبلي ذكر أنه لا تحصل السنة في الوضوء وقال بخلاف الأكل لأن الوضوء عمل واحد بخلاف
 الأكل فإن كل لقمة فعل مبتدأ قال في البحر ولهذا قال في الخانية لوقال كلما أكلت اللقمة لله على أن اصدق
 بذرهم فعليه بكل لقمة درهم لأن كل لقمة أكل اه وذكر في الفتح أن هذا التعليل يستلزم في الأكل تحصيل السنة
 في الباقي لاستدراك ما فات وقال شارح المنية والأولى أنه استدراك ما فات لقوله صلى الله عليه وسلم إذا
 أكل أحدكم فليذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله أوله وآخره رواه أبو داود والترمذي
 ولا حديث في الوضوء اه أي فلو لم يكن فيه استدراك ما فات لم يكن لقوله أوله فائدة ولا يمكن الاستدراك
 في الوضوء بقوله بسم الله أوله وآخره لأن الحديث وارد في الأكل ولا حديث في الوضوء وقد يقال إذا حصل به
 الاستدراك في الأكل مع أنه أفعال متعددة يحصل في الوضوء بالأولى لأنه فعل واحد فيستفاد ذلك

باعتقاده حكم محل زمن
 وشرطها والتصد والكيفية
 (و) البداءة (بالتسمية) قولاً
 وتحصل بكل ذكر لكن
 الوا رد عنه عليه السلام باسم
 الله العظيم والحمد لله على دين
 الإسلام (قبل الاستنجاء
 وبعده) الاحال انكشاف وفي
 محل نجاسة فيسبى بقلبه ولو
 نسيها فسمى في خلاله لا تحصل
 السنة بل المندوب وأما الأكل
 فتحصل السنة في باقيه لا في أفعال

قوله بغسل يديه اعلها نسخته
التي كتب عليها والا فالذي في
نسخ الشارح بغسل اليدين
اه محصيه

وليقبل بسم الله اترله وآخره
(و) البداية (بغسل اليدين)
الظاهرين ثلاثا قبل الاستنجاء
وبعده وقيد الاستيقاظ اتفاقا
ولذا لم يقل قبل ادخالهما
الاناء لثلاثتهم اختصاص
السنة بوقت الحاجة لان
مفاهيم الكتب حجة بخلاف
اكثر مفاهيم النصوص كذا
في النهر وفيه من الحجج المفهوم
معتبر في الروايات اتفاقا ومنه
اقوال الصحابة قال وينبغي
تقديم ما يدرك بالأي لا مالا
يدرك به اه وفي انقضاء
عن حدود النهاية المفهوم
معتبر في نص العتوبة كما في
قوله انه الى كذا انهم عن ربه
يومئذ محبوبون

مطلب
في دلالة المفهوم

بدلالة النص لا بالقياس ويؤيده ما نقله المعنى في شرح الهداية عن بعض العلماء انه اذا سمي في اثناء الوضوء
اجزاء (قوله وليقبل بسم الله الخ) أي اذا اراد تحصيل السنة فيما فات وكان الاولى أن يقول ما لم يقل
(تمة) ما ذكره المصنف من أن البداية بالسنة سنة هو مختار الطحاوي وكثير من المتأخرين ورجح في الهداية
ندبها قيل وهو ظاهر الرواية شهر وتعجب صاحب الجبر من المحقق ابن الهمام حيث رجع هنا وجوب ما ذكر
في باب شروط الصلاة أن الحق ما عليه علماء زمانهم مستحبة كيف وقد قال الامام احمد لا علم فيها حديثا
ثابتا (قوله وبالدعاء بغسل يديه) قال ابن الكمال السنة تقديم غسل اليد وأما نفس الغسل ففرض
ولا اشارة الى هذا المعنى قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره اه (قوله الطاهرين)
أما غسل الجسدين فواجب يحرم (قوله ثلاثا) لم يكتب بقول المصنف الآتي وتلث الغسل لان المتبادر
منه أن المراد به غسل الاعضاء الثلاثة فافهم قال في الحلية والطاهر أنه لو نقص غسلهما عن الثلاث كان آثما
بالسنة تارك لكلها على انه في رواية عند اصحاب السنن الاربع لحديث المستيقظ أنه صلى الله عليه وسلم قال
مرتين أو ثلاثا وقال الترمذي حسن صحيح (قوله قبل الاستنجاء وبعده) قال في النهر ولا خفاء أن الابتداء كما
يطلق على الحقيقي يطلق على الاضافي أيضا وهما مستان لا واحدة اه (قوله وقيد الاستيقاظ) أي الواقع
في الهداية وغيرها تبعا لحديث الصحيحين اذا استيقظ احكم من منامه فلا يغسل يديه في الاناء حتى يغسلها
ولفظ مسلم حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بات يده (قوله اتفاقا) أي غير متصود الذ كر لا حترار عن
غيره قال في العناية خص المصنف يعني صاحب الهداية بالمستيقظ تبرك بلفظ الحديث والسنة تشمل المستيقظ
وغيره وعليه الاكثرون اه ومنهم من قال انه مقتود وان غسلها لغير المستيقظ ادب كما في السراج
وفي النهر الاصح الذي عليه الاكثر أنه سنة مطلقا لكنه عند قوم الخاصة سنة مؤكدة كما اذا نام لا عن استنجاء
او كان على بدنه نجاسة وغير مؤكدة عند عدم توهمها كما اذا نام لا عن شيء من ذلك أو لم يكن مستيقظا عن نوم
اه ونحوه في الجبر (قوله ولذا) أي لكون القيد اتفاقا وان الغسل سنة مطلقا (قوله بوقت الحاجة) أي
الى ادخالها الاناء ابن كمال فيكون مفهومه انه اذا لم يحتاج الى ذلك بأن كان الاناء صغيرا يمكن رفعه والصب
منه لا يستغسلها مع انه يستعمل مطلقا (قوله لان مفاهيم الكتب حجة) علة للتوهم أي انه لو قال ذلك
لتوهم ما ذكر لان الخ والمفاهيم جمع مفهوم وهو دلالة اللفظ على شيء مسكوت عنه وهو قسمان مفهوم الموافقة
وهو أن يكون المسكوت عنه أي غير المذكور موافقا للمنطوق أي المذكور في الحكم كدلالة النبي عن
التأفيف على حرمة الضرب وهذا يسمى عندنا دلالة النص وهو معتبر اتفاقا ومفهوم المخالفة بخلافه وهو
أقسام مفهوم الصفة والشروط والغاية والعدد واللقب وهو معتبر عند الشافعي الا مفهوم اللقب قال في التحرير
والحفية يتفون مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط اه فأفاد أنه في الروايات ونحوها معتبر بأقسامه
حتى مفهوم اللقب وهو تعلق الحكم بجماد كقولك صلاة الجمعة على الرجال الاسرار ففهم منه عدم وجوبها
على النساء والعبيد وفي شرح التحرير عن شمس الأئمة الكردي أن تخصيص الشيء بالذ كر لا يدل على نفي الحكم
عماده في خطابات الشارع فأما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات فبدل اه وتوضيح
هذا المحل يطلب من حواشينا على شرح المنار (قوله بخلاف اكثر مفاهيم النصوص) كالأيات والاحاديث
لكونها من جوامع الكلام فتشتمل فوائد كثيرة تقتضي تخصيص المنطوق بالذ كر ولذا ترى الخلاف يستفيدون منها
ما لم يدركه السلف بخلاف الروايات فانه قلما يقع فيها تفارقات الاظهار والمراد منها مفاهيم الموافقة
فعتبرت مطلقا كما قد منها وقيد بالاكثر لان من النصوص ما يعتبر مفهومه كنص العتوبة كما يأتي (قوله وفيه
من الحج) أي في النهر من كتاب الحج عند ذكر الجنائيات (قوله في الروايات) أي عن الأئمة والمراد في أكثرها
كما يأتي (قوله ومنه) أي من الذي يعتبر مفهومه اتفاقا ط (قوله تقديمه) أي ما ذكر من اعتبار
المفهوم في أقوال الصحابة ط (قوله بما يدرك بالأي) أي ما للعقل فيه مجال وتصرف ط (قوله
لا ما لم يدرك به) أي لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص والنص لا يعتبر مفهومه ط اقول ولهذا اتفق اصحابنا
على تقليد الصحابة فيما لا يدرك بالأي كما في اقل الخيض قالوا انه ثلاثه ايام أخذ يقول عمر رضي الله عنه لتعين
جهة السماع (قوله كما في قوله تعالى الخ) لان اهل السنة ذكروا من جملة الأدلة على جواز رؤيته تعالى

قوله لا ما لم يدرك به هكذا بخطه
والذي في نسخ الشارح لا مالا
يدرك به اه محصيه

في الآخرة هذه الآية حيث جعل الإلزام عن الرؤية عقوبة للقبول فيهم منه أن المؤمنين لا يجيبون واللام يكن
 ذلك عقوبة للقبول (قوله فأكثري لا كلّي) يحمل عليه ما مر عن التردد من غير الاكتر ما مر من تقييد الهداية
 بالمستقط (قوله الى الرغين) تشبه رسوخ بالسين والصاد وبضم فسكون أو بضمين أفاد في القاموس (قوله
 مفصل الكف) على وزن منبر ملقى العظمين من الجسد قاموس وهو اسم جنس يصدق على ما فوق الواحد فلذا
 ساغ تفسير المتن به تأمل (قوله قال) أي الشاعر وتساؤلوا في حذف فاء له لانه معلوم لانه لا يقول النظم
 الا شاعر ط (قوله تلخصره) أي الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في الوسط) في بعض النسخ ما وسط
 أي ما توسط بينهما (قوله فخذ بالعلم) الباء زائدة او اصلية والمفعول محذوف أي خذ هذه المسائل بعلم لا بظن
 لانه قد يقع في الغلط أو ضمن خذ معنى الظفر (قوله ثم ان لم يمكن الخ) ثم للترتيب والترخي في الاخبار لانه من
 تقية أول الكلام وفي كيفية الغسل تفصيل ذكر الشارح الخ في منه وترك الظاهر قال في التبريم كيفية هذا الغسل
 أن الاناء ان امكن رفعه غسل اليمنى ثم اليسرى ثلاثا وان لم يمكن لكان معه اناء صغير فكذا ذلك والا دخل
 اصابع يده اليسرى مضمومة دون الكف وصب على اليمنى ثم يدخلها ويغسل اليسرى اه وفي البحر قالوا يكره
 ادخال اليد في الاناء قبل الغسل الحديث وهي كراهة تنزيه لان النهي فيه مصروف عن التحريم بقوله فانه لا يدري
 اين باتت يده فالنهي محمول على الاناء الصغير والكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على
 ادخال الكف كذا في المستصفي وغيره وفي شرح الانطع يكره الوضوء بالماء الذي ادخل المستقط يده فيه
 لاحتمال نجاسة الماء الذي ادخل الصبي يده فيه اه اقول وظاهر التعليق انه لو نام مستنجبا ولا نجاسة
 عليه لا يكره ادخال يده ولا الوضوء مما ادخل يده فيه لعدم احتمال نجاسة تأمل (قوله وصب على اليمنى) أي
 ثم يدخلها ويغسل اليسرى كما مر (قوله لاجل التيامن) فيه جواب عما قيل لاجابة الى الصب على كل
 واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بماء صبي على الكف اليمنى كما هو العادة ورد في الدرر بأن فيه
 ترجيحاً لعادة العوام على عرف الشرع أي لان عرف الشرع البداءة باليمين وبأن نقل البلدة في الوضوء من
 احدى اليدين أو الرجلين الى الاخرى لا يجوز بخلاف الغسل اه اقول لكن ذكر في الحلية أن ظاهر
 الاحاديث الجمع بينهما وانه نص غير علماء على انه لا يستحب التيامن هنا كما في غسل الخدين واليدين ومسح
 الاذنين والخفين الا اذا تعد ذلك تحت ذريعة تقدم اليمنى منهما والقواعد لا تنبوعه اه ملخصا لكن يشكك عليه
 مسألة نقل البلدة وقد يجاب بأن نقل البلدة يجوز هنا بدليل ظاهر الاحاديث فتكون حثا لعادة العوام
 موافقة لعرف الشرع ولذا قال ابن حجر في التحفة وسن غسلهما مع الاستماع انتهى فلما تأمل (قوله ولو ادخل
 الكف الخ) محترز قوله ادخل اصابع يسراه (قوله ان اراد الغسل) أي غسل الكف (قوله صار الماء
 مستعملا) أي الماء الملاقى للكف اذا انفصل لاجتماع الماء بجز وفيه كلام طويل سيأتى في بحث
 المستعمل (قوله لا) أي لا يصير مستعملا ومثله اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده الى المرفق بنجز
 وذلك للحاجة وان وجدت عليه الاستعمال وهي رفع الحدث كما افاده ح (قوله ولو لم يمكنه الاعتراف الخ)
 في البحر والترن عن المضمرات لو يدها نجستان امر غيره بالاغتراف والصب فان لم يجد ادخل منديل فيغسل
 بما تقاطر منه فان لم يجد رفع الماء بفيه فان لم يقدر تيمم وصلى ولا إعادة عليه اه قال في البحر وفي مسألة
 رفع الماء بفيه اختلاف والصحيح انه يصير مستعملا وهو زيل الخبث اه أي فزيل ما على يديه من الخبث
 ثم يغسلهما الوضوء افاده ط (قوله وهو سنة) ارادهم مطلقا الشامل للمؤكدة وغيرها ح أي لانه
 عند توهم نجاسة سنة مؤكدة وعند عدمه غير مؤكدة كما قدمناه (قوله كما ان الفاتحة) أي قراءتها واجبة
 وتنب عن الفرض واعلم أن ما ذكره هنا من انه سنة تنوب عن الفرض هو ما اختاره في الكافي
 وتبعه في الدرر وهو أحد اقوال ثلاثة لكنه مخالف لما أشار اليه صدر كلامه حيث عبر بالبداءة بغسل يديه فانه
 ظاهر في اختيار القول بأنه فرض وتقديمه سنة كما قدمناه عن ابن كمال وهذا ما اختاره في الفتح والمعراج
 وانجازية والسراج لقول محمد في الاصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجب غسلهما
 ثانيا قال في البحر وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب وقال السرخسي الاصح عندي انه سنة لا تنوب
 عن الفرض فيعيد غسلهما واشتدكه في الذخيرة بأن المقصود التطهير وقد حصل واجاب الشيخ اسمعيل

وأما اعتباره في الرواية
 فأكثرى لا كلّي (الى الرغين)
 بالضم مفصل الكف بين الكوع
 والكرسوع وأما البوع ففي
 الرجل قال
 وعظم على الابهام كوع وما يلي
 تلخصه الكرسوع والرغ في الوسط
 وعظم على الابهام رجل ملقب
 بيوع فخذ بالعلم واحذر من الغلط
 ثم ان لم يمكن رفع الاناء
 أدخل اصابع يسراه مضمومة
 وصب على اليمنى لاجل
 التيامن ولو أدخل الكف ان
 اراد الغسل صار الماء مستعملا
 وان اراد الاعتراف لا ولولم
 يمكنه الاعتراف بشئ ويده
 نجستان تيمم وصلى ولم يعد
 (وهو) سنة كما أن الفاتحة
 واجبة (ينوب عن الفرض)

النابلسي بأن المراد عدم النية من حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلاً قصداً إذا السنة لا تؤذيه ويؤيده اتفاقهم على سقوط الحدث بالنية اه وحاصله أن الفرض سقط لكن في ضمن الغسل المستنون لا قصداً والفرض انما يثاب عليه إذا أتى به على قصد الفرضية كمن عليه جناية قد نسيها واعتسل للجمعة مثلاً فإنه يرتفع حدته فثمنها ولا يثاب ثواب الفرض وهو غسل الجناية ما لم ينو له لا ثواب الأبالنية وحينئذ فيسن أن يعيد غسل الميدين عند غسل الذراعين ليكون آتياً بالفرض قصداً ولا يثوب الغسل الأقل مناهيه من هذه الجهة وأن ناه مناهيه من حيث أنه لو لم يعده سقط الفرض كما يسقط لو لم ينو أصلاً ويظهر لي على هذا أنه لا مخالفة بين الأقوال الثلاثة لأن القائل بالفرضية أراد أنه يجزئ عن الفرض وأن تقدم هذا الغسل الجزئي عن الفرض سنة وهو معنى القول بأنه سنة ثوب عن الفرض والظاهر أنه على هذين القولين يسن إعادة الغسل لما رتقده الأقوال والله تعالى أعلم (قوله ويسن الخ) نقله في النهر عن الذخائر الأشرقية وفيه تأييد لما ذكرناه اتفاقاً حيث لم يقيد باحد الأقوال اذ يعيد القول بأن إعادة غسلهما عبث وإسراف فافهم (قوله والسوال) بالكسر يعني العود الذي يستألك به ويعني المصدر قال في الدرر وهو المراد هنا فلا حاجة إلى تقدير استعمال السوال اه فالمراد الاستئصال قال الشيخ اه عيل وبه عرفت في الفتح وصرح به في الغاية وغيرها ونقله ابن فارس في مقياس اللغة وهو في الصباح المنير أيضاً فلا يرد ما قيل أنه لم يوجد في الكتب المعتبرة اه ونقله فوح افندي أيضاً عن الحافظ ابن حجر والعراقي والكرمانى قال وكفى بهم جنة (قوله سنة مؤكدة) خبر لم يتد المحذوف ان قدر قوله والسوال معطوفاً على ما قبله لا مبدء أو على العطف فهل هو مرفوع أو مجرور واستظهر في البحر تبعاً لما لا يبيح الثاني ليفيد أن الابتداء به سنة أيضاً واستظهر في النهر الأقل لترجيح كونه عند المنخفضة ثم قيل أنه مستحب لأنه ليس من خصائص الوضوء وصححه الزيلعي وغيره وقال في الفتح أنه الحق لكن في شرح المنية الصغير وقد عده القدرى والاكترون من السنن وهو الأصح اه قلت وعليه المتون (قوله عند المنخفضة) قال في البحر وعلمه الاكثر وهو الاولى لأنه اكمل في الانتفاء (قوله وهو للوضوء عندنا) أى سنة للوضوء وعند الشافعي للصلاة قال في البحر وقالوا قاعدة الخلاف تظهر فيمن صلى بوضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لا عنده وعلمه السراج الهندي في شرح الهداية بأنه إذا استألك للصلاة ربما يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضاً عند الشافعي (قوله الا اذا نسيه الخ) ذكر في الجوهره ومفاده أنه لو أتى به عند الوضوء لا يسن له أن يأتي به عند الصلاة لكن في الفتح عن الغزوية ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام إلى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر ينافيه ما نقلوه من أنه عندنا للوضوء لا للصلاة ووفق في النهر يحمل ما في الغزوية على ما في الجوهره أى أنه للوضوء وإذا نسيه يكون مندوباً للصلاة لا للوضوء وهذا ما أشار إليه الشارح لكن قال الشيخ اسمعيل فيه نظر بالنظر إلى تعليل السراج الهندي المتقدم اه اقول هذا التعليل عليل فقد رتب بأن ذلك أمر متوهم مع انسلن يثار عليه لا يدعى ويظهر لي التوثيق بأن معنى قولهم هو للوضوء عندنا بيان ما تحصل به الفضيلة الواردة فيما رواه احمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة بسواك افضل من سبعين صلاة بغير سواك أى انها تحصل بالاتيان به عند الوضوء وعند الشافعي لا تحصل الا بالاتيان به عند الصلاة فعندنا كل صلاة صلاها بذلك الوضوء لها هذه الفضيلة خلافاً له ولا يلزم من هذا انني استحبابه عندنا لكل صلاة أيضاً حتى يحصل التناهي وكيف لا يستحب للصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى مع أنه يستحب للاجتماع بالناس قال في امداد الفتاح وليس السوال من خصائص الوضوء فإنه يستحب في حالات منها تغير القم والقيام من النوم إلى الصلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقرأة القرآن لقول أبي حنيفة ان السوال من سنن الدين فتستوى فيه الاحوال كلها اه وفي التهستافى ولا يختص بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في ظاهر الرواية وفي حاشية الهداية أنه مستحب في جميع الاوقات ويؤكد استحبابه عند قصد التوضوء فيسن أو يستحب عند كل صلاة اه وعن صرح باستحبابه عند الصلاة أيضاً الحلبي في شرح المنية الصغير وفي حديث ابن العماد أيضاً وفي التارخية عن التهمة ويستحب السوال عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل ما يغير القم وعند البيهقي اذ فاعتنم هذا التحرير الفريد (قوله وأقله الخ) اقول قال في المعراج ولا تقدير فيه بل يستألك إلى أن يطمئن قلبه بزوال النكته واصفرار السن والمستحب فيه ثلاث ثلاث مياه اه والظاهر أن المراد

ويسن غسلهما أيضاً مع
الذراعين (والسوال) سنة
مؤكدة كما في الجوهره عند
المنخفضة وقبل قبلها وهو
للوضوء عندنا لا إذا نسيه
فيندب للصلاة كما يندب
لاصفرار سن وتغير رائحة
وقراءة قرآن وأقله ثلاث

في الاعلى والاثلاث في الاسافل
(عجاء ثلاثة) (وذهب اسماكه
(بنيان) وكونه لنا مستويا
بلاعتدي غلظا الخنصر وطول
شبر ويستاك عرضا لا طولا
ولا مضطجعا فانه يورث كبير
الظلمان ولا يقبضه فانه يورث
الباسرر ولا يجمعه فانه يورث
العمى ثم يغسله والافيسنالك
الشيطان به ولا يراد على الشبر
والا فالشيطان يركب عليه
ولا يضعه بل ينصبه والاختطار
الجنون فهو ستاني ويكره بمؤذ
ويحرم بندي سم ومن منفعه
انه شفاء لما دون الموت ومذكر
للشهادة عنده وعند فقده
او فقده أسنانه تقوم الخرقه
الخنسنة والاصبع مقامه
كما يقوم العلك مقامه لامرأة
مع القدرة عليه (وغسل الفم)
أى استيعابه ولذا عبر بالفعل

في مافع السوال

لا تقدر فيه من حيث تحصيل السنة وانما تحصل باطمئنان التلب فلو حصل باقل من ثلاث فالمستحب اكملها
كما قالوا في الاستيعاب بالجر (قوله في الاعلى) ويبدأ من الجانب الايمن ثم الاسرور في الاسافل كذلك يجر
(قوله عجا ثلاثة) بأن يله في كل مرة (قوله وذهب اسماكه بيناه) كذا في الجر والنهر قال في الدرر
لانه المنقول المتوارث اه وظاهره انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال بحشيشه العلامة نوح
افندي اقول دعوى النقل تحتاج الى نقل ولم يوجد غاية ما يقال ان السوال ان كان من باب التطهير استحب
باليمين كالمنضضة وان من باب ازالة الاذى قبل السري والظاهر الثاني كما روى عن مالك واستدل للاول بما
ورد في بعض طرق حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يجهجه التيامن في ترجمه وتغله وطهوره وسواكه ورد
بأن المراد البداءة بالجانب الايمن من الفم اه ملخصا وفي الجر والنهر والسنة في كيفية اخذه أن يجعل الخنصر
اسفله والابهام اسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كما رواه ابن مسعود (قوله وكونه لنا) كذا في الفتح وفي
السراج يستحب أن يكون السوال لا رطبا يلتوى لانه لا يزيل القلح وهو رشح الاسنان ولا يابس كما يجرح اللثة وهي
منبت الاسنان اه فالمراد أن رأسه الذي هو محل استعماله يكون لنا أى لاف غاية الخشونة ولا غاية
النعومة تأمل (قوله بلاعتد) في شرح درر البحار قليل العقد (قوله في غلظا الخنصر) كذا في المعراج
وفي النسخ الاصبع (قوله وطول شبر) الظاهر أنه في ابتداء استعماله فلا يضرب تصقه بعد ذلك بالقطع منه
لتسويته تأمل وهل المراد شبر المستعمل والمعتاد الظاهر الثاني لانه يحمل الاطلاق غالبا (قوله ويستاك عرضا
لا طولا) أى لانه يجرح لحم الاسنان وطولا في اللسان جمع بين الاحاديث ثم نقل عن الغزوي انه يستاك
في الحلية بانه يستاك عرضا في الاسنان وطولا في اللسان جمع بين الاحاديث ثم نقل عن الغزوي انه يستاك
بالمداواة خارج الاسنان ودخلها اعلاها وأسفلها ورؤس الاضراس وبين كل سنين (قوله ولا يقبضه) أى
بيده على خلاف الهيئة السنوية (قوله ولا يجمعه) يضم الميم كيخص وأما بلع الريق بلامص في الحلية قال
الحكيم الترمذى وابلع ريقك اول ماتستاك فانه يتفع الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا تبلغ بعده شأ
فانه يورث الوسوسة يرويه زياد بن علقمة اه (قوله ولا يضعه الخ) أى لابلقيه عرضا بل ينصبه طولاً قال
القاسم ستاني وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب وأسوكة اصحابه
خلف آذانهم كما قال الحكيم الترمذى وكان بعضهم يضعه في طي عمامته اه (قوله ولا يخطر الجنون) فانه
يروى عن سعيد بن جبير قال من وضع سواكه بالارض فجن من ذلك فلا يلوم من ان نفسه حلية عن الحكيم
الترمذى (قوله ويكره بمؤذ) قال في الحلية وذكر غير واحد من العلماء كراهته بقضبان الرمان والريحان اه
وفي شرح الهداية للعيني روى الحارث في مسنده عن خمير بن حبيب قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
السوال بعود الريحان وقال انه يجرح عرق الجذام وفي النهر ويستاك بكل عود الالمان والقصب وأفضله الالراك
ثم الزيتون روى الطبراني ثم السوال الزيتون من شجرة ميماركة وهو سواك وسوالك الانبياء من قبلي (قوله
ومن منفعه الخ) في الثمر نبلاية عن حاشية صحيح البخارى للفاضل ان منها انه يطيب بالشيب ويحده البصر
وأحسنها انه شفاء لما دون الموت وأنه يسرع في المشى على الصراط اه ومنها ما في شرح المنية وغيره انه مطهرة
للفم ومضادة للرب ومفرحة للملائكة ومجلاة للبصر ويذهب الخبز والحفر ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويضم
الطعام ويقطع البلغم ويضعف الصلاة ويظهر طريق القرآن ويزيد في الفصاحة ويقوى المعدة ويسخط الشيطان
ويزيد في الحسنات ويقطع المزة ويسكن عروق الرأس ووجع الاسنان وطيب التنكة ويسهل خروج الروح قال
في النهر ومنفعه وصلت الى سيف وثلاثين منفعة ادناها ما طاة الاذى وأعلها تذكير الشهادة عند الموت رزقنا
الله ذلك بمنه وكرمه (قوله عند) أى عند الموت (قوله أو الاصبغ) قال في الحلية ثم بأى اصبع استاك
لا بأس به والافضل أن يستاك بالسبابة يبدأ بالسبابة اليسرى ثم اليمنى وان شاء استاك بإبهامه اليمنى والسبابة
اليمنى يبدأ بالابهام من الجانب الايمن فوق ويحت ثم بالسبابة من اليسر كذلك (قوله كما يقوم العلك مقامه)
أى في الثواب اذا وجدت النية وذلك أن المواظبة عليه تضعف استناما فيستحب لها فاعله يجر وظاهره انه
لا يتقيد بحال المنضضة ط (قوله ولذا عبر بالفعل) افاد أن الاستيعاب يفاد بالفعل دون المنضضة والاستنشاق
ففيه نظر فانهما كذلك فالمنضضة اصطلاحا استيعاب الماء جميع الفم وفي اللغة التحريك والاستنشاق اصطلاحا

ايصال الماء الى المارن ولغة من الشق وهو جذب الماء ونحوه يرجح الالف الى داخله بحجر واجب بأن المراد ما قاله الزيلعي وهو أن السنة فيها المبالغة والغسل ادل على ذلك وأورد أن المبالغة المذكورة ليست نفس الاستيعاب على أن المبالغة سنة أخرى فالعبر عنها وعن اصلها بعبارة واحدة يوهم انها سنة واحدة وليس كذلك نهر وأيضا لا يناسب ذلك من صرح بسنية المبالغة كالمصنف قلت فالاحسن أن يقال ان التعبير بغسل القم والالف ادل على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر الى المعنى اللغوي تأمل (قوله أولاختصار) أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يفوت فائدة منهية فان المضمضة ادارة الماء في القم ثم يجده والغسل لا يدل على ذلك وأجاب في النهر بأن كون الحج شرط فيها هو رواية عن الثاني والاصح انه ليس بشرط لما في الفتح لو شرب الماء عبا اجزأه عن المضمضة وقيل لا ومما لا يجوز هذا وأبدي العيني وجهنا لما هو التنبه على حديثهما (قوله عياه) انما قال عياه ولم يقل ثلاثا ليدل على أن المسنون التثليث عياه جديدة افاده في المنحط (قوله المارن) هو مالا من الالف قاموس (قوله وهما سنتان مؤكدتان) فلو تركهما أثم على الصحيح سراج قال في الحلية لعله محمول على ما اذا جعل الترك عادة له من غير عذر كما قالوا من في ترك التثليث كما يأتي (قوله مشقتان) أي مشقت كل منهما على سنتي خمس وباعتبارهما تكون السنتان اثني عشرة سنة فانهم نعم قديقال الترتيب سنة واحدة فيها تأمل (قوله والتثليث) في البحر عن المعراج أن ترك التكرار مع الامكان لا يكره وأيده في الحلية بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه تمضمض واستنشق مرة كما أخرجه ابوداود ثم قال وينبغي تقييده بما اذا لم يجعل الترك عادة له (قوله وتجديد الماء) أي اخذه ماء جديدا في كل مرة فيهما (قوله وفعلهما باليمنى) أي ويمتخط ويستنثر باليسرى كما في المنية والمعراج (قوله والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ اسمعيل عن شرح المنية والظاهر أنهما مستحبة (قوله بالغرغرة) أي في المضمضة ومجاورة المارن في الاستنشاق وقيل المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ القم قال في شرح المنية والاول أشهر (قوله وسر تقدمهما) أي حكمة تقدمهما على فرائض الوضوء (قوله اعتبار أوصاف الماء) على حذف مضاف أي الوقوف على تمام أوصاف الماء فان أوصافه اللون والطعم والريح فاللون يرى بالبصر وبهما يحصل تمام الاوصاف التي قد تعرض له فافهم (قوله ولوعنده ماء الخ) في شرح الزاهد عن الشفاء المضمضة والاستنشاق سنتان مؤكدتان من تركهما يأثم قال الزاهد في هذا تبين أن من عنده ماء للوضوء مرة معهما وثلاثا بدونهما فانه يتوضأ مرة معهما اه كذا في الحلية أي لانهما آكد من التثليث بدليل الاثم بتركهما لكن قد مناهل الاثم على اعتياد الترك بلا عذر على أن التثليث كذلك كما يأتي والاحسن قول ح لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك التثليث حيث غسل مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولم يرد عنه ترك المضمضة والاستنشاق (قوله اجزأه) أي عن اصل المضمضة والاستنشاق وفاته سنية التجديد (قوله وعكسه) أي بأن قدم الاستنشاق لا يجوز به لصيرورة الماء مستعملا بحر أي لان ما في الالف لا يمكن ادساكه بخلاف ما في القم والمراد لا يجوز به عن المضمضة والافا الاستنشاق صح وان فاته الترتيب تأمل (قوله الاولى نعم) ظاهره ولو تسوك لاحتمال أن يتخلل من أجزاء السواك شيء أو يبق أثر طعام لا يجوز جمعا السواك وليجزط (قوله وتحليل اللحية) هو تفريق شعرها من اسفل الى فوق بحر وهو سنة عند أبي يوسف وابو حنيفة ومحمد بفضلانه ويرجع في المسوط قول ابى يوسف كما في البرهان شرب لالة وفي شرح المنية والادلة ترجمه وهو الصحيح اه قال في الحلية والظاهر أن هذا كله في السنة أما الخفيفة فيجب اصال الماء الى ما تحتها اه وجزم به الشرنبلالي في منته (قوله لغير المحرم) أما المحرم فمكره نهر (قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه اسداد (قوله ويجعل ظهر كفه الى عنقه) نقله العلامة نوح افندي عن بعض الفضلاء بالنظ وينبغي أن يجعل الخ وكتب في الهامش انه الفاضل البرجندی وقال في المنح وكيفيته على وجه السنة أن يدخل اصابع اليد في فروجها التي بين شعراتها من اسفل الى فوق بحيث يكون كف اليد خارج وظاهرها الى المتوضئ اه اقول لكن روى ابوداود عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ اخذ كفاه من ماء تحت حنكته فخل به لحيته وقال بهذا أمرني ربي ذكركم في البحر وغيره والمتبادر منه ادخال اليد من اسفل بحيث يكون كف اليد داخل من جهة العنق وظاهرها الى خارج ليمكن ادخال الماء المأخوذ في خلال

اولاختصار (عياه) ثلاثه
(والالف) يبلوغ الماء المارن
(عياه) وهما سنتان مؤكدتان
مشتملتان على سنتي خمس
الترتيب والتثليث وتجديد
الماء وفعلهما باليمنى (والمبالغة
فيهما) بالغرغرة ومجاورة
المارن (لغير الصائم) لاحتمال
الفساد وسر تقدمهما اعتبار
أوصاف الماء لان لونه يدرك
بالبصر وطعمه بالقم ويرى
بالالف ولو عنده ماء يكفي
للاغسل مرة معهما وثلاثا
بدونهما غسل مرة ولو اخذ
ماء فتمضمض ببعضه واستنشق
بباقية اجزأه وعكسه لا وهل
يدخل اصبعه في فيه وأنفه
الاولى نعم ههنا في (وتحليل
اللحية) لغير المحرم بعد التثليث
ويجعل ظهر كفه الى عنقه

الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لآخذة فائدة فليست أم وما في المنع عزاء إلى الكفاية والذي رأيته في الكفاية هكذا وكيفيته أن يخلل بعد التثليث من حيث الأسفل إلى فوق اه ثم اعلم أن هذا التخليل باليد اليمنى كما صرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدرر أنه يدخل أصابع يديه في خلال لحية وهو خلاف ما سرت تدبر (قوله وتخليل الأصابع) هو سنة مؤكدة اتفاقاً سراج وما في الشعر نبلاية من ذكر اختلاف انما ذكره في تخليل اللحية كما قد سناه فأفهم قال في البحر وقيد في السراج أى التخليل بأن يكون بعماء متقاطري في تخليل الأصابع ولم يقيده في تخليل اللحية اه اقول قد علمت من الحديث المار التقييد في تخليل اللحية بأخذ كف من ماء وفي البحر وقوم مقامه أى تخليل الأصابع الإدخال في الماء ولو لم يكن جارياً وفيه عن الظهيرية أن التخليل انما يكون بعد التثليث لانه سنة التثليث اه قلت لكن ذكر في الحلية عند ذكره استيعاب الأعضاء بالغسل في كل مرة أنه يؤخذ سنة استئنان بثلاثة ثم روى عن الدارقطني والبيهقي بأسناد صحيح جدي عن عثمان رضى الله عنه أنه توضأ فخلل بين أصابع قدميه ثلاثاً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (قوله الدين) أى أصابع المدين ط (قوله بالتشبيك) نقل في البحر بصيغة قيل وكيفيته كما قاله الرحق أن يجعل ظهر البطن ثلاثاً يكون أشبه باللعب (قوله والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القدرورى مروية مع تقييد التخليل بكونه من أسفل وتعقب في الفتح ورود هذه الكيفية بقوله والله أعلم به ومثله فيما يظهر أمر اتفاقاً لانه مقصودة قال تليذه ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح النية لكن الذى فى سنن ابن ماجه عن المستوردين شذاذ قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل أصابع رجليه بخنصره وأما كونه بخنصر يده اليسرى وكونه من أسفل فالله أعلم به ويشكل كونه بخنصر اليسرى انه من الظهارة والمستحب في فعلها اليمن ولعل الحكمة في كونه بالخنصر كونه باحد الأصابع فهي بالتخليل انصب وفي كونه من أسفل انه ابلغ في اتصال الماء اه ثم نقل ندب هذه الكيفية عن الشافعية قلت ويجاب عن قوله ويشكل الخ بأن الرجلين محل الوسخ والقدر ولذا سيذكر الشارح أن من الآداب غسلها باليسار (قوله بادئاً) أى وأما بخنصر رجله اليسرى لان خنصر الرجل اليمنى هى يمينى أصابعها وإبهام اليسرى كذلك أى واليمنى سنة أو مستحب أفاده في الحلية قال في البحر وقولهم من أسفل إلى فوق يحتمل شيئين أى يد من أسفل إلى فوق أى من ظهر القدم أو من باطنه كما جزم به في السراج والاقول اقرب اه أى فيدخل خنصره من جهة ظهر القدم فيخلل من أسفل صاعداً إلى فوق لامن جهة باطنه (قوله وهذا) أى كون التخليل سنة (قوله فرض) أى التخليل لانه حينئذ لا يمكن اتصال الماء إلا به فأفهم (قوله وتثبيت الغسل) أى جعله ثلاثاً فجمع الشانية والثالثة سنة واحدة قال في الفتح وهو الحق لكن صحح في السراج انه ما استئنان مؤكداً قال في النهر وهو المناسب لاستئذلالهم على السنة بأنه عليه الصلاة والسلام لما أن توضأ مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعف له الاجر مرتين ولما أن توضأ ثلاثاً قال هذا وضوء من وضوء الانبياء من قلى غن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم فجعل للشانية جزاء مستقلاً وهذا يؤذن باستقلالها لانها جزء سنة حتى لا يشاب عليها واحدها اه وقيد بالغسل اذ لا يطالب بتثليث المسح كما يأتي (قوله المستوعب) فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية أصاب الماء بعضه ثم في الثالثة أصاب الجميع لا يكون غسلاً للأعضاء ثلاثاً حلية عن فتاوى الحجة (قوله ولا عبرة للغرفات) أى الغير المستوعبة قال في البحر والسنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات اه بقى اذا لم يستوعب الا في الثالثة كما قلناه لبحسب الكل غسله واحدة فبعد الغسل مرتين أو بعد غسل مالم يصبه الماء فقط والمتبادر من عبارة البحر الاول وليحتر (قوله ان اعتاده ام) قال في النهر ولولا اقتصر على الاولى ففي انه قولان قيل بأن ترك السنة المشهورة وقيل لانه قد أتى بما أمر به كذا في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده ام والا لا وينبغي أن يكون هذا القول محل القولين اه اقول لكن في الخلاصة لم يصرح بالانتم وانما قال ان اعتاده كره وهكذا نقله في البحر نعم هو موافق لما قد سناه عن شرح التعرير من حمل اللوم والتضليل لترك السنة المؤكدة على الترتيب مع الاصرار بلا عذر وقد سناه أيضاً تصریح صاحب البحر بأن الظاهر من كلام أهل المذهب أن الانتم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة على الصحيح ولا يخفى أن التمثيل حيث كان سنة مؤكدة

(و) تخليل (الأصابع) المدين بالتشبيك والرجلين بخنصر يده اليسرى بادئاً بخنصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلالها أو منضممة فرض (وتثليث الغسل) المستوعب ولا عبرة للغرفات ولولا كثرة مرة ان اعتاده ام

وأصبر على تركه يأثم وإن كان يعتقد سنة وأما جعلهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كما يأتي
فذلك في الترك ولو لم يرد دليل ما قلنا وبه اندفع ما في البحر من ترجيح القول بعدم الاثم لواقصر على مرة بأنه
لو أثم بنفسه التزم لما احتج إلى هذا الجمل اه وأقره في النهر وغيره وذلك لأنه مع عدم الاسراف يحتاج إليه
قدبر (قوله والا) أي وإن لم يعتد به بأن فعلاً أحياناً وفعلاً لعزّة الماء أو لعذر البرد أو لما حجة لا يكره خلاصة
(قوله ولو زاد الخ) أشار إلى أن الزيادة مثل النقصان في المنع عنها بلا عذر (قوله لطمانينة القلب) لأنه أمر
بترك ما يريه إلى ما لا يريه وينبغي أن يقيد هذا بغير الموسوس أما هو فيلزمه قطع مادة الوسواس عنه وعدم
الافتاء إلى التشكيك لأنه فعل الشيطان وقد أمرنا بمعاداته ومخالفتة وحتى ويؤيده ما سنذكره قبيل فروض
الغسل عن التأتراخانية أنه لو شك في بعض وضوءه أعاده إلا إذا كان بعد الفراغ منه أو كان الشك عادة له فإنه
لا يعتد به ولو قبل الفراغ قطعاً للوسوسة عنه اه (قوله اولقصه الوضوء على الوضوء) أي بعد الفراغ من الأول
بحر وفي التأتراخانية عن الناطقي لوزاد على الثلاث فهو بدعة وهذا إذا لم يفرغ من الوضوء أما إذا فرغ ثم استأنف
الوضوء فلا يكره بالاتفاق اه ومثله في الخلاصة وعارض في البحر دعوى الاتفاق بما في السراج من أنه مكروه
في مجلس واحد وأجاب في النهر بأن ما مرّ فيما إذا أعاده مرة واحدة وما في السراج فيما إذا كرره مراراً ولفظه
في السراج لو تكرّر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف قدبر اه قلت لكن
يرد ما في شرح المنية الكبير حيث قال وفيه اشكال لا يطابقهم على أن الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها
فذا لم يؤدبه عمل مما هو المقصود من شرعيته كالصلاة وسجدة التلاوة ومس المحض ينبغي أن لا يشرع تكراره
قربة لكونه غير مقصود لذاته فيكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السجدة لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب
بها مسنة له وكانت مكروهة وهذا أولى اه أقول ويؤيده ما قاله ابن العمامدي في حديثه قال في شرح المصابيح
وأما يستحب الوضوء إذا صلى بالوضوء الأول صلاة كذا في الشريعة والفتية اه وكذا ما قاله المناوي في شرح
الجامع الصغير للسيوطي عند حديث من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات من أن المراد بالطهر الوضوء الذي
صلى به فرضاً أو نفلاً كما بينه فعل راوي الخبر وهو ابن عمر فمن لم يصل به شيئاً لا يسن له تجديده اه ومقتضى
هذا كراهته وإن تبدل المجلس ما لم يؤدبه صلاة أو نحوها ~~كان~~ ذكر سيدي عبد الغني النابلسي أن المفهوم
من إطلاق الحديث مشروعيته ولو بلا فصل بصلاة أو مجلس آخر ولا اسراف فيما هو مشروع أما لو كرره بالثلاث
أو رابعاً فيشترط لمشروعيته الفصل بما ذكره والأكابر (قوله لا بأس به) لأنه فور على
نور وقد أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه معراج وفي هذا التعليل إف وشر مشوش وفيه إشارة إلى أن ذلك
مندوب فكله لا بأس وإن كان الغالب استعماها فيما تركه أولى لكن قد تستعمل في المندوب كما صرح به في البحر
من الجنائز والجهاد فافهم (قوله وحديث فقد تعدى الخ) جواب عما يرد على قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث
في عبارة النهر قال في البحر واختلف في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا على أقوال فقيل على
الحديث المحدود وهو مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم أن يطيل غرته فليطعمه والحديث
في المصابيح وإطالة الغرّة ~~تكون~~ بالزيادة على الحد المحدود وقيل على أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على العدد
والقص عنه والصحيح أنه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة
لا يلحقه الوعيد كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث لف ونشر لأن التعدّي يرجع إلى الزيادة
والظلم إلى النقصان اه أقول وصرح ما في البدائع أنه لا كراهة في الزيادة والنقصان مع اعتقاد سنة
الثلاث ولذا ذكر في البدائع أيضاً أن ترك الاسراف والتقتير مندوب ويوافقه ما في التأتراخانية لا يكره إلا أن يرى
السنة في الزيادة وهو مخالف لما مر من أنه لو اكتفى بمرة واعتاده أثم ولماسياً في بعد ورقة من أن الاسراف
مكروه تحريماً ومنه الزيادة على الثلاث ولهذا أفرغ في الفتح وغيره على القول بحمل الوعيد على اعتقاد سنة
الزيادة أو النقص بقوله فلوزاد لقصه الوضوء على الوضوء أو لطمانينة القلب عند الشك أو نقص الحاجة لا بأس به
فان مفاد هذا التفريع أنه لو زاد أو نقص بلا غرض صحيح يكره وإن اعتقد سنة الثلاث وبه صرح في الحلية فقال
وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد لما ذكر يكره الظاهر نعم لأنه اسراف اه لكن لو كان قصده بالزيادة الوضوء
على الوضوء إنما تنقضي الكراهة إذا كان بعد الفراغ من الأول وصلى به أو تبدل المجلس على ما مر

مطلب
في الوضوء على الوضوء

والا لوزاد لطمانينة القلب
اولقصه الوضوء على الوضوء
لا بأس به وحديث فقد تعدى
محمول على الاعتقاد

مطلب
كلمة لا بأس قد تستعمل
في المندوب

والا فلا وعلى كل فيحتاج الى التوفيق بين ما في البدن وغيره ويمكن التوفيق بما قد مناه من انه اذا فعل ذلك مرة لا يكره ما لم يعتقد سنة وان اعتاده وأسر عليه يكره وان اعتقد سنة الثلاث الا اذا كان لغرض صحيح هذا ما ظهر له هي القاسر قد بره (قوله ولعل الخ) جواب عما اورده في البحر من أن قولهم لو نوى الوضوء على الوضوء لا بأس به بخلاف ما في السراج من أن تكراره في مجلس مكروه وجعله على اختلاف المجلس بعيد وحاصل الجواب حمل الكراهة على التنزيه فلا تنافي قولهم لا بأس به لان غالب استعمالها فيما تركه اولى اقول وفي هذا الجواب نظرا لما قد مناه من تعليلهم بأنه نور على نور في مستعملة في المندوب لا فيما تركه اولى فالاحسن الجواب بما قد مناه عن التبر من أن المكروه تكراره في مجلس مرارا (قوله بل في القهستاني الخ) ترق في الجواب وهو مخالف للمسايق من أن الاسراف مكروه ولو بعاء النهر واذا قال تأمل وبأني تمام الكلام عليه وقد يقال اطلق الجائر وأراد به ما يكره في الحلية عن اصول ابن الحاجب انه قد يطلق ويراد به ما لا يمتنع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه والمندوب والواجب اه لكن الظاهر أن المراد المكروه تنزيها لان المكروه محرم بما تنفع شرعا منعنا لازما (قوله معزنا) يقال عزونه وعزيبته لغة اذا نسبته صحاح فهو اسم مفعول من اليائي اللام اصله معزوى فقلت الواو ياء ثم ادغمت ويجوز أخذها من الواو أيضا فان القياس فيه معزى مثل معزول لكنه قد قلب الواو ان فيه ياءين وهو فصيح كلف عليه التقه ازان في شرح التصريف (قوله مرة) لو قال بدله جاء واحد كافي المنية لكان اولى لما في الفتح روى الحسين عن ابي حنيفة في المجزء اذا مسح ثلاثا بآباء واحد كان مسنونا اه وعليه حمل في الهداية وغيرهما ما استدلل به الشافعي من رواية التثليث بجعاين الاحديث ولا يقال ان الماء بصير مستعملا بالمرة الاولى فكيف يسر التكرار لما في شرح المنية من انهم اتفقوا على أن الماء مادام في العضو لا يكون مستعملا (قوله مستوعبة) هذا سنة أيضا كما جزم به في الفتح ثم نقل عن القسبة انه اذا داوم على ترك الاستيعاب بلا عذريته ثم قال وكأنه لظهور ورغبته عن السنة قال الزبلي وتكملة في كيفية المسح والاظهر أن يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدحها الى القفا على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه اه وما قيل من انه يجافي المسجتين والاهامين يمسح بهما الاذنين والكفين يمسح بهما جانبي الرأس خشية الاستعمال فقال في الفتح لا اصل له في السنة لان الاستعمال لا يثبت قبل الانفصال والاذنان من الرأس (تنبيه) لو مسح ثلاثا بآباء قبل بركه وقيل انه بدعة وقيل لا بأس به وفي الخاتمة لا يكره ولا يكون سنة ولا اداء قال في البحر وهو الاولى اذ لا دليل على الكراهة اه قلت لكن استوجه في شرح المنية القول بالكراهة وذكرت ما يؤيد في علقته على البحر فراجعه وسيأتي في المتن عده من المنهيات (قوله وأذنيه) أي باطنهما ياطن السمايين وظاهرهما ياطن الابهامين قهستاني (قوله معا) أي فلا تباين فيهما كما سيذكره (قوله ولو بعائه) قال في الخلاصة لو أخذ الاذنين ماء جديدا فهو حسن وذكره ملاسكين رواية عن ابي حنيفة قال في البحر فاستفيد منه أن الخلاف بيننا وبين الشافعي في انه اذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالبلية الباقية هل يكون مقبها للسنة فعندنا نعم وعندنا لا مألوأخذ ماء جديدا مع بقاء البلية فانه يكون مقبها للسنة اتفاقا اه وأقره في النهر أقول مقتضاه أن مسح الاذنين بماء جديدا أولى مراعاة للخلاف ليكون آتيا بالسنة اتفاقا وهو مفاد تعبير الشارح بالو الوصلية تعالى للشر بلالي وصاحب البرهان وهذا مبني على ذلك الرواية لكن تقييد سائر المتن بقولهم بماءه يفيد خلاف ذلك وكذا تقرير شرح الهداية وغيرها واستدلالهم بفعله عليه الصلاة والسلام انه أخذ غرة مسح بها رأسه وأذنيه وبقوله الاذنان من الرأس وكذا جوابهم عما روى انه صلى الله عليه وسلم أخذ لأذنيه ماء جديدا بأنه يجب حمله على انه لفناء البلية قبل الاستيعاب جمعا بين الاحديث ولو كان أخذ الماء الجديدا مقبها للسنة لما احتج الى ذلك وفي المعراج عن التمازية ولا يسر تجديده الماء في كل بعض من أبعاض الرأس فلا يسر في الاذنين بل اولى لانه تابع اه وفي الحلية السنة عندنا وعند أحمد أن يكون بماء الرأس خلافا لما لاك والشافعي وأحمد في رواية اه وفي التارخاتية ومن السنة مسحهما بماء الرأس ولا يأخذ لهما ماء جديدا اه وفي الهداية والبدائع وهو سنة بماء الرأس قال في النهاية أي لا بماء جديدا ومثله في شرح المجمع وفي شرح الهداية للعيني استيعاب الرأس بالمسح بماء واحد

مطلب

قد يطلق الجائر على ما لا يمتنع شرعا فيشمل المكروه

مطلب

في تصريف قولهم معزنا

ولعل كراهة تكراره في مجلس تنزيه بل في القهستاني معزنا للعوامر الاسراف في الماء الجارى جائز لانه غير مضيع قنامل (ومسح كل رأسه مرة) مستوعبة فلتركه وداوم عليه ام (وأذنيه) معا ولو (بجانه)

اقول حاصل ما ذكرته هناك أن اثباته عندهم أن السنة المسح مرة من فعله عليه الصلاة والسلام فالتثليث زائد وقد قال عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا اوتقص فقد تعدى وظلم والاشارة ترجع الى ما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم اه منه

سنة ولا يتم بدونها حدث جعلنا من الرأس أى كما فى الحديث المأثور فى شرح الدرر للشيخ اسماعيل ولو أفردا
 بالمرح بماء جديد كما قال الشافعى لصاراً أصلياً وهذا لا يجوز اه فقد ظهر لك أن ما مشى عليه الشارح مخاف
 للرواية المشهورة التى مشى عليها أصحاب المتون والشروح الموضوعة لنقل المذهب هذا ما ظهر لى ولم أر من نبه
 على ذلك فتدبره ثم بعد مدة رأيت المصنف نبه عليه فى شرحه على زاد الفقيه حيث قال بعد ذكره عبارة
 الخلاصة السابقة مانصه قلت قوله ولو فعل فحسن مشكل لانه يكون خلاف السنة وخلاف السنة
 كيف يكون حسناً والله اعلم اه (قوله لكن الخ) ذكره فى شرح المنية ولعله محمول على ما اذا انعدمت البلية
 بمس العمامة قال فى الفتح واذا انعدمت البلية لم يكن بد من الاخذ اه وقد يقال لا بد من الاخذ مطلقاً
 لانه بمس العمامة يحصل الانفصال فيحكم على البلية بالاستعمال وعلى هذا ينبغي أن يقال لو مسح رأسه يديه
 ثم رفعهما قبل مسح الأذنين فلا بد من أخذ ماء جديد ولو كانت البلية باقية تأتى (قوله المذكور فى النص) أى
 الترتيب المذكور فى آية الوضوء وفيه إشارة الى انه ليس المراد فى قول ~~الكنز وغيره~~ والترتيب المنصوص النص
 الاصولى بل المراد به المذكور اذ ليس فى الآية ما يفيد الترتيب فلم يكن منصوحاً عليه فيها (قوله وهو مطالب
 بالدليل) أى انه لا حاجة لنا الى الدليل على عدم الافتراض لانه الاصل ومدعيه مطالب به ولم يوجد وقد علم
 الترتيب من فعله عليه الصلاة والسلام قلنا بسنية افاده فى البحر (قوله والولاء) اسم مصدر والى المصدر الموالاة
 قال الجوى لا تتحقق الموالاة الا بعد غسل الوجه اه وفيه تأمل اذ ما ذكره انما يتجه أن لو كانت الموالاة
 معتبرة فى جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر ط عن ابى السعود (قوله بكسر الواو) أى
 مع المدة وهو لغة التتابع قال ط وأما فتحها فهو وصفة توجب لمن قامت به التعصيب لمن اعتقه مثلاً (قوله
 غسل المتأخر الخ) عرّفه الزيلعى بغسل العضو الثانى قبل جفاف الاول زاد الحدادى مع اعتدال الهواء
 والبدن وعدم العذر وعرّفه الاكل فى التقرير بالتتابع فى الأفعال من غير أن يتخللها جفاف عضو مع اعتدال
 الهواء وظاهره انه لو جف العضو الاول بعد غسل الثانى لم يكن ولا عو على الاول يكون ولا قال فى البحر
 وهو الاول وفى النهر الظاهر لا يكون ولا لما فى المعراج عن الحلوانى ان تحفيف الاعضاء قبل غسل
 القدمين فيه ترك الولاء فيحمل الثانى فى كلام الزيلعى على ما بعد الاول اه أى فيراد بالثانى جميع ما بعد
 الاول لا ما يليه فقط ولا ينبغي بعده لما فى السراج حذمه أن لا يحفف الماء عن العضو قبل أن يغسل ما بعده وفى شرح
 المنية هو أن يغسل كل عضو على اثر الذى قبله ولا يفصل بينهما بحيث يجب السابق ولا ينبغي أيضاً
 أن ما متر عن الحلوانى صادق على التعريفين وأن حمل التعريف الثانى على الاول اقرب من عكسه بأن يراد
 من قوله من غير أن يتخللها جفاف عضو أى من غير أن يحفف عضو قبل غسل ما بعده وكذا قال فى غرر
 الافكار هو غسل عضو قبل جفاف متقدمه اه وعليه يحمل كلام الشارح بدليل قوله تعالى ابن كمال او مسحه
 فانه كما شمل مسح الخف يشمل مسح الرأس فلا يمكن حمل المتأخر فى كلامه على جميع ما بعد الاول حقيقة
 فافهم نعم ما مشى عليه فى النهر هو المتبادر من تعريف الدرر هذا وقد عرّفه فى البدائع بأن لا يشغل بين أفعال
 الوضوء بما ليس منه ولا ينبغي أن هذا اعم من التعريفين السابقين من وجه ثم قال وقيل هو أن لا يمكث فى أثنائه
 مقدار ما يحفف فيه العضو اقول يمكن جعل هذا توضيحاً لما مر بأن يقال المراد جفاف العضو حقيقة او مقداره
 وحيث ذكر المسح فلو مكث بين مسح الجبهة والرأس وبين ما بعده بمقدار ما يحفف فيه عضو مغسول
 كان نازكاً للولاء وبؤيده اعتبارهم الولاء فى التيمم أيضاً كما يأتى قريباً مع انه لا غسل فيه فاعتسم هذا التحرير (قوله
 حتى لو فى ماؤه الخ) بيان للعذر (قوله لا بأس به) أى على الصحيح سراج (قوله ومثله الغسل والتيمم) أى
 اذا فرق بين أفعالهما لعذر لا بأس به كفى السراج ومفاده اعتبار سنية الموالاة فيهما (قوله ومن السنن)
 أى عن للإشارة الى انه يفتى غيرها فى الفتح ومن السنن الترتيب بين المضمضة والاستنشاق والبداءة من مقدم
 الرأس ومن رؤس الاصابع فى اليدين والرجلين اه وذكر فى المواهب بدل الاول التيامن ومسح الرقبة
 ثم قال وقيل الاربعة مستحبة (قوله ذلك) أى بامر ارايد ونحوها على الاعضاء المغسولة حلية وعده
 فى الفتح من المندوبات ولم يتابعه عليه فى البحر والترنم تابعه المصنف فيما سياتى (قوله وترك الأمراف)
 عده فى الفتح من المندوبات أيضاً ولم يتابع أيضاً بل صرح فى النهر بضعفه وقال انه سنة مؤكدة لا طلاق

قوله الولاء اسم مصدر الخ
 فيه نظربل الظاهر انه مصدر
 لوالى كالموالاة لقول الخلاصة
 لفاعل الفاعل والمفاعلة
 تأمل اه مبيحه

لكن لو مسح عمامته فلا بد
 من ماء جديد (والترتيب)
 المذكور فى النص وعند
 الشافعى رضى الله عنه فرض
 وهو مطالب بالدليل (والولاء)
 بكسر الواو غسل المتأخر
 او مسحه قبل جفاف الاول
 بلا عذر حتى لو فى ماؤه غضى
 اطلبه لا بأس به ومثله الغسل
 والتيمم وعند مالك فرض ومن
 السنن ذلك وترك الأمراف

التي عن الاسراف اه وياتي تمامه (قوله وترك لطم الوجه بالماء) جعله في الفتح أيضا من المندوبات
وسيصح المسنف كالتالي بكرة اهته قال في البحر فيكون تركه سنة لا ادا بالمكن قال في النهر انه مكروه
تنزيها (قوله وغسل فرجها الخارج) اقول في تقييده بالمرأة نظر فقد عتد في المنية الاستنجاء من سنن الوضوء
وفي النهاية انه من سنن الوضوء بل اقوا ما لانه مشروع لازالة الجباسة الحقيقية وسائر السنن لازالة الجباسة
وجعل في البدائع سنن الوضوء على انواع نوع يكون قبله ونوع في استدائه ونوع في أشائه وعنده من الاول
الاستنجاء بالخروج من الثاني الاستنجاء بالماء (قوله ويسمى مندوبا وأدبا) زاد غيره ونظرا وتطوقا وقد جرى على
ما عليه الأصوليون وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب والادب كما في حاشية نوح افندي على
الدرر فيسمى مستحبان حيث ان الشارع يحبه ويؤثره ومندوبان حيث انه بين ثوابه وفضيلته من ندم الميت
وهو تعدد محاسنه ونفلا من حيث انه زائد على الفرض والواجب ويزيده الثواب وتطوقا من حيث ان فاعله
يفعله تبرعا من غير أن يؤمر به حقا اه من شرح الشيخ اعجيل عن البرجندى وقد يطلق عليه اسم السنة
ودرج القهستاني بأنه دون سنن الزوائد قال في الامداد وحكمه الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك
اه وهل يكره تركه تنزيها في البحر لا نازعه في النهر بما في الفتح من الجناز والشهادات أن مرجع كراهة التنزيه
خلاف الاولى قال ولا شك أن ترك المندوب خلاف الاولى اه اقول لكن اشار في التحرير الى انه قد يفرق بينهما
بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صفة نهى كترك صلاة الغنى بخلاف المكروه تنزيها فتم قال في الحلية ان هذا
أمر يرجع الى الاصطلاح والتزامه غير لازم والظاهر تساويهما كما اشار اليه اللامشي اه لكن قال الزيلعي
في الاكل يوم الاضحى قبل الصلاة المختار انه ليس بكمروه ولكن يستحب أن لا يأكل وقال في البحر هناك ولا يلزم
من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه اقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة أن النوازل
من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوهما فاعلمنا اولى من تركها بلا عارض ولا يقال ان تركها مكروه تنزيها
وسميا في تمامه ان شاء الله تعالى في مكروهات الصلاة (قوله وفضيلة) أى لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى
فاضل اولانه يصير فاعله اذ فضيلة بالثواب ط (قوله وهو الخ) يرد عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعل
فالاولى ما في التحرير أن ما واطب عليه مع ترك ما بالاعذر سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب
وان لم يفعل بعد ما رغب فيه اه بحر (قوله التيامن) أى البداءة باليمين لما في الكتب الستة كان عليه
الصلاة والسلام يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتغسله وترجله وشانه كله الطهور وهما بضم الطاء والترجل
مشط الشعر درم متني وحقق في الفتح انه سنة لثبوت المواظبة قال في النهر لكان قد مناهما بنفد السنة
اذا كانت على وجه العبادة لا على العادة سلما أمها هنا كانت على وجه العبادة لكان عدم الاختصاص
ينافيها كما قاله بعض المتأخرين اه أى عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وشانه كله ينافي كونه
سنة له ولو كانت على وجه العبادة فيكون مندوبا فيه كما في التعل والترجل قلت يرد عليه المواظبة على النية
والسواك بلا اختصاص بالوضوء مع انهما من سننه تأمل (قوله ولو مسحاً) أى كما في التيمم والجيرة وأما الخف
فلم أر من ذكر التيامن فيه وإنما قالوا في كيفية أن يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع اليسرى
على مقدم خفه اليسرى وعندهما الى الساق وظاهره عدم التيامن تأمل (قوله لا الاذنين) أى فيمسحهما
معان امكنه حتى اذا لم يكن له الايدى واحدة أو باحدى يديه علة ولا يمكنه مسحهما معا بعد أبا الاذن اليمنى
ثم اليسرى ط عن الهندية (قوله ومسح الرقبة) هو الصحح وقيل انه سنة كما في البحر وغيره (قوله بظهر يديه)
أى لعدم استعمال بلتهما بحر فقول المنية بجاء جديد لا حاجة اليه كما في شرحها الكبير وعبر في المنية
بظهر الاصابع ولعله المراد هنا (قوله لانه بدعة) اذ لم يرد في السنة (قوله الى ينف وستين) عبارة في الدرر
المتني الى ينف وسبعين والنف بتشديد الميم وقد تختلف ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني قاموس واعلم
أن المذكور منها هنا متناوفاً بين ينف وعشرون ولتذكر ما بق منها من الفتح والخزائن فنها كما في الفتح ترك
الاسراف والتبرير ترك التمسح بخرقه يمسحها موضع الاستنجاء واستقاء الماء بنفسه والمبادرة الى ستر العورة
بعد الاستنجاء وترغ خاتم عليه اسمه تعالى او اسم نبيه حال الاستنجاء وكون آتيه من خرف وأن يغسل عرو
الابر يق ثلاثا ووضع على يساره وان كان انا يعترف منه فعن يمينه ووضع يده حالة الغسل على عروته لا رأسه

مطلبه
لا فرق بين المندوب والمستحب
والنفل والتطوع

مطلبه
ترك المندوب هل يكره تنزيها
وهل يفرق بين التنزيه وخلاف
الاولى
وترك لطم الوجه بالماء وغسل
فرجها الخارج (ومستحبه)
ويسمى مندوبا وأدبا وفضيلة
وهو ما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم مرة وتركه أخرى وما
احبه السلف (التيامن) في
اليدين والرجلين ولو مسحاً
لا الاذنين والخدين فيلغز أى
عضوين لا يستحب التيامن
فيهما (ومسح الرقبة) بظهر
يديه (لا الحلقوم) لانه بدعة
(ومن آدابه) عبر عن لانه
آداباً آخر أو صلها في الفتح الى
ينف وعشرين وأوصلتها في
الحزائن الى ينف وستين
(استقبال اقبله)

مطلبه
في تيمم مندوبات الوضوء

وذكر الشهادتين عند كل عضو واستصحاب النية في جميع أفعاله وأن لا ياطم وجهه بالماء وملء آتته
 استعداداً أو الامتناع باليسرى والتأني وأمر باليد على الأعضاء المغسولة والدلك اه لكن قد سئل أن الأول
 والآخر سنة ولعل المراد بما قبله أمرها عليه بمبالغة قبل الغسل تأمل زاد في البحر وغسل ما تحت الحاجب
 والشارب والتوضؤ في مكان طاهر لأن الماء الوضوء حرمة والبدء بأعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدم
 الرأس لكن قد سئل أن الأخير سنة وزاد في الامداد ودخوله الخلاء مستور الرأس وعدم التوضؤ بماء
 شمس وأن لا يستخلص إناؤه نفسه وترك النظر للعورة والقاء البصاق والمخاط في الماء وأن لا يقصه عن مده
 وغسل القدم والاقب باليمنى وزاد في النية الوضوء على الوضوء وعدم تفخه في الماء حال غسل الوجه والشاهد عند
 غسل كل عضو وزاد في الخزان وترك التكلم حال الاستنجاء وترك استقبال القبلة واستبأها في الخلاء
 واستقبال عين الشمس والقمر واستبأها وترك مس فرجه بعد فراغه والاستنجاء باليسار ومسحها بعده
 على نحو حائط وغسلها بعد ذلك ورش الماء على الفرج وعلى السروال بعد الوضوء والتوضؤ من متوضاً العاتة
 وإفراغ الماء بمهينة فقد بلغت نيفا وسبعين كما قد مناه عن الدر المنثور وقد سئل أن ترك المندوب مكروه تنزيهاً فيزاد
 ترك ما يكره فعله ولا يخفى أن ما مر منه ما هو من آداب الوضوء ومنه ما هو من آداب مقدمته وهذا تنزيه على
 ما ذكر بكثير فانه بقي للاستنجاء آداب كثيرة سأتق (قوله وذلك أعضائه) علمت ما فيه وقوله في المرة
 الأولى عزاء في النهر إلى النية لكنه لم يذكره في النية هنا وإنما ذكره في الغسل وعلمه في الشرح بقوله ليم
 الماء البدن في المزمع الأخيرين اه لكن قال في الحلية الظاهر أنه قد اتفقت (قوله وتقديمه الخ)
 لأن فيه انتظار الصلاة ومستظر الصلاة كن هو في باب الحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تبسيطه عنها
 شرح النية الكبير وفي الحلية وعندى أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة اه
 (قوله وهذه) أي مسألة تقديمه على الوقت (قوله المستثناء من قاعدة الفرض أفضل من النقل) هذا
 الأصل لاسيما إلى نقضه بشئ من الصور لانا إذا حكمنا على ما هي بأنها خير من ما هي أخرى كالرجل خير
 من المرأة لم يمكن أن تفضلها الأخرى بشئ من تلك الحلية فإن الرجل إذا فُضِّل المرأة من حيث أنه رجل
 لم يمكن أن تفضل المرأة من حيث أنها غير الرجل والالتصا بآداب القضيتان وهذا بدوي نعم قد تفضل المرأة
 رجلاً ما من جهة غير الذكورة والأنوثة اه جوى أقول فعلى هذا الاستثناء حقيقة لا اختلاف جهة
 الأفضلية بيان ذلك أن الوضوء للصلاة قبل الوقت يباي الوقت بعد من حيث امتثال الأمر وسقوط
 الواجب به وإنما الأول فضيلة التقديم وكذا انتظار المعسر واجب دفعا لآذاه بالمطالبة وفي إبرائه ذلك مع زيادة
 إسقاط الدين عنه بالكلية فلا إبراء زيادة فضيلة الإسقاط وكذلك إفساء السلام سنة لاظهار التواضع بين المسلمين
 وفي رده ذلك أيضاً لكن وجب الرذائل يلزم على تركه من العداوة والتباغض فأفسأه أفضل من حيث استءاء
 المقضى له باظهار المودة فله فضيلة التقدم في المسائل الثلاث إنما أفضل النقل على الفرض لاسن جهة الفرضية
 يل من جهة أخرى كصوم المسافر في رمضان فانه أشق من صوم المقيم فهو أفضل مع أنه سنة وكان التكبير إلى صلاة
 الجمعة فانه أفضل من الذهاب بعد النداء مع أنه سنة والثاني فرض وكان اضطراراً إلى شربة ماء أو أكل لقمة
 فدفعته لداكثرهما اضطراراً إليه فدفع ما اضطراراً إليه واجب والزائد نقل ثوابه أكثر من حيث أن تفعله أكثر وإن كان
 دفعه قدراً الضرورة أفضل من حيث امتثال الأمر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درهمين أو وجبت عليه
 اضحية فنحى بشاتين وعلى هذا فقد زاد على المسائل الثلاث من كل ما هو نقل أشقل على الواجب وزاد لكن
 تسميته نقلاً من حيث تلك الزيادة أما من حيث ما أشقل عليه من الواجب فهو واجب وثوابه أكثر من حيث
 تلك الزيادة فلا تخزم حينئذ القاعدة المأخوذة مما صح عنه صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخاري حكاية عن
 الله تعالى وما تقرب إلى عبدي بشئ أحب إلي مما قرضت عليه وما ورد في صحيح ابن خزيمة أن الواجب يفضل
 المندوب بسبعين درجة وإن استشكله في شرح التحرير فاعتنم ذلك فانه من فيض الفتح العليم ثم رأيت بعض
 المحققين من الشافعية يه على ما قلته والله الحمد (قوله لأن الوضوء الخ) ومثله التيمم لغير رجلي الماء كما سيأتي
 في محله عن الرمي (قوله أفضل من رده) وقيل أجزأ الرذائل أكثر لانه فرض جوى عن كراهية العلاهي (قوله ولو)
 الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى إن جاء بمثله والأول أولى ط (قوله منه) متعلق بأكثر الضمير

وذلك أعضائه (في المرة
 الأولى (وادخال خصره)
 المبلولة (صماخ أذنيه) عند
 مسحهما (وتقديمه على الوقت
 لغير المعذور) وهذه إحدى
 المسائل الثلاث المستثناءة من
 قاعدة الفرض أفضل من
 النقل لأن الوضوء قبل الوقت
 مندوب وبعده فرض الثانية
 إبراء المعسر مندوب أفضل
 من انتظاره الواجب الثالثة
 الابتداء بالسلام سنة أفضل
 من رده وهو فرض ونظمه من
 قال

الفرض أفضل من تطوع عابد

مطلبه

الفرض أفضل من النقل

الافى مسائل

للفرض أو متعلق بجاء والضمير للتطوق ط (قوله بأكثر) جزء بالكسرة لا جمل الروى (قوله وابتداء) ألف ابتداء من المصراع الاول وهمزة المنونة من المصراع الثاني (قوله ابرا) بالتصير للضرورة (قوله ومثله القراط) اى فى الغسل والاقدام دخل له هنا لانه ما يتعلق فى الاذن قاموس (قوله وأما استعانة عليه السلام الخ) كذا فى البرازية ومفادها أن الاستعانة شكر ورحمة حتى احتج الى هذا الجواب وظاهر ما فى شرح المنية انه لا كراهة اصلا اذا كانت بطيب قلب ومحبة من المعين من غير تكليف من المتوضى وعلمه مشى فى هدية ابن العماد لكن ذكر فى الحلية احاديث كثيرة من الصحيحين وغيرهما فيها التصريح بصب الماء عليه بطلبه وبدونه ثم قال وفعله صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا محمول على الجواز الذى لا تتجامعه الكراهة لان الجزم بعدم ارتكابه المكروه من غير معارض واقع فى حقه نعم قد يكون الفعل منه بيا للجواز لكن بعد قيام الدليل القضى للكراهة فاذا لم يقم لم يصح أن يقال بالكراهة ثم يعلى ما ورد من الفعل بأنه سأل للجواز ولم يوجد دليل معتبر يفيد الكراهة هنا وانما ورد فى حديث ضعيف أن عمر رضى الله عنه قال انى لا أحب أن يعينى على وضوءى أحد وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يكل طهوره الى احد وهو ضعيف أيضا ولو ثبت لا يقوى على معارضة الاحاديث المارة مع احتمال أن المراد أنه هو الذى يباشر غسل اعضائه ومسحها بنفسه لان الطاهر أنه من السنن المؤكدة ففكره للشخص أن يفعل له ذلك غيره بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الاختيار بكراهة أن يستعين فى وضوئه بغيره الا عند العجز ليكون اعظم لتوابعه وأخلص لعبادته اهـ ملخصا وحاصله أن الاستعانة فى الوضوء ان كانت بصب الماء أو استئذنه أو احضاره فلا كراهة بها أصلا ولو بطلبه وان كانت بالغسل والمسخ ففكره بلا عذر وانما قال فى التارخانية ومن الآداب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد أن لا يكون الغاسل غيره بل يغسل بنفسه (قوله تحزرا الخ) لوقوع الخلاف فى نجاسته ولانه مستقذر ولذا كره شربه والعجن به على القول الصحيح بطهارته (قوله أشمل) أى اعم لانه قد يكون مستعليا ولا يحتفظ ط (قوله هذه) أى الطريقة التى مشى عليها المصنف حيث جعل التلفظ بالنية مندوبا لاسنة ولا مكروها (قوله والتسمية كما مر) أى من الصيغة الواردة وهى بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وزاد فى المنية التشهد هنا أيضا تبعا للحيث وشرح الجامع لقاضى خان قال فى الحلية وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم يقول بكل عضو أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين الا فتحت له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أىها شاء فان قام من وقته ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما ما يقول انقل من صلاته كيوم ولدته امته ثم يقال له استأنف العمل روادا لحافظ المستغفرى وقال حديث حسن اهـ (قوله والدعاء بالوارد) فيقول بعد التسمية عند المضمضة اللهم أعنى على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحنى راحة الجنة ولا ترحنى راحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم أعطى كفى يمينى وحاسبنى حسابا يسيرا وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطى كفى يمينى وراى ظهري وعند مسح رأسه اللهم أظلى تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعرشك وعند مسح اذنيه اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسح عنقه اللهم أعتق رقبتى من النار وعند غسل رجلي اليمنى اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل الاقدام وعند غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبى مغفورا وسعياً مشكورا وتجارى لن تور كفى الامداد والدرر وغيرهما ثم روايات أخر ذكرها فى الحلية وغيرها وسيأتى أنه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فصار مجموع ما يذكر عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال صاحب الهداية فى مختارات النوازل ويسبى عند غسل كل عضو أو يدعو بالدعاء المأثور فيه أو يذكر كلمة الشهادة أو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فأقضى الجميع بأولها ولكن رأيت فى الحلية عن المختارات ويدعو بالواو وبأوفى البواقى فليراجع (قوله من طرق) أى يقوى بعضها بعضها فارتقى الى مرتبة الحسن ط اقول لكن هذا اذا كان ضعفا لسوء حفظ الراوى الصدوق الامين أو لازمال أو تدايس أو جهالة حال أمالو كان لفسق الراوى أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك الى الحسن كما صرح به فى التقرىب وشرحه

مطلب
فى سباحة الاستعانة فى
الوضوء بالغير

حتى ولو قد جاء منه بأكثر
الا التطهر قبل وقت وابتداء
السلام كذا فى ابراهيم
(وتحريك خاتمة الواسع) ومثله
القرط وكذا الضيق ان علم
وصول الماء والا فرض (وعدم
الاستعانة بغيره) الالعذر
وأما استعانة عليه الصلاة
والسلام بالغير فله تعليم الجواز
(و) عدم (التكليم بكلام
الناس) الحاجة تقوته
(والجلوس فى مكان مرتفع)
تحزرا عن الماء المستعمل
ومباراة الكمال وحفظ ثباته من
التقاطر وهى اشمل (والجمع بين
نية القلب وفعل اللسان) هذه
رتبة وسطى بين من سن التلفظ
بالنية ومن كرهه لعدم نقله
عن السلف (والسمية) كما مر
(عند غسل كل عضو) وكذا
الممسوح (والدعاء بالوارد
عنده) أى عند كل عضو وقد
رواه ابن حبان وغيره عنه
عليه الصلاة والسلام من طرق

مطلب
فى بيان ارتقاء الحديث
الضعيف الى مرتبة الحسن

حينئذ يحتاج الى الكشف عن حال الراوي لهذا الحديث لكن ظاهر علمهم به انه ليس من القسم الاخير
 كما يتضح (قوله فيعمل به) أي بهذا الحديث وعبارة الرمي كما في الشرب ليلية للعمل بالحديث الضعيف الخ
 (قوله في فضائل الاعمال) أي لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه
 ان كان صحيحا في نفس الامر فقد أعطى حقه من العمل والامانة ترتب على العمل به مفسدة تحليل
 ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث ضعف من بلغه عن ثواب عمل فعله حصل له أجره وان لم يكن قلبه
 أو كما قال اه ط قال السيوطي ويعمل به أيضا في الاحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان انكره
 النووي) حل الرمي كما في الشرب ليلية انكاره له من جهة الصحة قال أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة
 فله لم يثبت عنده ذلك أول يستحضره حينئذ (قوله فائدة الى قوله وأما الموضوع) من كلام الرمي (قوله
 عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يتخاطب طريق من طريقه عن كذاب أو متهم بالكذب فانه ابن حجر ط
 قلت مقتضى علمهم بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطرقه ترقية الى الحسن (قوله وأن لا يعتد سنية
 ذلك الحديث) أي سنية العمل به وعبارة السيوطي في شرح التقریب الثالث أن لا يعتد عند العمل به
 بثبوته بل يعتد الاحتياط وقيل لا يجوز العمل به مطلقا وقيل يجوز مطلقا اه (قوله وأما الموضوع) أي
 المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محترم اجاعا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة
 والسلام من قال علي ما لم يقل فليتبوأ مقعده من النار ط (قوله بحال) أي ولو في فضائل الاعمال قال ط
 أي حيث كان مخالفا لقواعد الشريعة وأما لو كان داخل في اصل عام فلا مانع منه لاجل حديث شابل ادخوله
 تحت الاصل العام اه تأمل (قوله الا اذا قرن) أي ذلك الحديث المروي ببيانه أي بيان وضعه أما
 الضعيف فتجاوز رويته ببيان ضعفه لكن اذا اردت رويته بغير اسناد فلا تنقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كذا وما شبهه من صيغ الخزم بل قل روي كذا وبلغنا كذا أو ورد أوجاء أو نقل عنه وما شبهه من صيغ
 التريض وكذا ما شك في صحته وضعفه كافي التقریب (قوله أي بعد الوضوء) فسر الضمير بذلك مع تبادر ما في
 الزيلعي لان المصنف في شرحه فسر به بذلك وهو أدري بمراده (قوله وأن يقول بعده) زاد في النية وغيرها وفي
 خلاله لكن قال في الحلية ان الوارد في السنة بعده متصلا بما تقدم من ذكر الشهادتين كما هو في رواية الترمذي
 اه وزاد في النية أيضا وأن يقول بعد فراغه سبحانه اللهم وبمحمدك أشهد أن لا اله الا أنت استغفرك وأتوب
 اليك وأشهد أن محمدا عبدك ورسولك ناظرا الى السماء (قوله التوابين) هم الذين كلما ذنبوا تابوا والمتطهرون
 الذين لا ذنب لهم زاد في النية واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
 (قوله وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) بفتح الواو ما يتوضأ به درر والمراد شرب كله أو بعضه كما في شرح النية
 وشرح السرعة ويقول عقبه كافي النية اللهم اشفني بشفائك ودواي بدوائك واعصمني من الوهل والامراض
 والواجع قال في الحلية والوهل هنا بالتحريك الضعف والفرج ولم اتف على هذا الدعاء ما ثوروا وهو حسن اه
 بقي شيء وهو أن الشرب من فضل الوضوء ظاهر في ما لو توضأ من اناه كبريق مثلاً ما لو توضأ من نحو حوض فهل
 يسمى ما فيه فضل الوضوء في شرب منه أو لا فيجوز رها وفي الذخيرة عن قتاد بن الربيع في اللب الماء الموضوع للشرب
 لا يتوضأ به ما لم يكن كثيرا والموضوع للوضوء يجوز الشرب منه ثم نقل عن ابن الفضل أنه كان يقول بالعكس
 فعلى هذا له الشرب من فضل الوضوء لانه من توابعه ام لا والظاهر الاول تأمل (قوله كاء زمزم) التشبيه
 في الشرب مستقبل قائما لا في كونه بعد الوضوء فلذا قال ط الاولى تأخير عن قوله قائما (قوله أو قاعدا)
 أفاد أنه مخير في هذين الموضعين وانه لا كراهة فيهما في الشرب قائما بخلاف غيرهما وأن المندوب هنا هو الشرب من
 فضل الوضوء لا بقيد كونه قائما خلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكن قال في المعراج قائما وخيره الخواص بين
 القيام والقعود وفي الفتح قيل وان شاء قاعد أو آخره في البحر واقتصر على ما ذكره المصنف في المواهب والدرر
 والنية والنهر وغيرهما وفي السراج ولا يستحب الشرب قائما الا في هذين الموضعين فاستفد بضعف ما مني عليه
 السارح كما نبه عليه وغيره (قوله وفيما عداهما يكره الخ) افاد أن المقصود من قوله قائما عدم التكره لادخوله
 تحت المستحب وان زاد قوله أو قاعدا واعلم انه ورد في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا يشربن احدى منكم
 قائما نسي فليست فيهما انه شرب من زمزم قائما وروي البخاري عن علي رضي الله عنه انه بعد ما توضأ قام

قال محقق الشافعية الرمي
 فيعمل به في فضائل الاعمال
 وان انكره النووي (فائدة)
 شرط العمل بالحديث الضعيف
 عدم شدة ضعفه وأن يدخل
 تحت اصل عام وأن لا يعتد
 سنية ذلك الحديث وأما
 الموضوع فلا يجوز العمل به
 بحال ولا رويته الا اذا
 قرن ببيانه (والصلاة
 والسلام على النبي بعده)
 أي بعد الوضوء لكن في
 الزيلعي أي بعد كل غصو
 (وأن يقول بعده) أي الوضوء
 (اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المتطهرين وأن
 يشرب بعده من فضل وضوئه)
 كاء زمزم (مستقبل القبلة قائما)
 أو قاعدا وفيما عداهما يكره
 قائما تنزيها

مطلب
 في مباحث الشرب قائما

فشرب فضل وضوئه وهو قائم ثم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان النبي صلى الله عليه وسلم صنع مثل ما صنعت وأخرج ابن ماجه والترمذي عن كبشة الانصارية رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها قربة معاققة فشرب منها وهو قائم فقطعت فم القربة بتقي بركة. وضع في رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن صحيح غريب فلذا اختلف العلماء في الجمع فقيل ان النهي ناسخ للفعل وقيل بالعكس وقيل ان النهي للتنزيه والفعل لبيان الجواز وقال النووي انه الصواب واعترضه في الحلية بجديد على المار حيث انكر على القائلين بالكراهة وبما أخرجه الترمذي وغيره وحسنه عن ابن عمر كذا ناسخا كل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام قال وجن الطحاوي الى انه لا بأس به وأن النهي لخوف الضرر لا غير كما روى عن الشعبي قال انما كره الشرب قائما لانه يؤذى قال في الحلية فالكراهة على ما صوبه النووي شرعية يشاب على تركها وعلى هذا ارشادية لا يناب على تركها ثم استشكل ما مر من استثناء الموضعين (أى الشرب من ماء زمزم ومن فضل الوضوء) وكراهة ما عداهما بأنه لا يقتضى على قول من عذبه الاقوال نعم على ما جنح اليه الطحاوي يستفاد الجواز مطلقا ان أمن الضرر أما النذب فلا الا أن يقال يفيد النذب في فضل الوضوء ما أخرجه الترمذي في حديث على وهو أنه قام بعد ما غسل قدميه فأخذ فضل طهوره فشربه وهو قائم ثم قال احببت أن اريكم كيف كان طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه حديث ان فيه شفاء من سبعين داء اذاها البهر لكن قال الحفاظ انه واه اه ملخصا والبهر بالضم فسرته في الخلاصة بتتابع النفس وفي القاموس انه انقطاع النفس من الاعياء والحاصل أن اتقاء الكراهة في الشرب قائما في هذين الموضعين محل كلام فضلا عن استحباب القيام فيهما ولعل الاوجه عدم الكراهة ان لم نقل بالاستحباب لان ماء زمزم شفاء وكذا فضل الوضوء وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبد الغنى النابلسي وما جزمته اني اذا اصابني مرض اقصدا الاستشفاء بشرب فضل الوضوء فيحصل لي الشفاء وهذا دأبى اعتمادا على قول الصادق صلى الله عليه وسلم في هذا الطب النبوي الصحيح (قوله وعن ابن عمر اخبرني الطحاوي وأحمد وابن ماجه والترمذي وصححه حلية وقصدي كره بيان حكم الاكل لكن أخرجه احمد ومسلم والترمذي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يشرب الرجل قائما قال قتادة قلت لانس فالأكل فقل ذلك أثر وأخبرت وفي الجامع الصغير للسيوطي تهى عن الشرب قائما والاكل قائما ولعل النهي لامر طي أيضا كما مر في الشرب وفي الفصل الحادى والثلاثين من فصول العلاوى وكره الاكل والشرب في الطريق والاكل قائما وما شيا ولا بأس بالشرب قائما ولا يشرب ما شيا ويرخص ذلك لاهل مسافر اه (قوله ورخص الخ) ليس من تمة الحديث (قوله تعاهد موقيه) تشبه موق وهو آخر العين من جهة الانف أى لاحتمال وجود رخص وقدئنا انه يجب غسل ما تحتها بنى خارجا بغميض العين والافلا (قوله وكعبه الخ) هما العظامان اللتان في الرجل والعرقوب العصب الغليظ الذى فوق العقب والخص من باطن القدم ما لم يصب الارض فاموس (قوله واطالة غزته وتجيده) لما في العجيجين عن ابى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان أمتى يدعون يوم القيمة غزا وتجبلين من آثار الوضوء فمن استطاع دمه كنهم أن يطيل غزته فليفعل وفي رواية فمن استطاع منكم فليطيل غزته وتجيده حلية وبه علم أن قول الشارح وتجيده بالجر عطف على غزته وفي البحر واطالة الغزاة تكون بالزيادة على الحد المحدود وفي الحلية والتجبل يكون في البيدين والرجلين وهل له حد لم أقف فيه على شيء لاصحابنا ونقل النووي اختلاف الشافعية فيه على ثلاثة أقوال الأول انه يستحب الزيادة فوق المرفقين والكعبين بلا توقيت الثانى الى نصف العضد والساق الثالث الى المصكب والركبتين قال والا حادى تقتضى ذلك كله اه ونقل ط الثانى عن شرح الشريعة مقتصر عليه (قوله وغسل رجله يساره) لعل المراد به ذلكهما باليسار لما قد مناه انه يسدب اتراع الماء بيمينه ثم رأيت في شرح الشيخ اسمعيل قال يفرغ الماء بيمينه على رجله ويغسلها بيساره اه وأخرج السيوطى في الجامع الصغير عن ابى هريرة رضى الله عنه اذا توضأ أحدكم فلا يغسل اسفل رجله بيده اليمنى (قوله وبه الخ) أى أى الرجلين كن في البحر عند الكلام على غسل الوجه عن خاف بن ايوب انه قال ينبغي للمتوضى في الشتاء أن يبل اعضاءه بالماء شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجافى عن الاعضاء في الشتاء اه

وعن ابن عمر كذا ناسخا كل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نمشي ونشرب ونحن قيام ورخص للمسافر شربه ما شيا ومن الآداب تعاهد موقيه وكعبيه وعرقوبيه وأخصبيه واطالة غزته وتجيده وغسل رجله بيساره وبه ما عند ابتداء الوضوء في الشتاء

مطله
في الغزاة والتجبل

مطلب
في التمسح بمندبل

والتمسح بمندبل وعدم نقض
يده وقراءة سورة القدر وصلاة
ركعتين في غير وقت كراهة
(ومكرهه لطعم الوجه)
أو غيره (بالماء) تنزيها والتقشير
(والاسراف) ومنه الزيادة
على الثلاث (فيه) تحريما
لوجاء النهر والمملو له

مطلب
في تعريف المكروه وأنه قد
يطاق على الحرام والمكروه
تحريما وتنزيها

(قوله والتمسح بمندبل) ذكره صاحب المنية في الغسل وقال في الحلية ولم أر من ذكره غيره وانما وقع الخلاف
في الكراهة في الحلية ولا بأس به للمتوضي والمغتسل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يغسله
ومنهم من كره ذات ومنهم من كرهه للمتوضي دون المغتسل والصحيح ما قلنا إلا أنه ينبغي أن لا يساغ ولا يستقصى
فيبقى أثر الوضوء على أعضائه اهـ وكذلك وقع بلفظ لا بأس في خزانة الأكل وغيره وعزاه في الخلاصة
إلى الأصل اهـ ما في الحلية ثم ذكر أدلة الأقوال الثلاثة والقائلين بها من السلف وأطال وأطاب كما هو دأبه
رحمه الله تعالى وقد منا عن الفتح أن من المندوبات ترك التمسح بخزقة يمسح بها موضع الاستنجاء أي التي يمسح
بها ماء الاستنجاء لاستحسانها وليس فيه ما يفيد ترك التمسح بغيرها فافهم (قوله وعدم نقض يده) لحديث
لا تنفضوا أيديكم في الوضوء فانها مراءوح الشيطان ذكره في المعراج لكنه حديث ضعيف كما ذكره المناوي بل
قد ثبت في الصحيحين عن ميمونة رضي الله عنها انها جاءته بخزقة بعد الغسل فزدها وجعل ينفض الماء بيده تأمل
(قوله وقراءة سورة القدر) لأحاديث وردت فيها ذكرها الفقيه أبو الليث في مقدّمته ~~الكن~~ قال في الحلية
سئل عنها شيخنا الحافظ ابن حجر العسقلاني فأجاب بأنه لم يثبت منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من
قوله ولا من فعله والعلاء يتساهلون في ذلك الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الأعمال اهـ (قوله وصلاة
ركعتين) لما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما ما من أحد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه
ووجهه علمها الا وجبت له الجنة حلية (قوله في غير وقت كراهة) هي كالأوقات الخمسة الطلوع وما قبله
والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لأن ترك المكروه أولى من فعل المندوب كما في شرح المنية ط
(تمة) ينبغي أن يزاد في المندوبات أن لا يظهر من ماء أو تراب من أرض مغضوب عليها كما بارئود فقد نص
الشافعية على كراهة التطهير منها بل نص الحنابلة على المنع منه وظاهره أنه لا يصح عندهم ومراعاة الخلاف
عندنا مطلوبة وكذا يقال في التطهير بفضل ماء المرة كما يأتي قريبا في المنيات والله أعلم (قوله ومكرهه)
هو ضد المحبوب قد يطلق على الحرام كقول القدوري في مختصره ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة
الامام ولا عذر له كره له ذلك وعلى المكروه تحريما وهو ما كان إلى الحرام اقرب ويسميه محمد حراما ظنيا
وعلى المكروه تنزيها وهو ما كان تركه أولى من فعله ويرادف خلاف الأولى كما قد مرنا وفي البحر من مكروهات
الصلاة المكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما كره تحريما وهو المحمل عند اطلاقهم الكراهة كما في زكاة
فتح القدير وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالظني الثبوت لانيهما المكروه تنزيها
ومرجعه إلى ما تركه أولى وكثيرا ما يطلقونه كما في شرح المنية فحينئذ اذكروا مكروها فلا بد من النظر في دليله
فان كان نهيا ظنيا يحكم بكراهة التحريم الا لصارف التني عن التحريم إلى التندب فان لم يكن الدليل نهيا بل
كان مقيدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية اهـ (قوله وغيره) أي غير الوجه من الاعضاء كما في الحاروي ولعل
الاصنف اقتصر على الوجه لما له من مزيد الشرف (قوله تنزيها) لما قد منا عن الفتح من أن ترك ادب
قال في الحلية لانه يوجب انتضاح الماء المستعمل على ثيابه وتركه أولى وأيضاهو خلاف التؤدة والوقار فانه
عنه نهى ادب اهـ (قوله والتقشير) أي بأن يقرب إلى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي
أن يكون ظاهرا ليكون غسلا يقيين في كل مرة من الثلاث شرح المنية (قوله والاسراف) أي بأن
يستعمل منه فوق الحاجة الشرعية لما أخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال أي الوضوء اسراف فقال نعم وان كنت
على نهر جار حلية (قوله ومنه) أي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في الغسلات مع اعتقاد أن ذلك
هو السنة لما قد منا من أن الصحيح أن النهي محمول على ذلك فاذا لم يعتقد ذلك وقصد الطمأنينة عند الشك أو قصد
الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه فلا كراهة كما هو تقريره (قوله فيه) أي في الماء (قوله تحريما الخ)
نقل ذلك في الحلية عن بعض المتأخرين من الشافعية وتبعه عليه في البحر وغيره وهو مخالف لما قد منا عن الفتح
من عدم ترك التقشير والاسراف من المندوبات ومثله في البدائع وغيرها ~~الكن~~ قال في الحلية ذكر الحلواني
انه سنة وعليه منى قاضي بخان وهو وجه اهـ واستوجهه في البحر أيضا وكذا في النهر قال والمراد بالسنة
المؤكد لا طلاق النهي عن الاسراف وجعل في المتقى الاسراف من المنيات فتكون تحريمية لان اطلاق

مطلب
في الاسراف في الوضوء

السكرامة مصروف الى التعريم وبه يضعف جهله مندوبا قول قد تقدم أن النبي عظمه في حديث فن زاد على
 هذا الموقف فتدعتى وظلم محمول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية وغيرها وقال في البدائع
 انه الصحيح حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد وقد مناه صريح في عدم كراهة
 ذلك يعني كراهة تحريم فلا ينافي الكراهة التزيمية بخامس عليه حنافي الفتح والبدائع وغيرهما من جعل تركه
 مندوبا مبنى على ذلك التصحيح فبكره تنزيها ولا ينافيه عده من المنهيات كما عده منها الظاهر الوجه بالماء فان المكروه
 تقريها مبنى عنه حقيقة اصطلاحا ومجازا لغة كما في التعرير وأيضا فقد عده في الخزانة السمرة قديمة من المنهيات
 لكن قيده بعدم اعتقاد تمام السنة بالثلاث كما نقله الشيخ اسماعيل وعليه يحمل قول من جعل تركه سنة وليست
 السكرامة مصروفة الى التعريم مطلقا كذا كراهة اتفعا على أن الصارف للنهي عن التعريم ظاهر فان من أسرف
 في الرضوء بما الهه مثلا مع عدم اعتقاد سنة ذلك نظير من ملأ اناء من النهر ثم أفرغ فيه وبس في ذلك بمحذور
 سوى انه عبث لا فائدة فيه وهو في الرضوء زائد على الأمور به فلذا سمى في الحديث أسرافا قال في القاموس
 الأسراف التبذير أو ما أتى في غير طاعة ولا يلزم من كونه زائدا على المأمور به وغير طاعة أن يكون
 حراما نعم اذا اعتقد سنة يكون قد تعدى وظلم لا اعتقاده ما ليس بقربة قربة فلذا حمل علما أن النبي على ذلك فينبذ
 يكون منه بانه ويكون تركه سنة مؤكدة ويؤيده ما قدمه الشارح عن الجواهر من أن الأسراف في الماء
 الجاري جائز لانه غير مضيع وقد مناه أن الجائر قد يطلق على ما لا يمنع شرعا فيشمل المكروه تنزيها وبهذا التقرير
 توافق عباراتهم وأما ما ذكره الشارح ما فقد علمت انه ليس من كلام مشايخ المذهب فلا يعارض ماصرا حوايه
 وصحوة هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام (قوله حرام) لان الزيادة غير مأذون بها لانه انما يوقف ويساق
 ان يتوضأ الرضوء الشرعي ولم يقصد ابحاثها لغير ذلك حلية وينبغي تقييده بما ليس بجار كالذي في صهر ينج
 اوحوض او نحو ابريق أما الجاري كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما الهه النهر كما افاده الرحي (قوله
 ومن منهياته) يشمل المكروه تنزيها فانه مبنى عنه اصطلاحا حقيقة كما قدمناه عن التحريم أيضا فافهم (قوله
 التوضي الخ) قال في السراج ولا يجوز للرجل أن يتوضأ ويفضل المرأة اه ومفاده انه يكره
 تحريما وعندا لا امام احدا اذا اختلت امرأة مكففة بما قليل كخلوة نكاح وتظهرت به في خلوتها طهارة كاملة
 عن حدث لا يصح لرجل او خنثى أن يرفع به حدثه كما هو مسطور في متون مذهبه وهو أمر تعبدى لما رواه
 النخعة انه صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة قال في غرر الافكار شرح درر البحار
 في فصل المياه بعد ما ذكر المسألة ولنا ما روى مسلم ان ميمونة قالت اغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة نجاء
 النبي صلى الله عليه وسلم يغسل فقلت اني قد اغتسلت منه فقال الماء ليس عليه جنابة وما روى احمد من سؤخ
 بهذا اه اقول مقتضى النسخ انه لا يكره تحريما عندنا بل ولا تنزيها وهو مخالف لما مر عن السراج وفيه
 أن دعوى النسخ تتوقف على العلم بتأخر النسخ ولعله ما خوذ من قول ميمونة اني قد اغتسلت فانه يشعر بعلمها
 بالهي لانه فيكون النسخ متأخرا والله أعلم وقد صرح الشافعية بالكره فينبغي كراهته وان فلما بالنسخ مراعاة
 للخلاف فقد صرح حوايا به يطلب مراعاة الخلاف وقد علمت انه لا يجوز الطهارة به عند أحد (تنبيه) ينبغي كراهة
 الظاهر أيضا أخذ ما ذكرنا وان لم ارد لاحد من اعتنا بما او تراب من كل أرض غضب عليها الا بئر
 الناقة بأرض عمود قد صرح الشافعية بكرهته ولا يباح عند أحد قال في شرح المتن الخليل الحديث ابن عمر
 أن الناس نزولهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر أرض عمود فاستقوا من آبارها وبجسرها العجين فأمرهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا ما استقوا من آبارها ويعلقوا الابل العجين وأمرهم أن يستقوا من البئر
 التي كانت تردحها الناقة حديث متفق عليه قال وظاهره منع الطهارة به وبئر الناقة هي البئر الكبيرة التي بردحها
 الجحاح في هذه الازمنة اه (قوله والامتناع) معطوف على القاء وقوله في الماء متعلق بأحدهما على التنازع
 (قوله ويقضه الخ) التقصير في الجسم فن تأليفه وفي غيره أخرجه عن إفادة المقصود منه كاستباحة الصلاة
 في الرضوء بحر وأفاذ بقوله خروج بخس أن الناقض خروجه لا عينه بشرط الخروج واستظهر في الفتح
 الثاني بما حصله أن الطهارة ترتفع بضدها وهي النجاسة القائمة بالخارج لان الضد هو المؤثر في رفع ضده وبمث
 فيه في شرح النية الكبير فراجع (قوله كل خارج) لعل فائدة التعميم من أول الامر لتلايه وتوهم

أما الموقوف على من ينظر به
 ومنه ماء المدارس مشرام
 (وتبليغ المسح بما جديدا) أما
 بما واحد فتدوب أو مسنون
 ومن منهياته التوضي بفصل
 ماء المرأة أو في موضع نجس
 لأن ماء الرضوء حرمة أو في
 المسجد الا في اناء أو في موضع
 أعد لذلك والقاء النجاسة
 والامتناع في الماء (ويقتضيه
 سروج) كل خارج

مثلا
 تراخص الرضوء

اختصاص النجس بالمعتاد أو الكثير تأمل (قوله بالفتح ويكسر) اشار الى أن الفتح اولى لقول صدر الشريعة
والرواية النجس بفتح الجيم وهو عين النجاسة وأما بكسر هاء لا يكون طاهراً هذا في اصطلاح الفقهاء
وأما في اللغة فيقال نجس الشيء ينجس فهو نجس ونجس اه فهما لغة ما لا يكون طاهراً أى سواء كان نجس
العين أو عارض النجاسة كالحصاة الخارجية من الدبر والناقض في الحقيقة النجاسة العارضة لها فكان
الفتح اولى من هذه الجهة أيضاً وان قال في الجبرانه بالكسر اعم تأمل ثم على الفتح يكون بدلًا من قوله خارج
لاصفة لانه اسم جامد بخلاف المكسور فانه بمعنى متنجس تأمل (قوله أى من المتوضئ) تفسير للضمير أخذ
من المقام والمتوضئ من انصف بالوضوء واحترز بالحق عن الميت فانه لو خرجت منه نجاسة لم بعد وضوءه
بل يغسل موضعها فقط اذ لو كان الخروج حدثا لكان الموت كذلك اذ هو فوقه وغمامه في النهر (قوله
معتاداً) كالبول والغائط اولا كالدودة والحصاة وهذا تعميم لقوله نجس به به على خلاف الامام مالك حيث
قيد بالمعتاد كانه بما بعده على خلاف الامام الشافعي حيث قيد بالخارج من السبيلين (قوله أى يلحقه
حكم التطهير) فائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العين وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيها ممكنة وانما الساقط
حكمه نهر وسراج ويظهر منه أن الكلام في جرح بضره الغسل بالماء فلو لم يضره نقض ما سال فيه لان حكم
التطهير وهو وجوب غسله غير ساقط والمراد بالتطهير ما يعم الغسل والمسح في الغسل اوفى الوضوء كما ذكره
ابن الكمال ليشمل ما لو سال الى محل يمكن مسحه دون غسله للعدركا اشار اليه في الحلية أيضاً وزاد في شرح المنية
الكبير بعد قوله في الغسل اوفى الوضوء قوله اوفى ازالة النجاسة الحقيقية لتلايد ما لو اقتصد وخرج منه دم
كثير ولم يتلخخ رأس الجرح فانه ناقض مع انه لم يسل الى ما يلحقه حكم التطهير لانه سال الى المكان
دون البدن وبزيادة ذلك لا يرد لان المكان يجب تطهيره في الجملة للصلاة عليه واهذا اعم في الجرح ما يلحقه حكم
التطهير بقوله من بدن وثوب ومكان اقول يرد عليه ما لو سال الى نحر ونحوه مما لا يصل عليه وما لو موص العلق
او القراد الكبير وامثلاً ما فانه ناقض كما سيأتي متناقلاً لا حسن ما في النهر عن بعض المتأخرين من أن المراد
السيلان ولو بالقوة أى فان دم القصد ونحوه سائل الى ما يلحقه حكم التطهير حكماً تأمل ثم اعلم أن المراد
بالحكم الوجوب كما صرح به غيره واحد زاد في الفتح والندب وأيده في الحلية وتبعه في البحر بقوله اذ انزل الدم
الى قصبة الانف نقض وليس ذلك الا لكونه بالمالعة في الاستنشاق غير الصلابة مسنونة وحدها أن يصل الماء
الى ما اشتد من الانف وردّه في النهر بأن المراد بالقصة ما لان من الانف واذا عبر به الزبلي كالهذابة ومعلوم
أن ما لان يجب تطهيره لا يندب فلاحاجة الى زيادة الندب اقول صرح في غاية البيان بأن الرواية مسطورة
في كتب اصحابنا بأنه اذا وصل الى قصبة الانف ينقض وان لم يصل الى ما لان خلافاً لفرقوا أن قول الهداية
ينقض اذا وصل الى ما لان بيان لاتفاق اصحابنا جميعاً على تكون المسألة على قول زفر أيضاً قال لان عنده
لا ينقض ما لم يصل الى ما لان لعدم الظهور قبله فهذا صريح في أن المراد بالقصة ما اشتد فاعتنم هذا التحرير
المفرد المختص بمعلقائه على البحر ومن رسالتنا المسماة بالقوائد المخصصة بأحكام كى الحصة (قوله بمجرد
الظهور) من اضافة الصفة الى الموصوف أى الظهور المجزئ عن السيلان فلو نزل البول الى قصبة الذكر
لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القلفة فانه ينزوله اليها ينقض الوضوء وعدم وجوب غسلها للخرج لالانها
في حكم الباطن كما قاله الكمال ط (قوله عين السيلان) اختلف في تفسيره في المحيط عن ابن يوسف
أن يعاود ويحذر وعن محمد اذا تنقخ على رأس الجرح وصار أكثر من رأسه نقض والصحيح لا ينقض اه
قال في الفتح بعد نقل ذلك وفي الدراية جعل قول محمد أصح ومختار السرخسي الاول وهو اولى اه اقول
وكذا صححه قاضي خان وغيره وفي البحر تحريف تبعه عليه ط فاجتنبه (قوله لما قالوا) علة لله بالمالعة
ط (قوله لومسح الدم كلما خرج الخ) وكذا اذا وضع عليه قطنه أو شيئاً آخر حتى ينشف ثم وضعه ثانياً وثالثاً
فانه يجمع جميع ما نشف فان كان بحيث لو تركه سال نقض وانما يعرف هذا بالاجتهاد وغالب الظن وكذا لو ألقى
عليه رماد او تراباً ثم ظهر ثانياً فتربه ثم وثم فانه يجمع قالوا وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى
فلو في مجلس فلا تارة ثانية ومثله في البحر اقول وعليه فايخرج من الجرح الذي ينزداً وليس فيه قوة السيلان
ولكنه اذا تركه يتقوى باجتماعه ويسيل عن محله فاذا نشفه او ربطه بخرقة وصار كما خرج منه شيء نشرته

(نجس) بالفتح ويكسر (مته)
أى من المتوضئ الحى معتاداً
أولاً من السبيلين أولاً (الى)
ما ينالها بالبناء للمفعول أى
يلحقه حكم التطهير ثم المراد
بالخروج من السبيلين مجرد
الظهور وفى غيرهما عين
السيلان ولو بالقوة لما قالوا
لومسح الدم كلما خرج ولو تركه
لسال نقض والا لا

الخرقة ينظر ان كان ما نشرته الخرقة في ذلك المجلس شيئا فشيئا بحيث لو ترك واجتمع لسا ل بنفسه نقض والا لا
ولا يجمع ما في مجلس الى ما في مجلس آخر وفي ذلك توسعة عظيمة لاصحاب القروح ولصاحب كى الحصاة فاعتم
هذه الفائدة وكم أنهم قاسوها على التي ولما لم يكن هذا اختلاف سبب تعين اعتبار المجلس فتنبه (قوله
كالوسال) تشبيه في عدم النقض لانه في هذه المواضع لا يلحقه حكم التطهير كما قد سناه (قوله او جرح) يضم الجرح
قاموس أما بالفتح فهو المصدر (قوله ولم يخرج) أى لم يسأل اقول وفي السراج عن الينابيع الدم السائل
على الجراحة اذ لم يتجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجنبه وأصابه منه أكثر من قدر الدرهم
جازت صلاته وبهذا أخذ الكرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس وهو قول محمد اه ومقتضاه انه غير ناقض
لانه بقي طاهر بعد الاصابة وان المعبر خروجه الى محل يلحقه حكم التطهير من بدن صاحبه فلي تأمل (قوله
وكدمع) أى بلا علة كما سيأتى وهو معطوف على قوله كالوسال (قوله على ما سيذكره المصنف) أى في
مسائل شتى اخر الكتاب (قوله ولنا فيه كلام) نقله وحاصله انه قول ضعيف ويخرج غريب فلا يعول عليه ط
(قوله وخروج الخ) عطف على قوله خروج كل خارج (قوله مثل ريح) فانها انتقض لانها منبعثة عن محل
النجاسة لان عنها نجاسة لان الصحيح أن عنها طاهرة حتى لو لبس سراويل مبتلة أو بئيل من البيت الموضع الذي
تغربه الريح فخرج الريح لا يتنجس وهو قول العامة وما نقل عن الحلواني من انه كان لا يصلي بسر او يله فورع
منه بجر (قوله من دبر) وكذا من ذكر أو فرج في الدودة والحصاة بالاجماع كما سيذكره الشارح لما علمه ما من
النجاسة كما اختاره الزيلعي أول تولد الدودة من النجاسة كافي البدائع وعلى الثاني فعطف أو دودة من عطف
الخاص على العام لدخوله تحت قوله خروج نجس الى ما يظهر وكذا عطفها وعطف الحصاة على التعليل الأول
لتحقق خروج الخارج النجس وهو ما علمه وعلى كل فقوله او دودة معطوف بالنظر الى كلام الشارح على قوله
وخروج غير نجس لا على ريح قدبر (قوله لا خروج ذلك) أى المذكور من الثلاثة قال ح وهو يقتضى أن
الريح تخرج من الجرح وهو كذلك كافي القهستاني وحكم الدودة مكررم قول المصنف بعد دودة من جرح ط
(قوله أما هي الخ) أى المفضاة وهي التي اختلط سيلها أى مسلك البول والغائط فيندب لها الوضوء من
الريح وعن محمد يجب احتياطا وبه أخذ أبو حفص ورجحه في الفتح بأن الغالب في الريح كونها من الدبر ومن
أحكامها انه لا يحلها الزوج الثاني للأول ما لم تحبل لاحتمال الوطئ في الدبر وانه لا يحل وطؤها الا ان أمكن
الاتبان في القبل بلانعد وأما التي اختلط مسلك بولها ووطئها فينبغي أن لا تكون كذلك لان الصحيح عدم النقض
بالريح الخارجة من الفرج ولانه لا يمكن الوطئ في مسلك البول افاده في البحر (قوله وقيل لو متنته) أى لان
تتهادليل انها من الدبر وعبارة الشيخ اسمعيل وقيل ان كان مسموعا أو ظهر تنته فهو حدث والا فلا (قوله
وذكر) لاجابة الى ذكره مع شمول القبل اياه كما يشهد له استعمالهم اه ح (قوله لانه اختلاج) أى ليس بريح
حقيقة ولو كان ريحا فليست بمنبعثة عن محل النجاسة فلا تنقض كما قد سناه (قوله وهو يعلم) أى يظن لان
الظن كاف في هذا الباب ح أى الظن العام والب وقال الرجحي شرط العلم بعدم كونه من الاعلى فأفاد النقض
عند الاشتباه بعبا للعلبي في شرح المنية وفي المنع عن الخلاصة مناط النقض العلم بكونه من الاعلى فلا نقض مع
الاشتباه وهو موافق للفقهاء والحديث الصحيح حتى يسمع صوتا أو يشم ريحا وبه يعلم انه من الاعلى (قوله منها)
أى من القبل والذكر (قوله لطهارتهما) أى الدودة والجم وطهارة العلم بالنسبة اليه فقد قالوا ما بين من الحي
كيتته الا في حق نفسه حتى لا تقصد صلاته اذا حمله ط وفي بعض النسخ بضمير المفردة (قوله وهو) أى
السيلان من غير السيلين مناط النقض أى علة ط (قوله والمخرج بعصر) أى ما أخرج من الخرقة
بعصرها وكان لو لم تعصر لا يخرج شئ مساو للخارج بنفسه خلافا لصاحب الهداية وبعض شراحها وغيرهم
كصاحب الدرر والملتقى (قوله سيان) تنبيه سى وبها استغنى عن تنبيه سواء كافي المغنى (قوله في حكم
النقض الاضافة للبيان ط (قوله قال) أى صاحب البرازية ط (قوله لان في الاخراج خروجا) جواب عما
وجه به القول بعدم النقض بالخروج من أن الناقض خروج النجس وهذا اخراج والجواب أن الاخراج مستلزم
للخروج فقد وجد لكن قال في العناية ان الاخراج ليس بمنصوص عليه وان كان يستلزمه فكان ثبوته غير
تصدي ولا معتبر به اه وفيه انه لا تأثير يظهر للاخراج وعدمه بل لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج

كالوسال في باطن عين او جرح
أو ذكر ولم يخرج وكدمع وعرق
الاعرق مدمن الخرق فناقض
على ما سيذكره المصنف ولنا
فيه كلام (و) خروج غير نجس
مثل (ريح أو دودة أو حصاة
من دبر لا) خروج ذلك من
جرح ولا خروج (ريح من قبل)
غير مفضاة أما هي فيندب لها
الوضوء وقيل يجب وقيل
لو متنته (وذكر) لانه اختلاج
حتى لو خرج ريح من الدبر وهو
يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو
اختلاج فلا ينقض وانما قيد
بالريح لان خروج الدودة
والحصاة منهما ناقض اجماعا
كافي الجوهرية (ولا) خروج
(دودة من جرح أو أذن
أو أنف) أو فهم (وكذا لم
سقط منه) لطهارتهما وعدم
السيلان فيما عليهما وهو
مناط النقض (والمخرج) بعصر
(والمخرج) بنفسه (سيان)
في حكم النقض على المختار كما
في البرازية قال لان في الاخراج
خروجافصار كالقصد

كما يتحقق مع عدمه فصار كالفصد كيف وجميع الادلة الموردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج
 النجس وهو ثابت في المخرج اه فتح واستوجهه بليده ابن امير حاج في الحلية وكذا اشارح المنية والمقدسي
 وارضى في البحر في العناية حيث ضعف به ما في الفتح ولا أن يجعل ما في الفتح مضاعفا كما قرناه بناء على أن
 الناقض الخارج النجس لا يخرج وفي حاشية الرمل لا يذهب عنك أن تضعيف العناية لا يصادم قول شمس
 الاثمة وهو الاصح (قوله واعتمده القهستاني) حيث جعل القول بعدم النقض فاسدا لانه يلزم منه انه لو
 أخرج الريح أو الغائط أو غيرهما من السيلين لكان غير ناقض اه (قوله ومعناه الخ) تغلق في الاشياء عن
 البزازية وقد سنه في رسم الفتى (قوله بالمتنصوص رواية) أي بالذي نص عليه من جهة الرواية للدلالة الموردة
 من السنة أو بالفروع المروية عن المجتهد (قوله والراجح دراية) بالرفع عطا على الاشبه أي الراجح من جهة
 الدراية أي ادراك العقل بالقياس على غيره كسألة الفصد ومص العلقه فانما مما لا خلاف فيه وكأخرج الريح
 ونحوه وهذا التقرير يعنى ما قد سنه اتفاق الفتح فالمراد بالرواية النصوص من السنة أو من المجتهد وبالدراية
 القياس فانهم (قوله فيكون) تفريع على قوله ومعناه الخ اذ هو من عبارة البزازية فافهم (قوله ويتقصد
 ق) افرده بالذكر مع دخوله في خروج نجس لمخالفته له في حد الخروج وأما السيلان في غير السيلين فستفاد
 من الخروج نهر (قوله بأن يضبط) أي يسكن بتكلف وهذا ما مشى عليه في الهداية والاختيار والكافي
 والخلاصة وصححه غير الاسلام وقاضى خان وقيل ما لا يقدر على امساكه قال في البدائع وعليه اعتمد الشيخ
 ابو منصور وهو الصحيح وفي الحلية الأول الاشبه (قوله بالكسر) أي مع تشديد الراء المهملة وهى أحد
 الاطلاخ الاربعة الدم والمرة السوداء والمرة الصفراء والبلغم اه غاية البيان (قوله أو علق الخ) العلق لغة
 دم منعقد كما هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداء مختزقة كما في الهداية وليس بدم حقيقة كما في الكافي ولهذا
 اعتبر فيه ملء القم والافروج الدم ناقض بلا تفصيل بين قلده وكثيره على المختار اه اخى جابى وغيره (قوله
 فغير ناقض) أي اتفاقا كما في شرح المنية وذكري الحلية أن الظاهر أن الكثير منه وهو مملأ القم ناقض والحاصل
 انه أما أن يكون من الرأس أو من الجوف علقاً أو سائلاً فالنازل من الرأس ان علقاً لم ينقض اتفاقاً وان سائلاً
 تنقض اتفاقاً والصاعد من الجوف ان علقاً فلا اتفاقاً لم يملأ القم وان سائلاً فعنده ينقض اتفاقاً وعند محمد
 لا مالم يملأ القم كذا في المنية وشرحها والتاريخية وذكري البحر قول ابى يوسف مع الامام وقال واختلف
 الصحيح فصحح في البدائع قوله ما قال به اخذ عامة المشايخ وقال الريلى انه المختار وصحح في المحيط قول محمد
 وكذا في السراج معزيا الى الوجيز اه واعلم انه وقع في عبارة كل من البحر والنهر والبلع أي ما وما نقتلناه من
 الحاصل يتضح المرام (قوله وهو نجس مغلق) هذا ما صرح به في باب الانجاس وصحح في المجتبى انه مخفف قال
 في الفتح ولا يعرى عن اشكال وتعامه في النهر (قوله هو الصحيح) مقابله ما في المجتبى عن الحسن انه لا ينقض لانه
 طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل النجس فلا يكون حذائفاً في الفتح قليل وهو المختار ونقل في البحر تصححه
 عن المعراج وغيره (قوله ذكره الحلبي) أي في شرح المنية الكبير حيث قال والصحيح ظاهر الرواية انه نجس
 لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم اه اقول وحيث صح القولان فلا بد من ظاهر الرواية ولذا
 جزم به الشارح (قوله ولو هو في المرى) مختزق قوله اذا وصل الى معدته قال ح المرى بفتح الميم مهموز
 الآخر مجرى الطعام والشراب اه (قوله لطهارته في نفسه) افرد الضمير لان العطف بأو ط وينبغي النقض
 اذا ملأ القم على القول بنجاسته بجرؤنهر ولكن سيأتى في باب المياه أن الحية البرية تنفس الماء اذا ماتت
 فيه ومقتضاه انها نجسة فلعل ما هنا محمول على ما اذا كانت صغيرة جداً بحيث لا يكون لها دم سائل لانها حينئذ
 لا تنفس الماء فتكون طاهرة كالذود (قوله في نفسه) أي وما عليه قليل لا يملأ القم فلا يعتبر ناقضاً ط (قوله
 مطلقاً) أي سواء كان من الرأس أو من الجوف اصفر متناً أو لا (قوله به يفتى) كذا في البحر عن النجس أي
 خلافاً لما اختاره ابو نصر من انه لو صعد من الجوف اصفر متناً كان كالق وقلول ابى يوسف انه نجس (قوله كفى
 عين خراً وبول) أي بأن شرب خراً أو بولاً ثم فاء نفس الخراً أو البول (قوله وان لم ينقض لقلته الخ) أي وان لم
 يكن ناقضاً لاجل قلته لو فرض قليلاً فهو أيضاً نجس لنجاسته بالاصالة بخلاف في نحو طعام فانه انما ينجس
 بالمجاورة اذا كان كثيراً من القم فلا ينقض القليل منه ولا ينجس (قوله لقلته) عليه لقوله لم ينقض وقوله

وفي الفتح عن الكافي انه
 الاصح واعتمده القهستاني
 وفي القنية وجامع الفتاوى انه
 الاشبه ومعناه انه الاشبه
 بالمتنصوص رواية والراجح
 دراية فيكون الفتوى عليه
 (و) يقتضيه (في ملا فاه) بأن
 يضبط بتكلف (من مرة)
 بالكسر أي صفراء (أو علق)
 أي سوداء وأما العلق النازل
 من الرأس فغير ناقض (أو طعام
 أو ماء) اذا وصل الى معدته
 وان لم يستقر وهو نجس مغلق
 ولو من صبي ساعة ارتضاعه
 هو الصحيح لمخالطة النجاسة
 ذكره الحلبي ولو هو في المرى
 فلا تنقض اتفاقاً كفى حية
 اودود كثير لطهارته في نفسه
 كما فم النائم فانه طاهر مطلقاً
 به يفتى بخلاف ماء فم الميت
 فانه نجس كفى عين خراً وبول
 وان لم ينقض لقلته لنجاسته
 بالاصالة لا بالمجاورة

لنجاسته عليه لقوله بخلاف ح والاولى جعله عليه لتشبيهه بما فهم الملت فافهم (قوله اصلا) أى سواء كان
 صاعدا من الجوف او نازلا من الرأس ح خلافا لابي يوسف فى الصاعد من الجوف واليه اشار بقوله على المتقدم
 ولو آخره لكان اولى (قوله فيعتبر الغالب) فان كانت الغلبة للطعام وكان مجال لو انفراد ملاً القم نقض وان كانت
 الغلبة للبغى وكان مجال لو انفراد ملاً القم كانت المسألة على الاختلاف اه تاريخية (قوله فكل على حدة)
 فان كان كل منهما مملء القم انتقض الوضوء بالطعام انتفاقا والافلا انتفاقا ولا يضم احدهما الى الآخر فلا يعتبر
 ملء القم منهما جيعا (قوله مائع) احتراز عن العلق وقد مر (قوله من جوف او فم) هو ظاهر كلام الشارحين
 وكذا صرح ابن ملك بأن الخارج من الجوف اذا غلبه البراق لا يتقض انتفاقا وظاهر كلام الزيلعي انه يتقض
 وان قل ولا يتحقق عدم صحته لخالفته المنقول مع عدم تعقل فرق بين الخارج من القم والخارج من الجوف
 المختلطين بالبراق بجر وعبارة النهرهما مقبولة فتنبه ورد الرجحان ما فى الجرح بأن كلام ابن ملك لا يعارض كلام
 الزيلعي لعلو مرتبة الزيلعي وبأن قوله مع عدم تعقل فرق الخ يقال عليه هو متعقل واضح لان المغلوب الخارج
 من القم لم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البراق فلم يكن ناقضا كما علوه بذلك والخارج من الجوف قد خرج بقوة نفسه
 لانه لم يحتاط بالبراق الا بعد دخوله من الجوف فان البراق لا يخرج من الجوف بل محله القم انتهى وحينئذ
 فاطلاق الشارحين محمول على غير الخارج من الجوف فلا يكون كلام الزيلعي مخالفا للمنقول والله اعلم (قوله
 غلب على براق) بالزاي والسين والصاد كما فى شرح المنية وعلامة كون الدم غالباً أو مساوياً أن يكون البراق أحمر
 وعلامة كونه مغلوباً أن يكون أصفر بجر ط (قوله احتياطاً) أى لاحتمال السيلان وعدمه فخرج الوجود
 احتياطاً بخلاف ما اذا شك فى الحدث لانه لم يوجد الا بمجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين بجر عن المحيط (قوله
 والقبح كالدلم) قال العلامة الشيخ اسمعيل لم أقف لاحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها فيه (قوله والاختلاط
 بالخط الخ) ومانقل عن الثانى من نجاسة الخطاف ضعيف نعم حكى فى البرازية كراهة الصلاة على خرقة
 عندهما للاختلال بالتعظيم وفى المنية استترسقط من أنه كتلة دم لم يتقض اه أى لما تقدم من أن العلق خرج
 عن كونه دماً باحتراقه وانجماده شرح (قوله علقة) دوية فى الماء تمص الدم قاموس (قوله وامتلات)
 كذا فى الخانية وقال لانه لو شقت يخرج منها دم سائل اه والطاهر أن الاستسلا غير قيد لان العبرة
 للسيلان كما افاده ط (قوله القرد) كغراب دوية قاموس (قوله كذلك) أى بأن لم تكن العلقة
 امتلات بحيث لا يسيل دمه ولم يكن الفرد كبيراً (قوله وفى القهستانى الخ) محل ذكر هذه المسألة والتى
 بعدها عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر ح (قوله لا يتقض) الخ أى لو تورم رأس جرح فظهر به
 قيح وشعره لا يتقض ما لم يتجاوز الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اه
 فتح عن المبسوط أى اذا كان يضره غسل ذلك المتورم برسمحه والا فينبغى أن يتقض فائتبه لذلك حلية (قوله
 ولو شت الخ) قال فى البدائع ولو ألقى على الجرح الرمد أو التراب فتشرب فيه أو ربط عليه رباطاً فابتل الرباط ونفذ
 قالوا يصح كون حدثاً لانه سائل وكذا لو كان الرباط ذائفاً فنقض الى احدهما ما قلنا اه قال فى الفتح
 ويجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الرباط سال لان القميص لو تردد على الجرح فابتل لا ينسج ما لم يكن
 كذلك لانه ليس يحدث اه أى وان خُش كفى المنية وبأى (تنبيه) علم مما هنا ومما مر من أنه لا فرق
 بين الخارج والمخرج حكم كى الحصاة وهو أنه اذا كان الخارج منه دماً أو قيحاً أو صديداً وكان بحيث لو ترك لم
 يسسل وانما هو مجرد رشع ونداة لا يتقض وان عم الثوب والانتقض بمجرد ابتلال الرباط ولا تنس ما قدمناه من
 انه انما يجمع اذا كان فى مجلس ثم ان كان الخارج ماء صافياً فهو كالدلم وعن الحسن انه لا يتقض والصحيح الاول كما
 ذكره قاضى خان لكن فى الشافى توسعة لمن به جدري أو جرح كما قاله الامام الحلوانى ولا بأس فى العمل به هنا
 عند الضرورة وأما ما قيل من أن العصاية مادامت على الكى لا يتقض الوضوء وان امتلات قيحاً ودماً لم
 يسسل من اطرافها أو تحلل فيوجد فيها ما فيه قوة السيلان لولا الربط فينتقض حين الحل لا قبله لمفارقة موضع
 الجراحة فقد أوفىنا ما فيه فى رسالتنا الفوائد المختصة بأحكام كى الحصاة (قوله ويجمع متفرق التى الخ)
 أى لو فاء متفرقاً بحيث لو جمع صار ملء القم نأى يوسف يعتبر اتحاد المجلس فان حصل ملء القم فى مجلس واحد
 نقض عنده وان تعدد الغثيان وشهد بغير اتحاد السبب وهو الغثيان اه درر وتفسير اتحاده أن يتي ثانياً

(لا) ينقضه فى من (بلم) على
 المتفقد (اصلاً) الا المختلط
 بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا
 فكل على حدة (و) يتقضه
 (دم) مائع من جوف أو فم
 (غلب على براق) حكى للغالب
 (أو مساوياً) احتياطاً (لا)
 يتقضه (المغلوب بالبراق)
 والقبح كالدلم والاختلاط
 بالخط كالبراق (وكذا) يتقضه
 (علقه) مصت عضواً وامتلات
 من الدم ومثلها القردان
 كان (كبيراً) لانه حينئذ
 (يخرج منه دم مسفوح) سائل
 (والا) تكن العلقة والفرد
 كذلك (لا) يتقض (كعبوس
 وذباب) كفى الخانية لعدم الدم
 المسفوح وفى القهستانى
 لا تقض ما لم يتجاوز الورم
 ولو شت بالباط ان نفذ البلل
 للخارج نقض (ويجمع متفرق
 التى)

مطاب
 فى حكم كى الحصاة

قوله وأما ما قيل القائل سبى
 عبد الغنى النابلسى اه منه

قوله واتقى التداخل هكذا في
نسخة المؤلف وفي بعض النسخ
لا تنسى الخ ولعله الانتهر
اه محذره

ويجعل كفي واحد (لا اتحاد
السبب) وهو الغنيان عند محمد
وهو الاصح لان الاصل اضافة
الاحكام الى اسبابها (الامانع
كما بسط في الكافي (و) كل
(ما ليس يحدث) اصلا بقرينة
زيادة الباء كفي قليل ودم لو
ترك لم يسئل (ليس بنجس)
عند الثاني وهو الصحيح رفقا
بأصحاب القروح خلافا لمحمد
وفي الجوهره ينفي بقول محمد
لو المصاب مائعا (و) ينقضه
حكما (نوم يزيل مسكته) اي
قوته الماسكة بحيث تزول
مقعدته من الارض وهو
النوم على احد جنبه أو وركيه
أو قفاه أو وجهه (والا) يزل
مسكته (لا) ينقض وان
تعلمه في الصلاة أو غيرها
على المختار كالنوم قاعدا ولو
مستندا الى ما لو أزيل لسقط

مطابق

نوم من به انفلت ربح غير ناقض

مطابق

لفظ حيث موضوع للمكان
ويستعمل لجهة الشيء

قبل سكون النفس من الغنيان فان بعد سكونها كان محتالفا بجر والمسألة رباعية لانه اما أن يتحد
فينقض اتفاقا أو يتعدا فلا اتفاقا أو يتحد السبب فقط أو المجلس فقط وفيه ما الخلاف (قوله وهو الغنيان)
أي مثلا فانه قد يكون بنحو ضرب وتنكيس بعد امتلاء المعدة اه غنيي وضبطه الجوى يفتح الغين المعجمة
والثاء المثلثة والياء المنناة التحتية ويضم الغين وسكون الثاء من غنت نفسه هاجت واضطربت صرح به
في الصحاح والمراد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشأ تغير طبعه من احساس التنز المأكروه اه ط
عن ابي السعود (قوله اضافة الاحكام) كالنقض ووجوب وجود التلاوة ط (قوله الى اسبابها) كالغنيان
والتلاوة ط أي لا الى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط (قوله الامانع) أي الا
اذا تعذر اضافتها الى الاسباب قضاف الى المحال كما في سجدة التلاوة اذا اترك رسيها في مجلس واحد اذ لو
اعتبر السبب واتقى التداخل لان كل تلاوة سبب وتعامه في الجبر وهنا كلام نفيس بطلب من شرح
الشيخ اجماعا على الدرر (قوله اصلا) أي في كل وقت فلا يرد الخارج من المحدث ومن اصحاب الاعتذار لان
اتقاء الاتقاء ينقض بوقت خاص قهسا تاني أي فهذا ليس يحدث مع انه نجس فلذا اخرجه بقوله اصلا
المستفاد من زيادة الباء التي هي لتأكيدني الخبر وقد يقال المراد ما يخرج من بدن المتطهر وهو المتبادر وما
ما يخرج من بدن المعذور فهو حدث لكن لا يظهر اثره الا بخروج الوقت كما صرح حوايه (قوله ليس بنجس) أي
لا يمرض له وصف النجاسة بسبب خروجه بخلاف التليل من قيء عين الخمر أو البول فانه وان لم يكن حدثا نقلته
لكنه نجس بالاصاله لا بالخروج هذا ما ظهر لي تأمل (قوله وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح
الوقاية انه ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة اه اجماعا (قوله مانعا) أي كالماء ونحوه أما في الثياب
والابدان فنفى بقول ابي يوسف (تمه) ما ذكره المصنف قضية سالبة كلية لانه لا يملكه لان ما للعموم وكل ما دل عليه
فهو سور الكلية كما في المطول وغيره فتعكس بعكس النقيض الى قولنا كل نجس حدث لانه جعل نقيض الثاني
أولا ونقيض الاول ثانيا مع بقاء الكيف والصدق بحاله وما في الدراية من انها لا تتعكس فلا يقال ما لا يكون
نجسا لا يكون حدثا لان النوم والجنون والاعماء وغيره ما حدث وليست بنجسة اه يريد به العكس
المستوى لانه جعل الجزء الاول ثانيا والثاني اولامع بقاء الصدق والكيف بحاله وما السالبة الكلية
تتبعكس فيه سالبة كلية أيضا وتعامه في شرح الشيخ اجماعا (قوله وينقضه حكما) به على أن هذا شروع في
الناقض الحكمي بعد الحقيقي بناء على أن عينه غير ناقض بل ما لا يتخلو عنه النائم وقيل ناقض ورجح الاول في
السراج وبه جزم الزيلعي بل حكى في التوشيح الاتفاق عليه وأقول ينبغي أن يكون عينه ناقضا اتفاقا فيه
انفلت ربح اذ ما لا يتخلو عنه النائم ولتحقق وجوده لم ينقض فالمتوهم اولي نهر قلت فيه نظر والاحسن ما في
فتاوى ابن الشامي حيث قال سئل عن شخص به انفلت ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقض
بناء على ما هو الصحيح من أن النوم نفسه ليس بناقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه
ناقض لزمه النقض (قوله نوم) هو فترة طبيعية تحدث للانسان بلا اختيار منه تمتع الحواس الظاهرة
والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيعجز العبد عن اداء الحقوق بجر (قوله
بجيت) حينية تقييد أي كأننا من هذه الجهة وبهذا الاعتبار وفي التلويح لفظ حيث موضوع للمكان استعير
لجهة الشيء واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود أي من هذه الجهة وبهذا الاعتبار اه فالمراد
زوال القوة الماسكة من هذه الجهة التي ذكرها بعد وفسرها بقوله وهو النوم الخ فلا يرد أنه قد تزول المقعدة
ولا يحصل النقص كالنوم في السجود (قوله وهو) أي ما تزول به المسكة المذكورة (قوله أو وركيه)
الورك بالفتح والكسر وككتف مافوق التخذ مؤنثة جمعه اوراك قاموس ويلزم من الميل على احد الوركين سواء
اعتمد على المرفق او لا زوال مقعده عن الارض وهو المراد بقول المتن تزول المقعدة حيث عده ناقضا كما في
الجر اه ح اقول وهو غير المتورك الا في قريبا (قوله على المختار) نص عليه في الفتح وهو قيد في قوله
في الصلاة قال في شرح الوهبانية ظاهر الرواية أن النوم في الصلاة قائما أو قاعدا أو ساجدا لا يكون حدثا
سواء غلبه النوم أو تعمد به وفي جوامع الفقه انه في الركوع والسجود لا ينقض ولو تعمد به ولا يمكن تفسد
صلاته اه (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزيل المسكة ط (قوله لو أزيل لسقط) أي لو أزيل

ذلك الشيء لسقط التام فالجمله الشرطية صفة لشيء (قوله على المذهب) أي على ظاهر المذهب عن أبي حنيفة وبه أخذ عامة المشايخ وهو الأصح كما في البدائع واختار الطحاوي والقنوري وصاحب الهداية النقض ومشى عليه بعض أصحاب المتون وهذا إذا لم يكن مقعده زائلا عن الأرض والنقض اتفاقا كما في البحر وغيره (قوله وساجدا) وكذا أقاموا ركعا بالاولى والهيئة المسنونة بأن يكون رافعا بطنه عن نخذه بمحافيا عضديه عن جنبه كما في البحر قال ط وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله ولو في غير الصلاة) مبالغة على قوله على الهيئة المسنونة لا على قوله وساجدا يعني أن كونه على الهيئة المسنونة قيد في عدم النقض ولو في الصلاة وبهذا التقرير يوافق كلامه ما عزاه إلى الحلبي في شرح المنية كما سيظهر (قوله على المعتمد) أعلم أنه اختلف في النوم ساجدا فقل لا يكون حدثا في الصلاة وغيرها وصححه في التحفة وذكر في الخلاصة أنه ظاهر المذهب وقبله يكون حدثا في الصلاة وغيرها (قوله على البدائع) وهو أقرب إلى الصواب لأننا ذكرنا هذا القياس في حالة الصلاة للنص كذا في الحلبي لمخلص وصحح الزبلي ما في البدائع فقال إن كان في الصلاة لا ينتقض وضوءه لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما أو راكعا أو ساجدا وإن كان خارجا فكذلك في الصحيح إن كان على هيئة السجود ولا ينتقض اه وبه جزم في البحر وكذلك العلامة الحلبي في شرح المنية الكبير ونقل فيه عن الخلاصة أيضا أن سجود السهو والتلاوة وكذا الشكر عندهما كسجود الصلاة قال لا إطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيها وسجود شرعا يبقى ما عداه على القياس فينتقض إن لم يكن على وجه السنة اه لكن اعتمد في شرحه الصغير ما عزاه إليه الشارح من اشتراط الهيئة المسنونة في سجود الصلاة وغيره ما ذكر في شرح الوهبانية أنه قد به في المحيط وقال وهو الصحيح ومشى عليه في نور الإيضاح وأساقوله في التمهيد أنه لم يوجد في المحيط الرضوي فقيه أن محيط رضى الدين ثلاثة نسخ كبير وصغير وأوسط على أنه قد يكون المراد محيط السرخسي والله أعلم (تمت) لو نام المريض وهو يصلي مضطجعا قبل لا تنتقض طهارته كالنوم في السجود والصحيح النقض كما في الفتح وغيره زاد في السراج وبه ناخذ (قوله أو متورا) بأن يسقط قدميه من جانب ويلصق أليتيه بالأرض فتح (قوله أو محتيا) بأن جالس على أليتيه ونصب ركبتيه وشدة ساقبيه إلى نفسه بيديه أو بشيء يحيط من ظهره عليهما شرح المنية (قوله ورأسه على ركبتيه) غير قيد وإنما زاده الرزدي على الاتفاق في غاية البيان حيث فسر الاتكاء التماس للأرض وهذه الهيئة قال في شرح المنية هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً وإنما تسمى احتساء وإنما سماها الاتفاق بذلك وتبعه فيه من لا خبر له ولا فقه عنده اه (قوله أو شبه المنكب) أي على وجهه وهو كما في شروح الهداية أن ينام واضعاً أليتيه على عقبيه ويطنه على نخذه ونقل عدم النقض به في الفتح عن الذخيرة أيضاً نقل عن غيرهما لو نام متربعا ورأسه على نخذه نقض قال وهذا يخالف ما في الذخيرة واختار في شرح المنية النقض في مسألة الذخيرة لارتفاع المقعدة وزوال التمكن وإذا انتقض في التربع مع أنه أشد تمكنا فالوجه الصحيح النقض هنا ثم أيده بما في الكفاية عن المبسوطين من أنه لو نام قاعدا ووضع أليتيه على عقبيه وصار شبه المنكب على وجهه قال أبو يوسف عليه الوضوء (قوله أو في محمل) أي إذا اضطلع فيه حلية (قوله أو كاف) بدون ياء بردعة الحمار وهو ككتاب وغراب والمصدر الالكاف ط عن القاموس وأفاد الشارح أن النوم في سرج أو كاف لا ينتقض حال الصعود وغيره وبه صرح في المنية (قوله عربانا) قال في المغرب فرس عري لا سرج عليه ولا بد وجمعه أعراء ولا يقال فرس عربان اه قلت لكن في القاموس فرس عري بالضم بلا سرج وأعروري فرس ركبته عربانا (قوله نقض) لتجافي المقعدة عن ظهر الدابة حلية (قوله والا) بأن كان حال الصعود والاستواء منية (قوله حين سقط) أي عند إصابة الأرض بلا فصل شرح منية وكذا قبل السقوط أو في حال السقوط أما لو استقر ثم اتبته نقض لأنه وجد النوم مضطجعا حلية (قوله به يفتي) كذا في الخلاصة وقيل إن ارتفعت مقعده قبل اتبائه نقض وإن لم يسقط وفي الثانية عن شمس الأئمة الحلواني أنه ظاهر المذهب وعليه مشى في نور الإيضاح قال في شرح المنية والاولى لأنه لا يتم الاسترخاء بعد مزاولته المقعدة حيث اتبته فوراً (قوله كاعس) أي إذا كان غير متمكن وقوله يفهم عبرة في البحر معزيا إلى شروح الهداية

على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة على المعتمد ذكره الحلبي أو متورا أو محتيا ورأسه على ركبتيه أو شبه المنكب أو في محمل أو سرج أو كاف ولو الدابة عربانا فإن حال الهبوط نقض والا لا ولو نام قاعدا يقبل فسقط إن اتبته حين سقط فلا نقض به يفتي كاعس يفهم كتر ما قيل عنده

وعبر في السراج والرباعي والتاريخية يسمع وفي الخاتمة النعاس لا ينقض الوضوء وهو قليل نوم لا يشبه عليه
 أكثر ما يقال عنده قال الرقي ولا ينبغي أن يغتر الإنسان بنفسه لأنه ربما يستغفره النوم وبطن خلافة
 (قوله والعته) هو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مختلط الكلام فاسد التدبير لأنه لا يضرب
 ولا يشتم بجر (قوله لا ينقض) قال في الجبر بعد نقله أقوال الأصوليين في حكم العته وظاهر كلام الكل
 الاتفاق على صحة أدائه العبادات أما من جعله مكافأها فظاهر وكذا من جعله كالصبي العاقل وقد صرح حوا
 بجمعة عبادات الصبي في فهم منه أن العته لا ينقض الوضوء (قوله كنوم الانبياء) قال في الجبر صرح في القنية
 بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا ورد في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قام
 إلى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر أن عيني تنامان ولا ينام فلي ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيح
 من أنه صلى الله عليه وسلم نام ليلة التعريس حتى طاعت الشمس لأن القلب يقطن بحس بالحدث وغيره مما يتعلق
 بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو مما يدرك بالقلب وإنما يدرك بالعين وهي نائمة
 وهذا هو المشهور في كتب الحديث والفقه كذا في شرح التهذيب ٥١ وأجاب القاسمي عما مضى في الشفاء
 بأجوبة آخرتها أن ذلك أخبار عن أغلب أحواله وأنه لا ينام نوماً مستغرفاً ناقضاً للوضوء (قوله ظاهر كلام
 الميسوط نعم) كذا في شرح الشيخ إسماعيل عن شرح الكثر لابن النجاشي قال بعض الفضلاء فيه أن علة عدم
 النقص بنومهم هي حفظ قلوبهم منه وهذه العلة موجودة حال انغمائهم قال في المواهب اللدنية شبه السبكي
 على أن انغماءهم يخالف انغماء غيرهم وانما هو عن غلبة الإجماع للعواس الظاهرة دون القلب وقد ورد تمام
 أعينهم لأقاربهم فإذا حفظت قلوبهم من النوم الذي هو أخف من الانغماء فنه بالاولى ٥١ ابن عبد الرزاق
 وفي القهستاني لا نقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومقتضاه التعميم في كل النواقض لكن نقل ط
 عن شرح الشفاء لملا على القاري الإجماع على أنه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالآلة الأماص
 من استثناء النوم ٥١ (قوله وينقضه انغماء) هو كما في التحرير أفة في القلب والدماغ تعطل القوى المحركة
 والمحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً نهر (قوله ومنه العشى) بالضم والسكر تعطل القوى المحركة
 والحساسة لضعف القلب من الجوع أو غيره قهستاني زاد في شرح الوهبانية بفتح فسكون وبكسرتين مع تشديد
 الياء وكونه نوعاً من الانغماء موافق لما في القاموس وحدود المتكلمين قال في النهر الآن الفقهاء يفرقون بينهما
 كالأطباء ٥١ أي بأنه إن كان ذلك التعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب يخفق في داخله فلا يجد
 مستنداً فهو العشى وإن لامتلاء بطون الدماغ من بلغم فهو الانغماء ثم لما كان سلب الاختيار في الانغماء اشتد من
 النوم كان ناقضاً على أي هيئة كان بخلاف النوم إسماعيل (قوله والجنون) صاحبه مسلوب العقل بخلاف
 الانغماء فانه مغلوب والاطلاق دال على أن القليل من كل منهما ناقض لانه فوق النوم مضطجعاً قهستاني
 (قوله وسكر) هو حالة تعرض للإنسان من امتلاء دماغه من الأبخرة المتصاعدة من الخمر ونحوه فيستعمل معه
 العقل المميزين الأمور الحسنة والقيحية إسماعيل عن البرجندی (قوله يدخل) أي به قال في النهر واختلف
 في حده هنا وفي الإيمان والحدود فقال الإمام أنه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض ولا الطول
 من العرض وخوطب زجره وقال بل يغلب عليه فيهدى في أكثر كلامه ولا شك أنه إذا وصل إلى هذه الحالة
 فقد دخل في مشيئة الاختلال والتعدي بالأكثري فيد أن النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا
 قولهما في الأبواب الثلاثة قال في حدود الفتح وأكثر المشايخ على قولهما واختاره لفتوى وفي نواقض
 المجتبى الصحيح قولهما ٥١ أي فلا يشترط في حده أن يصل إلى أن لا يعرف الأرض من السماء (قوله
 ولو بأكل الحشيشة) ذكره في النهر بحثاً واستدل به بما في شرح الوهبانية من أنهم حكوه وأوقعوا طلاقه إذا سكر
 منها زجره قال الشيخ إسماعيل ولا يخفى أن قول البرجندی من الخمر ونحوه شامل له إذا تعطل العقل وقول
 الجبر مباشرة بعض الأسباب ٥١ (فرع) المصروع إذافاق عليه الوضوء تاريخية (قوله وقهقهة) قيل
 إنهما من الأحداث وقيل لا وإنما وجب الوضوء بها عقوبة وزجر وفائدة الخلاف في مس المصحف يجوز
 على الثاني لا الأول كما في المعراج قال في النهر وينبغي أن يظهر أيضاً في كآبة القرآن وأما محل الطواف بهذا
 الوضوء فنه ترد والحق الطواف بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز فتدبره ورج في الجبر القول الثاني بموافقة

مطلبه
 نوم الانبياء غير ناقض

والعته لا ينقض كنوم الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام وهل
 ينقض انغماءهم وغشيمهم ظاهر
 كلام الميسوط نعم (و) ينقضه
 (انغماء) ومنه العشى (وجنون)
 وسكر بأن يدخل في مشيئة
 تمایل ولو بأكل الحشيشة
 (وقهقهة)

قوله والجنون هكذا بخطه والذي
 في الشارح وجنون بالتنكير
 اه معجبه

قوله وقول الجبر مباشرة بعض
 الاسباب اي كذلك يعني انه شامل
 له كقول البرجندی في كلامه
 حذف تأمل اه معجبه

للقياس لانها ليست خارجا عن جبايل هي صوت كالكلام والبكاء وبما وافقته الاحاديث المروية فيها اذ ليس فيها
الا لامر باعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونه احدا من اهـ وأيده في النهي بقول المصنف وغيره بالغ
ولو كانت حدنا لا استوى فيها البالغ وغيره وبترجيحهم عدم النقض بتهمة التأثم أى لعدم الخيانة منه كالصبي
اقول ثم لا يخفى أن معنى القول الثاني بطلان الوضوء بالتهمة في حق الصلاة زجرا كبطلان الارث بالقتل
وان لم يطل في حق غيرها لعدم الحدث وليس معناه أن الوضوء لم يطل وانما امر باعادته زجرا حتى يرد أنه يلزمه
انه لو صلى به صحت الصلاة مع الحرمة وجوب الاعادة فيكون مخالفا لاصل المذهب فافهم (قوله هي ما يسمع
جيرانه) قال في البحر هي في اللغة معروفة وهي أن يقول قه قه واصطلاحا ما يكون مسموعا له وخبراته بدت اسنانه
اولا اهـ وفي المنية وحد القهقهة قال بعضهم ما يظهر القاف والهاء ويكون مسموعا له وخبراته وقال بعضهم
اذابت فواجده ومنعه من القراءة اهـ لكن قال في الحلية لم اقف على التصريح بشرائط اظهار القاف والهاء
لاحد بل الذي توارد عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكافي وغيرهم ما يكون مسموعا له
وخبراته وظاهره التوسع في اطلاق القهقهة على ما له صوت وان عرى عن ظهور القاف والهاء أو أحدهما اهـ
واحتزبه عن الضحك وهو لغة اعم من القهقهة واصطلاحا ما كان مسموعا له فقط فلا ينقض الوضوء بل يطل
الصلاة وعن التيسم وهو ما لا صوت فيه اصلا بل تبدوا أسنانه فقط فلا يطلها وتامه في البحر ولم أر من قدر
الجواز بشئ ومقتضى تعريف الضحك بما كان مسموعا له فقط أن القهقهة ما يسمعها غيره من اهل مجلسه فهم
جيرانه لا خصوص من عن يمينه او عن يساره لان كل ما كان مسموعا له يسمعه من عن يمينه او يساره تأمل
(قوله ولو امرأة) لان النساء شقائق الرجال في التكليف ط ولا يرد أن قوله بالغ صفة للمذكور لانه يقال جارية
بالغ كافي القاموس (قوله سهوا) أى ولو سهوا فوه من مدخول المبالغة وكذا اللسيان وذكري المعراج
فيهما روايتين ورجح في البحر رواية النقض وبها جزم الزيلعي في النسيان ولم يذكر السهو فافهم (قوله به يفتى)
لما قدمناه من أن النقض للزجر والعقوبة والصبي والتأثم ليسا من اهلها وصرحوا بأن القهقهة كلام ففسد
صلاته ما وثم أقوال أخر صحح بعضها بسبب الوضوء في البحر (قوله كالباقي) أى من سبقه الحدث في الصلاة فأراد أن
يبني على صلاته فقهقه في الطريق بعد الوضوء ينقض وضوءه وهو احدي روايتين وبه جزم الزيلعي قال في البحر
قبل وهو الاحوط ولا نزاع في بطلان صلاته اهـ (قوله مستقلة) نصريح به فهم قوله صغرى فانه يفهم
انه لو كان يصلي بطهارة كبرى وهي الغسل لا ينقض الوضوء الذي في ضمنها فكان الاخصر حذفه الآن يقال
احتزب صغرى عن نفس طهارة الغسل فلا يلزمه اعادته وبمستقلة عن الصغرى التي في ضمنه تأمل (قوله والفتح
والنهر) لانه ذكر في الفتح عن المحيط أنه الصحيح وعبر عن مقابله بقيل وفي النهر ذكر أنه الذي رجحه المتأخرون وحيث
لم يتعبه مع اقتصاره عليه وجزمه به اقتضى ترجيح له ولذا لم يعزترجيحه الى البحر لكونه ذكر القولين حيث
قال على قول عامة المشايخ لا تنقض وصحح المتأخرون كقاضي خان النقض مع اتفاقهم على بطلان صلاته اهـ
(قوله عقوبة له) لاساءته في حال مناجاته له تعالى (قوله وعليه الجمهور) أى من المتأخرين كما علمت (قوله
كامله) أى ذات ركوع وسجود أو ما يقوم مقامهما من الائمة لعذر أو راكبا أو نائلا أو بالفرض حيث يجوز
خلافتهم في صلاة جنازة وسجدة تلاوة أى خارج الصلاة لكن يبطلان ولا لو كان راكبا أو نائلا أو بالفرض حيث يجوز
أو القرية لعدم جواز الصلاة عنده خلافا لثاني بحر (قوله ولو عند السلام) أى قبله وبعد تشهد درر
وكذا لو في سجود السهو بحر عن المحيط (قوله عدا) أى ولو كانت القهقهة عدا وفيه رد على صاحب الدرر
حيث قال الآن يعتمد وسيأتى في باب الحدث في الصلاة التصريح بفساد الوضوء بالقهقهة عدا بعد القعود
قدرا تشهد لوجودها في حرمة الصلاة (قوله لا الصلاة) لانه لم يبق من فرائضها شئ وترك السلام لا يضر
في الصحة امداد (قوله خلافا لفر) حيث قال لا تبطل الوضوء كالصلاة شرعا لانه (قوله ولو قهقهة امامه الخ)
أى بعد القعود قدرا تشهد (قوله ثم قهقهة المؤتم) أما لو قهقهة قبل امامه او معه بطل وضوءه ودون صلاته
لوجودها في حرمة الصلاة سراج (قوله ولو مسبوقا) رد على الدرر (قوله فلا نقض) أى لو وضوء المؤتم
لان قهقهة وقعت بعد بطلان صلاته بتهمة امامه خلافا لها في المسبوق حيث قال لا تفسد صلاته ويقوم
الى قضاء ما فات وفي فساد صلاة الاحقر روايتان عن أبي حنيفة سراج (قوله بخلافها) أى بخلاف قهقهة

هي ما يسمع جيرانه (بالغ) ولو
أمرأة سهوا (يتظان) فلا يطل
وضوء صبي وتأثم بل صلاته ما به
يفتى (يصلي) ولو حكما كالباقي
(بطهارة صغرى) ولو تيمما
(مستقلة) فلا يطل وضوء في
ضمن الغسل لكن رجح في الخيانة
والفتح والنهر النقض عقوبة له
وعليه الجمهور كما في ذخائر
الاشرفية (صلاة كاملة) ولو
عند السلام عدا فانها تبطل
الوضوء لا الصلاة خلافا لفر
كما حرره في النشر بلاية ولو قهقهة
امامه أو أحدث عدا ثم قهقهة
المؤتم ولو مسبوقا فلا نقض
بخلافها

المأموم بعد كلام الإمام عدا وكذا بعد سلامه عدا لانهم ما قاطعوا للصلاة لا مفسدان اذ لم يبقوا شرطها وهو الطهارة فلم يفسد بهم ما شئ من صلاة المأموم فينتقض وضوءه بتهتهته أما حديثه عدا وكذا قهقهته عدا انفقوا ن لان الطهارة فيفسد جزءه فلا يقامه فيفسد من صلاة المأموم كذلك فتكون قهقهته المأموم بعد الخروج من الصلاة فلا تنتقض وتقامه في حاشية نوح اقتدى (قوله في الاصح) مقابله ما في الخلاصة حيث صحح عدم فساد الطهارة بقهقهته المأموم بعد كلام الإمام او سلامه عدا قال في الفتح ولو قهقهته بعد كلام الإمام عدا فسدت كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة اه اقول وما في الفتح صححه في الخالية أيضا (قوله الامتحان) أى اختبار ذهن الطالب (قوله المسح) أى مسح الخلف والرأس او الجبهة قال ط وكذا لو نسي غسل بعض اعضائه اذ المسح ليس قيداعلى ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أى قبل شروعه فيها كأن قهقهته حال رجوعه (قوله انتقض) لانه في الصلاة حكما وهذا على ما جزم به الزيلعي من احدى الروايتين من انتقاض طهارة الباني لوقهته في الطريق كما قدمناه (قوله لا بعده) أى لا ينتقض لو قهقهته بعد قيامه لها أى شروعه فيها لانها لما شرع فيها وهو هذا كراهه لم يسمح فقد بطلت صلاته فتكون قهقهته بعده خارج الصلاة فلا تنتقض ووجه الامتحان فيها انه يقال أى قهقهته تنقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده (قوله ومباشرة) مأخوذة من البشارة وهي ظاهرا الجلد (قوله فاحشة) المراد بالغش الظهور والذى نهى عنه الشارع اذ قد تكون بين الرجل وامرأته او المعنى فاحشة أن لو كانت مع الاجنبية او باعتبار اغاب صورها لانها تكون بين المرأتين والرجلين والرجل والغلام ثم هي من الناقض الحكيم ط (قوله بمقاس الفرجين) أى من غير حائل من جهة القلب والوبر شرح المنية ثم المنة قول أن ظاهر الرواية عدم اشتراطه وفي اليسايع روى الحسن اشتراط التماس وعمرأ ظهر وصححه الاسيحي وفي الزيلعي انه الظاهر اه أى من جهة الدراية لا الرواية افاده في البحر ويشترط أن يكون تماس الفرجين من شخصين مشتهين بدليل ما سيذكره الشارح في الغسل انه لا يجب الفصل بوط صغيرة غير مشتهاة ولا ينتقض الوضوء الخ تأمل (قوله مع الانتشار) هذا في حق نقض رضوئه لا وضوءها فانه لا يشترط في نقضه انتشار آلة الرجل فنية وفي الشريعة لزيادة الكمال في تفسيرها المعافاة وتعه صاحب البرهان فقال وهي أن يتجردا عن علمتهما فحين تماس الفرجين (قوله للبعائين) فينتقض وضوء المرأة وما في الخلية حيث قال اني لم اقف عليه الا في المنية وضوءه تأمل رده في البحر والنهر (قوله على المعتقد) وهو قولهما لانهم لا يتخلعون عن خروج سدى غالبا وهو ككالمحقق في مقام وجوب الاحتياط اقامة للسبب الظاهر مقام الامر الباطن وقال محمد لا تنتقض ما لم يظهر شئ وصححه في الحقائق وردته في البحر والنهر بما نقله في الخلية عن التحفة من أن الصحيح قولهما وهو المذكور في المتن قلت لكن في الخلية قال بعد ما نقل تصحيح قولهما ولنا قل أن يقولوا لظاهر وجه محمد قوله أوجه ما لم يثبت دليل سمعي يفيد ما قالاه اه وفي شرح الشيخ اسماعيل عن شرح البرجندى واكثر الكتب منطوفة على أن الصحيح المفتى به قول محمد وعدم ذكر صاحب الهداية له في النواقض يشعر باستيفاره اه تأمل (قوله لكن يغسل يده نديا) الحديث من مس ذكره فليست وضوءا أى يغسل يده بهما بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل هو الا بضعة منك حين سئل عن الرجل يمسه ذكره بعد ما يتوضأ وفي رواية في الصلاة أخرجه الطحاوى وأصحاب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن حبان وقال الترمذى انه احسن شئ يروى في هذا الباب وأصح ويشهد له ما أخرجه الطحاوى عن مصعب بن سعد قال كنت أخذنا على ابى المصنف فاحتككت فاصبت فرجى فقال اصب فرجك فقلت نعم فقال قم فاغسل يديك وقد ورد تفسير الوضوء بمثل في الوضوء من مامسته النار وتقامه في الخلية والبحر أقول ومفاده استحباب غسل اليد مطلقا كما هو مفاد اطلاق المتوسط خلافا لما استفاده في البحر من عبارة البدائع من تقييده بما اذا كان مستحيا بالبحر كما أوضحه في النهر (قوله لكن يندب الخ) قال في النهر الآن من ارباب النذب تحتلف بحسب قوة دليل الحائث وضعفه (قوله لكن بشرط) استدرا على ما فهم من الكلام من أن الامام يراعى مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسألة اوفى غيره او لا فالمرعاة في المذكور هنا ليس فيها ارتكاب مكروه مذهب اه ح بقى هل المراد بالكرهية هنا ما يعنى الترتيبية توقف فيه ط والظاهر نعم كالنعلين في صلاة النجس فانه السنة عند الشافعى مع أن الافضل عندنا الاسفار فلا يندب مرعاة الخلاف فيه وكصوم يوم الشك فانه الافضل عندنا وعند الشافعى

بعد كلامه عدا في الاصح ومن مسائل الامتحان ولو نسي الباني المسح فقهره قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطلانها بالقيام اليها (ومباشرة فاحشة) بمقاس الفرجين ولو بين المرأتين والرجلين مع الانتشار (للجابين) المباشر والمشاشر ولو بلا بلل على المقعد (لا) ينقضه (مس ذكر) لكن يغسل يده نديا (وامرأة) وأمره لكن يندب للخروج من الخلاف لاسيما للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه مذهب

مطلب

في نذب مرعاة الخلاف اذ لم يرتكب مكروه مذهب

مرامهم بما أرمن قول من شرب عدم صرمه مرارة فله لاف وكذا اعتاد وجلسة الاستراحة السنة عند نتر كيماء
 ولرفعه ما لو بأس كيماء في شفه فيكره فله ما تنزيه مع انهم سائلان عند الشافعي (قوله وسديد) في المغرب
 وسديد اشرح ماؤه الرقيق المتقاط بالدم (قوله وعين) اي وماء عين وهو الدمع وقت الرمد وفي بعض النسخ
 وغيره يدل وعين اي غير ماء السر كمنه بدمج (قوله لا يوجب) فتبين لعدم النقض بخروج ذلك وعدم
 النقض هو ما منى عليه في الرمد والجوزة والرباعي معز بالعلواني قول في البحر وفيه تنبيه بل الظاهر اذا كان
 الخارج قيعا او صديدا النقض هو ما كان مع وجع او بؤسه لانهم لا يخرجون الا عن علة نعم هذا التتميل حسن
 فاما اذا كان الخارج ماء ليس غير اه واقره في الشربة ليلية وآيد به عبارة الشيخ الجرح والنفطة وماء الندى
 والسرقة والاذن اذا كان لعله سواء على الاصح اه فالضحية في كان للماء فقط فهو رؤيد لكلام البحر وفيه اشارة
 الى ان الرجوع غير قابل وجود العلة كاف وما يجنب في البحر مأخوذ من الحلية واعتبره في الهريز لم لا يجوز
 ان يكون التقي الخارج من الاذن عن جرح برؤ علامته عدم التألم فالخضرموع اه اي الخضر بقوله
 لا يخرج من الاذن علة وانت خبر بان الخروج دليل العلة ولا بلأثم وانما الاثم شرط للماء فقط فانه لا يهلم كون
 الماء الخارج من الاذن والعين او نحوهما ماسة غيرا الا بالعلة والالم دليلها بخلاف نحو الدم والقيح ولذا
 اطلقوا في الخارج من غير السيلين كدم والقيح والصديد انه ينقض الوضوء ولم يشترطوا سوى التجاوز الى
 موضع يلحقه حكم التطهير بل بقيد وفي المتون ولا في الشروح بالالم ولا بالعلة فالتميز بذلك في الخارج من الاذن
 مشكل لخالفته لا لاطلاقهم (قوله وعين) هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات درر وقاسوس
 (قوله ناقض الخ) قال في المنية وعن محمد اذا كان في عينه رمد وتسيل الدموع منها امره بالوضوء لوقت كل
 صلاة لاني اخاف ان يكون ما يسيل منها صديدا فيكون صاحب العذر اه قال في التقي وهذا التعليل يقتضي
 انه امر استحباب فان الشك والاحتمال لا يوجب الحكم بالنقض اذا التين لا يزول بالشك نعم اذا علم بالخبر
 الاطباء او بعلامات تغلب ظن المبتلي يجب اه قال في الحلية ويشهد له قول الزاهد في عقب هذه المسألة
 وعن هشام في جامعهم ان كان فيهما فكاك الفكاك الصحيح اه ثم قال في الحلية وعلى هذا ينبغي ان يحمل
 على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا اه اقول الظاهر ان ما استشهد به رواية اخرى لا يمكن حمل ما رآه عليها
 بدليل قول محمد لاني اخاف ان يكون صديدا لانه اذا كان متغيرا يكون صديدا اوقيفا فلا يناسبه التعليل بالخوف
 وقد استدر لي في البحر على ما في التقي بقوله لكن صرح في السراج بأنه صاحب عذر فكان الامر لا يجاب اه
 ريبه له قول المجتبي ينقض وضوءه (قوله مجتبي) عبارة الدم والقيح والصديد وماء الجرح والنفطة وماء
 البثرة والندى والعين والاذن لعله سواء على الاصح وقولهم والعين والاذن لعله دليل على ان من رمدت عينه
 فسال منها ماء بسبب الرمد ينقض وضوءه وهذه مسألة الناس عنهما فقلون اه وظاهره ان المدعى على الخروج
 لعله وان لم يكن معه وجع تأمل وفي الخالية الغرب في العين بمنزلة الجرح فيبايسيل منه فيه ونحوه قال في المغرب
 والغرب عرق في مجرى الدمع يستقي فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع
 دموعه والغرب بالتحريك ورم في الماقي وعلى ذلك صح التحريك والتسكين في الغرب اه اقول وقد سئل عن
 رمد وسال دمع ثم استتر سائلا بعد زوال الرمد وصار يخرج بلا وجع فأجبت بالنقض اخذنا مما رآه لان عروضة
 مع الرمد دليل على انه لعله وان كان الا ان بلا رمد ولا وجع خلا فالظاهر كلام الشارح قدبر (قوله احليل) بكسر
 الهمزة مجرى البول من الذكر بحر (قوله هذا) اي الانتض بما ذكره من اياه بيان المراد من الطرف الطاهر بأنه
 ما كان عاليا عن رأس الاحليل او ساويا له اي ما كان خارجا عن رأسه زائدا عليه او محاذيا رأسه لفتق خروج
 القيس باسلافه بخلاف ما اذا ابتل الطرف وكان متسفلا عن رأس الاحليل اي غائبا فيه لم يحاذه ولم يعمل فوقه
 فان ابتلاه غير ناقض اذ لم يخرج دخروا فيه وكأية لال الطرف الاخر الذي في داخل القنصة (قوله والفرج
 الداخل) اما لو احتست في الفرج الخارج فابتل داخل الحشو وانقض سواء نفذ البطل الى خارج الحشو ولا
 شئ من باخروج من الفرج الداخل وهو المعترف لا نقاش لان الفرج الخارج بمنزلة الفتحة فكما ينقض بما يخرج
 من قنصة الذكر اليسا وان لم يخرج منها كذا بما يخرج من اخرج الداخل الى الفرج الخارج وان لم يخرج من
 شاربج اه شرح النسيه (قوله لا ينقض) لعدم الخروج (قوله ولو سقطت الخ) اي لو خرجت القنصة من

فوقه ومذبه حكمه انما هو والندى
 في شح الشرح كذا في بعض النسخ
 والشيء اه معجمه

(قوله لا ينقض) (شرح من اخذ)
 ونحوها كعينه ونديه (قوله)
 ونحوه كعينه وماء سرقة وعين
 (لو يوجب وان) خرج (به) اي
 يوجب (فتبين) لانه دليل الجرح
 فدمع من عينه رمد او وعين ناقض
 فان استمر صار ذاعذر مجتبي
 والناس عنه فقلون (كما) ينقض
 (لرحسا احليله بقنصة) وانسل
 (السرف الطاهر) هذا الزنطنة
 عالية او حذافية (أس الاحليل
 وان متسفلة عنه لا ينقض وكذا
 الحكم في البر والفرج الداخل
 (وان ابتل) الطرف (الداخل لا)
 ينقض ولو سقطت فان رطبة انقض
 والا لا

الاحليل رطوبة انتقض لخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطوبة اى ليس بها اثر النجاسة اصلا فلا تنقض كالأول قطر
 الدخن في احليله فعاد بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه ينقض وان لم يكن عليه رطوبة لانه التحق بما في الامعاء
 وهي محل التذرع بخلاف قسبة الذكر وكذا الخروج الدهن من الدبر بعد ما احتقن به ينقض بخلاف كما يفسد
 الصرم كما في شرح المنية قلت لكن فساد الصوم بالا حتمان بالدهن لا بخروجه كما لا يخفى وان اؤهم كلامه خلافة
 (قوله ولم يغيبها) اكن الصحيح انه تعتبر البلة او الرائحة ذكره في المتنق لانه ليس بداخل من كل وجه ولهذا لا يفسد
 صومه فلا ينقض وضوءه اه حلية عن شارح الجامع لقاضى خان فاذا اخرجت البلة او الرائحة ينقض وفي المنية
 وان ادخل المحققة ثم اخرجها ان لم يكن عليها بلة لم ينقض والاحوط أن يتوضأ اه وفي شرحها وكذا كل شيء
 يدخله وطرفه خارج غير الذكر (قوله فان غيبها) قال في شرح المنية وكل شيء غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن
 عليه بلة لانه التحق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا اه وفي شرح الشيخ اسماعيل
 عن الينايع وكل شيء غيبه في دبره ثم اخرجها او خرج بنفسه ينقض الوضوء والصوم وكل شيء ادخل بعضه
 وطرفه خارج لا ينقضهما انتهى اقول على هذا ينبغي أن تكون الاصبغ كالمخنة فيعتبر فيها البلة لان طرفها يبق
 خارجا لاتصالها باليد الا أن يقال لما كانت عضوا مستقلة فاذا غابت اعتبرت كالمفصل لكن ماسيا في في الصوم
 مطلق فانه سمي انه لو ادخل عودا في مقعده وغاب فسد صومه والا فلا وان ادخل اصبعه فالتحتم انهما الوصلة
 فسدوا والا فلا تأمل ولذا قال في البدائع هذا يدل على أن استقرار الدخول في الجوف شرط فساد الصوم (قوله
 بطل وضوءه وصومه) اى في المسألتين لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار الا أن يفرق بين مجرد ادخال
 الاصبغ وتغيبها ويحتاج الى نقل صريح فان ما ذكره في الصوم مطلق كما علمت ولهذا قال ط ان في كلامه لقا
 ونشر امرنا بطلان الوضوء يرجع الى قوله ولو غيبه او قوله وصومه يرجع الى قوله او ادخلها عند الاستنجاء قلت
 لكن لو ادخلها عند الاستنجاء ينقض وضوءه ايضا لانها لا تخلو من البلة اذا خرجت كما في شرح الشيخ اسماعيل
 عن الواقعات وكذا في التاترخانية لكن نقل فيها ايضا عن الذخيرة عدم النقض والذي يظهر هو النقض لخروج
 البلة معها والحاصل أن الصوم يبطل بالدخول والوضوء بالخروج فاذا ادخل عودا جافا ولم يغيبه لا يفسد
 الصوم لانه ليس بداخل من كل وجه ومثله الاصبغ وان غيب العود فسد لتحقق الدخول وكذلك لو كان هو
 او الاصبغ مبتلا لاستقرار البلة في الجوف واذا اخرج العود بعد ما غاب فسد وضوءه مطلقا وان لم يغيب فان
 عليه بلة اوفيه رائحة فسد الوضوء والا فلا (قوله بيده) او بمخرقة بجر (قوله انتقض) لانه يلتزم بيده شيء
 من النجاسة بجر اى فيتحقق خروجه (قوله لا) اى لا ينقض اهدم تحقق الخروج لكن ذكر بعده في الجرح عن
 الخلو انى انه ان يتقن خروج الدبر ينقض طهارته بخروج النجاسة من الباطن الى الظاهر اه وبه جزم
 في الامداد (قوله وكذا) اى في عدم النقض وهذا ذكره في الجرح عن التوشيح فتخرجنا على مسألة
 الباسورى (قوله فدخلت) الاولى حذفه ليكون التشبيه في طرفي الدخول والدخول ط (قوله من
 لذكره الخ) فيه ايجاز وأصل العبارة كما في الخانية لو كان بذكر الرجل جرح له رأسان احدهما يخرج منه
 الذى يسيل في مجرى البول والثانى ما لا يسيل فيه فالاول بمنزلة الاحليل اذا ظهر البول على رأسه ينقض
 وان لم يسيل ولا وضوء في الثانى ما لم يسيل (قوله فرجه الآخر) اى المحكم كوم بزيادته على اصل خلقته
 (قوله كالجرح) اى لا ينقض الوضوء ما يخرج منه ما لم يسيل خانية وبه جزم في الفتح وغيره لكن قال الزياح
 واكثرهم على ايجاب الوضوء عليه قال في النبر الا أن الذى ينبغي التعويل عليه هو الاول (قوله بكل) اى
 بالخارج من كل مجرد الظهور وعلا بالاحوط كما في التوضيح ط (قوله منكر الوضوء) اى وجوبه (قوله
 نعم) لانكاره النص القطعى وهو آية اذا قمم والاجماع (قوله ولغيرها لا) ظاهره ولو لمس المعنف لوقوع
 الخلاف في تفسير آية كاسر ط (قوله شك في بعض وضوئه) اى شك في ترك عضو من اعضائه (قوله
 والا لا) اى وان لم يكن في خلالة بل كان بعد الفراغ منه وان كان اول ما عرض له الشك او كان الشك عادة له
 وان كان في خلالة فلا بعيد شيئا قطعا للوسوسة عنه كما في التاترخانية وغيرها (قوله غسل رجله اليسرى)
 قال في الفتح ولا يخفى أن المراد اذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه انه لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخير كما اذا
 علم انه لم يغسل رجله عينا وعلم انه ترك فرضا عما قبله ما وشك في انه ما هو يسمح برأسه والفرق بين هذه والمسألة

آخر العمل

ولو أبتن بالطهارة وشك
بأحدث أو بالعمس أخذ
بالتبر ولو تمسسا وشك
في السابق فهو متطهر ومثله
التمس ولو شك في خباسة ماء
أو رُب أو طلاق أو عتق لم يعتبر
وقامه في التشبه (وقرض
العسل) أراد به ما يعم العمل
بما مر وبالعسل المروى كافي
الجوهرة وثأخه عدم شربة
غسله وأنه في المسنون
كذا في البحر يعني عدم
فرضه ما فيه والاتهما شرطان
في تحصيل السنة (غسل)
بكل (قسه) ويكنى الشرب
عبارة لأن الملق ليس بشرط في
الاصح (وأنه) حتى ماتحت
الدرن (و) باقي (بدنه) لكن
في المغرب وغيره البدن من
المكب أي الآلية وحيث
فأرأس والعنق واليد والرجل
خارجة لغة داخل تعاشرا
اجبات الغسل

لم يبق قبلها أنه لا يقين بترك شيء هناك أصلا اه (قوله ولو أبتن بالطهارة الخ) حاصله أنه إذا علم سبق
الطهارة وشك في عروض الحدث بعدد أو بالعكس أخذ باليقين وهو السابق قال في الفتح إلا أن تأني
اللاحق فمن محمد علم المتوضي دخول الخلاء لم حاجة وشك في قضائها قبل خروجه عليه الوضوء أو علم جلوسه
لوضوءه بقاء وشك في إقامته قبل قيامه لا وضوء اه (قوله وشك بالحدث) أي الحقيتي أو الحكمي بلشمل
ما ترك على نام وهل نام متحذرا أو أزال أحدى اليه وشك حل كان ذلك قبل البقطة أو بعدها اه حموى
(قوله في ومطهر) لأن الغالب أن الطهارة بعد الحدث ط لكن في حاشية الحموى عن فتح المدير للعلامة
محمد الحديدي من يتحن بالطهارة والحدث وشك في السابق يؤمر بالتذكرفيما قبلها فان كان محدثا فهو والآن
مطهر لأنه يتقن الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في استقامتها لأنه لا يدري حل الحدث الثاني قبلها أو بعدها
وان كان متطهرا فان كان يعتاد التجديد فهو والآن محدث لأنه متيقن حدثا بعد تلك الطهارة وشك في زواله
لأنه لا يدري حل الطهارة الثانية متأخرة عنه أم لا بأن يكون والى بين الطهارتين اه قال الحموى ومنه يعلم
ما في كلام المصنف يعني صاحب الاشياء من التصور (قوله ولو شك الخ) في الترخاوية من شك في أنه
أو توبه أو بدنه أصابه نجاسة أو لا فيوطاخر ما لم يستيقن وكذا الأكار والحياض والحياب الموضوعة في الطرقات
وبستى منها الصغار والكبار والمجون والكفار وكذا ما يتخذ ما هل الشرك أو الجيلة من المسلمين كالسجن والخبر
والأطعمة والنبات اه ملخصا (فرع) لو شك في السائل من ذكره ماء أو ماء بول أو قرب عهد بماء أو تكرر
مضى والاعاده بخلاف ما لو غلب على ظنه أنه أحدهما فتح (قوله وقرض الغسل) الزاولة لاستئناف
أو لعطف على قوله أركان الوضوء والقرض بمعنى المفروض والغسل بالضم اسم من الاغتسال وهو تمام غسل
الجلد واسم لما يغتسل به أيضا ومنه في حديث مجبونة فوضعت له غسلا مغرب لكن قال النووي أنه بالفتح أفصح
وأشهر لغة والضم هو الذي تستعمله الفقهاء بجر (قوله ما يعم العمل) أي ليشمل المضمضة والاستنشاق
فانهما ليسا فاعلين لقول الشافعي يستنهما اه ح (قوله كما مر) أي في الوضوء وقد مناخنا كيه (قوله
وبالغسل المفروض) أي غسل الجنابة والحيض والتنفاس سراج فأل للعهد (قوله يعني الخ) مأخوذ من
الفتح قال ط والمراد بعدم القرصية أن صحة الغسل المسنون لا تتوقف على ما وانه لا يحرم عليه تركهما وظاهر
كلامه أنهما إذا تركا لا يكون آثما بالغسل المسنون وفيه نظر لأنه من الجائز أن يقال أنه أتى بسنة وترك سنة
كما إذا تخلف وترك الاستنقاء اه أقول فيه أن الغسل في الاصطلاح غسل البدن واسم البدن يقع على
الظاهر والباطن إلا ما يتعدا يصل الماء إليه أو ينعسر كافي الجرفه ركن كل من المضمضة والاستنشاق جزأ من
مفهومه فلا توجد حقيقة الغسل الشرعية بدونهما ويدل عليه أنه في البدائع ذكر ركن الغسل وهو سائل الماء
على جميع ما يمكن أسأله عليه من البدن من غير حرج ثم قسم صفة الغسل إلى فرض وسنة ومسحب فلو كانت
حقيقة الغسل الفرض بخلاف غيره لما صح تقسيم الغسل الذي ركنه ما ذكرنا إلى الأقسام الثلاثة فبمعين كون
المراد بعدم القرصية هنا عدم الاثم كما هو المتبادر من تفسير الشارح لا عدم توقف الصحة عليهم لكن في تعبيره
بالشرطية نظر لما علمت من ركنيتهما فتدبر (قوله غسل كل فنه الخ) عبر عن المضمضة والاستنشاق بالغسل
لإفادة الاستيعاب أو باختصار كما قدمه في الوضوء ومرة الكلام عليه ولكن على الأول لا حاجة إلى زيادة كل
(قوله ويكنى الشرب عباء) أي لا مصا فتح وهو بالعين المهملة والمراد به هنا الشرب بجميع القم وهذه هو المراد
بما في الخلاصة أن شرب على غير وجه السنة يخرج عن الجنابة والأفلا وبما قيل أن كان جاعلا جاز وان كان عالما
فلا يأن الجاهل بعيب والعالم يشرب مصا كما هو السنة (قوله لأن الملق) أي طرح الماء من القم ليس بشرط
للمضمضة خلافا لما ذكره في الخلاصة نعم هو الاحوط من حيث الخروج عن الخلاف وبلعه آياه مكره كافي الحلية
(قوله حتى ماتحت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس في الاتف كخبز الموضوع والعجين يمنع اه وهذا
غير الدرر الآتي متناوفا باليابس بما في شرح الشيخ اسماعيل أن في الرطب اختلاف المشايخ كافي التنية عن
الخط (قوله لكن) استدراك على ظاهر الترخا حيث أطلق البدن على الجلد لأن المراد ما يعم الأطراف
والذي في التاموس البدن محمول من الجسد مأسوى الرأس ط (قوله في المغرب) بيم مضمضة فغني مجبة
ساكنة اسم كتاب في اللغة للإمام المعززي تلميذ الإمام الزنجشري ذكر فيه الألفاظ الغريبة الواقعة في كتب

فقهائنا وله كتاب أكبر منه سماه العرب بالعين المهملة (قوله خلافا لما لا) وهو رواية عن أبي يوسف أيضا
 كما في الفتح (قوله أي يفرض) أي ليس المراد بالواجب المصطلح عليه (قوله وشارب وحاجب) أي بشرة وشعر
 وإن كنف بالاجاع كما في المنية (قوله ما في فاطم وامن المبالغة) عليه لقوله ويجب وكان الأولى تأخير عن قوله
 وفرج خارج الخ أي لأنها صيغة مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه كالاشياء
 المذكورة در بيان ذلك أنه امر من باب التفعيل مصدره الاطهر بكسر الهمزة وفتح الطاء وضم الهاء المشددين
 اصله اطهر قلبت التاء طاء ثم ادغمت ثم جى همزة الوصل ومجزده طهر بالتخفيف وزيادة البناء تدل على زيادة
 المعنى ولما صاحب الخبر هنا كلام خارج عن الانتظام او خفاه فيما عاينه عليه (قوله لا داخل) أي لا يجب
 غسل فرج داخل (قوله ولا تدخل اصبعها) أي لا يجب ذلك كما في الشربلالية ح اقول وهو مأخوذ
 من قول الفتح ولا يجب ادخالها الاصبغ في قبلها وبه يقتضى اه فافهم وفي التناخية ولا تدخل المرأة اصبعها
 في فرجها عند الغسل وعن محمد أنه ان لم تدخل الاصبغ فليس بتطهير والمختار هو الاول اه فقول
 الشربلالية تبع الفتح لا يجب ادخالها رذله هذه الرواية وظاهره أن المراد بها الوجوب وهو بعيد تأمل
 (قوله كعين) لأن في غداها من الحرج ما لا يخفى لأنها اشبهت لا تقبل الماء وقد كف بصر من تكلف له من العناية
 كابن عمرو وابن عباس بجر ومفاده عدم وجوب غسلها على الاعبى خلافا لما لا يخفى حيث بناء على أن العلة أنه
 يورث العمى ولهذا نقل ابو السعود عن العلامة سرى الدين أن العلة الصحيحة كونه يضرب وان لم يورث العمى
 فيسقط حتى عن الاعبى اه (قوله وان اكتمل الخ) الظاهر أنها شرطية وجوبا محذوف تقديره لا يجب
 غسلها فهو استئناف لبيان مسألة أخرى لأن الغسل المذكور قبل غسل نجاسة حكمية وهذا غسل نجاسة
 حقيقية فلا يصح جعل ان وصلية تأمل (قوله وتنب انضم) قال في شرح المنية وان انضم الثقب بعد نزوع
 القوط وصار بحال ان امر عليه الماء يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا يتكلف اغيار الامر من ادخال عود
 ونحوه فان الحرج مدفوع اه (قوله ودخل قافته) القافته والغافقة بالقاف وبالفين الجلدة التي يقطعها
 الختان يجوز فيها فتح القاف وضمها وزاد الاصمعي فتح القاف واللام حلية (قوله فسقط الاشكال) أي اشكال
 الزيلعي حيث قال لا يجب لأنه خلقة كقصبة الذ كرو هذا مشكل لأنه اذا وصل البول الى القافقة يتنقض الوضوء
 فجعله كالخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كالدخل اه ووجه السقوط أن عدم وجوب غسلها بالحرج
 أي أن الأصل وجوب الغسل الا أنه سقط للحرج وانما يرد الاشكال على التعميل بكونها خلقة ولهذا قال في الفتح
 والأصح الاول أي كون عدم الوجوب للحرج لا كونه خلقة وقال قبله في فوائض الوضوء بعد ذكره الاشكال
 لكن في الظاهرية انما عدا بالحرج لا بالخلقة وهو المعتمد فلا يرد الاشكال اه (قوله وفي المسعودي الخ)
 مشى عليه في الابداد وبه يحصل التوفيق بين القولين لأنه اذا امكن فتحها أي بأن امكن قلبها وظهور الحشفة
 منها فلا حرج في غسلها فيجب والابأن لم يكن فيها سوى ثقب يخرج منه البول فلا يجب للحرج لكن اورد في الحلية
 أن هذا الحرج يمكنه ازالته بالختان ثم قال اللهم الا اذا كان لا يطبقه بأن اسلم وهو شيخ ضعيف (قوله ضفيرا)
 المراد الجنس الصادق بجميع الضفائر ط (قوله للحرج) والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن ام سلمة قالت
 قالت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفرا رأسي أفأتقضه لغسل الجنابة فقال لا إنما يكفيك أن تحشى على رأسك ثلاث
 حبات ثم تقبضين عليك الماء فتطهرين ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الاصال الى الاصول فتح لكن
 في المبسوط وانما شرط تبليغ الماء اصول الشعر لحديث حذيفة فانه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت
 فيقول يا هذا بأني الماء اصول شعرك وشؤون رأسك وهي جميع عظام الرأس ذكره القاضى عياض بجر واستفيد
 من الاطلاق أنه لا يجب غسل ظاهر المسترسل اذا بلغ اصول الشعر وبه صرح في المنية وعزاه في الحلية الى
 الجامع الحسامي والخلاصة ثم قال ومن نص ايضا على أن غسل ظاهر المسترسل من ذوائبها موضوع عنها البرذون
 والصدر الشهيد وعبر عنه بالصحيح في المحط البرهاني ومشى عليه في الكافي والذخيرة اه (قوله اتفاقا)
 كذا في شرح المنية وفيه نظر لأن في المسألة ثلاثة اقوال كما في البحر والحلية * الاول الاكتفاء بالوصول الى
 الاصول ولو متفرقا وظاهر الذخيرة أنه ظاهر المذهب ويدل عليه ظاهرا الاحاديث الواردة في هذا الباب والثاني
 التقتصيل المذكور ومشى عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبرائع والكافي * الثالث وجوب بل الذوائب

(لا لذلك) لأنه متقدم فيكون

مستحبا لا شرطا خلافا لما لا

(ويجب) أي يفرض (غسل)

كل ما يمكن من المدن لا حرج

مرة كاذن و(سرة وشارب

وحاجب و) إنشاء (حلية)

وشعر رأس ولو متلبدا لما في

فاطم وامن المبالغة (وفرج

خارج) لأنه كالم لا داخل لانه

باطن ولا تدخل اصبعها

في قبلها به يقتضى (لا) يجب

(غسل ما فيه حرج كعين) ران

اكتمل بكامل نجس (وتنب

انضم و) لا (داخل قافته)

بل يندب هو الاصح قاله الكمال

وعله بالحرج فسقط الاشكال

وفي المسعودي ان امكن ففتح

القافقة بالامشقة يجب والاول

(وكفى بل اصل ضفيرا) أي

شعر المرأة المضمور للحرج

أما المنقوض فيفرض غسله

اتفاقا

برؤي بل اصلياً يجب نقهها
مثلها هو الحب ولو شربها
غسل رأسها تركه وقيل نقه
ولا تمنع نفسها عن زوجها
وسيجي في التيميم (لا يكفي
بل (صغيره) فيقضها وجوبا
(ولو عبرا اوتركا) لا مكان
حائضه (ولا يمنع) الطهارة
(وأي شيء) أي خرو ذباب وبرغوث
لم يصل الماء تحته (وحناء) ولو
برمه به يبقى (وردن ووجع)
عطف تدبره وكداهن
ودسومة (رتاب) وطن ولو
(في طاهر مطلقا) أي قريبا
أو مدنيا في الاصح بخلاف
شوبعين (و) لا يمنع ما على طهر
صباغ (ولا) طعام بين أسنانه
أو في سنه المجوف به يبقى
وقيل ان صلما منع وهو الاصح
(ولو) كان (خاتمة ضيقا رعه
أو تركه) وجوبا (كقسط ولو لم
يكن يتقب اذنه قسط دخل
الماء فيه) أي الثقب (عند
مروره) على اذنه (أجزأه
كسرة) وأذن دخلهما الماء
(والا) يدخل (أدخله) ولو
باصبعه ولا يتكف بجنب
وشوه والمعتبر غلبة ظنه
بالوصول (فروع) نسي المفضضة
أجزأه أسنانه فلي ثم تذكر
فلو قلا لم بعد لعدم حجة
شرعه عليه غسل وقت رجال
لا يدعه وان رأوه والمرأتين
رجال أو رجال ونساء تؤخره
لا بين نساء فقط واختلف في
الرجل بين رجل ونساء أو نساء
فقط كما بطله ابن السكينة

مع العصر ويصح وتقام تحقيق هذه الأقوال في الحلية ومال فيها آخر الى ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتون
(قوله ولو لم يصل أصليا) بأن كان متلبدا الوضوء امداداً ومنشورا وشرا شديدا لا ينفذ فيه الماء ط (قوله
مثلها) قال ح لم يتلوه في وجهه الاطلاق اه وقال ط اي سواء كان فيه حرج ام لا وقوله هو الصحيح
منايله انه لا بد من عصر الشعر فلا يابعد غسله منقوضا ومعقوصا اه اقول كان ينبغي لشارح أن يقول يجب
غسايه بديل قوله يجب نقهها بقوله مطلقا معناه سواء كان مضفورا او لا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول
الاول والثالث من الأقوال الثلاثة فتدبر (تيميم) يؤخذ من مسألة التيميم انه لا يجب غسل عند المشعر
المنعقد نفسه لان الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر الرجل ولم ار من يمه عليه من علمائنا تأمل واذا تنف شعرة
لم تغسل فالظاهر وجوب غسل عجلها لا انتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تمنع نفسها) اي خوفا من وجوب
الغسل عليها اذا وطئها لانه حقها ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله وسيجي في التيميم) اي في آخره
(قوله ولو علميا اوتركا) هو الصحيح لعدم الضرورة ولا احتياطا وفي رواية لا يجب نظر الى العادة كما في شرح المنية
(قوله لا مكان حلقه) اي بخلاف المرأة فانها منهية عنه بالحديث فلا يكتف شرعا فافهم (قوله ونيم الخ)
ظاهر الصحاح والقاموس أن النيم يختص بالذباب نوح افندي وهذا بالنظر الى اللغة والا فالمراد هنا ما يشبه
البرغوث لانه اولى بالحكم (قوله لم يصل الماء تحته) لان الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يبقى) صرح
به في المنية عن الذخيرة في مسألة الحناء والطين والدرن مع الا بالضرورة قال في شرحها ولان الماء ينفذ له الحلة
وعدم لزوجه وصلابته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب
الغسل وهو اسالة الماء مع التقاطر كما في اركان الوضوء والظاهر أن هذه الاشياء تمنع الاسالة قالوا لظاهر التعليل
بالضرورة ولكن قد يقال ايضا ان الضرورة في درن الانف اشدها في الحناء والطين لندورهما بالنسبة اليه مع
انه تقدم انه يجب غسل ما تحته فينبغي عدم الوجوب فيه ايضا تأمل (قوله عطف تدبره) لقول القاموس
الدرن الوسخ وأشار بهذا الى أن المراد بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو ما يذهب بالدلائل في الحمام بخلاف الدرر
الذي يكون من محاط الانف فانه لو يابس لا يجب اصال الماء الى ما تحته كما مر (قوله وكذا دهن) اي كزيت
وشيرج بخلاف نحو شمع ومن جامد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الشربلية قال المتقدم
وفي الفتاوى دهن رجله ثم قوضا وأمر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود غسل الرجلين اه
(قوله في الاصح) مقابله قول بعضهم يجوز لقرى لان درنه من التراب والطين فينفذ الماء لالامدنى لانه من
الودك شرح المنية (قوله بخلاف شوبعين) اي كعائ وشمع وقشر سمك وخبز مضوغ متلبد جوهره لكن
في التهرول في اظفار طين او عجين فالفتوى على انه معتبر قريبا كان او مدنيا اه نعم ذكر الخلاف في شرح المنية
في العجين واستظهر المنع لان فيه لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء (قوله به يبقى) صرح به في الخلاصة وقال
لان الماء شيء لطيف يصل تحته غالبا اه ويرد عليه ما قد منه انه اذا غاصه عدم الجواز اذا علم انه لم يصل الماء تحته
قال في الحلية وهو أثبت (قوله ان صلما) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وهو الشديد حلية اي ان كان
مضوغا مضغاسا كذا بحيث تداخلت أجزأه وصار له لزوجة وعلاكة كالعجين شرح المنية (قوله وهو الاصح)
صرح به في شرح المنية وقال لاستماع نفوذ الماء مع عدم الضرورة والخروج اه ولا ينبغي أن هذا التعصيص
لا ينافي ما قبله فافهم (قوله كقسط) بالضم ما يعلق في شحمة الاذن (قوله ولا يتكف) اي بعد الامرار
كما قد منه عن شرح المنية (قوله لعدم حجة شروعه) اي والنقل انما يلزم اعادته بعد حجة الشروع فيه قصدا
وسكت عن الفرض لظهور أنه يلزمه الاتيان به مطلقا (قوله لا يدعه وان رأوه) عزاه في القنية الى الجبري
قال في شرح المنية وهو غير مسلم لان تركه للمني مقدم على فعل المأمور والغسل خاف وهو التيميم فلا يجوز كشف
العورة لاجله عند من لا يجوز نظره اليها بخلاف الختان وعما فيه وكذا استسكه في الحلية بما في النهاية عن
الجامع الصغير للامام الترمذي عن الامام الباقر لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها الا باطهار عورته يصلي معها
لان اختيارها منهي عنه والغسل مأمور به واذا اجتمعا كان النبي اولى اه وأطال في ذلك فراجع (قوله
واختلف الخ) طاهره يقتضي أن المسألة تمت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك كما استفت عليه
ط (قوله كما بطله ابن السكينة) اي في شرح الوحيات حيث نقل عن شرحه الناضح ان لم يقف فيها على نقل

مع العصر وصحح وقام تحقيق هذه الاقوال في الحلية ومال فيما آخر الى ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتون
 (قوله ولو لم يبتل اصلها) بأن كان متلبداً او غيراً أمداً او مضفوراً شديداً لا ينفذ فيه الماء ط (قوله
 مطلقاً) قال ح لم يظور لي وجه الاطلاق اه وقال ط اي سواء كان فيه حرج ام لا وقوله هو الصحيح
 مقابله انه لا بد من عصر الشعر الا ان بعد غسله منقوصاً ومعقوصاً اه اقول كان ينبغي للاسراح أن يقول يجب
 غسلها بدل قوله يجب نقضاً لقوله مطلقاً معناه سواء كان مضفورا ولا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول
 الاول والثالث من الاقوال الثلاثة تنبيه (تنبيه) يؤخذ من مسألة الضفيرة انه لا يجب غسل عقد الشعر
 المنعقد بنفسه لان الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر الرجل ولم ارس منه عليه من علمنا تأمل واذا تنقش شعرة
 لم تغسل قالنا وجوب غسل محلها لا انتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تمنع نفسها) اي خوفاً من وجوب
 الغسل عليها اذا وطئها لانه حقها ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله وسيجي في التيمم) اي في آخره
 (قوله ولو علويها اورتكا) هو الصحيح لعدم الضرورة ولا احتياطاً وفي رواية لا يجب نظر الى العادة كما في شرح المنية
 (قوله لا مكان حلقه) اي بخلاف المرأة فانها منهية عنه بالحديث فلا يكتفى شرعاً فافهم (قوله ونيم الخ)
 ظاهر الصحاح والقاموس أن النويم مختص بالذباب فوح افندي وهذا بالنظر الى اللغة والافعال اذ هما يشمل
 البرغوث لانه اولى بالحكم (قوله لم يصل الماء تحته) لان الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يقى) سرح
 به في المنية عن الذخيرة في مسألة الحناء والطين والدرن معللاً بالضرورة قال في شرحها ولان الماء ينفذ لتخلله
 وعدم لزوجه وصلابته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله الى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب
 الغسل وهو اسالة الماء مع التقاط كرام في اركان الوضوء والظاهر أن هذه الاشياء تمنع الاسالة فلا يظهر التعديل
 بالضرورة ولكن قد يقال ايضاً ان الضرورة في درن الانف اشدها في الحناء والطين لندورهما بالنسبة اليه مع
 انه تقدم انه يجب غسل ما تحته فيجب عدم الوجوب فيه ايضاً تأمل (قوله عطف تفسير) لقول القاسموس
 الدرن الوسخ وأشار بهذا الى أن المراد بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو ما يذهب بالذلك في الختام بخلاف الدرن
 الذي يكون من مخاط الانف فانه لو يابس لا يجب اصال الماء الى ما تحته كما مر (قوله وكذا دهن) اي كزيت
 وشيرج بخلاف فحوشهم ومن جامد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الشربة ليلية قال المقدسي
 وفي الفتاوى دهن رجله ثم وضاً وأمر الماء على رجله ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود غسل الرجلين اه
 (قوله في الاصح) مقابله قول بعضهم يجوز لقروى لان درنه من التراب والطين فينفذ الماء لالامدنى لانه من
 الدن شرح المنية (قوله بخلاف نحو عجين) اي كعكاً وشمع وقشر سمك وخبز مضموغ متلبد جوهره لكن
 في النهر ولو في اظفار طين او عجين فالفتوى على انه مغفر قروياً كان او مدنياً اه نعم ذكر الخلاف في شرح المنية
 في العجين واسطة تظهر المنع لان فيه لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء (قوله به يقى) صرح به في الخلاصة وقال
 لان الماء شيء لطيف يصل تحته غالباً اه ويرد عليه ما قد مضى من انفا ومفاده عدم اجواز اذا علم انه لم يصل الماء تحته
 قال في الحلية وهو أثبت (قوله ان صلباً) بضم الصاد المهملة وسكون اللام وهو الشديد حلية اي ان كان
 مضغوفاً مضغماً كذا بحيث تدخلت أجزاؤه وصاله لزوجة وعلا كالعجين شرح المنية (قوله وهو الاصح)
 صرح به في شرح المنية وقال لا امتناع فنوذ الماء مع عدم الضرورة والخروج اه ولا يخفى أن هذا الصحيح
 لا ينافي ما قبله فافهم (قوله كقراط) بالضم ما يعاق في شحمة الاذن (قوله ولا يتكلف) اي بعد الامرار
 كما قد مضى عن شرح المنية (قوله لعدم صحة شروعه) اي والنفل انما يلزم اعادته بعد صحة الشروع فيه قصداً
 وسكت عن الفرض لظهور أنه يلزمه الاتيان به مطلقاً (قوله لا يدعه وان رآه) عزاه في الفتية الى التوربي
 قال في شرح المنية وهو غير مسلم لان ترك المنية مقدم على فعل المأمور والغسل خلف وهو التحيم فلا يجوز كشف
 العورة لاجله عند من لا يجوز نظره اليها بخلاف اختان وعمامه فيه وكذا استشكله في الحلية بما في النهاية عن
 الجامع الصغير للامام الترمذي عن الامام البقال تركه عليه نجاسة لا يمكن غسلها الا باظهار عورته يصلي معها
 لان اظفارها منى عنه والغسل مأمور به واذا اجتمع كان النبي اولى اه وأطال في ذلك فراجع (قوله
 واختلف الخ) طاهره يقتضي أن المسألة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك كما ستقف عليه
 ط (قوله كما بسطه ابن السخنة) اي في شرح الوجوه انية حيث نقل عن شرحها الناظمية انه لم يقف فيما عني نقل

ولم يبتل اصلها يجب نقضها
 حفاظاً هو الصحيح ولو ضرها
 غسل رأسها تركه وقبل غرضه
 ولا تمنع نفسها عن زوجها
 وسيجي في التيمم (لا) يكفي
 بل (صغيره) فينقضها وجوباً
 (ولو علويها اورتكا) لا مكان
 حلقه (ولا يمنع) الطهارة
 (ونيم) أي خر ذباب وبرغوث
 لم يصل الماء تحته (وحناء) ولو
 جرمه به يقى (ودرن ووخ)
 عطف تفسير وكذا دهن
 ودسومة (تراب) وطين ولو
 (في فطر مطلقاً) أي قروياً
 أومدياً في الاصح بخلاف
 نحو عجين (و) لا يمنع ما على فطر
 صباغ (و) لا طعام بين اسنانه
 أو في سنه المجوف به يقى
 وقيل ان صلباً منع وهو الاصح
 (ولو) كان خاتمه ضيقاً رزعه
 أو حرته (وجوبا) كقراط ولو لم
 يكن شرباً أدنه قراط قد دخل
 الماء فيه أي الثقب عند
 مروره على أذنه (أجزاء
 كسرة) وأذن دخلهما الماء
 (والا) يدخل (أدخله) ولو
 باصبعه ولا يتكلف بخشب
 ونحوه والمعتبر غلبة ظنه
 بالوصول (فروع) نسي المضمضة
 أو جزأ من بدنه فصل ثم تذكر
 فلو تقلا لم يعد لعدم صحة
 شروعه عليه غسل وثمة رجال
 لا يدعه وان رآه والمراد بين
 رجال أو رجال ونساء تؤخره
 لا بين نساء فقط واختفى في
 الرجل بين رجال ونساء أو نساء
 فقط كما بسطه ابن السخنة

وان القياس أن يؤخر الرجل بين النساء وبين الرجال والنساء وأيده ابن التختة بما في المبسوط من أن نظرا الجنس
الى الجنس مباح في الضرورة لافي حالة الاختيار وأنه اخف من نظرا الجنس الى خلاف الجنس اه هذا وقال
ح واعلم انه ينبغي أن لا تكشف الخنثى للاستنجاء ولا للغسل عند أحد أصلا لأنها ان كشفت عند رجل احتمل انها
انثى وان عند انثى احتمل انها ذكر فصار الحاصل أن مريد الاغتسال اما ذكر أو أنثى او خنثى وعلى كل فاما بين
رجال ونساء او خنثاى اورجال ونساء او خنثاى اورجال ونساء وخنثاى فهو أحد
وعشرون يغتسل في صورتين منها وهو ما رجل بين رجال وامرأة بين نساء ويؤخر في تسع عشرة صورة اه (قوله
وينبغي لها) اى للمرأة ومثلهما فيما يظهر الرجل حيث قلنا انه يؤخر أيضا ولا يخفى أن تأخير الغسل لا يقتضى عدم
التمتع فان المني له وهو العجز عن الماء قد وجد فافهم بقى خنثاى لم يذكره وهو أنه هل تجب إعادة الصلاة في هذه
المسألة وفي مسألة النهاية السابقة قال في الحلبة فيه تأمل والاشبه الاعادة تقريرا على ظاهر المذهب في المنوع
من ازالة الحدث بصنع العباد اذا تم وصلى اه وسيد كرا الشارح في التيمم أن المحبوس اذا صلى بالتيمم ان في المصر
أعادوا فلا واستظهر الحق عدم الاعادة قال لان العذر لم يأت من قبل المخلق فان المانع لها الشرع والحياء
وهما من الله تعالى كما قالوا التيمم لخوف العدو فان توقعه على الوضوء والغسل بعيد لان العذر أتى من غير
صاحب الحق ولو خاف بدون توقعه من العدو فلا لان الخوف اوقعه الله تعالى في قلبه فقد جاء العذر من قبل
صاحب الحق فلا تلزمه الاعادة اه (قوله مطلقا) اى سواء كان بين رجال ونساء او بينهما ط (قوله
والفرق لا يخفى) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع الحكمية
رأسا اه ح زاد في شرح الوهبانية أن الغسل فرض فلا يترك لكشف العورة بخلاف الاستنجاء فانه سنة وتركها
اولى من الكشف الحرام واعترض الجوى الفرق الاول بأن الحكمية قد يعنى عن قلبها ايضا فان الجبيرة يجوز
ترك المسح عليها وان لم يضر المسح عند الامام مع أن تحتها حدثا اه وفيه نظر لان رفع الحدث لا يتجزأ فيكون
غسل باقى الجسد رافعا لجميع الحدث وصار كانه غسل ماتحتها حكما نعم الفرق الثانى غير مؤثر اعلمت من انه
لا يجوز كشف العورة لغسل النجاسة مع انه فرض ومن تقديم النى على الامر اذا اجتمعا فالظاهر أن ما في القنية
ضعيف والله اعلم (قوله وسننه) افاد أنه لا واجب له ط وأما المنخفضة والاستنشاق فهما بمعنى الفرض لانه
يقوت الجواز بقوته ما فالمراد بالواجب ادى نوعه كما قدمنا في الوضوء (قوله كسنى الوضوء) اى من البداءة
بالنية والتسمية والسؤال والتحليل والدلك والولاء الخ وأخذ ذلك في البحر من قوله ثم يتوضأ (قوله سوى
الترتيب) اى المعهود في الوضوء والا فالغسل له ترتيب آخر بينه المصنف بقوله بادئا الخ ط عن ابى السعود أقول
ويستغنى الدعاء ايضا فانه مكروه كما في نور الايضاح (قوله وآدابه كآدابه) نص عليه في البدائع قال الشرنبلالى
ويستحب أن لا يتكلم بكلام مطلقا أما كلام الناس فلكراهته حال الكشف وأما الدعاء فلا أنه في مصب
المستعمل ومحل الاقذار والاحوال اه اقول قد عد التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره تأمل
واستشكل في الحلبة عموم ذلك بما في صحيح مسلم عن عائشة رضى الله عنها قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى
الله عليه وسلم من انا بينى وبينه واحد فيبادرنى حتى اقول دع لى دع لى وفى رواية النساء يبادرنى وأبادره
حتى يقول دع لى وأقول انا دع لى ثم اجاب بجملة على بيان الجواز وأن المسنون تركه مالا مصلحة فيه ظاهرة اه
اقول او المراد الكراهة حال الكشف فقط كما افاده التعليل السابق والظاهر من حاله عليه الصلاة والسلام انه
لا يغتسل بلا ستر (قوله مع كشف عورة) فلو كان متزرا فلا بأس به كما في شرح النية والامداد (قوله او حوض
كبير أو مطر) هذا ذكره في البحر بحثا قياسا على الماء الجارى وهو مأخوذ من الحلبة لكن في شرح هدية ابن
العماد لسيدى عبد الغنى البابى ما يخالف ذلك حيث قال ان ظاهر التقييد بالجارى أن ارا كد ولو كثيرا
ليس كذلك باعتبار أن جريان الماء على بدنه قائم مقام التثليث في الصب ولا كذلك ارا كد وربما يقال ان انتقال فيه
من موضع الى آخر مقدار الوضوء والغسل فقد اكمل السنة اه وهو كلام وجيه والظاهر أن الانتقال غير قيد
بل التحرك كفى ولا يقال ان الحوض الكبير في حكم الجارى فلا فرق لانا نقول هو مثله في عدم قبوله النجاسة
لامطلقا (قوله قدر الوضوء والغسل) انظر هل المراد قدر زمنه ما لو كان يصب الماء عليه بنفسه او مقدار
ما يتحقق فيه جريان الماء على الاعضاء بلطحات بسيرة يتحقق فيها غسل اعضاء الوضوء مرتبة ثلاثا مع غسل

وينبغي لها أن تيمم وتصلى
لعجزها شرعا عن الماء وأما
الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق
لا يخفى (وسننه) كسنى
الوضوء سوى الترتيب وآدابه
كآدابه سوى استقبال القبلة
لانه يكون غالبا مع كشف
عورة وقالوا لومكت في ماء
جارا وحوض كبيرا ومطر قدر
الوضوء والغسل فقد اكمل
السنة

مطلب
سنن الغسل

بأن الجسد كذا لم اره لاني ما وذكر الشافعية الموجهون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء أن المتوضئ لو غطى
في ماء ومكث قدر الترتيب مسح الاذنين وصحح النووي النجاسة بلامسكت لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وقال
العلامة ابن حجر في النجاسة بعد ذكره سنن الغسل ويكنى في راء كد تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم ينقل قدمه الى محل
آخر على الاوجه لان كل حركة توجب حمامة ماء لبدنه غير الماء الذي قلها انتهى لمصالحا الذي يظهر انه لو كان
في ماء جار يحصل سنة التثليث والترتيب والوضوء بلامسكت ولا تحرك ولو في ماء راء كد فلا بد من التحرك
او الاستئصال فانما مقام الصب فيحصل به ما ذكرنا وقد صرح في الدرر بأنه لو لم يصب لم يكن الغسل مستنونا اه
(قوله البداءة بغسل يديه) ظاهر كلام المصنف كاهدية وغيره ان هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء
(قوله وفرجه) اي ثم فرجه بأن يفيض الماء يدها الى يديه فيغسله باليسرى ثم ينيبه والفرج قبل الرجل
والمرأة وقد يطلق على البرايضا كما قال المطرزي اه (قوله استأني اي فيشمل القبل والبر وهو المراد هنا) (قوله
وان لم يكن به خبث) رد على الزيلعي وابن الكمال (قوله اتباع الحديث) وهو ما روى الجماعة عن ميمونة
رضي الله عنها قالت وضعت النبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين او ثلاثا ثم
أفرغ يمينه على شماله فغسل مذا كبره ثم دلك يديه بالارض ثم غتمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل
رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم نجي عن مقامه فغسل قدميه فغ (قوله وخبث بدنه) اي ولو قليلا كما يظهر
من التعليل وأفاد أن السنة نفس البداءة بغسل النجاسة وأما نفس غسلها فلا يؤمنه ولو قليلا فبما يظهر للنجس
الماء به فلا يرتفع الحدث علمتها ما لم تزل كما يحسنه سيدي عبد الغني وقال لم اجد من تعرض له من أئمتنا قول
ورأيت في شرح والده الشيخ اسلم على علي الدرر والفرز ذكره جازما به لكنهم لم يعزوا الى احمد والله تعالى اعلم (قوله
فأنصرف الى الكامل) اي بجميع سننه ومنه وبانه كافي في البحر قال ويصح فيه رأسه وهو الصحيح وفي البدائع
أنه ظاهر الرواية (قوله ولو في جميع الماء) اي ولو كان واقفا في محل يجتمع فيه ماء الغسل وهذا القول هو
ظاهر لطلاق المتن كالكثرة وغيره وهو ظاهر ما أخرجه البخاري من حديث عائشة ثم توضأ وضوءه للصلاة وبه اخذ
الشافعي وقيل يؤخر مطلقا وهو ظاهر لطلاق الاكثر واطلاق حديث ميمونة المتقدم وقيل بالصلاة ان كان في
جميع الماء فيؤخره والا فلا وصححه في المجتبى وحزم به في الهداية واليسوط والسكا في قال في البحر وجهه التوفيق
بين الحديثين والظاهر أن الاختلاف في الاولوية لافي الجواز (قوله لما أن الخ) بجواب عن قول المشايخ
القائلين بالتأخير انه لا فائدة في تقديم غسلهما لانهما يتلو ثمان بالغسلات بعد فيحتاج الى غسلها ثانيا وحاصل
الجواب انه لا حاجة الى غسلها ثانيا لان المتقي به طهارة الماء المستعمل ولهذا قال الهندي ان هذه التاميات في
على رواية نجاسته (قوله على انه الخ) ترق في الجواب وحاصل منع كون الماء مستعملا لما ذكره الشارح
فما دامت رجلاه في الماء لا يحكم عليه بالاستعمال لعدم تحقق الانقصال فاذا خرج من الماء حكيم باستعماله
ولم يصبه منه شيء بعد بخروجه فلا حاجة الى إعادة غسل الرجلين واعلم انه اختلقت الرواية في تجزى الطهارة
وعدمه وفائدة الاختلاف في الوضوء ان يغسل يديه هل يحل له القراءة ومن المجتهد في رواية التجزى
نعم وعلى رواية عدمه لا وحى الصحيحة لان زوال النجاسة موقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من أن الماء
لا يصير مستعملا الا بعد الانفصال متفق عليه كما صرح به في البحر فيصح بناؤه على كل من هاتين الروايتين فافهم
ثم اعلم ايضا أن ما ذكره الشارح يصح دفعا للقول بأنه لا فائدة في تقديم غسلهما على رواية نجاسة الماء المستعمل
ايضا اذ لا يحكم باستعماله ونجاسته الا بعد الانفصال فلا حاجة الى غسلها ثانيا على هذه الرواية ايضا واصحاب
النهجنا كلام فيه فطر من وجوه او ضحاها فيما علقناه على البحر (قوله الا اذا كان الخ) اي فيلزمه إعادة
غسلها للنجاسة فقط (قوله ولعل القائلين الخ) ذكره في البحر بحثا ونقد في الحلية عن القرطبي ثم قال وعلى
هذا يغسلها ثانيا مطلقا سواء أصابها طين او كسائي في جميع الماء اولا ولا (قوله لانه لا يستحب الخ) قال
العلامة نوح افندي بل ورد ما يدل على كراهته اخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ بعد الغسل فليس منا اه تأمل والظاهر أن عدم استعماله لو بقي
متوضئا الى فراغ الغسل فلو أحدث قبله شئ في أعادته ولم ارده قائل (قوله واختلف المجلس) كذا في البحر
وقد منا الكلام عليه في بحث الوضوء (قوله ثم يفيض) التي يتم للاشارة الى الترتيب وانما لم يقل ثم ثم تنفض

(البداءة بغسل يديه وفرجه)
وان لم يكن به خبث استباحا
للحديث (وخبث بدنه ان كان)
عليه خبث للتأنيث (ثم
يتوضأ) اطلته فانصرف الى
الكامل فلا يؤخر قدميه
ولو في جميع الماء لما ان المعتمد
طهارة الماء المستعمل على انه
لا يوصف بالاستعمال الا بعد
ما انفصله عن كل البدن لانه
في الغسل كعضو واحد
فحينئذ لا حاجة الى غسلها
ثانيا الا اذا كان يديه خبث
ولعل القائلين بتأخير غسلها
انما استحبوه ليكون البدء
واختم بأعضاء الوضوء وقالوا
لرؤسنا اولا لا يأتي به ثانيا لانه
لا يستحب وضوء أن للغسل
انفاقا أما الوضوء بعد الغسل
واختلف المجلس على مذهبا
او قل بينهما بصلاة كقول
الشافعية فيستحب (ثم يفيض
الماء)

ويستشق ثم يفيض للإشارة إلى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الغسل فالسنة ثابت من باب القرض
ط ومعنى يفيض يصب قال في الدرر حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مسبباً وان زال الحدث اه وهذا لو كان
في ماء راكد أياً لو مكث في ماء جار قام الجريان مقام الصب كما علم مما قدمناه قريباً (قوله على كل بدنه) زاد
كل لدفع توهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء رفع الحدث عنها ط اقول لم ابر من صرح بأنه يسقط ذلك وانما
يفهم ذلك من عباراتهم ونظيره ما مر في الوضوء من أنه يسقط إعادة غسل اليدين عند غسل الذراعين (قوله
ثلاثاً) الأولى فرض والثنتان سنتان على الصحيح سراج (قوله مستوعباً) أي في كل مرة تحصل سنة
التثليث ط (قوله وهو ثمانية ارطال) أي بالبخدي وهي صاع عراقي وهو أربعة أمداكل مدرطالان
وبه اخذ أبو حنيفة والصاع الجازي خمسة ارطال وثلاث وبه اخذ صاحبان والائنة الثلاثة فالمدحتدرطال
وثابت والارطال مائة وثلاثون درهما وقيل مائة وعثمانية وعشرون درهما وأربعة اسباع درهم وتماه في الجلية
قلت والصاع العراقي نحو نصف مد دمشق فاذا وضأ واعتسل به فقد حصل السنة (قوله وقيل المقصود الخ)
الاصوب حذف قيل لما في الجلية أنه نقل غير واحد إجماع السباين على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير معتبر
بمقدار وما في ظاهر الرواية من أن ادنى ما يكفي في الغسل صاع وفي الوضوء مثل الحديث المتفق عليه كان صلى الله
عليه وسلم يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة امداكل ليس بتقدير لازم بل هو بيان ادنى المقدار المستوفى اه
قال في البحر حتى ان من استمع بدون ذلك اجزاء وان لم يكفه زاد عليه لأن طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا
في البدائع اه وبه جزم في الامداد وغيره (قوله وفي الجواهر الخ) قدمنا الكلام عليه في الوضوء مستوفياً
(قوله ثم الايسر) أي ثلاثاً ايضاً وقوله ثم رأسه أي يغسله مع بقية البدن ثلاثاً ايضاً كما في الجلية وغيره اختلفوا
ما يفيد كلام الماتن من غسله الرأس وحده (قوله ثم على بقية بدنه) أي ثم يفيض على بقية بدنه وانما قدر الشارح
لفظة على ولم يقه مع طواف على مجرور الباء المتعلقة بقوله بادئاً لعدم صحة المعنى لأن ذلك ختام (قوله مع ذلك)
قيد في المنة بالمرأة الأولى وعمله في الجلية بكونه سابقة في الوجود فهي بالذات أولى (قوله ندبا) عبء في الامداد
من السنن وبؤيده ما مر في الوضوء (قوله وقيل ينثني بالرأس) أي يبدأ بالايمن ثلاثاً ثم بالرأس ثلاثاً ثم بالايسر
ثلاثاً حلية (قوله وقيل يسدأ بالرأس) أي ثم بقية البدن دور (قوله وظاهر الرواية) كذا عبر في الترا
والذي في البحر وغيره التعبير بظاهر الهداية (قوله والاحاديث) قال الشيخ اجماعيل وفي شرح البرجندى
وهو الموافق لعدة احاديث اوردها البخاري في صحيحه اه فافهم (قوله تصحيح الدرر) هو ما مشى عليه
المصنف في منتهى هنا (قوله وصح نقل بله) بكسر الباء ابو السعود (قوله إلى عضو آخر) مفاداً أنه لو انجذب
العضو صح في الوضوء ايضاً كما صرح به القهستاني (قوله فيه) أي في الغسل قال في القنية فلو وضع الجنب
احدى رجليه على الاخرى في الغسل بظهر السفلى بماه العليا بخلاف الوضوء لأن البدن في الجنبية كعضو واحد
اه (قوله بشرط التقاطر) صرح به في فتح القدير (قوله لما مر) أي قريباً في قوله لانه في الغسل كعضو
واحد وهو على قوله صح ولة لافي الوضوء لانه يفهم منه أن أعضاء الوضوء ليست كعضو واحد فافهم قال ط
وقدم الشارح أنه يجوز مسح الرأس بيال باق بعد غسل لاسمح وهو ليس بنقل (قوله وفرض الغسل) الظاهر
أنه اراد بالفرض ما يعم العلي والعدلى لانه عند رؤية مستيقظ بالايمن مما ثبت بدليل لا شبهة فيه كما يشه عليه
في الجلية ولذا اختلف فيه ابو يوسف كما سيأتي (قوله عند خروج) لم يدل بخروج لان السبب هو ما لا يحل مع
الجنبية كما اختاره في الفتح وسبب ذكره الشارح في قوله وعند انقطاع حيض ونفاس ولو قال وبعد خروج لكان
اظهراً لانه لا يجب قبل السبب (قوله معنى) أي معنى الخارج منه بخلاف ما لو خرج من المرأة من الرجل كما يأتي
وشمل ما يكون به بلوغ المرأة على ما سيذكره المصنف (قوله من العضو) هو ذكر الرجل وفرج المرأة اذا دخل
اخترازا عن خروجه من مقتره ولم يخرج من العضو بأن بقي في قصبة الذكر أو الفرج الداخر أما لو خرج من جرح
في الخصة بعد انفصاله عن مقتره بشهوة فالظاهر افتراض الغسل وليراجع (قوله وترايب المرأة) أي عظام
صدرها كما في الكشف (قوله ومنه ايضاً الخ) وأيضاً منه خاتر ومنه يارقيق (قوله ان منيه) أي يقيناً فلو
شكت فيه فلا تعيد الغسل اتفاقاً لا احتمالاً والأولى الاعادة على قولهما احتياطاً فوج اقتدى (قوله لا الصلاة)
كأن الرجل لا يمد ما صلى اذا خرج منه بية المني بعد الغسل اتفاقاً كما في الفتح لكن قال في المبتنى بخلاف المرأة

مطلب

في تحرير الصاع والمد والارطال

على كل بدنه ثلاثاً مستوعباً
من الماء المعهود في الشرع
للاوضوء والغسل وهو ثمانية
ارطال وقيل المقصود عدم
الاسراف وفي الجواهر
لا اسراف في الماء الجاري لانه
غير مضىع وقد قدمناه عن
القهستاني (بادئاً بذنبه
الايمن ثم الايسر ثم رأسه

ثم) على (بقية بدنه مع ذلك)
ندبا وقيل ينثني بالرأس وقيل
يسدأ بالرأس وهو الاصح
وظاهر الرواية والاحاديث
قال في البحر وبه يضعف تصحيح
الدرر (وصح نقل بله عضواً إلى
عضو آخره) بشرط التقاطر

(لا في الوضوء) لما مر أن البدن
كاه كعضو واحد (وفرض)
الغسل (عند خروج مني)
من العضو والا فلا يفرض
اتفاقاً لانه في حكم الباطن
(منفصل عن مقتره) هو صلب
الرجل وترايب المرأة ومنه
ايضاً ومنه اصفر فلو اغتسلت
فخرج منها مني ان منيه اعادته
الغسل لا الصلاة

يعني انها تعبد تلك الصلاة وفيه نظر ظاهر والذي يظهر أنها كالرجل كذا في الحلية وسبعة في البحر وأجاب المقدسي
بجمل قوله بخلاف المرأة على انها لا تعبد أصلاً اي لا الغسل ولا الصلاة لأن ما يخرج منها يحتمل انه ماء
الرجل اه اقول اي اذ لم تعلم انه ماؤها (قوله والا لا) اي وان لم يكن منيها بل مني الرجل لا تعبد شيئاً
وعليها الرضوء وعلى عن التارخانية (قوله بشهوة) متعلق بقوله منفصل احتريزه عما لو انفصل بضره
او سئل قيل على نظيره فلا غسل عندنا خلافاً للشافعي كما في الدرر (قوله كتحتمل) فانه لا لذة له يقينا فقد ادراكه
ط قتأمل وقال الرمحسي اي اذا رأى البلب ولم يدرك اللذة لانه يمكن انه ادركها ثم ذهب عنها فجاءت اللذة
حاصلة حكماً (قوله ولم يدرك الدفق) اشارة الى الاعتراض على الكثر حيث ذكره فانه في البحر زيف كلامه
وجعله مسافوا وقد أجبتنا عنه فيما علقناه على البحر ولا يخفى أن المتبادر من الدفق هو سرعة الصب من رأس
الدرك لا من مقترده وأما ما اجاب به في النهر عن الكثر من انه يصح كونه دافقاً من مقترده بناء على قول ابن عطية ان الماء
يكون دافقاً اي حقيقة لا مجازاً لان بعضه يدفق بعضاً قد قال صاحب النهر نفسه اني لم أرى من عرج عليه فافهم
(قوله غير ظاهر) اي لاتسع محله (قوله وأما اسناده الخ) اي اسناد الدفق الى مني المرأة ايضا اي كاسناده
الى مني الرجل (قوله فيحتمل التغليب) اي تغليب ماء الرجل لافضلته على ماء المرأة (قوله فالمستدل
بها) اي بالاية على أن في منيها دافقاً ايضاً (قوله تأمل) لعله يشير الى امكان الجواب لان كون الدفق منها
غير ظاهر يشعر بأن فيه دفقاً وان لم يكن كالرجل افاده ابن عبد الرزاق (قوله ولانه) معطوف على قوله
ليشمل والضمير للدفق بالمعنى الذي ذكرناه فافهم (قوله ولذا قال الخ) اي لتكون الدفق ليس شرطاً قال المصنف
وان لم يخرج بها اي بشهوة فان عدم اشتراط الخروج بها مستلزم لعدم اشتراط الدفق اذ لا يوجد الدفق بدونها
(قوله وشرطه ابو يوسف) اي شرط الدفق وانما الخلاف يظهر فيما لو احتلم او نظر بشهوة فأمسك ذكره حتى
سكنت شهوته ثم ارسله فأئزل وجب عندهما لا عنده وكذا لو خرج منه بقبلة المني بعد الغسل قبل النوم او البول
او المشي الكثير نهر اي لا بعده لان النوم والبول والمشي يقطع مادة الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني
زائلاً عن مكانه بلا شهوة فلا يجب الغسل اتفاقاً زيلني وأطلق المشي كثير وقيدته في المجتبى بالكثير وهو اوجه لان
الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك حلية ويجوز قال المقدسي وفي خاطري انه عين له اربعون خطوة فلينظر
اه (قوله خاف رية) اي تهمة (قوله ويقول ابو يوسف تأخذ) اي في الضيف وغيره وفي الذخيرة ان
الذخيرة ابا الليث وخلف بن ايوب أخذ يقول ابو يوسف وفي جامع الفتاوى أن الفتوى على قوله اسماعيل
(قوله قلت الخ) ظاهره الميل الى اختيار ما في النوازل ولكن اكثر الكتب على خلافه حتى البحر والنهر
ولا سيما قد ذكروا أن قوله قياس وقولهما استحسان وانه الاحوط فينبغي الافناء بقوله في مواضع الضرورة
فقط تأمل وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المنصورية قال الامام فاضلنا بنوخة يقول ابو يوسف في صلوات
ماضية فلا تعداد وفي مستقبله لا يصلي ما لم يتسل اه (تنبيه) اذ لم يتدارك مسك ذكره حتى نزل المني صار
جنباً بالاتفاق فاذا خشي الريه يستتر بامام انه يصلي بغير قراءة ونية وتحرية فيرفع يديه وية يوم ويركع شبه المصلي
امداد (قوله ومجمله) اي ما في الخائفة قال في البحر ويدل عليه تعليقه في التجنب بأن في حالة الانتشار وجد
الخروج والا فصال جميعاً على وجه الدفق والشهوة اه وبعبارة المحيط كما في الحلية رجل بال نخرج من ذكره
منى ان كان منتشر افعليه الغسل لان ذلك دلالة خروجه عن شهوة (قوله وهو) اي ما في الخائفة (قوله
تقييد قولهم) اي فيقال ان عدم وجوب الغسل بخروجه بعد البول اتفاقاً اذ لم يكن ذكره منتشر فلو منتشر
وجب لانه انزال جديد وجد معه الدفق والشهوة اقول وكذا يقيد عدم وجوبه بعد النوم والمشي الكثير (قوله
وعند ابلاخ) اي ادخال وهذا أعم من التعبير بالتقاء الختانين لشموله الدبر ايضاً (قوله هي مافوق الختان)
كذا في القاموس زاد الزيلعي من رأس الدكر وفي حاشية نوح افندي هي رأس الذكرا الى الختان وهو رأي
الختان موضع قطع جلد القلفة اه فوضع القطع غير داخل في الحشفة كما في شرح الشيخ اسماعيل ومثله
في التمهيد الثاني وفي شرح الحشفة الكمرة اقول هذا هو المراد بما فوق الختان وأما كون المراد بهما من
رأس الذكرا الى الختان فالظاهر انه لا يقول به احد لان ذلك نحو نصف الذكرا فيلزم عليه أن لا يجب الغسل حتى
يقب نصف الذكر (قوله احتراز عن الختان) ففي المحيط لو قالت مبي جني يأتيني مراراً وأجد ما اجد

والالا (بشهوة) أي لذة ولو
كحتم ولم يدرك الدفق ليشمل مني
المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر
وأما اسناده اليه ايضاً في قوله
نه الى خلق من ماء دافق الاية
فيحتمل التغليب فالمستدل بها
كقوله الثاني تعالاني جلي
غير مصيب تأمل ولانه ليس
بشرط عندهما خلافاً للثاني
ولذا قال (وان لم يخرج) من
رأس الذكر (بها) وشرطه
ابو يوسف وبقوله يفتي في ضيف
خاف رية او استحي كما في
المستحي وفي التمهيد الثاني
والتارخانية معز بالثنازل
ويقول ابو يوسف تأخذ
لانه ايسر على المسلمين قلت
ولا سيما في الشتاء والسفوف
الخائفة خرج من بعد البول
وذكره منتشر زنه الغسل قال
في البحر ومجمله ان وجد الشهوة
وهو تقييد قولهم بعدم الغسل
بخروجه بعد البول (و) عند
(ابلاخ حشفه) هي مافوق
الختان (ادعى) احتراز عن
الختاني

يعني اذالم تنزل واذا لم يظهر لها

في صورة الآدمي كما في البصر

(او) ايلاج (قد رها من

مقطوعها) ولولم يبق منه قدرها

قال في الاسماء لم يتعلق به حكم

ولم اره (في احدي سبيلي آدمي)

حتى (بجامع مثله) سيجي محترزه

(عليها) أي الفاعل والمفعول

(لو) كالأ (مكفين) ولولأ حددها

مكفنا فعليه فقط دون المراهق

لكن يمنع من الصلاة حتى

يقبسل ويؤمر به ابن عشر

تأديا (وان) ومثله (لم ينزل)

منها بالاجماع يعني لوفى دبر غيره

أما في دبر نفسه فخرج في الهر

عدم الوجوب الا بالانزال ولا

يرد الخنثي المشكل فانه لا غسل

عليه بيلاجه في قبل او دبر ولا

على من جامعها الا بالانزال

لان الكلام في حشفة

وسبيلين محققين (و) عند

(رؤية مستيقظ) خرج رؤية

السكران والمغمى عليه المذني

قوله وسنوضح الجواب حاصله

أن معاملته بالانزاع والاختوط

ليس دائما بل قد يكون مستحبا

في مواضع منها هذه ووجهه

أن اشكاله اورث شبهة وهي

لارتفاع النابت يبين كالتطهارة

هنا بخلاف نحو تورثه لان شرط

الارث تحقق سببه فيعامل

فيه بالانزاع لعدم تحقق ما يثبت

له الانفع يدل عليه ما في غاية

البيان اذا وقف في صف النساء

احب الى أن يعيد الصلاة

كذا قال محمد في الاصل لان

المسقط وهو الاداء معلوم

والمفسد وهو المخاذاة موهوم

وان قام في صف الرجال بعد

من عن يمينه ويساره وخلقه

استحبا بالتوهم المخاذاة اه منه

اذا جامعني زوجي لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاج او الاحتمام درر ووقع في البحر والفتح وغيرهما
يأتيني في النوم مرارا وظاهره انه رؤية منام لكن ضبطه الشيخ اسماعيل بالياء المائية الخشية لا بالنون أقول
يدل عليه قوله في الحلية هذا اذا كان واقعا في القفلة فالوفى المنام فلا شأن له من التفصيل لا بالاحتمام
(قوله يعني اذالم تنزل) قيد به في الفتح حيث قال ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم ترأاه فان رأته صريحا وجب كأنه
احتلام اه قال في البحر وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاج لانها تعرف انه يجامعها
كما لا يخفى اه اقول ان كان هذا منامافه وغير صحيح والافان ظهر لها بصورة آدمي فهو البحث الآتي والافه
امل المسألة والمنقول فيها عدم الوجوب لعدم سببه كما علمت والبحث في المنقول غير مقبول (قوله واذا لم يظهر
لها الخ) هو بحث اصحاب البحر وسببه اليه صاحب الحلية لكنه ترد فيه فقال أما اذا ظهر في صورة آدمي
وكذا اذا ظهر للرجل جنبية في صورة آدمية فوطئها وجب الغسل لوجود المجانسة الصورية المفيدة لكمال
السببية اللهم الآن يقال هذا انما يتم لو لم توجد بينهما مبانة معنوية في الحقيقة ومن ثم علب به بعضهم حرمة
التساكن بينهما فينبغي أن لا يجب الغسل الا بالانزال كما في البهجة والميتة نعم لو لم يعلم ما في نفس الامر الا بعد الوطء
وجب الغسل فيما يظهر لاقتناء ما يفيد قصورا السببية (قوله من مقطوعها) اي من ذكر مقطوع الحشفة في
لو كان مقطوع البعض منها هل ينط الحكم بالباقي منها ام يقدر من الذكر قدر ما ذهب منها كما يقدر عنه لو كان
الذاهب كلها لم اره فتأمل (قوله قال في الاشياء الخ) جواب لو وعبارته في أحكام غيبوبة الحشفة من الفن
الثاني وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره الآن اه وتقل ط عن
المقدسي انه يفهم من التقييد بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم ويفتي به عند السؤال اه اي لان مفاهيم الكتب
معتبرة كما تقدم (قوله آدمي) استرا عن البهجة كما يأتي وعن الجنبية كما مر (قوله سيجي محترزه) اي
محترزه ما ذكر من القود الثلاثة (قوله مكفين) اي عاقلين بالغين (قوله ولو احدهما الخ) لكن لو كانت
هي المكلفة فلا بد أن يكون الصبي ممن يشتهى والا فلا يجب عليها ايضا كما يأتي في الشرح (قوله تأديا)
في الثانية وغيرها يؤمر به اعتيادا وتخلقا كما يؤمر بالصلاة والطهارة وفي التقنية قال محمود طي سببية بجامع
مثالها يستحب لها أن تغتسل كأنه لم يرجعها وتأديها على ذلك وقال ابو علي الرازي تضرب على الاغتسال وبه
نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله بالاجماع) لما في الصحيحين من حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل انزل
او لم ينزل وأما قوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء فمفسوخ بالاجماع ووجوبه على المفعول به في الدبر
بالقياس احتياطيا وتامه في شرح المنية (قوله يعني الخ) تقييد لقوله في احدي سبيلي آدمي فانه شامل لدبر نفس
اويلج (قوله فخرج في النهر الخ) هو أحد قولين حكاهما في التقنية وغيرهما قال في النهر والذي ينبغي أن يعقل
عابه عدم الوجوب الا بالانزال اذ هو أولى من الصغيرة والميتة في قصور الداعي وعرف بهذا عدم الوجوب
باليلاج الاصم (قوله ولا يرد) اي على اطلاق المصنف الحشفة وأحد السبيلين (قوله فانه لا غسل عليه
الخ) اي لجواز كونه امرأة وهذا الذي كرمه زائد فيكون كلاصيح وأن يكون رجلا ففرجه كالفرج فلا يجب
بالايلاج فيه الغسل بمجرد ذلك وبشكل عليه معاملة الخنثي بالانزاع في احواله وعليه يلزمه الغسل فليست أملا
اه امداد أقول سيد كراشراح هذا الاشكال آخر الكتاب في كتاب الخنثي وسنوضح الجواب هناك ان شاء الله
تعالى وذكرناه هنا فيما علقناه على البحر (قوله ولا على من جامعها) اي في قبله فلو جامعته رجل في دبره وجب
الغسل عليها كما افاده ط اي لعدم الاشكال في الدبر وكذا الاشكال فيما لو جامع وجويع تحقق جنبته بأحد
التعليلين (قوله لان الكلام) عليه لقوله ولا يرد (قوله وسبيلين) اي وأحد سبيلين فهو على تقدير مضاف
دل عليه كلام المتن السابق ولهذا قال محققين اي الحشفة وأحد السبيلين فافهم والاحسن ابدال السبيلين
بالقبل كما في البحر لان السبيل يشمل الدبر وهو من الخنثي محقق (قوله وعند رؤية مستيقظ) اي بفحذه او قوبه
بحر والمراد بالرؤية العلم ليشمل الاعى والمرأة كالرجل كما في الفهستات (قوله خرج رؤية السكران
والمغمى عليه المذني) اي بعدا فاقترما بحر والفرق أن النوم مظنة الاحتلام فيحال عليه ثم يحتمل انه معنى
رق بالهوا اول الغداه فاعتبرناه منيا احتياطيا ولا كذلك السكران والمغمى عليه لانه لم يظهر فيه ما هذا السبب

بحر وقوله المدي مفعول وثوية وهما موجودان في بعض النسخ ولا بد منهما لان برؤية المني يجب الغسل كما صرح به في المنية وغيره قال ط وأشار به اى بالتقييد بالمذى الى أن في مفهوم المستيقظ تفصيلا وما احسن ما صنع ولا تكاف فيه اه فافهم (قوله منيا اومذيا) اعلم أن هذه المسألة على أربعة عشر وجها لانه اما أن يعلم انه منى اومذى او ودى اوشك في الأولين اوفى الطرفين اوفى الاخيرين اوفى الثلاثة وعلى كل اما أن يتذكر احتلاما اولا فيجب الغسل اتفاقا في سبع صور منها وهى ما اذا علم انه مذى اوشك في الأولين اوفى الطرفين اوفى الاخيرين اوفى الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه منى مطلقا ولا يجب اتفاقا فيما اذا علم انه ودى مطلقا وفيما اذا علم انه مذى اوشك في الاخيرين مع عدم تذكر الاحتلام ويجب عندهم افيما اذا شك في الأولين اوفى الطرفين اوفى الثلاثة احتياطوا ولا يجب عند ابي يوسف الشك في وجود الموجب واعلم أن صاحب البحر ذكر اثني عشر صورة وزدت الشك في الثلاثة تذكر أو لا اخذ اذ من عبارته اه ح اقول اذا عرفت هذا فاعلم أن المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم أن يكون ما سكت عنه مخالفا في الحكم لما ذكره كالا يخفى فافهم نعم قوله اومذيا يقتضى انه اذا علم انه مذى ولم يتذكر احتلاما يجب الغسل وقد علمت خلافه وبعبارة التقاية كعبارة المصنف وأشار القهستاني الى الجواب حيث فسره قوله اومذيا بقوله اى شيأ شك فيه انه منى اومذى لان لا لوجب الغسل بالمذى اصلا بل بالمنى الا انه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما صورته صورة المذى لاحقيقته كما في الخلاصة اه فليس فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) من العلم بالضم والسكون اسم لما يراه السائم ثم غلب على ما يراه من الجماع نهر واعلم انه اختلف في الواو في نظير هذا التركيب فقيل انه للحال اى والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب الغسل وبفهم وجوبه اذا تذكر بالاولى وقيل للعطف على مقدر رأى ان تذكر وان لم يتذكر (قوله الا اذا علم الخ) استثناء من قوله اومذيا مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جعلت الواو للعالم وللعطف لكن على جعلها للعالم اظهر اذ ليس في الكلام شيء مقدر ولو جعلت للعطف ربما يتوهم أن الاستثناء مفروض مع عدم التذكر المنطوق ومع التذكر كالمقدر فلا يصح قوله الا اتفاقا ثم اعلم أن الشارح قد أصلح عبارة المصنف فان قوله اومذيا يحتمل أن يكون المراد به أنه رأى مذيا حقيقة بأن علم انه مذى او أنه رأى مذيا صورته بأن رأى بلا اوشك في انه مذى او ودى اوشك انه مذى اومنى فاستثنى ما عدا الاخير وصار قوله اومذيا مفروضا فيما اذا شك انه مذى اومنى فقط كما قدمناه فهذه الصورة يجب فيها الغسل وان لم يتذكر الاحتلام لكن بقيت هذه صادقة بما اذا كان ذكره منتشر اقبل النوم اولا مع انه اذا كان منتشر لا يجب الغسل فاستثناء ايضا فصار جملة المستثنيات ثلاث صور لا يجب فيها الغسل اتفاقا مع عدم تذكر الاحتلام كما قلنا وبهذا الحل الذى هو من فيض الفتاح العليم ظهر أن هذه المتعاطفات مرتبطة ببعضها وأن الاستثناء فيها كلها متصل ولله در هذا الشارح الفاضل فكثيرا ما تخفى اشاراته على المعترضين وان كانوا من الماهرين فافهم (قوله كالودى) فانه لا غسل فيه اتفاقا وان تذكر كما متر (قوله لكن في الجواهر الخ) استدر الى على المسألة الثالثة وحاصله انه اطلق عدم الغسل فيها تبعا لكثير وهو مقيد بثلاثة قيود أن يكون نومه قائما او قاعدا وأن لا يتيقن انه منى وأن لا يتذكر حلماء فاذا فقد واحد منها بآن نام مضطجعا اوتيقن او تذكر وجب الغسل وقد ذكر المسألة في منية المصلى فقال وان استيقظ فوجد في احليله بلا ولم يتذكر حلماء ان كان ذكره منتشر اقبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قاعدا أما اذا نام مضطجعا اوتيقن انه منى فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة وقال شمس الاثمة الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون اه والحاصل أن الانتشار اقبل النوم سبب لخروج المذى فا يراه يحمل عليه ما لم يتذكر حلماء ويعلم انه منى اويكن نام مضطجعا لانه سبب للاستبراء والاستغراق في النوم الذى هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحلية انه راجع الذخيرة والمحيط البرهاني فلم يبر تقييد عدم الغسل بما اذا نام قائما او قاعدا ثم بحث وقال ان الفرق بينه وبين النوم مضطجعا غير ظاهر (قوله اوتيقن) عبرة تبعا للمننية ولو عبر بالعلم لكان اولى لان المراد غلبة الظن والعلم يطلق عليها وبعبارة الخاتمة في هذه المسألة الا أن يكون اكبر رأيه انه منى فيلزمه الغسل اه (قوله ولو مع اللذة والازال) اى مع تذكره ما وليس المراد أنه انزل لان الموضوع انه لم يربلا ط (قوله وكذا المرأة الخ) في البحر عن المعراج

(منيا اومذيا وان لم يتذكر الاحتلام) الا اذا علم انه مذى اوشك انه مذى او ودى او كان ذكره منتشر اقبل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودى لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا اوتيقن انه منى او تذكر خلافه عليه الغسل والناس عنه غافلون (لا) يفترض (ان تذكر ولو مع اللذة) والازال (ولم يرب) على رأس الذكر (بلا) اجماعا (وكذا المرأة) مثل الرجل على المذهب

لواحتلت المرأة ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها عن محمد يجب وفي ظاهر الرواية لا يجب لان خروج منيها الى
 فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى (قوله ولو وجد الخ) حاصله انه لو وجد الزوجان
 في فراشهما منيا ولم يتذكرا احتلاما فقبل ان كانا يبيض غليظا في الرجل وان كانا صفر رقيقا في المرأة وقال
 في الظاهرية بعد حكايته لهذا القول والاصح انه يجب عليهما احتياطا وعزا هذا الثاني في الحلية الى ابن الفضل
 وقال ومشي عليه في المحيط والخلاصة واستظهر في الفتح الجمع بين القولين فقيده الوجوب عليهما بعدم التذكر
 وعدم المميز من غلظ ورقة او بياض وصفرة ثم قال فلا خلاف اذا واستحسنه في الحلية وأقره في البحر لكن في شرح
 النسبة أن المميز يختلف باختلاف المزاج والاعذية فلا عبرة به والاحتياط هو الاول (قوله ولانام قبلهما
 غيرهما) ذكره في الحلية بخلافه وتبعه في البحر قال فلو كان قد نام عليه غيرهما وكان المني المرفى يابسا فالظاهر أنه
 لا يجب الغسل على واحد منهما (تنبيه) التقييد بالزوجين صريح في أن غيرهما لا يجب عليه رمي على البحر
 اقول الظاهر أنه اتفاق جري على الغالب ولذا قال ط الاجنبى والاجنبية كذلك وكذا لو كانا رجلين
 او امرأتين فالظاهر اتحاد الحكم (قوله ان وجد لذة الجماع) اي بأن كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد حرارة
 الفرج واللذة بجر (قوله والا لا) اي ما لم ينزل (قوله على الاصح) وقال بعضهم يجب لانه يسمى مولجا
 وقال بعضهم لا يجب بجر وظاهر القولين الاطلاق (قوله والاحوط الوجوب) اي وجوب الغسل
 في الوجهين بجر وسراج اقول والظاهر أنه اختيار للقول الاول من القولين وبه قالت الائمة الثلاثة
 كما في شرح الشيخ اسماعيل عن عيون المذاهب وهو ظاهر حديث اذا التقي الختانان وغابت الحشفة وجب
 الغسل (قوله هذا الخ) الاشارة الى اسناد فرضية الغسل الى الانقطاع لان المعنى وفرض عند انقطاع حيض
 ونفاس وأراد بما قبله اسناد الفرضية الى خروج المني والابلاج ورؤية المستيقظ وأراد بالاضافة الاسناد
 والتعليق اي اسناد فرضية الغسل الى هذه الاشياء وتعليقها عليها مجاز من اسناد الحكم وهو هنا الفرضية
 الى الشرط وهو هنا هذه المذكورات وليس من اسناد الحكم الى سببه كما هو الاصل (قوله اي يجب عنده) اي
 عند تحقق الانقطاع ونحوه والمراد بعده (قوله بل بوجوب الصلاة) اي عند ضيق الوقت وقوله او ارادة مالا
 يحل أي عند عدم ضيق الوقت قال في الشرع بلالية واختلف في سبب وجوب الغسل وعند عامة المشايخ ارادة
 فعل ما لا يحل فعلة مع الجنابة وقبل وجوب ما لا يحل معها والذي يظهر أنه ارادة فعل ما لا يحل الا به عند عدم
 ضيق الوقت او عند وجوب ما لا يصح معها وذلك عند ضيق الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل
 الصلاة او ارادة ما لا يحل فعلة مع الجنابة والانزال والاتقاء شرط اه (قوله كما مر) اي في الوضوء وقد مرنا
 الكلام عليه هناك (قوله لا عند مذى) أي لا يفرض الغسل عند خروج مذى كظي بمجمة ساكنة وباء مخففة
 على الافصح وفيه الكسر مع التخفيف والتشديد وقيل هما الخ ماء رقيق ايض يخرج عند الشهوة لانهما
 وهو في النساء اغلب قيل هو منقذ يسمى القذى بمفتوحين نهر (قوله او ودى) بمهملة ساكنة وباء مخففة
 عند الجهور ووحكى الجهورى كسر الدال مع تشديد الياء قال ابن مكي ليس بصواب وقال ابو عبيد الله الصواب
 واجماع الدال شاذ ماء تخين ايض كدري يخرج عقب البول نهر (قوله بل الوضوء منه الخ) أي بل يجب
 الوضوء منه أي من الودى ومن البول جميعا وهذا جواب عما يقال ان الوجوب بالبول السابق على الودى
 فكيف يجب به وبيان الجواب أن وجوبه بالبول لا ينافي الوجوب بالودى بعده حتى لو حلف لا يتوضأ من رعا
 فرع ثم بال او بالعكس فتوضأ بالوضوء منهم ما فيحت وكذا لو حلف لا تغتسل من جنبه فجوزعت
 وحاضت فاعتسلت فهو منهما وهذا ظاهر الرواية بجر وذكر أربعة أجوبة آخرها أن الودى ما يخرج بعد
 الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو شئ مزج كذا فسر في الخزنة والتبيين فالاشكال انما يدعى من اقتصر
 في تفسيره على ما يخرج بعد البول (قوله على الظاهر) أي ان قلنا ان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء
 على ظاهر الرواية من مسألتى المين السابقتين وذكر المحقق في الفتح أن الوضوء من الحدث السابق وأن السبب
 الثاني لم يوجب شيئا لاستحالة تحصيل الحاصل الا اذا وقع معا كأن رعى وبال معا كما قرره الامدى قال
 وهو معقول يجب قبوله وهو قول الجرجاني من مشايخنا والحق أن لاتنافي بين كون الحدث بالاول فقط وبين
 الحث لانه لا يلزم بناؤه على تعدد الحدث بل على العرف والعرف أن يقال لمن توضأ بعد بول ورعا فوضأ ثمهما

ولو وجد بين الزوجين ماء ولا
 يميز ولا تذكر ولا نام قبلهما
 غيرهما اغتسلا (أولج حشفته)
 او قد رها (ملفوفة بخرقه)
 ان وجد لذة الجماع (وجب)
 الغسل (والالا) على الاصح
 والاحوط الوجوب (و) عند
 انقطاع حيض ونفاس (هذا)
 وما قبله من اضافة الحكم الى
 الشرط أي يجب عنده لا به بل
 بوجوب الصلاة او ارادة مالا
 يحل كما مر (لا) عند (مذى)
 أو ودى (بل الوضوء منه ومن
 البول جميعا على الظاهر)

مطلب
في رطوبة الفرج

(و) لا عند (ادخال اصبع ونحوه) كذكر غير آدمي وذكر خنثى وميت وصبي لا يشتمى وما يصنع من نحو خشب (في الدبر أو القبل) على المختار (و) لا عند (وطء بهيمة أو ميتة أو صغيرة غير مشتمة) بأن تصير مقضاة بالوطء وان غابت الحشفة ولا يتنقض الوضوء فلا يلزم الاغسل المذكور قهستاني عن النظم وسيجيء أن رطوبة الفرج طاهرة عنده فتنبه (بلا انزال) لقصور الشهوة أما به فيحال عليه (كما) لا غسل (لواقي عذراء) ولم يزل عذرتها يضم فسكون البكارة فانها تمنع النقاء فالتحسين الا اذا حبلت لانزالها وتعد ماصلة قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها لا يدخل شرط وجوب الغسل على المقتضى ولم يوجد قاله الحلبي (ويجب) أي يفرض (على الاحياء) المسلمين (كفاية) اجاعا (ان يغسلوا) بالتحفيف

(قوله غير آدمي) يعني وقرد وحمار (قوله خنثى) أي مشكل (قوله وما يصنع) أي على صورة الذكر (قوله في الدبر) متعلق بادخال (قوله على المختار) قال في التنجيس رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم اختلف في وجوب الغسل والقضاء والمختار أنه لا يجب الغسل ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة للجماع فصار بمنزلة الخشبة ذكره في الصوم وقيد بالدبر لان المختار وجوب الغسل في القبل اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيها غالبه فيقام السبب مقام المسبب دون الدبر لعدمها فوح افندي اقول آخر عبارة التنجيس عند قوله بمنزلة الخشبة وقد راجعها منه فراجها كذلك فقوله وقيد الخ من كلام نوح افندي وقوله لان المختار وجوب الغسل الخ بحيث منه سبقه اليه شارح المنية حيث قال والاولى أن يجب في القبل الخ وقد نبه في الامداد ايضا على انه بحث من شارح المنية فافهم (قوله ولا عند وطء بهيمة الخ) مختبرات قوله في احديسيلي آدمي حتى يجمع مثله وفي الفرية برحز أجناس الناطقي فرج البهيمة كغسل فيه بغير انزال وبغير رتذيل البهيمة وتشرق على وجه الاستحباب ولا يحرم كل جهابه اه وسبأ في الحدود (قوله بأن تصير مقضاة) أي مختلطة السيلين وفي المسألة خلاف فقيل يجب الغسل مطلقا وقيل لا مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من الصغيرة ولم يقضها ففيه من تجماع فيجب الغسل سراج اقول لا يخفى أن الوجوب مشروط بما اذا زالت البكارة لانه مشروط في الكبيرة كما يأتي قريبا فقيها بالاولى فتوله في البحر قد يقال ان بقاء البكارة دليل على عدم الايلاج فلا يجب الغسل كما اختاره في النهاية فيه نظر فتدبر (قوله قهستاني) اقول عبارة وطء البهيمة والميتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فلا يلزم الاغسل المذكور كما في صوم النظم اه وكان الشارح قاس الصغيرة عليهم تأمل ويؤخذ من هذا أن المباشرة الفاحشة الناقضة للوضوء لا بد أن تكون بين مشتمين كما قدمناه (قوله وسيجيء) أي في باب الانجاس (قوله الفرج) أي الداخل أما الخارج فرطوته طاهرة باتفاق بدليل جعلهم غسله سنة في الوضوء ولو كانت نجسة عندهما لفرض غسله اه ح اقول قد يقال ان النجاسة مادامت في محلها لا عبرة لها ولذا كان الاستنجاء سنة للرجال والنساء في غير الغسل مع أن الخارج نجس باتفاق فلا تدل سنة الغسل على الطهارة فتدبر نعم يدل على الاتفاق كونه له حكم خارج البدن فرطوته كطوبى القم والنف والعرق الخارج من البدن (قوله فتنبه) اشار به الى أن ما في التلثم مبني على قولهما فلا تغفل وتظن من حزمه به انه متفق عليه (قوله لقصور الشهوة) أي التي اقيمت مقام الانزال في وجوب الغسل عند الايلاج لكن يرد عليه لو جامع بجوارثها لا تشتمى اصلا وبظهر لي الجواب بأنها قد ثبت لها وصف الاستمءاء فيما مضى فيسقى حكمه الا ان مادامت حية كما ذكره في منأله المأذاة في الصلاة بخلاف البهيمة والميتة والصغيرة تأمل وهذا علة لعدم وجوب الغسل فيما تقدم (قوله أما به) أي أما فعل هذه الاشياء المصاحب للانزال فيحال وجوب الغسل على الانزال ط (قوله تمنع التقاء الختانين) أي ختان الرجل وهو موضع القطع وختان المرأة وهو موضع قطع جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج فاذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانها وقام بيهانه في البحر (قوله الا اذا حبلت) فيكون دليل انزالها فيلزمها الغسل قال ابو السعور كذا يلزمه لانه دليل انزاله ايضا وان خفي عليه (قوله قبل الغسل) أي لو لم تكن اغتسلت لانه ظهري أنها صلت بلا طهارة (قوله قاله الحلبي) أي في شرحه الصغير وقال في الكبير ولا شك انه مبني على وجوب الغسل عليه بما يجرد انفصال منيها الى رحمها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية (قوله أي يفرض) اشار به الى انه ليس المراد بالوجوب هنا المصطلح عليه عندنا فكان الاول فيه وفيما بعده التعبير يفرض اه ح وعن صرح بالفرضية هنا صاحب الراي والسرور حتى وابن الهمام مع نقله الاجماع عليه لكن علل في البحر بأن هذا الذي سموه واجبا يفوت الجواز فنه قال الشارح في الخواص ان قلت هذا التعليل يفيد أنه فرض على الاعتقادي وهو كذلك لانه ليس ثابتا بدليل قطعي ولا متفقا عليه فلعلمهم عبروا بالواجب للاشعار بانحطاط رتبة هذا عن ذلك فتأمل اه قلت لكن هذا ظاهر فيما عدا غسل الميت فتأمل (قوله كفاية) أي بحيث لو قام به بعضهم سقط عن باقيهم والا اثموا كلهم ان علوا به وهل يشترط لسقوطه عن المكافين النية استظهر في جنازة الفتح نعم ونقل في البحر عن النسانية وغيرها خلافة (قوله اجماعا) قيد لقوله يفرض قال في البحر وما نقله مسكين من قوله وقيل غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع (قوله بالتحفيف) أي تحفيف السنين وهو من الغسل بالفتح

قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بنظم الغين وغسل الميت وغسل الثوب بشتمها وضابطه انك
 اذا اضعفت الى المغسول فحمت واذا اضعفت الى غير المغسول شتمت اه (قوله الميت) بالتخفيف وبالتشديد
 ضد المي او الخفف المي مات والمشد الذي لم يمت بعد افاده في الشاموس (قوله المسلم) أما الكافر
 اذا لم يوجد له الاوليه المسلم فيسيل عليه الماء كالمخرقة النجسة من غير ملاحظة السنة ط (قوله فيم) وقبل
 يغسل بتيابه والاول اولي بحر ونهر (قوله كما يجب) أي يفرض بحر (قوله ولو بعد الانقطاع) أي
 انقطاع الحيض والنفاس يمكن في دخول ذلك في كلام المصنف نظرا لان المناض من اقصت بالحيض وبعد
 انقطاعه لا تسمى حائضا لذلك قال في الشربلية ان فيه اشارة الى انها لو انقطع حيضها ثم اسلمت لا غسل عليها
 (قوله على الاصح) متبادلا ما قبل انها لو اسلمت بعد الانقطاع لا غسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان صفة
 الجنابة باقية بعد الاسلام فكانه اجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعد فلذا لو اسلمت قبل
 الانقطاع لزمتها (قوله وعمله) أي على الاصح (قوله يبقا الحدث الحكمي) حاصله منع الفرق بين
 الحيض والجنابة لان التحقيق أن الانقطاع شرط لوجوب الغسل لاسبب ومبني الفرق على انه لا يثبت لها بالحيض
 والنفاس حدث **ك**مى يستمر مثل الجنابة وهو ممنوع بدليل أن المسافرة لو تيممت بعد الانقطاع خرجت
 من الحيض فاذا وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكمي بعد الانقطاع
 هذا خلاصة ما حققه ابن الكمال وقد حقق في الحلية هذا المقام بما لا مزيد عليه (قوله بل بانزال) عام في الغلام
 والجارية والحيض فاصرها عليها كالولادة ط وقيل لو بلغ بالانزال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض
 كما في البحر (قوله او ولدت ولم تردما) هذا قول الامام وبه أخذنا كثر المشايخ وعند أبي يوسف وهو رواية
 عن محمد لا غسل عليه العدم الدم وصححه في التبيين والبرهان كما بسطه في الشربلية ومضى عليه في نور الابصار
 اكن في السراج أن المختار الوجوب احتياطاً وهو الاصح انتهى (قوله او أصاب الخ) كذا عده بعضهم هنا
 من الاغتسالات المفروضة قال في الحلية ولا يخفى انه ليس مما نحن فيه فعدته من ذلك سهو اه أي لان الكلام
 في النجاسة الحكمية لا الحقيقية (قوله راجع للجمع) فيه نظر فقد ذكر العلامة نوح افندي الاتفاق على
 وجوب الغسل على من اسلمت حائضاً قبل الانقطاع وعلى من بلغت بالحيض وسيذكر الشارح في باب الانحسار
 أن المختار أنه لو خفي محل النجاسة **ي**كفى غسل طرف الثوب والبدن هذا وفي بعض النسخ هذا ما نصه
 وفي التارخانية معز بالعتابية والمختار وجوبه على مجنون افاق قلت وهو يخالف ما يأتي منا الآن يحمل
 انه رأى مناهل السكران والمغمى عليه كذلك راجع اه قبل وهذا ثابت في نسخة الشارح الاصلية ساقت
 من النسخة الصحيحة اقول ويؤيد هذا الجمل ما في التارخانية أيضا عن السراجية المجنون اذا أجنب ثم افاق
 لا غسل عليه اه وكأنه جنى على القول بعدم الغسل على من أسلم جنبا لعدم التكليف وقت الجنابة لكن الاصح
 خلافه كما عرفت فلذا كان المجنون كذلك وقوله وهل السكران والمغمى عليه كذلك أي في جريان الخلاف فيما
 لو رأيا مناهل عدم التكليف وقال راجع لعدم رؤيته ذلك وفي التارخانية اغشى عليه فأفاق ووجد مذبا او مناهل
 فلا غسل عليه اه ومقتضاه جريان الخلاف أيضا الآن قال المراد أنه رأى بلا شك أنه منى أو مذى وقدم
 الشارح عند قوله ورؤية مستنقظ انه خرج رؤية السكران والمغمى عليه المذى وقد مناخنا عن المنية وعبرها
 أن برؤية المني يجب الغسل (قوله بأن اسلم طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفاس أي بأن كان اغتسل أو أسلم
 صغيرا تأمل (قوله او بلغ بالسنن) أي بلا رؤية شيء وسنن البلوغ على المفتي به خمس عشرة سنة في الجارية
 والغلام كما سيأتي في محله (قوله وسنن الخ) هو من سنن الزوائد فلا عتاب بتركه كما في القهستاني وذهب
 بعض مشايخنا الى أن هذه الاعتبارات الاربعة مستحبة أخذنا من قول محمد في الاصل ان غسل الجمعة حن
 وذكري شرح المنية انه الاصح وقواه في الفتح **ل**كن استظهر تليذه ابن امير حاج في الحلية استنانه بالجمعة لنقل
 المواظبة عليه وسط ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما يجادلونها في البحر وغيره (قوله هو الصحيح)
 أي كونه للصلاة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية ابن كمال وهو قول أبي يوسف وقال الحسن بن زياد انه اليوم
 ونسب الى محمد والخلاف المذكور جار في غسل العيد أيضا كما في القهستاني عن الصحفة وأثر الخلاف فيمن
 لاجعة عليه لو اغتسل وفيمن احدث بعد الغسل وصلى بالوضوء نال الفضل عند الحسن لا عند الثاني قال

(الميت) المسلم الا الخنثى المشكك
 فيم (كما يجب على من اسلم جنبا
 او حائضا) او نفساء ولو بعد
 الانقطاع على الاصح كما في
 الشربلية عن البرهان وعمله
 ابن الكمال ببقاء الحدث الحكمي
 (او بلغ بالسنن) بل بانزال
 او حيض او ولدت ولم ترد ما أو
 أصاب كل بدنه نجاسة او بعضه
 وخفي مكانها (في الاصح) راجع
 للجمع وفي التارخانية معزيا
 للعتابية والمختار وجوبه على
 مجنون افاق قلت وهو يخالف
 ما يأتي منا الآن يحمل انه
 رأى مناهل السكران والمغمى
 عليه كذلك راجع (والا) بأن
 اسلم طاهرا او بلغ بالسنن (خندوب
 وسنن الصلاة جمعه و) لصلاة
 (عيد) هو الصحيح

قوله وبين الغسل كذا بخلافه ولعل
 صوابه وبين الصلاة كذا في نسخة
 أخرى اه
 بما في غرر الزكوة وغيره وفي
 الثانية لو اغتسل بعد صلاة الجمعة
 لا يعتبر اجابته وكفى غسل
 واحد بعد وجعة اجتماع مع
 جنابة كما لفرني جنابة وحيض
 (و) لاجل (احرام) في جبل
 (عرفت) بعد الزوال (وندب)
 الجنون افاق) وكذا المعنى عليه
 كذا في غرر الاذكار وهل السكران
 ذلك لم أره (وعند حجة) وفي
 ليلة براءة (وعرفة) (وقدر)
 اذ اراد (وعند الوقوف بزلفة)
 غداة يوم النحر) الوقوف (وعند
 دخول منى يوم النحر) رمي الجرة
 (و) كذا لبقية الرمي (وعند
 دخول مكة لطواف الزيارة
 ولصلاة كوف) وخسوف
 (واستسقاء وفزع وظلة وريح
 شديد) وكذا لدخول المدينة
 ولحضور مجمع الناس ولن لبس
 ثوبا جديدا او غسل ميتا او ايراد
 قتله ولتائب من ذنب ولتادم
 من سفر

مطاب

يوم عرفة افضل من يوم الجمعة

في الكافي وكذا في غرر الزكوة وصل به نال عند الثاني لاعند الحسن لانه اشترط ايقاعه فيه اظهارا
 لشرفه ومن يداختصاصه عن غيره كما في التبريد وفي غرر الاذكار واشتد في البحر ما ذكره الشارح
 عن الثانية من انه لا يعتبر اجابته لان سبب مشروعيته دفع حصول الاذى من الرائحة عند الاجتماع والحسن
 وان قال هولاء لكون بشرط تقدمه على الصلاة ولا يضر تخلل الحدث بينه وبين الغسل عنده وعند ابى يوسف
 يضر اه وابى عبد الله الغنى النابلسي عن ابي حنيفة في شرح هدية ابن العماد حاصله انهم صرحوا
 بأن هذه الاغسال الاربعة لا تنظف الا للطهارة مع انه لو تخلل الحدث تردد النظافة بالوضوء ثانيا واثن كانت
 للطهارة ايضا في حاصله بالوضوء ثانيا مع بقاء النظافة فالاولى عندى الاجزاء وان تخلل الحدث لان مقتضى
 الاحاديث الواردة في ذلك طلب حصول النظافة فقط اه اقول ويؤيده طلب التبريد للصلاة وهو في الساعة
 الاولى افضل وهي الى طلوع الشمس فربما يسرع مع ذلك بقاء الوضوء الى وقت الصلاة ولا سيما في اطول الايام
 واعادة الغسل اعسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وربما اذ ذلك الى ان يصلي حاقنا وهو حرام ويؤيده
 ايضا ما في المعراج لو اغتسل يوم الخميس اوله للجمعة استمر بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة اه
 (قوله كافي غرر الاذكار) هو شرح درر البحار المؤلف في مذاهب الائمة الاربعة الكبار ومذهب
 صاحبين على طريقة مجمع البحرين مع غاية الاختصار والاختصار للعلامة القنوي الحنفى وقد ذكر في آخره
 انه ألفه في نحو شهر ونصف سنة ٧٤٦ وعندي شرح عليه للعلامة محمد الشهير بالشيخ البخاري سماه غرر الافكار
 وعليه شرح للعلامة قاسم قطلوبغا تليد ابن الهمام ولعله الذي نقل عنه الشارح (قوله وغيره) كالهديا وصدر
 الشريعة والدرر وشرح المجمع والابلي (قوله اجتماع جنابة) اقول وكذا لو كان معهما كسوف واستسقاء
 وهذا كله اذا نوى ذلك ليحصل له ثواب الكل تأمل (قوله ولاجل احرام) أى يجمع او عمرة او بهما امداد ولا ظن
 احدا قال انه لليوم فقط نهر (قوله وفي جبل عرفه الخ) اراد بالجبل ما يشمل السهل من كل ما يصح الوقوف
 فيه وانما الحكم لفظ جبل اشارة الى ان الغسل للوقوف نفسه لا لدخول عرفات ولا لليوم وما في البدائع من انه
 يجوز ان يكون على الاختلاف ايضا أى ان يكون للوقوف اول اليوم كافي الجمعة ردة في الحلية بأن الطاهر انه
 للوقوف قال وما اطن ان احدا ذهب الى استثنائه ليوم عرفة بالاحضور عرفات اه وأقره في البحر والنهر لكن
 قال المقدسى في شرحه على نظم الكثر اقول لا يستبعد ان يقول احد بسنيته لليوم لفضيلته حتى لو حاق بطلاق
 امرأته في افضل ايام العام تطلق يوم عرفة ذكره ابن ملك في شرح المشارق وقد وقع السؤال عن ذلك في هذه
 الايام ودارين الاقوام وكتب بعضهم بأفضلية يوم الجمعة والنقل بخلافه اه (قوله وهل السكران كذلك)
 الظاهر نعم وما قدمه الشارح على ما في بعض النسخ فيما اذا رأى منيا انا هنا فالمراد اذا لم ير منيا كما في الجنون
 والمغنى عليه فلا تكرر افاتهم (قوله وعند حجة) أى عند الفراغ منها امداد لشبهة الخلاف بجر (قوله وفي
 ليلة براءة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وعرفة) أى في ليلتها تاريخية وقهستاني وظاهر الاطلاق
 شموله للبحر وغيره (قوله اذ ارادها) أى يقينا او عابا بتابع ما ورد في وقتها لحياتها امداد (قوله
 غداة يوم النحر) أى صبيحتها (قوله رمي الجرة) مفاده انه لا يسن نفس دخول منى فلو أخر الرمي الى اليوم
 الثاني لم يندب لاجل الدخول وهو خلاف المتبادر من المتن ومخالف لما في شرح الغزوية حيث جعل غسل
 الرمي في يوم النحر غير غسل دخول منى يوم النحر (قوله وعند دخول مكة) استظهر في الحلية سنيته لنقل
 المواظبة (قوله لطواف الزيارة) لم يقيد بذلك في الفتح والبحر بل جعل في شرح درر البحار كلاما من دخول مكة
 والطواف فصار رأسه ونصه وجب للاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف بزلفة ورمي الجمار
 والطواف (تنبيه) ظهر مما ذكرنا ان الاغسال يوم النحر خمسة وهي الوقوف بزلفة ودخول منى ورمي الجرة
 ودخول مكة والطواف ويظهر لي انه ينوب عنها غسل واحد بنيتها كما ينوب عن الجمعة والعيد وتعدادها
 لا يقتضى عدم ذلك تأمل (قوله وظلة) أى نهارا امداد (قوله ولحضور مجمع الناس) عزاه في البحر الى
 النوى وقال لم اجده لا يمتنا اقول وفي معراج الدراية قبل يستحب الاغسال لصلاة الكسوف وفي الاستسقاء
 وفي كل ما كان في معنى ذلك كاجتماع الناس (قوله ولن لبس ثوبا جديدا) عزاه في الخزان الى التفت
 (قوله او غسل ميتا) الخروج من الخلاف كافي الفتح (قوله او ايراد قتله الخ) عزاه المذكورات في الخزان

الى الحلبي عن خزانه الاكل (قوله) ولمسحاضة انقطع دمها) وكذا المحتلم اراد معاودة أخذه على ماسبا في
وكذا لمن بلغ بسن أو أسلم طاهرا كما مر فتدبعت فينا وثلاثين قال في الامداد ويندب غسل جميع يديه أو ثوبه
اذا أصابته نجاسة وخفي مكانها اه وفيه ما مر مع مخالفتها لما قدمه الشارح تعالى البحر وغيره لكن قد منا
أن الشارح سيذكر في الانجاس أن المختار أنه يكفي غسل طرف الثوب في الامداد مبنى عليه قدبر (قوله
ثم ماء اغتسالها) أي من جنابة أو حيض انقطع لعشرة أو أقل وفصل في السراج بين انقطاع الحيض عشرة
فعلها لا احتياجا لهما الى الصلاة ولا قل فعليه لا احتياجه الى الوطء قال في البحر وقد يقال ان ما يحتاج اليه بما لا بد
ليامنه واجب عليه سواء كان هو محتاجا اليه أولا فلا وجه الاطلاق اه (قوله ولو غنية) وبه يظهر ضعف
ما في الخلاصة من أن ثمن ماء الوضوء عليها ولو غنية والا فاما أن ينقل اليها ويدها تنقل بنفسها بجر من باب
النفقة (قوله فأجرة الحمام عليه) ذكره في نفقة البحر بحثا قال لأنه ثمن ماء الاغتسال لكن له منعها من الحمام
حيث لم تكن نفسها اه وما يجزه نقله الرمي عن جامع الفصولين فلذا جزم به الشارح فافهم (قوله الشعث
والثفت) محذور كان والاول انتشار الشعر واغبراره لقلة التعهد والثاني بمعنى الوسخ والدرن وسوى بينهما
في القاموس واعترضه الشاهين في مختصره (قوله قال شيخنا) أي العلامة خير الدين الرمي في حاشيته
على المنح (قوله الظاهر لا يلزمه) لأنه لا يكون كماء الشرب حتى يكون له حكم النفقة بل للترين للزوج فيكون
كالطيب رحتي والظاهر أنه لو أمر حابا زاته لا يلزمها الا اذا دفع لهما من ماله تأمل (قوله لامصلي عيد
وجنابة) فليس لهما حكم المسجد في ذلك وان كان لهما حكمه في صحة الاقتداء وان لم تصل الصفوف ومثلها
فناء المسجد وتقامه في البحر (قوله ورباط) هو خاتكة الصوفية ح وهو متعبدهم وفي كلام ابن وفاء نعم الله به
ما يفيد انها بالانقاف فانه قال الخلق في اللغة التصديق والخلق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية التي يسكنها
صوفية الرسوم الخائفة لتضييقهم على انفسهم بالشروط التي يلتزمونها في ملازمتها ويقولون فيها ايضا من غاب
عن الخضور غاب نصيبه الا أهل الخوانق وهي مضائق اه ط ووجه تسميتها ورباطا انها من الربط أي
الملازمة على الامر ومنه سمي المقام في نعر العذرة رباطا ومنه قوله تعالى وصابروا ورباطوا ومعناه انتظار
الصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام فذلكم الرباط أفاده في القاموس (قوله لكن الخ) في هذا
الاستدراك نظر لان كلام القنية في مسجد المدرسة لاني المدرسة نفسها لانه قال المساجد التي في المدارس
مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها واذا غلقت يكون فيها جماعة من اهلها اه وفي الخاتمة دار
فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو اغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة
ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والا فلا وان كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه (قوله
ولو العبور) أي المروء لما أخرجه ابوداود وغيره عن عائشة قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبيت
اصحابه شاعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لا احل المسجد لحائض ولا جنب والمراد بعبارى سبيل
في الآية المسافرون كما هو منقول عن اهل التفسير فالمسافر مستثنى من النهي عن الصلاة بلا اغتسال ثم بين في
الآية أن حكمه التيمم وتام الادلة من السنة وغيرها مبسوط في البحر وفيه وقد علم أن دخوله صلى الله عليه وسلم
المسجد جنباً ومكث فيه من خواصه وكذا هو من خواص علي رضي الله عنه كما ورد من طرق ثقات تدل على
أن الحديث صحيح كما ذكره الحافظ ابن حجر وأما القول بجواز لاهل البيت وكلبس الحرير لهم فهو اختلاق من
الشيعة (قوله الا لضرورة) قيده في الدرر وكذا في عيون المذاهب للكاكي شارح الهداية وكذا في شرح
درر البحار (قوله حيث لا يمكنه غيره) كأن يكون باب بيته الى المسجد درر أي ولا يمكنه تحويله ولا يقدر
على السكنى في غيره بجر قلت يدل عليه الحديث المار ومن صورته ما في العناية عن المبسوط مسافر من مسجد
فيه عين ماء وهو جنب ولا يجده غيره فانه يتيمم لدخول المسجد عندنا اه (قوله يتيمم ندبا الخ) اذا ذلك
في النهر توفيقا بين اطلاق ما يفيد الوجوب وما يفيد التنبه اقول والظاهر أن هذا في الخروج أما في الدخول
فيجب كما يفيد ما نقلناه آتفا عن العناية ويحمل عليه أيضا ما في درر البحار من قوله ولا يجزئ العبور في المسجد
بلا يتيمم ثم رأيت في الحلية عن المحيط ما يؤيده حيث قال ولو أصابته جنابة في المسجد قيل لا يباح له الخروج من
غير تيمم اعتبارا بالدخول وقيل يباح اه فجعل الخلاف في الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهر لا يخفى على

ولمسحاضة انقطع دمها (ثم ماء)
اغتسالها ووضوئها عليه
أي الزوج ولو غنية كما في الشرح
لأنه لا بد لها منه فصار كالشرب
فأجرة الحمام عليه ولو كان
الاغتسال لاعتن جنابة وحيض
بل لا زالة الشعث والتفت
قال شيخنا الظاهر لا يلزمه
(ويحرم) الحدث (الا كبر دخرا
مسجد) لامصلي عيد وجنابة
ورباط ومدرسة ذكره المصنفه
وغیره فی الحمض وقبيل الوتر
لكن في وقف القنية المدرسة اذا لم
يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها
فهو مسجد (ولو للعبور) خلافا
للشافعي (الا لضرورة) حيث
لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه ان خرج
مسرا تيمم ندبا وان مكث لحرف
فوجبوا

ولا يصلي ولا يقرأ (و) يحرم به
(تلاوة قرآن) ولودون آية على
اختار (بشده) فلو قصد السقاء
او النساء او افتتاح امرأ والتعليم
ولقن كلمة كلة حل في الاصح حتى
لو قصد بالفتحة النساء الخنازة
لم يذكره الا اذا قرأ المصلي فاصدا
النساء فانها تجزئه لانها في محلها
فلا يغير حكمها بقصد (ومسه)
مستدرك بما بعده وهو وما قبله
ساقط من نسخ الشرح وكانه لانه
ذكره في المحيط (و) يحرم به
(طواف) لوجوب الطهارة فيه
(و) يحرم (به) أى بالاكثر
(وبالاصغر مس محض) أى ما
فيه آية كدروهم وجدار

مطلب
بطلان الدعاء على ما يشمل النساء

قوله الا اذا قصد الخ محكداً بطله
والذى في نسخ الشارح الا اذا قرأ
المصلي فاصدا الخ وهو كذلك
في نسخة أخرى اه محضه

المأهر وعليه فالظاهر وجوبه على من كان يابه الى المسجد وأراد المرور فيه تأمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لانه
لم ينويه عبادة مقصودة وهذا دفع للقول بأن له أن يصلي به كما بسطه في الحلية (تمة) ذكر في الدرر النارية
انه يكره دخول المحدث مسجد من المساجد وطوافه بالكعبة اه وفي القهستاني ولا بدخله من على يده
نجاسة ثم قال وفي الخزانة واذا فاسى المسجد لم يربعضهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج منه وهو
الاصح اه (قوله تلاوة قرآن) أى ولو بعد المنضحة كما يأتي وفي حكمه منسوخ التلاوة على ما سنده
(قوله ولودون آية) أى من الركبات لا المفردات لانه يجوز للمأخض المعللة تعليمه كلمة بكلمة يعقوب باشا (قوله
على المختار) أى من قولين معنيين فانهما لا يحرم مادون آية ورجحه ابن الهمام بأنه لا يهتد فارتادون آية
في حق جواز الصلاة فكذا احتوا واعترضه في البحر تبعا للحلية بأن الاحاديث لم تفصل بين القليل والكثير
والتعليل في مقابلة النص مردود اه والاول قول الكرخي والثاني قول الطحاوي أقول ومجمله ما اذا لم تكن
طويلة فلو كانت طويلة كان بعضا كآية لانها تعدل ثلاث آيات ذكره في الحلية عن شرح الجامع لفخر الاسلام
(قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون لابي الليث قرأ الفتحة على وجه الدعاء أو شيئا من الآيات التي فيها معنى
الدعاء ولم يرد القراءة لأبأس به وفي النهاية انه المختار واختاره الخواص لكن قال الهندواي لا افيق به وان
روى عن الامام واستظهره في البحر تبعا للحلية في نحو الفتحة لانه لم يزل قرأنا انظروا معنى معجزا متحدثا به
بجلاف نحو الحمد لله ونازعه في النهر بأن كونه قرأنا في الاصل لا يمنع من اخرجه عن القرآنية بالقصد ثم ظاهر
التقييد بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كسورة البقرة لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية لكني
لم أر التصريح به في كلامهم اه اقول وقد صرح حوا بأن مفاهيم الكتب حجة والظاهر أن المراد بالدعاء ما يشمل
النساء لان الفتحة نصفها ثناء ونصفها الآخر دعاء وقول الشارح أو النساء من عطف الخاص على العام (قوله
او افتتاح امر) كقوله بسم الله لا افتتاح العمل تبركا بدائع (قوله أو التعليم) فرق بعضهم بين الخائض والجنب
بأن الخائض مضطرة لانها لا تقدر على رفع حدثها بخلاف الجنب واختار أنه لا فرق نوح (قوله ولقن كلمة كلمة)
هو المراد بقول المنية حرفا كما فسر به في شرحها والمراد مع القطع بين كل كلمتين وهذا على قول الكرخي
وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية نهاية وغيرها ونظرفيه في البحر بأن الكرخي قائل باستواء الآية
ومادونها في المنع وأجاب في النهر بأن مراده بمدونها ما به يسمى فارنا وبالعليم كلمة كلمة لا يمتد فارنا اه ويؤيده
ما قد مناه عن اليقينية بتي ما لو كانت الكلمة آية كسوق نقل فوح افندي عن بعضهم انه ينبغي الجواز أقول
وينبغي عدمه في مداهاتان تأمل (قوله حتى لو قصد الخ) تبريع على مضمون ما قبله من أن القرآن يخرج
عن القرآنية بقصد غيره (قوله الا اذا قصد الخ) استثناء من المضمون المذكور أيضا والمراد المصلي الصلاة
الكاملة ذات الركوع والسجود (قوله فانها تجزئه) الضمائر ترجع الى القراءة المعلومة من المقام أو الى
الفتحة ط (قوله فلا يغير حكمها) وهو سقط واجب القراءة بها (قوله بقصد) أى النساء (قوله
ومسه) أى مس القرآن وكذا أساس الكتب السماوية قال الشيخ اسمعيل وفي المبتغي ولا يجوز من التوراة
والانجيل والزبور وكتب التفسير اه وبه علم انه لا يجوز من القرآن المنسوخ تلاوة وان لم يسم قرآنا متعبدا
بتلاوته خلافا لما يحسنه الرمي فان التوراة ونحوها مما نسخ تلاوته وحكمه معافاتهم (قوله مستدرك) أى
مدرك بالاعتراض والمعنى انه معترض بما بعده من قول المصنف وبه وبالاصغر مس مصحف فانه يغني عنه وفيه انه
لا يعترض بالمأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه ط أى بل بالعكس (قوله ساقط) لم يسقط فيما رأينا
من نسخ الشرح الا قوله ومسه ح (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن ثمة مسجد لا يحل فعله بدونها
وتماه في البحر قال الرجتي وكان المناسب أن يذكره أى الطوف مع ما بعده لانه كما يجب الطهارة فيه من
الحدث الاكبر يجب من الاصغر كما سيأتي وصرح به ابن امير حاج في عدة الواجبات قال والطهارة فيه من
الحدث الاكبر والاصغر اه (قوله مس مصحف) المصحف بثلاث الميم والضم فيه اشتهر بى به لانه اصحف
اى جمع فيه الصحاف حلقة (قوله أى ما فيه آية الخ) أى المراد مطلق ما كتب فيه قرآن مجازا من
اطلاق اسم الكل على الجزء أو من باب الاطلاق والتقييد قال ح لكن لا يحرم في غير المصحف الا المكتوب
اى موضع الكتابة كذا في باب الحيض من البحر وقيد بالآية لانه لو كتب مادونها لا يكره مسه كافي حيض

القهستاني وينبغي أن يجري هنا ما جرى في قراءة ما دون آية من الخلاف والتفصيل المار بين ههنا بالاولى لان
المس يحرم بالحدث ولو اصغر بخلاف القراءة فكانت دونه تأمل (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في النهر وظاهر
استدلالهم بقوله تعالى لا يمس الا المظهرين بناء على أن الجملة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المنع به اه لكن
قدمنا آنفا عن المبتنى أنه لا يجوز وكذا نقله ح عن القهستاني عن الذخيرة ثم قال وليس بعد النقل الا الرجوع
اليه واستدلالهم بالآية لا ينبغي بل ربما تلقى سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لاشتراك الجميع في وجوب
التعظيم كالا يخفى نعم ينبغي أن يخص بالميتل كاسيأتى نظيره اه (قوله غير مشرئ) أى غير مخيط به وهو
تفسير المتجافى قال في المغرب معصف مشرئاً جزاءه مشدود بعضها الى بعض من الشرازة وليست بعربية اه
فالمراد بالغلاف ما كان منفصلاً كالخرطة وهي الكيس ونحوه لان المتصل بالمعصف منه حتى يدخل في بيعه بلا
ذكر وقيل المراد به الجلد المشرئ وصححه في المحيط والكافي وصحح الاول في الهداية وكثير من الكتب وزاد في
السراج أن عليه الفتوى وفي الجرائد اقرب الى التعظيم قال والخلاف فيه جارى الكتم أيضاً في المحيط لا يكره
عند الجمهور واختاره في الكافي معللاً بأن المس اسم للمباشرة باليد لا حائل وفي الهداية أنه يكره هو الصحيح
لانه تابع له وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما في المحيط فكان هو أولى اه اقول بل هو ظاهر
الرواية كما في الخاتمة والتقييد بالكتم اتفاقاً فانه لا يجوز سه ببعض ثياب البدن غير الكتم كما في الفتح عن
الفتاوى وفيه قال في بعض الاخوان يجوز بالتمديد للموضوع على العنق قلت لا اعلم فيه نقلاً والذي يظهر أنه
ان تحرك طرفه بجرمته لا يجوز الاجاز لا اعتبارهم اياه تعالى كبدنه في الاول دون الثاني فيما للوصلى وعليه عمامة
بطرفها الملقى نجاسة مانعة وأقره في النهر والبحر (قوله أبصرة) راجع للدرهم والمراد بالبصرة ما كانت من غير
ثيابه التابعت له (قوله وحل قلبه يعود) أى قلب اوراق المعصف يعود ونحوه لعدم صدق المس عليه (قوله
بغير أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر وأما في الاكبر فلا أعضاء كلها أعضاء طهارة ط أى فالاختلاف
انما هو في المحدث لا في الجنب لان الحدث يحل جميع أعضائه (قوله وبما غسل منها) أى من الاعضاء بناء
على الاختلاف في تجزى الطهارة وعدمه في حق غير الصلاة (قوله والمنع اصح) كذا في شرح الزايدى
وظاهره أن المقابل صحيح يجوز الاقتناء ط لكن في السراج والصحيح انه لا يجوز لان ذلك لا ترتفع جنابته
ومثله في البحر فليس افعال التفضيل على بابه (قوله لان الجنابة لا تحل العين) تقدم ما يفيد أن الجنابة تحلها
وسقط غسلها للخرج ط والاولى أن يعمل بعدم المس كما قال ح لانه لو جدد في النظر الا لمخاذاة (قوله والا)
أى ان لم يكن المراد بالكراهة المنفعة كراهة التحريم لا مطلق الكراهة (قوله مندوب) فقد نص في اذان
الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى (قوله وهو مرجع كراهة التنزيه) أى فلذا قيد بقوله أى
تحريماً وقصد بذلك الرد على قول الجبروت ترك المستحب لا يوجب الكراهة وقد معنا الكلام على ذلك في
مندوبات الوضوء (قوله ولا يكره مس صبي الخ) فيه أن الصبي غير مكلف والطاهر أن المراد لا يكره لوليه
أن يتركه يس بخلاف ما لو رآه يشرب خمر امثلاً فانه لا يحل له تركه (قوله ولا بأس بدفعه اليه) أى لا بأس بأن
يدفع البالغ المتطهر للمعصف الى الصبي ولا يتوهم جوازه مع وجود حدث البالغ ح (قوله للضرورة) لان في
تكليف الصبيان وأمرهم بالوضوء حرجا بهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن درر قال ط وكلامهم
يشتمل على منع الدفع والطلب من الصبي اذ لم يكن معلماً (قوله اذا الحفظ الخ) تنوير على دعوى الضرورة
المبيحة لتجمل الدفع قبل الكبر وقوله كالنقش في الحجر أى من حيث النبات والبقاء قال الشارح في الخرائط وهذا
حديث اخر جده البهقي في المدخل لكن بلفظ العلم في الصغر كالنقش في الحجر وما انشد نقطويه لنفسه

اراني انسى ما تعلمت في الكبر * ولست بناس ما تعلمت في الصغر

وما العلم الا بالتعلم في الصبا * وما الحلم الا بالحلم في الكبر

وما العلم بعد الشيب الا تعصف * اذا كل قلب المرء والسبع والبصر

ولو فاق القلب المعلم في الصبا * لا يصرفه العلم كالنقش في الحجر اه قتال
(قوله خلافاً للمحدث) حيث قال احب الى أن لا يكتب لانه في حكم الماس للقرآن حلية عن المحيط قال في الفتح
والاول ايس لانه في هذه الحالة ماس بالتم وهو واسطة منفصلة فكان كثوب منفصل الا أن يمس يبد

وهل مس تحو التوزاة كذلك

ظاهر كلامهم لا (الا بغلاف

متجاف) غير مشرئاً وبصرة به

يفقى وحل قلبه يعود واختلفوا

في مسه بغير أعضاء الطهارة وبما

غسل منها وفي القراءة بعد المضمضة

والمنع اصح (ولا يكره النظر اليه)

أى القرآن (لحب وحائض)

ونفساء لان الجنابة لا تحل العين

(لا) حالاً تنكره (ادعية) أى

تحريراً والا فالوضوء لمطلق الذكر

مندوب وتركه خلاف الاول وهو

مرجع كراهة التنزيه (ولا

يكره (مس صبي) للمعصف ولوح

ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه

للضرورة اذا الحفظ في الصغر

كالنقش في الحجر (و) لا تنكره

(كتابة قرآن والعصيفة أو اناوح

على الارض عند الثاني) خلافاً للمحدث

(قوله وينبغي الخ) يؤخذ هذا باذكرناه عن الفتح ووفق ط بيزنطولين بما يرفع الخلاف من اصله يحمل قول
 الثاني على الكراهة التحريمية وقول الثالث على الترتيبية بدليل قوله صاحب الخ (قوله على العبدية)
 قيد بها لان نحو الواجوب لا يعطى حكم العبدية لانه لا يحرم الامس المكتوب منه ط (قوله قاله الحلبي)
 هو الشيخ ابراهيم الحلبي صاحب متن المتقي وشارح المنية (قوله ويكره له الخ) الاولى لهم أى للجنب
 والحائض والنفساء هذا ويصح في الخلاصة عدم الكراهة قال في شرح المنية لكن التصحيح الكراهة لان ما يبدل
 منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب وهو واجب التعظيم والصون واذا اجتمع المحترم والمبجى غلب المحترم وقال
 عليه الصلاة والسلام دع ما يرييك الى ما لا يرييك وهذا ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في ايديهم
 من التوراة والانجيل من الشافعية فانه مجازفة عظيمة لان الله تعالى لم يخبرنا بأنهم يذلوها عن آخرها وكونه
 منسوخا لا يخرجهم عن كونه كلام الله تعالى كآيات المنسوخة من القرآن اه واختار سدي عبد الغنى
 في الخلاصة وأطال في تقريره ثم قال وقد نسينا عن النظر في شيء منها سواء نقلها اليها الكفار أو من اسلم منهم
 قوله تعالى يبدل أم ما علم الله يبدل لو كتب وحده يجوز منه كنعهم أن من التوراة هذه شرعية مؤبدة
 مادامت السموات والارض قال في شرح التحرير وقد ذكر غير واحد انه قيل اول من اخلفه لليهود ابن
 الرواندي ليعارض به دعوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله لا قراءة فنوت) هذا ظاهر المذهب وعن محمد
 أنه يكره احتياطاً لان شبهة القرآن لا تختلف الصحابة لان ما جعله سورتين من القرآن من قوله الى اللهم اليك
 نعبد سورة ومن هنالى آخره اخرى لكن الفتوى على ظاهر الرواية لانه ليس بقرآن قطعاً ويقيناً بالاجماع فلا شبهة
 فوجب الاحتياط المذكور ثم يستحب الوضوء لذكر الله تعالى وتعامه في الحلية (قوله بعد غسل يديهم) أمأ قبله
 فلا ينبغي لانه يصير شاربا للماء المستعمل وهو مكروه تزيها ويده لا تخلو عن النجاسة فينبغي غسلها ثم يأكل
 بدائع وفي الخزانة وان ترك لا يضره وفي الخاتمة لا بأس به وفيها واختلف في الحائض قبل كالجنب وقيل
 لا يستحب لها لان الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن القم واليد وتعامه في الحلية (قوله لم يأت أهله) أى
 ما لم يقتل لئلا يشاركه الشيطان كما افاده ركن الاسلام وفي البستان قال ابن المنيع يأتى الولد بمجنونا او مجنولاً
 اسماعيل (قوله قال الحلبي الخ) هو العلامة محمد بن امير حاج الحلبي شارح المنية والتحرير الاصولي
 (قوله ظاهر الاحاديث الخ) يشعر بأنه وردت في الاحتلام احاديث والحال أنالم نقف فيه على حديث واحد
 والذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم دار على نسائه في غسل واحد وورد انه طاف على نسائه واغتسل عنده هذه
 وعند هذه قلنا باسحابه وأما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على أنه من جهة الله بل محال لان
 الانبياء صلوات الله عليهم وسلامه معصومون عنه غاية ما يقال انه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن أراد
 المعادة علم استحبابه للجنب اذا أراد ذلك سواء كانت الجنابة من الجماع او الاحتلام اه نوح افندي وهو
 كلام حسن الآن عبارة الحلبي ليس فيما الاستدلال بالاحاديث على التدب وانما في الدليل على الوجوب
 والشارح تابع صاحب الجفرى عز وهذه العبارة اليه ونص عبارة الحلبي في الحلية بعدة قوله جلالة احاديث
 فيستفاد من هذه الاحاديث أن المعادة من غير وضوء لا غسل بين الجماعين امر جائز وأن الافضل أن يغتسلها
 الغسل او الوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور عن المبتغى بالغين المجبة وهو قوله الا اذا احتلم لم يأت أهله هذا
 ان لم يحمل على التدب غريب ثم لا دلائل فيما يظهر يدل على الحرمة اه (قوله من كلامه) أى كلام المبتغى
 وليس في عبارة الشارح ما يرجع اليه هذا الضمير (قوله والتفسير كتحف) ظاهره حرمة المس كما هو مقتضى
 التشبيه وفيه نظر اذ لا نص فيه بخلاف المحقق فالتعبير بالكراهة كما عبر غيره (قوله لا الكتب
 الشرعية) قال في الخلاصة ويكره من المحدث المحقق كما يكره للجنب وكذا كتب الاحاديث والفقه عندهما
 والاصح انه لا يكره عنده اه قال في شرح المنية وجه قوله انه لا يسمى ما سأل القرآن لان ما فيها منه بمنزلة التابع
 اه ومشي في الفتح على الكراهة فقال قالوا يكره من كتب التفسير والفقه والسنن لانها لا تخلو عن آيات
 القرآن وهذا التعليل يمنع من شروح النخو اه (قوله لكن في الاشياء الخ) استدرأ على قوله والتفسير
 كتحف فان ما في الاشياء صريح في جواز من التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل ظاهره انه قول اصحابنا
 جميعاً وقد صرح بجوازه أيضاً في شرح درر البحار وفي السراج عن الإيضاح أن كتب التفسير لا يجوز من موضع

وينبغي أن يقال ان وضع على
 النجاسة ما يحول بينها وبينه
 يؤخذ بقول الثاني والافضل
 الثالث والاحلي (ويكره له قراءة
 التوراة والانجيل وزبور) لان الكل
 كلام الله وما يبدل منه غير معين
 وجزء معين في شرح المجمع بالحرمة
 ونحوه في التبرع لم يبدل (لا)
 قراءة (فنون) ولا آكله وشربه بعد
 غسل يديهم ولا معادة أهله قبل
 اغتساله الا اذا احتلم لم يأت أهله
 قال الحلبي ظاهر الاحاديث انما
 ينبد التدب لائق الجواز المنفاد
 من كلامه (والتفسير كتحف
 لا الكتب الشرعية) فانه رخص
 مسها باليد للتفسير كما في الدرر
 عن مجمع الفتاوى وفي السراج
 المستحب أن لا يأخذ الكتب
 الشرعية بالكم أيضاً تعظيماً
 لكن في الاشياء من فاعده اذا
 اجتمع الحلال والحرام ربح الحرام

قوله لان آيها الخ اقول وفي
 صلاة الفضة روى أن ابى بن كعب
 كتب في مصحفه مائة وست عشرة
 سورة فزاد فيه سورتين دعاء الوتر
 لانه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يقرأهما في دعاء الوتر فظن انهما
 من القرآن ثم رجع الى الامام المجمع
 عليه لعلمه أن ذلك كان وهماً منه
 واثران من تنخذه امام وهو
 مصحف عثمان بن عفان رضى الله
 عنه بالجماع الصحابة اه منه

القرآن منها وله أن عسى غيره وكذا كتب الفقه إذا كان فيها شيء من القرآن بخلاف المصحف فإن الكل فيه تبع للقرآن اهـ والحاصل أنه لا فرق بين التفسير وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا قال في النهر ولا يخفى أن مقتضى ما في الخلاصة عدم الكراهة مطلقا لأن من انتها حتى في التفسير نظر إلى ما فيها من الآيات ومن نقاها نظر إلى أن الاستدلال ليس كذلك وهذا بعينه التفسير أيضا لأن يقال أن القرآن فيه أكثر من غيره اهـ أي فكره منه دون غيره من الكتب الشرعية كما جرى عليه المصنف تعالى الدرر ومنى عليه في الحاوي القدسي وكذا في المعراج والحقفة فتلخص في المسألة ثلاثة أقوال قال ط ومافي السراج أوفق بالقواعد اهـ أقول لا يظهر والاحوط القول الثالث أي كراهته في التفسير دون غيره لظهور الفرق فإن القرآن في التفسير أكثر منه في غيره وذكره مقصودا مستقلا لا لتعاقبها بالمصحف أقرب من شبهه ببقية الكتب والظاهر أن الخلاف في التفسير الذي كتب فيه القرآن بخلاف غيره كـ بعض نسخ الكشاف تأمل (قوله ولوقيل به) أي بهذا التفصيل بأن يقال أن كان التفسير أكثر لا يكرهه وإن كان القرآن أكثر يكرهه والاولى الحق المساواة بالثاني وهذا التفصيل ربما يشير إليه ما ذكرناه عن النهرويه يحصل التوفيق بين القولين (قوله قلت لكنه الخ) استدراك على قوله ولوقيل به الخ وحاصله أن ما مر في المتن مطلق فتقييد الكراهة بما إذا كان القرآن أكثر مخالفة له ولا يخفى أن هذا الاستدراك غير الأول لأن الأول كان على كراهة من التفسير وهذا على تقييد الكراهة فانهم (قوله فتدبر) لعلة يشير به إلى أنه يمكن ادعاء تقييد إطلاق المتن بما إذا لم يكن التفسير أكثر فلا ينافي دعوى التفصيل (قوله يدفن) أي يجعل في خرقه ظاهرة ويدفن في محل غير ممتن لا يوطأ وفي الذخيرة وينبغي أن يلحظه ولا يشق له لأنه يحتاج إلى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير إذا جعل فوقه سقفا بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن أيضا اهـ وأما غيره من الكتب فسيأتى في الحظر والاباحة أنه عسى عنها اسم الله تعالى وملائكته ورسوله ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى في ماء جار كما عسى أو تدفن وهو أحسن اهـ (قوله كالمسلم) فإنه مكرم وإذا مات وعدم نفعه يدفن وكذلك المصحف فليس في دفنه اهانة له بل ذلك أكرام خوفا من الإهمان (قوله ويمنع النصراني) في بعض النسخ الكافرو في الخانية الحربى أو الذى (قوله من مسه) أي المصحف بلا قيده السابق (قوله وجوز به محمد إذا اعتزل) جزم به في الخانية بلا حكاية خلاف قال في البحر وعندهما يمنع مطلقا (قوله ويكره وضع المصحف الخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحترط أقول الظاهر نعم كما يفيد المسألة التالية ثم رأيت في كراهة العلماى (قوله اللعظة) أي حفظه من سارق ونحوه (تنبيه) سئل بعض الشافعية عن اضطراب ما كثر ولا يتوصل إليه الا بوضع المصحف تحت رجله فأجاب الظاهر الجواز لأن حفظ الروح مقدم ولومن غير الآدمي وإذا أشرقت سفينة على الغرق واحتجج إلى الانقاء أثنى المصحف حفظا للروح والضرورة تمنع كونه امتنانا كما لو اضطرب إلى السجود لصنع حفظا للروح (قوله والمقابلة) أي الدواة (قوله الالكتابة) الظاهر أن ذلك عند الحاجة إلى الوضع (قوله ويوضع الخ) أي على سبيل الاولوية رعاية للتعظيم (قوله النحو) أي كسبه واللغة مثله كما في البحر (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرؤيا كابن سيرين وابن شاهين لافضلته لكونه تفسير المأثور جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة وهو الرؤيا ط (قوله ثم الفقه) لعل وجهه أن معظم أدلته من الكتاب والسننة فكثرت فيه ذكر الآيات والاحاديث بخلاف علم الكلام فإن ذلك خاص بالسعيات منه فقط تأمل (قوله ثم الاخبار والمواعظ) عبارة البحر عن القنية الاخبار والمواعظ والدعوات المروية اهـ والظاهر أن المروية صفة لكل أي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في البحر والتفسير فوق ذلك والتفسير الذى فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة زاد الرمل عن الحاوي والمصحف فوق الجميع (قوله الا اذا كسره) فحينئذ لا يكره كما لا يكره مسه لتفرق الحروف ولأن الباقي دون آية (قوله رقية الخ) الظاهر أن المراد بها ما يسمونه الآن بالهيكل والحائلى المشتمل على الآيات القرآنية فإذا كان غلافه منفصلا عنه كالشمع ونحوه جاز دخول الخلاء به ومسحه ووجه الجنب ويستفاد منه أن ما كتب من الآيات بنية الدعاء والثناء لا يخرج عن كونه قرآنا بخلاف قراءته بهذه النية فالتنية تعمل في تغيير المنطوق لا المكتوب اهـ من شرح سيدي عبد الغنى (قوله لاحترامه) أي بسبب ما كتب به من أسماء الله تعالى ونحوها على أن الحروف في ذاتها لها

وقد جوز أصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر تفسيراً او قرآناً ولو قيل به اعتباراً للغالب امكن حسنا قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر (فروع) المصحف اذا صار بحال لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم ويمنع النصراني من مسه وجوز به محمد اذا اغتسل ولا بأس بتعليمه القرآن والفقه عسى يهتدى ويكره وضع المصحف تحت رأسه الال حفظ والمقابلة على الكتاب الالكتابة ويوضع النخوش التعبير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواعظ ثم التفسير تذكره اذابة درهم عليه آية الا اذا كسره رقية في غلافه محتاج لم يكره دخول الخلا به والاحترار افضل يجوز رمي براءة القلم الجديد ولا ترمى براءة القلم المستعمل لاحترامه

كشيش المسجد وكأسته لا يلقى في موضع يخل بالتعظيم ولا يجوز تلف شيء في كأغديه فقه وفي كتب الطب يجوز ولوفيه اسم الله أو الرسول فيجوز محو دليف فيه شيء ومحو بعض الكتابة بالريق يجوز وقد ورد النهي في محو اسم الله بالبراق وعنه عليه الصلاة والسلام القرآن احب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيهن * يجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور * بساط وغيره كتب عليه المالك لله يكره بسطه واستعماله لا تعليقه للزينة * وينبغي أن لا يكره كلام الناس مطلقا وقيل يكره محو حروف والاقول اوسع وتماه في البحر وكراهية القبة قلت وظاهره استقاء الكراة بمحور تعظيمه وحفظه علق اولازين به اولاد وحل ما يكسب على المرواح وجدر الجوامع كذا يجوز

*** (باب المياه) ***

جمع ماء بالماء وقصر أصله هو قلبت الواو ألفا والياء همزة وهو جيم لطيف سأل به حياة كل نام (رفع الحدث) مطلقا (بماء مطلق) هو ما تبادر عند الاطلاق (كأء سماء وأودية وعيون وآبار وبحار ونظير مذاب) بحيث يتقاطر ويرد وجد وندا هذا تقسيم باعتبار ما يشاهد والافالكل من السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء الآية والكرة ولو مشتبه في مقام الامتان تم (وما زرم) بلا كراهة وعن اجد يكره

احترام (قوله لا يلقى) أي ما ذكر من الحبس والكاسة (قوله في كأغديه) هو القراطيس معربا قاموس وهو شخ الغين المجبة كما نقل عن المصباح (قوله فيجوز محو) المحو اذهب الازركاني القاموس قال ط وحل اذا طمس الحروف بنحو جبرعة محو يحزر (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد البعض لاخراج اسم الله تعالى ط (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مكرر وتضييحا وأما لغته بلسانه وابتلاعه فالظاهر جوازه ط (قوله ومن فيهن) ظاهره ريم النبي صلى الله عليه وسلم والمسألة ذات خلاف والاحوط الوقف وعبر عن الموضوع للعائق لان غيره تسع له ولعل ذكر هذا الحديث للإشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله تعالى في النبي عن محو بالبراق فيخص قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضا فليأمل ط (قوله مستور) ظاهره عدم جوازه اذا لم يستر ط اقول وعبارة الخاتمة ولا بأس بالخوة والجمعة في بيت فيه مصحف لان بيوت المسلمين لا تخلو من ذلك (قوله مطلقا) أي سواء استعمل أو علق (قوله وتماه في البحر) حيث قال وقيل يكره حتى الحروف المفردة ورأي بعض الأئمة شيئا يرمون الى حذف كتب فيه بوجود لغته الله فمأهم عنه ثم مريم وقد قطعوا الحروف فيها هم أيضا وقال انما يتسكن في الابتداء لاجل الحروف فاذا يكره محو حروف لكن الاقول احسن وأوسع اه قال سيدي عبد الغني ولعل وجه ذلك أن حروف الهجاء قرآن انزلت على دود عليه السلام كما صرح بذلك الامام القسطلاني في كتابه الاشارات في علم القرات اه (قوله قلت وظاهره الخ) كذا يوجد في بعض النسخ أي ظاهره لانه لا تعليقه للزينة (قوله يحزر) اقول في فتح القدير وتكره كتابة القرآن وأما الله تعالى على الدراهم والخاريب والجدوان وما يفرش اه والله تعالى أعلم

*** (باب المياه) ***

شروع في بيان ما تحصل به الظهارة السابق بيانها والباب لغته ما يتوصل منه الى غيره واصطلاح اسم لجهة مختصة من العلم مشقة على فصول ومسائل غالبا (قوله جمع ماء) خروج كثره ويجمع جمع فله على امواء بحر (قوله ويقتصر) اشار بتغير التعبير الى قلته ولذا قال في التهرير عن بعضهم قصره ط (قوله والياء همزة) وقد تنبى على حالها فيقال ماء بالياء كما في القاموس (قوله به حياة كل نام) أي رائد من حيوان او نبات ولا يرد أن الماء الملح ليس فيه حياة لان ذلك عارض والاصل فيه العذوبة كما في حاشية ابي السعود أي لان اصله من ماء السماء كما يأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان اكبرا أو أصغر (قوله هو ما تبادر عند الاطلاق) أي ما يسهل الى الفهم يطلق قولنا ماء ولم يقم به خبث ولا معنى يمنع جواز الصلاة فخرج الماء المقيد والماء المتنجس والماء المستعمل بحر وظاهره أن المتنجس والمستعمل غير مقيد مع انه منه لكن عند العالم بالخاصة والاستعمال ولذا قيد بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة للعالم بحاله * وأعلم أن الماء المطلق اخص من مطلق ماء لاخذ الاطلاق فيه قيدا ولذا صح اخراج المقيد به وأما مطلق ماء فعنه أي ماء كمن يدخل فيه المقيد المذكور ولا يصح ارادته هنا (قوله كما ساء) الاضافة لتعريف بخلاف الماء المقيد فان القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه كما في الورد بحر (قوله وأودية) جمع واد (قوله وآبار) بئذ اليه زود وفتح الباء بعدها ألف وبقتصر اليه زود واسكان الباء بعدها همزة ومدودة بألف جمع بئر شرح المنية (قوله بحيث يتقاطر) وعن الثاني الجواز مطلقا والصح قولنا ما نهر (قوله ويرد وجد) أي مذابن ايضا (قوله وندا) بالفتح والقصر قال في الامداد هو الطل وهو ماء على الصحيح وقيل نفس دابة اه اقول وكذا الزلال قال ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صورة توجد في غوايا النج كالخيران وليست بحيوان فان تحقق كذا نجباله في اه نعم لا يكون نجبا عندنا لم يعلم كونه حيوانا موما أو مافع الحدث به فلا يصح وان كان غير دموي (قوله فالكل) أي كل الماء المذكور بالشر الى ما في نفس الامر (قوله والتكره) جواب عما قال ان ماء في الآية تكرة في سياق الاثبات فلا تنعم ويان الجواب أن التكره في الاثبات قد تم لقريته لفظية كما اذا وصفت بصفة عامة مثل لعبد مؤمن خير أو غير لفظية مثل علت نفس ومثل ترة خير من جرادة وهنا كذا فان السياق للامتان وهو تعداد انعم من المنع فيفيد أن المراد أنزل من السماء كل ماء فملكه يتابع لابعض الماء حتى يفيد أن بعض ما في الارض ليس من السماء لان كمال الامتان في العموم يستدل بالآية ايضا على طهارته اذ لا منة بالنجس (قوله بلا كراهة) أشار بذلك الى فائدة ان تصريح به مع دخوله في قوله وآبار وسيد كر الشارح في آخر كتاب الحج انه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاعتسال اه

فانستفيد منه أن نفي الكراهة خاص في رفع الحدث بخلاف الخبث (قوله قصد تسميته) قيد اتفاق لان
 المصرح به في كتب الشافعية أنه لو تسمى بنفسه كذلك (قوله وكراهته الخ) اقول المصرح به في شرح ابن
 حجر والرملي على المنهاج أنها شرعية تزيهية لا طبية ثم قال ابن حجر واستعماله يخفى منه البرص كما صرح عن عمر
 رضي الله عنه واعتمده بعض محققى الأطباء لقبض زهومتة على مسام البدن فتحبس الدم وذكروا كراهته
 عندهم وهي أن يكون بقطر حار وقت الخريف أنا منطبع غير نقد وأن يستعمل وهو حار أقول وقد منا
 في مندوبات الوضوء عن الامداد أن منها أن لا يكون بماء شمس وبه صرح في الحلية مستند لا يصح عن عمر من
 النبي عنه وإذا صرح في الفتح بكراهته ومثله في البحر وقال في معراج الدراية وفي القنية ونكره الظهارة بالمشمس
 اقله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين خضت الماء بالشمس لا تفعل يا حياء فإنه يورث البرص وعن
 عمر مثله وفي رواية لا يكره وبه قال مالك وأحمد وعند الشافعي يكره ان قصد تسميته وفي الغاية وكره بالشمس
 في قطر حار في أو ان منطبعة واعتبار القصد ضعيف وعدمه غير مؤثر اه ما في المعراج فقد علمت أن المعتمد
 الكراهة عندنا الصحة الاثر وأن عدم مهار واية والظاهر أنها تزيهية عندنا ايضا بدليل عدّه في المندوبات فلا فرق
 حينئذ بين مذهبه ومذهب الشافعي فاعتمد هذا التحرير (قوله لبقاء الاول الخ) هذا الفرق ابداه صاحب الدرر
 بعد ما نقل الاول عن عيون المذاهب والثانية عن الخلاصة واعترضه محشي العلامة نوح افندي بأن عبارة
 الخلاصة ولو نوضاً بماء الملح لا يجوز قال في البرازية لأنه على خلاف طبع الماء لأنه يجمد صفياء ويذهب شتاء وقال
 الزيلعي ولا يجوز بماء الملح وهو ما يجمد في الصيف ويذهب في الشتاء عكس الماء وأقره صاحب البحر والعلامة
 المقدسي وقد مضاه أنه لا يجوز بماء الملح مطلقا أي سواء انقعد لمخام ذاب اولاً وهو الصواب عندى اه ملخصاً
 (قوله أي معتصر) إشارة الى أن عصياً سم مفعول (قوله من شجر) ينبغي أن يعمم به الساق أولاً ليشمل
 الرياس وأوراق الهندباء وغير ذلك كما في البرجندی اسماعيل (قوله او غير) بمثلثة نهر كالغلب (قوله من
 الكرم) اخرج السيوطي لاسمه والغلب الكرم زاد في رواية الكرم قلب المؤمن وذلك لان هذه اللفظة تدل
 على كثرة الخير والمنافع في المسمى بها وقلب المؤمن هو المستحق اذ ذلك وهل المراد النبي عن تخصيص شجر الغلب
 بهذا اللفظ وأن قلب المؤمن اولى به منه فلا يمنع من تسميته بالكرم أو المراد أن تسميته به ماع اتحاد الخبر المحترم منه
 وصف بالكرم والخير لاصل هذا الشراب الخبيث المحترم وذلك ذر يعة الى مدح المحترم وتهيج النفوس اليه محتمل
 اه مناوى وحزم في القاموس بالاحتمال الاول وفي شرح الشريعة بالناني (قوله وهو الاظهر) وهو
 المصرح به في كثير من الكتب واقصر عليه في الخاتمة والمحيط وصدره في الكافي وذكر الجواز بقليل وفي الحلية
 انه الاوجه لكمال الامتزاج بحر ونهر وقال الرملي في حاشية المنح ومن راجع كتب المذهب وجدوا كثرة
 على عدم الجواز فيكون المعقول عليه مخفى هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه اه (قوله والاعتصار الى آخره)
 فالمراد به الخروج ط (قوله وكذا ماء الدابوقة الخ) أي كماء الكرم في الخلاف وفي أن الاظهر عدم جواز رفع
 الحدث بها ولم اجد فيما عدى من كتب اللغة لفظ الدابوقة فليراجع ح ونقل بعض المحشين عن كتب الطب أن
 البطيخ الأخضر يقال له الحبيب والدابوقة والدابوقة قال وعلى هذا يتعين حل البطيخ في كلام الشارح على
 الاصغر المسمى بالخربز (قوله وكذا انبيذ القتر) أي في أن الاظهر فيه عدم الجواز ايضا وفصله عما قبله لأنه ليس
 منه بل من قسم المغلوب الذي زال اسمه كما يذكره قريبا (قوله ولا بماء مغلوب) التقييد بالمغلوب بناء على
 الغالب والافتد يمنع التساوي في بعض الصور كما يأتي (قوله الغلبة الخ) اعلم أن العلماء اتفقوا على جواز رفع
 الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيد ثم الماء اذا اختلط به طاهر لا يخرج عنه صفة الإطلاق ما لم يغلب
 عليه ويبان الغلبة اختلفت فيه عبارات فقهاءنا وقد اقتحم الامام نحر الدين الزيلعي التوفيق بينهما بضابط مفيد
 أقره عليه من بعده من المحققين كابن الهمام وابن امير حاج وصاحب الدرر والبحر والنهر والمصنف والشارح
 وغيرهم وهو ما ذكره الشارح بأوجز عبارة وأطف إشارة (قوله يشرب نبات الخ) بدل من قوله بكال
 الامتزاج او متعلق بمعدوف حاله وهذا يشمل ما خرج بعلاج اولاً كما مر (قوله بما لا يقصده التنظيف)
 كالمرق وماء الباقلا أي القول فإنه يصير مقيداً سواء تغير شيء من اوصافه ولا وسواء بقيت فيه رقة الماء أولاً
 في المختار كما في البحر واحترز عما اذا طبخ فيه ما يقصده بالمبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه فإنه لا يضرم

(وبناء قصد تسميته بالكراهة)

وكراهته عند الشافعي طيبة

وكره احمد المصنوع بالنجاسة

(و) يرفع (بناءً) ينقذه (بماء)

حاصل بذوبان (بماء) لبقاء الاول

على طبيعته الاصلية وانقلاب

الثاني الى طبعه المحببة (و) لا

(بعض نبات) أي معتصر من شجر

أو غير لانه مقيد (بخلاف ما يقطر)

من الكرم) او الفواكه (بنفسه)

فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو

الاظهر كما في الشريعة لاياسة عن

البرهان واعتمده القهستاني

فقال والاعتصار يعم الحقيق

والحكيم كماء الكرم وكذا ماء

الدابوقة والبطيخ بالاستخراج

وكذا انبيذ القتر (و) لا بماء

(مغلوب) شيء (طاهر) الغلبة

اما بكال الامتزاج بشرب نبات

او بطيخ بما لا يقصده التنظيف

مطلبه

في حديث لاسموا الغلب الكرم

يغلب عليه فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه كافي الهداية (قوله واما بغلبة الخ) مقابل قوله
 اما بكمال الامتزاج (قوله فيختانة) اي فالغلبة بختانة الماء اي بانتفاء رفته وجريانه على الاعضاء زيلجي
 وأقاد في الفتح أن المناسب أن لا يذكر هذا القسم لان الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما أشار إليه كلام
 الهداية السابق (قوله ما لم يزل الاسم) اي فاذا زال الاسم لا يعتبر في منع التطهير به الختانة بل يضرون بقي
 على رفته وسيلانه وهذا زاده في البحر على ما ذكره الزيلجي أقول لكن يرد عليه ما قد سنه عن الفتح تأمل (قوله
 كنيذتم) ومثله الزعفران اذا خالط الماء وصار بحيث يصعب به فليس به ماء مطلق من غير نظر الى الختانة وكذا
 اذا طرح فيه زاج او عصص وصار يتشبه بزوال اسم الماء عنه افاده في البحر وسينبه عليه الشارح (قوله
 ولو مانعا) عطف على قوله فلو جامدا ثم المانع اماما بين الجميع الاوصاف اعنى الطعم واللون والريح كالخل
 او موافق في بعض مباني في بعض او مماثل في الجميع وذكر تفصيله وأحكامه (قوله فبتغيرا كثيرا) اي
 فالغلبة بتغيرا كثيرا وهو وصفان فلا يضرون ظهور وصف واحد في الماء من أوصاف الخل مثلا (قوله كلبن)
 فانه موافق للماء في عدم الرائحة مبين له في الطعم واللون وكما البطيخ اي بعض انواعه فانه موافق له في عدم
 اللون والرائحة مبين له في الطعم هذا وفي حاشية الرمل على البحر أن المشاهدة في اللبن مخالفة للماء في الرائحة
 (قوله فبأحدها) اي فغلبته بتغير أحد الاوصاف المذكورة كالطعم او اللون في اللبن وكالطعم فقط في البطيخ
 فانهم (قوله كستعمل) اي على القول بطهارته وكالماء الذي يؤخذ بالتقطير من لسان الثور وماء الورد
 المنقطع الرائحة بحر (قوله والا لا) اي وان لم يكن المطلق أكثر بأن كان اقل او مساويا لا يجوز (قوله
 وهذا) اي ما ذكر من اعتبار الاجزاء في المستعمل بعم الملقى بالناء للمفعول اي ما كان مستعملا من خارج
 ثم اخذ وألقى في الماء المطلق وخطبه والملاقى اي والذي لاقي العضو من الماء المطلق القليل بأن انغمس فيه
 يحدث او ادخل يده فيه (قوله ففي الفساق) اي الحياض الصغار يجوز التوضي منها مع عدم جريانها وهو
 تفرع على ما ذكره من التعميم ومن جملة الفساق مغطس الحمام وبرك المساجد ونحوها مما لم يكن جاريا ولم يبلغ
 عشرا في عشر فلي هذا القول يجوز فيها الاغتسال والوضوء ما لم يعلم أن الماء الذي لاقي أعضاء المتطهرين
 ساوى المطلق او غلب عليه (قوله على ما حققه في البحر الخ) حيث استدل على ذلك باطلاقهم المفيد
 للعموم كما مر وبقول البدائع الماء القليل انما يخرج عن كونه مطهرا باختلاط غير المطهر به اذا كان غير المطهر
 غالبا كما وردوا اللبن لا مغلوبا وهما الماء المستعمل ما يلاقى البدن ولا شك انه أقل من غير المستعمل
 فكيف يخرج به من أن يكون مطهرا اه ونحوه في الحلية لابن امير حاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين قارئ
 الهداية التي جمعها تليذه المحقق ابن الهمام سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء
 المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها الجواب اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضرون
 اه يعني وأما اذا وقعت فيها نجاسة نتجت اصغرها وقد استدل في البحر بعبارات أخر لا تدل له كما يظهر
 للمتأمل لانها في الملقى والنزاع في الملقى كما اوضحناه فيما علقناه عليه فلذا اقتصرنا على ما ذكرنا (قوله فرق
 بينهما) اي بين الملقى والملاقى حيث قال وما ذكر من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسده دون باقي الماء
 فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود لسر بان الاستعمال في الجميع حكما وليس كالغالب بصب
 القليل من الماء فيه اه وحاصله الرد على ما مر عن البدائع بأن المحدث اذا انغمس او أدخل يده في الماء صار
 مستعملا لجميع الماء حكما وان كان المستعمل حقيقة هو الملقى للعضو فقط بخلاف ما لو ألقى فيه المستعمل
 القليل فانه لا يحكم على الجميع بالاستعمال لان المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدعى ذلك وانما المستعمل
 حقيقة وحكما هو ذلك الملقى فقط ومنه ان الملقى لا يصير به الماء مستعملا الا بالغلبة بخلاف الملقى فان الماء يصير
 مستعملا كله بمجرد ملاقاته العضو له ورد ذلك في البحر بأنه لا معنى للفرق المذكور لان الشيوع والاختلاط
 في صورتين سواء بل لقائل أن يقول القاء الغسالة من خارج اقوى تأثيرا من غير تعيين المستعمل فيه اه
 ولذلك امر الشارح بالتأمل واعلم أن هذه المسألة متماخضة فيها أدهام العلماء الاعلام ووقع فيها بينهم النزاع
 وشاع وذاع وألف فيها العلامة قاسم رسالة سماها رفع الاشتباه عن مسألة المياه حقق فيها عدم الفرق بين الملقى
 والملاقى اي فلا يصير الماء مستعملا بمجرد الملاقات بل تعتبر الغلبة في الملقى كما تعتبر في الملقى ووافقه بعض اهل

واما بغلبة الخالط فلو جامدا
 فيختانة ما لم يزل الاسم كنيذتم
 ولو مانعا فلو مبينا لاوصافه
 فيتغيرا كثيرا او موافقا كلبن
 فبأحدها او مماثلا كستعمل
 فبالاجزاء فان المطلق اكثر من
 النصف جازا التطهير بالكل والا لا
 وهذا بعم الملقى والملاقى في
 الفساق يجوز التوضي ما لم يعلم
 تساوى المستعمل على ما حققه
 في البحر والنهر والمنح قلت لكن
 الشرب لا يلقى في شرحه للوهابية
 فرق بينهما فراجعهما متأثلا

مطلب

في مسألة الوضوء من الفساق

عصره ونعقبه غيرهم منهم قايذه العلامة عبد البر بن الشيخة فرد عليه برسالة سماها زهر الروض في مسألة
الحوض وقال لا تغتر بما ذكره شيخنا العلامة قاسم ورد عليه ايضا في شرحه على الوهبانية واستدل
بما في النمانية وغيرها لو ادخل يده او رجله في الاناء للتبريد يصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة وبما في الاسرار
للإمام أبي زيد البوسني حيث ذكر ما مر عن البدائع ثم قال الآن محمد ايقول لما اغتسل في الماء القليل صار الكل
مستعملا حكما اه ومن هنا نشأ الفرق السابق وبه افق العلامة ابن الشلبي واتصر في البحر للعلامة قاسم
وألف رسالة سماها الخير الباقي في الوضوء من الفساق وأجاب عما استدلل به ابن الشيخة بأنه مبني على
القول الضعيف بنجاسة الماء المستعمل ومعلوم أن النجاسة ولو قليلة تفسد الماء القليل وأقره العلامة الباقي
والشيخ اسماعيل النابلسي "ولده سيدي عبد الغني" وكذا في النهر والمخ وعلت ايضا موافقته للحدائق ابن امير
حاج وقار في الهداية واليه يميل كلام العلامة نوح افندي ثم رأيت الشارح في الخزان مال الى ترجيحه وقال انه
الذي حرره صاحب البحر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونقله عباراته المضطربة ظاهرا وعلى ما ألف في هذا
الخصوص من الرسائل وأقام على هذه الدعوى الساذقة الدينية العادلة وقد حررت في ذلك رسالة حافلة كاذلة
بذلك متضمنة لتحقيق ما هنالك وبلغني أن شيخنا الشيخ شرف الدين الغزي محشي الاشباه مال الى ذلك كذلك
اه ملخصات وفي ذلك توسعة عظيمة ولا سيما في زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا
ولكن الاحتياط لا يخفى فينبغي لمن اتى بذلك أن لا يغسل أعضائه في ذلك الحوض الصغير بل يعترف منه
ويغسل خارجه وان وقعت الغسالة فيه ليكون من الملقى لامن الملقى الذي فيه النزاع فان هذا المقام فيه للمقال
بحال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (قوله ويجوز) اي يصح وان لم يحل في نحو الماء المغصوب وهو أولى
هنا من ارادة الحل وان كان الغالب ارادة الاقل في العقود والثاني في الافعال فافهم (قوله بما ذكر) اي من
أقسام الماء المطلق (قوله غير دموى) المراد ما لا دم له سائل لما في القهستاني أن المعتبر عدم السيلان
لا عدم اصله حتى لو وجد حيوان له دم جامد لا ينجس اه اقول وكذا دم القملة والبرغوث فانه غير سائل
وخرج الدموى سواء كان دمه من نفسه او مكتسبا بالماص كالعلق فانه يفسد الماء كما يأتي والمراد الدموى غير
المائي بدليل ذكره المائي بعده (قوله كنزبور) بضم الزاي وهو أنواع منها النحل نهر (قوله اي بعوض)
في البحر وغيره انه كبار البعوض لكن في القاموس البقعة البعوضة ودويصة مفرطة اي عريضة جراء منتنة
والظاهر أن الثاني هو المراد بقوله وقيل بن الخشب يؤيده عبارة الحلية وقد يسمى به النفس في بعض الجهات
وهو حيوان كالقراد شديد التثنت وعبارة السراج وقيل الكائن وفي القاموس الكائن دويصة جراء لساعة اه
والظاهر أنه النفس (قوله ومنه يعلم الخ) اصل عبارة المجتبى ومنه يعلم حكم القراد والحلم اه اي يعلم أن
الاصح انه مفسد وقال في النهر والترجيح في العلق ترجيح في البق اذ الدم فيها مستعار اه اي مكتسب فأدرج
الشارح البق في عبارة المجتبى مع انه بحث اصحاب النهر وفيه نظر للفرق الظاهر بين البق والعلق لان دم العلق
وان كان مستعملا لكنه سائل ولذا ينقض الوضوء بخلاف دم البق فانه لا ينقض كاذب لعدم الدم المسفوح
كما مر في محله وقد علمت أن الدموى المفسد ماله دم سائل وعلى هذا ينبغي تقييد العلق والقراد هنا بالكبير اذ
الصغير لا ينقض الوضوء كما مر فينبغي أن لا يفسد الماء ايضا لعدم السيلان (قوله وعلق) كذا في اكثر النسخ
وفي بعضها وحلم وهي الصواب الموافقة لعبارة المجتبى وهو جمع حلة بالتحريك وفي النهر عن المحط الحلة ثلاثة
أنواع قراد وحلثة وحلم فالقراد أصغرها والحلثة أوسطها والحلثة أكبرها وله دم سائل اه وذكر في القاموس
انها انطلق على الصغير وعلى الكبير من الاضداد وعلى دودة تنقع في جلد الشاة فأذا دبغ وهي موضعها (قوله
دود القز) الى الذي يتولد منه الحرير (قوله وماؤه) يحتمل أن يكون المراد به ما يوجد فيها ملك منه قبل
ادراكه وهو شبهة بالبن والذى يغلى فيه عند حله حريرا وعندى أن المراد الاقل لما في الصيرفة لوطي ودود القز
فأصاب ثوبه أكثر من قدر الدرهم تجوز صلاته معه اه من شرح ابن الشيخة (قوله وبزره) اي يبيضه الذي
فيه الدود (قوله وخرؤه) لم يجز بطهارته في الوهبانية بل قال وفي خردود القز خلف ومثله في شرحها
(قوله كدودة الخ) فانها طاهرة ولو خرجت من الدبر والنقض انما هو لما عليها لا لذاتها ط وقد منا قولا
بنجاستها وعلى الأول فاذا وقعت في الماء لا ينجس لكن لو بعد غسلها كما قيده في البرازية فاقى القنينة من انه ينجس

(ويجوز) رفع الحدث (بما ذكر
وان مات فيه) أي الماء ولو قليلا
(غير دموى كنزبور) وعقرب وبق
أي بعوض وقيل بق الخشب
وفي المجتبى الاصح في علق مص
الدم انه يفسد ومنه يعلم حكم بق
وقراد وعلق وفي الوهبانية دود
القز وماؤه وبزره وخرؤه طاهر
كدودة متولدة من نجاسة

(كسك وسرطان) وضفدع الاريا
لهدم سائل وهو مالا ستره له بين
اصابعه فيفسد فى الاصح كحبة برية
ان لهادم والا (وكذا) الحكم
(لومات) ما ذكر (خارجة وألقى فيه)
فى الاصح فلو تفتت فيه نحو ضفدع
جاز الوضوء به لا شر به لحمة لحمه
(ونجس) الماء القليل (بموت مائى)
معاش برى مولد) فى الاصح (كبط
وأوز) وحكم سائر المائعات كالماء فى
الاصح حتى لو وقع بول فى عصير عشر
فى عشر لم يفسد ولرسال دم رجلاه مع
العصير لا نجس خلافا لمحمد ذكره
الشمعى وغيره (وبتغيراً أحد أوصافه)
من لون او طعم او ريح (نجس) الكثير
ولو جازيا اجاعاً أما القليل فينجس
وان لم يتغير خلافاً للمالك (لا لو تغير
ب) حاول (مكث) فلو علم تنه نجاسة
لم يجز ولوشك فالاصل الطهارة
والتوضى من الحوض افضل من
النهر ونحو المعتزلة

٢ مطاب
حكم سائر المائعات كالماء فى الاصح

٣ قوله فهو عطف على قوله ونجس
لا على الخ وجهه أن قوله بطول
مكث متعلق بقوله تغير وتغير فعل
وبموت الباء فيه متعاقبة بقوله
ينجس فعمول نجس فى الحقيقة
هو موت الجمر ووصول اليه الفعل
بواسطة الباء فلو جعل قوله لو تغير
معمولاً لينجس المذكور لم عطفه
على معموله وهو موت الجمر ورفيلزم
تسلط الباء عليه ولا تدخل الباء
على غير الاسماء اللهم الا أن يتدعى
نظفه على الباء ومجروها اه منه

٤ مطاب
فى أن التوضى من الجوض افضل
نحواً للمعتزلة ويسان الجزء الذى
لا يتجزأ

محمول على ما قبل الغسل (قوله ومائى المولد) عطف على قوله غير دموى أى ما يكون تولده ومشواه فى الماء
سواء كانت له نفس سائلة أو لا فى ظاهر الرواية بجر عن السراج أى لأن ذلك ليس بنم حقيقة وعرف فى الخلاصة
المائى بما لو استخرج من الماء يموت من ساعته وان كان يعيش فهو مائى وبرى تجل بين المائى والبرى قسم آخر
وهو ما يكون مائىاً وبرىاً لكن لم يذكره حكما على حدة والصحيح انه ملحق بالمائى لعدم الدموية شرح المنية اقول
والمراد بهذا القسم الاخر ما يكون تولده فى الماء ولا يموت من ساعته لو اخرج منه كالسرطان والضفدع
بخلاف ما تولد فى البر ويعيش فى الماء كالبط والاوز كما بأتى (قوله ولوكاب الماء وخنزيره) أى بالاجماع
خلاصة وكان لم يعتبر القول الضعيف المحكى فى المعراج افاده فى البحر (قوله كسك) أى بسائر أنواعه
ولو طافيا خلافاً للطحاوى كما فى النهر (قوله وسرطان) بالتحريك ومنافعه كثيرة بسطها فى القاموس
(قوله وضفدع) كزبرج وجعفر وجندب ودرهم وهذا اقل أو مر دود قاموس (قوله فيفسد فى الاصح) وعليه
خارج به فى الهداية من عدم الفساد بالضفدع البرى وصححه فى السراج محمول على ما لادم له سائل كما فى البحر
والنهر عن الحلية (قوله كحبة برية) أما المائية فلا تنفسد مطلقاً كما علم مما مر وكالحية البرية الورقة لو كبرت لها
دم سائل منية (قوله والا) أى وان لم يكن للضفدع البرية والحية البرية دم سائل فلا يفسد (قوله ما ذكر)
أى من مائى المولد وغير الدموى ط (قوله لحمة لحمه) لانه قد صارت أجزاء فى الماء فيكره الشرب تحريماً
كما فى البحر (قوله القليل) أما الكثير فيأتى حكمه بعد (قوله فى الاصح) أى من الروايتين لأن له نفساً
سائلة وافقت الروايات على الفساد فى غير الماء كذا فى شرح الجامع لقاضى خان ثم فى المحتج من تصحيح عدم
الفساد به غير ظاهر نهر (قوله كبط وأوز) فسر فى القاموس كلاً منهما بالانحراف مما مر اذ فان والاوز بكسر
فتفتح وزاى مشددة وقد تحذف الهمزة (قوله وحكم سائر المائعات الخ) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء
وهو الاصح محيط وتحفة والاشبه بالفتحة بدائع اه بجر وفيه من موضع آخر وسائر المائعات كالماء فى الفلحة
والكثرة يعنى كل مقدار ولو كان ماء تجس فاذا كان غيره نجس اه ومثله فى الفتح (قوله فى عصير) أى
فى حوض فيه عصير ط (قوله لم يفسد) أى ما لم يظهر اثر النجاسة (قوله مع العصير) أى والعصير يسيل
ولم يظهر فيه اثر الدم كما فى المنية عن المحيط (قوله لا ينجس) أى ويحمل شربه لانه جعل فى حكم الماء
فتسهل فيه النجاسة بخلاف مسألة الضفدع المتقدمة تأمل (قوله خلافاً لمحمد) أفاد أن هذا قول أبى
حنيفة وأبى يوسف وبه جرح فى المنية (قوله وبغير) عطف على قوله يموت مائى المتعلق بقوله قبله ونجس
وقوله نجس جار ومجرور متعلق بقوله تغير وقوله الكثير فاعل ينجس الذى تعلق به قوله يتغير وقد بالكثير اصلاً
بعبارة المتن لأن الكلام فى القليل ولا يصح ارادته هنا ويوجد فى بعض النسخ ينجس الكثير بصيغة المضارع وهو
تحريف وكان المحشين لم تمنع لهم نسخة صحيحة فاعتزوا على ما رأوا فافهم (قوله خلافاً للمالك) فان ما هو قليل
عندنا لا ينجس عنده ما لم يتغير والقليل عنده ما تغير والكثير مجلانه وعند الشافعى الكثير ما بلغ القلتين
والقليل ما دونه وأما عندنا فسيأى ان فرق بينهما والادلة مبسطة فى البحر (قوله لا لو تغير الخ) أى لا ينجس
لو تغير فهو عطف على قوله ونجس لا على قوله يموت فتأمل بمعنا (قوله فلو علم الخ) صرح به لزيادة التوضيح
والافهم ودخل تحت قول المصنف وبغيراً أحد أوصافه ينجس (قوله ولوشك الخ) أى ولا يلزم السؤال
بجر وفيه عن المبتغى بالغين وبرؤية آثار أقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به ولو لم تر سبع بالركبة وغلب
على ظنه شربه منها ينجس والا فلا اه وينبغى حمل الاقل على ما اذا غلب على ظنه أن الوحوش شربت منه
بدليل الفرع الثانى والا فتجزأ الشكل لا يمنع لما فى الاصل انه يتوضأ من الحوض الذى يحاف قدرا ولا يثقنه وينبغى
حمل اليقين المذكور على غلبة الظن والخوف على الشكل او الوهم كما لا يخفى اه (قوله والتوضى من الحوض
افضل الخ) أى لأن المعتزلة لا يجيزونه من الحياض فترغمهم بالوضوء منها قال فى الفتح وهذا التمايضي بالافضلية
لهذا المعارض فى مكان لا يتحقق يكون النهر أفضل اه بقى الكلام فى وجه منع المعتزلة ذلك فى المعراج قبل
مسألة الحوض بناء على الجزء الذى لا يتجزأ فانه عند أهل السنة موجود فى الخارج فتصل أجزاء النجاسة
الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقى الحوض طاهر او عند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون كل الماء مجاوراً
للنجاسة فيكون الحوض نجساً عندهم وفى هذا التقرير نظر اه اقول وتوضيح ذلك أن الجزء الذى لا يتجزأ

الجزء الذي لا يتجزأ جوهراً ووضع
لا يقبل الانقسام اصلاً لا بحسب
الخارج ولا بحسب الوهم او القرض
العقل تتألف الاجسام من أفرادها
بانضمام بعضها الى بعض اد
تعريفات السيد هـ منه

(وكذا يجوز بماء خالطه طاهر
جامد) مطلقاً (كاشنان
ورعفران) لكن في البحر عن
القضية ان امكن الصبغ به لم يجوز
كبيد (وفا كمة وورق شجر)
وان غير كل اوصافه (في الاصح
ان بقيت رفته) أى واسمه لمر
(و) يجوز (بجار وقعت فيه
نجاسة و) الجارى (هو ما يعتد
جارية) عرفاً وقيل ما يذهب ببنية
والا قول اظهر والثانى اشهر
(وان) وصلياً (لم يكن جريانه
يعد) في الاصح فالوسط النهر من
فوق فتوضأ رجل بما يجري بلامد
جاز لانه جار وكذا لو حفر نهر من
حوض صغير أو صب رفته الماء
في طرف ميزاب وتوضأ فيه وعند
طرفه الاخر انا يجمع فيه الماء
جاز توضيه به ثانياً

عبارة عن الجوهر الفرد الذي لا يقبل الانقسام اصلاً وهو متألف الاجسام من أفرادها بانضمام بعضها الى بعض
وهو ثابت عند ادخل السنة فكل جسم يتألف بالانقسام اليه فاذا وقعت في الحوض الكبريت نجاسة وفرضنا
انقسامها الى أجزاء لا يتجزأ وقابلها من الماء الطاهر مثلها يبقى الرائد عليها طاهر فلا يتحكم على الماء كله
بالنجاسة وعند الفلاسفة هو معدوم بمعنى أن كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية فكل جزء من النجاسة قابل
للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يوجد جزء من الطاهر الا يقبله جزء من النجاسة لعدم تنافي القسمة فتصل أجزاء
النجاسة بجميع أجزاء الماء الطاهر فيحكم عليه كله بأنه نجس ولعل وجه النظر في هذا التقرير انه لو كانت المسألة
مبنية على ذلك لزم أن لا يتحكم بنجاسة مادون عشر في عشر أيضاً الا اذا غلبت النجاسة عليه او ساوته لبقاء الرائد
على الطهارة فلا يتحكم على الكل بالنجاسة وأيضاً فالعبرة بالنجاسة بمعنى على خلاف المعتمد من طهارة الماء
المستعمل على أن المشهور وأن الخلاف في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسلمين وحكماء الفلاسفة فتفاه
الفلاسفة وبنوا عليه قدم العالم وعدم حشر الاجساد وغير ذلك من انواع الاحاد وأثبتها المسلمون لرذائل ذلك لان
مادة العالم اذا انتهت بالانقسام اليه يكون ذلك الجزء حادثاً محتاجاً الى موجد وهو الله تعالى كباين ذلك
في محله وأما المعتزلة فلم يخالفوا اهل السنة في شيء من ذلك ولا للكفر واقطعاع انهم من اهل قبلتنا ومقلدون
في الفروع لمذهبنافا لا على ما قيل من بناء المسألة على أن الماء يتنجس عندهم بالمجاورة وعندنا لا بل بالسريان
وذلك يعلم بظهور أثره فافهم في ما يظهر لا يتحكم بالنجاسة بناء على أن المستعمل نجس هذا ما ظهر الى تقرير
هذا المحل فاعتمه فانك لا تكاد تجد موضوعاً كذلك في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله بماء) بالمذ
والتوين (قوله خالطه طاهر جامد) اي بدون طبع كما مر وبأنى (قوله مطلقاً) اي سواء كان الخاط من جنس
الارض كالتراب او قصد بخالطه التنظيف كالاشنان والصابون او يكون شيئاً آخر كالزعفران عند الامام مخ
(قوله كاشنان) بالضم والكسر قاموس (قوله لم يجوز) لان اسم الماء زال عنه نظير البند كقائه منه (قوله
وان غير كل اوصافه) لان المنقول عن الاساتذة انهم كانوا يوضئون من الحياض التي تقع فيها الاوراق مع تغير كل
الاصواف من غير تكثير نهر عن النهاية (قوله في الاصح) مقابله ما قيل انه ان ظهر لون الاوراق في الكف
لا يتوضأ به لكن يشرب والتقييد بالكف اشارة الى كثرة التغير لان الماء قد يرى في محله متغيراً لونه لكن لو رفع منه
شخص في كفه لا يراه متغيراً تأمل (قوله لما مر) أى في قوله فلو جامد افيختانه ما لم يزل الاسم (قوله وقعت
فيه نجاسة) يشمل المربة كالخيفة وبأنى قرياً سماسه (قوله عرفاً) تميزاً ومنسوب بنزع الخافض أى بعد
من جهة العرف او في العرف تأمل (قوله والاول اظهر) أى وأصح كافي البحر والنهر لعله على العرف
ولجريانه على قاعدة الامام من النظر الى المبتلين ط لكن استشكل بأنه لا يعين اصلاً لتعدد واختلافه
بعدة العاديين واختلافهم (قوله والثانى اشهر) لوقوعه في كثير من الكتب حتى المتون وقال صدر
الشريعة وسعته ابن الكمال انه الحد الذي ليس في دركه حرج لكن قد علمت أن الاول اصح والعرف الا أن انه متى
كان الماء ذا خلا من جانب وخارج من جانب آخر يسمى جارية وان قل الداخل وبه يظهر الحكم في برك المساجد
ومغسل الحمام مع انه لا يذهب ببنية والله أعلم (قوله في الاصح) نقل تصحيحه في البحر عن السراج الوهاج
وعن شرح الهداية للسراج الهندي وقواه بعد ما نقل عن الفتح اختيار خلافه اقول ويزيده قوة ايضا ما مر
من انه لو سال دم رجله مع العصير لا نجس خلافاً لجمد وفي الخزانة انا أن ماء احدهما طاهر والاخر نجس فصبا
من مكان عال فاختلط في الهواء ثم نزل طهر كله ولو أجرى ماء الاناءين في الارض صار بمنزلة ماء جار اه ونحوه
في الخلاصة ونظم المسألة المصنف في منظومته تحفة الاقران وفي الذخيرة لو اصاب الارض نجاسة فصب عليها
الماء جري قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجارى ولو اصابها المطر وجري عليها طهرت
ولو كان قليلاً لم يجز فلا (قوله فالوسط النهر) تفريع على الاصح وتأيد له واعلم أن هذه المسائل مبنية على القول
بنجاسة الماء المستعمل وكذا انظرها كما صرح به في الفتح والبحر والخلة وغيرها فالتفريع صحيح لانه حينئذ من
جنس وقوع النجاسة في الماء الجارى فافهم (قوله وكذا لو حفر نهر الخ) أى وأجرى الماء في ذلك النهر وتوضأ به
حال جريانه فاجتمع الماء في مكان فحفر رجل آخر نهر من ذلك المكان وأجرى الماء فيه وتوضأ به حال جريانه
فاجتمع في مكان آخر ففعل ثالث كذلك جاز وضوء الكل اذا كان بين المكانين مسافة وان قلت ذكره في المحيط

مطلبه

الاصح انه لا يشترط في الجريان المدم

وغيره وحدث ذلك أن لا يستط الماء المستعمل الا في موضع جريان الماء فيكون تابعاً للجاري خارجاً من حكم الاستعمال وتماه في شرح المنية (قوله ونم) الواو داخلة على محذوف معطوف عليه بم فلم يدخل حرف العطف على مثله أي وجاز بوضيه ثالثاً ثم رابعاً وخامساً ثم سادساً والتصد التكثر ط (قوله أي يعلم) فسر به لينهل الطعم واللون ايضاً اه ح (قوله اثره) الاولى اثرها أي النجاسة لكنه ذكر ضميرها لتأويلها الواقع وفي شرح هدية ابن العماد لسدي عبد الغني الظاهر أن المراتب هذه الاوصاف اوصاف النجاسة لا الشيء المتخس كماء الورد واختر مثلاً فلو صب في ماء جارٍ يعتبر أثر النجاسة التي فيه لا اثره نفسه لطهارة الماء بالغل الى أن قال ولم أر من نبه عليه وهو مهم فاحفظه (قوله فلو فيه جيفة الخ) اشار الى ما قد سناه من شمول النجاسة المرئية وغيره فاعتبر ظهور الاثر في كل منهما (قوله من اسفله) أي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة اربابول ط (قوله في الجريرة) بالفتح اسم الجريرة من الجري أي الدفعة الواحدة وأما بالكسر فذكر في القاموس انها مصدر وهو غير مناسب هنا لان الاثر يظهر في العين لا في الحدث فافهم (قوله ظاهره بعم الجيفة وغيرها) أي ظاهر اطلاق المصنف النجاسة كغيره من المتون وهذا يغني عنه ما قبله فالاولى حذفه والاقتصار على ما بعده (قوله وهو ما رجحه الكمال الخ) وأيده بليدة العلامة ابن امير حاج في الحلية وكذا ايده سيدي عبد الغني بما في عمدة المفتي من أن الماء الجاري يطهر بعضه بعضاً وبما في الفتح وغيره من أن الماء النجس اذا دخل على ماء الحوض الكبير لا ينجسه ولو كان غالباً على ماء الحوض قال فالجاري بالاولى وتماه في شرحه (قوله وقبل الخ) الاول قول ابي يوسف وهذا قولهما كما في المراج ومشي عليه في المنية وقواه شارحها الحلبي وأجاب عما في الفتح وفي الجريرة الاوجه وهو المذكور في اكثر الكتب وصححه صاحب الهداية في التجنيس للتيقن بوجود النجاسة فيه بخلاف غير المرئية لانه اذا لم يظهر أثره علم أن الماء ذهب بعينه وأيده العلامة فوح افندي واعترض على ما في النهر وأطال الكلام وأوضح المرام والحاصل انهما قولان صحيحان ثانياً هما الحوط كما قال الشارح قال في المنية وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في المزبأ وعلى السطح عذرات فالأمر طاهر وان كانت العذرة عند المزبأ او كان الماء كله او نصفه او اكثره يلاقي العذرة فهو نجس والافطاهر اله وعلى ما رجحه الكمال قال في الحلية ينبغي أن لا يعتبر في مسألة السطح سوى تغيراً أحد الاوصاف اه اقول وعلى هذا الخلاف ما في ديار زمان انهار المساقط التي تجري بالنجاسات وترسب فيها الكفا في النهر يظهر فيها اثر النجاسة وتتغير ولا كلام في نجاستها حينئذ وأما في الليل فانه يزول تغيره فيجري فيها الخلاف المذكور لجريان الماء فيها فوق النجاسة قال في خزانة الفتاوى ولو كان جميع بطن النهر نجساً فان كان الماء كثير لا يرى ما تحته فهو طاهر والا فلا وفي الملتقط قال بعض المشايخ الماء طاهر وان قل اذا كان جارياً اه (تنبيه مهم) قد اعتمد في بلادنا القاء زبل الدواب في مجاري الماء الى البيوت لسد خال تلك المجاري المسماة بالقساطل فيرسب فيها الزبل ويجري الماء فوقها فهو مثل مسألة الجيفة وفي ذلك حرج عظيم اذا قلنا بالنجاسة والخارج مدفوع بالنص وقد تعرض لهذه المسألة العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادي مفتي دمشق في كتابه هدية ابن العماد واستأنس لها ببعض فروع وبالقاعدة المشهورة من ان المشقة تجلب التيسير وبما قرعوا عليها كما ذكره في الاشباه وقد أطال الكلام سيدي عبد الغني النابلسي في شرحه على هذه المسألة بما حاصله انه اذا رسب الزبل في القساطل ولم يظهر أثره فالأمر طاهر واذا وصل الى الحياض في البيوت متغيراً ونزل في حوض صغير أو كبير فهو نجس وان زال تغيره بنفسه لان الماء النجس لا يظهر بتغيره بنفسه الا اذا جرى بعد ذلك بماء صاف فانه حينئذ يظهر فاذا انقطع الجريان بعد ذلك فان كان الحوض صغيراً والزبل راسب في اسفله نجس ما لم يصر الزبل حياً وهي الطين الاسود فانه اذا جرى بعد ذلك بماء صاف ثم انقطع لا ينجس وهذا كله بناء على نجاسة الزبل عندنا وعن زفر وثي ما يؤول كل شيء طاهر وفي المبتغي بالعين المجيبة الارواث كتاباً نجسة الارواية عن محمد أنها طاهرة للبلوى وفي هذه الرواية توسعة لارباب الدواب فقلاً يسلمون عن التلطيخ بالارواث والاختفاء فتخفف هذه الرواية اه كلام المبتغي واذا قلنا بذلك هنا لا يبعد لان الضرورة داعية الى ذلك كما اقتوا بتول محمد بطهارة الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك وفي شرح العباب لابن حجر بناء على قول الامام الشافعي اذا ضاق الامر اتسع انه لا يضر تغير أنهر الشام بما فيها من الزبل ولو قلنا لا يمكن جريها المذطر اليه الناس الا به اه وظاهره أن المعفو عنه عند اثر الزبل لا عينه اه ما في شرح الهدية للخصاص ومخدا

ونحوه وتماه في البحر (ان لم ير) أي يعلم (أثره) فلو فيه جيفة او بال فيه رجل قد وضاً آخر من اسفله جاز ما لم يرفي الجريرة أثره (وهو) اما (طعم اولون اوريج) ظاهره بعم الجيفة وغيرها وهو ما رجحه الكمال وقال بليدة فافهم انه المختار وقواه في النهر وأيده المصنف وفي القهس ستاتي عن المصنفات عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليه انصفه فاكثر لم يجز وهو أحوط

تنبيه مهم في طرح الزبل في القساطل

أقول ولا ينبغي أن الضرورة داعية إلى العفوق العين أيضا فان كثيرا من الحفلات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون
 ماؤها قذرا لا يولى اغلب الاوقات يستحب الماء عين الزبل ويرسب في اسفل الحياض ويكثر ما ينقص الحوض
 بالاستعمال منه اربعة قطع الماء عنه فلا يلقى جارا ولا لاجيا عنه كرى الامر وانقطاع الماء بالكثرة ايا ما قاذ استعوا
 من الانتفاع بغير الحياض لما فيه من الزبل يلزم المخرج الشديد كما هو مشاهد فاحتياجهم الى التوسعة اشد
 من احتياج ارباب الدواب وقد قال في شرح المنية المعلوم من قواعدايتنا التسهيل في مواضع الضرورة
 والبلوى العساسة كما في مسألة آثار انفلاتات ويخرجها اه اى كالعفوق نجاسة المذخور وعن بين الشارع
 الغالب عليه السياسة وغير ذلك ثم في بعض الاوقات يزداد التغيير فيزل الماء الى الحوض اخضر وفيه عين
 الزبل فينجس الحوض لرصغره وان كان جاريا لا يجرى به ماء فينجس ولا ضرورة الى الاستعمال منه في تلك الحالة
 فينتظر صفاءه ثم يعنى عافى القساطل وما في اسفل الحوض لما علمت من الضرورة ومن أن المشتة تجلب التيسير
 ومن انه اذا شاق الامر اتسع والله تعالى أعلم (قوله وألحقوا بالجارى حوض الحمام) اى فى انه لا ينجس
 الا بئله وراز النجاسة اقول وكذا حوض غير الحمام لانه في التنظير يذ كره هذا الحكم في حوض اقل من غير
 في غير ثم قال وكذلك حوض الحمام اه فليحفظ (قوله والغرف متدارك) جلة حلية اى متابع وتفسيره
 كما في البحر وغيره أن لا يسكن وجهه الماء فيباين الغرتين (قوله ويخرج من آخر) اى نفسه او بغيره لما
 في التاتريخية لو كان يدخل الماء ولا يخرج منه لكن فيه انسان يقتل ويخرج الماء باغتساله من الجانب الآخر
 متداركا لا ينجس اه ثم ان كلامهم ظاهره أن الخروج من اعلا فلو كان يخرج من قتب في اسفل الحوض
 لا بعد جاريا لان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم في الحوض الطول والعرض لا العرض واعتبارهم الكثرة والقلة
 في اعلاه فقط كما سذكره الشارح وفي المنية اذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي أن يتوضأ على الوقار حتى يمر عنه
 الماء المستعمل ولم أرا المسألة مصرحاً ثم رأيت في شرح سيدي عبد الغنى في مسألة خزانة الحمام التي اخبر
 أبو يوسف برؤية فأورد فيها قال فيه اشارة الى أن ماء الخزانة اذا كان يدخل من اعلاها ويخرج من ابواب
 في اسفلها فليس بجار اه وفي شرح المنية يظهر الحوض بمجرد ما يدخل الماء من الابواب ويفيض من الحوض
 وهو المختار لعدم يتحقق بقاء النجاسة فيه وصيرورته جاريا اه وظاهر التعليق الاكتفاء بالخروج من الاسفل
 لكنه خلاف قوله ويفيض فتأمل وراجع (قوله مطلقا) اى سواء كان اربعين اربع او اكثر وقيل لولاكثر
 ينجس لان الماء المستعمل يستقر فيه الا أن يتوضأ في موضع الدخول والخروج كفى المنية وظاهر الاطلاق
 أيضا انه اذا علم عدم خروج الماء المستعمل لضعف الجرى لا يضر وليس كذلك ما في المنية عن الخلية والاصح
 أن هذا التقدير غير لازم فان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة الماء وقوته يجوز والا فلا اه وأقره
 الشارح ان زاد في الخلية قوله ولا شك انه حسن لكن قال في التاتريخية بعد ما تروى عن الخلوفاي انه قال
 ان كان يتحرك الماء من جريانه يجوز وأجاب ركن الاسلام السعدى بأن جواز مطلقا لانه ماء جار و الجارى يجوز
 التوضي به وعليه الفتوى اه ثم هذا كما في الخلية مبنى على نجاسة الماء المستعمل وأما على الاصح المختار
 فيجوز التوضؤ ما لم يقلب على ثلثه أن ما بغيره اونسفه فصاعدا ماء مستعمل اه اقول لكن اذا وقع فيه نجاسة
 حتمية كان التفرغ على حاله (قوله وكعين الخ) يفنى عنه الاطلاق السابق كما افاده ح (قوله ينبع
 المسألة) اى من العين وذ كر التميز باعتبار المكان (قوله معزاة التقة) فيه أن عبارة التقيستاني كما
 في الزاهدى وغيره (قوله وكذا يجوز) اى رفع الحدث (قوله براكد) الركود الكون والنبات فامرس
 (قوله اى وقع فيه نجس الخ) شمل ما لو كان النجس غالبا ولا قال في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض
 الكبير لا ينجس الحوض وان كان الماء النجس غالباً على ماء الحوض لانه كلما اتصل الماء بالحوض صار ماء
 الحوض غالباً عليه اه (قوله لبرأثره) اى من طعم اولون او ريح وهذا التبدل لا بد منه وان لم يترك في كثير
 من المسائل الآتية فلا تغفل عنه وقد مر أن المراد من الاثر أثر النجاسة نفسها تدون ما خالطها كحل ونحوه
 (قوله به يفتى) اى بعدم الفرق بين المريبة وغيره وعزاد في البحر الى شرح المنية عن النصاب وأراد بشرح المنية
 الخلية لابن امير حاج وقد ذكر عبارة النصاب في مسألة الماء الجارى لاحتيا على انه يشكلى عليه ما في شرح المنية
 على من الخلاصة انه في المريبة ينجس موضع الرقوع بالايجاع وأما في غير ذلك وقيل لا اه ومثله

طلب

لودخل الماء من اعلى الحوض وخرج
 من اسفله فليس بجار

وألحقوا بالجارى حوض الحمام
 لو الماء نازلا والغرف متدارك
 كحوض صغير يدخله الماء من جانب
 ويخرج من آخر يجوز التوضي
 من كل الجوانب مطلقا به يفتى
 وكعين هي خمس في خمس ينبع
 الماء منه به يفتى قيس تاني
 معزيا للثقة (وكذا) يجوز
 (براكد) كثير (كذلك) اى وقع
 فيه نجس لم ير أثره ولو في موضع
 وقوع المريبة به يفتى بحر

في الحلية وكذا في البدائع لكن عبر بظاهر الرواية بدل الاجماع قال ومعناه أن يترك من موضع النجاسة قدر
الحوض الصغير ثم يتوضأ اه وقد رد في الكفاية بأربعة اذرع في مثلها وقيل يتحزى فان وقع تحزبه أن النجاسة
لم تخلص الى هذا الموضع فوضأ منه قال في الحلية قلت وهو الاصح اه وكذا جزم في الخبئية بتنجس موضع
المرئية بلا تفل خلاف ثم نقل القولين في غير المرئية وصح في المبسوط وأولهما وصح في البدائع وغيرها ثانياً هما
نعم قال في الخرائز والقنوى على عدم التجسس مطلقاً الا بالتغير بلا فرق بين المرئية وغيرها معلوم البلوى حتى
قالوا يجوز الوضوء من موضع الاستنجاء قبل التحرك كما في المعراج عن المجتبى اه وقال في الفتح وعن ابي يوسف
أنه كالجاري لا يتجسس الا بالتغير وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المرئية وغيرها لان الدليل
انما يقتضي عند الكثرة عدم التجسس الا بالتغير من غير فصل اه فقد ظهر أن ما ذكره الشارح مبني على ظاهر
هذه الرواية عن ابي يوسف حيث جعله كالجاري وقد منعه أنه اعتبر في الجاري ظهور الاثر مطلقاً وأنه ظاهر
المتون وكذا قال في الكثرها وهو كالجاري ومثله في المتق وظاهره اختيار هذه الرواية فلذا اختارها في الفتح
واستحسن في الحلية لموافقته لما مر عنه في الجاري قال ويشمله ما في سنن ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه
قال انتهيت الى غدير فاذا فيه جاريت فكففت عنه حتى اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الماء
لا ينجس شيء فاستقينا وأرونا وحلنا اه وهذا وارد على نقل الاجماع السابق والله اعلم (قوله في مقدار
الراكد) يعني عنه قول المصنف فيه المتعلق بالمعتبر فالاولى ذكره بعده تفسير المرجع الضمير (قوله ا كبر رأي
المبتلي به) أي غلبة ظنه لانها في حكم اليقين والاولى حذف ا كبر لظهور التفصيل بعده ط (قوله والا لا)
صادق بما اذا غلب على ظنه الخلو او اشتبه عليه الامر ان لكن الثاني غير مراد لما في التارخائية واذا اشتبه
الخلوص فهو كما اذا لم يخلص اه فافهم (قوله واليه رجع محمد) أي بعده ما قال بتقديره بعشر في عشر
ثم قال لا وقت شياً كما نقله الايعة الثقات عنه بحر (قوله وهو الاصح) زاد في الفتح وهو الاصح باصل ابي
حيفة اعني عدم التحكم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض فيه الى رأي المبتلي بناء على عدم صحة
ثبوت تقديره شرعاً اه وأما تقديره بالفتن كما قاله الشافعي فحديثه غير ثابت كما قاله ابن المديني وضعفه الحافظ
ابن عبد البر وغيره وأطال الكلام عليه في الفتح والبحر وغيرهما من المطولات (قوله وحقق في البحر أنه
المذهب) أي المروى عن ائمتنا الثلاثة وأكثر من النقول الصريحة في ذلك أي في أن ظاهر الرواية عن ائمتنا
الثلاثة تفويض الخلو الى رأي المبتلي به بلا تقدير بشئ ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بعشر
في عشر لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره لانه لما وجب كونه ما استكثره المبتلي فاستكثر واحد
لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من الصور التي يجب فيها على العاقل تقليد
المجتهد ذكره الكمال اه اقول لكن ذكر في الهداية وغيرها أن الغدير العظيم لا يتحرك احد طرفيه بتحريك
الطرف الآخر وفي المعراج انه ظاهر المذهب وفي الزيلعي قيل يعتبر بالتحريك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب
الأول وهو قول المتقدمين حتى قال في البدائع والمحيط اتفقت الرواية عن اصحابنا المتقدمين أنه يعتبر بالتحريك
وهو أن يرتفع ويختف من ساعته لا بعد المكث ولا يعتبر اصل الحركة وفي التارخائية أنه المروى عن ائمتنا
الثلاثة في الكتب المشهورة اه وهل المعتبر حركة الغسل أو الوضوء أو اليد روايات ثانياً اصح لانه الوسط كما في
المحيط والحاوي القدسي ونما في الحلية وغيرها ولا ينبغي عليك أن اعتبار الخلو بغلبة الظن بلا تقدير بشئ
مخالف في الظاهر لا اعتبار بالتحريك لان غلبة الظن امر باطني يختلف باختلاف الظانين وتحرك الطرف الآخر
أمر حسي مشاهد لا يختلف مع أن كلامهم مامة قول عن ائمتنا الثلاثة في ظاهر الرواية ولم أر من تكلم على ذلك
ويظهر لي التوفيق بأن المراد غلبة الظن بأنه لو تحرك لوصل الى الجانب الآخر ا لم يوجد التحريك بالفعل فليأمل
(قوله ورد الخ) حاصله أن صدر الشريعة بنى تقديره بالعشر على اصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حفر
بئر فله حوله اربعون ذراعاً فيكون له حريمها من كل جانب عشرة ذراعاً فينبع غيره من حفر بئر في حريمه الثلاث فيجذب
الماء اليها ينقص ماء الاولى وينبع أيضاً من حفر بالوعة فيه ثلاث عشرة نجاسة الى البئر ولا يمنع فيما وراء الحرم
وهو عشر في عشر قال فعلم أن الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم سرية النجاسة ورد في البحر بأن الصحيح في
الحريم انه اربعون من كل جانب وبأن قوام الارض أضعاف قوام الماء فقياسه عليه في عدم السرية

(والمعتبر) في مقدار الراكد
(ا كبر رأي المبتلي به) فانه غلب
على ظنه عدم خلوص أي وصول
(النجاسة الى الجانب الآخر) جاز
والالا) هذا ظاهر الرواية عن
الامام واليه رجع محمد وهو الاصح
كما في الغاية وغيرها وحقق في البحر
أنه المذهب وبه يعمل وأن التقدير
بعشر في عشر لا يرجع الى اصل
يعتد عليه وروما اجاب به صدر
الشريعة

غير مستقيم وبأن الخشدار إنما يندى بالمعدنين البئر والمبالغة فتؤخذ التماسه وهو يحتمل بملاية الأرض
وربما نوتها (قوله لست في التمساح) قد تعرض لهذا في البحر أيضا ثم رده بأنه إنما يعمل بما صنع من
المذهب لا يتسوى المشايخ والوجه مع صاحب البحر وإذا أطلقت على كلامه ما جرمت بذلك إفاده ما
أقول وهو الذي حط عليه كلام الحق ابن الهمام وتليذه العلامة ابن أمير حاج لكن ذكر بعض الحشيش عن شيخ
الاسلام العلامة محمد الدين الديري في رسالته القول الرافي في حكم ماء الشدافي أنه حقيق فيها ما اختاره
انصاف المتون من اعتبار العشر ورد في ما على من قال بخلافه رداً بليغاً وأورد نحو مائة نقل ناطقة بالحواب الى
أن قال شعر

وإذا كنت في المدارك غزراً * ثم ابصرت حاذقاً لا تمارى

وإذا لم تر الهملال فسلم * لانس رأوه بالابصار

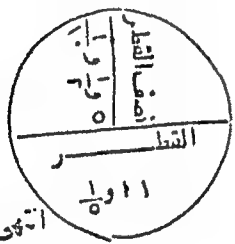
٥١

ولا يخفى أن المتأخرين الذين اقتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضي خان وغيرهما من أهل الترجيح هم أعلم
بالمذهب منافعنا اتعاهم ويؤيده ما قدمه الشارح في رسم الفتى وأما نحن فعلياً اتباع ما رجوه وما جحدوه كما
لو اقتونا في حياتهم (قوله أي في المربع الخ) أشار الى أن المراد من اعتبار العشر في العشر ما يكون وجهه مائة
ذراع سواء كان مربعا وهو ما يكون لكل جانب من جوانبه عشرة ذراع وحول الماء أربعون ووجهه مائة
أو ثمان مائة أو مثلثا فان كلام من المدور والمثلث إذا كان على الوصف الذي ذكره الشارح يكون وجهه
مائة وإذا ذراع يكون عشرة فافهم (قوله وفي المدور ستة وثلاثين) أي بأن يكون دوره ستة وثلاثين
ذراعا وقطره احد عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته أن تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف
الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة أنحاس ذراع ٥١ سراج وما ذكره هو احد اقوال خمسة وفي
الدرر عن الظهيرية هو الصحيح وخو به من علمه عند الحساب وللعلامة الشربلاني رسالة سماها الزهر النضر على
الحوض المستدير أوضح فيها البرهان المذكور مع رد بقية الاقوال وتخلص ذلك في حاشيته على الدرر (قوله
وربما ونحسا) في بعض النسخ أو ونحسا بالواو وهي الاصول بناء على الاختلاف في التعبير فان بعضهم كنوح
افندي عبر بالربع وبعضهم كاشربلاني في رسالته عبر بالخمسة وهو الذي مشى عليه في السراج حيث قال فان
كان مثلثا فانه يعتبر أن يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بأن
تضرب احد جوانبه في نفسه فاصح اخذ ثلثه وعشره فهو مساحته يساؤه أن تضرب خمسة عشر ونحسا في
نفسه يكون مائتين واحد وثلاثين وجزأ من خمسة وعشرين جزأ من ذراع فثلثه على التقريب سبعة وسبعون
ذراعا وعشره على التقريب ثلاثة وعشرون فذلك مائة ذراع وشئ قليل لا يبلغ عشر ذراع ٥١ اقول وعلى
التعبير بالربع يبلغ ذلك الشئ القليل نحو ربع ذراع فالتعبير بالخمسة اولى كما لا يخفى فكان ينبغي للشارح الاقتصار
عليه فافهم (قوله بذراع الكرياس) بالكسرة أي ثياب القطن وبأن مقداره (تنبيه) لم يذ كر مقدار العمق
إشارة الى أنه لا تقدير فيه في ظاهرها الرواية وهو الصحيح بدائع وصح في الهداية أن يكون بحال لا ينحسر
بالاغتراف أي لا ينكشف وعليه الفتوى معراج وفي البحر الاول اوجه لما عرف من اصل أبي حنيفة ٥١
وقبل أربع اصابع مفتوحة وقيل ما بلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعا قهستاني (قوله
لكنه يبلغ الخ) كأن يكون طوله خمسين وعرضه ذراعين مثلافانه لوربع صار عشر في عشر (قوله جاز
تيسيرا) أي جاز الوضوء منه بناء على نجاسة الماء المستعمل او المراد جاز وان وقعت فيه نجاسة وهذا أحد
قولين وهو اختار كما في الدرر عن عيون المذايب والظهيرية وصححه في المحيط والاختيار وغيرهما واختار
في النسخ القول الآخر وصححه تليذه الشيخ قاسم لان مدار الكثرة على عدم خلوص النجاسة الى الجانب الآخر
ولا شك في غلبة الخلو من جهة العرض ومثله لو كان له عمق بلاسعة أي بلا عرض ولا طول لان الاستعمال
من السطح لا من العمق وأجاب في البحر بأن هذا وان كان الوجه الاوجه الا أنهم وسعوا الامر على الناس وقالوا
بالنعم كما أشار اليه في التجنيس بقوله تيسيرا على المسلمين ٥١ وعلاه بعضهم بأن اعتبار الطول لا ينحس واعتبار
العرض ينحس فيبقى طاعرا على اصله للشك في تحسه وتماه في حاشية نوح افندي وبه فارق ماله عمق بلاسعة
(قوله حتى يبلغ الاقل) أي وإذا بلغ الاقل فوقع فيه نجاسة تجسب كما في المنية وتشمل النجاسة الماء المستعمل

لكن في التروا نت حذير بان
اعتبار انه نذر أضبط ولا سيما
في حق من لا رأى له من العوام
فلذا اقتص به المتأخرون للاعلام
أي في المربع بأربعين وفي المدور
بسته وثلاثين وفي المثلث من
كل جانب خمسة عشر وربعا
ونحسا بذراع الكرياس ولوله
طول لا عرض لكنه يبلغ عشرة
في عشر جاز تيسيرا ولو أعلاه
عشر أو أقل جاز حتى يبلغ
الاقل

(قوله وقطره الخ) القطر هو الخط
المار على المركز حتى ينتهي الى
جانب المحيط ونصفه هو هذا القاطع
لنصفه بالمشاهدة بهذه الصورة

الدور ٣٦



انتهى منه

على القول بنباسته ولذا قال في البحر وان نقص حتى صار أقل من عشرة في عشرة لا يتوضأ فيه ولكن يغتفر منه ويتوضأ اه أماعلى القول بطهارته فهي مسألة التوضي من الفاسق وفيها الكلام المأثر فافهم ثم لو امتلا بعد وقوع النجاسة بتي نجس أو قيل لا منية ووجه الثاني غير ظاهر حلية قال في شرح المنية فالخامس أن الماء اذا نجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وان كان كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا ينحس به ولو نقص بعد سقوطه فيه حتى صار قليلا فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه أو ورد عليها هذا هو المختار اه وقوله أو ورد عليها يثير الى ما اختاره في الخلاصة والخاتمة من أن الماء ان دخل من مكان نجس أو اتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرة في عشرة ثم اتصل بالنجاسة لا ينحس (قوله ولو بعكسه) بأن كان اعلاه لا يبلغ عشرة في عشرة وأسفله يبلغها (قوله حتى يبلغ العشر) فإذا بلغها جاز وان كان ما في اعلاه أكثر مما في أسفله أي مقدار المساحة وفي البحر عن السراج الهندي انه الاشبه اه اقول وكانهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنا لان ما في الأسفل في حكم حوض آخر بسبب كثرته مساحة وأنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تنزه بخلاف المسألة الاولى تدبر وهذه يلغز فيها فيقال ماء كثير وقعت فيه نجاسة تنحس ثم اذا قل تطهر بقي ما لو وقعت فيه النجاسة ثم نقص في المسألة الاولى أو امتلا في الثانية قال ح لم اجد حكمه وأقول هذا عجيب فانه حيث حكمنا بطهارته ولم يعرض له ما ينحس هل يوهى بنجاسته نعم لو كانت النجاسة مرمية وكانت باقية فيه أو امتلا قبل جفاف اعلى الحوض تنحس أما اذا كانت غير مرمية أو مرمية واخرجت منه أو امتلا بعد ما حكم بطهارة جوانب اعلاه بالجفاف فلا اذ لا مقتضى للنجاسة هذا ما ظهر لي (قوله ولو جرد ماءه) أي ماء الحوض الكبير أي وجهه الماء منه (قوله فتنب) أي ولم تبلغ مساحة الثقب عشرة في عشرة (قوله منفصلا عن الجدد) أي منفصلا عنه غير متصل به بحيث لو حرك تحرك (قوله وان متصلا) أي لا يجوز الوضوء منه وهو قول نصير والاسكاف وقال ابن المبارك وأبو حفص الكبير لا بأس به وهذا أوسع والاقل احوط وقالوا اذا حرك موضع الثقب تحرك الماء فاعلم عنده أن ما كان راكدا ذهب وهذا ماء جديد يجوز بالاختلاف اه بدائع وفي الخاتمة ان حرك الماء عند ادخال كل عضو مرة جاز اه والنظار أن القول الاول هو الاشبه كما مر عن السراج الهندي ثم رأيت في المنية شرح بأن القسوى عليه وفي الحلية أن هذا مبني على نجاسة الماء المستعمل (قوله تنحس) أي موضع الثقب دون المنسل فلوثقب في موضع آخر وأخذ الماء منه ووضع في التارخالية (قوله لا لو وقع فيه الخ) أي لا ينحس موضع الثقب لان الموت يحصل غالباً بعد التسفل ولا ماتمته لكثرة لكن في تصوير المسألة بوقوع الكلب نظر لتنحس الثقب بلا فاة الماء لقمه وأنفه ولذا صورها في المنية بوقوع الشاة وفي شرحها اذا علم أن الموت حصل في الثقب قبل التسفل منه او كان الحيوان الواقع متنجسا تنحس ما في الثقب (قوله بجزءه) أي بأن يدخل من جانب ويخرج من آخر حال دخوله وان قل الخارج بجزء قال ابن التخنه لانه صار جارا حقيقة وبخروج بعضه وقع الشك في بقاء النجاسة فلا يتبع مع الشك اه وقيل لا يظهر حتى يخرج قدر ما فيه وقيل ثلاثة أمثاله بجزء فلو خرج بلا دخول كأن ثقب منه ثقب فليس بجار ولا يلزم أن يكون الحوض ممتلئا في اول وقت الدخول لانه اذا كان ناقصا فدخل الماء حتى امتلا وخرج بعضه طهر أيضا كالماء كان ابتداء ممتلئا فنجسا كما حققته في الحلية وذكر فيها أن الخارج من الحوض نجس قبل الحكم عليه بالطهارة اه اقول هو ظاهر على القولين الاخيرين لانه قبل خروج المثل او ثلاثة الامثال لم يحكم بطهارة الحوض فظهر كون الخارج نجسا وأما على القول المختار فقد حكم بالطهارة بمجرد الخروج فيكون الخارج طاهرا تأمل ثم رأيت في الظهيرية ونفسه والصحيح انه يظهر وان لم يخرج مثل ما فيه وان رفع انسان من ذلك الماء الذي خرج ونوضأ به جاز اه فنه الجد لكن في الظهيرية أيضا حوض نجس امتلا ماء وفار ماؤه على جوانبه وجف جوانبه لا يطهر وقيل يظهر اه وفيها ولو امتلا فشراب الماء في جوانبه لا يطهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر اه وفي الخلاصة المختار أنه يظهر وان لم يخرج مثل ما فيه فلا امتلا الحوض وخرج من جانب الشط على وجه الجريان حتى بلغ الشجرة يطهر أما قدر ذراع او ذراعين فلا اه فليتأمل (قوله وكذا البئر وحوض الحمام) أي يظهر ان من النجاسة بجزء الجريان وكذا ما في حكمه من الغرف المتدارك كما مر (تنبيه) هل يلحق نحو القصعة بالحوض فإذا كان

ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجوز حتى يبلغ العشر ولو جرد ماءه فتنب ان الماء منفصلا عن الجدد جاز لانه كالمقف وان متصلا لانه كالمقصعة حتى لو وقع فيه كلب تنحس لا لوقوع فيه فمات تسفله ثم اختار طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذا البئر وحوض الحمام هذا وفي القهستاني

مطلب

يطهر الحوض بمجرد الجريان

مطلب

في الحاق نحو القصعة بالحوض

فيهما ماء نجس ثم دخل فيهما ماء جار حتى طهر من جوانبها هل تطهر من الماء الذي فيها كالحوض ام لا اعدم
الضرورة في غسلها توقفت فيه مدة ثم رأيت في خزائنه التساوى اذا فسد ماء الحوض فأخذ منه بالقصعة
وأمسكها تحت الانبوب فدخل الماء وسال ماء القصعة فتوضأ به لا يجوز اه وفي الطهيرة في مسألة الحوض
لخرج من جانب آخر لا يظهر مالم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات كك القصعة عند بعضهم والصحيح انه
يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه اه فالظاهر ان ما في الخزائنه مبنى على خلاف الصحيح يؤيده ما في البدائع
بعد حكايته الاقوال الثلاثة في جريان الحوض حيث قال مانصه وعلى هذا حوض الحمام والاواني اذا نجس
اه ومقتضاه انه على القول الصحيح تطهر والاواني أيضا بمجرد الجريان وقد علل في البدائع هذا القول بأنه صار
ماء جاريا ولم يستيقن بقاء النجاسة فيه فانضح الحكم ولله الحمد وبقي شيء آخر سئل عنه وهو أن دلوا نجس فأفرغ
فيه رجل ماء حتى امتلأ وسال من جوانبه هل يطهر بمجرد ذلك ام لا والذي يظهر لي الطهارة أخذاً بما ذكرناه هنا
ومما تر من أنه لا يشترط أن يكون الجريان بعدد وما يقال انه لا يعد في العرف جاريا بمشروع لما تر من أنه لو سال دم
رجله مع العصور لا نجس وكذلك ما ذكره الشارح بعده من انه لو حفر نهر من حوض صغير وأصب الماء
في طرف الميزاب الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الخزائنه والذخيرة من المسائل فكل هذا اعتبروه جاريا فكذا هنا
وأخبرني شيخنا حفظه الله تعالى أن بعض أهل عصره في حلب أفتى بذلك حتى في المائعات وانهم أنكروا عليه ذلك
وأقول مسألة العصور تشهد لما أفتى به وقد مر أن حكم سائر المائعات كالما في الاصح فالحاصل أن ذلك له شواهد
كثيرة فمن أنكره وادعى خلافه يحتاج الى اثبات مدعاه بنقل صريح لا بمجرد أنه لو كان كذلك لذكره في تطهير
المائعات كالزيت ونحوه على أني رأيت بعد ذلك في القهستاني أول فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر
أن المائعات كالماء واللبس وغيرهما طهارته اما بجرائه مع جنسه مختلطاً به كما روى عن محمد كما في التمرائني
واما بالخلط مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخابية ثم صب فيه ماء مثله وحرك ثم ترك حتى يعلى وأثبت اسفلها حتى
يخرج الماء هكذا يفعل ثلاثاً فانه يطهر كما في الزاهدي الخ فهذا صريح بانه يطهر بالاجراء نظير ما قدمناه عن
الخزائنه وغيرها من انه لو أجرى ماء اناء من احدهما نجس في الارض اوصيهما من علو فاختلطاً طهر باعتزله ماء
جار نعم على ما قدمناه عن الخلاصة من تخصيص الجريان بأن يكون أكثر من ذراع او ذراعين يتقيد بذلك
دنيا لكنه مخالف لاطلاقهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان هذا ما ظهر لفكري السقيم وفوق كل ذي علم عليم
(قوله والمختار ذراع الكرباس) وفي الهداية أن عليه التسوية واختاره في الدرر والطهيرة والخلاصة والخزائنه
قال في البحر وفي الثانية وغيرها ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع قائمة وفي المحيط
والكافي انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في التهر وهو الانسب قلت لكن رده في شرح المنية بأن المقصود
من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف باختلاف الأزمنة والامكنة (قوله وهو
سبع قبضات فقط) أي بلا اصبع قائمة وهذا ما في اللؤلؤ الحية وفي البحر أن في كثير من الكتب انه ست قبضات ليس
فوق كل قبضة اصبع قائمة فهو أربع وعشرون اصبعاً بعد حروف لاله الا الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع
القائمة ارتفاع الابهام كما في غاية البيان اه والمراد بالقبضة اربع اصابع مضمومة نوح اقول وهو قريب
من ذراع اليد لانه ست قبضات وشئ وذلك شبران (قوله فيكون ثمانية في ثمان) كانه قل ذلك عن القهستاني
ولم يتحتمه وضواه فيكون عشر في ثمان وبين ذلك أن القبضة اربع اصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات
وثلاث اصابع يكون خساو ثلاثين اصبعاً واذا ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضربها في خمس
وثلاثين تبلغ ألفين وثمانمائة اصبع وهي مقدار عشرين في عشر بذراع الكرباس المقدري سبع قبضات لان الذراع
حينئذ ثمانية وعشرون اصبعاً والعشر في عشر مائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار وأما على
ما قاله الشارح فلا تبلغ ذلك لانك اذا ضربت ثمانية في ثمان تبلغ اربعاً وستين فاذا ضربتها في خمس وثلاثين تبلغ
الفين ومائتين وأربعين اصبعاً وذلك ثمانون ذراعاً بذراع الكرباس والمطلوب مائة قاله صواب ما قلناه فافهم (قوله
ولو حكى الخ) تكرار مع قوله ولوله طول لا عرض الخ ط (قوله عمقها) بالفتح وبالضم وبضمتين فعبر البئر ونحوها
قاموس (قوله في الاصح) ذكر في المجتبى والتمرناشي والايضاح والمبتغي وعزاه في التقنية الى شرح صدر القضاة
وجمع التشاريق وهو متوغل في الاغراب مخالف لما أطلقه جهه والاصحاب كما في شرح الوهبانية (قوله وحينئذ)

قوله وبقي شيء الخ اقول رأيت بعد
كأبقي اه هذا المحل في حاشية
الاشباه والتضاريف في آخر الفن
الاول للعلامة الكفيري التي
تألفها عن شيخه الشيخ اسماعيل
الحائلي مفتي دمشق مانصه مسألة
اذا كان في الكوز ماء مستنجس
فصب عليه ماء طاهر حتى جرى الماء
من الانبوب بحيث يعد جرياناً ولم
يتغير الماء فانه يحكم بطهارته اه
منه

والمختار ذراع الكرباس وهو سبع
قبضات فقط فيكون ثمانية في ثمان
بذراع زماننا ثمان قبضات وثلاث
اصابع على القول المفتي به بالعشر
أي ولو حكى كالمعلم ماله طول بلا
عرض في الاصح وكذا بترعيتها
عشر في الاصح وحينئذ فلو ماؤها

مطلب

في مقدار الذراع وتعيينه

يقدر عشر لم يجس كافي المنيّة
وحينئذ يعمق خمس اصابع تقريباً
ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثناعشر من
من الماء الصافي ويسعه غدیر كل
ضلع منه طولاً وعرضاً وعمقاً
ذراعان وثلاثة أرباع ذراع
ونصف اصبع تقريباً كل ذراع
اربعة وعشرون اصبعاً اه قلت
وفيه كلام اذ العمد عدم اعتبار
العمق وحده قصير (ولا يجوز
جماء) بالمسدة (زال طبعه) وهو
السيلان والارواء والانبات
(ب) سبب (طبخ كرق) وماء باقلاء
الاجا قصده التطفيف كاشنان
وصابون فيجوز ان يرققه (او)
جماء (استعمل) لا جل (قربة)
أي ثواب ولومع رفع حدث اومن
میرأ وحائض لعادة عبادة او غسل
میت اوید لا كل اومنه بنیة السنة

مجس
الماء المستعمل

مطل
فی تفسیر القربة والثواب

أى اذا اعتبر العمق بلاسعة (قوله بقدر العشر) أى بقدر المربع الذى هو عشر فى عشر (قوله وحينئذ)
الاولى حذفه لا غناء ما قبله عنه (قوله فعمق الخ) حاصله انه اذا كان غدیر عشر فى عشر عمقه خمس اصابع
تقريباً كان ماؤه ثلاثة آلاف الخ وقد منّا الاقوال فى مقدار العمق وليس فيها قول بتقديره بخمس اصابع
(قوله وثلاثمائة) فى بعض النسخ وثمانمائة والموافق لما فى القهستانى الاول (قوله منّا) قال فى
القاموس المن كیل اومیزان اورطلان كالمناجعة أمان وجع المنّا أسنا والرطل بالفتح وبكسر اثنا عشرة اوقية
والاوقية اربعون درهما (قوله فعمق خمس اصابع الخ) الاولى اعتباره بالاربع لانه المنقول كما قدمناه
عن القهستانى ولانه اسمل وعليه فيبلغ فى المربع ما طول وعرضه وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفى المثلث ما طول وعرضه ثلاثة اذرع وخسة أسداس ذراع وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفى المدور ما قطره وعمقه ذراعان واحدى وعشرون اصبعاً وخسة أسداس اصبع ووزن ذلك الماء
بالثقل سبعة عشر قلة وثلاث خمس قلة والقلة ما ثمان وخسون رطلاً بالعراقى كل رطل مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة أسباع درهم وجملة ذلك بالرطل الشامى فى زماننا سبعمائة رطل واحد وستون رطلاً وعشرون اوقاً
واحد وخسون درهما وثلاثة أسباع درهم كل رطل سبعمائة درهم وعشرون درهما (قوله زال طبعه) أى
وصفه الذى خلقه الله تعالى عليه ط (قوله والانبات) اقتصر الخوانى عليه لاستزامة الارواء دون العكس
فان الانسبة تروى ولا تنبت والماء الملح طبعه الانبات الا انه عدم منه لعارض كالماء الحار ط (قوله بسبب
طبخ) أى بغيره فبجرت تسخين الماء بدون خلط لا يسمى طبخاً ط عن ابى السعود أى لان الطبخ هو الانضاج
استواء قاموس (قوله وماء باقلاء) أى قول وهو مخفف مع المدو مشدود ويخفف مع القصير كما فى القاموس
ورسم الاول بالالف والثانى بالياء (قوله ان بقى رقه) أمالوصار كالسويق المخلوط فلا زال اسم الماء منه
كما قدمناه عن الهيداية (قوله اوجاء استعمال الخ) أعلم أن الكلام فى الماء المستعمل يقع فى اربعة مواضع
الاول فى سببه وقد اشار اليه بقوله لقربة اورفع حدث الثانى فى وقت ثبوته وقد اشار اليه بقوله اذا استقر فى مكان
الثالث فى صفته وقد بينا بقوله طاهر الرابع فى حكمه وقد بينه بقوله لا مطهر اه بحر (قوله أى ثواب)
قدمنا فى سنن الوضوء أن القربة فعل ما شاب عليه بعدمعرفة من يتقرب اليه وان لم يتوقف على نية كالوقوف
والعتق وفى البحر عن شرح النقاية انها ما تعلق به حكم شرعى وهو استحقات الثواب اه وفى شرح الاشياء
لليرى قال علماؤنا ثواب العمل فى الاخرى عبارة عما اوجبه الله للعبد جزاء لعمله تفسير الشارح القربة بالثواب
من تفسير النبى بحكمه وهو شائع فى كلامهم كما مر وهو المتبادر من تغيير المصنف بلام التعليل أى لاجل نيل قربة
نعم لو قال المصنف فى قربة لتعين تفسيرها بالفعل فافهم (قوله ولومع رفع حدث) يشير به بقوله الا لا ولومع قربة
الى أن أوفى قوله اورفع حدث مانعة الخلط لا مانعة الجمع لان القربة ورفع الحدث قد يتجعدان وقد ينفرد كل منهما
عن الآخر كما سيظهر فينبغي سماعهم وخصوص وجهى (قوله اومن مجزى) أى اذا توضأ يديه بالتطهير كفى
الخشية وهو معلوم من سياق الكلام وظاهره أنه لو لم يرد به ذلك لم يصير مستعملاً تأمل (قوله او حائض الخ)
قال فى النهر قالوا بوضوء الحائض يصير مستعملاً لانه يستحب لها الوضوء لكل فرضة وأن تجلس فى مصلاها
قدرها كلاتنسى عاداتها ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفرضة وينبغى أنها لو وضأت لتهجد عادى
او صلاة نهي وجلس فى مصلاها أن يصير مستعملاً ولم أره لهم اه وأقره الرملى وغيره ووجهه ظاهر فلما
جزم به الشارح فأطلق العبادة تبعاً لجامع الفتاوى فانه قال يستحب لها أن تتوضأ فى وقت الصلاة وتجلس
فى مسجد ها تسج وتهل مقداراً دائها ثلاثاً تزول عادة العبادة (قوله او غسل ميت) معطوف على رفع حدث
وكون غسله مستعملاً هو الاصح وانما اطلق محمد بن جاسم الانه لا تخلو عن النجاسة غالباً بحر أقول قد
يقال انه مبنى على ما هو قول العامة واعتمد فى البدائع من أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموى
لا نجاسة حدث وعليه فلا حاجة الى تأويل كلام محمد وسنوضحه فى اول فصل البئر ويجوز عطفه على مجزى
ولو من اجل غسل ميت لانه يندب الوضوء من غسل الميت كما مر (قوله بنیة السنة) قيده فى البحر أخذاً
من قول المحيط لانه اقام به قربة لانه سنة اه قال فى النهر وعليه فينبغى اشتراطه فى كل سنة كغسل
القم والانتف ونحوهما وفى ذلك تردد اه قال الرملى ولا تردد فيه حتى لو لم يكن جنباً وقصد بغسل القم

والألف ونحوهما مجزأ للتنظيف لا إقامة القربة لا بصير مستعملا (قوله أو لاجل رفع حدث) مفاد اللام
 أنه قصد رفع الحدث فيكون قربة أيضا مع أن المراد ما حو أعم كما افاده الشارح بقوله ولومع قربة فكان الاولى أن
 يقول أو في رفع حدث تأمل (قوله كوضوء محدث) فإنه ان كان منوبيا اجتمع فيه الامران والا كما لو كان
 للتبريد فرفع الحدث فقط (قوله ولوللتبريد) قيل فيه خلاف بمجده بناء على أنه لا يستعمل عنده الا بإقامة القربة
 أخذنا من قوله فيما لو انغمس في البئر لطلب الدلو بأن الماء طهر وقال السرخسي والتحجج عنده استعماله
 بإزالة الحدث الا للضرورة كسألة البئر ونغماسه في البحر (قوله فلو توضأ متوضئ الخ) مختار قول المصنف
 لاجل قربة أو رفع حدث لكن أو رد أن تعليم الوضوء قربة فينبغي أن يصير الماء مستعملا وأجاب في البحر وتبعه
 في التبريد وغيره بأن التوضئ نفسه ليس قربة بل التعليم وهو أمر خارج عنه ولذا يحصل بالقول (قوله أو لطين)
 أي ونحوه كوضوء لعدم إزالة الحدث وإقامة القربة وكذلك لو وصلت شعرا حتى بذوايتها فغسلته لم يصير
 مستعملا لأنه لم يبق له حكم البدن بخلاف ما لو غسل رأس مقتول قد بان منه ونغماسه في البحر (فائدة) قال
 سيدي عبد الغني الظاهر أن المحدث تكفيه غسله واحدة عن الطين ونحوه وعن الحدث بخلاف النجاسة
 كما قدمناه (قوله بلانية قربة) بأن اراد الزيادة على الوضوء الاول وفيه اختلاف المشايخ أما لو أراد بها
 ابتداء الوضوء صار مستعملا بدائع أي اذا كان بعد الفراغ من الوضوء الاول والا فكان بدعة كما مر
 في محله فلا يصير الماء مستعملا وهذا أيضا اذا اختلف المجلس والا فلا لأنه مكروه بحر لكن قدمناه أن المكروه
 تكراره في مجلس مرارا (قوله نحو غنذ) أي مما ليس من أعضاء الوضوء وهو محدث لاجنب وقيل
 يصير مستعملا بناء على القول بحلول الحدث الاصغر بأكمل البدن وغسل الاعضاء ارفع عن الكل تحقيقا
 والراجح خلافه أفاده في النهر وأفاد سيدي عبد الغني أن الظاهر أن المراد بأعضاء الوضوء ما يشمل المسنونة
 معنية فعل المسنة تأمل (قوله أو ثوب طاهر) أي ونحوه من الجامدات كالقدور والقصاع والثمار فهستاني
 (قوله أو دابة تؤكل) كذا في البحر عن المبتني قال سيدي عبد الغني وتقييده بالما كولة فيه نظر لان غيرها
 كذلك لا تنجس الماء ولا تنسب طهوريته كالجار والفسارة وسباع البهائم التي لم يصل الماء اليها اه و ذكر
 الرحمن نحوه (قوله أو لاجل اسقاط فرض) فيه ما في قوله أو لاجل رفع حدث وهذا سبب ثالث للاستعمال
 زاده في الفتح أخذنا من مسألة الحب المذكورة ومن تعليلها المنقول عن الامام بسقوط الفرض لانه ليس بقربة
 لعدم النية ولا رفع حدث لعدم تجزئته كما يأتي (قوله هو الاصل في الاستعمال) أي هو الاصل الذي بني عليه
 الحكم بتدنس الماء قال في الفتح لان المعلوم من جهة الشارع أن الآلة التي تسقط الفرض وتقامم بها القربة
 تتدنس كمال الزكاة تدنس باسقاط الفرض حتى جعل من الاوساخ ثم قال بعده والذي نعقله أن كلاما من التقرب
 والاسقاط مؤثر في التغير ألا ترى انه انفراد وصف التقرب في صدقة التلوق وأثر التغير حتى حرمت على النبي
 صلى الله عليه وسلم فعرفنا أن كلا أثر تغيرا شرعيا اه اقول ومقتضاه أن القربة اصل أيضا بخلاف رفع الحدث
 لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة واسقاط الفرض اوفى ضمن ما فكان فرعاً بهذا ظاهر أنه يستغنى بهما عنه
 فيكون المؤثر في الاستعمال الاصلان فقط فيقال هو ما استعمل في قربة سواء كان معها رفع حدث واسقاط
 فرض او لا وفي اسقاط فرض سواء كان معه قربة أو رفع حدث او لا وهذا ما ظهر لي من فيض الفتاح
 العليم فاعتنه (قوله بأن يغسل) أي المحدث والجنب بعض أعضائه أي التي يجب غسلها احترازا عن غسل
 المحدث نحو الفخذ كما مر ثم الظاهر أنه أراد الغسل بنية رفع الحدث ليغير قوله أو يدخل يده الخ قال في البرازية
 وان ادخل الكف للغسل قد تأمل ثم في الخلاصة وغيرها ان كان اصعبا او كثر دون الكف لا يضر قال في الفتح
 ولا يخلو من حاجته الى تأمل وجهه (قوله في حب) بالمهمة الجزة والضخمة منها قاموس (قوله لغير
 اغتراف) بل للتبريد او غسل يده من طين أو عجين فلو قصد الاعتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يصير مستعملا
 للضرورة (قوله فانه يصير مستعملا) المراد أن ما اتصل بالعضو وانفصل عنه مستعمل على ما مر ويأتي (قوله
 لسقوط الفرض) أي فلا يلزمه إعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية الاعضاء وهذا التعليل منقول عن
 الامام كما مر فلا يقال ان العلة زوال الحدث زوالا موقوفا كذا في البحر على أن الاصل التعديل بما هو الاصل وقد
 علت أن زوال الحدث فرع (قوله وان لم يزل الخ) كان الاولى اسقاط ان وزيادة انه لم توجدنية القربة كما فعل

(أو) لاجل (رفع حدث) ولومع
 قربة كوضوء محدث ولوللتبريد فلو
 توضأ متوضئ لتبريد أو تعليم أو
 لطين بيده لم يصير مستعملا اتفاقا
 كزيادة على السلات بلانية قربة
 وكغسل نحو غنذ أو ثوب طاهر
 أو دابة تؤكل (أو) لاجل (اسقاط
 فرض) هو الاصل في الاستعمال
 كما نبه عليه السكالك بأن يغسل بعض
 أعضائه أو يدخل يده أو رجله
 في حب لغير اغتراف ونحوه فانه
 يصير مستعملا لسقوط الفرض
 اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه

في البحر ليكون بيان الوجه زيادة هذا السبب الثالث وأنه لا يغني عنه ما قبله من السببين كما قد سناه وما في النهر من انه انما يتم زيادته بقدر ان اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كان قربة اعتبره ط بأن اسقاط الفرض لا يتوقف على النية ولا ثواب بدونهما فكيف يمكن أن يكون قربة (قوله جنباته) أي جنباته العضو المغسول في صورة الحدث الأكبر (قوله ما لم يتم) أي ما لم يغسل بقية الاعضاء (قوله على المعتقد) قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث يقال بمعنىين بمعنى المانعة الشرعية عما لا يحل بدون الطهارة وهذا لا يتجزأ ابلا خلاف عند أبي حنيفة وصاحبه ومعنى النجاسة الحسنة وهذه لا يتجزأ ثبوتها وارتفاعها ابلا خلافا وصيرورة الماء مستعملا بازالة الثانية اه اقول والظاهر أنه اراد بتجزئ الثاني ثبوتها كما في الحدث الأصغر بالنسبة للأكبر فإنه يحل بعض أعضاء البدن وفي عدم تجزئ الأول بلا خلاف نظر لما قدمه الشارح من الخلاف في جواز القراءة ومسح المصغف بعد غسل القدم واليد تأمل (قوله وينبغي أن يزداد أو سنة) فيه أن السنة لا تقام الا بنية فدخل في قوله لا جمل قربة وان قصد بغسل نحو القدم واليد مجرد التنظيف لم يصير مستعملا كما مر عن الرمي فلم توجد السنة ثم رأيت في حاشية ح ثم قال وكأنه الى هذا الشارح قوله قائل (قوله وقيل اذا استقر) أي بشرط أن يستقر في مكان من أرض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك وحذفه لأنه اراد بالاستقرار التام منه وهذا قول طائفة من مشايخ بلخ واختاره نضر الاسلام وغيره وفي الخلاصة وغيره انه المختار الا أن العامة على الأول وهو الأصح وأثر الخلاف يظهر فيما لو انفصل فسقط على انسان فأجره عليه صح على الثاني لا الأول نهر قلت وقد مر أن أعضاء الغسل كعضو واحد فلو انفصل منه فسقط على عضو آخر من أعضاء الغسل فأجره عليه صح على القولين (قوله ورجح للرجح) لأنه لو قيل باستعماله بالانفصال فقط لتنجس ثوب المتوضي على القول بنجاسة الماء المستعمل وفيه حرج عظيم كما في غاية البيان (قوله عفو اتفاقا) أي لا مؤاخذه فيه حتى عند القائل بنجاسة للضرورة كما في البدائع وغيرها (قوله وهو ظاهر الخ) رواه محمد عن الامام وهذا الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون فالواعليم والقوى لا فرق في ذلك بين الجنب والمحدث واستثنى الجنب في التجنيس الا أن الاطلاق اولى وعنده التخفيف والتغليظ ومشايخ العراق نقوا الخلاف وقالوا انه ظاهر عند الكل وقد قال في المجتبى صح الرواية عن الكل انه ظاهر غير ظهور فالاشتغال بتوجيه التغليظ والتخفيف مما لا جدوى له نهر وقد أطل في البحر في توجيه هذه الروايات ورجح القول بنجاسة من جهة الدليل لقوته (قوله وهو الظاهر) كذا في الذخيرة أي ظاهر الرواية ومن سرح بأن رواية الطهارة ظاهر الرواية وعليها الفتوى في الكافي والمعنى كما في شرح الشيخ اسماعيل (قوله لكن الخ) دفع لما قد يتوهم من عدم كراهة شربه على رواية الطهارة ومثل الشرب التوضي في المسجد في غير ما عهده وفي البحر عن الخائفة لو توضأ في اثناء في المسجد جاز عندهم (قوله وعلى) متعلق بذكره مخذوف فاعطوف على يكره المذكور (قوله تحريما) قال في البحر ولا يجزئ أن الكراهة على رواية الطهارة أما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث والتجسس منها اه وأجاب الشارح تبعا للنهر وأقره الرمي بجمل الكراهة على التحريم لان المطلق منها ينصرف اليها قلت ويؤيده أن نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية واذا عبروا بالكراهة في لحم الجمار ونحوه (فرع) الماء اذا وقعت فيه نجاسة فإن تغير وصفه لم يجز الاتماع به بحال والاجاز كبل الطين وسقي الدواب بحر عن الخلاصة (قوله ليس بطهور) أي ليس بطهر (قوله على الرابع) مر بطل بقوله بل نجس أي نجاسة حقيقية فانه يجوز انزالتا غير الماء المطلق من المائعات خلافا لمحمد (قوله فرع الخ) هذا ما عبر عنه في الكثر وغيره بقوله ومسألة البئر جط فاشار بالجم الى ما قال الامام ان الرجل والماء نجسان وبالحاء الى ما قال الثاني انهما نجسهما وبالباء الى ما قال الثالث من طهارتهما ثم اختلف الصحیح في نجاسة الرجل على الأول فقيل للجنبه فلا يقرأ القرآن وقيل لنجاسة الماء المستعمل فيه رآ اذا غسل فاه واستظهره في الخائفة قلت ومبنى الأول على تجسس الماء لسقوط فرض الغسل عن بعض الاعضاء بأول الملاقاة قبل تمام الانعماش والثاني على انه بعد الخروج من الجنابة كما يفيد ما في البحر عن الخائفة وشروح الهداية وينبغي على الأول أن تكون النجاسة بنجاسة الماء أيضا لا الجنابة فقط تأمل ومبنى قول الثاني على اشتراط الصب في الخروج من الجنابة في غير الماء الجاري وما في حكمه ومبنى قول الثالث على عدم اشتراط

اوجنباته ما لم يتم اعدم تجزئها
زوالا وثبوتها على المعتقد وينبغي
أن يزداد أو سنة اعم المصنعة
والاستدشاق قائل اذا انفصل
عن عضو وان لم يستقر في شيء
على المذهب وقيل اذا استقر ورجح
لخرج ورد بأن ما يصيب مسددا
المتوضي وثباته عذو اتفاقا وان
كثر (وهو ظاهر) ولو من جنب
وهو الظاهر لكن يكره شربه والجنب
به تنزيها للاستقذار وعلى رواية
نجاسته تحريما (و) حكمه أنه
(ليس بطهور) حدث بل نجس
على الرابع المعتقد (فرع)

قوله في الكافي الخ هكذا بخطه
ولعل الأولى أن يقول صاحب
الكافي الخ أو نحو ذلك تأمل اه
مصححه

مطل
مسألة البئر جط

ولم يصير الماء مستعملاً للضرورة كذا قرره في البحر وغيره (قوله في محدث) أي حدثاً أصغراً أو كبيراً جنباً
 أو حوضاً أو نقاساً بعد انقطاعهما أو قبل الانقطاع وليس على أعضائهما نجاسة فهما كالطاهر إذا انغمس للتبرد
 لعدم خروجهما من الحوض فلا يصير الماء مستعملاً بغير عن الخائبة والخلصة وتماه في ح (قوله
 في ث) أي دون عشر في عشر ح أي وليست جارية (قوله لدلو) أي لاستخراج قديدته لأنه لو كان
 للاغتسال صار مستعملاً اتفاقاً قال في النهر أي بين الامام والثالث لما مر من اشتراط الصب على قول الثاني
 اه وذكره في البحر مجتمعا أقول والظاهر أن اشتراط الصب على قول الثاني عند عدم التيقن بقيامه مقامها
 كما يدل عليه ما يأتي من نصريحه بقيام التذلل مقامها قد بر (قوله أو تبرد) تبع في ذكره صاحب البحر
 والنهر بناء على ما قبل أنه عند محمد لا يصير الماء مستعملاً إلا بنية القرية وقته من أن ذلك خلاف الصحيح عنده
 وأن عدم الاستعمال في مسألة البر عند الضرورة ولا ضرورة في التبريد فإذا اقتصصر في الهداية على قوله
 اطلب الدلو (قوله مستحباً بالماء) قيد به لأنه لو كان بالاجبار تجس كل الماء اتفاقاً كما في البرازية
 نهر قلت وفي دعوى الاتفاق نظر فقد نقل في التاترخانة اختلاف الصحيح في التجسس وعدمه أي بناء على
 أن البحر مخفف أو مظهر ويرجح في الفتح الثاني نعم الذي في أكثر الكتب ترجيح الأول كما أفاده في تنوير البصائر وتمام
 الكلام عليه سيما في فصل الاستنجاء إن شاء الله تعالى (قوله ولا تجس عليه) عطف عام على خاص فلو كان
 على بدنه أو ثوبه نجاسة تجس الماء اتفاقاً (قوله ولم ينو) أي الاغتسال فلو نواه صار مستعملاً بالاتفاق
 إلا في قول زفر سراج وهذا مؤيد لما تقدمناه من أنه عند الثاني مستعمل أيضاً والمراد أنه لم ينو بعد انغماسه
 في الماء فلا ينافي قوله لدلو أفاده ط (قوله ولم يتدلك) كذا في المحيط والخلصة وظاهره أنه لو نزل للدلو وتلك
 في الماء صار مستعملاً اتفاقاً قال التذلل فعل منه قائم مقام النية فصار كالموئيل للاغتسال بغير نهر وظهر فتنه
 وقيدته في شرح النية الصغير بما إذا لم يكن تدلك لازالة الوسخ (قوله والاصح الخ) هذا القول غير الأقوال
 الثلاثة المارة المرزالياً يحيط ذكره في الهداية رواية عن الامام قال في البحر وعن أبي حنيفة أن الرجل
 طاهر إن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو قال الزبيعي والهندي وغيرهما تبعاً
 لصاحب الهداية وهذه الرواية وفق الروايات أي للقياس وفي فتح القدير وشرح المجمع أنها الرواية الصحيحة ثم قال
 في البحر فعلم أن المذهب المختار في هذه المسألة أن الرجل طاهر والماء طاهر غير طهوراً ما كون الرجل طاهراً
 فقد علمت صحته وأما كون الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمته أيضاً بما تقدمناه اه ومثله في الحلية
 وبه علم أن هذا ليس قول محمد لأن عنده لا يصير الماء مستعملاً للضرورة كما مر وأما الامام فلم يعتبر الضرورة
 هنا بل حكمه باستعماله لسقوط الفرض كما تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يصح الخلاف المرزولة نعم ذكر
 في البحر عن الجرجاني أنه انكر الخلاف إذ لا نص فيه وأنه لا يصير مستعملاً ولو اغترف الماء بكفه للضرورة
 بلا خلاف أقول وهو خلاف المشهور في كتب المذهب من إثبات الخلاف ومن أن الذي اعتبر الضرورة هو محمد
 فقط وكان غيره لم يعتبرها لندرة الاحتياج إلى الانغماس بخلاف الاحتياج إلى الاعتراف باليد فانهم (قوله
 والمراد الخ) صرح به في الحلية والبحر والنهر وهذه العلامة المقدسة في شرح نظم الكنز بأنه تأويل بعيد جداً
 وقوله على ما مر أي من أنه لا فرق بين الملقى والملاق وهذه مسألة الفساق وقد علمت ما فيها من المعتكف العظيم
 بين العلماء المتأخرين (قوله وكل آهاب الخ) الآهاب بالكسر اسم للجلد قبل أن يدبغ من ماء كحل أو غيره جمعه
 آهاب بضمه من ككتاب وكب فاذن دغ سمي ادباً وصر ما وجراباً كما في النهاية وإنما ذكر المصنف الدباغة في بحث المياه
 وإن كان المناسب ذكرها في تطهير الجساعات استطراداً لما صلوح الآهاب بعد دبعه أن يكون وعاء للمياه كما في النهر
 وغيره واليه أشار الشارح بقوله ويتوضأ منه أولان الدبغ مطهر في الجملة كما في القهستاني أولانه في قوة
 قولنا يجوز الوضوء بما وقع فيه آهاب دبع كما نقل عن حواشي عصام (قوله ومثله الثمانية والكروش) الثمانية
 موضع البول والكروش بالكسر وكشف لكل مجتبر بمنزلة المعدة للإنسان قاموس ومثله الامعاء وفي البحر
 عن الخنيس أصل الامعاء شاة مئة فصلي وهي معه جازلانه يتخذ منها الاوتار وهو كالديباغة وكذلك لدبغ الثمانية
 فجعل فيها لبن جاز وكذلك الكروش إن كان بقدر على إصلاحه وقال أبو يوسف في الاملاء أنه لا يظهر لانه كاللحم
 اه (قوله فالأولى وما دبع) أي حيث كان الحكم غير قاصر على الآهاب فالأولى الاتيان بما دلالة على العموم

اختلف في محدث انغمس في نهر
 لدلو أو تبرد مستحباً بالماء ولا تجس
 عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح أنه
 طاهر والماء مستعمل لا اشتراط
 الانفصال للاستعمال والمراد
 أن ما اتصل بأعضائه وانفصل
 عنه مستعمل لا كل الماء على
 ما مر (وكل آهاب) ومثله المشاة
 وأكرش قال القهستاني قالوا في
 وما (دبغ)

مطلبه
 في أحكام الدباغة

ط (قوله دنيغ) الدباغ ما يمنع التز والفساد الذي يمنع على نوعين حقيقي - كالقرظ والشب والهنص ونحوه وحكمي - كالتريب والنشمس والالتقاء في الريح ولوجف ولم يستحل لم يطهر زيلجي والقرظ بالانماء المجبة بالانضاد ورق شجر السلم بفتحين والشب بالباء الموحدة وقبل بالياء المثلثة وذكر الازهرى - انه تصحيف وهو ثبت طبيب الزائحة من الطعم يدنيغ به افاده في البحر (قوله ولو شمس) أى ونحوه من الدباغ الحكمي - وأشار به الى خلاف الامام الشافعي - والى انه لا فرق بين نوعي الدباغة في سائر الاحكام قال في البحر الا في حكم واحد وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجس باتفاق الروايات وبعد الحكمي - فيه روايتان اه والاصح عدم العود قهستانى عن المتعمرات وقد اختلف في مختارات النوازل بما اذا دنيغ بالحكمي - قبل الغسل بالماء قال ولو بعده لا تعود نجاسة اتفاقاً (قوله وهو يحتملها) أى الدباغة المأخوذة من دنيغ وافاد في البحر انه لا حاجة الى هذا التقيد لان قوله وكل اهاب لا يتناول ما لا يحتمل الدباغة كما صرح به في الفتح (قوله طهر) بضم الهاء والفتح افصح جوى (قوله فيصلى به الخ) افاد طهارة ظاهره وباطنه لا طلاق الاحاديث العجيبة خلافاً لما لك لكن اذا كان جلد حيوان ميت ما كول اللحم لا يجوز اكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جزء منها وقال عليه الصلاة والسلام في شاة ميمونة رضى الله عنه انما يحرم من الميتة اكلها مع أمرهم لهم بالدباغ والانتفاع أما اذا كان جلد ما لا يؤكل فانه لا يجوز اكله اجزاء لان الدباغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وكأنه لا ينجس فكذا دباغنه بجر عن السراج (قوله وعليه) أى وبناء على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر (قوله جلد حية صغيرة) أى لهادم أما ما لا دم له انتهى طاهر لما تقدم أنه لو وقعت في الماء لا تفسده افاده ح (قوله أما تحصى) أى الحية كفى البحر عن السراج وظاهره ولو كسيرة قال الرحنى لانه لا تحل الحياة فهو كالشعر والعظم (قوله وفارة) بالهز وتبدل ألنا (قوله بذكاة) بالذال المجبة أى ذبح (قوله لتقيد دهما) أى الذكاة والدباغ بما يحتمله أى يحتمل الدباغ وكان الاولى افراد الضمير ليعود على الذكاة فقط لان تقيد الدباغ بذلك مصرح به قبله وعبارة البحر عن التبنيس لان الذكاة انما تقام مقام الدباغ فيما يحتمله وفي ابى السعد عن خط الشربلى - الذى يظهر لى الفرق بين الذكاة والدباغة لخروج الدم المسفوح بالذكاة وان كان الجلد لا يحتمل الدباغة اه قلت لكن اكد الكتب على عدم الفرق كما يأتى (قوله خلا جلد خنزير الخ) قيل ان جلد الادمى - بجلد الخنزير في عدم الطهارة يادنيغ لعدم القابلية لان لهما جلود مترادفة بعضها فوق بعض فلا استثناء منقطع وقيل ان جلد الادمى - اذا دنيغ طهر لكن لا يجوز للانتفاع به كسائر اجزائه كما نص عليه في الغاية وحينئذ فلا يصح الاستثناء وأوجب بأن معنى طهر جاز استعماله والعلاقة السميكية والمسيكية لا لزوم كما قيل اذ لا يلزم من الطهارة جواز الانتفاع كما علمته لكن على عدم الانتفاع به ما مختلفة ففى الخنزير لعدم الطهارة وفى الادمى - لكرامته كما اشار اليه السراج قال في النهر وهذا مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقي - اولى اه أى لموافقته المنقول فى المذهب والى اختياره أشار السراج بقوله ولودنيغ طهر قال ط - وانما قدر جلد لان الكلام فيه لافى كل الماهية (قوله فلا يطهر) أى لانه تجس العين بمعنى أن ذاته بجميع اجزائه نجسة حيا وميتا فليست نجاسة لمافيه من الدم كنجاسة غيره من الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير فى طاهر الرواية عن اصحابنا الا فى رواية عن ابى يوسف ذكرها فى الميتة (قوله وقدّم الخ) لما كانت البراءة بالنسبة وتقديمه على غيره تفيد الاهتمام بشأنه وشرفه على ما بعده بين أن ذلك فى غير مقام الاهانة أمافيه فالاشرف يؤخر كقوله تعالى اهتد صوامع الاله لان الهدم اهانة فتقدمت صوامع الصابئة والحيان ويسع النصارى واصلوات اليهود أى كذا نسهم وأخرت مساجد المسلمين لشرفها وهذا الحكم بعدم الطهارة اهانة كذا قيل أقول وانما تطهر هذه النكته على أن الاستثناء من الطهارة لا من جواز الاستعمال الثابت للمستثنى منه فان عدمه الثابت للمستثنى ليس باهانة (قوله وان حرم استعماله) أى استعمال جلد دأ واستعمال الادمى - بمعنى اجزائه ويظهر التفريع بعده (قوله احتراماً) أى لانجاسة (قوله وأفاد كلامه) حيث لم يستثن من مطلق الاهاب سوى الخنزير والادمى - (قوله وهو المعتد) أى ما فى الكتب فبناء على انه ليس بنجس العين وهو أصبح التصحيح كما يأتى وأما فى القيل فكذلك كما هو قولهم وهو الاصح خلافاً لما جحد فتدروى السبب - انه صلى الله عليه وسلم كان يتشطب بمسحط من عاج وفسره الجوهري وغيره بعظم القيل قال فى الحلية وخطى الخطاينى فى تفسيره بالذبل اه والذبل بالذال المجبة جلد السحفاة البحرية او البرية او عظم ظهر دابة

ولو شمس (وهو يحتملها طهر) فيصلى به ويوضأ منه (ومالا) يحتملها (فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة ذكره الزيلجى - أما تحصى فطاهر (وفارة) كأنه لا يظهر بذكاة لتقيدهما بما يحتمله (خلا) جلد (خنزير) فلا يطهر وقدّم لان المقام للاهانة (وادمى) فلا يدنيغ لكرامته ولودنيغ طهر وان حرم استعماله حتى لو طحن عظمه فى دقيق لم يؤكل فى الاصح احتراماً وأفاد كلامه طهارة جلد كب وفيل وهو المعتد

بحرية قاموس وفي الفتح هذا الحديث يطل قول محمد بن جاسسة عين القليل (قوله بدباغ) يدل من الضمير الجرور
 باعادة الجار فلا يظهر بدكا كما لا يظهر بالدباغ مما لا يحتمله كما مر فلو صلى ومعه جلد حية مذبوحة أكثر من قدر
 الدرهم لا تجوز صلاته كما في المحيط والخانية والولواجية وما في الخلاصة من أن الحية والفأرة وكل ما لا يكون
 سورة نجس الوصل بلحمة مذبوحة تجاوز مشكل كما في الفتح وتعامه في الخلية قلت وعليه فلو صلى ومعه ترياقي فيه لحم
 حية مذبوحة لا تجوز صلاته ولو أكثر من درهم وصرح في الودانية بأنه لا يؤكل وهو ظاهر فتنه وخرج الخنزير
 فإنه لا يظهر بالدباغ كما مر فلا يظهر بالدكا كما في المنية والظاهر أن الآدمي كذلك وإن قلنا بظاهر جلد بدباغ
 فلو ذبح ولم تثبت له الشهادة ثم وقع في ماء قبل قبل تغسيله فسد ولم أر من صرح به نعم رأيت في صيد غرر الافكار
 أن الذكاة لا تعمل في الخنزير والآدمي كما لا تعمل الدباغة في جلدهما تأمل (قوله على المذهب) أي ظاهر
 المذهب كما في البدائع بحر الحديث لا تنفعوا من الميتة باهاب رواه اصحاب السنن والاهاب ما لم يدغ فيدل
 على توقف الانتفاع قبل الدبغ على عدم كونها ميتة أي والذكاة ليست أمانة أفاده في شرح المنية وقيل انما يظهر
 جلده بالدكا إذا لم يكن سورة نجس (قوله لا يظهر لحمه) أي لحم الحيوان ذي الاهاب فالصغير عائد الى ما على
 تقدير مضاف او بدونه والاضافة لادنى مناسبة تأمل (قوله هذا اصح ما يفتي به) أفاد أن مقابله مصحح أيضا قد
 صححه في الهداية والتحفة والبدائع ومشي عليه المصنف في الذبايح كالخنزير والدرر والاول مختار شراح الهداية
 وغيرهم وفي المعراج انه قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة مواهب الرحمن وقال في شرحه السمي بالبرهان
 بعد كلام بخازن أن اعتبار الذكاة مطهرة لجلده لا احتياج اليه للصلاة فيه وعليه ولدفع الحر والبرد وستر العورة بلبسه
 دون لحمه لعدم حل آكله المقصود من طهارته وتعامه في حاشية نوح والحاصل أن ذكاة الحيوان مطهرة لجلده
 ولحمه ان كان الحيوان مأكولا والا فان كان نجس العين فلا تطهر شيئا منه والا فان كان جلده لا يحتمل الدباغة
 فكذلك لان جلده حينئذ يكون بمنزلة اللحم والافطاهير جلده فقط والآدمي كالخنزير فيما ذكر تعظيمه (قوله
 من الابل) هو أن يكون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم واكيا (قوله في المحل) أي فيما بين الالبه واللعين
 وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر أن مثلها الضرورية في أي موضع اتفق حلية واليه يشير كلام القنية
 قهستانى (قوله بالتسمية) أي حقيقة او حكايا بأن تركها اناسيا (قوله والاول اظهر) وهو المذكور
 في كثير من الكتب بحر (قوله لان ذبح الجبوسى) أي ومن في معناه من لم يكن أهلا كالوثني والمرئى والمحرّم
 (قوله كذا ذبح) لحكم الشرع بأنه ميتة فيما يؤكل (قوله وان صحح الثاني) يوهّم أن الاول لم يصح مع انه
 في القنية نقل تصحيح الاولين فكان الاولى أن يزيد أيضا (قوله وأقره في البحر) حيث ذكر أنه في المعراج نقل عن
 المجتبى والقنية تصحيح الثاني ثم قال وصاحب القنية هو صاحب المجتبى وهو الامام الزاهدى المشهور وعلمه
 وفقهه ويدل على أن هذا هو الاصح أن صاحب النهاية ذكر هذا الشرط أي كون الذكاة شرعية بصيغة قيل
 معزيا الى الخاتمة اه (قوله كسجاب) بالكسر أي جلده (قوله فنجس) أي فلا تجوز الصلاة فيه ما لم يغسل
 منية (قوله فغسله افضل) لان الاخذ بما هو الوثيقة في موضع الشك افضل اذ لم يؤد الى الخرج ومن هنا
 قالوا بالأس بلبس ثياب أهل الذمة والصلاة فيها الا لازوا السراويل فإنه نكرو الصلاة فيها القربا
 من موضع الحديث وتجوز لان الاصل الطهارة وللتوارث بين المسلمين في الصلاة بثياب الغنائم قبل الغسل
 وتعامه في الخلية ونقل في القنية أن الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تنقى النجاسات
 في ادبغها ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب
 وغلاف الكتب والمنشط والقرباء والدلاء رطبا وباسا اه اقول ولا يخفى أن هذا عند الشك وعدم العلم
 بنجاستها (قوله وشعر الميتة الخ) مع ما عطف عليه خبره قوله الآتي طاهر لما مر من حديث الصحيحين من
 قوله عليه الصلاة والسلام في شاة معونة انما حرم أكلها وفي رواية لحمه اقلد على أن ما عدا اللحم لا يحرم
 فدخلت الاجزاء المذكورة وفيها احاديث أخر صريحة في الجرو وغيره ولان المعهود فيها قبل الموت الطهارة
 فكذلك بعدد لانه لا يحلها وأما قوله تعالى من يحيى العظام الآية فجوابه مع تعريف الموت بأنه وجودى
 او عدمى أطال فيه صاحب البحر فراجعوه وذكر ذلك في بحث المياه لافادته اذ اوقع فيها لا نجسها
 في القهستانى الميتة ما زالت روحه بلا تذكية (قوله على المذهب) أي على قول ابى يوسف الذى

(وما) أي اهاب (طهر به) بدباغ
 (طهر به كة) على المذهب (لا)
 يظهر (لحمه على) قول (الاكثران)
 كان (غير ما كول) هذا اصح
 ما يفتي به وان قال في الفيض
 القنوى على طهارته (وهل يشترط)
 طهارة جلده (كون ذكاته
 شرعية) بأن تكون من الابل في
 المحل بالتسمية (قيل نعم وقيل لا
 والاول اظهر) لان ذبح الجبوسى
 وتارك التسمية عمدا كذا ذبح
 (وان صحح الثاني) صححه الزاهدى
 في القنية والمجتبى وأقره في البحر
 (فرع) ما يخرج من دار الحرب
 كسجاب ان علم دبغه بظاهر فطاهر
 او نجس فنجس وان شك فغسله
 افضل (وشعر الميتة) غير الخنزير
 على المذهب

قوله يجوز اتخاذ الخ لانه سقط من
 قلبه صلا اتخاذ وهو لفظ منها اه

صححه

هو نذر ابرو ايه ان شعره نجس وصحبه في البدائع ورجحه في الاختيار فلو صلى ومعه منه اكثر من قدر الدرهم
لا يجوز ولو وقع في ماء قليل نجسه وعند محمد لا ينجسه أفاده في البحر وذكر في الدرر أنه عند محمد طاهر لضرورة
استعماله أي الترازين قال العلامة المقدسي وفي زماننا استغنوا عنه أي فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة
الباعثة للعكم بالطهارة نوح افندي (قوله على المذهور) أي من طهارة العصب كما جزم به في الوقاية
والدرر وغيرهما بل ذكر في البدائع وتبعه في الفتح أنه لا خلاف فيه لكن تعقبه في البحر بأنه في غاية البيان
ذكر فيه روايتين أحدهما أنه طاهر لأنه عظم والأخرى أنه نجس لأن فيه حياة والحس يقع به وصح في السراج
الثانية (قوله الخالية عن الرسوم) قيد لجميع كما في القهستاني فخرج الشعر المنتوف وما بعده إذا كان
فيه رسوم (قوله وكذا كل ما لا تحل الحياة) وهو ما لا يتألم الحيوان بقطعه كالريش والمنقار والذائب (قوله
حتى الانقعة) بكسر الهمزة وقد تشدد الحاء وقد تكسر الذاء والمنقعة والمنقعة شيء واحد يخرج
من بطن الجدي الراضع أصغر فيعصر في صوفة فيغالبه اللبن فإذا أكل الجدي فهو كرش وتفسير الجودي
الانقعة بالكسر هو قاموس بالحرف فافهم (قوله على الرابع) أي الذي هو قول الامام ولم أر
من صرح بترجيحه ولعله أخذه من تقديم صاحب الملتقى له وتأخيره قولهما كما هو عادته فيما رجحه وعبارته
مع التمرح وانقعة الميتة ولو مائة ولبنها طاهر كذلك خلافا لهما لتنجسها بنجاسة الحل قلنا بنجاسته لا يؤثر
في حال الحياة إذ اللبن الخارج من بين فرت ودم طاهر فكذا بعد الموت اه ثم اعلم أن الضمير في قول الملتقى
ولبنها عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها وليس عائد على الانقعة كما فهم الحاشي حيث فسرهما بالجلدة
وعزى الى الملتقى طهارتهما لأن قول الشارح ولو مائة صريح بأن المراد بالانقعة اللبن الذي في الجلدة وهو الموافق
لما مر عن القاموس وقوله لتنجسها الخ صريح في أن جلدها نجسة وبه صرح في الحلية حيث قال بعد التعليل
المار وقد عرف من هذا أن نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ولدفع هذا الوهم غير العبارة في مواهب الرحمن
فقال وكذلك الميتة وانقعتها ونجسها وهو الواضح والأظهر الآن تكون جامدة فقطهرها بنفس اه وأفاد ترجيح
قولهما وأنه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والتمرح فافهم (قوله وشعر الانسان) المراد به ما بين
منه حيوانا لافطهارة ما على الانسان مستغنية عن البيان وطهارة الميت مدرجة في بيان الميتة كذلك نقل
عن حواشي عصام والاولى اسقاط حيا وعن محمد في نجاسة شعر الأدمي وظففره وعظمه وروبيان والصحيح
الطهارة سراج (قوله غير المنتوف) أما المنتوف فنجس بجر والمراد رؤسه التي فيها الرسوم أقول
وعليه فيما يتيقن بين أسنان المشط بنجس الماء القليل اذ بل فيه وقت التمرح لكن يؤخذ من المسألة الآتية
كما قال ط أن ما خرج من الجلدة مع الشعر ان لم يبلغ مقدار الظفر لا يفسد الماء تأمل (قوله مطلقا) أي
سواء كان سنة أو سبق غيره من حتى أوميت قدر الدرهم أو أكثر جله معه أو أبنته مكانه كما يعلم من الحلية والبحر
(قوله على المذهب) قال في البحر المصريح به في البدائع والكافي وغيرهما أن ساق الأدمي طاهرة على ظاهر
المذهب وهو الصحيح لأنه لا دم فيها والنجس هو الدم بدائع وما في الذخيرة وغيرهما من أنها نجسة ضعيف
اه (قوله في البدائع نجسة) فانه قال ما بين من الحى أن كان جزءه دم كاليد والاذن والانف ونحوها
فهو نجس بالاجماع والا كالشعر والظفر فطاهر عندنا اه ملخصا (قوله وفي الخاتمة لا) حيث قال ضلي
وأذنه في كنه أو أعادها الى مكانها يجوز صلاته في ظاهر الرواية اه ملخصا وعلاه في التجنيس بأن ما ليس بلحم
لا يحل الموت فلا يتنجس بالموت أي والقطع في حكم الموت واستشكله في البحر بما مر عن البدائع وقال في الحلية
لأنها مما تحلها الحياة ولا تعرى عن اللحم فلذا أخذ الفقيه ابو الليث بالنجاسة وأقره جماعة من المتأخرين
اه وفي شرح المقدسي قلت والجواب عن الاشكال أن إعادة الاذن وبثاتها انما يكون غالبا به وود الحياة اليها
فلا يصدق انها مما بين من الحى لانها بعدود الحياة اليها صارت كأنها لم تبين ولو فرضنا شخص مات ثم أعيدت
حياته معجزة أو كرامة لمعاد طاهرا اه أقول ان عادت الحياة اليها فهو مسلم لكن يبقى الاشكال لو صلى وهي
في كنه مثلا والاحسن ما أشار اليه الشارح من الجواب بقوله وفي الاشياء الخ وبه صرح في السراج فاني الخاتمة
من جواز صلاته ولو الاذن في كنه لظاهر ما مر في حقه لانها اذنه فلا ينافي ما في البدائع بعد تنقيده بما في الاشياء
(قوله المنفصل من الحى) أي مما تحل الحياة كما مر والمراد الحى حقيقة وحكما احترازا عن الحى بعد الذبح

(وعظمها وعصبها) على المذهور
(وحاقرها وقرنها) الخالية عن
الرسوم وكذا كل ما لا تحل
الحياة حتى الانقعة واللبن على
الرابع (وشعر الانسان) غير
المنتوف (وعظمه) وسنه مطلقا
على المذهب واختلف في اذنه
ففي البدائع نجسة وفي الخاتمة
لا وفي الاشياء المنفصل من الحى
كتبته الا في حتى صاحبه فطاهر
وان كثر

قوله وبه صرح في السراج أي
حيث قال والاذن المتطوعة
والسنة المتطوعة طاهرتان في
حق صاحبهما وان كانتا أكثر من
قدر الدرهم الخ اه منه

كما سيأتي بيانه آخر كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى وفي الحلية عن سنان بن داود وانترمدى رابن ماجه
 وغيرها وحسنه الترمذى ما قطع من البهيمة وهى حية فهو ميت اه (قوله ويفسد الماء) أى القليل
 (قوله من جلده) أى اولجه مختارات النوازل زاد فى البحر عن الخلاصة وغيرها او نشره وان كان قليلا
 مثل ما ينثر من شقوق الرجل ونحوه لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) أى لانه عصب البحر وظاهره انه لو كان
 فيه دسومة فحكمها كجلده والعم تأمل (قوله ودم سمك طاهر) اولى من قول الكثر انه معفو عنه لانه
 ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض فى الشمس والدم يسود بها زيلعى (قوله ليس الكلب نجس العين) بل
 نجاسة نجاسة لجه ودمه ولا يظهر حكمها وهو حتى مادامت فى معدنها كنجاسة باطن المصلى فهو كغيره من
 الحيوانات (قوله وعليه الفتوى) وهو الصحيح والا قرب الى الصواب بدائع وهو ظاهر المتون بحر
 ومقتضى عموم الادلة فتح (قوله فيبايع الخ) هذه الفروع بعضها ذكرت أحكامها فى الكتب هكذا وبعضها
 بالعكس والتوفيق بالتحرير على القولين كما بسطه فى البحر وما فى الحاشية من تقييد البيع بالمعلم فالظاهر
 انه على القول الثانى بدليل انه ذكر أنه يجوز بيع السنور وسباع الوحش والطيور معلما كان أولا تأمل
 (قوله وبوثر) الظاهر تقييده بالمعلم ولو لم يحرر لوقوع الاجارة على المسافع ولذا عقبه فى عمدة المفتى بقوله
 والسنور لا يجوز لانه لا يعلم (قوله ويضمن) أى لو أتلفه انسان ضمن قيمته لصاحبه (قوله ولا الثوب
 بانتقاضه) وما فى الولوجية وغيرها اذا خرج الكلب من الماء وانتقض فأصاب ثوب انسان افسده لاولأصابه
 ماء المطر لان المبتل فى الاول جلده وهو نجس وفى الثانى شعره وهو طاهر اه فهو على القول بنجاسة عينه
 كما فى البحر وبأى تمامه قريبا (قوله ولا بعضه) أى عض الكلب الثوب (قوله مالم يريته) فالعبرة برؤية
 البله وهو المختار نهر عن الصيرفة وعلامتها السلال يده بأخذه وقيل لوعض فى الرضى نجسه لانه يأخذه
 بشفته الرطبة لافى الغضب لاخذه بأسنانه (قوله ولا صلاة حاملة الخ) قال فى البدائع قال مشايخنا من
 صلي وفى كنه جرو تجوز صلاته وقيده الفقيه ابو جعفر الهندوانى بكونه مشدود الفم اه وفى المحيط صلي
 ومعه جرو كاب او مالا يجوز الوضوء بسوره قيل لم يجوز والاصح انه ان كان فيه مقتوح لم يجوز لان لعبابه يسيل
 فى كنهه فينجس لوا كثر من قدر الدرهم ولو مشدود بحيث لا يسيل لعبابه الى ثوبه جاز لان ظاهر كل حيوان طاهر
 ولا ينجس الا بالموت ونجاسة باطنه فى معدته فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى اه والاشبه اطلاق
 الجواز عند أمن سبلان القدر المانع قبل الفراغ من الصلاة كما هو ظاهر ما فى البدائع حلية وأشار الشارح
 بقوله ولو كبير الى أن التقييد بالجر ولحمه التصوير يكونه فى كنهه كفى النهر وشرح المقدسى لا لما ظنه فى البحر من أن
 الكبير مأواه النجاسات فلا تصح صلاة حاملة فانه يرد عليه كما قال المقدسى أن الصغير كذلك ثم الظاهر أن
 التقييد بالجل فى الكتم مثلا لاخراج مالو جلس الكلب على المصلى فانه لا يقيده بربطه لما صرح به فى الظهيرية
 من انه لو جلس على حجره صبى ثوبه نجس وهو يستمسك بنفسه او وقف على رأسه حمام نجس جازت صلاته
 اه تأمل (قوله وشرط الحلوانى) صوابه الهندوانى كما زعموه الموجود فى البحر والنهر وغيرها
 (قوله ولا خلاف فى نجاسة لجه) ولذا اتفقوا على نجاسة سوره المتولد من لجه فعنى القول بطهارة عينه طهارة
 ذاته مادام حيا وطهارة جلده بالذبايح والذكاة وطهارة ماله لا تحله الحياة من أجزائه كغيره من السباع
 (قوله وطهارة شعره) أخذه فى البحر من المسألة المارة اتفقا عن الولوجية فانها مبنية على القول بنجاسة
 عينه وقد صرح فيها بطهارة شعره وما فى السراج أن جلد الكلب نجس وشعره طاهر وهو المختار اه لان نجاسة
 جلده منسبة على نجاسة عينه فقد اتفق القول بنجاسة عينه والقول بعدمها على طهارة شعره ويفهم من عبارة
 السراج أن القائلين بنجاسة عينه اختلفوا فى طهارة شعره والمختار الطهارة وعليه يتبنى ذكر الاتفاق لكن هذا
 مشكل لان نجاسة عينه تقتضى نجاسة جميع أجزائه ولعل ما فى السراج محمول على ما اذا كان ميتا لكن يتلافيه
 ما مر عن الولوجية نعم قال فى المنع وفى ظاهرها الرواية اطلق ولم يفصل أى انه لو انتقض من الماء فأصاب ثوب
 انسان افسده سواء كان البال وصل الى جلده ولا وهذا يقتضى نجاسة شعره فتأمل (قوله طاهر حلال) لانه
 وان كان دما فقد تغير فصير طاهرا كرماد العذرة خائبة والمراد بالتغير الاستحالة الى الطيبة وهى من المظاهرات
 عندنا وزاد قوله حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل كما فى التراب منخ أى فان التراب طاهر ولا يحل أكله

وفسد الماء بوقوع قدر الظفر
 من جلده لا بالظفر (ودم سمك
 طاهر) واعلم انه ليس الكلب
 نجس العين عند الامام وعليه
 الفتوى وان رج بعضهم النجاسة
 كما بسطه ابن الشحنة فيبايع ويؤجر
 ويضمن ويتخذ جلده مصلى
 ودلوا ولو اخرج حيا ولم يصبه
 الماء لا يفسد ماء البئر ولا الثوب
 بانتقاضه ولا بعضه مالم يريته
 ولا صلاة حاملة ولو كبيرا وشرط
 الحلوانى شدته ولا خلاف
 فى نجاسة لجه وطهارة شعره
 (والمسك طاهر حلال)

قال في الحلية وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك اطيب الطيب كإرواء مسلم وحكى النووي اجتماع المسلمين على طهارته وجواز بيعه (قوله في ذلك بكل حال) أي في الاطعمة والادوية لضرورة اولاد وفي القاموس انه مقول للقلب مشجع للسوداوى نافع للنفثان والرياح الغدقة في الامعاء والسهموم والسدر ياهي (قوله وكذا نأخذه) بكسر الشاء وفتح الجيم وهي جلدة يجمع فيها المسك معرب نافه اه شيخ اسماعيل عن بعض الشروح لكن قال في المنخفاؤها مفتوحة في اكثر كتب اللغة (قوله مطلقا) أي من غير فرق بين رطبها ويا بياها وبين ما انفصل من المذبوحة وغيرها وبين كونها بحال أو أصابها الماء فحدث أولا اه اسماعيل عن مفتاح السعادة وبه ظاهر أن ما في الدرر من أنها لو كانت رطبة من غير المذبوحة لست بظاهرة على خلاف الاسخ (قوله ففتح) وكذا في الزبجي وصدر النربعة والبحر (قوله وكذا الزباد أشباه) أي في قاعدة المسنة تجاب التفسير وكذا العنبر في الدر المنقبي وذكر في الفتح والحلية طهارة الزباد بمحاو لم يجد فيه نقلا لكن في شرح الاشياء للعلامة البيري قال في خزائن الروايات ناقلا عن جواهر الفتاوى الزباد طاهر ولا يقال انه عرق الهرة وانه مكروه لانه وان كان عرقا الا انه تغير وصار طاهرا بلا كراهة وفي شرح المواهب سمعت جماعة من الثقات من أهل الخبرة بهذا يقولون انه عرق سنور فعلى هذا يكون طاهرا في الشهاجية من مختصر المسائل المسك طاهر لانه وان كان دما لكنه تغير وكذا الزباد طاهر وكذا العنبر وفي الأغرابان الشحنة قيل ان المسك والعنبر ليسا بطاهرين لان المسك من دابة حية والعنبر خمر دابة في البحر وهذا القول لا يعول عليه ولا يلتفت اليه كما صرح به قاضي خان وأما العنبر فالجميع انه عين في البحر بمنزلة القيروا وكلاهما طاهر من اطيب الطيب اه ملخصا وفي تحفة ابن حجر وليس العنبر روثا خلافا لمن زعم بل هو نبات في البحر اه وللعلامة البيري رسالة سماها السؤل والمراد في جواز استعمال المسك والعنبر والزباد (قوله وطهره محمد) أي لحديث العرينين الذين رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشربوا من ابوال ابل لسقم اصابهم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يغلب عليه فيخرجه عن الطهورية والمتون على قولهما ولذا قال في الامداد والفتوى على قولهما (قوله لا للتداوى ولا لغيره) بيان للتعميم في قوله اصلا (قوله عند أبي حنيفة) وأما عند أبي يوسف فانه وان وافقه على انه نجس لحديث استنزهوا من البول لانه اجاز شربه للتداوى لحديث العرينين وعند محمد يجوز مطلقا وأجاب الامام عن حديث العرينين بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاءهم به وحيالوا لم يتيقن شفاء غيرهم لان المرجع فيه الاطباء وقولهم ليس بحجة حتى لو تعين الحرام مدفعا للهلالة لم يجعل كالميتة والخمر عند الضرورة وعامة في البحر (قوله اختلف في التداوى بالخرم) ففي النهاية عن الذخيرة يجوز ان علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفي التلخيص في معنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم عليكم كإرواء الخماري أن ما فيه شفاء لا بأس به كما يحل الخمر للعطشان في الضرورة وكذا اختاره صاحب الهداية في التجنيس فقال لورع فكتب الفاتحة بالدم على جبهته وأنه جاز للاستشفاء وبالبول أيضا ان علم فيه شفاء لا بأس به لكن لم ينقل وهذا لان الحرمة ساقطة عند الاستشفاء لكل الخمر والميتة للعطشان والجائع اهن البحر وأفاد سيدى عبد الغنى انه لا يظهر الاختلاف في كلامهم لاتفاقهم على الجواز للضرورة واشترط صاحب النهاية العلم لا ينافيه اشتراط من بعده الشفاء ولذا قال والدي في شرح الدرر ان قوله لا للتداوى محمول على المظنون والاقوازه باليقين اتفاقا كما صرح به في المصنف اه اقول وهو ظاهر موافق لما مر في الاستدلال لقول الامام يمكن قد علمت أن قول الاطباء لا يحصل به العلم والظاهر أن التجربة يحصل بها غلبة الظن دون اليقين الا أن يريدوا بالعلم غلبة الظن وهو شائع في كلامهم تأمل (قوله وظاهر المذهب المنع) محمول على المظنون كما علمته (قوله لكن نقل المصنف الخ) مغفول نقل قوله وقيل رخص الخ والاسد راء على اطلاق المنع واذا قيد بالمظنون فلا استدراك ونص ما في الحاوى القدسي اذا سال الدم من انف انسان ولا يقطع حتى يحشى عليه الموت وقد علم انه لو كتب فاتحة الكتاب او الاخلاص بذلك الدم على جبهته يقطع فلا يرضخ له فيه وقيل يرضخ كما رخص في شرب الخمر للعطشان وأكل الميتة في الخمصة وهو الفتوى اه (قوله ولم يعلم دواء آخر) هذا المصريح به في عبارة النهاية كما مر وليس في عبارة الحاوى الا انه يفاد من قوله كما رخص الخ لان حل الخمر والميتة حيث لم يوجد ما يقوم مقامهما أفاده ط قال ونقل الجوى أن لحم الخنزير لا يجوز للتداوى به وان تعين والله تعالى اعلم

مطلب
في المسك والزباد والعنبر

في كل بكل حال (وكذا نأخذه)
طاهرة (مطلبا على الاسخ)
فتح وكذا الزباد اشباه لاستحالة
الى الطيبة (وبول مأ كول)
العم (نجس) نجاسة مخففة
وطهره محمد (ولا يشرب) بوله
اصلا لا للتداوى ولا لغيره عند
أبي حنيفة (فروع) اختلف في
التداوى بالخرم وظاهر المذهب
المنع كما في رضاء البحر لكن نقل
المصنف ثمة وحسان الحاوى
وقيل يرضخ اذا علم فيه الشفاء
ولم يعلم دواء آخر كما رخص الخمر
للعطشان وعليه الفتوى

مطلب
في التداوى بالخرم

لماذا كرتنجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراق كله اردفه ببيان مسائل الابار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناهم على متابعة الآثار دون القياس قال في الفتح فان القياس اما أن لا يظهر أصلاً كما قال بشر لعدم الامكان لا اختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء ينبع شيئاً قشياً واما أن لا تتنجس حيث تعذر الاحتراز والتطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي ابي يوسف أن ماء البئر في حكم الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا نجس كوض الحمام قلنا وما علمنا أن تترج منها دلاء اخذ بالانمار ومن الطريق أن يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم كالأعشى في يد القناذ اه ثم ذكر بعده الآثار الواردة بأسانيدها فراجعه وفي البحر عن النووي البئر موشة مهموزة ويجوز تخفيفها من بآرت أي حفرت وجعلها في القلعة أبو روابا تر بهمزة بعد الباء فبها ومن العرب من يقلب الهمزة في أبا ويقلها فيمتول آثار وجعلها في الكثرة بتركس فهمزة (قوله ليست بجيوان) قيد بذلك لان المصنف بين أحكام الحيوان بخصوصه وفصلها (قوله ولو تخفف) لان اثر التخفيف وهو العفو عما دون الربع لا يظهر في الماء واغاد ط انه لو اصاب هذا الماء ثوباً فالظاهر انه تعتبر هذه النجاسة بالتخفف (قوله او قطرة بول) أي ولو بول مأكول اللحم كما تر وسيأتي استثناء ما لا يمكن الاحتراز عنه كبول الفأرة (قوله لم يشمع) أي لم يجعل في محل القطع منه الذي لا ينقل عن بلة نجسة ما يمنع اصابة الماء كشمع ويخوه (قوله فيه ما في الفأرة) نقله في البحر عن السراج أي قالوا يجب فيه نزع عشرين دلوا ما لم يتفخ أو يتفسخ (قوله على ما تر) أي من أن المتغير فيه اكبر رأى المبتلى به أو ما كان عشرين في عشر (قوله على المعتمد) مقابله ما تر من انه لو كان عمقها عشرة في عشرة فنهى في حكم الكثير وقد من أن تصحج هذا القول غريب مخالف لما اطلقه الجمهور ولذا قال في البحر لا يخفى أن هذا التصحج لو ثبت لانهدمت مسائل اصحابنا المذكورة في كتبهم اه وفاقوا به المقدسي رده نوح افندي (قوله ولو فأرة يابسة على المعتمد) وما في خزائن الفتاوى من انها لا تنجس البئر لان ليس دباغة ضعف كما في البحر وأضعف في الحلية (قوله التنظيف) أي من نجاسة ودم سائل كما في الحلية وسيأتي في النجاسات انه يعني عن دم الشهيد ما دام عليه ومفاده انه لو كان عليه دم لا نجس الماء ولذا قال في الخانية ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم اه لكن الظاهر أن معناه انه لو خرج منه دم سائل نجس الماء احترازاً عما اذا كان ما خرج منه ليس فيه قوة السيلان وليس معناه انه سال منه الدم في الماء تأمل نعم ينبغى تقييد التحجيس بما عليه ثمانية قوة السيلان بما اذا تحال في الماء أما لو لم ينفصل عنه فلا نجس تأمل (قوله والمسلم المغسول) أما قبل غسله فنصوا على انه يفسد الماء القليل ولا تصح صلاة حامله وبذلك استدل في المحيط على أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي فينجس بالموت كغيره من الحيوانات لا نجاسة حدث وصحبه في الكافي ونسبه في البدائع الى عامة المشايخ كما في جنائز البحر أقول وهذا يؤيد ما حملنا عليه كلام محمد في الاصل من أن غسل الميت نجاسة ويضعف ما تر من تصحج انها مستعلة فافهم (قوله مطلقاً) أي غسل اولاً وفي جنائز البحر واتفقوا على أن الكافر لا يطهر بالغسل وانه لا تصح صلاة حامله

بعده اه اقول وهذا مؤيد أيضاً للقول بأن نجاسة الميت للخبث لا للحدث ومؤيد لما قلناه أننا فافهم (قوله كسقط) اطلقه تعالى البحر والقهستاني وقيدته في الخانية بما اذا لم يستعمل قال فانه يفسد الماء القليل وان غسل أما اذا استعمل تحكمه حكم الكبريان وقع بعد ما غسل لا يفسد اه وعلى هذا حكم صلاة حامله كما في الخانية أيضاً وفيها أيضا البيضة الرطبة والخل اذا وقعت من الدجاجة والشاة في الماء لا تفسده اه فافهم (قوله لما تر) أي في باب المياه من أن غير الدموي كزنبور وعقرب لا يفسد الماء وكذا مائي المولد كسمك وسرطان فهو تحليل للقيدين فافهم (قوله وانتفخ) أي تورم وتغير عن صفته الحيوان قهستاني وقوله أو تمط أي سقط شعره وقوله أو تفسخ أي تفرقت اعضاؤه وعضواؤه لافرق بين الصغير والكبير والفأرة والادمي والقل لانه تفصل بلة وهي نجاسة مائعة فصارت كنظرة سحر ولهذا الورق ذب فأرة ينزع الماء كله بجر وبه ظهر أنه لو جرح الحيوان بالإنفخ ونحوه ينزع الجميع كما في الفتح وأن قطعة منه كفسخه ولهذا قال في الخانية قطعه من لحم الميتة تفسده (قوله ينزع كل ماؤها) أي دون الطين لو ردد الا انمار ينزع الماء لكن لا يطين المسجد بطينها احتياطاً بجر (قوله الذي كان فيها وقت الوقوع) فلماذا بعده قبل النزع لا يجب نزع الزائد وهو أحد قولين

* (فصل في البئر) *

(اذا وقعت نجاسة) ليست بجيوان ولو تخففه أو قطرة بول أو دم أو ذنب فأرة لم يشمع فلو شمع فيه ما في الفأرة (في بئردون القدر الكثير) على ما تر ولا عبرة للعمق على المعتمد (أومات فيها) أو خارجها والتي فيها ولو فأرة يابسة على المعتمد لا الشهيد التنظيف والمسلم المغسول أما الكافر فينجسها مطلقاً كسقط (حيوان دموي) غير مائي لما تر (وانتفخ) أو تمط (أو تفسخ) ولو تفسخه خارجها ثم وقع فيها ذكره الوافي ينزع (كل ماؤها) الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال

اقول وبه مسألة السقط انه اذا لم يستعمل لا يعطى حكم الدم من كل وجه ولذا لا يصلى عليه ولو كان يطهر بالغسل لصلى عليه فهو في حكم الحييفة من سائر الحيوانات بخلاف ما اذا استعمل اي علمت منه علامة الحياة بعد الولادة فانه كالكبير كما ذكره ظاهر لى اه منه

وسياق اعتبار وقت التزح وعليه فيجب نزح الزائد وبأق تمامه بقي لو لم يكن فيها القدر الواجب وقت الوقوع ثم زاد وبلغه حل يعتبر وقت الوقوع أيضا ظاهر كلامه نعم وقد ذكر في البحر أنه لو بلغه بعد التزح لا ينزح منه شيء (قوله بعد إخراج) إذ التزح قبله لا يفيد لأن الواقع سبب للنجاسة ومع بقاءه لا يمكن الحكم بالطهارة بجر (قوله إلا إذا عذر الخ) كذا في السراج واعترضه في البحر بأن هذا انما يستقيم فيما إذا كانت البئر معينة لا تنزح وأخرج منها المقدار المعروف أما إذا كانت غير معينة فإنه لا بد من إخراجها لوجوب نزح جميع الماء إذ أقول قد يعتذر الإخراج وإن كان الواجب نزح الجميع لأن الواجب الإخراج قبل التزح لا بعده كما علمته (قوله متنجسة) نعم لكل من النجاسة والخرقعة وانما أفرد العطف بأو التي هي لأحد الشئين وأشار بقوله متنجسة إلى أنه لا بد من إخراج عين النجاسة كلهم ميتة وخنزير اه ح قلت فلو تعذرا أيضا في القهستاني عن الجواهر لو وقع عصفور فيها فجوزوا عن إخراجها فإدام فيها فتبرك مدة يعلم أنه استحالة وصار جأة وقيل مدة ستة أشهر اه (قوله فنزح) بالباء الموحدة متعلق بيطهر بعده ط (قوله بيطهر الكل) أي من الدلو والرشاء والبكرة ويد المستقي تبعاً لأن نجاسة هذه الأشياء بنجاسة البئر فتطهر بطهارتها للجر كذا في البحر يطهر تبعاً إذا صار خلا وكذا المستقي تطهر بطهارة المحل وكعروة الأبريق إذا كان في يد المستقي نجاسة رطبة فجعل يده عليها كما صاب على اليد فإذا غسل اليد ثلاثاً تطهرت العروة بطهارة اليد بجر (قوله خلاصة) ومثله في الخائنة وهو مبني على أنه لا يشترط التوالى وهو اختار كما في البحر والقهستاني (قوله وليس نجس العين الخ) أي بخلاف الخنزير وكذا الكلب على القول الآخر فإنه نجس البئر مطلقاً وبخلاف المحدث فإنه يندب فيه نزح أربعين كما يذكره وبخلاف ما إذا كان على الحيوان خبث أي نجاسة وعلم بها فإنه نجس مطلقاً قال في البحر وقد نبأنا بالعلم أنهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حياً لا يجب نزح شيء وإن كان الظاهر اشتغال بولها على اتخاذها لكن يحتمل طهارتها بأن سقطت عقب دخولها ماء كثيراً مع أن الأصل الطهارة اه ومثله في الفتح (قوله لم ينزح شيء) أي وجوب الماء في الخائنة لو وقعت الشاة وخرجت حية ينزح عشر دلو لتسكن القلب للتطهير حتى لو لم ينزح وتوضأ جاز وكذا الحمار والبغل لو خرج حياً ولم يصب فيه الماء وكذا ما يؤكل لحمه من الأبل والبقر والغنم والطيور والدجاجة انحبوسة اه ومثله في مختارات النوازل (قوله كذا في الخائنة) أقول لم أره في الخائنة وانما الذي فيها أنه ينزح في البغل والحمار جميع الماء إذا أصابته الماء وكذا في البحر معزى باليهاء إلى غير ما هو مثله في الدرر وعزاه شارحها إلى المستقي وكذا في البدائع والقهستاني والامداد والحاوي القدسي ومختارات النوازل والبرازية وغيرهما وقال في المنية كذا روى عن أبي يوسف وقال شارحها الحلبي ولم يرو عن غيره خلافة اه وفي الفتح وإن أدخل فيه الماء ينزح الكل في النجس وكذا تظاهر كلامهم في المشكوك اه وفي الجوهر وكذا كل ما سوره نجس أو مشكوك يجب نزح الكل وفي السراج وسور البغل والحمار ينزح كل الماء لأنه لم يبق ظهوراً وكذا علله في الخلية بقوله لصيرورة الماء مشكوكاً وهو غير محكوم بظهوره على ما هو الأصح بخلاف المكروه فإنه غير مسلوب الطهورية ومثله في الفتح لكن في البحر عن المحيط لو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه أنه طاهر غير ظهوره الماء المستعمل عند مجده اه قلت لكنه خلاف ما نطافر عليه كلامهم كما علمت وإن مشى عليه الشارح فيما سياتي في الأسار وسننبه عليه والخاص أنه إذا أصاب فم الحمار الماء صار مشكوكاً في نزح الكل كذا في سورته نجس قال في شرح المنية لا اشتراكهم في عدم الطهورية وإن اختلفا من حيث الطهارة فإذا لم ينزح برعاية طهره أحد الصلاة به وحده غير مجزئة فنزح كله اه قال في الخلية وهذا بخلاف ما إذا لم يصب فيه الماء فإن الصحيح أنه لا يصير الماء مشكوكاً فيه كما في التمغة وانما ينزح منه عشرون دلو كالتساة كما في الخائنة اه أقول وبه يظهر أن قول النهر لكن في الخائنة الصحيح أنه في البغل والحمار لا يصير مشكوكاً فلا يجب نزح شيء نعم يندب نزح عشرة وقيل نزح عشرون منشأه اشتباه حالة وصول فيه الماء بجمالة عدم الوصول وتبعه الشارح فتنبه ثم رأيت شيخ مشايخنا الرجعي نسبته على ذلك كما ذكرته (قوله كادحى محدث) أي أنه ينزح فيه أربعون كما عزا في التارخائية إلى فتاوى اللجنة ثم عزا إلى الغيائية أنه ينزح فيه الجميع وفي شرح الوهبانية والتحقيق التزح للجميع عند الإمام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل أربعون عنده ومذهب محمد أنه يسلبه الطهورية وهو الصحيح

(بعد إخراج) إلا إذا عذر كنجاسة أو خرقعة متنجسة فنزح الماء إلى حد لا يلائم نصف الدلو بيطهر الكل تبعاً ولو نزح بعضه ثم زاد في الغد نزح قدر الباقي في الصحيح خلاصة قيد بالموت لأنه لو أخرج حياً وليس بنجس العين ولا به حدث أو خبث لم ينزح شيء إلا أن يدخل فيه الماء فيعتبر بسوره فإن نجس نزح الكل والألا هو الصحيح نعم يندب عشرة في المشكوك لأجل الطهورية كذا في الخائنة زاد في التارخائية وعشرين في الفأرة وأربعين في سنور ودجاجة مخلاة كادحى محدث

عند الشيخين فنزح منه عشرون ليبر طهورا وواقمه فيه والمراد بالحدث ما يشعل الجنب واستشكل في البدائع
 نزح العشرين بأن الماء المستعمل طاهر فلا يضر ما لم يغلب على المطلق **كسائر المائعات** ثم قال ويختل أن
 يتسال طهارته غير متفق بها بخلاف سائر المائعات فنزح ادنى ما ورد به الشرع وذلك
 عشرون احتياطاً اهـ قلت وهذه المسألة تؤيد القول بعدم الفرق بين الملقى والملاقى في الماء المستعمل وأن
 المستعمل ملاقى الاعضاء فقط ولا يشيع في جميع ماء البئر والواجب نزح الجميع لأنه إذا وجب نزح في
 المشكوك في طهوريته ففي المستعمل المحقق عدم طهوريته بالأولى وتؤيد ما قاله صاحب البحر من أن القروع
 التي استدل بها القائلون باستعمال كل الماء مبنية على رواية نجاسة الماء المستعمل والله اعلم (تنبيه)
 نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة للعسن أن الكافر إذا وقع في البئر وهو حي نزح الماء وفي البدائع أنه رواية
 عن الإمام لأنه لا يخلو من نجاسة حقيقية أو حكمية حتى لو اغتسل فوقع فيها من ساعته لا ينزح منها شيء أقول
 ولعل نزحها للاحتياط تأمل (قوله لأن في بولها شكا) وقدمت أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة في الشاة
 وشوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن بول الهرة والفأرة نجس البئر وفيه كلام يأتي (قوله وان تعذر)
 كذا عبر في الهداية وغيره وقال في شرح المنية أي بحيث لا يمكن الإجماع عظيم اهـ فالمراد به التعسر وبه عبر
 في الدرر (قوله لكونها معينا) التماس معينة لأن البئر مؤنت سماعي إلا أنهم ذكروها جلاء على اللفظ أولاً
 فعبارة معني متعول يستوي فيه المذكور والمؤنت وعلى تقدير ذات معين وهو الماء يجري على وجه الأرض اهـ
 حلية وليس المراد أنهم أجابوا بما يأتي بل كإقال في البحر أنهم كل نزحوا نابع منها مثل ما نزحوا أو أكثر (قوله)
 وقت ابتداء النزح قاله الحلبي) أي في شرح المنية معزيا إلى الكافي وقيل وقت وقوع النجاسة وهو ما قدمه الشارح
 عن ابن الكمال وعليه جرى ابن الكمال هنا أيضاً ومثله في الامداد وبشرايه قول الهداية ينزح مقدار ما كان
 فيها وفي التارخانية عن المحيط لوزاد قبل النزح فقل ينزح مقدار ما كان فيها وقت الوقوع وقيل وقت النزح قال
 في الخانية وغير ذلك فيما إذا نزح البعض ثم وجدته في الغداة أكثر مما ترك فقل ينزح الكل وقيل مقدار ما بقي
 عند الترك هو الصحيح قال في شرح المنية هذه الثمرة بناء على اعتبار وقت النزح لا وقت الوقوع فلم أن الصحيح
 ما في الكافي اهـ أقول فيه بحث بل الثمرة على القولين لأن المراد أنها ثمرة الخلاف فالظاهر أن ما في الخانية
 صحيح للقول باعتبار وقت الوقوع لأن حاصل الخلاف أنه هل يجب نزح الزائد على ما كان وقت الوقوع أو لا
 فالقائل بأن المتعبر وقت النزح أراد أنه يجب نزح ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء النزح أو قبل انتهائه فبه
 في الخانية على صورة الزيادة قبل انتهاء النزح خلفاً ما وصرح بأن الصحيح نزح مقدار ما بقي وقت الترك أي
 فلا يجب نزح الزائد فهذا الصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع وأنه لا يجب نزح ما زاد بعده فلم أنه صحيح بخلاف
 ما في الكافي هذا ما ظهر لي فتدبره (قوله بقول رجلين الخ) فإن قالان ما فيها ألف دلو مثلاً لنزح كذا في
 شرح المنية (قوله به يفتي) وهو الأصح كافي ودرر وهو الصحيح وعليه الفتوى ابن كمال وهو المختار
 معراج وهو الأشبه بالفتوة هداية أي الأشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة لأن الأخذ بقول الغير
 فيما لم يشتهر من الشرع فيه تقدير قال تعالى فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون كافي جزاء الصيد والشهادة
 عنابة (قوله وقيل الخ) جزم به في الكنز والمتن وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة وتارخانية عن
 النصاب وهو المختار معراج عن العناية وجعله في العناية رواية عن الإمام وهو المختار واليسر كافي
 الاختيار وأفاد في النهر أن المائتين واجبتان والمائة الثالثة مندوبة فقد اختلف الصحيح والفتوى وضعف
 هذا القول في الحلية وتبعه في البحر بأنه إذا كان الحكم الشرعي نزح الجميع فالأقصر على عدد مخصوص
 يتوقف على دليل سمعي يفيد ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه حين أقسموا بنزح الماء كله حين
 مات زنجي في برز زمزم وأسانيد ذلك الأثر مع دفع ما ورد عليها مبسوط في البحر وغيره قال في النهر وكان
 المشايخ إنما اختاروا ما عن محمد لا بضابطه كالعشر يسيراً كما مر اهـ قلت لكن مروياً في أن مسائل الأبار
 مبنية على اتباع الآثار على أنهم قالوا إن محمد أفتى بما شاء في آبار بغداد فإنها كثيرة الماء وكذا ما روى عن
 الإمام من نزح مائتي مثل آبار الكوفة أقله مائتا فيرجع إلى القول الأول لأنه تقدير بمن له بصيرة وخبرة بالماء
 في تلك النواحي لا لكون ذلك لازماً في آبار كل جهة والله اعلم (قوله وذلك) أي ما في المتن احوط للخروج عن

ثم هذا إن لم تكن الفأرة هاربة من
 هرة ولا الهرة هاربة من كلب ولا الشاة
 من سبع فإن كان نزح كله مطلقاً
 كما في الجوهرية **مكن** في النهر عن
 المجتبى الفتوى على خلافه لأن في
 بولها شكا (وان تعذر) نزح كلها
 لكونها معينا (فبقدر ما فيها)
 وقت ابتداء النزح قاله الحلبي
 (يؤخذ ذلك بقول رجلين عدلين
 لهما بصيرة بالماء) به يفتي وقيل
 يفتي بمائتين إلى ثلثمائة وهذا اليسر
 وذلك احوط

قوله قوله ليهرب وكذا قوله كما
وقوله وسبي ثلاثها الوجود
لها في يدي من نسخ الشارح
فليحذر اه متحججه

(فان أخرج الحيوان غير متفتح
ولا متفتح) ولا تمتع (فان)
كان (كادى) وكذا سقط وسقطه
وحدى وأوز كبير (نزع كاه وان)
كن (كمامة) وحرّة (نزع أربعون
من ادلاء) وجوباً إلى ستين ندبا
(وان) كان (كحضور) وفارة
(فعمشرون) إلى ثلاثين كما مر وهذا
يعم المعين وغيرها بخلاف نحو
صهر يج وجب حيث يهراق الماء كله
لتخصيص الأبار بالانوار والبحر ونهر
قال المصنف في حواشيه على الكثر
ونحوه في التفت ونقل عن القنية
أن حكم الركبة كالنهر وعن
الفوائد أن الحب المظموراً كثره
في الأرض كالنهر

الخلاف ولما افقته لا تار (قوله طهرت) أى اذا لم يظهر أثر النجاسة (قوله كما مر) أى في قوله ويجوز جبار
وقعت فيه نجاسة (قوله وسبي) أى بعد أسطر (قوله فان أخرج الحيوان) أى المبت (قوله كادى)
أى مما عادله في الجنة كالشاة والكلب كما في البحر (قوله وسقطه) كذا سقط الخ) أفاد أن ما ذكرناه فيه نزحاً
مقتدراً لا فرق بين كبيره وصغيره لكن قال الشيخ اسمعيل وأما ولد الشاة اذا كان صغيراً فكالسنور كما يشعر به
عباراتهم كما في البرجندى اه وكذا قال ولده سيدى عبد الغنى الظاهر أن الكادى اذا خرج من أمه صغيراً
أو كن سقطاً فهو كالسنور لأن العبرة بالمقدار في الجنة لا في الاسم اه قلت لكن قد منعت أن السقط
ان استعمل فحكمه كالكبيران وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسده وان لم يستعمل فسد وان غسل وتقدم أيضاً
أن ذنب الفأرة لو شمع ففيه ما في الفأرة ثم رأيت في القهستاني قال فلو وقع فيها سقط ينزح كل الماء وعن أبي
حنيفة أن الجدى كالشاة وعنه انه والسحلة كالدجاجة كما في الزاهدى اه فعلم أن في الجدى روايتين
والظاهر أن مثله السحلة وهي ولد الشاة والحق السقط بالكبير يؤيد الأولى منها وتقيد الشارح بالأول والكبير
تبعاً للخلاصة وقال فيها أما الصغير فكالجملة يؤيد الثانية وفي السراج أن الأوزة عند الامام كالشاة في رواية
وكالسنور في أخرى اه اقول وهذا القياس يحتاج إلى تحرير وتدبر فاعلم أن المأثور كما ذكره ايمتناه ونزع الكل
في الكادى والأربعين في الدجاجة والعشرين في الفأرة فلذا كانت المراتب ثلاثة كما سنذكره وعن هذا أورد
في المستصفي أن مسائل الأبار مبنية على اتباع الآثار والنص ورد في الفأرة والدجاجة والكادى فكيف
يقاس ما عداها بها ثم اجاب بأنه بعد ما استحكم هذا الأصل صار كالأذى ثبت على وفق القياس في حق التفرع
عليه واعترضه في البحر بأنه ظاهر في أن فيه للرأى مدخلا وليس كذلك وقال فالأولى أن يقال انه الحاق بطريق
الدلالة لا بالقياس كما اختار في المراج اه اذا علمت ذلك ظهر لك أن ما ورد بالنص من الثلاثة المذكورة
لم يفرق بين صغيره وكبيره في ظاهر الرواية وقوامع النص ولهذا لم يختلفوا في السقط بخلاف ما لحق بذلك
كالشاة والأوزة فإنه قد يقال ان صغيره ككبيره أيضاً تبعاً للملحوظ به وقد يقال بالفرق اعتباراً بالجنة فذا وقع
فيه الاختلاف هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم فاعتنمه (قوله كما مر) أى بأن يقال العشرين للوجوب
والزائد لندب (تنبيه) ظاهر اقتصار المصنف على ما ذكره فيد أن المراتب ثلاث لأنها الواردة في النص كما قد مناه
وروى الحسن عن الامام أن في القراد الكبير والفأرة الصغيرة عشر دلاء وأن في الجملة ثلاثين بخلاف الهرة
فالمراتب خمس لكن الذي في المتن هو الأول وهو ظاهر الرواية كما في البحر والقهستاني (قوله وهذا) أى نزع
الأربعين أو العشرين لتظهر البئر (قوله بخلاف نحو صهر يج وجب الخ) الصهر يج الحوض الكبير يجمع فيه
الماء قاموس والحب أى بضم الحاء الممهلة الخالية الكبيرة صحاح وأراد بذلك الرد على من افق نزع عشرين
في فأرة وقعت في صهر يج كأنه في النهر عن بعض أهل عصره متمسكاً بما اقتضاه إطلاقهم من عدم الفرق بين المعين
وغيرها ورد في النهر تبعاً للجرع في البدائع والكافي وغيرهما من أن الفأرة ولو وقعت في الحب يهراق الماء كله
قال ووجهه أن الاكتفاء بنزع البعض في الأبار على خلاف القياس بالأمار فلا يلحق بها غيرها ثم قال وهذا الرد
انما يبنى على أن الصهر يج ليس من مسعى البئر في شئ اه أى فاذا ادعى دخوله في مسعى البئر لا يكون مخالفاً
للآثار ويؤيده ما قد مناه من أن البئر مستتقة من بآرت أى حفرت والصهر يج حفرة في الأرض لا تصل البدالي
مائها بخلاف العين والحب والحوض واله مال العلامة المقدسى فقال ما استدلل به في البحر لا يحنى بعده وأين
الحب من الصهر يج لاسيما الذي يسع ألفاً من الدلاء اه لكنه خلاف ما في التفت (قوله يهراق الماء كله) اقول
وحل يظهر بمجرد ذلك لا بد من غسله بعده ثلاثاً والظاهر الثاني ثم رأيت في التآخر خاتمة قال مانصه وفي فتاوى
الجنة سئل عبد الله بن المبارك عن الحب المركب في الأرض تبس قال يغسل ثلاثاً ويخرج الماء منه كل مرة
فيظهر ولا يقطع الحب اه (قوله ونحوه في التفت) مقول القول أى نحو ما في البحر والنهر قال ابن عبد الرزاق
ولم ارد في كتاب التفت اه اقول رأيت في التفت مانصه وأما البئر فهي التي لها سواد من أسفلها اه أى لها مياه
تدحها وتنبع من أسفلها ولا يحنى انه على هذا التعريف يخرج الصهر يج والحب والأبار التي تملأ من المظراً ومن
الأنهار فهو مثل ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أى المصنف وهو تأييد لما افق به ذلك العصرى (قوله أن حكم
الركبة الخ) الركبة على وزن عطية قال ح هي البئر كما في القاموس لكن في العرف هي بئر يجمع ماؤها

قوله العرف وفي نسخة المغرب اه
منه

من المشر أه اى فقهى بمعنى الصهر ينج (قوله وعلم) أى وبناء على ما نقله عن القنية والفوائد (قوله
والزير الكبير) أى الذى هو بمعنى الحب المذكور فى الفوائد قال فى القاموس الزير بالكسر الدن والدن
بالفتح الراقد العنق أو أطول من الحب أو أصغر له عرس أى ذنب لا يتعد الآن يحنرله (قوله ينزح سنه
كالبئر) أى فى متسرى الجماسة على أربعين وفى الفأرة على عشرين أقول وهذا سلم فى الصهر ينج دون الزير
لظروجه عن معنى البئر وكون أكثره مظمور أى مدفون فى الأرض لا يدخله فيه لاعتراؤه ولا لغة كما قد مناه وما
فى الذوائد معارض باطلاق ما ستر عن البدائع والكافى وغيرهما وافرقت ظاهرينه وبين الصهر ينج كما قد مناه عن
المتدسى فافهم وقال المصنف فى منظومته نسخة الاقران

سظمورة أكثرها فى الأرض * كالبئر فى النزح وهذا مرئى

قال به بعض أولى الابصار * وليس مرضيا لى الكبار

فان نزح البعض مخصوص بما * فى البئر عند جمع جل العلماء

(قوله وهو دلوتك البئر) هذا هو ظاهر الرواية كما فى البحر وقيدته بحسبه الرملى بما إذا لم يكن دلوتها المعتاد
كبير اجدا فلا يجب العدد المذكور قال وهو الذى يقتضيه نظر الفقيه أه ثم ان الشارح قد تبع صاحب
البحر فى تفسيره الوسط بذلك وفيه نظر لانه قول آخر وبه يشعر كلام الزيلعى وغيره وفى البدائع اختلف فى الدلو
فقتيل المعبر دلوت كل بئر يستقى به منها صغيرا كان أو كبيرا وما يضاف ما يجنه الرملى تأمل (قوله
هو المتوسط بين الصغير والكبير أه وقوله صغيرا كان أو كبيرا وما يضاف ما يجنه الرملى تأمل (قوله
فان لم يكن الخ) أى هذا ان كان له دلوت فان لم يكن فالمعبر دلوت يسع صاعا وهذا التخصيص استظهره فى البحر
وقال هو ظاهر ما فى الخلاصة وشرح الطحاوى والسراج (قوله وغيره) أى غير الدلو المذكور بأن كان
اصغرا أو أكبر يحتسب به فلونزح القدر الواجب بدلو واحد كبير أجزأ وهو ظاهر المذهب لمحصل المقصود
بحر (قوله ويكنى ملء أكثر الدلو) فلو كان مخزقا فان كان يئى أكثر ما فيه كفى والا لا برازبه وقهستانى
(قوله ونزح ما وجد) أى ويكنى أيضا نزح ما وجد فيه وهو دون القدر الواجب حتى لو زاد بعد النزح لا يجب نزح
شيء كما قد مناه عن البحر (قوله وجريان بعضه) أى يئى أيضا بأن حفر لها منفذ يخرج منه بعض الماء كما فى الفتح
(قوله وغوران قدر الواجب) وإذا عاد لا يعود نجسا ان جف اسفله فى الاصح والاعاد كما فى البحر عن السراج
(قوله بطريق الدلالة) أى دلالة النص وهى دلالة منطوقه على ما سكت عنه بالاولى أو بالساواة كدلالة
سرة التأنيق وأكل مال اليتيم على حرمة الضرب والانتلاف كما أوضحناه فى حواشينا على شرح المنار للشارح
وأشار بذلك الى الجواب عما قد مناه عن المستصنى (قوله كفارة مع حرة) أى فان ما تنازح أربعون
والا فلانزح وان ماتت الفأرة فقط وأوجرت أو بالثمة فيه نزح الكل سراج وبقي من الاقسام موت الهرة فقط
ولاشك أن فيه أربعين نهر (قوله ونحو الهزتين) أى ما كان مقدارهما فى الخطة (قوله ونحو الفأرتين)
أى ولو كانتا كهية الدجاجة الا فى رواية عن محمد أن فيهما حينئذ أربعين بحر (قوله على الظاهر) أى ظاهر
الرواية كما فى البحر وهو قول محمد وعند أبى يوسف الخمس الى التسع كهرة والعشر كشاة وجزم فى المواهب بقول
محمد ونفى الثانى فأفاد ضعفه (قوله مغلطة) بيان لصفة النجاسة وقد مر أن التخفيف لا يظهر أثره فى الماء
(قوله من وقت الوقوع) أى وقوع مامات فيها (قوله ان علم) أى الوقت أو غلب على الظن قهستانى
ومنه ما إذا شهد رجلان بوقوعه ان يوم كذا كما فى السراج (قوله والا) أى بأن لم يعلم ولم يغلب على الظن
نهر (قوله وهذا) أى الحكم بنجاسة البئر يوم وليلة ط (قوله فى حق الوضوء والغسل) أى من حيث
اعادة الصلاة بمعنى المكتوبة والمنذورة والواجبة وسنة الفجر أه حلية وسياق أن سنة الفجر انما تقتضى
إذا قامت مع الفرض فى يومها قبل الزوال فافهم (قوله وما عجن به) معطوف على الوضوء (قوله فطعم
للكلاب) لان ما تنجس باخلاط النجاسة به والنجاسة مغلوقة لا يباح أكله ويباح الانتفاع به فمما رواه الأكل
كله من النجس يستنج به إذا كان الظاهر غالبا كذا هذا حلية عن البدائع ويفهم منه أن العجين ليس
بشئ يغيره من الطعام والشراب مثله تأمل (قوله وقيل يباع من شافعى) لانه يرى أن الماء لا ينجس إذا بلغ
قلتين لكن فى الذخيرة وعن أبى يوسف لا يطعم نى آدم أه ولهذا عبر عنه الشارح بقليل وجزم بالاول كصاحب

وعليه فالصهر ينج والزير الكبير
ينزح منه كالبئر فاعنم هذا التحرير
أه (بدلو وسط) وهو دلوتك البئر
فان لم يكن فابيع صاعا وغيره
يحتسب به ويكنى ملء أكثر الدلو
ونزح ما وجد وان قل وجريان بعضه
وغوران قدر الواجب (وما بين
جماسة وفأرة) فى الخطة (كفارة فى
الحكم) كأن ما بين دجاجة وشاة
كدجاجة) فألحق بطريق الدلالة
بالاصغر كما أدخل الاقل فى الاكثر
كفارة مع حرة ونحو الهزتين كشاة
انما قان ونحو الفأرتين كفارة
والثلاث الى الخمس كهرة والست
كشاة على الظاهر (ويحكم بنجاستها)
مغلطة (من وقت الوقوع ان علم
والا فليوم وليلة ان لم يتفخ ولم
يتفخ) وهذا (فى حق الوضوء)
والغسل وما عجن به فيطعم للكلاب
وقيل يباع من شافعى

البدائع ولعل وجهه انه في اعتقاد الخنفي نجس ولا يطر الى اعتقاد غيره ولذا لو استقناه عنه لا يقبته
 الا بما يعتقده (قوله اما في حق غيره) أي غير ما ذكر من الوضوء والغسل والعجين (قوله فيحكم بنجاسته)
 الاولى بنجاستها أي البثر كما عبر في البحر وقوله في الحال أي حال وجود الفأرة مثلا لا من يوم وليلة ولا من وقت
 غسل الثياب ولهذا قال الزيلعي أي من غير اسناد لانه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا كانوا غسلا
 الثياب بما لهم يلزمهم الاغسلها في الصحيح اه وعزاه في البحر الى المحيط أيضا واعترضه بعض محشي صدر
 الشريعة بأنه اذا حكم بنجاسة البثر في الحال يلزم أن لا تنجس الثياب التي غسلت بها قبله فلا يلزم غسلها فلا
 معنى لقوله لا يلزم الاغسلها اه وكذا اعترضه في الحلية بما حاصله انه اذا لم يغسل الثياب لتكون غسلا
 بما هذا البثر فكيف لم يحكم على الثياب بالنجاسة مستندا الى وقت غسلها المتيقن حصوله قبل وجود الفأرة
 وانما اقتصر على وقت وجودها مع انه لا يتجه على قول الامام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانها
 لا يوجبان غسل الثوب اصلا اه وأقره في البحر والنهر وغيرهما وأقول وبالله تعالى التوفيق ما قاله الزيلعي مخذلف
 لا طلاق المتون فاطبة فانهم حكموا بالنجاسة ولم يفرقوا بين الوضوء والثوب وفي الهداية ومختصر القدوري
 أعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا وضوءا منها وغسلا كل شيء اصابه ماؤها اه وفي شرح الجامع الصغير
 لقاضي خان ان كانت مستفحة اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياليها وما اصاب الثوب منه في الثلاثة افسده وان عجن
 منه لم يוכל خبره اه ومثله في المنية وشرحها ثم رأيت بعض محشي صدر الشريعة نقل ما نقلناه وقال انه
 المذكور في اعلام المعبرين والمنهورة في الرواية عن أبي حنيفة اه فقد ظن أن الصواب عدم الاقتصار
 على الحال وبه يزول الاشكال نعم اشار في الدرر الى أن ما قاله الزيلعي مطلق من قول الامام وقولهما حيث قال
 بعد نقله كلام الزيلعي يزيد ما قال في معراج الدراية ان الصباغي كان يفتي بهذا انتهى أي هذا التفصيل قال
 في البحر كركن الصباغي يفتي بقول ابي حنيفة يفتي بالصلاة ويقولهما فيما سواه كذا في معراج الدراية اه وأقول
 لا يخفى أن مقتضى ما افتي به الصباغي أن يجب اعادة الصلاة ولا يجب غسل الثياب وهذا عكس ما قاله الزيلعي
 فأين التأييد نعم يظهر هذا التأييد على ما قال بعضهم ان حرف الاستثناء في عبارة الزيلعي زائد أقول وكذا
 وجدته سابقا في نسخة قديمة صحيحة وكذا وجدته في نسخة مخرجة من مخرجه وقدرنا ان ما ذكره
 الشارح من التفصيل تابع فيه الزيلعي وهو مخالف لما في عامة المعبرين مع ما فيه من الاشكالات فلا يقول عليه
 وان اقره في البحر والمنع ولهذا لم يعرج عليه في فتح القدير فاعتزم هذا التحرير الذي هو من مخ العليم انخير (قوله
 وهذا الوضوء الخ) الاشارة في عبارة الجوهرية الى عبارة القدوري التي قد مناها ثم ان ما ذكره في الجوهرية عزاء
 الى شيخه موفى الدين ثم قال والمعنى فيه أن الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته فان كانوا محدثين يفتي لم يزل
 حديثهم ماء مشكوكا فيه وان كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بما مشكوكا في نجاسته لان التوضي لا يرفع بالمثل
 اه اقول هذا أيضا مخالف لاطلاق عبارات المعبرين من لزوم اعادة الصلاة وغسل كل شيء اصابه
 ماؤها في تلك المدة فانه يشمل الاعادة عن حدث وغيره والغسل اثوب أو بدن من حدث أو نجاسة أو شرب
 أو غيره وأيضا يناقض مسألة العجين فانه يلزم عليه أن يكون طاهر احلا لا لكونه كان طاهرا فلا تزول
 طهارته بما مشكوكا فيه مع انه مخالف لما صرح حوايه في عامة كتب المذهب وأيضا فقد ربحوا قول الامام
 يحكمه بالنجاسة من يوم أو ثلاثة ايام بأنه الاحتياط في أمر العبادة ولا يخفى أن هذا التفصيل خلاف الاحتياط
 فكان العمل على ما في كتب المذهب أولى (قوله استحسانا) الاستحسان كما قال الكرخي قطع المسألة عن
 نظائرها لما هو اقوى وذلك الاقوى هو دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق اليه أفهام المجتهدين لصا كان
 أو اجما أو قياسا خفيا وتما في فتاوى العلامة قاسم (قوله وقال الخ) قولهما اخر القياس الجلي
 وبيان وجه كل في المطولات (قوله فلا يلزمهم) أي اصحاب البئر شي من اعادة الصلاة أو غسل ما اصابه
 ماؤها كما صرح به الزيلعي وصاحب البحر والفيض وشارح المنية فقول الدرر بل غسل ما اصابه ماؤها قال في
 الشريعة لعل الصواب خلافه (قوله قبله) أي قبل العلم بالنجاسة (قوله قيل وبه يفتي) قائله صاحب
 الجوهرية وقال العلامة قاسم في صحيح القدوري قال في فتاوى العتبات قولهما هو المختار قلت لم يوافق على
 ذلك فقد اعتمد قول الامام البرهاني والسنن والموصلي وصدر الشريعة روي دليله في جميع المصنفات

أما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم
 بنجاسته في الحال وهذا الرطير
 عن حدث أو غسل عن خبث
 والام يلزم شيء اجما جوهرة
 (ومد ثلاثة ايام) بلياليها (ان
 انتفخ أو تسحق) استحسانا ولا
 من وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله
 قيل وبه يفتي

مطاب
 مع في تعريف الاستحسان

عبارة الجامع في المحيط وغيره اه فاشار الشارح الى أن قول المصنف وبعرفى ابل وغنم المراد منه القليل
لا خموس الثنتين وحمل قوله وقيل الخ على بيان حد القليل والكثير لينبذ أن ذلك ليس قولاً آخر كما قد يوحى
واغما عبر عنه المصنف بقوله وقيل لينبذ وقوع الخلاف في حده فان فيه اقوالاً صحيحة منها قولان أحدهما هذا
والثاني أن ما لا يتخلو دل عن بعده فهو كثير صححه في النهاية وعزاه الى المبسوط فانهم (قوله ذكره في
الفيض) لم يصرح في الفيض بهذا العبارة وانما يفهم من قوله الا اذا كان كثيراً كما قد مناه (قوله وعليه
الاعتقاد) وصححه في البدائع والكافي وكثير من الكتب بجر وفي الفيض وبه يفتى (قوله لا يقتدر الخ)
أى ان عادة الامام رحمه الله تعالى أن ما كان محتاجاً الى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص
لا يقتدره بالرأى وانما يفرضه الى رأى المبطل فلذا كان هذا القول أرجح (قوله البعد الخ) اختلف في مقدار
البعد المانع من وصول نجاسة البالوعة الى البئر ففي رواية نخسة اذرع وفي رواية سبعة وقال الحلواني المعتبر
الطام أو اللون أو الريح فان لم يتغير جازوا الا لا ولو كان عشرة اذرع وفي الخلاصة والخاتمة والتعويل عليه وصححه
في المحيط بجر والماصل انه يختلف بحسب رخاوة الارض وصلابتها ومن قدره اعتبر حال ارضه (قوله
وبعتبر سور عسر) لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرها باعتبار ما يتولد
منها والسور بالنظم مهموز العن بقية الماء التي يبيتها الشارب في الاناء أو في الحوض ثم استعير بقية الطعام
وغيره والجمع الاسار والفعل اسأ رأى أبى ثمان شرب بجر وغيره وظاهر القاموس ان السور حقيقة في مطلق
البقية والمعنى أن السور يعتبر بلحم مسرته فان كان لحم مسرته طاهر افسوره طاهر ونجس افسه أو مكرهه أو مكره
أو مشكوكه أو كاشكوكه ابن ملك (قوله اسم فاعل من اسأر) أى مسأر اسم فاعل قياسي مأخوذ من مصدر اسأر
أو سأكع واسم فاعلهما السماعي سأكع كسحاروا التباسي جازر كما في القاموس (قوله لا اختلاطه بلعابه) علة
اي اعتبارى ولعابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهة وشكا منخ اه ط (قوله ولو جنبنا الخ) بيان
للاطلاق فان قيل ينبغى أن يتجنب سورته على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا الشرب على الراجح
قلنا المستعمل هو المشروب لا ما يتجنب ولو سلم فلا يستعمل للحرج كادخال اليد في الحب للكوز وتماهه في البحر
(قوله أو كافرا) لانه عليه الصلاة والسلام انزل بعض المشركين في المسجد على ما في الصحيحين فالمراد
بقوله تعالى انما المشركون نجس النجاسة في اعتقادهم بجر ولا يشكل نزح البئر لوان خرج حيا لان ذلك
لما عليه في الغالب من النجاسة الحقيقية أو الحكمية كما قد مناه (قوله أو امرأة) أى ولو حائضاً أو نفساء لما
روى مسلم وغيره عن عائشة رضی الله عنها قالت كنت اشرب وأنا حائض فأنا وله النبي صلى الله عليه وسلم
فيضع فاه على موضع في بجر (قوله نعم بكرة سورها الخ) أى في الشرب لافي الطهارة بجر قال الرمي
ويجب تقييده بغير الزوجة والمحارم اه وأورد بعضهم على قول البحر لافي الطهارة ما مر في الموضوع من أنه
يكراه التوضي بفضل ماء المرأة والمراد به السور اقول المراد به الماء الذي توضأت به في خلوتها كما وأفضناه
فيما مر قد بر (قوله للاستلذاذ) قال شيخنا ويستفاد منه كراهة الحلاق الا امرء اذا وجد المحلوق رأسه من
اللذة ما يريد على ما لو كان ملتحيا اه فكراهة التكيس وغز الرجلين واليد من الامر في الجامع بالاولى ط
(قوله واستعمال ريق الغير) اعترضه ابو السعود بانه يشمل سور الرجل للرجل والمرأة للمرأة فالظاهر الاقتصار
على التعليل الاول كما فعل في النهر اه أى لانه صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويعطى الاناء لمن عن يمينه ويقول
الاين فالابن ثم عبر في المنع بالاجنبية وفيه نظر أيضاً والذي يظهر أن العلة الاستلذاذ فقط ويفهم منه أنه حيث
لا استلذاذ لا كراهة ولا سيما اذا كان يعافه (قوله مجتبى) أى قبيل كآب الرضايا وكان المناسب ذكره قبل التعليل
لاني لم ارد في المجتبى (قوله وما كول لحم) أى سوى الجلالة منه فانه مكرود كما يأتي (قوله ومنه الفرس
في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما وكراهة لحمه عنده لاحترامه لانه آلة الجهاد لا لتجاسسه
فلا يؤثر في كراهة سورته بجر والفرس اسم جنس كالجار فيم الذكر والانثى ط (قوله ومثله ما لادم له) أى
سائل سواء كان يعيش في الماء أو في غيره ط عن البحر (قوله قيد للكل) أى لا دمي وما كول اللحم
وما لادم له ط (قوله طاهر) أى في ذاته طهوراً رأى مطهر لغيره من الاحداث والاخبار ط (قوله
وسور خنزير) قد رافق سوراً اشار الى أن لفظ خنزير مجرور بمضاف حذف وأبى عنه وهو قليل والاولى رفعه

معلل
في الدور

لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في
الفيض وغيره ولذا قال (قيل
ان قيل المقتضى عنه ما يستقله
النظر والكثير بعكسه وعليه
الاعتقاد) كما في الهداية وغيرها
لان ابا حنيفة لا يقتدر شيئاً بالرأى
(فرع) البعدين البئر والبالوعة
يقتدر ما لا يظهر للنجس اثر (ويعتبر
سور عسر) اسم فاعل من اسأر
اي ابق لا اختلاطه بلعابه (فسور
ادمي مطلقاً) ولو جنباً أو كافراً
او امرأة نعم يكراه سورها للرجل
كراهته للاستلذاذ واستعمال
ريق الغير وهو لا يجوز مجتبى
(وما كول لحم) ومنه الفرس في
الاصح ومثله ما لادم له (طاهر
الذم) قيد للكل (طاهر) طهور
بلا كراهة (و) سور (خنزير)

لتمامه مقام المضاف قال الزيلعي ولا يجوز عطفه على الجور وقيل لانه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين كما أوضحه في الجبر (قوله وسباع بهائم) هي ما كان يصطاد بنباه كالاسد والذئب والفهد والتمر والثعالب والقبيل والنسبع وأشياء ذلك سراج (قوله فور شر بها) أي بخلاف ما إذا مكث ساعة ابتلع ريشته ثلاث مرات بعد لحس شفيه بلسانه وريقه ثم شرب فانه لا ينجس ولا بد أن يكون المراد إذا لم يكن في رزاقه أثر النجس من طعم أو ريح اه حلية (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يتمكن أن يعجمه بريقه (قوله ولو بعد زمان) أي ولو كان شربه الماء بعد زمان طويل وفي أن نجاس التأتريخية عن الحماوى وقيل إذا كان الاناء مملوءاً ينجس الماء والاناء علاقاته والاقلا اه أي لانه إذا لم يكن مملوءاً يكون الماء وارداً على الشارب فإذا ابتلعه لم يكن كالحماوى (قوله فوراً كل فأرة) فإن مكثت ساعة ولحست فمها فمكروه منية ولا ينجس عندهما وقال شمس الدين ينجس لان النجاسة لا تزول عنه الا بالماء وينبغي أن لا ينجس على قوله إذا غابت غيبه يجوز معهما شربهما من ماء كثير حلية (قوله مغلفاً) وفي رواية عن الثماني أن سوراً لا يؤكل كبول ما يؤكل والذي يظهر ترجيح الأول بحر (قوله مخللة) بتشديد اللام أي من سلة تخالط النجاسات ويصل منقارها الى ماتحت قدمها أما التي تخبس في بيت وتعلف فلا يكره سورها لأنها لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي في عذرات نفسها لا تجول بل تلاحظ الحب بينه فتلقطه كما حققه في الفتح وتمامه في الجبر (قوله وابل وبقرجلالة) أي تأكل النجاسة إذا جهل حالها فان علم حال فيها طهارة ونباسة فسورها مثله اه مقدسي أقول الظاهر أنه أراد بالجلالة غير التي اتنجهما من أكل النجاسة إذ لو اتن في الظاهر الكراهة بلا تفصيل لانهم صرحوا بأنهم لا ينجس بها كما يأتي في الاصلية قال في شرح الوهبانية وفي المتن الخلالة المكروهة التي إذا قربت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالي أن عرقها ينجس اه وصرح المصنف في الحظر والاباحة انه يكره لحم الانان والجلالة قال الشارح هناك وتنجس الخلالة حتى يذهب تنجسها وقد بثلاثة أيام دجاجة وأربعة لشاة وعشرة لأبل وبقرة على الاظهر ولو كانت النجاسة وغيرها بحيث لم تنل لجهها حلت اه وبه علم أن الخلالة التي يكره سورها هي التي لا تأكل الا النجاسة حتى اتن لجهما لأنها حينئذ غير مأكولة ولذا قال في الجوهرية فان كانت تخلط أو أكثر علقها علف الدواب لا يكره سورها اه قلت بقي شيء وهو أن الغالب أن الأبل لا تجتر كالغنم وجترها نجاسة كسرقينها كما سيأتي ومقتضاه أن يكون سورها مكروها وان لم تكن جلالة ولم أر من تعرض له وانما المفهوم من اطلاقهم عدم الكراهة فليتأمل (قوله لم يعلم ربها طهارة منقارها) لما روى الحسن عن أبي حنيفة أن كان هذا الطير لا يتناول الميتة مثل البازي الا الهي وشوه لا يكره الوضوء وانما يكره في الذي يتناول الميتة وروى عن أبي يوسف أيضاً مثله حلية (قوله وسوا كن يوت) أي مما له دم سائل كالفأرة والحية والورقة بخلاف ما لا دم له كالخنفس والمصرصر والعقرب فانه لا يكره كأمه وتمامه في الامداد (قوله طاهر للضرورة) بيان ذلك أن القياس في الهرة نجاسة سورها لانه مختلط بلابها المتولد من لجهها النجس لكن سقط حكم النجاسة اتفاقاً بعمل الطوائف المنصوصة بقوله صلى الله عليه وسلم انه يلبس نجاسة اتها من الطوائف عليكم والطوائف أخرجه اصحاب السنن الاربعة وغيرهم وقال الترمذي حسن صحيح يعني أنها تدخل المضايق ولازمة شدة المخالطة بحيث تعذر صون الاواني منها وفي معناها سوا كن البيوت للعلة المذكورة فسقط حكم النجاسة للضرورة وبقيت الكراهة لعدم تحميمها النجاسة وأما الخلالة فلعابها طاهر فسورها كذلك لكن لما كانت تأكل العذرة كره سورها ولم يحكم بنجاسته للشك حتى لو علت النجاسة في فمها تخبس ولو علت الطهارة اتفت الكراهة وأما سباع الطير فالقياس بنجاسة سورها كسباع البهائم بجميعا حرمة لجهها والاستحسان طهارته لانها تشرب بنقارها وهو عظم طاهر بخلاف سباع البهائم لانها تشرب بلسانها المبلى ولعابها النجس لكن لما كانت تأكل الميتة غالباً اشبهت الخلالة فكره سورها حتى لو علم طهارة منقارها اتفت الكراهة هكذا أقرروا وبه علم أن طهارة السور في بعض هذه المذكورات ليست للضرورة بل على الاصل فتنبه (قوله مكروه) لجواز كونها أكلت نجاسة قبيل شربها وأقاد في الفتح انه لو احتمل تطهيرها فيها زالت الكراهة حيث قال ويحمل اصغاؤه صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة على زوال ذلك التوهم بأن كانت في مرأى منه في زمان يمكن

قوله لانه يلزم الخ أي لان الكلب معطوف على الآدمي وهو معمول للمضاف أعني سور وخبس معطوف على طاهر وهو معمول للبستة أعني سور فكان فيه العطف على معمولين وهما الآدمي وطاهر لعاملين وهما المضاف والمبتدأ هذا إذا كان المضاف عاملاً في المضاف اليه أما إذا كان العامل هو الاضافة فلا اشكال انه من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين اه بحر وأشار بقوله فلا اشكال الى أن في التقرير السابق اشكالاً لانه مبني على تنزيل اختلاف العمل منزلة اختلاف العامل لان العامل وهو سور واحد في الحقيقة لكن عمله في المضاف اليه وفي الخبر يختلف فكانه عاملان اه منه

وكلب وسباع بهائم) ومنه الهرة البرية (وشارب خرفور شر بها) ولو شارب طويلاً لا يسهو وعبه اللسان فنجس ولو بعد زمان (وهرة فوراً كل فأرة نجس) مغلف (و) سور هرة (ودجاجة مخللة) وابل وبقرة جلالة فالاحسن ترك دجاجة ليعلم الأبل والبقرة والغنم قهستاني (وسباع دبر) لم يعلم ربها طهارة منقارها (وسوا كن يوت) طاهر للضرورة (مكروه)

فيه غشها غشياً بلعابها وأما على قول محمد فيمكن بشهادة شربها من ماء كثير أو مشاهدة قدومه ناع غشياً يجرز
معها ذمة فعارض هذا التجويز بتجويزاً كأنها نجس قليل شربها فيستقط قسبتي الطيارة دون كراهة لأن الكراهة
مساواة الأيمن ذلك التجويز وقد سقط وعلى هذا لا ينبغي إطلاق كراهة أكل فضلها والصلاة إذا خست عنوا
قبل غلها كما طلته شمس الأشعة وغيره بل يتبدد بثبوت ذلك التوهم أما لو كان زائلاً بما قلنا فلا اه وأقره
في البحر وشرح المقدسي وهو خلاف ما قدمناه عن المنية تأمل (قوله تنزيهاً) قيد به ثلاث توهم التحريم قال
في البحر واعلم أن المكروه إذا اطلق في كلامهم فالمراد منه التحريم الآن نص على كراهة التنزيه ففسد قول
المصنف في المعنى لفظ الكراهة عند الإطلاق يراد بها التحريم قال أبو يوسف قلت لابي حنيفة إذا قلت في شيء
أكرهه فمارأيت فيه قال التحريم اه (قوله في الأصح) الخلاف انما خوفي في سورة الهرة قال في البحر وأما سور
الدجاجة الخلة فلم أر من ذكر خلاف في المراد من الكراهة بل ظاهر كلامهم أنها كراهة تنزيه بلا خلاف لأنها
لا تنجس الجباسة وكذا في سباع الطير وسواكن البيوت اه (قوله كلاً لفقيه) أي أكل سور حائض
موضع فيها وما سقط منه من الخبز ونحوه من الجامدات لأنه لا ينجس من لعابها وليس المراد أكل ما بقي أي مما لم
يخالط لعابها بخلاف المائع كما أوضحه في الحلية وأما الشارح كراهة لغنى لأنه يجد غيره وهذا عند توهم نجاسة
فيها كما قدمناه عن الفتح قريباً (فرع) تكره الصلاة مع حل مأسوره مكروه كالهرة اه بجرع عن التوشيح قلت
وينبغي تقييده بالتوهم أيضاً كما علمته مما مر ونظيره من كراهة الصلاة بثوب أصابه السور المكروه كما ذكره في الحلية
(نكتة) قيل ست ثورث النسيان سور الفأرة والقاء القملة وهي حبة والبول في الماء الراكد وقطع القطار
ومضغ العلك واكل التفاح ومنهم من ذكره حديثاً لكن قال أبو الفرج بن الجوزي أنه حديث موضوع
بجر وحلية وإطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب الطب من أنه كاه مورث للنسيان وذكر بعضهم الحديث
مقيداً التفاح بالحامض (تمت) زاد بعضهم بما يورث النسيان أشياء منها العصيان والهجوم والاحزان
بسبب الدنيا وكثرة الاشتغال بها واكل الكزبرة الرطبة والنظر الى المصاوب والحجم في نقرة القفا واللحم الملح
والخبز الحامض والاكل من القدر وكثرة المزح والتحكك بين المتساير والوضوء في محل الاستنجاء وتوسد السراويل
أو العمامة ونظر الجنب الى السماء وكس البيت بالحرق ومسح وجهه أو يديه بذيله ونفض الثوب في المسجد
ودخوله اليسرى وخروجه باليسرى واللعب بالمدأكبر أو والد كرحى ونزل والنظر اليه والبول في الطريق أو تحت
شجرة مثمرة أو في الماء الراكد أو في الرما ود النظر الى الفرج أو في مرآة الحجام والامتنشاط بالمشط المكسور وغير
ذلك ولسيدى عبد الغنى فيها رسالة (قوله اهلى) أما الوحى تخأ كول فلا شك في سورة ولا كراهة (قوله
في الأصح) فإنه قاضى خان ومقابل القول بنجاسته لأنه ينجس به بشم البول قال في البدائع وهو غير سديد لأنه
امر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في إزالة الثابت بجر (قوله امه حجارة) قال في القاموس الحجارة بالهاء
الانان فافهم وهذا القيد صرح به غير واحد منهم السروجى في شرح الهداية قال اذا نزل الحمار على الرمكة
أى الفرس لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصبر سورة مشكوكا فقه اه والمراد لا يكره لحمه
عندهما الخاقاله بالفرس وعنده يكره كالفرس لأن سورة لا يكون مشكوكا اتفاقاً كما هو الصحيح في سورة
الفرس وكذا البغل الذى امه بتمرة يحل لحمه اتفاقاً ولا يكون سورة مشكوكا لكن بنافى هذا قول صاحب
الهداية والبغل من سل الحمار فيكون بخرلته فانه يفيد اعتبار الاب الآن الاصل في الحيوانات الخلق بالآدم
كما صرح حوايه في غير موضع شرح المنية ونحوه في النهر قال في الحلية قلت ويمكن أن يقال ما في الهداية يخرج
على مذهب الامام خاصة فيما اذا كان أبو حماراً أو أمه فرسان تغلب الجانب التحريم على الاباحة احتياطاً
(قوله فطاهر) الاولى قول ابن ملك عن الغاية فطهور لان الولد يتبع الام اه (قوله ولا عبرة بغلبة
النسب) رد على ما قاله مسكين من أن التبعية للام محلها ما اذا لم يغلب شبهه بالاب (قوله لتصریح بمحرم الخ)
صرح في الهداية وغيرها في الاخصية بجوار الاخصية به حيث قال والمولود بين الاهلى والوحى يتبع الام
لأنها الاصل في التبعية حتى ان نزل الذئب على الشاة ينحى بالولد اه تأمل (قوله اعتبار الام) لأنها
الاصل في الولد لاقتصا له منها وهو حيوان متمم ولا يتفصل من الاب الاماء مهيناً ولهذا يتبعها في الرق
والحرية وانما اضيف الآدمى الى ابيه تشریفاً له وصيانة له عن الضياع والافاق الاصل اضافته الى الام

منه
الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها
التحريم

مطلب
نت ثورث النسيان

تنزيهاً في الأصح ان وجد غيره والا
لم يكره أصلاً كما كلفه لفقيه (و) سور
(حمار) أهلى ولو ذكر فى الأصح
(وبغل) امه حجارة فلو فرساً أو بكرة
فطاهر كمنول من حمار وحشى
وبكرة ولا عبرة بغلبة النسب
لتصريحهم بحل اكل ذئب ولده
شاة اعتبار الام وجواز الاكل
بسته لزم طهارة السور كما لا يخفى

فتتم الصلاة البطلان قدماء وفي الزبلي متمم رأي سؤرجار وهو في الصلاة أعماهم توضع وأعادها لا احتمال
البطالان اه (قوله ويقدم التيمم على نية التيمم) اعلم انه روى في النبد عن الامام ثلاث روايات الاولى
وهي قوله الاول انه يوضأه ويستحب أن يضيف اليه التيمم الثانية الجمع بينهما كما كثر الجارويه قال محمد
ورجحه في غاية البيان والثالثة التيمم فقط وهي قوله الاخير وقد رجح اليه به قال ابو يوسف والائمة الثلاثة
واختاره الطحاوي وهو المذهب الصحيح المختار المتمدنا بجزر اذا علمت ذلك ظهر لك أن ظاهر كلام المصنف
مبنى على الرواية الثانية وبه تظهر مناسبة ذكره في بحث السور كما يمكن بنا فيه قوله على المذهب فيتمين حمل
قوله ويقدم الخ على التقدم في الرتبة لا في الزمان أي ان التيمم رتبة التقدم على الوضوء بالنبد فلا يقتصر على
الوضوء به ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قال في النهرواحل الخلاف ما اذا التقي في الماء تيمرات حتى صار حلوا
رقعة غير مطبوخ ولا مسكرة ان لم يحل فلا خلاف في جواز الوضوء به وأسكر فلا خلاف في عدم الجواز وأوجب
فذلك في الصحيح كما في المبسوط ورجح غيره الجواز الا أن الاول اولى لموافقته لما مر من الضابط أي المذكور
في الماء (قوله لان المجتهد الخ) علمه لا يكون ما ذكره المذهب المفتي به دون غيره فانهم (قوله وحكم عرق
كسور) أي العرق من كل حيوان حكمه كسوره لتولد كل منهما من اللحم كذا قالوا ولا يخاف أن المتولد هو اللعاب
أي لا السور اكن اطلق عليه للمعبارة نهر (قوله فعرق الجمار الخ) أفرد به بالنصيص عليه لان بعضهم
كصاحب المنية استثناء فقال الآن عرق الجمار طاهر عند أبي حنيفة في الروايات المشهورة كما ذكره القدوري
وقال شمس الائمة الحلواني نجس الا انه جعل عفوا في الثوب والبدن للضرورة قال في شرح المنية وهذا
الاستثناء انما يصح على القول بأن الشك في الطهارة فاذا قيل ان سور الجمار مشكوك في طهارته ونجاسته
وعرق كل شيء كسوره صح أن يقال الآن عرق الجمار طاهر أي من غير شك لانه صلى الله عليه وسلم ركب
الجمار معرويا في حرا الجاز والغالب أنه يعرق ولم يرو أنه عليه الصلاة والسلام غسل بدنه او ثوبه منه اه
ومعرويا حال من الفاعل ولو كان من المفعول لقبل معروري كذا في المغرب قلت وليس المعنى انه عليه السلام
ركب وهو عريان كما يوجهه كلام النهرو وغيره اذ لا يخفى بعده بل المراد أنه ركب حال كونه معرويا الجمار فهو واسم
فاعل من اعروري المتعدي حذف مفعوله للعلم به يقال اعروري الفرس ركبه عريا قتبته (قوله صار مشكلا)
يعني صار الماء به مشكلا أي في الطهورية فيجمع بينه وبين التيمم كما في لعابه ويجوز شربه من ذلك الماء كما في
السراج (قوله وفي المحيط الخ) هذا مأخوذ من القهستاني ونصه وفي الزبدة أن عرق الجلالة كالجمار
والبغل وغيرهما نجس وفي قاضي خان أن عرقهما طاهر في ظاهر الرواية وفي المحيط عن الحلواني نجس لكنه
عفوف في البدن والثوب وعن أبي حنيفة أن عرق الجمار نجاسة غلظة وعنه انه خفيفة اه كلام القهستاني
وحاصله انه ذكر في عرق الجار والبغل ثلاث روايات عن الامام كما صرح به في شرح المنية أنه طاهر وهو ما قال
قاضي خان انه ظاهر الرواية وهو الرواية المشهورة كما قدمناه عن المنية ونجس مغلف ونجس مخفف وكلام
الحلواني محتمل للاخيرين الا انه اسقط حكم النجاسة في البدن والثوب وقد مناع المنية تعليله بالضرورة
أي ضرورة ركوبه اذا علمت ذلك ظهر لك أن الكلام في عرق الجمار والبغل لا في الجلالة وأن ضمير عرقهما في
عبارة القهستاني عن قاضي خان ضمير شئ راجع الى البغل والجمار والظاهر أن نسخة القهستاني التي
وقعت للشارح بضمير المفرد لا المثنى فأرجح الضمير الى الجلالة وليس كذلك وقد راجعت عبارة قاضي خان فرأيتها
بضمير التثنية العائد الى ما ذكره قبله من البغل والجمار ولم أرفعهما كذا الجلالة أصلا وكذا ما نقله في المحيط عن
الحلواني ليس في الجلالة بل في البغل والجمار بدليل ما قدمناه عن المنية من عبارة الحلواني وهو المتعين
في عبارة القهستاني بعد ضمير التثنية وقد ذكرنا أحكام الجلالة عند قوله وابل وبقر جلالة ونقلنا التصريح
عن البقالي بأن عرقها نجس وبه صرح الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب وهو محمول على التي أنتن لهما
كما قدمنا فاعتمد هذا التحرير الذي هو من مخ العليم الخبير المجدد على نعمائه ونوازل آله

* (باب التيمم) *

(قوله ثابته) أي جعله ثابلا للوضوء والغسل أي ذكره بعدهما اقتداء بالكتاب العزيز أعني قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية فانه ثبت به فيما رواه أيضا فهو خلف عنهم والخلف يتبع الاصل (قوله وهو الخ)

(ويقدم التيمم على نية التيمم على
المذهب) المصحح المفتي به لان
المجتهد اذا رجح عن قول لا يجوز
الاخذ به (و) حكم (عرق كسور)
فمشرق الجار اذا وقع في الماء
صار مشكلا الى المذهب كما في
المستحق وفي المحيط عرق الجلالة
عفوف في الثوب والبدن وفي الخاتمة
انه طاهر على الظاهر

(باب التيمم)

ثابته تأسي بالكتاب وهو من
خصائص هذه الامة بلا ريب

لوضرب يديه قبل أن يسمح أحدث وفيما إذا نوى بعد الضرب وفيما إذا ألقى الرمح الغبار على وجهه ويديه فسخ
 بنية التيمم أجرأه على الثاني دون الأول (قوله لاجل إقامة القرية) أي لاجل عبادة مقصودة لا تصح بدون
 الطهارة كما سيأتي بيانه (قوله فانه لا يصلح به) لأن التعليم يحصل بالقول فلا يتوقف على الطهارة (قوله
 والاستيعاب) الذي يظهر لي أن الركن هو المسح لانه حقيقة التيمم كالمز والاسْتِعَاب شرط لانه مكمل له
 والشايع عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بما ذكرته (قوله وشرطه ستة) بل تسعة كما سيأتي
 (قوله ثلاث أصابع فأكثر) هو معنى قوله في البحر بالبدأ وبأكثره فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو تكرر
 حتى استوعب بخلاف مسح الرأس فانه إذا مسحها مراراً بأصبع أو أصبعين بماء جديد لكل حتى صار قدر
 ربع الرأس صح اه امداد ويجزى قلت لكر في التاترخانية ولو تمعك بالتراب بنية التيمم فأصاب التراب وجهه
 ويديه أجرأه لان المقصود قد حصل اه فعلم أن اشتراط أكثر الاصابع محله حيث مسح يديه تأمل (قوله
 والصعيد) كونه شرطاً لا ينافي في عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدونه كما علم مما قررناه سابقاً فانهم (قوله وقد
 الماء) أي ولو حكاً ليشعل نحو المرض فانهم (قوله وسننه ثمانية) بل ثلاثة عشر كما سنن كره (قوله
 الضرب يباطن كفيه) أقول ذكر في الذخيرة أنه أشار محمد إلى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بعد أسطر
 والاصح أنه يضرب يباطنهما وظاهرهما على الأرض وهذا يصير رواية أخرى غير ما أشار إليه محمد اه وقد
 اقتصر في الخلة على نقل عبارة الذخيرة الأولى واقتصر الشئ على نقل الثانية فظن في البحر المخالفة في النقل
 عن الذخيرة وكأنه لم يرجع الذخيرة وبه يعلم أن الواو في قوله وظاهرهما على حقيقة لا بمعنى أو خلافاً لما فهمه
 في البحر واقوله في النهران الجواز حاصل بأيهما كان نعم الضرب بالباطن سنة اه فان صريح الذخيرة
 كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنة في الاصح وقد ظهر أن ما ذكره الشارح تعالى خلاف
 الاصح فتدبر (قوله واقبالهما وأدبارهما) أي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفرج
 ط (قوله ونفضهما) أي مرة وروى مرتين وليس باختلاف في المعنى لان المقصود تناثر التراب ان حصل
 بمرّة فيها والافترتين بدائع ولذا قال في الهداية وينفضهما بقدر ما يتناثر التراب كيلا يصير مثله اه بحر
 قال الرمي فعلى هذا إذا لم يحصل بمرتين ينفض ثلاثاً وهكذا اه ويظهر من هذا أنه حيث لا تراب أصلاً لا يسن
 النفض تأمل (قوله وتفرج أصابعه) تعليلهم سنة التفرج بدخول الغبار أثناء أصابعه فيبدأه
 لوضرب على حجر أملس لا يفرج إلا أن يقال العلة تراعى في الجنس اه ح (قوله وتسمية) الظاهر أنها على
 صفة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيباً فلا يرد أن التسمية تكون عند الضرب ط (قوله وترتيب)
 أي كما ذكر في القرآن ط (قوله وولاء) بكسر الواو أي مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال
 بالماء لا يجب المتقدم ط (قوله وزاد ابن وهبان الخ) فيه أن اشتراط النية يغني عنه لأنها لا تصح من كافر
 إلا أن يقال صرح به وان استلزمته النية للتوضيح اه ح وقد أسقط ابن وهبان كون المسح بثلاثة أصابع
 وعده حاشية أيضاً حيث قال

(ل) أجل (إقامة القرية) خرج التيمم
 لتعليم فانه لا يصلح به * وركنه
 شيان الضربتان والاستيعاب
 * وشرطه ستة النية والمسح وكونه
 بثلاث أصابع فأكثر والصعيد
 وكونه مطهر أو فقد الماء * وسننه
 ثمانية الضرب يباطن كفيه
 واتبأهما وإدبارهما ونفضهما
 وتفرج أصابعه وتسمية وترتيب
 وولاء وزاد ابن وهبان في الشروط
 الاسلام فزدته وضمت سننه
 الثمانية في بيت آخر وغيرت شطر
 بيته الا قول فقلت
 والاسلام شرط عذر ضرب ونية
 ومسح ونعميم صعيد مطهر
 وسننه سمي وبطن وفترجن
 ونفض ورتب وال أقبل وتدبر

وعذر ك شرط ضربتان ونية * والاسلام والمسح الصعيد المطهر

وكانه أراد بالشرط ما لا بد منه حتى سمي الضربتين شرطاً لافهم ما ركن (قوله فزدته) هذا يقضي
 أنه زاد على السنة المتقدمة الاسلام فصار المجموع سبعة مع أنه ترك في البيت من السنة كونه بثلاثة أصابع
 فأكثر وزاد الضرب والتعميم أي الاستيعاب فصارت ثمانية وأطلق الشرط على الأخيرين بناء على ما قلناه
 آنفاً فانهم (قوله وغيرت شطر بيته الاول) بيته هو ما قدمناه ولا يخفى أن التغيير وقع في الشطين (قوله
 والاسلام) بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله عذر) باسقاط التنوين للضرورة (قوله سمي)
 بأصابع حركة الميم (قوله وبطن) أي اضرب يباطن الكفين على الأرض وقد علمت ما هو الاصح (تمة)
 زاد في نور الايصاح في الشروط شطين آخرين الاول انقطاع ما يساقه من حيض أو نفاس او حدث والثاني
 زوال ما يمنع المسح على البشرة كشمع وشحم لكن يغني عن الثاني الاستيعاب كما لا يخفى وزاد في المنية طلب الماء
 إذا غلب على ظنه أن هنالك ماء وسيدكره المصنف بقوله ويطلبه غلوة ان ظن قربه وزاد سيدي عبد الغني
 في السنن ثلاثة الاولى التيامن كافي جامع الفتاوى والمجتبي الثانية خصوص الضرب على الصعيد لموافقته

للدبث قال في الخاتمة ذكر في الاصل انه يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات يضرب يديه على الصعيد وهذا اولي لدخول التراب في اثناء الاصابع اه الثالثة أن يكون المسح بالكيفية المخصوصة التي قد مشاها عن البدائع وفي الفيض ويخلل لحته وأصابعه ويجترأ الخاتم والقرط كالوضوء والغسل اه قلت لكن في الخاتمة أن تخلل الاصابع لا بد منه ليمت الاستيعاب وقال في البحر وكذا نزع الخاتم او تحريكه اه فبقي تخلل اللحية من السنن فصارا الزيد أربعة ويزاد خامسة وهي كون الضرب بظاهر الكفين أيضا كما علت تصححه ولم أر من ذكر السؤال في السنن مع أنهم ذكروه في الوضوء والغسل فينبغي ذكره تأمل فالخاتمة أن ركن التيمم شأن الضرب أو ما يقوم مقامه ومسح العضوين وشرطه تسعة وهي الستة التي في بيت الشارح وكون المسح بأكثر اليد وزوال ما ينافيه وطلب الماء لوطن قربه وستة ثلاثة عشر الثمانية التي نظمها والخمسة التي ذكرناها آنفا وقد نظمت جميع ذلك فقلت

ومسح وضرب ركنه العذر شرطه * وقصد واسلام صعيد مطهر
ونظلاب ماء ظنن تعميم مسحه * بأكثر كف فقد هال الخيض يذكر
وسنن خصوص الضرب نفقض تيامن * وكيفية المسح التي فيه تؤثر
وسم وترب وال بطن وظهرك * وخلل وفرج فيه أقبل وتدبر

(قوله من عجز) العجز على نوعين عجز من حيث الصورة والمعنى وعجز من حيث المعنى فقط فأشار الى الاول بقوله بعده والى الثاني بقوله وأمرض أفاده في البحر وفيه عن المحيط المسافر يطأ جاريته وان علم انه لا يجد الماء لأن التراب شرع ظهور حال عدم الماء ولا تكرر الجنابة حال وجوده فكذا حال عدمه اه (قوله مبتدأ) المبتدأ لفظ من فقط لكن لما كان الصلة والموصول كالشيء الواحد تسمي في اطلاق المبتدأ عليهم ما ط (قوله المطلق) قيد به لان غيره كالعدم (قوله الكافي لطهارته) أى من الخبث والحدث الاصغر أو الأكبر فالوجد ماء يكفي لازالة الحدث أو غسل النجاسة المانعة غسلها وتيمم عند عاتة العلماء وان عكس وصلى في النجس اجزأه وأساء خاتمة ولو تيمم أو لا تم غسلها بعد التيمم لانه تيمم وهو قادر على الوضوء محيط ونظر فيه في البحر بما سنده ذكره مع جوابه وفي القهستاني اذا كان للجنب ماء يكفي لبعض اعضائه والوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم للجنابة ثم احدث فانه يجب عليه الوضوء لانه قدر على ماء كاف ولا يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنابة الى أن يجد ماء كافيا للغسل كذا في شرح الطحاوى وغيره اه (قوله لصلاة) متعلق بقوله اطهارته واباستعمال واحترز به عن النوم ورد السلام ونحوه عما يأتي فانه لا يشترط له العجز (قوله تفوت الى خلف) كالصاوات النجس فان خلفها قضاؤها وكالجمعة فان خلفها الظهر واحترز به عما لا يفوت الى خلف كصلاة الجنائز والعيد والكسوف والسنن الرواتب فلا يشترط لها العجز كما سيأتي (قوله بعده) الضمير يرجع الى من ط وقيد بالبعد لانه عند عدمه لا يتيمم وان خاف خروج الوقت في صلاتها خلف خلافا لافرو وسيد ذكر الشارح أن الاحوط أن يتيمم ويصلى ثم يعيد ويترفع على هذا الاختلاف ما لو اذبح جمع على بشر لا يمكن الاستقاء منها الا بالنجاسة او كانوا عراة ليس معهم الا ثوب يتنابونه وعلم أن النوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت فانه لا يتيمم ولا يصلى عاريا بل يصبر عندنا وكذا لو اجتمعوا في مكان ضيق ليس فيه الاموضع يسع أن يصلى قائما فقط يصبر ويصلى قائما بعد الوقت كما جاز عن القيام والوضوء في الوقت ويغلب على ظنه القدرة بعده وكذا من معه ثوب نجس وماء يلزمه غسل الثوب وان خرج الوقت بحر ملخصا عن التوشيح (قوله ولومقيا) لان الشرط هو عدم فايضا تحقيق جاز التيمم نص عليه في الاسرار بحر (قوله ميلا) هو المختار في المقدار هداية وهو أقرب الاقوال بدائع والمعتبر غلبة الظن في تقديره امداد وغيره والميل في كلام العرب منتهى مد البصر وقيل للاعلام المبنية في طريق مكة اميال لانها بنيت كذلك كما في الصحاح والمغرب والمراد هنا ثلث الفرسخ والفرسخ ربع البريد (قوله أربعة آلاف ذراع) كذا في الزيلعي والنهر والجوهرة وقال في الحلية انه المشهور كما نقله غير واحد منهم السروجي في غايته اه وفي شرح العيني ومسكين والبحر عن الشيايع انه أربعة آلاف خطوة قال الرمي والاول هو المعول عليه وما في الشرح لبلاية من التوفيق بينهم بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع قائمة عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصف ذراع العامة اه فيه نظار لضبطهم الذراع بما ذكره الشارح (قوله وهو) أى الذراع بعدد

(من عجز) مبتدأ خبره تيمم
(عن استعمال الماء) المطلق
الكافي لطهارته لصلاة تفوت
الى خلف (لبعد) ولومقيا
في المصر (ميلا) أربعة آلاف ذراع
وهو أربع وعشرون اصبعاً

وفي ذلك يقول بعضهم قيل انه ابن
الحاجب
ان البريد من الفراعخ اربع
ولفرسخ ثلث اميال ضعوا
والميل الفاي من الباعات قل
والباع اربع اذرع تستبع
ثم الذراع من الاصابع اربع
من بعدها العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات فظهر شعيرة
منها الى بطن لاخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقل
من شعر بغل ليس فيه مدفع
اه منه

سروف لاله الا الله المرسومة (قوله ظهر لبطن) أى يلقى ظهر كل شعيرة لبطن الاخرى وفي بعض النسخ
 طهر بالانصب على الحال موافق لما في كثير من الكتب أى مخلصا (قوله يشته) أى يزيد في ذاته وقوله او يمتد
 أى يطول زمنه وكذلك كان صحيحا خاف حدوث مرض كفى الله مستأني وهو معلوم من قول المصنف
 أو برد (قوله بغلبة طن) أى عن أمارته وتجربة شرح المنية (قوله او قول حاذق مسلم) أى اخبار
 طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالته شرط شرح المنية (قوله ولو يتحرك) متعلق يشته اه خ
 ولا مانع من تعلقه بيمتد أيضا لان التحرك يكون سببا في الاستعداد أيضا ط وفي البحر ولا فرق عندنا بين أن يشته
 بالتحرك كالبطون او بالاستعمال كالحدري (قوله ولم يجد) أى أو كان لا يتخاف الاشتداد ولا الامتداد لكنه
 لا يقدر بنفسه ولم يجد من يوضيه (قوله كفى البحر) حاصل ما فيه انه ان وجد حدا ما أى من تلزمه طاعته كعبده
 وولده وأجبره لا يتيم اتفاقا وان وجد غيره عن الاستعانة به اعانه ولوزوجه فظاهر المذهب انه لا يتيم أيضا
 بلا خلاف وقيل على قول الامام يتيم وعلى قوله لا كالاخلاف في مريض لا يقدر على الاستقبال او التحول
 من الفراش النجس ووجد من يوجهه او يتحوله لان عنده لا يعتبر المكلف قادرا بقدره الغير والفرق على ظاهر
 المذهب أن المريض يخاف عليه زيادة الوجع في قيامه وتحوله في الوضوء اه أقول حاصل الفرق أن زيادة
 المرض حاصله بالاقول لا بالنسبة لان فرض المسألة انه لا يخاف الاشتداد ولا الامتداد فلم يكن عاجزا حقيقة
 فيلزمه الاستعانة على وضوئه ولا يجوز له التيم بخلاف الاول لانه عاجز حقيقة فلا تلزمه الاستعانة وفيه نظر
 فانه في الثاني وان لم يخف الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة أيضا وليس الميخ للتيمم هو خصوص زيادة
 المرض تأمل وفي البحر وظاهر ما في التجديد انه لوله مال يستأجره اجير الا يتيمم قل الاجر وأكثر وفي المستغنى
 خلافة والظاهر عدم الجواز لقللا اه والمراد بالقليل أجرة المثل كما يجتمع في النهر والحلية وبه جزم الشارح
 (قوله وفيه) أى البحر حيث قال لما كان على السيد تعاهد العبد في مرضه كان على عبده أن يتعاهد
 في مرضه والوجه لما لم يكن عليه أن يتعاهد ما في مرضها فيما يتعلق بالصلاة لا يجب عليه ذلك اذا مرض فلا يعتد
 قادرا بفعلها اه لكن قد من أن ظاهر المذهب انه لا يجوز له التيمم ان كان لو استعان بالزوجة بعينه وان لم يكن
 ذلك واجبا عليها (قوله فوضي) بالناء الفوقية في قوله وفي آخره همزة قبلها ياء ممدودة مصدر وضأ بالشديد مثل
 فزع فترجحا (قوله يجب) أى يجب عليه أن يوضي فلو لم يوضي فلو لم يوضي فلو لم يوضي فلو لم يوضي فلو لم يوضي
 او يمرضه) قبله بالجنب لان المحدث لا يجوز له التيمم للبرد في الصحيح خلافا لعض المشايخ كافي الخائفة والخلاصة
 وغيرهما وفي المصنف انه بالاجماع على الاصح قال في الفتح وكأنه لعدم تحقق ذلك في الوضوء عادة اه واستشكله
 الرملى بما صححه في الفتح وغيره في مسألة المسح على الخنث من انه لو خاف سقوط رجله من البرد بعدمضى مده
 يجوز له التيمم قال وليس هذا الاتيمم المحدث لخوفه على عضو فيجبه ما في الاسرار من اختيار قول بعض المشايخ
 اقول المختار في مسألة الخنث هو المسح لا التيمم كما سأل في محله ان شاء الله تعالى نعم مفاد التعليل بعدم تحقق
 الضرر في الوضوء عادة أنه لو تحقق جازفيه أيضا اتفاقا ولذا شئى عليه في الامداد لان الخرج مدفوع بالنص
 وهو ظاهر اطلاق المتن (قوله ولو في المصمر) أى خلافا لهما (قوله ولا ما يديه) أى من ثوب يلبسه
 او مكان يأويه قال في البحر فصار الاصل انه متى قدر على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يساح له التيمم اجماعا
 (قوله وما قيل الخ) أى قال بعضهم ان الخلاف مبني على أن اجر الحمام في زمان الامام كان يؤخذ قبل
 الدخول أما في زمانه ما فانه يؤخذ بعده فاذا تجز عن الاجرة دخل ثم يتعال بالعسرة وبعد بالاعطاء (قوله فمالم
 يأذن به الشرع) فان الحامى لو علم حاله لا يرضى بدخوله ففيه تغرير وهو غير جائز قال في البحر تعال الحلية ومن
 ادعى اباحته فضلا عن تعيينه فعليه البيان (قوله نعم الخ) عزاء في البحر الى الحلية وأقره (قوله على نفسه)
 متعلق بخوف ط (قوله ولو من فاسق) بأن كان عند الماء وخافت المرأة منه على نفسها بجر والامر في حكمها
 كما لا يخفى (قوله او حبس غريم) بان كان صاحب الدين عند الماء وخاف الدينون المفلس من الحبس بجر
 ومفهومه انه لو لم يكن معسرا لا يجوز له ظالم بالمطل (قوله او ماله) عطف على نفسه ح ولم أر من قدر المالم
 بمقدار وسنذكر عن التاخر خاتمة ما يفيد تقديره بدرهم كما يجوز له قطع الصلاة (قوله ولو أمانة) عدا الأمانة ماله
 باعتبار وضع اليد عليها ط (قوله ثم ان نشأ الخوف الخ) اعلم أن المانع من الوضوء ان كان من قبل العباد كاسير

وهي ست شعيرات ظهر لبطن وهي
 ست شعيرات بغل (او لرض) يشته
 او يمتد بغلبة طن او قول حاذق
 مسلم ولو يتحرك ولم يجد من يوضيه
 فان وجد ولو بأجره مثل وله ذلك
 لا يتيمم في ظاهر المذهب كفى البحر
 وفيه لا يجب على احد الزوجين
 توضي صاحبه وتعهده وفي مملوكه
 يجب (او برد) يهلك الجنب
 او عيصره ولو في المصراذ الم تكن
 له أجرة حمام ولا ما يديه وما قيل
 انه في زمانه يتجمل بالعدة فمالم
 يأذن به الشرع نعم ان كان له مال
 غائب يلزمه الشراء نسيئة والا لا
 (او خوف عذر) كحية او نار على
 نفسه ولو من فاسق او حبس غريم
 او ماله ولو أمانة ثم ان نشأ الخوف
 بسبب وعيد عبد أعاد الصلاة
 والا لا لانه تنهاوى

منه الكفار من الوضوء ومحسوس في السجود ومن قبل له ان توضأت قنلتك جازله التيمم ويبعد الصلاة اذا زال
 المانع كذا في الدرر والوقاية أي وأما اذا كان من قبل الله تعالى كالمرض فلا يعيد ووقع في الخلاصة وغيرها أسير
 منه العدو من الوضوء والصلاة تيمم ونصلي بالأيام ثم يعيد فقيد بالأيام لأنه منع من الصلاة أيضا فلو منع من
 الوضوء فقط صلى بركوع وسجود كما هو ظاهر الدرر أفاده فوج أفندى ثم اعلم أنه اختلاف في الخوف من العدو
 هل هو من الله تعالى فلا إعادة او من العدو فوجب ذهب في المراج الى الأول وفي النهاية الى الثاني ووفق
 في البحر يحمل الثاني على ما اذا حصل وعيد من العبد نشأ منه الخوف فكان من قبل العباد وحمل الأول
 على ما اذا لم يحصل ذلك أصلا بل حصل خوف منه فكان من قبل الله تعالى لتجرد عنه عن مباشرة السب وان كان
 الكل منه تعالى خافا واردة قال ثم رأيت في الحلية صرح بما فهمته وأقره في النهر وغيره وهذا ما اشار اليه
 الشارح رحمه الله وقدم الشارح في الغسل أن المرأة بين رجال تيمم وقد منأ أن الرجل كذلك وأن الظاهر أنه
 لا إعادة عليه ولا عليها لأن المانع شرعي وهو كشف العورة عند من لا يحل له رؤيتها والمانع منه الحياء وخوف
 الله تعالى وهما من الله تعالى لا من قبل العباد (فرع) في البحر عن المبتغي بالغين المجمة اجبر لا يجبر الماء الا في
 نصف ميل لا يعذر في التيمم وان لم ياذن له المستأجر تيمم وأعاد ولو صلى صلاة اخرى وهو يذكر هذه تفسد
 (قوله او عطش) معطوف على عدو أي لأنه مشغول بحاجته والمشغول بالحاجة كالعدوم بحر
 (قوله ولولكلبه) قيده في البحر والنهر بكلب الماشية والصيد ومفاده انه لو لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم
 والظاهر أن كلب الحراسة للمنزل مثلهما ط (قوله اورفيق القنالة) سواء كان رفيقه المخلط له او آخر
 من اهل القنالة بحر وعطش دابة رفيقه كعطش دابته فوج (قوله حالا او مالا) ظرف لعطش اوله
 ورفيق على التنازع كما قال ح أي الرفيق في الحال او من سيحدث له قال سيدي عبد الغني فمن عنده ماء
 كثير في طريق الحاج او غيره وفي الركب من يحتاج اليه من الفقراء يجوز له التيمم بل ربما يقال اذا تحقق
 احتياجهم يجب بذله اليهم لاجبائهم (قوله وكذا الجين) فلو احتاج اليه لا تخاذ المرقعة لا تيمم لان
 حاجة الطلخ دون حاجة العطش بحر (قوله او ازاله نجس) أي أكثر من قدر الدرهم كما قد مناه
 وفي الفرض لومعه ما يغسل بعض النجاسة لا يلزمه اه قلت وينبغي تقييده بما اذا لم يبلغ اقل من قدر الدرهم
 فاذا كان في طرف ثوبه نجاسة وكان اذا غسل احد الطرفين بقي ما في الطرف الاخر أقل من قدر الدرهم يلزمه
 فافهم (قوله كاسيحي) أي في النوافض (قوله بعدم الاناء) متعلق بتعذر ط (قوله للمضطر أخذه)
 أي اذا امتنع صاحب الماء من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وهذا المضطر اليه للعطش كان له اخذ منه
 فهاروله أن يقاتله سراج قلت وينبغي تقييده بما اذا امتنع من دفعه مجانا او بالثمن ولا مضطر مثمه وسيأتي
 في فصل الشرب أن له أن يقاتله بالسلاح قال الشارح هناك تبعا للامخ والزيلي هـ هذا في غير المحرز بالآواني
 والافاتله بغير سلاح اذا كان فيه فضل عن حاجته لم يملكه بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البر وشوها
 الاولى أن يقاتله بغير سلاح لأنه ارتكب معصية فكان كالعزيز يركب في الكافي اه (قوله فان قتل) بالبناء
 للمجهول (قوله فهدر) أي لا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة سراج وينبغي أن يضمن المضطر قيمة الماء
 شربا لدية (قوله بقود) أي بقصاص ان كان القتل عمدا كأن قتل بمعدد (قوله اودية) أي ان كان
 شبه عمدا أو خطأ أو جرى مجرى الخطأ والدية على العاتلة وعلى القاتل الكفارة أفاده في البحر ط قال
 في السراج وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش فهو أولى به من غيره فان احتاج اليه الاجنبي للوضوء
 لم يلزمه بذله ولا يجوز للاجنبي أخذه منه قهرا (قوله طاهرة) أما النجسة فمكالم (قوله ولو شاشا)
 أي ونحوه مما يمكن ادلاؤه واستخراج الماء به قليلا وعصره (قوله وان نقص الى قوله تيمم) نقله في
 التوشيح عن كتب الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لقواعدنا وأقره في البحر وكذا أقره في النهر وغيره وهو
 ظاهر ولكن رأيت في التارخانية ما يخالفه حيث قال قال القاضي الامام فخر الدين ان نقصت قيمة المندبل قدر
 درهم تيمم وليس عليه أن يرسله ولو أقل فلا كما لو رأى المصلي من يسرق ماله فان كان قدر درهم يقطع الصلاة
 والا فلا كذا هنا اه وأنت خبير بأن ما ذكره الشافعية اقرب الى القواعد لأنه لو وجد الماء يباع يلزمه شراؤه
 بثلث المثل ولو كانت قيمته أكثر من درهم ولكن الرجوع الى المنقول في المذهب بعد الظاهره اولى ولعل وجهه

(او عطش) ولولكلبه اورفيق
 القنالة حالا او مالا وكذا الجين
 او ازاله نجس كاسيحي وقيد ابن
 السكال عطش دوابه بتعذر حفظ
 الغسالة بعدم الاناء وفي السراج
 للمضطر أخذه قهرا وقاله فان قتل
 رب الماء فهدر وان المضطر ضمن
 بقود اودية (او عدم آلة) طاهرة
 يستخرج بها الماء ولو شاشا وان
 نقص باد لانه

الفرق أن الشراء وان كثر ثمنه لا يسمى اتلا فإلانه مبادلة بعوض بخلاف اتلاف المندبل ونحوه بالادلاء وبالشئ
فانه اتلاف بلا عوض وهو منى شرعا واذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لاجل درهم علم أن الدرهم قد
معتبره خطر فلا يجوز اتلافه فيما له عنه مندوحة لانه عادم للماء شرعا فيتميم واذا جاز له التيميم فيما اذا كان
نقصان القيمة أكثر من قيمة الماء ويجعل عادم للماء مراعاة لحقه يجعل عادم للماء هنا أيضا مراعاة لحقه وحق
الشرع في الامتناع عن اتلاف النبي عنه هذا ما ظهر له هي السقيم والله العليم (قوله او شفه) اي اذا كان
لا يصل الى الماء بدونه (قوله قدر قيمة الماء) اي وآلة الاستقاء كما ذكره في البحر في صورة الشئ والظاهر أن
صورة الادلاء كذلك تأمل (قوله بأجر) أي اجر المثل فلزمه ولم يجز التيميم والاجاز بلا إعادة بحر عن
التوشيح (قوله كلها) أي كل واحد منها (قوله حتى لو تيمم الخ) اشار بالتفريع المذكور الى أن كل
عذر منها التماسي عذر مادام موجودا فلوزال بطل حكمه وان وجد بعده عذر آخر لماسأى أنه ينقضه زوال
ما اباحه فافهم (قوله ثم مرض الخ) صادق ثلاث صور أن يكون وجدا للماء قبل المرض أو بعده أو بقي عادم
له ولا شبهة انه في الاول يطل التيميم وأما الثالثة فالظاهر أنه لا يطل لعدم زوال ما اباحه ولأن اختلاف
السبب لا يظهر الا اذا زال الاول والظاهر أن المراد الثانية فقط فاذا تيمم لفقد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده
لا يصلي بالتيميم السابق لانه كان لفقد الماء والان هو واجد له فطل تيممه لزوال ما اباحه وان كان له مسيح آخر
في الحال ونظيره ما ذكره في البحر في النواقض بقوله فاذا تيمم للمرض والبرد مع وجود الماء ثم فقد الماء ثم زال
المرض والبرد ينقض لقدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا اه ومثله في النهر اقول
لكن يشكل عليه ما في البدائع لو مر التيميم على ماء لا يستطيع النزول اليه لخوف عدو أو وسع لا يتنقض
تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس قول اصحابنا لانه غير واجد للماء معنى فكان ملحقا بعدم
اه ومثله في المنية اذ لا يخفى أن خوف العدو سبب آخر غير الذي اباح له التيميم أولا فان الظاهر في فرض
المسألة انه تيمم أولا لفقد الماء اللهم الا أن يجاب بأن السبب الاول هنا باق وفيه بحث فلي تأمل (قوله لان
اختلاف اسباب الرخصة) الخ الرخصة هنا التيميم وأسبابها ما تقدم من الاعذار المذكورة وسنحقق هذه
القاعدة في باب الالباء (قوله جامع الفصولين) هو كتاب معتبر لابن قاضي سماوة جمع فيه بين فصول
العمادي وفصول الاستروشنى وقد ذكر هذه المسألة فيه في الفصل الرابع والثلاثين في أحكام المرضى
(قوله مستوعبا) أي بتيميم تيمما مستوعبا فهو وصفه لصدر محدوف وهو أولى من جعله حالا فيفيد أنه
ركن وعلى الحالية يصير شرط خارجا عن الماهية لان الاحوال شرط على ما عرف افاده في البحر (قوله
حتى لو تركه شعرة) قال في الفتح يسع من وجهه ظاهر البشرة والشعر على الصحيح اه وكذا العذار والناس
عنه غافلون مجتبي وماتحت الحاجبين فوق العينين محيط كذا في البحر (قوله او وتره نخره) هي التي بين
المنخرين ابن كمال لكن في القاموس الوتره محركة حرف المنخر والوتره حجاب ما بين المنخرين (قوله ويديه)
عطف بالواو دون ثم اشارة الى أن الترتيب فيه ليس بشرط كاصله بحر والحكم في اليد الاثنية كالوضوء
ط (قوله في نزاع الختام الخ) قال في الخاتمة ولو لم يجر له الختام ان كان ضيقا وكذا المراد السوار لم يجز اه
ومثله في الزلوا الجنية ووجهه أن التحريك مسح لما تحته اذا شرط المسح لا وصول التراب فافهم لكن التقيد
بالضيق يفهم انه لو كان واسعاً لا يلزم تحريكه والظاهر أنه يقال فيه ما سنذكره في التخليل (قوله به يفتي)
أي يلزم الاستيعاب كما في شرح الوفاية وهو الصحيح خاتمة وغيرها وهو ظاهر الرواية زباني ومقابل ما روى
أن الاكثر كالكل (قوله في مسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين ط (قوله الاقطع) اي من المرفق
ان بقى شئ منه ولو رأس العضد لان المرفق مجموع رأسى العظمين رحى فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب
اتفاقا ط (قوله بضر بتين) متعلق بتيمم او مستوعبا افاده في النهر وانما أثر عبارة الضرب على عبارة
الوضع لكونها مأثورة والافهى ليست بضرية لازمة فان محمدا قد نبه في بعض روايات الاصول على أن الوضع
كاف والمراد بيان كفاية الضربتين لأنه لا بد في التيميم منهما ابن كمال وقد مناهم عبارة ونبه على أن فائدة العدد
أنه لا يحتاج الى ضربية تالفة كما يأتي (قوله ولو من غيره) فلو أمر غيره بأن ييممه جاز بشرط أن ينوى الأمر بحر
قال ط وظاهره أنه يكفي من الغير ضربتان وهو خلاف ما يأتي عن القهستاني (قوله او ما يقوم مقامهما)

او شفه نصفين قدر قيمة الماء كولو
وجد من ينزل اليه بأجر (تيمم)
لهذه الاعذار كلها حتى لو تيمم
لعدم الماء ثم مرض مرضا يبيح التيميم
لم يصل بذلك التيميم لان اختلاف
اسباب الرخصة يمنع الاحتساب
بالرخصة الاولى وتصير الاولى
كأن لم تكن جامع الفصولين فليحفظ
(مستوعبا وجهه) حتى لو ترك
شعرة او وتره نخره لم يجز (ويديه)
فينزع الختام والسوار أو يحرك
به يفتي (مع مرفقيه) فيمسحه
الاقطع (بضر بتين) ولو من غيره
او ما يقوم مقامهما

قوله وفيه بحث وجهه أنه اذا تيمم
اولا لبعده عن الماء فهو فاقد له
حقية وخوف العدو قد معنى
فالحققي قد زال وابعقه المعنوي
فلا فرق بينه وبين المرض اذا وجد
بعد الفقد الحقيقي اه منه

أى خلافا لابن شجاع وقد مرنا الكلام عليه مع ثمة الخلاف (قوله ما فى الخلاصة) عبارتها كما فى البحر ولو
أدخل رأسه فى موضع الغبار بنى التيمم يجوز ولو انهدم الحائط ونظرا الغبار فخر لرأسه وفوى التيمم جار
والشرط وجود الفعل منه اه أى الشرط فى هذه الصورة وجود الفعل منه وهو المسح أو التحريك وقد
وبد فيه دليل على أن الضرب غير لازم كما مر وفعل غيره بأمره قائم مقام فعله فهو منه فى المعنى فافهم (قوله
ما هرت لعادتها) اعلم انه قال فى الظهيرية وكما يجوز التيمم للجنب لصلاة الجنائز والعيد كذلك يجوز للناض
اذا ظهرت من الحيض اذا كان ايام حيضها عشرا وان كان اقل فلا اه وقال فى البحر والذى يظهر أن هذا
التفصيل غير صحيح بدليل ما اتفقوا عليه من انه اذا انقطع لاقل من عشرة فتمت لعدم الماء وصلت جاز للزوج
وطواها الخ وأجاب فى النهر بحمل ما فى الظهيرية على ما اذا انقطع لاقل من عادت الماسيا فى الحيض من انه
حينئذ لا يحل قربانها وان اغتسلت فضلا عن التيمم اه اقول لا يخفى أن قول الظهيرية اذا كان ايام حيضها
عشرا ظاهر فى أن ذلك عادتها فهذا الحمل بعيد ثم ظهر لى بوفى الله تعالى أن كلام الظهيرية صحيح لا اشكال فيه
وبين ذلك أن التيمم لخوف فوت صلاة الجنائز أو العيد يصح مع وجود الماء لانها تفوت لا الى خلف كما يأتى
وهذا فى المحدث ظاهر وكذا فى الجنب وأما الحائض فإذا ظهرت لتام العشرة فقد خرجت من الحيض ولم يبق
معها سوى الجنابة فهي كالجنب وأما اذا انقطع دمها لدون العشرة فلا تخرج من الحيض ما لم يمسحكم عليها
بأحكام الطهارات بأن تصير الصلاة دينا فى دمها وتغتسل وتتميم بشرطه كما سياتى فى بابها وقولهم او تيمم
بشرطه ارادوا به التيمم الكامل المصح لصلاة الفرائض وهو ما يكون عند العجز عن استعمال الماء وأما التيمم
لصلاة جنازة او عيد خيف فوتها فغير كامل لانه يكون مع حضور الماء ولهذا لا تصح صلاة الفرض به ولا صلاة
جنازة حضرت بعده فعلمنا بذلك أهم التيمم لذلك لم تخرج من الحيض لان ذلك التيمم غير كامل ولا يصح
ذلك التيمم اتمام المانى بعده وهو الحيض وعدم وجود شرطه وهو فقد الماء نعم لو تيمم ذلك مع فقد الماء حكم
عليها بالطهارة وجازت صلاتها به من الفرائض وغيرها لانه تيمم كامل ومراد الظهيرية التيمم الناقص وهو ما يكون
مع وجود الماء فالتفصيل الذى ذكره فى الحائض صحيح لا غبار عليه وكذلك فى البحر ظن أن مراده التيمم
الكامل وليس كذلك كما لا يخفى بقى الكلام فى عبارة الشارح فقوله طهرت لعادتها فى غير محله لان قول المصنف
ولو جنب او حائضا مفروض فى التيمم الكامل الذى يكون عند فقد الماء والحائض يصح تيممها عند فقد الماء
اذا طهرت لتام العشرة اولدونها ويجب عليها أن تغتسل او تيمم عند فقد الماء سواء انقطع لتام عادت أو لدون
عادت كما سياتى فى بابها ويأتى فيه أنه اذا انقطع لتام العادة يحل لزوجه اقربانها كما لو انقطع لتام العشرة
وان ادون عادت لا يحل له قربانها فالتقييد بالعادة فى كلام الشارح انما يفيد بالنظر الى القربان فقط فكان
الواجب اسقاطه لايامه انه لو كان لدون العادة لا يصح تيممها مع انه يجب عليها اذا فقدت الماء لوجوب
الصلاة عليها كما عات والذى اوقعه عبارة النهر المبنية على ما فهمه صاحب النهر من كلام الظهيرية فافهم
(قوله بظهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعلق بمسح وعبا وجعله العيني صفة لضر بين فهو متعلق بمحذوف أى
لمتصقتين بظاهر نهر قلت والاخير اولى لثلاث يلزم تعلق حرفى جزى معنى واحد بمتعلق واحد الآن تجعل الباء
فى بضر بين للتعدية وفى بظهر للملازمة او بالعكس تأمل وتعبيره بظهر اولى من تعبيره بظاهر لاجراخ الارض
المتنبهة اذا جفت كما قدمه الشارح وأما اذا تيمم جماعة من محل واحد فيجوز كما سياتى فى الفروع لانه لم يصح
مستعملا اذا تيمم انما يتأدى بما التزم يده لا بما فضل كالماء الفاضل فى الاناء بعد وضوء الاقل واذا كان
على حجر أو لمس فيجوز بالاولى نهر (قوله من جنس الارض) الفارق بين جنس الارض وغيره أن كل ما يحترق
بالنار فيصير مادا كالشجر والحشيش او ينطبع ويلين كالحديد والصفرة والذهب والزجاج ونحوها فليس من جنس
الارض ابن كمال عن التحفة (قوله تقع) بفتح فسكون كما قال تعالى فأتى به نقعا (قوله لم يمتج الخ) أى
بل يخلل من غير ضربة وليس المراد أنه لا يخلل اصلا لان الاستيعاب من تمام الحقيقة قال الزيلعى ويجب تحليل
الاصابع ان لم يدخل بينها غبار وفى الهندية والصحيح أنه لا يمسح الكف وضربها يكتفى افاده ط اقول
والظاهر أن ما تحت الخاتم الواسع ان اصابه الغبار لا يلزم تحريكه ولا يلزم كالتحليل المذكور (قوله وعن محمد
يحتاج اليها) لان عنده لا يجوز التيمم بلا غبار خيث لم يدخل بين الاصابع لابة منها على قوله (قوله وهو) أى

لما فى الخلاصة وغيرها ولو حذر لرأسه
او أدخله فى موضع الغبار بنى
التيمم جاز والشرط وجود الفعل
منه (ولو جنب او حائضا) طورت
لعادتها (او نساء) بظهر من جنس
الارض وان لم يكن عليه نقع أى
غبار فلو لم يدخل بين اصابعه
لم يمتج الى ضربة نالسة للخلل وعن
محمد يحتاج اليها

قوله وهو ايسر كلمة هو بهذا المحل
فى نسخ الشارح التى يبدى فليحتر
اه محققه

الغير (قوله بضرب ثلاثا) اى لكل واحد من الاعضاء ضربة وهذا قوله القهستاني عن العمان وهو كتاب غريب والمشهور في الكتب المتداولة الاطلاق وهو الموافق للحديث الشريف التميم ضربتان الا ان يكون المراد اذا مسح يد المريض بكتايديه فينتد لاشبهه في انه يحتاج الى ضربة ثالثة يمسح بها يده الاخرى (قوله وبه مطلقا) اى ويتميم بالتقع مطلقا خلافا لابي يوسف فعنده لا يتميم به الا عند الجزر بجزر ولا يجوز عنده الا التراب والرمل نهر وما في الحاوى القدسي من انه هو المختار غريب مخالف لما اعتده اصحاب المتن رمى (قوله فلا يجوز بلؤلؤ الخ) تفريع على قوله من جنس الارض (قوله لتولده من حيوان البحر) قال الشيخ دارد اللبيب في ذكره اصله ود يخرج في نيسان فالتحاشية للمطر حتى اذا سقط فيه انطبع وغاص حتى يبلغ آخره (قوله ولا يجران الخ) كذا قاله في الفتح وجرم في البحر والنهر بأنه سهو وان الصواب الجواز به كما في عامة الكتب وقال المصنف في منحه اقول الظاهر انه ليس بسهولة لانه انما منع جواز التيميم به لما قام عنده من انه ينقذ من الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقاتل بالجواز انما قال به لما قام عنده من انه من جلاء اجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز والذي دل عليه كلام اهل الحرة بالجواز ان له شبهتين شبهها بالنبات وشبهها بالمعادن وبه افصح ابن الجوزي فقال انه متوسط بين عالمي النبات والجماد في شبه الجماد فيحجره ويشبه النبات بكونه اشجارا نابتة في قعر البحر وذوات عروق واعصان خضر متشعبة قائمة اه اقول وحاصله الميل الى ما قاله في الفتح لعدم تحقق كونه من اجزاء الارض وما لم يحسبه الرمي الى ما في عامة الكتب من الجواز وكان وجهه ان كونه اشجارا في قعر البحر لا ينافي كونه من اجزاء الارض لان الاشجار التي لا يجوز التيميم عليها هي التي تترتب بالنار وهذا حجر كما في الاجاز يخرج في البحر على صورة الاشجار فلماذا جزموا في عامة الكتب بالجواز فيعين المصير اليه واما ما في الفتح فينبغي حمله على معنى آخر وهو ما قاله في القاموس من ان المرجان صغار اللؤلؤ ثم رأيت منقولا عن العلامة المقدسي فقال مراده صغار اللؤلؤ كما فسر به في الآية في سورة الرحمن وهو غير ما اردوه في عامة الكتب اه وبه يظهر ان قول الشارح لشبهه للنبات الخ في غير محله بل العلة على ما حذرناه تولده من حيوان البحر واما ما يخرج في قعر البحر فيجوز وان اشبهه النبات فاعتيم هذا التحرير (قوله ولا ينطبع) هو ما يقطع ويلين كالخديد مخ (قوله وزجاج) اى المتخذ من الرمل وغيره بحر (قوله ومتروك) اى ما يحترق بالنار فيصير مادا بحر (قوله الارماد الخ) بكسر وكس (قوله كحجر) تنظير لا تميل (قوله او مغسول) مبالغة في عدم اشتراط التراب (قوله غير مدهونة) او مدهونة بصمغ هو من جنس الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل والمغرة ط (قوله غير مغلوب بماء) اما اذا صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيميم به بحر بل يتوضأ به حيث كان رقيقا سائلا لا يجري على العضو رملى وسيدكر ان المساوى كالمغلوب (قوله لكن لا ينبغي الخ) هذا ما حذر الرمي وصاحب النهر من عبارة اللؤلؤ الجلية خلافا لما فهمه منها في البحر من عدم الجواز قبل خوف خروج الوقت وظاهره انه اراد به عدم الصحة وحاصل ما في اللؤلؤ الجلية انه اذا لم يجد الا الطين لطخ ثوبه منه فاذا جف تيميم به وان ذهب الوقت قبل ان يجف لا يتميم به عند أبي يوسف لان عنده لا يجوز الا بالتراب والرمل وعند أبي حنيفة ان خاف ذهاب الوقت تيميم به لان التيميم بالطين عنده جائز والا فلا كي لا ينطخ بوجهه فيصير مثله اه وبه يظهر معنى ما ذكره الشارح (قوله ومعادن) جمع معدن كجلس منبت الجواهر من ذهب ونحوه قاموس (قوله في محالها) اى مادامت في الارض لم يصنع منها شئ وبعد السبيل لا يجوز زياهي (قوله فيجوز الخ) اى اذا كانت الغلبة للتراب كما في الحلية عن المحيط ولعل من اطلق بناء على انها مادامت في محالها تكون مغلوبة بالتراب بخلاف ما اذا اخذت للسبك لان العادة اخراج التراب منها فافهم وأفاد ان ذات المعدن لا يجوز التيميم به قال في البحر لانه ليس يتبع للماء وحده حتى يقوم مقامه ولا للتراب كذلك وانما هو مركب من العناصر الاربعة فليس له اختصاص بشئ منها حتى يقوم مقامه (قوله وقده الاسيماي الخ) كذا في النهر وظاهره ان الضمير راجع الى التيميم بالمعادن لكن اذا كانت مغلوبة بالتراب لا يحتاج الى هذا التقيد وعبارة الاسيماي كما في البحر ولأن الحنطة والنشأ الذي لا يجوز عليه التيميم اذا كان عليه التراب فضر به عليه وتيميم نظران كان يستبين اثره بحدته عليه جاز والا فلا (قوله وكذا الخ) قال في البحر

نعم لو يعم غيره بضرب ثلاثا للوجه واليني واليسرى قهستاني (وبه مطلقا) يحذر عن التراب اولا لانه تراب رقيق (فلا يجوز) بلؤلؤ ولو مسحوا لتولده من حيوان البحر ولا يجران لشبهه للنبات لكونه اشجارا نابتة في قعر البحر على ما حذر المصنف ولا (ينطبع) كفضة وزجاج (ومتروك) بالاحتراق الارماد الخ فيجوز كحجر مدقوق او مغسول وحائط مطين او مجصص وان من طين غير مدهونة وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينبغي التيميم به قبل خوف فوات وقت لئلا يصير مثله بلا ضرورة (ومعادن) في محالها فيجوز لتراب عليها وقده الاسيماي بأن يستبين اثر التراب بتدنيه عليه وان لم يستبين لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التيميم عليه كحنطة وجوخة فليحفظ

بعد عبارة الاسبيجاني التي ذكرناها وبهذا يعلم حكم التيمم على جوخة اوبساط عليه غبار الظاهر عدم الجواز لقله وجود هذا الشرط في نحو الجوخة فليست به اه وقال مجتهد الرمي بل الظاهر التفصيل ان استبان انه جاز والافلا لوجود الشرط خصوصاً في ثياب ذوى الاشغال اه وهو حسن فلذا جزم به الشارح وفي التاترخانية وصورة التيمم بالغبار ان يضرب يديه ثوباً ونحوه من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع الغبار على يديه تيمم او ينقض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه تيمم اه قلت فقيده بالاعيان الطاهرة لما في التاترخانية ايضا اذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز الا اذا وقع الغبار بعد ما جف الثوب (قوله ولومسبوكن) هذا التمايز اذا كان يمكن سبكهما بترابهما الغالب عليهما والظاهر انه غير ممكن ولذا قال الرمي كما قد مناه بعد السبك لا يجوز التيمم وفي البحر عن المحيط ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا وكان مختلطاً بالتراب والغلبة للتراب جاز اه نعم اذا كانا مسبوكين وكان عليهما غبار يجوز التيمم بالغبار الذي عليهما كما في الظهيرية اي ان كان يظهر أثره عليه كما مر ولكن لا ينظر فيه الى الغلبة فكان عليه أن يقول لو غير مسبوكين ليرافق كلامهم (قوله وارض محترقة) اي احترق ما عليهما من النبات واختلط الرما بترابها فحينئذ يعتبر الغالب اما اذا أحرق ترابها من غير مختلطه حتى صارت سوداء جاز لان المتغير لون التراب لادانته ط (قوله فالو الغلبة الخ) بيان اقوله والحكم للغالب (قوله ومنه) اي من قوله والا فان في الغلبة صادق بما اذا كان التراب مغلوباً ومساوياً فافهم (قوله وجاز قبل الوقت) اقول بل هو مندوب كما هو صريح عبارة البحر وقول من صرح به رملي (قوله وجاز لغيره) اي لغير الفرض (قوله لانه بدل الخ) اي هو عندنا بدل مطلق عند عدم الماء ويرتفع به الحادث الى وقت وجود الماء وليس يبدل ضروري مبيح مع قيام الحادث حقيقة كما قال الشافعي فلا يجوز قبل الوقت ولا يصلي به اكثر من فرض عنده لكن اختلف عندنا في وجه البدلية فقالا بين الاكثين اي الماء والتراب وقال محمد بن الفعلي اي التيمم والوضوء وقترع عليه جواز اداء المتوضي بالتيمم فأجازه ومنعه وسبأ في بيانه في باب الامامة ان شاء الله تعالى وقامه في البحر (قوله وجاز لخوف فوت صلاة جنازة) اي ولو كان الماء قريباً ثم اعلم انه اختلف فيمن له حق التقدم فيها فروى الحسن عن ابي حنيفة انه لا يجوز للولي لانه ينتظر ولو صلوا له حتى الاعادة وصححه في الهداية والخانية وكفى التسنن وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا لان الانتظار فيها مكروه وصححه شمس الامنة الحلواني اي سواء انتظروا ولا قال في البرهان ان رواية الحسن هنا حسن لان مجرد الكراهة لا يقتضي العجز المقتضي لجواز التيمم لانها ليست اقوى من فوات الجمعة والوقفة مع عدم جوازها لهم ما وضعه شيخنا شيخنا المقدسي في شرح نظم الكثر لابن الفصح اه ملخصاً من حاشية نوح افندي (قوله اي كل تكبيراتها) فان كان يرجو أن يدر ذلك البعض لا يتيمم لانه يمكنه أداء الباقي وحده يجر عن البدائع والفنية (قوله او حائضاً) وكذا النساء اذا انقطع دمها على العادة ط اقول لا بد في الحائض من انقطاع دمها لاكثر الحيض والا فان لتام العادة فلا بد أن تصير الصلاة بنافي ذمتها وتغتسل او يكون تيممها كاملاً بأن يكون عند فقد الماء أما التيمم لخوف فوت الجنازة أو العيد فغير كامل وقد منا قريبا تمام تحقيق المسألة فافهم (قوله به يفتي) اي بهذا التفصيل كما في المضمرات وعند محمد بعيد على كل حال قهستاني (قوله اوزوال شمس) هذا اذا كان اماماً او مأموماً واعلم انه سبأ في أن صلاة العيد تؤخر لعذر في الفطر الثاني وفي الاضحية الثالث فاذا اجتمع الناس في اليوم الاول قبيل الزوال والامام غير وضوء وكان بحيث لو توضأ زالت الشمس فهل يكون ذلك عذراً ويؤخر ولا يتيمم ام يتيمم ولا يؤخر لكن قول الشارح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل يقتضي التأخير فليراجع اه ح اقول سيصيرح الشارح هناك بأنها قضاء في اليوم الثاني ولم يجعلوها هنا كالوقفة التي يختلفها القضاء بل صرحوا بمخالفتها بها وبأنها تفوت بزوال الشمس فيعلم منه انها لا تؤخر لما ذكره هذا ما ظهر لي فتأمل وانظر ما علقناه على البحر (قوله ولو كان بيني وبينه) كذا في التمر وفيه اشارة الى أن قوله بناء مفعول مطلق ويحتمل جعله حالاً اي ولو كان تيممه في حال كونه بينا ويجوز كونه مفعولاً لاجله كما تقتضيه عبارة الدرر لكنه مبني على ما رتبناه المحقق الرضوي من أنه لا يلزم فيه أن يكون فعلاً قلبياً (قوله بعد شروعه متوضئاً الخ) في المسألة تفصيل مبسوط في البحر

(والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره) كذهب وفضة ولومسبوكن وأرض محترقة فالو الغلبة للتراب جاز والا لا خاتمة ومنه علم حكم التساوي (وجاز قبل الوقت ولا أكثر من فرض و) جاز (لغيره) كالنفل لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري (و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة) اي كل تكبيراتها ولو جنباً او حائضاً ولو جئ بأخرى ان امسكته التوضي بينهما ثم زال تمكنه اعاد التيمم والا لا به يفتي (او) فوت (عيد) بفرار امام اوزوال شمس (ولو) كان بيني وبينه (بناء) بعد شروعه متوضئاً وسبق حديثه

قوله وانظر ما علقناه على البحر الذي علقناه عليه هو أنه قد يقال انها لما كانت تصلي بجمع حافل فلو اخرج لهذا العذر بما يؤدى الى فوتها بالكلية بخلاف ما اذا اخرج لعذر قسنة او عدم ثبوت رؤية الهلال لا بعد الزوال فان كل الناس يستعدون اصلاتهم في اليوم الثاني وعدم تصريحهم بأن ذلك من الاعذار التي تؤخر لاجلها دليل على انه ليس منها تأمل اه منه

(بلا فرق بين كونه اماماً اولاً) في
الاصح لان المناط خوف الذنوب
لا الى بدل بخلافه وكذا في وسن
رواتب ولو سنة فجر خاف فوتها
وحدها ولنوم وسلام ورد وان لم
يتم الصلاة قال في البحر وكذا لكل
مالا يشترط له الطهارة في المبتغى
وبإذن دخول مسجد مع وجود الماء
والنوم فيه وأقره المصنف لكن
في البحر الظاهر أن مراد المبتغى
للجنب فقط الدليل قلت وفي
المنية وشرحها يتيمه لدخول مسجد
ومس مع خوف وجود الماء ليس
بشيء بل هو عدم لانه ليس لعبادة
يضاف فوتها

قوله آخرتين هكذا يحظه وصوابه
آخرين اهـ معجمه

وحاصله ما ذكره القيساني بقوله ان سبق الحدث في المصلي قبل الصلاة فان رجاء الركن شيء منها بعد الرضوة
لا يتيمم وان شرع فان خاف زوال الشمس يتيمم بالاجاع والافان رجاء اركه لا يتيمم والافان شرع به يتيمم اجماعاً
وان شرع باوضوء فكذلك عنده خلافاً لهما اهـ وهو محمول على ما اذا خاف خروج الوقت اذا ذهب توضأ
والا فلا بد من الوضوء لامن القوات لانه يمكنه اكمال صلاته بعد سلام امامه تأمل وقد اقتصر وافي تصوير مسائل
البناء على صلاة العيود ذكر في الامداد انه ليس للاحتراز عن الجنابة لان العلة فيها واحدة (قوله في الاصح)
يرجع الى قوله بعد شروطه متوضئاً الى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاول قولهما ومقابل في الثاني
ما روى الحسن عن الامام أن الامام لا يتيمم ط (قوله لان المناط) اي الذي يتعلق به الحكم المذكور
وهو التيمم لخوف فوت الصلاة بلا بعد عن الماء (قوله فجاء لكسوف الخ) تفريع على التعليل ومراد به
ما يعم الخسوف ط وهذا الى قوله وحدها ذكر العلامة ابن امير حاج الحلي في الحلية بخلاف قوله في البحر
والنهر (قوله وسن روايت) كالسنن التي بعد الظهر والمغرب والعشاء والجمعة اذا أخرها بحيث لو توضأ فأت
وتها فله التيمم قال ط والظاهر أن المستحب كذلك لفوته بفوت وقته كما اذا ضاق وقت الفسخ عنه وعن
الوضوء فيتيمم له (قوله خاف فوتها وحدها) اي فيتيمم على قياس قولهما أ ما على قياس قول محمد فلا لانها اذا
فاته لا يشغاله بالقرينة مع الجماعة بقضية بعد ارتفاع الشمس عنده وعندهما لا بقضية اصلاً بغير صورة
فوتها وحدها ولو وعده شخص بالماء أو أمر غيره بنزحه له من يترجم انه لا يتيمم ولا يركع سوى الفرض يتيمم
للسنة ثم يتوضأ للفرض ويصلي قبل الطلوع وصورها شيخنا بما اذا فاته مع الفرض وأراد قضاءهما ولم يبق الى
زوال الشمس مقدار الوضوء وصلاة ركعتين يتيمم وبصلها قبل الزوال لانها لا تقتضي بعده ثم يتوضأ ويصلي
الفرض بعده وذكرها ط صورتين أخريتين (قوله ولنوم الخ) اي عند وجود الماء لان الكلام فيه وما قرره
في البحر من أن التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تحل بدون الطهارة ولكل عبادة تفوت الى خلف
وبين القاعدتين عموم وجهي يتبعان في رد السلام متلفاته يحصل بدون طهارة وفوت الى خلف وتفرد
الاولى في مثل دخول المسجد للمحدث فانه يحصل بدون الطهارة من الحدث الاصغر ولا يصدق عليه انه يفوت
لا الى خلف وتفرد الثانية في مثل صلاة الجنابة فانها تفوت لا الى خلف ولا تحل بدون طهارة ح
القاعدة الاولى محل بحث كما تطالع عليه (قوله وان لم تجز الصلاة به) اي فيقع طهارة لما نواه له فقط كما في الحلية
لان التيمم له جهتان جهة صحة في ذاته وجهة صحة الصلاة به فالثانية متوقفة على العجز عن الماء وعلى نية عبادة
مقصودة لا تصح بدون طهارة كما سيأتي بيانه وأما الاولى فتحصل بنية اي عبادة كانت سواء كانت مقصودة
لا تصح الا بالطهارة كالصلاة والقرأة للجنب او غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب او تحل بدونها
كدخوله للمحدث او مقصودة وتحل بدون طهارة كالقرأة للمحدث فالتيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته
كما أوضحه ح (قوله وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة) اي يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذه إحدى
القاعدتين السابقتين وفيما تظرس يظهر (قوله لكن في النهر الخ) استدراك على استدلال البحر بعبارة المبتغى
على إحدى القاعدتين المذكورتين وهي جواز التيمم عند وجود الماء لكل عبادة تحل بدون الطهارة وبيان
الاستدراك أن الدليل انما يثبت بناء على ارادة الدخول للمحدث ليكون مما لا يشترط له الطهارة واذا كان
مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يحل له الدخول بدونها لكن كون المراد الجنب نظريه العلامة ح بأنه لا يخلو
أما أن يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل اي لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجه واما
أن يكون الماء داخله وهو صحيح ولكنه بعيد من عبارته بدليل قوله ولنوم فيه اهـ وعلمه فالظاهر أن مراد
المبتغى دخول المحدث فيتم الدليل لكن لقائل أن يقول ان مراد المبتغى أن الجنب اذا وجد ماء في المسجد واراد
دخوله لاغتسال يتيمم ويدخل ولو كان نائماً فيه فاحتمل الماء خارجه وخشى من الخروج يتيمم وينام فيه الى أن
يمكنه الخروج قال في المنية وان احتمل في المسجد يتيمم الخروج اذا لم يخف وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي
ولا يقرأ اهـ ويؤيد ما قلناه أن نفس النوم في المسجد ليس عبادة حتى يتيمم له وانما هو لاجل مكنته في المسجد
أو لاجل مشيه فيه للخروج (قوله قلت الخ) اعتراض على البحر أيضاً لان عبارة المنية شاملة لدخول
المسجد للمحدث وهو ما لا يشترط له الطهارة فينا في ما في البحر لكن ايجاب ح بتخصيص الدخول بالجنب فلا تنافي

اقول ولا يخفى انه خلاف المنبأ ولو اذاعه في شرح النية بما ذكره الشارح وعاله ايضا بقوله لان التيمم انما يجوز
 ويعتبر في الشرع عند عدم الماء حقيقة او حكم ولم يوجد واحد منهما فلا يجوز اه فيفيد أن التيمم لا يشترط له
 الطهارة غير معتبرا أصلا مع وجود الماء الا اذا كان مما يخاف فوته لا الى بدل فلو تيمم المحدث للنوم او لدخول
 المسجد مع قدرته على الماء فهو لغو بخلاف تيممه لمره السلام مثلا لانه يخاف فوته لانه على الفور ولو اذاعه
 صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ينبغي التعويل عليه (قوله لكن في القهستاني الخ) استدراك على ما يفهم
 من كلام البحر من أن ما تشترط له الطهارة لا تيمم له مع وجود الماء وعلى ما يفهم من كلام النية من أن كل عبادة
 لا يخاف فوتها لا تيمم لها ط قال ح وهو نقل ضعيف مصادم للقاعدة لان سجدة التلاوة لا تحل الا بالطهارة
 وتفتو الى خلف اه اقول بل لا تفتو لانها لا وقت لها الا اذا كانت في الصلاة ولهذا نقل القهستاني
 ايضا عن القدوري في شرحه انما لا تيمم لها وعاله في الخلاصة بما قلنا (قوله لكن سيجي) اي في القروع
 وهذا استدراك على الاستدراك وهذا التقييد مذكور في القهستاني ايضا بعد ورقتين نقلا عن شرح الاصل
 معللا بعدم الضرورة في الحذر أي لوجود الماء فيه بخلاف السفر فأد أن جوازه عند فقد الماء فينا في ما نقله
 عن المختار من جوازه مع وجود الماء كما لا يخفى فافهم (قوله في الشريعة) اي شريعة الاسلام للعلامة
 ابي بكر البخاري ط (قوله وشروحا) رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده ط (قوله قال)
 اي في الشريعة وشروحا (قوله فظاهر البرازية الخ) هذا غير ظاهر لان عبارة البرازية ولو تيمم عند عدم
 الماء لقراءة قرآن عن ظهر قلب او من المحض او لمسه او لدخول المسجد وأخروجه او لدفن أو لزيارة قبر أو الاذان
 او الإقامة لا يجوز أن يصلي به عند العامة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز اه فان قوله لا خلاف
 في عدم الجواز أي عدم جواز الصلاة به ظاهر في عدم صحته في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع لان من
 جعلها التيمم لمس المحض ولا شبهة في أنه عند وجود الماء لا يصح اصلا وما مر عن النية وشروحا من انه مع
 وجود الماء ليس بشيء بل هو عدم والحاصل أن ما يجتهد في البحر من صحة التيمم بهذه الاشياء مع وجود الماء لا بد لها
 من دليل وليس في شيء مما ذكره الشارح ما يدل عليها بل فيه ما يدل على خلافها كما علمت وأما عبارة المبتغي
 فقد علمت ما فيها فالظاهر عدم الصحة الا فيما يخاف فوته كما قررنا قبل فندير (قوله وان لم تجز الصلاة) لان
 جوازه ساهبه يشترط له فقد الماء او خوف الفوت لا الى بدل بعد أن يكون المنوي عبادة مقصودة لا تصح بدون
 طهارة ولم يوجد ذلك في شيء مما ذكر (قوله قلت بل لعشر الخ) من هذا الى قوله قلت وظاهره ساقط في بعض
 السخ و ذكر ابن عبد الرزاق انه من ملحقات الشارح على نسخه الثانية (قوله انه يجوز) بدل من ما ومن
 الضابط (قوله ولو لمع وجود الماء) غير مسلم كما علمت (قوله فلا يجوز) اي التيمم لمس محض سواء كان
 عن حدث او عن جنابة (قوله فكلاول) اي كالأولى لا تشترط له الطهارة فتييمم له مع وجود الماء
 ط (قوله فكالثاني) وهو ما تشترط له الطهارة ط (قوله لم تجز الصلاة) اي ان فقد الشرط وهو أمران
 كون المنوي عبادة مقصودة وكونها لا تحل الا بالطهارة أما في دخول المسجد ففي الحديث فقد الامر ان
 وفي الجنب فقد الاول وأما في القراءة فللمحدث فلفقد الثاني ولا يراد الجنب هنا لما تقدم قريسا من قوله او جنبا
 فكالثاني اي فنجوز الصلاة به وأما المس مطلقا فللفقد الاول والكتابة كالمس الا اذا كتب والحيقة على الارض
 على ما مر فاذا تيمم لذلك كانت العلة فقد الامرين والتعليم ان كان من محدث فلفقد الثاني وان كان من جنب
 وكان كلمة فلفقد الثاني ايضا وعارض التعليم لا يخرج عن كونه قراءة ولا يراد الجنب هنا اذا لم يكن التعليم كلمة
 كلمة ما مر وأما زيارة القبور وعبادة المريض ودفن الميت والسلام وردة فلفقد الثاني وأما الاذان بالنسبة
 الى الجنب فلفقد الاول وللمحدث فلفقد الامرين وأما الإقامة مطلقا فلفقد الاول وأما الاسلام فجرى فيه
 على مذهب ابي يوسف القائل بصحته في ذاته اه ح اقول لا يصح عند الاسلام هنا لانه يوهى صحة تيممه له لكن
 لا تجوز الصلاة به وليس ذلك قولنا لاحد من علمائنا الثلاثة لانه عند أبي يوسف يصح في ذاته وتجاوز الصلاة
 به عنده كما صرح به في البحر وأما عنده ما فلا يصح اصلا وهو الاصح كافي الامداد وغيره فافهم (قوله بخلاف
 صلاة جنازة) اي فان تيممها تجوز به سائر الصلوات لكن عند فقد الماء وأما عند وجوده اذا خاف فوتها فاما تجوز
 به الصلاة على جنازة اخرى اذا لم يكن بينهما فاصل كما مر ولا يجوز به غيرها من الصلوات فافه ح

لكن في القهستاني عن المختار
 المختار جوازه مع الماء لسجدة
 التلاوة لكن سيجي تقييده
 بالسفر لا الحضر ثم رأيت في
 الشريعة وشروحا ما يؤيد كلام
 البحر قال فظاهر البرازية جوازه
 لتسع مع وجود الماء وان لم تجز
 الصلاة به قلت بل لعشر بل اكثر
 لما مر من الضابط انه يجوز لكل
 ما لا تشترط الطهارة له ولو لمع وجود
 الماء وأما ما تشترط له فيشترط فقد
 الماء كتييمم لمس محض فلا يجوز
 لاجد الماء وأما للقراءة فان محدثا
 فكلا قول او جنبا فكالثاني وقالوا
 لو تيمم لدخول مسجد أو لقراءة
 ولو لمع محض او لمسه او كتابته
 او تعليمه او لزيارة قبور أو عبادة
 مريض او دفن ميت أو اذان
 او إقامة او اسلام او سلام او رده لم
 تجز الصلاة به عند العامة بخلاف
 صلاة جنازة

(قوله أو بعد تلاوة) أي تصح الصلاة بالتيتم أو اعتد عدم الماء أو اعتد وجوده فلا يصح التيمم له الماء علمت
من أنها تنفوت إلى بدل ط (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قوله لم تجز الصلاة به أن التيمم لهذه المذكورات
الثلاث عشرة التي لا تسترط لها الطهارة صحيح في نفسه يجوز فعله ووجه ظهور ذلك أنه لم يكن صحيحاً في نفسه
لكن المناسب أن يقال لم يصح التيمم لها أولاً يجوز لأنه أعم وأقول أن كان مراده الجواز عند فقد الماء فهو مسلم
والأفلا واقتضاه أن مراده الثاني موافقاً لما قدمه عن البحر لقوله قطاخر البرازية جوازه لتسع مع
وجود الماء الخ وقد سئله غيره ظاهراً أنه لا بد من ثل بدل عليه ولم يوجد رآن استدل الجبر بما في المتيقن
لا يفيد نعم ما يخاف فربه بلا بدل من هذه المذكورات يجوز مع وجود الماء نظراً لاجتنابه لأنه فاقده الماء حكمه فيمنه
النص بخلاف ما لا يخاف فونه منها فلا يجوز أصلاً لأن النص ورد بعشر وعية التيمم عند فقد الماء فلا يشرع عند
وجوده حقيقة وحكمه ولهذا المر بالآمل فافهم (قوله لفواتها) أي هذه المذكورات إلى بدل فبدل
الرقبات والوتر القضاء وبدل الجمعة الظاهر فهو بدله بصورة عند الفوات وإن كان في ظاهر المذهب هو الأصل
والجمعة خلف عنه خلافاً لفركا في البحر (قوله وقيل يتيمم الخ) هو قول زفر وفي القنية أنه رواية عن مشايخنا
بحر وقد مضت الخلاف (قوله قال الحلبي) أي البرهان إبراهيم الحلبي في شرحه على المنية وذكر مثله
العلامة ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية حيث ذكر فروعا عن المشايخ ثم قال ما حاصله ولعل هذا من
هؤلاء المشايخ اختيار لقول زفر لقوة دليله وهو أن التيمم إنما شرع لل حاجة إلى أداء الصلاة في الوقت فيتيمم عند
خوف فوته قال شيخنا ابن الهمام ولم يتجه لهم عليه سوى أن التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو
انما يتم إذا أخر لا لعذر اه وأقول إذا أخر لا لعذر فهو عاص والمذهب عندنا أنه كالمطيع في الرخص نعم تأخيره
إلى هذا الحد عذر جاء من قبل غير صاحب الحق فينبغي أن يقال يتيمم ويصلي ثم يعيد بالوضوء ممن عجز بعد من
قبل العباد وقد نقل الزاهد في شرحه هذا الحكم عن الليث بن سعد وقد ذكر ابن خلكان أنه كان حقيق المذهب
وكذا ذكره في الجواهر المضية في طبقات الحنفية اه مافي الحلية ذات وهذا قول متوسط بين القولين وفيه
الخروج عن العهدة يبين فلذا أقره الشارح ثم رأيت منقولاً في التاترخانية عن أبي نصر بن سلام وهو من كبار
الأئمة الحنفية قطعاً فينبغي العمل به احتياطاً ولا سيما وكلام ابن الهمام يدل على ترجيح قول زفر كما علمته بل قد علمت
من كلام القنية أنه رواية عن مشايخنا الثلاثة وتظهر هذا مسألة الضيف الذي خاف ريبه فافهم قالوا يصلي ثم يعيد
وأنه تعالى أعلم (قوله ويجب) أي على المسافر أن طلب الماء في العمرانات أو في قريها واجب مطلقاً بحر
(قوله طلبه) أي الماء (قوله ولو برسولة) وكذا لو أخبره من غير أن يرسله بحر عن المنية (قوله ثلثمائة ذراع) أي
إلى أربعمائة ذرر وكافي وسراج ومبني (قوله ذكره الحلبي) أي البرهان إبراهيم وعبارته في شرحه
على المنية الكبير والصغير فطلب مينا وبارا قدر غلوة من كل جانب وهي ثلثمائة خطوة إلى أربعمائة وقيل قدر
رصة سهم اه وفيه مخالفة لما عزا إليه الشارح من وجهين الأول تفسير الغلوة بالخطا لا بالأذرع والثاني
الاكتفاء بالطلب مينا وبارا وهو الموافق لقول الخانية يفرض الطلب مينا وبارا قدر غلوة وظاهره كافي الشيخ
اسماعيل عن البرجندي أنه لا يجب في جانب الخلف والقدام نعم في الحقائق ينظر بينه وشماله وأمامه ووراءه
غلوة قال في البحر وظاهره أنه لا يلزمه المشي بل يكفي النظر في هذه الجهات وهو في مكانه إذا كان حواله
لا يستتر عنه وقال في البحر بل معناه أنه يقسم الغلوة على هذه الجهات فيمتشي من كل جانب مائة ذراع إذا طلب
لا يتم بمجرد النظر اه وفي الشربلية عن البرهان أن قدر الطلب بغلوة من جانب ظنه اه قلت لكن هذا
ظاهر أن ظنه في جانب خاص أما لو ظن أن هناك ماء دون ميل ولم يترج عنه أحد الجوانب يطلبه فيها كلها
حتى جهة خلفه إلا إذا علم أنه لا ماء فيه حين مروره عليه ولكن حل يقسم الغلوة على الجهات أو لكل جهة غلوة
محل تردد والأقرب الأول كما مر عن النهر وصرح ما مر عن شرح المنية خلافه ولكن الظاهر أنه لا يلزمه المشي
الأول إذ يمكنه كشف الحال بمجرد النظر فقدر (قوله وفي البدائع الخ) اعتمدته في البحر (قوله ورفقته)
الأولى ورفقته لأن ضرراً حدهما كافي كما هو غير خاف ح (قوله ظناً قويا) أي غالباً قال في البحر عن أصول
اللامشي أن أحد الطرفين إذا قوى وترج على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجح به ولم يطرح الآخر فهو الظن وإذا
عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي اه (قوله دون ميل) ظرف لقوله قربة وقيد

أدباً تلاوة فتأوى شجنا خير
البرن الزملي قد وظاهره أنه يجوز
وعمل ذلك قتأمل (لا) يتيمم
(ثبوت جمعة ووقت) ولو ترا
له وتهيأ إلى بدل وقيل يتيمم لقوات
الوقت قال الحلبي "فلا حرج أن
يتيمم ويصلي ثم يعيد (ويجب)
أي يفترض (طلبه) ولو برسولة
(قدر غلوة) ثلثمائة ذراع من
كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع
الأصح طلبه قدر ما لا يضرب نفسه
ورفقته بالانتظار (أن ظن) ظناً
قريباً (قربة) دون ميل
قوله ولم يتجه لهم عليه الخ أي
إن التمهارة تدعو على زفر ولم توجه
لهم في الرد عليه سوى أنهم قالوا إن
من آخر الصلاة إلى آخر الوقت كان
مقصراً وتقديره جاء من قبله فلا
يستحق الترخيص له بجواز التيمم
ولكن هذا الرد على زفر انما يتم لو
أخر لا لعذر فيلزمهم أن يرخصوا
له التيمم لو أخر لعذر على أنه لو أخر
بلا عذر لا يتجه أيضاً لأن غايته أنه
عاص بالتأخير والعاصي عندنا
كالمطيع في ثبوت الترخيص له اه
منه

مطلب
في تقدير الغلوة

مطلب
في التفرق بين الظن وغالب الظن

بدلالة المل وما فوقه بعد لا يوجب الطلب (قوله بأماره) أي علامة كروية خضرة أو طير (قوله أو أخبار
عدل) قال في شرح المنية وبشروط الخبر أن يكون مكافئاً عدلاً والافلابة معه من غلبة الظن حتى يلزم الطلب
لأنه من الديانات (قوله والابغلب على ظنه) بأن شك أو ظن ظناً غير قوي نهر (قوله والالالا) أي أن لم يرج
الماء لا يطلب له دم الفائدة يخرج عن الميسوط (قوله أعاد والالالا) أي وإن لم يتغيره بعد مأسأله لا بعيد الصلاة
زبلي وبذائع أكن في البحر عن السراج ولتيم من غير طاب وكان الطاب واجبا وصى ثم طله فلا يتجدد وجبت
عليه الاعادة عندهما خلافاً لابي يوسف اه ومفاده أنه يجب الاعادة هنا وإن لم يتغيره (قوله في حق جواز
الصلاة) أما في حق صحته في نفسه فيمكن فيه نية ما قصده لاجل من أي عبادة كانت عند فقد الماء وعند وجوده
يصح لعبادة تفوت لا إلى خلف كما فته مناه (قوله نية عبادة) قد منافي الوضوء تعريف النية وشروطها وفي البحر
وشروطها أن ينوي عبادة مقصودة الخ أو الطهارة أو استباحة الصلاة أو رفع الحدث أو الجنبية فلا تكفي نية
التيمم على المذهب ولا تشترط نية التيمم بين الحدث والجنبية خلافاً للبصاص اه وبأي تمام الكلام عليه قريباً
قلت وتقدم في الوضوء أنه تكفي نية الوضوء بما الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل ولعل وجه الفرق أنه لما كان بدلاً
عن الوضوء أو عن آتة على مآثر من الخلاف ولم يكن مطهراً في نفسه لا بطريق البدلية لم يصح أن يجعل
مقصوداً بخلاف الوضوء فإنه طهارة أصلية والأقرب أن يقال إن كل وضوء استباح به الصلاة بخلاف التيمم فإن
منه ما لا استباح به فلا يكفي للصلاة التيمم المطلق ويكفي الوضوء المطلق هذا ما ظهر لي والله اعلم (قوله ولو صلاة
جنازة) قال في البحر لا ينبغي أن قولهم بجواز الصلاة بالتيمم له صلاة الجنائز محمول على ما إذا لم يكن واجداً للماء
كما قد في الخلاصة بالأسرار أما إذا تيمم لها مع وجوده ونوف الفوت فإن تيممه يطل بفرغه منها اه لكن في
الطلاق بطلانه نظر يدل أنه لو حضره جنازة أخرى قبل إمكان إعادة التيمم له أن يصلي عليها به فالأولى أن يقول
فإن تيممه لم يصح إلا أن هو صلاة الجنائز فقط بدليل أنه لا يجوز له أن يصلي به ولا أن يمسه المحض ولا يقرأ
القرآن لو جنباً كذا أثره شيخنا حفظه الله تعالى (قوله في الأصح) هذا بناء على قول الامام أنه مكروهة أما
على قولهم الملقى به أنها مستحبة فيمنع في صحته وصحة الصلاة به إفاده ح (قوله مقصودة) المراد بها ما لا يجب في
ضمن شيء آخر بطريق التبعية ولا ينافي هذا ما في كتب الأصول من أن سجدة التلاوة غير مقصودة لأن المراد هنا
أنها شرعت ابتداءً تقر بالي الله تعالى لا تبعاً للغرض بخلاف دخول المسجد ومس المحض والمراد بما في الأصول
أن هيئة السجود ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع وتطامع في البحر (قوله خرج
دخول مسجد الخ) أي ولو جنب بأن كان الماء في المسجد وتيمم لدخوله للغسل فلا يصلي به كما مر وخرج أيضاً
الاذن والإقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة للاعتكاف لأن العبادة هي الاعتكاف والدخول تبع له فكان
عبادة غير مقصودة كما في البحر (قوله ليعم قراءة القرآن للجنب) قيد بالجنب لأن قراءة المحدث تحل بدون الطهارة
فلا يجوز أن يصلي بذلك التيمم بخلاف الجنب وهذا التفصيل جعله في البحر هو الحق خلافاً لما نطلق الجواز وإن
أطلق المنع وأشار الشارح إلى أن القراءة عبادة مقصودة وجعلها في البحر جزء العبادة فزاد في الضابط بعد قوله
مقصودة وأجزءها داخلها واعترضه في النهر بأنه لا حاجة إليه لأن وقوع القراءة جزء عبادة من وجه لا ينافي
وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر ألا ترى أنهم ادخلوا سجود التلاوة في المقصودة مع أنه جزء من العبادة التي
هي الصلاة اه (قوله خرج السلام ورده) أي فلا يصلي بالتيمم لهم أو لو عند فقد الماء وكذا قراءة المحدث وزيارة
القبور وأما الإسلام فلا يصح ذكره هنا لأنه عند أبي يوسف يصلي به وعندهما لا يصح أصلاً كما تبين عليه سابقاً
فن عده هنا لم يصح (قوله فلغا الخ) تفريع على اشتراط النية أي لما شرطنا ما فيه ومن شرائط صحتها
الإسلام فلغا تيمم الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة أو الوضوء لعدم اشتراط النية فيه
ولما يشترطها زفر سوى بينهما نهر (قوله بنية الوضوء) يريد به طهارة الوضوء لما علمت من اشتراط نية
التطهير يخرج وأشار إلى أنه لا تشترط نية التيمم بين الحدثين خلافاً للبصاص كما مر فيصح التيمم عن الجنبية بنية
رفع الحدث الأصغر كما في العكس تأمل لكن رأيت في شرح المصنف على زاد الفقير ما نصه وقال في الوقاية
إذا كان به حدثان كالجنبية وحدث يوجب الوضوء ينبغي أن ينوي عنهما فإن نوى عن أحدهما لا يقع عن الآخر
لكن يكفي تيمم واحد منهما اه فقوله لكن يكفي يعني لو تيمم الجنب عن الوضوء كفي وجازت صلاته ولا يحتاج
أن تيمم للجنبية وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنبية ولهذا قال الرازي وإن وجد ماء يكفي بغسل

بأماره أو أخبار عدل (والا) يغلب
على ظنه قريبه (لا) يجب بل يندب
أن رجاء والالالو لوصلي تيمم وثمة من
يسأله ثم أخبره بالماء أعاد والالالا
(وشروطه) أي لتيمم في حق جواز
الصلاة به (نية عبادة) ولو صلاة
جنازة أو سجدة تلاوة لا شئ
في الأصح (مقصودة) خرج دخول
مسجد ومس محض (لا تصح)
أي لا تحل ليعم قراءة القرآن للجنب
(بدون طهارة) خرج السلام ورده
(فلغا تيمم كافر لا وضوء) لأنه ليس
بأهل للنية فأبى فقر إليها لا يصح منهم
وصح تيمم جنب بنية الوضوء

اعضائه مرة بطل في المختار لان تمجعه للوضوء وقع له لا للعبادة وان كفي عنهم فاقام له ٥١ ما في شرح الزاد (قوله
 يفتي) كذا في الحلية عن النصاب (قوله رجاء قويا) المراد به غلبة الظن ومثله التيقن كما في الخلاصة والافلا
 يؤخر لان فائدة الانتظار اداء الصلاة بكامل الطهارة من بجر (قوله آخر الوقت) برفع آخر على أنه نائب فاعل
 نذب وأصله التصب على الطرية ولا يصح نصبه على أن يكون في نذب ضمير يعود على الصلاة هو نائب الفاعل لانه
 كان يجب تأييد الضمير ثم حوّل في الشعر فأنهم ولا على أن ضميره عائد على التيمم لان آخر الوقت محل
 الوضوء لا التيمم لانه فرض المسألة (قوله المستحب) هذا هو الأصح وقيل وقت الجواز وقيل ان كان
 على ثقة من الماء فالي آخر وقت الجواز وان على طمع فالي آخر وقت الاستحباب سراج وفي البدائع يؤخر الى
 مقدار ما لم يجد الماء لا مكنه أن يتيمم ويصلي في الوقت وفي التاتر خاتمة عن المحيط ولا يفرط في التأخير حتى
 لا تقع الصلاة في وقت مكروه واختلفوا في تأخير المغرب قليل لا يؤخر وقيل يؤخر ٥١ والحاصل انه اذا رجا
 الماء يؤخر الى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة وان كان لا يرجو الماء يصلي في الوقت المستحب كوقت
 الاسفار في القجر والابراد في ظهر الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله لكن ذكر شرّاح الهداية وبعض شرّاح
 المسبوط انه ان كان لا يرجو الماء يصلي في أول الوقت لان اداء الصلاة فيه افضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة
 لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة ولا يتأتى هذا في حق من في المفاضة فكان التججيل اولى كما في حق النساء لانهم
 لا يصلون بجماعة وتعقبهم الاتقاني في غاية البيان بأنه سهو منهم لتصرّح ائمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات
 بلا اشتراط جماعة وأجاب في السراج بأن تصرّح بمحجم محمول على ما اذا تضمن التأخير فضيلة والا لم يكن له فائدة
 ولا يكون مستحباً واتصرّح في البحر للاتقاني بما فيه نظراً كأوضحناه فيما علقناه عليه والذي يؤيد كلام السراج
 أن ما ذكره ائمتنا من استحباب الاسفار بالبحر والابراد بظهر الصيف معلل بأن فيه تكثير الجماعة وتأخير العصر
 لا تساع وقت النوافل وتأخير العشاء لما فيه من قطع السمر المنهي عنه وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر
 لانه في الغالب يصلي منفرداً ولا يتنفل بعد العصر ويأجله السمر بعد العشاء كما سيأتي فكان التججيل في حقه
 افضل وقولهم ككثيرا الجماعة مثال للفضيلة لا حصر فيها (تنبيه) في المعراج عن المجتبي يتخالف في قلبي فيما اذا كان
 يعلم انه ان اخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة اقل من ميل لكن لا يتمكن من الصلاة بالوضوء
 في الوقت الاولى أن يصلي في أول الوقت مرعاة لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف ٥١ واستحسنه في الحلية
 (قوله من ليس في العمران) اي سواء كان مسافراً او مقيماً من غير فوج افندي عن شرح الجامع لفخر الاسلام
 آتاه من في العمران فحبب عليه الاعادة لان العمران يغلب فيه وجود الماء فكان عليه طلبه فيه وكذا فيما قرب
 منه كما قدمناه والطاهر أن الاخبية بمنزلة العمران لان اقامة الاعراب فيها لا تتأتى بدون الماء فوجوده غالب
 فيما أيضاً وعليه فيشكل قولهم سواء كان مسافراً او مقيماً فليأمل (قوله ونسي الماء) اوشك كما في السراج
 نهر اقول هو سبق قل لان عبارة السراج هكذا قيد بالنسيان احترازاً عما اذا شك او ظن أن ماء قد بقي فعلى
 ثم وجده فانه يعيد اجماعاً (قوله في رحله) الرحل للبعير كالسرج للداية ويقال لمنزل الانسان وما واده رحل
 أيضاً ومنه نسي الماء في رحله مغرب لكن قولهم لو كان الماء في مؤخرة الرحل يفيد أن المراد بالرحل الاول بجر
 وأقول الظاهر أن المراد به ما يوضع فيه الماء عادة لانه مفرد مضاف فبم كل رحل سواء كان منزلاً او رحل بعير
 وتخصيصه بأحدهما لا يبرهان عليه نهر (قوله وهو ما ينسي عادة) الجلة خالية ومختززة قوله كما لو نسيه
 في عنقه الخ (قوله لا اعادة عليه) أي اذا تذكره بعد ما فرغ من صلاته فلو تذكر فيها يقطع ويعيد اجماعاً سراج
 وأطلق فشمل ما الرتد كفي الوقت او بعده كما في الهداية وغيره خلافاً لما توهمه في المنية وما لو كان الواضع للماء
 في الرحل حراً وغيره بعلمه بأمره او بغير أمره خلافاً لابي يوسف أما لو كان غيره بلا علمه فلا اعادة اتفاقاً لحلية
 (قوله اعاد اتفاقاً) لانه كان عالماً به وظاهر خطأ الظن حلية وكذا الوشك كما قدمناه عن السراج وهو موهوم
 بالاولى (قوله في عنقه) اي عنق نفسه (قوله اوفى مقدمه الخ) اي مقدم رحله واحتززه عما لو نسيه
 في مؤخره را كما اوفى مقدمه سابقاً فانه على الاختلاف وكذا اذا كان قائداً مطلقاً بجر (قوله اومع نجس)
 بفتح الجيم أي بأن كان حاملاً له اوفى بدنه وكان اكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله ونسي والظرف متعلق
 بصلى محدثاً لعله من المقام ولا يصح عطفه على عريانا ليعتق بصلى المذكور المقيد بقره نسي توبه لان نسيان
 الثوب هنالدا دخل له (قوله ثم ذكر) أي بعدما فعل جميع ما ذكرنا سبياً (قوله اعاد اجماعاً) راجع الى الكل

فيه يفتي (ونذب راجيه) رجاء قويا
 (آخر الوقت) المستحب ولو لم يؤخر
 وتيمم وصلى جازان كان بينه وبين
 الماء ميل والا لا (صلى) من ليس
 في العمران بالتيمم (ونسي الماء في
 رحله) وهو ما ينسي عادة (لا اعادة
 عليه) ولو طن فناء الماء أعاد اتفاقاً
 كما لو نسيه في عنقه او ظهره اوفى
 مقدمه را كما اوفى مؤخره سابقاً
 اوفى توبه وصلى عريانا اوفى توب
 نجس اومع نجس ومعه ما ينس
 اوفى ما نجس اوفى صلى محدثاً ثم
 ذكر أعاد اجماعاً

لكن في الزيلعي أن مسألة الصلاة في ثوب نجس او عريان على الاختلاف وهو الاصح اهـ (قوله ويطلبه
 وجوباً على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما سيذكر مع تعليله وكونه ظاهر الرواية عنهم اخذني
 الجرم من قول المبسوط عليه أن يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد ان في سؤاله مذلة ورد به ما في الهداية وغيره
 من انه يلزمه عندهما لا عنده ووفق في شرح المنية الكبير بأن الحسن رواده عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية
 وأخذ به فاعتقد في المبسوط ظاهر الرواية واعتقد في الهداية رواية الحسن لكونها انبى بذهب ابي حنيفة
 من عدم اعتبار القدرة بالغير اقول ويقول الامام جزم في الجمع والمتق والوقاية وابن السكال أيضاً وقال هذا
 على وفق ما في الهداية والابيضاح والتقريب وغيرها وفي التجريد ذكر محمد مع ابي حنيفة وفي ذخيرة عن
 الحصص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منعه اياه وقوله ما عند غلبة الظن بعدم المنع اهـ اقول
 وقدمت على هذا التفصيل في الزيادات والكافي وهو قريب من قول الصغار انه يجب في موضع لا يعزفه الماء
 اذا لا يخفى انه حيث لا يغلب على الظن المنع وقال في شرح المنية انه المختار وفي الحلية انه الاوجه لان الماء غير
 مبذول غالباً في السفر خصوصاً في موضع عزته فالعجز متحقق ما لم يظن الدفع اهـ وحيث نص الامام الحصص
 على التوفيق بما ذكر ارتفاع الخلاف ولا يعدل ما في المبسوط عليه كما يشير اليه والله الموفق (قوله من رفيقه)
 الاولى حذفه وابقاء المتن على عموم ط ولذا قال فوح اقتضى وغيره ذكر الرفيق جرى مجرى العادة
 والافضل من حضور وقت الصلاة فحكمه كذلك رفيقاً كان او غيره اهـ وقد يقال اراد بالرفيق من معه من اهل
 القافلة وهو مفرد مضاف فيم ثم خصه بقوله من هو معه والظاهر انه لو كانت القافلة كبيرة يكفي فيه النداء فيها
 اذ يعسر الطلب من كل فرد وطلب رسوله كطلبه نظير ما مر (قوله من هو) اي الماء السكافي للتطهير (قوله بثن
 مثله) اي في ذلك الموضع بدائع وفي الخاتمة في اقرب المواضع من الموضع الذي يعزفه الماء قال في الحلية
 والظاهر الاول الا أن لا يكون الماء في ذلك الموضع قيمة معلومة كما قالوا في تقويم الصيد (قوله وله ذلك) اي
 وفي ملكه ذلك الثمن وقد منا انه لو له مال غائب وأمكنه الشراء نسيئة وجب بخلاف ما لو وجد من يقرضه
 لان الاجل لازم ولا مطالبة قبل حله بخلاف القرض بحر (قوله فاضلاً عن حاجته) أي من زاد ونحوه
 من الخواص اللازمة حلية قلت ومنه انضاء دينه تأمل (قوله لا يتيمم) لان القدرة على البدل قدرة على الماء
 بحر (قوله وهو ضعف قيمته) هذا ما في النوادر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الاول بحر
 لكنه خاص بهذا الباب لما يأتي في شراء الوصي أن الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين اهـ اقول
 هو قول هنا ايضا في شرح المنية انه الاوفق (قوله في ذلك المكان) مبني على ما نقلناه عن البدائع (تنبيه)
 لومالك العاري عن الثوب قيل لا يجب شراؤه وقيل يجب كالماء سراج وجزء بالثاني في المواهب (قوله عن
 ذلك) الاولى حذف عن لان اسم الاشارة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله وأما للعطش) اي هذا الحكم
 في الشراء للوضوء وأما الخ (قوله مذكورة في الاشياء) اي في اواخرها وليست مما نحن فيه فلا يلزمنا
 ذكرها هنا (قوله وقبل طلبه الخ) مفهوماً قوله ويطلبه وجوباً الخ ح وفي النهر اعلم أن الراي للماء مع رفيقه
 اما أن يكون في الصلاة واخرجهما في كل امان يغلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك وفي كل امان يسأله
 الاول في كل امان أن يعطيه والا فبهي اربعة وعشرون فان في الصلاة وغلب على ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم
 يعطه لم يتيمة فلو أنها تم سأل فان اعطاه استأنف والا تمت كالو اعطاه بعد الالباء وان غلب على ظنه عدمه او شك
 لا يقطع فلو اعطاه بعد ما اعتها بطلت والا وان خارجها فان صلى بالتيمم بلا سؤال فعلى ما سبق فلو سأل بعدها
 وأعطاه اعادوا الا لسواء ظن الاعطاء والمنع او شك وان منعه ثم اعطاه لا يطل تيممه ولا يتأق في هذا القسم ظن
 ولا شك اهـ (قوله لانه مبذول عادة) اي غالباً وفيه اشارة الى انه لو كان في موضع يعزفه ويغلب على الظن
 منعه وعدم بذله انه يجوز التيمم لحيث العجز كما قدمناه فلا يتأق ما قدمناه من التوفيق ولذا قال في المجتبى الغالب
 عدم الضمنة بالماء حتى لو كان في موضع تجري عليه الضمنة لا يجب الطلب منه (قوله وعليه) اي بناء على
 ظاهر الرواية فيجب الخ وقد نقل الوجوب في النهر عن المعراج ثم قال لكن لا يجب كما في التقي وغيره وفي السراج قبل
 يجب الطلب اجماعاً وقيل لا يجب اهـ وينبغي أن يكون الاول بناء على الظاهر والثاني على ما في الهداية اهـ اي
 من اختيار رواية الحسن كما قدمناه قلت وهو توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبنيًا

(ويطلبه) وجوباً على الظاهر

من رفيقه (من هو معه فان

منعه) ولودلالة بأن استعمل

(تيمم) لتحقيق عجزه (وان لم يعطه

الاثنين مثله) او بغبن يسير (وله

ذلك) فاضلاً عن حاجته (لا يتيمم

ولو اعطاه بأكثر) يعني بغبن فاحش

وهو ضعف قيمته في ذلك المكان

(اوليس له) عن (ذلك تيمم) وأما

للعطش فيجب على القادر شراؤه

بأضعاف قيمته لحياته لنفسه وانما

يعتبر المثل في تسعة عشر موضعاً

مذكورة في الاشياء (وقبل طلبه

الماء لا يتيمم على الظاهر) اي ظاهر

الرواية عن اصحابنا لانه مبذول

عادة كما في البحر عن المبسوط وعليه

الفتوى فيجب طلب الدلو والرشاء

على الظاهر لكن يخالفه ما في المعراج فإنه قال ولو كان مع رفيقه ولو يجب أن يسأله بخلاف الماء اه ومثله في الترخائية فليأمل ثم الاظهر وجوب الطلب كالماء كافي المواهب واقتصر عليه في الفيض الموضوع لسئل الراجح المعتمد كما قال في خطبته ويقتضي تقييده بما اذا غلب على ظنه الاعطاء كالماء الا أن يفرق بأنه ليس بمحتشج به النفس في السفر بخلاف الماء تأمل (قوله وكذا الانتظار) اي يجب الانتظار له للدلو اذا قال الخ لا كن هذا قوله ما وعنده لا يجب بل يستحب أن ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب وهو عريان فقال انتظر حتى اصلى وأدفعه اليك وأجمعوا أنه اذا قال اجبت لك ما لي لتجيب به انه لا يجب عليه الحج وأجمعوا انه في الماء ينتظروا وخرج الوقت ومنشأ الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء دلت ثبوت بالاباحة فعنده لا وعندهما نعم كذا في الفيض والفتح والتارخائية وغيرها وحزم في المنية بقول الامام وظاهر كلامهم ترجيح وفي الحلية والفرق للامام أن الاصل في الماء الاباحة والحظر فيه عارض فستعاني الوجوب بالقدرة الثابتة بالاباحة ولا كذلك ما سواه فلا يثبت الا بالملك كافي الحج اه قننه (قوله انظر الاعطاء قطع) اي ان غلب على ظنه قال في التفرق لا تبطل بل يقطع بها فان لم يفعل فان اعطاء بعد الفراغ اعاد والا كما حزم به الزيلعي وغيره فحازم به في الفتح من انه تبطل فقيه نظر نعم ذكر في الخاتمة عن محمد أنها تبطل بمجرد انظر نفع غلبته اولى وعليه يحمل ما في الفتح اه (قوله لكن في القهستاني) استهدر الدعي المنز كما هو سياق القهستاني فكان الواجب تقديمه ثم الجواب عن المحيط انه غير ظاهر الرواية ح قلت وقد علمت التوفيق بما قد مناه عن الجصاص من انه لا خلاف في الحقيقة فقول المصنف وبطله الخ اي ان ظن الاعطاء بأن كان في موضع لا يعرفه الماء وقد مناه عن شروح المنية انه المختار وأنه الاوجه قننه (قوله فاقد) بالرفع صفة المحصور والامام فيه العهد الذهني فكفون في حكم النكسة وبالنصب على الحال كذا رأيت بخط الشارح (قوله ولا يمكنه اخراج تراب مظهر) أمالو أمكنه بقر الارض او الحائط بشئ فإنه يستخرج ويصلي بالاجماع بحر عن الخلاصة قال ط وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه (قوله يؤخر ما عنده) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بطهور وسراج (قوله ولا يتشبهه بالصالحين) اي احتراما للوقت قال ط ولا يقرأ كفي ابى السعود وسواء كان حديثه اصغرا واكبرا اه قلت وظاهره انه لا يتوى ايضا لانه تشبهه لا صلاة حقيقة تأمل (قوله ان وجد مكانا يابسا) اي لأمنه من التوث لكن في الحماية الصحيح على هذا القول انه يؤتى كيفما كان لانه لو سجد صار مستهلا للنجاسة (قوله كالصوم) اي في مثل الخائض اذا ظهرت في رمضان فانه امتسك تشبه بالصائم لحرمته الشهر ثم تقضى وكذا المسافر اذا أفطر فأقام (قوله مقطوع اليدين الخ) اي من فوق المرفقين والكعبين والامسح محل القطع كما تقدم لكن سيا في آخر صلاة المريض بعد حكاية المصنف ما ذكرهنا وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع (قوله اذا كان بوجهه جراحة) والامسحه على التراب ان لم يمكنه غسله (قوله ولا بعيد على الاصح) لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين لارض فإنه يؤخر وأنتشبهه على الخلاف المذكور أتفا كما علمت مع اشتراكهما في امكان القضاء بعد البرء وكون عذرهما سماويا تأمل (قوله وبهذا يظهر الخ) ردنا في الخلاصة وغيره عن ابى علي السعدي من انه لو صلى في الثوب النجس او الى غير القبلة لا يكفر لانها جازفة حالة العذر أما الصلاة بلا وضوء فلا يؤتى به باجماع فيكفر قال الصدر الشهيد وبه تأخذ اه ووجه الرد انها جازفة في مسألة المقطوع المذكورة فثبت كنه عدم الاكفارة الجواز حالة العذر لزم القول به في الصلاة بلا وضوء فانهم (قوله وقدمت) اي في اول كتاب الطهارة وقت مناهناك عن الحلية البحث في هذا العلة وأن علة الاكفارة انما هي الاستحفاف (قوله اعاد) لانه مانع من قبل العباد (قوله والا لا) عللوه بأن الغالب في السفر عدم الماء قال في الخلية وهذا يشترى انه لو كان بحضوره أو بقرب منه ما تجب الاعادة لبعض كون المنع من العبد (قوله ان في السفر نعم) لما علمت (قوله والا لا) لعدم الضرورة قهستاني عن شرح الاصل ولعل وجهه انه اذا فقد الماء وقت التلاوة سجده بعد حالان الحضر مظنة الماء فلا ضرورة بخلاف السفر فان الغالب فيه فقد الماء وبنا خبرها الى وجوده عرضة نسيانها تأمل (قوله المسبل) اي الموضوع في الحباب لبناء السبل (قوله لا يمنع التيمم) لانه لم يوضع للوضوء بل للشرب فلا يجوز الوضوء به وان صح (قوله ما لم يكن كثيرا) قال في شرح المنية الاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثرة الا اذا اشبه

مطابق
في فاقد الطهورين

وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ثلث الاعطاء قطع والا لا لكن في القهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء والا لا وجوب الطلب والا (والمحصور فاقد) الماء والتراب (الطهورين) بأن حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مظهر وكذا العاجز عن سائر المرض (يؤخر ما عنده وقال لا يتشبهه) بالصالحين وجوباً في ركع وسجدة ان وجد مكانا يابسا والا يؤتى قائما ثم يعيد كالصوم (به يفتي واليه صح رجوعه) اي الامام كافي الفيض وقبه اضا (مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلي بغير دهاية) ولا يتيمم ولا بعيد على الاصح وبهذا ظاهرا نعدم الصلاة بلا طهور غير مكفر فليحفظ وقدمت وسيجي في صلاة المريض (فروع) على المحبوس بالتيمم ان في المصر أعاد والا لا هل يتيمم لمجدة التلاوة ان في السفر نعم والا لا الماء المسبل في التلاوة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا

(قوله أيضاً) أى كالشرب (قوله ويشرب بالوضوء) مقابل المسألة الأولى لأنه يفهم منها أن المسبل
لشرب لا يتوضأ به فذكر أن ما سبل للوضوء يجوز الشرب منه وكان الفرق أن الشرب أحتم لأنه لأجاء النفوس
بخلاف الوضوء لأنه بدلاً فإذن ما حبه بالشرب منه عادة لأنه انفع هذا وقد صرح في الذخيرة بالمألتين
كما هنا ثم قال وقال ابن الفضل بالعكس فهم ما قال في شرح المنية والأول أصح (قوله الجنب أولى بمباح الخ)
هذا بالإجماع تاريخاً أى ويستم الميت ليعلى عليه وكذلك المرأة والمحدث ويتقدريان به لأن الجنابة
اغفلت من الحدث والمرأة لا تصلح أماماً لكن في السراج أن الميت أولى لأن غلبه يراد للتنظيف وهو لا يحصل
بالشرب اه تأمل ثم رأيت بخط الشارح عن الظهيرية أن الأول أصح وأنه جزم به صاحب الخلاصة
وغيره اه وفي السراج أيضاً لو كان يكتفى للحدث فقط كان أولى به لأنه يرفع حدثه (قوله فهو أولى)
لأنه أحق بملكه سراج (قوله ينبغي صرفه للميت) أى ينبغي لكل منهم أن يصرف نصيبه للميت حيث
كان كل واحد لا يكفيه نصيبه ولا يمكن الجنب ولا غيره أن يستقل بالكل لأنه مشغول بحصة الميت وكون
الجنابة اغفلت لا يبيع استعمال حصة الميت فلم يكن الجنب أولى بخلاف ما لو كان الماء مباحاً فإنه حيث
امكن به رفع الجنابة كان أولى فافهم (تمت) قال في المعراج والاب أولى من ابنه لجواز ملكه مال ابنه اه
(قوله جائز) لأنه لم يصرف مستعملاً إنما المستعمل ما ينقل عن العضو بعد المسح قياساً على الماء شرح المنية
ونحوه ما قد سئله عن النهرو وهو المذكور في الحلية فافهم (قوله ولا يخاف العطش) ادلو خافه لا يحتاج إلى
حيلة لاستغاله بواجبه الأصلية والظاهر أن عطش غيره من أهل القافلة كعطشه وإن كان لا يقيمهم
منه ادلو اضطر أحدهم إليه وجب دفعه له فيما يظهر ولذا جازله قتاله كما مر (قوله بما يغلبه) أى بشئ
يخرجه عن كونه ماء مطلقاً كماء ورد أو سكر مثلاً (قوله أو يهيمه) أى بمن يتق به لأنه يرد عليه بعد ذلك
فافهم (قوله على وجه يمنع الرجوع) كذا ذكره في شرح المنية لقول قاضي خان أن قولهم الحيلة أن يهيمه من
غيره وبسببه ليس بصحيح عندي لأنه إذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قال في شرح المنية وهو الفقه بعينه
والحيلة الصحيحة أن يخطئه الخ قلت لكن يدفع هذا قوله على وجه يمنع الرجوع أى بأن تكون الهبة بشرط
العوض وأيضاً فقد أجاب في الفتح بأن الرجوع في الهبة مكروه وهو مطلوب لعدم شرعاً فيجوز أن يعتبر الماء
سعدو ما في حقه لذلك وإن قدر عليه قال في الحلية وهو حسن أقول على أن الرجوع في الهبة يتوقف على الرضى
أو القضاء لكن قد يقال أنه ما وجبه الإلستردّه والموهوب منه لا يمنعه أن يطلبه الواهب وذلك يمنع التيمم
والجواب أنه يستردّه بهبة أو شراء بالرجوع فلا يزم المكروه والموهوب منه إذا علم بالحيلة يمنع من دفعه
للوضوء تأمل (قوله وناقضه ناقض الأصل الخ) أى ما جعل التيمم بدله من وضوء أو غسل واعلم أن كل
ما تنقض الغسل مثل المني تنقض الوضوء ويزيد الوضوء بأنه ينتقض بمثل البول فالتعبير بناقض الوضوء كما في
الكثرين ناقض الغسل فساوى التعبير بناقض الأصل كما في الجبر واعترضه المصنف في منعه بما حاصله أنه
وان نقض تيمم الوضوء كل ما تنقض الغسل لكن لا ينتقض تيمم الغسل كل ما تنقض الوضوء لأنه إذا تيمم عن جنابة
ثم بال مثلاً فهذا ناقض للوضوء لا ينتقض به تيمم الغسل بل ينتقض طهارة الوضوء التي في ضمنه فتدب له أحكام
الحدث لأحكام الجنابة فقد وجد ناقض الوضوء ولم ينتقض تيمم الجنابة فظهر أن التعبير بناقض الأصل أولى
من ناقض الوضوء لشموله التيمم عن الحدثين فأين المساواة اه لكن في عبارة المصنف في المنح حذف المضاف
من بعض المواضع فذكرناه لنزول الاشتباه فافهم (قوله فلو تيمم الخ) تفريع صحيح دل عليه كلام المتن لأن
منطوق عبارة المتن أنه لو تيمم عن حدث انتقض بناقض أصله وهو الوضوء وذلك كل ما تنقض الوضوء والغسل
كما مر ولو تيمم عن جنابة انتقض بناقض أصله وهو الغسل وفهمه أنه لا ينتقض بغير ناقض أصله فترع على هذا
المفهوم كما هو عادته في مواضع لا تحصى أنه إذا تيمم الجنب ثم أحدث لا ينتقض تيممه عن الجنابة لأن الحدث
لا ينتقض أصله وهو الغسل فلا يصير جنباً وإنما يصير محدثاً بهذا الحدث العارض فافهم (قوله فتوضأ الخ)
تفريع على التفريع أى وإذا صار محدثاً فتوضأ حيث وجد ما يكفيه للوضوء فقط ولو مرة مرة ولكن لو كان
ليس الخلف بعد ذلك التيمم وقبل الحدث ينزعه ويغسل لأن طهارته بالتيمم ناقصة معنى ولا يسمع إلا إذا لبس على
طهارة تامة وهي طهارة الوضوء لا طهارة التيمم على ما سبأ في نعم بعد ما توضأ وغسل رجليه يسمع لأنه لبس على

فيعلم أنه للوضوء أيضاً ويشرب
مال للوضوء * الجنب أولى بمباح
من حائض أو محدث وميت ولو
لأحدهم فهو أولى ولو مشتركاً ينبغي
صرفه للميت * جاز تيمم جماعة من
محل واحد * حيلة جواز تيمم من
دعه ماء زمزم ولا يخاف العطش
أن يخطئه بما يغلبه أو يهيمه على وجه
يمنع الرجوع (وناقضه ناقض
الأصل) ولو غسلاً فلو تيمم بالجنابة
ثم أحدث صار محدثاً لا جنباً
فتوضأ وينزع خفيه

رضوء كامل والسمع للحدث لا الجنابة الا اذا مر بالماء الكافي للغسل فينبذ لا يمسح بل يسل تيممه من اصله ويعود
جنباً على حاله الاول فلو جاوز الماء ولم يغسل تيمم للجنابة ثم اذا احدث ووجد ما يكفيه للوضوء فقط وتوضاً وزرع
الخف وغسل لان الجنابة لا يمنعها الخف كما سيأتي ثم بعده يمسح مالم يمسح بالماء وهكذا (قوله نزع الخ) تفرغ على
قوله فيتوضأ حيث افاد أنه اذا وجد ماء يكفيه للوضوء فقط انما يتوضأ به اذا احدث بعد تيممه عن الجنابة أما
لوجوده وقت التيمم قبل الحدث لا يلزمه عندنا للوضوء به عن الحدث الذي مع الجنابة لانه عبث اذا لا بد منه
التيمم وعلى هذا فنقول صدر التيمم اربعة اقسام كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا الغسل يجب عليه التيمم لا للوضوء
خلافاً لما في التيمم أما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء فالتيمم للجنابة بالاتفاق اه
مشكل لان الجنابة لا تنفك عن حدث يوجب الوضوء وقد قال أولاً لا يجب عليه التيمم لا للوضوء فقوله ثانياً
يجب عليه الوضوء متناقض وجوابه كما قال القهستاني أن مع في قوله مع الجنابة بمعنى بعد ولما كان في هذا
التفرغ والجواب دقة وخفاء ودفع لاعتراضات المحسنين على صدر التيمم اربعة أمور بالتفهم وقته در هذا الشارح
على هذه الرموز التي هي مفاتيح الكنوز (قوله ولو اباحه) مفعول مطلق أى ولو أباحه مالكه لا اباحه كان
قادراً أو غير ذلك وحال اى ولو وجدت القدرة من جهة الاباحه أو في حال الاباحه وأطلقه فنحمل ما لو كان واجبة
والماء المباح يكفي احدهم فقط فينقض تيمم الكل لتحقق الاباحه في حق كل منهم بخلاف ما لو وهب لهم
فقبضوه لانه لا يصيب كلاً منهم ما يكفيه وعامة في الفتح (قوله في صلاة) من مدخول المبالغة أى ولو كانت
القدرة أو الاباحه في صلاة ينقض التيمم وبطل الصلاة التي هو فيها الا اذا كان الماء سور حرقانه يضي فيها ثم
بعدها بسور الحار لمّا مر أنه لا يلزم الجمع بينهما في فعل واحد فاني المنية من انهما تفسد غير صحيح كما ذكره
الشارحان ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يعيد منية أى الا اذا كان العذر المبيح من قبل العباد
فيعيد ولو بعد الوقت كما مر فتنبه حكمة (قوله كاف الطهارة) أى للوضوء لو محدثاً ولو لا غسل الجنابة
وأحترزه عما اذا كان يكفي لبعض اعضائه أو يكفي للوضوء وهو جنب فلا يلزمه استعماله عندنا ابتداء كما مر
فلا ينقض كافي الخلية (قوله ولو مرة مرة) فلو غسل به كل عضو مرتين أو ثلاثاً فنقص عن احدي رجله
انقض تيممه وهو المختار لانه لو اقتصر على المرة كفاه بجر عن الخلاصة (قوله وغسل نجس مانع) فلو لم يكفه
يلزمه أيضاً لتقليل التجاسة كما يفهم من تعليلهم في كثير من الشروح لكن في الخلاصة انه لا يلزمه بجر
أى الا اذا امكن أن يبقى اقل من قدر الدرهم كما يستلزمه فيما مر فيلزمه ولا ينقض تيممه (قوله واحدة جنابة) اى
لو اغتسل وبقيت على بدنه لمعة لم يصح الماء فقيم لها ثم احدث تيمم له ثم وجد ماء يكفيه فقط فانه يغسلها به ولا
يسقط تيممه للحدث ثم اعلم أن هذه المسألة على خمسة أوجه الاول أن يكفيه ما معاً فيغسلها ويتوضأ ويسقط تيممه
لها الماء الثاني أن لا يكفي واحد منهما فيبقى تيممه لهما ويغسل به بعض المعة لتقليل الجنابة الثالث أن يكفي
المعة فقط وقد سناه الرابع عكسه فيتوضأ به ويبقى تيممه لهما على حاله الخامس أن يكفي أحدهما بمفرده
غير عين يغسل به المعة ولا ينقض تيمم الحدث عند أبي يوسف وعند محمد ينقض ويظهر أن الاول أوجه وهذا
اذا وجد الماء بعد ما تيمم للحدث فلو قبله على خمسة أوجه أيضاً ففي الوجه الاول يغسلها ويتوضأ للحدث وفي
الثاني يتيمم للحدث ويغسل به بعض المعة ان شاء وفي الثالث يغسلها ويتيمم للحدث وفي الرابع يتوضأ ويبقى
تيممه لهما وفي الخامس كالثالث لان الجنابة اغلظ لكن في رواية يلزمه غسلها قبل التيمم للحدث ليصير عادماً
لها وفي رواية بخير اه مخلص من الخلية وعلى الرواية الاولى اقتصر في المنية (قوله لان المشغول الخ)
ارتكب في التعليل النشر المشغول ط (قوله كالعدم) ولذا جازله التيمم ابتداء وقد اعترض بهذا في البحر
تبعاً للعلية على قولهم لو ركن شوبه نجاسة فقيم أولاً ثم غسلها بعد التيمم اجاعا لانه تيمم وهو قادر على الوضوء
تسال فيه نظربل التلاعر جواز التيمم مطلقاً لان المستحق الصرف الى جهة معدوم حكى كسألة اللبنة أى
على رواية التحير قلت لكن فرق في السراج بينهما بأنه هنا قادر على ما لو توضأ به جاز بخلاف مسألة اللبنة لانه
عاد جنباً برؤية الماء اه وهو فرق حسن دقيق قد برده (قوله لا تنقض ردة) أى فيصلى به اذا سلم لان الحاصل
بالتيمم صفة الطهارة والكفر لا ينافيها كالوضوء والردة تسقط ثواب العمل لازوال الحدث يشرح النقابة
(قوله بطل بئرته الخ) أى تقدرته على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجوداً بجر وكذا التيمم لعدم الماء

ثم بعده يمسح عليه مالم يمسح بالماء فغ
في عبارة صدر التيمم اربعة معنى بعد
كافي ان مع العسر يسراً فافهم
(وقدره ماء) ولو اباحه في صلاة
(كاف الطهارة) ولو مرة مرة
(فضل عن حاجته) كعطش وعجن
وغسل نجس مانع ولعة جنابة لان
المشغول بالحاجة وغير الكافي
كالعدم (لا) تنقضه (ردة وكذا)
ينقضه (كل ما يمنع وجوده التيمم
اذا وجد بعده) لان ما جاز بعد
بطل بزواله فلو تيمم لم يرض بطل بئرته
أو لم يرد بطل بزواله

ثم مرض كما ذكره عن جامع الفوائد وقد مرنا الكلام عليه مع ما في المقام من الاشكال (قوله والحاصل)
 اراد به التنبه على أن ذلك قاعدة كلية تغني عن ذكر قدر الماء الكافي فافهم (قوله وما لا يمنع الخ) وذلك
 كوجود الماء عند المريض العاجز عن استعماله (قوله في الابتداء) متعلق بوجوده أو بالتيمم (قوله
 بعد ذلك) متعلق بوجوده واسم الإشارة عائدة على التيمم والتيمم بالنصب مفعول يتقضى وبعبارة الشارح
 في الخواص فلا يتقضى وجوده بعده ذلك التيمم وهي الظاهر (قوله ولو قال) يعني بعد قوله وباقضه ناقض
 الاصل (قوله فلو تيمم الخ) ذكره القهستاني بحثاً بقوله ينبغي أن يتقضى تيممه لانه قد روي على الماء حكماً
 ويؤيده ما قال الرازي أن عدم الماء شرط الابتداء فكان شرط البقاء اهـ والظاهر جزم به الشارح (قوله
 فانتقض) أي البعد عن مبل بسبب السير وهو بالصاد المهملة وقوله انتقض أي التيمم وهو بالصاد المعجمة
 فنه جناس (قوله ومرو رناعس الخ) مبتدأ خبره قوله كسيتقضى منخ والناعس هو الذي يبيع الكثر
 ما يقال عنده ولم تزل قوة الماسكة طـ واعلم أن مرو رناعس على الماء يتقضى تيممه سواء كان عن حدث
 أو عن جنابة متكلاً أو لا ومرو رناعس مثله لكن لو كان غير متمكن مقعده وكان تيممه عن حدث يكون ناقض
 النوم إلا المرو رناعس يعلم من الخبر أنه يعلم ما في كلام الشارح فكان الصواب أن يقول ومرو رناعس مطلقاً أو نائم
 متمم عن جنابة أو عن حدث وكان متمكناً فافهم (قوله فينتقض) نتيجة التشبيه بالاستيقظ (قوله وأبقيا
 تيممه) أي ابقى صاحبان تيممه لعجزه عن استعمال الماء (قوله وهو) أي قول صاحبين الرواية
 الصحيحة عنه أي عن الامام وهو متعلق بالرواية ورأيت بخط الشارح في هامش الخواص أنه صححها في التجميع
 وشرح المسألة ونكت العلامة قاسم بعمال الجمال واختارها في البرهان والجرح والنهر وغيرها اهـ وجزم بها
 في المنية وقال في الحلية كذا في غير كتاب من الكتب المذهبية المعتمدة وهو الوجه قال شيخنا ابن الهمام وإذا كان
 أبو حنيفة يقول في المستيقظ حقيقة على شاطئ نهر لا يعلم به يجوز تيممه فكيف يقول في النائم حقيقة
 بأنه قاض تيممه اهـ ونقل في الشرع بلالية عن البرهان موافقة ابن الهمام ثم أجاب عنه فراجعها ومضى
 في الهداية وغيرها على ما في المتن (قوله المختارة للفتوى) عبارة الجرح في الفتاوى (قوله أي أكثر
 أعضاء الوضوء الخ) الاولى أن يقول أي أكثر أعضائه في الوضوء الخ لأن الخبر في أكثره عائدة على الرجل المتمم
 مع تقدير مضاف وهو الأعضاء الصادقة على أعضاء الوضوء وغيرها نأمل هذا وقد اختلفوا في حد الكثرة
 فهم من اعتبرها في نفس العضو حتى لو كان أكثر كل عضو من الأعضاء الواجب غسلها جرحاً تيمم وان
 كان صحيحاً يغسل وقيل في عدد الأعضاء حتى لو كان رأسه ووجهه ويده مخرجاً ودون رجله مثلاً تيمم وفي
 العكس لا اهـ درر البحار قال في البحر وفي الحقائق المختار الثاني ولا يخفى أن الخلاف في الوضوء أما في الغسل
 فالظاهر اعتباراً أكثر البدن مساحة اهـ وما استظهره أقره عليه أخوه في النهر ونقله نوح افندي عن العلامة
 قاسم فلذا جزم به الشارح (قوله جدرى) بضم الجيم وفتحها مع فتح الدال شرح المنية (قوله اعتباراً لا أكثر)
 على قوله تيمم طـ (قوله وبعبكس) وهو ما لو كان أكثر الأعضاء صحيحاً يغسل الخ لكن إذا كان يمكنه
 غسل الصحيح بدون إصابة الجرح والتيمم حلية فلو كانت الجراحة بظهره مثلاً وإذا أصاب الماء سال عليها
 يكون ما فوقها في حكمها فيضم إليها كما يحثه الشرع لا في الامداد وقال لم أره وما ذكرناه صريح فيه (قوله
 ويمسح الجرح) أي أن لم يضره ولا أصعبه بالجرح ومسح فوقها خائفة وغيرها ومضاده كما قال طـ أنه يلزمه
 شد الخرقه أن لم تكن موضوعة (قوله وكذا الخ) فصله بكذا إشارة إلى أنه هو الذي فيه الاختلاف الآتي
 (قوله ولا روية في الغسل) أي لا روية في صورة المساواة عن اثنتي عشرة مسألة ونما فيه الاختلاف المشايخ فتقبل
 تيمم كما لو كان أكثر جرحاً لأن غسل البعض طهارة ناقصة والتيمم طهارة كاملة وقيل يغسل الصحيح ويمسح
 الجرح كعكس الاولى لأن الغسل طهارة حقيقية بخلاف التيمم واختلف الترجيح والتصحيح كما في الحلية ورجح
 في البحر تصحيح الثاني بأنه أحوط وتبعه في المتن ثم اعلم أي لم أر من خص في الرواية في صورة المساواة بالغسل
 كما فعل الشارح ثم رأيت في السراج ماضه وفي العيون عن محمد إذا كان على اليدين قروح لا يقدر على غسلها
 وبوجهه مثل ذلك تيمم وان كان في يديه خاصة غسل ولا تيمم وهذا يدل على أنه تيمم مع جراحة النصف انتهى
 كلام السراج وقد وجدت الرواية عن محمد في الوضوء فتقوله لا روية أي في الغسل كما قال الشارح لكن يرد على

قوله غير متمكن مقعده هكذا
 بخظه ولعله سبق قلم والاولى يمكن
 مقعده كما لا يخفى اهـ صححه

والحاصل أن كل ما يمنع وجوده
 التيمم نقض وجوده التيمم (وما لا)
 يمنع وجوده التيمم في الابتداء (ولا)
 يتقضى وجوده بعد ذلك التيمم
 ولو قال وكذا زوال ما أباحه أي
 التيمم لكان الظاهر وأخصر وعليه
 فلو تيمم لعدم ميل فسار فانتقض
 انتقض فليحفظ (ومرو رناعس)
 متمم عن حدث أو نائم غير متمكن
 متمم عن جنابة (على ماء) كاف
 (كسيتقضى) فينتقض وأبقيا
 تيممه وهو الرواية الصحيحة عنه
 المختارة للفتوى كما لو تيمم وبقره
 ماء لا يعلم به كافي البحر وغيره
 وأقره المصنف (تيمم لو) كان
 (أكثره) أي أكثر أعضاء الوضوء
 عدداً وفي الغسل مساحة
 (مخرجاً) أو به جدرى اعتباراً
 لا أكثر (وبعبكس) يغسل الصحيح
 ويمسح الجرح (و) كذا (ان سويًا)
 غسل الصحيح من أعضاء الوضوء
 ولا روية في الغسل

الشارح انه جعل حكم المساواة في الوضوء الغسل والمسح والذي في العيون التيمم فتدبر (قوله منها) أى
 من أعضاء الوضوء بناء على ما قاله وعلمت ما فيه (قوله وهو الاصح) صحيحه في الخائفة والمحيط ببحر (قوله
 وغيره) كالتلصص والفتح والزبلي والاختيار والمواهب (قوله لو الجرح يديه) أى ولا يمكنه ادخال
 وجهه ورجليه في الماء فلو أمكنه فعل بلا تيمم كما لا يخفى فلا ينافي ما قد سئنا عن العيون (قوله وان وجد من
 يوضيه) أى بناء على ما مر من أنه لا يعتد قاردا بقدره غيره عند الامام لكن عبر عن هذا في القنية والمبغى
 بقيل جازما بالتفصيل وهو الموافق لما مر في المريض العاجز من أنه لو وجد من يعينه لا يتيمم في ظاهر الرواية فتنبه
 لذلك (تنبيه) لو باكثر أعضاء الوضوء جراحة يضطرها الماء وباكثر مواضع التيمم جراحة يضطرها التيمم لا يصلى
 وقال ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلى ويعد زبلي (قوله ولا يجمع بينهما) لمافيه من الجمع بين البدل
 والمبدل بخلاف الجمع بين التيمم وسؤر الجار لان الفرض يتأدى باحدهما لا بهما فجمعنا بينهما بالمشكك بحر
 (قوله وغسل) بفتح الغين ليع الطهارتين ح (قوله كما لا يجمع) عدم الجمع في جميع ما يأتي بمعنى المعاقبة من
 الطرفين أى كلما وجد واحد امتنع وجود آخر وليس المراد عدم الجمع ولو من احد الطرفين لان ذلك لا ينحصر
 في عدد كالحيض مع الصلاة أو الصوم أو الحج وكذا العبادات بأسرها مع الكفر ونحو ذلك (قوله بين حيض
 وحبل أو استحاضة أو نفاس) أى لا يجمع بين الحيض وبين واحد من الثلاثة المعطوفات عليه بل وكما وجد
 الحيض لا يوجد واحد منها وكما وجد واحد منها لا يوجد الحيض وكذا يقال فيما بعده وقوله ولا بين نفاسين
 واستحاضة أو حيض قيل كذا في اصل نسخة الشارح وفي بعض النسخ أو حبل بدل قوله أو حيض وعليه
 فلا تكرار لكن فيه كما قال ط أن النفاس قد يجتمع مع الحبل في التوهم الثاني لما ذكره من أن النفاس من الأول
 والحاصل أن الاحتمالات ستة ثلاثة فيها الحيض مع غيره واثنان نفاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة قال
 ح وتركه الشارح لان الجمع فيه محتمل (قوله ولا زكاة وعشر او خراج) لان كل ما كان الواجب فيه الزكاة لا يجب
 فيه عشر ولا خراج وهو ظاهر وكذا عكسه كما لو أدى عشر الخارج من الارض العشرية أو أدى خراج الارض
 الخراجية من الخارج منها ونوى فيما بقي التجارة وحال عليه الحول فلا زكاة فيه وكذا الوشري أرضا خراجية
 أو عشرية أو ايا التجارة بها وحال الحول لماسيد كره الشارح في كتاب الزكاة من أنه لا تصح نية التجارة فيما خرج
 من أرضه العشرية أو الخراجية لتلايحه الختان وكذا الوشري أرضا خراجية أو ايا التجارة أو عشرية وزرعها
 لا تكون للتجارة لأقيام المانع اه (قوله أو فطرة) فعبدا للخدمة فيها الفطرة ولا زكاة وعبدا للتجارة اذا
 حال عليها الحول فيها الزكاة ولا فطرة ح (قوله ولا عشر مع خراج) أى ان كانت الارض عشرية ففيها
 عشر الخارج وان خراجية فانخرج واعلم أن الاحتمالات في هذه الاربعة ستة أيضا ثلاثة في اجتماع الزكاة مع
 غيرها وواحد في العشر مع الخراج واثنان في الفطرة مع العشر او مع الخراج تركهوا لعدم تصورهما أفاده ح
 (قوله ولا فدية وصوم) فمن وجب عليه الصوم لا تلزمه فدية ومن وجبت عليه الفدية لا يجب عليه الصوم
 مادام عاجزا ما اذا قدر فانه يصوم لكن لا يبقى ما آذاه فدية لان شرطها العجز الدائم فلا جمع أفاده ط (قوله
 او قصاص) أى ولا بين فدية أى كفارة وقصاص فأراد بالفدية ما يشمل الكفارة والاولى التعبير بها كما في البحر
 فافهم وذلك لان القصاص في العمد والكفارة في غيره فحق وجب احدهما لم يجب الاخر (قوله ولا ضمان
 وقطع) فان السارق اذا قطع أو لا يضمن العين الهالكه أو المستهلكه واذا ضمن القيمة أو لا يقطع بعده للملكه
 مستندا الى وقت الاخذ ثم يجتمع مع القطع ضمان النقصان فيما اذا شق الثوب قبل اخراجه ليكنه ضمان
 اتلاف لا ضمان مسروق فلم يجب الضمان بما وجب به القطع فافهم (قوله أو أجر) أى ولا ضمان وأجر كما
 لو استأجر دابة ليركبها ففعل وجب الاجر ولا ضمان وان عطبت ولو اركبها غيره فعطبت ضمانها ولا اجر عليه وأما
 اذا استأجرها لجل مقدار حمل اكثر منه ولا تطبق ذلك فعطبت فعليه الاجر لاجل الحمل والضمان لاجل
 الزيادة فلم يجب الضمان بما وجب به الاجر بل بغيره (قوله ولا جلد مع رجم) لان الجلد للبكر والرجم للعصم
 (قوله أو نفي) المراد به تغريب عام كإفسره الشافعي وأما اذا كان بمعنى الحبس فيجمع مع الجلد أفاده ح
 والمراد أن البكر اذا جلد لا ينفي ما لم يره الامام فله فعله سياسة وليس المراد أنه اذا نفي لا يجلد في عده هاتفا
 تأمل (قوله ولا مهر وموتعة) فان المطلق قبل الدخول ان سمي لها مهر فله نصفه والا فالموتعة حينئذ وهذا

(وسمى الباقي منها) (وهو) الاصح
 لانه (احوط) فكان أولى وصح
 في الفيز وغيره التيمم كما يتيمم لو
 الجرح يديه وان وجد من يوضيه
 خلافا لهما (ولا يجمع بينهما) أى
 تيمم وغسل كما لا يجمع بين حيض
 وحبل أو استحاضة أو نفاس ولا بين
 نفاس واستحاضة أو حيض ولا
 زكاة وعشر أو خراج أو فطرة ولا
 عشر مع خراج ولا فدية وصوم
 ارقصاص ولا ضمان وقطع أو أجر
 ولا جلد مع رجم أو نفي ولا مهر
 وموتعة

في المنفعة الواجبة أما المستحقة فتجتمع مع المهر (قوله وحده) أي ولا مهر وحده بل ان كان الوطاء زنى فالحد ولا مهر والا فالمهر ولا حد ح (قوله أو ضمان افضاها) أي ولا مهر و ضمان افضاها فيما اذا وطئ زوجته فأفضاها لا يجب ضمان الافضاء عند أبي حنيفة ومحمد ومثله المير مع الموت من الوطاء ح وهذا الواجبة محتارة مطقة لوطئه والازمة ديتها ككاملة كما حذر الشربلاني في شرح الوهبانية ثم هذا أيضا في ذكره هنا نظر اذ ليس المراد أنه اذا الزمه الضمان في الزوج لا يلزمه مهر فاعدم الاجتماع من أحد الطرفين فقط وسيأتي أن شاء الله تعالى في الجنابات قبيل باب الشهادة في القتل ما لو كان ذلك بأجنبية وأنه بافضاها مكرهه يلزمه الحد وأرسل الافضاء وهو ثلث الدية ان كانت تستمسك بولها والافكل الدية قافهم (قوله من جماعه) أي جماع الزوج لها (قوله ولا مهر مثل وتسمية) لانه اذا سمي الجائز من المهر وجب وان لم يسم أصلا أو سمي ما لا يجوز كخزير وخروج مهر المثل ط (قوله ولا وصية وميراث) فن يستحق الوصية لا يستحق الميراث وكذا بالعكس أي فيما اذا كان من يرده عليه أما اذا وصى أحد الزوجين للأخر ولا وارث غيره اجتمعا حينئذ وكذا يجتمعان اذا أجاز بقية الورثة (قوله وغيرها ماسي) ذكر الجوى في شرحه على الكنز جلد منها القصاص مع الدية وأجر القسمة مع نصيبه فن يستحق الاجرة على قسمة الدار المشتركة لا يجوز أن يكون له نصيب منها وبالعكس والظهر مع الجعة فن كان الواجب عليه الظاهر كالمساقر لا يجب عليه الجعة وكذا بالعكس والشهادة مع اليمين فتقضى لزم أحد الخصمين البينة لا يلزم الاخر اليمين وبالعكس تأمل وأما من أحد الطرفين فيتصور فيما اذا ادعى وأقام البينة فلا يحلف المدعى عليه وكذلك لا يحلف الشهود على المعتد وفيما اذا أقام شاهدا واحدا وحلف فلا يقبل شاهد يمين عندنا ومنها النكاح مع ملك اليمين فن كان يطاء بالنكاح لا يمكن أن يكون مالكا للرقبة وبالعكس الآن لا يعقد على امته للاحتياط والاجر مع الشركة في حل المشترك نظرا لاجرة القسمة والحد مع قيمة امه مملوكة زنى بها فقتلها على قول أبي يوسف وأما عندهما فيجب الحد بالزنى والقيمة بالقتل وهو ماسي عليه المصنف في الحدود والحد مع قيمة افضاء امه مملوكة زنى بها فأفضاها في بعض الصور على ماسي أي تفصيله في الحدود ان شاء الله تعالى والظاهر أن هذا اذا لم يكن الوطاء بشبهة فلو كان بشبهة لاحد بل يجب القيمة في صورتين ومنها القيمة مع الثمن فان البيع لو صحيحا وجب الثمن ولو فاسد او تعذر رده على السانع وجبت قيمته والحد مع اللعان واجر نظر الناظر اذا عمل مع العملة في الدار الموقوفة فان له اجر العمل لا النظارة اه ح موضحا فهذه احدهم موضعها والذي في الشرح ثلاثة وعشرون فالمجموع أربعة وثلاثون اقول وزدت الرهن مع الاجارة فيما اذا رهن شيئا ثم آجره أو بالعكس أو مع الاعارة كذلك والمساقاة مع الشركة والغسل مع المسح على الخلف في احدي الرجلين والجماع مع العمرة للمكي والنكاح مع آجرة الرضاع ثم رأيت الشربلاني زاد في الامداد القتل مع الوصية أو مع الميراث وخرق خف مع آخر والتبعية بتق الحصر (قوله محدثا) حال من فاعل يستطيع (قوله وافق قارئ الهداية الخ) هو العلامة سراج الدين شيخ المحقق ابن الهمام وما ائق به نقله في البحر عن الجلابي ونظمه العلامة ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية وقال انها مهمة نظمها الغرابها وعدم وجودها في غالب الكتب (قوله قولان) ذكر في النهر عن البدائع ما يفيد ترجيح الوجوب وقال وهو الذي ينبغي التعويل عليه اه بل قال في البحر والاصواب الوجوب ويأتي عامه في آخر الباب الا ترى (قوله وكذا يسقط غسله) أي غسل الرأس من الجنابة (قوله ولو على جبيرة) ويجب شدة هان لم تكن مشدودة ط أي ان امكنه (قوله والا) أي بأن ضره المسح عليها والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب المسح على الخفين)

آخره لثبوتها بالسنة

(باب المسح على الخفين)

ترجم به مع انه زاد عليه المسح على الجبيرة ولا عيب فيه بل المعيب لو ترجم لشي ونقص عنه وثني الخلف لانه لا يجوز المسح على خف واحد بلا عذر كما سيأتي وفي البحر وغيره انما سمي خفا لخفة الحكم به من الغسل الى المسح اقول فيه انه موضوع لغوى قبل ورود الشرع وقد نقل الرمي أن المسح عليه من خصائص هذه الامة فكيف يعال به للوضع السابق عليه الآن يجاب بأن الواضع هو الله تعالى كما هو قول الاشعري وهو تعالى عالم بما يشعره على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله آخره) أي عن التيمم لثبوتها بالسنة فقط على الصحيح

تاسياني والتميم ثابت بالكتاب كما مر وبالسنة أيضا فسكان أولى بالقديم وان اشتهر كافي الترخيص بهما وايضا
 التميم بدل عن الكل وهذا عن البعض ثم ان ابداء الشارح نكتة التأخير للتذكير والافتي في ما مر لانه قديم
 وجه تأخير التميم اقبله ويعلم منه وجه تأخير المسح عنه قد برغم يحتاج الى ابداء وجه ذكره عقبه بلا فاصل وهو
 ان كلامهم بها شرع رخصة وموقفا ومبها وبلا (قوله وهو لغة) التفسير راجع الى المسح فقط وباعتبار
 تسلطه على قوله وشرعا راجع الى المسح المقيد بالجواز على طريقة شبهة الاستخدام فان المسح من حيث هو غير
 من حيث القيد افاده ح (قوله اصابة السلة) بكسر الباء أي الندوة قاموس وشمل ما لو كانت
 سيدة أو غيرها كطير وفي المنية عن المحيط لو نوضا ومسح يسهل بقيت على كفيه بعد الغسل يجوز ولو مسح رأسه
 ثم مسح خفيه يسهل بقيت بعد المسح لا يجوز اه أي لان المستعمل في الاولى ما سال على العضو وانفصل
 وفي الثانية ما اصاب المسحوح وهو باق في الكف (قوله الخلف مخصوص) اللام زائدة لتقوية العامل
 اضعفه بكونه فرعاً عن الفعل في العمل والخلف مخصوص ما فيه الشروط الاتية (قوله في زمن
 مخصوص) وهو يوم وليلة المقيم وثلاثة ايام بله الم بالمشافرو ويوجد في بعض نسخ زيادة في محل مخصوص
 والمراد به ان يكون على ظاهرهما ط (قوله فأكبر) أي مما فوقهما من الساق ولا حاجة اليه لانه خارج
 عن معنى الخلف الشرعي تأمل (قوله ونحوه) أي مما اجتمع فيه الشروط الاتية ط (قوله شرط
 مسحه) أي مسح الخلف المفهوم من الخفين وآل فيه الجنس الصادق بالواحد والاثني ولم يقل مسحهما لانه
 قد يكون واحداً الذي رجل واحدة (قوله ثلاثة امورا) زاد الشرع لئلا يسهل على طهارة وخلو كل
 منهما عن الخرق المانع واستمسكاهما على الرجلين من غير شدة ومنعهما وصول الماء الى الرجل وأن يبق من
 القدم قدر ثلاث اصابع اه قلت ويزاد كون الطهارة المذكورة غير التيمم وكون الماء غير خبث وسائلي
 بيان جميع ذلك في محاله (قوله القدم) بدل من محل ح (قوله أو يكون) منصوب بأن مقدرة
 والمنسبك معطوف على كون الاول ط فهو نظير قوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله نقصانه) أي نقصان الخلف
 الواحد لو كان واحداً أو كل واحد من الاثنين قال ط فلا يعتبر بالجمع منهما (قوله الخرق) بالضم الموضع
 المقطوع وبالفتح المصدر ح والظاهر ارادة الاول ط (قوله فيجوز على الزبول) بفتح الزاي وسكون
 الراء هو في عرف اهل الشام ما يسمى مركوباً في عرف اهل مصر اه ح وهذا تفريع على ما فهم مما قبله
 من أن النقصان عن القدر المانع لا يضره ط (قوله لو مشدودا) لان شدة بمنزلة الخياطة وهو مستكمل بنفسه
 بعد الشدة كالخلف المحيط ببعضه بعض فافهم وفي البحر عن المعراج ويجوز على الجاروق الممتدوق على ظهر القدم
 وله أزرار يشدها عليه تسده لانه كغير المشقوق وان ظهر من ظهر القدم شيء فهو كغيره في الخلف اه قلت
 والظاهر أنه الخلف الذي يلبسه الاثر الذي في زماننا (قوله ويجوز الخ) في البحر عن الخلاصة المسح على
 الجاروق ان كان يستر القدم ولا يرى منه ولا من الكعب الا قدر اصبع أو اصبعين يجوز والا يكن كذلك ولكن
 يستر القدم بمجادان كان الجلد متصلاً بالجاروق بالخروج أيضاً وان شديتي فلا ولو ستر القدم باللفافة
 جوزه مشايخ سمرقند ولم يجوز مشايخ بخاري اه قال ح والحق ما علمه مشايخ بخاري لان المذهب
 انه لا يجوز المسح على الخلف الذي لا يستر الكعبين الا اذا خيط به تخين كخوخ كاذكره في الامداد فاذا ذكره الشارح
 ضعيف اه اقول أي لان المتبادر من اللقافة انها ما يلف على الرجل غير مخروز بالخلف فيكون حكمها حكم
 الرجل بخلاف ما اذا كانت متصلة بالخلف فتكون تبعاله كبطائنه واذا جعل كلام السمرقندي على
 ما اذا كانت متصلة فلان لم انه ضعيف لما في البحر والي يلى وغيرهما لو انكشفت الظهارة وفي داخلها بطائنه
 من جلد أو خرقه مخروزة بالخلف لا يمنع اه وهذا اذا بلغ قدر ثلاث اصابع وكأنه لم يثبت به للعلم به كذا في
 الحلية وفي المجتبى اذا قدر ثلاث اصابع من بطائنه الخلف دون الرجل قال الفقيه ابو جعفر الاصح انه يجوز
 المسح عند الكل لانه كالجورب المتعل اه وفي شرح المنية الكبير بعد كلام طويل قال علم من هذا أن
 ما يعمل من الجوخ يجوز المسح عليه لو كان ثخيناً بحيث يمكن أن يمشى معه فرسخاً من غير تجلبد ولا تنميل وان
 كان رقيقاً قاع التجلبد والتنعيل ولو كان كبراً لم يرفع بعض الناس انه لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلد جميع
 ما يستر القدم الى الساق لما كان بينه وبين الكرياس فرق وأطال في تحقيق ذلك فراجع (تبيينه) يؤخذ من

وهو لغة امرار اليد على الشيء
 وشرعا اصابة اليد بالخلف مخصوص
 في زمن مخصوص والخلف شرعا
 السائر للكعبين فأكثر من جلد
 ونحوه (شرط مسحه) ثلاثة امور
 الاول (كونه سائر) محل فرض
 الغسل (القدم مع الكعب)
 أو يكون نقصانه أقل من الخرق
 المانع فيجوز على الزبول لو مشدودا
 الا أن يظهر قدر ثلاثة اصابع وجوز
 مشايخ سمرقند سائر الكعبين باللفافة

هذا أن ما انتفى عنه الخلف من بطلان متعلية لا يشترط فيها أن تكون تخينة بدليل ذكرهم الحرة فانها لا تكون غالباً الا رقيقة ويؤخذ منه أيضاً انه يجوز المسح على المني في زماننا بالقلشين اذا خيط فوق جورب رقيق ساتر وان لم يكن جلد القلشين واصل الى الكعبين كما هو صريح ما نقلناه عن شرح المنية ويعلم أيضاً مما نقلناه جواز المسح على الخلف الخفي اذا خيط بما يسترا الكعبين كالسروال المني بالخشير كما قاله سيدي عبد الغني - وله فيه رسالة ورأيت رسالة للشارح رحمه الله تعالى رد فيها على من قال بالجواز مستنداً في ذلك الى انهم لم يذكروا جواز المسح على الجوربين اذا كانا رقيقين مغليين لا شراطهم امكان السفر ولا يتأتى في الرقيق والظاهر أنه اراد الرد على سيدي عبد الغني فإنه عاصره فانه ولد قبل وفاة الشارح بثمانية وثلاثين سنة وأنت خير بالفرق الواضح بين الجورب الرقيق المنعل أسفله بالجلد وبين الخلف القصير عن الكعبين المستورين بما اتصل به من الجوخ الرقيق لانه يمكن فيه السفر وان كان قصيراً بخلاف الجورب المذكور على أن قول شرح المنية وان كان رقيقاً فاع التجلد أو التعليل الخ صريح في الجواز على الرقيق المنعل أو المجلد اذا كان النعل أو الجلد قويا يمكن السفر به ويعلم منه الجواز في مسألة الخلف الخفي المذكورة بالاولى وقد علمت أن مذهب السمرقنديين انما يسلم ضعفه لو كانت اللقافة غير مخروزة والا فلا يحمل كلام السمرقنديين عليه ويكون حينئذ في المسألة قولان ولم نرمش مشايخ المذهب ترجيح أحدهما على الآخر بل وجدنا فرقة من السمرقنديين كما علمت وسند كراماً يؤيده أيضاً ثم رأيت رسالة أخرى لسيدي عبد الغني رد فيها على رسالة الشارح وسماها الرد الوفي على جواب الحصص في مسألة الخلف الخفي - وحقق فيها ما قاله في رسالته الاولى المسماة بغية المكتفي في جواز المسح على الخلف الخفي وبين فيها أن ما استدله الشارح في رسالته لا يدل له لأن التخصيص على الشيء لا ينفي ما عداه الى غير ذلك مما ينبغي مراجمته ولكن لا ينبغي أن الورع في الاحتياط وانما الكلام في اصل الجواز وعدمه والله تعالى اعلم (قوله والثاني كونه) أي كون الخلف والمراد محل المسح منه كما بقية التفريع الآتي (قوله ولم يقدم قدمه اليه لم يجوز) لانه لما مسح على الموضع الخالي من القدم لم يقع المسح في محله وهو ظهر القدم كما يأتي فلم يمنع سرياه الحدث الى القدم فلو قدم قدمه اليه ومسح جاز كما في الخلاصة وفيها أيضاً ولو زال رجله من ذلك الموضع أعاد المسح ونقله في التجنيس عن أبي علي - الدقاق ثم قال وفيه نظر ولم يذكر وجهه قال ح وقد ذكر شيخنا السيد رحمه الله تعالى وجهه بقوله وجه النظر أنهم اعتبروا خروج أكثر القدم من موضع يمكن المسح عليه وههنا وان خرجت من موضع مسح عليه لم تخرج من موضع يمكن المسح عليه اه (قوله ولا يضطر الخ) الاول ذكره عند الكلام على الشرط الاول كما فعله في الدرر ونور الايضاح ليكون إشارة الى أن المراد ستره للكعبين من الجوانب لا من الاعلى ونبه على ذلك لخلاف الامام احمد فيه قال في درر البحار وعند أحد اذا كان الخلف واسعاً بحيث يرى الكعب لا يجوز المسح (قوله المشي المعتاد) بأن لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل يكون وسطاً ونظيره ما قاله في السير المعتاد في مدة السفر لقصر الصلاة (قوله فرسخاً كثيراً) تقدم أن الفرسخ ثلاثة اسيال اثناعشر ألف خطوة وعبر في السراج معزيا الى الايضاح بمسافة السفر وبه جزم في النقاية وقال القهستاني - أي الشرعي - كما هو المتبادر ويدل عليه كلام المحيط ويخالفه كلام حاشية الهداية حيث قال ما يمكن المشي فيه فرسخاً كثيراً اه اقول ويمكن أن يكون يحمل القوانين على اختلاف الحالتين ففي حالة الإقامة يعتبر الفرسخ لأن المقيم لا يزيد مشيه عادة في يوم وليلة على هذا المقدار أي المشي لاجل الخواجات التي تلزم لأغلب الناس وفي حالة السفر يعتبر مده ويقرب منه ما اعتبره الشافعية من التقدير بمتابعة المشي للمقيم يوماً وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها اعتباراً بدة المسح لكن قد يقال لما ثبت أن هذا الخلف صالح للمسح عليه للمقيم قطع النظر عن حالة السفر لان المسافر في الغالب يكون راكباً لا يزيد مشيه غالباً على مقدار الفرسخ فالأظهر اعتبار الفرسخ في حقهما ومحمل قول من قال بمسافة السفر على السفر اللغوي دون الشرعي كما يشير اليه كلام القهستاني السابق تأمل * (تبسيه) المتبادر من كلامهم أن المراد من صلوحه لقطع المسافة أن يصلح لذلك بنفسه من غير لبس المداس فوجه فانه قد يرق أسفله ويمشي به فوق المداس ايأما وهو بحيث لو مشى به وحده فرسخاً تحرق قدر المانع فعلى الشخص أن يتقده ويعمل به بغلبة ظنه وقد وقع اضطراب بين بعض العصرين في هذه المسألة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط

مطلب

في المسح على الخلف الخفي القصير
عن الكعبين اذا خيط بالخشير

(و) الثاني (كونه مشغولاً بالرجل)

لمنع سرياه الحدث فلو وسعنا مسح
على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم
يجز ولا يضطر رؤية رجله من اعلاه

(و) الثالث (كونه مما يمكن متابعته)

الشيء المعتاد (فيه) فرسخاً كثيراً

قوله شيخنا السيد هو العلامة

الحقق السيد على الضرب

السيوائي اه منه

أيضا وقد تأيد ذلك عندى برؤيا رأيت فيها النبي صلى الله عليه وسلم بعد تحرر هذا الخيل بأيام فسألته عن ذلك
فاجابنى صلى الله عليه وسلم بأنه اذا رقى الخلف قدر ثلاث أصابع منع المسح وكان ذلك في ذى القعدة سنة ١٢٣٤
والله الحمد ثم رأيت التصريح بذلك في كتب الشافعية (قوله فلم يجز الخ) وكذا الواف على رجله خرقه ضعيفة
لم يجز المسح لانه لا تنقطع به مسافة السفر اهـ سراج عن الايضاح (قوله فالغسل افضل) وجه التفريع انه
لو كان المسح افضل لكان المناسب أن يقول وهو مستحب فعذله الى قوله وهو جائز فيبدأ الغسل افضل منه
لانه اشق على البدن (قوله الا لئلا) أى لئلا يسهل على الرواض والخوارج لايرونه واعمارون المسح على
الرجل فاذا مسح الخلف اتفت التهمة بخلاف ما اذا غسل فان الرواض قد يغسلون تقيّة ويجعلون الغسل
قائما مقام المسح فيشبهه الحال في الغسل فيسهم آفاده حـ ثم ان ما ذكره الشارح نقله القهستاني عن
الكرماني ثم قال لكن في المضمرات وغيره أن الغسل افضل وهو الصحيح كما في الرازدى اهـ وفي البحر عن
التوشيح وهذا مذنبنا وبه قال الشافعي ومالك وقال الرستغني من اصحابنا المسح افضل وهو أصح الرايين
عن احمد ما لى التهمة او العمل بقراءة الجز وتماه فيه (قوله بل ينبغي الخ) اصل الحديث صاحب
البحر فانه نقل ذلك عن كتب الشافعية ثم قال وقواعدنا لا تأباه (قوله الاما يـ فيه) اى يكتفى بالمسح
دق بآن كان لو غسل به رجله لا يكتفيه للوضوء ولو توضأ به ومسح كفاه (قوله او خاف) عطف على صلته من
(قوله او وقوف) اى انه اذا غسل رجله يدرئ الصلاة لكن يخاف فوت الوقوف بعرفة واذا مسح يدرئهما
جميعا يجب المسح بل لو كان بحيث لوضى فانه الوقوف قديم الوقوف للمشقة كما في البحر ~~اكتفى~~ عنه أحد قولين
حكاهما العمادى في مناسكه (قوله رخصة) حى ما بنى على أعذار العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان
اصلا غير مسمى على أعذار العباد وهو الاصح في تعريفهما بمر (قوله مسطرة للعزيمة) اى مسطرة
لمشروعيتهما فلا تبقى العزيمة مشروعة فاذا اراد تحصيل العزيمة مع بقاء سبب الرخصة يأثم لكنه قد لا يتأتى له
تحصيلها كما اذا روى الظهور أربعين في السفر فانه لا يتأتى له جعل الاربعة فرضا بل الفرض الاوليان اذا قعد القعدة
الاولى واثمه حينئذ لبناء الفل على الفرض وقد يتأتى له تحصيلها كغسل الرجلين مادام متخففا أفاده حـ عن
شيخه السيد ثم قال واحترز بقوله مسطرة عن رخصة التروية فان العزيمة تبقى فيها مشروعة مع بقاء سبب الرخصة
كالصوم في السفر (قوله ينبغي أن يصير آثما) اى لما علمت من أن العزيمة لم تبقى مشروعة مادام متخففا بخلاف
ما اذا نزع وغسل لزال سبب الرخصة هذا وقد بحث العلامة الزيلعي في جعلهم المسح رخصة اسقاط بأن
النصوص عليه في عاتة الكتب انه لو خاض ماء بخرجه فأنفصل اكثر قدميه بطل المسح وكذا لو تكف غسلاهما
من غير نزع اجزأه عن الغسل حتى لا يسلط بخرى المدة قال فدل أن العزيمة مشروعة مع الخلف اهـ ودفعه في الفتح
بمنع صحة هذا الفرع لاتفاقهم على أن الخلف اعتبر شرعا مانعا من راية الحدث الى القدم فتبقى القدم على طهارتها
ويحل الحدث بالخلف فيزال بالمسح فيكون غسل الرجل في الخلف وعدمه سواء في انه لم يزل به الحدث لانه في غير
محله واعتراض ايضا في الدرر على الزيلعي مع تسليم صحة الفرع المذكور بما أشار اليه الشارح من أن المشروعية
في قولهم ان المسح رخصة مسطرة لمشروعية العزيمة ليس المراد بها الصحة كما فهمه الزيلعي فاعترضهم بالفرع
المذكور وانما المراد بها الجواز المترتب عليه الثواب والمتخفف مادام متخففا لا يجوز له الغسل حتى اذا تكف
وغسل بلا نزع آثم وان اجزأه عن الغسل واذا نزع وزال الترخص صار الغسل مشروعا باب عليه وقد اتصم
البرهان الحلي في شرحه على المنية للامام الزيلعي وأجاب عما في الفتح والدرر وبيننا ما في كلامه من النظر فيما
علقناه على البحر والحاصل أن ما ذكره الزيلعي من الفرع المذكور متعلقا بعاتة الكتب مسلم بل صححه غير واحد
كما سيذكره الشارح في النواقض وما ذكره في الفتح من منع صحته موافق لما نقله الرازدى وغيره واستظهره
في السراج ومشى عليه المصنف فيما سأتى ريباً في الكلام عليه فافهم (قوله بسنة) متعلق بقوله جائز وهي لغة
الطريقة والعادة واصطلاحا في العبادات النافذة وفي الادلة وهو المراد هنا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم قولا
او فعلا او تقريرا لامر عاينه والمسح روى قولا وفعلا (قوله مشهورة) المشهورة في اصول الحديث ما روى به
اكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل الى حد التواتر وفي اصول الفقه ما يكون من الآحاد
في العصر الاول اى عصر الصحابة ثم ينقله في العصر الثاني وما بعده قوم لا يوثقونهم ولا يوثقونهم على الكذب فان كان

فلم يزل على متخذ من زجاج أو خشب
أو حديد (وهو جائز) فالغسل
افضل الاتهمة فهو أفضل بل
ينبغي وجوبه على من ليس معه
الاما يـ فيه او خاف فوت
وقت او وقوف عرفة بمر وفي
القهستاني انه رخصة مسطرة
للعزيمة ولهذا لوصب الماء في
خفه بنية الغسل ينبغي أن يصير آثما
(بسنة مشهورة) فتكره مبتدع

مطلب
تعريف الحديث المشهور

كذلك في العصر الأول ايضا فهو المتواتر وان لم يكن كذلك في العصر الثاني ايضا فهو والآحاد وبه علم أن المشهور
عند الأصوليين تسمية للآحاد والمتواتر أما عند المحدثين فهو قسم من والآحاد وهو ما لم يبلغ رتبة التواتر والذي
وقع الخلاف في تدبير منكره أو تكفيره هو المشهور والمصطلح عند الأصوليين لا عند المحدثين فافهم (قوله وعلى
رأى الثاني كافر) أي بناء على جعله للمشهور وقد قام من المتواتر لكن قال في التحرير والحق الاتفاق على عدم
الاكتفاء بالانكار المشهور والآحادية أصلا فلم يكن تكذيبه عليه الصلاة والسلام بل ضلالة لتخطئة المجتهدين (قوله
وفي الخصة) أي للإمام محمد بن قنديل التي شرحها تليذه الكاشاني بشرح عظيم سماه البديع (قوله بالاجماع)
ولا عبرة بخلاف الرافضة وأما من لم يره كائن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم فقد صح رجوعه ح (قوله
بل بالتواتر الخ) ليس هذا من عبارة الخصة بل عزاه الفهستاني إلى ابن جرير الظاهر أن هذا بناء على أن ذلك
العدد يقيد اليقين والعلم الضروري ويرفع تهمة الكذب بالكيفية وكان الإمام توقف في إفادته ذلك ولم يثبت عنده
هذا العدد ولذا قال أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخنثين لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر (قوله
رواه) أي من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين (قوله وقيل بالكتاب) أي بقراءة الجزئي وأرجلهم بناء على إرادة
المسح بهم العطفها على المسحوج جمع بينهما وبين قراءة النص المراد بها الغسل لعطفها على المغسول (قوله فالجزء
بالجواز) أي كما في قوله تعالى عذاب يوم يحيط وحوور عين المعطوف على ولدان مخدودن لأعلى اكواب اذ لا يطوف
عليهم الولدان بالجور ونظيره في القرآن والشعر كثير فهو في المعنى معطوف على المنصوب وانما عدل عن النص
للتشبيه على أنه ينبغي أن يقتصر في صب الماء عليهم ما يرغب لا غلا خفيفا شديدا بالمسح كما في الدرر وغيره (قوله
لحدث) متعلق بقوله جازئ وشمل المرأة كما يصريح به قال في غرر الافكار والحدث حقيقة عرفية فمن أصابه حدث
يوجب الوضوء (قوله ظاهره الخ) البحث والجواب للفهستاني واقول قد يقال أن جوازه لمجرد الوضوء يعلم
بالأولى لأن ما رفع الحدث الحقيقي يحصل به تجديد الطهارة بالأولى على أن قوله لا لجنب يدل بالمقابلة على أن
الحدث احتراز عن الجنب فقط تأمل (قوله إلا أن يقال) استثناء مفترغ من أعم الظروف لأن المصادر قد تقع
نظروا فأنشأ آتيك طلوع الفجر أي وقت طلوعه والمصدر المنسب هنا من هذا القبيل فالمعنى ظاهره ما ذكر في جميع
الافاق الا وقت قولنا حصل الخ كذا أفاده المحقق صدر الشريعة في أوائل التوضيح (قوله والمنني لا يلزم
نصوره) أي لا يلزم أن يجعل له صورة يمكن حصولها في الذهن (قوله وفيه الخ) البحث للفهستاني بيانه أن النبي
الشرعي أي الذي استفيد من الشرع يتوقف على إمكان تصور مائتي به عقلا ولا يمكن مستفاد من الشرع بل
من العقل كقولنا لا تتجمع الحركة مع السكون وصورة له صورته التي هي الجنب ثم لبس الخلف ثم أحدث ووجد ماء
يكفي للوضوء فقط لا يسح لأن الجنابة تسرت إلى القدمين والتميم ليس طهارة كاملة ومثله الخائض اذا انقطع دمها
واعترض في المجتبى بأن ما ذكره غير صحيح لأن الجنابة لا تعود على الأصح اه اقول أي لا تعود إلى أعضاء الوضوء
ولا غير هالأنه لم يقدر على الماء الكافي والجنابة لا تنجز فهو ومحدث حقيقة لا جنب وليس الكلام فيه فاعترض
البحر على المجتبى بأنه عاد جنبا برؤية الماء غير وارد كما لا يخفى فالصحيح في تصويره ما في المجتبى فيما اذا توضأ ولبس
ثم اجنب ليس له أن يشد خفيه فوق الكعبين ثم يغسل ويمسح اه اوبقتل قاعدا واضعارجليه على شيء
مرتفع ثم يسح ومثله الخائض ولكن لا يتأتى الأعلى قول أبي يوسف من أن أقل الحيض عنده يومان وأكثر
الثالث فاذا كانت المرأة مسافرة ووضأت ابتداء مدة السفر ولبست الخلف ثم حاضت هذا المدة ارفقت بقى
من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها أن تمسح فيها وأما على قوله ما فلا يتصور لأن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام
فتستضي فيها مدة المسح كما أوضحه في البحر ولم يذكر النساء وصورتهما كما في البحر أن البست على طهارة ثم نفست
وانقطع قبل ثلاثة مسافرة أو قبل يوم وليلة مقيبة (قوله ثم ظاهره) أي ظاهر قوله لا لجنب ثم هذا الكلام الخ
لفهستاني (قوله وليس كذلك الخ) عبارة الفهستاني وينبغي أن لا يجوز على ما في المبسوط اه
ومفاده أنه في المبسوط ذكره بلفظ ينبغي لأعلى سبيل الجزم فلذا اقوا به قوله ولا يعد ولا يحجج إلى ذلك (قوله
ولا يعد الخ) أي لا يعد أن يجعل غسل الجمعة في حكم غسل الجنابة يعني أن كلام المبسوط غير بعيد اه ح
ووجهه أن ما حية الغسل المسنون هي ما حية غسل الجنابة وهي غسل جميع ما يمكن غسله من البدن فتقوله لا
لجنب نفي مشروعية المسح في الغسل سواء كان عن جنابة أو غيرها كما أن إثبات مشروعيته للحدث هو إثبات

وعلى رأى الثاني كافر وفي
الخصة ثبوته بالاجماع بل بالتواتر
رواه أكثر من ثمانين منهم
العشرة قهستاني وقيل بالكتاب
ورده بأنه غير مغنا بالكعبين اجبا
فالجزء بالجواز (حدث) ظاهره
عدم جوازه لمجرد الوضوء الا
أن يقال لما حصل له القرية بذلك
صار كأنه محدث (لا لجنب)
وحائض والمنني لا يلزم تصويره
وفيه أن النبي الشرعي يقتصر
إلى إثبات عقله ثم ظاهره جواز
مسح مغسل جمعة ونحوه وليس
كذلك على ما في المبسوط ولا يعد
أن يجعل في حكمه

مطلب

اعراب قولهم إلا أن يقال

المشروع به في الوضوء سواء كان عن حدث أو غيره لأن ما هيبة الوضوء في حقهما ما أسددا ركنا أو سنا كما قلنا في الغسل (قوله فالأحسن الخ) أي الأحسن بغير المصنف بذلك ليشمل المتوضي بمحدث الوضوء والمتمتع غسل مغتسل الجمعة والعيد بلا تأويل في العبارة (قوله والسنة الخ) أفاد أن اظهار الخطوط ليس بشرط وهو ظاهر الرواية بل هو شرط السنة في المسح وكيفيته كما ذكره قاضي خن في شرح الجامع الصغير أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر من قبل الاصابع فإذا تمكنت الاصابع بمدها حتى ينهى الى اهل الساق فوق الكعبين لأن الكعبين بلغة هما فرض الغسل وبلغة هما سنة المسح وان وضع الكعبين مع الاصابع كان أحسن هكذا روى عن محمد اه بجر اقول وظاهره أن التيامن فيه غير مستحسن كما في مسح الاذنين وفي الحلية والمسح أن يمسح ياطن اليد بالظاهر اه (قوله قليلا) ذكره في البحر عن الخلاصة (قوله ومجمله) زاده على المتن ليعلم أن ذلك شرط (قوله على ظاهر خفيه) قيده اذ لا يجوز المسح على الباطن والعقب والساق درر (قوله من رؤس اصابعه) ظاهره أن الاصابع لها دخل في محل المسح حتى لو مسح عليها صح ان حصل قدر القرض وذكر في البحر أنه مفاد ما في الكثر وغيره من المتون والشروح وعلى ما في اكثر الفتاوى لا يجوز لانهم قالوا وتفسير المسح أن يمسح على ظهر قدميه ما بين اطراف الاصابع الى الساق فهذا يشهد أن الاصابع غير داخله في الحلية وبه صرح في الخاتمة فليتنبه لذلك اه ملخصا واعترضه في النهر بأن ما في الفتاوى يفيد دخولها لان اطرافها واخرها أي رؤسها وانقضه قول المبني ظهر القدم من رؤس الاصابع الى معقد الشراك اقول وما في النهر هو ما فهمه في الحلية من عبارة الفتاوى فقال ان مؤدى رؤس الاصابع وما بين اطراف الاصابع واحد لان اطرافها هي رؤسها ثم قال نعم في الذخيرة وتفسير المسح على الخفين أن يمسح على ظهر قدميه ما بين الاصابع الى الساق وعن الحسن عن ابي حنيفة المسح على ظهر قدميه من اطراف الاصابع الى الساق اه فالاصابع على ما ذكره في الذخيرة أولا غير داخله في الحلية وعليه ما في شرح الطحاوي لو مسح موضع الاصابع لا يجوز وبه صرح في الخاتمة وعلى رواية الحسن داخله ويظهر أنها الاولى ويشهد لها حديث جابر المروي في الاوسط للطبراني من انه صلى الله عليه وسلم مسح من مقدم الخفين الى ارض الساق مرة وفرج بين اصابعه فلذا مشى عليها اصحاب الفتاوى اه اقول والحاصل أن في المسألة اختلاف الرواية وحيث كانت رواية الدخول هي المتأد من عبارات المتون والشروح وكذا من اكثر الفتاوى كما علمت كان الاعتقاد عليها اولى فلذا اختارها الشارح تعالى الله عن النقص والخلية فافهم (قوله الى معقد الشراك) أي المحل الذي يعقد عليه شرالك النعل بالكسر أي سيره فالمراد به المفضل الذي في وسط القدم ويسمى كعبا ومنه قولهم في الاحرام يقطع الخفين اسفل من الكعبين ثم ان قوله من رؤس اصابعه الى معقد الشراك هو عبارة المبني كما قدمناه والمراد به بيان محل القرض الا لازم والا فالسنة أن ينهى الى اصل الساق كما قدمناه عن شرح الجامع فلا يخالف بينهما كما لا يخفى فافهم (قوله ويستحب الجمع الخ) المراد بالباطن اسفله عما يلي الارض لا ما يلي البشرة كما حققه في شرح النية خلافا لما في الفقه هذا وما ذكره الشارح تبع فيه صاحب النهر حيث قال لكن يستحب عندنا الجمع بين الظاهر والباطن في المسح الا اذا كان على باطنه نجاسة كذا في البدائع اه وأقول الذي رأيته في نسختي البدائع نقله عن الشافعي فإنه قال وعن الشافعي أنه لو اقتصر على الباطن لا يجوز والمسح عنده الجمع الخ فضمير الغيبة راجع الى الشافعي وهكذا رأيته في التارخانية وقال في الحلية المذهب عند أصحابنا أن ما سوى ظهر القدم من الخف ليس بمحل للمسح لا فرضا ولا سنة وبه قال احمد وقال الشافعي يسن مسحهما وقال في البحر وفي المحيط ولا يسن مسح باطن الخف مع ظاهره خلافا للشافعي لان السنة شرعت مكولة للقرائن والا كمال انما يتحقق في محل القرض لا في غيره اه وفي غيره نفي الاستحباب وهو المراد اه كلام البحر أي وفي غير المحيط قال لا يستحب وهو المراد من قول المحيط لا يسن وفي معراج الدراية السنة عند الشافعي وما لك مسح اعلى الخف وأسفله لما روى انه صلى الله عليه وسلم مسح اعلى الخف وأسفله وعندنا وأجد لا مدخل لأسفله في المسح لحديث علي رضي الله عنه لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف اولى بالمسح عليه من ظاهره وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين على ظاهرهما رواه أبو داود واحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح وما رواه الشافعي شاذ لا يعارض هذا مع أنه ضعفه أهل الحديث ولهذا قيل أنه يحمل على

فالأحسن أتوضي لا اغتسل
والسنة أن يحمله (خطوطا)
بأصابع (يد مفترجة) قليلا (يبدأ
من) قبل (اصابع رجله)
متوجها (الى) اصل (الساق)
ومجمله (على ظاهر خفيه) من
رؤس اصابعه الى معقد الشراك
ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن
ظاهر

الاستحباب ان ثبت وعن بعض مشايخنا استحباب الجمع اه قد ظهر أن استحباب الجمع قول لبعض مشايخنا
لا كما تله في التبر من انه المذهب فتبه لذلك وثقه الحد (قوله اوجرموقيه) يضم الجيم جلد يلبس فوق الخف لختله
من الطين وغيره على المشهور فهم ستاني وقال له الموق وليس غيره كما أفاده في البحر (قوله ولو فوق خف)
أفاد جواز المسح عليه ما منفردين أيضا وهذا لو كان من جلد فلو من كرايس لا يجوز زلف فوق الخف إلا أن يصل بلل
المسح الى الخف ثم الشرط أن يكونا بحيث لو انفردا أصبح مسحا حتى لو كان بهما خرق مانع لا يجوز المسح
عليهما سراج وأن يلبسهما قبل أن يمسح على الخفين وقبل أن يحدث فلو كان مسح على الخفين أو أحدث بعد
لبسهما ثم لبس الجرموقين لا يجوز المسح عليهما اتفاقا لانهما حينئذ لا يكونان تبعًا للخف سرح هذا الشرط
في السراج وشروح الجمع ومنية المعلى وغيرها ومقتضاؤه أنه لو توضأ ثم لبس الخف ثم جدد الوضوء قبل الحدث
ومسح على الخف ثم لبس الجرموق لا يجوز له المسح لاستقرار الحكم على الخف فلا يصير الجرموق تبعًا لعبارة
الشارح في الخرائن وهذا اذا كانا صالحين للمسح اورقيقين ينقذ الى الخف قدر الفرض ولم يكن أحدث ولا مسح
على خفيه قبل ما أحدث ذكره ابن الكمال وابن ملك اه هذا وفي البحر والخف على الخف كالجرموق عندنا
في سائر أحكامه خلاصة (قوله اولفافة) أى سواء كانت ملفوفة على الرجل تحت الخف أو كانت مخططة
ملبوسة تحتها كما أفاده في شرح المنية (قوله ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذي) بالذال المجهمة على ما رأيته
في النسخ لكن الذي رأيته بخط الشارح في خرائن الاسرار بالذال الملهة ثم الذي في هذه الفتاوى هو ما نقله عنها
في شرح الجمع من التفصيل وهو أن ما يلبس من الكرايس المجرى تحت الخف يمنع المسح على الخف لكونه فاصلا
وقطعة كرايس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود باللبس وقد أطال في ردّه في شرح المنية والدرر والبحر
لتسلك جماعة به من فقهاء الروم قال ح وقد اعترضني يعقوب باشا بتحقيق هذه المسألة في كراسة مبينا للجوار
لمسألة السلطان سليم خان (قوله اوجرموقيه) الجورب لفافة الرجل قاموس وصكانه تفسير باعتبار اللغة
لكن العرف خص اللفافة بما ليس بمخيط والجورب بالمخيط ونحوه الذي يلبس كرايس الخف شرح المنية (قوله
ولمن غزل او شعر) دخل فيه الجوخ كما حققته في شرح المنية وقال وخرج عنه ما كان من كرايس بالكسر وهو
الثوب من القطن الأبيض ويلحق بالكرايس كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرديم ونحوهما وتوقف
ح في وجه عدم جواز المسح عليه اذا وجد فيه الشروط الاربعة التي ذكرها الشارح وأقول الظاهر أنه اذا
وجدت فيه الشروط يجوز وأنهم أخرجه لعدم تأني الشروط فيه غالبا يدل عليه ما في كافي النسفي حيث علل
عدم جواز المسح على الجورب من كرايس بأنه لا يمكن تتابع المشي عليه فانه يفيد أنه لو أمكن جازو يدل عليه أيضا
ما في ط عن الثانية أن كل ما كان في معنى الخف في ادمان المشي عليه وقطع السفر به ولو من لبدروحي يجوز
المسح عليه اه (قوله الخنيتين) أى اللذين ليسا مجلدين ولا منعلين نهر وهذا التقييد مستفاد من عطف
ما بعده عليه وبه يعلم انه نعت للجوربين فقط كما هو صريح عبارة الكنز وأما شروط الخف فقد ذكرها أول الباب
ومثله الجرموق ولكونه من الجلد غالباً يقيده بالخانة المفسرة بما ذكره الشارح لأن الجلد الملبوس لا يكون
الا كذلك عادة (قوله بحيث يمشي فرسخا) أى فاكثر كما مر وفاعل يمشي ضمير يعود على الجورب والاسناد
اليه مجازي أو على اللابس له والعائد محذوف أي به (قوله بنفسه) أى من غير شدة ط (قوله ولا يشف)
بتشديد الفاء من شف الثوب رق حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب مغرب وفي بعض الكتب يشف بالنون
قبل الشين من نشف الثوب العرق كسمع ونصر شربة قاموس والثاني اولى هنالكا لا يتكرر مع قوله تعالى لا يمشي
ولا يرى ما تحته لكن فسر في الخانة الاول بأن لا يشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والصرم وفسر الثاني
بأن لا يجاوز الماء الى القدم وكان تفسيره الاول مأخوذاً من قولهم اشتف ما في الاناء شربة كاه في القاموس
وعليه فلا تكرار فاتهم (قوله الآن ينقذ) أى من البلل وهذا راجع الى الجرموق لا الجورب لان العادة
في الجورب أن يلبس وحده او تحت الخف لا فوقه (قوله مسح الخف والموق الباقي) أى يمسح الخف البادى
وبعيد المسح على الموق الباقي لا تقاض وظيفتهما كمنعز احد الخفين لان اتقاض المسح لا يتجزى بجز
وهذا طاهر الرواية وروى الحسن انه يمسح على الخف البادى لا غير وعن أبي يوسف ينزع الموق الباقي ويمسح
الخفين خاتمة (قوله لم يجز) هذا اذا لم يكن في الموقين خرق مانع فلو كان قال في المبتغى له المسح على الخف

(اوجرموقيه) ولو فوق خف
اولفافة ولا اعتبار بما في فتاوى
الشاذي لانه رجل مجهول لا يفتد
فيما خالف النقول (اوجرموقيه)
ولو من غزل او شعر (الخنيتين)
بحيث يمشي فرسخا ويثبت على
الساق بنفسه ولا يرى ما تحته
ولا يشف الا أن ينقذ الى الخف
قدر الفرض ولو نزع موقيه أعاد
مسح خفيه ولو نزع احدهما مسح
الخف والموق الباقي ولو أدخل
يده تحتيهما ومسح خفيه لم يجز

او على الجرموق لانهما كتبت واحدا لكن بحث في الحلية وتبعه في البحر بأنه ينبغي أن لا يجوز الاعلى الخلف للماعلم
 أن المتخرق خرفا مانعا وجوده كعدمه فكانت الوظيفة الخلف فلا يجوز على غيره وبه صرح في السراج كما قدمناه
 (قوله بسكون النون) أي من باب الافعال من الفعل لكن صرح في القاموس بجيئه من باب التفعّل فيقول
 الصحاح يقال انعلت خني وداني ولا تقل نعلت أي بالخفيف بل يقال بالثديد فيكون من باب التفعّل على
 وفق ما في القاموس وحينئذ فلا منافاة وقول المغرب الفعل الخلف ونعله أي بالثديد فلا منافاة أيضا خلافا لما في
 النهر فافهم (قوله ما جعل على اسفله جلدة) أي كالتعل القدم وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ما يكون
 الى الكعب ابن كمال (قوله والمجلدين) المجلد ما جعل الجلد على أعلاه وأسفله ابن كمال (تنبيه) ماد كره المصنف
 من جوارزه على المجلد والمنعل متفق عليه عندنا وأما الخن فهو قوله ما وعنه أنه يرجع اليه وعليه الفتوى كذا
 في الهداية وأكثر الكتب بجر هذا وفي حاشية أخى جلي على صدر الشريعة أن التقيد بالخن مخرج لغير
 الخن ولو لمجلد أولم يتعرض له أحد قال والذي تلخص عندي أنه لا يجوز المسح عليه إذا جلد أسفله فقط أو مع
 مواضع الاصابع بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهر القدم خاليا عن الجلد بالكلية لأن منشأ الاختلاف بين
 الامام وصاحبه اكتفاؤهما بمجرد الخانة وعدم اكتفائهما بل لابد عنده مع الخانة من التعل أو الجلد اه وقد
 اطال في ذلك أقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف وكذا من قول الكثر وغيره وعلى الجوارب المجلد والمنعل
 والخن فان مفاده أن المجلد لا يتقيد بالخانة وقد منا عن شرح المنية أنه لا يشترط استيعاب الجلد جميع ما يستر
 القدم على خلاف ما رجع بعض الناس وقال في شرح المنية ايضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على الجلد
 من الكرباس اه ويؤخذ من هذا وما قبله أنه لو كان محل المسح وهو ظهر القدم مجلدا مع أسفله أنه يجوز
 المسح عليه كما قدمناه عن سيدي عبد الغني في الخف الخفي الخفي بالشخصير ولا يعكر عليه اشتراطهم أن يثبت
 على الساق بنفسه لأن ذلك في الجوارب الخن الغير المجلد والمنعل كما في النهر وغيره (قوله مرة) قيد للمسح
 المفهوم فلا يستتكراره كسح الرأس بجر (قوله ولو امرأة) تعميم لقوله لحدث أو لفاعل يبدأ (قوله
 ملبوسين) حال من قوله خفه وما عطف عليه ط (قوله لا يمسح عليه) لأنه لم يلبس على طهارة فقله أن يمسح
 على الخف لاستقرار حكم المسح عليه كما قدمناه (قوله خرج الناقص) أقول وخرج ايضا ما لو توضع الحب
 ثم تحققت ثم أحدث ثم غسل باقي يده لا يمسح أما على الصحيح من عدم تجزئ الحدث شيئا وزوال الاقطار وأما على
 مقابله فعدم التمام ولم أر من تعرض لهذه المسألة من أين تأمل وتعلم بالاولى من قوله كلمة (قوله كلمة)
 يعنى كظهر بقيت فيه لمة من الاعضاء لم يصبها الماء قبل لبس الخف (قوله كقيم) أي أن اللبس لو كان بعد
 التيمم فوجد بعده الماء لا يجوز المسح على الخف بل يجب الغسل (قوله ومعدور) أي وظهر معدور فهو على
 تقدير مضاف (قوله فانه الخ) الضمير للمعدور وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصا أنه لا يتخلو أما أن يكون
 المعدور منقطع وقت الوضوء واللبس معا وموجودا فيهما أو منقطع وقت الوضوء موجودا وقت اللبس أو بالعكس
 ففيه رابعة ففي الأول حكمه كالأصحاء لوجود اللبس على طهارة كاملة فخرج سرية الحدث للقدمين وفي الثلاثة
 الباقية يمسح في الوقت فقط فاذا خرج نزع وغسل كافي البحر لكن ما ذكره من نقصان طهارة التيمم والمعدور تنبع
 فيه الزايغ قال في النهر وعورض بأنه لا ينقص فيه ما مابق بشرطهما وإتمام يمسح التيمم بعد رؤية الماء والمعدور
 بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح انما يزيل ما حل بالمسح لا بالقدم ولذا يجوزنا
 لذى العذر المسح في الوقت كما توضأ لحدث غير الذي اتى به اذا كان السيلان مقارنا للوضوء واللبس (قوله
 عند الحدث) متعلق بقوله تام فيعتبر كون الطهر تاما وقت نزول الحدث لأن الخف يمنع سرية الحدث الى القدم
 فيعتبر تمام الطهر وقت المنع لا وقت اللبس خلافا للشافعي (قوله جاز أن يمسح) لوجود الشرط وهو كونهما
 ملبوسين على طهر تام وقت الحدث ومثله ما لو غسل رجله ثم تحققت ثم تم الوضوء أو غسل رجلا خفها
 ثم الاخرى كذلك كافي البحر بخلاف ما لو توضأ ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخف فانه لا يمسح كما ذكره
 الشافعية وهو ظاهر (قوله يوما وليلة) العامل فيهما الضمير في قوله وهو جاز لعوده على المسح أو المسح في قوله
 شرط مسحه أفاده ط (قوله واستاء المدة) قد روي ليقعد أن من في كلام المصنف ابتداءية وأن الجار والمجرور خبر
 لمبتدأ محذوف هو ذلك المقدّر ط (قوله من وقت الحدث) أي لا من وقت المسح الاول كما هو رواية عن أحمد
 ولا من وقت اللبس كما حكى عن الحسن البصري وعامة في الجرد ذكر الرمي أن صريح كلام البحر أن المدة تعتبر

(والمعلنين) بسكون النون
 ما جعل على اسفله جلدة (والمجلدين)
 مرة ولو امرأة) أو خني (ملبوسين)
 على طهر) فلو أحدث ومسح
 بخفيه أولم يمسح فليس موقه
 لا يمسح عليه (تام) خرج الناقص
 حقيقة كلمة أو معنى كقيم ومعدور
 فانه يمسح في الوقت فقط الا اذا
 توضأ ولبس على الانقطاع
 فكما الصحيح (عند الحدث) فلو
 تحققت المحدث ثم خاض الماء
 فابتل قدماه ثم تم وضوءه ثم
 أحدث جاز أن يمسح (يوما وليلة)
 لقيم وثلاثة أيام ولياليها مسافر)
 وابتداء المدة (من وقت الحدث)

من أول وقت الحدث لا من آخره كما هو عند الشافعية وما قلنا أولى لأنه وقت عمل الخف ولم أر من ذكر فيه خلافا
عندنا اه عليه فلو كان حديثه بالنوم فابتداء المدة من أول ما نام لاسن حين الاستيقاظ حتى لو نام أوجرت
أو أغشى عليه مدة بطل مسحه (قوله ستا) صورته لبس الخف على طهارة ثم أحدث وقت الاسفار ثم توشأ
ومسح وصلى قبيل الشمس ثم صلى الصبح في اليوم الثاني عقب الفجر ح وقد يصلى سبعا على الاختلاف بجر
أى الاختلاف بين الامام وصاحبيه بأن أحدث فيا بين المثلين ثم صلى الظاهر في اليوم الاول على قول الامام
بعد المثل والعصر أيضا بعد المثلين وفي اليوم الثاني صلى الظهر قبل المثل (قوله فلما تشهد أحدث) فانه لا يمكنه
صلاة الصبح في اليوم الثاني لبطلانها بانقضاء مدة المسح في القعدة كما سيأتى في الاثنى عشرية (قوله لا على
عمامة الخ) العمامة معروفة وتسمى الشاش في زماننا والقلنسوة بفتح القاف واللام والواو وسكون النون
وضم السين في آخرها اه التانيث ما يلبس على الرأس ويتعمم فوقه والبرقع بضم الباء الموحدة وسكون الراء
وضم القاف وفتحها آخرها عين مهملة ما يلبس على الوجه فيه خرقان للعينين والقفا بضم القاف وتشديد الفاء
بأنف ثم زأى شئ يلبس على اليدين يحشى بقطن ويزر على الساعدين اه ح (قوله لعدم الحرج) اه قوله
لا يجوز وايضا ما ورد في ذلك شاذ لا يراى به على الكتاب العزيز الا مسحا بالغسل ومسح الرأس بخلاف ما ورد في الخف
وقال الامام محمد في موطنه بلغنا أن المسح على العمامة كان ثم ترك كما في الحلية (قوله عملا) أى فرضه من جهة
العمل لا الاعتقاد وهو على قسمي الواجب كما قد منا تقريره في الوضوء وسيجيء (قوله قدر ثلاث اصابع) أشار
الى أن الاصابع غير شرط وانما الشرط قدرها شربلية فلو أصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلاث اصابع جاز
وكذا لو مشى في حشيش مبتل بالمطر وكذا بالطل في الاصح وقيل لا يجوز لانه نفس دابة في البحر يجذبه الهواء
بجر (قوله اصغرها) بدل من الاصابع ط او نعت وأفرده لان الغالب في افعال التفضيل المضاف الى معرفة
عدم المطابقة فافهم (قوله طولا وعرضا) كذا في شرح المنية أى فرضه قدر طول الثلاث اصابع وعرضها
قال في البحر عن البدائع ولو مسح ثلاث اصابع منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة لا يجوز بخلاف بين اصحابنا
(قوله من كل رجل) أى فرضه هذا المقدار كما نمن كل رجل على حدة قال في الدرر حتى لو مسح على إحدى
رجليه مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يجز (قوله لا من الخف) لما قدمه انه لو واسعا
فمسح على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولما بأتى من قوله ولو قطع قدمه الخ (قوله فنعوا الخ) شروع
في التفرع على ما قبله من القيود (قوله مدة الاصبع) أى جزها على الخف حتى يبلغ مقدار ثلاث اصابع
وظاهره ولو مسح بقية البله لانه تصير مستعملة تأمل وفي الحلية وكذا الاصبعان بخلاف ما لو مسح بالابهام
والسبابة مفتوحتين مع ما بينهما من الكف او مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات في ثلاثة مواضع وأخذ لكل
مرة ماء فيجوز لانه بمنزلة ثلاث اصابع وكذا لو مسح بجوانبها الأربع في الصحيح والظاهرة تقيده بوقوعه في أربعة
مواضع اه (قوله لم يجز الا أن يتل الخ) كذا في المنية قال الزاهدى قلت او كانت تنزل البله اليها عند المدة
اه وهذا هو المراد بكونه متقاطرا حلية فافاد أن الشرط اما الابتلال المذكور أو التقاطر قال في شرح
المنية لان البله تصير مستعملة او لا يجوز اذا لاصابه تصير مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا
لان التمسح بها ثانيا غير الاولى وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن متقاطرا لان النقل
يفتقر فيه ما لا يفترق في الفرض وهو تابع له فيؤدى بيلته تبعاضرة عدم شرعية التكرار وتامه فيه (قوله
ثم قال الخ) قد علمت أن الشرط احدا المرين فلا منافاة بين النقيض لان المدا على عدم المسح ببله مستعملة
(قوله والا لا) صح في الخلاصة الجواز مطلقا والتفصيل أولى كما في الحلية والبحر (قوله من ظهره) أى
القدم وقيد به لانه محل المسح فلا اعتبار بما يقى من العقب ط (قوله والا غسل) أى غسل المقطوعة والصحيحة
ايضا ثلاثا بزم الجمع بين الغسل والمسح (قوله من كعبه) أى من المفصل لوجوب غسله كما في المنية في غسل الرجل
الاخرى ولا يمسح (قوله رجل واحدة) بأن كانت الاخرى مقطوعة من فوق الكعب (قوله مسحها)
لعدم الجمع (قوله خف مغصوب) المراد به المستعمل على وجه محترم سواء كان غصبا او سرقة او اختلاسا
ط (قوله رجل مغصوبه) اطلاق الغصب على ذلك مساهلة وصورته استحق قطع رجله لسرقة او قصاص
فهرب وصار يتوضأ عليها ط (قوله والخرق) بضم الخاء الموضع ولا يصح هنا الفتح لانه مصدر ولا يلائمه

الوصف الكبير ثم رأيت طنبه على ذلك ايضا فافهم ثم المراد به ما كان تحت الكعب فالخرق فوقه لا يمنع لان الزائد على الكعب لا عبرة به زيلعي (قوله بموحدة او مثله) اى يجوز قراءة الكبير بالباء الموحدة اى التى لها نقطة واحدة ويجوز أن يقرأ الكثير بالياء المثله التى لها ثلاث نقط وهذا بالنظر الى اصل الرواية والسماع والا فالرسوم فى المتن الاول وفى النهر وغيره عن شيخ الاسلام خروا زاده انه الاصح لان الكم المنفصل تستعمل فيه الكثرة والقلة وفى المتصل الكبير والصغر ولا شك أن الخف كم متصل وفى المغرب الكثرة خلاف القلة وتجعل عبارة عن السعة ومنه قواهم الخرق الكثير ومقاده استعمال الكثرة فى المتصل وكان الكثير الشايع هو الاول (قوله وهو قدر ثلاث اصابع) يعنى طولا وعرضا بأن سقطت جلدة مقدار طول ثلاث اصابع وعرضها كذا فى حاشية يعقوب باشا على صدر الشريعة فليحفظ (قوله اصابع القدم الاصاغر) صححه فى الهداية وغيرها واعتبر الاصاغر للاختياط وروى عن الامام اعتبار اصابع اليد بجر وأطلق الاصابع لان فى اعتبارها مضغومة او مقربة اختلافا فهستانى (قوله بكالها) هو الصحيح خلافا لما رجحه السرخسى من المنع بظهور الانامل وحدها شرح المنية والانامل رؤس الاصابع وهو صادق بما اذا كانت الاصابع تخرج منه بتمامها لكن لا يبلغ هو قدرها طولاً وعرضا (قوله بأصابع مائله) اى بأصابع شخص غيره مماثل له فى القدم صغرا وكبرا والقييد بالماثلة أفاده فى النهر ورد على الجراح اختياره القول باعتبار اصابع نفسه لوقائمه على القول باعتبار اصابع غيره لتفاوتها فى الصغر والكبر بأن تقديم الزيلعي الاول يفيد أن عليه القول وبأنه بعد اعتبار المماثلة لا تفاوت وبأن الاعتبار بالموجود أولى وأفاد ح أن ما فى النهر يرجع بعد التأمل الى ما فى البحر (قوله فيمسح عليه) اى على الخف الاخر أو الجرموق لان العبرة بالا على حيث لم تنقر الوظيفة على الاسفل (قوله وهذا) اى التقدير بالثلاث الاصاغر (قوله فلو علم بالخ) تفرع على القيود الثلاثة على سبيل التشرى المرتب (قوله اعتبر الثلاث) اى التى وقعت فى مقابلة الخرق لان كل اصبع اصل فى موضعها فلا تعتبر بغيرها حتى لو انكشف الابهام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع من اصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز اه زيلعي ودرر وغيرهما وصححه فى التمه كفى البحر (قوله ولوعليه) اى العقب اعتبر بدوى ظهورا كثره كذا ذكره قاضى خان وغيره وكذا لو كان الخرق تحت القدم اعتبر كثره كفى الاختيار وقوله الزيلعي عن الغاية بلفظ قليل قال فى البحر وظاهر الفتح اختيار اعتبار ثلاث اصابع مطلقا وهو ظاهر المتون كما لا يخفى حتى فى العقب وهو اختيار السرخسى والقدم من الرجل ما يطأ عليه الانسان من الرسغ الى مادن ذلك وهى مؤشاة والعقب بكسر القاف مؤخر القدم اه (قوله عند المشى) اى عند رفع القدم كما فى شرح المنية الصغير سواء كان لا يرى عند الوضع على الارض ايضا ويرى عند الوضع فقط وأما بالعكس فهما فيمنع أفاده ح وانما اعتبر حال المشى لاحتال الوضع لان الخف المشى بلبس درر (قوله كما لو انفتقت الظهارة الخ) بأن كان فى داخلها بطانة من جلده او خرقه مخروزة بالخف فانه لا يمنع زيلعي وقد سناه (قوله وتجمع الخروق الخ) اختار فى الفتح جئا عدم الجمع وقواه تليذه فى الحلية بموافقة لما روى عن ابي يوسف من عدم الجمع مطلقا واستظهره فى البحر لكن ذكر قبله أن الجمع هو المشهور فى المذهب وقال فى النهر اطباق عامة المتون والشروح عليه مؤذن بترجيحه (قوله لافيهما) اى لو كان فى كل واحد من الخفين خرق غير مانعة لكن اذا جمعتا تكون مثل القدم المانعة لا تمنع ولبعض المسح اه ح (قوله بشرط الخ) متعلق بصحة المسح التى تضمنها قوله لافيهما كما قرئناه أفاده ح وهذا الشرط استظهار من صاحب الحلية ونقل عبارته فى البحر وأقره عليه ولظهور وجهه جزم به الشارح (قوله فرضه) اى فرض المسح وهو قدر ثلاثة اصابع (قوله على الخف نفسه) لان المسح انما يجب عليه لاعلى الرجل ولا ينافيه ما قدمه من قوله من كل رجل لامن الخف لان معناه انه لا بد أن يقع المسح بالثلاث على المحل الشاغل للرجل من الخف لاعلى المحل الخالى عن الرجل الزائد عليها (قوله المسح الحالى) اى الذى براد وقوعه حالا والاستقبال اى الذى راد ابقاعه فيما بعد الرمن الحاضر ط (قوله كما ينقض الماضى) بأن عرض بعد المسح (قوله ومتر) اى فى التيمم فى قوله كل مانع منع وجوده التيمم ينقض وجوده التيمم (قوله أنه ناقض التيمم) اى ما يطله (قوله يمنع ويرفع) اى يمنع وقوعه فى الحال او الاستقبال ويرفع الواقع قبله فالرفع يقتضى الوجود بخلاف المنع وحاصل المعنى أن مبطل التيمم مثل الخرق المبطل للمسح فى انه

بموحدة او مثله (وهو قدر ثلاث اصابع القدم الاصاغر) بكالها ومرة طوعها يعتبر بأصابع مائله (يعنعه) الا أن يكون فوقه خف اخر أو جرموق فيمسح عليه وهذا الخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها اعتبر الثلاث ولو كبرا ولو عليه المانع عند المشى لصلابته لم يمنع وان كثر كالوافتقت الظهارة دون البطانة (وتجمع الخروق فى خف) واحد (لا فيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخف نفسه لاعلى ما ظهر من خرق بسير (وأقل بخرق يجمع لينع) المسح الحالى والاستقبال كما ينقض الماضى فهستانى قلت ومتر أن ناقض التيمم يمنع ويرفع

يمنعه ابتداء ويرفعه انتهاء (قوله كنجاسة) تنظير لا تمثيل ح والمعنى أن النجاسة المانعة تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عروضا وبطلانها الانكشاف ط (قوله حتى انعقادها) أى الصلاة وهو منصوب لكونه معطوفاً بحتى على المفعول به المتعذر فى الكلام تقديره كنجاسة وانكشاف فانما يمنعان الصلاة ويرفعانها حتى انعقادها والمراد بانعقادها التحريم وانما غلبا بالتحريم لما أنهما شرط وينبئ على شرطية عدم اشتراط الشروط لها لكن الصحيح اشتراط الشروط لها لا لكونها ركائبل لشدّة اتصالها بالركن كما سيأتى ح وانما اطلق الانعقاد الذى هو صحة الشروع على التحريم لانها شرط فيه أفاده ط (قوله كاسيحي) أى فى باب شروط الصلاة من انه يشترط للتحريم ما يشترط للصلاة ط (قوله المسئلة) بكسر الميم الابداء العظيمة صحاح (قوله الحاقاله) أى لما دون المسئلة بمواضع الخرز التى هى معقوفة اتساقا ط (قوله متفرقة) أى فى خف او ثوب او بدن او مكان او فى المجموع ح (قوله وانكشاف عورة) فانه اذا تعددت فى مواضع منها فان بلغ ربع ادناها منع كما سيأتى أفاده ح (قوله وطيب محرم) فانه يجمع فى اكثر من عضو بالاجزاء حتى يبلغ عضو كما سيأتى ح (قوله وأعلام ثوب) أى اذا كان فى عرض الثوب أعلام من حرير يجمع فاذا زادت على اربع اصابع تحرم لكن سيذكر الشارح فى فصل اللبس من كتاب الخظر والاباحة أن ظاهر المذهب عدم جمع المتفرق فذكر أعلام الثوب هنا مبنى على خلاف ظاهر المذهب (قوله فانها) أى هذه الاربعة يجمع مطلقا أى سواء كان التفرق فى موضع واحد او فى مواضع ح وذلك لوجود القدر المانع وأما الخرق فى الخف فانما منع لامتناع قطع للمسافة معه وهذا المعنى مفقود فيما اذا لم يكن فى كل خف مقدار ثلاث اصابع كما أشار اليه فى الهداية (قوله واختلف الخ) فقيل يجمع فى اذن حتى تبلغ اكثر اذن واحدة فيمنع وقيل لا يجمع الا فى اذن واحدة كما فى الخف ح (قوله وينبئ الخ) فانه فى الخ (قوله ونزع خف) أراد به ما يشمل الانتزاع وانما تنقض لسراية الحدث الى القدم عند زوال المانع (قوله ولو واحد) لان الانتقاض لا يتجزأ والار لم الجمع بين الغسل والمسح وأشار الى أن المراد بالخف الجنس الصادق بالواحد والاثنين (قوله ومضى المدة) للحادث الدالة على التوقيت ثم ان الناقض فى هذا والذي قبله حقيقة هو الحدث السابق لكن اظهره عند هذه الاضيف النقض اليهما مجازا بجر (قوله وان لم يمسخ) أى اذا لبس الخف ثم أحدث بعده ثم مضت المدة بعد الحدث ولم يمسخ فيها ليس له المسح (قوله ان لم يمسخ الخ) يعنى اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويخاف ذهاب رجله من البرد لو نزع خفيه جاز المسح كذا فى الكافى ويعيون المذاهب اه درر قال ح ومفهومه انه ان خشي لا ينة نقض بالمضى بل ان احدث بعد ذلك فتوضأ بعمه ابالمسح كالجبرية وعدم الانتقاض بالمضى مع الخوف فى هذه نظير عدم بطلان الصلاة الذى هو الاصح فى مسألة مضى المدة فى الصلاة مع عدم الماء اه اقول وظاهره انه اذا مضت المدة ولم يحدث يبقى حكم مسحه السابق فلا يلزمه تجديد المسح وبؤيده مسألة الصلاة الآتية حيث يحضى فيها و كذا ما فى السراج عن الوجيز اذا انقضت المدة وهو يخاف الضرر من البرد اذا نزعها جاز له أن يصلى به فان ظاهره أنه يصلى بلا مسح جديد لكن فى المعراج لو مضت وهو يخاف البرد على رجله يستوعبه بالمسح كالجبار ويصلى وعليه فعدم الانتقاض الملهوم من المتن معناه عدم لزوم الغسل وجواز المسح بعد ذلك فلا يشاقى بطلان حكم المسح السابق وهذا هو المفهوم من عبارة الدرر المارّة فالجواب أن المسألة مصورة فيما اذا مضت مدة المسح وهو متوضئ وخاف ان نزع الخف لغسل رجله من البرد والاشكل تصوير المسألة لانه اذا خاف على رجله يلزم منه الخوف على بقية الاعضاء فانها أطف من الرجلين واذا خاف ذلك يكون عاجزا عن استعمال الماء فيلزمه العدول الى التيمم بدلا عن الوضوء بقامه ولا يحتاج الى مسح الخف اصلا مع التيمم حيث تحققت الضرورة المبيحة له الا أن يجاب عن الاشكال بأنهم بنوا ذلك على ما قالوه من انه لا يصح التيمم لاجل الوضوء وقد مناه فيه فى باب فراجع هذا وقال ح ايضا والذي ينبغى أن يبقى به فى هذه المسألة انتقاض المسح بالمضى واستئناف مسح آخره الخف كالجبار وهو الذى حققه فى فتح القدير اه اقول الذى حققه فى الفتح مجاز لزوم التيمم دون المسح فانه بعد ما نقل عن جوامع الفقه والمحيط انه ان خاف البرد فله أن يمسخ مطلقا أى بلا توقيت قال مانسه فيه نظرا فان خوف البرد لا اثر له فى منع السراية كما أن عدم الماء لا يمنعها فغاية الامر أنه لا ينزع لكن لا يصح بل يتيمم لخوف البرد اه وأقره فى شرح المنية وأطلب فى حسنه وهو صريح فى انتقاض المسح لسراية الحدث فلا يصلى به الا بعد التيمم لا المسح ولكن المذقول

كنجاسة وانكشاف حتى انعقادها
كاسيحي فليحفظ (ما تدخل فيه
المسئلة لا مادونه) الحاقاله بمواضع
الخرز (بخلاف نجاسة) متفرقة
(وانكشاف) عورة وطيب محرم
(واعلام ثوب من حرير) فانها
تجمع مطلقا (واختلف فى) جمع
(حروق اذن الضحية) وينبئ ترجيح
الجمع احتياطا (وناقضه ناقض
الوضوء) لانه بعضه (ونزع خف)
ولو واحد (ومضى المدة) وان لم
يمسخ (ان لم يمسخ) بغلبة الطن
(ذهاب رجله من برد)

مطلب

نواقض المسح

هو المسح لا التيميم كما مر عن الكافي وعيون المذاهب والجوامع والمحيط وبه صرح الزيلعي وقاضي خان
والتهستاني عن الخلاصة وكذا في التاترخانية والولوالجية والسراج عن المشكل وكذا في مختارات النوازل
لصاحب الهداية وبه صرح ايضا في المعراج والحاوي القدسي بزيادة جعله كالجيرة وعليه مبنى في الامداد وقد
قال العلامة قاسم لاعبرة بأبحاث شجنتا يعني ابن الهمام اذا خلقت المنقول فافهم (قوله بالضرورة) على عدم
النقض المذموم من قوله ان لم ينحس (قوله فيستوعبه) أى على ما هو الاولى او أكثر وهذا التاميم إذا كان مبنى
الجيرة يصدق عليه اه فتح وأجاب في البحر بأن مفاد ما في المعراج الاستيعاب وأنه ملحق بالجائر لا جيرة
حققة اه أى فالمراد بتشبيهه بالجيرة في الاستيعاب لمنع كونه مسح خف لأنه جيرة حقيقة يجوز مسح أكثره
(قوله مضي في الاصح) كذا في الخاتمة معللا بأنه لا فائدة في النزاع لأنه للفعل اه وعلى هذا فالمستثنى من
النقض مضي المدة مسالتان وهما اذا خاف البرد أو كان في الصلاة ولا ماء كما السراج (قوله وهو الاشبه)
قوله الزيلعي واستظهره في الفتح بأن عدم الماء لا يصلح مانعا للسراية لحدث بعد تمام المدة فيتميم لالرجلين بل لكل
لان الحدث لا يتجزأ كمن غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وفي الماء فيتميم للحدث القائم به فانه على حاله ما لم يتم
الكل وتماه فيه وهو تحقيق حسن قترع عليه في الفتح ما قاله في المسألة الاولى لكن عات الفرق بينهما وهو أنه
يلزم عليه صحة التيميم في الرضوء بخوف البرد أما هنا فانه لفقد الماء وهو جائز بخلافه هنا (قوله غسل المتوفى
رجليه لا غير) ينبغي أن يستحب غسل الباقي أيضا مراعاة للولاء المستحب وخروج من خلاف مالك كما قاله
سبدي عبد الغني وسبقه الى هذا في العقوبة ثم رأيت في الدر المنثور عن الخلاصة مصرحا بأن الاولى
اعادته (قوله لخلول الحدث السابق) اورد أنه لا حدث موجود حتى يسرى لان الحدث السابق خل
بالخف وبالمسح قد زال فلا يعود الا بخارج نجس ونحوه واجب بجواز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخف
مقيدا بامتناعه نهر (قوله فيتميم) مبنى على ما قدمنا من الفتح وعلت ما فيه على أن الشارع مضي أولا
على خلافه حيث ألحقه بالجيرة (قوله من الخف الثري) أى الذي اعتبره الشارع لازما بحيث لا يجوز
المسح على انقص منه وهو السائر للكمين فقط قال ابن الكمال فالساق خارج عن حد الخف المعبر في هذا الباب
خروج القدم اليه خروج عن الخف (قوله وكذا اخراجه) نصرح بما فهم من الخروج بالاولى لان
في الاخراج خروج زيادة وهي القصد (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وبه جزم في الكفر
والملتقى وعن محمد بن بقاقل من قدر محل الفرض نقض والا وعلية أكثر المشايخ كافي ومعراج وصححه
في النصاب بحر (قوله اعتبار الاكثر) أى تنزيلا منزلة الكل (قوله وما روى) أى عن ابي حنيفة
(قوله بزوال عقبه) أى خروجه من الخف الى الساق والمراد أكثر العقب كما صرح به في النية والجز
غيرهما وعللوا به أنه حيث لا يمكن معه متابعة المشي المعتاد واختاره في البدائع والفتح والخلية والبحر ومشي
عليه في الوقاية والنفاية (قوله فقيده الخ) أى فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقبه لان المراد خروجه بنفسه
بلا قصد والمراد من المروى الاخراج (قوله وغيرها) لعل المراد به ما اذا كان غير واسع كمن اخرج
غيره او هو في نومه (قوله فلا ينقض بالاجماع) والواقع الناس في الحرج البين نهاية (قوله وكذا
التهستاني) أى وكذا يعلم من التهستاني معز بالنهاية ايضا (قوله لكن باختصار) نص عبارته هذا
كله اذا بدله أن ينزع الخف فيتركه بنيته وأما اذا زال لسعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع كافي النهاية (قوله انه)
اى التهستاني تخرق الاجماع أى بسبب اختصاره ط اى لانه يؤهم النقض بمجرد التحريك بنيته مع انه لا نقض
ما لم يخرج العقب ارا أكثره الى الساق بنيته وأما ارجاع الضمير في انه الى القول بالنقض بخروج العقب من غيرنية
فلا يناسبه التعبير بالزعم لانه موافق لقول الشارح فلا ينقض بالاجماع ويلزمه التكرار أيضا وظاهر كلام
الشارح في شرحه على الملتقى ان الضمير راجع الى ما روى وعليه قوله حتى زعم بعضهم غاية لقوله فقيده وعبارته
في شرح الملتقى هكذا حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع وليس كذلك بل هو من الحسن والاحتياط طبع كان
اذ ملخصه أن خروج أكثر القدم ناقض كاخراجه واخراج أكثر العقب ناقض لا خروجه فهو على القول به ناقض
آخر قد بر اه أى لان القول بالنقض بأكثر العقب يلزم منه القول بالنقض بأكثر القدم (قوله لودخل الماء
خفه) في بعض النسخ أدخل ولا فرق بينهما في الحكم كما أفاده ح وقد مراد (قوله وصححه غير واحد) كما صاحب

للضرورة فيصير كالجيرة
فيستوعبه بالمسح ولا يتوقت
ولذا اقول الوقت المدة وهو في صلاة
ولا ماء مضي في الاصح وقيل تفقد
ويتميم وهو الاشبه (وبعدهما)
اى النزاع والمضى (غسل المتوفى
رجليه لا غير) لخلول الحدث
السابق قدميه الامانع كبر فيتميم
حيث لا يخرج أكثر قدميه من
الخف الثري وكذا اخراجه
(نزع) في الاصح اعتبار الاكثر
ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله
وما روى من النقض بزوال عقبه
مقدم اذا كان بنية نزع الخف أما
اذا لم يكن أى زوال عقبه بنيته بل
لسعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع
كما يعلم من البرجندی معز بالنهاية
وكذا التهستاني لكن باختصار
حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع
قنبه (وينقض) ايضا (بغسل
أكثر الرجل فيه) لودخل الماء
خفه وصححه غير واحد

الذخيرة والظهيرية وقد مناع الزهري انه المنصوص عليه في عامة الكتب وعليه منى في نور الأيضاح
 وشرح المنية (قوله وهو الاظهر) ضعيف تبع فيه البحر وقد منارده اول الباب ح ونص في الشر بلائمة
 ايضا على ضعفه وما قيل من انه مختار أصحاب المتون لانهم لم يذكروا في النواقض فيه نظرا لان المتون لا يذكروا
 فيها الاصل المذهب وهذه المسألة من مخارج المشايخ واحتمال كونها من اختلاف الرواية لا يكتفي
 في جعلها من مسائل المتون نعم اختار في الفتح هذا القول لما ذكره الشارح من التعليل وتبعه تلمذه ابن امير حاج
 في الحلية وقواه بأنه نظير لما أدخل يده تحت الجرموقين ومسح على الخفين فإنه لا يجوز لوقوع المسح في غير محل
 الحدث (قوله في غسلهما نائيا) تفرع على القول الثاني وبيان لثمة الخلاف وقد علمت اختيار صاحب الفتح
 لهذا القول لكونه وافق القول الاول بعدم لزوم الغسل نائيا وخالفه في الحلية لأنه عند انتفاء المدة والنزع
 يعمل الحدث السابق عمله فيحتاج الى مزيل لان الغسل السابق لا يعمل في حدث طارئ بعده واجيب بأن
 الغسل السابق وجد بعد حدث حقيقة لكنه انما لم يعمل للمانع وهو الخلف فاذا زال المانع ظهر عمله الآن
 تأمل (تنبيه) تظهر التمرة ايضا في انه اذا توضأ ثم غسل رجله الى الكعبين داخل الخفين ولم ينزعهما تحسب له مدة
 المسح من اقل حدث بعد هذا الوضوء على القول الاول وأما على الثاني فتحسب له من اقل حدث بعد الوضوء
 الاول (قوله كما مر) اي أن هذا الغسل حيث لم يقع معتبرا كان لغوا بمنزلة العدم فصار نظيره ما تقدم من انه
 اذا لم يغسل ونزع او مضت المدة غسل رجله لا غير وأن المراد بغسلهما ان لم يحش ذهاب رجله من رد كما مر فافهم
 (قوله وبقي من نواقضه الخرق الخ) قد علم ذلك من كلامه سابقا حيث قال في الخرق كايته قض الماضي وقال
 في المعذور فانه يسح في الوقت فقط لكن ذلك المستطرد فلذا اعاد ذكرهما في محلهما لتسهيل ضبط النواقض
 وأنها بلغت ستة فافهم نعم اورده دى عبد الغنى أن خروج الوقت للمعذور ناقض لوضوئه كله لا لمسحه فقط
 فهو داخل في ناقض الوضوء وقد من أن مسألة المعذور رباعية فلا تغفل (تمه) في التارخائية عن الأما في فمين
 احدث وعلى بعض اعضاء وضوئه جبار فتوضأ ومسحها ثم تحققت ثم برئ لزمه غسل قدميه ولو لم يحدث بعد لبس
 الخلف حتى برئ وأتى الجبار وغسل موضعه ثم احدث فانه يتوضأ ويسح على الخفين اه اي لانه في الاولى
 ظهر حكم الحدث السابق فلم يكن لابس الخلف على طهارة بخلاف الثانية وينبغي عده من النواقض قصير
 سبعة (قوله مسح مقيم) قيد بمسحه لا الاحتراز عما اذا سافر المقيم قبل المسح فانه معلوم بالاولى بل للتنبيه
 على خلاف الشافعي (قوله بعد حدثه) بخلاف ما لو مسح لتجدد الوضوء فانه لا خلاف فيه (قوله فساد) فساد
 بأن جاوز العمران حريده الله نهر وفيه مسألة للجمية فراجع (قوله فلو بعده) اي بعد التمام نزع وتوضأ كان
 محدثا ولا يغسل رجله فقط ط (قوله مسح ثلاثا) اي تسعة مدة السفر لان الحكم الموقت يعتبر فيه آخر الوقت
 ملتقى وشرحه (قوله قرحة) بمعنى الجراحة قال في القاموس وقدر ادبها ما يخرج من البدن من شرور
 وفي القاف الضم والفتح نهر (قوله وموضع) بالجر عطف على قرحة ط (قوله كعصابة جراحة)
 العصابة بالكسر ما يعصب به وكأنه خص القرحة بالمعنى الثاني او أراد يجر قتها ما وضع عليها كاللزمة فلا تكرر
 افاده ط (قوله ولو برأسه) خصه بالذكر لما في المبتنى انه لا يجب المسح لانه بدل عن الغسل ولا بد له اه
 والصواب خلافه لان المسح على الرأس اصل بنفسه لا بدل غير انه ان بقي من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه
 والافعل العصابة كافي البدائع افاده في البحر اقول قوله والصواب خلافه يفيد أن كلام المبتنى خطأ اي بناء
 على ما فهمه من معنى البدلية وهو بعيد والظاهر أن معنى قول المبتنى لانه بدل الخ أن المسح على الجبيرة بدل
 عن الغسل واذا وجب مسح الجبيرة على الرأس الذي وظفته المسح لزم أن يكون المسح على الجبيرة بدلا عن
 المسح لاعتنا الغسل والمسح لا بد له فلما نسب حينئذ قول النهران ما في البدائع يفيد ترجيح الوجوب وهو الذي
 ينبغي التعويل عليه اه اي بناء على منع قوله المسح بدل عن الغسل وقد أوضح منع البدلية في البحر فراجع
 (قوله فيكون فرضا) اي حيث لم يضرب كإسباني (قوله يعني علميا) دفع لما يقضيه ظاهر التشبيه لان الغسل
 فرض قلبي والفرض العملي ما يفوت الجواز ففته كسح ريع الرأس وهو اقوى نوعي الواجب فهو فرض من
 جهة العمل ويلزم على تركه ما يلزم على تركه الفرض من الفساد لان جهة العلم والاعتقاد فلا يكفر بمجرد كبر
 بمجرد الفرض القلبي بخلاف النوع الآخر من الواجب كقراءة الفاتحة فانه لا يلزم من تركه الفساد ولا من

(وقيل لا) ينتقض وان بلغ الماء
 الركبة (وهو الاظهر) كافي البحر عن
 السراج لان استئثار القدم بالخلف
 يمنع سريانه الحدث الى الرجل فلا
 يقع هذا غسل معتبرا فلا يوجب
 بطلان المسح نهر في غسلهما نائيا
 بعد المدة او النزع كما مر وبقي من
 نواقضه المرق وخروج الوقت
 للمعذور (مسح مقيم) بعد حدثه
 (فساخر قبل تمام يوم وابله)
 فلو بعده نزع (مسح ثلاثا ولو أقام
 مسافر بعد مضى مدة مقيم نزع
 والاقامة) لانه صار مقما (وحكم
 مسح جبيرة) هي عيدان يحبر بها
 الكسر (وخرفة قرحة وموضع
 فصد) وكى (وشح ذلك) كعصابة
 جراحة ولو برأسه (كغسل لما
 تحتها) فيكون فرضا يعني علميا

مطلب
 الفرق بين الفرض العملي
 والقلبي والواجب

بحروده الاكفار (قوله لتبوءة بغطف) وهو ما رواه ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال انكسرت احدى
 زندي فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن امسح على الجبار وهو ضعيف ويتبوء بعدة طوقه
 وبكتي ماصح عن ابن عمر رضي الله عنهما انه مسح على العصا ثمانية كما رفوع لان الابدال لا تنصب بالآي
 بحر (قوله واليه رجع الامام الخ) اعلم أن صاحب الجمع ذكر في شرحه انه مستحب عنده واجب عندهما وقيل
 واجب عنده فرض عندهما وقيل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اه وفي المحيط ولا يجوز
 تركه ولا الصلاة بدونه عندهما والصحح انه عنده واجب لا فرض فيجوز الصلاة بدونه وكذا صححه في التحرير
 والغاية والتجنيس وغيرها ولا يخفى أن شرح ذلك انه فرض اى على عندهما واجب عنده فقدم اتفاق الامام
 وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترتل لكن عندهما يفوت الجواز بقوته فلا تصح الصلاة بدونه ايضا
 وعنده يأثم بتركه فقط مع صحة الصلاة بدونه ووجوب اعادتها فهو أراد الوجوب الادنى وهما أراد الوجوب
 الاعلى وبديل عليه ما في الخلاصة ان ابا حنيفة رجح الى قولهما ما بعدم جواز الترتل فقيد بعدم جواز الترتل لانه
 لم يرجع الى قولهما بعدم صحة الصلاة بتركه ايضا فلا ينافي ما مر من تصحيح انه واجب عنده لا فرض وعليه فقوله
 في شرح الجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترتل لجوع الامام عن الاستحباب اليه فليس
 المراد به الاتفاق على الوجوب بمعنى واحده كما ظهر في ثم رأيت نوح افندي نقله عن العلامة قاسم في
 حواشيه على شرح الجمع بقوله معنى الوجوب تختلف فعنده يصح الوضوء بدونه وعندهما هو فرض على يفوت
 الجواز بقوته اه والله الحمد فاعلم هذا التحرير القرينة قد خفي على الشارح والمصنف في المخ وصاحب البحر
 والنهر وغيرهم فافهم هذا وقد رجع في الفتح قول الامام بأنه غاية ما يفيد الوارد في المسح عليه افعدم الفساد بتركه
 أقعد بالاصول اه لكن قال تلميذه العلامة قاسم في حواشيه ان قوله أقعد بالاصول وقولهما أحوط وقال
 في المعون الفتوى على قولهما اه (قوله وقد مناه الخ) جواب عما في المحيط وغيره من تصحيح انه واجب
 عنده لا فرض حتى تجوز الصلاة بدونه أى أن هذا التصحيح لا يعارض لفظ الفتوى لانه اقوى وهذا مبنى على
 ما فهمت به لغيره من اتحاد معنى الوجوب في عبارة شرح الجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل
 وقد علمت خلافه وانه لا تعارض بين كلامهم (قوله ثم انه) اى مسح الجبيرة وثم للتراخي في الذكر (قوله
 ذكر منها) افاد أنها أكثر وهو كذلك (قوله فلا يتوقت) اى بوقت معين والافهم وقت بالبر بحر
 (قوله حتى يؤتم الاضحاء) لانه ليس بذى عذر ط ولم يظهر لى وجه هذا التفريع هنا ثم رأيت في خرائط
 الاسرار ذكر التفرع بعد قوله الا اى لا مسح خفها بل خفيه بقوله لان طهارته كاملة حتى يؤتم الاضحاء اه
 وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجبيرة ومسح الخف مبنى على أن مسحها كالغسل كما ذكره (قوله ولو
 بدلهما الخ) هذان الوجهان زادهما الشارح على الثلاثة عشر المذكورة في المتن (قوله لم يجب) وعن
 الثانى انه يجب المسح على العصا الباقية نهر (قوله لا مسح خفها الخ) اى لا يجمع مسح جبيرة رجل
 مع مسح خف الاخرى الصحيحة لان مسح الجبيرة حيث كان كالغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والمسح بل لابد
 من تخفيف الجريحة ايضا للمسح على الخفين لكن لو لم يقدر على مسح الجبيرة له المسح على خف الصحيحة صرح
 به في التاترخانية أى لانه كذا هب احدى الرجلين (قوله بلا وضوء وغسل) بضم الغين بقرينة الوضوء وهذا
 هو الثالث ولا يصح تركه مع قوله الا كى والحدث والجنب الخ لان هذا فيما اذا شتهها على الحدث والجنابة
 وذلك فيما اذا احدث وأجنب بعد شتهها افاده ح (قوله ويترك المسح كالغسل) اى يترك المسح على
 الجبيرة كما يترك الغسل لما تمتع او هذا هو الرابع ح (قوله ان ضر) المراد الضرر المعبر لا مطلقه لان العمل
 لا يتخلو عن ادنى ضرر وذلك لا يبيح الترتل ط عن شرح الجمع (قوله والا لا يترك) اى على الصحيح المقتضى به
 كما مر (قوله وهو الخ) هذا الخامس (قوله عن مسح نفس الموضع) اى وعن غسله وانما تركه لان العجز
 عن المسح يستلزم العجز عن الغسل ح (قوله ولو بماء حار) نص عليه في شرح الجامع لقائى خان
 واقتصر عليه في الفتح وقيدته بالتدرة عليه وفي السراج انه لا يجب والظاهر الاول بحر (قوله نحو مقتضه الخ)
 قال في البحر ولا فرق بين الجراحة وغيرها كالكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله على كل عصاية)
 اى على كل فرد من افراد حاسوا كانت عصاية تحتها جراحة وهى بقدرها وزائدة عليها كعصاية المقتصد ولم يكن

للبوءة بنفى وهذا قول ما رايه
 ورجع الامام خلاصة وعليه الفتوى
 شرح بجمع وقد مناه أن لفظ الفتوى
 أكد في التصحيح من المختار والاصح
 والتصحيح ثم انه يتخالف مسح الخف
 من وجوه ذكر منها ثلاثة عشر
 فقال (فلا يتوقت) لانه كالغسل
 حتى يؤتم الاضحاء ولو بدلهما باخرى
 او سقطت العليا لم يجب اعادة
 المسح بل يندب (ويجمع) مسح
 جبيرة رجل (مع) اى مع غسل
 الاخرى لا مسح خفها بل خفيه
 (ويجوز) اى يصح مسحها (ولو
 شدت بلا وضوء) وغسل دفعها
 للشرح (ويترك) المسح كالغسل
 (ان ضر والا لا) يترك (وهو) اى
 مسحها (مشرط بالجزع عن مسح)
 نفس (الموضع) فان قدر عليه
 فلا مسح عليها والمحصل لزوم
 غسل المحل ولو بماء حار فان ضر
 مسحه فان ضر مسحها فان ضر
 سقط أصلا (ويصح) نحو مقتصد
 ويرجع على كل عصاية

تحتها جراحة اصلا بل كسر او كى وهذا معنى قول اكثر كان تحتها جراحة اولا لكن اذا كانت زائدة على قدر
الجراحة فان ضره الحالى والغسل مسح الكل تبعاً والافلا بل يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها الا على الخرقه
ما لم يضره مسحها فيمسح على الخرقه التي عليها ويغسل حولها وما تحت الخرقه الزائدة لان الثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها كما اوضحه في البحر عن الخيط والفتح ويحتمل أن يكون مراد المصنف أن المسح يجب على كل
العصاة ولا يكتفى على اكثرها لكن شافيه انه سيصرح بأنه لا يشترط الاستيعاب في الاصح فيتناقض كلامه
وانه كان الاولى حينئذ تعريف العصاة لان الغالب في كل عند عدم القرينة انه اذا دخلت على منكر افادت
استغراق الافراد واذا دخلت على معترف افادت استغراق الاجزاء واذا يقال كل رمان مأ كول ولا يقال كل
الزمان مأ كول لان ضره لا يؤكل ومن غير الغالب مع القرينة كذلك يطبع الله على كل قلب منكر كل الطعام
كان حلالا وحديث كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه والمغالوب على عقله قافهم (قوله مع فرجه في الاصح)
اي الموضع الذي لم تضره العصاة بين العصاة فلا يجب غسله خلافا لما في الخلاصة بل يكفيه المسح كما صححه
في الذخيرة وغيرها اذ لو غسل ربما تبطل جميع العصاة وتنفذ البله الى موضع الجرح وهذا من الحسن بمكان
نهر (قوله ان ضره الماء) اي الغسل به والمسح على المحل ط (قوله او حلها) اي ولو كان بعبد البر
بان التصقت بالمحل بحيث يصبر زرعها ط لكن حينئذ يمسح على الملتصق ويغسل ما قدر على غسله من الجوانب
كما ترث المسألة رابعة كما اشار اليه في الخزان لانه ان ضره الحبل يمسح سواء ضره ايضا المسح على ما تحتها اولا
وان لم يضره الحبل فاما أن لا يضره المسح ايضا فيعملها ويغسل ما لا يضره ويمسح ما يضره واما أن يضره المسح
فيعملها ويغسل كذلك ثم يمسح الجرح على العصاة اذ الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها اه (قوله
ومنه) اي من الضر ط (قوله ولا يجرد من ربطها) ذكر ذلك في الفتح ولم يذكره في الخاتمة قال الشيخ
احماد والذى يظهر أن ما في الخاتمة مبنى على قول الامام ان وسع الغير لا بعد وسعوا وما في الفتح هو قولهما
اه (قوله بفعل عليه دواء) اي كعك او مرهم او جلدة مرارة بحر (قوله اجرى الماء عليه) لم يشترطه
في الاصل من غير ذكر خلاف وشروطه الخلواني وعزاه في المنخ الى عامة الكتب المعتمدة (قوله والا مسحه)
هل يكتفى بمسح اكثره لكونه كالجيرة ام لا بد من الاستيعاب فليراجع اه ح (قوله والمسح يطله الخ) هذا هو
الوجه السادس لان سقوط انقاف يطل المسح بلا شرط ح (قوله سقوطها) اي الجيرة او الخرقه وكذا
سقوط الدواء خزائن وعزاه الاخير في خامس الخزان الى التنازعية وصدر الشريعة وسيصرح به الشارح
هنا ايضا (قوله عن برء) بالفتح عند اهل الجواز والضم عند غيرهم اي بسبب صحة العضو فهم ستاتي فعن
معنى الباء مثل وما ينطق عن الهوى او بمعنى اللام مثل وما نحن بتاركي الهمتا عن قولك او بمعنى بعدم مثل عما قليل
ليصير نادمين (قوله والا لا) اي بأن سقطت لاعتبره وهذا اقتصر محققه وهم كلام المصنف وهو الوجه السابع
(قوله استأنفها) اي الصلاة اي بعد غسل الموضع لانه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه
شرع من غير غسل ذلك الموضع وهذا اذا سقطت عن برء قبل القعود قدر الشهد فلو عن غير برء مضى في صلاته
أو بعد القعود فهي احدى المسائل الاثني عشرية كافي في البحر (قوله وكذا الحكم) اي من التفصيل بين
السقوط عن برء وعدمه ط (قوله او برء موضعها ولم تسقط) هو الثامن بخلاف الخلف فان العبرة فيه للترفع
بالفعل (قوله فان ضره) اي ازالته الشدة لصلو قها به وشموه بحر (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمق دواءه
وأمر أن لا يغسل فهو كالجيرة شربلاية (قوله والمحدث والجنب الخ) هو التاسع (قوله عليها) اي الجيرة
وعلى نوابيها كخرقة القرحة وموضع القصد والكي ط (قوله في الاصح) قبل لعدم اشتراط الاستيعاب
والتي ذكر رأيا بخلاف الخلف فانه لا يشترط فيه ذلك بالاتفاق وهذا العاشر والحادي عشر وأقارن الرحي
أن قوله وتكرار من قبيل علفتها تينا وما باردا اي ولا يسن تكرار لان مقابل الاصح انه يسن تكرار المسح لانه
بدل عن الغسل والغسل يسن تكراره فكذلك في المنخ وسن التلث عند البعض اذ الم تكن على الرأس
اه وهذا بخلاف مسح الخلف فلا يسن تكراره أجماعا (قوله في كفى مسح اكثرها) لما كان في الاستيعاب
صادقا بمسح النصف وما دونه مع انه لا يكتفى بين ما به الكفاية وهذا بخلاف مسح الخلف فهو الوجه الثاني
عشر (قوله وكذا لا يشترط فيها) هو الثالث عشر واعلم أن الشارح زبد على هذه الثلاثة عشر

مطل

في لفظة كل اذا دخلت على منكر
او معترف

مع فرجه في الاصح (ان ضره)

الماء (او حلها) ومنه أن لا يمكنه

ربطها بنفسه ولا يجرد من ربطها

(انكسر ظفره فجعل عليه دواء

او وضعه على شقوق رجله اخرى

الماء عليه) ان قدر والامسحه والا

تركه (و) المسح (يطله سقوطها

عن برء) والا (فان) سقطت

(في الصلاة استأنفها وكذا)

الحكم (لو) سقط الدواء او (برء)

موضعها ولم تسقط) يجتبي وينبغي

تقييده بما اذا لم يضر ازالته فان

ضره فلا بحر (والرجل والمرأة

والمحدث والجنب في المسح عليها

وعلى نوابيها سواء) اتفاقا (ولا

يشترط) في مسحها (استيعاب

وتكرار في الاصح في كفى مسح

اكثرها) مرة به يفتي

(وكذا لا يشترط) فيها (نية)

اتفاقا بخلاف الخلف في قول وما

في نسخ المتن رجع عنه المصنف

في شرحه

قوله لا يجب الاغسل موضعها
فدما انه لو كانت في اعضاء
الرضوء وشدها وهو محدث ثم
نوضا ومسحها ثم ابس الخف ثم برا
لرمه غسل قدميه قبله ٨ منه

وجها وجهين كما تدنيه وزاد في الحرسة اذا سقطت عن بره لا يجب الاغسل موضعها اذا كان على وضوء
بخلاف الخف فانه يجب غسل الرجلين واذا مسحها ثم شد عليها أخرى جاز المسح على الفوقاني بخلاف الخف اذا
مسح عليه لا يجوز المسح على الفوقاني واذا دخل الماء تحتها لا يطل المسح واذا كان الباقي من العضو المعصوب
اقل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الخف الخامس ان مسح الجبيرة ليس ثابا بالكتاب
اتفاقا السادس انه يجوز تركه في رواية بخلاف الخف وزاد في النهي وجها وهو انه ليس خلفا عن غسل ما تحتها
ولا بدل بخلاف الخف فانه سلف والبذل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتيسم والخف ما يجوز قال ج
وزدت وجها وهو ان مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخف ٨ وزاد الرحتى اربعة
اخرى انه مسح على المرحم وغيره والخف مختص بالقدم وأن المسح على خرق الخف ولو صغيرا لا يكفي والمسح على
طرفي القرحة بين طرفي المنديل يجوزي وأن محل المسح من الخف مكان معين وهو صدر القدم بخلاف الجبيرة
وأن الفروض في مسح الخف مقدار ثلاث اصابع لا أكثره ولا يجتمع اقول فالجوع سبعة وعشرون وجها وزدت
عشرة اخرى وهي أن الجبيرة على الرجل لا يشترط فيها المسكان متابعة المني عاها ولا تختارها ولا كونها مجلدة
ولا سترها للمحل ولا منعها نفوذ الماء ولا استمسكها بنفسها ولا يبطها خرق كبير وليس غسل ما تحتها افضل
من المسح واذا سقطت عن برء وخاف ان غسل رجله أن تسقط من البرء يتيمم بخلاف الخف والعاشر اذا غسها
في اناء يريد به المسح عليها لم يجز وأفسد الماء بخلاف الخف ومسح الرأس فلا يفسد ويجوز عند الثاني خلافا للمجد
كما في المنظومة ونهر حيا الحقائق والفرق للثاني أن المسح يتأدى بالبله فلا يصير الماء مستعملا ويجوز المسح أما
مسح الجبيرة فكالغسل لما تحتها والله اعلم

* (باب الحيض) *

اعلم أن باب الحيض من غوامض الابواب خصوصا المتخيرة وتفاوت بعضها ولهذا اعتنى به المحققون وأقرده محمد
في كتاب مستقل ومعرفته مسألة من اعظم المهمات لما يترتب عليها ما لا يحصى من الاحكام كالظاهرة
والصلاة والقرأة والصوم والاعتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك وكان
من اعظم الواجبات لان عظم منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض اشد
من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعناء بعرفتها وان كان الكلام فيها طويلا فان المحصل يشوق الى ذلك
ولا التفات الى كراهة اخل البطالة ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشرعا وسببه وركنه وشرطه
وقدره وألوانه وأوانه ووقت شوبه والاحكام المتعلقة به بجز (قوله عنون به) اي جعل الحيض عنوانا
على ما يذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما ط (قوله لكثرة) اي كثرة وقوعه
بالنسبة الى اخويه (قوله وأصالته) اي ولكونه أصلا في هذا الباب في بيان الاحكام والاصل يطلق
على الكثير الغالب (قوله والا) اي وان لم نقل انه عنون به وحده لما ذكر لكان المناسب ذكر غيره ايضا
فان الدماء المبحوث عنها ثلثة (قوله والا فاستحاضة) اي وان لم يكن واحدا منهم فافهوا استحاضة
وخص ما عداها بالاستحاضة للرد على من سمي ما تراه الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله هو لغة السيلان)
يقال حاض الوادي اذا سال وسمي حاضا لسيلانه في اوقاته (قوله بأنه من الاحداث) اي ان منجاء
الحداث الكائن عن الدم كالجناية اسم للحدث الخاص للماء الخاص بجز (قوله مانعة شرعية) اي
صفة شرعية مانعة عما تشترط له الطهارة كالصلاة ومس المصحف وعن الصوم ودخول المسجد والقران بسبب
الدم المذكور (قوله وعلى القول الخ) ظاهر المتن اختياره قيل ولا ثمرة لهذا الاختلاف (قوله دم)
شمل الدم الحقيقي والخكوي بجز اي كالمظهر المختل بين الدمين فلا يرد أنه يلزم عليه أن لا يسمى المرأة
حائضا في غير وقت درور الدم فافهم (قوله خرج الاستحاضة) اي بناء على أن المراد بالرحم وعاء الولد
لا القرح خلافا لما في البحر وخرج دم العاف والجراحات وما يخرج من دبرها وان ندب اسال زوجها عنها
واغتسلها منه وما يخرج من رحم غير آدمية كالارب والنسج والخفاس قالوا ولا يبيض غيرهما من
الحيوانات نهر وكان الاولى للمصنف أن يقول رحم امرأة كافي الكثرة لاخراج الاخير (قوله ومنه) اي
من الاستحاضة وذكر التخيير نظر الكونهما دما ط (قوله صغيرة) هي كيان في من لم تبلغ تسع سنين على العقدة

* (باب الحيض) *

عنون به لكثرة وأصالته والافهي
ثلاثة حصص ونفاس واستحاضة
(هو) لغة السيلان وشرعا على
المقول بأنه من الاحداث مانعة
شرعية بسبب الدم المذكور وعلى
المقول بأنه من الانجاس (دم من
رحم) خرج الاستحاضة ومنه
ما تراه صغيرة

قوله والا فاستحاضة هكذا بجز
والذي في نسخ الشارح التي يبدى
والافهي ثلاثة حيض ونفاس
واستحاضة الخ وليجزر اه محصيه

(قوله وآية) سياتي بيان امتنا وشركنا (قوله ومشكل) أي خشي مشكل قال في الظاهرية مانعة الخشيتي
المشكل إذا خرج منه الماء والدم فالعبرة بغيره لأن الخشيتي لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض فيشبهه
بالاستحاضة اهـ ح وهل اختياره في زوال الاشكال أو في لزوم الفصل منه فقط لأنه يستوي فيه الذكر والأنثى
ولا يدل على المذكورة فليراجع وعلى الثاني فوجه تسمية الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر بخلافه على الأول
فتأمل (قوله ابتلاه الله لحوائه) أي دقق في بناتها إلى يوم القيمة وما قيل أنه أول ما أرسل الحيض على بني
إسرائيل فقدرته البخاري بقوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أكبر وهو ما رواه عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شيء كتب الله على بنات آدم قال النووي أي أنه عام في
جميع بنات آدم (قوله وركنه بروز الدم من الرحم) أي ظهوره منه إلى خارج الفرج الداخل فلينزل إلى الفرج
الداخل فلا يشبه في ظاهر الرواية وبه يقتضي قهستاني وعن محمد بالاحسان به وغرته فيها الوضأت ووضع
الكرف ثم أحست بنزول الدم إليه قبل الغروب ثم رفعته بعده تقضي الصوم عنده خلافا لها بمعنى إذا لم يجد
حرف الفرج الداخل فإن حادثه البلع عن الكرف كن حيفا ونفاسا اتفاقا وكذا الحدث بالبول اهـ بجر
(قوله نصاب الطهر) أي خمسة عشر يوما فأكثر (قوله ولو حكا) كما إذا كانت بين الحيضتين مشغولة بدم
الاستحاضة فإنها طاهرة حكا اهـ ح (قوله وعدم نقصه) أي الدم عن أقله وهو ثلاثة أيام كما يأتي ط
(قوله بالبروز) أي بوجود الركن على ما بينا (قوله فيه) أي في البروز تترك الصلاة وتثبت بقية الأحكام
ولكن هذا مادام مستترا لمسائتي من أنه لو انتقطع لدون أقله تتوضأ وتصلي الخ (قوله ولو مبتدأ) أي
التي لم يسبق لها حيض في سن بلوغها وأقل في المختار تسع وعليه الفتوى أي فإنها تترك الصلاة والصوم عند
أكثر مشايخ بخاري وعن أبي حنيفة لا تترك حتى يستقر ثلاثة أيام بجر (قوله لأن الأصل الصحة) أي صحة
الجسم والمرض المقتضي للاستحاضة عارض وهذا تعليل لقوله فيه تترك الصلاة الخ ط (قوله أقله) أي مدة
أقله وأقل مدته على طريق الاستخدام قهستاني أي حيث رجع الظهر إلى الحيض بمعنى المدة ط وأقل
الحيض وقوله ثلاثة بالرفع على الوجهين الأولين بالنصب على النافية على الثالث فافهم (قوله فلاضافة الخ)
أي أن إضافة الليالي إلى غير الأيام الثلاث لبيان أن المراد مجرد كونها ثلاثا لا كونها بالليالي تلك الأيام فلورأته
في أول النهار يكمل كل يوم بالليلة المستقبل ولذا صرح الشارح بلفظ الثلاث فالنفرع عليه ظاهر فافهم
(قوله بالساعات) وهي اثنتان وسبعون ساعة والفلكية هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى
المعتدلة أيضا واحترز به عن الساعات القوية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة
وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس إلى غروبها والليل الذي
هو من غروب الشمس إلى طلوعها قارة تساوي الفلكية كما في يومى الحمل والميزان وتارة تريد عليها كما في أيام
البروج الشمالية وليالي البروج الجنوبية وتارة تنقص عنها كما في ليالي البروج الشمالية وأيام البروج الجنوبية
ح ثم أعلم أنه لا يشترط استقرار الدم فيها بحيث لا ينقطع ساعة لأن ذلك لا يكون إلا نادرا بل انقطاعه ساعة
أو ساعتين فصاعدا غير مبطل كذا في المستصفي بجر أي لأن العبرة لأوله وآخره كما سيأتي (قوله كذا رواه
الدارقطني وغيره) الإشارة إلى تقدير الأقل والأكثر وقد روى ذلك عن ستة من الصحابة بطرق متعددة فيها مقال
يرتفع بها الضعيف إلى الحسن كما بسط ذلك الكمال والعيني في شرح الهداية ونلخصه في البحر (قوله والناقص الخ)
أي وليريسر قال القهستاني فلورأت المبتدأ الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين
طلع ربعه كان استحاضة إلى أن يطلع نصفه فينشد يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا إذا رأت الدم حين طلع
نصفه وانقطع في الحادى عشر حين طلع ثلثه فالزائد على الخمسة استحاضة لأنه زاد على العشرة بقدر السدس
اهـ أي سدس القرص (قوله والزائد على أكثره) أي في حق المبتدأ أما المعتادة فزاد على عاداتها وتجاوز
العشرة في الحيض والاربعين في النفاس يكون استحاضة كما أشار إليه بقوله أو على العادة الخ أما إذا لم يتجاوز
الأكثر فيها فهو انتقال للمادة فيه ما فيكون حيفا ونفاسا رجحى (قوله وآية) هذا إذا لم يكن دما خالصا على
ما سيأتي (قوله ولو قبل خروج أكثر الولد) حتى العبارة أن يقال ولو بعد خروج أقل الولد (قوله استحاضة
تبر قوله والناقص وما عطف عليه (قوله بين الحيضتين الخ) أي الفاصل بين ذلك ولم يذكر أقل الطهر الفاصل

وآية ومشكل (للولادة)
خرج النفاس وسببه ابتداء
ابتلاه الله لحوائه لا كل الشهرة
وركنه بروز الدم من الرحم
وشروطه تقدم نصاب الطهر ولو
حكما وعدم نقصه عن أقله وأوانه
بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز
فيه تترك الصلاة ولو مبتدأ في
الاصح لأن الأصل الصحة والحيض
دم حصة شتى و(أقله ثلاثة أيام
بلياليها) الثلاث فلاضافة لبيان
الأعداد المقتدرة بالساعات الفلكية
للاختصاص فلا يلزم كونها
ليالي تلك الأيام وكذا قوله
(وأكثره عشرة) به شر ليل كذا
رواه الدارقطني وغيره (والناقص
عن أقله (والزائد) على أكثره
أما أكثر النفاس أو على العادة
وجاوزا أكثرهما (ومাত্রاه) صغيرة
دون تسع على المعتد وآية على
ظاهر المذهب و(حامل) ولو قبل
خروج أكثر الولد (استحاضة
وأقل الطهر) بين الحيضتين

بين النفاسين وذلك نصف حول كما سأتى (قوله او النفاس والحيض) هذا اذا لم يكن في مدة النفاس لان الطهر فيها لا يفصل عند الامام سواء قل او كثر فلا يكون الدم الثاني حيضاً كما سنبذكره (قوله وان استغرق العمر) صادق بثلاث صور الاولى أن يبلغ بالسن وتبقى بلام طول عمرها قصوم وتصلى ويأتيها زوجها وغير ذلك ابداً وتتقضى عدتها بالاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ او بعدها أقل من ثلاثة ايام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضاً ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الابعة ان لم يطرأ فيها لاشهر من ابتداء سن الاياس كما في العدة اه ح (قوله ان طرأ الحيض عليها قبل سن الاياس وان لم يطرأ فيها لاشهر من ابتداء سن الاياس كما في العدة اه ح) ثم اعلم أن تعيينه فيجوز الفاء فصحة أى اذا علمت أن الطهر لا يحل لا كثره الا في زمن استمرار الدم فيجوز الخ ثم اعلم أن تعيينه بالعدة خاص بالمحيرة وتعيينه بالشهرين خاص بها وبالعادة في بعض صورها كما يظهر قريباً (قوله به يفتى) مقابله أقوال في النهاية عن المحيط مبتدأة رأت عشرة دما وسنة طهر انما استمرها الدم قال ابو عبيدة حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها بتقضى اذا طلق ثلاث سنين وثلاثين يوماً وقال الامام المبدائي تسعة عشر شهراً الا ثلاث ساعات لجواز وقوع الطلاق في حالة الحيض فتحاج لثلاثة أطهار كل طهر ستة اشهر الساعة وكل ساعة عشرة ايام وقيل طهرها أربعة اشهر الساعة والحاكم الشهيد قد رتب شهرين والفتوى عليه لانه ايسر اه قلت وفي العناية ان قول المبدائي عليه الا كثر وفي التارخانية هو المختار ثم لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في المعتادة لا مطلقاً بل في صورة ما اذا كان طهرها ستة اشهر فاكتر ولا في المبتدأة التي استمرها الدم واحتج الى نصب عادة لها فانه لا خلاف فيها كما أتى خلافاً لما يفيد كلام الشارح (قوله وعم كلامه المبتدأة الخ) قال العلامة البركوى في رسالته الموقوفة في الحيض المبتدأة من كانت في اول حيض أو نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر صحيجان وأحدهما والمضلة وتسمى الضالة والمحيرة من نسبت عادتها ثم قال في الفصل الرابع في الاستمرار اذا وقع في المبتدأة فحيضها من اول الاستمرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفاسها أربعون ثم عشرون طهرها اذا لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وان وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها أقل من ستة أشهر والا فترد الى ستة اشهر الساعة وحيضها بحاله وان رأت مبتدأة دما وطهرها صحيجين ثم استمر الدم تكون معتادة وعلمت حكمها مثله خرافة رأت خمسة دما وأربعين طهر انما استمر الدم خمسة من اول الاستمرار حيض لا تصلح ولا تصوم ولا تؤطأ وكذا سائر أحكام الحيض ثم الاربعون طهرها تفعل هذه الثلاثة وغيرها من أحكام الطهارات ثم قال في فصل المحيرة ولا يقدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فيقدر حيضها بعشرة وطهرها بسنة اشهر الساعة فتقضى عدتها بتسعة عشر شهراً وعشرة ايام غير أربع ساعات اه والحاصل أن المبتدأة اذا استمرت دما فحيضها في كل شهر عشرة وطهرها عشرون كما في عامة الكتب بل تقل فوح اقضى الاتفاق عليه خلافاً لما في الامداد من أن طهرها خمسة عشر والمعتادة ترد الى عادتها في الطهر ما لم يكن ستة اشهر فانه يتردد الى ستة اشهر غير ساعة كالمحيرة في حق العدة فقط وهذا على قول المبدائي الذي عليه الا كثر كما قد مرناه وأما على قول الحاكم الشهيد فترد الى شهرين كما ذكره الشارح وظهر أن التقدير بالشهرين او بالسنة اشهر الساعة خاص بالمحيرة والمعتادة التي طهرها ستة اشهر أما المبتدأة والمعتادة التي طهرها دون ذلك فليس كذلك وأن تقدير الطهر في المحيرة لاجل العدة فقط وأما غيرها فلم يقيد وطهرها بكونه للعدة بل المصرح به في المعتادة أن طهرها عام في جميع الاحكام كما مر وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح فافهم (تمه) لم أر ما للورثان المحيرة في العدد والمكان أقل الطهر ثم استمرها الدم والظاهر أن حكمها في الاستمرار حكم المبتدأة (قوله اما بعدد) أي عدد أيامها في الحيض مع علمها بمكانها من الشهر انما في اوله او آخره مثلاً قال في التارخانية وان علمت انها تطهر في آخر الشهر ولم تدر عدد أيامها أو وضأت لوقت كل صلاة الى العشرين لانها تيقن الطهر فيها ثم في سبعة بعد حاسوباً كذلك للشك في الحيض والطهر وترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة لتيقنها بالحيض فيها ثم تغتسل في آخر الشهر لعلمها بالخروج من الحيض فيه وان علمت انها ترى الدم اذا جاوز العشرين ولم تدر كم كانت أيامها تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ثم تصلى بالغسل الى آخر الشهر اه ومنه في رسالة البركوى فافهم (قوله او يمكن) أي علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها على التعيين والاصل انها اذا اضلت أيامها في ضعفها أو أكثر فلا يتقن في يوم منها بحيض بخلاف

او النفاس والحيض (خمس عشرة يوماً) ولها ايجاعاً (ولا حدة لا كثره) وان استغرق العمر (الا عند) الاحتياج الى (نصب) عادة لها اذا استمر بها (الدم) فيجوز لاجل العدة بشهرين به يفتى وعم كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عادتها ونسب المحيرة والمضلة واضلاها اما بعدد او يمكن

مبحث
في مسائل المحيرة

ما اذا اضلت في اقل من الضعف مثلاً اذا اضلت ثلاثة في خمسة تتيقن بالحيز في الثالث فانه اول الحيز واخره
فتقول ان علمت ان ايامها ثلاثة فاضلتها في العشرة الاخيرة من الشهر ولا تدري في أي موضع من العشرة ولا رأي
لها في ذلك تصلي ثلاثة ايام من اول العشرة بالوضوء لوقت ككل صلاة للتردد بين الطهر والحيز ثم تصلي
بعد ما الى آخر الشهر بالغسل لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والخروج من الحيز وان اربعة في عشرة تصلي
اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالاعتسال الى آخر العشرة لما قلنا وقس عليه خمسة وان ستة في عشرة تتيقن
بالحيز في الخامس والسادس فتترك فيهما الصلاة وتصل في الاربعة التي قبلهما بالوضوء وفي التي بعدهما
بالغسل وان سبعة في عشرة تتيقن بالحيز في اربعة بعد الثلاثة الاول وان ثمانية فيها تتيقن به في ستة بعد
الاولين وان تسعة فيها تتيقن به في ثمانية بعد الاول فتترك الصلاة في المتيقن وتصل بالوضوء فيما قبله وبالفعل
فيما بعده لما قلنا بركوى وتاريخانية (قوله اوجهما) أي العدد والمكان بأن لم تعلم عدداً يامها ولا مكانها
من الشهر وحكمها ما ذكره بعده (قوله وحاصله الخ) أي حاصل حكم المظلة بأنواعها فقد صرح البركوى بأنه
حكم الاضلال العام (قوله انها تحترى) أي ان وقع تحريمها على طهر تعطى حكم الطاهرات وان كان على حيز
تعطى حكمه اه ح أي لان غلبة الظن من الادلة الشرعية درر (قوله ومتى ترددت) أي ان لم يغلب ظننا
على شيء فعلمنا الاخذ بالاحوط في الاحكام بركوى (قوله بين حيز الخ) أي لم يترجح عندنا انها متلبسة بالحيز
او انها داخل فيه او انها طاهرة بل تساوت الثلاثة في ظننا والظاهر أن قوله ودخول فيه لا فائدة فيه ولذا لم يذكره
في البحر (قوله تتوضأ لكل صلاة) لانها لما احتمل انها طاهرة وانما حاض فقد استوى فعل الصلاة وتركها
في الحل والحرمه والباب باب العبادة فيحاط فيها وتصل لانها ان حملتها وليست عليها يكون خيراً من أن تركها
وهي عليها تاترخانية ثم ان عبارة البحر والتاريخانية والبركوية تتوضأ لوقت كل صلاة تنبه (قوله وان بينهما)
أي بين الحيز والطهر كما في البحر وقوله والدخول فيه أي في الطهر وعبر في البحر بالخروج عن الحيز وهو
بعينه ومثال هذه القاعدة والتي قبلها امرأة تذكر أن حيفها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير
ولانه ذكر غير ذلك فانها في النصف الاول تتردد بين الحيز والطهر وفي الثاني بينهما والدخول في الطهر وأما اذا لم
تذكر شيئاً اصلا فهي مرادة في كل زمان بين الطهر والحيز فحكمها حكم التردد بينهما والدخول في الطهر
(قوله تغتسل لكل صلاة) لجواز أنه وقت الخروج من الحيز والدخول في الطهر كما في البحر قال في التاريخانية
وعن النسيه ابي سهل انها اذا اغتسلت في وقت صلاة وصلت ثم اغتسلت في وقت الاخرى اعادت الاولى قبل
الوقية وهكذا تصنع في وقت كل صلاة احتياطاً اه لاحتمال حيفها في وقت الاولى وطهرها قبل خروجه
فيلازمها القضاء احتياطاً واختاره البركوى (تنبيه) نعيم الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما في البحر والفتح وعبر
البركوى في رسالته بقوله لوقت كل صلاة وقال في حواشيه عليها هذا استحسان والقياس أن تغتسل في كل ساعة
لانه ما من ساعة الا ويحتمل انه وقت خروجهما من الحيز وقال السرخسي في المحيط والنسيه الصحيح انها تغتسل
لكل صلاة وفيما قاله مرجح بين مع أن الاحتمال باق بما قاله لجواز الانقطاع في أثناء الصلاة وبعد الغسل قبل
الشروع فيها فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في المحيط وتدارك ذلك الاحتمال
باختيار قول ابي سهل انها بعد ككل صلاة في وقت اخرى قبل الوقية فتتيقن بالطهارة في احدهما لو وقعت
في طهر اه أقول وهو تحقيق بالقبول حقيق (قوله وترك غير مؤكدة الخ) متعلق بقوله وان بينهما الخ
ذكره ح وط أقول وهو تخصيص بالاختصاص اذ لا فرق يظهر ويحتاج الى نقل فليراجع وانما لا تترك السنن
المؤكدة ومنها الواجب بالاولى لكونها شرعت جبر التقصان تمكن في القرائن فيكون حكمها حكم القرائن
ثم اعلم انها تنظر في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة وتنظر في الاخرين من القرض النافعة في الصحيح وتنظر في القنوت
وسائر الدعوات بركوية وغيرها (قوله ومسجداً وجاعاً) أي تركهما بأن لا تدخل المسجد أي الاطواف
كما يعلم مما بعده ولا تمكن زوجهما من جماعها وكذا لا تمس المحصف ولا تصوم تطوعاً وان سمعت سجدة فسجدت
للمحال سقطت لانها لو طاهرة صحيح اداؤها والالم تلازمها وان أخرتها اعادتها بعد عشرة ايام التيقن بالاداء
في الطهر في احدى المراتين وان كانت عليها صلاة فأنته فقصتها فاعلمها اعادتها بعد عشرة ايام قبل أن تزيد على خمسة
عشر والا احتمل عود حيفها تاريخانية وبركوية وبجر (قوله ثم تقضى عشرين يوماً) أي لاحتمال أن الحيز

اوجهما كما يسط في البحر والحاوي
وحاصله انها تحترى ومتى ترددت
بين حيز ودخول فيه وطهر
تتوضأ لكل صلاة وان بينهما
والدخول فيه تغتسل لكل صلاة
وترك غير مؤكدة ومسجداً وجاعاً
وتصوم رمضان ثم تقضى عشرين
يوماً

قوله قنت الثلثين وثلاثين الخ أي
ليوم أربعين في أوله نهار انقصد
أحد عشر وفي آخره قنت خمسة
ويوم العدد سادس حيفها فلا
تصومه ثم لا يجزيها خمسة بعده
ثم يجزي أربعة عشر ثم يجزي في
يومين والجملة الثمان وثلاثون وأما
لو فصلت فلا يجزيها صومها في
أحد عشر من رمضان ثم يجزي
في أربعة عشر ثم لا يجزي في أحد
عشر ثم يجزي في يومين والجملة
ثمانية وثلاثون وعلى هذا التخرج
أه منه

ان علت بدايته ليلالا والفاثين
وعشرين ونظوف لركن ثم تعيده
بعد عشرة ولصدرو لا تعيده وتعتد
الطلاق بسبعة أشهر على المفتي به
(وما تراه) من لون كـ كـ كـ كـ كـ كـ كـ
وتربية (في مدته) المعتادة (سوى
يباص خالص) قبل دوشني يشبه
الخط الأبيض (ولو) المروي
(طهر المختللا) بين الدمين

مطلـ
لوافق مفت بشئ من هذه الأقوال
في مواضع الضرورة طلبا للتيسير
كان حسنا

عشرة أيام في رمضان وعشرة أيام في العشرين التي قضتها أه ح (قوله ان علت بدايته ليلالا) لانه ان بدأ ليلالا
ختم ليلالين اللتين عشرة فلم يفسد من صومها سوى عشرة أيام في رمضان وعشرة في القضاء ح (قوله والا)
أي وان علت بدايته نهارا وذلك لانه ان بدأ نهارا ختم نهارا سوى عشر الاول فيفسد أحد عشر يوما من صومها
في رمضان ومثلها في القضاء ح ومثله ما اذا لم تعلم شيئا يكفي الخواش ثم اعلم أن هذا ان علت انها تنقض
في كل شهر مرة والا فان لم تعلم أن ابتداء حيفها بالليل او بالنهار أو علت انه بالنهار وكن رمضان كاملا قنت اثنين
وثلاثين ان قنت موصولا بمرضان أي في ثانی شوال وان مفصولا فثمانية وثلاثين وان كان رمضان ناقصا تنقض
في الوصل اثنين وثلاثين وفي الفصل سبعة وثلاثين وان علت أن ابتداء ما بالليل والشهر كامل تنقض في الوصل
والفصل خمسة وعشرين وان كان ناقصا في الوصل عشرين وفي الفصل أربعة وعشرين وقام المسائل في الركوبة
وتوجيها في شرحها عليها وكذا في الجرح فيه تحريف وسقط فليست به (قوله ولصدر) بالتحريك هو طواف
الوداع وهو واجب على غير المكي وسكت عن طواف التوبة لانه سنة فتركه (قوله ولا تعيده) لانها
ان كانت طاهرة فتدسقط والا فلا يجب على الحائض بحر (قوله وتعتد لطلاق) وقيل لا يفتد لاعتدائها طهر
ولا تنقض عدتها بدا (قوله على المفتي به) أي على القول السابق المفتي به من انه بقدر طهرها لعدته شهرين
فتنقض بسبعة أشهر لا حياجا الي ثلاثة أشهر بسبعة أشهر وثلاث حمضات بشهر وكتب الشارح في هامش
الخراش ما نصه قوله وعليه الفتوى كذا في النهاية والعناية والكفاية وفتح القدير واختاره في البحر وجرم به
في النهر أه لكن في السراج عن الصيرفي انما تنقض عدتها بسبعة أشهر وعشرة أيام الاساعة لانه ربما يكون
طاتها في أول الحيض فلا يحتسب تلك الحصة فتحتاج الى ثلاثة أشهر وأطهار وهي ستة أشهر وعشرة أيام الاساعة
وهي الساعة التي مضت من الحيض الذي وقع فيه الطلاق (قوله ككدره وتربية) اعلم أن ألوان الدماء ستة
هذان والوداد والحجرة والصفرة والخضرة ثم الكدرة ما هو كالماء الكدر والريسة نوع من الكدرة على
لون التراب بتشديد البياض وتخفيفها بغير حمرة نسبة الى التراب بمعنى التراب والصفرة كصفرة الفز والتسبن
او السن على الاختلاف ثم المعتدالة الرؤية لحوالة التغير كالوراث يابضا فاصفر بالبليس اوراث حرة او صفرة
فايض بالبليس وأكرا أبو يوسف الكدرة في أول الحيض دون آخره ومنهم من انكر الخضرة والصبح انها حيض
من ذوات الأقراء دون الآيسة وبعضهم قال فيما عدا السواد والحجرة لو وجدته يجوز على الكرسف فهو حيض
ان كانت مدة وضعه قريبة والأقلا وفي المعراج عن نخر الأئمة لوافق مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع
الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا أه وخصه بالضرورة لان هذه الألوان كلها حيض في أيامه لما في موطأ مالك
كان النساء يعين الى عائشة بالدرجة فيما الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض لتنظر اليه فقول لا تجل حتى
ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من الحيض أه والدرجة بضم الدال وفتح الجيم حرقه ونحوها تدخلها
المرأة في فرجها لتعرف أزال الدم ام لا والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد الموحدة الحصة والمعنى أن تخرج
الدرجة كلها قصة لا يحاطها صفرة ولا تربية وهو مجاز عن الانقطاع وفي شرح الوقاية وضع الكرسف مستحب
للبكر في الحيض وللثيب في كل حال وموضعه موضع البكارة ويكره في الفرج الداخل أه وفي غيره انه سنة
لثيب في الحيض مستحب في الطهر ولو صلبا بدونه جاز أه ملخصا من البحر وغيره والكرسف بضم الكاف
والسين المهملة بينهما مارا ساكنة القطن وفي اصطلاح الفقهاء ما يوضع على فم الفرج (قوله في مدته) احتراز
عما تراه الصغيرة وكذا الآيسة في كل ما تراه مطلقا وسوى الدم الخالص على ما سياتي (قوله المعتادة)
احتراز عما زاد على العادة وجاوز العشرة فانه ليس بحيض (قوله ولو المروي طهرا الخ) مرادهم بالطهر
حنا النقاء بالمد أي عدم الدم ثم اعلم أن الطهر المختل بين الدمين اذا كان خمسة عشر يوما فأكثر يكون فاصلا بين
الدمين في الحيض اتفاقا خالفا في كل من الدمين نصا با جعل حيفا وأنه اذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يكون
فاصلا وان كانا أكثر من الدمين اتفاقا واختلافا فيما بين ذلك على ستة أقوال كما هاروت عن الامام أشهرها ثلاثة
الاول قول أبي يوسف ان الطهر المختل بين الدمين لا يفصل بل يكون كالدم المتوالي بشرط احاطة الدم لظرفي
الطهر المختل فيجوز بداية الحيض بالطهر وختمه به ايضا فلورأت مبتدأة يوماد ما واربعة عشر طهرا ويوماد ما
قال عشرة الاولي حيض ولورأت المعتادة قبل عاداتها يوماد ما وعشرة طهرا ويوماد ما قال عشرة التي لم ترفها الدم

حيض ان كانت عادتھا والاردت الى ايام عادتھا الشانية أن الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز
 بداية الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورأت مبتدأة يومادما وثمانية طهرا ويومادما فالعشرة حيض ولورأت معتادة
 قبل عادتھا يومادما وتسعة طهرا ويومادما لا يكون شيء منه حيضا وكذا النفاس على هذا الاعتبار الثالثة
 قول محمد ان الشرط أن يكون الطهر مثل الدمين او اقل في مدة الحيض فلو كان أكثر فصل لكن ينظر ان كان
 في كل من الجانبين ما يمكن أن يجعل حيضا فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والاخر استحاضة
 والا فالكل استحاضة ولا يجوز بدء الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورأت مبتدأة يومادما ويومين طهرا ويوم
 دما فالاربعة حيض لان الطهر المختل دون ثلاث وهو لا يفصل اتفقا كما مر ولورأت يوما دما وثلاثة
 طهرا ويومين دما فالسبعة حيض للاستواء ولورأت ثلاثة دما وخسة طهرا ويومادما فالثلاثة حيض لغلبة
 الطهر فصار فصلا والمتقدم يمكن جعله حيضا هذا خلاصة ما في شروح الهداية وغيرها وقد صحح قول محمد في
 المبسوط والمحيط وعليه الفتوى وفي الهداية الاخذ بقول ابي يوسف ايسر اه وكثير من المتأخرين أقنوا به لانه
 اسهل على المفتي والمستفتي سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة الاخر نهاية وأما الرواية الثانية
 ففي البحر قد اختارها اصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح (تمة) الطهر المختل بين الاربعين في النفاس
 لا يفصل عند أبي حنيفة سواء كان خمسة عشر أو أقل أو أكثر ويجعل احاطة الدمين بطرفيه كادام المتوالى
 وعليه الفتوى وعندهما الخمسة عشر تفصل فلورأت بعد الولادة يومادما وثمانية وثلاثين طهرا ويومادما فعنده
 الاربعون نفاس وعندهما الدم الاول ولورأت من بلغت بالحبل بعد الولادة خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا
 ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعنده نفاسها خمسة وعشرون وعندهما نفاسها خمسة الاولى
 وحدها الخمسة الثانية وتعامه في التارخانية (قوله فيما) أي في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المبتدأ
 وهو قوله وما تراه (قوله وعليه المتون) أي على أن الشرط في جعل الطهر المختل بين الدمين حيضا كون
 الدمين المحيطين به في مدة الحيض لا في مدة الطهر (قوله فليحفظ) أشار الى أن اختيار اصحاب المتون لترجيح
 أقول لكنه تصحح التزاي وقد صرح العلامة قاسم بأن التصحيح الصحيح مقدم على الاتزامي (قوله ثم ذكر
 أحكامه) أي بعضها والافقد وصلها في البحر الى اثنين وعشرين منها انه يمنع صحة الطهارة الا التي يقصدها
 التنظيف كغسل الحنج ولا يحترمه القوله لهم يستحب لها أن تتوضأ لوقت كل صلاة وتقعده على مصلاها تسج
 وتهلل وتكبر بقدر أدائها كي لا تنسى عادتھا وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تصلي وانه يمنع
 الاعتكاف ويمنع حخته ويفسده اذا طرأ عليه ويمنع وجوب طواف الصدر ويحترم الطلاق وتبلغ به الصبية
 ويتعلق به انقضاء العدة والاستبراء ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل
 والظفر بخلاف كفارة البين ونحوها وكل أحكامه تتعلق بالنفاس الا خمسة او سبعة على ما سياتي
 (قوله يمنع) أي الحيض وكذا النفاس خرائن (قوله صلاة) أي يمنع حتمها ويحترمها وهل يمنع وجوبها
 لعدم فائدته وهي الاداء والقضاء ام لا وتسقط للحرج خلاف وعامتهم على الاول وبسطنا الكلام على ذلك فيما
 علائها على البحر (قوله مطلقا) أي كالأوبعض لان منع الشيء يمنع لابعاضه نهر (قوله ولو لمجدد شكر)
 أي او تلاوة فيمنع حتمها ويحترمها بجر (قوله وصوما) أي يحترمه ويمنع حخته لا وجوبه فلذا نقضه
 (قوله وجماعا) أي يحترمه وكذا ما في حكمه كما يأتي (قوله وتنقضه) أي الصوم على الترخي في الاصح
 خرائن وعزاه في هامشها الى من لا مسكين وغيره (قوله للحرج) علة لقوله دونها أي لان في قضاء الصلاة حرجا
 بكثر رها في كل يوم وتكثر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه يجب في السنة شهرا واحدا وعليه انعقد
 الاجماع لحديث عائشة في الكتب الستة وتعامه في البحر وفيه وهل يكره لها قضاء الصلاة أم وصريحها وينبغي
 أن يكون خلاف الاولى قال في النور ويل عليه قوله لو غسل رأسه بدل المسح كره اه تأمل وهل يكره لها
 التشبه بالصوم ام لا مال بعض المحققين الى الاول لان الصوم لها حرام فالتشبه به مثله واعتراض بأنه يستحب
 لها الوضوء والتعود في مصلاها وهو تشبه بالصلاة اه تأمل (قوله ولو شرعت تطوعا فيما) أي في الصلاة
 والصوم أما الفرض ففي الصوم تنقضه دون الصلاة وان مضى من الوقت ما يمكنه اداؤه فيه لان العبرة عندنا
 لاخر الوقت كما في المنبع (قوله فحاضت) أي في أثناءها (قوله قضتها) للزومها بالشرع (قوله

(فيها حيض) لان العبرة لاؤله
 وآخره وعليه المتون فليحفظ
 ثم ذكر أحكامه بقوله (يمنع صلاة)
 مطلقا ولو لمجدد شكر (وصوما)
 وجماعا (وتنقضه) لزوما (دونها)
 للحرج ولو شرعت تطوعا فيهما
 فحاضت قضتها

خلافا لما زعمه صدر الشريعة) أى من أنه يجب قضاء نقل الصلاة لنقل الصوم ط (قوله) يحيى ذكره فى البحر
قبيل قول المتن والمظهر المتخالف بين المدين فى المدة حيض ونفاس ونقل التسوية بينهما عن الفتح والنهاية
والاستيعابى ثم قال قتيبن أن ما فى شرح الرقابة من الفرق بينهما غير صحيح اه ح (قوله) وبعكسه أى
عكس التصور المذكور بأن نامت حائضا وقامت طاهرة أى وضعت الكرتف ونامت فلما أصبحت رأت عليه
الطهر لا عكس الحكم لأنه بينه بقوله مذنامت أى حكم بحيضها من حين نامت فافهم (قوله) احتياطا أى
فى صورتين فتقضى العشاء فهما ان لم تكن صلتها كما فى البحر حتى لو نامت قبل انقضاء الرقت ثم اتيت بعد
خروجه حائضا يجب عليه قضاء تلك الصلاة لاناجعلناها طاهرة فى آخر الوقت حيث لم يحكم بحيضها الا بعد
خروجه ولو نامت حائضا واتيته طاهرة بعد الوقت يجب عليه قضاء تلك الصلاة التى نامت عنها لاناجعلناها
طاهرة من حين نامت وحيث ~~ح~~ منابطها رمت فى آخر الوقت وجب القضاء ولان الدم حادث والاصل فيه
أن يضاف الى أقرب اوقاته فتجعل حائضا مذنامت والانقطاع عدم وهو الاصل فلا يحكم بخلافه الا بدليل
ولم يعلم درور الدم فى نومها فجعلت طاهرة مذنامت فقد ظهر أن الاحتياط فى الوجهين لافى العكس فقط رضى
فافهم نعم فى قول الشارح وبعكسه مذنامت ايها والمراد أنه يحكم بأنها كانت حائضا حين نومه واطهرت قبل
خروج الوقت ولو قال حكم بطهرها مذنامت وكذا فى عكسه لكان اوضح (قوله) ويمنع حل (قوله) قدرة لظنة حل
هنا رفقما بعده لان ما قبله المنع فيه من الحل والجمعة فلذا اطلق المنع فيه (قوله) دخول مسجد أى ولو لمسجد
مدرسة او دار لا يمنع أهلها الناس من الصلاة فيه وكانوا أغلثا يكره لجماعة منهم والا فلا تثبت له أحكام المسجد
كما قد مناه فى بحث الغسل عن الخاية والقبية وخرج صلى العيد والجماعة وان كان لهم ما حكم المسجد فى صحة
الاعتداء مع عدم اتصال الصفوف وأفاد منع الدخول ولولم ورود قدم فى الغسل تقييده بعدم الضرورة بأن
كان بابا الى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا السكنى فى غيره وذكرنا هنا أن الظاهر حينئذ أنه يجب التيمم للمرور
أخذنا ما فى العناية عن المسوط مسافر من مسجد فيه عين ماء وهو جنب ولا يجده غيره فانه يتيمم لدخول المسجد
عندنا اه وكذا لو مكث فى المسجد خروفا من الخروج بخلاف ما لو احتمل فيه وأمكنه الخروج مسرعا فانه يندب
له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج (قوله) وحل الطواف لان الطائفة له واجبة فيكره تحريما
وان صح كفى البحر وغيره (قوله) ولو بعد دخوله المسجد أى ولو عرض الحيض بعد دخوله المسجد فعدم
الحل ذاتى له لانه لا يدخل المسجد ط حتى لو لم يكن فى المسجد لا يحل نهر (قوله) وقربان ماتحت ازار
من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير ويمنع الحيض قربان زوجها ماتحت ازارها كما فى البحر (قوله) يعنى ما بين
سرة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بلا طائل وكذا بما بينهما من غير الوطاء
ولو ناطخ دما ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من عجين او ماء او شحوها اذا تواضعت بقصد القرية
كما هو المستحب فانه بصير مسة عملا فى الزوال الجدية ولا ينبغي أن يعزل عن فراشها لان ذلك يشبه فعل اليهود
بحر وفى السراج يكره أن يعزلها فى موضع لا يحاطها فيه هذا واعلم أن المصرح به عندنا فى كتاب الخطر والاباحة
أن الركبة من العورة ومقتضاه كما أفاده الرضى حرمة الاستمتاع بالركبة لاستدلالهم هنا بقوله عليه الصلاة
والسلام مادون الازار ومحل العورة التى يدخل فيها الركبة تأمل (قوله) مطلقا أى بشهوة اولا (قوله)
وحل يحل النظر أى بشهوة وهذا كاستثناء من عموم حل ما عدا القربان وأصل التردد لصاحب البحر
حيث ذكر أن بعضهم عبر بالاستمتاع فى محل النظر وبعضهم بالمباشرة فلا يشبهه وما الى الثانى وما الى أخوه فى النهر
الى الاول واتصر العلامة ح لا قول وأقرل فيه نظرا فان من عبر بالمباشرة أى التقاء البشرة ساكت عن النظر
ومن عبر بالاستمتاع مانع للنظر فيؤخذ به لتقدمه على المفهوم على أنه نقل فى الحقائق فى باب الاستحسان عن
التحفة والخاتمة يجنب الرجل من الحائض ماتحت الازار عند الامام وقال محمد يجنب شعار الدم يعنى الجماع
فقط ثم اختلفوا فى تفسير قول الامام قيل لا يساح الاستمتاع من النظر ونحوه بما دون السرة الى الركبة ويباح
ما وراءه وقيل يساح مع الازار اه ولا يخفى أن الاول صريح فى عدم حل النظر الى ماتحت الازار والثانى
قريب منه وليس بعد النقل الى الرجوع اليه فافهم (قوله) ومباشرة (قوله) سبب ترده فى المباشرة ترده البحر فاما
حيث قال ولم أليهم حكم مباشرة ما له ولقائل أن يمنعه بأنه لما حرم عكبتها من استمتاعه بها حرم فعلها به بالاولى

خلافا لما زعمه صدر الشريعة بحر
وفى الغرض لو نامت طاهرة وقامت
طاهرة حكم بحيضها مذنامت
وبعكسه مذنامت احتياطا
(و) يمنع حل (دخول مسجد
(و) حل (الطواف) ولو بعد دخوله
المسجد وشروعها فيه (وقربان
ماتحت ازار) يعنى ما بين سرة
وركة ولو بلا شهوة وحل ما عداه
مطلقا وحل يحل النظر ومباشرة ما
له فيه تردد

قوله الا اذا تواضعت الخ اى لقصد
القرية المستحبة من الخلو قدر
اداء فرض الصلاة الخ خرائن
وقد ساد قبله ضرورة اه منه

واقائل أن يجوز به بأن حرمة عليه لكونها حائضا وهو مقتضى حقها فلا استمتاع به ولا غاية سبها لذكره
 انه استمتاع بكفها وهو جائز قطعاً اهـ واستظهر في التمر الثاني ان كان فيما اذا كانت مباشرة له بجائين
 سترته وركبته كما اذا وضعت يدها على فرجه كما اقضاء كلام الجرح اذا كانت بما بين سترتها وركبته كما اذا وضعت
 فرجها على يده فهذا كما ترى تحقيق الكلام الجرح لا اعتراض عليه فافهم وهو تحقيق وجهه لانه يجوز له أن يمس
 بجميع بدنه حتى يذكره جميع بدنها الا ما تحت الازار فكذا هي لها أن تلبس بجميع بدنها الا ما تحت الازار جميع
 بدنه حتى ذكره والا فلو كان لمسها لذكره حراما لحرم عليها تمكينه من لمسها بذكره لماعدا ما تحت الازار منها
 واذا حرم عليه مباشرة ما تحت الازار حرم عليها تمكينه منها فيحرم عليها مباشرة ما تحت الازار بالاولى
 (قوله وقراءة قرآن) أي ولودون آية من المراكب لا المفردات لانه يجوز للعائض المعلقة تعليمه كلمة كلمة كما قدمناه
 وكالتراة التوراة والانجيل والبربر كما قدمته المصنف (قوله بقصده) فلو قرأت الفاتحة على وجه الدعاء او شيئا
 من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم ترد القراءة لأبأس به كما قدمناه عن العيون لا يثبت وان مفهومه أن ما
 ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي الهب لا يؤثر فيه قصد غير القرآنية (قوله ومسه) أي القرآن ولو في لوح او درهم
 أو حائط لكن لا يمنع الا من مس المكتوب بخلاف المحصف فلا يجوز مس الحاد وموضع البياض منه وقال بعضهم
 يجوز وهذا أقرب الى القياس والمنع أقرب الى التعظيم كما في الجرح أي والصحيح المنع كما ذكره ومثل القرآن سائر
 الكتب السماوية كما قدمناه عن القهستاني وغيره وفي التفسير والكتب الشرعية خلاف متر (قوله لا بغلافه
 المنفصل) أي كالجراب والخريطة دون المتصل كجلد المشرز وهو الصحيح وعليه الفتوى لان الجلد تبع له سراج
 وقد من أن الخريطة الكيس أقول ومثلها صندوق الربعة وهل مثلها كترسى المحصف اذا سهر به يراجع (قوله
 وكذا يمنع حمله) تبع فيه صاحب الجرح حيث ذكره عند تعدد أحكام الحيض وفيه انه ان اراد به حمله استقلالا
 اغنى عنه ذكر المس او تبعاً فلا يمنع منه في الحلية عن المحيط لو كان المحصف في صندوق فلا بأس للجنب أن يحمله
 وفيها قالوا لا بأس بأن يحمل خرافيه محصف وقال بعضهم يكرهه وقال آخرون يكرهه أخذ زمام الابل التي عليها
 المحصف قال المحبوبي ولكنه بعيد وهو كما قال اهـ أقول وقد يقال يمكن تصوير الحمل بدون مس وتبعية تحمله
 مربوطاً بخيط مثلاً لكن الظاهر جوازه تأمل (قوله فيه آية) قيد بالآية لانه لو كتب مادون الآية لم يكرهه مسه
 كما في القهستاني ح (قوله ولا بأس) يشير الى أن وضوء الجنب لهذه الاشياء مستحب كوضوء المحدث
 وقد تقدم ح أي لان ما لا بأس فيه يستحب خلافه لكن استثنى من ذلك ط الاكل والشرب بعد المضمضة
 والغسل بدليل قول الشارح وأما قبله فما فكره (قوله بقراءة ادعية الخ) مثل دعاء القنوت وهو ظاهر المذهب
 كما قدمناه (قوله يفكره لجنب) لانه يصير شارب الماء المستعمل أي وهو مكروه تنزيها ويده لا تخلو عن النجاسة
 فينبغي غسلها ثم يأكل بدائع وظاهر التعليل أن استحباب المضمضة لاجل الشرب وغسل اليد لاجل الأكل
 فلا يكره الشرب بالغسل بدولا الاكل بلا مضمضة وعليه في كلام المتن لف وتشر مشوش لكن قال في الخلاصة
 اذا اراد الجنب أن يأكل فالمستحب له أن يغسل يديه ويتوضأ اهـ تأمل وذكر في الحلية عن ابي داود وغيره
 أنه عليه الصلاة والسلام اذا اراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه وفي رواية مسلم يتوضأ وضوءاً للصلاة (قوله
 لا حائض) في الحلية قيل انها كالجنب وقيل لا يستحب لان الغسل لا يزيل نجاسة الحيض عن الفم واليد
 بخلاف الجنابة اهـ أقول ينبغي أن يستحب لها غسل اليد لاكل بلا خلاف لانه يستحب للطاهر فمضى اولى
 ولذا قال في الخلاصة اذا اراد أن تأكل تغسل يديها وفي المضمضة خلاف (قوله ما لم يتخاطب بغسل) أي
 لا يكره لها مدة عدم خطابها التكاثبي بالغسل وذلك انما يكون بعد الطهارة من الحيض (قوله الكراهة)
 أي التحريمية ط (قوله وهو أحوط) وقد مناعن الحائض أنها تظاهر الرواية وعزاد في الخلاصة الى عامة
 المشايخ قال في الجرح فكان اولى وقد مناعن الفتح أن التقييد بالعلم اتفاقاً فانه لا يجوز مسه بغير العلم ايضاً
 من بعض ثياب البدن (قوله اذا انقطع حيضها لا كثره) مثله النفاس وحل الوطء بعد الاكثر ليس بموقوف
 على انقطاع الدم صرح به في العناية والنهاية وغيرهما واتماد كرهه ليني عليه ما بعده قال ط ويؤخذ منه جواز
 الوطء حال نزول دم الاستحاضة اهـ وقد مناعن الجرح أنه يجوز الاستمتاع بما بين السرة والركبة بمائل بغير
 الوطء ولو تلطخ دماً اهـ وهذا في الحائض فدل على جواز الوطء المستحاضة وان تلطخ دماً وسأني ما يؤيد فافهم

(وقراءة قرآن) بقصده (ومسه)
 ولو مكتوباً بالفارسية في الاصح
 (الابغلافه) المنفصل كما مر
 (وكذا) يمنع (حمله) كالحج وورق
 فيه آية (ولا بأس) لحائض
 وجنب (بقراءة ادعية) ومساه
 وحلها وذكر الله تعالى وتيسير
 وزيارة قبور ودخول مصلى عيد
 (وأكل وشرب بعد مضمضة
 وغسل يد) وأما قبله ما فكره
 لجنب لا حائض ما لم يتخاطب
 بغسل ذكره الحلي (ولا يكره
 تحريماً) مس قرآن بكم عند
 الجمهور تيسيراً وصح في الهداية
 الكراهة وهو الاحوط (وبحل
 وطؤها اذا انقطع حيضها لا كثره)

(قولد وجوبا) منصوب بعامل محذوف أى بلا غسل يجب وجوبا ومثله قوله بل ندبا (قوله بل ندبا) لان قراءة حتى يطهرن بالتشديد تقتضى حرمة الوطء الى غاية الاغتسال فلهذا اعطى ما اذا كان اياما أقل من عشرة دفعا للعارض بين القراءتين فظاهره يورث شبهة فلهذا الاستحباب نوح عن الكافي (قوله لدون اقله) أى أقل الحيض وهو ثلاثة ايام (قولد فى آخر الوقت) أى وجوبا بر كوى والمراد آخر الوقت المستحب دون المكروه كما هو ظاهر سياق كلام الدرر ومصدر التريعة قال ط وأهمل الشارح حكم الجماع ويظهر عدم حله بدليل مسألة الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه وانظر ما ذكره نبيل قوله والنقاس لآتم التوامين (قوله وان لا تله) اللام بمعنى بعد ط (قوله لم يحل) أى الوطء وان اغتسلت لان العود فى العادة غالب بجر (قوله وتغتسل وتصلي) أى فى آخر الوقت المستحب وتأخيره اليه واجب هنا أى فى صورة الانقطاع لتمام العادة فانه مستحب كفى النهاية والفتح وغيرهما (قوله احتياطاً) لانه لا لافعال الثلاثة (قولد وان لعادتها) وكذا لو كانت مبتدأة درر (قوله حل فى الحال) لانه لا اعتناء عليها لعدم الخطاب فان اسالت بعد الانقطاع لا تتغير الاحكام وتغامه فى البحر (قوله حتى تغتسل) قد علمت انه يستحب لها تأخيرها الى آخر الوقت المستحب دون المكروه قال فى المبسوط نص عليه بمحمد فى الاصل قال اذا انقطع فى وقت العشاء تؤخر الى وقت يمكنه أن تغتسل فيه وتصلي قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه بجر (قوله بشرطه) هو فقد الماء والصلاة به على الصحيح كما يعلم من النهرو وغيره وبهذا ظهر أن المراد التيمم الكامل المبيح للصلاة مع الصلاة به ايضا وامل وجه شرطه الصلاة به هو أن من شروط التيمم عدم الحيض فاذا صلت به وحكم الشرع بصحة صلاتها يكون حكما بصحة تيممها وبأنها تخرج به من الحيض كما يحكم بخروجها من الحيض وبأنها بمنزلة الجنب فيما اذا انقطع لتمام العشرة واصارت الصلاة دينيا فى ذمتها الحكم الشرع عليها بحكم من أحكام الطهارات ولهذا يحل لزوجه أن يقربها وان لم تغتسل كما يأتى تقريره وقد ظهر بما قررناه صحة ما ذكره فى الظهيرية من انه يجوز للعائض التيمم لصلاة الجنازة والعيد اذا طهرت من الحيض اذا كان ايام حيضها عشرة ودان كان أقل فلا اه فشرط لجواز تيمم الصلاة الجنازة والعيد انقطاع الحيض لتمام العشرة لان المراد بهذا التيمم هو التيمم الناقص الذى يكون عند وجود الماء لخوف فوت صلاة تفوت لا الى بدل وانما كان ناقصا لانه لا يصلح به الفرض بل يطل بعد الفراغ من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنازة أخرى لا يصح الصلاة عليها بهذا التيمم على ما مر تقريره فى محله واذا كان هذا التيمم ناقصا فلا تخرج به الحائض من الحيض لما علمت من اعتبار التيمم بشرطه مع الصلاة معه وأما اذا انقطع حيضها لتمام العشرة فيجوز تيممها للصلاة الجنازة والعيد لانها خرجت من الحيض بالانقطاع المذكور فلو انقطع لأقل من العشرة لا يجوز لها أن تيمم للجنازة والعيد مع وجود الماء ولا تصح الصلاة به لانه ناقص لا تخرج به من الحيض ومن شروط صحة التيمم عدم المنافي والحض منافي لصحته أما اذا انقطع لتمام العشرة فقد خرجت من الحيض واصارت كالجنب فيصح تيممها المذكور كما يصح من الجنب فكلام الظهيرية صحيح لا غبار عليه كما أوضحناه هنا وفى باب التيمم لكن ينبغي تقييد قوله والافلاجا اذا انقطع لدون العشرة ولم تصر الصلاة دينيا فى ذمتها لولا انقطاع لدون العشرة ولتمام عاداتها ومعنى علم اياها قد خرجت من الحيض وجاز لزوجه اقربانها فينبغى صحة تيممها للجنازة تأمل (قوله بيع الغسل) أى مع مقدمته كالاستقاء وخلع الثوب والتسرع عن الاعين وفى شرح البردوى ولم يذكروا أن المراد به الغسل المسنون والفرض والظاهر الفرض لانه ثبت به رجحان جانب الطهارة اه كذا فى شرح التحرير لابن امير حاج (قولد والتحرية) وحى الله عند أبى حنيفة والله اكبر عند أبى يوسف والفتوى على الاول كما فى المختصرات فهستافى (قولد بمعنى من آخر وقت الصلاة الخ) اعلم انه اذا انقطع دم الحائض لأقل من عشرة وكن لتمام عاداتها فانه لا يحل وطؤها الا بعد الاغتسال أو التيمم بشرطه كما مر لانها صارت طاهرة حقيقة أو بعد أن تصير الصلاة دينيا فى ذمتها وذلك بأن يقطع ويمضى عليها حتى وقت صلاة من آخره وهو قدر ما يسع الغسل واللبس والتحرية سواء كن الانقطاع قبل الوقت أو فى أوله أو قبيل آخره بهذا القدر فاذا انقطع قبل الظهر مثلا وفى أول وقته لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لانها المامضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة دينيا فى ذمتها لان المعبر فى الوجوب آخر الوقت واذا صارت الصلاة دينيا فى ذمتها صارت طاهرة

بلا غسل وجوبا بل ندبا (وان) انقطع لدون اقله توشأ وتصل في آخر الوقت وان (لا تله) فان لدون عاداتها لم يحل وتغتسل وتصل وتصوم احتياطاً وان لعادتها فان كفاية حل فى الحال والا (لا) يحل (حتى تغتسل) او تيمم بشرطه (او يمضى عليها من يسع الغسل) ولبس الثياب (والتحرية) يعنى من آخر وقت الصلاة لتمامها بوجوبها فى ذمتها حتى لو طهرت فى وقت العيد لا بد أن يمضى وقت الظاهر كفى السراج

حكماً لأنها لا تجب في الذمة إلا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا أما إذا كان بينهما دون ذلك فلا يحل الإبعاد الغروب لصيرورة صلاة العصر ديناً في ذمتها دون صلاة الظهر لأنها لم تدر لم تنقطع من وقتها ما يمكنها الشروع فيه فإذا علمت ذلك ظهر لك أن عبارة المصنف سوحة وليست على إطلاقها لأنها لو فهم أنه يحل بمضي ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة أو في وقت مهمل وهو ما بعد الطلوع إلى الزوال وسواء كان في أول الوقت أو في آخره مع أنه لا عبرة لا وقت المهمل ولا لأول وقت الصلاة كما صرح به ابن الكمال ودل عليه التعليل بوجوبها ديناً في ذمتها فإنها لا تجب كذلك إلا بخروج وقتها خلافاً لما غلط فيه بعضهم كإثباته عليه في الفتح والبحر فلذا قال الشارح يعني من آخر وقت الصلاة لا احترازاً عنهما وأتى بالعناية التي يؤول بها في موضع الخفاء لما ذكرنا من الإيهام ولو عبر المصنف كما عبر البركوي بقوله أو نصير صلاة ديناً في ذمتها لكان أخصر وأظهر ولكنه قصد التنبية على ما به نصير الصلاة ديناً في ذمتها وهو معنى هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا كله إذا لم يتم أكثر المدة قبل الغسل كما في البركوي فلو تم لها عشرة أيام قبل خروج الوقت والغسل لا يحتاج إلى مضي هذا الزمن (تنبيه) انما حل وطؤها بعد الحكم عليها بالطهارة بصيرورة الصلاة ديناً في ذمتها لأنها صارت كالجنب ونجست من الحيض حكماً وبه يعلم أنه لا يجوز لها قراءة القرآن كما نقله ط عن البرجندي بخلاف ما إذا اعتدت وحيث صارت كالجنب فينبغي أن يجوز لها التيمم لصلاة جنازة أو بعد خافت فوطها كما يجوز ذلك للجنب كما قرأناه آنفاً (قوله الأصح لا) أي فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يسع الغسل فقط لزمتها صوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء العشاء ما لم تدر أنه قدر تحريم الصلاة أيضاً وهذا ما صححه في المجتبى ونقل بعده في البحر عن التوشيح والسراج أنه لا يجزئها صوم ذلك اليوم إذا لم يبق من الوقت قدر الاغتسال والتحرمة لأنه لا يحكم بطهارتها إلا بهذا وان بقي قدرهما يجوزها لأن العشاء صارت ديناً عليها وأنه من حكم الطاهرات فكيف يحكم بطهارتها ضرورة اه وخوفه في الزبلي وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اه قال في النهروانية نظر ولم يبين وجهه أقول ولعله أن الصوم يمكن انشاؤه في النهار فلا يتوقف وجوبه على إدراكها أكثر مما يزيد على قدر الغسل بخلاف الصلاة لكن فيه أنه لو أجزأها الصوم بجزء ادراك قدر الغسل لزم أن يحكم بطهارتها من الحيض لأن الصوم لا يجزئ من الحيض ولزم أن يحل وطؤها لو كان مسافراً في رمضان مع أنه خلاف ما طبقوا عليه من أنه لا يحل ما لم تجب الصلاة ديناً في ذمتها ولا تجب الإبادار للغسل والتحرمة فإذا يظن ما قال في البحر أنه الحق ثم لا يخفى أن لبس الثياب مثل الحرمة إذا لا تجب الصلاة بدونه كما مر لكن هذا على القول باشتراط الحرمة لأعلى ما صححه الشارح تبعاً للمجتبى فانهم (قوله وهي) أي الحرمة أي زمانها من الطهر رأى من زمنه (قوله مطلقاً) أي سواء كان الانقطاع أكثر من الحيض أو لدون ذلك ح (قوله وكذا الغسل) أي الغسل مثل الحرمة في أنه من الطهر ولو الانقطاع لا كثرة ولو لا ذلك فلا يلزم من الحيض لكن هذا في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزويج بائناً في حق جميع الأحكام التي ترى أنها إذا ظهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام وإن لم يتم خمسة عشر من وقت الاغتسال اه بحر عن المجتبى أي لو انقطع دمها تمام العشرة حل لزوجهما قربانها قبل الغسل لأن زمن الغسل حينئذ من الطهر فصار واطماً في الطهر وكذا تنقطع الرجعة بمجرد طهرها تمام العشرة في الحنفية الثالثة لو كانت مطلقاً طلاً فارجعياً ويجوزها التزويج بائناً لأنها بائنة من الأول بانقضاء العدة وأما لو كان الانقطاع لدون العشرة ولتمام عاداتها فلا تثبت هذه الأحكام ما لم تغتسل لأن زمن الغسل حينئذ من الحيض فالوطئها وزوجها قبل الغسل كان واطماً في زمن الحيض وكذا لا تنقض عدتها ما لم تغتسل وأما في حق بقية الأحكام فلا يشترط الغسل في مثل الصلاة أو الصوم يجب عليه وإن لم تغتسل لكن بشرط ادراك زمن الحرمة (قوله فتقتضي الخ) أي إذا علمت أن زمن الحرمة من الطهر مطلقاً وأن زمن الغسل من الحيض في الانقطاع لا فلا تنقض الصلاة أن بقي قدر الغسل والحرمة فلا يكفي ادراك قدر الغسل فقط بل لابد من ادراك قدر الحرمة أيضاً أي ولبس الثياب كما مر (قوله ولو عشرة الخ) أي ولو انقطع عشرة فتقتضي الصلاة أن بقي قدر الحرمة فقط والحاصل أن زمن الغسل من الحيض لو انقطع لا قبله لأنها انما تطهر بعد الغسل فإذا أدركت من آخر الوقت قدر ما يسع

وهل تعتبر الحرمة في الصوم
الأصح لا وهي من الطهر مطلقاً
وكذا الغسل لولا كثرة والا فبق
الحيض فتقتضي أن بقي قدر الغسل
والحرمة ولو عشرة فتقتضي الحرمة
فقط لثلاث أيامه على عشرة
فليحفظ

قوله وابدال الدلالة الخ تعريض بالمجازي حيث قال وعلى الصوم والجماع بالاشارة وقوله ان الاستدلال بالاشارة النص كما تترقى في الاصول هو العمل بما يت
 ينظمه لغة لكنه غير متصور ولا سبق له النص كما في قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية سبق لاثبات النفقة وفي ذكر المولود له اشارة الى ان النسب
 للاب او اما النساب بدلالة النص فما ثبت معنى النص لغة كالتحيز عن التأنيف يوقف به على حرمة ١٩٩ المنرب بدون الاجتهاد لانه

أولى وهكذا هنا فانه سبق لبيان
 صحة الصلاة مع هذا العذر مع
 انها تشترط انها الطهارة فيوقف
 بذلك على حكم الصوم والجماع
 بالأولى لعدم اشتراط الطهارة
 من الحديث ايما اه منه

حديث نوحى وصلى وان قطر الدم
 على الحصى (والنفاس) لغة ولادة
 المرأة وشرا (دم) فلوله هل
 تكون نفساء العمة نعم (يخرج) من
 رحم فلوله من من سرتها ان سال
 الدم من الرحم فنفساء والافذات
 جرح وان ثبت له أحكام الولد
 (عقب ولد) أو أكثره ولو ممتطعا
 عضوا عضوا لا اقله فقتوضان
 قدرت أو تميم وتوئى بصلاة
 ولا تؤخر فعاذرا الصحيح القادر
 وحكمه كالحيض في كل شيء
 الا في سبعة ذكرتها في الخزان
 وشرحي الملتقى منها انه (لاحد
 لاقله) الا اذا احتج اليه اعدة
 كقوله اذا وادت فأنت طالق
 فقالت مضت عدتي فقدره الامام
 بخمسة وعشرين مع ثلاث حيض
 والثاني باحد عشر والثالث
 بساعة (واكثره أربعون يوما)
 كذا رواه الترمذي وغيره

قوله الا في سبعة اقول فنفهم السبعة
 ابن عبد الرزاق في شرحه فقال
 حكم النفاس حكم حيض قرروا
 في كل شيء غير سبع تذكر
 لا يقتضى اعتداده به ولا

بلوغها أيضا به يعتبر
 والفصل بين سنة التطيق وال
 بدعة فالوا ليس فيه بظهور
 وليس في اقله حد وفي
 أكثره قل أربعون حرروا
 وليس ذابا قاطع متابعها
 في الصوم في كفارة تعتبر
 وهكذا استبرأؤها ليس له
 تغلق به وهذا مشهور اه منه

يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء ايجامع اعله قال نعم اه ملخصا (قوله حديث نوحى) فانه ثبت
 به حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة اه مخ ودرر وابدال الدلالة بالاشارة لا يجزئ ما فيه على
 من له معرفة بالاصول فافهم ثم الحديث مذكور في الهداية وظاهر الفتح انه لم يجده بهذا اللفظ وذكر عن سنان
 ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حبيش اجتنبتي الصلاة ايام حيضك ثم اغتسلي
 وتوضئي لكل صلاة وان قطر الدم على الحصى ثم تكلم على سنده ثم قال وهو في البخاري بدون وان قطر الدم
 على الحصى (قوله والنفاس) بالكسر قاموس (قوله فلوله تره) أى بأن خرج الرابعا فبالدم (قوله
 المعتدتم) وعليه فعيم في الدم فيقال دم حقيقة أو حكما كما في القهستاني (قوله من سرتها) عبارة البحر
 من قبل سرتها بان كان يظن اخرج فانه شئت وخرج الولد منها اه (قوله فنفساء) لانه وجد خروج الدم
 من الرحم عقب الولادة بحر (قوله والا) أى بان سال الدم من السرة (قوله وان ثبت له أحكام الولد)
 أى يقتضى به العدة وتصير الامة ام ولد ولو على طلاقها بولادتها وقوع لوجود الشرط بحر عن الظهيرية
 (قوله فقتوضأ الخ) تفريع على قوله لا اقله ط (قوله وتوئى بصلاة) أى ان لم تقدر على الركوع والسجود
 قال في البحر عن الظهيرية ولو لم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف تصل قالوا يوقى بقدر فيجعل القدر تحتها أو يحفر
 لها ويحسب هناك وتصلى كى لا تؤذى ولدها اه (قوله فعاذرا الصحيح القادر) استفهام انكارى أى
 لا عذر له في الترتك والتأخير قال في منية المصلى فانظر وتأمل هذه المسألة هل تجد عذرا لتأخير الصلاة أو لا
 لتاركها (قوله الا في سبعة) هي البلوغ والاستبراء والعدة وانه لا حد لاقله وان أكثره أربعون وانه يقطع
 المتابع في صوم الكفارة وانه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة اه ح فقوله البلوغ الخ لانه
 لا يتصور به لان البلوغ قد حصل بالحبل قبل ذلك وصورته في الاستبراء اذا اشترى جارية حاملا فقبضها ووضعت
 عنده ولدا وبقي ولد آخر في بطنها فالدم الذى بين الوادين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الولد الثاني
 وصورة العدة اذا قال لامرأته اذا ولدت فأنت طالق فولدت ثم قالت مضت عدتي فانها تحتاج الى ثلاث
 حيض ما خلا النفاس كما سيأتى بيانه اه سراج (قوله بخمسة وعشرين) لانه لو قدر بأقل لادى الى نقص
 العادة عند عود الدم في الاربعين لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الاربعين فالطهر المتخلل لا يفصل طاق
 أو قصر حتى لو رأت ساعة دما وأربعين الاساعتين طهرها ثم ساعة دما كان الاربعون كلها نفاسا وعليه القسوى
 كذا في الخلاصة نهر أى فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده اقل الطهر خمسة عشر ثم عاد الدم كان
 نفاسا فيلزم نقص العادة بخلاف ما لو قدر بخمسة وعشرين لان ما عادي يكون حيضا لكونه بعد تمام الاربعين
 (قوله مع ثلاث حيض) فأدنى مدة تصدق فيها عده خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر
 طهر ثم ثلاث حيض ككل خمسة عشر ايام وطهران بين الحيضتين ثلاثون يوما وهذا رواية محمد عنه
 وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من مائة يوم لتقديره كل حيضة بعشرة ايام وتماه في السراج
 (قوله والثاني باحدى عشر) أى وقدر أبو يوسف اقل النفاس باحد عشر يوما ليكون أكثر من أكثر
 الحيض فأدنى مدة تصدق فيها عده خمسة وستون يوما احد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض
 بتسعة ايام بينهما طهران ثلاثين يوما ح (قوله والثالث بساعة) أى قدره محمد بساعة فتصدق في أربعة
 وخمسين يوما وساعة خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض بتسعة ثم طهران ثلاثون قال في المنظومة النسبية

أدنى زمان عنده تصدق فيه التي بعد الولاد تطلق
 هي الثمانون بخمس تقرر * ومائة فيما رواه الحسن
 والجنس والستون عند الثاني * وحط احدى عشرة الشيباني اه

وهذا كله في الحرة النفساء واما الامة وغير النفساء فسيأتى حكمهما في العدة ان شاء الله تعالى (قوله
 كذا رواه الترمذي وغيره) أى بالمعنى قال في الفتح زوى ابوداود والترمذي وغيرهما عن ام سلمة قالت
 كانت النفساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وأثنى البخاري على هذا الحديث وقال
 النووي حديث حسن وصححه الحاكم وروى الدارقطني وابن ماجه عن أنس انه صلى الله عليه وسلم وقت
 للنفساء أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك وروى هذا من عدة طرق لم تخل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرتها

الى الحسن اه ملخصا (قوله ولان أكثر الخ) يعني بالاجماع كافي البحر حتى ان من جعل أكثر الحيض
 خمسة عشر يجعل أكثر النفاس ستين ح (قوله لمبتدأة) يعني انما يعتبر الزائد على الاكثر استحاضة
 في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة أما المعتادة فتزدل عاداتها أي ويكون ما زاد على العادة استحاضة لا ما زاد
 على الاكثر فقط (قوله فتزدل عاداتها) اطلته فتشمل ما اذا كان ختم عاداتها بالدم أو بالطهر وهذا عند أبي
 يوسف وعند محمد ان ختم بالدم فكذلك وان بالطهر فلا ويسانه ما ذكر في الاصل اذا كان عاداتها في النفاس
 ثلاثين يوما فانتقطع دمها على رأس عشرين يوما وطهرت عشرة ايام تمام عاداتها فصارت ثم عاودها
 الدم فاستقر بها حتى جاوز الاربعة عشر ذكرا ثم استخاضة فيما زاد على الثلاثين ولا يجوز لها صومها في العشرة
 التي صامت فيلزمها القضاء أما على مذهب محمد فنفسا عشرة ون فلا تقضى ما صامت بعدها يجوز عن البدائع
 (قوله وكذا الحيض) يعني ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استحاضة ورتد المعتادة لعاداتها ط
 (قوله فان انتقطع على اكثرهما) محترز قوله والزائد ط (قوله أو قبله) أي قبل الاكثر وزاد على العادة
 قال في البحر وقيد بكونه زادا على الاكثر لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الاكثر فالكل حيض اتفاقا بشرط
 أن يكون بعده طهر صحيح (قوله ان وليه طهر نام) قال في البحر وانما قيد نابه لانها لو كانت عاداتها
 خمسة ايام مثلا من أول كل شهر فرأت ستة ايام فان الداس حيض أيضا فان طهرت بعد ذلك أربعة عشر
 يوما ثم رأت الدم فانها تزدل الى عاداتها وهي خمسة واليوم السادس استحاضة فتعفى ما تركت فيه من الصلاة
 كذا في السراج اه قال ح وصورته في التقاس كانت عاداتها في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة إحدى
 وثلاثين ثم طهر الاربعة عشر ثم رأت الحيض فانها تزدل الى عاداتها وهي الثلاثون وبسبب اليوم الزائد من
 الخمسة عشر التي هي طهر (قوله وهي تثبت وتثقل بمرّة) اشار الى أن ما رآته ثانيا بعد الطهر التام يصير
 عادة لها وهذا مثال الانتقال بمرّة ومثال الثبوت مبتدأة رأت دما وطهرها صحيحين ثم استقر بها الدم فعاداتها
 في الدم والطهر ما رأت فتزدل اليه لكن قد مناعن البركوى تقيده بما اذا كان طهرها اقل من ستة اشهر والا فتزدل
 الى ستة اشهر الاساعة وحضها بحاله (قوله به يفتي) هذا قول أبي يوسف خلافا لما ثم الخلاف في
 العادة الاصلية وهي أن ترى دم من متفقين وطهر من متفقين على الولاة أو أكثرها الجعلية بأن ترى أطوارا مختلفة
 ودماء كذلك فانها تنتقض برؤية المخالف اتفاقا نهر وعنام بيان ذلك في الفتح وغيره وقدره البركوى في
 خامس رسالته على أن بحث انتقال العادة من اهمّ مباحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه ونعسر
 اجرائه وذكر في الرسالة أن الاصل فيه أن المخالفة للعادة ان كانت في النفاس فان جاوز الدم الاربعة فالعادة
 باقية تزدل اليها والباقي استحاضة وان لم يجاوز انتقلت العادة الى ما رآته والكل نفاس وان كانت في الحيض فان
 جاوز العشرة فان لم يقع في زمان العادة نصاب انتقلت زمانا والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأت وان وقع فالواقع
 في زمانها فقط حيض والباقي استحاضة فان كان الواقع مساويا لعاداتها عددا فالعادة باقية والا انتقلت العادة
 عدد الى ما رآته ناقصا وان لم يجاوز العشرة فالكل حيض فان لم يساويا صار الثاني عادة والا فالعدد بحاله
 ثم ذكر ذلك امثلة أوضح بها المقام فراجعها مع شرحنا عليها (قوله وعنام الخ) ذكر فيه ما قدمناه
 اتفعا عن السراج فالضمير راجع الى مجموع ما ذكره لا الى مسألة الانتقال فقط اذ لم يذكر فيها ازيد مما ذكرنا فانهم
 (تمت) اختاروا في المعتادة هل تترك الصلاة والصوم بمجرد رؤيتها الزيادة على العادة قبل لا لاحتمال الزيادة على
 العشرة وقيل نعم استحبها بالاصل وصححه في النهاية والفتح وغيرهما وكذا الحكم في النفاس واختاروا في
 المبتدأة أيضا والصحيح انها تترك بمجرد رؤيتها الدم كافي الزيلعي والاحتياط أن لا يأتمها زوجها حتى يتبين حالها
 فوح اقندى (قوله والنفاس لأم توأمين) بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهمزة تشبه توأم اسم ولد
 اذا كن معه آخر في بطن واحد فهستاني (قوله من الاول) والمرئي عقيب الثاني ان كان في الاربعة
 فن نفاس الاول والاستحاضة وقيل اذا كان بينهما أربعون يجب عليها نفاس من الثاني والصحيح هو الاول
 نهاية ويجوز ثم حاذكره المصنف قوله ما وعند محمد وزفر النفاس من الثاني والاول استحاضة وقرعة الخلاف في
 النهر (قوله وفاقا) اشار الى أن في المسألة الاولى خلافا كما ذكرنا (قوله لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انتضاء
 العدة بفراغ الرحم وهو لا يضرغ الا بخروج كل ما فيه ط (قوله مثلث السين) أي يجوز فيه تحريكه بالحركة

ولان أكثر أربعة امثال أكثر
 الحيض (والزائد) على أكثره
 (استحاضة) لو مبتدأة أما المعتادة
 فتزدل لعاداتها وكذا الحيض فان
 انتقطع على اكثرهما او قبله فالكل
 نفاس وكذا حيض ان وابه طهر
 تام والافعال عاداتها وهي تثبت وتثقل
 بمرّة به يفتي وتماه فيما علقناه على
 الملتقى (والنفاس لأم توأمين من
 الاول) هما ولدان بينهما دون
 نصف حول وكذا الثلاثة ولولين
 الاول والثالث اكثر منه في الاصح
 (د) انتضاء (العدة من الاخير
 وفاقا) لتعلقه بالفراغ (ومقط)
 مثلث السين

٣١ روى أن ابا يوسف قال للإمام
 أ رأيت لو كان بير الولدين أربعون
 يوما قال هذا لا يكون قال فان
 كان قال لنفاس لها من الثاني
 وان رغم اتف أبي يوسف ولكم ٣١
 تغسل رقت أن تضع الولد الثاني
 وتصل وهو الصحيح كافي الضياء
 وغيره اه من خامس الخرائ
 بخلافه اه منه

ذكر الشيخ داود الانطاكي في التذكرة في بحث الحمل أن أطوار الحمل سبعة الأول الماء إلى اسبوع ثم يالغ بعد الغشاء الخارج ويالتم داخله ويتحول إلى النطفة وهو الطور الثاني وترسم فيه الامتدادات إلى ستة عشر يوماً فيكون علقه جراً وهو الثالث ثم ٢٠١ مضغة وهو الرابع ويرسم في وسطها

شكل القلب ثم الدماغ في رأس سبعة
وعشرين يوما ثم يتحول عظاما
مخططة مفصلة في اثنين وثلاثين
يوما وهي اقل مدة يتخلق فيها
الذكور الى خمسين يوما لا اقل
ولأكثر وهو الطور الخامس ثم
يجذب الغذاء ويكتسى اللحم الى
خمس وسبعين يوما وهو الطور
السادس ثم يتحول خلقا آخر مغايرا
للمسبق وقتئذ يتمايز فيه بالغريزة
وتظهر فيه الغذائية بل النامية
الطبيعية وهنا يكون كالنبات
الى نحو المائة ثم يكون كالحيوان
النائم الى عشرين يوما بعد ما فتخ
فيه الروح الحقيقية قال وهذا يرتفع
الخلاف بين الفلاسفة حيث
حكموا بنفخ الروح في رأس سبعين
وبين ما ذكره الشارع صلى الله عليه
وسلم فان الاقل الروح الطبيعية
وهي حاصلة للنبات والثاني الروح
التي تستقل بها الانسانية اه
مختصا اه منه

مطلب
في احوال السقوط وأحكامه

أى مسقوط (طهر بعض خلقه
كيداً أو رحل) أو اصبع أو وافر
أو شعر ولا يستين خلقه إلا بعد
مائة وعشرين يوماً (ولد) حكماً
(قتصر) المرأة (به نساء والامة
أم ولد ويحنبه) في تعليقه
(وتنقض به العدة) فإن لم ينظر له
شئ فليس بشئ والمرئى حيض
ان دام ثلاثاً وتقدمه طهر تام
والاستحاضة ولو لم يدر حاله
ولا عدد ايام جهلها ودام الدم تدع
الصلاة ايام حيضه ليقين ثم تغسل
ثم تصلى كعادته (ولا يحذرايس عدة

في أحكام الولاية

الثلاث قال القهستاني والكسرا كثر (قوله أي مسقوط) الذي في البحر التعبير بالساقط وهو الحق لفظا ومعنى أما لفظا فلأن سقط لازم لا يني منه اسم المفعول وأما معنى فلأن المقصود سقوط الولد سواء سقط بنفسه أو اسقطه غيره ح (قوله ولا يستبين خلقه الخ) قال في البحر المراد تنفخ الروح والا فالمشاهد ظهور خلقه قبلها اه وكون المراد به ما ذكر ممنوع وقد وجهه في البدائع وغيره بأنه يكون أربعين يوما نطفة وأربعين علقة وأربعين مضغة وعبارته في عقد القران قد قالوا يسبح لها أن تعالج في استئزال الدم ما دام الحمل مضغة أو علقة ولم يخلق له عضو وقد روي تلك المدة بمائة وعشرين يوما وانما اباحوا ذلك لأنه ليس بأدنى اه كذا في النهر أقول لكن يشكك على ذلك قول البحر ان المشاهد ظهور خلقه قبل هذه المدة وهو موافق لما في بعض روايات الصحيح اذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله اليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلد لها وأبصارها هو موافق لما ذكره الاطباء فقد ذكر الشيخ داود في تذكرته انه يتحول عظاما محظطة في اثنين وثلاثين يوما الى خمسين ثم يجذب الغذاء ويكتسي اللحم الى خمس وسبعين ثم تظهر فيه الغازية والناسية ويكون كالنبات الى نحو المائة ثم يكون كالحيوان النائم الى عشرين بعدها فتنفخ فيه الروح الحقيقية الانسانية اه ملخصا نعم تقل بعضهم انه اتفق العلماء على أن تنفخ الروح لا يكون الا بعد أربعين يوما أو شهرين أو ثمانية أشهر أي عقبها كما صرح به جماعة وعن ابن عباس انه بعد أربعة أشهر وعشرة أيام وبه أخذ أحمد ولا ينافي ذلك ظهور الخلق قبل ذلك لأن تنفخ الروح انما يكون بعد الخلق وتتمام الكلام في ذلك مبسوط في شرح الحديث الرابع من الأربعين النووية فراجع (قوله والامه ام ولد) أي ان ادعاه المولى قهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويحتمل به في تعليقه) أي يقع المعلق من الطلاق والعتاق وغيرهما بولادته بأن قال ان ولدت فانت طالق أو حره قهستاني (قوله فليس بشئ) قال الرمي في حاشية المنع بعد كلام وحاصله انه ان لم يظهر من خلقه شيء فلا حكم له من هذه الاحكام واذا ظهر ولم يتم فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يسمى وتحصل له هذه الاحكام واذا تم ولم يستمل أو استمل وقبل أن يخرج اكثره مات فظاهر الرواية لا يغسل ولا يسمى والمختار خلافه كما في الهداية ولا خلاف في عدم الصلاة عليه وعدم ارتبه ويلقى في خرقة ويدفن وقفا واذا خرج كله أو اكثره حيائمه مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه وتسميته ويرث ويورث الى غير ذلك من الاحكام المتعلقة بالأدنى الحى الكامل اه قلت لكن قوله والمختار خلافه انما هو فحين لم يتم خلقه أما من ثم فلا خلاف في انه يغسل كما سيأتى تحريره في الجنائز ان شاء الله تعالى (قوله والمرئى) أي الدم المرئى مع السقط الذي لم يظهر من خلقه شيء (قوله وتقدمه) أي وجد قبله بعد حيفها السابق ليصير فاصلا بين الحيضتين وزاد في النهاية قيد آخر وهو أن يوافق تمام عاداتها ولعل معنى على أن العادة لا تأتقل بجمرة والمعقد خلافه فتأمل (قوله والاستحاضة) أي ان لم يدم ثلثا أو ثلثا أو تقدمه طهر تام أو دام ثلثا ولم يتقدمه طهر تام أو لم يدم ثلثا ولا تقدمه طهر تام ح (قوله ولو لم يدر حاله الخ) أي لا يدرى امستين هو أم لا بأن اسقطت في المخرج واستقر بها الدم فاذا كان مثلا حيضها عشرة وظهرها عشرين ونفاسها أربعين فان اسقطت من أول أيام حيضها تركت الصلاة عشرة يمين لانها ما حاض أو نفاس ثم تغتسل وتصلى عشرين بالشك لاحتمال كونها انفساء أو طاهرة ثم تركت الصلاة عشرة يمين لانها ما انفساء أو حاض ثم تغتسل وتصلى عشرين يمين لا ستيفاء الاربعين ثم بعد ذلك دأبها حيضها عشرة وظهرها عشرين وان اسقطت بعد أيام حيضها فانها تصلى من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر بالشك ثم تركت قدر عاداتها في الحيض يمين وحاصل هذا كله انه لا حرج لكم للشك ويجب الاحتياط اه من البحر وغيره وتعام تقاريع المسألة في التامر خاتمة وبه في الفتح على أن في كثير من نسخ الخلاصة غلط في التصوير من النسخ (قوله ولا عدد أيام حملها) هذا زاده في النهر بقوله وكان ينبغي أن يقال ولم تعلم عدد أيام حملها بانقطاع الحيض عنها أما لو لم تره مائة وعشرين يوما ثم اسقطته في المخرج كان مستبين انطلق اه (قوله تدع الصلاة أيام حيضها يمين) أي في الايام التي لا يتيقن فيها بالطهر فيشمل ما يشتمل المرئى فيها انه حيض أو نفاس كالعشرة الاولى من الاربعين والعشرة الاخيرة وما يتيقن انه حيض فقط وقوله ثم تغتسل الخ أي في الايام التي تتردد فيها بين النفاس والطهر أو يتيقن فيها بالطهر فقط فلهذا هذا الشارح فقد أدنى جميع ما قدمناه عن البحر وغيره مع زيادة ما في النهر وأن صلاتها صلاة المعذور باو حرة عبارة فانهم (قوله ولا يجزئ اياك عدة) هذا رواية عن ابى حنيفة كما في عدة الفتح عن

المحط ح ثم ان الاياس مأخوذ من اليأس وهو القنوط ضد الرجاء قال المطرزي اصله ايئاس على وزن افعال من آياسه اذا جعله آياسا منقطع الرجاء فكان الشرح جعلها منقطعة الرجاء عن رؤية الدم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفا اه فوح (قوله مثلها) قال في الفتح في باب العدة يمكن أن يكون المراد المماثلة في تركيب البدن والجن واليزال اه ويقال لا بد أن يعتبر مع ذلك جنسها لما ذكره بعد في الفتح عن محمد بن قنبر في الروميات بخمس وخمسين وفي غيرهن بستين وربعا يعتبر القطر أيضا فيجزر رجتي (قوله فاذا بلغت) فلم تبلغه وانقطع دمها فعدتها بالحيض لان الطهر لا حد لا كثره رجتي وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقض عدتها الا بالحيض كاسيا في التصريح به في باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم ترضع فعدتها حتى رأت صفرة في ايام الحيض قال هو حيض تنقض به العدة اه (قوله وانقطع دمها) أمالو بلغت الدم بآيها فليست بآيسة ومعناه اذا رأت الدم على العادة لانه حينئذ ظاهر في أنه ذلك المعتاد وعود العادة يطل الاياس ثم فسر بعضهم هذا بأن ترأسا مثلا كثيرا احترازاعما اذا رأت به تسيرة ونحوه وقيدوه بأن يكون اجرا وأسود فلأصفر أو أخضر أو ترية لا يكون حيضا ومنهم من لم يتصرف فيه فقال اذا رآته على العادة الجارية وهو يقيد أنها اذا كانت عادتها قبل الاياس اصفر فآيسة كذلك أو علقا فآيسة كذلك كان حيضا اه فتح من العدة والذي يظهر هو الثاني رجتي (قوله حكم بآيسيا) فائدة هذا الحكم الاعتداد بالشهر اذا لم ترضع أو ثنتاها ما ط (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ بخاري وخوارزم ح ويخط الشارح في هامش الخزانة قال فأنى خان وغيره وعليه الفتوى وفي نكت العلامة فاسم عن المفيد أنه اختار ومثله في الفيض وغيره اه (قوله أي المدة المذكورة) وهي الخمسون أو النجسة والخمسون ط (قوله فليس بحيض) ولا يطل به الاعتداد بالشهر ط (قوله دما خالصا) أي كالا سود والاجر القاني درر قال الرجتي وتقدم عن الفتح انه لو لم يكن خالصا وكانت عادتها كذلك قبل الاياس يكون حيضا (قوله حتى يطل) تقرير على الاستثناء (قوله لكن قبل تمامها) أي تمام العدة بالشهر لا بعده أي بعد تمام الاعتداد ط (قوله وسنحققه في العدة) عبارته هناك آيسة اعتدت بالشهر ثم عادهما على جاري العادة أو حلت من زوج آخر بطلت عدتها وفسد نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الخليفة تحقيق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية قعين الميراليه قاله في البحر بعد حكاية ستة أقوال صحيحة واقره المصنف لكن اختار البهني ما اختاره الشهيد أنها ان رآته قبل تمام الشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره صدرائشريعة ومن لا خسروا والباقاني وأقره المصنف في باب الحيض وعليه فالنكاح جائز وتعدت المستقبل بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيره وفي الجوهره والمجتبي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهار انه اعدل الروايات اه ح (قوله وصاحب عذر) خبر مقدم وقوله من به سلس بول مستد أمؤخر لانه معرفة والاؤل نكرة فافهم قال في النهر قبل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسرهما من به هذا المرض (قوله لا يمكنه اسماكه) أمّا اذا امكنه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي ط (قوله أو استطلاق بطن) أي حريان ما قبله من الغائط (قوله أو انقلاط ربيع) هو من لا يمكن جمع مقعده لاسترخاء فيها نهر (قوله أو بعينه رمد) أي وبسيل حنه الدمع ولم يقيد بذلك لانه الغالب (قوله أو عمن) ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ح عن القاموس (قوله أو غرب) قال المطرزي هو غرق في مجرى الدمع يسقي فلا ينقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغرب بالتحريك ورم في المائي اه فافهم (قوله وكذا أكل ما يخرج بوجع الخ) ظاهره بعم الان اذا زكم ط لكن صرحوا بأن ماء قم التائم طاهر ولو متناقلا ولم يعبأ به شريح النية كل ما يخرج بعلّة فالوجع غير قيد كما مر وفي المجتبى الدم والقبح والصدية وماء الجرح والنفطة وماء البثرة والودي والعين والاذن لعلّه سواء على الاصح اه وقد منّا في نواقض الوضوء عن البحر وغيره أن التقيد بالعلّة ظاهر فيما اذا كان الخارج من هذه المواضع ماء فقط بخلاف ما اذا كان قيحا أو صديا وقد منّا هناك أيضا بقية المباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) احتريه عن الوقت المهمل كما بين الطلوع

بل هو ان تبلغ من السن مالا تحيض مثلها فيه) فاذا بلغت وانشع دمها احكم بآيسيا (عما رآته بعد الانقطاع حيض) فيبطل الاعتداد بالشهر وتفسد الانكحة (وقيل يحيد بخمسين سنة وعليه المعول) والفتوى في زماننا مجتبي وغيره (تسيرا) وحده في العدة بخمس وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتماد (ومارآته بعدها) أي المدة المذكورة (فليس بحيض في ظاهر المذهب) الا اذا كان دما خالصا حيض حتى يطل به الاعتداد بالشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تفسد الانكحة وهو المختار للفتوى جوهره وغيره وسنحققه في العدة (وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه اسماكه (أو استطلاق بطن أو انقلاط ربيع أو استخاضة) أو بعينه رمد أو عمن أو غرب وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من اذن وئدي وسرة (ان استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة)

مطلب
في أحكام المذخور

والزوال فإنه وقت الصلاة غير مفروضة وهي العبد والفتى كما يشير إليه فلو استوعبه لا يصير معذورا وكذا
لو استوعبه الانقطاع لا يكون برأ أفاده الرجحان (قوله ولو حكما) أى ولو كان الاستيعاب حكما بأن انقطع
العذر في زمن يسير لا يمكنه فيه الوضوء والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي في حق الابتداء كما حققه في الفتح
والدرر خلافا لما فهمه الزيلعي كما بسطه في البحر قال الرجحان ثم هل يشترط أن لا يسكن مع سنتهما أو الاقتصار على
فرضهما يرجع اه أقول الظاهر الثاني تأمل (قوله في حق الابتداء) أى في حق ثبوته ابتداء (قوله
في جزء من الوقت) أى من كل وقت بعد ذلك الاستيعاب امداد (قوله ولو مرة) أى ليعلم بها بقاؤه
امداد (قوله وفي حق الزوال) أى زوال العذر وخروج صاحبه عن كونه معذورا (قوله تمام الوقت
حقيقته) أى بأن لا يوجد العذر في جزء منه أصلا فيسقط العذر من أول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء
الوضوء أو الصلاة ودام الانقطاع إلى آخر الوقت الثاني بعيد ولو عرض بعد دخول وقت فرض انتظر إلى آخره
فإن لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم انقطع في أثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة وان استوعب الوقت الثاني
لا بعيد لثبوت العذر حينئذ من وقت العروض اه برؤية وفحوه في الزيلعي والظهيرية وذكر في البحر عن
السراج أنه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة أو بعد القعود قدر التشهد لا بعيد لزوال العذر بعد الفراغ كالتيمم
إذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) أى العذر وأوصاحبه (قوله الوضوء) أى مع
القدرة عليه والأفالتيمم (قوله لا غسل ثوبه) أى أن لم يفد كإياقي منّا (قوله ونحوه) كالبدن والمكان
ط (قوله اللام للوقت) أى فالعنى لوقت كل صلاة بقرينة قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل
صلاة خلافا للشافعي أخذنا من حديث توفى لكل صلاة قال في الامداد وفي شرح مختصر الطحاوي روى
ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت
أبي حنيس توفى لوقت كل صلاة ولا شك أنه محكم لأنه لا يحتمل غيره بخلاف حديث لكل صلاة فإن لفظ الصلاة
شاع استعمله في لسان الشرع والعرف في وقتها فوجب حمله على المحكم وتعامه فيه (قوله ثم يصلي به) أى
بالوضوء فيه أى في الوقت (قوله فرضا) أى أى فرض كان نهر أى فرض الوقت أو غيره من الفوائت
(قوله بالاولى) لأنه إذا جازله النفل وهو غير مطالب به يجوز له الواجب المطالب به بالاولى أفاده ح أولانه
إذا جازله الأعلى والادنى يجوز بالاولى (قوله فاذا خرج الوقت بطل) أفاد أن الوضوء انما يبطل
بجروج الوقت فقط لا بدخوله خلافا لفرولا بكل منهما خلافا للشافعي وتأني ثمرة الخلاف (قوله أى ظهر
حدثه السابق) أى السابق على خروج الوقت وأفاد أنه لا تأثير للخروج في الانتقاض حقيقة وانما الانتقاض هو
الحدث السابق بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتضاعه إلى غاية معلومة فيظهر عند هام مقتصر لا مستندا
كما حققه في الفتح (قوله حتى لو توضأ الخ) تبريع على قوله أى ظهر حدثه السابق فإن معناه أنه يظهر حدثه
الذي قارن الوضوء أو الذي طرأ عليه بأن توضأ على السيلان أو وجد السيلان بعده في الوقت أى فاما إذا
توضأ على الانقطاع ودام إلى الخروج فلا حدث بل هو طهارة كاملة فلا يبطل بالخروج (قوله
مالم يطرأ الخ) أى فإنه بعد الخروج لو طرأ أى عرض له حدث آخر أو سال حدثه يبطل وضوءه بذلك الحدث
فهو كالصحيح في ذلك فتدبر (قوله كسألة مسح خفه) أى التي قدمها في باب المسح على الخفين بقوله أنه أى
المعذور يمسح في الوقت فقط إذا توضأ ولبس على الانقطاع فكالصحيح اه وقد منّا هنا رباعية لأنه إما أن
يتوضأ ويلبس على الانقطاع أو يوجد الحدث مع الوضوء أو مع اللبس أو معهما فهو كالصحيح في الصورة الاولى
فقط التي استثناء من المسح في الوقت فقط وهي المرادة هنا فلما كان حكم هذه المسألة معلوما حيث
صرح فيها بأنه كالصحيح أى أنه يمسح في الوقت وخارجه إلى انتهاء مدة المسح اراد أن يبين أن من توضأ على
الانقطاع ودام إلى خروجه فهو كالصحيح أيضا فاذا خرج الوقت لا يبطل وضوءه مالم يطرأ حدث آخر
فتشبه مسألة الوضوء بمسألة المسح من حيث أن كلاهما حكمه كالصحيح وإن كان حكمهما مختلفا من حيث
أنه في الاولى يبطل وضوءه بطرأ الحدث بعد الوقت ولا يبطل مسحه بذلك في مدة المسح بمعنى أنه لا يلزمه نزع
الخف والغسل بعد الوقت بخلاف الصور الثلاث من الرباعية فافهم (قوله وأفاد) أى بقوله فاذا خرج
الوقت بطل فإن المراد به وقت الفرض لا المسهل (قوله لم يبطل الا بخروج وقت الظاهر) أى خلافا لفر

بأن لا يجسد في جميع وقتها زمنا
يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث
(ولو حكما) لان الانقطاع اليسير
ملحق بالعدم (وهذا شرط)
العذر (في حق الابتداء وفي)
حق البقاء كسني وجوده في جزء
من الوقت (ولو مرة) وفي حق
(الزوال) يشترط (استيعاب
الانقطاع) تمام الوقت (حقيقته)
لأنه الانقطاع الكامل (وحكمه
الوضوء) لا غسل ثوبه ونحوه
(لكل فرض) اللام للوقت
كما في أدلولك الشمس (ثم يصلي به)
(فيه قرضا ونفلا) فدخل الواجب
بالاولى (فاذا خرج الوقت بطل)
أى ظهر حدثه السابق حتى لو توضأ
على الانقطاع ودام إلى خروجه
لم يبطل بالخروج مالم يطرأ حدث آخر
أو يسيل كسألة مسح خفه وأفاد
أنه لو توضأ بعد الطلوع ولولعبد
أو ضحى لم يبطل الا بخروج وقت
الظهور

وأبى يوسف حيث ابتلاه بدخوله وان توضع قبل الطلوع بطل أيضا بالطلوع خلافا لفرقت لعدم الدخول وان
توضع قبل العصر بطل اتساقا لوجود الخروج والدخول والاصل مامر (قوله هو المختار للفتوى) وقيل
لا يجب غسله أصلا وقيل ان كان مفيدا بأن لا يصيبه مرة أخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد الأخرى
فلا واختاره السرخسي بجر قلت بل في البدائع أنه اختيار ما بيننا وهو الصحيح اه فان لم يمكن التوفيق
بجملة على ما في المتن فهو أوسع على المعذورين ويؤيد التوفيق ما في الحلية عن الزاهد عن القسالي لم يأت
المستحاضة أنها لو غلته يسقى طاهرا الى أن تصلى يجب بالإجماع وان علمت أنه يعود نجسا غلته عند
أبي يوسف دون محمد اه لكن فيما عان الزاهد أيضا عن قاضي صدر أنه لو يسقى طاهرا الى أن
تفرغ من الصلاة ولا يبق الى أن يخرج الوقت فعندنا تصلى بدون غسله خلافا للشافعي لأن الرخصة عندنا
مقتدة بخروج الوقت وعنده بالفراغ من الصلاة اه لكن هذا قول ابن مقاتل الرازي فإنه يقول يجب
غسله في وقت كل صلاة قياسا على الوضوء وأجاب عنه في البدائع بأن حكم الحدث عرفناه بالنص ونجاسة
النوب ليست في معناه فلا تلحق به (قوله وكذا امر بوضي الخ) في الخلاصة من بوضي مجروح نجسة ثياب
نجسة ان كان بحال لا يسطح تحتها شي لا تجب من ساعته أن يصلى على حاله وكذا لو لم يتجسس الثاني
الا انه يرد امر ضله أن يصلى فيه بجر من باب صلاة المريض والظاهر أن المراد بقوله من ساعته أن يتجسس
نجاسة مانعة قبل الفراغ من الصلاة كما اشار اليه الشارح بقوله وكذا (قوله والمعدور الخ) فتسديدا لم
مما مر من أن وضوءه يبقى مادام الوقت باقيا (قوله ولم يطرأ) بالهمز قال في المغرب وطرأ علينا فلان جاء من
بعيد فحذف من باب منع ومصدره الطرء وقولهم طرى الجنون والطارى خلاف الاصل فالصواب الهمزة وأما
الطريان فخطأ أصلا اه فافهم (قوله أما اذا توضع أحدث آخر) أي أحدث غير الذي صار به معذورا وكان
حديثه منقطع كما في شرح المنية أما اذا كان حديثه غير منقطع وأحدث حدثا آخر ثم توضع فلا ينقض بسلان
عذره كما هو ظاهر التقييد لأن وضوءه وقع له ما ثم انما ذكره الشارح محتمزا قوله اذا توضع لعذره ووجه
النقض فيه بالعذر أن الوضوء لم يقع له فكان عدم ما في حقه بدائع وكذا الوضوء على الانتطاع ودام الى
خروج الوقت ثم جدد الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به
بخلاف ما اذا توضع بعد السيلان زيلعي (قوله أو توضع لعذره الخ) محتمزا قوله ولم يطرأ عليه حدث آخر
ووجه النقص فيه كافي البدائع أن هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبطل
والغناط سواء اه (قوله بأن سال احد منخريه) أما الوسال منهم ما جميعا ثم انتطع احدهما فهو على وضوءه
ما بقي الوقت لان طهارته حصلت لهما جميعا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضر بها السيلان ما بقي الوقت فيبقى
هو صاحب عذرا بانخر الآخر وعلى هذا صاحب القروح اذا انتطع السيلان عن بعضها بدائع (قوله
ولو من جدري) بضم الجيم وفتح الدال ط ويحط الشارح في هامش الخزان قوله أو قرحتيه يشمل من
به جدري سال منها ماء فتوضأ ثم سال منها قرحه أخرى فإنه ينتقض لأن الجدري قروح متعددة فصار بمنزلة
بحرين في موضعين من البدن أحدهما لا يرقأ لو توضأ لاجله ثم سال الآخر كما في شرح المنية اه
(قوله فلا تبقى طهارته) جواب أما (قوله أو تغلبه) أي ان لم يمكن رده بالكلمة (قوله ولو بصلاته
مومنا) أي كما اذا سال عند السجود ولم يسئل بدونه فيومئ قائما أو قاعدا وكذا الوسال عند القيام
يصلى قاعدا بخلاف من لو استلقى لم يسئل فإنه لا يصلى مستلقا اه بركوية (قوله وبردته لا يبيى ذاعذر) قال في
البحر متى قدر المعذور على ردة السيلان برباط أو حشو أو كان لوجس لا يسئل ولو قام سال وجب رده وخارج
برده عن أن يكون صاحب عذر ويجب أن يصلى جالسا بجماعة ان سال بالميلان لان ترك السجود اهر من الصلاة
مع الحدث اه واستفد من هذا أن صاحب كى المصحة غير معذور لان مكان ردة الخارج برقعها ط
وهذا اذا كان الخارج منه فيه قوة السيلان بنفسه لو ترك وكان اذا رقعها ينتقض سيلانه أو كان يمكنه ربطه
بما يمنع من السيلان والنس كمن جلد أما اذا كان لا ينتقطع في الوقت برقعها ولا يمكنه الربط المذكور
فهو معذور وقد مناه بقية الكلام في نواقض الوضوء (قوله بخلاف الحائض) لان الشرع اعتبر دم
الميض كخارج حيث جعلها حائضا وكان القياس خلافه لانعدام دم الميض حسا اه حلية وهذا

(وان سال على ثوبه) فوق الدرهم
(جاء ان لا يغسله ان كان لو غلته
تجسس قبل الفراغ منها) أي الصلاة
(والأ) يتجسس قبل فراغه (فلا)
يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى
وكذا امر بوضي لا يسطح ثوبا لا تجب
وقر الدتركه (و) المعدور (انما يبقى
طهارته في الوقت) بشرطين
(اذا) توضع لعذره (و) لم يطرأ عليه
حدث آخر أما اذا) توضع أحدث
آخر وعذره منقطع ثم سال أو توضع
لعذره ثم (طرأ) عليه حدث آخر
بأن سال احد منخريه أو خرج به
أو قرحتيه ولو من جدري ثم سال
الآخر (فلا) تبقى طهارته (فروع)
يجب ردة عذره أو تقليله بقدر
قدرته ولو بصلاته مومنا وبردته
لا يبيى ذاعذر بخلاف الحائض

قال في البرازية اذا قدرت
المستحاضة أو ذوالجرح أو
المنتصد على منع دم بربط وعلى
منع النس بمرقة الربط لم وكان
كالحائض فان لم يقدر على منع
النس فهو ذوعذر اه منه

إذا استعجم بعد نزوله إلى الفرج الخارج كما إذا ذه البركوى لما مر أنه لا يثبت الحيض إلا بالبروز لا بالحساس
به خلافاً للمنفذ فأما حسنه فوضعت الكرسف في الفرج الداخل ومنعته من الخروج فهي طاهرة كالأرجس
المنى في التحسية (قوله لأن معه حدثاً ونجساً). أي بخلاف المقتدى فإن معه انقلابات الرجح وهو حدث
فقط زلزال التعديل جواز عكس هذه الصورة وبه صرح الشارح في باب الامامة لكن صرح في النهر خصالاً
بعدم الجواز وبأن تجزأ اختلاف العذر مانع أقول ويوافقه ما صرح به في السراج والتبيين والفتح وغيرهما
من أن اقتداء المعذور بالمعذور صحيح إن اتحد عذرهما وأوضحه في شرح المنية فراجعه وسيأتى تمامه في محله
إن شاء الله تعالى وهو سبحانه وتعالى اعلم

(باب الانجاس)

أي باب بيان أركان أحكامها وتطهير محالها وقدم المحكية لأنها أقوى لتكون قلعها يمنع جواز
الصلاة اتفاقاً ولا يفسد وجوبها إذا لم يضر بحر عن النهاية أقول فيه أن الحكمية لا تجزأ على الأصح
فإن بقيت عليه لمعة فهو محدث فلا توصف بالقله وقد تسقط بعذر كما مر أقول الطهارة فمن قطعت يده ورجلاه
وبوجهه جراحاً فإنه يصلي بلا وضوء ولا تنجس ولا إعادة عليه (قوله بفقتين) كذا في العناية ثم قال وهو
كل مستقذر وهو في الأصل مصدر ثم استعمل أيضاً اهـ لكن الصحيح ما قاله تاج الشريعة أنه جمع
نجس بكسر الجيم لما في العباب النجس ضد الطاهر والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس بنجس كشمع بشمع
وكرم بكرم وإذا قلت رجل نجس بكسر الجيم ثبتت وجعت وبقتها لم تنجس ولم يجمع وتقول رجل ورجلان ورجال
واحدة ونساء نجس اهـ وقامه في شرح الهداية للعيني وحاصله أن الانجاس ليس جمعاً لمفتوح الجيم بل
لمكسورها (قوله بيم الحقيقي والحكمي) والنجس يخص الأول والحدث الثاني بحر فلو قال المصنف
رفع خبث بدل قوله رفع نجاسة حقيقية كان أخصر اهـ ح (قوله يجوز الخ) عبر بالجواز لأنه أطلق في قوله
عن محلها ولم يقيد ببدن المصلي وثوبه ومكانه كما قيده في الهداية فغير بالوجوب ولأن المقصود كما قال
ابن الكمال بيان جواز الطهارة بما ذكر أي من الماء وكل مانع الخ لا يمان وجوبه أحالة الصلاة فإنه من
مسائل باب شروط الصلاة اهـ على أن الوجوب كما قال في الفتح متبديلاً لما كان وما إذا لم يرتكب ما هو أشد
حتى لو لم يتمكن من إراقتها الإبقاء عورته للناس يصلي معها لأن كشف العورة أشد فلا بد إياها الإزالة فسق
أذن استلزم بين محظورين عليه أن يرتكب أحدهما اهـ وقدم الشارح في الغسل من الجنابة أنه لا يدهه
وإن رآه الناس وقد سئما فيه من البحث هناك (قوله ولو ناء أو ماء كولا) أي كقصعة وأدهان وهذا
حيث استمكن لقوله آخر الباب حنطة طيقت في خبز لا تظهر أبداً (قوله أولاً) كالأوتنجس طرف من ثوبه
وتنسيه في غسل طرفه ولو بلا تحرك كاستأني متاع ما فيه من الكلام (قوله بجماء) يستغنى منه الماء
المشكوك على أحد القولين كما مر في الأسائر (قوله به يفتي) أي خلافاً للمنفذ لأنه لا يميز إزالة النجاسة
الحقيقية إلا بالماء المطاق بحر لكن فيه أنهم ذكروا أن الطهارة بانقلاب العين قول محمد تأمل (قوله وبكل
مانع) أي سائل يخرج الجسامة كالتنج قبل ذوبه فأفاده ط (تنبيه) صرح في الحلية في بحث الاستنجاء بأنه
تكره إزالة النجاسة بالمانع المذكور لما فيه من إضاعة المال عند عدم الضرورة (قوله طاهر) فبول ما يؤكل
لا يظهر محلى النجاسة اتفاقاً بل ولا يزال حكم الغلظة في المختار فلو غسل به الدم بقيت نجاسة الدم
لأنه ما ازداد النوب به الاشرألو وحلف ما فيه دم أي نجاسة دم يحنث وعلى الضعيف لا وكذا الحكم في الماء
المستعمل على القول بنجاسته وتماه في النهر (قوله قالع) أي حزيل (قوله بنعصر بالعصر) تفسير
لقالع لا قيد آخر اهـ ح (قوله تطهر اصبع الخ) عبارة البحر وعلى هذا فترعوا طهارة الندى إذا قاء
عليه الوارد ثم رضعه حتى زال اثره و كذا إذا انحس اصبعه من نجاسة حتى ذهب الاثر وشرب خرا ثم تردد
ريشه في غيبه مراراً طهر حتى رصلي يحنث وعلى قول محمد لا اهـ وقد مناهى الأسائر عن الحلية أنه لا بد أن يزول
اثر الخمر عن الريق في كل مرة وفي الفتح صبي ارتضع ثم قاء فاصاب ثياب الامة ان كان ملء القسم فنجس
فإذا زاد على قدر الدرهم منع وروى الحسن عن الامام أنه لا يمنع ما لم يفتش لأنه لم يتغير من كل وجهه
وهو الصحيح وقد سئما في طهارته (قوله من بل) لم يقل مطهر لما علمت من أن بول الماء كولا لا يطهر

ولا يصلي من به انقلابات رجح خلاف
من به سلس بول لأن معه حدثاً
ونجساً

(باب الانجاس)

جمع نجس بفقتين وهو لغة بيم
الحقيقي والحكمي وعرفا يحنث
بالأول يجوز رفع نجاسة حقيقية
عن محلها ولو ناء أو ماء كولا علم
محلها أولاً (جماء ولو مستعملاً)
به يفتي (وبكل مانع طاهر قانع)
لنجاسة بنعصر بالعصر (كحل)
وماء ورد حتى الريق فطهر
اصبع وندى نجس بنجس ثلاثاً
(بخلاف فحولين) كزيت لانه
غير قانع وما قيل ان اللبن وبول
ما يؤكل من بول

اتفاقا وانما الخلاف في ازالته للنجاسة الكائنة (قوله خلاف المختار) وعلى صفته فالمراد بالابن المالدسومة
 فيه بحر (قوله وبطهر خفف ونحوه) احتراز عن الثوب والبدن فلا يظهر ان بالذلك الاثني المني وتمايه
 في البحر وأطلقه فشمع ما اذا اصاب النجس موضع الوطء وما فوقه وهو الصحيح كما في حاشية الجوى
 (قوله كنعل) ومثله المقروء اه ح عن القهستاني والجوى اى من غير جانب الشعر وقيد المنع في النهر
 بخير الرقن ولم اره لغيره وأما قول البحر قيده ابو يوسف بتغير الرقن فالمراد به النجس ذو الجرم ومثله في المعراج
 بالجرم والبول فالضيق في عبارة البحر للنجس لا للنعل (قوله بدى جرم) اى وان كان رطبا على قول الثاني
 وعليه اكثر المشايخ وهو الاصح المختار وعليه الفتوى لعموم البلوى لا لطلاق حديث ابى داردا اياه احكم
 المسجد فليظن فان رأى في نعله اذى او قدر اذ لم يمسحه ولم يصل فيهما كما في البحر وغيره (قوله هو كل ما يرى
 بعد الجفاف) اى على ظاهر الخلف كالغذرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف فليس بدى جرم بحر وبأى تمامه
 قريبا (قوله ولو من غيرها) اى ولو كان الجرم المرفى من غير النجاسة (قوله كيمر ويول الخ) اى بأن ابن
 الخلف يخمّر فشمى به على رمل او رما د فاستجدسحه بالارض حتى تنظر طهر وهو الصحيح بحر عن الزيايى
 أقول ومفاده أن الخمر والبول ليس بدى جرم مع انه قد يرى اثره بعد الجفاف فالمراد بدى الجرم ما تكون ذاته
 مشاهدة بنجس البصر وبغيره ما لا تكون كذلك كما سئذ كره مع ما فيه من البحث عند قوله ركذا يظهر محل نجاسة
 مرئية (قوله بذلك) اى بأن سحبه على الارض مسحا قويا ط ومثل ذلك الحلك والحلت على ما في الجامع
 الصغير وفي المغرب الحلت للتشرب باليد والعود (قوله يزول به اثرها) اى الا أن يشق زواله نهر (قوله
 والاجر لها) اى وان كانت النجاسة المفهومة من المقام لاجر لها (قوله فيغسل) اى الخلف
 قال في الذخيرة والمختار أن يغسل ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب النداء ولا يشترط
 اليس (قوله صقيل) احترازه عن نحو الحديد اذا كان عليه صدأ أو منة وشا وبقوله لا مسام له عن الثوب
 الصقيل فان له مساما ح عن البحر (قوله وآية مدهونة) اى كالزبدية الصينية جليلة (قوله او خراطى)
 بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة بعدها ألف وكسر الفاء المهملة آخر داء مشددة نسبة الى الخراط وهو خشب
 يخرطه الخراط فيصير صلا كالمراة ح (قوله بمسح) متعلق بطهر وانما اكتفى بالمسح لان اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيف وفهم ثم يسمونهم اوبصالون معها ولانه لا تتدخلك النجاسة
 وما على ظاهره يزول بالمسح بحر (قوله مطلقا) اى سواء اصابه نجس لجرم اولا رطبا كان او باساعلى
 المختار للفتوى شربلاية عن البرهان قال في الحلية والذي يظهر أنها لو اباسة ذات جرم تطهر بالحت والمسح
 بما فيه بل ظاهر من خرقه او غيرها حتى يذهب اثرها مع عينها ولو اباسة ليست بذات جرم كالبول والجرم فالمسح
 بما ذكرناه لا غير ولو رطبة ذات جرم او لا فبالمسح بخرقه مسئلة أولا (تنبيه) بقى ما يظهر بالمسح موضع النجاسة
 في الطهيرة اذا مسحها ثلاث خرق رطبات تطاف اجزاء عن الغسل وأقره في الفتح وقاس عليه ما حوّل محل
 القصد اذا تاطخ ويخاف من الاسالة السريان الى النقب قال في البحر وهو يقتضى تفصيل مسألة المحاجم
 بما اذا خاف من الاسالة ضررا والمتقول مطلق اه اقول وقد نقل في القصة عن نجم الاثمة الا كفاء في المسح
 مرة واحدة اذا زال بها الدم لكن في الخاتمة لو مسح موضع النجاسة بثلاث خرق مبلولة يجوز ان كان الماء
 متقاطرا اه والظاهر أن هذا مبني على قول ابى يوسف في المسألة بل يزوم الغسل كما نقله عنه في الحلية
 عن المحيط يدل عليه ما في الخاتمة قبل هذه المسألة عن ابى جعفر على بدنه نجاسة فمسحها بخرق مبلولة ثلاثا
 يطهر لو الماء متقاطر على بدنه اه فانه مع التقاطر يكون غسلا لا مسحاً ما في الوالوية اصابه نجاسة
 قبل يده ثلاثا ومسحها ان كانت البسلة من يده متقاطرة جاز لانه يكون غسلا والا فلا (قوله بخلاف
 نحو براط) اى وحصير وثوب وبدن ثماليس ارضا ولا متصلا بها اتصال قرار (قوله ييسها) لما في سنن ابى
 داود باب طهور الارض اذا يست وشاق يسند عن ابن عمر قال كنت ايت في المسجد في عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وكنت شاياعز باو كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكرهوا يرشون شيئا من ذلك اه
 ولواريد تطهيرها عاجلا يص عليها الماء ثلاث مرات وتجفف في كل مرة بخرق طاهرة وكذلك الوصب
 عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة شرح المنية وقع وهل الماء في الصورة الثانية نجس لم طاهر يفهم

قوله ولصل فيهما هكذا يخطه
 ولعله فيها أى النعل ولا يحرر لفظ
 الحديث تأمل اه معجده

خلاف المختار (و يظهر حنف

ونحوه) كنعل (نجس بدى جرم)
 هو كل ما يرى بعد الجفاف ولو من

غيرها كيمر ويول اصابه تراب
 به يفتى (بذلك) يزول به اثرها

(والا) جرم لها كبول (فيغسل

(و) يطهر (صقيل) لا مسام له

(كمرأة) وظفر وعظم وزجاج وآية

مدهونة أو خراطى وصفائح

اقصة غير منقوشة (بمسح يزل

بها اثرها) مطلقا به يفتى (و) تظهر

(ارض) بخلاف نحو براط

(ييسها)

قوله فان له مساما هكذا يخطه

ولصل صوابه مسام بحذف

الالف لكونه على صيغة منتهى

الوجع كالا يفتى له معجده

من قول الجرحب عليها الماء كثيرا ثم تركها حتى نشفت طهرت انه نجس لانه علق طهارتها بنشائها اي يسهل
وبه صرح في التارخانية عن آخنة حيث قال ويتنجس الموضع الذي انتقل الماء اليه وفي البدائع ما يدل عليه
والذاهر ان هذا حيث لم يصر للماء جاريا عرفا أما لو جرى بعد انفصاله عن محلها ولم يظهر فيه اثر خافيه في
أن يكون طاهر الان الجارى لا ينجس وان لم يكن له مدد ما لم يظهر فيه الاثر يدل عليه ما في الذخيرة
وعن الحسن بن ابي مطيع اذا صب عليها الماء فجري قدر ذراع طهرت الارض والماء طاهر بمزلة الماء
الجارى وفي المتن اصحاب المطر غالبا وجرى عليها فذلك مطهر لها ولو قليلا لم يجر عليها لم تطهر فغسل قدميه
وخفيه يريد به اذا كان المطر قليلا وشى عليها اه فهذا نص في المقصود ولله الحمد وسنذكر آخر الفصل
تمام ذلك (قوله أي جفافها) المراد به ذهاب الندوة وفسر الشارح به لانه المشروط دون اليبس كما دلت
عليه عبارات الفقهاء فاستثنى وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة (قوله ولو برىح) اشار الى أن تقييد
الهنداية وشبهها بالشمس اتفاقا فانه لا فرق بين الجفاف بالشمس أو بالرياح كما في المنفخ وغيره (قوله
كأن وريح) ادخلت المصنف الطم وبه صرح في البحر والذخيرة وغيرهما (قوله وله الطهورية)
لان الصبيد علم قبل التجسس طاهر او طهور او بالتجسس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا احدهما اعني
التطهير فيبقى الآخر على ما علم من زواله واذا لم يكن طهورا لا يتيمم به اه فتح (قوله مفروش) أما لو موضوعا
غير مثبت فيه ما ينقل ويجوز فلا بد من الغسل لان الطهارة بالجفاف انما وردت في الارض ومثل هذا لا يسمى
ارضا عرفا ولذا لا يدخل في بيع الارض حكما لعدم اتصالها بها على جهة القرار فلا يلحق بها شارح المنية زاد
في الحلية واذا قلع المفروش بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان قلت والاشبه عدم العود اه وفي البحر
عن الخلاصة انه المختار (قوله بالخاء) أي المعجمة المضمومة والصاد المهملة المشددة (قوله تحجيرة
سطح) من الجبر بالفتح وهو المنع وفسره في الدرر تبعا لصدور الشريعة بالستر التي تكون على السطوح أي
لانها تمنع من النظر الى من هو خلفها وفسره في المغرب والصحاح باليت من القصب (قوله وكلا) بوزن جبل
قال في المغرب هو اسم لما رعاه الدواب رطبا كان او يابسا (قوله وكذا الخ) ومثله الحصاد اذا كان
متداخلا في الارض كما في المنية وفي التارخانية أما اذا كان على وجه الارض لا يظهر اه والظاهر ان
التراب لا يقييد بذلك والالزم تقييد الارض التي تظهر باليابس بالاتراب عليها تأمل (قوله الاجرا خشنا
الخ) في الخانية ما نصه الحجر اذا أصابته النجاسة ان كان حجرا يتشرب النجاسة كحجر الرحي يكون يسه طهارة
وان كان لا يتشرب لا يطهر الا بالغسل اه ومثله في البحر ويبحث فيه في شرح المنية فقال هذا بناء
على أن النص الوارد في الارض معقول المعنى لان الارض تجذب النجاسة والهواء يحفظها فبقاس عليه
ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولما كان يلزم منه أن يطهر اللبن والاجر بالجفاف وذهاب
الاثروان كان منفصلا عن الارض لوجود التشرب والاجتذاب اه وعن هذا استظهر في الحلية حمل
ما في الخانية على الحجر المفروش دون الموضوع وهذا هو المتبادر من عبارة الشرع لانه لا يرد عليه انه
لا يظهر فرق حيث يذوق الخشن وغيره فالاولى حمله على المنفصل كما هو المفهوم المتبادر من عبارة الخانية
والبحر ويجاب عما يجبه في شرح المنية بأن اللبن والاجر قد خرجا بالطبخ والصنعة عن ماهيتهما
الاصلية بخلاف الحجر فانه على اصل خلقته فأشبهه الارض بأصله وأشبهه غيرها بانفصاله عنها فقلنا اذا كان
خشنا فهو في حكم الارض لانه يتشرب النجاسة وان كان امس فهو في حكم غيرها لانه لا يتشرب النجاسة
والله اعلم (قوله بفرك) هو الحك باليد حتى تقتت بجر (قوله ولا يضر بقاء اثره) أي كبقائه بعد الغسل
بجر (قوله ان يطهر رأس حشفة) قيل هو تقييد أيضا بما اذا لم يسهقه مذى فان سبهقه فلا يطهر الا بالغسل
وعن هذا قال شمس الأئمة الحلواني مسألة المني مشكلة لان كل خل يعذى ثم يني الا أن يقال انه مغلوب بالمني
مستهلك فيه فيجعل تبعا اه وهذا ظاهر فانه اذا كان كل خل في حكمه وقد طهره الشرع بالفرك يابسا يلزم انه
اعتبر مستهلكا للضرورة بخلاف ما اذا بال فلم يستنج بالماء حتى امضى لعدم المجيء اه فتح وما في البحر
من أن طاهر المتون الاطلاق فان للمني لم يصف عنه الا لكونه مستهلكا للضرورة فكذلك البول رده في النهر
بأن الاصل أن لا يجعل النجس تبعا لغيره بالبدليل وقد قام في المذي دون البول اه قال الشيخ امامه اعل وهو

أي جفافها ولو برىح (وذخا)

اثرها) كأن وريح (د) اجل

(صلاة) عليها (لا يتيمم) بها لان

المشروط لها الطهارة وله الطهورية

(و) حكم (أجر) ونحوه كبن

(مفروش وخص) بالخاء تحجيرة

سطح (وشجر وكلا قائمين في ارض

كذلك) أي كارض فيطهر

بجفاف وكذا كل ما كان تابسا

فيها لاخذ حكمها باتصالها بها

فان منفصل يغسل لا غير الاجرا

خشنا كحصى فكأرض (ويطهر

مني) أي محله (بابس بفرك) ولا

يضر بقاء أثره (ان يطهر رأسه

حشفة)

وجبه كذا يعني اه وقال العلامة نوح والحجة أن المذنب انما عني عنه ضرورة لا للاستهلال ثم اطال في رد ما
في حاشية الخ جلبي من أن اللانق بحال المسلم أن لا يكتب بالفرك في المني ايه الان القيود المعتبرة فيه مما يستحيل
رعيتها عادة فراجع (قوله) كأن كان مستنجبا بما أي بعد البول واحترز عن الاستنجاء بالجرا لانه متقال
لنجاسة لا ذائع اها كما مر في مسألة البثر قال في شرح المنية ولو بال ولم يستنج بالماء قبل لا يظهر المني الخارج
بعده بالفرك قاله ابو اسحق الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم يتشر البول على رأس
الذكر ولم يجاوز الثقب يظهر به وكذا ان اتشر ولو كان خرج المني دفقا لانه لم يوجد مدروره على البول
الخارج ولا اثر لمدروره عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته اه وحاصله كما قال نوح افسدى اما أن يتشر
كل من البول والمني اولا ولا البول فقط او المني فقط في الاول لا يظهر بالفرك وفي الثلاثة الاخيرة
يظهر (قوله) لتلوثه بالنجس قد يقال بناء على القول المأثور آتيا انه اذا خرج المني ولم يتشر على رأس
الذكر لا تلوث فيه اناده ط (قوله) برطوبة الفرج أي الداخل بدليل قوله اوج وأما رطوبة الفرج الخارج
فطاهرة اتفاقا اه ح وفي منهاج الامام النووي رطوبة الفرج ليست بنجسة في الاصح قال ابن حجر في شرحه
وهي ماء ابيض متردد بين المذني والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب
غسله فانه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد
او قبيله اه وسند كفي آخر باب الاستنجاء أن رطوبة الولد طاهرة وكذا السخلة والبيضة (قوله) اما عنده
أي عند الامام وطاهر كلامه في آخر الفصل الا أني انه المتمد (قوله) ولا رأسها طاهرا او مانعة الخلق
مخوذة الجمع فيصدق بما اذا كان يابساً ورأسها غير طاهر أو رطباً ورأسها طاهر أو لم يكن يابساً ولا رأسها طاهر
وفي بعض النسخ بالواو بدل او وهو سهو من النسخ اه ح اقول لا سهو بل غاية ما يلزمه انه تصريح به
الصورة وهو صورة الجمع دون صورتي الانفراد فافهم (قوله) ولو دماغه طاهرا بالعين المهملة اي طريا مغرب
وقاموس اي ولو كانت النجاسة دماغه طاهرا فانها لا تطهر بالاغسل على المشهور لتصريحهم بأن طهارة الثوب
بالفرك انما هو في المني لا في غيره بجر تخافي المجتبى لو أصاب الثوب دم عبيط فبمس خفته طهر كالمني فشاذ
وكذا ما في القهستاني عن التوازل ان الثوب يطهر عن العذرة الغليظة بالفرك قياساً على المني اه ثم لو خرج
المني دماغه طاهراً فانها طاهرة بالفرك (قوله) بالفرق اي في فركه يابساً وغسله طريا (قوله) ومثيها أي المرأة
كما صحه في الخاتبة وهو ظاهر الرواية عندنا كما في مختارات التوازل وجرم في السراج وغيره بخلافه ورجحه
في الحاشية بما حاصله ان كلامهم متفاخر على أن الاكتفاء بالفرك في المني استحسان بالاثرة على خلاف القياس
فلا يلحق به الا ما معناه من كل وجه والنص ورد في مني الرجل ومني المرأة ليس مثله لركته وغلظ مني الرجل
والفرك انما يبرز زوال المفرك او تليده وذلك فيما له جرم والرقيق المائع لا يحصل من فركه هذا العرض فيدخل
مني المرأة اذا كان غليظاً ويخرج مني الرجل اذا كان رقيقاً معارض اه اقول وقد يؤيد ما صحه في الخاتبة
بما صح عن عائشة رضي الله عنها كنت احك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصبى ولا خفاء
انه كان من جماع لان الانبياء لا تحتلم فيلزم اختلاط مني المرأة به فيدخل على طهارة مثيها بالفرك بالاثرة
لا بالالحاق فتدر (قوله) كما يجتبه الباقي لعله في شرحه على النجاسة وأما في شرحه على المني فلم يجد فيه
وسبقه الى ذلك التهستاني فقال والمني شامل لكل حيوان فينبغي أن يظهر به اه اي بالفرك وفي حاشية
ابن السعد لافرق بين مني الآدمي وغيره كما في النيسب والتهستاني ايضاً خلافاً لما نقله الجوى عن
السمرقندي من تقييده مني الآدمي اه اقول المنقول في البحر والتاريخ ان مني كل حيوان نجس وأما
عدم التفرق في التطهير فمحتاج الى نقل وما مر عن السمرقندي من تقيده واذا قال ح ان الرخصة وردت في مني
الآدمي على خلاف انقياس فلا يقاس عليه غيره فان الحق دلالة يحتاج الى بيان أن مني غير الآدمي خصوصاً
مني الخنزير والكلب والصيل الداخل في عموم كلامه في معنى مني الآدمي ودونه خطر القناد اه ورأيت
في بعض الهوامش عن شرح النجاة للبرجندي انه قال قد ذكرنا أن الحكمة في تطهير الثوب من المني بالفرك عموم
البلوى وعدم تدخله الثوب في النظر الى الاثر لا يكون حكمه غيره من سائر الحيوانات كذلك اه (تنبيه)
نجاسة المني عندنا منقصة سراج والعلقة والمضغة بحسان كالمني نهاية وفيه كذا الولد اذا لم يستحل لما

كان كان مستنجبا بما عني
المجتبى أو لم يفرغ فأثر لم يظهر
الاغسله لتلوثه بالنجس انتهى
أي برطوبة الفرج فيكون مفترعا
على قوله بما نجاستها أما عنده
قهي طاهرة كسائر رطوبات البدن
بجوهره (واته) يكن يابساً أولاً
رأسها طاهراً (فيغسل) كسائر
النجاسات ولو دماغه طاهراً على
المشهور (بلا فرق بين منيه) ولو
رقيقاً لم يضر به (ومثيها) ولا بين
مني آدمي وغيره كما يجتبه الباقي
(ولا يبرئ ثوب) ولو جديداً أو مبطناً
في الاصح (وبدن على الظاهر) من
المذهب ثم هل يعود بنجاسته بعد
فركه المتمد لا

في الخمانية لو سقط في الماء افده وان غسل وكذا الوجه المصل لا تصح صلاته بجر وأما ما نقله في البحر
بعد ذلك عن الفتح من أن العلقه اذا صارت مضغطة تظهر فشكل الألب يحاب بحمله على ما اذا خفت فيه الروح
واستبرزت الحياة الى الولادة تأمل (قوله بغير مائع) أي كالدلك في الخلف والجفاف في الارض والدباغة
الحكمية في الجلد وغوران الماء في البر والمسخ في الصقيل قال في البحر بعد سوق عباراتهم فيها قال المصل أن
التنجيع والاختبار قد اختلف في كل مسألة منها كما ترى فالاولى اعتبار الطهارة في الكل كما يفيد أصحاب
المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل واختاره في الفتح ولا يرد المستغني بالجر اذا دخل الماء فانه ينجسه
لان غير المائع لم يعتبر مطهر في البدن الا في المني اه اي فالجر لا يظهر محل الاستنجاء من البدن وانما هو مقل
فلذا نجس الماء بخلاف ذلك ونحوه فانه مطهر ومقتضاء أن الخلف لو وقع في ماء قليل لا ينجسه ثم رأيت
في التجميع قال ولو ألقى تراب هذه الارض بعد ما جف في الماء حل نجس هو على هاتين الروايتين اه اي فعلى
رواية الطهارة لا ينجس وقد مننا أن الآية اذا تنجست نجفت ثم قلعت فالتحريم عدم العود (قوله وقد أنهيت
في الخزان الخ) ونهنا ذكرنا أن التطهير يكون بغسل وجري الماء على نحو بساط ودخوله من جانب وخروجه
من آخر بحيث يعد جاريا وغسل طرف ثوب نسي محل نجاسته ومسح صقيل ومسح نطع وموضع محجمة
وقصد بثلاث خرق وجفاف ارض وذلك خف وفرك مني واستنجاء بنحو جري تحت ملح وخشبة وتقرن نحو
سمن جامد بأن لا يستوى من ساعته وذكاة ودغ وناروند فظن نجس اقله وقسمه مثلي وغسل وبيع وهبة
واكل لبعضه وانقلاب عين وقلها يجعل اعلى الارض اسفل ونزع بثر وغورانها وغوران قدر الواجب وجريانها
وتخليل خر وكذا تحليلها عندنا وعلى اللحم عند الثاني ونفخ بول صغير عند الشافعي فهذه نيف وثلاثون
وفي بعضها مساحمة اه ووجه المساحمة ما اوضحه في النهر من انه لا ينبغي عند التقور لان السمن الجامد
لم يتنجس كله بل المالى منه فقط ولا قلب الارض لبقاء النجاسة في الاسفل وكذا القسمة والاربعة بعدها وانما
يجوز الانتفاع لوقوع الشك في بقاء النجاسة في الموجود وكذا التدف ومن عده شرط كون النجس مقدارا
قابلا يذهب بالتدف والافلا يظهر كافي البرازية اه اقول ومثل التقور النكت على أن في كثير من هذه المسائل
تداخل ولا ينبغي ذكر نفخ بول الصبي الصغير بالماء لانه ليس مذهبا هذا وقد زاد بعضهم نفخ الروح بناء على
ما قدمناه آنفا عن الفتح وزاد بعضهم القوي كالكسكين اذا موه اى سقى بماء نجس بموه مائة طاهر ثلاثا فطهر
وكذا الحس اليد ونحوها (قوله وغيرت نظم ابن وهبان) حيث قال في فصل المعايمة ملغزا

وأخر دون الفرك والتدف والجفا * ف والنكت قلب العين والغسل يظهر
ولادغ وتخليل ذكاة وتخليل * ولا المسح والنزع الدخول التقور

وزاد شارحها بيتا فقال

واكل وقسم غسل بعض وشمله * وتدغ وغلى بيع بعض تقور

اه وأراد بقوله وآخر الخثر أى مائى آخر من المطهرات غير هذه المذكورات (قوله وثاب العين) كالتحلاب
الخثر لها كاسياتى متنا (قوله الحفر) أى قلب الارض يجعل الاعلى اسفل (قوله وتخليل) أى تحليل الخثر
بالقاء شئ فيها وهو كالتخليل بنفسها وهما دخلا في انقلاب العين كما يعلم من البحر قال في الفتح ولو صب ماء
في خرأ وبالعكس ثم صار دخلا طهر في الصحيح بخلاف ما لو وقعت فيها فأرة ثم اخرجت بعد ما تخللت في الصحيح لانها
تنجست بعد التخليل بخلاف ما لو اخرجت قبله اه وكذا لو وقعت في العصير أو ولغ فيه كلب ثم تخمر ثم تخلل
لا يظهر هو المختار بجر عن الخلاصة وفي الخمانية خرص في قدر الطعام ثم صب فيه الخلل وصار حامضا
بحيث لا يمكن اكله لجوضته وجوضته الخلل لا بأس باكله وعلى هذا كل ما صب فيه الخلل وصار
سلا وكذا لو وقعت فأرة في خر واستخرجت قبل التفسخ ثم صارت خلافا لوبعد لا يحل والخل النجس اذا صب
في خر فصار خلافا لكون نجس لا يتغير واذا ألقى في البحر رغيف او يصل ثم صار الخثر خلافا للصحيح
انه طاهر اه وسياق شئ من ذلك في القروع آخر الفصل الا ترى (قوله ذكاة) أى ذبح حيوان فانه
يظهر الجلد وكذا اللحم ولو من غير ما كول على احد التجميعين كما مر في محله (قوله والدخول) أى دخول
الماء الطاهر في الخوض الصغير النجس مع خروجه من جانب آخر وان قل في الصحيح كما مر (قوله التقور)

وكذا كل ما حكم بطهارته بغير
مائع وقد أنهيت في الخزان
المطهرات الى نيف وثلاثين وغيرت
نظم ابن وهبان فقلت
وغسل ومسح والجفاف يظهر
وشفت وقلب العين والحفر يذكر
ودبغ وتخليل ذكاة وتخلل
وفرك وذلك والدخول التقور

قوله لبعضه تنازع فيه كل من
غسل وبيع وهبة وأكل اه منه

قوله التقور بالغين المجبة بمعنى
غوران البروقول شارح الوهبانية
الآتى تقور هو بالقاف بمعنى
تقوير السمن الجامد اه منه
قوله ونحوه اى هبته من نخل الشئ
وهبه اه منه

أى غوران ماء البتر قدر ما يجب نزحه منها مطهر لها كالزنج كما تقدم (قوله تصرفه في البعض) أى من نحو
 حنطة تجس بغضيا والتصرف بعم الاكل والبيع والهبة والصدقة افاده ح وهذه المسألة ستأتى منا
 وينتفى قييد التصرف بأن يكون بمقدار ما تجس منها أو أكثر لا أقل كما يفيد ما قدمناه في الندف عن البتر
 (قوله ونزحها) أى نزح البتر (قوله ونار) كالوأحرق موضع الدم من رأس الشاة بحرقه ونظائر تأتي
 قريبا ولا تظن أن كل ما دخله النار يظهر كما بلغنى عن بعض الناس أنه يوهم ذلك بل المراد أن ما استحالت به
 النجاسة بالنار أو زال أثرها بها يظهر ولا يقيد ذلك في الميتة بقوله في مواضع (قوله وغلى) أى بالنار كغلى
 الدهن أو الجسم ثلاثا على ماسياى بيانه (قوله غلى بعض) أى بعض نحو يوب تجس شئ منه كاسياى
 الكلام عليه (قوله تقور) أى تقور نحو من ساء من جوانب النجاسة فهو من استعمال مضطر للآزم
 في المتعدى كالتطهارة بمعنى التطهير كما افاده الجوى وخروج الجلامد المانع وهو ما ينضم بعضه الى بعض فانه
 يتجس كله ما لم يبلغ التقدير الكثير على ما مر اه فتح أى بأن كان عشر فى عشر وسياى كيفية تطهيره اذا تنجس
 (قوله ويظهر زيت الخ) قد ذكر هذه المسألة العلامة قاسم في فتاواه وكذا ماسياى متناوشت من مسائل
 التطهير بانقلاب العين وذكر الادلة على ذلك بما لا مزيد عليه وحقق ودقق كما هو دأبه رحمه الله تعالى فلما راجع
 ثم هذه المسألة قد فرق عوا على قول محمد بالطهارة بانقلاب العين الذى عليه الفتوى واختاره أكثر المشايخ
 خلا فالابى يوسف كفى شرح الميتة والفتح وغيرها وبعبارة لا تجبى جعل الدهن النجس فى صابون يفتى بطهارته
 لأنه تغير والتغير يظهر عند محمد ويقتى به للبلوى اه وظاهره أن دهن الميتة كذلك لتغيره بالنجس دون المتنجس
 الا أن يقال هو خاص بالنجس لأن العادة فى الصابون وضع الزيت دون بقية الادحان تأمل ثم رأيت فى شرح
 الميتة ما يؤيد الاول حيث قال وعليه يفتى عوا لوقوع انسان او كلب فى قدر الصابون فصار صابونا يكون طاهرا
 لتبدل الحقيقة اه ثم اعلم أن العلة عند محمد هي التغير وانقلاب الحقيقة وأنه يقتى به للبلوى كما علم بما مر
 ومقتضاه عدم اختصاص ذلك بالحكم بالصابون فدخل فيه كل ما كان فيه تغير وانقلاب حقيقة وكان فى بلوى
 عامة فيقال كذلك فى الدبس المطبوخ اذا كان زيبه متنجسا ولا سيما أن الفاريد دخله فيبول ويعرف فيه وقد
 يموت فيه وقد بحث كذلك بعض شيوخ مشايخنا فقال وعلى هذا اذا تجس اللحم ثم صار طهيته يظهر
 خصوصاً وقد عمت به البلوى وقاسه على ما اذا وقع عصفور فى بئر حتى صار طينا لا يلزم اخراجه لاستحالة قلت
 لكن قد يقال ان الدبس ليس فيه انقلاب حقيقة لأنه عصير جدد الطبخ وكذا اللحم اذا درس واختلف دهنه
 بأجزائه فبقيت تغير وصف فقط كبن صار جينا وبر صار طينا وطحين صار خيرا بخلاف شجر صار خرا ولا حجار
 وقع فى ملحمة فصار ملحما وكذا دردى صار طرطيرا وعدرة صارت رمادا او حادة فإن ذلك كله انقلاب حقيقة
 الى حقيقة اخرى لا يجوز انقلاب وصف كاسياى والله اعلم (قوله رش بماء نجس) أى اوبال فيه صبى او مسح
 بجزءه مثلا نجبة حلية (قوله لا بأس بالخيزفية) أى بعد ذهاب البلبة النجسة بالنار ولا تجس كفى الخلية
 (قوله ذكره الحلبي) وعلا بقوله لا ضحلال النجاسة بالنار وزوال أثرها (قوله وعنى الشارع) فيه تغيير
 للفظ المتن لأنه كان مبنيا للمجهول لئلا يفتى فيه التنبه على أن ذلك مروي لا محض قاس فقط قال فى شرح
 الميتة ولنا أن التليل عفوا جاعا اذا استجاب بالجر كفى بالاجاع وهو لا يستأصل النجاسة والتقدير بالدرهم
 مروي عن عمر وعلى وابن مسعود وهو ما لا يعرف بالراى فيجعل على الجماع اه وفى الحلية التقدير بالدرهم
 وقع على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث من الدبر كما افاده ابراهيم النخعي بقوله انهم استكرهوا ذكر
 المقاعد فى مجالسهم فكثروا عنه بالدرهم وبعضه ما ذكره المشايخ عن عمر أنه سئل عن التليل من النجاسة
 فى النوب فقال اذا كن مثل ظفري هذا لا ينجع جواز الصلاة قالوا وظفره كن قريبا من كفنا (قوله وان ذكره
 شريفا) اشار الى أن العفو عنه بالنسبة الى صحة الصلاة فلا ينافى الاثم كما استنبطه فى البحر من عبارة
 السراج وغوره فى شرح الميتة فانه ذكر ما ذكره الشارع من التصيل وقد نقله أيضا فى الحلية عن الشايخ لكنه
 قال بعده والا قرب أن غسل الدرهم ومادونه مستحب مع العلم به والله يدركه على غسله فتركه حيث خلاف الاولى
 نعم الدرهم غسلا كذا مادونه فتركه اشتد كراهة كاستفاد من غير ما كذب من مشايير كتب المذهب فى الخط
 يكره أن يصلى ومعه قدر درهم او دونه من النجاسة عالما به لا خلافا فى الناس فيه زاد فى مختارات النوازل قادرا

تصرفه في البعض ندف ونزحها
 ونار وغلى غسل بعض تقور
 (و) يطهر (زيت) تجس (بجمع)
 صابونا به يقتى للبلوى كسوروش
 بماء نجس لا بأس بالخيزفية (كطين)
 تجس فجعل منه كوز بعد جعله
 على النار يطهر ان لم يظهر فيه
 أثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي
 (وعنى) الشارع (عن قدر درهم)
 وان كره شريفا فيجب غسله
 ومادونه تنزه فيسقى

قوله قالوا الخ بقره ما قالوا فى علم
 الكوب انه يجل اذا كان عرض
 اربع اصابع قبل المراد من اصابع
 السلف كاصابع عمر رضى الله عنه
 فانها قدر شريفا اه منه

على ازالته وحديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم لم يثبت ولو ثبت حل على استحباب الاعادة فوقيما بينه وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل المخرج بعد الاستحجام من سقوط قدر الدرهم من النجاسة مطلقا اه ملخصا اقول ويؤيده قوله في الفتح والصلاة مكروهة مع ما لا يمنع حتى قيل لو علم قليل النجاسة عليه في الصلاة يرفضها لم يخف فوت الوقت واجماعته اه ومثله في النهاية والمحيط كما في البحر فقد سوى بين الدرهم وما دونه في الكراهة ورفض الصلاة ومعلوم أن ما دونه لا يكره تحريما اذا قائل به فالتسوية في اصل الكراهة التزجية وان تفاوتت فيم ما يؤيده تعليل المحيط للكراهة باختلاف الناس فيه اذا لا يستلزم التحريم وفي التفت ما نصه فالواجبة اذا كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم والنافذة اذا كانت مقدار الدرهم وما دونه وما في الخلاصة من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويكفون مسيئا وان اقل فالفضل أن يغسلها ولا يكون مسيئا اه لا يدل على كراهة التحريم في الدرهم اقول الاصوليين ان الاساءة دون الكراهة نعم يدل على تأكد ازالته على ما دونه فيوافق ما مر عن الحلية ولا يخالف ما في الفتح كما لا يخفى ويؤيده الطلاق اصحاب المتون قوا لهم وعنى قدر الدرهم فانه شامل لعدم الاثم فتقدم هذه النقول على ما مر عن البناء مع والله تعالى اعلم (قوله والعبرة لوقت الصلاة) أي لو أصاب ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وقت الصلاة فزاد على الدرهم قبل يمتنع وبه اخذ الاكثرون كما في البحر عن السراج وفي المنية وبه يؤخذ وقال شارحها وتحقيقه أن المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر المتنجس عكس الكيفية فليأمل اه وقيل لا يمنع اعتبارا لوقت الاصابة قال القهستاني وهو المختار وبه يفتي وظاهر الفتح اختياره ايضا وفي الحلية وهو الاشبه عندي واليه مال سيدي عبد الغني وقال فلو كانت ازيد من الدرهم وقت الاصابة ثم جفت خفت فصارت اقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر لو الثوب واحدا بخلاف ما اذا كان ذا طاقين كدرهم متنجس الوجهين اه وما في الحلية من أن الصحيح عدم المنع في الدرهم لانه واحد وفي الخلاصة انه المختار قال في الحلية الحق أن الذي يظهر خلافه لان نفس ما في احد الوجهين لا ينفذ الى الآخر فلم تكن النجاسة متحدة بل متعددة وهو المناط اه (تمة) قال في الفتح وغيره ثم ان ما يعتبر المانع مضافا الى المصلي فلو جلس المصلي او الحمام المتنجس في حجره جازت ملأته الوصبي مستسكا بنفسه لانه هو الحامل لها بخلاف غير المستسك كالرضيع الصغير حيث يصير مضافا اليه ويبحث فيه في الحلية بأنه لا اثر فيما يظهر للاستسكال لان المصلي في المعنى حامل للنجاسة ومن ادعاه فعليه البيان اقول وهو قوي لكن المنقول خلافه وروى بأسناد حسن عن انس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فاذا سجد سجدة ولا يخفى أن الصغير لا يخاف عن النجاسة عادة فهو مؤيد للمنقول (قوله وهو متقال) هذا هو الصحيح وقيل يعتبر في كل زمان درهمه بحر وأفاذا الدرهم هنا غيره في باب الزكاة فانه هناك ما كان كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل (قوله في نجس كفيف) لما اختلف تفسير محمد للدرهم فتارة فصره بعرض الكف وتارة بالمثل اختلف المشايخ فيه ووفقى الهندواني بينهم بما ذكره المصنف واختاره كثير منهم وصححه الزيلعي والزاكدي وأقره في الفتح لان اعمال الروايتين اذا امكن اولى وتعامه في البحر والحلية ومقتضاه أن قدر الدرهم من الكيفية لو كان منسبطا في الثوب اكثر من عرض الكف لا يمنع كذا كره سيدي عبد الغني (قوله له جرم) تفسيره لا كفيف وعدته منه في الهداية الدم وعدته فاذن خان بما ليس له جرم ووفقى في الحلية بحمل الاول على ما اذا كان غليظا والثاني على ما اذا كان رقيقا قال وينبغي أن يكون المني كذلك اه فالمراد بذي الجرم ما نشاهد بالبصر ذاته لا اثره كما مر ويأتى (قوله وهو داخل مفاصل اصابع اليد) قال ملا مسكين وطريق معرفته أن تعرف الماء باليد ثم تبسط فابق من الماء فهو مقدار الكف (قوله من مغلظة) متعلق بقوله عني ط او محذوف صفة لكفيف وريق اي كائنين من نجاسة مغلظة وقال في الدرر متعلق بقدر الدرهم ثم اعلم أن الغلظ من النجاسة عند الامام ماورده فيه نص لم يعارضه نص آخر فان عورضه بنص آخر فخنق كقول ما يؤيد كل لمحس فان حديث استنزها البول يدل على نجاسته وحديث العرين يدل على طهارته وعندهما ما اختلف الاثمة في نجاسته فهو مشفق فالرث مغلط عنده لانه عليه الصلاة والسلام سماه ركسا ولم يعارضه نص آخر وعندهما اختلف لقول مالك بطهارته لعموم البلوى وتعام تحقيقه في المطولات (قوله

وفوقه مبطل فيفرض والعبرة
لوقت الصلاة لا الاصابة على
الاكثر من (وهو متقال)
عشرون قيراطا (في) نجس
(كفيف) له جرم (وعرض مقعر
الكف) وهو داخل مفاصل
اصابع اليد (في رقيق من مغلظة

قوله استنزها البول هكذا
بخطه والمعروف في الحديث
استنزها من البول وليجزر
اه مصححه

كعدرة) غميل للمغلطة (قوله وكذا الخ) يرد عليه الریح فانه ظاهر ط ای على الصحيح وقد نقل
 ان الكلام في الكثيف والريق والریح ليس منهما فليست اوقال ما في كل ما واقعة على النجس لان المراد بيان
 التغلظ (تنبيه) صحيح بعض ائمة الشافعية طهارة بوله صلى الله عليه وسلم وسائر فضلاته وبه قال ابو حنيفة كما نقله
 في المواهب اللدنية عن شرح البخاري للعيني وصرح به البيهقي في شرح الاشياء وقال الحافظ ابن حجر نظارت
 الادلة على ذلك وعدة الاثمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة لمسلا
 على القاري انه قال اختاره كثير من اصحابنا واطال في تحقيقه في شرحه على الثمالي في باب ما جاء في نعطره
 عليه الصلاة والسلام (قوله مغلط) لاحاجة اليه مع قوله كذا ط (قوله لم يطعم) بفتح اليا أي
 لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي بالنضح في بول الصبي ط والجواب عما استدلل به
 في المطولات (قوله الا بول الخفاش) بوزن رمان وهو الوطواط سمي به لصغر عينه وضعف بصره قاموس
 وفي البدائع وغيره بول الخفاش وخرها ليس بنجس لعدم صيانة الثوب والاواني عما لاها يتبول من الهواء
 وهي فارة طيارة فلهذا تبول اه ومقتضاه أن سقوط النجاسة للضرورة وهو متجه على القول بأنه لا يؤكل
 كما عزا في الذخيرة الى بعض المواضع معللا بأن له نابا ومشي عليه في الخائصة لكن نظريه في غاية البيان
 بأن ذا الثاب انما ينهي عنه اذا كان يصطاد بناه اي وهذا ليس كذلك وفي المبتغي قبل يؤكل وقيل لا ونقل
 العبادي من الشافعية عن محمد أنه حلال وعليه فلا اشكال في طهارة بوله وخره وتمامه في الخلية اقول
 وعليه يتشى قول الشارح فظاهر والا كان الاولى أن يقول فحقق عنه فانهم (قوله وكذا بول الفارة الخ) اعلم
 انه ذكر في الخاتمة أن بول الهرة والفارة وخرها نجس في اظهار الروايات يفسد الماء والثوب ولو طعن بعرف الفارة
 مع الحنطة ولم يظهر أثره يعني عن الضرورة وفي الخلاصة اذا باتت الهرة في الاناء او على الثوب نجس وكذا بول
 الفارة وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب اه قال في الفتح وهو حسن لعادة تخمير الاواني وبول
 الفارة في رواية لا بأس به والمشايع على انه نجس لحقة الضرورة بخلاف خرثها فان فيه ضرورة في الحنطة
 اه والحاصل أن ظاهر الرواية نجاسة الكل لكن الضرورة متحققة في بول الهرة في غير المائعات كالنشاب
 وكذا في خره الفارة في نحو الحنطة دون الثياب والمائعات وأما بول الفارة فالضرورة فيه غير متحققة
 الاعلى تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح أن علم الفقيه ولكن عبارة التاترخانية بول الفارة وخرها نجس
 وقيل بولها معفو عنه وعليه الفتوى وفي الحجة الصحيح انه نجس اه ولفظ الفتوى وان كان آكد من لفظ
 الصحيح الا أن القول الثاني هنا تأيد بكونه ظاهر الرواية فاقدمه لكن تقدم في فصل البئر أن الاصح انه لا ينجسه
 وقد يقال ان الضرورة في البئر متحققة بخلاف الاواني لانها تخمر كما مر فتدبر (قوله الا دم شهيد) أي ولو
 مسفوحا كما اقتضاه كلامه وكلام البحر (قوله ما دام عليه) فلو حمله المصلح جازت صلاته الا اذا اصابه منه
 لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته جوى ونحوه في الخلية (قوله وما بقي في اللحم الخ) يوهن أن هذه
 الدماء طاهرة ولو كانت مسفوحة وليس بمردفهي خارجة بقيد المسفوح كما هو سر مع كلام البحر وأفاده ح
 وفي البرازية وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد الثوب اذا خشي
 ولا يفسد القدر للضرورة والاثر فانه كان يرى في برمة عائشة رضي الله عنها صفرة دم العنق والدم الخارج
 من الكبد لو من غيره فنجس وان منه فظاهر وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان منه فطاهر
 والا فلا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الغسل حتى لو طلى به
 وجه الخف وصلح به جاز اه (قوله وما لم يسل) أي من بدن الانسان بحر لكن في حوائش الخوى أن
 التقييد بالانسان اتفاقي لان الظاهر أن غيره كذلك (قوله ودم سمك) لانه ليس بدم حقيقة لانه اذا ليس بيض
 والدم يسود وبشمل السمك الكبير اذا سال منه شيء في ظاهر الرواية بحر (قوله وقتل وبرغوث وبقي) أي
 وان كثر بحر ومنية وفيه تعريض بما عن بعض الشافعية انه لا يعني عن الكثير منه وبشمل ما كان
 في البدن والثوب تعمد اصابته أولا اه حلية وعليه فلو قتل القمل في ثوبه يعني عنه وتمامه في الخلية
 ولو ألقاه في زيت ونحوه لا ينجسه لما مر في كتاب الطهارة من أن موت ما لا تنفس له سائلة في الاناء لا ينجسه
 وفي الخلية البرغوث بالنضم والفتح قليل (قوله كرمان) هو الثمر المعروف (قوله دويبة) بضم ففتح فسكون

مطلبه
 في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم

متجه
 في بول الفارة وبعرها وبول الهرة

كعدرة) آدمي وكذا كل ما خرج
 منه موجب الوضوء أو غسل مغلط
 (وبول غيرها كبول ولو من صغير
 لم يطعم) الا بول الخفاش وخره
 فطاهر وكذا بول الفارة لتعذر
 التحرز عنه وعليه الفتوى كافي
 التاترخانية وسيجيء آخر الكتاب
 أن خره هالا يفسد ما لم يظهر أثره
 وفي الاشياء بول السنور في
 غير أو اني الماء عفو وعليه
 الفتوى (ودم) مسفوح من سائر
 الحيوانات الا دم شهيد ما دام
 عليه وما بقي في لحم مهزول وعروق
 وكبد وطحال وقلب وما لم يسل
 ودم سمك وقتل وبرغوث وبقي
 زاد في السراج وكان وهي كافي
 القاموس كرمات دويبة حمره

للباء المنة وتشد يد الباء الموحدة تصغير دابة (قوله لساعة) أي شديدة السمع وهو العوض وتعامه في ح
 (قوله وخبر) هذا ما في عامة المتون وفي القهستاني عن فتاوى الديناري قال الامام خواهر زاده لخر جمع
 الصلاة وان قلت بخلاف سائر النجاسات اه (قوله وفي باقي الاشربة) أي المسكرة ولون هذا على قول محمد
 المنتجب ط (قوله وفي انهر الاوسط) واستدل بما في المنة صلى وفي توبه دون الكثير الفاحش من السكر
 او المنصف تجزبه في الاصح قال ح وهو نص في التخفيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى الفرع المنصوص
 في المذهب وأما ترجيح صاحب البحر فبحث منه اه قلت لكن في القهستاني وأما سوى الخمر من الاشربة
 المحرمة فغلظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما اه فأفاد أن التخفيف مبنى على قولهما أي لتبوت
 اختلاف الأئمة فان السكر والمنصف وهو الباذق قال بجملة الامام الاوزاعي ويظهر لي التوفيق بين الروايات
 الثلاث بأن رواية التغلظ على قول الامام ورواية التخفيف على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة المباحة
 وينبغي ترجيح التغلظ في الجميع يدل عليه ما في غرر الافكار من كتاب الاشربة حيث قال وهذه الاشربة
 عند محمد وموافقيه كغيره بالاتفاق في الاحكام وبهم نأيت في زماننا اه فقوله بالاتفاق في الاحكام
 يقتضي أنها مغلظة قدبر (قوله لا يذوق) بالذال المجبة أو بالراءى ح عن القسام وس (قوله كبط
 اهلي) أما ان كان يطير ولا يعيش بين الناس فكالحامة يجر عن البرازية وجعله كالحامة موافق لرواية الكرخي
 كما يأتي (قوله ودجاج) بتلث الدال يقع على الذكر والانثى حلية (قوله فان مأكولا) كحما ومصفور
 (قوله فطاهر) وقيل معفون عنه لقليل العموم البلوى والاول اشبه وهو طائر البدائع وانما حلية
 (قوله والافخفف) أي والا يكن مأكولا كالفقير والبارى والحدأة فهو نجس مخفف عنده مغلظة عندهما
 وهذه رواية الهندواني وروى الكرخي أنه طاهر عندهما مغلظة عند محمد وتعامه في البحر ويأتي (قوله وروث
 وخثي) قد منافي فصل البئر أن الروث للقرس والبغل والجار والخثي بكسر فسكون للبق والبقيل والبعر
 للابل والغنم والخثر للطيور والنجل للكلب والعذرة للانسان (قوله فأدبهم ما نجاسة خثر كل حيوان)
 اراد بالنجاسة المغلظة لان الكلام فيها ولا نصراف الاطلاق اليها كما يأتي لقوله وقال لا تخفقه واراد
 بالحيوان ماله روث او خثي اى سواء كان مأكولا كالقرس والبق أو لا كالحمار والاشربة الا دعى وسباع
 البهائم متفق على تغلظه كما في الفتح والبحر وغيرهما فافهم (قوله وفي الشربة ليلية الخ) عزاد فيها الى مواهب
 الرحمن لكن في النكت للعلامة قاسم أن قول الامام بالتغلظ رجه في المبسوط وغيره اه ولذا جرى عليه
 اصحاب المتون (قوله وطهرهما محمد آخر) اى في آخر أمره حين دخل الى مع الخليفة ورأى بلوى الناس
 من امتلاء الطرق والخلجان بها وقاس المشايخ على قوله هذا طين بخارى فتح (قوله وبه قال مالك) فيه انه
 يقول ما اكل لحمه فبوله ورجيعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار ط (قوله كما في الظهيرية) ونصها
 على ما في البحر وان اصابه بول الشاة وبول الا دعى تجعل الخفيفة تبعا للغلظة اه وظاهره ولو ان الخفيفة
 اكثر من الغلظة كما قاله ط قلت لكن في القهستاني فتجمع النجاسة المتفرقة فتجعل الخفيفة غلظة اذا كانت
 نضا او اقل من الغلظة كما في المنة اه ونحوه ما في القنية نصف النجاسة الخفيفة ونصف الغلظة يجمعان
 اه ويمكن أن يقال معنى الاول انه اذا اختلطت الخفيفة بالغلظة جعلت تبعا للغلظة فاذا زادت على الدرهم
 منعت الصلاة كالواختلطت الغلظة بماء طاهر ومعنى الثاني انه اذا كان كل منهما في موضع ولم يبلغ كل منهما
 بافراده القدر المانع فترجح الغلظة لو كانت اكثر او مساوية للخفيفة فاذا زاد مجموعهما على الدرهم منع
 ولو كانت الخفيفة اكثر ترجحت فاذا بلغ مجموعهما ربع الثوب منع والاصل انه ان اختلطت الغلظة مطلقا
 والا فان تساويا او زادت الغلظة فكذلك والاربع الخفيفة فاعتنم هذا التحرير (قوله ثم متى اطلقوا
 النجاسة الخ) اي كاطلاقهم النجاسة في الاسرار النجسة وفي جلد الحية وان كانت مذبوحة لان جلد الحية لا يمحى
 الدباغة اه بجر (قوله فطاهره التغلظ) هو صاحب البحر حيث قال والطاهر أنها مغلظة وأنها المرادة
 عند اطلاقهم (قوله دون) بالرفع نائب فاعل عنى (قوله وتوب) أي ونحوه كالخفيف فانه يعتبر فيه قدر الربع
 والمراد ربع ملدون الكعبين لا ما فوقهما لانه زائد على الخف اه خاتمة (قوله ولو كبر الخ) اعلم انهم اختلفوا
 في كفة اعتبار الربع على ثلاثة احوال فقليل ربع طرف اصابته النجاسة كالذي لا والكم والدخريص ان كان

لساعة فالسكنى اشاعمر
 (وخر) وفي باقي الاشربة روايات
 التغلظ والتخفيف والطهارة
 ورجح في البحر الاول وفي النهر
 الاوسط (وسر) كل طير لا يذوق
 في الهواء كبط اهلي (ودجاج)
 أما ما يذوق فيه فان مأكولا
 فطاهر والافخفف (وروث وخثي)
 فأدبهم ما نجاسة خثر كل حيوان
 غير الطيور وقال مخففة وفي
 الشربة ليلية قولهما اظهر
 وطهرهما محمد آخر البلوى وبهم
 قال مالك (ولو اصابه من) نجاسة
 (غلظة و) نجاسة (خفيفة)
 جعلت الخفيفة تبعا للغلظة
 احتياطاً كما في الظهيرية ثم متى
 اطلقوا النجاسة فطاهره التغلظ
 (وعنى دون ربع) جميع يذوق
 (وتوب) ولو كبر الخاتمة
 ذكره الخاتمة
 قوله والدخريص هو بكسر الدال
 المهملة وسكون الخاء المجبة
 وبالصاد المهملة قبل معرب وقيل
 عربى وهو عند العرب البنيقة
 والدخريص والدخريصة لغة
 والجمع دخريص كما في المصباح اه
 من شرح الشيخ اسماعيل اه منه

المصاب ثوباً ورُبَّ العَصَا المصاب كاليد والرجل ان كان يداً وصحبه في الصفه والمحيط والنجس والسراج
وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل ربع جميع الثوب والبدن وصحبه في المبسوط وهو ما ذكره الشارح وقيل
ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كقوله في الاصلع وهذا أصح ما روى فيه اهـ لكنه قام على الثوب فتد
اختلف التخصيص كما ترى لكن ترجح الاول بأن الفتوى عليه ووفق في الفتح بين الاخيرين بأن المراد اعتبار ربع
الثوب الذي هو عليه سواء كان ساتراً لجميع البدن أو أدنى ما تجوز فيه الصلاة اهـ وهو حسن جداً ولم يتل
القول الاول اصلاً بجر (قوله ورجحه في الهر) أي بأنه ظاهر كلام الكثر وبصحح المبسوط له وبأن المانع
هو الكثير الفاحش ولا شك أن ربع المصاب ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون فاحشاً اهـ اقول تصحيح المبسوط
معارض بتصح غير المراد بالكثير الفاحش ما كثر بالنسبة الى المصاب فربع الثوب كثير بالنسبة الى الثوب
وربع الذيل أو الكتم مثلاً كثيراً بالنسبة الى الذيل أو الكتم وكذا ربع ادنى ثوب تجوز فيه الصلاة كثير بالنسبة
اليه كما صرح بذلك في الفتح (قوله وان قال الخ) فيه نظراً لفظ الفتوى آكد من لفظ الاصح ونحوه من
ومفاده ترجيح القول بربع المصاب وهو مفاد ما مر من البحر لكن اعترضه الخياط الرملي بأن هذا القول يؤدي
الى التشديد لا الى التخفيف فانه قد لا يبلغ ربع المصاب الدرهم فيلزم جعله مانعاً في الخففة مع انه معفو عنه
في المغلطة اذ لو كان المصاب الاثمة من البدن يلزم القول بمنع ربعها على القول بمنع ربع المصاب
اهـ وفيه نظراً لان مقتضى قولهم كاليد والرجل اعتبار كل من اليد والرجل بقمامه عضواً واحداً فلا يلزم
ما قال تأمل (قوله ومنه القرس) أي من المأ كوله وانما عليه ثلاثيه هم انه داخل في غير المأ كوله
عند الامام فيكون مغفلاً لان الامام انما كره له تنزيهاً وتحريراً على اختلاف التخصيص لانه آلة الجهاد لا لانه
له نجس بدليل أن سوره طاهر اتفاقاً كما في البحر (قوله وطهره محمد) التمهيد لبول المأ كوله الشامل
للقرس ح (قوله وصحح) صححه في المبسوط وغيره وهو رواية الكرخي كما مر وروى الهندواني النجاسة
وصححه الزبلي وغيره قال في البحر والاولى اعتماده لما وافقته لم يترن واذا قال في الحلية انه أوجه (قوله ثم
الطفة انما تطهر في غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهورها في الثياب قال في البحر والبدن كالثياب فلذا عم
الشارح لكن الطاهر من كلام الكافي الاحتراز عن الماشعات لا عن خصوص الماء والحاصل أن المانع
معي اصابته بنجاسة خفيفة أو غليظة وان قلت نجس ولا يعتبر فيه ربع ولا درهم نعم تظهر الخفة فيما اذا اصاب
هذا المانع ثوباً أو بدناً فيعتبر فيه الربع كما افاده الرضى واستثنى ح خرطير لا يؤكل بالنسبة الى البئر فانه
لا ينجسها التعذر صونها عنه كما تقدم في البئر (قوله وعني دم سمك) صرح بالفعل إشارة الى أن قول
المصنف ودم سمك الخ معطوف على قوله دون ربع ثوب (قوله والمذهب طهارتها) انما قال ذلك لان المتن
يتقضى نجاستها بناء على ما روى عن ابي يوسف من نجاسة دم السمك الكبير بنجاسة غليظة وسور الخمار والبغل
بنجاسة خفيفة كما ذكره في هاشم الخمرائ والمذهب أن دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وأن سور
هذين طاهر قطعاً والشك في طهوريته فيكون لعابهما طاهراً (قوله وبول انتضخ) أي ترشش وشمل بوله وبول
غيره بجر وكالمول الدم على ثوب القصاب حلية عن الخياط القدسي وطاهر التقييد بالقصاب أي الخياط
انه لا يعني عنه في ثوب غير القصاب لان العلة الضرورية ولا ضرورة غيره وتأمله مع قول البحر المار وشمل بوله
وبول غيره (قوله كرويس ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة احتراز عن المسئلة كما في شرح المنية والفتح (قوله
وكذا جابها الاخر) أي خلافاً لابي جعفر الهندواني حيث منعه بالجانب الاخر وغيره من المشايخ
قالوا لا يعتبر الجانبان واختاره في الكافي حلية فروس الابره غسيل للتقليل كما في القهستاني عن الطائفة
لكن فيه أيضاً عن الكرماني أن هذا ما لم ير على الثوب والاوجب غسله اذا صار بالجمع اكثر من قدر الدرهم
اهـ وكذا انه عليه في شرح المنية فقال والتقييد بعدم ادراك الطرف ذكره المعلى في نوادره عن ابي يوسف
واذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يرد عن غيره منهم تصریح بخلافه يجب أن يعتبر سيما والموضع موضع احتياط
ولا حرج في التكرار عن مثله بخلاف ما لا يرى كسافي اثر ارجل الذباب فان في التكرار عن حرج طاهراً اهـ
اقول الذي يظهر لي أن هذا التقييد موافق لقول الهندواني وقد علمت تصریح غيره من المشايخ بخلافه
لان مقدار الجانب الاخر من الابرة يدركه الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر أن ما في غاية البيان من أن التقييد

ورجحه في التمهيد على التقدير بربع
المصاب كيد وكم وان قال
في الحقائق وعليه الفتوى (من)
نجاسة (مخففة كبول مأ كوله)
ومنه القرس وطهره محمد (وحره
طير) من السباع أو غيرها (غير
مأ كوله) وقيل طاهر وصحح
ثم الخفة انما تطهر في غير الماء
فليحفظ (و) عني (دم سمك ولعاب
بغل وسمك) والمذهب طهارتها
(وبول انتضخ كرويس ابر) وكذا
نجاستها الاخر وان كثيراً بصابة الماء
لنفسه ضرورة

مطلوب
اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم
يصرح غيره بخلافه وجب اتباعه

برؤس الابراحترا عن رؤس المسال هو بجمع الهندي واني اشبه ولعله المراد بما في نوادر المعلى اه وهذا
 عين ما فهمته والله الحمد والمجامل أن في المسألة قولين مبينين على الاختلاف في المراد من قول محمد كروؤس الابرا
 أحدهما انه قد احتز به عن رأسها من الجانب الآخر وعن رؤس المسال ويؤيده رواية المعلى عن ابي يوسف
 من التقيد بما لا يدركه الطرف ثانياً هما انه غير قيد وانما هو قميل للتقليل فيعني عنه سواء كان مقداراً رأسها
 من جانب الخرز أو من جانب الثقب ومنه ما كان كروؤس المسلة وقد علمت انه في الكافي اختار القول الثاني
 ولكن ظاهر المتن والشروح اختيار الاول لان العلة الضرورية قياساً على ما عت به البلوى مما على ارجل
 الذباب فانه يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب قال في النهاية ولا يستطاع الاحتراز عنه ولا يستحسن لاحد
 استعداده ثوب لدخول الخلاء وروى أن محمد بن علي زين العابدين تكلف لبيت الخلاء ثوباً ثم تركه وقال
 لم يتكلف اهـ من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضى الله عنهم اهـ وقد يقال
 ان قول المتن كروؤس الابراحترا بعبارة محمد لا للاحتراز عن الجانب الآخر بل لا للاحتراز لا الهندي واني
 وخالفه غيره من المشايخ معطين بدفع الجرح و لا شك في وجود الجرح في ذلك فلذا اختاره في الكافي اتباعاً
 لما عليه اكثر المشايخ وقال في متن مواهب الرحمن وعني عن رشاش بول كروؤس الابرو قيل يعتبره أى ابو
 يوسف ان رؤى أثره فأفاد بقيل ضعف اعتبار ما يدركه الطرف وهو رواية المعلى السابقة وقد ظهر مما قرناه
 أن الخلاف فيما يرى أثره وهو ما يدركه الطرف وأن الاربع المعفوعة عنده وعدم اعتباره كما مضى عليه الشارح
 وظهر أن المراد به ما كان مثل رأس الابر من الجانب الآخر لا كبر من ذلك وظهر أيضاً أن ما لا يدركه
 الطرف ما كان مثل رؤس الابرو وأرجل الذباب فانه لا يدركه الطرف المعتدل ما لم يقرب اليه جداً أى مع مغارة
 لون الرشاش للون الثوب والاقتداء لا يرى اصلاً ويبقى انه لو شك انه يدركه بالطرف ام لا انه يعنى عنه اتفاقاً لان
 الاصل طهارة الثوب وشك فيما نجسه هذا ما ظهر لي في هذا المحل والله اعلم (قوله نجسه في الاصح) قال
 في الحلية ثم لو وقع هذا الثوب المنتسخ عليه البول مثل رؤس الابرو في الماء القليل هل نجس في الخلاصة عن ابي
 جعفر لقائل أن يقول نجس ولقائل أن يقول لا نجس وهذا فرع مسألة الاستنجاء يعنى لو استنجن بغير الماء ثم
 ابتل ذلك الموضع ثم اصاب من ذلك ثوبه او بدنه فالتحتم ان يتنجس ان كان اكثر من قدر الدرهم اهـ ثم
 ذكر في الحلية عن الكفاية ما يفيد أن الكلام فيما يرى أثره ثم قال وهو المتجه اهـ ويدل عليه ما قدمناه من
 اختيار اكثر المشايخ عدم اعتبار رؤس الابرو من الجانبين خلافاً للهـندي واني وقول الخلاصة المارة المختاراً انه
 نجس ان كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر لان الماء نجسه ما قل وكثر فاذا لم نجس بأقل من الدرهم لا نجس
 بالأكثر منه ثم اعلم أن وقوع الرشاش في الماء ابتداءً مثل وقوع هذا الثوب فيه كما في السراج وغيره هذا وفي
 القهستاني عن الترمذى ان استبان أثره على الثوب بأن تدركه العين أو على الماء بأن يفرج أو يتحرك فلا عبرة
 به وعن الشيخين انه معتبر اهـ وظاهره أن المعتمد عدم اعتبار ما ظهر أثره في الثوب والماء وفي ذلك تأييد لما
 قدمناه فافهم (قوله جوهرية) ومثل في القهستاني وقد قدمناه عن الفيض أيضاً خلافاً لما مضى عليه المصنف
 تعالى في فصل البئر فافهم نعم يؤيده ما نقله القهستاني أنفاً عن الترمذى والله اعلم (قوله لو اتصل وانبط)
 أى ما يصيب الثوب مثل رؤس الابرو كما هو عبارة القسمة ونقلها في الجرافة هم (قوله ينبغي أن يكون
 كالدهن الخ) أى فيكون مانعاً للصلاة ووجه الحاقه بالدهن أن كلا منهما كان أولاً غير مانع ثم منع بعد زيادته
 على الدرهم لكن قد يفرق بينهما بأن البول الذي كروؤس الابراحترا كعدم الضرورة ولم يعتبروا فيه قدر الدرهم
 بدليل ما في الجرائد معفو عنه للضرورة وان امتلا الثوب اهـ ومعلوم أن ما يملأ الثوب يزيد على الدرهم وكذا
 قول الشارح وان كثرت باصابة الماء فانه لا فرق بين كثرة الماء وبين اتساع بعضه وبعضه يظنر ما ليس
 فيه قوة السيلان من الخارج من الجسد فانه ساقط الاعتبار وان كثرت الثوب وقد صرح في الحلية بعين
 ما قلنا فقال ما ليس بكثير من النجاسة منه ما هو مهمل للاعتبار فلا يجتمع بحال وعليه ما في الحاوى
 القدسي أن ما اصاب من رش البول مثل رؤس الابرو ونحوه الدم على ثوب القصاب وما لا ينقض الوضوء من
 بله الجرح أو التيء معفو عنه وان كثروا في المحيط من انه لو اصاب موضع ذلك الرش ماء فانه لا نجسه
 اهـ نعم لو كان الرش مما يدركه بالطرف بأن كان اكبر من رؤس الابرو من الجانب الآخر على ما مر فانه

لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في
 الاصح لان طهارة الماء أكد
 جوهرية وفي القسمة لو اتصل وانبط
 وزاد على قدر الدرهم ينبغي أن
 يكون كالدهن النجس اذا انبط

يجمع وينزع وإن كان في مواضع متفرقة كما يعلم بمقتضى ما عن القهستاني عن الكرماني وفي القهستاني
 أيضاً لو أصاب قدر ما يرى من النجاسة أثواباً عجمية وقصاصاً وسراويل مثلاً منع الصلاة إذا كان بحيث إذا سجع
 ضاراً أكثر من قدر الدرهم اهـ لكن كلام القنبي صريح في أن الذي يجمع وينزع ما كان مثل رؤوس الأبر
 كما قد ساء فريد عليه ما علمه من أن ما كان كذلك فهو مبدراً الاعتبار ولا يتبعه هذا التأويل فافهم واعلم هذا
 التحرير (قوله وطين شارع) مبتدأ خبره قوله عفو والشارع الطريق ط وفي التقيض بين الشارع وعفوان
 ملائمة الثوب للضرورة ولو تخطأ بالعدوات وتجاوز الصلاة معه اهـ وقد سألنا هذا فاسه المشايخ على قول نجد
 آخر إبطاءه الروث والخث ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يقبله الإمام الحلواني كفاً في الخلاصة قال في الحلية
 أي لا يقبل كونه طاهراً وهو متجه إلى التشبيه المنع بالتدوير الفاحش منه الممنع التلي به بحيث يجي ويذهب
 في أيام الأحوال في بلادنا الشامية لعدم انتكالك طريقتها من النجاسة بما لا يمنع من الاحتراز بخلاف من
 لا يميزها أصلاً في هذه الحالة فلا يعنى في حقها حتى أن هذا الأصل في نوب ذلك اهـ أقول والعفو مقيد بما
 إذا لم يظهر فيه أثر النجاسة كما نقله في الفتح عن التميمي وقال القهستاني أنه الصحيح لكن حكى في القنبي قولين
 وارتضاهما أحكى عن أبي نصر الدبوسي أنه طاهر إلا إذا رأى عين النجاسة وقال وهو صحيح من حيث الرواية
 وقريب من حيث المنصوص ثم نقل عن غيره فقال إن غلبت النجاسة لم يجوز ومن غلب الطين فطاهر ثم قال وانه
 حسن عند المنصف دون المعاند اهـ والقول الثاني سبى على القول بأنه إذا اختلط ماء وتراب وأخذهما
 نجس فالعبرة بالغالب وفيه أقوال سأتى في الفروع والحاصل أن الذي ينبغي أنه حيث كان العفو للضرورة وعدم
 امكان الاحتراز أن يقال بالعفو وإن غلبت النجاسة ما لم ير عينها ولو أصابه بلا قصد وكان ممن يذهب
 ويحجى والأفلا ضرورة وقد حكى في القنبي أيضاً قولين فيما لو أبلت قدماء عمارش في الأسواق الغالبة النجاسة
 ثم نقل الله لو أصاب ثوبه طين السوق أو أوالسكة ثم وقع الثوب في الماء تنجس (قوله وبخار نجس) في الفتح مرتب
 الرج بالعدوات وأصاب الثوب إن وجدت رائحتها تنجس لكن نقل في الحلية أن الصحيح أنه لا ينجس وما نصيب
 الثوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح وفي الحلية استنجى بالماء وأخرج منه ربح لا ينجس
 عند عامة المشايخ وهو الأصح وكذا إذا كان سراويله مبتلاً في الخمانية ماء الطابق نجس قياساً بالاستحسان
 وصورته إذا احترق العذرة في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب إنسان لا يفسده استحساناً ما لم يظهر أثر النجاسة
 فيه وكذا الاصطبل إذا كان حازاً أو على كوته طابق أو كان فيه كوز معلق فيه ماء فترشح وكذا الحمام لو فيها
 نجاسات فغرق حيطانها وكواتها وتقاطر قال في الحلية والظاهر العمل بالاستحسان وإذا أقصر عليه
 في الخلاصة والطابق الغطاء العظيم من الزجاج أو اللبن اهـ وقال في شرح المنية والظاهر أن وجه الاستحسان
 فيه الضرورة لتعذر الحرز وعليه فلو استقطرت النجاسة فحاشتها نجاسة لا تنفاه الضرورة فبقى القياس بلا
 معارض وبه يعلم أن ما يستقطر من دردى الخرو وهو المسمى بالعرق في ولاية الروم نجس حرام كسائر أصناف
 الخمر اهـ أقول وأما النوشادر المستجمع من دخان النجاسة فهو طاهر كما يعلم مما مر وأوجه سبدي عند
 الغنى في رسالة سماها الخفاف من بادر إلى حكم النوشادر (قوله وغبار سرقين) بكسر السين أي زبل
 ويقال سرجين كما في القاموس قال في القنبي راقلاً عبرة للغبار النجس إذا وقع في الماء إنما العبرة للتراب اهـ
 ونظمه المصنف في أرجوزته وعاله في شرحها بالضرورة (قوله ومحل كلاب) في المنية منى كلب على الطين
 فوضع رجل قدمه على ذلك الطين تنجس وكذا إذا مشى على ثياب رطب ولو جاهد أقل اهـ قال في شرحه وأهذا
 كله بناء على أن الكلب نجس العين وقد تقدم أن الأصح خلافه ذكره ابن الهمام اهـ ومثله في الحلية (قوله
 واتضح غسالة الخ) ذكر المسألة في شرح المنية الصغير عن الخمانية وقد رأيتها في الخمانية ذكرها في بحث
 الماء المستعمل لكن غسالة النجاسة كغسالة الحدث بناء على القول بنجاسة الماء المستعمل وبذلك لها
 ما قد مناه عن القهستاني عن التبر تاشي وفي الفتح ما ترشش على القاس من غسالة الميت مما لا يمكنه
 الاستماع عنه مادام في علاجه لا ينبغي لعدم البلوى بخلاف الغسلات الثلاث إذا استنعت في موضع
 فأصاب ثوباً نجسه اهـ أي بناء على ما عليه العامة ممن أن نجاسة الميت نجاسة حيث لا حدث كما حرزناه
 في أول فصل البئر واختارنا الثلاث عن الغسالة في المرة الرابعة فانها طاهرة (قوله وماء) مبتدأ خبره

مثله
 في العفو عن طين الشارع

وطين شارع وبخار نجس وبخار
 سرقين ومحل كلاب واتضح
 غسالة لا تظهر مواقع قطرات
 الأثام عفو (وماء) بفتح

مثله
 العرق الذي يستقطر من دردى
 الخمر نجس حرام بخلاف النوشادر

قوله نجس بالكسر ونجس الاول بالفتح قال القهستاني ويجوز فيه الكسر (قوله أي جرى) فسر الورود به
 ليتأتى له التفصيل والخلاف اللذان ذكرهما والا فالورود أعم لأنه يشمل ما إذا جرى عليها وهي على أرض
 أو سطح وما إذا صب فوقها في آنية بدون جريان وأيضاً فإن الجريان أبغ من الصب المذكور فصرح به مع علم حكم
 الصب منه بالاولى دفعاً لتوهم عدم ارادته فافهم نعم كان الاول ابقاء المتري على ظاهره لأنه إشارة الى خلاف
 الشافعي حيث حكم بطهارة الرار دون المورد وأيضاً فإن الجاري فيه تفصيل وهو أنه إذا جرى على نجاسة
 فأذهبها واستهلكها ولم يظهر أثرها فيه فإنه لا ينجس كما قد مناه في طهارة الأرض المتنجسة وتقدم ما يدل عليه
 في باب المياه عند الكلام على تعريف الماء الجاري وتقدم هنالك أن الجاري لا ينجس ما لم يظهر فيه أثر
 النجاسة وأنه يسمى جارياً وإن لم يكن له مدد وأنه لو صب ماء في مزاب فتوضأ به حال جريانه لا ينجس على رواية
 نجاسة المستعمل وأنه لو سال دمر جله مع العصور لا ينجس خلافاً للمحدود وقد مناع الخزانة والطلافة أنا أن ماء
 أحدهما طاهر والاخر نجس فصباً من مكان عال فاختلط في الهواء ثم نزل لا طهر كله ولو أجرى ماء الاناءين
 في الأرض صاراً بمنزلة ماء جار اه وقال في المضيء من فصل الاستنجاء ذكر في الواقيات الحساسة لو أخذ
 الاناء فصب الماء على يده للاستنجاء فوصلت قطرة قول الى الماء النازل قبل أن يصل الى يده قال بعض
 المشايخ لا ينجس لأنه جار فلا يتأثر بذلك قال حسام الدين هذا القول ليس بشئ والالزم أن تكون غسالة
 الاستنجاء غير نجسة قال في المضمرات وفيه نظر والفرق أن الماء على كف المستنجي ليس بجار ولو نزل سلم فأثر
 النجاسة يظهر فيه والجاري إذا ظهر فيه أثر النجاسة صار نجساً والماء النازل من الاناء قبل وصوله الى الكف
 جار ولا يظهر فيه أثر القطرة فالقياس أن لا يصير نجساً وما قاله حسام الدين احتياط اه ويؤيد عدم التنجس
 ما ذكرناه من الترويع والله اعلم وهذا بخلاف مسألة الخيفة فإن الماء الجاري عليها لم يذهب بالنجاسة
 ولم يستهلكها بل هي باقية في محلها وعينها قائمة على أن فيها اختلافاً ولهذا استدرك الشارح بقوله ولكن
 قد مناه أن العبرة لا ترتفع تتم تحرير هذه المسألة فإنك لا تجده في غيره هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب
 (قوله بخيفة في نهر الخ) أي فانها إذا ورد عليها كل الماء أو أكثره فهو نجس ولو أذله فطاهر (قوله
 لكن قد مناه الخ) أي في بحث المياه وقد مناه الكلام في ذلك مستوفى فنذكره بالراجعة (قوله أي
 إذا وردت النجاسة) سواء كانت مجزدة أو معطوبة بثوب ح (قوله على الماء) أي القليل (قوله
 اجماعاً) أي منا ومن الشافعي بخلاف المسألة الاولى كما يظهر قريباً (قوله لكن الخ) استدراك على
 قوله نجس فإنه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب مثلاً فيه كما يتنجس بمجرد وقوع العذرة مثلاً فاحترز
 بالمتنجس عن عين النجاسة كالعذرة أفاده ح (قوله ما لم ينقل) أي الماء أو الثوب المتنجس قال
 في البحر اعلم أن القياس يقتضي نجس الماء بأقل الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان الثوب في اجانة
 وأورد الماء عليه أو بالعكس عندنا فهو طاهر في المحل نجس إذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في الماءين
 اتفاقاً أما الثالث فهو نجس عنده لأن طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت طاهر عندهما إذا انفصل
 والاولى في غسل الثوب نجس وضعه في الاجانة من غير ماء ثم صب الماء عليه لا وضع الماء أو لا خروجه من
 خلاف الامام الشافعي فإنه يقول بنجاسة الماء اه ولا فرق على المعتمد بين الثوب المتنجس والعضو اه
 ط (قوله قدر) بفتح القاف والذال المعجمة والمراد به العذرة والروث كما عبر في المنية (قوله والا)
 أي وان لا نقل أنه لا يكون نجساً وظاهره أن العلة الضرورية وصرح الدرر وغيرها أن العلة هي انقلاب العين
 كما يأتي لكن قد مناه عن المجتبى أن العلة هذه وأن الفتوى على هذا القول للبلوى ففساده أن عموم البلوى علة
 اختيار القول بالطهارة المعلة بانقلاب العين قد يبر (قوله كان جاراً أو خنزيراً) أفاد أن الجار مثال لا قيد
 احترازي وأشار بلا لاقه الى أنه لا يلزم وقوعه وهو حي فإنه لو وقع في المصلحة بعدموته فهو كذلك كما في شرح
 المنية (قوله حاء) يفتح الحاء المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة وبهاء التانيث قال في القاموس الطين
 الاسود المتين ح (قوله لا انقلاب العين) علة للسكول وهذا قول محمد وذكر معه في الذخيرة والمحيط اباحقيقة
 حلية قال في الفتح وكثير من المشايخ اختاروه وهو المختار لان الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة
 وتنقضي الحقيقة بانتفاء بعض أجزائها مفهومها فكيف بالكل فان الملح غير العظم واللحم فاذا صار ملحاً رتب

(ورد) أي جرى (على نجس)
 (نجس) إذا ورد كله أو أكثره ولو
 آذله لا يخيفه في نهر أو نجاسة على
 سطح لكن قد مناه أن العبرة لا اثر
 (كعكسه) أي إذا وردت النجاسة
 على الماء متنجس الماء اجماعاً لكن
 لا ينجسكم بنجاسته إذا لاقى
 المتنجس ما لم ينقل فليحفظ (لا)
 يكون نجساً (رماد قدر) والالزم
 نجاسة الخبز في سائر الامصار
 (و) لا (ملح كان جاراً) أو خنزيراً
 ولا قدر وقع في بئر فصارت حاء
 لانقلاب العين به يفتي

حكم الملح وتطهيره في الشرع السنة نجاسة وتصير علة وهي نجاسة وتصير مضغة قتلها والعصير طاهر وتصير خيرا
 فينجس ويصير خلا فظهر فعرنا أن استحباب العين تستبعر زوال الوصف المرتب عليها اه (تنبيه) يجوز
 أكل ذلك الملح والصلاة على ذلك الرماد كما في النية وغيرها وما فيها من أنه لو وقع ذلك الرماد في الماء فالنجس
 أنه ينجس فليس ينجس إلا على قول أبي يوسف كما ذكره الشارحان (تنبيه آخر) مقتضى ما مر ثبوت انتساب الشيء
 عن حقيقته كالنجاسة إلى المدح وقيل أنه غير ثابت لأن قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق بالمحال والحق
 الأول بمعنى أنه تعالى يخلق بدل النجاسة ذهابا على ما هو رأي المحققين أو بأن يسلب عن أجراء النجاسة الوصف
 الذي به صار نجاسة ويحذف الوصف الذي يصير به ذهابا على ما هو رأي بعض المتكلمين من تنجاس الجوهر
 واسترائها في قبول الصفات والمحال انما هو انقلابه ذهابا مع كونه نجاسة لا امتناع كون الشيء في الزمن
 الواحد نجاسا وذهبا ويدل على ثبوته بأحد هذين الاعتبارين كما اتفق عليه أئمة التفسير قوله تعالى فإذا فرغ
 حية تسعي والابل تل الاعجاز ويتن على هذا القول أن علم الكيمياء الموصول إلى ذلك انقلب يجوز لمن علمه على
 يقيناً أن يعلم ويعمل به أما على القول الثاني فلا لأنه غش وتماهي في تحفة ابن جرير وقد منى في صدر الكتاب
 زيادة على ذلك (قوله ونسئ المحل) بالبناء للجهول ثم إن النسيان يقتضي سبق العلم والطاهر أنه غير قيد
 وأنه لو علم أنه أصاب النوب نجاسة وجهل محلها فالحكم كذلك ولذا عر بعضهم بقوله واشتبه محلها تأمل
 (قوله هو المختار) كذا في الخلاصة والقبض وجرم به في النقاية والرقاية والدرر والمقتى ومقابله القول بالتحريز
 والقول بفسل الكل وعليه منى في الظهيرية ومنية المفتى واختاره في البدائع احتياطاً لأن موضع
 النجاسة غير معلوم وليس العض اولى من البعض اه ويؤيده ما نقله نوح أفندي عن المحيط من أن ما قالوه
 مختاراً لما ذكره هشام عن محمد من أنه لا يجوز التحريز في ثوب واحد اه وعلو القول المختار بوقوع الشك
 بعد الغسل في بقاء النجاسة وقاسوه على ما في السير الكبير إذا فحما حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام
 المانع يقين فلو قتل البعض أخرج حل قتل الباقي للشك في قيام المحرم فكذا هنا واستشكله في الفتح بأن الشك
 الناري لا يرفع حكم اليقين السابق وأحال في تحقيقه وأجاب عنه في شرح النية وأطال في تحقيقه أيضاً وبأن
 ملخصه قريباً (قوله وفي الظهيرية الخ) هذا هو من الشارح تبع فيه الهر وعبارة البحر كذا في الظهيرية
 إذا رأى على ثوبه نجاسة ولا يدري متى أصابته ففيه تناسيم واختلافات واختار عند أبي حنيفة أنه لا يعيد
 إلا الصلاة التي حرفها اه ح (قوله جر) بضم ج جمع جار (قوله خصها الخ) أي يعلم الحكم في غيرها
 بالدلالة ابن كمال (قوله كما مر) أي في الآيات المتقدمة حيث عبر بقوله تصرفه في البعض وهو مطلق ط
 (قوله قسم الخ) الطاهر تقيده بما إذا كان المذهب منه قدر ما تنجس منه ان علم قدره كما تقدمناه (قوله
 لا تحل الخ) أي أنه يحتل كل واحد من التسمين اعنى الباقي والمذهب او المغسول أن تكرر النجاسة فيه لم
 يحكم على أحدهما بعينه بقاء النجاسة فيه وتحقيقه أن الطهارة كانت ثابتة يقيناً للمحل معلوم وهو جميع التراب
 مثلاً ثبت ضد هار هو النجاسة يقيناً للمحل مجعول فاذا غسل بعضه وقع الشك في بقاء ذلك الجهول وعدمه
 لتساوي احتمال البقاء وعدمه فوجب العمل بما كان ثابتاً يقيناً للمحل المعلوم لأن اليقين في محل معلوم لا يزول
 بالشك بخلاف اليقين محل مجعول وعمام تحقيقه في شرح النية الكبير (قوله أماعينها) أشار به إلى فائدة قوله
 محل حيث زاده على عبارة الكثر ولا يرد طهارة الخبر بانقلابها خلا والدم بصيرورته مسكالا عن الشيء
 حقيقته وحقيقة الخبر والدم ذهب وخلفتها حقيقة أخرى وانما يرد ذلك لثبوتنا سقاء حقيقة الخبر والدم مع الحكم
 بطلانها تأمل (قوله بعد جفاف) ظرف لمرئية لا يطهر ح وتيد به لأن جميع النجاسات ترى قبل وتقدم
 أن ماله جرم هو ما يرى بعد الجفاف فهو مساو للمرئية وقد عدته في الهداية والدم وعدته فأنى خان بما لا جرم له
 وتقدمنا عن أخلة التوفيق بعمل الأول على ما إذا كان غليظاً والثاني على ما إذا كان رقيقاً وقال في غاية
 البيان المرئية ما يكون مرئياً بعد الجفاف كلعذرة والدم وغير المرئية ما لا يكون مرئياً بعد الجفاف كالبول
 ونحوه اه وفي تحفة الفتاوى وغيرها المرئية ماله جرم وغيرها ما لا جرم لها كان لهما أن لا
 اه وبه يظهر أن مراد غاية البيان بالمرئية ما يكون ذاته شاهداً بحس البصر وبغيره ما لا يكون كذلك فلا
 يخاف كلام غيره ويرشد إليه أن بعض الأول قد يرى اللون بعد الجفاف أفاده في الحلية وبما اتفق التوفيق

(ونسل طرف ثوب) أو بدن (أصاب)
 نجاسة مثلاً منه ونسئ (المحل) مطهر
 له وان وقع الغسل (بغير تحز)
 هو المختار ثم لو ظهر أنها في طرف
 آخر حل بعيد في الخلاصة نعم وفي
 الظهيرية المختار أنه لا يعيد إلا
 الصلاة التي حرفها (كالربال جر)
 خصها بالغليظ لولها اتفاقاً (على)
 فهو (حطة تدوسها قسم أو غسل
 بعضه) أو ذهب بهمة أو أكل
 أو بيع كجر (حيث يطهر الباقي)
 وكذا المذهب لاحتمال وقوع
 النجس في كل طرف كسالة الثوب
 (وكذا يطهر محل نجاسة) أماعينها
 فلا تقبل الطهارة (مرئية) بعد
 جفاف كدم

المار لا يمكن فيه نظرا لانه يلزم عليه أن الدم الزقيق والبول الذي يرى لونه من النجاسة الغير المرئية وأنه يكتب
 فيها بالغسل ثلاثا بلا اشتراط زوال الاثر مع أن المفهوم من كلامهم أن غير المرئية ما لا يرى له أثرا أصلا لا كتفاتهم
 فيها بمجرد الغسل بخلاف المرئية المشروط فيها زوال الاثر المناسب ما في غاية البيان وأن مراده بالبول
 ما لا لون له والا كان من المرئية (قوله بقلعها) فيه ايماء الى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح على ما يعلم
 من كلام الزياحي حيث ذكر بعد الاطلاق أن اشتراط العصر رواية عن محمد وعليه فحاق في اليد من البلة
 بعد زوال عين النجاسة طاهر تبعا لطهارة اليد في الاستنجاء من الماء المتنجس فانهم يطهران بطهارة المحل تبعا
 بطهارة اليد وعلى هذا اذا اصاب خفيه في الاستنجاء من الماء المتنجس فانهم يطهران بطهارة المحل تبعا
 حيث لم يكن به ما خرق اه ابو السعود عن شيخه (قوله واثرها) يأتي بيانه قريبا (قوله ولو بمرة) يعني أن
 زال عين النجاسة بمرة واحدة يظهر سواء كانت تلك الغسلة الواحدة في ماء جار أو راكد كثيرا وبالصب او في اجانة
 أما الثلاثة الاول فظاهر وأما الاجانة فقد نص عليها في الدرر حيث قال غسل المرئية عن الثوب في اجانة حتى
 زالت طهر اه ح (قوله او بما فوق ثلاث) أي ان لم تزل العين او الاثر بالثلاث يزيد علمه الى أن تزل ما لم يشق
 زوال الاثر (قوله في الاصح) قيد لقوله ولو بمرة قال القهستاني وهذا ظاهر الرواية وقيل بغسل بعد زوالها
 مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي اه (قوله ليعم نحو ذلك وفرك) أي ذلك خف وفرك متى وأراد
 بنحو ونظائر ذلك مما ينزل العين من المظهرات بدون غسل كدخخ جلد ويسأ أرض ومسح سيف لكن يرد عليه
 ما لو جفت على البدن او الثوب وذهب اثرها فقد زالت عنها ومع ذلك لا تظهر وأوجب بأنه قد أشار الى اشتراط
 المطهر بقوله يطهر فقهم منه أنه لا بد من مطهر كذا في الجوهرة وفيه نظر (قوله كاون وريح) الكاف استقصائية
 لان المراد بالآثر هو ما ذكر فقط كما فسره به في البحر والفتح وغيرهما وأما الطعم فلا بد من زواله لان بقاءه
 يدل على بقاء العين كما نقل عن البرجندی واقصر القهستاني على تفسير الاثر بالريح فقط وظاهرة أنه يعني
 عن الرائحة بعد زوال العين وان لم يشق زوالها وفي الجرائد ظاهرا ما في غاية البيان أقول وهو صريح ما نقله
 نوح افندي عن المحيط حيث قال لو غسل الثوب عن الخمر ثلاثا ورائحتها باقية طهر وقيل لا ما لم تزل الرائحة
 (قوله لازم) أي ثابت وهو نعت لآثر (قوله حار) بالحاء المهملة أي مسخن (قوله ونحوه) أي كحرض
 واشنان (قوله بل يطهر الخ) اضرب انتقال ط (قوله بنجس) بكسر الجيم أي متنجس اذ لو كان
 بعين النجاسة ككلام وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر من مسألة الميتة أفاده ح
 (قوله والاولى غسله الخ) اعلم انه ذكر في الميتة انه لو أدخل يده في الدهن النجس او اختضب المرأة بالحناء
 النجس او صبغ الثوب بالصبغ النجس ثم غسل كل ثلاثا طهر ثم ذكر عن المحيط انه يظهر ان غسل الثوب حتى
 يصفو والماء ويسيل ايض اه وفي الخاتمة اذا وقعت النجاسة في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا
 فطهر كما رأه اذا اختضبت بماء نجس اه وذكر مسألة الخناء في موضع آخر مطلقة ايضا ثم قال وينبغي
 أن لا يظهر ما دام يخرج الماء ملوثا بلون الخناء فعلم أن اشتراط صفو الماء اما قول ثان كما يشعر به كلام المحيط أو هو
 تقييد لاطلاق القول الاول وبيان له كما يشعر به قول الخاتمة وينبغي وعلى كل فكلام المحيط والخاتمة يشعر باختيار
 ذلك الشرط وانما اقتصر على ذكره في الفتح هذا وقد ذكر سيدي عبد الغني كلاما حسنا سبقه اليه صاحب الحلية
 وهو أن مسألة الاختضاب او الصبغ بالحناء او الصبغ النجس ونمسه في الدهن النجس مبنية في الاصل
 على احد قولين اما على أن الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه واما على ما روى عن ابي يوسف من أن الدهن
 يطهر بالغسل ثلاثا بأن يجعل في اناء فيصب عليه الماء ثم يرفع ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فانه يظهر وعليه
 الفتوى خلافا لما ذكر في شرح الميتة من أن ذلك على الاول اشتراط في هذه المسألة صفو الماء ليكون اللون الباقي
 اثرا شق زواله فيعني عنه وان كان ربما نقض على ثوب آخر أو ظهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول باشتراط
 غسله ثلاثا بعد صفو الماء ضعيف ومن بنى على الثاني اكتفى بالغسل ثلاثا لان الخناء والصبغ والدهن المتنجسات
 تصير طاهرة بالغسل ثلاثا فلا يشترط بعد ذلك خروج الماء صافيا اه وقد أطال في الحلية في تحقيق ذلك كما هو
 دأبه ثم جنح الى البناء على الاول وقال انه الاشبه فليكن التعويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى أنه ترجيح
 لما في المحيط والخاتمة والفتح فكان على الشارح الجزم به اذ لم نرم من رجع خلافه فافهم ثم قال سيدي عبد الغني

(بقلعها) أي بزوال عينها وأثرها
 ولو بمرة أو بما فوق ثلاث في الاصح
 ولم يقل بغسلها ليعم نحو ذلك وفرك
 (ولا يضر بقاء أثر) كاون وريح
 (لازم) فلا يكلف في ازالته الى
 ماء حار أو صابون ونحوه بل يطهر
 ما صبغ أو خضب بنجس بغسله
 ثلاثا والاولى غسله الى أن يصفو
 الماء

مطلق
 في حكم الصبغ والاختضاب بالصبغ
 او الحناء النجسين وفي حكم الوشم

وهذا بخلاف المصبوغ بالدم كالناب الخمر التي تجلب في زمان من ديار بكر فلا تظهر أبدا ما لم يخرج الماء صافيا
ويبقى عن اللون ومن هذا القبيل المصبوغ بالدودة فانها مية يتجمد فيها الدم تجبس ما لم تكن من دود يتولد
في الماء فتكون طاهرة ~~الكن~~ يبعها باطل ولا يضمن متلفها ولا يملك ثمنها بالقبض لان المية ليست بمال اه
ملخصا أقول الذي يظهر أن هذه الدودة ان كانت غير مائة المولد وكان له ادم سائل فهي نجسة والافطاهرة
فلا يحكم بنجاستها قبل العلم بحقيقتها وأما حكم بيعها فانه في جوازها وبيع السرقة لا انتفاع به وكذا بيع
دود القز ويضه لانه مال يضمن به وهو المفقى به وكذا بيع النخل والعلق مع تصريحهم بأنه لا يجوز بيع الهوام
وهذه الدودة عند أهل زمان من اعز الاموال وانفسها والفضة بها اكثر من دود القز وقد سمعت أن الدودة
نوعان نوع منها حيواني يتخنى بالنخل أو بالنجس ونوع منها نباتي والاجود في الصبغ الاول والله أعلم (تنبيه مهم)
يستفاد مما مر حكم الرسم في نحو اليد وهو أنه كالاختصاب او الصبغ بالنجس لانه اذا غرزت اليد أو الشفة
مثلا بارة ثم حشي محلها بكحل او نيلة لم يخسر تجبس الكيل بالدم فاذا جدد الدم والتأم الجرح بقي محله أخضر فاذا
عمل طهر لانه اثر يشق زواله لانه لا يزول الا بسلخ الجلد او جرحه فاذا كان لا يكف بالزالة الاثر الذي يزول بماء
حار او ما يوجب عدم التكليف هنا ولوى وقد صرح به في القنية فقال ولو اتخذ في يده وشمالا يلزمه السلخ اه لكن
في الدخيرة لو أعاد سنبه ثانيا وبنت وقوى فان امسك قلعه فلا ضرر قلعه والافلا وتنجس فيه ولا يترى احدا
من الناس اه أي بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال العلامة البهري ومنه يعلم حكم
الوشمة ولا ريب في عدم جواز كونه اما ما يجامع النجاسة ثم نقل عن شرح المشارق للعلامة الاكل انه قيل
يصير ذلك الموضع نجسا فان لم يمكن ازالته الا بالجرح فان خيف منه الهلاك او فوات عضول فوجب والا وجبت
وبتأخيرها يأثم والرجل والمرأة فيه سواء اه أقول وعليه لرأصاب ماء قليلا او ما تعانجه لكنه لا يغير الاكل
بقيل بقية عدم اعتياده وهو مذهب الشافعية فالظاهر أنه نقل عنهم والفرق بين الوشمة وبين السن على القول
بنجاستها ظاهر فان السن عين النجاسة والوشمة اثر فان ادعى أن بقاء اللون دليل على بقاء العين رد بأن الصبغ
والاختصاب كذلك فلينزعم عدم طهارته وان فرق بأن الوشمة امتزجت باللحم والتأمت معه بخلاف الصبغ فنقول
ان ما تدخل في اللحم لا يؤمر بغسله كالوشمة النجاسة في يده مثلا وما على سطح الجلد مثل الحناء والصبغ وقد
صرحوا بأنه لو اكتمل بكل نجس لا يجب غسله ولا جرح صلى الله عليه وسلم في احد جات فاطمة رضي الله عنها
فأحرقت حصيرا وكادت به حتى التصق بالجرح فاستمسك الدم وفي مفسدات الصلاة من خزانة الفتاوى كسر
عظمه فوصل بعظم الكلب ولا ينزع الا بضر رجاء الصلاة ثم قال لو في يده تصاوير ويوم الناس لانه كره
امامته اه وفي الفتاوى الخيرية من كتاب الصلاة سئل في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه ام
لا أجاب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة والله أعلم اه (قوله الادخن وذلك مية) الاولى أن يقول الاول
دهن مية لان الودك الدهن كافي القاموس (قوله حتى لا يدغ به جلد) أي لا يحل ذلك وان كان لودغ
ثم غسل طهر قال في القنية الكيمخت المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل يطهر ولا يضر بقاء الاثر وفي الخلاصة
واذا دغ الجلد بالدهن تجس يغسل بالماء ويطهر والتشرب عفو اه (قوله بل يستصحب به الخ) ظاهر
ماسباقي في باب البيع الفاسد أنه لا يحل الانتفاع به اصلا وانما هذا في الدهن المتنجس فقط يؤيده ما في
صحح البخاري عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو بمكة ان الله حرم بيع الخمر
والمية والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارايت شعوم المية فانه يطل بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصحب
بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله والامسعمل) أي وان لم يكن الفاسل مكلفا بأن كان صغيرا او مجنونا
يعتبر ظن المستعمل للثوب لانه هو المحتاج اليه زياني (قوله طهارة) بالنصب مفعول ظن (قوله بلا
عدده به فتي) كذا في المنية وظاهره انه لو غلب على ظنه زوال الهامة اجزأه وبه صرح الامام الكرخي
في مختصره واختاره الامام الاسيحاقي وفي غاية البيان أن التقدير بالثلاث ظاهر الرواية وفي السراج اعتبار
غلبة الظن مختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البخاريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان
موسوسا فالثاني اه بجر قال في التبر وهو توفيق حسن اه وعليه جرى صاحب المختار فانه اعتبر غلبة
الظن الا في الموسوس وهو ما مشى عليه المصنف واستحسنه في الحلية وقال وقد مشى الجم الغفير عليه

مطالع
في حكم الوشم
ولا يضر أن يرضه من الادخن وذلك
مبة لانه عين النجاسة حتى لا يدغ
به جلد بل يستصحب به في غير مسجد
(و) يظهر محل (غيره) أي غير
حريمية (بعلبة ظن غاسل) لو مكلفا
والاستعمل (طهارة محلها)
بلا عدي به فتي

في الاستنباء أقول وهذا مبني على تحقق الخلاف وهو أن القول بغلبة الثلق غير القول بالثلاث قال في الحلية
وهو الحق واستشهد له بكلام الجاوي القدسي والمحيط أقول وهو خلاف ما في الكافي مما يقتضي أنهما
قول واحد وعليه مثنى في شرح المنية فقال فعلم بهذا أن المذهب اعتبار غلبة الثلق وأنهما مقدرة بالثلاث
لخصولها بما في الغالب وقطعا الوسوسة وأنه من إقامة السبب الظاهر مقام السبب الذي في الاطلاق على
حقيقته غير كالمقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهداية وغيرها واقتصر عليه في الامداد وهو ظاهر
المتون حيث صرحوا بالثلاث والله أعلم (قوله لموسوس) قدره اختيار المامشي عليه في السراج وغيره بناء
على تحقق الخلاف والافكلام المصنف تعالى الدرر كعبارة الكافي والهداية وغيرها واقتصر عليها في خلافه والموسوس
بكسر الواو لانه محدث بما في ضميره ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له او اليه أي يلقي اليه الوسوسة وهي حديث
النفس كافي المغرب (قوله ثلاثا) قيد للغسل والعصر معا على سبيل التنازع والعصر فقط ويفهم منه تثليث
الغسل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطر لا بعصر مرة اخرى الا بعد أن يغسل اه فوح ثم اشتراط العصر
ثلاثا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد بن عيسى رواية الاصول يكتب في به في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف
انه ليس بشرط شرح المنية (قوله اوسبعا) ذكره في الملتقى والاختيار وهذا على جهة الذب خروجا
من خلاف الامام احمد رحمه الله تعالى ويندب أن تكون احدا من ثواب خروجا من خلاف الشافعي
أيضا لو النجاسة كابية (قوله فيما ينصرف) أي تقييد الطهارة بالعصر انما هو فيما ينصرف ويأتي محترزه متنا
(قوله بحيث لا يقطر) تصوير للمالعة في العصر ط وظاهر اطلاقه أن المالعة فيه شرط في جميع المرات
وجعلها في الدرر شرط للمرة الثالثة فقط وكذا في الايضاح لابن الكمال وصدر الشريعة وكافي النسائي
وعزاه في الحلية الى فتاوى ابي الليث وغيرهما قال وينبغي اشتراطها في كل مرة كما هو ظاهر الحاشية حيث قال
غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة وقوته اكثر من ذلك ولم يبلغ فيه صيانة للثوب لا يجوز اه تأمل
(قوله طهر بالنسبة اليه) لأن كل أحد مكلف بقدرته ووسع ولا يكلف أن يطلب من هو أقوى لعصره فيه شرح
المنية قال في البحر خصوصاً على قول ابي حنيفة ان قدرة الغير غير معتبرة وعليه الفتوى (قوله الاظهر نعم
للضرورة) كذا في النهر عن السراج أي ثلاثا يلزم اضاءة المال قال في البحر لكن اختار في الحاشية عدم الطهارة
اه قلت وبه جزم في الدرر وعليه فالظاهر أنه يعطى حكمه ما لا ينصرف من تثليث الجفاف (قوله بتثليث
جفاف) أي جفاف كل غسل من الغسلات الثلاث وهذا شرط في غير البدن ونحوه أمانه فيقوم مقامه تعالى
الغسل ثلاثا قال في الحلية والظاهر أن كلا من التوالى والجفاف ليس بشرط فيه وقد صرح به في التوازل
وفي الذخيرة ما يوافقه اه وأقره في البحر وفي الحاشية اذا جرى ماء الاستنجاء تحت الخف ولم يدخل فيه لا بأس
به ويظهر الخف تبعا كما قلنا في عروة الارباق اذا أخذها بيد نجسة وغسل يده ثلاثا انظر العروة تبعا لليد (قوله
أي انقطاع تقاطر) زاد القهستاني وذهب النداء وفي التاتارخانية حذو التجفيف أن يصير بحال لا يتبل منه
اليد ولا يشترط صيرورته يابا جدا اه ثم هل يلزم ذهاب اثر شق زواله ذكر في الحلية أن مفاد ما في المنية عن
البحر نعم بخلاف الثوب وقال والفرقة بينهما لا تعري عن شيء اه وأقره في البحر والنهر لكن في شرح المنية
تعقب ما في المحيط ثم قال فالخلاف أن زوال اثر شرط في كل موضع ما لم يشق كمنع ما كان التطهير وبأي شيء كان
فليحفظ ذلك اه ونحوه في حاشية الوافي على الدرر (قوله أي غير منصرف) أي بأن تعذر عصره كالخزف
او عصره كالسباط أفاده في شرح المنية (قوله مما يتشرب النجاسة الخ) حاصله كافي البدائع أن المتنجس
اما أن لا يتشرب فيه أجزاء النجاسة أصلا كالاواني المتخذة من الحجر والخس والخزف العتيق او يتشرب فيه
قليلا كالبدن والخف والتعل او يتشرب كثيرا في الأول طهارته بزوال عين النجاسة المرئية او بالعدد على ما مر
وفي الثاني كذلك لان الماء يستخرج ذلك القليل فيحكم بطهارته وأما في الثالث فان كان مما يمكن عصره كالتياب
فطهارته بالغسل والعصر الى زوال المرئية وفي غيرها يتلصق بها وان كان مما لا ينصرف كالخزف المتخذ من البردي
ونحوه ان علم أنه لم يتشرب فيه بل أصاب ظاهره يطهر بإزالة العين او بالغسل ثلاثا بلا عصر وان علم تشربه
كالخزف الجديد والجلد المدبوغ بدهن نجس والخطبة المتفتحة بالنجس فعند محمد لا يطهر أبدا وعند أبي يوسف
يتبع في الماء ثلاثا ويجزئ كل مرة والأول أقيس والثاني أوسع اه وبه يبقى درر قال في الفتح وينبغي تقييد

(وقدر) ذلك لموسوس (بغسل)
وعصر ثلاثا) أوسبعا (فيما
ينصرف) مبالغا بحيث لا يقطر
ولو كان لعصره غيره قطر طهر
بالنسبة اليه دون ذلك الغير
ولو لم يبلغ لرقته هل يطهر الاظهر
نعم للضرورة (و) قدر (بتثليث
جفاف) أي انقطاع تقاطر (في
غيره) أي غير منصرف مما يتشرب
النجاسة

والاذن لعلها كما مر وهذا كله اذا
غسل في اجانة أما لو غسل في غدير
أو صب عليه ماء كثير أو جرى
عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط
عصر وتجفيف وتكرار غمس هو
المختار ويظهر من غسل ودبس
ودهن يغلي ثلاثا

الخرف العتيق بما اذا تجس رطبا ولا فهو كالجديد لانه يشاهد اجتذابه اه وقالوا في البساط الجبس
اذا جعل في نهر لانه طهر قال في البحر والتنديد بالدلة تقطع الوسوسة والا فالمد كور في المحيط انه اذا أجرى عليه
الماء الى أن يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقده بالدلة اه ومثله في الدر
المتقي عن الثمني وابن الكمال ولوموه الحديد بالماء التجس بموه بالطاهر ثلاثا فطهره خلافا لمحمد فعنده لا يظهر
أبدا وهذا في الحبل في الصلاة أما لو غسل ثلاثا ثم قطع به نحو بطيخ او وقع في ماء قليل لا ينجسه فالغسل يظهر
ظاهره اجماعا وتمامه في شرح المنية (قوله ولا يفقلها) المناسب فغسلها لان الكلام في غير المربعة اي
مالا يتشرب النجاسة مما لا يعصر يظهر بالغسل ثلاثا ولو بدفعة بلا تجفيف كالخرف والا جرت المستعملين كما مر
وكالسيف والمرأة ومثله ما يشرب فيه شيء قليل كالبدن والنعل كما قدمناه آنفا (قوله وهذا كله) أي الغسل
والعصر ثلاثا فميا يعصر وتثليث الجفاف في غيره ط (قوله في اجانة) بالكسر والتشديد انا غسلي فيه الثياب
والجمع اجاجين مصباح أي أن هذا المذكور انما هو اذا غسل ثلاثا في اجانة واحدة أو في ثلاث اجانات قال
في الامداد والمياه الثلاثة متفاوتة في النجاسة فالاولى يظهر ما اصابته بالغسل ثلاثا والثانية بشتين والثالثة
بواحدة وكذلك الاواني الثلاثة التي غسل فيها واحدة بعد واحدة وقيل يظهر الاناء الثالث بمجرد الداراة
والثاني بواحدة والاوّل بشتين اه بقي لو غسل في اجانة واحدة قال في الفيض تغسل الاجانة بعد الثلاث مرة
اه وشمل كلامه ما لو غسل العضو في الاجانة فانه يظهر عندهما وقال ابو يوسف لا يظهر ما لم يصب عليه الماء
وعلى هذا الخلاف لو أدخله في حباب الماء ولو في خواوي دخل يخرج من الثالثة طاهرا عند أبي حنيفة خلافا
لهم الا لشرائط محمد في غسل النجاسة الماء واشترط ابي يوسف الصب بدائع (قوله أما لو غسل الخ) نقل هذه
الجملة في البحر عن السراج وتابعه من بعده حتى الشربلاني وقد صرح في شرح المنية عند قوله روى عن ابي
يوسف أن الجنب اذا اترقى الحمام وصب الماء على جسده ثم على الازار يحكم بطهارة الازار وان لم يعصر
وفي المتقي شرط العصر على قول ابي يوسف بمانه تقدم أن هذا ظاهر الرواية على قول الكل ولو غمس الثوب
في نهر جار مرة وعصره يظهر وهذا قول ابي يوسف في غير ظاهر الرواية انه يغسلها أي النجاسة الغير المربعة ثلاثا ويعصر
في المرة الثالثة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتح لا يخفى أن المروى عن ابي يوسف في الازار
لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الطاهرة فيه اه أقول لكن قد علمت أن المعتبر
في تطهير النجاسة المربعة زوال عينها ولو بغسله واحدة ولو في اجانة كما مر فلا يشترط فيها تثليث غسل ولا عصر
وأن المعتبر غلبة الظن في تطهير غير المربعة بلا عدد على الفتى به أو مع شرط التثليث على ما مر ولا شك أن
الغسل بالماء الجاري وما في حكمه من الغدير أو الصب الكثير الذي يذهب النجاسة اصلا ويحلقه غيره
مرارا بالجريات أقوى من الغسل في الاجانة التي على خلاف القياس لان النجاسة فيها تلاقى الماء وتسرى
معه في جميع اجزاء الثوب فيبعد كل البعد التسوية بينهما في اشتراط التثليث وليس اشتراطه حكما تعبديا حتى
يلتزم وان لم يعقل معناه ولهذا قال الامام الحلواني على قياس قول ابي يوسف في ازار الحمام انه لو كانت النجاسة
دما أو بولا أو صب عليه الماء كفاه وقول الفتح ان ذلك للضرورة ستر العورة كما مر رده في البحر بما في السراج
وأقره في النهر وغيره (قوله في غدير) أي ماء كثير له حكم الجاري (قوله اوصب عليه ماء كثير) أي بحيث
يخرج الماء ويحلقه غيره ثلاثا لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر هو الصحيح سراج (قوله بلا شرط عصر) أي
فميا يعصر وقوله وتجفيف أي في غيره وهذا بيان للاطلاق (قوله هو المختار) عبارة السراج وأما حكم
الغدير فان غمس الثوب فيه ثلاثا وقتنا بقول البلخين وهو المختار فقد روى عن ابي حفص الكبير انه يظهر وان
لم يعصر وقيل يشترط العصر كل مرة وقيل مرة واحدة اه وحاصله اشتراط الغمس في الغدير ثلاثا عندهم
مع اختلافهم في العصر فتنبه (قوله ويظهر من غسل الخ) قال في الدرر ولو تجس العسل قطعه فانه
يصب فيه ماء بعده فيغلي حتى يعود الى مكانه والذهن يصب عليه الماء فيغلي فيعزل الدهن الماء فيرفع شيء
منه كذا ثلاث مرات اه وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وهو أوسع وعليه الفتوى كما في شرح الشيخ
اسماعيل عن جامع الفتاوى وقال في الفتاوى الخيرية ظاهر كلام النجاسة عدم اشتراط التثليث وهو مبني

مطالع
في تطهير الدهن والعسل

على أن غلبة الطن مجزئة عن التثنية وفيه اختلاف تصحيح ثم قال ان لفظة فيغلي ذكرت في بعض الكتب والظاهر أنها من زيادة الناصح فانما لم نر من شرط تطهير الدهن الغليان مع كثرة النقل في المسألة والتسبع لها الآن يراد به التحريك مجازاً فقد صرح في مجمع الرواية وشرح القندوري انه يصب عليه مثله ماء ويحرك فتأمل اه اويحتمل على ما اذا جدد الدهن بعد تجسسه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في الخواص فقال والدهن السائل يلقي فيه الماء والحامد يغلي به حتى يعلو الخ ثم اشتراط كون الماء مثل العسل او الدهن موافق لما في شرح المجمع عن الكافي ولم يذكره في الفتح والبحرود كالفهستائي عن بعض المفتين الاكتفاء في العسل والدبس بالنخس قال لان في بعض الروايات قدرا من الماء قلت يحتمل أن قدرا منصف عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع وبه يسقط ما نقله عن بعض المفتين هذا وفي القنية عن ركن الاثمة الصباغي انه جرب تطهير العسل بذلك فوجده مزاود كفي الخلاصة انه لو ماتت الفأرة في دن النساء بطهر بالغسل ان تنأهى أمره والا فلا (قوله ولحم طبخ الخ) في الظهيرية ولو صببت الخمرة في قدر فيها اللحم ان كان قبل الغليان يطهر اللحم بالغسل ثلاثا وان بعده فلا وقيل يغلي ثلاثا كل مرة بماء طاهر ويحفظ في كل مرة ويخففه بالتبريد اه بحر قلت لكن يأتي قريبا أن المفتي به الاقل وفي الخاتمة اذا صاب الطباخ في القدر مكان الخل سخر اغظا فالكل نجس لا يطهر أبدا وماروى عن ابي يوسف انه يغلي ثلاثا لا يؤخذ به وكذا الخنطة اذا طبخت في النحر لا تطهر أبدا وعندى اذا صاب فيه الخل وترك حتى صار الكل خلا لا بأس به اه فها مشى عليه الشارح هنا ضعيف (قوله وكذا داجاجة الخ) قال في الفتح انها لا تطهر اريد السكن على قول ابي يوسف تطهر والعلة والله أعلم بشرحها النجاسة بواسطة الغليان وعليه اشتهر أن اللحم السميط بمصر نجس لكن العلة المذكورة لا تثبت ما لم يمكث اللحم بعد الغليان زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم وكل منهما غير متحقق في السميط حيث لا يصل الى حد الغليان ولا يترك فيه الامقدار ما تصل الحرارة الى ظاهر الجلد لتختل مسام الصوف بل لو ترك يمنع انفلاق الشعر فالاولى في السميط أن يطهر بالغسل ثلاثا فانهم لا يمتسكون فيه عن النجس وقد قال شرف الاثمة بهذا في الداجاجة والكروش والسميط اه واقره في البحر (قوله وفي التجنيس) هو اسم كتاب لصاحب الهداية قال فيه ان هذا الكتاب لبيان ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون وعبارته هنا ولو طبخت الخنطة في النحر قال ابو يوسف تطبخ ثلاثا بالماء ويحفظ في كل مرة وكذلك اللحم وقال ابو حنيفة اذا طبخت في النحر لا تطهر أبدا وبه يفتى اه أى الا اذا جعلها في خل كما نقله بعضهم عن مختصر المحيط وقد مناه عن الخاتمة فافهم (قوله ولو انقضت من بول الخ) ان كان هذا قول ابي يوسف ففتاها وان كان قول الامام فقد يفرق بينه وبين طبخها بالنحر بزيادة التشرب بالطبخ ثم لا يمكن هنا تطهيرها بجعلها في الخل لان البول لا ينقلب خسلا بخلاف النحر (قوله وجفت) ظاهره أن المراد التجفيف الى أن يزول الاتساق في كل مرة (قوله فيطهر) لانقلاب ما فيه من أجزاء النحر خلا والله أعلم

* (فصل الاستنجاء) *

بإضافة فصل الى الاستنجاء وهو خبر لم يرد في المحذوف وانما ذكره في الانحسار مع انه من سنن الوضوء كما قد مناه لانه ازالة نجاسة عينية كما في البحر (قوله ازالة نجس الخ) عرّفه في المغرب بأنه مسح موضع النجس وهو ما يخرج من البطن او غسله وأورد عليه في البحر أنه يشمل الاستنجاء من الحصة مع انه لا يستحب كما صرح به في السراج فلذا عدل عنه الشارح وأيضا فانه لا يشمل ما لو أصاب النحر نجاسة اجنبية اكثر من الدرهم مع انه يطهر بالنحر كما مشى عليه الشارح فيما يأتي وجزم به في الامداد وياتي تمام الكلام عليه (قوله فلا يستريح من ريح) لان عنها طاهرة وانما انقضت لانها من موضع النجاسة اه ح ولان يخرج الريح لا يكون على السبيل شئ فلا يستريح منه بل هو بدعة كما في المجتبى بحر (قوله وحصة) لانه ان لم يكن عليه بل او كان ولم يتلوث منه الدبر فهي خارجة بقوله عن سبيل وان تلوث منها فالاستنجاء حيثئذ للنجاسة لا للحصة اه ح (قوله ونوم) لانه ليس بنجس أيضا اه ح (قوله وفصد) أى الدم الذي على موضع الفصد لانه وان كان نجسا لكنه ليس على السبيل ليزال عنه اه ح (قوله وهو سنة مؤكدة) صرح به في البحر عن النهاية ثم عزاه أيضا الى الاصل وعلمه في الكافي بمواظبته عليه صلى الله عليه وسلم وتقل في الحلية الاحاديث الدالة على المواظبة

ولحم طبخ ينثر بغلي وتبريد ثلاثا وكذا داجاجة ملقاة حالة على الماء للتصف قبل شقها فتح وفي التجنيس حنطة طبخت في نحر لا تطهر أبدا به يفتى ولو انقضت من بول انقضت وجفت ثلاثا ولو عجن خبز ينثر صب فيه خل حتى يذهب أثره فيطهر

* (فصل الاستنجاء) *

ازالة نجس عن سبيل فلا يستريح من ريح وحصة ونوم وفصد (وهو سنة) مؤكدة

قوله واوضح المقام الشيخ استعمل
أقول عبارة الشيخ اسماعيل
هكذا قيل وكان ينبغي أن يكره
تركه كسائر السنن المؤكدة غير أنها
أي الكراهة سقطت بقوله عليه
الصلاة والسلام من استجمر فابترق
فهل فحسن ومن لا فلا حرج قلت
جاء أن يكون قوله ومن لا فلا حرج
متصلا بالابتداء دون الاستجمار
أي من لم يوتر فلا حرج ومواظبة
النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي
كراهة الترك فلا يترك بهذا الدليل
الحتم ولولم أنه متصل بالاستجمار
أي من ترك الاستجمار فلا حرج
عليه فتنى الحرج عن تاركه والسنة
هو الاستجمار بالماء أو بالبخار لا
بالاجار خاصة على أن تنفى الحرج
لا يوجب نفي الكراهة والالزام أن
لا يكون سور الهرة مكرها لأن
سقوط نجاسة سورها ليس الالدفع
الحرج فلو كان في الكراهة حرج أيضا
لسقطت الكراهة كما سقطت النجاسة
الآن يقال قوله ومن لا فلا حرج
تنصيص بنفي الحرج والمنصوص
ينصرف إلى الكامل ولا يكمل
الاباخاء الكراهة بخلاف الهرة
فان انتفاء الحرج فيها ليس بمنصوص
فلا ينصرف إلى الكامل كذا
في شرح الدهلوي اهـ منه

مطلقا وما قيل من افتراضه لنحو
حيض ومجاورة مخرج فتساع
(وأركانها) أربعة شخص
(مستخو) شيء (مستخو) به كماء
وجبر (و) نجس (خارج) من أحد
السيلين وكذا لو أصابه من
خارج وان قام من موضعه على
المعتقد (ومخرج) دبرا وقبل (نحو
جبر) مما هو عين طاهرة فالعلة
لا قيمة لها كندر

وما يصرفها عن الوجوب فراجع عليه فيكره تركه كما في الفتح مستدركا على ما في الخلاصة من نفي الكراهة
ونحوه في الحلية ووضح المقام الشيخ اسماعيل في شرحه على الدرر فراجعه ثم رأيت في البدائع صرح
بالكراهة (قوله مطلقا) سواء كان الخارج معتادا أم لا رطبا أم لا ط وسواء كان بالماء أو بالبخار وسواء كان
من محدث أو جنب أو حائض أو نفساء على ما ذكره هنا (قوله وما قيل الخ) دفع لما يخالف الإطلاق المذكور
والقائل بذلك صاحب السراج والاختيار وخرانة الفقه والحاوي القدسي والزيلعي وغيرهم وأقرهم في الحلية
واعترضهم في البحر بأنه تسامح لانه من باب ازالة الحدثان لم يكن على المخرج شيء وان كان فهو من باب ازالة
النجاسة الحقيقية اهـ أقول لاشك أن غسل ما على المخرج في الجنابة يسمى ازالة نجس عن سبيل فقد صدق عليه
تعريف الاستجمار وان كان فرضا أو أمّا اذا تجاوزت النجاسة مخرجها فان كان المراد به غسل المتجاوز اذا زاد على
الدرهم فكونه تسامحا ظاهرا لانه لا يصدق عليه التعريف المذكور وان كان المراد غسل ما على المخرج عند التجاوز
بناء على قول محمد الآتي فلا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من أن الاستجمار على خمسة أوجه اثنان واجبان
أحدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس كيلا تنشعب في بدنه والثاني اذا تجاوزت
مخرجها يجب عند محمد قل أو كثر وهو الاحوط لانه يزيد على قدر الدرهم وعندهما يجب اذا تجاوزت قدر الدرهم
لان ما على المخرج سقط اعتباره والمعتبر ما وراءه والثالث سنة وهو اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها والرابع مستحب
وهو ما اذا بال ولم يغتو في غسل قلبه والخامس بدعة وهو الاستجمار من الريح اهـ (قوله وأركانها) قال
المصنف في شرحه ولم أسبق إلى بيانها فيما علمت اهـ وفيه تسامح لان هذه الاربعة شروط للوجود في الخارج
لا أركان لما في الحلية ركن الشيء جانبه الأقوى وفي الاصطلاح ماهية الشيء أو جزء منها يتوقف تقويمها عليه
فالشرط والركن متباينان لا اعتبار بالخروج عن ماهية المشروط في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشيء
أو جزءه الداخل فيه اهـ قال ح وحقيقة الاستجمار الذي هو ازالة نجس عن سبيل لا تقوم ولا بواحد من
هذه الاربعة فان قلت قد ذكر النجس في التعريف فهو من أجزاء الماهية قلت أجزاء التعريف ازالة واضافتها
إلى النجس لان نفس النجس كما صرح حوايه في قوله لهم العمى عدم البصر فان أجزاء التعريف العدم واضافته
إلى البصر لانفس البصر ومثله يقال في قوله عن سبيل فان جزء التعريف ازالة المتعلقة بالسبيل لا السبيل
والالزام أن تكون الذوات أجزاء من المعنى وللزم أن يقال أركان التيميم متيم ومتيم به الخ وكذا في الوضوء وغيره
اهـ (قوله ونجس خارج الخ) أي ولو غير معتاد كدم أرقع خرج من أحد السيلين فيطهر بالبخار على الصحيح
زيلعي وقيل لا يطهر إلا بالماء وبه جزم في السراج نهر (قوله وكذا لو أصابه من خارج) أي فيطهر بالبخار
وقيل الصحيح انه لا يطهر إلا بالغسل زيلعي قال في البحر وقد نقلوا هذا التحجيج هنا بصيغة التقرير فالتأخر
خلافه اهـ قال نوح أفندي ويوههم أنهم نقلوه في جميع الكتب بهامع أن شارح الجمع والنقابة نقله عن
القنية بدونها اهـ أقول يؤيده أن الاكتفاء بالبخار وارد على خلاف القياس للضرورة والضرورة فيما يذكر
لا فيما يذكر كهذه الصورة ثم رأيت ما بحثته في الحلية حيث نقل ما في القنية ثم قال وهو حسن لان ما ورد على
خلاف القياس يقتصر فيه على الوارد اهـ لكن ذكر المصنف في شرح زاد الفقير أن ما نقله الزيلعي وغيره عن
القنية غير موجود فيها وأنه ذكر في الفتاوى الكبرى ومختارات النوازل أن الأصح طهارته بالمسح وبه أخذ
الفقيه أبو الليث اهـ (قوله وان قام) أي المستنجي من موضعه فانه يطهر بالبخار أيضا قال في السراج قيل إنما
يجزى الجرا إذا كان الغائط رطبا لم يجف ولم يقم من موضعه أمّا اذا قام من موضعه أو جف الغائط فلا يجزى به
إلا الماء لانه بقيامه قبل أن يستنجي بالبخار يزول الغائط عن موضعه ويتجاوز مخرجه ويجفاف لا يزله الجبر فوجب
الماء فيه اهـ أقول والتحقيق أنه ان تجاوز عن موضعه بالقيام أكثر من الدرهم أوجب بحيث لا يزله الجبر فلا
يضمن الماء اذا أراد ازالته (قوله على المعتقد) كانه أخذه من جزمه به في البحر وتعبر السراج عن مقابل
بقيل (قوله مما هو عين طاهرة الخ) قال في البدائع السنة هو الاستجمار بالاشياء الطاهرة من الاجبار والامداد
والتراب والحرق البوالي اهـ (قوله لاقية لها) يستثنى منه الماء كما في حاشية أبي السعود (قوله كندر)
بالتحريك قطع الطين اليابس قاموس ومثله الحداد الجدار غيره كالوقوف ونحوه كما في شرح القاية نقارى لكن
ذكر في البحر هنا جواز الحداد مطلقا وذكر في باب ما يجوز من الاجارة أن للمستأجر الاستجمار بالخائط ولو ادار

مسئلة اه قال شيخنا ورتول المخالفة بجمل الاقول على ما ذالم يكن مستأجرا أبو السعود (قوله منق)
 بتشديد القاف مع فتح النون أو تخفيفها مع سكنها من النقية أو الانقاء أي منظف غرر الافكار قال
 في السراج ولم يرد به حقيقة الانقاء بل تقليل النجاسة اه ولذا يتنحس الماء القليل اذا دخله المستنقي ولتقابل
 منعه لجواز اعتبار الشرع طهارته بالمسح كالنعل وقد مناحكية الروايتين في نحو المني اذا فرك ثم أضافه الماء
 وأن المختار عدم عوده فحساب قياسه أن يجرب بأياضا هنا وأن لا يتنجس الماء على الراجح وأجمع المتأخرون على أنه
 لا ينجس بالعرق حتى لو سال منه وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار الشرع
 طهارته بالخمر ما رواه الدارقطني وصححه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنحي بروت أو عظم وقال انهما لا يطهران
 اه لمخضمان الفتح وتبعه في البحر قال في التهر وهذا هو المناسب لما في الكتاب وفي القهستاني وهو الاصح
 ونقل في التارخانية اختلاف التعحيح لكن قدما قبيل بحث الدباغة أن المشهور في الكتب تصحيح النجاسة والله
 تعالى أعلم (قوله لانه المقصود) أي لان الانقاء هو المقصود من الاستنجاء كما في الهداية وغيره (قوله ولا يتقيد
 الخ) أي بناء على ما ذكر من أن المقصود هو الانقاء فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كفيته في المقعدة
 في الصيف للرجل ادبار الحجر الاقول والثالث واقبال الثاني وفي الشتاء بالعكس وهكذا تفعل المرأة في الزمانين كما
 في المحيط وله كيفيات أخرى في النظم والظهير وغيرهما وفي الذكر أن يأخذه بشماله ويمره على حجر أو جدار أو مدر
 كما في الزمعي اه قهستاني واختار ما ذكره الشارح في المجتبى والفتح والبحر وقال في الحلبة أنه الوجه وقال
 في شرح المنية ولم أر لما يخفى في حق القبل للبرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالأجوارها قالت بل صرح في الغزوية
 بأنها تفعل كما يفعل الرجل الا في الاستبراء فانها لا تستبرأ عليها بل كما فرغت من البول والغائط تصبر ساعة لطيفة
 ثم تمسح قبلها ودرها بالأجوار ثم تستنحي بالماء اه (قوله بل مستحب) أشار إلى أن المراد نفي السنة المؤكدة
 لا أصلها لما ورد من الأمر بالاستنجاء بثلاثة أجار ولم يقل ان الأمر للوجوب كما قال الامام الشافعي لان قوله عليه
 الصلاة والسلام من استنجم فليوترغن فعل فحسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم الوجوب فحمل الأمر على
 الاستحباب توفيقا وعمام الكلام في الحلبة وشرح الهداية للعيني (قوله والغسل بالماء) أي المطلق وان صح
 عندنا بما في معناه من كل مانع طاهر مزيل فانه يكره لما فيه من إضاعة المال بلا ضرورة كما في الحلبة (قوله الى
 أن يقع الخ) هذا هو الصحيح وقيل يشترط الصب ثلاثا وقيل سبعا وقيل عشرة وقيل في الاخليل ثلاثا
 وفي المقعدة خمسا خلاصة (قوله فيقدر بثلاث) وقيل بسبع للحديث الوارد في ولوغ الكلب معراج عن
 المبوط (قوله كما مر) أي في تطهير النجاسة الغير المرئية قال في المعراج لان البول غير مرئي
 والغائط وان كان مرئيا فالاستنجاء لا يراه فكان بمنزلة اه (قوله عند أحد) أي ممن يحرم عليه جماعه
 ولو أمته المجوسية أو التي زوجها للمغير فأفاده ح (قوله أما معه) أي مع الكشف المذكور أو مع الاحد
 (قوله فيتركه) أي الاستنجاء بالماء وان تجاوزت المخرج وزادت على قدر الدرهم ولم يجد ساترا أو لم يكفوا بصبرهم
 عنه بعد طلبه منهم فخذ بقولها بخروج ويصلي وهل عليه الاعادة الاشبه نعم كما اذا منع عن الاغتسال بصنع
 عبد فقيم وصلى كما مر أفاده في الحلبة وذكرنا خلافة في بحث الغسل فراجع (قوله كما مر) أي قبيل سنن
 الغسل حيث قال وأما الاستنجاء فتركه مطلقا اه أي سواء كان ذكر أو أنثى او خنثى بين رجال أو نساء
 أو خنثى أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهي احد وعشرون صورة
 اه ح (قوله فلو كشفه الخ) أي للاستنجاء بالماء قال نوح اقصدي لان كشف العورة حرام ومتركب
 الحرام فاسق سواء تجاوز النجس المخرج او لا وسواء كان المجاوز أكثر من الدرهم أو أقل ومن فهم غير هذا
 فقد سهوا في شرح المنية عن البرازية أن النهي راجع على الأمر (قوله لالو كشف الخ) أما التغوط فظاهر
 لانه أمر طبيعي ضروري لا انفكاك عنه وأما الاغتسال فقد ذكره قبيل سنن الغسل وبيننا هناك أن
 الصور احدى وعشرون لا يغتسل فيها الا في صورتين وهما رجل بين رجال وامرأة بين نساء فيجب حمل كلامه
 عليه ما فقط اه ح أي لان نظر الجنس الى الجنس أخف وقد نقل في البحر لزوم الاغتسال في الصورتين
 المذكورتين عن شرح النقاية وقد مناهناك نقله عن القنية وأن شارح المنية قال انه غير مسلم لان ترك المنى
 مقدم على فعل المأمور والغسل خلف وهو التيمم وقد مر تمامه فراجع (قوله سنة مطلقا) أي في زماننا

مطلب
 ادا دخل المستنقي في ماء قليل

(منق) لانه المقصود فيختار الابلغ
 والا سلم عن التلوين ولا يتقيد
 باقبال وادبار شاة وصيفا (وليس
 العدد) ثلاثا (بمسنون فيه)
 بل مستحب (والغسل) بالماء
 الى أن يقع في قلبه انه طهر مالم
 يكن موسوسا فيقدر بثلاث كما مر
 (بعده) أي الحجر (بلا كشف
 عودة) عند أحد أم معه فيتركه
 كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا
 لو كشف لا غتسال أو تغوط كما
 بحمه ابن الشحنة (سنة) مطلقا
 به يقتضى سراج

وزمان الجحابة لقوله تعالى فيه رجال يحبون أن تطهروا والله يحب المطهرين قيل لما نزلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قبا ان الله اثني عليكم فإذا صنعون عند الغائط قالوا اتبع الغائط الاتجار ثم تبع الاتجار الماء فكان الجمع سنة على الإطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقيل ذلك في زماننا لأنهم كانوا يعرفون اه امداد ثم اعلم أن الجمع بين الماء والخمر أفضل ويلي في الفضل الاقتصاد على الماء ويلي في الاقتصاد على الخمر وتصل السنة بالكل وان تفاوتت الفضل كما أفاده في الامداد وغيره (قوله ويجب أي يفرض غسله) اعاد التمسير على الغسل دون الاستبراء لان غسل ماعدا المخرج لا يسبي استبراء وفسر الوجوب بذلك لان المراد بالمجاوز ما زاد على الدرهم بقيرته ما بعده ولقوله في المجتبى لا يجب الغسل بالماء الا اذا تجاوز ماعلى نفس المخرج وما حوله من موضع الشرج وكان المجاوز أكثر من قدر الدرهم اه ولذا قيد المخرج بالشرج بقوله مانع والشرج بالشين المجبة والجيم مجمع حلقة الدبر الذي ينطبق كافي المصباح (قوله ان جاوز المخرج) يشمل الاحليل ففي التارخانية واذا أصاب طرف الاحليل من البول أكثر من الدرهم يجب غسله هو الصحيح ولو مسح بالمد قبل مجزئه قياسا على المقعدة وقيل لا وهو الصحيح اه اقول والظاهر أنه لو أصاب قلفة الاقلف القدر المانع فحكمه كذلك (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على المخرج أي وما حوله من موضع الشرج كما قد ساء اتفاق المجتبى انه يجب غسل المجاوز ذلك وان لم يجاوز الغائط الصفحة وهي ما ينضم من الاليتين عند القيام والبول الحشفة خلافا للشافعية حيث اکتفوا بالمخرج لم يجاوز ذلك (قوله ويعتبر الخ) أي خلافا للمجد والحاصل أن ما جاوز المخرج ان زاد على الدرهم في نفسه يفترض غسله اتفاقا وان زاد بضم ماعلى المخرج اليه لا يفرض عندهما بناء على أن ماعلى المخرج في حكم الباطن عندهما فسقط اعتباره مطلقا حتى لا يضم الى ماعلى بدنه من النجس وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ماعلى المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره بضم لان العفو عنه لا يستلزم كونه في حكم الباطن بدليل وجوب غسله في الجحابة والنجس وفيما لو أصابه نجس من غيره على الصحيح اه نوح عن البرهان والصحيح قولهما قاسم قلت وعليه الكثرة والمصنف واستوجه في الحلية قول محمد وأيده بكلام الفتح حيث بحث في دليلهما وبقول الغزوى في مقدمته قال أصحابنا من استجمر بالايجار وأصابته نجاسة يسيرة لم تجز صلاته لانه اذا جمع زاد على الدرهم اه وقد ساء عن الاختيار أنه الاحوط وعليه فالواجب ليس غسل المجاوز بعينه ولا بالجميع بل المتجاوز ماعلى المخرج كما حرره في الحلية أي لانه لو ترك أحدهما وهو درهم أو أقل كان عقوفا ثم قال ان قولهم بوجوب غسل قدر الدرهم لقربه من الفرض وهو الزائد على قدر الدرهم الطاهر أنه من تصرفات بعض المشايخ وانه غير ما ثور عن أصحاب المذهب لان الحكم الشرعي لا يثبت بمجرد الرأى اه وقد منعنا عنه في الانجاس نحو ذلك (قوله اصله) متعلق بالمانع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سقوط اعتبار ماعلى المخرج وفيه أن ترك غسل ماعلى المخرج انما لا يكره بعد الاستجمار كما عرفت لا مطلقا فالدليل أحسن من المدعى ونماه في الحلية (قوله وكره تحريرا الخ) كذا استظهره في البحر النهي الوارد في ذلك أي فيما ذكره في الكثر بقوله لا يعظم وروث وطعام وعين أقول أما العظم والروث فالنهي ورد فيهما صريحا في صحيح مسلم لما سأله الجن الزاد فقال لكم كل عظم ذكر اسم الله عليه يقع في أيديكم او فرما كان لما وكل بعة علف ادوا بكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستجواهم ما فاتهم طعام اخوانكم وعلل في الهداية للروث بالنجاسة واليه يشير قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر انها ركس لكن الظاهر أن هذا لا يفيد التحريم ومثله يقال في الاستبراء بجبر استنجي به الا أن يكون في نفسه نهى أيضا قال في الحلية واذا ثبت النهى في مطعوم الجن وعلف دوابهم ففي مطعوم الانسان وعلف دوابهم بالاولى وأما الممين فهو في الصحيحين أيضا اذا بال أحدكم فلا يأخذ من ذكره بيمينه ولا يستنجي بيمينه وأما الأجر والخرف فعلاه في البحر بأنه يضرب المقعدة فان تيقن الضرر فظاهره والافالطاهر عدم الكراهة التحريمية وقد قال في الحلية لم أتف على نص يفيد النهى عن الاستبراء بهما وأما الشيء المحترم فلما ثبت في الصحيحين من النهى عن اضاعة المال وأما حق الضرر ولو جدار مسجد أو ملك آدمي فلما فيه من التعدي المحرم وأما النجس فعلاه في البحر بأنه يضرب المقعدة كالزجاج والخرف وفيه ما علمت في الحلية روى أبو داود عن ابن مسعود وروى الله تعالى عنهم ا قال ندم وفدا الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمثل أن يستجوا بقطم أو روث

(ويجب) أي يفرض غسله (ان جاوز المخرج نجس) مانع ويعتبر القدر المانع لصلاة (فيما وراء موضع الاستبراء) لان ماعلى المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلاة معه (وكره) تحريرا (بعضهم وطعام وروث)

اوجمة فان الله سبحانه وتعالى جعل لنا فيها رزقا قال قهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال ابو عبيد والحم
 القهم اه (تنبيه) استفيد من حديث مسلم السابق انه لو كان عظم ميتة لا يكره الاستنجاء به تامل (قوله يابس)
 قديبه لانه لما كان لا ينقل منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من النجاسة الرطبة بجر أى
 بخلاف الرطب فانه لا يجفف فلا يصح به أصلا (قوله استنجي به) بالنساء العجول (قوله الاجحرف آخر)
 أى لم نسمه النجاسة (قوله وأجر) بالذات الطوب المشوى (قوله وخرف) بشخ الخاء المعجمة والزاى بعدها
 فاء فى القاموس هو ما يعمل من طين يشوى بالنار حتى يكون نغارا حلية وقسره فى الامداد بصغار الحصى
 والظاهر انه أراد انخذل بالذال المعجمة الساكنة لانه كافى القاموس الرمي بجماعة أو فؤاة ونحوهما بالسباطين
 فيكون أطلق المصدر على اسم المفعول تأمل (قوله وشي محترم) أى ماله احترام واعتبار شرعا فدخل فيه
 كل متقوم الا الماء كما قد مناه والظاهر انه يصدق بما يساوى فلما كراهة اتلافه كما مر ويدخل فيه جزء
 الادنى ولو كافرا أو ميتا ولذا لا يجوز كسر عظمه وصريح بعض الشافعية بأن من المحترم جزء حيوان متصل به
 ولو فارة بخلاف المنفصل عن حيوان غير آدمي اه وينبغي أن يدخل فيه كاسة مسجد ولذا التفتى فى محل ممن
 ودخل أيضا ما زمره كما قد مناه أو قل فصل الماء ويدخل أيضا الورق قال فى السراج قيل انه ورق الكتابة
 وقيل ورق الشجر وأيم ما كان فانه مكروه اه وأقره فى البحر وغيره وانظر ما العلة فى ورق الشجر ولعلها كونه
 علفا للذواب أو نعمته فيكون ملوثا بغير مزيل وكذا ورق الكتابة لصقالته وتقومه وله احترام أيضا لكونه آلة
 لكتابة العلم ولذا علة فى التاترخانية بأن تعظمه من ادب الدين وفى كتب الشافعية لا يجوز بما كتب عليه شيء من
 العلم المحترم كالحديث والنقح وما كان آلة لذلك أما غير المحترم كالفلسفة وتورات وأنجيل علم تبدلها وخلقها من
 اسم معظم فيجوز الاستنجاء به اه ونقل القهستاني الجواز بكتب الحكميات عن الاسنوى من الشافعية وأقره
 قلت لكن نقلوا عندنا أن الحروف حرمة ولو مقطعة وذكر بعض القراء أن حروف الهجاء قرآن أنزلت على هود
 عليه السلام ومفاده الحرمة بالكتابة مطلقا وإذا كانت العلة فى الايض كونه آلة للكتابة كما ذكرناه يؤخذ
 منها عدم الكراهة فيما لا يصلح لها إذا كان قاعا للنجاسة غير متقوم كما قد مناه من جوارحه بالنارق البوالى
 وهنل اذا كان متقوما ثم قطع منه قطعة لا قيمة لها بعد القطع يكره الاستنجاء بها أم لا الظاهر الثانى لانه لم يستنج
 بمتقوم نعم قطعه لذلك الظاهر كراهته لو بلا عذر بأن وجد غيره لان نفس القطع اتلاف والله تعالى أعلم (تنبيه)
 ينبغي تقييد الكراهة فيما له قيمة بما اذا أدى الى اتلافه أما لو استنجي به من بول أو مني مثلا وكان يغسل بعده
 فلا كراهة الا اذا كان شيئا ميمنا تنقص قيمته بغسله كما يفعل فى زماننا بخرقه المني ليله العرس تأمل (قوله
 ولا صابا) أما لو وجد صابا كخادم وزوجه لا يتركه كافى الامداد وتقدم فى التيم الكلام على القادر بقدره
 الغير فراجع (قوله سقط أصلا) أى بالماء والجر (قوله كريض الخ) فى التاترخانية الرجل المريض
 اذا لم تكن له امرأة ولا ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء قال يوضئه ابنه أو أخوه غير الاستنجاء فانه
 لا يمس فرجه ويسقط عنه والمرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وهى لا تقدر على الوضوء ولها بنت أو أخت توضعها
 ويسقط عنها الاستنجاء اه ولا يخفى أن هذا التفصيل يجري فى من شلت يده لانه فى حكم المريض (قوله
 وحق غير) أى كبحره وماله المحرز ولو بلا ذنوب ومنه المسبل للثوب فقط وجدار ولو لم يجد أو دار وقف لم يملك
 منافعتها كما مر (قوله وكل ما يتنفع به) أى لانسى أو جنى أو دواهم أو ظاهره ولو بما لا يتلف بأن كان
 يمكن غسله (قوله مع الكراهة) أى الحرمة فى المني عنه والتزنية فى غيره كما علم مما قرأناه أولا
 وما ذكره الزاهد عن الظن من انه يستنجي بثلاثة أمدا فان لم يجد فبالا جارفان لم يجد فبثلاثة أكف من تراب
 لا بما سواها من الخرق والظن ونحوهما لانه روى فى الحديث انه يورث الفقر اه قال فى الحلية انه غير
 ظاهر الوجه مع مخالفتها لعامة الكتب وكذا قوله لا بما سواها الخ فان المكروه المتقوم لا مطلقا وما ذكره من
 الحديث الله أعلم به اه ملخصا (قوله وفيه نظر الخ) كذا فى البحر وأجاب فى التهربات المسنون انما هو
 الازالة ونحو الجبر لم يقصد به بل لانه من بل غاية الامر أن الازالة بهذا الخاص منهي وذال لا يتق كونه من بلا
 ونظيره لو صلى السنة فى أرض مغصوبة كان آثامها مع ارتكاب المنهي عنه اه قلت وأصل الجواب
 مصرح به فى كافى النسبى حيث قال لان النهى فى غيره فلا يتق مشروعيته كما لو توضأ بماء مغصوب أو استنجي

قوله متصل به هكذا بخطه ولعل
 الا صوب متصل بالنصب صفة
 جزء الواقع اسم ان اللهم الآن
 يجعل اسمها ضمير الشأن وانه
 رسم على لغة ربيعة تأمل اه
 مصححه

يابس كعذرة يابس وتجر استنجي به
 الاجحرف آخر (وأجر وخرف وزجاج
 (و) شئ محترم (كخرقة ديباج
 وعين) ولا عذر يسراه فلو مثولة
 ولم يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء
 ولرسلنا سقط اصلا كمرضى
 ومريضة لم يجد من يحل جماعه
 (وحم وعلف حيوان) وحق غير
 وكل ما يتنفع به (فلو فعل اجراءه)
 مع الكراهة لحصول الانقاء وفيه
 نظر لما مر أنه سنة لا غير فينبغي
 أن لا يكون مقيما لها بالمنهي عنه

بمحرم مغصوب قلت والظاهر أنه أراد بالشرعية الحجة لكن يقال عليه ان المقصود من السنة الثواب وهو مناف للنهي بخلاف القرض فانه مع النهي يحصل به سقوط المطالبة كن تحضابا مغصوب فانه يسقط به القرض وان اثم بخلاف ما اذا جد به الوضوء فالظاهر أنه وان صح لم يكن له ثواب (قوله استقبال قبله) أي جهتها كما في الصلاة فيما يظهر ونص الشافعية على انه لو استقبلها بصدرة وحول ذكره عنها وبال لم يكره بخلاف عكسه اه أي فالمعتبر الاستقبال بالفرج وهو ظاهر قول محمد في الجامع الصغير يكره أن يستقبل القبلة بالفرج في الخلاء وحل يلزمه التحريم لو اشتهت عليه كما في الصلاة الطاهر ثم ولو هبت ريح عن بين القبلة وبارها وغلب على طنه عود الخباسة عليه فالظاهر أنه يعين عليه استدبار القبلة حيث أمكن لان الاستقبال بالخش والله أعلم (قوله واستدبارها) هو الصحيح وروى عن أبي حنيفة انه يحل الاستدبار (قوله لم يكره) أي تحريمه في المني ان تركه ادب ولمصر في الغسل أن من آدابها أن لا يستقبل القبلة لانه يكون غالب مع كشف العورة حتى لو كانت مستورة لا بأس به ولقولهم يكره مد الرجلين الى القبلة في النوم وغيره عمدا وكذا في حال الواقعة أدخله (قوله لا طلاق للنهي) وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا أيمت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا أو عزّوا رواه الستة وفيه رد لا يهمل الاستدبار وقول الشافعي بعدم الكراهة في البناء أخذ من قول ابن عمر رضي الله تعالى عنهما رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي حاجته مستقبل الشام مستدبر الكعبة رواه الشيخان ورجح الأول بأنه قول وهذا فعل والقول اولى لان الفعل يحل الخصوصية والعذر وغير ذلك وبأنه محترم وهذا مباح والمحترم مقدم وعامه في شرح المنية (قوله قبالة) يضم القاف بمعنى تجاه فاموس اه ط (قوله فاحرف عنها) أي يحمله أو يقبله حتى يخرج عن جهتها والكلام مع الامكان فليس في الحديث دلالة على أن المنية استقبال العين كما لا يخفى فافهم (قوله حتى يغفرله) أي تقصيره في عدم تثبته حتى غفل واستقبله أو المراد غفران ما بين الله تعالى من ذنوبه الصغار ان الحسنات يذهبن السيئات (قوله والا فلا بأس) أي وان لم يمكنه فلا بأس والمراد في الكراهة أصلا وبمحتمل أن المعنى وان لم يعرف مع الامكان فلا بأس كما في النهاية وحينئذ فالمراد به خلاف الاولى كما هو الشائع في استعماله والى ذلك أشار الشارح قولنا بوجهه (قوله هذه الخ) الإشارة الى الكراهة المذكورة في الاشياء الآتية أي بخلاف كراهة الاستقبال والاستدبار فانها تحريمية كخاص عليه أولا وأراد دفع ما قد يتوهم أن كل هذه الاشياء الآتية مثلها يعقضي ظاهر التشبيه (قوله امساك صغير) هذه الكراهة تحريمية لانه قد وجد الفعل من المرأة ط (قوله وكذا مدرجله) حتى كراهة تنزيهية ط لكن قال الرحي سيأتي في كتاب الشهادات انه يعد للرجل الميهاتر شهادته وهذا يقتضي التحريم فليحذر اه (قوله واستقبال شمس وقر) لانهم من آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم سراج وقتل سيدى عبد الغنى عن المفتاح ولا يقعد مستقبل للشمس والقمر ولا مستدبر الهما للتعظيم اه اقول والظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية ما لم يرد نهى وحل الكراهة هنا في الصحراء والبناء كما في القبلة أم في الصحراء فقط وحل استقبال القمر نهرا كذلك لم أره والذي يظهر أن المراد استقبال عينهما مطافا لاجتهما ولا وضوءهما وان لم يكن سائر يمنع عن العين ولو سمحا فلا كراهة وأن الكراهة اذا لم يكونا في كبد السماء والا فلا استقبال العين ولم أره أيضا فليحذر فلا تراءى في نور الايضاح قال واستقبال عين الشمس والتمر (قوله في ماء ولو جاريا الخ) لما روى جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى أن يبال في الماء الراكد رواه مسلم والنسائي وابن ماجه وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبال في الماء الجاري رواه الطبراني في الاوسط بسند جيد والمعنى فيه انه يقدره وربما اتى الى تنجيسه وأما الراكد القليل فيحرم البول فيه لانه ينحس ويكلف ماليته ويغتر غير باستعماله والتغوط في الماء أقبح من البول وكذا اذا بطل في اناء ثم صب في الماء أو بال بقرب النهر فخرى اليه فكله مذموم قبيح منهى عنه قال النووي في شرح مسلم وأما النعاس المستنبي محرم في ماء قليل فهو حرام لتنجيس الماء وتلطيخه بالخباسة وان كان جاريا فلا بأس به وان كان راكدا فلا يظهر كراهته لانه ليس في معنى البول ولا يقاربه لكن اجتنابه أحسن اه كذا في الضياء المعنوى شرح مقدمة الغزوى (قوله وفي الجراح الخ) ذكره في بحث المياه توفيقا بصيغة ينبغي (تنبيه)

مطلب
التول مرجع على الفعل

قوله كما في النهاية عبارة النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس يقضى حاجته ثم وجد نفسه كذلك فلا بأس لكن ان لم يكنه الاخراف يخرف فانه عند ذلك من موجبات الرخصة فان لم يفعل لم يكن به بأس احسنه

(كأكره) تحريما (استقبال قبله واستدبارها ل) اجل (بول أو غائط) فلو للاستبراء لم يكره (ولو في بنين) لا طلاق للنهي (فان جلس مستقبلا لها) غافلا (ثم ذكره احرف) ندبا لحديث الطبري من جلس ببول قبالة القبلة فذكرها فاحرف عنها اجلالاه لم يقم من مجلسه حتى يغفرله (ان أمكنه والا فلا) بأس (وكذا يكره) هذه نعم التحريمية والتنزيهية (للمرأة امساك صغير لبول أو غائط نحو القبلة) وكذا مدرجله اليها (واستقبال شمس وقر لهما) أي لاجل بول أو غائط (وبول وغائط في ماء ولو جاريا) في الاصح وفي الجرائم في الراكد تحريمية وفي الجارى تنزيهية

يتبعي أن يستثنى من ذلك ما إذا كان في سفينة في البحر فلا يكره له البول والتغوط فيه للضرورة ومثله يوت الخلاء
 في دمشق ونحوها فإن ماءها يجري دائماً ولم يبلغنا عن أحد من السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه
 أن الماء الجاري بها بعد نزوله من الجرن إلى الأسفل لم يبق له حرمة الماء الجاري لقرب اتصاله بالنجاسة فلا
 تظهر فيه العلة الماترة للكره لأنه لم يبق معه إلا ارتفاعه به نعم ذكر سيدي عبد الغني في شرح الطريقة المحمدية
 أنه يظهر المنع من اتخاذ بيوت الخلاء فوق الانهار الطاهرة وكذا اجراء مياه الكنف إليها بخلاف اجرائها
 إلى النهر الذي هو مجمع المياه النجسة وهو المسمى بالمخ والله تعالى أعلم (قوله وعلى طرف نهر الخ) أي وإن لم
 تصل النجاسة إلى الماء لم يمتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد ولم يفرقه من إلقاء الماترين بالماء
 وخوف وصولها إليه كذا في الضياء عن النووي (قوله وأتحت شجرة مثمرة) أي لا تلاف النمر وتخصيه
 امداد والمتبادر أن المراد وقت الثرة ويلحق به ما قبله بحيث لا يأمن زوال النجاسة بقطر أو نحوه بخلاف أرض
 من بول ويدخل فيه النمر المأكول وغيره ولم يشهروا الاحترام الكل والاتقاع به وإذا قال في الغزوية ولا على
 خضرة ينتفع الناس بها (قوله أو في ظل) لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد
 وقارة الطريق والظل رواه أبو داود وابن ماجه (قوله ينتفع بالجلوس فيه) يتبعي تقييده بما إذا لم يكن
 محلاً للاجتماع على محترم أو مكروه والافنديقال يطلب ذلك لرفعهم عنه ويلحق بالظل في الصيف محل الاجتماع
 في الشمس في الشتاء (قوله وفي مقابر) لأن الميت يأذى بما تأذى به الحي والظاهر أنها تحريمية لأنهم
 نصوا على أن المروء في سكة حادثة فيها أحرام فهذا أولى ط (قوله وبين دواب) خشية حصول أذية
 منها ولو تجسس نحو مشيها (قوله وفي مهب ريح) لتلاير رجع الرشاش عليه (قوله وجحر) بتقديم الجيم
 على المهملة هو ما يحتفره الهوام والسباع لانفسها قاموس لقول قتادة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أن يسال في الخرقا لوالقائدة ما يكره من البول في الخرقا يقال انه مساكن الجن رواه أحمد
 وأبو داود والنسائي وقد يخرج عليه من الخرقا ما يلبسه أو يرتديه بوله ونقل أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي رضى
 الله عنه قتله الجن لأنه بال في جحر بأرض حوران وتعامه في الضياء (قوله وثقب) الخرقا المأفد قاموس
 وهو بالفتح واحد النقوب وبالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه شخارثم هذا يعني عنه ما قبله وهذا في غير
 المعتد لذلك كالوعة فيما يظهر (قوله زاد العتي الخ) أقول ينبغي أن يراد أيضاً البول على ما منع من الاستنجاء
 به لاحترامه كالعظم ونحوه كما صرح به الشافعية (قوله ويعبر عليه بأحد) هذا أعظم من طريق الناس (قوله
 ويجنب طريق أو قافلة) قيد ذلك في الغزوية بقوله والهواء يهب من صوبه إليها قال في الضياء أي إلى الطريق
 أو القافلة والوالوالعال اه (قوله وفي أسفل الأرض الخ) أي بأن يقع في أسفلها ويول إلى أعلاها فيعود
 الرشاش عليه (قوله والتكلم عليهما) أي على البول والغائط قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان
 يضر بان الغائط كاشفين عن عورتهم ما يتحدثان فإن الله تعالى يفت على ذلك رواه أبو داود والحاكم وصححه
 ويضربان الغائط أي بآتيانه والمفت وهو البغض وإن كان على الجموع أي مجموع كشف العورة والتحدث
 فبعض موجبات المقت مكرهه امداد (تنبيه) عبارة الغزوية ولا يتكلم فيه أي في الخلاء وفي الضياء عن بستان
 أبي الليث يكره الكلام في الخلاء وظاهره أنه لا يختص بمجال قضاء الحاجة وذكر بعض الشافعية أنه المعقد
 عندهم وزاد في الامداد ولا يتنخض أي لا بعدد ركبا إذا خاف دخول أحد عليه اه ومثله بالاولى ما لو خشى
 وقوعه محذور بغيره ولو توضأ في الخلاء لعذر هل يأتي بالسجدة ونحوها من ادعيته مراعاة لسنة الوضوء أو يتركها
 مراعاة للمعل والذى يظهر الثاني لتصرحهم بتقديم النهي على الأمر تأمل (قوله وأن يقول قاتماً) لما ورد
 من النهي عنه ولقول عائشة رضي الله عنهما من حدثنكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول قاتماً
 فلا تصدقوه ما كان يقول الا فاعدا رواه أحمد والترمذي والنسائي واسناده جيد قال النووي في شرح مسلم
 وقد روى في النهي احاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة ثابت فلذا قال العلماء يكره اللعذر وهي كراهة تنزيه
 لا تحريم وأما بوله صلى الله عليه وسلم في السبابة التي يقرب الدورقة ذكر عياض الله لعله طال عليه مجلس حتى
 حفزه البول فلم يتمكنه التباعد اه أو لما روى انه صلى الله عليه وسلم بال قاتماً لخرج بما أضه به مرة ساكنة بغداد
 الميم وباه موحدة وهو باطن الركة أو لوجع كان بصلبه والعرب كانت تستشفي به أو لكونه لم يجد مكاناً للوقوف

(وعلى طرف نهر أو بئر أو حوض)
 أو عين أو تحت شجرة مثمرة
 أو في زرع أو في ظل) ينتفع
 بالجلوس فيه (ويجب مسجد
 ومصلى عبد وفي مقابر وبين دواب
 وفي طريق) الناس (و) في (مهب
 ريح) وجحر قارة أو حية أو ثلة
 وثقب) زاد العتي وفي موضع
 يعبر عليه أحد أو يقعد عليه
 ويجنب طريق أو قافلة أو حية
 وفي أسفل الأرض إلى أعلاها
 والتكلم عليهما) وأن يقول قاتماً

قوله وأما بوله الخ هو عارواه
 الشيخان عن حذيفة رضي الله
 عنه أنه صلى الله عليه وسلم أتى
 سبابة قوم فقال قاتماً والسبابة
 هي حلقى الزراب والقمامة تكون
 بفناء الدور وواضحتها إلى القوم
 ليست بإضافة ملاك بل كانت مواثنا
 مباحة في محلاتهم ضياء اه منه

أوفعله يانا للجواز وقامه في الضياء (قوله أو مضطجعا أو مجزعا) لأنه ما من عمل اليهود والنصارى غزوية
 (قوله بلا عذر) يرجع إلى جميع ما قبله ط (قوله ويتوضأ هو) قدره ولو أفاق الحديث وثبت حكم
 غيره بطريق الدلالة أفاده ح (قوله لحديث الخ) لفظه كما في البرهان عن أبي داود لا يبولن أحدكم
في مستحمة ثم يغتسل أو يتوضأ فيه فإن عامة الوسواس منه والمعنى موضعه الذي يغتسل فيه بالمجم وهو
 في الأصل الماء الحار ثم قيل للاغتسال بأي مكان استعماله وانما هي عن ذلك إذا لم يكن له مسلك يذهب فيه
 البول أو كان المكان صلبا فيوهم الغتسل أنه أصابه منه شيء فيحصل به الوسواس كما في نهاية آين الأثر
مدني (قوله يجب الاستبراء الخ) هو طلب البراءة من الخارج بشئ مما ذكره الشارح حتى يستيقن بزوال
 الأثر وأما الاستنقاء فهو طلب النقاوة وهو أن يدلك المتعدة بالأجبار أو بالأصابع حالة الاستنجاء بالماء وأما
 الاستنجاء فهو استعمال الأجبار والماء هذا هو الأصح في تفسير هذه الثلاثة كما في الغزوية وفيها بأن المرأة
 كالرجل إلا في الاستبراء فإنه لا استبراء عليه بل كما فرغت تصبر ساعة لطيفة ثم تستنجي ومثله في الامداد وغير
 بالجوب بعال للذرو غيرهما وبعضهم عبر بأنه فرض وبعضهم بلفظ يتبغى وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض
 الشافعية ومجمله إذا أمن خروج شئ بعده فيندب ذلك مبالغة في الاستبراء أو المراد الاستبراء بخصوص هذه
 الاشياء من نحو المشي والتخنج أمان نفس الاستبراء حتى يطمئن قلبه بزوال الرشح فهو فرض وهو المراد بالجوب
 ولذا قال الشربلاني يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ويطمئن قلبه وقال عبرت بالزوم لكونه أقوى
 من الواجب لأن هذا يفوت الجواز يفوته فلا يصح له الشروع في الموضوع حتى يطمئن بزوال الرشح اهـ (قوله
 أو تخنج) لأن العروق ممتدة من الخلق إلى الذكر وبالتخنج تتحرك وتذهب ما في مجرى البول اهـ ضياء
 (قوله ويختلف الخ) هذا هو الصحيح من وقع في قلبه أنه صار طاهرا بإزالة أن يستنجي لأن كل أحد أعلم بحاله
 ضياء قلت ومن كان بطيء الاستبراء فليقبل نحو ورقة مثل الشعيرة ويحتشى بها في الاحليل فإنها تشرب ما بقي من
 أثر الرطوبة التي يخاف خروجها ويتبغى أن يغيبها في المحل لئلا تظهر الرطوبة إلى طرفها الخارج والنزوح
 من خلاف الشافعي وقد جرب ذلك فوجد أنفع من ربط المحل لكن الربط أولى إذا كان صائما لئلا يفسد
 صومه على قول الامام الشافعي (قوله ومع طهارة المغسول تطهر البدن) هذا مختار الفقيه أبي جعفر وقيل
 يجب غسلها لأنها تتجسب بالاستنجاء وقيل بسن وهذا هو الصحيح كما مر في سنن الوضوء نوح ونقل في الفقيه أنه
 لو استنجى بالماء ويده خيط مشدود لا يظهر بطهارة البدن مالم يمس اليد بالمطيط امرار بالمطيط (قوله ويشترط الخ)
 قال في السراج وهل يشترط فيه ذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يقدّر بالمزات بل يستعمل الماء حتى
 تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغلب على ظنه أنه قد تطهر وقد روي بالثلاث اهـ
 والظاهر أن الفرق بين القولين أنه على الأول يلزمه شم يده حتى يعلم زوال الرائحة وعلى الثاني لا يلزمه بل يكفي
 غلبة الطن تأمل (قوله بأن ارشخ الخ) لعل وجهه أنه يخرج بإرخائه نفسه الشرح الداخل وهو لا يتخلو
 عن رطوبة النجاسة ثم رأيت منقولاً عن خط البرازي في هامش نسخة التصريح بأن المراد بوجه
 السنة ما ذكره الشارح من الارحاء وبه اندفع ما فهمه في الحلية من بناء القول بالنقض على أن المراد بوجه السنة
 هو ادخال الاصبع في الدبر فذلك بأنه قد نص غير واحد من اعيان المشايخ الكبار على أنه لا يدخل الاصبع
 في الاستنجاء (تمت) إذا أراد أن يدخل الخلاء ينبغي أن يقوم قبل أن يغلبه الخارج ولا يصحبه شئ عليه اسم معظم
 ولا حاسر الرأس ولا مع القلنسوة بلا شئ عليه فإذا وصل إلى الباب يبدأ بالتسمية قبل الدعاء هو الصحيح فيقول
 بسم الله اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث ثم يدخل باليسرى ولا يكشف قبل أن يدنو إلى القعود
 ثم يوسع بين رجله ويميل على رجله اليسرى ولا يفكر في أمر الآخرة كالقفه والعلم فقد قيل أنه يمنع منه شئ
 أعظم منه ولا يرد سلا ما ولا يجب مؤذنا فان عطس حمد الله تعالى قلبه ولا ينظر إلى عورته ولا إلى ما يخرج
 منه ولا يترقب البول ولا يبطل القعود فإنه لو د الباسور ولا يتخط ولا يتخنج ولا يكثر الالتفات ولا يعتب يده
 ولا يرفع يده إلى السماء وينكس رأسه حياء عما ابتلي به ويدفن الخراج ويجهت في الاستبراء منه فإذا فرغ
 يعصر ذكراه من أسفله إلى الحشفة ثم يمسح بثلاثة أجبار ثم يستر عورته قبل أن يستوي قائما ثم يخرج رجله اليمنى
 ويقول غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذي وأمسك علي ما ينفعني ثم يستري فإذا استيقن بانقطاع

مطلب
 في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء
 والاستنجاء

أو مضطجعا أو مجزعا من نوبه بلا
 عذر أو يبول (في موضع)
 و (ويتوضأ) هو (أو يغتسل فيه)
 لحديث لا يبولن أحدكم
 في مستحمة فإن عامة الوسواس
 منه (فروع) يجب الاستبراء
 بشئ أو تخنج أو نوم على شقه
 اليسرى ويختلف بطباع الناس
 * ومع طهارة المغسول تطهر
 البدن ويشترط إزالة الرائحة عنها
 وعن المخرج إذا عجز والناس
 عنه غافلون * استنجي المتوضي
 ان على وجه السنة بأن ارشخ
 انقضض والا لا

أثر البول يتعدل لاستنجاء بالماء موضعاً آخر ويبدأ بغسل يديه ثلاثاً ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم
 وبحمده والحمد لله على دين الاسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الذين لا خوف عليهم
 ولا هم يحزنون ثم يفيض الماء باليمنى على فرجه ويعلى الاثنا ويغسل فرجه بالسرى ويبدأ بالقبل ثم الدبر ويرخي
 مقعدته ثلاثاً ويذكر كل مرة ويألف فيه ما لم يكن صائماً فينشف بجزرة قبل أن يجمعه كيلا يصل الماء الى جوفه
 فيفطر ثم يدلك يديه على حائط أو أرض طاهرة ثم يغسلها ثلاثاً ثم يقوم وينشف فرجه بجزرة نظيفة فان لم تكن معه
 يمسح بيده مراراً حتى لا تبقى الاكلة يسيرة ويلبس سراويله ويرش فيه الماء أو يحشو بقطنة أن كان يرى به
 الشيطان ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً وقائداً ودليلاً الى الله والى جنات النعيم اللهم
 حصن فرجى وظهري وخص ذنوبي اه ملخصاً من الغزوة والنساء (قوله نام) أى فعرق وقوله
 أو مشى أى وقدمه مبتلة (قوله على نجاسة) أى يابساً الى متن الملتقى لو وضع ثوباً رطبا على ما طين بطين
 نجس جاف لا ينجس قال الشارح لان الجفاف يتجذب رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين
 رطبا اه (قوله ان ظهر عينها) المراد بالعين ما يشمل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبر به كما في نور
 الابضاح لكان اولى (قوله تنجس) أى فيعتبر فيه القدر المانع كما مر في محله (قوله ولو وقعت) أى
 النجاسة في نهر أى ماء جار بأن فيه حماراً فأصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما اذا بال في ماء
 راكد فانه اذا أصابه من الرشاش أكثر من الدرهم منع كافي الخائفة لكن ذكر فيها انه لو ألقيت عذرة في الماء
 فأصابه منه اعتبر الاثر فأطلق ولم يفصل بين الجارى وغيره ولعل اطلاقه محمول على ما ذكره من التفصيل وبؤيده
 انه المتبادر من كلام صاحب الهداية في مختارات النوازل اللهم الآن يفرق بين البول والعذرة بأنه اذا أصاب
 البول الماء الراكد يترجى الظن بأن الرشاش من البول اصدمه الماء بخلاف ما اذا كان جارياً فان كلامهما
 يصدم الاخر فيحتمل انه من الماء فلذا اعتبر الاثر وأما في العذرة فالرشاش المطيار انما هو من الماء قطعاً سواء كان
 راكداً أو جارياً ولكنه يحتمل أن يكون من الماء الذى أصاب العذرة أو من غيره نظائر بقوة وقعها فيعتبر فيه
 الاثر لان الاصل الطهارة هذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم هذا وقد ذكر في المنية وغيره ما عن ابن الفضل التميمي
 في الجارى وغيره وأن اختياراً رأى الليث عدمه قال في شرح المنية أى في الجارى وغيره وهو الاصح لان البقن
 لا يزول بالشك ولأن الغالب أن الرشاش المتصاعد انما هو من أجزاء الماء لامن أجزاء الشيء الصادم فيحكم
 بالغالب ما لم يظهر خلافه اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب محمول نظر بقى شئ وهو أنه هل المراد بالراكداً
 القليل أو الكثير أم رخصه يحاوقال ح الظاهر الاول والا لما كان معنى لتفصيل قاضى خان وبفهم من
 تعليل شرح المنية للاصح أن الماء القليل لا يتنجس في آن وقوع النجاسة حتى لو أخذ ماء من الجانب الآخر عقب
 الوقوع بلا فصل يكون طاهر انهم لم يحكموا بامر بان النجاسة الى الرشاش لعدم زمان تسرى فيه مع قربه من
 النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة في آن الوقوع اولى تأمل تظفر اه قلت وعلى
 ما ذكرناه من الفرق يظهر لتفصيل الخائفة معنى فلا يدل على أن المراد بالراكداً القليل فتأمل (قوله لف طاهر
 الخ) اعلم انه اذا لف طاهر جاف في نجس مبتل واكتسب الطاهر منه اختلافاً فيه المشايخ فيقول يتنجس الطاهر
 واختار الحلواني انه لا يتنجس ان كان الطاهر بحيث لا يسيل منه شئ ولا يتقاطر لعصره وهو الاصح كما
 في الخلاصة وغيرها وهو المذكور في عامة كتب المذهب متوناً وشروحاتاً وفتاوى في بعضها بلا ذكر خلاف
 وفي بعضها باللفظ الاصح وقيدته في شرح المنية بما اذا كان النجس مبلولاً بالماء لا ينحو البول وبما اذا لم يظهر
 في الثوب الطاهر أثر النجاسة وقيدته في الفتح أيضاً بما اذا لم ينبع من الطاهر شئ عند عصره ليكون ما اكتسبه
 مجزئاً لدون لانه قد يحصل بلى الثوب وعصره ينبع رؤس صغار ليس لها قوة السيلان ثم ترجع اذا حل الثوب
 ويبعد في مثله الحكم بالطهارة مع وجود الخلط حقيقة قال في البرهان بعد نقله ما في الفتح ولا يخفى منه
 انه لا يتيقن بأنه مجزئ لدون الا اذا كان النجس الرطب هو الذى لا يتقاطر بعصره اذ يمكن أن يصيب الثوب الجفاف
 قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه شئ بعصره كما هو مشاهد عند البداية بغسله فيستعين أن يفتى بخلاف ما صححه
 الحلواني اه وأقره الشرنبلالى ووجهه ظاهر والاصل انه على ما صححه الحلواني العبرة بالطاهر المكتسب
 ان كان بحيث لو انعصر قطر تنجس والا لسواء كان النجس المبتل يقطر بالعصر اولا وعلى ما في البرهان العبرة

نام أو مشى على نجاسة ان ظهر
 عينها تنجس والا لا * ولو وقعت
 في نهر فأصاب ثوبه ان ظهر أثرها
 تنجس والا لا * لف طاهر في نجس
 مبتل بما

قوله في مختارات النوازل اقول
 ونص عبارة مختارات النوازل
 هكذا الحمار اذا بال في الماء
 الجارى فأصاب رشاشه الثوب
 لا يفسده ما لم يتيقن انه بول وكذا
 لورى نجاسة في الماء فانتضح منه
 فأصاب الثوب وان كان الماء
 راكداً يفسده اه منه

قوله وهذا هو المفهوم الخ وذلك
لأنه إذا لم يتقاطر منه بالعصر
لا يتصل منه شيء وإنما يتصل
ما يجاوره بالندوة وبذلك لا يتنجس
به اه فان الضمائر البارزة كلها
عائدة على النجس فيفهم منه انه
المعتبر في التقاطر وعدمه دون
الظاهر اه منه

ان بحيث لو عصر قطر تنجس
والالا * ولولف في مبتل ينحو
بول ان ظهر ندوته أو أثره تنجس
والالا * فارة وجدت في خمر
فربت فتخلل ان متسخة تنجس
والالا * وقع خمر في خل ان قطرة
لم يحل الا بعد ساعة وان كوزا حل
في الحال ان لم يظهر أثره * فارة
وجدت في قمقه ولم يدر هل ماتت
فيها أو في جرة أو في بر يحمل على
القمقه * ثلاث قرب من سمن
وعسل ودبس أخذ من كل حصة
وخط فوجد فيه فارة فضعها
في الشمس فان خرج منها الدهن
فمن والا فان بقي بحال الجدد
فالعسل أو متلطخا فالدبس *
يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة
وبخبر الحل في ماء وطعام *
يتحزى في ثياب أكلها طاهر وفي
أو ان أكثرها طاهر لا أكلها بل
يحكم بالاغلب الا لضرورة
شرب * يحرم اكل لحم
قوله فقر به هكذا بخطه ولعلها
نسخه والافسخ الشارح التي
يسدى فمن الخ ويجزى اه

معجمه

للنجس المبتل ان كان بحيث لو عصر قطر تنجس الطاهر سواء كان الطاهر بهذه الحالة أو لا وان كان بحيث لم يقطر
لم يتنجس الطاهر وهذا هو المفهوم من كلام الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب مع أن المتبادر من عبارة
المصنف هناك كالكثرة وغيره خلافه بل كلام الخلاصة والحاشية والبرازية وغيرها صريح بخلافه وسيأتي تمام
الكلام هناك ان شاء الله تعالى (قوله ان بحيث لو عصر الخ) المتبادر منه عود الضمائر الثلاث الى الطاهر
فيوافق ما صححه الخواص ويحتمل عود الضمير في عصر وقطر الى النجس والضمير في تنجس الى الطاهر فيوافق
ما في البرهان والشرب ليلية والزيلعي قافهم (قوله ولولف الخ) مختار قوله مبتل بماء وهذا ما خوذ من شرح
المسنة وقال لان الندوة حينئذ عين النجاسة وان لم يقطر بالعصر أقول أنت خير بأن الماء المجاور للنجاسة حكمه
حكمه من تغلظ أو تخفيف فلا يظهر الفرق بين المبتل يبول أو بماء أو صابون تأمل (قوله ان متسخة
تنجس) لانه ينقل منها أجزاء بسبب الاتساع وانقلاب الخمر خلا لا يوجب انقلاب الاجزاء النجسة طاعة اه
ح قال في الحاشية وكذا الكلب اذا وقع في عصير ثم تخمر ثم تخلل لا يحل اكله لان لعاب الكلب أقام فيه وانه
لا يصير خلا (قوله والا لا) أي لا يتنجس الخل لعدم بقاء شيء بعد التخلل والفارة وان كانت نجسة قبل التخلل
مثل الخمر لكن النجس لا يؤثر في مثله فاذا ألقيت ثم تخلل الخمر طهر بانقلاب العين بخلاف ما اذا وقعت في بر
فانها تنجس لملاقاة الماء الطاهر فتؤثر فيه ويجب الترح وان لم تتفح ولا يرد ما اذا اتسخت في الخمر لماعلت
من أن ذلك الاثر بعد التخلل لا ينقلب خلا فتؤثر في طهارة الخل قافهم (قوله وقع خمر في خل الخ) وجهه كما
في الحاشية انه في الكوز لما زالت الرائحة عرف التغير وعرف انه صار خلا وأما في القطرة فانها لا رائحة لها فلا
يعرف التغير ويحتمل انها باقية في الحال فلا يحكم بحله قال القاضي الامام يحكم ظنه ان كان غالب ظنه انه
صار خلا طهر والا فلا اه (قوله فارة وجدت الخ) صورته ملا جرة من بر ثم ملا قمقه من تلك الجرة ثم وجد
في القمقه فارة وفي نهاية الحديث القمقه ما يسخن فيه الماء من نحاس وغيره ويكون ضيق الرأس اه
(قوله يحمل على القمقه) هذا من باب الحوادث تضاف الى أقرب الأوقات اه ح وفي الفتح أخذ
من حب ثم من حب آخر ماء وجعل في اناه ثم وجد في اياه فارة فان غاب ساعة فالنجاسة للانا والافان تحزى
ووقع تحزبه على أحد الحبين عمل به وان لم يقع على شيء فالحب الاخير ولهذا اذا كانا الواحد فلول اثنين كل منهما
يقول ما كانت في حبي فكلاهما طاهر (قوله فان خرج منها الدهن) أي من جوفها أو المراد مما يلاقي
جلدها (قوله فقر به) أي هي النجسة وكذا يقدريها بعده (قوله والا) أي وان لم يخرج منها
الدهن فان بقي ما عليها بحال الجدد يفتح الجيم والميم أي جامداه فودليل انه عسل لان العسل اذا أصابته الشمس
تلاحت أجزاءه وتماسك بعضها ببعض بخلاف الدبس فانه ينقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أفاده ح
بقي ما اذا لم يظهر الحال بذلك وينبغي أن يفصل فيه كما قدمناه آنفاً في الفتح (قوله يعمل بخبر الحرمة الخ) أي
اذا أخبره عدل بأن هذا اللحم ذبيحة مجوسية أو مبسة وعدل آخر أنه ذبيحة مسلم لا يحل لانه لما تهاثر الخبران بقي
على الحرمة الاصلية لا يحل الا بالذكاة ولو أخبر عن ماء وتهاثر ابق على الطهارة الاصلية اه امداد
وظاهره انه بعد التهاثر في صورتين لا يعتبر التحزى وسند كرمي مخالفته في الحظر والاباحة قبل فصل اللبس عن
شرح الهداية وغيرهم فراجع هناك (قوله اكلها طاهر) كما لو اختلط ثوب طاهر مع ثوب نجس بين نجسين وكذا
بالعكس بالاولى (قوله لا اكلها) مثله التساوى فانه لا يتحزى فيه أيضا كما سيذكره الشارح في الحظر والاباحة
وذ كرهناك أن اختلط الذبيحة الذكية والمبسة حكم الاواني ثم الفرق بين الثياب والاواني كما في الامداد أن
الثوب لا خلف له في ستر العورة بخلاف الماء في الوضوء والغسل فانه يخلفه التيم وأما في حق الشرب فيتحزى
مطلقا لانه لا خلف له ولهذا قال الا لضرورة شرب ثم أعلم أن ما ذكره الشارح هنا في مسائل الثياب والاواني
مرافق لما في نور الايضاح ومواهب الرحمن ويخالفه ما في الذخيرة وغيرها مما حاصله انه ان غلب الطاهر
في الاواني أو الثياب أو الذبائح تحزى في حالي الاختيار والاضطرار اعتبارا للغالب والافقي الاختيار لا يتحزى
في الكل وفي الاضطرار يتحزى في الكل الا في الاواني لغیر الوضوء والغسل وسيأتي بسطه في الحظر والاباحة ان
شاء الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا طلق من نسائه امرأة أو اعتق من امائه أمه فانه لا يجوز له أن يتحزى لوط
ولا يبيع وان كانت الغلبة للحلال وتماه في الولو الحية وغيرهما من كتاب التحزى فراجع (قوله يحرم أكل

لحم أثنى عزاء في التارخانية الى مشكل النار الطحاوي قال ح أي لانه يضرب لانه نجس وأما نحو اللبن
 الدين فلا يضرب ذكره الشرنبلالي في شرح كراهية الوهبانية اه قلت وتدل في التارخانية عن صلاة الجلابي
 انه اذا اشتد تغيره نجس ثم نقل التوفيق يحمل الاول على ما اذا لم يشدد ومثله في الفقيه لكن في الجوى عن النهاية
 أن الاستحالة الى فساد لا توجب النجاسة لاحالة اه وفي التارخانية دود لحم وقع في مرقاة لا نجس ولا يؤكل
 المرقاة ان تفسخ الدود فيها اه أي لانه مسنة وان كان طاهرا قلت وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والثمار
 (قوله شعير الخ) في التارخانية اذا وجد الشعير في بعر الابل والغنم بغسل ويحذف ثلثا ويؤكل وفي أخناء
 البقر لا يؤكل قال في الفتح لانه لا ملاية فيه ثم نقل في التارخانية عن الكبرى أن الصحيح التفصيل بالاتفاق وعدمه
 ويستوى فيه البعرواثنى اه أي ان انتفخ لا يؤكل فيهما والا أكمل فيهما وبجث نحوه في شرح المنية
 وبما ذكرنا علم أن قوله صلب مرفوع صفة ثانية لشعير فافهم (قوله مرارة كل حيوان كبوله) أي
 فان كان بوله نجسا مغلطا أو مخفقا فهو كذلك خلافا ووقفا ومن فروعه ما ذكرنا لو أدخل في أصبعه مرارة
 ما كول اللحم يكره عنده لانه لا يبيح التداء يبوله لا عند أبي يوسف لانه يبيحه وفي الذخيرة والخانية أن الفقيه
 أبا الليث أخذ بالثاني للحاجة وفي الخلاصة وعليه الفتوى قلت وقياس قول محمد لا يكره مطلقا لظاهرة بوله عنده
 اه حلية (قوله وجرحه كزبله) أي كسر قينه وهي بكسر الجيم وقد تفتح ما يجره أي يخرج به البعير من
 جوفه الى قمه فأكله ثانيا كما في المغرب والقاموس وعلة في التجنيس بأنه واره جوفه ألا ترى الى ما يورى
 جوف الانسان بأن كان ماء ثم فاء فحكمه حكم بوله اه وهو يقتضى انه كذلك وان فاء من ساعته لكن
 قال بعده في الصبي ارتفع ثم فاء فأصاب ثياب الآم ان زاد على الدرهم منع وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
 لا يمنع ما لم يغسل لانه لم يتغير من كل وجه فكان نجاسته دون نجاسة البول لانهما متغير من كل وجه وهو الصحيح
 اه كذا في فتح القدير وظاهره الميل الى اعطاء الحزبة حكم هذا التي أخذ من التعليل (قوله حكم العصير حكم
 الماء) أي في انه تزال به النجاسة الحقيقية وانه اذا كان عشرين في عشرين لا نجس بوقوع النجاسة فيه كما في الماء
 اه ح وفي انه لو عسر العنب وهو يسيل فادعى رجله ولم يظهر أثر الدم لا نجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 ككما في المنية عن الحمط (قوله رطوبة الفرج طاهرة) ولذا نقل في التارخانية أن رطوبة الولد عند
 الولادة طاهرة وكذلك السخلة اذا خرجت من أمهاتها وكذا البيضة فلا يتنجس بها الثوب والماء اذا وقعت فيه
 لكن يكره التوضي به للاختلاف وكذا الانفة هو المختار وعندهما يتنجس وهو الاحتياط اه قلت
 وهذا اذا لم يكن معه دم ولم يتخالط رطوبة الفرج مذى او منى من الرجل أو المرأة (قوله العبرة لظاهر
 الخ) هذا ما عليه الاكثر فتح وهو قول محمد والفتوى عليه برأية وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين نجس
 والافطار وقيل العبرة للتراب وقيل للغالب وقيل أيهما كان نجسا فالطين نجس واختاره أبو الليث وصححه
 في الخانية وغيرها وقواه في شرح المنية وحكمهم بنفسا دقية الاقوال تاملا وصححه في الحميط أيضا وعلة
 بأن النجاسة لا تزول عن أحد ههنا بالاختلاط بخلاف السرقة اذا جعل في الطين للطين لا يتنجس لان فيه ضرورة
 الى اسقاط نجاسته لانه لا يثبأ اليه حلية (قوله مشى في حمام ونحوه) أي كالومشى على ألواح مشرعة بعد
 مشى من رجله قدر لا يحكم نجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة فتح وفيه عن التجنيس
 مشى في طين أو أصابه ولم يغسله وصلب تجزئه ما لم يكن فيه أثر النجاسة لانه المانع الآن يحتاط أما في الحكم
 فلا يجب (قوله لانه يصير الماء راكدا) أي لانه بأخذه له من الانبوبة يمنع نزوله الى الخوض فيصير راكدا
 وربما كان على يده نجاسة أو على يد غيره فأدخلها في الخوض في هذه الحالة فيتنجس فينبغي اذا أراد الأخذ ان
 يأخذ من الخوض لان الماء اذا كان نازلا والغرف متدارك فهو في حكم الجاري (قوله التبرك الى
 الحمام) أي الدخول اليه اول الغداة بلا ضرورة (قوله لان فيه اظهار مقولوب الكناية) أراد به التبرك أي
 الجماع ولم يقل مقولوب الكناية مع انه قلب حقيقي لزيادة التباعد عن التصريح به لانه مما يطلب تحماته ولذا
 كان من أسمائه السر كما في القاموس وعبارة الفيض اذ فيه ابداء ما يجب اخفاؤه والظاهر أنه يجب بالحاء
 ولذا قال العلامة الرملي وأما ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو السباع أي على وزن كآب وهو المفارقة
 بالجماع وافشاء الرجل ما يجري بينه وبين زوجته فذلك ليس من هذا القبيل بل النهي يقتضى التحريم اه

أثنى لا نحو شتين ولين * شعير في بعن
 أو روث صلب يؤكل بعد غسله
 وفي خئي لا * مرارة كل حيوان
 كبوله وجرحه كزبله * حكم العصير
 حكم الماء * رطوبة الفرج
 طاهرة خلافا لهما * العبرة
 لظاهر من تراب أو ماء اختلاط
 به يبقى * مشى في حمام ونحوه
 لا نجس ما لم يعلم انه غسله نجس
 * لا ينجي أخذ الماء من الانبوبة
 لانه يصير الماء راكدا * التبرك
 الى الحمام ليس من المروءة لان
 فيه اظهار مقولوب الكناية

(قوله ثياب الفسقة الخ) قال في الفقه وقال بعض المشايخ تكبره الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الخمر
قال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكبره لانه لم يكبره من ثياب أهل الذمة الا سراويل مع
استحلالهم الخمر فهذا اولى اه (قوله بلعلمهم فيه البول) ان كان كذلك لاشك انه نجس تارة خائفة
(قوله ان غلب على ظنه) عبارة الخائفة ان كان في قلبه (قوله فالامر بالمعروف على هذا) كذا في الخائفة
وفي فصول العلاوى وان علم انه لا يتعطل ولا يفرج بالبول ولا بالفعل ولو باعلام سلطان أو زوج أو والد له قدرة
على المنع لا يلزمه ولا يأثم بتركه لكن الامر والنهي أفضل وان غلب على ظنه انه يضربه أو يقتله لانه يكون
شهيد اقال تعالى اقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك أى من ذل أو هو ان اذا أمرت
ان ذلك من عزم الامور أى من حق الامور ويقال من واجب الامور اه وعما فيه (قوله لما ورد
الخ) أى في قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد في القبر رواه الطبراني باسناد
حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلواته قال العراقي في شرح
الترمذى ولا يعارضه حديث الصحيح ان اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء لحمل الاول على حق
الله تعالى على العبد والثاني على حقوق الآدميين فبان منهم فان قيل أى ما يدم فالجواب ان هذا أمر
توقينى وظواهر الاحاديث دالة على أن الذى يقع أولاً المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد وكذا
في شرح العلقمى على الجامع الصغير ولا يخفى ما في ذكر الشارح لهذه الجملة قبيل كتاب الصلاة من رعاية
التناسب وحسن الختام

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الصلاة)

(قوله شروع) الخ بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها على غيرها (قوله ولم تخل
عنها شريعة مرسل) أى عن اصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهير لداود والعصر لسلمان والمغرب
ليعقوب والعشاء ليونس عليهم السلام وجعت في هذه الامة وقيل غير ذلك (قوله بواسطة الكعبة) أى
بواسطة استقبالها وانظر لما اذ خص هذا الشرط مع انها لم تصر قريبة الا باجتماع سائر شرائطها ط وقد
يقال المراد انها صارت قريبة بواسطة تعظيم الكعبة فانه سبحانه أمر باستقبالها تعظيماً لها وفى ذلك تعظيم
له سبحانه بواسطة تعظيمها أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله دون الايمان) لانه قريبة بلا واسطة (قوله
لامنه بل من فروعه) أى باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الافتراض فبأن منه لانه من متعلق التصديق
بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط وأشار الشارح الى خلاف من يقول ان الاعمال من الايمان كالخيارى
وغیره (قوله وهى لغة الدعاء) أى حقيقة اذ ذلك وهو ما عليه الجمهور وجرم به الجوهرى وغيره لانه الشائع
في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المخصوصة وقيل انها حقيقة في تحرك الصلوة بالكون العظمان
الناتان في اعلى التخذين اللذان عليهما الايمان مجاز لغوى في الاركان المخصوصة لان المصلى يحركهما في
ركوعه وسجوده استعارة نصريحية في المرتبة الثانية في الدعاء تشبيهاً للداعى في تشعبه بالاركان والمساعد
وعما في النهر (قوله فنقلت الخ) اختلف الاصوليون في الالفاظ الدالة على معان شرعية كالصلاة والصوم
أهى منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية أى بأن لم يبق المعنى الاصلى من عباد الله أى بغيره أى بغير
ويزاد عليه قيد شرعية قبل الاول واستظهر في الغاية معللاً بأنها توجد بدون الدعاء فى الاى وقيل بالثاني
وانه انما زيد على الدعاء باقى الاركان المخصوصة وأطلق الجزء على الكل كما في النهر (قوله وهو الظاهر) الظاهر
للفعل المتعهم من نقلت وقوله لوجودها على الظهور ادح وعلاه في الخبر بأن الدعاء ليس من حقيقة شريعياً
أى بناء على انه خلاف القراءة قال في النهر وهو ممنوع قلت فيه نظر لان الذى من حقيقة قراءة آية وأن لم تكن
دعاء تأمل (قوله هى) أى الصلاة الكاملة وهى الخمس المكتوبة (قوله على كل مكلف) أى بعينه ولا يسمى
فرض عين بخلاف فرض الكتابة فانه يجب على جملة المكلفين كفاية بمعنى انه لو قام به بعضهم كفى عن الباقين
والا تموا كلهم ثم المكلف هو المسلم البالغ العاقل ولو اتى أوعدا (قوله بالاجماع) أى وبالكتاب والسنة
(قوله فرضت في الاسراء الخ) نقله أيضاً الشيخ اسمعيل في الاحكام شرح درر الحكم ثم قال وحاصل

مطلب
في الامر بالمعروف

مطلب
في اول ما يحاسب به العبد
ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة
* ديباج أهل فارس نجس بلعلمهم
فيه البول ليريقه * رأى في ثوب
غيره نجساً ما نعان غلب على
ظنه انه لو أخبره ازالها وجب
والالا فالامر بالمعروف على هذا
* حمل السجادة في زماننا اولى
احتياطاً لما ورد اول ما يسأل
عنه في القبر الطهارة وفي الموقف
الصلاة

(كتاب الصلاة)

شروع في المقصود بعد بيان
الوسيلة ولم تخل عنها شريعة
مرسل ولما صارت قريبة بواسطة
الكعبة كانت دون الايمان لانه
بل من فروعه وهى لغة الدعاء
فقلت شرعاً الى الافعال المعلومة
وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء
في الاى والانرس (هى فرض
عين على كل مكلف) بالاجماع
فرضت في الاسراء لانه السبب
ما بع عشر رمضان قبل الهجرة
بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين
قل طلوع الشمس وقبل غروبها
شحنى

قوله بواسطة الكعبة يعنى أن
العبد أمر بالتوجه بحجته الى
الكعبة اد منه

ما ذكره الشيخ محمد البكري نفعنا الله تعالى ببركاته في الروضة الزهراء انهم اختلفوا في أي سنة كان الابرار بعد اتفاقهم على أنه كان بعد البعثة بخمسة مائة كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع عليه وقيل بخمسة سنين ثم اختلفوا في أي الشهر وكان خزم ابن الاثير والنوري في فتاويه بأنه كان في ربيع الأول قال النوري ليلة سبعة وعشرين وقيل في ربيع الآخر وقيل في رجب وخزم به النوري في الروضة تبعه الرافي وقيل في شوال وخزم الحافظ عبد الغني القدسي في سيرته بأنه ليلة السابع والعشرين من رجب وعليه عمل أهل الامصار اهـ (قوله وان وجب الخ) هذا مبالغة على مفهوم قوله كل مكلف كأنه قال ولا يفترض على غير المكلف وان وجب أي على الولي شرب ابن عشر وذلك ليتخلق بفعلها ويعتاده لا لاقتراضها افاده ح وظاهر الحديث أن الأمر لابن سبع واجب كالشرب والظاهر أيضا أن الوجوب بالمعنى المصطلح عليه لا بمعنى الافتراض لأن الحديث فلتني فافهم (قوله بيد) أي ولا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم ليس له أن يجاوزها قال عليه الصلاة والسلام لمرداس المعلم اياك أن تضرب فوق الثلاث فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقض الله منك اهـ اسمعيل عن أحكام الصغار للاستروشي وظاهره انه لا يضرب بالعصا في غير الصلاة أيضا (قوله لا بجشبة) أي عصا ومقتضى قوله أن يراد بالجشبة ما هو الاعظم منها ومن السوط افاده ط (قوله الحديث الخ) استدلال على الضرب الزهري وأما كونه لا بجشبة فلأن الضرب به اورد في جناية المكلف اهـ ح وتتمام الحديث وفروا بينه تكريفاً جامع رواه ابوداود والترمذي ولفظه علواً للصبي الصلاة ابن سبع واضربوه عليها ابن عشر وقال الحسن صحيح وصححه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي اهـ اسمعيل والظاهر أن الوجوب بعد استكمال السبع والعشر بأن يكون في أول الثامنة والحادية عشر كما قالوا في مدة الحضنة (قوله قلت الخ) مراده من هذين التثنيين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع المأمورات وينهى عن جميع المنهيات اهـ ح اقول وقد صرح في أحكام الصغار بأنه يؤمر بالغسل اذا جامع وباعادة ما صلاه بلا وضوء لا لو أفسد الصوم لمشقته عليه (قوله بجشبة) بالتخفيف قال في المغرب الماجن الذي لا يالي ما صنع وما قيل له ومصدره المجنون والمجانة اسم منه والفعل من باب طلب اهـ (قوله أي تكاسلا) تفسير مراد اهـ ح (قوله حق الحق الحق) لا يقال ان حقه تعالى مبني على المسامحة لانه لا تسامح في شيء من اركان الاسلام اهـ اسمعيل (قوله وقيل بضرب) هاتان الامام المحبوبي ح عن المخ وظاهر الحلية انه المذهب فانه قال وقال اصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل يعذر ويحبس حتى يموت أو يتوب (قوله وعند الشافعي يقتل) وكذا عند مالك واحد وفي رواية عن احمد وهي المختارة عند جمهور اصحابه انه يقتل كقرا وبسط ذلك في الحلية (قوله ويحكمكم باسلام فاعلمها الخ) يعني أن الكافر اذا صلى بجماعة يحكم باسلامه عندنا خلافاً للشافعي لانها مخصوصة بهذه الامة بخلاف الصلاة منفردة في سائر الامم قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا المراد صلاتنا بالجماعة على الهيئة الخاصة اهـ درر وهو طرف من حديث طويل اخرجه البخاري وغيره لانه قال فهو والمسلم اسمعيل (قوله بشروط أربعة) قيد الامام الطرسوسي في انفع الوسائل كون الصلاة في مسجد وعليه فالشروط خمسة لكن قال في شرح درر البحار في مسجد أو غيره (قوله في الوقت) لانها صلاة المؤمنين الكاملة وظاهره انه لو أدرك منها ركعة لا يكفي لعدم كونها في الوقت وان كانت اداء فهي غير كاملة فليس المراد من قوله في الوقت الاداء بل الاخص منه فافهم (قوله مؤتمراً) تقيد لقوله مع جماعة احترازاً عما لو كان اماماً قال ط لأن الائتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان اماماً فانه يحتمل نية الانفراد فلا جماعة اهـ اقول الاحتمال المذكور موجود في المؤتمر أيضاً فالاولى أن يقال الامام متبوع غير تابع والمؤتم تابع لامامه ملتزم لاحكامه وما يقيد به الشارح مأخوذ من النظام الآتي تبعاً للجمع ودرر البحار وصرح بمفهومي في عقد الفرائد فقال صلى اماماً لا يحكم باسلامه نقله الشيخ اسمعيل (قوله مقوماً) فلو صلى خلف امام وكبر ثم أقسم لم يكن اسلاماً شرح الوهابية عن المتقي (قوله وكذا إذا أذن في الوقت) لما ذكر مسألة الصلاة اذ تميم الافعال التي يصير بها الكافر مسلماً فذكر أن منها الإذان في الوقت لانه من خصائص ديننا وشعار شرعنا ولا اقيده في المنع به البحر يكون الاذان في المسجد فليس الحكم

(وان وجب شرب ابن عشر عليها) بيد لا بجشبة) لحديث مروا اولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع واضربوهم عليها وهم أبناء عشر قلت والصوم للصلاة على الصحيح كافي صوم القهستاني معزياً للزاهدي وفي حظر الاختيار أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى عن شرب الخمر لئلا يلف الخمر ويترك الشر (ويكفر جاحداً) لثبوتها بدليل قطعي (وتاركها عمداً بجشبة) أي تكاسلاً فاق (يحبس حتى يصلي) لانه يحبس لحق العبد بحق الحق أحق وقيل يضرب حتى يسيل منه الدم وعند الشافعي يقتل بعدالة واحدة حد أو قيل كفراً (ويحكم باسلام فاعلمها) بشروط أربعة أن يصلي في الوقت (مع جماعة) مؤتمراً وما وكذا لو أذن في الوقت

قوله بل يعذر كذا بخطه بالذال المجعولة ولعل صوابه يعز بالزاي من التعزيز وهو التأديب دون الحد كافي المصباح اهـ مجمعه

مظله

فيما يصير الكافر به مسلماً من الافعال

عليه بالاسلام لا يتيانه بالشهادتين في ضمن الاذان ليكون من الاسلام بالقول لانه لا فرق حينئذ بين أن يكون في الوقت أو خارجه بل هو من الاسلام بالفعل ولذا صرح ابن الشحنة بأنه يحكم باسلامه بالاذان في الوقت وان كان عبداً وما يخص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم الى العرب لان ما يصير به الكافر مسلماً قسماً قول وفعل فالقول مثل كلتي الشهادتين فصل فيه أئمتنا لكونه محل اشتباه واحتمال بين العيسوي وغيره فقالوا لا يمتنع الشهادتين في العيسوي من أن يترتب أمّن ديشه لانه يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب فيحصل انه اراد ذلك بخلاف غيره فلا يحتاج الى التبري وأما الفعل فكلامهم يدل على انه لا فرق فيه بين العيسوي وغيره كما حققه الامام الطرسوسي أيضاً خلافاً لما فهمه ابن وهبان ثم قال ابن الشحنة أيضاً وأما الاذان خارج الوقت فلا يكون اسلاماً من العيسوي لانه يكون من الاقوال فلا يذوقه حينئذ من التبري من ديشه اه قلت وكذا لا يكون اسلاماً من غير العيسوي أيضاً لما نقله قبله عن الغاية وغيره من أن الكافر لو أذن في غير الوقت لا يصير به مسلماً لانه يكون مستزناً فحصل من هذا أن الاذان في الوقت من الاسلام بالفعل فلا فرق فيه بين كافر وكافر والاذان خارجاً من الاسلام بالقول لمكانه لما احتل الاستزاء لم يصير به الكافر مسلماً مع انه لو كان عيسوياً يزيد أنه فقد شرطه وهو التبري فانهم واعتصموا بهذا التبري حتى حل يشترط في الاذان في الوقت المداومة أم يكفي مرة بأقوال الكلام على (قوله أو سجدة للثلاثة) أي عند سماع آية سجدة برأية أي لانها من خصائصنا فانه سبحانه وتعالى لم يسن الكفار بأنهم اذا قرأ عليهم القرآن لا يسجدون (قوله أو ركعة السابعة) قيده الطرسوسي في نظم القود بركعة الابل واعترضه ابن وهبان بأنه لا خصوصية لذلك وبأنه قال في الخاتمة وان صام الكافر أوج وأدى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية اه وأقره ابن الشحنة وصاحب النهر فعلم أن ما ذكره الشارح خلاف ظاهر الرواية أيضاً (قوله لا لوصلي الخ) محترز القود السابقة في الصلاة على طريق اللق والنشر المرتب (قوله أو منفرداً) لانه لا يخص بشريعتنا ابن الشحنة عن المنتقى وفي الذخيرة أن هذا قول أبي حنيفة ومن مشايخنا من نفي الخلاف بجمل قوله على ما اذا صلى وحده بلا اذان ولا إقامة فلا يحكم باسلامه اتفاقاً وحل قوله ما على ما اذا صلى وحده وأقربهما فيحكم باسلامه اتفاقاً لانه مختص بشريعتنا اه قلت لكن في هذا التوفيق تفرق لما نقله ابن الشحنة عن محتاج الكافي من انه لا بد من وجود العبادة على اكمل الوجود ليظهر الاختصاص بهذه الشريعة اه ومعلوم أن الانفراد نقصان (قوله أو اماماً) قدمنا وجهه (قوله أو فعل بقية العبادات) قال في البحر في باب التيمم الاصل أن الكافر متى فعل عبادة كان كذاً موجودة في سائر الاديان لا يكون به مسلماً كالصلاة منفرداً والصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة متى فعل ما اختص بشرعنا فلو من الوسائل كالتميم وكذلك وان من المقاصد او من الشعائر كالصلاة بجماعة والحج الكامل والاذان في المسجد وقرأة القرآن يكون به مسلماً اليه اشار في المحيط وغيره اه اقول ذكر في الخاتمة انه بالحج لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر أنه روى انه ان حج على الوجه الذي يفعله المسلمون يكون مسلماً وان لم يلبث شهيد المناسك أو شهد المناسك ولم يلبث لم يكن مسلماً اه فعلم أن هذه الرواية غير ظاهر الرواية وأشار في الوهابية الى ضعفها واليه يشير اطلاق النظم الا في وكان وجهه أن الحج موجود في غير شريعتنا حتى ان الجاهلية كانوا يمججون لكن قد يقال ان الحج على هذه الكيفية انما لم يوجد في غير شريعتنا فصار مثل الصلاة اذا وجدت فيها الشروط الاربعة السابقة لانها من خواص شريعتنا على وجه الكمال فكذا الحج الكامل والاخالفه فيهمنا والظاهر انه لا تنافي بين ظاهر الرواية وبين الرواية الثانية اذا جعلت الثانية مفسرة لبيان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل فتأمل وفي فتاوى الشيخ فاسم عن خلاصة النوارل لابي الليث قال وكذا الرواية تعلم القرآن أو يقرؤه لم يكن بذلك مسلماً اه قلت وهذا اظهر مما ذكره في البحر لما قالوا لا يمتنع الكافر من تعلم القرآن لعلمه يمتدى فانهم (قوله ونظمها صاحب النهر الخ) أي قبيل باب قضاء الفرائض (قوله صلى باقتدا) أي بجماعة مقدياً (قوله أو أذن أيضاً) باسقاط حمزة أيضاً للضرورة ح ثم ان الذي رأيته في النهر غير هذا البيت ونصه

أو سجدة للثلاثة أو ركعة السابعة
صار مسلماً لا لوصلي في غير الوقت
أو منفرداً أو اماماً أو أقدمها
أو فعل بقية العبادات لانها
لا تختص بشريعتنا ونظمها
صاحب النهر فقال
وكافر في الوقت صلى باقتدا
متبهما صلاته لا مفسدا
أو أذن أيضاً

أو بالاذان معلناً فيه أي * أو قد سجد عند سماع ما أتى اه

ومعنى أتى الثاني ورد عن الله تعالى وهذا البيت احسن لما فيه من اشتراط كون الاذان في الوقت لان

خبير فيه عائد على الرقعة المذكورة في البيت الأول ومن أن المراد سجود التلاوة ومن اسقاط مسألة الزكاة
 علمت من أنها خلاف ظاهر الرواية وأن صاحب التبراعترض على الطرسوسي في ذكرها وقال لم أره
 لغيره بل المذكور في الخاتمة أنه لا يحكم بإسلامه بالزكاة في ظاهر الرواية (قوله معلنا) المراد به أن يسمعه
 من تصح شهادته عليه بالاسلام لأن يؤذن على صومعة أو سطح يسمعه خلق كثير ولذا لو كان في السفر
 كما في سيرة اليرازية حيث قال وإن شهدوا على الذي أنه كان يؤذن ويقيم كن مسلما سواء كان في السفر
 أو الحضر وإن قالوا بجمعناه يؤذن في المسجد فلا حتى يقولوا هو مؤذن لأنه لا يكون ذلك عادة فيكون مسلما
 وعزاه في شرح الوهبانية إلى محمد بن ظاهر هذا يفيد أنه لا بد أن يكون عادة له لكن قال في أذان الجبر ينبغي أن
 يكون ذلك في العيسوية أما غيرهم فينبغي أن يكون مسلما بنفس الأذان اه قلت لكن قد علمت أن الاسلام
 لا يفعل إلا لفرق فيه بين كافر وكافر خلافا لما فهمه ابن وهبان فاما أن يجعل ذلك تقييد الكون الأذان
 في الرقعة اسلاما أو يكون ذلك رواية محمد فقط تأمل وراجع (قوله كأن سجد) بسكون الدال للضرورة
 أو للوصل بنية الوقت وأن مصدرية أي كسجوده والمراد بسجود التلاوة ح (قوله تركي) نكسلة
 للوزن وهو حال من ضمير سجد أي كسجوده للتلاوة حال كونه مطهرا عن أرباس الكفر ح (قوله غلم) خبر
 كافر ح وزيدت الفاء لوقوع المبتدأ نكرة موصوفة بفعل أريد بها العموم لأن المراد أي كافر كن عيسويا
 أو غيره كما قدمنا تقريره وهذا من المواضع التي يجوز فيها زيادة الفاء في الخبر كقول رجل بآل فلان درهم
 فافهم (قوله منفرد) بالسكون على لغة ربيعة ح وسكت عن بقية محترزات قيود الصلاة (قوله
 والزكاة) أي زكاة غير السوائم وعلى انشاد البيت الثاني على الوجه الذي نقلناه عن التبراعترض بالزكاة جميع
 أنواعها كما هو مقتضى إطلاق الخاتمة عن ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب مفعول مقدم لقوله
 زد وتقدم بياناه (قوله بدنية محضة) أي بخلاف الزكاة فإنها مالية محضة وبخلاف الحج فإنه مركب منهما
 لمافيه من العمل بالبدن وائتلاف المال (قوله فلا ينافيه فيها أصلا) لأن المقصود من العبادة البدنية
 اتعاب البدن وقهر النفس بالإمارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف المالية فتجبر فيها النيابة
 مطلقا أي حالة الاختيار والاضطرار لحصول المقصود من اغناء الفقير وتنقيص المال بفعل النائب وبخلاف
 المركبة فتجبر فيها النيابة حالة العجز نظر إلى معنى المشقة بتنقيص المال لاهالة الاختيار نظر إلى اتعاب البدن
 كما تقرر في باب الحج عن الغير (قوله أي لا بالنفس الخ) بيان لتعميم النفي المستفاد من قوله
 أصلا (قوله في الحج) متعلق بقوله صحت وكذا أقوله في الصوم (قوله بالقضية) متعلق بالضمير المستتر
 في صحت لرجوعه إلى النيابة التي هي مصدر أي كما صحت النيابة بالقضية وبدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله
 نيابة المذكور في المتن وأعلم أن صحة القضية في الصوم للقاضي مشروطة باستمرار عجزه إلى الموت فلو قدر قبله
 قضى كما سيأتي في كتاب الصوم اه ح (قوله لأنها) أي القضية وقوله ولم يوجد أي أذن الشرع بالقضية
 في الصلاة ح وهذا لتعليل لعدم جريان النيابة في الصلاة بل المال وفيه إشارة إلى الفرق بين الصلاة
 والصوم فإن كلا منهما عبادة بدنية محضة وقد صحت النيابة في الصوم بالقضية للشيخ الثاني دون
 الصلاة ووجه الفرق أن القضية في الصوم انما ابتناها على خلاف القياس اتباعا للنص ولذا سماها الأصوليون
 قضاء بثل غير معقول لأن المعقول قضاء الشيء بثل ولم يثبت في الصلاة لعدم النص فان قلت قد أوجبتم القضية
 في الصلاة عند الإيصاء بها من العاجز عنها فقد أجريتم فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن أن يكون ذلك
 بالقياس على الصوم لأن ما خالف القياس فعليه غيره لا يقاس قلت ثبوت القضية في الصوم يحتمل أن يكون
 سهلا لا بالعجز وأن لا يكون قبلة اعتبار لتعليله به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيهما واعتباره عدمه
 لا يصح فلما حصل الشك في العلة قلنا بوجود القضية في الصلاة احتياطا لأنها إن لم تجز تكون حسنة
 ماحية لسيئة فالقول بالوجوب احتوط ولذا قال محمد تجزئه إن شاء الله تعالى ولو كان بطريق القياس لما علمته
 بالمشقة كما في سائر الأحكام الثابتة بالقياس هذا خلاصة ما أوججناه في حواشينا على شرح المنار للشارح
 (قوله سبها ترادف النعم الخ) يعني أن سبب الصلاة الحقيقي هو ترادف النعم على العبد لأن شكر النعم
 واجب شرعا وعندها لا كانت النعم واقعة في الوقت جعل الرقعة سببا يجعل الله تعالى وخطابه حيث

معلنا أو تركي * سواء كان سجد
 تركي * فسلم لا بالصلاة منفردة
 ولا الزكاة والصيام الحج زد *
 (وهي عبادة بدنية محضة فلا ينافيه
 فيها أصلا) أي لا بالنفس كما صحت
 في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم
 بالقضية للقاضي لأنها انما تجوز
 بأذن الشرع ولم يوجد (سببها)
 ترادف النعم ثم الخطاب ثم الوقت

قوله والزكاة هكذا بخطه والذي
 في نسخ الشارح ولا الزكاة اه
 مصححه

جعله سبب الوجوب كقوله تعالى أقم الصلاة لذلولك الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وتعمام تحقيق
 هذه المسألة في المطولات الأصولية (قوله أي الجزء الأول الخ) إذ لو كان السبب هو الكل لزم تقدم
 السبب على السبب أو وجوب الأداء بعد وقته فتعين البعض ولا يجوز أن يكون ذلك البعض أول الوقت عينا
 لزم عدم الوجوب على من صار أهلا للصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسعها ولا أثر الوقت عينا لأنه يلزم أن
 لا يصح الأداء في أوله لا متناع التقدم على السبب فتعين كونه الجزء الذي يتصل به الأداء وبالله الترتيع
 لأن الأصل في السبب هو الاتصال بالسبب كما في شرح المنار لابن نجيم (قوله والاغتيا يتصل به) ما هنا
 عاتق شاملة الجزء الأخير فقوله بعد ذلك والا فالجزء الأخير تكرر وكذا قوله سيما جزء أول اتصل به الأداء
 والاخصر أن يقول سيما جزء اتصل به الأداء من الوقت والاغتيا اهـ ح وسبقه إليه ابن نجيم في شرح
 المنار (قوله هو الجزء الأخير) وهو ما يمكن فيه من عقد الحرمة فقط عندنا وعند فرما يمكن من
 الأداء فيه وأجمعوا أن خيار التأخير إلى أن لا يسع الإجماع الصلاة حتى لو أخر عنه يأثم اهـ ابن نجيم
 (قوله ولو ناقصا) أي إذا اتصل الأداء بآخر الوقت كان هو السبب ولو كان ناقصا كوقت اصفرار الشمس فصح
 أداء العصر فيه لأنه لما اتصل الأداء فيه صار هو السبب وهو ما مورد أدائه فيه فيكون أدائه كما وجب
 بخلاف عصر أسنه كما يأتي (قوله حتى يجب) بارفع لأنه تفرع على قوله فالسبب هو الجزء الأخير
 (قوله أفاقا) أي في آخر الوقت ولو بقدر ما يسع الحرمة عند علمنا الثلاثة خلافا لفر في شرح التحرير
 لابن امير حاج أي فيجب عليه ما القضاء لا حياجهما إلى الوضوء لأن الجنون أو الاغتيا يتقضى وليس
 في الوقت ما يسعه وعلم منه أنه لو أفاقا وفي الوقت ما يسع أكثر من الحرمة يجب عليه ما صلاة بالاولى وأنه
 لو لم يسق منه ما يسع الحرمة لم يجب عليه ما صلاته كما مر في الحيض إذا انقطع للعشرة قال ح وهذا إذا زاد
 الجنون والاغتيا على خمس صلوات والاوجب عليه ما صلاة ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسع الحرمة بل
 وما قبله من الصلوات أيضا كما سيأتي (قوله طهرنا) أي ولو كان الباقي من الوقت مقدرا ما يسع الحرمة
 إذا كان الانقطاع على العشرة أو الأربعين فإن كان أقل والباقي قدر الغسل مع مقدمته كالأستقاء وخلق
 الذوب والتستر عن الاعين والحرمة فعليه ما القضاء والا فلا اهـ شرح التحرير (قوله وصي بطلع) أي
 وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع الحرمة أو أكثر كما يفهم من كلامهم في الحائض التي طهرت على العشرة ح
 (قوله وممرت أسلم) أي إذا كان بين إسلامه وآخر الوقت ما يسع الحرمة كما في الحائض المذكورة وحكم
 الكافر الأصلي حكم المرتد وانما يخصه بالذكر ليصح قوله وان صلياً أول الوقت وصورتها في المرتد أن يكون
 مسلماً أول الوقت فيصلى الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت ح (قوله وان صلياً في أول الوقت) يعني
 أن صلاته ما في أوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذه أما في الصبي فلو كنهما منفلا وأما في المرتد فليجربها
 بالارتداد ح وفي البحر عن الخلاصة غلام صلى العشاء ثم احتلم ولم يتب حتى طلع الفجر عليه إعادة العشاء
 هو المختار وان اتب قبله عليه قضاء العشاء اجاعا وهي واقعة محمداً لها باحنية فأجابها بقاذا اهـ (قوله
 وبعد خروجه) أي خروج الوقت بالصلاة (قوله ليثبت الواجب الخ) لأنه لو لم يضاف إلى جملة الوقت
 وقتنا بعين الجزء الأخير لاسيما لزم ثبوت الواجب بصفة النقص في بعض الصور كما في وقت العصر (قوله
 وأنه الاصل) والوالحال وهو مزمع أن مكسورة ح والضمير يرجع إلى ثبوت الواجب بصفة الكمال
 المرتب على كون السبب هو جملة الوقت ط (قوله حتى يلزمهم) أي الجنون ومن ذكر بعده وكذا غيرهم
 من خرج عليه الوقت ولم يصل فيه (قوله هو الصحيح) مقابله ما قيل ان الجنون ونحوه لو أفاق أو طهر أو أسلم
 في ناقص كان ذلك الوقت الناقص هو السبب في حقهم لتعذر إضافة السبب إلى جملة الوقت لعدم اهلية هم
 للوجوب في جميع أجزائه فيجوز لهم القضاء في ناقص آخر لأنه كذلك يجب والصحيح أنه لا يجوز لأنه لا نقصان
 في الوقت نفسه وانما هو في الأداء فيه لما فيه من المثابة بعدد الشمس كما حققه في التحرير وسيأتي غمامه
 (قوله لأنه لا خلاف في طريقه) أي الطرفين الاتيين قال في الحلية نعم في كونه العبرة بأول طلوعه
 أو استنارته أو انتشاره اختلاف المشايخ كما في شرح الراعي عن المحيط وفي خزائن الفتاوى عن شرح
 السرخسي على الكافي وذكر فيها أن الأول أحوط والثاني أوسع اهـ قال في البحر والظاهر الأخير

أي (الجزء) (الأول) منه ان
 (اتصل به الأداء والاغتيا) أي جزء
 من الوقت (يتصل به) الأداء
 (والا) يتصل الأداء بجزء
 (ف) السبب هو (الجزء الأخير)
 ولو ناقصا حتى يجب على الجنون
 ومعنى عليه أفاقا وحائض ونفساء
 ظهرنا وصي بطلع وممرت أسلم
 وان صلياً في أول الوقت (وبعد
 خروجه يضاف) السبب (إلى
 جلته) ليثبت الواجب بصفة
 الكمال وأنه الأصل حتى يلزمهم
 القضاء في كمال هو الصحيح
 (وقت) صلاة (الفجر) قدمه
 لأنه لا خلاف في طريقه

لتعريفهم الفجر الصادق به كما يأتي وردّه في التهربان الظاهر الأول لما في حديث جبريل الذي هو أصل
الباب ثم صلى بي الفجر يعني في اليوم الأول حين بزق وحرم الطعام على الصائم ويزق بمعنى بزغ وهو أول طلوعه
أه ومثله في التهربانية وزاد ولا ينافيه التعريف لأن من شأنه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره بأن يكون
بعده منى جانب منه بدليل لفظ الحديث قال ح وأظن أن الاستطارة والانتشار بمعنى واحد كما يفيد
كلام الشارح الآتي فهمًا قولنا لثلاثة أه وبما تقرر علم أن المراءاة أنه لا خلاف في أوله وهو أصل طلوع الفجر
الثاني وإنما الخلاف في المراءاة من الطلوع وأما عدم الخلاف في آخره فلما صرح به الطحاوي وابن المنذر من أن
عليه اتفاق المسلمين قال في الحلة فلا يلتفت إلى ما عن الاصطغري من الشافعية من أنه إذا أسفر الفجر يخرج
الوقت وتصير الصلاة بعده إلى الطلوع قضاء أه وبه يدفع قول القهستاني أن نفي الخلاف في الطرفين
من عدم التمتع (قوله وأول من صلاه آدم) أي حين اهبط من الجنة وجنّ عليه الليل ولم يكن رآه قبل تخاف
فلا انشأ الفجر صلى ركعتين شكر الله تعالى فلذا قدمه في الذكر عناية (قوله وأول الخمس وجوباً) قال
الرحمى الظاهر أن أولها وجوباً للعشاء لأن الوجوب بآخر الوقت والأسراء كان ليلاً (قوله لأنه أولها
ظهوراً) أي أول الخمس بناء على أن امامة جبريل إنما كانت في الظاهر صبيحة الأسراء وأن امامته في الصبح
كانت في غير صبيحتها والمسألة فيها روايتان أشهرهما البداءة بالظهور كما في أبي السعود (قوله ولا يخفى الخ)
جواب سؤال حاصله أن الصبح إذا كان أول الخمس وجوباً فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الأسراء
مع وجوبه عليه ليلاً وبيان الجواب أنه وإن كان واجباً لا يجب الاداء قبل العلم بالكيفية لأن الخطاب بالمجمل
قبل البيان يفيد الابتلاء باعتقاد الحقيقة في الحال وإنما يجب العمل بعد البيان كما ذكره الأصوليون فلا يلزم من
الوجوب وجوب الاداء ونظيره يجب الصوم على المعذور بلا وجوب اداء وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم
كان نائمًا ولا وجوب على النائم في التهرب أنه مردود للاجتماع على أن المعذور ينوم ونحوه يلزمه القضاء أه
(فرع) لا يجب انتباه النائم في أول الوقت ويجب إذا ضاق الوقت فقله البيرى في شرح الاشياء عن البدائع من
كتب الأصول وقال ولم يره في كتب الفروع فاعتنه أه قلت لكن فيه نظر لتصريحهم بأنه لا يجب الاداء
على النائم اتفاقاً فكيف يجب عليه الانتباه وروى مسلم في قصة التبريس عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم
قال ليس في النوم تفريط إنما التفريط أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى وأصل النسيئة بدل
الانتباه وسند كفي الإيمان أنه لو حلف أنه ما أخر صلاة عن وقتها وقد نام فقضاهما قيل لا يحسن واستظوره
المباقي لكن في النزاهة الصحيح أنه إن كان نام قبل دخول الوقت واتبه بعده لا يحسن وإن كان نام بعد دخوله
حسناً فهذا يقتضي أنه نومه قبل الوقت لا يكون مؤخر أو عليه فلا يأثم وإذا لم يأثم لا يجب انتباهه أذ لو وجب
لكان مؤخرها أو أتما بخلاف ما إذا نام بعد دخول الوقت ويمكن جل ما في البيرى عليه (قوله متعبداً)
بكسر الباء في القاموس تعبد نفسك أه ح وظاهر قوله في شرح التجرى رأى مكافأته بالفتح لكن الظاهر
الأول لأنه بالفتح يقتضي الأمر والكلام فيما قبل البعثة تأمل (قوله المختار عندنا) نسبة في التقرير
الأكلي إلى محقق أصحابنا قال لأنه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من أمة تبيح قط الخ
وعزاه في التهرب إلى الجمهور واختار المحقق ابن الهمام في التحرير أنه كان متعبداً بما ثبت أنه شرعياً
لا على الخصوص وليس هو من قومهم وقد مناه في أوائل كتاب الطهارة (قوله وصح تعبد في حراء) بكسر
الحاء المهملة وتخفيف الراء يصرف ويمنع من الصرف وحكى فيه الفتح والمقصود كذا لا يحكم قباه وظاهر بعضهم
بقوله

حراء قبادة كروا شهما معاً * ومدة أقصر وأصغر من وأمنع الصرفاً

وهو جبل بين مكة ثلاثه أميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن اسحق وغيره أنه عليه السلام كان يخرج
إلى حراء في كل عام شهرًا يتسك فيه قال وعندى أن هذا التعبد يشتمل على أنواع من الانعزال عن الناس
والانقطاع إلى الله والافكار وعن بعضهم كانت عبادته عليه السلام في حراء التفكير أه ملخصاً (قوله
من أول طلوع الخ) زاد لفظ أول اختيار المادل عليه الحديث كما قدمناه (قوله وهو البياض الخ) حديث
مسلم والترمذي واللفظ له لا يمنعكم من تصورك أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطيل

وأول من صلاه آدم وأول الخمس
وجوباً وقدم محمد الظاهر لأنه أولها
ظهوراً أو بياناً ولا يخفى توقف
وجوب الاداء على العلم بالكيفية
فلذا لم يقض شيئاً صلى الله عليه
وسلم الفجر صبيحة ليلة الأسراء ثم
هل كان قبل البعثة متعبداً بشرع
أحد المختار عندنا لا بل كان يعمل
بما ظهر له من الكشف الصادق
من شريعة إبراهيم وغيره وصح
تعبد في حراء بصر (من) أول
(طلوع الفجر الثاني) وهو البياض
المتنشر المستطيل لا المستطيل

مطلب

في تعبد عليه السلام قبل البعثة

فالمعتبر القبر الصادق وهو القبر المستطير في الافق اى الذى يتشعر ضوءه في أطراف السماء لا الكاذب وهو المستطيل الذى يدو طويلا في السماء كذنب السرحان اى الدتب ثم يعقبه ظلمة (فائدة) ذكر العلامة المرحوم الشيخ خليل الكامل في حاشيته على رسالة الاسطرلاب لشيخ مشايخنا العلامة المحقق على افندي الداغستاني أن التفاوت بين القبرين وكذا بين الشفقين الاحمر والابيض انما هو ثلاث درج اه (قوله الى قبيل) كذا اتفق في الهر والظاهر انه مبنى على دخول الغاية لكن التحقيق عدمه لكونها غاية مدة كما سبق فلا حاجة الى ذلك اه اسماعيل (قوله بالنهم) اى وبالتد كما في القاموس ح (قوله من زواله) الاولى من زوالها ط (قوله عن كبد السماء) اى وسطها بحسب ما يظهر لنا ط (قوله الى بلوغ الظل مثله) هذا ظاهر الرواية عن الامام نهاية وهو الصحيح بدائع ومحيط وينابيع وهو المختار غيابة واختاره الامام المحبوبي وعول عليه السنن وصدر الشريعة تصحيح قاسم واختاره صاحب المتون وارتضاء الشارحون فقول الطحاوى ويقولهما نأخذ لا يدل على انه المذهب وما في الفيض من انه يفتى بقوله ما في العصر والعشاء سلم في العشاء فقط على ما فيه وتماه في البحر (قوله وعنه) اى عن الامام ح وفي رواية عنه أيضا انه بالمثل يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الا بالمثل ذكرها الريلى وغيره وعليها ما بين المثل والمثلين وقت مهممل (قوله مثله) منصوب يلوغ المقدور والتقدير وعن الامام الى بلوغ الظل مثله ح (قوله وهو نص في الباب) فيه أن الأدلة تكافؤ ولم يظهر ضعف دليل الامام بل ادلته قوية أيضا كما يعلم من مراجعة المطولات وشرح المنية وقد قال في البحر لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدهما الا لضرورة من ضعف دليل او تعاميل بخلافه كما زارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما كما هنا (قوله وعليه عمل الناس اليوم) اى في كثير من البلاد والاحسن ما في السراج عن شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر الى المثل وأن لا يصل العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤد بالصلتين في وقتها بالاجماع وانظر هل اذ الزم من تأخير العصر الى المثلين قوت الجماعة يكون الاولى التأخير أم لا والظاهر الاول بل يلزم لمن اعتقد رجحان قول الامام تأمل ثم رأيت في آخر شرح المنية ناقلا عن بعض الفتاوى انه لو كان امام محمدا يصلى العشاء قبل غياب الشفق الابيض فالأفضل أن يصليها وحده بعد البياض (قوله سوى في) بوزن شئ وهو الظل بعد الزوال سمي به لانه فاء اى يرجع من جهة المغرب الى المشرق وما قبل الزوال انما يسمى ظلا وقد يسمى به ما بعده أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فبالاصلا سراج ونهر (قوله يكون للاشياء قبيل الزوال) اشار الى أن اضافة التي الى الزوال لادق ملازمة لحصوله عند الزوال فلان تعدد اضافته اليه تسامحا درر اى خلافا لشرح المجمع من انها تسامح وتبعه في النهار لان التسامح كما قال بعض المحققين استعمال اللفظ في غير ما وضع له للعلاقة وهذه الاضافة مجاز في الاسناد لان التي انما يستند حقيقة للاشياء كالنشاخص ونحوه لا للزوال قلب لكن برد أن الظل لا يسمى فاء الا بعد الزوال كما علمت وبه اعترض الزبلي على التعبير بنى الزوال اى فهو مجاز لغوى عن الظل واسناده الى الزوال مجاز عقلى كما علمت لالغوى ايضا ولا تسامح لانه ليس فيه استعمال لكثرة في غير ما وضعت له والظاهر انه مراد القهستاني حيث جعل في الكلام مجازين فافهم (قوله ويختلف باختلاف الزمان والمكان) اى طولا وقصرا وانعداما بالكلية كما اوضحه ح (قوله ولولم يجد ما يغرز) اشار الى انه ان وجد خشبة يغرزها في الارض قبل الزوال وينتظر الظل مادام متراجعا الى الخشبة فاذا اخذ في الزيادة حفظ الظل الذى قبلها فهو ظل الزوال ح وعن محمد يقوم مستقبل القبلة فمادامت الشمس على حاجبه الا يسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت وعزاه في المفتاح الى الايضاح قائلا انه ليس بمحاسب عن المبسوط من غرز الخشبة اسماعيل (قوله اعتبر بقامته) اى بأن يقف معتمدا في ارض مستوية حاسرا عن رأسه خالعا عليه مستقبلا للشمس او لظله ويحفظ ظل الزوال كما مر ثم يقف في آخر الوقت ويأمر من يعلمه على منتهى ظله علامة فاذا بلغ الظل طول القامة مرتين أو مرة سوى ظل الزوال فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وان لم يعلم علامة يكيل بدلهاسنة أقدام ونصفا بقدمه وقيل سبعة (قوله من طرف ابهامه) حال من قوله بقدمه اشار به الى الجمع بين القولين لانه قيل ان قامة كل انسان ستة أقدام ونصف بقدمه وقال الطحاوى وعامة المشايخ سبعة أقدام قال الزاهدى ويمكن الجمع بينهما بأن يعتبر سبعة أقدام

قوله كما سبق اى في الرضوة في قوله تعالى الى المرافق اه منه

(الى قبيل) (طلوع ذكاء)
بالنهم غير منصرف اسم الشمس
(وقت الظهر من زواله) اى
ميل ذكاء عن كبد السماء
(الى بلوغ الظل مثله) وعنه
مثله وهو قولهما وزفر والائمة
الثلاثة قال الامام الطحاوى
وبه نأخذ وفي غرر الاذكار وهو
المأخوذ به وفي البرهان وهو
الظاهر لبيان جبريل وهو نص
في الباب وفي الفيض وعليه عمل
الناس اليوم وبه يفتى (سوى
في) يكون للاشياء قبيل
(الزوال) ويختلف باختلاف
الزمان والمكان ولولم يجد ما يغرز
اعتبر بقامته وهى ستة أقدام
ونصف بقدمه من طرف ابهامه

من طرف سمت الساق وستة ونصف من طرف الابهام واليه اشار البقالي اه حلية اقول بيانه اذا وقف
 الواقف على رجله اليسرى ثم نقل الجني ووضع عقبه عند طرف الابهام اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا است
 مرات فان بدأ بالاعتبار من طرف سمت الساق يعني من طرف عقب اليسرى التي كان واقفا عليها أولا كان
 سبعة أقدام وان بدأ بالاعتبار من طرف الابهامها كان ستة أقدام ونصف قدم ووجه ذلك أن المطلوب أخذ
 طول ارتفاع القامة ومبدأ ارتفاعها من جهة الوجه عند نصف القدم ومن جهة القفا عند طرف العقب فن
 لاحظ الاول اعتبر نصف القدم التي كان واقفا عليها وقد راقامة بستة أقدام ونصف ومن لاحظ الثاني
 اعتبر القدم المذكورة بتمامها وقد ر بسبعة وعلى كل فالمراد واحد وهذا الذي قرناه هو الموافق لما رأيت
 في بعض كتب المقات وحاصل ان حسب كل القدم التي كان واقفا عليها كان سبعة أقدام وان حسب نصفها
 كان ستة أقدام ونصف فافهم (قوله منه) أي من بلوغ الظل مثليه على رواية المتن (قوله الظاهر نعم)
 بحث لصاحب النهر حيث قال ذكر الشافعية أن الوقت يعود لانه عليه الصلاة والسلام نام في حجر على رضى الله
 عنه حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكر له انه فاتته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولك
 فارددها عليه فردت حتى صلى العصر وكان ذلك بخير والحديث صحيحه الطحاوى وعياض وأخرجه جماعة
 منهم الطبراني بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزى وقواعدنا لا تأباه اه قال ح
 كانه نظير الميت اذا احياه الله تعالى فانه يأخذ ما بقي من ماله في ايدي ورثته فيعطى له حكم الاحياء وانظر هل
 هذا شامل لطووع الشمس من مغربها الذي هو من العلامات الكبرى للساعة اه قال ط والظاهر انه لا يعطى
 هذا الحكم لانه انما ثبت اذا اعتدت في آن غروبها كما هو واقعة الحديث أما طلوها من مغربها فهو بعد مضي
 الليل بتمامه اه قلت على أن الشيخ اسماعيل ردها بجنته في النهر تبعاً لافعية بأن صلاة العصر يغيبوه الشفق
 تصير قضاء ورجوعها لا يعيدها اداء وما في الحديث خصوصية لعل كاي عطيه قوله عليه السلام انه كان في
 طاعتك وطاعة رسولك اه قلت ويلزم على الاول بطلان صوم من افتر قبل ردها وبطلان صلاته المغرب لوسلنا
 عود الوقت بعدوها للكل والله تعالى اعلم (قوله وهي الوسطى على المذهب) أي المنقول عن ائمتنا الثلاثة
 وقال الترمذي وغيره انه قول اكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وسميت وسطى لانها
 بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار وتعام الاستدلال على هذا القول من الاحاديث الصحيحة
 مبسوط في اقول الحلية قال ح وهذا اقول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة في الوهبانية وشرحها (قوله
 واليه رجع الامام) أي الى قولهما الذي هو رواية عنه أيضاً وصرح في الجمع بأن عليها الفتوى وردده المحقق
 في الفتح بأنه لا يساعده رواية ولا رواية الخ وقال تليذه العلامة قاسم في تصحيح القدوري ان رجوعه لم يثبت
 لما نقله الكافة من لدن الايعة الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى عمل عامة العناية بخلافه خلاف
 المنقول قال في الاختيار الشفق البياض وهو مذهب الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضى الله عنهم قلت
 ورواه عبد الرزاق عن ابي هريرة وعن عمر بن عبد العزيز ولم يروا البيهقي الشفق الاجر الاعن ابن عمر وقامه فيه
 واذا تعارضت الاخبار والاولا فلا يخرج وقت المغرب بالشك كما في الهداية وغيرها قال العلامة قاسم فثبت أن
 قول الامام هو الاصح ومشى عليه في الجرم مؤيد الله بما قد مناه عنه من أنه لا يعدل عن قول الامام الا للضرورة
 من ضعف دليل أو تعامل بخلافه كما زارعة لكن تعامل الناس اليوم في عامة البلاد على قولهما وقد أيده في النهر
 تبعاً للنقابة والوقاية والدرروا الاصلاح ودرر البحار والامداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم مصرحين بأن
 عليه الفتوى وفي السراج قولهما أوسع وقوله احوط والله اعلم (تنبيه) قد متنا قريباً أن التفاوت بين الشفتين
 ثلاث درج كما بين الفجرين فليحفظ (قوله منه) أي من غروب الشفق على الخلاف فيه بحر (قوله
 ولكن الخ) جواب عن سؤال مقدر تقديره لم لا يجوز تقديره بعد دخول وقته اجاب بأنه انما لا يجوز للترتيب
 لا لكون الوقت لم يدخل وهذا اعلى قوله وعلى قولهما لانه تبع للعشاء وأثر الخلاف يظهر فيما لو قدم الوتر عليها
 ناسياً أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء لا يعيده عنده وعندهما بعيد نهر ولم يعترض المسقط الثالث
 وهو كون الفوائت ستاً فراجع رحتي (قوله لوجوب الترتيب) أي لزومه فانه فخرى على ط
 (قوله لانهم افرضان عند الامام) لكن العشاء قطعي والوتر على وهذا قيل للكمين المذكورين في المتن

مطلب

لوردت الشمس بعد غروبها

مطلب

في الصلاة الوسطى

(وقت العصر منه الى) قيل

(الغروب) فلو غربت ثم عادت

هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي

الوسطى على المذهب (و) وقت

(المغرب منه الى) غروب (الشفق

وهو الحجرة) عندهما وبه قالت

الثلاثة واليه رجع الامام كما في

شرح الجمع وغيرها فكان هو

المذهب (و) وقت (العشاء والوتر

منه الى الصبح) لكن (لا) يصح

أن يقدم عليها الوتر الاناسيا

(لوجوب الترتيب) لانهم افرضان

عند الامام

مطلب
في فاق وقت العشاء كاهل بلغار

الاول كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا لهما معا الثاني لوصلاهما فان ناسيا سقط الترتيب وان عايدا
فهو باطل موقوف على ماسيا في تفصيله في قضاء الفوائت ح (قوله كبلغار) بضم الباء الموحدة فسكون
اللام وألف بين الغين المجهة والراء لكن ضبطه في القاموس بلام ألف وقال والعمامة تقول بلغار وهي
مدينة العقالية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه (قوله فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضا
انه فقد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقيد وقت الفجر أيضا لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر
وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق افاذه ح اقول الخلاف المنقول بين مشايخ
المذهب انما هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم ترأ احدا منهم تعرض لقضاء الفجر في هذه الصورة وانما الواقع
في كلامهم تحيينه فجر الان الفجر عندهم اسم للياض المنتشر في الافق موافقا للعديد الصحيح كما مر بلا تنقيح
يسبق ظلام على انال ان لم يعدم الظلام حسا ثم رأيت ط ذكر نحوه (قوله في أربعين سنة) صوابه
في أربعين الصيف كما في الباقي وعبرة البحر وغيره في اقصر ليالي السنة وتعامه في ح وقرن النهر
في اقصر ايام السنة سبق قلم وهو الذي أوقع الشارح (قوله فيقدر لهما) هذا موجود في نسخ المتن
المجردة ساقط من النسخ ولم أر من سبقه اليه سوى صاحب الفيز حيث قال ولو كانوا في بلدة يطلع فيها الفجر
قبل غيبوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السب وقيل يجب وبقيت الوقت اه في الكلام في
معنى التقدير والذي يظهر من عبارة الفيز أن المراد أنه يجب قضاء العشاء بأن يقدر أن الوقت اعني سبب
الوجوب قد وجد كما يقدر وجوده في ايام الدجال على ما يأتي لانه لا يجب بدون السب فيكون قوله ويقدر
الوقت جوابا عن قوله في الاول لعدم السب وحاصله انال ان لم يزوم وجود السب حقيقة بل يكفي تقديره
كما في ايام الدجال ويحتمل أن المراد بالتقدير المذكور وهو ما قاله الشافعية من انه يكون وقت العشاء في حقهم
بقدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم والمعنى الاول اظهر كما يظهر لك من كلام الفتح الاتي حيث ألتحق
هذه المسألة بمسألة ايام الدجال ولان هذه المسألة تقاها في الاختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم البقالي
والخلواتي والبرهان الكبير فأفتي البقالي بعدم الوجوب وكان الخلواتي يفتي بوجوب القضاء ثم وافق
البقالي لما ارسل اليه الخلواتي من يسأله عن اسقط صلاته من الخمس انكسر فأجاب السائل بقوله من قطعت
يدها أو رجلاه فكم فرض وضوئه فقال له ثلاث لفوات المحل قال فكذلك الصلاة فبلغ الخلواتي ذلك
فاستحسنه ورجع الى قول البقالي بعدم الوجوب وأما البرهان الكبير فقال بالوجوب لكن قال في الظهيرة
وغيرها لا ينوي القضاء في الصحيح لفقد وقت الاداء واعترضه الزيلعي بأن الوجوب بدون السب لا يقتل وبانه
اذ لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة وهو أي الاداء فرض الوقت ولم يقل به احد اذ لا يفتي وقت العشاء بعد
طلوع الفجر اجماعا اه وأيضا فان من جهة بلادهم ما يطلع فيها الفجر كما غربت الشمس كما في الزيلعي وغيره
فلم يوجد وقت قبل الفجر يمكن فيه الاداء اذا علمت ذلك ظهر لك أن من قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء
لا الاداء ولو كان الاعتبار بأقرب البلاد اليهم لم أن يكون الوقت الذي اعتبرناه اليهم وقما للعشاء حقيقة بحيث
تكون العشاء فيه اداء مع أن القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بأنها قضاء وبفقد وقت الاداء وأيضا
لو فرض أن فجرهم يطلع بقدر ما يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم لم اتحاد وقتي العشاء والصبح في حقهم
أو أن الصبح لا يدخل بطلوع الفجر ان قلنا ان الوقت للعشاء فقط ولزم أن تكون العشاء تهارية لا يدخل
وقتها الا بعد طلوع الفجر وقد يوتى أيضا الى أن الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسه وكم ذلك
لا يقتل فتعين ما قلنا في معنى التقدير ما لم يوجد نقل صريح بخلافه وأما مذهب الشافعية فلا يقتضي على
مذهبنا ثم رأيت في الحلية ذكر ما ذكره الشافعية ثم اعترضه بأن ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير في خصوص
ذلك البلدان الوقت يختلف باختلاف كثير من الاقطار وهذا مؤيد لما قلنا والله الحمد فافهم (قوله ولا ينوي
القضاء الخ) قد علمت ما اورده الزيلعي عليه من انه يلزم من عدم نية القضاء أن يكون اداء ضرورة الخ فتعين
أن يحمل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء كما كان يقول به الخلواتي وقد يقال لا مانع من كونها
لا اداء ولا قضاء كما سمي بعضهم ما وقع بعضها في الوقت اداء وقضاء لكن المنقول عن المحيط وغيره أن الصلاة
الراقة بعضها في الوقت وبعضها خارج به يسمى ما وقع منها في الوقت اداء وما وقع خارجه يسمى قضاء اعتبارا بالكل

(واقدر وقتها) كبلغار فان فيها
يطلع الفجر قبل غروب الشفق
في أربعين سنة (مكلف بهما
فيقدر أهما) ولا ينوي القضاء
لفقد وقت الاداء به أفتي البرهان
الكبير واخبره الكمال وتبعه ابن
الشنينة في الغار فصححه

جزء زمانه فافهم (قوله فزعم المصنف الخ) أي حيث جزم به وعبر عن مقابله بقيل ولذا نسبته في الامداد الى الوهم (قوله وأوسع المقال) أي كل من الشربيلاني والبرهان الحلبي لكن الشربيلاني نقل كلام البرهان الحلبي برتته فلذا نسب اليه الايساع (قوله ومنعاً ما ذكره الكمال) أما الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء افقي البقالي بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يقطع غل الدين من الموضوع عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتب متأتمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعرفات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المعرف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما توأطأت عليه أخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوات خمساً بعد ما أمر أولاً بخمس ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاملاً لاهل الاقلاق لتفصيل بين قطر وقطر وما روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الالجال قلنا ما لبث في الارض قال أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كما أيامكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أنكفينا فيه صلاة يوم قال لا أقدر واه رواه مسلم فقد أوجب أكثر من ثلثمائة عصر قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثليين وقس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير أن توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يقطع بعدمها الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبت الله على العباد ادا وأما الذي ذكره البرهان الحلبي في شرح المية فهو قوله والجواب أن يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذا استقر الامر على أن للوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجدونهم وأقول شرعاً عاملاً الخ ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلباً ولا يفيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر ان اردت انه عام لكل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الحائض لو ظهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الأربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احد انه اذا ظهرت في بعض اليوم أوفى أكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم والليله لاجل أن الصلوات فرضت خمساً على كل مكلف فان قلت تختلف الوجوب في حقها لفقد شرطه وهو الظاهر من الحيض قلنا كذا تختلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن غيبه الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف اليه لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لا قراض الصلوات خمساً على كل مكلف في كل يوم وليله والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف التماس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ اكمل الدين في شرح المشارق عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس اه واثبت سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص والمقادير من الحديث انه يقدر لكل صلاة وقت خاص به ليس هو وقت الصلاة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعد هاقبل مضى وقتها المذتر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً أو مثليين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقديراً بحكم الشرع ولا كذلك هنا اذ الزمان الموجود اما وقت للمغرب في حقهم أو وقت للفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يداها أو رجلاه من المرفقين والكعبيين وبين هذه المسألة كما ذكره البقالي ولذا سلمه الامام الخوافي ورجع اليه مع انه انقسم فيه انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لان الحال شروط فكذا هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها أيضاً وكما لم يقم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق الى الايط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزءاً من وقت المغرب أو من وقت الفجر أو منهما خلفاً عن وقت العشاء وكما أن الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذا فرائض الموضوع على المكلفين لا تنقص عن أربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فيستلزم المنصف والله سبحانه وتعالى الموفق اه كلام البرهان الحلبي وقد كثر عليه الفاضل

قوله ونحوه بالجزء عطفاً على ثبوت الجبرور بني وقوله وانتفاء الدليل مبتدأ وقوله على الشيء متعلق بالدليل وقوله لا يستلزم خبرا مبتدأ والضمير المستتر فيه عائدة عليه وقوله انتفاء مفعول يستلزم وضميره المنصوب عائدة على الشيء وقوله لجواز علة اقوله لا يستلزم وقوله وهو عائدة على قوله دليل آخر وقوله وما روى معطوف على قوله ما توأطأت وقوله وكذا قال صلى الله عليه وسلم مغطوف عليه أيضاً اه منه وقوله وضميره المنصوب هكذا بجملة وصوابه وضميره الجبرور كما لا يخفى اه محججه

فزع المصنف انه المذهب (وقيل لا) يكلف به ما لعدم سببها وبه جزم في الكثر والدرر والملتقى وبه افق البقالي ووافقه الخوافي والمرغباني ورخيه الشربيلاني والحلي وأوسع المقال ومنعاً ما ذكره الكمال

قوله وخارجها كذا بخطه ولعل
الاصوب وخارجها أى الوقت تأمل
اه صححه

قلت ولا يساعده حديث الدجال
لانه وان وجب اكثر من ثلثائة
ظهر مثلاً قبل الزوال ليس كالتنا
لان المفقود فيه العلامة لا الزمان
وأما فيما فقد فقد الامران

مطلب
فى طلوع الشمس من مغربها

الحشى بالنقض واتصر للحق بما يطول من جملة ذلك انه قال ان ما فعلناه ليس من باب القياس بل من باب
الالحاق دلالة وقول البرهان الحلي ان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص ممنوع وذلك لان
من يقدر يجعل لكل صلاة وقتاً يخص بها الاشارة كها فيه غيرها اه اقول لا يخفى أن القائلين بالوجوب عندنا
لم يجعلوا تلك الصلاة وقتاً خاصاً بحيث يكون فعلها فيه اداء وخارجها قضاء كما هو في ايام الدجال لان
الحوائج قال بوجوبها قضاء والبرهان الكبير قال لا ينوي القضاء لعدم وقت الاداء وبه صرح في الفتح أيضاً
فأمن الالحاق دلالة مع عدم المساواة فلو كان بطريق الالحاق أو القياس لجعلوا لها وقتاً خاصاً تكون فيه اداء
وانما قدروه موجوداً لايجاب فعلها بعد الفجر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علمت والازم كونها فيه
اداء وقد علمت قول الزيلعي انه لم يقل به احد أى بكونها اداء لانه لا يتيقن وقت العشاء بعد الفجر والاحسن
في الجواب عن الحق الكمال بن الهمام انه لم يذكر حديث الدجال ليقس عليه مسائلنا أو لمحتبها به دلالة وانما
ذكره دليلاً على اقتراض الصلوات الخمس وان لم يوجد السبب اقتراضاً عما لان قوله وما روى معطوف على قوله
ما نوطأت عليه أخبار الاسراء وما ورد عليه من عدم الاقتراض على الحائض والكافر يجاب عنه بما قاله
الحشى من ورود النص باخراجهما من العموم هذا وقد أقر ما ذكره المحقق تليداه العلامةان المحققان ابن
امير حاج والشيخ قاسم والخاصل انهما قولان معصومان ويتأيد القول بالوجوب بأنه قال به امام مجتهد وهو
الامام الشافعي كما نقل في الحلية عن المتولى عنه (قوله ولا يساعده) الضمير راجع الى ما ذكره الكمال ح
(قوله حديث الدجال) وما تقدمناه في كلام الكمال قال الاسنوي فيستثنى هذا اليوم بما ذكر في المواقيت
ويقال اليومان التالين له قال الرملي في شرح المنهاج ويجرى ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة
اه ح قال في امداد الفتاح قلت وكذلك يقدر لجميع الأجال كالصوم والزكاة والحج والعمرة وأجال البيع
والسلم والاجارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة
والنقص كذا في كتب الأئمة الشافعية ونحن نقول بعملة اذا أصل التقدير بقوله اجابا في الصلوات اه
(تنبيه) ورد في حديث مرفوع ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع
من المشرق كعادتها قال الرملي الشافعي في شرح المنهاج وبه يعلم انه يدخل وقت الظهر يرجوعها لانه
بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من
مغربها تطول بقدر ثلاث ليلال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضى الانبياء بها على الناس فيخذل قياس ما مر أنه
يلزم قضاء الخمس لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجبها الخمس اه (قوله لانه وان وجب) علة
اعدم المساعدة ح (قوله أكثر من ثلثائة ظهر الخ) فيه أن الوارد أن اليوم كسنة فاقول الزوال نحو
انفس سنة ولا يتكرر فيه الظهر هذا العدد فالمناسب تعبیر الكمال بما مر من قوله فقد وجب أكثر من ثلثائة
عصر قبل صيرورة الظل مثلاً ومثلياً لكنه ظاهر في المثلي لانه قريب من خمسة أسداس النهار بخلاف المثل
والاظهر قوله في الشرب ليلية وان وجب أكثر من ثلثائة عشاء مثلاً قبل طلوع الفجر (قوله مثلاً) أى
أن الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك ح (قوله فيه) أى في حديث الدجال (قوله وأما
فيها) أى في مسائلنا وفي بعض النسخ فيها أى في العشاء والوتر (قوله فقد فقد الامران) أى العلامة وهي
غيبوبة الشفق قبل الفجر والزمان المعلم وهو ما تقع الصلاة فيه اداء ضرورية أن الزمان الموجود قبل الفجر هو
زمان المغرب وبعده هو زمان الصبح فلم يوجد الزمان الخاص بالعشاء وليس المراد قد أصل الزمان كما لا يخفى نعم
اذا قلنا بالتقدير هنا يكون الزمان موجوداً تقدير كماً في يوم الدجال فلا يرد على المحقق والله تعالى اعلم
(تنبيه) لم أر من تعرض عندنا لحكم صومهم فيما اذا كان يطلع الفجر عندهم كاتغيب الشمس أو بعده بزمان
لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم بنيت ولا يمكن أن يقال بوجوب موالات الصوم عليهم لانه يؤذى الى الهلاك
فان قلنا بوجوب الصوم يلزم القول بالتقدير وحل يقدر عليهم بأقرب البلاد اليهم كما قاله الشافعية هنا أيضاً
أم يقدر لهم بما يسع الأكل والشرب أم يجب عليهم القضاء فقط دون الاداء كل محتمل فليست تأمل ولا يمكن القول
هنا بعدم الوجوب اصلاً كالعشاء عند القائل به فيها لان علة عدم الوجوب فيها عند القائل به عدم السبب
وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهو دبر من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله

للرجل) يأتي محترزه (قوله في الفجر) أي صلاة الفرض وفي صلاة السنة قولان كما يأتي للشارح ط
 (قوله بأسفار) أي في وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة سمي به لانه يسفر أي يكشف عن الاشياء خلافا
 للأئمة الثلاثة أقوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر رواه الترمذي وحسنه وروى
 الطحاوي بإسناد صحيح ما جتمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما جتمعوا على التورب بالفجر
 وتماحه في شرح المنية وغيرها (قوله أربعين آية) أي الى ستين (قوله ثم يعيده بطهارة) أي بعيد الفجر أي
 صلاته مع ترتيب القراءة المذكورة ويبعد الطهارة لو فسد بفسادها وظاهر فسادها بعد ما ناسيا والحاصل أن
 حد الاسفار أن يمكنه إعادة الطهارة ولو من حدث اكبر كما في النهر والقهستان في إعادة الصلاة على الحالة
 الاولى قبل الشمس (قوله وقيل يؤخر جدا) قال في البحر وهو ظاهر اطلاق الكتاب أي الكثر لكن لا يؤخرها
 بحيث يقع الشك في طلوع الشمس اه لكن في القهستان في الاصح الاول ح (قوله مطلقا) أي ولو في غير
 مرتد لئلا يلبس حاله على السرو وهو في الظلام اه (قوله وتأخير ظهر الصيف) سيد كراهه يخلق به الخريف
 وسيد كراهه (قوله بحيث يمشي في الظل) عبارة البحر والنهر وغيرهما وحده أن يصلي قبل المثل وهي اول
 لما أن مثل حيطان مصر يحدث الظل فيها سرعا لعلوها ح وقد يقال ان اعتبار المشي في الظل بيان لآول
 ذلك الوقت المستحب وما في البحر وغيره بيان انتهاء وفي ط عن الجوى عن الخزائن الوقت المذكور في الظهر أن
 يدخل في حد الاختلاف وإذا أخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف (قوله أي بلا اشتراط
 الخ) تفسير للاطلاق وعبارة ابن مالك في شرح المجمع أي سواء كان يصلي الظهر وحده او بجماعة اه أي لرواية
 البخاري كان صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر بالمدن وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة والمراد بالظهر وقوله
 صلى الله عليه وسلم ان شدة الحر من فيج جهنم فإذا اشتد فأبرد بالصلاة متفق عليه وليس فيه تفصيل وعامة
 في الزبلي وغيره (قوله وما في الجوهر وغيرهما) كالسراج حيث قال فيهما وانما يستحب الاجراء ثلاثة شرائط
 أن يصلي بجماعة في مسجد جماعة وأن يكون في البلاد الحارة وأن يكون في شدة الحر وقال الشافعي
 ان صلى في بيته قدمها وان في المسجد بجماعة أخرها اه (قوله منظور فيه) سبع في التنزيل فيه صاحب البحر
 اعتقادا على الاطلاق وأورد المحشي عليه ما لو كان في موضع تقلم الجماعة فيه في أول الوقت فقط فانه لو قلنا
 يستحب له التأخير لم يترك الجماعة التي يعاقب على تركها على المشهور لاجل المستحب والقواعد تأباه ويدل
 له كراهتهم تأخير العشاء الى ما زاد على النصف وعلوه يقلل الجماعة في مساكننا ينبغي أن يكون التأخير
 حراما حيث تحقق قوت الجماعة اه ونقل بعضهم مثله عن شرح نظم الكثر للشيخ موسى الطرابلسي وقال
 على أنه صرح صاحب البحر فيما تقدم أنه لو شرع في الصلاة مع جماعة قدر الدرهم وخشي قوت الجماعة يعضى
 على صلاته اه أي مع أن ازاقتهم مستوية أو واجبة ولم تترك الجماعة لاجلها اقول قد يجاب بأن قول البحر
 لا فرق بين أن يصلي بجماعة او لا معناه أنه يتدب له التأخير سواء اراد أن يصلي بجماعة او منفردا بأن كان
 لا يتسره الجماعة وليس فيه ما يقتضى أنه يؤخر وان لم يترك الجماعة كما لا يخفى فالتنزيل في كلام الجوهر
 والمسراج في محله لان ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صرحوا بها في كتبهم نعم ذكر شراح
 الهداية وغيرهم في باب التيمم أن اداء الصلاة في أول الوقت أفضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه
 كتب كثير الجماعة ولهذا كان اول النساء أن يصلين في أول الوقت لانهن لا يخرجن الى الجماعة كذا
 في مبسوطي شمس الأئمة ونظر الاسلام اه والمتبادر منه انه اذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير
 هنا اذ ليس فيه فضيلة لكن اعترضهم هناك صاحب غاية البيان بأن امتناع صرحوا باستحباب تأخير بعض
 الصلوات بلا اشتراط جماعة وأن ما ذكره في التيمم مفهوم والمصرح مقدم عليه وقد مرنا الكلام عليه
 ثم فراجع (قوله اصلا) أي من جهة اصل وقت الجواز وما وقع في آخره من الخلاف (قوله واستحبنا
 في الزمانين) أي الشتاء والصيف ح لكن جزم في الاشياء من فن الاحكام انه لا يسن لها الايراد وفي
 جامع الفتاوى اقارئ الهداية قبل انه مشروع لانها تؤدى في وقت الظهر وتقوم مقامه وقال الجمهور ليس
 بشروع لانها مقام يجمع عظيم فتأخيرها مفض الى الخرج ولا كذلك الظهر ومواقفة الخلف لاضله من كل وجه
 ليس بشرط اه (قوله لانها خلفه) علمت جوابه على أن القول الثاني وهو المشهور أنها فرض مستقل

(والمستحب للرجل) (الابتداء) في
 الفجر (بأسفار والختم به) هو المختار
 بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده
 بطهارة لو فسد وقيل يؤخر جدا
 لان الفساد موهوم (الالحاج
 عز دلفة) فالتغليس افضل كراهة
 مطلقا وفي غير الفجر الافضل لها
 انتظار فراغ الجماعة (وتأخير ظهر
 الصيف) بحيث يمشي في الظل
 (مطلقا) كذا في المجمع وغيره أي بلا
 اشتراط شدة حر أو حرارة بلد وقصد
 جماعة وما في الجوهر وغيره
 من اشتراط ذلك منظور فيه
 (وجعة كظهر أصلا واستحبنا
 في الزمانين لانها خلفه) (و) تأخير
 (عصر) صيفا وشتاء

أكد من الظاهر (قوله توسعة للتوافل) أي لكراهتها بعد صلاة العصر وقال الامام الطحاوي بعد ذكره ماروي في التأخير والتجمل لم يحد في هذه الآثار بما صححت الا ما يدل على تأخير العصر ولم يحد ما يدل منها على التجمل الا ما عارضه غيره فاستحبينا التأخير ولو خيلنا والنظر لكان يميل الصلوات كلها افضل ولكن اتباع ماروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما اوترت به الاخبار اولى وقد روى عن اصحابه ما يدل عليه ثم ساق ذلك وتماه في الحلية (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وفي الظهيرة ان امكنه مطالعة النظر فقد تغيرت وعليه الفتوى وفي النصاب وغيره وبه تأخذ وهو قول ائمتنا الثلاثة ومشايخنا وغيرهم كذا في الفتاوى الصوفية وفيه ما ينبغي أن لا يؤخر تأخير الامكن المسبوق قضاء ما فات به اهـ وقيل خذلتا التغير أن يني للغروب اقل من ربح وقيل أن يتغير الشعاع على الحيطان كما في الجوهرية ابن عبد الرزاق (قوله وتأخير عشاء) اطلقة وظاهر ما في الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم الغيم شر بلاية (قوله الى ثلث الليل) كذا في الكنز والخمار والخلاصة وغيرهما وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وهما روايتان كما في الشر بلاية عن البرهان فلا حاجة الى التوفيق بما في البحر ولا بما في الدرر. (قوله قديم في الخاتمة الخ) وفي الهداية وقيل في الصيف يعجل كيلا تنقل الجماعة (قوله كره) أي تجزعا كما يأتي تقييده في المتن أو تزيها وهو الاظهر كأنه كره عن الحلية (قوله لتقليل الجماعة) يفيد أن المصلي في بيته يؤخرها لعدم الجماعة في حقه تأمل رمي أي لو أخرها لا يكره (قوله أما اليه فباح) أي أما تأخيرها الى النصف فباح لتعارض دليل الندب وهو قطع السمر المني ودليل الكراهة وهو تقليل الجماعة فثبتت الاباحة كما افاده في الهداية وغيرها قلت لكن نقل في الحلية عن خزاعة الاكل استحباب التأخير الى النصف وقال انه الاوجه دليلا للحديث الصحيحة وساقها وقال اختاره أكثر أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كذا كره الترمذي اهـ (تنبيه) اشترنا الى أن علامة استحباب التأخير في العشاء هي قطع السمر المني عنه وهو الكلام بعد ما قال في البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعد ما انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ما الا حديثنا في خير لقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الا خيرة الا لا خدر جابن مصل أو مسافر وفي رواية او عرس اهـ وقال الطحاوي انما كره النوم قبلها من خشى عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها وأما من وكل نفسه الى من يوقظه فيباح له النوم اهـ وقال الزيلعي وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤدى الى اللغو أو الى تقويت الصبح او قيام الليل لمن له عادة به واذا كان لحاجة مهمة فلا بأس وكذا لقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين والفقهاء والحديث مع الضيف اهـ والمعنى فيه أن يكون اختتام الحصة بالعبادة كما جعل ابتدائها بالمجي ما بينهما من الزلات ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر وتماه في الامداد ويؤخذ من كلام الزيلعي انه لو كان لحاجة لا يكره وان خشى فوت الصبح لانه ليس في النوم تضريط وانما التفریط على متى اخرج الصلاة عن وقتها كما في حديث مسلم نعم لو غلب على ظنه تقويت الصبح لا يحل لانه يكون تضريطا تأمل (قوله وأخر العصر) معطوف على فعل الشرط والمراد باصفرار كراهة تأخيرها بالمعنى السابق (قوله فيه) أي في العصر بمعنى صلاته (قوله لا يكره) لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر فجعل عفووا مجز (قوله الى اشتباك النجوم) هو الاصح وفي رواية لا يكره ما لم يقب الشفق مجز أي الشفق الاجر لانه وقت مختلف فيه فيقع في الشك وفي الحلية بعد كلام والظاهر أن السنة فعل المغرب فوراً وبعده مباح الى اشتباك النجوم فيه كرهه بلا عذر اهـ قلت أي يكره تحريماً والظاهر أنه اراد بالمباح ما لا يمنع فلا ينافي كراهة التثنية ويأتي تمامه قريباً (قوله أي كثرها) قال في الحلية واشتباكها أن يظهر صفارها ويكرها حتى لا يخفى منها شيء فهو عبارة عن كثرتها وانضمام بعضها الى بعض اهـ (قوله كره) يرجع الى المسائل الثلاثة قبله ط (قوله أي التأخير لا الفعل) فيه كلام يأتي (قوله تحريماً) كذا في البحر عن القسبية لكن في الحلية أن كلام الطحاوي يشير الى أن الكراهة في تأخير العشاء تنزيهية وهو الاظهر اهـ (قوله لا بعد رايخ) ظاهره رجوعه الى الثلاثة ايضا لكن ذكر في الامداد في تأخير العصر الى الاصفرار عن المعراج انه لا يباح التأخير لمرض وسفر اهـ ومثله في الحلية واقصر في الامداد وغيره على ذكر الاستثناء في المغرب وعبارته الامن عذر كسفر ومرض وحضور مائدة او غيم اهـ قلت وينبغي عدم الكراهة في تأخير

توسعة للتوافل (ما لم يتغير ذكاه)
 بأن لتحار العين فيها في الاصح
 (و) تأخير (عشاء الى ثلث الليل)
 قدده في الخاتمة وغيرها بالشتاء
 أما الصيف فيندب تجملها
 (فان أخرها الى ما زاد على النصف)
 كره لتقليل الجماعة أما اليه فباح
 (و) آخر (العصر الى اصفرار
 ذكاه) فلو شرع فيه قبل التغير
 فذه اليه لا يكره (و) آخر (المغرب
 الى اشتباك النجوم) أي كثرها
 (كره) أي التأخير لا الفعل لانه
 ما موربه (تحريماً) لا بعد كسفر

العشاء لمن حو في ركب الحاج ثم ان للمساافر والمرضى تأخير المغرب للجمع بينها وبين العشاء فعلا كما في الحلية وغيرهما أي بأن تدلي في آخر وقتها والعشاء في أول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما سفرهما كما سألني (قوله وكونه على اكل) أي لكراهة الصلاة مع حضور طعام قيل اليه نفسه ولحديث اذا قيت الصلاة وحضر العشاء فابدأ بالعشاء ورواه الشيخان (قوله وتأخير الوزان) أي يستحب تأخير لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يوتر من آخر الليل فليوتر أولا ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل رواه مسلم والترمذي وغيرهما وتماه في الحلية وفي التذيين اجعلوا آخر صلاتكم وتر والامر للندب بدليل ما قبله يجوز (قوله فان فات الخ) أي اذا اوتر قبل النوم ثم استيقظ صلى ما كتب له ولا كراهة فيه بل هو مندوب ولا يعيد الزمان لكن فاته افضل المفسد بحديث الصحيحين امداد ولا يقال ان من لم يتيق بالاتباء والتججيل في حقه افضل كما في الحاشية فاذا اتقه بعد ما عجل يتنفل ولا تقوته الافضلية لاننا نقول المراد بالافضلية في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة بالوتر وقد فاتت والتي جعلها هي افضلية التججيل عند خوف الفوات على التأخير فانهم وتأمل (قوله يلحق به الربيع الخ) قاله في البحر بجنا وقال لم اره وتعبه في الامداد بما في جميع الروايات من انه كذلك في الربيع والخريف يجعلها اذا زالت الشمس فبحث البحر مخالف للمثول (قوله يوم غيم) أي لا يقع العصر في التغير وتقل الجماعة في العشاء على احتمال المطر والطين وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يندب التأخير في كل الاوقات واختاره التتائي وفي شرح المجمع ودرر البحار والضياء انه الاحوط لجواز الاداء بعد الوقت لا قبله أي وفي تججيله احتمال وقوعه قبله وقد يجاب بأن المراد بالتججيل تأخيرهما قبل ما بعد العلم بدخول الوقت ولهذا قال في الحلية المستحب تقديمه ما يوم غيم على وقته المستحب يوم غيره تأمل (قوله مطلقا) أي شتاء وصيفا وليس المراد من الاطلاق يوم غيم ام لا وان اوجبه عبارته لانه غير المنصوص عليه ط (قوله يكره تنزيها) افاد أن المراد بالتججيل أن لا يفصل بين الاذان والاقامة بغير جلسة أو سكتة على الخلاف وأن ما في القنية من استثناء التأخير القليل محمول على ما دون الركعتين وأن الزائد على القليل الى اشتباك النجوم مكروه تنزيها وما بعده تخرجا لا بعد ذكر كما مر قال في شرح المنية والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجم وما قبله مستحب كونه فهو على الاباحة وان كان المستحب التججيل اه ونحوه ما قد سناه عن الحلية وما في النهر من أن ما في الحلية مبني على خلاف الاصح أي المذكور في المبتغى بقوله يكره تأخير المغرب في رواية وفي اخرى لا ما لم يغيب الشفق والاصح الأول الا بعد اه فيه نظرا لان الظاهر أن المراد بالاصح التأخير الى ظهور النجم أو الى غيوبة الشفق فلا ينافي أنه الى ما قبل ذلك مكروه تنزيها لترك المستحب وهو التججيل تأمل (قوله وتأخير غيرهما فيه) أي في يوم غيم يؤخر الفجر كما في الايام ويؤخر الظهر والمغرب بحيث يقين وقوعهما بعد الوقت قبل مجيء الوقت المكروه كما في الامداد قال في النهر أما الفجر فلكثير الجماعة وأما غيره فللخافة الوقوع قبل الوقت (قوله هذا) أي ما ذكر من التججيل في يوم غيم والتأخير فيه (قوله ويقل رعاية اوقاتها) أي بعدم ظهور الشمس او الوقت بالاعاءات الفلكية ونحو ذلك ط (قوله فيراعي الحكم الاول) أي المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتجيل ظهر الشتاء الخ قال ابو السعود وهذا البحث للعيني واقره صاحب النهر ط (تنبيه) يشترط لصحة الصلاة دخول الوقت واعتماد دخوله كما في نور الايضاح وغيره فلو شك في دخول وقت العبادة فأتى به اذنان انه فعلها في الوقت لم يجزه كما في الاشياء في بحث النية ويكفي في ذلك اذان الواحد لو عدل او لا تحزى وبني على غالب ظنه لما صرح به ايمان من انه يقبل قول العدل في الديانات كالاخبار بجهة القبلة والطهارة والتجاسة والحل والحرمه حتى لو اخبره ثقة ولو عبدا أو أمة او محدودا في قذف نجاسة الماء او حل الطعام وحرمة قبل ولو فاسقا ومستورا يحكم رأيهم في صدقه او كذبه ويعمل به لان غالب الرأي ينزله اليقين بخلاف خبر الذي حيث لا يقبل اه ومثله الصبي والمعتوه العاقلان في الاصح ولا يخفى أن الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيجري فيه هذا التفصيل والله تعالى اعلم ثم رأيت في كتاب القول لمن عن معين الحكم مانعه المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغافلا عما بالالافات مسلما ذكرنا ويعتمد على قوله اه وفي صيام القهستاني وأما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشي وظاهر الجواب

قوله فان فات الخ هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح افاق بالهمزة ودخو الصواب الموافق لما في المصباح والقاموس اه متصحه

وكونه على اكل (و) تأخير (الوتر الى آخر الليل لوائح بالاتباء) والاقبل النوم فان أفاق وصلى نوافل والحال انه صلى الوتر أول الليل فاته الافضل (والمستحب تججيل ظهر شتاء) يلحق به الربيع وبالصيف الخريف (و) تججيل (عصر وعشاء يوم غيم) تججيل (مغرب مطلقا) وتأخير قدر ركعتين يكره تنزيها (وتأخير غيرهما فيه) هذا في ديار يكثر شتاء وها ويقل رعاية اوقاتها أما في ديارنا فيراعي الحكم الاول

مطالب

يشترط العلم بدخول الوقت

انه لا يباس به اذا كان عدلا صدقه الخ (قوله وحكم الاذان كالمصلاة الخ) لانه سنة لها قبيحها (قوله
 وكره الخ) اورد ان بعض الصلوات لا تتعقد في هذه الاوقات فلا يناسبه التعبير بالكراهة وأجاب عنه في شرح
 المنية نعا لفتح جيو ايين حيث قال استعمل الكراهة هنا بالمعنى اللغوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
 لعدم أو هو بالمعنى العرفي والمراد كراهة التحريم لما عرف من أن النبي الظني الثبوت غير المصروف عن
 مقتضا يفيد كراهة التحريم وان كان قطعي الثبوت فالتحريم وهو في مقابلة الفرض في التربة وكراهة التحريم
 في رتبة الواجب والتزوية في رتبة المنسوب والنهي الوارد هنا من الاول فكان الثابت به كراهة التحريم وهي
 ان كانت لتقصان في الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل والا فادت الصحة مع الاساءة اه وقد اشار الشارح
 الى الجوابين مقدما الثاني منهم على الاول (قوله مطلقا) فسر به بما بعده (قوله او على جنازة) اي
 اذا حضرت في ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة اي اذا تليت فيه والافلا كراهة كما سبكه الشارح (قوله
 وسجدة تلاوة) منصوب عطف على الجار والمجرور والذي هو خبر كان المقدرة ح والاحسن رفعه عطف على
 صلاة نائب فاعل كره ليكون مقابلا للصلاة لان سجدة التلاوة ليست صلاة حقيقة فافهم (قوله وسهوا) حتى
 لوسها في صلاة الصبح او في قضاء فائنة بعد العصر فطلعت الشمس واخرت عقب السلام سقط عنه سجود السهو
 لانه لغير النقصان المتكسر في الصلاة فخرى مجرى القضاء وقد وجب كاملا فلا يتأدى في ناقص حليلة (قوله
 لاشكر قنية) هذا مذكور في غير محله والمناسب ذكره عقب قوله الا في وسجدة تلاوة لان عبارة القنية يكره
 أن يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النقل ولا يكره في غيره اه وفي النهار ان سجدة الشكر
 لنعمة سابقة ينبغي أن تصح اخذ من قولهم لانها واجب كاملة وهذه لم تجب اه فحصل من كلام الترمذ كلام
 القنية انها تصح مع الكراهة اي لانها في حكم النافلة ثم قال في النهار عن المعراج وأما ما يفعل عقب الصلاة
 من السجدة فمكروه واجماع الان العوام يعتقدون انها واجبة او سنة اه اي وكل جائز ادى الى اعتقاد ذلك كره
 (قوله مع شروق) وما دامت العين لا تحار فيها فهي في حكم الشروق كما تقدم في الغروب انه الاصح كما في البحر
 ح اقول ينبغي تصحيح ما نقلوه عن الاصل للامام محمد من انه ما لم ترتفع الشمس قدر ربح فهي في حكم الطلوع لان
 اصحاب المتون مشوا عليه في صلاة العيد حيث جعلوا اول وقتها من الارتفاع ولذا جزم به هنا في الفيض ونور
 الابضاح (قوله فلا يمنعون من فعلها) افاد أن المستثنى المنع لا الحكم بعدم الصحة عندنا فالاستثناء منقطع
 والضمير للصلاة والمراد به صلاة الصبح (قوله عند البعض) أي بعض المجتهدين كالامام الشافعي هنا (قوله
 كما في القنية وغيرها) وعزاه صاحب المصنف الى الامام جيد الدين عن شيخه الامام المحبوبي والى شمس الاثمة
 الحلواني وعزاه في القنية الى الحلواني والنسبي فسقط ما قيل ان صاحب القنية يراه على مذهب المعتزلة من
 أن العامي له الخيار من كل مذهب ما يراه والصحيح عندنا أن الحق واحد وأن تتبع الرخص فسق اه (قوله
 واستواء) التعبير به اولى من التعبير بوقت الزوال لأن وقت الزوال لا تذكره فيه الصلاة اجماعا بجر عن الحلية
 اي لانه يدخل به وقت الظهر كما مر وفي شرح النقاية للبرجندي قد وقع في عبارات الفقهاء أن الوقت المكروه
 هو عند اتصاف النهار الى أن تزول الشمس ولا يخفى أن زوال الشمس انما هو عقب اتصاف النهار بلا فصل وفي
 هذا القدر من الزمان لا يمكن اداء صلاة فيه فلعل المراد أنه لا تجوز الصلاة بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان
 او المراد بالنهار هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل
 الزوال بزمان يعتد به اه اسماعيل ونوح وجوى وفي القنية واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقيل من
 نصف النهار الى الزوال رواية ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول
 الشمس قال ركن الدين الصباغى وما احسن هذا لان النبي عن الصلاة فيه يعتقد تصور هاهنا اه وعزى
 في القهستاني القول بأن المراد اتصاف النهار العرفي الى اية ما وراء النهر وبأن المراد اتصاف النهار الشرعي
 وهو الضحوة الكبرى الى الزوال الى اية خوارزم (قوله الا يوم الجمعة) لما رواه الشافعي في مسنده نهى عن
 الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة قال الحافظ ابن حجر في اسناده انقطاع وذكره البيهقي له
 شواهد ضعيفة اذا ضمت قوى اه (قوله الصحيح المعتمد) اعترض بأن المتون والشروح على خلافه

وحكم الاذان كالمصلاة فيجوز
 وتأخير (وكره) تحريم او كل ما لا يجوز
 مكروه (صلاة) مطلقا (ولو) قضاء
 او واجبة او تفلوا (على جنازة)
 وسجدة تلاوة وسهوا (لا شكر قنية)
 (مع شروق) الا العوام فلا يمنعون
 من فعلها لانهم يتركونها والاداء
 الجائز عند البعض اولى من الترك
 كما في القنية وغيرها (واستواء)
 الا يوم الجمعة على قول الثاني
 الصحيح المعتمد كذا في الاشباه
 ونقل

(قوله ونقل الحلي) أي صاحب الخلية العلامة المحقق ابن امير حاج عن الخاوي أي الخاوي القدسي كما رأيت
فيه لكن شرح البداية انتصروا لقول الامام واجابوا عن الحديث المذكور باحاديث التي عن الصلاة وقت
الاستواء فانها محترمة وأجاب في الفتح بمحمل المطلق على التقيد وظاهره ترجيح قول ابي يوسف ووافقه في الخلية
كما في البحر لكن لم يعزل عليه في شرح المتن والامداد على أن هذا ليس من المواضع التي يحصل فيها المطلق على
التقيد كما يعلم من كتب الاصول وأيضاً فإن حديث النهي صحيح رواه مسلم وغيره فيقدم بحجته واتفق الاية على
العمل به وكونه خاطراً ولذا منع علماءنا عن سنة الرضوء ونجبة المسجد وركعتي الطواف ونحو ذلك فإن الخاطر
مقدم على المييج (تنبيه) علم مما قرناه المنع عندنا وإن اردنا ما ذكره الشافعية من اباحة الصلاة في الاوقات
المكروهة في حرم مكة استدلوا بالحديث الصحيح يابى عبد مناف لا تمتنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اية
ساعة شاء من ليل أو نهار فهو مقيد عندنا بغير أوقات الكراهة لما علمته من منع علماءنا عن ركعتي الطواف فيها
وان جوزوا نفس الطواف فيها خلافاً لما لك كما صرح به في شرح الباب والله اعلم ثم رأيت المسألة عندنا قال
في الضياء مانعه وقد قال اصحابنا ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوعة منها مكة وغيرها اه ورأيت في البدائع
ايضاً مانعه وما ورد من النهي الا بمكة شاذ لا يقبل في معارضة المشهور وكذا رواه استثناء يوم الجمعة غريب
فلا يجوز تخصيص المشهور به اه والله الحمد (قوله وغروب) اراد به التغيير كما صرح به في الخاتمة حيث قال
وعند احمرار الشمس الى أن تغيب بحر وقهستاني (قوله الا عصر يومه) قيد به لان عصر امسه لا يجوز
وقت التغيير لبقوته في الذمة كاملاً لاستناد السببية فيه الى جميع الوقت كما مر (قوله فلا يكره فعله) لانه
لا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الامر به وقيل الاداء ايضاً مكره اه كافي النسفي والحاصل انهم
اختلفوا في أن الكراهة في التأخير فقط دون الاداء أو فيهما فاقبل بالاول ونسبه في المحيط والابحاح الى
مشايخنا وقيل بالثاني وعليه منى في شرح الطحاوي والتحفة والبدائع والخواوي وغيرها على انه المذهب
بلا حكاية خلاف وهو الاوجه لحديث مسلم وغيره عن انس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام يقرأ ربعا لا يذكر الله
فيها الا قليلاً اه حلية وتسعه في البحر ولا يخفى أن كلام الشارح ما شى على الاول لا الثاني فافهم قال في الفتية
ويستوفي سنة القراءة لان الكراهة في التأخير لا في الوقت اه (قوله لادائه كما وجب) لان السبب هو
الجزء الذي يصل به الاداء وهو ناقص فقد وجب ناقصاً فيؤدى كذلك وأما عصر امسه فقد وجب كاملاً لان
السبب فيه جميع الوقت حيث لم يحصل الاداء في جزء منه لكن الصحيح الذي عليه المحققون انه لا نقصان في ذلك
الجزء نفسه بل في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعبدة الشمس ولما كان الاداء واجاباً فيحمل ذلك النقصان أما
اذا لم يؤد فيه والحال انه لا نقص في الوقت اصلاً وجب الكامل ولهذا كان الصحيح وجوب القضاء في كامل على
من بلغ أو لم في ناقص ولم يصل فيه كما تقدم والحاصل كما في الفتح أن معنى نقصان الوقت نقصان ما اتصل به من
فعل الاركان المستلزم للتشبه بالكفار فالوقت لا نقص فيه بل هو كغيره من الاوقات انما النقص في الاركان
فلا يتأدى بها ما وجب كاملاً وهذا أيضاً مؤيد لقول بأن الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما منى عليه
الشارح وما ذكره في التبر ببحث البعض الطلبة مذكور مع جوابه في شرح المتن وغيره واوضحناه فيما علقناه على
البحر (قوله بخلاف الفجر الخ) أي فانه لا يؤدى فجر يومه وقت الطلوع لان وقت الفجر كله كامل فوجب كماله
فتبطل بطرق الطلوع الذي هو وقت فساد قال في البحر فان قيل روى الجماعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن ادرك ركعة من الصبح
قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح اجيب بأن التعارض لما وقع بينه وبين النهي عن الصلاة في الاوقات
الثلاثة رجعتنا الى القياس كما هو حكم التعارض فربحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة
الفجر كذا في شرح التقاية اه على أن الامام الطحاوي قال ان الحديث منسوخ بالنصوص الناهية وادعى أن
العصر يبطل ايضاً كالفجر والازم العمل ببعض الحديث وترك بعضه بمجرد قولنا طاراً ناقص على كامل في الفجر
بخلاف عصر يومه مع أن النقص قارن العصر ابتداه والفجر بقاء فيبطل فيهما واجاب في البرهان بأن هذا
الوقت سبب لوجوب العصر حتى يجب على من اسلم او بلغ فيه ويستحيل أن يكون سبباً للوجوب ولا يصح الاداء

قوله مما ذكره الخ هكذا بخطه
واعل صوابه فاذا ذكره الخ فليتنازل
اه صححه

ونقل الحلي عن الخاوي أن عليه
الفتوى (وغروب الا عصر يومه)
فلا يكره فعله لادائه كما وجب بخلاف
الفجر والاحاديث تعارضت
فتساقطت كما بسطه صدر الشريعة

فيه وقامه في حاشية نوح (قوله وينعقد نفل الخ) لما كان قوله وكره شامل للمكروه حقيقة والمنعوع الى هذه الجملة بما لا امله ط واعلم ان ما يسي صلاة ولو سعا ما فرض او واجب او نفل والاول على وقطعي فالعمل الزور والقطعي كفاية وعين فالكفاية صلاة الجنابة والعين المكتوبات الخمس والجمعة والسجدة السليبية والواجب اما لعينه وهو ما لا يتوقف وجوبه على فعل العبد او لغيره وهو ما يتوقف عليه فالاول الزور فانه يسي واجبا كما يسي فريضة ما وصلاة العبد وسجدة الثلاثة والثاني سجدة السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل افسده والمندور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفر فالنوع الاول لا ينعقد فيه شيء من الصلوات التي ذكرناها اذ اشترع بها فيه وتطل ان طرأ عليها الصلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تليت آيتها فيها وعصر يومه والنفل والنذر المقيدهم وقضاء ما شرع به فيها ثم افسده فتعقد هذه الستة بالكرهه اصل في الاولى منها ومع الكراهة التزيمية في الثانية والتحريمية في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب القطع والقضاء في وقت غير مكروه والنوع الثاني ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغيره فانه ينعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في وقت غير مكروه اه ح مع بعض تغيير (قوله لا ينعقد الفرض) اشار الى ما في الثانية من نواقض الوضوء حيث قال لو شرع في فريضة عند الطلوع او الغروب سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلاة فلا تنقض طهارته بالقهقهة بخلاف ما لو شرع في التطوع اه (قوله كواجب) عبارة القهستاني كالفرائض والواجبات الفاتية بقيد بالقائمة احتراز عما وجب فيها كالتلاوة والجنابة التي لو شرع في صلاة العبد هل يكون داخل في الصلاة فلا لام لا تعتقد أصلا الظاهر الاول وسيصرح به في بابهم الا ان وقتها من ارتفاع الشمس قدر مخرج فقبل وقتها لم يجب فتكون نفلا تأمل (قوله لعينه) هذا التقييد غير صحيح فانه يقتضي أن الواجب لغيره ينعقد في هذه الاوقات وليس كذلك كما صرح به في البحر والقهستاني والنهر خلافا لما في نور الابضاح أفاده ح (قوله وسجدة تلاوة الخ) معطوف على وتر في عبارة الشارح وأصله الرفع في عبارة المتن عطف على الفرض قال الشارح في الخزان وسجود السهو كالتلاوة فيتركه لو دخل وقت الكراهة اه وقتها (قوله وصلاة جنازة) فيه انها تصح مع الكراهة كما في البحر عن الاسيحاوي وأقره في النهر اه ح قلت لكن ما مشي عليه المصنف هو الموافق لما قد سناه عن ح في الضابط والتعليل الا في وهو ظاهر الكنز والمثلثي والزيلعي وبه صرح في النوافي وشرح الجمع والتفافية وغيرها (قوله فلو وجبتا فيها) أي بأن تليت الآية في تلك الاوقات واحضرت فيها الجنابة (قوله أي تحريما) أفاد ثبوت الكراهة التزيمية (قوله وفي التحفة الخ) هو كالا استدراك على مفهوم قوله أي تحريما فانه اذا كان الافضل عدم التأخير في الجنابة فلا كراهة اصلا وما في التحفة اقره في البحر والنهر والفتح والمراج الحديث ثلاث لا يؤخرن منها الجنابة اذا حضرت وقال في شرح المنية والفرق بينها وبين سجدة التلاوة ظاهر لان التجيل فيها مطلوب مطلقا لا مانع وحضورها في وقت مباح مانع من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في وقت مكروه وبخلاف سجدة التلاوة لان التجيل لا يستحب فيها مطلقا اه اى بل يستحب في وقت مباح فقط فثبت كراهة التزيم في سجدة التلاوة ودون صلاة الجنابة (قوله وصح تطوع بدأه فيها) تكرار محض مع قوله وينعقد نفل بشروع فيها اه ح وقد يجب بان المراد أنه يصح اداؤه فيها ويخرج به عن العهدة مع الكراهة وما مرسان لاصل الانعقاد وصحة الشروع فيه بحيث لو قهقهة انتقض وضوءه بخلاف الفرض كما قد سناه عن الثانية تأمل (قوله وقد نذره فيها) اى والحال انه قد نذرا بقاءه فيها اى في هذه الاوقات الثلاثة اى في احداها ما لو نذره مطلقا فلا يصح اداؤه فيها (قوله لوجوبه) اى ما ذكر من المسائل الثلاثة (قوله كما في البحر) وقال ايضا وقول الزيلعي والافضل أن يصلى في غيره ضعيف (قوله عن البغية) بضم الباء الموحدة وكسر ها الشيء المبتغى أى المطلوب وهو هنا علم كتاب هو مختصر القصة ذكره في البحر في باب شروط الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) اى في الاوقات الثلاثة وكذا صلاة الدعاء والتسبيح كما هو في البحر عن البغية (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالاولى) أى فالافضل ليوافق كلام البغية فان مفاده انه لا كراهة اصلا لان ترك النافضل لا كراهة فيه - (قوله وكره

(وينعقد نفل بشروع فيها) بكرة التحريم (لا) ينعقد (الفرض) وما هو ملحق به كواجب لعينه كوتر (وسجدة تلاوة وصلاة جنازة تليت) الآية (في كامل وحضرت) الجنابة (قبل) لوجوبه كاملا فلا يتأذى ناقصا ولو وجبتا فيها لم يكره فعلهما اى تحريما وفي التحفة الافضل أن لا تؤخر الجنابة (وصح) مع الكراهة (تطوع بدأه فيها ونذره فيها) وقد نذره فيها (وقضاء تطوع بدأه فيها) فأفسده لوجوبه ناقصا ثم ظاهر الرواية وجوب القطع والقضاء في كامل كما في البحر وفيه عن البغية الصلاة فيها على النبي صلى الله عليه وسلم افضل من قراءة القرآن وكأنه لان من اركان الصلاة فالاولى ترك ما كان ريكا لها (وكره نفل)

نفل الخ) شروع في النوع الثاني من نوعي الاوقات المكروهة وفيما يكره فيها والكرهية هنا تحريمية
 ايضا كما صرح به في الحلية ولذا عبر في الحاشية والخلاصة بعدم الجواز والعدم المحل لعدم النجاسة كما
 لا يخفى (قوله قصدنا) اجتزأ به عما وصلنا تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فان الافضل ان تمامها لان
 وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن سنة الفجر على الاصح (قوله ولو تحية مسجد) اشار به
 الى انه لا فرق بين ما له سبب او لا كما في البحر خلافا للشافعي فيما له سبب كالرواتب وتحية المسجد ط (قوله وكل
 ما كان واجبا الخ) اي ما كان ملحقا بالنفل بأن ثبت وجوبه بعارض بعدما كان نفلا (قوله على فعله) أي فعل
 العبد والاولى اظهاره مثلا المنذور يتوقف على النذور ركعتا الطواف على الطواف وسجدة تالسوهو على ترك
 الواجب الذي هو من جهته اه ط ويرد عليه سجود التلاوة فانه يتوقف وجوبه على التلاوة وأجاب في النسخ بأن
 وجوبه في التحقيق متعلق بالسمع لا بالاسماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلق فيه بخلاف
 النذور والطواف والشروع فانها فعله ولولا ذلك كانت الصلاة نفلا اه قال في شرح المنية لكن الصحيح أن سبب
 الوجوب في حق التلاوة دون السماع والازم عدم الوجوب على الاصم بتلاوته اه ونحوه في البحر وقد
 يجب ان يأتى وان كان بفعله لكنه ليس اصله نفلا لان النفل بالسجدة غير مشروع فكأن واجباً بإيجاب الله تعالى
 لا بالتزام العبد وتامه في شرح المنية (قوله ور كعتي طواف) ظاهره ولو كان الطواف في ذلك الوقت المكروه ولم
 أره صريحا ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن معاذ بن عفراء انه طاف بعد العصر وبعد صلاة
 الصبح ولم يصل فاستدل عن ذلك فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
 وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم رأيت مصنفنا في الحلية وشرح الباب (قوله وسجدتي سهو) اقول
 تبع فيه صاحب المجتبى ولم يظهر لي معناه هل هو على اطلاقه او مقيد ببعض الصلوات فانه لا وجه لكرهية سجود
 السهو في الوصل الفجر والعصر وسها فيهما ما وكذا الوقتي بعدهما فائتة وسها فيها فانه اذا حل له اداء تلك
 الصلاة كيف لا يحل له سجود السهو والواجب فيها ولعله اشبه النوع الثاني من الاوقات بالنوع الاول فان ذكر
 سجود السهو في النوع الاول صحيح وقد مر بخلاف ذكره هنا الآن يقال انه مقيد ببعض الصلوات وهي
 التي تكره في هذا النوع كالنفل والواجب لغيره فكما يكره فعلها يكره سجود السهو وفيها رأيي الرجحان تجزم
 بأن ذلك سهو فتأمل وراجع (قوله ولو سنة الفجر) اي ولو كان الذي شرع فيه ثم افسده سنة الفجر
 فانه لا يجوز على الاصح وما قيل من الحيل مردود كما سيأتي (قوله بعد صلاة فجر وعصر) متعلق بقوله
 وكراهى وكراهى الخ بعد صلاة فجر وعصر أي الى ما قيل الطلوع والتغير بقرينة قوله السابق لا يعتد
 الفرض الخ ولذا قال الزبيلي هنا المراد بما بعد العصر قبل تغير الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا
 وان كان قبل أن يصلي العصر اه (قوله ولو الجمعة بعرفة) عزاء في المعراج الى المجتبى وفي القنية الى مسجد
 الأئمة التبرجاني وظهير الدين المرغيناني وذكره في الحلية مجتبا وقال لم أره صريحا وتبعه في البحر (قوله
 ولو ترا) لانه على قوله واجب بفوت الجواز بفوته وهو معنى الفرض العملي وعلى قولهما سنة مخالفة لغيرها
 من السنن ولذا قال لاتصح من قعود وعن هذا قال في القنية التريضي بعد الفجر بالايجاع بخلاف سائر السنن
 (قوله او سجدة تلاوة) لوجوبها بإيجابه تعالى لا بفعل العبد كما علمته فلم تكن في معنى النفل (قوله اشغل
 الوقت به) أي بالفجر أي بصلاته في العبارة استخدام ط أي لان المراد بالفجر الزمان لا الصلاة ثم هذا لعله لقوله
 وكراهى وفيه جواب عما ورد من أن قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
 الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان نعم النفل وغيره وجوابه أن النهي هنا للقصر في الوقت بل ليصير
 الوقت كالمشغول بالفرض فلم يجز النفل ولا ما لحق به مما ثبت وجوبه بعارض بعدما كان نفلا دون القرائن
 وما في معناها بخلاف النهي عن الاوقات الثلاثة فانه لمعنى في الوقت وهو كونه منسوبا للشيطان فيؤثر
 في القرائن والنوافل وتماه في شروح الهداية (قوله حتى لو نوى الخ) تفريع على ما ذكره من التعليل
 اي واذا كان المقصود كون الوقت مشغولا بالفرض بتقدير استنائه تابعه لفاذا تطوع انصرف تطوعه الى سنته
 لتلايدون آتيا بالنهي عنه فتأمل (قوله بلا تعيين) لان الصحيح المعتمد عدم اشتراطه في السنن الرواتب وأنها
 تصح بنية النفل وبطلان النية فلو تعبد بر كعتين بطل بقاء الليل قسيتين انهما بعد الفجر كاتتا عن السنة على الصحيح

قصد ولو تحية مسجد (وكل ما كان
 واجبا) لا لعينه بل (لغيره)
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله
 (كمنذور وكعتي طواف) وسجدتي
 سهو (والذي شرع فيه) في وقت
 مستحب او مكروه (ثم افسده
 و) لو سنة الفجر (بعد صلاة فجر
 و) صلاة (عصر) ولو الجمعة بعرفة
 (لا) يكره (فصا فائتة و) لو ترا
 أو (سجدة تلاوة وصلاة جنازة
 وكذا) الحكم من كراهية نفل
 وواجب لغيره لا فرض وواجب
 لعينه (بعد طلوع فجر سوى سنته)
 لشغل الوقت به بتقدير احتي لو نوى
 تطوعا كان سنة الفجر بلا تعيين

فلا يصليها بعده لكرهه أشباه (قوله وقبل صلاة مغرب) عليه أكثر أهل العلم منهم أصحابنا ومالك واحد
 الوجهين عن الشافعي لما ثبت في الصحيحين وغيرهما بما يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على صلاة المغرب
 بأصحابه عقب الغروب ولقول ابن عمر رضي الله عنهما ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصليها ما رواه أبو داود وسكت عنه والمنذرى في مختصره واسناده حسن وروى محمد بن أبي حنيفة عن حماد
 أنه سئل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب قال فني عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
 وعمر لم يكونوا يصليونها وقال القاضي أبو بكر بن العربي اختلاف الصحابة في ذلك ولم يفعلوا بعدهم فهذا يعارض
 ما روى من فعل الصحابة ومن أمره صلى الله عليه وسلم يصليها لأنه إذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث
 المردوع لا يجوز العمل به لأنه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه ولو كان ذلك مشتهرا بين الصحابة لما خفي على
 ابن عمر أو يحمل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتجليل المغرب وتماسه في شرحي المنية وغيرهما (قوله لكرهه
 تأخيره) الأولى تأخيرها أي الصلاة وقوله لا يسيرا أفاد أنه ما دون صلاة ركعتين بقدر جلسة وقدمنا أن الأئمة
 عليه مكروه تنزيها ما لم تشك النجوم وأفاد في الفتح وأقره في الحلية والبحر أن صلاة ركعتين إذا تجوز فيها لا تزيد
 على اليسر فيباح فعله ما وقد أطل في تحقيق ذلك في الفتح في باب الوتر والنوافل (تنبيه) يجوز قضاء الفائتة
 وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة في هذا الوقت بلا كراهة ويسد أبصلا للمغرب ثم بالجنازة ثم بالسنة وله لبيان
 الأفضلية وفي الحلية الفتوى على تأخير صلاة الجنازة عن سنة الجمعة فعلى هذا أثر عن سنة المغرب لأنها أكثر
 اه بجر وصرح في الحاوي القدسي بكرهه المنذورة وقضاء ما أفده والفائتة لغير صاحب ترتيب وهو
 تقيد حسن وبني ركعتا الطواف فكرهه أيضا كما صرح به في الحلية ويفهم من كلام المصنف أيضا أن قوله وقبل
 صلاة مغرب معطوف على قوله بعد طواف حجر فيكرهه في الثاني جميع ما يكرهه في الأول نعم صرح في شرح الباب
 أنه لو طاف بعد صلاة العصر صلى ركعتيه قبل سنة المغرب كالجنازة (قوله وعند خروج امام) حديث الصحيحين
 وغيرهما إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يحط بقوله فاذنهم عن الأمر بالعرف وهو فرض فائتلك
 بالنفل وهذا قول الجمهور من أهل العلم كما قاله ابن بطال منهم أصحابنا ومالك وذكره ابن أبي شيبة عن عمر وعثمان
 وعلى وابن عباس وغيرهم من التابعين خاروي مما يدل على الجواز كان قبل التحريم فلا يعارض أدلة المنع
 وتماه الأدلة في شرحي المنية وغيرهما ثم هذا معطوف على ما قبله فيكرهه فيه ما يكرهه فيه كما بينا (قوله خطبة ما)
 اتى بالتعميم الخطبة وشمل ما إذا كان ذلك قبلها وبعد هاسواء امسك الخطيب عنها لا بجر (قوله وسجي
 انعا عشر) أي في باب العيدين وهي خطبة الجمعة وفطر وأضحي وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء
 وكسوف والمراد تعدد الخطب المشروعة في الجلالة والخطبة الكسوف مذهب الشافعي والظاهر عدم كراهة
 التسفل فيها عند الامام لعدم مشروعيتها عنده وبه صرح في الحلية وكذا خطبة الاستسقاء مذهب صاحبين
 فيقال فيها كذلك وقد يجاب بما في القهستاني حيث نقل رواية عن الامام عشر وعية خطبة الكسوف ولعل
 من ذكرها كالحائنة وغيرها جرح الى هذه الرواية فصح كونها عشر اعندنا ولا يخفى أن قوله خروج امام
 من الحجر وقيامه للصلاة قيد فيما يناسبه منها وهو ما عدا خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن فافهم وعلة
 الكراهة في الجمع تفويت الاستماع الواجب فيها كما صرح به في المجتبى (قوله وقيدوها) اي قيد الفائتة
 التي لا تكره حال الخطبة ط (قوله بين كلاً في النهاية والصدر) فان صدر الشريعة يقول بذكره الفائتة
 وصاحب النهاية يقول لا تكرهه كما في شرح المصنف ح (قوله عند إقامة صلاة مكتوبة) اطلقها مع أنه قيدها
 في الحائنة والخلصة وأقره في الفتح وغيره من الشراح يوم الجمعة وتبعهم في شرح المنية وقال وأما في غير
 الجمعة فلا يكره بمجرد الأخذ بالإقامة ما لم يشرع الامام في الصلاة ويعلم أنه يركه في الركعة الأولى وكان غير مخالط
 للصف بلا حائل والفرق أنه في الجمعة لكثرة الاجتماع لا يمكن غالباً بلا مخالطة للصف اه ملخصا وسيأتي
 في باب ادراك القرصة (قوله أي إقامة امام مذهبه) قال الشارح في هامش الخرائط نص على هذا مولانا
 متلا على شيخ القراء بالمسجد الحرام في شرحه على لباب المناسك اه وهو مبني على أنه لا يكره تكرار الجماعة
 في مسجد واحد وسيدكر في الاذان وكذا في باب الامامة ما يخالفه وقد ألق جماعة من العلماء رسائل
 في كراهة ما يفعل في الحرمين الشريفين وغيرهما من تعداد الأئمة والجماعات وصرحوا بأن الصلاة مع أول امام

(وقبل) صلاة (مغرب) لكرهه
 تأخيره لا يسيرا (وعند خروج
 امام) من الحجر اوقامه للصدود
 ان لم يكن له حجرة (خطبة) ما
 وسجي انها عشر (الى تمام صلاته
 بخلاف فائتة) فانها لا تكره
 وقيدها المصنف في الجمعة بواجبة
 الترتيب والا فبكره وبه يحصل
 التوفيق بين كلاً في النهاية والصدر
 (وكذا يكره نظوع عند إقامة
 صلاة مكتوبة) أي إقامة امام
 مذهبه

• طلب
 في تكرار الجماعة والاقتداء بالخالف

افضل ومنهم صاحب المنك المشهور العلامة الشيخ رحمة الله السندی - تلبيذ المحقق ابن الهمام فقد نقل عنه
العلامة الخليلي الرملي - في باب الامامة أن بعض مشايخنا سنة احدى وخمسين وخمسة ائمة انكر ذلك منهم الشريف
الغزنوي - وأن بعض المالكية في سنة خمسين وخمسة ائمة اتفق يمنع ذلك على المذاهب الاربعة ونقل عن جماعة من
علماء المذاهب انكار ذلك ايضا اه لكن الف العلامة الشيخ ابراهيم البيري شارح الاشباه رسالة سماها
الاقوال المرضية اثبت فيها الجواز وكراهة الاقتداء بالخالف لأنه وان راعى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من
تركه مكرره مذهبه كالجمهور بالسجدة والتأمين ورفع اليدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم في التعدة الاولى ورؤيته السلام الثاني سنة وغير ذلك مما تجب فيه الاعداء عندنا وتستحب وكذا الف
العلامة الشيخ علي - القاري رسالة سماها الاقتداء في الاقتداء اثبت فيها الجواز لكن نفي فيها كراهة الاقتداء
بالخالف اذا راعى في الشروط والاركان فقط وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى في باب الامامة (قوله حديث الخ)
رواه مسلم وغيره قال ط ويستثنى من عمومها الفاتحة واجبة الترتيب فانما تصلى مع الاقامة (قوله الاستسجور)
لما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد واقيمت الصلاة فصرى ركعتي الفجر في المسجد الى
استخوانه وذلك بمحض حديثه وابي موسى ومثله عن عرو وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر كما اسنده الحفاظ
الطحاوي - في شرح الام - ورواه عن الحسن ومسروق والشعبي شرح المنية (قوله ولو بادرك تشهدا) مشي
في هذا على ما اعتمد المصنف والشربلالي تبع البحر لكن ضعفه في التبر واختر ظاهر المذهب من انه لا يصلي
السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة وسأيت في باب ادراك الفريضة ح قلت وسند كرهنا كتحوية ما اعتمد
المصنف عن ابن الهمام وغيره (قوله تركها أصلا) أي لا يرضى قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقتضي الامع
الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها ح (قوله وما ذكر من الخيل) وهي أن يشرع فيها فيقطعها قبل
الطلوع او يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يرضى قبل الطلوع ورده من وجهين الاول أن الامر
بالشروع للقطع قبيح شرعا وفي كل منما قطع والثاني أن فيه فعل الواجب لغيره في وقت الفجر وانه مكرره كما تقدم
ح (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) ألخه للعهد أي المكتوبة الوقتية فتمثلت الكراهة النفل والواجب
والفائتة ولو كان يتم اربعين الوقتية ترتيب وكذلك أل في الوقت للعهد أي الوقت المجهود الكامل وهو المستحب
لمساها في باب قضاء الفوائت من أن الترتيب يسقط بضييق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير الوقتية
عند ضيق الوقت المستحب لكان اولي افاده ح (نفيه) رأيت بخط الشارح في هامش الخرائز ولو تنقل ظانا
سعة الوقت ثم ظهر أنه ان اتم شعاعيقوت الفرض لا يقطع كما لو تنقل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح
المنية اه فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان في المسجد أو في البيت يقرينه التفصيل في مقابله ح
(قوله في الاصح) رد على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها او بعدها وعلى من يقول لا يكره
بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت ح (قوله وبين صلاتي الجمع) أي جمع العصر مع الظهر فتدعى
في عرفة وجمع المغرب مع العشاء تأخيرا في مزدلفة (قوله وكذا بعدهما) ضمير التنبيه راجع الى صلاتي
الجمع الكائن بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضا وان اوجمه كلامه لعدم كراهة النفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على
أن هذا مراده قوله كما مرأى غريبا في قوله ولو لمجموعة بعرفة فلو تقدم قوله وكذا بعدهما كما مر على قوله
ومزدلفة سلم من الايام ولو أسقطه اصل السلم من التكرار ح و ذكر الرحى ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا
في كراهة التسفل بعد صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكن الذي جزم به في شرح الباب انه يصلي سنة
المغرب والعشاء والوتر بعدهما وقال كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجامي في منسكه تأمل (قوله تأت نفسه
اليه) أي اشتاقت ح عن القاموس وأفهم انه اذا لم تستحق اليه لاصكراهة وهو ظاهر ط (قوله
وما يشغل باله) بفتح الغين المعجمة وبالل القلب وهذا من عطف العام على الخاص اشموله لامدافعة وحضور
الطعام وانما نص عليه الوقوع التخصيص عليه بما يخصه ما في الاحاديث افاده في الخلية فافهم (قوله
ويجئ بجنشوعها) عطف لازم على ملزوم فافهم قال ط ويحل الخشوع القلب وهو فرض عند أهل الله
تعالى وورد في الحديث ان الانسان ليس له من صلاته الا بقدر ما استحضر فيها فتارة يكون له عشرها أو أقل
او اكثر (قوله كما تنما كان) في هذا التركيب اعارب ذكرتها في رسالتى المسماة بالفوائد العجيبة في اعراب

حديث اذا اقيمت الصلاة فلا
صلاة الا المكتوبة (الاستسجور)
فجر ان لم يجف فوتر جماعة
ولو بادرك تشهدا فان خاف
تركها اصلا وما ذكر من الخيل
مردود وكذا يكره غير المكتوبة
عند ضيق الوقت (وقبل صلاة
العبد من مطلقا وبعدها بمسجد
لا يبيت) في الاصح (وبين صلاتي
الجمع بعرفة ومزدلفة) وكذا
بعدهما كالمتر (وعند مدافعة
الا حنين) أو أحدهما أو ارجح
(ووقت حضور طعام تأت نفسه
اليه) كذا كل (ما يشغل
باله عن افعالها ويحل بجنشوعها)
كما تنما كان

ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اجعل به السير صنع ~~هكذا~~ وفي رواية ثم انتظر حتى غاب الشفق
وصلى العشاء كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفريط انما التفريط في اليقظة بأن تؤخر
صلاة الى وقت الاخرى رواه مسلم وهذا قاله وهو في السفر وروى مسلم ايضا عن ابن عباس انه صلى الله عليه
وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر ثلاثا تخرج استه وفي رواية
ولاسفر والشافعي لا يرى الجمع ولا عذر فاما كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوابنا وأما حديث
أبي الطفيل الدال على التقديم فقال الترمذي فيه انه غريب وقال الحاسكهم انه موضوع وقال ابو داود
ليس في تقديم الوقت حديث قائم وقد أنكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن
مسعود والذي لا اله غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا وقتها الا صلاتين جمع بين الظهر
والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع ويصلي في ذلك النصوص الواردة بتعيين الاوقات من الايات
والاخبار وبتمام ذلك في المطولات كالزبلي وشرح المنية وقال سلطان العارفين سيدي يحيى الدين نفعنا الله
به والذي اذهب اليه انه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومزدلفة لان اوقات الصلاة قد ثبتت بخلاف ولا يجوز
اخراج صلاة عن وقتها الا بغير محتمل اذ لا ينبغي أن يخرج عن أمر ثابت بامر محتمل هذا لا يقول به من شتم
رائحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فحتمل انه يتكلم فيه مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بنص اه كذا نقله عنه
سيدي عبد الوهاب الشعراي في كتابه الكبريت الاحمر في بيان علوم الشيخ الاكبر (قوله فان جمع الخ)
تفصيل لما اجله اذ لا يتوهم ولا جمع الصادق بالفساد والحرمة فقط ط (قوله الحاج) استثناء من قوله
ولا جمع ط (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والساكن أو نأيه والجماعة في الصلاتين ولا يشترط كل ذلك
في جمع المزدلفة ط قلت الا الاحرام على أحد القولين فيه (قوله عند الضرورة) ظاهره انه عند
عدمها لا يجوز وهو أحد قولين واختار جوازه مطلقا ولو بعد الوقوع كما قدمناه في الخطبة ط وأيضا
عند الضرورة لا حاجة الى التقليد كما قال بعضهم مستندا لما في المضمرات المداخر اذا خاف الاصوص
أو قضا الطريق ولا ينتظره الرقعة جازله تأخير الصلاة لانه بعدد ولو صلى بهذا العذر بالايحاء وهو
يسير جاز اه لكن الظاهر أنه اراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تأمل (قوله لكن بشرط الخ) فقد شرط
الشافعي لجمع التقديم ثلاثة شروط تقديم الاولى نية الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعيد فاصلا
عرفا ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى نهر ويشترط أيضا أن يقرأ الفاتحة في
الصلاة ولو مقتديا وأن يعيد الوضوء من مس فرجه أو أجنبية وغير ذلك من الشروط والاركان المتعلقة بذلك
الفعل والله تعالى اعلم

* (باب الاذان) *

لما كان الوقت سببا كما مر قدمه وذكر الاذان بعده لانه اعلام بدخوله (قوله هو لغة الاعلام) قال في القاموس
أذنه الامر وبه اعلمه وأذن تأذينا كذا الاعلام اه فالاذان اسم مصدر لان الماضي هنا اذن المضاعف
ومصدره التأذين ح (قوله وشرا اعلام مخصوص) أي اعلام بالصلاة قال في الدرر ويطلق على الالفاظ
المخصوصة اه أي التي يحصل بها الاعلام من اطلاق اسم المسبب على السبب اسماعيل وانما يعزفه
بالالفاظ المخصوصة لان المراد الاذان للصلاة ولو عرّف بها الدخل الاذان للمولد ونحوه على ما يأتي (قوله
ليعم الفاتحة الخ) أي ليعم الاذان اذان الفاتحة والاذان بين يدي الخطيب وليعم أيضا الاذان في آخر ظهر
الصف أفاده ح أي لان العلم بالوقت فيها سابق عليه ولقائل أن يقول لو صرح كغيره بالوقت لم يرد ما ذكر لان
الاصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول الوقت كما يعلم مما يأتي فيكون التعريف بناء على ما هو الاصل
فيه والالزم انه لو أذن لنفسه أو بين جماعة مخصوصين أرادوا الصلاة عالمين بدخول الوقت لاسمى اذا شرعا
لعدم الاعلام أصلا مع انه مشروع فتدبر (قوله على وجه مخصوص) أي من التسل والاستدارة
والالتفات وعدم الترجيع واللحن ونحو ذلك من أحكامه الآتية (قوله بالالفاظ كذلك) اشار الى انه
لا يصح بالقارسية وان علم انه اذان وهو الاظهر والاصح كما في السراج (قوله اذان جبريل الخ) في حاشية
الشبرايمسلى على شرح المنهاج للرمل عن شرح البضاري لابن حجر انه وردت احاديث تدل على أن الاذان

قوله بجمع اسم المزدلفة اه منه

(فان جمع فسد لو قدم) الفرض

على وقته (وحرّم لو عكس) أي

اخره عنه (وان صح) بطريق القضاء

(الالحاج بعرفة ومزدلفة) كما

سجيء ولا بأس بالتقليد عند

الضرورة لكن بشرط أن يلتزم

جميع ما يوجب ذلك الامام

لما قدمنا أن الحكم الملقق باطل

بالاجماع

* (باب الاذان) *

(هو لغة الاعلام وشرا اعلام

مخصوص) لم يقل بدخول الوقت

ليعم الفاتحة وبين يدي الخطيب

(على وجه مخصوص بالالفاظ كذلك)

أي مخصوصة (سببه ابتداء اذان

جبريل) ليلة الاسراء واقامته

حين اقامته عليه الصلاة والسلام

شرع بمكة قبل الهجرة منها الطبراني انه لما جرى بالنبي صلى الله عليه وسلم أوحى الله اليه الاذان فتزل به فعمله
 بلالا وللاذقطنى في الافراد من حديث انس ان جبريل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت
 الصلاة وللبار وغيره من حديث علي قال لما أَراد الله أن يعلم رسوله الاذان أنه جبريل يد اية يقال لها البراق
 فركبها فقال الله اكبر الله اكبر وفي آخره ثم أخذ الملك يده فأمّ أهل السماء والحق أنه لا يصح شيء من هذه
 الاحاديث اه و ذكر في فتح القدير حديث البزار ثم قال وهو غريب ومعارض للخبر الصحيح ان بدء الاذان
 كان بالمدينة على ما في مسلم كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون ويتخيمون الصلاة وليس ينادى
 لها احد فتكلموا في ذلك فقال بعضهم تنصب راية الحديث (قوله ثم رؤيا عبد الله بن زيد الخ) ذكر القصة
 تمامها ح عن السراج وسافها في الفتح بأسانيد حا وفي هذه القصة ان عمر رضى الله عنه رأى تلك الليلة مثل
 ما رأى عبد الله بن زيد واستشكل اثباته بالرؤيا بأن رؤيا غيره الانبياء لا يبنى عليها حكم شرعى واجيب باحتمال
 مقارنة الوحى لذلك قال في حاشية المتماح عن الحافظ ابن حجر ويؤيده ما رواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل
 ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحى قد ورد بذلك فخارعه الاذان بلال فقال له
 النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحى ثم قال وعلى تقدير صحة حديث أن جبريل حين اراد أن يعلمه الاذان
 أنه بالبراق الخ فيمكن انه علمه لياقنى به في ذلك الموطن ولا يلزم مشروعيته لاهل الارض اه وأجاب ح
 بأنه ظن انه من خصوصيات تلك الصلاة وهو قريب من الاقول (قوله وسببه بقاء) تميز بحول عن المضاف اليه
 أى سبب بقاءه واستمراره ط أى الذى يتجدد طلب الاذان عند تجدد (قوله للرجال) أما النساء
 فيكره لهن الاذان وكذا الاقامة لما روى عن انس وابن عمر عن كراهتهما الهن ولا تنبى حالهن على الستر ورفع
 صوتهن حرام امداد ثم الظاهر أنه يسن للصبي اذا اراد الصلاة كما يسن للبالغ وان كان في كراهة
 اذانه لغيره كلام كما سياتى فافهم (قوله في مكان عال) في التسمية ويسن الاذان في موضع عال والاقامة
 على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ والظاهر أنه يسن المكان العالى في المغرب أيضا كما سياتى
 وفي السراج وينبى لاه يؤذن أن يؤذن في موضع يكون اسمع للجيران ويرفع صوته ولا يجهد نفسه لانه يتضرر
 اه بجرقات والظاهر أن هذا في مؤذن الحى أما من اذن لنفسه أو لجماعة حاضر بن فالظاهر أنه لا يسن له
 المكان العالى لعدم الحاجة تأمل (قوله حى كالواجب) بل اطلق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمد
 لو اجتمع اهل بلدة على تركه فالتهم عليه ولو تركه واحد ضربه وجبسته وعامة المشايخ على الاول والقتال
 عليه لما أنه من اعلام الدين وفي تركه استخفاف ظاهر به قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان لان
 المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الاثم بالترك يعنى وان كان مقولا بالتشكيك نهر واستدل في الفتح
 على الوجوب بان عدم الترك امر دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والاليم اثم أهل بلدة بالا اجتماع
 على تركه اذا قام به غيرهم أى من اهل بلدة أخرى واستظهر في البحر كونه سنة على الكفاية بالنسبة الى
 كل اهل بلدة بمعنى انه اذا فعل في بلدة سقطت المقابلة عن أهلها قال ولولم يكن على الكفاية بهذا المعنى
 لكان سنة في حق كل أحد وليس كذلك اذ اذان الحى يكفيها كما سياتى اه قال في التهر ولم ارحكم البلدة
 الواحدة اذا انسعت أطرافها كمصر والظاهر أن اهل كل محلة سمعوا الاذان ولو من محلة أخرى بسقط عنهم لان
 لم يسمعوا اه (قوله للفرائض الخمس الخ) دخلت الجمعة بجر وشمل حالة السفر والحضر والافراد والجماعة
 قال في مواهب الرحمن ونورا الايضاح ولو منفردا أداء أو قضاء سفرا أو حضرا اه لكن لا يكره تركه لمصل
 في بيته في المصر لان اذان الحى يكفيه كما سياتى وفي الامداد أنه يأتي به نداء وسيأتى تمامه فافهم ويستثنى
 ظهر يوم الجمعة في المصر لمذور وما يقتضى من القوائت في مسجد كما سيذكره (قوله ولو قضاء) قال في الدرر
 لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها أى
 وقت قضائها اه وهذا اذا لم يقضها في المسجد على ما سياتى (قوله لانه الخ) تعليل لشعور القضاء
 ويظهر منه أن المراد من وقتها وقت فعلها وبه صرح التهستاتى اه كن في التاتر ثانية ينبغي أن يؤذن في
 أول الوقت ويقم في وسطه حتى يفرغ المتوضى من وضوئه والمصل من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته اه
 والظاهر أنه اراد أول الوقت المستحب لما يأتي قريبا (قوله حتى يبرديه) بالبناء للمجهول وأشمل منه قوله

ثم رؤيا عبد الله بن زيد أذان الملك
 النازل من السماء في السنة
 الاولى من الهجرة وهل هو جبريل
 قيل وقيل (و) سببه (بقائه دخول
 الوقت وهو سنة) للرجال في مكان
 عال (مؤكد) حى كالواجب
 في حقوق الاثم (للفرائض) الخمس
 (في وقتها ولو قضاء) لانه سنة
 للصلاة حتى يبرديه لالوقت

المأزق في الاوقات وحكم الاذان كالصلاة تبعيلا وتأخيرا قال نوح اقتدى ربي المجتبي عن المجز قال ابو حنيفة يؤذن للتعبير بعد طلوعه وفي الظهر في الشتاء حين تزول الشمس وفي الصيف يرد وفي العصر يؤخر ما لم يصف تغير الشمس وفي العشاء يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض اه قال القيساني بعده ولعل المراد بيان الاستحباب والافوق الجواز جميع الوقت اه وحاصله انه لا يلزم الموازين الاذان والصلاة بل هي الافضل فلواذن أوله وصلى آخره انتهى بالسنة تأمل (قوله لا يسن لغيرها) أي من التسلات والافئندب للولود وفي حاشية البحر للغير الرمي رأيت في كتب الشافعية انه قد يسن الاذان لغير الصلاة كما في أذن المولود والمهموم والمصرع والغنسان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند من دهم الجيش وعند الحر يقبل وعند انزال الميت القبر يسأ على أول خروجه للدنيا لكن رده ابن حجر في شرح العباب وعند تعول الغيلان أي عند غدر الجن لغير صحيح فيه أقول ولا بعده عندنا اه أي لان ما صح فيه الخبر لا معارض فهو مذهب المجتهد وان لم ينص عليه لما قدمناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف الشعرائي عن كل من الائمة الاربعة انه قال اذا صاح الحديث فهو مذهبي على الله في فضائل الاعمال يجوز العمل بالحديث الضعيف كما مر أول كتاب الطهارة هذا وزاد ابن حجر في التحفة الاذان والاقامة خلف المسافر قال المدني أقول وزاد في شرعة الاسلام لمن ضل الطريق في أرض قفر أي خالية من الناس وقال الملا على في شرح المشكاة قالوا يسن للمهموم أن يأمر غيره أن يؤذن في اذنه فانه ينزل اليهم كذا عن علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذلك فراجع اه (قوله كعبه) أي ووتر وجنازة وكسوف العشاء فاكتفى بأذانه لالكون الاذان لهما على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه بحر قافهم لكن في التعليل قصور لادقائه سنة الاذان لم يسن لغيره فلو لم يذكر البعض لتوهم خروجه فقصد بذكره التعميم لا التخصيص تأمل (قوله وقع بعضه) وكذا كله بالاولى ولولم يذكر البعض لتوهم خروجه فقصد بذكره التعميم لا التخصيص (قوله كالاقامة) أي في انها تعاد اذا وقعت قبل الوقت أما بعده فلا تعاد ما لم يطل الفصل أو يوجد قاطع كأكل على ماسيد كره في الفروع (قوله خلا فالثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان أبا يوسف يجوز الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل ح (قوله وعن الثاني ثنتين) أي روى عن أبي يوسف انه يكبر في ابتدائه تكبيرتين بكيفية كماله فيكون الاذان عنده ثلاثة عشر كلمة وهي رواية عن محمد والحسن فهستأني عن الزاهدي ونقل عن مالك أيضا (قوله وبفتح راء اكبر الى قوله ولا ترجع) نقل انه ملحق بخط الشارح على هامش نسخة الاولى وفي مجموعة الحفيد الهروي مانصه فائدة في روضة العلماء قال ابن الانباري عوام الناس يضعون الرأ في اكبر وكان المبردي يقول الاذان سمع موقوفا في متطاعه والاصل في اكبر تسكين الرأ فحلت حركة ألف اسم الله الى الرأ كما في الم الله وفي المغني حركة الرأ فحة وان وصل بنية الوقف ثم قيل هي حركة الساكنين ولم يكسر حفظا لتفخيم الله وقيل نقلت حركة الهمزة وكل هذا خروج عن الظاهر والصواب أن حركة الرأ ضمة اعراب وليس لهزمة الوصل بثبوت في الدرج فتقل حركة اعرابها وبالجملة الفرق بين الاذان وبين الم الله ظاهر فانه ليس لام الله حركة اعراب اصلا وقد كانت لكلمات الاذان اعرابا الا انه سمعت موقوفة اه وفي الامداد ويجزم الرأ أي يسكنها في التكبير قال الزيلعي يعني على الوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة ينوي الوقف اه أي للعدر وروى ذلك عن الخنعي موقوفا عليه ومن فروعا الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم اه قلت والحاصل أن التكبير الثانية في الاذان ساكنة الرأ للوقف حقيقة ورفعها خطأ وأما التكبير الاولى من كل تكبيرتين منه وجميع تكبيرات الاقامة فقيل بحركة الرأ بالفتح على بنية الوقف وقيل بالضم اعرابا وقيل ساكنة بلا حركة على ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع وجماعة من الشافعية والذي يظهر اعراب لما ذكره الشارح عن الطلبة ولما قدمناه ولما في الاحاديث المشتهرة للبخاري انه سئل السجوطي عن هذا الحديث فقال هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وانما هو من قول ابراهيم الخنعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي وابن الاثير انه لا يمتد وأغرب الحب الطبري فقال معناه لا يمتد ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجوه أحدها

مثلا
في المواضع التي يندب لها الاذان
في غير الصلاة

ولبعضهم
سن الاذان لست قد تعلمتهم
في نكاح شعركم يحفظهم انتقعا
فرض الصلاة وفي اذن الصغير وفي
وقت الحرب وللحرب الذي وقع
خلف المسافر والغيلان ان ظهرت
فاحفظ لسنة من الدين قد شرعا
قلت ويزاد اربعة نظمها بقولي
وزيد اربعة ذوهم او غضب
مسافر ضل في قفر ومن صرعا
اه منه

(لا) يسن (لغيرها) كعبه (قيد)
اذان (وقع) بعضه (قوله) كالاقامة
خلا فالثاني في الفجر (بترجيع)
تكبير في ابتدائه وعن الثاني
ثنتين وفتح راء اكبر والعوام
يضمونها روضة لكن في الطلبة
معنى قوله عليه السلام الاذان
جزم أي مقطوع المد فلا تقول
الله اكبر لانه استفهام وانه لحن
شرعي أو مقطوع حركة الاخر
للووقف فلا يفت بالرفع لانه لحن
لغوي فتاوى الصرافية من
الباب السادس والثلاثين

مطلب
في الكلام على حديث الاذان جزم

مخالفته لتفسير الراوى عن الغنى والرجوع الى تفسيره أولى كما تنظر في الاصول ثانياً بخلافته لما سهر به
 أهل الحديث والفقه ثالثاً اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معهوداً في الصدر الاول
 وانما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه اهـ وتعام الكلام عليه هناك فراجعه على أن الجزم في
 الاصطلاح الحادث عند النحويين حذف حركة الاعراب للبحر فمطلقاً ثم رأيت لسيدى عبد
 الغنى رسالة في هذه المسألة سماها تصديق من اخبر بفتح راء الله اكبر كثر فيها النقل وحاصلها أن السنة
 أن يسكن الراء من الله اكبر الاول أو يصلها بالله اكبر الثانية فان سكنها كفى وان وصلها نوى السكون فترك الراء
 بالفتحة فان ضمها خالف السنة لأن طلب الوقف على اكبر الاول صيره كالساكن أصالة فترك بالفتح (قوله
 ولا ترجيع) الترجيع أن يختصص صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفعهما للاتفاق الروايات على أن بلا لا يمكن
 يرجع وما قيل انه يرجع لم يصح ولانه ليس في أذان الملك النازل بجميع طرقة ولما في ابى داود عن ابن عمر قال
 انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه
 ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزى واسناده صحيح وما روى من الترجيع في اذان أبى محدودة يعارضه
 ما رواد الطبراني عنه انه قال ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حراً فقال الله اكبر الله اكبر الخ ولم
 يذكر ترجيعاً وبقي ما قد مناه بلامعارض وتعامه في الفتح وغيره (قوله فانه مكروه ملتقى) ومثله في القهستاني
 خلافاً لما في البحر من أن ظاهر كلامهم انه مباح لاسنه لا سكره قال في النهر ويظهر انه خلاف الاول وأما
 الترجيع بمعنى التغنى فلا يحل فيه اهـ وحينئذ فالكرهية المذكورة تزنية (قوله أى تغنى) لا يجوز
 أن يكون مبنياً على الفتح لأن ما بهدأى التفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه على الفتح
 تركيباً مع اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتباعاً للمحل لامع اسمها والنصب اتباعاً للمحل اسمها لكن يمنع هنا من النصب
 مانع وهو عدم رسمه بالالف فتعين الرفع مع ما فيه من اثبات الباء الذى هو مرجوح فان المنقوص المجزأ من
 آل يترجى حذف يائه في الرسم كالوقف اذا كان مرفوعاً ومجزوراً وفي المحلى به بالعكس اهـ ح قلت ويمنع
 أيضاً من بناءه على الفتح وجود الفاصل وهو أى وقد علوا امتناع الفتح في عطف النسق في نحو لا رجل
 وامرأة بوجود الفاصل وهو الواو فافهم (قوله يغير كلمته) أى بزيادة حركة أو حرف أو مبدأ وغيرها
 في الاوائل والاواخر قهستاني (قوله وبلا تغيير حسن) أى والتغنى بلا تغيير حسن فان تحسين الصوت
 مطلوب ولا تلازم بينهما بحر وفتح (قوله وقيل) أى قال الخلواني لا بأس بادخال المد في الجعلتين لانهما غير
 ذكروا وتعبيره بلا بأس يدل على أن الاول عدمه (قوله ويترسل) أى يتمهل (قوله بسكتة) أى
 تسع الاجابة مدنى عن مؤلف على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما افاده في الامداد أخذ من
 الحديث وبه صرح في التاترخانية (قوله وتندب اعادته) أى لترك الترتل (قوله وبلتفت) أى يحول
 وجهه لاصدوره قهستاني ولا قدميه نهر (قوله وكذا فيها مطلقاً) أى في الاقامة سواء كان المحل
 متسعاً أولاً (قوله لئلا يستدبر) تعليل لقوله فقط أى انته عن القول بالاتفات خلفاً لئلا يستدبر المؤذن
 أو المقيم القبلة ح (قوله بصلاة وفلاح) لف ونشر مرتب بمعنى يلتفت فيها بما يسار بالصلاة ويسار بالفلاح
 وهو الاصح كما في القهستاني عن المنيّة وهو الصحيح كما في البحر والبيان وقال مشايخ مرومية ويسرة
 في كل كذا في القهستاني ح قال في الفتح والثاني أوجه وردّه الرملى بانه خلاف الصحيح المنقول عن
 السلف (قوله ولو وحده الخ) اشار به الى رد قول الخلواني انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه ح وفي
 البحر عن السراج انه من سنن الاذان فلا يحل المنفرد بشئ منها حتى قالوا في الذى يؤذن للمولود ينبغي أن يحول
 (قوله مطلقاً) للمنفرد وغيره والمولود وغيره ط (قوله ويستدبر في المنارة) يعنى ان لم يتم الاعلام
 بنحويل وجهه مع ثبات قدميه ولم تكن في زمنه صلى الله عليه وسلم مثبته بحر قلت وفي شرح الشيخ اسمعيل
 عن الاوائل للسبب على أن أول من رقى منارة مصر الاذان شرحه بن عامر المرادى وبني سلمة المنائر للاذان
 بأمر معاوية ولم تكن قبل ذلك وقال ابن سعد بالسند الى أم زيد بن ثابت كان بيتي أطول بيت حول المسجد
 فكان بلال يؤذن فوقه من أول ما أذن الى أن بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعد على
 ظهر المسجد وقد رفع له شئ فوق ظهره (قوله ويخرج رأسه منها) أى من كونه اليمنى آتياً بالصلاة ثم يذهب

(ولا ترجيع) فانه مكروه ملتقى
 (ولا حل فيه) أى تغنى يغير كلمته
 فانه لا يحل فعله وسماحه كالتغنى
 بالقرآن وبلا تغيير ثلاث آيات
 لا بأس به في الجعلتين (رابعاً)
 فيه بسكتة بين كل كلمتين وبكره
 تركه وتندب اعادته (ويلتفت فيه)
 وكذا فيها مطلقاً وقيل ان المحل
 متسعاً (يميناً ويساراً) فقط لا
 يستدبر القبلة (بصلاة وفلاح)
 ولو وحده أو لمولود لانه سنة
 الاذان مطلقاً (ويستدبر في
 المنارة) لو منسعة ويخرج رأسه
 منها

مطلب

في قول من بنى المنائر للاذان

ويخرج رأسه من الكوة اليسرى آتيا بالفلاح درر وغيرها وهذا اذا كانت بكوات أمام نار ان الروم
 وشوها فبالجانب كالكوة اجمعيل (قوله بعد فلاح الخ) فيه رد على من يقول ان محله بعد الاذان بقامه
 وهو اختيار الفضلي بجر عن المستعني (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة
 في اصل الظهيرة لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية أو لان النوم راحة
 في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة فتكون افضل بجر (قوله لانه وقت نوم) أي نخس بزيادة اعلام دون
 العشاء فان النوم قبلها مكروه ونادر ط (قوله ويجعل اصبعيه الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضى
 الله عنه اجعل اصبعيك في اذنيك فانه ارفع لنبوتك وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان ابا محذورة رضى الله
 عنه ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه وكذا احدى يديه على ما روى عن الامام امداد وقيسنا في
 عن التحفة (قوله فأذانه الخ) تفريع على قوله نداء قال في البحر والامر أي في الحديث المذكور للندب
 بقرينة التعليل فلذا لو لم يفعل كان حسنا فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا ان الاذان معه احسن
 فاذا تركه بقي الاذان حيا كذا في الكافي اه فافهم (قوله فيما مر) قيده لئلا يرد عليه أن ترك الاقامة
 يكره للمسافر دون الاذان وأن المرأة تقيم ولا تؤذن وأن الاذان أكد في السنة منها كما يأتي وأراد بما مر أحكام
 الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي أنه سنة للفرائض وأنه بعد اذان قدّم على الوقت وأنه يبدأ بأربع تكبيرات
 وعدم الترجيع فيها وعدم اللحن والرسول والآلة والتب والاستبارة وزيادة الصلاة خير من النوم في اذان الفجر
 وجعل اصبعيه في اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الاقامة فأبدل الترتيل بالحدرد والصلاة
 خير من النوم بقدم قامت الصلاة وذكر أنه لا يوضع اصبعيه في اذنيه فثبت الاحكام السبعة مشتمكة ويرد عليه
 الاستدارة في المنارة فانها لا تكون في المنارة فكان عليه أن يتعرض لذلك اه ح والحاصل أن الاقامة
 تختلف الاذان في أربعة محامز وتختلفه أيضا في مواضع ستاتي مفرقة (قوله لكن هي افضل منه) نقله
 في البحر عن الخلاصة بلا ذكر خلاف وذكر في الفتح أيضا انه صرح ظهير الدين في الحواشي نقلا عن المبسوط بأنها
 أكد من الاذان أي لانه يسقط في مواضع دون الاقامة كافي حتى المسافر وما بعد أولى الفوائت وثانية
 الصلاتين بعرته وقوله وكذا الامامة علة في الفتح بقوله للمواظبة صلى الله عليه وسلم عليها وكذا الخلفاء
 الراشدون وقول عمر لولا الخلفي لاذنت لاستنم تفضيله عليهم ابل مراده لاذنت مع الامامة لا مع تركها
 ففيد أن الافضل ككون الامام هو المودن وهذا مذمونا وعليه كان أبو حنيفة اه أقول وهو واحد
 قولين صحيحين عند الشافعية والثاني أن الاذان افضل وبقي قول بتساويهما وقد حكى الثلاثة
 في المراج ثم ان ما استدله على افضلية الامامة على الاذان يدل على افضليتها ايضا على الاقامة لان
 السنة أن يقيم المؤذن فانهم (تنبيه) مقتضى افضلية الاقامة على الاذان كونها واجبة عند من يقول
 بوجوبه ولم ارم من صرح به الآن يقال ان القول بوجوبه لما نه من الشعائر بخلافها على أن السنة قد تفضل
 الواجب كما مر اقول كتاب الطهارة قائل ثم رأيت صاحب البدائع عذمت واجبات الصلاة الاذان والاقامة
 (قوله المقيم) أي الذي يقيم الصلاة (قوله لم بعد ما في الاصح) بخلاف ما لو حذر في الاذان حيث تندب
 اعادته كما مر لان تكرار الاذان مشروع أي كافي يوم الجمعة بخلاف الاقامة وعليه فافى الخاتمة من انه بعد
 الاقامة مبنى على خلاف الاصح وتماه في النهر (قوله مرتين) راجع الى قد قامت والى الفلاح ط (قوله)
 وعند الثلاثة هي قرادى) أي الاقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالاذان ح ودليل الأئمة الثلاثة ما رواه
 البخاري امر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الاقامة وهو محمول عندنا على ايتار صوتها بأن يحذر فيها توقيفائه
 وبين النصوص الغير المحتلة وقد قال الطحاوي فواترت الاما عن بلال انه كان ينشئ الاقامة حتى مات وتيممه
 في البحر وغيره (قوله غير الراكب) عبارة الامداد الآن يكون راکبا مسافرا ضرورة السير لان بلالا اذن وهو
 راکب ثم نزل وأقام على الارض ويكره الاذان راکبا في الحضر في ظنا عن الرواية وعن أبي يوسف لا بأس به كافي
 البدائع اه (قوله بهما) أي بالاذان والاقامة لكن مع الالتفات بعبادة وفلاح كما مر (قوله تنزيها)
 لقول المحيط الاحسن أن يستقبل بجر ونهر (قوله اعاد ما قدم فقط) كما لو قدم الفلاح على الصلاة بعيد
 فقط أي ولا يستأنف الاذان من أوله (قوله ولور دسلام) او تسميت عطس او نحوهما لا في نفسه ولا بعد الفراغ

ندبا (بعد فلاح اذان
 وقت من خير من النوم
 خلف المسافر وقت نوم (ويجعل)
 فاحفظنا له (اذنيه)
 (اصبعيه في صمغ)
 فأذانه بدونه حسن وبه احسن
 (والاقامة كالاذان) فيما مر
 (لكن هي) أي الاقامة
 وكذا الامامة (افضل منه) فتح
 (ولا يوضع) المقيم (اصبعيه
 في اذنيه) لانها اخفض (ويحذر)
 بضم الدال أي يصرخ فيها لو ترسل
 لم بعد ما في الاصح (ويزيد قد
 قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين)
 وعند الثلاثة هي قرادى (ويستقبل)
 غير الراكب (القبلة بهما) ويكره
 تركه تنزيها ولو قدم فيها مؤخرا
 أعاد ما قدم فقط (ولا ينكلم فيها)
 أصلا ولور دسلام

على الصحيح سراج وغيره قال في النهر ومنه التنخخ التحسين صوته (قوله استأنفه) الا اذا كان الكلام يبرأ
 خانية (قوله ويثوب) التثويب العود الى الاعلام بعد الاعلام درر وقيد بتثويب المؤذن لما في التقنية عن
 الملتقط لا ينبغي لاحد أن يقول لمن فوّه في العلم والجماعة وقت الصلاة سوى المؤذن لأنه استفضل لنفسه اه
 بحر قات وهذا خاص بالتثويب للامير وشوّه على قول ابى يوسف فافهم (قوله بين الاذان والاقامة) فسرّه
 في رواية الحسن بأن يمكث بعد الاذان قدر عشرين آية ثم يثوب ثم يمكث كذلك ثم يقيم بحر (قوله في الكل)
 أى لكل الصلوات لظهور التواني في الامور الدينية قال في العناية احدث المتأخرون التثويب بين الاذان
 والاقامة على حسب ما تعارفوه في جميع الصلوات سوى المغرب مع ابقاء الاول بمعنى الاصل وهو تثويب الفجر
 وما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اه (قوله للكل) أى كل احد وخصه ابو يوسف بمن يشتغل
 بمصالح العامة كالقاضي والمفتي والمدرس واختاره قاضي خان وغيره نهر (قوله بما تعارفوه) كتخخ
 او قامت قامت او الصلاة الصلاة ولو اُخذوا اعلاماً مخالفاً لذلك جاز نهر عن الجتبي (قوله ويجلس بينهم)
 لم يقدمه على التثويب لكان اولى لثلايهم أن الجلوس بعده نهر (قوله الا في المغرب) قال في الدرر هذا
 استثناء من يثوب ويجلس لان التثويب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضررون لضيق الوقت اه واعترضه
 في النهر بأنه مناف لقول الكل في الكل قال الشيخ اسماعيل وليس كذلك لما مر عن العناية من استثناء المغرب
 في التثويب وبه جزم في غرر الاذكار والنهاية والبرجندى وابن ملك وغيرهما اه قلت قد يقال ما في الدرر سبني
 على رواية الحسن من انه يمكث قدر عشرين آية ثم يثوب كما قدمناه أهالو تثويب في المغرب بلا فاصل فالظاهر انه
 لا مانع منه وعليه يحمل ما في النهر قد بر (قوله فيسكت قائماً) هذا عنده وعندهما يفصل بمجلسة جلسة الخطيب
 والخلاف في الأفضلية فلو جلس لا يكره عنده ويستحب التحول للاقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق عليه
 وتماه في البحر (قوله سنة ٧٨١) كذا في النهر عن حسن المحاضرة للسيوطي ثم نقل عن القول البديع
 للسخاوي انه في سنة ٧٩١ وأن ابتداءه كان في ايام السلطان الناصر صلاح الدين بأمره (قوله ثم فيها
 مرتين) اى في المغرب كما صرح به في الخرائن لكن لم ينقل في النهر ولم اره في غيره وكان ذلك كان موجوداً في زمن
 الشارح او الماراد به ما فعل عقب اذان المغرب ثم بعده بين العشاءين ليلة الجمعة والاثنين وهو المسمى في دمشق
 تذكيراً كالذي يفعل قبل اذان الظهر يوم الجمعة ولم ار من ذكره ايضاً (قوله وهو بدعة حسنة) قال في النهر عن
 القول البديع والصواب من الاقوال انها بدعة حسنة وحكى بعض المالكية الخلاف ايضاً في تسبيح المؤذنين
 في الثلث الاخير من الليل وأن بعضهم منع من ذلك وفيه نظر اه ملخصاً (فائدة اخرى) ذكر السيوطي
 أن اول من احدث اذان اثنين معا بنو أمية اه قال الرملي في حاشية البحر ولم ارن اصراً يحا في جماعة
 الاذان المسمى في ديارنا بأذان الجوق هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكره الشافعية بين يدي الخطيب
 واختلفوا في استحبابه وكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بأنه المتوارث حيث قال في شرح قوله
 واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخرجوا الكلام مخرج العادة
 فان المتوارث فيه اجتماعهم لتبلغ اصواتهم الى اطراف المصالح اه ففيه دليل على انه غير مكروه
 لان المتوارث لا يكون مكروهاً وكذلك تقول في الاذان بين يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة اذا رآه
 المؤمنون حسناً فهو حسن اه ملخصاً أقول وقد ذكر سيدي عبد الغني المسألة كذلك أخذاً من كلام النهاية
 المذكور ثم قال ولا خصوصية للجمعة اذ الفروض الخمسة تحتاج للاعلام (قوله لويجتماع الخ) أى في غير
 المسجد بقدرته ما يذكره قرياً من انه لا يؤذن فيه لفائدة ثم هذا قيد لقوله رافعا صوته وقد ذكره في البحر بحثاً وقال
 ولم ار في كلام ائمتنا واستدل لرفع المنفرد في العجاء بجديد الصحيح اذا كنت في غفلة أو باديك فأذنت للصلاة
 فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن ولا مدر الا شهده يوم القيمة اه وأقرّه في النهر
 أقول يخالفه ما في القهستاني من انه يجب بعنى يلزم الجهر بالاذان لاعلام الناس فلو اذن لنفسه خافت لانه
 الاصل في الشرع كافي كشف المنار اه على أن ما استدلل به في رفع الصوت للمنفرد في بيته ايضاً تكثير
 الشهود يوم القيمة الآن يقال المراد بالمبالغة في رفع الصوت والمؤذن في بيته يرفع دون ذلك فوق ما يسمع نفسه
 وعليه يحمل ما في القهستاني فليأتا مل (قوله لالفسادة) أى اذا اعيدت في الوقت والا كانت فائدة ط

فان تكلم استأنفه (ويثوب)
 بين الاذان والاقامة في الكل
 للكل بما تعارفوه (ويجلس بينهم)
 بقدر ما يحضر الملائمون مراعي
 لوقت الندب (الا في المغرب)
 فيسكت قائماً قدر ثلاث آيات
 قصار ويكره الوصل اجماعاً (فائدة)
 التسليم بعد الاذان حدث في
 ربيع الآخر سنة سبع مائة
 واحدى وثمانين في عشاء ليلة
 الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشر
 سنين حدث في الكل الا المغرب
 ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة
 (و) يسن أن يؤذن ويقيم لفائدة
 رافعا صوته لويجتماعه أو صحراء
 لا يبيته منفرداً (وكذا) يسنان
 (لاولى القوائت) لالفسادة

مطلب
 في اذان الجوق

وفي المجتبى قوم ذكر واضاد صلاة صلوا في المسجد في الوقت قضاؤها بجماعة فيه ولا يبعدون الاذان والاقامة وان قضاوها بعد الوقت قضاؤها في غير ذلك المسجد بأذان واقامة اهـ لكن يسأل أن الاقامة تعاد لو طال الفصل (قوله فيه) أي في الاذان (قوله لوفى مجلس) أما لوفى مجلس فان صلى في مجلس اكثر من واحدة فكذلك والاذن وأقام لياً (قوله وفعله اولى) لانه اختلفت الروايات في قضاها صلى الله عليه وسلم ما فاته يوم الخندق فقي بعضهما انه امر بلالا فأذن وأقام للكل وفي بعضها انه اقتصر على الاقامة فيما بعد الاولى فالأخذ بالزيادة اولى خصوصاً في باب العبادات وعمامة في الامداد (قوله ويقيم للكل) أي لا يخير في الاقامة الباقي بل يكره تركها كما في نور الايضاح (فتحة) يأتي في صلاتي الجمع بعرفة بأذان واحد واقامتين ومزدلفة بأذان واقامة واختار الطحاوي انه كعرفة ورجه ابن الهمام كما سألني في بابه ان شاء الله وبني لوجه بين فائنة ومؤذاتلم أراه ويتأخر لي انه يأتي بأذنين واقامتين والفرق بينهما وبين الجمع بمزدلفة لا يخفى (قوله ولا يسن ذلك) أي الاذان والاقامة وأورد الضمير على تأويل المذكور ح واراد بنى السنية الكراهة في المواضع الثلاثة المذكورة كما يعلم من الامداد (قوله ولوجاعة) اخذ من قول الفتح لأن عائشة اتهمته بغير اذان ولا اقامة حين كانت جاعتهن مشروعة وهذا يقتضي أن المنفردة ايضاً كذلك لأن تركها لما كن حوالا سنة حال شرعية الجماعة كن حال الانفراد اولى اهـ قلت وهو ظاهر ما في السراج ايضاً وكن الاولى للشارح أن يقول ولو منفردة لأن جاعتهن الآن غير مشروعة فتقطن (قوله بجماعة صبيان وعبيد) لانها غير مشروعة فلا يشرع فيها ككثير التشريق عقبها بمر عن الزيلعي (قوله في مصر) شمل المذخور وغيره زيلعي وفي القرى لا يكره بكل حال ظهيرة أي لا قبل اداء الجمعة في غيرها ولا بعده لقوله وقبل بعد اداء الجمعة لا يكره في المصر (قوله لان فيه تشويهاً الخ) انما يظهر أن لو كان الاذان بالجماعة أما اذا كن منفردة او يؤذن بقدر ما يسمع نفسه فلا ط وفي الامداد انه اذا كن التقويت لامر عام فالاذان في المسجد لا يكره لاتقاء العلة كفعله صلى الله عليه وسلم ليلة التعريض اهـ لكن ليلة التعريض كانت في الصحراء لا في المسجد (قوله لان التأخير معصية) انما يظهر رأياً في الجماعة لا المنفرد ط أي لان المنفرد يضاق في اذانه كما قد مناه عن القهستاني على انه اذا كان التقويت لامر عام لا يكره ذلك للجماعة ايضاً لان هذا التأخير غير معصية هذا ويظهر من التعليل أن المكروه قضاؤها مع الاطلاع عليها ولو في غير المسجد كما افاد في المنع في باب قضا الفوات (قوله بلا كراهة) أي تحريمية لان التزيمية ناسخة لما في البحر عن الخلاصة ان غيرهم اولى منهم اهـ ح اقول وقد تناول كتاب الطهارة الكلام في أن خلاف الاولى مكروه اولاً فراجع (قوله صبي مرأى) المراد به العاقل وان لم يراه في كاهو ظاهر البحر وغيره وقبل يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كما في الامداد وغيره وعلى هذا يصح تقريره في وظيفة الاذان بمر (قوله وعبد وأعى الخ) انما لم يكره اذانهم لان قواهم مقبول في الامور الدينية فيكون ملزماً فيحصل به الاعلام بخلاف الفاسق اهـ زيلعي قلت يرد عليه الصبي فان قوله غير مقبول في الامور الدينية في الاصح كما قد مناه قبل الباب ومقتضاه أن لا يحصل به الاعلام كالفسق تأمل ويأتى تمام الكلام في ذلك (قوله ولا يحل الا باذن) ذكره في البحر حيثما فقال وينبغي أن العبدان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد أن يكون مؤذناً بجماعة لم يجوز الا باذن سيده لان فيه اضراً واجدهم لانه يحتاج الى مراعاة الاوقات ولم أراه في كلامهم اهـ (قوله ككأجير خاص) هو بحث لصاحب النهج حيث قال وينبغي أن يكون الاجير الخاص كذلك لا يحل اذانه الا باذن مستأجره اهـ قلت بل صرحوا بأنه ليس له أن يؤذنى التواقل اتفاقاً واختلفوا في السن كما سنده في الاجارات ان شاء الله تعالى وهذا مؤيد لبحث البحر ايضاً فان العبد ملوك المنافع والرقبة ايضاً بخلاف الاجير (قوله وأعى) لا يرد عليه اذان ابن ام مكتوم الاعمى فانه كن معه من يحفظ عليه اوقات الصلاة ومتى كن ذلك يكون تأذيه وتأذيب البصير سواء ذكره شيخ الاسلام معراج وهذا بناء على ثبوت الكراهة فيه وقدم الكلام فيه والا فلا ورود (قوله عالماً بالسنة والاقوات) أي سنة الاذان وأوقاته المطلوبة على ما مر بيانه (قوله ولو غير محتسب) رد على ما في الفتح حيث قال لو لم يكن عالماً بأوقات الصلاة لم يستحق ثواب المؤذنين كما في الخاتمة في اخذ الاجرة اولى ورد في النهج تبع البحر بأن في اذان الجاهل جهلاً المتوقع في الغرر

(ويخبر فيه الباقي) لوفى مجلس وفعله اولى ويقيم للكل (ولا يسن) ذلك (فيما تفضله النساء ادا وقضاء) ولوجاعة بجماعة صبيان وعبيد ولا يسن أيضاً لظهير يوم الجمعة في مصر (ولا فيما يقضى من الفرائض في مسجد) لان فيه تشويهاً وتغلطاً (وبكره قضاؤها فيه) لان التأخير معصية فلا يظهرها بزازية (ويجوز) بلا كراهة اذان صبي سراً حتى وعبد ولا يحل الا باذن كأجير خاص (وأعى) وولد زنى وأعرابي وانما يستحق ثواب المؤذنين اذا كان عالماً بالسنة والاقوات ولو غير محتسب بمر

مطلب
في المؤذن اذا كان غير محتسب
في اذانه

بجلاف غير المحتسب على أن عدم حل أخذ الاجرة على الاذان والامامة رأى المتقدمين والمتأخرون يجوزون ذلك على ما سيأتى في الاجارات اه اقول لا يلزم من حل الاجرة المعلن بالضرورة حصول الثواب ولا سيما اذا كان لولا الاجرة لا يؤذن فانه يكون عمله للدين وهو رياء لانه لم يحتسب عمله لوجه الله تعالى فهو كهاجر آثم قيس واذا كان الجاهل المحتسب لا ينال ذلك الاجر فهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقيد بالاحتساب منها ما رواه الطبراني في الكبير كما في الفتح ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة لا يهولهم الفزع الا كبرولا يفزعون حين يفزع الناس رجل علم القرآن فقسام به يطلب وجه الله وما عنده ورجل ينادى في كل يوم وليس له خمس صلوات يطلب وجه الله وما عنده ومما لو لم ينفعه ريق الدنيا عن طاعة ربه نعم قد يقال ان كان قصده وجه الله تعالى ~~بكنه~~ بمرأته للاوقات والاشتغال به يقلل اكتسابه عما يفيقه لنفسه وعياله فإخذ الاجرة لثلاث يمنع الاكتساب عن اقامة هذه الوظيفة الشريفة ولولا ذلك لم يأخذ أجراً فله الثواب المذكور بل يكون جمع بين عبادتين وهما الاذان والسعي على العيال وانما الاعمال بالنيات (قوله ويكره اذان جنب) لانه يصير داعياً الى ما لا يجب اليه واقامته اولى بالكراهة وصرح في الخانية بأنه يجب الطهارة فيه عن اغلظ الحديثين وظاهره أن الكراهة تحرعية مجزئة (قوله على المذهب) راجع لقوله واقامة محدث لا اذانه وأما الجنب فيكرهان منه رواية واحدة كما في البحر ح (قوله بامامة واذان) الاول منصوص عليه والثاني الحق به في التريحنا (قوله من جاهل نقي) أى حيث لم يوجد عالم نقي (قوله ولو بمباح) كشربه الخمر لساعة لقمة وأشار الى انه لا يلزم من السكر الفسق فلا تكرر (قوله كعتوه) ومثله المجنون ح (قوله ويعاد اذان جنب الخ) زاد القهستاني والفاجر والراكب والقاعد والماشي والمخترع عن القلب وعمل الوجوب في الكل بأنه غير معتد به والنذب بأنه معتد به الا أنه ناقص قال وهو الاصح كما في التمرناشي (قوله لما مر) أى من قوله لمشرعية تكراره (قوله لموت مؤذن) لم يقل ومقيم لان المؤذن هو المقيم شرعاً كما يأتي فافهم (قوله وغشيه) بضم الغين وسكون الشين المجتمعت تعطل القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع وغيره كما قد مر في الموضوع عن القهستاني ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح العي في المنطق ح عن القاموس (قوله ولا ملقن) الواو والهمال ح (قوله وذهابه للوضوء) لكن الاولى أن يتمهما ثم يتوضأ لان ابتداءهما مع الحدث جائز فالبناء اولى بدائع (قوله خلاصة) ونحوه في الخانية قال في الفتح فان حمل الوجوب على ظاهره احتج الى الفرق بين نفس الاذان فانه سنة وبين استقباله بعد الشروع فيه وقد يقال فيه اذا شرع فيه ثم قطع تبادر الى ظن السامعين أن قطعه الخطأ فينتظرون الاذان الحق وقد تفوت بذلك الصلاة الا أن هذا يقتضي وجوب الاعادة فيمن مر أنه يعاد اذانهم الا الجنب اى لعدم الاعتماد على قواهم ولوقال قائل فيهم ان علم الناس حالهم وجبت والا استجبت ليقع فعل الاذان معتبراً وعلى وجه السنة لم يعد وعكسه في الخمسة المذكورة في الخلاصة اه اقول يظهر لي أن المراد بالوجوب اللزوم في تحصيل سنة الاذان وأن المراد أنه اذا عرض للمؤذن ما يمنعه عن الاتمام وأراد آخر أن يؤذن يلزمه استقبال الاذان من اقله ان اراد اقامة سنة الاذان فلو نفي على ماضى من اذان الاول لم يصح فلذا قال في الخانية لو جازع عن الاتمام استقبل غيره اه اى ان لا يكون آتياً ببعض الاذان (قوله وجزم المصنف الخ) أى حيث قال فيما مر قيدنا بالمرأه لان اذان الصبي الذي لا يعقل غير صحيح كالمجنون والمعتوه اه فانهم وهذا ذكره في البحر بحثاً اقترح عند المصنف فجزم به ورويه ما في شرح النية من أنه يجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على قواهم اه (قوله قلت وكافر وفاسق) ذكر الفاسق هنا غير مناسب لان صاحب البحر جعل العقل والاسلام شرط صحة والعدالة والذكورة والطهارة شرط كمال وقال فاذا كان الفاسق والمرأة والجنب صحيح ثم قال وينبغي أن لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتماد عليه اى لانه لا يقبل قوله في الامور الدينية فلم يوجد الاعلام كما ذكره الزيلعي وحاصله انه يصح اذان الفاسق وان لم يحصل به الاعلام أى الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف الكافر وغير العاقل فلا يصح اصلاً فتسوية الشارح بين الكافر والفاسق غير مناسبة ثم اعلم انه ذكر في الحاوى القدسي من سنن المؤذن كونه رجلاً عاقلاً صالحاً عالماً بالسنن والافات مواظباً عليه محتسباً ثقة متطهر مستقبلاً وذكر نحوه في الامداد ومقتضاه أن العقل غير شرط للصحة الاذان

(ويكره اذان جنب واقامته)

واقامة محدث لا اذانه على

المذهب (و) اذان (امرأة) وخشي

(وفاسق) ولو عالماً لكنه أولى

بامامة واذان من جاهل نقي

(وسكران) ولو بمباح كعتوه

وصبي لا يعقل (وقاعد الا اذا

اذن لنفسه) وراكب الالماسفر

(ويعاد اذان جنب) ندبا وقيل

وجوبا (لا اقامته) لمشرعية

تكراره في الجمعة دون تكرارها

(وكذا) يعاد (اذان امرأة

ومجنون ومعتوه وسكران

وصبي لا يعقل) لا اقامتهم لما مر

ويجب استقباله لما مر مؤذن

وغشيه وخبره وحصره ولا

ملقن وذهابه للوضوء لسبق

حدث خلاصة لكن عبر

في السراج بن تدب وجزم المصنف

بعدم صحة اذان مجنون ومعتوه

وصبي لا يعقل قلت وكافر وفاسق

لعدم قبول قوله في البيانات

فيصح اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران كما يصح اذان الفاسق والمرأة والخنب ويذلل عليه ما في البدائع من انه يكره اذان المجنون والسكران وأن الاحب اعادته في ظاهر الرواية وانه يكره اذان المرأة والصبي العاقل ويجزى حتى لا يعاد لحصول المقصود وهو الاعلام وروى عن الامام انه تسبب اعادته اذان المرأة اه وعلى هذه الرواية مشى الزيلعي وذكر في البدائع ايضا أن اذان الصبي الذي لا يعقل لا يجزى ويعاد لان ما يصدر لا عن عقل لا يعتد به كصوت الطيور اه فحصلت المناقاة بين ما جزم به المصنف بطلان البحر وكذا ما قدمناه عن شرح المنية من عدم صحة اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران وفيه ما في الحاوي والبدائع من صحة اذان الكل سوى صبي لا يعقل والذي يظهر في التوفيق هو أن المقصود الاصل من اذان في الشرع الاعلام بدخول اوقات الصلاة ثم صار من شعار الاسلام في كل بلدة وناحية من البلاد الواسعة على ما ذكرنا من حيث الاعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد من الاسلام والعقل والبلوغ والعدالة وقد متنا قبل هذا الباب عن معنى الحكم مانصه المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاعا قلا غاملا بالافان مسئلا ذكرنا ويعتمد على قوله اه والظاهر أن قوله ذكرنا غير قيد لقبول خبر المرأة فينبذ يقال اذا انصف المؤذن بهذه الصفات يصح اذانه والا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه في دخول الوقت وقد متنا ايضا قبل هذا الباب انه في الفاسق والمستور يحكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلاف الكافر والصبي والمعتوه فانه لا يقبل اصلا وأما من حيث اقامة الشعار النافية للانتم عن أهل البلدة فصح اذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل لان من سمعه لا يعلم انه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لانه قريب من الرجال ولذا عبر عنه الشارح بالمرأى وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المرأى والمرأة فاذا اذن المرأى او المرأى وسمعه السامع يعتد به وكذلك المجنون والمعتوه والسكران فانه رجل من الرجال فاذا اذن على الكيفية المشروعة قامت به الشعيرة لانه اذا سمعه غير العالم بحاله يعتد مؤذنا وكذا الكافر فاعتبار هذه الخبيثة صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال لان المؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشعيرة ويحصل به الاعلام فيعاد اذان الكل ندبا على الاصح كما قدمناه عن القهستاني ثم الظاهر أن الاعادة انما هي في المؤذن الراتب أما لو حضر جماعة عالمون بدخول الوقت وأذن لهم فاسق اوصي يعقل لا يكره ولا يعاد اصلا لحصول المقصود تأمل (تنبيه) يؤخذ مما قدمناه من انه لا يحصل الاعلام من غير العدل ولا يقبل قوله انه لا يجوز الاعتماد على المبلغ الفاسق خلف الامام كآبائه عليه بعض الشافعية فتنبه لهذه الدقيقة والله اعلم (قوله لمسافر) أي سفر الغويا او شربا كما في ابى السعود ط (قوله ولو منفردا) لانه ان اذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق وبهذا ونحوه عرف أن المقصود من الاذان لم ينحصر في الاعلام بل كل منه ومن الاعلان بهذا الذكر نشر لذكر الله ودينه في ارضه وتذكير العباد من الجن والاناس الذين لا يرى شخصهم في القلوات فتح وفي تعبير الشارح بالمنفرد اشارة الى انه لا يعطى له حكم الامام من كل وجه واذا قال في التارخانية عن الفتاوى العتائية ولو اذن وأقام في الصحراء وهو منفرد فحكمه حكم المنفرد في انه يجمع بين التسميع والتحميد وكذا في الجهر والخافتة اه (قوله لا تركه) الظاهر أن المراد نفي الكراهة الموجبة للاساءة والا فتدبر في الكثر بعد ذلك بنديه للمسافر والمصلي في بيته في المصر قال في الحر لكون الاداء على هيئة الجماعة اه ولما علمت من انه ليس المقصود منه الاعلام فقط (قوله لحضور الرفقة) أي ان كان ثم جماعة والا فالامر اظهر (قوله ولو بجماعة) وعن ابى حنيفة لو اكتفوا بأذان الناس اجزأهم وقد أساءوا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية بجر (قوله في بيته) أي فيما يتعلق بالبلاد من الدار والكرم وغيرها قهستاني وفي التفريق وان كان في كرم اوضعية يكفي بأذان القرية او البلدة ان كان قريبا والا فلا وحده القرب أن يبلغ الاذان اليه منها اه اسماعيل والظاهر انه لا يشترط بجماعه بالفعل تأمل (قوله لها مسجد) أي فيه اذان واقامة والاحكامه كما مسافر صدر الشريعة (قوله اذا اذان الحى يكفيه) لان اذان المحلة واقامتها كاذنه واقامته لان المؤذن نائب اهل المصر كلهم كما يشير اليه ابن مسعود حين صلى بعلقمة والاسود بغير اذان ولا اقامة حيث قال اذان الحى يكفيني ومن رواه سبط ابن الجوزي فتح أي فيكون قد صلى بها محكما بخلاف المسافر فانه صلى بدونهما حقيقة وحكما لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلا لتلك الصلاة كافي وظاهره انه يكفيه اذان الحى واقامته

(وكره تركهما) معا (لمسافر)
ولو منفردا (وكذا تركها) لا تركه
لحضور الرفقة (بخلاف مصل)
ولو بجماعة (في بيته بمس)
أو قرية لها مسجد فلا يكره تركهما
اذا اذان الحى يكفيه

وان كانت صلاته في آخر الوقت تأمل وقد علمت تصريح الكثر بنسبته للمسافر والمصل في بيته في المصنف المقصود من كفاية اذان الحى - نبي الكراهة المؤتممة قال في البحر ومفهوما انه لو لم يؤذنوا في الحى - يكره تركه ما للمصلى في بيته وبه صرح في المجتبى وانه لو اذن بعض المسافرين سنة عن السابقين كما لا يخفى (قوله وتكرار الجماعة) لما روى عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلح بين الانصار فرجع وقد صلى في المسجد بجماعة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض أهله فجمع أهله فصلى بهم جماعة ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد صلى فيه وروى عن انس ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا اذا فاتتهم الجماعة في المسجد صالوا في المسجد فرادى ولان التكرار يؤدى الى تقليل الجماعة لان الناس اذا علموا انهم تفوتهم الجماعة يتجهلون فتكثروا لا تاخروا اه بدائع وحينئذ فلو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى أهله فيه فانهم يصلون وحدها وهو ظاهر الرواية ظهيرية وفي آخر شرح المنية وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف اذا لم تكن على الهيئة الاولى لا تكره والا تكره ودخول الصحيح وبالعديل عن المحراب تحتل الهيئة كذا في البزازية اه وفي التاترخانية عن الوالوجية وبه تأخذ وسبأني في باب الامامة ان شاء الله تعالى لهذه المسألة زيادة كلام (قوله الا في مسجد على طريق) هو ما ليس له امام ومؤذن راتب فلا يكره التكرار فيه بأذان واقامة بل هو الافضل خاتمة (قوله فلا بأس بذلك) الاولى حذفه لما علمت انه الافضل فانهم (قوله جوهرية) لم أره فيها وانما ذكره في السراج (قوله مطلقا) أى لحقة وحشة أولا (قوله مكرهه) ان لحقه وحشة أى بأن لم يرض به وهذا اختيار خواهر زاده ومشى عليه في الدرر والخاتمة لكن في الخلاصة ان لم يرض به يكره وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا اه قلت وبه صرح الامام الطحاوى في مجمع الآثار معزيا الى اثنتي عشرة وقال في البحر ويدل عليه اطلاق قول المجمع ولا تكرهها من غير مشافى شرحه لابن مالك من انه لو حضر ولم يرض يكره اتفاقا فانه نظر اه وكذا يدل عليه اطلاق السكا في مع لا بأن كل واحد ذكر فلا بأس بأن أى بكل واحد رجل آخر ولكن الافضل أن يكون المؤذن هو المقيم اه أى لحديث من اذن فهو يقيم وقامه في حاشية نوح (قوله كما كره الخ) ذكره في روضة الناطق واختلفوا عند اتمامها أى عند قد قامت الصلاة فقبل يتمها مشافى وقبل في مكانه اما ما كان المؤذن او غيره وهو الاصح كافي البدائع وقصر في السراج الخلاف على ما اذا كان اما ما فلو غيره يتمها في موضع البداءة بخلاف نهر (قوله وقال الحلواني ندب الخ) اى قال الحلواني ان الاجابة باللسان مندوبة والواجبة هي الاجابة بالقدم قال في النهر وقوله بوجوب الاجابة بالقدم مشكك لانه يلزم عليه وجوب الاداء في اول الوقت وفي المسجد اذا لمعنى لا يجاب الذهاب دون الصلاة وما في شهادات المجتبى سمع الاذان وانتظار الاقامة في بيته لا تقبل شهادته يخرج على قوله كما لا يخفى وقد سألت شيخنا الاثخ عن هذا فلم يدجوا با اه أقول وبالله التوفيق ما قاله الامام الحلواني مبنى على ما كان في زمن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وعدم تكرارها كما هو في زمنه صلى الله عليه وسلم وزمن الخلفاء بعده وقد علمت أن تكرارها مكره في ظاهر الرواية الا في رواية عن الامام ورواية عن ابي يوسف كما قدمناه قريبا وسبأني أن الراجح عند أهل المذهب وجوب الجماعة وأنه يأثم بتفويتها اتفاقا وحينئذ يجب السجى بالقدم لا لاجل الاداء في اول الوقت او في المسجد بل لاجل اقامة الجماعة والالزم فواتها اصلا أو تكرارها في مسجد ان وجد جماعة اخرى وكل من مكرهه فلذا قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقال يمكنه أن يجمع بأهله في بيته فلا يلزم من المذخورين لا ناقول ان مذهب الامام الحلواني انه بذلك لا ينال ثواب الجماعة وانه يكون بدعة ومكروها بلا عذر نعم قد علمت أن الصحيح انه لا يكره تكرار الجماعة اذا لم تكن على الهيئة الاولى وسبأني في الامامة أن الاصح انه لو جمع بأهله لا يكره وينال فضيلة الجماعة لكن جماعة المسجد أفضل فاعتنم هذا الخبر الفريد وبأنى له قريبا بعض مزيد (قوله من سمع الاذان) يفهم منه انه لو لم يسمع لصم او لبعده انه لا يجب وخوفا من الحديث الا في اذا سمع الاذان حدث على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه الظاهر وبأنه يجب في جميعه اذا لم يسمع الابعضه (قوله ولو جنبنا) لان اجابة المؤذن ليست بأذان بحر عن الخلاصة (قوله لاحضا ونفساء) لانهم ليسوا من أهل الاجابة بالفعل فكذلك بالقول امداد اى بخلاف الجنب فانه مخاطب بالصلاة ولان حديثه اخف من الحيض والنفساء لا مكان ازالته سريعا (قوله وسامع

مطل

في كراهة تكرار الجماعة في المسجد

(أو) مصل (في مسجد بعد

صلاة جماعة فيه) بل يكره فعلها

وتكرار الجماعة الا في مسجد على

طريق فلا بأس بذلك جوهرية

(اقام غير من اذن بغيته) أى

المؤذن (لا يكره مطلقا) وان

بمحضوره كره ان لحقه وحشة كما كره

مشيه في اقامته (ويجب) وجوبا

وقال الحلواني ندبا والواجب

الاجابة بالقدم (من سمع الاذان)

ولو جنبنا لاحضا ونفساء وسامع

خطبة

قوله شيخنا الاخر المراد بشيخه

اخوه الشيخ زين بن نجيم صاحب

البحر اه منه

خطبة) اى خطبة كانت ط وهذا وما بعده معطوف على قوله حائضا (قوله وفي صلاة جنازة) سقط
من بعض النسخ لفظ صلاة موافقا لما فى البحر عن المجتبى وعبارة الامداد وصلاة ولوجنازة (قوله ومستراح)
أى بيت الخلاء (قوله وتعليم علم) أى شرعى فيما يظهر ولذا عبر فى الجوهر بقرأة الفقه (قوله بخلاف قرآن)
لانه لا يقوت جوهره ولعله لان تكرار القرأة انما هو للاجبر فلا يقوت بالا جاية بخلاف التعلم فعلى هذا لو يقرأ
تعلما أو تعلمالا يقطع سائحا فى (تنبيه) هل يجيب بعد الفراغ من هذه المذكورات ام لا ينبغي انه ان لم يطل الفصل
قتم وان طال فلا أخذ مما يأتى لكن صرح فى الفيض بانه لو سلم على المؤذن او المصلى او القارئ أو الخطيب
فمن ابى حنيفة لا يلزمه الرد بعد الفراغ بل يرد فى نفسه وعن محمد يرد بعده وعن أبى يوسف لا يرد مطلقا وهو الصحيح
وأجمعوا أن المتعزط لا يلزمه مطلقا اه تأمل (قوله كقائله) أى مثلهما فى القول لافى الصفة من رفع
صوت ونحوه (قوله ان سمع المستون منه) الظاهر أن المراد ما كان مستونا لجميعه من لسان الجنس
لا للبعض فلو كان بعض كلماته غير عربى أو ملحونا لا تجب عليه الاجابة فى الباقي لانه حينئذ ليس اذا نامستونا
كلوا كان كله كذلك أو كان قبل الوقت او من جنب او امرأة ويحتمل أن المراد ما كان مستونا من أفراد كلماته
فجيب المستون منها دون غيره وهو بعيد تأمل لانه يستلزم استماعه والاصغاف اليه وقد ذكر فى البحر أنهم صرحوا
بأنه لا يحل سماع المؤذن لاذن كلقارئ وقد مناه لانه لا يصح بالفارسية وان علم انه اذن فى الاصح بقى هل يجيب
اذن غير الصلاة كالاذن لانه لو لم اره لا يمتنا والظاهر نعم ولذا يلتفت فى جعله كمترو هو ظاهر الحديث
الآن يقال ان أل فيه لاهد وهل يجيب الترجيع اذا سمع من شافعى بناء على اعتقاده انه سنة محل تردد
كما تردد بعض الشافعية فيمن سمع الإقامة من حنقى يثنيها واستوجه بعضهم انه لا يجيب فى الزيادة كالوزاد
فى الاذان تكبير لكن قياسه على الزيادة فيه نظر لانه لا قائل بها بخلاف ما نحن فيه فانه يجتهد فيه تأمل (قوله)
ولو تكررت أى بأن اذن واحد بعد واحد أو لم يسمعهم فى آن واحد من جهات فسيأتى (قوله أجاب الاول)
سواء كان مؤذن مسجده أو غيره يجر عن الفتح بحثنا ويفيده ما فى البحر أيضا عن الفقهاء ان كان فى المسجد
أكثر من مؤذن اذنوا واحدا بعد واحد فالحرمة للاول اه لكنه يحتمل أن يكون مبنيا على أن الاجابة بالقدم
أو على أن تكراره فى مسجد واحد يوجب أن يكون الثانى غير مستون بخلاف ما اذا كان من محلات مختلفة
تأمل ويظهر لى اجابة الكل بالقول لتعدد السبب وهو السماع كما اعتمد بعض الشافعية (قوله فيقول)
أى يقول لا حول ولا قوة الا بالله وزاد فى عمدة المفتى ما شاء الله كان وخبر بينهما فى الكافى وفصل فى المحط بأن
يأتى بالحوقلة مكان الصلاة وبالمشيمة مكان الفلاح اسماعيل والختم الاول نوح افندى ثم ان الاتيان
بالحوقلة وان خالف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه مسلم
واختار فى الفتح الجمع بينهما عملا بالاحاديث قال فانه ورد فى بعضها صريحا اذا قال حتى على الصلاة قال
حتى على الصلاة الخ وقوله لم انه يشبه الاستمراء لا يتم الا لما منع من اعتباره مجيبا بهم مادام عيانا نفسه
مخاطبا لها وقد رأينا من مشايخ السالكون من كان يجمع بينهما فبده عن نفسه ثم يترأس الحول والقوة ليعمل
بالحديثين وقد أطال فى ذلك وأقره فى البحر والنهر وغيرهما قلت وهو مذهب سلطان العارفين سيدى محى
الدين نص عليه فى الفتوحات المكية (قوله فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء الاولى وحكى فتحها أى
صرت ذاب أى خبر كثير قبل بقوله للمناسبة ولورود خبر فيه ورد بانه غير معروف واجب بأن من حفظ حجة
على من لم يحفظ ونقل الشيخ اسماعيل عن شرح الطحاوى زيادة وبالحق نطق (قوله برأية) كذا نقله
فى النهر ولم أره فيها فلتراجع نسخة أخرى نعم رأيت فيها سمع وهو عيشى فالأفضل أن يفتى للاجابة ليكون فى مكان
واحد اه (قوله ولم يذكر الخ) هو صاحب النهر قلت ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم وقد أخرج
السيوطى عن ابى نعيم فى الحلية بسند فيه مقال اذا سمع النداء فقوموا فانها عزمة من الله قال شارحه
المنائوى أى اسعوا الى الصلاة او المراد بالنداء الإقامة والعزمة بالفتح الأمر (قوله لم أره الخ) البحث لصاحب
البحر وصرح به ابن حجر فى شرح المنهاج حيث قال فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل كفى
فى اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستفيد من هذا أن المجيب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه
بجملة منه قال فى الفتح وفى حديث عمر بن أبى امامة التنصيص على ذلك اه قلت وظاهره انه لا تكتفى بالمقارنة

وفى صلاة جنازة وجاع
ومستراح وأكل وتعليم علم وتعلمه
بخلاف قرآن (بأن يقول) بلسانه
(كقائله) ان سمع المستون منه
وهو ما كان عربيا لالحن فيه
ولو تكررت أجاب الاول (الافى
الحقيلتين) فيقول (وفى الصلاة
خير من النوم) فيقول صدقت
وبررت ويندب القيام عند سماع
الاذان برأية ولم يذكر هل يستمر
الى فراغه أو يجلس ولو لم يجبه حتى
فرغ لم أره وينبغي تداركه
ان قصر الفصل

لان الجواب يعقب الكلام بخلاف متابعة المقتدى للامام (قوله ويدعوا الخ) اى بعد ان يصلى على النبي صلى
 الله عليه وسلم لما رواه مسلم وغيره اذا سمعتم المؤذن تقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى
 الله عليه بها عشر اثم سألوا الوسيلة فانه منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون
 انا هو فن سأل الله في الوسيلة حلت له الشفاعة وروى البخارى وغيره من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه
 الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعنه مقام محمود الذى وعدته حلت له شفاعتى
 يوم القيمة وزاد البيهقى في آخره انك لا تختلف المعاد وتتماه في الامداد والفتح قال ابن حجر في شرح المنهاج
 وزيادة والدرجة الرفيعة وختمه بيارحم الراحم لاصل لهما اه (تمت) يستحب أن يقال عند سماع الاولى
 من الشهادة صلى الله عليك يا رسول الله وعند الثانية منها فترت عيني بك يا رسول الله ثم يقول اللهم متعني
 بالسمع والبصر بعد وضع ظفري اليمين على العينين فانه عليه السلام يكون فائدا له الى الجنة كذا في كثر
 العباد اه قهستاني وشيخه في الفتاوى المصروفة وفي كتاب الفردوس من قبل ظفري اياه عليه عند سماع
 اشهد أن محمدا رسول الله في الاذان انا فائده ومدخله في صفوف الجنة وتتماه في حواشي البحر الرملى عن
 المقاصد الحسنة للسخاوى وذكر ذلك الجزا حى وأطال ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شي وتقول بعضهم
 أن القهستاني كتب على هامش نسخة ان هذا مختص بالاذن وأما في الاقامة فلم يوجد بعد الاستقصاء التام
 والتبصير (قوله ولو كان في المسجد الخ) هو مقابل قوله بأن يقول كفالته ط (قوله أجب بالمشى اليه)
 أى لثلافتونه الجامعة فيأثم كما قرناه آنفا فافهم (قوله وهذا) راجع الى قوله ولو كان في المسجد الخ ح
 (قوله المطلوبه) أى طلب ايجاب كما قدمه (قوله لا بلسانه) أى لان الاجابة به مندوبة على هذا القول كما مر
 (قوله فيقطع قراءة القرآن) الظاهر أن المراد المسارعة للاجابة وعدم القعود لاجل القراءة لا لخلل القعود
 بالسبح الواجب والافلامانغ من القراءة ماشيا الآن يراى يقطعها نداء بالاجابة باللسان أيضا لكن لا يناسبه
 التفريع ولا قوله ولو مسجد لا ما علمت من أن الخلوأنى قائل بندها باللسان فافهم (قوله ويجب) أى بالقدم
 (قوله لو أذن مسجده كما يأتى) أى عن التارخائية وهذا ساقط من بعض النسخ (قوله ولو بمجدلا) أى
 لا يجب قطعها بالمعنى الذى ذكرناه آنفا فلا ينافى ما قدمه من أن اجابة اللسان مندوبة عند الخلوأنى فافهم (قوله
 وهذا متفرع على قول الخلوأنى) تكرر محض مع قوله وعليه فقطع الخ ط (قوله وانظاهرو وجوبها
 باللسان الخ) كذا قاله في فتح القدير معللا بأنه لم تظهر قرينة تصرف الامر عن الوجوب ونازعه في شرح المنية
 بما فى آخر الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام ثم صلوا على فان من صلى على الخ لان مثله من الترغيبات
 في الثواب يستعمل في المستحب غالبا اه أقول فيه نظر لان ما ذكرنا هو للصلاة وسؤال الوسيلة لا للاجابة
 المدعى وجوبها والقران في النظم لا يوجب القران في الحكم كما تقر في الاصول نعم اخرج الامام ابو جعفر
 الطحاوى في كتابه شرح الآثار بسنده الى عبد الله رضى الله عنه قال تكلم مع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض
 أسفاره فسمع مناديا وهو يقول الله اكبر الله اكبر فقال صلى الله عليه وسلم على الفطرة فقال اشهد
 أن لا اله الا الله فقال صلى الله عليه وسلم خرج من النار فابتدرناه فاذا صاحب ماشية ادركته الصلاة فتنادى
 بها قال ابو جعفر فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غير ما قال المنادى فدل أن الامر للاستحباب
 والندب كما مره بالدعاء في أدبار الصلوات وشيخه اه فهذه قرينة صارفة للامر عن الوجوب وبه تأيد
 ما صرح به جماعة من اصحابنا من عدم وجوب الاجابة باللسان وانما مستحبة وهذا ظاهر في ترجيح قول
 الخلوأنى وعليه مشى في الخاتمة والقبض ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت النداء فأجب داعى الله
 وفي رواية فأجب عليك السكينة ويكنى في ترجيح الادلة على وجوب الجماعة فانك علمت أن قول الخلوأنى
 مبنى على أن الاجابة لقصد الجماعة والذى ينبغي تحريره في هذا المحل أن الاجابة باللسان مستحبة وأن الاجابة
 بالقدم واجبة ان لم من تركها تفويت الجماعة والابان امكنه اقامتها بجماعة ثانية في المسجد او في بيته لا يجب
 بل تستحب مرعاة لا قول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد ولا تكرار هذا ما ظهر لى (قوله بأنه) متعلق بقوله
 ولو قال وفرغ عليه في النهر بأنه على الاول الخ لكان اولى ط أقول نعم قواه في النهر بما ورد على قول
 الخلوأنى من الاشكال بلزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد وقد علمت اندفاعه (قوله على الاول) أى

على الاول

لا يرد السلام ولا يسلّم ولا يقرأ بل
يقطعها ويحبب ولا يشتغل بغير
الاجابة قال وينبغي أن لا يجيب بلسانه
انتفاقي الاذان بين يدي الخطيب
وأن يجيب بقدمه انتفاقي الاذان
الاول يوم الجمعة للوجوب السهي
بالنص وفي التارخية انما يجيب
اذان مسجده وسئل ظهير الدين
عن سمعه في أن من جهات ماذا
يجب عليه قال اجابة اذان مسجده
بالفعل (ويجب الإقامة) ندبا
اجامعا (كلاذان) ويقول عند
قد قامت الصلاة اقامها الله
وأدامها (وقيل لا) يجيبها وبه جزم
الشمي (فروع) صلى السنة بعد
الإقامة او حضر الامام بعدها
لا يبيدها بزازية وينبغي ان طال
الفصل او وجد ما يعذّر فاطعها كاكل
أن تعاد * دخل المسجد والمؤذن
يقم فقد الى قيام الامام في مصلاه
* رئيس المحلة لا ينتظر ما لم يكن
شراير الوقت متنع * يكره له أن
يؤذن في مسجدين * ولاية الاذان
والاقامة لباني المسجد مطلقا وكذا
الامامة لو عدلا * الافضل كون
الامام هو المؤذن وفي الضياء انه
عليه السلام اذن في سفر بنفسه
وأقام وصلى الظهر وقد حققناه
في الخرائز

(باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة انواع * شرط انعقاد
كنية وتحريمه ووقت وخطبة *
وشرط دوام كطهارة واسترورة
واستقبال قبله * وشرط بقاء فلا
يشترط فيه تقدم ولا مقارنة
بابتداء الصلاة

مطلب

هل يشرع النبي صلى الله عليه وسلم
الاذان بنفسه

القول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يرد السلام) لم أره في النهر وانما رأيت في البحر وقال في المعراج
وفي التحفة وينبغي للسامع أن لا يتكلم ولا يشتغل بشي في حالة الاذان والاقامة ولا يرد السلام أيضا لان الكل
يحل بانتظهم اه أقول يظهر من هذا أن قوله لا يرد السلام ليس للوجوب وأنه يتفرع على القولين والالزام
وجوب ذلك في الإقامة مع أن اصل اجابة الإقامة مستحبة كأي شيء فذلا عن وجوب ما ذكر فيها لانه لا ينافي
الاجابة فانه يمكن أن يجيب ثم يرد السلام او يسلّم مثلا عندهم كتات المؤذن لكنه لا ينبغي لانه يحل بالتقدم
لان المشرع اجابه لا حشوقها ولعله انما يجب رد السلام وان قلنا انه لا ينافي الاجابة ارفلنا بعدم وجوبها
لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القارئ والمؤذن فلذا لم يجب رده كما قد مناه (قوله
قال) أي في النهر (قوله انما يجيب اذان مسجده) أي بالقدم وهو متفرع على قول الخواص كما أشار
اليه الشارح سابقا بقوله كأي شيء ط (قوله قال اجابة اذان مسجده بالفعل) قال في الفتح وهذا ليس مما نحن
فيه اذ مقصود السائل أي مؤذن يجيب باللسان استحبابا او وجوبا والذي ينبغي اجابة الاول سواء كان مؤذن
مسجده او غيره فان سمعهم معا اجاب معتبرا كون اجابته مؤذن مسجده ولو لم يعتبر ذلك جازوا انما فيه مخالفة
الاولى اه ملخصا أقول والظاهر أن عدول الامام ظهير الدين الى ما قال من باب اسلوب الحكمين ميلانه
الى مذهب الخواص ثم رأيت الرضى أجاب بذلك (قوله اجامعا) قيد لقوله ندبا أي ان القائمين باجابتها اجمعوا
على الذنب ولم يقل احد منهم بالوجوب كما قيل في الاذان فلا ينافي قوله وقيل لا فافهم (قوله ويقول الخ) أي
كأرواه ابوداود ويزيد مادامت السموات والارض وجعلني من صالحى أهلها (قوله وبه جزم الشمي)
حيث قال ومن سمع الإقامة لا يجيب ولا بأس أن يشتغل بالدعاء اه ويمكن حمله على نفي الوجوب بدليل قول
الخلاصة ليس عليه جواب الإقامة والمراد اذا سمع قد قامت الصلاة لا يجيب بلفظها أفاده الشيخ اسماعيل
(قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب النهر أقول قال في آخر شرح المنية أقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر
بصليهما ولا تعاد الإقامة لان تكرارها غير مشروع اذا لم يقطعها فاطع من كلام كثيرا وعمل كثير مما يقطع المجلس
في سجدة التلاوة اه (قوله فعد) ويكره له الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن حتى على الفلاح
اتتهى هندية عن المضمرات (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون مستغلا بالاذان
في المسجد الثاني والتفعل بالاذان غير مشروع ولان الاذان المكتوبة وهو في المسجد الثاني يصلى النافلة
فلا ينبغي أن يدعو الناس الى المكتوبة وهو لا يساعد هم فيها اه بدائع (قوله مطلقا) أي عدلا ولا
وفي الاشياء ولد الباني وعشيرته اولى من غيرهم اه وسجي في الوقف ان القوم اذا عينوا مؤذنا واماما وكان
اصل محامضه الباني فهو اولى وذكره في الفتح عن النوازل وأقره اه مدني (قوله الافضل الخ) أي لقول
عمر رضي الله عنه لولا انطلق لاذنت أي مع الامامة كما قد مناه وفي السراج ان اباحنفة كان يباشر الاذان
والاقامة بنفسه (قوله وقد حققناه في الخرائز) حيث قال بعد ما هنا هذا وفي شرح البخاري لابن حجر وما
يكتر السؤل عنه هل يشرع النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد أخرج الترمذي أنه عليه السلام اذن
في سفر وصلى بأصحابه وبجزمه النووي وقواه ولكن وجد في مسند أحمد من هذا الوجه فأمر بلالا فأذن فعلم
أن في رواية الترمذي اختصارا وأن معنى قوله اذن امر بلالا كما يقال اعطى الخليفة العالم القلاني كذا وانما
بأمر العطاء غيره اه

* (باب شروط الصلاة) *

أي شروط جوازها وصحتها لاشروط الوجوب كالسكينة والقسرة والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة
المقارنة للفعل والمراد أيضا الشروط الشرعية لا العقلية كالحياة للعلم ولا الجملة كدخول الدار
المعلقة بالطلاق (قوله هي ثلاثة انواع الخ) كذا قرره في السراج وبيان ذلك أن شرط الانعقاد ما يشترط
وجوده في ابتداء الصلاة متقدما على ما عارضها من السراج واستمر الى آخرها ما لا فالوقت والخطبة متقدمان
عليها والنية والتحريمه مقارنان لها وأما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستمرا
الى آخرها وأما شرط البقاء فقد فسره في السراج بما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم
ولا المقارنة اه أي فتدري وجوده التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا يمتنع أن هذه الاقسام متداخلة

وبينهم وم وخصوص مطلق فتجتمع في الطهارة والستر والاستقبال فانها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها ايضا شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء وتجتمع ايضا في الوقت بالنسبة الى صلاة الصبح والجمعة والعدين فانه يشترط في ابتدائها وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها باطلت ويتقرر شرط الانعقاد عن شرط الدوام وعن شرط البقاء في الوقت بالنسبة الى بقية الصلوات فانه شرط انعقاد فقط اذ لا يشترط دوامه ولا وجوده حالة البقاء ويتقرر شرط البقاء في القراءة فانه يحدث في أثناءها ويستمر الى انتهائها ومثلها رعاية الترتيب في فعل غير مكرر كالقعدة الاخيرة حتى لو تذكر سجدة صليبة او تلاوية فاقى بها بعد القعدة لزمه اعادتها (قوله فانه ركن في نفسه الخ) كذا في الفهستائي واعترض بأن الركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارجا عنها وبينما تناف ولا وجه لتخصيص كونه شرطا في غيره بسبب وجوده في كل الاركان تقدير الان كل ركن كذلك نعم قسموا الركن الى اصلي وزائد وهو ما قد يسقط بلا ضرورة ومثله بالقرأة فانها تسقط عن المقتدى فصحت ركنا في حالة وزائدا في حالة اخرى لان الصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وأخرى بأقل منها (قوله لوجوده) أي القراءة وذكر باعتبار الشرط وهو أنه لكونه شرطا ط (قوله لم يجز اختلاف الاي) أي ولو في التشهد لعدم وجود الشرط فيه ولا يقال انه مفقود في المأموم لانه موجود حكما لان قراءة الامام له قراءة ط (قوله ثم الشرط الخ) اي بالسكون وجعه شروط وأما بالفتح فجمعه أشرط ومنه فقد جاء أشرطها وقد فسر الأول في القاموس بالزام الشيء والتزامه في البيع وشحوه والثاني بالعلامة ومقتضاه أن الأول لا يفسر لغة بالعلامة وهو ظاهر الصحاح ايضا والمنقول في كتب الفقه عن اللغة خلافه ولعل الفقهاء وقفا على تفسيره بذلك وبعضهم عبر بالشرائط واعترض بأنه جمع شريطة وهي مشقوقة الاذن ووقع في النهرنا وهم فاجتنبه (قوله ولا يدخل فيه) اعلم أن المتعلق بالشيء اما أن يكون داخلًا في ماهيته فيسمى ركنا كالرکوع في الصلاة أو خارجا عنه فاما أن يؤثر فيه كعقد السكاح للحل فيسمى عنه أو لا يؤثر فاما أن يكون موصلا اليه في الجملة كالوقت فيسمى سببا ولا يوصل اليه فاما أن يتوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى شرطا ولا يتوقف كالاذان فيسمى علامة كإسقاطه البرجندی فكان عليه أن يزيد ولا يؤثر فيه ولا يوصل اليه في الجملة اسماعيل (قوله هي ستة) ذكر الفهستائي انها أكثر من عشرة فان منها القراءة على ما مر وتقدمها على الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام الامام والمقتدى وعدم تذكر القائدة لذی ترتیب وعدم محاذاة امرأه اه قلت وكذا منها الوقت كما مر قال في الامداد وقد ترك ذكره في عدة من المعبرات كالقدوري والمختار والهداية والكنز مع ذكرهم له اول كتاب الصلاة وكان ينبغي لهم ذكره هنا ليتنبه المتعلم على انه من الشروط كما في مقدمة ابی الیث ومنية المصلی وكذا يشترط اعتقاد دخوله فلو شك لم تصح صلاته وان ظهر انه قد دخل اه (قوله لدخول الاطراف الخ) عنه لتفسير البدن بالجسد تفسير ممر اد لان البدن اسم لما سوى الرأس والاطراف كاليدین والرجلين (قوله لانه اغلظ) لانه ليس له قليل يعني عنه بخلاف الخشب قال ط وانما صرف الماء الكافي لاحدهما للخشب لاجل تحصيل الطهارة بن المائية في الخشب والترابية في الحدث (قوله كذلك) أي بنوعيه وهما الغليظة والخفيفة ح (قوله ونوبه) اراد ما لبس البدن فدخل القنصوة والخف والنعل ط عن الجوى (قوله وكذا ما) أي شيء متصل به يتحرك بحركته كنديل طرفة على عنقه وفي الآخر نجاسة مانعة ان يتحرك موضع النجاسة بحركات الصلاة منع والا لا بخلاف ما لم يصل كبساط طرفة نجس وموضع الوقوف والجهة طاهر فلا يمنع مطلقا فاده ح عن الشربلالي (قوله كصبي) أي وكسقف وظلة وخيمة نجسة تصيب رأسه اذا وقف (قوله ان لم يستمسك) الاولى حذف ان وجوابها لانه تمثيل للمعهول حتى التعبير أن يقول كصبي عليه نجس لا يستمسك بنفسه ط (قوله والا لا) أي وان كان يستمسك بنفسه لا يمنع لان حمل النجاسة حينئذ ينسب اليه لا الى المصلی (قوله بجنب) تنظير لاعتبار اي فان النجاسة ايضا تنسب الى المحول لا الى المصلی ولو كان غنم لا لزم اشتراط أن يكون الجنب مستمسكا بنفسه بأن لا يكون زنا مثلامع انه غير نجس حقيقة فلو حمل المصلی جنبًا لا يمنع صلاته مطلقا لان نجاسته حكمية فافهم (قوله وكاب ان شذقه) لو قال وكاب لم يسئل منه ما يمنع الصلاة لكان أولى لانه لو علم عدم السيلان او سال

قوله ووقع في النهر الخ اي حيث قال الشروط جمع شرط محركا بمعنى العلامة لغة اه منه

وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقديرًا ولذا لم يجز اختلاف الاي ثم الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه (هي ستة طهارة بدنه) أي جسده لدخول الاطراف في الجسد دون البدن فليحفظ (من حدث) بنوعيه وقدمه لانه اغلظ (وخبت) مانع كذلك (ونوبه) وكذا ما يتحرك بحركته او يعتد حامله كصبي عليه نجس ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا بجنب وكاب ان شذقه

منه دون القدر المانع لا يبطل الصلاة وإن لم يشدقه أفاده ح وقد مناهوه قبيل فصل البئر عن الحلية ويؤيده ما في البحر عن الظهيرية لو جلس على المصلى صبي ثوبه نجس وهو يستمسك بنفسه أو حمام نجس جازت صلاته لأن الذي على المصلى مستعمل للنجس فلم يصير المصلى حاملاً للنجاسة اه اقول والظاهر أن مسألة الكلب منية على ارجح التحجيج من انه ليس بنجس العين بل هو طاهر الطاهر كغيره من الحيوانات سوى الخنزير فلا نجس الا بالآبوت ونجاسة باطنه في معدنها فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلى كما لو صلى حاملاً بيضة مذرة صار محمداً ما جاز لانه في معدته والنسئ مادام في معدته لا يعطى له حكم النجاسة بخلاف ما لو جعل قارورة مضمومة فيها بول فلا تجوز صلاته لانه في غير معدته كما في البحر عن المحط (قوله في الاصح) ردان يقول يمنع الصلاة مطلقاً كما في البحر وكأنه مبنى على نجاسة عينه اه خ (قوله ومكانه) فلا تمتع النجاسة في طرف البساط ولو صغيراً في الاصح ولو كان رقيقاً وبسطه على موضع نجس ان صلح ساتر العورة تجوز الصلاة كما في البحر عن الخلاصة وفي القنية لو صلى على زجاج يصف ماتحته فالواجب ما يجوز اه وأما الوصل على لبنة أو آجر أو خشبة غليظة أو ثوب محيط مضرب أو غير مضرب فبشيء الكلام عليه في باب مفسدات الصلاة ان شاء الله تعالى (قوله أي موضع قديمه) هذا اتفاق الروايات بحر وأفاده أنه لو كانت تقع ثيابه على أرض نجسة عند السجود لا يضر (قوله ان رفع الاخرى) أي التي تحتها نجاسة مانعة (قوله اتفاقاً في الاصح) وفي رواية عن الامام لا يشترط طهارة موضع السجود اه ح أي بناء على رواية جواز الاقتصار على الانف في السجود فلا يشترط طهارة موضع الانف لانه أقل من الدرهم كما في شرح المنية لكن لو سجد على نجس فعندهما تفسد الصلاة وعند أبي يوسف تفسد السجدة فإذا أعادها على طاهر صححت عنده لا عندهما والاول ظاهر الرواية كما في الحلية (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما في البحر لكن قال في منية المصلى قال في العيون هذه رواية شاذة اه وفي البحر واختار أبو الليث أن صلاته تفسد صححه في العيون اه وفي التهر وهو المناسب لاطلاق عامة المتن وأيده بكلام الخانية قات وصححه في متن المواهب ونور الايضاح والمنية وغيرها فكان عليه القول وقال في شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة تلحمها وان كان وضع ذلك العضو ليس بفرض (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ماتحته لانه موضع يضع يده بل لانه موضع السجود ط أي كما اذا سجد على كفه وتحت نجاسة (قوله كما سيجي) أي في سنن الصلاة ح (قوله من الثاني) زيادة توضيح قال في التهر ولم يذكره في الكثر لان طهارة الثوب والمكان من حدث لا يخطر ببال ولذا أقدم قوله من حدث وخبث اذ لو أخره لا يقتضي أن يكون قيداً في الكل اه (قوله لانهما ألزم) أي اشد ملازمة للمصلى من الثوب لانه يمكن أن يصلي بدونه (قوله والرابع ستر عورته) أي ولو بما لا يحل لبسه كثوب حرير وان أتم بلا عذر كالصلاة في الارض المغصوبة وسيد كشرط السترو والساتر (قوله ووجوبه عام) أي في الصلاة وخارجها (قوله ولو في الخلوة) أي اذا كان خارج الصلاة يجب الستر بحضرة الناس اجماعاً وفي الخلوة على الصحيح وأما الوصل في الخلوة عرياناً ولو في بيت مظلم وله ثوب طاهر لا يجوز اجماعاً كما في البحر ثم ان الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة هو ما بين السرّة والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب عليها ستر ما عدا ذلك وان كان عورة يدل عليه ما في باب الكراهية من القنية حيث قال وفي غريب الرواية يرخص للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدثاً فأولى لها لبس حمار رقيق يصف ماتحته عند محارمها اه لكن هذا ظاهر فيما يحل نظره للمعارم ما غيره كبطنها وظاهرها هل يجب ستره في الخلوة محل نظر وظاهر الاطلاق نعم فتأمل (قوله على الصحيح) لانه تعالى وان كان يرى المستور كما يرى المكشوف لكنه يرى المكشوف تاركاً للادب والمستور متأدباً وهذا الادب واجب من اعاقه عند القدرة عليه هذا وما ذكره الزيلعي من أن عاتمتهم لم يشترطوا السترن نفسه فذلك في الصلاة كما يأتي سيأه عند ذكر المصنف له فليس فيه تصحيح بخلاف ما هنا فافهم (قوله الاغرض صحيح) كتعقوب واستجاء وحكي في القنية اقوالاً في تجزئه للاغتسال مفردة منها انه يكره ومنها انه يعذر ان شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز في المدة اليسيرة ومنها يجوز في بيت الحمام الصغير (قوله وله لبس ثوب نجس الخ) نقله في البحر عن المبسوط ثم ذكر أنه في البغية تلخيص القنية ذكر فيه خلافاً قال ط ولم يتعرض لحكم تلويشه بالنجاسة والظاهر أنه مكروه لانه اشتغال بما لا يفيد واذا كان مفسداً للثوب

قوله تحتها الملح بالضم وبالحاء المهملة
خالص كل شيء وصفره البيض كاللحم
أو ما في البيض كاه اه قاموس
اه منه

قوله مضمومة هكذا بخطه بالضاد
المجتمعة وصوابه بالصاد المهملة أي
مسدودة بالصام بالكسر كما يؤخذ
من القاموس اه صححه

في الاصح (ومكانه) أي موضع
قديمه او احدهما ان رفع الاخرى
وموضع سجوده اتفاقاً في الاصح
لاموضع يديه وركبتيه على الظاهر
الا اذا سجد على كفه كما سيجي
(من الثاني) أي الخبث لقوله تعالى
وثيابك فطهر فندنه ومكانه أولى
لانهما ألزم (و) الرابع (ستر عورته)
ووجوبه عام ولو في الخلوة على
الصحيح الاغرض صحيح وله لبس
ثوب نجس في غير صلاة

مطلبه

في ستر العورة

حرم وما في ح لا يقول عليه اه وقد مر في الاستحباب كراهته بخرقة متقدمة فبالثوب اولى قلوبه بلا حاجة
اشد في الاولوية (قوله للرجل) احتراز عن المرأة الامة والحرمة عن الصبي كجسائتي (قوله ماتحت
سرتنه) وماتحت انط الذي عز بالسرة ويدور على محيطه بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على
السواء كذفي البرجندى اه اسماعيل فالسرة ليست من العورة درر (قوله الى ماتحت ركبته) زاد ما لما
قل ان تحت من الثاروف التي لا تصرف جوى فالركبة من العورة لرواية الدارقطني ماتحت السرة الى الركبة
من العورة لكنه محتمل والاحتياط في دخول الركبة وحديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الركبة من العورة وتعامه في شرح المنية (قوله وشرط أحد الخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض
لرواية الصحيحين لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء وعندنا ستر المنكبين مستحب (قوله
ولو خنثي) قال في النهر الخنثي المشكل الرقيق كالامة والحر كالحرة (قوله او مكاتبه) ومثلها المستعانة التي
اعتق بعضها عند الامام ح (قوله مع ظهرها وبطنها) البطن ما لان من المقدم والظهر ما يقابل من المؤخر كذا
في الخواص وقال الرحمن الظهر ما قابل البطن من تحت الصدر الى السرة جوهرة أي فاحاذي الصدر ليس
من الظهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا أن الصدر وما قبله من الخلف ليس من العورة وأن الثدي ايضا
غير عورة وسيأتي في الخطر والاباحة انه يجوز أن ينظر من أمة غيره ما ينظر من محرمه ولا شبهة انه يجوز النظر
الى صدر محرمه ونديه فلا يكون عورة منها ولا من الامة ومقتضى ذلك انه لا يكون عورة في الصلاة أيضا لكن
في التارخانية لوصلت الامة ورأسها مكشوفة جازت بالاتفاق ولوصلت صدرها ونديها مكشوف لا يجوز
عندنا كثر مشايخنا اه وقد يقال ان صدر الامة عورة في الصلاة لا خارجها لكنه مخالف للمذکور
في عامة الكتب من الاقتصار على ذكر البطن والظهر وقد مر تفسيرهما ولا يخفى أن الصدر غيرهما فينبغي
أن يكون المعتمد أنه ليس بعورة مطلقة (قوله وأما جنبها) مجرور في المتن فجاءه الشارح بادخال أمار فوعا
على أنه مبتدأ وحينئذ فهو مفرد لامني كافي بعض النسخ والافتقار الشارح وأما جنبها اه ح (قوله
فتسبع لهما) قال في القنية الجنب تسبع البطن ثم مر وقال الواجهة أن ما يلي البطن تسبع له وما يلي الظهر
تسبع له انتهى وقصد الشارح اصلاح عبارة المتن فان ظاهرها يشعر بأن الجنب عضو مستقل مع انه تسبع لغيره
وتظهر ثمة ذلك فيما يأتي لكن ذكر في القنية ايضا قبل ما مر لورفعت يديه بالشروع في الصلاة فأنكشف من
كبرها ريع بطنها اوجنبها لا يصح شروعا اه ومقتضاها أن الجنب عضو مستقل فهو قول آخر إلا أن تكون
أو بمعنى الواو تأمل (قوله كما قدرت) أي فورا قبل اداء ركن بعمل قليل وقيد بالقدرة اذ لو عجزت عن الستر
لم تسطع صلاتها كافي البحر (قوله والا) بأن سترت بعمل كثير وبعد ركن لانصح صلاتها بحر (قوله على
المذهب) رد على الزبلي تبعا للظهيرية حيث قيد الفساد باداء ركن بعد العلم بالعتق فان كثيرا من فروع
المذهب من نفي هذه المسألة تدل على عدم اشتراط العلم كما بسطه في البحر (قوله ينبغي الخ) أصل البحث
لصاحب البحر وأقره عليه اخوه صاحب النهر (قوله كما رجوه في الطلاق الدوري) وهو أن يقول لا امرأته
ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا فاذا انجز عليها طلاقا فقد وجد الشرط فبقع الثلاث قبله ووقوعها قبله يقتضي
عدم وقوعه فالقول بوقوعه باطل فاذا ألغينا القبلية صار كأنه قال ان طلقك فأنت طالق ثلاثا فاذا اطلق وقع
عليها واحدة بتخييره وثلاث من الثلاث بتعليقه ح (قوله حتى شعرها) بالرفع عطف على جميع ح (قوله
النازل) أي عن الرأس بأن جاوز الاذن وقيد به اذ لا خلاف فيما على الرأس (قوله في الاصح) صححه
في الهداية والمحيط والكافي وغيرها وصح في الخاتمة خلافا مع تصحيحه حرمة النظر اليه وهو رواية المستق
واختاره الصدر الشهيد والاول اصح وأحوط كما في الخلية عن شرح الجامع لفخر الاسلام وعليه الفتوى
كافي المعراج (قوله فظهر الكف عورة) قال في معراج الدراية ما مضى اعترض بأن استثناء الكف لا يدل على
أن يظهر الكف عورة لان الكف لغة يتناول الطاهر والباطن ولهذا يقال فظهر الكف وأجيب بأن الكف عرفا
واستعمالا لا يتناول ظهره اه فظهر أن التفريع مبني على الاستعمال العرفي لا اللغوي فافهم (قوله
على المذهب) أي ظاهر الرواية وفي مختلفات فاضى خان وغيرها انه ليس بعورة وأيده في شرح المنية بثلاثة
اوجه وقال فكان هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية وكذا ايده في الخلية وقال مشي عليه في المحيط وشرح

(وهي للرجل ماتحت سرتنه الى ما
تحت ركبته) وشرط أحد ستر أحد
منكبيه ايضا وعن مالك هي القبل
والدبر فقط (وما هو عورة منه عورة
من الامة) ولو خنثي او مدبرة
او مكاتبه أو أم ولد (مع ظهرها
وبطنها) اما (جنبها) فتبعض لهما
ولو أعتقها مصلية ان استمرت
كما قدرت تحت والا لعاب بعتقه
اولا على المذهب قال ان صليت
صلاة صحيحة فأنت حرمة قبلها فصلت
بلاقناع ينبغي الغاء القبلية ووقوع
العتق كما رجوه في الطلاق الدوري
(وللحرة) ولو خنثي (جميع بدنهما)
حتى شعرها النازل في الاصح
(خلا الوجه والكفين) فظهر الكف
عورة على المذهب (والقلمين)

قوله ولهذا يقال فظهر الكف أي
بالإضافة الى الكف وجعل بعضهم
الإضافة دليلا على انه ليس من
الكف اذ لو كان من الكف لزم
إضافة الجزء الى كله وفيه نظر لانه
يقال رأس زيد ويزيد اه منه

المطلع لقاضي خان اه واعتمد الشربلاني في الامداد (قوله على المعتمد) أي من أقوال ثلاثة متقدمة
ثانيها عورة مطلقا ثالثها عورة خارج الصلاة لافيهما أقول ولم يتعرض للنهر القدم وفي التمهيد
عن الخلاصة اختلت الروايات في بطن القدم اه وتطاعر انه لا خلاف في ظاهره ثم رأيت في مقدمة المحقق
ابن الهمام المحمدا يزاد التفسير قال بعد تصحيح أن انكشاف ربيع القدم مانع ولو انكشف ظهير قدمه لم تنفسد
وعزاه المصنف القرطبي في شرحها للمسي اعانة المحقق الى الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن الحيط أن في باطن
القدم روايتين وأن الاصح انه عورة ثم قال أقول فاستفيد من كلام الخلاصة أن الخلاف انما هو في باطن القدم
وأما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف ولهذا جزم المصنف بعدم الفساد بانكشافه لكن في كلام العلامة فاسم
اشارة الى أن الخلاف ثابت فيه ايضا فانه قال بعد نقله ان التصحيح أن انكشاف ربيع القدم يمنع الصلاة قال لان
ظهير القدم محل الزينة المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضرن بأرجلهم ليعلم ما يخفين من زينته اه كلام
المصنف (قوله وصورها) معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح (قوله على الرابع) عبارة البحر
عن الحلية انه الاشبه في النهر وهو الذي ينبغي اعتماده ومقابله ما في النوازل نعمة المرأة عورة وتعلمها القرآن
من المرأة احب قال عليه الصلاة والسلام التسبيح للرجال والتصفيق للنساء فلا يحسن أن يسمعه الرجل
اه وفي الكافي ولا تلج جهرا لانه صوتها عورة ومضى عليه في الحيط في باب الاذان بحر قال في الفتح وعلى
هذا الوكيل اذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها ولهذا منعهما عليه الصلاة والسلام من التسبيح
بالصوت لاعلام الامام بسهولة الى التحقيق اه وأقره البرهان الحلبي في شرح المنية الكبير وكذا
في الامداد ثم نقل عن خط العلامة المقدسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع ولا يظن من
لا فطنة عنده انما اذا قلنا صوت المرأة عورة انما يريد بذلك كلامها لان ذلك ليس بصحيح فانما يجزى الكلام مع النساء
للجاناب ومحاورته عند الحاجة الى ذلك ولا يجزى لهن رفع اصواتهن ولا تغطية طاهما ولا تليينها وقطيعها
لما في ذلك من استئالة الرجال اليهن وتحريك الشهوات منهن ومن هذا الميجز أن تؤذن المرأة اه قلت ويشير
الى هذا تعبير النوازل بالنعمة (قوله وذراعيها) معطوف على المستثنى ح (قوله على المرجوح) قال
في المعراج عن المبسوط وفي الذراع روايتان والاصح انها عورة اه نحن في البحر وصحح بعضهم انه عورة
في الصلاة لا خارجها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية (قوله وتنع المرأة الخ) أي تنهي عنه وان
لم يكن عورة (قوله بل غلوف الفتنة) أي القبحور بها قاموس أو الشهوة والمعنى تمنع من الكشف غلوف
أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة لانه مع الكشف قد يقع النظر اليها بشهوة (قوله كسه) أي كما يمنع الرجل
من مس وجهها وكشفها وان أمن الشهوة الخ قال الشارح في الحظر والاباحة وهذا في الشابة أما العجوز التي
لا تستهي فلا بأس بمسها فتأول مس يدها ان أمن اه ثم كان المناسب في التعبير ذكر مسألة المس بعد مسألة
النظر بأن يقول ولا يجوز النظر اليه بشهوة كسه وان أمن الشهوة الخ لان كلاما من النظر والمس مما يمنع الرجل
عنه والكلام فيما تمنع حي عنه (قوله لانه أغلظ) أي من النظر وهو علة لمنع المس عند أمن الشهوة أي
بخلاف النظر فانه عند الامن لا يمنع ط (قوله ثبت به) أي بالمس المقارن للشهوة بخلاف النظر فانه الفرج
الداخل فلا ثبت به حرمة المصاهرة مطلقا ط (قوله ولا يجوز النظر اليه بشهوة) أي الاباحة كقصاص
او شاهد يحكم او يشهد عليها لا تجعل الشهادة وكما طاب يريد نكاحها فينظر ولوعن شهوة بنية السنة لا قضاء
الشهوة وكذا ما يدرأها اومداواتها الى موضع المرض بقدر الضرورة كما سيأتي في الحظر والتقيد
بالشهوة فيجوز به دونها لكن سيأتي في الحظر تقيد به بالضرورة وظاهره الكراهة بلا حاجة داعية قال
في التاترينية وفي شرح الكرخي النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بجرام ولكنه يكره لغير حاجة اه (قوله
بشهوة) لم أر تفسيرها هنا والمذكور في المصاهرة انه فيمن يشتري بالانتشار وزيادته ان كان موجودا وفي المرأة
والناني يميل القلب والذي تفيد عبارة مسكين في الحظر أن ما يميل القلب مطلقا وله الانب هنا اه ط
قلت يؤيد ما في القول المعبر في بيان النظر لسيدى عبد الغنى بيان الشهوة التي هي مناط الحرمة
أن يتحرك قلب الانسان ويميل بطبعه الى اللذة وربما انتشرت آتته ان كثر ذلك الميلان وعدم الشهوة أن لا يتحرك
قلبه الى شيء من ذلك بخلافه من نظر الى ابنة الصبي الوجه وابنته الحسناء اه وسيأتي تمام الكلام على ذلك

على المعتمد وصورها على الرابع
وذراعيها على المرجوح (وتنفع)
المرأة الشابة (من كشف الوجه
ببرجل) لانه عورة بل (غلوف
أفتنة) كسه وان أمن الشهوة لانه
أغلظ ولذا ثبت به حرمة المصاهرة
كما يأتي في الحظر (ولا يجوز النظر
اليه بشهوة)

في كتاب الحظر والاباحة (قوله كوجه امرء) هو الشاب الذي طر شاربته ولم تنبت لحية قاموس قال في الملتقط
الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من
فرقة الى قدمه قال السيد الامام ابو القاسم يعني لا يحل النظر اليه عن شهوة وأما الخلوة والنظر اليه لا عن
شهوة لا بأس به ولهذا لم يؤمر بالنقاب اه أقول وهذا شامل لمن نبت عذاره بل بعض الفتنة يفضل على
الامرء خالي العذار والظاهر أن طرور الشارب ولو غلبه مبلغ الرجال غير قيد بل هو بيان لغايته وأن ابتداءه من
حين بلوغه سنا تشبه النساء اولو كان صغيرة لا شهيت فيه للرجال والمراد من كونه صبيحا أن يكون جديلا
بحسب طبع الناظر ولو كان اسود لان الحسن يختلف باختلاف الطبائع ويستفاد من تشبيهه وجه المرأة بوجه
الامرء أن حرمة النظر اليه بشهوة أعظم اعمالا خشية الفتنة به أعظم منها ولانه لا يحل بحال بخلاف المرأة
كما قالوا في الرنى واللواطة ولذا بالغ السلف في التفريق بينهما ومعهم الاتقان لاستقذارهم شرعا قال بعضهم
قال ابن اقطان اجعوا على انه يحرم النظر الى غير الملتحي بقصد التلذذ بالنظر وتمتع البصر بمحاسنه واجعوا على
جواز غير قصد اللذة والناظر مع ذلك آمن الفتنة (قوله فانه يحرم الخ) اني بالقضاء لانه دليل على المن لانه
اذا حرم مع الشك في وجودها ففي وجودها بالفعل اولي ح (قوله كما اعتمد الكمال) أي شاء على ما يظهر
من عبارته المنقولة عقب هذا بقوله قال الخ وكان المناسب أن يقول حيث قال (قوله لا عورة للصغير جدا)
وكذا الصغيرة كما في السراج فيباح النظر والمس كما في المعراج قال ح وفسره شيخنا بآب أربع فنادوها ولم
ادرلن عزاء اه أقول قد يؤخذ مما في جنائز الشرب ليلية ونصه واذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة
يفسهما الرجال والنساء وقدره في الاصل بأن يكون قبل أن يكلم اه (قوله ثم تغلظ) قيل المراد أنه يعتبر
الذبر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله يعني انه يعتبر في عورته ما غلظ من الكبير ويحتمل انهما قبل ذلك
من الخفة فالنظر اليهما عند عدم الاشتباه اخف اليهما من النظر بعد وليحترز ط (قوله ثم يكالغ) أي
عودته تكون بعد العشرة كعودة البالغين وفي النهر كان ينبغي اعتبار السبع لانه ما غلظ من الصغير
السنن اه ط أقول سيأتي في الحظر أن الامة اذا بلغت حد الشهوة لاتعرض على البيع في ازار واحد
يستر ما بين السرة والركبة لان ظهرها وبتن عورة اه فقد أعطوا حكم البالغة من حين بلوغ حد الشهوة
واختلفوا في تقدير حد الشهوة فقيل سبع وقيل تسع وسيأتي في باب الامامة تصحيح عدم اعتباره بالسنن بل
المعتبر أن تصلح للجماع بأن تكون عورة مضممة وهذا هو المناسب اعتباره خنا قدبر (قوله الى خمسة عشر)
صوابه خمس عشرة لان العدد مؤنث مذكور اه ح ولا يخفى أن الغاية غير داخله والافهوب بالغ بالسنن
فلا يحل له النظر والدخول لانه مكلف كالمبلغ بالاحتلام ولو فيما قبل ذلك (تمت) سيأتي في الحظر أن الزميمة
كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسلة وأن كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده
بكشعر عاته وشعر رأسها وعظم ذراع حرة مية وساقها وقلامه ظفر رجليها دون يديها وأن النظر الى ملاءة
الاجنبية بشهوة حرام وسيأتي تمام الفوائد المتعلقة بذلك هناك (قوله ويمنع الخ) هذا تفصيل ما أجله بقوله
وستر عورته ح (قوله حتى انعقادها) منصوب عطف على محذوف أي ويمنع صحة الصلاة حتى انعقادها
والحاصل انه يمنع الصلاة في الابتداء ويرفعها في البقاء ح (قوله قدر أداء ركن) أي يستتبه منية قال
شارحها وذلك قدر ثلاث تسبيحات اه وكأنه قد بذل جلالا للركن على القصير منه للاحتياط والا فالعود
الاخير والقيام المشقل على القراءة المستوفى أكثر من ذلك ثم ما ذكره الشارح قول أبي يوسف واعتبر محمد
أداء الركن حقيقة والاول المختار للاحتياط كما في شرح المنية واحترضا اذا انكشف ربيع عضو أقل من قدر
أداء ركن فلا يفسد اتفاقا لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كالاتكشاف القليل في الزمن الكثير
وعا اذا أدى مع الانكشاف ركنًا فانها تفسد اتفاقا قال ح واعلم أن هذا التفصيل في الانكشاف الحادث
في أثناء الصلاة أما المقارن لابتدائها فانه يمنع انعقادها مطلقا اتفاقا بعد أن يكون المكشوف ربيع العضو وكلام
الشارح يؤيد أن قوله قدر أداء ركن قيد في منع انعقاد أيضا اه (قوله بلا صغره) فالوجه فسد في الحال
عندهم فية قال ح أي وان كان أقل من أداء ركن اه وفي الخاتمة اذا طرح المقتدى في الرجة أمام
الامام او في صف النساء او مكان فحسب أو حوله عن القبلة او طرحوا ازاره او سقط عنه ثوبه أو انكشف

مطلبه
في النظر الى وجه الامرء

كوجه امرء) فانه يحرم النظر الى
وجهها ووجه الامرء اذا شك
في الشهوة أما بدونها فيباح ولو
جديلا كما اعتمد الكمال قال غل
النظر منوط بعدم خشية
الشهوة مع عدم العورة وفي
السراج لا عورة للصغير جدا ثم
ما دام لم يشته فقبل ودبر ثم تغلظ
الى عشر سنين ثم يكالغ وفي الاشباه
يدخل على النساء الى خمسة عشر
سنة حسب (ويمنع) حتى انعقادها
(كشف ربيع عضو) قدر أداء ركن
بلا صغره

عورة فيما اذا تعدت مسلاته وان قل والاذن اذى ركبة فكذلك والاذن مسكت بعد ولا تعد
 في قوائم ولا في شاهر او رواية عن محمد بن عبد الله بن الحسن في المسألة انما ما يدل على عدم اشتراط قوله لا يمنع
 عنه قال لم يتناول المسألة ليس ان لم يمتك على الجماعة قدر اذى ركن يارت مسلاته والا فلا وكذا في مسية
 الملى قال وكذا ان رفع عليه وعلم ما قدر مانع ان اذى معه اركانه فتدركه وذلك في الحلية عن المسخية
 والبدائع وغيرهما ثم قال والاشبه السامع التعمد الاحتياج كرفع نعل خفاف الضياع مالم يؤدركا
 كمن اختلصة وتماه فيا علقناه على البحر (قوله على المعتمد) رد على الكرخي حيث قال المانع في الغليظة
 ما زاد على الدرهم قياسا على الجماعة المغلظة كذا في البحر (قوله والغليظة الخ) لا يظهر فرق بينهما وبين
 الخليفة الامن حيث ان حرمة النظر اليها اشد وفي الظهيرة حكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ
 فلورأى غيره مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يباذره ان لم يفرق في التذنب ولا يضر به ان لم يفرق في السوء
 يؤذيه على ذلك ان لم يفرق في البحر وهو بعيد ان لكل مسلم التعزير بالنسب فانه لم يشده بالنسب
 (قوله ما عدا ذلك) افراد اسم الاشارة وان تعدد المشار اليه بتأويل المذكور (تمت) أعضاء عورة الرجل
 ثمانية الاقل المذكور ومحاولة الثاني الاثنيان ومحاولة الثالث الذبر ومحاولة الرابع والخامس
 الاثنيان السادس والسابع اخذان مع الركبتين الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يجاذى ذلك من
 الجنين والظهر والبطن * وفي الامة ثمانية ايضا الفخذان مع الركبتين والاثنيان والقيل مع محاولة الذبر
 كذلك والبطن والظهر ما يليهما من الجنين * وفي الحرة هذه الثمانية ويزاد فيها ستة عشر الساقان مع
 الكعبين والذنيان المتكسران والاذنان والعقدان مع المرفقين والذراعان مع الرغين والصدر والرأس والشعر
 والعقب وظهور الكعفين وينبغي ان يزداد ايضا الكتفان ولا يجعلان مع الظهور وعوضا واحدا دليل انهم
 جعلوا ظهير الامة عورة دون كنفها وكذلك بطن القدمين عورة في رواية اي وهي الاصح كما قدمنا عن اعانة
 الحقيق للمصنف فتصير ثمانية وعشرين كذا خزره ح قلت وقدمنا عن التارخانية ان صدر الامة وثديها
 عورة وقدمنا ايضا عن التسمية ان جنبها عورة مستقلة على احدها ولز وعليه فزاد الامة خمسة على الثمانية
 المارة قصير اعضاءها ثلاثة عشر والله تعالى أعلم (قوله بالاجزاء) المراد بها الكسور والمصطلح عليها في الحساب
 وهي النصف والرابع والثلث الخ مثاله انكشف ثمن من نخذه من موضع وثن ذلك الفخذ من موضع آخر يجمع الثمن الى
 الثمن حسابا فيكون ربعا فينزع ولو انكشف ثمن من موضع من نخذه ونصف ثمن ذلك الفخذ من موضع آخر لا ينزع
 ح (قوله والاذن لا قدر) أي المساحة فان بلغ المجموع بالمساحة ربع اذناها أي أدنى الاعضاء المتكشف بعضها
 كما لا انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن من المرأة فان مجموعها بالمساحة اكثر من ربع الاذن التي هي
 أدنى العضو من المتكشفين وهذا التفصيل ذكره ابن مالك في شرح الجمع موافقا لما في الزيادات وقوله في البحر انه
 تفصيل لا دليل عليه ممنوع كما حقه في التمر ح قلت وعلى هذا التفصيل اعنى اعتبار ربع ادنى الاعضاء
 المتكشفة لاربع مجموعها متى في القنية والحلية وشرح الوهبانية والامداد وشرح زاد الفقير للمصنف خلافا
 لربيعي وان تبعه في الفتح والبحر قدبر وقدأ وخذنا ذلك فيما علقناه على البحر (قوله عن غيره) أي عن رؤية
 غيره من الجنائب لا من الاسفل وقوله ولو حكما أي ولو كانت الرؤية حكمة كما في المكان النظم او المكان
 انشائي فان العورة فيها ممية حكما فيشترط سترها فيه ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكما لانه يصير المعنى
 يشترط ستر العورة ولو كان ذلك الستر المشروط حكما وان استر العورة في الظلمة يشوب كان ذلك ستر حقيقة
 وحكما لا في حكم الشرع فقط فافهم (قوله به يفتي) لانه روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصا أنه لا تنفس
 صلاته كما في المسية وغيرها (قوله فلورأها من ريقه) أي ولو حكما بأن كان بحيث لو نظر رأها كما في البحر وزين
 التميمي بالكسر ما أخطأ بالحق منه قاموس (قوله وان كره) لقوله في السراج فعليه أن يزره لما روى عن سلمة
 ابن الأكوع قال قلت يا رسول الله صلى في خيش واحد فقال زره عليك ولو شوكته بجر ومنفاده الوجوب
 المستلزم تركه لكرهه ولا ينافيه ما مر من نفيهما على انها لا تنفس فكان هذا هو المختار كما في شرح المسية وتماه
 فيما علقناه على البحر (قوله لا يصف ما تحت) بأن لا يرى منه لون البشرة احترازا عن الرقيق ونحو الزجاج
 (قوله ولا يستر التصاقه) أي بالآلية مثلا وقوله وتنسكه من عطف المسبب على السبب وبعبارة شرح المسية

(من) عورة (غليظة او خفيفة)
 على المعتمد (والغليظة قبل ودبر
 ومحاولة السابعة والخليفة ما عدا
 ذلك) من الرجل والمرأة وتجمع
 بالاجزاء لوفى عضو واحد والا
 فبالقدر فان بلغ ربع اذناها كاذن
 منع (والشرط سترها عن غيره)
 ولو حكما ككان منال (لا) سترها
 (عن نفسه) به يفتي فلورأها من
 ريقه لم تنفس وان كره (وعادم
 ستر) لا يصف ما تحت ولا يستر
 التصاقه وتنسكه

أما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله نصار شكل العضو ثم يسا فينبغي أن لا يمنع جواز الصلاة لحصول السترة اه قال ط وانظر هل يحرم النظر الى ذلك المتشكل مطلقا او حيث وجدت الشهوة اه قلت ستركلم على ذلك في كتاب الحظر والذي يظهر من كلامهم هناك هو الاول (قوله ولو حريرا) تعميم للساتر قال في الامداد لان فرض السترة أقوى من منع لبس الحرير في هذه الحالة (قوله او ماء كدرا) اي بحيث لا ترى منه العورة (قوله ان وجد غيره) قيد في عدم اجزاء السترة بالصافي ومفهومه أنه ان لم يجد غيره وجب السترة وكنه لان فيه تقايل الانكشاف اه ح قلت ومفهومه ايضا كما اقتضاه سياق الكلام في عادم الساتر أنه لا يجوز في الماء الكدرا اذا وجد ساترا مع أن كلام السراج والبحر يفيد الجواز مطلقا ثم رأيت صاحب النهر صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بأن له ثوبا اذا العادم له يستوى في حقه الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره فيه نظر لانه اذا جاز السترة بالماء الكدرا مع القدرة على ساتر غيره صار ساترا حقيقة فيعين عند العجز عن ساتر غيره لان الماء الصافي غير ساتر والابحار عند عدم العجز هذا وذكري البحر أنه لا يصح تصوير الصلاة في الماء الا في صلاة الجنابة وعلة في النهر بأنه اذا كان له ثوب وصل في الماء الكدرا لا يجوز له الايحاء للقرض أي لقدوته على أن يصل خارج الماء بالثوب بر كوع وسجود لكن قال الشيخ اسماعيل ولي في الكلامين نظر لما كان تصوير ركوعه وسجوده في الماء الكدرا بحيث لا يظهر من بدنه شيء اذا سته منافذه بل مائة على الغطاس في استخراج القربى بلغ من ذلك اه اقول ان فرض امكان ذلك فقد يقال لا يبقى ذلك ساترا لانه حين سجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصير مستورا وبصير كما لو صلى عريانا تحت خيمة مستورة الجوانب كلها او في مكان مظلم او كما لو دخل في كيس مثلا وصل في ثوبه فان الظاهر أنه لا تصح صلاته بخلاف ما لو أخرج رأسه من الكيس وصل في ثوبه لانه يصير مستورا كما لو وقف في الماء الكدرا ورأسه خارج وصل في الجنابة ثم رأيت في الحاوي الزاهدي من كتاب الكراهية والاستحسان ما نصه والمريض اذا لم يخرج رأسه من الحاف لا تجوز صلاته لانه كالعاري اه أي اذا صلى تحت اللباس وهو مكشوف العورة بالايحاء لا تصح لانه غير مستور العورة وهذا يؤيد ما بحثناه في مسألة الكيس والله الحمد والحاصل أن الشرط هو سترة عورة المصلي لاستدات المصلي فن استخفي في خلوة او ظلمة او خيمة وهو عريان فذاته مستورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساترا ومثله لو غطس في ماء كدرا فتمل (قوله وهل تكفيه الظلمة الخ) لا يظهر لهذا الكلام ثمة لانه حيث فقد الساتر صلى كيف كان أي في ظلمة او في ضوء ولعل مراده ما ذكره في البحر وعبارته والافضل أن يصل قاعدا ايبت أو صحرا في ليل او نهار قال ومن المشايخ من خصه بالثبارة ما بالليل فصلي قائما لان ظلمة الليل تستر عورته وردبأنه لا عبرة بما ورد بالفرق بين حالة الاختيار والاضطرار اه ط (قوله في مجمع الانهر) هو شرح المتقي لشيخنا زاده ح (قوله كافي الصلاة) كذا قاله في منية المصلي قال في البحر فعليه يختلف في الرجل والمرأة فهو يقترب وهي تتورك (قوله وقيل ما دارجلية) أي ويضع يديه على عورته الغليظة والاول اولى لانه اكثر سترامع ما في هذا من مد الرجلين الى القبلة بجر وحلية لكن في شرح المنية الكبير أن الثاني اولى لزيادة السترة فيه وهو المذكور في شرح الهداية وغيرهما اه قلت وهو الصواب لان من جعل مقعده على رجلية كافي تشهد الصلاة تظهر عورته الغليظة حالة الايحاء للركوع والسجود اكثر ممن جعل مقعده على الارض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس مترعا يظهر منه القبل فلذا اغتفروا مد رجلية نحو القبلة فلا يحرم انه مشى عليه شرأح الهداية وغيرهم كصاحب الذخيرة والسراج والدرر واليبين ونورا لايضاح والخلاف في الاولوية كما لا يخفى ونبيه عليه في النهر (قوله وقاعا بايحاء) كذا في القهستاني عن الزاهدي ونقله في البحر عن ملتقى البحار وقال وظاهر الهداية أنه لا يجوز ثم ذكر بعد نحو ورقة بجنار ج به ما في الهداية والبحث ما أخوذ من الحلية فراجعها وقال في البحر أيضا وينبغي أن يكون هذا دون الرابع في الفضل أي دون القيام بر كوع وسجود للاختلاف في صحته وان كان ستر العورة في الرابع اكثر اه قلت فكان الاولى للشارح تأخيرهم عن الرابع ليكون الا في الركعة على وفق الترتيب في الافضلية (قوله لان السترة أهم الخ) اي لانه فرض في الصلاة وخارجها والاركان فرائض الصلاة لا غير وقد أتى يسد لها وانما جاز القيام لانه وان ترك فرض السترة فقد كل الاركان الثلاثة بدائع وأراد بالاركان الثلاثة القيام والركوع والسجود

ولو حريرا او طيشا يسقي الى تمام صلاته او ماء كدرا لاصافا ان وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في مجمع الانهر بحثنا في الاضطرار لا الاختيار (بصلي قاعدا) كافي الصلاة وقيل ما دارجلية (موميا بر كوع وسجود وهو افضل من صلاته) قاعدا يركع ويسجد (وقائما) بايحاء او (بر كوع وسجود) لان السترة أهم من اداء الاربكان

وظاهره انه لا يجوز الايماء قائما لان فيه ترك فرض السترة لا تكمل للثلاثة ومن هنا نشأ ترجيح صاحب البحر
والحلية لظاهر ما مر عن الهداية (قوله ولو أبيع له ثوب الخ) في النازخاتية ولو كان بحضوره من له ثوب يشأله
فان لم يعطه صلى عريانا ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل اه وظاهره لزوم السؤال لكن ينبغي تفسيده
بما اذا غلب على ظنه عدم المنع كما في التيميم (قوله هو الاظهر) كذا في شرح المنية الصغير وقد منافي التيميم
عن الفتح وغيره انه لو وعد بدلو أو ثوب يستحب له التأخير ما لم يحق فوت الوقت عنده وعندهما يجب وان خاف
فوته كالوعد بالماء فانه ينتظر اتفاقا وقد من أن ظاهر كلامهم ترجيح قول الامام وبه جزم في المنية وتقدم ايضا
انه يشدب لراي الماء أن يؤخر الى آخر الوقت المستحب (قوله كراحي ماء) أي كن رجاء حصول الماء فانه
يشدب له أن يؤخر الى آخر الوقت المستحب كما مر في التيميم وهذا نظير لقياس حتى يرد أن الظاهر قياس مسألة
الثوب على الماء الموعود فيجب الانتظار وان فات الوقت فاذهبهم (قوله وثوب ومكان) فانه اذا رجا وجود
الثوب يؤخر ما لم يحق فوت الوقت كطهارة المكان قيمة اي كما اذا كان محبوبا مثل في مكان نجس ويرجوا رجاء
قويا للخروج منه فانه يؤخر ما لم يحق الفوت والظاهر أن هذا التأخير مستحب ايضا كظنا ثم المارة (قوله
ينبغي ذلك) أي قياسا على الماء والبحث للبحر وتبعه في النهر وقال ولم يذكره وأقول قد منا المسألة منقولة عن
السراج وأن فيها قولين وفي تيمم مواهب الرحمن ويجب أن يستوى الماء والثوب يمثل الثمن ان فضل عن نفقته
لا زيادة عين فاجش والله الحمد (قوله ليس بأصلي الخ) أي ليس بأصلي النجاسة وانما المراد ما نجاسته عارضة
كالبول والدم كما في النهر لكن في كون جلد الميتة نجس الاصل فطر لان نجاسته عارضة بالموت تأمل (قوله فانه
لا يستبرئه فيها) لان نجاسته اغلظ لعدم زوالها بالماء بجر (قوله بل خارجها) ظاهره وجوب الاستبرئه حيث لم يجد
غيره وقد مر أول الباب أن له ليس ثوب نجس في غير صلاة (قوله نذب صلاته فيه) أي بالقيام والركوع
والسجود ح (قوله وجاز الابعاء كما مر) أي عاربا بان فعل احدى الصور الاربع السابقة ولو قال وجاز
أن يفعل كما ترك كان أولى ط أي لان بعض تلك الصور لا ايماء فيها (قوله واستحسنه في الاسرار) لكن نازعه
في الفتح (قوله اذا الربع كالكل) أي يقوم مقامه في مواضع كما في حلق المحرم ربع رأسه وكذا في كشف العورة
(قوله وهذا اذا لم يجد الخ) فان وجد في صورتين وجب استعماله كما في البحر (قوله فيتحتم لبس اقل
نويه نجاسة) تبع فيه صاحب النهر وليس على اطلاقه لما في الحلية ان كانت النجاسة في كل منهما غلظة فقالوا
ان لم تبلغ في كل منهما ولم تبلغ ثلاثة أرباع تخير وان بلغت في احدهما واستوعبت الاخرتين ما ربه طاهر
وان زاد عليه في كل منهما ولم تبلغ ثلاثة أرباع تخير وان بلغت في احدهما واستوعبت الاخرتين ما ربه طاهر
وان كانت النجاسة خفيفة لم أره ومقتضى التخيير على ما مر أن يتخير ما لم تردي احدهما على ثلاثة أرباعه
او تستوعبه والاثنين ما ربه فصاعدا طاهر اه وذكر فحوه ح عن الهندية والزبلي واخلاصة (قوله
يلين) أي يفعل احدهما غير عين لا بفعله معا (قوله فان تساوى) أي من حيث المنع من الصلاة بلا
مخرج معتبر وان لم يستويا في قدر النجاسة وقوله واختلفا أي بأن كان ما في احدهما مانعا دون ما في الاخر
او كان ما في كل منهما مانعا للكن ووجد في احدهما مخرج يقيه مقام الكل كطهارة الربع او نجاسته وبهذا
التقرير ينطبق الضابط على ما ذكرناه من الفروع فاذا كانت النجاسة في كل منهما أكثر من قدر الدرهم
لكن لم تبلغ الربع تخير وان كانت في احدهما أكثر من الاخر لتساويهما في المنع بلا مخرج بخلاف ما اذا بلغت ربع
احدهما لترجحه بأقامتهم الربع مقام الكل وتقرير الباقي ظاهر مما قلنا فاذهبهم (قوله اختار الاخف) نظيره
جرح لو سجد سال جرحه والا لافاته صلى قاعدا موميا لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث لجواز
تركه اختيارا في التنقل على الدابة زيلعي (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام
لا تصلي حائض بغير قناع لان تعليله بفهم أن كل ما سقط ستره بعد الرق كالكتفين والساقين يسقط بالصبا وليس
كذلك تأفاده ح تأمل وفي أحكام الصغار الاسترواشني وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسان لانه
لا خطاب مع الصبا والاحسن أن تصلي بقناع لانها انما تؤمر بالصلاة لله تعالى وقد مؤمر على وجه يجوز آداؤها
بعد البلوغ ثم قال المراهقة اذا صلت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استحسانا وان صلت بغير وضوء تؤمر ولو صلت
عريانة تعيد وفي كل موضع تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاعتماد اه (قوله لا يجب) لان ما دون

قوله ومكان هكذا بخلافه والذي
في نسخ الشارح وطهارة مكان
وهو اظهر تأمل اه صححه

(ولو أبيع له ثوب) ولو باعارة
(ثبت قدرته) هو الاصح
ولو وعده ينتظر ما لم يحق فوت
الوقت هو الاظهر كراحي ماء وثوب
وطهارة مكان وهل يلزمه الشراء
يتم مثله ينبغي ذلك (ولو وجد ما)
اي ساترا (كله نجس) ليس بأصلي
بكل ميتة لم يدغ (فانه لا يستبرئه
فيها) اتفاقا قبل خارجها ذكره الواني
(او أقل من ربه طاهر نذب صلاته
فيه) وجاز الابعاء كما مر وحث محمد
ليسه واستحسنه في الاسرار وبه
حالت الثلاثة (ولو) كان (ربعه طاهرا
حلي فيه حقا) اذا الربع كالكل
وهذا اذا لم يجد ما ينيل به النجاسة
او يقلها فيتحتم لبس اقل نويه
نجاسة والضابط أن من ابتلى
بيلتين فان تساوى واختلفا
اختار الاخف (ولو وجدت)
الخزة البالغة (ساترا يستبرئ بها
مع ربع رأسها يجب سترهما فلو
تركت ستر رأسها اعادت بخلاف
المراهقة لانه لما سقط بعد الرق
فبعد الصبا أولى (ولو) كان بستر
(اقل من ربع الرأس لا) يجب بل
يندب

الربع لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل قليلا لا لاكتشاف زيلعي ومثله في الحلية عن المحيط والخلاصة
والكافي (قوله زاد الحلبي) أي في شرحه الصغير ح (قوله مطلقا) أي سواء كان يستر الربع
أو الأقل ط (قوله فتأمل) أشار إلى إمكان الجواب بمحمل كلام الكمال على غير الرأس لأنه أخف بدليل
حجة صلاة المراهقة مع كشف الرأس دون غيره أفاده ح أقول والاحسن الجواب بمحمل آل في العورة
على جنس الأفراد لا جنس الأجزاء أي إذا وجد ما يستر بعض أفراد العورة بأن كان يستر أصغرها كالقبل
أو الدبر دون أكبرها وجب استعماله بدليل قوله بعده ويستر القبل والدبر الخ وقوله في المعراج ولو وجد ما يستر به
بعض العورة ستر القبل والدبر بالاتفاق اه وهو معنى ما في البحر عن المبتغي أن كان عنده قطعة يستر بها أصغر
العورات فسدت والأفلا اه وحينئذ فلا منافاة بين كلامهم إذ ليس فيه على هذا الحل ما يقتضي وجوب
ستر ما دون ربع عضو من العورة حتى يتخالف ما قدمناه عن الزيلعي والمحيط والخلاصة والكافي من أن ما دون
الربع لا يعطى له حكم الكل وأما قول الحلبي "وان قل فيحتاج لنقل والأفلا يعارض كلام أئمة المذهب اللهم
الآن يريد ما يستره عضو كاملا كالدبر مثلا والأفلا وجدت المرأة ما يستر ما بين السرة والركبة وعندها خرقة
قدر الظفر مثلا يبعد كل البعد الزامها بالستر بها هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وقبل القبل)
لأنه يستقبل به القبلة ولأنه لا يستر غيره والدبر يستر باليتين بحر عن السراج (قوله والتعليل) أي
للقول الأول بأنه الخش الخ وهو مراد صاحب النهر بقوله والتعليل الثاني لأن ما ذكره الشارح أولا ذكره
في النهر ثانيا فافهم (قوله بالأيام) عبارة النهر قاعدا بالأيام (قوله تعين ستر القبل) لعدم العلة وهي
زيادة النخس في الركوع والسجود أقول وهذا انما يظهر لو تعدت ربعاً أو ما لو تعدت ما دار جلوسه إلى القبلة أو تعد
كما لمشهد كما مشى عليه فيما تر تعين ستر الدبر لأنه يمكنه جعل الذكروا الخصيتين تحت الفخذين وأما الدبر
فانه يشك في حاله الأيما فيستعين ستره تأمل (قوله ثم نفذه) بالنصب عطف على قول المتن القبل والدبر عبارة
شرح المنية ويقتد في السترة ما هو أغلظ كالأصواتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر
ثم الركبة ثم الباقي على السواء اه وأفاد بقوله كالأصواتين أن ستر نحو الالبسة والعانة مثلها ما يقدم على
الفخذ فافهم (قوله أو يقلها) كذا في شرح المنية والظاهر تقييده بما يقلها عن الدرهم أو عن ربع
النوب والأفلا كانت أكثر من الدرهم ودون الربع وإذا قلها تبقى أكثر من الدرهم لا يجب التقليل لما
مر عن الحلية وغيره من أنه لو له ثوبان لم تبلغ نجاسة كل ربع يتغير فتدبر (قوله لبعده ميلا) مخرج به في
السراج وأشار به إلى أن عدم الوجود يكون حقيقة وحكما (قوله أو لعطش) أي خوفه حالا أو مالا
على نفسه أو على من تلزمه مؤثمة فانه لا يلزمه إزالة تلك النجاسة شرح المنية ومثله خوف العدو وعدم وجود
ثمته ونحو ذلك كافي الأحكام عن البيرجندی (قوله صلى معها أو عاريا) أي أن كان الطاهر أقل
من ربع النوب والاعتين صلاته به كما مر (قوله ولا إعادة عليه) أي إذا وجد المزيل وان بقي الوقت
فهستاني (قوله وينبغي) البحث اصحاب الحلية وقال ولعلهم لم يذكروا هذا العلم به مما مر في التيمم وتعمه
في البحر وغيره فافهم (قوله عن مزبل) أي للنجاسة في مسألة أو قوله وعن سائر أي للعورة في المسألة
التي قبلها (قوله كما مر) أي نظير ما مر في باب التيمم مما ذكره من التفصيل في عدم القدرة على الماء فافهم
(قوله ثم هذا للمسافر) الأولى أن يقول وقيد بالمسافر وكأنه يشير بهذا إلى ردة ما في شرح المنية من أن التقييد
بالمسافر باعتبار الغالب إلا فرق بينه وبين غيره (قوله لأن المقيم الخ) اسم أن خير الشان محذوف وللمقيم
يتعلق بشرط والجلد خبر أن وضعمه على الساتر وعبارة القهستاني هكذا والتقييد بالمسافر لأن للمقيم اشتراط
طهارة ما يستر العورة وان لم يملكه كافي النظم وغيره اه ح قلت فأسقط الشارح لفظ طهارة وحاصل المعنى أنه
لا تصح صلاة المقيم بساتر نجس وان لم يملك الطاهر بناء على أن المقيم لا يتحقق عجزه عن الماء وغيره من المانعات
المزيلة لأن المسمر ونحوه مظنة وجود ذلك ولذا لم يجز له التيمم في المصر لكن هذا قولهما والمفتي به قوله حيث
تحقق العجز كما مر ومقتضاه أن يكون هنا كذلك فافهم (قوله بالأجاع) أي لا بقوله تعالى وما أمروا
بالعبادة إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فان المراد بالعبادة هنا التوحيد ولا بقوله عليه الصلاة والسلام انما الأعمال
باليات لان المراد ثوابها ولا تعرض فيه للصحة وتما فيه ح (قوله وهي الإرادة) النية لغة العزم والعزم

لكن قوله (ولو وجد) المكاف
(ما يستر به بعض العورة وجب
استعماله) ذكره الكمال زاد
الحلبي وان قل يقتضي وجوبه
مطلقا فتأمل (ويستر القبل
والدبر) أولا (فان وجد ما يستر
أحدهما) قيل (يستر الدبر) لأنه
الخش في الركوع والسجود وقيل
القبل حكاهما في البحر بل ترجح
وفي النهر الظاهر أن الخلاف
في الأولوية والتعليل يفيد أنه
لو صلى بالأيما تعين ستر القبل ثم
نفذه ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة
ثم الباقي على السواء (وإذا لم يجد)
المكاف المسافر (ما يزيل به نجاسته)
أو يقلها لبعده ميلا أو لعطش (صلى
معه) أو عاريا (ولا إعادة عليه)
وينبغي لزومها ولو العجز عن مزبل
وعن سائر بفعل العبادة كما مر في التيمم
ثم هذا للمسافر لأن للمقيم بشرط
طهارة الساتر وان لم يملكه
فهستاني (و) الخامس (النية)
بالاجماع (وهي إرادة)

خوارة ارادة الجازمة القاطعة والارادة صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرهما أى ترجح
 أحد المستويين وتخصيصه بوقت وحال أى كيفية وحالة مخصوصة وبه علم أن النية ليست مطلق الارادة
 بل هى الارادة الجازمة (قوله المرجحة) نعم لارادة قصد به تفسيرها ح (قوله أى ارادة الصلاة
 الخ) لما عرفت مطلق النية بين المعنى المراد بها هنا الذى هو من شروط الصلاة والافالنية غير خاصة بالصلاة
 قال ط والمراد بقوله على الخلوص الاخلاص لله تعالى على معنى انه لا يشرك معه غيره فى العبادة اه
 اقول هذا يؤهم انها لا تصح مع الرياء مع أن الاخلاص شرط للثواب لا للعبادة كما سيأتى فى الفروع انه
 لو قيل لشخص صل الظهر ولاك ديار فضلى بهذه النية ينبغى أن يجزئه وأنه لا رياء فى الفرائض فى حق سقوط
 الواجب فهذا يقتضى صحة الشروع مع عدم الاخلاص فليأمل ثم رأيت الجوى فى خواشى الاشهاد اعترضه
 بقوله فيه ان هذا انما يستقيم فى عبادة يترب عليها ثواب لا المنهيات المترتب عليها عقاب اه (قوله لا مطلق
 العلم الخ) أى ليست النية مطلق العلم بالمنوى أى سواء كان مع قصد وارادة جازمة أو لا وهذا رد على
 ما عن محمد بن سلة من انه اذا علم عند الشروع أى صلاة يصلى فهذا القدرية وكذا فى الصوم كما أوضحه فى الدرر
 قال فى الاحكام لكن فى المفتاح وشرح ابن ملك ان مراد ذلك القائل أن من قصد صلاة فعلم انها ظهرت أو عسر
 أو نقل أو قضاء يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية اخرى للتعين اذا وصلها بالتحريم وفيما أورده لم يوجد قصد
 الى الكفر وهذا القائل لم يدع أن مطلق العلم بشئ يكون نية فلا يرد عليه الاعتراض اه قلت وحاصله أن
 النية التى هى الارادة الجازمة لما كانت لا تحقق الا بصور المراد وعلمه وكان ذلك شرطاً للصحة شرعاً ولا زاماً لها
 لغة اقتصر عليه (قوله والمعتبر فيه ما عمل القلب) أى أن الشرط الذى تحقق به النية ويعتبر فيها شرعاً العلم بالشئ
 بداهة الناشئ ذلك العلم عن الارادة الجازمة لا مطلق العلم ولا مجرد القول باللسان والحاصل أن معنى النية
 المعترف فى الشرع هو العلم المذكور وهذا معنى ما نقل عن ابن سلة كما قدمناه وأما قولهم لا يصح تفسير النية
 بالعلم فالمراد به مطلق العلم الخالى عن القصد بشرئ الاعتراض المار فافهم لكن فى جعله العلم من أعمال القلب
 مساححة لان العلم من الكيفيات النفسانية كما حقق فى موضعه (قوله ان خالف القلب) فلو قصد الظاهر
 وتلفظ بالعصر سهواً جزءاً كافى الزاحدى قهستانى (قوله فكيفيه اللسان) أى بدلا عن النية واعترضه
 فى الخلية بأنه يلزم عليه نصب الابدال بالرأى لانه اذا سقط الشرط للجزء فقد يسقط الى بدل كافى التيمم أو بلا
 بدل كتر العورة وقد يسقط المشروط كافى العاخر عن الظهورين فثبت أن أحدهما الاحتمالات لا بدله من
 دليل واين حوها فلا يجوز اه موضحاً وأقره فى البحر وبؤيده ما سيأتى فى الفصل الآتى من أن العناجر عن
 النطق لا يلزمه تحريك لسانه للتكبير أو القراءة فى الصحيح لتعذر الاصل فلا يلزم غيره لا بدليل اه وأجاب الجوى
 بانه صار أصلاً لا بدلاً وأقول نصب الاصل ابلغ من البدل فلا يجوز بالرأى بالاولى ولا يبعد القول بسقوط
 الاداء عن وصل الى هذه الحالة فإن من لا يمكنه معرفة أى صلاة يصلى بمنزلة المجنون وسيدكر المصنف فى باب
 صلاة المريض انه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجدة لتعاس يلحقه لا يلزمه الاداء (قوله أن
 يعلم عند الارادة الخ) قال الزياجى وأدناه أن يصير بحيث لو سئل عنها أمكنه أن يجيب من غير فكر اه
 واعترضه فى البحر بأن هذا قول ابن سلة ومقتضاه لزوم الاستحضار فى أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب
 جوازها بنية متقدمة بشرطها المتقدم وان لم يتقدم على الجواب بلا تفكر اه أقول أنت خير مما قدمناه بأن
 قول ابن سلة حوزوم الاستحضار عند الشروع وليس فى كلام الزياجى اشتراط ذلك بل هو بيان لادنى العلم المعتبر
 فى النية اللازم لها سواء تقدمت أو قارنت الشروع ولدفع هذا التوهم قال الشارح عند الارادة أى النية
 ثم رأيت ط نيه على ذلك (قوله وتكون بلفظ الماضى) مثل نويت صلاة كذا (قوله لانه) أى
 الماضى (قوله فى الانشآت) كالعقود والفسوخ ط (قوله وتصح بالحال) أى المضارع المنوى به
 الحال مثل أصلى صلاة كذا (قوله وقيل سنة) عزادى التحفة والاخبار الى محمد وصرح فى البدائع بأنه
 لم يذكروا الصلاة بل فى الحج فحملوا الصلاة على الحج واعترضهم فى الخلية بما ذكره جماعة من مشايخنا من
 أن الحج الماسكان مما يمتد وتقع فيه العوارض والموانع ويحصل بأفعال شاقة استحب فيه طلب التيسير
 والتسهيل ولم يشرع مثله فى الصلاة لأن وقتها يسير اه فهذا صريح فى نقي قياس الصلاة على الحج اه وأقره

المرجحة لاحد المتساويين أى ارادة
 الصلاة لله تعالى على الخلوص (لا)
 مطلق (العلم) فى الاصح ألا ترى
 أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه
 يكفر (واعترض فيها عمل القلب
 اللازم لارادة) فلا عبرة للذكر
 باللسان ان خالف القلب لانه كلام
 لا يسه الا اذا عجز عن احضاره
 انه موم أصابته فكيفيه اللسان
 مجتبى (وعو) أى عمل القلب
 (ان يعلم) عند الارادة (بداهة)
 بلا تأمل (أى صلاة يصلى) فلو لم
 يعلم الا بتأمل لم يجز (والتلفظ) عند
 الارادة (بهاستحب) هو المختار
 وتكون بلفظ الماضى ولو
 فارمى لانه الأغلب فى الانشآت
 وتصح بالحال قهستانى (وقيل
 سنة)

في البحر وغيره (قوله يعني الخ) اشار به للاعتراض على المصنف بأن معنى القولين واحد حتى يستحب
 باعتبار أنه أحبه علما وناوسنة باعتبار أنه طريقة حسنة لهم لا طريقة للنبي صلى الله عليه وسلم كما حرر في
 البحر ح (قوله اذ لم ينزل الخ) في النسخ عن بعض الحفاظ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح
 ولا ضعف انه كان يقول عند الافتتاح أصلى كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين زاد في الحلية ولا عن
 الائمة الأربع بل المنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة كبر (قوله بل قيل بدعة) نقلا في النسخ
 وقال في الحلية ولعل الاشبه أنه بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة لان الانسان قد يغلب عليه تفرق خاطره
 وقد استفاض ظهور العمل به في كثير من الاعصار في عامة الامصار فلا جرم أنه ذهب في المبسوط والهداية
 والكافي الى أنه ان فعله ليجمع عزيمة قلبه فحسن فيندفع ما قيل انه يكره اه (قوله وفي المحيط يقول
 الخ) هذا مقابل قوله ويكون بالنظر الماضي الخ وأشار بقوله كما سيبي في الحج أى من أنه يقول فيه
 اللهم انى اريد الحج فيسردى وتقبله منى الى أن ذلك مقبوس عليه وفيه ما علت وقال في الحلية ولو سلم أن ذلك يفيد
 استئناسها في الصلاة فانما يفيد كونها بهذا اللفظ لا بخوف أو أقوى كما عليه عامة المتلفطين بها ما بين عاتى
 وغيره اه وحاصله أنه خلاف المستفيض فلا يقبل (قوله ولو قبل الوقت) ذكر في الحلية عن ابن هبيرة أنه
 قال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم يقطعها بعمل اه ثم قال
 ولم أقف على التصريح باشتراط الوقت وهو ان صح مشكل فان المذهب أن النية شرط لا يشترط مقارنتها
 فلا يفتى بجوازها قبل الوقت واستصحابها الى وقت الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط اه وتبعه
 في البحر والنهر أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزوئها عن قلبه الى وقت الشروع كما اقتضاه قوله
 واستصحابها الى وقت الشروع ففيه أن هذه نية مقارئة والكلام في النية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها الى
 وقت الشروع كما اقتضاه ما نقله الشارح عن البدائع وهذه لا تصح اذا عزبت عنه قبل الوقت لان النية
 وان لم تشترط مقارنتها للشروع يشترط عدم المنافي لها ولا يمتنع أن عدم دخول الوقت مناف لنية فرض الوقت
 لانه لا يفرض قبل دخول وقته فليأمل (قوله جاز) وأما اشتراطهم عدم الفاصل بين النية والتكبير
 فالمراد به ما كان من أعمال الدنيا كما في التارخانية وفي البحر المراد به الفاصل الاجنبى وهو ما لا يليق بالصلاة
 كالاكل والشرب والكلام لان هذه الافعال تبطل الصلاة فتبطل النية وأما المشى والوضوء فلا يفسر بأجنبي
 ألا ترى أن من أحدث في صلاته له أن يفعل ذلك ولا يمنع من البناء اه (قوله ومفاده) أى مفاد ما في البدائع
 جواز تقديم نية الاقتداء على الوقت كنية الصلاة أو المراد تقديمها على شروع الامام وبأى تمام الكلام على ذلك
 ثم ان هذا المفاد ذكره في النهر بحثا وقال ولم أرفه غير ما علت أى لم يرفه نقلا صريحا غير ما يفيد كلام البدائع
 (قوله بينهما) أى بين النية والتكبير (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أى يمنع الذى سبقه الحدث من البناء على
 ما صلى احترازاً عن المشى والوضوء لكن في هذه الكلمة نظر لان القراءة تمتع البناء أيضا والظاهر أنها لا تفصل
 بين النية والتكبير فالاولى ذكر منع البناء على سبيل الاستيضاح كما نقلناه عن البحر اتفاقا (قوله وشرط الشافعى
 قرانها) أى جمعها مع التكبير وبه قال الطحاوى ومحمد بن سلمة وفي شرح المقدمة الكيدانية للعلامة القهستاني
 يجب حضور القلب عند التخرية فلو اشتغل قلبه بتفكير مسألة مثلاً في أثناء الاركان فلا تسحب الاعادة وقال
 البقالى لم ينقص أجره الا اذا قصر وقيل يلزمه في كل ركن ولا يؤاخذ بالسهو لانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثوابا
 كما في النية ولم يعتبر قول من قال لا قيمة للصلاة من لم يكن قلبه فيها معه كما في الملتقط والخزانة والسراجية وغيرها
 واعلم أن حضور القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له وهو ههنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن
 المصلى وهو غير التهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ اه (قوله ولا عبرة بنية متأخرة) لان الجزء
 الخالى عن النية لا يقع عبادة فلا ينبى الباقي عليه وفي الصوم جوزت للضرورة بهنسى حتى لو نوى عند قوله الله
 قبل أكبر لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكانه نوى بعد التكبير حلية عن البدائع (قوله الى الركوع)
 فيه أن الكرخى لم ينص على الركوع ولا غيره وانما اختلفوا في التخريج على قوله في انه ينتهى الى البناء أو الركوع
 أو الرفع منه أو القعود أفاده ح (قوله وكفى الخ) أى بأن يقصد الصلاة بلا قيد نقل أو سنة أو عدد
 (قوله لنفل) هذا بالاتفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حتى لو تمجد بر كعتين ثم تين انها

يعنى احبه السلف اوسنة علما ونا
 اذ لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة
 ولا التابعين بل قيل بدعة وفي المحيط
 يقول اللهم انى اريد أن أصلى صلاة
 كذا فيسردى وتقبلها منى
 وسيبيء في الحج (وجاز تقديمها
 على التكبير) ولو قبل الوقت
 وفي البدائع خرج من منزله يريد
 الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر
 ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز
 تقديم الاقتداء ايضا فليحفظ (مالم
 يوجد بينهما) (قاطعهما من على
 غير لائق بصلاة) وهو كل ما يمنع
 البناء وشرط الشافعى قرانها
 فيندب عندنا (ولا عبرة بنية
 متأخرة عنها) على المذهب وجوز
 الكرخى الى الركوع (وكفى
 مطلق نية الصلاة) وان لم يقل لله
 (لنفل وسنة) رتبة (وتراويح)

مطلبه
 في حضور القلب والخشوع

قوله عند لعل عقب اه منه

بعد الفجر نابت عن السنة وكذا الوصل أربعا وقعت الاخرى بعد الفجر وبه يبقى خلاصة وكذا الاربع المذكورة
 بها آخر ظهور ادر كنه عند الشك في صحة الجمعة فاذا تبين صحتها ولا يظهر عليه نابت عن سنة الجمعة على قول
 الجمهور لانه بلغ الوصف ويبقى الاصل وبه تأدى السنة كما بسطه في الفتح وأقرده في البحر والنهر وهذا بخلاف
 ما لو قام في الظهر للجمعة فضم سادسة لا تنوبان عن سنة الظهر لعدم كون الشروع مقصودا (قوله على
 المعتقد) أى من قولين متحدين وانما اعتمد هذا لما في البحر من انه ظاهر الرواية وجعله في المحيط قول عامة
 المشايخ ورجحه في الفتح ونسبه الى المحققين (قوله أو تعينها الخ) لان السنة ما واطب عليها النبي صلى
 الله عليه وسلم في محل مخصوص فاذا وقعها المصل في وقت قد فعل الفعل المسمى سنة والنبي صلى الله عليه وسلم
 لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى وتعم تحقيقه في الفتح (قوله والتعين) أى بالنية أحوط أى
 لا خلاف التصحيح بحر (قوله ولا بد من التعيين الخ) فلو فاتته عصر فصل على أربع ركعات عماعليه وهو
 يرى أن عليه الظهر لم يجز كالأصلاها قضاء عماعليه وقد جهل ولذا قال ابو حنيفة فبين فاته صلاة واشتبهت
 عليه انه يصلي الخمس ليتقين اه فتح أى لانه لا يمكنه تعيين هذه الفاتة الا بذلك وفي الاشياء ولا يسقط
 التعيين بضيق الوقت لانه لو شرع فيه مستفلا صح وان كان حراما اه (قوله عند النية) أى سواء تقدرت
 على الشروع أو قارنته فلو نوى فرضا معيناً وشرع فيه ثم نسي ظنه تطوعا فأتمه على ظنه فهو على ما نوى كما في
 البحر (قوله فلو جهل الفرضية) أى فرضية الخمس الا أنه كان يصلها في مواقيتها لم يجز وعليه قضاؤها
 لانه لم ينو الفرض الا اذا صلى مع الامام ونوى صلاة الامام بحر عن الظهيرية (قوله ولو علم الخ) أى علم
 فرضية الخمس لكنه لا يميز الفرض من السنة والواجب (قوله جاز) أى صح فعله (قوله وكذا لو أتم
 غيره الخ) يعنى أن من لا يميز الفرض من غيره اذا نوى الفرض في الكل جاز كونه اماما أيضا فيصح الاقتداء به
 لكن في صلاة لا سنة قبلها أى في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه
 الفرض وصار ما بعده نقلا فلا يصح اقتداء المقرض به (قوله اقرض) متعلق بالتعيين قال في الاشياء
 ولم أر حكمه في الفرض العين في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية وأما المادة لتترك واجب فلا شأن
 أنها جارية لا فرض فعليه ينوى كونها جارية وأما على القول بأن الفرض لا يسقط الا بهاء لا خفاء في اشتراط
 نية الفرضية اه ونقل البيهقي عن الامام السرخسي أن الاصح القول الثاني (قوله انه ظهر) بفتح الهمزة
 مفعول التعيين أو على حذف الجار أى بأنه (قوله قرنه باليوم أو الوقت أولا) أى لم يقرنه بشئ منهما وشمل
 اطلاقه في هذه الثلاثة ما اذا كان ذلك في الوقت أو خارجه مع علمه بخروجه أو مع الجهل فالمسائل تسع من
 ضرب ثلاثة في ثلاثة أما ان قرنه باليوم بأن نوى ظهر اليوم فيصح في الصور الثلاث كما سيذكره الشارح وأما
 ان قرنه بالوقت بأن نوى ظهر الوقت فان كان في الوقت صح قول واحد وان كان خارجه مع العلم بخروجه
 فيصح أيضا على ما فهمه الشرنبلالي من عبارة الدرر في حاشيته عليها الان وقت العصر ليس له ظهور في رآديه
 الظهر الذي يقتضى في هذا الوقت وان كان خارجه مع الجهل فلا يصح كما في الفتح والخاتمة والخلاصة وغيرها
 وبه جزم المصنف والشارح فيما سياتى وهو الذى فهمه في النهر من عبارة الزيلعي خلافا لما فهمه منها في البحر
 وهو ما اقتضاه اطلاق الشارح هناك من أنه يصح ونقل في النية عن المحيط انه المختار لكن ردده في شرح النية بل
 قال في الخلية انه غلط والصواب ما في المشايخ من انه لا يصح وأما اذا لم يقرنه بشئ بأن نوى الظهر وأطلق فان
 كان في الوقت ففيه قولان صحيحان قيل لا يصح لقبول الوقت ظهر يوم آخر وقيل يصح لتعين الوقت له ومشى عليه
 في الفتح والمعراج والاشياء واستظهره في العناية ثم قال وأقول الشرط المتقدم وهو أن يعلم بقلبه أى
 صلاة يصلى يحسم مائة هذه المقالات وغيرها فان العمد عليه لحصول التمييز وهو المتصور اه وان كان
 خارجه مع الجهل بخروجه في النهر أن ظاهر ما في الظهيرية انه يجوز على الاربع وان كان مع العلم به فبحث ح
 انه لا يصح وخالفه ط قلت وهو الاظهر لما مر من العناية وأما اذا نوى فرض اليوم او فرض الوقت فسيأتى
 بأقسامه التسع فافهم (قوله هو الاصح) قد لقوله أولا أى اذا نوى الظهر ولم يقرنه باليوم أو الوقت وكان
 في الوقت فالاصح الصحة كما في الظهيرية وكذا في الفتح وغيره كما قدمناه وهو رد على ما في الخلاصة من انه لا يصح
 كإنتاله في البحر والنهر لا على ما في الظهيرية فافهم (قوله لكنه يعين الخ) أى يعين الصلاة ويومها اشياء وهذا

قوله او تعينها هكذا بخطه والذي
 في نسخ الشارح اذ تعينها وهو
 الصواب ناسل اه صححه

على المعتقد اذ تعينها بوقوعها وقت
 الشروع والتعيين احوط ولا بد
 من التعيين عند النية فلو جهل
 الفرضية لم يجز ولو علم ولم يميز
 الفرض من غيره ان نوى الفرض
 في الكل جاز وكذا لو أتم غيره
 فيما لا سنة قبلها (لغيره) انه
 ظهر أو عصر قرنه باليوم أو الوقت
 او لا هو الاصح (ولو) الفرض
 قضاء لكنه يعين ظهور يوم كذا

قوله المشايخ هكذا في النسخة
 المجموع منها والذي بخطه كلمة
 أخرى عم سواد المسدات معظم
 حرروها فانطمت اه صححه

عند وجود المزاحم أما عند عدمه فلا كالوكان في ذمته ظهر واحد فانت فانه بكفيه أن ينوي ما في ذمته من
الظهر الفائت وان لم يعلم أنه من أي يوم حلية فافهم (قوله على المعتمد) مقابله ما في المحيط من أنه اذا سقط
الترتيب بكثرة الفوائت تكفيه نية الظهر لا غير اه أي لا يلزم تعيين اليوم قياسا على الصوم (قوله والاسهل
الح) أي فيما اذا وجد المزاحم كظهرين من يومين جهل تعيينهما (قوله لا يشترط ذلك) أي نية أول ظهر أو آخره
بل تكفيه نية الظهر لا غير كما مر عن المحيط (قوله وسيجيء) أي ما صححه القهستاني في آخر الكتاب في مسائل
شتى منها بعلاتن الكز ونقل الشارح هناك عن الاشياء انه مشكل ومخالف لما ذكره أصحابنا كقاضى خان
وغيره والاصح الاشتراط قلت وكذا صححه في متن الملتقى هناك فقد اختلف التعحيح والاشتراط احوط وبه جزم
في الفتح هنا (قوله وواجب) بالجر عطفا على قوله لفرض وقد عدمته في البحر قضاء ما أقدمه من النفل
والعبدان وركعتي الطواف وزاد في الدرر الجنازة لكن في الاشياء والخطبة لا يشترط لها نية الفرضية وان
شرطنا لها النية لانه لا يتنفل بها ويشتري أن تكون صلاة الجنازة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا
به ولذا لا تعداد نفلا اه ويؤيده نصهم على انه ينوي فيها الصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولم يذكرنا تعيين
الفرضية (قوله انه وتر) اشار الى انه لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه زيلى أي لا يلزمه تعيين
الوجوب وليس المراد منعه من أن ينوي وجوبه لانه ان كان حنفيا ينبغي أن ينوي به لطابق اعتقاده وان كان
غيره لا ينضم تلك ذكره في البحر في باب الوتر ثم اعلم أن ما في شرح العيني من قوله وأما الوتر فالاصح أنه يكفيه
مطلق النية مشكل لان ظاهره أنه يكفيه نية مطلق الصلاة كالنفل الا أن يحمل على ما ذكرناه عن الزيلى من
اطلاق نية الوتر ولذا قال يكفيه مطلق النية ولا يقل مطلق نية الصلاة وبينهما فرق دقيق فقيه اشارة خفية الى ما
قلنا قد بر (قوله أو نذر) هو قد يكون منجزا أو معلقا على نحو شفاء مريض أو قدوم غائب فالظاهر
انه لا بد من تعيينه بذلك لاختلاف اسبابه واختلاف انواع ما علق عليه بدليل عدم الاكتفاء في الفرض
بدون تخصيصه بنحو الظهر أفاده ح قلت هذا انما يظهر عند وجود المزاحم كالوكان عليه نذر منجز ومعلق
أو نذران علقا على أمرين والا فلا كما قدمناه آنفا عن الحلية في قضاء الفائتة فافهم (قوله أو سجود تلاوة)
الا اذا تلاها في الصلاة وسجدها فوراً ولا يجب تعيين السجدة التلاوية لو تكررت التلاوة كما سأتى
في بابها ان شاء الله تعالى (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الذي رأيته في النهر بحثا عكس ما ذكره الشارح
ولعل الوجه ما هنا بالنسبة الى سجود الشكر فقط لان السجود قد يكون لسبب كالتلاوة والشكر وقد
يكون بدونه كما يفعله العوام بعد الصلاة وهو مكروه كائن عليه الزاهدى فلما وجد المزاحم لا بد من التعيين
لبين السبب والا كان مكروها اتفاقا ويتنى على ذلك ما لو نام في ذلك السجود أو تيمم لاجله فان كان
سجودا مشروعا انتقض طهارته وتصح صلاته بذلك التيمم والا فلا كما ذكره في ثمره الاختلاف بين الامام
وصاحبيه في مشروعية سجدة الشكر وعدمها فظهر أنه لا بد من تعيينها لتمييز المشروع عن غيره لا يقال ان
النفل لا يشترط فيه التعيين كما مر وسجدة الشكر على القول بمشروعيتها نفل فلا يشترط تعيينها أيضا لاننا نقول
هذا خارج عن هذا الحكم بدليل أن الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنفي عنها المشروعية الاسباب عارض
بخلاف السجود خارج الصلاة فانه ليس عبادة في نفسه بل بعارض شكراً أو تلاوة مثلا فطلق الصلاة
ينصرف الى النفل المشروع فلذا لم يشترط تعيينه بخلاف مطلق السجود فانه ينصرف الى غير المشروع لانه
لم يشترط الاسباب فلا بد من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعا وليتميز عن غيره من المزايدات له في المشروعية
من تلاوة وسهو فافهم هذا ما ظهر انتهى القاصر وأما سجود السهو وفأقاده ح أنه لما كان جارا للنقص
واجب في الصلاة كان بدله ولا يشترط نية أبعاض الصلاة فكذلك بدله اه ثم رأيت في الاشياء قال لا تصح
صلاة مطلقا الا بنية ثم قال وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر وسجود السهو اه والى أنه لا يراهو
الظاهر (تمت) لم يذكر السجدة الصائبة وحكمها أنه يجب فيها اذا فصل بينها وبين محلها بركة فلو بدل فلا
كافي الفتاوى الهندية قائل (قوله فلا يضرك الخطأ في عددتها) الظاهر أن الخطأ غير قيد وفي الاشياء
الخطأ فيما لا يشترط له التعيين لا يضرك تعيين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه اذا عين الاداء فبان
أن الوقت قد خرج أو القضاء فبان أنه باق اه ونقل في جامع الفتاوى عن الخاتمة أن الافضل أن ينوي

على المعتمد والاسهل نية أول ظهر
عليه أو آخر ظهر وفي القهستاني
عن النية لا يشترط ذلك في الاصح
وسيجيء آخر الكتاب (وواجب)
أنه وتر أو نذر أو سجود تلاوة وكذا
شكر بخلاف سهو (دون)
تعيين (عدد ركعاته) لحصولها
ختمنا فلا يضرك الخطأ في عددتها

أعداد الركعات ثم قال وقيل يكره التلفظ بالعدد لانه عبث لاحاجة اليه اه ولا يخلو القول الثاني عن تأمل
 (قوله وينوي المقتدى) أما الامام فلا يحتاج الى نية الامامة كما سيأتي (قوله لم يقل أيضا)
 أي كما قال في الكبر والملتقى وغيرهما (قوله صح في الاصح) كذا نقله الزيلعي وغيره بحر قلت لكن ذكر
 المسألة الاولى في الخاتمة وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم
 يجوز اه قال في شرح المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار أقول يؤيد قول المتون ينوي
 المتابعة أيضا وكذا قول الهداية ينوي الصلاة ومتابعة الامام ومثله في الجمع وكثير من الكتب بل قال
 في المتبع انه بالاجماع وأما المسألة الثانية فلا تخالف ما في المتون لان فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في
 الخاتمة لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض الامام مقتديا به اه قد برر ومقتضاه أنه
 صح شروعه وصار مقتديا وان لم يصح نية الاقتداء لكن في الفتح اذا نوى الشروع في صلاة الامام قال فظهر
 الدين ينبغي أن يزيد على هذا واقتديت به (قوله وان لم يعلم بها) أي بصلاة الامام (قوله تعالى صلاة الامام)
 الاولى تبعا للامام كما عبر الزيلعي (قوله لعدم نية الاقتداء) علة لقوله بخلاف الخ أما في الاول فلانه انما
 عين الصلاة فقط ولا يلزم منه نية الاقتداء وأما الثاني فلان الانتظار قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم
 العادة فلا يصير مقتديا بالشك كما في البدائع وقيل اذا انتظر ثم كبر صرح واستحسنه في شرح المنية لقيامه
 مقام النية قلت لا يخفى أن الكلام عند عدم خطور الاقتداء في قلبه وقصد له والا كانت النية موجودة
 حقيقة (قوله الا في جمعة) استثناء من المتن أي في كيفية التعيين عن نية الاقتداء أو من قوله بخلاف ما لو نوى
 صلاة الامام (قوله وجنزة وعبد) نقلهما في الاحكام عن عدة المفتي (قوله لاختصاصها) أي
 الثلاثة المذكورة بالجماعة فتكون نيتها متضمنة لنية الاقتداء قال في الاحكام لكن في صلاة الجنزة بحث الآن
 يقال لما كانت لا تتكرر وكان الحق للولي في الامامة لم تكن الامع الامام اه فعلى هذا يقيد ذلك بغير الولي
 فلو أتم بهما من لا ولاية له ثم حضر الولي لا بد له مع التعيين من نية الاقتداء بذلك الامام والا كان شارعا في
 صلاة نفسه لان له الاعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقه (قوله ولو نوى فرض الوقت الخ) اعلم انه
 يتأتى هنا سبع مسائل أيضا كذا ذكرناه سابقا لانه ما أن يقرن الفرض بالوقت أو باليوم أو يطلق وفي كل اما
 أن يكون في الوقت أو خارجه مع العلم بخروجه أو مع عدمه فان قرنه باليوم بأن نوى فرض اليوم لا يصح
 بأقسامه الثلاث لان فرض اليوم مستوع ومثله ما يطلق وان قرنه بالوقت فان في الوقت جازوه وما ذكره
 المصنف وان خارجه مع العلم بخروجه فقال لا يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشياء عن البناء
 لو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز اه لكنه خلاف ما يفهم من قول
 الزيلعي الا في وهو لا يعلم فليأمل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز لقول الزيلعي يكفيه أن ينوي ظهر
 الوقت مثلا أو فرض الوقت والوقت باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لا يجوز لان
 فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر اه وفي التارخاتية وان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم فنوى
 فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يحالفه قول الاشياء المار آتفا وان شك في خروجه جاز وقد يجاب بأنه
 مبنى على خلاف الصحيح وأما الجواب بالفرقة بين الشك وعدم العلم ففيه نظر لان من لم يعلم خروج وقت الظهر
 مثلا ونوى فرض الوقت يكون مراده وقت الظهر لانه بظن بقاءه ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز فغن شك في
 بقاءه وخروجه يكون أولى بعدم الجواز فافهم (قوله لانه ابدل) أي لان فرض الوقت عندنا الظاهر
 لا الجمعة ولكنه قد أمر بالجمعة لاسقاط الظهور ولذا أوصل الظاهر قبل أن تقوته الجمعة صححت عندنا خلافا لفرق
 والثلاثة بخلاف حرم الاقتصار عليها شرح المنية لكن سيأتي في الجمعة اعتمادا أنها أصل لا بدل وهو ضعيف
 كما يظهر من وضعه هنالك ان شاء الله تعالى (قوله في اعتقاده) تفسير لقوله عنده فهو على حذف أي ط
 (قوله ولو نوى الجمعة) كذا في الشربلية ولم يظهر لي وجهه اه ح أقول لعلى المراد أنه لو نوى المعذور
 ظهر الوقت يوم الجمعة جاز أي بلا فرق بين أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت أو لا فظهر فائدة ذكره هنا
 وأما نية الظاهر في صلاة الجمعة فلا تصح كما في الاحكام عن النافع وفيه عن فيض الغفار شرح المختار لو نوى ظهر
 الوقت في غير الجمعة ان في الوقت جاز على الصحيح فقوله في غير الجمعة احتراز عن الجمعة (قوله وهو لا يعلم)

(وينوي المقتدى المتابعة) لم يقل
 ايضا لانه لو نوى الاقتداء بالامام
 او الشروع في صلاة الامام ولم يعين
 الصلاة صح في الاصح وان لم يعلم
 بها لم يعلم نفسه تبعا لصلاة الامام
 بخلاف ما لو نوى صلاة الامام
 وان انتظر تكبيره في الاصح لعدم
 نية الاقتداء الا في جمعة وجنزة
 وعبد على المختار لا اختصاصها
 بالجمعة (ولو نوى فرض الوقت)
 مع بقاءه (جاز الا في الجمعة) لانها
 بدل (الا ان يكون عنده) في
 اعتقاده (انها فرض الوقت) كما هو
 رأى البعض فتصح (ولو نوى ظهر
 الوقت فلو مع بقاءه) أي الوقت
 (جاز) ولو في الجمعة (ولو مع عدمه)
 بأن كان قد خرج (وهو لا يعلمه)

قوله عن البناء هو شرح الهداية
 لشيوخ الاسلام العيني رحمه الله
 اه منه

أى لا يعلم خروجه ومفهوماً أنه لو علم يصح كما قدمناه عن الشربلية (قوله لا يصح في الأصح) بل قدمت
عن الحلية أنه هو الصواب خلافاً لما فهمه في البحر وإن رجحه المحشى (قوله ومثله فرض الوقت) أى مثل ظهر
الوقت فى أنه بعد خروج الوقت وهو لا يعلم لا يصح فى الأصح كما قدمناه أيضاً عن التارخانية والزيلعى خلافاً
لما فى الاشياء فإنه خلاف الأصح كما علمت فافهم (قوله بل هو از منطلقاً) أى وإن كان الوقت قد خرج لأنه نوى
مأمله وهو مخلص إن بشك فى خروج الوقت اه زيلعى أى بخلاف ظهر الوقت لأن الظاهر لا يخرج عن
كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لجهة تسميته ظهر اليوم لا ظهر الوقت
لأن الوقت ليس له إذا لالام للعهد لا للنس فلا يضاف إليه اه شرح المنية (قوله لجهة القضاء بنية الإداء الخ)
هذا التعليل إنما يظهر إذا نوى الإداء أما إذا تجردت نيته فلا اه ط والمناسب ما فى الاشياء عن الفتح
لنوى الإداء على ظن بقاء الوقت فتبين خروجه اجزأه وكذا عكسه ثم مثل له ناقلاً عن كشف الاسرار بقوله
كسبه من نوى إداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكسبه الاسير الذى اشتبه عليه
رمضان فحزى شهره وأصامه بنية الإداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كسبه من نوى قضاء الظهر على ظن أن
الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكسبه الاسير الذى صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى والجهة فيه باعتبار
أنه أتى بأصل النية ولكن أخطأ فى الظن والخطأ فى مثله معفو عنه اه اقول ومعنى كونه أتى بأصل النية
أنه قد عيّن فى قلبه ظهر اليوم الذى يريد صلاته فلا يضر وصفه له بكونه إداً أو قضاء بخلاف ما إذا نوى صلاة
الظهر قضاءً وهو فى وقت الظهر ولم يوصل صلاة هذا اليوم لا يصح عن الوقتية لأنه بنية القضاء صرفه عن هذا اليوم
ولم توجد منه بنية الوقتية حتى يلغى وصفه بالقضاء فلم يوجد التعيين وكذا لو نواه إداً وكانت عليه ظهر فاقته
لا يصح عنها وإن كان قد صلى الوقتية لما قلنا وبهذا أظهر الجواب عن مسألة ذكرها بعض الشافعية وهى لو مضى
عليه سنوات وهو يصلى الظهر قبل وقتها فهل عليه قضاء ظهر واحدة أو الكل فأجاب بعضهم بالاول بناءً على
أنه لا تستر بنية القضاء فبكون صلاة كل يوم قضاءً لما قبله وحالته غيره ووفق بعض المحققين منهم بأنه
أن نوى كل يوم صلاة ظهر مفروضة عليه بلا تقييد بالتي ظن دخول وقتها إلا أن تعين ما قاله الاول وإن نواه
عن التي ظن دخول وقتها إلا أن عبر عنها بالإداً أو لا تعين الثانى لصرفه لها عن الفائتة بقصد الوقتية اه
ولا يخفى أن هذا التفصيل موافق لقواعدهم مذهبنا أما الاول فلما قدمناه عن الزيلعى فحين نوى ظهر اليوم
بعد خروجه من أنه يصح لأنه نوى مأمله ولم يوجد المزامح هنا حتى يلزمه تعيين يوم الفائتة فيكفيه بنية
ما فى ذمته كما مر عن الحلية وأما الثانى فلما قررناه أنه أتى بالتصريح بذلك عندنا فى الصوم وهو ما الوصام
الاسير بالتحري سنيين ثم بين أنه صام فى كل سنة قبل شهر رمضان فقبل يجوز صومه فى كل سنة عما
قالها وقيل لا قال فى البحر وصحح فى المحيط أنه إن نوى صوم رمضان مبهماً يجوز عن القضاء وإن نوى عن
السنة الثانية مفسراً فلا اه قال فى البدائع ومثله أبو جعفر عن اقتدى بالامام على ظن أنه زيد فاذا
هو عروض ولواقتدى بزيد فاذا هو عرو لم يصح لأنه فى الاول اقتدى بالامام إلا أنه أخطأ فى ظنه فلا يقدر
وفى الثانى اقتدى بزيد فاذا لم يكن زيد اثنين لم يقتد بأحد فكذا هنا إذا نوى صوم كل سنة عن الواجب
عليه تعاقت بنية الواجب بما عليه لا بالاولى والثانية لأنه ظن أنه للشانية فأخطأ فى ظنه فيقع عن الواجب
عليه لا عما ظن انتهى وحاصله أنه إذا نوى الصوم الواجب عليه لا يقدر كونه عن سنة مخصوصة صح
عن السنة الماضية وإن كان يظن أنه لما بعدها فاعتم هذا التبرير (قوله ومضى الجنازة) شروع
فى بيان التعيين فى صلاة الجنازة ط (قوله ينوى الصلاة لله الخ) كذا فى المنية قال فى الحلية وفى
المحيط الرضى والتحفة والبدائع ينبغى أن ينوى صلاة الجمعة وصلاة العدين وصلاة الجنازة وصلاة الوتر
لأن التعيين يحصل بهذا اه وأما ما ذكره المصنف فليس بضربة لازب ويمكن أن يكون إشارة الى أنه لا ينوى
الدعاء الميت فقط نظراً الى أنه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه أقول وهذا أظهر مما جامع
القناوى من أنه لا بد مما ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكرًا فلا بد من نيته فى الصلاة وكذلك الأئمة والصبي
والصبيبة ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلى الصلاة على الميت الذى يصلى عليه الامام اه
فليتأمل ويأتى قريباً ما يؤيد الاول هذا وذكر ح يحتمل أنه لا بد من تعيين السبب وهو الميت أو الأكرافان

مطلب
يصح القضاء بنية الإداء وعكسه

لا يصح فى الأصح ومثله فرض
الوقت فالاولى بنية ظهر اليوم
ثلاوزه مطلقاً لجهة القضاء بنية
الإداء كعكسه هو المختار (ومضى
الجنازة ينوى الصلاة لله تعالى
و) ينوى أيضاً (الدعاء الميت)

مطلب
مضى عليه سنوات وهو يصلى
الظهر قبل وقتها

اراد الصلاة على جنازتين فواهما معا وعلى احدهما فلا بد من تعيينها وبؤيده ما يذكره الشارح عن الاشياء
 (قوله لانه الواجب عليه) كذا قاله الزيلعي - وتبعه في البحر والنهر ووجهه ما ذهب اليه المحقق ابن الهمام حيث
 قال المنهون من كلامهم ان اركانها الدعاء والقائم والتكبير لقولهم ان حقيقتها هي الدعاء وهو المقصود
 منها اه وفي التنقيح في قول أبي حنيفة وأصحابه دعاء على الحقيقة وليست بصلاة لانه لا قراءة فيها
 ولا ركوع ولا سجود اه فثبت كان حقيقتها الدعاء كان وجوبها باعتبار الدعاء فيها وان قلنا انه ليس بركن
 فيها على ما اختاره في البحر وغيره كما سيأتي في الجنازة وحينئذ فالضمير في قوله لانه الواجب يعود على
 الدعاء أما على القول بالركنية فظاهر وانما خص من بين سائر أركانها لانه المقصود منها وأما على القول
 بالنية فلا المراد بالدعاء ما حية الصلاة لانفس الدعاء الموجود فيها لما علت من أن حقيقتها الدعاء لان المصلي
 شافع للميت فهو دعاء له بنفس هذه الصلاة وان لم يتلفظ بالدعاء فكأنه قبل لان الصلاة هي الواجبة عليه هكذا
 ينبغي حل هذا المحل فانهم (قوله فيقول الخ) بيان للنية الكاملة اه ح قلت وفي جنازات الفتاوى
 الهندية عن المضمرات أن الامام والقوم يقولون نويت اداء هذه الفريضة عبادته لله تعالى متوجها
 الى الكعبة مقتديا بالامام ولو تفكر الامام بالقلب انه يؤدى صلاة الجنازة يصح ولو قال المقتدى اقتصدت
 بالامام يجوز اه وبه يظهر أن الصيغة التي ذكرها المصنف غير لازمة في نيتها بل يكفي مجرد نيته في قلبه اداء
 صلاة الجنازة كما قدمناه من الحلية وأنه لا يلزمه تعيين الميت أنه ذكر أو أتى خلافا لما مر من جامع الفتاوى
 (قوله لم يجز) لان الميت كالامام فالتخطي في تعيينه كالتخطي في تعيين الامام اه ح أى لانه لما عين لازم ما عينه
 وان كان أصل التعيين غير لازم على ما عرفته آنفا وفي ط عن البحر ولو نوى الصلاة عليه نظنه فلا نفاذا هو
 غيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان فاذا هو غيره لا يصح ولو على هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جائز لانه
 عرفه بالاشارة فلفت التسمية اه وعليه فينبغي تقييد عدم الجواز في مسألتنا بما اذا لم يشر اليه تأمل
 (قوله وانه لا يضرب الخ) أى اذا عين عددهم لا يضرب التعيين المذكور في حالة من الاحوال سواء وافق
 ما عين أو خالفه الا اذا كانوا اكثر من معين وهذا معنى صحيح لهذا التركيب لانه في سوي التغيير في وجوه
 الحدان فانهم (قوله الا اذا بان الخ) هذا ظاهر اذا كان اماما فلو مقتديا وقال اصلي على ماصلي عليه
 الامام وهم عشرة فظهر أنهم أكثر لا يضرب وينبغي أن يقيدهم عدم الاجزاء بما اذا قال أى الامام اصلي على العشرة
 الموقى مثلا ما اذا قال أهلى على هؤلاء العشرة فبان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لوجود الاشارة اه
 يرى (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عينه عدد الانا نقول لما كان
 كل يوصف بكونه زائدا على المعين بطلت ط (قوله والامام ينوي صلاته فقط الخ) لانه منفرد في حق
 نفسه بحر أى فيشترط في حقه ما يشترط في حق المنفرد من نية صلاته على الوجه المأثور بلا شيء زائد بخلاف
 المقتدى فالمقصود دفع ما قد يتوهم من انه كالمقتدى يشترط لنية الامامة كما يشترط للمقتدى نية الاقتداء
 لا اشتراكهم في الصلاة الواحدة والفرق أن المقتدى يلزمه الفساد من جهة امامه فلا بد من التزامه كما يشترط
 لزاما نية امامة النساء لذلك كما يأتي والحاصل ما قاله في الاشياء من انه لا يصح الاقتداء لابنته وتصح الامامة
 بدون نيتها خلافا للكرخي وأبي حفص الكبير اه لكن يستثنى من كانت امامته بطريق الاستخلاف فانه لا يصير
 اماما ما لم ينو الامامة بالاتفاق كما نص عليه في المعراج في باب الاستخلاف وسيأتي هناك (قوله بل لنيل
 الثواب) معطوف على قوله لهجة الاقتداء أى بل يشترط نية امامة المقتدى لنيل الامام ثواب الجماعة وقوله
 عند اقتداء أخيه متعلق بنية التي هي نائب فاعل يشترط المقدربعد بل وقوله لا قبله معطوف عليه أى لا يشترط
 لنيله الثواب نية الامامة قبل الاقتداء بل يحصل بالنية عنده أو قبله فقوله لا قبله لثبوت لا يشترط نيل الثواب
 بوجود النية قبله لانه لا يفتى في الجواز ولا يفتى أن نفي الاشتراط لا ينافي الجواز فانهم (قوله لو أم رجالا) قيد قوله
 ولا يشترط الخ (قوله فلا يبحث الخ) تفريع على قوله ولا يشترط قال في البحر لان شرط البحث أن يقصد
 الامامة ولم يوجد ما لم ينوها اه لكن قال في الاشياء ولو حلف أن لا يؤتم أحد فاقضى به ان كان صح
 الاقتداء وهل يبحث قال في الخاتمة يبحث قضاء لادانة الا اذا شهد قبل الشروع فلا بحث قضاء وكذا لو أم
 الناس هذا الحالف في صلاة الجمعة بحث قضاء ولا يبحث اصل اذا أمهم في صلاة الجنازة وسجدة

لانه الواجب عليه فيقول اصلي
 لله دعاء للميت (وان اشبهه عليه
 الميت) ذكر أم اني (يقول نويت
 اصلي مع الامام على من يصلي
 عليه) الامام وأقادي الاشياء
 بحث انه لو نوى الميت المذكور فبان
 انه اني او عكسه لم يجز وانه لا يضرب
 تعيين عدد الموقى الا اذا بان أنهم
 أكثر لعدم نية الزائد (والامام
 ينوي صلاته فقط) ولا يشترط
 لهجة الاقتداء نية (امامة
 المقتدى) بل لنيل الثواب عند
 اقتداء أحد به لا قبله كما يبحث في
 الاشياء (لو أم رجالا) فلا يبحث
 في لا يؤتم أحد ما لم ينو الامامة

قوله فلو مقتديا الخ أى لو كان
 الذي عين واخطأ في التعيين هو
 المقتدى دون الامام فحكمه
 ما ذكر فاعتراض بعض
 المحشين بأن نيته تابعة لنية امامه
 وقد عين امامه العشرة فصلاته
 غير صحيحة لعدم صحة صلاة امامه
 كما هو ظاهر ناشئ من عدم التأمل
 اه منه

الاولى والى حيث أن لا يوم فلا ذم التمس تأويل أن لا يومه ويوم غيره فتسبب قلن حث وان لم يعبأ به اد
 أى لا فإذن كان اماماً لم يثبت كونه اماماً أيضاً الا اذا تولى أن يوم الرجل دون النساء فلا يجوز بين كسافي
 التسبب وجه حثه قضاء في الصورة الاولى أن الامامة تصح بدون ثبوتها في القدماء وقد اختلفت منه الجماعة مع أن
 شرطها الجماعة لكن لما كان لا يومه اختل بدون التزامه لم يثبت ثبوت الائمة الامامة كذا نظروا في قتال
 (قوله في غير صلاة جازاة) ما فيها فلا يشترط ثبوتها بالجماعة كما في كره (قوله صحة الصلاة بالانساب) بالانساب
 صحة اقتدائها (قوله من ثبوتها ما فيها) أى وقت الشروع لبعده كسب كره في باب الامامة ويشترط
 حضورها عند الثانية في رواية وفي أخرى لا ولا يستغنى عنها في البحر (قوله لا يلزم الشك) حاصله ان لو صح
 اقتداؤها بالائمة لم يلزم عليه اقتداؤها اذا حاذت من التمس وذلك لا يجوز وانما هو ثبوتها ما فيها
 (قوله بالجماعة) أى عند وجود شرطها الثانية في باب الامامة (قوله بجازاة) فانه لا يشترط صحة
 اقتداء المرأة في ثبوتها بالجماعة لان المحاذاة فيها لا تقتضيها (قوله على الاصح) حكمها وامتناع
 عن الجهور (قوله وعليه) أى على القول بأنه لا يشترط صحة اقتدائها ثبوتها ما فيها فيصح اقتداؤها
 لكن ان لم تقدم بعد ولم تحاذأ أحد من امام أو مأمووم بنى اقتداؤها وقت صلاحها والآى وان
 تقدمت وحاذت أحد الا يفتى اقتداؤها لانه لا يتم صلاحها كفى الخلية ليس ذلك شرطاً في الجماعة والعيد فقط
 ففهم (قوله مطلقاً) أى لا يشترط المأخذ وغيره لان ما به ايجابية فصل بلانية العين وهي شرط فلا يشترط لها
 الثانية كفى الشرائط (قوله على الرابع) مقابل ما قيل ان الفرض اصله العين لا يشترط ولا يشترط
 ذلك لبعيد الامن حيث الثانية تقتل ذلك اليها (قوله لم يثبت) لان المراد بانكعب العروة لا البناء والخراب
 علامة عليها والتمام هو الجرح الذي كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام عند بناء البيت (قوله
 مفرغ على المرحوح) كذا في البحر عن الخلية وهو ظاهر لان من اشترط ثبوت الكعبة لا يجوز الصلاة
 بدونها فذا تولى غيرها لا يجوز الصلاة عنده بالاولى وقد علمت ان الكعبة اسم لعروة فذا تولى البناء
 أو الخراب أو التمام فتدوى غير الكعبة أى على القول الرابع من انه لا يشترط ثبوتها فلا يشترط ثبوتها غير
 وجود الاستقبال الذي هو الشرط لكن اعترضه الشيخ السجستاني بأنه غير مسلم في البناء من أن الأفضل أن
 لا ينوي الكعبة لاحتمال أن لا تهاذى وهذه الجهة الكعبة فلا يجوز صلاته اه فان مفهومه أنه اذا استقبل
 غير ما تولى لا يجوز صلاته لكن لا يفتى انه ليس فيه دلالة على انه اذا تولى البناء ونحوه لا يجوز صلاته بل يدل
 على أن الأفضل عدم دلالة ذكره اشارة بعبارة الخلية صحيح فافهم ثم ذكر في شرح المسألة أن ثبوت القبلة
 وان لم يشترط لكن عدم ثبوتها الاعراض عنها شرط اه وعليه فيوم مفرغ على الرابع (قوله ص) فانه تولى
 الاقتداء بالامام الموجود فلا يشترط ثبته بخلاف اسم قال في الخلية لان العروة تولى لا ما يرى اه ويقهر
 منه أن مثله ما لو اعتقد أنه زيد لانه جازم بالاقتداء بهذا الامام ففهم (قوله الا اذا عيب باسمه) أى لم ينو
 الاقتداء بالامام الموجود وانما تولى الاقتداء بزيد سواء تعلق باسمه أو لا ما في المسألة الا اذا قل اقتديت بزيد
 أو تولى الاقتداء بزيد اه فاذا ظهروا أنه عرو لا يصح الاقتداء لان العروة تولى خلية أى وهو قد تولى
 الاقتداء بغيره هذا الامام الخاضر (قوله الا اذا عوفه) امتناء من عدم الصحة التي تضمنها الاستثناء
 الاولى (قوله كالتام في الخراب) أى تولى الاقتداء بالامام التام في الخراب الذي هو زيد فذا هو
 غير مجازاً أشباه لان ال يشار بها الى الموجود في الخارج أو المذهب وعلى كل فتدوى الاقتداء بالامام الموجود
 قلعت التسمية (قوله أو اشارة) أى باسمها الموضوع ايضاً حقيقة وانما جاز لانه عزفه بالأشارة فتفت
 التسمية كفى الثانية وغيرها (قوله الا اذا اشارة) استثناء من قوله أو اشارة (قوله فلا يصح)
 او رد عليه أن في هذه الصورة اجتمعت الاشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تفت والتسمية كمالا في هذا
 الامام الذي هو زيد وفي هذا الشيخ والجواب أن انقضاء التسمية ليس مطلقاً قال في الهداية من باب الميراث الاصل
 أن المسمى اذا كان من جنس الميراث يعلق العقد بالميراث لان المسمى موجود في الميراث اذا لم يوجد
 تبعه وان كان من خلاف جنسه يعلق بالمسمى لان المسمى مثل الميراث ليس بتابع له والتسمية أبلغ
 في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات اه قال الشارحون هذا الاصل متفق

اوان أم نفسه فان اقتديت به
 المرأة (مخاطبة لرجل في غير صلاة)
 جازاة فلا بد (صحة صلاتها) من
 ثبوتها ما فيها (قوله لا يلزم التمس)
 بالجماعة لا التزام (وان لم تقدم
 صحة الخلية) فانه لا يشترط
 وقيل لا يجوز اشارة بجماعة وعيد
 على الاصح خلاصة وأشباه وعليه
 ان لم تحاذأ أحد مات بالاولى
 (قوة استقبال القبلة ليست
 بشرط مطلقاً) على الرابع في قول
 لوتولى بناء الكعبة أو التمام
 أو الخراب مسجدته يجب مفرغ
 على المرحوح (كيفية تعيين الامام
 في صحة اقتداء) فانها ليست
 بشرط فلو اشتهر ببقائه زيد افاداهو
 بكر صح الا اذا عيب باسمه فان
 غيره الا اذا عوفه يمكن كلفه في
 الخراب أو اشارة كذا الامام
 الذي هو زيد الا اذا اشارة بصفة
 شخصية كذا انساب فذا هو شيخ
 فلا يصح وبعبارة يصح لان انساب
 يدعى شيخاً عليه

٢ مطلب
 اذا اجتمعت الاشارة والتسمية
 قوله اتجى تمام عبارة الهداية
 بعد قوله والاشارة تعرف الذات
 الا ترى أن من اشترى فصاعاً على انه
 ياقوت فذا هو زجاج لا يعتقد العقد
 لاختلاف الجنس ولو اشترى على
 انه ياقوت حجر فذا هو اخضر
 يعتقد العقد لاتحاد الجنس اه
 منه

عليه في النكاح والبيع والإجارة وسائر العقود ٥١ إذا عرفت ذلك فاعلم أن زيد أو عمر اجنس واحد من حيث الذات وإن اختلفا من حيث الاوصاف والخصائص لأن المحفوظ اليه في العلم والذات ففي قوله هذا الإمام الذي هو زيد فظهر أن المشار اليه عمر ويكون قد اختلف المسمى والمشار اليه فلفت التسمية وبقيت الإشارة معتبرة لكونها من جنس واحد فصح الاقتداء وأما الشيخ والشاب فهما من الاوصاف المحفوظ فيها الصفات دون الذات ومعلوم أن صفة الشيخوخة تدل على صفة الشباب فكانا جنسين فإذا قال هذا الشاب فظهر أنه شيخ لا يصح الاقتداء لانه وصفه بصفة خاصة لا يوصف بها من بلغ سن الشيخوخة فقد خالفت الإشارة التسمية مع اختلاف الجنس فلفت الإشارة واعتبرت التسمية بالشاب فيكون قد اقتدى بغير موجود كمن اقتدى بزيد في غير غيره وأما إذا قال هذا الشيخ فظهر أنه شاب فإنه يصح لأن الشيخ صفة مشتركة في الاستقبال بين الكبير في السن والكبير في القدر كالمعالم وبالنظر الى المعنى الثاني يصح أن يسمى الشاب شيخا فقد اجتمعت الصفتان في المشار اليه لعدم تخالفهما فلم يبلغ أحدهما فصيح الاقتداء ونظيره لو قال هذه الكلبة طائقي أو هذا الحمار حر تطلق المرأة ويعتق العبد كما صرحوا به مع أن المشار اليه وهو المرأة والعبد من غير جنس المسمى وهو الكلبة والحمار لكن لما كان في مقام التسمي يطلق الكلب والحمار على الانسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم تلغ الإشارة هذا ما ظهر لفهمي القيم من فيض الفتح العليم (قوله وفي المجتبى الخ) وجهه أنه لما نوى الاقتداء بإمام مذهب فادّخله غيره فقد نوى الاقتداء بمعدوم كما قدمناه عن المنية فيما إذا نوى الاقتداء بزيد فإذا هو غيره (قوله فائدة لما كان الخ) استنبط هذه الفائدة من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري كما في أحكام الإشارة من الاشياء وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم أنه قد زيد في المسجد النبوي فقد زاد فيه عمر ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والإشارة بهذا الى المسجد المضاف المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم ولا شك أن جميع المسجد الموجود الآن يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد اتفقت الإشارة والتسمية على شيء واحد فلم تلغ التسمية فحصل المضاعفة المذكورة في الحديث فيما زيد فيه وخصه الإمام النووي بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم عملا بالإشارة وأما حديث لومئذ مسجدى هذا الى صنعاء كان مسجدى فقد اشتهر ضعف طرقه فلا يعمل به في فضائل الاعمال كما ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة وكان وجهه أنه جعل الإشارة لخصوص البعثة الموجودة يومئذ فلم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل قلت وبؤيده ما سياتي في الايمان من باب البين بالدخول عن البدائع لو قال لا ادخل هذا المسجد فزيد فيه حصة قد دخلها لم يثبت ما لم يقل مسجد بنى فلان فيثبت وكذا الدار لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة وقد يجاب بأن ما نحن فيه من قبيل الثاني وبؤيده أن في بعض طرق الحديث بدون اسم الإشارة وعلى ذكرها فهي لا تخصيص البعثة بل لدفع أن يتوهم دخول غير المسجد المدني من بقية المساجد التي نسب اليه صلى الله عليه وسلم التي ذكرها أصحاب السير والله تعالى أعلم (قوله واستقبال القبلة) أي الكعبة المشرفة وليس منها الخراب الكسر والشادرون لأن ثبوتها من ماضي وهو لا يكتفي به في القبلة احتياطا وان صح الطواف فيه مع الحرمة كما سأتى ان شاء الله تعالى في الحج (قوله كما جاز) أي كاستقبال عاجز عن المرض أو خوف عدو أو اشتباه لجهة قدرته أو تحريمه قبله حكما (قوله والشرط حصوله لا تحصيله) أشار الى أن السنين والتاء فيه ليست للطلب لأن الشرط هو المتأمله لا لطلبه الا اذا توقف حصولها عليه كما في الخلية (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصود الآن المسجود له هو الله تعالى ط أو المراد أنه قد يسقط بلا ضرورة كما في الصلاة على الدابة خارج المصرو ونظيره ما مر في تفسير الركن الزائد كالقراءة فكان المناسب للشارح أن يقول قد يسقط بلا عجز يدل قوله يسقط للعجز والافكل الشرط كذلك (قوله لا يتلوه) عليه لمخدوف أي شرطه الله تعالى لا اختيار المكلفين لأن فطره المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضى عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فأمرهم على خلاف ما تقتضيه فطرهم اختبارا لهم هل يطيعون أم لا كما في البحر ح قلت وهذا كما ابتلى الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم حيث جعله قبله لسجودهم (قوله حتى لو سجد الخ) تفريع على كون الاستقبال شرطا زائدا يعني لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة ما موراه كما تقدم كان السجود لغيره

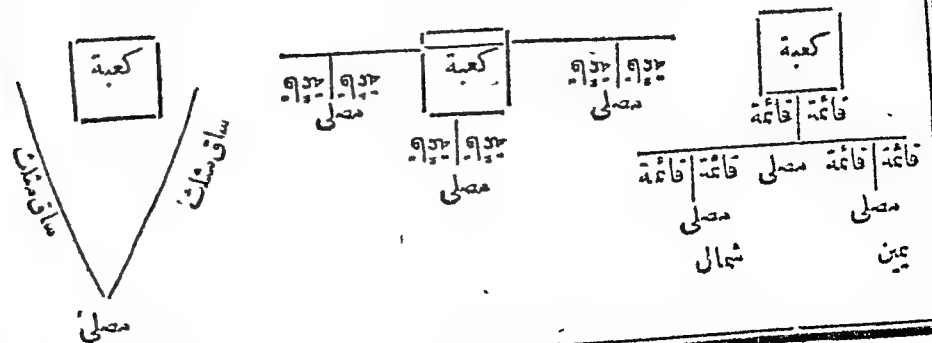
وفي المجتبى يرى أن لا يصلى الا خلف من وراء على مذهبه فإذا هو غيره لم يجز (فائدة) لما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم يخص ثواب الصلاة في مسجده عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فليحفظ (٥) السادس (استقبال القبلة) حقيقة أو حكما كعاجز والشرط حصوله لا طلبه وهو شرط زائد لا يسقط للعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر

مطلب ما زيدا في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه قوله ومعلوم الخ ليعتبرهم في ذلك تحقيقا ذا المسجد زاده عمر وبعده عثمان حينما استقر وبعده الوليد ثم المهدي ودام هكذا الى هذا العهد اد منه

مسجد في استقبال القبلة

قوله لا تخص به لعلنا نسخته والا فالذى في نسخ الشارح التي يندى لاطلبه والم واحد اد معجزة

الكعبة كذراع (قوله فلامكى) أى فالشرط له أى لصلاته وكذا قوله ولغيره أو الألام فيها بمعنى على أى
 فالراجح عليه (قوله لنبوت قبلتها) أى قبله المدينة المنورة المنهومة من قوله وكذا المبنى وأورد أنه لا يلزم
 من ثبوتها بالوحي أن تكون على عين الكعبة لا حستان كونها على الجهة (قوله بيم المعايين وغيره) أى المكى
 المشاهد لكعبة والمضى بينه وبينها حائل بحدار ونحوه فيشترط إصابة العين بحيث لا يرفع الحائل وقع استنباله
 على عين الكعبة (قوله وأقره المصنف) أى فى المنح لكن قال فى شرحه على زاد المسقى إطلاق المتن
 والشروح والتساوى يدل على أن المذهب الراجح عدم الفرق بين ما إذا كان بينهما حائل أو لا اه وفى
 الفتح وعندى فى جواز التخرى مع إمكان صعوده اشكال لأن المصير الى الدليل الطنى وترك القاطع مع إمكانه
 لا يجوز وقد قال فى الهداية والاستخبار فوق التخرى فإذا امتنع المصير الى ظنى لا مكان ظنى أقوى منه
 فكيف بترك اليقين مع الظن اه (قوله بأن يبنى الخ) فى كلامه إيجاز لا يفهم منه المراد فاعلم أولاً أن
 السطح فى اصطلاح علماء الهندسة ماله طول وعرض لا عمق والزاوية القائمة هى إحدى الزاويتين المتساويتين
 الحادتين عن جنبى خط مستقيم قام على خط مستقيم هكذا قائمة قائمة وكلتاها قائمتان ويسمى الخط
 القائم على الآخر عموداً فإن لم تتساوى أيا كانت أصغر من القائمة تسمى زاوية حادة وما كانت أكبر تسمى منفرجة
 هكذا حادة منفرجة ثم اءلم انه ذكر فى المعراج عن شيخه أن جهة الكعبة هى الجانب الذى إذا توجه
 اليه الانسان يكون مساماً للكعبة أو هو اتم تحقيقاً وتقريباً معنى التحقيق انه لو فرض خط من تلقاء وجهه
 على زاوية قائمة الى الافق يكون مارة على الكعبة أو هو اتم معنى التقريب أن يكون منحرفاً عنها وعن هوائها
 بما لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شئ من سطح الوجه مساماً لها ولو اتمها وبيانه أن المقابلة فى مسافة
 قريبة تزول باقتال قليل من العين والشمال مناسب لها وفى البعيدة لا تزول الا باقتال كثير مناسب لها
 فانه لو قابل انسان آخر فى مسافة ذراع مثلاً تزول تلك المقابلة باقتال احد هما يميناً بذراع وإذا وقعت بقدر ميل
 أو فرسخ لا تزول الا بمائة ذراع أو نحوها ولما بعدت مكة عن ديارنا بعداً مقروطاً تحقق المقابلة اليها فى مواضع
 كثيرة فى مسافة بعيدة فلو فرضنا خطاً من تلقاء وجه مستقبل الكعبة على التحقيق فى هذه البلاد ثم فرضنا
 خطاً آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب يمين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالانتقال
 الى العين والشمال على ذلك الخط بفرسخ كثيرة فلذا اوضح العلماء القبلة فى بلاد قريبة على سمت واحد اه ونقله
 فى الفتح والجرو وغيره ما وشرح المنية وغيرها وذكره ابن الهمام فى زاد الفقير وعبارة الدرر هكذا وجهتها أن
 يصل الخط الخارج من جبين المصلى الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان ونقول هو أن
 تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان فى الدماغ فيخرجان الى العينين كساقى مثلث كذا قال الخبير التتقارنى
 فى شرح الكشاف فيعلم منه انه لو انحرَف عن العين انحرافاً لا تزول منه المقابلة بالكلية جاز وبغيره ما قال
 فى الظهيرية اذا تيامن أو تيامر تجوز لأن وجه الانسان مقوس لأن عند التيامن أو التيامر يكون احد جوانبه
 الى القبلة اه كلام الدرر وقوله فى الدرر على استقامة متعلق بقوله يصل لانه لو وصل اليه معوجاً لم تحصل
 قائمتان بل تكون احداً حادة والآخرى منفرجة كما بينا ثم ان الطريقة التى فى المعراج هى الطريقة الاولى
 التى فى الدرر الا انه فى المعراج جعل الخط الثانى مارة على المصلى على ما هو المتبادر من عبارته وفى الدرر جعله
 مارة على الكعبة وتصور الكيفيات الثلاث على الترتيب هكذا



(فلامكى) وكذا المبنى الثبوت
 قبلتها بالوحي (أصابت عينها)
 بيم المعايين وغيره لكن فى البحر
 انه ضعيف والاصح أن من بينه
 وبينها حائل كالعائب وأقره
 المصنف قائلاً والمراد بقوله فلامكى
 مكى يعاين الكعبة (ولغيره) أى
 غير معاينها (أصابت وجهها) بأن
 يبقى شئ من سطح الوجه مساماً
 للكعبة أولها بأن يفرض من
 تلقاء وجه مسة قبلها حقيقة فى
 بعض البلاد خط على زاوية قائمة
 الى الافق مارة على الكعبة وخط
 آخر يقطعه على زاويتين قائمتين يمين
 ويسرة

(قوله مخ) فيه أن عبارة المخ هي حاصل ما تقدم من المعراج وليس فيها قوله ما رآه الكعبة بل هو المذكور في صورة الدرر ويمكن أن يراد أنه ما رآه عليها ما ولا يعرض فيكون هو الخط الخارج من جبين المصلي والخط الآخر الذي يقطعه هو المار عرضا على المصلي أو على الكعبة فيصدق بمأصرونه أولا وثانياً إن اقتصاره على بعض عبارة المخ أدى إلى قصر بيانه على المسألة تحقها وهي استقبال العين دون المسألة تقديرها وهي استقبال الجهة مع أن المقصود الثانية فكان عليه أن يحذف قوله من تلقاء وجهه مستقبلاً حقيقة في بعض البلاد (قوله قلت الخ) قد علمت أنه لو فرض شخص مستقبلاً من بلد لعين الكعبة حقيقة بأن يفرض الخط الخارج من جبينه واقفاً على عين الكعبة فهذا ما سميت لها تحقيقاً ولو أنه انتقل إلى جهة يمينه أو شماله بشراخ كثيرة وفرضنا خطأ ماراً على الكعبة من المشرق إلى المغرب وكان الخط الخارج من جبين المصلي يصل على استقامة إلى هذا الخط المار على الكعبة فإنه بهذا الانتقال لا تزول المقابلة بالكلية لأن وجه الإنسان مقوس فمما تأخر يميناً أو يساراً عن عين الكعبة يبقى شيء من جوانب وجهه مقابلاً ليا ولا شك أن هذا عند زيادة البعد أم عند القرب فلا يعتبر كما تزعم الشارح هذا معنى التيامن والتيسار أي أن ما ذكره من قوله بأن يبقى شيء من سطح الوجه الخ منع فرض الخط على الوجه الذي قرناه هو المار بما في الدرر عن الظهيرة من التيامن والتيسار أي ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره إذ لا شك حينئذ في خروجه عن الجهة بالكلية بل المفهوم مما قدمناه عن المعراج والدرر من التقييد بحصول زاويتين قائمتين عند انتقال المستقبل لعين الكعبة يميناً أو يساراً أنه لا يصح لو كانت أحدهما حادة والآخرى منفرجة بهذه الصورة

كعبة

والحاصل أن المار بالتيامن والتيسار الانتقال عن عين الكعبة إلى جهة العين أو اليسار مصلي لا الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يضرب في القهستانى ولا باس بالانحراف انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مساماً للكعبة اه وقال في شرح زاد الفقير وفي بعض الكتب المعتدة في استقبال القبلة إلى الجهة أقاويل كثيرة وأقرهم إلى الصواب قولان الأول أن ينظر في مغرب الصيف في طول أيامه ومغرب الشتاء في أقصر أيامه فليدع الثلثين في الجانب الأيمن والثالث في الأيسر والتبلة عند ذلك ولو لم يفعل هكذا وصلى فيما بين المغربين يجوز وإذا وقع خارجاً منها لا يجوز بالاتفاق اه خلاصاً وفي منية المصلي عن أمالي الفتاوى حد القبلة في بلادنا يعني سمرقند ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فإن صلى إلى جهة خرجت من المغربين فسدت صلاته اه وسألت في المتن في مفسدات الصلاة أنها تفسد بخويل صدره عن القبلة بغير عذر فعلم أن الانحراف اليسير لا يضرب وهو الذي يبقى معه الوجه أو شيء من جوانبه مساماً لعين الكعبة أولها وثالثها بأن يخرج الخط من الوجه أو من بعض جوانبه ويمر على الكعبة أو دوائها مستقبلاً ولا يلزم أن يكون الخط الخارج على استقامة خارجاً من جهة المصلي بل منها أو من جوانبها كما دل عليه قول الدرر من جبين المصلي فإن الجبين طرف الجهة وهما جبينان وعلى ما قرناه يحمل ما في الفتح والجرع عن الفتاوى من أن الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المغرب اه فهذا غاية ما ظهر لي في هذا المحل والله تعالى أعلم (قوله تبصر) أشار إلى دقة ملحظه الذي قرناه وإلى عدم الاستعجال بالاعتراض ومع هذا نسبوه إلى عدم الفهم فافهم (قوله محارب العناية والتابعين) فلا يجوز التحري معهما زيلعي بل علينا اتباعهم خاتمة ولا يعتمد على قول القلبي - العالم البصير الثقة - أن فيها انحرافاً خلافاً للشافعية في جميع ذلك كما بسطه في الفتاوى الخيرية قايلاً أن تنظر إلى ما يقال أن قبلة أموي دمشق وأكثر مساجدها المبنية على سمت قبلته فيها بعض انحراف وإن أصح قبلة فيها قبله جامع الحنابلة الذي في سفح الجبل إذ لا شك أن قبلة الأموي من حين فتح العناية ومن صلى منهم إليها وكذا من بعدهم أعلم وأوثق وأدري من قلبي لا ندري هل أصابهم اختلاط بل ذلك يرجح خطأه وكل خير في اتباع من سلف (قوله كالقطب) هو أقوى الأدلة وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين القرطيين والجدى إذ جعله الواقف خلف أذنه اليمنى كن مستقبلاً للقبلة أن كان بساحية الكوفة وبغداد وحمدان ويجمع له من يصبر على عاتقه الأيسر ومن بالعراق على كفه الأيمن ومن باليمن قبالة ممالى جبهة الأيسر ومن بالشام وراءه يجر قال ابن حجر وقيل ينحرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلاً اه وذكر الشراح للقبلة علامات أخر غلبها

منح قلت فهذا معنى التيامن والتيسار في عبارة الدرر تبصر وتعرف بالدليل وهو في القسري والامصار محارب العناية والتابعين وفي المناويز والبحار النجوم كالقطب

سنية على سمت بلادهم منها فافته مناه عن شرح زاد التقير والمنية فانها علامة لبقلة سمرقند وما كان على سمتها
وفي حاشية التنال قال البرجدي ولا يخفى أن القبلة تختلف باختلاف البقاع وما ذكره يصح بالنسبة الى بقعة
معينة وأمر القبلة انما يتحقق بقواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بعد مسكة عن خط الاستواء وعن طرف
المغرب ثم يمد البلد المنروض كذلك ثم يقاس تلك القواعد ليحقق سمت القبلة اه لكن قال القهستاني
ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا أن العلامة البخاري قال في الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه اه
وأقادي في النهر أن دلائل النجوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست بمعتبرة قال وعليه اطلاق عامة المتون اه
أقول لم أر في المتون ما يدل على عدم اعتبارها ولست اعلم ما نهتدي به على القبلة من النجوم وقال تعالى والنجوم
لنهدوا بها على أن محاريب الدنيا كلها انصب بالتحري حتى متى كانت في البحر ولا يخفى أن أقوى الادلة النجوم
والظاهر أن الخلاف في عدم اعتبارها انما هو عند وجود المحاريب القديمة اذ لا يجوز التحري معها كما فقه مناه
لأنه لا يزم تخطئة السلف الصالح وجهاه المسلمين بخلاف ما اذا كان في المقارنة فينبغي وجوب اعتبار النجوم
وتحوا في المقارنة لتعريض علماءنا وغيرهم بكونها علامة معتبرة فينبغي الاعتماد في اوقات الصلاة وفي القبلة
على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الاكاث كالربع والاضطرلاب فانها ان لم تعد
اليقين فبعد غلبة الظن للعالم بها وغلبة الظن كافي في ذلك ولا يراد على ذلك ما صرح به علماءنا من عدم الاعتماد
على قول أهل النجوم في دخول رمضان لان ذلك لم يثبت على أن وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لحديث
صوموا لرؤيته وتوليده الهلال ليس مبنيا على الرؤية بل على قواعد فلكية وهي وان كانت صحيحة في نفسها لكن
اذا كانت ولادته في ليلة كذا فقد يرى فيها الهلال وقد لا يرى والشارع علق الوجوب على الرؤية لا على الولادة
هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والاخى الادل) أى وان لم يكن ثمة محاريب قديمة فيسأل من يعلم بالقبلة
من تقبل شهادته من أهل ذلك المكان من يكون بحضرته بأن يكون بحيث لو صاح به سمعه أما غير العالم
بها فلا فائدة في سؤاله وأما غير مقبول الشهادة كالكاثر والفاسق والصبي فلعدم الاعتماد باخباره فيما هو من
امور الديانات ما لم يغلب على الظن صدقه كما في القهستاني ويقبل فيه اقوال الواحد العدل كما في النهاية وأما
اذا لم يكن من أهل ذلك المكان فلا نه يجزى عن اجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وأما اذا لم يكن بحضرته من
أهل المسجد أحد فانه يجزى ولا يجب عليه قرع الابواب كما سيأتى وظاهر التقييد بالاهل أن وجوب السؤال
خاص بالخصر فلو في مفازة لا يجب وفي البدائع ما يخالفه حيث قال فان كان عاجزا بالاستنباد وهو أن يكون
في المقازة في ليلة مظلمة ولا علم له بالامارات الدالة على القبلة فان كان بحضرته من يسأله عنها لا يجوز له أن يجزى
بل يجب أن يسأل لما قلنا أى من أن السؤال أقوى من التحري اه وشرط في الذخيرة كون الخبر في المقازة
عالمًا حيث نقل عن الفقيه أبي بكر أنه سئل عن في المقازة فأخبره رجلان أن القبلة في جانب ووقع تحريه
الى جانب آخر فقال ان كان في رأيه أنهم ما يعلمان ذلك يأخذ بقوله ما لا صحالة والا فلا اه وشرط في الخاتمة
والتجنيس كونهم من أهل ذلك الموضع حيث قال فان لم يكونا من أهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت
الى قولهما لانهم ما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره اه والظاهر أن المراد من اشتراط
كونهم من أهل ذلك الموضع كونهم معا لئلا بالقبلة لان الكلام في المقازة ولا أهل لها الا أن يراد كونهم من أهل
الاخية فهما من أهل والاهل له علم أكثر من غيره فلا ينافى ما مر عن الذخيرة حتى لو كانا من أهل ولا علم لهما
لا يلتفت الى قولهما فالمناسط انما هو العلم فتدريكونا مسافرين مثله ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان
بكثر التكرار وبطريق آخر من طرق العلم بما يفوق على تحري المتحري ثم اعلم أن ما نقلناه آنفا عن البدائع
من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضى أن الاستدلال بالنجوم في المقازة مقدم على السؤال المتقدم على التحري
فصار الحاصل أن الاستدلال على القبلة في الحضر انما يكون بالمحاريب القديمة فان لم توجد فالسؤال
من أهل ذلك المكان وفي المقازة بالنجوم فان لم يمكن لوجود غيم او لعدم معرفته بها فالسؤال من العالم
بها فان لم يكن فيتحري وكذا يجزى لوسائله عنها فلم يجزى حتى لو أخبره بعد ما صلى لا يعيد كما في المنية وفيها
لو لم يسأله وتحري ان أصاب جازوا والا وكذا الاعي اه ومسائل التحري ستأتى ورجح في البحر ما في الظهيرة
من أنه لو صلى في المقازة بالتحري والسماء صحيحة لكانه لا يعرف النجوم قمين انه اخطأ لا يجوز لانه لا عذر

والاخي الاهل العالم بها من لو
صاح به سمعه

لاحذف الجبل بالادلة الطاهرة كالشمس والقمر وغيرهما أماد فائق علم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها اه (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أي أن الذي يجب استقباله أو استقبال جهته هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور واسعة لا يناء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك البقعة الترسية (قوله لا البناء) أي ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي البناء المرتفع على الارض ولذا الوصل البناء الى موضع آخر وصلى اليه لم يحز بل يجب الصلاة الى ارضها كما في الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البحر عن عدة الفتاوى الكعبة اذا رفعت عن مكانها لزيارة اصحاب الكرام في تلك الحالة جازت الصلاة الى ارضها اه وفي المجتبى وقد رفع البناء في عهد ابن الزبير على قواعد الخليل وفي عهد الحجاج ليعبد على الحالة الاولى والناس يصلون اه قتال وما ذكره في البحر نقله في التارخانية عن الفتاوى العتبية قال الخبير الرملي وهذا صريح في كرامات الاولياء فيرد به على من نسب امامنا الى القول بعدمها وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب ثبوت النسب (قوله فهو من الارض السابعة الى العرش) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية معز بالبحر ثم قال فلو صلى في الجبال العالية والابار العميقة السافلة جاز كما جاز على سطحها وفي جوفها قتال فلو كان المعتبر البناء لا العرصة لم يحز ذلك فالتفريع صحيح فافهم (قوله عند الامام) لان القادر بقدره الغير عاجز عنده لان العبد بكف بقدرته نفسه لا بقدره غيره خلافا لما فيلزمه عندهما التوجه ان وجد موجهها وبقوله ما جزم في المنية والمنع والدور والفتح بلا حكاية خلاف وهذا بخلاف ما لو عجز عن الوضوء ووجد من يوضئه حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم انشاقا في ظاهر المذهب وقيل على اختلاف ايضا وقد مناه الفرق في باب التيمم فراجعوا واذا كان له مال ووجد أجيرا باجرة مثله هل يلزمه أن يستأجره عندهما كما قالوه في التيمم ام لا لم أر من ذكره وينبغي الزوم ثم رأيته في شرح الشيخ اسماعيل عن الروضة لكن بتقييد كون الاجرة دون نصف درهم فلو طلب نصف درهم او أكثر لا يلزمه والظاهر أن المراد به اجر المثل كما فسروه بذلك في التيمم كما قد مناه هناك (قوله او خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقه او غيرهما ان استقبال وسواء كان المال ملكا له أو أمانة قليلا او كثيرا ط ولم يعزه الى احد فلراجع نعم سيأتي في مفسدات الصلاة انه يجوز قطع الصلاة لضاع ماقبته درهمه او لغيره (قوله وكذا كل من سقط عنه الاركان) أي تكون قبلته جهة قدرته ايضا قال في البحر ويشمل أي العذر ما اذا كان على لوح في السفينة يخاف الغرق اذا انحرف اليها وما اذا كان في طين ووردغة لا يجد على الارض مكانا يابا او كانت الدابة جوحا لو نزل لا يمكنه الركوب الاعمين او كان شيخا كبيرا لا يمكنه أن يركب الاعمين ولا يجده فكما تجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرسا وتسقط عنه الاركان كذلك يسقط عنه التوجه الى القبلة اذا لم يمكنه ولا اعاده عليه اذا قدر اه فيشترط في جميع ذلك عدم امكان الاستقبال ويشترط في الصلاة على الدابة ايضا انها ان قدر والابان خاف الضرر كأن تذهب القافلة وينقطع فلا يلزمه ايضا انها ولا استقبال القبلة كما في الخلاصة وأوضحه في شرح المنية الكبير والحلية وقيد في الحلية مسألة الصلاة على الدابة للطين بما اذا هجز عن النزول فان قدر نزل وصلى واقفا بالاياء زاد الزيلعي وان قدر على القعود دون السجود أو ما قاعدا وأنه لو كانت الارض ندية مبتلة بحيث لا يغيب وجهه في الطين صلى على الارض وسجد وسياق تمام الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا الخ) نعميم للقدرة أي توجه العاجز الى أي جهة قدر ولو كان مضطجعا قال الزيلعي ويستوى فيه أي في العجز الخوف من عدو أو سبع او لص حتى اذا خاف أن يراه ان توجه الى القبلة جاز له أن يتوجه الى أي جهة قدر ولو خاف أن يراه العدو ان قعد صلى مضطجعا بالاياء وكذا الهارب من العدو كما يصلي على دابته اه (قوله ولم بعد) لان هذه الاعذار مما يوجب الخوف من عدو لان الخوف لم يحصل مباشرة اجد بخلاف المقيد اذا صلى قاعدا فانه يعبد عندهما لا عند أي يوسف كما في شرح المنية ومتر تحقيق ذلك في التيمم فينبغي أن يعبد هنا ايضا لان فرق بين صلاته قاعدا أو الى غير القبلة لان القيد عذر من جهة العبد لانه مباشرة المخلوق تأمل (قوله هو) أي التحزى المفهوم من فعله (قوله بما مر) متعلق بمعرفة والذي مر هو الاستدلال بالحارِب والنجوم والسؤال من العالم بها فاذا أنه لا يتحزى مع القدرة على احده هذه حتى لو كان يحضرته من يسأله فتحزى ولم يسأله أن أصاب القبلة جاز لحصول المقصود والافلاان قبله التحزى مبنية على حيز دشادة القلب

مطلب
كرامات الاولياء ثابتة
(والمعتبر في القبلة العرصة لا البناء) فهي من الارض السابعة الى العرش (وقوله العاجز عنها) لمرض وان وجد موجهها عند الامام أو خوف مال وكذا كل من سقط عنه الاركان (جهة قدرته) ولو مضطجعا بالاياء منظوف رؤية عدو ولم يعد لان الطاعة بحسب الطاقة (ويتحزى) هو بذل المجهود لنيل المقصود (عاجز عن معرفة القبلة) بما مر

مطلب
مسائل التحزى في القبلة

من غير اماره واهل البلد لهم علم بجهة القبلة المبنية على الامارات الدالة عليها من التجوم وغيرها فكان فوق
الناظر بالتحري وكذا اذا وجد المحارب المنصوبة في البلدة او كان في المغارة والسماء معصية وله علم بالاستدلال
بالتجوم لا يجوز له التحري لان ذلك فوقه وتعامه في الحلية وغيرها واستفيد مما ذكر أنه بعد التجز عن الادلة
المارة عليه أن يتحرى ولا يقلد مثله لان المجتهد لا يقلد مجتهدا واذا لم يقع تحريه على شيء فهل له أن يقلد لم أراه
(قوله فان ظهر خطاه) أي بعد ماصلي (قوله لما ترمي) وهو كون الطاعة بحسب الطاقة (قوله وان علم
به) أي يحيط به فافهم (قوله او يتحول رأيه) أي بأن غلب على ظنه أن الصواب في جهة اخرى فلا بد
أن يكون اجتهاده الثاني أربح اذا لضعف كالعدم وكذا المساوي فيما يظهر ترجيح الاول بالعمل عليه
تأمل (قوله استدروني) أي على ما بين من صلته لما روي أن اهل قبلاء كانوا متوجهين الى بيت
المقدس في صلاة الفجر فأخبروا بتحويل القبلة فاستدروا الى القبلة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
وأما اذا تحول رأيه فلان الاجتهاد المتجدد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ماضى شرح المنية وينبغي لزوم الاستدارة
على الفور حتى لو مكث قدر ركن فسدت (قوله ولو بركة) بأن كان محبوسا ولم يكن بحضوره من يسأله ففصل
بالتحري ثم تبين أنه اخطأ بجر وهذا هو الوجه وعليه اقتصر في الخاتمة حلية (قوله ولا يلزمه قرع ابواب)
في الخلاصة اذا لم يكن في المسجد قوم والمسجد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام النسفي في فتاواه جاز اه
وفي البكايا ولا يستخرجهم من منازلهم قال ابن الهمام والوجه أنه اذا علم أن المسجد قوم من أهله مقيمين
غير أنهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري لان التحري
معلق بالتجز عن تعزف القبلة بغيره اه ولا منافاة بين هذا وبين ما ترمي من الخلاصة والكافي لان المراد اذا لم
يكونوا داخل المنازل ولم يلزم المخرج من طلبهم تعسف الظلمة والمطر ونحوه شرح المنية (قوله ومس جدران)
لان الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره وعسى أن يكون ثم هامة مؤذبة فجازله التحري بجر
عن الخاتمة وهذا انما يصح في بعض المساجد فأما في الاكثر فيمكن تمييز المحراب من غيره في الظلمة بلا اذى فلا
يجوز التحري اسماعيل عن المفتاح (قوله ولو اعمى الخ) قال في شرح المنية ولو صلى الاعى ركعة الى غير
القبلة بغير رجل فسواء الى القبلة واقضى به ان وجد الاعى وقت الشروع من يسأله فلم يسأله لم تجز صلاتهما
والاجازت صلاة الاعى دون المتقدم لان عنده أن امامه بان صلته على الفاسد وهو الركعة الاولى اه
ومثله في الفيض والسراج ومفاده أن الاعى لا يلزمه اساس المحراب اذا لم يجد من يسأله وأنه لو ترك السؤال
مع امكانه وأصاب القبلة جازت صلاته والافلا كما قد مناه عن المنية (قوله ولا يتحرى تحول) أي الى القبلة
مع علم المتقدم بجهته الاولى وعبارته في الخوازن كن تحري فأخطأ ثم علم فتحول لم يقتضه من علم بجهته اه
أي لعلمه بأن الامام كان على الخطا في اول الصلاة بجر ومفاده أنه لو تحول بالتحري أيضا الى جهة ظنها
القبلة جاز للآخر الاقتداء به ان تحري مثله والافهى المسألة الاتية تأمل (قوله بتحري) متعلق بآثم وقوله
بالتحري متعلق بمعدوف حال من فاعل آثم (قوله لم يجز) أي اقتداءه ان ظهر أن الامام مخطئ لان الصلاة عند
الاشتباه من غير تحري انما تجوز عند ظهور الاصابة كما تروى بأن وأما صلاة الامام فهي صحيحة لتحريه وان أصاب
الامام جازت صلاتهما كما في شرح المنية (قوله استدروني المسبوق الخ) لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف
اللاحق لانه مقتد فيما يقضيه والمتقدم اذا ظهر له وهو وراء الامام أن القبلة غير الجهة التي يصلي اليها الامام
لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدراخا في امامه في الجهة قصد او هو مفسد والا كان مقتصدا الى ما هو غير
القبلة عنده وهو مفسد أيضا فكذلك اللاحق شرح المنية بقي ما اذا كان لاحقا ومسبوقا وحكمه أنه ان
قضى ما لحق به أولا ثم ما سبق به فان تحول رأيه في قضاء ما لحق به استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدار
وأما ان قضى ما سبق به أولا ثم ما لحق به فان تحول رأيه فيما لحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استمر
على رأيه الى شروعه فيما لحق به استأنف وهذا كله ظاهر وأما ان لم يستمر الى شروعه فيما لحق به بأن تحول رأيه
قبل قضاء ما لحق به الى جهة امامه ففيه تردد والظاهر أنه يستدير تأمل ح وأقره ط والرحي (قوله
ومن لم يقع تحريه الخ) في البحر والحلية وغيرهما عن فتاوى العنابي تحري فلم يقع تحريه على شيء قيل يؤخر
وقيل يصلي الى أربع جهات وقيل يخير اه ورجح في زاد الفقير الاول حيث جزم به وعبر عن الآخرين بقيل

قوله اي على ما بين هكذا بخطه
ولعل صوابه اي على ما مضى تأمل
اه معصية

(فان ظهر خطاه لم يعد) لما ترمي

(وان علم به في صلته أو تحول

رأيه) ولو في سجود سهو (استدار

وبني) حتى لو صلى كل ركعة لجهة

جاز ولو بركة أو مسجد مظلم ولا يلزمه

قرع ابواب ومس جدران ولو اعمى

فسواء من رجل بني ولم يقتد الرجل به

ولا يتحرى تحول ولو آثم بتحري التحري

لم يجز ان اخطأ الامام ولو سلم

فتحول رأى مسبوق ولاحق

استدار المسبوق واستأنف

اللاحق ومن لم يقع تحريه على

شيء صلى لكل جهة مرة احتياطاً

ومن تحول رأيه لجهته الاولى

واختار في شرح المنية الوسط وقال انه الاحوط ونقل ح عن الهندية عن الغميرات أنه الاصول فلهذا
 اختاره الشارح وظاهر كلام القهستاني ترجيح الاخير وهو الذي يظهر لي فانه قال لو تحترى ولم يتيقن بشئ
 فصل الى أي جهة شاء كانت جائزة ولم أخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحريمه على شئ اخر الصلاة وقيل يصلى
 الى الجهات الاربع كفي الظهيرية اد ومقاده أن معنى التخيير أنه يصلى مرة واحدة الى أي جهة أراد
 من الجهات الاربع وبه صرح الشافعية والحنابلة رأما في شرح المنية الكبير من تفسيره بقوله وقيل
 يحبر ان شاء اخر وار شاء صلى الصلاة اربع مرات الى اربع جهات فالظاهر أنه من عنده لأن عبارة فتاوى
 العتاني السابقة ليس فيها هذه الزيادة ويرد عليه أنه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث
 مرات الى غير القبلة يقينا ودون منى عنه وترك المهي مقدم على فعل المأمور ولذا يصلى بالتجاسة اذا لزم
 من غسلها ككشف العورة عند الجانب على أن المأمور به هنا ساقط لأن التوجه الى القبلة انما يؤمر به
 عند القدرة عليه وقبله التحترى حتى جهة تحريمه ولما لم يقع تحريمه على شئ استوت في حقه الجهات الاربع فيختار
 واحدة منها ويصلى اليها وتصح صلاته وان ظهر خطأ فيها لانه انى بما في وسعه وهذا الوجه يقتوى القول
 الاخير وهو التخيير على المعنى الذى ذكرناه عن القهستاني ويضعف ما اختاره الشارح وادعى أنه الاحياط
 قد برز ذلك بانصاف وللقول الاول الذى اختاره الكمال في زاد الفقير وجه ظاهر أيضا وهو أنه لما كانت القبلة
 عند عدم الدليل على ما هي جهة التحترى ولم يقع تحريمه على شئ صار فاقدا للشرط صحة الصلاة في غيرها كذا قد
 الطهورين لكن القول الاخير وهو وجوب الصلاة في الرقت مع التخيير الى أي جهة شاء احوط كالأول وجد ثوبا
 اقل من ربعة طاهر ولم يعموم قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله فانه قيل نزل في مسألة اشبه ما القبلة وظاهر
 ما قد مناه عن القهستاني اختباره وبه يشعر كلام الجرد وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما مر وقد منا اول
 الكتاب عن المستصفي أنه اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالارجح الاول والثالث لا الوسط والله اعلم (قوله
 استدار) قال في شرح المنية واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة أو الرابعة الى الجهة الاولى
 قيل بتم الصلاة وقيل يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه اد ولذا قدمته في الخاتمة لانه يقدم الأشهر
 وجزم به التهستاني ونسبه الشارح (قوله استأنف) لانه ان سجد بها الى الجهة الثانية فقد سجد بها
 الى غير قبلة لانها جزء من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبلة للركعة الاولى بجميع أجزائها وان سجد بها
 الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبله الآن اه ح (قوله وان شرع) التخيير يرجع الى العاقرأى
 اذا اشتمت عليه القبلة وعجز عن معرفتها بالادلة المارة فقبلته جهة تحريمه فلو شرع بالتحترى تجز صلاته ما لم
 يتيقن بعد فراغه أنه أصاب القبلة لان الاصل عدم الاستقبال استحبابا بالاحمال فاذا تبين يقينا أنه أصاب
 ثبت الحوازم من الابتداء وبطل الاستحباب حتى لو كان اكبر رأيه أنه أصاب فالصحيح أنه لا يجوز كافي الحلية
 عن الخاتمة ولست يقن في أثناء صلاته لا يجوز خلافا لابي يوسف لان حاله بعد العلم أقوى وبناء القوى على
 الضعيف لا يجوز (قوله بخلاف الخ) أى لو وقع تحريمه على جهة وصلى الى غيرها فانه يستأنف مطلقا أى
 سواء علم أنه أصاب أو أخطأ في الصلاة أربعها أو لم يظهر شئ وعن أبي حنيفة أنه يحسب عليه الكفوع عن
 الثاني يجوز به أن أصاب وبالأثر يفتى فيض والفرق لهما أن ما فرض لغيره بشرط حصوله لا تحصيله لكن مع عدم
 اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه ومختلفة جهة تحريمه اقتضت اعتقاد فساد صلاته فصار كالو صلى وعنده أنه
 محدث أو أن ثوبه نجس أو أن الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يجوز به في ذلك كله لان عنده أن ما فعله غير جائز
 بخلاف صورة عدم التحترى فانه لم يعتقد الفساد بل هو سالفه وفي عدمه فاذا ظهرت اصابتة بعد القيام زال
 احد الاحتمالين وتقرر الأسخ بل لا لزوم بناء القوى على الضعيف بخلاف ما اذا علم الاصابة قبل القيام كافي
 شرح المنية (قوله أو ثوبه) بالنصب عطفا على اسم أن وشبه الوقت ح (قوله فلو لم تشبه الخ) ذكره
 هنا استطرادا وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع بالتحترى لانه مفروض فيما اذا اشتمت عليه القبلة
 كما قدمناه فيكون قوله فلو لم تشبهه يائنا فهو منه ثم ان مسائل التحترى تنقسم باعتبار القيمة العقلية الى
 عشرين قسما لانه اما أن لا يشك ولا يتحترى أو شك ويتحترى أو لم يتحترى أو يشك ولا يشك وكل وجه على خمسة
 لانه اما أن يظهر صوابه أو خطأ في الصلاة او خارجها او لا يظهر أما الاول فان ظهر خطأ ففسدت مطلقا

مطال

اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال
 فالارجح الاول والثالث لا الوسط

استدار ومن ترك تركا من
 الاولى استأنف (وان شرع بلا
 تحترى لم يجوز ان أصاب) لتركه فرض
 التحترى الا اذا علم اصابتة بعد
 فراغه فلا يعيد انصافا بخلاف
 مخالف جهة تحريمه فانه يستأنف
 مطلنا كصل على انه محدث أو ثوبه
 نجس أو الوقت لم يدخل فبان
 بخلافه لم يجوز (صلى جماعة عند
 اشتباه القبلة) فلو لم تشبهه

أوصوابه قبل الفراغ قيل هو كذلك لانه قوى حاله والاصح لا ولو بعده اذ لم يظهر أو كان اكبر رأيه الاصابة
فكذلك لا تنفذ وحكم الثاني الصحة في الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد في الوجوه كلها أو ولو اكبر رأيه أنه
أصاب على الاصح الا اذا علم يقيناً بالاصابة بعد الفراغ والارابع لا وجود له خارجاً كذا في المنه وقد ذكر المصنف
الثاني بقوله ويحترى عاجز والثالث بقوله وان شرع بلا تحترى وذكر الشارح الاول بقوله فلم تشبه الخ لكن
كان عليه أن يقول ان ظهر خطأ فسدت والا فلا وقد حذف الرابع لعدم وجوده هذا هو الصواب في تقرير
هذا المثل فانهم (قوله مع امام) أما لو صلاوا منفردين صحت صلاة الكل ولا يتأتى فيه التفصيل (قوله في
تعيين منهم) الذين غير قيد بل غلبة الظن كافية يدل عليه ما في الفيض حيث قال وان صلاوا جماعة بميزيم
الامامة من تقدم على امامه أو علم بمخالفة امامه في صلاته وكذلك لو كان عنده أنه تقدم على الامام ووصل الى
مجاوب آخر غير ما صلي اليه امامه اه (قوله حالة الاداء) نظرف لقوله يتعين مخالفة امامه في الجهة سمع قطع
النظر عن قوله أو تقدم عليه لانه اذا تقدم على امامه لم يجوز سواء علم بذلك حالة الاداء أو بعده بخلاف مخالفة
لامامه في الجهة فانه لا يستر الا اذا علم بها حالة الاداء كما دلت عليه عبارة الفيض التي ذكرناها آنفاً ومثلها
قوله في الملتقى جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه اه وفي من الغرر ان لم يعلم
مخالفة امامه ولم يتقدمه بميز والافلا (قوله لا اعتقاده الخ) نذر مرتب ح (قوله كما لو لم يتعين الامام
الخ) سمع في ذلك المنه عن المعراج ونص عبارة المعراج وقال بعض اصحابه أي الشافعي عليهم الاعادة لان
فعل الامام في اعتقادهم متردد بين الخطا والصواب ولو لم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصليان فنوى الاقتداء
بواحد لا بعينه لا يجوز فكذا اذا لم يتعين فعل الامام اه وبه ظهران المناسبت حذف هذه المسألة بالكلية
اذ لا مدخل لها هنا الاعلى قول بعض الشافعية القائلين بأنه لا تصح صلاة من جهل حال امامه قياساً على
ما لو جهل عينه فانهم (قوله فروع) كان المناسبت ذكر هذه الفروع عند الكلام على النية قيل
استقبال القبلة كما فصل في الخواص (قوله النية عندنا شرط مطلقاً) أي في كل العبادات بما عفاق
الاصحاب لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمعمد أنهم اشترط كالنية وقيل بركنيتها
أشبهه وانما حال مطلقاً ليشمل صلاة الجنائز بخلاف تكبيرة الاحرام فانها ركن فيها اتفاقاً كما سيأتي في
بابه ح واستثنى في الاشياء من العبادات الايمان والتلاوة والاذكار والاذان فانها لا يحتاج الى نية
كما في شرح البخاري للعبتي وكل ما لا يكون الاعادة لا يحتاج الى نية كما في شرح ابن وهبان قال وكذا النية
لا يحتاج الى نية اه ويستثنى ايضاً ما كان شرطاً للعبادة الا التيمم والاستقبال القبلة على قول الكرخي
المشترط بنية والمعمد خلافه وكذا ما كان جزءاً لعبادة كسج الخف والارأس وغير ذلك (قوله فلو مما يتعلق) أي
فلو كان هو أي المنوى المدلول عليه بالنية مما يتعلق بالاقتوال كقوله انت طالق وانت حزان شاء الله بطل لان
الطلاق والعلق لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها او عتقه لا يصح بدون اللفظ قال ح فان قلت
وقوع الطلاق متعلق بلفظ انت طالق ولا عبرة بالنية لانه محرم في حذام سلم في القضاء وأما في الديانة فبني
معتبرة حتى اذا نوى به الطلاق من زمان لا يقع ديانته اه أقول وكذا صرح بذلك في البحر والاشياء عليه
قال الفرق بين الصريح والكناية أن الاول لا يحتاج الى النية في القضاء فقط ويحتاج الى ديانته والثاني يحتاج
اليها فبما لکن احتياج الاول الى النية ديانة معناه أن لا ينوي به غير معناه العرفي فلو نوى الطلاق من الوثاق
دأى القيد لا يقع لصرفه اللفظ عن معناه أما اذا قصد التلفظ بأن طالق مخاطباً به زوجته ولم يقصد به الطلاق
ولا غيره فالظاهر وقوع قضاء وديانته لان اللفظ حقيقة فيه وبديل أنه لو صرح بالعدد لا يدين كما لو نوى الطلاق
عن العمل فيقع قضاء وديانته (قوله والا لا) أي والا يكن المنوى مما يتعلق بالاقتوال ككالك الصوم لا يطل
بالمشيشة لانه يتعلق بمجرد النية القلبية بدون قول فلو نوى الصوم وقال ان شاء الله لا يطل قال في الاشياء ولو
علقها أي نية الصوم بالمشيشة صحت لانها لا تطل الاقوال والنية ليست منها اه (قوله الاعلى قول محمد
في الجمعة) فعنده لا يدرى الجمعة الا بادر الركعة مع الامام فلو اقتدى بعد ما رفع الانعام رأسه من ركوع الثانية
شوى جمعة ويتها ظهر راعنده فقد نوى الجمعة ولم يؤذخار أدى الظاهر ولم يؤذخار هو مذهب الشافعي وعندهما
يتها الجمعة متى صبح اقتداؤه بالامام ولو في سجود السهو على القول بغيره فبما انقض النوى الحصر بمثل شوى

تقريع في النية

ان أصاب جاز (بالتحري) مع امام
(وتبين أنهم صلاوا الى جهات
مخالفة من يتعين منهم) مخالفة
امامه في الجهة) أو تقدم عليه
(حالة الاداء) أم بعده فلا يضر
(لم تجز صلاته) لا اعتقاده خطأ
امامه وتركه فرض المقام (ومن
لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة) كما لو لم
يتعين الامام بأن رأى رجلين
يصليان فانهم بواحد لا بعينه
(فروع) النية عندنا شرط مطلقاً
ولو عتقها بمشيشة فلو مما يتعلق
باقوال كطلاق وعتاق بطل والا لا
ليس لسا من نوى خلاف ما
يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة
وهو ضعيف

في خلاف ما يؤدى منها ما لم يحالفه التلوع في أيام الضرر وما لم يصام يوم السبت تلويع فظهر
أنه من رمضان كان منه وما لم يبد بركعتين فظهر أن التلوع طالع بنوبان عن سنة التلوع وما لم يصام عن كثرة
طهاراً وانشار فتدبر على العتق بمعنى في صوم التلوع وما لم يدر صوم يوم بعينه فصامه بنية التلوع يتبع عن التلوع
كما في جامع الترمذي اه أقول قد يجاب بأن المراد النية التي هي شرط الصحة فالمعنى ليس للامتنان بل لزمه أن
يتوى خلاف ما يؤدى الا في مسألة على أن أكثر هذه المسائل ليس فيها مخالفة بين المنوى والمؤدى الا من حيث
الصحة بخلاف الجمعة فانها مخالفة للظاهر ذاتا ووصفة فتدبر (قوله المعتقد أن العبادة الخ) مقابله ما في الاشياء
عن المجتبي من أنه لا بد من نية العبادة في كل ركن فانهم راحتر بذات الافعال عما هي فعل واحد كالصوم فانه
لا خلاف في الاكتفاء بالنية في اوله ويرد عليه الحج فانه ذو أفعال منها طواف الافاضة لا بد فيه من اصل نية
الطواف وان لم بعينه عن القرض حتى لو طاف نفلا في أيامه وقع عنه والجواب ان الطواف عبادة مستقلة
في ذاته كما هو ركن للحج فاعتبار ركنيته يسدح في نية الحج فلا يشترط تعيينه وباعتبار استقلاله اشترط فيه
أصل نية الطواف حتى لو طاف طاربا أو مالب الغريم لا يصح بخلاف الرقوف بعرفة فانه ليس بعبادة الا في ضمن
الحج فيدخل في نية وعلى هذا الرمي والخلق والسعي وأيضا فان طواف الافاضة يتبع بعد التحلل بالخلق حتى انه
يحل له سوى النساء وبذلك يخرج من الحج من وجهه دون وجه فاعتبر فيه الشبهان (قوله اعتبر السابق) لعل
وجهه أن الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة فالتنظر فيها الى ابتدائها فاذا شرع فيها اخلصا ثم عرض عليه الرياء
فبقي باقية لله تعالى على الخلوص والالزام أن يكون بعضها له وبعضها للغيره مع أنها واحدة نعم لو حسن بعضها رياء
فالتحسين وصف زائد لا يثاب به ويؤخذ عما ذكرنا أنه لو افتتحها من اتيانها اخلص اعتبر السابق وهذا بخلاف
ما لو كانت عبادة متصلة كمن تجزئتها كقراءة واعتكاف فان الجزء الذي دخله الرياء له حكمه والخالص له حكمه
(قوله والرياء أنه الخ) اى الرياء الكامل المحبط للثواب عن اصل العبادة او لتضعيفه والافتقار لاجل
الناس رياء ايضا بل أنه لا يثاب عليه وانما يثاب على أصل العبادة وسيأتي في فصل اذا أراد الشرع في الصلاة
أنه لو أطال الركوع لادراك الجاءى قال ابو حنيفة اخاف عليه امر اعظميا بمعنى الشرك الخفي وهو الرياء
كاسيأتى تحقيقه (قوله ولا يترك الخ) اى لو أراد أن يصلى او قرأ تخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن
يتركه لانه امر موهوم اشبهه عن الولاية الجية وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين بن السهروردى عما نصه
ياسيدي ان ترك العمل اخلدت الى البطالة وان عملت داخلني العجب فأبهمه اولى فكذب جوابه اعمل
واستغفر الله من العجب اه قال (قوله لارياء في الفرائض في حق سقوط الواجب) أى ان الرياء
لا يطل القرض وان كان الاخلاص من جهة الفرائض قال في مختارات النوازل واذا صلى رياء وسمعة تجوز
صلاته في الحكم لوجود شرائطه وأركانه ولكن لا يستحق الثواب والمذى في الذخيرة خلافة قال النقيب
ابو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن
الرياء لا يفوت أصل الثواب وانما يفوت تضاعف الثواب اه يرى على الاشياء وسيأتي تمام الكلام على
هذه المسألة في كتاب الحظر والاباحة (قوله قيل لشخص الخ) قال في الاشياء وهذه المسألة ليست
منصوصة في مذهبنا وصرح بها النووي وقواعدنا لا تأبأها ما الاجزاء فلانه لارياء في الفرائض في حق سقوط
الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلانه استيجار على واجب ولا يستحق به الاجرة كلاب اذا استأجر ابنه
للخدمة لا يستحق عليه الاجرة لان خدمته واجبة عليه اه ح (قوله الصلاة لارضاء الخصوم لا تنفي الخ)
لم يتعرض ليكون ذلك جائزا وظاهر مختارات النوازل أن ذلك لا يجوز حيث قال ينبغي أن لا يفعل ذلك ولعل
ذلك من التمام المبطلين اه وفي الولاية الجية اذا صلى لوجه الله تعالى فان كان له خصم لم يجز بينه وبينه عنفاً أخذ
من حسنة ودفع اليه في الآخرة قوى اولم ينو ان لم يكن له خصم او كان وجرى بينهما عنو لم يدفع اليه من
حسناته شيء قوى اولم ينو اه يرى وعلى هذا فالمراد بالصلاة المذكورة أن ينوى الصلاة لله تعالى لاجل أن
يرضى عنه أخصامه وعدم جواز أن يكونه بدعة بخلاف الصلاة لتهيئة المسجد أو نحوها من المذنبات وأما ما وصلى
ورحب نوابها للخصوم فانه يصح لان العامل له أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير
ان شاء الله تعالى (قوله جاء) أى في بعض الكتب اشياء عن البرازية ولعل المراد بها الكتب السماوية

المعتقد أن عبادة ذات الافعال
تسحب نيتها على كاهها * افتتح
تأنيها خالفه الرياء اعتبر السابق
والرياء انه لو خلا عن الناس
لا يصلي فلو معهم يحسن او وحده
لا يذ ثواب أصل الصلاة ولا يترك
تخوف دخول الرياء لا أنه امر
موهوم * لارياء في الفرائض في
حق سقوط الواجب * قيل لشخص
صل الظاهر ولا دينار فلي بهذه
النية ينبغي أن تجزئه ولا يستحق
الدينار الصلاة لارضاء الخصوم
لا تنفي بل يصل لله فان لم يعف
خدمته أخذ من حسناته جاء أنه
يؤخذ له انق

أو يكون ذلك حديثاً نقله العلماء في كتبهم والدائق يفتح النون وكسر هاء سدس الدرهم وهو قيراطان والقيراط
 خمس شعيرات ويجمع على دوائق ودوائق كذا في الاختري حوى (قوله ثواب سبع مائة صلاة بالجماعة)
 أي من القرائن لأن الجماعة فيها والذي في المواهب عن القشيري سبع مائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال
 شارح المواهب ما حاصله هذا لا ينافي أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته ط ملخصاً (قوله
 والاتق نفلاً) أي غير نائب في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد
 صلاة العشاء على المعتقد ط (قوله فلا مكتوبة) أي اتقوها لفرضيتها عيناً ولا كونهما صلاة حقيقة
 والجماعة كفاية وليست بصلاة مطلقة (قوله ولو مكتوبتين) أي أحداهما ما وقية والاخرى لم يدخل وقتها
 كما لو نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في شرح المنية وشرح الاشباه للبيري ويدل عليه قوله
 الاثنى ولو فائتة ووقية الخ (قوله فلا وقية) علل له في المحيط بأن الوقية واجبة للعالم وغيرها لا اه
 وهو يفيد أنه ليس بصاحب ترتيب والا فالفائتة أولى كما لا يخفى بجر اقول هذه الافادة انما تتم لو أريد
 بالمكتوبتين ما يشمل الوقية مع الفائتة وليس كذلك بل المراد بهما الوقية مع التي لم يدخل وقتها كما علمت
 (قوله ولو فائتتين فلا أولى) وكذا لو وقيتين كالظهر والعصر في عرفة كما يحتمل البيري وقال ح لأن العصر
 وان صحت في وقت الظهر في ذلك اليوم إلا أن الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب فكما تنجزت فائتتين لم يسقط
 الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لومن أهل الترتيب الخ) تبس فيه البحر أخذاً من تعليل المحيط للسألة
 بأن الثانية لا تجوز إلا بعد قضاء الأولى قال في البحر وهو انما يتم فيما إذا كان الترتيب بينهما واجباً اه
 أقول ما ذكره في البحر مأخوذ من الحلية لكنه في الحلية قال بعده بقي ما لو لم يكن الترتيب بينهما واجباً ويمكن
 أيضاً أن يقال انما لا أولى لان تقدمها أولى اه وحزم بذلك الحلبي في شرحه الصغير حيث قال فلا أولى منهما
 لترتيبها بالسبقي وان لم يكن صاحب ترتيب اه فافهم (قوله فلا فائتة لو الوقت متسعا) وأما إذا
 خاف ذهاب وقت الحاضرة فإنه يميزه عنها حتى يكون عليه قضاء الفائتة كما في الاجناس يرى هذا وقال ح
 بعد قوله لو الوقت متسعا أي وكان بينهما ترتيب اذ لو كان متسعا ولم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به
 في البحر اه وأقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه المسألة نعم صرح به في شرح المنية بحثاً وبحث في الحلية
 بخلافه فافهم ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله فلا فائتة الخ عزاء في الفتح إلى المتقي ومثله في السراج وعزاه
 في البحر إلى المنية وذكر قبله أنه لا يصير شارعاً في واحدة منهما ثم قال وأفاد في الظهيرية أن فيها روايتين اه
 أقول وكذا ذكر أولاً في الخلاصة عن الجامع الكبير أنه لا يصير شارعاً في واحدة منهما ثم قال وفي المتقي
 يصير شارعاً في الأولى اه فتكون رواية وقال الامام الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع الكبير للعلاني
 حيث قال في شرح قوله ناوى الفرضين مع الاغ في الصلاة الحاقاً للدفع بالرفع في التنافي مستنقلاً في غيرها الخ أي
 نية الفرضين معاً ان كانت في الصلاة كانت لغوا عندهما وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر نوى ظهرها
 وعصر اعليه من يوم أو يومين عالماً بأولهما ولا فلا يصير شارعاً في واحدة منهما للتنافي بدليل أنه لو طرأ أحدهما
 على الآخر رفعه وأبطله أصلاً حتى لو شرع في الظهر نوى عصره عليه بطلت الظهر وصح شروعه في العصر
 فإذا كان لكل منهما قوة رفع الأخرى بعد شؤتهما يكون لها قوة دفعها عن المحل قبل استقرارها بالاولى لان
 الدفع أسهل من الرفع وهذا على أصل محمد وكذا على أصل أبي يوسف لأن الترجيع عندهما ما بالحاجة إلى التعيين
 وأما بالقوة وقد استويا في الأمرين ثم اطلاق الفرضين تناول ما وجب بإيجاب الله تعالى كالمكتوبة أو بإيجاب
 العبد كالمندور أداء وقضاء وما ألحق به كفاسد النفل سواء كانا من جنس واحد كالظهورين والجناتين
 والمندورتين أو من جنسین كالظهر مع العصر أو مع النذر أو مع الجنائز وقيل ان ناوى الفرضين في الصلاة مستنقل
 عندهما خلافاً للمجدون كانت نية الفرضين في غير الصلاة كالزكاة والصوم والحج والكفارة كانت معتبرة ويكون
 مستنقلاً إلا في كفارتين من جنس واحد فيكون مقتضاه اه ملخصاً وتماه فيما علقناه على البحر فعلم أن رواية
 الجامع الكبير مخالفة لرواية المتقي فلا يصير شارعاً في الصلاة أصلاً إذا جع في النية بين فرضين كل منهما قضاء
 أو أحدهما أداء والآخر قضاء أو لم يدخل وقته أو جنازة أو مندور أو غيره من الواجبات وقيل يصير مستنقلاً
 نعتراً للقوة على رواية الجامع الأفياء إذا جع بين فرضين وتطوع فإنه يكون مقتضاهما القوة وقال محمدان

ثواب سبع مائة صلاة بالجماعة
 ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدرك
 أفرض أم تراويح نوى الفرض
 فان هم فيه صح والاتفق نفلاً ولو
 نوى فرضين مكتوبة وجنازة
 فلمكتوبة ولو مكتوبتين فلا وقية
 ولو فائتتين فلا أولى لو من أهل
 الترتيب والالغا فيحفظ ولو فائتة
 ووقية فللفائتة لو الوقت متسعا

كانت في الصلاة تلو فلا يصير شارعا فيها وان كنت في صوم او زكاة او حج نذر مع فطوع يكون مستغلا بخلاف حجة الاسلام والمتوقع فانه مقتضى اتفاقا كما اوضحه النارسي في شرحه والله أعلم (قوله فافرض) اي خلافا لعمد كاعلمته ايضا (قوله ولوناقلتين) قد تطلق النافلة على ما يثمل السنة وهو المراد هنا (قوله فنعنهما) ذكره في الاشياء ثم قال ولم أر حاكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان سألته القصة انما كانت ضمن السنة لحصول المقصود اهـ أى فكذا الصوم عن اليومين وأيده العلامة البيري بأنه يجزئ الصوم في الرابعين في غيرهما اولى لما في خزنة الاكل لو قال الله على أن الصوم رجب ثم صام عن كفارة طهار شهرين متتابعين احدهما رجب اجزاء بخلاف ما لو كان احدهما رمضان ولونذر صوم جميع عمره ثم وجب صوم شهرين عن ظهرا وأوجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان جاز من غير أن يلحقه شيء اهـ لكن ليس في هذا جمع بين يتبين بل خوئية واحدة اجزأت عن صومين ولم يذكر الشارح هذه المسألة لأن كلامه في الصلاة ولا تأتي فيها ويمكن تصويره في النوى سنة العشاء والتجبد بناء على ما رجحه ابن الهمام من أن التهجيد في حق سائنة لا مستحب (قوله فنافله) لانها صلاة مطلقة وتلك دعاء (قوله ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها ط (قوله ما لم يكبر بنية مغيرة) بأن يكبر نوبا أو النقل بعد شروع الفرض وعكسه او الفائتة بعد الرقبة وعكسه او الاقداء بعد الانقراء وعكسه وأما اذا كبر بنية موافقة كأن نوى الظهور بعد ركعة الظهور من غير تلفظ بالنية فان النية الاولى لا تبطل ويبقى عليها ولو لم يبق على الثانية فعدت الصلاة ط (قوله الصوم) ونحوه الاعتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه ط والله أعلم

(باب صفة الصلاة)

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية للصلاة وهي الاجزاء العقائدية التي هي اجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود لأن ذلك هو المشروط وسيأتي أن الاولى خلافه ط (قوله هي لغة مصدر) يقال وصف الشيء وصفا وصفته ونعتة والصفة كالعلم والى السواد قاموس وفي تعريشات السيد الوصف عبارة عائد على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حر روفه ويدل على الذات بصيغة كأجر فانه يجوز حر روفه يدل على معنى مقصود وخر انخره فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة والمتكلمون فرقوا بينهم ما قالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالوصوف اهـ لكن كلام القاموس يدل على اطلاق الصفة على ما قام بالوصوف لغة ايضا فالصفة تكون مصدرا واسما والوصف مصدر فقط قال في الفتح والبحر ولا يكرر أنه قد يطلق الوصف ويراد الصفة وبهذا لا يلزم الاتحاد لغة اذ لا شك في أن الوصف مصدر اهـ وظاهره أن الوصف قد يستعمل احما بمعنى الصفة مجازا لا لغة فلا يلزم اتحادهما خلافا لما قبل انهما في اللغة بمعنى واحد (قوله وعرفا كيفية الخ) سبني على عرف المتكلمين والافتقد علمت أن الصفة تكون في اللغة مصدرا واسما وهذا تعريف لصفة اجزاء الصلاة خاصة لا المطلق الصفة قال ح فيكون على حذف مضاف تقدير صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة المفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالنشهد وبعضها السنية كالثناء وبعضها الندب كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما قدرنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لاصفة نفس الصلاة اهـ وهذا الاولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية التي هي اجزاء الهوية الخارجية من القيام الجزئي والركوع والسجود كذا في النثر قال ط ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسنن والمندوبات اهـ وفيه نظر فان الواجبات وغيرها مما يطلب من المصلي فعله اجزاء الصلاة اذ ليس المراد بالاجزاء ما يتوقف عليه مجتها ولعل وجه الاولوية أن الصفة ما قام بالوصوف والاجزاء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوهما فان ليست هي الصفة بل الموصوف وقد يجاب بأن المراد أن هذه الاجزاء هي اوصاف المصلي وتنسب الى الصلاة لكونها اجزاء الهوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه فالإضافة في صفة الصلاة يمانية أو المراد بالصفة الجزئية مجازا لقيامه بالكل ويدل عليه قوله في الكفاية والمعراج ان الاضافة فيه من اضافة الجزئية الى الكل لأن كل صفة مما يأتي جزء الصلاة الخ فهذا مؤيد لما قاله في الفتح ويدل عليه أيضا أن المراد من هذا الباب بيان هذه الاجزاء

ولو فرض ان نافلة الفرض ولو نافلتين
كسنة بغير وتحتة مسجد فنعنهما
ولو نافلة وجبنا زكاة فنافلة ولا تبطل
بنية القطع ما لم يكبر بنية مغيرة
ولو نوى في صلاته الصوم صح

(باب صفة الصلاة)

شروع في المشروط بعد بيان
الشرط هي لغة مصدر وعرفا
كيفية مستقلة على فرض وواجب
وسنة ومندوب

مطلوب
قد يطلق الترض على ما يقابل الركن
وعلى ما ليس بركن ولا شرط

(من فرائضها) التي لا تصح
بدونها (التحرية) دائماً (وهي
شرط) في غير جنازة على السادر
به يبقى فيجوز بناء النفل على
النفل وعلى الترض وان كره
لا فرض على فرض أو نفل على
الظاهر ولا اتصال بالركن روعي
لها الشرط وقدم منه الزيلعي
ثم رجع إليه

المتروكة الى فرض وواجب ومسننة لا يبان تنس الترضية والوجوب والسنية حتى صفت هذه الاجزاء
انها في كتب الأصول لا التروع تأمل (قوله من فرائضها) جمع فريضة اسم من الركن اذا دخل الماخية
والشرط الخارج عنها فصدق على التحريم والتعذر لا خيرة والمروج بسنعه على ما سبأني وكثيرا ما يفتنون
الترض على ما يقابل الركن كالتحرية والتعذر وقدما في اوائل كتاب الطهارة عن شرح المنيته أنه قد يطلق
الترض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب التيام والكوع والسجود والتعذر وأشار بن التبعيض الى أن لها
فرائض أخرى سبأني في قول الشارح روي من الفروض الخ أفاده ح (قوله التي لا تصح بدونها) صفة
كثيفة اذا نشئ من التروض ما منع الصلاة بدونه بلا عذر (قوله التحريم) المراد به ما جله ذكره الخالص
مثل الله أكبر كما سبأني مع بيان شروطها العشرين فلما والقرم جعل الشيء محرما سميت به التحريمية الاشياء
المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات والثناء فيها المبالغة فسميت في قولنا وهو الاظهر برجندی وقبل
لواحدة وقبل للثقل من الرضفة الى الاسمية (قوله قائما) هو أحد شروطها العشرين الالية وسيد كره المصنف
في الفصل الآتي (قوله وهي شرط) وانما لم يذكرها مع الشروط المارة لاتصالها بما يجزله الباب للدار أفاده في
السراج (قوله في غير جنازة) أما فيها فهي ركن اتفاقا كبقية تكبيراتها كما سبأني في باب ح (قوله على
القادر) متعلق بشرط لتفخيم معنى الترض اي وهي شرط مفترض عليه ح أما الآتي والاخرس لرافتحا
بالنية جاز لانها ما اتيا بأقصى ما في وسعهما يجر عن المحيط وسبأني تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتي
(قوله به يفتي) الفهم راجع الى الحكم عليها بالشرطية وهو مخنون النسبة اليقاعة في قوله وهي شرط
(قوله فيجوز بناء النفل على النفل) تفريع على كون التحريمية شرطاً لكن كونها شرطاً يقتضي صحة بناء اي
صلاة على تحريمية أي صلاة كما يجوز بناء أي صلاة على طهارة أي صلاة وكذا بقية الشروط لكن منعنا بناء
الترض على غيره لان التحريمية ركن بل لان المخادب في الترض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص اوصافه
وجميع أفعاله وأن يكون عبادة على حدة ولو جئ على غيره لكان مع ذلك الغير عبادة واحدة كما في بناء النفل
على النفل قال في البحر فانه يكون صلاة واحدة بدليل أن التعذر لا يفترض الا في آخرها على الصحيح وقولهم
ان كل ركعتين من النفل صلاة لا يعارضه لانه في أحكام دون أخرى اه ح (قوله وعلى الترض) لان الترض
أقوى ويستتبع النفل لضعفه ط (قوله وان كره) يعني أنه مع صحته كرهه لان فيه تأخير السلام وعدم كون
النفل تحريمية مستدأة ح وهذا في العمدة اذ لو سلمنا بعد قعدة الترض فزاد خمسة بضم سادسة بلا كراهة
(قوله على الظاهر) اي ظاهر المذهب خلافا لصدرا الاسلام حيث قال بالجواز فيها كما في البحر لكن ذكر
في النهاية بعد عزود الجواز في بناء الترض على مثله الى صدر الاسلام أن بناء الترض على النفل لم يجز فيه رواية
ثم قال ولكن يجب أن لا يجوز حتى على قول صدر الاسلام لانه يجوز بناء المثل فلا يجوز بناء الاقوى على الأدنى
ولان الشيء يستتبع مثله اردونه لا ما هو أقوى الى آخر ما طال به وتبعه في المعراج والعناية وبهذا اظهر عدم
صحة قول النهر ولا خلاف في جواز بناء النفل على النفل والترض عليه فتنبه (قوله ولا اتصال الخ) علة
مقدمة على المعلول وهو قوله روعي لها الشروط وهذا حاصل عبارة البرهان الالية وهو جواب عن سؤال متقدم
وهو أنها اذا كانت شرطا فلم روعي لها الشروط والشروط تراعى للاركن والجواب انما روعي الشروط لها
من الطهارة والاستقبال ونحوهما لا لكونها ركنا للصلاة بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة (قوله
وقدم منه الزيلعي) أي منع ما ذكر من قوله روعي لها الشروط حيث قال في الرد على الشافعي القائل بركنية
التحرية وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع فانه لو أحرم ما لا تلجأه فالقاعا عند فراغه منها او مكشوف
العورة فسترها عند فراغه من التكبير بعمل يسيرا أو شرع في التكبير قبل ظهور الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغه
منه او صرخا عن القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها جاز ولئن سلم فاعلم يشترط لما يتصل به من الاداء لانه
التحرية من الصلاة اه (قوله ثم رجع اليه) اي الى القول بمراعاة الشروط لها بقوله ولئن سلم الخ فانه وان كان
على سبيل التناول مع الخصم لكن قوله فاعلم يشترط لما يتصل به من الاداء الخ مريح في لزوم مراعاة
الشروط وقمنا لالهيا بل لاتصالها بالقيام الذي هو ركن اتفاقا ونظير ذلك قولنا لان سلم أن الحركة يجتمع مع
السكون ولئن سلم يلزم اجتماع الصدين في قولنا ولئن سلم كلام فرضي قصد به ما بعده فلم أن الزيلعي اراد به هذا

الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت التحريم لا اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وعليه فلو أحرمت الصلاة
لنجاسة فالتحريم لا يصح صلاته لا اتصال النجاسة بجزء من القيام وكذا بقية المسائل
المارة في عبارة الزيلعي ولو لم يكن مراده ذلك لم يصح تفريعه على فرض التسليم المذكور فثبت أن ما منعه
أو لا يرجع إليه ثانياً فافهم (قوله نعم) تصديق لما فعله الزيلعي من تقديم المنع على التسليم جرياً على قواعد علماء
المنظرة وقوله في التلويح الخ تأييده وقصد بذلك الرد على من قدم التسليم على المنع عكس ما فعله الزيلعي كما يعلم
من كلام البحر فراجعهم فافهم (قوله لكن نقول الخ) استدلالنا على المنع وتأيد لما رجع إليه الزيلعي بأنه
الاحتياط وقوله وعبارة البرهان الخ تقوية للاستدلال لأن قول البرهان وانما اشترط لها الخ صريح في مراعاة
الشروط لها وان لم تكن ركناً لا اتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خزانة الاسرار ظاهر كلام
الهداية والكافي وشروح الجمع وغيرهما صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التحريم لا لكونها ركناً بل
لا اتصالها بالاركان وقد منع الزيلعي الاشتراط أولاً الخ وحاصل كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت
التحريم وان لم تكن ركناً لقولهم في الجواب عن استدلال الشافعي على ركنيتها مراعاة الشروط لها ان هذه
الشروط لم تراعى لاجلها بل لما اتصل بها من القيام فان ظاهرها انها سلموا لزوم المراعاة وقتها لكن منعوا أن تكون
المراعاة لاجلها وعليه فلا يصح شروع في الصلاة ولو شرع بالتحريم حاملاً لنجاسة فألقاها قبل الفراغ منها وكذا
في بقية الفروع المارة وأقول بهذا خلاف ما دل عليه كلام الشارحين من تصريحهم بجهة شروع في هذه
الفروع حتى ان العلامة الكاكي صرح في معراج الدراية بأن ثمة الخلاف بيننا وبين الشافعي في التحريمية تطهير
في جواز بناء النقل على الفرض وتظهيراً أيضاً في اذاً كبير في يده فنجاسة فألقاها عند فراغه منها الخ الفروع المارة
وقال في آخرها لا تفد صلاته عندنا ونحوه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الامامين ومحمد وعله رواية عن
محمد فان اشهور أن القائل بركنية التحريم هو الشافعي وبعض اصحابنا وعبارة فتح القدير حكى قوله ومراعاة
الشروط الخ يتضمن منع قوله يشترط لها فيقال لا نسلم انه يشترط لها بل هو لما يتصل به من الاركان لانفسها
ولذا قلنا لو تحترم حامل نجاسة ومكشوف العورة او قبل ظهور الزوال او منخرقاً فلقاها واستبرع عمل بسير وظهور
الزوال واستقبل مع آخر جزء من التحريمية جاز وذكر في الكافي أنها عند بعض اصحابنا ركن اه وهو ظاهر
كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء أن لا تصح هذه الفروع اه كلام الفتح فانظر كيف فهم أن مراد
صاحب الهداية تسليم جهة هذه الفروع وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التحريم وأن عدم حتمها
انما هو على القول بركنيةها ونحن لا نقول به وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام الهداية والكافي وغيرهما
كما قدمناه عن الخرائن وكذا كلام البحر والنهر صريح في صحة هذه الفروع بحيث كان هذا هو المنقول فليس
لنا عنده عدول وحينئذ دعني قولهم في الجواب ان مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام أن
شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا تجب لتحريمية أصلاً وانما تجب للقيام المتصل بها أي المتصل بآخرها عند
انتهاء التلفظ بها لا للقيام المتصل بابتدائها الى انتهائها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور
كما فهمه الشارح من قول البرهان وانما اشترط لها فان قوله لها يفيد ما ذكره الشارح لكنه غير مراد بدليل
صحة الفروع المذكورة عندنا ويقال معناه أن الشروط التي يراعى المصلي وقت التحريم ليست لها بل لما اتصل
بها من الاركان وحاصله انه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة الشروط وقتها صار منشا لتوهمهم أن ذلك
للتحريمية فينبو أولاً أن ذلك للقيام المتصل بها ثم حققوا ذلك بأن ذكروا صوراً يمكن فيها عدم اقتران التحريمية
بالشروط وعبارة الهداية ومراعاة الشروط لما يتصل بها من القيام قال في الكفاية والدليل أن من وقع في البحر
ولم يصل الماء الى أعضاء وضوئه فكبر وغمس في الماء ورفع وصلى بالأيما تجوز صلاته وان كان حال التكبير غير
متوضئ اه فهذا أيضاً صريح في أن الشروط انما تجب مراعاتها مع الفراغ منها عند أول جزء من القيام
المتصل بآخر التحريمية فالشروط تراعى له في وقته لا ليهاته به له ويمكن جعل كلام الزيلعي المارة على هذا أيضاً بأن
يجعل قوله لما يتصل متعلقاً بقوله يشترط صلاته لعله لا على حتى يكون المعنى يشترط في التحريمية لاجل ما يتصل الخ
وحينئذ فتوافق كلامهم ويتضح مرادهم هذا ما ظهر في تحقيق هذا المقام والسلام (قوله ومنها القيام)
يشمل التام منه وهو الاتصاف بالاعتدال وغير التام وهو الانحناء القليل بحيث لا تنال يده ركنية

بقوله ولئن سلم نعم في التلويح تقديم
المنع على التسليم اولى لكن نقول
الاحتياط خلافه وعبارة البرهان
وانما اشترط لها ما اشترط للصلاة
لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار
اتصالها بالقيام الذي هو ركنها
(ومنها القيام) بحيث لو متديده
لا ينال ركنية

وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين أفاده ط ويكره القيام على أحد التمدنين في الصلاة بلا عذر وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع البدل أنه أقرب إلى الخشوع كذا روى عن أبي نعيم الدبوسي أنه كان يفعل كذا في الكبرى وما روى أنهم المصنفون الكعب بالكعب أريد به الجماعة أي قام كل واحد بجانب الآخر كذا في فتاوى سمرقند ولو قام على أصابع رجله أو عقبه بلا عذر يجوز قيل لا حكمي القولين في القنينة وتماه في شرح الشيخ اسماعيل (قوله بقدر القراءة فيه) ذكره في الشرح بلالية بحثا لكن عزاد في الخرائج إلى الحاوي وحينئذ فهو بقدر آية فرض وبقدر الفاتحة وسورة واجب وبطوال الفصل وأواسطه وقصاره في محالها مسنون والزيادة على ذلك في نحو تهجد مندوب لكن في أواخر الفن الثالث من الأشباه قال أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة ونوع فرضا ولو أطال الركوع والسجود فيها وقع فرضا اه ومقتضاه أنه لو أطال القيام يقع فرضا أيضا فينا في هذا التقدير وقد يجب بأن هذا قبل إيقاعه أما بعده فالكل فرض كما أن القراءة قبل إيقاعها توتعت إلى فرض وواجب وسنة وبعده يكون الكل فرضا وتظهر ثمرته ذلك في الدواب والعقاب فإذا قرأ أكثر من آية شاب ثواب الفرض وإذا ترك القراءة لا يعاقب على ترك الزائد على الآية هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله فركع) أي وقراءتي هو به قدر الفرض أو كان آخرس أو مقتديا وآخر القراءة (قوله إلى أن يبلغ الركوع) أي يبلغ أقل الركوع بحيث تنال يده ركبته وعبارته في الخرائج عن القنينة إلى أن يصير أقرب إلى الركوع (قوله كندر) أطلقه فشمّل النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام ولا القعود وهذا أحد قولين والثاني التحجير ط وأبدل النذر في الخرائج بالواجب ويدخل فيه قضاء ما أفسد من النوافل فهل يفترض فيه القيام لوجوبه أم لا إلحاقه بأصله توقف فيه ط والرجح (قوله وسنة فجر في الأصح) أما على القول بوجوبها فظاهر وأما على القول بسنيتها فإعادة القول بالوجوب ونقل في مراقي الفلاح أن الأصح جوازها من قعود ط أقول لكن في الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لوصلي التراويح قاعدة بلا عذر قبل لا تجوز قياسا على سنة الفجر فإن كلامهما سنة مؤكدة وسنة الفجر لا تجوز قاعدة من غير عذر باجتماعهم كما هو رواية الحسن عن أبي خنيفة كما صرح به في الخلاصة فكذا التراويح وقيل يجوز والقياس على سنة الفجر غير تام فإن التراويح دونها في التأكيدها فلا تجوز التسمية بينهما في ذلك قال قاضي خان وهو الصحيح اه (قوله لقادر عليه) فلو عجز عنه حقيقة وهو ظاهر أو حكما كالوحد له الم شديد أو خاف زيادة المرض وكما سائل الآتية في قوله وقد يتحتم القعود الخ فإنه يسقط وقد يسقط مع القدرة عليه فيما لو عجز عن السجود كما اقتصر عليه الشارح تعالى الجوز إذا مسألة أخرى وهي الصلاة في السفينة الجارية فإنه يصلي فيها قاعدة مع القدرة على القيام عند الإمام (قوله فلو قدر عليه) أي على القيام وحده ومع الركوع كافي المنية (قوله ندب أياؤه قاعدة) أي لقربه من السجود وجاز أياؤه قائما كافي الجوز وأوجب الثاني زفر والأئمة الثلاث لأن القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولأن القيام وسيلة إلى السجود للضرورة والسجود أصل لأنه شرع عبادة بآليات كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى لو سجد لغير الله تعالى يكفر بخلاف القيام وإذا عجز عن الأصل سقطت الوسيلة كالوضوء مع الصلاة والسعي مع الجمعة وما أورده ابن الهمام أجاب عنه في شرح المنية ثم قال ولو قيل إن الأيما أفضل للخروج من الخلاف لكان موجها ولكن لم أر من ذكره (قوله وكذا) أي يندب أياؤه قاعدة مع جواز أياؤه قائما فائما العجز عن السجود حكما لأنه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا خلف ولو أمّا كان الأيما خلفا عن السجود (قوله وقد يتحتم القعود الخ) أي يلزمه الأيما قاعدة الخلفيته عن القيام الذي عجز عنه حكما إذا لو قام لزم فوات الطهارة والستر والقراءة أو الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الأيما قاعدة كالمالك كان بحال لوصلي قاعدة يسيل بوله وأجرحه ولو صلى مستقبلا لا يسيل منه شيء فإنه يصلي قائما بركوع وسجود كما نص عليه في المنية قال شارحها لأن الصلاة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيترجح ما فيه الاتيان بالركن وعن محمد أنه يصلي مضطجعا ولا إعادة في شيء مما تقدم أجمعا اه (قوله أو يسلس) من باب تعب ط (قوله أصلا) أما لو قدر على بعض القراءة إذا قام فإنه يلزمه أن يقرأ مقدار قدرته والباقي قاعدة شرح المنية (قوله الخروج لجماعة) أي في المسجد وهو محمول على ما إذا لم تنسره الجماعة في بيته أفاده أبو السعود ط (قوله به بقي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالك والشافعي خلافا لأحمد بناء على أن الجماعة فرض عنده وقيل يصلي مع الإمام قاعدة أنه عاجز

ومدروضة وواجبه ومسئونه
ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو
كبر قائما فركع ولم يقف صح لأن
ما أتى به من القيام إلى أن يبلغ
الركوع يكفيه قنينة (في فرض)
وملحق به كندر وسنة فجر في الأصح
(لقادر عليه) وعلى السجود
فلو قدر عليه دون السجود ندب
أياؤه قاعدة وكذا من يسيل
جرحه لو سجد وقد يتحتم القعود
كن يسيل جرحه إذا قام أو يسلس
بوله أو يدور ربع عورته أو يضعف
عن القراءة أصلا أو عن صوم
رمضان ولو أضعفه عن القيام
الخروج لجماعة صلى في بيته قائما
به بقي خلافا للأشبهاء

بحث
القراءة

بحث
في أركان الأصل والركن الزائد

(ونها القراءة) لقادر عليها كما
سجي، وهي ركن زائد عند الأكثر
لسقوطه بالاعتداء بخلاف
(ونها الركوع) بحيث لو متدببه
قال ركبتيه (ونها السجود)
بجته وقدميه ووضع أصبع
واحدة منهما بشرط وتكراره تعبد

بحث
الركوع والسجود

اذن الذكوة في الحجة وصححه الزاهدی شرح المنية ثم قول ثالث مشى عليه في المنية وهو أنه يشترع مع الامام
فأثم بقعدة ذاتها وقت الركوع يقوم ويركع أي أن قذرو ما مشى عليه الشارح تبعاً للأنه جعله في الخلاصة
اصح وبه يفتي قال في الحلية ولعله أشبه لأن القيام فرض فلا يجوز تركه للجماعة التي هي سنة بل بعد هذا عذراً
في تركها اهـ وتبعه في البحر (قوله ومنها القراءة) أي قراءة آية من القرآن وهي فرض على في جميع
ركعات النفل والوتر وفي ركعتين من الفرض كما سيأتي متناهي باب الوتر والنوافل وأما تعيين القراءة في الأولين
من الفرض فهو واجب وقيل سنة لا فرض كما يستحقه في الواجبات وأما قراءة الفاتحة والسورة وثلاث
آيات فهي واجبة أيضاً كما سيأتي (فرع) قد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما لو استخلف
مسبوقاً بركعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الأولين كما سيأتي في باب الاستخلاف (قوله كما سجي) أي في الفصل
الآتي مع بيان حكم القراءة بغير العربية أو بالشواذ أو بالتوراة والإنجيل (قوله لسقوطه بالاعتداء بلا
خلف) في هذا التعليل إشارة إلى ما ذكره في البحر من أن الركن الزائد هو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق
ضرورة والركن الأصلي ما لا يسقط بالضرورة وأورد على تسمية الركن زائداً أن الركن ما كان داخل الماهية
فكيف يوصف بالزيادة وأجيب بأنه ركن من حيث قيام ذلك الشيء به في حاله وانتفاؤه بانتفاؤه وزائداً من حيث
قيامه بدونه في حاله أخرى فالصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بأركان وأخرى بأقل منها
وأورد على تفسير الركن الزائد بما مر أنه يلزم عليه تسمية غسل الرجل ركناً زائداً في الوضوء واجيب بأن الزائد
ما إذا سقط لا يخلقه بدل والمسح بدل الغسل ومثله بقية أركان الصلاة فإما أن يسقط إلى خلف فإست بزائد بخلاف
القراءة وأورد أن قراءة الإمام خلف عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الإمام
له قراءة واجاب ح بأن المراد بالخلف خلف يأتي به من فاته الأصل وههنا ليس كذلك اهـ وهو أحسن مما في
ط من أنه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الإمام عنه اهـ
قال في التهر ولقائل أن يقول لا نسلم سقوط القراءة بالضرورة ليلزم كونها زائداً اذ سقوطها بالضرورة
ومن هنا ادعى ابن ملك أنه ركن أصلي اهـ اقول ولقائل أن يقول لا نسلم أن الاعتداء ضرورة إذا بالضرورة
البحر الميج لترك أداء الركن والمقتدى قادر على القراءة غير أنه ممنوع عنها شرعاً والممنوع لا يسيء بجزءه لا تأويل وقد
خالف ابن ملك الجهم الغفير في ذلك كما قاله في البحر فلا تعتبر مخالفة الله تعالى أعلم (قوله بحيث لو متدببه الخ)
كذا في السراج وفي شرح المنية هو طأطأة الرأس أي خفضه لكن مع انحناء الظهر لأنه هو المفهوم من موضوع
اللغة فصديق عليه قوله تعالى أركعوا وأما كماله فبا انحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالبحر وهو وحده الاعتدال
فيه اهـ لكن ضعفه في شرح المختار حيث قال الركوع يتحقق بما ينطلق عليه الاسم لأنه عبارة عن الانحناء وقيل
أن كان إلى حال القيام أقرب لا يجوز وإن كان إلى حال الركوع أقرب جاز اهـ وتماه في الامداد وما اختاره
في شرح المختار هو الموافق لما قرره علماءنا في كتب الأصول وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المحيط وأن طأطأة
رأسه في الركوع قليلاً ولم يعتدل فظاهر الجواب عن أبي حنيفة أنه يجوز زوروي الحسن أنه إن كان إلى الركوع
أقرب يجوز وإن كان إلى القيام أقرب لا يجوز اهـ وفي حاشية الفتاوى عن البرجندى ولو كان يصلي قاعداً ينبغي
أن يحاذي جهته قدام ركبتيه ليحصل الركوع اهـ قلت ولعله محمول على تمام الركوع والافتد علمت حصوله
بأصل طأطأة الرأس أي مع انحناء الظهر تأمل (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع قاموس وفسره
في المغرب بوضع الجبهة في الأرض وفي البحر وحقيقة السجود وضع بعض الوجه على الأرض مما لا سخرية فيه
فدخل الأنف وخرج الخد والذقن وأما إذا رفع قدميه في السجود فإنه مع رفع القدمين بالتلاعب أشبه منه
بالتعظيم والاحلال اهـ وتماه فيما علقناه عليه (قوله بجته) أي حيث لا عذر لها وأما جواز الاقتصار
على الاتف فشرطه العذر على الراجح كما سيأتي قال ح ثم إن اقتصر على الجبهة فوضع جزء منها وإن قل فرض
ووضع أكثرها واجب (قوله وقدميه) يجب استقاطه لأن وضع أصبع واحدة منهما يكفي كذا ذكره بعد
ح وأفاد أنه لو لم يضع شيئاً من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما قد سنه أنشأ عن البحر وفيه خلاف
سنذكره في الفصل الآتي (قوله وتكراره تعبد) أي تكرار السجود أمر تعبدى أي لم يقع معناه على قول
أكثر المشايخ تحقيقاً لا ابتلاء وقيل ثني ترغيباً للشيطان حيث لم يسجد مرة ففحن نسجد مرتين وتماه في البحر

(فائدة) سئل المصنف في آخر فتاواه القرائية هل التعبدى أفضل أو معقول المعنى أجاب لم أقف عليه العلماء سوى قولهم في الأصول الأصل في النصوص التعليل فإنه يثير إلى افضلية المعقول ووقفت على ذلك في فتاوى ابن حجر قال قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبدى أفضل لأنه يحضز الانقياد بخلاف ما ظهرت علمه فان ملايه قد فعله لتحصيل فائده وخالفه الملتصقي فقال لا شك أن معقول المعنى من حيث الجملة أفضل لان اكثر الشريعة كذلك وبالنظر للجزئيات قد يكون التعبدى أفضل كالوضوء وغسل الخاية فان الوضوء أفضل وقد يكون المعقول أفضل كالطواف والرمي فان الطواف أفضل اه وفي الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء وقد اختلف العلماء في أن الامور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخفيت علينا اولاً والاكترون على الاول وهو الوجه لدلالة استقراء عادة الله تعالى على كونه سبحانه جالبا للمصالح دارنا للمفاسد فما شرعه ان ظهرت حكمته لنا قلنا انه معقول والاقلنا انه تعبدى والله سبحانه العليم الحكيم (قوله ثابت بالسنة) اي وبالاجماع يجر وهذا الاثر الامر بالسجود في الآية لا يدل على تكراره (قوله ومنها القعود الاخير) عبر بالاخير دون الثاني ليشمل قاعدة الفجر وقعدة المسافر لانها اخيرة وليست ثانية كذا في الدراية والمراد وصفه بأنه واقع آخر الصلاة والاخلاقاخير يقتضى سبقت غيره وعليها لو قال آخر عبداً ملكه فهو حر فذلك عبداً لم يعتق فليست اتم امداد (قوله والذي يظهر الخ) اختلف في القعدة الاخيرة قال بعضهم هي ركن أصلي وفي كشف البردوى انها واجبة لا فرض لكن الواجب هنا في قوة الفرض في العمل كالوتر في الخزانة انها فرض وليست بركن أصلي بل هي شرط التحليل وجزم بأنهم افرض في الفتح والتبيين وفي النبايع أنه الحجج وأشار إلى الفرضية الامام المحبوبي في مناسك الجامع الصغير ولذلك من حلف لا يصلي يحنث بالرفع من السجود دون وقف على القعدة فهي فرض لا ركن اذا الركن هو الداخل في الماهية وماهية الصلاة تتم بدون القعدة ثم قال فعلم أنه انما شرعت لاجل الاستراحة والفرض أدنى حال من الركن لان الركن يتكرر فعدم التكرار دليل على عدم الركنية والفتحة فيه أن الصلاة افعال موضوعة لله تعالى وأصل التعظيم بالقيام ويزداد بالركوع ويتناهي بالسجود فكانت القعدة مودة للخروج من الصلاة فكانت اغيرها لا عينها فلم تكن من الركن وتماهى في شرح الدرر للشيخ اسماعيل قال في الجرم لم أر من تعرض لثمة الخلاف أي في انها ركن اولاً وبين في الاسداد القعدة بأنه لو أتى بالقعدة تأتماً اعتبر على القول بشرطيتها لا ركنيتها وعزاه الى التحقيق والاصح عدم اعتبارها كما في شرح المنية قلت وهذا يؤيد القول بانها ركن زائد لا شرط خلافاً لما منى عليه الشارح تبعاً للثر (قوله لانه شرع الخروج) فيه أن ما شرع اغيره قد يكون ركناً كالقيام فانه شرع وسيلة للركوع والسجود حتى لو عجز عنها يوحى فاعدا وان قدر على القيام (قوله لحنث من حلف الخ) فيه أن القراءة ركن زائد مع أنه لو حلف لا يصلي وصلى ركعة بلا قراءة لا يحنث فلا دلالة في ذلك على أن القعدة ركن زائد يدل على انها شرط فالمناسب للشارح أن يعكس بأن يذكر هذا دلالة للشرطية ويذكر ما قبله من ادليل للركنية تأمل (قوله لا يكفر منكروه) الظاهر أن المراد منكروه فيه لانه قيل بوجوبه كافي القهستاني وأما منكراً أصل مشروع وعينه فينبغي أن يكفر لشبوتها بالاجماع بل معلوم من الدين بالضرورة أفاده ح ويؤيده ما قالوا في السنن الرواتب من لم يرها حقاً كفر (قوله قدر أدنى قراءة التشهد) اي أدنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدر أسرع ما يكون من التلفظ به مع تصحيح الالفاظ وليس المراد أن قل في نفسه أدنى وأعلى ط (قوله الى عبده ورسوله) أشار به الى أن المراد به التشهد الواجب بتمامه قال في شرح المنية والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح لا ما زعم البعض أنه لفظ الشهادتين فقط اه (قوله وعدم فاضل) عطف تفسير على ما قبله (قوله ومنها الخروج بصنعه الخ) اي بصنع المصلي اي فعله الاختياري بأي وجه كان من قول او فعل ينافي الصلاة بعد تمامها كما في الخبر وذلك بأن يسن على صلاته صلاة ما فرضاً او تنفلاً او يفكح فقهية او يحدث عمداً او يتكلم او يذهب او يسلم تاتر خائفة ومنه ما لوحظته امرأة لان المحاذاة مفاعلة فكان الفعل موجوداً من الرجل بصنعه كوجوده من المرأة وان لم يكن الرجل فيه اختياراً وتاماً في النهاية واحتجز بصنعه عما لو كان سماوياً كأن سبقه الحدث (قوله كفعلة المنافي لها) الاولى التعبير بالباء بدل الكاف ليكون تفسير القول بصنعه الآن يقال أراد بالخروج بصنعه الخروج بلفظ السلام لانه لا يطابق على الكمال لانه الواجب ويقول كفعلة الخ ما عاده ويدل

مطلب
حل الامر التعبدى افضل
او المعقول المعنى

بحسب
القعود الاخير

ثابت بالسنة كعدد الركعات
(ومنها القعود الاخير) والذي
يظهر أنه شرط لانه شرع للخروج
كالخروج للشرع وصح في البدائع
أنه ركن زائد لحنث من حلف
لا يصلي بالرفع من السجود وفي
السراجية لا يكفر منكروه (قدر)
ادنى قراءة (التشهد) الى عبده
ورسوله بلا شرط مودة وعدم
فاصل ما في الولوجية صلى أربعاً
وجلس لحظة فظننا ثلاثاً فقام
ثم تذكر جلس ثم تكلم فان كلا
الجالستين قدر التشهد صح
والالا (ومنها الخروج بصنعه)
كفعلة المنافي لها

بحسب
الخروج بصنعه

عليه قوله وان كرمه شربا فانه لا يكره الا في اعد السلام فاقههم واحترز بالمناهي عن تحقير امة وتبجح (قوله
 بعد تمامها) أي بعد قعوده الاخير قدر الشهد وقيد به لان اتيانه بالمناهي قبله يسطرها انشافا ح (قوله والصحيح
 الخ) اعلم ان كون الخروج بصنعه فرضا غير مخصوص عن الامام وانما استنبطه البردعي من المسائل الاثني
 عشرية الاثنية قبل باب مفصلات الصلاة فان الامام لما قال فيها بالبطلان مع أن أركان الصلاة تمت ولم يبق
 الا الخروج دل على أنه فرض وصاحبها لما قال فيها بالجمعة كان الخروج بالصنعه ليس فرضا عند ههما ورده
 الكرخي بأنه لا خلاف بينهم في أنه ليس بفرض وأن هذا الاستنباط غلط من البردعي لانه لو كان فرضا
 كما زعمه لا يختص بما هو قرينة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطلان في الاثني عشرية لعنف آخر وهو أن
 العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدودها اول الصلاة وآخرها فان رؤية التيمم بعد التقعدة الماء
 مغيرة للفرض لانه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الرضوخ وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير
 واخذت العمد والفتحية ونحوهما مسطلة لا مغيرة وتماه في ح هذا وقد اتسرت العلامة الشربلاني للبردعي
 في رسالته المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية بأنه قد تم على اقتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية
 وتبعه الشراح وعامة المشايخ واكثر المحققين والامام النجاشي في الوافي والكافي والكنز وشروحه وامام اهل
 السنة الشيخ ابو منصور الماتريدي (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول
 البردعي وقائده الخلاف بينهما تظهر فيما اذا سبقه حدث بعد قعوده قدر الشهد اذ لم يتوضأ وبين ويخرج بصنعه
 بطلت على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله تميز المفروض) نسره ط بأن عيز السجدة
 الثانية عن الاولى بأن يرفع ولو قليلا او يكون الى القعود أقرب قولان صحيحان ونقل الشربلاني أحسنه الثاني
 وفسره ح بأن المراد بالتمييز تمييز ما فرض عليه من الصلوات عما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الخمس
 الا أنه كان يصلها في وقتها لا يجزيه ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل اولم يعلم ونوى
 صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا
 في البحر ليس المراد المفروض من أجزاء كل صلاة أي بأن يعلم أن القراءة فيها فرض وأن التسليم سنة وهكذا
 خلافا لما يوهمه ما في متن نور الابيضاح وان كان في شرحه فسر بما يرفع الابهام اقول كان ينبغي للشراح عدم
 ذكره ذلك كما فعل في الخزان لانه على التفسير الاول يكون بمعنى اقتراض السجدة الثانية لانها لا تتحقق بدون
 رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير الثاني يرجع الى اشتراط التعيين في السنة وقد صرح به في بحث النية
 (قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) اي تقديمه عليه حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك الركوع فان ركع ثانيا
 صحت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزمه سجود السهول لتقديم الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع
 على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجد ثانيا صحت لما قلنا وقوله والقعود الاخير الخ أي يقتضيه ايضاحه
 بعد جميع الاركان حتى لو تذكّر بعده سجدة صليبة سجدها وأعاد القعود وسجد السهو ولو ركعوا قضاء مع
 ما بعده من السجود أو قياما او قراءة صلى ركعة كما حترزه في البحر وكان الاول أن يقول وترتيب القعود الخ كما
 فعل في الخزان لانه يعلم أنه فرض آخر ولان الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع
 لانه سجد كره في الواجبات وسأني هناك تمام الكلام على ذلك كله (قوله وانما الصلاة والاتصال الخ) قال
 في الفتح وقد عده من الفرائض اتمامها والاتصال من ركن الى ركن قيل لان النص الموجب للصلاة يوجب ذلك
 اذ لا وجود للصلاة بدون اتمامها وذلك يستدعي الامرين اه والظاهر أن المراد بالاتمام عدم القطع والاتصال
 المذكور بالاتصال عن الركن الا بان بركن بعده اذ لا يتحقق ما بعده الا بذلك وأما الاتصال من ركن الى آخر
 بلا فاصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهول لانه لم يتسقل من الفرض وهو الركوع
 الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كما في شرح المنية وينبغي ابدال الركن بالفرض كما عبر في
 المنية ليشمل الاتصال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من أنها شرط لاركن زائد لكن قد منازع جميع
 خلافة فانهم ثم ان عده بالاتمام والاتصال المذكورين من الفروض يعني عنه ما ذكره المصنف من الفروض
 (قوله ومتابعته لامامه في الفروض) اي بأن يأتي بها معه او بعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده صح
 بخلاف ما لو ركع قبل امامه ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطلت صلاته فالمراد بالتابعة

بعد تمامها وان كرمه شربا وما وجد الصحيح
 انه ليس بفرض انشافا قاله
 الزبلي وغيره واقره المصنف وفي
 الجنبتي وعليه المحققون وبقى من
 الفروض تمييز المفروض وترتيب
 القيام على الركوع والركوع على
 السجود والتعود الاخير على ما
 قبله وانما الصلاة والاتصال من
 ركن الى آخر ومتابعته لامامه في
 الفروض

عدم المسابقة نعم متابعته لامامه بمعنى مشاركته له في الفرائض معه لا قبله ولا بعده واجبة كما سيذكر في
 الفصل الآتي عند قوله واعلم أن مما يستلزم لزوم المتابعة الخ واحترز بالقروض عن الواجبات والمستثنى فان
 المتابعة فيما ليست بفرض فلا تصد الصلاة بتركها (قوله وصحة صلاة امامه في رأيه) لان العبرة لرأى المأموم
 صحة وفسادا على المعتقد فلو اتقيد بشافعي - مس ذكره وامرأة صحت لا يخرج منه دم ط وسب أي يانه في
 باب الزور (قوله وعدم تقدمه عليه) أي بالعقب فيصدق بما لو حاذاه او تأخر عنه والافسدت (قوله وعدم
 مخالفته في الجهة) على تقدير مضاف أي عدم مخالفة امامه في الجهة حالة التحري والشرط عدم العلم في
 وقت الاقتداء حتى لو لم يعلم الا بعد تمام الصلاة صحت كما مر في محله وقيد بانجمالة التحري لانه يجوز مخالفته في جهة
 امامه قصد في داخل الكعبة واخراجها كالحلق وحاولها قال الرجعي واطلق اعتمادا على ما تقدم ويأتي
 كما هو عادتهم في الاطلاق اعتمادا على التقييد في محله قال في البحر وقصدهم بذلك أن لا يتدعى عليهم الامن
 زاحمهم عليه بالركب وليعلم انه لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتبعب عباراتهم والاخذ عن الاشياخ اه
 فافهم (قوله بشرطهما) أما الاول فهو أن يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة وأما الثاني فهو أن تكون
 المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تحريمية وأداء ونوى الامام امامتها على ماسيأتي ح والشرط وان وقع
 في كلامه مفردا الا أنه مضاف فيم - ابو السعود (قوله وتعديل الاركان) سيأتي تفسيره عند ذكره في
 واجبات الصلاة (قوله وبسطناه في الخزان) حيث قال بعد قوله وهو المختار قلت لكنه غريب لم ار من عرج
 عليه والذي رجحه الجرم الوجوب وحمل في الفتح وتبعه في البحر قول الثاني على الفرض العملي - فترفع الخلاف
 قلت أي ترفع وقد صرح في السهو بفساد الصلاة بتركه عنده خلافا لهما فتنبه اه وهو مأخوذ من النهر
 أقول والذي دعا صاحب البحر الى هذا الحمل هو التفصي عن اشكال قوى - وهو أن اباء يوسف أثبت الفرضية
 بحديث المسمى صلته وهو خبر آحاد والدليل القطعي - امر بطلاق الركوع والسجود فيسألزم الزيادة على النص
 الخاص بخبر الواحد وأبو يوسف لا يقول به واذا حمل قوله بفرضية تعديل الاركان على الفرض العملي - الذي
 هو أعلى قسمي الواجب اندفع الاشكال وارتفع الخلاف ويرد عليه ما علمته وبيانه أن الفرض العملي - هو الذي
 يقوت الجواز بقوته كتقدير مسح از أس بالربع فيلزم فساد الصلاة بترك التعديل المذكور عند أبي يوسف وهما
 لا يقولان به فالتسلاف باق ويلزم الزيادة على النص أيضا لان مقتضى النص الاكتفاء بمسعى ركوع وسجود
 فالاشكال باق أيضا لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال بجواب حسن ذكرته فيما علقته على البحر وهو
 أن المراد بالركوع والسجود في الآية عندهما معناه اللغوي - وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا باقتراض
 التعديل لزم الزيادة على النص بخبر الواحد وعند أبي يوسف معناه الشرعي - وهو غير معلوم فيحتاج الى البيان
 وقد صرح في العناية بأن الحمل من الكتاب اذا لحقه البيان بالظني - كان الحكم بعده مضافا الى الكتاب
 لا الى البيان في الصحيح ولذا قلنا بفرضية القاعدة الأخيرة المبنية بخبر الواحد ولم نقل بفرضية الفاتحة بخبر
 الواحد أيضا لان قوله تعالى فاقروا وامانيسر خاص لا يحمل اه ملخصا والحاصل أن الركوع والسجود خاصان
 عندهما مجملان عنده وبهذا يدفع الاشكال من أصله لكن ينبغي الخلاف على حاله والله اعلم (قوله أي هذه
 الفرائض) أي المذكورة في المتن لان الضمير في كلام المصنف راجع اليها ويشمل القاعدة الأخيرة على القول
 بركبتها كما تقدمت من غير الخلاف (قوله قلت وبه) أي وبذلك هذا الفرض وهو الاختيار الآتي في المتن
 وكان عليه أن يذكره قبيل قوله وله واجبات فيسلم من عود الضمير على المتأخر الموجب لركاكة التركيب ح
 (قوله ثفا وعشرين) النيب بالتشديد كهن ويحقق ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأراد
 هنا أحد وعشرين ثمانيه تقدمت في المتن وهذا ناسعها واثنى عشر في الشرح يجعل ترتيب القعود فرضا مستقلا
 كما تقدمت فافهم (قوله في شرحه للوهبانية) وكذا في رسالته المسماة در - الكنوز فانه ذكر فيها
 هذا النظم وزاد عليه نظم الواجبات والسنة والمندوبات ومسائل آخر وشرح الجميع (قوله للتحريمية عشرين
 شرطا) بعضها فيما يتعلق بلفظها وبأقربها شروط للصلاة اشترطت لها على ما اختاره الشارح لانصاها بالاركان
 وقد منها الكلام عليه (قوله ولغيرها) أي غير التحريمية وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط لصحة الصلاة
 الا أن هذه الثلاثة عشر لا مدخل فيها للتحريمية فلذا فصلها عما قبلها (قوله شروط) مبتدأ سقوغ الابتداء

مطلب

قصدهم باطلاق العبارات أن لا
 يتدعى عليهم الامن زاحمهم عليه

وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم
 تقدمه عليه وعدم مخالفته في
 الجهة وعدم تكفاته وعدم
 محاذاة امرأة بشرطها وتعديل
 الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة
 قال العيني - وهو المختار وأقره
 المصنف وبسطناه في الخزان
 (وشرط في ادائها) أي هذه
 الفرائض قلت وبه بلغت ثفا
 وعشرين وقد نظم الشرنبلالي -
 في شرحه للوهبانية للتحريمية
 عشرين شرطا ولغيرها ثلاثة عشر
 فقال

مطلب

محل الكتاب اذا بين بالظني -
 فالحكم بعده مضاف الى الكتاب

قوله حديثاً بالبناء المجهول الخ
 منه ما أنه متقد وهو شائق
 لما في الباب والتمارس ونص
 الأول حلتى عند الناس يمتلئ
 من باب تعب سئل وزان عدة
 وحذو بنهم الماء وكسر ط اذا
 أحيد وورفعوا من ثلثه فهو حلتى
 على فعل الخ وفي الثاني وحلتى كل
 واحد من الزوجين عند صاحبه
 كرتى واستملى الخ فليقرره
 شروط التبرع حطيت جميعها
 مذهب حسامدى الدرر ترخر
 دخول لوقت واعتقاد دخوله
 وسر وطير والقيام الخسر
 رنية اتباع الامام ونطقه
 رعين فرض أو واجب فيذكر
 بجملة ذكر خالص عن مراده
 ربه له عرباء ان هو يقدر
 وعن تركها وأولياء جلالة
 وعن مدحهم زات وباء بأ كبير
 وعن فاصل فعل كلام مبين
 وعن سبق تكبير ومثلك يعذر
 سدوك هذى مستقبلاً قبله
 لدن تحظى بالتبول وتشكر
 بغيرها العشرون بل زيد غيرها

بومته بقوله (تقرىم) وقوله (حطيت) بالبناء المجهول وتاء الخطاب أو التكم اى اعطيت حظوة بالنعم
 أو الكسرات مكانة أو حظاً (بجميعها مذهب) متفاد معطية منصوب على الحال من الهاء (حسناً) بفتح أوله
 تمدود أو تمريرة سال أيضاً ومرفوع على الوضعية أيضاً وبالضم والتصر منصوب على التمييز (مدى الدرر)
 مغرف لقوله (ترخر) من باب منع أى تلاً وتضى (دخول) خير المبدأ (لوقت) أى وقت المكتوبة ان كانت
 انخر عة أيها (واعتقاد دخوله) أو ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرع شاك فيه لا تجز به وان تبين
 دخوله (وسر) لغرة (وطير) من حدث وشفاة مانعة في بدن وثوب ومكان وكذا يشترط اعتقاد ذلك فلو صلى
 على أنه محدث أو أن فيه مثلاً فليس فيسان خلافه لم يميز كما مر عند قوله وان شرع بلا تحراز قال ح وينبغي
 أن يكون السر كذلك (والقيام) لقادروى غير تمل وفي سنة فجر (الخسر) بأن لا تنال يدار كنية كما مر فلو أدرك
 الامام راكعاً فكبر مخضياً لم تصح تحررته (ونية اتباع الامام) انت خبير بأن هذا شرط لجهة الاقتداء بالاحقة
 التحريم لانه اذا لم يتو المتابعة صح شروعه من فرد الكنة اذا ترك القراءة فلا تخط صلواته نعم بشرط لجهة التحريم
 نية مطابق الصلاة ولم يتركه فكان ينبغي أن يقول وينتد أصل الصلاة الا أن يقال اتباع بالرفع باسقاط العاطف
 فيكون بياناً لانه يشترط أن يكون بتحررته تابعاً لالمامه لا سابقاً عليه (ونطقه) اعترض بأن النطق ركن التحريم
 وكيف يكون شرطاً وأوجب بأن المراد نطقه على وجه خاص وهو أن يسمع بها نفسه فن خمس بها أو أجزاها على
 قلبه لا تجز به وكذا جميع أقوال الصلاة من شاء وتعود وبسلة وقراءة وتسبيح وصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم وكعتاق وطلاق وعين كما أفاضه الناظم ط (وتعين فرض) أى أنه ظهر أو عصر مثلاً (أو وجوب) كركعتي
 الطواف والعديد والوتر والمندور وقضاء نفل أفاده واحترزه عن النفل فانه يصح بمطلق النية حتى التراخي
 على المدة كما مر في بحث النية (فيذكر) أى ينطق وأعاد له علق به قوله (بجملة ذكر) كالله أكبر فلا يصير شارعا
 بأحد كما في ظاهر الرواية على ماسياتي في أول الفصل الآتى (خالص عن مراده) أى غير مشوب بحاجته
 فلا يصح باستغفار نحو اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط فانه يصح في الاصح كالله كاسياتي (ربجملة) بالجز
 عطف على مراده أى وخالص عن بسلة فلا يصح الاقتراح بهما في الصحيح كما نقله الناظم عن العناية وكذا استغوذ
 وحوقه كاسياتي (عرباء) نعت بجملة أى بجملة عربية (ان هو يقدر) على الجملة العربية فلا يصح شروعه بغيرها
 الا اذا عجز فصيح بالفارسية كالقراءة لكن سياتي أنه يصح الشروع بغير العربية وان قدر عليهم اتفاقاً بخلاف
 القراءة وأن هذا ما اشتبه على كثيرين حتى الشرب لالى في كل كسبه (وعن تركها) عطف على قوله عن مراده
 وكذا الجزورات بن الآتية (أولياء جلالة) قال الناظم المراد بالهاء والالف السائى بالمائة الذى في اللام
 الثانية من الجلالة فاذا حذفه الحالف أو الذابح أو المكبر للصلاة أو حذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد
 عينه وحل ذبيحته وصحة تحررته فلا يترك احتياطاً (وعن مدحهم زات) أى حمزة الله وهمزة أكبر اطلاقاً للجمع
 على ما فوق الواحد لانه يصير استغنياً ما ونعمده كفر فلا يكون ذكره فلا يصح الشروع به وبطل الصلاة به لو حصل
 في أثناءها في تكبيرات الانتقالات (وباء بأ كبير) أى وخالص عن مدحها أكبر لانه يكون جمع كبير وهو الطبل
 فيخرج عن معنى التكبير أو هو اسم لبعض أول الشيطان فثبتت الشربة فتعدم التحريم فله الناظم
 (وعن فاصل) بين النية والتحريم (فعل كلام) بدلان من فاصل على حذف العاطف من الثاني (مباين)
 نعت لفاصل فاذا نوى ثم عبث بشيا به أو بدنه كثيراً أو كل ما بين أسنانه وهو قدر الحجة أو تناول من خارج
 ولو قليلاً أو شرب أو تكلم وان لم يفهم أو تنحج بلا عذر ثم كبر وقد غابت النية عن قلبه لم يصح شروعه واحترز
 عن غير المبين كالموقوف أو مشى الى المسجد بعد النية كما مر في محله (وعن سبق تكبير) على النية خلافاً
 للكركخي كما مر أوسبق المقتدى الامام بد فلو فرغ منه قبل فراغ امامه لم يصح شروعه والاول اولى لما مر في توجيه
 قوله واتباع امام (ومثلك يعذر) بفتح أوله ونعم ثالثه مبني للفاعل يعنى انت تعذر اذا رأيت معنى بعيداً لما أخذ
 من المذهب فذلك من خيار الناس وخير الناس من يعذر فالمراد التماس العذر من المطلق على نظمه ط أى
 لان ضيق النظم يلجئ الى التعبير ببعيد المعنى (فدونك) أى خذ (هذى) المذكورات (مستقبلاً قبله)
 الا لعذر أو لتدل ركب خارج مصر (لعل تحظى بالتبول وتشكر) بالبناء للفاعل والمفعول (بجملتها
 العشرون بل زيد غيرها) كنية مطلق الصلاة وغيره ان فرض كما مر واعتقاد طهارته من حدث أو خبث

(وإن شاء الله) أي جبر الجوارح (يقدر) أي فهو يقرر راجع (وأما ما من بعد ذلك) المذکور
من البيان (فغيرها) أي غير المحرمة وهو الله (ثلاثة عشر) بأركان الشين لغة في فتها وبالشين للضرورة ما
(للمصلين) متعلق بقوله (تظهر) وهي (قامت) عند عدم عذر (في المرفوض) أي في الصلاة المرفوضة
وكذا ما أتى به من الراجح وسنة التبرؤ ذكره في اعتبار سكوت الصلاة فعلا (مقداراً) أي قول
الامام المتقدم (وتشترط في اثنين منه) أي من المرفوض أي ركعته (تخير) أي مخير في ابتاع القراءة
في أي ركعة منهن ومنه (المسامح) لبيان الترافض فلا يرد أن تعيين الترافض في الأولين واجب (وفي ركعات النفل
والوتر فمهما) أي فرض الترافض في جميع ركعات النفل لأن كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لانه شابه
السنن من حيث أنه لا يؤخذ له ولا يشام وأعلم أن حكم المندور حكم النفل حتى لو رزق أربع ركعات بتسليط واحدة
لزمه الترافض في أو بعينها لأنه نقل في نفسه ووجوبه عارض ح (ومن كان مؤتمراً في تلك) القراءة التي قلنا أنها
فرض (ينظر) أي يجمع فكره ليعلم أن قراءة الامام له قراءة في الترافض على غير المؤتمر فهذا في موقع
الاستثناء نافية له (وشروط سجود) مبتدأ أو مضاف إليه (فالتقار) خبر بزيادة المناه (الجهة) أي يشترط أن يسجد
على ما يجده حيث إن الساجد لو بالغ لا يتفلى رأسه بل يغ على ما كان عليه حال الوضع فلا يصح على نحو الأثر
والأثر الآن يكون في نحو سجود أو على نحو القطن والثلج والقرش إلا أن وجد جسم الأرض بكبسه (وقرب
قعوده فدل محذور) يعني الحد الفاصل بين السجدين أن يكون إلى القعود أقرب وهو الرابع من الثلاثة
عشر وهذا البيت ساقط من بعض النسخ وذكره الناطم في درر الكنوز مؤخر عاين الذي بعده وهو الأنسب
(وبعد قيام فالركوع فسجدة) أي يشترط بعد القيام الركوع وكذا السجود وكذا الترتيب المفاد بالبعدية وبالناء
أي يشترط ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود كسائر (وثانية) مبتدأ (قد صح) جملة معترضة
(عنها) متعلق بقوله (تؤخر) والجملة خبر المبتدأ يعني والسجدة الثانية يصح أن تؤخر عن السجدة الأولى إلى آخر
الدلالة لأن مراعاة الترتيب بينهما واجبة كسبأني والوضح في إفادة هذا المعنى أن يقال وثانية قد صح فيها
التأخر وساقط كلامه أن مراعاة الترتيب بين المتكرر في كل الصلاة فرض كالقيام والركوع والسجود بخلاف
المتكرر في كل ركعة كالسجدين (على ظاهر) متعلق بقوله فسجدة كذا إذا دل الناطم والأولى نفاقه بقوله
الآتي الجواز (كف) أي كف نفسه (أو على فضل ثوبه) أو على كور عمامته (إذا ظهر الأرض) التي تحت الكف
أو فاضل الثوب (الجواز مؤخر) لكن بكمه أن كن بلا عذر كسبأني وحاصل البيت أن الفرض الشام طهارة
موضع السجود ولو كان على شيء متصل باله إلى كلفه وثوبه لأنه بانصافه لا يعتد بالبين وبين النجاسة (سجودك)
مبتدأ (في) أي على مكان (عال) أي مرتفع عن حد الحيوان المقدّر بنصف ذراع الذي لا يغتفر بلا ضرورة
السجود على ارتفاع منه (فظهر) الأولى الاتيان بالواو وتكون بمعنى أو أي وسجودك على ظهر مصل صلاتك
(مشارك) لك (لسجدة) اللام بمعنى في أي بشرط أن يكون ساجداً مثلك لكن سجودك على الأرض (عند
أزحامك) متعلق بقوله سجودك أو بقوله (يغفر) والجملة خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو أن
لا يكون سجودك على مرتفع عن نصف ذراع إلا ضرورة زجدة (أدأول) مبتدأ وخبره محذوف دل عليه
خبر المبتدأ الآتي (أفعال الصلاة) أي أركانها (يقظة) وسبيل إلى الكلام عليه قريباً (وتبميز مفروض) مبتدأ
أي تبميز النفس المفروضة عن غيرها وتبميز بيانه وكان ينبغي ذكره في شروط التحريم (عليك) متعلق بمحذوف خبر
المبتدأ أو بقوله (مؤخر) وخوالمير (ويبتم أفعال الصلاة قعوده) فاعل يبتم (وفي صنعه) في معنى البناء وهو
متعلق بالخروج وكذا قوله (عنها) أي عن الصلاة (الخروج) مبتدأ خبره قوله (محذور) قال الناطم والخروج
يدفع إلى فرض عند الامام الأعظم وهو المحذور عند المحققين من اجتماع قد بطلنا الكلام عليه في رسالة بسمتها
المسائل البهية الزكية على الاثنى عشرية اه وتقدم بغض الكلام على ذلك والله الموفق (قوله الاختيار) بالرفع
على أنه نائب فاعل شرط السابق في كلام المصنف (قوله أي الاستيقاظ) تفسير باللازم لأنه يلزم من الاستيقاظ
الاختيار ح وإنما فيه ليشير إلى أن ما يحصل مع الغفلة والسهو لا ينافي الاختيار فلذا قال أما لو ركع الخ
رسق (قوله إذا دل كل الذحول) بأن كُن قلبه مشغولاً بشيء فإنه لا شك أنه لا يركع والسجود باختياره
ولكنه غافل عنها وتبميزه الماشي فإن رجله وكثيراً من أعضائه يتحرك بتبميزه اختصاره ولا شعوره بذلك قال

وإذا لم يميز جبر الجوارح فيغفر
وإن كان صلاة مع سلام لم يفسد
ذخيرة خلق الله لمدين ينس
وأختمها من بعد ذلك لغيرها
ثلاثة عشر للمصلين فليفسد
قيامك في المرفوض مقداراً
وتقرأ في اثنين منه تخير
وفي ركعات النفل والوتر فمهما
ومن كان مؤتمراً فعن ذلك محذور
وشروط سجود كما ائتمار بيمينه
وقرب قعوده فدل محذور
وبعد قيام فالركوع فسجدة
وثانية قد صح فيها تأخر
على ظهر كف أو على فضل ثوبه
إذا ظهر الأرض الجواز مؤخر
سجودك في عال فليفسد مشارك
لسجدة عند ازدحامك بغير
أدأول أفعال الصلاة يقظة
وتبميز مفروض عليك محذور
ويبتم أفعال الصلاة قعوده
وفي صنعه عنها الخروج محذور
(الاختيار) أي الاستيقاظ إنما
لوركع أو سجدة إذا دل كل الذحول
أجراه

ح وظاهر أن الناس كل داخل فليراجع (قوله أو بعد الأخير) صفة لمفعول مطلق محذوف أي أو بعد
 التعمد الأخير ح (قوله بل بعده) وهل يسجد للسهول لتأخير الركن الظاهر نعم فراجعه رحتي (قوله على
 الأصح) أما في القراءة فهو ما اختار من غير الإسلام وصاحب الهداية وغيرهما ونص في المحيط والمبني على أنه
 الأصح لأن الاختيار شرط أداء العبادة ولم يوجد حالة النوم وقال الفقيه أبو الليث يعتد بها لأن الشرع جعل
 النائم كالمتيقظ في حق الصلاة والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الأحوال بخلاف أن يعتد بها في حالة النوم
 واستوجبه في الفتح وأجاب عن تعليل القول الأول بقوله والاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو
 كاف ألا يرى أنه لو ركع وسجد ذاهلاً عن فعله كل الذهول أنه تجزئه اه قال في شرح المنية والجواب بأن منع
 كون الاختيار في الابتداء كافياً ولا نسلم أن الذاهل غير مختار اه على أنه يلزم من الاكتفاء بالاختيار في الابتداء
 أنه لو ركع وسجد حالة النوم يجزئه وقد قال في المبني ركع وهو نائم لا يجوز اجتماعاً وصريح كلام ابن أمير حاج
 في الحلية ترجيح كلام الفقيه الجواب الذي ذكره شيخه في الفتح حتى رده ما في المبني ثم قال وقد عرف من هذا
 أيضاً جواز القيام في حالة النوم أيضاً وإن نص بعضهم على عدم جوازه اه وتبعه في البحر لكن قد علمت
 ما في كلام الفتح بما نقلناه عن شرح المنية فالأولى اتباع المنقول والله أعلم وأما في القعدة فقد ذكر في الحلية عن
 التحقيق للشيخ عبد العزيز البخاري أنه لا نص فيها عن محمد وأنه قيل أنها يعتد بها وقيل لا ويرجح في الحلية الأول
 بناء على ما قدمه من جواب شيخه وقال أنه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقصر على الثاني في المنية وقال
 شارحها الشيخ إبراهيم أنه الأصح وفي المنع أنه المشهور وبه جزم الشربلاني في نظمه المارثوني نوراً للإيضاح
 (قوله تفسد) أي الصلاة (قوله لصدوره) أي ما أتى به (قوله فلو أتى) أي في حالة النوم (قوله ولو ركع الخ)
 تفرع على مفهوم قوله فإن أتى بها نائماً لا يعتد به فإنه يفيد أنه لو نام بعد ما ركع أو سجد اعتد به (قوله لحصول
 الرفع والوضع) كذا في الحلية والبحر عن المحيط ولا يظهر ذكر الارتفاع بدل الرفع وقال ط هذا بناء على اشتراط
 الرفع في الركوع أما على القول بأنه سنة أو واجب فلا يظهر (قوله ولها واجبات) قدّمنا في أوائل كتاب
 الطهارة الفرق بين الفرض والواجب وتقسيم الواجب إلى قسمين أحدهما وهو علاها يسمى فرضاً عليها وهو
 ما يفوت الجواز بفوته كالوتر والآخر ما لا يفوت بفوته وهو المارد هنا وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم
 اكفاره بجاهده والثواب بفعله وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض القطعي كصوم
 رمضان واجب (قوله لا تفسد بتركها) أشار به إلى الرد على القهستاني حيث قال تفسد ولا تبطل اه
 قال الحموي في شرح الكثر والفرق بينهما أن الفاسد ما فات عنه وصف مرغوب والباطل ما فات عنه شرط
 أو ركن وقد يطلق الفاسد بمعنى الباطل مجازاً اه ووجه الرد أن اجتماعاً يفوت في العبادات بينهما وإنما فترقا
 في المعاملات ح (قوله وتعداد وجوباً) أي بترك هذه الواجبات أو واحد منها وما في الزيلعي والدرر
 والمجتبي من أنه لو ترك الفاتحة يؤمر بالاعادة لا لو ترك السورة رده في البحر بأن الفاتحة وإن كانت أكد
 في الوجوب للاختلاف في ركنيتها دون السورة لكن وجوب الاعادة حكمهم ترك الواجب مطلقاً لا الواجب
 المؤكد وإنما تظهر الأكسدية في الأثر لأنه مقول بالتشكك اه قلت وينبغي تقييد وجوب الاعادة بما إذا
 لم يكن الترك لعذر كالآتي أو من أسلم في آخر الوقت فصلي قيل أن يتعلم الفاتحة فلا تلزمه الاعادة تأمل (قوله
 ان لم يسجد له) أي للسهو وهذا قيد لقوله والسهو إذا لا يسجد في العمدة الأولى أو أربعة لو ترك القعدة الأولى
 عمداً أو شك في بعض الأفعال فتفكر عمداً حتى شغله ذلك عن ركن أو آخر إحدى الركعات الأولى إلى آخر
 الصلاة عمداً أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى عمداً وزاد بعضهم خامساً وهو لو ترك الفاتحة
 عمداً فيسجد في ذلك كله ويسمى سجود عذر ولم يستثن الشارح ذلك مما سألني تضعيفه في باب سجود السهو وورده
 العلامة قاسم أيضاً بأن لا تعلم له أصلاً في الرواية ولا وجهها في الدراية وهل يجب الاعادة بترك سجود السهو ولعذر
 كالنسيه أو طلع الشمس في الفجر لم أره فليراجع والذي يظهر الوجوب كما هو مقتضى إطلاق الشارح لأن
 النقصان لم يغير بجبر وإن لم يأت بتركه فليأمل (قوله يكون فاسقاً) أقول صرح العلامة ابن نجيم في رسالته
 المؤلفة في بيان المعاصي بأن كل مكروه متحرر عما من الصغار وصرح أيضاً بأنهم مشروطوا بالاستقاط العدالة بالصغيرة
 الأمان عليهم ولم يشترطوه في فعل ما يحل بالروية وإن كان مباحاً وقال أيضاً أنهم اسقطوها بالكل فوق الشبوع

(فإن أتى بها) أو بأحدها بأن قام
 أو قرأ أو ركع أو سجد أو قعد
 الأخير (نائماً لا يعتد بها) أي (به)
 بل بعده ولو القراءة أو القعدة
 على الأصح وإن لم بعده تفسد
 لصدوره لأن اختيار فكان
 وجوده كعدمه والناس عنه
 غافلون فلو أتى النائم بركعة تامة
 تفسد صلاته لأنه زاد ركعة وهي
 لا تقبل الرضا ولو ركع أو سجد
 فنام فيه جزأه لحصول الرفع
 (منه) والوضع بالاختيار (ولها
 واجبات) لا تفسد بتركها وتعداد
 وجوباً في العمدة والسهو لم يسجد
 له وإن لم بعدها يكون فاسقاً تماماً

مطلب
 واجبات الصلاة

مطلب
 المكروه متحرر عما من الصغار ولا تسقط
 به العدالة بالآداب

مع أنه صغيرة فزني اشتراط الأصغر عليه قول وجوابه أن المسئلة لها وجه بناء على أن كل ذنب يستلزمها ولو صغيرة
 بلا ادمان ثم أضافه في الحديث البرهاني وليس بمعتد به وبما قد رآنا من كلام الشارح ختامه على خلاف المعتد
 (قوله وكذا كل صلاة الخ) النسخة أنه يشمل فيجوز دفعه إلا خيبت مما لم يرجح سجود الصلاة وأن التنس
 إذا دخل في صلاة الإمام ولم يجبر وجبت الإعادة على المشتد أيضا وأنه يستثنى منه الجمعة والعيد إذا أدت مع
 كراهة التحريم إلا إذا أعادها الإمام والقوم جميعا فلا يرجع ح أقول وقد ذكر في الإمداد بحثا أن كون الإعادة
 بترك الواجب واجبة لا يمنع أن تكون الإعادة مندوبة بترك سنة الله ونحوه في التهنيتي بل قال في فتح
 القدير والمحق التنصيص على أن تكون تلك الكراهة كراهة تحريم فوجب الإعادة وتزنيه فتنسحب اه بقي خاتمي
 وهو أن صلاة الجماعة واجبة على الراجح في المذهب أو سنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البحر وسر حواشي
 تاركها أو تعزيرها بأنه يومه متخفي هذا أنه لو صلى منفردا يؤمر بإعادة الجماعة وهو مخالف لما سر حوايه
 في باب ادراك الفريضة من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيمت الجماعة يتم ويقضى متلو عافانه
 كالصريح في أنه ليس له إعادة الظهر بالجماعة مع أن صلاته منفردا مكروهة تحريما أو قريبة من التحريم فيخالف
 تلك القاعدة إلا أن يدعى تخصيصها بأن مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة
 وأجزائها فلا يشمل الجماعة لأن ما وصف لها خارج عن ماهيتها أو يدعى تقييد قولهم يتم ويقضى متلو عافا
 إذا كانت صلاته منفردا اعذر عدم وجود الجماعة عند شروع فلا تكون صلاته منفردا مكروهة والأقرب
 الأول وإن لم يذكر الجماعة من جملة واجبات الصلاة لأنها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة
 ويؤيده أيضا أنهم قالوا يجب الترتيب في سور القرآن فلو قرأ منكوسا ثم لكن لا يلزمه سجود السهو لأن ذلك من
 واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كما ذكره في البحر في باب السهو لكن قولهم كل صلاة أدت مع كراهة
 التحريم يشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما سر حوايه من وجوب الإعادة بالصلاة في ثوب فيه صورة بمنزلة
 من يصلي وهو حامل النسم (تنبيه) قيد في البحر في باب قضاء الفوائت وجوب الإعادة في أداء الصلاة مع كراهة
 التحريم بما قبل خروج الوقت أما بعده فنسحب وسيأتي الكلام فيه هناك إن شاء الله تعالى مع بيان الاختلاف
 في وجوب الإعادة وعدمه وترجيح القول بالوجوب في الوقت وبعده (قوله والمختار أنه) أي الفعل الثاني
 جابر للأول بمنزلة الجبر بسجود السهو بالأول يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الأصح كذا في
 شرح الأكل على أصول الزدوي ومقابله ما نقلوه عن أبي اليسر من أن الفرض هو الثاني واختار ابن الهمام
 الأول قال لأن الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول أذهول لأن ترك الركن لا الواجب
 إلا أن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى إذ يحتسب الكامل وإن تأخر عن الفرض لما علم سبحانه أنه
 سيقعه اه يعني أن القول بكون الفرض هو الثاني يلزم عليه تكرار الفرض لأن كون الفرض هو الثاني
 دون الأول يلزم منه عدم سقوطه بالأول وليس كذلك لأن عدم سقوطه بالأول إنما يكون بترك فرض لا بترك
 واجب وحيث استكمل الأول فرائضه لاشك في كونه مجزئيا في الحكم وسقوط الفرض به وإن كان ناقصا
 بترك الواجب فإذا كان الثاني فرضا يلزم منه تكرار الفرض إلا أن يقال الخ فافهم (قوله على ما ذكره) والافهم
 أكثر من ذلك بكثير كما سيأتي بيانه (قوله قراءة فاتحة الكتاب) هذا إذا لم يحق فوات الوقت والاكتفى
 بآية واحدة في جميع الصلوات ونخص الزدوي الفجزة بكافي القنية اسماعيل (قوله بتركها أكثرها) يفيد أن
 الواجب الأكثر ولا يعزى عن تأمل مجر وفي التهنيتي أنها إقامتها واجبة عنده وأما عدها فأكثرها وإذا
 لا يجب السهو ونسيان الباقي كما في الزاهد في كلام الشارح جاز على قولهما ط (قوله وهو أولى) لعله
 للمواظبة المفيدة للوجوب ط (قوله وعليه) أي وبناء على ما في المجتبى فكل آية واجبة وفيه نظر لأن
 النسخة أن ما في المجتبى مبني على قول الإمام بأنها إقامتها واجبة وذالك آية غلبة لا تقييد إذ بترك شيء منها آية
 أو أقل ولو حرفا لا يكون آيةا بكليتها الذي هو الواجب كما أن الواجب ضم ثلاث آيات فلو قرأ دونها كان تاركا
 للواجب أفاده الرحي (قوله ككل تكبيرة عید) وهي ست تكبيرات كما سيأتي في محله ح (قوله وتعديل
 ركن) عطف على تكبيرة أي وككل تعديل ركن ومثله تعديل القومة وتعديل الجلسة على ما يأتي قريبا ح
 (قوله وإتيان كل الخ) بالرفع عطف على كل الأول أو بالجر عطف على كل الثاني والمراد أن من الواجبات إتيان

مثلا

كل صلاة أدت مع كراهة التحريم
 تجب أعادتها

وكذا كل صلاة أدت مع كراهة
 التحريم تجب أعادتها والمختار أنه
 جابر للأول لأن الفرض لا يتكرر
 (وهي) على ما ذكره أربعة عشر
 (قراءة فاتحة الكتاب) فيسجد
 للسهو وبتركها لا أقلها لكن
 في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو
 أولى قلت وعليه فكل آية واجبة
 ككل تكبيرة عید وتعديل ركن
 وإتيان كل

كل فرض او واجب في محله وتركه تكبرير كل منهما وانما هذا المراد بقوله كما يأتي اي في آخر الواجبات (قوله
 وتركه تكبرير كل) فكذلك في بعض النسخ وعلم المراد منه والذي في عامة النسخ وتركه كل باسقاط تكبرير وتوجيه
 بأن يجعل قوله ككل تكبيرة تنظير الآية في قوله يسجد بتركه الآية والمعنى كما يسجد بتركه كل تكبيرة عيدها وتركه
 كل تعديل ركنين بتفريده وتركه اتيان كل من التكبيرات او التعديلات بجملة وكذا بتركه كل هذه المذكورة
 بجملة ولا ينبغي ما فيه (قوله تعدل ثلاثا مقصرا) اي مثل ثم نظرا الخ وهي ثلاثون حرفا لقوله آية طويلة قدر ثلاثين
 حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سبأ في فصل يجهر الامام أن فرض القراءة آية وأن الآية عرقا طائفة
 من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تعدلوا كلهم يلد الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم الحجة اه ومقتضاه أنه
 لو قرأ آية طويلة قدر ثمانية عشر حرفا فيكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقد يقال ان المشروع ثلاث آيات متوالية
 على النظم القرآني مثل ثم نظرا الخ ولا يوجد ثلاث متوالية اقصر منها فالواجب اما هي او ما بعد لها من غيرها
 لا ما بعد ثلاثا امثال اقصر آية وجدت في القرآن ولذا قال تعدل ثلاثا مقصرا ولم يقل تعدل ثلاثة امثال اقصر
 آية على أن في بعض العبارات تعدل اقصر سورة فليأتى وسنذكر في فصل الجهر زيادة في هذا البحث (قوله
 ذكره الحلبي) اي في شرحه الكبير على المنية وعبارته وان قرأ ثلاث آيات تصارا او كانت الآية او الايتين تعدل
 ثلاث آيات قصار خرج عن حد التكراه المذكورة يعني كراهة التحريم قال الشارح في شرحه على الملتقى ولم أره
 لغيره وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التحريم اه قلت قد صرح به في الدرر ايضا حيث قال وثلاث آيات
 قصارة تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة اه ومثل في الفيض وغيره وفي التارخانية لقوله آية طويلة كآية
 الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لانه ماقرا
 آية تامة في كل ركعة وعائتهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصارا وبعد لها فلا تكون قراءته
 أقل من ثلاث آيات اه وهذا يفيد أن بعض الآية كآية في أنه اذا بلغ قدر ثلاث آيات قصار يكفي (قوله في
 الاولين) تنازع فيه قراءة وضم في قول المصنف قراءة فاتحة الكتاب وضم سورة لان الواجب في الاولين
 كل منهما قافهم (قوله وحل بكراهة) اي ضم السورة (قوله المختار لا) اي لا يكره تحريمها بل تنزيها لانه
 خلاف السنة قال في المنية وشرحا فان ضم السورة الى الفاتحة ساهما يجب عليه سجد تالسهو في قول أبي
 يوسف لتأخير الركوع عن محله وفي أظهر الروايات لا يجب لان القراءة فيه ساهمة وركعة من غير تقدير والاقتصار
 على الفاتحة مسنون لا واجب اه وفي البحر عن نفي الاسلام ان السورة مشروعة في الآخرين نفلا وفي
 الذخيرة أنه المختار وفي المحيط وهو الاصح اه والظاهر أن المراد بقوله نفلا الجواز والمشروعة بمعنى عدم
 الحرمة فلا ينافي كونه خلاف الاولى كما أفاده في الحلبي (قوله لان كل شفيع منه صلاة) كأنه والله اعلم لم يمكنه
 من الخروج على رأس الركعتين فاذا قام الى شفيع آخر كان باينا صلاة على تحريم صلاة ومن ثم صرح جوابا به
 لو نوى أربعين لا يجب عليه بتحريمهما سوى الركعتين في المشهور عن أصحابنا وأن القيام الى الثالثة بمنزلة تحريم
 مبتدأة حتى ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وقالوا يستحب الاستفتاح في الثالثة
 والتعوذ وتعمامه في الحلبي وسبأ في أيضا في باب الوتر والتوافل حال ح ولا ينافيه عدم افتراض القعدة
 الاولى فيه الذي هو الصحيح لان البكل صلاة واحدة بالنسبة الى القعدة كما في البحر عند قول الصنف فرضها
 التحريم (قوله احتياطا) أي لما ظهرت آثار السنة فيه من أنه لا يؤذن له ولا يقام أعطيناه حكم السنة
 في حق القراءة احتياطا (قوله وتعين القراءة في الاولين) لا يتكرر هذا مع قوله قبله في الاولين لان المراد
 هنا القراءة ولو آية فتعين القراءة مطلقا فيهما واجب وضم السورة مع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من
 الفرض) اي الرباعي والثلاثي وكذا في جميع الفرض الثاني كالغير والجمعة ومقصود السفر (قوله
 على المذهب) اعلم أن في محل القراءة المقرضة في الفرض ثلاثة أقوال الاول أن محلها الركعتان الاوليان
 عينا وصحبه في البدائع الثاني أن محلها ركعتان منها غير عين أي فيكون تعيينها في الاولين واجبا وهو المشهور
 في المذهب الثالث أن تعيينهما فيهما افضل وعليه مشي في غاية البيان وهو ضعيف والقرآن الاولان اتفاقا على أنه
 لو قرأ في الآخرين فقط يصح ويلزمه سجود السهو ولو ساهبا لكن سببه على الاول تغير الفرض عن محله وتكون
 قراءته قضاء عن قراءته في الاولين وسببه على الثاني ترك الواجب وتكون قراءته في الآخرين اداء كذا

وتركه تكبرير كل كما يأتي فليحفظ
 (وضم) أقصر (سورة) كالكوتر
 او ما دام قيامها وهو ثلاث آيات
 قصار نحو ثم نظر ثم عس ويسر
 ثم أدبر واستكبر وكذا لو كانت
 الآية او الايتين تعدل ثلاثا
 تصارا ذكره الحلبي (في الاولين من
 التارخ) وحل بكراهة في الآخرين
 المختار (و) في (جميع) ركعات
 (النفل) لان كل شفيع منه صلاة
 (و) كل (الوتر) احتياطا (وتعين
 القراءة في الاولين) من الفرض
 على المذهب

سما لم
 كل شفيع من النفل صلاة

في نوافل البحر وفيه من سجود السهو واختلّفوا في قراءته في الآخرين حل هي قضاء أو أداء فذكر القدرory
 أنما اداء لان الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقال غيره انها قضاء في الآخرين استدل لا بعد صحة اقتداء
 المسافر بالمقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو كانت في الآخرين اداء لمجاز لانه
 يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما لم يجز علم انها قضاء وأن الآخرين خلّتا عن القراءة ولو وجوب
 القراءة على مسبوق ادرك امامه في الآخرين ولم يكن قرأ في الاولين كذا في البدائع اه اقول لي ههنا
 اشكال وهو انه لا خلاف عندنا في فرضة القراءة في الصلاة وانما الكلام في تعيين محلها وحاصل الاقوال الثلاثة
 أن تعيينها في الاولين فرض او واجب او سنة وقد علمت تصحيح القول الاول وحينئذ فلا يخالف ما أن يراد أنه
 فرض قطعي أو فرض على وهو ما يفتو الجواز به فوته وعلى كل يلزم من عدم القراءة في الاولين فساد الصلاة
 كالأخر الركوع عن السجود ولا فائز بذلك عندنا في تعيين المصير الى القول بالوجوب الذي عليه المتون والذي
 يظهر لي أن في المسألة قولين فقط وأن القول الاول والثاني واحد فقوله محلها الركعتان الاوليان عيننا معناه
 أن التعيين فيهما واجب وهو المراد بالقول الثاني فيكون تأخير القراءة الى الآخرين قضاء مثل تأخير السجدة
 من الركعة الاولى الى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بأن تعيين الاولين أفضل وعليه فالقراءة في الآخرين اداء
 لا قضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب البحر في سجود السهو وعن البدائع ويدل لذلك أن صاحب المنية
 ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الاولين فقال في الحلية وهذا عند القائلين بأن محلها الركعتان
 الاوليان عيننا وقد عرفت أنه الصحيح وعليه مشي في الخلاصة والسكافي وأما عند القائلين بأن محلها ركعتان منها
 بغير تعيينهما فظاهر قولهم ان القراءة في الاولين افضل أنه ليس بواجب بل الظاهر أنه سنة وغير خاف أن ثمة
 اختلاف تظهري وجوب سجود السهو اذا تركها في الاولين او في احداها سهواً والتأخير الواجب سهواً عن محله
 وعلى السنة لا يجب اه ملخصاً وهو صريح في أن الاقوال اثنان لا ثلاثة وفي أن المراد بالقول بأن محل القراءة
 الاوليان عينها هو الوجوب لا الاقتراض وظهر بهذا أن صاحب البحر لم يصب في بيان الاقوال ولا في التفرع
 عليها كما لم يصب من نقل عبارته على غير وجهها وبما قررناه ارتفع الاشكال وانضح الحال والحاصل أنه قيل ان
 محل القراءة ركعتان من الفرض غير عين وكونها في الاولين أفضل وقيل ان محلها الاوليان منه عيناً فيجب
 كونها فيهما وهو المشهور في المذهب الذي عليه المتون وهو الصحيح وعلمت تأييده بما مر في عبارة البحر
 عن البدائع من مسألة المسافر والمسبوق وقال القهستاني انه الصحيح من مذهب اصحابنا فلا جرم قال
 الشارح على المذهب فافهم الحمد لله على التوفيق والهداية الى أقوم طريق (قوله على كل السورة) حتى قالوا
 لو قرأ حرفاً من السورة ساهياً ثم ذكر بقراءة الفاتحة ثم السورة ويلزمه سجود السهو بحر وحل المراد بالحرف
 حقيقة او الكلمة يراجع ثم رأيت في سهر الجرح قال بعد ما تزويد في فتح القدير بأن يكون مقدراً ما يتأدى به
 ركن اه اي لان الظاهر أن العلة هي تأخير الابتداء بالفاتحة والتأخير السبوي وهو ما دون ركن معفو عنه تأمل
 ثم رأيت صاحب الحلية ايد ما يجتهد شيخه في الفتح من القيد المذكور بما ذكره من الزيادة على التشهد في القعدة
 الاولى الموجبة للسهو بسبب تأخير القيام عن محله وأن غير واحد من المشايخ قد رها بقده اذ ادا ركن (قوله
 وكذا ترك تكريرها الخ) فلو قرأها في ركعة من الاولين مرتين وجب سجود السهو لتأخير الواجب
 وهو السورة كما في الذخيرة وغيره او كذا لو قرأ أكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية أما لو قرأها قبل السورة مرة
 وبعد هامة فلا يجب كما في الخاتمة واختاره في المحيط والظهيرية والخلاصة وصححه الزاهد لعد لزوم التأخير
 لان الركوع ليس واجباً باثر السورة فانه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لا يجب عليه شيء كذا في البحر هنا وفي سجود
 السهو قال في شرح المنية وقيد بالاولين لان الاختصار على مرة في الآخرين ليس بواجب حتى لا يلزمه سجود
 السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهواً ولو تضمنه لا يكره ما لم يؤد الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على
 ما قبلها اه (قوله بين القراءة والركوع) يعني في الفرض الغير الشائى ومعنى كونه واجباً أنه لو ركع قبل
 القراءة صح ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع أن يكون مترتباً على قراءة في كل ركعة بخلاف الترتيب
 بين الركوع والسجود مثلاً فانه فرض حتى لو سجد قبل الركوع لم يصح سجود هذه الركعة لان أصل السجود يشترط
 ترتبه على الركوع في كل ركعة كترتيب الركوع على القيام كذلك لان القراءة لم تفرض في جميع ركعات الفرض بل

(وتقديم الفاتحة على) كل
 (السورة) وكذا ترك تكريرها قبل
 سورة الاولين (ورعاية الترتيب)
 بين القراءة والركوع (وفيما
 يتكرر)

في ركعتين منه بلا تعين أما القيام والركوع والسجود فإما معينة في كل ركعة نعم القراءة فرض وشملها القيام
من حيث هو فاذا اضيق وقتها بأن لم يقرأ في الأولين صار الترتيب بينهما وبين الركوع فرضاً لعدم إمكان تداركه
ولكن فرضية هذا الترتيب عارضة بسبب التأخير فلذا لم ينظر والمية واقتصر على أن الترتيب بينهما واجب لأن
إيقاع القراءة في الأولين واجب هذا أوضح ما حققه في الدرر والمحصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين
الأوليتين وثبوته فيما لو أخر القراءة إلى الآخرين وركع في كل من الأولين بلا قراءة أصلاً أما لو قرأ في الأولين صار
الترتيب فرضاً حتى لو تذكر السورة راكعاً فعاد وقرأها لزم إعادة الركوع لأن السورة التحقت بما قبلها وصارت
القراءة كلها فرضاً فيلزم تأخير الركوع عنها ويظهر من هذا أن هذا الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض
بعد ما نظيره قراءة السورة فإما قبل قراءتها تسبيحاً واجباً وبعد هاتمي فرضاً وحينئذ فيكون الأصل في هذا
الترتيب الرجوع وفرضيته عارضة كعروضها فيما لو أخر القراءة إلى الآخرين لكن قد يقال إن هذا الترتيب يغني
عنه وجوب تعين القراءة في الأولين إلا أن يقال لما كان هذا التعين لا يحصل إلا بهذا الترتيب جعلوه واجباً آخر
قد بر (قوله) أما فيما لا يتكرر أي في كل الصلاة أو في كل ركعة ففرض وذلك كترتيب القيام والركوع والسجود
والعود إلا أن الأخير كما علمته أنا ومزا أيضاً عند قوله وبقي من الفروض وبناء هناك ولا يراد على إطلاقه أن القراءة
بما لا يتكرر في كل ركعة مع أن ترتيبها على الركوع غير فرض لأن مرادها بما لا يتكرر ما عداها بقرينة تفسير يحتمل
قبله وجوب ترتيبها فلا منافاة في كلامه فافهم فان قلت ذكر في الكافي السني من باب سجود السهو أنه يجب
بأشياء منها تقديم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع لأن مراعاة الترتيب واجبة عندنا فلا فرق
فاذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب اهـ ووقع نظيره في الأذخيرة مع أنه في الكافي ذكره أن ترتيب القيام على
الركوع والركوع على السجود فرض لأن الصلاة لا توجد إلا بذلك اهـ قلت أجاب في البحر بأن قولهم هنا إن
الترتيب شرط معناه أن الركن الذي قدمه يلغو ويلزمه إعادة ما تسبى إذا سجد قبل الركوع لا يعتد به هذا
السجود بالاجماع كما صرح به في النهاية فيشترط إعادة ما تسبى في سجود السهو أن الترتيب واجب معناه
أن الصلاة بعد إعادة ما قدمه لا تقسب بترك الترتيب صورة الحاصل بزيادة ما قدمه والحاصل أن اقتراض الترتيب
بمعنى افتراض إعادة ما قدمه ووجوبه بمعنى إيجاب عدم الزيادة لأن زيادة ما دون ركعة لا تقسب الصلاة فكان
واجباً لا فرضاً بخلاف الأول وقد خفي هذا على صدر الشريعة حتى ظن أن الترتيب واجب مطلقاً لا في تكبيرة
الافتتاح والقعدة الأخيرة وهو عيب لما علمت من كلام النهاية (قوله كالسجدة) الكافي استقصائية
اذ لم يتكرر في الركعة سواها ومثله الكافي في قوله كعدد ح والمراد بها السجدة الثانية من كل ركعة فالترتيب
بينها وبين ما بعدها واجب قال في شرح المنية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكرها فيما بعد هل من قيام أو ركوع
أو سجود فانه يقضيها ولا يقضي ما فعله قبل قضاها بما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يلزمه سجود
السهو فقط لكن اختلف في لزوم قضاء ما تذكرها فضاها فيه كما لو تذكره وهو راكع أو ساجداً أنه لم يسجد
في الركعة التي قبلها فانه يسجد ها هو هل بعيد الركوع أو السجود المتذكر فيه ففي الهداية أنه لا يجب إعادة ما قبل
تسحب معللاً بأن الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الأفعال وفي الخبانية أنه بعيد ولا فسد صلته
معللاً بأنه ارتفع بالعود إلى ما قبله من الأركان لانه قبل الرفع منه يقبل الرفض بخلاف ما لو تذكر السجدة بعد
ما رفع من الركوع لانه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الرفض اهـ ومثله في الفتح قال في البحر فنعلم أن الاختلاف
في إعادة ما ليس بشيء على اشتراط الترتيب وعدمه بل على أن الركن المتذكر فيه هل يرتفع بالعود إلى ما قبله
من الأركان أولا اهـ تأمل والمعمد ما في الهداية فقد جزم به في الكنز وغيره في آخر باب الاستخلاف وصرح
في البحر بضعف ما في الخبانية هذا والتقييد بالترتيب بينهما وبين ما بعدها لا يختار عموماً قبلها من ركعتها فان الترتيب
بين الركوع والسجود من ركعة واحدة شرط كما مر وثبوته عليه في الفتح (قوله) أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها
أي أن الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي فان ما يقضيه بعد فراغ الامام أول صلته عندنا ولو كان
الترتيب فرضاً لكان آخر اهـ ورد في البحر بأنه لا يصح أن يدخل تحت الترتيب الواجب اذ لا شيء على المسبوق
ولا نقص في صلته أصلاً فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر في كل ركعة اهـ وكأنه فهم أن مراد الزيلعي
أن الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس كذلك بل مراده أنه واجب على غيره بدليل مسألة المسبوق

أما فيما لا يتكرر ففرض كما مر
(في كل ركعة كالسجدة) أو في كل
الصلاة كعدد ركعاتها

قوله تأمل وجه التأمل أن كلام
الهداية صريح في أن إعادة معينة
على أن الترتيب ليس بفرض وقد
يجاب بأن الخلاف من الطرفين
ليس مبنياً على ما ذكره لأن الخلاف
من طرف الهداية معنى على أن
الترتيب ليس بركن والخلاف من
طرف الخبانية ليس مبنياً على أنه
ركن بل على الارتفاض اهـ منه

وبين ذلك أنه لو اقتضى في الثالثة الرابعة مثلا لا يجوز له أن يصلي أول صلاة امامه الذي ذاته ولو قبل فسدت
صلاته لا تضراده في موضع الاقتداء بل يجب عليه متابعتها فيما أدركه ثم إذا سلم يقضى ما فاته وهو أول صلاته الامن
حدث التعدادات فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان ما يقتضيه آخر صلاته حقيقة
من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر بالدليل على ما قلنا من أن مراد الزباني وجوب الترتيب على غير المسبوق
ما في النسخ حيث قال اوفى كل الصلاة كل ركعات الا السجدة الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصلي
اخر الركعات قبل اولها اهـ نحن نأخذ أن كلام الفتح مخالف لكلام الزباني فقد وهم نعم كلام الفتح أظهر في
المراد فانهم فان قلت وجوب الذي انما يصح اذا امكن ضده وعدم الترتيب بين الركعات غير ممكن فان المصلي كل
ركعة اتي بها أولا فهي الاولى وثانيها في الثانية وهكذا قلت يمكن ذلك لانه من الامور الاعتبارية التي يتبني عليها
أحكام شرعية اذا وجد معها ما يقتضيها فاذا صلى من الفرض الرباعي ركعتين وقصد أن يجعلهما الاخيرتين
فهو لغو الا اذا حقق قصده بأن ترك فيها القراءة وقرأ فيها بعدهما تخيذاً يتبني عليه أحكام شرعية وهي وجوب
الاعادة والالتزم لوجود ما يقتضي تلك الاحكام ولهذا اعتبر الشارع صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث الاقوال
فأوجب عليه عكس الترتيب مع أن كل ركعة اتي بها أولا فهي الاولى صورة لكنها في الحكم ليست كذلك فكما
أوجب الشارع عليه عكس الترتيب بأن امره بأن يفعل ما يستني على ذلك من قراءة وجهر وكذلك أمر غيره
بالترتيب بأن يفعل ما يقتضيه بأن يقرأ أولا ولا يجهر أو يسر وإذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكما ولهذا عبر
المصنف كالكتز وغيره بقوله ورعاية الترتيب اي ملا حظه باعتبار الاثبات بما يجب اولاً في الاول وآخر في الآخر
والحاصل أن المصلي امام مفرد أو امام أو مأمووم فالاولان يظهر فيهما ثمة الترتيب بما ذكرنا ولو سلمنا عدم ظهور
الثمة فيهما تظهر في المأمووم فانه امام مدرك أو مسبوق فقط واللاحق فقط وامر بترك على ما سألني بيانه في محله
أما المدرك فهو تابع لامامه فحكمه حكمه وأما المسبوق فقد علمت أن اللازم عليه عكس الترتيب وأما اللاحق
فالواجب عليه الترتيب بعكس المسبوق وعند زفر الترتيب فرض عليه فاذا أدرك بعض صلاة الامام فنام
فعليه أن يصلي أولاً ما نام فيه بلا قراءة ثم يتابع الامام فلو تابعه أولاً ثم صلى ما نام فيه بعد سلام الامام جاز عندنا
وأثم تركه الواجب وعند زفر لا تصح صلاته قال في السراج عن الفتاوى المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاته فانه نفسه
صلاته وهو الاصح واللاحق اذا تابع الامام قبل قضاء ما فاته لا تفسد خلافاً زفر اهـ وأما المراكب كما لو اقتضى
في ثمانية الفجر فنام الى أن سلم الامام فهذا الاحق ومسبوق ولم يصل شيئاً فصلى أولاً الركعة التي نام فيها بلا قراءة
ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح وأثم ترك الترتيب الواجب فيجب عليه اعادة الصلاة سواء كان جامداً
لادائها مع كراهة التحريم واسحابها لعدم امكان الجبر بسجود السهول لأن ختام صلاته وقع بما لحق فيه واللاحق
ممنوع عن سجود السهول لانه خلف الامام حكماً ثبت بهذا أن اللاحق نوعيه قد أوجبوا عليه الترتيب كما الزموا
المسبوق بعكسه وليس ذلك الامن حيث الاعتبار والحكم لامن حيث الصورة فافهم (قوله حتى لو نسي الخ)
تفريع على قوله كالسجدة (قوله من الأولى) ليس يقيد وخصها بالبعدا من الآخر ط (قوله قبل الكلام)
المراد قبل اتيانه بفسد ط (قوله لكنه يشهد) اي يقرأ التشهد الى عبده ورسوله فقط وشمه بالصلوات
والدعوات في تشهد السهول على الاصح ط (قوله ثم يشهد) اي وجوباً وسكت عن القعدة لان التشهد
يستلزمها لانه لا يوجد الا فيها تأمل (قوله لانه يطل الخ) اي لان التشهد يعني مع القعدة بقراءة قوله
أما السهوية فترفع التشهد لا القعدة ح أما بطلان القعدة بالعود الى الصلابة أي السجدة التي هي من صلب
الصلاة أي جزء منها فلا شترط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون اخيرة الا بانتهاء سائر الاركان وأما
بطلانها بالعود الى التلاوية فتال ط لان التلاوية لما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلابة بخلاف ما اذا
تركها اصلاً وقال الركني لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فأخذت حكم القراءة فلزم تأخير القعدة عنها (قوله
أما السهوية) اي السجدة السهوية والمراد بالجنس لانها سجدتان ط (قوله فترفع التشهد) اي بطله لانه واجب
منها فوجب اعادته وانما لا ترفع القعدة لانها ركن فهي أقوى منها (قوله بمجرد رفعه منها) اي من السهوية
بلا قعود ولا تشهد لم تفسد صلاته لان القعدة الركن لم ترفع فلا تفسد صلاته بترك التشهد الواجب (قوله
بخلاف تلك السجدتين) اي الصلابة والتلاوية فانه لو سلم بمجرد رفعه منها تفسد صلاته لرفعها القعدة (بنييه)

حتى لو نسي سجدة من الاولى
قضاها ولو بعد السلام قبل
الكلام لكنه يشهد ثم يسجد
للسهو ثم تشهد لانه يطل بالعود
الى الصلابة والتلاوية أما السهوية
فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم
بمجرد رفعه منها لم تفسد بخلاف
تلك السجدتين

مطلب
قد يشار الى المني باسم الإشارة
الموضوع لأمورد

قد شار الى المنى باسم الاشارة الموضوع للمفرد كما حنا ومثله قوله تعالى عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر
وقول الشاعر ابن الخيزول شتر مدى * وكلا ذلك وجه وقبل فافهم (قولاً وتعديلاً للركن) هو
سنة عندهما في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجب حتى يجب سجدة السهو بتركه كذا في
الهداية وحزم بالشأن في الكنز والوقاية والمثلتي وهو مقتضى الأدلة كما يأتي قال في الجرح وبهذا ضعف قول
الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منهما) أي يجب التعديل أيضاً في القومة من الركوع والجلسة بين السجدين
ونضمن كلامه وجوب نفس القومة والجلسة أيضاً لأنه يلزم من وجوب التعديل فيهما وجوبهما (قولاً
على ما اختاره الكمال) قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة أى في الركوع والسجود
وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين لأنه واجب على ذلك كله ولا امر
في حديث المني صلته وما ذكره قاضي خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهياً وكذا في المحيط
فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لأن الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار المحقق ابن
الهام وتليده ابن امير حاج حتى قال انه الصواب والله الموفق للصواب اه وقال في شرح المنية ولا ينبغي أن
يعدل عن الدراية أى الدليل اذا وافقها رواية على ما تقدم عن فتاوى قاضي خان ومثله ما ذكر في القية من قوله
وقد شدّد القاضي الصدر في شرحه في تعديل الأركان جميعها تشديداً بليغاً فقال والكمال كل ركن واجب عند أبي
حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن
كل عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئاً منها ساهياً يلزمه السهو ولو عمد بتركه
أشدّ الكراهة ويلزمه أن يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ونحوه كمن طاف جنباً تلزمه الاعادة
والمعتبر هو الأول كذا هذا اه والحاصل أن الأصح رواية ودراية وجوب تعديل الأركان وأما القومة والجلسة
وتعديلهما فالسهور في المذهب السنة وروى وجوبها وهو الموافق للأدلة وعليه الكمال ومن بعده من
التأخرين وقد علمت قول تليده انه الصواب وقال أبو يوسف بفرضية الكل واختاره في الجمع والعين ورواه
الطحاوي عن ابينا الثلاثة وقال في الفيض انه الاحوط اه وهو مذهب مالك والشافعي وأجد وللعلامة
البركلي رسالة سماها تعديل الصلاة أوضح المسألة فيها غاية الايضاح وبسط فيها أدلة الوجوب وذكر ما يترتب على
ترك ذلك من الآفات وأوصلها الى ثلاثين آفة ومن المكروهات الحاصلة في صلاة يوم وليلة وأوصلها الى أكثر من
ثلثمائة وخمسين مكروهاً فينبغي مراجعتها مطالعها (قولاً ولكن المشهور الخ) استدراك على قوله وكذا
في الرفع منهما وحاصله أن وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لأن التعديل مكمل
لهما أما وجوب تعديل القومة والجلسة فغير ظاهر لأن القومة والجلسة اذا كانتا واجبتي على ما اختاره
الكمال يلزم أن يكون التعديل فيهما سنة لأن مكمل الواجب يكون سنة فهذه القاعدة لا توافق مختار الكمال
لأنه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنهم لأنه الفرض في الكل ولا ما هو المشهور عن أبي حنيفة ومحمد
لأنه أما السنة في الكل على تخريج الجرجاني أو الوجوب في تعديل الأركان والسنة في الباقي على تخريج
الكرخي لأنه فصل كما في شرح المنية وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلسة بأن الأولى
مكملة للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال
فكانا سنتين اظهرا للفتاوت بين المكملين اه فافهم وأجاب ح بأنه لا يضر مخالفة القاعدة حيث
اقتضاه الدليل أقول على أن ما ذكره الشارح من القاعدة مأخوذة من الدرر واعترضه في العزيمة بأنه ليس له
وجه صحة قال ولعل منشأه ما في الخلاصة من أن الواجب اكمال للقرائن والسنة اكمال للواجبات والآداب
اكمال للسنة ولا يذهب عليك أنه ليس معناه ذلك فليست به اه أي لأن معناه أن الواجب شرع لا كمال القرائن
الخ لأن كل ما يكمل الفرض يكون واجباً وهكذا (قوله وعند الثاني الاربعة فرض) أي على يفوت الجواز
بفوته كما قدمنا بيانه في آخر بحث القرائن (قولاً ولو في نقل) لأنه وإن كان كل شفع منه صلاة على حدة حتى
افترضت القراءة في جميعه لكن القعدة تبقى القعدة فريضة وقسمه في ح عن وتر البحر (قولاً في الأصح) خلافاً لمحمد
أوان الخروج من الصلاة فلم يبق القعدة فريضة وقسمه في ح عن وتر البحر (قولاً في الأصح) خلافاً لمحمد
في افتراضه قعدة كل شفع نقل للطحاوي والكرخي في قولهما انها في غير النقل سنة لكن في التهر قال

مطلب

لا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذا
وافقت رواية

قوله الدراية المراد بالدراية بالادل
المهمل في أولها العلم الحاصل من
أحد النصوص الشرعية الصحيحة
اه منه

(وتعديل الأركان) أي تسكين
الجوارح قدر تسبيحة في الركوع
والسجود وكذا في الرفع منهما
على ما اختاره الكمال لكن
المشهور أن مكمل الفرض
واجب ومكمل الواجب سنة
وعند الثاني الاربعة فرض
(والسجود الأول) ولو في نقل
في الأصح

قوله وهو الانتقال أي الانتقال
من ركن الى ركن الذي مترعده
في الفرائض وهو ركن مقصود
لغيره لأن افتراض الانتقال من
الركوع مثلاً لاجل الأمان
بالسجود اذ لو دام ركعاً لم يفتق
السجود كما قدمناه هنا وهو
دور الفرض المقصود لذاته فيكون
مكملاً لسنة ومكمل الأول واجباً
اظهرا للفتاوت بينهما اه منه

في البدائع وأكثر مشايخنا يطلقون عليه اسم السنة امالان وجوبه عرف بها اولان المؤكدة في معنى الواجب وهذا يقتضي رفع الخلاف (قوله وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد) خبر فيه لا يصح ارجاعه للتشهد خلافاً لهم وان كان ترك الزيادة فيه اي في أثناء كلماته واجبا أيضاً كترك الزيادة عليه أي بعد تمامه كما سيأتي فيتعين ما قاله ح من ارجاعه للقعود الاول اي في الفرض والسنة المؤكدة لانها في النفل مطلوبة وأقل الزيادة المؤكدة للواجب مقدار اللهم صل على محمد فقط على المذهب كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله وأراد بالاول غير الاخير) انشئ ما اذا صلى ألف ركعة من النفل بتسليمة واحدة فان ما عدا القعود الاخير واجب ومنه فهمه فرضية كل قعود اخير في أي صلاة كانت ويستثنى منه القعود الذي بعده سجود السهو فانه واجب لا فرض لماسيأتي من انه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة ح (قوله وقد يجاب بأنه عارض) اي بسبب الاستخلاف فان المسافر يفترض قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته والمقيم بالاستخلاف قام مقامه ففرض عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قيل ويجاب بهذا ايضا عن المسبوق كالمؤقت الذي بالامام في ثمانية المغرب فان القعود الثاني ما عدا الاخير فرض عليه بمتابعة الامام وحاصله أن قعود الامام الاخير يفترض على المسبوق بمتابعته لا مامه فهو عارض بالاعتداء وأقول هذا مخالف لما في البحر والزم من قوله ما أراد بالاول ما ليس باخر اذا المسبوق بثلاث في الرابعة يتبع ثلاث قعدات والواجب منها ما عدا الاخرة اه ويدل عليه ما سيأتي في الامامة من أن المسبوق لو قام قبل السلام قبل قعود امامه قدر التشهد فان قرأ في قيامه قدر ما تجوز به الصلاة بعد فراغ الامام من التشهد جازت صلاته والا فلا وسيأتي تمام بيانه فلو كان القعود فرضاً عليه لما صح هذا التفصيل ولطلت صلاته مطلقاً فافهم (قوله والتشهدان) اي تشهد القعدة الاولى وتشهد الاخرة والتشهد المروي عن ابن مسعود لا يجب بل هو افضل من المروي عن ابن عباس وغيره خلافاً لما يجزه في البحر كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله بترك بعضه ككله) قال في البحر من باب سجود السهو فانه يجب سجود السهو بتركه ولو تلافى ظاهر الرواية لانه ذكر واحد متلوم بترك بعضه كترك كاه اه (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به الى التوركة على المتن في تعبيره بالتنية اذ لو اُفرد لكان اسم جنس شاملاً لكل تشهد كما أشار اليه في البحر ح (قوله في الاصح) مقابل ما قيل انه في اعداد الاخرة سنة (قوله في تشهدي المغرب) اي اقتدي به في التشهد الاول من تشهدي المغرب فيكون قد أدركه في التشهدين وقوله وعليه أي على الامام سهو وسجد أي المأموم معه أي مع الامام لوجوب المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر أي الامام سجود تلاوة فسجد أي المأموم مع الامام لان سجود التلاوة يرفع القعدة ثم سجد أي المأموم مع الامام السهو ولان سجود السهو لا يعتبه الا اذا وقع حائلاً لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم قضى أي المأموم الركعتين يتشهدين لما قدمنا من أن المسبوق يقضي آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه الحنية ما صلاحه مع الامام آخر صلاته فاذا أتى بركعة مما عليه كانت ثمانية صلاته فيقعد ثم يأتي بركعة ويقعد اه ح (قوله ووقع له) اي للمأموم كذلك أي مثل ما وقع للامام بأن سها فيما يقضي سجود السهو وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجده وتشهد ثم سجد السهو وتشهد لما ذكرنا ح (قوله ومثل التلاوة تذكر الصلابة) اي في ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السهو ط (قوله لهما) اي للامام والمأموم (قوله زيد أربع) وذلك بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجد المأموم معه وتشهد لارتفاع القعدة ثم سجد معه للسهو وتشهد لما قدمنا ووقع مثل ذلك للمأموم قصير أربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلابة عن التلاوة كما هو المفروض او بالعكس بأن تراخى تذكر التلاوة عن الصلابة وأما اذا تذكرهما معاً فاما أن يتذكر قبل القعدة الاخرة أو بعدهما قبل تشهد سجود السهو أو بعدهما فان تذكرهما قبل القعدة الاخرة فليس هنالك الا ثلاث قعدات وان تذكرهما بعدها قبل تشهد سجود السهو فأربع وان بعده نفوس ومثلي للمأموم فتكون عشرة ثم اعلم أنه اذا تذكرهما معاً يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوة من ركعة والصلابة من تلك الركعة او معاً بعدا وجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعة قبلها قدم الصلابة كما في البحر من باب سجود السهو ح (قوله لماسر) اي من أنه يسجد للسهو بعد التلاوة ح (قوله

وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد وأراد بالاول غير الاخير لكن يرد عليه لو استخلف مسافر سبقه الحدث مقيماً فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب بأنه عارض (والتشهدان) ويسجد للسهو بترك بعضه ككله وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشرًا كمن أدرك الامام في تشهدي المغرب وعليه سهو وسجد معه وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم سجد للسهو وتشهد معه ثم قضى الركعتين يتشهدين ووقع له كذلك قلت ومثل التلاوة تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها أيضاً لهما زيد أربع آخر للمعتر

تعدد التلاوية والصلية) يعني مرتين فقط المرة المتقدمة وهذه ح (قوله زيدست أيضا) صورته تذ كر بعد
 القعدة السابعة صلوية أخرى فسجدها وتشهد ثم قبل أن يسجد للسهو تذ كر تلاوية أخرى أيضا فسجدها وتشهد
 ثم يسجد للسهو وتشهد فهذه ثلاث ومثله المأموم فهذه ست وأما إذا لم يتذ كر التلاوية إلا بعد تشهد سجود السهو
 قامها تصير غائي صور اه ح أقول والذي في غالب النسخ زيد ستون وصورته أن يتذ كر بعد القعدة
 السابعة صليتين أخرى على التعاقب ويسجد بعد كل منهما فهذه أربع ثم يتذ كر بقية آيات السجدة واحدة
 بعد واحدة وهي ثلاث عشرة آية ويسجد بعد كل منها فهذه ست وعشرون فالجوع ثلاثون وإذا وقع مثله لأم موم
 تصير ستين ثم إذا ضم إليها الأربع عشرة التي قدمها الشارح والأربع الآتية في قوله عقبه ولو فرضنا تبلغ
 ثمانية وسبعين وهي المشار إليها في قوله الآتي في ثمانية وسبعين كما زعم الصواب ما في غالب النسخ (قوله
 ولو فرضنا أدراك الخ) صورته أدراك الإمام وهو في السجدة الأولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود
 معه ح (قوله فتقتضى القواعد أنه يقضيها) مراده بالقواعد الواحدة بناء على أن الالجنسية تبطل
 الجمعية وتلك القاعدة هي أن من قاته شي من الصلاة بعد اقتدائه أعاده كاللاحق وهذا في حكمه ح أقول عموم
 هذه القاعدة على هذا الوجه لم أر من ذكره نعم وجوب فعل هاتين السجدين مع الإمام مسلم لوجوب المتابعة
 وإن لم تحسب إليه من الركعة التي يقضيها أو المأموم قضاؤه ما فإن أراد أنه يأتي بهما في الركعة التي يقضيها مسلم
 أيضا وأما أن أراد أنه يأتي بهما زيادة على الركعة المذكورة كما هو المبادر من كلامه فيحتاج إلى نقل والمنقول
 وجوب المتابعة وأنه يقتضى ركعة تامة فقط قال في البحر قبيل باب قضاء الفوائت وصرح في الذخيرة بأن المتابعة
 فيها واجبة ومقتضاها أنه لو تركها لا تنفسد صلاته وقد توقفنا في ذلك مدة حتى رأيت في التلخيص وعبارته رجل
 انتهى إلى الإمام وقد سجد سجدة فكبر ونوى الاقتداء به ومكث قائما حتى قام الإمام ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه
 في بقية الصلاة فلما فرغ الإمام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة لأنه صلى تلك الركعة الفائتة بسجدة تباعدها
 فراغ الإمام وإن كانت المتابعة حين شرع واجبة في تلك السجدة انتهى اه كلام البحر فقد صرحوا بوجوب
 المتابعة ولم يذكروا أنه يصلي ركعة تامة ويسجد فيها ثلاث سجرات أو أربع قضاء عما لم يتابع فيه على أن الواجب
 هو المتابعة وهي لا يمكن قضاؤها بعد فواتها لأن السجود لم يجب عليه لذاته لأنه غير محسوب من صلاته وإنما
 وجب عليه لتلاخيص الف امامه ثم صرحوا بوجوب سجدي السهو فيما لو اقتدى بأمام عليه سهو قبل أن يسجد
 ولم يتابع امامه فيه فانه يأتي بالسجدين بعد فراغه استحسانا لأن في تحريمه نقصا لا ينبغي إلا بسجدين وبني
 النقصان لأنعدام الجاهركذا قالوا وهذه العلة لا توجد هنا إذ لا نقصان في تحريمه هنا لأن النقصان جاءه هنالك
 من قبل امامه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله في زاد أربع آخر) وهذا أيضا مقروض فيما إذا تذ كر أحدا همل
 بعد تشهد السهو فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد ثم تذ كر الأخرى فسجدها وتشهد ثم يسجد للسهو
 وتشهد وأما إذا تذ كرهما معا فعلى التفصيل المتقدم في التلاوية والصلية فصار مجموع القعدات على ما ذكره
 أربعاً وعشرين وعلى ما ذكرناه من الثمان في تعدد التلاوية والصلية ستاً وعشرين ح أقول هذا على نسخة
 زيدست أما على نسخة زيدستون فهي ثمانية وسبعون كما ذكرناه على وفق كلامه الآتي لكن قد علمت أن زيادة
 الأربع الأخيرة غير مسلمة لعدم وجوب قضاء السجدين ما لم يوجد نقل صريح فالباقي أربع وسبعون ثم على
 ما قرره ح من الثمان في تعدد التلاوية والصلية يزداد سجدتان على ما ذكره الشارح فيكون الحاصل ستاً
 وسبعين (قوله ولفظ السلام) فيه إشارة إلى أن لفظاً آخر لا يقوم مقامه ولو كان معناه حيث كان قادراً
 عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث لا يختص بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كان مع قدرته على العربي
 ولذا لم يقل ولفظ التشهد وقال ولفظ السلام لكن هذه الإشارة يخالفها صريح المنقول فانه سيأتي أن الزياحي
 نقل الإجماع أن السلام لا يختص بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الأصح) وقبل سنة فتح
 (قوله دون عليكم) فليس بواجب عندنا (قوله فوائدهم إلى قوله ذكره الرمي الشافعي) وجد في بعض
 النسخ وليس في نسخة الشارح التي رجع إليها قتال (قوله وتنقض قدوة بالاول) أي بالسلام الاول قال
 في التلخيص الإمام إذا فرغ من صلاته فلما قال السلام جاءه رجل واقتدى به قبل أن يقول عليكم لا يصير دخلا
 في صلاته لأن هذا سلام ألا ترى أنه لو أراد أن يسلم على أحد في صلاته ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت بنفسه

ولو فرضنا تعدد التلاوية
 والصلية لهما أيضا زيدست
 أيضا ولو فرضنا أدراك الإمام
 ساجدا ولم يسجد هما معه فتقتضى
 القواعد أنه يقضيها فزاد أربع
 آخر فتدبر ولم أر من يثبت على ذلك
 والله أعلم (ولفظ السلام) مرتين
 فاللاني واجب على الأصح برهان
 دون عليكم وتنقض قدوة بالاول
 قبل عليكم على المشهور عندنا
 وعليه الشافعية

قوله أو أربع هكذا بخطه وأصل
 الاصوب أو أربعة تأمل اه محببه

قوله فعلى التفصيل المتقدم أي بين
 أن يتذ كرهما قبل القعدة الأخيرة
 أو بعدهما قبل تشهد سجود السهو
 أو بعده اه منه

صلاته اه رحى (قوله خلافاً للتكملة) اى لشارح التكملة حيث صحح أن الحرية انما تنقطع بالسلام
 الثانى كما وجد قبله فى بعض النسخ (قوله وقراءة قنوت الوتر) اقم لفظ قراءة اشارة الى أن المراد بالقنوت
 الدعاء لا طول القيام كما قيل وحكاها فى المجتبى وسيجيء فى محله ابن عبد الرزاق ثم وجوب القنوت مبنى على
 قول الامام وأما عندهما فمفسنة فالخلاف فيه كالخلاف فى الوتر كما سياتى فى بابيه (قوله وهو مطلق الدعاء) اى
 القنوت الواجب يحصل بأى دعاء كان قال فى النهر وأما خصوص اللهم انا نتعينك فمفسنة فقط حتى لو أتى بغيره
 جاز اجماعاً (قوله وكذا تكبير قنوته) اى الوتر قال فى البحر فى باب سجود السهو ومما ألحق به أى بالقنوت
 تكبيره وحزم الزيلعى بوجوب السجود بتركه وذكر فى الظاهرية أنه لو تركه لا رواية فيه وقيل يجب السجود اعتباراً
 بتكبيرات العبد وقيل لا اه وينبغى ترجيح عدم الوجوب لانه الاصل ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العبد
 اه (قوله وتكبير ركوع الثالثة زيلعى) كذا عزاها الى الزيلعى فى النهر وتبعه الشارح قال السيد
 ابو السعود فى حواشى مسكين فى باب سجود السهو قال شيخنا هذا سهو لعدم وجوده فى الزيلعى لافى الصلاة
 ولا فى السهو وله سبق نظره الى ما ذكره الزيلعى بقوله ولو ترك التكبير التى بعد القراءة قبل القنوت سجد
 للسهو فتوهم أن هذه تكبير الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هى تكبير القنوت اه وكذا ابنه الرحى
 على أنه لم يبيده فيه (قوله وتكبيرات العبد) هى ست تكبيرات فى كل ركعة ثلاثة (قوله وكذا
 احدها) أفاد أن كل تكبيرة واجب مستقلة ط (قوله كلفظ التكبير فى افتتاحه) أى افتتاح العبد دون بقية
 الصلوات كما فى المستصنى ونور الابضاح (قوله السكك الاشبه وجوبه) اى وجوب لفظ التكبير فى كل
 صلاة حتى يكره تحريمها الشروع بغير الله اكبر كذا فى شرحه على المتقى (قوله والجهر للامام) الامام بمعنى
 على مثل وان اسأتم فلها واحترز به عن المنفرد فانه يجزى بين الجهر والاسرار وقوله والاسرار لكل أى الامام
 والمنفرد وقوله فيما يجهر ويسر وتف ونشر يعنى أن الجهر يجب على الامام فيما يجهر فيه وهو صلاة الصبح والاوليان
 من المغرب والعشاء وصلات العبد والجمعة والتراويح والوتر فى رمضان والاسرار يجب على الامام والمنفرد فيما
 يسر فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرى من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء
 كما فى البحر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق وأما على المنفرد فقال فى البحر انه الاصح وذكر فى الفصل
 الاثنى أنه الظاهر من المذهب وفيه كلام ستعرفه هناك (قوله فلو أتم القراءة) فى بعض النسخ فلو أتم الفاتحة
 وهذا مثال لتأخير القرض وهو الركوع هنا عن محله (قوله او تذكروا السورة الخ) مثال لتأخير الواجب
 وهو السورة عن محله لفصله بين الفاتحة والسورة بأجنبي وهو الركوع المرفوض لو وقع فى أثناء القراءة لانه
 لما قرأ السورة التحق بالفرض وبعد وجود القراءة يصير الترتيب بينها وبين الركوع فرضاً بخلافه قبل وجودها
 فانه يكون واجباً كما قد مناه تحقيقه فى بحث القيام وسأى له زيادة تحقيق آخر فى فصل القراءة والفرق بين
 القراءة وبين القنوت حيث لا يعود له وقيد بذكر السورة لانه لو قرأها ثم عاد فقرأ سورة اخرى لا يفتقض ركوعه
 كما فى سهو الخلية عن الزاهد وغيره (قوله أعاد الركوع) مختص بالمسألة الثانية وقوله وسجد للسهو
 راجع للمسألين وفى التركيب حرازة ولو قال فضمها قائماً وأعاد الركوع سجد للسهو وسلم من هذا ح (قوله
 وترك تكرير ركوع الخ) بالرفع عطف على اتيان لان فى زيادة ركوع او سجود تغيير المشروع لان الواجب
 فى كل ركعة ركوع واحد وسجدتان فقط فاذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك الواجب آخر
 وهو ما مر أعنى اتيان الفرض فى محله لان تكرير الركوع فيه تأخير للسجود عن محله وتثليث السجود فيه تأخير
 القيام او القعدة وكذا القعدة فى آخر الركعة الاولى والثالثة فيجب تركها ويلزم من فعلها أيضاً تأخير القيام
 الى الثانية او الرابعة عن محله وهذا اذا كانت القعدة طويلة أما الجلبة الخفيفة التى اسبغها الشافعى فتركها
 غير واجب عندنا بل هو الافضل كما سياتى وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة
 ويلزم منها ترك واجب آخر وهو تأخير الفرض الثانى عن محله والحاصل أن ترك هذه المذكورات فى كلام
 الشارح واجب لغيره وهو اتيان كل واجب او فرض فى محله الذى ذكره اولاً فان ذلك الواجب لا يتحقق الا بترك
 هذه المذكورات فكان تركها واجباً لغيره لانه يلزم من الاخلال بهذا الواجب الاخلال بذلك الواجب فهو
 نظير عدهم من الفرائض الانتقال من ركن الى ركن فانه فرض لغيره كما قد مناه فى كلامه فافهم

خلافاً للتكملة (و) قراءة (قنوت
 الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا
 تكبير قنوته وتكبير ركوع
 الثالثة زيلعى (وتكبيرات
 العبد) وكذا احدها وتكبير
 ركوع ركعته الثانية كلفظ التكبير
 فى افتتاحه لكن الاشبه وجوبه فى
 كل صلاة بحر فليحفظ (والجهر)
 للامام (والاسرار) لكل (فما
 يجهر) فيه (ويسر) وبقي من
 الواجبات اتيان كل واجب
 او فرض فى محله فلو أتم القراءة
 فكثرت متفكراً سهواً ثم ركع
 او تذكروا السورة راعياً فضمها
 قائماً أعاد الركوع وسجد للسهو
 وترك تكرير ركوع وتثليث سجود
 وترك تعود قبل الثانية او رابع

انما هذا لا لامع انه لم يتابع في التعدد الاخير فلو كانت المتابعة فرضا في الفرض مطلقا لثابت صلاته مطلقة فم
 تكون المتابعة فرضا بمعنى أن يأتي بالفرض مع امامه أو بعده كالأركع امامه فركع معه مقارنا ومعاقبيا وشاركه
 فيه أو بعده ما رفع منه فلو لم يركع أصلا أو ركع ورفع قبل أن يركع امامه ولم يعد معه أو بعده بطلت صلاته
 والحاصل أن المتابعة في ذاتها ثلاثة أنواع مقارنة لتعلل الامام مثل أن يقارن احرامه لاحرام امامه وركوعه
 ركوعه وسلامه لسلامه ويدخل فيه المألور كركع قبل امامه ودام حتى ادركه امامه فيه ومعاقبية لابتداء فعل امامه
 مع المشاركة في باقيه ومتراخية عنه فطلق المتابعة الشامل لهذه الأنواع الثلاثة يكون فرضا في الفرض وواجبا
 في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض أو عدم لزوم المخالفة كما قد مرنا ولا يشكل مسألة المسبوق
 المذكورة لأن التعدد وان كانت فرضا لكنه يأتي بها في آخر صلاته التي يتضيها بعد سلام امامه فقد وجدت
 المتابعة المتراخية فلذا حجت صلاته والمتابعة المقيدة بعدم التأخير والتراخي الشاملة للمقارنة والمعاقبية
 لا تكون فرضا بل تكون واجبة في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض وعدم لزوم المخالفة أيضا
 والمتابعة المقارنة بلا تعقيب ولا تراخ سنة عنده لا عندهما وهذا معنى ما في المقدمة الكيدانية حيث ذكر المتابعة
 من واجبات الصلاة ثم ذكرها في السن وحرامها بالنسبة للمقارنة كما ذكره القهستاني في شرحها اذا علمت ذلك
 ظهر لك أن من قال ان المتابعة فرض أو شرط كما في الكافي وغيره اراد به مطلقها بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال
 انها واجبة كما في شرح النية وغيره اراد به المقيدة بعدم التأخير ومن قال انها سنة اراد به المقارنة الحمد لله
 على توفيقه وأسأله هداية طريقته (قوله يعني في المجتهد فيه) المراد بالمجتهد فيه ما كان مبنيا على دليل معتبر شرعا
 بحيث يسوغ للمجتهد بسببه مخالفة غيره حتى لو كان مما يدخل تحت الحكم وحكمه به حاكم برأه فقد حكمه وادفع
 حكمه الى حاكم آخر لا يراه وجب عليه امضاؤه بخلاف ما اذا كان قولنا مخالفا للكتاب كحل متروك التسمية عدا
 أو السنة المشهورة كالأكل بآه شاهد وعين ونحو ذلك مما سيجي في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى فانه لا يسمى
 مجتهدا فيه حتى اذا رفع حكمه الى من لا يراه يتقضه ولا يضيئه وأفاد وجوب المتابعة في المتفق عليه بالاولى
 وعدم جوازها فيما كان بدعة أو لا تعلق له بالصلاة كالوزاد سجدة أو قام الى الخامسة ساهيا كما مر عن شرح
 النية ومثال ما يجب فيه المتابعة مما يسوغ فيه الاجتهاد ما ذكره القهستاني في شرح الكيدانية عن الجلابي
 بقوله كتكبيرات العيد وسجدة السهو قبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر اه والمراد بتكبيرات
 العيد ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما يخرج عن اقوال العصاة كالأوقد يمين برأه اخصا مثلا كشافعي
 ومثلا لا يسوغ الاجتهاد فيه في شرح الكيدانية عن الجلابي أيضا بقوله كالقنوت في الفجر والتكبير الخامس
 في الجنائز ورفع اليدين في تكبير الركوع وتكبيرات الجنائز اه فالمتابعة فيها غير جائزة اه لكن رفع اليدين
 في تكبيرات الجنائز قال به كثير من علمائنا كما نمتح فكونه مما لا يسوغ الاجتهاد فيه محل نظر ولهذا قال الخليل
 الرمي في حاشية البحر في باب الجنائز انه يستفاد من هذا أي مما قاله آية تلح أن الاولى متابعة الحنفى للشافعي
 بالرفع اذا ائقدي به ولم أره اه أي فان اختلف ائتنافيه دليل على انه مجتهد فيه فتأمل وقال الاولى ولم يقل
 يجب لأن المتابعة انما تجب في الواجب أو الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعي (قوله لافي المقطوع
 بنسخه) كالوكر في الجنائز خسا فان الاماختلفت في فعله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع
 وأكثر من ذلك الا أن آخر فعله كان أربعاف كان ناسخا لما قبله كافي الامداد (قوله كقنوت فجر) فانه امامة مقطوع
 بنسخه على تقدير أنه كان سنة أو بعدهم سنتيه على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهرا كافي الفتح من الزاقل
 فهو مثال للمقطوع بنسخه أو بعدهم سنتيه على سبيل البدل ح (قوله وانما تفسد) أي الصلاة بمخالفتها في
 القروض المراد بالمخالفة هنا عدم المتابعة أصلا بانواعها الثلاثة المارة والفساد في الحقيقة انما هو بترك الفرض
 لا بترك المتابعة لكن اسند اليها لانه يلزم منها تركه وخص الفرض لانه لا فساد بترك الواجب أو السنة (قوله
 في الخرائن) ونصه وجوب المتابعة ليس على إطلاقه بل هي تارة تفرض وتارة تجب وتارة لا تجب في وتر الفتح انما
 تجب المتابعة في الفصل المجتهد فيه لافي المقطوع بنسخه أو بعدهم كونه سنة من الاصل كقنوت الفجر وفي العناية
 انما يتبعه في المشروع دون غيره وفي البحر المخالفة فيما هو من الاركان أو الشرائط مفسدة لافي غيرها اه (قوله
 قلت فبلغت أصولها الخ) تفرع على ما زاده من الواجبات على ما في المتن وذلك أن في الفاتحة ستة آيات وقد

مطلب
 المراد بالمجتهد فيه

يعني في المجتهد فيه لافي المقطوع
 بنسخه أو بعده سنتيه كقنوت
 فجر وانما تفسد بمخالفتها في
 القروض كإسقاطها في الخرائن
 قلت فبلغت أصولها وأربعين

عدها في المتن واجبا واحدا وكذا تكبيرات العدة وعدها واحدا فزاد عليه عشرة وتعديل الأركان عده
 واحدا وهو واجب في الركوع والسجود والرفع من كل منهما فيزاد ثلاثة فهي ثلاثة عشر والرابع عشر ترك
 تكبير الفاتحة قبل سورة الأيمن والخامس عشر والسادس عشر رعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما
 تذكر في مكل الصلاة والسابع عشر ترك الزيادة على الشهد والثامن عشر والتاسع عشر تكبير القنوت
 وتكبير ركوعه والعشرون والحادي والعشرون تكبير ركوع ثانية العيد ولفظ التكبير في الافتتاح ثم ذكر
 سبعة تحت قوله وبقي من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون كلها مصرحة في كلامه زيادة على ما في المتن
 من الأربعة عشر فتبلغ اثنين وأربعين واجبا بدون ضرب وبسط فلذا سماها أصولا (قوله وبالبسط أكثر
 من مائة ألف) أقول أكثرها صور عقلية لا خارجية كما ستعرفه (قوله إذا أحدها) المراد به الشهد
 وهو واحد من جهة النوع أي أنه واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين والافه في الحقيقة ممتدة دلالة
 هذا الواحد هو المضروب فيه وهو ثمانية وسبعون شهدا (قوله من ضرب خمسة) أي خمس واجبات
 هي عدة المغرب الأولى مع تشهدا وترك نقص من كلماته وترك زيادة فيه أي في أثناء كلماته لأنه ذكر منظوم
 لا يجوز أن يرا فيه اجنبى عنه وترك زيادة عليه أي بعد تمامه وهذا لا يكون واجبا إلا في القعدة الأولى من غير
 التوافل (قوله في ثمانية وسبعين) متعلق بضرب وقوله كما مر أي في كلامه حيث ذكر أن الشهد قد يتكرر
 عشر ثم زاد أربعين مستين ثم أربعين فبلغت ثمانية وسبعين شهدا كما أوضحناه فيما مر وإذا ضربتها في خمسة
 الواجبات التي ذكرها هنا بلغت ثمانية وتسعين وبيان ذلك أن الشهد في نفسه واجب ويجب له القعدة
 وأن يترك نقصا منه وزيادة فيه أو عليه فهذه خمس واجبات تجب في كل صورة من الصور الثمانية والسبعين
 المارة فتبلغ ما ذكر وأراد بالواجب ما يشمل القرض لأن هذه الصور ليست كل قعداتها واجبة بل الواجب
 منها ما كان قعدة أولى أو بعد سجود سهو أما ما كان قعدة أخيرة أو بعد سجدة صليبة أو تلاوية فانها فرض
 والقرض قد يطلق عليه لفظ الواجب فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين المارة وهو الشهد
 استلزم ثمانية وتسعين واجبا فيصالح لفران هذه الواجبات تشمل على أكثر من مائة سجدة ما بين سهوية وصليبة
 وتلاوية كل سجدة منها يجب فيها ثلاث واجبات الطمأنينة ووضع اليدين ووضع الركبتين على ما اختاره السكالك
 ورجحه في البحر وغيره وإذا ضربت ثلاثة في مائة تبلغ ثلثمائة وكذا يجب بين كل سجدة في سهو الرفع والطمأنينة
 فيه فتبلغ أكثر من ثلثمائة وإذا ضم ذلك إلى ما مر تبلغ أكثر من سبع مائة وإذا ضربتها في بقية النيف وأربعين
 المارة تبلغ أكثر من ثمانية وعشرين ألفا وسبع مائة وكل واحد منها يستلزم ترك سجدة في سهو وشهدا وقعدة
 وكل سجدة يجب فيها الطمأنينة والرفع بينهما والطمأنينة فيه والشهد لسهو ويجب فيه ترك نقص منه وزيادة
 فيه أما الزيادة عليه فتجاوز فهذه عشر واجبات فإذا ضربتها في ثمانية وعشرين ألفا وسبع مائة بلغت مائتي
 ألف وسبعة وعشرين ألفا وإذا نظرت إلى أن متابعة المقتدى لمامه واجبة في الفرائض النيف وعشرين
 وفي الواجبات النيف وأربعين وجلة ذلك نيف وستون فإذا ضربتها فيما مر بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف
 ومائتي ألف ألف وعشرين ألفا وبقي واجبات آخر لم يذكرها كالسجود على الأنف وعدم القراءة في الركوع
 وعدم القيام قبل الشهد أو قبل السلام وغير ذلك مما تبلغ جلته بالضرب عددا كثيرا أكثرها صور عقلية
 كما يظهر ذلك لمن أراد ضياع وقته ولولا ضرورة بيان كلام الشارح لكان الأعراض عن ذلك أولى (قوله
 وستينها) تقدم الكلام في الموضوع على السنة وتعرفها وتقسيمها إلى سنة هدى وسنة زوائد والفرق
 بين الثانية وبين المستحب والمندوب وما في ذلك من الأسئلة وغير ذلك فراجع (قوله لا يوجب فسادا
 ولا سهوا) أي بخلاف ترك القرض فإنه يوجب الفساد وترك الواجب فإنه يوجب سجود السهو (قوله
 لو عامد أغبر مستحلف) فالوغير عامد فلا إساءة أيضا بل تندب إعادة الصلاة كما قدمناه في أول بحث الواجبات
 ولو مستحفا كقرئ في النهر عن البرازية لو لم ير السنة حقا كفر لأنه استخفاف اه ووجهه أن السنة أحد
 الأحكام الشرعية المتفق على مشروعيتها عند علماء الدين فإذا انكر ذلك ولم يرها شيئا ثابتا ومعتبرا في الدين
 يكون قد استخف بها واستهانها وذلك كفر تأمل (قوله وقالوا الخ) نص على ذلك في التحقيق وفي التقرير
 الأكلي من كتب الأصول لكن صرح ابن نجيم في شرح المنار بأن الإساءة الخش من الكراهة وهو المناسب

وبالبسط أكثر من مائة ألف إذ
 أحدها ينتج ٣٩٠ من ضرب
 خمسة قعدة المغرب بشهدا
 وترك نقص منه أو زيادة فيه أو عليه
 في ٧٨ كما مر والتتابع يتق
 الحصر قيصير في الغزأى واجب
 يستوجب ٣٩٠ واجبا
 (وستينها) ترك السنة لا يوجب
 فسادا ولا سهوا بل إساءة لو عامدا
 غير مستحلف وقالوا الإساءة
 أدون من الكراهة

مطلب
 سنن الصلاة

مطلب
 في قولهم الإساءة أدون من الكراهة

هنا القول التحريرو تاركها يستوجب اسامة أى التذليل واللوم وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من
الحرام وقد يوفق بأن مرادهم بالكراهة التحريمية والمراد بها في شرح المنار التزيمية فهي دون المكروه تحريما
وفوق المكروه تنزيها ويدل على ذلك ما في النهر عن الكشاف الكبير معزيا الى اصول أبي اليسر حكى السنة
أن يندب الى تحصيلها ويلازم على تركها مع لجوق ان يسيء اه وعن هذا قال في البحر ان الظاهر من كلامهم
أن الاثم منوط بترك الواجب أو السنة المؤكدة لتصرفهم باثم من ترك سنن الصلوات الخمس على الصحيح
وتصرفهم باثم من ترك الجماعة مع انها سنة على الصحيح ولا شك أن الاثم بعينه اشد من بعض فالاثم لتارك
السنة المؤكدة اخف منه لتارك الواجب اه ملخصا وظاهر حصول الاثم بالترك مرة وبخالفه
ما في شرح التحريرو أن المراد بالترك بلا عذر على سبيل الإصرار وكذا ما يأتي قريباً عن الخلاصة وكذا ما مر
في سنن الوضوء من انه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاده اثم والا لا وكذا ما في شرح الكبدية عن الكشاف
وقال محمد في المصيرين على ترك السنة بالقتال وأبو يوسف بالتأديب اه فيعين حل الترك فيما مر عن البحر
على الترك على سبيل الإصرار وتوفيقا بين كلامهم (قوله على ما ذكره) والافهي اكثر كاسيأتي وقد عتد
منها الشرنبلالي في مقدمته نور الابيضاح احدى وخمسين (قوله ثلاثة وعشرون) أثلفظ العدد
لحذف المعدود ح (قوله للتحريم) أي قبلها وقيل معها كما سيذكره الشارح في الفصل الآتي
(قوله في الخلاصة الخ) حكى في الخلاصة أولا خلافا قيل باثم وقيل لا ثم قال والمختار ان اعتاده اثم لان
كان أحيانا اه وحزم به في القبح وكذا في النية قال شارحها باثم لانفس الترك بل لانه استخفاف وعلم
مبالاة بسنة واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة عمره وهذا مطرد في جميع السنن المؤكدة اه
والتعليل المذكور مأخوذ من الفتح ورد في البحر بقوله بعد ما قدمناه عنه فالجواب أن القائل بالاثم في ترك الرفع
بناء على انه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على انه من سنن الزوائد بمنزلة المستحب
الخ قلت لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الاثم بتركه مرة واحدة بل عتد فيعين تقييد الترك بالاعتبار
والاصرار وتوفيقا بين كلامهم كما قدمناه فان الظاهر أن الجامل على الإصرار على الترك هو الاستخفاف بمعنى
التهاون وعدم المبالاة لا بمعنى الاستهانة والاحتقار والا كان كفرا كما مر خلافا لما فهمه في النهر فتدبر (قوله
أي تركها بحالها) قال في الجملة ظن بعضهم انه أراد بالنشر تفرج الاصابع وهو غلط بل أراد به النشر عن
الطبي يعني يرفعهما منصوبين لا منعوقين حتى تكون الاصابع مع الكف مستقبلة للقبلة ثم لا يخفى انه
لا يتوقف السنة على ضم الاصابع أو لا بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التفرج ولا مضومة كل الضم ثم
رفعهما كذلك مستقبلا بهما القبلة فقد أتى بالسنة اه (قوله وان لا يطأني رأسه) أي لا يخفنه والمسألة
في البحر عن المبسوط (قوله بتدرج حاجته للاعلام الخ) وان زاد كره ط قلب هذا اذا لم يفتش كاسيأتي بيانه
ان شاء الله تعالى في آخر باب الامامة عند قوله وفاته بقاعد وأشار بقوله والانتقال الي أن المراد بالتكبير هنا
ما يشمل تكبير الاجرام وغيره وبه صرح في النباه ثم اعلم أن الامام اذا كبر لا يقتناح فلا بد لهحية صلاته من
قصده بالتكبير الاجرام والافلا صلاة له اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الامرين بأن قصد الاحرام والاعلان
للإعلام فذلك هو المطلوب منه شرعا وكذلك المبلغ اذا قصد التبليغ فقط خالبا عن قصد الاحرام فلا صلاة له
والمن يعلى بتبليغه في هذه الحالة لانه اقتدى بمن لم يدخل في الصلاة فان قصد تكبيره الاحرام مع التبليغ
للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعا كذا في فتاوى الشيخ محمد بن محمد الغزي الملقب بشيخ الشيوخ ووجهه
أن تكبيره الاقتناح شرط أو ركن فلا بد في تحقيقهما من قصد الاجرام أي الدخول في الصلاة وأما التسمع
من الامام والتخصيد من المبلغ وتكبيرات الاستقالات منهم اذا قصد جاذر الاعلام فقط فلا قضاء للصلاة كذا
في القول البليغ في حكم التبليغ للسيد أحمد الجوى واقفه السيد محمد أبو البعود في حراشي مسكين
والفرق أن قصد الاعلام غير فسد كما لو سجد لعلم غيره انه في الصلاة ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر
والاعلام فاذا محض قصد الاعلام فكان له لم يذكر وعدم الذكر في غير التحريم غير فسد وقد أشبعنا الكلام على
هذه المسألة في رسالتنا المسماة تنبيه ذوي الانهام على حكم التبليغ خلف الامام هذا وسيأتي في أول الفصل
انه لو نوى بتكبيره الاحرام تكبيرة الركون لغت نيته وصرح وعد لان المحل له ومقتضاه انه لو نوى بها الاعلام

ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون
(رفع اليدين للتحريم) في الخلاصة
ان اعتاد تركه اثم (ونشر الاصابع)
أي تركها بحالها (وان لا يطأني
رأسه عند التكبير) فانه بدعة
(وجه الامام بالتكبير) بقدر
حاجته للاعلام بالدخول
والانتقال وكذا بالتسمع
والسلام وأما المؤتم والمتفرد
فيسمع نفسه

مطلبه
في التبليغ خلف الامام
قوله الغزي اقول ليس هذا صاحب
المتن فانه محمد بن عبد الله الغزي
القمي ناشي اه منه

منع أيضا على أن الصحيح أنها شرط لاركن والشرط يلزم حصوله لا تصحبه له لكن سيأتي جوابه ثم هذا كله إذا
 قصد الاعلام بنفس التكبير أما إذا قصد به التبرعة وقصد بالجهر بها الاعلام بأن كان لولا الاعلام لم يجهر به وأنه
 يأتي بها ولو لم يجهر فهو المطلوب كما مر والرائد على قدر الحاجة كما هو مكره للإمام بكره للمبلغ وفي حاشية أبي
 السعود واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن بلغهم صوت الإمام مكره وفي السيرة الحلبية اتفق الأئمة
 الأربعة على أن التبليغ حيث يذبحه مكره أي مكره وهذا ما عند الاحتياج إليه فستحب وما نقل عن الطحاوي
 إذا بلغ القوم صوت الإمام فبلغ المؤذن فسدت صلاته لعدم الاحتياج إليه فلا وجه له إذ غايته أنه رفع صوته
 بما هو ذكربصغته وقال الجوى وأظن أن هذا النقل مكذوب على الطحاوي فإنه مخالف للقواعد (قوله
 والتسمية) وقيل إنها واجبة وسيأتي تمام الكلام عليه وعلى بقية السنن المذكورة في الفصل الآتي (قوله
 والتأمين) أي عقب قراءة الفاتحة قال في المنية وإذا قال الإمام ولا الضالين قال آمين اه ولا يخفى أن
 هذا هو المقصود لكل أحد فاقبل لرزلة الفاتحة وقرا تجوز بنا لا تأخذنا الآية هل يسن التعوذ والتسمية
 والتأمين اه ففيه نظر بالنسبة إلى توقفه في التأمين فان الوارد في التأمين عقب القراءة خاص بقراءة الفاتحة
 وأما التعوذ والتسمية فغير خاصين بها فالظاهر أنه يأتي بهما تأمل (قوله وكونه سراً) جعل سرّاً خبر
 الكون المحذوف لفيدان الاسرار به سائنة أخرى فعلى هذا سنية الاتيان بها تحصل ولو مع الجهر بها ط
 عن أبي السعود (قوله وكونه الخ) قدر الكون لما ذكرنا قبله (قوله للرجال) سيأتي في الفصل بيان
 محترزه وكنيته (قوله ونظوف الخ) بيان لحكمة عدم الارسال (قوله وكذا الرفع منه) أشار إلى أن الرفع
 مرفوع بالعطف على تكبير قال في البحر ولا يجوز جرحه لأنه لا يكبر فيه وإنما يأتي بالتسميع اه لكن سنذكر
 في الفصل الآتي القول بأنه سنة فبه أيضاً حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وخفض وعلى
 تأويل الحديث بأن المراد بالتكبير ذكره تعظيم يقال مثله خنا فيجوز الجزئ لثلاثة فبوت المصنف ذكر التسميع
 في السنن لكن بدونه ذكر نفس الرفع والتأويل في عبارة الكثرة أظهر كما أوضحناه في حواشينا على البحر هذا وتقدم
 أن مختار الكل وغيره رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود والطمأنينة فيه ما وأنه الموافق للدلالة
 وإن كان المشهور في المذهب رواية السنة (قوله والتسميع فيه) الأولى ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما
 لا يخفى وتظهر ما يأتي في السجود ح (قوله ثلاثا) فلو تركه أو نقصه كره تنزيهاً كما سيأتي (قوله والصاق
 كعبه) أي حيث لا عذر (قوله للرجل) أي سنة للرجل فقط وهذا قيد للاخذ والتفريع لأن المرأة تضع
 يديها على ركبتيها وضعا ولا تفرج أصابعها كما في المعراج فافهم وسيأتي في الفصل أنها تخالف الرجل في خسة
 وعشرين (قوله وكذا نفس الرفع منه) زاد لفظة نفس لثلاثة فهو هم أنه على تقديره مضاف أي تكبير الرفع
 فيذكر مع قوله وكذا تكبيره أو للاشارة إلى أن أصل الرفع سنة كما في الزبلي حتى أنه لو سجد على شيء ثم نزع من
 تحت جبهته وسجد ثانياً على الأرض جاز وإن لم يرفع لكونه خلاف ما صححه في الهداية بقوله والأصح أنه إذا
 كان إلى السجود أقرب لا يجوز لانه بعد ساجداً وإذا كان إلى الجلوس أقرب جاز لانه بعد جالساً اه وإذا كان
 الرفع المذكور فرضاً فالمسنون منه أن يكون بحيث يستوي جالساً فلذا قيده الشارح بذلك لكنه يتكرر مع
 قوله الآتي والجلسة فالأصوب إسقاط قوله بحيث يستوي جالساً ويكون مراد المصنف بالرفع أصله بدون
 استواء جرياً على القول بسنيته وبالحلقة الانتية الاستواء فلا تكرار وقد مر تصحيح وجوبها وسيأتي تمام
 الكلام عليه في الفصل الآتي (قوله ووضع يديه وركبتيه) هو ما سرح به كثير من المشايخ واختار الفقيه
 أبو الليث الاقتراض ومشي عليه الثربلال والفتوى على عدمه كما في التجنيس والخلاصة واختار
 في الفتح الوجوب لأنه مقتضى الحديث مع المواظبة قال في البحر وهو أن شاء الله تعالى اعدل الأقوال لموافقته
 الأصول اه وقال في الحلية وهو حسن ما سأل على القواعد المذهبية ثم ذكر ما يؤيده (قوله فلا تلزم)
 لأن وضعهما ليس بفرض فإذا وضعهما على نجس كان كعدم الوضع أصلاً فلا يضر وهذا هو المشهور ولكن
 قد منا في شروط الصلاة عن المنية أن عدم اشتراط طهارة مكانها رواية شاذة وأن الصحيح أنه تقصد الصلاة
 كما في متن المواهب ونور الإيضاح والمنية وفي النهروان المناسب لا طلاق عاتة المتون وأيده بكلام الخاتمة
 وفي شرح المنية وهو الصحيح لأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جملها وإن كان وضع ذلك العضو ليس بشرط اه

(والثناء والتعوذ والتسمية والتأمين)
 وكونهن (سراً) ووضع يمينه على
 ياراه) وكونه (تحت السرة)
 للرجال لقول علي رضي الله عنه
 من السنة وضعهما تحت السرة
 ونظوف اجتماع الدم في رؤس
 الأصابع (وتكبير الركوع) وكذا
 (الرفع منه) بحيث يستوي
 قائماً (والتسميع فيه ثلاثاً)
 والصاق كعبه (وأخذ ركبتيه
 يديه) في الركوع (وتفريع
 أصابعه) للرجل ولا يندب
 التفريع إلا هنا ولا الضم الآتي
 السجود (وتكبير السجود
 وكذا) نفس (الرفع منه) بحيث
 يستوي جالساً (و) كذا (تكبيره
 والتسميع فيه ثلاثاً) ووضع يديه
 وركبتيه (في السجود) فلا تلزم
 طهارة مكانهما عندنا مجمع

قوله واقترب هكذا بخطه والذئ

في نسخ الشارح واقترب بصيغة المصدر وهو الانصب بسابقه ولاحقه ٥١ معججه

الاذا سجد على كفه كما مر (واقترب رجليه اليسرى) في

تشهد الرجل (والجاسة) بين السجدين ووضع يديه في راسي نخذه كالشهد للتوارث وهذا مما اغفله اهل المتون والشروح كما في امداد الفلاح للشرنبلاني

قلت ويأتى معزى بالمنية فافهم (والصلاة على النبي) في القعدة

الاخيرة وفرض الشافعي قول اللهم صل على محمد ونسبه الى الشذوذ ومخالفة الاجماع

(والدعاء) بما يستعمل سوا اللهم العباد وبقي بقية تكبيرات

الاتصالات حتى تكبيرة الفوت على قول والتسليم امام

والتحديد لغيره وتحويل الوجه عنه وبسرة السلام (رأى اذآب) تركه

لا يوجب اساءة ولا اعتبارا كترك سنة الزوائد لكن فعلا بفضل

(نظره الى موضع سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال

ركوعه والى اربعة اقطافه حال سجوده والى حجره حال قعوده والى منكبيه

الايمن واليسر عند التسليم (الاولى والثانية) لتحويل

الخشوع (وامساك نفسه عند التأوب) ولو بأخذ شفتيه بسنه

(قان لم يقدر غطاءه ب) ظهر (يده) اليسرى وقيل باليمنى لوقائما والا

فيسراه مجتبي آداب الصلاة

قوله الصلح الخبب هكذا بخطه والذى رأيت في عدة نسخ من

القاموس الصلح الخلف فليحذر ٥١ معججه

(قوله الا اذا سجد على كفه) أى على ما هو متصل به ككفه وفاضل ثوبه لا لا شترط طهارة ما تحت الكف أو الثوب بل لا شترط طهارة محل السجود وما اتصل به لا يلحق فاصلا فكأنه سجد على النجاسة (قوله واقترب رجلاه اليسرى) أى مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك وما ورد من تركه عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يقترب بين السجدين كما في فتاوى الشيخ قاسم أبو السعود ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندى (قوله في تشهد الرجل) أى هو سنة فيه بخلاف المرأة فانها تتورك كما سيأتى (قوله ووضع يديه فيهما) أى في الجاسة (قوله فافهم) لعله يشير به الى انه يؤخذ من كلامهم أى لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة لها لينو ذلك كما ينو ان الجاسة الاخيرة تخالف الاولى في التورك فلما اطلعتوها علم انها مثلها وهذا قال القهستاني هنا ويجلس أى الجلوس المعهود (قوله ونسبوه) أى نسبه قوم من الاعيان منهم الطحاوى وأبو بكر الرازى وابن المنذر والخطابى والبعغوى وابن جرير الطبرى لكن نقل عن بعض الصحابة والتابعين ما وافق الشافعي بجر (قوله والدعاء الخ) أى قبل السلام وسيأتى في آخر الفصل الا فى الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة وتسليم وغيرهما (قوله لغيره) أى لم يؤتم ومنفردا لكن سيأتى أن المعتمد أن المنفرد يجمع بين التسليم والتحميد وكذا الامام عندهما وجود رواية عن الامام جزم بها الشرنبلاني في مقدمته (قوله وتحويل الوجه عنه وبسرة السلام) وبسرة البداية باليمين ونية الامام الرجال والحفظه وصياحى الجن الخ ما سيأتى في الفصل وتخفف الثانية عن الاولى ومقارنته لسلام الامام وانتظار المسبوق لسلام الامام كذا في نور الابصار وقد مرنا انه أوصل السنن الى احدى وخسين لكن عذبها في الضياء من المستحبات (قوله ولها اذآب) جمع ادب وهو في الصلاة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة على الثلاث في تسبيحات الركود اقتضى سجود كذا في غاية البيان والعتابة وغيرها وعرفه في أول الحلية بتعاريف متعددة وقال والظاهر مساواة لتلفظ لدوب (قوله تركه) أى ترك الادب الذى تضمنه لفظ جمعه (قوله كترك سنة الزوائد) هى السنن الغير المؤكدة كسيرة عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده وترجله وتنعله ويقابلها سنن الهدى التى هى من أعلام الدين كالاذان والجماعة ويقابل النوعين النقل ومنه المندوب والمستحب والادب وقد مرنا تحقيق ذلك في سنن الوضوء (قوله والى اربعة اقطافه) أى طرفه قاموس (قوله والى حجره) بكسر الحاء والجيم والراء المهملة ما بين يديك من ثوبك قاموس وقال أيضا الحجر مثلثة المنع وحسن الانسان والمناسب هنا الاول لانه ضر الحظن بحدودن الاطال الى الكشح أو الصدر والعضدان وقدر الكشح بما بين الخاصرة الى الضلع الخبب واستظهر في العزيمة ضبطه بضم فتح فزى مجمعة جمع حجرة وهى معقد الارز ولا يجتنب بعده (قوله لتحويل الخشوع) علة للجمع لان المقصود الخشوع وترك التكليف فاذا تركه صار ناظرا الى هذه المواضع قد أولا وفى ذلك حفظه عن النظر الى ما يشغله وفى اطلاقه شمول المشاهدة للكعبة لانه لا يأمن ما يلهيه واذا كان فى القلام أو كان بصيرا يحافظ على عظمة الله تعالى لان المدار عليهم وتمامه فى الامداد واذا كان المقصود الخشوع فاذا كان فى هذه المواضع ما يشافيه يعدل الى ما يحصل فيه (تنبيه) المنقول فى ظاهر الرواية أن يكون منتهى بصره فى صلاته الى محل سجوده كما فى المضمرات وعليه اقتصر فى الكثر وغيره وهذا التفصيل من تصرفات المشايخ كالطحاوى والكرخ وغيرهما كما يعلم من الطولات (قوله وامساك نفسه عند التأوب) بالهمز وأما الواو فغلط كما فى المغرب وغيره وسيأتى فى باب ما يفعله الصلاة أو يكبره أنه يكبره ولو خارجا لانه من الشيطان والانبيا محفوظون منه (قوله ولو يأخذ شفتيه بسنه) فى بعض النسخ شفتيه بصيغة المفرد وهى احسن لان المتيسر دفع التأوب وهو أخذ الشفة السفلى وحدها ثم رأيت التقييد بها الى الضياء (قوله بظهر يده اليسرى) كذا فى الضياء المعنوى ومثله فى الحلية فى باب السنن والشارح عزى المسألة الى المجتبى مع ان المنقول فى البحر والنهر والخ عن المجتبى انه يغطي فاه بيمينه وقبل يمينه فى القيام وفى غيره يساره ٥١ وهكذا فى شرح الشيخ اسمعيل وعبارة الشارح فى الخرائج أى بظهر يده اليمنى الخ لانه مناسب ابدال اليسرى باليمنى (قوله وقيل الخ) كأنه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى كالا يجتنب فاذا كان قاعدا يسهل ذلك عليه ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم من

لدفع التناوب بحجة

(أو كنه) لأن التغطية بلا ضرورة
مكرهة (واخراج كفيه من كيه
عند التكبير) للرجل الا للضرورة
كبرد (ودفع السعال ما استطاع)
لانه بلا عذر مفسد فيجب تنبيه
(والقيام) لامام ومؤتم (حين
قبل حتى على الفلاح) خلافا لفر
فعمده عند حتى على الصلاة ابن كمال
(ان كان الامام يقرب المحراب والا
فيقوم كل صف ينتهي اليه
الامام على الظاهر) وان دخل
من قدام قام وحين يقع بصرهم
عليه الا اذا قام الامام بنفسه في
مسجد فلا يقفوا حتى يتم اقامته
ظهيرية وان خارجه قام كل صف
ينتهي اليه بجزر (وشروع الامام)
في الصلاة (مذ قبل قد قامت
الصلاة) ولو أخر حتى اتمها لا بأس
به اجماعا وهو قول الثاني والثلاثة
وهو اعدل المذاهب كما في شرح
المجمع لمصنفه وفي التهستائي
معزى بالخلاصة انه الاصح (فرع)
لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض
وسنن اجراه فنية
(فصل ٤)

(واذا اراد الشروع في الصلاة
كبر) لو قادرا (للافتتاح) أي قال
وجوب الله أكبر ولا يصير شارعا
بالمبتدأ فقط كالتكبير ولا بأكبر فقط
هو المختار فلو قال الله مع الامام
وأكبر قبله أو أدرك الامام
راكعا فقال الله قائما وأكبر
راكعا

التغطية باليسرى حركة اليدين أيضا لانها تسببها اه ح (قوله لان التغطية الخ) علة لكونه لا يغطي يديه
أو كنه الا عند عدم امكان كظم فيه ولذا قال في الخلاصة أما اذا امكنه بأخذ شفتيه بسننه فلم يفعل وغطى فاه
بيده أو ثوبه يكره هكذا روى عن أبي حنيفة اه (فائدة) رأيت في شرح تحفة الملوك المسمى بهدية الصعلوك
مانصه قال الزاهد في الطريق في دفع التناوب أن يحظر بهالة أن الانبياء عليهم الصلاة والسلام ما شاءوا واقتطعوا
التدوير جرت به مرارا فوجدناه كذلك اه قلت وقد جرت به أيضا فوجدته كذلك (قوله عند التكبير)
أي تكبير الاحرام (قوله ودفع السعال ما استطاع) فيه انه لا يتخلوا ما أن يكون المراد السعال المضطر اليه
فلا يمكن دفعه أو غيره فدفعه واجب لانه مفسد وقد يقال المراد به ما ندعو اليه الطبيعة مما يظن امكان دفعه
فهذا يستحب أن يدفعه ما يمكن الى أن يخرج منه بلا صنع أو يدفع عنه فليأمل ثم رأيت في الحلية
اجاب بجملة على غير المضطر اليه اذا كان عذرا يدعوا اليه في الجملة ولا سيما اذا كان ذا حروف لما فيه من الخروج
عن الخلاف اه والمراد بالعدر تحسين الصوت أو اعلام انه في الصلاة فسأقي في مفسدات الصلاة أن التخنخ
لاجل ذلك لا يفسد في الصحيح وعلى هذا فالمراد بالسعال التخنخ تأمل (قوله حين قبل حتى على الفلاح) كذا
في الكز ونور الايضاح والاصلاح والظهيرية والبدائع وغيرها والذي في الدرر مناشا وشرع عند الجملة الاولى
يعني حين يقال حتى على الصلاة اه وعزاه الشيخ اسمعيل في شرحه الى عميون المذاهب والفيض والوقاية
والنقاية والحاروي والمختار اه قلت واعتمده في متن الملتقى وحكي الاولى بقيل لكن نقل ابن الكمال تصحيح
الاول ونص عبارته قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة
وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة قاموا الى الصف واذا قال مرة ثانية كبروا
والصحيح قول علمائنا الثلاثة اه (قوله خلافا لفرع الخ) هذا النقل غير صحيح وغير موافق لعبارة ابن كمال
التي ذكرناها وقد رجعت الذخيرة فرأيت في الخلاف كما نقله ابن كمال في مثله في البدائع وغيره (قوله
والاخ) أي وان لم يكن الامام يقرب المحراب بأن كان في موضع آخر لم يلزم ما يجحد وأخارجه ودخل من خلف
ح (قوله في مسجد) الاولى تعريفه باللام (قوله فلا يقفوا) الانب فلا يقفون باثبات النون على
أن لا نافية لانه (قوله وان خارجه) محترز قوله في مسجد (قوله بجزر) لم أره فيه بل في النهر (قوله
وشروع الامام) وكذا القوم لان الافضل عند أبي حنيفة مقارنتهم له كما سأقي (قوله لا بأس به اجماعا)
أي لان الخلاف في الفضلية فتنى البأس أي الشدة ثابت في كلام القولين وان كان الفعل أولى في أحدهما
(قوله وهو) أي التأخير المفهوم من قوله آخر (قوله انه الاصح) لان فيه محافظة على فضيلة متابعة المؤذن
واعانة له على الشروع مع الامام (قوله فرع الخ) تقدم بيانه في بحث النية وكذا في هذا الباب عند قوله
وبقي من الفروض الخ (قوله فنية) يعني ذكره الامام الراهد في فنية الفتاوى ونقل ط عبارته فافهم
والله تعالى أعلم

(فصل ٥)

أي في بيان تأليف الصلاة الى انتم اتم اعلى الوجه المتوارث من غير تعرض غالبا لوصف افعالها بقريضة
أو غيرها للعلم به مما تر (قوله لو قادرا) سيأتي محترزه في قوله ويلزم العايز الخ (قوله للافتتاح)
فلو قصد الاعلام فقط لم يصير شارعا كما قد سناه ويأتي تمامه (قوله أي قال وجوب الله أكبر) قال
في الحلية عند قول النية ولادخول في الصلاة الابتكيرة الافتتاح وهي قوله الله أكبر والله الأكبر والله
الأكبر والله كبير الخ وعين مالك الاول لانه المتوارث واجب بأنه يفيد السنية أو الوجوب ونحن نقول به فان
الاصح انه يكره الافتتاح بغير الله أكبر عند أبي حنيفة كما في التحفة والذخيرة والتماية وغيرها وتمامه في الحلية
عليه فلما افتتح بأحد الالفاظ الاخيرة لا يحصل الواجب فافهم (قوله ولا يصير شارعا بالمبتدأ) لان الشرط
الانسان بجملة تامة كما تر في النظم ولا ينبغي أن الاتيان بالواو أو احسن من الفاء التفرعية لان ما قبله بيان
للاوجب وهذا بيان للشرط فلا يصح التفريع فافهم (قوله هو المختار) وهو قول محمد وظاهر الرواية عن أبي
حنيفة وكذا قول أبي يوسف لما سيأتي من اختصاص الصحة عند الالفاظ الخمسة ح (قوله فلو قال الخ)
بيان لثمة الخلاف وتفريع على المختار (قوله فله) أي قبل فراغه ح (قوله قائما) أي حقيقة وهو

الاتحاد أو حكما وهو الاتحاد القليل بأن لا تنال يده ركبته ح (قوله في الاصح) أي بناء على ظاهر الرواية
وأفاد أنه لا يصح اقتداؤه لا يصير شارعا في صلاة نفسه أيضا وهو الاصح كما في النهر عن السراج (قوله قبل
الامام) أي قبل شروعه (قوله ولو ذكر الاسم) مكرر بما قبله فإن المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبنى
على غير ظاهر الرواية أفاده ح (قوله اذمة أحد الهمزتين مفسد الخ) اعلم أن المذان كان في الله فأما في أوله
أو وسطه أو آخره فإن كان في أوله لم يصير به شارعا وأفسد الصلاة لو في أثناءها ولا يصح كقران كان جازلا لأنه جازم
والاكتفاء للشك في مضمون الجملة وإن كان في وسطه فإن بالغ حتى حدث ألف ثانية بين الالام والهاء كره قيل
واختار أنها لا تفسد وليس بعيد وإن كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضا وقياس عدم الفساد فيها صحة
الشروع به ما وإن كان المذني أكبر فإن في أوله فهو خطأ مفسد وإن تعمد قبل يكفر للشك وقيل لا ولا ينبغي أن
يختلف في أنه لا يصح الشروع به وإن في وسطه أفسد ولا يصح الشروع به وقال الصدر الشهيد يصح وينبغي تقييده
بما إذا لم يقصد به الخسافة كآب عليه محمد بن مقاتل وفي المبتغى لا يفسد لأنه اشباع وحولغة قوم وقيل يفسد
لأن أكرامه وإدائيس اه فإن ثبت أنه لغة فالوجه الصحة وإن في آخره فقد قيل يفسد الصلاة وقياسه
أن لا يصح الشروع به أيضا كذا في الحلية ملخصا وتما أبحاث هذه المسألة في البحر والنهر عند قوله وكبر بلام
وركع أقول وينبغي الفساد بآب الهاء لأنه يصير جمع لآه كما سرح به بعض الشافعية تأمل (قوله وتعمره) أي
تعمره الهمزة من لفظ الجلالة أو أكبر كذا لكونه استعها ما يقتضي أن لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته
كذا في الكفاية والاحسن قول المبسوط خيف عليه الكفران كان قاصدا على أن الأكل اعترضهم
في العناية بأنه يجوز أن تكون التقرير فلا كفر ولا فساد لكن يجب أن قصد التقرير لا يدفع الفساد لما في شرح
المنية من أن الإنسان لا يصلح أن يقرر نفسه وإن قرر غيره لم يفسد الفساد لأنه خطاب اه وعلى هذا فينبغي أن
يقال إن تعمد المذني لا يكفر إلا إذا قصد به الشك لا تنفاء احتمال التقرير وأما الفساد وعدم صحة الشروع فبإثبات
وإن لم تعمد المذني والشك لأنه تلفظ بمحتمل للكفر فصار خطأ شرعا ولهذا قال في الحلية أن مناط الفساد ذكر
الصورة الاستفهامية فلا يشترق الحال بين كونه عالما بمعناها أو لا بدليل الفساد بكلام التأمل (قوله وكذا
الباء في الاصح) صححه في شرح المنية (قوله قائما) أي في الفرض مع القدرة على القيام ح (قوله
أن إلى القيام أقرب) بأن لا تنال يده ركبته كما مر وفي شرح الشيخ استعمل عن الجلة إذا كبر في التطوع حالة
الركوع للافتتاح لا يجوز وإن كان التطوع يجوز قاعدا اه قلت والفرق بينه وبين ما لو كبر لالتطوع قاعدا
أن القعود الجائر بخلاف القيام من كل وجه أما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه ولذا لو قرأ فيه
لم يجوز تأمل (قوله ولغنية تكبيرة الركوع) أي لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة
الافتتاح لغت نيته وانصرف إلى تكبيرة الافتتاح لأنه لما قصد بها الذكر الخالص دون شيء خارج عن الصلاة
وكانت التحريم هي المفروضة عليه لكونها شرطا انصرف إلى الفرض لأن الجمل له وهو أقوى من النفل
كالوقوف بقراءة الفاتحة الذكر والثناء وكما لو طاف للركن جنبا وللصدر طاهرا انصرف الثاني إلى الركن
بخلاف ما إذا قصد بالتكبيرة الإعلام فقط فإنه لا يكون قاصدا للذكر فصار كلاما اجنبيا عن الصلاة فلا يصح
شروعه كما مر (قوله والاجاز) أي بأن كان أكبر رأيه أنه مع الإمام أو بعده أو لم يكن له رأى أصلا والجواز في
الثالثة محل أمره على الصواب ولكن الاحوط كما في شرح المنية أن يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين ووقع في الفتح
هنا هو بوجه عليه في النهر (قوله ولو أراد الخ) ذكر المسألة الأولى في ألقاها الاشياء والثانية ذكرها المصنف
متنا في الذبائح (قوله لم يصير شارعا) لأن التجب والاجابة اجنبيان عن الصلاة مفسدان لها ففي شرح
الشيخ استعمل في مفسدات الصلاة لو قال اللهم صل على محمد وآل الله أكبر وأراد به الجواب تفسد صلاته بالاجماع
ولو أجاب المؤذن تفسد أيضا وإن أذن في صلاته تفسد إذا أراد الاذان اه (قوله ويجزم الراء الخ) أي
يسكتها قال في الحلية ثم اعلم أن المسنون حذف التكبير سواء كان للافتتاح أو في أثناء الصلاة قالوا الحديث
ابراهيم النخعي موقوف عليه ومرفوعا الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم قال في الكافي والمراد بالاسالك
عن اشباع الحركة والتعوق فيها والاضراب عن الهمز المفروق والمذاقش ثم الهاء ترفع بلا خلاف وأما
الراء في المنع من الخيط إن شاء بالرفع أو بالجزم وفي المبتغى الأصل فيه الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم

لم يصح في الاصح كالمرفوع من الله
قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا
صفة صح عند الامام خلافا لمحمد
(بالخلف) اذمة أحد الهمزتين
مفسد وتعمره كقروكذا الباء
في الاصح وبشترط كونه (قائما)
فله وجد الامام راكعا فكبر
منحيا ان إلى القيام اقرب صح
ولغنية تكبيرة الركوع
(فروع) كبر غير عالم بتكبير
امامه ان أكبر رأيه أنه كبر قبله لم
يجز والاجاز يحيط ولو أراد بتكبيره
التجب أو متابعة المؤذن لم يصح
شارعا ويجزم الراء لقوله صلى الله
عليه وسلم الاذان جزم والاقامة
جزم والتكبير جزم من

مطلب
في حديث الاذان جزم

التكبير جزم والتسبيح جزم اه (قوله ومزى الاذان) وقد منابقية الكلام عليه هذا التفرع لاجله (قوله)
 وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير) كذا في البحر عن ج الزباجي والمراد بالتكبير مطلق الذكر والمعنى أن النية لما
 كانت شرطاً للصلاة وكانت التحريمة شرطاً أيضاً على الصحيح وكانت النية سابقة على التحريمة مدامة الى
 وجودها حقيقة أو حكماً بأن عزبت عن قلبه ولم يوجد بعد ما فاصل اجنبي ربنا توهم أن الشروع يكون بها
 وحدها فبين أن الشروع انما يكون بها عند وجود التحريمة (قوله بل بهما) أي انه لما لم تستقل النية
 بكون الشروع بها وحدها بل توقف على التحريمة صار الشروع بهما لا بأحدهما كما أن المحرم بالحج اذا فوى الحج
 لا يصير شارعاً به ما لم يلب فلو فوى ولم يلب أو لم يلب ولم يلب يصير محرماً فافهم (قوله لتعذر الواجب)
 وهو التحريك بلفظ التكبير والقراءة (قوله لكن ينبغي الخ) يساه أن النية اذا كانت تكفي عن التحريمة
 اقتضى ذلك قيام النية مقام التحريمة واذا قامت مقامها لمزم مراعاة شروط التحريمة في النية فيشترط في النية
 حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريمة لادانها لأن غير العاجز عن النطق لو فوى الصلاة فاعدا ثم
 قام واحرم صح وكذلك لو تقدمت النية كما قالوا لو فوا في بيته فاصدا الصلاة مع الجماعة ثم خرج ولم يحضره النية وقت
 الدخول مع الامام صحتم ما لم يوجد فاصل اجنبي من كلام ونحوه ويعتقد ذلك المشي هذا تقرير كلامه وهو متابع
 في هذا البحث لصاحب النهر وقد أقره المحشون ولا يخفى ما فيه فان النية شرط مستقل والتحريمة شرط أخرى كنية
 الشروط واذا سقط شرط لعذر واكتفى بما سواه من الشروط لا يلزم أن يكون قد اقيم شرط اخر مقامه لأن
 الشروط لا تنصب بالرأى ولذا قال تعالى غيره فلا يلزم غيره الا بدليل وذلك كما اذا عجز عن القيام أو عن استعمال
 الماء اقيم القعود والتراب مقامهما للدليل بخلاف العجز عن ستر العورة فإنه لا دلائل على اقامته شيء مقامه
 فسقط بالكلية واكتفى بما سواه واذا كان تحريك اللسان غير قائم مقام النطق لعدم الدليل فكيف تقام النية
 مقامه بلا دليل مع أن التحريك اقرب الى النطق من النية (قوله ثم في الاشياء) أقول عبارة الاشياء على
 ما رأيت في عدة نسخ ومما خرج أي عن القاعدة الاخرى يلزم تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على
 القول به وأما بالقراءة فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على المفتي به بدل قوله على القول به والاولى احسن
 لموافقها لما ذكره صاحب الاشياء في بجمعه عند قوله فرضها التحريمة حيث نقل تصحيح عدم الوجوب في
 التحريمة وجزم به في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريمة والتلبية فإنه نص محمد على أنه شرط في التلبية
 وقال في المحيط يستحب كما في الصلاة كذا في شرح لباب المناسك ثم قال قلت في ذي أن لا يلزمه في الحج بالاولى
 لأن القراءة فرض قطعي والتلبية أمر ظني (قوله قبل التكبير وقيل معه) الاول نسبته في الجمع الى أبي
 حنيفة ومحمد وفي غاية البيان الى عامة علماءنا وفي المبسوط الى أكثر مشايخنا وصححه في الهداية والثاني اختاره
 في الخاتمة والخلاصة والحقفة والبدائع والمحيط بأن يبدأ بالرفع عند بدءه التكبير ويحتم به عند ختمه وعزاه
 البقال الى أصحابنا جعلا ورجحه في الخلية وثمة قول ثالث وهو انه بعد التكبير والكل مروي عنه عليه الصلاة
 والسلام وما في الهداية أولى كما في البحر والنهر واذا اعتمد الشارح فافهم (قوله هو المراد بالمحاذاة) أي الواقعة
 في كتب ظواهر الرواية وبعض روايات الاحاديث كما بسطه في الخلية ووفق بينها وبين روايات الرفع الى المتكبين
 بأن الثاني اذا كانت اليدان في الثياب للبرد كما قاله الطحاوي اخذاً من بعض الروايات وتبعه صاحب الهداية
 وغيره واعتد ابن الهمام التوفيق بأنه عند محاذاة اليدين للمتكبين من الرسخ تحصل المحاذاة للاثنين بالاهامين
 وهو صحيح رواه أبي داود قال في الخلية وهو قول الشافعي ومشي عليه النووي وقال في شرح مسلم انه
 المشهور من مذهب الجناهير (قوله ويستقبل الخ) ذكره في النية وشرحها (قوله انها) أي الامة
 هنا في الرفع وهذا حكاية في القصة بقيل فالمعتمد ما في البحر تعالى عليه (قوله وفي غيره) كالأركوع
 والسجود والقعود (قوله وقيل كالرجل) روى الحسن عن أبي حنيفة انها أي المرأة ترفع يديها حذو
 اذنيها كالرجل لأن كفيها ليستا بعورة حلية وما في المتن صححه في الهداية وقال وعلى هذا تكبير القنوت
 والعبدن والجنائز (قوله أيضاً الخ) أي كما صح شروعه بالتكبير السابق صح أيضاً بالتسبيح ونحوه لكن مع كراهة
 التحريم لأن الشروع بالتكبير واجب وقد من أن الواجب لفظ الله اكبر من بين الفاظ التكبير الالمانية وقال في
 الخزانة هنا وهل يكره الشروع بغير الله اكبر تصحيحاً والراجح انه مكروه تحريماً وأن وجوبه عام لا خاص بالعبد

ومزى الاذان (و) انما يصير شارعاً
 بالنية عند التكبير لابه وحده
 ولا بها وحدها بل بهما (ولا يلزم
 العاجز عن النطق) كالأركوس واهي
 (تحريك لسانه) وكذا في حق
 القراءة هو الصحيح لتعذر الواجب
 فلا يلزم غيره الا بدليل فكفي النية
 لكن ينبغي أن يشترط فيها القيام
 وعدم تقديمها لقيامها مقام
 التحريمة ولم اره في الاشياء
 في قاعدة التابع تابع فالمفتي به
 لزومه في تكبيرة وتالية لا قراءة
 (ورفع يديه) قبل التكبير وقيل
 معه (ملسا باهاميته) ثم حتى
 اذنيه (هو المراد بالمحاذاة) لانها لا
 تتيقن الا بذلك ويستقبل بكفيه
 القبلة وقيل خذبه (والمرأة) ولو
 أمة كما في البحر لكن في النهر عن
 السراج انها كالرجل وفي غيره
 كالطرفة (ترفع) بحيث يكون رؤوس
 اصابعها (حذاء متكبيها) وقيل
 كالرجل (وضح شروعه) أيضاً مع
 كراهة التحريم (يتسبيح وتمليل)
 وتحميد

كأحرره في البحر للمواظبة التي لم تقتن بتركه (قوله وسائركم التعظيم) كالله أجل أو أعظم أو الرحمن أكبر
 أو لا اله الا الله أو تبارك الله لان التكبير انوار في الأدلة مثل وريك فكبر معناه التعظيم ولا اجل فيه وتعامه
 في شرح المنية (قوله الخالصه) أي عن شائبة الدعاء وحاجة نفسه كاسيأتى (قوله له تعالى) متعلق
 بالتعظيم لا بالنسبة والناقض قوله ولو مشتركه والاولى حذفه بالكسبة تأمل (قوله في الاصح) خلافا
 لما في الذخيرة والخاتمة من تخصيصه بالخاص والاختلاف مقيد بما اذا لم يقترنه بما يزيل الاشتراك اما اذا قرنه
 به كالحجيم بعباده صح اتفاقا كما اذا قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح اتفاقا كالعلم بالموجود والمعدوم أو بأحوال
 الخلق كما في الخلية وأشار اليه في البرازية افاد في البحر والنهر (قوله وخصه الثاني) فلا يصح الشروع عنده
 الا بهذه اللفاظ المشتقة من التكبير والعجج قولهما ككافي النهر والخلية عن التخصه والراد (قوله
 والكبر) أي بنم الكاف بمعنى الكبير كما في القاموس والظاهر أنه يجوز تكبيره عند أبي يوسف كإجاز في
 الاكبر والكبير فليراجع ح (قوله وخصه البردعي الخ) ضعيف والبردعي بالدال المهملة على الاكثر أجد
 ابن الحسين وفارس اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي اشرف اللغات وأشهرها بعد العربية
 وأقربها اليها اليها بالسعود ط (قوله بمجديت) متعلق بعزيتها (قوله والفارسية الدرية) قال في المغرب
 الفارسية الدرية الفصحى نسبت الى دروهو الباب بالفارسية اه وهو بفتح الدال المهملة والراء الساكنة
 واذا نسبت الى شامى وضعان كان ثانياه حرفا حجا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كى وكى بالتخفيف
 أو التشديد وان كان حرف لين لم يزد تضعيفه كما أوضحه الاشموني في شرح الالفية فافهم فالظاهر أن ضبط
 القهستاني الدرية بالتشديد غير لازم وأفاد ح عن ابن كمال أن الفارسية خمس لغات فهلوية كان يتكلم
 بها الملوك في مجالسهم ودريه يتكلم بها من يباب الملك وفارسية يتكلم بها الموابدة ومن كان مناسباً لهم
 وخورسية وهي لغة خورستان يتكلم بها الملوك والاشراف في الخلاء وموضع الاستفراغ وعند التعزى
 للسمام وسريانية منسوبة الى سوريان وهو العراق اه (قوله وشرط اعززه) أي عن التكبير بالعربية
 والمعتقد قوله ط بل سياق ما يفيد الاتفاق على أن العجز غير شرط على حاقه (قوله وجميع أذكار الصلاة)
 في التارخانية عن المحيط وعلى هذا الخلاف لو سيج بالفارسية في الصلاة أو دعاء أو آخى على الله تعالى أو تعوذ
 أو هلى أو تشهد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده لكن سبأى كراحة
 الدعاء بالجمعة (قوله وأما ما ذكره الخ) أي مما هو خارج عن أذكار الصلاة وجواب أما قوله الآتى في
 اجماعاً (قوله أو آمن) بمدة الهمزة من الايمان كما في البحر ح وقوله أو سلم أي سلم على غيره وفي بعض النسخ
 أسلم من الاسلام وعليه يكون آمن بالتشديد من التأمين والنسخة الاولى أولى لانها الموافقة لما رأيت بخط
 الشارح في الخرائز ولان التأمين من أذكار الصلاة الآن يكون من أمان الكنفار فانه سياق في كتاب الجهاد
 متنا أنه يصح بأي لغة كان (قوله ولم أراخ) لا يظهر فرق بينه وبين رد السلام ح (قوله قيد القراءة
 بالعجز) أشار الى أن قوله عاجزاً حال من فاعل قرأ فقط دون ما قبله (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح
 الجمع المصنفه وعليه الاعتماد (قوله وجعل) بالرفع مبتدأ أخبره قوله لاسلف له فيه الخ (قوله كالقراءة) أي
 في اشتراط العجز فيه أيضاً وفي أن الامام رجع بذلك الى قولهما لان العجز عندهما شرط في جميع أذكار الصلاة
 كما مر (قوله لاسلف له فيه) أي لم يقبل به أحد قبله وانما المنقول انه رجع الى قولهما في اشتراط
 القراءة بالعربية الا عند العجز وأما مسألة الشروع فالمد كور في عامة الكتب حكاية الخلاف فيها بلا ذكر رجوع
 اصلاً وبعبارة المتن كالكنز وغيره كالصرحة في ذلك حيث اعتبر العجز قيداً في القراءة فقط (قوله ولا سند له
 بقويه) أي ليس له دليل يقوى مدعاه لان الامام رجع الى قولهما في اشتراط القراءة بالعربية لان المأخوذة قراءة
 القرآن وحواسم المنزل باللفظ العربي المنظوم هذا النظم الخاص المكتوب في المصاحف المنقول البناء نقل
 متواتر والاعجمى انما يسمى قرأنا مجازاً ولذا يصح في اسم القرآن عنه فاقوة دليل قوله ما رجع اليه أما الشروع
 بالفارسية فالدليل فيه لا امام أقوى وهو كون المطلوب في الشروع الذكر والتعظيم وذلك حاصل بأي لفظ
 كان وأي لسان كان نعم لفظ الله أكبر واجب للمواظبة عليه لا فرض (قوله بل جعله في التارخانية كالتلبية)
 نص عبارتها وفي شرح الطحاوى ولو كبر بالفارسية أو سمي بالفارسية عند الذبح أولى عند الاحرام بالفارسية

مطلب
 الفارسية خمس لغات
 ٣ قوله وفي أن الامام الخ قال القتال
 في حاشيته ورأيت بخط الشارح
 على هامش نسخة العمى في هذا
 المحل اعلم ايها الواقف على هذا
 الكلام أن رجوع الامام انما ثبت
 في القراءة بالفارسية فقط ولم
 يثبت رجوعه في تكبيرة الافتتاح
 بل هي كغيرها من أذكار الصلاة
 على الخلاف كما حذره شرح المجمع
 وكتب الاصول وعامة الكتب
 المعتمدة وصرح هذا المتن يعنى
 الكنز يفيد كعامة المتن فلا عليك
 من العمى وان تبعه الشرنبلالى
 في عامة كتبه فتنه محزره علاء
 الدين عنى عنه اه منه

فناهره كالمستنرجوعهما اليه
 لاهو اليهما فاحفظه فقد اشتبه
 على كثير من القاصرين حتى
الشريلالى في كل كتبه قنبه
 (لا يصح) ان اذن بها على
 (الصحيح) وان علم انه اذان ذكره
 الحذا دى واعتبر الزيلعي
 التعارف (فروع) قرأ بالفارسية
 أو التوراة أو الانجيل ان قصة
 تفسد وان ذكرها لا وألحق
 به في البحر الشاذ لكن في النهر
 الواجه انه لا يفسد ولا يجرئ
 كالتجبي وتجاوز كآية او آيتين
 بالفارسية لا أكثر

مطلب
في حكم القراءة بالفارسية
اوالتوراة والانجيل

في حكم المرأة بالشاذ

في بيان الماتروا والشاذ

أوبأى - لسان سواء كان يحسن العربية أو لا جازا بالاتفاق اه (قوله كالمتن) حيث لم يقيد الشروع بالعجز
كأقيد به القراءة (قوله رجوعهما إليه الخ) أى انهما رجعا الى قوله بجملة الشروع بالفارسية بلا عجز كما رجع
هو الى قوله لهما يعدم الصحة في القراءة فقط لا في الشروع أيضا كما لو فهمه العيني لكن كونهم مارجعا الى قوله في
الشروع لم ينتقل أحد وانما المنقول حكاية لخلاف كقائه مناه وأما ما في التاترخانية فغير صريح في تكبير الشروع
بل هو محتمل لتكبير التشريق أو التزمج بل هذا الاولى لانه قرنه مع الاذكار الخارجة عن الصلاة وأما عبارة المتن فهي
مبنية على قول الامام فالخاصل أن ما أورده على العيني في دعوى رجوعه الى قوله لما يرتد عليه في دعواه
رجوعهما الى قوله (قوله حتى الشربلاى) أى اشتبه عليه ذلك أيضا حتى ايدأه وانه لا يجوز في الاعطاف
لانالم نعهد من هذا الشارح الفاضل قلة الادب مع العلماء حتى يجعل الشربلاى من القاصرين. واعلم أن
الشارح نفسه خفي عليه ذلك فتبع العيني في شرحه على الملتقى وفي الخوازن بل خفي أيضا على البرهان الطرابلسي
في منه مواهب الرحمن حيث قال والاصح رجوعه اليهما في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسية لغير
العاجز عن العربية (قوله واعتبر الزيلعي التعارف) وبه جزم في الهداية وأقره الشراح وفي الكفاية عن
المسوط روى الحسن عن أبى حنيفة انه لو أذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذا نال جازوا لم يجوز لأن المقصود
وهو الاعلام لم يحصل (قوله قرأ بالفارسية) أى مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة الخ) بالنصب عطفا
على مفعول قرأ المحذوف وهو القرآن ح (قوله ان قصة الخ) اختار هذا التفصيل في الفتح توفيقا بين القولين
وهما ما قاله في الهداية من انه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأ معه بالعربية ما يتجوز به الصلاة وما قاله النجاشي
النسقي وقاضى خان من انها تفسد عندهما فقال في الفتح والوجه اذا كان المقرء من مكان القصص والامر
والنهي أن تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ مستكمل بكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان ذكرا أو تنزيها فافهم. تفسد
اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه في البحر وقواه في النهر فلذا جزم به الشارح
(قوله وألحق به في البحر الشاذ) أى جعله على هذا التفصيل توفيقا بين القول بالفساد به والقول بعدمه (قوله
لكن في النهر الخ) حيث قال عندي بينهما فرق وذلك أن الفارسي ليس قرأ أصلا لانصرافه في عرف الشرع
الى العربي فاذا قرأ قصة صار مستكما بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الآن في قرآنيته شكافلا تفسد به
ولو قصة وحكوا الاتفاق فيه على عدمه فالوجه ما في المحيط من تأويله قول شمس الامة بالفساد بما اذا اقتصر
عليه اه أى فيكون الفساد تركه القراءة بالتواتر لا للقراءة بالشاذ لكن يرد عليه أن القرآن هو الماشك فيه وأن
الصلاة يمنع فيها عن غير القراءة والذي كقطعا وما كان قصة ولم تثبت قرآنيته لم يكن قراءة ولا ذكر افسد بخلاف
ما اذا كان ذكرا فانه وان لم تثبت قرآنيته لم يكن كلاما لكونه ذكرا لكن ان اقتصر عليه تفسد وان قرأ معه من
التواتر ما يتجوز به الصلاة فلا فهدا ما وفق به في البحر ويتعين حمل كلام المحيط عليه فتأمل وفي منظومة ابن وهبان
وان قرأ المكتوب في الصحف الاولى * اذا كان كالنسيج ليس بغير

والصنف الاول جمع صحيفه المراد به التوراة والانجيل والزبور وعام الكلام في شروح الوهبانية (تتمه) القران
الذى تجوز به الصلاة بالاتفاق وهو المضيوط في المصاحف الائمة التى بعث بها عثمان رضى الله عنه الى الامصار
وهو الذى اجمع عليه الائمة العشرة وهذا هو المتواتر جملة وتفصيلا فافوق السبعة الى العشرة غير شاذ وانما الشاذ
ما وراء العشرة وهو الصحيح وتتمام تحقيق ذلك في فتاوى العلامة قاسم (قوله كالتهجى) قال في الوهبانية
وليس التهجى في الصلاة بنفسه * ولا يحزى عن واحد الذكركاذكروا

والمسألة في القضية قال النزيل في شرحها صورتها شخص قال في صلاته من باب حان الله
بالتجسس أو قال أعوذ بالله من الشيطان لا تفسد لكن في البرازية
خلافه حيث قال تفسد بتجسيه قدر القراءة لأنه من كلام الناس اه وهذا ذكره البرازي في كتاب الطلاق
قال ابن التثنية ووجهه ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة نحو ما في القضية اه ونسب في الامداد في باب سجود
التلاوة عن التجسس والخاتمة أنه لا يجب به السجود ولا يجوز عن القراءة في الصلاة لأنه لم يقرأ القرآن ولا يفسد
لأنه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذكور أن المراد قراءة مسميات الحروف لا أسماء هائل
سين باء حاء الف نون وهل حكمها كذلك أم ره (قوله وتجوز الخ) في الفتح عن الكافي اراعتاد

القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب معفساها يمنع وإن فعل في آية أو آيتين لا فان كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز اه (قوله ويكره الخ) مخالف لما نقلناه عن الفتح أنفالك رأيت بخط الشارح في هامش الخرائج عن سطر المجتبى ويكره كتب التفسير بالفارسية في المحقق كما يعتاده البعض ورخص فيه الهندواني والظاهر أن الفارسية غير قبيح (قوله بمشوب) أي مخلوط (قوله وبسلة) علة في الذخيرة بأن البسلة للتبرك فكأنه قال بارك لي في هذا الأمر وظاهر كلام الزيلعي ترجمته وفي الحلية أنه الاشبه ونقل في النهر نفعه عن السراج وفتاوى المرتيناني ونقل في البحر عن المجتبى والمبني الجواز ترجمه بأنها ذكرها خلاص بدليل جوازها على الديعة المنسوبة فيها الذكر الخالص اه وحزم به في المنظومة الوهبانية وعزاه الى الامام ونقله في شرحه عن الامام الحلواني وظهير الدين المرتيناني والقاضي عبد الجبار وشهاب الامامي وجعل الاقل قول الصاحبين توفيقا لروايات فافهم (قوله وحوله) أي لانها دعاء في المعنى فكأنه قال اللهم حوّلني عن معصيتك وقوّني على طاعتك لانه لا حول ولا قوة الا بالله (قوله او ذكرها) أي ذكر اللهم اغفر لي (قوله في الاصح) كذا في الحلية عن المحيط والذخيرة وغيرهما خلافا لما صححه في الجوهره وهذا بناء على مذهب سيدي به من أن أصله يا الله فحذفت يا وعوض عنها الميم وعند الكوفيين أصلها يا الله متناجيز فحذفت الهمزة الالهية فيكون دعاء لا شاء ورقتوه تعالى اللهم ان كان هذا هو الحق الآية وعامة في ح (قوله كما الله) فان به يصح الشروع اتفاقا لخراش (قوله أخذار سفها) أي فصلها وهو يضم فسكون وبضمين كما في القياموس (قوله يخنصره وابهامه) أي يحلق الخنصر والابهام على الرسغ ويسط الاصابع الثلاث كما في شرح المنية ونحوه في البحر والنهر والمعراج والكفاية والفتح والسراج وغيره وقال في البدائع ويحلق ابهامه وخنصره ويضمه ويضع الوسطى والمسبحة على معصمه وتبعه في الحلية ومثله في شرح الشيخ اسماعيل عن المجتبى (قوله هو المختار) كذا في الفتح والتبيين وهذا استحسنه كثير من المشايخ ليكون جامعيا بين الاخذ والوضع المرويين في الاحاديث وعلا بالمذهب احتياطا كما في المجتبى وغيره قال سيدي عبد الغني في شرح هدية ابن العماد وفي هذا النظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجميع والقائل بالاختيار يريد أخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ليس لأخذوا ووضعوا المختار عندى واحدهم ما وافقه للسنة اه قلت وهذا البحث منقول في المعراج بعد نقله ما مر عن المجتبى والمبسوط والطهيرية وقيل هذا خارج عن المذاهب والاحاديث فلا يكون العمل به احتياطا اه ثم رأيت الشرنبلالي ذكر في الإمداد هذا الاعتراض ثم قال قلت فعلى هذا ينبغي أن يفعل بصفة احد الحديث في وقت وبصفة الاخر في غيره ليكون جامعيا بين المرويين حقيقة اه اقول بر دعليه أنه في كل وقت عمل بأحدهما يكون تاركا فيه العمل بالآخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ بلا بيان الكيفية والذي استحسنه المشايخ فيه العمل بهما جميعا اذ لا شأن أن في الاخذ وضعا وزيادة والقاعدة الاصولية أنه متى امكن الجمع بين المتعارضين ظاهرا لا يعدل عن احدهما فتأمل (قوله الكف على الكف) عزاء في هامش الخرائج الى الغزونية (قوله تحت ثديها) كذا في بعض نسخ المنية وفي بعضها على ثديها قال في الحلية وكان الاولى أن يقول علي صيدها كما قاله الجهم الغفير لا على ثديها وان كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض سباعه كل يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالافادة (قوله كما فرغ) هذه كاف المبادرة متصل بما نحو سلم كما تدخل ثقلها في معنى اليبس (قوله بلا ارسال) هو ظاهر الرواية وروى عن محمد في النوادر أنه يرسلها حيلة التناء فادفع منه يضع ثاء على أن الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد حلية (قوله في مجمع الانهر) ومثله في شرح النقاية لتلا على القاري كما نقله في حاشية المدنى في باب الوتر والتوافل (قوله ما هو الاعتم) أي من القيام الحقيقي والحكمي فان القعود في النافلة وفي الفريضة وما ألحق به العذر كالقيام ط والظاهر أن الاضطجاع كذلك لانه خلف عن القيام رحتي (قوله له قرار الخ) اعلم أنه جعل في البدائع الاصل على قولهما الذي هو ظاهر المذهب أن الوضع سنة قيام له قرار كما مر وبعضهم جعل الاصل على قولهما أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون واليه ذهب الحلواني والدرخسي وغيرهما وفي الهداية أنه الصحيح ومشى عليه في المجمع وغيره وقد جمع في البحرين الاصلين فجعلهما أصلا واحدا وتبعه تلميذه المصنف مع أن صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام

ويكره كتب تفسيره تحته بها (ولو شرع به) مشوب بحاجته كعوده وبسلة وحولته (واللهم اغفر لي) او ذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم فقط فانه يجوز فيها في الاصح كما الله (ووضع) الرجل (عينه على يساره تحت سترته أخذار سفها بخنصره وابهامه) هو المختار وتضع المرأة والخنثى الكف على الكف تحت ثديها (كما فرغ من التكبير) بلا ارسال في الاصح (وهو سنة قيام) ظاهره أن المقاعد لا يضع ولم اراه ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ما هو الاعتم لان القيام لا يفعل كذلك (له قرار)

أنه ذكر في موضع أنه على قوله ما رسل في قومة الركوع وفي موضع آخر أنه يضع ثم وفق بأن. نشأ ذلك اختلاف
الاصليين لان في هذه القومة ذكر اسمنا وهو التسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم
يتضمن تغارهما ويؤيده كلام السراج الا في كاسنذكره وله هذا أيضا لما قال في الهداية ويرسل في القومة
اعترضه في الفتح بأنه انما يتم اذا قبل بأن التحميد والتسليم ليس سنة فيما بل في الانتقال اليها لكنه خلاف
ظاهر النصوص الخ نعم قد علمنا مسكين المذكور بالطويل وبه يتدفع الاعتراض عن الهداية لكن اذا كان المذكور
طويلا يلزم منه كون القيام له قرار فيرجع الى ما قاله في البحر فليست اتم (قوله فيه ذكر مسنون) اي مشروع
فرضا كان او واجبا او سنة اسماعيل عن البرجندی (قوله لعدم القرار) ليس على اطلاقه لقوله ان مصلی
النافلة ولو سنة يسن له أن يأتي بعد التحميد بالادعية الواردة بخمول السموات والارض الخ والالهة اغفر لي
وارحني بين السجدين نهر ومقتضاه أنه يعتمد بيده في النافلة ولم أر من صرح به تأتمل لكنه مقتضى اطلاق
الاصليين الممارين ومقتضاه أنه يعتمد أيضا في صلاة التسايح ثم رأيت ذكره ط والرحي والسايحاني بجنا
(قوله ما لم يطل القيام فيضع) اي فان أطال لكثرة القوم فانه يضع وهذا سني على أن الاصل أنه سنة قيام
له قرار لا على أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون وهذا ايضا يدل على انها أصلان لأصل واحد كما ذكرنا (قوله
سجداك اللهم) شرح ألفاظه في البحر والامداد وغيرهما (قوله تارك الخ) هو ظاهر الرواية بدائع لانه
لم ينقل في المشايخ كافي فالاولى تركه في كل صلاة محافظة على المروى بلا زيادة وان كان ثناء على الله تعالى بحر
وحلية وفيه اشارة الى أن قوله في الهداية لا يأتي به في القرائن لا مفهوم له لكن قال صاحب الهداية في كتابه
مختارات النوازل وقوله وجل ثناؤك لم ينقل في القرائن في المشايخ وما روى فيه فهو في صلاة التهجد اه
(قوله الا في الجنائز) ذكره في شرح المنية الصغير ولم يعزه الى احد ولم أره لغيره سوى ما قد مضى من الهداية
ومختارات النوازل (قوله مقتصرا) اسم فاعل حال من فاعل قرأ واسم مفعول حال من مفعوله وهو سجداك
الخ ح (قوله الا في النافلة) لعل ما ورد في الاخبار عليها فيقرؤه فيها اجماعا واختارا المتأخرين أنه يقول
قبل الاقتراح معراج وفي المنية وعند ما يقول قبل الاقتراح يعني قبل النية ولا يقول بعد النية بالاجماع اه
لكن في الحلية حتى أن قرأه قبل النية وبعد ما قبل التكبير لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه
اه وفي الخرائز وما ورد محمول على النافلة بعد الثناء في الاصح اه وقال في هامشه صححه الزاهد وغيره
(قوله في الاصح) وقيل تصد لانه كذب ورد في البحر تعال الحلية بما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما
وبانه انما يكون كذبا اذا كان مخبرا عن نفسه لا تاليا فلو خبرا فالفساد عند الكل اه (قوله لما في النهر الخ)
تعليل تحويل الشارح عبارة المصنف لان قضية المتن الاتيان بالثناء في الخفاضة وان بدأ الامام بالقراءة وهو
ضعيف لتعبير الصغرى عنه بقبل ووجهه أنه اذا امتنع عن القراءة فبالاولى أن يمتنع عن الثناء وأقول ما ذكره
المصنف جزم به في الدرر وقال في المنح وصححه في الذخيرة وفي المضمرات وعليه الفتوى اه ومشى عليه في منية
المصلي والشارح في الخرائز وشرح الملقى واختاره قاضي خان حيث قال ولو أدرك الامام بعد ما شغل بالقراءة
قال ابن الفضل لا يثنى وقال غيره يثنى وينبغي التفصيل ان كان الامام يجهر لا يثنى وان كان يسر يثنى اه وهو
مختار شيخ الاسلام خواهر زاده وعليه في الذخيرة بما حاصله أن الاستماع في غير حالة الجهر ليس بفرض بل يستق
تعظيم للقراءة فكان سنة غير مقصودة لذاتها وعدم قراءة المؤتم في غير حالة الجهر لا لوجوب الانصات بل لان
قراءة الامام له قراءة وأما الثناء فهو سنة مقصودة لذاتها وليس ثناء الامام ثناء المؤتم فاذا تركه يلزم ترك سنة
مقصودة لذاتها الانصات الذي هو سنة تبع بخلاف تركه حالة الجهر اه فكان المعتمد ما مشى عليه المصنف
فافهم (قوله او ساجدا) اي السجدة الاولى كما في المنية وأشار بالقييد برا كعا او ساجدا الى أنه لو أدركه
في احدى القعدتين فالاولى أن لا يثنى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود وكذا لو أدركه في السجدة الثانية
وتماه في شرح المنية (قوله بلفظ أعوذ) اي لا بلفظ استعيذ وان مشى عليه في الهداية وتماه في البحر
والزبلي (قوله فهو كالنار) لان سر احال من الثناء والتعوذ فكأما متعلقين به فأشبهه النار الذي هو تعلق
عاملين فأكثر باسم وعدل عن قول التهر فهو من التنازع لما فيهم مع الهوامع من أنه يتبع في كل معمول
الا المفعول له والتميز وكذا الحال خلافا لابن معطي أفاده ح (قوله ذكره الحلبي) أي في شرح المنية بقوله

فيذكر مسنون فيضع حالة الثناء
وفي الفتوى وتكبيرات الجنائز
(لا يست) في قيام بين ركوع
وسجود لعدم القرار (ولا يثنى
تكبيرات العبد) لعدم المذكور
يطل القيام فيضع سراجة (وقرأ)
كما كبر (سجداك اللهم) تارك وجعل
ثناؤك الا في الجنائز (مقتصرا
عليه) فلا يثنى وجه وجهي الا
في النافلة ولا تفسيده وقوله وأما قول
المسلمين في الاصح (الا اذا) شرع
الامام في القراءة سواء كان
مسبوقا او مدركا (و) سواء كان
(امسا يجهر بالقراءة) اولا
(ف) انه (لا يأتي به) لما في النهر
عن الصغرى ادرك الامام في
القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقيل
في اختاقت يثنى ولو أدركه راكعا
او ساجدا ان اكبر رأيه انه يدركه
الى به (و) كما استفتح (تعوذ) بلفظ
اعوذ على المذهب (مرا) قيد
لاستفتاح ايضا فهو كالنار
(لقراءة) ولو تذكرك بعد الفاتحة
تركه ولو قبل اكملها تعوذ وينبغي
ان يستأنفها ذكره الحلبي

والتعوذ انما هو عند افتتاح الصلاة فلو نسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو تذكر قبل اكمالها يتعوذ ويجوز ان يفتي بأن يستأنفها اهـ وهذا الفهم في غير محله لان قول الخلاصة حتى قرأ الفاتحة معناه شرع في قراءتها اذ بالشروع فأت محل التعوذ والالزم رفض الفرض للسنة ولزم ايضا ترك الواجب فان قراءة الفاتحة او اكثر هامة ثانية موجبة للسهو على أنه في شرح المنية أيضا بعد ما مر بخوارقة ونصف قال وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كبير وتعوذ ونسي النشاء لا يعيد وكذا ان كبير وبدأ بالقراءة ونسي النشاء والتعوذ والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه ذكره الزاهد اهـ فقوله وبدأ بالقراءة الخ مؤيد لما قلنا فافهم (قوله ولا يتعوذ الخ) مختار قوله لقراءة قال في البحر وقيد بقراءة القرآن للاشارة الى أن التليذ لا يتعوذ اذا قرأ على استاذه كما نقله في الذخيرة وظاهره أن الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظر ظاهر اهـ قال في التهر وأقول ليس ما في الذخيرة في المشرعية وعدمها بل في الاستئذان وعدمه اهـ اى قسنت لقراءة القرآن فقط وان كانت تشرع في غيرها في جميع ما يجشى فيه الوسوسة والى هذا أشار الشارح بقوله اى لا يسن لكن في هذا الجواب نظر فانها تسن أيضا قبل دخول الخلاء لكن بلفظ أعوذ بالله من الخبث والخبائث تأمل ثم ان عبارة الذخيرة هكذا اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله لآية وأن اراد افتتاح الكلام كما يقرأ التليذ على الاستاذ لا يتعوذ قبله لانه لا يريد به قراءة القرآن ألا يرى لو أن رجلا اراد أن يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله وعلى هذا الجنب ان اراد بذلك القراءة لم يجز أو افتتاح الكلام جاز اهـ ملخصا وحاصله أنه اذا اراد أن يأتي بشئ من القرآن كالسجدة والجدلة فان قصد به القراءة تعوذ قبله والا فلا كالوأتى بالبسملة في افتتاح الكلام كالتليذ حين يسلم في أول درسه للعالم فلا يتعوذ وكما لو قصد بالجدلة الشكر وكذا اذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يسن التعوذ بالاولى فكلام الذخيرة في التعوذ قبل الكلام لا في غيره من الافعال فلا ينافي استثنائه قبل الخلاء فافهم (قوله فيأتى به المسبوق الخ) ذكر المصنف ثلاث مسائل تفريعا على قوله لقراءة بناء على قول ابى حنيفة ومحمد ان التعوذ تبع للقراءة أم عند ابى يوسف فهو تبع للنشاء فعنده يأتي به المسبوق بعد النشاء مرتين حال اقتدائه وعند قيامه للقضاء ويأتى به المقتدى المدرك لانه يثنى كما يأتي به الامام والمنفرد ويأتى به الامام والمقتدى في العبد بعد النشاء قبل التكبيرات ومشي عليه في المنية وفي الخلاصة أنه الاصح لكن مختار قاضى خان والهداية وشروحهما والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراءة وبه تأخذ شرح المنية (قوله ولا يتعوذ سى) فلو سعى قبل التعوذ اعاده بعده لعدم وقوعها في محلها ولو نسيها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمى لاجلها لقوات محلها حلية وبحر ولا مفهوم لقوله حتى فرغ كما تقدم فافهم (قوله غير المؤتم) هو الامام والمنفرد اذا دخل للمقتدى لانه لا يقرأ بدليل أنه قدم أنه لا يتعوذ بحر (قوله كافي ذبيحة ووضوء) فان المراد بالتسمية فيها ما يطلق الذكرفه وتمثيل للمنى (قوله سراً في أول كل ركعة) كذا في بعض النسخ وسقط سراً من بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن المجتبى والثالث أنه لا يجزئها في الصلاة عندنا خلافاً للشافعي وفي خارج الصلاة اختلاف الروايات والمشايع في التعوذ والتسمية قيل يجزئ أو دون التسمية والصحيح أنه يتخير فيها ولكن يتبع امامه من القراء وهم يجهرون بهما الا حجة فانه يحفظهما (قوله ولو جهر به) رد على ما في المنية من أن الامام لا يأتي بها اذا جهر بل اذا خافت فانه غلط فاحش بحر تأوله في شرحها بأنه لا يأتي بها جهر (قوله لا تسن) مقتضى كلام المتن أن يقال لا يسمى لكنه عدل عنه أيامه الكراهة بخلاف نبي السنية ثم ان هذا قولها وصححه في البدائع وقال محمد تسن ان خافت لان جهر بحر ونسب ابن الصماء في شرح الغزوية الاول الى ابى يوسف فقط فقال وهذا قول ابى يوسف وذكر في المصنف أن الفتوى على قول ابى يوسف انه يسمى في أول كل ركعة ويحفظها وذكر في المحيط المختار قول محمد وهو أن يسمى قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وفي رواية الحسن بن زياد أنه يسمى في الركعة الاولى لا غير وانما اختير قول ابى يوسف لان لفظة الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار ولان قول ابى يوسف وسط وخير الامور وأوسطها كذا في شرح عمدة المحلى اهـ ما في شرح الغزوية ووقع في التهر خنا خطأ وخل في النقل أيضا عن شرح الغزوية فاجتنبه فافهم (قوله ولا تكرر اتفاقا) ولهذا صرح في الذخيرة والمجتبى بأنه ان سعى بين الفاتحة

ولا يتعوذ التليذ اذا قرأ على
استاذ ذخيرة اى لا يسن فليحفظ
(فيأتى به المسبوق عند قيامه لقضاء
ماقانه) لقراءته (لا المقتدى)
لعدمها (ويؤخر) الامام التعوذ
(عن تكبيرات العبد) لقراءته
بعدها (و) كما تعوذ (سى) غير المؤتم
بلفظ البسملة لا مطلق الذكر كافي
ذبيحة ووضوء (سراً في) أول
(كل ركعة) ولو جهر به (لا) تسن
(بين الفاتحة والسورة مطلقاً)
ولو سريته ولا تكرر اتفاقاً

مطلب
لفظة الفتوى أكد وأبلغ من
لفظة المختار

مطلب
قراءة البسملة بين الفاتحة
والسورة حسن

والسورة المقررة سر الأوجه را كن حسنا عند أبي حنيفة ورجحه المحقق ابن الهمام وقيل هذا الحلبي لشبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة بحر (قوله وما صححه الزاهدي من وجوبها) يعني في أول الفاتحة وقد صححه الزاهدي أيضا في سجود السهو ونقل في الكفاية عبارة الزاهدي وأقرها وقال في شرح المنية انه الاحوط لان الاحاديث الصحيحة تدل على مواظبته عليه الصلاة والسلام عليها وجعله في الوهبانية قول الاكثرين أي بناء على قول الحلواني ان أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة فإذا كانت منها تجب مثلها لكن لم يعلم كونه قول الاكثر (قوله ضعفه في البحر) حيث قال في سجود السهو ان هذا كله يخالف لظاهر المذهب المذكور في المتون والشروح والفتاوى من انها سنة لا واجب فلا يجب بتركها شيء قال في النهر والحق انها قولان مرجحان الآن المتون على الأول اه أقول أي أن الأول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله أعلم (قوله وهي آية) أي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا انها ليست من القرآن أصلا قال الفقيه الثاني ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتلويح انها ليست من القرآن في المشهور ومن مذهب أبي حنيفة اه أي بل هو قول ضعيف عندهنا (قوله انزلت للفصل) وذكرت في أول الفاتحة للتبرك (قوله فما في التل بعض آية) وأرسلها الله من سليمان وآخرها وأتوا مسلمين وهو تفرغ على قوله انزلت للفصل ط (قوله وليست من الفاتحة) قال في التره فیه رد لقول الحلواني أكثر المشايخ على انها من الفاتحة ومن ثم قيل بوجوبها وجعله في الذخيرة رواية الثاني عن الامام وبه أخذ وهو أحوط اه وما نقله عن الحلواني ذكره الفقيه الثاني عن المحيط والذخيرة والخصاصة وغيرها (قوله ولا من كل سورة) أي خلافا لقول الشافعي انها آية من كل سورة ما عدا برائة (قوله في الأصح) قيد لقوله وليست من الفاتحة وكان ينبغي ذكره عقبه ليكون إشارة الى قول الحلواني المتقدم الى قول الشافعي اذ لم يجز عادتهم بذكر التصحيح للإشارة الى مذهب الغير بل الى المرجوح في المذهب ولم أر لاحد من مشايخنا القول بأنها آية من كل سورة وانما عزاها في البحر وغيره الى الشافعي فقط فانهم (قوله تحرم على الجنب) أي وما في معناه كالحائض والنفساء وهذا الوجه على قصد التلاوة (قوله احتياطاً) علاه للمسألين وذلك أن مذهب الجمهور انها من القرآن لتواترها في محلها وخالف في ذلك مالك فكان الاحتياط حرمتها على الجنب نظر الى مذهب الجمهور وعدم جواز الاقتصار عليها في الصلاة نظرا الى شبهة الخلاف لأن فرض القراءة ثابت يقين فلا يسقط بحافيه شبهة (قوله ولم يكفر جاحداها الخ) جواب عما قيل من الاشكال في التسمية انها ان كانت متواترة لزم تكفير منكرها والا فليست قرآنا والجواب كما في التحرير أن القطعي انما يكفر منكر ما اذا لم تثبت فيه شبهة قوية كالتكرار كركن وهذا قد وجدت وذلك لأن من انكرها كإثبات ادعى عدم تواتر كونها قرآنا في الأوائل وان كانت في الشهرة استئناس الافتتاح بها في الشرع والمثبت يقول اجماعهم على كإثباتهم على أمرهم بتجريد المصاحف بوجوب كونها قرآنا والاستئناس لا يتوغل الاجماع لتحققه في الاستعادة والاحق انها من القرآن لتواترها في المصحف وهو دليل كونها قرآنا ولا نسلم توقف ثبوت القرآنية على تواتر الاخبار بكونها قرآنا بل الشرط فيها هو قرآن تواتره في محله فقط وان لم يتواتر كونه في محله من القرآن اه وقوله ولا نسلم الخ رد لما تضمنه كلام المنكر من أن تواترها في محلها لا يستلزم كونها قرآنا بل لا بد من تواتر الاخبار بقرآنتها والحاصل أن تواترها في محلها أثبت اصل قرآنتها وأما كونها قرآنا متواترا فهو متوقف على تواتر الاخبار به ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها لتواتر الاخبار بقرآنته ووقع في البحر هنا اضطراب وخلل يشته فيما علقته عليه وبما قرأناه يعلم أنه كان على الشارح أن يبقى المتن على حاله ويستقط قوله اختلاف مالك ليكون جوابا عن انكار مالك أيضا قرآنتها الآن شبهة لم تثبت بانكاره بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى قدبر (قوله وقرأ بعد جوبا) الوجوب يرجع الى القراءة والبعدي وأشار الى أنه يلزم بتركها الاعادة لوعامدا كالفاتحة خلافا لما في التبيين والدرر لأن الفاتحة وان كانت كذلك لا اختلاف في ركنيتها الا أنه يظهر في الاثر لاني وجوب الاعادة كما قد مناه أول بحث الواجبات (قوله سورة) أشار الى أن الأفضل قراءة سورة واحدة في جامع الفتاوى روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات ولو فعل لا يكره وفي التوافل لا بأس به (قوله الابالمسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في التجر والظهور وأوسطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ط (قوله وأتمن) هو سنة الحديث الاتي

وما صححه الزاهدي من وجوبها
ضعفه في البحر (وهي آية واحدة
(من القرآن) كله (انزلت للفصل
بين السور) فما في التل بعض آية
اجمعا (وليست من الفاتحة ولا
من كل سورة) في الأصح فحرم
على الجنب (ولم تجز الصلاة بها)
احتياطاً (ولم يكفر جاحداها
لشبهة) اختلاف مالك (فيها)
(و) كما سمي (قرأ الأصلي لو أماما
أو منفردا الفاتحة) (و) قرأ بعدها
وجوبا (سورة او ثلاث آيات)
ولو كانت الآية والايتان تعدل
ثلاث آيات قصارا انتفت كراحة
الصريح ذكره الحلبي ولا تنتفي
التعزية الابالمسنون (وأتمن)

المتفق عليه كافي شرح المنية وغيره وانفقوا على أنه ليس من القرآن كافي البحر (قوله بمدة) حتى اشهرها وأفسحها
وقسر وهي مشهورة ومعناه استجب ط (قوله وامالة) أي في المد لعمد تأنيها في القصر ح وحقيقة
الامالة أن ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف ان كان بعدها ألف نحو الياء اشموني (قوله ولا تفسد الخ)
أشار به إلى أن الكلام في نفي الفساد لا في تحصيل السنة فان السنة لا تحصل الا بالثلاثة الاول كما أفاده ط
(قوله بمدة مع تشديد أو حذف ياء) أي حالة كون المدم مصاحبا لاحدهما لكل منهما فيه صورتان الاولى
المد مع التشديد بلا حذف ولا يفسد على المقتضى به غندنا لانه لغة فيها حكاها الواحدى ولانه موجود في القرآن
ولانه وجهها كما قال الحسواني ان معناه مدعول فاصدين اجابك لان معنى آمين فاصدين وانكر جماعة
من مشايخنا كونها لغة وحكم بفساد الصلاة بحجج والصورة الثانية المدمع حذف الياء بلا تشديد لوجوده
في قوله تعالى وبذلك آمن كافي الامداد فأوفى كلامه منع الجمع فقه لانه لو أتى بالمد جامع بين التشديد والحذف
تفسد كتابه عليه بعد ولو كانت لمنع الخلو أيضا بأن أتى بالمد خالصا عن التشديد والحذف لزم التكرار لانه اللغة
الفصحى المتقدمة فافهم (قوله بل بقصر مع احدهما) أي مع التشديد بلا حذف الياء وهو آتين لعدم
وجوده في القرآن او مع حذف الياء بلا تشديد وهو آتين وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن ح أي
ولذلك لم يذكر في البحر والتهر هذا وذكر في الحلية الاول لقلة ضمنية فقال وقصرها وتشديد الميم حكاه بعضهم
عن ابن الانبارى واستضعفت ويظهر أن الاشبه بفساد الصلاة بها اه (قوله او بمدة معهما) أي مع التشديد
وحذف الياء وهو آتين فانه مفسد لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية اوجه خمسة صحيحة وثلاثة
مفسدة وبقي تاسع وهو آتين بالقصر مع التشديد والحذف وهو مفسد لعدم وجوده في القرآن ولو قال الشارح
وبعد او قصر معهما الاستوفى ح قلت وقد ذكر هذا التاسع مع الثامن في البحر وقال ولا يعمد فساد
الصلاة فيهما (قوله الامام سري) أشار بالاول الى خلاف مالك في تخصيص الموت بالتأمين دون الامام
وهو رواية الحسن عن الامام وبالثاني الى خلاف الشافعي أنه يأتي بها كل منهما مجزعا وقوله كما موم ومنفرد
يجل اتفاق فلذا أتى بالكاف (قوله ولو في السرية) أي لا طلاق الامر في الحديث الا في وهذا راجع
الى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقبل لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به
(قوله ولو من مثله) أي من مقتد مثله بأن كان مثله قريبا من الامام يسمع قراءته فأمن فسمع ذلك المقتدى
تأمين مثله القريب من الامام فيؤمن لان المناط العلم بتأمين الامام (قوله في نحو جماعة وعبد) أشار بنحو
الى أن التمسيد بالجمعة والعبد كإوقع في الجوهر غير قيد كما يجتمع في الشر بلالية بقوله ينبغي أن لا يختص بهما
بل الحكم في الجماعة الكثيرة كذلك (قوله وأما حديث الخ) هو ما رواه الشيخان اذا آمن الامام فآمنوا
فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وهو مفيد تأمينه ما لكن في حق الامام بالاشارة
لان النص لم يبق له وفي حق المأموم بالعبارة لانه سبق لاجله بحجج ثم مراد الشارح الجواب عن قول الشافعي
ان الحديث دليل على جهر الامام بالتأمين لانه علق تأمينهم بتأمينه والجواب أن موضع التأمين معلوم
فأذا سمع لفظة ولا الصالحين كفى لان الشارع طلب من الامام التأمين بعده فصار من التعليق بمعلوم الوجود وتعمام
الدلة في المطولات ويظهر من هذا أن من كان بعيدا عن الامام لا يسمع قراءته أصلا لا يؤمن كافي البحر رأى لعدم
سماعه موضع التأمين اللهم الا أن يسمع من مثله كما مر في السرية (قوله فقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة
تقول آمين فن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والنسائي وابن حبان
حلية وفي شرح مسلم للنووي الصحيح الدواب أن المراد الموافقة للملائكة في وقت التأمين وقبل في الصفة
والخشوع والاخلاص ثم قيل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر فوافق
قوله قول اهل النماء (قوله مع الانحطاط) أفاد أن السنة كون ابتداء التكبير عند الخرو و انتهائه
عبد استواء الظهر وقيل انه يكبر قائما والاول هو الصحيح كافي المضمرات وتعمامه في التهستاني (قوله
ولا يكبر الخ) مثاله أن يقول وأما بنعمة ربك فحدث الله اكبر بكسر التاء المثلثة لالتقاء الساكنين ح وفي
التهستاني وفي قوله ثم يكبر دلالة على أنه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح المنية
وعن ابني يوسف أنه قال ربما وصلت وربما تركت اه وذكر في التاترخانية تفصيلا حسنا وهو أنه اذا كان

بمدة وقصر وامالة ولا تفسد بمدة
مع تشديدا أو حذف ياء بل بقصر
مع احدهما أو بمدة معهما وهذا ما
تفردت بتفسيره (الامام سري)
كما موم ومنفرد ولو في السرية
اذا سمعه ولو من مثله في نحو جماعة
وعبد أو ما حديث اذا آمن الامام
فأمنوا فن التعليق بمعلوم الوجود
فلا يوقف على سماعه منه بل
يحصل بتمام الفتحة بدليل اذا قال
الامام ولا الصالحين فقولوا آمين
(ثم) كما فرغ (يكبر) مع الانحطاط
(الركوع) ولا يكبر وصل القراءة
بتكبيره ولو بقي حرف أو كلمة فأتمه
حال الانحناء

آخر السورة شاء مثل وكبره تكبيرا فالوصل اولى والا فالفصل اولى مثل ان شئت انك هو الا بتر فيقف ويفصل ثم يكبر للركوع (قوله لا بأس به عند البعض) أشار بهذا الى أن هذا القول خلاف المعتمد المشار اليه بقوله اولا ثم كما فرغ يكبر مع الانحطاط فانه ظاهر في انه يتم القراءة جميعها وبعد الفراغ منها ينحط للركوع مكبرا والاول اصح كما في المسئلة فيكون الشارح قد نبه على التوفيق وأن الاول هو المعتمد والثاني ضعيف بأوجز عبارة وألف إشارة فليس في كلامه احوال كما لا يخفى على ذوي الكمال فانهم (قوله ويسن أن يلقى كعبيه) قال السيد أبو السعود وكذا في السجود أيضا وسبق في السنن أيضا اه والذى سبق هو قوله والصالح كعبيه في السجود سنة در اه ولا يخفى أن هذا سبق نظر فان شارحنا لم يذكر ذلك لاني الدر المختار ولا في الدر المتقي ولم أره لغيره أيضا فانهم نعم ربما يفهم ذلك من أنه اذا كان السنة في الركوع الصالح الكعبين ولم يذكر واتفرج بينهما بعده فالاصل بقاؤه مالم يصح في حالة السجود أيضا تأمل هذا وكان ينبغي أن يذكر لفظ يسن عند قوله ويضع يديه لمعلم أن الوضع والاعتقاد والتفريق والالصاق والنصب والبسط والتسوية كلها سنن كما في الفهستانى قال وينبغي أن يراد مجازيا عضديه مستقبلا أصابعه فانها مسنة كما في الزاهدى اه قال في المعراج وفي المجتبى هذا كله في حق الرجل أما المرأة فتختفى في الركوع يسيرا ولا تفرج ولكن تضم وتضع يديها على ركبتيها وضعا وتحنى ركبتيها ولا تجازي عضديها لان ذلك أستر لها وفي شرح الوجيز الخشنى كما رآه اه (قوله وينصب ساقيه) فجعلها مشبهة القوس كما يفعله كثير من العوام مكروه بحر (قوله وأقله ثلاثا) أى أقله يكون ثلاثا أو أقله تسعيه ثلاثا وهذا أولى من جعل ثلاثا خبرا عن أقله بنزع الخافض أى في ثلاث لان نزع الخافض معامى ومع هذا فهو بعيد جدا فانهم ويحتمل أن يكون أقله خبر المبتدأ محذوف والواو الحال والتقدير ويسبح فيه ثلاثا وهو أقله أى والحال أن الثلاث أقله وسوغ مجيء الحال من التكرار تقديم على صاحبها وهذا الوجه أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله كره تنزيها) أى بناء على أن الامر بالتسبيح للاستحباب بحر وفي المعراج وقال أبو مطيع البخنى تليذاً بى حنيفة ان الثلاث فرض وعند أحمد يجب مرة كتسبيح السجود والتكبيرات والتسبيح والدعاء بين السجدين فلو تركه عمدا بطلت ولوسهوا لا وفي الفهستانى وقيل يجب اده وهذا قول ثالث عندنا وذكر في الحلية أن الامر به والمواظبة عليه مستطافران على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو أو الاعادة لو تركه ساهيا او عمدا ووافقه على هذا البحث العلامة ابراهيم الحلبي في شرح المسئلة أيضا وأجاب في البحر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره للاعرابي حين علمه فهذا صارف للامر عن الوجوب لكن استشعر في شرح المسئلة ورود هذا فأجاب عنه بقوله ولقائل أن يقول انما يلزم ذلك أن لو لم يكن في الصلاة واجب خارج عما عليه الاعرابى وليس كذلك بل تعيين الفاتحة وختم السورة وثلاث آيات ليس مما عليه الاعرابى بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هذا كذلك اه والحاصل أن في ثلث التسبيح في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا أرجحها من حيث الدليل الوجوب تحريرا على القواعد المذهبية فينبغي اعتماده كما اعتد ابن الهمام ومن تبعه رواية وجوب القومة والجلسة والطأينة فيهما كما مر وأما من حيث الرواية فالأرجح السنية لانها المصريح بها في مشاهير الكتب وصرحوا بأنه يكره أن ينقص عن الثلاث وأن الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وترخص اوسبع او تسع مالم يكن اما ما فلا يبطول وقد منافي سنن الصلاة عن أصول ابى اليسر أن حكم السنة أن يندب الى تحصيلها ويلازم على تركها مع حصول اتم يسير وهذا يفيد أن كراهة تركها فوق التنزيه وتحت المنكر وتحريرا بما هو هذا ايضا فقول البحر ان الكراهة هنا للتنزيه لانه مستحب وان تبعه الشارح وغيره فتدبر (تنبيه) السنة في تسبيح الركوع سبحان ربى العظيم الا ان كان لا يحسن الطأينة فيسبى به الكريم فلا يجزى على لسانه العزيز فتفسد به الصلاة كذا في شرح درر البحار فليحفظ فان العامة عنه غافلون حيث يأثرون بدل الطأينة رأى مفتحة (قوله وكره تنزيها) لما في البدائع والخبر عن ابى يوسف قال سألت ابا حنيفة وابن ابى ليلى عن ذلك فكرهاه وقال ابو حنيفة أخشى عليه أمر أعظميا يعنى الشرك وروى هشام عن محمد أنه كره ذلك أيضا وكذا روى عن مالك والشافعى في الجديد ونوههم بعضهم من كلام الامام أنه يصير مشركا فأفتى باباحة دمه وليس كذلك وانما اراد الشرك في العمل لان اول الركوع كان لله تعالى وآخره للجائى ولا يكفر لانه ما اراد التذلل والعبادة له ونما في الحلية والبحر (قوله اطالة ركوع او قراءة) وكذا القعود

لا بأس به عند البعض منية المصلى
(ويضع يديه) معقدا بهما (على)
ركبتيه ويترج أصابعه (للتسكين)
ويسن أن يلقى كعبيه وينصب
ساقيه (ويبسط ظهره) ويسوى
ظهره بعجزه (غير رافع ولا منكس)
رأسه ويسبح فيه (واقلة ثلاثا)
فلو تركه او نقصه كره تنزيها وكره
تحريرا اطالة ركوع او قراءة
لادر الجائى

مطاب
في اطالة الركوع الجائى

الاخيرة قبل السلام وذكر في السراج أن فيه خلافا وأشار الى أن الكلام في المصلي فلو انتظر قبل الصلاة ففي اذان
 الزاوية لو انتظر الاقامة لم يدرك الناس الجماعة يجوز ولو احدث بعد الاجتماع لا اذا كان داعرا شريرا اه
 (قوله أي ان عرفه) عزاه في شرح المنية الى أكثر العلماء أي لأن انتظاره حينئذ يكون للتودد اليه لا للتقرب
 والاعانة على الخير (قوله والا فلا بأس) أي وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار
 ما لا ينقل على القوم بان يزيد تسبيحة أو تسبيحتين على المعتاد ولنظرة لا بأس بتقيد في الغالب أن تركه افضل وذبني
 ان يكون هنا كذلك فان فعل العباد لا مرفيه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك ان تركه افضل لقوله
 عليه الصلاة والسلام دع ما يريك الى ما لا يريك ولانه وان كان اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على ترك
 التكاسل وترك المبادرة والتميز للصلاة قبل حذورها وقتها فالاولى تركه شرح المنية (قوله ولو أراد التقرب
 الى الله تعالى) أي خاصة من غير ان يتخالف قلبه شيء سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون
 حينئذ هو الافضل لكنه في غاية الندرة ويمكن ان يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لما فيه من اعانة عباد
 الله على طاعته فيكون الافضل تركه لما فيه من الشبهة التي ذكرناها شرح المنية ملخصا أقول قصد الاعانة على
 ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت اطالة الركعة الاولى في الفجر انشاقا وكذا في غيره على الخلاف اعانة للناس
 على ادراكها لانه وقت نوم وغفلة كما فهم الحماية ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام وفي المنية ويكره الامام أن
 يجعلهم عن اكمال السنة ونقل في الحلية عن عبد الله بن المبارك واسحق وبرايم والثوري أنه يستحب للامام
 ان يسبح خمس تسبيحات ليدرك من خافه الثلاث اه فعلى هذا اذا قصد اعانة الجاهل فهو افضل بعد
 أن لا يضطر بياله التودد اليه ولا الحياء منه ونحوه ولهذا نقل في المراج عن الجامع الاصغر أنه مأجور لقوله
 تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي اذان التارخانية قال وفي المتقي ان تأخير المأذن ونحوه بل القراءة
 لادراك بعض الناس حرام هذا اذا مال لاهل الدنيا تطويلا وتأخيرا يشق على الناس فالخاص ان التأخير
 القليل لاعانة أهل الخير غير مكروه اه قال ط ويظهر أن من التقرب اطالة الامام الركوع لادراك مكبر
 لورفع الامام رأسه قبل ادراكه يظن أنه ادراك الركعة كما يقع لكثير من العوام فيسلم مع الامام بناء على ظنه
 ولا يتمكن الامام من أمره بالاعادة والاعتمام (قوله واعلم الخ) فتدنا في بحث الواجبات الكلام على
 المتابعة بما لا مريد عليه وحققنا هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة
 في السنن فالتيقيد بالاركان هنا فيه نظر على ان الرفع من الركوع والسجود واجب او سنة وايضا فان المتابعة
 لم تعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه مبني عليها بل كان ينبغي بناء قوله وجب متابعتي على قوله ويسبح
 فيه ثلاثا فانه سنة على المعتمد المشهور في المذهب لا فرض ولا واجب كما مر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها
 تأمل (قوله وجب متابعتي) أي في الاصح من الروايتين كما في البحر (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع
 المأموم رأسه من الركوع والسجود قبل ان يتم الامام التسبيحات ح (قوله فعود) أي المقتدى لوجوب
 متابعتي لامامه في اكمال الركوع وكراهة مسابقته له فلو لم يعد ارتكب كراهة التحريم (قوله ولا يصير ذلك
 ركوعين) لان عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل ح (قوله فانه لا يتابعه الخ) أي ولو خاف ان يفوته
 الركعة الثالثة مع الامام كما مر ح به في الظهيرية وشمل باطلاقه ما لو اقتدى به في اثناء التشهد الاول والآخر
 حين قد قام امامه وسلم ومقتضاه أنه يتم التشهد ثم يقوم ولم أره صريحا ثم رأيت في الذخيرة ناقل عن ابي الليث
 المختار عندي أنه يتم التشهد وان لم يفعل اجزأه اه والله الحمد (قوله لوجوبه) أي لوجوب التشهد
 كما في الثانية وغيرها ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سنده واللام يبيح المطالب فانهم (قوله ولو لم يتم
 جاز) أي صبح مع كراهة التحريم كما أفاده ح ونازعه ط والرحي وهو مفاد ما في شرح المنية حيث قال
 والحاصل ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي ان يفوته
 بل يأتي به ثم يتابعه لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعها تقوته بالكلية
 فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة
 لان ترك السنة أولى من تأخير الواجب اه أقول ظاهرا ان اتمام التشهد أولى لا واجب لكن لقائل
 ان يقول ان المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير فيلزم من اتمام التشهد تركها بالكلية فينبغي التعليل بأن

أي ان عرفه والا فلا بأس به ولو
 اراد التقرب الى الله تعالى لم يكره
 اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسألة
 الرياء فينبغي التحرز عنها (و) اعلم
 انه مما ينبغي على لزوم المتابعة في
 الاركان انه (لورفع الامام رأسه)
 من الركوع والسجود (قبل ان
 يتم المأموم التسبيحات) الثلاث
 (وجب متابعتي) وكذا عكسه
 فيعود ولا يصير ذلك ركوعين
 (بخلاف سلامه) أو قيامه لثالثة
 (قبل اتمام المأموم التشهد) فانه
 لا يتابعه بل يتمه لوجوبه ولو لم يتم
 جاز

المتابعة المذكورة انما تجب اذا لم يعارضها واجب كما أن رد السلام واجب ويسقط اذا عارضه وجوب استماع الخطبة ومقتضى هذا أنه يجب اتمام التشهد لكن قديدي عكس التعليل فيقال اتمام التشهد واجب اذا لم يعارضه وجوب المتابعة ثم قولهم لا يتابعه يدل على بقاء وجوب اتمام وسقوط المتابعة لتأكد ما شرع فيه على ما يعرض بعده وكذا ما قد سناه عن الظهيرية وحيث قد قولهم ولولم يتم جاز معناه صرح مع الكراهة التعريمية ويدل عليه أيضا تعليلهم بوجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة أيضا لم يصح التعليل كما قد سناه فتدبر (قوله في أدعية التشهد) ينهل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح المنية (قوله سمعنا) أي قائلا نسمع الله لمن حمده وافاد أنه لا يكبر حالة الرفع خلافا لما في المحيط من أنه سنة وان أدى الطحاوي بآثار العمل به لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعليا وأبا هريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع فقد أجاب في المراجع بأن المراد باتكبير الذكر الذي فيه تعظيم لله تعالى جمعاً بين الروايات والآثار والاختار اهـ (قوله لو أبدل النون لاما) بأن قال الم حده تفسد لكن في منية المصلي في بحث زلة القاري يرجح أن لا تفسد قال الحلبي في شرحها القرب المخرج والطاهر أن حكمه حكم الالف اهـ واستحسنه صاحب الفقيه بل قال في الحلية وقد ذكر الحلواني أن من العناية من رواء عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة بعض العرب ثم نقل عن الحدادي اختلاف المشايخ في الفساد بابدال النون لاما في انعم وفي دينكم وفي المنفوش (قوله قولان) فمن قال ان الهاء في حمده للسكرت بقف بالجرم وأنها كناية أي ضمير يقرؤها بالتحريك والاشباع وفي الفتاوى الصوفية المستحب الثاني اهـ خزائن وذكر الشارح في مختصر الفتاوى الصوفية ان ظاهراً المحيط التخيير ثم قال اوحى اسم لا ضمير فلا تسكن بحال وهذا الوجه ابلغ لأن الاظهار في اسماء الله تعالى الخ من الاصحار كذا في تفسير البستي زاد في المحيط ولان تحريك الهاء اثقل وأشق وأفضل العبادة اشقيها اهـ ملخصا والحاصل ان القواعد تقتضي اسكانها اذا كانت للسكرت وان كانت ضميراً فلا تحرك الا في الدرج فيجوز ان يكون مراد القائل بتحريكها في الوقف الروم المشهور وعند البقراء واذ اثبت ان دونه اسمائه تعالى كما ذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لابد من ضمها واشباعها لتظهر الواو الساكنة وليسدى عبد العتي رسالة حقق فيها مذهب السادة الصوفية في أن حرعاً بالغلبة في اصطلاحهم عليه تعالى وأنه اسم ظاهر لا ضمير ونقله عن جماعة منهم العصام في حاشية البيضاوي "والفاسي" في شرح الدلائل والامام الغزالي والعارف الحلبي وغيرهم لكن كونه المراد هنا خلاف الطاهر ولهذا قال في المعراج عن القوائد الحميدة الهاء في حمده للسكرت والاستراحة للكتابة كذا نقل عن الثقات وفي المستصفي انها للكتابة وقال في التارخانية وفي الانفع الهاء للسكرت والاستراحة وفي النجاة انه يقرؤها بالجرم ولا يبين الحركة ولا يقول هو اهـ (قوله وقالايضم الحميد) هو رواية عن الامام أيضا واليه مال الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين معراج عن الظهيرية واختاره في الحاوي القدسي ومشي عليه في نور الايضاح لكن المتون على قول الامام (قوله ثم حذف الهمزة) أي مع اثبات الواو وبقي رابعة وهي حذفهما والاربعة في الافضلية على هذا الترتيب كما افاد بالعطف بهم (قوله على المعتمد) أي من أقوال ثلاثة مصححة قال في الخرائن وهو الاصح كما في الهداية والمجمع والمتن في المبسوط أنه كالمؤتم وصح في السراج معني الشيخ الاسلام أنه كالا مام قال الباقي والمعتمد الاول اهـ (قوله يسمع) بتشديد الميم كما في محمد ح أي لكونهم مامن التسميع والتحميد قال ط ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لا فاد خلاف المراد (قوله مستويا) هو التأكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقين وانما كد لغفله الاكثرين عنه فليس بمستدرك كما ظن قيسستاني اول التأسيس والمراد منه التعديل كما افاده في العناية (قوله لما من أنه سنة) أي على قولهما او واجب أي على ما اختاره الكمال وتليذه او فرض أي على ما قاله ابو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة ط (قوله ثم يكبر) أي يتم للاشعار بالاطمئنان فانه سنة او واجب على ما اختاره الكمال (قوله مع الخرو) بأن يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخرو رواه عنها عند انتهائهم شرح المنية ويحذف للجرم فاما مستويا لا يخفى الثلاثة يزيد ركوعاً آخر يدل عليه ما في التارخانية لوصلي فلما تكلم تذكر أنه ترك ركوعاً فان كان صلى صلاة العلماء لا يتقاه أعاد وان صلى صلاة العوام فلا لأن العالم التي يحط للجمود فاما مستويا والعامي ينط منحنياً وذلك ركوع

ولو سلم والمؤتم في أدعية التشهد تابعه لانها سنة والناس عنه غافلون (ثم رفع رأسه من ركوعه سمعنا) في الواو الجمية لو أبدل النون لاما تفسد وحل يقف يحزم أو تحريك قولان (ويكتفي به الامام) وقالايضم الحميد سرا (ويكتفي) بالتحسيد المؤتم وأفضله اللهم ربنا والحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط (ويجمع بينهما لومنفردا) على المعتمد يسمع رافعا ويحمد مستويا (ويقوم مستويا) لما من أنه سنة او واجب او فرض (ثم يكبر) مع الخرو

الآخرى لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ فيه روايتان. اهـ ومشي على رواية الجواز برفع احدهما في الفيض
 والمخالصة وغيرهما فصار في المسألة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية فرضية احدهما الثالثة
 عدم الفرضية وظاهره أنه سنة قال في البحر وذهب شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية
 اهـ وقد اختار في العناية هذه الرواية الثالثة وقال انه الحق وأقره في الدرر ووجهه ان السجود لا يتوقف
 تحققه على وضع القدمين فيكون اقتراض وضعهما زيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن رده في شرح المنية
 وقال ان قوله هو الحق بعيد عن الحق وبضده أحق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه لان ما لا يتوصل الى
 القرض الا به فهو فرض وحيث تظافرت الروايات عن ائمتنا بأن وضع اليدين والركبتين سنة ولم ترد رواية بأنه
 فرض تعين وضع القدمين او احدهما للفرضية ضرورة التوصل الى وضع الجهة وهذا لو لم ترد به عنهم رواية كيف
 والروايات فيه متوافرة اهـ ويؤيده ما في شرح المجمع لمصنفه حيث استدلل على أن وضع اليدين والركبتين
 سنة بان ماهية السجدة حاصلة بوضع الوجه والقدمين على الارض الخ وكذا ما في الكفاية عن الزاهدي من
 ان ظاهر الرواية ما ذكر في مختصر الكرخي وبه جزم في السراج فقال لو رفعهما في حال سجوده لا يجزئه
 ولو رفع احدهما جاز وقال في الفيض وبه يفتي هذا وقال في الخلية والوجه على منوال ما سبق هو الوجوب
 لما سبق من الحديث اهـ أى على منوال ما حققه شيخه من الاستدلال على وجوب وضع اليدين
 والركبتين وتقدم أنه اعدل الاقوال فكذا خاف فيكون وضع القدمين كذلك واختاره أيضا في البحر
 والشرعية لانه لا يمكن حل كل من الروايتين السابقتين عليه بجمل ما ذكره الكرخي وغيره من عدم الجواز
 برفعهما على عدم الحل لعدم الصحة وكذا اني التمرناشي وشيخ الاسلام فرضية وضعهما لا ينافي الوجوب
 وتصریح القدوري بالفرضية يمكن تأويله فان القرض قد يطلق على الواجب تأمل ومما ترعن شرح المنية
 للبحث فيه مجال لان وضع الجهة لا يتوقف تحققه على وضع القدمين بل توقفه على الركبتين واليدين بلغ دعوى
 فرضية وضع القدمين دون غيرهما ترجيح بالامرج والروايات المتظاهرة انما هي في عدم الجواز كما يظهر من
 كلامهم لا في الفرضية وعدم الجواز صادق بالوجوب كما ذكرنا ولم ينقل التعبير بالفرضية الا عن القدوري ولهذا
 والله أعلم قال في البحر وذكر القدوري أن وضعهما فرض وهو ضعيف اهـ والحاصل ان المشهور في كتب المذهب
 اعتماد الفرضية والارجح من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية ولذا قال في العناية والدرر انه الحق ثم
 الاوجه حل عدم الفرضية على الوجوب والله اعلم (قوله ولو واحدة) صرح به في الفيض (قوله نحو القبلة)
 قال في البرازية والمراد بوضع القدم هنا وضع الاصابع اوجز من القدم وان وضع اصبعها واحدة وظهر القدم
 بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا لا اهـ قال في شرح المنية بعد نقل ذلك وفهم منه ان المراد
 بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافهوض وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا
 مما يجب التنبيه فان اكثر الناس عند غفلون اهـ أقول وفيه نظر فقد قال في الفيض ولو وضع ظهر القدم دون
 الاصابع بأن كان المكان ضيقا ووضع احدهما دون الاخرى اضيقه جاز كما لو قام على قدم واحد وان لم يكن
 المكان ضيقا يكره اهـ فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم وانما الكلام في الكراهة بلا عذر لكن رأيت في
 الخلاصة ان وضع احدهما بان الشرطية بدل او العاطفة اهـ لكن هذا ليس صريحا في اشتراط توجيه الاصابع
 بل المصرح به ان توجيهها نحو القبلة سنة يكره تركها كما في البرجندی والتهستاني وسبأني تمامه عند تعرض
 المصنف لقرينا (قوله تنزيها) لما كان في المتن اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدهما وفي السجود
 على الكور واحدة وهي في الاولى تحريمية وفي الثانية تنزيهية أشار الى توضيحه وقد أفاده في البحر ط (قوله
 بكون) الباء بمعنى على كافي ابى السعود وهو فتح الكاف كافي القاموس والذي في الشبراملى على المواهب
 عن عصام انه بالنم وبالقح شاذ وجود دور العمامة ط (قوله بشرط كونه) اى كون الكور الذى سجد عليه على
 الجهة لا فرقها ولما كان الكور مفردا مضافا لربما يوههم أنه اذا كانت العمامة ذات اكوار كور منها على
 الجهة وكور منها رافع منه على الرأس وهكذا الله يصح السجود على أى كور منها يه على دفعه بقوله بشرط الخ
 وهذا معنى قوله في الشريعة لانية أى دور من ادوارها نزل على جهته لاجلها كما يفعله بعض من لاعلم عنده اهـ
 نقوله لاجلها معناه ما قلناه وليس معناه أنه اذا كان على الجهة اكثر من كور واحد لا يصح السجود عليه حتى

ولو واحدة نحو القبلة والالم تجز
 والناس عنه غافلون (كما يكره)
 تنزيها (بكون عمامته) الاعد
 (وان صح) عندنا (بشرط كونه
 على جهته) كلها او بعضها

يعترض عليه بأن العلة وجدان الجسم فلا يتقدم بكون واحد فان هذا المعنى لا يتوهمه احد ويدل على أن مراد
 الشر بل لا في ما قلناه ان عبارته حيث قال وقد نهينا عما ذكرنا تنبيها حسنا وهو أن صحة السجود على الكور
 اذا كن على الجبهة او بعضها أما اذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جبهته الارض على القول بتعيينها
 ولا أنه على مقابلة لا نسخ اه قافهم (قوله كما مر) اى فى قوله وقيل فرض كبعضها وان قل ح (قوله
 اى ولم تصب) الاولى حذف الواو لانه بيان لقوله مقتصر ط (قوله على القول به) اى يجوز الاقتصار
 على الالف (قوله على محله) اى محل السجود الذى هو الجبهة والالف (قوله وبشرط) معطوف على
 قول المصنف بشرط (قوله وأن يجدهم الارض) تفسيره أن الساجد لو بالغ لا يتقبل رأسه ابلغ من ذلك فصيح
 على طنفسة وحصى وحطبة وشعر وسير وبجمله ان كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدود بين
 اشجار ولا على ارز او ذرة الا فى جوارى او تلج ان لم يلبسه وكان يغيب فيه وجهه ولا يجدهم او حشيش الا ان
 وجد جسمه ومن هنا يعلم الجواز على الطراحة القطن فان وجد الجسم جازا لا فلا بحر (قوله والناس عنه
 عافلون) اى عن اشتراط وجود الجسم فى السجود على نحو الكور والطراحة كما يغفلون عن اشتراط السجود
 على الجبهة فى كور العمامة (قوله صح) اى لان اعتبار الالتمس بالمصلى يقتضى عدم اعتباره حائلا فيصير
 كأنه سجد بلا حائل ولا يجوز من المحض بكفه كما لا يجوز بكفه (قوله المبسوط عليه ذلك) الاشارة الى
 الحكم او فاضل الثوب (قوله والا لا) اى وان لم يكن طاهرا فلا يصح فى الاصح وان كان المرغيبا فى صحيح
 الجواز فانه ليس بشئ ففتح (قوله فيصح اتفاقا) اى ان اعاد سجوده على طاهر صح اتفاقا ولم أر نقل هذه المسألة
 بخصوصها وانما رأيت فى السراج ما يدل عليها حيث قال ان كانت النجاسة فى موضع سجوده فعن ابي حنيفة
 روايتان احدهما أن صلاته لا تجوز لان السجود ركن كالقيام وبه قال ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجبهة
 عندهم فرض والجبهة اكثر من قدر الدرهم فاذا استعمل فى الصلاة لم تجز وان أعاد تلك السجدة على موضع طاهر
 جاز عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يجوز الا باستئناف الصلاة والرواية الثانية عن ابي حنيفة أن صلاته جائزة
 لان الواجب عنده فى السجود أن يسجد على طرف انفه وذلك أقل من قدر الدرهم اه فقوله وان أعاد الخ يدل
 على ما ذكره الشارح بالاولى لان هذا فى السجود على النجس بلا حائل لكن فى المنية وشرحها ما يتخالفه فانه قال
 ولو سجد على شئ نجس تفسد صلاته سواء أعاد سجوده على طاهر أو لا عنده ما وقال ابو يوسف ان أعاده على
 طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة
 لفساد جبرها وكونه لا يتجزى اه ملخصا وفى امداد الفتاح لا يصح لو أعاده على طاهر فى رواية وروى
 عن ابي يوسف الجواز اه واختلاف على هذا الوجه هو المذكور فى الجمع والمنظومة والكافى والدرر والمواهب
 وغيرها وكذا فى بحث النهى من كتب الاصول كالنار والحرير وأصول غير الاسلام وأما على الوجه الذى ذكره فى
 السراج ففسد عزاء فى شرح التحرير الى شرح القدورى على مختصر الكرخى وعزاه فى الحلية الى الراحدى
 والمحيط عن النوادر معللا بأن الوضع ليس باستعمال للنجاسة حقيقة فأنقضت درجته عن الجمل فلم يفسد لكنه
 لم يقع معتذابه اه لكن يكفينا كون ما فى السراج رواية النوادر وما فى عامة الكتب هو ظاهر الرواية كما مر عن
 الامداد وبه صرح فى الحلية والبدائع وبؤيده ما صرح حوايه بلانقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن
 والمسكان فلو وقف ابتداء على مكان نجس لانتقض صلاته وفى الخاتمة اذا وقف المصلى على مكان طاهر ثم تحوّل
 الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يكت على النجاسة سقطت ايماءة فيه اداء أدنى ركن جازت صلاته والا فلا
 اه وهذا كله اذا كان السجود أو القيام على النجاسة بلا حائل منفصل وقد علمت بما قد مناه عن الفتح عدم
 اعتبار رسم الحائل المتصل حائلا لتبعيةه للمصلى ولذا وقام على النجاسة وهو لا بأس خفا لم تصح صلاته وكذلك
 السجود ولو اعتبر حائلا لمحت سجدته بدون أعادته على طاهر فلم أن ما ذكره الشارح مبنى على ما فى السراج
 وقد علمت أنه خلاف ما فى عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله أعلم (قوله وكذا حكم كل متصل)
 أى يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحتته (قوله ولو بعضه الخ) كذا اطلقت الصحة فى كثير من الكتب
 وزاد فى الفقيه أنه يكره أى لم يفيده من مخالفة المأثور وقال فى الفتح يفتى ترجيح الفساد على الكف والفسخ قال
 فى شرح المنية وما فى الفقيه هو الوسط أى وخير الامور واسطها (قوله ونقذه لو بعذر) أى بزنة كما فى المنية

كما مر (اما اذا كان الكور على
 رأسه فقط وسجد عليه مقتصر)
 اى ولم تصب الارض جبهته ولا
 أنفه على القول به (لا) يصح لعدم
 السجود على محله وبشرط طهارة
 المكان وأن يجدهم الارض
 والناس عنه عافلون (ولو سجد
 على كنه او فاضل ثوبه صح لو المكان
 المبسوط عليه ذلك (طاهرا) والا لا
 مالم يعد سجوده على طاهر فيصح
 اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو
 بعضه ككفهم فى الاصح ونقذه
 لو بعذر

لاركبته لكن صحح الحلبي أنها
كفذه (وكره) بسط ذلك (ان لم
يكن ثمة تراب او حصاة) او حتر
او برد لانه ترفع (والا) يكن ترفعا
فاذا لم يحق اذى (لا) بأس به
فكره تنزيها وان خافه كان مباحا
وفي الزيلعي ان لدفع تراب عن
وجهه كره وعن عمامته لا وصحح
الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو
يسط القباء جعل كنفه تحت
قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب
للتواضع (وان سجد للزحام على
ظهر) هل هو قيد احترازي لم اراه
(مصل صلاته) التي هو فيها (جار)
للضرورة (وان لم يصلها) بل صلى
غيرها ولم يصل اصلا او كان فرجة
(لا) يصح وشرط في الكفاية كون
ركبتي الساجد على الارض
وشرط في المجتبي سجود المسجود
عليه على الارض فالشرط خمسة
لمكن نقل القهستاني الجواز ولو
الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر
غير المصلي بل على ظهر كل ما كول
بل على غير الظهر كالقندين للعدو
(ولو كان موضع سجوده ارفع من
موضع القدمين بمقدار لبنتين
منصوبتين جاز) سجوده (وان
اكثر لا) الازجة كما مر واراد
لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض
سنة اصابع فمقدار ارتفاعهما
نصف ذراع ثنتا عشرة اصبع
ذكره الحلبي (وبظهر عضديه) في
غير رجة (وباعدا بطنه عن
قنديه) ليظهر كل عضو نفسه
بخلاف الصفوف فان المقصود
اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد

لكن قال في الحلية والذي ينبغي انه انما يجوز بالعدو الشرعي المجوز للايمان به باعتبار ما في ضمنه من الايمان به
كما قلنا فيما لو رفع الى وجهه شيئا يسجد عليه ويخفض رأسه ومن المعلوم أن الزحام ليس بعذر مجوز للايمان
بالسجود اه قلت الظاهر أنه يجوز له فان ما يأتي من تجويزه على ظهر مصل صلاته يقده تأمل والظاهر أن هذه
المسألة مفروضة على تقدير الامكان والا فالسجود على القندين غير ممكن عادة (قوله لاركبته) أي بعذر
او بدونه لكن يكفيه الايمان بعذر زيلعي وغيره (قوله انها كفذه) أي فيصح بعذر والخلاف مبنى على
أن الشرط في السجود وضع اكثر الجبهة او بعضها وان قل - ومعلوم أن الركبة لا تستوعب اكثر الجبهة وقد علمت
أن الاصح هو الثاني فلذا صحح الحلبي الجواز ح (قوله وكره بسط ذلك) أي ما ذكر من الحائل المتصل به
أما المنفصل فلا يكره كما يأتي (قوله لانه ترفع) أي تكبيره فيكره تحريما ان قصد ذلك (قوله والا) يكن ترفعا أي
وان لم يكن قصد ذلك ترفعا وكان ينبغي التصريح فيما قبله بقصد الترفع حتى تظهر المقابلة ثم مراد الشارح بهذا
وما بعده التوفيق بين عباراتهم ففي بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فأشار الى حمل كل منها
على حالة كما وقع به في البحر مع الحلبي (قوله كره) أي لانه دليل قصد الترفع بخلافه عن العمامة فانه لصيانة
المال (قوله وصحح الحلبي الخ) حيث قال وأما على الخرقه ونحوها فالصحح عدم الكراهة ففي الحديث
الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان يحمل له الخرقه فيسجد عليها وهي حصر صغيرة من الخوص ويحكى عن الامام
أنه سجد في المسجد الحرام على الخرقه فنهاه رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام
جاء التكبير من وراءى اى تعلمون منا ثم غلبوا ناهل تصالحون على البوارى في بلادكم قال نعم فقال تجوز الصلاة على
الحشيش ولا تجوزها على الخرقه والحاصل أنه لا كراهة في السجود على شيء مما فرش على الارض مما لا يتحرك
بحركة المصلي بالاجماع الخ اه ولكن الافضل عندنا السجود على الارض او على ما تنبته كما في نور الابضاح ومنسية
المصلي (قوله لانه اقرب للتواضع) أي لقربه من الارض وعلى في البرازية أيضا بأن الذيل في مساقط الزيل
وطهارة موضع القدمين في القيام شرط وقافا وموضع السجدة مختلف لانها تتأني بالانف وهو أقل من الدرهم
اه (قوله لم أراه) أصل التوقف للثربلاني وهذا بناء على القول الشارط أن يكون السجود على ظهر مصل
صلاته وهو الذي مشى عليه في المتن كلقا به والمثني والكمال وابن الكمال والخلاصة والواقعات وغيرها
ولا يخفى أن مفاهيم الكتب معتبرة وأما ماسياتى عن القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط
المشاركة في الصلاة فهو قول آخر مخالف لما في عامة الكتب على انه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر
فانهم (قوله وشرط في المجتبي الخ) عبر عنه في المعراج بقيل (قوله لكن الخ) استدراك على المجتبي وعبرة
القهستاني هذا اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزئه وقيل لا يجزئه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث
كما في جمعة الكفاية وفي الكلام اشارة الى أن المستحب التأخير الى أن يزول الزحام كما في الحلبي والى انه لا يجوز
غير الظهر لكن في الزايدى يجوز على القندين والركبتين بعذر على المختار وعلى البدين والكهين مطلقا والى أنه لا
يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل أنه يجوز كما في المحيط وفي تيمم الزايدى يجوز على ظهر كل
ما كول اه (قوله وعلى غير ظهر المصلي) أي بأن سجد على اليقه او على عقب رجله لكن ليس هذا موجودا
في عبارة القهستاني كما علمته (قوله بل على غير الظهر كالقندين) أي نخذى نفسه كما مر (قوله ولو كان الخ)
المسألة مذكورة في عامة المتداولات كما في القهستاني والحلية وعزها في المعراج الى مبسوط شيخ الاسلام وكان
ينبغي للمصنف تقديمها على المسألة التي قبلها لان تلك مستتناة من هذه كما أشار اليه الشارح (قوله منصوبتين)
أي موضوعة احدهما فوق الاخرى (قوله جاز سجوده) الظاهر أنه مع الكراهة لخالفه للمأثور من فعله صلى
الله عليه وسلم (قوله كما مر) اى في السجود على الظهر فانه أرفع من نصف ذراع ح (قوله عرض ستة أصابع)
أي مقدار عرض ستة أصابع مضوم بعضها الى بعض لا يطولها (قوله ثنتا عشرة اصبع) بدل من نصف ذراع
ح فالمراد بالذراع ذراع الكرياس وهو ذراع اليد شبران تقريبا كما قرئناه في بحث المياه (قوله ذكره الحلبي) أي
ذكر تحديد نصف الذراع بذلك وقد توقف في الحلية في مقداره وفي وجه التحديد به فقال الله أعلم بذلك (قوله
في غير رجة) جعله قيد الاظهار للعضدين فقط بعل المجتبي قال في البحر أخذنا من الحلية وهذا الاولى على الهداية
والكافي والزيلعي من أنه اذا كان في الصف لا يجزئ بطنه عن نخذه لان الايداء لا يحصل من مجرد الحفاضة وانما

يحصل من اظهار العبد في ١٥ (قوله ويكره ان لم يفعل ذلك) كذا في التبيين لصاحب الهداية وقال
 الرمي في حاشية البحر ظاهره انه سنة وبه صرح في زاد الفقير ١٥ قلت وتقول الشيخ اسماعيل التصريح
 بانه سنة عن البرجندى والحاوي ومثله في الضياء المعنوي والتهستاني عن الجلابي وقال في الحلية ومن سن
 السجود ان يوجه أصابعه نحو القبلة لما في صحيح البخاري وسنن أبي داود عن أبي جعفر رضى الله عنه في صفة
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه
 الى القبلة ١٥ وقد مضى ان في وضع القدم ثلاث روايات القرصية والوجوب والسنة وأن المراد بوضع القدم
 وضع أصابعها ولو واحدة وأن المشهور في كتب المذهب الرواية الاولى وأن ابن امير حاج رجع في الحلية الثانية
 وصرح خاتماً بأن توجيه الاصابع نحو القبلة سنة فثبت ما قدمناه من أن الخلاف السابق في اصل الوضوع لا في
 التوجيه وأن التوجيه سنة عندنا قول واحد اخلافا لما مشى عليه الشارح بجعل الشرح المثبت ويؤيد ما قلناه
 أن الحق ابن الهمام قال في زاد الفقير ومنها أي من سنن الصلاة توجيه أصابع رجليه الى القبلة ووضع الركبتين
 واختلف في القدمين ١٥ فهذا صريح فيما قلناه حيث جزم بأن توجيه الاصابع سنة وذكر الخلاف
 في أصل وضع القدمين أي دل هو سنة او فرض او واجب فاعتن هذا التحري فاني لم أر من به عليه والحمد لله
 رب العالمين (تبيينه) تقدم في الركوع أنه يسن الصاق الكعبين ولم يذكر ذلك في السجود وقد مضى أنه ربما يفهم
 منه أن السجود كذلك اذ لم يذكر واتفرج بهما بعد الركوع فالأصل بقاؤهما هنا كذلك تأمل (قوله كما مر) أي
 تظهير ما مر في تسبيح الركوع من أن اقله ثلاث وأنه لو تركه او نقصه كره تنزيها وقد مضى الخلاف في ذلك (قوله
 فلا تبدي عضديها) كتب في هامش الخزان أن هذا ردت على الحلبي حيث جعل الثاني تفسير الالتهاف
 مع أن الأصل في العطف المغيرة تنبيهه ١٥ (قوله وحزرتاني الخزان الخ) وذلك حيث قال تنبيه ذكر الزيلعي
 انها تخالف الرجل في عشر وقد ردت أكثر من ضعفها رفع يديها احداً منكبيها ولا تخرج يديها من كفيها وتضع
 الكف على الكف تحت يديها وتحتي في الركوع قليلاً ولا تعقد ولا تفرج فيه أصابعها بل تضعها وتضع يديها على
 ركبتيها ولا تحتني ركبتيها وتضع في ركوعها وسجودها وتفرش ذراعيها وتورك في التشهد وتضع يديها تبلغ
 رؤس أصابعها ركبتيها وتضع يديها واصابعها واذا تأهب في صلاتها تصفق ولا تسبح ولا تؤم الرجل وتكره
 جاعتين ويقف الامام وسطهن ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع الرجال ولا جعة عليهم لكن تتعديها ولا عید
 ولا تكبير تشريق ولا يستحب أن تسفر بالقرع ولا تجهر في الجهرية بل لو قيل بالفساد يجهرها لا يمكن بناء على
 أن صوتها عورة وأفاد الحدادي أن الامة كالخلة الا في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل ١٥ أقول وقوله ولا
 تحتني ركبتيها صوابه وتحتني بدون لا كما قدمناه عن المعراج عند قول الشارح في الركوع ويسن أن يلقى كعبيه
 وقوله تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها مبنى على القول بأن الرجل يضع يديه في التشهد على ركبتيه والجميع انهما
 سواء كما سئل كره وقوله لكن تتعديها صوابه لكن تصح منها اذ لا عبرة بالنساء والصبيان في جماعة الجمعة والشرط
 فيهم ثلاثة رجال وقد مضى أيضاً عن المعراج عن شرح الوجيز أن الخنثى كالمراة وحاصل ما ذكره أن المخالفة في ست
 وعشرين وذكر في البحر أنها لا تنصب أصابع القدمين كما ذكره في المجتبى ثم هذا كله فيما يرجع الى الصلاة والا
 فالمرأة تخالف الرجل في مسائل كثيرة مذكورة في احكامات الاشياء فراجعها (قوله مع الكراهة) أي اشد
 الكراهة كما في شرح المنية (قوله بل لسجد الخ) المناسب هنا التفرع لان هذا مفرع على القول بأن الرفع
 سنة وان كانت السجدة الثانية فرضاً لثبوتها بدونه في هذه الصورة وكذا يتفرع على القول بالوجوب الذي رجحه
 في التفتيح والحلية بخلاف القول بالقرصية الذي صححه في الهداية فافهم (قوله صح والا لا) علة في الهداية بأن
 ما قرب من الشيء يعطى حكمه (قوله ورجحه في التفرع الخ) قال في الخزانة وفي الشربلية عن البرهان
 انه الاصح عن الامام وفي التفرع الذي ينبغي التعويل عليه وعليه اقصر الباقى ١٥ (قوله تم بالرفع
 عند محمد) وعند أبي يوسف بالوضع وثمة الخلاف فيما لو أحدث وهو ساجد فذهب وتوضأ بعيد السجدة عند محمد
 لا عند أبي يوسف وفيما اذا لم يقعد على الرابعة واحداث في السجدة الاولى من الخلمة توضأ وقعد عند محمد وبطلت
 عند أبي يوسف ح أقول وانظر قول أبي يوسف المذكور مع قوله بقرصية القعدة بين السجدة وبين الطمأنينة فيها
 فإنه يستلزم فرضية الرفع فتأمل ثم ظهر أن الرفع المذكور فرض مستقل عنه لا مقيم للسجدة كذا أفاده شيخنا

(ويستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل)
 ذلك كما يكره لو وضع قدم ما ورفعه
 اخرى بلا عذر (وبسج فيه ثلاثاً) كما مر (والمرأة تخفف)
 فلا تبدي عضديها (وتلصق بطنها
 بفخذيها) لانه استر وحزرتاني
 الخزانة انها تخالف الرجل في
 خمسة وعشرين (ثم يرفع رأسه
 مكبراً ويسكن فيه) مع الكراهة
 (ادنى ما يلقى عليه اسم الرفع)
 كما صححه في المحطة لعلق الركبة
 بالادنى كسائر الأركان بل لو سجد
 على لوح فترع فسجد بلا رفع اصلا
 صح وصح في الهداية انه ان كان
 الى السجود أقرب صح والا لا
 ورجحه في النهر والشربلية ثم
 السجدة الصلاةية تم بالرفع عند
 محمد وعليه الفتوى

حفظه الله تعالى (قوله كئلأوية) حتى لو تكلم فيها وأحدث فعله أعادها ابن مالك عن الخانية (قوله لما مر)
 أي من أنه سنة أو واجب أو فرض ح (قوله مطعنا) أي بقدر تسبيحة كفاي من الدرر والسراج وحل هذا
 بأن لا كثرة ولا قلة الظاهر الأول بدليل قول المصنف وليس بينهم ما ذكر مسنون وقد سناني الواجبات عن ط
 أنه لو أطال هذه الجلسة أو قومة الركوع أكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساجد أو يكثر من سجود السهو اه وقد سنا
 ما قبله (قوله وليس بينهم ما ذكر مسنون) قال أبو يوسف سألت الإمام أيقول الرجل إذا رفع رأسه من
 الركوع والسجود اللهم اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولقد أحسن في الجواب إذ لم ينه عن الاستغفار
 نهر وغيره أقول بل فيه إشارة إلى أنه غير مكروه أن لا يكون مكروها انتهى عنه كل منتهى عن القراءة في الركوع
 والسجود وعدم كونه مسنونا لا ينافي الجواز كالسجدة بين الفاتحة والسورة بل ينبغي أن يدب الدعاء بالمغفرة بين
 السجدين بخروج السجدة خلاف الإمام أحمد لا يطأه الصلاة بتركه عامدا ولم أر من صرح بذلك عندنا لكن صرحوا
 باستحباب مرعاة الخلاف والله أعلم (قوله وما ورد الخ) فمن الوارد في الركوع والسجود ما في صحيح مسلم أنه
 صلى الله عليه وسلم كان إذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك استسجدت خشع لك سمعي وبصري وحسني وعظمي
 وعصبي وإذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك استسجدت وحسني الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره
 تبارك الله أحسن الخالقين والوارد في الرفع من الركوع أنه كان يزيد من السجود والارض ومن لم يمشى
 من شيء بعد أهل الثناء والمجد أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع
 ذا الجدم منك الجدم رواه مسلم وأبو داود وغيرهما وبين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني وعافني واهدني وارزقني
 رواه أبو داود وحسنه النووي وصححه الحاكم كذا في الخلية (قوله محمول على النفل) أي تهجد أو غيره
 خزانة وكتب في هامشه فيه رد على الزبلي حيث خصه بالتهجد اه ثم الجمل المذكور صرح به المشايخ في
 الوارد في الركوع والسجود وصرح به في الخلية في الوارد في القومة والجلسة وقال على أنه ان ثبت في المكتوبة
 فليكن في حالة الاتقراء أو الجماعة والمأمومون محصورون لا يتقنون بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر في
 التزامه وإن لم يصرح به مشايخنا فإن القواعد الشرعية لا تنبوعه كيف والصلاة والتسبيح والتكبير والقراءة
 كما ثبت في السنة اه (قوله بلا اعتماد الخ) أي على الأرض قال في الكفاية أشار به إلى خلاف الشافعي في
 موضعين أحدهما بعمدة يديه على ركبته عندنا وعندنا على الأرض والثاني الجلسة الخفيفة قال شمس الأئمة
 الخلواني الخلاف في الأفضل حتى لو فعل كما هو مذهبا لأبأس به عند الشافعي ولو فعل كما هو مذهبه لأبأس به
 عندنا كذا في المحيط اه قال في الخلية والأشبه أنه سنة أو مستحب عندنا عندنا العذر فيكرهه فلا تنزيها ليس
 به عذر اه وتبعه في الجبر واليه يشير قواهم لأبأس قانه يغلب فيتركه أولى أقول ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح
 في الواجبات حيث ذكر منها ترك القعود قبل ثانية ورابعة لأن ذلك محمول على القعود الطويل وإذا قيدت الجلسة
 هنا بالخفيفة تأمل (قوله فيما مر) أي من الأركان والواجبات والسنن بحر (قوله ولا يسنن) مؤكدا
 قيده للابتراد في الرفع في الدعاء والاستسقاء لما سألني أنه مستحب (قوله لا في سبع) أشار إلى أنه لا يرفع
 عند تكبيرات الانتقال خلا قال الشافعي وأحمد فكره عندنا ولا يقصد الصلاة الا في رواية مكحول عن الإمام
 وقد أوضح هذه المسألة في الفتح وشرح المنية (قوله بناء على أن الصفا والمروة واحد الخ) ذكر ذلك بوفيقا
 بين كلام المصنف والنظم الاتي حيث عد هاتين وبين ما ورد في الحديث من عد سبعين بغيره بأن الوارد نظيره
 إلى السعي للمصنوع والمرارة فعدا فيه واحدا والمصنف والناسم نظر إلى أنهم اثنان فصارت ثمانية والوارد
 هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الأيدي الا في سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات
 العبد وذكري الأربع في الحج كذا في الهداية والأربع عند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقنين وعند
 الجرات الأولى والوسطى كذا في الكفاية قال في فتح القدير والحديث غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبراني
 عن ابن عباس رضي الله عنهما عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وسلم لا ترفع الأيدي الا في سبع مواطن حين يفتح الصلاة
 وحين يدخل المسجد الحرام فينظر إلى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس
 عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرمي الجمر اه ولا يخفى عليك أن تفسير ما ورد بجاني الهداية هو الموافق
 لكلام الشارح بخلاف ما في الفتح إذ ليس فيه عد الصفا والمروة واحدا بل ليس فيه ذكر القنوت والعبد فاقهم

كئلأوية اتفاننا جمع (ويجلس
 بين السجدين مطعنا) لما مر ويضع
 يديه على فخذه كئلأوية منية
 المصلي (وليس بينهم ما ذكر مسنون
 وكذا) ليس (بعد رفعه من
 الركوع) دعاء وكذا لا يأتي في
 ركوعه وسجوده غير التسبيح
 (على المذهب) وما ورد محمول على
 النفل (ويكبر ويسجد) ثانية
 (مطعنا ويكبر ليهوض) على
 صدور قدميه (بلا اعتماد وقعود)
 استراحة ولو فعل لأبأس ويكره
 تقديم إحدى رجليه عند
 النهوض (والركعة الثانية
 كالأولى) فيما مر (غير أنه لا يأتي
 بشيء ولا تقود فيها إذ لم يشرع إلا
 مرة (ولا يسنن) مؤكدا (رفع يديه
 الا في) سبع مواطن كما ورد بناء
 على أن الصفا والمروة واحد نظرا
 للسعي ثلاثة في الصلاة (تكبيرة
 افتتاح وقنوت وعبد

(و) خمسة في الحج (استلام) الجبر (والصفا والمروة وعرفات والجبرات) ويجمعها على هذا الترتيب بالترتيب فقبل جمعها
فتح فتوت عبد استلم الصفا * مع مروة وعرفات الجبرات (والرفع بجذاء ذئبه) كالخريجة ٣٤١ - (في الثلاثة الاولى) (في الاستلام) والرمي
(عند الجمرتين) الاولى والوسطى فانه (يرفع جذاء منكبيه ويجعل باطنه ما نحو) الجبر (والكعبة) (و) أما (عند الصفا والمروة وعرفات) (يرفعها كالذئب)

والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب
(في سبط يديه) جذاء صدره (نحو)
السما (لأنها قبله الدعاء ويكون
بينهما فرجة والاشارة بمسبحته
لعذر كبري يكتفي والسخ يعمله على
وجهه سنة في الاصح شرب لالية
وفي وتر الجبر الدعاء اربعة دعاء
رغبة يفعل كما مر ودعاء رهبة
يجعل كفيه لوجهه كالسنة تغيث
من الشيء ودعاء تضرع يعقد
الخنصر والبصر ويحلق ويشير
بمسبحته ودعاء الخفية ما يفعله
في نفسه (وبعد فراغه من سجدة
الركعة الثانية يفتش) الرجل
(رجله اليسرى) فيجعلها بين
اليمنى (ويجلس عليها وينصب
رجله اليمنى ويوجه اصابعه) في
المنصوبة (نحو القبلة) هو السنة
في الفرض والنفل (ويضع يماه
على فخذه اليمنى ويسراه على
اليسرى ويبسط اصابعه) مفترجة
قليل (جاء سلاطرافها عند
ركبته) ولا يأخذ الركبة هو الاصح
لتوجهه للقبلة (ولا يشير بسبابته
عند الشهادة وعليه الفتوى) كما
في الوالدية والتجنيس وعمدة
الفتى وعامة الفتاوى لكن
المعتمد ما صححه الشراح ولا سيما
المؤرخون كالكمال والحلي
٣ والبهني والباقي وشيخ الاسلام
الحذ وغيرهم انه يشير لقلبه عليه
٤ الصلاة والسلام ونسبوه لمحمد
والامام بل في متن درر البحار
٥ وشرحه غرر الاذكار الفتى به عندنا
انه يشير باصابعها
٦ قوله وخسة الحج هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح وخسة في الحج
فعله سقط من قله لفظي اه صححه
٣ قوله متوركة هكذا بخطه ولا وجود
لذلك فيما يدي من نسخ الشارح
فلنتر أه صححه

(قوله وخسة الحج) أي بناء على عدم المصنف والتاظم أما بناء على ما في الحديث المذكور في الهداية فهي
أربع فانهم (قوله وبالنظم) أي من جبر الكامل وذكرت فيه على ترتيب حروف فتعس صممع ولبعضهم
ارفع يديك لدى التكبير مفتحة * وقائما وبه العبدان قد وصفا
وفي الوقوفين ثم الجمرتين معا * وفي استلام كذا في مروة وصفا
(قوله كالخريجة) الاولى اسقاطه لانها من جملة الثلاثة فقيه تشبيه الشيء ببعضه تأمل (قوله الاولى والوسطى)
أما الاخيرة فلا يدعو بعدها لان الدعاء بعد كل رمي بعده رمي ولذا لا يدعو في رمي يوم النحر (قوله نحو الجبر)
راجع للاستلام وقوله والكعبة راجع للرمي وفي رواية يرفع يديه في الرمي نحو السماء (قوله كالدعاء) أي كما رفعها
لمطلق الدعاء في سائر الامكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة ومنه الرفع في الاستسقاء فانه مستحب كما جزم
به في القضية خرائن (قوله في سبط يديه جذاء صدره) كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم
قصة عن تفسير السجنان ولا ينافيه ما في المستخلص للامام ابي القاسم السمرقندي أن من آداب الدعاء أن يدعو
مستقبلا ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه لا مكان سجده على حالة المبالغة والجهد وزيادة الاهتمام كما في
الاستسقاء لعود النفع الى العامة وهذا على ما عداه اوله اقل في حديث الصحيحين كان ليرفع يديه في شيء من
الدعاء الا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي ليرفع كل الرفع كذا في شرح المنية ومثله في شرح
الشرعة (قوله لانها قبله الدعاء) أي كالمقبل للصلاة فلا يتوهم أن المدعو جمل وعلا في جهة العار ط (قوله
ويكون بينهما فرجة) أي وان قلت قضية (قوله الدعاء اربعة الخ) هذا مروي عن محمد بن الحنفية كما عزا اليه
في الجبر عن النهاية وكذا في شرح المنية عن المبسوط (قوله دعاء رغبة) نحو طاب الجنة فيفعل كما مر أي يبسط
يديه نحو السماء ح (قوله ودعاء رهبة) نحو طاب الجنة من النار ح (قوله فيجعل كفيه لوجهه) الذي في الجبر
يجعل ظهر كفيه لوجهه ومثله في شرح المنية فكملة فظهر سقطت من قوله لشارح وهذا معنى ما ذكره الشافعية من
أنه ليس لكل داع رفع يديه للسماء ان دعا بتحصيل شيء وظهر على اندعا برفعه (قوله ودعاء تضرع) أي
اظهار الخضوع والذلة لله تعالى من غير طاب الجنة ولا خوف من نار عمو الهى انا عبدك البائس الفقير المسكين
الجليع ح (قوله ويحلق) أي يحلق الابهام والوسطى (قوله ما يفعله في نفسه) قال في شرح المنية يعني ليس
فيه رفع لان في الرفع اعلانا (قوله بين اليمنى) الاظهر تحت اليمنى (قوله في المنصوبة) أي الاصابع الكائنة
في الرجل المنصوبة قال في السراج يعني رجله اليمنى لان ما اسكنه أن يوجهه الى القبلة فهو أولى اه وصرح
بأن المراد اليمنى في المفتاح والخلاصة والخزانة فقوله في الدرر رجليه بالتمنية فيه اشكال لان توجهه أصابع
اليسرى المفترجة نحو القبلة تكلف زائد كما في شرح الشيخ اسماعيل لكن نقل التمهستانى مثل ما في الدرر
عن الكافي والتحفة ثم قال فيوجهه رجله اليسرى الى اليمنى وأصابعها نحو القبلة بتقدير الاستطاعة اه تأمل
(قوله هو السنة) فلوترع او توترع خالف السنة ط (قوله في الفرض والنفل) هو المعتمد وقيل في النفل
يقعد كيف شاء كالرياض (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما يأخذها في الركوع لان الاصابع تصير موجهة الى
الارض خلافا للطحاوى والنسائي لا فضلية لاعداد الجواز كما أفاده في الجبر (قوله متوركة) بأن تخرج رجلاها
اليسرى من الجانب الايمن ولا تجلس عليها بل على الارض (قوله ونسبوه لمحمد والامام) وكذا نقلوه عن
ابي يوسف في الامالى كما يأتي فهو منقول عن ائمتنا الثلاثة (قوله بل في متن درر البحار وشرحه الخ) اضرب
انتقالى لان في هذا النقل التصريح بأن ما صححه الشراح هو المفتى به لكن الصواب اسقاط قوله باسقاط أصابعه
كما افاده مخالف سار آية في درر البحار وشرحه ونص عبارة درر البحار ولا تعقد ثلاثة وخسين ولا تشير والفتوى
خلافه وعبارة شرحه غرر الافكار ولا تعقد يافقيه ثلاثة وخسين كما عقدها احمد موافقا للشافعي في احد
اقواله ونحن لا نشير عند التمهيل بالسبابة من اليمنى بل بسط الاصابع والفتوى أي المفتى به عندنا خلافه
أي خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على كيفية عقد ثلاثة وخسين كما قال به الشافعي وأجد في المحيط انها
سنة يرفعها عند النفي ويضعها عند الاثبات وهو قول ابي حنيفة ومحمد وكثير من الآثار والاخبار فالعمل به
اولى اه فهو صريح في أن المفتى به هو الاشارة بالمسبحة مع عقد الاصابع على الكيفية المذكورة لاعم بسطها
فانه لا اشارة مع البسط عندنا ولذا اقل في منية المصلى فان أشار بعقد الخنصر والبصر ويحلق الوسطى بالابهام

٥ قوله ولا تعقد مضارع مجزوم بلا الناهية وقوله ولا تشير مضارع مرفوع ولا نافية اشار بالاول الى خلاف الامام احمد وبالثاني الى خلاف الشافعي
كما هو اصطلاح مؤلف هذا الكتاب من الاشارة الى الاختلافات بصيغ الكلام على طريقة صاحب المجمع اه منه

وفي الشريعة لآلية عن البرهان
 الصحيح انه يشير بمسجته وحدها
 برقمها عند النبي ويضعها عند
 الاثبات واحترز بالحجج عما قيل
 لا يشير لانه خلاف الدراية
 والرواية قوة ولنا بالمسجة عما
 قيل يعقد عند الاشارة اه
 وفي العيني عن التحفة الاصح
 انها مستحبة وفي المحيط سنة
 (وبقرأ تشهد ابن مسعود) وجوبا
 كما يحسنه في البحر لكن كلام غيره
 ينسب دونه وجزم شيخ الاسلام الجلة
 بأن الخلاف في الافضلية ونحوه
 في مجمع الانهر (ويقصد بالقفا
 التشهد) معانيها مرادة له على وجه
 (الانشاء) كانه يحكي الله تعالى ويسلم
 على نبيه وعلى نفسه وأولائه
 (لا الاخبار) عن ذلك ذكره
 في المجتبى وظاهره أن غيره علينا
 للعارضين لاحكامية سلام الله تعالى

ويقيم السبابة وقال في شرحها الصغير وهل يشير عند الشهادة عند ما فيه اختلاف صحيح في الخلاصة والبرازية
 أنه لا يشير وصح في شرح الهداية أنه يشير وكذا في الملتقط وغيره وصفت أن يحلق من يده اليمنى عند الشهادة
 الابهام والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالسجدة او يعقد ثلاثة وخمين بأن يقبض الوسطى والبنصر
 والخنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصبع عند النبي ويضعها عند
 الاثبات اه وقال في الشرح الكبير قبض الاصابع عند الاشارة هو المروي عن محمد في كيفية الاشارة
 وكذا عن ابي يوسف في الامالي وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلا وهو خلاف الدراية
 والرواية نعم محمد أن ما ذكره في كيفية الاشارة قول ابي حنيفة اه ومثله في فتح القدير وفي القهستاني
 وعن اصحابنا جميعا أنه سنة فيحلق ابهام اليمنى ووسطاها لمصقار أسها ويشير بالسبابة اه فهذه
 النقول كلها صحيحة بأن الاشارة السنونة انما هي على كيفية خاصة وهي العقد أو التحليق وأما رواية بسط
 الاصابع فليس فيها اشارة أصلا ولهذا قال في الفتح وشرح المنية وهذا أي ما ذكر من الكيفية فرع تصحيح
 الاشارة أي مفرع على تصحيح رواية الاشارة فليس لنا قول بالاشارة بدون تحليق ولهذا افسرت الاشارة بهذه
 الكيفية في عامة الكتب كالدائع والنهاية ومعراج الدراية والذخيرة والظاهرية وفتح القدير وشرح المنية
 والقهستاني والحلية والنهر وشرح الملتقى للهنسي معزيا الى شرح النقاية وشرح درر البحار وغيرها كما ذكرت
 عباراتهم في رسالة سميت ارفع التردد في عقد الاصابع عند التشهد وحزرت فيها أنه ليس لناسوى قولين الأول
 وهو المشهور في المذهب بسط الاصابع بدون اشارة الثاني بسط الاصابع الى حين الشهادة فيعقد عند ما ويرفع
 السبابة عند النبي ويضعها عند الاثبات وهذا ما اعتمدته المتأخرون لثبوتهم عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاحاديث الصحيحة والحقه نقول عن ائمتنا الثلاثة فلذا قال في الفتح ان الاول خلاف الدراية والرواية
 وأما ما عليه عامة الناس في زماننا من الاشارة من البسط بدون عقد فلم أر أحدا قال به سوى الشارح تبعا
 للشريعة لآلية عن البرهان للعلامة ابراهيم الحارثي صاحب الاسعاف من أهل القرن العاشر واذا عارض
 كلامه كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القواين فقط فالعمل على ما عليه جمهور العلماء
 لاجهور العوام فأخرج نفسك من ظلمة التقليد وحيرة الاوهام واستضي بصباح التحقيق في هذا المقام
 فانه من مخ المالك العلام (قوله بمسجته وحدها) فيكره أن يشير بالمسجتين كما في الفتح وغيره (قوله
 وبقولنا الخ) هذا الاحتراز انما يصح لو كان القائل بالعقد قائلا بأنه لا يشير بمسجته وهو خلاف الواقع كما هو صريح
 قوله يعقد عند الاشارة والذي تحصل من كلام البرهان قول ملحق من القولين وهو الاشارة مع بسط الاصابع
 بدون عقد وقد علمت أنه خلاف المنقول في كتب المذهب وأن ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف
 الواقع ولعله قول غريب لم نرم من قاله تتبعه في البرهان ومشي عليه الناس في عامة البلدان وأما المشهور المنقول
 في كتب المذهب فهو ما سمعته والله تعالى أعلم (قوله وفي المحيط سنة) يمكن التوفيق بأنهم غير مؤكدة
 ط (قوله كما يحسنه في البحر) حيث قال ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال والاخذ بتشهد ابن مسعود أولى فيفقد أن
 الخلاف في الاولوية والظاهر خلافه لانهم جعلوا التشهد واجبا وعينوه في تشهد ابن مسعود فكان واجبا ولهذا
 قال في السراج ويكره أن يزيد في التشهد حرفا او يبتدئ بحرف قبل حرف قال ابو حنيفة ولو نقص من تشهد
 أو زاد فيه كان مكروها لان أدكار الصلاة محصورة فلا يزداد عليها اه والكرهية عند الاطلاق للتحريم (قوله
 وجزم الخ) وكذا جزم به في النهر والخير الملى في حواشي البحر حيث قال اقول الظاهر أن الخلاف في الاولوية
 ومعنى قولهم التشهد واجب اى التشهد المروي على الاختلاف لا واحد بعينه وقواعدنا تقتضيه ثم رأيت
 في النهر قريبا مما قلته وعليه فالكرهية السابقة تنزيهية اه اقول ويؤيده ما في الحلية حيث ذكر ألقاظ التشهد
 المروية عن ابن مسعود ثم قال واعلم أن التشهد اسم لمجموع هذه الكلمات المذكورة وكذا ما ورد من نظائرها
 سمي به لاشتراكه على الشهادتين الخ (قوله لا الاخبار عن ذلك) اى لا يقصد الاخبار والحكاية عما وقع في
 المعراج منه صلى الله عليه وسلم ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتمام بيان القصة مع شرح ألقاظ
 التشهد في الامداد فراجع (قوله للعارضين) اى من الامام والمأموم والملائكة قاله النووي واستحسنه
 السروجي (قوله لاحكامية سلام الله تعالى) الصواب لاحكامية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ط

(قوله يقول فيه أني رسول الله) نقل ذلك الراعي من الشافعية وردّه الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديثه بأنه لا أصل لذلك بل أنما تشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعبداه ورسوله اه ط' عن الزرقاني قال في التحفة نعم إن أراد تشهد الاذان سمح لانه صلى الله عليه وسلم اذن مرة في سفر فقال ذلك اه قلت وكذلك في البخاري من حديث سلمة بن الاكوع رضى الله عنه قال خفت أن زواد القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أني رسول الله وهذا كان خارج الصلاة قاله لما ظهرت المعجزة على يديه من البركة في الزاد (قوله ولا يزيد في القرض) اي وما ألحق به كالوتر والسنة الزواب وان نظر صاحب الجرفيما لينظر حكم المذوور وقضاء النقل الذي افسده والظاهر أنه ما في حكم النفل لأن الوجوب فيها عارض ط (قوله اجماعاً) وهو قول اصحابنا ومالك وأحمد وعند الشافعي على الصحيح انها مستحبة فيها للجمهور ومارواه احمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم ان كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نهض حين فرغ من تشهده قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الاجماع بجره وعليه فراد الشارح أن ما ذهب اليه الشافعي مخالف للاجماع فافهم (قوله فقط) وقيل لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد ذكره القاضي الامام وقيل ما لم يؤخر مقدار أداء ركن وقيل يجب ولو زاد حرفاً واحداً ورد الكل في الجهر وذكر أن ما ذكره المصنف هنا هو المختار كما في الخلاصة واختاره في الحاشية اه وصرح الزياي في السهو بأنه الاصح وكلام الحاشي في شرح النية الكبير يقتضي ترجيحه أيضاً لكن ذكر في شرحه الصغير أن ما ذكره القاضي الامام هو الذي عليه الأكثر وهو الاصح قال الخير المي فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما ذكره القاضي الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول أبي حنيفة والافقي التارخانية عن الحاشي أنه على قولهما لا يجب السهو وما يبلغ الى قوله حميد (قوله على المذهب المقتضى به) لم أر من صرح بهذا اللفظ سوى المصنف والشارح وانما الذي رأيت من ماعلمته اتفاقاً (قوله بل لتأخير القيام) فيجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح النية (قوله سكت اتفاقاً) لان الزيادة على التشهد في القعود الاقل غير مشروعة كما مر فلا يأتي بئس من الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله اذ القعود واجب عليه متباعدة لا مامه (قوله فيترسل) أي يتهم وهذا ما صححه في الحاشية وشرح النية في بحث المسبوق من باب السهو وباقي الاقوال مصحح أيضاً قال في الجهر وينبغي الافتاء بما في الحاشية كما لا يخفى ولعل وجهه كما في النظر أنه يقضي آخر صلته في حق التشهد ويأتي فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس آخره قال ح وهذا في قعدة الامام الاخرة كما هو صريح قوله فيترسل عند سلام امامه وأما فيما قبلها من القعدة فكذلك السكوت كما لا يخفى اه ومثله في الحلية (قوله وقيل يكرر كلمة الشهادة) كذا في شرح النية والذي في الجهر والحلية والذخيرة يكرر التشهد تأمل (قوله واكتفى المفترض) قد بدله لانه في النفل والواجب يجب الفاتحة والسورة وأنحوها (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفيه كلام يأتي قريباً (قوله ولو زاد لا بأس) أي لو ضم اليها سورة لا بأس به لان القراءة في الآخرين مشروعة من غير تقدير والافتاء على الفاتحة مسنون لا واجب فكان الضم خلاف الاولى وذلك لا ينافي المشروعية والاباحة بمعنى عدم الانتم في الفعل والترك كما قد منه في اوائل بحث الواجبات وبه اندفع ما ورد في النهي على الجهر من دعوى المنافة (قوله وصحح العيني وجوبها) هذا مقابل ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصحها ابن الهمام أيضاً من حيث الدليل ومشي عليها في النية فوجب سجود السهو بترك قراءتها ساهياً والاساءة بتركها عداً لكن الاصح عدمه لتعارض الاخبار كما في المجتبى واعتمده في الحلية (قوله وسكوت قدرها) أي قدر ثلاث تسبيحات (قوله وفي النهاية قدر تسبيحة) قال شيخنا وهو أليق بالاصول حلية أي لان ركن القيام يحصل بها المأمور أن الركنية تتعلق بالادنى (قوله فلا يكون مسياً بالسكوت على المذهب المخ) اعلم أنهم اتفقوا في ظاهر الرواية على أن قراءة الفاتحة افضل وعلى أنه لو اقتصر على التسبيح لا يكون مسياً وأما لو سكت فصريح في المحبط بالاساءة وقال لان القراءة فيها شرعت على سبيل الذكرو الثناء ولهذا تعينت الفاتحة للقراءة لان كلها ذكر وثناء وان سكت عداً لترك السنة ولو ساهياً لاسهو عليه وصرح غيره بالتخيير بين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الاساءة بالسكوت قال في البدائع والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روينا عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنهم انهما كانا يقولان المصلين بالتخيير في الآخرين ان شاء فأروا ان شاء

وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه اني رسول الله (ولا يزيد في القرض) (على التشهد في القعدة الاولى) اجماعاً (فان زاد عامداً كرهه) فوجب الاعادة (او ساهياً وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل على محمد) فقط (على المذهب) المقتضى به لا لخصوص الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤتم قبل امامه سكت اتفاقاً أو ما المسبوق فيترسل بفرغ عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة (واكتفى) المفترض (فيما بعد الاولين بالفاتحة) فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به (وهو مخير بين قراءة) الفاتحة وصحح العيني وجوبها (وتسبيح ثلاثاً) وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسياً بالسكوت (على المذهب) لتبوت التخيير عن على وابن مسعود

سكت وان شاء سيع وهذا باب لا يدرك بالتيسار المروى عنهما كما مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي
 الخاتمة وعليه الاعتماد وفي الذخيرة نحو الصحيح من الرواية ورجح ذلك في الخلية بما لا مزيد عليه فاربع اليه
 والمأخذ أن عند صاحب الخلية يذكر الكوت لثلاث سنين القراءة عند سنة أكن لما شرعت على وجه
 المذكور حصلت السنة بالتسبيح فيخبر بين ما هو وما مشى عليه المصنف فالقراءة افضل بالنظر الى التسبيح وسنة بالنظر
 الى الكوت حتى لو سجد تركه الا فضل ولو سكت اساء وترك السنة وما يقوم مقامها وأما عند غير صاحب الخلية
 فلا يكره الكوت لتبوت التغيير بين الثلاثة فصارت القراءة افضل بالنظر الى التسبيح والى الكوت فقد اتفق
 الكل على افضلية القراءة وانما اختلفوا في سنتها بناء على كراهة الكوت وعدمها وقد علمت
 أن الصحيح المعتقد التغيير بين الثلاثة وبه تعلم ما في عبارة الشارح حيث قال أولا ان الفائحة سنة على الظاهر
 فانه مبنى على ما في المحيط ثم منى على خلافه حيث اعتمد التغيير بين الثلاثة فزاد على المصنف الكوت وقال انه
 لا يكون مسبأ به فنعلم هذا التكرير التريده وما نقله عن البدائع والذخيرة والخاتمة رأيت فيها وفي غيرها
 وذكرت نصوصها فمما علقته على البحر فلا تعتمد على ما نقل عن ائمة الفاضل والافضل كالحلق مع التصغير (تنبيه) فظاهر كلام المذون
 الفائحة لا ينافي التغيير اذا لم مانع من التغييرين الفاضل والافضل كالحلق مع التصغير (تنبيه) فظاهر كلام المذون
 وغيرها أن الفائحة مقرونة على وجه القرآن وفي التهتاتى قال عازما زانما انقرا سنة الشاء لا القراءة اه ونقل
 في المجتبى عن شمس الاثنية أنه الصحيح لكن في النهاية قال وعن ابى يوسف يسجد ولا يسكت واذا قرأ الفائحة فعلى
 وجه الشاء لا القراءة وبه أخذ بعض المتأخرين اه وفي الخلية لكن قد من أن الصواب أن الفائحة لا تخرج
 عن القرآنية بانية (قوله وهو الصارف الخ) حاصله أن حديث الصحيحين عن ابى قتادة انه صلى الله عليه وسلم
 كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولىين بفائحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفائحة
 الكتاب يفيد المرواطبة على ذلك وهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب أن الخبر المروى صارفاهما عن
 الوجوب لأن له حكم المرفوع كما قد مناه وبه ما ذكر على الهين وابن الهمام (قوله الافتراض) انما خصه بالذكر
 للإشارة الى نفي القول بالتورك كما هو مذهب الشافعى والافاضل أحكام القعود لا تختص بذلك كما مر فافهم (قوله
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح المنية والمختار في صفة ما في الكفاية والقنية والمجتبى قال مثل
 محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
 وعلى آل ابراهيم انك جيد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك جيد
 مجيد وهى الموافقة لما فى الصحيحين وغيرهما (قوله وصح زيادة فى العالمين) أى مرة واحدة بعد قوله كما باركت
 الخ وأما بعد قوله كما صليت فلم تثبت قل فى الخلية وفى افصح ابن خيرة حكاية الصلاة المذكورة عن محمد زيادة
 فى العالمين بعد قوله كما باركت وهو فى رواية مالك ومسلم وأبى داود وغيرهم وفى نسخة من الافصح زيادة
 فى العالمين بعد كما صليت أيضا وهى مذكورة فى بعض احاديث هذا الباب لكن لا يحسن فى الآن من رواها
 من الصحابة ولا من خريجهما من الحفاظ ولا ثبتها فى نفس الامر اه وأشار الشارح الى هذا حيث عبر
 بازياة لا بالتكرار فافهم (قوله وتكرار انك جيد مجيد) استدراك على ما نقله الزيلعى وغيره عن محمد فى كيفية
 الصلاة المذكورة من الاقتصار على انك جيد مجيد مرة فى آخرها فقط مع أنه فى الذخيرة نقلها عن محمد مكررة
 وتقدم انها فى الصحيحين كذلك (قوله وعدم كراهة الترحم) عطف على فاعل صح ومفاده أنه لم يسجد نديه
 لعدم ثبوته فى صلاة التشهد ولذا قال فى شرح المنية والايان بما فى الاحاديث الصحيحة اولى وقال فى الفيض
 والاولى تركه احتياطا وفى شرح المنهاج للرمى قال النووى فى الاذكار وزيادة وارحم محمد وآل محمد كما رحمت
 على ابراهيم بدعة واعترض بورودها فى عدة احاديث صحح الحاكم بعضها وترحم على محمد ورد بعض محققى
 أهل الحديث بأن ما وقع للحاكم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها وبؤيده قول
 ابى زرعة وهو من ائمة القن بعد أن ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث فى ذلك
 أى لشدة ضعفها وبما تقر رعلم أن سبب الانكار كون الدعاء بالرجعة لم يثبت هناك من طريق يعتد به والباب باب
 اتباع لما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بلفظ الرجعة فان اراد الناس فى امتناع ذلك
 منطلقا فالاحاديث الصحيحة صريحة فى رده فقد صح فى سائر روايات التشهد السلام عليك ايمى بالنبي ورحمة الله

وهو الصارف له وانلية عن
 الوجوب (وبه فى السعد
 السانى) الافتراض (كلاول
 ونهته) أيضا (وصلى على النبي
 صلى الله عليه وسلم وصح زيادة
 فى العالمين وتكرار انك جيد مجيد
 وعدم كراهة الترحم

وأورد الشارح في الخزان أن الذي يظهر أن ما في الكافي مبني على قول الكرخي اه وهذا غير ظاهر
 لأنه يلزم منه أن يكون الكرخي قائلًا بوجوب التكرار كلما ذكر في المجلس المتحد فيجب مرة واحدة وأنه لا يبق
 الخلاف بينه وبين الطحاوي اه فيما إذا اتحد المجلس والمنقول خلافه وأورد ابن ملك في شرح المجمع أن
 التداخل يوجد في حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه اه وقد يمنع بأن الوجوب
 حق الله تعالى لأن المصلي ينوي امتثال الأمر على أن المختار عند جماعة منهم أبو العباس المبرد وأبو بكر بن
 العربي أن نفع الصلاة غير عائده صلى الله عليه وسلم بل للمصلي فقط وكذا قال السنوسي في شرح وسطاه أن
 المقصود من التقرب إلى الله تعالى لا كسائر الادعية التي يقصد بها نفع المدعوله اه وذهب القشيري
 والقرطبي إلى أن النفع لهما وعلى كل من القولين فهي عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى والعبادة لا تكون حق عبد
 ولو سلم أنها حق عبد فيسقط الوجوب للعرج كما مر لأن الحرج ساقط بالنص ولا حرج في إبقاء الذنب وقد جزم
 بهذا القول أيضا المصنف ابن الهمام في زاد الفقير فقال مقتضى الدليل إقرارهم في العمر مرة وإيجابها كلما
 ذكر إلا أن يتحد المجلس فيستحب التكرار بالتكرار فعليه به إنفقت الأقوال وأختلفت اه فقد اتضح لك أن
 المعتقد ما في الكافي وسمعت قول القسبة أنه به يفتي وانت خبير بأن الفتوى أكد ألفاظ التصحيح (فرع) السلام
 يجزى عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هندية عن الغرائب (قوله) لأن الأمر الخ مرتبط بقوله
 والمختار اه كراهه الخ وهو جواب عن سؤال تقريره أن قوله تعالى صلوا عليه أمر والاصل أن الأمر عندنا
 لا يقتضي التكرار ولا يحتمله والجواب أن التكرار لم يجب بالآية والألزام فرضا وخالف الأصل المذكور وإنما
 وجب بأحاديث الوعيد الآتية الدالة على سببية الذكر للوجوب والوجوب يتكرر بتكرار سببه (قوله) لأنها
 حق عبد علمت آتيا ما فيه (قوله) كالتمشيت ظاهر أنه يقضى كالصلاة وحده ونقلنا وقد سألنا عن الكافي أنه
 كالصلاة يجب في المجلس مرة وقبل إلى ثلاث ومثله في الفتح والبحر وفي شرح تلخيص الجامع الأصح أنه إن زاد
 على الثلاث لا يشتمه وإنما يجب التمشيت إذا حاد العاطس وسيأتي تمام الكلام عليه في باب الخطر والاباحة
 إن شاء الله تعالى (قوله) بخلاف ذكره تعالى أي فانه لا يقضى إذا فات لأنه حق الرب تعالى كما يفهم من
 تعليل الشارح في مقابله وفيه أنه لا يلزم من كونه حقه تعالى أنه لا يقضى بدليل الصوم ويشوه ح قال الزاهدي
 وفي النظم إذا تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يبق
 دين عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكس لو تركه كما بقي دين عليه لأنه لا يخلو من تجدد
 نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يكون وقت للقضاء كقضاء الفاتحة في الأخيرين بخلاف الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم اه شرح النية وحاصله أنه لما كان ثناء الله تعالى واجبا كل وقت لا يمكن أن يقع ما يفعله
 ثانيا قضاء عما تركه أو لأن الشيء في محله لا يمكن أن يضايقه غيره عليه واعترضه في البحر بأن جميع الأوقات
 وإن كان وقتا للاداء لكن ليس مطالب بالاداء لأنه رخص له في الترك اه أي وإذا لم يكن مطالب بالاداء يجعل
 ما يأتي به قضاء لاجل تفرغ ذمته لكن قد يقال إذا كان الترك رخصة يكون عدمه عزيمه وإذا أتى بالعزيمة
 به يكون آتيا بالواجب عليه ويكون اداءه لأنه الراجب عليه كالمسافر يرخس له الإفطار فاذا أصام يكون
 آتيا بالعزيمة وإن لم ينو الفرض ومثله قراءة الفاتحة في الأخيرين من الفرض الرباعي يرخس له في تركها وإذا
 قرأها لا تنفع قضاء عما فات في الأولين (قوله) وعليه الفتوى عزاه في الشربلية إلى شرح المجمع وفي
 الخزان ورجحه السرخسي بأنه المختار للفتوى وجعله ابن الساعاتي قول عامة العلماء اه (قوله) والمعتقد
 من المذهب قول الطحاوي قال في الخزان وصححه في التحفة وغيرها وجعله في الحاوي قول الأكثر في شرح
 النية أنه الأصح المختار وقال العيني في شرح المجمع وهو مذهبي وقال الباقي وهو المعتقد من المذهب ورجحه
 في البحر الخ (قوله) ورجحه في البحر أي تبعا لابن أمير حاج عن التحفة والمحيط الرضوي ح (قوله) كره
 وابعاد وشقاء) أخرج كثير من بسند رجاله ثقات ومن ثم قال الحاكم في المستدرک صحيح الإسناد عن كعب بن عجرة
 رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احضروا المنبر فخرنا فلما ارتقى درجة قال آمين ثم ارتقى
 الثانية وقال آمين ثم ارتقى الثالثة وقال آمين فلما نزل قلنا يا رسول الله قد سمعنا منك شيئا ما كنا نسمعه فقال إن
 جبريل عرض علي فقال بعد من أدرك رمضان فلم يغفر له فقلت آمين فلما رقيت أي بكسر القاف الثانية قال بعد

مطلبه

هل نفع الصلاة عائد للمصلي أم له

وللمصلي عليه

لأن الأمر يقتضي التكرار بل

لأنه تعلق وجودها بسبب متكرر

وهو الذي في تكرار تكرره وتصير

دينا بالتركة فتقضى لأنها حق عبد

كالتمشيت بخلاف ذكره تعالى

(والمذهب استحبابه) أي التكرار

وعليه الفتوى والمعتقد من

المذهب قول الطحاوي كذا

ذكره الباقي تبعا لما صححه الخطي

وغيره ورجحه في البحر بأحاديث

الوعيد كره وابعاد وشقاء

من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين فلما رقيت الثالثة قال بعد من أدرك أبويه الأكبر عنده فلم يدخلا الجنة قلت آمين وفي رواية فلم يصل عليك فابعده الله وفي أخرى صححها الحاكم رغم انف رجل وفي أخرى سندها حسن شقي عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك من الدر المنضود لابن حجر (قوله وبخل وجفاء) أي في قوله عليه الصلاة والسلام البخل من ذكرت عنده فلم يصل علي - رواه الترمذي وقال حسن صحيح شرح المنية وقوله عليه الصلاة والسلام من الجفاء أن اذ كر عند الرجل فلا يصل على - رواه السيوطي في الجامع الصغير (قوله وسرأما الخ) الظاهر أن المراد به كراهة التحريم لما في كراهية الفتاوى الهندية اذ افتتح التاجر الثوب فسبح الله تعالى أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم يريد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه وكذا الحارس لانه يأخذ لذلك ثمنه وكذا النقاى - اذ قال ذلك عند فتح قفاه على قصد ترويجه وتحسينه بأثم وعن هذا يمنع اذ قدم واحد من العظماء الى مجلس فسبح أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم اعلاما بقدمه حتى يفرج له الناس أو يقوموا له بأثم اه (قوله وسنة في الصلاة) أي في تعود آخر مطلقا وكذا في تعود أول في النوافل غير الرواتب تأمل وفي صلاة الجنائز (قوله ومستحبة في كل أوقات الأماكن) أي حيث لا مانع ونص العلماء على استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليلتها وزيد يوم السبت والاحد والخميس لما ورد في كل من الثلاثة وعند الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيارة قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعند الصفا والمروة وفي خطبة الجمعة وغيرها وعقب اجابة المؤذن وعند الاقامة وأول الدعاء وأوسطه وآخره وعقب دعاء القنوت وعند الفراغ من التلبية وعند الاجتماع والافتراق وعند الوضوء وعند طنين الاذن وعند نسيان الشيء وعند الوعظ ونشر العلوم وعند قراءة الحديث ابتداء وانتهاء وعند كتابة السؤال والفتاوى ولكل مصنف ودارس ومدرس وخطيب وخطاب ومتروك ومرتج وفي الرسائل وبين يدي سائر الامور المهمة وعند ذكر أو سماع اسمه صلى الله عليه وسلم أو كتابته عند من لا يقول بوجوبها كذا في شرح القاسمي على دلائل الخبرات ملخصا وغالبها منصوص عليه في كتبنا (قوله ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير) أي وغير قنوت وتر فأنها مشروعة في آخره كما في البحر فالاولى استثناءه أيضا ح وكذا في غير صلاة الجنائز تنسب فيها (تنبيه) تكره الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في سبعة مواضع الجماع وحاجة الانسان وشبهة المبيع والعرة والتعجب والذبح والعطاس على خلاف في الثلاثة الاخيرة شرح الدلائل ونص على الثلاثة عندنا في الشريعة فقال ولا يذكره عند العطاس ولا عند ذبح الذبيحة ولا عند التعجب (قوله فلذا استثنى في النهر الخ) أقول يستثنى أيضا ما لو ذكره أو سمعه في القراءة أو وقت الخطبة لوجب الانصات والاستماع فيه سما وفي كراهية الفتاوى الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب أن يصلي وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن فهو حسن كذا في الينا بيع ولو قرأ القرآن فمر على اسم نبي فقرأه القرآن على تأليفه ونظمه افضل من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل والا فلا شيء عليه كذا في الملتقط اه (قوله ما في تشهد اول) أي في غير النوافل فانه وان ذكر فيه اسمه صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه تكره تحريما فضلا عن الوجوب (قوله لئلا يتسلسل) علة للثاني أي لان الصلاة عليه لا تتخلو من ذكره فلو قلنا بوجوبها استدعت صلاة اخرى وهلم جرا وفيه حرج وأما علة الاول فهي ما ذكره في قوله ولهذا استثنى أي ولكراهتها في تشهد غير اخير استثنى الخ وبه علم أن قوله وضمن بالجر عطف على تشهد مع قطع النظر عن علة بدليل العلة الثانية فانها للثاني فقط والاقوال والثلاثة يتسلسل بالعطف على العلة الاولى وبدليل أن العلة الاولى لا تصلح للحكم الثاني (قوله بل خصه في درر البحار الخ) أي خص قول الطحاوي بالوجوب بما عدا الذاك دفعنا لما أورده بعضهم على الطحاوي من استلزام التسلسل لان الصلاة عليه لا تتخلو عن ذكره وحاصل الجواب تخصيص الوجوب على السامع فقط لان احاديث الوعيد المارة تفيد ذلك فان لفظ البخل من ذكرت عنده لا يشمل اذا كرأت من الموصولة بمعنى الشخص الذي وقع الذكر في حضرته فيستدعي أن يكون اذا كر غير والاقيل من ذكرني وأجاب ح بأن اذا كر داخل بدلالة المساواة وقد يدفع بأن المقصود من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم تعظيمه والذاكره لا يذكره الا في مقام التعظيم فلا تلزمه الصلاة بل تلزم السامع للثاني بالتعظيم من كل وجه تأمل لكن هذا يشمل اذا كر ابتداء أو في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وبه صرح في غرر

مطلب
نص العلماء على استحباب الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في
مواضع

مطلب
في المواضع التي تكره فيها الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم

وبخل وجفاء ثم قال فتكون فرضا
في العمر وواجبا كلما ذكر على
الصحيح وحراما عند فتح التاجر
متناعه ونحوه وسنة في الصلاة
ومستحبة في كل اوقات الامكان
ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير
فلذا استثنى في النهر من قول
الطحاوي ما في تشهد اول وضمن
صلاة عليه لئلا يتسلسل بل خصه
في درر البحار بغير اذا كر حديث
من ذكرت عنده فليحفظ

الافكار شرح درر الجبار فهو قول آخر يخالف لما مشى عليه الشارح اولاً من الوجوب على الذكر والسامع
وبه شرح ابن الساعاتي في شرحه على شيعته ولما مشى عليه ابن ملك في شرح الجمع وتبعه المنصف في شرحه
على زاد الفقير من تخميصه الوجوب على الذكر بالاكراية لا في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
ويظهر لي أن هذا أقرب ولا حاجة في دفع التسلسل الى تعميم اذا كرم هذا كله مبنى على تكرار الوجوب
في المجلس الواحد وقد منازج التداخل والاكتفاء بمرور عليه فايراد التسلسل من أصله مدفوع (قوله
وازعاج الاعضاء) قال في الهندية رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون
الوجد والمحبة لأصل له وينع الصوفية من رفع الصوت وتخزيق الثياب كذا في السراجية اه (قوله
وحذر أنها قدر تدر) أي لا تقبل والقبول ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كترتب الثواب
على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها أو أركانها القبول كما شرح به في الزوالجية قال لأن القبول
له شرط صعب قال الله تعالى انما يقبل الله من المتقين أي فيتوقف على صدق العزيمة وبعد ذلك يتفضل
المولى تعالى بالثواب على من يشاء بمحض فضله لا بإيجاب عليه تعالى لأن العبد انما يعمل لنفسه والله
غني عن العباد نعم حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة ونحو الالم حتى الشوكية يستاكها
بمحض فضله تعالى لا بد من وجوده لوعده الصادق قال تعالى اني لأضيق عمل عامل منكم وعلى هذا فعدم
القبول لبعض الاعمال انما هو لعدم استيفاء شروط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة أو عدم حفظ
الجوارح في الصوم أو عدم طيب المال في الزكاة والحج أو عدم الاخلاص مطلقاً ونحو ذلك من العوارض
وعلى هذا فنعني أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدر تدر عدم انابة العبد عليها العارضة كاستعمالها على
محترم كما تروى أو لاتبانه بها من قلب غافل أو لرياء وسجعة كما أن كلمة التوحيد التي هي افضل منها لرواها في اتفاقها
أو لرياء لا تقبل وأما اذا خلعت من هذه العوارض ونحوها فإظهار القبول حقاً انجاز الوعد الصادق كغيرها من
الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثير من ما يقتضي القبول مطلقاً في شرح الجمع لمصنفه
ان تقدم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على الدعاء أقرب الى الاجابة لما بعدهما من الدعاء فان الكريم لا يستجيب
بعض الدعاء ويرد بعضه اه ومثله في شرحه لابن ملك وغيره وقال الفاسي في شرح الدلائل قال الشيخ أبو
اسحاق الشاطبي في شرح الالقية الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مجابة على القطع فاذا اقرن بها
السؤال شفعت بفضل الله تعالى فيه فقبل وهذا المعنى مذكور عن بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا
الشيخ السنوسي وغيره ولم يجدوا له مستنداً وقالوا وان لم يكن له قطع فلا مبرية في غلبة الظن وقوة الرجاء اه
وذكر في الفصل الاول من دلائل الخبرات قال أبو سليمان الداراني من أراد أن يسأل الله حاجته فليكثر بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله حاجته وليختم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل
الصلاتين وهو أكرم من أن يدع ما بينهما اه قال الفاسي في شرحه ومن تمام كلام أبي سليمان عند
بعضهم وكل الاعمال فيها المقبول والمردود الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها مقبولة غير مردودة
وروى الباجي عن ابن عباس اذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه اكرم من أن يقبل بعضا ويرد بعضاً ثم ذكر نحوه عن الشيخ أبي طالب المكي
وسجدة الاسلام الغزالي وقال العراقي لم أجده مرفوعاً وانما هو موقوف على أبي الدرداء ومن أراد الزيادة على
ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك أن المراد بقبولها قطعاً أنها لا ترد أصلاً مع أن كلمة الشهادة
قدر تدر فلذا استشكله السنوسي وغيره والذي ينبغي حمل كلام السلف عليه انه لما كانت الصلاة دعاء
والدعاء منه المقبول ومنه المردود وأن الله تعالى قد يجيب السائل بعين ما دعاه وقد يجيبه بغيره لمقتضى حكمته
خرجت الصلاة من عموم الدعاء لأن الله تعالى قال إن الله وملائكته يصلون على النبي بلفظ المضارع المفيد
للاستمرار والتجدد مع الاقتراح بالجلالة الاسمية المفيدة للتوكيد وابتدائها بان زيادة التوكيد وهذا دليل على
انه سبحانه لا يزال مصلياً على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين حيث أمرهم بالصلاة
أيضاً ليحصل لهم بذلك زيادة فضل وشرف والافالتي صلى الله عليه وسلم مستغن بصلاة ربه سبحانه وتعالى عليه
فيكون دعاء المؤمن بطلب الصلاة من ربه تعالى مقبولا قطعاً أي مجاباً بالاخباره سبحانه وتعالى بأنه يصلي

مطلبه
في أن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم حل تردام لا

وازعاج الاعضاء برفع الصوت
جهل وانما هي دعاءه والدعاء
يكون بين الجهر والخافتة كذا
اعتمده الباجي في كثر العفاة وحذر
أنها قدر تدر ككلمة التوحيد مع
انها اعظم منها وافضل لحديث
الاصهباني وغيره عن انس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى على مرة واحدة فتقبلت
منه بحا الله عنه ذنوب ثمانين سنة

قوله فليكثر بالصلاة قال الفاسي
الباء زائدة في المفعول للتوكيد
ويحتمل أن تكون منه ملقة بمحذوف
أي فليكثر الله بالصلاة أو يكون
فليكثر مضجنا معنى فليلهج ونحو
ذلك اه منه

عليه بخلاف سائر أنواع الدعاء وغيره من العبادات وليس في هذا ما يقتضي أن المؤمن شاب عليه أو لا يناب بل معناه أن هذا الطلب والدعاء مقبول غير مردود وأما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كما قد مرنا فعمل أنه لا إشكال في كلام السلف وأن له سنداً أقوياء وهو اخباره تعالى الذي لا ريب فيه فاعتنم هذا الخبر العظيم الذي هو من فضل الفتح العظيم ثم رأيت الرحمن ذكره في قوله (قولاً فقيده المأمول) أي قيد الثواب الذي يؤمله العبد ويرجوه وهو ضاحو الثوب بالقبول أي المتوقف على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد علمت أن هذا لا ينافي كون هذا الدعاء مجاباً قطعاً (قوله وحرم غيرها) أقول نقلة في النهر عن الامام القرافي المالكي معلاً بأشتماله على ما ينافي التعظيم ثم رأيت العلامة اللقاني المالكي نقل في شرحه الكبير على منظومته السماة جوهرية التوحيد كلام القرافي وقيد الابعمية بالمجهرولة المدلول أخذ من تعدل يجوز اشتغالها على ما ينافي جلال الربوبية ثم قال واحترزنا بذلك عما اذا علم مدلولها فيجوز استماله مطلقاً في الصلاة وغيرها لأن الله تعالى قال وعلم آدم الاسماء كلها وما أرسلنا من رسول الا بلسان قومه اه لكن المنقول عندنا الكراهة فقد قال في غرر الافكار شرح درر البحار في هذا المحل وكره الدعاء بالجمجمة لأن عمر بن الخطاب عن رطانة الاعاجم اه والرطانة كما في القاموس الكلام بالابعمية ورأيت في اللؤلؤ الحبية في بحث التكبير بالفارسية أن التكبير عبادة لله تعالى والله تعالى لا يجب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية أقرب إلى الاجابة فلا يقع غيرها من اللسان في الرضى والمجبة لها موقع كلام العرب اه وظاهر التعليل أن الدعاء بغير العربية خلاف الاولى وأن الكراهة فيه تنزيهية هذا وقد تقدم قول الفصل أن الامام رجع إلى قولها بعدم جواز الصلاة بالقراءة بالفارسية الا عند العجز عن العربية وأما صحة الشروع بالفارسية وكذا جميع أذكار الصلاة فهي على الخلاف فعنده تصح الصلاة بها مطلقاً خلافاً لهما كما حققه الشارح هناك والظاهر أن الصحة عنده لا تنفي الكراهة وقد صرحوا بها في الشروع وأما بقية أذكار الصلاة فلم أر من صرح فيها بالكراهة سوى ما تقدم ولا يبعد أن يكون الدعاء بالفارسية مكروهاً تحريمياً في الصلاة وتنزيهاً خارجياً فائتمل وليراجع (قوله لنفسه وأبويه واستأذنه المؤمنين) احتريزه عما اذا كانوا كفاراً فإنه لا يجوز الدعاء لهم بالمغفرة كما يأتي بخلاف ما لو دعاهم بالهداية والتوفيق لو كانوا احياء وكان ينبغي أن يزید بجميع المؤمنين والمؤمنات كما فعل في النية لأن السنة التعميم لقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وللعديد من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات فهي خداج كما في البحر ونظير المستغفري ما من دعاء احب الى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية أنه صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لاستجيب لك وفي اخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عمن في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والارض وفي البحر عن الحاوي القديسي من سنن القعدة الاخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدين لنفسه ولوالديه واستأذنه جميع المؤمنين اه قال وهو يقيد أنه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي واستأذن لا تنفسد مع أن الاستأذنين في القرآن فيقتضي عدم الفساد في اللهم اغفر لي (قوله ويحرم سؤال العافية مدى الدهر إلى قوله والحق) هو أيضاً من كلام القرافي المالكي نقلة عنه في النهر ونقلاً أيضاً العلامة اللقاني في شرح جوهرية التوحيد فقال الثاني من المحرم أن يسأل المستحيلات العادية وليس نيباً ولا ولياً في الحال كسؤال الاستغناء عن التغمس في الهواء لئلا يمرض أو العافية من المرض ايد الدهر لينتفع بقواه وحواسه أبداً ذلك العادة على استحالة ذلك أو ولد من غير جماع أو ثمار من غير أشجار وكذا قوله اللهم أعطني خير الدنيا والآخرة لأنه محال فلا بد من أن يراد للخصوص بغير منازل الانبياء ومراتب الملائكة ولا بد أن يدركه بعض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر فكله حرام الثالث أن يطلب نفي أمر دل السمع على نفيه كقوله ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا الخ مع أنه عليه الصلاة والسلام قال رفع عن أتتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ففيه مرفوعة فيكون يحصل الحاصل وهو سوء أدب مثل أو جب علينا الصلاة والزكاة الآن يريد بالخطأ العمد وبما لا يطاق الزايا والجن فيجوز اه ملخصاً قال اللقاني ورد هذا بعضهم بما تقدم من العز بن عبد السلام من أنه يجوز الدعاء بما علمت السلامة منه اه ولذا قال الشارح قيل والشرعية أي لا أحسن الدعاء ما ورد في القرآن والسنة ومنه ربنا لا تؤاخذنا الآية فكيف ينهى عنه

مطلب
في الدعاء بغير العربية

فقد المأمول بالقبول (ودعا) بالعربية وحرم غيرها غير لنفسه وأبويه واستأذنه المؤمنين ويحرم سؤال العافية مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهما أو المستحيلات العادية كنزول المائدة قبل والشرعية

مطلب
في الدعاء المحرم

ولو كان الدعاء يتحصل الحاصل منها الماسخ الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء له بالوسيلة
ولا بقول المؤمن اهدنا الصراط المستقيم ولا بعلن الشياطين والكافرين ونحو ذلك مما فيه اظهار العجز
والعبودية أو الرغبة بحب النبي صلى الله عليه وسلم أو حب الدين أو التفرقة عن فعل الكافرين ونحوهم بخلاف
قول الرجل اللهم اجعلني رجلاً ونحوه مما لا فائدة فيه أو ما فيه تحكيم على الله تعالى كطلب ما ليس ادلائله أو ما
كان مستحيلاً فانه من الاعتداء في الدعاء وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرعاً وخفية انه لا يحب المعتدين وروى
عن عبد الله بن مغفل رضي الله تعالى عنه انه سمع ابنه يقول اللهم اني اسألك القصر الابيض عن عيين الجنة اذا
دخلتها فقال يا بني سل الله الجنة وتوذي به من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في
هذه الآخرة قوم يعدون في الظهور والدعاء (قوله والحق الخ) رد على الامام القرافي ومن تبعه حيث قال ان
الدعاء بالمغفرة للكافر كفر لطلبة تكذيب الله تعالى فيما خبر به وان الدعاء لجميع المؤمنين بعبادة جميع ذنوبهم
حرام لان فيه تكذيباً للاحاديث الصحيحة المصرحة بانه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار بذنوبهم
ونحو وجههم منها بشفاعة أو بغيرها واما بسـ كسر للفرق بين تكذيب خبر الاحاد والقطعي ووافقه على الاول
صاحب الحلية المحقق ابن امير حاج وخالفه في الثاني وحقق ذلك بانه مبني على مسألة شهيرة وهي انه هل يجوز
الخلف في الوعيد فظاهر ما في اواقف والمقاصد ان الاشاعة قائلون بجوازه لانه لا يعد نقصاً بل جوداً وكرماً
وصريح التفتازاني وغيره بأن المحققين على عدم جوازه وصرح النسفي بأنه الصحيح لاستحالة عليه تعالى
لقوله وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يدل القول لدى وقوله تعالى ولن يخلف الله وعده أي وعيده
وانما يدح به العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول لا الثاني والاشبه ترجح جواز الخلف في الوعيد في حق
المسلمين خاصة ذون الكندارتين فقاين ادلة المانعين المتقدمة وادلة المثبتين التي من انفسها قوله تعالى ان الله
لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك. وقوله عن ابراهيم رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب
وأخبر به تيساً صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفعله عليه الصلاة والسلام
كما في صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما سرت
وما أعلنت ثم قال انه الدعاء لا متى في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التخصيص لمادله عليه اللفظ بوضعه
الغوي من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحيحة المصرحة بان من المؤمنين من يدخل
النار ويعاقب فيها على ذنوبه لان الغرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الجزم بوقوعها للجميع
وجواز الدعاء بها. بنى على جواز وقوعها الاعلى الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما اطال به في الحلية وحاصله
أن ما دلي من النصوص على عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغير المؤمنين أما في حق المؤمنين فهو جائز عقلاً
فيجوز الدعاء بشمول المغفرة لهم وان كان غير واقع للنصوص الصحيحة المصرحة بانه لا بد من تعذيب طائفة منهم
وجواز الدعاء ببيتى على الجواز عقلاً لكن يرد عليه أن ما ثبت بالنصوص الصريحة لا يجوز عدمه شرعاً وقد
نقل اللقاني عن الابن والنووي انعقاد الإجماع على انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة واذا كان
كذلك يكون الدعاء به مثل قولنا اللهم لا تقب علينا الصوم والصلاة وأيضاً يلزم منه جواز الدعاء بالمغفرة لمن
مات ككافراً أيضاً الآن يقال انما جاز الدعاء للمؤمنين بذلك اظهارا لفرط الشفقة على اخوانه بخلاف
الكافرين وبخلاف لا تقب علينا الصوم لقب الدعاء لا دعاء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واظهار
التفخير من الطاعة فيكون عاصياً بذلك لا كافراً على ما اختاره في البحر وقال انه الحق وتبعه الشارح لكنه مبني
على جواز العفو عن الشر لعقلاً وعليه يتنى القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت أن الصحيح خلافه فالدعاء
به كفر لعدم جوازه عقلاً ولا شرعاً ولتكذيبه النصوص القطعية بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمت فالحق ما في
الحلية على الوجه الذي نقلناه عنها الاعلى ما نقله ح فانهم (قوله ودعاء بالادعية المذكورة في القرآن والسنة)
عدل عن قول الكسز بما يشبه القرآن لان القرآن مجز لا يشبهه شيء وأجاب في البحر بأنه اطلق المشابهة
لارادته نفس الدعاء لا قراءة القرآن اه ومفاده انه لا ينوى القراءة وفي المعارج أول الباب وتكره قراءة
القرآن في الركوع والسجود والتشهد باجماع الآخرة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام نهيت أن اقرأ القرآن
راكعاً أو ساجداً رواه مسلم اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث الستين جملة من الادعية المأثورة فتسكني

مطلب

في خلف الوعيد وحكم الدعاء
بالمغفرة للكافر وجميع المؤمنين

والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر
للكل المؤمنين كل ذنوبهم بحر
(بالادعية المذكورة في القرآن
والسنة لا بما يشبه كلام الناس)
اضطرب فيه كلامهم ولا سيما
المصنف

سهولة من اجتمعنا عن ذكرها هنا (تمت) ينبغي أن يدعى في صلاته بدعاء محفوظ وأما في غير هذا فينبغي أن يدعى بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظه يذهب بركة القاب خذية عن المحيط واستظهاره حفظه عن ظهر قلبه (قوله لا يقصد) أي مطلقا سواء استحال طلبه من العباد كأغفر لي أولا كآر زقني من بقلها ونسائها وفومها وعدمها وبصلها وفيه رد على الفضلي في اختياره الفساد بما ليس في القرآن مطلقا وعلى ما في الخلاصة من تقييده عدم الفساد بالمستحيل من العباد بما إذا كان مأثورا وهو مبنى على قول الفضلي قال في النهر والمذهب الاطلاق (قوله ان استحالة طلبه من الخلق) كأغفر لعمي أو لعمر أو فلا يفسد وان لم يكن في القرآن خلافا للفضلي (قوله ولا يفسد) مثل اللهم ارزقني بقلها وقنأ وعدسا وبصلا وأرزقني فلانة (قوله والائتم به) أي مع كراهة التحريم ط (قوله ما لم يتذكر سجدة) أي صليبة تقصد الصلاة لوجود القاطع المانع من اعادة الدعاء المذكور بخلاف التلاوية والسهولة لانه لا يتوقف صحة الصلاة على سجودهما قتم الصلاة به وان لم يسجد هما الا انهما واجبتا والصليبة ركن بل لو سجدهما فهو لولا انه بعد قطع الصلاة كما لو سلم وهو ذكر لسجدة تلاوية أو سهولة تمت صلاته لخروجه منها بعد تمام الاركان وأما قولهم ان التلاوية كالصليبة في أنها ترفع القعدة والتشهد فذلك فيما اذا فعلها قبل خروجه من الصلاة بسلام أو كلام بخلاف ما نحن فيه فذكر التلاوية هنا خطأ صريح كانه عليه الرحى فافهم (قوله فلا تقصد الخ) تقرير على المختار السابق (قوله مطلقا) أي سواء كان في القرآن كأغفر لي أولا كأغفر لعمي أو لعمر ولأن المغفرة يستحيل طلبها من العباد ومن يغفر الذنوب الا الله وما في الظهيرة من الفساد اتفاقا مؤول باتفاق من اختار قول الفضلي أو ممنوع بدليل ما في المجتبى وفي اقرباى وأعمامى اختلاف المشايخ ونعمانه في البحر والنهر (قوله وكذا الرزق) أي لا يفسد اذا قيده بما يستحيل من العباد كآر زقني الحج أو روثيك بخلاف فلانة وجعل هذا التفصيل في الخلاصة هو الاصح وفي النهر وهذا التخرج ينبغي اعتقاده اه قلت وكذا الواطئة لانه في القرآن وآر زقنا وأنت خير الرازقين وجعل في الهداية آرزقني مفسدا لقولهم رزق الامير الجند قال في الفتح ورجع عدم الفساد لأن الارزق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز قال في شرح المنية لأن الرزق عند أهل السنة ما يكون غذا للحيوان وليس في وسع المخلوق الا يصل سببه كمال ولذا لو قيده فقال آرزقني ما لا تفسد بلا خلاف وعليه فأكرمني أو أنعم علي ينبغي أن يفسد اذ يقال أكرم فلان فلانا وأنعم عليه الا انه في المحيط ذكر عن الاصل انه لا يفسد لان معناه في القرآن اذا ما ابتلاه فأكرمه ونعمه وكذا الرزق امددني بما لا يفسد وأما قوله أصح أمري فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من العباد اه ملخصا (تنبيه) في البحر عن فتاوى الحجة لوقال اللهم العن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال اللهم العن فلانا يعني ظالمه يقطع الصلاة اه أي لانه دعاء محترم وان استحالة من العباد فصار كلاما أولانه غير مستحيل بدليل فطيمهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وأما اللعنة على الظالمين فهي في القرآن فافهم (قوله حتى يرى بياض خذته) أي حتى يراه من يصلي خلفه أفاده ح وفي البدائع يسن أن يبالغ في تحويل الوجه في التسليتين ويسلم عن يمينه حتى يرى بياض خذته الايمن وعن يساره حتى يرى بياض خذته الايسر (قوله ولو عكس) بأن سلم عن يساره أولا عما دعا أو ناسيا بجر (قوله فقط) أي فلا بعد التسليم عن يساره (قوله ما لم يستدبر القبلة) أي أو يتكلم بجر (قوله في الاصح) مقابله ما في البحر من انه يأتي به ما لم يخرج من المسجد أي وان استدبر القبلة وعدل عنه الشارح لما في القنية من أن الصحيح الاول وعبر الشارح بالاصح يدل الصحيح والخطب فيه سهل (قوله وقد مر) أي في الواجبات حيث قال وتنقضي قدوة بالاول قبل عليكم على المشهور عندنا خلافا للتكملة اه أي فلا يصح الاقتداء به بعدها لانقضاء حكم الصلاة وهذا في غير الساهی أما هو اذا سجد له بعد السلام يعود الى حرمتها ط (قوله مثني) أي اثنين وان لم يتكرر فانه يطلق على هذا كثيرا ومنه قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني أو يراد التكرار باعتبار تعدد الصلوات ثم الذي شرع فيه امثني مع الموالاة والسلام والسجود ط وأما القيام والركوع فانه وان تكررت في الصلاة لانه مع الفاصل وليس بمردنا (قوله وتتقيد الركعة بسجدة) حتى لو سها في الفرض فقام قبل القعود الاخير يظل فرضه اذا قيد الركعة بسجدة (قوله ان اتم) أي المؤتم لان متابعة الامام في السلام وان كانت واجبة فليست بأولى من اتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل

والختار كما قاله الحلبي أن ما هو في القرآن اولى الحديث لا يفسد وما ليس في احده ان استحالة طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد قبل قدر التشهد والائتم به ما لم يتذكر سجدة فلا تقصد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لعمي أو لعمر وكذا الرزق ما لم يقيد به بالوشوه لاستعماله في العباد مجازا (ثم يسلم عن يمينه ويساره) حتى يرى بياض خذته ولو عكس لم عن يمينه فقط ولو تلقاه وجهه سلم عن يساره أخرى ولو نسي اليسار أتى به ما لم يستدبر القبلة في الاصح وتقطع التعمية بتسليمة واحدة برهان وقد مر في التارخانية ما شرع في الصلاة مثني فلا واحد حكم المثني فيحصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمثني وتتقيد الركعة بسجدة واحدة كما تتقيد بسجدة اثنين (مع الامام) ان اتم التشهد كما مر

قوله اذا ما ابتلاه فأكرمه الخ هكذا بخطه والتلاوة اذا ما ابتلاه ربه فأكرمه ونعمه اه محصية

اتمام التشهد واجب أو اولى قدمنا الكلام فيه فقامر عند قول المصنف ولورفع الامام رأسه قبل أن يتم
 المأموم التسيحات (قوله ولا يخرج المؤتم) أي عن حرمة الصلاة فعليه أن يسلم حتى لو تفقه قبله انتقض
 وضوءه وهذا عند هذا خلافاً لمحمد (قوله بنحو سلام الامام الخ) أي مما حوتم لها لا مفسد فانه لو سلم بعد
 القعدة أو تكلم انتهت صلاته ولم تفسد بخلاف التفهقة أو الحدث العمد لا تنقض حرمة الصلاة به لانه مفسد
 للجزء الملاقى لمن صلاة الامام فيفسد مقابله من صلاة المؤتم لكنه ان كان مدركا فقد حصل المفسد
 بعد تمام الاركان فلا يضره كالامام بخلاف الا لاحق والمسبق (قوله عمدا) أما لو كان بلا ضعه فلا ينبغي
 فينوضأ ثم يسلم ويتبعه المؤتم (قوله فلا يسلم) أي الامام أو المؤتم به لخروجه منها انتفاها حتى لو تفقه المؤتم
 لا تنتقض طهارته (قوله ولو أتم الخ) أي لو أتم المؤتم التشهد بأن اسرع فيه وفرغ منه قبل اتمام امامه
 فأبى بما يخرج من الصلاة كسلام أو كلام أو قيام جاز أي صحت صلاته لحصوله بعد تمام الركان لان الامام وان
 لم يكن اتم التشهد لكنه قد قدره لان المفروض من القعدة قدر أسرع ما يكون من قراءة التشهد وقد حصل
 وانما كره للمؤتم ذلك لتركه متابعة الامام بلا عذر فلو به كخوف حدث أو خروج وقت جعة أو مرور زمان بين
 يديه فلا كراهة كما سيأتي تبيل باب الاستخلاف (قوله فلو عرض منافع) أي بغرضه كالمسائل الاثنى
 عشرية والابان تفهقه أو أحدث عمدا فلا تفسد صلاة الامام أيضا كما مر (قوله تفسد صلاة الامام
 فقط) أي لا صلاة المأموم لانه لما تكلم خرج عن صلاة الامام قبل عروض المنافي لها (قوله مع الامام) متعلق
 بالتحريم فان المراد بها هذا المصدر أي كتحريم مع الامام وانما جعل التحريم مشبها بها لان المعية فيها رواية
 واحدة عن الامام بخلاف السلام فان فيه روايتين عنه اصحهما المعية ح (قوله وقالوا لا فضل فيهما بده)
 أفاد أن خلاف الصحابين في الفضلية وهو الصحيح نهر وقيل في الجواز حتى لا يصح الشروع بالمقارنة في احدي
 الروايتين عن أبي يوسف ويكون مسببا عند محمد في البدائع وفي التفهيم وقال السرخسي ان قوله أدق
 وأجود وقوله ارفق وأحوط وفي عون المروزي المختار للقتوي في صحة الشروع قوله وفي الفضلية قولهما
 اه وفي التارخانية عن المتقي المقارنة على قوله كقارنته حلقة الخاتم والاصبع والبعدية على قولهما ان يوصل
 المقتدى همزة الله براء كبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادرال فضيلة تكبيرة الافتتاح فعنده بالمقارنة
 وعندهما اذا كبر في وقت الشاء وقبل بالشروع قبل قراءة ثلاث آيات لو كان المقتدى حاضرا وقبل سبع لو غابا
 وقيل بادرالركعة الاولى وهذا أوسع وهو الصحيح اه وقيل بادرالافتاحة وهو المختار خلاصة واقتصر
 على ذكر التحريم والسلام فأفاد أن المقارنة في الأفعال افضل بالاجماع وقيل على الخلاف كما في الحلية وغيرها
 عن الحقائق (قوله هو السنة) قال في الجرح وهو على وجه الأكل أن يقول السلام عليكم ورحمة الله
 مرتين فان قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام اجزأه وكان تاركا للسنة وصرح
 في السراج بكرامة الاخير اه قلت تصريحه بذلك لينا في كراهة غيره أيضا مما خالف السنة (قوله وانه)
 معطوف على قوله بكرامة لانه صرح به الحدادي أيضا (قوله هنا) أي في سلام التحلل بخلاف
 الذي في التشهد كما يأتي (قوله وردد الحاي) يعني المحقق ابن امير حاج حيث قال في الحلية شرح المنية بعد نقله
 قول النووي انه سادعة ولم يصح فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث مانصه لكنه متعقب في هذا فانها
 جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن
 مسعود ثم قال اللهم الآن يجاب بشذوذهما ان صح مخرجها كما مشى عليه النووي في الاذكار وفيه تأمل
 اه (قوله وفي الحاي انه حسن) أي الحاي القندي وعبارته وزاد بعضهم وبركاته وهو حسن اه
 وقال أيضا في محل اخر وروى وبركاته (قوله اخفض من الاول) أفاد أنه يخفض صوته بالاول أيضا أي عن
 الزائد على قدر الحاجة في الاعلام فهو خفيض نسي والافه في الحقيقة جهر فالمراد أنه يجهر بما الا انه يجهر
 بالثاني دون الاول وقيل انه يخفض الثاني أي لا يجهر به أصلا ولا يصح الاول للحاجة المقتدى الى سماع الثاني
 أيضا لانه لا يعلم انه بعد الاول يأتي به أو يسجد قبله اسهو حصل له أفاده في شرح المنية وفي البدائع ومنها أي
 السنن أن يجهر بالتسليم لو اما لانه لا يخرج عن الصلاة فلا بد من الاعلام اه فافهم (قوله وينوي الخ) أي
 ليكون مقبلا للسنة فينوي ذلك كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على أحد خارج الصلاة ينوي

ولا يخرج المؤتم بنحو سلام الامام
 بل بقتته وحده عدا لا تنفاه
 حرمتها فلا يسلم ولو أتمه قبل امامه
 فتكلم حازوك كره فلو عرض
 منافع تفسد صلاة الامام فقط
 (كالتحريم) مع الامام وقالوا
 الا فضل فيهما بعده (قائل السلام
 عليكم ورحمة الله) هو السنة
 وصرح الحدادي بكرامة عليكم
 السلام (و) أنه (لا يقول) هنا
 (وبركاته) وجعله النووي بدعة
 وردد الحاي وفي الحاي أنه
 حسن (وسر جعل الثاني
 اخفض من الاول) خصه في
 المنية بالامام وأقره المصنف
 (وينوي) الامام بخطابه

مطلب
 في وقت ادرال فضيلة تكبيرة
 الافتتاح

(السلام - لي من في بيته ودياره)
 من معه في صلاته ولربنا أوفياء
 أما السلام التشهد فيهم لعدم
 الخطأ (والحفظه فيهما) بلائمة
 عدد كلاً بآيات بالانبياء وقدم القوم
 لأن المختار أن خواص بني آدم
 وهم الانبياء أفضل من كل الملائكة
 وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل
 من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء
 من اتقى الشرك فقط كالفسقة
 كما في البحر عن الروضة وأقره
 المصنف قلت وفي مجمع الانهر
 تبعاً لقهستان في خواص البشر
 وأوساطه أفضل من خواص
 الملائكة وأوساطه عند أكثر
 المشايخ وحل تنغير الحفظه قولان
 مطلب
 في عدد الانبياء والرسل عليهم
 الصلاة والسلام

مطلب
 في تفضيل البشر على الملائكة

مطلب
 حل تنغير الحفظه

السنة وبه اندفع ما أورده صدر الاسلام من انه لا حاجة للإمام الى النية لانه يجهز ويشير اليهم فهو فوق النية اه
 بحر ملخصاً وبه اندفع انه لا ينزى من الاشارة اليهم بالخطاب حصول النية باقامة القرية فلا بد منها أقول
 وأيضاً فان العمل من الصلاة لما وجب بالسلام كان المقصود والاملى منه التحمل لا خطاب المصلين فلما
 لم يكن الخطاب مقصوداً أصلاً لم تزل النية لا قامة السنة الزائدة على التحمل الراجب اذ لو لا ذلك بقي السلام
 مجرد التحمل دون النية قدبر (قوله السلام) مفعول ينوي وهو اسم مصدر بمعنى التسليم (قوله
 من معه في صلاته) هذا قول الجمهور وقيل من معه في المسجد وقيل انه بهم كسلام التشهد حلية (قوله
 أوفياء) صريح به شدة في الاصل وما في كثير من الكتب من انه لا ينوي في زمانه سبب في عدم حضوره في
 الجماعة فلا مخالفة بينهما لان المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر خائف أو صبيان فواهم أيضاً حلية وبحر
 لكن في التهرأ انه لا ينوي النساء وان حضرن لكراحة حضورهن (قوله فيم الخ) ولذا ورد اذا قال العبد
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصابت كل عبد لله صالح في السماء والارض (قوله والحفظه)
 بالجر عطفاً على من ولم يقل الكعبة ليشتمل من يحفظ أعمال المكاف وهم الكرام الكاتبون ومن يحفظه من
 الجن وهم المعقبات ويشتمل كل مصل فان المميز لا كعبته كما أفاده في الحلية والبحر وفيه كلام بأن على أن الكلام
 هنا في الامام ولا يكون صيهاً (قوله فيهما) أي في اليين واليسار (قوله بلائمة عدد) أي للاختلاف
 فيه فتبل مع كل مؤمن اثنان وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقيل مائة وستون وقيل غير ذلك وتماه في
 شروح المتن (قوله كلاً بآيات بالانبياء) لان عددهم ليس معلوم قطعاً فينبغي أن يقال أنت بجميع الانبياء
 أولهم آدم وآخرهم محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام معراج فلا يجب اعتقاد أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون
 الفا وأن الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون لانه خبر آحاد (قوله وقدم القوم) أي المعبر عنهم بمن بدليل عطف
 الحفظه عليهم والعطف للمغايرة وعبر بالقوم ليخرج الجن فانهم ليسوا أفضل من الملائك وأشار بذلك الى ما قاله غير
 الاسلام من أن للبداءة أثر في الاحتمام ولذا قال أصحابنا في الوصايا بالنوافل انه يبدأ بما بدأ به الميت (قوله
 من اتقى الشرك فقط) الاول أن يسقط لفظ فقط فيصير المعنى من اتقى الشرك سواء اتقى المعاصي أيضاً ولا ح
 (قوله كما في البحر عن الروضة) أي روضة العلماء لانه وسق حيث قال أجمع الائمة على أن الانبياء أفضل
 الخليفة وأن نبينا عليه الصلاة والسلام أفضلهم وأن أفضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة الاربعة وحده العرش
 والروحانيون ورضوان ومالك وأن الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين أفضل من سائر الملائكة واختلفوا
 بعد ذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة أفضل اه
 ملخصاً وحاصله انه قسم البشر الى ثلاثة أقسام خواص كالانبياء وأوساط كالصالحين من الصحابة وغيرهم وعوام
 كباقي الناس وقسم الملائكة الى قسمين خواص كالملائكة المذكورين وغيرهم كباقي الملائكة وجعل خواص
 البشر أفضل من الملائكة خاصهم وعامهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة فهم أفضل من باقي البشر
 وأوساطهم وعوامهم وبعدهم أوساط البشر فهم أفضل من عدا خواص الملائكة وكذلك عوام البشر عند الامام
 كأوساطهم فالأفضل عنده خواص البشر ثم خواص الملائك ثم باقي البشر وعنده ما خواص البشر ثم خواص
 الملائك ثم أوساط البشر ثم باقي الملائك (قوله قلت الخ) حاصله أن القهستان في جعل كلام من البشر والملائك قسمين
 خواص وأوساط وجعل خواص البشر أفضل من خواص الملائك وأوساط البشر أفضل من أوساط الملائك ففي
 كلامه لف ونشر مرتب وسكت عن عوام البشر للخلاف السابق وبه ظهر أن هذا غير مخالف لما مر عن الروضة
 نعم قوله عند أكثر المشايخ مخالف لما في الروضة من دعوى الاتفاق وما هنا أولى اذا المسألة خلافية وهي ظنية
 ايضاً كما نص عليه في شرح النسبية بل قال في شرح المتن وقد روي التوقف في هذه المسألة أي مسألة تفضيل
 البشر على الملائك عن جماعة منهم أبو حنيفة لعدم القاطع وتفاوت علم ما لم يحصل لنا الجزم بعلمه الى عالمه اسلم
 والله اعلم اه (قوله وحل تنغير الحفظه قولان) فقيل نعم لحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
 وملائكة بالنهار ويحتمون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيصعد الذين بالوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف
 تركتم عبادي فيقولون ايناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون فتقل عياض وغيره عن الجمهور انهم الحفظه
 أي الكرام الكاتبون واستظهر القرطبي انهم غيرهم وقيل لا تغيران مادام حيا لحديث انس أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال ربنا
 قدمات فلان فتأذن لنا فنصعد الى السماء فيقول الله عز وجل سمعنا من ملائكتي يسبحون فيقولان
 فنقيم في الارض فيقول الله تعالى ارضي مملوءة من خلقي يسبحون فيقولان فأين نكون فيقول الله تعالى
 قوما على قبر عبدى فكبرانى وهلا لى واذا كراتى واكتبنا ذلك لعبدى الى يوم القيامة وتماه في الحلية (قوله)
 ويفارقه كاتب السيئات عند جماع وخلاء) تبع في ذلك صاحب الجبر والمصراع به في شرح الجوهر الكبير
 للقائى أن الفارق له في هذه الحالة المللكان وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعامة يجعلها الله تعالى
 لهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل وذكر في الحلية أن الجزم به يحتاج الى ثبوت سمى يفيد وأما ما روى عن
 ابن بكر رضى الله عنه انه كان اذا اراد الدخول في الخلاء يسطر داه ويقول ايها المللكان الحافظان على اجلسا
 ههنا فاني عاهدت الله تعالى أن لا اتكلم في الخلاء فذكر شيخنا الحافظ انه ضعيف اه ح ملخصا (قوله وصلاته)
 يعنى أن كاتب السيئات يفارق الانسان في صلاته لانه ليس له ما يكتبه ذكره القرطبي ورد في الحلية كما نقله ح
 (قوله والمختار الخ) مقابله ما أتى عن حاشية الاشباه وكذا ما في الترمذ من أن القلم للسان والمدا الرق (قوله)
 استأثر أى اخضع (قوله نعم الخ) لا يحسن الاستدلال به بعد تصريحه باختيار الاول تأمل (قوله)
 تكتب في رق) قال في الحلية ثم قيل ان الذى يكتب فيه الحافظة دواوين من رق كما هو المراد من قوله تعالى
 وكاب مسطور في رق منشور في احد الاقوال لكن المأثور عن علي رضى الله عنه ان الله ملائكة ينزلون بشئ
 يكتبون فيه اعمال بني آدم فلم يعين ذلك والله سبحانه اعلم اه (قوله بالاحرف كتبوها في العقل) يؤيده ما
 قاله الغزالي في المكتوب في اللوح المحفوظ أيضا انه ليس حروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه كتبوها في العقل
 قال في الحلية لكن صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى وجود صارف مع كثرة ما في الكتاب والسنة مما يؤيد
 الظاهر كقوله تعالى انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ورسلا لديهم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسراء من سماعه
 عليه الصلاة والسلام صريف الاقلام أى تصويتها فيصم على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورته وجسه مما
 لا يعلمه الا الله تعالى او من أطلع على شئ من ذلك اه ملخصا وتماه في ح (قوله وهو احد ما قبل الخ)
 راجع الى قوله تكتب في رق فقط كما افاده ح فراجع وتأمل (قوله وصحح النيسابورى) نقله في الحلية عن
 الحسن ومجاهد والفتح وغيرهم وذكر قبله عن الاختيار أن محمد اوى عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس
 أنه قال الملائكة لا تكتب الا ما فيه اجر أو وزر (قوله حتى أتينه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص
 في مرضه لعسره او لغيره اولئنا سجد على ما قرط في جانب الله تعالى وأشار بهذه الغاية الى انهما يكتبان جميع
 الضروريات أيضا كالنفس وحركة النض وسائر العروق والاعضاء افاده ح عن اللقائى (قوله يكتب
 المباح كاتب السيئات) تفسير لما اجل في العبارة السابقة حيث نسب فيها كتابة كل شئ اليهما فأشار هنا الى
 تفصيله وبيان ان المكتوب ثلاثة أقسام ما فيه اجر وما فيه وزر وما لا وما فيه اجر لكاتب الحسنات
 والباقي لكاتب السيئات (قوله ويعمى يوم القيامة) وقيل في آخر النهار وقيل يوم الخميس وهو مأثور عن ابن
 عباس والكلبي وذكر في الحلية عن الاختيار أن الأكثرين على الاول وعن بعض المفسرين انه الصحيح عند
 المحققين فلذا مشى عليه الشارح (قوله الاصح أن الكافر أيضا تكتب أعماله الخ) أى السيئة اذ لا حسنة له
 وهو مكاف بمحقوق العباد والعقوبات اقسا قوا بالعبادات اداء واعتقادا وهو المعتمد عندنا فعاقب على ترك
 الامرين وتماه في ح ونقل عن اللقائى أن أعمال الكافر التى يظن هو أنهما حسنة لا تكتب له الا اذا
 اسلم فيكتب له ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه وفي حقل أن مذهبا خلافا فليراجع (قوله وفي
 البرهان الخ) حديث يعاقبون المتقدم والمراد بهم الحافظة الذين هم المعقبات لا الحافظة الذين هم الكتبة لما
 قدمناه ح (قوله وان ابليس مع ابن آدم بالنهار) أى مع جميعهم الامن حفظه الله تعالى منه وأقدره على
 ذلك كما أقدر ملك الموت على تظير ذلك والظاهر أن هذا غير القرين الا أنى لانه لا يفارق الا دعى فافهم (قوله)
 روى شيخ الميم) بمعنى آمن القرين فصار لا يأمر الا بغير كالقرين الملك وهذا ظاهر الحديث (قوله وضعها)
 فيكون فعلا مضارعاً مقبدا للسلامة من القرين الكافر على طريق الاستمرار التجددى ح وصحح بعضهم
 هذه الرواية ورجحها وفي رواية فاستسلم كافي الشفاء (قوله ويزيد المؤتم الخ) أى يريد على ما تقدم من نية

مطلب
 هل يفارقه المللكان

وفيفارقه كاتب السيئات عند جماع
 وخلاء وصلاته والمختار أن كيفية
 الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر
 الله بعلمه نعم في حاشية الاشباه
 تكتب في رق بالاحرف كتبوها
 في العقل وهو احد ما قبل في
 قوله تعالى والطور وكتاب
 مسطور وفي رق منشور وصحح
 النيسابورى في تفسيره انهما
 يكتبان كل شئ حتى ان ينسبه
 قلت وفي تفسير الدمي اطلق يكتب
 المباح كاتب السيئات ويعمى يوم
 القيامة وفي تفسير الكازرونى
 المعروف بالاخوين الاصح أن
 الكافر أيضا تكتب أعماله
 الا أن كاتب الميم كالشاهد على
 كاتب اليسار وفي البرهان
 ان ملائكة الليل غير ملائكة
 النهار وأن ابليس مع ابن آدم
 بالنهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم
 ما منكم من احد الا وقد وكل الله
 به قريشه من الجن وقريشه
 من الملائكة قالوا واياك يا رسول
 الله قال واياى ولكن الله أعاننى
 عليه فاسلم روى بفتح الميم وضعها
 (ويزيد) المؤتم

القوم والحظنة إمامه (قوله ان كان الامام فيها) أي في التسليمة الاولى أي في جمعها (قوله والا) صادق
 بالحاذق وليست مرادة لا كرها بعد ح (قوله اذ لا كنية معه) أفاد أن المراد بالحظنة حظنة ذاته من الاسماء
 لا حظنة الاعمال وهما قولان كما مر لكن الصحيح أن حسنات الصبي له ولو اديه ثواب التعليم ولذا ذكر
 اللقائي انه يكتب حسناته فقتضاه أن له كتب حسنات (قوله ولعمري) قسم وتقدم الكلام عليه
 في غلبة الكتاب (قوله هذا) أي ما ذكر من النية وفي الحلية عن صدر الاسلام هذا شيء تركه جميع الناس لانه
 قلما ينوي احدياً قال في غاية البيان وهذا حق لأن النية في السلام صارت كالتسوية المنسوخة ولهذا
 سألت ألوف ألوف من الناس أي تبييت بسلامك لا يكاد يجب احدهم بمافيها طائل الا الفقهاء وفيهم
 نظر اه (قوله لا بقدر اللهم الخ) لما رواه مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا بعد ارماء يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
 وأما ما ورد من الاحاديث في الاذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيه على الاتيان بها قبل السنة بل يحصل على
 الاتيان بها بعد حالان السنة من لواحق الفريضة وثوابها ومكملاتها فلم تكن اجنبية عنها فيأيد فعل بعدها
 يطلق عليه أنه عقب الفريضة وقول عائشة بمقدار لا يفيد أنه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد بقدر ما يسعه
 ونحوه من القول تقريباً فلا يشافي ما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت
 ولا ينفع ذا الجد منك الجد وغامه في شرح المنية وكذا في الفتح من باب الترتيب والنوافل (قوله واختاره الكمال)
 فيه أن الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول البقالي ورد ما في شرح الشهيد من أن القيام الى السنة
 متصلاً بالفرض مسنون ثم قال وعمدتي أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين لأن المشهور في هذه
 العبارة كون خلافه اولي فكان معناها أن الاولى أن لا يقرب قبل السنة ولو فعل لا بأس فأفاد عدم سقوط
 السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لا على وجه السنة ولذا قالوا الوتر تكمل بعد الفرض لا تسقط
 لكن نوابها أقل فلا أقل من كور قراءه الاوراد لا تسقطها اه وتبعه على ذلك تليذه في الحلية وقال فحصل
 الكراهة في قول البقالي على التنزيه لعدم دليل التحريم حتى لو صلاها بعد الاوراد تقع سنة مؤداة لكن
 لا في وقتها المسنون ثم قال وأفاد شيخنا أن الكلام فيما اذا صلى السنة في محل الفرض لا تنافي كلمة المشايخ
 على أن الأفضل في السنن حتى سنة المغرب المنزل أي فلا يكره الفصل بمسافة الطريق (قوله قال الحلبي)
 الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ط (قوله ارتفع الخلاف) لانه اذا كانت
 الزيادة مكروهة تنزيهاً كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس (قوله وفي حقه الخ) توفيق آخرين
 القولين المذكورين وذلك بأن المراد في قول الحلواني لا بأس بالفصل بالايراد أي القليلة التي بمقدار اللهم
 انت السلام الخ لماعلمت من أنه ليس المراد خصوص ذلك بل هو اوما قاربه في المقدار بل زيادة كثيرة فتأمل
 وعليه فالكرهية على الزيادة تنزيهية لماعلمت من عدم دليل التحريم فافهم وسأني في باب الوتر والنوافل ما لو
 تكلم بين السنة والفرض أو أكل أو شرب وأنه لا يسن عندنا الفصل بين سنة الفجر وفرضه بالجمعة التي يفعلها
 الشافعية (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان ط (قوله ثلاثاً وثلاثين) تنافى
 فيه كل من الافعال الثلاثة قبله (تنبيه) لو زاد على العدد قيل يكره لانه سوء أدب وايدبانه كدواء زيد على
 قانونه او فتح زيد على أسنانه وقيل لا بل يحصل له الثواب بخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحل اعتقاد
 الكراهة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها والوجه ان زاد لنحو شك عذراً ولتعبد فلا يستدركه
 على الشارع وهو ممنوع اه ملخصاً من تحفة ابن حجر (قوله يكره للامام التنفل في مكانه) بل يتحول مخيراً
 كما يأتي عن المنية وكذا يكره مكنته قاعداً في مكانه مستقبل القبلة في صلاة لا تطوع بعدها كما في شرح المنية
 عن الخلاصة والكرهية تنزيهية كما دلت عليه عبارة الخانية (قوله لا للموتم) ومثله المفرد لما في المنية وشرحها
 أما المتقدم والمفرد فانهما ان لبنا او فاما الى التطوع في مكانهما الذي ملأه به المكسوبة جازوا الاحسن
 أن يتطوعا في مكان آخر اه (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه عن الداخل المعين للكل
 في الصلاة البعيد عن الامام وذكره في البدائع والذخيرة عن محمد ونص في المحط على أنه السنة كما في الحلية
 وهذا معنى قوله في المنية والاحسن أن يتطوعا في مكان آخر قال في الحلية وأحسن من ذلك كله أن يتطوع

(السلام على امامه في التسليمة
 الاولى ان كان الامام فيها) وفيه اوافي
 الثانية وثوابه في الروايات
 المنقولة والحظنة فقط ثم يدل الكنية
 لهم المعنى اذ لا كنية معه ولعمري
 لصدار هذا كالتسوية المنسوخة
 لا يكاد ينوي احدياً الا الفقهاء
 وفيهم نظر ويكره تأخير السنة الا
 بقدر اللهم انت السلام الخ قال
 الحلواني لا بأس بالفصل بالايراد
 واختاره الكمال قال الحلبي ان
 اريد بالكرهية التنزيهية ارتفع
 الخلاف قلت وفي حقه على
 القليلة ويستحب أن يستغفر ثلاثاً
 ويقرأ آية الكرسي والمعوذات
 ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثاً وثلاثين
 ويهلل تمام المائة ويدعو ويصنم
 يسبحان ربك وفي الجودرة ويكره
 لادام التنفل في مكانه لا للموتم
 وقيل يستحب كسر الصفوف

مطلب
 فيما لو زاد على العدد الوارد في
 التسبيح عقب الصلاة

في منزله ان لم يحق ما نسا (قوله لتنفل او ورد) أقول عبارة في الخواص قلت يحتمل أنه لاجل التنفل او الورد
 اه فدل على أن ذلك ليس من كلام الخانية والذي رأيته في الخانية صريح في أنه لتنفل (قوله وخيره الخ)
 الفخير المنسوب للامام لكن التخير الذي في المنية هو أنه ان كان في صلاة لا تطوع بعدها فان شاء انحراف عن يمينه
 او يساره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه وان كان بعدها تطوع وقام يصلي به بتقدم او تأخر
 او ينحرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فيقطع عنه اه وهذا التخير لا يخالف ما مر عن الخانية لانه لبيان
 الجواز وذال البيان الافضل ولذا علم في الخانية وغيرها بأن لليمين فضلا على اليسار لكن هذا لا يخص عين
 القبلة بل يقال منسلة في عين المصلي بل في شرح المنية أن انحرافه عن يمينه اولى وأيده بحديث في صحيح مسلم
 وصحيح في البدائع التسوية بينهما وقال لان المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه أي اشتباهه في الصلاة
 يحصل بكل منهما وقد منعنا عن الحلية أن الاحسن من ذلك كله تطوعه في منزله لما في سنن أبي داود بإسناد صحيح صلاة
 المرء في بيته افضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة قلت والا تراويع كما سيأتي في باب الوتر والوافل
 مع زيادات آخر ثم اذا شاء الذهاب انصرف من جهة يمينه او يساره فقد صح الامران عنه صلى الله عليه وسلم
 وعليه العمل عند أهل العلم كما قاله الترمذى وذكر النووى أنه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فاليمين
 افضل لعموم الاحاديث المصرحة بفضل اليمين في باب المسكرم ونحوها كما في الحلية (قوله ولودون عشرة) أي
 أن الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض
 شراح المقدمة من أن الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجح حرمتهم على حرمة القبلة والافلا لترجح حرمة
 القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره لأصل له في الفقه وهو رجحان الجهول لانتسابه ألفاظه ألفاظ أهل الفقه
 فضلا عن ان يقلد فيما ليس لأصل والذي رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم الواحد
 أرجح من حرمة القبلة غير أن الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كانا اثنين كانا
 خلفه فليلتفت اليهما لا لطلاق المذكور اه ونازع في الامداد بأنه ذكر ذلك في جميع الروايات شرح القدرورى
 عن حاشية البدرية عن ابى حنيفة فليست أمثل (قوله ولوبعيدا على المذهب) صرح به في الذخيرة أخذ من
 اطلاق محمد في الاصل قوله اذ لم يكن بجذائه رجلا يصلى ثم قال في الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان
 وجهه مقابل وجه الامام في حال قيامه يكره وان كان بينهما ماصوف واستظهر ابن امير حاج في الحلية خلاف هذا
 فقال الذى يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي بجذائه رجلا جالس ظهره الى المصلي لا يكره للامام استقبال
 القوم لانه اذا كان ستره للمصلي لا يكره المرور وراءه فكذا هنا وقد صرح جوابا بأنه لو صلى الى وجه انسان وبينهما
 ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره ولعل محمد لم يقيد بذلك لعلمه اه ملخصا فافهم والله تعالى أعلم

(فصل في القراءة)

لما فرغ من بيان حصة الصلاة وكيفية اجزائها وواجباتها وسنن اذ كرا أحكام القراءة في فصل على حدة زيادة
 أحكام تعلقت بها دون سائر الأركان المحولة ويجهر الامام وجوبا أى جهر او اجبا على أنه مصدر بمعنى اسم
 الفاعل وقوله يجب الجماعة حصة ثانية للجهر ولا يخفى أنه لا يلزم من اتصاف الجهر بهذين الوصفين أن يتصف
 كونه يجب الجماعة بالوجوب أيضا نعم لو جعل حالا من تميز وجوبا المؤول باسم الفاعل يلزم ذلك ولا داعى الى
 حمل الكلام على ما قصد المعنى مع تبادر غيره فافهم (قوله فان زاد عليه اسماء) وفي الزاهدى عن ابى جعفر
 لو زاد على الحاجة فهو أفضل الا اذا اجهد نفسه او أدى غيره فاستثنى (قوله أعادها جهر) لان الجهر فيما
 بقى صار واجبا لاقتداء الجمع بين الجهر والمخافتة في ركعة واحدة شنيع بحر ومفاده أنه لو اتم بعد قراءة
 بعض السورة أنه بعيد الفاتحة والسورة فليراجع ح (قوله لكن الخ) استدرا على قوله ولو اتم به وهذا
 قول آخر وقد حكى القولين القهستاني حيث قال ان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى
 به رجل أعادها جهر كما في الخلاصة وقل لم يعد وجهر فيما بقى من بعض الفاتحة او السورة كلها او بعضها
 كما في المنية اه وعزى في القنية القول الثانى الى القاضي عبد الجبار وقتارى السغدى ولعل وجهه أن فيه
 التحرز عن تكرار الفاتحة في ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو موجب لسجود السهو فكان مكروها وهو
 أسهل من لزوم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على أن كون ذلك الجمع شيئا غير مطرد لما ذكره في آخر شرح المنية
 أن الامام لو سها فحافت بالفاتحة في الجهرية ثم تذكر بجهر بالسورة ولا بعيد ولو خافت بآية او أكثر يمتها جهر

وفي الخانية يستحب للامام التحول
 ليمين القبلة يعنى يسار المصلي لتنفل
 او ورد وخيره في المنية بين تحويله
 يمينا وشمالا وأماما وخلفا
 وذاهبه لبيته واستقباله الناس
 بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن
 بجذائه مصلا ولوبعيدا على
 المذهب (فصل ويجهر الامام)
 وجوبا يجب الجماعة فان زاد
 عليه اسماء ولو اتم به بعد الفاتحة
 او بعضها سراً أعادها جهر بحر
 لكن في آخر شرح المنية اتم به
 بعد الفاتحة يجهر بالسورة

فصل في القراءة

مطلبه
في الكلام على الجهر والخفاقة

من الغم وان لم يصل الى اذنه لكن بشرط كونه مسموعا في الجملة حتى لو أدنى احد صماخه الى فيه يسمع ولم يشترط
الكرخي وأبو بكر البلخي السماع واكتفاء بصحح الحروف واختار شيخ الاسلام وقاضي خان وصاحب المحيط
والحلواني قول الهندواني كذا في معراج الدراية ونقل في المجتبى عن الهندواني أنه لا يجوز له ما لم يسمع اذناه
ومن يقربه وهذا لا يخالف ما مر عن الهندواني لأن ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن في قربه كما في الحلية
والجرح ثم انه اختار في الفتح أن قول الهندواني وبشر متحدثان بناء على أن الظاهر سماعه بعد وجود الصوت
اذا لم يكن مانع وذكر في البحر تبعاً للعلية أنه خلاف الظاهر بل الاقوال ثلاثة وأيد العلامة خير الدين الرملي في
فتاواه كلام الفتح بما لا من يد عليه فارجع اليه وذكر أن كلام من قول الهندواني والكرخي مصححان وأن ما قاله
الهندواني اصح وأرجح لاعتماداً كثر علماً بنا عليه اه وبما قررناه ظهر لك أن ما ذكرهنا في تعريف الجهر
والخفاقة ومثله في سهو المنية وغيره مبنى على قول الهندواني لأن أدنى الحد الذي يوجد فيه القراءة عنده
خروج صوت يصل الى اذنه أي ولو حكماً كما لو كان هناك مانع من صم او جلبة اصوات او نحو ذلك وهذا معنى
قوله أدنى الخفاقة اسماع نفسه وقوله ومن يقربه نصريح باللازم عادة كما مر وفي القهستاني وغيره او من يقربه
بأو وهو اوضح ويقتضي على ذلك أن أدنى الجهر اسماع غيره أي ممن لم يكن يقربه بقريته المقابلة ولذا قال في
الخلاصة والخفاقة عن الجامع الصغير ان الامام اذا قرأ في صلاة الخفاقة بحيث يسمع رجل اورجلان لا يكون
جهر او الجهر أن يسمع الكل اه أي كل الصف الاول لا كل المصلين بدليل ما في القهستاني عن المسعودية
ان جهر الامام اسماع الصف الاول اه وبه علم أنه لا اشكال في كلام الخلاصة وأنه لا ينافي في كلام الهندواني
بل هو مفرغ عليه بدليل انه في المعراج نقله عن الفضلي وقد علمت أن الفضلي قائل بقول الهندواني فقد ظهر
بهذا أن أدنى الخفاقة اسماع نفسه او من يقربه من رجل اورجلين مثلاً واعلاها مجرد تصحيح الحروف كما هو
مذهب الكرخي ولا تعتبر هنا في الاصح وادنى الجهر اسماع غيره ممن ليس يقربه كأهل الصف الاول واعلاه
لا حد له فافهم واغتم تحرير هذا المقام فقد اضطرب فيه كثير من الافهام (قوله ويجري ذلك المذكور) يعني
كون أدنى ما يتحقق به الكلام اسماع نفسه او من يقربه (قوله لم يصح في الاصح) أي الذي هو قول الهندواني
وأما على قول الكرخي فيصح وان لم يسمع نفسه لاكتفائه بتصحيح الحروف كما مر (قوله وقيل الخ) قال في
الذخيرة معزياً الى القاضي علاء الدين في شرح مختلفاته الاصح عندي أن في بعض التصرفات يكتب بسماعه
وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو أدنى المشتري صماخه الى فم البائع وسمع يكتفي ولو سماع البائع نفسه
ولم يسمعه المشتري لا يكتفي وفيما اذا حلف لا يكلم فلا نفاذاه من بعيد بحيث لا يسمع لا يثبت في عينه نص عليه
في كتاب الايمان لان شرط الحنث وجود الكلام معه ولم يوجد اه قال في التمرات قول ينفخ أن يكون الحكم
كذلك في كل ما يتوقف تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالنكاح اه ولم يقول الشارح على هذا القول فعبر
عنه بقيل تبعاً للفتح حيث قال قيل الصحيح في البيع الخ وكذا عبر عنه في الكافي اشارة الى ضعفه كما في
الشرع بلالية لكن الاول ارتضاء في الحلية والبحر وهو اوجه بدليل المسألة المنصوصة في كتاب الايمان لان
الكلام من الكلام وهو الجرح سمي به لانه يؤثر في نفس السامع فتكلمه فلا لا يحصل الاسماع وكذا اشترط
سماع الشهود كلام العقادين في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترط
فيه سماع الغير تأمل (قوله مثلاً) زاده لمع مالوتر كهافي ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة او الرابعة
يجزى ولمع غير العشاء كالمغرب فانه لو تركها في احدى اوليها يأتي بها في الثالثة ولو في مامعاً في الثالثة
بفائحة وسورة وفات الاخرى وسجد للسهو ولو ساهياً ولمع الرابعة السرية فانه يأتي بها في الاخرين
أيضاً أفاده ط وانما خص المصنف العشاء بالذكر لما كان قوله جهر في الاخرين لا للاحتراز عن غيره فلذا
أشار الشارح الى التعميم فافهم (قوله ولو عمدا) هذا ظاهر اطلاق المتن وبه صرح في النهر ولم يعزه الى
احد وكأنه أخذ من الاطلاق والافصيح الفتاوى والشروح يقتضي أن وضع المسألة في التسيان تأمل
أفاده الخبير الرملي (قوله وجوبا وقيل ندبا) أشار الى أن الاصح الوجوب وذلك لان محمداً أشار اليه
في الجامع الصغير حيث عبر بقوله قرأها بلفظ الخبر وهو أكدم من الامر في الوجوب وصرح في الاصل
بالاستحباب قال في غاية البيان والاصح ما في الجامع الصغير لانه آخر التصنيفين ورد في الفتح بأن ما في الاصل
أصرح فيجب التعويل عليه في الرواية وكون الاخبار كدرده في البحر بأنه في اخبار الشارع لا في غيره فكان

(و أدنى) (الخفاقة اسماع نفسه)
ومن يقربه فلو سماع رجل أو رجلان
فليس يجهر والجهر أن يسمع الكل
خلاصة (ويجري ذلك) المذكور
(في كل ما يتعلق بنطق كسمية على
ذخيرة وجوب سجدة تلاوة وعقار
وطلاق واستثناء) وغيره فافهم
طلق او استثنى ولم يسمع نفسه
لم يصح في الاصح وقيل في نحو البيع
يشترط سماع المشتري (ولو تركه
سورة اولي العشاء) مثلاً ولو عمدا
(قرأها وجوبا) وقيل ندبا

المذهب الاستصحاب قال في التبر ولا ينبغي أن أمر المجتهد ناشئ عن أمر الشارع نكذ الخبره نعم قال في الحواشي
 السعدية انما يكون دليلا اذا كان مستملا في الامر الايجابي وهو ممنوع وأقول لم لا يجوز أن يكون المراد
 الاستصحاب وتكون القرينة عليه ما في الاصل كما أريد بما مر من قوله افترض رجله اليسرى ووضع يديه على
 نغذه وأسأل ذلك اه والحاصل أن اختيار صاحب الفتح والبحر والنهر المذهب لانه صريح كلام محمد (قوله
 مع الفاتحة) أشار به الى شيئين الاثرل أنه يقدم الفاتحة لان مع تدخل على المتبوع وهو أحد قولين وينبغي
 ترجحه والثاني أن الفاتحة واجبة أيضا وفيه قولان أيضا وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها أنزاده
 في البحر والنهر (قوله لان الجمع الخ) أشار به الى أن قول المصنف جهرار ارجع الى الفاتحة والسورة معا
 وجعله الزبلي ظاهر الرواية وصححه في الهداية لما ذكره الشارح وصحح الثرناشي أنه يجهر بالسورة فقط وجعله
 شيخ الاسلام الظاهر من الجواب ونظر الاسلام الصواب ولا يلزم الجمع الشيع لان السورة تتلحق بموضعها تقدير
 بحر ومفاده أن الجمع بين الجهر والخفاقة في ركعة مكروه اتفاقا اذا كانت القراءة في محلها غير ملتزمة بما
 قبلها ويرد عليه ما قدمناه من الفروع اول الفصل فتأمل (قوله ولو تذكراها) أي السورة (قوله قرأها)
 أي بعد عودته الى القيام (قوله وأعاد الركوع) لان ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا فيرتفع الركوع
 ويلزمه اعادته لان الترتيب بين القراءة والركوع فرض كما مر بيانه في الواجبات حتى لو لم يعده تفسد صلاته
 بل لو قام لاجل القراءة ثم بدله فوجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قبل تفسد وقبل لا والفرق بين القراءة
 وبين الفتوت حيث لا يعود لاجل التذكركه في ركوعه ولو عاد لا يرتفع هو ما ذكرنا من أن القراءة تقع فرضا ما
 الفتوت اذا اعيد يقع واجبا ويبان ذلك أن القراءة وان انقسمت الى فرض وواجب وسنة الا أنه مهما أطال
 يقع فرضا وكذا اذا أطال الركوع والسجود على ما هو قول الاكثر والاصح لان قوله تعالى فاقروا وما تيسر
 لوجوب احدا الامر من الآية مخافة هاهما مطلقا صدق ما تيسر على كل فرد فهم ما يركون الفرض ومعنى الاقسام
 المذكورة أن جعل الفرض مقدار كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة
 لانه يقع اول آية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة لاننا اعتبرنا
 الواجب ما بعد الآية الاولى منضمما اليها انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة
 وقالوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد السنة فليأتمل كذا في شرح المنية من باب
 سجود السهو ونحوه في الفتح وهو تحقيق دقيق فاعتمه (قوله للزوم تكرارها) أي وهو غير مشروع وهذا
 لو قرأها مرتين فلو مرة لا تكون قضاء كما في النهاية لانها في محلها لكن كتب على ما في النهاية شيخ الاسلام المفتي
 ابو السعود قلت لا ينبغي أن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست واجبة بل ذلك على وجه الدعاة في ظاهر الرواية
 وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد فعلى هذا اذا قرأ الفاتحة مرة لم يتعين انصرافها الى تلك الركعة
 وانت خبير بأن بناء ظاهر الرواية أي الذي هو عدم اعادة الفاتحة في مسألة على رواية الحسن غير حسن اه
 اي بخلاف السورة فان الشفع ليس بحمل لاداء السورة فجاز أن يكون محلا للقضاء وتعامه في شرح الشيخ
 اسماعيل (قوله ولو تذكراها) أي الفاتحة (قوله قبل الركوع) الظاهر أنه ليس بقيد حتى لو تذكركها في الركوع
 فكذلك لانه قدم أنه لو تذكركها السورة في الركوع أعادها وأعاد الركوع فالفاتحة اولى لانها أكد رجحي (قوله
 وأعاد السورة) لانها شرعت تابعة للفاتحة رجحي (قوله على المذهب) أي الذي هو ظاهر الرواية عن الامام
 وفي رواية عنه ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبه قصد خطاب احد وجرم القدوري بأنه الصحيح من مذهب
 الامام ورجحه الزبلي بأنه أقرب الى القواعد الشرعية لان المطلق ينصرف الى الادنى وفي البحر فيه نظر بل
 ينصرف الى الكامل قلت وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تتوقف على الكامل والالزام فرضية الظمان في
 الركوع والسجود قال في شرح المنية وعلى هذه الرواية لا يجوز عنده نحو ثم نظر أي لانه يشبه قصد الخطاب
 والخبار تأمل وفي رواية ثالثة عنه وهي قوله ثمانية ثلاث آيات قصارا وآية طويلة (قوله وعرفا طائفة
 من القرآن مترجمة الخ) أي اعتبر لها مبدءا ومقطع وهذا التعريف نقله في الحلية عن حاشية الكشف لعلاء
 الدين البهلواني ونقل في النهر عن شرح الشاطبية للبعري ما يرجع اليه وهو انها قرآن مركب من جمل ولو تقديرا
 ذو مبدء ومقطع مندرج في سورة (قوله ولو تقديرا الخ) أشار الى الرد على البحر حيث اعترض التعريف
 المذكور بأن لم يلد آية ولا اجوز الامام بها الصلاة وهي خمسة احرف ووجه الرد أن لم يلد أصلا لم يولد فهو ستة

مطلب
 تحقيق مهم فيما لو تذكرك في ركوعه
 أنه لم يقرأ أعاد تقع القراءة فرضا
 وفي معنى كون القراءة فرضا
 وواجبا وسنة

(مع الفاتحة جهر في الآخرين)
 لان الجمع بين جهر وخفاقة في ركعة
 شنيع ولو تذكركها في ركوعه قرأها
 وأعاد الركوع (ولو ترك الفاتحة)
 في الاولين (لا) يقضها في الآخرين
 للزوم تكرارها ولو تذكركها قبل
 الركوع قرأها وأعاد السورة
 (وفرض القراءة آية على المذهب)
 هي لغة العلامه وعرفا طائفة
 من القرآن مترجمة اقلها ستة
 احرف ولو تذكركها لم يلد

تقدير الكن الذي رأيت في الحلية والجبر عن الخواشي المذكورة اقلها ستة احرف صورة فالرد في غير محله نعم
 في النهي قبل ان الآية هي وما بعدها ومن ثم قيل ان الاخلاص اربع وقيل خمس فيجوز ان يكون ما في الخواشي
 بناء على الاول (قوله الا اذا كانت كلمة) استثناء من المتن لانه في معنى تصح الصلاة بآية (قوله فالاصح
 عدم الحجة) كذا في المتن وهو شامل لمثل مدهاتان ومثل ص وق ون لكن ذكر في الحلية والجبر ان الذي
 مشى عليه الاسبيعي في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب البدائع الجواز في مدهاتان عنده من غير
 حكاية خلاف (قوله الا اذا حكم حاكم) صورته على عقبيه بصلاته صلاة صحيحة فصل في مدهاتان غير مكررة
 او مكررة قترافعا لِحاكم يرى صحة الصلاة بذلك ففقدى بعنقه فيكون قضاء بعبادة الصلاة صحتا فصحا اتفاقا لان
 حكم الحاكم في المجتهد فيه يرفع الخلاف أفاده ح (قوله لانه يزيد على ثلاث آيات) تعليل للمذهبين لان
 نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قوله ما فعل قول أبي حنيفة المكنتي بالآية
 اولي ح قال في الجبر وعلم من تعليمهم ان كون المقروء في كل ركعة النصف ليس بشرط بل ان يكون البعض
 يبلغ ما يعتد بقراءته قارئاً عرفاً اه اقول وينبغي ان يكون الاكتفاء بما دون الآية مقرراً على الرواية الثانية
 عن الامام لان الرواية الاولى التي تقدم انها ظاهر الرواية لا بد من آية تامة تأمل (تنبيه) لم أر من قد رآني
 ما يكتفي بحد من الآية الطويلة وظاهر كلام الجبر كغيره أنه سو كوال الى العرف لا الى عدد حروف
 اقصر آية وعلى هذا لو ارد قراءته ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد ان يقرأ من الآية الطويلة
 مقدار ثلاثة أمثال ما يسمي بقراءته قارئاً عرفاً ولذا افترضوا المسألة بآية الكرسي وآية المداينة وفي التتارخانية
 والمعراج وغيرهما لوقرأ آية طويلة كآية الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه
 على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعانتهم على أنه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد
 على ثلاث قصار أو يعدها فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات اه لكن التعليل الاخير بما يفيد اعتبار العدد في
 الكلمات أو الحروف ويفيد قولهم لوقرأ آية تعدل اقصر سورة جاز وفي بعض العبارات تعدل ثلاثا قصارا أي
 كقوله تعالى ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر وقدرها من حيث الكلمات عشرون من حيث الحروف ثلاثون
 فلو قرأ الله لا اله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم يبلغ مقدار هذه الآيات الثلاث فعلى ما قلناه لو اقتصر
 على هذا المقدار في كل ركعة كفى عن الواجب ولم أر من تعرض لشيء من ذلك فليست تأمل (قوله وحفظها) أى
 الآية فرض عين أى فرض ثابت على كل واحد من المكلفين بعينه كما أشار اليه في شرح التحرير حيث فرق بينه
 وبين فرض الكفاية بأن الثاني متحتم مقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله بخلاف الاول فانه منظور
 بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالقروض على النبي صلى الله عليه وسلم دون اتته او من
 كل عين عين أى واحد واحد من المكلفين اه والظاهر ان الاضافة فيهما من اضافة الاسم الى صفته كسجد
 الجامع وحبة الحقاء أى فرض متعين أى ثابت على كل مكلف بعينه وفرض الكفاية معناه فرض ذو كفاية أى
 يكتفى بحصوله من اى فاعل كان تأمل (قوله وحفظ جميع القرآن الخ) اقول لا مانع من أن يقال جميع
 القرآن من حيث هو يسمى فرض كفاية وان كان بعضه فرض عين وبعضه واجبا كما أن حفظ الفاتحة يسمى
 واجبا وان كانت الآية منها فرضاً أى يسقط بها الفرض فافهم (قوله وسنة عين) اى يستلزم لكل واحد
 من المكلفين بعينه وفيه اشارة الى أن السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية ومثاله ما قالوا في صلاة التراويح
 انها سنة عين وصلاتها يجتمع في كل محل سنة كفاية (قوله وتعلم الفقه افضل منهما) اى من حفظ
 باقى القرآن بعد قيام البعض به ومن التسفل ومراده بالفقه ما زاد على ما يحتاج اليه في دينه والافهم فرض عين
 ح (قوله وسورة) أى اقصر سورة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار (قوله ويكره الخ) أى تحريراً
 كما أنه يكره نقص شيء من السنة تنزيها كما في شرح الملتقى ط (قوله أى حالة قرار أو فرار) أى حالة أمنه
 او عجزه وعبر عن العجلة بالقرار بالقاء لانها في السفر تكون غالباً من الخوف كما في شرح الشيخ اسماعيل
 (قوله كذا اطلق الخ) فيه أن عبارة الجامع لم يصرح فيها بقوله مطلقاً وانما ذكر فيها السفر غير متعدي ففهم
 منها الاطلاق كسائر عبارات المتون والالفاظ ادعاء تقييدها بما سبأ أى من التفصيل وانما صرح المصنف
 بالاطلاق اختياراً لما رجحه شيخه صاحب الجبر (قوله ورجحه في الجبر الخ) اعلم أنه ذكر في الهداية

الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم
 النجوة وان كثرها مراراً الا اذا
 حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني
 ولو قرأ آية طويلة في الركعتين
 فالاصح النجوة اتفاقاً لانه يزيد
 على ثلاث آيات قصار قاله الحلبي
 (وحفظها فرض عين) متعين على
 كل مكلف (وحفظ جميع القرآن
 فرض كفاية) وسنة عين أفضل
 من التسفل وتعلم الفقه أفضل منهما
 (وحفظ فاتحة الكتاب وسورة
 واجب على كل مسلم) ويكره نقص
 شيء من الواجب (ويستلزم في
 السفر مطلقاً) اى حالة قرار أو فرار
 كذا اطلق في الجامع الصغير ورجحه
 في الجبر ودم في الهداية وغيرها
 من التفصيل ورد في النهي وحذر
 أن ما في الهداية هو المحرر

مبحث
 في الفرق بين فرض العين وفرض
 الكفاية

مطلب
 السنة تكون سنة عين وسنة
 كفاية

أن المسافر يقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شاء ثم قال وهذا إذا كان على جملة من السرفان كان فى أمانة وقرار
يقرأ فى الفجر نحو سورة البروج وانثقت لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف ورده فى البحر بأنه لا أصل له بعد
عليه فى الرواية والدراسة أما الأول فلأن إطلاق المتن تبعاً للجامع الصغير بحالة الأمن أيضاً وأما الثانى فلأنه
إذا كان على أمن صار كالمقيم فينبغى أن يراعى السنة والسفر وإن كان مؤثراً فى التخفيف لكن التحديد بقدر سورة
البروج لا بد منه من دليل ولم يتقل اه وهو ملخص من الحلية وأجاب فى المنهر بما حصل أن السنة للمقيم فى قراءة
الفجر أن تكون من طوال المفصل وأن لا يتقص مقدار الآيات المقررة من حيث العدد عن أربعين آية فى
الركعتين بل تكون من أربعين إلى مائة كما سيأتى مع ما لفيه من البحث والمسافر إذا كان فى أمانة وقرار وإن كان
مثل المقيم لكن للسفر تأثير فى التخفيف عنه مطلقاً ولا يجوز له الفطر وإن كان فى أمانة فماسب أن يقرأ نحو سورة
البروج والانشقاق عما هو من طوال المفصل وإن لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول الهداية لا سكان
مراعاة السنة مع التخفيف أى التخفيف بعدم اعتبار العدد الخاص بعد حصول سنة القراءة من طوال
المفصل فليس مراده التحديد بعدد آيات السورتين بل كونهما من طوال المفصل أى وسنة القراءة فى الفجر من
طوال المفصل مسلمة لا تحتاج إلى دليل ثم ما فى الهداية تدأقره عليه شراحها والزياي وغيره وذلك دليل على
تقييد إطلاق ما فى المتن والجامع اه أقول هذا الغاية إذا كان قول الهداية يقرأ فى الفجر نحو سورة البروج
وانثقت معناه أنه يقرأ فى الركعتين واحدة منهما لا كلاهما والى الم يحصل تخفيف من حيث العدد لأن الانشقاق
خمس وعشرون آية والبروج اثنان وعشرون وبؤيد ذلك قول المنية بقرأسورة البروج أو مثلها فإنه ظاهر
فى أن المراد قراءة سورة البروج فى الركعتين لكن فى كون سورة البروج من طوال المفصل كلام ستعرفه فلذا
حمل التخفيف فى شرح المنية على جعل الأوسط فى الحضر طويلاً فى السفر ومثله قول صاحب الجمع فى شرحه
فيقرأ بأواسط المفصل رعاية للسنة مع التخفيف وعليه مشى فى الشرنبلالية لكن هذا الحمل لا يناسب ما فى
الهداية لأن الانشقاق من طوال المفصل وقد يقال أن التخفيف من جهة الاكتفاء بسورة واحدة من المفصل
فى الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المنية المذكور لأن السنة فى الحضر فى كل ركعة سورة ثالثة كما يأتى تأمل
(قوله وجوباً) أشار به إلى دفع ما أورده فى النبر بأنه لو قال بعد الفاتحة أى سورة شاء لكان أولى للأيوهم
أن قراءة الفاتحة سنة فصريح بقوله وجوباً دفع التوهم المذكور لأن المعنى أن سنة القراءة فى السفر أى سورة
شاء مضمومة إلى الفاتحة الواجبة فالمقصود بيان التحير فى السور بعد الفاتحة والأورد أن السورة واجبة أيضاً
(قوله وفى الضرورة بقدر الحال) أى سواء كان فى الحضر أو السفر وإطلاقه يشمل الفاتحة وغيرها لكن
فى الكافى فإن كان فى السفر فى حالة الضرورة بأن كان على جملة من السير أو خائفاً من عدو أو أص يقرأ الفاتحة
وأى سورة شاء وفى الحضر فى حالة الضرورة بأن خاف فوت الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه ولقائل أن
يقول لا يختص التخفيف بالضرورة بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة كما إذا اشتد خوفه من عدو أو قراً
آية مثلاً ولا يكون مسبباً كذا فى الشرنبلالية أقول وقول الكافى بقدر ما لا يفوته الوقت يشمل الفاتحة فله
أن يقرأ فى كل ركعة آية إن خاف فوت الوقت بالزيادة وهل هو فى كل صلاة أو خاص بالفجر فيه خلاف حكاه
فى القنية وقال فى آخر شرح المنية وقيل يراعى سنة القراءة فى غير الفجر وإن خرج الوقت والأظهر أن يراعى
قدر الواجب فى غيرها لأن الإخلال به مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت اه أى فاته فى غير الفجر
غير مفسد اتفاقاً ثم ذكر أن له الاقتصار على الفاتحة وتسيحة واحدة وترك البناء والتعوذ فى سنة الفجر أو الظاهر
لوحاف فوت الجماعة لأنه إذا جاز ترك السنة لأدراك الجماعة فترك السنة أولى اه (قوله ذكره الحلبي)
ونقله الراهدى فى القنية عن المجرد بقوله قال أبو حنيفة والذي يصل وحده بمنزلة الإمام فى جميع ما وصفتان
القراءة سوى الجهر قال الراهدى وهذا نص على أن القراءة المسنونة يستوى فيها الإمام والمنفرد والناس
عنه غافلون (قوله طوال المفصل) بكسر الطاء جمع طويل ككريم وكرام واقتصر عليه فى المحتاج وأما
بالضم فالرجل الطويل كما صرح به ابن مالك فى مثله والمفصل فتح الصاد المهملة هو السبع السابع من القرآن
سمى به لكثرة فصله بالسجدة أوله المنسوخ منه ولهذا يسمى بالمحكم أيضاً واختلف فى قوله قال فى البحر الذى
عليه أصحابنا أنه من الجرات اه قال الرملى ونظم ابن أبي شريف الأقوال فيه بقوله

(الفاتحة) وجوباً (وأى سورة شاء) وفى الضرورة بقدر الحال
(و) يسن (فى الحضر) لإمام
وستفرد ذكره الحلبي والناس عنه
غافلون (طوال المفصل)

مفصل قرآن بأوله أتى * خلاف فصافات وقاف وسبح

وجائية ملك وصف قائلها * وفتح ضحى ججراتها إذا المصحح

وزاد السيوطي في الاتقان قولين فأوصلها إلى اثني عشر قولاً والرجن والانسان (قوله إلى آخر البروج)
عزاه في الخزانة إلى شرح الكسندر للشيخ بأكبر وقال بعده وفي النهر لا يضيئ دخول الغاية في المغاها ٥٥
فالبروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذكورة آنفاً لكن مفاد ما نقلناه بعد ما عن شرح المنية وشرح
المجمع انهما من الاوساط وقوله في النهر نبلاية عن الكافي بل نقل التهستاق عن الكافي خروج الغاية الاولى
والثانية وعليه فسورة لم يكن من القصار ووقف في ذلك كله صاحب الحلية وقال العبارة لا تنفذ ذلك بل يحتاج
الى ثبت في ذلك من خارج والله اعلم أي لأن الغاية تحتل الدخول والخروج فاذهم (قوله في الفجر والظهر)
قال في النهر هذا مختلف لما في منية المصلي من أن الظهر كالعصر لكن الاكثر على ما عليه المصنف ٥٥ (قوله
وباقية) أي باقي المفصل (قوله أي في كل ركعة سورة بما ذكر) أي من الطوال والايوساط والقصار
ومقتضاه أنه لا ينظر الى مقدار معين من حيث عدد الآيات مع أنه ذكر في النهر أن القراءة من المفصل سنة
والمقدار المعين سنة أخرى ثم قال وفي الجامع الصغير يقرأ في الفجر في الركعتين سورة الفاتحة وقد رآه ربعين
أو خمسين واقصر في الاصل على الاربعين وفي الجرد ما بين الستين الى المائة والكل ثابت من فعله عليه الصلاة
والسلام ويقرأ في العصر والعشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع لقاضي خان
وبهزم به في الخلاصة وفي المحيط وغيره يقرأ عشرين وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة ٥٥ لقول كون المقروء
من سور المفصل على الوجه الذي ذكره المصنف هو المذكور في المتون كالقدوري والكنز والمجمع والوقاية والوقاية
وغيرها وحصر المقروء بعدد على ما ذكر في النهر والبحر مما علمته مختلف لما في المتون من بعض الوجوه كما به عليه
في الحلية فانه لو قرأ في الفجر والظهر سورتين من طوال المفصل تزيد ان على مائة آية كالرجن والواقعة او قرأ
في العصر أو العشاء سورتين من اوساط المفصل تزيد ان على عشرين او ثلاثين آية كالفاشية والفجر يكون ذلك
موافقاً للسنة على ما في المتون لاعلى الرواية الثانية ولا تحصل الموافقة بين الرويتين الا اذا كانت السورتان
موافقة للعدد المذكور ويلزم على ما مر عن النهر من أن المقدار المعين سنة أخرى أن تكون قراءة السورتين
الزائدتين على ذلك المقدار خارجة عن السنة الا أن يقتصر من كل سورة منهما على ذلك المقدار مع انهم
صرحوا بأن الافضل في كل ركعة الفاتحة وسورة تامة فالذي ينبغي المصير اليه انهما روايتان مختلفتان
اختار أصحاب المتون احدهما ويؤيده أنه في متن المتني ذكر أولاً أن السنة في الفجر حضر أربعون آية
اوستون ثم قال واستحسن طوال المفصل فيها وفي الظهر الخ فذكر أن الثاني استحسن فترج على
الرواية الاولى لتأييده بالاثار الواردة عن عمر رضي الله عنه أنه كتب الى ابي موسى الاشعري أن اقرأ في الفجر
والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل قال في الكافي وهو
كالروى عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن المقادير لا تعرف الاسماء ٥٥ (قوله واختار في البدائع عدم
التقدير الخ) وعمل الناس اليوم على ما اختاره في البدائع رملي والظاهر أن المراد عدم التقدير بمقدار معين
لكل أحد وفي كل وقت كما يفيد تمام العبارة بل تارة يقتصر على ادنى ما ورد كما قصر سورة من طوال المفصل
في الفجر أو أقصر سورة من قصاره عند ضيق وقت أو نحوه من الاعذار لانه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر
بالعزوتين لما سمع بكاء صبي خشية أن يشق على امته وتارة يقرأ أكثر ما ورد اذا لم يعمل القوم فليس المراد الغاء
الوارد ولو بلا عذر وانما قال في البحر عن البدائع والجملة فيه أنه ينبغي للامام أن يقرأ مقدار ما يحق على القوم
ولا يشق عليهم بعد أن يكون على التمام وهكذا في الخلاصة ٥٥ (قوله والامام) أي من حيث حسن
صوته وقبحة (قوله وفي الحجة) اسم كتاب من كتب الفتاوى (قوله بينين) أي بأن تكون بين الترسل
والاسراع (قوله ليلاً) لعل وجه التقييده أن عادة المتجدين كثرة القراءة في تهجدهم فلهذا الاسراع
ليصلاها ووردتهم من القراءة تأمل (قوله كما يفهم) أي بعد أن يقرأ أقل مدته قال به القراء والاحرم لترك الترسل
المأمور به شرعاً ط (قوله ويجوز بالروايات السبع) بل يجوز بالعشر أيضاً كما نص عليه اهل الاصول
ط (قوله بالغريبة) أي بالروايات الغريبة والامالات لأن بعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون فيقعون

من الجرات الى آخر البروج (في
الفجر والظهر) منها الى آخر لم يكن
(اوساطه في العصر والعشاء
وباقية) (قصاره في المغرب) أي
في كل ركعة سورة بما ذكره
الحلي واختار في البدائع عدم
التقدير وأنه يختلف بالوقت والقوم
والامام وفي الحجة يقرأ في الفرض
بالترسل حرفاً حرفاً وفي التراويح بين
بين وفي النفل ليلاً أن يسرع بعد
أن يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات
السبع لكن الاولى أن لا يقرأ
بالغريبة عند العواتم صيانة لهم

في الاثم والشقاء ولا ينبغي للامة أن يحملوا العوائق على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة
 أبي جعفر وابن عامر وعلى بن حمزة والكسائي صيانة لدينهم فلعلهم يستحقون أو يصحكون وإن كان كل القرآن
 والروايات صحيحة فصيحة ومشايعنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحذف عن عاصم اهـ من التنازخاتية عن قتارى
 الحجة (قوله وتطال الخ) اي بطلها الامام وهي مستنونة اجماعا عانة على ادراك الركعة الاولى لان وقت
 الفجر وقت نوم وغفلة وقد علم من التقيد بالامام ومن التعليل أن المنفرد يسوي بين الركعتين في الجميع اتصافا
 شرح المنية اقول وبما مر من أن الاطالة المذكورة مستنونة اجماعا ومثله في التنازخاتية علم أن ما في شرح
 المتقي للهنيئ من انه اوجبه اجماعا غريب اوسبق فم وقال تليذه الباقي في شرح المتقي لم اجد في الكتب
 المشهورة في المذهب (قوله بقدر الثالث) بأن تكون زيادة ما في الاولى على ما في الثانية بقدر ثالث مجموع ما في
 الركعتين كما في الكافي حيث قال الثلثان في الاولى والثالث في الثانية ومثله في الحلية والبحر والدرر (قوله
 وقبل النصف) كذا في الحلية معزيا الى المحبوبي وحكا في البحر عن الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لا تفيد
 لان عبارتها تحذف واحدة الاطالة في الفجر أن يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الاولى من ثلاثين
 الى ستين اهـ وأرجح المحشى القول بالنصف الى القول الاول لان المراد نصف المقروء في الاولى وهو ثلث
 المجموع فلا وجه له مدة مقابله واطال في ذلك فراجع له لكن قد يقال ان مراد الخلاصة التخيير بين جعل الزيادة
 بقدر نصف ما في الاولى ونصف ما في الثانية فانه اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فازيادة بقدر
 نصف ما في الثانية ولو قرأ في الاولى ستين وفي الثانية ثلاثين فالزيادة بقدر نصف ما في الاولى وبهذا يغاير
 القول الاول فتأمل (قوله ندبا) راجع للقولين يعني أن هذا التقدير في كليهما لا في الاوّل فان لم يراع
 فيه وخلاف الاولى وهو معنى قوله لا بأس به ح (قوله فلرخش) بأن قرأ في الاولى باربعين وفي الثانية
 ثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثر كذا في الذخيرة وغيرها (قوله فقط) لما احتمل أن يكون الفجر مجرد مثال
 لا للتقيد أردفه بقوله كذا في التهر (قوله حتى التراويح) عزاه في الخزان الى الخاتمة وظاهر هذا أن الجمعة
 والعيدين على الخلاف كما في جامع المحبوبي لكن في نظم الزند وبسبب الاتفاق على تسوية القراءة فيهما وأيده
 في الحلية بالا حاديث الراردة المقضية لعدم اطالة الاولى على الثانية فيهما (قوله قبل وعليه الفتوى) قاله
 في معراج الدراية ومثله في المجتبى وفي التنازخاتية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى وفي الخلاصة انه احب
 وجع اليه في فتح القدر لما رواه البخاري من أنه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الاولى أي
 من الظهر ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونازع في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة
 من حيث الثناء والتعوذ وبما دون ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين ما رواه مسلم عن ابي سعيد الخدري
 حيث قال فخرنا قيامه في الظهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية فانه اذا قاسى بين الركعتين اهـ وقال
 في الحلية بعد أن حقق دليلهما فظيهر على هذا أن قولهما احب لاقوله وأن الاولى كون الفتوى على قولهما
 لاقوله وأقره في البحر والسر بلالية واعتمد قولهما في الكزوالا في واختار الهداية فلذا اعتمد المصنف أيضا
 (قوله ان تقارب الخ) ذكر هذا في الكافي في المسألة التي قبل هذه واعتبره في شرح المنية في هذه المسألة
 أيضا كما يأتي في عبارته والحاصل أن سنة اطالة الاولى على الثانية وكرامية العكس انما تعتبر من حيث عدد
 الآيات ان تقارب الآيات طولا وقصرا فان تفاوتت تعتبر من حيث الكلمات فاذا قرأ في الاولى من الفجر
 عشرين آية طويلا وفي الثانية منها عشرين آية قصيرة تبلغ كلماتها قدر نصف كلمات الاولى فقد حصل السنة
 ولو عكس يكرم وانما ذكر الحروف للإشارة الى أن المعيار مقابله كل كلمة بمثلها في عدة الحروف فالمعتبر عدد
 الحروف لا الكلمات فلما اقتصر الشارح على الحروف او عطفها على الكلمات كما فعل في الكافي لكان الاولى (قوله
 واعتبر الحلي خش الطول الخ) كما لو قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية الهمة فمر من في القية أولا أنه لا يكره
 ثم رخص ثانيا أنه يكره وقال لان الاولى ثلاث آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة وأما ما روى أنه عليه الصلاة
 والسلام قرأ في الاولى من الجمعة بسبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية حل أناله حديث الغاشية فزاد على الاولى
 بسبع لكن السبع في السور الطوال يسردون التصار لان الست هنا ضعف الاصل والسبع ثمة أقل من نصفه
 اهـ أي أن الست الزائدة في الهمة ضعف سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الغاشية فانها أقل من نصف

(وتطال اولي الفجر على ثانيتهما)
 يقدر الثلث وقبل النصف ندبا
 فلرخش لا بأس به (فقط) وقال
 محمد أولى الكل حتى التراويح
 قبل وعليه الفتوى (واطالة
 الثانية على الاولى يكره)
 تنزيها (اجماعا ثلاث آيات)
 ان تقارب طولا وقصرا والا
 اعتبر الحروف والكلمات واعتبر
 الحلي خش الطول لاعدد الآيات

قوله اردفه بقوله أي فقط ولعلها
 سقطت من قلبه وليراجع اهـ معصمه

قوله فخرنا بالهاء المهملة ثم الراي
 ثم الراء الساكنة من الخزر وهو
 التقي والتخمين اهـ منه

سورة الاعلى فكانت بسيرة قال الحلبي في شرح المنية وعلم من كلام القنية أن ثلاث آيات اتماتكره في السور
 القصار لظهور الطول فيها بذلك ظهورا يينا وهو حسن الا انه ربما يترجم منه أنه متى كانت الزيادة بمادون
 النصف لا تكثره وليس كذلك بل الذي ينبغي أن الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا تاما تكثره ولا فلا لزوم الحرج
 في التحيز عن المنية ولورود مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من أن التقدير بالآيات انما يعتبر عند تقاربها
 وأما عند تقاربها فالتقدير بالكلمات او الحروف والا فالتم شرح ثمان آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك
 أنه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية أنه يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث
 الآي لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا اه كلام شرح المنية للحلبي والذي تحصل من مجموع
 كلامه وكلام القنية أن اطلاق كراهة اطالة الثانية ثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات لظهور
 الاطالة حينئذ فيها أما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيها بل يعتبر ظهور الاطالة من حيث
 الكلمات وان اتحدت آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى أعلم (قوله واستثنى في البحر ما وردت به
 السنة) أي كراهته عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعيد في الاولى بالا على وفي الثانية بالغاشية فانه
 ثبت في الصحيحين مع أن الاولى تسع عشرة آية والثانية ستة وعشرون وعلى ما مر من شرح المنية لا حاجة الى
 الاستثناء لأن هاتين السورتين طول يتان ولا تفاوت ظاهري بينهما من حيث الكلمات والحروف بل هما متقاربتان
 (قوله مطلقا) أي وردت به السنة اولا بقرينة ما قبله ولأن عبارة البحر هكذا اوقيد بالفرض لانه يسوى
 في السنن والنوافل بين ركعتي في القراءة الا فيما وردت به السنة او لا ترك في منية المصلي وصرح في المحيط
 بكرهه تلويل ركعة من المنطوق وتقص أخرى وأطلق في جامع المحبوبي عدم كراهة اطالة الاولى على الثانية
 في السنن والنوافل لأن أمرها سهل واختاره ابو اليسر ومشي عليه في خزنة الفتاوى فكان الظاهر عدم
 الكراهة اه فقول البحر وأطلق في جامع المحبوبي الخ واستظهره له بقرينة واضحة على أنه اراد خلاف
 ما في المنية من التقييد بما وردت به السنة نعم كلامه في اطالة الاولى على الثانية فقط دون العكس فكان
 على الشارح ذلك عند قوله وتطال اولى الفجر قال في شرح المنية والاصح كراهة اطالة الثانية على الاولى في
 النفل أيضا لما قاله بالقرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة كقوله فاعدا بلا عذر ونحوه وأما اطالة الثالثة
 على الثانية والاولى فلا تكثره لما أنه شفع آخر اه (قوله صلى بالمعوذتين) يعني في صلاة الفجر والسورة
 الثانية أطول من الاولى بآية وفي الاحتراز عن هذا التفاوت حرج وهو مدفوع شرعا فتجعل زيادة مادون ثلاث
 آيات أو نقصانه كعدم فلا يكره ح عن الحلبي (قوله على طريق الفرضية) أي بحيث لا تصح الصلاة بدونه
 كما يقول الشافعي في الفاتحة (قوله ويكره التعيين الخ) هذه المسألة مفترقة على ما قبلها لان الشارع اذا لم
 يعين عليه شيئا يبرأ عليه كرهه أن يعين وعلاه في الهداية بقوله لما فيه من هجر الباقي وإيهام التفضيل (قوله بل
 يندب قراءتها أحيانا) قال في جامع الفتاوى وهذا اذا صلى الوتر بجماعة وان صلى وحده يقرأ كيف يشاء اه
 وفي فتح القدير لأن مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على العدم كما يفعله خضفة العصر فيستحب أن يقرأ
 ذلك أحيانا نائبة كليا لما ثورقان لزوم الايهام ينتج بالترك أحيانا ولا قالوا السنة أن يقرأ في ركعتي الفجر بالكافرون
 والاخلاص وظاهر هذا اقادة المواظبة اذا الايهام المذكور منتقب بالنسبة الى المصلي نفسه اه ومقتضاه
 اختصاص الكراهة بالامام ونازع في البحر بأن هذا مبني على أن العلة ايهام التفضيل والتعيين أما على ما علل
 به المشايخ من هجر الباقي فلا فرق في كراهة المداومة بين المنفرد والامام والسنة والفرض فتكره المداومة
 مطلقا لما صرح به في غاية البيان من كراهة المواظبة على قراءة السور الثلاث في الوتر أعظم من كونه في رمضان
 اما ما اولا اه وأجاب في التهرب بأنه قد علل بهما المشايخ والظاهر أنهم ماعلة واحدة لا علتان فتجبه ما في الفتح
 أقول على أنه في غاية البيان لم يصرح بالتعميم المذكور وايضا فان ايهام هجر الباقي يزول بقراءته في صلاة أخرى
 وايضا ذكر في وتر البحر عن النهاية أنه لا ينبغي أن يقرأ سورة متعينة على الدوام لئلا يظن بعض الناس أنه واجب
 اه فهذا يؤيد ما في الفتح أيضا هذا اوقيد الطحاوي والاسيحياني الكراهة بما اذا رأى ذلك حتملا لا يجوز غيره
 أما لو قرأ للتيسير عليه او تبرأ بقرائه عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحيانا ثلاثا
 يظن الجاهل أن غيرهما لا يجوزوا وعترضه في الفتح بأنه لا يمتنع فيه لأن الكلام في المداومة اه وأقول حاصل

واستثنى في البحر ما وردت به السنة
 واستظهر في النفل عدم الكراهة
 مطلقا (وان بأقل لا) يكره لانه
 عليه الصلاة والسلام صلى
 بالمعوذتين (ولا يتعين شيء
 من القرآن لصلاة على طريق
 الفرضية) بل تعين الفاتحة على
 وجه الوجوب (ويكره التعيين)
 كالسجدة وهل أتى لفجر كل جمعة
 بل يندب قراءتها أحيانا

معنى كلام هذين الشيخين بيان وجه الكراهة في المداومة وهو أنه ان رأى ذلك حتما يكره من حيث تغيير
 المشروع والايكره من حيث ايهام الجاهل وبهذا الجمل يتأيد أيضا كلام الفتح السابق ويندفع اعتراضه
 اللاحق فتدبر (قوله ولا الفاتحة) بالنصب معطوف على محذوف تقديره لا غير الفاتحة ولا الفاتحة
 وقوله في السرية يعلم منه نفي القراءة في الجهرية بالاول والمراد التعريض بخلاف الامام الشافعي وبرّد مانسب
 لمحمد (قوله اتفاقا) أي بين ائمتنا الثلاثة (قوله ومانسب لمحمد) أي من استحباب قراءة الفاتحة
 في السرية احتياطا (قوله كايسته الكمال) حاصله أن محمدا قال في كتابه الاثر لا تقرأ القراءة خلف الامام
 في شيء من الصلوات يجهر فيه اويسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل بأقوى
 الدليلين وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فأقواهم المنع (قوله انها تفسد) هذا مقابل
 الاصح (قوله وهو) أي الفساد المذهب ومن تفسد (قوله مروى عن عدة من الصحابة) قال في الخرائن
 وفي الكافي ومنع المؤتم من القراءة مأثور عن ثمانين نفرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة وقد دون أهل
 الحديث اسمهم (قوله وينص اذا السر) وكذا اذا جهر بالاولى قال في البحر وحاصل الآية أن المطلوب بها
 أمران الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما والاول يخص الجهرية والثاني لا فيجزي على اطلاقه فيجب
 السكوت عند القراءة مطلقا اهـ (قوله آية ترغيب) أي في ثوابه تعالى وترغيب أي تخويف من عقابه
 تعالى فلا يسأل الاول ولا يستعين من الثاني قال في الفتح لأن الله تعالى وعده بالراحة اذا استمع ووعدته حتم
 واجابة دعاء المتشاغل عنه غير مجزوم بها (قوله وماورد) أي عن حديثه رضي الله عنه أنه قال صليت مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة الى أن قال وما مرّ بآية رجعة الا وقف عندها فسأل ولا بآية عذاب
 الا وقف عندها وتعوذ أخرجه ابوداود وتعمامه في الحلية (قوله حمل على النفل منفردا) أفاد أن كلام الامام
 والمقتدى في الفرض أو النفل سواء قال في الحلية أما الامام في الفرائض فلما ذكرنا من أنه صلى الله عليه وسلم
 لم يفعل فيها وكذا الاثمة من بعده الى يومنا هذا فكان من المحذورات ولانه تنقيح على القوم فيكره وأما في
 التطوع فان كان في التراويح فكذلك وان كان في غيرهما من نوافل الليل التي اقتدى به فيها واحد أو اثنان فلا يتم
 ترجح الترك على الفعل لما روي من أي من حديث حذيفة السابق اللهم الا اذا كان في ذلك تنقيح على المقتدى
 وفيه تأمل وأما المأموم فلان وظيفته الاستماع والانصات فلا يشتغل بما يخله لكن قد يقال انما يتم ذلك
 في المقتدى في الفرائض والتراويح أما المقتدى في النافلة المذكورة اذا كان امامه يفعل فلا لعدم الاختلال
 بما ذكره فيحمل على ما عاينه الحالة اهـ (قوله كما مر) أي نظير ما مر في فصل ترتيب أفعال الصلاة من جل
 ماورد من الادعية في الركوع والرفع منه وفي السجدين والجلوس بينهما على التسفل وأما ما سألنا عنه فلم يتر
 فافهم (قوله فلا يأتى بما يفوت الاستماع الخ) سيأتى في باب الجمعة أن كل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة
 فيحرم أكل وشرب وكلام ولو تسبيحا أو ردسلاما وأما ما جهرت الامن الخطيب لان الامر بالمعروف منها يلا فرق
 بين قريب وبعيد في الاصح ولا رد تحذير من خيف حلاكه لانه يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والانصات لحقه
 تعالى ومبناء على المسامحة والاصح أنه لا بأس بأن يشرب برأسه أو يده عند رؤية منكر وكذا يجب الاستماع
 لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتد اهـ (قوله وينص بلسانه) عطف تفسير لقوله بنفسه
 وهذا مروى عن ابي يوسف وفي جمعة الفتح أنه المصواب (قوله في افتراض الانصات) عيب بالافتراض تبعا
 للهداية وعيب في التهرب بالوجوب فالط وهو الاول لان تركه مكروه تحريرا (قوله يجب الاستماع للقراءة
 مطلقا) أي في الصلاة وخارجها لان الآية وان كانت واردة في الصلاة على ما مر فالعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص
 السبب ثم هذا حيث لا عذر ولذا قال في القنية صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك
 الاستماع ان اقتنعوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن وفي الفتح عن الخلاصة
 رجل يكتب الفقه ويحبه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فالانتم على القارئ وعلى هذا لو قرأ
 على السطح والناس نيام يأثم اهـ أي لانه يكون سببا لاعتراضهم عن استماعه أو لانه يؤذيهم بايقاظهم تأمل
 وفي شرح المنية والاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه لا فامة حقه بأن يكون ملتفتا اليه غير مضيع وذلك
 يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل الآ أنه يجب على

(والمؤتم لا يقرأ مطلقا) ولا
 الفاتحة في السرية اتفاقا وما
 نسب لمحمد ضعف كايسته الكمال
 (فان قرأ كره تحريما) وتصح في
 الاصح وفي درر البحار عن مبسوط
 خواهر زاده انها تفسد ويكون
 فاسقا وهو مروى عن عدة من
 الصحابة فانما يحوط (بل يستمع)
 اذا جهر (وينص) اذا أسر لقول
 أي حريرة رضي الله عنه كذا تقرأ
 خلف الامام تزل واذا قرأ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا (وان)
 وصلي (قرأ الامام آية ترغيب
 وترغيب) وكذا الامام لا يشتغل
 بغير القرآن وماورد حمل على
 النفل منفردا كما مر (كذا الخطبة)
 فلا يأتى بما يفوت الاستماع
 ولو كآية أو ردسلام (وان صلى
 الخطيب على النبي صلى الله عليه
 وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه
 فيصل المستمع سرا) بنفسه
 وينص بلسانه عملا بما روى صلوا
 وأنصتوا (والبعيد) عن الخطيب
 (والقريب سياتي) في افتراض
 الانصات (فروع) يجب الاستماع
 للقراءة مطلقا

(فروع) في القراءة خارج الصلاة

مطله
 الاستماع للقرآن فرض كفاية

القارئ احترامه بأن لا يقرأه في الاسواق ومواضع الاشتغال فاذا قرأه فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون
الائم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للعرج وتماهي ط وتقل الجوى عن استناذه فافنى القضاة بمجي
الشهر بمنقارى زاده أن له رسالة حقق فيها أن استماع القرآن فرض عين (قوله لا بأس أن يقرأ سورة الخ)
أفاد أنه يكره تنزيها وعليه يحمل جزم القنية بالكرهه ويحمل فعله عليه الصلاة والسلام لذلك على بيان الجواز
هذا اذا لم ينظر فان اضطرر بأن قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس أعادها في الثانية ان لم يختم نهر لان التكرار
أهون من القراءة منكوسا بزانية وأما لو ختم القرآن في ركعة فأتى قريبا أنه يقرأ من البقرة (قوله وان
يقرأ في الاولى من محل الخ) قال في النهروينبغى أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فانه مكروه
عند الأكثر اه لكن في شرح المنية عن الخاتمة الصحيح أنه لا يصح كرهه وينبغى أن يراى بالكرهه المنفية
التحريرية فلا ينفي كلام الاكثر ولا قول الشارح لا بأس تأمل وبوفيه قول شرح المنية عقب ما مر وكذا الوقراء
في الاولى من وسط سورة او من سورة اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من اولها او سورة قصيرة
الاصح أنه لا يكره لكن الاولى أن لا يفعل من غير ضرورة اه (قوله ولو من سورة الخ) واصل بما قبله أى
لو قرأ من محلين بأن اتقل من آية الى اخرى من سورة واحدة لا يكره اذا كان بينهما آيتان فأكثر لكن الاولى
أن لا يفعل بلا ضرورة لانه يؤهمل الاعراض والترجيح بلا مرجح شرح المنية وانما فرض المسألة في الركعتين
لانه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية الى آية يكره وان كان بينهما آيات بلا ضرورة فان ساهم تذكره بعد مراعاة
لترتيب الآيات شرح المنية (قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة) أما بسورة طويلة بحيث يلزم منه اطالة
الركعة الثانية اطالة كثيرة فلا يكره شرح المنية كما اذا كانت سورتان قصيرتان وهذا هو في ركعتين أما في ركعة
فبكره الجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة فتح وفي التناخانية اذا جمع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع أنه
لا بأس به وذكر شيخ الاسلام لا ينبغي له أن يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح المنية الاولى أن لا يفعل
في الفرض ولو فعل لا يكره الا أن يترك بينهما سورة او أكثر (قوله وان يقرأ منكوسا) بأن يقرأ في الثانية سورة
أعلى مما قرأ في الاولى لان ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة وانما يجوز الصغار تسهيلات لضرورة
التعليم ط (قوله الا اذا ختم الخ) قال في شرح المنية وفي الوالوجية من يختم القرآن في الصلاة اذا فرغ
من المعوذتين في الركعة الاولى يركع ثم يقرأ في الثانية بالقائحة وشئ من سورة البقرة لان النبي صلى الله عليه
وسلم قال خير الناس الحال المرتحل أى الخاتم المفتتح اه (قوله وفي الثانية) في بعض النسخ وبدء في الثانية
والمعنى عليها (قوله ألم ترأوتبت) أى تكس أو فصل بسورة قصيرة ط (قوله ثم ذكر كريمة) أفاد أن التنكيس
او الفصل بالقصيرة انما يكره اذا كان عن قصد فلو سهوا فلا كما في شرح المنية واذا انتفت الكراهة فاعراضه
عن التي شرع فيها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة اخرى فلما قرأ آية أو آيتين اراد أن يترك تلك
السورة ويفتح التي ارادها يكره اه وفي الفتح ولو كان أى المقر ومرفا واحدا (قوله ولا يكره في النفل شئ
من ذلك) عزاه في الفتح الى الخلاصة ثم قال وعندى في هذه الكلية نظر فانه صلى الله عليه وسلم نهى بلا لارضى
الله عنه عن الانتقال من سورة الى سورة وقال له اذا ابتدأت سورة فأتمها على نحوها حين سمعه ينتقل من سورة
الى سورة في التهجيد اه واعتراض ح أيضا بأنهم نصوا بأن القراءة على الترتيب من واجبات القراءة
فلو عكسه خارج الصلاة بكره فكيف لا يكره في النفل تأمل وأجاب ط بأن النفل لا تنساع بانه نزات كل ركعة
منه فعلا مستقلا فيكون كالوقراء انسان سورة ثم سكنت ثم قرأ ما فوقها فلا كراهة فيه (قوله وثلاث) كذا
في بعض النسخ على أنه سبتدأ بتقدير مضاف وما بعده خبر أى وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها وبثلاث بزيادة
الباء قال ح أى والصلاة بثلاث آيات الخ (قوله افضل الخ) لعلة لان التحدى والابحار وقع بذلك القدر
لا بالآية والافضلية ترجع الى كثرة الثواب ط (قوله وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة للاكثر مبتدأ
مؤخر أى الاكثر آيات كما في شرح المنية عن الخاتمة (قوله وبسطناه في الخرائن) أى بسط ما ذكر من هذه
الفروع مع زيادة عليها ذكرناها في أثناء الكلام وتعام مسائل أحكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوط
في شرح المنية وبعضها في فتح القدير والله تعالى اعلم

لان العبرة لعموم اللفظ لا باس أن
يقرأ سورة ويبعدها في الثانية وأن
يقرأ في الاولى من محل وفي الثانية
من آخر ولو من سورة ان كان بينهما
آيتان فأكثر ويكره الفصل بسورة
قصيرة وأن يقرأ منكوسا اذا
ختم فيقرأ من البقرة وفي القنية قرأ
في الاولى الكافرون وفي الثانية
ألم ترأوتبت ثم ذكر كريمة وقيل يقطع
ويبدأ ولا يصح كرهه في النفل شئ
من ذلك وثلاث تسليخ قدر أقصر
سورة افضل من آية طويلة وفي
سورة وبعض سورة العبرة للاكثر
وبسطناه في الخرائن

(باب الامامة)

(باب الامامة)

هي مصدر قولك فلان أم الناس صار لهم اماما يتبعونه في صلاته فقط او فيها وفي اوامره ونواهي والاول
 ذوالامامة الصغرى والثاني ذوالامامة الكبرى والباب هنا معقود للاولى ولما كانت الثانية من المباحث
 الفقهية حقيقة لان القيام بهم من فروض الكفاية وكانت الاولى تابعة لها ومبنية عليها تعرض لشي من مباحثها
 هنا وبسط في علم الكلام وان لم تكن منه بل من مسماته لظهور اعتقادات فاسدة فيها من اهل البدع كالظعن
 في الخلفاء الراشدين ونحو ذلك (قوله فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام) اي على الخلق وهو متعلق
 بتصرف لا باستحقاق لان المستحق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا يعام اذا المتعارف ان يقال عام بكذا لانه
 وعرفه في المقاصد بأنها رياسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم لتخرج النبوة لكن النبوة
 في الحقيقة غير داخله لانها بعثة بشرع كما يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصرف العام امامة مرتبة
 على النبوة فهي داخله في التعريف دون ما ترتب عليه اعني النبوة وخرج بقيد العموم مثل القضاء والامارة
 ولما كانت الرياسة عند التحقيق ليست الاستحقاق التصرف اذ معنى نصب أهل الخلق والعقد للامام ليس
 الاثبات هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا أفاده العلامة الكمال بن أبي شريف في شرحه على كتاب
 المسيرة لشيخه المحقق الكمال بن الهمام (قوله ونصبه) أي الامام المفهوم من المقام (قوله اتم
 الواجبات) أي من اهمها التوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه ولذا قال في العقائد النسفية والمسلمون
 لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد نفوذهم وتجهيز جيوشهم وأخذ صدقاتهم وقهر
 المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج
 الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم اه (قوله فلذا اقتدوا به الخ) فانه صلى الله عليه وسلم
 توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء اول ليلة الاربعاء وأول يوم الاربعاء ح عن المواهب وهذه السنة باقية الى
 الآن لم يدفن خليفة حتى يولي غيره ط (قوله ويشترط كونه مسلما الخ) أي لأن الكافر لا يلي على المسلم
 ولأن العبد لا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية فرع للولاية القائمة ومثله
 العبي وانجئون ولأن النساء امرن بالقرار في البيوت فكان مبنى حالهن على التسوية له أشار النبي صلى الله
 عليه وسلم حيث قال كيف يفلح قوم غلبتهم امرأة وقوله فادرا أي على تنفيذ الاحكام وانضاف المظالم
 من الظالم وسد النفور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجر العساكر وقوله قرشيا لقوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم الاثمة من قریش وقد سأت الانصار الخلافة لقریش بهذا الحديث وبه يبطل قول الفرارية ان الامامة
 تصلح في غير قریش والكعبية ان القرشي اولى بها اه الكل من ح عن شرح عمدة النسخ (قوله
 لا هاشميا الخ) أي لا يشترط كونه هاشميا أي من اولاد هاشم بن عبد مناف كما قالت الشيعة نفيا لامامة
 ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ولا علويا أي من اولاد علي بن ابي طالب كما قال به بعض الشيعة نفيا
 لخلافة بني العباس ولا معصوما كما قالت الاسماعيلية والاثنا عشرية أي الامامية كذا في شرح المقاصد وكان
 الاولى أن يكثر لالظهار أن كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فان عبارته توهم أنهم يقول واحد ح
 (قوله ويكره تقليد الفاسق) اشار الى أنه لا تشترط عدالته وعدة في المسيرة من الشروط وعبر عنها بتعال الامام
 الغزالي بالورع وزاد في الشروط العلم والكفاءة قال والظاهر أنها أي الكفاءة اعني من الشجاعة تنظم كونه
 ذارأي وشجاعة كي لا يجبن عن الاقتصاص واقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز الجيوش وهذا الشرط
 يعني الشجاعة مما شرطه الجمهور ثم قال وزاد كثيرا الاجتهاد في الاصول والفروع وقيل لا يشترط ولا الشجاعة
 بندرة اجتماع هذه الامور في واحد ويمكن تفويض مقتضيات الشجاعة والحكم الى غيره او بالاستفتاء للعلماء
 وعند الحنفية ليست العدة شرطا للصحة فيصح تقليد الفاسق الامامة مع الكراهة واذا قل عد لا ثم جاروفسق
 لا يعزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم قسنة ويجب أن يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن ابي حنيفة
 وكتبهم قاطبة في توجيهه هو أن الصحابة صلوا خلف بعض بني امية وقبلوا الولاية عنهم وفي هذا انظر اذ لا يجني
 أن اولئك كانوا ملوكا تغلبوا او المتغلب تصح منه هذه الامور للضرورة وليس من شرط صحة الصلاة خلف امام
 عدلته وصار الحال عند التغلب كما لم يوجد أو وجد ولم يقدر على توليته لغلبة الجورة اه كلام المسيرة للمحقق
 ابن الهمام (قوله ويعزل به) أي بالفسق لو طرأ عليه والمراد أنه يستحق العزل كما علت آتفا ولذا لم يقل يعزل

هي صغرى وكبرى فالكبرى
 استحقاق تصرف عام على الانام
 وتحقيقه في علم الكلام ونصبه
 اتم الواجبات فلذا اقتدوا به على
 دفن صاحب المعجزات ويشترط
 كونه مسلما تراذ كرا عاقلا بالغيا
 قادرا قرشيا لا هاشميا علويا
 معصوما ويكره تقليد الفاسق
 ويعزل به اللفظة ويجب أن يدعى
 له بالصلاح

مطلب
 شروط الامامة الكبرى

(قوله ونصح سلطنة متغلب) أي من تولى بالقهر والغلبة بلامبايعه أهل الحل والعقد وان استوفى الشروط المأزاة وأفاد أن الأصل فيها أن تكون بالتقليد قال في المسامرة وشيبت عقد الامامة اما باستخلاف الخليفة اياه كما فعل ابو بكر رضي الله تعالى عنه واما مبايعه جماعة من العلماء او جماعة من أهل الرأي والتدبير وعند الأشعرى يكفى الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي بشرط كونه بمشهد شهود لدفع الانكار ان وقع بشرط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اهـ (قوله للضرورة) هي دفع القنينة وقوله صلى الله عليه وسلم استمعوا وأطيعوا ولو أتمر عليكم عبد جنبى اجدع حـ (قوله وكذا صبي) أي نصح سلطنته للضرورة لكن في الظاهر لا حقيقة قال في الاشياء ونصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن تنقوض امور التقليد على وال ويعد هذا الوالى نفسه تبعا لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالى لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة بمن لا ولاية له اهـ أي لأن هذا الوالى لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصح اذنه بالقضاء والجمعة لكن ينبغي أن يقال انه سلطان الى غاية وهي بلوغ الابن ثلاثا يحتاج الى عزله عند قوامة ابن السلطان اذ يبلغ تأمل (قوله أن يفوض) بالبناء للجهول والاعمال هم أهل الحل والعقد على ما مر بيانه لا الصبي لما علمت من أنه لا ولاية له وضمن يفوض معنى يلقى فعدي يعلى والافهوى يعتدى بالى (قوله في الرسم) أي في الظاهر والصورة (قوله كما في الاشياء) أي في أحكام الصبيان وعلت عبارته (قوله وفيها) أي في الاشياء عن البرازية أيضا وذكر ذلك بعد ما مر بخورقة فافهم وذكر الجوى أن تجديد تقليده بعد بلوغه لا يكون الا اذا عزل ذلك الوالى نفسه لأن السلطان لا ينزل لا بعزل نفسه وهذا غير واقع اهـ قلت قد يقال ان سلطنة ذلك الوالى ليست مطلقة بل هي مقيدة بمدة صغر ابن السلطان فاذا بلغ انتهت سلطنة ذلك الوالى كما قلناه آنفا (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب المهر عن اخيه صاحب البحر ولا يظهر الا تعريفا لاقتداء وذلك لأن الامامة مصدر المبنى للجهول لأن الامام هو المتبع ويدل على ذلك تعريف ابن عرفة لها بأنها اتباع الامام في جزم من صلاته أي أن يتبع بفتح الموحدة وأما الربط المذكور ان كان مصدر ربط المبنى للمعلوم فهو صفة المؤتمم فيكون بمعنى الائتمام أي الاقتداء وان كان مصدر المبنى للجهول فهو صفة صلاة المؤتمم لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريفا للامامة بل للاقتداء اهـ ط عن حـ وأقول بقاء الربط معنى ثالث هو المراد بوجه يدفع اليراد وهو أن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو الارتباط وبيان ذلك أن الامام لا يصير اماما الا اذا ربط المقتدى صلاته بصلاته فنفص هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية الاقتداء الذي هو الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط صلاته بصلاة امامه حصل له صفة الاقتداء والائتمام وحصل لامامه صفة الامامة التي هي الارتباط هذا ما ظهر لفهمى القاصر والله تعالى اعلم (قوله بشروط عشرة) هذه الشروط في الحقيقة شروط الاقتداء وأما شروط الامامة فقد عدها في نورا الايضاح على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاحياء ستة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والفأفة والتممة والائتم وفقد شرط كظاهرة واسترعية اهـ احتزنا رجال الاحياء عن النساء الاحياء فلا يشترط في امامهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في امامهم البلوغ وعن غير الاحياء فلا يشترط في امامهم الصحة لكن يشترط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتمم ومساويا حـ أقول قد علمت مما قدمناه أن الامامة غاية الاقتداء فحال يصح الاقتداء لم تثبت الامامة فتكون الشروط العشرة التي ذكرها الشارح شروطا للامامة أيضا من حيث توقف الامامة عليها كما أن الستة المذكورة تصلح شروطا للاقتداء أيضا اذا لم يصح الاقتداء بدونها فالستة عشر كلها شروط لكل من الامامة والاقتداء لكن لما كانت العشرة قائمة باقتدى والستة قائمة بالامام حسن جعل العشرة شروطا للاقتداء والستة شروطا للامامة فافهم واغتم تحرير هذا المقام وقد نظمت هذه الشروط على هذا الوجه فقلت

شروط اقتداء عشرة قد نظمتها * بشعر كعقد الدر جاء منفضدا
تأخر مؤتمم وعلم انتقال من * به اتم مع كون المكاتب واحدا
وكون امام ليس دون تبعه * بشرط وأركان ونية الاقتدا

قوله بمشهد اى حضور اهـ منه

ونصح سلطنة متغلب للضرورة
وكذا صبي وينبغي أن يفوض
امور التقليد على وال تابع له
والسلطان في الرسم هو الوالى وفي
الحقيقة هو الوالى لعدم صحة
اذه بقضاء وجمعة كما في الاشياء
عن البرازية وفيها لو بلغ السلطان
او الوالى يحتاج الى تقليد جديد
والصغرى ربط صلاة المؤتمم
بالامام بشروط عشرة

مشاركة في كل ركن وعمله * بحال امام حل أم سار معدا
وأن لاتخاذيه التي معه اقتدت * وصحة ماصلى الامام من ابتدا
كذلك الاتحاد القرض هذا تمامها * وست شروط الامامة في المدا
بلوغ واسلام وعقل ذكورة * قراءة مجز فقد عذربه بدا

(قوله نية المؤتم) أى الاقتداء بالامام والاقتداء به فى صلاته أو الشرع فيها أو الدخول فيها بخلاف نية صلاة
الامام وشروط النية أن تكون مقارئة لتحريرة أو متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينها وبين التحريم فاصل
اجتنبي كما تقدم فى النية ح (قوله واتحاد مكانهما) فلو اقتدى راجل براكب أو بالعكس أو ركب براكب
دابة أخرى لم يصح لا اختلاف المكان فلو كانا على دابة واحدة صح للاتحاد كما فى الامداد وسأنى وأما إذا كان
بينهما حائل فسيأتى أن المعتقد اعتبارا للاشتداد للاتحاد المكان فيخرج بقوله وعلمه بانقائه لأنه وسأنى تحقيق
هذه المسألة بما لا مزيد عليه (قوله وصلاتهما) أى واتحاد صلاتهما قال فى البحر والاتحاد أن يمكنه الدخول
فى صلاته بنية صلاة الامام تكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اذ قد دخل اقتداء المتفعل بالمقتضى
لأن من لا فرض عليه لو نوى صلاة الامام المقتضى صحت فحلا ولأن النقل مطلق والقرض مقيد والمطلق جزء
المقيد فلا يغيره كما فى شرح المسنة وعبر فى نور الابصار بقوله وأن لا يكون صلياً فرضاً غير فرضه اذ وهو اولى
من عبارة الشارح فانهم (قوله وصحة صلاة امامه) فلو تبين فساد هافق من الامام أو نسيان المضى مدة
المسح أو لوجود الحدث أو غير ذلك لم تصح صلاة المقتدى لعدم صحة البناء وكذا لو كانت صحة فى زعم الامام
فاسدة فى زعم المقتدى لبنائه على الفاسد فى زعمه فلا يصح وفيه خلافاً وصحح كل ما لو فسدت فى زعم الامام
وهو لا يعلم به وعلمه المقتدى صحت فى قول الاصحاب وهو الاصح لان المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر
فى حقه رأى نفسه رضى (قوله وعدم محاذاة امرأة) أى شروطها الآتية (قوله وعدم تقدمه
عليه بعقبه) فلو ساواه جاز وان تقدمت أصابع المقتدى لكبر قدمه على قدم الامام ما لم يتقدم أكثر القدم
كما سأتى وفى امداد الفتاح وتقدم الامام بعقبه عن عقب المقتدى شرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب
المقتدى غير متقدم على عقب الامام لم يكن قدمه أطول فتكون أصابعه قد أم أصابع امامه بتجاوز كما لو كان
المقتدى أطول من امامه فيسجد أمامه اذ وقوله حتى الخ يشمل المساواة فليقتض التقدّم الواقع فى المتن غير
مقصود رضى (قوله وعلمه بانقائه) أى علمه بحال امامه من إقامة أو سقوط الفرائض أو بعده وهذا فى المصلى الرباعية
ركعتين فى مصر أو قرية فلو خارجها لا تنفسد لان الظاهر أنه مسافر فلا يحمل على السهو وكذا لو أتم مطلقاً
وسأنى تمامه ان شاء الله تعالى فى صلاة المسافر (قوله ومشاركته فى الأركان) أى فى أصل فعلها اعم
من أن يأتى بها معه أو بعده لا قبله الا اذا أدركه امامه فيها فالأول ظاهر والثانى كما لو ركع امامه ورفع ثم ركع
هو فيصح والثالث عكسه فلا يصح الا اذا ركع وبقي راكمه حتى أدركه امامه فيصح لوجود المتابعة التى هى
حقيقة الاقتداء وقد حققنا الكلام على المتابعة فى اواخر واجبات الصلاة فراجع (قوله وكونه مثلاً أو دونه
فيها) أى فى الأركان مثال الأول اقتداء الراكع والساجد بمثله والموى بهم ما مثله ومثال الثانى اقتداء الموى
بالراكع والساجد واحترز به عن كونه أقوى حالاً منه فيها كإقتداء الراكع والساجد بالموى بهما ح (قوله
وفى الشرائط) عطف على فيما أى وكون المؤتم مثل الامام أو دونه فى الشرائط مثال الأول اقتداء مستجمع
الشرائط بمثله والعارى بمثله ومثال الثانى اقتداء العارى بالكتفى واحترز به عن كونه أقوى حالاً منه فيها
كإقتداء الكتفى بالعارى ح أقول وفى القصة عن تأسيس النظر وينبغى أن يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة
الرأس اذ أى لانه غير عورة فى حق الامة فهو ك رأس الرجل تأمل (قوله كباسط فى البحر) المراد به ما ذكره
من الشروط العشرة لكن هذا ليس موجوداً فى أصل نسخ البحر وانما يوجد بها مش بعض نسخته معزى الى خط
مؤلفه (قوله قين وشوئها الخ) وقيل معناه اخضعوا مع الخاضعين كما فى البيضاوى ح (قوله نظام
الالفة) بتحصيل التعاهد باللقاء فى اوقات الصلوات بين الجيران بحر والالفة بضم الهمزة اسم
الائتلاف ح عن القاموس (قوله هى أفضل من الاذان) أى على المعتقد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة

نية المؤتم الاقتداء واتحاد مكانهما
وصلاتهما وصحة صلاة امامه
وعدم محاذاة امرأة وعدم
تقدمه عليه بعقبه وعلمه
بانقائه وبما له من إقامة وسفر
ومشاركته فى الأركان وكونه مثلاً
أو دونه فيها وفى الشرائط كباسط
فى البحر قيل وشوئها باركعوا مع
الراكعين ومن حكمها نظام
الالفة وتعلم الجاهل من العالم
(هى أفضل من الاذان) عندنا

(قوله خلافاً للشافعي) فتمسأ في الاذان عن مذهبه قولين معجمين الاول كقولنا والثاني عكسه (قوله وقول عمر الخ) أي لادلالته عليه على افضلية الاذان لان مراده الجمع بينهما لكن اشتغال الخليفة بأمر العامة يمنعه عن مراعاة الاوقات فلذا اقتصر على الامامة (قوله وقال بعضهم الخ) ذكره الفخر الرازي في تفسير سورة المؤمن قال في البحر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا النقل والله الموفق اه
قلت ومفادها أنها افضل من الاقتصار (قوله قال الرازي الخ) توفيق بين القول بالسنة والقول بالوجوب الاتي وبيان أن المراد بهما واحد أخذ من استدلالهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي النهر عن المفيد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه وهذا يجوزهم عن رواية سنة الترتيب وأن وجوبها ثبت بالسنة قال في النهر الا أن هذا يقتضي الاتفاق على أن تركها مرة بلا عذر يوجب انقضاء أنه قول العراقيين والخراسانيين على أنه يأثم إذا اعتاد الترك كما في القضية اه وقال في شرح المنية والاحكام تدل على الوجوب من أن ناركها بلا عذر يعزر وترد شهادته ويأثم الجيران بالسكوت عنه وقد يوفق بأن ذلك مقيد بالمداومة على الترك كما هو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا تشهدون الصلاة وفي الحديث الآخر يصلون في بيوتهم كما يعطيه ظاهر استناد المضارع نحو يوفلان يأكلون البرأي عادتهم فالواجب الحضور أحياناً والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة اه ويرد عليه ما مر عن النهر الا أن يجاب بأن قول العراقيين يأثم بتركها مرة مبنى على القول بأنهم افترض عين عند بعض مشايخنا كإتقائه الزيلعي وغيره او على القول بأنهم افترض كفاية كما نقله في القضية عن الطحاوي والكرخي وجماعة فاذا تركها الكل مرة بلا عذر أثموا فتأمل (قوله فشرط) بناء على القول بوجوب العيد أماً على القول بسنتها اقتسنت الجماعة فيها كما في الحلية والجرح قال في البحر ولا يخفى أن الجماعة شرط الصحة على كل من القولين اه أي شرط لصحة وقوعها واجبة أو سنة فانهم (قوله سنة كفاية) أي على كل أهل محلة لمسأ في منية المصلي من بحث التراخي من أن أقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو تركها أهل محلة كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساءوا في ذلك وإن تخاف من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة اه (قوله على قول) وغير مستحبة على قول آخر بل يصلها وحده في بيته وهما قولان صحيحان وسيأتي قبيل ادراك الفريضة ترجيح الثاني بأنه المذهب (قوله وفي وترغيزه الخ) كراهة الجماعة فيه هو المشهور وذكره القدوري في مختصره وذكر في غيره عدم الكراهة ووفق في الحلية بحمل الاول على المواظبة والثاني على الفعل أحياناً وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله على سبيل التداعي) بأن يقتدى بأربعة فأكثر بواحد (قوله وسحقته) أي قبيل ادراك الفريضة (تمت) قال في الحلية وأما الجماعة في صلاة الخسوف فظاهر كلام الجرح الغفير من أهل المذهب كراهتها وفي شرح الزاهدي وقيل جائزة عندنا لكننا لم نكتب بسنة اه (قوله ويكره) أي تحريراً لقول الكافي لا يجوز الجمع لا يباح وشرح الجامع الصغير انه بدعة كما في رسالة البسندى (قوله بأذان واقامة الخ) عبارته في الخزانة اجمع مما حانوا ونهايها يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة بأذان واقامة الا اذا صلى بهم مافيه اولا غير أهله أو أهله لكن بمخافة الاذان ولو كرر أهل بيته ما وكان مسجد طريق جازاً اجتماعاً كما في مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجافوا جافان الافضل أن يصلي كل فريق بأذان واقامة على حدة كما في المال في قاضي خان اه ونحوه في الدرر والمراد بمسجد المحلة ماله امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها قال في المنبع والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد المحلة بجماعة بغير اذان حيث يباح اجتماعاً اه ثم قال في الاستدلال على الامام الشافعي الثاني للكرامة مانصه ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كن خرج ليصلح بين قوم فعاد الى المسجد وقد صلى أهل المسجد فرجع الى منزله فجمع أهل وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الاطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فانهم لا يجمعون اذا علموا أنها لا تقوهم وأما مسجد الشارع فالتناس فيه سواء لا اختصاص للبشرى دون فريق اه ومثله في البدائع وغيرها ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو بدون اذان ويؤيده ما في الطهيري لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهل يصلون وحدها وهو ظاهر الرواية اه وهذا مخالف لحكاية الاجماع المارة وعن هذا ذكر العلامة الشيخ راحة الله السبدي تأييد الحق ابن الهمام في رسالته أن ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأئمة متباعدة وجماعات مترتبة

خلافاً للشافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلاف لاذت أي مع الامامة اذا جمع أفضل وقال بعضهم اخاف ان تركت الفاتحة أن يعاتبني الشافعي أو قرأتها يعاتبني ابو خنيفة فاخترت الامامة (والجماعة سنة مؤكدة للرجال) قال الرازي أرادوا بالتأكيده الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراخي صحة كفاية وفي وتر رمضان مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداعي مكروهة وسحقته ويكره تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق او مسجد لا امام له ولا مؤذن

مطلبه

في تكرار الجماعة في المسجد

مكروا اتفاقا ونقل عن بعض مشايخنا انكاره صريحين حضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ هـ منهم الشريف
 الغزنوي وذكر أنه اُفتي بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الأربعة ونقل انكار ذلك أيضا عن
 جماعة من الحنفية والشافعية والمالكية حضر الموسم سنة ٥٥١ هـ وأقره الرملي في حاشية البحر لکن
 يشكك عليه أن نحو المسجد المكي أو المدني ليس له جماعة معلومون فلا يصدق عليه أنه مسجد محلة بل هو
 كمسجد شارع وقدم أنه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه أجاعا قليلا مثل هذا وقد مناني باب الأذان عن آخر
 شرح المنية عن أبي يوسف أنه إذا لم تكن الجماعة على الهيئة الأولى لا تكره ولا تنكره وهو الصحيح وبالعدول عن
 الحراب تحتلف الهيئة كذا في البرازية انتهى وفي التارخانية عن الولولجية وبه تأخذ (قوله وأقلها اثنان)
 لحديث اثنان فافوقهما جماعة أخرجه السيوطي في الجامع الصغير وعرض لضعفه قال في البحر لانها مأخوذة من
 الاجتماع وهما أقل ما يتحقق به وهذا في غير جمعة اهـ أي فان أقلها فيها ثلاثة صالحون للإمامة سوى الامام
 ومثلها العبد لقولهم يشترط لهما ما يشترط للجمعة صحة وأداء سوى الخطبة فافهم (قوله ولو لميزا) أي ولو كان
 الواحد المقتدى صيا غير قال في السراج لو حلف لأبلى جماعة وأتم صيا بعقل حدث اهـ ولا عبرة بغير العاقل
 بحر قال ط ويؤخذ منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتفعل بالمقتضى لأن الصبي متفعل ولم أر حكم
 اقتداء المتفعل بمثله هل يزيد ثوابه على المنفرد فليحذر اهـ قلت الظاهر نعم ان لم يكن على سبيل التداعي لحديث
 الصحيحين عن أنس رضي الله عنه ان جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فأكل
 منه ثم قال قوموا الأصلي بكم فقمتم الى حبيرتنا قد اسود من طول ما لبثت فتفتحته بماء فقام عليه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصفت ابنا واليتيم وراه والجور من وراءنا فبلى بشاركتين ثم انصرف فلولم يكن
 الاقتداء افضل لما أمرهم به تأمل (قوله في مسجد أو غيره) قال في القنية واختلف العلماء في اقامتها في
 البيت والاصح انها كاقامتها في المسجد الا في الافضلية اهـ (قوله وتصح امامة الجني) لانه مكلف بخلاف
 امامة الملك فانه متفعل وامامة جبريل لخصوص التعليم مع احتمال الاعادة من النبي صلى الله عليه وسلم ط
 (قوله اشباه) عبارتها في بحث أحكام الجان ومنها انعقاد الجماعة بالجني ذكره الاسيوطي عن صاحب
 آكام المرجان من اصحابنا مستدلا بحديث اجد عن ابن مسعود في قصة الجني وفيه فلما قام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يصلي ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحب أن تؤثنتنا في صلاتنا قال فصههما خلفه
 ثم صلى بنا ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة وقدر على ذلك لو صلى في فضاء
 بأذان واقامة منفردا ثم حلف أنه صلى بالجماعة لم يحنث ومنها صحة الصلاة خلف الجني ذكره في آكام
 المرجان اهـ اقول وما نقله عن السبكي مأخوذ من حديث ان المسافر اذا اذن وأقام صلى خلفه من جنود
 الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق ومقتضاه وجوب الجهر عليه لکن قد مناني باب الأذان التصريح
 عن التارخانية بأن حكمه حكم المنفرد في الجهر والخافتة وبه يعلم أنه يحنث بحلفه أنه صلى بالجماعة عندنا ولا
 سيما والايان مبنية على العرف عندنا وهو منفرد عرفا وشرعا والا لاخذ أحكام الامام على أنه متر في الفصل
 السابق أنه لا يلزمه الجهر الا اذا نوى الامامة وكذا متر في شروط الصلاة أنه لا يحنث في لا يؤتم اجدا ما لم ينو
 الامامة وليس في الحديث التصريح بالاقتداء به وان كان المراد ذلك فعل انعقاد الجماعة باقتداء الملائكة
 والجن انما يستلزم أحكامها اذا كانوا على صورة ظاهرة ولهذا لو جامع جني أمر أنه ووجدت لذة
 لا يلزمها الاعتسال كما في الخائفة الا اذا انزلت كما في الفتح اوجاءها على صورة آدمي كما في الحلية وكذا يقال
 في امامة الجني والله اعلم (قوله قال في البحر الخ) وقال في التهرود أعدل الاقوال وأقواها ولذا قال
 في الاجتناس لا تقبل شهادته اذا تركها استخفافا ومجانته أما سهوا أو بآويل ككون الامام من اهل الاهواء
 او لا يراعى مذهب المقتدى فتقبل اهـ ط (قوله ثمرته الخ) هذا بناء على تحقيق الخلاف أتماعا لمآثر
 عن الزاهدي فلا خلاف (قوله بتركها مرة) أي بلا عذر وهذا عند العراقيين وعندنا راسخين انما يأثم
 اذا اعتاده كما في القنية وقدمت (قوله البالغين) قديمه لأن الرجل قد يراد به مطلق الذكر بالغ أو غيره
 كما في قوله تعالى فان كانوا اخوة رجالا وكما في حديث ألقم القرائض بأهلها فلما اُبت فلاولى رجل ذكر
 ولذا قيد بذكر دفع أن يراد به البالغ بناء على ما كان في الجاهلية من عدم توريتهم الامن استعدت للحرب

(وأقلها اثنان) واحد مع الامام
 ولو ميمزا او ملكا او جنيا في
 مسجد أو غيره وتصح امامة الجني
 اشباه (وقيل واجبة وعليه
 العامة) أي عامة مشايخنا
 وبه جزم في التحفة وغيرها قال
 في البحر وهو الراجح عند أهل
 المذهب (فتن او تجب) ثمرته
 تظهر في الاثم بتركها مرة (على
 الرجال العقلاء البالغين)

دون الصغار فافهم (قوله الاحرار) فلا تجب على القن وسيأتي في الجمعة لو أذن له مولاه وجبت وقيل
 يخبر وجهه في البحر اه قلت وينبغي جريان الخلاف هنا أيضا تأمل (قوله من غير حرج) قيد لكونها سنة
 مؤكدة او واجبة فبالجرح يرتفع الاثم ويرخص في تركها ولكنه بقوة الافضل بدليل انه عليه الصلاة والسلام
 قال لا ين اتم مكتوم الاعمي لما استأذنه في الصلاة في بيته ما جدلك رخصة قال في الفتح أى تحصل لك فضيلة
 الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الاعمي لانه عليه الصلاة والسلام رخص لعبدان بن مالك في تركها
 اه لكن في نور الابيضاح واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها وكانت نيته حضورها ولو العذر يحصل
 له ثوابها اه والظاهر أن المراد به العذر المانع كالمرض والشيخوخة والقيل بخلاف نحو المطر والطين والبرد
 والعمى تأمل (قوله ولو فاتته نذب طلبها) فلا يجب عليه الطلب في المساجد بلا خلاف بين اصحابنا
 بل ان أتى مسجد الجماعة آخر فحسن وان صلى في مسجد حيه منفردا فحسن وذكر القدوري يجمع بأهله
 ويصلي بهم يعني ويسأل ثواب الجماعة كذا في الفتح واعترض الشرنبلالي بأن هذا ينافي وجوب الجماعة
 وأجاب ح بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي تبعها في الاماكن القاصية حرج لا يجني مع ما في مجاوزة
 مسجد حيه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد اه وفيه أن ظاهر اطلاقه
 النذب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة ألا ترى أن مسجد
 الحى اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرتاب احد أن مسجد الجماعة أفضل على انهم اختلفوا في الافضل
 هل جماعة مسجد حيه او جماعة المسجد الجامع كافي البحر ط قلت لكن في الخانية وان لم يكن لمسجد منزله
 مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلي وان كان واحدا لا مسجد منزله حقا عليه فيؤدى حقه مؤذن
 مسجد لا يحضر مسجده احد فالوا هو يؤذن ويقيم ويصلي وحده وذلك احب من أن يصلي في مسجد آخر اه
 ثم ذكر ما مر عن الفتح ولعل ما مر فيما اذا صلى فيه الناس فخير بخلاف ما اذا لم يصل فيه احد لان الحق تعيين
 عليه وعلى كل فقو ط قد يقال الخ غير مسلم والله اعلم (قوله ونحوه) قال في القنية الا المسجد الحرام
 ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعزاه في آخر شرح المنية الى مختصر البحر ثم قال وينبغي أن يستثنى المسجد
 الاقصى ايضا لانها في المسجد الحرام بمائة ألف وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بألف وفي المسجد الاقصى
 بمخمسة مائة اه وينبغي استثناء مسجد الحى على ما قلناه آنفا (قوله ومقعد وزمن) قال في المغرب المقعد
 الذى لا حراك به من داء في جسده كان اداء افعده وعند اطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المتشج
 الاعضاء والزمن الذى طال مرضه وقال في فصل الزاى الزمن الذى طال مرضه زمانا وقبل الزمن عن أى
 حنيفة المقعد والاعمي والمقطوع الدين أو واحداهما والمفالج والاعرج الذى لا يستطيع المشى والاشل اه
 (قوله ومفالج) هو من به فالج وهو استرخاء لاحد شقي الانسان لانسحاب خلط بلغمي تنسدم منه مسالك الروح
 قاموس (قوله وان وجد قائدا) وكذا الزمن لو كان غنيا له مركب وخادم فلا تجب عليه ما عنده خلافا لهما
 حلية عن المحيط وذكر في الفتح أن الظاهر أنه اتفاق والخلاف في الجمعة لا في الجماعة اه لكن المستور في
 الكتب المشهورة خلافه حلية (قوله ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين) أشار بالحيلة الى أن المراد
 المطر الكثير كما قيده في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحلية وعن ابى يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين
 وردغة فقال لا أحب تركها وقال محمد بن الموطأ الحديث رخصة يعني قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال
 فالصلاة في الرحا والنعال هنا الاراضى الصلاب وفي شرح الزايد عن شرح الترمذى واختلف في كون
 الامطار والتلوج والاحوال والبرد الشديد عذرا وعن ابى حنيفة ان اشتد التأذى يعذر قال الحسن افادت
 هذه الرواية أن الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ما ظنه البعض أن ذلك عذر في الجماعة لانها سنة لا في
 الجمعة لانها من أكده الفرائض اه وفي شرح الشيخ اسماعيل عن ابن الملقن الشافعي والمشهور أن النعال
 جمع فعمل وهو ما غلب من الارض في صلابه وانما خصها بالذكر لان ادنى بلل يسهلها بخلاف الرخوة فانها
 تنشف الماء وقيل النعال الاحذية (قوله ويرد شديد) لم يذكر الحر الشديد أيضا ولم يذكره من علمائنا
 ولعل وجهه أن الحر الشديد انما يحصل غالباً في صلاة الظهر وقد كفيتم مؤنته بسنة الابرار نعم قد يقال لو ترك
 الامام هذه السنة وصلى في أول الوقت كان الحر الشديد عذرا تأمل (قوله وظلمة كذلك) أى شديدة
 والظاهر أنه لا يكاف الى ايقاد نحو سراج وان امكنه ذلك وأن المراد بشدة الظلمة كونه لا يبصر طريقه الى

الاحرار القادرين على الصلاة
 بالجماعة من غير حرج) ولو فاتته
 نذب طلبها في مسجد آخر الا
 المسجد الحرام ونحوه (فلا تجب
 على مريض ومقعد وزمن
 ومقطوع يد ورجل من خلاف)
 اورجل فقط ذكره الحدادى
 (ومفالج وشيخ كبير عاجز وأعمى)
 وان وجد قائدا (ولا على من
 حال بينه وبينها مطر وطين ويرد
 شديد وظلمة كذلك)

المسجد فيكون كالاعى (قوله وريح) اى شديد أيضا فيما يطهر تأمل وانما كان عذرا للاقط لعظم
 مشقة فيه دون النهار (قوله وخوف على ماله) اى من اص ونحوه اذ لم يكن غلق الدكان او الميت
 مثلا ومنه خوفه على تلف طعام في قدر أو خبز في تنور تأمل وانظر هل التقييد بماله للاحتراز عن مال غيره
 والظاهر عدمه لان له قطع الصلاة ولا سيما ان كان امامه عنده كوديعة او عارية أو رهن مما يجب عليه حفظه
 تأمل (قوله او من غريم) اى اذا كان معسر ليس عنده ما يوفى غريمه والا كان ظالما (قوله او ظالم)
 يخافه على نفسه او ماله (قوله الاخشين) وكذا الريح (قوله وارادة سفر) اى واقعت الصلاة ويحتمل
 أن تقوته القافلة يجر وأما السفر فنه فليس بعذر كفى القنية (قوله وقيامه بعريض) أى يحصل له
 بغيته المشقة والوحشة كذا فى الامداد (قوله تنوقه نفسه) أى تشتاته وتنازعه اليه مصباح سواء
 كان عشاءا وغيره لشغل باله امداد ومثله الشراب وقرب حقه وكضوره فيما يظهر لوجود العلة وبه صرح
 الشافعية (قوله وكذا اشتغاله بالفقه الخ) عبارة نور الايضاح وتكرار فقهه بجماعة تقوته ولم أر هذا القيد
 غيره ورمز له نانيا انه يعذر بحلاف مكترز الفقه ثم وفى بينهما يحمل الاول على المواظب على الترتيباونا والثانى
 على غيره وهذا ما مشى عليه الشارح فى قوله أى الا الخ (قوله فلا يعذر بعذر) الاول بالذال والثانى
 بالراى (قوله يعنى بحبسه عنه الخ) صرح بذلك فى البحر عن البرازية قال الرضى قالوا هذا مما يعلم ويكتم
 لان الظلة صيادون لا خذ المال متى وقع فى شركهم لا يؤخذ منهم وورع يحدون للانسان ذنبالم يفعله فوصلا
 الى ماله اه (تمة) مجموع الاعذار التى مرت متساو وشرا عشر ون وقد نظمها بقولى
 اعذار ترك جماعة عشرون قد * اودعتها فى عقد نظم كالدر
 مرض واقعا دعى وزمانه * مطروطين ثم برد قيد أضر
 قطع لجل مع يدأودونها * فلي وعجز الشيخ قصد للسفر
 خوف على مال كذا من ظالم * اودائن وشهى اكل قد حضر
 والريح لا ظلمة تمرى ذى * ألم مدافعة لبول او قذر
 ثم اشتغال لا بغير الفقه فى * بعض من الاوقات عذر معتبر
 (قوله او عدم مراعاته) أى المذهب المقتدى فيما يوجب بطلان الصلاة على ماسيا فى بيانه (قوله تقديم)
 اى على من حضر معه (قوله بل نصبا) أى لا امام الراتب (قوله بأحكام الصلاة فقط) أى وان كان
 غير متبحر فى بقية العلوم وهو أولى من المتبحر كذا فى زاد القدير عن شرح الارشاد (قوله بشرط اجتنابه
 الخ) كذا فى الدراية عن المجتبى وعبارة الكافى وغيره الاعل بالسنه اولى الآن يطعن عليه فى دينه لان الناس
 لا يرغبون فى الاقتداء به (قوله قدر فرض) اخذه تبع الجرم من قول الكافى قدر ما تجوز به الصلاة بناء على أن
 تجوز بمعنى نصح لا بمعنى تحل (قوله وقيل واجب) ذكره فى البحر بحثنا لكن يمكن اخذه من كلام الكافى
 لان الجواز يطلق بمعنى الحل بل قال الشيخ اسماعيل ينبغي حمل الجواز المندكور على ما يشمل عدم
 الكراهة وحينئذ يرجع الى القول الثالث (قوله وقيل سنة) قائله الزيلعى وهو ظاهر المبسوط كفى
 التزم ومضى عليه فى الفتح قال ط وهو الاظهر لان هذا التقديم على سبيل الاولوية فالانصب له مراعاة
 السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم اقرأ أى أجود لا أكثرهم حفظا
 وان جعل فى البحر متبادرا ومعنى الحسن فى التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها
 فهستاقى ط (قوله اى الاكثر اتقاء للشبهات) الشبهة ما اشتبه بحله وحرمة ويلزم من الورع التقوى
 بلا عكس والزهد ترك شئ من الحلال خوف الوقوع فى الشبهة فهو أخص من الورع وليس فى السنة ذكر
 الورع بل الهجرة عن الوطن فلما نسخت اريد بها هجرة المعاصى بالورع فلا تجب هجرة الاعلى من اسلم فى دار
 الحرب كفى المعراج ط (قوله أى الاقدم اسلاما) استنبطه صاحب البحر وتبعه فى التزم من تعليل البدائع
 بأن من امتد عمره فى الاسلام كان أكثر طاعة اقول بل الظاهر أن المراد بالاسن الاكبر سنا كما هو فى بعض
 روايات الحديث فأكبرهم سنا وهو المفهوم من اكثر الكتب فيكون الكلام فى المسلم الاصلى نعم اخرج الجماعة

ورج ليل لا نهارا وخوف على
 ماله او من غريم او ظالم او مدافعة
 احد الاخشين وارادة سفر
 وقيامه بعريض وحضر طعام
 تنوقه نفسه ذكره الحدادى وكذا
 اشتغاله بالفقه لا بغيره كذا جزم به
 الباقرى تبعا للينسى اى الا اذا
 واظب تكاسلا فلا يعذر بعذر ولو
 بأخذ المال يعنى بحبسه عنه مدة
 ولا تقبل شهادته الا بشأول بدعة
 الامام او عدم مراعاته (والحق
 بالامامة) تقديم بل نصبا يجمع
 الانهر (الاعلم بأحكام الصلاة)
 فقط صحة وفساد بشرط اجتنابه
 للفواحش الظاهرة وحفظه
 قدر فرض وقيل واجب وقيل
 سنة (ثم الاحسن تلاوة)
 وتجويدا (للقراءة ثم الاورع) أى
 الاكثر اتقاء للشبهات والتقوى
 اتقاء المحرمات (ثم الاسن) أى
 الاقدم اسلاما فقدم شاب على
 شيخ اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا

الى البخارى فاقدمهم اسلاما وعليه فيكون ذلك سببا لترجيح فحين عرض اسلامه فقدم ثابت ثانياً في
 الاسلام على شيخ اسلم أمالركا مسلمين من الاصل أو أسلما معاً فقدم الاكبر سناً الى الزبلي من أن الاكبر سناً
 يكون اخشع قلباً وعادة واعظم حرمة وورعة الناس في الاقتداء به اكثر فكون في تقديمه تكثير الجماعة اه
 هذا وما شئ عليه المصنف من تقديم الاورع على الاسن هو المذكور في المتن وكثير من الكتب وعكس
 في المحيط (قوله عن الزاد) أي زاد التقدير لا ينهى عن (قوله بالنسب) أي ضم الخلق أما يمتنعها فهو
 المراد بما بعده (قوله اكثرهم تهجداً) تفسير بالمزوم فانه يلزم من كثرة التهجد حسن الوجه لحديث من
 كثرت صلواته بالليل حسن وجهه بالنهار وان كان ضعيفاً عند الحديثين قال في البدائع لا حاجة الى هذا التكلف
 بل يبق على ظاهره لأن صياحة الوجه سبب لكثرة الجماعة كما في البحر ح (قوله زاد في الزاد الخ) اقول ليس
 فيه زيادة ونص عبارة الزاد بعد الخلق هكذا فان تساووا فأصبحهم وجهاً وقيد في الكافي بن يصول بالليل فان
 تساووا فأشرفهم نسباً الخ (قوله أي اسمعهم وجهها) عبارة عن بشاشته في وجهه من يلقاه وانبساطه له وهذا
 بغير الحسن الذي هو تناسب الاعضاء أفاده ح (قوله ثم اكثرهم حسبا) الظاهر أن الحسب بالباء الموحدة
 لا بالنون وهو الذي كتب عليه ابن عبد الرزاق في شرحه قال في البحر وقد قدم في الفتح الحسب على صياحة الوجه
 اه وفي القاموس الحسب ما نعت به من مفاخر أبائك او المال والدين او الكرم والشرف في الفعل الخ (قوله
 ثم الاحسن زوجة) لانه غالباً يكون احب لها واعف لعدم تعلقه بغيرها وهذا مما يعلم بين الاصحاب أو الارحام
 أو الجيران اذ ليس المراد أن يترك كل منهم أو صاف زوجته حتى يعلم من هو أحسن زوجة (قوله ثم الاكثر
 مالا) اذ يكثرته مع ما تقدم من الوصف يحصل له القناعة والعفة فيرغب الناس فيه اكثر (قوله ثم الاكبر
 رأسا الخ) لانه يدل على كبر العقل يعني مع مناسبة الاعضاء له ولا فلو خسر الرأس كبروا والاعضاء صفراً كان
 دلالة على اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله اه ح وفي حاشية ابن السعدي وقد نقل عن
 بعضهم في هذا المقام ما لا يليق أن يتركه فلا عن أن يكتب اه وكأنه يشير الى ما قيل ان المراد بالعضو الذكر
 (قوله ثم المقيم على المسافر) وقيل هما سواء بجر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فليأتمل وهذا ما دام
 الوقت باقياً ولا يلا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعة كما يأتي (قوله ثم التميم عن حدث على التميم عن
 جنباً) كذا أجاب به الحلواني كافي الثقة وحرز به في الفيض وجامع الفتاوى كذا في الاحكام للشيخ
 اسماعيل ومثله في التتارخانية ولعل وجهه أن الحدث اخف من الجنابة لكن في منية المفتي التميم عن الجنابة
 اولى بالامامة من التميم عن حدث ونقل في الترمذي عن النضر عن مقتدر عليه ولعل وجهه أن طهارته أقوى لانها بمنزلة
 الغسل لا يطلها الحدث (قوله ومنه) أي من المرجح (قوله والافتاء) الاولى الاستفتاء (قوله
 والدعوى) أي بين يدي القاضي (قوله اقرع بينهم) أي اذا تنازعوا والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية
 (قوله كما في الحرق والغرق) التشبيه في أن الترتيب اذالم يعلم كان كالمعية لاني القرعة أيضاً فانها لا تأتي
 في الحرق والغرق ح (قوله معلوم) أي وظيفة من جهة الواقف او من الطلبة أفاده ح (قوله جازان
 يتقدم من شاء) لأن له أن لا يقرئهم اصلاً ح (قوله وأول من سنه ابن كثير) قال السهودي في جوهر العقدين
 روى أن انصاراً جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله وجاء رجل من ثقف فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 يا خاشق ان الانصار قد سبقك بالمسئلة فاجلس كما نريد أجبنا الانصارى قبل حاجتك اه فعلم منه
 أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم وابن كثير تابع في ذلك وأنه لا فرق بين من له معلوم وغيره نعم يمكن الفرق بين ذي
 المعلوم وغيره فيما اذا حضر امعا رجح أي فيقرع لوله معلوم ولا يتقدم من شاء تأمل (قوله اعتبر اكثرهم)
 لا يظهر هذا الا في النصب والافكل يصلح خاف من يختاره ط لكن فيه تكرار الجماعة وقد مر فافهم (قوله
 اساءوا بلائهم) قال في التتارخانية ولأن رجلين في الفقه والصلاح سواء الا ان احدهما اقرأ تقدم القوم الاخر
 فقد اساءوا وتركو السنة ولكن لا يأتون لانهم قدموا رجلاً صالحاً وكذا الحكم في الامارة والحكومة أما
 الخلافة وهي الامامة الكبرى فلا يجوز أن يتركوا الافضل وعليه اجماع الامة اه فافهم (قوله مطلقاً)
 أي وان كان غيره من الحاضرين من هو أعلم وأقرأ منه وفي التتارخانية جماعة أضيف في داري يد أن يتقدم
 احدهم ينبغي أن يتقدم المالك فان تقدم واحد منهم لعلمه وكبره فهو أفضل واذا تقدم احدهم جاز لان

وفي الترمذي عن الزاد وعليه يقاس
 سائر الخصال فيقال يتقدم
 اقدمهم علماً ونحوه وحينئذ نقلاً
 يحتاج للقرعة (ثم الاحسن
 خلقاً) بالنسب الفقه بالناس
 (ثم الاحسن وجهاً) أي اكثرهم
 تهجداً زاد في الزاد ثم أصبحهم
 أي اسمعهم وجهها ثم اكثرهم
 حسبا (ثم الاشرف نسباً) زاد
 في البرهان ثم الاحسن صوتاً وفي
 الاشياء قيل عن المثل ثم الاحسن
 زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكبر
 جاهاً (ثم الانظف ثوباً) ثم الاكبر
 رأسا والاصغر عضواً ثم المقيم على
 المسافر ثم الحر الاصل على العتيق
 ثم المقيم عن حدث على التميم عن
 جنباً (فائدة) لا يتقدم أحد في
 التراحم الا بمرح ومنه سبق الى
 الدرس والافتاء والدعوى فان
 استووا في المحي أقرع بينهم اه
 كلام الاشياء وفي الفصل الثاني
 والثلاثين من ظفر التتارخانية
 وفي طلبه العلم يقدم السابق فان
 اختلفوا واثمة بينة فيها والا أقرع
 كيئتهم معا كافي الحرق والغرق
 اذالم يعرف الاول ويجعل كأنهم
 ماوأمعا اه وفي محاسن القراء
 لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ
 معلوم جازان يتقدم من شاء واكثر
 مشايخنا على تقديم الاسبق
 وأول من سنه ابن كثير (فان
 استووا يقرع) بين المستوين
 (او الخيار الى القوم) فان
 اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو فقهوا
 غير الاولى اساءوا بلائهم (واعلم
 أن صاحب البيت) ومثله امام
 المسجد الراتب (اولى بالامامة
 من غيره) مطلقاً

الظاهر أن المالك يأذن لنفسه إكرامه اه (قوله وصرح الحدادي الخ) أفاد أن هذا غير خاص بالسلطان العام والولاية ولا بالقاضي الخاص والولاية بالأحكام الشرعية بل مثلهما الوالي وأن الامام الراتب كصاحب البيت في ذلك قال في الامداد وأما إذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب المنزل ولو مستأجر او كذا يقدم القاضي على امام المسجد (قوله والمستعير والمستأجر أحق) لأن الاعارة تملك المتافع والمعيرون كان له أن يرجع بخلاف المؤجر لكنه لم يرجع بيقى المستعير أحق والكلام في ذلك لأنه إذا رجع لم يبق العارية ونجرت المسئلة عن موضوعها فافهم (قوله للماستر) أى من قوله لعموم ولايتهما ولكنه غير مناسب لأن المراد بعموم الولاية عموم الناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول لأن الولاية لهم في هذه الحالة دون المالك ح (قوله لحديث الخ) هكذا رواه في النهر بالمعنى وعزاه الى الحلبي صاحب الحلبة مع أنه في الحلبة ذكره مطرولاً ونقله في الجرحها (قوله والكراهة عليهم) جزم في الحلبة بأن الكراهة الاولى تحرعية للحديث وترد في هذه (قوله ويكره تنزيها الخ) لقوله في الاصل امامة غيرهم احب الي بحر عن الجحفي والمعراج ثم قال فيكره لهم التقدم ويكره الاقتداء بهم تنزيها فان امكن الصلاة خاف غيرهم فهو أفضل والا فلا اقتداء اولى من الانفراد (قوله ولومعقلا) يلزمه استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه فان المعنى عبد باعتبار ما كان اللهم الا أن يكون من قبيل عموم الجواز بأن يراد بالعبد من انصف بالرق وقما مساواة كان في الحال او فيما مضى ح (قوله ولعله) أى لعل سبب كراهة المعنى ما قدمناه الخ فان تقديم الحر الاصل مندوب اليه وتركه مكروه تنزيها فلذا قال اذ الكراهة الخ وفي نسخة والعلة أى والعلة في كراهة امامة المعنى أن الحر الاصل اولى بالامامة منه لأنه نشأ في الرق مشتغلا بخدمة المولى لم يتفرغ للتعلم رضى (قوله وأعرابي) نسبة الى الاعراب لا واحد له من لفظه وليس جمعا لعرب كافي الصحاح لكن في الرضى الظاهر أنه جمع قهستاني وهو من يسكن البادية عرييا او جمعا بحر وخصه في المصباح بأهل البدو من العرب (قوله ومثله الخ) مبنى على أن الاعراب لا يشمل الاجمعي والا فالمناسب ومنه والعلة في الكل غلبة الجهل (قوله وفاسق) من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة ولعل المراد به من يرتكب الكاثر كشارب الخمر والزاني وآكل الربا ونحو ذلك كذا في البرجدي اسماعيل وفي المعراج قال اصحابنا لا ينبغي أن يقتدى بالفاسق الا في الجمعة لأنه في غيرها يجحد اماما غيره اه قال في الفتح وعليه فيكره في الجمعة اذا تعددت اقامتها في المصر على قول محمد المقتضى به لأنه بسبيل الى التحول (قوله ونحوه الا عشى) هو سبي البصر ليلاً ونهاراً قاموس وهذا ذكره في النهر بحثاً أخذ من تعطيل الاعمى بأنه لا يتوقى النجاسة (قوله أى غير الفاسق) تبع في ذلك صاحب الجرح حيث قال قيد كراهة امامة الاعمى في المحيط وغيره بأن لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم فهو اولى اه ثم ذكر أنه ينبغي جريان هذا القيد في العبد والاعرابي وولد الرقي ونازعه في النهر بأنه في الهداية علل للكراهة بغلبة الجهل فيهم وبأن في تقديمهم تنفير الجماعة ومقتضى الثانية ثبوت الكراهة مع استثناء الجهل لكن ورد في الاعمى نص خاص هو استخلافه صلى الله عليه وسلم لابن ام مكتوم وعقبان على المدينة وكانا عيين لأنه لم يبق من الرجال من هو اصلح منهما وهذا هو المناسب لاطلاقهم واقتصارهم على استثناء الاعمى اه وحاصله أن قوله الا أن يكون أعلم القوم خاص بالاعمى أما غيره فلا تنفي الكراهة بعلة لكن ما يجتهد في البحر صرح به في الاختيار حيث قال ولو عدت أى علة الكراهة بأن كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الرقي من ولد الرشدة والاعمى من البصير فالحكم بالضد اه ونحوه في شرح الملتقى للهنسي وشرح درر البحار ولعل وجهه أن تنفير الجماعة بتقدمه يزول اذا كان افضل من غيره بل التفسير يكون في تقديم غيره وأما الفاسق فقد عللوا كراهة تقدمه بأنه لا يهتم لامر دينه وبأن في تقدمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم احاطته شرعا ولا يخفى أنه اذا كان أعلم من غيره لا تزول العلة فانه لا يؤمن أن يصلي بهم بغير طهارة فهو كالمتدع تكره امامته بكل حال بل منفي في شرح المنية على أن كراهة تقدمه كراهة تحریم لما ذكرنا قال ولذا لم تجز الصلاة خلفه أصلاً عند مالك ورواية عن أحمد فلذا حاول الشارح في عبارة المصنف وحمل الاستثناء على غير الفاسق والله أعلم (قوله أى صاحب بدعة) أى محرمة والاقتداء تكون واجبة كضبط الادلة الرد على أهل الفرق الضالة وتعلم النحو والفهم الكتاب والسنة ومندوبة كاحداث نحو رباط ومدرسة وكل احسان لم يكن في الصدر الاول ومكرهه

(الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه) لعموم ولايتهما وصرح الحدادي بتقديم الوالي على الراتب (والمستعير والمستأجر احق من المالك) لما مر (ولو أمروا وهم له كارهون ان) الكراهة (لفساد فيه) اولاً ثم احق بالامامة منه كره) لذلك تحريماً لحديث ابي داود لا يقبل الله صلاة من تقدمت فاما وهم له كارهون (وان هو أحق لا) والكراهة عليهم (ويكره) تنزيها (امامة عبد) ولومعقلا قهستاني عن الخلاصة ولعله لما قدمناه من تقدم الحر الاصل اذ الكراهة تنزيهية فتنبه (واعرابي) ومثله تركان واكراد وعامى (وفاسق واعمى) ونحوه الا عشى نهر (الا ان يكون) أى غير الفاسق (اعلم القوم) فهو اولى (ومتدع) أى صاحب بدعة

مطلبه
البدعة خمسة اقسام

كزخرفة المساجد ومباحة كالتوسع بلذية المأكل والشارب والشياب كما في شرح الجامع الصغير للمناوي عن
 تهذيب النورى ومثله في الطائفة المحمدية للبركل (قوله وحى اعتقاد الخ) عز هذا التعريف في حاشى الخزان
 الى المحافظ ابن حجر في شرح الخبئة ولا يخفى أن الاعتقاد يشمل ما كان معه عمل او لا فان من تدين بعمل لا بد أن
 يعتقد كسبح الشبعة على الرجلين وانكارهم المصح على الخافين وشذو ذلك وجيند فيساوى تعريف الشئى لها
 بأنما أحدث على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة
 واستحسان وجعل دينا قويا وسراطا مستقيما انه فافهم (قوله لاجماعة) أما لو كان معاندا للادلة
 القطعية التى لا شبهة فيها اصلا كانكار الحشر أو حدوث العالم وشذو ذلك فهو كافر قطعاً (قوله بل بنوع شبهة)
 أى وان كانت فاسدة كقول منكر الرؤية بأنه تعالى لا يرى بل لاله وعظمته (قوله وكل من كان من قبلنا لا يكفر
 بها) أى بالبدعة المذكورة المبنية على شبهة اذ لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الاسلام من حدوث
 العالم وششر الاجساد ونفى العلم بالجزئيات وان كان من أهل القبلة المواظب طول عمره على الطاعات كما في
 شرح التحرير (قوله حتى الخوارج) أراد بهم من خرج عن معتقد أهل الحق لا خصوص الفرقة الذين خرجوا
 على الامام على رضى الله تعالى عنه وكفروا فيشمل المعتزلة والشيعة وغيرهم (قوله وسب الرسول) هكذا
 في غالب النسخ ورأيت كذلك في الخزان بخط الشارح وفيه أن سب الرسول صلى الله عليه وسلم كافر قطعاً
 فالصواب وسب اصحاب الرسول وقيدهم المحشى بغير التحسين لما سبى فى باب المرتدة أن سبهم أو واحد هما
 كافر أقول ما سبى فى محمول على سبهم بلا شبهة لما صرح به في شرح المنية من أن سبهم او منكر خلافتها ما اذ ابناه
 على شبهة له لا يكفر وان كان قوله كفاً في حد ذاته لانهم يشكرون حجة الاجماع بانهم سبوا فكان شبهة
 في الجملة وان كانت باطلة بخلاف من ادعى أن علياً اله وأن جبريل غلط لانه ليس عن شبهة واستقراغ وسع في
 الاجتهاد بل محض هوى وتماه فيه فراجع وقد أوضحت هذا المقام في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام
 شاتم خير الانام أو أحد اصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله لكونه عن تأويل الخ) علا لقوله
 لا يكفر بها قال الحق ابن الهمام في اواخر التحرير وجهل المبتدع كالمعتزلة ما نفي ثبوت الصفات زائدة وعذاب
 القبر والشفاعاة وخروج من تكب الكبيرة والرؤية لا يصلح عذراً لوضوح الادلة من الكتاب والسنة الصحيحة لكن
 لا يكفر اذ تمسك بالقرآن والحديث والعقل والنهى عن تكفير أهل القبلة والاجماع على قبول شهادتهم ولا شهادة
 لكافر على مسلم وعدمه في الخطائية ليس لكفرهم أى بل لتدينهم شهادة الزور لمن كان على رأيهم واحلف أنه
 محق وأورد أن استباحة المعصية كفر وأوجب اذا كان عن مكارة وعدم دليل بخلاف ما عن دليل شرعى
 والمبتدع مخطئ في تمسكه لاسمكبر والله أعلم بسرا عبادته اه (قوله ومنهم من كفرهم) أى منامعشراً أهل
 السنة والجماعة من كفر الخوارج أى اصحاب البدع والمراد منامعشرا الحنفية وأفاد أن المعتزلة عندنا خلافة
 فقد نقل في البحر عن الخلاصة فروعا يدل على كفر بعضهم ثم قال والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من
 المخالفين فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة الخ فافهم (قوله كقوله جسم كالأجسام) وكذا الوالم
 يدل كالأجسام وأما لو قال لا كالأجسام فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لفظ الجسم الموهوم للنقص فرفعه بقوله
 لا كالأجسام فلم يبق الا مجرد الاطلاق وذلك معصية وتماه في البحر (قوله وانكاره حجة الصديق) لما فيه من
 تكذيب قوله تعالى اذ يقول لصاحبه وفى الفتح عن الخلاصة وان انكر خلافة الصديق او عمر فهو كافر اه
 ولعل المراد انكارا مستحقا قهما الخلافة فهو مخالف لاجماع الصحابة لانكار وجودها لهما بجر وينبغي تنبيه
 الكفر بانكار الخلافة بما اذا لم يكن عن شبهة كما مر عن شرح المنية بخلاف انكار حجة الصديق تأمل (قوله
 اصلا) تأكيد وليس المراد به في حالة كذا ولا في حالة كذا اذ ليس هنا احوال ح (قوله وولد الزنى) اذ
 ليس له أب بربيه ويؤدبه ويعلمه فيغلب عليه الجهل بجر اوله فقرة الناس عنه (قوله هذا) أى ما ذكر من كراهة
 امامة المذكورين (قوله ان وجد غيرهم) أى من هو احق بالامامة منهم (قوله بجر بحثا) قد علمت انه موافق
 للمتقول عن الاختيار وغيره (قوله نال فضل الجماعة) أفاد أن الصلاة خلفهما اولى من الافراد لكن لا ينال
 كما ينال خلف نبي ورع لحديث من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي قال في الحلية ولم يجده يخرجون نعم
 اخرج الحاكم في مستدركه من فروع ان سر كم أن يقبل الله صلاتكم فليؤتمكم خياركم فانهم وقد كم فيما بينكم وبين

وحى اعتقاد خلاف المعروف عن
 الرسول لاجماعة بل بنوع شبهة
 وكل من كان من قبلنا (لا يكفر
 بها) حتى الخوارج الذين
 يستحلون دماءنا وأموالنا وسب
 الرسول وشكروا صفاته تعالى
 وجواز رؤيته لكونه عن تأويل
 وشبهة بدليل قبول شهادتهم
 الا الخطائية ومنهم من كفرهم
 (وان) انكر بعض ما علم من الدين
 ضرورة (كفر بها) كقوله ان الله
 تعالى جسم كالأجسام وانكاره
 حجة الصديق (فلا يصح الاقتداء
 به اصلا) فليحفظ (وولد الزنى) هذا
 ان وجد غيرهم والا فلا كراهة
 بجر بحثا وفى النهر عن المحط
 صلى خلف فاسق أو مبتدع نال
 فضل الجماعة

مطلب
في امامة الامر

ربكم اه (قوله وكذا نكره خلف أمره) الظاهر أنهم اتهموا بغيرية أيضاً والظاهر أيضاً كما قال الرضائي أن المراد به الصبيح الوجه لانه محل الفتنة وهل يقال حناً أيضاً إذا كان أعلم القوم بتدقيق الكراهة فإن كانت عليه الكراهة خشية الشهوة وهو الاظهر فلا وإن كانت عليه الجبل او قشرة الناس من الصلاة خلفه فنعى قاتل والظاهر أن ذا العذار الصبيح المستهني كالامرء تأمل هذا وفي حاشية المحدثي عن الفتاوى العفيفة سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم يثبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامردية وخصوصاً قد ثبت له شعرات في ذقنه تؤذن بأنه ليس من مستدري اللحي فهل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين ام لا أجاب سئل العلامة الشيخ احمد بن يوسف المعروف بابن الشلبي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فأجاب بالجواز من غير كراهة وناهيك به قدوة والله أعلم وكذلك سئل عنها المفتي محمد تاج الدين القلبي فأجاب كذلك اه (قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كما سيذكر في الخبر ط (قوله ومفلوج وأبرص شاع برصه) وكذا اعرج يقوم بيض قدميه فالاقداء بغيره اولى تاخر غاية وكذا العرجم بغير جندي ومحبوب وحاقن ومن له يد واحدة فتاوى الصوفية عن التحفة والظاهر أن العلة النفرة ولا قيد الا برص باليسوع ليكون ظاهراً لعدم امكان اكمال الطهارة ايضاً في المفلوج والاقطع والمحبوب ولكراهة صلاة الحاقن أي يبول ونحوه (قوله وشارب الخمر الى قوله ومتصنع) تكرار مع قول المتن فاسق ح والتمام من ينقل الكلام بين الناس على جهة الافساد وهي من الكبار ويحرم على الانسان قبولها والمرأى من يقصد أن يراه الناس سواء تكلف تحسين الطاعات او لا والمتصنع من يكلف تحسينها فهو أخص بمقابلته ط (قوله ومن أم بأجرة) بأن استؤجر لصلى اماماً سنة او شهراً بكذا وليس منه ما شرطه الراقف عليه فانه صدقة ومعوته له رضى أي يشبه الصدقة ويشبه الاجرة كما سيأتى أن شاء الله تعالى في الوقف على أن المفتي به مذهب المتأخرين من جواز الاستنجار على تعليم القرآن والامامة والاذان للضرورة بخلاف الاستنجار على التلاوة المجردة وبقيّة الطاعات مما لا ضرورة اليه فانه لا يجوز أصلاً كما حققته في كتاب الاجارة ان شاء الله تعالى فانهم (قوله لكن في وتر الجراح) هذا هو المعتمد لان المحققين جنحوا اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عادته مراعاة مواضع الخلاف جازوا الا فلا ذكره السندي المتقدم ذكره ح قلت وهذا بناء على أن العبرة لرأى المقتدى وهو الاصح وقيل لرأى الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو أقس وعليه فيصح الاقضاء وان كان لا يحنط كما يأتي في الوتر (قوله ان يتقن المراعاة لم يكره الخ) أي المراعاة في الفرائض من شروط وأركان في تلك الصلاة وان لم يراع في الراجبات والسنن كما هو ظاهر سياق كلام الجرح وظاهر كلام شرح المنية أيضاً حيث قال وأما الاقضاء بالخالف في الفروع كالشافعي فيجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة اه فقيداً باقصدون غيره كما ترى وفي رسالة الاهتداء في الاقضاء لملا على القارى ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان يحنط في موضع الخلاف والافلا والمعنى أنه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضع المهمة للمراعاة أن يتوضأ من القصد والحجامة والتي والاعاف ونحو ذلك لا فيما هو سنة عنده مكرهه عندنا كرفع اليدين في الانتقالات وجهر البسلة واخفافها فهذا أو مثاله لا يمكن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكلهم يتبع مذهب ولا يمنع مشربه اه وفي حاشية الاشباه للخير الرملي الذي يميل اليه خاطري القول بعدم الكراهة اذا لم يتحقق منه مفسد اه وبحت الخشي أنه ان علم انه راعى في الفروض والواجبات والسنن فلا كراهة وان علم تركها في الثلاثة لم ينصح وان لم يدرب شيئاً كرهه لان بعض ما يجب تركه عندنا يسقط فعله عندنا فظاهر أنه يفعل وان علم تركها في الآخرين فقط ينبغي أن يكرهه لانه اذا كرهه عندنا احتمال ترك الواجب فعند تحقيقه بالاولى وان علم تركها في الثالث فقط ينبغي أن يقضى به لان الجماعة واجبة فتقدم على ترك كراهة التنزيه اه وسبقه الى نحو ذلك العلامة البيري في رسالته حتى ادعى أن الانفراد أفضل من الاقضاء به قال اذ لا ريب أنه يأتي في صلاته بما يجب الاعادة به عندنا وتستحب لكن رد عليه ذلك غيره في رسالة أيضاً وقد اسمعناك ما يؤيد الرد نعم نقل الشيخ خير الدين عن الرملي - الشافعي - أنه منى على كراهة الاقضاء بالخالف حيث أمكنه غيره ومع ذلك هي أفضل من الانفراد ويحصل له فضل الجماعة وبه افتى الرملي الكبير واعتمد السبكي والاسنوي وغيرهما قال الشيخ خير الدين

وكذا نكره خلف أمره وسفيه
ومفلوج وأبرص شاع برصه
وشارب الخمر وآكل الربا ونمام
ومراء ومتصنع ومن أم بأجرة
قيستاني زاد ابن ملك ومخالف
كشافني لكن في وتر الجراح
يتقن المراعاة لم يكره او عدمها لم
يصح وان شك كره

مطلب
في الاقضاء بشافعي ونحوه هل
يكروا ما لا

والحاصل أن عندهم في ذلك اختلافا وكل ما كان لهم عليه في الاقتداء بنا صحة وفساد أو فضيلة كان لنا مثله عليهم وقد سمعت ما عهده الرمي وأفتى به والفقير أقول مثل قوله فيما يتعلق باقتداء الحنفي بالشافعي والفقير المنصف يسلم ذلك شعر وأنارمي - فقه الحنفي - لا مراء بعد اتفاق العالمين اه ملخصا أي لا جدال بعد اتفاق عالمي المذهبيين وهذه رمي - الحنفية يعني به نفسه ورمي - الشافعية رحمة الله تعالى فتحصل أن الاقتداء بالحنالف المراعى في الفرائض أفضل من الانفراد إذا لم يجد غيره والا فالأقتداء بالموافق أفضل بقي ما إذا تعددت الجماعات في المسجد وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط عن رسالة لابن نجيم أن الأفضل الاقتداء بالشافعي - بل يكره التأخير لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتد الا إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد أو أدبت الجماعة على وجه مكروه ولأنه لا يخلو الحنفي - حالة صلاة الشافعي - أما أن يشتغل بالرواتب لينتظر الحنفي - وذلك منهى - عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا قيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وما أن يجلس وهو مكروه أيضا لعارضه عن الجماعة من غير كراهة في جماعتهم على المختار اه ونحوه في حاشية المدنى - عن شيخ والده الشيخ محمد اكرم وخاتمة المحققين السيد محمد أمين مير بادشاه والشيخ اسماعيل الشرواني فانهم رجحوا الصلاة مع أول جماعة أفضل قال وقال الشيخ عبد الله العفيف في فتاواه العفيفية عن الشيخ عبد الرحمن المرشدى - وقد كان شيخنا شيخ الاسلام مفتى بلد الله الحرام الشيخ على - بن جابر الله بن ظهيرة الحنفي - لا يزال يصلى مع الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت اقتدى به في الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ ابراهيم البيرى بناء على كراهة الاقتداء بهم لعدم مراعاتهم في الواجبات والسنة وأن الانفراد أفضل لو لم يدركه امام مذهبه وخالفهم ايضا العلامة الشيخ رجة الله السندى - تليد ابن الهمام فقال الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو لم يعبا وكذا العلامة الملا على - القارى فقال بعد ما قدمناه عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم ولو كان لكل مذهب امام كما في زماننا فالأفضل الاقتداء بالموافق سواء تقدم أو تأخر على ما استحسنه عامة المسلمين وعمل به جمهور المؤمنين من أهل الحرمين والقدم ومصر والشام ولا عبرة بمن شذ منهم اه والذي يميل اليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالحنالف ما لم يكن غير مراعى في الفرائض لأن كثير من الصحابة والتابعين كانوا ائمة مجتهدين وهم يصلون خلف امام واحد مع تباین مذاهبهم وأنه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة لعدم العلم بأنه يريد جماعة اكمل من هذه الجماعة وأما كراهة تعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها اول الباب والله أعلم بالصواب (قوله تحريما) أخذه في البحر من الامر بالتخفيف في الحديث الا تى قال وهو لا وجوب الاصراف ولا دخول الضرر على الغير اه وحزم به في النهر (قوله زائد على قدر السنة) عزاه في البحر الى السراج والمضمرات قال وذكره في الفتح بحثا لا كما يتوهمه بعض الائمة فيقرأ بسيرة في الفجر كغيرها اه (قوله لا إطلاق الامر بالتخفيف) وهو ما في الصحيحين اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطوّل ما شاء وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر واعتضه الشيخ اسماعيل بأن تعليل الامر بما ذكر يفيد عدم الكراهة اذا رضى القوم أى اذا كانوا محصورين ويمكن جعل كلام البحر على غير المحصورين تأمل (قوله وفي الشربلية الخ) مقابل لقوله زائد على قدر السنة وحاصله أنه يقرأ بقدر حال القوم مطلقا أى ولو دون القدر المسنون وفيه نظر أما أولا فلأنه مخالف للمنعول عن السراج والمضمرات كما مر وأما ثانيا فلأن القدر المسنون لا يزيد على صلاة اضعفهم لأنه كان يفعل صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه يقتدى به الضعيف والسقيم ولا يتركه الا وقت الضرورة وأما ثالثا فلأن قراءة معاذ لما شكاه قومه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أفتان أنت يا معاذ انما كانت زائدة على القدر المسنون قال الكمال في الفتح وقد بحثنا أن التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فانه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقراءته هي المسنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه الا للضرورة وقراءة معاذ لما قال له صلى الله عليه وسلم ما قال كانت بالبصرة على ما في مسلم ان معاذ اقترح بالبصرة فأنصرف رجل فلم يزل وحده وانصرف وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امت بالناس فاقرأ بالشمس وضحاها وسبح اسم ربك الاعلى واقرا باسم ربك والاسل اذا يغشى لانها كانت العشاء وان قوم معاذ كان العذر متحقيقا فيهم لا كسل منهم فأمر فيهم بذلك كذا ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا له اوجز قال سمعت بكاء صبي - فحسبت أن تفنن امت اه ملخصا فقد ظهر من كلامه أنه لا ينقص عن المسنون الا

مطلب

اذا صلى الشافعي - قبل الحنفي - هل
الأفضل الصلاة مع الشافعي - ام لا

(و) يكره تحريما (تطويل الصلاة)
على القوم زائد على قدر السنة
في قراءة وأد كر رضى القوم أولا
لاطلاق الامر بالتخفيف نهر
وفي الشربلية ظاهر حديث
معاذ أنه لا يزيد على صلاة اضعفهم
مطلقا ولذا قال الكمال الا للضرورة
وصح أنه عليه الصلاة والسلام قرأ
بالمعوذتين في الفجر حين سمع بكاء
صبي

لضرورة كقراءته بالمعوذتين ليكف الصبي وظاهر من حديث معاذ أنه لا ينقص عن المسنون انضعف الجماعة لانه لم يعين له دون المسنون في صلاة العشاء بل نهاه عن الزيادة عليه مع تحقق العذر في قومه فاستظهره الشريفي في الحديث وحمل عليه كلام الكمال غير ظاهر نعم ذكر في البحر في باب الوتر والنوافل عند الكلام على التراخي معزى الى المجتبى أن الحسن روى عن الامام أنه اذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيئ اه لكنه لا يشافي ما قلنا لانه احسن بقراءة القدر الواجب ولم يسيئ أى لم يصل الى كراهة شديدة فتأمل (قوله ويكره تحريما) صرح به في الفتح والبحر (قوله ولو في التراخي) أفاد أن الكراهة في كل ما تشرع فيه جماعة الرجال فرضا ونفلا (قوله لانهم لم تشرع مكررة الخ) قال في الفتح واعلم أن جماعتهم لا تتركه في صلاة الجنائز لانها فرضية وترك التقدم مكره وفقد الامر بين فعل المكره لفعل الفرض أو ترك الفرض لتركه فوجب الأول بخلاف جماعتهم في غيرها ولو صلوا فرادى فقد تسبق احدا من فتكون صلاة الباقيات نفلا والتفعل بها مكره فيكون فراغ تلك موجبا لفساد الفرضية لصلاة الباقيات كتفسيدها بالمسألة بالسجدة بان ترك القعدة الاخيرة اه ومثله في البحر وغيره ومفاده أن جماعتهم في صلاة الجنائز واجبة حيث لم يكن غيرهن ولعل وجهه الاحتراز عن فساد فرضية صلاة الباقيات اذا سبقت احدا من وفيه أن الرجال لو صلوا منفردين يلزم فيها مثل ذلك فيلزم عليه وجوب جماعتهم فيها مع أن المصريح به أن الجماعة فيها غير واجبة فتأمل (قوله لاتعاد) لانها لو أعيدت لوقفت فلا مكرهها ط (قوله بصلاتها) قيد به لان الرجال لم تنعقد صلاتهم ح (قوله الا اذا استخلفها) استثناء من قوله لاتعاد وهذا ليس خاصا بالجنائز بل غيرها مثلها (قوله قفسد صلاة الكل) أما الرجال والامام فلعدم صحة اقتداء الرجال بالمرأة وأما النساء والمقدمة فلأنهن دخلن في تحريمه كاملا فاذا انتقلن الى تحريمه ناقصة لم يحز كأنهن انتقلن من فرض الى فرض آخر كما في البحر ح وظاهر التعليق يقتضي الفساد ولو كن نساء خلاصا أفاده ابو السعود ط والظاهر التعليق بان الامام يصير مقتدا بتخليفته قفسد صلاة من خلفه بل باستخلافه من لا يصلح للإمامة تفسد صلاته فكذا من خلفه رجعي (قوله تنفق الامام) بالامانة الفوقية لان فاعله الامام وهو ثابث حقيقي اه وقال من لا على القارى يجوز التذكير لانه مصدر جعنى المفعول أى المقتدى به اه وفي النهر هو من يؤتم به ذكر اكان او انى وفي بعض النسخ الامامة وترك الهاء هو الصواب لانه اسم لا وصف اه (قوله وسطهن) في المغرب الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمرکز الدائرة وبالسكون اسم مهمم لداخل الدائرة مثلا ولذا كان ظرفا والاول يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا به الخ وفي ضياء الخلود الوسط بالسكون ظرف مكان وبالفتح اسم تقول وسط رأسه دهن بالسكون وفتح الطاء فهذا ظرف واذا فتحت السين رفعت الطاء وقلت وسط رأسه دهن فهذا اسم اه قلت وعليه فيجوز هنا الفتح والسكون لانها اذا وقعت في نصف الصف صدق انها في الوسط بالسكون وانما عين الوسط بالتحريك ويكون نصبه في الاول على الظرفية وفي الثاني على الحالية لانه بمعنى متوسطة فانهم (قوله فلو تنفذت ائمت) أفاد أن وقوفها وسطهن واجب كما صرح به في الفتح وأن الصلاة صحيحة وانما اذا توسطت لاتزول الكراهة وانما ارشدوا الى التوسط لانه أقل كراهية من التقدم كما في السراج بحر (قوله فيتنفذت مهت) اذ لو صلى وسطهن فسدت صلاته بمعاذتهن له على تقدير ذكر كورته ح أى وتفسد صلاتهم ايضا (قوله فيتنوسطهم الخ) أشار به الى أن التشبيح بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام في الوسط والافالعة يصحون قعودا وهو أفضل والنساء قائمات كما في البحر (قوله ولو يجوز اليللا) بيان للاطلاق أى شابة او عجوزا انما ارا اوللا (قوله على المذهب المقتضى به) أى مذهب المتأخرين قال في البحر وقد يقال هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبيه فانهم يقولون ان الشابة تمنع مطلقا اتفاقا وأما العجوز فلها حضور الجماعة عند الامام الا في الظهر والعصر والجمعة أى وعندهما مطلقا لا افتاء يمنع العجائز في الكل مخالف للكل فالاعتقاد على مذهب الامام اه قال في النهر وفيه نظر بل هو مأخوذ من قول الامام وذلك انه انما منعها القيام الحامل وهو فرط الشهوة بناء على أن الفسقة لا يستشرون في المغرب لانهم بالطعام مشغولون وفي الفجر والعشاء نائمون فاذا قرض اتشاربهم في هذه الاوقات لغلبة فسقهم كما في زماننا بل تحريمهم اياها كان المنع فيها اظهر من الظهور اه قلت ولا يخفى ما فيه من التورية اللطيفة وقال الشيخ اسماعيل وهو كلام حسن الى الغاية

(و) يكره تحريما (جماعة النساء) ولو في التراخي (في غير صلاة جنازة) لانهم لم تشرع مكررة فلو انفردن تفوتهن بفراغ احدا من ولو أئمت فيها رجالا لاتعادل لسلوط الفرض بصلاتها الا اذا استخلفها الامام وخلفه رجال ونساء فتفسد صلاة الكل (فان فعلن تنفق الامام وسطهن) فلو تقدمت ائمت الا الخنثى فيتنفذت مهت (كالعراة) فيتوسطهم امامهم ويكره جماعتهم تحريما فتح (ويكره حضورهن الجماعة) ولو لجمعة وعيد ووعظ (مطلقا) ولو يجوز اليللا (على المذهب) المقتضى به لفساد الزمان

(قوله واستثنى الكمال الخ) أي مما أفتى به المتأخرون لعدم العلة السابقة فيبقى الحكم فيه على قول الامام فافهم (قوله ليس معهن رجل غيره) ظاهره أن الخلوة بالاجنبية لا تنفي بوجود امرأ أجنبية أخرى وتنفي بوجود رجل آخر تامل (قوله كاخته) من كلام الشارح كما رأيت في عدة نسخ وكذا بخطه في الخواص حيث كسبه بالاسود وأفاد أن المراد بالمحرم ما كان من الرحم لما قالوا من كراهة الخلوة بالاخت رضاعا والصهرة الشابة تامل (قوله أو زوجته وأمته) بالرفع عطفًا على رجل أو محرم بالاجترع عطفًا على اخته لما علمت أنه ليس من المتن وجبته فلا حاجة إلى دعوى تغليب المحرم فافهم (قوله في المسجد) لعدم تحقق الخلوة فيه ولذا لو اجتمع بزوجه فيه لا يبعد خلوة كما يأتي رجتي (قوله أما الواحدة فتناخر) فلو كان معه رجل أيضًا يقيم عن يمينه والمرأة خلفه ما ولو زجلان يقيم ما خلفه والمرأة خلفهما يجر وتناخر الواحدة محلها إذا اقتدت برجل لا بامرأة مثلها ط عن البرجندی (قوله على المذهب) خلافًا لما عن محمد بن أبي يعقوب أصابعه عند عقب الامام بجر ويأمره الامام بذلك أي بالوقوف عن يمينه ولو بعد الشروع أشار إليه يده لحديث ابن عباس أنه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه سراج (قوله بل بالقدم) فلوحاذاه بالقدم ووقع مجوده مقدمًا عليه لكون المتقدم أطول من امامه لا يضرمعنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بعقبه فلا يضرم تقدم أصابع المتقدم على الامام حيث حاذاه بالعقب مالم يفيض التفاوت بين القدمين حتى لو خشي بحيث تقدم أكثر قدم المتقدم لعل مقدمه لا يصح كما أشار إليه بقوله مالم يتقدم الخ قال في البحر وأشار المصنف إلى أن العبرة إنما هو للقدم لا للرأس فلو كان الامام أقصر من المتقدم يتسع رأس المتقدم قدام الامام يجوز بعد أن يكون محاذيًا بقدمه أو متأخرًا قليلًا وكذا في محاذاة المرأة كما سيأتي وإن تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة بالساق والكعب والأصبع مالم يتقدم أكثر قدم المتقدم لا تنفسد صلته كما في المجتبى انتهى فاذكره الشارح ليس مخالفًا لما تقدم كما توهم رجتي فافهم وفي التمهيد الثاني هذا في غير المومى والعبرة في المومى للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدي وغيره انتهى أقول وينبغي أن لا يكون قوله رأسه خلف امامه قيدًا بل كذلك إذا ساواه على قياس ما تقدم وينبغي أيضًا أن يكون هذا في المومى المتقدم بصح أو بموم مثله وكان كل منهما قاعدًا أو مستلقيًا أو جلاهد إلى القبلة أما لو على جنبه فبشرط كون المؤتم مضطجعًا خلف ظهر امامه ولا عبرة للرأس أصلا (تنبيه) أفراد التقدم في كلام الشارح كغيره فيبدأ المحاذاة تعتبر بواحدة ولم أره مصرحًا بالظاهر أنه لو كان معتمدا على قدم واحدة فالعبرة لها ولو على القدمين فإن كانت احدهما محاذية والآخرى متأخرة فلا كلام في العلة وإن كانت الأخرى متقدمة فهل يصح نظر للعناية أو لا نظر للمتقدمة محل نظر والظاهر الثاني ترجيحًا لما نظر على المبعج كما قالوا فبما كانت إحدى قوائم الصيد في الحل والآخرى في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية اختلاف ترجيح (فرع) قال في منية المفتي اقتدى على سطحه وقام بجذاء رأس الامام ذكر الخلو إلى أنه لا يجوز والسرخصى يجوز (قوله كره اتصافا) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لتعليقها في الهداية وغيرها بخلاف السنة وقوله في الكافي جاز وأسامو كذا نقله الزبلي عن محمد لكن قد منافي أول بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في أن الإساءة دون الكراهة أو أحسن منها ووفقنا بين ما بينهما بأنهم دون كراهة التحريم وأحسن من كراهة التنزيه فراجع (قوله والزائد خلفه) عدل تعالى للوقاية عن قول الكنز والاشان خلفه لأنه غير خاص بالاثنين بل المراد ما زاد على الواحد اثنان فأكثرتهم يفهم حكم الأكثر بالاولى وفي التمهيد الثاني وكيفيته أن يتف أحدهما بجذائه والآخر يمينه إذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث وهكذا وفيه إشارة إلى أن الزائد لوجاء بعد الشروع يقوم خلف الامام ويتأخر المتقدم الاول ويأتي تمامه قريبا (قوله كره تنزيها) وفي رواية لا يكرهه والاولى اسبح كافي الامداد (قوله وتحريرا لو أكثر) أفاد أن تقدم الامام أمام العصف واجب كما أفاده في الهداية والفتح (قوله كره أجماعا) أي للمؤتم وليس على الامام منها شيء ويخلص من الكراهة بالقهقري إلى خلف ان لم يكن المحل ضيقا على الظاهر وانظر هذا مع قوله لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقى دونه لا يكره وقد تزول المخالفة بأن تكون الثانية موضوعها إذا كان المؤتم خلفه ط أقول لم أر التصريح بالواحد وانما صرحوا بكرهه انفراد الامام على

واستثنى الكمال بحثا العجائز

المتفانية (كما تكره امامة الرجل

اليمين في بيت ليس معهن رجل غيره

ولا محرم منه) كاخته (أو زوجته

أو أمته اما إذا كان معهن واحد

من ذكر أو أتمهن في المسجد لا

يكره بجر (ويقف الواحد) ولو

صبيًا أما الواحدة فتناخر (محاذيا)

أي مساويا (يمين امامه) على

المذهب ولا عبرة بالرأس بل بالقدم

فلو صغيرا فالاصح مالم يتقدم أكثر

قدم المؤتم لا تنفسد (فلو وقف عن

يساره كره) اتفاقا (وكذا)

يكره (خلفه على الاصح) لخالفه

السنة (والزائد) يقف (خلفه)

فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريرا

لو أكثر ولو قام واحد يجب الامام

وخلفه صف كره أجماعا

مطلبه

هل الإساءة دون الكراهة أو أحسن

منها

الذكر ولو كان معه بعض القوم لا يكره فيمكن التوفيق بحمل البعض على جماعة من القوم فلا يشافي مادنا
وأيضاً قد سرحو بكرة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تأمل (تتمة) اذا اقتدى بامام بغاء آخر يتقدم
الامام موضع سجوده كذا في مختارات النوازل وفي التنبيهات عن الحلبي أن المقتدى يتأخر عن الميم الى
خلف اذا جاء آخر اه وفي الفتح ولو اقتدى واحداً بآخر جاء ثالث يجذب المقتدى بعد التكبير ولو جذب قبل
التكبير لا ينسره وقبل يتقدم الامام اه ومقتضاه أن الثالث يستدى متأخراً ومقتضى القول بتقدم الامام
انه يقوم بجنب المقتدى الاول والذي يظهر أنه ينبغي للمقتدى التأخر اذا جاء ثالث فان تأخر والا جذب الثالث
ان لم يخش افساد صلته فان اقتدى عن يسار الامام يشير اليها بالتأخر وجوازي من تقدمه لانه متبوع ولا في
الاصطفاة خلف الامام من فعل المقتدين لا الامام فالاولى شانه في مكانه وتأخر المقتدى ويؤيده ما في الفتح
عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام يصلي فثقت حتى قت عن يساره فأخذ
بيدي فادارني عن يمينه بغاء ابر خضر حتى قام عن يساره فأخذ بيديه جيعاً فدفقنا حتى اقامنا خلفه اه وهذا
كله عند الامكان ولا تعين الممكن والظاهر أيضاً أن هذا اذا لم يكن في القعدة الاخيرة والاقتدى الثالث
عن يسار الامام ولا يتقدم ولا تأخر (قوله الخلل) هو اقتراح ما بين الشيئين قاموس وهو على وزن جبل ط
(قوله ويقف وسطاً) قال في المعراج وفي مبسوط بكر السنة أن يقوم في المحراب ليعتدل الطرفان ولو قام
في اسد جاتي الصف يكره ولو كان المسجد الصفي بجنب الشترى واستلام المسجد يقوم الامام في جانب الخائط
ليستوى القوم من جانبيه والاصح ما روي عن ابي حنيفة انه قال اكره أن يقوم بين الساريتين او في زاوية او في
ناحية المسجد والى سارية لانه خلاف عمل الامة قال عليه الصلاة والسلام توسطوا الامام وسطاً والخلل ومتى
استوى جانباه يقوم عن يمين الامام ان امكنه وان وجد في الصف فرجة سدها والاضطر حتى يجيء آخر فبقن
خلفه وان لم يجئ حتى ركع الامام يختار أعلم الناس بهذه المسئلة فيجذبه ويقفان خلفه ولو لم يجد عالماً يقف
خلف الصف بهذا الامام للضرورة ولو وقف منفرداً بغير عذر فصح صلته عندنا خلافاً لاجد اه (تنبيه)
يفهم من قوله والى سارية كراهة قيام الامام في غير المحراب ويؤيده قوله قبله السنة أن يقوم في المحراب وكذا
قوله في موضع اخر السنة أن يقوم الامام ازاء وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصب الاوسط المساجد
وهي قد عنت لمقام الامام اه والظاهر أن هذا في الامام الراتب لجماعة كثيرة لا يلزم عدم قيامه في الوسط
فلو لم يلزم ذلك لا يكره تأمل (فرع) ذكر في البدائع في بحث الصلاة في الكعبة أن الافضل للامام أن يقف في مقام
ابراهيم (قوله وخير صفوف الرجال اولها) لانه روي في الاخبار أن الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها
أولاً على الامام ثم تتجاوز عنه الى من يجذاه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى الميسر ثم الى الصف الثاني
وتمامه في البحر (تنبيه) قال في المعراج الافضل أن يقف في الصف الآخر اذا خاف ايذاء احد قال عليه
الصلاة والسلام من ترك الصف الاول مخافة أن يؤذي مسلماً اضعف له اجر الصف الاول وبه أخذ ابو حنيفة
ومحمد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكانه خلاف اه أي لو تركه مع عدم خوف الايذاء وهذا هو قبل
الشروع فلو شرعوا وفي الصف الاول فرجة لخرق الصفوف كما يأتي قريناً وفي حاشية الاشياء للحموي عن
المضمرات عن النصاب وان سبق احد الى الصف الاول فدخل رجل اكبر منه سناً أو اهل علم ينبغي أن يتأخر
ويقدمه تعظيماً اه فهذا يفيد جواز الاشارة بالقرب بلا كراهة خلافاً للشافعية وقال في الاشياء لم أره
لأصحابنا ونقل العلامة البيري فروعاته على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان
بهم خصاصة وما في صحيح مسلم من انه عليه الصلاة والسلام اني بشراب فشرب منه وعن يمينه اصغر القوم وهو
ابن عباس وعن يساره اشياخ فقال عليه الصلاة والسلام للغلام أتأذن لي في أن اعطى هؤلاء فقال الغلام
لا والله فاعطاه الغلام اذ لا ريب أن مقتضى طلب الاذن مشروعية ذلك بلا كراهة وان جاز أن يكون غيره افضل
اه أقول وينبغي تقييد المسئلة بما اذا عارض تلك القرية ما هو افضل منها كاحترام أهل العلم والاشياخ كما أفاده
القرع السابق والحديث فانهم ما يدلان على أنه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاء الاناء لمن له الحق
وجو من على الميم فيكون الاشارة بالقرية استقلاً من قرية الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور أما لو أثر على
مكانه في الصف فلا من ليس كذلك يكون أعرض عن القرية بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعاً وينبغي أن يحمل

(ويصف) أي يصفهم الامام بان
يا مريم بنيت قال الشنخي وينبغي
أن يا مريم بان تراسوا وبسوا
الخلل وبسوا وما كبهم ويقف
وسطاً وخير صفوف الرجال اولها
مطلب
في كراهة قيام الامام في غير المحراب

مطلب
في جواز الاشارة بالقرب

مطلب
في الكلام على الصف الاول

عليه ما في النهر من قوله واعلم أن الشافعية ذكروا أن الإشارات بالقرب مكروه كما لو كان في الصف الاول فلما أقمت أثره وقواعدا لا تأباه اه (تنبيه آخر) قال في البحر في آداب الجمعة تكلموا في الصف الاول قبل هو خلف الامام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة وبه أخذ القتيبة ابو الليث لانه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة فلا تتوصل العامة الى ينل فضيلة الصف الاول اه أقول والظاهر أن المقصورة في زمانهم اسم لبيت في داخل الجدار القبلي من المسجد كان يصلي فيها الامراء والجمعة ويمنعون الناس من دخولها خوفا من العدة وفي هذا اختلف في الصف الاول هل هو ما يلي الامام من داخلها أم ما يلي المقصورة من خارجها فأخذ القتيبة بالثاني توسعة على العامة كيلا تفوتهم الفضيلة ويعلم منه بالاولى أن مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج الحائط القبلي تكون الصف الاول فيها ما يلي الامام في داخلها وما اتصل به من طرفها خارجا عنها من اول الجدار الى آخره فلا يقطع الصف بينها كما لا ينقطع بالمنبر الذي هو داخلها فيظهر وصرح به الشافعية وعليه فلزود في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الاول من خارجها ليكون مكروها ويؤخذ من تعريف الصف الاول بما هو خلف الامام أي لا خلف مقتد آخر من قام في الصف الثاني بجذء باب المنبر يكون من الصف الاول لانه ليس خلف مقتد آخر والله تعالى أعلم (قوله في غير جنازة) أمانها فآخرها اظهار التواضع لانهم شفعاء فهو آخرى بقبول شفاعتهم ولأن المطلوب فيها تعدد الصفوف فلو فضل الاول استنعوا عن التأخر عند قتلهم رحتي (قوله ثم وثم) أي ثم الصف الثاني افضل من الثالث وفي الجنازة ما يلي الاخير افضل مما تقدمه رحتي (قوله كره) لان فيه ترك الكمال الصفوف والظاهر أنه لو صلى فيه المبلغ في مثل يوم الجمعة لاجل أن يصل صوته الى أطراف المسجد لا يكره (قوله كقيامه في صف الخ) حل الكراهة فيه تنزيهية او شترعية ويرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعته قطعة الله ط بقي ما اذا رأى الفرجة بعد ما حرم هل يمشي اليها أم يصرح بها وظاهر الاطلاق نعم وبقيده مسئلة من جذب غيره من الصف كإفادته مناه فانه ينبغي له أن يجنبه لتفتي الكراهة عن الجاذب نفسه لنفي الكراهة عن نفسه اولى فتأمل ثم رأيت في مفسدات الصلاة من الخلطة عن الذخيرة ان كان في الصف الثاني فرجة في الاول فتشئ اليها لم تفسد صلاته لانه مأثور بالمراسة قال عليه الصلاة والسلام تراصوا في الصفوف ولو كان في الصف الثالث تفسد اه اي لانه عمل كثير وظاهر التعليل بالامر أنه يطلب منه المشي اليها تأمل (فائدة) قال في الاشياء اذا ادرك الامام راكعا فشرعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف اه أما لو لم يدرك الصف الاخير فلا يقف وحده بل يمشي اليه ان كان فيه فرجة وان فاتته الركعة كما في آخر شرح المنية معللا بأن ترك المكروه اولى من ادراك الفضيلة تأمل وبشهادة أن ابا بكر رضي الله عنه ركع دون الصف ثم دب اليه فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد (قوله وهذا الفعل مفقوت الخ) هذا مذهب الشافعية لان شرط فضيلة الجماعة عندهم أن تؤدى بلا كراهة وعندنا يشال التضعيف ويلزمه مقتضى الكراهة او الحرمة كما لو صلاها في أرض مغصوبة رحتي ونحوه في ط (قوله لتقصيرهم) يفيد أن الكلام فيما اذا شرعوا وفي القنية قام في آخر صف وبين الصفوف مواضع خالية فلذلك اخل أن يميز بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه دل عليه ما في الفردوس عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرجة في صف فليست هاهنا بنفسه فان لم يفعل فخر مارت فليخط على رقبته فانه لا حرمه له اي فليخط المار على رقبته من لم يستد الفرجة اه (قوله أليكنم مناكب في الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يديه على منكب المصلي لان له ط عن المناوي (قوله كما بسط في البحر) أي نقلا عن فتح القدير حيث قال ويظن أن فسحه له رياء بسبب أن يتحرك لاجل بل ذل العانة على ادراك الفضيلة واقامة لسد الفرجات المأمور بها في الصف والا حاد في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله لكن نقل المصنف وغيره الخ) استدراك على ما استنبطه في البحر والفتح من الحديث بأنه يخالف المنقول في المسئلة وعبارة المصنف في المنع بعد أن ذكر لوجده آخر فتأخر الاصح لا تفسد صلاته وفي القنية قيل لمصل منفرد تقدم فتقدم بأمره او دخل رجل فرجة الصف فتقدم المصلي حتى وسع المكان عليه فسدت صلاته وينبغي أن يمكث ساعة ثم يتقدم برأى نفسه وعلاه في شرح القدوري بأنه امتثال لغير أمر الله تعالى أقول ما تقدم من تصحيح صلاة من تأخر عما يفيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة القنية لانه مع تأخره يجذبه لا تفسد صلاته

في غير جنازة ثم وثم ولوصلي على رفوف المسجد ان وجد في صحنه مكانا كره كقيامه في صف خلف صف فيه فرجة قلت وبالكراهة أيضا صرح الشافعية قال البسيط في بسط الكف في اتمام الصف وهذا الفعل مفقوت لفضيلة الجماعة الذي هو التضعيف لا لاصل بركة الجماعة فتضعفها غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكامل منهم على الناقص اه ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث من سد فرجة غفر له وصح خياركم اليكنم مناكب في الصلاة وبهذا يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل يجنبه في الصف ويظن انه رياء كما بسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القنية وغيرهما ما يخالفه

ولم يفسد بين كون ذلك بامرهم أم لا أم لا أن يعمل على ما إذا تأخر لا بامرهم فتكون مسألة أخرى فتأمل اه كلام
المصنف وسدده أنه لا فرق بين المستثنى أن يقدح في حمل الأولى على ما إذا تأخر بغير رد الجذب بدون امر والثانية
على ما إذا فسخ له بامرهم فتفسد في الثانية لأنه امتثل امر الخلق وحقق منفلا لصلة بخلاف الأولى (قوله)
فول تم فرق) فدل على من كلام المصنف أنه لو تأخر بدون امرهم ما فلا فرق بينهما ويكون التصحيح وارد أقسامها
وان تأخر بالأمر في أحدهما فهو ناك فرق وهو إجابته امر الخلق فيكون موضوع المستثنى شغلا فلهذا وقد
ذكر الشربلاني في شرح الوجاهية ما مر عن التنبية وشرح القندوري ثم رده بأن اشتغاله انما هو لامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يشر اه لكن لا يخفى أنه بين المخالفة بين الفرعين ظاهرة وكان الشارح لم يجزم بفساد
التركيب الذي إياه المصنف فلذا قال فيلزم رد جزم في مكر وحق الصلاة في فسادهما بما في التنبية تبع الشرح
المسئ وقال ط لرقيل بالتفصيل بين كونه امتثل امر الشارع فلا يفسد وبين كونه امتثل امر الداخل مراعاة
ظلمه من غير نظر لامر الشارع فتفسد لكان حسنا (قوله ظاهره يع العبيد) أشار به إلى أن البلوغ مقدم على
الحرية لوله صلى الله عليه وسلم للمبني منكم ولولا الاحلام والنهي أي البالغون خلافا لما قلناه ابن امير حاج حيث
قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين اه ح عن الجبر نعم يقدم البالغ الحر على البالغ العبد والصبي الحر
على الصبي العبد والحر البالغ على الامة البالغة والعصية الحرة على العصية الامة بجر (قوله فلو واحد ادخل
النصف) ذكره في الجبر بحثا قال وكذا لو كان المقدى رجلا وصبا يصفها خلفه حديث انس فنهفت انا والبياتيم
وراءه والعجز من وراءنا وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانها تأخر مطلقا كالمعتدات للحديث المذكور (قوله
اشاعتر) لأن المقدى اما ذكر أو أنثى او خنثى وعلى كل فاما بالغ او لا وعلى كل فاما حر او لا اه ح فقدم
الاحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبيد البالغون ثم صبيانهم ثم الاحرار الخنثاء الكبار ثم صغارهم ثم الارقاء
الخنثاء الكبار ثم صغارهم ثم الحرار الكبار ثم صغارهم ثم الاماء الكبار ثم صغارهم ثم كافى الخلية (قوله لكن لا يلزم
الح) جواب عاقلته عن الحلية من جعل الخنثاء اربعة صفوف لأن المراد بيان الصفوف الممكنة على الترتيب
المذكور في المتن وان لم يصح كلها ما في الامداد من أنه لا تصح محاذاة الخنثى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال ائونة
المتقدم وأحد المتأخرين ثم قال فيشترط أن تكون الخنثاء صفوا واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل لينع المحاذاة
وهذا مما من الله بالتنبية له اه فمأذره الشارح جواب لا اعتراض فافهم وقد ظهر أن الصفوف
الصحيحة تسعة لكن ذكر ح أنه سيأتي اشتراط التكليف في افساد صلاته من حاذية امرأة وخنثى كالمراة
كما في الامداد والتقدم في حكم المحاذاة بل هو من أفرادها كما في الجبر فحينئذ فلا يشترط جعل الخنثاء صفوا واحدا
الا اذا كانوا بالغين فيجعلهم صفوا واحدا الاحرار والعبيد سواء بشرط الفرجة او الحائل أما الصبيان منهم
فيجعل احرارهم صفوا آخر ثم ارقاؤهم صفوا ثالثا جيم العزبة لانعدام الفساد بمحاذاة بعضهم لبعض أو بالتقدم
بخلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف احد عشر هذا حاصل ما ذكره المحشى فافهم أقول وقد سرت
في التنبية بان افتداء الخنثى بخلافه روايتان وأقرب رواية الجواز استحسان لا قياس اه ويلزم من رواية الجواز
انه لا تنفس صلاته بمحاذاة مثله ولا تقدمه عليه بالغ أو غيره وعلى هذا فلا حاجة إلى ما مر عن الامداد نعم جزم
الشارح فيما سيأتي تبع الجبر رواية عدم الجواز فتأمل (قوله وخصة الزبلي الخ) حيث قال المعتبر
في المحاذاة السابق والكعب في الاصح وبعضهم اعتبر التقدم اه فعلى قول البعض لو تأخرت عن الرجل ببعض
القدم ففسد وان كان ساتيا وكعبها متأخرا عن ساقه وكعبه وعلى الاصح لا تفسد وان كان بعض قدمها محاذيا
لبعض قدمه بأن كان أصابع قدمها عند كعبه مثلا تأمل هذا ومقتضى قوله وخصة الزبلي أن قوله ولو بعضه
واحد خارج عما ذكره الزبلي فيكون قولنا بالنسبة كالمسئلة كما فهمه في الجبر وظاهر كلام الزبلي أنه ليس
في المسئلة قول ثالث والا لذكره بل المراد بالعضو من المرأة قدمها ومن الرجل أى عضو كان على ما صرح به
في النهاية ونصه شرطنا المحاذاة مطلقا للتناول كل الاعضاء او بعضها فانه ذكر في الخلاصة محالا على فوائد
التنبيه ابى على التنبيه رحمه الله تعالى المحاذاة أن يحاذى عضو منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على
الظلة ورجل بمحاذاتها أسفل منها ان كان يحاذى الرجل شيئا منها تفسد صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون
قدم المرأة محاذية للرجل لأن المراد بقوله أن يحاذى عضوها هو قدم المرأة لا غير فان محاذاة غير قدمها شيء

ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسألة
من جذب من الصف فتأخر فهل
ثم فرق فيلزم رد (ارجل) ظاهره
يعم العبيد (ثم الصبيان) ظاهره
تقدمهم ولو واحد ادخل الصف
(ثم الخنثاء ثم النساء) قالوا
الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن
لا يلزم صحة كلها معا لاختلاف
بالأشتر (واذا احاذته) ولو بعضه
واحد وخصة الزبلي السابق
والكعب

من الرجل لا يوجب فساد صلاته نص على هذا في فتاوى الامام قاضي خان في واسط فضل من يصح الاقتداء به
ومن لا يصح وقال المرأة اذا صلت مع زوجها في البيت ان كان قد سجد معها بحداء قدم الزوج لا تجوز صلاتهما بالجماعة
وان كان قد سجد معها خلف قدم الزوج الا انها طوبى له تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتهما
لان العبرة بالقدم لا ترى ان سيد الحرم اذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم محل أخذه وان كان على
العكس لا يحل انتهى كلام النهاية ونقله في السراج وأقره وفي التفهيم الثاني المحاذاة ان تساوى قدم المرأة شيئا
من أعضاء الرجل فالقدم مأخوذة في مفهومة على ما نقل عن المطرزي فساواة غير قدمها العضو غير مفسدة
اه فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالقدم في مسئلة الظلة المذكورة خلافا لما زعمه في البحر وأنه لا فرق بين
التعبير بالعضو وبالقدم خلافا لما زعمه في البحر أيضا وأنه لو اقتدت به متاخرة عنه بقدمها صححت صلاتها وان لم
منه محاذاة بعض أعضائها لقدمه او غيره في حالة الركوع او السجود لان المانع ليس محاذاة أى عضو منها لا
عضو منه ولا محاذاة قدمه لاى عضو منها بل المانع محاذاة قدمها فقط لاى عضو منه (تنبيه) اعترض
في البحر تفسير المحاذاة بما ذكره الزيلعي بأنه فاصر لانه لا يشمل التقدّم وقد صرح حوا بأن المرأة الواحدة تفسد
صلاة ثلاثة اذا اوقفت في الصف من عن يمينها وعن يسارها ومن خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في المجتبى
المحاذاة المفسدة ان تقوم بجنب الرجل من غير حائل او قدماه اه واجاب في النهر بأن المرأة انما تفسد صلاة
من خلفها اذا كان محاذيا لها كما قدمه الزيلعي وذكره في السراج ايضا وصرح به الحاكم الشهيد في كافيه اه
وبأنى تمامه قريبا (قوله امرأة) فهو موه أن محاذاة الخلفى المشكل لا تفسد وبه صرح في التتارخانية
(قوله ولوامة) ومثاليها الخفى كما قدمناه عن الامداد ح ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولوامة بها المضمير
ط وعبارته في الخزان ولوحرمه او زوجته وخروج به الامر د اه (قوله كبرت تسع مطلقا) يفسره لاحقه
قال في البحر واختلفوا في حد المشتهة وصحح الزيلعي وغيره أنه لا اعتبار بالسن من السبع على ما قيل والوسع
وانما المعتبر ان تصلح للجماع بان تكون عبله تخفمة والعبلة المرأة المسقة الخلق اه فكلام الشارح غير معتد
لانه قد يوجد خصوص في هذا الزمان بنت تسع لا تطبق الوطاء ط (قوله او فرجة تسع رجلا) معطوف على
حائل لكنه ممنون لوصفه بالجللة اه ح وفي معراج الدراية لو كان بينهما فرجة تسع الرجل واسطوانة قيل
لا تفسد وكذا اذا قامت أمامه وبينهما هذه الفرجة اه واستشكله في البحر بما انفقوا على نقله عن اصحابنا
من أن المرأة تفسد صلاة رجلين من جانبيها واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وكذا المرأة ان والثلث وكذا
تفسد صلاته من خلفها فالواحدة تفسد من خلفها صلاة رجل ولو كانت اثنتين فصلاة رجلين ولو ثلاثا فثلاثة
ثلاثة الى آخره الصوف ولو كن صفين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال قال ووجه اشكاله أن الرجل
الذى هو خلفها او الصف الذى هو خلفه بينه وبينها فرجة قدر مقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالخائل فيمن
عن جانبيها او خلفها قعين أن يحمل على ما اذا كان خلفه من غير فرجة محاذيا لها بحيث لا يكون بينه وبينها
قدر مقام رجل ولهذا قال في السراج ولو قامت وسط الصف تفسد صلاة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
وواحد خلفها بحدائهم دون الباقي فقد شرط أن يكون من خلفها محاذيا لها للاحتراز عن وجود الفرجة وكذا
صرح به الزيلعي والحاكم الشهيد اه خلافا وقد مناه نحو قريبا عن النهر واقاد في النهر أيضا أن اشتراط
المحاذاة للفساد ليس خاصا بتقدم المرأة الواحدة بل الصف من النساء كذلك أى حيث لم يحاذهن صفوف الرجال
فلا فساد والحاصل أن المراد من افساد صلاة من خلفها أن يكون محاذيا لها من خلفها أى بأن يكون مساويا
لها غير منحرف عنها يمينه او يسرة قدر مقام الرجل لا يطلق كونه خلفها وحراد البحر من تعيين الحمل على المحاذاة
ما ذكرناه وليس مراد بالمحاذاة ما فهمه الحشى من قيام الرجل خلفها بأن يكون وجهه الى ظهرها قريبا منها بحيث
لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لأن مرادهم انها تفسد صلاة رجل من الصف الذى خلفها ولا بد من وجود
فرجة بين الصفيين اكثر من قدر مقام الرجل وهذا منشأ الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على جوابه بعبارة
السراج وغيرهما فيه التصريح بالصوف فلم أن مراده اشتراط محاذاتهما من خلفها في الصف المتأخر فيصين
جلها على ما ذكرناه والالزم أن لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة ثلاثة
رجال من الصف الذى خلفه فقط دون باقى الصفوف فانهم (قوله في صلاة وان لم يتحد) أشار الى تعميم

(امرأة) ولوامة (مشتهة) حالا
كبرت تسع مطلقا وثمان وسبع
لوصفها او ماضيا كجوز ولا حائل
بينهما) اقله قدر ذراع في غلط اصبح
او فرجة تسع رجلا (في صلاة)
وان لم يتحد كنيتهما ظهر را يعصلى عدمي

الصلاة بما ذكره القهستاني بقوله فريضة أو نافلة واجبة أو سنة أي تطوع أو فريضة في حق الامام تطوع
 في المقتدين قال وفيه إشارة إلى أن محاذاة الجنونة لا تفسد لأن صلاتها ليست بصلاة في الحقيقة (قوله على
 الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاتهما اهـ ح وهذا بناء على قوله ما لا يطل أصل الصلاة
 يطلان وصفها فإذا لم تصح صلاتها ظهرا صحت تلافيا من حيث أصل الصلاة وإن زاد عليها الامام
 بوصف الفريضة فقوله وإن لم يتحد بعني صورة باعتباريتها وأما على قول محمد بأنه يطل الأصل يطلان الوصف
 فلا تفسد صلاة من حاذته لأنها ليست بصلية وقد جعل في البحر خلاف المذهب وسيأتي الكلام فيه وأما ما في
 المخ من قوله أنه مقرر على بقاء أصل الصلاة عند فساد الاقتداء فكأنه سبق قلم لأن الاقتداء صحيح وإنما فسدت
 نيته الفريضة وبقي اقتداؤه في أصل صلاة الامام وهو النقل وإن زاد عليها الامام بوصف الفريضة كما قلنا
 أقاده الرجعي (قوله وسيجي) أي في قوله وإذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله مطلقة)
 وهي ما عهد مناجاة الرب سبحانه وتعالى وهي ذات الركوع والسجود أو الأيمان للعدو بحر (قوله خرج الجنازة)
 وكذا سجدة التلاوة كما في شرح المنية وغيره وينبغي إخراجها بقوله في صلاة وينبغي الحاق سجدة الشكر بها وكذا
 سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه بالساق حالة القيام تأمل (قوله فحاذة الخ) الأولى ذكره بعد قوله
 تحريمية كما فعل في شرح المنية لأن الاحتراز عن هذه الصورة بتقييد الاشتراك بالتحريمية كما سئذ كره لا يخلو
 الاشتراك والافلا اشتراك في اتحاد الصلاة مثلا موجود فيها (قوله ليس في صلاتها) بأن صليما منفردا أو مع
 أحدهما بامام لم يقتضيه الآخر شرح المنية (قوله مكروهة) الظاهر أنها تحريمية لأنها مظنة الشهوة
 والكرهية على الطاري ط قلت وفي معراج الدراية وذكر شيخ الاسلام مكان الكراهة الاسماء والكرهية أخفش
 اهـ (قوله تحريمية) الاشتراك في التحريمية أن تبنى صلاتها على صلاة من حاذته أو على صلاة امام من حاذته بحر
 وعلمت محترزه بما ذكرناه آنفا (قوله وإن سبقت ببعضها) أي الصلاة فلا يشترط أن تدرك أول الصلاة في الصحيح
 بل لو سبقتها بركة أو ركعتين فحاذته فيما دركت تفسد عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذي أو معه أو بعده
 ح (قوله وأداء) بأن يكون أحدهما اماما لا آخر أو يكون لهما امام فيما يؤدّيانه حقيقة كالمدرك أو حكما
 كاللاحق ح والأولى أن يقول وتأدية لثلاثتهم مقابلته للقضاء مع أنها تفسد في كل صلاة نهر وأورد
 صدر الشريعة هنا شيئين أحدهما أن ذكر الأداء يعني عن التحريمية ألا توجد الشركة في الأداء بدون الشركة
 في التحريمية ثانيهما أن الشركة في التحريمية غير شرط فإن الامام إذا استخلف رجلا فقدت المراءة بالخليفة
 وحاذت رجلا من اقتدى بالامام الأول فسدت صلاة الرجل مع أنه لا شركة بينهما في التحريمية وأجاب في النهر
 عن الأول بأنهم ذكروا الشركة في التحريمية لأن الشركة في الأداء تتوقف عليها وفرق بين النصيص على الشيء
 وبين كونه لازما للشيء وأجاب عنه أيضا في شرح المنية بأنه احتراز عما لو اقتدى كل منهما بامام غير الذي اقتدى
 به الآخر في صلاة واحدة لأنهما اشتركا كالأداء لأنه صدق عليهما أن لهما اماما فيما يؤدّيانه لكنهما لم يشتركا تحريمية
 اهـ أقول وفيه نظر لأن المراد أن يكون لهما امام واحد تأمل وأجيب عن الثاني بأن الشركة ثابتة بين الامام
 والمأموم تقدير بناء على أن تحريمية الخليفة مبنية على تحريمية الامام الأول فحصل المشاركة بينهما تحريمية (قوله
 كلا حقين) أي أحدهما امرأة فلو حاذته في حال الأداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الامام لا شترأ كنهما
 في الصلاة أداء حكما (قوله بخلاف المسبوقين) محترز قوله وأداء فانهما وإن اشتركا تحريمية لم يشتركا كالأداء
 لأن المسبوق منفرد فيما يقضى الا في مسائل ليست هذه منها كما سيأتي ومثله لو كان أحدهما مسبوقا
 والآخر لاحقا كما أقاده ح وأما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في الفتح فيه تفصيل فانهما لو اقتديا في الثالثة
 فأخذ نافذها فتوضأ ثم حاذته في القضاء إن كان في الأولى أو الثانية وهي الثالثة والرابعة للامام تفسد لوجود
 الشركة فيهما لأنهما فيهما الاحقان وإن حاذته في الثالثة والرابعة فلا لعدمها لانهما مسبوقان وهذا بناء على أن
 اللاحق المسبوق يقضى وجوبا أولا ملحق به ثم ما سبق به وباعتباره تفسد وإن صح عكسه عندنا خلا قال زفر
 اهـ قال في النهر وينبغي أنه أن نوى قضاء ما سبق به أولا أن ينعكس حكم المسئلة اهـ (قوله والمحاذاة
 في الطريق) معطوف على المسبوقين أي لا تفسد أيضا إذا حاذته في الطريق للطهارة فيما إذا سبقهما الحدث
 في الأصح لأنهما غير مشتغلين بالقضاء بل بإصلاح الصلاة لا بحقيقتها وإن كانا في حرمتهما أحقيتهما قيام وقرأة

على الصحيح سراج فإنه يصح
 نقلا على المذهب بحر وسيجي
 (مطلقة) خرج الجنازة (مشتركة)
 محاذاة المصلحة لمصل ليس في
 صلاتها مكروهة لا مفسد فتح
 (تحريمية) وإن سبقت ببعضها
 (وأداء) ولو حكما كلا حقين بعد
 فراغ الامام بخلاف المسبوقين
 والمحاذاة في الطريق (واحدت
 الجهة)

الحق وليس شيء من ذلك ثابتاً فلم توجد الشركة اداء وتعمامه في الفتح (قوله كما في جوف الكعبة) قيده اذ لا يمكن المحاذاة مع اختلاف الجهة في خارجها فافهم (قوله وليسلة مظلة) بأن صلياً بالبحري كل منهما الى جهة (قوله فسدت صلاته) جواب قوله واذا حاذته اى فسدت صلاته دونها ان لم يكن اماماً نهر فلو كان اماماً فسدت صلاة الجميع الا اذا أشار اليها بالتأخير كما يأتي قال في البحر وأما بقوله فسدت صلاته الى انها لو اقيمت به مقارنة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامتها لم تنعقد تحريره وهو الصحيح كما في الثانية لان المفسد للصلاة اذا قارن الشروع منع من الانعقاد (قوله لومكنا) لان فساد صلاة الرجل لكونه هو المخاطب بتأخيرها فاذا لم يؤخرها فقد ترك فرض المقام قال في الفتح وفيه أي في هذا التعليل اشارة الى اشتراط العقل والبلوغ فان الخطاب انما يتعلق بأفعال المكلفين كذا في بعض شروح الجامع فلا تنفسد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا اه (قوله ان نوى امامتها) قال في البحر هذا القيد مستغنى عنه بذكر الاشتراط السابق وأقول غير خاف أنه لا يفهم منه اشتراط النية وان استلزمه بعد العلم بذلك نهر (قوله لا بعده) ظاهره أن صلاته مع المحاذي صحيحة في هذه الصورة لانه يقتضي في البقاء ما لا يقتضي في الابتداء ط أقول وفي القضية رامت الى شرف الأئمة ونية الامام امامة النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده اه وظاهره أن ذلك شرط في صحة اقتدائهن فلونوى امامة المرأة بعد شروعه لم يصح اقتدائها فلا تنفسد صلاة من حاذته تأمل (قوله على الظاهر) هو استظهار من صاحب البحر بعد حكايته روايتين في المسئلة ويؤيده أن الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع حكى الاشتراط بقيل (قوله علمت نية) فلا تنفسد المستثناة ولا غير المعينة لعدم صحة اقتدائهما (قوله فسدت صلاتها) ظاهره انها لا تنصير شارعة في الفرض ولا في نفل أيضاً وحكى في القضية في الثاني روايتين أي بناء على ما سبأني من أنه اذا فسد الاقتداء هل يصح شروعه في صلاة نفسه ام لا وسيأتي الكلام عليه (تنبيه) ظاهره اطلاقه أنه لا تصح صلاتها بلانية الامام امامتها في الجمعة والعيدين أيضاً فان الثانية شرط فيهما أيضاً قال في التهرؤبة قال كثير الا أن الاكثر على عدمه فيهما وهو الاصح كما في الخلاصة وجعل الزيلعي الاكثر على الاشتراط واجمعوا على عدمه في الجنائز اه وظاهر عود الضمير في صلاتها على المرأة المحاذية أي لامام او لمقتدائها لو اقيمت غير محاذية لا حذصحت اقتدائها وان لم ينوها الا اذا نوى امامة النساء كما في القهستاني وحينئذ فلا يشترط لصحة اقتداء المرأة نية الامام امامتها الا اذا كانت محاذية والا فلا يشترط وقدم المصنف في بحث النية أن فيه اختلافاً وقد منا هناك عن الحلبي انه يشترط أن لا تقدم بعد وتحمذى احد من امام او مأوم فان تقدمت وحاذت لا يني اقتدائها ولا تتم صلاتها اه وذكر في النهاية هنا أن هذا قول ابي حنيفة الاول وظاهره أن قوله الاخير اشتراط النية مطلقاً والعمل على المتأخر كما لا يخفى ولهذا اطلق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة الرجال الا أن ينويها الامام ومثله في متن الجمع (قوله كما لو أشار اليها بالتأخير الخ) قال في الفتح وفي الذخيرة والمحيط اذا حاذته بعد ما شرع ونوى امامتها فلا يمكنه التأخير بالتقدم خطوة او خطوتين للكرهية في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما اشبه ذلك فاذا فعل فقد أخر فيلزمها التأخر فان لم تفعل فقد تركت حينئذ فرض المقام فتفسد صلاتها ودونه اه واستفيد من قوله بعد ما شرع انها لو حضرت قبل شروعه ونوى امامتها محاذياً بالها وقد أشار اليها بالتأخير تنفسد صلاته فالاشارة بالتأخر انما تنفع اذا حضرت بعد الشروع ناوياً امامتها قال ط والظاهر أن الامام ليس بقيد اه أي فلو حاذت المقتدى بعد الشروع وأشار اليها بالتأخر ولم تتأخر فسدت صلاتها ودونه وينبغي أن يعتد هذا في الشروط بأن يقال ولم يشر اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه وينبغي أن يكون هذا في المرأة البالغة أما غير هانغير مكلفة بفرضية المقام تأمل (قوله وشرطوا كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة لان المجنونة لا تنعقد صلاتها نهر وقد مناه عن القهستاني (قوله وكونها في مكان واحد) حتى لو كان احدهما على دكان علو فامة والآخر على الارض لا تنفسد صلاته شرح المسية وهذا وان كان معلوماً من المحاذاة الآن المشايخ ذكروه ايضاً نهر عن المعراج (قوله في ركن كامل) أي في اداء ركن بالفعل عند محمد وعند أبي يوسف مقدار الركن والذي في الثانية المحاذاة مفسدة قلت او كبرت قال في البحر وظاهر اطلاق المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) بل اكثر بزيادة ما قدمه من كون الذي حاذته مكلفاً وبزيادة ما قدمنا من عدم الاشارة اليها بالتأخر اذا حضرت بعد شروعه (قوله الصبي المشتبه) انما يقيد بذلك لانه

فلو اختلفت كما في جوف الكعبة
وليست مظلة فلا فساد (فسدت
صلاته) لومكنا والا (ان نوى)
الامام وقت شروعه لا بعده
(امامتها) وان لم تكن حاضرة
على الظاهر ولو نوى امرأة معبنة
او النساء الا هذه علمت نية (والا)
ينوها (فسدت صلاتها) كما لو أشار
اليها بالتأخير فلم تتأخر لتركها
فرض المقام فتح وشرطوا كونها
عاقلة وكونها في مكان واحد
في ركن كامل فالشروط عشرة
(ومحاذاة الامر بالصحيح) المشتبه

محل الخلاف والا فغيره لا يفسد بالاتفاق (قوله غير معلول بالشهوة) أي ليست عليه الفساد الشهوة ولذا افسدنا
 باليجوز والشواهد وبالحرم كتمه ونبته وأما عدم الفساد فيمن لم تبلغ حد الشهوة كبت سمع فلقه وورعاً عن درجة
 النساء فكان الامر بتأخير من غير شامل لها ظاهر اخذ ما ظهر لي قائله (قوله ولا يصح اقتداء الخ) المراد
 بالمرأة الاتي الشامل للبالغة وغيرها كما أن المراد بالخنثى ما يشبهها أيضاً وأما الرجل فإن أراد به البالغ اقتضى
 بتبعه منه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى وإن اريد به الذكر إذا عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي وكلاهما غير
 واقع فالصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكر باتي وخنثى ولا رجل بصبي ح عن شيخه السيد علي
 البصير أقول والحاصل أن كلام الامام والمقتدى اما ذكر أو اتى وخنثى وكل منهما مبالغ او غيره فالذكر
 البالغ تصح امامته للكل ولا يصح اقتداء أو المبتله والاتى البالغة تصح امامته لا تثنى مطلقاً قطع الكراهة
 ويصح اقتداء أوها بالرجل وبغليها وبالخنثى البالغ ويكره لاحتمال ائتمنه والخنثى البالغ تصح امامته لا تثنى مطلقاً
 فقط لا للرجل ولا للمبتله لاحتمال ائتمنه وذكر كورة المقتدى ويصح اقتداء أوها بالرجل لا تثنى مطلقاً لاحتمال
 ذكر كورته وأما غير البالغ فإن كان ذكر اقتصر امامته لمثله من ذكر أو اتى وخنثى ويصح اقتداء أوها بالذكر مطلقاً وإن كان
 اتى تصح امامته المثلها فقط أما الصبي فيجتمعل ويصح اقتداء أوها بالكل وإن كان خنثى تصح امامته لا تثنى مثله
 لا للبالغة ولا لذكر أو خنثى مطلقاً ويصح اقتداء أوها بالذكر مطلقاً حفظ هذا ما ظهر لي اخذاً من القواعد (قوله
 ولو في جنازة) بيان للاطلاق الرجوع الى الاقتداء بالصبي قال الاستروشني الصبي إذا تم في صلاة الجنازة
 ينبغي أن لا يجوز وهو الطاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من أهل اداء الفرض ولكن يشكل برّد السلام
 اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه أقول مقتضى تعليله أنه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته
 على الجنازة وحده فضلاً عن كونه اماماً وقد ذكر في شرح التحرير أنه لم يفت على هذا في كتب المذهب وانما ظاهر
 اصول المذهب عدم السقوط اه أي لقولهم ان الصبي ليس من أهل الوجوب أقول وبشكل على ذلك ما مر
 من مسألة السلام وتصريحهم بجواز اذان الصبي المراهق بلا كراهة مع أنه قيل بأن الاذان واجب والمشهور
 أنه سنة مؤكدة قريصة من الرأجب في حقوق الاثم وتصريحهم بأنه لو خطب صبي له في يوم الجمعة وصلى
 بالناس بالغ جاز وتصريحهم بأنه محل ذبيحة اذا كان يعقل الذبح والتسمية أي يعلم انها ما موربها وكذا ما صرح
 به الاستروشني من أن الصبي اذا غسل الميت جاز اه أي يسقط به الوجوب فتقوط الوجوب بصلاته على
 الميت اولى لانها دعاء وهو أقرب للاجابة من المكفين ولعل معنى قولهم انه ليس من أهل الوجوب أنه غير مكف
 به ولا ينافي ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب عن المكفين بفعله يؤيد ذلك ما صرح به في النسخ من باب المرتبة
 من أنهم اتفقوا على أن الصبي لو أقر بالشهادتين يقع فرضاً ولا يلزمه تجديده اقراراً آخر بعد البلوغ حتى على قول
 من ينفي وجوب الايمان على الصبي فصار كالمساقر لا تجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا يقال ان
 ذلك في الاسلام لانه لا يتفل به فلا يقع الا فرضاً لا ما تقول المراد اثبات أنه من أهل اداء الفرض وقد ثبت بذلك
 فيقال مثله في صلاة الجنازة لانه لا يتفصل بها أيضاً والا كفاءاً بأذانه وخطبه وتسميته ورده السلام دليل على
 الاكفاء بصلاته على الجنازة نعم بشكل ما وصلى في الوقت ثم بلغ فيه فانه بعيدا عن وقوع الاولى فتلا وقد يجاب
 بأنه لما كان المعبر آخر الوقت ودوفيه بالغ لزمه اعادةها لوجود سبب الوجوب عليه والوقت الذي هلى فيه ليس
 سببا للوجوب فكانه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يمكن جعلها فرضاً أما صلاة الجنازة فإن سببها حضورها
 وهو موجود قبل بلوغه فأمكن وقوعها فرضاً منه تأمل وهذا كله فيما لا يشترط فيه البلوغ فلا يرده لو لم يلزمه
 الحج نائياً بعد البلوغ لأن حجة الاسلام من شرطها البلوغ والحرية بخلاف الحج النفل ومن هذا يظهر أنه لا تصح
 امامته في الجنازة أيضاً وإن قلنا بصحة صلاته وسقوط الرأجب به عن المكفين لأن الامامة للبالغين من شروط
 صحتها البلوغ هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فاعتنمه فانك لا تنظر فيه في غير هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب
 (قوله ونقل في الاصح) قال في الهداية وفي التراجم والسنن المطلق جوزه مشايخ بلخ ولم يجوزوه مشايخنا
 ومنهم من حقق الخلاف في النقل المطلق بين أبي يوسف ومحمد والخنثى أنه لا يجوز في الصلوات كلها اه والمراد
 بالسنن المطلق السنن الرواتب والعبد في احدي الروايتين وكذا الوتر والكسوفان والاستسقاء عندهما فتح
 (قوله فيجوزون مطبق) بكسر الباء والنسبة مجازية لان المطبق هو الجنون لا المجنون فهو كقولك ضرب مؤلم

مطلب
 الرأجب غاية هل يسقط بفعل
 الصبي وحده

(لا يفسد على المذهب) تضعف
 لما في جامع المحبوبي ودرر البحار
 من الفساد لانه في المرأة غير معلول
 بالشهوة بل يترك فرض المقام كما
 حقه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء
 رجل بامرأة) وخنثى (وصبي
 مطلقاً) ولو في جنازة ونقل على
 الاصح (وكذا لا يصح الاقتداء
 بجنون مطبق او منقطع

فان المولى هو الضارب لا الضرب وانما يصح الاقتداء به لانه لا صلاة له لعدم تحقق النية ولعدم الطهارة (قوله في غير حالة افاقته) وأما في حالة الافاقه فيصح كافي الجرح عن الخلاصة وظاهره أنه لا يصح ما لم يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون وفاقته ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي أنه لو علت افاقته بعد جنونه أن يصح ولا عبرة باحتمال عود الجنون استحبابا للاصل وهو الصحة لان الجنون مرض عارض (قوله او معتوه) هو الناقص العقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم الصبي (قوله ومعذور بمثله الخ) أى ان اتحد عذرهما وان اختلف لم يجز كافي الزيلعي والفتح وغيرهما وفي السراج مانعه ويصلى من به سلس البول خلف مثله وأما اذا صلى خلف من به السلس وانفلات ريح لا يجوز لان الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد اهـ ومثله في الجوهرة وظاهر التعليق المذكور أن المراد من اتحاد العذر اتحاد الان لا اتحاد العين والالكان يكفيه في الثبيل أن يقول وأما اذا صلى خلف من به انفلات ريح وكان عليه أن يقول في التعليق لا اختلاف عذرهما ولهذا قال في البحر وظاهره أن سلس البول والجرح من قبيل التحد وكذا سلس البول واستطلاق البطن اهـ أى لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلا منهما أحدث ونجاسة وان كان السلس ليس عين الجرح لكن اعترض في التهر ذلك بأنه يقتضى جواز اقتداء ذى سلس بذى انفلات وليس بالواقع لاختلاف عذرهما اهـ وهو مبني على أن المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في شرح المنية الكبير وكذا صرح في الحلية بأنه لا يصح اقتداء ذى سلس بذى جرح لا يرقى او بالعكس وقال كما هو المذهب فانه يجوز اقتداء معذور بمثله اذا اتحد عذرهما لان اختلاف اهـ وبه علم أن الاحسن ما في التهر وأنه كان ينبغي للشارح مناجته على عادته وأن ما قاله هنا تابع فيه صاحب البحر وكذا ما مشى عليه في الخرائج حيث قال اقتداء المعذور بمثله صحيح ان اتحد عذرهما كذا سلس بمثله او بذى جرح وانطلاق لان اختلف كذا انفلات بذى سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة اهـ فانه خلاف المذهب كما علمت (قوله وما في المجتبى) مبتدأ خيرة قوله الاتى أى لاحتمال الحيض أى ما في المجتبى مفسر بكذا (قوله الاقتداء بالمخالف) كذا في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ لفظة الاقتداء (قوله أى لاحتمال الحيض) أى واحتمال ذكورة المقدينية واثنية الامام ثم ان هذا في الضالة ظاهر وقد صرح به في التنية بقوله ومن جوز اقتداء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشا لاحتمال اقتدائها بالحيض اهـ وأما في المستحاضة فتشكل لان المستحاضة حقيقة لا تتجمل أن تكون حائضا كمن تجاوز دمها على عشرة في الحيض أو أربعين في النفاس إلا أن يراد بها نحو المبتدأة قبل تمام ثلاثة ايام فانها تترك الصلاة بمجرد رؤيتها الدم فان تم ثلاثا فبها والاقتضت فبني قبل الثلاث يحتمل حالها الحيض والاستحاضة وكذا المعتادة اذا تجاوزت الدم على عادتها فانها يحتمل أن ينقطع عشرة فتكون حائضا ولا كثر فتكون مستحاضة فلا يجوز لمثلها الاقتداء بهما وقال الرحمتي الذي رأته في المجتبى واقتداء المستحاضة بالمستحاضة يجوز والضالة بالضالة لا يجوز كالخشي المشكل بالمشكل اهـ وهذه الاشكال فيها ولعل نسخة صاحب البحر مخرفة وتبعوه عليها تأمل اهـ لكن الذي في القهستاني موافق لما هنا هذا وقد ذكر في القنية روايتين في الخشي المشكل (قوله فلو اتى) أى الاحتمال ح (قوله بغير حافظ لها) شمل من يحفظها او كثر منها لكن يلحق مفيد للمعنى لما في البحر الاتى عندنا من لا يحسن القراءة المقرضة وعند الشافعي من لا يحسن الفتحة (قوله ولا اتى بأخرس) أما اقتداء آخرس بأخرس أو اتى بأتمى فتصحيح ط عن أبي السعود (قوله فصح عكسه) تفريع على التعليق لان قدرة الاتى على التخرىمة دال على انه اقوى حالا من الآخرس فصح اقتداء الآخرس به دون عكسه ومفهومه أنه اذا لم يقدر صرح اقتداء كل منهما بالآخر تأمل (قوله اتفاقا) بخلاف الاتى اذا اتى اميا وفارقا فان صلاة الكل فاسدة عند الامام لان الاتى يمكن أن يجعل صلاته بقراءة اذا اقتدى بقارئ لان قراءة الامام له قراءة وليست طهارة الامام وستره طهارة وستره الله أمور حكما فافتقرا بحر (قوله وكذا ذو جرح بمثله وصحيح) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله وصحبا فان التقدير وكذا الوأتم ذو جرح مثله وصحبا وأتم يتعدى بنفسه ح (قوله بعاجز عنهما) أى بن يوتى بهما قائما وقاعدا بخلاف ما لو أمكاه قاعد أفصح كإسباقي قال ط والعبرة بالجزع عن السجود حتى لو عجز عنه وقدر على الركوع او ما (قوله ويفترض فرضا آخر) سواء تغير الفرضان اسما او صفة كعمل في ظهر رأس يصلى ظهر اليوم بخلاف ما اذا فاتتهم صلاة واحدة من يوم واحد

٣ قوله بالمخالف كذا ينظره والذي في نسخ الشارح بالمماثل ولعله الاصولي قائل اهـ

فانه يجوز كذا الرصلي ركعتين من العصر فغربت الشمس فاقتدى به آخر في الآخرين لان الصلاة واحدة وان كان هذا قضاء لا تمتدى جوهره (قوله لان اتحاد الصلاتين الخ) قد سئل اول الباب معنى اتحادهما (قوله وصح ان معاذ الخ) أي صح عندنا وتخرج وهو جواب عما استدلل به الشافعي على جواز الفرض بالنقل وهو ما في الصحيحين ان معاذ كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الاخرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة والجواب أن معاذ لما شكاه قومه قال له صلى الله عليه وسلم يا معاذ لا تكن فتانا ما أن تصلي معي وما أن تتخلف على قومك رواه احمد قال الحافظ ابن تيمية فيه دلالة على منع اقتداء المفترض بالمنقل لانه يدل على أنه متى صلى معه امتنع امامته وبالإجماع لا تمتنع امامته بصلاة النفل معه فعلم أن الذي كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفل اه وقال الامام القرطبي في المفهم الحديث يدل على أن صلاة معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم كانت نافذة وكانت صلاته يقوم به هي الفريضة وتقام في حاشية نوح افندي وفتح القدير (قوله ولا ناذر بمنقل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف ح (قوله لان كلا الخ) علته للآخرين فان المنذور فرض او واجب ورجح الشربلاني الاول فافهم (قوله الا اذا نذر احدهما الخ) بأن قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المنذورة التي نذرها فلان شرح المنية (قوله للاتحاد) لانه لما نذر مندورة صاحبه فكانه نذر صلاة بعينها بخلاف ما اذا نذر كل منهما صلاة لان ما اوجبه كل منهما بنذره غير ما اوجبه الآخر وليس مندورا أحدهما أقوى من الآخر (قوله لان المنذورة أقوى) أي من المحلوف عليهم فانها لا تخرج بالحلف عن كونها نافذة ألا ترى أنه باق على التحير ان شاء صلى وبر في يمينه وان شاء ترك وكفر ولذا اجاز اقتداء الحالف بالحالف بالمنقل وما وقع في المنع بما لا يخرج من أن الوجوب فيها عارض غير صحيح ولذا اضرب عنه الشارح رحتي أقول يؤيد هذا ما صرحوا به في كتاب الايمان من أن المحلوف عليه ان كان فرضا وجب البر أو معصية وجب الحنث وغيره خير اترج الحنث وان تساوى اترج البر تأمل (قوله فصح عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز ط (قوله وبخالف) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله عكسه والتقدير فصح اقتداء حالف بناذره وبخالف ح وصورة الحلف بها كما في الخلاصة أن يقول والله لاصلي ركعتين بجر وانما صح اقتداء حالف بخالف لما علمته من انها لا تخرج بالحلف عن كونها نافذة فكان اقتداء بمنقل بمنقل وعلمه في شرح المنية بقوله لان الواجب هو البر فبقيت الصلاتان نفلا في نفسهما اه تأمل (قوله وبمنقل) عطف على قوله بخالف أي صح اقتداء الحالف بالمنقل لان المحلوف عليهم انقل ح وقوله في البحر وقد يقال انها واجبة لتحقيق البر فينبغي أن لا تجوز خلف المنقل اه علمت جوابه (قوله ومصليا) تشية متصل وهو مبتدأ خبره قوله كذا الذين يعني فلا يصح اقتداء احدهما بالآخر لاختلاف السبب فان طواف احدهما غير طواف الآخر كما في البحر ح ومما في الخاتمة من أنه يصح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمطوع الطاهر أنه مبنى على القول بسنية ركعتي الطواف ويؤيده ما بحثه في البحر بقوله وينبغي أن يصح الاقتداء على القول بسنيتهما (قوله فصح الاقتداء) أي للاتحاد فكان كذا أحدهما عين مآذره الآخر ح (قوله لان افسداهما منفردين) لاختلاف السبب كالناذرين (قوله والفرق لا ينجي) هو أن الامام منفرد في حق نفسه ولا يصير اماما الا باقتداء غيره به فبقيا منفردين وأما المقتدى فلا تصح صلاته الابنية الاقتداء والاقتداء لا يصح بمن نوى بناء صلاته على غيره (قوله بمنلهما) وكذا لاحق بمسبوق وعكسه ح (قوله الاقتداء في موضع الانفراد) هذا يجري في اقتداء المسبوق بمسبوق ولاحق وقوله عكسه يعني الانفراد في موضع الاقتداء يجري في اقتداء اللاحق باللاحق او مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه فكانه انفرادا أولا عن امامه ثم اقتدى فصح أنه انفراد في موضع الاقتداء ح (قوله ولا مسافر بغير الخ) أي ولا يصح اقتداء مسافر بغير الخ ويبان ذلك أن صلاة المسافر قابلة للاتمام مادام الوقت باقيا بأن ينوي الإقامة أو بأن يقتدى بغيره بغيره لا مأمة ويتم ببقاء السبب وهو الوقت أما اذا خرج الوقت فقد تقرر في ذمته ركعتين فلا يمكن اتمامها بإقامة او غيرها حتى انه يقضيها في بلد ركعتين فاذا اقتدى بعد الوقت بغيره حرم بعد الوقت بغيره لا يصح لما قلنا وما يأتي بخلاف ما اذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما قلنا (قوله فيما يتغير بالسفر) احتراز عن الفجر والمغرب فانه يصح في الوقت وبعده لعدم تغيره (قوله نخرج) معطوف على قوله اوفيه لان او العاطفة قائمة مقام العامل وهو أحرم وقوله فاقتدى

لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا
وصح أن معاذ كان يصلي مع
النبي صلى الله عليه وسلم نفل
وبقومه فرضا (و) لا (ناذر) بمنقل
ولا بمفترض ولا (بناذر) لان كلا
منهما كافتراض فرضا آخر الا اذا
نذر احدهما عين مندورا الآخر
للا اتحاد (و) لا (ناذر) بخالف
لان المنذورة أقوى فصح عكسه
وبخالف وبمنقل ومصليا ركعتي
طواف كذا الذين ولو اشتركا في نافذة
فأفسداهما صح الاقتداء لان
افسداها منفردين ولو صليا الظهر
ونوى كل امامة الآخر صح
لان نوي الاقتداء والفرق لا ينجي
(و) لا (لاحق) (و) لا (مسبوق
بمنلهما) لما تقرر أن الاقتداء
في موضع الانفراد مفسد
عكسه (و) لا (مسافر بغير
الوقت فيما يتغير بالسفر) كالظهر
سواء أحرم المقيم بعد الوقت
اوفيه نخرج فاقتدى المسافر

معطوف على احرم (قوله بل ان احرم) أى المسافر المتقدي بالمقيم وعبر بأحرم بدل اقتدى لينبه على أن مجرد إدراك التهمة في الوقت كاف في صحة الاقتداء ولزوم الاتمام فافهم (قوله فيكون) تبريع على عدم التغير ح (قوله باقتدائه) البناء للتصوير (قوله في شفع اول او ثمان) نشر مرتب أى أنه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الاول يكون اقتداء مفترض بمنقل في حق القعدة الاولى فانها فرض على المسافر لانها آخر صلاته نقل في حق المقيم لانها اولى في حقه وأطلقوا النقل هنا على ما ليس بفرض وهو الواجب لأن النقل الزيادة والواجب زائد على الفرض واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداء مفترض بمنقل أيضا في حق القراءة لانها فرض بالنسبة الى صلاة المسافر فنقل للمقيم سواء قرأ المقيم في الاولين وهو ظاهر أو في الآخرين فقط لان محلها الاوليان فتلحق بهم مما فتنوا الآخرين عن احكام ولا يرد اقتداء المتنقل بالمقتضى لما في النهاية من انها أخذت حكم الفرض بعالم الصلاة الامام ولذا لو افسد حابه بعد الاقتداء بضمها أربعاً (تنبيه) يؤخذ من هذا أنه لو اقتدى بمقيم بمسافر وأتم بهم بلانية اقامه وتابوه فسدت صلاتهم لكونه مستغفلاً في الآخرين بنبه على ذلك العلامة الشربلاني في رسالته في المسائل الاثنى عشرية وقد ذكر انها وقعت له ولم يرها في كتاب قلت وقد نقلها الرملي في باب المسافر عن الظهيرية وسند ذكرها هناك أيضا (قوله ولا نازل براكب الخ) وكذا عكسه والعلّة في هذه المسائل اختلاف المكان وانما صح لو كان معه على دابة واحدة لالتحاده كافي الامداد وايضا في اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من يركع ويسجد بمن يوحى بهما الا اذا كان النازل موميا ايضا ثم ان هذا دليل على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لأن الاشتباه انما يعتبر في الحائل لافي اختلاف المكان كما سيأتي تحقيقه بعون الله تعالى فافهم (قوله ولا غير الاثني عشر) هو بالناء المثلثة بعد اللام من اللثغ بالتحريك قال في المغرب هو الذى يتحول لسانه من السين الى التاء وقبل من الراء الى الفين او اللام او الياء زاد في القاموس او من حرف الى حرف (قوله على الاصح) أى خلافا لما في الخلاصة عن الفضلي من انها جائزة لان ما يقوله صار لغة له ومثله في التاترخانية وفي الظهيرية وامامة الاثني عشرية تجوز وقيل لا ونحوه في الخاتمة عن الفضلي وظاهره اعتمادهم الصحة وكذا اعتمدوا صاحب الحلية قال لما اطلقه غير واحد من المشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤتم غيره ولما في خزائنه الاكمل وتكره امامة القافاء اه ولكن الاحوط عدم الصحة كما مشى عليه المصنف ونظمه في منظومته تحفة الاقران وأفتى به المنبر الرملي وقال في فتاواه الراجح المقتضى به عدم صحة امامة الاثني عشرية عن ليس به لغة وأجاب عنه بأبيات منها قوله

امامة الاثني عشر للمغائر * تجوز عند البعض من اكابر
وقد أباه اكثر الاصحاب * لما غييره من الصواب

وقال أيضا

امامة الاثني عشر للصحیح * فاسدة في الراجح الصحيح

(قوله دائما) أى في آناء الليل واطراف النهار فادام في التصحيح والتعلم ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة كافي المحيط وغيره قال في الذخيرة وأنه مشكل عندي لأن ما كان خافقه فالعبد لا يقدر على تغييره اه وتماه في شرح المنية (قوله حتما) أى بذلا حتما فهو مفروض عليه ط (قوله فلا يؤتم الا مثله) يحتمل أن يراد المثلية في مطلق اللثغ فيصح اقتداء من يبدل الراء المهملة غينا مجمعة عن يبدلها لا ما وأن يراد مثلية في خصوص اللثغ فلا يقتدى من يبدلها غينا لا بمن يبدلها غينا وهذا هو الظاهر باختلاف العذر فليراجع ح (قوله اذا أمكنه الاقتداء بمن يحسنه) أى يحسن ما يلغ هو به أو يحسن القرآن وهذا معنى على أن الامم اذا أمكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام مستعرفه وعلى ما اذا ترك جهده لما علمت من أنه مادام في التصحيح ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة ولا بد أيضا من تقييده بما اذا لم يقدر على قراءة قدر الفرض مما لا لثغ فيه فان قدر عليه وقرأه لا يلزمه الاقتداء ولا بذل الجهد كما لا يخفى (قوله او ترك جهده) أى وصلى غير مؤتم ولم يقدر على قراءة المفروض مما لا لثغ فيه أما لو اقتدى او قرأ ما لا لثغ فيه فانها تصح وان ترك جهده (قوله او وجد قدر الفرض الخ) أى وصلى غير مؤتم ولم يقرأه والا صحت وفي الوولو الحلية ان كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ الا فاتحة الكتاب فانه لا يدع قراءة تمام الصلاة

مطلبه
في الاثني عشر

(بل) ان احرم (في الوقت)
نفرج ضح (وأتم) تبع الامامه
أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه
فيكون اقتداء بمنقل في حق
قعدة او قراءة باقتدائه في شفع اول
او ثمان (و) لا نازل براكب ولا
راكب براكب دابة اخرى فلو
معه صح (و) لا (غير الاثني عشر) أى
بالاثني عشر (على الاصح) كافي البحر
عن المجتبي وحسّر الحلبي وابن
الشحنة أنه بعد بذل جهده دائما
حتما كالامم فلا يؤتم الا مثله
ولا تصح صلاته اذا أمكنه الاقتداء
بمن يحسنه او ترك جهده او وجد
قدر الفرض مما لا لثغ فيه هذا هو
الصحيح المختار في حكم الاثني عشر

مطلب
إذا كانت الشبهة بسيرة

وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف
من الحروف ولا يقدر على إخراج
الفاء الابتكار (و) اعلم أنه إذا
قصد الاقتداء بأى وجه كان
(لا يصح شروعه في صلاة نفسه)
لأنه قصد المشاركة وهي غير صلاة
الانفراد (على) الصحيح محيط
وإدعى في البحر أنه (المذهب) قال
المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد
أن هذا قول محمد خاصة قلت وقد
ادعى في الأمر بعد تصحيح السراج
بجذله أن المذهب انتقل بها فلا
قتل وجبته فلا شبه ما في
الزبلى أنه متى فسد لتقد شرط
كظاهر بعد ذلك لم تنقد أصلا
وان لاختلاف الصلاتين تتعدد
فلا غير مضمون وغيره الانتقاض
بالفقهية (وينبغي من الاقتداء)
صف من النساء

مطلب
الكافي للماكم جمع كلام محمد في
كبيه التي هي ظاهر الرواية

١٥ (قوله) وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف عطفه على ما قبله بناء على أن التلغ خاصة
بالسين والزاء كما يعلم مما مر عن القرب وذلك كالرهن الرحيم والشيطان الرحيم والأتين والأتان وأما
نستين السران أنما تفتك ذلك حكمه مما مر من بذل الجهد دائما والافتتاح الصلاة به (تمة) سئل الخبير
الرملي عما إذا كانت اللغاة بسيرة فأجاب بأنه لم ير حالا يمتنع صريح بها الشافعية بأنه لو كانت بسيرة بأن يأتي
بالحرف غير صاف لم تؤثر قال وقواعدنا لا تأباه ١٥ وبطلنا فتى تليد الشارح المرحوم الشيخ اسماعيل الحائلي
مفتي دمشق الشام (قوله بأى وجه كان) أى سواء كان لتقد أخيه الامام للإمامة كالمراة والصبي أو لتقد
شرط فيه بالنسبة إلى المتقدم كالمعذور والعاري أو لتقد ركن فيه كذلك كالمومي والاممي أو لاختلاف الصلاتين
كالتفعل بالمقتضى ونحو ذلك من المسائل المارة (قوله في صلاة نفسه) أى في صلاة مستقلة بها في حق
نفسه غير تابع فيها للامام لا فرضا ولا نفلا كما يدل عليه تفصيل الزبلى كما أضافه ح وكذا يدل عليه تعليل
الشارح وحكاية القول بانتقالها نفلا (قوله وهي غير صلاة الانفراد) لأن لها أحكاما مغايرة أحكام التي
قصدناها حاصله أنه إذا لم يصح شروعه فيما سوى لا يصح في غيره (قوله وإدعى في البحر أنه المذهب) أى ما صححه
في المحيط ومشي عليه المصنف في منته (قوله لكن كلام الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة وفي كل موضع لا يصح
الاقتداء هل يصح شارعا في صلاة نفسه عند محمد لا وعندهما يصح شارعا ١٥ (قوله قلت وقد ادعى) أى
صاحب البحر في الأمر أى في مسألة المهاداة عند قول المتن في صلاة وقوله بعد تصحيح السراج بخلافه أى خلاف
ما ادعى في البحر أنه المذهب والاولى حذف الباء وأواب إليها بلام التقوية لأنه مفعول تصحيح وقوله أن المذهب
مفعول ادعى والحاصل أن صاحب البحر قبل قيامه عن السراج أنه لو اقتصت به المرأة في الظاهر وهو يصلي
العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح وقال لأن اقتداءها وان لم يصح فرضا يصح نفلا على المذهب فكان بناء
النفل على الفرض ١٥ وهو سريح في أنه إذا فسد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل بقي الاقتداء بالنفل
والالم تفسد صلاته بمحاذاته له وتصريحه بأن هذا هو المذهب مناقض لما ادعى من أن المذهب ما في المحيط
من عدم صحة الشروع (قوله وجنبته فلا شبه الخ) أى حين إذا خلت كلام البحر في نقل ما هو المذهب
ولا يمكن إعمال أحد التلحين فلا شبه بالتقواعد ما في الزبلى مما يناسب كلاهما ويحصل به التوفيق بينهما بمحمل
ما صححه في المحيط من عدم صحة الشروع أصلا على ما إذا كان فساد الاقتداء لتقد شرط أى أو نحوه مما يلزم به
فساد صلاة المتقدم وبمحمل ما صححه في السراج من صحة الاقتداء بالنفل وفساد الوصف اعني الفرضية فقط على
ما إذا كان لاختلاف الصلاتين فلو قهقه في صلاته هذه لا ينقض وضوءه في الوجه الاول وينقض في الثاني
ثم اعلم أن ما ادعى الشارح أنه الاشبه قدرده في البحر حيث قال ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاكم في كافي
من أن المرأة إذا نوت العصر خلف مصلي الظاهر لم تجز صلاتها ولم تفسد على الامام صلاته انتهى فهو صريح
في عدم صحة شروعاتها لاختلاف الصلاتين وقال أى الحاكم في موضع آخر رجل قارى دخل في صلاة ما تطوعا
أو في صلاة امرأ أو جنب أو على غير وضوء ثم افسد هافليس عليه قضاءها لأنه لم يدخل في صلاة نائمة انتهى فعلم
بهذا أن المذهب تصحيح المحيط من عدم صحة الشروع لأن الكافي جمع كلام محمد في كبيه التي هي ظاهر الرواية
١٥ كلام البحر أقول نعم ظاهر القرع الاول مؤيد لما في المحيط ومخالف لما مر عن السراج وأما القرع الثاني فلا
بل الامر فيه بالعكس لأن قوله ثم افسد هافليس في صحة الشروع وقوله لأنه لم يدخل في صلاة نائمة مؤيد لذلك لأنه
يفيد دخوله في صلاة نائمة أى في نفل غير مضمون ولذا قال ليس عليه قضاءها وفي هذا القرع رد على ما فصله
الزبلى لأن الفساد فيه لتقد شرط مع أنه صح شروعه كما علمت ثم رأيت الرجتي ذكر نحو ما ذكرته والله الحمد
والحاصل أن في المسئلة روايتين احدهما صحة الشروع في صلاة نفسه وعليها ما في السراج والقرع الثاني
من فرعي الكافي والثانية عدم الصحة أصلا وعليها ما في المحيط والقرع الاول وهي الاصح كما في الفهستاني
عن المضمرات وذكر في التهر أن ما في السراج جرم به غير واحد (قوله صف من النساء) المراد به ما زاد على ثلاث
نسوة فإنه يمنع اقتداء جميع من خلفه والاقضية تفصيل بدليل ما قدمنا حاصله عن البحر وهو ما اتفقوا على نقله
عن اصحابنا من أن المرأة الواحدة تصد صلاة رجلين من جانيهما ورجل خلفهما والتتبع صلاة اثنين من جانيهما
واثنين خلفهما والثلاث صلاة اثنين من جانيهما وثلاثة ثلاثة من خلفهن إلى آخر الصفوف ولو كان صف

من النساء بين الرجل والامام لا يمنع اقتداء الرجل بالامام ويحتمل سائلا (قوليد بلا حائل) قد يمنع وقوله
 او ارتضاء بين الرجل وبين سائلا وعبارة مفتاح السعادة وفي الناسيع ولو كان صف الرجال على الحائط
 وصف النساء امامهن او كان صف النساء على الحائط وصف الرجال خلفهن ان كان الحائط مقدرا وقامة
 الرجل جازت صلاتهم وان كان أقل فلا وان كان صف تام من النساء وليس بين العتيق سائلا فتسد صلاة
 من خلفه ولو عشرين صفوا ولو كان بينهن وبين الرجال قاضل لا تنسد صلاتهم وذلك الحائل مقدار مؤخر الرجل
 او مقدار خشبة منصوبة او حائط قدر ذراع اه وحاصله انه اذا كان صف النساء امام صف الرجال يمنع
 الا اذا كان احد السفين على سائط مرتفع قدر قامة او كان بينهما حائل مقدار مؤخر رجل البعير او خشبة
 منصوبة او سائط قدر ذراع وحدها ثلثا في الخافية والجر وجرهما وهو قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد
 ويجعلهم من تحتهم نساء ابرزتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان بخلاف ما اذا كان قدامهم نساء فانها فاسدة لانه
 تغلغل بينهم وبين الامام صف من النساء وهو مانع من الاقتداء اه وفي اللؤلؤ الجنية قوم صلوا على ظهر ظلة المسجد
 وتحتهم قدامهم نساء لا تجزيم صلاتهم لانه تغلغل صف من النساء يمنع اقتداءهم وكذا الطريق اه فهذا باطلا
 صريح بان الارتفاع غير معتبر في صف النساء وفي المعراج عن المبسوط فان كان صف تام من النساء ووراءهن
 صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كايما استحسانا والقياس ان لا تنسد الصلاة صف واحد ولكن استحس
 لحديث عمر فروان موقوف فاعليه من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف من النساء فلا صلاؤه اه فهذا
 صريح في ان الحائل غير معتبر في صف النساء والالتفات صلاة الصف الاول من الرجال فقط لكونه صار حائلا
 بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر ان ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل او الارتفاع اغا هو فيما
 دون الصف التام من النساء كالأحاد والثلثين أما الصف فهو خارج عن القياس اتباعا لما لا يراه هذا ما ظهر
 فتدبروا لله أعلم (قوليد او طريق) أي نافذ أو السعد عن شيخه ط قلت ويفهم ذلك من التعبير عنه في عدة
 كتب بالطريق العام وفي التارخانية الطريق في مسجد الرباط والخان لا يمنع لانه ليس بطريق عام (قوليد تجرى
 فيه عجلة) أي تمر به عبرتي بعض السح والعجلة يستحق وفي الدرر وهو الذي تجرى فيه العجلة والاقطار اه وهو
 جمع وتربا القاف قال في المغرب واكثر استعماله في حل البغل او الحمار كالوسق في حل البعير (قوليد او نهر تجرى
 فيه السفن) أي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله تمر فيه عجلة ط وأما البركة او الحوض فان كان بحال لورقت
 النجاسة في جانب تخص الجانب الاخر لا يمنع والامنع كذا ذكره الصغار اسماعيل عن المحيط وحاصله ان الحوض
 الكبير المذكور في كتاب الطهارة يمنع أي ما لم تصل الصفوف حوله كأيافي (قوليد ولوزورقا) بتقديم الزاي
 السفينة الصغيرة كما في الساموس وفي الملقط اذا كان كاشيق الطريق يمنع وان بحيث لا يكون ماريق مثله
 لا يمنع سواء كان فيه ماء او لا وقال ابو يوسف النهر الذي يعني في بطنه جل وفيه ماء يمنع وان كان بابا وانصلت
 به الصفوف جاز اه اسماعيل (قوليد ولوفي المسجد) صرح به في الدرر والخانية وغيرهما (قوليد او خلاه)
 بالمكان الذي لاثنين به قاموس (قوليد او في مسجد كبير جدا الخ) قال في الامداد والفاصل في معنى العبد
 لا يمنع وان كثروا اختلف في القصد لصلاة الخنازة وفي النوازل جعله كالمسجد والمسجد وان كبر لا يمنع القاصم
 الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربعة كان على أربعة آلاف اسطوانة وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل
 على المساجد الثلاثة الاقصى والخزرة والبيضاء كذا في البرازية اه ومثله في شرح المنية وأما قوله في الدرر
 لا يمنع من الاقتداء النساء الزاع في المسجد وقيل يمنع اه فانه وان أقاد ان المعتد عدم المنع لكنه محمول على
 غير المسجد الكبير جدا كجامع خوارزم والقدس بدليل ما ذكرناه وكون الراجح عدم المنع مطلقا يتوقف على نقل
 صريح فافهم (تمت) في الدهستان البيت كالحجرات والاصح أنه كالمسجد ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال
 الصفوف كما في المنية اه ولم يذكر حكم الدار فليراجع لكن ظاهر التقييد بالحجرات والمسجد الكبير جدا أن
 الدار كالبيت تأمل ثم رأيت في حاشية المدني عن جواهر الفتاوى أن فاضل خان سئل عن ذلك فقال اختلفوا
 فيه فتدبره بعضهم بسنين ذراعا وبعضهم قال ان كانت أربعين ذراعا فبى كبيرة والاصغيرة هذا هو المختار اه
 وحاصله أن الدار الكبيرة كالحجرات والصغيرة كالمسجد وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا وذكروا في البحر
 عن المجتبى أن قضاء المسجد حكم المسجد ثم قال وبه علم أن الاقتداء من ضمن الخائفة الشيعونية بالامام

بلا سائل قدر ذراع أو ارتفاعهن
 قدر قامة الرجل مفتاح السعادة او
 (طريق تجرى فيه عجلة) التي تجرى
 النور (او نهر تجرى فيه السفن)
 ولوزورقا وفي المسجد (او خلاه)
 أي قضاء (في الحجرات) او في
 مسجد كبير جدا كالمسجد القديم

في المحراب صحيح وان لم تصل الصفوف لان الحن فناء المسجد وكذا اقتداء من بالخلاوى السفلية صحيح لان
 اوجاف في فناء المسجد الخ وبأني تمام عبارته وفي الخرائن فناء المسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه
 قلت يظهر من هذا أن مدرسة الكلاسة والكاملية من فناء المسجد الاموي في دمشق لان بابهما في حائطه
 وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا اساحة باب البريد والخوانيت التي فيها (قوله بسع صفين) نعت
 لقوله خلا والقييد بالصفين صرح به في الخلاصة والفيض والمبتغي وفي الواقعات الحسامية وخرانة الفتاوى وبه
 يفتي اسماعيل نحافي الدرر من تقييده الخلا بما يمكن الاصفاف فيه غير المقتى به تأمل (قوله الا اذا اتصلت
 الصفوف) الاستثناء عائد الى الطريق والنهر دون الخلا لان الصفوف اذا اتصلت في الصحراء لم يوجد الخلا
 تأمل وكذا الواصفوا على طول الطريق صحيح اذ لم يكن بين الامام والقوم مقدار ما تمر فيه العجلة وكذا بين كل
 صف وصف كما في الخانية وغيرها (فرع) لو أم في الصحراء وخلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز
 قنية من باب مسائل متفرقة (قوله مطلقا) أي ولو كان هناك طريق او نهر ح (قوله كأن قام في الطريق
 ثلاثة) وصورة اتصال الصفوف في النهر أن يقفوا على جسر موضوع فوقه او على سفن مربوطة فيه ح أقول
 وهذا في حق من لم يكن محاذيا للجسر أما لو كان محاذيا له ولم يكن بينه وبين الصف الآخر فضاء كثير يصح الاقتداء
 ثم ظاهرا طاقهم أنه اذا كان على النهر جسر فلا بد من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما في جامع
 دنقرا الذي في دمشق (قوله وكذا الشان عند الثاني) والاصح قوله كما في السراج وكذا الشان كالجمع
 عند الثاني في الجمعة وفي المحاذاة حتى لو كن ثنتين نفسان صلاة اثنين اثنين خلفهما الى آخر الصفوف قال
 في المنظومة التسمية في مقالات ابي يوسف

واثنان في الجمعة جمع وكذا * سد الطريق ومحاذاة التسا

(تمت) صاوفي الصحراء وفي وسط الصفوف فرجة لم يقم فيها احد مقدار حوض كبير عشرين في عشرين ان كانت
 الصفوف متصلة حوالى الفرجة تجوز صلاة من كان وراءها أما لو كانت مقدار حوض صغير لا تمنع صحة الاقتداء
 كذا في الفض ومثله في التارخانية (قوله بسماح) أي من الامام او المكبر تارخانية (قوله اورؤية) ينبغي
 أن تكون الرؤية كالسماح لا فرق فيها بين أن يرى اتصالات الامام أو أحد المتقدمين ح (قوله في الاصح) بناء
 على أن الاعتبار الاشتباه وعدمه كما يأتي لا إمكان الوصول الى الامام وعدمه (قوله ولم يختلف المكان) أي
 مكان المتقدم والامام وحاصله أنه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان ومفهومه أنه لو وجد كل
 من الاشتباه والاختلاف أو أحدهما فقط منع الاقتداء لكن المنع باختلاف المكان فقط فيه كلام يأتي (قوله
 كسجد وبيت) فإن المسجد مكان واحد ولا يعتبر فيه الفصل بالخلاء الا اذا كان المسجد كبيرا جدا وكذا البيت
 حكمه حكم المسجد في ذلك لاحكام الصحراء كما قد مناه عن القهستاني وفي التارخانية عن المحيط ذكر
 السرخسي اذ لم يكن على الحائط العريض باب ولا ثقب ففي رواية يمنع لاشتباه حال الامام وفي رواية لا يمنع
 وعليه عمل الناس بركة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب الآخر وبينهم
 وبين الامام الكعبة ولم يمنعهم احد من ذلك اه وبهذا يعلم أن المنبر اذا كان مسدودا لا يمنع اقتداء من يصلي
 بجنبه عند عدم الاشتباه خلافا لما في المانع وأمر بفتح باب فيه من علماء الروم (قوله عند اتصال الصفوف)
 أي في الطريق او على جسر النهر فانه مع وجود النهر أو الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير
 المكان واحدا حكما فلا يمنع كما مر وكما أنه أراد بالحائل في كلام المصنف ما يشمل الحائط وغيره كالطريق والنهر
 اذ لو أريد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل (قوله درر) عبارتها الحائل بينهم ما لو بحيث
 يشبه به حال الامام يمنع والا فلا لأن يختلف المكان قال قاضي خان اذا قام على الجدار الذي يكون بين داره
 وبين المسجد ولا يشبه به حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره وداره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه
 وان كان لا يشبه عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثير التحلل فصار المكان مختلفا أما في البيت
 مع المسجد لم يتخلل الا الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال
 الامام اه أقول حاصل كلام الدرر أن اختلاف المكان مانع مطلقا وأما اذا اتحد فان حصل اشتباه منع والإ
 فلا وما نقله عن قاضي خان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الترمذانية الخ) حيث ذكر أن ما نقله

(بسع صفين) فأكثر الا اذا
 اتصلت الصفوف فيصح مطلقا
 كأن قام في الطريق ثلاثة وكذا
 اثنان عند الثاني لا واحدا اتفاقا
 لانه كراهة صلته صار وجوده
 كعدمه في حق من خلفه
 (والحائل لا يمنع) الاقتداء
 (ان لم يشبه حال امامه) بسماح
 اورؤية ولو من باب مشبك يمنع
 الوصول في الاصح (ولم يختلف
 المكان) حقيقة كسجد وبيت في
 الاصح قنية ولا حكما عند اتصال
 الصفوف ولو اقتدى من سطح داره
 المتصلة بالمسجد لم يجوز لاختلاف
 المكان درر وجبر وغيرهما
 وأقره المصنف لكن تعقبه
 في الترمذانية

عن الخاتمة من أنه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصحيح لما في الظهيرية من أن
الصحيح أنه يصح ولما في البرهان من أنه لو كان بينهما ثلث كبير لا يمكن الوصول منه إلى الإمام ولكن لا يشتهر حاله
عليه به سماع أوروثية لا تتأله لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني اه وحاصل
كلام الشربلاني أن الاعتبار الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فإن حصل الاشتباه منع سواء اتحد
المكان أو لا والاتفاؤه واعتزله العلامة فوح اقتدى بأن المشهور من مذهب النعمان أن الاقتداء لا يجوز عند
اختلاف المكان والمكان في مسألة الظهيرية يختلف كما صرح به قاضي خان فالصحيح أنه لا يصح اه أقول
وبؤيده أن الشربلاني نفسه صرح في الامداد بأنه لا يصح اقتداء الراجل بالراكب وعكسه ولا الراكب
بالراكب لا اختلاف المكان الا اذا كان راكداً امامه وكذا ما ذكره من أن من سبقه الحدث فاستخلف غيره
ثم توضأ يلزمه العود إلى مكانه ليم مع خلفته ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء لا يختلف المكان وأما ما صححه
في الظهيرية في مسألة السطح فالظاهر أنه بناء على ما اذا كان السطح متصلاً بالمسجد فينذ بصح الاقتداء
ويكون ما في الخاتمة مبنياً على عدم الاتصال المذكور بدليل أنه في الخاتمة علة للمنع بكثرة التحلل واختلاف
المكان أي لكون حصر الدار فاصلاً بين السطح والمسجد فيفيد أنه لو لا ذلك لصح الاقتداء وبؤيده ما في البدائع
حيث قال لو كان على سطح يجنب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقضى به صح اقتداء وعندنا لأنه اذا كان
متدلاً به صار تعلق السطح بالمسجد وحكم المسجد فهو كاعتدائه في جوف المسجد اذا كان لا يشتهر
عليه حال الإمام اه فانت ترى كيف عالج الصلة بالاتصال كما عالج في الخاتمة لعدمها بعدمه وقد جزم صاحب
الهداية في مختارات النوازل بأن العبرة للاشتباه ثم قال بعده وان قام على سطح داره واقضى بالإمام ان لم يكن
بينهما حائل ولا شارع يصح اه فيتعين حمل ما في الظهيرية على ما اذا لم يكن حائل كما قلنا فيصح لاتحاد المكان
وأما ما نقله الشربلاني عن البرهان فليس فيه تصحيح الاقتداء مع اختلاف المكان لأنه بتخلل الحائط لا يختلف
المكان كما قدمناه عن قاضي خان وفي التارخانية وان صلى على سطح يته المتصل بالمسجد ذكر شمس الأئمة
الحلواني أنه يجوز لأنه اذا كان متصلاً بالمسجد لا يكون اشتدحاً لمن منزل بينه وبين المسجد حائط ولو صلى رجل
في مثل هذا المنزل وهو يسمع التكبير من الإمام والمكبر يجوز كذلك القيام على السطح اه فقد تحرر بما تقرّر
أن اختلاف المكان مانع من صحة الاقتداء ولو بلا اشتباه وأنه عند الاشتباه لا يصح الاقتداء وان اتحد المكان
ثم رأيت الرحيّ قد ترك ذلك فاعتنم ذلك (قوله أن الصحيح اعتبار الاشتباه فقط) أي ولا عبرة باختلاف المكان
بناء على ما فهمه الشربلاني وليس ذلك بغير ادعاء علمت من أن اختلاف المكان مانع وانما المراد التوفيق بين
رواية الحسن عن الإمام أن الحائط يمنع الاقتداء ورواية الأصل أنه لا يمنع فقبل أنه بإمكان الوصول منه وعدمه
واختار شمس الأئمة اعتبار الاشتباه وعدمه وهذا هو الذي اختاره جماعة من المتأخرين وقد مرنا أيضاً عن
مختارات النوازل والبدائع قال في الخاتمة لأن الاقتداء متابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا
الاختار ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة والناس يصلون بصلاته وشحن نعلم
أنهم ما كانوا متمكنين من الوصول إليه في الحجرة اه (قوله ومفتاح السعادة) في بعض النسخ زيادة وجمع
الفتاوى والنصاب والخاتمة (قوله وصح اقتداء متوضئ بتميم) أي عند بناء على أن الخلفية عندهما بين
الاثنين وخمسة الماء والتراب والطهارتان سواء وقال محمد لا يصح في غير صلاة المنارة بناء على أن الخلفية عنده
بين الطهارتين فلم يبن بناء القوي على الضعيف وتماه في الأصول بجر (قوله لا ماء معه) أي مع المقتدى
أما لو كان معه ماء فلا يصح الاقتداء وهذا القيد مبني على قرع اذا رأى المتوضئ المقتدى بتميم ماء في الصلاة
لم يرد الإمام فسدت صلاته لا اعتقاده فساد صلاة امامه لوجود الماء وعند زفر لا تقصد وينبغي حمل الفساد على
ما اذا ظن علم امامه به لأن اعتقاده فساد صلاة امامه بذلك كذا في الفتح وأقره في الحلية والبحر ونازع في الزهر
وتبعه الشيخ اسماعيل بأن الزياحي علة البطلان بأن امامه قادر على الماء باخباره اه أي فكان اعتقاده
فساد صلاة امامه مبنياً على القدرة المذكورة وينبغي كما قال في الحلية تقييد المسألة بما اذا كان تيممه لفقد الماء
أما لو كان لعجزه عن استعماله للمرض ونحوه يصح الاقتداء مطلقاً لأن وجود الماء حينئذ لا يطل تيممه (تميمه)
ذكر في التهر عن المحيط أن المراد بالفساد هنا فساد الوصف حتى لو قهقه المقتدى انتقض وضوءه عندهما خلافاً

وتقل عن البرهان وغيره أن
الصحيح اعتبار الاشتباه فقط
قلت وفي الاشياء وزواجر الجواهر
ومفتاح السعادة أنه الاصح وفي
التهر عن الزاد أنه اختيار جماعة
من المتأخرين (وصح اقتداء
متوضئ) لا ماء معه (بتميم)

لحمد قال ويغني على ما اختاره الزبلي أن يطل الأصل أيضا إذا الفساد لفساد شرط وهو الطهارة اه وتقدم الكلام على ذلك (قوله ولو مع متوضئ بسوء رجار) أي ولو كان المقيم جامعا بين التيمم والوضوء بسوء رجار مستكورا فيه ولا وجه للمبالغة هنا ومفهومة أنه لو أداها بالوضوء أو لا لم يصح الاقتداء به في أدائها ثانيا بالتيمم وحده لعدم تحقق أداء الفرض به آفاده ط (قوله ولو على جيرة) الأولى قوله في الخزانة على خف أو جيرة إذا لوجه للمبالغة هنا أيضا لأن المسح على الجيرة أولى بالجواز لأنه كالغسل لما تحتمه على أنه استبعد في التيمم لماسح له فجعله مفهوما بالاولى أي فيدخل دلالة لا منطوقا تأمل (قوله وقائم بقاعد) أي قائم راع كع ساجد أو موم وهذا عندهما خلافا للحمد وقيد القاعد بكونه ركع ويسجد لانه لو كان موميا لم يجوز انقفا وانخلاف أيضا فيما عد النفل أمافيه فيجوز انقفا ولو في التراويح في الأصح كما في البحر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) الكلام على ذلك مبسوط في الفتح وحاشية فوح وغيرهما والغرض لنا معرفة الأحكام (قوله إذا الصباح ملحق بالكلام) قال في الفتح بعده وسأتي أنه إذا ارتفع بكاء لمصلحة بلغتة تفسد لانه تعرض لظهورها ولو صرح بها فقال وامص ميتاه قد فهو بمنزلة وهما معلوم أن قصدهما إيجاب الناس به ولو قال اعجبوا من حسن صوتي وتحريري فيه أقصد وحصول الحروف لازم من التلحين اه ملخصا وأقر في التهر واستحسنه في الحلية فقال وقد أجاد فيها أوضح وآفاد اه ولم أر من تعقبه سوى السيد أحمد الجوزي في رسالته القول بالبلغ في حكم التبليغ بأنه سرح في السراج بأن الامام إذا جهر فوق الحاجة فقد أساء اه والاساءة دون التكرار ولا توجب الفساد وقياسه على البكاء غير ظاهر لأن هذا ذكر بصيغة فلا يتغير بعزيمته والمفسد للصلاة الملفوظ لا عزيمته القلب على أن القياس بعد الاربعة منقطع فليس لاحد بعده أن يقيس مسئلة على مسئلة كما ذكر ابن نجيم في رسالته اه أقول فيه نظر لأن الكمال لم يجعل الفساد مبنيا على مجزء الرفع حتى يرد عليه ما في السراج بل بناء على زيادة الرفع الملحق بالصباح حيث قال فانهم يبالغون في الصباح زيادة على حاجة الإبلاغ والاشتغال بتجريات النعم اظهار للصناعة النخبة لا إقامة للعبادة والصباح ملحق بالكلام وقوله وقياسه الخ كلام ساقط لأن ما ذكره قول أبي يوسف حيث بنى عليه عدم الفساد فيما لو فتح المحلى على غير امامه أو أوجب المؤذن أو أخبر بما يسره فقال الحمد لله أو بما يحبه فقال سبحان الله على قصد الجواب ونحو ذلك مما سياتي في مفسدات الصلاة والمذهب الفساد في الكل وهو قوله لانه تعليم وتعلم في الأولى وفيما بقي قد أخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمل فان مناط كونه من كلام الناس عندهما كونه لفظا أفديه معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا فائدة ذلك وكونه لم يتغير بعزيمته ممنوع ألا ترى أن الجنب إذا قرأ على قصد البناء جاز وقد أوردوا على أصل أبي يوسف المذكور أشباهه كلوا قال يا يحيى خذ الكتاب بان اسمه يحيى وغير ذلك مما سياتي في محله وحيث كان مناط الفساد عندهما كون اللفظ أفديه معنى ليس من أعمال الصلاة كان ذلك قاعدة كلية يندرج تحتها أفراد جزئية منها مسئلتنا هذه إذ لا شك أنه إذا لم يقصد الذكر بل بالغ في الصباح لأجل تحرير النعم والاعجاب بذلك يكون قد أفاده بمعنى ليس من أعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو تفسير بما تضمنه كلام المحمّد أودل عليه دلالة المساواة فالخلق ما قاله الحق ابن الهمام ومن تابعه من الإعلام كما بسط ذلك قد عفا في رسالة سميت بتبنيه ذوى الأفهام على حكم التسامخ خلف الامام فافهم وقد من مسائل متعلقة بالتبليغ أيضا في أول بحث سنن الصلاة فراجعها (قوله وقائم بأحدب) القائم هنا أيضا صادق بالراع الساجد والمومح ح وفيه عن القاسموس والحديث خروج الظهور ودخول الصدر والبطن من باب فرح اه (قوله على المعتد) هو قولهما وبه أخذ عامة العلماء خلافا للحمد وصحح في الظهيرية قوله ولا ينبغي ضعفه فانه ليس ادنى حالا من القاعد وتماسه في البحر (قوله وغيره أولى) مبتدأ وخبر أي غير أي كافي البحر وغيره أن هذا الحكم لا يخص الأعرج بل غير كل من التيمم والقاعد والاحدب كذلك ح (قوله وموم بمثله) سواء كان الامام يومئ قائما أو قاعدا بحر (قوله الآن يومئ الخ) فانه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر (قوله ومتنفل بمفترض) لا يقال النفل بغير الفرض لأن النفل مطلق والفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغيره شرح المنية والقراءة في الآخرين وان كانت فرضا في النفل ونفلا في الفرض الآن صلاته بالاعتداء أخذت حكم الفرض بعبادة الصلاة الامام ولذا لو أفدها بعد الاقتداء بقضيتها أربعا كما قد مناه عن النهاية (تبنيه) قال التمهستاني وفي قوله

مطلب
في رفع المبلغ صوته زيادة على
الحاجة

مطلب
القياس بعد عصر الاربعة مائة
منقطع فليس لاحد أن يقيس

ولو مع متوضئ بسوء رجار محتج
(وغسل بماسح) ولو على جيرة
(وقائم بقاعد) ركع ويسجد لانه
صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته
قاعدا وهم قيام وابوبكر يبلغهم
تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين
اصواتهم في جمعة وغيرها يعني
اصل الرفع أما ما تعارفوه في زماننا
فلا يبعد أنه مفسد إذا الصباح
ملحق بالكلام فتح (وقائم
بأحدب) وان بلغ حده الركوع
على المعتد وكذا بأعرج وغيره أولى
(وموم بمثله) الآن يومئ الامام
مضطجعا والمؤتم قاعدا وقائما هو
الاختار (ومتنفل بمفترض)

ومتنفل بتفترض اشارة الى أنه لا تكرر جماعة النفل اذا أدى الامام الفرض والمستدى النفل وانما المكروه
 ما اذا أدى الكلي نفلا اه قلت ويدل له ما مر في حديث معاذ (قوله في غير التراويح) أما فيما فلا يصح
 الاقتداء بالمتفرض على أنها تراويح بل يصح على انها نفل مطلق ح (قوله في الصحيح خاتمة) أقول ذكر ذلك
 في الخاتمة في باب صلاة التراويح فقال ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز وان نوى
 الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اذا السنت بذلك
 وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة يجب مراعاة الصفة للخروج عن العيضة وذلك بأن ينوي
 السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة فعلى هذا الاصل التراويح مقتدبان يصلي المكتوبة
 أو بمن يصلي نافله غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يجوز اه ومنه في الخلاصة والظهيرية واستشكل
 في البحر قوله مقتدبان يصلي المكتوبة بأنه بناء الضعيف على القوى أى ومقتداه الجواز وأجاب في الشرح لآلية
 بأن ذلك ليس في عبارة الخاتمة قلت وكأنه ليس في نسخة لاسقاط الكاتب والافتقار إليه فيها وأجاب أيضاً بأن
 المراد من نفي الجواز نفي الكمال أقول ولا ينبغي بعده بل الجواب أنه بنى تصحيح عدم الجواز على القول باشتراط
 نية التعيين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الخ ولا ينبغي أن الامام حيث كان مقتضياً
 أو متفلاً نفلاً آخر لم توجد منه نية التراويح فلا تنادى بنيتها وان عينية المتقدي كما صرح به العلامة قاسم في
 فتاواه وعلى هذا باقي سنن الرواتب لا يصح الاقتداء بها بتفترض أو يتنفل نفلاً آخر فظاهر أن تخصيص التراويح
 بالذكر في غير محل وانما خصصها في الخاتمة ليكون الباب معقوداً عليها تأمل ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا مخالف
 لما قدمه في شروط الصلاة بقوله وكفى مطلق نية الصلاة لنفل وسنة وتراويح وذكر الشارح حاله أنه المعتد
 ونظراً حاله عن البراءة ظاهر الرواية وقول عامة المشايخ وصححه في اليداية وغيره واروجه في القبح ونسبه الى
 المحققين قلت فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح وغيره بتفترض وغيره ومثلها سائر السنن الرواتب كما تفيد
 عبارة الخاتمة تأمل (قوله وكأنه لانهما سنة الخ) تابع في ذلك المصنف في منحه ويقدم هذا التعليل في كلام
 الخاتمة على أنه غير ملائم لاشتراط نية التعيين في التراويح وغيره من السنن ومفهوم كلامه أنه اراد بمرعاة الصفة
 تعيين القول بأن ينوي السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم (قوله بمن يراه سنة) أى بشرط
 أن يصلي به سلام واحد لان الصحيح اعتبار رأى المتقدي وعلى مقابله يصح مطلقاً وبني قول ثالث وهو أنه لا يصح
 مطلقاً وتماه في ح (قوله وهو مقيم) لانه لو كان مسافراً لا يصح اقتدائه بعد خروج الوقت بتقيم في الرابعة
 وقوله بعد الغروب ظرف لفتدى وقوله بمن متعلق بفتدى وقوله احرم قبله أى قبل الغروب مقيماً كان
 أو مسافراً اه ح وتظهر هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول الصحاحين بمن يصلي معتقداً قول الامام
 ولا يضر الخالف بالاداء والقضاء ط (قوله للاتحاد) أى اتحاد صلاة الامام مع صلاة المتقدي في الصور
 الثلاث أما في الاولى فظاهراً وأما في الثانية فلأن ما أتى به كل واحد منهما هو الزور في نفس الامر واعتقاد
 أحدهما سنيته والآخر وجوبه امر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين وأما الثالثة فلأن كلاهما عصر يوم
 واحد نعم صلاة الامام اء حيث احرم قبل الغروب وصلاة المتقدي قضاء حيث احرم بعده وهذا القدر
 من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا ترى أنه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس ح (قوله واذا ظنير حدث
 امامه) أى بشهادة الشهود أنه احدث وصلى قبل أن يتوضأ أو باخباره عن نفسه وكان عدلاً ولا انديب
 كما في النهر عن السراج (قوله وكذا كل مفدى رأى مقتد) أشار الى أن الحدث ليس بقيد فلو قال المصنف
 كما في النهر ولزور أن امامه ما يمنع صحة الصلاة لكان أولى ليشمل ما لو أخل بشرط أو ركن والى أن العبرة برأى
 المتقدي حتى لو علم من امامه ما يعتقد أنه مانع والامام خلافه أعاد وفي عكسه لا اذا كان الامام لا يعلم ذلك
 ولو اقتدى بآخره فذا قطر قدم وكل منهما يزعم انها من صاحبه أعاد المتقدي لفساد صلاته على كل حال كما في النهر
 عن البرازية (قوله بطلت) أى تبين أنها لم تتقد ان كُن الحدث سابقاً على تكبيرة الامام أو متارناً لتكبيرة
 المتقدي أو سابقاً عليه بعد تكبيرة الامام وأما اذا كان متأخراً عن تكبيرة المتقدي فانها تعتقد أولاً ثم تبطل
 عند وجود الحدث ح (قوله فيلزم اعادتها) المراد بالاعادة الايمان بالفرض بقراءة قوله بطلت لا المصطلح
 عليها وهي الايمان بمثل المؤدى خلال غير الفساد (قوله لتضمنها) أى تضمن صلاة الامام والاولى التصريح

في غير التراويح في الصحيح خاتمة
 وكأنه لانهما سنة على هيئة مخصوصة
 فيراعى وضعها انما يخص للخروج
 عن العيضة (فروع) صح اقتداء
 متنفل بمتنفل ومن يرى الزور
 واجبا بمن يراه سنة ومن اقتدى في
 العصر وهو مقيم بعد الغروب بمن
 احرم قبله للاتحاد (واذا ظنير
 حدث امامه) وكذا كل مفدى
 رأى مقتد (بطلت فيلزم اعادتها)
 لتضمنها صلاة المؤتم صحة وفساداً

به وأشربه الى حديث الامام ضامن اذ ليس المراد به الكفالة بل التضمن بمعنى أن صلاة الامام متضمنة لصلاة
 المقتدى ولذا اشترط عدم مغايرتها فماذا أصبحت صلاة الامام صحت صلاة المقتدى الا مانع آخر واذا فسدت
 صلاته فسدت صلاة المقتدى لانه متى فسد الشيء فسد ما في ضمنه (قوله وهو محدث الخ) أى فى اعتقاده أما
 لو كان حديثه ونحوه على اعتقاد المتقدمين لا يلزمه الاخبار نعم فى التارخائية عن الحجة ينبغى للامام أن يحتز عن
 ملاسة النساء ومواضع الاختلاف ما استطاع اه (قوله او فاقد شرط) عطف عام على خاص قال فى الامداد
 وقيدنا ظهوره بالطلان بشروط اوركن اشارة الى أنه لو طرأ الفساد لا بعيد المقتدى صلاته كما لو ارتد الامام
 اوسمى الى الجمعية بعد ما صلى الظهر بجماعة وسعى هو دونهم فسدت صلاته فقط كفى العناية وكذا لو عاد الى
 سجود التلاوة بعد ما تفرقوا كما سئذ كره اه قلت ومثله ما سئذ كره فى المسائل الاثني عشرية لو سلم القوم
 قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها فأنه باطل صلاته وحده وكذا اذا سجد هو للهوى
 ولم يسجد القوم ثم عرض له ذلك كما فى البحر فهذه جملة مسائل تفسد فيها صلاة الامام مع صحة صلاة المؤتم
 ولا تنتقض القاعدة السابقة بذلك لان هذا الفساد طارئ على صلاة الامام بعد فراغ الامامة فلا امام ولا مؤتم
 فى الحقيقة والله أعلم (قوله وهل عليهم اعادتها الخ) أى لو ظهر بطلانها باخباره وهذا تفصيل لقول المصنف
 فيلزم اعادتها (قوله وقيل لالفسق) أى وخبر الفاسق غير مقبول فى البيانات وهو محمول على ما اذا كان
 عامدا كما يشير اليه قوله باعترافه وقوله فى النهر عن البرازية وان احتمل أنه قال ذلك تورعا أعادوا (قوله لان
 الصلاة دليل الاسلام) أى دليل على أنه كان مسلما وأنه كذب بقوله انه صلى بهم وهو كافر وكن ذلك الكلام
 منه ردة فيجبر على الاسلام ولا ينافى فى ذلك ما مرّ أول كتاب الصلاة من أنه لا يحكم بإسلامه بالصلاة الا اذا صلاها فى
 الوقت مقتديا بما يحتمل بخلاف ما اذا صلاها اماما ومنفردا لان ذلك فى الكافر الاصل "المعلوم كفره وما هنا ليس
 كذلك فان من جهلنا حاله نشهد له بالاسلام اذا استقبل قبلتنا كما فى الحديث بل يجزى لقاء السلام كفى الآية
 ولذا قال لان الصلاة دليل الاسلام ولم يقل لانه صار بها مسلما فانهم (قوله بالقدر المسكن) متعلق باخبار وقوله
 على الاصح متعلق يلزم (قوله لومعينين) أى معلومين وقال ح وان تميز بعضهم لزمه اخباره (قوله
 والا) أى وان لم يكونوا معينين كلهم او بعضهم لا يلزمه (قوله وصح فى جمع الفتاوى) وكذا صححه الزايدى
 فى القسبة والحامى وقال واليه أشار أبو يوسف (قوله مطلقا) أى سواء كان القضاء مختلفا فيه او متفقا
 عليه كما فى التنية والحامى فافهم (قوله لكونه عن خطا معفو عنه) أى لانه لم يتعمد ذلك فصلا لانه غير صحيحة
 ويلزمه فعلها ثانيا لعله بالفسد وأما صلاتهم فانهم لو ان لم تصح أيضا لكن لا يلزمهم اعادتها لعدم علمهم ولا يلزمه
 اخبارهم لعدم تعمده فافهم (قوله لكن الشروح الخ) أى كالمعراج فانه شرح الهداية ونقله فى البحر أيضا
 عن المجتبى شرح القدورى للزايدى تأمل (قوله تفسد صلاة الكل) أى عنده وعندهما صلاة القارئ
 فقط لانه نازل فرض القراءة مع القدرة وله أن الامين أيضا تركها مع القدرة عليها اذا كانا قارئين على تقديم
 القارئ حيث حصل الاتفاق فى الصلاة والرغبة فى الجماعة شرح المنية وأشار بقوله تفسد الى ما قبل ان القارئ
 صح شروعه فى صلاة الامام واذا جاء وان القراءة تفسد وصح فى الذخيرة عدمه فلا تنتقض طهارته بالقهقهة
 وتسامى فى الرباعى والجهر (قوله على المذهب) وجهه أن القرائن لا يختلف فيها الحال بين العلم والجهل
 بجهر واذا لم يشترط العلم فالنية اولى زيلبى (قوله فى الاخرين) أى سواء قرأ فى الاولين او فى احدهما
 اولاولا وفى الاولى خلاف زفرور رواية عن أبي يوسف والاخيرتان اتفاقا كما لو استخلفه فى الاولين ذكره ح
 فى الباب الاثنى (قوله ظروجه بضعه) وهو الاستخلاف وهو الصحيح وقيل تفسد عنده وهى من الاثني
 عشرية ح عن العناية (قوله ولو تقديرا) أى ولا تقدير فى حق الاثنى لانعدام الاهلية فقد استخلف
 من لا يصلح للامامة ففسدت صلاتهم أما صلاة الامام فلانه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بحر (قوله
 وصحت الخ) يحتز قوله واذا اقتدى الخ واحتز بالصحى عن قول أبي حازم لا تجوز صلاة الاثنى قياسا على المسئلة
 الاولى لقد رتبه على القراءة بالاعتداء بالقارئ وصح فى الهداية الاول وقال لانه لم يظهر منه رغبة فى الجماعة
 اه وحاصله أنه انما اعتبر قدرته على القراءة بالاعتداء حيث ظهرت منه رغبة فى الجماعة كما أشار اليه فى الكفاية
 وظاهره أنه لا بد من الرغبة من كل منهما حتى لو حصلت من احدهما لا تكفى وبه اندفع ما فى ح من أن ما ذكر

مطلوب
 المواضع التى تفسد فيها صلاة
 الامام دون المؤتم

(كما يلزم الامام اخبار القوم
 اذا اتهم وهو محدث او جنب)
 او فاقد شرط اوركن وهل عليهم
 اعادتها ان عد لا نعم والاندب
 وقيل لالفسق باعترافه ولو زعم
 أنه كافر لم يقبل منه لان الصلاة
 دليل الاسلام واجبه عليه بالقدر
 الممكن) بلسانه او (بكتاب اورسول
 على الاصح) لومعينين والا
 لا يلزمه بحر عن المعراج وصح
 فى جمع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه
 عن خطا معفو عنه لكن الشروح
 مرجحة على الفتاوى واذا اقتدى
 اثنى وقارئ بأثنى) تفسد صلاة
 الكل للقدرة على القراءة بالاعتداء
 بالقارئ سواء علم به اولاولا ولا
 على المذهب) او استخلف الامام
 اثنى فى الاخرين) ولو فى التشهد
 أمابعد فصح ظروجه بضعه
 (تفسد صلاتهم) لان كل ركعة
 صلاة فلا تحل عن القراءة ولو
 تقديرا (وصحت لوصلى كل من
 الاثنى والقارئ وحده) فى الصحيح

عن الهداية يقتضى أنه لو اقتدى ائمتي بمثله وصلى قارئ وحده لا تصح صلاة الاتيين لظهور رغبته حافى الجماعة
 اه ويدفعه أيضا ما في الفتح عن الكافي إذا كان يجزأه قارئ ليس عليه طلبه وانتظاره لانه لا ولاية له عليه
 للزومه وانما ثبت القدرة اذا صادف حاضرا مطاوعا اه وفي شرح المنية عن المحيط اذا كان القارئ على باب
 المسجد أو يجزأ المسجد والائمتي في المسجد يصلى وحده جازت بلا خلاف وكذلك اذا كان القارئ في صلاة
 غير صلاة الائمتي جازت ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق أما لو كان كل منهما في ناحية من المسجد وصلاتهما
 متوافقة فذكر القاضى أبو حازم أنه لا يجوز وفي رواية يجوز لانه لم يظهر من القارئ رغبة في أداء الصلاة بالجماعة
 اه فاذا رغب الائمتي في الجماعة دون القارئ لا يلزمه طلبه فيصلى وحده او يقتدى بأئمتي آخر رغب لانه
 لا بد من رغبة القارئ أيضا على هذه الرواية الثانية وهى التى مرت تصحيحها عن الهداية فانهم واعلم أن ما صححه
 الشارح هنا مخالف لما مر له في الاثني عشر من أنه متى أمكنه الاقتداء لم يمتنع (قوله فانها تنفسد في الاصح
 لما مر) أى من قوله للقدرة على القراءة بالاقتداء بالقارئ وتصحيح هذه المسئلة ذكره في النهاية وهو مخالف
 لما قبله الذى صححه في الهداية فان ما قبله شامل لما اذا شرع معا واقتنع الائمتي أو لاهم القارئ أو بالعكس ووفقى في
 الفتح بحمل ما في الهداية على الصورة الاولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فان تعليل الهداية بعدم ظهور
 الرغبة في الجماعة يشهل صورة العكس أيضا فيضالف ما في النهاية المبنى على اعتبار القدرة على القراءة بالاقتداء
 وان لم تظهر منه رغبة في الجماعة ويظهر لى أن هذا مبنى على قول القاضى أبى حازم وذكر العلامة نوح
 افندى بعد كلام أقول الذى تحصل لنا من هذا كله أن بعض العلماء ذهبوا الى أن الموجب لفساد صلاة الائمتي
 ترك القراءة مع القدرة عليها بعد ظهور الرغبة في الجماعة واليه جنح صاحب الهداية ومن هذا حذروه وأن
 بعضهم ذهبوا الى أن الموجب لفساد هاترك القراءة مع القدرة عليها بالاقتداء بالقارئ سواء ظهرت الرغبة في
 صلاة الجماعة أولا واليه مال صاحب النهاية ومن هنا نحوه والتحقيق الاول الذى في الهداية ولهذا الخط كلام
 أكثر العلماء عليه ثم ايدى بما مر في صدر الكتاب عن شرح المنية من أن الاخذ بالصحيح اولى من الاصح لأن مقابل
 الاول فاسد ومقابل الثانى صحيح فقايل الاصح موافق قائل الصحيح دون العكس والاخذ بما انفقعا على أنه صحيح
 اولى (تتمة) تقدم أنه لا يصح اقتداء ائمتي بأخرى لقدرة الائمتي على التصرية ويصح عكسه فالأخرى أسوأ حالا من
 الائمتي فتجربى فيه الأحكام المذكورة (فرع) سئل العلامة قاسم في فتاواه عن رجل أخرس ادرك بعض صلاة
 الامام وفاته البعض فأجاب بأن صلاته فاسدة عند الامام جائزة عند أبى يوسف وقول الامام هو الصحيح اه
 ثم رأيت المسئلة في الذخيرة وفرضها في الائمتي (قوله واعلم أن المدرك الخ) حاصله أن المقتدى أربعة أقسام
 مدرك ولاحق فقط ومسبوق فقط ولاحق مسبوق فالمدرك لا يكون لاحقا ولا مسبوقا وهذا بناء على
 تعريفه المدرك تبع للبحر والدرر بمن صلاها كاملة مع الامام أى ادرك جميع ركعاته سماعه سواء ادرك معه
 التصرية أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الاولى الى أن يقدمه القعدة الاخيرة سواء سلم معه أو قبله وأما على
 ما في التهر من تعريفه المدرك بمن ادرك اول صلاة الامام فانه قد يكون لاحقا وعليه فيقال المقتدى امام مدرك
 أو مسبوق وكل منهما لاحقا أولا واعلم أن التفرقة بين المدرك واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل
 منهما على الآخر (قوله من فاتته الركعات الخ) المراد بالقوات أنه لم يصل جميع صلاته مع الامام بأن لم يصل
 معه شيئا منها أو صلى بعضها فيدخل فيه المقيم المقتدى بمسافر فانه لم يقته شيء من صلاة الامام بعد اقتدائه به
 ولكنه صلى معه بعض صلاة نفسه فيكون لاحقا في باقيها خذاما ظهر لى فتدبره (قوله بعد اقتدائه) متعلق
 بقوله فاتته ثم ان كان اقتداؤه في اول الصلاة فقد يفوته كلها بأن نام عقب اقتدائه الى آخرها وقد يفوته بعضها
 وان كان اقتداؤه في الركعة الثانية مثلا فقد فاتته بعضها ويكون لاحقا مسبوقا والاول لاحقا فقط نعم على
 تعريف التهر المار يكون مدركا لاحقا فانهم (قوله بعدد) متعلق بفاتته أيضا (قوله وزجة) بأن زجة
 الناس في الجمعة مثلا فلم يقدر على أداء الركعة الاولى مع الامام وقد رعى الباقي فيصلحها ثم يتابعه (قوله
 وسبق حدث) أى لم يؤتم وكذا الامام اذا أدى المستخلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء ط (قوله وصلاة
 خوف) أى في الطائفة الاولى وأما الثانية فمبسوقة اه ح (قوله ومقيم الخ) أى فهو لاحقا بالنظر
 للاخيرتين وقد يكون مسبوقا أيضا كما اذا فاته اول صلاة امامه المسافر ط (قوله فانه يقتضى ركعة) لأن

(بخلاف حضور الائمتي بعد افتتاح
 القارئ اذا لم يقتديه وصلى منفردا
 فانها تنفسد في الاصح) لما مر
 (واعلم أن المدرك من صلاها
 كاملة مع الامام واللاحق من فاتته
 الركعات) كلها وبعضها لكن
 (بعد اقتدائه) بعد ركعته وزجة
 وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم
 ائمتي بمسافر وكذا بلا عذر بأن
 سبق امامه في ركوع وسجود فانه
 يقتضى ركعة

مطلب
 الاخذ بالصحيح اولى من الاصح

مطلب
 في أحكام المسبوق والمدرك
 واللاحق

فيما لو أتى بالركوع والسجود
أو بهما مع الإمام أو قبله أو بعده ٣

٣ قوله الأول أن يركع ويسجد قبل
الإمام لا يقال أن ذلك مفسد لصلاة
لأن المسبوق إذا انفرد بركعة عن
إمامه فسدت صلاته لا ناقول
الركوع والسجود ليس بركعة تامة
لأن من أركان الركعة القيام أيضا
وقد تابع إمامه فيه وانما يخالفه في
مجرد الركوع والسجود اهـ منه

وحكمه كؤتم فلا يأتي بقراءة
ولاسه ولا يتغير فرضه بنية إقامة
ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس
المسبوق ثم يتابع إمامه ان
امكنه ادراكه أو لا يتابعه ثم صلى
ما نام فيه بلا قراءة ثم مسبق به
يهان كان مسبوقا أيضا ولو عكس
صح وأتم ترك الترتيب (والمسبوق
من سبقه الإمام بهما ويعصها
وهو منفرد)

٢ قوله لأنها ثمانية إمامه أي بالنظر
إلى الركعة الأولى التي صلاها
الإمام قبل اقتداء هذا اللاحق به
فلذا يقعد على رأسها كما فعل
إمامه اهـ منه

٣ قوله قلت وبني الخ حاصله أن صور
العكس خمسة فصا رجله الصور
الممكنة ستة بهذه الصورة

نام ادرك سبق

ن	د	س
ن	س	د
د	ن	س
د	س	ن
س	ن	د
س	د	ن

اهـ منه

الركوع والسجود قبل الإمام لغو فينتقل ما في الركعة الثانية إلى الأولى وما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة
إلى الثالثة فيبقى عليه ركعة حولا حتى فيها إذا قد ذكر في الخامسة وغيرها المسئلة على خمسة أوجه الأول
أن يركع ويسجد قبل الإمام وهو ما ذكرنا الثاني أن يأتي بمابعده وهو ظاهر الثالث أن يركع معه ويسجد قبله
فانه يقضي ركعتين لانه يلتحق بسجدة ما في الثانية بركوعه في الأولى لانه كان معتبرا ويلغو ركوعه في الثانية
لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود بقي عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام معتبرا ويلتحق به بسجوده
في الرابعة الإمام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقتضيها ركعتين لأن سجوده في الأولى لغو فينتقل سجود الثانية
إلى الأولى وتبقى الثانية بلا سجود فتبطل لأنها بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه
وسجد قبله لفي سجودها فاذ فعل في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطلت الرابعة فقد صلى ركعتين
ويقضي ركعتين بلا قراءة الرابع أن يركع قبله ويسجد معه فانه يقضي أربع ركعات بلا قراءة لأن السجود مع
الإمام إذا لم يتقدمه ركوع مع غيره معتبر انما من أن يأتي بمابعده ويدركه الإمام فيها وهو جائز لكنه
يكروه اهـ ملخصا أقول وانما لم ينقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى الثانية بل بطلت لأنها لم يبق
فيها سوى قيام وركوع حصل قبل تمام الركعة الأولى فلذا بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع
في التنازخانية عن الجلة لور كوع مع الإمام ولم يقدر على السجود حتى قام الإمام فعلى معه الثانية ويسجد فيها
أربعا فانه يكون سجدة منهن للأولى ويبعد الركعة الثانية لأن القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة
لأنهما حصلتا قبل تمام الركعة الأولى (قوله وحكمه) أي اللاحق (قوله عكس المسبوق) أي
في الفروع الأربع المذكورة فانه إذا قضى ما فاتته يقرأ ويسجد لله وهو إذا سها فيه ويتغير فرضه لو كان مسافرا
ونوى الإقامة ويتابع إمامه قبل قضاء ما فاتته فافهم ويخالف اللاحق في صور آخره كقراءة في البر وقال
في البدائع ولو نوى اللاحق وقد فرغ إمامه ولم يقعد في الثانية لا يقعد فيها موافقة للإمام فاجزأ على من القعدة
وهو القيام لانه خلفه تقديرا (قوله ثم يتابع) عطف على يبدأ (قوله ان امكنه ادراكه) قيد لقوله ويبدأ
ثم يتابع وقوله والاتباع الخ تفسر بحقوقه هذا الشرط وليس بصحيح والصواب ابدال قوله ان امكنه
ادراكه بقوله ان أدركه مع اسقاط ما بعده وحق التعبير أن يقول ويبدأ بقضاء ما فاتته بلا قراءة عكس المسبوق
ثم يتابع إمامه ان أدركه ثم مسبق به الخ ففي شرح المنية وحكمه أنه يقضي ما فاتته أولا ثم يتابع الإمام ان لم
يكن قد فرغ اهـ وفي التنف إذا نوى الرجوع يبدأ بما سبقه الإمام به ثم ان ادرك الإمام في شيء من الصلاة يصله
معه اهـ وفي الجرح وحكمه أنه يبدأ بقضاء ما فاتته بالعدد ثم يتابع الإمام ان لم يفرغ وهذا واجب لا شرط حتى لو
عكس يصح فلونام في الثالثة واستيقظ في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بلا قراءة فإذا فرغ منها صلى مع الإمام الرابعة
وان فرغ منها الإمام صلاها وحده بلا قراءة أيضا فلونابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد سلام الإمام صح وأتم اهـ
ومثل في الترتيب لبلية وشرح الملتقى للباقي وهذا المحل بما أغفل التنبيه عليه جميع محشي هذا الكتاب والحمد لله
ملهم الصواب (قوله ثم مسبق به بها الخ) أي ثم صلى اللاحق ما سبق به بقراءة ان كان مسبوقا أيضا بأن
اقتدى في أثناء صلاة الإمام ثم نام مثلا وهذا بيان لا قسم الرابع وهو المسبوق اللاحق وحكمه أنه يصلي إذا
استيقظ مثلا نام فيه ثم يتابع الإمام فيما ادرك ثم يقضي ما فاتته اهـ بيانه كافي شرح المنية وشرح الجمع أنه
لوسبق بركعة من ذوات الأربع ونام في ركعتين يصلي أولا ما نام فيه ثم ما ادركه مع الإمام ثم مسبق به فيصلي
ركعة مما نام فيه مع الإمام ويقعد متابع له لأنها ثمانية إمامه ثم يصلي الأخرى مما نام فيه ويقعد لأنها ثمانية ثم
يصلي التي أتته فيها ويقعد متابعه لإمامه لأنها أربعة وكل ذلك بغير قراءة لانه مقتدر يصلي الركعة التي سبق بها
بترادة الفاتحة وسورة والاصل أن اللاحق يصلي على ترتيب صلاة الإمام والمسبوق يقضي ما سبق به بعد
فراغ الإمام اهـ (قوله ولو عكس) أي بأن يتدلى بما نام فيه ثم بما سبق ثم بما ادرك أو يتدلى بما سبق ثم بما
ادرك ثم بما نام أو يتدلى بما سبق ثم بما نام ثم بما ادرك كما في شرح الجمع قلت وبني صورتان من صور العكس أيضا
أن يتدلى بما ادرك ثم بما نام ثم بما سبق أو يتدلى بما ادرك ثم بما سبق ثم بما نام (قوله صح وأتم) أي خلافا
لرفعه لا يصح وعندنا يصح لأن الترتيب بين الركعات ليس يفرض لأنها فعل مكرر في جميع الصلاة وانما
هو واجب (قوله والمسبوق من سبقه الإمام بها) أي بكل الركعات بان اقتدى به بعد ركوع الأخيرة وقوله

او بعضها أى بعض الركعات (قوله حتى يثنى الخ) تفريع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه يأتى
بالثناء والتعوذ لانه للقراءة ويقرأ لانه يقضى اول صلاته في حق القراءة كما يأتى حتى لو ترك القراءة فسدت
ومن أحكامه أيضا ما مر من أنه لو حاذته منسوجة معه في قضاء ما سبقه لانتفاد صلاته وأنه يتغير فرضه بنية
الاقامة ويلزمه السجود اذا ساهما فيما يقضيه كما يأتى وغير ذلك مما يأتى متناوئيا وقد اوضح أحكامه في البحر
في الباب الا تى (قوله أى بعد متابعتها لامامه الخ) متعلق بقوله يقضيه أى ان محل قضائه لما سبق به انما هو
بعد متابعتها لامامه فيما أدركه عكس الا لاحق كما مر ~~لكن~~ هنا لو عكس بأن قضى ما سبق به ثم تابع امامه
ففيه قولان صحيحان واستظهر في البحر وتبعه الشارح القول بالفساد قال لو افقته القاعدة أى قولهم
الافراد في موضع الاقتداء مفسد كعكسه لكن في حاشيته للخير الرملى عن البرازية أن الاول أى عدم الفساد
أقوى استقوط الترتيب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى اه
وبه جزم في النفيض (قوله ويقضى اول صلاته في حق قراءة الخ) هذا قول محمد كافي مبسوط السرخسى
وعليه اقتصر في الخلاصة وشرح الطحاوى والاسيمايى والفتح والدرر والبحر وغيرهم وذكر الخلاف
كذلك في السراج لكن في صلاة الجالبي أن هذا قوله لهما وتماه في شرح الشيخ اسماعيل وفي النفيض عن
المستغنى لو أدرك في ركعة الرابعة يقضى ركعتين بفاتحة وسورة ثم يشهد ثم يأتى بالثالثة بفاتحة خاصة
عند أبي حنيفة وقالوا ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم ركعتين اولاهما بفاتحة وسورة وثانيتهما بفاتحة خاصة
اه وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد (قوله وتشهد بينهما) قال في شرح المنية ولو لم يقعد جاز استحسانا
لا قياسا ولم يلزمه سجود السهو لكون الركعة اولى من وجه اه (قوله الا فى اربع) استثناء من قوله
وهو منفرد فيما يقضيه (قوله لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداؤه بغيره كفى الفتح وغيره ولا حاجة
الى زيادته لان المنفرد كذلك (قوله وان صح استخلافه الخ) أى اذا سبق امامه حدث فاستخلفه يصح
وذكر هذه المسئلة في الدرر واعترضه في البحر بأن الكلام في المسبوق حالة القضاء ولا يتصور استخلافه فيها
وأجاب عنه في المنزى بما أشار اليه الشارح بقوله في حد ذاته الخ يعنى أن الضمير في قوله وان صح استخلافه
عائد الى المسبوق من حيث هو لا بقصد كونه في حالة القضاء الذى الكلام فيه لانه في حالة القضاء لا يمكن
استخلافه (قوله فلا استثناء أصلا الخ) يعنى أن ما فى الاشياء من أن قولها لا يجوز الاقتداء بالمسبوق
يستثنى منه أنه يصح استخلافه ليس في محله لان صحة استخلافه انما هي قبل سلام امامه وعدم صحة الاقتداء به
بعد فلا استثناء والعجب من صاحب البحر حيث اعترض على الدرر بما مر وقد جزم به في اشباهه (قوله
ثم لو نسي الخ) حاصله أنه لو اقتدى انسان بمعايا امام قد صلى بعض صلاته فلما قام الى القضاء نسي احدهما
عدد ما سبق به فقضى ملاحظا لا آخر بلا اقتداء به صح كفى الخاتمة والفتح خلافا لظاهر القضية ولما شى
عليه في الوجاهية من الفساد وجزم به في جامع التناوى ووفق ابن التلمجة بحمل الثاني على الاقتداء او بكونه
قولا شاذ لا يعمل به فافهم (قوله اجماعا) أى مع أن المنفرد لا يأتى بها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ح (قوله بخلاف المنفرد) فإنه لا يصير مستأنفا لان المشايخ عمن الاول من كل وجه أما المسبوق
فكون قد انتقل عن صلاة هو منفرد فيها من وجه الى صلاة هو منفرد فيها من كل وجه فغايرت الاولى
(قوله ولو قبل اقتدائه) متعلق به وأى ولو كان سهوا امامه حصل قبل اقتدائه به لان السهو وأورث نقصا نافي
تحريرة الامام وهو قد نى تحريره عليه فدخل النقصان في صلاته أيضا ولذا لم يصح معه يجب عليه السجود في
آخر صلاته كما يأتى لان ذلك النقصان لا يرفع سواه (قوله فعليه أن يعود) أى ما لم يقعد الركعة بسجدة كما يأتى
واذا عاد الى المتابعة ارتفع ما قبله من قيام وقراءة وكوع لوقوعه قبل صيرورته منفردا حتى لو نى عليه من
غير اعادته فسدت صلاته كفى شرح المنية (قوله وينبغي أن يصبر الخ) أى لا يقوم بعد التسليم او التسليتين بل
ينتظر فراغ الامام بعدهما كفى النفيض والفتح والبحر والزندويستى في النظم يمكث حتى يقوم الامام الى
تطوعه او يستند الى الحراب ان كان لا تطوع بعدها اه قال في الحلية وليس هذا بل لازم بل المقصود ما يفهم
أن لا سهو على الامام او يوجد له ما يقطع حرمة الصلاة اه وقيد في الفتح بجوابا اذا اقتدى بمن يرى سجود
السهو بعد السلام اما اذا اقتدى بمن يراه قبله فلا واعترضه في البحر بأن الخلاف بين الأئمة انما هو في الاولوية

حتى يثنى ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع
الامام لعدم الاعتداد بهم الكراحتها
مفتاح السعادة (فما يقضيه)
أى بعد متابعتها لامامه فلو قبلها
فلا ظاهر الفساد ويقضى اول
صلاته في حق قراءة وآخرها في حق
تشهد فذكر ركعة من غير جزم يأتى
بركعتين بفاتحة وسورة وتشهد
بينهما وبابعة الرابعة بفاتحة
فقط ولا يقعد قبلها (الا فى اربع)
فكمقتدا احدها (لا يجوز الاقتداء
به) وان صح استخلافه في حد
ذاته لاحالة القضاء فلا استثناء
اصلا كما زعم في الاشياء نعم لو نسي
احد المسبوقين فقضى ملاحظا
لا آخر بلا اقتداء صح (و) ثانيها
(يأتى بتكبيرات التشريق اجماعا
و) ثالثها (لو كبر نوى استئناف
صلاته وقطعها يصير مستأنفا
وقاصعا) للاولى بخلاف المنفرد كما
سجى (و) رابعها (لو قام الى
قضاء ما سبق به وعلى الامام
بجدها هو) ولو قبل اقتدائه
(فعليه ان يعود) وينبغي أن يصبر
حتى يفهم أنه لا سهو على الامام

فرعا اختار الامام الشافعي أن يسجد بعد السلام عملا بالجواز فلذا اطلقوا استنظاره اه وفيه بعد
 فان الظاهر مراعاة المسحب في مذهبه (قوله ان قبل قعود الامام الخ) قيد بقعود الامام لانه لو رفع
 رأسه من السجدة قبل امامه وقعد قدر التشهد وقام قبل أن يقعد امامه قدر التشهد لم يعتبر قعوده حتى لو كان
 مدر كاسلم في هذه الصورة لم تصح صلاته ثم المراد بقدر التشهد قدر قرأته الى عبده ورسوله بأسرع ما يكون
 لا قرأته بالفعل كما مر في فرائض الصلاة (قوله لا) أي لا يعتد بما أذاه قبل قعود امامه من قيام وقراءة وانما يعتد
 بما أذاه بعده قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد قال في النوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد
 ما تجوز به الصلاة جاز والافلا هذا في المسبوق بركعة او ركعتين فان كان ثلاثا فان وجد منه قيام بعد تشهد
 الامام جاز وان لم يقرأ لانه سيقر أي الباقيتين والقراءة فرض في ركعتين اه وتماه في سهم والنية وشرحها
 ومبنى هذا على أنه لا يعتد بتسليمه قبل فراغ امامه فكانه لم يقيم ويعد يعتبر قائما فان وجد منه حينئذ القراءة
 والقيام جاز والافلا كما في الرمي (قوله وكذا يجرع) أي قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد لوجوب متابعتهم
 في السلام (قوله كخوف حدث) أي خوف سبق الحدث (قوله وخروج) عطف على حدث وكذا مرور
 وجمعة وعيد ومعذور) معطوفات على جرح (قوله وتماه) عطف على حدث وكذا مرور
 (قوله فان فراغ الخ) أي اذا قام بعد قعود امامه قدر التشهد فغنى ما سبق به وفراغ قبل سلام امامه ثم تابعه
 في السلام قبل تنفسه وقبل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتداه بعد المفارقة مفسدا لكن هذا مفسد بعد
 الفراغ فهو كعدم الحدث في هذه الحالة فتح وبجر ومقتضى التعديل أن المتابعة انما كانت في السلام فقط
 كما هو ظاهر كلام الشارح أيضا فلوقد متابعتهم في القعدة والتشهد تنفسا لانه يكون اقتداء قبل الفراغ (قوله
 ولو لم يعد) مقابل قوله فعليه أن يعود (قوله قيد بالسهم) أي في قوله وعلى الامام سجد تاسموا (قوله فرضت
 المتابعة) لان المتابعة في الفرض فرض أما في الدلية فظاهر وأما في التلاوة فلا تها ترفع القعدة والقعدة
 فرض فالمتابعة فيها فرض اه ح والحاصل أنه اذا لم يقيد ما قام اليه بالسجدة لم يصرف منفردا ويرتفع
 ولو لم يتابع امامه فسدت صلاته وقد أطلق الفساد هنا في الفتح وغيره لكن فصل في الذخيرة في تذكر التلاوة
 بانه ان لم يتابع الامام فيها يتطران وجد منه قيام وقراءة بعد فراغ الامام من القعدة الثانية مقدار ما تجوز به
 الصلاة جازت صلاته والافلا لان يعود امامه الى التلاوة ارتفعت القعدة فصار كأنه قام الى قضاء ما سبق به قبل
 فراغ الامام من التشهد اه ولم يذكر مثل ذلك في الصلوة لانها ركن فعدم المتابعة فيها مفسد مطلقا بخلاف
 التلاوة لانها واجبة تأمل (قوله وهذا كله) أي عود المسبوق ومتابعته لا امامه في السهوية والصلية
 والتلاوية ح (قوله مطلقا) أي تابع او لم يتابع لانه انفراد عليه ركن السجدة والقعدة وهو عاجز
 عن متابعتهم بعد اكمال الركعة فتح وبجر (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرفض ح (قوله
 والا) أي وان لم يتابع فيهما لا تنفسا أما في السهوية فلا تها واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو
 واجب أيضا وتزول المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأما في التلاوة فلا تها واجبة ورفعها القعدة كان بعد
 استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه ح أي لا يلزمه حكم الامام في رفع القعدة كما لو ارتد امامه بعد
 اتمامها او زاح الى الجمعة بعد ما صلى بهم الظهر بجماعة ارتفع في حقه لاحقيهم وتماه في الفتح وسهو البدائع
 (قوله ولو سلم ساهيا) قيد به لانه لو سلم مع الامام على طن أن عليه السلام معه فهو سلام عمدة فتفسد كما في البحر
 عن الظهيرية (قوله لزمه السهو) لانه منفرد في هذه الحالة ح (قوله والا) أي وان سلم معه او قبله
 لا يلزمه لانه مقتضى هاتين الحالتين ح وفي شرح المنية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارنا لسلامه فلا سهو وعليه
 لانه مقتد به وبعده يلزم لانه منفرد اه ثم قال فعلى هذا ايراد بالمعية حقيقة تها وهو نادرا للوقوع اه قلت
 يشير الى أن الغالب لزوم السجود لان الاغلب عدم المعية وهذا مما يفتل عنه كثير من الناس فليست به
 (قوله ان بعد القعود) أي قعود الامام القعدة الاخيرة (قوله تنفسد) أي صلاة المسبوق لانه اقتداء
 في موضع الانفراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مفسد كما مر (قوله والا) أي وان لم يقعد وتابعه المسبوق
 لا تنفسد صلاته لان ما قام اليه الامام على شرف الرفض وعدم تمام الصلاة فان قيد بها بسجدة انقلت صلاته
 تنقلا فان ضم اليها سادسة ينبغي للمسبوق أن يتابعه ثم يقتضى ما سبق به وتكون له نافذة كالا امام ولا قضاء عليه

ولو قام قبل السلام هل يعتد بإدائه
 ان قبل قعود الامام قدر التشهد
 لا وان بعده نعم وكذا تخرجنا لا لعذر
 كخوف حدث وخروج وقت يفر
 وجمعة وعيد ومعذور وتماه مئة
 مسح وجهه ورمات بين يديه فان فراغ
 قبل سلام امامه ثم تابعه فيه حدث
 (ولو لم يعد كان عليه ان يسجد)
 للسهم (في آخر صلاته) استحسانا
 قيد بالسهم لان الامام لو تذكر
 سجدة صلوية او تلاوية فرضت
 المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام
 اليه بسجدة أما بعده تنفسد
 في صلوية مطلقا وكذا في تلاوية
 وسهو ان تابع والا لا ولو سلم ساهيا
 ان بعد امامه لزمه السهو والا لا
 ولو قام امامه لخامسة فتابعه
 ان بعد القعود تنفسد والا لا حتى
 يقيد الخامسة بسجدة ولو طن
 الامام السهو فسجد له فتابعه فبان
 أن لا سهو

لوا قد لانه لم يشرع فيه قصدا رحتي (قوله فالاشبه الفساد) وفي الفيض وقيل لا تفسد وبه يفتي وفي البحر عن الظهيرية قال النقيه ابو الميث في زماننا لا تفسد لان الجهل في القراء غالب اه والله أعلم

(باب الاستخلاف)

مناسبتة للامامة ظاهرة ولذا ترجم به عادلا بما في الهداية وغيرها من الترجمة بسباب الحدث في الصلاة لانها ترجحة بالسبب لا بالحكم والاقول اولى لانه ترجحة بالحكم ولما كان الاستخلاف مشروطا بكون الحدث غير مانع للبناء ذكر الشارح شروط البناء لانه في الحقيقة بناء من الخليفة على ما صلا الامام (قوله كون الحدث سماويا) هو ما لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح فخرج بالاول ما لو أحدث عدا وبالنسبة ما لو كان بسبب شجرة او عضة او سوط يجز من رجل مشى على نحو سطح فافهم (قوله من بدنه) احتراز عما اذا أصابه من خارج نجاسة مانعة وفيه اطلاق الحدث على النجس وهو تسامح على أن النجاسة المانعة من غير سبق حدث تقع البناء سواء كانت من بدنه او من خارج كما في البحر وأيضا النجاسة غير داخله لان الكلام في الحدث وقد يقال احترازه عن الجنون فانه حدث من غير البدن اذا كان من الجن لا من مرض والا كان من البدن كالانغماء تأمل (قوله غير موجب لغسل) خرج ما اذا أنزل بتفكر ونحوه (قوله ولا نادر وجود) خرج نحو الفقهية والانغماء (قوله ولم يؤذ ركعا مع حدث) خرج ما اذا سبقه الحدث ساجدا فرفع رأسه قاصدا الاداء او قرأ اذها (قوله او مشى) خرج ما اذا قرأ آييا (قوله ولم يفعل منافيا) خرج ما اذا أحدث عدا بعد السماوى (قوله او فعلا منه بد) خرج ما لو تجاوز ما غير يترالى ابعده منه باكثر من قدر صفتين بلا عذر (قوله ولم يتراخ) أما لو تراخى قدر أداء ركن بعد ركعة او نزول دم فانه يبنى وكذا لو كان حدثه بالنوم فكذلك زمانا ثم اتى بركعة فسادها بالملك لوجود أداء جزء منها مع الحدث والنسائم حال نومه غير مؤذ شأ شرح المنية (قوله كفى مدة مسحه) وكيفية التيميم ماء وخروج وقت استحاضة بحر (قوله ولم يتذكر كفاية الخ) أما لو تذكر كفايا يصح بناؤه جعابل قد وقدا لانه ان قضاها عقب التذكر كما هو المشروع فسدت الوقية وان اخرها حتى خرج وقت السادسة لم يبق صاحب ترتيب فصيح البناء فافهم (قوله ولم يتم المؤتم في غير مكانه) المؤتم يشمل الامام الذي سبقه الحدث واستخلف فانه مؤتم بخلافه فاذا نواض وكان امامه لم يفرغ من صلاته فعليه أن يعود ويتم صلاته خلف امامه ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء حتى لو أتم في مكانه فسدت وأما المنفرد فيخير بين العود وعدمه (قوله غير صالح لها) كصبي وامرأة وأتمى فاذا استخلف احدهم فسدت صلاته وصلاة القوم لانه عمل كثير ليس من أعمال الصلاة وسيأتى تمام الكلام على هذه الشروط كلها (قوله سبق الامام حدث) أى حقيقة أما لو طعن سبق الحدث ثم ظهر عدمه فسيأتى أنه تفسد صلاته وان لم يخرج من المسجد اذا استخلف لانه عمل كثير (قوله لا اختيار للعبد فيه الخ) صفة كاشفة لقوله سماوى ح أقول والظاهر من كلامهم أن المراد بالعبد عندهما ما يشمل المصلى وغيره وعند أبي يوسف المراد به المصلى في حاشية نوح عن المحيط لو أصاب المصلى حدث بغير فعله بان أصابه بندقية أى من طين فسجته لا يبنى عندهما ويبنى عند أبي يوسف لانه لا يصنع له فيه فصار كالسماوى ولهما أنه حدث حصل بصنع العباد ولا يغلب وجوده فلا يلحق بالسماوى ولو وقع عليه مدر من سطح او كان يصلى تحت شجرة فوقع عليه كمنرى او السفرجل فشجرة او أصابه شوك المسجد فأدماه قيل يبنى لانه حصل لا بصنع العباد وقيل على هذا الخلاف لان السقوط بسبب الوضع والانباء وقال في الظهيرية ولو سقط من السطح مدر فشج رأسه ان كان يمر ورمز استقبل الصلاة خلا فلا يبنى يوسف وان كان لا يمر ورمز قيل يبنى بلا خلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الخياط الرملى بعد كلام الظهيرية أقول علم به أن الصحيح عدم البناء مطلقا ويقاس عليه وقوع السفرجلة فان كان بهزها فعلى الخلاف والافتقار يبنى بلا خلاف والصحيح أنه على الخلاف اه (قوله كسفرجلة الخ) تمثيل للمنى وهو ما فيه اختيار للعبد فقد نقل في البحر الاختلاف في وقوع سفرجلة او طوبية من سطح ثم نقل صحيح عدم البناء اذا سبقه الحدث من عطاسه او تخمجه ونقل الرملى عن شرح المنية أن الاظهر عدم البناء في التخمخ دون العطاس وما في الشريانية وتبعه الحشى من أنه في البحر صحيح البناء فيها ليس بالواقع فافهم (قوله غير مانع للبناء) نعت لحدث وخرج به ما اذا كان الحدث مانعا للبناء بأن كان الحدث واحدا من اضداد الاشياء الثلاثة عشر وهو ما أشار اليه بقوله كما قدمناه ح

فالاشبه الفساد لا تقدمه في مو
الانفراد

(باب الاستخلاف)

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر
شرطا كون الحدث سماويا من
بدنه غير موجب لغسل ولا نادر
وجود ولم يؤذ ركعا مع حدث
او مشى ولم يفعل منافيا او فعلا
منه بد ولم يتراخ بلا عذر ركعة
ولم يظهر حدثه السابق كفى
مدة مسحه ولم يتذكر كفاية وهو ذو
ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه
ولم يستخلف الامام غير صالح لها
(سبق الامام حدث) سماوى
لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه
كسفرجلة من شجرة وكذا منه من
نحو عطاس على الصحيح (غير مانع
للبناء) كما قدمناه (ولو بعد
الشهادة

(قوله لما أتى بالسلام) قال ابن الكمال صرح بذلك في الهداية وهذا صريح في أنه لا خلاف للإمامين هنا
 إذا خلاصا لهما في وجوب التسليم اهـ وأراد به الرد على صدر الشريعة ومن لا خسر حيث علل بأنه لم تتم
 صلاته لأن الخروج يصنع فرض عنه ولم يوجد وعند حماقت أي فلا يستخلف ورد في البيهقي أيضا
 بأن هذا قول بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية إشارة إلى أن المختار قول الكرخي وهو أن الخروج
 يصنع ليس بفرض اتفاقا (قوله استخلف) أشار إلى أن الاستخلاف حق الإمام حتى لو استخلف القوم
 فالخليفة خلفه فمن اقتدى بخلفه فسدت صلاته ولو تقدم الخليفة غيره أن قبل أن يقوم مقام الأول
 وهو رأي الأول في المسجد جاز أن تقدم القوم واحدا أو تقدم بنفسه لعدم استخلاف الإمام جاز أن قام مقام
 الأول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج منه فسدت صلاة الكل دون الإمام كذا في الحاشية ولو تقدم رجلا
 فالأسبق أولى ولو قدمهما القوم فالعبرة بالأكثر ولو استويا فسدت صلاتهم وتما في النهر (قوله أي جازله
 ذلك) حتى لو كان الماء في المسجد فإنه يتوضأ ويبنى ولا حاجة إلى الاستخلاف كذا في الزبيعي وإن لم يكن
 في المسجد فالأفضل الاستخلاف كما في المستصفي وظاهر المتن أن الاستخلاف أفضل في حق الكل فإني شرح
 الجمع لابن الملك من أنه يجب على الإمام الاستخلاف صيانة لادلة القوم فيه نظر بجر وقد يجاب عنه بما في
 النهر من أنه ينبغي وجوبه عند ضيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الأصح نهر عن السراج (قوله
 بإشارة) متعلق بقوله استخلف قال في الفتح والسنة أن يفعل محدودب الظاهر أخذ بألفه يوهم أنه ردت
 (قوله ولو لم يسبق) أشار إلى أن استخلاف المدرك أولى كما يأتي مع بيان ما يفعله المسبوق (قوله
 وبشراخ) هذا إذا لم يعلم الخليفة أما إذا علم فلا حاجة إلى ذلك بجر (قوله لسجود) أي ترك سجود
 وكذا ما بعده من المعطوفات ح (قوله ما لم يتقدم الخ) تخصص لما في المتن كالهدياء وحاصله أن حذو
 الصفوف إن ذهب بمنه أو سرة أو خلفا وأما أن ذهب أما ما خلفه السترة أو موضع السجود أن لم تكن السترة
 قال في الفتح أنه الوجه وفي البدائع أنه الصحيح قال في البحر فإني الهداية من أن الإمام إذا لم يكن بين يديه سترة
 فالعبر مشيه مقدار الصفوف خلفه ضعيف اهـ لكن قال الخيران الرمي أن أغلب الكتب على اعتماد
 ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله كالمنفرد) فإن الاعتبار في موضع سجود من الجوانب الأربع
 إذا مشى أمامه وبين يديه سترة فيعطى لإدخالها حكم المسجد بجر عن البدائع (قوله وما لم يخرج
 من المسجد) فإذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة وهو في أثناءها لأن المناط
 الخروج وهذا عند حما وعند محمد يصح الاستخلاف من خارج وبه صرح الكمال وغيره وفي الخلاصة جعل الصحة
 قولهما وعدمها قول محمد كذا في الشربلالية ح والمراد بطلان الصلاة صلاة القوم والخليفة دون الإمام
 في الأصح كما في البحر وغيره لأنه صار في حكم المنفرد (تنبيه) في القنية عن شرح بكر وغيره المساجد العظام
 كمسجد المنصورية ومسجد بيت المقدس حكمها حكم الصحراء اهـ (قوله أو الجبابة) هي المصلى العام
 في الصحراء مغرب (قوله أو الدار) كذا أطلقها في الزبيعي والبحر والظاهر أن المراد منها الصغيرة لما قدمناه
 في موانع الاقتداء أن الصغيرة كالسجود والكبيرة كالصحراء وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا تأمل
 (قوله لو كان يصلي فيه) أي في أحد المذكورات ح (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) أي الصحراء أو المسجد
 ونحوه أي فإذا تجاوز خرج الإمام عن الإمامة والأفلا قال ابن الملك حتى لو اقتدى به إنسان مادام في المسجد
 أو في الصفوف قبل الرضوء جاز اهـ (قوله ولم يتقدم أحد ولو بنفسه) أشار إلى أنه يصير خليفة إذا قدمه
 الإمام أو أحد القوم أو تقدم بنفسه كما قدمناه عن النهر (قوله مقامه) معمول لحذوف أي قائم مقامه
 لا لقوله يتقدم إذ لا يقال تقدمت مقام زيد ولا قعدت مجلس عمر ولعدم اتحاد ما بينهما هذا وقد بقيامه مقامه
 لأنه لا يصير خليفة قبل ذلك لكن هذا إذا لم ينو الخليفة الإمامة من ساعته لما في الحاشية وغيرها إمام أحدث
 فقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد أنوى الخليفة الإمامة من ساعته صار إماما ففسد صلاة
 من كان متقدما عليه فقط وإن نوى أن يكون إماما إذا قام مقام الأول وخرج الأول قبل أن يصل الخليفة
 إلى مكانه فسدت صلاتهم بطلت مكان الإمام عن إمام وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة إلى
 المحراب قبل أن يخرج الإمام من المسجد وإذا نوى الخليفة الإمامة من ساعته وخرج الإمام من المسجد قبل

لما أتى بالسلام (استخلف) أي جاز
 له ذلك ولو في جنازة بإشارة أو جاز
 للمحارب ولو لم يسبق ويشر بأصبع
 لبقاء ركعة وباصبعين لركعتين
 ويضع يده على ركبته لترك ركوع
 وعلى جبهته لسجود وعلى فيه
 لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود
 تلاوة أو صدره لسهو (ما لم يجاوز
 الصفوف) لو في الصحراء (ما لم
 يتقدم فحده السترة أو موضع
 السجود على المعتمد كالمنفرد) (وما لم
 يخرج من المسجد) أو الجبابة
 أو الدار (لو كان يصلي فيه) لأنه
 على إمامته ما لم يجاوز هذا الحد
 ولم يتقدم أحد ولو بنفسه مقامه

أن يصل الخليفة إلى الخراب لم تنسد صلاتهم لأنه ما خلا المسجد عن الإمام اهـ (قوله ناويا الامامة) قيد به لما في الدراية انفتحت الروايات على أن الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة ومقتضاه أنه لا يكفي قيامه مقام الاول بدون النيابة (قوله وان لم يجاوز الخ) أي يجاوز الحد المذكور وحذا مبالغة على مفهوم قوله ولم يتقدم احد الخ يعني أنه على امامته ما لم يتقدم احد إلى مقامه ناويا الامامة فاذا تقدم فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو تذاكر الخ) تفريع على المفهوم المذكور وهو أنه اذا تقدم احد إلى مقامه فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد ونحوه والا وقوله لأنه صار مقتديا به لقوله لم تنسد صلاة القوم أي لأنه خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد ونحوه فلا ينسرحهم كلامه اوجهه العمد ونحوه واستشكل ذلك في البحر بما ذكرنا من أنه اذا استخلف لا يخرج الامام عن الامامة بمجرد ولده والواقدي به انسان من ساعته قبل الوضوء فانه صحيح على الصحيح كافي المحط ولهذا قال في الظهيرية والخانية ان الامام لو توضع في المسجد وخليفته قائم في الخراب ولم يؤذركا فانه يتأخر الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتوضع في المسجد وخليفته لم يؤذركا فالامام هو الثاني اهـ ووفق في التهرجمل ما ذكرنا على ما اذا لم يتم الخليفة مقام الاول ناويا الامامة وما هنا على ما اذا قام مقامه ونوى الامامة اهـ قلت لكنه يخالفه ما في الظهيرية والخانية وقد يجاب بأنه لا يخرج عن الامامة وهو في المسجد ما لم يتم الثاني مقامه فان قام مقامه ناويا لها صار اماما لكنه ما لم يؤذركا لم تتأكد امامته من كل وجه حتى اذا توضع الاول قبل خروجه من المسجد تنقل الامامة اليه اعدم تأكد امامة الخليفة بخلاف ما اذا فعل منافيا واذا الثاني ركعا فان الامامة تثبت للثاني قطعا بلا انتقال (تنبيه) علم مما مر أن شروط الاستخلاف ثلاثة الاول استجماع شرائط البناء المارة الثاني أن يكون قبل مجاوزة الامام الحد المذكور الثالث أن يكون الخليفة صالحا للخلافة وأن حكم الاستخلاف صيرورة الثاني اماما وخروج الاول عن الامامة وصيرورته في حكم المقتدى بالثاني وأن الثاني انما يصير اماما ويخرج الاول عن الامامة باحد أمرين اما بقيام الثاني مقام الاول بنوى صلاة الامام او بخروج الاول عن المسجد حتى لو استخلف رجلا وهو في المسجد بعد ولم يتم الخليفة مقامه فهو على امامته حتى لو جاء رجل فاقتدى به صح اقتداؤه ولو أفسد صلاته فسدت صلاة الجميع وعامة في البدائع (فرع) في التنازع بين الصيرفة لواء قوما على شاهق جبل فألقته الريح ولم يدرا حتى ام ميت ولم يستخلفوا احد في الحال فسدت صلاتهم (قوله لم يخرج للاستخلاف) لما مر من أنه جائز لامتعين ولأنه باق على امامته فلم يحل المسجد عن امام بخلاف ما اذا خرج من المسجد فان صلاة القوم تفسد لخلو مقامه عن امام ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي فلو استخلف لم تفسد صلاته (قوله واستثناه افضل) أي بأن يعمل عملا يقطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء ثم يركع ليلية عن الكافي وفي حاشية أبي السعود عن شيخه قال ولم يعمل ما يقطع الصلاة بل ذهب على الفور فتوضع ثم كبر نوى الاستخلاف لم يكن مستأنفا بل باينا اهـ قلت هذا ظاهر في المنزلة لان ما نواه هو عين صلاته من كل وجه بخلاف الامام او المقتدى تأمل (قوله ان لم يكن تشهد) يعني ان لم يكن قد قدر الشاهد فلو حصلت بعده لا تفسد صلاته لانها قد عتحت حتى على القول بفرضية الخروج بصنعه أما في الحدث العمد فظاهر وأما في الجنون والانعماء والاحتلام فلان الموصوف بها لا يحلوا عن اضطراب او مكث يصبر به مؤذيا جزا من الصلاة مع الحدث وكيفما كان فالصنع منه موجود كافي في البحر وغيره لكن اعترض بأن المراد وجود عمل ينافي الصلاة عمدا ولا عدا من حوله كافي في شرح العلامة المقدسي (قوله او خروجه من مسجد) المراد مجاوزة الحد المتقدم اعم من أن يكون في صحراء او مسجد أو جبانة اودار (قوله بظن حدث) بان خرج منه شيء فظن أنه دم مثلا وظاهره أنه لو لم يكن للظن دليل بأن شئ في خروج ریح ونحوه يستقبل مطلقا بالاضراف عملا بما هو القياس لكن لم أره منقولا ببحر وقيد بظن الحدث لأنه لو ظن أنه اقترح بلا وضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائنة أو رأى سرايا فظنه ماء وهو متيسر او حجرة في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف تفسد بالاضراف وان لم يخرج من المسجد لأنه انصرف على سبيل الرخص ولهذا لو تحقق ما توهمه يستقبل وهذا هو الاصل والاستخلاف كالخروج من المسجد لأنه عمل كثير فيبطل بجر أي لو استخلف فتبين أنه لم يحدث فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد لوجود العمل الكثير من غير عذر بخلاف

ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى لو تذاكر فائنة او تكلم لم تفسد صلاة القوم لأنه صار مقتديا ولو كان الماء في المسجد لم يخرج للاستخلاف (واستثناه افضل) فحزرا عن الخلاف (ويتعين) الاستئناف ان لم يكن تشهد (لجنون او حدث عمدا) او خروجه من مسجد بظن حدث

ما اذا تحقق ما توهمه من العذر فإن السجل غير منسقد لقيام العذر فكان الاستخلاف كالخروج من المسجد
 يحتاج لصحة قصد الإصلاح وقيام العذر كذا في العناية (قوله أو احتلام الخ) الاحسن او موجب غسل
 لشغل الخيض قهستاني وأراد بالاحتلام الامناء لان خروج الخي يغير نوم لا يسمى احتلاما وأراد أن النوم
 نفسه غير منسقد لكن هذا اذا كان غير عدما في حاشية نوح اقتدى النوم اما بعد أو لا فلا قول ينقض الرضوخ
 ويمنع البناء والثاني قسما ما لا ينقض الرضوخ ولا يمنع البناء كالنوم قائما او راكعا او ساجدا وما ينقض
 الرضوخ ولا يمنع البناء كالريض اذا صلى مضطجعا قائما ينقض وضوءه على الصحيح وله البناء فغير العمل لا يمنع
 البناء اتفاقا سواء تنقض الرضوخ ولا بخلاف العمدة اه ملخصا (قوله لندرتها) أي وللفعل المتأني في صورة
 الحدث العمدة (قوله اذا حصر) بكسر ثانيه وفتح أوله اوضمه مبني الفاعل او للمفعول ويانه في البحر (قوله
 عن قراءة قدر المقروض) فلو قرأ ما تجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالاجماع كفي الهداية والدرر وكثير
 من كتب المذهب قال في البحر وذكره في المحيط بصيغة قبل وظاهره أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي
 اعتمادا لمصائر حوايه في فتح المصل على امامه بأنها لا تنفسد على الصحيح سواء قرأ الامام ما تجوز به الصلاة أولا
 فكذا هنا يجوز الاستخلاف مطلقا اه وأيده في الشربلية بما في شرح الجامع الصغير أن الاستخلاف
 خنا لا يفسد كالفق والتفخ لو أفسد فليس لانه عمل كثير بل لانه غير محتاج اليه وهناك محتاج اليه اه قال
 في الشربلية والاحتياج للاتيان بالواجب او بالمسنون اه وبه يدفع ما في التهر من التفرقة بينهما
 بأن الاستخلاف هنا عمل كثير بلا حاجة قلت وقد يقال الحاجة مسلمة في الواجب ولذا يستخلف للاتيان
 بالسلام أما المسنون فلا ويمكن حمل قوله في الهداية ما تجوز به الصلاة على ما يشمل الواجب كقائمة منا أو باب
 الامامة من حمل قول الكافي بتقديم الاعلم بشرط حفظه ما تجوز به الصلاة على ما يشمل عدم الكراهة تامل
 (قوله فانه لما احسن) عبارة البدائع فانه كان يصلي بالناس بجماعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في مرضه الذي توفي فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خفة فحضر فلما احسن الخ (قوله لمافله) أي النبي
 صلى الله عليه وسلم وما كان جائزا له يكون جائزا لامتة هو الاصل لكونه قدوة لهم بدائع (قوله وقال تنفسد)
 أي لانه يندرج وجوده فكان كالجناية وقيل انه تنها بالقرأة عندهما قال في البحر والظاهر أن عنهما روايتين
 (قوله وبالعكس الخلاف) أي فيجوز الاستخلاف عندهما لا عند الامام ط (قوله لو حصر) أي منع
 عن المضى في الصلاة بسبب بول الخ (قوله لم أره) كذا في شرح الملتقى للباقاني عن بعض الافاضل بلفظ هذه
 مسئلة لم تظهر ينقلها اه ورأيت بهامش الخزانة بخط الشارح قلت ظاهر كلامهم لالتعليقهم بوروده يعني
 الاستخلاف على خلاف القياس اه أقول وبؤيده ما في البحر حيث قال وقيد بالمتع عنها أي عن القرأة
 لانه لو أصاب الامام وجع في البطن فاستخلف رجلا لم يجز فلو تعد وأتم صلاته جاز اه فأفاد أنه لو عجز
 عن القيام وعن الركوع والسجود لوجع يمت قاعدا لجواز اقتداء القائم بالقاعد فلا حاجة الى الاستخلاف
 فادهم (قوله ولا يستخلف الخ) أي ولا ينبغي لو كان منفردا لانه صار أميا فبطلت صلاة القوم ط عن البحر
 أقول لم أره هذه العبارة في البحر وكتبت فيما علقته عليه لم يذكركم صلاة القوم ولا حكم صلاته أما صلاتهم
 فنساقدا ظاهرا لأن امامهم صار أميا وأما صلاة الامام ففي الفصل السابع من الذخيرة ان القارئ اذا صلى
 بعض صلاته فتنسى القرأة وصار أميا فسدت عنده ويستقبلها وعلى قوله ما لا تنفسد ويبني عليها استحسانا
 وهو قول زفر اه (قوله عطف على المنني) أي على ما دخل عليه حرف النني في المتن وهو قوله لو نسي (قوله
 فلومنه) أي من سبق حدثه فقط بني أمالو كان منه ومن خارج فلا ينبغي بحر (قوله اذا لم يضطر له الخ)
 قال في الخانية قال الامام أبو علي التنسي ان لم يجد بد من ذلك لم تنفسد صلاته والابان تمكن من الاستنجاء
 وغسل النجاسة تحت القيص فسد وكذا المرأة لها أن تكشف عورتها وأعضاءها في الوضوء اذا لم يجد بد
 من ذلك وقال بعضهم اذا كشف عورتها في الوضوء لا ينبغي وكذا المرأة والصحيح هو الاول لان جواز البناء للمرأة
 منصوص عليه مع أنها تكشف عورتها في الوضوء ظاهرا اه قال نوح اقتدى وصحح الزبلي الثاني
 والاعتماد على تصحيح فاذي خان اولي ولهذا اختاره المصنف يعني صاحب الدرر اه لكن في الفتح عن
 الزبلي أن الفساد مطلقا ظاهرا المذهب (قوله لادائه ركعا) هذا يقتضي أن الحدث سبقه في حالة القيام

(او احتلام) بنوم او تنفسد
 أو نظر أو مس بشهوة (او اغما)
 أو قهنية لندرتها (وكذا) يجوز له
 أن يستخلف اذا حصر عن قراءة
 قدر المقروض حديث أبي بكر
 الصديق رضي الله تعالى عنه فانه
 لما احسن بالنبي صلى الله عليه وسلم
 حصر عن القراءة فتأخر فتقدم
 النبي صلى الله عليه وسلم وأتم
 الصلاة فلوم يكن جائزا لمافله
 بدائع وقالوا تنفسد وبالعكس الخلاف
 لو حصر يبول او غلط ولو عجز
 عن ركوع وسجود دخل يستخلف
 كالقرأة لم أره (لجعل) أي لاجل
 تجل او خوف اعتراء (ولا)
 يستخلف اجماعا (لو نسي القرأة
 أصلا) لانه صار أميا (أو أصابه)
 عطف على المنني (بول كثير)
 أي نجس مانع من غير سبق حدثه
 فلومنه فقط بني (او كشف عورته
 في الاستنجاء) او المرأة ذراعها
 للوضوء (اذا لم يضطر له) فلو اضطر
 لم تنفسد (او قرأ في حالة الذهاب
 أو الرجوع) لادائه ركعا

علم الجبل أو غيره خشي - وغير العلي - لا ينسب اليه بحر ونهر (قوله عنده) أي عند أبي حنيفة ووجه
 بطلان ما عنده على ما خرجه البردعي أن الخروج من الصلاة يصنع المصلي فرض عنده لأنه لا يمكن أداء فرض آخر
 إلا بالخروج من الأولى وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً وقال الكرخي - هذا غلط لأن الخروج
 قد يكون بمصيبة كالحدث العمد ولو كان فرضاً لا يختص بما هو قربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في أن الخروج
 بصلته ليس فرضاً وإنما قال الإمام بالبطلان في هذه المسائل لمعنى آخر وهو أن العوارض الآتية بمغيرة للفرض
 كروية المتيمم ما فاته كان فرضه التيمم فتغير إلى الوضوء وكذلك آتية المسائل بخلاف الكلام فاته قاطع لا مغير
 والحدث العمد والقحة قهية ونحوه مبطلة لا مغيرة وأيده في البحر بما في المجتبى بأن عليه المحققين من أصحابنا
 وبأنه صحيح شمس الأئمة لكن قدمنا في فرائض الصلاة عن المسائل الالهية الزكية على الاثنى عشرية لتعلامة
 الشربلالي تأييد كلام البردعي بأنه قدمنى على اقتراض الخروج بصلته صاحب الهداية وتبعه الشراح
 وعامة المشايخ وكثيرا من المحققين والإمام النسفي في الوافي والكافي والكنز ونحوه وصاحب الجمع وإمام أهل
 السنة الشيخ أبو منصور الماتريدي (قوله ووجه الكمال الخ) أقول ان الكمال لم يرجح قوله ما صرحا
 وإنما بحث في توجيه كلام الإمام على ما قاله كل من البردعي والكرخي كما أوضحته فيما علقته على البحر (قوله
 وفي الشربلالية والأظهر قوله ما الخ) أقول عز ذلك الشربلالي في رسالته إلى البرهان ثم رده بأنه لا وجه
 لظهوره فضلا عن كونه أظهر لأنه استدلل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال الشربلالي - بعدما طال في
 رده ومن المقرر طلب الاحتياط في صحة العبادة لتبرأة المصلي من المكاف بها وليس الاحتياط الإيقول الإمام الأعظم
 أنها تبطل اه قلت وعليه المتون (قوله لكان أولى) لأن كلامه يوهم أن قوله ولو بلا صنعه بعده بطلت
 مفروض في غير المسائل الاثنى عشرية مع أنه مخصوص بها وبما ألحق بها من المزيادات الآتية وغيرها (قوله
 وأما مثله الخ) جواب عما أورده الزبلي على الكثر من أن التقييد بالتيمم غير مفيد لأن المتوضي خاف التيمم
 لو رأى الماء في صلته بطلت أيضا لعله أن امامه قادر على الماء بإخباره وصلاة الإمام تامة لعدم قدرته فلو قال
 والمقتدى به لعمه وأجاب في البحر بأن المقتدى لم تبطل صلته أصلا بل وصفها ورد في الثريا بأن المصنف استعمل
 البطلان بالمعنى الاعم وهو إعدام الفرض بقى الأصل ولا ثم قال فالأولى ما قاله العيني أن مسئلة المقتدى يتيمم
 ليس فيها الاختلاف زفر والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الإمام وصاحبه اه فقول الشراح
 وتقلب نقلا ناظر لجواب البحر أيضا وقد علمت ما فيه أفاده ح (قوله ففيها خلاف زفر) أي حيث قال
 بعدم الفساد كما قدمناه في الباب السابق (قوله كما مر في باب) وقرأ أيضا أنه إذا لم يجد ماء لفعل الرجلين
 بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فلا شبه الفساد لسراية الحدث إلى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية ثم
 يتيمم له وبصلى قاله الزبلي - وتبعه في فتح القدير وشرح المنية وقد علمنا أيضا هذا لعمري إذا خاف تلف رجليه من البرد
 بطلان المسح السابق ولزوم استئناف مسح آخر يعم الخف كالجسيرة فكان المناسب عدم التقييد بشئ
 من القيدين (قوله بلا صنعه) بأن سمع سورة الاخلاص مثلا من قارئ لحفظها بمجرد السماع واحتزبه
 عما لحفظها بتعليم من القارئ لأنه يكون عملا كثيرا وبه يخرج من الصلاة بصلته فلا يتأتى الخلاف (قوله
 ولو كان الاتي الخ) أشار إلى أن المراد بالاي - أعظم من أن يكون أمما او مفردا او مقتديا بأي او قارئ
 (قوله على ما عليه الاكثر) لأن الصلاة بالقراءة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة حكما فلا يمكنه البناء بحر وقد
 يمنع بأنهم من المقتدى القارئ ليست الاحكام نهر (قوله قال الفقيه الخ) هو الإمام أبو الليث وصرح
 بمثل ما هنا في خزائن السروجي وفي الجوهر لا تبطل أجماعا رملي - وجرم به في اللؤلؤ الجلية اسماعيل قال في البحر
 ووجه أن قراءة الإمام قراءة له فقد تكامل أول الصلاة وآخرها وبنا التكامل على الكامل جائز اه (قوله
 تصح به الصلاة) بأن يكون طاهرا ونجسا وعنده ما يظهر به أو ليس عنده إلا أن ربه طاهر نهر فلو كان
 الطاهر أقل أو كان كله نجسا لا تبطل لأن المأمور به السراية الطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب بدل تصح
 لكان أولى لأن عبارته تشمل ما لو كان كله نجسا إذا الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عاريا لا تبطل لأنهم لا يجب
 فيه بل هو مخير أبو السعود ط (قوله أو اعتقت الامة) في حاشية المدني قال شيخنا المرحوم السيد محمد أمين
 ميرغني في حاشيته على الزبلي - أقول ذكر كثير من الشراح هذه المسئلة ملحقة بالمسائل الاثنى عشرية وفيه نظر

عنده وقال أصبحت ووجه الكمال
 وفي الشربلالية والأظهر قولهما
 بالنجسة في الاثنى عشرية وهي ما
 ذكره بقوله (كاتبطل) لو فرغ
 بالقضاء كما في الدرر لكان أولى
 (بقدره المتيمم على الماء) وأما
 مسئلة روية المتوضي المؤتم بتيمم
 الماء ففيها خلاف زفر فقط وتقلب
 نقلا (ومضى - مدة مسحه ان
 وجد ماء) ولم يخف تلف رجليه
 من برد والافئضي (على الأصح)
 كما مر في باب (وتعلم أتمى آية) أي
 تذكره أو حفظه بلا صنع (ولو كان)
 الاي (مقتديا بقارئ على ما عليه
 الاكثر) لكن في الظهيرية صح
 الصحة قال الفقيه وبه ناخذ
 (وجود القارئ ساراً) تصح
 به الصلاة ومثله لو صلى بنجاسة
 فوجد ما يزيلها وأعتقت الامة
 ولم تنقح فوراً

فإن فرض الستراغما يلزمها مقتصر من وقت عتقها لا مستند فيكون عدم الستراغما والقاطع في أو أنه منه وفي غير أو أنه مبطل وههنا في أو أنه لأنه بعد تمام الأركان فصحت صلاتها وإن لم تستمر من ساعتها بخلاف العاري إذا وجد ثوبا لأن فرض الستراغما قبل الشروع فكان وجود الثوب في هذه الحالة مغير للمقبل فكان مبطلا وقد ذكر الزيلعي في باب شروط الصلاة خلاف ما هنا حيث قال ولو اعتقت الأمة في صلاتها أو بعد ما حدثت فيها قبل أن تتوضأ أو بعده تقبعت بعمل رفيق من ساعته أو بنت على صلاتها وإن أدت ركعا بعد العلم بالعق بطلت صلاتها والقباس أن تبطل في الوجه الأول أيضا كالعريان إذا وجد ثوبا في صلاته وجه الاستحسان أن فرض الستراغما في الصلاة وقد أتت به والعريان لزمه قبل الشروع فيها فيستقبل كالتيمم إذا وجد فيها ماء انتهى فعلم من كلامه صحة صلاتها ولو اعتقت بعد التشهد ولم تستتر اه أقول وقد يجاب بأن الأصل في هذه المسائل أن كل ما يفسد الصلاة إذا وجد في أثناءها يصنع المصلي بفسدها إذا وجد بعد التشهد بلا منعه وهذا المعنى موجود في مسئلتنا هذه لا يقال إن ترك التمتع في الحال مفسد لصلاتها بصنعها لا ناقول الفساد مستند إلى سببه الأول وهو لزوم الستراغما كفا في نزع الخلق بعمل يسرقه يصنع المصلي مع أنهم لم يعتبروه بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم الغسل بالحدث السابق هذا ما ظهر في فتايله (قوله خفه الواحد) قال في المنع هو أولى مما وقع في الكتب بلفظ المنع لأن الحكم كذلك في الواحد لما تقر من أن نزع الخلق ناقض (قوله بعمل يسير) بأن كان واسعاً لا يحتاج فيه إلى المعالجة بالنزع بحر (قوله تم اتفاقاً) لأنه خروج بصنعه (قوله وقدرة موم على الأركان) لأن آخر صلاته أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف بحر (قوله وتذكر فائتة الخ) أي تذكر المصلي فائتة عليه إن كان منفرداً أو أماً أو على إمامه إن كان مقدياً وقوله وهو أي من عليه الفائتة مطلقاً وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند أبي حنيفة بل تبقى موقوفة إن صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفائتة تنقلب جائزة اه قال في البحر ذكر المصنف لها في سلك البطلان اعتماداً على ما ذكره في باب الفوائت (قوله وتقديم القارئ أياً) أي فيما إذا كان القارئ إماماً فسبقه الحدث (قوله مطاعاً) أي سواء كان بعد القعود قدر التشهد أو قبله بقراءة القول الاستحوا فيه أن استخلافه قبل التشهد مفسد اتفاقاً سواء كان في الركعتين الأولى أو في الآخرين ولم يقرأ في الأولى واحداهما وكذا لو قرأ في كل منهما خلافاً لفرور رواية عن أبي يوسف كما مر قبل هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لأن الخلاف في الاثنى عشرية منصوب بين أبي حنيفة وصاحبيه وذلك فيما بعد التشهد فقط فالصواب حذف الإطلاق وأن يقول وقيل لا فساد بالاجماع اه أفاده ح (قوله وهو الأصح) قال في التهر وأختره أبو جعفر ونظر الإسلام وصححه في السكافي وغيره وقال في الفتح وهو المختار (قوله لأنه عمل كثير) أي ولا ضرورة إليه هنا لعدم الاحتياج إلى إمام لا يصلح نهر (قوله من الثلاثة) وهي الطلوع والاستواء والغروب (قوله بأن بقي الخ) إشارة إلى دفع ما أورده في الكافي من أنه لو شرع قبل بلوغ الظل مثله ثم بلغ بعد القعود لم تبطل اتفاقاً أما عنده فليعدم دخول وقت العصر وأما عندهما فلم يعدم قوله ما بالفساد في جميع هذه المسائل فأجاب بتصوير المسئلة بما ذكره ليتحقق الخلاف (قوله بأن لم يعد الخ) أشار إلى أن الأمر موقوف فإذا انقطع بعد القعود ودام وقتاً كاملاً بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر أنه انقطاع هو براء فيظهر الفساد عند أبي حنيفة فيقتضي أو لا يجرد الانقطاع لا يدل عليه لأنه لو عاد في الوقت الثاني فهي صحيحة بحر (قوله وكذا خروج وقته) لأن المعتمد أن طهارة المعذور تبطل بخروج الوقت (قوله العشرين) لأنه زاد على الاثنى عشر غمانية مسائل وهي وجود ماء يزيل به نجاسة الثوب وتقنع الأمة وتذكر فائتة على إمامه وزوال الشمس في العيد ودخول وقت من الاوقات الثلاثة في القضاء والنامنة خروج وقت المعذور وقد حاول في البحر فرأى في الأولى والثانية إلى مسئلة العاري ومسائل دخول الاوقات المكروهة إلى مسئلة الطلوع والآخر إلى ظهور الحدث السابق في مسئلة مضى مدة المسح وبقي مسئلة تذكر فائتة على إمامه وأرجعها المحشي إلى تذكر فائتة عليه ومسئلة زوال الشمس في العيد وأرجعها إلى مسئلة الطلوع ولا يجتني ما في ذلك من التكلف على أن الفساد في الأولى والثانية لوجود الماء وزوال الرق لا لوجود الثوب فإنه كان موجوداً قبل ولو سلم اعتبار التداخل بمنزل ما ذكر لزم أن لا تعد مسئلة دخول وقت العصر مع مسئلة طلوع الشمس فإن أحداهما تغنى عن الآخرى وأن يقتصر

(ونزع المسح خفه) الواحد (يعمل يسير) فلو بكثير تم اتفاقاً (وقدرة

موم على الأركان وتذكر فائتة

عليه أو على إمامه وهو صاحب

ترتيب) والوقت متسع (وتقديم

القارئ أياً مطلقاً وقيل لا خساد

لو كان) استخلافه (بعد التشهد

بالاجماع وهو الأصح) كفا في المكافي

لأنه عمل كثير (وطلوع الشمس في

الفجر) وزوالها في العيد ودخول

وقت من الثلاثة على مصلي القضاء

(ودخول وقت العصر) بأن بقي

في تعدته إلى أن صار الظل مثليه

(في الجمعة) بخلاف الظاهر فإنها

لا تبطل (وزوال عذر المعذور)

بأن لم يعد في الوقت الثاني وكذا

خروج وقته (وسقوط جبهة عن

براء) أعلم أنه لا تنقلب الصلاة

في هذه المواضع) العشرين

والموتى اذا قدر على الاركان
ويزاد مسئلة الموتى بتجسيم كافتقارنا
والظاهر أن زوالها في العبد
ودخول الاوقات المكروهة في
القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف
الامام مسبوفا) أولا حقا او
مقبيا وهو مسافر (صح) والمدرک
اولى ولو جهل الكمية فقد في
كل ركعة احتياطا ولو مسبوفا
بركعتين فرضنا التقديرتين
ولو أشار له أنه لم يقرأ في الاولين
فرضت القراءة في الرابع (ولو
اتم) المسبوق (صلاة الامام)
قدم مدرک السلام (ثم) لو (أتى
بما يسهلها) كتحليل (تفقد صلته
دون القوم المدرکين) لتنام
اركانها (وكذا تفقد صلاة من حاله
كحاله) للمنافي في خلاها (وكذا)
تفقد (صلاة الامام) الاول
(المحدث ان لم يفرغ فان فرغ)
بأن يقرأ ولم يفته شيء (لا) تفقد
في الاصح
قوله فيصلون ما عليهم وحدها فاي
لان من الجائز أن الذي بقي على
الامام آخر الركعات فحين صلى
الخليفة تلك الركعة تمت صلاة
الامام فلما اقتدوا به فيما بقى هو
كانوا اقتدوا بمسبوق فيما يقضى
تفقد صلاتهم وانما قال بصيرون
الى فراغه اى ولا يشتغلون بالقضاء
قبل فراغه لجواز أن يكون بعض
ما يقضى هذا الخليفة مما بقي على
الامام الاول فيكون القوم قد
انفردوا قبل فراغ امامهم من جميع
الاركان تفقد صلاتهم افاده في
الجرعن الظهيرية اه منه
لغز

على احدى المسائل الثلاث وهي قدرة المقيم على الماء ومضى مدة المسح ونزع الخلف فان في كل منها ظاهر الحدث
السابق بل يمكن التداخل في غيرهما أيضا كما يظهر بالتأمل فعمل أنهم لم يعتبروا ذلك فلذا زاد الزباجي بعض المسائل
على ما ذكره وابتغى في التبع والدرور الشرح شعبان في شرح الجمع وكذا صنع في الذخيرة كما ذكره الشرنبلالي
في رسالته وزاد عليها نحو ما من مائة مسئلة لوجود الجامع بينهما وبين ما ذكره ووجود الاصل الذي يتبنى
عليه البطلان في الاثني عشرية وهو أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في شأنها يصنع المصلي يفسدها أيضا
اذا وجد بعد الجلوس الاخير بلا صغره عند الامام لا عندهما فافهم (قوله اذا بطلت) المراد بالبطلان كما مر
ما يشل بطلان الاصل والوصف والوصف فقط (قوله فيما اذا تذكروا فاستأذنت) أى عليه أو على امامه وقد علمت
أن الامر موقوف في تذكرة الفاستة ولا تنقلب بفعل الحال ح (قوله زاد في الحاوي الخ) أى الحاوي
القديم قيل باب صلاة المسافر أقول وبشكل عليه ما ذكره اصحاب المتن وغيرهم في باب صلاة المريض
من أنه لو صلى بعض صلاته بامام ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف الصلاة وذكر الشراح أن ذلك باتفاق
اتمتنا الثلاثة خلافا لغيره وأن هذا الخلاف مبنى على الخلاف في جواز اقتداء الراعي الساجد بالمومى فعندنا
لا يجوز الاقتداء فكذلك البناء هنا وعندنا يجوز ولا يخفى أن لزوم الاستئناف يقتضى فساد الصلاة من أصلها
الأن يقال يستأنف لو كانت الصلاة فرضا بمعنى أنه يلزمه إعادة الفرض لكن اطلاقهم لزوم الاستئناف
يشمل الفرض والنفل ويدل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء بالمومى فانه لا يصح في الفرض
ولا في النفل فليأمل (قوله ويراد) أى على ما يتقلب نقلا وليس المراد أنهم من المسائل المختلف فيها بين أبي
حنيفة وصاحبيه كافتقاره ح أقول حيث كان مراد الشارح ذلك كان عليه أن يقدم ذكر المسائل التي
تنقلب فيها الصلاة بخلاف ما فيها كما في الحاوي ترك القعدة الاخير وركوع المسبوق ومجوده اذا ادرك الامام
في السجدة الثانية قبل متابعتها فيها (قوله والظاهر الخ) ما استظهره ظاهرا لان الاوقات المكروهة
لانتافي انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبقاء أفاده ح وط (قوله وهو مسافر) أى الامام وهذا قيد لقوله
أو مقبيا (قوله صح) أى لوجود المشاركة في التحريم بحر (قوله والمدرک اولى) لانه اقدر على اتمام
صلاته بحر وفيه اشارة الى أن الاولى للامام أن لا يستخلف غيره مدرک ولذلك الغير أن لا يقبل (قوله
ولو جهل الكمية الخ) فيه اجمال ويحتمل أنه ان علم كية صلاة الامام وكانوا كلهم كذلك أى مسبوقين
ابتدأ من حيث انتهى اليه الامام والا اتم ركعة وقعد ثم قام وأتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصيرون
الى فراغه فيصلون ما عليهم وحدها وانما يقع هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وقيد في الظهيرية بما اذا سبق
الامام الحدث وهو قائم قال في البحر ولم يبينوا ما اذا سبقه وهو قاعد ولم يعلم الخليفة كية صلاته وينبغي على
قياس ما قالوه أن يصلى الخليفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ فقاموا وصلى كل أربعة وحده والخليفة
ما بقي ولا يشتغلون بالقضاء قبل فراغه واعلم أن الاحواز يشير اليهم أن لا يتابعوه حتى يفرغ مما فاته لان
الواجب عليه أن يبدأ بما فاته أولا ثم يتابعونه فيسلمهم فلور ترك الواجب قدم غيرهم ليسلم وأما المقيم فيقدم بعد
الركعتين مسافرا يسلمهم ثم يقضى المقيمون ركعتين منفردين بالقراءة حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت (قوله
احتياطا) أى للاحتتمال في كل ركعة أنها آخر صلاة الامام ح (قوله فرضنا القعدتين) لان القعدة
الاولى فرض على امامه وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضت القراءة في الرابع) لانه لما قرأ
في الركعتين نيابة عن الامام التحقت بالاوليين فخلت الاخران عن القراءة فصار كأن الخليفة لم يقرأ في الاخرين
فيلزمه القراءة فيما سبق به أيضا كما هو حكم المسبوق من أنه منفرد فيما يقضى فيه وفيها بلغز أى متصل
تفرض عليه القراءة في أربع ركعات الفرض (قوله قدم مدرک السلام) أى ليسلم بالقوم وفيه ايماء الى
أنه لا يقضى ما فاته أولا فلو فعل ففي فساد صلاته اختلاف تصحيح وقدم الشارح في الباب السابق أن الاظهر
الفساد (قوله ثم لو أتى الخ) أى بعد ما اتم صلاة الامام سواء قدم مدركا ولا (قوله لتنام اركانها) أى
اركان صلاة المدرکين فلا يصحها المنافي بخلاف ذلك المسبوق لانه بقي عليه ما سبق به فوقع المنافي في خلال
صلاته (قوله في الاصح) راجع الى قوله ان لم يفرغ قار في الهداية والامام الاول ان كان فرغ لا تفقد
صلاته وان لم يفرغ تفقد وهو الاصح اه واحترز بالاصح عن رواية أبي حنيفة أن صلاته تامة أيضا لانه

مدرك أول الصلاة وكان هذه الرواية غلطاً من الكاتب لانه فصل في المسئلة ثم قال فيها انها تامة وظاهر التفصيل المخالفة معراج (قوله لمات) أي قبيل الاثني عشرية ح قال الزيلعي لانه لما استخلفه صار مقتدياً به فتفسد صلاته بفساد صلاة امامه ولهذا الوصل ما بقي من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلف تفسد صلاته لان انفراد قبل فراغ الامام لا يجوز اه وقد مناعام الكلام على ذلك عند قوله وان لم يجاوز (قوله عند الامام) وعندهما لا تفسد قياساً على الكلام والخروج من المسجد ولا في حنفية الفرق بين المنى والمفسد كما يأتي (قوله أي بعد) بيان للمراد والافليذ كروا أن في تأني معنى بعد والافله رجعه على تفسد مضاف أي في آخر عود (قوله الا اذا قيد الخ) بأن قام قبل سلام امامه وأني بركة والظاهر أن هذا جارياً أيضاً في المسئلة التي قبله فيقيد به قوله وكذلك تفسد صلاة من حاله كحاله (قوله لانهما منهيان الخ) أي مقدمان للصلاة كما في الفتح وفي العناية المنهي ما اعتبره الشرع رافعا للحرمة عند فراغ الصلاة كالسلام والخروج بفعل المصلي اه وأما القهقهة والحديث العمدة فانهما مفسدان لتقويتها شرط الصلاة وهو الظهارة فيفسدان الجزء الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدى المسبوق وقد بقي عليه فروض فلا يمكنه بناءً على الفساد بخلاف الامام والمدرك (قوله ولذا الخ) أي لكون الكلام والخروج من المسجد منهيين لا مفسدين يجب على المقتدين المدركين السلام بخلاف ما لو قهقهة امامهم او أحدث عمدا فانهم يقومون بلاسلام لانهم مفسدان وفيها يلغز أي مصل لاسلام عليه وفي الجرح لوقهته القوم بعد الامام ف عليه الرضوء ونهم ظروجه من اجده بخلاف قهقهة هم بعد سلامه لانهم لا يخرجون منها بسلامه فبطلت طهارتهم وان قهقهة هو امعاء والقوم ثم الامام فعليه الرضوء فالخالف ان القوم يخرجون من الصلاة يحدث الامام عمدا اتفاقاً ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها بسلامه خلافاً للمدرك وأما بكلامه فعن أبي حنيفة روايتان في رواية كالسلام فيسلمون وتنقض طهارتهم بالقهقهة وفي رواية كالحديث العمدة فلاسلام ولا تنقض بها كذا في المحيط اه وقد منافي نواقض الرضوء عن الفتح أنه لو قهقهة بعد كلام الامام عمدا فسدت طهارته كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة وصححه في الخاتمة أيضاً ومضى عليه الشارح هناك (قوله بخلاف المدرك) مرتبط بقوله وتفسد صلاة مسبوق بقهقهة امامه وحديثه العمدة (قوله وفي الظهيرة عدمه) قال لان الشائم كانه خاف الامام والا امام قد تمت صلاته فكذلك صلاة الشائم تقديراً اه قال في الجرح وفي نظر لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف الملاحق (قوله تأييد الاول) أقول يؤيده أيضاً ما جزم به المصنف قبل هذا من فساد صلاة الامام المحدث ان لم يفرغ وصححه الشارح تبعاً للهداية كما مر ولا يخفى أنه لاحق ثم رأيت في التهرذ كنهو ذلك (قوله لا خصوصية له) أي للامام بل المقتدى والمنفرد حكمهما كذلك فلو عجز بالمصلي كافي التهر والعمي ومسكين لكان أولى (قوله على سبيل الفرض) لان اتمام الركن بالاتصال عند محمد ومع الحدث لا يتحقق وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلوسة والقومة فرض عنده فلا يتحقق بغير طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لو لم بعد تفسد صلاته ح عن الزيلعي (قوله ما لم يرفع الخ) مرتبط بقوله بني وهو صادق ثلاث صور بأن لم يرفع رأسه أصلاً بل مشى سجداً وداً او رفع مريد الانصراف ولم يرد شيئاً أصلاً ففي هذه الصور يني ولا تفسد كما يؤخذ مما يأتي (قوله ولو لم يرد الاداء) أي برفع رأسه مسعاً او تكبيرا لان عبارة الكافي حكذا ولو سبقه الحدث في الركوع فرفع رأسه قائلاً مع الله لمن حمد فسدت ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مريداً به اداء ركن فسدت وان لم يرد به الاداء فقيه روايتان عن أبي حنيفة اه وفي شرح المنية ولو أحدث راكعاً فرفع مسعاً لا يني لان الرفع محتاج اليه للانصراف فجزءه لا يمنع فلما اقرن به التسميع ظهر قصد الاداء وعن أبي يوسف لو أحدث في سجوده فرفع مكبراً واولاً التمامه اولم ينو شيئاً فسدت لان نوى الانصراف اه وحاصله أنه برفع رأسه مسعاً او مكبراً انفسد على رواية أبي يوسف سواء اراد به الاداء والا الا ان نوى الانصراف لان التسميع أو التكبير الذي هو أمانة قصد الاداء لا يعارض صريح قصد الانصراف وأن مجرد الرفع بلا تسميع أو تكبير ولا نية اداء غير مفسد لانه محتاج اليه (قوله تفسد) أي ان قصد الاداء او رفع مكبراً او الاخالف ما نقلناه تأمل والظاهر تقييده أيضاً بما اذا رفع مستويا قبل أن ينصرف عن القبلة (قوله ولو تذكرا الخ) قيد بالركوع والسجود لانه لو تذكرا السجدة في القعدة الاخيرة

لغ
أي مصل لاسلام عليه

لمات أنه كوثم (وتفسد صلاة مسبوق) عند الامام (بقهقهة امامه وحديثه العمدة) أي بعد (قعوده قدر الشاهد) الا اذا قيد ركعتة بسجدة لتأ كذا انفراد (ولو تكلم) امامه (او خرج من مسجده لا) تفسد اتفاقاً لانها مما منهيان لا مفسدان ولذا يلزم المدركين السلام ويقيمون في القهقهة بلا سلام (بخلاف المدرك) فانه كالانصاف (ولو لا احتقاني فساد صلاته تصححان) صحح في السراج الفساد وفي الظهيرة عدمه وظاهر الجرح والنهر تأييد الاول (ولو أحدث الامام) لا خصوصية له في هذا المقام (في ركوعه او سجوده) توضحاً وبني وأعادهما في البناء على سبيل الفرض (ما لم يرفع رأسه) منها (مريداً

للاداء اما اذا رفع) رأسه (مريداً به اداء ركن فلا) يني بل تفسد ولو لم يرد الاداء فروايتان كافي وفي المجتبى وتأخر محمد وداً لا يرفع مستويا فتفسد (ولو تذكرا) المصلي (في ركوعه او سجوده) انه ترك (سجدة) صليبة او تلاوية

مسجدها أعاد القعدة نهر لانها ما شرعت الا خاتمة لافعال الصلاة واحترز بالسجدة عما لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ السورة فعاد اليها أعاده لأن الترتيب فيه فرض بحر (قوله فأنخط من ركوعه) هذا انما يصح على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فانه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لما أن القومة فرض عنده ح (قوله ارفع من سجوده) قيد بالرفع لان الصحيح أن السجود لا يتم الا بالرفع حتى يصل الى قرب الجلوس وحتى فافهم (قوله فسجدها) أفاد أن سجودها عقب التذكر غير واجب لما في البحر عن الفتح أنه يقضى السجدة المتركة عقب التذكر وله أن يؤخرها الى آخر الصلاة فيقضيهما هناك اهـ (قوله لسقوطه) أي سقوط وجوب الاعادة المبني على وجوب الترتيب فان الترتيب فيما شرع مكررا من أفعال الصلاة واجب يأثم بتركه عدم اوسقط بالسيان وبغيره يسجد السهو (قوله ولو أخرها) هو مفهوم قوله عقب التذكر كما في الترح (قوله فضاها فقط) يعني من غير اعادة ركوع ولا سجود لا اقتراضا ولا وجوبا ولا نذبا بل ان سجدها في أثناء القعدة الاخيرة او بعدها أعادها اقتراضا لما قد منه ح وعليه يسجد السهو لترك الترتيب فيما شرع مكررا ط (قوله كما مر) أي قبل قوله واستثناه افضل (قوله تعين المأموم للإمامة) حتى لو أفسد صلاته لم يفسد صلاة هذا الثاني ولو أفسد هذا الثاني ففسد صلاة الأول لتحول الإمامة اليه فان جاء ثالث واقتدى بهذا الثاني ثم أحدث الثاني صار الثالث اماما لنفسه فان أحدث الثالث قبل رجوعيهما ارجوع احدهما ففسدت صلاة الاولين لانها صار اماما مقتدين به فاذا خرج امامهما من المسجد تحقق تسايير المكان فيفسد الاقتداء لقوات شرطه وهو اتحاد البقعة ولو رجع احدهما فدخل المسجد ثم خرج الثالث جازت صلاتهم لان الراجع صار اماما لهم لتعينه ولو رجعوا فأن قدم احدهما الاخر قبل خروج الثالث من المسجد صار هو الامام والافسد صلاتهم ما لان احدهما لم يصير اماما للعارض بل امرج فبقي الثالث اماما فاذا خرج فأت شرط الاقتداء وهو اتحاد البقعة ففسدت صلاتهما بدائع (قوله بلائيه) متعلق بقوله تعين (قوله على الاصح) وقبل ففسد صلاة الامام فقط وقبل صلاتهما ح (قوله لبقاء الامام اماما الخ) قال في الذخيرة لان تعين الواحد للإمامة انما كان للحاجة الى اصلاح الصلاة وفي جعله اماما محضا فسادا فبقي المقتدى لا امام له في المسجد ففسدت صلاته (قوله فان استخلفه) أي قبل القعود قدر التشهد والا كان خارجا بصحة ط (قوله لما مر) هو قوله لبقاء الامام الخ ح (قوله لما مر) أي عند قوله او مكث قدرا داء ركن بعد سبق الحدث من قوله لا لعذر كنوم وعراف ح

* (باب ما يفسد الصلاة وما يذكر فيها) *

الفساد والبطلان في العبادات سواء لان المزايا بهما خروج العبادة عن كونها عبادة بسبب فوات بعض القرائن وغير واعمال يفوت الوصف مع بقاء القرائن من الشروط والاركان بالكرهية بخلاف المعاملات على ما عرف في الاصول شرح المنية (قوله عقب العارض الخ) أي أن المفسدات عوارض على الصحة لكن منها اضطراري كسبق الحدث المذكور في الباب السابق ومنها اختياري كالتكلم ونحوه مما يأتي هنا فلذا عقب احدهما بالآخر ولم يبين وجه تقديم الاول على الثاني وبينه في النهر بأن الاضطرار أعرق في العارضية أي أنه الاصل في العروض أفاده ح (قوله يفسدها التكلم) أي يفسد الصلاة ومثلها يسجد السهو والتلاوة والشكر على القول به ط عن الجوى (قوله هو النطق بجزئين الخ) أي ادنى ما يقع اسم الكلام عليه المركب من حرفين كما في القهستاني عن الجلاوي وقال في البحر وفي النسخ المسموع المجهي مفسد عندهما خلافا لابي يوسف اهما أن الكلام اسم لحروف منظومة مسموعة من مخرج الكلام لان الافهام بهما يقع وأدنى ما يقع به انتظام الحروف حرفان انتهى وينبغي أن يقال ان ادناه حرفان او حرف مفهم كح امر او كذا ق فان فساد الصلاة بهما ظاهر اهـ أقول وقد يقال ان نحو ع و ق امر او منتظم من حروف تقدير غير أنها حذفت لاسباب صناعية فهو داخل في تعريف الكلام المذكور بل هو كلام نحوي ولعل الشارح جزم به لذلك ولم ينبه على أنه بحث لصاحب البحر قدسبر وقد ظهر من هذا أن الحرف الواحد المهمل لا يسمى كلاما فلا يدخل في قول الهندية والزياني ان الكلام مفسد فلا كان او كثيرا كالأبني فافهم (قوله ولو استعطف كلبا الخ) أي بما ليس له حروف مهجاة كما صرح به في الفتاوى الهندية ويشير

فأنخط من ركوعه بلا رفع ارفع من سجوده (مسجدها) عقب التذكر (أعادهما) أي الركوع والسجود (نذبا) لسقوطه بالنسيان وسجد السهو ولو أخرها لا أثر صلاته قضاها فقط (ولو أتم واحدا) فقط فأحدث الامام أي وخرج من المسجد والافه وعللى امامته كما مر (تعين المأموم للإمامة لوصح لها) أي لإمامة الامام (بلائية) لعدم المزاحم (والا يصلح كصبي) (فسدت صلاة المقتدى) انفاقا (دون الامام على الاصح) لبقاء الامام اماما والمؤتم بلا امام (هذا اذا لم يستخلفه فان استخلفه فصلاة الامام والمستخلف كليهما (باطلة) انفاقا (ولو أتم) رجل (رجلا فأحدثا وخرجا من المسجد تمت صلاة الامام وبني على صلاته وفسدت صلاة المقتدى لما مر) (أخذ عراف يمكث الى انقطاعه ثم يتوضأ ويبنى) لما مر (باب ما يفسد الصلاة وما يذكر فيها) عقب العارض الاضطراري بالاختياري (يفسدها التكلم) هو النطق بجزئين او حرف مفهم كع و ق امر او لو استعطف كلبا او هزة او ساق جارا لا تفسد لانه صوت لا بهاء له

اليه تعطيل الشارح بقوله لانه صوت لا يجهله اه ح لكن في الجوهره ان الكلام المتسدا ما يعرف في متناهم الناس سواء احببت به حروف ام لا حتى لو قال ما يساق به الجار فسد اه وذكر الزبلي فيه خلافا حيث قال عند قول الكثر والتمسح بلا عذر ولو فتح في الصلاة فان كان مسموعا بطل والا فلا والمسموع ماله حروف مبهجة عند بعضهم نحو اف وقف وغير المسموع بخلافه واليه مال الخواص وبعضهم لا يشترط للفتح المسموع ان يكون له حروف مبهجة واليه ذهب خواص زاده وعلى هذا اذا نظرت في او غيره او دعاه بما هو مسموع اه لكن ما مر من تعريف الكلام عندهما يبيد ان المسموع ماله حروف مبهجة وبه جزم في البدائع والفيض وشرح المنية والخلاصة نعم استشكل الشرنبلالي عدم الفساد بما يساق به الجار بأنه يصدق عليه تعريف العمل الكثير الاتي (قوله عمده وسهوه الخ) فيشأن بينهم افرق بعد التعمود مع انهم اسبغوا ايضا في انهم لا يفسدان الصلاة ولو استقط قوله سيان فيكون عمده وسهوه بدلا من التكلم لسم من هذا ح (قوله او ناسيا) اي بان قصد كلام الناس ناسيا أنه في الصلاة نهر واختلف في الفرق بين السهو والنسيان ففي شرح التحرير لابن امير حاج ذهب الفقهاء والاصوليون واهل اللغة الى عدم الفرق وفرق الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المذكر مع بقاء في الحافظة والنسيان زوالها عنهم معا فيحتاج في حصولها الى سبب جدي وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا او ما لم يكن فالنسيان اخص منه مطلقا اه (قوله او ناسيا)

قوله او ناسيا هكذا يخطئه والاولى حذف او كما هو في المشرح اه

مصححه

مطلبه في الفرق بين السهو والنسيان

(عمده وسهوه قبل قعوده قدر (الشهيد سيان) وسواء كان ناسيا او ناسيا او جاهلا او مخطئا او مكرها هو المختار وحديث رفع عن امتي الخطأ محمول على رفع الائم وحديث ذي اليمين منسوخ بحديث مسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس (الا السلام ساهايا) للتحليل أي (للترويج من الصلاة قبل اتمامها) على ظن اكملها) فلا يفسد بخلاف (السلام على انسان) للتحية او على ظن أنها تروحية مثلا او سلم خاتما في غير جنازة

هذه احدى المسائل التي جعلوا فيها النائم في حكم اليقظان وهي خمس وعشرون ذكرها الشارح في شرحه على المتق نظما (قوله او جاهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد ح (قوله او مخطئا) بأن أراد قراءة او ذكرنا تجزى على لسانه كلام الناس ح وبأن يبينه في مسئلة زلة القارئ (قوله او مكرها) أي بان اكرهه احد علمه ولم يقل او مضطرا كما لو غلبه سعال او عطاس او جشأ لانه غير مفسد لتعذرا الاحتراز عنه قال في البحر ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والانجيل والزيور فانه يفسد كما في المجتبى وقال في الاصل لم يجزعه وعن الثاني ان اشبه التسبيح جاز اه قال في النهر وأقول يجب حمل ما في المجتبى على المبدل منها ان لم يكن ذكرنا او تترتها وقد سبق أن غير المبدل يحرم على الجنب قراءته اه (قوله هو المختار) راجع الى التعميم المذكور لكن لا بالنسبة الى جميع افراد بل الى قوله او ناسيا فان فيه خلافا عندنا قال في النهر وبالفساد به قال كثير من المشايخ وهو المختار خلافا لما اختاره غير الاسلام اه وأما بقية المسائل فلم أر من ذكر فيها خلافا عندنا بل فيها خلاف غيرنا (قوله رفع عن امتي الخطأ) قال في الفتح ولم يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب الحديث بل الموجود فيها ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ورواه ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ح (قوله على رفع الائم) وهو الحكم الاخرى فلا يراد بالدينوى وهو الفساد لثلاثين تعميم يقتضى ح عن البحر (قوله وحديث ذي اليمين) اسمه النهر باق وكان في يديه او احدهما طول ولفظه اقصر الصلاة ام نسبت قال لم انس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فأقبل على القوم فقال أصدق ذو اليمين فأومأ أو أي نعم زباني ط (قوله منسوخ بحديث مسلم الخ) هو ما أخرجه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلي قال بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت له يرحمك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت وانكلماتهم تتظرون الى فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتون سكنا فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأني هو وأنتي معا على قبله ولا بعده احسن تعليما منه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن كذا في الفتح وشرح المنية ومنع الشيخ بأن حديث ذي اليمين رواه ابو هريرة وهو متأخر الاسلام وأجيب بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حاضرا وتمامه في الزبلي قال في البحر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة بحديث معاوية بن الحكم الذي نقلناه عن صحيح مسلم فليراجع (قوله ساهايا) يعني عنه قوله على ظن اكملها (قوله او على ظن) معطوف على قوله على انسان فافهم (قوله أنها تروحية مثلا) أي بان كان يصلي العشاء فظن أنها الترويح ومثله ما لو صلى ركعتين من الظهر فسلم على ظن أنه مسافرا أو أنها جمعة او فجر (قوله او سلم

(قوله فانه يفسدها) مقلتها وان لم
يقتل عليكم (ولوساها) فسلام
النسبة مفسد سطا و سلام التحليل
ان عدا (وردا السلام) ولوسوها
(بلسانه) لا يسده بل يكره على
المعتد ثم لوصافه بنسبة السلام
قالوا فسد كانه لانه عمل كثير وفي
النهر عن صدر الدين الغزي
سلامك مكروه على من يستمع
ومن بعد ما أبدى يست و يشرع
مصل وتال ذاكر ومحدث
خطيب ومن يصغي اليهم ويسمع
مكرره فقه جالس لقضائه
ومن يجتوا في الفتنة دعهم لينفعوا
مؤذن ايضا او تقيم مدرّس
كذا الاجنبيات القبيات امع
ولعاب شطرنج وشبه بخلقههم
ومن هو مع أهل له يتبع
ودع كافرا ايضا ومكشوف عورة
مطلب
المواضع التي يكره فيها السلام

فتعنا) أي على ظن أنه اتهم الصلاة بغير (قوله فانه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام على انسان
قتلهم وأما السلام على ظن أنها رويحة فلا نه قصد القطع على ركعتين بخلاف ما اذا ظن ان كمالها فانه قصد
القطع على أربع باعتبار ركنه وأما السلام دائما فلا نه انما اغتفر سهوه في القعود لان القعود مقلته بخلاف
القيام ولذا اغتفر سهوه دائما في صلاة الجمارة لان القيام فيها مظنة السلام اه ح (قوله مطلقا) فسر قوله
وان لم يقتل عليكم وقوله ولوساها ح (قوله فسلام التحية الخ) هذا ما حذر به في البحر بحثا ثم راد مصر حابه
في البدائع ووفق به بين ما في الكثر وغيره من اطلاق الفساد بالسلام وبين ما في الجمع وغيره من تقييده بالعمد
بجمل الاثر على الاول والثاني على الثاني ودخل في قوله ان عدا ما لو ظن انها رويحة مشافا لانه تعمده
السلام كما تر خلافا بين وهم (قوله لا يسده) أي لا يفسد هاردا السلام يسده خلافا لمن عزا الى أبي حنيفة
أنه مفسد فانه لم يعرف نقله من احد من أهل المذهب وانما يذكر كون عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح
كلام الطحاوي أنه قول ائمة الثلاثة وكان هذا القائل فيهم من قواهم ولا يرد بالاشارة أنه مفسد كذا في الخلية
لابن امير حاج الحلبي واستدل في البحر على قوله فانه لم يعرف الخ بأنه نقله صاحب الجمع وهو من أهل المذهب
المتأخرين ومع هذا فالحق أن الفساد ليس شابت في المذهب وانما استنبطه بعض المشايخ مما في الظهيرية
وغيرها من أنه لوصافه بنسبة التسليم فسدت فتقال فعلى هذا انفسد أيضا اذا دوا بالاشارة ويدل لعدم الفساد
أنه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه أبو داود وصححه الترمذي وصرح في المنية بأنه مكروه أي تنزيها وفعله
عليه الصلاة والسلام تعلم الجواز فلا يوصف فعله بالكرهية كما حققه في الخلية اه (قوله قالوا فسد) فيه
ايماء الى ما ذكره في البحر بحثا من أن الطاهر استواء حكم الرذائل بالصاحفة وباليد وهو عدم الفساد لاحاديث
الراردة في ذلك وقوله كانه الخ فيه ايماء الى ما ذكره في النهر من أن هذا التعليل اولى من تعليل الزيلعي وغيره
بأنه كلام بمعنى لان الرذائل بد كلام معنى أيضا قد بر وبالله التوفيق كذا رأيت بخط الشارح في دامن
الخزان (قوله سلامك مكروه) ظاهره التحريم ط وسيجيء بالتصريح بالاثم في بعضها (قوله ومن بعد
ما أبدى الخ) فعل مضارع رباعي أي أظهر والمعنى وغير الذي اذ كرهه تناسل ولا يساقضه قوله والزيادة تنفع
لانه من كلام صاحب النهر كما ستعرفه فانهم (قوله ذاكر) فسر بعضهم بالواعظ لانه يذكر الله تعالى ويذكر
الناس به والظاهر أنه اعتم فكره السلام على مشتغل يذكر الله تعالى بأي وجه كان رحتي (قوله خطيب) نعم
جميع الخطب ط (قوله ومن يصغي اليهم) أي الى من ذكر ولو الى المصلي اذا جهر وهو داخل في التالي ط (قوله
مكرره فقه) أي ليحفظه او يفهمه (قوله جالس لقضائه) فاس بعض مشايخنا الولاة والامراء على القضاة
قال شمس الاثمة السرخسي الصحيح الفرق فالرعية يسلمون على الامراء والولاة والخصوم لا يسلمون على القضاة
والفرق أن السلام تحية الزائرين والخصوم ما تقدموا الى القاضي زائرين بخلاف الرعية فعلى هذا لو جلس
القاضي للزيارة فالخصوم يسلمون عليه ولو جلس الامير لفصل الخصومة لا يسلمون عليه كذا في الثامن من كراهية
التسارخانية ومقتضى هذا أن الخصوم اذا دخلوا على المفتي لا يسلمون عليه تأمل (قوله ومن يجتوا في الفتنة)
عبارة النهر في العلم وفي الضياء مذاكرة العلم فيم كل علم شرعي (قوله ايضا) بوصول الهمزة للضرورة ط (قوله
مدرّس) أي شيخ درس العلم الشرعي بقراءة ما ذكرناه آنفا (قوله القبيات) جمع قبيّة المرأة الشابة ومفهومة
جوازها على العجوز بل صرحوا بجوازها مصاغتعا عند أمن الشهوة (قوله ولعاب) بضم اللام وتشديد العين
المهملة جمع لعاب (قوله وشبهه) بكسر الشين أي مشابهة بخلقههم بالضم والمراد من يشابههم في فسقهم
من سائر أرباب المعاصي كمن يلعب بالقمار أو يشرب الخمر أو يغتاب الناس او يطير الحمام او يغني فقد نبيه بلعب
الشطرنج المختلف فيه على أن ما فرقه مشددا بالاولى وسيأتي في الحظر والاباحة أنه يكره السلام على الفاسق
لو معناه والا لا اه وفي فصول العلما ولا يسلم على الشيخ المعازح والكذاب واللاغي ولا على من يسب الناس
او يسطر وجود الاجنبيات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يغني او يطير الحمام ما لم تعرف نوبتهم ويسلم على قوم
في معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناويا أن يشغلهم عما هم فيه عند أبي حنيفة وكرهه عنده ما تحقير الهم اه
وظاهر قوله ما لم تعرف نوبتهم أن المراد كراهية السلام عليهم في غير حالة مباشرة المعصية أما في حالة مباشرة اقضية
الخلاف المذكور (قوله يتبع) الظاهر منه ما يعم مقدمات الجماع ط (قوله ودع كافرا) أي الا اذا كان لك

حاجة اليه فلا يكره السلام عليه كما سيأتي في باب الحظر والاباحة (قوله ومكشوف عورة) ظاهره
ولما كشف الضرورة ط (قوله حال التغوط) مراده ما يعم البول ط (قوله الا اذا كنت الخ) انظر
ما وجه ذلك مع أن الكراهة انما هي في حالة وضع اللقمة في الفم كما يظهر مما في حظر المجتبى يكره السلام على
العاجز عن الجواب حقيقة كما مشغول بالاكل والاستغواغ او شرعا كما في قول بالصلاة وقراءة القرآن ولو سلم
لا يستحق الجواب اه (قوله وقد زدت عليه المتفق على استاذة كما في القنية والمغنى ومطير الحمام وألحقته
فقلت كذلك استاذ الخ) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو من تنمة عبارة صاحب المرو والبيت المذكور
من نظامه (قوله كذلك استاذ) فيه أن النجاسة رضى الله عنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ح
عن شيخه والجواب أن المراد السلام عليه في حالة اشتغاله بالتعليم كما يأتي وبه يعلم أنه داخل في النظم السابق
في قوله مدر من وكذا المغنى ومطير الحمام داخلان في قوله وشبهه بمخلتهم كما بينهما عليه ولكن الغرض ذكر
ما وقع التصريح به في كلامهم والافنى النظم السابق اشياء متداخلة يغنى ذكر بعضها عن بعض وعن هذا زاد
شيخ مشايخها الشهاب احمد المنبني كما نقله عنه الرجى اشياء أخر نظمها بقوله

وزد عتة زنديق وشيخ مباح * ولاغ وكذاب لكذب يشيع
ومن ينظر النسوان في السوق عامدا * ومن دأبه سب الانام ويردع
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم * وتسيبهم هذا عن البعض يسمع
ولا تنس من ابى هنالك صرحوا * فكن عارفا يصاح تحظى وترفع

(قوله وصرح في الضياع الخ) أى نقلا عن روضة الزندوبسى وذكر ح عبارته وحاصلها أنه يأثم بالسلام
على المشغولين بالخطبة او الصلاة او قراءة القرآن او مذاكرة العلم او الاذان او الإقامة وأنه لا يجب الرد
في الاولين لانه يبطل الصلاة والخطبة كالصلاة ويردون في الباقي لامكان الجمع بين فضيلتي الرد وما هم فيه
من غير أن يؤدى الى قطع شئ يتجرب اعادته قال ح ويعلم من التعليل الحكم في بقية المسائل المذكورة
في النظم اه قلت لكن في الجرح عن الزبلى ما يخالفه فانه قال يكره السلام على المصلى والقارئ والجالس
للقضاء والبحث في الفقه والتخلى ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله اه ومفاده أن كل محمل
لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشريعة صرح الفقيه بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاضية
اذا سلم عليه الخصمان والاستاذ الفقيه اذا سلم عليه تله او غيره أو ان الدرس وسلام السائل والمشتغل
بقراءة القرآن والدعاء حال شغله والجالسين في المسجد لتسبيح أو قراءة او ذكر حال التذكير اه وفي الزايرة
لا يجب الرد على الامام والمؤذن والخطيب عند الثاني وهو الصحيح اه وينبغي وجوب الرد على الفاسق لان
كراهة السلام عليه للزجر فلا تنافي الوجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الاسيوطى المواضع التي لا يجب
فيها رد السلام ونقلها عنه الشارح في هامش الخزان فقال

رد السلام واجب الاعلى * من في الصلاة او بأكل شغلا
او شرب او قراءة أو أدعية * او ذكر او في خطبة أو تلبية
او في قضاء حاجة الانسان * او في إقامة او الاذان
او سلم الطفل او السكران * او شابة يخشى بها اقتتان
او فاسق او ناعس او نائم * او حالة الجماع او تحاكم
او كان في الحمام او مجنونا * فواحد من بعدها عشر ونا

(قوله يجوز الميم) كانه لمخالفة السنة فعلى هذا الورع الميم بلا تنوين ولا تعريف كان يجوز الميم لمخالفة السنة
أيضا اه قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بلا تنوين وخزجه في معنى اللبيب على حذف آل او تقدير
مضاف أى سلام الله لكن قال في الظهيرية ولفظ السلام عليكم او سلام عليكم بالتنوين وبدون هذين
كما يقول الجهال لا يكون سلاما اه وذكر في التتارخانية عن بعض اصحاب أبي يوسف أن سلام الله عليكم
دعاء لا تحية وسنذكر بقية أبحاث السلام في كتاب الحظر والاباحة (قوله والتخج) هو أن يقول اح
بالفتح والضم - بجر (قوله بجرين) يعلم حكم الزائد عليه ما بالاولى لكن يؤهم أن الزائد لو كان بعد رفسد

مطلب
المواضع التي لا يجب فيها رد السلام

ومن هو في حال التغوط اشنع
ودع آكلا الا اذا كنت جائعا
وتعلم منه أنه ليس بمنع
وقد زدت عليه المتفق على استاذة
كما في القنية والمغنى ومطير الحمام
وألحقته فقلت
كذلك استاذ مغنى مطير
فهذا اختتام والزيادة تنفع
وصرح في الضياع بوجوب الرد
في بعضها وبعده في قوله سلام
عليكم يجوز الميم (والتخج) بجرين

ويحذف منه فاعلم في النهاية عن الحظ من أنه ان لم يكن مدفوعا اليه بل لصلاح الخلق ليتكسب من القراءة ان
 ظهر له سرف نحو قوله اح اح وتكف لذلك كان القصد اسماعيل الراهب يقول يقطع الصلاة عندهما لانها
 حروف مبهمة اه اي والصحيح خلافه كما يأتي (قوله بأن نشأ من طبعه) أي بأن كان مدفوعا اليه (قوله على
 الصحيح) لانه يفعله لصلاح القراءة فيكون من القراءة معنى كلشي البناء فانه وان لم يكن من الصلاة لكنه
 لاصلاحها فصار منها معنى شرح المنية عن الكفاية لكنه لا يشمل ما لو كان لاعلام أنه في الصلاة اوله تدي
 امامه الى الصواب والقياس القاصدي الكل الا في المدفوع اليه كما هو قول أبي خنيفة ومحمد لانه كلام والكلام
 منسند على كل حال كما مر وكانهم عدلوا بذلك عن القياس وصححو اعدم الفساد به اذا كان لغرض صحيح لوجود
 نص ولله ما في الخلطة عن سنان ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار فكنت اذا اتيته وهو يصلي تنحني وفي رواية سجد وجهي لما في الخلطة
 على اختلاف الحالات والله تعالى أعلم (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما ليس في القرآن ولا في السنة
 ولا يستحيل طلبه من العباد فان ورد فيها ما واستحال طلبه لم يقصد في البحر عن التجنيس وتقدم الكلام
 عليه في سنن الصلاة فراجع (قوله خلافا للشافعي) أشار الى أن فائدة ذكر الدعاء المذكور مع أنه داخل
 في الكلام هي التنبيه على ما فيه من الخلاف (قوله والمتأوه الخ) قال في شرح المنية بأن قال أوه بفتح الهمزة
 وتثنية الواو مفتوحة وبضم الهمزة واسكان الواو أو قال أه بفتح الهمزة اه وذكر في الخلطة فيه ثلاث
 عشرة لغة ساقها في البحر (قوله والتأفیف الخ) قال في الخلطة اف اسم فعل لا تفجر وفيه لغات انتهت الى
 أربعين منها ضم الهمزة مع ثلث الفاء مخففة ومشددة منونة وغير منونة وقد تأتي مصدر ايراد به الدعاء
 في اخره وبغيره فتصوب بفعل واجب الانحمار وقد تردف حينئذ تنق على الاتباع له ومنه قول القائل

أفا وتفا لمن مودته * ان غبت عنه سبعة زلات

ان مات الريح هكذا أو كذا * مات مع الريح ايتا مات اه

وظاهره أن تف ليس من اسماء التأفیف تأمل (قوله والبكا) بالقصر خروج الدمع بالمد صوت معه كما في
 الصحاح فقول به صوت للتقيد على الأول وللتوضيح على الثاني اسماعيل (قوله يحصل به حروف) كذا في الفتح
 والنهاية والسراج قال في النهر أخرج الدمع بلا صوت او صوت لا حروف معه فغير مفسد (قوله الاراض
 الخ) قال في المعراج ثم ان كان الالين من وجع مما يمكن الامتناع عنه فعن أبي يوسف يقطع الصلاة وان كان مما
 لا يمكن لا يقطع وعن محمد ان كان المرض خفيفا يقطع والا فلا لانه لا يمكنه القعود الا بالالين كذا ذكره المحبوبي اه
 (قوله وان حصل حروف) أي لهذه المذكورات كلها كما في المعراج لكن ينبغي تقييده بما اذا لم يتكلف اخراج
 حروف زائدة على ما تقتضيه طبيعة العاطس ونحوه كالوقال في تناوبه هاهنا مكررا لها فانه منهي عنه بالجديت
 تأمل وأفاد أنه لو لم يحصل له حروف لا تفسد مطلقا كما لو سعل وظهر منه صوت من نفس يخرج من الأنف
 بلا حروف (قوله لاند كرجنة اوانار) لأن الالين ونحوه اذا كان بذكره ما صار كانه قال اللهم اني اسألك الجنة
 وأعوذ بك من النار ولو صرح به لا تفسد صلاته وان كان من وجع او مصيبة صار كانه يقول اما صاب فعزوني
 ولو صرح به تفسد كذا في الكافي درر (قوله او آري) هي لفظة فارسية بمعنى نعم كما صرح به في الفتاوى
 الهندية وهو بفتح الهمزة ومدودة وكسر الراء وسكون الباء ح (قوله دلالاته على الخشوع) أفاد أنه لو كان
 استلذاذا بحسن النخبة يكون مفسدا ط (قوله وتسميت) بالسين والشين المجمة والثاني اوضح درر
 (قوله لغيره) تبع فيه صاحب النهر والاصوب اسقاطه لأن تسميت مصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف
 وهو المصلي ولكن زاده ليقابله بقوله ولو العاطس لنفسه وتأويله أن قوله لغيره بدل من عاطس لأن الاضافة
 فيه على معنى اللام أي تسميته لعاطس فصار المعنى تسميت المعلى لغيره فافهم (قوله بريحك الله) قيده لأن
 السامع لو قال الحمد لله فان عنى الجواب اختلف المشايخ او التعليم فسد او لم يرد واحدا منهما لا تفسد
 اتفاقا نهر وصح في شرح المنية عدم الفساد مطلقا لانه لم يعارف جوابا قال بخلاف الجواب المنار اه أي
 بالجدلة التعارف (قوله ولو العاطس لنفسه لا) أي لو قال لنفسه بريحك الله بانفسه لا تفسد لانه لم يكن خطا ما
 لغيره لم يعتبر من كلام الناس كما اذا قال بريحك الله بجر (قوله وبعبكه التأمين الخ) صورته ما في الظهيرة

(بلا عذر) أما به بأن نشأ من
 فاعلم فلا (او بلا) عرض صحيح
 فلو تسمين صوته اوله تدي
 امامه اوله لاعلام أنه في الصلاة
 فلا فساد على الصحيح (والدعاء
 بما يشبه كلامنا) خلافا للشافعي
 (والالين) هو قوله أه بالقصر
 (والتأوه) هو قوله آه بالمد
 (والتأفیف) أف أو تف (والبكا
 بصوت) يحصل به حروف (لوجع
 او مصيبة) قيد للاربعة الاراض
 لا يملك نفسه عن انين وتأوه لانه
 حينئذ كعطاس وسعال وجشاء
 وتناوب وان حصل حروف
 للضرورة (لاند كرجنة اوانار) فلو
 أعجبه قراءة الامام فجعل يكي
 ويقول بلى اونم أو آري لا تفسد
 سراجية دلالاته على الخشوع
 (و) يفسدها (تسميت عاطس)
 غيره (بريحك الله ولو من العاطس
 لنفسه لا) وبعبكه التأمين بعد
 التسميت

رجلان يصلبان فعماس احدهما فقال رجل خارج الصلاة يرجك الله فقالا جميعا آمين تفسد صلاة العاطس دون
 الآخر لانه لم يدعه اه آى لم يجبه وبشكل عليه ما فى الذخيرة اذا آمن المصلى لادعاء رجل ليس فى الصلاة
 تفسد صلاته اه وهو يقصد فساد صلاة المؤمن الذى ليس بعاطس وليس بعيد كما لا يخفى بجر وأجاب
 فى التمر بأنا لانسلم أن الثانى تأمين لدعائه لا تقطعه بالآول والى هذا يشير التعديل اه وحاصله أنه لما كان
 الدعاء للعاطس تعين تأمينه جوابا للدعوى فلم يكن تأمين المصلى الا خروجا بخلاف ما اذا كان المؤمن واحدا
 فانه يتعين تأمينه جوابا كما فى مسئلة الذخيرة وأجاب العلامة المقدسى بجسملة ما فى الذخيرة على ما اذا دعاه
 ليكون جوابا أما اذا دعاه لغيره فلا يظهر كونه جوابا فلا تفسد اه لكن شافيه ما يذكره الشارح لو دعى
 لاحدا أو عليه فقال اى المصلى آمين تفسد وكذا ما فى البحر عن المبتغى لو سمع المصلى من مصل آخر ولا الضالين
 فقال آمين لا تفسد وقبل تفسد وعليه المتأخرون اه فهذا يؤيد ما أجاب به فى التمر لان المؤمن واحد فتعين
 تأمينه جوابا وان لم يكن الدعاء له فلا يمتنع الشارح على ما فى البحر فافهم (قوله وجواب خبر سوء) السوء
 بضم السين صفة خبر وهو من سوء سوء انقيض سر والاسترجاع قول ان الله وانا اليه راجعون ثم الفساد
 بذلك قوله ما اخلا فالابى يوسف كما صححه فى الهداية والكافى لان الاصل عنده أن ما كان شاءا او قرأنا لا يتغير
 بالنية وعندهما يتغير كفى النهاية وقيل انه بالاتفاق ونسبه فى غاية البيان الى عامة المشايخ وفى الخاتمة
 انه الظاهر لكن ذكر فى البحر أنه لو اخبر بخبر يستره فقال الحمد لله فهو على الخلاف ثم قال ولعل الفرق على قوله
 أن الاسترجاع لاظهار المحبة وما شرعت الصلاة لاجله والتحميد لاظهار الشكر والصلاة شرعت لاجله اه
 قلت وهو مأخوذ من الخلية وفيه نظر اذ لو صح هذا الفرق على قول أبى يوسف لانتقض الاصل المذكور
 فالاولى ما فى الهداية وغيرها من أن الفرع الاول على الخلاف أيضا ولذا مشى عليه فى شرح المنية الكبير
 فليأمل (قوله على المذهب) رد على ما فى الظهيرية من تصحيح عدم الفساد فانه تصحيح مخالف للمشهور
 وعلى ما فى المجتبى من أنه لا فساد بشئ من الاذكار التى يقصد بها الجواب فى قول أبى حنيفة وصاحبه
 فانه مخالف للمتون والشروح والفتاوى كذا فى الخلية والبحر فافهم (قوله لانه الخ) بيان لوجه الفساد
 عندهما فان المناسط كونه لفظا افديه معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا فائدة ذلك فتح (قوله كل ما
 قصد به الجواب) أى عندهما الصيرورة لثناء كلام الناس بالقصد كخروج القراءة بقصد الخطاب والجواب بما
 ليس بثناء مفسد اتفاقا كذا فى غرر الافكار ومثله فى الدرر حيث قال قد بالتحميد ونحوه لان الجواب بما ليس
 بثناء مفسد اتفاقا اه قلت والمراد بما ليس بثناء ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا قصد به الجواب
 فانه على الخلاف أيضا وان لم يكن شاء كقوله الخيل والبغال والحمير ليس ما قد منه من الله من أن الاصل
 عند أبى يوسف أن ما كان شاءا او قرأنا لا يتغير بالنية وعندهما يتغير فلو قيل ما مالك فقال الابل والبقر والعبيد
 مثلا فسد اتفاقا لانه ليس قرأنا ولا شاءا أما لو أجاب عن خبر سار بالتحميد أو معجب بالتسبيح والتليل
 لا تفسد عنده لانه شاء وان لم يكن قرأنا واحتراز بقصد الجواب عما لو سيج لمن استأذنه فى الدخول على قصد
 اعلامه أنه فى الصلاة كما بأتى اوسج لتبنيه امامه فانه وان لم تغيره بالنية عندهما الا أنه خارج عن القياس
 بالحديث الصحيح اذا نابت احدم نائبة وهو فى الصلاة فليس سيج قال فى البحر وما ألتحق بالجواب ما فى المجتبى لوسج
 او هل يريد زجر عن فعل أو امر ايه فسدت عندهما اه قلت والظاهر أنه لو لم يسج ولكن جهر بالقراءة
 لا تفسد لانه قاصد للقراءة وانما قصد الجهر أو الامر بجر يدفع الصوت تأمل (قوله او الخطاب الخ) هذا مفسد
 بالاتفاق وهو مما اورد نقضا على أصل أبى يوسف فانه قرآن لم يوضع خطابا لمن خاطبه المصلى وقد أخرجه
 بقصد الخطاب عن كونه قرآنا وجعله من كلام الناس (قوله كقوله لمن اسمه يحيى او موسى) يغنى عنه
 قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر أنها تفسد وان لم يكن الخطاب مسمى بهذا الاسم اذا قصد مخاطبه
 ط (قوله اولن بالباب الخ) لعل وجه جعله من الخطاب مع أنه ليس فيه أداة نداء ولا خطاب أنه فى معنى
 قوله ادخل (قوله تفسد ان قصد جوابه) ذكر فى البحر أنه لو قال مثل ما قال المؤذن ان اراد جوابه تفسد
 وكذا لو لم تكن له نية لان الظاهر أنه اراد به الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه
 فهذا اجابة اه وبشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فحين سمع العاطس فقال الحمد لله تأمل واستفيد أنه

(وجواب خبر) سوء (بالاسترجاع
 على المذهب) لانه بقصد الجواب
 صار كلام الناس (وكذا)
 يفسدها (كل ما قصد به الجواب)
 كأن قيل أمع الله فقال لاله
 الا الله او ما لك فقال الخيل
 والبغال والحمير أو من أين جئت
 فقال وبئر معطلة وقصر مشيد
 (او الخطاب ك) قوله لمن
 اسمه يحيى أو موسى (يا يحيى خذ
 الكتاب بقوة) او ما لك بينك
 يا موسى (مخاطبا لمن اسمه ذلك)
 اولن بالباب ومن دخله كان
 آمنا (فروع) سمع اسم الله تعالى
 فقال جل جلاله والنبي صلى الله
 عليه وسلم فصلى عليه او قراءة الامام
 فقال صدق الله ورسوله تفسد
 ان قصد جوابه ولو سمع ذكر
 الشيطان فلعنه تفسد

ولم يقصد الجواب بل قصد الشناء والتعظيم لا تفسد لأن نفس تعظيم الله تعالى والملاحة على نبيه صلى الله عليه وسلم لا يشافي الصلاة كما في شرح المنية (قوله وقيل لا) جزم به في البحر والظاهر أنه مبني على ما لا لم يقصد الجواب والا اشكل عليه ما مر تأمل (قوله فبطل) يشك عليه ما في البحر ولده عنه عترب أو أصابه وجع فقال بسم الله قبل تفسده لأنه كالآيتين وقيل لا لأنه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه التقوى وجزم به في التمهيد وكذا لو قال برب كما في الذخيرة اهـ (قوله فبطل آمين) قدمنا الكلام فيه قريبا (قوله ولا يفسد الكل) أي إذا قعد الخطاب كما مر (قوله حتى لو امتثل الخ) هذا امتثال بالفعل ومنه ما رواه مثل بالقول وهو ما في البحر عن القتيبة مسجد كبير يبهر المؤذن فيه بالكبيرات فدخل فيه رجل أمر المؤذن أن يبهر بالتكبير وركع الإمام للحال فجهر المؤذن أن قعد جوابه فسدت صلاته (قوله أو دخل فرجة الخ) المتقدمه عدم الفساد (قوله ومتر) أي في باب الإمامة عند قوله ويصنف الرجال وقد مناه عن الثربلاني عدم الفساد وتقدم تمام الكلام عليه اهـ (قوله ويأتي) أي في هذا الباب عند قول المصنف ورد السلام بيده (قوله وقعه على غير إمامه) لأنه تعلم وتعليم من غير حاجة بحر وهو شامل للفتح المقدي على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المعلى وعلى إمام آخر وفتح الإمام والمنفرد على أي شخص كان أن أراد به التعليم لا التلاوة نهر (قوله وكذا الأخذ) أي أخذ المعلى غير الإمام بفتح من فتح عليه مقصد أيضا كما في البحر عن الخلاصة أو أخذ الإمام بفتح من ليس في صلاته كإمامه عن القتيبة (قوله إذا تذكروا الخ) قال في القتيبة أرتفع على الإمام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر أن أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم يفسد والتلاوة لا تذكروا يضاف إلى الفتح اهـ بحر قال في الحلية وفيه نظر لأنه ان حصل التذكر والفتح معاً لم يكن التذكر ناشئاً عن الفتح ولا وجه لفساد الصلاة بتأخر شروعه في القراءة عن تمام الفتح وان حصل التذكر بعد الفتح قل انما هو الظاهر أن التذكر ناشئ عنه ووجبت إضافة التذكر إليه ففسد بلا توقف لشرع في القراءة على إمامه اهـ ملخصاً قلت والذي ينبغي أن يقال ان حصل التذكر ببب الفتح ففسد مطلقاً أي سواء شرع في التلاوة قبل تمام الفتح أو بعده لوجود التعلم وان حصل تذكره من نفسه لا ببب الفتح لا يفسد مطلقاً ويكون الظاهر أنه حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق أنه من نفسه لأن ذلك من أمور الديانة لا القضاء حتى يفي على الظاهر ألا ترى أنه لو فتح على غير إمامه فاصدا القراءة لا التعليم لا يفسد مع أن ظاهر حاله التعليم وكذا لو قال مثل ما قال المؤذن ولم يقصد إلا جابة فليأمل (قوله مطلقاً) فسر به بعده (قوله بكل حال) أي سواء قرأ الإمام قدر ما تجوز به الصلاة أم لا انتقل إلى آية أخرى أم لا تكرر الفتح أم لا هو الأصح نهر (قوله إذا سمع الموتر الخ) في البحر عن القتيبة ولو سمع الموتر ممن ليس في الصلاة ففتح به على إمامه يجب أن تبطل صلاة الكل لأن الثقلين من خارج اهـ واقتره في النهر ووجهه أن الموتر لما تلقن من خارج بطلت صلاته فإذا فتح على إمامه وأخذ منه بطلت صلاته لكن قال ح وهذا يقتضي أنه لو سمع من مصل ولو غير صلاته ففتح به لا تبطل وهو باطل كما لا يخفى إلا أن يراد بقوله من غير مصل أي صلاته اهـ (قوله وينوي الفتح لا القراءة) هو الصحيح لأن قراءة المقدي منهي عنها والفتح على إمامه غير منهي عنه بحر (قته) بكروه أن يفتح من ساعته بكبره للإمام أن يلجئه إليه بل ينتقل إلى آية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة أو إلى سورة أخرى أو يركع إذا قرأ قدر الفرض كما جزم به الزيلعي وغيره وفي رواية قدر المستحب كما رجحه الكمال بأنه الظاهر من الدليل واقتره في البحر والنهر ونازعه في شرح المنية ورجح قدر الواجب لكنه تأكده (قوله أو أرى) كلمة فارسية كما في شرح المنية وحكي عنه الهمزة وكسر الراء بمعنى نعم كما تقدم (قوله لأنه من كلامه) دليل الاعتقاد (قوله لأنه قرآن) هذا ظاهر في نعم وكذا في أرى على رواية أن القرآن اسم للمعنى أم على رواية أنه اسم للنظم والمعنى فلا (تميه) وقع في ألفاظ الأشباه أي مصل قال نعم ولم يفسد صلاته فقل من اعتاد في كلامه اهـ قال في الخرائن وفيه اشتباه أي اشتبه عليه الحكم ان لم يكن سبق قلم (قوله مطلقاً) أي سواء كان كثيراً أو قليلاً عامداً أو ناسياً ولذا قال ولو سمعته ناسياً ومثله ما لو وقع في فيه قطرة مطر فابتلعها كما في البحر (قوله الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة ح (قوله قاله الباقراني) أي في شرح المتلقي ونصه وقال الباقراني الصحيح أن كل ما يفسد - تفسده الصلاة اهـ وعليه مشي الزياهي تبعاً للخلاصة

وقيل لا ولو حوّل لم يفسد الوسوسة ان لا مور الدين يفسد لا لا مور الآخرة ولو سقط شيء من السطح فبطل أو دعى لاحد أو عليه فقال آمين يفسد ولا يفسد الكل عند الثاني والصحيح قوله ما عملاً بقصد المتكلم حتى لو امتثل امر غيره فقبل له تقدم ففتح أم أدخل فرجة الصف احد فوقع له فسدت بل يبيح ساعة ثم يتقدم برأيه فيستأنى معزاً للزاهدي ومتر ويأتي قتيبة وقيد بقصد الجواب لأنه لو لم يرد جوابه بل أراد اعلامه بأنه في الصلاة لا تفسد اتفاقاً ابن ملك وملتقى (وقعه على غير إمامه) إذا أراد التلاوة وكذا الأخذ إذا تذكروا قبل تمام الفتح بخلاف فحه على إمامه فإنه لا يفسد (مطلقاً) لفتح وأخذ بكل حال إذا سمع الموتر من غير مصل ففتح به يفسد صلاة الكل وينوي الفتح لا القراءة (ولي جري على لسانه نعم) أو أرى (ان كان يعتادها في كلامه تفسد) لأنه من كلامه (والألا) لأنه قرآن (واكله وشربه مطلقاً) ولو سمعته ناسياً (الأدأ) كان بين أسنانه ما كوله دون الحصة كما في الصوم هو الصحيح قاله الباقراني (فابتاعه)

والبدائع قال في الهر وجعل في الخاتمة هذا قول البعض وقال بعضهم ما دون ملء النهر لا يفسد وقرئ بين
 الصلاة والصوم وما في الزبلي - اولى (قوله أما المضع نفسد) أى ان كثر وتكرر بدلائل الثلاث المتواليات كما في غيره
 كذا في شرح المنية وفي البحر عن المحيط وغيره ولو منغى الملك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فيه أهلية فلا كفا
 فان دخل في حلقة منها شيء يسر من غير أن يلو كفا لا تفسد وان كثر ذلك فسدت اه (قوله كسكراخ) أفاد
 أن المفسد اما المضع الكثير أو وصول عين الماء كقول الى الجوف بخلاف الطعم قال في البحر عن الخلاصة ولو
 اكل شيئا من الحلاوة وابتلع عنها فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه وابتلعها لا تفسد صلاته ولو أدخل
 الفانيذ أو السكر في فيه ولم يبتلعه لكن بصلى والحلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته اه (قوله ويفسدها
 انتقاله الخ) أى بأن ينوي بقلبه مع التكبير الانتقال المذكور قال في النهر بأن صلى ركعة من الظهر مثلا
 ثم افتتح العصر أو الطلوع بتكبيره فان كان صاحب ترتيب كان شارعا في الطلوع عندهما خلافا لما جرد أو لم يكن بيان
 سقط للضيق واللكثرة صرح شرعه في العصر لانه نوى تحصيل ما ليس بمباحل فخرج عن الاول فغناط الخروج
 عن الاول صحة الشروع في المغاير ولو من وجه فلذا لو كان منفردا فكبر بنوى الاقتداء وعكسه صار مستأنفا
 فسد الاول وكان شارعا في الثاني وكذا لو نوى نقلا او واجبا او شرعا في جنازة فجي باخرى فكبر بنويهما
 او الثانية يصير مستأنفا على الثانية كذا في فتح القدير اه (قوله او عكسه) بالنصب عطف على منفردا ح
 (قوله بخلاف نية الظهر الخ) أى نيته مع التكبير كما مر قال في البحر يعنى لو صلى ركعة من الظهر فكبر بنوى
 الاستئناف للظهر بعينها لا يفسد ما أداه ويحتسب بتلك الركعة حتى لو صلى ثلاث ركعات بعدها ولم يقعد
 في آخرها حتى صلى رابعة فسدت الصلاة ولغت النية الثانية (قوله مطلقا) أى سواء استقل الى المغايرة
 او المتحدة لان التلطف بالنية كلام مفسد للصلاة الاولى فصح الشروع الثاني (قوله أى ما فيه قرآن) عممه
 ليشمل المحراب فانه اذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بحر (قوله مطلقا) أى قليلا لا كثيرا اما ما او منفردا
 امتيا لا يمكنه القراءة الا منه ولا (قوله لانه تعلم) ذكر والابى حنيفة في علة الفساد وجهين احدهما أن جل
 المصحف والنظر فيه وتقلب الاوراق عمل كثير والثاني انه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى
 الثاني لا فرق بين الموضوع والمحمول عنده وعلى الاول يفتقران وصحح الثاني في الكافي بعال الصحيح السرخسي
 وعليه لو لم يكن قادرا على القراءة الا من المصحف فصلى بالقراءة ذكر الفضلى انها تجزئه وصحح في الظهيرية
 عدمه والظاهر أنه مفترق على الوجه الاول الضعيف بحر (قوله اذا كان الخ) لان هذه القراءة مضافة
 الى حفظه لا الى تلقنه من المصحف ويجوز النظر بلاجل غير مفسد لعدم وجهي الفساد وهذا استثناء من اطلاق
 المصنف وهو قول الرازي وتبعه السرخسي وأبو نصر الصغار وجزم به في الفتح والهاية والتبيين قال في البحر
 وهو وجهه كما لا يخفى اه فلذا جزم به الشارح (قوله وقيل الخ) تقيد آخر لاطلاق المصنف وعبارة الحلبي
 في شرح المنية ولم يفرق في الكتاب بين التبادل والكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ فقرأ الفاتحة وقيل ما لم يقرأ أنه
 وهو الاظهر لانه مقدار ما تجزئه الصلاة عنده (قوله ودهما) أى وجوزها الصاحبان بالكراهة (قوله
 لان التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فانانا كل ونشرب كما يفعلون بحر عن شرح الجامع الصغير لغاضي حن
 ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب التخرى قال هشام رأيت على ابي يوسف ثعلين مخسوفين بمسامير فقلت اترى
 بهذا الحديد بأسا قال لا قلت سفيان ونور بن يزيد كره ذلك لان فيه تشبها بالربان فقال كان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يلبس النعال التي لها شعرة وانها من لباس الربان فقد أشار الى أن صورة المشابهة فيما تعلق به
 صلاح العباد لا يضر فان الارض بما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه وفيه إشارة أيضا
 الى أن المراد بالتشبه أصل الفعل أى صورة المشابهة بلا قصد (قوله ليس من أعمالها) استراعا لوزاد
 رصكوها او وجودا مثلا فانه عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه يرفض لان هذا سبيل ما دون الركعة
 ط قلت والظاهر الاستثناء عن هذا القيد على تعريف العمل الكثير بما ذكره المصنف تأمل (قوله ولا
 لاصلاحها) خرج به الوضوء والمنى لسبق الحديث فانها لا يفسد انما ط قلت وينبغي أن يراد ولا فعل لعذر
 احترازا عن قتل الحية أو العرقة بعلم كثير على احد القولين كما يأتي الا أن يقال انه لاصلاحها لان تركه
 قد يؤدى الى افسادها تأمل (قوله وفيه اقوال خمسة تليق شمع الايشك الخ) صححه في البدائع وتابعه الزبلي

أما المضع نفسد كسكراخ في فيه يبتلع
 ذوبه (و) يفسدها (انتقاله من
 صلاة الى مغايرتها) ولو من وجه
 حتى لو كان منفردا فكبر بنوى
 الاقتداء أو عكسه صار مستأنفا
 بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر
 الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا
 مطلقا (وقرأته من مصحف) أى
 ما فيه قرآن (مطلقا) لانه تعلم الا
 اذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا
 جعل وقيل لا تفسد الا بآية
 واستظهره الحلبي وجوز
 الشافعي بلا كراهة وهما بها
 لتشبه بأهل الكتاب اى ان
 قصده فان التشبه بهم لا يكره في
 كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد
 به التشبه كما في البحر (و) يفسدها
 (كل عمل كثير) ليس من أعمالها
 ولا لاصلاحها وفيه اقوال خمسة

مطلب

في التشبه بأهل الكتاب

والرول الجي وفي المحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب وفي الخاتمة والخلاصة انه اختيار العامة
وقال في المحيط وغيره رواه التلجي عن اصحابنا حلية القول الثاني أن ما يعمل عادة باليدين كثير وان عمل
بواحدة كالتعم وشدة السراويل وما عمل بواحدة قليل وان عمل بهما كل السراويل ولبس القنصوة ونزعها
الاذا تكرر ثلاثا متوالية وضعفه في البحر بأنه فاسد عن افادة ما لا يعمل باليد كالمضغ والتقبيل الثالث
الحركات الثلاث المتوالية كثير والاقليل الرابع ما يكون مقصودا للفاعل بأن يفرد له مجلسا على حدة قال
في التارخانية وهذا القائل يستدل بأمرأة صلت فلسها زوجها وقبلها بشهوة او مص صبي ثديها وخرج
اللين تفسد صلاتها الخامس التفويض الى رأى المصلي فان استكثره فكثير والاقليل قال القهستاني
وهو شامل للكل وأقرب الى قول أبي حنيفة فانه لم يقتدر في مثله بل يفوض الى رأى المبني اه قال في شرح
المنية ولكنه غير مضبوط وتفويض مثله الى رأى العوام عمالا ينبغي واكثر الفروع او جمعها مفرع على الأولين
والظاهر أن ثانيهما ليس خارجا عن الأول لأن ما يقام باليدين عادة يغلب ظن الناظر أنه ليس في الصلاة وكذا
قول من اعتبر التكرار ثلاثا متوالية فانه يغلب الظن بذلك فلذا اختاره جمهور المشايخ اه (قوله ما لا يشك
الخ) أى عمل لا يشك أى بل يظن ظنا غالبا شرح المنية وما يعنى عمل والضمير في بسبه عائدا اليه والناظر فاعل
يشك والمراد به من ليس له علم بشروع المصلي بالصلاة كما في الحلية والبحر وفي قول الشارح من بعيد تبعا للبدائع
والنهر إشارة اليه لأن القريب لا ينبغي عليه الحال عادة فافهم (قوله وان شك) أى اشبه عليه وتردد
(قوله لكنه يشك بمسألة المس والتقبيل) أى ما لو من المصلحة بشهوة وقبلها بدونها فان صلاتها تفسد ولم
يوجد منها فعل كما سيأتى في الفروع مع جوابه وأصل الاستشكل لصاحب الحلية وتبعه في البحر فليس المراد
صلاة المقبل والماس فانه لا ينبغي فسادها على احد من الناس فافهم (قوله فلا تفسد الخ) تفريع على اصح
الاقوال خلافا لما يرى مكحول عن أبي حنيفة أنه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفسد لأن الفساد
انما هو العمل الكثير وهو ما يظن أن فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في الكافي نعم يكره لانه
فعل زائد ليس من ثقات الصلاة شرح المنية وتجبها تكبيرات الروايد خلاف المصطلح لانها في الاضطلاع
تكبيرات العيدين (قوله ويفسدها سجوده على نجس) أى بدون حائل أصلا ولو جحد على كفه او كنه
فسد السجود لا الصلاة حتى لو أعاده على طاهر جاز كما قدمه الشارح في فصل اذا أراد الشروع لكن قدّمنا
هنا لأن الحائل المتصل لا يعتبر ثلاثا لتبعيته للمصلي والازم أن لا يصبح السجود معه ولو على طاهر وزم صحة
الصلاة مع القيام على نجاسة تحت خفه وتقدم تمام الكلام هناك فراجع (قوله في الاصح) وهو ظاهر
الرواية كما في الحلية والبدائع والامداد وقال ابو يوسف ان اعاده على طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه
بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جزئها وكونها لا تجزى
كما في شرح المنية وذكر في السراج رواية ثانية وهي أنه لو أعاده على طاهر جاز عند اصحابنا الثلاثة خلافا لغيرهم
وقدّمنا في فصل الشروع أن هذه رواية النوادر وأن عامة كتب الفروع والاصول على الرواية الاولى (قوله
على الظاهر) أى طاهر الرواية من أن وضع اليدين والركبتين في السجود غير شرط فترك وضعهما أصلا غير
مفسد فكذا وضعهما على نجاسة لكن قدّمنا في اول باب شروط الصلاة تعميم الفساد عن عدة كتب وفي النهر
أنه المناسب لاطلاق عامة المتون وعمله في شرح المنية بأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جملها وان كان وضع ذلك
العضو ليس يفرض وبهذا علم أن ما مشى عليه هنا تبعا للدرر ضعيف كما نبه عليه نوح افندى (قوله عند الثاني)
أى أبي يوسف وقيل ان ابا حنيفة مع محمد حلية (قوله في الكل) أى كل المسائل المذكورة من الكشف
وما بعده وقد ذلك في شرح المنية في اواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان بغير صنعه قال أما اذا حصل
شئ من ذلك بصنعه فان الصلاة تفسد في الحال عندهم كما في القنية اه ومشى عليه الشارح في باب شروط
الصلاة وفي الخاتمة وغيرها ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الأول وتقدم هناك تمام الكلام على ذلك
فراجع (قوله وصلاته على مصلى مضرب) أى مخيط وانما تفسد اذا كان النجس المانع في موضع قيامه
او جبهته او في موضع يديه او ركبتيه على ما مر ثم هذا قول أبي يوسف وعن محمد يجوز ووفق بعض المشايخ بجعل
الأول على كون الثوب مخيطا مضربا والثاني على كونه مخيطا فقط وهو ما كان جوابه مخيطا دون وسطه

اصحها (ما لا يشك) بسببه (الناظر)
من بعد (في فاعله أنه ليس فيها)
وان شك انه فيها ام لا فقلل لكنه
بشكل بمسألة المس والتقبيل
قتل (فلا تفسد برفع يديه في
تكبيرات الروايد على المذهب) وما
وروى من الفساد فساد (و) يفسدها
(سجوده على نجس) وان اعاده
على طاهر في الاصح بخلاف يديه
وركبتيه على الظاهر (و) يفسدها
(اداء ركن) حقيقة اتفاقا
(أو كنه) منه بسنة وهو
قد رثلاث تسيجات (مع كشف
عورة او نجاسة) مانعة او وقوع
لرجعة في صف نساء أو أمام امام
(عند الثاني) وهو المختار في
الكل لانه احوط قاله الحلبي
(وصلاته على مصلى مضرب
نجس البطانة)

لانه كثو بين اسفلهما نجس وأعلاهما طاهر فلا خلاف حينئذ وصححه في الجمع ومنهم من حقق الاختلاف فقال
عند محمد يجوز كيفما كان وعند أبي يوسف لا يجوز في التجنيس الاصح أن المنزب على الخلاف ومنهومه
أن الاصح في غير المنزب الجواز اتفاقا وهذا قول ثالث وفي البدائع بعد حكايته القول الثاني وعلى هذا الصل
على جبر الرحي أبواب اوباط غليظا ومكعب اعلاه طاهر وباطنه نجس عند أبي يوسف لا يجوز نظرا الى اتحاد
الحل فاستوى ظاهره وباطنه كالثوب الصفيق وعند محمد يجوز لانه صلى في موضع طاهر كتب طاهر تحته ثوب
نجس بخلاف الثوب الصفيق لان الظاهر نقاذ الرطوبة الى الوجه الآخر اه وظاهر ترجيح قول محمد وهو
الاشبه ورجح في الخاتمة في مسألة الثوب قول أبي يوسف بأنه اقرب الى الاحتياط وتماه في الحلبة وذكر في
المنية وشرحها اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة او الاجرة وصلى على ظاهرها جاز وكذا الخشبة ان كانت
غلظلة بحيث يمكن أن تنشر بنفس فيمين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الآخر والا فلا اه وذكر في
الحلبة أن مسألة اللبنة والاجرة على الاختلاف المار بينهما وأنه في الخاتمة جزم بالجواز وهو اشارة الى اختياره
وهو حسن متجه وكذا مسألة الخشبة على الاختلاف وأن الاشبه الجواز عليه مطلقا ثم ايد به بأوجه فراجع
(قوله ومبسوط على نجس الخ) قال في المنية واذا اصاب الارض نجاسة ففرشها بطين او حصا فصلى عليها
جاز وليس هذا كالثوب ولو فرشها بالتراب ولم يطين ان كان التراب قليلا بحيث لو استشه بحد رائحة النجاسة
لا تجوز والا تجوز اه قال في شرحها وكذلك الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا
يشف ما تحته او توجد منه رائحة النجاسة على تقدير أن لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث
لا يكون كذلك جاز اه ثم لا يخفى أن المراد اذا كانت النجاسة تحت قدمه او موضع سجوده لانه حينئذ يكون
قائما او ساجدا على النجاسة لعدم صلاح ذلك الثوب لكونه حائلا فليس المانع هو نفس وجود الرائحة حتى
يعارض بأنه لو كان بقربه نجاسة يشم ريحها لا تفسد صلاته فافهم (قوله وتحويل صدره) أما تحويل
وجهه كله او بعضه فكرهه لا مفسد على العمدة كما سيأتي في المكروهات (قوله بغير عذر) قال في البحر في باب
شروط الصلاة والحاصل أن المذهب أنه اذا تحول صدره فسدت وان كان في المسجد اذا كان من غير عذر
كما عليه عامة الكتب اه وأطلقه فحمل ما لو قل أو كثر وهذا لو باختياره والا فان لبث مقدرا ركن
فسدت والا فلا كما في شرح المنية من فصل المكروهات (قوله فلوطن حديثه الخ) محترز قوله بغير عذر
(قوله لا تفسد) أي عند أبي حنيفة شرح المنية وقوله وبعده فسدت أي بالاتفاق لان اختلاف المكان
مبطل للعدو والمسجد مع تباين الكافة وتساوي أطرافه كمكان واحد فلا تفسد مادام فيه الا اذا كان اماما
واستخلف مكانه آخر ثم علم أنه لم يحدث تفسد وان لم يخرج من المسجد لان الاستخلاف في غير موضعه منافي
كان خروج من المسجد وانما يجوز عند العدو لم يوجد وكذا لوطن أنه افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم أنه كان
متموضعا تفسد وان لم يخرج منه لان انصرافه على سبيل الرض ومكان الصفوف في الصعراء له حكم المسجد
وتماه في شرح المنية في آخر الشرط الرابع وتقدم في الباب السابق (تنبيه) ذكر في المنية في باب المفسدات أنه
لو استدبر القبلة على ظن الحدث ثم تبين خلافه فسدت وان لم يخرج من المسجد وعالله في شرحها بأن استدباره
وقع لغیر ضرورة اصلاح الصلاة فكان مفسدا اه وهو مخالف لما مر عن عامة الكتب الا أن يحمل على قولهما
او على الامام المستخلف تأمل (قوله وان كثر) أي وان مشى قدر صفوف كثيرة على هذه الحالة وهو
مستدرك بقوله وهكذا (قوله ما لم يختلف المكان) أي بأن خرج من المسجد أو تجاوز الصفوف ولو الصلاة
في الصعراء فحينئذ تفسد كما لو مشى قدره فبين دفعة واحدة قال في شرح المنية وهذا بناء على أن الفعل القليل
غير مفسد ما لم يتكرر متواليا وعلى أن اختلاف المكان مبطل ما لم يكن لاصلاحها وهذا اذا كان قد آماه
صفوف أما ان كان اماما جازا وموضع سجوده فان بقدر ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد وان اكثر فسدت
وان كان منفردا فالعبر موضع سجوده فان جاوز فسدت والا فلا والبيت للمرأة كالسجدة عند أبي علي النسفي
وكالصعراء عند غيره اه (قوله وقيل لا تفسد حالة العذر) أي وان كثر واختلف المكان لما في الحلبة عن
الذخيرة أنه روي أن ابا برزدة روى الله عنه صلى ركعتين اخذا ببقا دفرسه ثم انسل من يده فغضى القرس على القبلة
فتبعه حتى اخذ ببقا دفرسه ثم رجع ناكصا على عقبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين قال محمد في السير الكبير وبهذا

بجلاف غير منسرب ومبسوط
على نجس ان لم يظهر لون اوريح
(وتحويل صدره عن القبلة)
اتفاقا (بغير عذر) فلوطن حديثه
فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل
خروجه من المسجد لا تفسد وبعده
فسدت (فروع) مشى مستقبل
القبلة هل تفسد ان قدر صرف ثم
وقف قدر ركن ثم مشى ووقف
كذلك وهكذا لا تفسد وان كثر
ما لم يختلف المكان وقيل لا تفسد
حالة العذر ما لم يستدبر القبلة
استحسانا ذكره القهستاني وهل
يشترط في المفسد الاختيار في
النجارية نعم

مطاب

في المشى في الصلاة

٣ قوله ابا برزة هو فضلة بن عبيد اسلم
قديما وشهد فتح مكة ثم تحول
الى البصرة ثم غزا خراسان ومات
بها في أيام يزيد بن معاوية او في آخر
خلافة معاوية كذا ذكره الحفاظ
ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر
ابن جرير عن ابن سعد أنه كان من
ساكني المدينة ثم البصرة وغزا
خراسان وذكر الخطيب أنه شهد
مع علي رضي الله تعالى عنه قتال
الخوارج بالهمروان وغزا بعد ذلك
خراسان فأتى بها وقال ابو علي محمد
ابن علي بن حنبل المروزي قيل انه
مات ببسابور وقيل بالبصرة وقيل
بمقازة بين سجستان وهرا وقال
خليفة مات بخراسان بعد سنة
أربع وستين فالحاصل من هذه
النقول أن ما اشتهر من كونه مدفونا
بقريه برزة بد مشق ليس بثابت ولعله
كان رجلا كني بكنيته والله أعلم كذا
في شرح الدرر والغرر للعلامة الشيخ
٣ اسمعيل النابلسي والد البسيدي
الشيخ عبد الغني النابلسي اه منه

نأخذ ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المشي القليل والكثير جهة القبلة فمن المشايخ من أخذ بنظره ولم يقل
 بالفساد قل أو أكثر استحسانا والقياس الفساد إذا أكثر والحديث خص حالة العذر فيعمل بالقياس في غيرها
 وحكي الامام السعدي عن استاذة الجواز فيما إذا مشى مستقبلا وكان غاريا وكذا الحاج وكل مسافر سفره عبادة
 وبعض المشايخ اتوا بالحديث ثم اختلفوا في تأويله فقيل تأويله إذا لم يجاوز الصفوف أو موضع سجوده والا
 فسدت وقيل إذا لم يكن متلاحقا بل خطوة ثم خطوة فلو متلاحقا فسد وان لم يستدبر القبلة لأنه عمل كثير وقيل
 تأويله إذا مشى مقدار ما بين الصفتين كما قالوا فيمن رأى فرجة في الصف الأول فمشى إليها فسد إذا كان حوفي
 الصف الثاني لم تفسد صلاته وان كان في الصف الثالث فسدت اهـ ملخصا ونصر في الظهيرية على أن المختار
 أنه إذا أكثر تفسدها وذكر في الحلية أيضا في فصل المكروهات أن الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة
 إلى الأدلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور الجزئية أن المشي لا يخلو ما أن يكون بلا عذر أو بعذر
 فالقول ان كان كثيرا متواليا تفسد وان لم يستدبر القبلة وان كان كثيرا غير متوال بل تفرق في ركعات أو كان
 قليلا فان استدبر فسدت صلاته للمنافي بلا ضرورة ولا فلاو كره لما عرف أن ما فسد كثيرا كره قليلا بلا ضرورة
 وان كان بعذر فان كان للظاهرة عند سبق الحدث أو في صلاة الخوف لم يفسد هاهو لم يكره قل أو أكثر استدبر أو لا
 وان كان لغير ما ذكر فان استدبر معه فسدت قل أو أكثر وان لم يستدبر فان قل لم يفسد ولم يكره وان كان
 كثيرا متلاحقا فسد وأما غير المتلاحق في كونه مفسدا أو مكروها خلاف وتأويل اهـ ملخصا وقال في هذا
 الباب والذي يظهر أن الكثير الغير المتلاحق غير مفسد ولا مكروها إذا كان لعذر مطلقا اهـ (قوله وقال
 الحلبي لا) الظاهر اعتماده للتفريع عليه ط (قوله خطوات) أي ومشي بسبب الدفع أو الجذب ثلاث
 خطوات متواليات من غير أن يملك نفسه وفي البحر عن الظهيرية وان جذبته الدابة حتى أزالته عن موضع
 سجوده تفسد اهـ (قوله أو وضع عليها) أي جلد رجل ووضعه على الدابة تفسد والظاهر أنه لو كونه عملا
 كثيرا تأمل وأما لورفعه عن مكانه ثم وضعه أو ألقاه ثم قام ووقف مكانه من غير أن يتحول عن القبلة فلا تفسد كما
 في التارخانية (قوله أو أخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كما في البحر ط أقول لم
 أر ذلك في البحر وأيضا التحويل مفسد إذا كان قد رآه ركن ولو كان في مكانه فالظاهر الإطلاق وأن العلة
 اختلاف المكان لو كان مقتديا أو كونه عملا كثيرا تأمل (قوله أو مص ثديا ثلاثا الخ) هذا التفصيل
 مذکور في الحاشية والخلاصة وهو مبني على تفسير الكثير بما اشتمل على الثلاث المتواليات وليس الاعتماد
 عليه وفي المحيط ان خرج اللبن فسدت لأنه يكون أرضا عاوا فلا ولم يبقه بعدد وصححه في المعراج حاشية
 ويحرم (قوله أو مسها الخ) حق التعبير أن يقول أو مست أو قات بالبناء للجهول كنظائره السابقة لأنه
 معطوف على دفع الواقع صلته من والمسئلة ذكرها في الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة فجاء معيار زوجها
 تفسد صلاتها وان لم ينزل منى وكذا لو قبها بشهوة أو بغير شهوة أو مسها لانه في معنى الجماع أو ما قبلت المرأة
 المصلى ولم يشتمها لم تفسد صلاته اهـ (قوله والفرق الخ) قد خفي وجه الفرق على المحقق ابن الهمام وكذا
 على صاحب الحلية والبحر وقال في شرح المنية وأشار في الخلاصة إلى الفرق بأن تقبيله في معنى الجماع يعني
 أن الزوج هو الفاعل للجماع فثابته بدواعيه في معناه ولو جامعها ولو بين الفخذين تفسد صلاته كما كذا إذا
 قبلها مطلقا لانه من دواعيه وكذا الوساها بشهوة بخلاف المرأة قائم اليست فاعله للجماع فلا يكون إتيان
 دواعيه منها في معناه لم يشتمه الزوج وفي الخلاصة لو نظر إلى فرج المطلقة رجعا بشهوة يصير مباحا ولا
 تفسد صلاته في رواية هو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لانه اتى بما هو من دواعي الجماع ولذا صار
 مباحا إلا أن يقال فساد الصلاة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر وأما النظر والفكر فلا يفسدان
 على ما مر لعدم إمكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح اهـ هذا وذكر في البحر عن شرح الزايد أنه
 لو قبل المصلى لا تفسد صلاتها أو مثله في الجوهر دواعيه فلا فرق (قوله ذكره الحلبي) عبارة مع متن المنية ولو
 ضرب انسا بيد واحدة من غير آلة أو شربه بسوط ونحوه تفسد صلاته كذا في المحيط وغيره لانه مخصوصة
 أو تأديب أو ملاعبة وهو عمل كثير على التفسير الأول الذي عليه الجمهور اهـ ثم قال مع المتن في محل آخر
 ولو أخذ المصلى حجر فرمى به طائرا ونحوه تفسد صلاته لانه عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائرا ونحوه

وقال الحلبي لا فان من دفع أو
 جذبته الدابة خطوات أو وضع
 عليها أو أخرج من مكان الصلاة
 أو مص ثديا ثلاثا أو مرة ونزل
 لبنها أو مسها بشهوة أو قبلها
 يدونها فسدت لا لوقبلته ولم يشتمها
 والفرق أن في تقبيله معنى الجماع *
 معه حجر فرمى به طائرا لم تفسد
 ولو أنسا تفسد كضرب ولو مرة
 لانه مخصوصة أو تأديب أو ملاعبة
 وهو عمل كثير ذكره الحلبي

لا تفسد صلاته لانه على قبل ولكن قد أساء لا شتق منه بغير الصلاة ولورجى بالخبر الذي معه انما يذني أن تفسد
 قياسا على ما اذا ضرب به سوط او يده ما فيه من الخصامة على ما مر اه قلت لكن في التنازع خاتمة عن المحيط أن
 هذا التمسك خلاف ما في الاصل فان سجدة ذكر في الاصل أن صلاته تامة ولم يفصل بين ما اذا كان الخريف يده او
 اخذه من الارض اه وفي الحلية أن ظاهر الخاتمة بفسد ترجيح فانه ذكر الاطلاق ثم حكى التفصيل بقيل
 (قوله يني من المفسدات الخ) قلت بقي منها أيضا محاذاة المرأة بشروطها واستخلافه من لا يصلح للامامة
 ونحوه من المسجد بلا استخلاف ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركن وأداؤه كجامع حدث او منى وانعام
 المتدنى المسبوق بالحدث صلاته في غير محل الاقتداء وكل ذلك تقدم قبل هذا الباب وكذا تقدم من ذلك تذكر
 فائته لذي ترتيب ووجود المتأني بلا صفة قبل القعدة انفاقا وبعد ما على قول الامام في الاثنى عشرية لكن
 بعض هذه بفسد وصف الفرضية لا أصل الصلاة كالزقيد الخامسة بسجدة قبل القعدة الأخيرة (قوله
 ارتداد بقلبه) بأن نوى الكفر ولو بعد حين او ائمة دما يكون كفرا ط (قوله وموت) اقول تظهر عشرته
 في الامام لو مات بعد القعدة الأخيرة بطالت صلاة المقتدين به فيلزمهم استئنافها وبطلان الصلاة بالموت بعد
 القعدة قد ذكره الشرنبلالي من جملة المسائل التي زادها على الاثنى عشرية ولا تظهر الثمرة في وجوب الكفارة
 فيما لو كان اوصى بكفارة صلواته لان المعتبر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من اهل الاداء فلا تجب عليه
 قال في الخاتمة سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يتسع فيه بعض الصلاة
 ألا ترى أنه لو مات اراغى عليه انعاما طويلا وجن جنونا مبطقا وحاضا المرأة في آخر الوقت يسقط كل الصلاة
 فاذا سافر يسقط بعض الصلاة اه فافهم (قوله وجن ونحوه وانعام) فاذا افاق في الوقت وجب ادائها وبعده
 يجب القضاء ما لم يرد الجنون والانعام على يوم وليله كسبائتي في آخر صلاة المريض (قوله وكل موجب
 لوضوء) تبع فيه صاحب النروفيه أنه قد يكون غير مفسد المسبوق بالحدث كما مر فالأولى قول البحر وكل حدث
 عدا ط (قوله وترك ركن بلا قضاء) كالوتر ترك سجدة من ركعة وسلم قبل الايمان بها واطلاق القضاء على
 ذلك مجاز (قوله بلا عذر) أما به كعدم وجود سائر أو مظهر للنجاسة وعدم قدرة على استقبال فلا فساد ط
 (قوله ومسايقه المؤتمم الخ) داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكره لانه أتى بالركن صورة ولكنه لم يعتد به
 لاجل المسابقة فافهم (قوله كأن ركع الخ) هنا خمس صور وهي ما للوركع وسجدة قبله في كل الركعات فيلزمه
 قضاء ركعة بلا قراءة ولور كع معه وسجدة قبله لزمه ركعتان ولور كع قبله وسجدة معه يقتضى أربع بلا قراءة ولور كع
 وسجدة بعده صح وكذا الوقيل وأدركه الامام فيهما لكنه يكره ويأبى في الامداد وقدمناه في او اخر باب الامامة
 (قوله وسلم مع الامام) قديده لانه قبل السلام ونحوه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقق
 الترك فافهم (قوله بعد تأكد انفراده) وذلك بأن قام الى قضاء ما فاته بعد سلام الامام او قبله بعد قعوده قدر
 التشهد وقدر ركعتين بسجدة فاذا تذكر الامام سجود سهو وقبضه فسد صلاته (قوله فتجب متابعتة) فالولم
 يتابعه جازت صلاته لان ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضائه
 (قوله وعدم اعادته الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن اذا نائم يرجع الى ترك الشرط وهو
 الاختيار ط (قوله وقهقهة امام المسبوق) أي اذا قهقهه الامام بعد قعوده قدر التشهد تمت صلاته وصلاة
 المدرك خلفه وفسدت صلاة المسبوق خلفه لوقوع المفسد قبل تمام أركانه الا اذا قام قبل سلام امامه وقدر
 الركعة بسجدة لتأكد انفراده كما مر في الباب السابق (قوله في التكبير) أي تكبير الانتقال أما
 تكبير الاحرام فلا يصح الشروع به والفساد يترتب على صحة الشروع فافهم (قوله كما مر) أي في باب صفة
 الصلاة ح (قوله بالالحن) أي بالنغمات وحاصلها كما في الفتح اشباع الحركات لمراعاة النغم (قوله ان غير
 المعنى) كالوقوف الحمد لله رب العالمين وأشيع الحركات حتى اتى بواو بعد الال وبياء بعد اللام والهاء وبألف
 بعد الراء ومثله قول المبلغ ربنا لك الحمد بألف بعد الراء لان الراء هو زوج الهمزة في النحاح والقاموس وابن
 الزوجة يسمى ريبا (قوله والا لا الخ) أي وان لم يغير المعنى فلا فساد الا في حرف مد ولين ان فحش فانه يفسد وان
 لم يغير المعنى وحروف المدة واللين حتى حروف العلة الثلاثة الألف والواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة
 تجانسها فالولم تجانسها فهي حروف علة ولين لا مد (تمت) فهم مما ذكره أن القراءة بالالحن اذا لم تغير الكلمة

بني من المفسدات ارتداد بقلبه
 وموت وجنون وانعام وكل موجب
 لوضوء أو غسل وترك ركن بلا
 قضاء وشرط بلا عذر ومسايقه
 المؤتمم ركن لم يشاركه فيه امامه
 كأن ركع ورفع رأسه قبل امامه
 ولم يبعده معه او بعده وسلم مع
 الامام ومتابعة المسبوق امامه
 في سجود السهو بعد تأكد
 انفراده أما قبله فتجب متابعتة
 وعدم اعادته الجلوس الاخير
 بعد أداء سجدة صلبية أو تلاوية
 تذكرها بعد الجلوس وعدم اعادة
 ركن اذا نائما وقهقهة امام
 المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها
 مد الهمز في التكبير كما مر ومنها
 القراءة بالالحن ان غير المعنى
 والا لا في حرف مد ولين اذا
 فحش والا لا بزانبة

قوله كذلك أي بوضع كلمة أو جملة
مكان أخرى أو زيادتها أو نقصها
أو تقديمها أو تأخيرها اه منه

ومنه زلة القارئ فلو في اعراب أو
تخفيف مشدد وعكسه أو زيادة
حرف فأكثرت نحو الصراط الذين
أو بوصول حرف بكلمة نحو أياك
نعبد

قوله الا اذا نصب الرء أي لانه
يصير مفعولا به للبارئ واذا وقف
على الرء يكون محتملا فلم يتحقق
الفسد اه منه

عن وضعها ولم يحصل بها تلويل الحروف حتى لا يصير الحرف حرفين بل بمجرد تحسين الصوت وتزيين القراءة
لا يضر بل يستحب عندنا في الصلاة وخارجها كذا في التنازلية (قوله ومنه زلة القارئ) قال في شرح
المنية اعلم أن هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يتوهم أنه ليس له قاعدة
يبني عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع أنه على أي قاعدة هو مبني وتخرج وتخرج وأمكن تخرج ما لم يذكر
فبقول ان الخطأ ما في الاعراب أي الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر الممدود وعكسهما
أو في الحروف بوضع حرف مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تقديمه أو تأخيره أو في الكلمات أو في الجمل كذلك أو
في الوقف ومقابلته والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير المعنى تغييرا يكون اعتقاده كفرا يفسد في جميع ذلك سواء
كان في القرآن أو لا الا ما كان من تبديل الجمل مفصلا بوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك فان لم يكن مثله في
القرآن والمعنى بعد تغييره تغييرا فاحشا يفسد أيضا كهذا التجار مكان هذا الثغاب وكذا اذا لم يكن مثله في
القرآن ولا معنى له كالمسائل باللام مكان السرائر وان كان مثله في القرآن والمعنى بعده ولم يكن متغيرا فاحشا
تفسد أيضا عند أبي حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تفسد لعدم البلوى وهو قول أبي يوسف
وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغيره المعنى نحو قوله امين مكان قوامين فالخلاف على العكس فالمعتبر في عدم
الفساد عند عدم تغير المعنى كثيرا ووجود المثل في القرآن عنده والموافقة في المعنى عندهما فلهذه قواعد الأئمة
المتقدمين وأما المتأخرون كابن مقاتل وابن سلام واسماعيل الزاهد وأبي بكر البخني والهندواني وابن الفضل
والحلواني فاتفقوا على أن الخطأ في الاعراب لا يفسد مطلقا ولو اعتقاده كفرا لان أكثر الناس لا يميزون بين
وجوه الاعراب قال قاضي خان وما قاله تأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط وان كان الخطأ أبدا لـ حرف
بجرف فان امكن الفصل بينهما بلا كافة كالصامع الضاء بأن قرأ الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على أنه
مفسد وان لم يكن الا بمقتضى كالتاء مع الضاد والصاد مع السين فأكثروا على عدم الفساد لعدم البلوى وبعضهم
يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وبهضم قرب الخرج وعدمه ولكن القروع غير مضبلة على شيء من ذلك
فالاولى الاخذ فيه بقول المتقدمين لانضباط قواعدهم وكون قولهم احوط واكثر السور والمد كور في التناوي
منزلة عليه اه ونحوه في الفتح وسأني تمامه (قوله بل في اعراب) ككسر قواما مكان فتح باء نعبد مكان
ضهما ومثال ما يغيرنا يحمي الله من عباده العلماء بنم حاء الجلالة وفتح حمزة العلماء وهو مفسد عند المتقدمين
واختلف المتأخرون فذهب ابن مقاتل ومن معه الى أنه لا يفسد والاول احوط وهذا اوسع كذا في زاد الفقير
لابن الهمام وكذا وعصى آدم ربه بنصب الاول ورفع الثاني يفسد عند العامة وكذا فاساء مطر المندرين بكسر
الذال واياك نعبد بكسر الكاف والمصور بفتح الواو الا اذا نصب الرا او وقف عليها وفي النوازل لا تفسد في
الكل وبه يفتي بزازية خلاصة (قوله او تخفيف مشدد) قال في البرازية ان لم يغير المعنى نحو قتلوا تقتيل
لا يفسد وان غير نحو رب الناس وظللا عليهم الغمام ان النفس لا مارة بالسوء اختلفوا والعامة على أنه يفسد اه
وفي الفتح عامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد كالخطأ في الاعراب فلذا قال كثير بالفساد في تخفيف رب
العالمين واياك نعبد لان ابا حنيفة الشمس والاصح لا يفسد وحر لغة قليلة في ايا المشددة وعلى قول المتأخرين
لا يحتاج الى هذا وبناء على هذا افسدوها بضمزة كبر على ما تقدم اه (قوله وعكسه) قال في شرح
المنية وحكم تشديد الخفيف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ أفعين بالتشديد او افسدنا الصراط
باظهار اللام لا تفسد اه اقول وحزم في البرازية بالفساد اذا شدوا ولكم العادون (قوله او بزيادة حرف)
قال في البرازية ولو زاد حرفا لا يغير المعنى لا تفسد عندهما وعن الثاني روايتان كما لو قرأ وانه اعن المنكر بزيادة
الياء ويتعد حدوده يدخلهم نار او ان غير افسد مثل وزرايب مكان زرايبي مبثوثة ومثانين مكان مثناني وكذا
والقرآن الحكيم وانك لمن المرسلين بزيادة الواو تفسد اه أي لانه جعل جواب القسم قسما كما في الخامسة
لكن في المنية ويبغى أن لا تفسد قال في شرحها لانه ليس بتغيير فاحش ولا يخرج عن كونه من القرآن وبصح
جعله قسما والجواب محذوف كما في التنازعات غرقا الخ فان جوابه محذوف اه اقول والظاهر أن مثل
زرايب ومثانين يفسد عند المتأخرين أيضا اذ لم يذكر وافي خلافا (قوله او بوصول حرف بكلمة الخ) قال
في البرازية الصحيح أنه لا يفسد اه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول البعض يفسد وبعضهم

فصلوا بأنه ان علم أن القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه لا تفسد وان اعتقد أن القرآن كذلك تفسد قال
 في شرحها والظاهر أن هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والافلا ينبغي لما قل أن يوحى فيه
 الفساد اه (تمة) وأما قطع بعض الكلمة عن بعض فأفتى الحلواني بأنه منفسد وعاقبتهم قالوا لا يفسد لعموم
 البلوى في انتطاع النفس والتسيان وعلى هذا الوجه قد ينبغي أن يفسد وبعضهم قالوا ان كان ذكر الكلمة
 كاهما منفسداً أخذ بعضها كذلك والافلا قال قاضي خان وهو الصحيح والاولى الاخذ بهذا في العمدة ويقول
 العامة في الضرورة وتماه في شرح المنية (قوله ابو بوقف واستداء) قل في البرازية الاستدعاء ان كان
 لا يغير المعنى تفسيراً فاحسب لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء والابتداء بالجزاء وكذا بين الصفة
 والموصوف وان غير المعنى يوحى شهد الله أنه لا اله الا هو لا يفسد عند عامة المشايخ لان العوام لا يميزون
 ولو وقف على وقالت اليهود ثم استدأ بما بعده لا تفسد بالاجماع اه وفي شرح المنية والصحيح عدم الفساد
 في ذلك كله (قوله وان غير المعنى به يبقى برازية) ظاهره أنه ذكر ذلك في البرازية في جميع ما مر وليس كذلك
 وانما ذكره في الخطا في الاعراب وقد ذكرنا لك عبارة البرازية في جميع ما مر قد بر (قوله الاستدعاء يدرب الخ)
 عزاء في الخاتمة الى أبي على التسيي ثم قال وعامة المشايخ على أن ترك التشديد والمدة كالخطا في الاعراب
 لا يفسد في قول المتأخرين وفي البرازية ولو ترك التشديد في اياك اورد العالمين المختار أنه لا يفسد على قول
 العامة في جميع المواضع اه وقد مناعن الفتح أنه الاصح فيما مضى عليه الشارح ضعيف على انه لا وجه
 لذكره بعدم شبهه على عدم الفساد فيما يغير المعنى اذ لا فرق تأمل (قوله ولو زاد كلمة) اعلم أن الكلمة الزائدة
 اما أن تكون في القرآن اولاً وعلى كل اما أن تغير أو لا فان غيرت ففسدت مطلقاً ونحوه على صالحاً وكفر فلهيهم
 اجرهم ونحوه واما تعود فهديتهم وعصيانهم وان لم تغير فان كان في القرآن نحو وبالذين احساناً ويرمى التفسد
 في قولهم والاشجوا فكهة ونخل وتغاح ورمات وكشال الشارح الا في لا تفسد وعند أبي يوسف تفسد لانها
 ليست في القرآن كذا في الفتح وغيره (قوله او نقص كلمة) كذا في بعض النسخ ولم يثل له الشارح قال في شرح
 المنية وان ترك كلمة من آية فان لم تغير المعنى مثل وجزا سيئة مثلهما بترك سيئة الثانية لا تفسد وان غيرت مثل قالهم
 يؤمنون بترك لافانه يفسد عند العامة وقيل لا والصحيح الاقل (قوله او نقص حرفاً) اعلم أن الحرف اما أن
 يكون من اصول الكلمة أو لا وعلى كل اما أن يغير المعنى أو لا فان غير نحو خلقنا بالاء او جعلنا بالياء يفسد
 عند أبي حنيفة ومحمد ونحو ما خلق الذكر والا في يحدف الزوا قبل ما خلق تفسد قالوا وعلى قول أبي يوسف
 لا تفسد لان المقروء موجود في القرآن خاتمة وان لم يغير كالحدف على وجه الترخيم بشرطه الجارية في
 العربية نحو يا مال في يا مال لا يفسد اجماعاً ومثله حذف الياء من تعالى في تعالى جذربنا لا تفسد اتفاقاً كما في
 شرح المنية ومثله في التنازع خاتمة بدون حكاية الاتفاق (قوله او قدمه) قال في الفتح فان غير نحو قوسرة في
 قسورة فسدت والا فلا عند محمد خلافاً لابي يوسف اه ومثاله انفرجت بدل انفجرت (قوله او بدله بالآخر) هذا
 اما أن يكون عزاء كالالتح وقد مناحكمه في باب الامامة واما أن يكون خطأ وحينئذ فاذا لم يغير المعنى فان كان
 مثله في القرآن نحو ان المسلمون لا يفسد والاشجوا قيامين بالتوسط وكشال الشارح لا تفسد عندهما وتفسد
 عند أبي يوسف وان غير فسدت عندهما وعند أبي يوسف ان لم يكن مثله في القرآن فلو قرأ اصحاب السعير بالشين
 المجمة فسدت اتفاقاً وتماه في الفتح (قوله نحو من غيره الخ) لف ونشر مرتب (قوله الاما يشق تمييزه)
 قال في الخاتمة والخلاصة الاصل فيما اذا ذكر حرفاً مكان حرف وغير المعنى ان اسكن الفصل بينهما بلا مشقة تفسد
 والا يمكن الابعشة كاطاء مع الضاد المجهتين والصاد مع السين المهملتين والطاء مع التاء قال اكثرهم لا تفسد
 اه وفي خزانة الاكمل قال القاضي ابو عاصم ان تعد ذلك تفسد وان جرى على لسانه او لا يعرف التمييز لا تفسد
 وهو المختار حلقة وفي البرازية وهو اعدل الاقاويل وهو المختار اه وفي التنازع خاتمة عن الحاوي حكى
 عن الصغار أنه كان يقول انطأ اذا دخل في الحروف لا يفسد لان فيه بلوى عامة الناس لانهم لا يقيمون
 الحروف الابعشة اه وفيها اذ لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينة الا أن فيه بلوى العامة كالذال
 مكان الصاد والزاي المحض مكان الذال والفاء مكان الضاد لا تفسد عند بعض المشايخ اه قلت فينبغي على
 هذا عدم الفساد في ابدال التاء سيناً والقاف حمزة كما هو لغة عوام زماننا فانهم لا يميزون بينهما ويصعب عليهم

او بوقف واستدأ لم تفسد وان
 غير المعنى به يبقى برازية الا
 تشديد رب العالمين وياك لعبد
 فتركه تفسد ولو زاد كلمة او نقص
 كلمة او نقص حرفاً او قدمه او بدله
 بالآخر نحو من غيره اذا التجر واستحصد
 تعال جذربنا انفرجت بدل
 انفجرت اياك بدل اقواب لم تفسد
 ما لم يغير المعنى الاما يشق تمييزه
 كالضاد والطاء فاكترهم لم
 يفسدوا

مطلب
 اذا قرأ تعال جذربون الف لا تفسد

جدا كالأزال مع الزاي ولا سيما على قول القاضي أبي عاصم وقول المتأخرين وقد علمت
أنه أوسع وأن قول المتقدمين أحوط قال في شرح المنية وهو الذي صححه المحققون ونزاعا علمه فاعلم بما يختار
والاحتياط أولى سببا في أمر الصلاة التي هي أزل ما يحاسب العبد عليها (قوله وكذا لو كثر ركعة الخ) قال
في الطهيرية وإن كثر الكلمة أن لم يتغير بها المعنى لا تقصد وإن تغير بشعوب رب العالمين ومالك مالك يوم الدين
قال بعضهم لا تقصد والصحيح أنهم لا تقصد وهذا فصل يجب أن يتأني فيه لأن فيه دقة وانما تقع التفرقة في هذا
بمعرفة المضاف والمضاف إليه اهـ قلت طاهره أن الفساد منوط بعرفة ذلك فلو كان لا يعرفه أولم يقصد معنى
الإضافة وانما سبق لسانه إلى ذلك أو قصد مجرد تكرر الكلمة للصحيح بخارج حرقها ينبغي عدم الفساد وكذا
لو لم يقصد شيئا لأنه لا يتحمل الإضافة ويحتمل التأكيد وعلى احتمال الإضافة يحتمل إضافة الأول إلى محذوف
دل عليه ما بعده كما هو مقرر في قولهم يا زيد زيد البعلات وعند الاحتمال ينبغي الفساد لعدم تحقق الخطأ نعم لو
قصد إضافة كل إلى ما يليه فلا شك في الفساد بل يكفر هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله كذا لو بدل الخ) هذا على
أربعة أوجه لأن الكلمة التي أتى بها ما أن تغير المعنى أولا وعلى كل فاما أن تكون في القرآن أولا فان غيرت
افضت لكن اتفاقا في نحو لعنة الله على الموحدين وعلى الصحيح في مثل الشارح لوجوده في القرآن وقيد
الفساد في الفتح وغيره بما إذا لم يقف وقتا تاما أم لا لو وقف ثم قال في جنات فلا تقصد وإذا لم تغير لا تقصد لكن
اتصافا في نحو الرحمن الكريم وخلافا للساني في نحو ان المتقين في بساين على ما مر من هذا النوع تغيير
السبب نحو مريم ابنة عمران ففسد اتفاقا وكذا عيسى ابن لقمان لأن تعبد كغيره بخلاف موسى بن لقمان كما في
الفتح والله تعالى أعلم (قوله ولو مستفهما) أشار به إلى نفي ما قبل أنه لو مستفهما ففسد عند محمد قال في البحر
والصحيح عدمه اتفاقا لعدم الفعل منه ولشبهة الاختلاف قالوا ينبغي لفقيهه أن لا يضع جزء تطبيقه بين يديه في
الصلاة لأنه ربما يقع بصره على ما فيه فيه فمدخل فيه شبهة الاختلاف اهـ أي لو تعبد لانه محل الاختلاف
(قوله وإن كره) أي لا اشتغاله بما ليس من أعمال الصلاة أو ما لو وقع عليه نظره بلا قصد وفهمه فلا يكره ط
(قوله بموضع سجوده) أي من موضع قدمه إلى موضع سجوده كفي الدرر وهذا مع القيود التي بعده وانما هو
للأثر لا فالفساد منقطع مطلقا (قوله في الأصح) هو ما اختاره شمس الأئمة وقاضي خان وصاحب الهداية
واسمحه في المحيط وصححه الزبلي ومقابله ما صححه القرطبي وصاحب البدائع واختاره غير الاسلام
ورجحه في النهاية والفتح أنه قدر ما يقع بصره على المار لوصلي بخشوع أي رامي يصره إلى موضع سجوده
وأرجع في العناية الأول إلى الثاني بجعل موضع السجود على القريب منه وخالفه في البحر وصحح الأول وكتب
فيما علته عليه عن التجنيس ما يدل على ما في العناية فراجع (قوله إلى حائط القبلة) أي من موضع قدمه
إلى الحائط أن لم يكن له ستره فلو كانت لا يضر المار ورأه على ما أتى بيانه (قوله في بيت) ظاهره ولو كبيرا
وفي القهستاني وينبغي أن يدخل فيه أي في حكم المسجد الصغير الذي لا بيت (قوله ومسجد صغير) هو أقل
من ستين ذراعا وقيل من أربعين وهو المختار كما أشار إليه في الجواهر قهستاني (قوله فانه كبعة واحدة)
أي من حيث أنه لم يجعل الفاصل فيه بقدر صفيين مانعا من الاقتداء بتزييله منزلة مكان واحد بخلاف المسجد
الكبير فانه جعل فيه مانعا فكذا هنا يجعل جميع ما بين يدي المصل إلى حائط القبلة مكانا واحدا بخلاف المسجد
الكبير والصحراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع السجود هذا ما ظهر لي في تقرير
هذا المحل (قوله ولو امرأة أو كلبا) بيان للاطلاق وأشار به إلى الرد على الظاهرية بقولهم يقطع الصلاة
مرور المرأة والكلب والحمار وعلى أحد في الكلب الأسود وإلى أن ما روي في ذلك منسوخ كما حققته في الحلية
(قوله أو مروره الخ) مر فوع بالعطف على مرور ما رأى لا يفسدها أيضا مروره ذلك وإن المار فتقوله
بشرط الخ قبله لا ثم كما تقدم قال القهستاني والدكان الموضع المرتفع كالسطح والسرير وهو بالضم
والتشديد في الأصل فارسي معرب كما في الصحاح أو عربي من دكنت المتاع إذا نضدت بعضه فوق بعض
كما في المقاييس اهـ (قوله بعض أعضاء المار الخ) قال في شرح المنية لا ينبغي أن ليس المراد محاذاة الأعضاء
المار جميع أعضاء المصل فانه لا يتأتى إلا إذا اتحد مكان المار ومكان الصلاة في العلو والتسفل بل بعض
الأعضاء بعضها وعوى صدق على محاذاة رأس المار قدحى المصل اهـ لكن في القهستاني ومحاذاة الأعضاء

وكذا لو كثر ركعة وصحح الباقي
الفساد إن غير المعنى بشعوب رب
العالمين للإضافة كالم بدل كلمة
بكلمة وغير المعنى نحو ان الفجار
إني جنات ونعام في المطولات
(ولا يفسدها نظره إلى مكتوب
وفهمه) ولم يستفهما وإن كره
(و مرور ما في الصحراء أو في
مسجد كبير بموضع سجوده) في
الأصح (أو مروره بين يديه) إلى
حائط القبلة (في بيت) (مسجد
صغير فانه كبعة واحدة) (مسجد)
ولو امرأة أو كلبا (أو مروره
(اسفل من الدكان أمام المصل)
لو كان يصلي عليها) أي الدكان
(بشرط محاذاة بعض أعضاء المار
بعض أعضائه

قوله عن التجنيس عبارة التجنيس
والصحيح مقدار متى بصره وهو
موضع سجوده وقال أبو نصر
مقدار ما بين الصف الأول وبين
مقام الامام وهذا عين الأول
ولكن بعبارة أخرى وفيما أقررنا
على شيخنا مناج الأئمة أن يتر
بحيث يقع بصره وهو يصلي صلاة
الخشاعتين وهذه العبارة أوضح اهـ
ما في التجنيس لصاحب الهداية
فأنظر كيف جعل الكل قولاً
واحداً وانما الاختلاف في العبارة
لأن المعنى فهذا دليل واضح على
ما قاله المحقق الشيخ أكمل الدين في
العناية اهـ منه

لا اعتناء يستوى فيه جميع أعضاء المار هو الصحيح كما في التهمة وأعضاء المصلي كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها
 كما قاله آخرون كما في الكرمان وفيه إشعار بأنه لو حادى أهلها ونصفها لم يكره وفي الزاد أنه يكره إذا حادى نصفه
 الأسفل النصف الأعلى من المصلي كما إذا كان المار على فرس اه تأمل (قوله وقيل دون السترة) أي دون
 ذراع قال في البحر وهو غلط لأنه لو كان كذلك لما كره مرور الراكب اه ومثله في الفتح (قوله وان اثم المار)
 مبالغته على عدم الفساد لأن الأثم لا يستلزم الفساد وظاهره أنه يأثم وإن لم يكن للمصلي سترة وسنذكر ما يفيد
 أيضا أنه لا اثم على المصلي لكن قال في الحلية وقد أفاد بعض الفقهاء أن هنا صوراً أربعة الأولى أن يكون
 للمار مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص المار بالاثم إن مر به الثانية مقابلتها
 وهي أن يكون المصلي تعرض للمروء المار ليس له مندوحة عن المرور فيختص المصلي بالاثم دون المار * الثالثة
 أن يتعرض المصلي للمرور ويكون للمار مندوحة فيأثم ان أما المصلي فلتعرضه وأما المار فلو ورد مع امكان
 أن لا يفعل * الرابعة أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمار مندوحة فلا يأثم واحد منهما كما ذكره الله الشيخ في
 الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى اه قلت وظاهر كلام الحلية أن قواعد مذهبتنا لانتفاخه حيث ذكره
 وأقره وعز ذلك بعضهم إلى البدائع ولم أره فيها ولو كان فيها لم ينقل في الحلية عن الشافعية فافهم والظاهر أن
 من الصورة الثانية ما لو صلى عند باب المسجد وقت إقامة الجماعة لأن المار أن يمر على رقبته كما يأتي وأنه لو صلى
 في أرضه مسة بلا طريق العامة فهو من الصورة الثالثة لأن المار مأثور بالوقوف وإن لم يجد طريقاً آخر كما
 يظهر من إطلاق الأحاديث ما لم يكن مضطراً إلى المرور هذا إن كان المراد بالمندوحة امكان الوقوف وإن لم يجد
 طريقاً آخر أما إن اراد بها تسريعاً أو أمكان مرور من خلف المصلي أو بعيداً منه وبعيداً عما عدم ذلك
 فحينئذ يقال إن كان للمار مندوحة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة أيضاً والافن الصورة
 الثانية ويؤيد التفسير الأول قوله وأما المار فلو ورد مع امكان أن لا يفعل وكذلك تعلمهم كراهة الصلاة
 في طريق العامة بأن فيه منع الناس عن المرور فانه لا يجوز لهم المرور والافلا منع الآن يراد به المنع
 الحسي لا الشرعي وهو الظاهر وعليه فلو صلى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته محترمة كمن صلى خلف فرجة
 الصف فلا يمنع من المرور لعتبه فليأثم (تنبية) ذكر في حاشية المدني لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف
 المقام وحاشية المطاف لما روي أحمد وأبو داود عن المطالب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي بماء بين يديه وبين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لأن الطواف
 صلاة فصارت بين يديه صفوف من المصلين انتهى ومثله في البحر العميق وحكاية عز الدين بن جماعة عن مشكلات
 لا تبار للطاوي ونقله المتأخر جمة الله في منسكه الكبير ونقله سنان أفندي أيضاً في منسكه اه وسبأني
 إن شاء الله تعالى تأييد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحج (قوله لحديث البزار الخ) ذكر في الحلية أن الحديث
 في الصحيحين بلفظ لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه قال
 أبو النضر أحد رواة لا أدري قال أربعين يوماً وشراً أو سنة قال وأخرجه البزار وقال أربعين خيراً وفي بعض
 روايات البخاري ماذا عليه من الاثم اه والخریف السنة سميت به باعتبار بعض الفصول (قوله في ذلك)
 لفظ في هذا السببية (قوله ولو ستارة ترتفع) أي تزول بحركة رأسه إذا سجد وهذه الصورة ذكرها سعدى جلبي
 جواباً عن صاحب الهداية حيث اختار أن الحلة موضع السجود كما مشى عليه المصنف فأورد عليه أنه مع
 الحائل كجدار أو أسطوانة لا يكره والحائل لا يمكن أن يكون في موضع السجود فأجاب سعدى جلبي بأنه يجوز
 أن يكون ستارة معلقة أذراع أو سجد يجر كها رأس المصلي ويزيلها من موضع سجوده ثم تعود إذا قام أو قعد
 اه وصورته أن تكون الستارة من ثوب أو نحوه معلقة في سقف مثلاً ثم يصلي قريباً منها فإذا سجد تقع على
 ظهره ويكون سجوده خارجاً عنهم وإذا قام أو قعد سببت على الأرض وسترتها تأمل (قوله ولو كان فرجة الخ)
 كان تامة وفرجة فاعلمها قال في القنية قام في آخر الصف في المسجد بين وبين الصفوف مواضع خالية فلذلك
 أن يمر بين يديه ليصل الصفوف لأنه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نظر إلى فرجة في صف فليست بها نفسه
 فإن لم يفعل فمراراً فليخط على رقبته فانه لا حرمة له أي فليخط المار على رقبته من لم يستأجر فرجة اه قلت

وكذا سطح وسير وكل مرتفع
 دون قامة المار وقيل دون السترة
 كما في غرر الأذكار (وان اثم المار)
 لحديث البزار لو يعلم المار ماذا
 عليه من الوزر لو قف أربعين خيراً
 (في ذلك) المرور لو بلا حائل ولو
 ستارة ترتفع إذا سجد وتعود
 إذا قام ولو كان فرجة فلذلك
 أن يمر على رقبته من لم يستأجر لأنه
 اسقط حرمة نفسه فذهب

وليس المراد بالتخطي الوطء على رقبتة لانه قد يؤذى الى قتله ولا يجوز بل المراد أن يخطو من فوق رقبتة
 وإذا كان له ذلك فله أن يمر من بين يديه بالاولى فافهم ثم هذه المسئلة بمنزلة الاستثناء من قوله وان المار
 وقد عت التفصيل المار ويستثنى أيضا ما قدمناه من داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف (تتمة)
 في غريب الرواية النهر الكبير ليس بستره وكذا الخوض الكبير والبرسترة أراد المروزي يدي المصلي فان كان
 معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر ويأخذه ولو متر اثنان يقوم احدهما أمامه ويمر الآخر بفعل الآخر هكذا ويمر
 وان معه دابة فخرها بكباثم وان نزل وتستر بالدابة ومتر لم يأثم ولو متر رجلان متحاذيين فالذي يلى المصلي هو الاثم
 قننة أقول وإذا كان معه عصا لا تقف على الارض بنفسها فامسكها بيده ومتر من خلفها هل يكفي ذلك لم اره
 (قولندنيا) لحديث اذا صلى احداكم فاصل الى ستره ولا يدع احدا يمر بين يديه رواه الحاكم وأحمد وغيرهما
 وصرح في المنية بكرة تراه وتكها وهي تنزيهية والصارف للامر عن حقيقة ما رواه أبو داود عن الفضل والعباس
 رأينا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لتباصلي في صحراء ليس بين يديه ستره وما رواه احمد أن ابن عباس صلى
 في فضاء ليس بين يديه شيء كما في الشربلالية (قوله وكذا المنفرد) أما المقتدى فستره الامام تكفيه كإياي (قوله
 ونحوها) أي من كل موضع يحاف فيه المروزي قال في الجرع الحلية انما قيد بالصحراء لانه الخل الذي يقع فيه
 المروزي غلبا والافا ظاهر كراهة ترك السترة فيما يحاف فيه المروزي موضع كان اه (قوله بقدر ذراع) بيان
 لاقلها ط والظاهر أن المراد به ذراع اليد كما صرح به الشافعية وهو شبران (قوله وغلط اصعب) كذا في الهداية
 لكن جعل في البدائع بيان الغلط قولنا ضعيفا وأنه لا اعتبار بالعرض وظاهره أنه المذهب بجر ويؤيده ما رواه
 الحاكم وقال على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يجوز من السترة قدره مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة
 ومؤخرة بضم الميم وهمزة ساكنة وكسر الناء المجمة العود الذي في آخر رجل البعير كما في الحلية (قوله بقربه)
 متعلق بقوله يغزأ ويجذوف صفة لستره احوال منها (قوله دون ثلاثة أذرع) الاولى أن يبذل دون بئدر
 لما في الجرع الحلية السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع ط بقي هذا شرط لتبصيل سنة الصلاة الى
 السترة حتى لو زاد على ثلاثة أذرع تكون صلاته الى غير ستره ام هو سنة مستقلة لم أره (قوله والايمن افضل)
 صرح به الزيلعي (قوله ولا يكتفي الوضع) أي وضع السترة على الارض اذ لم يمكن غرزها وهذا اختاره
 في الهداية ونسب في غاية البيان الى أبي حنيفة ومحمد وصححه جماعة منهم قاضي خان معللا بأنه لا يفيد المقصود
 بجر (قوله ولا انخط) أي انخط في الارض اذ لم يجز ما يتخذ ستره وهذا على احدى الروايتين أنه ليس
 بمسنون ومشى عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لانه لا يحصل به المقصود اذ لا يظهر من بعيد (قوله
 وقيل يكتفي) أي كل من الوضع وانخط أي يحصل به السنة فيسن الوضع كما نقله القدوري عن أبي يوسف ثم
 قيل يضعه طولا لا عرضا ليكون على مثال الغزوي سن الخط كما هو الرواية الثانية عن محمد لحديث أبي داود
 فان لم يكن معه عصا فليخط خطا وهو ضعيف لكنه يجوز العمل به في الفضائل ولذا قال ابن الهمام والسنة
 اولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة اذ المقصود جمع الخطاطر بربط الخيال به كيلا يتشتر كذا في الجرع وشرح المنية
 قال في الحلية وقد يعارض تضعيفه بتصحيح احمد وابن حبان وغيرهما له (قوله فيخط طولا الخ) قال
 في شرح المنية وقال أبو داود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال اه وذكر النووي أن الاول
 المختار لصير شبيه ظل السترة بجر (تنبيه) لم يذكر واما اذ لم يكن معه ستره ومعه ثوب او كبا مثلا هل
 يكفي وضعه بين يديه والظاهر نعم كما يؤخذ من تعليل ابن الهمام المار آنفا وكذا الوسيط ثوبه وصلى عليه ثم المفهوم
 من كلامهم أنه عند امكان الغز لا يكتفي الوضع وعند امكان الوضع لا يكتفي الخط (قوله ويدفعه) أي اذا متر
 بين يديه ولم تكن له ستره او كانت ومتر بينه وبينها كما في الحلية والبحر ومفاده ان المار وان لم تكن ستره كما قدمناه
 وفي التتارخانية واذا دفعه رجل آخر لا بأس به سواء كان في الصلاة ولا (قوله فلو ضربه الخ) أي اذا لم يمكن دفعه
 الا بذلك لان الشافعية صرحوا بأنه يلزم الدافع تحترى الإسهل كما في دفع الصائل (قوله خلافا لالخ) أي
 أن المفهوم من كتب مذهبا أن ما يقوله الشافعي خلاف قولنا فانهم صرحوا في كتبنا بأنه رخصة والعزيمة
 عدم التعرض له فثبت أن رخصة تقيد بوصف السلامة أفاده الرحي بل قولهم ولا يراد على الإشارة صريح
 في أن الرخصة هي الإشارة وأن المقاتلة غير مأذون بها أصلا وأما الامر به في حديث فليقاتله فإنه شيطان

قوله ليس بستره الطاهر أن هذا
 مفروض فيما اذا كان في مسجد
 صغير أما في المسجد الكبير او
 الصحراء فهو وان لم يكن ستره لكن
 المكروه هو المروزي موضع سجوده
 او قريبا منه ومن متر خلف النهر
 الكبير يكون بعيدا من المصلي
 تأمل اه منه

(ويغزأ) ندبا بدائع (الامام)
 وكذا المنفرد (في الصحراء)
 ونحوها (ستره بقدر ذراع)
 طولا (وغلط اصعب) لتبديل الناظر
 (بقربه) دون ثلاثة أذرع (على)
 حذاء (احد حاجبيه) لا بين
 عينيه والايمن افضل (ولا يكتفي
 الوضع ولا انخط) وقيل يكتفي فيخط
 طولا وقيل كالخراب (ويدفعه) هو
 رخصة فتركه أفضل بدائع قال
 البا قاني فلو ضربه فحات لاشئ
 عليه عند الشافعي رضي الله عنه
 خلافا للنساء على ما يفهم من كتبنا

فهو منسوخ لما في الزيلعي - عن السرخسي - أن الأمر بها محمول على الاستدعاء حين كان العمل في الصلاة
 مباحا اه فاذا كانت المسألة غير مأذون بها عندنا كان قتلها جناية يلزمه موجبها من دية او قود فافهم
 (قوله اوجهه بقراءة) خصه في الجهر بحثا بالصلاة الجهرية وبما يجهر فيه منها وعليه فالمراد زيادة رفع الصوت
 عن أصل جهره والظاهر شمول السرية لأن هذا الجهر مأذون فيه فلا يكره على أن الجهر اليسير عقو والمكروه
 قدر ما تجوز به الصلاة في الأصح كما في سوا الجهر فاذا جهر في السرية بكلمة او كلمتين حصل المقصود ولم يلزم المحذور
 تدبر (قوله أو إشارة) أي باليد أو الرأس والعين يجر (قوله ولا يزداد عليها) أي على الإشارة بما ذكر
 فلا يدرب بأخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع كما في التهستاني - عن القرطبي - ويؤخذ منه فساد الصلاة لو يعمل
 كثير بخلاف قتل الحية على أحد القولين فيه كيان (قوله لا بهما) أي لا يجمع بين التسبيح والإشارة لأن
 باحدهما كفاية فبكره كما في الهداية جازما به خلافا لما في السريانية فانه تحريف لما في الهداية كما أفاده
 الشارح في هامش الخزان (قوله لا يظن على بطن) أي بل يظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كما في
 الجرو وغيره عن غاية البيان لكن لم يظهر وجهه اذ يظن اليمنى على ظهر اليسرى أقل - عملا فكان هذا محل الشارح
 على تغيير العبارة والتفصيل على محل الكراهة وهو الضرب يظن على بطن رحتي (قوله للكل) أي للمقتدين
 به كلهم وعليه فلو تم ما ذكر في قبله الصف في المسجد الصغير لم يكره اذا كان للامام ستره وظاهر التعميم شمول
 المسبوق وبه صرح التهستاني وظاهره الاكتفاء بها ولو بعد فراغ امامه والاخاف أنه قد يقال فائدة التبيه
 على أنه كالدرء لا يطلب منه نصب ستره قبل الدخول في الصلاة وان كان يلزم أن يصير منفردا بلا ستره بعد سلام
 امامه لأن العبرة بوقت الشروع وهو وقت كان مستترا بستره امامه تأمل (قوله ولو عدم المرور الخ) أي لو صلى
 في مكان لا يمر فيه احد ولم يواجه الطريق لا يكره تركها لان اتخاذها للحجاب عن المارة قال في الجهر عن الحلية
 ويظهر أن الأولى اتخاذها في هذا الحال وان لم يكره الترتل لمقصود آخر وهو كلف بصره فعاوراءها وجمع خاطره
 بربط الخيال اه وقيدوا بقولهم ولم يواجه الطريق لأن الصلاة في نفس الطريق أي طريق العامة مكروهة بستره
 وبدونها لانه اعتد للمرو فيه فلا يجوز شغله بما ليس له حق الشغل كما في المحيط وظاهره أن الكراهة للتحريم وتعامه
 في الجهر (قوله هذه تم التنزيه الخ) قال في الجهر والمكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما يكره تحريما وهو
 المحمل عند اطلاقهم كما في زكاة الفتح وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت بالجماع بشت به الواجب يعني بالنهي الطني
 الثبوت والدلالة فان الواجب يثبت بالامر الظني الثبوت والدلالة ثانيهما المكروه تنزيها ومرجعه الى ما تركه
 أولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره في الحلية فحينئذ اذا ذكروا مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيا
 ظنيا يحكم بكرهه التحريم الاصراف للهي عن التحريم الى الندب وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك
 الغير الجازم فهي تنزيه اه قلت ويعرف أيضا بالدليل نهى خاص بأن تضمن ترك واجب او ترك سنة
 فالأول مكروه تحريما والثاني تنزيها ولكن تتفاوت التنزيه في الشدة والقرب من التحريم بحسب تأكد
 السنة فان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرص فكذا اضدادها كما أفاده
 في شرح المنية وسيأتي في آخر المكروهات تمام ذلك (قوله والافتنزيهية) راجع الى قوله فان نهيا أي
 وان لم يكن نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم الى قوله ولا صارف أي وان كان نهيا ولكن وجد الصارف له
 عن التحريم فهي فهم ما تنزيهية كما علمته من عبارة البحر فافهم (قوله تحريما للهي) الأولى تأخير عن المضاف
 اليه ط (قوله أي ارساله بلابس معتاد) قال في شرح المنية السدل هو الارسال من غير لبس ضرورة
 أن ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا اه ودخل في قوله ونحوه عذبة العمامة وقال في البحر وفسره
 الكرخي بأن يجعل ثوبه على رأسه او على كتفيه ويرسل اطرافه من جانب اذ لم يكن عليه سراويل اه فكرأهته
 لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكرأهته للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان
 الخلاء او غيره اه ثم قال في البحر وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفوظا من الوقوع
 او لا فعلى هذا انكره في الطلسمان الذي يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الوقاية اه أي اذا لم يدبره على عنقه
 والافلاس دل (قوله وكذا القباء بكم الى وراء) أي كالاقبية الرومية التي تجعل لا كماها خروق عند أعلى
 العضد اذا اخرج المصلى يده من الخرق وأرسل الكم الى ورائه مثلا فانه يكره أيضا لصدق السدل عليه لانه

قوله خلافا لما في السريانية فانه
 قال وقال في الهداية قيل يكره
 فتوهم أن عبارة الهداية قيل
 بالياء المشناة تحت وليس كذلك
 بل هي بالياء الموحدة متصل بما
 قبله وهذا لفظها ويدرب بالاشارة
 او يدفع بالتسبيح لما روينا من قبل
 ويكره الجمع بينهما لان باحدهما
 في هامش الخزان اه منه

مطلب
 مكروهات الصلاة

مطلب
 في الكراهة التحريمية والتنزيهية

(بتسبيح) اوجهه بقراءة
 (اواشارة) ولا يزداد عليها عندنا
 قهستاني (لا بهما) فانه يكره
 والمرأة تصفق لا يظن على بطن
 ولو صفق او سجت لم تقصد وقد
 ترك السنة تنازخانية (وكفت
 ستره الامام) للكل (ولو عدم المرور
 والطريق جاز تركها) وفعلها
 أولى (وكره) هذه تم التنزيهية التي
 مرجعها خلاف الأولى فالفرق
 الدليل فان نهيا ظني الثبوت ولا
 صارف فتعريمية والافتنزيهية
 (سدل) تحريما للهي (ثوبه) أي
 ارساله بلابس معتاد وكذا القباء
 بكم الى وراء ذكره الحلبي

ارخاء من غير لبس لان لبس الكم يكون بادخال اليد فيه وتعامه في شرح المنية (قوله كشة) هو شئ يعتاد وضعه على الكتفين كما في البحر وذلك نحو الشال (قوله فلو من احدهما لم يكره) مخالف لما في البحر حيث ذكر في الشدة أنه اذا ارسل طرفا منه على صدره وطرفا على ظهره يكره (قوله وخارج صلاة في الاصح) أي اذا لم يكن للتكبر فالاصح أنه لا يكره قال في النهر أي تحريرا والاختصاص مأمرا أنه يكره تنزيها اه وما مره قوله لانه صنيع أهل الكتاب قال الشيخ اسماعيل وفيه بحث لان الظاهر من كلامهم أن تخصيص أهل الكتاب بفعله معتبر فيه كونه في الصلاة فلا يظهر التشبه وكراهته خارجيا اه (قوله وفي الخلاصة) استدراك على قوله وكذا القضاء الخ لكن قال في شرح المنية وفي الخلاصة المصلي اذا كان لاباس شقة او فريج ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة واختار أنه لا يكره ولم يوافق على ذلك احد سوى البرازي والصحيح الذي عليه قاضي خان والجمهور أنه يكره لانه اذا لم يدخل يديه في كيه صدق عليه اسم السدل لانه ارسال للشرب بدون أن يلبسه اه قال في الخزانة بل ذكر أبو جعفر أنه لو أدخل يديه في كيه ولم يشد وسطه ولم يزرز أزراره فهو مسمى لانه يشبه السدل اه قلت لكن قال في الحلية فيه نظر ظاهر بعد أن يكون تحته قصص ونحوه مما يستلزم البدن بل اختلف في كراهة شدة وسطه اذا كان عليه قصص ونحوه ففي الغاية أنه يكره لانه صنيع أهل الكتاب وفي الخلاصة لا يكره اه وجرم في نور الايضاح بعدم الكراهة (قوله والاحوط الثاني) لم يظهر وجهه بل فيه كف الثوب وشغل اليدين عن السنة تأمل رجتي ولذا قال في البحر ولا يخفى ما فيه اه بل الاحوط لبسة لما مر عن الجمهور من أن عدم ادخال يديه فيه مكروه (قوله أي رفعه) أي سواء كان من بين يديه او من خلفه عند الانحطاط للسجود بحر وحرر الخير المسمى ما يفيد أن الكراهة فيه تحريرية (قوله ولولتراب) وقيل لا بأس بصونه عن التراب بحر عن المجتبى (قوله كشمركم اوزيل) أي كماله ودخل في الصلاة وهو مشركه اوزيله وأشار بذلك الى أن الكراهة لا تختص بالكف وهو في الصلاة كما أفاده في شرح المنية لكن قال في القصة واختلف فيمن صلى وقد شمر كيه لعمل كل بعمله قبل الصلاة أو حينئذ ذلك اه ومنه ما للشرح للوضوء ثم جعل لادرالك الكعة مع الامام واذا دخل في الصلاة كذلك وقلنا بالكراهة فهل الافضل ارخاء كيه فيها بعد قليل او تركهما امره والظاهر الاول بدليل قوله الاتي ولو سقطت قلنسوته فاعادتها افضل تأمل هذا وقيد الكراهة في الخلاصة والمنية بأن يكون رافعا كيه الى المرفقين وذا امره أنه لا يكره الى ما دونهما قال في البحر والظاهر الاطلاق لصدق كف الثوب على الكل اه ونحوه في الحلية وكذا قال في شرح المنية الكبير ان التقيد بالمرفقين اتفاق قال وهذا الوجه مما خارج الصلاة ثم شرع فيها كذلك أم للشرح وهو في انفسد له عمل كبير (قوله وعشه) خوف فعل لغرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله أن كل عمل هو مفيد للمصلي فلا بأس به أصله ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلط العرق عن جبينه أي مسح لانه كان يؤذيه فكان مفيدا وفي زمن الصيف كان اذا قام من السجود نفض ثوبه يمنة او يسرة لانه كان مفيدا كلياتي صورة فأما ما ليس بمفيد فهو اللعب اه وقوله كلياتي صورة يعني حكاية صورة الالية كما في الحواشي السعدية فليس نفذه للتراب فلا يرد ما في البحر عن الحلية من أنه اذا كان يكره رفع الثوب كلياتي لا يكون نفذه من التراب عملا مفيدا (قوله للشي) وهو ما أخرجه القضاة عنه صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثا اللعب في الصلاة والرفث في الصيام والنمك في المقابر وهي كراهة تحرير كما في البحر (قوله الاحاجة) كلك بدنه لشيء أكله وأضره وصلت عرق يؤلمه ويشغل قلبه وهذا ليردون عمل كثير قال في القيص الحلي سيد واحدة في ركن ثلاث مرات يفقد الصلاة ان رفع يده في كل مرة اه وفي الجوهرة عن الفتاوى اختلفوا في الحلي هل الذهاب والرجوع مرة والذهاب مرة والرجوع اخرى (قوله ولا بأس به خارج صلاة) وأما ما في البداية من أنه حرام فقال السروجي فيه نظر لان اللعب خارجا شوبه اوبدنه خلاف الاولى ولا يجرم والحديث قد يكونه في الصلاة اه بحر (قوله وصلاته في شيا بئله) بكسر الباء الموحدة وسكون الذال المججمة الخدمة والاستدال وعطف المهنة عليها عطف تفسير وهي بفتح الميم وكسر هاء سكرن الياء وأبكر الاصمعي أنكر حلية قال في البحر وفسرها في شرح الرقاية بما يلبسه في بيته ولا يذهب به الى الاكابر والظاهر أن الكراهة تنزيهية اه (قوله لم يمنعه من القراءة) قال في الحلية الاولى أن يقول بحيث يمنعه من سنة القراءة كما ذكره

كشدة ومنديل يرسله من كتفيه فلو من احدهما لم يكره كحالة صدر وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يدخل يديه في كم القبرجى المختار أنه لا يكره وحل يرسل الكم او يمسك خلاف والاحوط الثاني قهستاني (و) كره (كفه) أي رفعه ولولتراب كشمركم اوزيل (وعشه) أي بثوبه (وبجسده) للشيء الاحاجة ولا بأس به خارج صلاة (وصلاته في شيا بئله) يلبسها في بيته (ومينته) أي خدمته ان له غيرها والا (وأخذ درهم) ونحوه (في فيه لم يمنعه من القراءة)

في الخلاصة حتى لو كان لا يحل لهما ما ذكره كما في البدائع ثم قول قاضي خان ولا بأس أن يصل وفي فيه دراعهم
 اود نائير لا تمنعه عن الترامه بشر ما أن الكراهة تنزيهية اه (قوله فلو منعه) بأن سكت أو تلفظ بالنساق
 لا تكون قرأنا شرح المنية (قوله لتسكاسل) أي لاجل الكل بأن استنقل تغليته ولم يرها امرا مع ما في الصلاة
 فتركها لذلك وهذا معنى قولهم ثم ما ونا بالصلاة وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار لانه كفر شرح المنية
 قال في الحلية وأصل الكسل ترك العمل لعدم الارادة فلو لعدم القدرة فهو العجز (قوله ولا بأس به للتذلل)
 قال في شرح المنية فيه اشارة الى أن الاولى أن لا يفعلها وأن يتذلل ويخشع بقلبه فانهم حرام من أفعال القلب
 اه وتعبه في الامداد بما في الخبيس من أنه يستحب له ذلك لأن مبنى الصلاة على الخشوع اه قلت واختف
 في أن الخشوع من أفعال القلب كالتخوف او من أفعال الجوارح كالسكون او مجموعهما قال في الحلية والاشبه
 الاول وقد حكى اجماع العارفين عليه وان من لوازمه ظهور الذل وغض الطرف وخفض الصوت وسكون
 الاطراف وحيث فلا يعد القول بحسن كشفه اذا كان ناشئا عن تحقيق الخشوع بالقلب ونص في الفتاوى
 العناية على أنه لو فعله لعذر لا يكره والا فنيه التفصيل المذكور في المتن وهو حسن وعن بعض المشايخ
 أنه لاجل الحرارة والتخفيف مكره فلم يجعل الحرارة عذرا وليس يعيد اه ملخصا (قوله ولو سقطت
 قلنسوته الخ) هي ما يلبس في الرأس كما في شرح المنية وللفظ قلنسوته ساقط من بعض النسخ والمسئلة ذكرها
 في شرح المنية فيما يفسد الصلاة عن الجهة وفي الدرر عن التارخانية والظاهر أن افضلها عاداتها حيث لم يقصد
 بتركها التذلل على ما مر (قوله وصلاته مع مدافعة الاخبتين الخ) أي البول والغائط قال في الخزانة سواء كان
 بعد شروعه او قبله فان شغله قطعها ان لم يخف فوت الوقت وان اتعيا ان لم يروا أبو داود ولا يحل لاحديهم من
 بالله واليوم الآخر أن يصل وهو حاقن حتى يتخفف أي مدافع البول ومثله الخاقب أي مدافع الغائط والحازق
 أي مدافعهما وقيل مدافع الرياح اه وما ذكره من الاثم صرح به في شرح المنية وقال لادائها مع الكراهة
 الشرعية بئى ما اذا خشي فوت الجماعة ولا يجذب جماعة غير هافئ يقطعها كما يقطعها اذا رأى على ثوبه نجاسة
 قدر الدرهم ليغسلها الا كما اذا كانت النجاسة أقل من الدرهم والصواب الاول لأن ترك سنة الجماعة
 اولى من الاتيان بالكراهة كالقطع لغسل قدر الدرهم فانه واجب ففعله اولى من فعل السنة بخلاف غسل
 مادونه فانه مستحب فلا يترك السنة المؤكدة لاجله كذا حقه في شرح المنية (تنبيه) ذكر في الحلية بحثا
 أن خوف فوت الجماعة يخوف فوت الوقت في المكتوبة وذكر أن الكراهة جارية في سائر الصلوات ولو توطعا
 (قوله وعقص شعره الخ) أي ضفره وقطعه والمراد به أن يجعله على هامته ويشده بصمغ أو أن يلف ذوائبه حول
 رأسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات ويجمع الشعر كله من قبل القفا ويشده بخيط او خرقة كيلا يصيب
 الارض اذا سجد وجميع ذلك مكره لما روى الطبراني أنه عليه الصلاة والسلام نهى ان يصل الرجل ورأسه
 معقوص وأخرج الستة عنه صلى الله عليه وسلم امرت أن اسجد على سبعة اعضاء وأن لا أكف شعرا ولا ثوبا
 شرح المنية ونقل في الحلية عن النووي انها كراهة تنزيهية ثم قال والاشبه بسباق الاحاديث انها تحريم الا ان ثبت
 على التنزيه اجماع فيعين القول به (قوله أما فيها فيفسد) لانه عمل كثير بالاجماع شرح المنية (قوله
 للنهي) هو ما أخرجه عبد الرزاق عن أبي ذر رضي الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته
 عن مسح الحصى فقال واحدة اودع وروى الستة عن معقيب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح الحصى
 وأنت تذل فان كنت ولا بد فاعلا فواحدة شرح المنية (قوله الاسجوده التام الخ) بأن كان لا يمكنه تمكين
 جبهته على وجه السنة الا بذلك وقيد بالتام لانه لو كان لا يمكنه وضع القدر الواجب من الجهة الا بتعين
 ولوا كثر من مرة (قوله وتركها اولى) لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة راجحا على فعل
 البدعة مع أنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة بجر (قوله وفرقة الاصابع) هو غمزها
 او مدّها حتى تصوت وتبكيها هو أن يدخل أصابع إحدى يديه بين أصابع الأخرى بجر (قوله للنهي)
 هو ما رواه ابن ماجه من فوعا لا تفرقع أصابعك وانت تصلي وروى في المجتبى حديثا أنه نهى أن يفرقع الرجل
 أصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر الصلاة وفي رواية وهو عشي اليها وروى احمد وأبو داود وغيرهما من فوعا
 اذا نوضا أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة وتقل في المعراج

مطلب
 في الخشوع

فلو منعه تفسد (وصلاته سائرا)
 أي كاشفا (رأسه لتسكاسل) و(لا)
 بأس به (للتذلل) وأما الاهانة
 بها فكفر ولو سقطت قلنسوته
 فأعادتها افضل الا اذا احتاجت
 لتكوير أو عمل كثير (وصلاته مع
 مدافعة الاخبتين) أو أحدهما
 (أو الریح) للنهي (وعقص شعره)
 للنهي عن كفه ولو جمعه أو ادخال
 أطرافه في اصوله قبل الصلاة أما
 فيها فيفسد (وقلب الحصى) للنهي
 (الاسجوده) التام فيرخص
 (مرة) وتركها اولى (وفرقة
 الاصابع) وتبكيها ولو منظر
 لصلاة أو ماشيا اليها للنهي

مطلب
 اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة
 كان ترك السنة اولى

الاجماع على كراهة الفرقة والتشيك في الصلاة وينبغي أن تكون تحريمية للنهي المذكور حلية وبجر (قوله ولا يكره خارجها لم حاجة) المراد بخارجها ما ليس من توابعها لأن السعي إليها والجلوس في المسجد لا جلها في حكمها كما مر لحدث الصحيحين لا يزال أحدكم في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وأراد بالحاجة نحو اراحة الاصابع فلولا دون حاجة بل على سبيل العبث كره تنزيها والكره في الفرقة خارجها منصوص عليها وأما التشيك فقال في الحلية لم أقف لمشايعه عليه على شيء والظاهر أنه لو كفر عبث بل لغرض صحيح ولولا اراحة الاصابع لا يكره فقد صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وشبك أصابعه فإنه لا فائدة تمثيل المعنى وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية (قوله والتخصر الخ) لما في الصحيحين وغيرهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخصر في الصلاة وفي رواية عن الاختصار وفي أخرى عن أن يصلي الرجل مختصرا وفيه تأويلات أشهرها ما ذكره الشارح وعنايته في شرح المنية والبحر قال في البحر والذي يظهر أن الكراهة تحريمية في الصلاة للنهي المذكور اهـ ولأن فيه ترك سنة الوضع كما في الهداية لكن العلة الثانية لا تقتضي كراهة التحريم نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الخاصرة (قوله للنهي) هو ما رواه الترمذي وصححه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم اياك والاتفات في الصلاة فان الاتفات في الصلاة هلكت فان كان لا بد في التطوع لافي الفريضة وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاس يحتلسه الشيطان من صلاة العبد وقيدته في الغاية بأن يكون لغير عذر وينبغي أن تكون تحريمية كما هو ظاهر الاحاديث بجر (قوله ويصمره يكره تنزيها) أي من غير تحويل الوجه أصلا وفي الزيلعي وشرح الملتقى للباقي أنه مباح لانه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ اصحابه في صلاته بموق عينيه اهـ ولا ينافي ما هنا بجملة على عدم الحاجة أو أراد بالمباح ما ليس بمحظور شرعا وخلاف الاول غير محظور تأمل (قوله وبصدره تفسد) أي اذا كان بغير عذر كما مر بيانه في مفسدات الصلاة (قوله وقيل الخ) قاله في الخلاصة أيضا والاشبه ما في عاتة الكتب من أنه مكروه لا مفسد وقد عدم الفساد في المنية والذخيرة بما اذا استقبل من ساعته قال في البحر وكأنه جمع بين ما في الفتاوى وما في عاتة الكتب يحمل الاول على ما اذا لم يستقبل من ساعته والثاني على ما اذا استقبل من ساعته وكأنه ناظر الى أن الاول عمل كثير والثاني قليل وهو بعيد فان الاستدامة على هذا القليل لا تتجده كثيرا وانما كثيره تحويل صدره اهـ أقول يظهر لي أنه اذا أطال التفاته بجميع وجهه يمنة او يسرة ورأه من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة تأمل (قوله واقعاؤه الخ) قال في النهر لنيمة صلى الله عليه وسلم عن اقعاء الكلب وفسره الطحاوي بأن يقعد على البيت وينصب فخذه ويضم ركبتيه الى صدره واضعا يديه على الارض والكرخي بأن ينصب قدميه ويقعد على عقبه ويضع يديه على الارض والاصح الذي عليه العاتة هو الاول أي كون هذا هو المراد بالحديث لأن ما قاله الكرخي غير مكروه كذا في الفتح قال في البحر وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية على الاول تنزيهية على الثاني وأقول انما كانت تنزيهية على الثاني بناء على أن هذا الفعل ليس باقعاء وانما الكراهة لترك الجلسة المسنونة كما علق به في البدائع ولو فسر الاقعاء بقول الكرخي نعاكت الاحكام اهـ كلام النهر والحاصل أن الاقعاء مكروه لشئين للنهي عنه ولأن فيه ترك الجلسة المسنونة فان فسر بما قاله الطحاوي وهو الاصح كان مكروها تحريما لوجود النهي عنه بخصوصه وكان بالمعنى الذي قاله الكرخي مكروها تنزيها لترك الجلسة المسنونة لا تحريما لعدم النهي عنه بخصوصه وان فسر بما قاله الكرخي انعكس الحكم المذكور قلت وفي المغرب بعد ما فسر بما مر عن الطحاوي قال وتفسير الفقهاء أن يضع البيت على عقبه بين السجدين وهو عقب الشيطان اهـ وعزاه في البدائع الى الكرخي وقال وهو عقب الشيطان الذي نهى عنه في الحديث اهـ أي فيما أخرجه مسلم عن عائشة أنه كان ينهى عن عقب الشيطان وأن يقترب الرجل ذراعيه اقتراس السبع وفي رواية عن عقبه الشيطان بضم فسكون وهو مكروه أيضا كما في الحلية وغيرهما وقال العلامة قاسم في فتاواه وأما نصب القدمين والجلوس على العقين فمكروه في جميع الجلسات بلا خلاف فعرفه الاما ذكره النووي عن الشافعي في قول له أنه يستحب بين السجدين (قوله واقتراس الرجل ذراعيه الخ) أي بسطهما في حالة السجود وقيد بالرجل اتباعا للحديث المار آنفا ولأن المرأة تقترب في البحر قيل وانما نهى عن ذلك لانها صفة الكسلان والهاون بحاله مع ما فيه من التشبه بالسباع

ولا يكره خارجها لم حاجة
(والتخصر) وضع اليد على
الخاصرة للنهي (ويكره خارجها)
تنزيها (والاتفات بوجهه) كله
(او بعصه) للنهي ويصمره يكره
تنزيها وبصدره تفسد كما مر (وقيل)
قائله قاضي خان (تفسد بتحويله
والمعتد لا واقعاؤه) كالكلب للنهي
(واقتراس) الرجل (ذراعيه) للنهي

والكتاب والتأخر أنها تحريمية تنهى المذكور من غير صارف اه (قوله وصلاته الى وجه انسان) ففي صحيح البخاري وكرم عثمان رضي الله تعالى عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وحذاء القاشي عياض عن عامة العلماء وعقابه في الخلية وقال في شرح المنية وهو يحمل ما رواه البراء عن علي بن النضر عليه الصلاة والسلام رأى رجلا يصلي الى رجل فامر أن يعيد الصلاة ويكون الامر بالاعادة لازمة الكراهة لانه أخكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وليس لفساد اه والتأخر أنها كراهة تحريمية لما ذكره في الخلية عن أبي يوسف قال ان كن جاحلا عليه وان كن عالما أدبته اه ولا يشبه عبادة الصورة (قوله كراهة استقباله) الضمير للمصلي وهو من اضافة المصدر الى مفعوله ط (قوله ولو بعد اولا حائل) قال في شرح المنية ولو كان بينهما ثالث فظهر الى وجه المصلي لا يكره لانتفاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة اه وظاهر عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في حالة القيام كما في التبرع والخلية واستظهره في الخلية بأن الساعدي يكون سيرة للمصلي بحيث لا يكره المرور وراءه فكذلك اذا يكون حائلا قلت لكن في المذخبة نقل قول محمد في الاصل وان شاء الامام استقبل الناس بوجهه اذا لم يكن بخذائه رجل يصلي ثم قال ولم يقل أي محددين ما اذا كان للمصلي في الصف القول او الاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره ولو بينه ما حذوف اه ثم رأيت الخبر الرمي أجاب بما لا يدفع الايراد والظهير أن ما مر عن شرح المنية مبنى على خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله كرم) أي في مقصدات الصلاة وقد متنا أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجابته برأيه) قال في الامداد وبه ورد الاثر عن عائشة رضي الله عنها وكذا في تكليم الرجل المصلي قال تعالى فنادته للأنكدة وهو قائم يصلي في الحرب وحل يحجب السلام بعد السلام من الصلاة ذكر ان خطابي والطحاوي أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة كذا في مجمع الروايات اه (قوله أما لو قيل الخ) هو ما عدي قيات تقدم قبيل قوله وقصه على امامه وقتلنا حائل ضعفه عن التبريلالية ح (قوله خلافا لما مر عن البحر) أي في باب الامامة وقد متنا الكلام عليه هناك فراجع (قوله لترك الخلعة المسنونة) اه لكونه مكرها تنزيها اذ ليس فيه شيء خاص ليكون تحريما بحر (قوله بغير عذر) أما به فلا لان الواجب يترك مع العذر فالسنة أولى وعليه يحمل ما في صحيح ابن حبان من صلته عليه الصلاة والسلام متريعا او تعليلها يجوز بحر (قوله لانه عليه الصلاة والسلام الخ) نقله في شرح المنية عن ابن اليه عام وفي البحر عن صاحب الكنز وغيره ورد به على ما قيل في وجه الكراهة أنه فعل الجارية نعم في شرح المنية أن الجاهلوس على اركبتين اولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتأوب) في المصباح التأوب بالمد والواو اعني وفي مختار الصحاح شابت بالمد ولا تقل شأوب وهو كافي في الخلية والبحر اتفق الذي يفتح منه الفم يدفع الضار ان الحصة في عضلات الفك وحركتها من امتلاء المعدة ونقل البدن اه قلت ولهذا السبب كان من الشيطان كما في حديث الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال التأوب من الشيطان فاذا تأوب احدكم فليكن عليه ما استطاع وفي رواية لم يملك يده على فيه فان الشيطان يدخله وألق باليد الكرم وهذا اذا لم يتمكن كظمه أي رده وجبه فقد صرح في الخلاصة بأنه ان امكنه عند التأوب أن يأخذ شفته بسنه فليجعل وعطى فاه يده او يشوبه يكره كذا روى عن أبي حنيفة قال في البحر ووجهه أن تعطية الفم منبئ عنها كما رواه أبو داود وغيره وانما البيت للضرورة ولا ضرورة اذا امكنه الدفع ثم في المجتبى يغطي فاه يمينه وقيل يمينه في القيام وفي غيره ييساره اه قلت ووجه النقل اظهر لانه وقع الشيطان كما مر فهو كذالة الخبيث وعي باليسار اولى لكن في حالة القيام لما كان يلزم من دفعه باليسار كثرة العمل بتحريك اليدين كانت التي اولى وقد ساق في آداب الصلاة عن الضياء أنه بظهور اليسرى وفي الخلية عن بعضهم أنه تخير بينهما وأنه ان سجد باليمنى يخبر فيه بظاها را او يساهن او باليسرى فظاها را اه ولم ارم من تعرض لسكراهة هنا هل هي تحريمية او تنزيهية الا أنه تقدم في آداب الصلاة أنه شذب كظمه عند التأوب وحديثه قبل الكظم مندوب وأما التأوب نفسه فان نشأ من طبيعته بلا صنعه فلا بأس وان تعمدت ينبغي أن يكره وتحريمها لانه عبث وقد مر أن العبث مكره وتحريمها في الصلاة وتنزيها خارجيا (قوله ولو خارجيا) أي لا طلاق الحديث المار وتقيده في بعض الروايات بالصلاة لا تكون الكراهة فيها اشدة فلا تنافي بينهما تأمل (قوله والاتباء محفوظون منه) قد متنا في آداب الصلاة أن اخطار ذلك

(وصلاته الى وجه انسان) ككره
استقباله فلا استقبال لوجه المصلي
فالكراهة عليه والافعل المستقبل
ولو بعد اولا حائل (ورد السلام
سده) او برأيه كمر (فرج)
لا بأس بتكليم المصلي واجابته
برأيه كما لو طلب منه شيء او أرى
درهما وقيل أجده فأومأ بيمين
اولى أو قيل كم صليتم فأشار بيمينه
أنهم صلوا ركعتين أما لو قيل له
تقدم فقدم او دخل احد الصف
فوسع له فورا فسدت ذكره الخلية
وغیره خلافا لما مر عن البحر
(و) كره (التبرع) تنزيها لترك
الخلعة المسنونة (بغير عذر) ولا
يكره خارجيا لانه عليه الصلاة
والسلام كان جل جلوسه مع
اصحابه التبرع وكذا عمر رضي الله
تعالى عنه (والتأوب) ولو
خارجيا ذكره مسكين لانه من
الشيطان والاتباء محفوظون منه

قوله وحديثه قبل الكظم مندوب
هكذا اجتزأه وفيه نظر لا ينبغي اه

صححه

ياله مجزب في دفع الثأوب (قوله لنبي) أي في حديث إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغض عينه رواه ابن عدي
 الآن في سند من ضعف وعلى في البدائع بأن السنة أن يرعى يسره إلى موضع سجوده وفي التخصيص تركها
 ثم الظاهر أن الكراهة تنزيهية كذا في الحلية والبحر وكأنه لأن علة النبي مأمرة عن البدائع وهي الصارف له
 عن التحريم (قوله الالكحل المشعور) بأن خاف فوت المشعور بسبب رؤية ما يفرق الخاطر فلا يكره بل قال
 بعض العلماء أنه الأولى وليس يعيد حلية وبحر (قوله لأن العبرة تقدم) ولهذا اشترط طيارة مكانه
 رواية واحدة بخلاف مكان السجود أذنيه روايتان وكذا الوحلف لا يدخل دار فلان يحث بوضع القدمين
 وإن كان باقي بدنه خارجها والسيد إذا كان رجلاً في الحرم ورأسه خارجه فهو صيد الحرم فقيه الخزاء بحر
 (قوله مطلقاً) راجع إلى قوله وقيام الامام في المحراب وفسر الاطلاق بما بعده وكذلك سواء كل المحراب
 من المسجد كما هو العادة المستمرة أولاً كما في البحر (قوله إن علل بالتشبه الخ) قيد للكراهة وحاصله
 أنه مخرج محمد في الجامع الصغير بالكراهة ولم يفصل فاختلف المشايخ في سبب افضيل كونه يصير ممتازاً عنهم
 في المكان لأن المحراب في معنى بيت آخر وذلك صنيع أهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الامام
 السرخسي وقال أنه الأوجه وقيل اشتباهه حاله على من في يمينه ويساره فعلى الأول يكره مطلقاً وعلى الثاني
 لا يكره عند عدم الاشتباه وأيد الثاني في التبع بأن امتياز الامام في المكان مطلوب وتقدمه واجب وغايته
 اتفاق الملتزم في ذلك وارتفاعه في الحلية وأيد ولكن نازعه في البحر بأن مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقاً
 وبأن امتياز الامام المطلوب حاصل بتقدمه بلا وقوف في مكان آخر ولهذا قال في الروا الحلية وغيرها إذا لم يرض
 المسجد بين خلق الامام لا ينبغي له ذلك لأنه يشبهه بتأين المكانين انتهى معنى وحديثه اختلاف المكان تمنع
 الجواز فنسبه الاختلاف فوجب الكراهة والمحراب وإن كان من المسجد فصورة وهيئة اقتضت شبهة
 الاختلاف اهـ ملخصاً قلت أي لأن الخراب المتأني علامة لخل قيام الامام ليكون قيامه وسط الصف كما هو
 السنة لأن يقرم في داخله فهو وإن كان من بقاع المسجد لكن أشبه مكاناً آخر فأورث الكراهة ولا ينبغي
 حسن هذا الكلام فافهم لكن تقدم أن التشبه إنما يكره في المذموم وفيما قصد به التشبه لا مطلقاً ولعل
 هذا من المذموم تأمل هذا في حاشية البحر للرملي الذي يظهر من كلامهم أنها كراهة تنزيهية تأمل اهـ (تنبيه)
 في معراج الهداية من باب الامامة الأصح ما روى عن أبي حنيفة أنه قال أكره للامام أن يقوم بين الساريتين
 أو زاوية أو ناحية المسجد أو إلى سارية لأنه بخلاف عمل الامة اهـ وفيه أيضاً السنة أن يقوم الامام أزاء
 وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصب الاوسط المساجد وهي قد عرفت لمقام الامام اهـ وفي التتارخانية
 ويكره أن يقوم في غير الخراب الا للضرورة اهـ ومقتضاه أن الامام لو ترك المحراب وقام في غيره يكره ولو كان
 قيامه وسط الصف لأنه خلاف عمل الامة وهو ظاهر في الامام الراتب دون غيره والمنفرد فاغتنم هذه الفائدة
 فإنه وقع السؤال عنها ولم يوجد نص فيها (قوله لنبي) وهو ما أخرجه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه وعلوه بأنه تشبه بأهل الكتاب فانهم ينفذون لامامهم
 ذكناً بحر وهذا التعليل يقتضي أنها تنزيهية والحديث يقتضي أنها تحريمية الآن يوجد صارف تأمل رملي
 قلت لعل الصارف لتعليل النبي بما ذكرنا تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كما في البدائع قال في البحر
 والحاصل أن التصحيح قد اختلف والأولى العمل بظاهر الرواية واطلاق الحديث اهـ وكذا رجه في الحلية
 (قوله في الأصح) وهو ظاهر الرواية لأنه وإن لم يكن فيه تشبه بأهل الكتاب لكن فيه ازدراء بالامام حيث
 ارتفع كل الجماعة فوقه أفاده في شرح المنية وكان الشارح أخذ التصحيح بغيره من قول البدائع جواب
 ظاهر الرواية أقرب إلى الصواب ومقابل قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه ومشى عليه في الحاشية
 فائلاً وعليه عامة المشايخ قال ط ولعل الكراهة تنزيهية لأن النبي ورد في الأول فقط (قوله وهذا كله)
 أي الكراهة في المسائل الثلاث لا كما يتوهم من ظاهر كلام المصنف من أن قوله عند عدم العذر قيد لقوله وكره
 عكسه فقط فافهم (قوله بجمعة وعيد) مثال للعذر وهو على تقدير مضاف أي كرجعة بجمعة وعيد (قوله)
 فلو قاموا الخ) تبرع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد قال في المعراج وذكر شيخ الاسلام أنما يكره
 هذا إذا لم يكن من عذر أما إذا كان فلا يكره كما في الجمعة إذا كان القرم على الرف وبعضهم على الأرض لصيق

(ونغض عينه) للنبي الالكحل
 المشعور (قيام الامام في
 المحراب لا سجوده فيه) وقدماه
 خارجه لأن العبرة لتقدم (مطلقاً)
 وإن لم يشبه حال الامام إن علل
 بالتشبه وإن بالاشتباه ولا اشتباه
 فلا اشتباه في نفي الكراهة (وافراد
 الامام على المكان) لنبي وقد ر
 الارتفاع يذراع ولا بأس بما دونه
 وقيل ما يقع به الامتياز وهو
 الأوجه ذكره الالكحل وغيره
 (وكره عكسه) في الأصح وهذا كله
 (عند عدم العذر) بجمعة وعيد
 فلو قاموا على الرفوف والامام
 على الأرض أو في المحراب لصيق
 المكان لم يكره

المكان وحكي الحلواني عن أبي الليث لا يكره قيام الامام في الطابق عند الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم
 اه وبه علم أن قوله والامام على الارض أى ومعه بعض القوم (قوله كما لو كان الخ) محتز قوله وانفراد
 الامام على المكان قال في البحر قيد بالانفراد لانه لو كان بعض القوم مع الامام قبل يكره والاصح لا وبه جرت
 العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المحيط اه وظاهره أنه لا يكره ولو بلا عذر ولا كان داخلا
 فيما قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) أى في الانفراد في مكان مرتفع وهذا حكمه في البحر تبعا للعلية مذهبا
 للشافعي وأنه قيل انه رواية عن أبي حنيفة قلت لكن في المعراج مانعه ويقولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى
 الا اذا أراد الامام تعليم القوم أفعال الصلاة أو أراد المأموم تبليغ القوم فينبذ لا يكره عندنا اه وبه علم
 أنه كما يكره انفراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره انفراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله
 وقد من الخ) أى في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو صلى على رفوف المسجد وان وجد في
 صفه مكانا كره كسبامه في صف خلف صف فيه فرجة اه ولعله يشير بذلك الى أنه لو لا العذر المذكور كان
 انفراد المأموم مكروها (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب القنية فانه عزى الى بعض الكتب أى جماعة
 ولم يجسد في الصف فرجة قيل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فقطف يجنبه
 والاصح ما روى هشام عن محمد أنه ينتظر الى الركوع فان جاء رجل والاجذب اليه رجلا ودخل في الصف ثم
 قال في القنية والقيام وحده اولى في زماننا لقلبة الجهل على العوام فاذا جرت تفسد صلاته اه قال في الخزانة
 قلت وينبغي التفويض الى رأى المبطل فان رأى من لا يتأذى لدين او صداقة زاحجه او عالما يجذبه والانفراد
 اه قلت وهو توفيق حسن اختاره ابن وهبان في شرح منظومته (قوله فلذا قال الخ) أى فلم يذ كر الجذب
 لما مر (قوله ولبس ثوب فيه تمثيل) عدل عن قول غيره تصاوير لما في المغرب الصورة عام في ذى الروح وغيره
 والتمثيل خاص بمثل ذى الروح ويأتى أن غير ذى الروح لا يكره قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لا تكرر صورة
 الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط قال في البحر وفي الخلاصة وتكره التصاوير على الثوب صلى فيه
 اولا انتهى وهذه الكراهية تحريرية وظاهر كلام النووي في شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان
 وقال وسواء صنعه لما يمتن او لغيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب
 أو بساط او درهم وانا وحائظ وغيرها انتهى فينبغي أن يكون حراما لا مكرها وان ثبت الاجماع او قطعية الدليل
 بتواتره اه كلام البحر ملخصا وظاهر قوله فينبغي الاعتراض على الخلاصة في تسميته مكروها قلت لكن مراد
 الخلاصة اللبس المصرح به في المتن بدليل قوله في الخلاصة بعد ما مر أما اذا كان في يده وهو يصلى لا يكره وكلام
 النووي في فعل التصوير ولا يلزم من حرمة الصلاة فيه بدليل أن التصوير يحرم ولو كانت الصورة صغيرة
 كالتي على الدرهم او كانت في اليد أو مستترة او مهانة مع أن الصلاة بذلك لا تحرم بل ولا تكرر لان عللة
 حرمة التصوير المضاهاة لخلق الله تعالى وهي موجودة في كل ما ذكره كراهة الصلاة بها التشبه وهي مفقودة
 فيما ذكر كما يأتى فاعنتم هذا التحرير (قوله فوق رأسه) أى في السقف معراج (قوله تمثال) أى مرسوم
 في جدار او غيره او موضوع او معلق كما في المنية وشرحها أقول والظاهر أنه يلحق به الصليب وان لم يكن تمثال
 ذى روح لان فيه تشبها بالنصاري ويكره التشبه بهم في المذموم وان لم يقصده كما مر (قوله منصوبه) أى
 بحيث لا توطأ ولا يسكأ عليها قال في الهداية ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره
 لانها تأس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على الستل لانها تعظيم لها (قوله والظاهر
 الكراهة) لبعكها فيه ايسر لانه لا تعظيم فيه ولا تشبه معراج وفي البحر قالوا واشدها كراهة ما يكون على القبلة
 أمام المصلى ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط ثم ما يكون خلفه على الحائط او المستر
 اه قلت وكان عدم التعظيم في التي خلفه وان كانت على حائط او سترا في استتبارها استهانة لها فيعارض
 ما في تعليقه من التعظيم بخلاف ما على بساط مفروش ولم يسجد عليها فانها مستهانة من كل وجه وقد ظهر من
 هذا أن عللة الكراهة في المسائل كلها اما التعظيم او التشبه على خلاف ما يأتى (قوله ولا يكره) قدر لا يكره
 مع قول المصنف الا في الاطول الفصل فيكون الا في تأكيد افافهم (قوله تحت قدميه) وكذا لو كانت على
 بساط بوطاً او مرفقة يتكأ عليها كما في البحر والمرفقة وسادة الاتكاء كما في المغرب (قوله عبارة الشعي الخ)

كما لو كان معه بعض القوم في الاصح
 وبه جرت العادة في جوامع المسلمين
 ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ
 كما بسط في البحر وقد من كراهية
 القيام في صف خلف صف فيه فرجة
 للنهي وكذا القيام منفردا
 وان لم يجدف فرجة بل يجذب احدا
 من الصف ذكره ابن الكمال لكن
 قالوا في زماننا تركه اولى فاذا قال
 في البحر يكره وحده الا اذا لم يجدف
 فرجة (ولبس ثوب فيه تمثيل) ذى
 روح (وان يكون فوق رأسه او بين
 يديه او بجذائه) مئة او يسرة او محل
 سجوده (تمثال) ولو في وسادة
 منصوبة لا مفروشة (واختلف فيما
 اذا كان) التمثال (خافه
 والظاهر الكراهة) ولا يكره
 (لو كانت تحت قدميه) او محل
 جلوسه لانها مهانة (او في يده)
 عبارة الشعي بدنه لانها مستورة
 بشايه

أشار بذلك الى ما في العبارة الاولى من الاشكال وهو أنها اذا كانت في يده تمنعه عن سنة الوضع وهو مكره وبغير الصورة فكيف بها اللهم الآن يراد أن لا يسكنها بل تكون معلقة بيده وتحو ذلك كذا في شرح المنية وأراد بنحو ذلك ما لو كانت مرسومة في يده وفي المعراج لا تتركه امامة من في يده تصاور لانها مستورة بالسياب لانتستين فصارت كصورة نقش خاتم اه ومثله في البحر عن المحيط وظاهره عدم الكراهة ولو كانت بالوشم وبغير عدم نجاسته كما واختلفا في آحباب الانجاس فراجع (قوله غير مستين) الظاهر أن المراد به ما يأتي في تفسير الصغيرة تأمل (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بأنها مستورة (قوله لا المستربكيس اوصرة) بأن صلى ومعه صرة اوكيس فيه دنائير أو دراهم فيصاير صغار فلا تتركه لاستنارها بحر ومقتضاه انها لو كانت مكشوفة تتركه الصلاة مع أن الصغيرة لا تتركه الصلاة معها كما يأتي لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في البيت نهر (قوله او ثوب آخر) بأن كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب ساتره فلا تتركه الصلاة فيه لاستنارها بالثوب بحر (قوله لاتين الخ) هذا ضبط محافي التهستاني حيث قال بحيث لا تبدو للناظر الا يتبصر بليغ كما في الكرمانى اولاً وبدوله من بعيد كما في المحيط ثم قال لكن في الخزائن ان كانت الصورة مقدار طير يكره وان كانت اصغر فلا اه (قوله او مقطوعة الرأس) أي سواء كان من الاصل او كان لهما رأس وحى وسواء كان القطع بخرقة على جميع الرأس حتى لم يبق له اثر أو بطلية بقرعة او بخرقة او بغيره لانها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بخرقة مع بقاء الرأس على حاله فلا ينفي الكراهة لان من الطيور ما هو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقيد بالرأس لانه لا اعتبار بإزالة الحجابين او العينين لانها تعبد بدونها وكذا الاعتبار بقطع اليدين والرجلين بحر (قوله او محرقة عضو الخ) قسمه بعد تخصص وحل مثل ذلك ما لو كانت مثقوبة البطن مثلاً والظاهر أنه لو كان الثقب كبيراً يظهر به نقصها فتم والافلا كما لو كان الثقب لوضع عصا علك بها كمثل صور الخيال التي يلعب بها الانهاتى مع صورة تامة تأمل (قوله واوغريزي روح) لقول ابن عباس السائل فان كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لانفس له رواء الشيطان ولا فرق في الشجر بين المتمر وغيره خلافاً لمجاهد بحر (قوله لا نها لا تعبد) أي هذه المذكورات وحينئذ فلا يحصل التشبه فان قيل عبد الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضراء قلنا عبد عينه لا تشبهه فعلي هذا ينبغي أن يكره استقبال عين هذه الاشياء معراج أي لانها عين ما عبد بخلاف ما لو صورها واستقبل صورتها (قوله وخبر جبريل الخ) هو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم اننا لا ندخل بيتا فيه كب ولا صورة رواء مسلم وهذا الشارة الى الجواب عما يقال ان كانت علة الكراهة فيما مر كون المحل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخله الملائكة لان شر البقاع بتعة لا تدخلها الملائكة ينبغي أن تتركه ولو كانت الصورة مهانة لأن قوله ولا صورة تكرر في سياق النبي فتم وان كانت العلة التشبه بعداتها فلا تتركه الا اذا كانت أمامه او فوق رأسه والجواب أن العلة هي الامر الاول وأما الثاني فيفيد أشد كراهة غير أن عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة لما روى ابن حبان والسماعي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأندأ واجعلها بساطا ثم رد على هذا ما اذا كانت على بساط في موضع السجود فقد مر أنه يكره مع انها لا تمنع دخول الملائكة وليس فيها تشبه لان عبدة الاصنام لا يسجدون عليها بل نصبونها ويتوجهون اليها الآن يقال فيها صورة التشبه بعداتها حال القيام والركوع وتعظيم لها ان سجد عليها اه ملخصا من الحلية والبحر أقول الذي يظهر من كلامهم أن العلة اما التعظيم أو التشبه كما قدمناه والتعظيم اعم كالوكانت عن يمينه او يساره او موضع سجوده فانه لا تشبه فيها بل فيها تعظيم وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة ولهذا تفاوتت رتبها كما مر وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره فعدم دخول الملائكة انما هو حيث كانت الصورة معظمة وتعليل كراهة الصلاة بالتعظيم اولى من التعليل بعدم الدخول لان التعظيم قد يكون عارضا لان الصورة اذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمنع من الدخول ومع هذا الوصل على ذلك النسيان وسجد عليها تتركه لان فعله ذلك تعظيم لها والظاهر أن الملائكة لا تمنع من الدخول بذلك الفعل العارض وأما ما في الفتح عن شرح عتاب من انها لو كانت خلفه او تحت رجله لا تتركه الصلاة ولكن تتركه كراهة جعل الصورة في البيت للعديد فظاهر الامتناع من

(او على حاتم) بنقش غير مستين
قال في البحر ومفاده كراهة المستين
لا المستربكيس اوصرة او ثوب آخر
وأقره المصنف (او كانت صغيرة)
لاتبين تفاصيل اعضائها للناظر
فأما وحى على الارض ذكره
الحلي (او مقطوعة الرأس او
الرجل) او محرقة عضو لا تعيش
بدونه (او اغريزي روح) لا يكره
لانها لا تعبد وخبر جبريل

الدخول ولومهاثة وكراحت جعلها في بساط مفروش وهو خلاف الحديث المخصص كما مر (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قديهم اذ الحفلة لا يشارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء كذا في شرح البخاري وينبغي أن يراد بالحفلة ما هو اعظم من الكرام الكائنين والذين يحفظونه من الجن نهر وانظر ما تقدمناه قبل فصل القراءة (قوله ففداء عياض) أي وقال أن الاحاديث مخصصة بحجر وهو ظاهر كلام علماء شافان ظاهره أن ما لا يؤثر كراهة في الصلاة لا يكره ابقاؤه وقد صرح في الفتح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت قال ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبستان اه ولو كانت تمنع دخول الملائكة كره ابقاؤها في البيت لانه يكون شر البقاع وكذا الماهاته كما مر وهو صريح قوله في الحديث الماء او اقطعها واسأند أو اجعلها بساطا وما ماز عن شرح عتاب فقد علمت ما فيه (تنبيه) هذا كله في اقتناء الصورة وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقا لانه مضاهاة خلق الله تعالى كما مر (خاتمة) قال في النهر جواز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا جرح له لأن عمله معصية كذا عن محمد ولو خدم يتافيه تصاوير نحن

قيمة خالياعنها اه وسيأتى في باب متفرقات البيوع متناوشر حمانه اشترى ثورا او فرس لمن خرف لأجل استئناس الصبي لا يصح ولا قيمة فلا يضمن متلفه وقيل بخلافه يصح ويضمن قيمة وفي آخره حظر المجتبى عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان اه (قوله وكرة تنزها) كذا أعزاه في البحر إلى الحلبة لابن امير حاج ثم قال لكن ظاهر قول النهاية لا يباح انهم تحريمية وأجاب في النهر بأن المكروه تنزيها غير مباح أي غير مستوى الطرفين واعترضه الرملي بأن الغالب اطلاقهم غير المباح على المحرم والمكروه قصر عما وان كان بطلق على ما ذكر قلت ويؤيده قول الدرر للنهي عنه اه كن قال محبيه فوح افندي لم اجد النهي عنه صريحا فيما عندي من الكتب اه ولذا اقتصر غيره على التعليل بأنه ليس من أفعال الصلاة ولو كان فيه نهى خاص لمكروه نعم ذكر في الحلبة فيماروا واصباه في نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عقلا في المكتوبة ورخص في السجدة أي النافلة لكن قال في الحلبة ان ثبت هذا ترجيح القول بعدم الكراهة في النافلة والاترجيح القول بعدمها مطلقا رادها بالتنزيه اه وحيث لا نهى ثابت بتعين تأويل ما في النهاية بما في النهر ولذا منى عليه الشارح قدير (قوله باليد) أي باصابعه او بسجدة يمكها كما في البحر (قوله ولو نفلا) بيان للاطلاق وهذا باتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية وعن الصحاح في غير ظاهر الرواية عنهما أنه لا بأس به وقيل الخلاف في القرائن ولا كراهة في النوافل اتصافا وقيل في النوافل ولا خلاف في الكراهة في القرائن نهر (قوله فلا يكره) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكرهه بعضهم نهر ويدل للاول ما أخرجه الترمذي وحسن النووي اسناده عن يسيرة قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكن بالسجود والتسبيح واعقدن بالانامل فانهم من مسؤولات مستنطقات ولا تغفلن فتسبين الرحمة وتحمسه في الحلبة (قوله كعده الخ) أي في الصلاة وهذا محترز قوله باليد قال في البحر أما الغمز برؤس الاصابع او الحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتصافا والعده باللسان مفسد اتصافا اه وما قيل من أنه يكره بالقلب لاخلاله بالخشوع ففيه نظر ظاهر كما في الحلبة (قوله لا بأس باتخاذ المسجدة) بكسر الميم آلة التسبيح والذي في البحر والحلبة والخزائن بدون ميم قال في المصباح المسجدة خزائن منظومة وهو يقضى كونها عربية وقال الازهرى كلمة مولدة وجعلها مثل غرفة وغرفة اه والمشهور شرعا اطلاق المسجدة بالنعم على النافلة قال في المغرب لانه يسبح فيها ودليل الجواز ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة وبين يديها نوى او حصا تسبح به فقال أخبرني بما هو ايسر عليك من هذا او أفضل فقال سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذات وسبحان الله عدد ما هو خالق والحمد لله مثل ذلك والله اكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما أورد حالها ما هو ايسر وأفضل ولو كان مكروها ليلين لها ذلك ولا تريد السجدة على مضمون هذا الحديث الا بنهم النوى في خيط ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرم أن نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الاخبار وغيرهم اللهم الا اذا ترتب عليه رياء وسعة فلا كلام لنافية وهذا الحديث أيضا يشهد لأفضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر مجرد عن هذه الصيغة ولو تكرر يسيرا كذا في الحلبة والبحر

مخصوص بغير الماهاته كما يظه
ابن الكمال واختلف المحذون
في امتناع ملائكة الرحمة بما
على التقدين ففداء عياض
وايته النووى (و) كره تنزيها
(عدة الآتى والسور والتسبيح
باليد في الصلاة مطلقا) ولو نفلا
أما خارجها فلا يكره كعده بقلبه
او بغمزه أو بأمله وعليه يحمل ما جاء
من صلاة التسبيح (فرع) لا بأس
باتخاذ المسجدة لغبر رياء كما يسط
في البحر

قوله عن يسيرة بضم الياء المشناة
التحية وفتح السين حليلة اه منه
مطلب
الكلام على اتخاذ السجدة

(قوله لا يكره قتل حبة أو عقرب) ظهر الشيخين اقلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب نهر وأما قتل
 القملة والبرغوث فسيأتي (قوله ان خاف الاذى) أي بأن مرت بين يديه وخاف الاذى والافكره نهاية
 وفي البحر عن الحلية ويستحب قتل العقرب بالنعل اليسرى ان امكن لحديث أبي داود كذلك ويقاس عليه الحية
 (قوله اذا الامر للإباحة) جواب عما يقال لم يكن قتلهما مستحباً للامر بالقتل ط (قوله فالاولى الخ)
 أي حيث كان الامر بالقتل لمنفعتهما فيحتسب منه الاذى الاول تركه وهو قتل الحية البيضاء التي تسمى مستوية
 لانها جان لقوله عليه الصلاة والسلام اقلوا الطفتين والابرواياكم والحية البيضاء فانها من الجن كما في المحيط
 وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله عليه وسلم عهد مع الجن أن لا يدخلوا بيوت أمته فاذا
 دخلوا فقد نقضوا العهد فلا ذمة لهم والاولى هو الاعتذار والاعتذار يقال ارجع باذن الله فان أي قتله اه يعنى
 الاعتذار في غير الصلاة بحر قال في الحلية ووافق الطحاوي غير واحد اخرهم شيخنا يعنى ابن الهمام فقال والحق
 أن الحل ثابت الآن الاولى الامساك عما فيه علامة الجن لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهة هم اه
 والطفتان بضم الطاء المهمله واسكان الفاء الخطان الاسودان على ظهر الحية والابرة الافعى قيل هو جنس كانه
 مقطوع الذنب وقيل صنف أزرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه الحامل ألفت اه (قوله على الاظهر) كذا
 قاله الامام السرخسي وقال لانه عمل رخص فيه للمصلي فهو كائنى بعد الحدث بحر (قوله لكن صحح الحلبي
 الفساد) حيث قال تعالى ابن الهمام فالحق فيما يظهره الفساد والامر بالقتل لا يستلزم صحة الصلاة مع وجوده
 كما في صلاة الخوف بل الامر في مثله لإباحة مباشرته وان كان مفسداً للصلاة اه ونقل كلام ابن الهمام في الحلية
 والبحر والنهر وأقره عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسي رده في النهاية بأنه مخالف لما عليه عامة رواة شروح
 الجامع الصغير ومبسوط شيخ الاسلام من أن الكثير لا يباح اه (قوله الى ظهر قاعدة الخ) قيد بالظهور احترازاً
 عن الوجه فانها تكره اليه كما مر وفي قوله يتحدث اعياء الى أنه لا كراهة لو لم يتحدث بالاولى ولذا زاد الشارح
 ولو وفي شرح المنية أقاد به نفي قول من قال بالكرهية بجملة المتحدثين وكذا بجملة النائمين وما روى عنه عليه
 الصلاة والسلام لا تصلوا خلف نائم ولا يتحدث فضيف وصح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كلها وانما معترضة بينه وبين القبلة فاذا أراد أن يوتر أيقظني فاورثت
 رويها في الصحيحين وهو يقتضى انها كانت نائمة وما في مسند البراء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت
 أن أصلي الى النيام والمتحدثين فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التغليب او الشغل وفي النائمين
 اذا خاف ظهور شيء يفسد كراهة اه (قوله مطلقاً) أي مطلقاً او غير مطلق وأشار به الى أن قول الكثر وغيره
 معلى غير قيد وفي شرح المنية وجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعبادها
 والمصحف والسيف لم يبعدهما احداً واستقبال أهل الكتاب للمحدث لقراءة منه لا للعبادة وعند أبي حنيفة
 يكره استقباله للقراءة ولا قيد بكونه معلقاً وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الاتهام الى الله تعالى
 لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سبى انحراب اه (قوله او شمع) بفتح الميم على الاوجه
 والسكران ضعيف مع أنه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو المختار كما في غاية البيان وينبغي الاتفاق
 عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتاد في ليالى رمضان بحر أي في حق الامام أما المقابل ليمان القوم فتحققه
 الكراهة على مقابل المختار رملى (قوله لان الجوس الخ) علة ثلاثة قبله ط (قوله قتيبة) ذكر ذلك
 في القتيبة في كتاب الكراهية ونصه الصحيح أنه لا يكره أن يصلي وبين يديه شمع او سراج لانه لم يبعدهما احد
 والجوس يبعدون الجمر لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهره أن المراد بالنار الموقدة التي
 لها لهب لكن قال في العناية ان بعضهم قال تكرر الى شمع او سراج كالموجود بين يديه كقوله في جمر او نار موقدة اه
 وظاهره أن الكراهة في الموقدة متفق عليها كما في الجمر تأمل (قوله لما مر) علة عدم الكراهة وهو كونها مهانة
 ح (قوله يكره اشتغال السماء) لئله عليه الصلاة والسلام عنها وهي أن يأخذ بشيء فيخلل به جسده كله من
 رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يخرج يده منه سعى به لعدم متفدي يخرج منه يده كالخضرة السماء وقيل أن يستعمل
 شوب واحد ليس عليه ازار وهو اشتغال اليهود زيلعى وظاهر التعليل بالنهي أن الكراهة تشرعية كما مر في نظائره
 (قوله والاعتبار) لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو شد الرأس او تكوير عمامته على رأسه وترل وسطه

(لا) يكره (قتل حبة أو عقرب)
 ان خاف الاذى اذا الامر للإباحة
 لانه منفعة لنا فالاولى تركه
 الحية البيضاء لخوف الاذى
 (مطلقاً) ولو بعمل كثير على
 الاظهر لكن صحح الحلبي الفساد
 (و) لا يكره (صلاة الى ظهر قاعدة)
 او قائم ولو (يتحدث) الا اذا خيف
 الغلط بحدسه (و) لا الى (مصحف)
 اوسيف مطلقاً او شمع او سراج
 او نار توقد لان الجوس انما تعبد
 الجمر لا النار الموقدة قتيبة (او على)
 بساط فيه قائم ان لم يسجد عليها
 لما مر (فروع) يكره اشتغال السماء
 والاعتبار

مكشوفاً وقيل أن ينقب بعمامة فيغطي انقه اما الجزأ واللبرد أو لا تنكب كبر امداد وكراحتة تحريمية أيضا المامتر
 (قوله والتلم) وهو تغطية الألف والقم في الصلاة لانه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم التيران زيلعي
 ونقل ط عن أبي السعود أنها تحريمية (قوله والتخم) هو اخراج النخامة بالنفس الشديد لغير عذرو حكمه
 كالتبخ في تفصيله كما في شرح المنية أي فان كان بلا عذرو خرج به حرفان أو أكثر أسد وفي بعض النسخ والتخم
 والمراد به لبس الخاتم في الصلاة بعمل قليل (قوله وكل عمل قليل الخ) تقدم الفرق بينه وبين الكثير (قوله
 كتعرض لقملة الخ) قال في الهروي كره قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل أحب الى وای ذلك فعل
 لا بأس به ولعل الامام انما اختار الدفن لما فيه من التره عن اصابة الدم يد القاتل او توبه وان كان معفو عنه
 هذا اذا تعرضت القملة ونحوها بالاذى والا كره الاخذ فضلا عن غيره وهذا كله خارج المسجد أما فيه فلا بأس
 بالقتل بشرط تعرضه بالاذى ولا يطررها في المسجد بطريق الدفن او غيره الا اذا غلب على ذلك وتختلف ذلك
 بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام أنه يدفع في الصلاة اي في غير المسجد
 وبين ما روى عنه أنه لو دفن في المسجد أساء اه وفي الامداد عن البيهقي للسيوطي عن ابن العماد طرح
 القمل في المسجد ان كان ميتا حرم للجاسسة وان كان حيا ففي كتب المالكية كذلك لان فيه تعذيله بالجوع بخلاف
 البرغوث لانه يأكل التراب وعلى هذا يحرم طرح القمل حيا في غير المسجد أيضا اه قال في الامداد والمصرح
 به في كتبنا أنه لا يجوز القاء قمل القملة في المسجد اه قلت الظاهر أن القمل تقذير المسجد والا فالماصرح به عندنا
 أن ما لا نفس له سائلة اذا مات في الماء لا ينجسه (قوله وترك كل سنة مستحب) السنة قيمان سنة
 هدى وهي المؤكدة وسنة زوائد والمستحب غيره وهو المندوب او هما قيمان وقد يطلق عليه سنة وقد مننا
 تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في البحر عند قوله وعلى بساط فيه تصاویر الحاصل أن السنة ان كانت
 مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها مكروها متحررا وان كانت غير مؤكدة قتر كها مكروه تنزيها وأما المستحب
 او المندوب فينبغي أن لا يكره تركه أصلا لقولهم يستحب يوم الاضي أن لا يأكل الا لامن اضيقته ولو أكل
 من غير هام يكره فلا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة الا أنه يشك عليه قولهم المكروه تنزيها امر جع
 الى خلاف الاولى ولا شك أن ترك المستحب خلاف الاولى اه أقول لكن صرح في البحر في صلاة
 العيد عند مسئلة الاكل بأنه لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه وأشار
 الى ذلك في التحرير الاصولي بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صيغة نهى كترك صلاة الفسخ بخلاف المكروه
 تنزيها اه والظاهر أن خلاف الاولى اعم فكل مكروه تنزيها خلاف الاولى ولا عكس لان خلاف الاولى
 قد لا يكون مكروها حيث لا دليل خاص كترك صلاة الفسخ وبه يظهر أن كون ترك المستحب راجعا الى خلاف
 الاولى لا يلزم منه أن يكون مكروها الا بنهي خاص لان الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل والله تعالى
 أعلم (قوله وحمل الطفل) أي اغبر حاجة (قوله وما ورد الخ) جواب سؤال هو أنه كيف يكون مكروها وقد
 ورد في الصحيحين وغيرهما عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت زب
 بنت النبي صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضعها واذا قام حملها وقد أجيب عنه باجوبة منها ما ذكره الشارح
 انه منسوخ بما ذكره من الحديث وهو مردود بان حديث ان في الصلاة لشغلا كان قبل الهجرة وقصة أمامة
 بعدها ومنها ما في البدائع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكره منه ذلك لانه كان محتاجا اليه لعدم من يحفظها
 اول التشرع بالفعل ان هذا غير مفسد ومثله أيضا في زماننا لا يكره لواحد منا فعلة عند الحاجة أما بدونها
 فمكروه اه وقد أطال الحق ابن أمير حاج في الحلية في هذا المجل ثم قال ان كونه للتبرع بالفعل هو الصواب
 الذي لا يبدل عنه كما ذكره النووي فإنه ذكر بعضهم أنه بالفعل أقوى من القول فحصل ذلك لبيان الجواز وأن
 الآدمي طاهر وما في جوفه من النجاسة معفو عنه لكونه في معدنه وأن مياها الاطفال وأجسادهم طاهرة حتى
 تتحقق نجاستها وان الافعال اذا لم تكن متوالية لا تبطل الصلاة فضلا عن الفعل القليل الى غير ذلك وقامه فيه
 (تمت) بقي من المكروهات اشياء أخر ذكرها في المنية ونورا لايضاح وغيرهما منها الصلاة بحضور ما يشغل
 البال ويحطل بالشعور كزينة ولهو ولعب ولذلك كرهت بحضور طعام تمل اليه نفسه وسأقي في كتاب الحج قبيل
 باب القران يكره للمصلي جعل نحو نعله خلفه لشغل قلبه ومنها ما في الخزانة تغطية الانف والقم والهروالة
 للصلاة والاتكاء على حائط او عصا في الغرض بلا عذر لاني الشغل على الاصبع ورفع يديه عند الركون ورفع منه

الصلوة

مطلبه

في بيان السنة والمستحب
 والمندوب والمكروه وخلاف الاولى

والتلم والتخم وكل عمل قليل
 بلا عذر كتعرض لقملة قبل
 الاذى وترك كل سنة ومستحب
 وحمل الطفل وما ورد نسخ يجديث
 ان في الصلاة لشغلا

وماروى من الفساد شاذ واتمام القراءة راكعا والقراءة في غير حالة القيام ورفع الرأس ووضع قبل الامام
والصلاة في مظان النجاسة مكفرة وحام الا اذا غسل موضعها ولم يمسح بها ولا تمثال اوصلى في موضع نزع الثياب أو كلن
في المقبرة موضع أعد للصلاة ولا قبر ولا نجاسة فلا بأس كافي الحاشية اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات
المكروهة وفي التهستانى لا تكره الصلاة في جهة قبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الحاشعين وقع
بصره عليه كافي جنازة المظهرات اه (قوله وسباح قطعها) أى ولو كانت فرضا كافي الامداد (قوله لتحو
قتل حية) أى بأن يقتلها بعمل كثير بناء على ما مر من تصحيح الفساد به (قوله وتداية) أى هربها وكذا
خلوف ذئب على غنم نورا لايضاح (قوله وفور قدر) الطاهر أنه مقيد بما بعده من قوات ما قبله درهم سواء
كان ما في القدر له او لغيره وحتى (قوله وضباع ما قبله درهم) قال في جمع الروايات لا تداية مادونه حقيق فلا يقطع
الاثر في غير ذلك لكن ذكر في المحيط في الكفالة أن الحبس بالذات يجوز فقطع الصلاة أولى وهذا في مال الغير
أما في ماله لا يقطع والاصح جوازها فيها اه وتكلم في الامداد والذى منى عليه في القبح التيسيد بالدرهم
(قوله ويستحب لدافعة الاخيشن) كذا في مواهب الرحمن ونور الايضاح لكنه يخالف لما قدمناه عن الخزان
وشرح المنية من أنه ان كان ذلك يشغله أى يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها فأتى بما يؤم لادائها مع الكراهة
التجريمية ومقتضى هذا أن القطع واجب لاستحباب ويدل عليه الحديث المار لا يحل لاحدي يؤمن بالله واليوم
الآخر أن يصلى وهو حائض حتى يتخفف اللهم الآن أن يحمل ما هنا على ما ذالم يشغله لكن الطاهر أن ذلك
لا يكون مستوعبا للقطع فليأتمل ثم رأيت الشرنبلالى بعد ما صرح بنسب القطع كاحنا قال وقضية الحديث فوجه
(قوله وللخروج من الخلاف) عبارته في الخزان ولا زالة نجاسة غير مانعة لاستحباب الخروج من الخلاف
وما هنا عزم لتحوله نحو ما اذا مسته امرأة اجنبية (قوله ان لم يحث الخ) راجع لقوله وللخروج الخ
وأما قطعها لدافعة الاخيشن فقد مناعن شرح المنية أن السواب أنه يقطعها وان فاتته الجماعة كما يقطعها
لغسل قدر الدرهم (قوله ويجب) الظاهر منه الافتراض ط (قوله لا غائبة ملهوف) سواء استغاث
بالمصلى او لم يبين احدا في استغاثته اذا قدر على ذلك ومثله خوف تردى اعى في يرمثلا اذا غلب على ظنه
سقوطه امداد (قوله لا لنداء احد أبويه الخ) المراد بهما الاصول وان علوا وظاهرا سببا أنه نفي لوجوب
الاجابة فيصدق مع بقاء الندب والجواز ط قلت لكن ظاهر القبح أنه نفي للجواز به صرح في الامداد
بقوله أى لا يجوز قطعها ببدء احد أبويه من غير استغاثته وطلب اعانة لان قطعها لا يجوز الا للضرورة وقال
الطحاوى هذا في الفرض وان كان في نافله ان علم احد أبويه أنه في الصلاة فناداه لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم
يجيبه اه (قوله الا في النفل) أى فيجيبه وجوبا وان لم يستغث لانه ليم عابدين اسرائيل على تركه الاجابة
وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان فقيها لا اجاب امه وهذا ان لم يعلم أنه يصلى فان علم لا تجب الاجابة لكنها
اولى كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم تفصيل لحكم المستثنى ط وقد يقال ان لا بأس هنا
لدفع ما يتوهم أن عليه بأسا في عدم الاجابة وكونه عقوقا فلا يفيد أن الاجابة اولى وسيأتى تمامه في باب ادراك
الفريضة (قوله ويكره الخ) لما فرغ من بيان الكراهة في الصلاة شرع في بيانها خارجها مما هو من نواحيها
بحر (قوله تحريما) لما اخرج الستة عنه صلى الله عليه وسلم اذا اتيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها ولكن شرفوا وغزوا ولهذا كان الاصح من الروايتين كراهة الاستدبار والاستقبال
بحر (قوله استقبال القبلة بالفرج) يتم قبل الرجل والمرأة والظاهر أن المراد بالقبلة وجهها كافي الصلاة
وهو ظاهر الحديث المار وأن التيسيد بالفرج يفيد ما صرح به الشافعية أنه لو استقبلها بعده وحول ذكره
عنها لم يكره بخلاف عكسه كما قدمناه في باب الاستنجاء وتقدم هناك أن المكروه الاستقبال او الاستدبار
لاجل بول او غائط فلو الاستنجاء لم يكره أى تحريما وفي النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس يقضى حاجته ثم وجد
نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الاشراف ينحرف عنه عذ ذلك من موجبات الرجعة فان لم يفعل فلا بأس
اه وكأنه سقط الوجوب عند الامكان لسقوطه ابتداء بالنسيان ونحوه التاوت وتقدم هناك أيضا كراهة
استقبال الشمس والقمر اى لانهم من الايات الباهرة ولما معهما من الملائكة كافي السراج وقد مر أن الظاهر
أن الكراهة فيه تنزيهية ما لم يردنهي خاص وأن المراد استقبال عينه ما لاجهتها ولا ضوئها وتقدم تمام ذلك

ويباح قطعها لتحول حية ونذ
داية وفور قدر وضباع ما قبله
درهم له او لغيره ويستحب لدافعة
الاخيشن وللخروج من الخلاف
ان لم يحث فوت وقت او جماعة
ويجب لا غائبة ملهوف وغريق
وحريق لا لنداء احد أبويه
بلا استغاثته الا في النفل فان علم
أنه يصلى لا بأس أن لا يجيبه
وان لم يعلم اجابه (ويكره) تحريما
استقبال القبلة بالفرج ولو
(في الخلاء) بالمذيت التعوط
(وكذا استدبارها) في الاصح

كله هناك فراجع (قوله كما كره لبالغ) الظاهر منه التحريم ط (قوله امساك صبي ليسول نحوها) أي
 جهتها لانه يحرم على البالغ أن يفعل بالصغير ما يحرم على الصغير فعلة اذا بلغ ولذا يحرم على ابيه أن يلبسه حريرا
 او حليا لو كان ذكر او يسهقه خرا او نحو ذلك (قوله متدرج عليه) اورجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم
 المذكور ط (قوله أي عدا) أي من غير عذر أما بالعدو أو بالسوء فلا ط (قوله لانه اساءة أدب)
 أفاد أن الكراهة تنزيهية ط لكن قد منعنا عن الرجح في باب الاستنجاء أنه سيأتي أنه عند الرجل الميازة شهادة
 قال وهذا يقتضي التحريم فليحذر (قوله الا أن يكون) ما ذكر من المحقق والكتب أما القابلة فهي الى عنان
 السماء (قوله مرتفع) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا ط قلت أي بما اتفق به المحاذاة عرفا ويختلف ذلك
 في القرب والبعد فانه في البعد لا يتفق بالارتفاع القليل والظاهر أنه مع البعد الكثير لا كراهة مطلقا تأمل
 (قوله غلق باب المسجد) الافصح اغلاق لما في القاموس غلق الباب يغلقه لغة ردية في أغلقه اه قال
 في البحر وانما كره لانه يشبه المنع من الصلاة قال تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه
 ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي زماننا ممن يدرس في مسجد تقرر في تدرسه وتماه فيه (قوله
 الانخوف على متاعه) هذا اولى من التقييد بزماننا لان المدار على خوف الضرر فان ثبت في زماننا في جميع
 الاوقات ثبت كذلك الا في اوقات الصلاة ولا فلا وفي بعضها ففي بعضها كذا في النسخ وفي العناية والتدبير
 في الغلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير أمر القاضي يكون متوليا انتهى
 بحر ونهر (قوله الوطء فوقه) أي الجماع خرائن أما الوطء فوقه بالقدم فغير مكروه الا في الكعبة لغير عذر
 لقولهم بكرة الصلاة فوقها ثم رأيت القهستاني نقل عن المفيد كراهة الصعود على سطح المسجد اه ويلزمه
 كراهة الصلاة أيضا فوقه فليست تأمل (قوله لانه مسجد) علة لكراهة ما ذكره فوقه قال الزيلعي ولهذا يصح
 اقتداء من على سطح المسجد بمن فيه اذا لم يتقدم على الامام ولا يطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للجنب
 والحائض والنفساء الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقه على سطحها بحث اه (قوله الى عنان
 السماء) بفتح العين وكذا الى تحت الثرى كما في البيري عن الاسيباني بقي لوجعل الواتف تحتها يتألف لاهل
 يجوز كما في مسجد محلة النخس في دمشق لم أره صريحا نعم سيأتي متنا في كتاب الوقف أنه لوجعل تحتها سردابا
 لها لجه جاز تأمل (قوله واتخاذ طريقا) في التعبير بالاتخاذ ايماء الى أنه لا يفسق بمرة او مرتين ولذا عبر في
 القنية بالاعتقاد نهر وفي القنية دخل المسجد فلما توسطه ندم قيل يخرج من باب غير الذي قصد وقيل يصلي
 ثم يتغير في الخروج وقيل ان كان محذرا يخرج من حيث دخل اعدا لما جئنا اه (قوله بغير عذر) فلو بعد
 جاز ويصلي كل يوم تحتها المسجد مرة بحر عن الخلاصة أي اذا تكرر دخوله تكفيه الحجة مرة (قوله بنفسه)
 يخرج عنه بنية الاعتكاف وان لم يمكث ط عن الشربلاني (قوله وادخال نجاسة فيه) عبارة الاشياء
 وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويث اه ومفاده الجواز لو جافة لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد
 من على بدنه نجاسة (قوله وعليه فلا يجوز الخ) زاد لفظ عليه اشارة الى أن ما ذكره من قوله فلا يجوز ليس
 بمصرح به في كتب المتقدمين وانما بناء العلامة فاسم على ماصر حوايه من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد
 وجعله مقيد بالقولهم ان الدهن نجس يجوز الاستصباح به كما أفاده في البحر (قوله ولا تطيبه بنجس)
 في الفتاوى الهندية يكره أن يطيب المسجد بطين قد بل بجماء نجس بخلاف السرقين اذا جعل فيه الطين لأن في ذلك
 ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل الا به كذا في السراجية اه (قوله والقصد) ذكره في الاشياء
 بمشافهة قال وأما القصد فيه في اناء فلم أره وينبغي أن لا فرق اه أي لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يخرج فيه
 الرجح من الدبر كما في الاشياء واختاف فيه السالف فقيل لا بأس وقيل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح حموى
 عن شرح الجامع الصغير لقرناشي (قوله ويحرم الخ) لما أخرجه المندري مرفوعا جنبوا مساجدكم صيانتكم
 ومجانينكم وبيعكم وشراءكم ورفع اصواتكم وسل سبوقكم واقامة حدودكم وجروها في الجمع واجعلوا على
 ابوابها المطاهر بحر والمظاهر جمع مطهرة بكسر الميم والفتح لغة وهو كل اناء يطهر به كما في المصباح والمراد
 بالحرمة كراهة التحريم لظنية الدليل وأما قوله تعالى أن تطهروا بيوتكم للطائفتين الآية فيحتمل الطهارة من أعمال
 أهل الشريعة تأمل وعليه قوله والافكره أي تنزيها تأمل (قوله وصلاته فيها) أي في النعل والخلف الطاهرين

مطلب
 في احكام المسجد

(كما كره) لبالغ (امساك صبي)

ليسول (نحوها) (و) كما كره (مد)

رجليه في نوم او غيره اليها) أي

عددا لانه اساءة أدب قاله مثلا

باكير (اوالى مصحف او شئ من

الكتب الشرعية الا ان يكون على

موضع مرتفع عن المحاذاة) فلا

يكسره قاله الكمال (و) كما كره

(غلق باب المسجد) الانخوف على

متاعه به يفتي (و) كره تخرجا

(الوطء فوقه والبول والتغوط)

لانه مسجد الى عنان السماء

(واتخاذ طريقا بغير عذر)

وصرح في القنية بنفسه باعتياده

(وادخال نجاسة فيه) وعليه (فلا)

يجوز الاستصباح بدهن نجس فيه)

ولا تطيبه بنجس (ولا البول)

والقصد (فيه ولو في اناء) ويحرم

ادخال صبيان ومجانين حيث

غلب تقيسهم والافكره وينبغي

لداخلة تعاهد نعله وحقه وصلاته

فيها أفضل

(لا) يكره ما ذكر (فوق بيت)
 جعل (فيه مسجد) بل ولا فيه
 لأنه ليس بمسجد شرعا (و) أما
 (المتخذ صلاة جنازة أو عيد) فهو
 (مسجد في حق جواز الاقتداء)
 وإن انفصل الصدوق رفقا
 بالناس (لا في حق غيره) به يفتي
 نهاية (خل) دخوله للجنب وحائض
 كفتاء مسجد ورباط ومدسة
 ومساجد حياض وأسواق
 لا قوارع (ولا بأس بنقشه خلا
 تحرابه) فإنه يكره لأنه يلهي المصلي
 ويكره التكلف بدقائق النقوش
 ونحوها خصوصا في جدار القبلة
 قاله الحلبي وفي حظر المجتبى وقيل
 يكره في المحراب دون السقف
 والمؤخر انتهى وظاهره أن المراد
 بالمحراب جدار القبلة فليحفظ
 (يجوز وما ذهب) لو (بماله)
 الحلال (لأن مال الوقت) فإنه
 حرام (وضمن متوليه لو فعل)
 النقش والبياض إذا خيف
 طمع الظلم فلا بأس به كافي والا
 إذا كان لاحكام البناء أو الواقف
 فعل مثله لقولهم أنه يعمر الوقف كما
 كان وعمامة في البحر

مطلبه
 كلمة لا بأس دليل على أن المستحب
 غيره لأن البأس الشدة

أفضل مخالفة لليهود تاريخية وفي الحديث صلوا في تعالكم ولا تشبهوا بالهم ودرء الطراني كافي الجامع
 الصغير راعى الصحة وأخذته جمع من الخبايا أنه سنة ولو كان يمتدح بها في الشوارع لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم وصحبه كانوا يمشون بها في طرق المدينة ثم يصابون بها قلت لكن إذا خشي تلويث فرش المسجد بها ينبغي
 عدمه وإن كانت طاهرة وأما المسجد النبوي فقد كان مقر وشا لخاصة في زمنه صلى الله عليه وسلم بخلافه في
 زماننا ولعل ذلك محل ما في عمدة المفتي من أن دخول المسجد مستغلا من سوء الأدب تأمل (قوله لا يكره ما ذكر)
 أي من الوطء والبول والتغوط نهر (قوله فوق بيت الخ) أي فوق مسجد البيت أي موضع أعد للسنن
 والنوافل بأن يتخذ له حراب وينظف ويطيب كما أمر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرماني
 وغيره قيساني فهو كما لو بال على سطح بيت فيه محض وذلك لا يكره كما في جامع البرحاني معراج (قوله به
 يفتي نهاية) عبارة النهاية والمختار للفتوى أنه مسجد في حق جواز الاقتداء الخ لكن قال في البحر ظاهره أنه
 يجوز الوطء والبول والتخلى فيه ولا يفتي ما فيه فإن الباني لم يعده لذلك فينبغي أن لا يجوز أن يحكمنا بكونه غير
 مسجد وإنما تظهر فائدة في حق بقية الأحكام وحل دخوله للجنب والحائض اه ومقابل هذا المختار ما صححه
 في المحيط في مصلي الجنازة أنه ليس له حكم المسجد أصلا وما صححه تاج الشريعة أن مصلي العبد له حكم المسجد
 وعمامة في الشربلية (قوله كفتاء مسجد) هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق فهو كالمتخذ لصلاة
 جنازة أو عيد فيما ذكر من جواز الاقتداء وحل دخوله للجنب ونحوه كما في آخر شرح المنية (قوله ورباط) هو
 ما يبنى لسكنى فقراء الصوفية ويسمى الخياطة والتكية رحمتي (قوله ومدسة) ما يبنى لسكنى طلبة العلم ويجعل
 لها مدرّس ومكان للدرس لكن إذا كان فيها مسجد فحكمه كغيره من المساجد ففي وقف القبية المساجد
 التي في المدارس مساجد لأنهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها وإذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها اه
 وفي الخانية دار فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه إن كانت الدار لو أغلقت كان له جماعة من فيها
 فهو مسجد بجماعة ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والأفلا وإن كانوا لا يمنعون الناس
 من الصلاة فيه اه (قوله ومساجد حياض) مسجد الحوض مصطبة يجعلونها يجنب الحوض حتى إذا توضأ
 أحد من الحوض صلى فيها اه ح (قوله وأسواق) أي غير نافذة يجعلون مصطبة للصلاة فيها ح وذلك
 كالتي تجعل في خان التجار (قوله لا قوارع) أي فأنها ليست كالمذكورات قال في آخر شرح المنية
 والمساجد التي على قوارع الطرق ليس لها جماعة رتبة في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها اه (قوله
 ولا بأس الخ) في هذا التعبير كما قال شمس الأنعة إشارة إلى أنه لا يحرر ويكفيه أن يجزأ سائر أس اه قال
 في النهاية لأن لفظ لا بأس دليل على أن المستحب غيره لأن البأس الشدة اه ولهذا قال في حظر الهندية
 عن المخبرات والصرف إلى الفقراء أفضل وعليه الفتوى اه وقيل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم إن من أشرار
 الساعة أن تزين المساجد الحديث وقيل يستحب لما فيه من تعظيم المسجد (قوله لأنه يلهي المصلي) أي
 فيخل بجنوحه من النظر إلى موضع سجوده ونحوه وقد صرح في البدائع في مستحبات الصلاة أنه ينبغي
 الخشوع فيها ويكون منتهى بصره إلى موضع سجوده الخ وكذا صرح في الأشباه أن الخشوع في الصلاة
 مستحب والظاهر من هذا أن الكراهة هنا تنزيهية فافهم (قوله ويكره التكلف الخ) تخصيص لما في المتن
 من نهي البأس بالنقش ولهذا قال في القم وعندها لا بأس به ومجمل الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه
 خصوصا في المحراب اه فافهم (قوله ونحوها) كخشاب ثمينة وبياض بنحو أسيداج اه ط
 (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر التعليل بأنه يلهي وكذا إخراج السقف والمؤخر فإن سببه عدم الإلهاء فنفى
 أن المكروه جدار القبلة بتمامه لأن علة الإلهاء لا تخص الإمام بل بقية أهل الصف الأول كذلك ولذا قال
 في الفتاوى الهندية وكره بعض مشايخنا النقش على المحراب وحائط القبلة لأنه يشغل قلب المصلي اه ومثله
 يقال في حائط الخيمة والميسرة لأنه يلهي القرب منه (قوله لو بماله الحلال) قال تاج الشريعة أما لو أنفق
 في ذلك مالا خبيثا أو مالا سببه الخبيث والطيب فيكرهه لأن الله تعالى لا يقبل إلا الطيب فيكره تلويث بيته
 بما لا يقبله اه شربلية (قوله إلا إذا خيف الخ) أي بأن اجتمعت عنده أموال المسجد وهو مستغن
 عن العمارة والإيضاح كما في القهستاني عن النهاية (قوله وعمامة في البحر) حيث قال وقيدوا
 بالمسجد أدقش غيره موجب للضمان إلا إذا كان معدا للاستغلال تزيد الأجرة به فلا بأس به وأرادوا من المسجد

مطلبه
في افضل المساجد

(فروع) افضل المساجد مكة ثم
المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الاقدم
ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد
استاذة لدروسة اول سماع الاخبار
افضل اتفاقا ومسجد حبه افضل
من الجامع والصحيح أن ما ألحق
بمسجد المدينة لمحق به في الفضيلة
نعم تحرى الاول اولى وهو مائة
في مائة ذراع ذكره من لا على في
شرح اسباب المناسك ويحرم فيه
السؤال ويكره الاعطاء مطلقا
وقيل ان تخطى وانشاد ضالة أو شعر
الامافيه ذكر

مطلبه
في انشاد الشعر

داخله في يد أن تزين خارجه مكره وأما من مال الوقف فلا شك أنه لا يجوز للمولى فعله مطلقا لعدم الفائدة
فيه خصوصا اذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناه في زماننا (قوله افضل المساجد مكة) أى
مسجد مكة وكذا ما بعده الى قوله الاقدم ح وفي تسهيل المقاصد للعلامة احمد بن العماد ان افضل مساجد
الارض الكعبة لانه اول بيت وضع للناس ثم المسجد المحيط بها لانه اقدم مسجد بمكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى
الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام جوى لمخصا وفي البيرى
واختلف في المراد من المسجد الحرام الذى فيه المضاعفة المذكورة فقل بقاع الحرم وقيل الكعبة وما في الجهر
من البيت وقيل الكعبة وما حولها من المسجد وحرم به النووي وقال انه الظاهر وقال الشيخ ولدى الدين
العراقى ولا يختص التضعيف بالمسجد الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه بل المشهور
عند أصحابنا أنه يعم جميع مكة بل جميع الحرم الذى يحرم صيده كما صححه النووي انتهى ما أفاده شيخ مشايخنا
محمد بن ظهيرة القرشى الحنفى المكي اه ملخصا (تنبيه) هذه المضاعفة خاصة بالفرض لقوله صلى الله عليه
وسلم صلاة احدكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة والواقع التعارض بينه وبين الحديث
الاول كذا حكاه ابن رشد المالكي في القواعد عن أبي حنيفة كما في الحلية عن غاية السروجى وعمامة فيها
(قوله ثم القدس) لانه احد المساجد الثلاثة التى لا تشد الرحال الا اليها والمنصوص على المضاعفة فيها (قوله
ثم قبا) بالقصر والمتصرف وغيره منصرف والقاص مضمومة ط لانه المسجد الذى اسس على التقوى
من اول يوم (قوله ثم الاقدم ثم الاعظم) كذا في الحلية عن الاجناس والذى في الجهر بعد القدس ثم الجوامع
ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع لانها اخف رتبة لانه لا يعتكف فيها اذا لم يكن لها امام معلوم ومؤذن
ثم مساجد البيوت لانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء اه وفي القهستاتى مساجد الشوارع هى التى
بنت في الصحارى مما ليس لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلابى اه والحاصل أن بعد القدس الجوامع
أى المساجد الكبيرة الجامعة للجماعة الكثيرة لئلا يكون الاقدم منها أفضل كمسجد قبا ثم الاعظم أى الا كثر جماعة
فالا عظم ثم الاقرب فالأقرب وفي آخر شرح المنية بعد نقله ما مر عن الاجناس ثم الاقدم أفضل لسبقه حكا
الا اذا كان الحادث أقرب الى بيته فانه أفضل حينئذ لسبقه حقيقة وحكا كذا في الوقفات وذكر في الخانية
ومنية المفتى وغيرهما أن الاقدم أفضل فان استويا في القدم فالأقرب ولو استويا فيهما وقوم احدهما أكثر
فان كان فقيرا يقتدى به يذهب للاقل جماعة تكثير الهاسبية والتخبر والافضل اختيار الذى امامه افقه وأصلح
ومسجد حبه وان قل جمعه افضل من الجامع وان كثر جمعه اه ملخصا وحاصله أن في تقديم الاقدم على الاقرب
خلافًا لكن عبارة الخانية هكذا واذا كان في منزله مسجدان يذهب الى ما كان اقدم الخ وظاهره أن هذا
التفصيل في مسجد الحى تأمل (قوله افضل اتفاقا) أى من الاقدم وما بعده لحراره فضلى الصلاة
والسماع ط (قوله ومسجد حبه افضل من الجامع) أى الذى جماعته أكثر من مسجد الحى وهذا احد
قولين حكاهما في الفتنى والثانى العكس وما هنا جزم به في شرح المنية كما مر وكذا في المصنف والخانية بل في الخانية
لأنه لم يكن لمسجد منزله مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلى ولو كان وحده لانه حقا عليه فيؤذنه (قوله
والصحيح الخ) قد مرنا الكلام مستوفى على هذه المسئلة في شروط الصلاة قبيل بحث القبلة فراجع (قوله
وقيل ان تخطى) هو الذى اقتصر عليه الشارح في الحظر حيث قال فرع يكره اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يخط
رقاب الناس في المختار لان عليا تصدق بجماعته في الصلاة فحذره الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون
ط (قوله وانشاد ضالة) هى الشئ الضائع وانشادها السؤال عنها وفي الحديث اذا رايتهم من يشد ضالة
في المسجد فقولوا لاردها الله عليكم (قوله او شعر الخ) قال في الضياء المعنوى العشرون أى من آفات اللسان
الشعر سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن حسنه حسن وقبحه قبيح ومعناه أن الشعر كالنثر يحمده حين
يحمده ويذم حين يذم ولا بأس باستماع تشديد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير لحن ويحرم هجوم مسلم ولو بما فيه
قال صلى الله عليه وسلم لأن يمتلى جوف احدكم فيمأخيره من أن يمتلى شعرا فما كان منه في الوعظ والحكم وذكر
نعم الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلال والازمان والامم قباح وما كان من هجوم وسخف
مفرام وما كان من وصف الخلدود والقدود والشعور وفكره كذا فضله أبو الليث السمرقندى ومن كثر انشاده
وانشأه حين تنزل به مهماته ويجعله مكسبة له تنقص مروءته وترد شهادته اه وقد مرنا بقية الكلام على ذلك

في صدر الكتاب قبل ربيع المقتي هذا وقد أخرج الامام الطحاوي في شرح مجمع الآثار أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 أن تشد الاشعار في المسجد وأن تباع فيه السلع وأن يتخلق فيه قبل الصلاة ثم وفق بينه وبين ما ورد أنه صلى الله
 عليه وسلم وضع لحسان منبراً يشد عليه الشعر بمجل الاقل على ما كانت قريش تهجوه به ونحوه مما فيه ضرر
 او على ما يغلب على المسجد حتى يكون أكثر من فيه متشاغله به قال وكذلك النهي عن البيع فيه هو الذي يغلب
 عليه حتى يكون كالسوق لانه صلى الله عليه وسلم لم ينه علياً عن خصف النعل فيه مع أنه لو اجتمع الناس لخصف
 النعال فيه كره فكذلك البيع وانشاد الشعر والتخلق قبل الصلاة فإغلب عليه كره وما لا فلا اه (قوله ورفع
 صوت بذكر الخ) أقول اضطرب كلام صاحب الزاوية في ذلك فتارة قال انه حرام وتارة قال انه جائز وفي الفتاوى
 الخيرية من الكراهية والاستحسان جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجهر به نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في
 ملا خير منهم رواه الشيخان وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهم ما بأن ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص والاحوال كما جاع بذلك بين احاديث الجهر والاختفاء بالقراءة ولا يعارض ذلك حديث خبرنا الذي ذكر
 الخفي لانه حيث خفف الرياء او تأذى المصلين او النيام فان خلاصاً ذكر فقال بعض أهل العلم ان الجهر أفضل
 لانه أكثر عملاً ولتعدي فائده الى السامعين ويوقظ قلب الذاك فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد
 النوم ويزيد النشاط اه لمخصاً وعمام الكلام هناك فراجع وفي حاشية الجوى عن الامام الشعراوى أن جمع
 العلماء سلفاً وخلفاً على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها الآن يشوش جهرهم على نائم او مصل
 او قارئ الخ (قوله والوضوء) لان ماء مستقذر طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخسائط
 والبالغ بدائع (قوله الا فيما اعتد لذلك) انظر هل يشترط اعداد ذلك من الواقي ام لا وفي حاشية المدي
 عن الفتاوى العفيفية ولا يظن أن ما جرح بتر زمزم يجوز الوضوء والغسل من الجنابة فيه لان حرم زمزم
 يجري عليه حكم المساجد فيعامل بمعاملتها من تحريم البصاق والمكث مع الجنابة فيه ومن حصول الاعتكاف
 فيه واستحباب تقديم النبي بناء على أن الداخل من مسجد لمسجد يسبق له ذلك اه (قوله كتحليل نزل
 بفتح النون وكسرهما وبالزاي المجبة ما يتخلط من الارض من الماء يقال نزلت الارض صارت ذات نزل كذا في
 الصحاح قال في الخلاصة غرس الاشجار في المسجد لا بأس به اذا كان فيه نفع للمسجد بأن كان المسجد ذا نزل
 والاسطوانات لا تستقر يدونها وبدون هذا لا يجوز اه وفي الهندية عن الغرائب ان كان لنفع الناس بظله
 ولا يضيق على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان لنفع نفسه بورقه او ثمره او يفرق الصفوف
 او كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره اه هذا وقد رأيت رسالة للعلامة ابن امير حاج
 بخطه متعلقة بغراس المسجد الأقصى رد فيها على من أفتى بجواز فيه أخذ من قولهم لو غرس شجرة للمسجد
 فثمرتها للمسجد فرد عليه بانه لا يلزم من ذلك حل الغرس الا للعدا والمذكور لان فيه شغل ما اعتد للصلاة ونحوها
 وان كان المسجد واسعاً وكان في الغرس نفع بثمرته والازم ايجار قطعة منه ولا يجوز ابقاؤه أيضاً لقوله عليه
 الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق لان الظلم وضع الشيء في غير محله وهذا كذلك الخ ما أطال به ورايت
 في اخر الرسالة بخط بعض العلماء أنه وافقه على ذلك المحقق ابن أبي شريف الشافعي (قوله وأكل ونوم الخ)
 واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوى الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ماشاء فتاوى
 هندية (قوله وأكل ونوم) أى كبصل ونحوه مما له رائحة كريهة للحديث الصحيح في النهي عن قربان أكل
 النوم والبصل المسجد قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخارى قلت علة النهي اذى الملائكة وأذى
 المسلمين ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل الكل سواء رواية مساجدنا بالجمع خلافاً لمن شذو ويطلق بما نص
 عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة مأكولاً او غير مأكول او غيرة وانما خص النوم هنا بالذكر وفي غيره أيضاً بالبصل
 والكرات لكثرة اكلهم لها وكذلك الخ بقية بعضهم بذلك من فيه يخرج أو به جرح له رائحة وكذلك القصاب والسماك
 والمجذوم والابرص اولى بالالحاق وقال سحنون لا ارى الجمعة عليهم ما واحتج بالحديث وألحق بالحديث كل
 من أذى الناس بلسانه وبه افتى ابن عمر وهو أصل في نفي كل من يتأذى به ولا يبعد أن يعذر المعذور بأكل
 ما له ريح كريهة لما في صحيح ابن حبان عن المغيرة بن شعبة قال اتهميت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد
 مني ريح الثوم فقال من أكل الثوم فأخذت يده فأدخلته فوجد صدرى معصوباً فقال ان لك عذراً وفي
 رواية الطبراني في الاوسط اشكتك صدرى فأكلته وفيه فلم يعفني صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم

مطلب
 في رفع الصوت بالذكر

ورفع صوت بذكر الالة متفقهة
 والوضوء الا فيما اعتد لذلك وغرس
 الاشجار الانفع كتقليل نزل
 وتكون للمسجد واكل ونوم الا
 لمعكف وغرب وأكل كل نحو
 نوم ويمنع منه وكذا كل مؤذولو
 بلسانه

مطلب
 في الغرس في المسجد

ولم يعد في شبه صريح في أن كل هذه الأشياء عذري التخلف عن الجماعة وأيضاً حناعلتان أذى المسلمين وأذى الملازمة فبالنظر إلى الأولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر إلى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اهـ ملخصاً أقول كونه يعذر بذلك ينبغي تقييده بما إذا كل ذلك يعذر أو كل ناسياً قرب دخول وقت الصلاة لئلا يكون مباشراً المقاطعة عن الجماعة بصنعه (قوله وكل عقد) الظاهر أن المراد به عقد مبادلة ليخرج نحو الهبة تأمل وصرح في الأشياء وغيرها بأنه يستحب عقد النكاح في المسجد وسأق في النكاح (قوله بشرطه) وهو أن لا يكون للتجارة بل يكون ما يحتاجه لنفسه أو عياله بدون احضار السلعة (قوله بأن يجلس لاجله) فإنه حينئذ لا يباح بالاتفاق لأن المسجد ما يجي لامور الدنيا وفي صلاة الجلاني الكلام المباح من حديث النبي يجوز في المساجد وأن كان الأولى أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في الترمذي هندية وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري وهو الحديث المراد بالحديث الحديث المنكر كما جاء الحديث في المسجد بآكل الحسنات كأنما كل البيعة الحشيش انتهى فقد أفاد أن المنع خاص بالمتكر من القول أما المباح فلا قال في المصنف الجلوس في المسجد للحديث مأذون شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلازمون المسجد وكانوا ينامون ويتحدثون ولهذا لا يحل لأحد منعه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن الأمر المنوع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتأوله اهـ (قوله الاطلاق أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الحرج ط (قوله وتخصيص مكان لنفسه) لأنه يحل بالخشوع كذا في القنية أي لأنه إذا اعتاده ثم صلى في غيره بقي بالمسغول بالاول بخلاف ما إذا لم يألف مكاناً معينا (قوله وليس له الخ) قال في القنية له في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغل غيره قال الازاعي له أن يزججه وليس له ذلك عندنا اهـ أي لأن المسجد ليس ملكاً لأحد يجر عن النهاية قلت وينبغي تقييده بما إذا لم يرق عنه على نية العود بلامهله كالمقام للوضوء مثلاً ولا سيما إذا وضع فيه توبة لتحقيق سبق يده تأمل وفي شرح السير الكبير للسرخسي وكذا كل ما يكون المسلمون فيه سواء كانوا نزولاً في الرباطات والجلوس في المساجد للصلاة والنزول بنى أو عرفات للجمع حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو أحق وليس للآخر أن يحوله فإن أخذ موضعاً فوق ما يحتاجه فالغير أخذ الزائد منه فلو طلب ذلك منه رجلاً فأراد إعطاء أحدهما دون الآخر فله ذلك ولو نزل فيه أحدهما فأراد الذي أخذه أولاً وهو غنى عنه أن ينزل فيه الآخر فلا لأنه اعترض على يده يد أخرى محقة لاحتياجها إلا إذا قال إنما كنت أخذته له هذا الآخر بأمره لالتفسي فإذا حلف على ذلك له الآخر جبه لأنه تبين أن يده فيه كانت يده أمره وحاجة الأمر تمنع غيره من إثبات اليد عليه اهـ ملخصاً قال الخليل الرمي ومثل المسجد مقاعد الأسواق التي يتخذها المحترفون من سبق لها فهو الأحق بها وليس لمخذهما أن يزججهما إذ لاحق له فيها مادام فيها فإذا قام عنها استوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه كما نصوا عليه في كتبهم اهـ والمراد بها التي لا تنصرف العامة والأزعي القاعد فيها مطلقاً (قوله وإذا ضاق الخ) أقول وكذا إذا لم يضق لكن في عود قطع نصف (قوله بل ولا حل الخ) قال في القنية وكذا لا حل الخلة أن يمنعوا من ليس منهم عن الصلاة فيه إذا ضاق بهم المسجد اهـ (قوله ولهم نصب متول) أي ولو بلا نصب قاض كما قدمناه عن العناية (قوله لا لدرس أو ذكر) لأنه ما يجي لذلك وإن جازفه كذا في القنية (قوله فاستماع العظة أولى) الظاهر أن هذا خاص بمن لا قدرة له على فهم الآيات القرآنية والتدبر في معانيها الشرعية والاعتناط بمواعظها الحكمية إذ لا شك أن من له قدرة على ذلك يكون استماعه أولى بل أوجب بخلاف الجاهل فإنه يفهم من العلم والوعظ ما لا يفهمه من القارئ فكان ذلك انفع له (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدرانها) أي خوفاً من أن تسقط وتوطأ يجر عن النهاية (قوله خفاش) كتمان الوطواط قاموس (قوله لتنقيته) جواب سؤال حاصل أنه صلى الله عليه وسلم قال أفتر والطيور على سكاتها فإذا زالت العش مخالفة للأمر فأجاب بأنه لتنقيته وهي مطلوبة فالحديث مخصوص بغير المساجد ط

*(باب الوتر والنوافل)

الوتر يفتح الواو وكسرهما ضد الشفع والنوافل جمع نافلة والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت لنا لا علينا ط (قوله كل سنة نافلة) قدمنا قبل هذا الباب في آخر المكرهات تقسيم السنة إلى مؤكدة وغيرها

وكل عقد الاعتكاف بشرطه والكلام المباح وقيدته في الظهيرية بأن يجلس لاجله لكن في النهر الاطلاق أوجه وتخصيص مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدرسا وإذا ضاق فلم يصلي ازعاج القاعد ولو مشغولاً بقراءة أو درس بل ولا هل المحلة منع من ليس منهم عن الصلاة فيه ولهم نصب متول وجعل المسجدين واحداً وعكسه الصلاة لا لدرس أو ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة أولى ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا بأس برمي عش خفاش وحمام لتنقيته

(باب الوتر والنوافل)

كل سنة نافلة

مطلبه
فحين سبقت يده إلى مباح

وبطلنا ذلك أيضا في سنن الوضوء والكل يسمى نافله لانه زيادة على الفرض لتكملة له ومراده الاعتذار عن تركه
 التصريح بالسنن في الترجمة مع أن الباب معقود لبيانها أيضا (قوله ولا عكس) أي لغويا لأن الفقيه مجمز عن
 النظر الى القواعد المنطقية فالمراد وليس كل نافله سنة فان كل صلاة لم تطلب بعينها نافله وليست بسنة بخلاف
 ما طلبت بعينها كصلاة الليل والنهي مثلا فافهم (قوله هو فرض عملا) أي يفترض عمله أي فعله بمعنى أنه يعامل
 معاملة الفرائض في العمل فيأثم بتركه ويقوت الجواز بفوته ويجب ترتيبه وقضاؤه ونحو ذلك فقوله عمله لامتياز
 محمول عن الفاعل واعلم أن الفرض نوعان فرض عملا وعلم وفرض عملا فقط فالأول كالصلوات الخمس
 فانها فرض من جهة العمل لا يحل تركها ويقوت الجواز بفوتها بمعنى أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل
 ما بعدها قبل قضاء المتركه وفرض من جهة العلم والاعتقاد بمعنى أنه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بانكارها
 والثاني كالوتر فانه فرض عملا كإذ كراهه وليس بفرض علمي أي لا يفترض اعتقاده حتى أنه لا يكفر منكره لظنية
 دليله وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا ونظيره مسح ريع الرأس فان الدليل القطعي أفاد أصل المسح
 وأما كونه قدر الريع فانه ظني لكنه قام عند المحققين بما راجح دليله الظني حتى صار قريسا من القطعي فجماع فرضا
 أي علميا بمعنى أنه يلزم عمله حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا يقوت الجوازه وليس بفرضا علميا حتى لو أنكره لا يكفر
 بخلاف ما لو أنكر أصل المسح وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لانه كما يطلق على هذا الفرض الغير القطعي يطلق
 على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يقوت الجوازه بفوته كقراءة الفاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات
 العيدين واكثر الرأجيات من كل ما يجبر بسجود السهو وقد يطلق الواجب أيضا على الفرض القطعي كما قدمناه
 عن التلويح في بحث فرائض الوضوء فراجع (قوله وواجب اعتقاد) أي يجب اعتقاده وظاهر كلامهم
 أنه يجب اعتقاد وجوبه اذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما أمكن إيجاب فعله لانه لا يجب فعل ما لا يعتقده
 واجبا ولذا اشكل قولهم ما يستتبه ووجوب قضاؤه كما يأتي ويدل عليه أيضا قول الأصوليين في الواجب ان حكمه
 الزوم عملا لا علميا على اليقين فقولهم على اليقين يفيد أن حكمه الزوم عملا وعلميا على الظن فيلزمه أن يعلم ظنيته أي
 أنه واجب والافتقار لهم على اليقين وحينئذ يشك قول الزباني ان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفية
 الا أن يجاب بأن المراد ليس بفرض حتى لو لم يعتد وجوبه لا يكفر لان الوجوب يطلق بمعنى الفرض أيضا كما مر
 فليأتل (قوله وسنة ثبوتنا) أي ثبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق
 فمن لم يوتر فليس مني قاله ثلاث رواه أبو داود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أوتروا قبل أن تصبحوا رواه
 مسلم والامر للوجوب وتعامه في شرح المنية (قوله بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فانه روى
 عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق اولى من التفریق فرجع الكل الى الوجوب الذي مشى عليه
 في الكثر وغيره قال في البحر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح محيط والاصح خاتمة وهو الظاهر من مذهبه
 مبسوط اه ثم قال وأما عندهما فسنة عملا واعتقادا ودليلا لكنها أكدها سنن السنن الموقفة (قوله وعليه الخ)
 أي على ما ذكر من التوفيق فانه لو جلت رواية الفرض على ظاهرها لزم ا كفار جاحده ولو جلت رواية الواجب
 على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يقوت الجوازه بفوته ولا يعامل معاملة الفرض لزم
 أن لا يفسد الفجر بتركه ولا عكسه ولو جلت رواية السنة على ظاهرها لزم أن لا يقضى وأن يصح فاعداورا كما
 في تفریع المصنف لف ونشر مرتب فافهم (قوله فلا يكفر جاحده) أي جاحدا أصل الوتر اتفاقا لانه عدم
 الا كفارا لزم السنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قلت والمراد بالجوحد مع رسوخ الادب كأن يكون
 لشبهة دليل او نوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من أنه لو ترك السنن فان رآها حقا ثم والا كفرا لانهم علموه بأنه ترك
 استخفافا كما عزاه في البحر الى التجنيس والنوازل والمحيط ولقوله في شرح المنية ولا يكفر جاحده الا ان استخفت
 ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السنن اه وأراد بما مره وأن يقول هذا فاعل النبي صلى الله عليه وسلم
 وأنا لافعله ثم اعلم انه قال في الاشباه ويكفر بانكار أصل الوتر والاضحية اه ومثله في القضية ومفهومه
 أن المراد هنا سجود وجوبه وبؤيده تعليل الزبلي بثبوته بخبر الواحد فان الثابت بخبر الواحد وجوبه لا أصل
 مشروعيته بل هي ثابتة باجماع الامة ومعلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين من الشافعية بان
 من أنكر مشروعية السنن الراتبة او صلاة العيدين يكفر لانها معلومة من الدين بالضرورة وسبأ في سنة

مطلب
 في الفرض العلمى والعلمى والواجب

ولا عكس (هو فرض عملا
 وواجب اعتقادا وسنة ثبوتنا)
 بهذا وفقوا بين الروايات وعليه
 (فلا يكفر) بضم فسكون أى
 لا ينسب الى الكفر (جاحده

مطلب
 في منكر الوتر والسنن والاجماع

الفجر أنه يحشى الكسر على منكرها قلت ولعل المراد الانكاس بنوع تأويل والافلا خلاف في مشروعية أو قد
 سرح في التحرير في باب الاجماع بأن منكر حكم الاجماع التطهي يكفر عند الحنفية ومطائفة وقالت طائفة
 لا وسرح أيضا بأن ما كان من ضروريات الدين وهو ما يعرف بالخواص والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد
 التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها يكفر منكره وما لا فلا كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف واعطاء
 السدس الجدة ونحوه أى مما لا يعرف كونه من الدين الا لخواص ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر
 ونحوه يعلم لخواص والعوام انها من الدين بالضرورة فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف
 تركها فإنه ان كان عن استخفاف كما يزعم يكفر والابان يكون كسلا أو فسقا بلا استخفاف فلا هذا ما ظهر لى والله
 أعلم (قوله مفسده) أى فتنجروا الفجر غير قيد بل هو مثال (قوله كعكسه) وهو تذكرة الفرض فيه ح (قوله
 بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت وعدم ضرورتها استاوأما عدم التيسار فلا يصح هنا لأن فرض المسئلة فيما
 اذا تذكر في الفجر او تذكر الفجر فيه رضى فافهم (قوله خلافا لهما) فلا يحكم بالفساد لانه سنة
 عندهما ط (قوله ولكنه يقتضى) لوجه الاستدلال على قول الامام وانما أتى به نظرا الى قوله اتفاقا
 بعد حكايته الخلاف فيما قبله أى انه يقتضى وجوب انصافا أما عندنا فظاهر وأما عندهما وهو ظاهر الرواية عنهما
 فلقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسيه فليصله اذا ذكره كفى الجرح عن المحيط واستشكله في النسخ
 والثر بأن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء وأجاب في الجرح بما ذكره كفى الجرح عن المحيط ولا يفتى فانه دلالة
 الحديث على وجوب القضاء مما يقوى الاشكال الآن يجاب بأنهم المائت عندهما دليل النية فالأيه ولما
 ثبت دليل القضاء فالأيه أيضا انصافا للنص وان خالف القياس (قوله ولا يصح الخ) لان الواجبات لا تصح
 على الراحلة بلا عذر وعندهما وان كان سنة لكن صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنقل على راحلته
 من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر نزل فيوتر على الارض يجر عن المحيط والقعود كالركوب (قوله اتفاقا)
 راجع للمسائل الثلاث ح وانما الخلاف في خمس في تذكره في الفرض وعكسه وفي قضائه بعد طلوع الفجر
 وصلاة العصر وعادته بفساد العشاء خرائى أى فانه على القول بسنيته لا يلزم فساد الفرض ولا فساد بالتذكر
 ولا يشنى في الوقتين المذكورين ويعدا لوطئه بفساد العشاء دونه (قوله كالغرب) أفاده أن القعدة الاولى فيه
 واجبة وأنه لا يصح فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ط (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالغرب ولو كان
 كالتفعل لعاد قبل أن يقيد ما قام اليه بالسجود لأن كل ركعتين من النفل صلاة على حدة ط (قوله لا يعود)
 أى اذا استتم قائما لا يشغاله بفرض القيام (قوله كما سيحى) أى في باب سجود السهو ولكنه رجع هنا لعدم
 الفساد ونقل عن الجرح أنه الحق (قوله ولكنه) استدلال على ما يترجم من قوله كالغرب من أنه لا يقرأ السورة
 في ثالثه (قوله احتياطا) أى لأن الواجب ترديد السنة والفرض في النظر الى الاول يجب القراءة في جميعه
 وبالنظر الى الثاني لا تجب احتياطا شرح المنية (قوله والسنة السور الثلاث) أى الاغلى والكافرون
 والاخلاص لكن في النهاية أن التعيين على الدوام يقضى الى اعتقاد بعض الناس أنه واجب وهو لا يجوز فلو
 قرأ بما ورد به الاثبات احيانا بلا مواظبة يكون حسنا يجر وهل ذلك في حق الامام فقط او اذا رأى ذلك حتما
 لا يجوز غيره قدما الكلام فيه قبيل باب الامامة (قوله وزيادة المعوذتين الخ) أى في الثالثة بعد سورة
 الاخلاص قال في الجرح عن الحلية وما وقع في السن وغيرهما من زيادة المعوذتين انكرها الامام احمد وابن معين
 ولم يحتجوا اكثر أهل العلم كما ذكره الترمذى اه (قوله ويكبر) أى وجوبا وفيه قولان كما مر في الواجبات وقدما
 هنا عن الجرح انه ينبغي ترجيح عدمه (قوله رافعا يديه) أى سنة الى هذا اذ فيه ككبيرة الاحرام وهذا
 كما في الامداد عن مجمع الروايات لوفى الوقت أما في القضاء عند الناس فلا يرفع حتى لا يطلع احد على تقصيره اه
 (قوله كما مر) أى في فصل اذا أراد الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسن رفع اليدين الا في سجع (قوله ثم يعتمد)
 أى يضع يمينه على يساره كما في حالة القراءة ح (قوله وقيل كالداعى) أى عن أبي يوسف أنه يرفع يدهما الى صدره
 وبطنيهما الى السماء امداد والظاهر أنه يقيهما كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية تأمل (قوله وقت فيه)
 أى في الوتر والضمير الى ما قبل الركوع واختلف المشايخ في حقيقة القنوت الذى هو واجب عنده فنقل في
 المجتبى أنه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى الصغرى العكس وينبغي تصحيحه يجر قال في المغرب وهو

وتذكره في الفجر مفسده كعكسه
 بشرطه خلافا لهما (و) لكنه
 (يقضى) ولا يصح قاعدا ولا راجعا
 اتفاقا (وهو ثلاث ركعات
 بتسليمه) كالغرب حتى لو نسي
 القعود لا يعود ولو عاد ينفي
 الفساد كما سيحى (و) لكنه (يقراً)
 في كل ركعة منه فاتحة الكتاب
 وسورة احتياطا والسنة السور
 الثلاث وزيادة المعوذتين لم يحتجها
 الجمهور (ويكبر قبل ركوع ثالثه
 رافعا يديه) كما مر ثم يعتمد وقيل
 كالداعى (وقب فيه)

المشهور ورواه دعاء القنوت إضافة بيان ١٥ ومثل في الامداد ثم القنوت واجب عند سنة عند هـ ما
 كاخلاف في الوتر كافي البحر والبدائع لكن ظاهر ما في غير الافكار عدم الخلاف في وجوبه عندنا فانه قال
 القنوت عندنا واجب وعند مالك مستحب وعند الشافعي من الابعاض وعند أحمد سنة تأمل (قوله ويسن
 الدعاء المشهور) قدمنا في بحث الواجبات التصريح بذلك عن الترمذي في البحر عن الكرخي "أن القنوت ليس
 فيه دعاء موقت لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة ولان الموقت من الدعاء يذهب بركة القلب وذكر الاسيحياني
 أنه ظاهر الرواية وقال بعضهم المراد ليس فيه دعاء موقت ماسوى اللهم انا نستعينك وقال بعضهم الافضل
 التوقيت ورجحه في شرح المنية تبركاً بالمأثور ١٥ والظاهر أن القول الثاني والثالث متحدان وحاصلهما تقييد
 ظاهر الرواية بغير المأثور كما يفيد قول الزيلعي "وقال في المحيط والذخيرة يعني من غير قوله اللهم انا نستعينك الخ
 واللهم اهدنا الخ ١٥ فلفظ يعني بيان مراد محمد في ظاهر الرواية فلا يكون هذا القول خارجاً عنها ولذا قال
 في شرح المنية والصحيح أن عدم التوقيت فيما عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه ربما يجرى على اللسان
 ما يشبه كلام الناس أذالم يوقت ثم ذكر اختلاف اللفاظ الواردة في اللهم انا نستعينك الخ ثم ذكر أن الاولى
 أن ينضم اليه اللهم اهدني الخ وأن ما عدا هذين فلا توقيت فيه ومنه ما عن ابن عمر أنه كان يقول بعد عذابك
 الجذب لكفار ملحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألف بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم
 وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقاثلون أولياءك اللهم خالف
 بين كلمتهم وزلزل أقدامهم وأنزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن القوم المجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه
 الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضالك من سطوك وبمعافاك من
 عقوبتك وأعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك وغير ذلك من الادعية التي لا تشبه كلام
 الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتينا في الدنيا حسنة الآتية وقال أبو الليث يقول اللهم اغفر لي
 بكرهاتنا وقيل يقول يارب ثلاثا ذكره في الذخيرة ١٥ أقول هذا يفيد أن ما في البحر من قوله ذكر الكرخي
 أن مقدار القيام في القنوت مقدار سورة اذا السماء انشقت وكذا ذكر في الاصل ١٥ بيان للافضل او هو مبني
 على القول بأن القنوت الواجب هو طول القيام لا الدعاء تأمل هذا وذكر في الحلية أن ما مر من أنه صلى الله عليه
 وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضالك من سطوك الخ جاء في بعض روايات النساءى أنه كان يقوله
 اذا فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه (قوله وصح الحديث) قال في الحلية والحديث ان عذابك الجذب ثابت في رواية
 الطحاوى وفي البحر أنه ثابت في مراسيل أبي داود ووجه اندفع قول الشافعي في شرح النقاية أنه لا يقوله (قوله
 وملحق بمعنى لاحق) مبني أو خبر وهو يكسر الحاء هذا هو المشهور ونص غير واحد على أنه الاصح ويقال بفحها
 ذكره ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على أنه صواب كذا في الحلية قلت بل في القاموس الفتح احسن
 او الصواب تأمل (قوله بمعنى لاحق) أى أنه من ألحق المزيدي بمعنى لاحق المجرد وفي الشرح بلالية أن المطرزي صحح
 أن المراد ملحق الفساد بالكفار والاول اولى احترازاً عن الاضمار وتعامه فيها قلت ولعل ما صححه المطرزي وهو
 صاحب المغرب تليد الزمخشري وشيخ صاحب القبة بناء على مذهبهم الفاسد مذهب الاعتزال من أن عصاة
 المؤمنين مخلدون في النار كالكفار (قوله كأنه لانه كلمة معاملة) كذا في البحر لكن فيه أنه ورد في صفة البراق له
 جناحان يحفذهما أى يستعين على السير ط (قوله على الاصح) كذا في المحيط وفي الهداية أنه المختار ومقابلته
 ما في الذخيرة واستحسنوا الجهر في بلاد العجم للامام ليستعلموا فضل بعضهم بين أن يعلم القوم فالأفضل للامام
 الاخفاء والا فالجهر ١٥ قلت هذا التفصيل لا يخرج عما قبله وفي المنية من اختار الجهر اختار دون جهر
 القراءة (قوله ولو اماماً) قال في الخزان اماماً كان او مؤمناً او منفرداً أداء وقضاء في رمضان وغيره
 (قوله حديث الخ) أفاد أن المخافة ليست واجبة ط (قوله في غيره اولى) وجه الاولوية أن النية متحدة
 في القرض والنفل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة ط أى لان امامه يتوبه سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلوراه
 احتج ثم غاب فالاصح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز أن يتوضأ احتياطاً وحسن الظن به اولى بحر عن الراحدى
 (قوله كما بسطه في البحر) حيث ذكر أن الحاصل أنه ان علم الاحتياط منه في مذهبا فلا كراهة في الاقتداء به
 وان علم عدمه فلا صحة وان لم يعلم شيئاً كره ثم قال وظاهر الهداية أن الاعتبار لا اعتقاد المتقدم ولا اعتبار

ويسن الدعاء المشهور ويصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم به بقي
 وصح الحديث بالكسر بمعنى الحق
 وملحق بمعنى لاحق ونحوه بدال
 مهملة بمعنى تسرع فان قرأ نزال
 مجبة فسدت خاتمة كانه لانه كلمة
 منهله (مخافتة على الاصح مطلقاً)
 ولو اماماً حديث خير الدعاء الخفي
 (وصح الاقتداء فيه) ففي غيره
 اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها
 في اعتقاده في الاصح كما بسطه في
 البحر

مطاب

الإقتداء بالشافعي

لا اعتقاد الامام حتى لراقتدى بشافعي وآدمس امرأته ولم يتوضأ الاكثر على الجواز وهو الاصح كما في الفتح وغيره
وقال الهندواني رحمه الله لا يجوز وجهه في النهاية بأنه اقيس لان الامام ليس بجعل في زعمه وهو الاصل فلا يصح
الاعتداء به ورد بأن المعتمد في حق المقتدى رأى نفسه لا غيره وأنه ينبغي فصل حال الامام على التقليد لئلا تلزم
الحرمة بصلاته بلا طيارة في زعمه ان قصد ذلك اذ قال في التهر على قول الهندواني يصح الاعتداء وان لم يحتض
اه وظاهره الجواز وان ترك بعض الشروط عندنا لكن ذكر العلامة نوح اقتدى أن اعتبار رأى المقتدى
في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المات في اعتبار رأى الامام أيضا فالحنفي اذا رأى في نوب امام
شافعي منبلا يجوز اقتداءه به اتفاقا وان رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور ولا عند البعض لانها مانعة على رأى
الامام والمعتبر رأيهما اه وفيه نظر فظهر رقيها هذا وقد بسطنا بقية أبحاث الاعتداء بالخلاف في باب الامامة
(قوله بشافعي مثلا) دخل فيه من يعتقد قول الصحابين وكذا كل من يقول بسنيته (قوله على الاصح
فيهما) أي في جواز أصل الاعتداء فيه بشافعي وفي اشتراط عدم فصله خلافا لما في الارشاد من أنه لا يجوز أصلا
باجماع اصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتفعل وخلافا لما قاله الرازي من أنه يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر
لان امامه لم يخرج بسلامه عنده وهو مجتهد فيه كالمو اقتدى بامام قدر عرف قلت ومعنى كونه لم يخرج بسلامه
أن سلامه لم يفسد وتره لان ما بعده يحسب من الوتر فكانه لم يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بتقرينة
قوله كالمو اقتدى الخ ومقتضاه أن المعتبر رأى الامام فقط وهذا يخالف ما قد اتفاه نوح اقتدى (قوله
للاختلاف الخ) عليه الحق الاعتداء ورد على ما مر عن الارشاد بما نقله اصحاب الفتاوى عن ابن الفضل أنه يصح
الاعتداء لان كلا يحتاج الى نية الوتر فأحد اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة واعتبر مجرد اتحاد النية اه
واستشكله في الفتح بأنه اقتداء المفترض بالمتفعل وان لم يحظر بخاطره عند النية صفة السنية او غيرها بل مجرد
الوتر كما هو ظاهر اطلاق التجسس لتقرر الثقلية في اعتقاده وردة في البحر بما صرح به في التجسس أيضا
من أن الامام ان نوى الوتر وهو راسخ سنة جازا الاقتداء بكن صلى الظهر خلف من يرى أن الركوع سنة وان نواه
بنية التطوع لا يصح الاقتداء لانه يصير اقتداء المفترض بالمتفعل اه ولم يذكر الشارح تعليلا لاشتراط عدم
الفضل بسلام اكتفاء بما أشار اليه قبله من أن الاصح اعتبار اعتقاد المقتدى والسلام قاطع في اعتقاده فيفسد
اقتداؤه وان صح شروعه معه اذ لا مانع منه في الاستدعاء كما أفاده ح (قوله ولذا ينوي) أي لاجل
الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف الاعتقاد ط (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قولهم
انه لا ينوي أنه واجب أنه لا يلزم تعيين الوجوب لامنعه من ذلك لانه ان كان حقيقيا ينبغي أن ينويه ليتطابق
اعتقاده وان كان غيره فلا تنفرد تلك النية بجز (قوله للاختلاف) أي في الوجوب والسنة وهو على
للعبد فقط وعلة الوتر قدّمها بقوله ولذا ولو حذف هذا ما ضرت لفهمه من الكاف ط (قوله ويأتي المأموم الخ)
هذا من المسائل الخمس التي يقعها المأموم ان فعلها الامام ومأمي عليه المصنف تبعاً للكنز هو المختار
كما في البحر عن المحيط وعبارة المحيط كما في الحلية قال أبو يوسف يسن أن يقرأ المقتدى أيضا وهو المختار لانه دعاء
كسائر الادعية وقال محمد لا يقرأ بل يؤتمن لان له شبهة القرآن احتياطاً اه وهو صريح في أنه سنة للمقتدى
لا واجب الا أن يكون مبنياً على ما مر عن البحر من أن القنوت سنة عندهما (قوله ولو بشافعي الخ) أي ويقتت
بدعاء الاستعانة بالدعاء الهداية الذي يدعوه امامه لان المتابعة في مطلق القنوت لا في خصوص الدعاء كما حرره
الشيخ أبو السعود عن الشيخ عبد الحى وان توقف فيه في الشربة لالية (قوله لانه مجتهد فيه) قدّمنا معنى
هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة ومتابعة الامام يعنى في المجتهد فيه لا في المقتوع بنسخه او بعدم سنيته
كقنوت فجر اه وقدّمنا ذلك من امثلة المجتهد فيه سجدتنا السهو قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات
العبد وقنوت الوتر بعد الركوع والظاهر أن المراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة
في القيام فيه لا في الدعاء ان قلنا انه سنة للمقتدى لا واجب (قوله لانه منسوخ) فصار كالو كبر خسا في الجنابة
حيث لا يتابعه في النجاسة بجز (قوله بل يقف) وقبل يقعد وقبل يطيل الركوع وقبل يسجد الى أن يذكره
فيه شربة لالية (قوله مرسل يديه) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذي كريس بمسنون
عندنا (تنبيه) قال في الهداية دلت المسئلة على جواز الاعتداء بالشافعية واذا علم المقتدى منه ما يزعم به فساد

(بشافعي) مثلا (لم يفصله بسلام)

لان فصله (على الاصح) فيه ما

للاختلاف وان اختلف الاعتقاد

(و) لذا (ينوي الوتر لا الوتر

الواجب كما في العبد)

للاختلاف (ويأتي المأموم بقنوت

الوتر) ولو بشافعي يقتت بعد

الركوع لانه مجتهد فيه (لا الفجر)

لانه منسوخ (بل يقف ساكناً

على الاظهر) مرسل يديه

(ولو نسيه) أي القنوت

صلاته كالفصد وغيره لا يجزئه انتهى ووجه دلالته أنه لو لم يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علمائنا في أنه يسكت
 أو يتابعه بجر (قوله لقوات محله) لأنه لم يشرع إلا في محض القيام فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه
 وهو الركوع وأما تكبيرات العيد فإنه إذا تذكركه فإنه يأتي بها فيه لأنهم لم يتخص بمحض القيام لأن تكبيرة الركوع
 يؤتى بها في حال الانحطاط وهي محسوبة من تكبيرات العيد بإجماع الصحابة فإذا جاز واحدة منها في غير محض
 القيام من غير عذر جاز أداء الباقي مع قيام العذر بالاولى بجر أقول وهو ما خوذ من الحلية وأصله في البدائع
 لكن ما ذكره من أنه يأتي بتكبيرات العيد في الركوع وإن صرح به في البدائع والذخيرة وغيرهما مخالف
 لما صرح به صاحب البدائع نفسه في فصل العيد من أن الامام لو تذكركه في ركوع الركعة الاولى أنه لم يكبر فإنه
 يعود ويكبر وينتقض ركوعه ولا يعيد القراءة بخلاف المقتدى لو أدرك الامام في الركوع وخاف فوت الركعة
 فإنه يركع ويكبر فيه والفرق أن محمل التكبيرات في الاصل القيام المحض ولكن ألحقنا الركوع بالقيام في حق
 المقتدى لضرورة وجوب المتابعة اه فانتظر إلى ما بين الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في البدائع
 ثانياً مشى في شرح المنية ثم فرق بين التكبير حيث يرفع الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبير العيد مجمعا
 عليه دون القنوت وأقول قد صرح في الحلية من باب صلاة العيد بأن ما في البدائع ثانياً رواية النوادر
 وأن ظاهر الرواية أنه لا يكبر ويصلي في صلاته وصرح بذلك في البحر أيضاً هناك وعليه فلا إشكال أصلاً إذا لفرق
 بينه وبين القنوت فافهم والله أعلم (قوله ولا يعود إلى القيام) ان قلت هو وان لم يفت فقد حصل القيام برفع
 رأسه من الركوع قلنا هذه قومة لا قيام فيكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لأن
 القيام لازم والقنوت ملزوم فأطلق اللازم لينقل منه إلى الملزوم ح (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب)
 يعني وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للاسائة على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في باب سجود السهو ح
 (قوله لكون ركوعه بعد قراءة تامة) أي فلم ينتقض ركوعه بخلاف ما لو تذكركه الركعة او السورة حيث يعود
 وينتقض ركوعه لأن يعود صارت قراءة الكل فرضاً والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتفع ركوعه
 فلم يركع بطلت ولوركع وأدركه رجل في الركوع الثاني كان مدركاً لتلك الركعة بجر ملخصاً أي لأن الركوع
 الثاني هو المعتبر لا ارتفاع الاول بالعود إلى القراءة بخلاف العود إلى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركع فاقتدى
 به رجل لم يدرك الركعة لأن هذا الركوع لغو وما نقله ح عن البحر وتبعه ط فيه اختصار محمل فافهم وقد منا
 في فصل القراءة بيان كون القراءة تنقح فرضاً بالعود فراجع (قوله ترك السورة دون الفاتحة وقتت ثم تذكركه
 يعود ويقرأ السورة ويعيد القنوت والركوع معراج وخاتمة وغيرهما) (قوله لا يزال عن محله) تعليل لما فهم
 قبله من الصور الاربع وهي ما الوقت في الركوع او بعد الرفع منه وأعاد الركوع او لا وما إذا لم يفت أصلاً كما حققه
 ح (قوله قطعه وتابعه) لأن المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير وما أتى به منه كاف في سقوط
 الواجب وتكميله مندوب والمتابعة واجبة فيترك المندوب للواجب رجحاً (قوله ولو لم يقرأ الخ) أي لو ركع
 الامام ولم يقرأ المقتدى شيئاً من القنوت ان خاف فوت الركوع يركع ولا يفت ثم يركع خاتمة وغيرهما وهل
 المراد ما يسمى قنوتنا وخصوص الدعاء المشهور والظاهر الاول (قوله بخلاف التشهد) أي فان الامام لو سلم
 او قام للثالثة قبل اتمام التمام المؤتمم التشهد فإنه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه كما قدمه في فصل الشروع في الصلاة (قوله
 لأن المخالفة الخ) هذا التعليل علل لاقتضائه فرضية المتابعة المذكورة وقد ناعن شرح المنية أن متابعة
 الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يعارضها واجب فلا يفوت به بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف
 ما اذا عارضها سنة لأن ترك السنة اولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمنا آنفاً وحينئذ فوجه
 الفرق بين القنوت والتشهد هو أن قراءة المقتدى القنوت سنة كما قدمنا التصريح به عن المحيط والمتابعة في
 الركوع واجبة فإذا خاف فوتها ترك السنة للواجب وأما التشهد فإتمامه واجب لأن بعض التشهد ليس بشهد
 قيمته وان قامت المتابعة في القيام او السلام لأنه عارضها واجب تأكد بالتبليغ قبلها فلا يفوته لاجلها وان
 كانت واجبة وقد صرح في الظهيرية بأن المقتدى يتم التشهد اذا قام الامام الى الثالثة وان خاف أن تفوته
 معه واذا قلنا ان قراءة القنوت للمقتدى واجبة فان كان قرأ بعضه حصل المقصود به لأن بعض القنوت قنوت
 والا فليأت كد وترج المتابعة في الركوع للاختلاف في أن المقتدى هل يقرأ القنوت ام يسكت فافهم (قوله

(ثم تذكركه في الركوع لا يفت
 به) لقوات محله (ولا يعود إلى
 القيام) في الاصح لأن فيه رفض
 الفرض للواجب (فان عاد إليه
 وقت ولم يعد الركوع لم تنفس
 صلاته) لكون ركوعه بعد
 قراءة تامة (وسجد للسهو)
 قنت اولاً ولا يزال عن محله (ركع
 الامام قبل فراغ المقتدى) من
 القنوت قطعه (وتابعه) ولو لم
 يقرأ منه شيئاً تركه ان خاف فوت
 الركوع معه بخلاف التشهد
 لأن المخالفة فيما هو من الاركان
 او الشرائط مفسدة لا في غيرها
 درر (قنت في اولى الوتر أو
 ثانياً تسهوا لم يفت في ثالثة)

في ثابته أو ثالثه) وكذا لو شك أنه في الأولى أو الثانية أو الثالثة بجر (قوله كثره مع القعود) أي فقلت
ويقتضي في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال أنها الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال أنها هي الثالثة
وتلك كانت ثانية (قوله في الأصح) وقبل لا يفتن في الكل لأن القنوت في الركعة الأولى والثانية بدعة ووجه
الأول أن القنوت واجب وماتردين الواجب والبدعة يأتي به احتياطاً بجر عن المحيط (قوله ورجح
الجلي تكراره لهما) حيث قال الآن هذا الفرق غير مفيد إذ لا عبرة بالظن الذي ظهر خطأ وإذا كان الثالث
بعيداً لاحتمال أن الواجب لم يقع في موضعه فكيف لا يعيد الساهی بعد ما يتقن ذلك وقد صرح في الخلاصة
عن الصدر الشهيد بأن الساهی يقتضي ثانياً فإن كان ماتر رواية فهي غير موافقة للدراية اهـ قلت وكذا ربحه
في الخلية والجر بنحو ماتر (قوله فقلت مع امامه فقط) لانه اخر صلاته وما يقضيه أولها حكم في حق القراءة
وما شبهها وهو القنوت وإذا وقع قنوته في موضعه يبين لا يكرز لأن تكراره غير مشروع شرح المنية (قوله
ولا يفتن لغيره) أي غير الوتر وهذا في قول الشافعي رحمه الله انه يفتن للغير (قوله الانسالة) قال في
الصحيح النازلة الشديدة من شدائد الرفع بل أن الطاعون من أشد النوازل أشباه (قوله فقلت الامام
في الجهرية) يوافقه ما في الجهرية أيضاً من نسخ عن شرح التقاية عن الغاية وان نزل بالمسكين نازلة فتت الامام في
صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد اهـ وكذا ما في شرح الشيخ اسماعيل عن النسيئة إذا وقعت نازلة
قت الامام في الصلاة الجهرية لكن في الاشياء عن الغاية قنت في صلاة الفجر ويؤيده ما في شرح المنية حيث
قال بعد كلام فتكون شرعيته أي شرعية القنوت في النوازل مستترة وهو محتمل قنوت من قنت من الصحابة بعد
وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا وعليه الجمهور قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي انما لا يفتن عندنا
في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت قنوة او بلية فلا بأس به فعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت
في الصلوات كلها للتوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم جملوا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قنت في الظهر
والعشاء كما في مسلم وأنه قنت في المغرب أيضاً كما في البخاري على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين
في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام اهـ وهو صريح في أن قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر دون غيرها
من الصلوات الجهرية أو السرية ومفاده أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ معناه نسخ عموم الحكم لأنسخ
أوله كجانبه عليه فوح اقتدى وظاهر تقييدهم بالامام أنه لا يفتن المنفرد وهل المقتدى مثلاً أم لا وهل القنوت
هنا قبل الركوع أم بعده لم أره والذي يظهر لي أن المقتدى يتابع امامه الا اذا جهر فيؤتمن وأنه يفتن بعد الركوع
لا قبله بدليل أن ما استدله الشافعي على قنوت الفجر وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع جله علماً
على القنوت للنازلة ثم رأيت الشربلاني في مرآة الفلاح صرح بأنه بعده واستظهر الجوى أنه قبله ولا يظهر
ما قلناه والله أعلم (قوله وقيل في الكل) قد علمت أن هذا لم يقل به الا الشافعي وعزاه في البحر إلى جهور أهل
الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم لئلا يوهم أنه قول في المذهب (قوله خمس يتبع فيها الامام) أي يفعلها المؤتم
ان فعلها الامام والافلاح قال في شرح المنية والاصل في هذا النوع وجوب متابعة الامام في الواجبات
فعلوا وكذا تركا كان فاعلية او قولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل اهـ (قوله قنوت) يخالفه ما في الفتح
والظهيرية والفيض ونور الابضاح من أنه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان امكنه مشاركة الامام
في الركوع والاتابعه وقد أعاد في الفتح ذكر هذا الفرع قبيل قضاء الفوائت ثم عقبه بما ذكره الشارح هنا معزياً
الى تلام الرندوسى والذي يظهر التفصيل لأن فيه احراراً الفصيلتين تأمل (قوله وقعود أول) الظاهر أنه ينتظر
امامه الى أن يصير الى القيام أقرب لاحتمال عوده قبله ثم يتابعه لان الامام اذا أعاد حينئذ تقصد صلاته على اجد
القولين ويأثم على القول الآخر وليس للمقتدى أن يقعد ثم يتابعه لانه يكون فاعلاً ما يحرم على الامام فعله
ومخالفه في عمل فعلي بخلاف ما اذا قام الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد فإنه يتبعه لان في اتعاقبه
متابعة لامامه فيما فعله الامام فافهم (قوله وتكبير عبيد) أي اذا لم يأت به الامام في القيام او في الركوع
لا يأتي به المؤتم فافهم وبحث في شرح المنية أنه ينبغي أن يأتي به المؤتم في الركوع لانه مشروع فيه ولانه لا يكون
مخالفاً لامامه في واجب فعلي ثم أجاب بأنه انما شرع في الركوع للمسبوق تحصيلاً لمتابعة الامام فيما اتى به
أما ما نفيه من حصول مخالفة قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية وأما تكبيرات الأولى ففي الإتيان بها ترك

مطلب
في القنوت للنازلة

أما لو شك أنه في ثابته أو ثالثه
كثره مع القعود في الأصح
والفرق أن الساهی قنت على أنه
موضع القنوت فلا يتكرر بخلافه
الشاك ورجح الجلي تكراره
لهما وأما المسبوق فقلت مع
امامه فقط ويصير مدركاً بأدراك
ركوع الثالثة (ولا يفتن لغيره)
النازلة فقلت الامام في الجهرية
وقيل في الكل (فائدة) خمس يتبع
فيها الامام قنوت وقعود أول
وتكبير عبيد ومجدة تلاوة وسهو

الاستماع والانصات (قوله وأربعة لا يتبع) أي إذا فعلها الإمام لا يتبعه فيها القوم والاصل في هذا النوع أنه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا ينطبق له بالصلاة شرح المنية (قوله زيادة تكبير عید) أي إذا زاد على أقوال الحسابية في تكبيرات العدو وكان المقتدى يسمع التكبير منه بخلاف ما إذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال أن الغلط منه شرح المنية (قوله وأجنازة) أي بأن زاد على أربع تكبيرات (قوله وركن) كزيادة سجدة ثالثة (قوله وقيام لخامسة) داخل تحت قوله وركن تأمل قال في شرح المنية ثم في القيام الى الخامسة ان كان قعد على الاربعة ينتظر دالمقتدى قاعد افان سلم من غير اعادة التشهد سلم المقتدى معه وان قيد الخامسة بسجدة سلم المقتدى وحده وان كان لم يقعد على الاربعة فان عاد تابعه المقتدى وان قيد الخامسة فسدت صلاتهم جميعا ولا يتقع المقتدى تشهده وسلامه وحده اه (قوله وغمانية تفعل مطلقا) أي فعلها الإمام اولاً والاصل في هذا النوع عدم وجوب المتابعة في السنن فعلا فكذا وكذا الواجب القول الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي كالتشهد وتكبير التشریق بخلاف القنوت وتكبيرات العیدین اذ يلزم من فعلهما المخالفة في الفعلي وهو القيام مع ركوع الإمام شرح المنية (قوله الرفع) أي له والیدین للتحريم (قوله والنشاء) أي فيأتي به مادام الإمام في الفاتحة وان كان في السورة فكذا عند أبي بوليد بأن فالحمد وقد عرف أنه اذا ادرك في جهر القراءة لا يثنى كذا في الفتح أي بخلاف حالة السر كما مضى عليه المصنف في فصل الشروع في الصلاة وقد منا هناك تحججه وأن عليه القنوت فافهم (قوله وتكبير انتقال) أي الى ركوع أو سجود أو رفع منه (قوله وتسميع) أي اذا تركه الإمام لا يترك المؤتم التحميد (قوله وتسميع) أي في الركوع والسجود فيأتي به المؤتم مادام الإمام فيها (قوله وتشهد) أي اذا قعد الإمام ولم يقرأ التشهد يقرأ المؤتم أما لو ترك الإمام القعدة الاولى فانه يتابعه كما مر (قوله وسلام) أي اذا تكلم الإمام واخرج من المسجد بسلم المؤتم أما اذا حدث عمدا او فقهه فان المؤتم لا يسلم لفساد الجزء الاخير من صلاتهما ط (قوله وسن مؤكدا) أي استنابا ومؤكدا بمعنى أنه طلب طلبا مؤكدا زيادة على بقية النوافل ولهذا كانت السنة المؤكدة قربة من الواجب في حقوق الاثم كما في البحر ويستوجب تاركها التزليل والوم كما في التحرير أي على سبيل الاصرار بل اعذر كما في شرحه وقد مناقبة الكلام على ذلك في سنن الوضوء (قوله بتسليمه) لماعن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر اربعا وبعد اربعين ركعتين وبعد المغرب ثنتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواه مسلم وأبو داود وابن خنبل وعن أبي ايوب كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال اربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تداوم عليها فقال هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها أحب أن يصعد لي فيها عمل صالح فقلت اني كاهن قال نعم فقلت بتسليمه واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمه واحدة رواه الطحاوي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة بكل واحدة منهما اربعاً وروى ابن ماجه باسناداه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة اربعا لا يفصل في شيء منهن وعن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل اربعاً رواه مسلم زيلعي زاد في الامداد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعاً فان جهل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري (قوله لم تنب عن السنة) ظاهره أن سنة الجمعة كذلك وينبغي تشييده بعدم العذر الحديث المذكور انما كذا بجسه في الشرع بلالية وسنذكر ما يؤيده بعد نحو ورقين (قوله ولذا) أي لعدم الاعتداد بتسليمتين لما يكون بتسليمه (قوله لوندرها) أي الاربع لا بقصد كونها سنة وعجابه الدرر ولهذا لوندرا أن يصلي اربعاً بتسليمه فصل اربعاً بتسليمتين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي اه واسقط الشارح قوله بتسليمه اشارة الى أنه غير قيد كما يظهر مما يأتي عند قول المصنف وقضى ركعتين لو نوى اربعاً الخ (قوله لخير النقصان) أي ليقوم في الآخرة مقام ما تركه من العذر كمنسيان وعليه يحمل الخبر الصحيح ان فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما اذا لم تتم تكمل بالتطوع وآتوا اليه في بأن المكمل بالتطوع هو ما نقص من سنتها المطلوبة فيها أي فلا يقوم مقام الفرض للحديث الصحيح صلاة لم يتمها زيد عليها من سبحتها حتى تتم فجعل التتميم من السجدة أي النافلة لفريضة صليت ناقصة لا تروك من أصلها وظاهر كلامه النزاع الى الاحتساب مطلقا وجرى عليه ابن العربي وغيره لحديث أحمد الظاهر في ذلك اه من تحفة ابن حجر

وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عدد أو جنازة وركن وقيام خامسة وغمانية تفعل مطلقا الرفع التحريم والنشاء وتكبير انتقال وتسميع وتسميع وتشهد وسلام وتكبير تشریق (وسن مؤكدا) (أربع قبل الظهر و) أربع قبل (الجمعة و) أربع (بعدها بتسليمه) فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة ولذا لوندرها لا يخرج عنه بتسليمتين وبعبه يخرج (وركعتان قبل الصبح وبعدها الظهر والمغرب والعشاء) شرعت البعدية لخير النقصان

مطلبه في السنن والنوافل

ملخصا وذكر نحوه في الضياء عن السراج وسيد كوفي الباب الا ترى أنها في حقته صلى الله عليه وسلم لم يزد
الدرجات (قوله لنقطع طمع الشيطان) بأن يقول انه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض ط
(قوله ويستحب أربع قبل العصر) لم يجعل للعصر سنة رابعة لأنه لم يذكر في حديث عائشة المارة بمر قال في
الامداد وخير محمد بن الحسن والقدرى المصلي بين أن يصلي أربعاً أو ركعتين قبل العصر لا خلافاً إلا
(قوله وإن شاء ركعتين) كذا عبر في منية المصلي وفي الامداد عن الاختيار يستحب أن يصلي قبل العشاء
أربعاً وقيل ركعتين وبعدها أربعاً وقيل ركعتين ١٥ والظاهر أن الركعتين المذكورتين غير المؤكنتين
(قوله حرمه الله على النار) فلا يذنبها أصلاً وذنبه تكفر عنه وتبعاته رضي الله تعالى عنه خصماً فيها
ويحتمل أن عدم دخوله بسبب توفيقه لما لا يرتب عليه عقاب ط أو هو بشارته بأنه يحتمل له بالسعادة فلا يدخل
النار (قوله من الاقواين) جمع آواب أى رجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله بتسليمة أو ثنتين
أو ثلاث) جزم بالأول في الدرر وبالثاني في الغزوية وبالثالث في التجنيس كافي الامداد لكن الذي في الغزوية
مثل ما في التجنيس وكذا في شرح درر البحار وأفاد الخليل الرمي في وجه ذلك انها لما زادت عن الأربع وكان
جمعها بتسليمة واحدة خلاف الأفضل لما تنقّر أن الأفضل ربيعاً عند أبي حنيفة ولو سلم على رأس الأربع لم أن
يسلم في الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الحنفية فكان المستحب فيه ثلاث تسليمات
ليكون على نسق واحد قال هذا ما ظهر لي ولم أراه لغيري (قوله والاول ادم وأشق) لما فيه من زيادة حبس
النفس بالبقاء على تحريم واحدة وعطف اشق لازم على ملزوم وفي كلامه اشارة الى اختيار الاول وقد
علمت ما فيه (قوله وهل تحسب المؤكدة) أى في الأربع بعد الظهر وبعدها العشاء والسبب بعد المغرب بمر
(قوله اختار الكمال نعم) ذكر الكمال في فتح القدير أنه وقع اختلاف بين أهل عصره في أن الأربع المستحبة
هل هي أربع مستقلة غير ركعتي الرتبة أو أربع جماعاً على الثاني هل تؤدى معهم بتسليمة واحدة ولا فقال
بجامعة لا واختاره هو أنه إذا صلى أربعاً بتسليمة أو تسليمتين وقع عن السنة والندوب وحقق ذلك بما لا مزيد
عليه وأقره في شرح المنية والبحر والنهر (قوله وحذر رابعة ركعتين الخ) فإنه ذكر أنه ذهب طائفة الى ندب
فعلها وأنه أنكره كثير من السلف وأصحابنا وما لك واستدل لذلك بما حقه أن يكتب بسواد الاحدق ثم قال
والثابت بعد هذا هو نفي المنذوبة أما ثبوت الكراهة فلا الآن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير
المغرب فقد قد منعت عن الفتية استثناء التليل والركعتان لا يزيد على القليل اذا تجاوزتهما ١٥ وقد منّا
في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله أكدها سنة الفجر) لما في التحسين عن عائشة رضي الله عنها
لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر وفي مسلم ركعتا الفجر
خير من الدنيا وما فيها وفي أبي داود لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخليل بمر (قوله في الاصح) استحسنته في
الفتح فقال ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر قال الخليل في ركعتا المغرب فإنه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما
سفر ولا حضراً ثم التي بعد الظهر لأنها سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لأنها قبل هي للفصل بين الاذان
والاقامة ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي بعد العشاء وقيل
الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر أكدها وصححه المحسن وقد أحسن لأن نقل المواظبة
الصريحة عليها أقوى من نقل مواظبته صلى الله عليه وسلم على غيرها من غير ركعتي الفجر ١٥ (قوله لحديث
الخ) قال في البحر وهكذا صححه في العناية والنهاية لأن فيها وعيداً معروفاً قال عليه الصلاة والسلام من ترك أربعاً
قبل الظهر لم تله شفاعة ١٥ قال ط وله له للتفسير عن الترك أو شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة
العظمى فعمامة لجميع المخلوقات (قوله وقيل بوجوبها) وهو ظاهر النهاية وغيرها خرائق قلت واليه ميل
كلام البحر حيث قال وقد ذكرنا ما يدل على وجوبها ثم ساق المسائل التي فزعها المصنف ووفق بينه وبين
ما في أكثر الكتب من انه سنية مؤكدة بأن المؤكدة بمعنى الواجب وأعجب عما ينافيه وكتبنا فيما علقناه
عليه ما فيه (قوله اتفاقاً) أما على القول بالوجوب فظاهر وأما على القول بالسنية فإعادة القول بالوجوب
ولا كديتها ط وهذا قد ذكر في البحر الاتفاق عن الخلاصة وأقره لكن نازع فيه في الامداد جازماً بأن الجواز
على القول بالسنية وأن عدمه انما هو على القول بالوجوب واستند في ذلك الى ما في الزياحي والبرهان

والقبيلة لقطع طمع الشيطان
(ويستحب أربع قبل العصر)
وقبل العشاء وبعدها بتسليمة
وإن شاء ركعتين وكذا بعد الظهر
لحديث الترمذي من حافظ على
أربع قبل الظهر وأربع بعد حرمه
الله على النار (وست بعد المغرب)
ليكتب من الاقواين (بتسليمة)
أو ثنتين أو ثلاث والاول ادم
وأشق وهل تحسب المؤكدة من
المستحب ويؤدى الكل بتسليمة
واحدة اختار الكمال نعم وحذر
اباحة ركعتين خفيفتين قبل
المغرب وأقره في البحر والمصنف
(و) اليسن (أكدها سنة الفجر)
اتفاقاً ثم الأربع قبل الظهر في
الاصح لحديث من تركها لم تله
شفاعة ثم الكل سواء (وقيل
بوجوبها فلا تجوز صلاتها فاعدا)
ولا ريباً اتفاقاً

من التصريح ببناء ذلك على الخلاف ثم قال ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على عدم الجواز وليس الاجماع الاعلى
 تأكدها اهـ لكن يخالفه ما ذكره قرياعن الحاشية من الفرق بين ما بين التراويح في أنها لا تصح قاعدة
 لانها سنة مؤكدة بخلاف تأمل (قوله على الاصح) عزاء المصنف في المنح الى باب التراويح من الحاشية
 أقول والذي في الحاشية هنالك لوصلي التراويح قاعدة قبل لا يجوز بلا عذر لما روى الحسن عن أبي خنيفة لوصلي
 سنة التجر قاعدة بلا عذر لا يجوز كذلك التراويح لان كلامهم سنة مؤكدة وقيل يجوز وهو الصحيح والفرق
 أن سنة التجر سنة مؤكدة بخلاف والتراويح دونها في التأكد فلا يجوز التسوية بينهما اهـ فانت ترى
 أنه انما صحح جواز التراويح قاعدة لعدم جواز التجر نعم مقتضى كلامه تسليم عدم الجواز في سنة التجر فتأمل
 (قوله فله تركها الخ) الظاهر أن معناه أنه يتركها وقت اشتغالها بالافتاء لاجل حاجة الناس المجتبعين عليه
 وينبغي انه يصلها اذا فرغ في الوقت وظاهر التفرقة بين سنة التجر وغيرها أنه ليس له ترك صلاة الجماعة لانها
 من الشعائر فهي آكد من سنة التجر ولذا يتركها لو خاف فوت الجماعة وأقاده ط أنه ينبغي أن يكون القاضي
 وطالب العلم كذلك لاسيما المدرس أقول في المدرس نظر بخلاف الطالب اذا خاف فوت الدرس او بعضه تأمل
 (قوله ويخشى الكفر على منكرها) أي منكر مشروعيتها ان كان انكاره لشبهة او تأويل دليل والافينبغي الحزم
 بكفره لانكاره جمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة كما قدمناه اول الباب (قوله وتقضى) أي الى قبيل
 الزوال وقوله معه تنازعه قوله تقضى وفات فلا تقضى الامعة حيث فات وقتها أما اذا فاتت وحدها فلا تقضى
 ولا تقضى قبل الطلوع ولا بعد الزوال ولو تمع على الصحيح أفاده ح وسينه عليه المصنف في الباب الاتي
 (قوله تجنيس) فيه أنه في التجنيس صحيح في المسئلة الاولى الاجزاء معلا بأن السنة تطوع فتأدى بنية
 التطوع وصح في الثانية عدمه معلا بأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم ومواظبته كانت
 بحرمة مبتدأة نعم عكس صاحب الخلاصة فصح عدم الاجزاء في الاولى والاجزاء في الثانية ولا يخفى ما فيه
 فانه اذا اجزأت الثانية يلزم اجزاء الاولى بالاولى ولذا قال في النهرو ترجيح التجنيس في المستثنين اوجه (قوله
 وعلى ثمان) كيان عدد وليس بنسب اوفي الاصل مندوب الى الثمن لانه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمان
 فحوازلها لانهم يغيرون في النسب وحذوا منها احدى ياهي النسب وعوضوا منها الالف كما فعلوا في المنسوب
 الى المين فتبت ياهو عند الاضافة كما تبت ياه القاضى فتقول ثمانى نوسة وثمانى مائة وتسقط مع التسوين عند
 الرفع او الجز وتثبت عند النصب قاموس (قوله لانه لم يرد) أي لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ذلك
 والاصل فيه التوقيف كما في فتح القدير أي فلم يوقف على دليل المشروعية لايحل فله بل يكره أي اتفاقا
 كما في منية المصلى أي من اجتماع الثلاثة ثم وقع الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثمانية لافقلال
 بعضهم لا يكرهه واليه ذهب شمس الائمة السرخسي وصححه في الخلاصة وصح في البدائع الكراهة قال وعليه
 عاقمة المشايخ وتمامه في الحلية والبحر (قوله والافضل فيهما) أي في صلاتي الليل والنهار الرباع وعبارة الكثير
 رباع بدون آل وهو الاظهر لانه غير منصرف للوصفية والعدل عن أربع اربع أي ركعات رباع أي كل أربع
 بتسليمه (قوله قيل وبه يفتي) عزاء في المعراج الى العيون قال في النهرو رده الشيخ قائم بما استدله به المشايخ
 للامام من حديث الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان
 ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلي اربعا لاتصال عن حسنهن وطولهن ثم اربعا فلا تسأل عن حسنهن
 وطولهن ثم يصلي ثلاثا وكانت التراويح ثنتين تحقفا وحديث صلاة الليل مثنى مثنى يحتمل أن يراد به شفع لا وتر
 وترجت الاربع بزيادة منفصلة لما فيها اكثر مشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم انما اجر لعل على قدر
 نصبك اهـ بزيادة وتمام الكلام على ذلك في شرح المنية وغيره (قوله ولا يصلي الخ) أقول قال في البحر
 في باب صفة الصلاة ان ما ذكره مسلم فيما قبل الظاهر لما صرحوا به من أنه لا تبطل شفعة الشفع بالاتصال
 الى الشفع الثاني منها ولو أفسدها قضى اربعا والاربع قبل الجمعة بمنزلة ما وأما الاربع بعد الجمعة فغير مسلم فانها
 كغيرها من السنن فانهم لم يثبتوا لها تلك الاحكام المذكورة اهـ ومثله في الحلية وهذا مؤيد لما يجبهه الشرنبلالي
 من جوازها بتسليتين لعذر (قوله ولو تدرأ) نص عليه في القسنة ووجهه أنه نقل عرض عليه الاقتراض
 او الوجوب أقاده ط (قوله لان كل شفع صلاة) قدمنا بيان ذلك في اول بحث الواجبات والمراد من بعض

(بلا عذر على الاصح ولا يجوز

تركها العالم صار مرجعا في الفتاوى

بخلاف باقي السنن) فله تركها

لحاجة الناس الى قنواه (ويخشى

الكفر على منكرها وتقضى)

اذا فاتت معه بخلاف الباقي

(ولو صلى ركعتين فطوعا مع ظن

ان التجر لم يطلع فاذا هو طالع)

او صلى اربعا فوقع ركعتان بعد

طلوعه (لا تجزيه عن ركعتيها على

الاصح) تجنيس لان السنة

ما واطب عليه الرسول بتحرمة

مبتدأة (وتكره الزيادة على أربع

في نفل النهار وعلى ثمان ليلا

بتسليمه) لانه لم يرد (والافضل

فيهما الرباع بتسليمه) وقال في الليل ٩

المثنى أفضل قيل وبه يفتي أولا

يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم

في التسعة الاولى في الاربع قبل

الظهر والجمعة وبعدها) ولو صلى

ناسيا فعليه السهو وقيل لاشئ

(ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة

منها) لانها لتأكدها اشبهت

القرينة (وي البواقي من ذوات

الاربع يصلي) على النبي صلى الله

عليه وسلم (ويستفتح) ويتعوذ

ولو تدرأ لان كل شفع صلاة

٩ مطلبه

في لفظة ثمان

الوجه كما يأتي قريبا (قوله وقيل لا الخ) قال في البحر ولا يخفى ما فيه والظاهر الاول زاد في المخ ومن ثم عولنا عليه وحكيما في القنية بقيل (تنبية) بقي في المسئلة قول ثالث جزم به في منية المصلي في باب صفة الصلاة حيث قال أما إذا كانت سنة أو تدا فيبتدئ كما ابتدأ في الركعة الأولى يعني يأتي بالنشاء والتعوذ لأن كل شفيع صلاة على حدة اه لكن قال شارحها الأصح أنه لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة ويكون كل شفيع صلاة على حدة ليس مطردا في كل الاحكام ولذا لو ترك التسعة الأولى لا تقصد خلا فالجهد ولو سجد للهو على رأس شفيع لا يبي عليه شفعا آخر لتلاييل السجود بوقوعه في وسط الصلاة فقد صرحوا بضرورة الكل صلاة واحدة حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فيقال هنا أيضا لا يصلي ولا يستفتح ولا يتعوذ بوقوعه في وسط الصلاة لأن الأصل صكون الكل صلاة واحدة للاتصال واتحاد الترخمة ومسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين نعم اعتبروا كون كل شفيع صلاة على حدة في حق القراءة احتياطا وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لمرده بين الزوم وعدمه فلا يلزم بالشك ولذا يقطع على رأس الشفع إذا أقيمت الصلاة وأخرج الخطيب وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة بالشروع في الشفع الآخر لأن كلام الشفعة والخيار متردد بين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سرعان الفساد من شفيع إلى شفيع إذا لم يحكم بالفساد مع الشك اه ملخصا لكن قوله وكذا في بطلان الشفعة وخيار الخيرة غير صحيح لما عات بما فقه مناه أن نفع البحر والحلية من انهما لا يطلان بالانتقال إلى الشفع الثاني وقد صرح نفسه بذلك في مواقيت الصلاة وعلمت أيضا أن ذلك إنما ذكره في سنة الظهر ولم يثبتوه للاربع التي بعد الجمعة (قوله ورجحه في البحر) حيث جزم بتعارض الأدلة كحديث مسلم عليك بكرة السجود وحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وحديث مسلم أيضا أفضل الصلاة طول القنوت أي طول القيام كما هو رواية احمد وأبي داود ثم قال والذي ظهر للعبد الضعيف أن كثرة الركوع والسجود أفضل لأن القيام انما شرع وسيلة اليهما وإذا سقط عن مجزئهما ولا تكون الوسيلة أفضل من المقصود ولانه وان لم فيه كثرة القراءة لكنها ركز زائد بل اختلف في أصل ركنيتها وأجمعوا على ركنية الركوع والسجود وأصالتها وتختلف القيام عن القراءة فيها بعد ركعتي الفرض اه ملخصا (قوله من ثلاثة اوجه) الاول أن القيام وان كان وسيلة الا أن أفضل طوله لكثرة القراءة فيه وهي وان بلغت كل القرآن تقسم فرضا بخلاف التسيحات الثاني أن كون القراءة ركنا زائدا بما لا اثر له في الفضيلة الثالث أن موضوع المسئلة النقل وفيه تجب القراءة في كله اه ملخصا قلت وأما تعارض الأدلة فيجيب عنه بأن المراد بالسجود الصلاة وأقوى دليل أيضا على افضلية طول القيام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم الليل الا قليلا وكان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة كما مر في حديث عائشة (قوله ونقل عن المعراج الخ) اعتراض على البحر أيضا حيث قال اختلف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار أن طول القيام أحب ونقل في المجتبى عنه العكس ونقل عن أبي يوسف أنه فصل فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والافطول القيام أفضل لأن القيام في الاول لا يختلف ويضم اليه زيادة الركوع والسجود اه ووجه الاعتراض أن مقتضى كلامه أنه لا قول في هذه المسئلة لا امام المذهب بل القولان فيها لمحمد أقول ويظهر لي أن رواية أبي يوسف محمل هذين القولين تأمل (قوله وصححه في البدائع) وعبارته قال اصحابنا طول القيام أفضل وقال الشافعي كثرة الصلاة أفضل والصحيح قولنا ثم قال وروى عن أبي يوسف أنه قال الخ ما مر وظاهر كلامه أن هذا قول ائمتنا الثلاثة حيث لم يتعرض للانلاف الشافعي ويؤيده ما مر عن الطحاوي (قوله قلت الخ) تأييدا لما في المعراج وأمر بالتنبه إشارة إلى ما على المصنف من الاعتراض حيث تابع شيخه صاحب البحر وعدل عما عليه المتون الذي هو قول الامام الصحيح بل هو قول الكل كما مر ولذا قال الخبير الرمسلي أقول كيف يخالف الجهابذة بعباشة وبجعله متنا والمتون موضوعه لنقل المذهب اه والحاصل أن المذهب المعتمد أن طول القيام أحب ومعناه كما في شرح المنية أنه إذا أراد شغل حصة معينة من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات أفضل من عكسه فصلاة ركعتين مثلا في تلك الحصة أفضل من صلاة أربع فيها وهكذا القياس (قوله وهل الخ) البحث لصاحب النهر والذي يظهر أن كثرة ركوعه وسجوده أفضل لأن افضلية القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة اه

مطلبه
قولهم كل شفيع من النفل صلاة ليس مطردا

(وقيل لا) يأتي في الكل وصححه في القنية (وكثرة الركوع والسجود أحب من طول القيام) كما في المجتبى ورجحه في البحر لكن نظير فيه في النهر من ثلاثة اوجه ونقل عن المعراج أن هذا قول محمد وأن مذهب الامام افضلية القيام وصححه في البدائع قلت وهكذا رأيته بشختي المجتبى معز بالمحمد فقط قنيتيه وهل طول قيام الاخرس أفضل كالتقاري لم أره

مطلب
في تحية المسجد

ح عن بعض الهوامش وخالفه الرحي بأن الآخر قارئ حكاه له ثواب القارئ كما هو الحكم فيمن قصد عبادة
ويجز عنهما مع أن الطريقة أن العلة إذا وجدت في بعض الصور تطرد في باقيها تأمل (قوله ويسن تحية) كتب
الشراح في هامش الخزان أن حذار قد على صاحب الخلاصة حيث ذكر أنهم مستحبة (قوله رب المسجد) أفاد
أنه على حذف مضاف لأن المقصود منها التقرب إلى الله تعالى لا إلى المسجد لأن الإنسان إذا دخل بيت الملك
يجي الملك لا يتيه بجر عن الحلية ثم قال وقد حكى الإجماع على سنيتها غير أن أصحابنا يكرهونها في الأوقات
المكرهة تقديم العموم المحاط على عموم المبيع اه (قوله وهي ركعتان) في القهستاني وركعتان أو أربع
وهي أفضل تحية المسجد إلا إذا دخل فيه بعد الفجر أو العصر فإنه يسجد ويصل ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم فإنه حينئذ يؤدى حق المسجد كما إذا دخل المكتوبة فإنه غير مأور بها حينئذ كما في الترمذي اه (قوله
وأداء الفرض أو غيره الخ) قال في النهروني ونوب عنها كل صلاة صلاها عند الدخول فرضا كانت أو سنة
وفي البناءية معزيا إلى مختصر المحيط أن دخوله بنية الفرض أو الاقتداء بنوب عنها وانما يؤمر بها إذا دخله
غير الصلاة اه كلام النهروني والحاصل أن المطلوب من داخل المسجد أن يصلي فيه ليكون ذلك تحية لله تعالى
والظاهر أن دخوله بنية صلاة الفرض لا مأمور ومنفرد أو بنية الاقتداء بنوب عنها إذا صلى عقب دخوله والالزم
فعلها بعد الجلوس وهو خلاف الأولى كما يأتي فلو كان دخوله بنية الفرض مثلاً لكن بعد زمان يؤمر بها قبل
جلوسه كما لو كان دخوله لغير صلاة كدرس أو كرويا أو كرونا علم أن ما نقله في النهروني البناءية لا يخالف ما قبله
غايته أنه عبر عن الصلاة بنية البناء على ما هو الغالب من أن من دخل لأجل الصلاة يصلي وليس معناه أن النية
المذكورة تكفيه عن التحية وإن لم يصل كما يوهمه ظاهر العبارة كما أفاده ح والله أعلم (قوله بنوب عنها
بلائية) قال في الحلية لو اشتغل داخل المسجد بالفريضة غير ناو للتحية قامت تلك الفريضة مقام تحية المسجد
لحصول تعظيم المسجد كما في البدائع وغيره فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره أنه يصح عندهما
وعند محمد لا يكون داخل في الصلاة فأنهم قالوا لو نوى الدخول في الظهر والتطوع يجوز عن الفرض عند
أبي يوسف ورواه الحسن عن أبي حنيفة وعند محمد لا يكون داخل لأن الفرض مع النفل في الصلاة جنسان
مختلفان لا رجحان لأحدهما على الآخر في التبرعة فتى نواهما تعارضت النيتان فلغنا ولا يبي يوسف أن الفرض
أقوى فتدفع نية الأدنى كن نوى حجة الاسلام والتطوع اه ملخصاً ومثله في البحر أقول الذي يظهر لي أن
هذا الخلاف لا يجري في مسئلتنا لأن الفريضة إذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها لم تبق التحية مطلوبة
لأن المقصود تعظيم المسجد بأي صلاة كانت ولا يؤمر بتحية مستقلة إلا إذا دخل لغير الصلاة كما مر وحينئذ
فإذا نواها مع الفريضة يكون قد نوى ما تضمنته الفريضة وسقط بها فلم يكن ناوياً جنساً آخر على قول محمد بخلاف
ما إذا نوى فرض الظهر وسنته مثلاً فليست تأمل بل لقائل أن يقول إن الأولى أن ينوبها بذلك الفرض ليحصل له
نواها أي ينوي بإيقاع ذلك الفرض في المسجد تحية الله تعالى وتعظيم بيته لأن سقوطها به وعدم طلبها
لا يستلزم الثواب بلا قصد هاتم رأيت المحقق ابن حجر من الشافعية كتب عند قول المناجيع وتحصل بفرض
أو نفل آخر مانعه وإن لم ينو هاتمه لأنه لم يتملك حرمة المسجد المقصودة أي يسقط طلبها بذلك أما حصول نواها
فالوجه توقفه على النية لحديث انما الأعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غير هاتمه مقام فعلها فيحصل
أي الثواب وإن لم ينو بعيد وإن قيل إن كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقاً
كما هو ظاهر أخذاً مما جئ به بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية طهر وسنة مثلاً لأنها مقصودة لذاتها
بخلاف التحية اه وقوله وانما ضرت الخ هو عين ما جئ به أولاً أيضاً والله الحمد فان ما قاله لا يخالف
قواعد مذهبن (قوله وتكفيه لكل يوم مرة) أي إذا تكررت دخوله لعدو وظاهر إطلاقه أنه خير بين أن يؤدّيها
في أول المرات أو آخرها ط (قوله ولا تسقط بالجلوس عندنا) فأنهم قالوا في الحاشية إذا دخل المسجد للحكم
إن شاء صلى التحية عند دخوله وعند خروجه لحصول المقصود كما في الغاية وأما حديث الصحيحين إذا دخل
أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو بيان للأولى لحديث ابن جبان في صحيحه يا باذر إن للمسجد
تحية وإن تحيته ركعتان قسم فأركعهما وتمامه في الحلية (قوله وفي الضياء الخ) عبارة وقال بعضهم
من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد ما لحدث أو لشغل أو نحوه يستحب أن يقول سبحان الله والحمد لله

(ويسن تحية) رب (المسجد وهي
ركعتان وأداء الفرض) أو غيره
وكذا دخوله بنية فرض أو اقتداء
(بنوب عنها) بلائية وتكفيه لكل
يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا
يجز قلت وفي الضياء عن القوت
من لم يتمكن منها لحدث أو غيره يقول
ندى كلمات التسبيح الأربع أربعا

ولا اله الا الله والله أكبر قاله أبو طالب المكي في قوت القلوب اه وقدمنا نحوه عن القهستاني (خاتمة)
يستثنى من المساجد المسجد الحرام بالنسبة الى اول دخول الاقافي المحرم فان تحيته الطواف وفيه تأمل
كذا في الحلية ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد في الحديث المار وفي النهر واتفقوا على أن الامام لو كان يصلي
المكتوبة أو أخذ المؤذن في الإقامة أنه يتركها وأنه يقدم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي صلى الله
عليه وسلم اه قلت لكن في لباب المناسك وشروحه للملا على القارئ ولا يشتغل بنية المسجد لأن تحية
المسجد الشريف هي الطواف ان أراد به بخلاف من لم يردّه وأراد أن يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
الا أن يكون الوقت مكرها اه وظاهره أنه لا يصلي مرية الطواف لتحية أصلا لا قبله ولا بعده ولعل وجهه
اندراجها في ركعتيه (قوله ولو تكلم الخ) وكذا الوصل بقراءة الاوراد لأن السنة الفصل بقدر اللهم
انت السلام الخ حتى لو زاد تقع سنة لا في محلها المسنون كما ترقيل فصل الجهر بالقراءة (قوله وقيل
تسقط) أي في عيدها لوقبلية ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون تطوعا وإن لا يؤمر بها على هذا القول تأمل
(قوله وفي الخلاصة الخ) الظاهر أنه استدرج على ما صححه في المتن تبعا للفتنة لأن جزم الخلاصة بقوله أعادها
يفيد أنها تسقط بقرينة قوله بعده لا تبطل أي لا يبطل كونها سنة فانه يفيد أن الاعادة لبطلان كونها سنة
والالم تصح المتابعة تأمل (قوله ولو جى ببطء الخ) أفاد أن العمل المتأني انما يتص نوابها او يسقطها
لو كان بلا عذرا أو بالوحضر الطعام وخاف ذهاب لذه لو اشتغل بالسنة البعدية فانه يتناول ثم يصلي لأن ذلك
عذر في ترك الجماعة في تأخير السنة اولى الا اذا خاف فوتها بخروج الوقت فانه يصلي سائما بكل هذا ما ظهر لي
(قوله ولو أخرها الخ) أي بلا عذر بقرينة ما قبله (قوله وقيل تكون) حكى القولين في الفتنة ولم يعبر عن هذا
الناسي بقيل بل أخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه ويظهر لي أنه الاصح وأن القول الاول مبني على القول بأنها
تسقط بالعمل المتأني وهو ما حكاه الشارح بقيل الا أن يدعى تخصيص الخلاف السابق بالسنة القبلية وهذا
بالبعدية لكن يبعد أنه اذا كان الاصح في القبلية أنها لا تسقط مع امكان تداركها بأن تعاد مقارنه للقرض
تكون البعدية كذلك بالاولى لعدم امكان التدارك فبالتأمل (قوله وقيل لا) يؤيده ما في الجرح عن الخلاصة
السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والإخلاص والاثبات بها اول الوقت وفي يته والافعلي باب المسجد الخ
وقال في شرح المنية وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه
المؤذن للاقامة فيخرج متفق عليه اه وتماه فيه (نبهه) صرح الشافعية بسنة الفصل بين سنة الفجر
وفرضه بهذه النجعة أخذ من هذا الحديث ونحوه وظاهر كلام علي ما خلافة حيث لم يذكرها بل رأيت
في موطا الامام محمد رحمه الله ما نصه أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر
ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاة ابن عمر وأرى فصل أفضل من السلام
قال محمد ويقول ابن عمر نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه المحقق من لا على القارئ
وذلك لأن السلام انما ورد للفصل وهو لكونه واجبا أفضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام
وهذا الاينافي ما سبق من أنه عليه الصلاة والسلام كان يضطجع في آخر التمجيد تارة أخرى بعد ركعتي الفجر في بيته
للاستراحة اه ثم قال وقال ابن حجر المكي في شرح الشرائع روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى
ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن ففسن هذه النجعة بين سنة الفجر وفرضه لذلك ولا مره صلى الله عليه وسلم
كما رواه أبو داود وغيره بسند لا بأس به خلافا لما نازع وهو صريح في ندها من المسجد وغيره خلافا لما خص
نדהا بالبيت وقول ابن عمر انها بدعة وقول التميمي انها نجعة الشيطان وانكار ابن مسعود لها فقولاه لم يبالغهم
ذلك وقد أقرط ابن حزم في قوله بوجوبها وأنها شرط صلاة الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء
الاكابر الذين بلغوا المبلغ الاعلى لاسيما ابن مسعود الملائم له صلى الله عليه وسلم حضوره وسفره وابن عمر المتخصص
عن احواله صلى الله عليه وسلم في كمال التبع والاتباع قاله الواب حمل انكارهم على العلة السابقة من الفصل
او على فعله في المسجد بين أهل الفضل وليس امره صلى الله عليه وسلم على تقدير صحة صريحه ولا تأويله على فعله
بالمسجد اذا الحديث كما رواه أبو داود والترمذي وابن حبان عن أبي هريرة اذا صلى احدكم ركعتي الفجر

قوله الا فاق هكذا بخطه وفيه
انه نسبة الى جمع افق ومنعه
في المصباح ونص على انه انما
ينسب الى المفرد فيقال افق بفتحين
وبفتحين اه صحيحه

(ولو تكلم بين السنة والقرض)

لا يسقطها وانما ينقص نوابها)

وقيل تسقط (وكذا كل عمل بنا في)

التحرية على الاصح) فنيتم

وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع

او شراء أو كل أعادها وبلغه

او شربة لا تبطل ولو جى ببطء

ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها

تناوله ثم ستن الا اذا خاف فوت

الوقت ولو أخرها لآخر الوقت

لا تكون سنة وقيل تكون (فروع)

الاسفار بسنة الفجر أفضل وقيل

لا تدر السن وأنى بالمتنور

مبحث

مهم في الكلام على النجعة بعد

سنة الفجر

فليطعم على جنبه الايمن فالماطاق محمول على المقيد على أنه لو كان هذا في المسجد شائعاً في زمانه صلى الله عليه وسلم لما كان يخفى على هؤلاء الاكابر الاعيان اه وأراد بالمقيد ما مر من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله أن اضطجعه عليه الصلاة والسلام انما كان في بيته للاستراحة لا للشرع وان صح حديث الامر بها الدال على أن ذلك للشرع يحمل على طلب ذلك في البيت فقط لوفيقاين الأدلة والله تعالى أعلم (قوله فهو السنة) لأن النذر لا يخرجها عن كونها سنة كالوشرع فيها ثم قطعها ثم اذا ما كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع نهر عن عقد الفرائد (قوله أراد التوافق الخ) في الفنية اداء النفل بعد النذر أفضل من اداؤه بدون النذر اه قال في الجرو ويشكل عليه ما رواه مسلم في صحيحه من النبي عن النذر وهو مرج لقول من قال لا يندرجا لكن بعضهم حل النبي على النذر المعلق على شرط لانه يصير حصول الشرط كالعوض للعبادة فلم يكن مخلصا ووجه من قال يندرجا وان كانت تصير واجبة بالشرع أن الشرع في النذر يكون واجبا فيحصل له نواب الواجب به بخلاف النفل والاحسن عند العبد الضعيف أن لا يندرجا خوفا عن عهدة النبي ييقن اه أقول لفظ حديث النبي كما رواه البخاري أيضا في صحيحه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئا وانما يستخرج به من الخيل والمتبادر منه ارادة النذر المعلق كان شئني الله مريض فله على كذا ووجه النبي أنه لم يخلص من شأنيته العوض حيث جعل القرية في مقابلة الشفاء ولم تسح نفسه بها بدون المعلق عليه مع ما فيه من ايهام اعتقاد التأثير للنذر في حصول الشفاء فلذا قال في الحديث انه لا يرد شيئا الخ فان هذا الكلام قد وقع موقع التعليق للنهي بخلاف النذر المتجزئ فانه تبرع بمحض بالقرية لله تعالى والزمام للنفس بما عساها لا تفعله بدونه فيكون قرينة والدليل على أن هذا النذر قرينة عندنا ما صرح به في فتح القدير في كتاب الحج لوارثه عقيب نذر الاعتكاف ثم اسلم لم يلزمه موجب النذر لأن نفس النذر بالقرية قرينة فيبطل بالردة كسائر القرب اه والمراد به النذر المتجزئ لما قلنا على أن بعض شراح البخاري حل النبي في الحديث على من يعتقده أن النذر مؤثر في تحصيل غرضه المعلق عليه والظاهر أنه اعم لقوله وانما يستخرج به من الخيل والله أعلم (تنبيه) قيد بالتوافق فأقار أن الأفضل في السنن عدم نذرها ولعل وجهه أن السنن هي ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم قبل الفرائض او بعدها والمطلوب منا اتباعه صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي كان يفعلها عليه ولم يتقل أنه كان يندرجا ولا قبل بأنهم لا تكون هي السنة فالأفضل عدم نذرها والله أعلم (قوله والاكثر) أي بأن استخف فيقول هي فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما لا افعله شرح المنية وغيره وهذا في الترتل وأما الانكار فقد منا الكلام عليه اول الباب (قوله والأفضل في النفل الخ) مثل ما بعد القرية وما قبلها الحديث الصحيحين عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وأخرج أبو داود وصلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد ذي هذا المكتوبة وعامة في شرح المنية وحيث كان هذا أفضل براعي ما يلزم منه خوف شغل عنها لو ذهب لبيته او كان في بيته ما يشغل باله ويقال خشوعه فيصليها حينئذ في المسجد لأن اعتبار الخشوع ارجح (قوله غير التراويح) أي لانها اقام بالجاعة ومحليها المسجد واستثنى في شرح المنية أيضا تحية المسجد وهو ظاهر أقول ويستثنى أيضا ركعتا الاحرام والطواف فان الاولى تصلي في مسجد عند المقام ان كان كافي للباب والسانية عند المقام وكذا ركعة القدوم من السفر بخلاف الثانية فانها تصلي في البيت كما يأتي وكذا نفل المعتكف وكذا ما يحاف فوتهما بالتأخير وكذا صلاة الكسوف لانها تصلي بجماعة (قوله) وندب ركعتان بعد الوضوء) لحديث مسلم ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الجنة خزان ومثل الوضوء الغسل كانه ط عن الشربلاني ويقرأ فيهما الكافرون والاخلاص كافي الضياء وانظر هل تنوب عنهما صلاة غيرهما كالتحية ام لا ثم رأيت في شرح لباب المناسك أن صلاة ركعتي الاحرام سنة مستقلة كصلاة استخارة وغيرها مما لا تنوب القرية منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما صلاة على حدة كما حققه في الجنة اه (قوله وندب أربع الخ) نذرها هو الراجح كما جزم به في الغزوة والحامى والشرعة والمفتاح والتبيين وغيرها وقيل لا تسحب لما في صحيح البخاري من انكار ابن عمر لها اه اسماعيل وبسط الأدلة على استحبابها في شرح المنية وبقراءتها سورتي الفحي كافي الشرعة أي سورة والشمس وسورة والفحي وظاهره الاقتصار عليها ولو صلاها اكثر من ركعتين

مطلب ٢
في الكلام على حديث النبي عن النذر
في السنة وقيل لا* أراد التوافق
يندرجا ثم يصلها وقيل لا* ترك
السنن راها حقا ثم والاكثر
والأفضل في النفل غير التراويح
المزلة الاندوف شغل عنها والاصح
افضلية ما كان اخشى وأخلص
(ونذب ركعتان بعد الوضوء) يعني
قبل الجفاف كافي الشربلانية
عن المواهب (و) نذب (أربع
فصاعدا في الفحي) على الصحيح

مطلب ٣
سنة الوضوء
مطلب ٤
سنة الفحي

٥ قوله وكذا صلاة الكسوف لانها
تصلي بجماعة وجدنا في نسخة
المؤلف لكن بفخر خطه مانعه وكذا
سنة الجمعة قبلية لان الأفضل في
الجمعة التكبير قبل الوقت فيلزم
وقوع سننها في المسجد فصارت
جاءه الاستثنان تسعة ولم أر من
تعرض لجمعها هكذا من علمائنا
وقد نظمها بقولي

نوافلتا في البيت فاقت على التي
تقوم لها في مسجد غير تسعة
صلاة تراويح كسوف تحية ٥
وسنة احرام طواف بكعبة ٣
ونفل اعتكاف او قدوم مسافر
ونائف فوت ثم سنة جمعة
يقول الفقير محمد علاء الدين عابدين
ابن المؤلف هكذا وجدت هذه
السقط في الميضة فينبغي الحاقها
هنا اه

(قوله من بعد الطلوع) عبارة شرح المنية من ارتفاع الشمس (قوله ووقتها المختار) أى الذى يختار ويرجع
 انفعلا وهذا عزاه فى شرح المنية الى الحارثى وقال الحديث يزيد بن ارقم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 صلاة الاثنا عشر حين ترمض الفصال رواء مسلم وترمض بفتح التاء والميم أى تبرك من شدة الحر فى أخفافها اه
 (قوله وفى المنية أقلها ركعتان) نقل الشيخ اسماعيل مثله عن الغزوية والحارثى والشرعة والسمرقندية
 وما ذكره المصنف مشى عليه فى التبيين والفتاح والدرر ودليل الاقول أنه صلى الله عليه وسلم اوصى ابا هريرة
 بركعتين كما فى صحيح البخارى ودليل الثانى أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى الفجر أربعين ركعة ما شاء الله رواء
 مسلم وغيره والتوفيق ما أشار اليه بعض المحققين أن الركعتين أقل المراتب والاربع أدنى الكمال (قوله
 واكثرها اثنا عشر) لما رواء الترمذى والنسائى بسند فيه ضعف أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى الفجر
 ثنتى عشرة ركعة بنى الله له قصر من ذهب فى الجنة وقد تقرر أن الحديث الضعيف يجوز العمل به فى الفضائل
 شرح المنية وقيل اكثرها ثمانية وعزاه فى الحلية الى الامام احمد وعزاه بعض الشافعية الى الاكثرين
 (قوله كما فى الذخائر الاشرفية) اسم كآب لابن الشحنة مؤلف فى الغارز الفقهية (قوله لنبوته الخ) جواب
 عما ورد كيف يكون اوسطها أفضل مع أن الاكثر مشتمل على الاوسط وزيادة وفيه زيادة مشقة (قوله كما
 أفاده ابن حجر الخ) حيث قال ولا يتصور الفرق بين الافضل والاكثر الا فى صلبه واثني عشر بتسليمه واحدة فانها
 تقع نفلا مطلقا عند من يقول ان اكثر سنة الفجر ثمان ركعات فأما إذا فصلها فانه يكون صلى الفجر وما زاد
 على الثمان يكون له نفلا مطلقا فتكون صلاة اثني عشر فى حقه افضل من ثمان لكونه أثنى بالا فضل وزاد اه
 اقول وحاصله أن من قال بأن اكثرها ثمانى ركعات لعدم ثبوت الزيادة عنده لوصلاها اثني عشرة بتسليمه لم تقع
 عن سنة الفجر لثبوت خلاف المشروع فالأفضل عنده صلاتها ثمانى ركعات وأما على قول من يقول اكثرها
 اثنا عشر ركعة لجواز العمل بالضعيف فى فضائل الاعمال كما مر تكون هى الافضل كما لو فصلها كل ركعتين
 او أربع بتسليمه عند الكل ومخلصه أن كون الثمانية افضل مبنى على القول بأنها اكثرها لعدم ثبوت الزيادة
 وحديث فلا يخفى عليك ما فى كلام الشارح حيث مشى على أن اكثرها اثنا عشر ركعة وجعل اوسطها افضل
 على أن اقلها ان الثمانية هى الاكثر فتقيدها على الاثني عشرة بما اذا صلى الاثني عشرة بتسليمه واحدة لتقع
 نفلا مطلقا لا يوافق قواعد مذهبا بل تقع عما نوى على قواعدنا كما لو صلى الظهر ست ركعات مثلا وقعد على
 رأس الرابعة فان الركعتين الزائدتين لا تغير ما قبلها عن صفة الفرضية لصحة البناء على تحريمه الفرض والنفل
 عندنا ونية العدد لا تنصرف ولا تتفع فاذا صلى الفجر اكثر من ثمانية يقع الزائد نفلا مطلقا لا الكل بلا فرق بين
 وصلها وفصلها نعم فى وصلها كراهة الزيادة على أربع بتسليمه واحدة فى نفل النهار وهو مكروه وان لم يزد على اكثر
 الفجر فلا يظهر حينئذ كون الثمانية افضل وقد أجاب بعض الشافعية بأن افضلية الثمانية للاتباع أى لانها
 ثابتة بالإجماع الصحيحة فترجع فيها لاتباع الشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها لكن يرد عليه أن صلاة
 الاكثر متضمنة للاوسط الذى فيه الاتباع الآن يبنى أيضا على القول بأن الثمانية هى الاكثر وعلى أنه لو صلاها
 اكثر بتسليمه تقع نفلا مطلقا لا عما نوى او يقال معناه ان كل شفع من الثمانية افضل من كل شفع من الزائد
 لا بالنظر الى المجموع فهذا غاية ما تحرر لى هنا والله أعلم (قوله ركعتا السفر والقعود منه) عن مقطم بن المقدم
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند أهله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفرا
 رواء الطبرانى وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهارا فى الفجر
 فاذا قدم بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواء مسلم شرح المنية ومفاده اختصاص صلاة ركعتى
 السفر بالبيت وركعتى القعود منه بالمسجد وبه صرح الشافعية (قوله وصلاة الليل) أقول هى افضل من
 صلاة النهار كما فى الجوهر ونور الايضاح وقد صرح الآيات والاحاديث بفضلها والحث عليها قال فى البحر فيها
 ما فى صحيح مسلم مرفوعا افضل الصلاة بعد القرينة صلاة الليل وروى الطبرانى مرفوعا لا بد من صلاة بليل
 ولو حلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهذا يفيد أن هذه السنة تحصل بالنفل بعد صلاة
 العشاء قبل النوم اه قلت قد صرح بذلك فى الحلية ثم قال فيها بعد كلام ثم غير خاف أن صلاة الليل المحثوث
 عليها هى التهجيد وقد ذكر القاضى حسين من الشافعية أنه فى الاصطلاح التطوع بعد النوم وأيد بما فى صحيح

من بعد الطلوع الى الزوال
 ووقتها المختار بعد ربع النهار وفى
 المنية أقلها ركعتان واكثرها
 اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو
 أفضلها كما فى الذخائر الاشرفية
 لنبوته بفعله وقوله عليه السلام
 وأما اكثرها فبقوله فقط وهذا
 لو صلى الاكثر بسلام واحد أما
 لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده
 ابن حجر فى شرح البخارى ومن
 المندوبات ركعتا السفر والقعود
 منه وصلاة الليل

مطلب
 فى ركعتى السفر

مطلب
 فى صلاة الليل

الطبراني من حديث الجراح بن عمرو رضى الله عنه قال يحسب احدكم اذا قام من الليل يصلي حتى يصبح انه قد
تهجد انما التهجد المراد يصلي الصلاة بعد رقدته غير ان في سنده ابن لهيعة وفيه مقال لكن الظاهر رجحان
حديث الطبراني الاول لانه تشرع قولي من الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا وبه يتقن ما عن احمد
من قوله قيام الليل من المغرب الى طلوع الفجر اهـ ملخصاً أقول ان الظاهر ان حديث الطبراني الاول بيان
لكون وقته بعد صلاة العشاء حتى لو نام ثم تفرغ قبلها لا يحصل السنة فيكون حديث الطبراني الثاني مفسراً
للاول وهو اول من اثبات التعارض والترجيح لان فيه ترك العمل بأحدهما ولانه يكون جارياً على الاصطلاح
ولانه المفهوم من اطلاق الآيات والاحاديث ولان التهجد ازالة النوم بتكلف مثل تأثم أى تحفظ عن الاثم نعم
صلاة الليل وقيام الليل اعم من التهجد وبه يجاب عما ورد على قول الامام احمد هذا ما ظهري والله أعلم (تبيينه)
ظاهر ما مر أن التهجد لا يحصل الا بالتطوع فلوقام بعد صلاة العشاء ثم قام فعلى فوائت لا يسمى تهجداً وترد عليه
بعض الشافعية قلت والظاهر ان تقييده بالتطوع بناء على الغالب وأنه يحصل بأى صلاة كانت لقوله في الحديث
الماز وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ثم اعلم ان ذكره صلاة الليل من المندوبات مشى عليه في الحواشي
القدمى وقد تردد الحق في نفع القدير في كونه سنة او مندوباً لان الادلة القولية تفيد الندب والمواظبة التعلية
تفيد السنة لانه صلى الله عليه وسلم اذا واظب على تطوع يصير سنة لكن هذا بناء على أنه كان تطوعاً في حقه وهو
قول طائفة وقالت طائفة كان فرضاً عليه فلا تقدم مواظبته عليه السنة في حقنا لكن صريح ما في مسلم وغيره
عن عائشة أنه كان فريضة ثم نسخ هذا خلاصة ما ذكره ومفاده اعتماد السنة في حقنا لانه صلى الله عليه وسلم
واظب عليه بعد نسخ الفريضة ولذا قل في الحلية والاشبه أنه سنة (قوله وأقلها على ما في الجوهر ثمان)
فقد بقوله على ما في الجوهر لانه في الحواشي القدمى قال يصلي ما سهل عليه ولوركتين والسنة فيهما ثمان
ركعات بأربع تسليمات اهـ والتقييد بأربع تسليمات مبني على قول صاحبين وأما على قول الامام
فلا كما ذكره في الحلية وقال فيها أيضاً وهذا بناء على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم كان ركعتين وأن منتهاه
كان ثمان ركعات أخذاً بما في مبسوط السرخسى ثم ساق تبعاً للشيخ الحق ابن الهمام الاحاديث الدالة على
ما عني في المبسوط من منتهاه وحديث أبي داود الدال على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم أربع سوى ثلاث
الوتر وتقام ذلك فيها فراجعها لكن ذكر آخر اعنه صلى الله عليه وسلم من استعظم من الليل وأيقظ أهله فليصلي
ركعتين كتباً من اذا كبرن الله كثيراً والذاكرات رواء النساء وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم
وقال المنذرى صحيح على شرط الشيخين اهـ أقول فنبني القول بأن أقل التهجد ركعتان وأوسطه أربع وأكثره
ثمان والله أعلم (قوله ولوجهه أن ثلاثاً الخ) أى لو أراد أن يقوم ثلثة ويثام ثلثيه فالثالث الاوسط أفضل
من طرفيه لان الله ذله فيه اتم والعبادة فيه انقل ولو أراد أن يقوم نصفه ويثام نصفه فقيام نصفه الاخير أفضل
لثقل المعاصي فيه غالباً والحديث الصحيح ينزل ربنا الى سماء الدنيا في كل ليلة حين يبقى ثلث الليل الاخرة قول
من يدعوني فاستجب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره كما أوله به الخلف
وبعض اكابر السلف وتماه في تحفة ابن حجر وذكر أن الفضل من الثلث الاوسط السدس الرابع والخامس
للغير المتفق عليه احب الصلاة الى الله تعالى صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه ويثام سدسه اهـ وبه
جزم في الحلية (تتمه) ذكر في الحلية أيضاً ما حاصله انه يكره ترك تهجد اعتاده بلا عذر لانه صلى الله عليه وسلم
لا يترك عباد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه متفق عليه فينبغي للمكف الاخذ من العمل بما يطبقه
كما ثبت في الصحيحين ولذا قال صلى الله عليه وسلم احب الاعمال الى الله ادومها وان قل رواء الشيخان وغيرهما
(قوله واحياء ليلة العيدين) الاولى ليلتي بالسنه أى ليلة عيد الفطر وليلة عيد الاضحي (قوله والنصف)
أى واحياء ليلة النصف من شعبان (قوله والاول) أى وليالي العشر الاول الخ وقد بسط الشربلاني
في الامداد ما جاء في فضل هذه الليالي كلها فراجعهم (قوله ويكون بكل عبادة تهم الليل او اكثره) نقل
عن بعض المتقدمين قبل هو الايام أبو جعفر محمد بن علي أنه فسر ذلك بنصف الليل وقال من احيا نصف الليل
فقد احيا الليل وذكر في الحلية أن الظاهر من اطلاق الاحاديث الاستيعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت
ما علمه صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح فيخرج ارادة الاكثر والنصف لكن الاكثر أقرب الى الحقيقة

وأقلها على ما في الجوهر ثمان ولو
جعله أثلاثاً فالأوسط أفضل ولو
أنصافاً فالأخير أفضل واحياء ليلة
العيدين والنصف من شعبان
والعشر الاخير من رمضان والاول
من ذي الحجة ويكون بكل عبادة
تتم الليل او اكثره

منقلب
في احياء ليلتي العيدين والنصف
وعشر الحجة ورمضان

ما لم يثبت ما يقتضيه تقديم التذوق ١٥ وفي الامداد ويحمل القيام بالصلاة نفلا فرادى من غير عدد وشروط
 وبقرامة الترتان والاحاديث وسما عيا وبالتسبيح والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل
 ذلك في معظم الليل وقبل ساعة منه وعن ابن عباس رضي الله عنهما صلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة
 الصبح جماعة كما قالوا في احياي ليلتي العبد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء
 في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله ١٥ (تتمة) أشار به فرادى
 الى ما ذكره بعد في مسنه من قوله ويكره الاجتماع على احياي ليلة من هذه الليالي في المساجد وتما فيه في شرحه
 ومصرح بـ كراهة ذلك في الحاوي التديسي وقال وما روى من الدلائل في هذه الاوقات يصلي فرادى
 غير التراويح قال في البحر ومن هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة الغائب التي تفعل في رجب في اول جمعة منه
 وأثم بابتدعه وما يحتاله أهل الروم من نشرها لتخرج عن النفل والكراهة فباطل ١٥ قلت ومصرح بذلك
 في البرازية كما سيذكره الشارح آخر الباب وقد بطل الكلام عليها شارحا المنية ومصرحا بأن ما روى فيها
 باطل موضوع وبطلان الكلام فيها خصوصا في الحلية ولعلامة نور الدين المتديسي فيهما تصنيف حسن سماه ردع
 الراغب عن صلاة الغائب احاط فيه بغالب كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الاربعة (قوله
 ومتهاركتما الاستخارة) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور
 كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذ هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم
 اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وأنت
 علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري او قال عاجل أمري
 وآجله فاقدري لي ويسر لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري
 او قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمى حاجته
 روي الجماعة الاسلاميا شرح المنية (تتميم) معنى فاقدري اقصه لي وخيئه وهو كسر الدال وبشرها وقوله او قال
 عاجل أمري شك من الراوي قالوا وينبغي أن يجمع بينهما فيقول وعاقبة أمري وآجله وقوله ويسمى
 حاجته قال ط أي بدل قوله هذا الامر ١٥ قلت او يقول بعده وهو كذا وكذا وقالوا الاستخارة في الحج ونحوه
 تحمل على تعيين الوقت وفي الحلية ويستحب اقتراح هذا الدعاء وختمه بالجدلة والصلاة وفي الاذكار أنه يقرأ
 في الركعة الاولى الكافرون وفي الثانية الاخلاص ١٥ وعن بعض السلف أنه يندب في الاولى وربك يخلق
 ما يشاء ويختار اني قوله يعظرون وفي الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية وينبغي أن يكثرها سبع الماروى
 ابن السني يا اناس اذا هممت بامر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذي سبق الى قلبك فان الخير فيه
 ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء ١٥ ملخصا وفي شرح الشريعة المسموعة من المشايخ أنه ينبغي أن يشتم
 على طهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فان رأى في منامه بيضا وخضرة فذلك الامر خير
 وان رأى فيه سوادا او حمرة فهو شر وينبغي أن يمتنع ١٥ (قوله وأربع صلاة التسبيح الخ) يفعلها في كل وقت
 لا كراهة فيه اوفي كل يوم اولى مرة والا فكل أسبوع اوجبة او شهرا والعمر وحديثها حسن الكثرة
 طرقه ووهم من زعم وضعه وفيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها
 الامتهون بالدين والطعن في تدبيرها بأن فيها تغيير النظم الصلاة اغايبا على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة
 الحسن أثبتها وان كان فيها ذلك وهي أربع بسليمة او تسليمتين يقول فيها ثلثمائة مرة سبحان الله والحمد لله
 ولا اله الا الله والله اكبر وفي رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك في كل ركعة خمسة وسبعين مرة
 فبعد الثناء خمسة عشر ثم بعد القراءة وفي ركوعه والرفع منه وكل من السجدين وفي الجلسة بينهما عشر اعشرا
 بعد تسبيح الركوع والسجود وهذه الكيفية هي التي رواها الترمذي في جامعته عن عبد الله بن المبارك احد
 اصحاب أبي حنيفة الذي شاركه في العلم والزهد والورع وعليها اقتصر في القنية وقال انها المختار من الروايتين
 والرواية الثانية أن يقتصر في القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة الباقية يأتي بها بعد الرفع
 من السجدة الثانية واقتصر عليها في الحاوي التديسي والحلية والبحر وحديثها اشهر لكن قال في شرح المنية
 ان الصفة التي ذكرها ابن المبارك هي التي ذكرها في مختصر البحر وهي الموافقة لما ذهبنا لعدم الاحتياج فيها

مطلب

في صلاة الغائب

مطلب

في ركعتي الاستخارة

ومتهاركتما الاستخارة وأربع
 صلاة التسبيح بثلثمائة تسبيحة
 وفضلها عظيم

مطلب

في صلاة التسبيح

الى جلسة الاستراحة اذ هي مكروهة عندنا اه قلت ولعله اختارها في القنية لهذا لكن علمت ان ثبوت حديثها يشترط ان كان فيها ذلك فالذي ينبغي فعل هذه مرة وهذه مرة (تمة) قيل لابن عباس هل تعلم لهذه الصلاة سورة قال التكاثر والعصر والكافرون والاحلاص وقال بعضهم الافضل نحو الحديد والحشر والصف والتغابن للمناسبة في الاسم وفي رواية عن ابن المبارك يدب تسبيح الركوع والسجود ثم بالتسبيحات المتقدمة وقال المعلى يصليها قبل الطهر هندية عن المضمرات وقيل لابن المبارك لو سها فسجد هل يسبح عشر اقل لا انما هي ثلثمائة تسبيحة قال الملا علي في شرح المشكاة مفهوماً انه ان سها وتقص عدد من محل معين يأتي به في محل آخر تكمله للعدد المطلوب اه قلت واستفيد انه ليس له الرجوع الى المحل الذي سها فيه وهو ظاهر وينبغي كما قال بعض الشافعية ان يأتي بما ترك فيما يليه ان كان غير قصير فتسبيح الاعتدال يأتي به في السجود اما تسبيح الركوع فيأتي به في السجود ايضا لا في الاعتدال لانه قصير قلت وكذا تسبيح السجدة الاولى يأتي به في الثانية لا في الجلسة لان تطويلها غير مشروع عندنا على ما مر في الواجبات وفي القنية لا بعد التسبيحات بالاصابع ان قدر ان يحفظ بالقلب والا يغمز الاصابع ورأيت للعلامة ابن طولون الدمشقي الحنفى رسالة سماها غرر الترشيح في صلاة التراويح بخطه اسند فيها عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهم انه يقال فيها بعد التشهد قبل السلام اللهم اني اسألك توفيق أهل الهدى وأعمال أهل الدين ومناجحة أهل التوبة وعزم أهل الصبر ورجاء أهل الخشية وطلب أهل الرغبة وتعب أهل الورع وعرفان أهل العلم حتى اخافك اللهم اني اسألك مخافة تجبرني عن معاصيك حتى أعمل بطاعتك عملا مستحق به رضاك وحتى اناصحك بالتوبة خوفا منك وحتى اخلصك النصيحة حبلا حتى اتوكل عليك في الامور وحسن ظن بك سبحانه خالق النور اه (قوله وأربع صلاة الحاجة الخ) قال الشيخ اسماعيل ومن المندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التخنس والمليق وخزانة الفتاوى وكثير من الفتاوى والحاوى وشرح المنية اما في الحاوى فذكر انها ثمانية عشرة ركعة وبين كيفية اتمامها كلاما واما في التخنس وغيره فذكر انها أربع ركعات بعد العشاء وأن في الحديث المرفوع وتروأى الاولى الفاتحة مرة وآية الكرسي ثلاثا وفي كل من الثلاثة الباقية يقرأ الفاتحة والاحلاص والمعوذتين مرة مرة كثر له مثلهن من ليلة القدر قال مشايخنا صلينا هذه الصلاة فقصت حوائجنا مذكور في المليق والتخنس وكثير من الفتاوى كذا في خزانة الفتاوى واما في شرح المنية فذكر انها ركعتان والا حديث فيها مذكورة في الترغيب والترهيب كما في البحر وأخرج الترمذي عن عبد الله بن أبي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له الى الله حاجة او الى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنمة من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي ذنبا الا غفرته ولا همما الا فرجته ولا حاجة هي لك رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين اه أقول وقد عقد في آخر الحلية فصلا مستقلا لصلاة الحاجة وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والادعية وأطال وأطاب كما هو عادته رحمه الله تعالى فليراجعه من أراد (خاتمة) ينبغي للمسافر ان يصلي ركعتين في كل منزل قبل أن يهبط كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم نص عليه الامام السرخسي في شرح السير الكبير وذكر ايضا انه اذا ابتلى المسلم بالقتل يستحب أن يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى بعدهما ليكون اخر عمله الصلاة والاستغفار وذكر الشيخ اسماعيل عن شرح الشرع من المندوبات صلاة التوبة وصلاة الوالدین وصلاة ركعتين عند نزول الغيث وركعتين في السر لا دفع النفاق والصلاة حين يدخل بيته ويخرج توقيا عن قسنة المدخل والمخرج والله أعلم (قوله عملا) أي تفرض من جهة العمل لا الاعتقاد أيضا فلا يكره جاحدها لوقوع الخلاف فيها فعند أبي بكر الاصم وسفيان بن عيينة وغيرهما سنة وعند الحسن البصري وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية عن مالك فرض في ثلاث وعند الشافعي وأحمد والصحيح من مذهب مالك فرض في الأربع وتامه في الحلية (قوله مطلقا) أي في الاولين أو الآخرين او واحدة وواحدة ط قلت وقد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما مر في باب الاستحلاف فيما لو استخلف مسبوقا بركعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الاولين (قوله على المشهور) رد لما قيل انها في الاولين فرض وما قيل انها فيهما أفضل لكن قد منافي واجبات الصلاة أنه لا قائل بالفرضية

مطلب في صلاة الحاجة

وأربع صلاة الحاجة وقيل ركعتان وفي الحاوى انها اثنا عشر بسلام واحد وبسطناه في الخزان (وتفرض القراءة) عملا (في ركعتي الفرض) مطلقا أما تعين الاولين فواجب على المشهور

في الاولين وانما ذلك فيهمه صاحب البحر من بعض العبارات وقد منحت حقيقة هناك فافهم (قوله للمنفرد)
 أي ولو حكى كالأمام لا نفراده برأيه وسكونه غير تابع لغيره فخرج المقتدى فلا تفرض عليه القراءة في النفل
 ولو كان مقتدياً بمن فرض كما يثبت في باب الامامة (قوله لكنه الخ) أي هذا التعليل للزوم القراءة في كل
 النفل قاصر لا يعم الرابعة المؤكدة لما قدمه المصنف من أنه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الاولى منها ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة ولو كان كل شفع منها صلاة لصلى واستفتح وهذا الاعتراض
 لصاحب البحر وقد يجاب عنه بما أشار اليه الشارح هناك من قوله لانما لتأكدها اشبهت التريضة يعني
 أن التماس فيها ذلك لكن لما اشبهت التريضة وروى فيها الجانبان فأوجبوا القراءة في كل ركعاتها والعود الى
 القعدة اذا تذكرها بعد تمام القيام قبل السجود وقضاء ركعتين فقط لو أفسدها على ما هو ظاهر الرواية كما سيأتي
 نظراً للاصل ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظراً للتشبه كما فعلوا في الوتر على أن كون النفل كل شفع منه
 صلاة ليس على إطلاقه بل من بعض الوجوه كما مر سياناً والالزام أن لا تصح رباعية بترك القعدة الاولى منها مع
 أن الاستحسان أنهما تصح اعتباراً لهما بالفرض خلافاً لمحمد ثم لو طوعت ركعات او غمان بقعدة واحدة
 فالاصح أنه لا يجوز كما في الخلاصة لأنه ليس في الفرائض ست يجوز أدائها بقعدة في عود الامر فيه الى القياس
 كما في البدائع وسيأتي فيه تصحيح خلافه أيضاً (قوله ولزم نفل الخ) أي لزم المضي فيه حتى اذا افسد لزم
 قضاؤه أي قضاء ركعتين وان نوى أكثر على ما يأتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وان كان المقام لها قال في شرح المنية
 اعلم أن الشرع في نفل العبادة التي تلزم بالندوة وتوقف ابتدائها على ما بعده في الصحة سبب لوجوب اتمامه
 وقضائه ان فسد عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن
 البصري وسكحول والنخعي وغيرهم فخرج الرضوخ وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها
 مما لا يجب بالندوة لكونه غير مقصود لذاته وخرج ما لا يتوقف ابتدؤه على ما بعده في الصحة نحو الصدقة والقراءة
 وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على قولهما
 اهـ (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وان افسده للعال وفي المراجع عن الصغرى
 لو افسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء أما لو اختار المضي ثم افسده عليه القضاء قلت وهكذا في الصلاة
 ولو شرعت في النفل ثم حاضت وجب القضاء اهـ ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وحله السيد أبو السعود
 على النفل المثلثون وكلام القهستاني يدل عليه وكذا كلام المخ كما يأتي (قوله او بقيام لثالثة) أي وقد أدى
 الشفع الاول صحيحاً فاذا افسد الثاني لزمه قضاؤه فقط ولا يسرى الى الاول لأن كل شفع صلاة على حدة بحر
 (قوله شرعاً صحيحاً) احتراز به عن اقتدائه بمسئلة بنحو أمي او امرأة كما يأتي وقوله قصد الاحتراز به عما لو ظن
 أن عليه فرضاً ثم تذكر خلافه كما يأتي (قوله الا اذا شرع الخ) أي فلا يلزمه قضاء ما قطعه ووجهه كما في البدائع
 أنه ما التزم الاداء هذه الصلاة مع الامام وقد اذا ما (قوله بعد تذكره) أي تذكر ذلك الفرض بأنه عليه لم يصله
 (قوله او تطلقاً آخر) وكذا الواطئ بأن لم ينو قضاء ما قطعه ولا غيره (قوله او في صلاة ظان) معطوف على قوله
 مستغلاً فهو مستثنى أيضاً وصورته كما في التارخانية عن العيون برواية ابن سماعة عن محمد بن الحسن قال رجل
 افتتح الظهر وهو يظن أنه لم يصلها فدخل رجل في صلاته يريد به التطوع ثم تذكر الامام أنه ليس عليه الظهر فرفض
 صلاته فلا شيء عليه ولا على من اقتدى به اهـ لكن ذكر في البحر في باب الامامة عند قوله وفسد اقتداء رجل بامرأة
 وصبي أن نقل المقتدى في هذه الصورة مضمون عليه بالافساد حتى يلزمه قضاؤه بخلاف الامام اهـ ويمكن
 الجواب بأن مراده بالافساد افساد المقتدى صلاته فيلزمه القضاء بافساده دون افساد امامه فلا يخالف ما تقدم
 لكن التبادر من كلام السراج أن المراد افساد الامام فانه قال فلو خرج الظان منها لم يجب عليه قضاؤها بان خروج
 عند أصحابنا الثلاثة ويجب على المقتدى القضاء اهـ فاما أن يقول أيضاً بما قلنا والافه ورواية ثانية غير ما مشى
 عليها الشارح فافهم (قوله أو أمي الخ) محترز قوله شرعاً صحيحاً لأن الشروع في صلاة من ذكر غير صحيح
 وجنث فلا يحمل الاستثناءه الا بالنظر الى مجرد المتن اذ ليس فيه ذلك القيد فافهم قال السيد أبو السعود وينبغي
 في الأمي وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم تفسد اذا جاء وان القراءة اهـ (قوله
 يعني وأفسده في الحال) أي حال التذكرو وهذا راجع الى مسئلة الظان فقط قال في المخ واحتراز بقوله قصد اعن

(وكل النفل) لا منفرد لأن كل شفع
 صلاة لكنه لا يعم الرابعة المؤكدة
 فتأمل (و) كل (الوتر) احتياطاً
 (ولزم نفل شرع فيه) بتكبيره
 الاحرام او بقيام لثالثة شرعاً
 صحيحاً (صدأ) الا اذا شرع مستغلاً
 خلفه مفترض ثم قطعه واقتدى
 ناوياً ذلك الفرض بعد تذكره
 او تطلقاً آخر وفي صلاة ظان
 او أمي او امرأة او محدث يعني
 وأفسده في الحال

الشروع فلما إذا ظن أنه لم يصل فرض اشترع فيه فقد كراهته قد صار ما شرع فيه نفلا لا يجب إتمامه حتى لو تنقصه لا يجب القضاء وفي الصغرى هذا إذا أفد الصوم النفل في الحال أما إذا اختار الماضي ثم أفسده فعليه القضاء قال وهكذا في الصلاة كذا في المجتبى اه أقول وعزاده بعض المحشين أيضا إلى شرح الجامع للقرناشي لكن علل في التجنيس مسئلة الصوم بأنه لما مضى عليه صار كراهته نوى المضي عليه في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه وحاصله أنه إذا اختار الماضي على الصوم بعد التذكر وكان في وقت النية صار بمنزلة انشاء نية جديدة فلا يزمه وهذا لا يتأتى في الصلاة فالحاقها بالصوم مشكل فليتأمل (قوله أما لو اختار الماضي) الظاهر أن ذلك يكون بمجرد التقدم وفيه ما علمه ونقل ط عن أبي السعود عن الجوى أنه لا يكون مختارا للمضي إلا إذا قعد الرعدة بسجدة أقول فهم الجوى ذلك من الفرق بين الصوم والصلاة إلا في قريسا وفيه نظر قد سدر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية عن الإمام وعنه أنه لا يزمه بالشروع في هذه الاوقات اعتبارا بالشروع في الصوم في الاوقات المكروهة والفرق على الظاهر صحة تسميته صائغافيه وفي الصلاة لا بالاب السجود ولذا احتج بمجرد الشروع في لا بصوم بخلاف لا بصلي كما سيأتي إن شاء الله تعالى نهر (قوله لا بعذر) استثناء من قوله حرم أي أنه عند العذر لا يحرم إفساده بل قد يسحب وقد يجب كما تقدم في آخر مكروهات الصلاة ومن العذر ما إذا كان شروعه في وقت مكروه ففي البدائع الأفضل عندنا أن يقطعها وان اتم فقد اساء ولا قضاء عليه لأنه إذا ما كوا وجبت فإذا قطعها لزمه القضاء اه قال في البحر وينبغي أن يكون القطع واجبا خروجا عن المكروه تحريما وليس بإبطال للعمل لأنه إبطال ليؤديه على وجه أكمل فلا يعتد بإطلاقا (قوله ووجب قضاؤه) أي ولو قطعه بعذر ولو كان لكرهه الوقت كما علمت قال في البحر ولو قضاؤه في وقت مكروه آخر أجرأ لأنها وجبت ناقصة وإذا ما كوا وجبت فيجوز كالأتمتها في ذلك الوقت (قوله وسيجيء) أي في كتاب الايمان وذكر في البحر شيئا من أحكامه هنا فراجعهم (قوله ويجمعها) أي النوافل التي تجب بالشروع وضابطها كل عبادة تلتزم بالنذر ويتوقف استداؤها على ما بعده في الصحة كما تقدمناه قريبا عن شرح النية (قوله من النوافل الخ) هذا النظم عزاه السيد أبو السعود إلى صدر الدين ابن العزوه ومن النوع المسمى عند المولدين بالموالي وبجهره بجر البسيط (قوله قاله الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لأنه الذي شرع الاحكام وفيه مع ما قبله الجناح التام (قوله طواف) أي يترمه اتمام سبعة اشواط بالشروع فيه بمجرد النية إذا اشترع فيه بظن أنه عليه كما في شرح الباب (قوله عكوفه) سيد كرا الشارح في باب الاعتكاف نقلا عن المصنف وغيره أن ما في بعض المعتبرات من أنه يترمه بالشروع مفرغ على الضعيف أي على رواية تقدير الاعتكاف النفل يوم أماعلى ظاهر الرواية من أن أقله ساعة فلا يترمه بل ينتهي بالخروج من المسجد قلت لكن ذكر في البدائع أن الشروع فيه ملزم بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرجنا وجب الا ذلك القدر فلا يترمه أكثر منه اه قتأمل نعم سند ذكر في الاعتكاف عن الفتح أن اعتكاف العشر في رمضان ينبغي لزومه بالشروع (قوله احرامه) قال في باب المناسك لو نوى الاحرام من غير تعيين حجة أو عمرة صح ولزمه وله أن يجعله لا محاشاء قبل أن يشرع في أعمال احدهما اه وبهذا غاير الحج والعمرة وإن استلزمناه فاندفع التكرار كما قاله ح (قوله وقضى ركعتين) هو ظاهر الرواية وصحح في الخلاصة رجوع أبي يوسف عن قوله أولا بقضاء الأربع إلى قولهم ما فهموا بتفاهمهم لأن الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضعا بل لصيانة المؤدى وهو حاصل تمام الركعتين فلا تلتزم الزيادة بلا ضرورة بحر (قوله لو نوى أربعاً) قيد به لأنه لو شرع في النفل ولم ينو لا يترمه الأربع اتفاقا وقيد بالشروع لأنه لو نذر صلاة ونوى أربعاً لزمه أربع بلا خلاف كما في الخلاصة لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغته وضعا بحر (قوله على اختيار الحلبي وغيره) حيث قال في شرح النية أما إذا شرع في الأربع التي قبل الظهور وقبل الجمعة أو بعدها ثم قطع في الشفع الأول أو الثاني يترمه قضاء الأربع بانفاق لأنها لم تشرع إلا بتسليمية واحدة فانما لم تنقل عنه عليه الصلاة والسلام إلا كذلك فهي بمنزلة صلاة واحدة ولذا لا يصلي في القعدة الأولى ولا يستفتح في الثالثة ولو أخبر الشفيع بالبيع وهو في الشفع الأول منها فأكمل لا تبطل شفيعته وكذا الخيرة لا يبطل خياها وكذا الودخلت عليه أمر أنه وهو فيه فأكمل لا تصح الخلوة ولا يترمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا آخر فان هذه الاحكام تنعكس

أما لو اختار الماضي ثم أفسده لزمه القضاء (ولو عند غروب وطلوع واستواء) على الظاهر (فان أفسده حرم) لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (الابعدرو وجب قضاؤه) ولو فساد به غير فعله كنتم رأي ما ومصلحة وأصانة حاضت واعلم أن ما يجب على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسيجيء وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل ويجمعها قوله

من النوافل سبع تلتزم الشارع أخذنا لذلك مما قاله الشارع صوم صلاة طواف حجه رابع عكوفه عمرة احرامه السابع (وقضى ركعتين لو نوى أربعاً) غير مؤكدة على اختيار الحلبي وغيره

اهـ وذكر في البحر أنه اختاره الفضلي وقال في النصاب أنه الأصح لأنه بالشروع صار بمنزلة الفرض لكن ذكر
 في البحر قبل ذلك أنه لا يجب بالشروع فيها إلا ركعتان في ظاهر الرواية عن أصحابنا لأنها نقلت وظاهر الهداية
 وغيرها ترجيح (قوله في خلال) قديبه لأنه لو نقض بين آخر القعدة الأولى وبين القيام إلى الثالثة لا يلزمه شيء
 لأن الشفع الأول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه حينئذ وقد ذكره المصنف بعد قوله ولا قضاء ولو قعد قدر
 التشهد ثم نقض (قوله أو الثاني) أي وكذا يقضي ركعتين لرأى الشفع الأول بقعده ثم شرع في الثاني
 فنقضه في خلاله قبل القعدة فيقضي الثاني فقط لتمام الأول ~~لكن~~ ينبغي وجوب إعادة الأول وترك واجب
 السلام مع عدم انجباره بسجود سهو كما هو الحكم في كل صلاة أذيت مع ترك واجب ولا يخالف ذلك كلامهم
 هنا لأن كلامهم في لزوم القضاء وعدمه بناء على الفساد وعدمه وإعادة هي فعل ما أدى صحيحا مع الكراهة
 مرة ثانية بلا كراهة (قوله أي وتشهد للأول) قيد لقوله أو الثاني ح والمراد بالتشهد القعود قدر التشهد
 سواء قرأ التشهد أو لا فهو من إطلاق الحال على المحل (قوله والا) أي وإن لم يتشهد الشفع الأول ونقضه
 في خلال الشفع الثاني يفسد الكل لأن الشفع الأول انما يكون صلاة إن وجدت القعدة الأولى أما إذا لم يوجد
 فالأربع صلاة واحدة بحر وذكره الشارح بقوله أو ترك قعود أول ح (قوله والأصل أن كل شفع صلاة)
 أي فلا يلزمه بحرمة النقل أكثر من ركعتين وإن نوى أكثر منها وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا بحر (قوله
 الأبعاض اقتداء) أي اقتداء المتطوع بمن تلزمه الأربع كالأقدي يصلي الظهر ثم قطعها فانه يقضي أربعاً
 سواء اقتدى به في أولها وفي القعدة الأخيرة لأنه التزم صلاة الإمام وهي أربع بحر ونهر عن البدائع (قوله
 أو نذر) أي لو نذر صلاة ونوى أربعاً لم يفسد ما تلاه من الأربع كما لو اقتدى بصلي الظهر ثم قطعها فانه يقضي أربعاً
 ما يحمله لفظه لتناول اسم الصلاة للركعتين والأربع فكانه قال لله على أن أصلي أربع ركعات اهـ وقدمت
 قبيل قوله وركعتان قبل الصبح أنه لو نذر أربعاً بتسليمه فصلاها بتسليمتين لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه ومفاد
 ما هنا أن نذر الأربع يكفي في لزومها وإن لم يقبدها بتسليم فلا يخرج عن عهدة النذر بصلاها بتسليمتين (قوله
 أو ترك قعود أول) لأن كون كل شفع صلاة على حدة يقتضي اقتراض القعدة عقيبها فيفسد بتركها كما هو قول
 محمد وهو القياس لكن عندهما لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة واحدة شبيهة بالفرض
 وصارت القعدة الأخيرة هي الفرض وهو الاستحسان وعليه فلو تطوع بثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز
 اعتباراً بصلاة المغرب لكن الأصح عدمه لأنه قد فسد ما اتصل به القعدة وهو الركعة الأخيرة لأن النقل
 بالركعة الواحدة غير مشروع فيفسد ما قبلها ولو تطوع بست ركعات بقعدة واحدة قبل يجوز الأصح لأن
 الاستحسان جواز الأربع بقعدة اعتباراً بالفرض وليس في الفرض ست ركعات تؤدى بقعدة فيعود الأمر إلى
 أصل القياس كما في البدائع (تنبيه) ينبغي أن يستثنى أيضاً من الأصل المذكور المؤكدة بناء على اختيار الحلبي
 وغيره (قوله كما يقضي ركعتين الخ) شروع في مسائل فساد النقل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر فساد غيره وهي
 المسائل الملقبة بالثمانية وبالسنة عشرية والأصل فيها أن صحة الشروع في الشفع الأول بالتحريم وفي الثاني بالقيام
 إليه مع بقاء التحريم والتسليم لا يتبع عند أبي حنيفة مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الأول فلا يصح الشروع في
 الشفع الثاني حتى لا يلزمه قضاءه بفساده بل يقضي الأول فقط لفساد أدائه بترك القراءة بخلاف الترك في ركعة
 فإنه يفسد الأداء دون التحريم حتى وجب قضاء الشفع الأول كالترك في الركعتين وصح الشروع في الثاني وعند
 محمد وزفر الترك في ركعة من الشفع مفسد للتحريم والأداء كالترك في ركعتين فلا يصح شروعه في الثاني فلا يلزمه
 قضاؤه بفساده بل قضاء الأول فقط وعند أبي يوسف الترك في ركعة أو ركعتين يفسد الأداء فقط والتحريم باقية
 فيصح شروعه في الثاني مطلقاً والحاصل أن التحريم لا تفسد عند أبي يوسف بترك القراءة مطلقاً وتفسد عند محمد
 وزفر بتركها مطلقاً وعند الإمام تفسد بتركها أصلاً أي في الركعتين لأن ركعة ويصح الأقوال قول الإمام النسفي
 بحرمة النقل لا يتبع إذا تركت * فيها القراءة أصلاً عند نعمان
 والترك في ركعة قد عدّه زفر * كالترك أصلاً وأيضاً شيخ شيبان
 وقال يعقوب بن كيسان تركت * فيها القراءة فاحفظه باتقان
 (قوله في شفعيه) فيقضي الشفع الأول عندهما بطلان التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني ويقضي أربعاً

(ونقض في خلال الشفع
 الأول أو الثاني) أي وتشهد
 للأول ولا يفسد الكل اتفاقاً
 والأصل أن كل شفع صلاة
 الأبعاض اقتداء أو نذر أو ترك
 قعود أول (كما يقضي ركعتين
 لو ترك القراءة في شفعيه)

محذو
 المسائل الستة عشرية

عند أبي يوسف بقاءهما عند فساد الاداء في الشفعين بترك القراءة (قوله في الاول فقط) أي بقضى ركعتين
اجتماعاً ما عندهما ففساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني وأما عند أبي يوسف فإنه وإن صح الشروع
فيه فإنه لم يفسد لوجود القراءة فيه فيقضى الاول فقط (قوله او الثاني) أي فيقضيه فقط اجاءا لصحة الاول
وحصة الشروع في الثاني وفساد أدائه بترك القراءة فيه (قوله او احدى ركعتي الثاني) أي فيقضيه فقط
اجاءاً أيضاً لما قلنا وتحت صورتي لأن الراحة اماولى الثاني اوثانيته (قوله او احدى ركعتي الاول)
فيه صورتان أيضاً أي فيلزمه قضاؤه فقط اجاءاً أيضاً لفساده بترك القراءة في ركعة منه وفساد التحريم
وعدم صحة الشروع في الثاني عند محمد ولبقاءهما مع صحة اداء الثاني عندهما (قوله او الاول و احدى
الثاني) تحت صورتان أيضاً أي لو ترك القراءة في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني أي اولاً او ثانياً يقضى
الشفع الاول عند الامام ومحمد فساد التحريم وعدم صحة الشروع في الثاني وعند أبي يوسف يقضى أربعة لصحة
الشروع في الثاني وفساد الاداء فيه ما بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل أنه قد لقوله واحد في الثاني
ويحتمل كونه قد الهذه الصور أي يقضى ركعتين في هذه الصور المذكورة لا في غيرها مما سألني ويحتمل كونه
قد اركعتين أي يقضى ركعتين لا غير في جميع ما مر (قوله لان الاول الخ) تعليل للزوم قضاء ركعتين لا غير
على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة الى أصله فيها وهو أنه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً
لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد التحريم ومنه هو أنه اذا لم يبطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعلوم
أن ترك القراءة في ركعة اوفى ركعتين بعد صحة الشروع مفسد لاداءه وموجب للقضاء فأذا عرفت طرق التعليل
المذكور وجه تضار ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعية وقوله او تركهما في الاول وقوله
او الاول و احدى الثاني لانه في هذه الصور كلها قد أفسد الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً فبطلت التحريم
ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وحيث لم يصح بناؤه لم يلزمه قضاؤه بل لزمه قضاء الاول لا غير وأذا عرفت
التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في باقي الصور وهي قول المصنف او الثاني او احدى الثاني او احدى
الاول فإنه في هذه الصور لم يبطل الشفع الاول عند الامام فبقيت التحريم وصح شروعه في الثاني ولكنه لما ترك
القراءة فيه اوفى ركعة منه لزمه قضاؤه فقط ولما ترك القراءة في ركعة من الاول فقط لزمه قضاؤه فقط لصحة بناء
الثاني وحصة ادائه فافهم (قوله فهذه تسع صور) لان المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظ احدى
في المواضع الثلاثة يصدق على الركعة الاولى من الشفع أو الثانية فتريد ثلاث صور أخرى (قوله لو ترك القراءة
في احدى كل شفع) أي في ركعتين من شفعين كل ركعة من شفعين بأن تركهما في الاولى مع الثالثة او الرابعة
اوفى الثانية مع الثالثة او الرابعة فهذه أربع وقوله و احدى الاول فيه صورتان لأن هذه الواحدة اما اولاً
او ثانياً ففي هذه الست يقضى أربعاً عند محمد وركعتين فقط عند محمد بناءً على أصله المار من فساد التحريم بترك
القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني منها
وأما عندهما فلا تفسد التحريم بذلك فصح الشروع فلزم قضاء كل من الشفعين لفساد أدائهما وكون الواجب
قضاء أربع ركعات في الصور الأربع الاول عند أبي حنيفة موافق لأصله المار لكن انكر أبو يوسف على محمد
رواية ذلك عن أبي حنيفة وقال رويت لك عنه أنه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرجع عن رواية ذلك عنه ونسب
أبا يوسف الى النسيان ومارواه محمد هو ظاهر الرواية واعتمده المشايخ وهذه احدى مسائل ست رواها محمد
في الجامع الصغير عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وانكرها أبو يوسف وتماه في البحر (قوله وبصورة القراءة
في الكل) أي كل الركعات وانما لم يذكرها لانها صحيحة والكلام فيما يلزم قضاؤه لفساد بترك القراءة لكن
هذه الصورة هي تمة القسمة العقلية لانه لا يخلو اما أن يكون قرأ في الرابع أو ترك في الرابع أو في ثلاث وتحت
أربع صور فهذه ست او ترك في ركعتين أي في الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو مع الرابعة اوفى الثانية مع
الثالثة أو مع الرابعة اوفى الثالثة مع الرابعة فهذه ست أيضاً او ترك في واحدة فقط وتحت أربع فهذه ست عشرة
صورة وقد رسمتها في جدول على هذا الترتيب مشيراً الى القراءة بالقاف والى عدمها بلا والى عدد ما يجب قضاؤه
في جانب كل صورة بالعدد الهندي على مذاهب ائمتنا الثلاثة بالترتيب على اصولهم المارة فان كنت اتقنتها
يسهل عليك استخراجها وصورتها هكذا

او تركها في الاول فقط (او الثاني
واحدى) ركعتي (الثاني
واحدى) ركعتي (الاول
او الاول و احدى الثاني لا غير)
لان الاول لما بطل لم يصح بناء
الثاني عليه فهذه تسع صور
للزوم ركعتين (و) قضى (أربعاً)
في ست صور (لو ترك القراءة في
احدى كل شفع اوفى الثاني
واحدى الاول) وبصورة القراءة
في الكل تبلغ ستة عشر

٠	٠	٠	ق	ق	ق	ق	ق
٢	٤	٢	لا	لا	لا	لا	لا
٢	٤	٢	لا	لا	لا	لا	ق
٢	٤	٢	لا	لا	لا	ق	لا
٤	٤	٢	لا	ق	لا	لا	لا
٤	٤	٢	ق	لا	لا	لا	لا
٢	٢	٢	لا	ق	ق	ق	ق
٢	٢	٢	ق	لا	ق	ق	ق
٢	٢	٢	ق	ق	ق	ق	ق
٢	٢	٢	ق	ق	ق	ق	ق

(قوله لكن بقي ما ذالم يقعد) صورته أقر في الأولين ولم يقعد القعدة الأولى وأفسد الآخرين وحكمها أنه يقضي أربعاً أجمعاً كذا في النهر وقد ذكره الشارح مرتين الأولى قوله أي وتشهد للأول والافسد الكل الثانية قوله وأترك قعوداً أول ح قلت والمراد افساد الآخرين بترك القراءة لأن الكلام فيه وقد أشار الشارح إلى أن ما مر من قضاء ركعتين وأربع مفروض فيما إذا قعد على رأس الركعتين والافعليه قضاء الأربع اتفاقاً لأنه إذا لم يقعد يسرى فساد الشفع الثاني إلى الأول كأنه عليه في الجرتب العنانية (قوله أوقعه ولم يقم لثالثة) صورته أترك القراءة وقعد ولم يقم وحكمها أنه يقضي ركعتين كذا في النهر ح (قوله أوقام ولم يقدها بسجدة) صورته أترك القراءة في الشفع الأول ثم قام إلى الركعة الثالثة ثم أفسدها قبل أن يقيد الثالثة بسجدة فحكمها أنه يقضي ركعتين عندهما وعند أبي يوسف أربعاً كذا في النهر ومثله ما إذا أفسدها بعد التقيد بسجدة ح أقول وماتله ح في هذه المواضع عن النهر موجود فيه وكأنه ساقط من نسخة ط ثم أعلم أن استدراك الشارح يذكر المسئلتين الأخيرتين لا محل لهن لأن الكلام في افساد أحد الشفعين

من الرابعة وكل منهما بترك القراءة أما فسادهما سوى ذلك فهو ما ذكره المصنف قبل بقوله وقضي ركعتين لو نوى أربعاً الخ كأنه عليه هناك وهاتان المسئلتان داخلتان فيه فتأمل (قوله فتنبه) لعله أمر بالتنبيه إشارة إلى ما قرأناه (قوله وميز المتداخل) المراد به ما اختلفت صورته واتحد حكمه وهي عبارة العنانية حيث جعل سبعاً من الصور داخله في الثمانية الباقية وذلك لأن المذكور في المتن ثمانية صورست يلزم فيها ركعتان واثنتان يلزم فيها أربع لكن الست الأولى تسع في التفسير والاثنتان ست فهي خمس عشرة اه ح (قوله وحكم مؤتم الخ) صورته رجل اقتدى متنبلاً بمنفرد في رباعي فقرأ الإمام في إحدى الأولين وأحدى الآخرين فكما يلزم الإمام قضاء الأربع كذلك يلزم المؤتم ولو اقتدى به في التشهد وقس على ذلك ح (قوله وقعد قدر التشهد) أي وقرأ في الركعتين (قوله وأشرع ظاناً الخ) نصريح بفهم قوله سابقاً شرع فيه قصداً كما أفاده المصنف ط (قوله غير مضمون) أي لا يلزمه قضاءؤه لو أفسده في الحال أما لو اختار المضي عليه ثم أفسده لزمه قضاؤه كما قدمه الشارح وقد دنا الكلام عليه وكذا لا يجب القضاء على من اقتدى به فيه متطوعاً كما في التتارخانية وقد دنا الكلام فيه أيضاً (قوله لأنه شرع مسقطاً الخ) أي لأن من ظن أن عليه فرضاً شرع فيه لاسقاط ما في ذمته لا لزام نفسه بصلاة أخرى فإذا انقلب صلاته نفلًا بذكر الاداء كانت صلاة لم يلزمها فلا يلزمه قضاؤها والوافد ها (قوله أوصلى أربعاً) أي وقرأ في الكل ح (قوله فاكند) هذا خلاف الأصح كما قدمناه عن البدائع وانظر الصلاة وفي التتارخانية لوصلي التطوع ثلاثاً ولم يقعد على الركعتين فالأصح أنه يفسد ولو سنا أو ثمانية بعدة واحدة واختلوا فيه والأصح أنه يفسد استحساناً وقياساً اه لكن صححوافي التراويح أنه لو صلاها كلها بعدة واحدة وتسليماً أنها تجزى عن ركعتين فقد اختلف التصحيح (قوله استحساناً) والقياس فساد الشفع الأول كما هو قول محمد بن سعيد على أن كل شفع صلاة فتكون القعدة فيه فرضاً (قوله قسبي واجبة الخ) أي كافي نظيره من الفرض الرباعي فإن القعدة الأولى فيه واجبة لا يطل بتركها والفريضة التي يطل بتركها انما هي الأخيرة (قوله وفي التشرية) في بعض النسخ الترشيع بتقديم الراء على الشين وفي بعضها التوشيع بالواو بدل الراء وهو المشهور اسم كتاب شرح الهداية للسراج الهندي (قوله صح خلافاً للمجد) لأنه يقول بفساد الشفع بترك قعدته كما هو القياس وقد مر لكن قوله صح مبني على أن ما زاد على الأربع كالربع في جريان الاستحسان فيه وهو قول بعض المشايخ وقد علمت اختلاف التصحيح فيه (قوله ويسجد للسهو) سواء ترك

لكن بقي ما ذالم يقعد أو قعد ولم يقم لثالثة أوقام ولم يقدها بسجدة أو قدها قننه وميز المتداخل وحكم مؤتم ولو في تشهد كامام (ولا قضاء لو) نوى أربعاً و (قعد قدر التشهد ثم نقض) لأنه لم يشرع في الثاني (أو شرع) في فرض ظاناً أنه عليه) فذكر أداءه انقلب نفلًا غير مضمون لأنه شرع مسقطاً لا ملزماً (أو صلى أربعاً فأكثروا) لم يقعد بينهما استحساناً لأنه بقيامه جعلها صلاة واحدة فتبقى واجبة والخاتمة هي الفريضة وفي التشرية صلى ألف ركعة ولم يقعد إلا في آخرها صح خلافاً للمجد ويسجد للسهو

التعذر عند الوضوء في العمد يسمى جود عذر ح عن النهروسي أن المعتد عدم السجود في العمد ط
(قوله ولا يأتي ولا يعذر) لأنهما لا يكونان إلا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة إلا إذا قعد
للأول فلما لم يتعد جعل الكل صلاة واحدة ح (قوله ويستغل الخ) أي في غير سنة الفجر في الأصح كما قدمه
المصنف بخلاف سنة التراويح لأنها دونها في التأكد فتصح قاعدة وان خالف المتوارث وعمل السلف
كما في البحر ودخل فيه النقل المنذور فإنه إذا لم ينص على القيام لا يلزمه القيام في الصحيح كما في المحيط وقال نضر
الاسلام انه الصحيح من الجواب وقيل يلزمه واختاره في التتبع نهر (قوله قاعدة) أي على أي حال كانت
واغما الاختلاف في الأفضل كما يأتي (قوله لا مضطجعا) وكذا الوضوء مضطجعا قريبا من الركوع لا يصح
بحر وما ذكره من عدم صحة التثفل مضطجعا عند نابذون عذر نقله في البحر عن الأكل في شرحه على المشارق
وصرح به في التف وقال الكمال في التتبع لا أعلم الجواز في مذهبننا وإنما يسوغ في الفرض حالة العجز عن القعود
لكن ذكر في الامداد أن في المعراج إشارة إلى أن في الجواز خلافا عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداء
وبناء) منصوبان على الظرفية الزمانية لنيابتهما عن الوقت أي وقت ابتداء ووقت بناء ط (قوله وكذا
بناء الخ) فصله بكذا لما فيه من خلاف الصاحبين قال في الخوازم ومعنى البناء أن يشترع قائما ثم يقعد في الأولى
أو الثانية بلا عذر استحسانا خلافا لما وهل يكره عنده الأصح لا وأما القعود في الشفع الثاني فينبغي جوازه
اتصافا كالوضوء قاعدة ثم قام كذا قاله الحلبي وغيره اه وكتب عند قوله الأصح لافي حاشيته فيه رد
على الدرر والوقاية والنقاية وغيرهما حيث جزموا بالكرهية (قوله في الأصح) راجع إلى قوله بلكراهية كما علمته
فأنهم (قوله كعكسه) وهو ما لو شرع قاعدة ثم قام فإنه يجوز اتفاقا وخوفه صلى الله عليه وسلم بكاروت عائشة
أنه كان يفتح التطوع قاعدة فيقرأ وأورده حتى إذا بقي عشر آيات ونحوها قام الخ وهكذا كان يفعل في الركعة
الثانية وفي التجنيس الأفضل أن يقوم فيقرأ شيئا ثم يركع ليكون موافقا للسنة ولولم يقرأ ولكنه استوى قائما
ثم ركع جازوان لم يستوف قائما وركع لا يجزئه لأنه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا اه بحر (قوله
وفيه) أي في البحر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما النبي صلى الله عليه وسلم فنحن خصائصه
أن نافلته قاعدة مع القدرة على القيام كنافلته قائما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر قلت حدثت يا رسول
الله أنك قلت صلاة الرجل قاعدة على نصف الصلاة وأنت تصلي قاعدة قال أجل ولكفي لست كأحد منكم بحر
ملخصا أي لأنه تشريع لبيان الجواز وهو واجب عليه (قوله على النصف الابعذر) أما مع العذر فلا ينقص
نوابه عن نوابه قائما لحديث البخاري في الجهاد إذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبلا صحيحا
فتح وحكي في النهاية الإجماع عليه وتعبه في البحر بحكاية النووي عن بعضهم أنه على النصف مع العذر أيضا
ثم نقل عن المجتبى أن إمام العاجز أفضل من صلاة القائم لأنه جهد المقل قال ولا يخفى ما فيه بل الظاهر المساواة
كما في النهاية اه لكن ذكر القهستاني ما في المجتبى ثم قال لكن في الكشف أنه قال الشيخ أبو معين التتبي
جميع عبادات أصحاب الأعداء كالمومي وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق إزالة المأثم لافي حتى
أحرز الفضيلة اه أقول وهو موافق لقول البعض المار ويؤيده حديث البخاري من صلى قائما فهو
أفضل ومن صلى قاعدة فلا نصف أجر القائم ومن صلى قائما فلا نصف أجر القاعد فان عموم من يدخل فيه
العاجز ولأن الصلاة قائما لا تصح عندنا بلا عذر وقد جعل له نصف أجر القاعد وفي هذا المقام زيادة كلام
يطلب مما علقناه على البحر (قوله ولا يصلي الخ) هذا اللفظ رواه ابن أبي شيبه عن عمر وظاهر كلام محمد
أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد أعلم بذلك منا فتح (قوله في القراءة الخ) لما كان ظاهر الحديث غير
مراد إجماع لأن الظهر والعصر يصلبان بعد سنتهما واجب جله على إخص المخصوص ففي الجامع الصغير أراد
لا يصلي بعد الظهر نافلة ركعتين منها بقراءة وركعتين بغير قراءة لتكون مثل الفرض وقال نضر الاسلام
لوجعل على تكرار الجماعة في مسجده أهل أو على قضاء الصلاة عند توهم الفساد لكان صحيحا نهر وما ذكره
عن نضر الاسلام نقله في البحر أيضا عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ثم قال في البحر فالجواب أن تكرار
الصلاة إن كان مع الجماعة في المسجد على هيئته الأولى ثم كروه والافان كان في وقت يكره التثفل فيه بعد
الفرض فيكرهه كما بعد الصبح والعصر والافان كان نخلل في المؤدى فان كان ذلك الخلل محققا أما بترك

ولا يأتي ولا يعذر (ويستغل)
مع قدرته على القيام قاعدة
لا مضطجعا الابعذر (ابتداء
(و) كذا (بناء) بعد الشروع بلا
كرهية في الأصح كعكسه بحر
وفيه أجز غير النبي صلى الله عليه
وسلم على النصف الابعذر (ولا يصلي
بعد صلاة) مفروضة (مثلا)
في التراويح والجماعة

واجب اوبارة كتاب مكرره فغير مكرره بل واجب كما صرح به في الذخيرة وقال انه لا يتناول النبي وان كان ذلك
الخلل غير محقق بل نشأ من وسوسة فهو مكرره اه (قوله للنبي) علة لقوله ولا يدلى الخ والنبي حواظ
الحديث المذكور (قوله وما نقل الخ) جواب عن سؤال وارد على الوجه الثالث فان هذا المتقول ينافي جمل
النبي عليه اذ يعد أن يكون ما صلا الامام اولا مستقلا على خلاف محقق من مكرره او ترك واجب بل الظاهر
انه أعد ما صلا بمجرد الاحتياط ونههم الفساد فينا في جمل النبي في مذهبه على الوجه الثالث والجواب اولا
انه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثانيا انه لو صح نقول انه كان يصلي المغرب والوتر أربع ركعات ثلاث قدوات
كانت في البحر عن مال الفتاوى أي ويكون حينئذ اعادة الصلاة بمجرد توهم الفساد غير مكرره ويكون النبي
محمولا على غير هذا الوجه لكن لما كانت الصلاة على هذا المحتملة لوقوعها نقلا والتنفل بالثلاث مكرره نقول
انه كان يضم الى المغرب والوتر ركعة فعلى احتمال صحة ما كان صلا اولا تقع هذه الصلاة تنفلا وزيادة التعدد
على رأس الثالثة لا يظنها وعلى احتمال فساده تقع هذه فرضا مضيا وزيادة ركعة عليها لا يظنها وقد تقرر
أن ما دار بين وقوعه بدعة وواجبا لا يترك بخلاف ما دار بين وقوعه سنة وواجبا لكن لا يخفى عليك أن الجواب
عن الاراد هو الاول وأما الثاني فهو مقرر له لكنه لا يجدي لعدم ثبوت صحة النقل فالوجه حينئذ كراهة القضاء
لتوهم الفساد كما قاله فخر الاسلام وقاضي خان فكان ينبغي للشارح الاقتصاد على الاول لكن رأيت في فصل
قضاء الفوائت من التواريخ أن الصحيح جواز هذا القضاء الابعاد صلاة الفجر والعصر وقد فعله كثير
من السلف لشبهة الفساد اه وعلى هذا لا يصح حل الحديث على الوجه الثالث (قوله ويقعد في كل نفل الخ)
أي لا في حالة التشهد فقط وهذه المسئلة من تمة السابقة فكان ينبغي ذكرها قبل قوله ولا يصلي الخ (قوله
كافي التشهد) أي تشهد جميع الصلوات وأشار به الى أنه لا خلاف في حالة التشهد كافي البحر (قوله على
المختار) وهو قول زفر ورؤية عن الامام قال أبو الميث وعليه الفتوى وروى عن الامام تخريره بين القعود
والترجيع والاحتباء وتماه في البحر وأفاد في النهر أن الخلاف في تعيين الافضل وأنه لا شك في حصول الجواز على
أي وجه كان (تنبيه) قبل ظاهر القول المختار أنه في حال القراءة يضع يديه على فخذه كافي حال التشهد لكن
تقدم في كلام الشارح في فصل اذا أراد الشروع عند قوله ووضع يمينه على يساره الخ عن مجمع النهر أن
المراد من القيام ما هو الاغم لان القاعدي يفعل كذلك أي يضع يمينه على يساره تحت سترته وفي حاشية المذني
ويؤيده قول من لا على القارئ عند قول النفاية في كل قيام أي حقيقا او حكميا كما اذا صلى قاعدا (قوله
ويتنفل المقيم را كافي الخ) أي بلا عذر أو مالم ينفل فشم السن المؤكدة لاسنة الفجر كما مر وأشار به كرا المقيم
الى أن المسافر كذلك بالاولى واحترز بالنفل عن الفرض والواجب بأنواعه كالوتر والمندور وما لم بالشروع
والانفساد وصلاة الجنائز وسجدة تليت على الارض فلا يجوز على الدابة بلا عذر لعدم الحرج كافي البحر (قوله
را كافي) فلا تجوز صلاة الماشي بالاجماع بحر عن المجتبى (قوله خارج المص) هذا هو المشهور وعندهما
يجوز في المص لكن بكراهة عند محمد لانه يمنع من المشيوع وتماه في الحلية (قوله محل القصر) بالنصب
بدل من خارج المصرو فأنه شمول خارج القرية وخارج الاخيلة ح أي المحل الذي يجوز للمسافر قصر
الصلاة فيه وهو الصحيح بحر وقيل اذا جاوز ميلا وقيل فرسخين او ثلاثة قهستانى (قوله مومنا) بالهمز
في آخره أكثر من اليساء قال في المغرب تقول وأمأت اليه لا أوميت وقد تقول العرب اومى بترك الهزمة (قوله
قوله سجد) أي على شيء وضعه عنده او على السرج اعتبارا بما بعد أن يكون سجوده اخفض (قوله الى أي
جهة توجهت دابته) فلو صلى الى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج (قوله
ولو ابتداء عندنا) يعني أنه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز
الافتتاح الى غير جهتها بحر واحترز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فانه يقول يشترط في الابتداء
أن يوجهها الى القبلة كافي الشربلالية ح قلت وذكر في الحلية عن غاية السروجي أن هذا رواية ابن المبارك
ذكرها في جوامع الفقه ثم ذكر بعد سياقه الاحاديث أن الاشبه استحباب ذلك عند عدم الحرج عملا بحديث
أنس ثم قال على أن ابن الملقن الشافعي قال وعند أبي حنيفة وأبي ثور يفتح اولا الى القبلة استحبابا ثم يصلي
كيف شاء اه (قوله او على سرجه الخ) مثله الركب والادابة للضرورة وهو ظاهر المذهب وهو الاصح

اولا تعداد عند توهم الفساد للنبي
وما نقل أن الامام قضى صلاة عمره
فان صح نقول كان يصلي المغرب
والوتر أربعين ثلاث تعدات
(ويقعد) في كل نفل (كافي)
التشهد على المختار (ويتنفل)
المقيم (را كافي خارج المص) محل
القصر (مومنا) ولو سجد اعتبارا بما
لانها انما شرعت بالاياء (الى أي
جهة توجهت دابته) ولو ابتداء
عندنا او على سرجه نجس كثير
عند الاكثر

مطلبه
في الصلاة على الدابة

بمخلاف ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا ضرورة الى ابقائها فقط ما في النهر من أن القياس يقتضي عدم المنع
بما عليه اه ط قلت وعليه فيخلق النعل النجس (قوله ولو سيرها الخ) ذكره في النهر بحثاً أخذاً من قولهم
اذا حرك رجله او ضرب دابته فلا بأس به اذا لم يكن ككثيرا قلت ويدل له أيضاً ما في الذخيرة ان كانت
تدناق بنفسها ليس له سوقها والا فلا وساقها هل تفسد قال ان كان معه سوط فهي باه وتفسد بالانفساد صلاته
(قوله ثم نزل) أي بعمل قليل بأن في رجله فاحذر من الجانب الآخر فتح (قوله وفي عكسه) بأن رفع فوضع
على الدابة فتح (قوله لان الاول الخ) وذلك لان احرام الراكب انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرته
على النزول فاذا اتى بهما صح واحرام النازل انعقد بمجرد الارتفاع فلا يقدر على ترك ما رزقه من غير عذر بجر
(قوله اتم على الدابة) لانه صح شروعه فيها راكبا فصار كما اذا اقتحمها ثم تغيرت الشمس فانه يتها كذا هذا
تجنيس (قوله وعليه الاكثر) عبر في العزو وغيره بالكثير وذكر الرجح أن الاول مبنى على قولهما
يجوزها في المصر والثاني على قوله بقرينة قوله في التجنيس في فصل القهقهة ولواقته صلاة التطوع خارج
المصر راكبا ثم دخل المصر ثم قهقه لا وضوء عليه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف عليه اعتبارا للاستدعاء
بالانتهاء اه (قوله ويبنى قائما الخ) أي اذا نزل في مسئلة المتن (قوله ولو ركب الخ) أعاد مسئلة المتن
السابقة ليدكرها تعليلا آخر لكن ذكر في البحر أنه رده في غاية البيان بأنه لو رفع المصلي ووضع على السرج
لا يبنى مع أن العمل لم يوجد فضلا عن العمل الكثير اه وحمل المحشى كلام الشارح على صورة ما اذا افتتح
راكبا ثم نزل أي فانه اذا ركب بعد ذلك تفسد صلاته لان الركوب عمل كثير قال فعلى هذا الوجه شخص وضعه
على الدابة لا تفسد لانه لم يوجد منه العمل اه قات لكن قوله لا تفسد يحتاج الى نقل فليراجع وأيضاً قول
الشارح بمخلاف النزول لا يحمل له على هذا الحمل فتأمل (قوله ولو صلى على دابة الخ) شروع في صلاة الفرض
والواجب على الدابة كما سيذهب عليه بقوله هذا كله في الفرائض واعلم أن ما عدا النوافل من الفرض والواجب
بأنواعه لا يصح على الدابة الا لضرورة كخوف لص على نفسه او ثيابه لو نزل وخوف سبيع وطين ونحوه
مما يأتي والصلاة على المحمل الذي على الدابة كالصلاة عليها في موضعى عليها بشرط ايقافها بجهة القبلة ان امكنه
والا فبقدر الامكان واذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها اذا قدر على ايقافها والابان كان خوفه من عدو يصلي
كيف قدر كما في الامداد وغيره ولا إعادة عليه اذا قدر بمنزلة المريض خائفة واستفيد من التقييد بالاياء
أنه لا اعتبار بالركوع والسجود ولذا نقل الشيخ اسماعيل عن المحيط لا تجوز على الجمل الواقف والبارك وان صلى
فائماً الا أن يكون عند الخوف في المفازة بالاياء اه (قوله بنفسه) احتراز عما اذا لم يقدر الاجمعي لان
قدرة الغير لا تعتبر كما سيأتى لكن في شرح الشيخ اسماعيل عن المجتبى وان لم يقدر على القيام والنزول عن دابته
او الوضوء الا بالاعانة وله خادم يملك منافعه يلزمه في قولهما وفي قول أبي حنيفة نظراً للاصحح للزوم في الاجنبى
الذى يطبعه كالماء الذى يعرض للوضوء اه وبأقوى تمام الكلام فيه (قوله اذا كانت واقفة) وكذا
لوسائرة بالاولى وانما قيد به لقوله الا أن تكون عيدان المحمل الخ كما نص عليه الشرنبلالى ط (قوله
عيدان المحمل) أي ارجله التي كأرجل السرير (قوله بأن ركعتيه خشبة) الاولى التعيين بالكاف
فانه تنظير لتصوير ط وهذا الوجه يبق قرار المحمل على الارض لا على الدابة فيصير بمنزلة الارض زيلعى
فتصح التريضة فيه فائماً كما في نور الايضاح (قوله على العجلة) هي ما يؤلف مثل الخفة يحمل عليها الانتقال
مغرب (قوله اولاً تسير) كذا في الزيلعى والناحية ومثله في البحر عن الظهيرية (قوله فبى صلاة على الدابة)
أما اذا كانت تسير فظاهر وأما اذا كانت لا تسير وكانت على الارض وطرفها على الدابة فيشكل لانها في حكم
المحمل اذا ركز تحته خشبة فتكون كالارض وقد يفرق بأنهما اذا كان احدهما طرفها على الارض والآخر على الدابة
لم يصح قرارها على الارض فقط بل عليها وعلى الدابة بمخلاف المحمل لانه انما تصح الصلاة عليه اذا كان قراره على
الارض فقط بواسطة الخشبة لا على الدابة تامل وسيأتى ما لو كان كلها على الارض (قوله المذكور في التيمم)
بأن يخاف على ماله او نفسه او يتخاف المرأة من فاسق ط (قوله لاني غيرها) أي في غير حالة العذر ح (قوله
وطين يغيب فيه الوجه) أي او يطلعه او يتلف ما يسط عليه أما مجرد دناوة فلا تبيح له ذلك والذي لا دابة له يصلي
فائماً في الطين بالاياء كما في التجنيس والمزيد امداد (قوله لان قدرة الغير لا تعتبر) أي عنده وعندهما تعتبر كما

ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به
(ولو افتتح) النفل (راكبا ثم نزل بى
وفي عكسه لا) لان الاول أدى
اكمل مما وجب والثاني بعكسه
(ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل
المصر اتم على الدابة) باياء (وقيل لا)
بل ينزل وعليه الاكثر قاله الحلبي
وقيل يتم راكبا لم يبلغ منزله
فهو ثانی ويبنى قائماً الى القبلة
او قاعدا ولو ركب تفسد لانه عمل
كثير بمخلاف النزول (ولو صلى على
دابة في شق) محمل وهو يقدر على
النزول) بنفسه (لا تجوز الصلاة
عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون
عيدان المحمل على الارض) بأن ركز
تحته خشبة (وأما الصلاة على
العجلة ان كان طرف العجلة على
الدابة وهي تسير أولاً) تسير (فهى
صلاة على الدابة فتجوز في حالة
العذر) المذكور في التيمم (لاني
غيرها) ومن العذر المطر وطين
يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء
ودابة لا تترك الابعناء وجمعين
ولو محرماً لان قدرة الغير لا تعتبر

مقلبه

في النساد بقدرة غيره

في البحر وفي الخائفة والكافي ولو كانت الدابة جوارحاً لنزل لا يمكنه الركوب إلا بمعين أو كان شيخاً كبيراً لنزل لا يمكنه أن يركب ولا يجرد من يعينه تجوز الصلاة على الدابة اه وظاهر المسئلة الاولى انها على قوله وظاهر الثانية انها على قولهما الا ان يرجع قوله ولا يجرد من يعينه الى المسئلتين فيكون كل منهما على قوله اما قل وقد منا قريباً عن المجتبي أن الاصح عنده لزوم النزول لو وجد أجنباً يطيعه فهو حينئذ بالاتفاق وهو مقتضى ما قدمناه أيضاً في باب التيمم من أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبده وولده وأجيريه لزمه الوضوء اتصافاً وكذا غيره ممن لو استعان به أعانته كزوجته في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة أو التحول عن الفراش الخس فانه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف عليه زيادة المرض في اقامته وتحويله لافي الوضوء الى اخر ما ذكرناه هنالك فراجع مع ما سند كره في باب صلاة المريض وعلى هذا فلا خلاف في لزوم النزول عن الدابة والصلاة على الارض لمن وجد معينا يطيعه ولم يكن مريضاً بل حقه بنزوله زيادة مرض وأما ما في الخائفة وغيره ممن أنه لو حمل امرأته الى القرية لها أن تصلي على الدابة اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول اه فيحمل على ما اذا لم ينزلها زوجها بقرينة ما في المنية من أن المرأة اذا لم يكن معها محرم تجوز صلاتها على الدابة اذا لم تقدر على النزول اه وهذا اولى بما في البحر من تبرع ما في الخائفة على قوله وما في المنية على قولهما لكونه خلاف الظاهر ولخالفته لما قدمناه فاعتنم هذا التحريم (قوله حتى لو كان الخ) تبرع على العذر لا على مسئلة القدرة بقدره الغير الاستكفاف تأمل ثم اعلم أن هذه المسئلة وقعت لصاحب البحر في سفر الحج مع امه وذكر أنه لم يركبها وأنه ينبغي الجواز ولم أر من تعقبه وكتب في علقته عليه أنه قد يقال بخلافه لأن الرجل هنا قادر على النزول والعجز من المرأة قائم فيها لافيه الآن يقال أن المرأة اذا لم تقدر على الركوب وحدها يلزم منه سقوط الحمل واعتراف الدابة او موت المرأة فهو عذر راجع اليه كخوفه على نفسه او ماله (تنبيه) بقى شيء لم أر من ذكره وهو أن المسافر اذا عجز عن النزول عن الدابة لعذر من الاعذار المارة وكان على رجاء زوال العذر قبل خروج الوقت كالمسافر مع ركب الحاج الشريف هل له أن يصلي العشاء مثلاً على الدابة او المحمل في اول الوقت اذا خاف من النزول ام يؤخر الى وقت نزول الحاج في نصف الليل لاجل الصلاة والذي يظهر لي الاول لأن المحمل انما يكلف بالاركان والشروط عند اعادة الصلاة والشروع فيها وليس لذلك وقت خاص ولذا جازله الصلاة بالتيمم اول الوقت وان كان يرجو وجود الماء قبل خروجه وعلوه بانه قد اذا حاجب قدرته الموجد عند انعقاد سببه او هو ما اتصل به الاداء اه ومثلتنا كذلك لكن رأيت في القنية برمز صاحب المحيط ركب السفينة اذا لم يجد موضعاً للجمود للرجة ولو أخر الصلاة تقبل الرجة فيجد موضعاً يؤخرها وان خرج الوقت على قياس قول أبي حنيفة في المحبوس اذا لم يجد ماء ولا تراً باقظيفاً اه لكن تقدم في التيمم أن الاصح رجوع الامام الى قولهما بأنه لا يؤخر هابل ينسبه بالمصلين ورأيت في تيمم الحلية عن المبتغي مسافر لا يقدر أن يصلي على الارض لتجاسها وقد ابتلت الارض بالمطر يصلي بالاعياء اذا خاف فوت الوقت اه ثم قال وظاهره أنه لا يجوز اذا لم يخف فوت الوقت وفيه نظر بل الظاهر الجواز وان لم يخف فوت الوقت كما هو ظاهر اطلاقهم نعم الاولى أن لا يصلي كذلك اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كما في الصلاة بالتيمم اه وهذا عين ما بحثته اولاً فليستأمل (قوله وان لم يكن الخ) كان المناسب ذكره قبل بيان الاعذار (قوله ولو واقفة) كذا قيسه في شرح المنية ولم اره لغيره يعني اذا كانت الجملة على الارض ولم يكن شيء منها على الدابة وانما لها حبل مثلاً تجرّها الدابة به تصح الصلاة عليها لانها حينئذ كالسرير الموضوع على الارض ومقتضى هذا التعليل انها لو كانت سائرة في هذه الحالة لا تصح الصلاة عليها بلا عذر وفيه تأمل لأن جرّها بالحبل وهي على الارض لا تخرج به عن كونها على الارض وبقيده عبارة التنازع عن المحيط وهي لو صلي على الجملة ان كان طرفها على الدابة وهي تسير تجوز في حالة العذر لا في غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بمنزلة الصلاة على السرير اه فقوله وان لم يكن الخ يفيد ما قلناه لانه راجع الى أصل المسئلة وقد قيد سابقه وهي تسير ولو كان الجواز مقيد بعدم السير لقيده به فتأمل (قوله هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت المحمل وعدم كونه طرف الجملة على الدابة ح (قوله والواجب بأنواعه) أي ما كان واجبا لغيره عينا كالوتر أو كفاية كالنار أو لغيره ويجب بالقول كالنداء وبالفعل كنفل شرع فيه

حتى لو كان مع امه مثلاً في شيء محمل
واذا نزل لم تقدر تركب وحدها
جازله أيضاً كما أفاده في البحر
فليحفظ (وان لم يكن طرف الجملة
على الدابة جاز) لو واقفة لتعليمهم
بأنها كالسرير (هذا) كله (في
القرض) والواجب بأنواعه
وسنة الفجر

ثم أقسده وكسجدة تليتها إلى الأرض فافهم (قوله بشرط الخ) أو فحناه فيما مر (قوله لئلا الخ) علة
 لقوله بشرط إيقافها ح والحاصل أن كلام من اتحاد المكان واستقبال القبلة بشرط في صلاة غير النافلة
 عند الامكان لا يثبت الا بعد زوال إمكانه إيقافها مستقبلا ففعل ولذا نقل في شرح المنية عن الامام الخوائي
 انه لو انحرفت عن القبلة وهو في الصلاة لا تجوز صلاته قال وينبغي أن يقيد بأن يكون الانحراف مقدارا ركن
 اه قلت بقي لو أمكنه الايقاف دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشارح من العلة ولو بالعكس
 حل يلزمه الاستقبال لم أره ثم رأيت في الحلية أنه يلزمه وهو ظاهر قول الشارح هنا والافق قدر الامكان ثم رأيت
 في الظهيرية ما يدل على خلافه حيث قال وان كان في طين وردغة يخاف النزول يصل الى القبلة قال وعندى
 هذا اذا كانت الدابة واقفة أما اذا كانت سائرة يصل حيث شاء اه يعنى اذا كان لا يمكنه إيقافها خوفا
 فوث الرقعة مثلا يصل الى أى جهة كانت والظاهر أن الاول اولى لان الضرورة تتقدر بقدرها تأمل (قوله
 مطلقا) أى سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا قادر على النزول أو لا طرف العجلة على الدابة أو لا ح
 (قوله لا يجماعه الخ) أى في ظاهر الرواية واستحسن محمد الجواز لو دواهم بالقرب من دابة الامام بحيث
 لا يكون بينهم وبينه فرجة الا بقدر الصف قياسا على الصلاة على الأرض والصحيح الاول لان اتحاد المكان بشرط
 حتى لو كان على دابة واحدة في محل واحد أو في شقي محل جاز بدائع (قوله ولو جوع الخ) تقدمت هذه المسئلة
 مع نظائرها قبيل باب صفة الصلاة (قوله ولو تحية) فيه كلام قدمناه عند الكلام على تحية المسجد (قوله
 لزومه) أى لزومه الركنين بظهر وهذا ذكر في البحر بحثا قياسا على ما لو قال بغير وضوء أقول ولا حاجة للبحث
 فان ما في المتن مذكور في متن المجمع ووجهه أن الناذر لما اوجب عليه ركعتين اوجبهما بطهارة لان الصلاة
 لا تكون الا بها وقوله بعده بغير طهر رجوع عما التزمه فلا يصح ابن مالك (قوله أى ابى يوسف) أشار الى أنه كان
 ينبغي للمصنف التصريح به لانه لا مرجع للتصريح في عنده لان المتعارف في مثله رجوعه لا يوجب حنيفة الا اذا كان
 له مرجع خاص غيره (قوله كالونذر بغير قراءة الخ) لان التزام الشيء التزام لما لا يصح الا به فصار كانه نذر
 أن يصل بقرعة ومستورا العودة وركعتين لان الصلاة غير صحيحة ما لم تكن شفعاء بقرعة وبشوب وكذا الونذر
 ثلاثا يلزمه اربع ركعات كما في المجمع وعلاه في شرحه بما قلنا وأشار بالكاف الى أن هذه المسائل الثلاث لا خلاف
 فيها الحمد والفرق له بين ما بين المسئلة الاولى في شروح المجمع وقوله وكذا انصف ركعة أى يلزمه ركعتان لان ذكر
 ما لا يتجزئ ذكر كل كلة فكانه نذر ركعة وهو التزام لاخرى أيضا كما علمت (قوله وأهدره الثالث) أى اهدر
 النذر بغير طهر فقال لا يلزمه شيء لانه نذر جمعية ومقتضى ما في الفتح أن المعتقد الاول (تنبيه) نذر أن يصل
 الظهر ثمانيا أو أن يركب النصاب عشر أى بضم العين اوجبه الاسلام مرتين لا يلزمه الزائد لانه التزام غير المشروع
 فهو نذر جمعية بجر والفرق أن الصلاة بلا قراءة أو عربا نا تكون عبادة لمأموم أو مئى وإعدام ثوب وكذا
 بلا طهارة لقول أبى يوسف بشر وعيمت الفاسد الطهورين أفاده في البحر أقول والتعليل المار بأن التزام الشيء
 التزام لما لا يصح الا به يعنى عن ابداء الفرق مع شموله للنذر بركعة أو نصفها تأمل (قوله او نذر الخ) كالونذر
 صلاة بمسجد مكة فأذاها في القدس مثلا وفي غيره من المساجد جاز لان المقصود من الصلاة القرية وهي حاصله
 في أى مكان وتقدم قبيل باب الوتر أفضل الاماكن (قوله لانه) أى الحيز المفهوم من فصلة السابق
 (قوله لانه نذر جمعية) لان يوم الحيز منافع الصوم العبادة بخلاف صوم الغد فانه باعتبار ذاته قابل للاداء
 ولكن صرف عنه مانع سماوى يمنع الاداء فوجب القضاء (قوله التراويح) جمع ترويح سميت الاربع بها
 للاستراحة بعدها خزائن وانما اخرها عن النوافل لكثرة شعبها واختصاصها عنها بأدائها بجماعة وأحكام آخر
 ولذا افرد لها تأليفا خاصا بأحكامها الامام حسام الدين وتبعه العلامة قاسم (قوله سنة مؤكدة) صححه
 في الهداية وغيرها وهو المروى عن أبى حنيفة وذكر في الاختيار أن ابى يوسف سأل ابا حنيفة عنها وما فعله عمر
 فقال التراويح سنة مؤكدة ولم يتجزئه عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدع عالم بأمره الا عن أصل لديه
 وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قول القدورى انها مستحبة كما فهمه في الهداية عنه لانه
 انما قال يستحب أن يجتمع الناس وهو يدل على أن الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة
 كذا في العناية وفي شرح منية المصلى وحكى غير واحد الاجماع على سنيتها وتماها في البحر (قوله لمواظبة

بشرط إيقافها للقبلة ان أمكنه
 والافق قدر الامكان لئلا يختلف
 بسيرها المكان (وأما في النفل
 فتجوز على المحل والعجلة مطلقا)
 فرادى لا بجماعة الاعلى دابة
 واحدة (ولو جوع بينية فرض
 ونفل) ولو تحية (رجح الفرض)
 لقوته وأبطالها بمحمد والائمة الثلاثة
 (ولو نذر ركعتين بغير طهر لزومه
 عنده) أى أبى يوسف كالونذر بغير
 قراءة أو عربا نا أو ركعة وكذا انصف
 ركعة عند أبى يوسف وهو المختار
 (وأهدره الثالث) أى محمد (أو)
 نذر عبادة (في مكان كذا فأذاها في
 أقل من شرفه جاز) لان المقصود
 القرية خلافا لزفر والثلثة
 (ولو نذرت عبادة) كصوم وصلاة
 (في غدا خاضت فيه يلزمها قضاؤها)
 لانه يمنع الاداء لا الوجوب
 (ولو) نذرها (يوم حبسها لا) لانه
 نذر جمعية (التراويح سنة)
 مؤكدة لمواظبة الخلفاء الراشدين

مبحث
 صلاة التراويح

الخطباء الراشدين) أي أكثرهم لأن الموازنة عليها وقعت في أثناء خلافة عمر رضي الله عنه ووافقه على ذلك عامة
 الصحابة ومن بعدهم إلى يومنا هذا بلا تكبر وكف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة
 الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ كما رواه أبو داود بجر (قوله أجماعا) راجع إلى قول المترسنة
 للرجال والنساء وأشار إلى أنه لا اعتداد بقول الروافض أنهم أسنة الرجال فقط على ما في الدرر والكافي وأنها
 ليست بسنة أصلا كما هو المشهور عنهم على ما في حاشية فوح لأنهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم لا يعقلون على كتاب
 ولا سنة وينكرون الأحاديث الصحيحة (قوله بعد صلاة العشاء) قد رلفنا صلاة إشارة إلى أن المراد بالعشاء
 الصلاة لا وقتها وإلى ما في النهر من أن المراد ما بعد الخروج منها حتى لو بني التراويح عليها لا يصح وهو الأصح
 وكذا نبأنا وما على سنتها كما في الخلاصة قال فكأنهم ألحقوا السنة بالفرض (تمة) تقدم في بحث النية
 الاختلاف في أن الدين لا بد فيه من التبعين أو يكتفي لها مطلق النية والأصح الثاني والأحوط الأول وتقدم
 تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط أن يجتهد في التراويح لكل شفعية في الخلاصة الصحيح نعم لأنه صلاة
 على حدة وفي الخاتمة الأصح لأن الكل بمنزلة صلاة واحدة كذا في التتارخانية وظاهره أن الخلاف في أصل
 النية ويظهر في الصحيح الأول لأنه بالسلام خرج من الصلاة حقيقة فلا بد في دخوله فيها من النية ولا شك
 أنه الأحوط خروجها من الخلاف نعم رجع في الخلية الثاني أن نوى التراويح كلها عند الشروع في الشفع الأول
 كما لو خرج من منزله يريد صلاة الفرض مع الجماعة ولم تحضره النية لما انتهى إلى الامام (قوله إلى الفجر) هذا آخر
 وقتها ولا خلاف فيه كما في النهر (قوله في الأصح) أي من أقوال ثلاثة الأول أن وقتها الليل كله قبل
 العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لأنها قيام الليل قال في البحر ولم أر من صححه اه وظاهره أنه يدخل وقتها
 من غروب الشمس الثاني أنه ما بين العشاء والوتر وصححه في الخلاصة ورجحه في غاية البيان بأنه المأثور المتوارث
 الثالث ما مشى عليه المصنف تبعاً للكنز وعزام في الكافي إلى الجمهور وصححه في الهداية والخاتمة والحيط بجر
 (قوله فلو فاته بعضها الخ) تفريع على الأصح لكنه مبني على أن الأفضل في الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف
 سيما في نقوله أوتر معه أي على وجه الأفضلية وكذا على القول الأول من الثلاثة المارة وما على القول
 الثاني منها فإنه يأتي بما فاته وعلاه في الخلاصة بأنه لا يمكنه الاتيان به بعد الوتر وبما فترناه ظهر أن ما في البحر
 من جعله التفريع على الثالث كالثاني صوابه كالأول كما مشى عليه الشارح هنا وتظهر ثمة الخلاف أيضا فيما
 لو صلاها بعد الوتر أو نسي بعضها وتذكر بعد الوتر فصل الباقي صح على الأول والثالث دون الثاني (قوله
 ولا تكره بعده في الأصح) وقيل تكره لأنها تبع للعشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وإن كانت تبعاً للعشاء
 لكنهم أصلاً الليل والأفضل فيها آخره فلا يكره تأخيرها من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يؤخرها إليه
 خشية القوت ح عن الامداد وما في البحر من أن الصحيح أنه لا بأس بالتأخير لا يدل على ثبوت كراهة التزنية
 حتى يجاب عن قول الشارح لا يكره بأن المتن كراهة التحريم لأن كلمة لا بأس تدل على أن خلافه أولى وليس كل
 ما هو خلاف الأولى مكروهاً تنزيهاً لأن الكراهة لا بد لها من دليل خاص كما فترناه مراراً بل في رسالة العلامة
 قاسم وغيرها والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب والأفضل لأنها قيام الليل اه فافهم (قوله ولا وحده)
 بيان لقوله أصلاً أي لا بجماعة ولا وحده ط (قوله في الأصح) وقيل يقضيها وحده ما لم يدخل وقت تراويح
 أخرى وقيل ما لم يمض الشهر قاسم (قوله فإن قضاها) أي منفرداً بجر (قوله كسنة مغرب وعشاء)
 أي حكم التراويح في أنها لا تنقض إذا فاتت الخ حكم بقية رواتب الليل لأنها من الأوقات القضاة من خواص
 الفرض وسنة الفجر بشرطها (قوله والجماعة فيها سنة على الكفاية الخ) أفاد أن أصل التراويح سنة
 عين فلوتر كها واحد كره بخلاف صلاتها بالجماعة فانهما سنة كفاية فلوتر كها الكل أساؤا أما لو اختلف
 عنهما رجل من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة وإن صلى أحد في البيت بالجماعة لم ينالوا فضل
 جماعة المسجد وهكذا في المكتوبات كافي المنية وهل المراد أنها سنة كفاية لأهل كل مسجد من البلدة
 أو مسجد واحد منها ومن الحلة ظاهر كلام الشارح الأول واستظهر ط الثاني ويظهر في الثالث لقول
 المنية حتى لو ترك أهل محلة كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساؤا اه وظاهر كلامهم هنا أن المتخون
 كفاية إقامتها بالجماعة في المسجد حتى لو أقاموها بجماعة في بيوتهم ولم يقيم في المسجد أتم الكل وما تقدمناه

(للرجال والنساء) أجماعاً (ووقتها)
 (بعد صلاة العشاء) إلى الفجر (قبل
 الوتر وبعده) في الأصح فلو فاته
 بعضها وقام الإمام إلى الوتر أوتر
 معه ثم صلى ما فاته (وبسحب
 تأخيرها إلى ثلث الليل) أو نسيه
 ولا تكره بعده في الأصح (ولا تنقض)
 إذا فاتت أصلاً (ولا وحده في
 الأصح) فإن قضاها كانت نفلاً
 مستحباً وليس بترأويح (كسنة
 مغرب وعشاء) والجماعة فيها سنة
 على الكفاية في الأصح فلوتر كها
 أهل مسجد أو لا لوتر لبعضهم
 وكل ما شرع بجماعة فالسجدة فيه
 أفضل قاله الحلبي

عن النية فهو في حق البعض المتخلف عنها وقيل ان الجماعة فيها سنة عين فمن صلاها وحدها سواء وان صليت
 في المساجد وبه كان يفتى ظهير الدين وقيل تسحب في البيت الالفقيه عظيم يقتدى به فيكون في حضوره
 ترغيب غيره والصحيح قول الجمهور انها سنة كفاية وتعمامة في البحر (قوله وهي عشرون ركعة) هو قول
 الجمهور وعليه عمل الناس شرقا وغربا وعن مالك ست وثلاثون وذكر في الفتح أن مقتضى الدليل كون المسنون
 منها ثمانية والباقي مستحبا وتعمامة في البحر ذكرت جوابه فيما علقته عليه (قوله المكمل) بكسر الميم
 وهو التراويح المكمل بفتحها وهي القرائض مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وان صليت قبله وفي النهر
 ولا يخفى أن الرواتب وان كملت أيضا لأن هذا الشهر رتبة كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل ا هـ ط (قوله صحت
 بكرهه) أي صحت عن الكل وتكره ان تعبدوه وهذا هو الصحيح كافي الحلية عن النصاب وخزانة الفتاوى خلافا
 لما في النية من عدم الكراهة فانه لا يخفى ما فيه لخالفته المتوارث مع نصريحهم بكرهه الزيادة على ثمان
 في مطلق التطوع بل لا يفتننا اولي بحر (قوله به يفتى) لم أر من صرح بهذا اللفظ هنا وانما صرح به في النهر
 عن الزاهد في الوصل اربعاً بتسليم وقعدة واحدة وأما إذا صلى الغنبرين بجملة كذلك فقد قاسه عليه في البحر
 نعم صرح في الخاتمة وغيرها بأنه الصحيح مع أن مقتضى البدائع والخلاصة والتاريخانية أنه لو صلى التطوع ثلاثاً
 أو ستاً أو ثمانياً بقعدة واحدة فالأصح أنه يفسد استحساناً وقياساً وقد منادى به فقد اختلف التصحيح
 في الزائد على الأربعة بتسليم وقعدة واحدة هل يصح عن شفع واحد أو يفسد فليتب (فروع) شكواهل صلوا
 تسع تسليمات أو عشر يصلون تسليمة أخرى فرادى في الأصح للاحتياط في الكمال التراويح والاختراع عن التفضل
 بالجماعة وكذلك التذكريات تسليمة بعد الوتر عند ابن الفضل وقال الصدر الشهيد يجوز أن يقال فصل بجماعة
 وهو الاظهر لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الامام على رأس ركعة ساهياً في الشفع الأول ثم صلى
 ما بقي قبل يقضى الشفع الأول فقط لصحة شروعه فيما بعده وقيل يقضى الكل لأن سلامه الأول لم يخرج
 من حرمة الصلاة لكونه سهواً وكذلك كل سلام بعده يكون سهواً مبني على السهو الأول فقد ترك القعدة
 على الركعتين في الإشطاع كلها تنقذ بأسرها الا اذا تعد السلام أو فعل بعده ما ساهى في الصلاة أو علم أنه ساهى
 وتعمامة في شرح النية وبظهر لي اربعة القول الأول لأن سلامه وان لم يخرج له لكن تكبيره على قصد الاستقبال
 الى الشفع الاخر يخرج به عن الأول ثم رأيت في الحلية قال انه الاشبه (قوله يجلس) ليس المراد حقيقة
 الجلوس بل المراد الانتظار لانه يخرج بين الجلوس إذا كرأوسا كما بين صلاته نافله منفرداً كما يذكره أفاده في شرح
 النية والبحر (قوله ندبا) وما يفيد كلام الكثر من أنه سنة تعقبه الزيلعي بأنه مستحب لاسنة وبه صرح
 في الهداية (قوله بين كل أربعة) الاوضح قول الكثر بعد كل أربعة أو قول النية والدررين كل ترويحين
 لايامه أن الجلسة بعد الشفع الأول من كل أربعة والجواب أن المراد بين كل أربعة وأربعة فخذف أحد
 المتعدين كافي قوله تعالى لا تفرق بين احد من رسله أي بين احد واحد ولا فساد في ذلك فافهم (قوله وكذا بين
 الخامسة والوتر) صرح به في الهداية واستدل عليه في النهر بما في الخلاصة من أن أكثرهم على عدم
 الاستحباب وهو الصحيح ا هـ أقول هذا سبق نظر فان عبارة الخلاصة هكذا والاستراحة على خمس تسليمات
 اختلف المشايخ فيه وأكثرهم على أنه لا يستحب وهو الصحيح ا هـ فان مراده بخمس تسليمات خمس أشطاع
 أي على الركعة العاشرة كما فسره في شرح النية لانه لا خمس ترويحات كل ترويحة اربع ركعات فقد اشبهت على
 صاحب النهر التسليمة بالترويحة فافهم (قوله بين تسليع) قال القهستاني فيقال ثلاث مرات سبحان ذي
 الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجلوت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبح
 قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كافي منهج العباد ا هـ
 (قوله وصلاته فرادى) أي صلاة أربع ركعات فيزاد ست عشرة ركعة قال العلامة قاسم ان زادها منفردين
 لا بأس به وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك كره الخ وفي النهر وأما الصلاة فتقبل مكررة
 وقبل سنة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون وأهل المدينة يصلون أربعاً ا هـ (قوله نعم تكرر الخ)
 لأن الاستراحة مشروعة بين كل ترويحتين لا بين كل شفعين (قوله والختم مرة سنة) أي قراءة الختم في صلاة
 التراويح سنة وصححه في الخاتمة وغيرها وعزاه في الهداية الى أكثر المشايخ وفي الكافي الى الجمهور

(وهي عشرون ركعة) حكمته
 مساواة المكمل للمكمل (بعشر
 تسليمات) فلو فعلها بتسليم فان
 تعد لكل شفع صحت بكرهه
 والاثبات عن شفع واحد به يفتى
 (يجلس) ندبا (بين كل أربعة
 بقدرها) وكذا بين الخامسة
 والوتر) ويجزى بين تسليع وقراءة
 وسكوت وصلاته فرادى نعم تكرر
 صلاة ركعتين بعد كل ركعتين
 (والختم) مرة سنة ومرة تسليمة
 وثلاثاً أفضل

وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة والمنقول في الأثر قال الزبلي ومنهم من استحسب الختم في ليلة السابع والعشرين رجاء أن ينالوا ليلة القدر لأن الأخبار تتفاوت عليها وقال الحسن عن أبي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشر آيات وشواها وهو الصحيح لأن السنة الختم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع التخفيف لأن عدد ركعات التراويح في الشهر ستمائة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية وشيئاً اه وما في الخلاصة من أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين ونحوه في الفيض فيه نظر لأن توزيعه عشر أفعشرا يقتضي الختم في الثلاثين إلا أن يكون مع ضم الوتر لكن في الثانية وغيرها ما يفيد تخصيص التراويح وعامة في شرح الشيخ امين عيل وفي شرح المنية ثم إذا ختم قبل آخر الشهر قيل لا يكره ترك التراويح فيما بقي لأنها شرعت لأجل ختم القرآن مرة قال أبو علي النسفي وقيل يصليها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة اه (قوله الأفضل في زماننا الخ) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة حلية عن المحيط وفيه اشعار بأن هذا مبني على اختلاف الزمان فقد تغير الأحكام لاختلاف الزمان في كثير من المسائل على حسب المصالح ولهذا قال في البحر فالجواب أن المذهب في المذهب أن الختم سنة لكن لا يلزم منه عدم تركه إذا لم يتركه من غير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصاً في زماننا فالظاهر اختيار الأخف على القوم (قوله وفي المجتبى الخ) عبارته على ما في البحر والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا ثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يمل القوم ولا يلزم تعطيلها فإن الحسن روى عن الإمام أنه قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيء هذا في المكتوبة فحافظك في غيرها اه (قوله وآية أويتين) أي بقدر ثلاث آيات قصار بديل عبارة المجتبى والافلودون ذلك كره تحريماً لما في المنية وشرحها في بحث صفة الصلاة لوقر أمع الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد كراهة التحريم وأن قرأ ثلاثاً قصار أو كانت الآية أو الايتين تعدل ثلاث آيات قصار أخرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستحباب وينبغي أن يكون فيه كراهة تنزيه الخ أي لأن السنة قراءة المفضل فقوله هنا لا يكره أي لا تحرم ولا تنزيهاً وإن كره في الفرائض تنزيهاً فافهم هذا في التجنيس واختار بعضهم سورة الاختلاص في كل ركعة وبعضهم سورة الفيل أي البداة منها ثم يعيدها وهذا الحسن لئلا يشغل قلبه بعدد الركعات قال في الحلية وعلى هذا استقر عمل أئمة أكثر المساجد في ديارنا إلا أنهم يبدون بقراءة سورة التكاثر في الأولى والاختلاص في الثانية وهكذا إلى أن تكون قراءتهم في التاسعة عشر بسورة تبت وفي العشرين بالاختلاص اه زاد في البحر وليس فيه كراهة في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة لأنه خاص بالفرائض كما هو ظاهر الخلاصة وغيرها اه قلت لكن الاحوط قراءة النصر وتبت في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة والمعوذتين في الشفع الثاني منها وبعض أئمة زماننا يقرأ بالعصر والاختلاص في الشفع الأول من كل ترويجة وبالكوتر والاختلاص في الشفع الثاني (قوله وي زيد الإمام الخ) أي بأن يأتي بالدعوات بجر (قوله ويكتفي بالهم صل على محمد) زاد في شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكان الشارح اقتصر على الأول أخذاً من التعليل لأن الصلاة على الأكل لا تفرض عند الشافعي رحمه الله تعالى بل تسنن عنده في التشهد الأخير وقيل يجب عنده (قوله هذرة) بفتح الهاء وسكون الذا لالمجبة وفتح الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع ح (قوله واستراحة) هي القعدة بعد كل أربع وقدمت أنها مندوبة وبه يعلم أن المراد بالمنكرات مجموع ما ذكره إلا أن رادها ما يخالف المشروع (قوله وتكره قاعدة) أي تنزيهاً لما في الحلية وغيرهما من أنهم اتفقوا على أنه لا يستحب ذلك إلا بعد لأنه خلاف المتوارث عن السلف (قوله حتى قيل الخ) أي قياساً على رواية الحسن عن الإمام في سنة الفجر لأن كلامهم ماسنة مؤكدة والصحيح الفرق بأن سنة الفجر مؤكدة بخلاف خلاف التراويح كافي الثانية وقدمنا عبارتها في بحث سنة الفجر (قوله كما يكره الخ) ظاهره أنها تحريمية لله لا المذكورة وفي البحر عن الثانية يكره لا مقتدى أن يقع في التراويح فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم لأن فيه اظهار التسكاس في الصلاة والتشبه بالمنافقين قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ط قال في الحلية وفيه اشعار بأنه إذا لم يكن لكسل بل كبر ونحوه لا يكره وهو كذلك اه (تنبيه) قال في التارخانية وكذا إذا غلبه النوم يكره له أن يصلي بل ينصرف حتى يستيقظ (قوله لانه تابع) أي لأن جماعتها تبع لجماعة الفرض يصليها معه

٣ قوله لكن لا يلزم منه الخ الفميري
منه الأول راجع إلى المصحح وفي
تركه إلى الختم وفي منه الثاني إلى
عدم تركه اه منه

٣ (ولا يترك الختم لكسل القوم)
لكن في الاختيار الأفضل في زماننا
قد رما لا ينقل عليهم وأقره المصنف
وغیره وفي المجتبى عن الإمام
لو قرأ ثلاثاً قصار أو آية طويلة
في الفرض فقد أحسن ولم يسيء
فحافظك بالتراويح وفي فضائل
رمضان للزاهدي أفتى أبو الفضل
الكرماني والوري أنه إذا قرأ
في التراويح الفاتحة وآية أويتين
لا يكره ومن لم يكن عالماً بأجل زمانه
فهو جاهل (وبأنى الإمام والقوم
بالبناء في كل شفع وزيد) الإمام
(على التشهد إلا أن يمل القوم فيأتي
بالصلوات) ويكتفي بالهم صل على
محمد لانه الفرض عند الشافعي
(ويترك الدعوات) ويحتمل
المنكرات هذرة القراءة وترك
نعوذ وتسمية وطمأنينة وتسيب
واستراحة (وتكره قاعدة) زيادة
تأكدها حتى قيل لا تصح (مع
القدرة على القيام) كما يكره تأخير
القيام إلى ركوع الإمام للتشبه
بالمنافين (ولو تركوا الجماعة
في الفرض لم يصالحوا التراويح
جماعة) لانه تابع فصله وحده
يصليها معه

فانما لم تقم الجماعة الفرض فلواقبت بجماعة وحدها كانت مخالفة للوارد فيها فلم تكن مشروعة أما لو وصلت
 بجماعة الفرض وكان رجل قد صلى الفرض وحده فلا أن يصلح مع ذلك الامام لان جماعتهم مشروعة فله
 الدخول فيها معهم لعدم المحذور هذا ما ظهر لي في وجهه وبه ظهر أن التعالي المذكور لا يشمل المصل وحده فظهر
 صحة التفريع بقوله فصله وحده الخ فافهم (قوله ولولم يصلها الخ) ذكر هذا الفرع والذي قبله في البحر
 عن القسبة وكذا في متن الدرر لكن في التتارخانية عن الثقة أنه سئل على بن اجد عن صلى الفرض والتراويح
 وحده أو التراويح فقط هل يصلي الوتر مع الامام فقال لا اه ثم رأيت القهستاني ذكر تصحيح ما ذكره
 المصنف ثم قال لكنه اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر اه فقوله ولولم يصلها أى وقد صلى الفرض
 معه لكن ينبغي أن يكون قول القهستاني معه احتراز عن صلاتها مفردا أما لو صلاها جماعة مع غيره ثم صلى
 الوتر معه لا كراهة تأمل (قوله بقى الخ) الذي يظهر أن جماعة الوتر تسع الجماعة التراويح وان كان الوتر
 نفسه أصلا في ذاته لان سنة الجماعة في الوتر انما عرفت بالارتباطية للتراويح على أنهم اختلفوا في افضلية
 صلاتها بالجماعة بعد التراويح كما يأتي (قوله أى يكره ذلك) أشار الى ما قالوا من أن المراد من قول القدوري
 في مختصره لا يجوز الكراهة لعدم أصل الجواز لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره وأيده في الحلية
 بما أخرجه الطحاوي عن المنصور بن مخزومة قال دفنا بابكر رضي الله تعالى عنه لسلا فقال عمر رضي الله عنه
 اني لم اوتر فقام وصفنا وراءه فصل يثلاث ركعات لم يلم الا في آخرهن ثم قال ويمكن أن يقال الظاهر أن الجماعة
 فيه غير مستحبة ثم ان كان ذلك أحيانا كما فعل عمر كان مباحا غير مكروه وان كان على سبيل المواظبة كان بدعة
 مكروهة لانه خلاف التواتر وعليه يحمل ما ذكره القدوري في مختصره وما ذكره في غير مختصره يحمل على
 الاول والله أعلم اه قلت وبؤيده أيضا ما في البدائع من قوله ان الجماعة في التطوع ليست بسنة الا في قيام
 رمضان اه فان في السنة لا يستلزم الكراهة نعم ان كان مع المواظبة كان بدعة فيكره وفي حاشية البحر
 للخير الملى علل الكراهة في الضياء والنهاية بأن الوتر نفل من وجه حتى وجبت القراءة في جميعها وتؤدى بغير
 اذان واقامة والنفل بالجماعة غير مستحب لانه لم تفعله الصحابة في غير رمضان اه وهو كالصريح في أنها
 كراهة تنزيه تأمل اه (قوله على سبيل التداعي) هو أن يدعو بعضهم بعضا كما في المغرب وفسره الوائلي
 بالكثرة وهو لازم معناه (قوله أربعة بواحد) أما اقتداء واحد بواحد أو اثنين بواحد فلا يكره وثلاثة بواحد
 فيه خلاف يجر عن الكافي وهل يحصل بهذا الاقتداء فضيلة الجماعة ظاهر ما قد مناه من أن الجماعة
 في التطوع ليست بسنة فيقدمه تأمل في لواقدي به واحد أو اثنين ثم جاءت جماعة اقتدوا به قال الرحبي
 ينبغي أن تكون الكراهة على المتأخرين اه قلت وهذا كله لو كان الكل متفليح أمالوا اقتدى متفلقون
 بمقتضى فلا كراهة كما ذكره في الباب الاتي (قوله في صلاة ورغائب) في حاشية الاشياء للحموي هي التي
 في رجب في أول ليلة الجمعة منه قال ابن الحاج في المدخل وقد حدثت بعد أربعمائة وثمانين من الهجرة وقد صنف
 العلماء كتباً في انكارها وذهمتها ونسفيها فاعلموا ولا يفتروا بكثرة الفاعلين لها في كثير من الامصار اه وقدمنا بعض
 الكلام عليها عند قوله واحياء ليلة العيدين (قوله وبراء) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وقد ر) الظاهر
 أن المراد به ليلة السابع والعشرين من رمضان لما قد مناه عن الزيالي من أن الاخبار تطايرت عليها (قوله
 الا اذا قال الخ) لانه لا خروج عنها حينئذ الا بالجماعة وظاهر كلام الشارح أن النذر من المتقدمين دون الامام
 والا كان اقتداء الساذر بالناذر وهو لا يجوز ثم ان بناء القوي على الضعيف انما يمنع اذا كانت القوة ذاتية
 فلو عرفت بالنذر كما عرفت فلا ومن هنا قال في شرح المنية النذر كالنفل ط عن أبي السعود (قوله قلت الخ)
 لم يتصل عبارة البرازية بتمامها ووضعا ولا ينبغي أن يتكافأ لالتزام ما يمكن في الصدر الاول كل هذا التكلف
 لا فائدة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلوترك أمثال هذه الصلوات تاركاً ليعلم الناس
 أنه ليس من الشعار فحسن اه وظاهره أنه بالنذر لم يخرج عن كونه أداء النفل بالجماعة (قوله
 وفي التتارخانية الخ) عبارته انتفاعا لا محيطة وذكر القاضي الامام أبو علي النسفي فبين صلى العشاء والتراويح
 والوتر في منزله ثم أتى قوما آخرين في التراويح ونوى الامامة كره له ذلك ولا يكره للمأمومين ولولم ينو الامامة
 وشرع في الصلاة فاقتدى الناس به لم يكره لواحد منهما اه قال ط وهل اذا اقتدى حتى نوى سنة الجماعة

مطلب
 في كراهة الاقتداء في النفل على
 سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب

(ولولم يصلها) أى التراويح
 (بالامام) او صلاها مع غيره لانه أن
 (يصلى الوتر) معه بقى لوترهما
 الكل هل يصلون الوتر بجماعة
 فليراجع (ولا يصلى الوتر و) لا
 (التطوع بجماعة خارج رمضان)
 أى يكره ذلك لو على سبيل التداعي
 بأن يقتدى بأربعة بواحد كما في
 الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء
 اذا لما منع من وفى الاشياء عن
 البرازية يكره الاقتداء في صلاة
 ورغائب وبراء وقد ر اذا قال
 نذرت كذا ركعة بهذا الامام
 جماعة اه قلت وتمة عبارة
 البرازية من الامامة ولا ينبغي
 أن يتكافأ كل هذا التكلف لانه
 مكروه وفي التتارخانية لولم ينو
 الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ

البعدية بشافعي - يصلي الظهر بعد ما يكره نظر الاعتقاد الحنفي - لانهم انقل عنه على المعتمد ولا يكره نظر الاعتقاد الامام حنبل - اهـ ويظهر في الاول لان الارجح أن العبرة لا اعتقاد المتقدم وهذه الصلاة في اعتقاده مكروهة (قوله تصححان) رجع الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أو ترهبهم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع في التراويح فالوتر كالترايح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر بحر وفي شرح المنية والصحيح أن الجماعة فيها افضل الآن سنثبت اليك كسنة جماعة التراويح اهـ قال الخليل الرمي - وهذا الذي عليه عامة الناس اليوم اهـ وقواه المحشي أيضا بأنه مقتضى ما مر من أن كل ما شرع بجماعة فالمسجد أفضل فيه

* (باب ادراك الفريضة) *

(وفيه) أي رمضان (يصلي الوتر) وقيامه بها (وهل الافضل في الوتر الجماعة ام المنزل تصححان لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضي أن المذهب الثاني وأقره المصنف وغيره

* (باب ادراك الفريضة) *

(شرع فيها اداء) خرج النافلة (والمندورة والتضاء فانه لا يقطعها منفردا ثم أقبت) أي شرع في الفريضة في مصلاه لا إقامة المؤذن ولا المبرور في مكان وهو في غيره

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل وكله مسائل الجامع بحر وفتح ومعراج أقول وهو في الحقيقة تنبيه لباب الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل عقبه وترجعه بفصل ادراك الجماعة وفضلها (قوله خرج النافلة الخ) أي خرج بالفريضة النافلة والندوة وكذا بالاداء لان الاداء كما سيذكره في الباب الاتي فعل الواجب في وقته فالنفل والندوة لا وقت لهما والقضاء فعليه خارج وقته قال ح فتقوله فيما سبأ أي والشارع في نفل لا يقطع مطلقا نصريح بالفهوم (قوله والقضاء) يعني اذا شرع في صلاة قضاء ثم شرع الامام في الاداء فانه لا يقطع وانما جلنا على هذا لانه اذا شرع في قضاء فرض فأقبت الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع كما ذكره في البحر بحثنا وجرم به في امداد الفتاح اهـ ح أقول وجرم به المقدسي أيضا وما نقله عن البحر فلم أره فيه والذي رأيته فيه معزى الخلاصة لشرع في قضاء الفوائت ثم أقبت لا يقطع كالنفل والندوة كالقائمة اهـ (تنبيه) لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفوائت فان كان صاحب ترتيب قضى وان لم يكن فهل يقضى ليكون الاداء على حسب ما وجب ويخرج من خلاف مالك فان الترتيب لا يسقط عنه بالاعذار المذكورة عندنا ثم يقتدى لحرار فضله الجماعة مع جواز تأخير القضاء وامكان تلافيه قال الخليل الرمي - لم أره ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيح فيه واستظهر الثاني قلت ووجهه ظاهر لان الجماعة واجبة عندنا وفي حكم الواجب ولذا يترك لاجلها سنة الفجر التي قيل عندنا بوجوبها ومراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا ينبغي تفويت الواجب لاجل المستحب (قوله أي شرع في الفريضة) بالبناء للجهول وفي الفريضة نائب الفاعل أي شرع فيها الامام وقد مر في باب الامامة أن الاقتداء بالفاسق والاعمى ونحوهما اولى من الانفراد وكذلك بالخالف الذي يراعى في الشروط والاركان وعليه فيقطع ويقتدى به لان العلة تحصيل فضيلة الجماعة حيث حصلت بلا كراهة بأن لم يوجد من هو اولى منهم كان القطع والاقتداء اولى وقد مرنا اختلاف المتأخرين فيما لو تعددت الجماعات وسبقت جماعة الشافعية فبعضهم على أن الصلاة مع اول جماعة أفضل وبعضهم على أن انتظار الاقتداء بالموافق أفضل بناء على كراهة الاقتداء بالخالف لعدم مراعاته في الواجبات والسنن وان راعى في الفروض واستظهرنا هناك عدم كراهة الاقتداء به ما لم يعلم منه مفدا كما مال اليه الخليل الرمي - وأنه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة للعلم بأنه يريد جماعة أكمل من هذه الجماعة فعلى هذا الوتر في سنة الظهر تمامها أربع حتى على قول الكمال الاتي يني لو كان مقتديا بمن يكره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة فيه هل يقطع ويقتدى به استظهر ط أن قوله لو فاسقا لا يقطع ولو مخالفا وشك في مراعاته يقطع أقول والظاهر العكس لان الثاني كراهته تنزيهية كالاعمى والاعمى بخلاف الفاسق فانه استظهر في شرح المنية أنها تحريمية لقولهم ان في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب علينا اهاتيه بل عند مالك ورواية عن أحمد لا تصح الصلاة خلفه (قوله لا إقامة المؤذن الخ) مرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاه فكانه قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة في مصلاه لا إقامة المؤذن الخ ح أي فلا يقطع اذا اقام المؤذن وان لم يقيد الركعة بالسجدة بل بتهاركتين بما في غاية البيان وغيره وكذا لو أقبت في المسجد وهو في البيت او في مسجد آخر لا يقطع مطلقا بحر أي سواء قيد الركعة بسجدة او لا وان كان فيه احرار ثواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانا معراج أي بخلاف ما اذا كانا في مسجد واحد فان في عدم قطعها مخالفة الجماعة عيانا وفيه اشارة الى دفع ما أورده ط من أنهم صرحوا بطلب الجماعة في مسجد آخران فاته فيما هو فيه وان الجماعة واجبة ولم تقيد بسجده وان القطع

لا كمال الكمال فلا يظهر الفرق ويبان الدفع أن الجماعة وإن كانت مطلوبة واجبة لكن عارض وجوبها حرمة القطع فقط الوجوب وترجى القطع لا كمال إذا كان في عدم القطع مخالفة الجماعة عيانا لأن هذه المخالفة منهية أيضا فنصار القطع أولى لذلك أما إذا لم توجد المخالفة المذكورة يترى الوجوب ساقطا بحرمة القطع لترجى الحاضر على المبع وعدم ما يرجح جانب المبع هذا ما ظهر لي قد بره (قوله يقطعها) قال في المنع جاز تقض الصلاة منفردا لحرار الجماعة اه وظاهر التعليق الاستحباب وليس المراد بالجواز مستوى الطرفين وقد يقال إن أحرار الجماعة واجب على اعدل الأقوال فيقتضي وجوب القطع وقد يقال أنه عارضه الشروع في العمل ط (قوله كالوندت الخ) أي حربت وأشار به كرهه المسائل هنا وإن تقدمت في مكروهات الصلاة قبيل قوله وكره استقبال القبلة إلى ما قاله من أنه إذا جاز القطع فيها لحطام الدنيا ثم لا إعادة من غير زيادة إحسان فيؤاخره لتحصله على وجه أكل أولى لأن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد بخمس وفي رواية بسبع وعشرين درجة (قوله وأخاف ضياع درهم من ماله) قال في الظهيرية لم يفصل في الكتاب بين المال القليل والكثير وعامة المشايخ قدروه بدرهم قال شمس الأئمة النسخي "هذا حسن لولا ما ذكر في كتاب الحوالة والكفالة أن لطلاب حبر غريمه بالداق فأفوقه فإذا جاز حبس الملب بالداق فجواز قطع الصلاة مع تمكنه من قضائها الأولى والصحيح أنه لا فصل بين ماله وماله غيره اه (قوله لا مكان قضائه) هذا التعليق يفيد جواز قطع الفرض للجماعة ح عن الامداد قلت عارضه أن الفرض أقوى منها بخلاف النفل ط (قوله ويجب) أي يفترض (قوله لا يبيح) ظاهره الحرمة سواء علم أنه في الصلاة أولا ط (قوله إلا أن يستغث به) أي يطلب منه الغوث والاعانة وظاهره ولو في أمر غير مهلك واستغاثه غير الأبوين كذلك ط والحاصل أن المصلي متى سمع أحدا يستغث وإن لم يقصد بالنداء أو كان أجنبيا وإن لم يعلم ما حل به أو علم وكان له قدرة على اغاثته وتخلصه وجب عليه اغاثته وقطع الصلاة فرضا كانت أو غيره (قوله لا يبيح) عبارة التجنيس عن الطحاوي لا بأس أن لا يبيحها قال ح وهي تقتضي أن الإجابة أفضل تأمل اه قلت ومقتضاه أن إجابته خارج الصلاة واجبة أيضا بالأولى والظاهر أن محله إذا تأذى منه بترك الإجابة لكونه عقوبات تأمل هذا وذكر الرحمن مامعناه أنه لما كان بزوال الدين واجبا وكان مظنة أن يتوهم أنه إذا ناداه أحدهم ليكون عليه بأس في عدم إجابته دفع ذلك بقوله لا بأس ترجيحاً لما رآه تعالى بعدم قطع العبادة لأن نداءه لمع عليه بأنه في الصلاة معصية ولا طاعة لخلق في معصية الخالق فلا تجوز إجابته بخلاف ما إذا لم يعلم أنه في الصلاة فإنه يبيح له ما علم في قصة جريح الراهب ودعاء أمه عليه ومآثله من العناء لعدم إجابته لها فليس كلمة لا بأس هنا بخلاف الأولى لأن ذلك غير مطرد فيها بل قد تأتي بمعنى يجب والظاهر أن هذا منه (تتمة) نقل عن خط صاحب البحر على هامشه أن القطع يكون حراما ومباحا ومستحباً واجبا فالحرام لغير عذر والمباح إذا خاف فوت مال والمستحب القطع لا كمال والواجب لأحياء نفس (قوله هو الأصح) وقيل بقعد ويسلم لكن ذكر ط أن الظاهر أنه لا خلاف هنا وانما ذكروا الخلاف فيما إذا قام إلى الثالثة ولم يقبدها بسجدة اه وحينئذ فالأولى إرجاع التعحيح إلى قوله بتسليمية واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وإنما قال لكن يسلم تسليمة واحدة وبه صرح في شروح الجامع الصغير وإن شاء كبر قائماً قال نخر الإسلام وهذا أصح فإذا كبر قائماً تنوى الشروع في صلاة الإمام تنقطع الأولى في ضمن شروعه في صلاة الإمام ثم هو مخير في رفع اليدين كذا قاله الإمام حميد الدين الضرير في شرحه اه (قوله وهذا إن لم يقبده الخ) حاصل هذه المسئلة شرع في فرض فأقيم قبل أن يسجد للأولى قطع واقتدى فان سجد لها فإن في رباعي آتم شفعاً واقتدى ما لم يسجد للثالثة فان سجد آتم واقتدى مستقلاً إلى العصر وإن في غير رباعي قطع واقتدى ما لم يسجد للثالثة فان سجد لها آتم ولم يقبدها ح (قوله أوقدها) عطف على لم يقبدها أي وإن قبدها بسجدة في غير رباعي كالغجر والمغرب فإنه يقطع ويقبدي أيضاً ما لم يقبدها الثانية بسجدة فان قبدها آتم ولا يقبدي لكرامة التفل بعد الفجر وبالثلث في المغرب وفي جعلها أربعاً مخالفة لأممها فان اقتدى آتمها أربعاً لأنه أحوط لكرامة التفل بالثلث تحريماً ومخالفة الإمام مشروعة في الجلة كالمسبوق فيما يقضى والمقتدى بمسافر وتماه في البحر (قوله أوفيه الخ) أي أوقد الركعة الأولى بسجدة في الرباعية فإنه أيضاً يقبدي ولكن بعد أن يضم إليها ركعة صيانة لركعة المؤداة عن البطلان كما صرح حوايه قال في البحر وهو صريح في أن صلاة ركعة فقط باطلة لأنها صحيحة مكروهة كالمكروه

(يقطعها) لعذر أحرار الجماعة كالأول نذرت دابته أو فارق قدرها أو خاف ضياع درهم من ماله أو كان في النفل في جملة خوف قوتها قطعها لا مكان قضائه ويجب القطع لغيره أجنبياً غريقاً أو حريقاً ولو دعاه أحد أبويه في الفرض لا يجيبه إلا أن يستغث به وفي النفل أن علم أنه في الصلاة فدعاه لا يجيبه إلا آجابه (قائماً) لأن القعود مشروط للتحلل وهذا قطع لا لتحلل ويكتفى (بتسليمية واحدة) هو الأصح غاية (ويقبدي) بالامام وهذا (إن لم يقبده) الركعة الأولى بسجدة أو قدها (بها) في غير رباعية أو فيها (لكن ضم إليها) ركعة (أخرى) وجوبا ثم يأتي أحراراً للنفل والجماعة

مطلب
قطع الصلاة يكون حراماً ومباحاً
ومستحباً واجباً

مطلب
صلاة ركعة واحدة باطلة لا صحيحة
مكروهة

بعض حنفية العصر اه وفي النهر ان بطلان هذا التروحم غنى عن البيان (قوله وان صلى ثلاثا منها) أى بان قد
 الثالثة بسجدة قال في الجريدة بالثلاث لانه لم يكن في الثالثة ولم يسجد بسجدة فانه يقطعها لانه يعمل الفرض
 ويخير ان شاء عاد وقعد وسلم وان شاء كبر قائما يتولى المدخول في صلاة الامام كذا في الهداية وفي المحيط الاصح
 انه يتبع قائما بسجدة واحدة لان التقعد مشروط بالتكفل وهذا قطع وليس يتكفل فان التكفل عن التلهم لا يكون
 على رأس الركعتين ويكتفى بسجدة واحدة للقطع انتهى وتكذبا في غاية البيان معزى الى نثر الاسلام اه
 (قوله اتم) أى وجوبه لوقوعه واقدى كان اتما رمى وفي التهستانى وفيه اشارة الى انه لا يستقل بسجدة
 مثل ان لا يتعد على الرابعة ويصير حاسبا كفى المحيط ومثل ان يصل الرابعة فاعدا للقلب ثلاثا لان الاتمام
 فرض كفى المنية اه (قوله ثم اقدى مستغلا) أى ان شاء وهو افضل امداد وأورد ان التكفل بجماعة
 مكروه من ارجح رمضان وأجيب نعم اذا كان الامام والقوم متطوعين أما اذا أدى الامام الفرض والقوم التكفل
 فلا اتوا عليه الصلاة والسلام للرجلين اذا صليتا في رجال كما تم أتمتا صلاة قوم فصليا معهم واجعلوا صلواتكم
 معهم سبعة أى نافذة كذا في المكان بجر (قوله ويدرك بذلك فضيلة الجماعة) الظاهر ان المراد انه يحصل بذلك
 الاقداء فضيلة الجماعة التي هي المضاعفة بخمس اوسبع وعشرين درجة كالو كان صلى الفريضة مقننا
 لان هذه جماعة مشروعة أيضا اما الاستدراكات اولها لا يصير مخالفا للجماعة ولكن الظاهر ان هذه
 المضاعفة مضاعفة ثواب التكفل لا الفرض فليراجع (قوله حاوى) أى حاوى القدسي كفا في البحر لا حاوى
 الحصري ولا حاوى الزاهدى (قوله مطلقا) أى سواء قيدا الاولى بسجدة والا (قوله خلافا لما رجه
 الكمال) حيث قال وقيل يقطع على رأس الركعتين وهو الراجح لانه يتمكن من قضائها بعد الفرض ولا باطل
 في التسليم على الركعتين فلا ينفوت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكمل بلا سبب اه أقول وظاهر
 الهداية اختياره وعليه مبنى في المتقى ونور الايضاح والمواهب وجمعة الدرر والفيض وعزاء في الشريعة
 الى البرهان وذكر في الفتح انه حكى عن السعدى انه رجع اليه لما رآه في النوادر عن أبي حنيفة وأنه مال اليه
 السرخسي والبقالى وفي البرازية انه رجع اليه القاضى النسفى وظاهر كلام المقدسى الميل اليه ونقل
 في الخلية كلام شيخه الكمال ثم قال وهو كما قال هذا ومارجه المصنف صرح بتصححه للوالى وصاحب المبتغى
 والمحيط ثم الشئى وفي جمعة الشريعة عليه الفتوى قال في البحر والظاهر ما صححه المشايخ لانه لا شك
 ان في التسليم على الركعتين ابطال وصف السنة لالا كما لها وتقدم أنه لا يجوز ويشهد لهم اثبات أحكام الصلاة
 الواحدة للاربع من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني الى غير ذلك كما قدمناه اه وأقره في النهر أقول
 لكن تقدم في باب النوافل أنه يقتضى ركعتين لو نوى أربعاً وأفسده وأنه ظاهر الرواية عن اصحابنا وعليه المتون
 وأنه صحيح في الخلاصة رجوع أبي يوسف اليه وصرح في البحر أنه يشمل السنة المؤكدة كسنة الطهر حتى
 لو قطعها اقتضى ركعتين في ظاهر الرواية وأن من المشايخ من اختار قول أبي يوسف في السن المؤكدة واختاره
 ابن الفضل وصححه في النصاب وقد مناهناك أن ظاهر الهداية وغيره تار جيع ظاهر الرواية فثبت كانت المتون
 على ظاهر الرواية من أنه لا يلزم بالشروع في السن الا ركعتان لم تكن في حكم صلاة واحدة من كل وجه ولم يكن
 في التسليم على الركعتين ابطالا لها وابطال وصف السنة لما هو أقوى منه مع امكان تداركها بالقضاء بعد
 الفرض لا محذور فيه فتدبر ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يتم الى الثالثة أما ان قام اليها وقيدها بسجدة ففي رواية
 النوادر ينصف اليها أربعة ويسلم وان لم يقيدها بسجدة قال في الخاتمة لم يذكر في النوادر واختلف المشايخ فيه
 قيل بتمامها أربعاً ويحذف القراءة وقيل يعود الى التسعة ويسلم وهذا شبه اه قال في شرح المنية والوجه أن بينها
 لانها بان كانت صلاة واحدة فتأخر وان كانت كغيرها من النوافل كل شفع صلاة فالقيام الى الثالثة كالحرية
 المستدأة واذا كان اول ما يحترم بتم شفعاً فكذا هنا اه (قوله وكرم بحر عالى) وهو ما في ابن ماجه
 من ادرك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق وأخرج الجماعة الا البخارى
 عن أبي الشعثاء قال كأمع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين اذن المؤذن للعصر قال ابو هريرة أما هذا فقد
 عصى ابا القاسم والموقوف في مثله كلف وقع بجر (قوله من مسجد اذن فيه) أطلقه فمثل ما اذا اذن
 وحر فيه او دخل بعد الاذان كفا في البحر والنهر (قوله والمراد) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر

(وان صلى ثلاثا منها) أى الرابعة
 (اتم) منفردا ثم اقدى بالامام
 (مستغلا ويدرك) بذلك (فضيلة
 الجماعة) حاوى (الافى العصر)
 فلا يقتضى لكراحة التكفل بعده
 (والشارع في نفل لا يقطع مطلقا)
 وبتم ركعتين (وكذا سنة الظهر
 و) سنة (الجمعة اذا اقيمت او خطب
 الامام) بتمامها أربعاً (على) القول
 (الراجح) لانها صلاة واحدة وليس
 القطار فلا كمال بل لا يبطال خلافا
 لما رجه الكمال (وكره) تحريما
 للنهى (خروج من لم يصل من
 مسجد اذن فيه) جرى على الغالب
 والمراد دخول الوقت اذن فيه اولاً

قوله ابطالا لها كذا بخطه ولعل
 صوابه ابطال بالرفع كما لا يخفى اه
 معجمه

مطلبه
 في كراحة الخروج من المسجد بعد
 الاذان

أن مرادهم من الأذان فيه هو دخول الوقت وهو داخل سواء أذن فيه أو في غيره كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء خرج أو مكث بلا صلاة كما نشاهد من بعض الفسقة حتى لو كانت الجماعة يؤخرون لدخول الوقت المسحب كالمصباح مثلاً يخرج ثم يرجع وصلى معهم ينبغي أن لا يكره ولم أره مذكوراً اهـ
ويجزم بذلك كله في التردد لالة كلامهم عليه (قوله الأذن ينظم به أمر جماعة أخرى) بأن كان اماماً أو مؤذناً تفرق الناس بغيبته لأنه ترك ضرورة تكميل معنى العبادة للمعنى يحرم وظاهر الإطلاق أن الخروج ولو عند الشروع في الإقامة وبه صرح في متن الدرر والقهستاني وشرح الوفاية (قوله) أو كان الخروج لمسجد حبه الخ) أى وإن لم يكن اماماً ولا مؤذناً كما في النهاية قال في البحر ولا ينبغي ما فيه إذ خروجه مكره بحرماً والصلاة في مسجد حبه مندوبة فلا تكتب المكروه لأجل المندوب ولا دليل يدل عليه اهـ قلت لكن تنبيه عبارة النهاية هكذا الآن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حبه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس أيضاً لأنه صار من أهله والأفضل أن لا يخرج لأنه يتهم اهـ ومثله في المعراج فتأمل وقد يقوله ولم يصلوا فيه تبعاً لما في شروح الهداية لأنه لو صلوا في مسجد حبه لا يخرج لأنه صار من أهل هذا المسجد بالدخول نهاية (قوله) والاستاذة الخ) معطوف على حبه أى أو مسجد استاذة قال في المعراج ثم للمفتي بجماعة مسجد استاذة لأجل درسه أو لسماع الأخبار أو لسماع مجلس العامة أفضل بالاتفاق لخصيل الثوابين اهـ ومثله في النهاية وظاهره أنه انما يخرج إذا خشي فوات الدرس أو بعضه والأفلا وأنه لا يتوقف على أن يكون الدرس مما يجب فعله عليه وفي حاشية أبي السعود أن ما أورده في البحر في مسجد الحى وأوردنا (قوله) والحاجة الخ) بحث لصاحب التبرأ أخذ من الحديث المأثور (قوله) بل تركه للجماعة) يعنى أن نفي الكراهة المفهوم من الاستثناء ليس من كل وجه بل المراد نفي كراهة الخروج من حيث ذاته وأما من حيث سنه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة وحده فانه مكره بمعنى أنه لو صلى وحده ليخرج يكره له ذلك لأن ترك الجماعة مكره لأنها واجبة أو سنة مؤكدة قربة منه (تنبيه) يعلم من هنا ومن قوله وان صلى ثلاثاً متتابعات ثم اقتدى مستقلاً أن من صلى منفرداً لا يؤمر بالاعادة جماعة مع أنهم قالوا كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم يجب إعادتها وراى ابن الهمام وغيره ومع كراهة التنبيه تستحب الاعادة ولا شك في كراهة ترك الجماعة على القول بسنيتها وأوجبها لوجود الأثم على القولين الآن يجاب بجملة ما هنا على ما إذا تركها بعد زور وهو خلاف ما يتبادر من كلامهم وقد تمت إتمام الكلام على ذلك في واجبات الصلاة ولم يظهر لي جواب شاف فليست تأمل (قوله) الاستاذة الشروع في الإقامة الخ) ظاهراً الكراهة ولو كان مقيم جماعة أخرى لأن في خروجه هتمة قال الشيخ اسماعيل وهو المذكور في كثير من الفتاوى والتهمة هنا نشأت من صلته منفرداً فإذا خرج يؤيدها بخلاف ما مر عن الدرر وشرح الوفاية فهما مسئلتان فما تقدم فيما إذا كان مقيم جماعة أخرى وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى وهما فيما إذا كان صلى وقد اشتبه ذلك على بعض البتراء والمراد بجمع الجماعة من ينظم به أمرها نحو المؤذن والامام كما مر والمراد به هنا المؤذن لأن الامام لو صلى منفرداً لا يمكن أن يقيم جماعة أخرى فافهم (قوله) لما مر) أى من قوله أحراراً للنفل والجماعة ح (قوله) وان أقيمت) بيان للإطلاق والحاصل أنه لا يكره الخروج بعد الأذان لمن كان صلى وحده في جميع الصلوات إلا في الظهر والعشاء فانه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة فقط لأجله (نفسه) المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كما في الهداية لا بمعنى الشروع في الصلاة كما مر (قوله) البتراء) تصغير البتراء وهى الركعة الواحدة التى لا ثمانية لها والثلاث تستلزمها لكن إن كانت واحدة فقط فهي باطلة كما مر عن البحر وإن كانت ثلاثاً بأن سلم مع الامام فتقبل لا يلزمه شئ وقيل قدست فتقضى أربعاً كما لو نذر ثلاثاً كما في البحر وقد منعه أنه لو اقتدى فيها فلا حوط أن يتمها أربعاً وإن كان فيه مخالفة الامام (قوله) اشتد) أى من التنفل بعد الفجر والعصر ومن البتراء لقول المحيظ لأن مخالفة الجماعة وزرع عظيم قلت لكن صرح في محتملات النوازل بأن الخروج أولى لأن هذه المخالفة أقل كراهة تأمل (قوله) قلت الخ) وأرد على قوله وفي المغرب أحد المخطوطين وعلى قوله اشتد فانه يقتضى بفهمه أن الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهى التحريمية لكن قال ح ما في القهستاني من ردود لأن صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان بأنها بدعة وقاضى خان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال في البحر والظاهر ما في الهداية لأن المشايخ

(الأذن ينظم به أمر جماعة أخرى)
أو كان الخروج لمسجد حبه ولم يصلوا فيه والاستاذة لدروسه أو لسماع الوعظ أو الحاجة ومن عزمه أن يعود نهر (و) الأذن صلى الظهر والعشاء) وحده (مرة) فلا يكره خروجه بل تركه للجماعة (الاعتد) الشروع في الإقامة فيكره لمخالفته الجماعة بلا عذر بل يقتدى مستقلاً لما مر (و) الأذن صلى الفجر والعصر والمغرب (مرة) فيخرج مطلقاً (وان أقيمت) لكراهة النفل بعد الأولين وفي المغرب أحد المخطوطين البتراء أو مخالفة الامام بالإتمام وفي النهر ينبغي أن يجب خروجه لأن كراهة مكته بلا صلاة اشتد قلت أفاد القهستاني أن كراهة التنفل بالثلاث تنبيهية

يستدلون بأنه على أنه عليه وسلم نهى عن استيراده وهو من قبل طي التوبة قطعي الدلالة فينبذ كراهة التحريم
 على أصولنا (قوله وفي المختار الخ) من كلام القسمة التي قسمة تأييداً لاعتقادهم كون الكراهة تنزيهية
 التي هي معنى الامامة اهـ ح قلت لكن قلتم في سنة الصلاة اختلاف في أن الامامة تدون الكراهة أو آخر
 وقلتم تأييدها بأنها تدون التحريم أو آخر من التنزيهية (قوله وإذا خاف الخ) علم منه ما إذا غلب على ظنه
 بالاولى ثم وإذا تركت تخوف قوت الجماعة فأولى أن تقول تخوف خروج الوقت ط عن أبي السعود (قوله
 تركها) أي لا يشرع فيها وليس المراد قطعها لما مر أن الشارع في النقل لا يقطع معتقداً في التبرها من قوله
 ولو قيد التنزيهية منها بالسجدة غير صحيح كونه عليه السلام (قوله لكون الجماعة أكل) لأنها أفضل
 القرض متقدراً بسبع وخمسين فقط لا بل ركعتا التبر فقط واحداً منها لأنها أضعف القرض وأوعيد
 على الترك للجماعة أكرم منه على ركعتي التبر وقامه في التبر والنجس (قوله بأن رجا إدراك ركعة) تحويل ل عبارة
 المترو والافتقار لدر منها القول الثاني (قوله وقيل التبر) أي إذا رجا إدراك الامام في التبر لا يتركها
 بل يصلها وان علم أنه تقوته ترك ركعتان معه (قوله بعد النجس) فيه أن صاحب النجس ذكر أن كلاً من الكثر شمل
 التبر ثم ذكر أن ظاهر الجامع الصغير أنه لو رجا إدراك التبر فقط يترك السنة وتقل عن الخلاصة
 أنه ظاهر التبر وأنه رجع في البدائع ونقل عن الكافي والحيط أنه يأتيها عند ما خلافاً للمحدثين في معنى
 حكاية القولين بل ذكر قبل ذلك ما يدل على أحسنه ظاهر الرواية حيث قال وإن لم يكن بأن خشي فوت
 الركعتين أحرزاً أحتمل ما هو الجماعة (قوله لكن ضعفه في التبر) حيث قال أنه يخرج على رأي ضعف
 اهـ قلت لكن قوامه فتح التبر بحال أي من أن من أدرك ركعة من التبر مثلاً فقد أدركه فضل الجماعة
 وأحرزها بها كما نص عليه بمخالفته صاحبيه وكذا إذا أدرك التبر يكون من ركعتيها على قولهم قال
 وهذا يعكس على ما قيل أنه لو رجا إدراك التبر لا يأتي سنة التبر على قول محمد وأخر خلافاً لغير محمد على
 ما يناقشه اهـ أي لأن المدارك على أدراك فضل الجماعة وقد اتفقوا على أدراكه بأدراك التبر فيأتي
 بالسنة اتفاقاً كما أوضح في التبر لانه أيضاً أقدم في شرح التبر وشرح قسم الكثر وحاشية السرر لنوح
 اقتدى وشرحنا الشيخ إسماعيل ونقوم في التبر في حزم به الثاني في مواقيت الصلاة (قوله عند باب
 المسجد) أي خارج المسجد كما صرح به في التبر الثاني وقال في العناية لأنه لو صلاها في المسجد كان متفلاً فيه
 عند اشتغال الامام بالقرينة وهو مكروه فإن لم يكن على باب المسجد موضع الصلاة يصلها في المسجد خلف
 سارية من سوارى المسجد وأشد كراهة أن يصلها خلفها خلف الجماعة والذى يلي ذلك خلف نصف
 من غير حائل اهـ ومثله في النهاية والمعراج (قوله والتركها) قال في التبر وعلى هذا أي على كراهة
 صلاحها في المسجد يتبع أن لا يصل في غير مكان لا يمكن ترك المكروه مقدم على فعل السنة غير
 أن الكراهة تتفاوت فإن كان الامام في الصحن وصلاته ما إذا في التبر أو آخر من صلاتها في الصحن وعكسه
 وأشد ما يكون كراهة أن يصلها خلفها خلف الجماعة كمن في الجيلة اهـ والحاصل أن السنة في سنة التبر
 أن يأتي بها في سنة والا فان كان عند باب المسجد مكان ملاحقه والاملاها في التبر أو الصحن أن كان
 المسجد موضعاً ولا تختص الصفوف عند سارية لكن فيما إذا كان المسجد موضعاً والامام في أحدهما
 ذكر في المحيط أنه قيل لا يكره لعدم مخالفة القوم وقيل يكره لأنهما مكان واحد قال فإذا اختلف المشايخ
 فيه فلا فضل أن لا يصل قال في التبر وفيه إفادة أنها تنزيهية اهـ لكن في الحية قلت وعدم الكراهة أوجه
 ثلاثاً التي ذكرناها اهـ ثم هذا كما إذا كان الامام في الصلاة أم قبل الشروع يأتي بها في أي موضع شاء
 كما في شرح التبر قال الزيلعي وأما في السنة أن يمكن أن يأتي بها قبل أن يركع الامام أي بها خارج المسجد
 ثم اقتدى وإن خاف فوت ركعة اقتدى (قوله ثم ما قبل الخ) قال في التبر وما عن التبر إسماعيل الزاهد
 أنه يفتي أن يشرع فيها ثم يقضيها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الامام السرخي بأن
 ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب بالتدوير ومحمد أن التدوير لا يردى بعد التبر قبل الطلوع وأيضاً شروع
 في العبادة بقصد الفساد فإن قيل ليؤتى مرة أخرى قلنا إبطال العمل منه ودرء المقعدة مقدم على جلب
 المصلحة اهـ وقوله ثم يكره للقرينة أي يتوى السنة أولاً ويكره ثم يتوى القرينة قبله ويكره بل أنه فيصير مستقلاً

مطلب
 عن الامامة تدون الكراهة أو آخر

وفي المختار لو اقتدى فيه لانه
 (وإذا خاف فوت) ركعتي (التبر)
 لا شغلة يستلها تركها
 لكون الجماعة أكل (والا)
 بأن رجا إدراك ركعة في ظاهر
 المذهب وقيل التبر واعتقه
 المصنف والشرع لا يتركها
 لكن ضعفه في التبر (د) يتركها
 بل يصلها عند باب المسجد وان وجد
 مكاناً والتركها لأن تركها المكروه
 مقدم على فعل السنة ثم ما قيل
 يشرع فيها ثم يكره للقرينة أو ثم
 يقضيها ويقضيها مردوداً بأن درء
 المقعدة مقدم على جلب المصلحة

عن مال الفرص وفي هذا البطلان لها ضامن فالتظاهر أنه منى أيضا فلا يظهر قول العلامة المقدسي أنه لو فعل
 كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يرده شيء مما ذكر اه فتأمل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المنية فأنزلنا ويدل
 عليه قول الكنتري باب ما يفسد الصلاة وافتتاح العصر أو التطوع بعد ركعة الظهر فانه صريح بأن الظهر يفسد
 بالشروع في غيره اه (تنبيه) قال في التنبية لو خاف أنه لو صلى سنة الفجر بوجهها فتوفته الجماعة ولو اقتصر
 فيها بالفتحة وتسبيحة في الركوع والسجود يدركها فله أن يقتصر عليها لأن ترك السنة جائز لا درالك الجماعة
 فسنة السنة الأولى وعن القاضي الزنجري لو خاف أن توفته الركعتان يصلي السنة ويترك الشاء والتعوذ وسنة
 القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جمعا بينهما وكذا في سنة الظهر اه وفيها أيضا صلى سنة الفجر وفاته
 الفجر لا يعيد السنة إذا قضى الفجر اه (قوله ولا يقضيها الا بطريق التبعية الخ) أي لا يقضي سنة الفجر
 الا إذا قامت مع الفجر فيقضيهما معا لقضائه لو قبل الزوال وأما إذا قامت وحدها فلا تقضي قبل طلوع الشمس
 بالاجماع لكرامة النقل بعد الصبح وأما بعد طلوع الشمس فكذلك عندهما وقال محمد أحب إلى أن يقضيها
 إلى الزوال كما في الدرر قيل هذا قريب من الاتفاق لأن قوله أحب إلى دليل على أنه لو لم يفعل لا يؤم عليه وقالوا
 لا يقضي وان قضى فلا بأس به كذا في الخبازية ومنهم من جحق الخلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى كان نفلا
 مبتدأ أو سنة كذا في العناية يعني نفلا عندهما سنة عنده كما ذكره في الكافي اسماعيل (قوله قضاء فرضها)
 متعلق بالتبعية وأشار بتقدير المضاف إلى أن التبعية في القضاء فقط فليس المراد أنها تقضي بعده تعالى بل تقضي
 قبله تعالى لقضائه (قوله لا بعده في الاصح) وقيل تقضي بعد الزوال تعالى ولا تقضي مقصودا جاعا كما في الكافي
 اسماعيل (قوله لو رددنا الخبر) وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض غداة ليلة التعريس بعد
 ارتفاع الشمس كما رواه مسلم في حديث طويل والتعريس نزول المسافر آخر الليل كما ذكره في المغرب اسماعيل
 (قوله في الوقت المأمول) وهو ما ليس وقت فريضة وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وليس عندنا وقت مهمل
 سواء على الصحيح وقيل مثله ما ينبلو الغل مثلا إلى المثلين (قوله بخلاف القياس) متعلق بورودا وبقضائها
 فافهم وذلك لأن القضاء محض بالواجب لانه كما سيذكره في الباب الآتي فعل الواجب بعد وقته فلا يقضي
 غيره الا بسمعي وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فقلنا به وكذا ما روى عن عائشة في سنة الظهر كما يأتي ولذا نقول
 لا تقضي سنة الظهر بعد الوقت فيبقى ما وراء ذلك على العدم كما في الفتح (قوله وكذا الجمعة) أي حكم الاربع
 قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى بجر وظاهره أنه لم يرد في الخبر منقول ولا صرحا وقد ذكره القهستاني
 لكن لم يعزه إلى أحد وذكر السراج الحانوتي أن هذا مقتضى ما في المتن وغيرها لكن قال في روضة العلماء انها
 تسقط لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا خرج الامام فلا صلاة الا المكتوبة اه وعلى أقول وفي هذا
 الاستدلال نظر لانه انما يبدل على انها لا تصلي بعد خروجه لاعلى انها تسقط بالكلية ولا تقضي بعد الفراغ من
 المكتوبة والاربع أن لا تقضي سنة الظهر أيضا فانه ورد في حديث مسلم وغيره اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا
 المكتوبة نعم قد يستدل للفرق بينهما بشئ آخر وهو أن القياس في السن عدم القضاء كما مر وقد استدلل قاضي خان
 لقضاء سنة الظهر بجماعتين عائشة رضي الله تعالى عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا قامته الاربع قبل
 الظهر قضاها بعد فكون قضاءها ثابت بالحديث على خلاف القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في الفتح
 فالقول بقضاء سنة الجمعة يحتاج إلى دليل خاص وعليه تخصيص المتن على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة
 ليست كذلك فتأمل (قوله فانه ان خاف فوت ركعة الخ) بيان لوجه المخالفة بين سنة الظهر وسنة الفجر
 ومفهومة أنه يأتي بها وان أقيمت الصلاة اذا علم أنه يدركها معه الركعة الاولى بعد أن لا يكون مخالفا لما وصف
 بلا حائل كما مر وبشكل عليه ما تقدم في اوقات الصلاة من كراهة التطوع عند الإقامة للمكتوبة لكن نقلنا هناك
 عن عدة كتب تخصيص الكراهة المذكورة بإقامة صلاة الجمعة والفرق أن النقل عندها لا يخلو غالبا
 عن مخالطة الصفوف لكثرة الزحام بخلاف غيرها من المكتوبات (قوله على انها سنة) أي اتفاقا
 وما في الخاتمة وغيرها من انها نقل عندهما سنة عندهما مفهوم من تصرف المصنفين لأن المذكور في المسئلة
 الاختلاف في تقديمها وتأخيرها والاتفاق على قضائها وهو اتفاق على وقوعها سنة كما حقه في الفتح وتبعه
 في البحر والنهر وشرح المنية (قوله في وقته) فلا تقضي بعده لا تعالى ولا مقصودا بخلاف سنة الفجر وظاهر الخبر

(ولا يقضيها الا بطريق التبعية
 ل) قضاء (فرضها قبل الزوال
 لا بعده) في الاصح لو رددنا الخبر
 يقضاه في الوقت المأمول بخلاف
 القياس غيره عليه لا يقاس
 بخلاف سنة الظهر) وكذا
 الجمعة (فانه) ان خاف فوت ركعة
 يتركها ويقتدى (ثم يأتي بها) على
 أنها سنة (في وقته) أي الظهر

الاتفاق على ذلك لكن صرح في الهداية بأن في قضائها بعد الوقت بغير فرض اختلاف المشايخ ولذا قال في النهران ما في البحر سهو وأجاب الشيخ اسماعيل بأنه بناء على الأصح (قوله عند محمد) وعند أبي يوسف بعده كذا في الجامع الصغير المسامحة وفي المنظومة وشروحه الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل أن يكون عن كل من الامامين روايتان ح عن البحر (قوله وبه يفتي) أقول وعليه المتون لكن رجع في الفتح تقديم الركعتين قال في الامداد وفي فتاوى العتبات أنه المختار وفي مبسوط شيخ الاسلام أنه الأصح لحديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة وكذا في جامع قاضي خان اه والحديث قال الترمذي حسن غريب فتح (قوله وأما ما قبل العشاء فندوب) يعني قد علم حكم سنة الفجر والظهر والجمعة ولم يبق من النوافل القبلية الا سنة العصر ومن المعلوم انها لا تقتضي لكرامة السفل بعد صلاة العصر وكذا سنة العشاء لكن لا تقتضي لانها مندوبة أقول وفي هذا التعليل نظر لانه يوم أن قضاء سنة الفجر والظهر لسنتهما ولو كانتا مندوبتين لم تقضيا وليس كذلك لان قضاءهما ثابت بالنص على خلاف القيام فيقي ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في قضاء المندوب بقوله به وبهذا ظهر لك ما في قول الامداد ان التي قبل العشاء مندوبة فلا مانع من قضائها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو قضاها لا تكون مكروهة بل تقع ندبا مستحبا لا على انها هي التي فاتت عن محلها كما قاله في سنة التراويح (قوله ولا يكون مصليا جماعة الخ) فلو حلف لا يصلي الظهر جماعة لا يجنب ابدرك ركعة او ركعتين اتفاقا وفي الثلاث الخلاف الا في هذه المسئلة موضعها كتاب الايمان وذكرها هنا كالتوطئة لقوله بل ادرلك فضلها اذ ربما يتوهم أن بين ادرلك الفضل والجماعة تلازما فاحتاج الى دفعه أفاده في النهر (قوله من ذوات الاربع) ليس قيما اذ الثاني والثلاثي كذلك وانما يخصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرلك الثلاث ح (قوله لكنه ادرلك فضلها) أي الجماعة اتفاقا أيضا الا من ادرلك آخر الشيء فقد أدركه ولذا لو حلف لا يدرك الجماعة حث ابدرك الامام ولو في التشهد نهر (قوله اتفاقا) أي بين محمد وشيخيه وانما خص في الهداية محمد بالاذكر لان عنده لو ادرلك في تشهد الجمعة لم يكن مدركا للجمعة فقطه أنه لا يدرك فضيلة الجماعة هنا لانه مدرك للاقل قد دفع ذلك الوهم بذكر محمد كما أفاده في الفتح والبحر (قوله دون المدرك) أي الذي ادرلك اول صلاة الامام وحصل فضل تكبيرة الافتتاح معه فانه أفضل من فاتته التكبيرة فضلا عن فاتته ركعة أو أكثر وقد صرح الاصوليون بأن فعل المسبوق اداء فاصر بخلاف المدرك فانه اداء كامل (قوله والاخر كالمدرك) قال في البحر وأما الاخر فصرحوا بأن ما يقضيه بعد فراغ الامام اداء شبيه بالقضاء وظاهر كلام الزيلعي أنه كالمدرك لكونه خلف الامام حكا ولهذا لا يقرأ فيقتضي أن يجنب في عيئه لو حلف لا يصلي بجماعة ولو فاتته مع الامام الاكثر اه قلت وبؤيده ما مر في باب الاستخلاف من أنه لو أحدث الامام بعد ابعده القعدة الاخيرة تفسد صلاة المسبوق لا المدرك وفي الاخر تصحيجان وظاهر البحر والنهر هناك تأييد الفساد وقد منا ما يقويه أيضا (قوله وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الشئ من الثلاثي كذلك وأما مدرك ركعة من الثاني فالظاهر أنه لا خلاف فيه كما في مدرك الركعتين من الرباعي (قوله وضعفه في البحر) أي بما انفقوا عليه في الايمان من أنه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يجنب الابأكل كله فان الاكثر لا يسام مقام الكل (قوله واذا امن فوت الوقت الخ) أي بأن كان الوقت باقيا لا كراهة فيه كما في فتح القدير ثم اعلم أن عبارة المصنف مساوية لعبارة الكثر وقال الزيلعي وهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهي الرواتب وغير مؤكدة وهي ما زاد عليها والمصلي لا يجزوا ما أن يؤدى الفرض بجماعة او منفردا فان كان بجماعة فانه يصلي السنن الرواتب قطعافلا يغير فيها مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان يؤديه منفردا فكذلك الجواب في رواية وقيل يغير والاخر لا لأنها شرعت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده لغير نقصان تمكن في الفرض والمنفرد أحوج الى ذلك والنص الوارد فيها لم يفرق فيجوز على اطلاقه الا اذا خاف الفتور لان اداء الفرض في وقته واجب وأما ما زاد على السنن الرواتب فيخير المصلي فيه مطلقا اه أي سواء صلى الفرض منفردا او بجماعة والظاهر أن المصنف لما رأى هذا الاجمال في عبارة الكثر زاد عليها قوله ويأتى بالسنة ولو صلى منفردا تضرع بما اجمله فانهم (قوله مشكل بما مر) أي من أنه اذا خاف فوت ركعتي الفجر مع الامام ترك سنته واذا خاف فوت

(قبل شفعه) عند محمد وبه يفتي
جوهره وأما ما قبل العشاء فندوب
لا يقضى أصلا (ولا يكون مصليا
جماعة) اتفاقا (من ادرلك ركعة
من ذوات الاربع) لانه منفرد
بعضها (لكنه ادرلك فضلها)
ولو بادرك التشهد اتفاقا لكن
ثوابه دون المدرك لفوات التكبيرة
الاولى والاخر كالمدرك لكونه
مؤثما حكا (وكذا مدرك الثلاث)
لا يكون مصليا بجماعة (على
الظاهر) وقال السرخسي
للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر
(واذا امن فوت الوقت تطوع)
ما شاء (قبل الفرض والا لا)
بل يحرم التطوع لتفويته الفرض
(ويأتى بالسنة) مطلقا (ولو صلى
منفردا على الاصح) لكونها
مكملات وأما في حقه عليه
الصلاة والسلام فلزيادة الدرجات
ثم قول الدرر وان فاتته الجماعة
مشكل بما مر فتدبر

ركعة من الظهر ترك سنته فكيف يقال انه يأتي بالسنة وان فاتته الجماعة وقد استشكل ذلك المصنف في المنع
وكذا صاحب النهر والشح اسماعيل وهو في غاية العجب فان معنى قوله وان فاتته الجماعة أى أنه اذا دخل
المسجد ورأى الامام صلى وأراد أن يصلي وحده لقوت الجماعة فانه يصلي السنة الراتبة لكونها مكمله والمنفرد
أحوج الى ذلك وعبرة الدرر صريحة في ذلك وتصها من فاتته الجماعة فأراد أن يصلي الفرض منفردا فهل يأتي
بالسنة قال بعض مشايخنا لا يأتي بها لانها انما يؤتى بها اذا أدى الفرض بالجماعة لكن الاصح أن يأتي بها
وان فاتته الجماعة الا اذا ضاق الوقت فينتدب تركها فتوهم أن المراد أنه يأتي بالسنة وان لزم من الاتيان
بها تفويت الجماعة في غاية العجب وأعجب منه العجب من أن الشرنبلالي لم يتعرض في حاشيته على الدرر لبيان
هذا الاشكال هذا وقد قرأنا خير الرمل كلام الدرر بنحو ما ذكرنا ثم قال فافهم ذلك وكن على بصيرة منه
فان صاحب النهر والمنع قد خلطا وخطبا في هذه المسئلة خلطا قاحشا (قوله فوقه) وكذا لو لم يقف بل انخط
فرقع الامام قبل ركوعه لا يصير مدركا لهذه الركعة مع الامام فتح ويوجد في بعض النسخ فوقه بلا عذر رأى
بأن امكنه الركوع فوقه ولم يركع وذلك لان المسئلة فيها خلاف زفر فنعده اذا امكنه الركوع فلم يركع ادرك
الركعة لانه ادرك الامام في حال حكم القيام (قوله لان المشاركة) أى أن الاقتداء متابعه على وجه المشاركة
ولم يتحقق من هذا مشاركة لافي حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه مسعى
الاقتداء بعد بخلاف من شاركه في القيام ثم تخاف عن الركوع لتحقق مسعى الاقتداء منه بتحقيق جزء مفهومة
فلا يتحقق بعد ذلك بالتخلف لتحقق مسعى التلاحق في النزع اتفاقا وهو بذلك والا تنسئ كذا في الفتح وحاصله
أن الاقتداء لا يثبت في الابتداء على وجه يدرك به الركعة مع الامام الا بادره جزء من القيام أو عمى حكمه
وهو الركوع لوجود المشاركة في اكثرها فاذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده حتى اذا ادركه في القيام
فوقف حتى ركع الامام ورفع فركع هو صح لتحقق مسعى الاقتداء في الابتداء فان ذلك حقيقة الملاحق والالزم
اتقاء اللاحق مع أنه محقق شرعا فافهم (قوله فيأتي بها قبل الفراغ) المراد أنه يأتي بها قبل متابعة الامام
فيما بعد حاجتي لو تابع الامام ثم أتى بعد فراغ امامه بما فاتته صح وأثم ترك واجب الترتيب وانما عير بالفراغ لمقابله
للمسبوق فانه انما يأتي بما سبق به بعد فراغ امامه فافهم (قوله ومتى لم يدرك الركوع) أى في مسئلة المتن
وحاصله أنه اذا لم يدرك الركعة لعدم متابعته في الركوع او لرفع الامام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع
كما يفعله بعض الجهلة للتحمة شرعه ويجب عليه متابعته في السجدتين وان لم تحسب له كالأقدي به بعد رفعه
من الركوع او هو وساجد كما في البحر (قوله وان لم تحسب له) أى من الركعة التي فاتته بل يلزمه الاتيان
بها تامة بعد الفراغ (قوله ولا تصد بتركها) أى السجدتين لأن وجوب الاتيان بهما انما هو لوجوب
متابعة الامام لئلا يكون تخالفه كما يجب متابعة المسبوق في القعدة وان لم تكن على ترتيب صلاته والانهاتان
السجدتان ليستا بعض الركعة التي فاتته لان السجود لا يصح الامر بتساعلى ركوع صحيح ولذا لزمه الاتيان
بركعة تامة (قوله فلو لم يدرك الخ) الا خلاصا سقط هذا والاقتصار على قوله لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى
بركعة الخ (قوله وقد ترك واجبا) وهو متابعة الامام في السجود عند شرعه وليس المراد أنه اذا أتى
بركعة تامة بعد سلام الامام ولم يقض السجدتين أيضا يكون تاركا واجبا كما يوهمه مافهمه الشارح في واجبات
الصلاة حيث ذكر أن مقتضى القواعد أنه يقضيها لأن ذلك خلاف القواعد ويدل على ما قلنا عبارة التجنيس
فانه قال واذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة
الا أنه يصلي تلك الركعة الفاتية بسجدة بها بعد فراغ الامام وان كانت المتابعة حين شرع واجبة في تلك
السجدة اه وقد أوضحنا ذلك هناك فراجع (قوله صح ركوعه) أى لتحقق الاقتداء بمشاركته في الابتداء
يميز من القيام فلا يضر التخلف بعده كما مر تقريره (قوله وكه تحريما) أى للنهي عن مسابقة الامام (قوله قدر
الفرض) الذي في الذخيرة ثلاث آيات أى قدر الواجب والظاهر أنه غير قيد وأنه ينبغي الاكتفاء بقدر الفرض
كما يحتمل صاحب النهر والخير الرمل وتبعهما الشارح (قوله والا لا) أى وان لم يلحقه امامه فيه بان رفع
رأسه قبل أن يركع الامام ولحقه ولكن كان ركوع المقدى قبل أن يقرأ الامام مقدار الفرض لا يميز به اه ح
أى فعليه أن يركع ثانيا ولا يبطل كما في الامداد (قوله ولو سجد المؤتم الخ) أفاد أن الركوع في كلام المصنف

(ولو أقدى بالامام راكع فوقه)
حتى رفع الامام رأسه لم يدرك
المؤتم (الركعة) لان المشاركة
في جزء من الركن شرط ولم يوجد
فيكون مسبوقا فأتى بها بعد
فراغ الامام بخلاف ما لو أدركه
في القيام ولم يركع معه فانه يصير
مدركا لها فيكون لاحقا فيأتي
بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك
الركوع معه تجب المتابعة
في السجدتين وان لم تحسب له
ولا تصد بتركها فلو لم يدرك
الركعة ولم يتابعه لكنه اذا سلم
الامام فقام وأتى بركعة فصلاته
تامة وقد ترك واجبا نهر عن
التجنيس (ولو ركع) قبل الامام
(فلحقه امامه فيه صح) ركوعه
وكه تحريما ان قرأ الامام قدر
الفرض (والالا) يميز به ولو سجد
المؤتم مرتين والامام في الاولى

غير قبل المراد كل ركن سبقه المأموم به كافي الجهر (قوله عن الثانية) الاولى حذف عن (قوله وتماه
في الخلاصة) لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيها ما ذكره في التهر بقوله وذكر في الخلاصة أن المتقدم لوائي بالركوع
والسجود قبل امامه فالمسئلة على خمسة اوجه حاصلها أنه اما أن يأتي بها قبله او بعده او بالركوع معه
والسجود قبله او عكسه او يأتي بها قبله ويدرك في كل الركعات ففي الاول يقضى ركعة وفي الثالث ركعتين
وفي الرابع أربعاً بقراءة في الكل ولا شيء عليه في الثاني والخامس وفي الأخير المتقدم اذا رفع رأسه من السجدة
قبل امامه فلما أطال الامام ظن أنه سجد ثانية فوجد معه ان نوى بها الاولى او لم تكن له نية كانت عن السجدة
الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة ترجيحاً للمتابعة وتلغوية غيرهما للخالفه وان نوى الثانية لا غير كانت
عن الثانية اه وذكر المحشي توجيهه الاولى وقد مناه موضعاً في او خرباب الامامة والله أعلم

* (باب قضاء الفوات) *

أى في بيان أحكام قضاء الفوات والاحكام تعم كيفية القضاء وغيرها ط (قوله لم يقل المتروكات الخ) لأن
في التعبير بالفوات اسناد الفوت اليها وفيه إشارة الى أنه لا يصح للمكف فيه بل هو لما عذر مبيح بخلاف
المتروكات لأن فيه اسناد الترك للمكف ولا يليق به رحى وتقدم قول كتاب الصلاة الكلام في حكم ما جردها
وتاركها واسلام فاعلمها (قوله اذ التاخير) علة لعله ط (قوله لا تزول بالقضاء) واعيايزول اثم الترك
فلا يعاقب عليها اذ اقضاها واثم التأخير باق يجر (قوله بل بالتوبة) أى بعد القضاء أما بدونه فالتاخير باق
فلم تصح التوبة منه لأن من شرطها الاقلاع عن المعصية كما لا يخفى فافهم (قوله او الحج) بناء على أن المبرور
منه يكفر البكائر وسبأى تمامه في الحج ان شاء الله تعالى ط (قوله ومن العذر) أى لجواز تاخير الوضوء
عن وقتها وأما قضاء الفوات فيجوز تأخيرها للسعي على العيال كما سيذكره المصنف (قوله العذر) كما اذا خاف
المسافر من اللصوص اقطاع الطريق جازله أن يؤخر الوضوء لانه بعذر يجر عن الوضوء الجدية قلت هذا حيث
لم يمكنه فعلها أصلاً ما لو كان راكناً صلى على الدابة ولو هارباً وكذا لو كان يمكنه صلاتها فاعدا الى غير القبلة
وكان بحيث لو قام واستقبل براه العدو وصلّى بما قدر كما صرح حوايه (قوله وخوف القابلة الخ) وكذا
خوف أنه اذا خرج رأسه وما ذكره من أنها لا يجوز لها تأخير الصلاة وتضع تحتها طستاً وتصلى فذلك عند
عدم الخوف عليه كما لا يخفى (قوله يوم الخندق) وذلك أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بل لا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام
فصلى العصر ثم أقام فصلى المغرب ثم أقام فصلى العشاء ح عن فتح القدير (قوله ثم الاداء فعل الواجب الخ)
اعلم أنهم صرحوا بأن الاداء والقضاء من أقسام المأمورية والامر قد راد به لفظه اعنى ما ترك من مادة أمر
وقد راد به الصيغة كاقبوا الصلاة وهي عند الجمهور حقيقة في الطلب الجازم مجازى في غيره وأما لفظ الامر فقد
اختلفوا فيه أيضاً والتحقيق وهو مذهب الجمهور أنه حقيقة في الطلب الجازم والراجح فأطلق لفظ أمر على
الصيغة المستعملة في الوجوب والندب حقيقة فالندوب مأمورية حقيقة وان كان استعمال الصيغة فيه مجازاً
وبهذا الاعتبار يكون المندوب اداء وقضاء لكن لما كان القضاء خاصاً بما كان مضموناً والنفل لا يضمن بالترك
اختص القضاء بالواجب ومنه ما شرع فيه من النفل فأفسده فانه صار بالشروع واجبا فيقتضى وبهذا اظهر
أن الاداء يشمل الواجب والمندوب والقضاء يختص بالواجب ولهذا عرّفهما صدر الشريعة بأن الاداء تسليم
عين الثابت بالامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والمراد بالثابت بالامر ما علم بثبوته بالامر فيشمل النفل
لما ثبت وجوبه به ولم يقيد بالوقت ليعم اداء غير الموقت كداء الزكاة والامانات والمندوبات وتعمام تحققت
ذلك في التلويح وهذا التقرير ظهر أن تعريف الشارح للاداء تعال الجهر خلاف التحقيق (قوله في وقته) أى
سواء كان ذلك الوقت العمر أو غيره يجر ولما كان قوله فعل الواجب يقتضى أن لا يكون اداء الا اذا وقع كل
الواجب في الوقت مع أن وقوع التحريم فيه كاف أتبعه بقوله وبالحرمة فقط بالوقت يكون اداءه بقوله وبالحرمة
متعلق بكون الباء للسببية والباء في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء ابتداء فعل الواجب في وقته
كافي الجهر لاستغنى عن هذه الجملة اه ح وما ذكره من أنه بالحرمة يكون اداءه عندنا هو ما جزم به في التحرير
وذكر شارحه أنه المشهور عند الحنفية ثم نقل عن المحيط أن ما في الوقت اداءه والباقي قضاء وذكر ط عن الشارح

لم تجزئه سجدة من الثانية وتماه
في الخلاصة

(باب قضاء الفوات)

لم يقل المتروكات ظناً بالمسلم خيراً
اذ التأخير بلا عذر كبيرة لا تزول
بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن
العذر العدو وخوف القابلة
موت الولد لانه عليه السلام
اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل
الواجب في وقته وبالحرمة فقط
بالوقت يكون اداءه عندنا وبركة
عند الشافعي

مطلب

في أن الامر يكون بمعنى اللفظ
وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء
والقضاء

في شرحه على الملتقى ثلاثة أقوال فراجعهم (قوله والاعادة فعل مثله) أي مثل الواجب ويدخل فيه النفل بعد الشروع به كما مر (قوله في وقته) الأولى اسقاطه لأنه خارج الوقت يكون اعادة أيضا بدليل قوله وأما بعده فتدبا أي تعاد بنا وقوله غير الفساد زاد في البحر وعدم صحة الشروع يعني وغير عدم صحة الشروع وتركه الشارح لأنه أراد بالفساد ما هو الأعم من أن تكون منعقدة ثم تفسد أو لم تمنعقدة أصلا ومنه قول الكنز وفسد اقتدار رجل بامرأة ح ثم اعلم أن ما ذكرهنا في تعريف الاعادة هو ما مشى عليه في التحرير وذ ك شارحه أن التقيد بالوقت قول البعض والافني الميزان الاعادة في عرف الشرع اتيان بمثل الفعل الأول على صفة الكمال بأن وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فإذا على وجهه نقصان وهو نقصان فاحش يجب عليه الاعادة وهو اتيان مثل الأول ذاتا تابع صفة الكمال اه فانه يفيد أن ما يفعل خارج الوقت يكون اعادة أيضا كما قال صاحب الكشف وأن الاعادة لا تخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء اه أقول لكن صريح كلام الشيخ أكل الدين في شرحه على أصول نحر الاسلام البردوي عدم تقيد ما فعل بالوقت ويكون الخلل غير الفساد وبأنها قد تكون خارجة عن القسمين لأنه عرّفها بأنها فعل مافعل أولا مع ضرب من الخلل فانياسم قال ان كانت واجبة بأن وقع الأول فاسد انهي داخله في الاداء والقضاء وان لم تكن واجبة بأن وقع الأول ناقصا لافسادا فلا تدخل في هذا التقسيم لأنه تقسيم الواجب وهي ليست بواجبة بالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح فالفعل الثاني بمنزلة الخبر كخبر سجود السهو اه (قوله لقولهم الخ) هذا التعديل على اذ قولهم ذلك لا يفيد أن ما كان فاسدا لا يعاد ولا أن الاعادة مختصة بالوقت بل صرح بعده بأنها بعد الوقت اعادة أيضا على أن ظاهر قولهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت وبعده فالمناسب مافعله في البحر حيث جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قيد في التعريف بالوقت مع أن قولهم بوجوب الاعادة مطلق قلت ويؤيده ما قدمناه عن شرح التحرير وعن شرح أصول البردوي من التصريح بوجوبها بعد الوقت (قوله أي وجوبا في الوقت الخ) لم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب البحر حيث استنبطه من كلام القنية حيث ذكر في القنية عن البري أنه اذ لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكر عن التبرجاني أن الاعادة أولى في الحالين اه قال في البحر فعل القولين لا وجوب بعد الوقت فالخامس أن من ترك واجبا من واجباتها او ارتكب مكروها تحريم الزم وجوبا أن يعيد في الوقت فان خرج اثم ولا يجب جبر النقصان بعده فلو فعل فهو أفضل اه أقول ما في القنية مبني على الاختلاف في أن الاعادة واجبة أولا وقد مرنا عن شرح اصول البردوي التصريح بأنها اذا كانت لخلل غير الفساد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح بوجوبها وقال في المعراج وفي جامع الترمذي لو صلى في نوب فيه صورة بكره وتجب الاعادة قال أبو اليسر هذا هو الحكم في كل صلاة أدبت مع الكراهة وفي المبسوط ما يدل على الاولوية والاستحباب فانه ذكر أن القومة غير ركن عندهما فتركها لا يفسد الاولى الاعادة اه وقال في شرح التحرير وهل تكون الاعادة واجبة فصريح غير واحد من شراح اصول نحر الاسلام بأنها ليست بواجبة وأنه بالاول يخرج عن العهدة وان كان على وجه الكراهة على الاصح وأن الثاني بمنزلة الخبر والوجه الوجوب كما أشار إليه في الهداية وصرح به النسفي في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وأبي اليسر من ترك الاعادة نكزه الاعادة زاد أبو اليسر ويكون الفرض هو الثاني وقال شيخنا المصنف يعني ابن الهمام لا إشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم ويكون جابر الاول لأن الفرض لا يتكرر وجوبه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالاول وفيه أنه لازم ترك الركن لا الواجب الآن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحتسب الكامل وان تأخر عن الفرض لماعلم سبحانه أنه سيوقعه انتهى ومن هذا يظهر أن اذا قلنا الفرض هو الاول فلا عادة قسم آخر غير الاداء والقضاء وان قلنا الثاني فهي احدهما اه أقول فتلخص من هذا كله أن الأرجح وجوب الاعادة وقد علمت انها عند البعض خاصة بالوقت وهو ما مشى عليه في التحرير وعليه فوجوبها في الوقت ولا تسمى بعده اعادة وعليه يحمل ما مر عن القنية عن البري وأما على القول بأنها تكون في الوقت وبعده كما قدمناه عن شرح التحرير وشرح البردوي فانه لا يكون واجبة في الوقت وبعده أيضا على القول بوجوبها وأما على القول باستحبابها الذي هو المرجوح تكون مستحبة فيهما وعليه يحمل ما مر عن القنية عن التبرجاني وأما كونها

والاعادة فعل مثله في وقته لخلل
غير الفساد لقولهم كل صلاة
أدبت مع كراهة التحريم تعاد
أي وجوبا في الوقت وأما بعده
فتدبا

واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فهمه في الجبروتيه الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخبر الرمي في حاشية
 البحر عن خط العلامة المتقدمي "أن ما ذكره في الجبر يجب أن لا يعتمد عليه لاطلاق قواهم كل صلاة أدت
 مع الكراهة سبيلها الاعادة اه قلت أي لانه يشمل وجوبها في الوقت وبعده أي بناء على أن الاعادة لا تختص
 بالوقت وظاهر ما قدمناه عن شرح التقرير ترجحه وقد علمت أيضا ترجيح القول بالوجوب فيكون المرجح وجوب
 الاعادة في الوقت وبعده وبشير اليه ما قدمناه عن الميزان من قوله يجب عليه الاعادة وهو اتيان مثل الاول ذاتا
 مع صفة الكمال أي كمال ما قصه منها وذلك نعم وجوب الاتيان بها كماله في الوقت وبعده كما مر ثم هذا حيث
 كان النقصان بكراهة تحريم لما في مكروهات الصلاة من فتح القدير أن الحق التفصيل بين كون تلك الكراهة
 كراهة تحريم فتجب الاعادة او تنزيه فتستحب اه أي تستحب في الوقت وبعده أيضا (تنبيه) يؤخذ من لفظ
 الاعادة ومن تعريفها بما مر أنه ينوي بالشأنية الفرض لان ما فعل اولها هو الفرض فاعادته فعله ثانياً ما على
 القول بأن الفرض يسقط بالشأنية فظاهر وأما على القول الآخر فلأن المقصود من تكرارها ما ناسج به نقصان
 الاولى فالاولى فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الاولى ذاتا مع زيادة وصف الكمال ولو كانت الشأنية
 تفلازم أن تجب القراءة في ركعاتها الاربع وأن لا تسرع الجماعة فيها ولم يذكروه ولا يلزم من كونها فرضاً عدم
 سقوط الفرض بالاولى لان المراد أنهم تكون فرضاً بعد الوقوع أما قبله فالفرض هو الاول وحاصله توقف الحكم
 بفرضية الاولى على عدم الاعادة وله نظائر كسلام من عليه مجرد السهو ويخرجه خروجا موقوفا وكفصاد
 الوقتية مع تذكر الفاتحة كما سبأ في وكوقف الحكم بفرضية المغرب في طريق المزدلفة على عدم اعادتها قبل
 الفجر وبهذا ظهر التوفيق بين القولين وأن الخلاف بينهما لفظي "لان القائل أيضا بأن الفرض هو الثانية أراد به
 بعد الوقوع والارز الحكيمة بطلان الاولى بترك ما ليس بركن ولا شرط كما مر عن الفتح ولزم أيضا أنه يلزمه الترتيب
 في الثانية لو تذكروا فائتة والغالب على الظن أنه لا يقول بذلك احد وتظهر ذلك القراءة في الصلاة فان الفرض
 منها آية والثلاث واجبة والزائد سنة وما ذاك الا بالنظر الى ما قبل الوقوع بدليل أنه لو قرأ القرآن كله في ركعة
 يقع الكل فرضا وكذا لو أطال القيام او الركوع او السجود هذا نهاية ما تحترى من فتح الملك الوهاب فاعتنه
 فانه من مفردات هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله والقضاء فعل الواجب الخ) وقيل فعل مثله
 بناء على المرجوح من أنه يجب بسبب جديد لا بما يجب به الاداء وتماه في البحر وكتب الاصول (قوله
 واطلاقه الخ) أي كما في قول المصنف الآتي وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ وقول الكنز وقضى التي
 قبل الظهري في وقته قبل شفعه وكذا اطلاق الفقهاء القضاء على الحج بعد فساده مجاز اذ ليس له وقت يصير
 بخروجه قضاء كما في الجبر وقت مناوجه كون النفل لا يسمى قضاء وان قلنا انه مأثور به حقيقة كما هو قول
 الجمهور وانه يسمى اداء حقيقة كما اذا اتى بالاربع قبل الظهر ما اذا أتى بها بعده فهي قضاء اذ لا شك أنه ليس
 وقتها وان كان وقت الظهري فافهم (قوله اداء وقضاء) الواو بمعنى أو مانعة الخ لا في شمل ثلاث صور ما اذا كان
 الكل قضاء او البعض قضاء والبعض اداء والكل اداء كالعشاء مع الوتر ط ودخل فيه الجمعة فان الترتيب بينها
 وبين سائر الصلوات لازم فلو تذكروا أنه لم يصل الفجر يصليها ولو كان الامام يحضب اسماعيل عن شرح الطحاوي
 (قوله يقوت الجواز يقوته) المراد بالجواز الصحة لا الحل وأفاد أن المراد بل لازم الفرض العملي الذي هو أقوى
 قسمي الواجب وهو مراد من سماه فرضا كصدر الشريعة وشرطا كالحيط وواجبا كالعراج كما أوضحه في البحر
 (قوله للجمهور المشهور من نام عن صلاة) تمام الحديث وانسبها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فليصل التي
 هو فيها ثم ليقض التي تذكروا بعد التي صلى مع الامام ح عن الدرر ذكره في الفتح باختلاف في بعض
 ألفاظه مع بيان من خترجه والاختلاف في توثيق بعض رواه وفي رفعه ووقته وذكر أن دعوى كونه مشهورا
 مردودة للخلاف في رفعه فضلا عن شهرته وأطال في ذلك والذي حط عليه كلامه الميل من حيث الدليل الى قول
 الشافعي باستحباب الترتيب ورد عليه في شرح المنية والبرهان بما خصه نوح افندي فراجع ان شئت (قوله
 وقضاء الفرض الخ) لو قدم ذلك اول الباب أو آخره عن التفريع الا أني لكان انسب وأيضا قوله والسنة يومهم
 العموم كالقضاء والواجب وليس كذلك فلو قال وما يقضى من السنة لرفع هذا الوهم رمي قلت وأورد
 عليه الوتر فانه عندهما سنة وقضاء واجب في ظاهر الرواية لكن يجاب بأن كلامه مبني على قول الامام

والقضاء فعل الواجب بعد وقته
 واطلاقه على غير الواجب
 كالتي قبل الظهر مجاز (الترتيب
 بين الفروض الخمسة والوتر اداء
 وقضاء لازم) يقوت الجواز يقوته
 للجمهور المشهور من نام عن صلاة
 وبه ثبت الفرض العملي (وقضاء
 الفرض

صاحب المذهب (قوله والراجح) كالتدوير والمخلاف عليهما وقتنا النذل الذي افسده ط (قوله وقت للقضاء) أي لحيته فيها وان كان القضاء على الفور لا العذر ط وسيأتي (قوله الا الثلاثة المنية) وهي الثلوع والاستواء والغروب ح وهي محل لنفل الذي شرع به فيها ثم افسده ط (قوله كما مر) أي في أوقات الصلاة (قوله فلم يجز) أي بل يفسد فسادا موقوفا كما يأتي (قوله من تذكر) أي في الصلاة أو قبلها (قوله لوجوبه) أي الزم عنده أي عند الامام يعني أنه فرض على عنده (قوله اذا ضاق الوقت) أي عن الفرائض والقنوت أما الفرائض بعضها مع بعض فليس لها وقت مخصوص حتى يقال يسقط ترتيبها بضيقه ط ولولم يمكنه اداء الوقتية الامع التخفيف في قصر القراءة والافعال يرتب ويقصر على ما تجوز به الصلاة بجرع المجتبى وفي الفسخ ويعتبر الضيق عند الشروع حتى لو شرع في الوقتية مع تذكر الفائتة وأطال حتى ضاق لا يجوز الا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة بمجالها فتذكر عند ضيقه جازت اه (قوله المستحب) أي الذي لا كراهة فيه قهستاني وقيل أصل الوقت ونسبه للطحاوي الى الشيخين والاول الى محمد والنظار أنه احتراز عن وقت تغير الشمس في العصر اذ يعد القول بسقوط الترتيب اذ الزم تأخير ظهر الشتاء او المغرب مثلا عن اول وقتها ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف بالعصر ولذا قال في البحر وتظهر عمره فيما تذكروا الظهور وعلم أنه لولا صلاه وقع قبل التغير ويقع العصر أو بعضه فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم العصر واختار الثاني قاضي خان في شرح الجامع وفي المبسوط ان اكثر مشايخنا على أنه قول علمائنا الثلاثة وصح في المحيط الاول ورجحه في الظهيرية بما في المتن من أنه اذا افتتح العصر في وقتها ثم اجرت الشمس ثم تذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا نص على اعتبار الوقت المستحب اه قال في البحر فحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعين المصير اليها اه أقول في هذا الترجيح نظروا فوجه ما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان حيث قال انما وضع المسئلة في العصر لمعرفة آخر الوقت فعندنا آخره في حكم الترتيب غروب الشمس وفي حكم جواز تأخير العصر تغير الشمس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر عند تغير الشمس فعنده لو تمكن من اداء الصلاتين قبل التغير لزمه الترتيب والا فلا وعندنا اذا تمكن من اداء الظهر قبل التغير ويقع العصر أو بعضه بعد التغير يلزمه الترتيب ولو أمكنه اداء الصلاتين قبل الغروب لكن لا يمكن الفراغ من الظهر قبل التغير لا يلزمه الترتيب لان ما بعد التغير ليس وقتا لاداء شيء من الصلوات الا عصر يومه اه ملخصا وبه علم أن ما في المتن من خلاف فيه لانه لما تذكر الظهور بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه فلذا لم تفسد العصر وان كان افتتحها قبل التغير ناسيا لان العبرة لوقت التذكر نظير ما قد مناه أنفعا في الفسخ فيما لو أطال الصلاة ثم تذكر الفائتة عند ضيق الوقت وعلم أيضا أن المسئلة ليست مبنية على اختلاف المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار أصل الوقت هو قولنا اعتنا الثلاثة كما مر عن المبسوط وأن عليه اكثر المشايخ وهو مقتضى اطلاق المتن ولذا جزم به فقيه النفس الامام قاضي خان بلفظ عندنا فاقتضى أنه المذهب ولذا نسب القول الاستحسان الى الحسن نعم صرح في شرح المشية والزيهي بانه رواية عن محمد وعليه يحمل ما مر عن الطحاوي وقد مر أنه لو تذكر الفجر عند خطبة الجمعة يصليها مع أن الصلاة حينئذ مكروهة بل في التنازعية أنه يصليها عندهما وان خاف فوت الجمعة مع الامام ثم يصلي الظهر وقال محمد يصلي الجمعة ثم يقضي الفجر فلم يجز لفوت الجمعة عذرا في ترك الترتيب ومحمد جعله عذرا كذلك هنا اه وقد ذكر في التنازعية عبارة المحيط وليس فيها التصحيح الذي ذكره في البحر فالذي ينبغي اعتماد ما عليه اكثر المشايخ من أن الاعتبار أصل الوقت عند علمائنا الثلاثة والله أعلم (قوله حقيقة) تمييزا لنسبة ضاق أي ضاق في نفس الامر لا ظاهريا أي محترزه في قوله ط من عليه العشاء الخ (قوله اذ ليس من الحكمة الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت لكنه انما يناسب اعتبار أصل الوقت ويمكن أن يجاب بأن معناه تقويت الوقتية عن وقتها المستحب ح ولا يخفى أن هذا لا يسمى تقوية بل هو تعليل ذكره المشايخ لما هو المذهب كما قرره اه (قوله ولولم يسع الوقت كل الفرائض) صورته عليه العشاء والزمن مثلا ثم لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع الزم مثلا وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح أنه لا تجوز صلاة الصبح ما لم يصل الزم وصرح في المجتبى بأن الاصح جواز الوقتية ح عن البحر لكن قال الرضوي الذي

والواجب والسنة فرض وواجب
وسنة) لف وثم مرتب وجميع
اوقات العمر وقت للقضاء الا
الثلاثة المنية كما مر (فلم يجز)
تفريع على الزوم (فجر من تذكر
أنه لم يوتر) لوجوبه عنده (الا)
استثناء من الزوم فلا يلزم
الترتيب (اذا ضاق الوقت)
المستحب حقيقة اذ ليس من
الحكمة تقوية الوقتية لتدارك
انسانه ولولم يسع الوقت كل
لنوات فلا يصح جواز الوقتية
مجتبى

رأيت في المجتبى التاسع أنه لا تجوز الوقتية اه قلت راجعت المجتبى فرأيت فيه مثل ما عزا إليه في البحر وكذا قال القهستاني جازت الوقتية على الصحيح (قوله يكررها إلى الطلوع) يعني يعيدها ثانياً وثالثاً وهكذا إذا كان في كل مرة ظن أن الوقت لا يسعهما ثم ظهر فيه سعة إلى أن يظهر بعد إعادة من الاعادات ضيقه حقيقة فبعد الوقتية ثم يصلي الفاتنة وان ظهر بعد اعادته أنه يسعهما صلى الفاتنة ثم الوقتية كما في الفتح (قوله أو نسبت الفاتنة) معطوف على قوله ضاق الوقت وفيه أن فرض الكلام فيمن تذكر أنه لم يوتر فكان ينبغي للمصنف حذف التذكرة وحاصله أنه يسقط الترتيب إذا نسي الفاتنة وصلى ما هو مرتب عليها من وقتية أو فاتنة أخرى وكذا يسقط بنسيان إحدى الوقتيتين كما لو صلى الوتر ناسياً أنه لم يصل العشاء ثم صلاها لا بعد الوتر لتوهم أنه لو صلى العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به بعد العشاء والسنة لا الوتر لأنه إذا ناسياً أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب أفاده ح قلت وثنايد أيضاً ما في البحر عن المحيط لو صلى العصر ثم تبين له أنه صلى الظهر بلا وضوء يعيد الظهر فقط لأنه بمنزلة الناسي (قوله لأنه عذر) أي لأن النسيان عذر سماوى يسقط للتكلف لأنه ليس في وسعه بحر (قوله أو فاتت ست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفاتنة والوقتية ولا بين الفوات إذا كانت الفوات ستاً كذا في التمرأ ما بين الوقتيتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى ح وأطلق الست فشمع ما إذا فاتت حقيقة أو حكماً كما في القهستاني والامداد ومثال الحكمة ما إذا ترك فريضاً وصلى بعده خمس صلوات ذكرها فان الخمس تنفسد فساداً موقوفاً كما سيأتي فالتروكة فاتنة حقيقة وحكما والخمسة الموقوفة فاتنة حكماً فقط وذكر في الفتح والبحر أنه لو ترك ثلاث صلوات مثلاً الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري أيها الأولى قبل يجب الترتيب بين التروكات ويصلها سبعة بأب أن يصلي الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال أن يكون ما صلاه أولاً ولا هو الآخر فبعده ثم يصلي المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال كون المغرب أولاً فبعده ما صلاه أولاً وقبل يسقط الترتيب بينهما فيصلي ثلاثاً فقط وهو المعتمد لأن إيجاب الترتيب فيها يلزم منه أن تصير الفوات كسبع معنى مع أنه يسقط بست فبالسبع أولى اه مخلصاً وتماه هناك وللشربلاني في هذه المسئلة رسالة (قوله اعتقادية) خرج الفرض العملي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وإن كان فضالاً لكنه لا يجب مع الفوات اه ح أي لأنه لا تحصل به الكثرة المفضية للسقوط لأنه من تمام وظيفة اليوم والليله والكثرة لا تحصل إلا بالزيادة عليها من حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك امداد (قوله لدخولها في حد التكرار الخ) لأنه يكون واحداً من الفروض مكرراً فيصلي أن يكون سبباً للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينهما وبينها وبين غيرها درر اذ لو وجب الترتيب حينئذ لافضى إلى الحرج (قوله بخروج) متعلق بفات (قوله على الأصح) احتزبه عما صححه الزيلعي من أن الاعتبار كون المختل بعد الفاتنة ستة اوقات لاست صلوات فلو فاتت صلاة وتذكرها بعد شهر فصلى بعدها وقتية ذكر الفاتنة اجزائه على اعتبار الاوقات لأن المختل بينهما أكثر من ست اوقات فسقط الترتيب أى مع جهة الصلوات التي بينهما لسقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تجزئ به لأن الفاتنة واحدة ولا يسقط الترتيب الا بقوت ست صلوات وصرح في المحيط بأنه ظاهر الرواية وصححه في الكافي وهو الموافق لما في المتون وبه اندفع ما صححه الزيلعي وغيره وتماه في البحر واحتزبه أيضاً عاروى عن محمد بن اعتبار دخول وقت السادسة وعما في المعراج من اعتبار دخول وقت السابعة كما أوضحه في البحر (قوله ولو متفرقة) أى يسقط الترتيب بصيرورة الفوات ستاً ولو كانت متفرقة كما لو ترك صلاة صبح مثلاً من ستة أيام وصلى ما بينها ناسياً الفوات (قوله أو قد عتبه على المعتمد الخ) كما لو ترك صلاة شهر نسقاً ثم أقبل على الصلاة ثم ترك فاتنة طارئة فان الوقتية جازة مع تذكر الفاتنة الحادثة لا تنعماها إلى الفوات القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم إن المسقط الفوات الحديثة لا القديمة ويجعل الماضي كأن لم يكن زجر الله عن التماون بالصلوات فلا تجوز الوقتية مع تذكرها وصححه الصدر الشهيد وفي التجنيس وعليه الفتوى وذكر في المجتبى أن الأول أصح وفي الكافي والمعراج وعليه الفتوى فقد اختلف الصحيح والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق إطلاق المتون أولى بحر (قوله أو ظن أننا معتبرا الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزيلعي وحزم به في الدرر وجعله في البحر ملحقاً بالنسيان وقال أنه ليس مسقطاً رابعاً كما تروهم ثم قال وذكر شارح الهداية أن فساد الصلاة إن كان قوياً كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده

وفيه ظن من عليه العشاء ضيق وقت الفجر فصلاها وفيه سعة يكررها إلى الطلوع وفرضه الاخير (أو نسبت الفاتنة) لأنه عذر (أو فاتت ست اعتقادية) لدخولها في حد التكرار المقضى للعرج (بخروج وقت السادسة) على الأصح ولو متفرقة أو قد عتبه على المعتمد لأنه متى اختلف الترجيح رجع إطلاق المتون بحر (أو ظن أننا معتبرا) أى يسقط لزوم الترتيب أيضاً بالظن المعبر كن صلى الظهر ذكرنا لتركه الفجر فسد ظهره

وان كان ضعيفا كعدم الترتيب فلا وفاء عليه فرعين أحدهما صلى الظهر بلا طهارة ثم صلى العصر ذاكرا الهيا
 أعاد العصر لأن فساد الظهور قوى فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب فانيهما لو صلى هذه
 الظهر بعد هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاكرا الهيا فالمغرب صحيحة اذا ظن عدم وجوب الترتيب
 لأن فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة بعدمه فلا يستتبع فساد المغرب وذلك لا يستتبع صحة فساد المغرب
 بلزومه إعادة ما صلاها ذاكرا لفاتمة ان كانت الفاتمة تجب إعادة ما بالاجماع والافلان كان يرى أن ذلك يميزه
 اه قال في التبع ويؤخذ من هذا أن مجرد كون المحل مجتهد فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل
 بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يعتبر الظن وان كان مما يتقوى على المجتهد فيه ويستتبعه اعتبار ذلك الظن لزيادة
 الضعف فساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر اه أي اعتبار فيه الظن
 من الجاهل وفيه تصریح بأن محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وتماه
 في النهر هذا وقد اعترض في البحر ما مر من الفرعين بأن المصلي لا يجوز ما ان يكون خفيفا فلا عبرة برأيه المخالف
 لمذهب امامه فيلزمه المغرب أيضا وشافعيان فلا يلزمه العصر أيضا أو عاميا فلا مذهب له بل مذهبه مذهب فقهاء
 فان استفتي خفيفا أعادهما وشافعيان لا يعيدهما وان لم يستفت احد او صادف الصحة على مذهب مجتهد
 لا إعادة عليه اه ولا ينبغي أنه يبحث في المنقول فان ما مر عن شروح الهداية من حكم الفرعين مذكور أيضا في
 شرح الجامع الصغير لا امام فاضل خان وذكر في الذخيرة أنه مروي عن محمد وعزاه في التتارخانية الى الاصل وقد
 تبع الشرنبلالي صاحب البحر لكن قال ان موضوع المسئلة في عامي لم يقلد مجتهدا ولم يستفت فقهاء فصلاته
 صحيحة لمصادفتها مجتهدا فاهم المالكون خفيفا فلا عبرة بظنه المخالف لمذهب امامه الخ وفيه نظر اذ لا فرق حينئذ
 بين العصر والمغرب لمصادفة كل منهما الصحة على مذهب الشافعي بل هو محمول على عامي استفتي خفيفا أو ألزم
 التعبد على مذهب آبي حنيفة مع مقتداه وقد جعل هذا الحكم ثم علم ذلك ولذا قال في النهر ما معناه ان قول
 البحر لا عبرة برأيه المخالف الخ ممنوع لان امامه قد اعتبر رأيه وأسقط عنه الترتيب بظنه عدم وجوبه فاذا كان
 جاحلا ذلك ثم علم لا يلزمه إعادة المغرب ولو استفتي خفيفا فأتاه بالاعادة لم تصح قنواه اه (قوله جاز العصر)
 أي ان كان بظن أنه يميزه كما مر وأطلقه لعلمه من التعليل بعده (قوله لانه) أي جواز العصر مجتهد فيه أي يتيقن
 على المجتهد فيه ابتداء وهو جواز الظاهر عند الشافعي كما مر تقريره عن الفتح (قوله وفي المجتبى الخ) ليس هذا
 مستطافا للماعنات من أن الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما نقل كلام المجتبى ليشير الى ما قد سناه
 عن البحر من أن الظن المتعبر ليس مسقطا رابعا لانه ملحق بالنسيان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقتصر
 عليها أصحاب المتن فافهم (قوله وعليه يخرج ما في القنية) انما حكم على الصبي بذلك لان الغالب عليه الجهل
 كما في النهر ح قلت لكر في هذا التصريح خفاء فان التجربة فائمة بالاجماع فكيف لم يلزمه الترتيب اعتبار الجاهل
 مع أنها نظير المسئلة الاولى السابقة تحت قوله أو ظن ظنا معتبرا والظاهر أنه مبني على القول باعتبار ظن
 الجاهل مطلقا كما يأتي بيانه قريبا (قوله بكثرتهم) متعلق بقوله وقوله يعود الفوات متعلق بقوله ولا يعود
 وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوات الى القلة ط (قوله بسبب القضاء لبعضها) كما اذا ترك رجل صلاة
 شهر مثلا ثم قضاها الاصلاد ثم صلى الوقتية ذاكرا الهيا فانها صحيحة اه بحر وقيد بقضاء البعض لانه لو قضى
 الكل عاد الترتيب عند الكل كما نقله الفهستاني (قوله على المعتقد) هو اصح الروايتين وصححه أيضا في الكافي
 والمحيط وفي المعراج وغيره وعليه الفتوى وقيل يعود الترتيب واختاره في الهداية ورده في الكافي والبيان
 وأطال فيه في البحر (قوله لان الساقط لا يعود) وأما ما ذكر في الكافي فالتظاهر أنه يلزمه ترتيب جديد فلا يقال
 انه عاد تأمل (قوله مجتبى) عبارته كما في البحر ولو سقط الترتيب لضميق الوقت ثم خرج الرق لا يعود على الاصح
 حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تنفسد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا قاض وكذا الوسط مع النسيان
 ثم تذكر لا يعود اه باختصار (قوله عن الدراية) اقتصر على بعض اسم الكتاب للاختصار فان اسمه معراج
 الدراية وهو شرح الهداية للكافي وكثيرا ما يطلقون عليه لفظ المعراج (قوله فليحذر) التحريز أن الخلاف
 لفظي في ضيق الوقت فان ما في المجتبى مصرح بأن عدم العرد فيها اذا خرج الوقت وما في الدراية مصرح بأن
 العود فيها اذا اتسع الوقت أي ظهر أن فيه سعة فلا منافاة بينهما وكذا في التذكرة بعد النسيان فان ما في المجتبى

فاذا قضى المغرب ثم صلى العصر
 ذاكرا لتيسر جاز العصر اذا
 فائمة عليه في ظنه حال اداء
 العصر وخو ظن معتبر لانه مجتهد
 فيه وفي المجتبى من جهل فرضية
 الترتيب يلحق بالناسي واختاره
 جماعة من ائمة بحار و عليه
 يخرج ما في القنية صبي بلغ وقت
 النحر وصلى الظهر مع تذكره
 جاز ولا يلزم الترتيب بهذا العذر
 (ولا يعود) لزوم الترتيب (بعد
 سقوطه بكثرتها) أي الفوات
 (يعود الفوات الى القلة) بسبب
 (النسيان) لبعضها على المعتقد لان
 الساقط لا يعود (وكذا لا يعود)
 الترتيب (بعد سقوطه يباحي
 المسقطات) السابقة من النسيان
 والضيق حتى لو خرج الوقت في
 خلال الوقتية لا تنفسد وهو مؤد
 هو الاصح مجتبى لكن في النهر
 والسراج عن الدراية لو سقط
 لنسيان والضيق ثم تذكره وانصح
 الوقت يعود انفسا وشووه في
 الاشهاد في بيان الساقط لا يعود
 فليحذر

محمول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة بدليل أنهم اتفقوا في المسائل الاثني عشرية على أنه لو ترك كفاية وهو يصلي فان كان قبل القعود قدر التشهد بطلت انصافاً وان كان بعده قبل السلام بطلت عنده لا عندهما وما في الدراية محمول على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها كذا أفاده ح ثم قال وفي التحقيق ضيق الوقت ليس بعسرة حقيقة وإنما قدمت الوقتية عند العجز عن الجمع بينهما القوت مع بقاء الترتيب كما صرح به في البحر عن التبيين وينبغي أن يقال مثل ذلك في النسيان فعلى هذا الوسط الترتيب بين فائتة ووقية اضيق وقتاً ونسيان يبق فيما بعد تلك الوقتية (قوله أصل الصلاة) تتبع فيه النهر والصاب وصف الصلاة قال في البحر وقيد بفساد الفرضية فانه لا يطل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يطل لأن الترخوة عقدت للفرض فاذا بطلت الفرضية بطلت الترخوة أصلاً ولهما أنها عقدت لأصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل كذا في النهاية وفائدة تطهر في انتقاض الطهارة بالقهقهة كذا في العناية اه ح (قوله عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالفسادات (قوله سواء ظن وجوب الترتيب اولاً) خلافاً لما في شرح الجمع عن المحيط من أنه لا يعيد ما صلاه اذا كان عند المصلي أن الترتيب ليس بواجب والأعاد الكل فقد نض في البحر على ضعفه وذكر في الفتح أن تعليل قول الامام يتطوع بالاطلاق وأقره في النهر لا يقال هذا مخالف لما تقدم من أن الترتيب يسقط بالنظر والمعتبر وأن الجاهل يلحق بالناسي لانا نقول ان ما هنا موصوفاً اذا ترك صلاة ثم صلى بعدها خساً اذا كرر الترخوة فظنه عدم وجوب الترتيب هنا غير معتبر لانه انما يعتبر اذا كان الفسادة ضعيفاً كما مر عن شراح الهداية وفتح القدير فافهم (قوله فان كثرت أي الصلاة التي صلاها تاركاً فيها الترتيب بأن صلاها قبل قضاء الفائتة ذاك الترخوة هذا التفريع لبيان قوله موقوف وتوضيحه أنه اذا فاتته صلاة ولو تروا فكلما صلى بعدها وقية وهو ذاك الترخوة الفائتة فسدت تلك الوقتية فساداً موقوفاً على قضاء تلك الفائتة فان قضاها قبل أن يصلي بعدها خمس صلوات صار القساذاً باناً وانقلب الصلوات التي صلاها قبل قضاء المقضية فقلوا ان لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة وصارت الفواسد مع الفائتة ستاً انقلب صحيحاً لانه ظهر كثرت ودخلت في حد التكرار المسقط للترتيب وبيان وجه ذلك في البحر وغيره قال ط وقيدوا أداء الخمسة بذكر الفائتة فلو لم يتذكرها سقط للنسيان ولو تذكر في البعض ونسى في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ خمساً صحت ولا نظر لما نسي فيه لما قلنا (قوله وصارت الفوائت أي الحكيمة وفي نسخة الفواسد أي الموقوفة) (قوله بخروج وقت الخامسة الخ) اعلم أن المذكور في عادة الكتب كالمبسوط والهداية والكا في والتبيين وغيرها أن صحة الكل موقوفة على ادائه وقت السادسة بعد المتروكة وأدعى في البحر أنه خطأ وحقة في فتح القدير أن الصحة موقوفة على دخول وقت السادسة لا على ادائها واعتضه في النهر بأن دخول وقت السادسة بعد المتروكة غير شرط بل المعتبر خروج وقت الخامسة لانه بذلك تصير الفوائت ستاً كما صرح به في معراج الدراية مع بيان أن ما ذكر في عادة الكتب من ادائه السادسة انما هو لتصير الفوائت ستاً يبين لكونه شرطاً للثبوت وذكر نحو ذلك العلامة الشرنبلالي في الامداد عن المعراج أيضاً وجميع الروايات والتواريخ والتفنيقي وقاضي خان وحاصل ذلك كله ما لخصه الشارح رحمه الله تعالى هذا وفي النهر عن المعراج كما ينبغي أنه لو أدى الخامسة ثم قضى المتروكة قبل خروج وقتها أن لا تفسد المؤديات بل تصح لوقوعها غير جائزة وبها نهي الفوائت ستاً والجواب منع كونها فائتة ما بقي الوقت اذا احتمال الاداء على وجه الصحة قائم اه (قوله بعد طلوع الشمس) أي من غير توقف على دخول وقت السادسة وهي الظاهر خلافاً لما في الفتح ولا على أدائها خلافاً لما هو ظاهر ما في عادة الكتب (قوله بأن لم تصر ستاً) أي بأن قضى الفائتة قبل خروج وقت الخامسة (قوله وفيها يقال الخ) هذا ذكره في المبسوط وهو مبنى على ما مشى عليه كصاة الكتب من اشتراط اداء السادسة فهذه السادسة اذا أداها صحت الخمسة التي قبلها فهي صلاة تصح خمساً والفائتة اذا قضاها قبل اداء السادسة فسدت الخمسة التي قبلها فهذه صلاة أخرى تفسد خمساً ما على اعتبار خروج وقت الخامسة كما مشى عليه الشارح فالمصحح والمفسد صلاة واحدة وهي الفائتة فاذا قضاها بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها افسدت الخمس التي قبلها واذا خرج الوقت ولم يقض صحت الخمس أي تحقق بها صحة الخمس والا فالمصحح حقيقة هو كثرة الفوائت بخروج وقت الخامسة فافهم (قوله وعليه

(وفساد) أصل (الصلاة بترك

الترتيب موقوف) عند أبي حنيفة سواء ظن وجوب الترتيب اولاً

(فان كثرت وصارت الفوائت مع

الفائتة ستاً ظهر صحتها) بخروج

وقت الخامسة التي هي السادسة

الفوائت لا دخول وقت

السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر

يوم وأدى باقي صلواته انقلب

صحيحاً بعد طلوع الشمس (والأ)

بأن لم تصر ستاً (لا) تظهر صحتها

بل تصير نفساً وفيها يقال صلاة

تصح خمساً وأخرى تفسد خمساً

(ولو مات وعليه صلوات فائتة

وأوصى بالكفارة

مطلب
في أمثاله الصلاة من الميت

صوتات في صلاة الخ (أي بأن من يتدبر على أداها ولو بالإنجاء فيلزمه الإيصاء به أو الإقلايلزمه وان قلت بأن كانت دون ست صلوات لقوله عليه الصلاة والسلام فإن لم يستطع فثلاثة أحق بقبول العذر منه وكذلك أسكنهم الصوم في رمضان إن أفترق فيه المسافر والمريض وما نأقبل الإقامة والنفقة ونظامه في الامداد (قوله يعطى) بالبناء تبعه ولأي يعطى عنه ولله أي من له ولاية التصرف في ماله بوصاية أو وراثه فيلزمه ذلك من الثلث إن أوصى والإقلايلزم المولى ذلك لأنهم أعبادة فلا بد فيها من الاختياره ذالميراث ذات الشرط فبسط في حق أحكام الدنيا لتعذر بخلاف حق العباد فإن الواجب فيه وماله إلى مستحقه لا غير وليه الذي النظر به الغريم يأنه بلا نقض ولا رضى ويبرأ من عليه الحق بذلك امداد ثم اعلم أنه إذا أوصى بشيئة الصوم يحكم بالجوارة ما لا لأنه منصوص عليه وأما إذا لم يوص فتنقطع بها الوارث فقد قال محمد في الزيادات أنه يميزه إن شاء الله تعالى فعلق الاجراء بالشيئة لعدم النص وكذا علقته بالشيئة فيما إذا أوصى بشيئة الصلاة لأنهم الحقوا بالصوم احتياطاً لاستحالة كون النص فيه معلولاً بالعجز فتشمل الله الصلاة وإن لم يكن معلولاً لتكون التقديرة برأ مبتدأ يصلح ما حيا للشيئات فكان فيها شبهة كما إذا لم يوص بشيئة الصوم فلذا جزم محمد بالأول ولم يميز بالآخرين فعلم أنه إذا لم يوص بشيئة الصلاة فالشبهة أقوى واعلم أيضاً أن المذكور في خيار آتية من كتب علم شافري وأصولاً إذا لم يوص بشيئة الصوم يجوز أن يتبرع عنه وليه والتبادر من التيسيد بالولي أنه لا يصح من مال الاجنبى وتعليقه ما قاله فيما إذا أوصى بحجة الفرض فتبرع الوارث بالحج لا يجوز وإن لم يوص فتبرع الوارث بما بالحج بنفسه أو بالاجتماع عنه رجلاً يميزه وظاهره أنه لو تبرع غير الوارث لا يميز به نعم وقع في شرح نور الإيضاح للشيخ بلال في التعبير بالوصى أو الاجنبى فتأمل ونظام ذلك في آخر رسالتنا المسماة شفاء العليل في بطلان الوصية بالختمات والتهايل (قوله نصف صاع من بر) أي أومن دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير أو قيته وهي أفضل عندنا لا سراها بسد حاجة الفقير امداد ثم إن نصف الصاع ربع مد دمشق من غير تكويم بل قدر مسحه كما سنوضحه في زكاة الفطر (قوله وكذا حكم الوتر) لأنه فرض على عنده خلافاً لهما ط ولا رواية في عبدة التلاوة أنه يجب أولاً يجب كما في الحجة والصحيح أنه لا يجب كما في الصيرفة اسماعيل (قوله وانما يعطى من ثلث ماله) أي فلما زادت الوصية على الثلث لا يلزم المولى إخراج الزائد إلا بأجازة الورثة وفي القسمة أوصى بثلث ماله إلى صلوات عمره وعليه دين فجازا للغريم وصيته لا يجوز لأن الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين بأجازته اه وفيها أوصى بصلوات عمره وعمره لا يدري فالوصية باطله ثم رمز أن كان الثلث لا يفي بالصلوات جازوا أن أكثر منها لم يميز اه والظاهر أن المراد لا يفي بقية الثلث لأن المفروض أن عمره لا يدري وذلك كأن يفي بالثلث بنحو عشر سنين مثلاً وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا القول الثاني ظاهر لأن الثلث إذا كان لا يفي بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث يتبين ويلغو الزائد عليه بخلاف ما إذا كان يفي بها ويريد عليها فإن الوصية تبطل بلهالة القدرة بسبب جهالة قدر الصلوات فتدبر (قوله ولو لم يترك ما لا الخ) أي أصلاً أو كان ما أوصى به لا يفي زاد في الامداد أو لم يوص بشيئ وأراد المولى التبرع الخ وأشار بالتبرع إلى أن ذلك ليس بواجب على المولى ونص عليه في تعيين المحارم فقال لا يجب على المولى فعل الدور وإن أوصى به الميت لأن الوصية بالتبرع والواجب على الميت أن يوصى بما يفي بما عليه إن لم يرضى الثلث عنه فإن أوصى بأقل وأمر بالدور وترك بقية الثلث للورثة أو تبرع به لغيرهم فقد أم بترك ما وجب عليه اه وبه ظهير حال وصايا أهل زماننا فإن الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيره من زكاة وأضاح وأعيان ويوصى لذلك بدراهم يسيرة ويجعل معظم وصيته لقراءة الختمات والتهايل التي نص علماءنا على عدم صحة الوصية بها وأن القراءة ثلثي من الدنيا لا يجوز وأن الاستخذار المعلى آثم إن لأن ذلك يشبه الاستيجار على القراءة ونفس الاستيجار عليها لا يجوز فكذلك ما أشبهه كما صرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب وانما اتفق المتأخرون بجواز الاستيجار على تعليم القرآن لأعلى التلاوة وعلاوه بالضرورة وهي خوف ضياع القرآن ولا ضرورة في جواز الاستيجار على التلاوة كما وضحت ذلك في شفاء العليل وسأيت بعض ذلك في باب الإجارة الفاسدة إن شاء الله تعالى (قوله يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً الخ) أي أوقية ذلك والأقرب أن يحسب ما على الميت ويستقرض بقدره بأن يتدبر عن كل شهر أو سنة أو يحسب مدة عمره بعد انقضاء اثني عشر سنة للذكر وتسع سنين للإناث لأنهم أقل مدة بلوغها فيجب عن كل شهر ونصف غرارة فصح

يعطى لكل صلاة نصف صاع
من بر (كالفطرة) (وكذا)
حكم الوتر) والصوم وانما يعطى
(من ثلث ماله) ولم يترك ما لا
يستقرض وارثه نصف صاع
مثلاً ويذفعه لفقير ثم يذفعه للفقير
لوارث ثم يرمي حتى يتم

مطلب
في بطلان الوصية بالختمات والتهايل

بالمدة المستحق مدة زمانا لان نصف الصاع أقل من ربع مدة قبيل كفارة ست صلوات اكل يوم وليس له نحومة وثلاث ولكل شهر أربعون مئة وذلك نصف غرارة ولكل سنة شمسية ست غرائر فستقرض قيمتها ويدفعها للفقير ثم يستوهبها منه ويسلمها منه لتتم الهبة ثم يدفعها لذلك الفقير أو لفقير آخر وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة سنة وان استقرض أكثر من ذلك يسقط بقدره وبعد ذلك يعيد الدور لكفارة الصيام ثم للاختصة ثم للايمان لكن لا بد في كفارة الايمان من عشرة مساكين ولا يصح أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فإنه يجوز إعطاء فدية صلوات لواحد كما يأتي وظاهر كلامهم أنه لو كان عليه زكاة لا تسقط عنه بدون وصية لتعلمهم لعدم وجوبها بدون وصية باشتراط النية فيها لانها عبادة فلا بد فيها من الفعل حقيقة أو حكمي بأن يوصى باخراجها فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج التصريح بجواز تبرع الوارث باخراجها وعليه فلا بأس بإدارة الولي للزكاة ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله أن يصدق على الفقراء بشئ من ذلك المال أو بما أوصى به الميت إن كان أوصى (قوله لم يجز) الظاهر أنه بضم الياء من الاجزاء بمعنى أن الصلاة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم لو صام أو صلى وجعل ثواب ذلك للميت صح لأنه يصح أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لأنه يقبل النيابة) لأنه عبادة مركبة من البدن والمال فإن العبادة ثلاثة أنواع مالية وبدنية ومركبة منها فالعبادة المالية كالزكاة تصح فيها النيابة حالة العجز والقدرة والبدنية كالصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقا والمركبة منهما كالحج إن كان نفلا تصح فيه النيابة مطلقا وإن كان فرضا لا تصح الا عند العجز الدائم إلى الموت كما سيأتي بيانه في الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لم يجز) هذا من قولين حكاهما في التارخانية بدون ترجيح وظاهر الجرح اعتماده والاول منهما أنه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر (قوله جاز) أي بخلاف كفارة اليمين والظاهر والافطار تارخانية (قوله ولو فدى عن صلاته في مرضه لا يصح) في التارخانية عن التمتع سئل الحسن بن علي عن المفدية عن الصلاة في مرض الموت هل تجوز فقال لا وسئل أبو يوسف عن الشيخ الفاني هل تجب عليه المفدية عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو حى فقال لا اه وفي القنية ولا فدية في الصلاة حالة الحياة بخلاف الصوم اه أقول ووجه ذلك أن النص انما ورد في الشيخ الفاني أنه يفطر ويفدى في حياته حتى إن المار بمرض أو المسافر إذا أفطر يلزمه القضاء إذا أدرك أياما أخر والا فلا شيء عليه فان أدرك ولم يصم يلزمه الوصية بالمفدية عما قدر هذا ما قالوه ومقتضاه أن غير الشيخ الفاني ليس له أن يفدى عن صومه في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل وجهه أنه مطالب بالقضاء اذا قدر ولا فدية عليه الا بتحقيق العجز عنه بالموت فيوصى به بخلاف الشيخ الفاني فإنه تحقق عجزه قبل الموت عن اداء الصوم وقضائه يفدى في حياته ولا يتحقق عجزه عن الصلاة لأنه يصلي بما قدر ولو موميأ برأسه فان عجز عن ذلك سقطت عنه اذا كثرت ولا يلزمه قضاؤها اذا قدر كما سيأتي في باب صلاة المريض وبما تكررنا ظهر أن قول الشارح بخلاف الصوم أي فان له أن يفدى عنه في حياته خاص بالشيخ الفاني تأمل (قوله ويجوز تأخير الفوائت) أي الكثيرة المسقطه للترتيب (قوله لعذر السعي) الاضافة للبيان ط أي فيسعى ويقضى ما قدر بعد فراغه ثم وئم إلى أن تتم (قوله وفي الخواص) اعني مما قبله أي ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر وأما النقل فقال في المنهات الاشتغال بقضاء الفوائت اولى وأهم من التوافل الاستن للمفروضة وصلاة النحر وصلاة التسبيح والصلاة التي رويت فيها الاخبار اه ط أي تحية المسجد والاربع قبل العصر والست بعد المغرب (قوله وسجدة التلاوة) أي في خارج الصلاة أما فيها فعلى الفور وفي الحلية من باب سجود التلاوة عن شرح الزاهدي اداء هذه السجدة في الصلاة على الفور وكذلك اذا خرجها عند أبي يوسف وعند محمد على التراخي وكذا الخلاف في قضاء الصلاة والصوم والكفارة والنذر المطلقة والزكاة والحج وسائر الواجبات وعن أبي حنيفة روايتان وقبل قضاء الصلاة على التراخي اتفاقا والإصحح عكسه اه (قوله والنذر المطلق) أما المعين بوقت فيجب اداؤه في وقته ان كان معاقا وفي غير وقته يكون قضاء ط (قوله وضيق الخواص) قال في البحر بعد ذلك وذكر الزواجحي من الصوم أن قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على الفور لا لعذر اه (قوله بالجهل) للاحكام الشرعية كوجوب صوم وصلاة وزكاة (قوله اسلمة) أي هنالك أي في دار الحرب (قوله بالعلم) فاذا بلغه في دار

(ولو قضاها ورثته بأمره لم يجز)
لأنها عبادة بدنية (بخلاف الحج)
لأنه يقبل النيابة ولو أدى للفقير
أقل من نصف صاع لم يجز ولو
أعطاه الكل جاز ولو فدى عن
صلاته في مرضه لا يصح بخلاف
الصوم (ويجوز تأخير الفوائت)
وان وجبت على الفور (لعذر
السعي على العيال وفي الخواص)
على الاصح) وسجدة التلاوة
والنذر المطلق وقضاء رمضان
موسع وضيق الخواص كذا في
الجهنمي (وبعد بالجهل حربي)
اسلمة ومكث مدة فلا قضاء عليه
لان الخطاب انما يلزم بالعلم

الحرب رجل واحد فعليه قضاء ما تركه بعده عندهما وهو إحدى الروايتين عن الإمام وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه حتى يخبره رجلان أو رجل واحد وأن وأما العدة ففي المبسوط أنها شرط عندهما وروى أبو جعفر في غريب الرواية ثم أغبر شرط عندهما حتى إذا أخبره رجل فاسق أو صبي أو امرأة أو عبد فإن الصلاة تلزمه بتاريخه (قوله أو دليل) أي دليل العلم وهو الكون في دار الإسلام لا شهارة الفرائض فيها من العلم فيما يلزمه قضاء ما ترك (قوله زمنيها) منصوب ظرف لقوله فإنه ح والضمير للردة المفهومة من قوله مرتد (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاتة وأعاد الالف لتأكيد النفي وعلى هذا يصير المعنى ولا يعيد ما آذاه عليها بديل العطف المذكور لأنه مقابل للمعطوف عليه وبديل قوله الإلحاح لأن معناه إذا آذاه قبلها يقضيه ولو كان المعنى أنه لا يقتضي ما فاتة قبلها كان حتى التعبير أن يقول أو قبلها عطف على زمنيها العامل فيه قوله فإنه ولخالف ما سألني في باب المرتد ونقله في البحر هناك عن الخانية بقوله إذا كان على المرتد قضاء صلوات وصيامات تركها في الإسلام ثم قال شمس الأئمة الحلواني عليه قضاء ما ترك في الإسلام لأن ترك الصيام والصلاة معصية والمعصية تبقى بعد الردة اه فافهم (قوله الإلحاح) لأن وقته العمر فلما حبط بالردة ثم أدرك وقته ما يلزمه (قوله أنه بالردة إلخ) تعليل للمتن ولقوله الإلحاح أي فإن الكافر الأصلي إذا سلم لا يلزمه قضاء ما فاتة زمن كفره لعدم خطاب الكفار بالشرائع عندنا كفي في القدر بل يلزمه ما أدرك وقته بعد الإسلام والإلحاح وقته باق فيلزمه كإلزمه أداء صلاة الإسلام في وقتها فكذلك المرتد (قوله ولذا) أي لكونه كالكافر الأصلي (قوله أنه حبط) أي بطل والاحسن عطفه بالواو على قوله وإذا لم يكن عليه نية للزوم الإعادة تأمل (قوله وخالف الشافعي) أي حيث قال لا يلزم الإعادة لأن احباط العمل معلق في الآية بالموت على الردة (قوله فلتنا إلخ) حاصل الجواب أن قوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون فيه ذكر علمين أحدهما الردة والآخرة الموت عليها أي لا تستمر أفعالها إلى الموت وذكر جزاء من لكل عمل جزاء على ألف والتشديد المرتب فأحباط الأعمال جزاء الردة والآخر في النار جزاء الموت عليها بديل أنه في الآية الأولى علق حبط العمل على مجزئ الكفر بما آمن به ومثله قوله تعالى ولواشركوا الحبط عنهم ما كانوا يعملون (نبيه) مقتضى كون حبط العمل في الدنيا والآخرة جزاء الردة وإن لم يمت عليها عندنا أنه لو أسلم لا تعود حسناته والأحكام جزاء لها والموت عليها ما كما يقوله الشافعي وجه الله تعالى وفي البحر والمر من باب المرتد عن التاريخانية معزي إلى التمسك لكتاب المرتد قال أبو علي وأبو أشم من أصحابنا تعود حسناته وقال أبو قاسم الكعبي لا تعود ونحن نقول أنه لا يعود ما بطل من ثوابه ولكن يعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه ولعل معنى كونها مؤثرة في الثواب بعد أن الله تعالى يشبه بها ثوابا جديدا بعد رجوعه إلى الإسلام غير الثواب الذي بطل أو أن الثواب بمعنى الاعتداد بها وعدم طالبته بغيرها ثانيا وإن حكمنا بطلانها لأن ذلك فضل من الله تعالى تأمل وبقي هل يسطر بإسلامه ما فعله المعاصي قبل الردة مقتضى ما قدمناه عن الخانية أنها لا تسقط وهو قول كثير من المحققين وعند العامة فقط كإبطه أفتهم الثاني في باب المرتد وهو الطاهر حديث الإسلام يجب ما قبله وهو بمومه يشمل الإسلام وتذكر لغيره في عدم الخلاف في لزوم قضاء ما ترك في الإسلام وإنما الخلاف في سقوط أثم التأخير والمطل الذين الذي من حقوق العباد وسألني تحقيقه هناك أن شاء الله تعالى (قوله بعد صلاة العشاء) مصدر ماف إلى مفعوله أي بعد أن صلى العشاء (قوله لزمه قضاؤها) لأنها وقعت نافلة ولما احتلم في وقتها صارت نافلة لأن النوى لا يمنع الخطأ فيلزمه قضاؤها في المختار ولذا لو استيقظ قبل الفجر لزمه إعادتها إجماعا قد مرنا أول كتاب الصلاة عن الخلاصة وفي الظهيرية حكى عن محمد بن الحسن أنه جاء إلى الإمام أول تلامة فقال ما تقول في غلام احتلم في الليل بعد ما صلى العشاء هل يعيد ما قال نعم فقام محمد إلى زاوية المسجد فادها وهي أول مسئلة تعلمها من الإمام فلما رآه يعمل بعلمه تنترس فقال ان هذا الصبي يصلح فكان كإمام ملخصا (قوله صح) لأنه مخاطب بقضائها في ذلك الوقت فيلزمه قضاؤها على قدر وسعه أما إذا لم يكن عذر يلزمه قضاء الفائتة على الصفة التي فاتت عليها ولذا يقضى المسافر فائتة الحضر الرابعة أربعين ويقضى المقيم ثمانية السفر ركعتين لأن القضاء يحكي الأداء الاضروورة (قوله كثرت الفتاوى إلخ) مثله لوفاته صلاة

اودليله ولم يوجد (كما لا يقتضى
 مرتد ما ناه زمنها) ولا ما قبلها
 الا الحج لانه بازدة يصير كالكافر
 الاصل (و) لذا (يلزم بإعادة
 فرض) اذ انتم (ارتد عقبه وتاب)
 أى اسلم (فى الوقت) لانه حبط
 بازدة قال تعالى ومن يكفر
 بالايمان فقد حبط عمله وخالف
 الشافعى بسبيل فیت وهو كافر
 قلنا أفادت علمین وجزأ من اجباط
 العمل والخلود فى النار فالاجباط
 بازدة والخلود بالموت عليها فليحفظ
 (فروع) صبي - احتمل بعد صلاة
 العشاء واستيقظ بعد النجس لزمه
 قضاؤها # صلى فى مرضه بالتيمم
 والایماء ما فاته فى صحته صح
 ولا بعيد لوصح كثر الفوائت

مطلبه
اذا علم المرتد هل تعود حسنة أم لا

الخمس والجمعة والسبت فإذا قضاها لا بد من التعيين لأن فجر الخميس مثلاً غير فجر الجمعة فإن أراد تسهيل الأمر يقول أول فجر مثلاً فإنه إذا صلاه يصير ما يليه أولاً ويقول آخر فجر فإن ما قبله يصير آخر أو لا يصير عكس الترتيب لسقوطه بكثرة الفوائت وقيل لا يلزمه التعيين أيضاً كافي صوم أيام من رمضان واحد ومشى عليه المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب تبعاً للكثرة وصححه القهستاني عن المنية لكن استشكله في الاشياء وقال أنه يخالف ما ذكره أصحابنا كقاضي خان وغيره والاصح الاشتراط اه قلت وكذا صححه في المتن وهو الاحوط وبه جزم في الفتح كما قدمناه في بحث النية جزم به هنا صاحب الدرر أيضاً (قوله لومن رمضانين) لأن كل رمضان سبب لصومه فصار كل شهرين من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فيصح وإن لم يعين القضاء عن اليوم الأول والثاني منه (قوله وينبغي الخ) تقدم في باب الاذان أنه يكره قضاء الفائتة في المسجد وعنده الشارح بما هنا من أن التأخير معصية فلا يظهرها وصاحبه ان المنوع هو القضاء مع الاطلاع عليه سواء كان في المسجد أو غيره كما أفاده في المنع قلت والظاهر أن ينبغي هنا للوجوب وأن الكراهة تحريرية لأن اظهار المعصية معصية لحديث الصحيحين كل أمتى معافى الا الجماعين وان من الجماع أن يعمل الرجل بالليل علام ثم يصبح وقد ستره الله فيقول علمت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه والله تعالى أعلم

(باب سجود السهو)

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) قال في العناية وهي الاصل في الاضافات لأن الاضافة للاختصاص وأقواه اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه أن السجود ليس حكماً بل هو متعلقه والحكم هنا الوجوب وأوجب بأنه على تقدير مضى أى وجوب سجود السهو تأمل (قوله وأولاً بالقنوات) أى قرنه بها على طريق التخصيص ولذا اعتد بالباء والافهوس الولى بمعنى القرب والدنو كما في القاموس فيعدى الى المفعول الثاني بمن لا باباء يقال اوليت زيداً من عمرو أى قرنته منه (قوله لأنه لا صلاح ما فات) أى ما ترك من الواجبات في محله كأن قضاء الفوائت لا صلاح ما فات وقته بعدل بعده (قوله وهو) أى السهو (قوله واحد عند الفقهاء) خبر عن هو وما عطف عليه أى معنى هذه الثلاثة واحد عند الفقهاء وفي ذكر الشك نظر وفي الجرح عن التحرير لا فرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الرمي وفي جمع الجوامع السهو والغفلة عن المعامير فينبه له بأدنى تنبه والنسيان زوال المعامير وقال الحكماء السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها مع ما تحتاج في تحصيلها الى سبب جديد (قوله والظن الخ) حاصله أن ما يخطر بالبال ولم يصل الى حد اليقين حتى يسمى علماً ولا تساوت جهته حتى يسمى شكاً بل ترجحت فيه احدهما على الاخرى فالمرجوحه وهم والراجحة ظن فإن زاد الرجحان بلا جزم فهو غلبة الظن (قوله يجب له) أى للسهو الاقرب الى سببه في قوله بترك واجب سهواً وذكر في المحيط عن القدوري أنه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصححه في الهداية وغيره لا أنه يجزئ نقصان تمكن في الصلاة فيجب كالداء في الحج ويشهد له امر به في الاحاديث الصحيحة والمواظبة عليه وظاهر كلامهم أنه لو لم يسجد بأثم بترك الواجب وبترك سجود السهو بحر وفيه نظر بل يأثم بترك الجابر فقط اذا لاثم على السامى ثم هو في صورة العمد ظاهر وينبغي أن يرتفع هذا الالتم باعادتها نهر (قوله بعد سلام) متعلق بمعدوف حال من فاعل يجب لا يجب لما يأتي من أنه لو سجد قبل السلام كره تنزيهاً ثم يصح تعاقبه بيجب بالنظر الى تقييد السلام بالواحد لما يأتي من أنه بعد التسليمين يسقط السجود (قوله واحد) هذا قول الجمهور منهم شيخ الاسلام ونظر الاسلام وقال في الكافي انه الصواب وعلمه الجمهور روي اليه أشار في الاصل اه الا أن مختارنا في الاسلام كونه تلقاء وجهه من غير انحراف وقيل يأتي بالتسليمين وهو اختيار شمس الاثمة وصدر الاسلام أخى نخر الاسلام وصححه في الهداية والظاهرية والمفيد والينابيع كذا في شرح المنية قال في الجرح وعزاء أى الثاني في البدائع الى عامتهم فقد تعارض النقل عن الجمهور اه (قوله عن يمينه) احتراز عما اختاره نخر الاسلام من احتساب القول الاول كاعلمته وفي الجملة اختار الكرخي ونخر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح أن يسلم تسليمة واحدة ونص في المحيط على أنه الا صوب وفي الكافي على أنه الصواب قال نخر الاسلام وينبغي على هذا أن لا ينحرف في هذا السلام بمعنى فيكون سلامه مرة واحدة تلقاء وجهه وغيره من أهل هذا القول على أنه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اه

فوى أول ظهر عليه أو آخره وكذا الصوم لومن رمضانين هو الاصح وينبغي أن لا يطلع غيره على قضاؤه لأن التأخير معصية فلا يظهرها

(باب سجود السهو)

من اضافة الحكم الى سببه وأولاً بالقنوات لأنه لا صلاح ما فات وهو النسيان والشك واحد عند الفقهاء والظن الطرف الراجح والوهم الطرف المرجوح (يجب له بعد سلام واحد) عن يمينه فقط

قوله زوالها معاً هكذا ينظره ولعل الاوفق بما قبله زوالها معاً معاً زوال الصورة عن المدركة والحافظة معاً تأمل اه محله

والحاصل أن القائمين بالتسليخة الواحدة قائلون بانها عن النبي الاخير الاسلام منهم فانه يقول انها اتفاقا وجهه
وهو المصريح به في شروح الهداية أيضا كالمراج والعناية والفتح (قوله لانه المعهود) تعليل لكونه عن عينه
وقوله وبه يحصل التعليل لتعليل لكونه واحدا ويأتى وجهه قريبا (قوله بحر عن المجتبي) عبارة البحر والذى
ينبغي الاعتماد عليه تصحيح المجتبي أنه يعلم عن عينه فقط وقد ظن في البحر وتبعه في التهر وغيره أن هذا القول قول
ثالث بناء على أن جميع أصحاب القول الثاني قائلون بأنه يعلم لقاء وجهه مع أن القائل منهم بذلك هو غير
الاسلام فقط كما علمته وحينئذ فلا حاجة الى عزو هذا القول الى المجتبي حتى يرد ما قيل ان تصحيح المجتبي لا يوازي
ما عليه الجمهور والذي هو الاكثر تصحيحا والاصوب والصواب فافهم (قوله وعليه لأتى الخ) هذا جعله في البحر
قولا رابعا واستظهر في التهر أنه مقرر على القول بالواحدة وتبعه الشارح ويؤيده ما وجهه وابه القول بالواحدة
من أن السلام الاقل لشبهين لتخليد والتخية والسلام الثاني لتخية فقط أى تخية بقية القوم لان التخليد
لا يتكرر وهنا سقط معنى التخية عن السلام لانه يقطع الاحرام فكان ضم الثاني اليه عبثا ولو فعله فاعل لقطع
الاحرام قال في الحلية بعد عزو ذلك الى غير الاسلام حتى انه لا يأتى بعده بسجود السهو كما نقله في الذخيرة
عن شيخ الاسلام ومشي عليه في الكافي وغيره اه وفي المعراج قال شيخ الاسلام لو سلم تسليمين لا يأتى
بسجود السهو بعد ذلك لانه كالكلام اه قلت وعليه فيجب ترك التسليخة الثانية (قوله جاز) هو ظاهر الرواية
وفي المحيط وروى عن اصحابنا أنه لا يجزئه وبعده بحر (قوله فيعتبر الخ) أى فاف قبل لقاف نقصان
ودال بعد دال الزيادة (قوله يرفع التشديد) أى قراءته حتى لو سلم يجزئه دفعه من سجدي السهو وصحت صلاته
ويكون نارك للواجب وكذا يرفع السلام امداد (قوله لقوتها) أى لانها أقوى منه لكونها فرضا (قوله
فانها ترفعها) أى القعدة والتشهد لانها أقوى منهما لكونها ركنا والقعدة نظم الاركان امداد أولان الصلوة
ركن اصلي والقعدة ركن زائد كما مر في باب صفة الصلاة أولان القعدة لا تكون الا آخر الاركان وبسجود
الصلوة بعدها خرجت عن كونها آخر (قوله وكذا التلاوية) لانها اثر القراءة وهي ركن فأخذت حكمها
بحر أى تأخذ حكمها بعد سجودها ما قبله فانها واجبة حتى لو سلم ولم يسجد حافلته صحيحة بخلاف الصلوة
فانها ركن اصلي من كل وجه كما سيأتى ونظيرها فياذ كرنا ما الوشي السورة فتذكرها في الركوع فذا وقرأها
أخذت حكم القرض وارتفعت الركوع فليزمنه اعادته (تنبية) ذكر في التارخانية أن العود الى قراءة التشهد
في القعدة الاخيرة اذا نسيه يرفع القعدة كالعود الى التلاوية كما ذكره الخوافي والسرخسي وذكر ابن الفضل
انه لا يرفعها وفي واقعات الناطقي أن القنوى عليه اه (قوله اذا كان الوقت صالحا) أى لاداء تلك الصلاة
فيه (قوله واجترت في القضاء) كذا في الفتح والبحر والذخيرة وغيرها ومفهومه أنه لو كان يؤدى العصر
فاجترت الشمس لا يسقط سجود السهو لان ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة نفسها فكذلك السجود سهوا بخلاف
القائمة الواجبة في كامل لكن في الامداد عن الدراية التصريح بسقوطه اذا اجترت عقب السلام من قائمة
أوحاشرة تحترز عن الكراهة وهذا يقتضى أن القضاء هنا غير قيد ويؤيده ما في القنية لوصلي العصر وعليه
سهو فاصقرت الشمس لا يسجد للسهو ثم رأيت في البدائع علل هذا بأن السجدة تحجب نقصان التمكن بغير
مجرى القضاء وقد وجبت كاملة فلا تقضى بالنقص اه تأمل (قوله ما يقطع البناء) كحدث عمد وعمل
مناف امداد (قوله بعد السلام) تنازع فيه كل من طلعت واجترت ووجد كما يفيد كلام الامداد (قوله
سقط عنه) لانه بالعود الى السجود يعود الى حرمة الصلاة وقد فأت شرط صحتها بطولوع الشمس في التغير ومثله
خروج وقت الجمعة والعيد وكذا اذا وجد ما يقطع البناء وأما في اجترار الشمس في القضاء فكذلك
وأما في الاداء فلتلا بعد العود الى الوقت المكروه بعد صحة الصلاة بلا كراهة تأمل في اذا سقط السجود فهل يلزمه
الاعادة لكون ما اذا اولاه وقع ناقصا بلا جابر والذي ينبغي أنه ان سقط بصنعه كحدث عمد مثلا يلزم والاذلا تأمل
(قوله وفي القنية الخ) أقول عبارة القنية برمز نجم الأئمة تطلع ركعتين وسها ثم يركعتين يسجد للسهو
ولو جئ على القرض نظروا وقد سهوا في القرض لا يسجد اه والظاهر أن الفرق هو أن بناء النقل على النقل
بغيره صلاة واحدة بخلاف بناء النقل على القرض وإذا كان البناء فيه مكروها لان النقل صلاة اخرى غير
القرض ولا يمكن أن يكون سجود السهو لصلاة واقعا في صلاة اخرى مقصودة وان كانت تحريمه القرض باقية

لانه المعهود وبه يحصل التعليل وهو
الاصح بحر عن المجتبي وعليه
لأتى بتسليتين سقط عنه السجود
ولو سجده قبل السلام جازوكره
تنزيها وعند مالك قبله في النقصان
وبعده في الزيادة فيعتبر القاف
بالقاف والدال بالذال (سجدتان
و) يجب أيضا (تشهد وسلام) لأن
سجود السهو يرفع التشهد دون
القعدة لقوتها بخلاف الصلوة
فانها ترفعها وكذا التلاوية على
اختيار ويأتى بالصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم والدعاء في
القفود الاخيرة في المختار ووقيل
فيها احتياط (اذا كان الوقت
صالحا) فلو طلعت الشمس في الفجر
أو اجترت في القضاء أو وجد منه
ما يقطع البناء بعد السلام سقط
عنه فتح وفي القنية لو جئ النقل
على فرض سهوا فيه لم يسجد

فلذا لا يسجد أوله لما بيني النفل عمدا صار مؤثرا للسلام عن محله عمدا والعمد لا يبيح به سجود السهو بل تلزم فيه الاعادة وحيث كانت الاعادة واجبة لم يبق السجود واجبا عن سهوه في الفرض لانه بالاعادة باتى بتمامها فيه والسجود جابر عاقبات قائم مقام الاعادة فاذا وجبت الاعادة سقط السجود فعلى هذا لا يرد ما سياتى من انه لو تعد في الرابعة ثم قام وسجد للثامنة ختم اليه اسامة لتصله الركعتان فلا لأن هذا النفل غير مقصود فكانه ليس صلاة أخرى ولانه لم يؤخر سلام الفرض عن محله عمدا فلم تكن الاعادة عليه واجبة فلزمه سجود السهو وهذا ما ظهر لى والله تعالى أعلم (قوله بترك واجب) أى من واجبات الصلاة الأصلية لا كل واجب اذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شيء مع كونه واجبا بجر ويرد عليه ما لو أخر التلاوة به عن موضعها فان عليه سجود السهو كما في الخلاصة جازما بانه لا اعتماد على ما يخالفه وصححه في الولوالجية أيضا وقد يجاب بما مر من انها لما كانت اثار القراءة أخذت حكمها تأمل واحترز بالرابب عن السنة كاشناه والتعود وشوهد ما وعن الفرض (قوله قبل الا في أربع) أشار الى ضعفه تعالى لتور الايضاح لخالفه المشهور في تحميته سجود سهو وان جاء القائل به سجود عذر وقدره العلامة فاسم بأنه لا يعلم له أصل في الرواية ولا وجه في الدراية اه وأجاب في الخلية عن وجوب السجود في مسئلة التفكير عمدا بأنه وجب لما يلزم منه من ترك واجب هو تأخير الركن او الواجب عما قبله فانه نوع سهو فلم يكن السجود ترك واجب عمدا (قوله وتأخير سجدة الركعة الاولى) الظاهر أن هذا التقيد اتفاقي عند القائل به والا فالفرق بين الركعة الاولى وغيرها تحكم وكذا لا يظهر لقوله الى آخر الصلاة وجه لانه لو أخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر ط (قوله وان تكرر) حتى لو ترك جميع واجبات الصلاة سهوا لا يلزمه الا سجدة تان بجر (قوله لان تكراره غيره مشروع) سياتى أن المسبوق يساق امامه فيه ثم اذا قام لقضاء ما فاته فيها فيه يسجد أيضا فقد تكرر وأجاب في البدائع بأن المسبوق فيما يقضى كالمفرد فيه اصلان حكوا وان كانت الصلوة واحدة وتماه في البحر (قوله متعلق بترك واجب) أى مرتبط به على وجه التعليل وليس المراد التعلق النحوى ط أى بل هو منسب لبدء محذوف أى وذلك كركوع (قوله لوجوب تقديمها) أى تقديم قراءة الواجب أما قراءة الفرض فقد تجبها على الركوع فرض لا يجبر بسجود السهو والتحقيق أن تقديم الركوع على القراءة مطلقا موجب لسجود السهو لكن اذا ركع ثم قام فقرأ فان أعاد الركوع صحت صلاته والاضد أما اذا ركع قبل القراءة أصلا فظاهر وأما اذا قرأ الفاتحة مثلا ثم ركع فقد ذكر السورة فعاد فقرأها ولم يعد الركوع فلا ما قرأه ثانيا النحوى بالقراءة الاولى فصار الكل فرضا فنقض الركوع فاذا لم يعده تفسد صلاته نعم اذا كن قرأ الفاتحة والسورة ثم عاد لقراءة سورة أخرى لا يرتفع ركوعه كمنقلبه في الخلية عن الراحدى وغيره فقد ظهر أن ايقاع الركوع قبل القراءة أصلا او قبل قراءة الواجب يلزم به سجود السهو لكن اذا لم يعد الركوع بسقط سجود السهو لفساد الصلاة وان أعاده صحت ويسجد للسهو وعلى هذا التقرير فما قدمه الشارح تبعا لغيره في واجبات الصلاة حيث عدمها الترتيب بين القراءة والركوع ناظر الى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم اعادة ما قدمه وما صرح به شراح الهداية وغيرهم من أنه لو قدم الركوع على القراءة تفسد الصلاة ناظر الى الاكتفاء بما قدمه وعدم اعادته فلا تنافي بين كلامهم (قوله ثم انما يتحقق الترك) أى ترك القراءة بمعنى فواتها على وجه لا يمكن فيه التدارك (قوله عاد) أى الى القيام ليقرأ (قوله ثم أعاد الركوع) لانه لما عاد وقرأ وقعت القراءة فرضا ولا ينافيه كون الفرض فيها آية واحدة والرائد واجب وسنة لأن معناه أن أقل الفرض آية ويجب أن يجعل ذلك الفرض الناقصة والسورة ويسر أن تكون السورة من طوال المفصل أو واسطه أو قصاره حتى لو قرأ القرآن كله وقع فرضا كما أن الركوع بقدر تسبيحة فرض وتطوي به بقدر ثلاث سنة كما حقه في شرح المنية وقد مناه في فصل القراءة والحاصل أن ما يقرؤه بالتخفيف بما قبل الركوع ويلقوه هذا الركوع قلزم اعادته حتى لو لم يعده بطلت صلاته بل ذكر في شرح المنية أنه لو قام لاجل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد لانه لما اتحب دائما لقراءة ارتفع ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد اه وهذا كله بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع فالصحيح أنه لا يعود ولو عاد وقت لا يرتفع ركوعه وعليه السهو لأن القنوت اذا أعيد يقع واجبا لا فرضا كما في شرح المنية وأما اذا عاد لقراءة سورة

(بترك) متعلق بيجب (واجب)
مما مر في صفة الصلاة (سهوا)
فلا يسجد في العمدة قبل الا في أربع
ترك القعدة الاولى وصلاته فيه
على النبي صلى الله عليه وسلم
وتفكره عمدا حتى شغل عن ركن
وتأخير سجدة الركعة الاولى
الى آخر الصلاة نهر (وان
تكرر) لان تكراره غير مشروع
(كر كوع) متعلق بترك واجب
(قبل قراءة) الواجب لوجوب
تقديمها ثم انما يتحقق الترك
بالسجود فلو ترك ولو بعد الرفع
من الركوع عاد ثم أعاد الركوع

أخرى فلا يرتفع ركوعه كما قد مناه لانه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عودته الى القراءة غير مشروع
 كما اذا عان الى التثنية بل اولى والله أعلم (قوله بعيد السورة أيضا) أي لتقع القراءة مرتبة (قوله وتأخير
 قيام الخ) أشار الى أن وجوب السجود ليس بخصوص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل انزل الواجب
 وهو تعقيب التشهد لقيام بلا فصل حتى لو سكت يلزمه السهو كما قد مناه في فصل اذا أراد الشروع قال المقدسي
 ويكافؤ القرآن منا وفي الركوع يلزمه السهو مع أنه كلام الله تعالى ويكافؤ كالتشهد في القيام مع أنه لو حيد
 الله تعالى وفي المناقب أن الامام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال كيف اوجبت السهو
 على من صلى على فقال لانه صلى عليك سهوا فاستحسنه (قوله وفي الزيلعي الخ) حرم به المصنف في منته
 في فصل اذا أراد الشروع وقال انه المذهب واختاره في البحر تعالى الصلاة والحائية والطاهر أنه لا ينافي قول
 المصنف هنا بقدر ركن تأمل وقد متاعن القاضي الامام أنه لا يجب ما لم يقبل وعلى آل محمد وفي شرح المبينة
 الصغير أنه قول الاكثر وهو الاصح قال الخليل الرملي فقد اختلف الصحيح كما ترى ويتبعني ترجيح ما قاله القاضي
 الامام اه وفي التتارخانية عن الحاوي وعلى قوله ما لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله جمد مجيد (قوله
 والجهر فيما يخاف فيه للامام الخ) في العبارة قلب وصوابه والجهر فيما يخاف لكل مصل وعكسه للامام ح
 وهذا ما صححه في البدائع والدرر وما الى في الفتح وشرح المنية والبحر والنهر والحلية على خلاف ما في الهداية
 والزيلعي وغيرهما من أن وجوب الجهر والخفاقة من خصائص الامام دون المنفرد والحاصل أن الجهر
 في الجهرية لا يجب على المنفرد انصافا وانما الخلاف في وجوب الاخفاء عليه في السرية وظاهر الرواية عدم
 الوجوب كما صرح بذلك في التتارخانية عن المحيط وكذا في الذخيرة وشرح الهداية كالتبيين والكفاية والعناية
 ومعراج الدراية وصرحوا بأن وجوب السهو عليه اذا جهر فيما يخاف رواية النوادر اه فعلى ظاهر الرواية
 لا سهو على المنفرد اذا جهر فيما يخاف فيه وانما هو على الامام فقط (قوله والاصح الخ) صححه في الهداية
 والفتح والتبيين والمنية لان السير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن ما تصح به الصلاة
 كثير غير أن ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلاث آيات هداية (قوله في الفصلين) أي في المسئلتين مسئلة
 الجهر والاخفاء (قوله قل أوكثر) أي ولو لك قال القهستاني والتبادر أن يكون هذا في صورة أن ينسى أن
 عليه الخفاقة فيجهر قصدا وما اذا علم أن عليه الخفاقة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء اه (قوله وهو
 ظاهر الرواية) قال في البحر ويتبعني عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من اصحاب الفتاوى اه
 زاد المصنف في منحه واعمأقولنا على الاول تعالى الهداية وانا ما عجب من كثير من كل الرجال كيف يعدل عن ظاهر
 الرواية الذي هو بمنزلة نص صاحب المذهب الى ما هو كالرواية الشاذة اه أقول لا عجب من كل الرجال كما عجب
 الهداية والزيلعي وابن الهمام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لما فيه من الحرج وصححوا الرواية الاخرى
 لتسهيل على الامة ولم من نظير ولذا قال القهستاني ويجب السهو بخفاقة كلمة لكن فيه شدة وقال في شرح
 المنية والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلاة من غير تفرقة لان القليل من الجهر في موضع الخفاقة
 عفو أيضا ففي حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر في الاولين بأتم
 القرآن وسورتين وفي الاخرين بأتم الكتاب ويسمعنا الآية أحيانا اه فمعه التصريح بأن ما صححه في الهداية
 ظاهر الرواية أيضا فان ثبت ذلك فلا كلام والافوجه تصححه ما قلنا وتأيد به حديث الصحيحين وقد قد متنا في
 واجبات الصلاة عن شرح المنية أنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية أي الدليل اذا وافقها رواية (تم) قد صرحوا
 بأنه اذا جهر سهوا بشيء من الادعية والائتية ولو تشهدا فانه لا يجب عليه السجود قال في الحلية ولا يعرى
 القول بذلك في التشهد عن تأمل اه واقرة في البحر هذا وقد قد متنا في فصل القراءة الكلام على حد الجهر
 فراجع (قوله متعلق يجب) أي المذكور أوّل الباب (قوله ان سجد امامه) أما لو سقط عن الامام
 بسبب من الاسباب بأن تكلم او احدث متعمدا او خرج من المسجد فانه يسقط عن المقتدى بغيره والظاهر
 أن المقتدى يجب عليه الاعادة كالامام ان كان السقوط بقلعه العمد لتقرر النقصان بلا جابر من غير عزرتا تأمل
 (قوله لوجوب المتابعة) علة لوجوبه على المقتدى بسهو امامه ولان النقصان دخل في صلاته أيضا
 لا ارتباطا بصلاة الامام (قوله لا بسهو أصلا) قيل لافائه لقوله أصلا وليس بشيء بل هو تأكيد لتفي الوجوب

الا أنه في تذكر الفاتحة بعيد
 السورة أيضا (وتأخير قيام الى
 النائمة بزيادة على التشهد بقدر
 ركن) وقيل بحرف وفي الزيلعي
 الاصح وجوبه باللهم صل على محمد
 (والجهر فيما يخاف فيه) للامام
 (وعكسه) لكل مصل في الاصح
 والاصح تقديره (بقدر ما تجوز به
 الصلاة في الفصلين) وقيل فانه
 خاضع (يجب) السهو (فيهما)
 أي بالجهر والخفاقة (مطلقا) أي
 قل أوكثر (وهو ظاهر الرواية)
 واعقده الحلواني (على منفرد)
 متعلق يجب (ومقتد بسهو
 امامه ان سجد امامه) لوجوب
 المتابعة (لا بسهو) أصلا

لان معناه لا قبل السلام للزوم مخالفة الامام ولا بعده لخروجه من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عديم
 لاسهوعليه كما في البحر لكن قال في النهر لقائل أن يقول لانسلم أنه يخرج منها بسلامه وقد سبق خلاف فيمن
 لاسهوعليه فكيف ين عليه السهو وحينئذ فيمكنه أن يأتي بهذا الجواب اه قلت وقدم الشارح في نواقض
 الوضوء أنه لو قهقهه بعد كلام الامام او سلامه عمدا فسدت طهارته في الاصح وقد سنا هنا لتصححه عن الفتح
 والخانية على خلاف ما صححه في الخلاصة من عدم الفساد ولا شك أن فساد طهارته متى على عدم خروجه
 من الصلاة بسلام امامه أو كلامه فما هنا معنى على ما صححه في الخلاصة ولذا قال في المعراج بعد تعليقه المسئلة
 بأنه يخرج بسلام الامام كذا قبل وفيه تأمل بل الاولى التمسك بما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ليس على
 من خلف الامام سهو اه (تنبيه) قال في النهر ثم مقتضى كلامهم أنه بعيدا لثبوت الكراهة مع تعذر الجواب
 (قوله) والمسبوق يسجد مع امامه (قيد بالسجود لانه لا يتابعه في السلام بل يسجد معه وتشهد فاذا سلم الامام
 قام الى القضاء فان سلم فان كان عامدا فسدت والا لا ولا سجود عليه ان سلم سهوا قبل الامام او معه وان سلم بعده
 لزمه لكونه منفردا حينئذ يجر وأراد بالمعية المقارنة وهو نادرا لوقوعه كما في شرح المنية وفيه ولو سلم على ظن
 أن عليه أن يسلم فهو سلام عديم تنبج البناء (قوله) سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده (بيان للاطلاق وشمل
 أيضا ما اذا سجد الامام واحدة ثم اقتدى به قال في البحر فانه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كالا يقضيها
 لو اقتدى به بعد ما سجد هما (قوله) ثم يقضى ما فاته (قوله) لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سبق به فانه يسجد
 في آخر صلاته استحسانا لان الترخيم متحدة بفعل كأنها صلاة واحدة يجر وغيره فافهم (قوله) ولو سها فيه
 أى فيما يقضيه بعد فراغ الامام يسجد ثانيا لانه منفرد فيه والمنفرد يسجد لسهوه وان كان لم يسجد مع الامام
 لسهوه ثم سها هو أيضا كفته سجدتان عن السهوين لان السجود لا يتكرر وعما في شرح المنية (قوله) وكذا
 (اللاحق) أى يجب عليه السجود بهو امامه لانه مقتضى جميع صلاته بدليل أنه لا قراءة عليه فلا سجود فيما
 يقضيه يجر (قوله) لكنه يسجد الخ) أى يبدأ بقضاء ما فاته ثم يسجد في آخر صلاته لانه التزم متابعة الامام
 فيما اقتدى به على نحو ما يصلى الامام وانه اقتدى به في جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما ادى الامام
 والامام ادى الاول فالاول وسجد لسهوه في آخر صلاته فكذا (اللاحق) واما المسبوق فقد التزم بالاقتداء به
 متابعته بقدر ما حوصلا الامام وقد أدرك هذا القدر فيتابعه ثم يفرده يجر (قوله) ولو سجد مع امامه (أعاده
 لانه في غير أو انه ولا تنفس صلاته لانه ما زاد الاسجدتين ولو كان مسبوقا بثلاث لاحقا بركة فسجد امامه
 للسهو فانه يقضى ركعة بلا قراءة لانه لاحق ويشهد ويسجد للسهو لان ذلك موضع سجود الامام ثم يصلى ركعة
 بقراءة ويقعد لانها ثمانية صلاته ولو كان على العكس سجد للسهو بعد الثالثة كذا في المحيط يجر (قوله
 والمقيم الخ) ذكر في البحر أن المقيم المقتدى بالمسافر كالمسبوق في أنه يتابع الامام في سجود السهو ثم يشتغل
 بالانتماء وأما اذا قام الى اتمام صلاته وسها فذكر الكرخي أنه كاللاحق فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ أو ذكر
 في الاصل أنه يلزمه السجود وصححه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صار
 منفردا وانما لا يقرأ فيما يتم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيهما اه قال في النهر وهذا علم
 أنه كاللاحق في حق القراءة فقط اه أقول وتقدمت بقية مسائل المسبوق واللاحق قبل باب الاستخلاف
 (قوله) ولو علميا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قولهما ما يعود لانه من النفل ط (قوله) أما
 النفل فيعود الخ) جزم به في المعراج والسراج وعالله ابن وهبان بأن كل شفع منه صلاة على حدة ولا سيما على
 قول محمد بأن القعدة الاولى منه فرض فكانت كالاخيرة وفيها يقعد وان قام وحكى في المحيط فيه خلافا وكذا
 في شرح الترمذي قبل يعود وقبل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظهر كالتطوع وكذا الوتر عند محمد
 وعما في النهر لكن في التتارخانية عن العتبية قيل في التطوع يعود ما لم يقعد بالسجدة والصحيح أنه لا يعود اه
 وأقره في الامداد لكن خالفه في منته تأمل (قوله) ما لم يقعد بالسجدة أى يقعد الركعة التي قام اليها (قوله)
 عاد اليه) أى وجوبا نهر (قوله) ولا سهو عليه في الاصح) يعنى اذا عاد قبل أن يستتم قائما وكان الى القعود
 أقرب فانه لا يعود عليه في الاصح وعليه الاكثر واختار في الولو الجية وجوب السجود وأما اذا عاد وهو
 الى القيام أقرب فعليه سجود السهو كما في نور الابضاح وشرحه بلا حكاية خلاف فيه وصحح اعتبار ذلك في الفتح

(والمسبوق يسجد مع امامه
 مطلقا) سواء كان السهو قبل
 الاقتداء او بعده (ثم يقضى ما فاته)
 ولو سها فيه سجد ثانيا (وكذا
 (اللاحق) لكنه يسجد في آخر
 صلاته ولو سجد مع امامه أعاده
 والمقيم خلف المسافر كالمسبوق
 وقيل كاللاحق (سها عن القعود
 الاول من الفرض) ولو علميا أما
 النفل فيعود ما لم يقعد بالسجدة
 ثم تذكره عاد اليه) وتشهد ولا
 سهو عليه في الاصح

بحاق الكافي ان استوى النصف الاسفل وظهره بعد منحن فهو أقرب الى القيام وان لم يستقم فهو أقرب الى القعود ثم اعلم ان حالة القراءة تنوب عن القيام في مريض يصلي بالأيما حتى لو ظن في حالة التشهد الاول أنها حالة القيام فقرأ ثم تذكرا لا يعود الى التشهد كما في الجرح عن الزلواجية (قوله في ظاهر المذهب الخ) مقابله ما في الهداية ان كان الى القعود أقرب عاد ولا سهو عليه في الاصح ولو الى القيام أقرب فلا وعليه السهو وهو مروى عن أبي يوسف واختاره مشايخ بخاري وأصحاب المتون كالكنز وغيره ومشي في نور الابضاح على الاول كالصنف تعالوا هب الرحمن وشرحه البرخان قال ولصريح ما رواه أبو داود ودعنه صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل أن يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو اه قلت لكن قال في الحلية انه نص فيه يفيد تعيين العدل به لولا ما في ثبوته من النظر فان في سنده جابرا الجعفي من علماء الشيعة جارحوه اكثر من موثقه وقال الامام أبو حنيفة فيه ما رأيت أكذب منه فلا جرم ان قال شيخنا في التقريب رافضى ضعيف انتهى فلا تقوم الحجج بحديثه اه (قوله أي وان استقام قائما) أفاد أن لا في قوله والانافية داخله على قوله لم يستقم وهو نفي أيضا فكان اثباتا فأداه ط (قوله لترك الواجب) وهو القعود (قوله بعد ذلك) أي بعد ما استقام قائما ومثله ما اذا عاد بعد ما صار الى القيام أقرب على الرواية الاخرى ولذا قال في الجرح ثم لو عاد في موضع وجوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته فهذه العبارة تصدق على الروايتين (قوله لكنه يكون مسيا) أي ويأثم كما في الفتح ولو كان اماما لا يعود معه القوم بتحقيقه قال الحاشية ويلزمه القيام للحال شرح النية عن القنية (قوله لتأخير الواجب) الاولى أن يقول لتأخير الفرض وهو القيام أو لترك الواجب وهو القعود ط (قوله كما حقه الكمال) أي بما حاصله أن ذلك وان كان لا يحل لكنه بالصحة لا يحل لما عرف أن زيادة ما دون ركعة لا يفسد وقواء في شرح النية بما قد مناه أنفسا عن القنية فانه يفيد عدم الفساد به ودوايده في الجرح أيضا بما في المعراج عن المجتبى لو عاد بعد الاتصاف بمحظا قبل يشهد لنقصه القيام والصحيح لا بل يقوم ولا ينتقض قيامه بقعود لم يؤمر به كمن نقض الركوع لسورة اخرى لا ينتقض ركوعه اه وبجث فيه في التمر فراجعهم (قوله وهو الحق بجر) كأن وجهه ما مر عن الفتح أو ما في المبني من أن القول بالفساد غلط لانه ليس بترك بل هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فانه يرضى الركوع ويعود الى القيام ويقرأ أو كما لو سها عن القنوت فركع فانه لو عاد وقت لا تفسد على الاصح اه لكن بجث فيه في الجرح ببدء الفرق وهو أنه اذا عاد وقرأ السورة صارت فرضا فتفسد عادم فرض الى فرض وكذا في القنوت لان شبهة القرآنية او عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض طوله يقع فرضا اه وأقره في التمر وشرح المقدسي أقول وفيه نظر فان القنوت الذي قيل انه كان قرآنا فصح هو الدعاء المخصوص وهو سنة فلا يلزم قراءته بل قد يقرأ غيره وكونه عاد الى فرض وهو القيام ممنوع بل عاد الى القيام الذي هو الرفع من الركوع بدليل أن الركوع لم يرتفع بعوده لاجل القنوت فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده الى القعود في مسائنا ثم جئته في عوده الى القراءة لم والله أعلم (قوله وهذا في غير المؤتم الخ) أي ما ذكر من منعه عن العود الى القعود بعد القيام والخلاف في الفساد لو عاد انما هو في الامام والمنفرد أما المقدسي الذي سها عن القعود فقام وامامه فاعاد فانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه غير معتبر فليس في عوده رفض الفرض بل قال في شرح النية عن القنية ان المقتدى لو نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه أن يعود ويشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كمن ادرك الامام في القعدة الاولى فقعده معه تقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يشهد تعال تشهد امامه فكذا هذا اه (قوله وان خاف فوت الركعة) أي الثالثة مع الامام ط (قوله وظاهره) أي تعليل السراج بأن القعود فرض ط وكذا تعليل القنية الذي ذكرناه (قوله والظاهر أنها واجبة الخ) لم يبين حكمه في السن والظاهر السنة لان السن المطالبة في الصلاة يستوى فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه أن يأتي بذلك الفرض ولو بعد اثبات الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جزئ منه ط قلت وعلى ما استظهره الشارح بجعل التمر يشكّل العود الى قراءة التشهد بعد التبر بالقيام الفرض مع امامه فتأمل (قوله ولنا فيها رسالة تحافله) لم أطلع عليه سائلا ولكن قد مناني اخر واجبات الصلاة شيئا من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى (قوله ولو سها

(مالم يستقم قائما) في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح (والا) أي وان استقام قائما (لا) يعود لاشتغاله بفرض القيام (ويسجد للسهو) لترك الواجب (فلو عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته) لرفض الفرض لما ليس يفرض وصححه الزيلعي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون مسيا ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما حقه الكمال وهو الحق بجر وهذا في غير المؤتم أما المؤتم فيعود خفا وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه يحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد بطلت بجر قلت وفيه كلام والظاهر أنها واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر ولنا فيها رسالة حافله فراجعها

عن القعود الاخير) أراد به القعود المفروض او ما كان آخر الصلاة يشمل نحو التجرأ فاده في البحر (قوله كانه
 او بعضه) كما لو جلس جلسة خفيفة أقل من قدر التشهد واذا عادا احتسبت له الجلسة الاولى حتى لو كان كلا
 الجلستين بقدر التشهد ثم تكام جازت صلاته بجر (قوله ما لم يشدها) أي الركعة التي قام اليها واحترز به
 عما اذا سجد لها بلا ركوع فإنه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود كما في النهر ومتقضا أنه لا بد من أن يكون
 قد قرأ فيها في الخلاصة خلافه ولذا استشكله في البحر بأن الركعة في النفل بلا قراءة غير صحيحة فكانت زيادة
 ما دون ركعة وهو غير فسد قال في النهر الا أن يفرق بأنه قد عتد اتمام الركعة بلا قراءة كما في المقتدى بخلاف
 الخالية عن الركوع (قوله وسجد للسهو) لم يفصل بين ما اذا كان الى القعود أقرب او لا وكان
 ينبغي أن لا يسجد فيما اذا كان اليه أقرب كما في الاولى لما سجدت قال في الخواشي السعدية ويمكن أن يفرق
 بينهما بأن القريب من القعود وان جاز أن يعطى له حكم القاعدة الا أنه ليس بقاعدة حقيقة فاعتبر بجانب
 الحقيقة فيما اذا سها عن القعدة الثانية وأعطى حكم القاعدة في السهو عن الاولى اظهرها التفاوت بين
 الواجب والفرض نهر (قوله لتأخير القعود) علل في الهداية بأنه آخر واجبا فقلوا أراد به الانطباع
 وهو الفرض يعني القعود الاخير وهو اول من سجد على معناه المشهور وكون المراد به السلام او التشهد
 والاشكل الفرق المار كمانه عليه في النهر (قوله عامدا او ناسيا) أشار الى ما في البحر من أنه
 لا فرق في عدم البطان عند العود قبل السجود والبطان ان قيد بالسجود بين العمد والسهو ولذا قال
 في الخلاصة فان قام الى الخامسة عامدا أيضا لا تنفسد ما يقيد الخامسة بالسجدة عندنا (قوله عند محمد)
 ظاهره أنه راجع لكل المتن فيكون محمد فائلا يتحول لها فلا وليس كذلك لبطان الفريضة وكما بطل الفرض
 عنده بطل الاصل فتعين أن يكون راجعا لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول أبي حنيفة وأبي يوسف في عدم
 بطان الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا بالرفع اه ح وعليه فضم السادسة مبنى على قوله ما فقط
 كما نص عليه في الحلية والبدائع معللا بطلان الحرمة عند محمد والايهام الواقع في كلام المشرح واقع
 في كلام المصنف أيضا فالاحسن قول الكثر بطل فرضه برفعه وصارت نفلا فقوله برفعه متعلق بقوله بطل (قوله
 لان تمام الشيء بآخره) أي والرفع آخر السجدة اذ الشيء انما ينتهي بصفته ولذا لو سجد قبل امامه فأدركه امامه
 فيه جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لان كل ركن اذا قبل الامام لا يجوز بجر (قوله فلو سبقه الحدث) أي
 في مسئلة المتن وهذا بيان لثمة الخلاف في أن السجدة هل تتم بالوضع وبالرفع (قوله فوضأوبى) لانه بالحدث
 بطلت السجدة فمكنته لم يسجد فيتوضأ ويبنى لا تمام فرضه امداد (قوله حتى قال الخ) وذلك لما عارض قول
 محمد فيها على أبي يوسف قال زه صلاة فسدت يصلحها الحدث وهي بكر الزاى وسكون الهاء كقوله تقولها
 الاعاجم عند استحسان الشيء وانما قالها أبو يوسف على سبيل التحكم والتجب شرح المنية وقيل الصواب
 بالضم والزاى ليست بجائصة بجر عن المغرب وقوله فسدت أي قاربت الفساد او ساءها أبو يوسف فاسدة بناء
 على مذهبه (قوله والعبرة للامام) أي في القعود قبل التقيد وفي عدمه ط (قوله لم تنفسد صلاتهم) لانه لما
 عاد الامام الى القعدة ارتفض ركوعه فارتفض ركوع القوم أيضا تبعاله لانه مبنى عليه بقي لهم زيادة سجدة
 وذلك لا يفسد الصلاة بجر عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم وسجدوا
 فسدت زيادتهم ركعة على ما يظهر وفي الفتح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاذا لا يعيدون التشهد ط (قوله
 ما لم تعمدا والسجود) قيد به لما في الجنبى لو عاد الامام الى القعود قبل السجود وسجد المقتدى عند انفسد
 وفي السهو خلاف والا حوط الاعادة اه بجر أقول مقتضى التعليل المار بارتناس ركوع القوم بارتناس
 ركوع الامام أنه لا فرق بين العمد وغيره فليسا قتل (تمة) يتفرع أيضا على قوله والعبرة للامام ما في البحر عن
 الخاتبة لو تشهد المقتدى وسلم قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة ثم قيدها بفساد صلاتهم جميعا (قوله ولو في
 العصر والتجر) بناء على أن المراد بالسادسة ركعة زائدة والانيبى في التجر رابعة وأتى بالمبالغة لترد على ما في
 السراج من استثناء العصر وما في فأنى خان من استثناء التجر لكراحة التنفل بعدهما واعتراضهما في البحر بأنه
 في المسئلة الاتية اذا قعد على الرابعة وقيد الخامسة بسجدة يضم سادسة ولو في الاوقات المكرودة ولا فرق
 بينهما اه وأورد في النهر أيضا أنه اذا لم يتعد وبطل فرضه كيف لا يضم في العصر ولا كراهة في التنفل قبله

(ولو سها عن القعود الاخير) كانه
 او بعضه (عاد) ويكنى كون كلا
 الجلستين قدر التشهد (ما لم يشدها
 بسجدة) لان ما دون الركعة محمل
 الرض وسجد للسهو لتأخير
 القعود (وان قيدها) بسجدة
 عامدا او ناسيا او ساهيا او محظنا
 (تحوّل فرضه تنفلا برفعه) الجبهة
 عند محمد به ويفى لان تمام الشيء
 بآخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه
 فوضأوبى خلافا لابي يوسف حتى
 قال زه صلات فسدت أصلها
 الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد ولم
 يعلم به القوم حتى سجدوا لم تنفسد
 صلاتهم ما لم تعمدا والسجود
 وفيه يلغز أي مصل ترك القعود
 الاخير وقيد الخامسة بسجدة
 ولم يطل فرضه (وضم سادسة)
 ولو في العصر والتجر

ثم أجاب بأنه يمكن جملة على ما إذا كان يقضى عصر أو ظهر بعد العصر (تنبه) لم يصح بالغرب كما صرح بالفجر والعصر مع أنه صرح به القهستاني ومقتضاه أنه يضم إلى الرابعة خامسة لكن في الحلية لا يضم إليها أخرى لنصهم على كراهة التسفل قبلها وعلى كراهة بالوتر مطلقا اه قلت ومقتضاه أنه إذا سجد للرابعة يسلم فوراً ولا يقعد لها للتلا بصير متنة لا قبل المغرب وقد يجاب بما يشر إليه الشارح بأن الكراهة مختصة بالتسفل المقصود فلا ضرورة إلى قطع الصلاة بالسلام وأما أنه لا يضم إليها خامسة فظاهر لئلا يكون تسفلاً بالوتر فالوجه عدم ذكر المغرب كما فعل الشارح ثم رأيت في الامداد قال وسكت عن المغرب لأنها صارت أربعاً فلا يضم فيها (قوله ان شاء) اشار إلى أن الضم غير واجب بل هو مندوب كما في الكافي تبعاً للمبسوط وفي الاصل ما يفيد الوجوب والاول اظهر كما في البحر (قوله لا اختصاص الكراهة الخ) جواب عما قيل ان التسفل بعد العصر والفجر مكروه وفي غيرهما وان لم يكره لكن يجب اتعاه بعد الشروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والفجر قلت انه مخير ان شاء ضم والا فلا والجواب أنه لم يشرع في هذا النقل قصد اوما ذكرته من الكراهة ووجوب الاتمام خاص بالتسفل قصد الكن الضم هنا خلاف الاول كما يأتي ما يفيد (قوله لان نقصان) أي الحاصل بترك القعدة لا يجبر بسجود السهو فان قلت انه وان فسد فرضا فقد صح فقلنا ومن ترك القعدة في النقل ساهيا وجب عليه سجود السهو فالما لم يجب عليه السجود نظر لهذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن نقلاً اتعاه تحققت النقلة بتقييد الركعة بسجدة والضم فالنقلة عارضة ط (قوله مثلاً) أي او قعد في ثالثة الثلاثي اوفى ثمانية الثاني ح (قوله ثم قام) أي ولم يسجد (قوله عادوسلم) أي عاد للجلاس لما ذكر ان مادون الركعة محل الرفض وفيه اشارة الى أنه لا يعيد التشهد به صرح في البحر قال في الامداد والعود للتسليم جالساً سنة لان السنة التسليم جالساً والتسليم حالة القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة بلا عذر فبأنى به على الوجه المشروع فلو سلم قائماً لم تفسد صلاته وكان تاركاً لسنة اه (قوله ثم الاصح الخ) لانه لا اتعاه في البدعة وقبل يتبعونه مطلقاً عاداً ولا (قوله فان عاد) أي قبل أن يقعد الخامسة بسجدة تبعوه أي في السلام (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام) أشار به الى أن معنى تمام فرضه عدم فسادة والاضلانة ناقصة كما يأتي في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام اليه أشار في البحر ح (قوله وضم إليها السادسة) أي ندباً على الظهور وقيل وجوباً ح عن البحر (قوله ولو في العصر الخ) أشار الى أنه لا فرق في مشروعية الضم بين الاوقات المكروهة وغيرها مما مر أن التسفل فيها انما يكره لو عن قصد والا فلا وهو الصحيح زيلعي وعليه الفتوى مجتبي والى أنه كما لا يكره في العصر لا يكره في الفجر خلافاً للزيلعي ولذا سوى بينهما في الفتح وصرح في التجنيس بأن الفتوى على أنه لا فرق بينهما في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لان فرضه قد تم فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد للسهو لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو وعلى الوجه المسنون فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى لان الفرضية لم تنقح لاحتياج الى تدارك نقصانها ح عن الدرر (قوله ولا عهدة لوقطع) أي لا يلزمه القضاء ولو لم يضم وسلم لانه لم يشرع به مقصوداً كما مر (قوله ولا بأس الخ) أي لو ضم في وقت مكروه كالعصر والفجر قيل يكره والمعتقد الصحيح أنه لا بأس به قال في البحر يعني أن الاولى تركه فظاهره أنه لم يقل احدهما وجوبه ولا بأساً بتجابه اه وقد يقال ان الوقت المكروه لما كان مظنة أن يتوهم أن في الصلاة فيه بأساً صرحوا بنى البأس لذلك لا لكون الاولى تركها بل الاولى فعلها بدليل قولهم لو نطوع فصل ركعة فطلع الفجر فالاولى أن يتها لانه لم يتنقل بعد الفجر قصد الا أن يفرق بأن ابتداء الشروع في التطوع هنا مقصود فكانت له حرمة بخلافه في مسئلتنا لكن قد يقال ان عدم الاتمام هنا يلزم منه ترك السجود الواجب اوقعه لا على الوجه المسنون كما مر في علته كون الضم هنا أكد وعلى هذا فالضم في المسئلة الاولى في الاوقات المكروهة خلاف الاولى لانه لا يسجد سهو فيها كما مر (قوله في صورتين) أي ما اذا لم يسجد للخاصة او سجد (قوله وتركه في الثانية) أي ترك سلام الفرض الخاص به وهو ما لا يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهما وان كان سلامه على رأس الست مخرجاً من جميع الصلاة لكن فاته السلام المختص اه ح (قوله والركعتان الخ) لم يذكر حكمه ما يحول نقلاً في المسئلة الاولى هل ينوب عن قبلية الظهر اذا لم يكن صلاحاً قال بعض الفضلاء نعم واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة هنا

(ان شاء) لا اختصاص الكراهة والاتمام بالقصد ولا يسجد للسهو على الاصح لان نقصان الفساد لا يجبر (وان قعد في الرابعة) مثلاً قدر التشهد (ثم قام عادوسلم) ولو سلم قائماً صح ثم الاصح أن القوم ينتظرونه فان عاد تبعوه (وان يسجد للخاصة سواها) لانه تم فرضه اذ لم يبق عليه الا السلام (وضم إليها السادسة) ولو في العصر وخامسة في المغرب ورابعة في الفجر به يبقى (لتصير الركعتان له نقلاً) والضم هنا أكد ولا عهدة لوقطع ولا بأس باتعاه في وقت كراهة على المعتقد (وسجد للسهو) في صورتين لنقصان فرضه بتأخير السلام في الاولى وتركه في الثانية (و الركعتان لا يتوبان عن السنة الرابعة) بعد الفرض في الاصح لان المواظبة عليها انما كانت بتحرمة مبتدأة

وفيه نظر لأن الشروع فيما مر كان بحريمة مبتدأة غايته أنه انقلب فيه وصف ما شرع فيه قصد الى النقلة بخلاف الركعتين حنا فانه لم يشرع فيه ما قصد اولاً ووجدت انهما تحريمة مبتدأة وقدمت في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين من التهجيد فظهر وقوعهما بعد طلوع الفجر اجراءه عن سنة التهجيد في الصحيح بخلاف ما لو صلى أربعاً فظهر وقوع ركعتين منهما بعد الفجر لانها ليستا بحريمة مبتدأة فتأمل (قوله ولو اقتدى به الخ) أى لو اقتدى شخص بالذى قصد على الربعة ثم قام وضى سادسة صلاحاً أى الركعتين أيضاً مع الاربعة والاولى أن يقول صلى الاربعة أيضاً لأن صلاة الركعتين محل وفاق فعند أبى يوسف يصلى ركعتين فقط بناء على أن احرام الفرض انقطع بالانتقال الى النفل وعند محمد سنا وهو الاصح لانه لو انقطعت التحريمة لاحتاج الى تكبيره جديدة فصار شارعاً في الكل ح عن البحر ملخصاً (قوله وان افسد) أى المقتدى الركعتين قضاءهما فقط لانه شرع في هذا النفل قصداً فكان مضمناً عليه بخلاف الامام لشروعه فيه ساهياً وهذا كله فيما اذا قصد الامام في الربعة فان لم يقعد يصلى المقتدى سناً كما اذا افسدهما كافي القهستاني عن المحيط لانه التزم صلاة الامام وهي ست ركعات نفلاً كما في البحر (تمة) لو اقتدى به مقتضى في قيام الخامسة بعد القعود قدر التشهد لم يصح ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل أن يقعداً بسجدة بحر عن السراج (قوله سهواً) قيد بالنظر الى قوله سجدة لا الى قوله ولم تفد وهذه المسئلة تقدمت بعينها في باب النوافل ح وقد سنا الكلام عليها هناك فراجع (قوله وقد سنا) أى عند قول المتن سها عن القعود الاول (قوله وقيل لا) أى لا يعود بعد ما استتم قائماً كالقصر وقد سنا أنه في التارخانية صححه قال في شرح المنية والخلاف فيما اذا احرم بنية الاربعة فان نوى اثنين عاد اتفاقاً (قوله فسجد له) أى للسهو (قوله بعد السلام) وكذلك قبله كما يفيد ما يذكره من التعليل وكأن المصنف قيده بتمت الصلاة لكونه السنة في محل السجود عندئذ لا لكونه البعدية اولى كما قيل فافهم (قوله عليه) أى على ماصلى ط (قوله تحريماً) لما يأتى من أن نقض الواجب لا يجوز (قوله لثلاثين سجوداً الخ) ونقض الواجب وابطاله لا يجوز الا اذا استلزم تحصيله نقض ما هو فوقه بحر عن الفتح أى كافي مسئلة المسافر الانتية قال ح قال شيخنا هذا في البناء على النفل وأما البناء على الفرض ففيه كراهتان اخريان الاولى تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في النفل بالتحريمة مبتدأة اه قال ط وهذا الاخير يظهر أيضاً في بناء النفل على مثله اذا كان نوى اقل ركعتين اه تأمل (قوله بخلاف المسافر الخ) أى لو كان مسافراً فسجد للسهو ثم نوى الإقامة فله ذلك لانه لو لم يبين وقدر لم الاتمام بنية الإقامة بطلت صلاته وفي البناء نقض الواجب وهو أدنى فيتحمل دفعا لا على بحر (قوله ويعيده) أى من ليس له البناء وهو باطلاً به مثل المفترض ويخالفه ما تقدمه اول الباب عن امنية من أنه لو بنى النفل على فرض سها فيه لم يسجد وقد سنا الكلام عليه (قوله والمسافر) الاولى أن يقول كالمسافر لثلاثين سجوداً على المختار أن فيه خلافاً مع أنه خلاف ما يفهم من البحر أفاده ط قلت بل سرح به في الامداد (قوله على المختار) وقيل لا يعيده لانه وقع جابر احين وقع فيعتبه ح عن الامداد (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وأما عند محمد فانه لا يخرج منه أصلاً كما في البحر وغيره (قوله ان سجد عاد الخ) أفاد أن معنى التوقف أنه يخرج منه من كل وجه على احتمال أن يعود الى حرمتها بالسجود بعد خروجه منها ولهم فيه تفسير آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف على ظهور عاقبته ان سجدتين أنه لم يخرج به وان لم يسجدتين انه أخرجه من وقت وجوده وغامه في الفتح (قوله بنية الإقامة) أى بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسئلة أما قبل السلام فلا شك في أنه يصير فرضه أربعا لانه لم يخرج من حرمة الصلاة اتفاقاً وذا بعد السلام والسجود لانه في حرمة الصلاة اتفاقاً أما على قول محمد فظاهر وأما على قولهما فلا لانه عاد الى حرمتها بالسجود وهذه المسئلة الاخيرة هي التي تقدمت في قوله بخلاف المسافر (قوله كذا في عامة الكتب) في بعض النسخ كذا في غاية البيان وهي الصواب لأن المذكور في عامة الكتب كالهداية وشروحه والكاظمي وقاضى خان وغيره اعدم انتقاض الطهارة وعدم صيرورة الفرض أربعاً عند هما من غير تفصيل بين العود الى السجود وعدمه وانما ذكرنا هذا التفصيل في مسئلة الاقتداء فقط لعدم امكانه في غيرها أما اجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف فهو

ولو اقتدى به فيهما صلاحاً أيضاً
وان افسد قضاها به يفتى نقابة
(ولو ترك القعود الاول في النفل
سهواً وسجد ولم تفسد استحساناً)
لانه كما شرع ركعتين شرع أربعاً
أيضاً وقد سنا أنه يعود ما لم يقعد
الثالثة بسجدة وقيل لا (واذا صلى
ركعتين) فرضاً ونفلاً (وسها)
فيهما فسجد له بعد السلام ثم أراد
بناءً شفع عليه لم يكن له ذلك البناء
أى يكبره له ثم يمالئ ليطل سجوده
بلا ضرورة (بخلاف المسافر)
اذ انوى الإقامة لانه لو لم يبين بطلت
(ولو فعل ما ليس له) من البناء
(صح) بناؤه (لبقاء التحريمة ويعيده)
هو والمسافر (سجود السهو على
المختار) لبطلانه بوقوعه في خلال
الصلاة (سلام من عليه سجود
سهو ويخرجه) من الصلاة خروجا
(موقوفاً) ان سجد عاد اليها والا
لا على هذا (فيصح الاقتداء به
ويطل وضوءه بالقهقهة ويصير
فرضه أربعاً بنية الإقامة ان سجد
للسهو في المسائل الثلاث (والا)
يسجد (لا) ثبت الاحكام
المذكورة كذا في عامة الكتب

مذكور في غاية البيان كما نقله عنها في البحر وكذا في متن الرقاية والدرر والمثلث وقد نبه غير واحد على غلطهم
 وكذا قال القيسراني ان ما سوى مسئلة الاقتداء ليس من قروع الخلاف الاذا سقط الشرطتان
 وفي الوقاية شناسه ومشهور اه وأراد بالشرطيتين قوله ان عاد الى السجود والا فلا والحاصل ان الصواب
 في التعبير أن يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو يخرج منه آخر وجامو قوافع عندهما خلافا لمحمد
 فيصح الاقتداء به ان سجد بعد والا فلا ولا يطل وضوءه بالتهنية ولا يصير فرضه أربعينية الإقامة اه وعند
 محمد يصح الاقتداء مطلقا ويطل وضوءه ويصير الفرض أربعة فالاخلاف في المسائل الثلاث لكن المسئلة الاولى
 عندهما على التفصيل المذكور دون الاخيرتين فإبراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط مخالف
 لعامة الكتب (قوله وهو غلط في الاخيرتين الخ) أي ذكر الشرطيتين وهما قوله ان سجد والا لا غلط
 في المسئلتين الاخيرتين لانه عندهما لا تفصيل فيهما وانما التفصيل المذكور في الاولى فقط كما ذكرنا
 أما في التهنية فلانها أوجب سقوط السجود عند الكل لقوات حرمة الصلاة لانها كلام فالحكم النقض عنده
 وعدمه عندهما كما صرح به في المحيط وشرح الطحاوي يجر أي لانه عند محمد لم يخرج بالسلام عن حرمة
 الصلاة فاتقصت طهارته وعندهما خرج من كل وجه ولا يمكنه أن يعود الى الصلاة بالسجود لوجود المانع في
 وهو التهنية لانها كلام كالوسم واحد حدث عمدا بعده فان سلامه لم يبق موقفا بعد الحدث وأما في نية الإقامة
 فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه ويسقط عنه سجود السهو وفي المعراج سواء سجد اولاً لانه لو تغير به لاحت
 نيته قبله ولو صحت لوقعت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد أصلاً لو صحت لاحت بلا سجود
 بحر ونهر وحاصله أنه لو صح سجوده لبطل وما يؤدي تصحيحه الى ابطاله فهو باطل وفيه دور أيضاً توضحه
 ما في البرازيه أنه عندهما خرج من الصلاة ولا يعود الابعوده الى سجود السهو ولا يمكنه العود اليه الابعده تمام
 الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الابعده العود الى السجود بخفاء الدور قال ويسانه أنه لا يمكنه العود الى سجوده لان
 سجوده ما يكون جابراً والجابر بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل اتمام فقلنا بأنه تمت صلاته وخرج
 منها قطعاً للدور اه والحاصل أنه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمته لم يمكن عوده الى الصلاة فبقى
 خارجاً منها بالسلام خروجاً باتاحتى لو سجد وقع لغوا كما لو سجد بعد التهنية في المسئلة التي قبلها او بعد الحدث
 العمدة ولذا صرح الكمال وغيره من الشراح كصاحب النهاية والعناية وقاضي خان بأنه لا يتغير فرضه بنية
 الإقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط ما ذكره في الامداد منه صر الما
 في غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله أن عدم صحة نية الإقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد
 فتصح نيته لما في الدراية اذا سجد فتوى الإقامة صحت اه فكذلك هنا والزم التناقض وقول الكمال
 ان النية لم تحصل في حرمة الصلاة غير مسلم لتصريحه بأن سلام من عليه السهو ولا يخرج منه ما يلزم صاحب
 البحر في قوله لتلايق في خلال الصلاة أن نية الإقامة بعد سجوده لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة
 مع اتفاقهم على صحتها أقول والجواب ما تحققت من أنه اذا سجد وقع لغوا فكانه لم يسجد فلم يعد الى حرمة
 الصلاة فلم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجد اولاً وعاد اليها فصح نيته بخلاف ما اذا نوى اولاً ثم سجد
 فانه لا يعود اليها لما علمته من الدور واستلزام صحة السجود بطلانه فلا تناقض بين المسئلتين وأما ما ذكره
 الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه بأن سلام من عليه السهو ولا يخرج منه أي آخر وجاباً تا بل يخرج
 على احتمال العود ان مكن وهنا لم يمكن للحدود المذكور وقولهم تصح نية الإقامة بعد السجود وبإخو السجود
 لوقوعه في خلال الصلاة صحيح لان الغناء السجود فيه لم يكن بسبب إيجابه المقتضى للدور كما في مسئلتنا بل بسبب
 تصحيح النية الموجبة للاتمام وتصحيح النية فيه لا يستدعي إيجاب السجود بخلاف مسئلتنا فان فيها يلزم من صحة
 النية أن تصح بلا سجد لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها لم
 تصح نية الإقامة فيلزم الدور وبعد تقرير هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخ مشايخنا الرضوي ذكر نحوه والله الحمد
 فاقوم (قوله ويسجد للسهو ولو مع سلامه لا قطع) أي قطع الصلاة وعدم العود اليها بالسجود قيد بالسهو لانه
 لو سلم ذاكرة أن عليه سجدة تلاوة او قراءة التشهد الاخير سقطت عنه لان سلامه عند خروجه من الصلاة
 ولا تقصد صلاته لانه لم يبق عليه ركن من اركان الصلاة بل تكون ناقصة لتترك الواجب وكذا لو سلم وعليه تلاوة

وهو غلط في الاخيرتين والصواب
 أنه لا يطل وضوءه ولا يتغير فرضه
 سجد أولاً لسقوط السجود
 بالتهنية وكذا بالنية لتلايق
 في خلال الصلاة وتعماده في البحر
 والنهر (ويسجد للسهو ولو مع
 سلامه) ناوياً (للقطع) لان نية
 تغيير المشروع لغو

وسهوية إذا كررها أو التلاوية سقطتا إلا إذا تذكرا أنه لم يشهد ولو سلم وعليه صليبة فقط أو صليبة وسهوية إذا كررها
 لهما أو الصليبة فقط فسدت صلاته ولو عليه تلاوية أيضا فلم يذكرها أو الصليبة فسدت أيضا وحذا في الصليبة
 ظاهرا لنهار كركن وأما في التلاوية فتفتى ما مر أنها لا تفسد وهو رواية أصحاب الاملاء عن أبي يوسف لأن سلامه
 في حق ركن سلام سهو وفي حق الواجب سلام عمد وكلاهما لا يوجب فساد الصلاة لكن ظاهر الرواية أنها تفسد
 لأن سلام السهو لا يخرج وسلام العمد يخرج فترجى جانب الخروج احتياطا وما أحسن قول محمد فسدت
 في الوجهين أي في تذكرة التلاوية والصليبة لأنه لا يستطيع أن يقضى التي كان ذا كررها بعد التسليم
 وإذا جعل عليه قضاء التي كن ناسيا لها وجب أن يقضى التي كان ذا كررها وتتمام ذلك في الفتح والبدائع
 (قوله لبطلان التحريم) أي بالتحول أو التسكلم وقيل لا يقطع بالتحول مالم يتكلم أو يخرج من المسجد كما في الدرر
 عن النهاية إمداد (قوله ولو نسي السهو الخ) أو في كلامه مانعة الملقوق فيصدق بسبع صور وهي مالمو كان
 عليه سهوية فقط أو صليبة فقط أو تلاوية فقط أو كانت عليه الثلاثة أو اثنتان منها أي صليبة مع تلاوية أو سهوية
 مع أحدهما ففي هذه كلها إذا سلم ناسيا لما عليه كله أو لما سوى السهوية لا يعد سلامه قاطعا فإذا تذكركه
 ذلك الذي تذكره ويرتب بين السجدة حتى لو كان عليه تلاوية وصليبة يقضهما من باب واحد فيصير وجوب
 النية في المقضى من السجدة كإذ كره في الفتح ثم يشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وقيدنا بقولنا أو لما سوى
 السهوية لأنه لو سلم ذا كررها ناسيا لغيرها يلزمه أيضا لأن السلام مع تذكرة سجود السهو لا يقطع بخلاف تذكرة
 غيرها فإنه يقطع على التفصيل المار قبل ذلك فافهم (قوله مادام في المسجد) أي وان تحول عن القبلة
 استحضانا لأن المسجد كله في حكم مكان واحد ولذا أصبح الاقتداء فيه وان كان بينهما فرجة وأما إذا كان
 في الصحراء فان تذكر قبل ان يحيا وزال الصغوف من خلقه أو بينه أو يساردها إلى قضاء ما عليه لأن ذلك الموضع
 ملحق بالمسجد وان مشى أمامه فالأصح اعتبار موضع سجوده واسترته ان كانت له سترته بين يديه كما في البدائع
 والفتح (تنبيه) قال هنا مادام في المسجد وفيما قبله مالم يتحول عن القبلة ولعل وجه الفرق أن السلام هنا لما كان
 سهوا لم يجعل مجرد الانحراف عن القبلة مانعا ولما كان فيما قبله عمدا جعل مانعا على أحد القولين وهو ما مشى
 عليه المصنف لما في البدائع من أن السجود لا يسقط بالسلام ولو عمدا إلا إذا فعل فعلا يمنع من البناء بأن تكلم
 أو قهقهة أو أحدث عمدا أو خرج من المسجد أو صرف وجهه عن القبلة وهو ذا كرله لأنه فات محله وهو تحريم
 الصلاة فسقط ضرورة فوات محله اه تأمل (قوله نوهما) أي ذاتوهم وامتوهما (قوله أتمها أربعة)
 الأذاسلم قائما في غير جنازة كما قدمه في مفسدات الصلاة لأن القيام في غير الجنازة ليس حظنة للسلام فلا يغفر
 السهو فيه (قوله لأنه دعاء من وجه) أي فلذا خالف الكلام حيث كان مبطلا ولو ساهيا (قوله لأنه سلام
 عمد) استشكل العلامة المقدسي الفرق بينه وبين ما قبله فانه عمد أيضا قلت وذكري شرح النية الفرق بانه
 في الأول سلم على ظن إتمام الأربع فيكون سلامه سهوا أو هناسلم عالما بأنه صلى ركعتين فوقع سلامه عمدا فيكون
 قاطعا فلا يبقى اه وفي التارخانية أن السهو ان وقع في أصل الصلاة أو جب فسادها وان في وصفها فلا فالأول
 كما إذا سلم على الركعتين على ظن أنه في التجر أو الجمعة أو السفر والثاني كما إذا سلم عليه ما على ظن أنها أربعة اه
 أي لأن العدد بمنزلة الوصف والحاصل أنه إذا ظن أنها الفجر مثلا يكون قاصدا لا يقع السلام على رأس
 الركعتين فيكون متعمدا للخروج قبل إتمام الصلاة التي شرع فيها بخلاف ما إذا سلم على ظن إتمام فانه لم يتعمد
 الا يقع بعد الأربع فوقع قبله سهوا وبالجملة فالسلام من حيث ذاته عمد فيه ما ومن حيث محله مختلف فتدبر
 (قوله وقيل لا بطل الخ) ذكره في البحر مجتأ أخذ مما في الجتبي لو سلم المصلي عمدا قبل إتمام قبل تفسد وقيل
 لا حتى يقصده خطاب آدمي اه فقال في البحر فينبغي ان لا تفسد في هذه المسائل على القول الثاني اه وسنله
 في النهي قال الشيخ إجماعا وهو ظاهر والأول المجزوم به في كتب عديدة معتقدة اه (قوله عدمه في الأولين)
 الظاهر أن الجمع الكثير فيما سواهما كذلك كما يجتبه بعضهم ط وكذا يجتبه الرخني وقال خصوصاً في زماننا
 وفي جمعة حاشية أبي السعود عن العزيمة أنه ليس المراد عدم جوازه بل الأولى تركه لثلايقع الناس في قننة
 اه (قوله وبه جزم في الدرر) لكنه قيد بحشيم الوان بما إذا حضر جمع كثير والأفلا داعي إلى الترك ط (قوله
 وإذا شك) هو تساوى الأمرين بحر وقد سناه (قوله في صلاته) قال في فتح القدير قيد به لأنه لو شك بعد الفراغ

(مالم يتحول عن القبلة أو يتكلم)
 لبطلان التحريم ولو نسي السهو
 أو سجدة صليبة أو تلاوية يلزمه
 ذلك مادام في المسجد (سلم مصلى
 الظهر) مثلا (على) رأس
 (الركعتين نوهما) إتمامها
 (أتمها) أربعة (وسجد للسهو)
 لأن السلام ساهيا لا يطل لأنه دعاء
 من وجه بخلاف ما لو سلم على ظن
 ان فرض الظهر ركعتان بأن ظن
 أنه مسافر أو أنها الجمعة أو كان
 قريب عهد بالسلام فظن ان
 فرض الظهر ركعتان أو كان في
 صلاة العشاء فظن أنها التراويح
 فسلم أو سلم ذا كرر أن عليه ركعا
 حيث تبطل لأنه سلام عمد وقيل
 لا تبطل حتى يقصده به خطاب
 آدمي (والسهو في صلاة العبد
 والجمعة والمكتوبة والتطوع
 سواء) واختار عند المتأخرين
 عدمه في الأولين لدفع القسنة
 كما في جمعة البحر وأقره المصنف
 وبه جزم في الدرر (وإذا شك)
 في صلاته

منها او بعد ما قد قدر التمسك لا يعتبر الا اذا وقع في التعيين قط بأن تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضا وشك في تعيينه
 قالوا بسجد سجدة ثم بقعد ثم صلى ركعة بسجدين ثم بقعد ثم بسجد للسهو لاحتمال ان المتروك الركوع فيكون
 السجود لغوا وبذوته فلا بد من ركعة بسجدين اه قال في البحر ولا حاجة الى هذا الاستثناء لان الكلام
 في الشك بعد الفراغ وهذا يقتضي تركه غير أنه شك في تعيينه نعم يستثنى ما في الخلاصة لو أخبره عدل بعد
 السلام أنك صليت الظهر ثلاثا وشك في صدقه بعد احتياطاً لأن الشك في صدقه شك في الصلاة (قوله) من لم يكن ذلك عادة له
 هذا قول شمس الأئمة السرخسي واختاره في البدائع ونص في الذخيرة على أنه الاشبه
 قال في الحلية وهو كذلك وقال غير الاسلام من لم يقع له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل (قوله وقيل الخ)
 غرة الخلاف تظهر فيما لو شها في صلاته أول مرة واستقبل ثم لم يسه سنين ثم سها فعلى قول السرخسي يستأنف
 لأنه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة انما هي من المعاودة أي والشرط ان لا يكون معتاداً له
 قبل هذه الصلاة وكذا على قول غير الاسلام خلافا لما وقع في السراج من أنه يتجزى كما يتجزى على القول الثالث
 كما في البحر وفي عبارة النهر هنا سهو فاجتنبه (قوله كم صلى) أشار بالكمية الى ان الشك في العدد فلو في الصفة
 كالوشك في ثمانية الظهر أنه في العصور وفي الثالثة أنه في الطلوع وفي الرابعة أنه في الظهر فالوايكون في الظهر
 ولا عبرة بالشك ونعامة في البحر (قوله استأنف بعمل متاف الخ) فلا يخرج بمجرد الثانية كذا قالوا وظاهره
 أنه لا بد من العمل فلو لم يأت بمناف وأكملها على غالب ظنه لم تبطل لانها تكون نفسها ويلزمه اداء الفرض
 ولو كانت تفلاً ينبغي ان يلزمه قضاؤه وان أكملها لوجب الاستئناف عليه بحر وأقره في النهر والمقدسي
 (قوله وان كثر شكه) بأن عرض له مرتين في عمره على ما عليه اكثرهم او في صلاته على ما اختاره غير الاسلام
 وفي المجتبى وقيل مرتين في سنة ولعله على قول السرخسي بحر ونهر (قوله للرج) أي في تكلفه
 بالعمل باليقين (قوله والا) أي وان لم يغلب على ظنه شيء فلو شك انها اولى الظهر أو ثانيته يجعلها الاولى ثم
 يقعد لاحتمال انها الثانية ثم يصلي ركعة ثم يقعد لما قلنا ثم يصلي ركعة ويقعد لاحتمال انها الرابعة ثم يصلي أخرى
 ويقعد لما قلنا فيأتي بأربع قعدات تعدتان مفروضتان وهما الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان ولو شك انها
 الثانية او الثالثة اتهمها وقعد ثم صلى أخرى وقعد ثم الرابعة وقعد ونعامة في البحر وسد كر عن السراج أنه يسجد
 للسهو (قوله ولو واجبا) معطوف على محذوف أي فرضا كان القعود ولو واجبا وإذا كان فرضا ولو واجبا
 فكذلك على حذف جواب لوالشرطية فالتعليل ناظر الى المذكور والمحذوف هذا وقول الهداية والوقاية
 يقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته يدل على أنه لا يقعد على الثانية والثالثة ولذا نسب في الفتح الى القصور
 واعتذر عنه في البحر بأن خلافاً فعله بناء على احدا القولين وان كان الظاهر القعود مطلقاً اه قلت لكن
 في التمهيد الثاني عن المضمرات ان الصحيح أنه لا يقعد على الثانية والثالثة لأنه مضطرب بين ترك الواجب واتيان
 البدعة والاوّل اولى من الثاني ثم قال لكن فيه اختلاف المشايخ اه وأقول يؤيد ما في الفتح ما صرح جوابه
 في عدة كتب أن ما تردد بين البدعة والواجب يأتي به احتياطاً بخلاف ما تردد بين البدعة والسنة (قوله)
 واعلم الخ) قال في المنية وشرحها الصغير ثم الاصل في التفكير أنه ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية او ثلاث
 او ركوع او سجوداً وعن اداء واجب كالقعود يلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الايتان بالركن او
 الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بأن كان يؤدي الاركان ويتفكر لا يلزمه السهو وقال بعض المشايخ
 ان منعه التفكير عن القراءة او التسبيح يجب عليه سجود السهو والا فلا فعل هذا القول لو شغله عن تسبيح
 الركوع وهو ركن مثلاً يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح اه وبه علم ان قول المصنف
 ولا تسبيح مبنى على خلاف الاصح وهو قول البعض ودخل في قوله او عن اداء واجب ما لو شغله عن السلام
 لما في التطهيرية لو شك بعد ما قد قدر التمسك أصلي ثلاثاً او أربعاً حتى شغله ذلك عن السلام ثم استيقن وأتم صلاته
 فعليه السهو اد وعاله في البدائع بأنه آخر الواجب وهو السلام اه وظاهر لزوم السجود وان كان مشغلاً
 بقراءة الادعية او الصلاة وهو مبني على ما قاله شمس الأئمة من أنه ليس المراد أن يشغله التفكير عن ركن
 او واجب فان ذلك يوجب سجدة في السهو بالاجماع وانما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة
 باداء الاركان ومثله ما في الذخيرة من أنه لو كان في ركوع او سجود فقطول في تفكيره وتغير عن حاله بالتفكير فعليه

(من لم يكن ذلك) أي الشك
 (عادة له) وقيل من لم يشك في
 صلاة قط بعد بلوغه وعليه
 أكثر المشايخ بحر عن
 الخلاصة (كم صلى استأنف)
 بعمل متاف وبالسلام فاعداً أولى
 لأنه الحمل (وان كثر) شكه (عل)
 يغالب ظنه ان كان له ظن للرج
 (والا أخذ بالاقول) ليقينه (وقعد)
 في كل موضع توهمه موضع
 قعوده ولو واجبا لا يصير تاركاً
 فرض القعود أو واجبه (و) اعلم
 أنه اذا شغله ذلك الشك تفكر
 (قدر اداء ركن ولم يشغل حالة
 الشك بقراءة ولا تسبيح) ذكره
 في الذخيرة

مجبور السهو واستحسانا لانه وان كان تفكره ليس الاطالة القيام او الركوع او السجود وهذه الاذكار سنة
 لكنه اخر واجبا اوركا لا بسبب اقامة السنة بل بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قلت
 والحاصل أنه اختلف في التفكير الموجب السهو فقليل ما لزمن منه تأخير الواجب او الركن عن محله بأن قطع
 الاشتغال بالركن او الواجب قدر أدام ركنا وهو الاصح وقيل بمجرد التفكير الشاغل للقلب وان لم يقطع
 الموالاة وهذا كله اذا تفكر في أفعال هذه الصلاة أو ما لو تفكر في صلاة قبلها هل صلاها أم لا ففي المحيط أنه ذكر
 في بعض الروايات أنه لا سهو عليه وان اخر فعلا كما لو تفكر في أمر من أمور الدنيا حتى اخر ركنا وفي رواية يلزمه
 انه كمن النقص في صلاته لانه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعلم جواز صلاته هذه بخلاف أعمال الدنيا
 فإنه لم يجب عليه حفظها واستظهار في الحلية هذه الرواية وأنه لو لم ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا يلزمه
 السجود أيضا واستظهار أيضا القول الاول بأن الملزم للسجود ما كان فيه تأخير الواجب او الركن عن محله
 اذ ليس في مجرد التفكير مع الاداء ترك واجب أصلا ونعم الكلام فيها وفي فتاوى العلامة قاسم (قوله
 سواء عمل بالتحري) أي بأن غلب على ظنه أنها الركعة الثانية مثلا وقوله ابني على الأقل أي بأن لم يغلب على
 ظنه شيء وأخذ بالاقول (قوله لكن في السراج الخ) استدر النك على ما في الفتح من لزوم السجود في صورتين
 وقوله مطلقا أي سواء تفكر قدر ركن او لا وهذا التفصيل هو الظاهر لان غلبة الظن بمنزلة البقي فاذا تحرى
 وغلب على ظنه شيء لزمه الاخذ به ولا يظهر وجه لايجاب السجود عليه الا اذا طال تفكره على التفصيل المار
 بخلاف ما اذا بنى على الأقل لان فيه احتمال الزيادة كما أفاده في البحر (قوله أخبره عدل الخ) تقدم ان الشك
 خارج الصلاة لا يعتبر وان هذه الصورة مستثناة وقيد بالعدل اذ لو أخبره عدل ان لزمه الاخذ به ولم لا يعتبر
 شك وان لم يكن المخبر عدلا ليقول قوله امداد وظاهر قوله أعاد احتياطا الوجوب لئلا يكتفى في الترخاينة
 اذا شك الامام فأخبره عدل ان يجب الاخذ به ولما لانه لو أخبره عدل يستحب الاخذ به قوله اه فتأمل
 (قوله ولو اختلف الامام والقوم) أي وقع الاختلاف بينهم وبينه كان قالوا صليت ثلاثا وقال بل أربعة
 اما لو اختلف القوم والامام مع فريق منهم ولو واحد أخذ بقول الامام ولو يتقن واحد بالتمام وواحد بالنقص
 وشك الامام والقوم فالاعادة على المتيقن بالنقص فقط ولو يتقن الامام بالنقص لزمهم الاعادة الا من يتقن منهم
 بالتمام ولو يتقن واحد بالنقص وشك الامام والقوم فان كان في الوقت فالاولى ان يعيدوا احتياطا ولزموا المخبر
 بالنقص عدلان من الخلاصة والفتح (تمت) شك الامام فليظن الى القوم ليعلم هم ان قاموا واقاموا لا قعدا بأسبه
 ولا سهو عليه غلب على ظنه في الصلاة أنه احدث ولم يمسح ثم ظهر خلافه ان كان اذى ركعا استأنف والامضى
 تارخانية (قوله وقت أيضا في الاصح) وقيل لا يثبت لان القنوت في الثانية بدعة والجواب ان ما تردد
 بين البدعة والواجب يأتي به احتياطا كما مر في لوقت في الاولى والثانية سهوا فتقدم المصنف في باب الوتر
 انه لا يثبت في الثالثة ومرتجع خلافه (قوله شك هل كبر الخ) أي شك في صلاته ذخيرة وغيرها وظاهره
 ان الشك في جميع هذه المسائل وقع في الصلاة ويدل عليه قول الذخيرة في آخر العبارة ان كان ذلك اول مرة
 استقبل الصلاة والاجاز له المضي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل الثوب اه تأمل ويحافظه ما في الخلاصة حيث
 قال شك في بعض وضوئه وهو أول شك غسل ما شك فيه وان وقع له كثيرا لم يلتفت اليه وهذا اذا شك في خلال
 وضوئه فلو بعد الفراغ منه لم يلتفت اليه اه لكن سئل العلامة قاسم في فتاويه عن شك وهو في صلاته أنه على
 وضوء أم لا فاجاب بأنه ان كان اول ما عرض له أعاد الوضوء والصلاة والامضى في صلاته (قوله وظاهر الرواية
 البناء على الأقل) كذا عزا في البحر الى البدائع ولم ارد فيها فليراجع والذي في لباب المناسك ولو شك في عدد
 الاشواط في طواف الركن أعاده ولا يبنى على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل اذا كان يكثر ذلك يتحري اه
 وما جزم به في الباب عزا في البحر الى عامة المشايخ والله تعالى أعلم

* (باب صلاة المريض) *

(وجوب عليه سجد السهو في)

جميع (صور الشك) سواء عمل
 بالتحري أو بنى على الأقل ففتح
 لتأخير الركن لكن في السراج أنه
 يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا
 وفي غلبة الظن ان تفكر قدر ركن
 (فروع) أخبره عدل بأنه ما صلى
 أربعة أو شك في صدقة وكذبه أعاد
 احتياطا * ولو اختلف الامام
 والقوم فلو الامام على يقين لم يعيد
 والا أعاد بقولهم * شك أنها ثانية
 الوتر أم الثالثة قنت وقعد ثم صلى
 أخرى وقت أيضا في الاصح * شك
 هل كبر لا فتاح او لا او أحدث
 اولاً أو أصابه نجاسة او لا او مسح
 رأسه او لا استقبل ان كان اول
 مرة والا * واختلف لو شك في
 اركان الحج وظاهر الرواية البناء
 على الأقل وعليك بالاشباه في
 قاعدة اليقين لا يزول بالشك

* (باب صلاة المريض) *

من اضافة الفعل لفاعله او محله

قبل المرض مفهومه ضروري اذ لا شك ان فهم المراد منه أجل من قولنا انه معنى يزول بجولوه في بدن الحى
 اعتدال الطباع الاربع في قول الى التعريف بالا حتى نهر (قوله من اضافة الفعل لفاعله او محله) كل
 فاعل محل ولا عكس فان المريض محل للصلاة فاعل لها والخسبة محل للحركة وليست فاعله لها ح (قوله

ومناسبتة الخ) لم يبين وجه تأخيرها عن سجود السهو ويثبت في الجهر بقوله والسهو أعم موقعا للشهوة المريض
والصحيح فكانت الحاجة إلى بيانها أسبق فقدمه ح (قوله متأخر الخ) أي وكان حقه أن يذكر مع سجود
السهو وناسبة بينهما في أن كلا منهما مثل جزء الصلاة ولأن كلا منهما سجود يترتب على أمر يقع في الصلاة
متأخر عنه إلا أن سجود السهو يختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضا ح (قوله كله) فسر به
لما سيأتي في المتن من قوله وإن قدر على بعض القيام قام ح (قوله لمرض حقيقي الخ) قال في الجهر أراد
بالتعذر التعذر الحقيقي بحيث لزم سقط دليل أنه عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف زيادة المرض
واختلافه في التعذر فتقبل ما يبيع الإفطار وقيل التيمم وقيل بحيث لو قام سقط وقيل ما يجزئه عن القيام
بجوابه والاصح أن يلحقه ضرر القيام كذا في النهاية والاحتج به غيرهما اه قوله واختلفوا في التعذر أي
في غير عبارة المصنف لما علمت أن المراد به في كلامه كالتعذر الحقيقي بدليل عطف الحكمي عليه وبما انتظر
ظهر ما في كلام الشارح حيث جعل الحقيقي والحكمي وصفين للمرض مع أنه ما صنفان للتعذر لأن المرض
فيهما حقيقي وكذا قوله وحده أن كان الضمير فيه للمرض الحقيقي فليس ذلك تعريف للمرض بل تعريف المرض
ما قد مره وإن كان للتعذر المذكور فقد علمت أن المراد به في كلام المصنف الحقيقي وهو ما لو قام سقط اللهم
إلا أن يعود لمطلق التعذر المبيح للصلاة قاعدة كما هو المراد من قول الجهر واختلفوا الخ فافهم وقد يأتي الحد
بمعنى التمييز بين الشئيين وعليه فيصح عوده لمطلق المرض أي القدر المميزين ما تصح معه الصلاة قاعدة وما لا
تصح ما يلحقه بالقيام ضرر وهو شامل حيث لما إذا تعذر القيام حقيقة بالمعنى المأرأ وحكاها وما إذا لم يكن
القيام أصلا فهو مفهوم بالأولى (قوله قبلها أوفها) صفة لمرض والمرض العارض فيها سببا في الكلام
عليه في قول المتن ولو عرض له مرض فيها ولا ينافي قوله أوفها تقييده بقوله كله لأن المراد حيث تعذر
كل القيام الواقع بعد عرض المرض (قوله أي القرينة) أودابها ما يشمل الواجب كالوتر وما في
حكمه كسنة التبرأ احترازا عما عد ذلك من التوافل فانها تجوز من قعود بلا تعذر قيام (قوله خاف) أي
غلب على ظنه بخبره سابقة أو أخبر طبيب مسلم حاذق امداد (قوله بقيامه) متعلق بخاف أو زيادة
وبطء على سبيل التنازع (قوله أو وجد قيامه) أي لاجله لما شديدا وهذا وما قبله وما بعده داخل في أفراد
الضرر المذكور في قوله وحده الخ فافهم (قوله سلس) كفرح ط (قوله أو تعذر عليه الصوم) الأولى أن
يقول للصوم باللام التعليلية أي تعذر القيام لأجل الصيام وعبارة الجهر ودخل تحت العجز الحكمي ما لو صام
رمضان صلى قاعدا وإن افطر صلى قائما يصوم ويصلي قاعدا (قوله كما مر) أي في باب صفة الصلاة حيث قال
وقد يتيم القعود كن يسيل جرحه إذا قام أو يسلس بوله أو يبدو ريع عورته أو يضعف عن القراءة أصلا وعن
صوم رمضان ولو أضعفه عن القيام الخروج لجساعة صلى في بيته متفردا به يفتي خلافا للاشباه ح أقول
وقد منا هناك أنه لو لم يقدر على الأيماء قاعدا كالأول كان محال لو صلى قاعدا يسيل بوله وأجره ولو مستلقيا لا
صلى قائما ركوع وسجود لأن الاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيخرج ما فيه الاتيان بالركن كما في
النية وشرحها ومن العجز الحكمي أيضا ما لو خرج بعض الولد وتخاف خروج الوقت نصلي بحيث لا يلحق الولد
ضرر وما لو خاف العدو لو صلى قائما أو كان في خباء لا يستطيع أن يقيم صلبه وإن خرج لا يستطيع الصلاة
لطين أو مطر ومن به أدنى علة تخاف أن نزل عن الحمل يني في الطريق يصلي الفرض في سجده وكذا المريض الركب
الأذا وجد من ينزله يجر (قوله ولو مستندا الخ) أي إذا لم يلحقه ضرره بدليل ما مر (قوله أو إنسان)
عبر في العناية والفتح وغيرهما بالخدام يله قال ح وفيه أن القادر بقدره الغير عاجز عند الإمام إلا أن يراد
بالغير غير الخدام تأمل اه أقول قد منافي باب التيمم أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من
تأمره طاعته كعبده وولده وأجيره لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به أعانه في ظاهر المذهب
بخلاف العاجز عن استقبال القبلة أو التحول عن القرائن الخمس فإنه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف
عليه زيادة المرض في أقامته وتحويله اه ومقتضاه أنه لو لم يخف زيادة المرض يلزمه ذلك وقد منافي بحث
الصلاة على الدابة من باب التوافل عن المجتبي ما نصه وإن لم يقدر على القيام أو النزول عن دابته أو الوضوء
إلا بالاعانة وله خادم يملك منافعه يلزمه في قولهما وفي قوله نظر والاصح لزوم في الاجنبى الذي يطيعه كالماء

ومناسبتة كونه عارضا متناوبا
فتأخر سجود التلاوة ضرورة
(من تعذر عليه القيام) أي كله
(مرض) حقيقي "وحده أن يلحقه
فالقيام ضرره يفتي (قبلها أوفها)
أي القرينة (أو) حكمي بأن
(خاف زيادته أو بطء برته بقيامه أو
دوران رأسه أو وجد قيامه ألما
شديدا) أو كان لو صلى قائما سلس
بوله أو تعذر عليه الصوم كما مر
(صلى قاعدا) ولو مستندا إلى
وسادة أو إنسان فإنه يلزمه ذلك
على المختار

قوله وفي قوله أي الإمام اه ميه

الذي يعرض للوضوء اه ولا ينبغي أن هذا حيث لا يلحقه ضرر بالقيام فلا يخالف ما قدمناه آنفاً وبه ظهر
 أن المراد بالإنسان من يطيعه اعتم من الخادم والاجنبى وأما عدم اعتبار القدرة بقدره الغير عند الامام فله
 ليس على إطلاقه بل في بعض المواضع كما قاله ط ولذا قال في المجتبى وفي قوله نظر أو محمول على ما إذا لم يتيسر له
 ذلك إلا بكلفة ومشقة فلا يلزمه الانتظار إلى حصوله فليأتل (قوله كيف شاء) أى كيف يتيسر له بغير ضرر
 من تريع أو غيره امداد (قوله على المذهب) جزم به في الضرر ونورا لإيضاح وصححه في البدائع وشرح الجمع
 واختاره في البحر والنهر (قوله فاليهات اولى) جمع هيئة وهي هنا كيفية القعود قال ط وفيه أن الاركان
 انما سقطت لتعسر ها ولا كذلك اليهات اه تأتل (قوله قيل وبه يفتى) قاله في التجنيس والخلاصة
 والولوية لانه ليس على المريض قال في البحر ولا ينبغي ما فيه بل لا يسر عدم التقيد بكيفية من الكيفيات
 فالمذهب الاول اه وذكره أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد بالاجماع اه أقول ينبغي أن يقال
 ان كان جلوسه كما يجلس للتشهد أبسر عليه من غيره أو مساوياً لغيره كان اولى والاختار لا يسر في جميع الحالات
 ولعل ذلك يحمل القولين والله أعلم (قوله بركوع) متعلق بقوله صلى ط (قوله على المذهب) في شرح الحلواني
 نقل عن الهندواني أن قدر على بعض القيام دون تمامه أو كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر
 بأن يكبر قائماً ويقرأ ما قدر عليه ثم يعذر عن سجود أو يكبر قائماً ولا يركع ولا يسجد (قوله لا يجوز صلاة في غير
 القعود مستويًا قالوا يعذر مستويًا لا يجوز له ذلك فقال عن شرح القرائني ونحوه في العناية بزيادة
 وكذلك لو قدر أن يعتمر على عصا أو كان له خادم لواتكأ عليه قدر على القيام اه (قوله لأن البعض
 معتبر بالكل) أى أن حكم البعض كحكم الكل بمعنى أن من قدر على كل القيام يلزمه فكذا من قدر
 على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) نقله في البحر عن البدائع وغيرها وفي الذخيرة رجل يحلقه
 خراج ان سجوداً وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة يصلي قاعداً ويؤتى ولو صلى قائماً بركوع وقعداً وأماً
 بالسجود أجزاءه والاول أفضل لأن القيام والركوع لم يشترعا قرباً بنفسهما بل ليكونا وسيلتين إلى السجود اه قال
 في البحر ولم ار ما إذا تعذر الركوع دون السجود وكأنه غير واقع اه أى لانه متى عجز عن الركوع عجز عن السجود
 نهر قال ح أقول على فرض تصويره ينبغي أن لا يسقط لأن الركوع وسيلة إليه ولا يسقط المقصود عند تعذر
 الوسيلة كما لم يسقط الركوع والسجود عند تعذر القيام (قوله لا القيام) معطوف على الضمير المرفوع
 المتصل في قوله تعذر وهو ضعيف لكونه في عبارة المتن بلا فاصل ولا تو كيد (قوله أو ما) حقيقة الإيحاء طأ طاة
 الرأس وروى مجزئاً تحريكها وتماه في الامداد عن البحر والمقدسى (قوله أو ما قاعداً) لأن ركبة القيام
 لا توصل إلى السجود فلا يجب دونه وهذا اولى من قول بعضهم صلى قاعداً اذ يفترض عليه أن يقوم للقراءة
 فاذا جاءه اوان الركوع والسجود أو ما قاعداً كذا في النهر أقول التعبير بصلى قاعداً هو ما في الهداية والقدرى
 وغيرها وأما ما ذكره من افتراض القيام فلم اره لغيره فيما عدى من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل
 بأن القيام سقط لانه وسيلة إلى السجود بل صرح في الحلية بأن هذه المسئلة من المسائل التي ستط فيها وجوب
 القيام مع انتفاء العجز الحقيقي والحقى اه ويلزم على ما قاله أنه لو عجز عن السجود فقط أن يركع قائماً
 وهو خلاف المنصوص كما علمته آنفاً ذكر القهستاني عن الراهدى أنه يؤتى للركوع قائماً والسجود جالساً
 ولو عكس لم يجز على الاصح اه وجزم به الولوالجى لكن ذكر ذلك في النهر وقال الآن المذهب الاطلاق اه أى
 يؤتى قاعداً أو قائماً فيه ما قاله اهر أن ما ذكره هنا سهو فتنبه له (قوله وهو أفضل الخ) قال في شرح المنية
 لو قيل ان الإيحاء أفضل للزوج من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم ار من ذكره اه (قوله لقربه من الارض)
 أى فيكون أشبه بالسجود منح (قوله ويجعل سجوده أخفض الخ) أشار إلى أنه يكفيه أدنى الانحناء
 عن الركوع وأنه لا يلزمه تقرب جبهته من الارض بأقصى ما يمكنه كما بسطه في البحر عن الراهدى (قوله
 فانه يكبر تحريماً) قال في البحر واستدل للكرامة في المحيط بتهيه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على
 كراهة التحريم اه وتعه في النهر أقول هذا محمول على ما إذا كان يحتمل إلى وجهه شيئاً يسجد عليه بخلاف
 ما إذا كان موضوعاً على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الاصل للكرامة في الاول ثم قال
 فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلاته فقد صح أن أم سلمة كانت تسجد على

(كيف شاء) على المذهب

لأن المرض استقط عنه الاركان

فاليهات اولى وقال زفر كانتشهد

قيل وبه يفتى (بركوع وسجود

وان قدر على بعض القيام)

ولو تمسك على عصا وحائط (قام)

لزم ما بقدر ما يقدر ولو قدر آية

أو تكبيرة على المذهب لأن البعض

معتبر بالكل (وان تعذرا) ليس

تعذرهما شرطاً بل تعذر السجود

كاف لا القيام (أو ما) بالهـمز

(قاعداً) وهو أفضل من الإيحاء

قائماً لقربه من الارض (ويجعل

سجوده أخفض من ركوعه) لزوماً

(ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد

عليه) فانه يكبر تحريماً

قوله مرتفعة هي المخذة بكسر الميم
فيما كان في الحلية اه منه

(فإن فعل) بالبناء للجهول ذكره
العين (وهو يخفض برأسه

لسجوده أكثر من ركوعه صح) على
أنه إيماء لا سجود لأن يجذوة
الارض (والأ) يخفض (لا) يصح
لعدم الإيماء (وان تعذرا تعود)

ولوحكما (أوما مستلقيا) على
ظهوره (ورجلاه نحو القبلة) غير
أنه ينصب ركبتيه لكرامة من
الرجل إلى القبلة ويرفع رأسه يسيرا
ليصير وجهه إليها (أو على جنبه)
اليمين أو اليسار ووجهه إليها
(والأول أفضل) على المعتد (وان
تعذرا الإيماء) برأسه (وكرر
الفوائد) بأن زادت على يوم
وليلة (سقط القضاء عنه) وان كان
يقههم في ظاهر الرواية

قوله بعض المحققين هو المحقق ابن
امير حاج في الحلية اه منه

فرقة موضوعية بين يديها العلة كانت بها ولم يمنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك اه فان مفاد
هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت الفهستان في صرح بذلك
(قوله بالبناء للجهول) هذا ليس بلازم والالقال ولا يرفع إلى وجهه شيء احم ولعل وجه ما قال الإشارة
إلى كراهته سواء كان بقعه أو فعل غيره (قوله الآن يجذوة الارض) هذا الاستثناء مبني على أن قوله
ولا يرفع الخ شامل لما إذا كان موضوعا على الارض وهو خلاف المتبادر بل المتبادر كون المرفوع محمولا
بده أو يد غيره وعليه فالاستثناء منقطع لا خصا ص ذلك بالموضوع على الارض ولذا قال الزيلعي كان ينبغي
أن يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا أو إيماء اه وبزم به في شرح المنية واعترضه
في النهي بقوله وعندى فيه نظرات خفض الرأس بالركوع ليس الإيماء ومعلوم أنه لا يصح السجود بدون الركوع
ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اه أقول الحق التفصيل وهو أنه ان كان ركوعه يجزئ إيماء الرأس
من غير انحناء وميل الظهر فهذا إيماء لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الإيماء مطلقا وان كان مع الانحناء كان ركوعا
معتبرا حتى انه يصح من المتطوع القادر على القيام فينشئ بظن ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه كحجر
مثلا ولم يذارتفاعه على قدر لينة أو لبنتين فهو سجود حقيقي فيكون راء كعاساجد الا ومثاق حتى انه يصح
اقتداء القائم به واذا قدر في صلاته على القيام يتها فائما وان لم يكن الموضوع كذلك يكون موثاقا لا يصح اقتداء
القائم به واذا قدر فيما على القيام استأنفها بل يظهر لي أنه لو كان قادرا على وضع شيء على الارض مما يصح
السجود عليه أنه يلزمه ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الإيماء بهم مع القدرة عليهما
بل شرطه تعذرهما كما هو موضوع المسئلة (قوله ولا يخفض) أي لم يخفض رأسه أصلا بل صار يأخذ
ما رفعه ويلصقه بجهته للركوع والسجود أو خض رأسه لهما لكن جعل خفض السجود مساويا لخفض
الركوع لم يصح لعدم الإيماء لهما والسجود (قوله وان تعذرا القعود) أي قعوده بنفسه أو مستندا إلى شيء
كأمر (قوله ولوحكما) كما لو قدر على القعود ولكن بزغ الطبيب الماء من عينيه وأمره بالاستلقاء إماما
أجزاء أن يستلقى ويومي لأن حرمة الأعضاء مكرمة النفس يجر عن البدائع وسيأتي (قوله ورجلاه نحو
القبلة) في البحر عن الخلاصة متوجها نحو القبلة ورأسه إلى المشرق ورجلاه إلى المغرب اه أقول هذا يتصور
في بلادهم الشرقية كبخارى وما والاها فار قبلتهم بلجهة المغرب عكس البلاد الغربية أما في بلادنا الشامية
ونحوها اذا استلقى متوجها للقبلة يكون المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره وبه اندفع اعتراض بعض المحققين
على ما في الخلاصة (قوله لكرامة الخ) هي كراهة تنزيهية ط (قوله ويرفع رأسه يسيرا) أي يجعل وسادة
تحت رأسه لان حقيقة الاستلقاء تمتع الاصحاء عن الإيماء فكيف بالمرضى يجر (قوله اليمين أو اليسار)
واليمين أفضل وبه ورد الاثر امداد (قوله والأول أفضل) لأن المستلقى يقع إيماءه إلى القبلة والمضطجع
يقع خصر فاعنها يجر (قوله على المعتد) مقابلة ما في القضية من أن الاظهر أنه لا يجوز الاضطجاع على الجانب
للقادر على الاستلقاء قال في النهر وهو شاذ وقال في البحر وهذا الاظهر رخي والظاهر الجواز اه وكذا
ما روى عن الامام من أن الأفضل أن يصلي على شقة اليمين وبه قالت الاثمة الثلاثة ورجحه في الحلية لما ظهر له
من قوة دليله مع اعترافه بأن الاستلقاء هو ما في مشاهير الكتب والمشهور من الروايات (قوله بأن زادت على
يوم وليلة) أما لو كانت يوما وليلة أو أقل وهو يعقل فلا تسقط بل تقضى اتفاقا وهذا اذا صح فلو مات ولم يقدر على
الصلاة لم يلزمه القضاء حتى لا يلزمه الايضاء بها كما سافر اذا أظفر ومات قبل الاقامة كما في الزيلعي قال في البحر
ويشعني ان يقال محله ما اذا لم يقدر في مرضه على الإيماء بالرأس أما ان قدر عليه بعد عجزه فإنه يلزمه القضاء
وان كان موسعا لظهر فأنه في الايضاء بالاطعام عنه اه قلت وهو مأخوذ من الفتح فإنه قال ومن تأمل تعليل
الاصحاب في الاصول انعقد في ذهنه ايجاب القضاء على هذا المريض إلى يوم وليلة حتى يلزمه الايضاء به ان قدر
عليه بطريق وسقوطة ان زاد اه (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يسقط القضاء بل تؤخر عنه اذا كان
يعقل وصححه في الهداية وهو من أهل الترجيح لكن خالف نفسه في كتابه التجبين فصحيح الأول كعائته أهل
الترجيح كقاضي خان وصاحب المحيط وشيخ الاسلام وغير الاسلام ومال إليه المحقق ابن الهمام في عبارته
التي قلناها آنفا ومشي عليه المصنف لانه ظاهر الرواية ولما في الامداد من أن القاعدة العمل بما عليه الأكثر

(تنبيه) جعل في السراج المسئلة على أربعة أوجه ان زاد المرض على يوم وليلة وهو لا يعتل فلا قضاء اجبا
والا وهو يعتل فتنى اذا صح اجبا وان زاد وجوهه قبل اولاد وهو لا يعتل فعلى الخلاف (تنبيه) في الجرعن القنية
ولا فدية في الصلوات حالة الحياة بخلاف الصوم اه وقدمه الشارح قبيل هذا الباب وأوضحناه عنه (قوله
لا يكتفى الخ) بل لا بد معه من القدرة (قوله وأفاد الخ) الاولى ذكره قبل قوله وان تعذرا لا ياء الخ لان فيه
سقطت الصلاة وفيما قبله سقطت الاركان (قوله سقوط الشرائط) أى كالاستقبال وستر العورة والطهارة من
الخبث بخلاف الوقت وكذا الطهارة من الحدث لان فاقده الطهورين يؤخر عند الامام وينتبه عندهما والمتمتبه
غير متصل أفاده الرضى لكن ساقى في مقطوع اليدين والرجلين تصحيح أنه يصلى بلا طهارة (قوله بالاولى)
لان العجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق العجز عن تحصيل الاركان فالويل بقدر المريض على التحول الى القبلة
بنفسه ولا غيره صلى كذلك ولا إعادة عليه بعد البره في ظاهر الجواب كالمعجز عن الاركان بدائع وتماه في الجبر
وساقى آخر الباب ما لو كان تحت حجاب نجسة (قوله ولا يعيد) أى في سقوط الشرائط والاركان لعذر سماوى
بخلاف ما لو كان من قبل العبد على ما مر تفصيله في الطهارة وشمل ما لو عجز عن القراءة وفي الجرعن القنية ولو
اعمل لسانه يوما وليلة فصلي صلاة الاخرس ثم انطلق لسانه لا تلزمه الاعادة اه والظاهر أن قوله يوما وليلة
لانه محل نوبهم لزوم الاعادة اذ الزائد على ذلك لا تلزم اعادته لدخوله في حد التكرار (قوله ولو اشتبه على
مريض الخ) أى بأن وصل الى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد مجرد الشك والاشتباه لان ذلك يحصل للصحيح
(قوله ينبغي أن يجزئه) خديقال انه تعليم وتعلم وهو مفسد كما اذا قرأ من المصحف او علمه انسان القراءة وهو في
الصلاة ط قات وقد يقال انه ليس بتعليم وتعلم بل هو تدبير كبير واعلام فهو كاعلام المبلغ بانتقالات الامام
فتأمل (قوله كذا في القنية) الاشارة الى ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يوم الخ) الاولى ذكره قبل
مسئلة القنية لارتباطه بما قبلها فقصه ما وقع في المتن بعبارة القنية غير مناسب (قوله خلا فالزفر)
فعنده يوتى بجاحبه فان عجز فعينه فان عجز فقبله بحر (قوله يتم بما قدر) أى ولو قاعد امومثا ومستلقيا
(قوله على المعتمد) وعن الامام أنه يستقبل لان تحريره انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا تجوز بالاياء
قال في التهر والصحيح المشهور هو الاول لان بناء الضعيف على القوى اولى من الاتيان بالكل ضعيفا (قوله
بني) أى على ما صلى فيه صلواته قائما عندهما وقال محمد يستقبل بناء على عدم صحة اقتداء القائم بالقاعد
عنده وقد مر تهر (قوله ولو كان يصلى بالاياء) أى قائما او قاعدا او مستلقيا ومضطجعا كما هو قضية
الاطلاق ح (قوله فصيح) أى قدر على الركوع والسجود قائما او قاعدا ح (قوله لا يني) لان اقتداء الراكع
والساجد بالمؤتى لا يجوز فكذا البناء درر (قوله الا اذا صح قبل أن يوتى الخ) لانه لم يؤذركا بالبناء
وانما هو مجرد تحريرة فلا يكون بناء القوى على الضعيف بحر وهذا ظاهر فيما اذا افتتح قائما او قاعدا
بقصد الاياء ثم قدر قبل الاياء على الركوع والسجود قائما او قاعدا أما اذا افتتح مستلقيا ومضطجعا ثم
قدر قبل الاياء على الركوع والسجود قائما او قاعدا فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لان حالة القعود
أقوى ح (قوله ولم يقدر على الركوع والسجود) وكذا لو قدر عليهم بالاولى تأمل (قوله وللمتطوع
الخ) لعل وجهه أن التطوع قد يكثر كالتجديد فيؤدي الى التعب فلم يكره له الاتكاء بخلاف الفرض فان زمنه
يسير والافلاقت فرض ان عجز فقد مر حكمه وان تعب فالظاهر أنه لا يكره له الاتكاء تأمل (قوله وبدونه يكره) أى
اتفاقا لما فيه من اساءة الادب شرح المنية وغيره وظاهره أنه ليس فيه شيء خاص فتكون الكراهة تنزيهية
تأمل (قوله وله القعود) أى بعد الافتتاح قائما (قوله بلا كراهة مطلقا) أى بعد رودته أمام مع العذر
فانفاقا وما بدونه فيكره عند الامام على اختيار صاحب الهداية ولا يكره على اختيار غير الاسلام وهو الاصح
لانه يخبر في الاستدعاء بين القيام والقعود فكذا في الانتهاء وأما الاتكاء فانه لم يخبر فيه ابتداء بلا عذر بل يكره
فكذا الانتهاء وأما عندهما فلا يجوز اتئامها قاعدا بلا عذر بعد الافتتاح قائما وهذا ان قعد في الركعة الاولى
أو الثانية أما في الشفع الثاني فينبغي أن يجوز عندهما أيضا في غير سنة الظهر والجمعة وتماه في شرح المنية
(قوله جار) أى سائر احتراز عن المربوط (قوله قاعدا) أى يركع ويسجد لامومثا اتفاقا بحر (قوله
لغلبة العجز) أى لان دوران الرأس في الغالب والغالب كالتحقق فأقيم مقامه كالسفر أقيم مقام المشقة والنوم

(وعليه الفتوى) كما في الظهيرة
لان مجرد العقل لا يكتفى لتوجه
الخطاب وأفاد بسقوط الاركان
سقوط الشرائط عند العجز بالاولى
ولا يعيد في ظاهر الرواية بدائع
(ولو اشتبه على مريض اعداد
الركعات والسجودات لتعاس
يلحقه لا يلزمه الاداء) ولو آذاها
بتلقين غيره ينبغي أن يجزئه كذا في
القنية (ولم يوم بعينه وقلبه
وحاجبه) خلا فالزفر (ولو عرض
له مرض في صلواته يتم بما قدر) على
المعتمد (ولو صلى قاعدا بركوع
وسجود فصيح بنى ولو كان) يصلى
(بالاياء) فصيح لا يني الا اذا صح
قبل أن يوتى بالركوع والسجود
(كالمو كان يوتى مضطجعا ثم قدر
على القعود ولم يقدر على الركوع
والسجود) فانه يستأنف (على
المختار) لان حالة القعود أقوى فلم
يجزئناؤه على الضعيف (وللمتطوع
الاتكاء على شيء) كعصا وجدار
(مع الاياء) أى التعب بلا كراهة
وبدونه يكره (وله) (القعود) بلا
كراهة مطلقا هو الاصح ذكره
الكامل وغيره (صلى الفرض
في فلك) جار (قاعدا بلا عذر صريح)
لغلبة العجز

مقام الحدث شرح المنية وإذا ذكروا مسئلة الصلاة في السفينة في باب صلاة المريض (قوله وأساء) أشار
 الى أن التماس أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل إن أمكنه لأنه أمكن أن يلبس بجر وشرح
 المنية (قوله وهو الاظهر) وفي الحلية بعد سوق الأدلة والاطهر أن قواهما أشبه فلا يجرم أن في الحماوى
 القدسي وبه تأخذ اه (قوله والمربوطة في الشط كالشط) فلا تجوز الصلاة فيها فأعاد انشأ وظاهر
 ما في الهداية وغيرها الجواز قائما على ما استقرت على الارض ولا يصح في الايضاح بنبه في الثاني
 حيث أمكنه الخروج الحاقا ليلها بالداية نهر واختاره في المحيط والبدائع بجر وعزاء في الامداد أيضا
 الى مجمع الروايات عن المصنف وجرم به في نوو الايضاح وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها سائرة مع إمكان
 الخروج الى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون شرح المنية (قوله في الاصح) احترام عن قول البعض
 بأنه لا فرق بينا وبين السائرة كما في النهر (قوله والافكا لواقفة) أى إن لم تحتر كما الريح شديدا بل يسيرا
 فحكمها كالواقفة فلا تجوز الصلاة فيها فأعاد مع القدرة على القيام كما في الامداد (قوله ويلزم استقبال
 القبلة الخ) أى في قولهم جميعا بجر وان عجزته يسلك عن الصلاة امداد عن مجمع الروايات ولعله يسلك
 ما لم يحق خروج الوقت لما تقرر من أن قبله العاجز جهة قدرته وهذا كذلك والافكا الفرق في التاملى وانما لزمه
 الاستقبال لانها في حقه كاليت حتى لا يتطوع فيها ومثامع القدرة على الركوع والسجود بخلاف راكب
 الدابة كذا في الكافي شرح المنية (قوله مربوطتين) أى مقروبتين لانهما بالاقتران صارتا كشيء واحد
 وان كانتا منفصلتين لم يجز لان تخطل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتران وان كان الامام في سفينة واقفة
 والمقدنون على الشط فان بينهما طريق او قدر نهر عظيم لم يصح بجر وتقدم الكلام على الصلاة على الدابة
 والمجته في باب التوافل (قوله ومن جن أو أغنى عليه) الجنون أفة تسلب العقل والانعاء أفة تسترط ط
 (قوله وقت صلاة) مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف لزيد وفاعل زاد ضمير المحدثون ح
 عن القهستاني واعتبر الزيادة بالافات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية
 عن الامام فاذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعدد قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني
 لا الثالث بجر والمراد بالساعات الا زمنا لما تعارفه أهل التجوم درر أى من كون الساعة خمسة عشر
 درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشئ من الزمان وان قل كما في غير الاذكار والبرجندى اسماعيل (قوله
 ان لافاقته وقت معلوم) مثل أن يحق عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يعاوده فيغنى عليه فاعتبر هذه
 الاقافة فيبطل ما قبلها من حكم الانعفاء اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفيق
 بقة فيستكمل بكلام الانعفاء ثم يغنى عليه فلا عبرة بهذه الاقافة ح عن الجهر (قوله لانه يصنع العباد) أى
 وسقوط القضاء عرف بالاثرا اذا حصل بأفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند محمد يسقط القضاء بالنج
 والدواء لانه مباح فصار كالمرض كافي الجهر وغيره والظاهر أن عطف الدواء على النج عطف تفسير وأن المراد
 شرب النج لاجل الدواء أما لو شربه للسكر فيكون معصية بصفه كالنهر وأنه لو شرب النج على وجه مباح كإكراه
 يكون كالنج فيجبر فيه الخلاف ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالقرع من سبع أو أدى كما مر لقولهم
 ان سببه ضعف قلبه وهو مرض أى فهو مماوى (قوله كالنوم) أى فانه لا يسقط القضاء أيضا لانه لا يمتد
 يوما وليلة غالبيا فلا حرج في القضاء بخلاف الانعفاء لانه مما يمتد عادة بجر (قوله وبوجهه براحه) لم يذكره
 في الكافي والفتح والبحر والنهر فكان غير قيد كما يأتي (قوله ولا تيمم) عطف خاص على عام (قوله وقيل لا صلاة
 عليه) اختاره صاحب الدرر في مثله وشرحه فقال قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب لا صلاة عليه كذا
 في الكافي وقيل ان وجد من يوضه يأمره ليتسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والوضع وجهه ورأسه
 في الماء ويمسح وجهه وموضع القطع على جدار فصلى كذا في التتارخانية اه وقوله او يمسح وجهه الخ أى
 ان لم يقدر على الغسل بالماء بناء على أنه لا جراح فيه وبه علم أن قول المصنف وبوجهه براحه ليس بقيد لان
 المدار على العجز عن الطهارة ولذا استشهد قاضي خان على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العاجز
 عن الايماء بالرأس وأن مجرد القتل لا يكفي لتوجه الخطاب بما ذكره محمد فممن قطعت يده من المرفقين ورجلاه
 من الساقين لا صلاة عليه (قوله وقيل الخ) هو القول الثاني المحكى في عبارة الدرر (قوله بلا عمل كثير)

(وأساء) وقال لا يصبح الا بعد
 وهو الاظهر بجران (والمربوطة
 في الشط كالشط) في الاصح
 (والمربوطة بجهة البحر ان كان
 الريح يحتر كما شديدا فكالسائرة
 والافكا لواقفة) ويلزم استقبال
 القبلة عند الاقتراح وكما دارت
 ولو أم قوماني فلكين مربوطتين
 صح والا لا (ومن جن أو أغنى
 عليه) ولو ينزع من سبع أو أدى
 (يوما وليس له قضى الخمس وان زاد
 وقت صلاة) سادسة (لا) للخرج
 ولو أفاق في المدة فان لافاقته وقت
 معلوم قضى والا لا (زال عقله بنج
 أو جر) أو دواء (لزمه القضاء وان
 طالت) لانه يصنع العباد كالنوم
 (ولو قطعت يده ورجلاه من
 المرفق والكعب وبوجهه براحه
 صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا بعد
 هو الاصح) وقدر في التيمم وقيل
 لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل
 موضع القطع (فروع) أمكن
 الغريق الصلاة بالايماء بلا عمل
 كثير لزمه الاداء

بأن وحد ما يتعلق به أو كان ما هرا في السباحة بحر (قوله والالا) أي لا يلزمه الاداء وبعد بالتأخير بحر
(قوله أمره الطبيب) أي المسلم الحاذق كذا كروه في الصوم (قوله لبزغ) بفتح الباء الموحدة وسكون
الزاي والغين المتجدة في القاموس بزغ الحاجم شرط ويجوز أن يكون بالنون والغين المهملة ح (قوله
من ساعته) المراد بها أن يكون بحيث لو توضع وصلى يخرج من الخباسة القدر المانع قبل فرائعه من الصلاة
كما ترثه قبيل باب الانجاس (قوله الا انه يلحقه مشقة بغيره) عبارة البحر عن الخلاصة الا أنه يزاد
مرضه اه والظاهر أنه غير قيد كما أشار إليه الشارح بل المراد حصول الضرر والمشقة نظير ما مر في القيام
أول الباب والله تعالى أعلم

• (باب سجود التلاوة) •

تقدم في الباب السابق وجه تأخيره عن سجود السهو (قوله من اضافة الحكم الى سببه) الحكم هو وجوب
السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان أولى وأوأن الحكم بمعنى المحكوم به ط (قوله
يجب) أي وجوباً موسماً في غير صلاة كما سيأتي ولا يجب على المختصر الا بصاءها وقيل يجب قنية والثاني
بالقواعد ألقى نهر والظاهر أنه يخرج عنها كصلاة فرض او صوم يوم لأنه المعهود تأمل رجلي ثم رأته
مصر حابه في التارخانية مع تصحيح عدم الوجوب (قوله بسبب تلاوة) احتراز عما لو كتبها أو تهاجها فلا يسجد
عليه كما سيأتي (قوله أي أكثرها الخ) هذا خلاف الصحيح الذي جزم به في نور الابيضاح في السراج وهل
تجب السجدة بشرط قراءة جميع الآية أم بعضها فيه اختلاف والصحيح أنه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة
او بعده كلمة وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا أن يقرأ أكثر آية السجدة مع حرف السجدة ولأقرأ آية
السجدة كلها الا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي
أنه لا بد من قراءة الآية بتمامها كما يفهم من اطلاق المتن ويأتي قريباً في بيانه الا أن يقال سياق الكلام
قرينة على أن المراد بقوله الا الحرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود واطلاق الحرف على الكلمة شائع
في عرف القراء (قوله من أربع عشرة آية) بيان لآية في قوله تلاوة آية (تنبيه) السجود في سورة النمل عند
قوله تعالى رب العرش العظيم على قراءة العائمة بتشديد الأ وعند قوله تعالى ألا يسجدوا على قراءة المكاء
بالتحذيف وفي ص عند وحسن ما تب وهو أولى من قول الزبلي عند وأتاب لما ذكره وفي حسم السجدة
عند وهم لا يسأمون وهو المروي عن ابن عباس ووائل ابن جبر وعند الشافعي عند ان كنتم ايام تعبدون
وهو مذهب علي ومروي عن ابن مسعود وابن عمر ورجحنا الأول للاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة
لأنها لو وجبت عند تعبدون فالناخير الى لا يسأمون لا يضر بخلاف العكس لأنها تكون قبل وجود سبب
الوجوب فتوجب نقصاً في الصلاة لو كانت صلاتية ولانقص فيما قلناه أصلاً كذا في البحر عن البدائع امداد
ملخصاً وقد بين موضع السجود في بقية الآيات فراجع والظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على أن السبب تلاوة
آية تامة كما هو ظاهر اطلاق المتن وأن المراد بالآية ما يشمل الآية واليتين اذا كانت الشانية متعلقة بالآية
التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا ينافي ما مر عن السراج من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة
مع كلمة قبله أو بعده لا يقال ما في السراج بيان لموضع أصل الوجوب وما مر عن الامداد بيان لموضع وجوب
الاداء أو بيان لموضع السنة فيه لانه قول ان الاداء لا يجب فور القراءة كما سيأتي وما مر في ترجيح مذهبنا
من قولهم لأنها تكون قبل وجود سبب الوجوب وقد ذكر مثله أيضاً في الفتح وغيره يدل على أن الخلاف بيننا وبين
الشافعي في موضع أصل الوجوب وأنه لا يجب السجود في سورة حسم السجدة الا عند انتهائها الآية الشانية
احتياطاً كما صرح به في الهداية وفيه حالان الوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فلو سجد بعدها الآية الأولى
لا يكفي لانه يكون قبل سببه وبه ظهر أن ما في السراج خلاف المذهب الذي مشى عليه السراج والمتون تأمل
(قوله لا قرآن بالركوع) لأن السجدة متى قرئت بالركوع كانت عبارة عن السجدة الصلاتية كما في قوله تعالى
واسجد واركني بدائع (قوله خلافاً للشافعي وأحمد) حيث اعتبر كلاماً من سجد في الحج ولم يعتبر السجدة
ص كما في غرر الافكار (قوله ونفي مالك سجود المفصل) أي من الحجرات الى الآخر وفيه سورة النجم
والانشقاق والعلق فيكون السجود عنده في إحدى عشرة (قوله بشرط سماعها) فلا تجب على من لم يسمعها

والالا أمره الطبيب بالاستلقاء
لبزغ الماء من عينه صلى بالاياء
لأن حرمة الاعضاء كحرمة النفس
مريض تحته فياب نجسة
وكل بسط شيئاً تنجس من ساعته
صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس
الا أنه يلحقه مشقة بتحريكه

• (باب سجود التلاوة) •

من اضافة الحكم الى سببه (يجب
(ب) سبب (تلاوة آية) أي أكثرها مع
حرف السجدة (من أربع عشرة
آية) أربع في النصف الأول وعشر
في الثاني (منها أولى الحج) أما
ثانيته فصلانية لا قرآن بالركوع
(وص) خلافاً للشافعي وأحمد
ونفي مالك سجود المفصل (بشرط
سماعها)

وان كان في مجلس التلاوة شرح المنية (قوله فالسبب التلاوة الخ) أي التلاوة الصحيحة وهي الصادرة عن له
 أظنه التبريد كما ذكره غيره واحد من المشايخ حلية وسبأني محترزة في قول المصنف فلا تجيب على أكثر الخ قلت
 وينبغي أن يراعى قد آثر وهو كونها لا يجزئها استرازا عن تلاوة المؤتم ومن تلا في ركوعه أو سجوده أو تشهد
 فانه لا يجزئ عليهم تلاوتهم بغيرهم عنها كما سبأني ثم اعلم أن التلاوة بسبب في حق التالي وغيره واختلف
 في السماع فقل هو شرط في حق السماع لاسبب وصححه في الكافي والمحيط والطهريه وقيل هو سبب ثان في حقه
 والله ذهب في الهداية والبدائع وسننبه الشارح على ترجيحه وذكر في المجتبى أن الموجب للسجدة أحد ثلاثة
 التلاوة والسماع والائتمام وظاهره أم السبب ثلاثة وبه صرح في الخلية واختار المصنف ما في الكافي وزاد
 عليه سببا آخر وهو الائتمام فالسبب عنده شيان التلاوة والائتمام كما صرح بذلك في المخ وصرح أيضا بأن
 السماع شرط في حق غير التالي وتبعه الشارح في تقرير كلام المتن لكن في كلام الشارح ما يفيد أن الائتمام
 شرط أيضا كالسماع كما يظهر قريبا (قوله وان لم يوجد السماع) أي بانفعل كما يدل عليه قوله كتلاوة الأصم
 والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قرب اذنه الى فيه شرط كما هو مذهب الهند وافي
 وهو الصحيح خلافا للكرخي المكثفي بتعحيح الحروف ح قلت وبه صرح في الحاشية (قوله في حق غير التالي)
 أي عند فقد الائتمام فانه لا يث شرط سماع المؤتم بل ولا حضوره عند تلاوة الامام كما سبأني وانما زل
 التقيد بذلك اعتمادا على ما ذكره المصنف عقبه فافهم (قوله ولو لم يسمعوا) مبالغة على ما افهمه كلامه
 من وجوبها على السماع فيعلم وجوبها عليه لو تليت بالعريضة بالا لولا على قوله والسماع شرط اذا تظاهر
 فيه الاولوية فافهم (قوله اذا اخبر) أي بأنها آية سجدة سواء فهمها أولا وهذا اعداد الامام وعندهما
 ان علم السماع انه يقرأ القرآن زمته والا فلا يجزئ وفي الفيز وبه يفتي وفي النهر عن السراج أن الامام يرجع
 الى قوله سماعا وعليه الاعتماد اه والمراد من قوله ان علم السماع أن يفهم معنى الآية كما في شرح الجمع حيث
 قال وجبت عليه سواء فهم معنى الآية أولا عنده وقال ان فهمها وجبت والا فلا لانه اذا فهم كان سامعا
 للقرآن من وجه دون وجه اه ملخصا أمالو كانت بالعريضة فانه يجب بالاتفاق فهمه والا لا يجب
 على الاعجمي ما لم يعلم كما في الفتح اي وان لم يفهم (قوله او بشرط الائتمام) أي ان سجدها الامام والا فلا
 تلازمه وان سمعها منه شرح المنية (قوله فانه سبب) صوابه فانه شرط ليوافق قوله او بشرط وقوله أيضا أي
 كما أن السماع شرط نعم صرح في المخ بأن السبب شيان التلاوة والائتمام كما قد منه وعلمه فقوله والائتمام
 معطوف على قوله تلاوة آية فان كان مراد الشارح موافقته كان عليه أن يسقط قوله بشرط والا كان عليه أن
 يقول فانه شرط لوجوبها أيضا (قوله ولم يحضرها) أي بأن تلاها قبل أن يحضر ويقتدى به (قوله للمتابعة)
 في الجرع عن الجنيس التالي والسماع يتطرق كل منهما الى اعتقاد نفسه فثانية الحج لبت سجدة عندنا خلافا
 للشافعي لأن السماع ليس تابع للتالي تحقيقا حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا يشركه فيما اه وظاهره أنه يتبعه فيها
 لو كان في الصلاة لكونه تابعا تحقيقا افاده ط وقد تقدم في واجبات الصلاة أنه يجب المتابعة في الجهد فنه
 لافي المقطوع بنسخه أو بعدم سنننه كزيادة تكبيرة خامسة في الجنازة وكشفتون الفجر وتقدم الكلام على ذلك
 هنالك والظاهر أن هذه السجدة من المجتهد فيه أي عمالا جهادا فيه مساع تأمل (قوله لم يسجد المصلي) أي
 المصلي صلاته سواء كان هو أي المؤتم التالي أو كان امامه أو مؤتما بامامه بدليل قول المتن فيما سبأني ولا من المؤتم
 لو كان السماع في صلاته والا لولا اسقاط المصلي ليعود الضمير على المؤتم التالي لئلا يتكرر قول المصنف الا في
 ولا من المؤتم الخ ولأن المصلي يشمل المصلي غير صلاته كما مامه غير امامه ومقتد به ومنفرد مع انهم كغير المصلي أصلا
 من قسم الخارج كما افاده ح أي فانهم يسجدونها بعد الفراغ من صلاتهم كما سبأني ذلك في قول المتن ولو سمع
 المصلي من غيره لم يسجد فيها بل بعدها وبأي تمام الكلام على ذلك هناك (قوله لان الجهر ثبت لمعينين) وهم
 الامام ومن معه وفيه أن الامام غير محجور عليه عن القراءة في هذه الصلاة وانما الجهر على المتقدمين به فالظاهر
 التعليل بما في شرح المنية وغيرها بأنه ان يسجد الامام يلزم انقلاب المتبوع تابعا والا لزم مخالفتهم له بخلاف
 من ليس معهم في صلاتهم لعدم جبره بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلاة في حقهم (قوله حتى لو دخل)
 أي الخارج معهم أي في صلاتهم سقطت السجدة عنه تبعا لهم وظاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة

فالسبب التلاوة وان لم يوجد
 السماع كتلاوة الأصم والسماع
 شرط في حق غير التالي ولو
 بالشارسية اذا اخبر (أو بشرط
 الائتمام) أي الاقتداء (عن
 تلاها) فانه سبب لوجوبها أيضا
 وان لم يسمعها ولم يحضرها المتابعة
 (ولو تلاها المؤتم لم يسجد) المصلي
 (أصلا) لافي الصلاة ولا بعدها
 (بخلاف الخارج) لان الجهر ثبت
 لمعينين فلا بدوهم حتى لو دخل
 معهم سقطت

أخرى غير ركعة التلاوة (قوله للحرف فيها عن القراءة) قال المرغيناني وعندى أنها تجب وتتأدى فيه
بحر عن الزيلعي قلت وفي التشهد بحث مقدسي أي لأن اندراجها في الركوع أو السجود يمكن بخلاف
التشهد ويمكن أن يكون المراد بقوله تتأدى فيه أنه يؤديها في ذلك الموضع الذي تلاها فيه لا بعده لكن في الامداد
وقال المرغيناني عليه السجود ويتأدى بالركوع والسجود الذي هو فيه كذا في شرح الديري فعليه يسجد لو كان
تاليا في التشهد اه اقول هذا يؤيد الأول ثم لا يخفى أن القول بوجوبها عليه اظهر لأنه منهي عن القراءة فيها
كل جنب لا محذور كما تقدم وقد فرقوا بين الجنب والمقتدى بأن الأول منهي عنها فتجب عليه السجدة لأن النهي
لا ينافي الوجوب والمقتدى محذور لأنه إذا تصرف الامام عليه وتصرف المحذور لا حكم له وأما الحائض فلا تجب
عليها بلاتها لأنها ليست اهلا للصلاة بخلاف الجنب ولا يخفى أن التالي في ركوعه مثلاً اهل للوجوب وليس له
امام يحجر عليه فينبغي ترجيح الوجوب عليه ولعل ذلك وجه اختيار الامام المرغيناني ثم رأيت في حاشية المدني
نقل عن شيخه ميرغني في حاشية الزيلعي أنه رجع كلام المرغيناني بما ذكرنا والله الحمد والظاهر أن من هذا القبيل
ما في الفيض لو سجد لله لاوه وقرأ في سجوده آية أخرى لم تجب السجدة تأمل (قوله بشروط الصلاة) لأن اجزء
من أجزاء الصلاة فكانت معتبرة بسجدة الصلاة ولهذا لا يجوز أدائها بالتميم الآن لا يجدها لأن شرط
صيرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية القوت ولم يوجد لأن وجوبها على التراخي وكذا يشترط
لها الوقت حتى لو تلاها أو سمعها في وقت غير مكرهه فاذا هاء في مكرهه لا تجزئه لأنها وجبت كاملة الا اذا تلاها
في مكرهه وسجد هاء في وقت غير مكرهه آخر جاز لأنه اذا هاء كما وجبت وكذا النية لأنها عبادات فلا تصح بدونها بدائع
قال في الحلية الا اذا كانت في الصلاة وسجد هاء على الفور كإصر حوايه وكأنه لا تصار جزءاً من الصلاة
فانحجب عنها نيتها (قوله خلا التحريم) لأنها لو حيد الأفعال المختلفة ولم يوجد بدائع وحلية وبحر
أي فإن الصلاة أفعال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود والتحريم صارت فعلاً واحداً وأما هذه
فما هيما فعل واحد فاستغنت عن التحريم فانهم (قوله ونية تعيين) أي تعيين أنها سجدة آية كذا نهر
عن القنية وأما تعيين كونها عن التلاوة فشرط كما تقدم في بحث النية من شروط الصلاة الا اذا كانت في الصلاة
وسجد هاء فوراً كما علمته (قوله ويفسدها ما يفسدها) أي ما يفسد الصلاة من الحدث العمدة والكلام
والقهقهة وعليه أعادتها وقيل هذا قول محمد لأن العبرة عنده لتمام الركن وهو الرفع والعبرة عند أبي يوسف
للوضع فينبغي أن لا يفسدها وفي الخبائية أنها تنفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً الا أنه لا وضوء عليه في القهقهة
وكذا محاذاة المرأة لا تنفسد الصلاة الحنازة ولو نام فيها لا تنقض طهارته كالمصيبة على الصحيح بحر
(قوله ركوع مصل) قد باصلى لأنه لو تلاها خارج الصلاة فركع لها لا يجزئه قياساً واستحساناً كما في البدائع
وهو المروي في الظاهر كما في البرازية خلافاً لما سبقه الشارح عن البرازية فإنه تحريف تبع فيه التهر كما استعرفه
فافهم (قوله وإيماء مريض) أي ولو تلاها في الصحة كما في شرح المنية (قوله وراكب) أي اذا تلاها
أو سمعها راجحاً المصرون نزل بعد هاء ثم ركب أمالو وجبت على الأرض فانها لا تجوز على الدابة لأنها
وجبت نائمة بخلاف العكس كما في البحر (قوله بين تكبيرتين مسنوتين) أي تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع
بحر وهذا ظاهر الرواية وصححه في البدائع وعن أبي حنيفة لا يكبر أصلاً وعنه وعن أبي يوسف يكبر الرفع
لا للوضع وعنه بالعكس حلية قال في التارخانية وفي النجدة قال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن العهدة
قال في النجدة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف اه (قوله جهراً) أي يرفع صوته بالتكبير
زيلعي أي فيسمع نفسه به منفرداً ومن خلقه اذا كان معه غيره ط (قوله بين قيامين مستحيين) أي قيام
قبل السجود ليكرن خرواً وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء في البحر إلى المضمرات
وقال ان الثاني غريب وذكر ان خير الرمي عن خط المصنف أن صاحب المضمرات عزاه إلى الظهيرية وأنه راجع
نسخته الظهيرية فلم يجد القيام الثاني فيها اه اقول قد وجدته في نسختي ونصه واذا رفع رأسه من السجود
يقوم ثم يقعد اه وكذا عزاء الهمالي في التارخانية وشرح المنية فالظاهر أن في نسخة المصنف سقطا
قتبه ووجه عزائه أنه انفراد به كره صاحب الظهيرية ولذا عزاه من بعده اليها فقط (تمة) ويندب أن لا يرفع
السامع رأسه منها قبل تأليها وليس هو اقتداء حقيقة ولذا لا يؤمر التالي بالتقدم ولا السامعون بالا مصطفاف

ولا تجب على من تلا في ركوعه
أو سجوده أو تشهده للحرف فيها عن
القراءة (بشروط الصلاة) المتقدمة
(خلا التحريم) ونية التعيين
ويفسدها ما يفسدها وركبها
السجود أو بدله ركوع مصل
وإيماء مريض وراكب (وهي
سجدة بين تكبيرتين مسنوتين
جهراً وبين قيامين مستحيين) بلا
رفع يده وتشهد وسلام

ولا تفقد مجددهم بشا دمجده وفي التوارد رتبة تقدم وبصافون خلفه ونما في الامداد (قوله في الاصح)
 قال في فتح القدير ينبغي أن لا يكون ما صحح على عمومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال
 سبحان ربى الاعلى او نفلا قال ما شاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
 فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اللهم استجب لي عندك بها اجرا وضع عني بها وزرا واجعلها لي عندك
 ذخرا وتقبلها مني كما تقبلها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما تزم من ذلك اه وأقره في الحلية
 والبحر والنهر وغيرها (قوله لانها من اجزائها) أى من جنس اجزاء الصلاة أو المراد في بعض المواضع
 كما اذا نيت في الصلاة فاقهم قال في البحر وغيره في شرط لوجوبها احلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل
 والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اه (قوله كلاسهم) نية على بعيد انطو رب المال ليعلم غيره بالاوى
 ح (قوله اذا نلت) أما اذا رأى قوما سجدا فلا تجب عليه امداد عن التناخانية (قوله كالتجب) طاهره
 أنه ليس اهل للوجوب اداء وليس كذلك وحتى نم السكران والنساء كل منهن ليس اهل للاداء اذا
 استوعب الوقت تأمل (قوله والسكران) لانه اعتبر عقله فاما سكر زهر البه وهذا تزمه العبادات كما في المحيط
 ومفاده أنه لو سكر من مباح كالأوساغ به لقمة او اكره عليه لم تجب عليه اذا نلتها او سمعها اذا كان بحال لا يميز
 ما يقول وما يسمع حتى انه لا يتذكره بعد الخو حلية (قوله والثالث) أى اذا اخبر أنه قرأها في حالة النوم
 تجب عليه وهو الاصح تناخانية وفي الدراية لا تزمه هو الصحيح امداد فقيه اختلاف التصحيح وأما لزومها
 على السامع منه او من المغمى عليه فنقل في الشريعة أيضا اختلاف الرواية والتصحيح وكذلك من الجنون
 وسياق بيانه قريبا (قوله لانهم ليسوا اهلها) أى لقلة اى لوجوبها بقدر مضاف وفي بعض النسخ
 لهما اى للاداء والقضاء وهذا ظاهر في الجنون المطبق أما من لم يزد جنونه على يوم وليس له فقضاء الوجوب
 كما ساقى (قوله وتجب تلاوتهم) أى وتجب على من سمعهم بسبب تلاوتهم ح (قوله يعنى المذكورين)
 أى الأصم والنساء وما بينهما (قوله خلا الجنون) هذا ما مشى عليه في البحر عن البدائع قال في الفتح لكن
 ذكر شيخ الاسلام أنه لا يجب بالسمع من مجنون او نائم او طير لان السبب سماع تلاوة صحيحة ومحتاجا بالميزولم
 يوجد وهذا التعليل يفيد التفصيل في الصبي فليكن هو المعتبران كان ميمز اوجب بالسمع منه والا فلا اه
 واستحسنه في الحلية (قوله المطبق) بالكسر كفى المغرب وفي القاموس اطبقه غطاء ومنه الجنون المطبق
 والمجى المطبقة اه والمراد به الملازم الممتد والذي حرره ابن الهمام في التحرير وفتح القد يرويه في البحر
 أن قدرا لا ممتداد المسقط في الصلوات بصيرورته واستا عند محمد وفي الصوم باستغراق الشهر اياه ونهاره
 وفي الزكاة باستغراق الحول اه وبظهر منه ومن قول المصنف على من كان اهلا لوجوب الصلاة أن التلاوة
 كالصلاة في ذلك لكن المراد به هنا بناء على ما ذكره في الدرر وتبعه الشارح ما زاد على يوم وليلة وكان لا يزول فانه
 جعل الجنون على ثلاث مراتب قاصرا وهو ما لا يزيد على يوم وليلة وكاملا غير مطبق وهو ما يزيد على ذلك
 لكنه قد يزول وكاملا مطبقا وهو ما يزيد على ذلك ولا يزول والحامل لصاحب الدرر على ذلك التقسيم هو
 التوفيق بين كلامهم فانه نقل عن تلخيص الجامع عدم الوجوب بالسمع من الجنون وعن الخاتمة
 الوجوب وعن النوادر أنه اذا قصر فكان يروا ليلة أو أقل يلزمه السجود تلاها او سمعها أى واذا اوجب
 عليه تجب على من سمعها منه بالاوى ثم ذكر في الدرر أن القاصر يجب السجود بتلاوته عليه وعلى من سمع منه
 وهو ما في النوادر والكمال الغير المطبق لا يجب عليه تلاوته بل على سامعه وهو ما في الخاتمة والمطبق لا يجب
 عليه ولا على سامعه وهو ما في التلخيص وقد جرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق (قوله فلا تجب بتلاوته)
 أى على من سمعه كما لا تجب عليه نفسه (قوله لعدم احليته) يرد عليه الصبي فانه يجب على من سمعه مغ عدم
 احليته ط (قوله تزمه تلاوهم) أى لانه اهل لوجوب قضاء الصلاة واذا تزمه لزم من سمع منه بالاوى
 كما تروى شرح الشيخ اسماعيل كل من وجب عليه بالسمع من الغير وجب على الغير بالسمع منه بلا عكس
 (قوله وان اكثر) أى من يوم وليلة يعنى ولم يكن مطبقا بقراءة المقابلة وهذا ثالث الاقسام (قوله)
 لكن الخ استدل على ما حرره خسر وصاحب الدرر وهو ما تروى وحاصل ما ذكره الشريعة لالى في حاشيته
 عليه أن ما ذكره من تقسيم الجنون الى ثلاثة أقسام مختلف لكلام الاصوليين أنه قسمان فقط مطبق وغيره

وفيما نسيح السجود في الاصح
 (على من كان متعلقا يجب اهلا
 لوجوب الصلاة) لانها من اجزائها
 (ادامه) كلاسهم اذا نلت (أو قضاء)
 كالتجب والسكران والنائم (فلا
 تجب على كافر وصبي وجنون
 وحائش ونفساء قرأوا أو سمعوا)
 لانهم ليسوا اهلها (وتجب
 بتلاوتهم) يعنى المذكورين (خلا
 الجنون المطبق) فلا تجب بتلاوته
 لعدم احليته ولو قصر جنونه
 فكان يوما وليلة أو أقل تزمه تلا
 او سمع وان اكثر لا تزمه بل تزم
 من سمعه على ما حرره مثلا خسرو
 لكن حزم الشريعة لالى باختلاف
 الرواية

وأن تفسيره المطبق بما لا يزول غير مسلم لأنه ما من ساعة إلا ويرجى زواله وأن في السماع من المجنون روايتين
 معصيتين حكاهما في الجوهره فالوجه في التوفيق أن يحمل ما في الخاتمة على رواية وما في التخصيص على أخرى اه
 أقول والظاهر أن هاتين الروايتين في المجنون المطبق وغيره خلافا لما في حاشية نوح افندي وشرح الشيخ
 اسماعيل من تقييده بالمطبق بدليل ما قدمناه عن الفتح وكذا ما في الجوهره حيث قال ولو سمعها من نائم
 أو مغشى عليه أو مجنون ففيه روايتان أحدهما لا يجب اه فان المجنون غير المطبق ليس أدنى حالاً من النائم
 والمغشى عليه فان خلافاً الجباري فيه ما جاز فيه أيضاً لكون كل منهما من أهل الوجوب فكان الظاهر الاطلاق
 بلا تقييد بطريق أو غيره (قوله ونقل الوجوب إلخ) يغني عنه ما قبله مع أنه يؤهم أنه في الجوهره اقتصر على
 الوجوب (قوله من الصدى) هو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والصحارى ونحوهما كما في الصحاح (قوله
 والطير) هو الأصح زيلعي وغيره وقيل يجب وفي الخجة هو الصحيح تارة ثانية قلت والاكثر على تصحيح الأول وبه
 جزم في نور الايضاح (قوله ومن كل نال حرفاً) تكرار مع ما يأتي متساو كأنه ذكره تنبيهاً على أن الأولى أن يذكر
 هنا (قوله ولا بالتعجب) لأنه لا يقال قرأ القرآن وانما قرأ الهجاء ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع لأنها الحروف
 التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن امداد عن التجنيس والخاتمة ولا يجب بالكاتبه بجر
 (قوله ولا من المؤتم إلخ) أي لا تجب على من سمعها منه سواء كان امامه أو المقتدي به كما لا تجب عليه نفسه
 كما مر (قوله بخلاف الخارج) أي عن صلاة المؤتم التالي اماماً كان أو مؤتماً أو منفرداً أو غيره مصل أصلاً
 كما قدمناه عند قوله ولو تلا المؤتم ح (قوله على المختار) كذا في النهر والامداد وهذا عند محمد وعند أبي
 يوسف على الفور وروايتان عن الامام أيضاً كذا في العناية قال في النهر ويتبعني أن يكون محل الخلاف
 في الاثم وعدمه حتى لو أذاعها بعد مدة كان مؤثماً انتفاعاً لا قاضياً اه قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر أي لأن
 الظاهر من الفور أن يكون تأخير قضاء قلت لكن سيذكر الشارح في الحج الاجماع على أنه لو تراخى كان اداء
 مع أن المرجح أنه على الفور ويأثم بتأخيرها فهو نظير ما هنا تأمل (قوله تنزيهاً) لأنه بطول الزمان قد
 ينساها ولو كانت الكراهة تحريرية لوجب على الفور وليس كذلك ولذا كره تحريراً تأخير الصلاة عن وقت
 القراءة امداد واستثنى من كراهة التأخير ما إذا كان الوقت مكرهاً وقت الطلوع (فرع) في التنازلية
 يستحب للتالي أو السامع إذا لم يمكنه السجود أن يقول سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير (قوله ويكفيه
 إلخ) مكرر مع ما قدمناه في قوله خلا التعميمية والتعيين (قوله وتسقط بالحض) تبع في ذلك صاحب النهر
 حيث قال وصرحوا بأنهم لو أخرتها حتى حاضت سقطت وكذلك لو ارتدت بعد تلاوتها كذا في الخاتمة اه
 والذي في الخاتمة المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها فلم تسجد حتى حاضت سقطت عنها السجدة اه ومثله
 ما سيذكره الشارح عن الخلاصة فعلم أن المراد السجدة الصلاة وهي الآتية في ضمن قول المتن إلا إذا فسدت
 بغير الحيض إلخ فلا محل لذكرها هنا نعم في التجنيس ما يدل على سقوطها بالحيض مطلقاً فإنه قال إذا قرأت آية
 السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت لأن الحيض ينافي وجوبها ابتداءً فكذا بقاء وهو نظير المسلم
 إذا قرأها ثم ارتدت سقطت عنه حتى إذا أسلم لا تجب عليه لأن الكفر ينافي ابتداءً فكذا بقاء اه فتأمل
 (قوله والردة) فيه أن وقتها العمر وما بقي وقته لا يسقط عن المرتدة إذا أسلم كالحج وكصلاة صلاها فارتدت فأسلم
 في وقتها فليست تأثم وأجاب بعض الحذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود التلاوة
 وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام ط وفيه أن الكلام في سقوطها عن لم يسجد
 لا في عدم وجوب الاعادة على من سجد هابل ما نحن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتدت وقد مناقيل سجود السهو
 أنه يجب عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه (قوله فعلى الفور)
 جواب شرط مقتدر تقديره فان كانت صلوياً فعلى الفور ح ثم تفسير الفور عدم طول المدة بين التلاوة
 والسجدة بقراءة أكثر من آيتين أو ثلاث على ما سيأتي حلية (قوله ويأثم بتأخيرها إلخ) لأنها وجبت
 بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة وصارت من أجزائها فوجب ادائها مضيها كما في البدائع وإذا كان
 المختار وجوب سجود السهو ولو تركها بعد محملها كما قدمناه في بابها عند قوله بترك واجب فصارت كالوآخر
 السجدة الصلوية عن محلها فانها تكون قضاء ومثله ما لو أخر القراءة إلى الآخرين على القول بوجوبها

ونقل الوجوب بالسماع من
 المجنون عن الفتاوى الصغرى
 والجوهره قلت وبه جزم القهستاني
 (لا تجب) (بسماعه من الصدى
 والطير) ومن كل نال حرفاً ولا
 بالتعجب اشباه (و) (لا من) (المؤتم ولو)
 كان السامع (في صلاته) أي صلاة
 المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي
 على التراخي) على المختار ويكره
 تأخيرها تنزيهاً ويكفيه أن يسجد
 عدداً ما عليه بلا تعيين ويكون
 مؤثماً وتسقط بالحض والردة (ان
 لم تكن صلوياً) فعلى الفور لصيرورتها
 جزاً منها ويأثم بتأخيرها

في الاولين وهو المعتقد أما على القول بعدمه فيهما يسي اداء في الآخرين كما حقتنا في واجبات الصلاة فافهم
 (قوله ولو بعد السلام) أي ناسيا مادام في المسجد وروى انه لا يسجد بعد السلام ناسيا نازخانية (قوله ثم
 هذا التسبب هي الصواب) أي قول المصنف صلوة بركة الله واوا وحذف الساء واذا كانوا قد حذفوها في نسبة
 المذكر الى المؤنث كسنة الرجل الى بصره فتعالوا بصري لا بصري كما لا يجتمع تأن في نسبة المؤنث فيقولون
 بصرية فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث فتح (قوله ومن سمعها الخ) السماع غير شرط بالنظر الى الاقتداء
 بل الشرط هو الاقتداء وان لم يسمعها ولم يحضرها كما قدمه الشارح لكن قيد بالسماع ايأتى التفصيل الآتي
 (قوله ولو باقتدائه به) أي ولو صار التالي اماما بسبب اقتداء السامع به بأن تلاها وهو منفرد فاقدي به
 (قوله سجده) قيده لان الامام لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه ان يسجد في الصلاة وحده
 خالف امامه وان سجده بعد الفراغ فيص صلاتية لا تقضي خارجها بحر (قوله لا يسجد أصلا) أي لا في
 الصلاة ولا بعدها فافهم (قوله كذا أطلق في الكنز) أي أطلق قوله ولو أنتم بعده أي بعد سجود الامام
 فتعل ما اذا اقتدى به في الركعة التي تلاها أو بعدها قال في الهر أما الأول فبإتفاق الروايات وأما الثاني
 فظاهر اطلاق الاصل انها كذلك لانها بالاقتداء صارت صلاتية فلا تقضي خارجها واختار البرزوي تخصيصه
 بالأول وجعل الاطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه أي حيث قال لانه صار مدر كاهها بادراك الركعة
 (قوله وكذا الخ) أي يسجد لها ولكن بعد الفراغ من الصلاة وهذا مقابل قوله كذا أطلق في الكنز وبه جزم
 في النقاية واصلاحها والتخ وشرح المنية وكذا في المواهب وقال انه الاظهر وتبعه في نورا الاضاح وقد علمت
 أن اطلاق الكنز والاصل محمول عليه وقد مر صاحب الكنز يحمل اطلاقه عليه في كتابه الكافي وصاحب
 الدارادري (قوله ولو تلاها) أي المصلي غير المقتدى بقوله فله ولو تلا المؤتم لم يسجد أصلا (قوله لما مر) أي
 من قوله لصيروا تاجرا من الصلاة (قوله واذا لم يسجد ثم الخ) أفاد أنه لا يقسمها قال في شرح المنية
 وكل سجدة وجبت في الصلاة ولم تؤد فيها سقطت أي لم يبق السجود لها مشروعا لفوات محلها اه اقول وهذا
 اذا لم يركع بعدها على الفور والادخلت في السجود وان لم ينوها كما سألني وهو مقيد أيضا بما اذا تركها عدا
 حتى سلم وخرج من حرمة الصلاة أما لو سلمها وابتدأ ركعها ولو بعد السلام قبل أن يفعل منافيأ تيها ويسجد
 للمهم وكأقدمناه (قوله اذا فسدت) أي قبل سجودها والافساد كالفساد ط (قوله فلو به الخ)
 ظاهره أن غير الصلاتية لا تسقط بالحض وقد مناه الكلام فيه (قوله لم بعدها) لان الفساد لا يفسد جميع
 أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه بحر عن القنية (قوله ويخالفه) أي يخالف
 ما في المتن والبحث والجواب لصاحب النهر (قوله الا أن يحمل الخ) عبارة النخانية صريحة في ذلك ونصها
 صلى التطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه
 ومثله في الفيض والبرازية (قوله وتؤدى بركوع وسجود) الواو بمعنى أو قال في الخلية والاصل في أدائها
 السجود وهو أفضل ولو ركع لها على الفور جاز والا لا اه اي وان فات الفور لا يصح أن يركع لها ولو في حرمة
 الصلاة بدائع أي فلا بد لها من سجود خاص بها كما يأتي في نظيره وفي الخلية ثم اذا سجد او ركع لها على حدة
 فورا يعود الى القيام ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاثا فصاعدا ثم يركع اه وان كانت
 السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع وتعمامه في الامداد والبحر (قوله وكذا في خارجها الخ)
 هذا ضعيف لما قدمناه عن البدائع من انه لا يجوز لاقاسا ولا استحسانا وما عزا الى البرازية تبع فيه صاحب
 النهر وهو خلل في النقل لان الذي رأيت في نسختين من البرازية هكذا وروى في غير الظاهر أن الركوع ينوب
 عنها خارج الصلاة أيضا اه فسقط من كلامه لفظة غير وما في البحر من أن قاضي خان اختار أنه ينوب عنها
 فقهه أن عبارة النخانية هكذا روى انه يجوز ذلك ولا يخفى انه مشعر بتضعيفه لا بخياره فتنبه لذلك (قوله لها
 أي للتلاوة) لو أخر الشارح قوله ساقا غير ركوع الصلاة وسجودها الى ههنا كان أولى ط (قوله على الفور
 الخ) فلما قطع الفور لا بد لها من سجود خاص بها مادام في حرمة الصلاة وعلله في البدائع بأنها صارت دينيا
 والدين يقضي بماله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يتأذى به الدين اه (قوله على الظاهر كافي البحر)
 أي عن البدائع والمتبادر من عبارته انه استظهر من صاحب البدائع لانه ظاهر الرواية وفي الامداد

وتنبيهها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فتح ثم هذه
 النسبة هي الصواب وقوله هم صلاتية خطأ قاله المصنف لكن
 في الغاية انه نظام مستعمل وهو عند التتهاء خير من صواب
 نادر (ومن سمعها من امام) ولو
 باقتدائه به (فأنتم به قبل أن يسجد)
 الامام لها (سجد معوه) لو أنتم
 (بعده لا) يسجد أصلا كذا اطلق
 في الكنز تبعا للاصل (وان لم يقتد به)
 أصلا (سجدها) وكذا لو اقتدى
 به في ركعة أخرى على ما اختاره
 البرزوي وغيره وهو ظاهر الهداية
 (ولو تلاها في الصلاة سجدها فيها
 لا خارجها) لما مر وفي البدائع
 واذا لم يسجد أنتم فتلزمه التوبة
 (الا اذا فسدت الصلاة بغير
 الحضيض) فلو به تسقط عنها السجدة
 ذكره في الخلاصة (في سجدها
 خارجها) لانها لما فسدت لم يبق
 الا مجرد التلاوة فلم تكن صلوية
 ولو بعد ما سجدها لم بعدها ذكره
 في القنية ويخالفه ما في النخانية
 تلاها في نفل فأفسده قضاءه دون
 السجدة الا أن يحمل على ما اذا
 كان بعد سجودها (وتؤدى
 بركوع وسجود) غير ركوع الصلاة
 وسجودها (في الصلاة) وكذا
 في خارجها ينوب عنها الركوع
 في ظاهر المروي برزاية (لها)
 أي للتلاوة (و) تؤدى (ركوع
 صلاة) اذا كان الركوع (على
 الفور من قراءة آية) أو آيتين وكذا
 الثلاث على الظاهر كافي البحر

الاحتياط قول شيخ الاسلام خواهر زاده بانتطاع الفور بالثلاث وقال شمس الاثمة الحلواني لا يقطع ما يقرأ
 اكثر من ثلاث وقال الكيال بن الهمام قول الحلواني هو الرواية اه قلت وصرح في شرح المنية بأنه الاصح
 رواية فان شمس انص على انه اذا بقى بعد السجدة آيات من آخر السورة أى كسورة الانشقاق وسورة بني اسرائيل
 ان شاء ختم السورة وركع لها وان شاء سجد لها ثم ركع اه وثله في التنخ لكن في البحر
 عن المجتبى أن الركوع ينوب عنها بشرط النية وأن لا يفصل بثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة اه
 ومقتضاه أن الخلاف فيما في وسط السورة وأن هذه وقاية وبه صرح في الحلبة عن الاصل وغيره نعم قال بعده
 ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد يوجه بأن قراءة الثلاث من آخر السورة لا تفصل لانها اتمام للسورة وعدم
 رفض باقيا فكان في قراءة نماز زيادة طلب فلم تفصل بخلاف الثلاث من وسط السورة فانه ليس فيها زيادة طلب
 لعدم ما ذكرنا فعدت فاصلة تامل (قوله أى كون الركوع لسجود التلاوة) الاولى قول الامداد أى نوى
 أداءها فيه اه ثم ان النية محلها عند ارادة الركوع فلونواها فيه قبل يجوز وقيل لا ولو بعد الرفع منه لا يجوز
 بالاجماع بدائع (قوله على الرابع) وقيل لا حاجة الى النية عند الفور وجعله القهستاني رواية عن محمد
 (قوله بالاجماع) كذا قال في البدائع لكن رده في الفتح بأن الخلاف ثابت أيضا (قوله ولونواها في ركوعه)
 أى عقب التلاوة ح عن البحر (قوله لم تجزئه) أى لم تجزئ السجدة الامام المؤتم ولا تدرج في سجوده وان نواها
 المؤتم فيه لانه لما نواها الامام في ركوعه تعين لها أفاده ح هذا في القهستاني واختلفوا في أن نية الامام
 كافية كافي الكافي فلونواها في ركوعه على رأى فيسجد بعد سلام الامام وبعد القعدة الاخيرة كافي
 المنية اه (قوله ولونواها) أى القعدة فسدت صلاته لان التلاوة ترفعها كالصلية بخلاف السهوية كما مر
 في السهو (قوله وينبغي حله على الجهرية) البحث اصحاب النهروان وجهه انه ذكر في التاتارخانية انه
 لو تلاها في السر فالاولى أن يركع بها للتلاوة ينس الامر على القوم ولونواها في الجهرية فالسجود أولى اه فانه
 يفيد أن نية الامام كافية لعدم علمهم بما قرأه الامام سر او لم يجزهم الركوع عنها كان التباس الامر عليهم اعظم
 ولم يكن في ترجيح الركوع له فائدة فيحمل كلام القنية هنا على الجهرية ليكون المؤتم عالما بالتلاوة فاذا ركع
 امامه فوراً يلزم أن ينويها فيه احتياطاً لاحتمال أن الامام نواها فيه فاذا لم ينو بسجده بعد سلام امامه
 أما في السرية فهو معذور وتكفيه نية امامه اذا علم له تلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود لها بعد سلام الامام
 واجاب ح بأنه يمكن أن يخبره الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد أنه قرأها ونواها
 في الركوع اه فتأمل والاولى أن يحمل على القول بأن نية الامام لا تنوب عن نية المؤتم والمتبادر من كلام
 القهستاني السابق انه خلاف الاصح حيث قال على رأى فتأمل (قوله نعم لوركع وسجد لها) أى
 للصلاة فوراً ناب أى سجود المقتدى عن سجود التلاوة بلا نية تعال السجود امامه لما مر آنفاً انها تؤدى بسجود
 الصلاة فوراً وان لم ينو والظاهر أن المقصود بهذا الاستدراك التنبيه على انه ينبغي للامام أن لا ينويها
 في الركوع لانه اذا لم ينو حافيه ونواها في السجود أو لم ينو لها أصلاً لثنى على المؤتم لان السجود هو الاصل
 فيها بخلاف الركوع فاذا نواها الامام فيه ولم ينوها المؤتم لم يجزئه ثم لا يخفى أن ارجاع الضمير في قوله لها الى
 التلاوة لا يصح الا بتكلف فلا حاجة اليه فافهم (قوله ولو سجد لها) أى للتلاوة وفي اغلب النسخ ولوركع
 لها وما هنا هو الصواب الموافق لما في البحر أفاده ح (قوله لانه انفراد بركة) لان سجدة للتلاوة وسجدة
 تحتها الركعة ط (قوله ولو سمع المصلي) أى سواء كان اماماً أو مؤتمياً أو منفرداً أو غير مصل أصلاً اه ح
 ليس معه في الصلاة سواء كان اماماً غير امامه أو مؤتمياً بذلك الامام أو منفرداً أو غير مصل أصلاً اه ح
 ونحوه في القهستاني وهذا صريح بوجودها بالسماع من المؤتم بغير امام السماع بخلاف المؤتم بامامه لكن
 صرح في الامداد بأنها لا تجب بالسماع من مقتديا امام السماع أو بامام آخر اه نعم في النهاية وشرح
 المنية وتجب على من سمعها من المؤتم ممن ليس في صلاته اجاباً اه وهذا موافق للقول وفي البدائع اذا تلاها
 المؤتم لا تجب عليه في الصلاة اجاباً وكذا على الامام والقوم اذا سمعوا منه وأما بعد الصلاة فكذلك
 عندهما وقال محمد ترمذهم لتحقيق السبب وهو التلاوة الصحيحة في حق المؤتم والسماع في حق الامام والقوم
 واذا تلزم من سمع منه وهو ليس في صلاتهم الا انهم لا يمكنهم الاداء فيها فتجب خارجها كالسمع وامن خارج عنهم

(ان نواها) أى كون الركوع
 لسجود التلاوة على الرابع (و) تؤدى
 (سجودها كذلك) أى على الفور
 (وان لم ينو) بالاجماع ولونواها
 في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم تجزئه
 ويسجد اذا سلم الامام ويعيد
 القعدة ولو تركها فسدت صلاته
 كذا في القنية وينبغي حله على
 الجهرية نعم لوركع وسجد لها فوراً
 ناب بلا نية ولو سجد لها فظن
 القوم انه ركع فنركع رفضه
 وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة
 أجزأته عنها ومن ركع وسجد
 سجدة فسدت صلاته لانه انفراد
 بركعة تامة (ولو سمع المصلي)
 السجدة (من غيره)

ولهما أن هذه السجدة من أفعال هذه الصلاة لأن تلاوة المؤتم محسوبة من صلاته وإن شملها عنه الإمام فلا تؤدى بعدها ومن مشايخنا من علل بأن هذه القراءة منى عنهما فلا حكم لها أو بأنه محجور عليه فيها فن علل بالآول يقول يجب على من سمعها من المؤتم من لا يشاركه في صلاته لأنهم ليست من أفعال الصلاة في حقه ومن علل بالآخرين يقول لا يجب فاختلوا فيها باختلاف الطرق اه ملخصا والظاهر أن الثاني ضعيف فلم يعتد به في النهاية حتى نقل فيه الإجماع كما علمته ولعل ما في الامداد مبنى عليه فتأمل (قوله لأنهم غير صلاتية) فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبى قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة فكان اجنبيا بخلاف التلاوة شرح المنية (قوله لسماعها من غير محجور) قد علمت أن المراد من الغير في قول المصنف من غيره ما يشمل المتقدم بامام آخر فوجب بالسماع منه مع أنه محجور الآن يراد المحجور عن التلاوة في صلاة السامع وهو المتقدم بامامه لكن علمت أن من علل بالآخر يقول بعدم الوجوب بالسماع من المؤتم مطلقا (قوله لنهى) علله للنقصان وذلك أن الامر باتمام الركن الذى هو فيه واساقاه الى آخره يقتضى النهى عن الاشتغال بأداء ما واجب بسبب خارج عن الصلاة فيها فالنهي منى كما في غرر الافكار (قوله لما تم) من قوله لأنها ناقصة الخ (قوله الا اذا تلاها الخ) استثناء من قوله وأعادته (قوله غير المؤتم) صادق بالامام والمفرد واحترز عن المؤتم فإنه يصحها بعد الصلاة ولا تصير صلاتية لأن التلاوة لا يعتد بها فلا تستتبع الخارجية اه ح (قوله ولو بعد سماعها) أى اذا تلاها المصلى وسجد لها لا إعادة عليه سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الرواية أو بعده وهو أحد روايتين وبه جزم في السراج بحر (قوله ودونها الخ) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي رواية النوادر تطلب به الصلاة وليس بصحيح وقيل هو قول محمد وعندنا لا بعيد امداد والظاهر أن الإعادة واجبة كراهة التحريم كما هو مقتضى النهى المذكور تأمل (قوله لمتابعته غير امامه) لأن المصلى سواء كان له امام أو لا اذا تابع أحدا غير امامه فسدت صلاته والمتابعة هنا وان كانت ليست اقتداء حقيقة ولذا صح متابعتها المرأة فيها وقدم السامع على التالى اكس المتابعة في كل شئ بحسبه فلما تحققت المتابعة المعتبرة في محلها شبهت الاقتداء الحقيقي فافسدت الصلاة لأن متابعة المصلى لغير امام مفسدة وإذا قال في الجرح بعد عزوه المسئلة الى التجنيس والتجنى والولوالجنية وقدمنا أن زيادة سجدة واحدة بنية المتابعة لغير امامه مبطله لصلاته اه (قوله ثم دخل في الصلاة قتلها فيها) أى ثلاثا لا الآية بعينها أيضا في الصلاة سجدة للتلاوة الثانية سجدة أخرى لأن الأقوى لا يكون تبعا للاضعف (قوله كفته واحدة) هذا ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا تكفيه الواحدة ومنشأ الخلاف هل بالصلوة يتبدل المجلس أولا نهر (قوله وان اختلف المجلس) كذا في التهر عن البدائع ومثله في الدرر وشرط في الجرح اتحادة قال الرملى في حواشيه ومثله في غاية البيان والنهاية والزيلعى والظاهر أن فيه اختلافا وينبغى ترجيح ما في الجرح اه قلت لكن في الشربلالية ما يفيد عدم الخلاف حيث جعل قوله وان اختلف المجلس مبنيا على فرض تسليم الوجه لرواية النوادر وهو أن المجلس بالصلوة يتبدل حكما لأن مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة فلا تستتبع احداهما الاخرى وأما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وحكما فلم يتحد ولو حكما بعمل غير الصلاة لا تجزئ به الصلابة عما قبلها كما في غاية البيان والزيلعى اه (قوله سقطتا) لأن الخارجية أخذت حكم الصلابة فسقطت تبعها ح (قوله في الاصح) وعلى رواية النوادر لا تسقط الخارجية لأن الصلابة ما استتبعها على هذه الرواية ح عن الشربلالية (قوله كما تم) أى مرتين الاولى قوله فبأتم تأخيرها والثانية قوله اتم فتأخره التوبة ح * (تمت) * لم يدكر عكس مسئلة المتن أى لو تلاها في الصلاة فسجد خافها ثم أعادها بعد السلام فقبل يجب أخرى قال الزيلعى وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا يجب ووفقى الفقيه بحمل الآول على ما اذا تكلم لأن الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما اذا لم يتكلم وهو الصحيح فلا تأيد نهر ولو لم يسجد لها حتى سلم ثم تلاها سجد سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى شرح المنية عن النهاية (قوله ولو كررها في مجلسين ~~تكررت~~) الاصل أنه لا يتكرر الوجوب إلا بأحد أمور ثلاثة اختلاف التلاوة أو السماع أو المجلس أما الأولان فالمراد بهما اختلاف التلاوة والمسموع حتى لو تلاها سجدتان القرآن كذا أو سمعها في مجلس أو مجلس وجبت كلها وأما الاخير فهو قسمان حقيقى بالانتقال منه الى آخر

لم يسجد فيها) لأنها غير صلاتية
(بل) يسجد بعدها لسماعها
من غير محجور ولو يسجد فيها لم تجزئ
لأنها ناقصة للنهي فلا يأتى بها
الكامل (وأعاده) أى السجود
لما تم الا اذا تلاها المصلى غير
المؤتم ولو بعد سماعها سراج
(ودونها) أى الصلاة لأن زيادة
مادون الركعة لا يفسد الا اذا
تابع المصلى التالى ففسد لمتابعته
غير امامه ولا تجزئ به عما سمع
تجنيس وغيره (وان تلاها في غير
الصلاة فسجد ثم دخل في الصلاة
قتلها فيها) سجد أخرى ولو لم
يسجد أولا كفته واحدة لأن
الصلابة اقوى من غيرها فتستتبع
غيرها وان اختلف المجلس ولو لم
يسجد في الصلاة سقطتا في الاصح
وأتم كما تم (ولو كررها في مجلسين
تكررت)

باكثر من شذوئين كان كثير من الكتب أو باكثر من ثلاث كما في المخطوط ما لم يكن للمكانين حكم الواحد كالمسجد
 والبيت والسفينة ولربارية والعجرا بالنسبة للتالي في الصلاة را كما وحكمي وذلك بما نثره عمل بعد في العرف
 قطع لما قبله كما لو تلاما كل كثيرا أو نام مضطجعا أو ارضعت ردا حيا أو اخذ في بيع أو شراء أو نكاح بخلاف
 ما اذا طال جلوسه أو قرأه أو سجع أو هال أو اكل لقمة أو شرب شربة أو نام قاعدا أو كان جالسا فقام
 أو مشى خطوتين أو ثلاثا على الخلاف أو كان قائما فاعتد أو نازلا فركب في مكانه فلا يتكرر حلته ملخصا
 (قوله بل كفته واحدة) ولا يندب تكرارها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كإسائي (قوله
 وفي البحر التأخير احوط) لأن بعضهم قال ان التداخل فيه في الحكم لا في السبب حتى لو سجد للاولى ثم اعادها
 لزمته اخرى كخذ الشرب والزنى فتد في المجتبى بحر وأجاب الرمي بأن المبادرة الى العبادات الأولى ولا يمنع منه
 قول البعض انعفه ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وقال ولا سيما اذا كان به بعض الحائرين بمحتمل الذهاب
 كما يتفق في الدروس (قوله والاصل أن منهاها) أي السجدة وهذا استحسان والقياس أن تتكرر لأن
 التلاوة سبب للوجوب ثمر بلاية (قوله دفعا للعرج) لأن في إيجاب السجدة لكل تلاوة حرجا خصوصا
 للمعنيين والمتمتعين وهو منفي بالنص بحر (قوله بشرط اتحاد الآيات والمجلس) أي بأن يكون المكرر آية واحدة
 في مجلس واحد فلو تلا آيتين في مجلس واحد أو آية واحدة في مجلسين فلا تداخل ولم يشترط اتحاد السماع لأنه انما
 يكون باتحاد السمعوع فيغني عنه اشتراط اتحاد الآيات وأشار الى أنه متى اتحدت الآيات والمجلس لا يتكرر
 الوجوب وان اجتمع التلاوة والسماع ولوم من جماعة في البدائع لا يتكرر ولو اجتمع سببا للوجوب وهما التلاوة
 والسماع بأن تلاها ثم سمعها أو بالعكس أو تكرر أحدهما اه وفي البرازية سمعها من آخر ومن آخر أيضا
 وقرأها كفت سجدة واحدة في الاصح لاتحاد الآيات والمكان اه ونحوه في الخاتمة فعلى هذا لو قرأها جماعة
 وسمعها بعضهم من بعض كفتهم واحدة (قوله وهو تداخل) التفسير راجع الى عدم التكرار المفهوم من
 قول المصنف وفي مجلس واحد لا أولى التداخل في عبارة الشارح وهما بمعنى واحد (قوله فتكون الخ)
 تفريع صحيح لأنه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل كسجدة واحدة فافهم (قوله لأن تركها الخ) علته
 لمخدوف تقديره وانما لم يجعل من التداخل في الحكم مع تعدد الاسباب أفاده ط (قوله لأنه أليق
 بالعقوبة) علته لأن في قوله لأنها للزجر الخ علته للعلة والحاصل انما لم نقل بالتداخل في الحكم في العبادات
 لما يلزم عليه من الامر الشنيع وهو ترك العبادات المطلوبة تكثيرها مع قيام سببها فجعلنا الكل سببا واحدا دفع
 ذلك لأنه أليق بها أما العقوبات فان منها على الدر والعفو فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الامر الشنيع
 بل يحصل المقصود منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وان تعدد
 السبب (قوله وأفاد الفرق) أي بين التداخل وجه الفرق أنه لما جعلنا الأولى سببا والباقي سببا لمكانها كان
 انما سجدة بعد السبب بخلافه في الثاني فان الاسباب فيه على حالها فلا يثبت من السجود بعد تمام الاسباب
 ح (قوله حد ثانيا) أي لوجود سببه مع ظهور أنه لم يحصل المقصود وهو الانزجار عن الزنى بالحد الأول
 بخلاف حد القذف اذا اقيم مرة ثم قذفه مرارا لم يحد لأن العار قد اندفع بالاول لظهور كذبه بحر (قوله
 ذاهبا وآيا) أما اذا كان يدير السداء على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر بحر عن الفتح بحثا
 وفيه نظر يأتي قريبا (قوله وانتقاله من غصن الى آخر) أي سواء كان قريبا أو بعيدا على الصحيح وفي الوقفات
 الحسامية ان امكنه الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والافلا لا اختلافه اه وهذا ما افق به
 شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة ط عن حاشية الزيلعي للشيخ (قوله احوط) قال بمحذون كان
 عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر للوجوب والصحيح أنه يتكرر خاتمة (قوله بتدليل
 للمجلس) أي في حق التالي والآية أي في حق السامع كذا في شرحه على المتن قلنا ظاهر أن يقال أو التلاوة
 بدل الآية لأن السبب في حق السامع هو التلاوة كما مر على انه مخالف لقول المصنف الآتي لا عكسه فانه مبني
 على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يجاب بأنه مبني على سببية السماع ولما كان
 تبدل السماع بتبدل المسموع أتى بقوله والآية بدل قوله والسماع تأمل (قوله فتجب سجدة أو سجدات)
 أي بقدر تعدد التلاوة وقوله اخرى صفة سجدة ويقدر لقوله أو سجدات صفة غيرها أي آخر فقيه حذف الصفة

(وفي مجلس) واحد (لا) تتكرر بل
 كفته واحدة وفعلها بعد الأولى
 أولى قنية وفي البحر التأخير
 أحوط والاصل أن منهاها على
 التداخل دفعا للعرج بشرط اتحاد
 الآية والمجلس (وهو تداخل
 في السبب) بان يجعل الكل
 كتلاوة واحدة فتكون الواحدة
 سببا والباقي سببا وهو أليق
 بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها
 شنيع (لا) تداخل (في الحكم)
 بأن تجعل كل تلاوة سببا للسجدة
 فتداخلت السجدات فاكثرت
 بواحدة لأنه أليق بالعقوبة لأنها
 للزجر وهو يزجر بواحدة فيحصل
 المقصود والكرام به منوع قيام
 سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله
 (فتنوب الواحدة) في تداخل
 السبب (بما قبلها وبما بعدها)
 ولا تنوب في تداخل الحكم
 الا بما قبلها حتى لو زنى فحد ثم زنى
 في المجلس حد ثانيا (و) اسداء
 (النوب) ذاهبا وآيا (وانتقاله
 من غصن) شجرة (الى آخر
 وسجه في نهر أو حوض بتدليل
 للمجلس أو الآية (فتجب) سجدة
 أو سجدات (أخرى)

لدليل وانجام المعلوم بين المعلوم عليه وصفته (قوله بخلاف زوايا مسجد) أى ولو كبير اى
 الواجهة وكذا البيت وفي الخاتمة والخاصة الا اذا كانت الدار كبرى كدار السلطان اه حلية وطاهره
 أن الدار التي دونها لها حكم البيت وان اشتملت على بيوت ثم قال في الحلية ثم الاصل على ما في الخاتمة والخاصة
 أن كل موضع يصح الاقتداء فيه بمن يصلي في طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب فيه وما لا فلا
 فعلى هذا لو كانت الشجرة أو تسدية الثوب أو التردد في الدياسة أو حول رحي الطعن ونحو ذلك فيما له حكم
 المكان الواحد كالمسجد ينبغي أن لا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة اه قلت هو بحث وجهه لكن ظاهر
 اطلاقهم خلافه واعل وجهه أن الانتقال من غصن الى غصن والتسدية ونحو ذلك أعمال اجنبية كثيرة
 يختلف بها المجلس حكم كل كلام والا كل العمل كثير لما مر من أن المجلس يختلف حكمها بشدة عمل بعدة في
 العرف قطعاً لما قبله ولا شك أن هذه الافعال كذلك وان كانت في المسجد أو البيت بل يختلف حكمها حقيقة لان
 المسجد مكان واحد حكمها بهذه الافعال المشبهة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الاكل فان الاختلاف
 فيه حكمي وعلى كل يتكرر الوجوب وإذا قي في الوقعات الانتقال من غصن الى غيره بما اذا احتاج
 الى نزول كما قد منه أى ليكون عملاً كثيراً والحاصل أن ماله حكم المكان الواحد كالمسجد والبيت لا يضر
 الانتقال فيه باكثر من ثلاث خطوات ما لم يقترن بعمل اجنبى يعد في العرف قطعاً لما قبله كالدباسة والتسدية
 بخلاف مجرد المشي من غير عمل بل اطلاق كلامهم يدل على أن ذلك العمل الاجنبى كالاكل الكثير والبيع
 والشراء يضر هنا ولو بدون مشي وانتقال حيث لم يقترن به غير المسجد والبيت ومقتضى تكرار الوجوب لو فصل
 بين التلاوة وبين العمل دينوى كخطبة وحيا كد ولو كان في المسجد أو البيت في مكان واحد ولهذا قال في البدائع
 في تحقيق اختلاف المجلس حكمها بالبيع ونحوه ألا ترى أن التوم يجلسون لدرس العلم فيكون مجلس الدرس
 ثم يشتغلون بالنكاح فيصير مجلس النكاح ثم بالبيع فيصير مجلس البيع ثم بالاكل فيصير مجلس الاكل فصار
 تبدل هذه الافعال كبديله بالذهاب والرجوع اه وعلى هذا فقامر عن الفتح من انه اذا كان يدبر السداء
 على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر فيه نظر إلا أن يحمل على ما اذا لم يفصل بين التلاوة وبين العمل
 كثير من ذلك والا لفرق بين ادارة الدائرة كثيرا وبين الاكل كثير وارضاع الولد ونحوهما مما مر أنه
 يختلف به المجلس وقد يقال انه اذا جلس للتسدية وقرأ امرار الا تكون التسدية فاصلة لتكون المجلس لها وعليه
 يقال مثله في الاكل ونحوه فتأمل هذا ما ظهر لي تحريره في هذا المجلد والله تعالى اعلم (قوله وفعل قليل) احتزر
 به عن الفعل الكثير الذي يعد فاطعا للمجلس عرفا كما مر بخلاف ما اذا طال جلوسه أو قراءته أو سجد أو دخل
 كما قد ساء أو وعظ أو درس كما في التاتارخانية (قوله وقيام) أى في محله ومثله لو مشى خطوتين أو ثلاثا على
 ما مر (قوله ورد سلام) أى وتتميت عاطس بخلاف ما لو نكح كلمات أو شرب جرعات أو عقد نكاحا أو بيعا
 فانه لا يكفيه سجدة واحدة شرح المنية (قوله وكذا دابة) أى سائرة ح (قوله لان الصلاة تجتمع
 الاماكن) ضرورة أن اختلاف المكان يمنع صحة الصلاة ومفاده التسوية بين كون التكرار في ركعة أو أكثر
 وهو قول أبي يوسف وهو الاصح خلافاً للمحمد فان عنده يتكرر الوجوب بتكرارها في ركعتين شرح المنية
 (قوله ولو لم يصل تتكرر) لان سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه ضمان ما تلفت بخلاف سير السفينة ح
 عن الدرر (قوله كما تتكرر) أى على السامع دون التالى وفي عكسه بعكسه ط والحاصل أن من تتكرر
 مجلسه من سامع أو تال تتكرر الوجوب عليه دون صاحبه (قوله وغلامه يمشى) اقول ومثله لو كان راكباً
 معه لما في شرح تلخيص الجامع لو كان المصلى على الدابة في حمل وكرها مراراً يتجدد الوجوب في حقه ويتعدى في
 حق غيره لا اختلاف المكان في حق السامع اه أى الا اذا اقتدى به وفي الخاتمة راكبان كل منهما يصلي صلاة
 نفسه فلا أحدهما آية مرتين والاخر آية أخرى مرة وسمع كل من الاخر فعلى الأول مسجدتان أحدهما
 في الصلاة لقراءته والاخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه لان الآلة تكون صلاتية وعلى الثاني سجدة في صلاته
 لقراءته وسجدة ثان بعد الفراغ لتلاوة صاحبه على رواية النوادر وواحدة في ظاهر الرواية وعليه الاعتماد
 لان السامع مكانه واحد وكذا التالى اه (قوله تتكرر على الغلام) لتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب
 لان الصلاة تجتمع المتفرق ط (قوله لا تتكرر) أى على السامع (قوله على الفتى به) راجع الى صوته

بخلاف زوايا مسجد وبيت
 وسفينه سائرة وفعل قليل
 كما لكل قسمين وقيام وردة
 سلام وكذا دابة يصلى عليها
 لان الصلاة تجتمع الاماكن ولو لم
 يصل تتكرر (كما تتكرر لو تبدل
 مجلس سامع دون تال) حتى لو
 كثر حاراً كما يصلى وغلامه يمشى
 تتكرر على الغلام لا الراكب
 (لا تتكرر في عكسه) ودو تبدل
 مجلس التالى دون السامع على
 الفتى به وهذا يفيد ترجيح سببية
 السامع

العكس فقط ومقابل ما صححه في الكافي من تكررها على السامع أيضا لأن التلاوة هي السبب في حقه أيضا لكن بشرط السماع وصححه في الهداية والخاتمة الأولى قال في النبايع وعليه الفتوى قال القتيبي وتأخذ شرح المنية (قوله وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك) أي كالسجدة تتكرر عند ذكر اسمه الشريف أو سماعه في مجلسين لا في مجلس وكان الأولى ذكر هذه المسئلة عند قول المتن ولو تكررها في مجلسين الخ كما فعل في الجرح قال في شرح المنية واعلم أن حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجودها تحكيم السجدة في عدم تكررها لوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود والفرق أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وإن لم يذكر بخلاف السجدة فإنها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة اهـ (قوله وقال المتأخرون تتكرر) قال في البحر وقد منار ترجمه اهـ وتقدم هذا البحث في فصل إذا أراد الشروع وقد مناخل ترجيح الأول وصححه في الكافي هنا وجرم به ابن الهمام في زاد القدير (قوله فالاصح الخ) وقيل مرة وتدل إلى العشر وقيل لكلاء طس ح وانما يجب تشيئة إذا جدد الله تعالى كجاءه في شرح تلخيص الجامع (قوله لأن فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لأن فيه هجر شئ من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ولأنه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغيير تأليفه) عطف تفسير ح (قوله مأمور به) قال تعالى فإذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه فتح عن البدائع (قوله ومفاده الخ) هو صاحب النهر أخذ مما مر عن الجامع الصغير وعن البدائع فافهم (قوله لا يكره عكسه) قال في البدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضره ذلك لانها من القرآن وقرأة ما هو من القرآن طاعة كقرأة سورة من بين السور اهـ وظاهره أنه لا يكره لا تحريما ولا تنزيها لانه جعل قراءة الآية كقرأة السورة ولا كراهة في قراءة سورة واحدة أصلا فكذلك الآية الواحدة وأما قوله ونذب الخ فقد ذكرنا مرارا أن ترك المندوب لا يلزم أن يكون مكروها تنزيها لا دليل فتأمل هذا وفي البحر وقد عدم الكراهة في الخاتمة بأن يكون في غير الصلاة اهـ أما فيما ذكره فهستأني قلت وبين وجهه في الذخيرة حيث قال قالوا ويحب أن يكره في حالة الصلاة لأن الاقتصار على آية واحدة في الصلاة مكروه اهـ ومقتضاه أن الكراهة فيها تحريمية لترك الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لا للعلل الآتية في الشرح (قوله قبلها وبعدها) اخذ التعميم من قول الخاتمة أن قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب وكذا عبر في البدائع مع أن الامام محمد قال أحب إلى أن يقرأ قبلها آية أو آيتين كافي البحر وكانهم أخذوا التعميم من عموم التعليل اذ دفع الوهم لا يختص بما قبلها والظاهر أن مثل ذلك ما ذكرنا آية قبلها وآية بعدها وتشبهه عبارة الخاتمة (قوله بأشتماله على صفاته تعالى) فزيادة الفضيلة باعتبار المذكور لا باعتبار ما به من حيث هو قرآن بحر وحينئذ فلا يشك ما ورد من تفضيل بعضه على بعض كما ورد من أن سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن ونحو ذلك (قوله واستحسن اخضاؤها الخ) لانه لو جهر بها لصار موجبا عليهم شيئا رمايت كاسألون عن أدائه فيقعون في المعصية فان كانوا متبئين جهر بها بحر عن البدائع قال في المحيط بشرط أن يقع في قلبه أن لا يشق عليهم اداء السجدة فان وقع اخضاها اهـ وينبغي أنه اذا لم يعلم بحالهم أن يخفيها نهر (قوله واختلف التصحيح الخ) اقول صحح عدم الوجوب في الذخيرة والتاريخانية وكذا في القهستاني عن المحيط ومشى عليه في الحلبة نعم قال المصنف في المتن اختلف المشايخ في وجوب السجود والصحيح الوجوب قال بعض الافاضل وهو مشكك لأن السماع في حق السامع شرط او سبب للوجوب ولم يوجد فلا يوجد الوجوب الذي هو المشروط او المسبب وجوابه أن الاصح عدم الوجوب كافي في جمع الفتاوى فليكن هو المعقد وعلى تقدير كون المعقد الوجوب بجوابه أن المتشاغل نزل سامعا لانه بعرضية أن يسمع واللائي به أن يكف به زجر اله عن تشاغله عن كلام الله جل جلاله اهـ مافي المنع ملخصا (قوله من كل واحد حرفا) لما تقدم أن الموجب للسجدة تلاوة أكثر الآية مع حرف السجدة والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مفهوما بالاولى ح وقد مناتمام الكلام عليه (قوله فقد أفاد) أي صاحب الخاتمة تعليله المذكور ط (قوله مهمة لكل مهمة) أي هذه فائدة مهمة أي ينبغي أن يصرف المسلم همه إلى تعلمها لاجل دفع كل مهمة أي كل حادثة تهمة وتحرز (قوله أي السجدة) عبد الله مرة جمع آية (قوله ولاء) بالكسر والمدة وفي بعض النسخ أولا والمعنى واحد وهو أنه أولا يسردا

وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تتكرر اذ لا يندخل في حقوق العباد وأما العطاس فالاصح أنه ان زاد على الثلاث لا يشتم خلاصة (وكره ترك آية

سجدة وقراءتها في السورة) لأن فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتباع النظم والتأليف مأمور به بدائع ومفاده أن الكراهة تحريمية (لا) يكره (عكسه و) لكن (نذب

ضم آية أو آيتين إليها) قبلها أو بعدها دفع وهم التفضيل اذ الكل من حيث أنه كلام الله في رتبة وان كان له بعضها زيادة فضيلة بأشتماله على صفاته تعالى واستحسن اخضاؤها عن سامع غير مهتم بالسجود واختلف التصحيح في وجوبها على متشاغل بعمل ولا يسمعها والراجح الوجوب زجرا له عن تشاغله عن كلام الله فنزل سامعا لانه بعرضية أن يسمع (ولو

سمع آية سجدة) من قوم (من كل واحد) منهم (حرفا لم يسجد) لانه لم يسمعها من تال خاتمة فقد أفاد أن اتحاد التال شرط (مهمة لكل مهمة) في الكافي قيل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاء الله ما هم وظاهره أنه يقرأها ولا يسمعها

ويحتمل أن يسجد لكل بعد
قراءتها وهو غير مكروه كما مر
وسجدة الشكر مستحبة به يقضى
لكنها تترك بعد الصلاة لأن الجبهة
يعتقدونها سنة أو واجبة وكل
مباح يؤدى إليه فكروه ويكره
للامام أن يقرأها في مخالفة ونحو
جعة وعيد الآن تكون بحيث
تؤدى بركوع الصلاة أو سجودها
ولولا على المنبر يسجد وسجد
السامعون

مطلب
في سجدة الشكر

متواليه ثم يسجد لكل أربع عشرة سجدة (قوله ويحتمل الخ) جواب عما ورد الكل من أنه إذا قرأها في
مجلس واحد يلزم عليه تغيير نظم القرآن وتدمر أن اتباع النظم مأمور به واجاب في الجواب أن قراءة آية من
السورة غير مكروه كما مر تعليله عن البدائع وفيه نظر لأن ما مر في قراءة آية واحدة أما إذا قرأ آيات السجدة
وضم بعضها إلى بعض يلزم عليه تغيير النظم وأحداث تأليف جديد كما نقله الرمي عن المقدسي "فلذا اجاب
الشارح بما للهمر يحمل ما في الكافي على ما إذا سجد لكل آية بعد قراءتها فإنه لا يكره لأنه لا يلزم منه تغيير النظم
لحصول الفصل بين كل آيتين بالسجود بخلاف ما إذا قرأها ولا ثم سجد لها فهذا يكره قال الصكن تقدم قيل
فصل القراءة أنه يستحب عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والمعوذات فلو كان ضم آية إلى آية من محل آخر
مكروها لزم كراهة ضم آية الكرسي إلى المعوذات لتغيير النظم مع أنه لا يكره ما علمت بدليل أن كل فصل يقرأ
الفتحة وسورة أخرى أو آيات أخرى ولو كان ذلك تغيير للنظم لكرهه قال الحسن الجواب بما في شرح المنية من أن
تغيير النظم إنما يحصل بإسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة لا بدرك كلمة أو آية فكما لا يكون قراءة سور
متفرقة من أثناء القرآن مغيرة للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مغيرة إياه وحاصله أن المكروه
إسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها إلى ما قبلها لأنه تغيير للنظم أما ضم آيات متفرقة فلا يكره
كما لا يكره ضم سور متفرقة بدليل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحينئذ فلا كراهة في قراءة آيات السجدة
ولاء فيحمل كلام الكافي على ظاهره والله تعالى اعلم (قوله وسجدة الشكر) كان الأولى تأخير الكلام
عليها بعد انتهاء الكلام على سجدة التلاوة ط وهي لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة أو ورثه الله تعالى مالا
أو ولدا أو اندفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له أن يسجد لله تعالى شكرًا مستقبل القبله بحمد الله تعالى
فيها ويسجد ثم يكبر فيرفع رأسه كافي سجدة التلاوة سراج (قوله به يقضى) هو قولهما وأما عند الامام
فنقل عنه في المحيط أنه قال لا إراها واجبة لأنها لو وجبت لوجبت في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عبده
متواترة وفيه تكليف ما لا يطاق ونقل في الذخيرة عن محمد عنه أنه كان لا يراها شيئا وتكلم الملقدمون في معناه
فقيل لا يراها سنة وقيل شكرًا تاما لأن تمامه صلاة ركعتين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقيل أراد
نفي الوجوب وقيل نفي المشروعية وأن فعلها مكروه لا يثاب عليه بل تركه أولى وعزاه في المصنف إلى الأكثرين
فإن كان مستند الأكثرين بثبوت الرواية عن الامام به فذلك والافكل من عبارتيه السابقتين محتمل والاظهر
أنها مستحبة كما نص عليه محمد لأنها قد جاء فيها غير ما حديث وفعلها أبو بكر وعمر وعلي فلا يصح الجواب
عن فعله صلى الله عليه وسلم بالنسخ كذا في الحلية ملخصا وتتمام الكلام فيها وفي الامداد فراجعهما وفي آخر
شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يمنع عنه لما فيه من الخضوع وعليه
الفتوى وفي فروق الاشياء سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنها ليست مشروعة
وجوبا وفيها من القاعدة الأولى والمعتمد أن الخلاف في سنيها في الجواز اه (قوله لكننا تتركه بعد
الصلاة) الضمير للسجدة مطا قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القدوري للزاهدى أما بغير سبب فليس
بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة فمكروه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدى إليه
فكروه انتهى وحاصله أن ما ليس لها سبب لا تتركه ما لم يؤد فعلها إلى اعتقاد الجهلة سنيها كالتى يفعلها بعض
الناس بعد الصلاة ورأيت من يواظب عليها بعد صلاة الترويض كراؤها أصلا وسندافذ كرت له ما هنا
فتركها ثم قال في شرح المنية وأما ما ذكر في المضمرات أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضى الله تعالى
عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدة إلى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لأصله (قوله فكروه)
الظاهر أنها تحرعية لأنه يدخل في الدين ما ليس منه ط (قوله ويكره للامام الخ) لأنه إن ترك السجود لها فقد
ترك واجبا وإن سجد يشبهه على المقتدين شرح المنية (قوله ونحو جعة وعيد) أشار بنحو إلى أن الظهور
مثلا لو أدت بجميع عظم فهي كذلك أفاده ح (قوله الآن تكون الخ) بأن كانت في آخر السورة أو قريبا منه
أو في الوسط وركب لها فوراً كما مر بيانه قال ح لكن ينبغي أن لا ينوي في الركوع لما فيه من المحذور المتقدم
عن القنية أى أنه يلزم المؤتم إذا لم ينو هافيه أيضا أن يأتي بها بعد سلام الامام وبعد التعدة (قوله يسجد)
أى فوقه أو تحته تارخانية (قوله ويسجد السامعون) أى لا غيرهم بخلاف الصلاة تارخانية وفي البدائع

ولو تلاها الامام على المنبر يوم الجمعة سجدوا وسجدوا معه من سمعها ما روى أنه عليه الصلاة والسلام تلا سجدة
على المنبر فنزل وسجدوا وسجدوا معه اه والله تعالى أعلم

(باب صلاة المسافر)

قد رشحنا صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي
تغير به الاحكام من قصر الصلاة واباحة الفطار واستداد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة
والعدين والاضحية وحرمة انطروج على الحرة من غير محرم ط عن العناية (قوله من اضافة الشيء) أى
الصلاة الى شرطه أى المسافر فانه شرط لها ح وفيه أن الشرط السفر لا المسافر ط عن المحوى (قوله او
محملة) فان المسافر محمل لها او من اضافة الفعل الى فاعله وقد قدمنا في أول باب صلاة المريض أن كل فاعل محمل
ولا عكس ح (قوله ولا يخفى) نروع في وجه تأخيره عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض في كل ط
أى العروض المكثب بخلاف السهو والمرض فان كلامهم ما عارض سماوى (قوله الابعاض) استثناء من
قوله عبادة وقوله مباح أى الاصل في التلاوة العبادة الابعاض نحو رياء أو سمعة أو جناية فتكون معصية وفي
السفر الاباحة الابعاض نحو بيع أو جهاد فيكون طاعة أو نحو قطع طريق فيكون معصية (قوله فلذا آخر)
أى ليكون الاصل فيه الاباحة فانه دون ما الاصل فيه العبادة (قوله لانه يسفر) بفتح اليا من الثلاث ط
عن القهستاني (قوله عن أخلاق الرجال) اولانه يسفر عن وجه الارض أى يكشف وعلم ما خلفها
بمعنى أصل الفعل ويجوز أن تكون على بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من اثنين فأكثر غالباً فكل منهم يسفر
عن أخلاق صاحبه او أنه يكشف للارض وهي تكشف له ح (قوله من خرج من عمارة موضع اقامته)
أراد بالعمارة ما يشمل بيوت الاخبية لانها عمارة موضعها قال في الامداد فيشترط مفارقة تمام ولو ممتدة
وان نزلوا على ماء أو محتطب يعتبر بمفارقتها كذا في مجمع الروايات ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه وكذا
ما لم يكن الماء نورا بعيد المنبع وأشار الى أنه يشترط مفارقة ما كان من توابع موضع الإقامة كبرض المصر
وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذلك القرى المتصلة بالبرص في الصحيح بخلاف
البياتين ولو متصلة بالبناء لانها ليست من البلدة ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكني
الحفظة والاكراة اتفاقا امداد وأما الفناء وهو المكان المعتد بالصالح البلد كرض الدواب ودفن الموتى والفناء
التراب فان اتصل بالمصر اعتبر مجاوزته وان انفصل بغلوة أو مزرعة فلا يأتي بخلاف الجمعة فتصح اقامته في الفناء
ولو منفصلا بمزارع لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الثوري في رسالته وسياق في بابها
والقرية المتصلة بالفناء دون الرض لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح كما في شرح المنية أقول اذا علمت ذلك ظهر لك
أن ميدان الحصا في دمشق من روض المصر وأن خارج باب الله الى قرية القدم من فناءه لانه مشتمل على الجبابة
المتصلة بالعمران وهو معتد لنزول الحاج الشري فانه قد يستوعب نزولهم من الجبابة الى ما يجاذى القرية
المذكورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه للحاج وكذا المرحلة انظر اء فانهم معتد لقصر الثياب ورض الدواب
ونزول العساكر ما لم يجاوز صدرا البازيناء على ما حققه الثوري في رسالته من أن الفناء يختلف باختلاف
كبر المصر وصغره فلا يلزم تقديره بغلوة كما روى عن محمد ولا يميل او يميلين كما روى عن أبي يوسف (قوله
من جانب خروجه الخ) قال في شرح المنية فلا يصير ميا فراقبل أن يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي
خرج حتى لو كان ثمة محلة منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها ولو جاوز العمران
من جهة خروجه وكان بمحله من الجانب الآخر يصير مسافرا اذا لم يعتبر بجانب خروجه اه وأراد
بالمحلة في المسائلين ما كان عامرا أو مالو كانت المحلة خرابا ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزتها في المسئلة
الاولى ولو متصلة بالمصر كما لا يخفى فعلى هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التي في سطح قاسميون الا ما كان له ابنة
قائمة كسجد الإفرم والناصرية بخلاف ما صار منها بساتين ومزارع كالابنة التي في طريق الربوة ثم لا بد
أن تكون المحلة في المسئلة الثانية من جانب واحد فلو كان العمران من الجانبين فلا بد من مجاوزته
لما في الامداد لو حاذاه من أحد جانبيه فقط لا يضره كافي فاضى جان وغيره اه والظاهر أن محاذاة الفناء
المتصل كمحاذاة العمران بقى حل المراد بالجانب البعيد أو ما يشمل القريب وعليه فيلنظر فيما لو خرج من جهة

(باب صلاة المسافر)

من اضافة الشيء الى شرطه او محله
ولا يخفى أن التلاوة عارض دو
عبادة والسفر عارض مباح الا
بعارض فلذا اخر وسمى به لانه
يسفر عن أخلاق الرجال (من
خرج من عمارة موضع اقامته)
من جانب خروجه وان لم يجاوز
من الجانب الآخر

المرجة الحضراء فوق الشرف الاعلى من الطريق فان المرحلة اسفل منه وهي من الفناء كما ذكرناه وأما هو فانه بعد
مجاوزه تربة البرامكة ليس من الفناء مع أنه منفصل عن العمران بزراع وفيه مزارع فهل يشترط أن يجاوز
ما يحاذيه من المرحلة لقربها منه أم لا فيلجئروا الظاهر اشتراط مجاوزته لأن ذلك من جانب خروجه لا من جانب
آخر (قوله أقل من غلوة) هي ثمانية ذراع الى أربع مائة ذراع لا يخرج لا يكون مسافرا ح قال في البحر وأشار الى
أن النسبة لا بد أن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجنيس اذا افتتح الصلاة في السفينة حال اقامته في طرف
البحر فقلتها الأربع وثوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلافا للمجدلانه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب
الأربع وما يمنع فربما يوجب الأربع احتياطا اه وانما يشترط قصده لو كان مستقلا رأيه فلو تابعنا
لغيره فالاعتبار بنسبة المتبوع كما سيأتي وعليه خرج في البحر ما في التجنيس لو حمله آخره ولا يدرى اين يذهب
معه يتم حتى يسير ثلاثا فيقتصر لانه لزمه القصر من حين حل ولو صلى قصر من يوم الحل صح الا اذا سار به أقل
من ثلاث لانه ثبت أنه مقيم وفي الاول أنه مسافر اه وأشار الى أن الخروج مع قصد السفر كاف وان رجع
قبل تمامه كما يأتي حتى لو سار يوما ولم يكن صلى فيه لعذر ثم رجع يقضيه قصرا كما أتت به العلامة قاسم (قوله
ولو كافرا) فيه أنه يشمل الصبي أيضا مع أنه سيأتي في الفروع ما يدل على أن نيته السفر غير معتبرة كما سنبينه
هناك (قوله بلا قصد) بأن قصد بلدة يثبه وبينها يومان للأقامة بينهما بلغها باله أن يذهب الى بلدة يثبه وبينها
يومان وحلم جزا ح قال في البحر وعلى هذا قالوا أمير يخرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم اين يدرهم فانه
يتم وان طالت المدة والمكث أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر اه (قوله مسيرة ثلاثة أيام ولياليها)
الاولى حذف الليالي كما فعل في الكثر والجامع الصغير اذا لا يشترط السير فيها مع الأيام ولذا قال في السباع
المراد بالأيام النهار لأن الليل للاستراحة فلا يمتد اه نعم لو قال اولياليها بالعطف بأول كان أولى للإشارة الى أنه
يصح قصد السفر فيها وأن الأيام غير قيد فتأمل (قوله من أقصر أيام السنة) كذا في البحر والنهر وعزاه في
المعراج الى العتاني وقاضى خان وصاحب المحيط وبحث فيه في الحلية بأن الظاهر ايقاؤها على اطلاقها بحسب
ما يصادف من الوقوع فيها طولا وقصر او اعتدالا ان لم تقدر بالمعتدلة التي هي الوسط اه قلت والمعتدلة هي زمان
كون الشمس في الحمل او الميزان وعليها منتهى القهستاني ثم قال وفي شرح الطحاوى أن بعض مشايخنا قدروه
بأقصر أيام السنة (قوله ولا يشترط الخ) اذ لا بد للمسافر من النزول لأكل والشرب والصلاة ولا كثر النهار
حكم كله فان المسافر اذا بكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات
بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في اليوم الثالث ومشى الى الزوال فبلغ المقصد قال
شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يصير مسافرا عند النسبة كما في الجوهر والبرهان امتداد ومثله في البحر
والفتح وشرح النية أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة إشارة الى أنه لا بد أن يقطع في ذلك اليوم الذي ترك في أوله
الاستراحات المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع الاستراحات وبهذا يظهر لك أن المراد من التقدير
بأقصر أيام السنة انما هو في البلاد المعتدلة التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر أيامها
فلا يرد أن أقصر أيام السنة في بلاد بلغار قد يكون ساعة أو أكثر أو أقل فيلزم أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث
ساعات أو أقل لأن القصر الفاحش غير معتبر كالطول الفاحش والعبارات حيث أطلقت تحمل على الشائع
الغالب دون الخفي السادر ويدل على ما قلنا ما في الهداية وعن أبي خنيفة التقدير بالمرحل وهو قريب من
الاول اه قال في النهاية أى التقدير بثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام لأن المعتاد من السير في كل
يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة كذا في المبسوط اه وكذا ما في الفتح من أنه قبل يقدر
بأحد وعشرين فرسخا وقبل ثمانية عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام اه
أى بناء على اختلاف البلدان فكل قائل قدر ما في بلد من أقصر الأيام أو بناء على اعتبار أقصر الأيام
أو أطولها أو المعتدل منها وعلى كل فهو صريح بأن المراد بالأيام ما تقطع فيها المراحل المعتادة فافهم (قوله
بل الى الزوال) فان الزوال أكثر النهار الشرعى الذي هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي
هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وماسا واه في العرض سبع

وفي الخامسة ان كان بين الفناء
والمصر أقل من غلوة وليس بينهما
مزرعة يشترط مجاوزته والأفلا
(قاصدا) ولو كافرا ومن طاف
الديار بلا قصد لم يقصر (مسيرة
ثلاثة أيام ولياليها) من أقصر أيام
السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى
الليل بل الى الزوال

ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح
قلت ويجمع الثلاثة ايام في دمشق عشرون ساعة الاثنتي عشرة ساعة تقريبا لان من الفجر الى الزوال في اقصر الايام
عندنا ست ساعات وثلاثي ساعة الادرجة ونصفنا وان اعتبرنا ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة ايام اثنين
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريبا لان من الفجر الى الزوال سبع ساعات ونصفنا تقريبا (قوله ولا اعتبار
بالفراخ) الفراخ ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع على ما تقدم في باب التيم (قوله على المذهب) لان
المذنب كور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة ايام كافي الحلية وقال في الهداية هو الصحيح احتراز عن قول عامة
المشايخ من تقدير حبالا بالفراخ ثم اختلفوا فقبل احد وعشرون وقبل ثمانية عشر وقبل خمسة عشر والفتوى على
الثاني لانه الاوسط وفي المجتبى فتوى ائمة خوارزم على الثالث وجه الصحيح ان الفراخ تختلف باختلاف
الطريق في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل معراج (قوله بالسير الوسط) أي سيرا بالبر ومشي
الاقدام ويعتبر في الجبل بما يشابه من السير لانه يكون صعودا وهبوطا ومضيقا ووعرا فيكون
مشى الابل والاقدام فيه دون سيره ما في السهل وفي البحر يعتبر اعتدال الريح على المقي به امداد فيعتبر في
كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك معلوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه بدائع وخرج سير البقر يجز
العجلة ونحوه لانه ابطأ السير كما أن اسرعه سير القرس والبريد بحر (قوله فوصل) أي الى مكان مسافته ثلاثة
ايام بالسير المعتاد بحر وظاهره أنه كذلك لو وصل اليه في زمن يسير بكراة لكن استبعده في الفتح بانتفاء
مظنة المشقة وهي العلة في القصر (قوله قصر في الاول) أي ولو كان اختار السلك فيه بلاغرض صحيح
خلاف للشافعي كما في البدائع (قوله صلى الفرض الرباعي) خبر من في قوله من خرج واحترز بالفرض
عن السنن والوتر بالرباعي عن الفجر والمغرب (قوله وجوبا) فيكره الاتمام عندنا حتى روى عن أبي حنيفة
أنه قال من أتم الصلاة فقد أساء وخالف السنة شرح المنية وفيه تفصيل سيأتي فافهم (قوله لقول
ابن عباس ان الله فرض الخ) لنظ الحديث على ما في الفتح عن صحيح مسلم فرض الله الصلاة على لسان نبيكم
صلى الله عليه وسلم في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة اه وفيه وفي حديث عائشة
في الصحيحين قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وفي لفظ البخاري
قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم ففرضت أربع ركعات صلاة السفر على
الاول (قوله لان الركعتين الخ) بدل من قوله ولذا عدل المصنف قال في البحر ومن مشايخنا من لقب
المسئلة بأن القصر عندنا عزيمة والاكمال رخصة قال في البدائع وهذا التلقيب على أصلنا خطأ لان الركعتين
في حقه ليستاقصرا حقيقة عندنا بل هما تمام فرض المسافر والاكمال ليس رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة
للسنة ولان الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الاصل يعارض الى تحقيف ويسر ولم يوجد معنى التغير في حق
المسافر رأسا اذا الصلاة في الاصل فرضت ركعتين ثم زيدت في حق المقيم كإروته عائشة رضي الله تعالى عنها
وفي حق المقيم وجد التغير لكن الى الخلط والشدة لا الى السهولة واليسر فلم يكن ذلك رخصة في حقه أيضا ولو سعى
فهو مجاز لو جود بعض معاني الحقيقة وهو التغير انتهى (قوله لانها وتر النهار) انما سميت بذلك لقربها من النهار
بوقوعها عقبه والانهي ليلية لانها رتبة تأكل (قوله وبهذا يجتمع الادلة) أي فان بعضها يدل على أن صلاة
ركعتين في السفر أصل وبعضها على أن ذلك عارض فاذا جلت الادلة على اختلاف الازمان زال التعارض
لكن لا ينبغي أن مانعه عن شراح البخاري من الجمع بما ذكره من مذهب الشافعي من أنهم اقصر لا اتمام لان
العمل على ما استقر عليه الامر وهو على هذا الجمع فرضتها أربع ركعات فافهم قصرها في السفر وهذا خلاف
مذهبنا ويشافي هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق عليه فانه يدل على أن صلاة السفر لم يزد فيها أصلا
وأما الآية فالمراد بالقصر فيها قصر هيئة الصلاة وفعليها وقت الخوف كما أوضحه في شرح المنية وغيره فافهم
(قوله ولو كان عاصيا بسفره) أي بسبب سفره بأن كان مقيم سفره على المعصية كما لو سافر لقطع طريق مثلا
وهذا فيه خلاف للشافعي رحمه الله وهذا بخلاف العاصي في السفر بأن عرضت المعصية في أثناءه فانه محل
وفاق (قوله لان القبح الجوارح) هو ما يقبل الانفكاك كالبيع وقت النداء فانه قبح ترك السعي وهو قابل
للافسكالك اذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس فكذا هنا لا مكان قطع الطريق والسرقة مثلا بلا سفر

ولا اعتبار بالفراخ على المذهب
(بالسير الوسط مع الاستراحات
المعتادة) حتى لو أسرع فوصل
في يومين قصر ولو لموضع طريقان
احدهما مدة السفر والاخر
أقل قصر في الاول لا الثاني (صلى
الفرض الرباعي ركعتين) وجوبا
لقول ابن عباس ان الله فرض
على لسان نبيكم صلاة المقيم اربعا
والمسافر ركعتين ولذا عدل
المصنف عن قولهم قصر لان
الركعتين ليستاقصرا حقيقة
عندنا بل هما تمام فرضه والاكمال
ليس رخصة في حقه بل اساءة
قلت وفي شروح البخاري ان
الصلاوات فرضت ليلته الاسراء
ركعتين سفر او حضر الا المغرب
فلما هاجر عليه الصلاة والسلام
واطمان بالمدينة زيدت الا الفجر
لطول القراءة فيها والمغرب لانها
وترانها فلما استقر فرض الرباعية
خفف فيها في السفر عند نزول
قوله تعالى فليس عليكم جناح أن
تقصروا من الصلاة وكان قصرها
في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا
يجمع الادلة اه كلامهم فليحفظ
(ولو) كان عاصيا بسفره لان
القبح الجوارح لا يعد من المشروعية

بالعكس ثلاث التبع لعينه وضعا كان كفر أو شرعا كبيع الحر فإنه يعلم المشروعية وتعام بيان في كتب
الاصول (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أي الذي فارق بيوتيه سواء دخله نية الاجتياز أو دخله لانتفاء
حاجة لأن مصره متبعز لا إقامة فلا يحتاج إلى نية جوهرية ودخل في موضع المقام ما ألحق به كغريض كما أفاده
التوسعة (قوله ان سار الخ) قبله وله حتى يدخل أي اغنايدوم على التقصر إلى الدخول ان سار ثلاثة
أيام (قوله والافتم الخ) أي ولو في المفازة وقياسه أن لا يحصل قطره في رمضان ولو بين وبين بلده يومان
لأنه يقبل التقصير قبل استحكامه اذ لم يتم عليه فكانت الإقامة نقضا للسفر العارض لا ابتداء عليه للاتمام
أفاده في التبع ثم بحث فقال ولو قيل العلة مفارقة البيوت فاصد امسيرة ثلاثة أيام لا استحكال سفره ثلاثة أيام
بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد تمت العلة لحكم السفر فثبت حكمه ما لم يثبت عليه حكم الإقامة احتياج
إلى الجواب اهـ ولما قوى البحث عند صاحب البحر حتى في عليه الجواب قال الذي يظهر أنه لا بد من دخوله
المصر مطلقا واعترضه في التبرأ أن ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول اهـ أقول ويظهر في الجواب
أن العلة في الحقيقة هي المشتة وأقيم السفر مقامها ولكن لا يثبت علمتها الا بشرط ابتداء وشرط بقاء فالقول
مفارقة البيوت فاصد امسيرة ثلاثة أيام أو إثبات استحكال السفر ثلاثة أيام فاذا وجد الشرط الاول ثبت
حكمه ابتداء فلذا يقصر بمجرد مفارقة العمران ناويا ولا يدوم الا بالشرط الثاني فيه وشرط لاستحكامها
عليه فاذا عزم على ترك السفر قبل علمه بطل بقاءها على لقبها التقصير قبل الاستحكام ومعنى فعله في الابتداء
على الصحة لوجود شرطه ولذا لو لم يصل بعد ثم رجع يقضيها مقصورة كما قدمناه قد بده (قوله ولو في الصلاة)
شمل ما اذا كان في اولها أو وسطها أو آخرها وكان منفردا أو مقعدا بمدركا أو مسجوبا بغير وشمل ما اذا كان
عليه سجود سهو ونوى الإقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما أما لو نواها بينهما فلا تصح نيته بالنسبة لهذه
الصلاة فلا تغير فرضها إلى الرابع كما وضناه في بابها فهم (قوله اذ لم يخرج وقتها) أي قبل أن ينوي الإقامة
لأنه اذا نواها بعد صلاة ركعة ثم خرج الوقت تحول فرضه إلى الرابع أما لو خرج الوقت وهو فيها ثم نوى الإقامة
فلا يتحول في حق تلك الصلاة كما في البحر عن الخلاصة (قوله ولم يكن لاحقا) أما اللاحق اذا أدرك اول الصلاة
والامام مسافر فأحدث انوام فاقبته بعد فراغ الامام ونوى الإقامة لم يتم لأن اللاحق في الحكم كانه خلف
الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الامام فكذا في حق اللاحق بغير عن الخلاصة
فقيده حكم اللاحق بكونه بعد فراغ الامام وقد تركه الشارح (قوله حقيقة اوحكا) تعميم لقوله ينوي (قوله
لو دخل الحاج) أي في اول شؤال او قبله ح والمراد بالحاج الرجل القاصد الحج (قوله وعلم الخ) أي
علم أن القافلة انما تخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم أن لا يخرج الا معهم بغير عن المحيط وانما كان ذلك نية
للاقامة حكما لا حقيقة لأنه نوى الخروج بخروجهم بعد خمسة عشر يوما وهي متضمنة لنية الإقامة تلك المدة تأمل (قوله
بموضع) متعلق بإقامة في كلام المصنف لا كلام الشارح فلا يخرج عن كونه شرط للصحة النية (قوله
صالح لها) هذا ان سار ثلاثة أيام والاقتصر ولو في المفازة وفيه من البحث ما قدمناه بغير وقد مناجوابه
والحاصل أن نية الإقامة قبل تمام المدة تكون نقضا للسفر كنية العود إلى بلده والسفر قبل استحكامه يقبل
النقض (قوله او صحراء دارنا) احتراز عن صحراء دار أهل الحرب فحكمه حينئذ حكم العكر الداخل
في أرضهم ط (قوله وهو من أهل الاخية) قيد في قوله او صحراء دارنا وهذا هو الالصح كما سيأتي منا
مع بيان محترزه (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروع في محترز ما تقدم ط (قوله
او نوى فيه) أي في نصف شهر (قوله كبحر) قال في المجتبى والملاح مسافر الا عند الحسن وسفينته أيضا ليست
بوطن اهـ بغير وظاهره ونوى كان ماله وأخذه معه فيها ثم رأته صريحا في المعراج (قوله او جزيرة) أي
ليس لها أهل يسكنونها (قوله او نوى فيه) أي في صالح لها (قوله بموضعين مستقلين) لا فرق بين
المصريين والقرنيين والمصريين والقرنيين بغير (قوله فلو دخل الخ) هو ضد مسئلة دخول الحاج الشام فإنه يصير
مقبيا حكمه وان لم ينو الإقامة وهذا مسافر حكمه وان نوى الإقامة لعدم انتفاء سفره مادام عازما على الخروج
قبل خمسة عشر يوما أفاده الرحتى قيل هذه المسئلة كانت سببا لتفقه عيسى بن أبيان وذلك أنه كان مشغولا
بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت

(حتى يدخل موضع مقامه) ان
سار مدة السفر والافتم بجزيرة
العود لعدم استحكام السفر
(او شرعى) ولو في الصلاة اذ لم
يخرج وقتها ولم يكن لاحقا إقامة
نصف شهر حقيقة أو حكما لما
في البرازية وغيرها لدخول الحاج
الناس وعلم أنه لا يخرج الامع
القافلة في نصف شؤال اتم لأنه
كما نوى الإقامة (بموضع) واحد
(صالح لها) من مصر أو قرية
او صحراء دارنا وهو من أهل
الاخية (في قصران نوى) الإقامة
في (أقل منه) أي من نصف شهر
(او نوى فيه لكن في) غير صالح
(كبحر أو جزيرة) او نوى فيه لكن
(بموضعين مستقارب) كسكة ومعنى
فلو دخل الحاج مكة أيام العشر لم
تصح نيته لأنه يخرج إلى منى وعرفة
فصار كنية الإقامة في غير موضعها
وبعد عوده من منى تصح

اتم الصلاة فلقني بعض اصحاب أبي حنيفة فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى
 بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة اخطأت
 فانك مقيم بمكة فإلم تخرج منها لتصير مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس محمد
 واشتغلت بالنقح قال في البدائع وانما أوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير مبعثة للطلبة على طلبه اه يخرج
 أقول ويظهر من هذه الحكاية أن نيته الإقامة لم تعمل عملها الا بعد رجوعه لوجود دخة عشر يوما بلانية
 خروج في أنشائها بخلاف ما قبل خروجه الى عرفات لانه لما كان عازما على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير
 مقيما ويحتمل أن يكون جسد دنية الإقامة بعد رجوعه وبهذا سقط ما أورده العلامة القاري في شرح الباب
 من أن في كلام صاحب الامام تعارض حيث حكم أولا بأنه مسافر وثانيا بأنه مقيم مع أن المسئلة يحالها
 والمفهوم من المتن أنه لو نوى في احد احصاء نصف شهر صح فيئذ لا يضطره خروجه الى عرفات اذ لا يشترط كونه
 نصف شهر متواليا بحيث لا يخرج فيه اه ملخصا ووجه السقوط أن التوالى لا يشترط اذ لم يكن من عزمه
 الخروج الى موضع آخر لانه يمكن أن يكون نوايا الإقامة في موضعين ثم بعد رجوعه من منى صحت نيته لعزمه على
 الإقامة نصف شهر في مكان واحد والله أعلم (قوله كالمونوى مبيتة بأحدهما) فان دخل أولا الموضع الذي
 نوى المقام فيه نهارا لا يصير مقيما وان دخل أولا مانوى المبيت فيه يصير مقيما ثم بالخروج الى الموضع الآخر
 لا يصير مسافرا الا أن موضع إقامة الرجل حيث يبيت به حلية (قوله او كان احدهما تبعا للآخر) كالقرية التي
 قربت من المصر بحيث يسمع النداء على ما يأتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قرية
 واحدة قائما صحيحة لانها متحدان حكم الا ترى أنه لو خرج اليه مسافرا لم يقصر اه ط (قوله بحيث يجب)
 حلية نصير للتبعية ح (قوله اولم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله ان نوى أقل منه وصورته نوى التابع
 الإقامة ولم ينوها المتبوع اولم يدر حاله فانه لا يتم اه ح والمسئلة ستأتى مع بيان شروطها والخلاف فيها
 (قوله أو دخل بلدة) أى لتضا حاجة أو انتظار رقة (قوله ولم يتوها) وكذا اذا تواها وهو مترقب للسفر كما في
 البحر لان حاله تنافى عزيمته (قوله كما تر) أى في مسئلة دخول الحاج الشام (قوله او حاصر حصنها) في
 أشار به الى أنه لا فرق في المحاصرة بين أن تكون المدينة والحصن بعد ما دخلوا المدينة كما في البحر ومثل ذلك
 لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فإن لسطح البحر حكم دار الحرب جوى عن شرح النظم الهاملى
 ط (قوله فانه يتم) لان أهل الحرب لا يتعرضون له لأجل الامان يجر عن النهاية ط (قوله في غير مصر)
 بدل من قوله في دارنا او متعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل حاصر لا متعلق بحاصر لئلا يلزم تعلق حرف جر
 حتمدى اللفظ والمعنى بما حل واحد ثم اعلم أن التقييد بغير المصر وقع في الجامع الصغير والهداية والكز وغيرها
 وهو يوجب صحة إقامة لوزنوا في المصر وحاصر واحصا فيه قال في المعراج لكن اطلاق ما ذكر في المبسوط
 يدل على أنه ليس كذلك وأطال في بيانه وكذا انصر في العناية على أنه ليس بقيد كما يقتضيه التعليل الا ترى وذكر
 عبارته الشرنبلالى ومضى عليه في مسنه (قوله لتردد بين القرار والقرار) الاول بالقلف والى بالفاء أى
 فكانت حالتهم تنافى عزيمتهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة اعسكرا لا لاحتمال وصول المدد للعدو
 او وجود مكيدة كما في الفتح وفي البحر عن التجنيس اذا غلبوا على مدينة الحرب ان اتخذوها دارا أعما والابل
 أرادوا الإقامة بها شهرا أو أكثر قصر والبقا تهدار حرب وهم محاربون فيها بخلاف الاول اه (تنبيه) لو
 انفلت الاسير من الكفار ووطن في غار ونوى الإقامة فيه نصف شهر لم يصير مقيما كالمونوى باسلامه فغير منهم
 يريد مسيرة السفر لم تعتبر نيته كذا في الخلاصة والخاتمة ووجه الاول كما يفيد كلام الفتح كون حاله مترددا لانه
 اذا وجد الفرصة قبل تمام المدة خرج وأما الثانى فشكل ووجه في شرح المنية على أن المراد من قولهم لم تعتبر نيته
 أى نية الإقامة لانية السفر والا قصد صرح في التنازعانية عن المحيط بأنه يقصر وكذا جعل في الذخيرة حكم
 المسئلة الثانية كالاولى فأقول يوم القصر فيما (قوله الاخبية) جمع خباء ككساء قال في المغرب هو الخيمة من
 الصوف (قوله كعرب) المناسب قول غيره كأعراب لما في المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن والأقري
 العربية والاعراب أهل البدو (قوله في الأصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة حينئذ (قوله
 لان الإقامة أصل) علة لقوله فانه تصح أى نيته الإقامة قال في البحر وظاهر كلام البدائع أن أدل الاخبية

كالمونوى مبيتة بأحدهما او كان
 احدهما تبعا للآخر بحيث يجب
 الجمعة على ساكنه للاتحاد حكما
 (اولم يكن مستقلا برأيه) كعبد
 وامرأة (او دخل بلدة ولم ينوها)
 أى مدة الإقامة (بل ترقب السفر)
 غدا او بعده (ولو يتي) على ذلك
 (سنتين) الا أن يعلم تأخر القافلة
 نصف شهر كما تر (وكذا) يصلى
 ركعتين (عسكرا دخل ارض حرب
 او حاصر حصنها) بخلاف
 من دخلها بأمان فانه يتم (او)
 حاصر (اهل البقي في دارنا في غير
 مصر مع نية الإقامة مدتها) للتردد
 بين القرار والقرار (بخلاف أهل
 الاخبية) كعرب وتركبان (نوها)
 في المفازة فانه تصح (في الأصح)
 وبه يبقى اذا كان عندهم من الماء
 والكلا ما يكفيهم ملتبها لاق
 الإقامة اصل

لا يحتاجون الى نية الإقامة فانه يعمل المساواة لهم كما مضى والقوى لهاها ولان الإقامة للربيل أصل والسفر
 عارض وهم لا ينوون السفر وإنما ينوون من ماء الى ماء ومن مرعى الى آخره (قوله بينهما) أى بين
 موضعين والموضع الذى قصدوه (قوله ان نوا سفرنا) فيه ما سمعته مع قوله الا اذا قصدوا ح (قوله لم يصح
 فى الاصح) وروى عن أبي يوسف أنه يبر مقتضا ح عن البحر (قوله والحاصل) أى من كلام المصنف لكن
 اشتراط ترك السفر لم يعلم من كلام المصنف تأمل (قوله ستة) زاد فى الخلية شرطا آخر وهو أن لا تكون حالته
 متعبة لغزيمته قال كجسر جوابه فى مسائل اه أى كمن دخل بلدة لحاجة ومصلحة العسكر فافهم
 ثم هذه شروط الإقامة بعد تحقق مدة السفر والافلو عزم على الرجوع الى بلدة قبل سيره ثلاثة أيام على قصد قطع
 السفر فانه يتم كجسر وكذا الرجوع الى البلدة لاخذ حاجة نسبها كما سئذ كره (قوله وترك السفر) أى
 اذا كان فى مفارقة ونوى الإقامة فيما سئذ كره من مصر أو قرية أو مالو وجدت هذه الامور وقد دخل مضر أو قرية
 وهو يسير لطلب منزل أو نحوه فيبقى أن تصح نيته حلية (قوله وصلاحيته) أى صلاحية الموضع للإقامة
 (قوله ان تعد الخ) لان القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر لانها آخر صلواته قال فى البحر وأشار
 الى أنه لا بد أن يقرأ فى الاولين فلو ترك فيها ما وفى احدهما وقرأ فى الاخيرين لم يصح فرضه اه وأطلقه فتأمل
 ما اذا نوى أربعة أو ركعتين خلا لما أفاده فى الدرر من اشتراط النية ركعتين لما فى الشرع لانه من أنه لا يشترط
 نية عدد الركعات ولما سرح به الزبلى فى باب السهو من أن السائح لو سلم القطع بسجدة لانه نوى تغيير المشروع
 قلغو كالنوى الظهر سستا ونوى مسافر الظهور أربعة أفاده أبو السعود عن شيخه قلت لكن ذكر فى الجرحرة
 أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد (قوله لتأخير السلام) مقتضى ما قدمه فى سجود السهو أن يقول
 لترك السلام فانه ذكر أنه اذا صلى خامسة بعد القعود الاخير بضم الياء سادسة ويسجد لله ولتركه السلام
 وان تذكر وعاد قبل أن يقيد الخامسة بسجدة ويسجد لله ولتأخير السلام أى سلام الفرض ومسته تثنائين
 الاولى لا الثانية أفاده الرضى قلت لكن ما هنا الظاهر (قوله وترك واجب القصص) الاضافة بيان أى واجب
 هو القصص أو من اضافة الصفة للموصوف بحرف قطيفة أى القصص الواجب وفيه التصريح بأنه غير فرض
 كإدنا ما يفيد من شرح المسئلة ولو كان الواجب هنا معنى الفرض لما صح وان قعد فافهم ثم ان ترك واجب
 القصص مستلزم لترك السلام وتكبيره النفل وخط النفل بالفرض وظاهر كلامه أنه يأثم بتركه زيادة على أنه بهذه
 اللوازم تأمل (قوله وواجب تكبيره الخ) لان بناء النفل على الفرض مكروه وهذا هو خط النفل بالفرض
 رضى لكن قول السارح وخط النفل بالفرض يقتضى أنه غير ما قبله ويلزمه أن اقتتاح النفل بتكبيره
 مستأنفة واجب مع أن بناء النفل على النفل غير مكروه أفاده ط (قوله وهذا) أى ما ذكر من اللوازم
 الاربعة ط (قوله بعد أن فسر أساء بأثم) وكذا سرح فى البحر بتأنيده فلم أن الاساءة هنا كراهة التحريم ورضى
 (قوله واستحق النار) أى اذا لم يبق أو ينف عنه الهزير الغفار ط (قوله وصار الكل نفلا) أى بتقيده
 الثالثة بسجدة لم تكن من العود قبلها وهذا عندهما بناء على أنه اذا بطل الوصف لا يبطل الاصل خلافا لمحمد
 (قوله لترك القعدة) على لبطان الفرض ثم القعدة وان كانت فرضا فى النفل أيضا لكنه اذا لم يأت بها فى آخر
 الشفع تصير الخامسة هى الفرض كما ينادى فى باب النوافل (قوله الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة)
 أى فانه اذا نواها حينئذ صحت نيته وتحول فرضه الى الاربعة ثم ان كان قرأ فى الاولين تخفيفا فى الاخيرين والآخر
 قضاء عن الاولين وهذا كله سواء قعد القعدة الاولى او لا فلا استثناء فى كلامه راجع الى المستثنين وأما اذا نوى
 بعد أن قيد الثالثة بسجدة فان كان قعد القعدة الاولى فقد علمت انه تم فرضه بالركعتين فلا يتحول ويضيف اليها
 اخرى ولو أنفدها لاشئ عليه وان لم يقعد بطل فرضه ويضم اليها أخرى لتصير الاربعة نافله خلافا لمحمد كما مر هذا
 خلاصة ما نقله ط عن البحر وقد أفاده بهذا الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أى بطلنا سورا لا باتا والالم
 تصح نيته (قوله فلا ينوب) أى النفل (قوله ولو نوى فى السجدة) أى سجدة الثالثة صار نفلا وهذا جرى على
 مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضع والصحيح مذهب محمد من أنها لا تتم الا بالرفع ففى هذه الصورة
 ينقلب فرضه أربعة الى اصح اه ح أى سواء قعد القعدة الاولى او لا وأما على قول أبي يوسف فان قعدتم
 فرضه بالركعتين والانتساب الكل نفلا فقله صار نفلا خاص بما اذا لم يقعد (قوله فاذا قام المقيم الخ) أى

الا اذا قعدوا موضعا بينهم امدة
 السفر فتمسرون ان نوا سفرنا
 والا لا ونوى غيرهم الإقامة
 معهم لم يصح فى الاصح والحاصل
 أن شروط الإقامة ستة السنة
 والمدة واستقلال الرأى وترك
 السير واتحاد الموضع وصلاحيته
 قهتانى (فأرأتم مسافر ان
 قعد فى) القعدة الاولى تم فرضه
 (ولكنه أساء) لو عاد لتأخير
 السلام وترك واجب القصص
 وواجب تكبيره اقتتاح النفل
 وخط النفل بالفرض وهذا
 لا يحل كما حذر القهستانى بعد
 أن فسر أساء بأثم واستحق النار
 (وما زاد نفل) كصلى الفجر
 أربعة (وان لم يقعد بطل فرضه)
 وصار الكل نفلا لترك القعدة
 المقرضة الا اذا نوى الإقامة قبل
 أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه
 يعيد القيام والركوع لو وقع
 نفلا فلا ينوب عن الفرض ولو نوى
 فى السجدة صار نفلا (وصح اقتداء
 المقيم بالمسافر فى الوقت وبعده
 فاذا قام) المقيم (الى الاعمال
 لا يقرأ) ولا يسجد للسهو

بعد سلام الامام المسافر فلو قام قبله فتوى الامام الاقامة قبل أن يقيد المأموم ركعته بسجدة فرض مالتى به وتابعه وان لم يفعل فسدت وان نوى بعده لا يتابعه ولو تابعه فسدت كما في الفتوح (قوله في الاصح) كذا في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو ضعيف والاستشهاد له بوجوب السهو واستشهاد بضعيف موهم أنه يجمع عليه شربلية (قوله وقيل لا) أي قبل ان القعدة الاولى ليست فرضا عليه اه ح (قوله أن العلم) بفتح الهمزة بدل من الخاتمة على حذف مضاف أي كلام الخاتمة ح ثم وجه المخالفة أنه اذا كان يشترط صحة الاقتداء العلم بحال الامام من كونه مسافرا او مقيدا لا يكون لقول الامام أو مواصلاتهم فائدة لأن المتبادر أن الشرط لا بد من وجوده في الابتداء واتفاقهم على استحباب قول الامام ذلك لرفع التوهم ينافي اشتراط العلم بحاله في الابتداء (قوله لكن الخ) اوردد ذلك سؤالا في النهاية والسراج والتشريع الخاتمة ثم أجابوا بما يرجع الى ذلك الجواب وحاصله تسليم اشتراط العلم بحال الامام ولكن لا يلزم كونه في الابتداء بحيث لم يعملوا ابتداء بحاله كان الاخبار مندوبا وحينئذ فلا مخالفة فانهم وانما لم يجب مع كونه اصلاح صلاتهم يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام لانه لم يتعين فانه ينبغي أن يتوأن يسألونه كما في البحر وألانه اذا سلم على الركعتين فالظاهر من حاله أنه مسافر حاله على الصلاح فيكون ذلك مندوبا لا واجبا لانه زيادة اعلام كما في العناية أقول لكن حل حاله على الصلاح ينافي اشتراط العلم نعم ذكر في البحر عن المبسوط والفتية ما حاصله أنه اذا سلم في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاتهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان في موضع الاقامة أنه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يبين خلافه أما اذا سلم خارج المصر لا تقصد ويجوز الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اه والحاصل أنه يشترط العلم بحال الامام اذا سلم بهم ركعتين في موضع اقامة والا فلا (قوله قبل شروعه) أي لاحتمال أن يكون معه من لا يعرف حاله فيستكمل لاعتقاده فساد صلاته قبل اخبار الامام بعد السلام (قوله في الاصح) وقيل بعد التسليم الاولى قال المقدسي وينبغي ترجيح في زماننا ط (قوله لم يصبر مقيما) فلو أنهم المقيمون صلاتهم معه فسدت لانه اقتداء المفترض بالمتنفل ظهريه أي اذا قصدوا متابعتهم أما لو نوى مضارقه ووافقه صورة فلا فساد أفاده الخبير الرملي (قوله وأما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا عكس مسئلة المتن وقد ذكر في الكنز وغيره لكن استغنى المصنف عنه لذكره اياه في باب الامامة (قوله فيصح في الوقت ويتم) أي سواء بقي الوقت او خرج قبل اتمامها لتغير فرضه بالتبعية لانصال المغرب بالسبب وهو الوقت ولو أفسد صلى ركعتين لزوال المغرب بخلاف ما لو اقتدى به مستفلا حيث يصلي أربعا اذا أفسد لانه التزم صلاة الامام وتصير القعدة الاولى واجبة في حق المقتدى المسافر أيضا حتى لو تركها الامام ولو عاودا تابعه المسافر لا تقصد صلاته على ما عليه الفتوى وقيل تفسد كذا في السراج ولا وجه له يظهر نهر (قوله لا بعده) أي لا يصح اقتداؤه بعد خروجه الوقت لعدم تغيره لا نقضاء السبب وهذا اذا كانت فائتة في حق الامام والمأموم فلو في حق الامام فقط يصح كما لو اقتدى حتى في الظاهر بشافعي اوبن يرى قولهما بعد المثل قبل المثلين كما في السراج قال في البحر وهو قيد حسن لكن الاولى اشتراط كونها فائتة في حق المأموم فقط سواء فاتت الامام او لا كن صلى ركعة من الظهر مثلا فخرج الوقت فاقضى به مسافرا فانها فائتة في حق المسافر لا المقيم اه أي فلا يصح الاقتداء لكن فواتها في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده لان فواتها في حقها معا كذلك بالاولى (قوله فيما يغير) متعلق بيمين المقتدى في قوله لا بعده واحترازه عن الاقتداء بعد الوقت في الصلاة التي لا تتغير في السفر كالنسيئة والثلاثية فانه يصح وفي البحر هذا القديم فهو من قوله صح وأتم بل لا حاجة اليه أصلا لان السفر مؤثر في الرابع فقط (قوله في حق القعدة) فانها تصير فرضا في حق المأموم وغير فرض في حق الامام وهو المراد بالنفل لانه ما قابل الفرض فيدخل فيه القعدة الواجبة بجر (قوله او القراءة الخ) لان قراءة الامام في الاخير بين نافله في حقه فرض في حق المأموم فلو لم يقرأ في الاولين واقتدى به في الشفع الثاني فقيه روايان ومقتضى المتن عدم الصحبة مطلقا قال في المحيط لان القراءة في الاخير بين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق بمجمله فلا يبقى للاخيرين قراءة اه بجر (تنبيه) زاد الزيلعي او التحريم وعزاه في السراج الى الخواشي فيدخل فيه ما لو اقتدى به في القعدة الاخيرة فانه لا يصح لان تحريمه اشتملت على نفية القعدة الاولى والقراءة بخلاف الامام وهذا معنى قول السراج لان تحريرة المأموم اشتملت

(في الاصح) لانه كاللاحق والقعدة ثان فرض عليه وقيل لا فتية (ونذب للإمام) هذا يضاف الخاتمة وغيرها أن العلم بحال الامام شرط لكن في حاشية الهداية الهندية الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح الارشاد ينبغي أن يخبرهم قبل شروعه والا فبعد سلامه (ان يقول) بعد التسليمين في الاصح (أتموا صلاتكم فاني مسافر) لدفع توهم أنه سها ولو نوى الاقامة لا لتحقيقها بل ليمت صلاة المقيمين لم يصبر مقيما وأما اقتداء المسافر بالمقيم فيصح في الوقت ويتم لا بعده فيما يغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة ولو اقتدى في الاولين او القراءة في الاخيرين

على القرض لا غير وقوله في البحر انه ليس بظاهر ليس بظاهر وتماه في النهر أقول وعليه قد ذكر التحريمه بغنى
عن ذكر القعدة والقراءة لتشمل التعليل به الاقداء في جميع أجزاء الصلاة لا في القعدة الأخيرة فقط (قوله
ويأتى المسافر بالسنة) أى الرواتب ولم يتعرض للقراءة لأنه كره لها في فصل القراءة حيث قال في المتن ويسن
في السفر مطلقا للقراءة أى سورة شاء وتقدم أنه فرق في الهداية بين حالة القرار والقراءة وتقدم الكلام فيه
وقال في التتارخانية ويخفف القراءة في السفر في الصلوات فقد صرح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في القبر
في السفر الكافرون والاخلاص وأطول الصلاة قراءة القبر وأما التسيحات فلا ينقصها عن الثلاث اه (قوله
هو المختار) وقيل الأفضل الترتل ترخيصا وقيل الفعل تقرأ وقال الهندواني الفعل حال النزول والترتال حال السير
وقيل يصلى سنة القبر خاصة وقيل سنة المغرب أيضا بجر قال في شرح المنية والاعدل ما قاله الهندواني اه
قلت والظاهر أن ما في المتن هو هذا وأن المراد بالامن والقرار النزول والخوف والقرار السير لكن قد مناه في فصل
القراءة أنه عبر عن القرار بالجله لانهم في السفر تكون غالبان الخوف تأمل (قوله والمعتبر في تغيير القرض)
أى من قصر الى اتمام وبالعكس (قوله وهو) أى آخر الوقت قد مر ما يسع التحريمه كذا في الترتلية
والبحر والنهر والذي في شرح المنية تفسيره بما لا يبي منه قد مر ما يسع التحريمه وعند زفر بما لا يسع فيه أداء
الصلاة (قوله وجب ركعتان) أى وإن كان في أوله مقيا وقوله والا فاربعة أى وإن لم يكن في آخره مسافرا
بأن كان مقيا في آخره فالواجب أربع قال في النهر وعلى هذا قالوا الوضلى الظهر أربعين مسافرا أى في الوقت فصلى
العصر ركعتين ثم رجع الى منزله لحاجة فتبين أنه صلاهما بلا وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربعين بلعانه كان
مسافرا في آخر وقت الظهر ومقيا في العصر (قوله لانه) أى آخر الوقت (قوله عند عدم الاداء قبله) أى
قبل الآخر والحاصل أن السبب هو الجزء الذى يصل به الاداء والجزء الآخر ان لم يؤد قبله وان لم يؤد حتى خرج
أواسلم كافر أو أفاق مجنون أو طهرت الحائض أو انقضاء في آخره منتهى الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في
أوله وبالعكس لو جن أو حاضت أو نقت فيه لفقد الاهلية عند وجود السبب وفائدة اضافته الى الكل عند خلوه
عن الاداء أنه لا يجوز قضاء عصر الامس في وقت التغيير وتقام تحقيقه في كتب الاصول (قوله الوطن الاصلى)
ويسمى بالاهلى ووطن الفطرة والقرارح عن القهستاني (قوله أو تأهله) أى تزوجه قال في شرح المنية
ولو تزوج المسافر يلد ولم ينو الإقامة به فليل لا يصير مقيا وقيل يصير مقيا وهو الاوجه ولو كان له أهل ببلدين
فأتاهما دخلها صار مقيا فان ماتت زوجته في أحدهما وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يبقى وطنه اذالمعتبر
الاهل دون الدار كما لو تأهل ببلدة واستقرت سكناه وليس له فيها دار وقيل تبقى اه (قوله أو وطنه) أى عزم
على القراريه وعدم الارتحال وان لم يتأهل فلو كان له ابوان يلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك
وطنه اذ اذا عزم على القراريه وترك الوطن الذى كان له قبله شرح المنية (قوله يطل بمثله) سواء كان بينهما
مسيرة سفر أو لا ولا خلاف في ذلك كما في المحيط قهستاني وقيد بقوله بمثله لانه لو انتقل منه قاصدا غيره ثم بدله
أن يوطن في مكان آخر فربما لا أول أتم لانه لم يوطن غيره نهر (قوله اذالم يتيقن له بالاول أهل) أى وان بقي له فيه
عقار قال في النهر ولو نقل أهله ومناعه وله دور في البلد لا تبقى وطنه لو قيل تبقى كذا في المحيط وغيره (قوله بل يتم
فيهما) أى بمجرد الدخول وان لم ينو إقامة ط (قوله ويطل وطن الإقامة) يسمى أيضا الوطن المستعار
والحادث وهو ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصلى مسيرة السفر أو لا وهذا رواية ابن
سماعة عن محمد وعنه أن المسافة شرط والاول هو المختار عند أكثر من قهستاني (قوله بمثله) أى سواء كان
بينهما مسيرة سفر أو لا قهستاني (قوله وبالوطن الاصلى) كما اذا وطن بكه نصف شهر ثم تأهل بغيره أفاده
القهستاني (قوله وبانشاء السفر) أى منه وكذا من غيره اذ لم يتر فيه عليه قبل سيرته السفر قال في الفتح
ان السفر الناقض لوطن الإقامة ما ليس فيه مروي وعلى وطن الإقامة أو ما يكون المرو فيه به بعد سيرته السفر
اه أقول ويوضع ذلك ما في الكافي والتتارخانية خراساني قد مر بغنداد لقيم به نصف شهر ومضى قد مر
الكوفة كذلك ثم خرج كل منهما الى قصر ابن هبيرة فانهما يتمان في طريق القصر لأن من بغداد الى الكوفة
أربعة أيام والقصر متوسط بينهما فان أقاما في القصر نصف شهر بطل وطنهما بغداد والكوفة لانه مئله فان خرجا

(ويأتى) المسافر بالسنة (ان كان
(في حال أمن وقرار ولا) بأن كان
في خوف وقرار (لا) يأتى بها
هو المختار لانه ترك العذر تجنيس
قبل الاسنة القبر (والمعتبر
في تغيير القرض آخر الوقت) وهو
قد مر ما يسع التحريمه (فان كان)
المكلف (في آخره مسافرا وجب
ركعتان والا فاربعة) لانه المعتبر
في السبب عند عدم الاداء قبله
(الوطن الاصلى) هو موطن
ولادته أو تأهله أو وطنه (يطل
بمثله) اذالم يتيقن له بالاول أهل فلو
بقي لم يطل بل يتم فيهما (لا غير)
(و) يطل (وطن الإقامة بمثله
(و) بالوطن (الاصلى) (و) بانشاء
(السفر)

مطلب
في الوطن الاصلى ووطن الإقامة

بعده من القصر الى الكوفة يتمان أيضا فان أقام بها يوما مثلا ثم خرج منها الى بغداد وقصد المرو وبالقصر
 يتمان الى القصر وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن اقامة لهما فاذا قصد الدخول فيه لم يصح سفرهما
 اذ لم يقصد امسية سفر حتى لو لم يقصد الدخول فيه قصر كما خرجا من الكوفة لقصد هما امسية السفر
 ولو أن المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد أو الخراساني الكوفة والتقيبا بالقصر وخرج الى الكوفة ليقيا فيها
 يوما ثم رجعا الى بغداد قصر الى الكوفة وكذا الى بغداد لقصد كل منهما امسية سفر أما الخراساني فلانه ماض
 على سفره وأما المكي فلان وطنه بالكوفة انتقض بانشاء السفر والقصر اذ لم يكن وطن لهما مقصدا المرو به
 لا يمنع صحة السفر اه وأقار قوله وأما المكي الخ أن انشاء السفر من وطن الإقامة مبطل له وان عاد اليه
 ولذا قال في البدائع لو أقام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها الى مكة فقبل أن يسير ثلاثة أيام عاد
 الى الكوفة لحاجة فانه يقصر لان وطنه قد بطل بالسفر اه والحاصل أن انشاء السفر يبطل وطن الإقامة
 اذا كان منه أما لو أنشأ من غيره فان لم يكن فيه مروه وعلى وطن الإقامة او كان ولكن بعد سير ثلاثة أيام
 فكذلك ولو قبله لم يبطل الوطن بل يبطل السفر لان قيام الوطن مانع من صحته والله أعلم (قوله والاصل أن
 الشيء يبطل بمثله) كما يبطل الوطن الاصل بالوطن الاصل ووطن الإقامة بوطن الإقامة ووطن السكنى
 بوطن السكنى وقوله وبما فوقه أي كما يبطل وطن الإقامة بالوطن الاصل وكما يبطل وطن السكنى بالوطن
 الاصل وبوطن الإقامة وينبغي أن يزيد وبثمة كبطلان وطن الإقامة او السكنى بالسفر فانه في البحر على ذلك
 بقوله لانه ضمه (قوله لا يجادونه) كما يبطل الوطن الاصل بوطن الإقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر
 وكما يبطل وطن الإقامة بوطن السكنى ح (قوله وما صورته الزيلعي) حيث قال رجل خرج من مصره
 الى قرية لحاجة ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوما فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية
 لا السفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصره وقبل أن يقيم ليلة في موضع آخر فسافر فانه يقصر ولو مر بتلك القرية
 ودخلها أتم لانه لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه او مثله اه ح (قوله رده في البحر) بأن السفر باق لم يوجد
 ما يبطله وهو مبطل لوطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكنى
 فقوله لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع اه قال ح واعترضه شيخنا بأن المبطل لهما سفر مبتدأ منهما وأما اذا خرج
 منهما الى مادون مدة السفر ثم أنشأ سافرا فانهم لا يبطلان فاذا مر بها أتم اه ونقل الخليلي المثل عن خط
 بعضهم وأقره قال ح وهو وجه فان من نوى الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد
 مريدا سافرا ومر بذلك أتم مع أنه أنشأ سافرا بعد اتخاذ هذا الموضع دارا إقامة ثبت أن انشاء السفر لا يبطل
 وطن الإقامة الا اذا انشاء السفر منه فليكن وطن السكنى كذلك كما صورته الزيلعي صحيح ومن تصوره علت
 أنه لابت أن يكون بين الوطن الاصل وبين وطن السكنى أقل من مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن
 السكنى اه أقول قد علمت أن السفر المبطل للوطن لا يختص بالمشا من بل يكون بالمشا من غيره اذ لم يكن
 فيه مروه عليه قبل سير ثلاثة أيام لكن هناك مروه على الوطن قبل سير مدة السفر وقد أيدى الظهيرية قول
 عامة المشايخ باعتبار وطن السكنى بأن الامام السرخسي ذكر مسئلة تدل عليه وهي كوفي خرج
 الى القادسية لحاجة وبينها مدون مسيرة السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان قريبا منها
 بدله الرجوع الى القادسية ليحمل ثقله منها ويرتحل الى الشام ولا يمر بالكوفة أتم حتى يرتحل من القادسية
 استصناا لانها كانت له وطن السكنى ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر ما لم يدخلها فيبقى وطنه بالقادسية
 ولا ينتقض بهذا الخروج كما لو خرج منها لتشييع جنازة ونحوه اه ملخصا أقول ويمكن أن يوفق بين القولين
 بأن وطن السكنى ان كان اتخذ بعد تحقق السفر لم يعتبر اتصافا والاعتبار اتصافا فاذا دخل المسافر بلدة ونوى
 أن يقيم بها يوما مثلا ثم خرج منها ثم رجع اليها قصر فيها كما كان يقصر قبل خروجه وعليه يحمل كلام المحققين
 لقول البحر انهم قالوا القائلة فيه لانه بقي فيه مسافرا على حاله فصار وجوده كعدمه اه فقوله لم يبق
 فيه مسافرا على حاله ظاهر في أنه كان مسافرا قبل اتخاذ وطنه وما قاله عامة المشايخ محمول على ما اذا اتخذ
 وطنه قبل سفره كما صورته الزيلعي والامام السرخسي هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله لانه الاصل) فهو المتمكن
 من الإقامة والسفر (قوله وقها مهرها المجل) والافلا تكون تبع لان لها أن تجبس نفسها عن الزوج المجل

والاصل أن الشيء يبطل بمثله وبما
 فوقه لا يجادونه ولم يذكر وطن
 السكنى وهو ما نوى فيه أقل من
 نصف شهر لعدم فائدته وما صورته
 الزيلعي رده في البحر (والمعتبر
 نية التسبوع) لانه الاصل لا التابع
 (كأمرأة) وقها مهرها المجل

دون المؤجل ولا تسكن حيث يسكن بحر قلت وفيه أن هذا شرط لبوت أخرجهما وسفره به أعلى
احد التولين وكلا من بعده ولهذا قال في شرح المنية والأوجه أنها تابع مطلقا لأنها إذا خرجت معه للسفر
لم يسبق لها أن تخاف عنه اه وقد يجاب بأنها إذا ثبت لها حس نفسهما عن أخرجهما من بلد حال جيل
استقامه بجبلها فكذا ثبت لها إذا وصلت إلى بلدة أو قرية فتصح نيتها الإقامة بها لانها حينئذ غير تسع
له وان كانت تعال في المفازة (قوله غير مكاتب) قال في البحر وأطلق في العبد فمثل القن والمذبر وأتم الولد
وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تبعاً لآل له السفر بغير إذن المولى فلا تلزمه طاعته اه (قوله إذا كان
يرتق من الأمير أويت المال) اقتصر في القنية وغيره على الأول وقال في شرح المنية وكذا إذا كان
ورقه من بيت المال وقد أمره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد
لا يكون تبعاً للمولى وهو ظاهر اه ودخل تحت الجندي الأمير مع الخليفة بحر عن الخلاصة (قوله
وأجير) أي مشاهرة أو مسانسة كما في التنازخية أما لو كان مياومة بأن استأجره كل يوم بكذا فان له
فسخها إذا فرغ منها فالعبرة بنية قال في البحر وأما الاعمي مع قائده فان كان القائد أجراً فالعبرة بنية الاعمي
وان متطوعاً تعتبر نيته (قوله وأسير) ذكر في المتن أن المسلم إذا أسره العدو وان كان مقصده ثلاثة أيام
قصر وان لم يعلم سألته فان لم يخبره وكان العدو قتيلاً وان كان مسافراً قصر وينبغي أن يكون هذا إذا تحقق
أنه مسافر ولا يكون كمن أخذ الظالم لا يقصر إلا بعد السفر ثلاثاً وكذا ينبغي أن يكون حكم كل تابع يسأل
متبوعه فان أخبره عمل بخبره والاعمل بالأصل الذي كان عليه من إقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وتعذر السؤال
بمنزلة السؤال مع عدم الأخبار شرح المنية (قوله وغيره) أي موسر قال في البحر عن المحيط ولو دخل
مسافر مصر فأخذه غيره وحبسه فان كان معسراً قصر لأنه لم ينو الإقامة ولا يحمل للطالب حبسه وان كان
موسراً ان عزم أن يقضى دينه أو لم يعزم شيئاً قصر وان عزم واعتقد أن لا يقضيه أتم اه وقوله ان عزم
أن يقضى أي قبل خمسة عشر يوماً كما في الفتح (قوله وتليذ) أي إذا كان يرتق من استاذه رحى والمراد به
مطلق المتعلم مع معلمه اللازم له لا خصوص طاب العلم مع شيخه قلت ومثله بالاولى الابن البار البالغ مع أبيه
تأكل (قوله ومستأجر) كان على الشارح أن يقول وأسرو دائن واستاذ ح (قوله قلت) تلخيص لحاصل
ما تقدم ليبي عليه حكم المجاذبة (قوله وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد) بكسر الكاف المعجمة
المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هي نفرت الجيش لمأصار عليهم من الغلبة والهزيمة
حتى تشتتوا في كل جانب وفاتت المعية والارتزاق فنصار كل مستقلاً بنفسه وزالت التبعية رحى (قوله
على الاصح) وقيل يلزمه الاتمام كالعزل الحكيم أي بموت الموكل وهو الاحوط كما في الفتح وهو ظاهر
الرواية كما في الخلاصة بحر (قوله دفع الضرر عنه) لانه مأمور بالقصر منه عن الاتمام فكان مضطراً
فلو صار فرضه أربعاً بأقامة الأصل بلا علم لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعاً بخلاف
الوكيل فان له أن لا يبيع فيمكنه دفع الضرر بالامتناع فإذا باع بناء على ظاهر أمره كان الضرر ناشئاً منه
من وجهه ومن الموكل من وجهه فيصح العزل حكماً لا قصداً بحر ملخصاً عن المحيط وشرح الطحاوي (قوله
مبني على خلاف الاصح) قال في البحر وكذا ان كان مع مولاة في السفر فباعه من مقيم والعبد
في الصلاة يتقلب فرضه أربعاً حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة تلك الصلاة مبني على غير الصحيح
ان فرض عدم علم العبد أو على قول السكك ان علم اه (قوله والقضاء الخ) المناسب ذكر هذه المسئلة
مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لانها من فروعه (قوله سفره وحضراً) أي فلو فاتته صلاة
السفر وقضاها في الحضرة يقضيها مقصورة كما لو أذاها وكذا فائتة الحضرة تقضى في السفر تأتم (قوله لانه بعد
ما نقرر) أي بخروج الوقت فان الفرض بعد خروج وقته لا يتغير عما وجب أما قبله فانه قابل للتغيير بنية
الإقامة او انشاء السفر وباقتداء المسافر بالقيم (قوله غير أن المريض الخ) قال في الفتح ولا يشك على هذا
المريض إذا فاتته صلاة في مرضه الذي لا يدرجه على القيام فانه يجب أن يقضيها في الصحة قائماً لان الوجوب
بقيد القيام غير أنه رخص له أن يفعلها حالة العذر بقدر وضعه اذ ذلك حين لم يؤدّها حالة العذر زال سبب
الرخصة فتعين الأصل ولذلك يفعلها المريض قاعداً إذا فاتت عن زمن الصحة أما مولاة المسافر فانه لا يست

وعبد غير مكاتب (وجندي)
إذا كان يرتق من الأمير أويت
المال (وأجير) وأسير وغيره
وتليذ (مع زوج ومولى وأمير
ومستأجر) لف ونشر مرتب
قلت فتب المعية ملاحظ في تحقق
التبعية مع ملاحظة شرط آخر
محقق لذلك وهو الارتزاق في مسألة
الجندي ووفاء المهر في المرأة
وعدم كتابة العبد وبه بان جواب
حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين
وألف (ولابد من علم التابع بنية
المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة
ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
على الاصح) وفي القبض وبه يفتي
كما في المحيط وغيره دفعاً للضرر عنه
خافي الخلاصة عبد أتم مولاة
فنى المولى الإقامة ان أتم صحته
صلاته ما والا لمبني على خلاف
الاصح (والقضاء يشكى) أي يشابه
(الاداء مفراً وحضراً) لانه بعد
ما نقرر لا يتغير غير أن المريض
يقضى فائتة الصحة في مرضه
بمقادير

الاركتين ابتداء ومنشأ الغلط اشتراك لفظ الرخصة اه (قوله سافر السلطان قصر) أي اذا نوى السفر
يصير مسافرا ويقصر قال في شرح المنية قبل هذا اذا لم يكن في ولايته أما اذا طاف في ولايته فلا يقصر
والأصح أنه لا فرق لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة
ومراد القائل لا يقصر هو ما صرح به في البرازية من أنه اذا خرج لتقص احوال الرعية وقصد الرجوع متى
حصل مقصوده ولم يقصر مدة مسيره سفر حتى انه في الرجوع يقصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار بان عال بأن جميع
الولاية بمنزلة مصره لأن هذا تعليل في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الأئمة الثلاثة فلا يسمع اه
(قوله صار مقيما على الوجه) أي بنفس التزوج وان لم يتخذ وطنه ولم يوالا إقامة خمسة عشر يوما أو ما
المسافرة فانها نصير مقيمة بنفس التزوج اتفاقا كما في القهستهاني ح وحكي الزيلعي هذا الوجه بقيل
فظاهره ترجيح المقابل فقد اختلف الترجيح ط اقول قد يقال لا يصير مقيما اذا كان مراده الخروج قبل نصف
شهر تأمل (قوله تتم في الصحيح) كذا في الظهيرية قال ط وكأنه لا سقوط الصلاة عنهم فيما مضى لم يعتبر
حكم السفر فيه فلما تأملت للاداء اعتبر من وقته (قوله كسبي بلغ) أي في أثناء الطريق وقد سبق لمقصده
اقل من ثلاثة ايام فانه يتم ولا يعتبر ما مضى لعدم تكليفه فيه ط (قوله بخلاف كافر أسلم) أي فانه يقصر
قال في الدرر لأن نيته معتبرة فكان مسافرا من الأول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقيل
يقان وقيل يقصران اه والمختار الأول كما في البحر وغيره عن الخلاصة قال في الشربلالية ولا يخفى أن الحائض
لا تنزل عن رتبة الذي أسلم فكان حقها القصر مثله اه وأجاب في نهج النجاة بأن مانعها بجأوى بخلافه
اه أي وان كان كل منهم من أهل النية بخلاف الصبي لكن منعها من الصلاة ما ليس بمنعها فلفت نيتها
من الأول بخلاف الكافر فانه قادر على ازالة المانع من الابتداء فصحت نيته (قوله عبدالح) أي اذا سافر
العبد مع سيده فنوى احدهما الإقامة (قوله والا) أي وان لم يتها إلى خدمته يفرض عليه القعود على
رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه مسافر من وجهه مقيم من وجهه شرح المنية (قوله ولا يأت الخ) في شرح
المنية وعلى هذا فلا يجوز له الاقتداء بالمقيم مطلقا فيعلم هذا اه أي لا في الوقت ولا بعده ولا في الشفع الأول ولا
الثاني ولعل وجهه كما أفاده شيخنا أن مقتضى كونه يتم احتياطا أن تكون القعدة الثانية في حقه فرضا لحاقه
بالمقيم وقد قلنا ان القعدة الأولى فرض عليه أيضا لحاقه بالمسافر فاذا اقتدى بمقيم يلزم اقتداء المفترض بالمتنفل
في حق القعدة الأولى اه اقول لكن قول شارح المنية وعلى هذا الخ يظهر منه أنه تفرع من عنده على وجه
البحث والا فالذي رأيته منقول في التارخانية عن الحجة أنه ان لم يكن بالمهاجرة وهو في أيديهم ما فكل صلاة يصليها
وحده يصلي اربعاً ويقعد على رأس الركعتين ويقرأ في الآخرين وكذا اذا اقتدى بمسافر يصلي معه ركعتين
وفي قراءته في الركعتين اختلاف وأما اذا اقتدى بمقيم فانه يصلي اربعاً بالاتفاق اه (قوله وهو مما
يلغز) أي من جهات فيقال أي شخص يصلي فرضه اربعاً ويفترض عليه القعود الأول كالثاني وأي شخص
لا يصح اقتداؤه بالمقيم في الوقت وأي شخص ليس بمقيم ولا مسافر ويقال في صورة التها بأي شخص يتم يوماً
ويقصر يوماً ط (قوله لأن الأولى ضمت الوتر) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج
على ما يلزم فعله ليعم العمل ط (قوله والثالثة ليوم الجمعة) أي قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية
ولم تنظر الى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

(باب الجمعة)

مناسبتها للسفر أن في كل منهما تنصيف الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا في خاص وهو الظاهر وفي السفر
في عام وهو كل رباعية فلذا قدم (قوله بالدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة
من يوم الجمعة فاسعوا اليه وبالسنه والاجماع (قوله كما حققه الكمال) وقال بعد ذلك وانما أكثرنا فيه نوعاً
من الاكثار لما نسمع عن بعض الجهلة انهم ينسبون الى مذهب الحنفية عدم اقتراضها ومنشأ غلطهم قول
القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كره وجازت صلاته وانما أراد حرم عليه وصحت الظهور لما
سبأني (قوله أكد من الظاهر) أي لانه ورد فيها من التهديد ما لم يرد في الظاهر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم
من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه رواه احمد والحاكم وصححه فيعاقب على تركها

(فروع) سافر السلطان قصر * تزوج
المسافر يلد صار مقيماً على الوجه
* طهرت الحائض وبقي لمقصدها
يومان تتم في الصحيح كسبي بلغ
بخلاف كافر أسلم * عبد مشترك
بين مقيم ومسافر انهما ياقصر
في نوبة المسافر والا يفرض عليه
القعود الأول ويتم احتياطاً ولا
يأت بمقيم أصلاً وهو مما يلغز قال
لنساءه من لم تدر منك كم ركعة
فرض يوم وليلة فهي طالق فقالت
احداهن عشرون والثانية سبعة
عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة
احدى عشر لم يطلق لأن الأولى
ضمت الوتر والثانية تركته
والثالثة ليوم الجمعة والرابعة
للمسافر والله أعلم

(باب الجمعة)

بتلبث الميم وسكونها (هي فرض)
عين (يكفر جاحداً) لشبوتها
بالدليل القطعي كما حققه الكمال
(وهي فرض) مستقل أكد
من الظاهر

اشد من الظهور ويناب عليها اكثر لان لها شرطا ليست تظهر تأمل (قوله وليست بدلا عنه الخ) تفسيره
 يفهم قوله وهي فرض مستقل لكن هذا يخالف لما قدمه المصنف في بحث النية من باب شروط الصلاة
 وبعبارة مع الشرح ولونوى فرض الوقت مع بقائه جازا لا في الجمعة لانها يبدل الا أن يكون عنده
 في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأى البعض فتصم ا هـ وكتبنا هناك عن شرح النية أن فرض الوقت
 عندنا الظاهر لا الجمعة ولكن قد أمر بالجمعة لاسقاط الظاهر ولذا الوصلى الظهر قبل أن تفوته الجمعة صحت عندنا
 خلافا لغيره والثلاثة وان حرم الاقتصار عليها ا هـ والحاصل أن فرض الوقت عندنا الظاهر وعند زفر الجمعة
 كما صرح به في الفتح وغيره فيما سأتى حتى الباقى في شرح الملتقى وأما ما نقله عنه فلهذا ذكره في شرحه على
 النقاية وبما ذكرناه ظهر ضعفه (قوله وفي الجراح) سأتى الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدى
 في مصر واحد بواضع كثيرة (قوله ويشترط الخ) قال في التهرولها شرائط وجوب وأداء منها ما هو في المصلى
 ومنها ما هو في غيره والفرق أن الأداء لا يصح بانتفاء شروطه ويصح بانتفاء شروط الوجوب ونظمها بعضهم
 فقال

وحرر صحيح بالبلوغ مذكر * مقيم وذو عقل لشروط وجوبها

ومصر وسلطان ووقت وخطة * واذن كذا جاعل لشروط أدائها ط عن أبي السعود
 (قوله ما لا يسع الخ) هذا يصدق على كثير من القرى ط (قوله المكلفين بها) احتريزه عن اصحاب
 الاعذار مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن القهستاني (قوله وعليه فتوى اكثر الفقهاء الخ)
 وقال ابو شجاع هذا احسن ما قيل فيه وفي الولوجية وهو صحيح بجر وعليه مثنى في الوقاية ومن المختار
 وشرحه وقدمه في متن الدرر على القول الآخر وظاهره ترجيحه وأيده صدر الشريعة بقوله لظهور التواني في
 أحكام الشرع سيما في اقامة الحدود في الامصار (قوله وظاهر المذهب الخ) قال في شرح المنية والحد
 الصحيح ما اختاره صاحب الهداية أنه الذي له امير وقاض يتخذ الاحكام ويقيم الحدود وترتيب صدر الشريعة له
 عند اعتذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم بظهور التواني في الاحكام من بق بأن المراد
 القدرة على اقامتها على ما صرح به في التحفة عن أبي حنيفة أنه بلدة كبيرة فيها سك وأسواق ولها رياستي
 وفيها وال يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بحسبته وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيايقع من
 الحوادث وهذا هو الاصح ا هـ الا أن صاحب الهداية ترك ذكر السك والرياستين لان الغالب أن الأمير
 والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك ا هـ (قوله له امير
 وقاض) أى مقيمان فلا اعتبار بقاض يأتي احيا نايسمى قاضي الناحية ولم يذكر المفتي اكتفاء بذكر القاضي
 لان القضاء في المدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالى والقاضى مفتيا اشترط المفتي كافي
 الخلاصة وفي تصحيح القدوري أنه يكتفى بالقاضى عن الامير شرح الملتقى قال الشيخ اسماعيل ثم المراد
 من الامير من يحرس الناس ويمنع المفسدين ويقوى أحكام الشرع كذا في الرقائق وحاصله أن يقدر على
 انصاف المظلوم من الظالم كما فسر به في العناية ا هـ (قوله يقدر الخ) افرد النحرير تبعا للهداية لعوده على
 القاضي لان ذلك وظيفة بخلاف الامير لما تروى في التعبير يقدر على صدور الشريعة كما علمته وفي شرح الشيخ
 اسماعيل عن الدهلوى ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذ الجمعة اقيمت في عهد اطم الناس وهو الحجاج
 وانه ما كان ينفذ جميع الاحكام بل المراد والله اعلم اقتداره على ذلك ا هـ ونقل مثله في حاشية أبي السعود
 عن رسالة العلامة فوح افندى اقول ويؤيده أنه لو كان الاخلال بتنفيذ بعض الاحكام محلا يكون البلد مصرا
 على هذا القول الذي هو ظاهر الرواية لزم أن لاتصح جمعة في بلدة من بلاد الاسلام في هذا الزمان بل فيما قبله
 من ازمان فتعين كون المراد الاقدار على تنفيذ الاحكام ولكن ينبغي ارادة اكثرها واو الفقدية تعذر على الحاكم
 الاقدار على تنفيذ بعضها المنع عن ولاء وكما يقع في ايام الفتنة من تعصب سعاة البلد بعضهم على بعض او على
 الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قادر على تنفيذها في غيرهم وفي عدم كرهه على أن هذا
 نعارض فلا يعتبر ولذا لو مات الوالى او لم يحضر الفتنة ولم يوجد أحد ممن له حق اقامة الجمعة نصب العامة لهم
 خطيبا للضرورة كما سياتى مع انه لا امير ولا قاضى ثمة أصلا وهذا الظاهر جهل من يقول لا تصح الجمعة في ايام

وليست بدلا عنه كما حذر الباقى
 معز بالسرى الدين ابن الشحنة
 وفي البصر وقد اقيمت مرارا
 بعد ص صلاة الاربع بعدها
 بنيت آخر ظهر خوف اعتقاد عدم
 فرضية الجمعة وهو الاحتياط
 في زماننا وأما من لا يخاف عليه
 مفسدة منها فالاولى أن تكون
 في بيته خفية (ويشترط احتجابها)
 سبعة أشياء الاول (المصرو هو
 ما لا يسع اكبر مساجده ا هـ
 المكلفين بها) وعليه فتوى اكثر
 الفقهاء يجتبي لظهور التواني
 في الاحكام وظاهر المذهب أنه
 كل موضع له امير وقاض يقدر
 على اقامة الحدود

الفتنة مع انها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كما سنده. فتأمل (قوله كما حررناه الخ) هو حاصل ما تقدمناه عن شرح المنية (قوله وفي القهستاني الخ) تأييد للمتن وعبارة القهستاني وتقع فرضا في القصابات والقري الكبيرة التي فيها السواق قال ابو القسم هذا بلا خلاف اذا اذن الوالي او القاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لان هذا مجتمه رفيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه وفيما ذكرنا اشارة الى انه لا تجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في المنعرات والظاهر انه اريد به الكراهة لكرامة الفصل بالجماعة ألا ترى أن في الجواهر لو صلوا في القرى لزمهم أداء الظاهر وهذا اذا لم يصل به حكم فان في قساوى الدينارى اذ ابنى مسجد في الرستاق بأمر الامام فهو أمر بالجمعة اتفاقا على ما قال السرخسي اه فافهم والرستاق القرى كما في القاموس (تنبية) في شرح الوجاهة قضاء زمانا يحكمون بجمعة الجمعة عند تجديد ها في موضع بأن يهلق الواقف عتق عبده بجمعة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشروط يدي المعلق عتقه على الواقف المعلق بأنه علق عتقه على جمعة الجمعة في هذا الموضع وقد صحت ووقع العتق فيحكم بعتقه فيتضمن الحكم بجمعة الجمعة ويدخل ما لم يأت من البيع بها اه قال في النهر وفي دخول ما لم يأت نظر فتدبر اه اقول الجواب عن نظره أن الحكم بجمعة الجمعة مبنى على كون ذلك الموضع محللا لاقامتها فيه وبعد ثبوت مجتمها فيه لا فرق فيه بين جمعة وجمعة فتدبر وظاهر ما مر عن القهستاني أن مجرد أمر السلطان والقاضي ببناء المسجد وأدائها فيه حكم رافع للخلاف بلاد عوى وحادثة وفي قضاء الاشياء أمر القاضي حكم كقوله سلم الحدود الى المدعي والامر بدفع الدين والامر بمحبسه الخ وأفتى ابن نجيم بأن تزويج القاضي الصغيرة حكم رافع للخلاف ليس لغیره نقضه (قوله واذا اتصل به الحكم الخ) قد علمت أن عبارة القهستاني صريحة في أن مجرد الامر رافع للخلاف بناء على أن مجرد أمره حكم (قوله اولا) زاده للاشارة الى أن قول المصنف ما انفصل به ليس قيدا احترازا كما في الشرع بلالية (قوله كما حرره ابن الكمال) حيث قال واعتبر بعضهم قيد الاتصال وقد خطأ صاحب الذخيرة فان لاغلي قول هذا القائل لا تجوز اقامة الجمعة بخارى في مصلى العيد لان بين المصلى وبين المصر من اربع ووقعت هذه المسئلة مرة وأفتى بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان احدهم ينكر جواز صلاة العيد في مصلى العيد بخارى لامن المتقدمين ولا من المتأخرين وكما أن المصر اوفناء شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد اه (قوله واختار للفقوى الخ) اعلم أن بعض المحققين اهل الترجيح اطلق الفناء عن تقديره بمسافة وكذا احتز المذهب الامام محمد وبعضهم قدره بما وجد له اقوالهم في تقديره غاية اقواله أو تسعة غلوة ميل ميلان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة سماع الصوت سماع الاذان والتعريف احسن من التحديد لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو بحسب كبر المصر وصغره يسانه أن التقدير بغلوة او ميل لا يصح في مثل مصر لان القرافة واترب التي تلي باب النصر يزيد كل منها على فراسخ من كل جانب نعم هو يمكن اثل بولا ق فالقول بالتحديد بمسافة يخالف التعريف المتفق على ما صدق عليه بأنه المعتد لمصالح المصر فقد نص الأئمة على أن الفناء ما عدل من الموقى وحوائج المصر كركض الخيل والدواب وجع العساكر والخروج للرمي وغير ذلك وأى موضع يجتهد بمسافة سبع عساكر مصر ويصلح ميدان الخيل والفرسان ورمي النبل والبنق البارود واختيار المدافع وهذا يزيد على فراسخ فظهر أن التحديد بحسب الامصار اه ملخصا من تحفة أعيان الغنى بجمعة الجمعة والعديد في الفناء للعلامة الشرنبلالى وقد جزم فيها بجمعة الجمعة في مسجد سبيل علان الذي بناه بهض امرأ زمانه وهو في فناء مصر بينه وبينها نحو ثلاثة ارباع فرسخ وشئ اقول وبه ظهر صحتها في تكية السلطان سليم بمرجة دمشق وكذا في مسجده بالصالحية دمشق فانهم من فناء دمشق بما فيها من التربة بسفح الجبل وان انفصلت عن دمشق بزراع لكنها قريبة لانها على ثلث فرسخ من البلدة وان اعترت قرية مستقلة فهي مصر على تعريف المصنف على أن مسجد خاني بني بأمر السلطان وكذا مسجدها القديم المشهور بمسجد الخنا بله الذي بناه الملك الاشرف وأمره كلف في صحتها على ما مر تأمل (قوله او امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطانا الا تغلب الماتة تم في باب الامامة من اشتراط المذكورة في الامام فكان على الشارح أن يقول ولو امرأة اى ولو كان ذلك المتغلب امرأة ح والمراد بالمتغلب من نقديه شروط الامامة وان رضيه القوم وفي الخلاصة والمتغلب الذي

كما حررناه فيما علقناه على المتن وفي القهستاني اذن الحاكم ببناء الجامع في الرستاق اذن بالجمعة اتفاقا على ما قاله السرخسي واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه فليحفظ (وفناءه) بكسر الفاء وهو ما حوله (اتصل به) اولا كما حرره ابن الكمال وغيره (لاجل مصالحه) كدفن الموقى وركض الخيل واختار للفقوى تقديره بفرسخ ذكره الوالوجي (و) الثاني (السلطان) ولو متغلبا او امرأة فيجوز أمرها.

طلبه في صحة الجمعة بمسجد المرجة والصالحية في دمشق

لا عهد له اى لامنتوره ان كان سيرته فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاة تجوز الجمعة بحضوره
 بجر اه ط (قوله باقامتها) اى اقامة الجمعة وقوله لا اقامتها اى لا اقامة المرأة الجمعة ح (قوله
 أو ما موره باقامتها) اى الجمعة وشمل الامر دلالة قال في البحر ولا خفاء في أن من قوض اليه أمر العامة
 في مصر له اقامتها وان لم يتوضها السلطان اليه صريحاً كما في الخلاصة والعبارة لا خلية النائب وقت الصلاة
 لا وقت الاستئابة حتى لو أمر الصبي والذي وقض اليه الجمعة فبلغ وأسلم لهما اقامتها لانه قوضها اليهما
 صريحاً بخلاف ما اذ لم يصرح لكن ظاهر الخاتمة أن هذا قول البعض وأن الراجح عدم الفرق لرفع
 التفويض باطلا وعليه فالمعتبر الاهلية وقت الاستئابة اه ملخصاً قلت لكن في رسالة الشرنبلالى عن
 الخلاصة مانصه العبارة للاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض العبارات ما يقتضى خلافه
 اه (قوله وان لم تجز أنكحته وأقضيته) لانهما يعتمدان الرولية ولا ولاية على نفسه فضلاً عن غيره ولان
 شرط القضاء الحرية ط (قوله واختلف الخ) ليس ذلك اختلافاً بين مشايخ المذهب من اهل التخرج
 أو الترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات مشايخ المذهب (قوله هل يملك الاستئابة) اى
 بلا اذن من السلطان أما بلا اذن فلا خلاف فيه (قوله فقيل لا مطلقاً) قائله صاحب الدرر حيث قال ان
 الاختلاف لا يجوز للخطبة أصلاً ولا للصلاة ابتداء بل بعد ما حدث الامام الا اذا كان مأذوناً من السلطان
 بالاختلاف اه (قوله وقيل ان لضرورة جاز الخ) قائله ابن كمال باشا حيث قال ان كان ذلك لضرورة
 كشغله عن اقامة الجمعة في وقتها جاز التفويض الى غيره والا اى وان لم يكن ذلك لضرورة أصلاً او كان لغيره
 لكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض الى خطيب آخر ثم قال واقامة
 الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثانى فالمراد من الاختلاف
 لا اقامة الجمعة الاختلاف للخطبة للصلاة كما هو مع بعض البعض اه ملخصاً (قوله وقيل نعم الخ) قائله قاضى
 القضاة محب الدين ابن جرباش منح وبه قال شارح المنية البرهان ابراهيم الحلبي وكذا صاحب البحر والنهر
 والشرنبلالى والمصنف والشارح (قوله بلا ضرورة) الاولى أن يقول ولو بلا ضرورة ليتضح معنى
 الاطلاق ط قال في الامداد بعد كلام واذا علمت جواز الاختلاف للخطبة والصلاة مطلقاً بعدد وبغير عذر
 حال الحضرة والغيبة وجواز الاختلاف للصلاة دون الخطبة وعكسه فاعلم أنه اذا استتاب لمرض ونحوه
 فالنائب يخطب ويصلى بهم والامر فيه ظاهر وأما اذا اختلف للصلاة فقط لسبق حدث فاما أن يكون بعد
 شروعه فيها او قبله فان كان بعده فكل من صلح للاقتداء به يصح اختلافه وأما اذا كان قبله بعد الخطبة فيشترط
 كون الخليفة قد شهد الخطبة او بعضها مع اهلية للاقتداء به اه (قوله لانه الخ) هذه عبارة الهداية في
 كتاب أدب القاضي اى لان أداء الجمعة على شرف القوات لتوقه بوقت يفوت الاداء بانقضائه درر عن شرح
 الهداية اى فيكون ذلك اذا نابا للاختلاف دلالة لعلها بما يعترى المأمور من العوارض المانعة من اقامتها
 كمرض وحدث كما في البدائع (قوله ولا كذلك القضاء) فانه يحصل في أى وقت كان فلم يكن الامر به اذا
 بالاختلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز استئابة الخطيب مطلقاً او كالمصريح بجر
 (قوله الجمعة) بضم النون وسكون الجيم طلب الكلا في موضعه قاموس وهى هنا علم الكتاب ح (قوله
 لابن جرباش) بضم الجيم والراء ح وهو احد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ)
 حاصله أن الاذن من السلطان انما يشترط في اول مرة فاذا اذن باقامتها الشخص كان له أن يأذن لغيره وذلك لغيره
 أن يأذن لآخر ولم يجز وليس المراد أن السلطان اذا اذن باقامتها في مسجد صار كل شخص او كل خطيب
 مأذوناً بأن يقيمها في ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما هو مع ظاهر كلامه ويدل على ذلك
 نص عبارة ابن جرباش التي نقلها عنه في البحر وهى قوله بعد كلام واذا قد عرفت هذا فيقتضى عليه ما يقع في زماننا
 هذا من استئذان السلطان في اقامة الجمعة فيما يستجد من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع لربه
 صحيح لاذن رب الجامع لمن يقيه خطيباً ولاذن ذلك الخطيب لمن عساه أن يستنيبه الخ وحاصله أنه لا تصح
 اقامتها الا لمن اذن له السلطان بواسطة او بدونهما أما بدون ذلك فلا كما هو صريح ما يذكره الشارح عن
 السراجية نعم وقع في فتاوى ابن النجاشي مما يوهى ما اوهمه كلام الشارح حيث سئل عن تغريم جوامع لينا

٣٠ مطلبه
 في جواز استئابة الخطيب

باقامتها لا اقامتها (او ما موره
 باقامتها) ولو عبد اولى عمل ناحية
 وان لم تجز أنكحته وأقضيته
 (واختلف في الخطيب المقر من
 جهة الامام الاعظم او) من جهة
 نائبه هل يملك الاستئابة في الخطبة
 فقيل لا مطلقاً اى لضرورة او لا
 الا أن يقوض اليه ذلك (وقيل
 ان لضرورة جاز) والا لا (وقيل
 نعم) يجوز (مطلقاً) بلا ضرورة
 لانه على شرف القوات لتوقه
 فكان الامر به اذا نابا للاختلاف
 دلالة ولا كذلك القضاء (وهو
 الظاهر) من عباراتهم في
 البدائع كل من ملك الجمعة ملك
 اقامة غيره وفي الجمعة في تعداد
 الجمعة لابن جرباش انما يشترط
 الاذن لا اقامتها عند بناء المسجد
 ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن
 مستحب لكل خطيب وعقابه
 في البحر

خطباء ليس لاحد منهم اذن صريح من السلطان مع علم السلطان بذلك النفر وباقامة الجمع والاعباد في جوامعه
فويل يكون ذلك اذا ندالة فاجاب بأن امور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة بأن من بني جامعاً وأراد
اقامة الجمعة استأذن الامام فاذا وجد الاذن اول مرة فقد حصل به الغرض والاذن بعد ذلك اه ملخصاً لكن
يمكن جملة على متر أى فلا يشترط اذن السلطان ثانياً بل كل خطيب له أن يستتيب للاكتفاء بالاذن اول
مرة والله اعلم (قوله وما يقيد الزيلعي) أى من انه لا يجوز له الاستخلاف الا اذا حدث قال في البحر لادليل
عليه والتاخر من عباراتهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزيلعي تبعه عليه من لا خسر وصاحب الدرر كما
قدمناه عنه لكنه ناقض نفسه حيث قال بعده ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشيء
واحد فلا ينبغي أن يقمها اثنان وان فعل جاز اه وهذا يكون باستخلاف الخطيب ثم قال ايضا خطب صبي
بأذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا في الخلاصة اه قال الشرنبلالي في رسالته فهذا نص منه على جواز
الاستخلاف للصلاة قبل الشروع فيها من غير سبق الحدث كما قدمنا من النصوص بمثله اه وفيه نظر سند ذكره
آخر الباب (تنبه) اجاب بعضهم عن الزيلعي بأن كلامه مبنى على القول بالاستنابة عند الضرورة وهذا عجيب
فان هذا القول لابن كمال باشا كما علمت والاقوال الثلاثة المذكورة في المتن ليست منقولة في المذهب بل هي
اختلاف من المتأخرين بعد الزيلعي فكيف يبنى كلامه على احدها على أن اشتراط الاستنابة بالضرورة انما هو
للخطبة للصلاة كما قدمناه في عبارة ابن كمال والكلام هنا في الصلاة لان سبق الحدث لا يستوجب الاستنابة
في الخطبة لصحة ما سمعناه فافهم (قوله وما ذكره من لا خسر) أى من انه ليس له الاستنابة الا اذا فرض اليه ذلك ح
قلت وهو القول الاول في المتن (قوله ردة ابن الكمال) وكذا ردة في شرح المنية والبحر والنهر والمنح
والامداد وغيرها (قوله بلا شرط) أى بلا شرط الاذن من السلطان واستند في ذلك الى أشياء منها ما في
الخلاصة ان له أن يستخلف وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف اه قال في شرح المنية وعلى هذا عمل
الامة من غير تكبر اه نعم اشترط ابن كمال في هذه الرسالة لجواز الاستخلاف أن يكون لضرورة وهو القول الثاني
في المتن كما قدمناه وبني على ذلك فساد ما يفعله في زماننا حيث يحضرون أى السلاطين في الجامع بلا عذر
ويستخلفون الغير في اقامة الجمعة اه وقد ردة عليه الشرنبلالي في رسالة التماس في الترخاينة عن المحيط امام
خطب فتوى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن أمر رجلاً أن يصلي الجمعة بالناس فصلى جازلانه لما شهد
الخطبة فكأنما خطب بنفسه ولو أن القادم الذي تولى شهد خطبة الاول وسكت عنه حتى صلى بالناس وهو يعلم
بقدمه فصلاته جائز لانه على ولايته ما لم يظهر العزل اه قال فهذا نص في صحة صلاة الاصيل بحضور نائبه
لعله يعزله اه اقول وفيه نظر لان الاول ليس نائباً عنه بل هو باق على ولايته لان قوله ما لم يظهر العزل معناه ما لم
يعزله بالفعل وليس المراد به عله بالعزل والانا نص قوله قبله وهو يعلم بقدمه والاوضح في الرد ما في البدائع عن
النوادر أنه يصير معزولاً اذا علم بحضور الثاني وأن الثاني اذا امر الاول باتمام الخطبة يجوز والابل سكت حتى
انتمها وحضر بعد فراغ الاول من الخطبة لا يجوز الجمعة لانها خطبة سلطان معزول بخلاف ما اذا لم يعلم بحضور
الثاني حتى خطب وصلى والاول ساكت لانه لا يعزل الا بالعلم كالوكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة
والصلاة من النائب بحضور الاصيل وذكر في منية المفتي صلى احد بغير اذن الخطيب لم يجز الا اذا اقتدى به
من له ولاية الجمعة اه ومثله ما يذكره الشارح عن السراجية فتاوى (قوله أنه) أى الاستخلاف جائز مطلقاً
أى سواء كان لضرورة او لا كما يعلم من عبارة مجمع الانهر ح (قوله اذن عام) أى لكل خطيب أن يستتيب
لالكل شخص أن يخطب في أى مسجد أراد ح اقول لكن لا يبق الى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الا اذن
بذلك الا اذا اذن به أيضاً سلطان زماننا نصره الله تعالى كما ينبغي في تنقيح الحامدية وسند كرفي باب العيد عن
شرح المنية ما يدل عليه أيضاً فتنبه (قوله وعليه الفتوى) لعل المراد فتوى اهل زمانه فليس ذلك تصحيحاً معتبراً
اذ ليس وامن اهل التصحيح (قوله لوصلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز) ظاهره أن الخطيب خطب بنفسه
والآخر صلى بلا اذنه ومثله ما لو خطب بلا اذنه لما في الثانية وغيرها خطب بلا اذن الامام والامام حاضر لم يجز
اه ولا ينافيه ما قدمناه عن الترخاينة من أنه لما شهد الخطبة فكأنما خطب بنفسه لان الخطبة هناك كانت
عن له ولايتها كما قدمناه (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة) مثل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء

وما يقيد الزيلعي لادليل له وما
ذكره من لا خسر وغيره ردة ابن
الكمال في رسالة خاصة برهن فيها
على الجواز بلا شرط واطنب فيها
وابدع ولكن كثير من الفوائد أودع
وفي مجمع الانهر أنه جائز مطلقاً في
زماننا لانه وقع في تاريخ خمس
وأربعين وتسعمائة اذن عام وعليه
الفتوى وفي السراجية لوصلى
احد بغير اذن الخطيب لا يجوز
الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة

به اذن دلالة بخلاف ما لو حذر ولم يستد وعليه تعمل عبارة الخاتمة السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء
لم يعتبر اذا نأيتهم منه أنه لا يجوز خطبة غيره بلا اذن بالاولى خلافا لمن فهم منه الجواز فاده ط (قوله ويؤيد
ذلك الخ) أى يؤيد الجواز اذا اقتدى به بناء على أن اقتداء به دليل الاذن لانهم وان نوهوا بجمعة لكن بدون
شرطها تنعقد فلا يكون اقتداؤه اذنا يلزم أن يكون. وقيامه بهم النفل بجماعة وهو غير جائز فعمل المسلم
انما يحتمل على الكمال فيكون اقتداؤه اجازة لفعلة لان الاجازة للاسقة كالاذن السابق ونظيره اذا اجازت كالحج
النفلى بالنفل يجوز ويحذر حضوره وسكونه وقت العقد لا يدل على الرضى فافهم (قوله مات والى مصر)
وكذا لم يحضر بسبب الفتنة بدائع (قوله الجمع) بتشديد الميم أى صلى الجمعة خليفة اى من عهده
اليه قبل موته أو المراد من كان يخلفه ويقوم مقامه اذا غاب أو من اقامه اهل البلد خليفة بعده الى أن يأتيهم
وال آخر (قوله او صاحب الشرط) جمع شرطى كتركى وجهى قاموس وفى المغرب الشرطية بالسكون
والحركة خيار الجند وأول كنيته تحضر الحرب والجمع شرط وصاحب الشرطية فى باب الجمعة يراد به امير البلدة
كما مر بخارى وقبل هذا على عادتهم لان امور الدين والدنيا كانت حينئذ الى صاحب الشرطية فأما الآن فلا اه
(قوله والقاضى المأذون له فى ذلك) قيد به ما فى الخلاصة ليس للقاضى اقامتها اذالم يؤمر واصحاب الشرط
وان لم يؤمر وهذا فى عرفهم قال فى الظهيرية أما اليوم فالقاضى يقيمها لا انطلقا. بأمر من بذلك قيل أراده
قاضى القضاة الذى يقال له قاضى الشرق والغرب فأما فى زماننا فالقاضى وصاحب الشرط لا يوايان ذلك اه
قال فى البحر وعلى هذا فالقاضى القضاة بصر أن يولى الخطباء ولا يتوقف على اذن كما أن له أن يستغنى للقضاة
وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس له الاستخلاف الا باذن السلطان لان تولية قاضى القضاة اذن بذلك دلالة
كما صرح به فى الفتح ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالبasha لكن فى التجنيس ان فى اقامة القاضى
روايتين وبرواية المنع يفتى فى ديارنا اذالم يؤمر به ولم يكذب فى منشوره ويمكن جعل ما فى التجنيس على ما اذالم
يول قاضى القضاة أما ان ولى اغنى هذا اللفظ عن التصبص عليه نهر (قوله فللقاضى القضاة بالشام
الخ) اخذه من كلام البحر كما عرفت لكن فيه أن قاضى القضاة الذى له ذلك هو قاضى المشرق والمغرب كما مر
عن الظهيرية وأما قاضى الشام ومصر فان ولايته مستقرة من ذلك القاضى العام وكونه مأذونا بالاختلاف
أى استخلاف نواب عنه فى بلده وتوابعها لا يلزم منه اذنه باقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضى العام الذى
اذن له السلطان باقامة مصالح الدين ونصب القضاة فى سائر البلدان ولذا يسمى قاضى القضاة ويدل على ذلك أنه
جرت العادة فى هذه الدولة العثمانية أن كل من تولى خطابة لا بد أن يرسل الى جهة السلطان حفظه الله تعالى
ليقره فيها فلو كان القاضى أو الباشا مأذونا باقامته الصبح أن يولى الخطيب والحاصل أن المدار على الاذن وانما
يعلم ذلك من جهته فان قال انى مأذون بذلك صدق لان مجرد تولية القضاة او الامارة مثلا لا يكون اذنا باقامتها
على المفتى به كما مر عن التجنيس الا اذا فوض السلطان اليه امور الدين والادب كما كان فى زمانهم كما مر عن المغرب
والظهيرية ثم رأيت فى نهج النجاة معزيا الى رسالة المتصنف لا يخفى أن هذا انما يستقيم فى قاض فوض له
الامور العامة أما من فوض له السلطان قضاء بلدة ليحكم فيها بما صرح من مذهب امامه فلا لعدم الاذن له
صريحا او دلالة اه وهذا صريح فيما قلناه والله أعلم (قوله وقالوا يقيمها الخ) تقييد لعبارة المتن فانه
لم يبين فيها ترتيبهم والمعنى انهم مرتبون بترتيب العصابات فى ولاية الترويج فيقيمها الابعاد عند غيبة الاقرب
او موته لا يحضره الا باذنه هذا ما ظهر لى وهو مفاد ما فى البحر من النجاة فراجع له لكن تقديم الشرطى على
القاضى مخالفا لما صرح به فى صلاة الجنازة من تقديم القاضى على الشرطى فتأمل (قوله مع وجود
من ذكر) أى اذا كانوا مأذونين كما مر من أن ذكره اقامتها بالاذن العام أما فى زماننا فغير مأذونين
(قوله فيجوز للضرورة) ومثله ما لو منع السلطان اهل مصر أن يجمعوا واضرار او تمنعنا منهم أن يجمعوا
على رجل يصلى بهم الجمعة أما اذا أراد أن يخرج ذلك المصر من أن يكون مصرا لسبب من الاسباب فلا كما
فى البحر لمخاض عن الخلاصة (تتم) فى معراج الدراية عن الميسوط البلاد ان فى ايدي الكفار بلاد الاسلام
لابلاذ الحرب لانهم لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضاة والولاة مساوون بطبيعتهم عن ضرورة اوبدونها وكل
مصرفه وال من جهتهم فيجوز له اقامة الجمع والاعباد والحد وتقليد القضاة لاستيلاء المسلم عليهم فلو الولاة

ويؤيد ذلك أنه يلزم اداء النفل
بجماعة وأقره شيخ الاسلام
(مات والى مصر) مع خلفته
أر صاحب الشرط (يفتحين حاكم
السياسة) أو القاضى المأذون له
فى ذلك جاز) لأن تفويض امر
الامة اليهم اذن بذلك دلالة
فلماضى القضاة بالشام أن يقيمها
وأن يولى الخطباء بلا اذن صريح
ولا تقر بالبasha وقالوا يقيمها
امير البلد ثم الشرطى ثم القاضى
ثم من ولاه قاضى القضاة (ونصب
العامة) الخطيب (غير معتبر مع
وجود من ذكر) أما مع عدمهم
فيجوز للضرورة

كفار يجوز للمسلمين إقامة الجمعة ويصير القساضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم أن يلتصقوا بالياسلما
 اه (قوله في الموسم) أي موسم الحاج وهو سوقهم وجمعتهم من الموسم وهو العلامة مغرب (قوله فقط) أي
 فلا تصح في منى في غير أيام اجتماع الحاج فيها الفقه بعض الشروط (قوله لوجود الخليفة) أي السلطان الاعظم
 قاموس (قوله أو أمير الحجاز) وهو السلطان بمكة كذا في الدرر أي شريف مكة الحاكم ومكة والمدينة
 والطائف وما يلي ذلك من أرض الحجاز (قوله أو العراق) كما يريد ادبناء على أنه مأذون بذلك (قوله أو مكة)
 مكرر مع أمير الحجاز لأن براديه اخص منه (قوله وكذا كل ائمة الخ) قال في العناية في كلام الهداية إشارة
 الى أن الخليفة والسلطان اذا طاف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون فيه يوم الجمعة لان امامة غيره اذا
 تجوز بأمره فامامته اولى وان كان مسافرا اه أقول مقتضاه أن الجواز في قول المصنف وجازت بمعنى في
 معنى الوجوب مع أن من شروط وجوب الإقامة ولا يلزم من جواز امامة الخليفة فيها وجوبها عليه اذا كان
 مسافرا ولا أن يأمر بمقايمة ما لم يلبس أيضا من كون المصر من جملته ولايته أن يصير مقيما بوصوله اليه الا على
 قول ضعيف كما قدمناه في الباب السابق تأمل ثم رأيت صاحب الحواشي السعدية اعترضه بقوله دلالة ما ذكره
 على ما ادعاه من وجوب الجمعة على الخليفة اذا طاف ولايته غير ظاهرة اه وبه ظهر أن الجواز في كلام المصنف
 على معناه ويدل عليه ما في فتح القدير من قوله والخليفة وان كان قبض السفر للشيخ فالفراغ انما يخص في الزمان
 لأنه ينسحق صحتها اه فافهم (قوله وعدم التعيين بمعنى) أي عدم إقامة العبد بها الا كما هو اليست بمصر بل
 للتخفيف على الحاج لاستعمالهم بأموالهم من الرمي والخلق والذبح في ذلك اليوم بخلاف الجمعة لأنه لا يتحقق في
 كل سنة هجوم الجمعة في أيام الرمي أما العبد فانه في كل سنة سراج وأضافان الجمعة تبقى الى آخر وقت الظهور
 والغالب فراغ الحاج من أعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العبد ومقتضى هذا أن الجمعة اذا أقيمت بمعنى أن
 يجب على المقيمين من اهل مكة اذا خرجوا للحج خلافا لما بحثه في شرح المنية بل الظاهر وجوب اقامتها عليهم تأمل
 (تنبيه) ظاهر التعليل وجوب العبد في مكة وقد ذكر البيري في كتاب الاضيحة أنه هر ومن أدركه من المشايخ لم
 يصالحوا فيها قال والله أعلم بالسبب في ذلك اه قلت لعل السبب أن من له ولاية اقامتها يكون حاجا في منى
 (قوله لا تجوز لامر الموسم) هو المسمى أمير الحاج كما في مجمع الانهر أقول كانت عادة سلاطين بني عثمان أيدهم الله
 تعالى أنهم يرسلون أميراً يولونه أمور الحاج فقط غير أمير الشام والآن جعلوا أمير الشام والحاج واحدا فعلى
 هذا لا فرق بين أمير الموسم وأمير العراق لان كلا منهما له ولاية عامة فاذا كان من عموم ولايته اقامة الجمعة في
 بلده يقيمها في منى أيضا بخلاف من كان أميرا على الحاج فقط ويوضح ما ذكرناه قول الشارح تبعه غيره لقصور
 ولايته الخ فافهم (قوله لانها مفازة) أي بترية لا ائمة فيها بخلاف منى (قوله مطلقا) أي سواء كان المصر
 كبيرا أو لا وسواء فصل بين جانبيه من كبر كبعثاد أو لا وسواء قطع البحر أو بقي متصلا وسواء كان التعدد
 في مسجدين أو أكثر هكذا يفاد من الفقه ومقتضاه أنه لا يلزم أن يكون التعدد بقدر الحاجة كما يدل عليه كلام
 السرخسي الآتي (قوله على المذهب) فقد ذكر الامام السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز
 اقامتها في مصر واحد في مسجدين واكثر وبه نأخذ لاطلاق لاجتماعه في مصر شرط المصر فقط وبما ذكرناه دفع
 ما في البدائع من أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين لا في أكثر وعليه الاعتماد اه فان المذهب الجواز
 مطلقا بجر (قوله دفعا للرجوع) لان في الزام اتحاد الموضع حرجاينا للاستدعائه تطويل المسافة على أكثر
 الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التعدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما اذا كان مصر كبيرا
 كمصرنا كما قاله الكمال ط (قوله وعلى المرجوح) هو ما تزعم البدائع من عدم الجواز في أكثر من موضعين
 (قوله لمن سبق تحريرة) وقيل يعتبر السابق بالفراغ وقبل بهما والاول اصح بجر عن القنية أي اصح عند
 صاحب القول المرجوح قال في الحلية وكنت قد راجعت شيخنا يعني الكمال في هذا كتابه فكتب الى وأما
 السابق فلا شك عندي في اعتباره بالخروج وهل يعتبر معه الدخول محل تردد في خاطري لان سبق كذا
 هو بتقديم دخول تمامه في الوجود او بتقديم انقضاءه كل محتمل اه (قوله فيصلي بعدها آخر ظهر) تقريره
 على المرجوح فيسند أنه على الراجح من جواز التعدد لا يصح لها بناء على ما قدمه عن البحر من أنه افي ذلك مرارا
 خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وقال في البحر انه لا احتياط في فعلها لانه العمل بأقوى الدلائل اه أقول

(وجازت) الجمعة (بمعنى في الموسم)

فقط (ل) وجود (الخليفة) أو أمير

الحجاز أو العراق أو مكة ووجود

الاسواق والسكك وكذا كل ائمة

نزل بها الخليفة وعدم التعيين بمعنى

للتخفيف (لا) تجوز (لامر الموسم)

لقصور ولايته على أمور الحج

حتى لو أذن له جاز (ولا بعرفات)

لانها مفازة (وتؤدى في مصر

واحد بموضع كثيرة) مطلقا على

المذهب وعليه الفتوى شرح

المجمع للعبني وامامة فتح القدير

دفع الرجوع وعلى المرجوح فالجمعة

لمن سبق تحريرة وتفسد بالجمعة

والاشتباه فيصلي بعدها آخر ظهر

وكل ذلك خلاف المذهب فلا

يعول عليه كما حتره في البحر

مدلل

في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة

وفيه نظر بل هو الاحتياط بمعنى الخروج عن الهدية يتبين لأن جواز التعدد وان كان ارجح وأقوى دليلاً لكن فيه شبهة قوية لأن خلافه مروى عن أبي حنيفة أيضاً واختاره الطحاوي والثوري وأبو حنيفة صاحب المختار وجعله الغنائبي الاظهر وهو مذهب الشافعي والمشهور عن مالك وأحمد والروايتين عن أحمد كما ذكره المقدسي في رسالته نور الشريعة في ظهر الجمعة بل قال السبكي من الشافعية أنه قول أكثر العلماء ولا يحفظ عن حنابلة ولا تابعي تجوز تعددها اهـ وقد علمت قول البدائع أنه ظاهر الرواية وفي شرح المنية عن جوامع الفقه أنه اظهر الروايتين عن الامام قال في التهر وفي الحاشي القديسي وعليه الفتوى وفي التكملة للرازي وبه تأخذ اهـ فهو حينئذ قول معتد في المذهب لا قول ضعيف ولذا قال في شرح المنية الاولى هو الاحتياط لأن الخلاف في جواز التعدد وعدمه قوي وكون الصحيح الجواز للضرورة للقوى لا يمنع شرعية الاحتياط للقوى اهـ قلت على أنه لو سلم ضعفه فالخروج عن خلافه أولى فكيف مع خلاف هؤلاء الأئمة وفي الحديث المتفق عليه في اتقي الشبهات استبرأ لدينه وعرضه وإذا قال بعضهم فين يقضي صلاة عمر مع أنه لم يقفه منها شيء لا يكرهه لأنه أخذ بالاحتياط وذكر في القصة أنه أحسن ان كان في صلاته خلاف المجتهدين ويكتفي بخلاف من مر وقيل المقدسي عن المحيط كل موضع وقع الشك في كونه مصرى ينبغي لهم أن يصلوا بعد الجمعة أربعين مرة احتياطاً حتى انه لو لم تقع الجمعة موقعها يخرجون عن عهدة فرض الوقت بأداء الظهر ومثله في الكافي وفي القصة ما أثبت أهل مرو بأقامة الجمعة فيها مع اختلاف العلماء في جوازها أمر أتمهم بالاربع بعدها حتماً احتياطاً اهـ ونقله كثير من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرية واكثر ما يجزى بخارى عليه ليخرج عن الهدية يتبين ثم نقل المقدسي عن الفتح أنه ينبغي أن يصلى أربعين مرة بها آخر فرض أدركت وقته ولم يؤدّه ان تردد في كونه مصرى او تعددت الجمعة وذكر مثله عن المحقق ابن جريش قال ثم قال وفادته الخروج عن الخلاف المتروك اوالحق وان كان الصحيح صحة التعدد انتهى فنصح بلا ضرر ثم ذكر ما يؤهم عدم فعلها ودفعه بأحسن وجه وذكر في التهر انه لا ينبغي التردد في ندها على القول بجواز التعدد جوازاً عن الخلاف اهـ وفي شرح الباقي هو الصحيح وبالجملة فقد ثبت أنه ينبغي الاتيان بهذه الاربع بعد الجمعة لكن بقي الكلام في تحقيق أنه واجب او مندوب قال المقدسي ذكر ابن الشحنة عن جده التصريح بالنسبة وبجوابه بأنه ينبغي أن يكون عند مجرد التوهم أما عند قيام الشك والاشتباه في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب وتقل عن شيخه ابن الهمام ما يفيد به يعلم أنها هل تجزى عن السنة أم لا فعند قيام الشك لا وعند عدمه نعم وبوئذ التفصيل تعبير التمر تاشي بلا بد وكلام القصة المذكور اهـ وتتمام تحقيق المقام في رسالة المقدسي وقد ذكر شذرة منها في امداد الفتاح وانما أطلقنا في ذلك لدفع ما يؤهم كلام الشارح تبعاً للحر من عدم فعلها مطلقاً نعم ان أدى الى مفسدة لا تفعل جهاراً والكلام عند عدمها ولذا قال المقدسي نحن لا نأمر بذلك أمثال هذه العوام بل يدل عليه الخواص ولو بالنسبة إليهم اهـ والله تعالى أعلم (قوله لأن وجوبه عليه بآخر الوقت) قال في الحلية في هذا التعليل نظر فان المذهب أن الظهر يجب بزوال الشمس وجوباً وسعاً الى وقت العصر غير أن السبب هو الجزء الذي يتصل به الاداء فان لم يؤد الى اخر الوقت تعين الجزء الاخير للسببية اهـ أقول يمكن أن يجاب بأن قوله والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته هو أحوط بالنسبة الى ما اذا نوى آخر ظهر وجب على "اداءه او ثبت في ذمته فان ذلك لا يفيد له لو ظهر عدم صحة الجمعة لأن وجوب ادائه او ثبوته في ذمته لا يكون الا في اخر الوقت او بعده نعم لو قال وجب على يفيد لأن الوجوب بدخول الوقت بخلاف وجوب الاداء على ما حققه في التوضيح من الفرق بين الوجوب ووجوب الاداء لكن الاولى أن يزيد ولم أصله أو لم يؤدّه كما مر عن الفتح لأنه اذا كان عليه ظهر فائت وكانت هذه الجمعة صحيحة في نفس الامر ينصرف ما نوى الى ما عليه وبدون هذه الزيادة لا ينصرف اليه بل يقع نقلاً لأن آخر ظهر أدركه هو ظهر يوم الجمعة كما مر من أن الوقت عندنا لا يظهر أصالة في يوم الجمعة خلافاً للفرق وكذا اذا قلنا ان ظهر الجمعة سقط عنه صلاة الجمعة لأنه يصير آخر ظهر أدركه ظهر يوم الخميس فلا ينصرف الى ظهر فائت عليه قبله الا اذا ذكر قوله ولم أصله ولعل الشارح أشار الى هذا بقوله فاقفه (تمت) قال في شرح المنية الصغير والاولى أن يصلى بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية أي نية اخر ظهر أدركته ولم أصله ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون قد أدى سنتها على وجهها والاقصد صلى الظهر مع سنته وينبغي أن يقرأ السورة

وفي مجمع الاخير معزياً للمطلب والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته لأن وجوبه عليه بآخر الوقت

مع الذائحة في هذه الأربع ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تضرب وان وقعت نفلا قراءة السورة واجبة اهـ أى وأما اذا كان عليه قضاء فلا يضم السورة لأن هذه الأربع فرض على كل حال قلت وحاصله أنه يصلى بعد الجمعة عشرة ركعات أربعاً سننهن وأربعاً آخر ظهرهن وركعتين سنة الوقت أى لاحتمال أن الفرض هو الظهر فتقع الركعتان سنته البعدية والظاهر أنه يكفي نية آخر ظهرهن عن الأربع سنة الجمعة اذا أصبحت الجمعة لأن المعتمد عدم اشتراط التعيين في السنن وان لم تصح الفرض هو الظهر وتقع الأربع التي صلاحها قبل الجمعة عن سنة الظهر القبليّة لكن أطول الفصل بصلاة الجمعة وسماع الخطبة يصلى أربعاً أخرى فالاولى صلاة العشرة (قوله فتنبه) في بعض النسخ قتيبة وهى صحيحة لأن ما ذكره هو نص عبارة القتيبة (قوله وقت الظهر) فيه أن الوقت سبب لا شرط وأنه لا بد منه في سائر الصلوات والجواب انه سبب للوجوب وشرط لصحة المؤدى وشرطيته للجمعة ليست كشرطيته لغيرها فانه يجوز الوقت لاتباع حجة للجمعة لا اداء ولا قضاء بخلاف غيرها سعيديّة (قوله مطلقاً) أى ولو بعد التعمد قدر التشهد كما في طلوع الشمس في صلاة الفجر كما ترى انه في المسائل الاثني عشرية (قوله على المذهب) ردلما في النوادر من أن المقتدى اذا رجع الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة ح عن الجهر (قوله الخطبة فيه) أى في الوقت وهذا أحسن من قول الكثر والخطبة قبلها لان النصيب فيه على اشتراط كونها في الوقت (تنبيه) في الجهر عن المجتبى يشترط في الخطيب أن يتأهل للإمامة في الجمعة اهـ لكن ذكر قبله ما يخالفه حيث قال وقد علم من تفاسيرهم أنه لا يشترط في الامام أن يكون هو الخطيب وقد صرح في الخلاصة بانه لو خطب صبي باذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز اهـ وسيد كراشير أن هذا هو المختار (تممة) لم يقيده الخطبة بكونها بالعربية اكتفاء بما قدمه في باب صفة الصلاة من انها غير شرط ولومع القدرة على العربية عنده خلافاً له ما حثت شرطها الا عند العجز كالاخلاف في الشروع في الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) أى بلا فاصل كثير على ما سبأنى وهى شرط الانعقاد في حق من ينشئ التحريم للجمعة لا كل من صلاحها فلذا قالوا لو أحدث الامام فقدم من لم يشهدا جاز لانه بان تحريره على تلك التحريم المنشأة فلما أفسدها الخليفة فالقياس أن لا يستقبل بهم الجمعة لكن استحسنوا الجواز لانه لما قام مقام الاول التحق به حكماً ولو كان الاول أحدث قبل الشروع فقدم من لم يشهدا لم يميز فتح ملخصاً (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكوراً بالغين عاقلين ولو كانوا معذورين بسفر أو مرض (قوله ولو كانوا أصماً أو نياماً) أشار الى أنه لا يشترط لصحتها كونها مسموعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعد وعنه وانما اجزأت والظاهر أنه يشترط كونها جهرية بحيث يسمعها من كان عنده اذا لم يكن به مانع شرح المنية (قوله على الاصح الخ) عزنا تصححه في الحلية أيضاً الى المعراج والمبتنى بالغين وجزم به في البدائع والتبيين وشرح المنية قال في الحلية لكن هذا احدى الروايتين عن ائمتنا الثلاثة والاخرى أنها غير شرط حتى لو خطب وحده جاز وأما في الحلية فبعض الكمال اعتمادها (قوله لأن الامر بالسعي ليس بالاستماع) كذا قال في النهروانية أن الشرط الحضور كما مر لا الاستماع فكان المناسب أن يقول لأن الأمور بالسعي جمع تأمل (قوله وجزم في الخلاصة الخ) مشى عليه في نور الابضاح وقال في شرحه وانما اتبعناه لانه منطوق فيقدم على المفهوم اهـ أى يفهم من قولهم بشرط حضور جماعة انه لا يصح بحضور واحد وقول صاحب الخلاصة لو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز منطوق وفيه نظر فان جعل حضور الجماعة شرطاً منطوقاً أيضاً لان الجماعة من الاجتماع فتنا في الوحدة وقد جعلت شرطاً والشرط ما يلزم من عدمه العدم تأمل (قوله وكفت تحميدة الخ) شروع في ركعة الخطبة بعد بيان شروطها وذلك لأن الأمور به في آية فاسعوا مطلق الذكر الشامل للقاتل والكثير والمأثور عنه صلى الله عليه وسلم لا يكون بياناً لعدم الاجمال في لفظ الذكر (قوله مع الكراهة) ظاهر الله مستأنى انهاء تنزيهية تأمل (قوله وأدله الخ) في العناية وهو مقدار ثلاث آيات عند الكرخي وقيل مقدار التشهد من قوله التحيات لله الى قوله عبده ورسوله (قوله بنيتها) أى نية الخطب (قوله وانجبا) الاولى أن يقول اوسج نجبا ط (قوله على المذهب) وروى عن الامام انه يجزئه ح (قوله لكنه ذكر) أى المصنف حيث قال ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يبل في الاصح بخلاف الخطبة اهـ فان مفاده أن جحد العطاس يكفي لها قال ح ويمكن

فتنبه (و) الثالث (وقت الظهر قبتل) الجمعة (بجروجه) مطلقاً ولولا حقا بعد زوم أو زوجة على المذهب لأن الوقت شرط الاداء لا شرط الافتتاح (و) الرابع (الخطبة فيه) فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح (و) الخامس (كونها قبلها) لأن شرط الشيء سابق عليه (بمحضرة جماعة تنعقد) الجمعة (بهم ولو) كانوا (صمًا) أو نياماً فلو خطب وحده لم يجز على الاصح (كفي الجهر عن الظهريّة لأن الامر بالسعي للذكر ليس بالاستماع والمأمور بجمع وجزم في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد (وكفت تحميدة او تملة او تسبيحة) للخطبة المفروضة مع التكرار وقالا لا بد من ذكر طويل وأقله قدر التشهد الواجب (ينيتها ولو جحد لعطاسه) او نجبا (لم ينب عنها على المذهب) كفي التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في الذبائح أنه ينب قنائل

قوله لأن الامر بالسعي أى للذكر كما هو مصرح به في الشرح اهـ معجبة

أن يجاب بأنه مبني على الرواية التي قد منها (قوله وبسنت خطبتان) لا ينافي ما مر من أن الخطبة شرط
لأن المسنون هو تكرارها مرتين والشرط أحدهما (قوله على المذهب) وقال الطحاوي: بقدر ما يسر موضع
جلوسه من المنبر بجر (قوله وتكره زيادته ما الخ) عبارة القهستاني: بزيادة التطويل ومكرهه (قوله
تكره قراءة قدر ثلاث آيات) أي تكره الاقتصار في الخطبة على نحو تسجيعة ونحوه لئلا يكون ذكر أطول ولا
قدر ثلاث آيات أو قدر التشهد الرابع وليس المراد أن تقرأ ثلاث آيات مكرهه لأن المصحح به
في الملتقى والمواهب ونور الإيضاح وغيرهما أن من السنن قراءة آية وقال في الامداد وفي المحيط بقراءة الخطبة
سورة من القرآن أو آية فلاخبار قد تواترت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا يتخلو
عن سورة أو آية ثم قال وإذا قرأ سورة تامة يتعوذ ثم يسمي قبلها وان قرأ آية قبل يتعوذ ثم يسمي وأما ثم
قالوا يتعوذ ولا يسمي والاختلاف في القراءة في غير الخطبة كذلك أما لمخصاؤه يعلم أن الاقتصار على الآية غير
مكرهه قد بر (تنبية) جرت العادة إذا قرأ الخطيب الآية أنه يقول قال الله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم من عمل صالح الخ وفيه إيهام أن أعوذ بالله من مقل الله تعالى وبعضهم يتابعه عن ذلك فيقول قال
الله تعالى كلاما تلوه بعد قولي أعوذ بالله الخ ولكن في حصول سنة الاستعاذة بذلك نظر لأن المطلوب
إنشاء الاستعاذة ولم يبق كذلك بل صارت محكية متصودا بها لفظها وذلك ينافي الإنشاء كما لا يخفى فالأولى
أن لا يقول قال الله تعالى ولشيخ مشايخنا العلامة اسماعيل الجراحي شارح البخاري رسالة في هذه
المسئلة لا يحضرني الآن ما قاله فيها فراجعها (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الأولى بالتعوذ ثم يسمي بحمد الله
تعالى والثناء عليه والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير والقراءة قال
في التبيين والثانية كالأولى الآية يدعو للمسلمين مكان الإعظ قال في البحر وظاهره أنه بسنت قراءة آية فيها
كالأولى اه (تنبية) ما يفعله بعض الخطباء من تحويل الوجه جهة اليمين وجهة اليسار عند الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية لم أر من ذكره والظاهر أنه بدعة ينبغي تركه لئلا يتوهم أنه سنة ثم رأيت
في منهاج النووي قال ولا يلتفت يمينا وشمالا في شيء منها قال ابن حجر في شرحه لأن ذلك بدعة اه ويؤخذ
ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة أن يستقبل الناس بوجهه ويستدير القبلة لأن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يخطب هكذا اه (قوله والعين) هما حجرة والعباس رضي الله تعالى عنهما (لطيفة) سمعت عن
بعض شيوخنا أنه كان يقول إن الخطباء يلحنون ههنا مرتين حيث يقولون وأرض عن عبي نبيك الحجرة والعباس
بإدخال آل علي حجرة وإبقاء منعه صرفه مع أنه لم يسمع دخول آل عليه وإذا دخلت يصرف (قوله وجوز
القهستاني الخ) عبارته ثم يدعو للسلطان الزمار بالعدل والاحسان متجنباً في مدحه عما قالوا أنه كفر وخسران
كافي الترغيب وغيره اه وأشار السارح بقوله وجوز أن لا يحل قوله ثم يدعو الخ على الجواز لا الندب لأنه
حكم شرعي لا بد له من دليل وقد قال في البحر أنه لا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال أنه
محدث وإنما كانت الخطبة تذكراً اه ولا ينافي ذلك ما قدمه السارح في باب الإمامة من وجوب الدعاء له
بالصلاح لأن الكلام في نفي استحبابه في خصوص الخطبة بل لا مانع من استحبابه فيها كما يدعي لعموم المسلمين فإن
في صلاحه صلاح العالم وما في البحر من أنه محدث لا ينافيه فإن سلطان هذا الزمان أحوج إلى الدعاء له ولا مرأته
بالصلاح والنصر على الأعداء وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة على أنه ثبت أن أبا موسى الأشعري وهو
أمير الكوفة كان يدعو له مر قبل الصلوة فأنكر عليه تقديم عمر فشكا إليه فاستحضر المنكر فقال إنما أنكرت
تقديمك على أبي بكر فبكي واستغفروا الصحابة حينئذ متوفرون لا يستكون على بدعة إلا إذا شهدت لها أقوال
الشرع ولم ينكر أحد منهم الدعاء بل التقديم فقط وأيضا فإن الدعاء للسلطان على المنابر قد صار الآن من شعار
السلطنة فمن تركه يخشى عليه ولذا قال بعض العلماء لو قيل إن الدعاء له واجب لما في تركه من القسوة غالباً لم يعد كما
قيل به في قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر أن منع المتقدمين مبني على ما كان في زمانهم من المجازفة في وصفه
مثل السلطان العادل الأكرم شاختشاه الأعظم مالك رقاب الأمم في كتاب الردة من التاتارخانية سئل الصغار
حل يجوز ذلك فقال لأن بعض ألقاظه كفر وبعضها كذب وقال أبو منصور من قال للسلطان الذي بعض أفعاله
نظم عادل فهو كافر وأما شاختشاه فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الأعظم لا يجوز وصف العباد به

مطلب
في قول الخطيب قال الله تعالى
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

(وبسنت خطبتان) خفيقتان
وتكره زيادته ما على قدر سورة من
طوال الفصل (بجملته بينهما) بقدر
ثلاث آيات على المذهب وتاركها
مسيء على الأصح كتركه قراءة
قدر ثلاث آيات ويجهر بالثانية
لا كالأولى ويبدأ بالتعوذ سراً
ويندب ذكر الخلفاء الراشدين
والعinen لا الدعاء للسلطان وجوز
القهستاني وتكرهه تحريماً وصفه
بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها إلا
لما يعرف لانه منها

وأما مالك رقب الامم فهو كذب اه قال في البرازية قلذا كان اثمة خوارزم يتباعدون عن الخراب يوم العيد والجمعة اه اماما عتيدي زماننا من الدعاء للسلطين العثمانية ايدهم الله تعالى كسلطان البرين والبحرين وخادم الحرمين الشريفين فلامانع منه والله تعالى أعلم (قوله في مخدعه) هو الخلوة التي تكون في المسجد قال السيوطي في حاشيته على سنن أبي داود المخدع هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير وميمه تضم وتفتح اه وفي القاموس المخدع كمنزلة الخزانة اه مدني (قوله عن عين المنبر) قيد لمخدعه قال في الجرفان لم يكن في جبهته او ناحيته وتكره صلته في الخراب قبل الخطبة (قوله ولبس السواد) اقتداء بالخلفاء وللتوارث في الاعصار والامصار بجر عن الحاوي القدسي قالت الظاهر أن هذا خاص بالخطيب والافانصوص أنه يستحب في الجمعة والعديد لبس اجسن الثياب وفي شرح الملتقى من فصل اللباس ويستحب الابيض وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء اه وفي رواية لابن عدي كان له عمامة سوداء يلبسها في العديدين ويرخيها خلفه (قوله وترك السلام) ومن الغرب ما في السراج أنه يستحب للامام اذا صعد المنبر وأقبل على الناس أن يسلم عليهم لانه استبهرهم في صعوده اه بجر قلت وعبارته في الجوهره ويروي أنه لا بأس به لانه استبهرهم في صعوده (قوله وطهارة وستر عورة قائما) جعل الثلاثة في شرح المنية واجبات مع أنه نفسه صرح في متن الملتقى بسنية الطهارة والقيام كما في كثير من المعتمرات وأما ستر العورة فصريح بأنه سنة أيضا في نور الابضاح والمواهب وصرح في الجمع وغيره بكرامة ترك الثلاثة ولعل معنى سنية الستر مع كونه واجبا خارجها ولو في خاوة على الصحيح الا لغرض صحيح هو الاعتدال بها وعدم وجوب اعادة ما لو انكشفت عورته بهي جوب ربح وشقوه وكذا الطهارة من الجنابة واجبة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فتصح خطبته وان اتم لو استعمدا ويدل على ما قلناه ما في البدائع حيث قال والطهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب جنبا او محذافا عنه يعتبر بشرط الجواز الجمعة اه وفي الفيض ولو خطب محذافا او جنبا جاز وبأن اتم اقامة الخطيب في المسجد اه وبه يظهر أن معنى السنة مقابل الشرط من حيث صحة الخطبة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلنا ونظير ذلك عدمه من واجبات الطواف لاجل ايجاب الدم بتركه مع أنه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في الطواف هذا ما ظهر لي فاعتن به قال في شرح المنية فان قيل من المعلوم يقينا أنه عليه الصلاة والسلام لم يخطب قط بدون ستر وطهارة قلنا نعم ولكن لكون ذلك دأبه وعادته وأدبه ولا دليل على أنه انما فعله لخصوص الخطبة (قوله الاصح لا) ولذا لا يشترط لها سائر شروط الصلاة كالاستقبال والطهارة وغيرها (قوله بل كسرها في الثواب) هذا تأويل لما ورد به الاثر من أن الخطبة كسرها الصلاة فان مقتضاها أنها قامت مقام ركعتين من الظهر كما قامت الجمعة مقام ركعتين منه فيشترط لها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي (قوله جاز) أي ولا يعتد بالغسل فاصلا لانه من أعمال الصلاة ولكن الاولى اعادة ما لو انكشفت عورته او فسدت الجمعة او فسدت ركعة فيها كما في الجبر (قوله فان طال) الظاهر أنه يرجع في الطول الى نظر المبتلي ط (قوله لكن سيجي الخ) استدرك على لزوم اعادة الخطبة يعني قد لا تنزم الاعادة بأن يستنيب شخصا قسلا أن يرجع لبيته (قوله وأقلها ثلاثة رجال) أطلق فيه سم فشمع العبيد والمسافرين والمرضى والأتين والخرسى لصلاحيتههم للامامة في الجمعة اما لكل احد أو لم هو مثليهم في الامي والآخرى فصلها أن يتقدموا بمن فوقهما واحترز بالرجال عن النساء والصبيان فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بجر عن المحيط (قوله ولو غير الثلاثة الذين سمنوا الخطبة) أي على رواية اشترط حضور ثلاثة في الخطبة أما على رواية عدم الاشتراط أصلا أو أنه يكفي حضور واحد فظاهر (قوله سوى الامام) هذا عند أبي حنيفة ورجح الشارحون دله واختاره المحبوني والنسفي كذا في تصحيح الشيخ قاسم (قوله بنص فاسعوا) لان طلب الحضور الى الذكر متعلقا بلفظ الجمع وهو الواو ويستلزم ذا كرافتم أن يكون مع الامام جمع وتماه في شرح المنية (قوله فان نفروا) أي بعد شروعه معهم معه نهر والمقصود من هذا التفريع بيان أن هذا الشرط وهو الجماعة لا يلزم بقاؤه الى آخر الصلاة خلافا لزم لانه شرط انعقاد لا شرط دوام كخطبة أي شرط انعقاد التحريم عندهم وشرط انعقاد الاداء عند أبي حنيفة ولا يمتنع الاداء بوجود تمام الاركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود

ومن السنة جلوسه في مخدعه عن عيين المنبر ولبس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم مجتبي (وطهارة وستر) عورة (قائما) وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كسرها في الثواب ولو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل بأجنبي فان طال بأن رجوع لبيته تغدو اوجامع واغتسل استقبل خلاصة أي لزوم البطلان الخطبة سراج اكن سيجي أنه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب (و) السادس (الجمعة) وأقلها ثلاثة رجال) ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة (سوى الامام) بالنص لانه لا بد من اذا كروهوا الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله (فان نفروا قبل سجوده) وقالا قبل التحريمة (باطل)

قوله فانه يعتبر بشرط أي ما فعله الامام من الخطبة جنبا أو محذافا يعتبر ويعتد به من حيث كونه شرط الصحة للجمعة يعني أنه يجزى ويكفي وان كان مرتكباً محضراً لو كان بلا عذر اه منه

فلو نفروا بعد التحريمة قبل السجود فسدت الجمعة ويستقبل الطهر عنده وعندهم ايتم الجمعة وتقامه في البحر وغيره
 (قوله ولذا) أي لكون المراد الرجال أي بالنساء فأفاد أنه لو بقي ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل
 أو رجلان لا يعتبر فلو قال فان نفروا وحدهم لكان أولى أفاده في البحر يقي أن يقال ان المعدود اذا حذف يجوز
 تعدد المعدود تأنيده فلا دلالة على اشتراط الذكورية من لفظ ثلاثة ولو سلم فأنما تبدل النساء على مطلق الذكورية
 لا بقيد الرجولية ط فالأظهر والأخصر أن يقول وان بقوا بعد ضميره على ما عاده عليه ضمير نفروا الأول وهو
 ثلاثة رجال (قوله أو عادوا) وكذا لو وقفوا إلى أن ركع فأحرموا وأدركوه فيه كما في البحر (قوله وأدركوه
 راكعاً) تفيد حسن موافق لما في الخلاصة خلافاً لما يوهمه ظاهر البحر كما في النهر (قوله وانفروا الخ) بغنى
 عنه قوله أولاً ولو غير الثلاثة الخ ط (قوله وأتمها الجمعة) أي ولو وحده فيما إذا لم يعودوا ولم يأت غيرهم (قوله
 الاذن العام) أي أن يأذن للناس اذنا عاماً بأن لا يمنع احداً من تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذي تصل
 فيه وهذا مراد من فسر الاذن العام بالاشتهار كذا في البرجندى اسماعيل وانما كان هذا شرطاً لأن
 الله تعالى شرع النداء للصلاة الجمعة بقوله فاسعوا إلى ذكر الله والنداء للاشتهار وكذا تنسج بجمعة لا اجتماع
 الجماعات فيها فاقضى أن تكون الجماعات كلها مأذنين بالحضور وتحقيق المعنى الاسم بدائع واعلم أن هذا الشرط
 لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر في الهداية بل هو مذكور في النوادر ومثني عليه في الكز والوقاية والنقاية
 والمثني وكثير من المعبريات (قوله من الامام) قسده بالنظر إلى المثال الآتي والافراد الاذن من مقبها
 لما في البرجندى من أنه لو أغلق جماعة باب الجامع وصاروا فيه الجمعة لا تجوز اسماعيل (قوله وهو يحصل
 الخ) أشاوبه إلى أنه لا يشترط صريح الاذن ط (قوله للواردين) أي من المكلفين بها فلا يضر منع نحو
 الدماء والخوف القنسة ط (قوله لأن الاذن العام مقرراً له) أي لأهل القلعة لأنها في معنى الحصن
 والاحسن عود الضمير إلى الصبر المفهوم من المقام لأنه لا يكفي الاذن لأهل الحصن فقط بل الشرط الاذن
 للجماعات كلها كما مر عن البدائع (قوله وغلقه لمنع العدو الخ) أي أن الاذن هنا موجود قبل غلق الباب
 لكل من أراد الصلاة والذي يضرنا هو منع المصلين لا منع العدو (قوله لكان احسن) لأنه أبعد عن الشبهة
 لأن الظاهر اشتراط الاذن وقت الصلاة لا قبلها لأن النداء للاشتهار كما مر وهم يغلقون الباب وقت النداء
 أو قبيله فمن سمع النداء وأراد الذهاب إليها لا يمكنه الدخول فالمنع حال الصلاة متحقق ولذا استظهر الشيخ
 اسماعيل عدم الصحة ثم رأيت مثله في نهج النجاة معزيا إلى رسالة العلامة عبد البر بن الشحنة والله أعلم (قوله
 وهذا أولى مما في البحر والمخ) ما في البحر والمخ هو ما مره في المتن بقوله فلودخل أمير حصن أي أنه أولى من الجزم
 بعدم الانعقاد (قوله أو قصره) كذا في الزيلعي والدرر وغيرهما وذكر الوافي في حاشية الدرر أن المناسب
 للسباق أو مصره بالميم بدل القاف قلت ولا يخفى بعده عن السباق وفي الكافي التعبير بالدار حيث قال والاذن
 العام وهو أن تفتح ابواب الجامع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقوا الابواب وجعلوا
 لم يجوز وكذا السلطان اذا أراد أن يصلي بحشمه في داره فان فتح بابها وأذن للناس اذنا عاماً جازت صلاته
 شهدتها العاتة اولاً وان لم يفتح ابواب الدار وأغلق الابواب واجلس البوابين لينعوا عن الدخول لم تجز لأن
 اشتراط السلطان للتحرز عن نفوذتها على الناس وذلك لا يحصل الا بالاذن العام اه قلت وينبغي أن يكون محل
 النزاع ما اذا كانت لا تنقسم الا في محل واحد أم لو تعددت فلا لأنه لا يتحقق التفويت كما أفاده التعليق تأمل
 (قوله لم تنعقد) يحمل على ما اذا منع الناس فلا يضر أغلقه لمنع عدو أو لعادة كما مر ط قلت وبؤيده قول
 الكافي وأجلس البوابين الخ فتأمل (قوله وأذن للناس الخ) مفاده اشتراط علمهم بذلك وفي مخ الغفار
 وكذا أي لا يصح لو جمع في قصره لحشمه ولم يغلق الباب ولم يمنع احداً الا أنه لم يعلم الناس بذلك اه (قوله
 وكره) لأنه لم يقص حتى المسجد الجامع زيلعي ودرر (قوله فالامام الخ) ذكره في المجتبى (قوله تحتس بها)
 انما وصف التسعة بالاختصاص لأن المذكور في المتن احد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين بكتابة
 عليه الشارح اه ح (قوله إقامة) خرج به المسافر وقوله بمصر أخرجه الإقامة في غيره الا ما استثنى بقوله فان
 كان يسمع النداء ح (قوله يسمع النداء) أي من المنابر بأعلى صوت كما في التهستائي (قوله وقتبنا الخ)
 فيه أن ما مر عن الوالولية في حد القضاء الذي تصح إقامة الجمعة فيه والكلام هنا في حد المكان الذي من كان فيه

وان بقي ثلاثة رجال ولذا أتى
 بالنساء (وانفروا بعد سجوده) أو
 عادوا وأدركوه راكعاً وانفروا
 بعد الخطبة وصلى بأخرين (لا)
 تظل (وأتمها) جمعة (و) السابع
 (الاذن العام) من الامام وهو
 يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين
 كافي فلا يضر غلق باب القلعة لعدو
 أو لعادة قديمة لأن الاذن العام
 مقرراً له ولغلقه لمنع العدو لا
 المصل نعم لو لم يغلق لكان احسن
 كما في مجمع الانهر معزيا لشرح
 عيون المذهب قال وهذا أولى
 مما في البحر والمخ فليحفظ (فلو
 دخل أمير حصن) أو قصره (وأغلق
 بابه وصلى بأحبابه لم تنعقد) ولو
 فتحه وأذن للناس بالدخول جاز
 وكره فالامام في دينه ودينه إلى
 العامة محتاج فسبحان من تنزه
 عن الاحتياج (وشرط لا قراضها)
 تسعة تحتس بها (إقامة بمصر)
 وأما المفصل عنه فان كان يسمع
 النداء تجب عليه عند محمد وبه
 يفتي كذا في المثلثي وقد مناعن
 الوالولية تقديره بفتح

مطلب
 في شروط وجوب الجمعة

يلزمه الحضور الى مصر ليعلم فيه نعم في التارخانية عن الذخيرة أن من بينه وبين المصير فرسخ يلزمه حضور
الجمعة وهو المختار للفتوى (قوله ورجح في البحر الخ) هو ما استحسنه في البدائع وصحح في مواهب الرحمن
قول أبي يوسف بوجوبها على من كان داخل حدا إقامة أى الذى من فارقه يصير مسافرا وإذا وصل اليه يصير
مقيما وعلة في شرحه السمي بالبرهان بأن وجوبه محتص بأهل المصر والخارج عن هذا الحد ليس أهله اه
قلت وهو ظاهر المتون وفي المعراج أنه اصح ما قيل وفي الخاتمة المقتنى في موضع من أطراف المصران كان بينه وبين
عمران المصر فرجة من مزارع لاجمة عليه وان بلغه النداء وتقدير البعد بغلوة أو ميل ليس بشئ هكذا رواه
أبو جعفر عن الامامين وهو اختيار المحلوات وفي التارخانية ثم ظاهر رواية اصحابنا لا تجب الاعلى من يسكن
المصر أو ما يصل به فلا تجب على أهل السواد ولو قريبا وهذا اصح ما قيل فيه اه وبه جزم في التجنيس قال في
الامداد تنبيه قد علمت بنص الحديث والاثار والروايات عن ائمتنا الثلاثة واختيار المحققين من أهل الترجيح
أنه لا عبرة ببلوغ النداء ولا بالغلوة والاميل فلا عليك من مخالفة غيره وان صح اه أقول وينبغي تقييد
ما في الخاتمة والتارخانية بما اذ لم يكن في فناء المصر لما مر أنها تصح إقامتها في القضاء ولو منفصلا بمزارع فإذا
صح في القضاء لانه ملحق بالمصر يجب على من كان فيه أن يصلح لانه من أهل المصر كما يعلم من تعليل البرهان والله
الموفق (قوله وصحة) قال في النهر فلا تجب على مريض ساء مزاجه وأمكن في الاغاب علاجه فتخرج المقعد
والاعى ولذا عطفهم عليه فلا تنكر في كلامه كما توجه في البحر اه فلو وجد المريض ما يركبه في القنينة
هو كالأعلى على الخلاف إذا وجد قائدا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كلمة بعد وقيل هو كالقادر على المشي فجب في
قولهم وتعقبه السروجى بأنه ينبغي تصحيح عدمه لأن في التزامه الركوب والحضور زيادة المرض قلت فينبغي
تصحیح عدم الوجوب ان كان الامر في حقه كذلك حامية (قوله وألقى بالمريض الممرض) أى من يعول
المريض وهذا ان بقى المريض ضائعا بخروجه في الاصح حلية وجوهرة (قوله والاصح الخ) ذكره في
السراج قال في البحر ولا ينبغي ما ذه اه أى لو جرد الرق فيهما والمراد بالمعص من اعتق بعضه وصار بسعى كما
في الخاتمة (قوله وأجير) مفاده أنه ليس للمستأجر منعه وهو أحد قولين وظاهر المتون يشهد له كما في البحر
(قوله بجسابه لو بعيدا) فان كان قدر ربح النهار حط عنه وبيع الاجرة وليس الاجير أن يطالبه من الربح
المحطوط بقدر اشتغاله بالصلاة تارخانية (قوله ولو أذن له مولاه) أى بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة
فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر ح (قوله ورجح في البحر التخيير) أى بأنه جزم به في الظهيرية
وبأنه ألقى بالقواعد اه قلت ويؤيده أنه في الجوهرية أعاد المسئلة في الباب الآتى وجزم بعدم وجوبها عليه
حيث ذكر أن من لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه العيد الا المأول فانما تجب عليه إذا أذن له مولاه لا الجمعة
لأن لها بدلا يقوم مقامها في حقه وهو الظاهر بخلاف العيد ثم قال وينبغي أن لا تجب عليه كالجمعة لان منافعه
لا تصير علوكه بالاذن فخاله بعده كحاله قبله ألا ترى أنه لو ج بالاذن لانسقط عنه حجة الاسلام اه ولا ينبغي
أنه اذا لم تجب عليه يخير لانه فرع عدم الوجوب وفي البحر أيضا وهل يحمل له الخروج اليها والى العبدین بلا اذن
مولاه ففى التجنيس ان علم رضاه اوره فسكت حل وكذا اذا كان يمسك دابة المولى عند الجامع ولا يتحل بحقه
في الامسالة ذلك في الاصح (قوله محققة) ذكره في النهر بحثا لاخراج الخنثى المشكل ونقله الشيخ
اسماعيل عن البرجندى قيل معاملة بالاشترى تقتضى وجوبها عليه أقول فيه نظر بل تقتضى عدم خروجه
الى مجامع الرجال ولذا لا تجب على المرأة فافهم (قوله وليس خاصين) أى بالجمعة بل هما شرط التكليف
بالعبادات كلها كالا سلام على أن المجنون يخرج بقيد العلة لانه مرض بل قال الشاعر
واصعب أمراض النفوس جنونها (قوله فجب على الاعور) وكذا ضعيف البصر فيما يظهر أما الاعى فلا
وان قدر على قائد متبرع أو بأجرة وعندهما ان قدر على ذلك تجب وتوقف في البحر فيما أقيمت وهو حاضر في
المسجد وأجاب بعض العلماء بأنه ان كان متطهرا فالظاهر الوجوب لأن العلة الخارج وهو منتقى وأقول بل
يظهر لي وجوبها على بعض العميان الذى عشى في الاسواق ويعرف الطرق بلا قائد ولا كلفة ويعرف أى مسجد
أراد به بلا سؤال احد لانه حينئذ كالمرض القادر على الخروج بنفسه بل ربما تلحقه مشقة اكثر من هذا تأمل
(قوله وقدرته على المشي) فلا تجب على المقعد وان وجد حاملا اتفاقا خاتمة لانه غير قادر على السعى أصلا

ورجح في البحر اعتبار عودته لبيته
بلا كلفة (وصحة) وألقى
بالمريض الممرض والشيخ الفانى
(وحرية) والاصح وجوبها على
مكاتب ومبعض وأجير وبسقط
من الاجر بجسابه لو بعيدا والا لا
ولو أذن له مولاه وجبت وقيل يخير
جوهرة ورجح في البحر التخيير
(وذكرورة) محققة (وبلوغ
وعقل) ذكره الزيلعي وغيره
وليسا خاصين (ووجود بصر)
فجب على الاعور (وقدرته
على المشي)

يجزى فيه الخلاف في الاعنى كآية عليه الله تعالى (قوله أحدهما) أى أحد الرجلين ح. والمناسبات
أحدهما (قوله لكن الخ) أحياى السيد أبو العود بجملة ما في البحر على العرج الغير المانع من المشي وما هنا
على المانع منه (قوله وعدم جنس) ينبغي تقييده بكونه مظلوما كدبون معسر فلو مسرا فادراعى الاداء حالا
وجبت (قوله وعدم خوف) أى من سلطان اولى من مخ قال في الامداد ويطبق به الفلاس اذا خاف الجنس كخاف
له التيميم (قوله وويل) أى شديد (قوله ونحوهما) أى كره شديد كما قد مر في باب الامامة (قوله
أى هذه الشروط) أى شروط الاقتراض (قوله ان اختار العزيمة) أى صلاة الجمعة لانه رخص له في تركه الى
الظهر فصارت الظهر في حقه رخصة والجمعة عزيمة كالظفر لمسافر حوز رخصة له واليوم عزيمة في حقه لانه اشق
فافهم (قوله بالغ عاقل) تفسير للمكف وخرج به الصبي فانما تقع منه فلا والمجنون فانه لا صلاة له أصلا بجر عن
البدائع (قوله للابعد على موضوعه بالنقض) بئى لو لم يقل بوقوعه فرضا بل أرساه بصلاة الظهر لعاد على
موضوعه بالنقض وذلك لأن صلاة الظهر في حقه رخصة فاذا أتى بالعزيمة وشمل المشقة صح ولو أرساه بالظهر
بعدها لكان مشقة ونقصا للموضوع في حقه وهو التسهيل اه ح قلت فالمراد بالمرضع الاصل الذي بنى عليه
سقوط الجمعة خنا وهو التسهيل والتهخيص الذي استدعاه العذر ومنه النظر له ولى في جانب العبد قال في
البحر لا نالو لم تجوزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظهور فتعطل عليه منافعه ثانيا فينقلب النظر
ضررا (قوله وفي البحر الخ) أخذني في البحر من ظاهر قوله ان الظهور رخصة فدل على أن الجمعة عزيمة وهي
أفضل للمرأة لأن صلاتها في بيتها أفضل وأقرب في النهر ومقتضى التعليق أنه لو كان بينهما الصبي جدار المسجد
بلا مانع من صحة الاقتداء تكون أفضل لهما أيضا (قوله من صلح لغيرها) أى لامامة غير الجمعة فهو على تقدير
مضاف والمراد الامامة للرجال لخرج الصبي لانه مسلوب الاحلية والمرأة لانها لا تصلح اماما للرجال (قوله
وتعتقد بهم) أشار به الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال بحجة امامتهم وعدم الاعتداد بهم في العدد الذي
تعتقد بهم الجمعة وذلك لانهم المصلحون للامامة فلا ينبغي لغيرهم الاقتداء اولى عناية (قوله وحرم الخ) عدل عن
قول القدوري والكثير ذكره لقول ابن اليمام لا بد من كون المراد حرم لانه ترك الفرض القطعي بانما فهم الذي
هو كد من الظهور غير أن الظاهر تقع صحة وان كن مأمورا بالاخراج عن غيرا واجب في البحر بأن الحرام هو ترك
السعي المأمور لهما أما صلاة الظهر فبإسباغ غير مقفولة للجمعة حتى تكون حراما فان سعيه بعدها للجمعة فرض
كما صرحوا به وانما تركه الظهور قبلها لانها قد تكون سببا للتفويت باعتقاده عليها وهم انما حكموا بالكرامة
على صلاة الظهر لا على ترك الجمعة اه ملخصا واستحسنه في النهر (قوله لمن لا عذر له) أما المعذور
فيستحب له تأخيرها الى فراغ الامام كما يأتي (قوله فلا يكره) بل هو فرض عليه لقوات الجمعة قال في البحر فنقص
الصلاة غير مكرهه وتفويت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعنى أن الكرامة ليست لذات الصلاة بل لخارج
عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل أنه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعد ما بل يجب وقد يقال
مراد الغاية عدم الكرامة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاة الجمعة لانه بعد فوتها
تأمل (قوله في يومها) متعلق بمحذوف حال من الظاهر أى الظاهر الواقع في يومها اخترازا عن ظهر سابق
على يومها فانه لو قضاه قبلها لم يكره بل يجب على ذي ترتيب فهم (قوله بتصر) أما لو كن في قرية فلا يكره
لعدم صحة الجمعة فيها (قوله لكونه سببا) قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر (قوله وهو) أى
التفويت (قوله اتباع الآلية) أى لأن السعي مقتضى للهزولة مع أن المطلوب المشي اليها بالسكينة والوقار
اه ح وكأنه اختير التعبير في الآية لثبوت على الذهاب اليها والله أعلم والاولى أن يقول عبره لانه لو كان في
المسجد الخ كما فعل في البحر والنهر أو يقول ولانه بالعطف على اتباع (قوله لا يطل الا بالشروع) ينبغي تقييده
بما اذا كن صلى في مجلسه أما لو قام منه ومضى الى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بمجرد سعيه
تأمل (قوله لانه لو خرج حاجة الخ) ولو شرب فيها لغيره لا لاغلب كما قد مر من البحر ط ربه أن ما ذكره في
البحر بالنظر الى الثواب وحل يأتي ذلك خاسرا تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الاغلب الحاجة لتحقيق
السعي اليها وان كن لا ثواب له تأمل (قوله اومع فراغ الامام) ومنه بالاولى ما في النسخ لو كان بعد فراغه منها
لانه في صورتين لا يكون سعيه اليها ولكن هذا مسلم لو كان عالما بالثبوت والافلا فلا يناسب اخراج هذه المسائل

بقوله بعده والامام فيها تأمل (قوله اولم يقيمها أصلاً) أي لعذر أو غيره وكذا الوجه اليها والامام والناس فيها إلا أنهم خرجوا منها قبل انتمامها النجاسة فالصحيح أنه لا يبطل ظهره بجر عن السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان الظهر بالسعي الى الجمعة (قوله مقيداً بمكان ادراكها) كذا في البحر وأيده في الترمذي بأن في السراج وهو غير صحيح كما نعرفه (قوله فالاصح أنه لا يبطل سراج) تبع في هذا صاحب الترمذي والصواب اسقاط لاقال في البحر وأطلق أي في البطلان فتمهل ما اذالم يذكر كماله بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج اولم يكن شرع وهو قول البلخيين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجه اليها وهي لم تفت بعد حتى لو كان بيته قريباً من المسجد وسمع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الاصح ايضاً لما ذكرنا اه قلت ومثله في شروح الهداية كالنهاية والكفاية والمعراج والفتح (قوله بطل ظهره) أي وصف الفرضية وصار نقلاً بناء على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلافاً لمحمد (قوله ولا يظهر من اقتدى به الخ) لان بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يضر المأموم بجر عن المحيط أي فلا يقال الاصل أن صلاة المأموم تنفسد بفساد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموماً وله نظائر قد منهاها في باب الامامة منها ما لو ارتد الامام والعبادة بالله تعالى ثم أسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لو سلم القوم قبل الامام بعد عودته قدر ان تشهد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرية او سجد هوداً وسهواً ولم يسجد وامعه ثم عرض له ذلك تبطل صلاته وحده فافهم (قوله ادركها اولاً) أي ولو كان عدم ادراكها لهبالبعد المسافة لما علمت من أن التقيد بمكان ادراكها خلاف الصحيح فافهم ثم اذالم يذكر كمالها او بداله الرجوع فرجع لزمه اعادة الظهر كما في شرح المنية (قوله بالفرق بين معذور وغيره) قال في الجوهرية والعبد والمريض والمسافر وغيرهم سواء في الانتقاض بالسعي اه وعزاه في البحر الى غايبة البيان والسراج ثم استشكله بأن المعذور ليس بمأمور بالسعي اليها مطلقاً فينبغي أن لا يبطل ظهره بالسعي ولا بالتسرع في الجمعة لان الفرض سقط عنه ولم يكن مأموراً بنقضه فتكون الجمعة نقلاً كما قال به زفر والشافعي قال وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو أخف اشكالا اه قلت ويحجب عنه بما في الزيلعي والفتح أنه انما رخص له تركها للمعذور بالاتزام بالحق بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافاً لفرقه فيقول ان فرضه الظهر وقد اذاع في وقته فلا يبطل بغيره ولأن المعذور انما فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يترك السعي بالحق بغيره اه (قوله للمعذور) وكذا غيره بالاولى نهر (قوله ومسجون) صرح به كالكثير وغيره مع دخوله في المعذور لانه ما قيل انها تلزمه لانه ان كان ظاهراً قدر على ارضاء خصمه والا امكنه الاستغانة اه قال الخبر الرمي وفي زماننا لا مغيب المظالم والغلبة للظالمين فمن عارضهم بحق اهلكوه (قوله تحريماً) ذكر في البحر أنه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القهستاني (قوله اداء ظهر بجماعة) مفهومه أن القضاء بالجماعة غير مكروه وفي البحر وقيد بالظهر لان في غيره لا بأس أن يصلوا جماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من الايام شرح المنية وفي المعراج عن المجتبى من لا تجب عليهم الجمعة بعد الموضع صلوا الظهر بجماعة (قوله لتقليل الجماعة) لان المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها بجر وكذا اذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة ربما يتركها صلى معه فافهم (قوله وصورة المعارضة) لان شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة لهم يؤدى الى أمر عظيم فيكون في صورتها كراهة التحريم رحتي (قوله تغلق) لتسلا تجتمع فيها جماعة بجر عن السراج (قوله الا لجامع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان فتحه في وقت الظهر ضروري والظاهر أنه يغلق أيضاً بعد اقامة الجمعة لتسلا يجتمع فيه احد بعدها الا أن يقال ان العبادة الجارية هي اجتماع الناس في اول الوقت فيغلق ما سواه مما لا تقام فيه الجمعة ليضطروا الى المجيء اليه وعلى هذا فيغلق غيره الى الفراغ منها لكن لا داعي الى فتحه بعد ما فسق معاقبوا الى وقت العصر ثم كل هذا ما بالغه في المنع عن صلاة غير الجمعة واطهاراً لتأكد كدها (قوله وكذا أهل مهب الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيمية لعدم التقليل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في القهستاني عن المضمرات يصلون وحدها استحباً (قوله بغير اذان ولا اقامة) قال في الولوالجية ولا يصلي يوم الجمعة جماعة بمصر ولا يؤذن ولا يقيم في سجن وغيره لصلاة الظهر اه قال

اولم يقيمها أصلاً تبطل في الاصح
فالبطلان به مقيداً بمكان
ادراكها (بأن انفصل عن) باب
(داره) والامام فيها اولم يذكرها
لبعد المسافة فالاصح أنه لا يبطل
سراج (بطل) ظهره لا أصل
الصلاة ولا يظهر من اقتدى به ولم
يسع (ادركها اولاً) بالفرق بين
معذور وغيره على المذهب (وكره)
تحريماً (للمعذور ومسجون)
ومسافر (أداء ظهر بجماعة في
مصر) قبل الجمعة وبعد هالتقليل
الجماعة وصورة المعارضة وأقاد
أن المساجد تغلق يوم الجمعة الا
الجامع (وكذا أهل مصر فاتهم
الجمعة) فانهم يصلون الظهر بغير
اذان ولا اقامة ولا جماعة

في النهر وهذا اول مما في السراج معزى الى جمع التفاريق من أن الاذان والاقامة غير مكرهين (قوله ويستحب للمريض) عبارة القيساني المذروهي أعم (قوله وكره) ظاهر قوله يستحب أن الكراحة تنزيهية نهر وعليه فمافي شرح الدررالشج اسماعيل عن المحيط من عدم الكراحة اتفاقا محمول على نفي التحريم (قوله ومن أدركها) أي الجمعة (قوله وسجود سهو) ولوفى تشهد ط (قوله على القول به فيها) أي على القول بقوله في الجمعة والمختار عند المتأخرين أن لا يسجد للسهو في الجمعة والمعيدين لتوحيهم الزيادة من الجيال كذا في السراج وغيره بجر وليس المراد عدم جواز ذيل الاول تركه كيلا يقع الناس في فتنة أبو العود عن العزيمة ومثله في الإيضاح لابن كمال (قوله تتجاءع) وهو مخير في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بجر (قوله خلافا للمجد) حيث قال ان أدركه معه ركوع الركعة الثانية بنى عليها الجمعة وان أدركه فيها بعد ذلك بنى عليها الظاهر لانه جمعة من وجه وظاهر من وجه لقوان بعض الشرائط في حقه فيصلي أربعاً اعتبار الظاهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتبار الجمعة ويقرأ في الآخرين لاحتمال الغفلة ولها ما أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تشتط لنية الجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكرناه مما مختلفان لا يبنى احد على تحريمه الاخر كذا في الهداية (قوله لكن في السراج الخ) أقول مافي السراج ذكره في عدم الظهيرة عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم أنه يصير مدركاً بخلاف وقال وهو الصحيح (قوله اتفاقاً) لما علمت انها عند محمد ليست ظهراً من كل وجه (قوله ثم الظاهر الخ) ذكر في الظهيرة معزى الى المتقي مسافر أدرك الامام يوم الجمعة في التشديد يصلي أربعاً بالتكبير الذي دخل فيه اه قال في البحر وهو مختص لما في اتنون مقتض خلتها على ما اذا كانت الجمعة واجبة على المسبوق أما اذا لم تكن واجبة فانه يتم ظهراً اه وأجاب في النهر بأن الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد غاية الامر أن صاحب المتقي حرم به لاختياره اياه والمسافر مشال لا قيد اه قلت ويؤيده ما مر من الهداية من أنه لا وجه عندهما لبناء الظاهر على الجمعة لانها مختلفان على أن المسافر لما التزم الجمعة صارت واجبة عليه ولذا احتج امامته فيها وأيضاً المسافر اذا صلى الظهر قبلها ثم سعى اليها بطل ظهروه وان لم يدركها فكيف اذا أدركها بالصلية بل يصلها ظهراً والظاهر لا يطل الظاهر فالظاهر مافي النهر ووجه تخصيص المسافر بالذ كره دفع توهم أنه يصلح ظهراً مقصورة على قول محمد لأن فرض امامه ركعتان فبها على أنه يتجاءع أربعاً عنده لأن جمعة امامه قائمة مقام الظهور والله أعلم (قوله ان كن) ذكره باعتبار المكان ط (قوله اذا خرج الامام الخ) هذا لفظ حديث ذكره في الهداية مرفوعاً ولكن في الفتح أن رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزمري واخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم كذا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الامام والحاصل أن قول الصحابي حجة يجب تقليده عندنا اذا لم ينقضه شيء آخر من السنة اه (قوله فلا صلاة) مثل السنة ونجدة المسجد بجر قال محبته الرمي أي فلا صلاة جائزة وتقدم في شرح قوله ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة الخ أن صلاة النفل صحيحة مكروحة حتى يجب قضاؤها اذا قطعه ويجب قطعها وقضاؤه في غير وقت مكروه في ظاهر الرواية ولو اتهمه خرج عن عبادة مالزمة بالشروع فالمراد الحرمة لاعداء الانعقاد (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس أما التسليم ونحوه فلا يكره وهو الاصح كفي النيابة والعناية وذكر الزبلي أن الاحوط الانصات ومحل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام مكروه تحريماً بأقسامه كفي البدائع بجر ونهر وقال البقال في مختصره واذا شرع في الدعاء لا يجوز للقوم رفع اليدين ولا تأمين باللسان جهر ا فان فعلوا ذلك اشوا وقيل اساءوا ولا اثم عليهم والصحيح هو الاول وعليه الفتوى وكذلك اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يسلوا عليه بالخبر بل بالقلب وعليه الفتوى رمي (قوله الى تمامها) أي الخطبة لكن قال في الدرر لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح به في المحيط وغاية البيان أنهم ما يكرهان من حين يخرج الامام الى أن يفرغ من الصلاة (قوله في الاصح) وقبل يجوز الكلام حال ذكرهم ط (قوله فانها لا تكرر) بل يجب فعلها (قوله والا لا) أي وان سقط الترتيب تكره (قوله في الاصح) عزاء في البحر الى الزوال الجية والمبتغى ولم يذكر مسئلة النفل وفي الشربالية عن الصغرى وعليه الفتوى قال في البحر ومافي الفتح من أنه لو خرج وهو في السنة يقطع على رأس ركعتين ضعيف وعزاه قاضي خان الى النوادر اه قلت وقدمنا في باب ادراك الفريضة ترجيح مافي الفتح

ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكره ان لم يؤخر هو الصحيح (ومن أدركها في تشهد أو سجود سهو) على القول به فيها (تتجاءع) خلافاً للمجد (ك) يتم (في العيد) اتفاقاً كما في عبد الفتاح لكن في السراج أنه عند محمد لم يصير مدركاً له (وسوى جمعة لا ظهراً) اتفاقاً لوقوع الظاهر لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحثنا اذا خرج الامام من الحجرة ان كان والاقامة للعود شرح المجمع (فلا صلاة ولا كلام الى تمامها) وان كان فيها ذكر الظلة في الاصح (خلافاً فائقة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقت) فانها لا تكرر سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة والا لا ولو نخرج وهو في السنة او بعد قيامه لثالثة التلبيز في الاصح

أيضاً وأن هذا كله حيث لم يبق إلى الثالثة والألف في سجدة أتمّ والاقتيل يتمّ وقيل يقعد ويسلم قال في الخاتمة وهذا الشبه لكن رجع في شرح المنية الأول وعماه ختالاً فراجع (قوله ويخفف القراءة) بأن يقتصر على الواجب ط (قوله ولو تسبّحاً) أي ولو كان الكلام تسبّحاً وفي ذكره في ضمن التفرّيع على ما في المتن نظر لأنه لا يحرم في الصلاة تأمل (قوله أو أمر أجمع عرف) إذا كان من الخطيب فكأنّما الشارح (قوله بل يجب عليه أن يستمع) ظاهره أنه يكره الاشتغال بما يفوت السماع وإن لم يكن كلاماً وبه صرح القهستاني حيث قال إذا الاستماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في صلاة المسعودية أو سنة وفيه إشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه إذا غلب عليه كما في الزاهد ط اه ط قال في الحلية قلت وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا نعت أحدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (قوله في الأصح) وقيل لا بأس بالكلام إذا بعد ح عن القهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله ولا كلام (قوله من خيف هلاكه) الأولى ضرره قال في البحر لو رأى رجلاً عند بئر يخاف وقوعه فيها أو رأى عقرباً يذهب إلى إنسان فإنه يجوز له أن يحذره وقت الخطبة اه قلت وهذا حيث تعين الكلام إذا لم يمكن بغيره ولو كان لم يجز الكلام تأمل (قوله وكان أبو يوسف) هذا مبنى على خلاف الأصح المتقدم قال في القفيض ولو كان بعيداً لا يسمع الخطبة ففي حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه ويصحّهُ بالقلم والأحوط السكوت وبه يفتي اه (قوله في نفسه) أي بأن يسمع نفسه أو يصحّح الحروف فإنهم فسروه به وعن أبي يوسف قلباً يتار الأمرى الانصات والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما في الكرماني قهستاني قيل باب الإمامة واقتصر في الجوهرية على الأخير حيث قال ولم ينطق به لأنها تدرّك في غير هذا الحال والسماع يفوت (قوله ولا ردّ سلام) وعن أبي يوسف لا يكره الردّ لأنه فرض قلنا ذلك إذا كان السلام مأذوناً فيه شرعاً وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب بسلامه ما عملاً لأنه به يغفل خاطر السامع عن الفرض ولأن ردّ السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة فتح (قوله وختم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ وأما إهداء الثواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لا يجب على الظاهر لأنه من الدعاء ط (قوله وقال الخ) حاصله ما في الجوهرية أن عنده خروج الإمام يقطع الصلاة والكلام وعندهما يخرج وجهه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (قوله عند الثاني) راجع إلى قوله وإذا جلس ط (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف (قوله فالترقية المتعارضة الخ) أي من قراءة آية أن الله وملائكته والحديث المتفق عليه إذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والإمام يخطب فقد لغوت أقول وذكر العلامة ابن حجر في التلخيص أن ذلك بدعة لأنه حدث بعد الصدر الأول قيل لكنهم أحسنه لحث الآية على ما يندب لكل أحد من إكثار الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما في هذا اليوم وكث الخبر على تأكد الانصات المفوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع في الأثم عند أكثر من العلماء وأقول يستدل لذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم أمر من يستنصت له الناس عند أرائده خطبة من في حجة الوداع فقياسه أنه يندب الخطيب أمر غيره بالاستنصات وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة أصلاً اه وذكر نحوه الخبير الرمي عن الرمي الشافعي وأقره عليه وقال أنه لا ينبغي القول بجمرة قراءة الحديث على الوجه المتعارف لتوافر الأمانة وتظاهرهم عليه اه ونقل ح نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهه مشوش الحنفى أقول كون ذلك متعارفاً لا يقتضى جوازهم عند الإمام القائل بجمرة الكلام ولو أمر أجمع عرف أو ردّ سلام استدللاً لا بما مرّ ولا عبرة بالعرف الحادّث إذا خالف النص لأن التعارف إنما يصلح دليلاً على الحل إذا كان عاملاً من عهد الصحابة والمجتهدين كما صرح حوايه وقياس خطبة الجمعة على خطبة منى قياس مع الفارق فإن الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد ينتظرون خروج الخطيب متهيئون لسماعه بخلاف خطبة منى فليست تأمل والظاهر أن مثل ذلك يقال أيضاً في تلقين المرقى الأذان للمؤذن والظاهر أن الكراهة على المؤذن دون المرقى لأن سنة الأذان الذي بين يدي الخطيب تحصل بأذان المرقى فيكون المؤذن مجيباً لأذان المرقى واجبة الأذان حينئذ مكرهه إلا أن يقال إن أذان الأول إذا لم يكن جهراً يسمعه القوم يكون مخافاً للسنة فيكون معتبراً هو الثاني فتأمل (قوله من الترضى) أي عن الصحابة

ويخفف القراءة (وكل ما حرم في الصلاة حرم فيها) أي في الخطبة خلاصة وغيره فيحرم أكل وشرب وكلام ولتسبّحاً أو ردّ سلام أو أمر أجمع عرف بل يجب عليه أن يستمع ويسكت (بلا فرق بين قريب وبعيد) في الأصح محيط ولا يرد تحذير من خيف هلاكه لأنه يجب لحق آدمي وهو محتاج إليه والانصات لحق الله تعالى ومبتاه على المسامحة وكان أبو يوسف ينتظر في كتابه ويصحّهُ والأصح أنه لا بأس بأن يشير برأسه أو يده عند رؤية منكر والصواب أنه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب تثميت ولا ردّ سلام به يفتي وكذا يجب الاستماع لسائر الخطب كخطبة تكاح وخطبة عيد وختم على المعتد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها وإذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام يتعلق بالآخر أو ما غيره فنكره إجماعاً وعلى هذا فالترقية المتعارفة في زمانها تكره عنده لا عندهما وأما ما يفعله المؤذنون حال الخطبة من الترضى ونحوه

مطلب ٣

في حكم المرقى بين يدي الخطيب

عند ذكر اسمائهم وقوله ونحوه من الدعاء السلطان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا أيضا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع تحليط الحروف والتسميع (قوله انشأنا) هذا الظاهر مما في الجرح قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله وتقام في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما فاده بقوله والعجب ط (قوله الا أن يحمل على قولهما) لانه يقول ذلك قبل الخطبة وهما يحملان قوله صلى الله عليه وسلم والامام بخطب على الشروع فيها حقيقة فحينئذ لا يكون المرقى بخلاف الحديث بقوله بعده أنستروا أماء على قول الامام من حمل قوله بخطب على الخروج للخطبة بقرينة ما روى اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام فيكون مخالفا للحديث الذي يرويه ويكره فافهم (قوله ووجب سعي) لم يقل افترض مع أنه فرض للاختلاف في وقته دل حوالا اذان الاول والثاني او العبرة لدخول الوقت بحر وحاصله أن السعي نفسه فرض والواجب كونه في وقت الاذان الاول وبه اندفع ما في التهر من أن الاختلاف في وقته لا يمنع القول بفرضيته كصلاة العصر فرض اجامع الاختلاف في وقتها (قوله وترك البيع) أراد به كل عمل ينافي السعي وخاصة ابتعا لا لآية نهر (قوله ولومع السعي) صرح في السراج بعدم الكراهة اذا لم يشغله بحر وينبغي التعويل على الاول نهر قلت وسيد كرا الشارح في اخر البيع انما سئل لا بأس به لتعليل النبي بالاخلاق بالسعي فاذا اتنى اتنى (قوله وفي المسجد) اوعلى بابيه بحر (قوله في الاصح) قال في شرح المنية واختلفوا في المراد بالاذان الاول فقل الاول باعتبار الشروعية وهو الذي بين يدي المنبر لانه الذي كان أولا في زمنه عليه الصلاة والسلام وزمن أبي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الزوراء حين كثرت الناس والاصح أنه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المنارة بعد الزوال اه والزوراء بالمقام موضع في المدينة (قوله صحة اطلاق الحرمة) قلت سيد كرا المصنف في اول كتاب الحظر والاباحة كل مكروه حرام عند محمد وعندهما الى الحرام أقرب اه نعم قول محمد رواية عنهما كما سئذ كره هناك ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث أطلق الحرمة على البيع وقت الاذان مع أنه مكروه تحريرا وبه اندفع ما في غاية البيان حيث اعترض على الهداية بأن البيع جائز لكنه يكره كما صرح به في شرح الطحاوي لأن النبي لمعنى في غيره لا يعدم الشروعية (قوله ويؤذن ثانيا بين يديه) أي على سبيل السنة كما يظهر من كلامهم وملى (قوله أفاد الخ) هذه الافادة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالبناء للفعل أما اذا قرئ بالبناء للمفعول وهو الظاهر فلا تظهر ط قلت وبعبارة الدرر اذن المؤذن (قوله ذكره القهستاني) وذكر بعده أيضا ما نصه واليه أشار ما في الهداية وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحيه اه وفيه نظر بل الذي دل عليه كلام شراح الهداية خلافه قال في العناية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخراجا للكلام مخرج العادة فان المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ اصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه ومنه في النهاية والكفاية ومعراج الدراية قلت والعللة المذكورة انما تظهر في الاذان الاول مع أنه في الهداية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع في الموضعين (قوله المنبر) بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع ومن السنة أن يخطب عليه اقتداء به صلى الله عليه وسلم بحر وأن يكون على يسار المحراب قهستاني ومنبره صلى الله عليه وسلم كان ثلاث درج غير المسماة بالمستراح قال ابن حجر في التحفة وبحث بعضهم أن ما اعتيد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى درجة سبلى ثم العود بدعة قبيحة شنيعة (قوله فاذا أتم) أي الامام الخطبة (قوله أقيمت) بحيث يصل اول الاقامة بآخر الخطبة وتنتهي الاقامة بقيام الخطيب بمقام الصلاة ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقون ولا يكره غيرهما كما في شرح الطحاوي وذكر الرازي أنه يقرأ فيهما سورة الاعلى والغاشية قهستاني وفي البحر ولكن لا يواظب على ذلك كما لا يؤدى الى هجر البناء ولئلا يظنه العامة حقما اه وتمام الكلام على ذلك في فصل القراءة عند قوله ويكره التعيين (قوله بأمر الدنيا) أما ينهي عن منكر أو أمر معروف فلا وكذا بوضوء أو غسل لوضوئه أنه محدث أو جنب كما مر بخلاف أكل أو شرب حتى لو طال الفصل استأنف الخطبة كما مر فافهم (قوله لانهما) أي الخطبة والصلاة كشيء واحد لكونهما شرطا ومشروطا ولا يفتق للمشروط بدون شرطه فالمناسب أن يكون فاعلهما واحدا ط (قوله وصلى بالغ) أي باذن السلطان أيضا والظاهر أن اذن الصبي له كافي لانه مؤذن باقامة الجمعة لما في الفتح وغيره من أن الاذن بالخطبة اذن بالصلاة

تكرهه انشأنا وتقامه في البحر والعجب أن المرقى ينهى عن الامر بالمعروف بمنتهى حديثه ثم يقول أنستروا رحكم الله قلت الآن يحمل على قولهما فتنبه (ووجب سعي اليها وترك البيع) ولومع السعي وفي المسجد أعظم وزرا (بالاذان الاول) في الاصح وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن عثمان وأفاد في البحر صحة اطلاق الحرمة على المكروه تحريرا (ويؤذن) ثانيا (بين يديه) أي الخطيب أفاد بوحدة الفعل أن المؤذن اذا كان أكثر من واحد اذنا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في الجلابي والقرطبي ذكره القهستاني (اذا جلس على المنبر) فاذا أتم أقيمت ويكره الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني (لا ينبغي أن يصلي غير الخطيب) لانهما كشيء واحد (فان فعل بأن خطب صبي باذن السلطان وصلى بالغ جاز)

هو المختار (لابأس بالسفر يومها)
 اذا خرج من عمران المصر قبل
 خروج وقت الظهر) كذا في الخانية
 لكن عبارة الظهيرية وغيرها بلفظ
 دخول بدل خروج وقال في شرح
 المنية والصحيح أنه يكره السفر
 بعد الزوال قبل أن يصلها ولا
 يكره قبل الزوال (القروى) اذا
 دخل المصر يومها ان نوى المكث
 ثمة ذلك اليوم لزمته) الجمعة
 (وان نوى الخروج من ذلك اليوم
 قبل وقتها او بعده لا تلتزمه) لكن
 في التمر ان نوى الخروج بعده
 لزمته والا لا وفي شرح المنية ان
 نوى المكث الى وقتها لزمته وقيل لا
 (كما لا تلتزم) لو قدم مسافرا يومها
 على عزم أن لا يخرج يومها
 (ولم ينو الإقامة) نصف شهر
 (يحطب) الامام (بسياف في بلدة
 فتحته) ككدة (والالا) كلدنية
 وفي الحواشي القدسي اذا فرغ
 المؤذنون قام الامام والسيف
 في يساره وهو متكى عليه وفي
 الخلاصة ويكره أن يتكى على
 قوس او عصا (فروع) سمع النداء
 وهو يأكل تركه ان خاف فوت
 جعة او مكتوبة لاجماعه * رستاق
 سعي يريد الجمعة وحوادثها ان
 معظم مقصوده الجمعة نال ثواب
 السعي اليها وبهذا يعلم أن من
 شركت في عبادته فالعبرة للاغلب
 * الفضل حلق الشعر وقلم الظفر
 بعدها * لابأس بالتخيطي مالم
 يأخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ
 احدا الا أن لا يجبد الا فرجة
 امامه فيتخطى اليها للضرورة

وعلى القلب اه فيكون مفوضا اليه اقامتها ولا ن تقريره فاذن له بانابة غيره دلالة لعلم السلطان بأنه لا تصح
 امامته نعم على القول باشتراط الاهلية وقت الاستنابة لا يصح اذنه بها ولا بدله من اذن جديد بعد باوغة
 والله أعلم (تنبيه) ذكر التمر بلالى وغيره أن هذا الفرع صريح في الرد على صاحب الدرر في عدم
 تجويزه استنابة الخطيب غيره للصلاة قبل سبب الحدث وفيه نظر اذ ليس صريحاً في أن البالغ صلى بدون اذن
 السلطان بل الظاهر أنه باذنه صريحاً او دلالة كما قرناه قدس برثم رأيت ح ذكر نحوه (قوله هو المختار)
 وفي الجلة أنه لا يجوز وفي فتاوى العصر فان الخطيب يشترط فيه أن يصلح للامامة وفي الظهيرية لو خطب صبي
 اختلف المشايخ فيه والخلاف في صبي يعقل اه والا كره على الجواز اسماعيل (قوله لابأس بالسفر الخ)
 أقول السفر غير قديم بل مثله ما اذا أراد الخروج الى موضع لا يتجرب على أهله الجمعة كافي للتأخرانية (قوله
 كذا في الخانية) وذكر مثله في التجنيس وقال انه استشكله شمس الأئمة الحلواني بأن اعتبار آخر الوقت انما يكون
 فيما ينصرف بأدائه والجمعة انما يؤتيها مع الامام والناس فينبغي أن يعتبر وقت أدائها حتى اذا كان لا يخرج
 من المصر قبل أداء الناس فينبغي أن يلزمه شهود الجماعة اه قلت وذكر في التأخرانية عن التهذيب اعتبار
 النداء قبل الأول وقيل الثاني واعتمده في التمر بلالية (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الظهيرية
 أفاد به أن ما في الخانية ضعيف ط وعلمه في شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبلد وتوجه الخطاب بالسعي اليها
 بعده اه قلت وينبغي أن يستثنى ما اذا كانت تفوته رفقة لوصلاها ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل (قوله
 القروى) يفتح القاف نسبة الى القرية وأراد به المقيم أما المسافر فذكره بعده (قوله لا تلتزمه) لانه في الأول
 صار كواحد من أهل المصر في ذلك اليوم وفي هذا لم يصح درر عن الخانية (قوله لكن في النهر الخ) مثله
 في الفرض وحكي بعده ما في المتن بقيل (قوله لزمته) أى اذا مكث الى دخول وقتها وكذا يقال فيما ذكره بعده
 (قوله وفي شرح المنية الخ) ونصه وان دخل القروى المصر يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها لزمته وان
 نوى الخروج قبل دخوله لا تلتزمه وان نواه بعد دخول وقتها تلتزمه وقال الفقيه أبو الليث لا تلتزمه وهو مختار
 قاضي خان اه (قوله بسيف) أى متقلداً به كما في البحر عن المنمرات ويحذف ظاهر ما يأتي عن الحواشي لكن
 وفي النهر بامكان مسالكه مع التقليد (قوله في بلدة فتحت به) أى بالسيف ليربهم أنهم افتحت بالسيف فاذا
 رجعت عن الاسلام فذلك باق في أيدي المسلمين يقاتلونكم حتى ترجعوا الى الاسلام درر (قوله ككدة) أى فانها
 فتحت عموة كما قاله أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وقال الشافعي وأجد وطائفة فتحت صلحا اسماعيل عن تاريخ
 مكة للقطبي (قوله كلدنية) فانها فتحت بالقرآن امداد (قوله وفي الخلاصة الخ) استشكله في الحلبة
 بأنه في رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قام أى في الخطبة متوكئاً على عصا وقوس اه ونقل القهستاني
 عن عبد الحميد أن أخذ العصا سنة كلقام (قوله ان خاف فوت جعة او مكتوبة) عزاه في التأخرانية
 الى فتاوى أبي الليث ثم ان فوت الجمعة بسلام الامام والمكتوبة بخروج وقتها لا يفوت جاعتها لانه يمكنه صلاتها
 وحده والا كل أى الذي قيل اليه نفسه ويحذف ذهاب لانه عذر في ترك الجماعة كما مر في بابها لكن بشكل ما مر
 من وجوب السعي الى الجمعة بالاذان الأول وترك البسيع ولو ماشيا والمراد به كل عمل منافى للسعي قائل (قوله
 رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد والقرى قاموس (قوله نال ثواب السعي) أما الصلاة فينال
 ثوابها على كل حال ط (قوله من شركت في عبادته) كالسفر للتجارة والحج والصلاة لاسقاط الفرض ولا دفع مدقة
 الناس ونحو ذلك مما لم يكن مقصداً لوجه الله تعالى (قوله فالعبرة للاغلب) الظاهر أن يراد به الاغلب الذي
 هو قصد العبادة لان قوله ان معظم مقصوده الجماعة الخ يفيد أنه لو كان معظم مقصوده الحوائج او تساوى
 القصدان لا ثواب وهذا التفصيل مختار الامام الغزالي أيضاً وغيره من الشافعية واختار منهم العز بن عبد
 السلام عدم الثواب مطلقاً وسأني ذلك في الحظر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله الفضل الخ) في التأخرانية
 ويكره تقليم الاظفار وقص الشارب في يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج وذلك قبل الفراغ من الحج
 غير مشروع اه ونسباً الى تمام الكلام على ذلك وبيان كيفية التقليم وما قيل فيه نظماً ونثراً في الحظر
 والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله ولم يؤذ احداً) بأن لا يبطأ ثوباً ولا جسداً وذلك لأن التخطي حال الخطبة
 عمل وهو حرام وكذا الايذاء والدنو مستحب وترك الحرام مقدم على فعل المستحب ولذا قال عليه الصلاة

مطلبه
 اذا شركت في عبادته فالعبرة للاغلب

ويكره التخطي للسؤال بكل حال
وسئل عليه السلام عن ساعة
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام
الى أن يتم الصلاة وهو الصحيح
وتبيل وقت العصر واليه ذهب
المشايخ كافي التارخانية وفيها
مثل بعض المشايخ ألبلة الجمعة
أفضل ام يومها فقال يومها وذكر
في أحكام الامامات الاشياء مما اختص
به يومها قراءه الكهف فيه
ومن فهم عطفه على قوله ويكره
افراذه بالصوم وافراده ليلته
بالقيام فقد وهم وفيه تجتمع
الارواح وتزار القبور ويأمن
الميت من عذاب القبر ومن مات
فيه اوفى ليلته آمن من عذاب
القبر ولا تسجرفيه جهنم وفيه
يزور اهل الجنة ربهم تعالى

٢٠. طلب
في الصدقة على سؤال المسجد

٣. مطلب
في ساعة الاجابة يوم الجمعة

٤. مطلب
ما خص به يوم الجمعة

والسلام للذي رآه يتخطى الناس ويقول افصحوا اجلس فقد اذيت وهو محل ماروى الترمذي عن معاذ
ابن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخطى رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم
شرح المنية (قوله ويكره التخطي للسؤال الخ) قال في النهر والمختار ان السائل ان كان لا يميز بين يدى المصلي
ولا يتخطى الرقاب ولا يسأل الحاقابل لامر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والاعطاء اه ومثله في البرازية وفيها
ولا يجوز الاعطاء اذ لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام ابو نصر العياشي ارجو أن يغفر الله تعالى
لمن يخرجهم من المسجد وعن الامام خلف بن ايوب لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من يتصدق عليهم اه
وسياقى في باب المصرف أنه لا يحل أن يسأل شيئا من له قوت يومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتسب وبناهم
معطيه ان علم بحاله لا عاتيه على المحرم (قوله وسئل عليه السلام الخ) ثبت في الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله
عليه وسلم فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه اياه وفي هذه الساعة
أقول اصحها أو من اصحها أنها فيما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن يقضى الصلاة كما هو ثابت في صحيح
مسلم عنه صلى الله عليه وسلم أيضا حلية قال في المعراج فسئل الدعاء قبله لا بأس به لانه مأثور بالسكوت اه
وفي حديث آخر أنها اخر ساعة في يوم الجمعة وصححه الحاكم وغيره وقال على شرط الشيخين ولعل هذا مراد
المشايخ ونقل ط عن الزرقاني أن هذين القولين معصيان من اثنين وأربعين قولها وأما دائرة بين هذين
الوقتين فينبغي الدعاء فيهما اه ثم اظاها أنها ساعة لطيفة يختلف وقتها بالنسبة الى كل بلدة وكل خطيب
لان التها في بلدة يكون ليلا في غيرها وكذلك وقت الظهور في بلدة يكون وقت عصر في غيرها ما قالوا من أن
الشمس لا تتحرك لدرجة الا وهي تطلع عند قوم وتغرب عند آخرين والله أعلم (قوله فقال يومها) تمام كلامه
لان معرفة هذا الدليل وفنائه صلاة الجمعة (قوله في أحكام) بفتح الهمزة جمع أحكام فان ترجمه في فن
الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها أحكام يوم الجمعة ح (قوله
قراءة الكهف) أي يومها وليلتها والافضل في اولها مبادرة للخير وحذر من الالهة لان أكثر منها فيهما الخير
الصحيح أن الاول يضيء لمن النور ما بين الجمعتين ونظير الدارحي أن الثاني يضيء لمن النور ما بين وبين البيت
العتيق ابن حجر (قوله ومن فهم) كالخشى الجوى (قوله ويكره افراذه بالصوم) هو المعتمد وقد أمر به أولا
ثم نهى عنه ط (قوله فقد وهم) ولند كرمادته برمتها ليعلم موضع الوهم وما فيه امن الفوائد وان كان بعضها
علم مما تقدم وهي أحكام يوم الجمعة اخص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى
الامام وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها
والتطيب ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها أفضل والخوف في المسجد والتبكير لها
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يستن الابراذيم ويكره افراذه بالصوم وافراده ليلته بالقيام وقراءة
الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف الصحيح المعتمد وهو خير أيام الاسبوع ويوم
عبد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى
ليلته آمن من قسمة القبر وعذابه ولا تسجرفيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخر من الجنة وفيه يزور
أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه ح قلت وقوله لا يستن الابراذيم اقتدنا في اوقات الصلاة أنه قول الجمهور
وقد منا أيضا ترجم قول الامام بكرامة النافلة في وقت الاستواء يومها فافهم (قوله ويأمن الميت من عذاب
القبر الخ) قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر حرق وسؤال منكرو ونكرو وضغطة القبر حرق لكن ان كان كافرا
فعذابه يدوم الى يوم القيامة ويرفع عنه يوم الجمعة وشهر رمضان فيعذب اللحم متصلا بالروح والروح متصلا بالجسم
فيألم الروح مع الجسد وان كان خارجا عنه والمؤمن المطيع لا يعذب بل له مضغطة يجده هول ذلك وخوفه
والعاصي يعذب ويضغط لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها ثم لا يعود وان مات يومها او ليلتها يكون
العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع كذلك في المعتقدات للشيخ أبي العين النسي الحنفى من حاشية
الجوى ملخصا (قوله ولا تسجرفيه) في جامع اللغة سجر التنوير أحما ح (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربهم تعالى)
المراد بالزيارة الرؤية له تعالى وهذا باعتبار بعض الاشخاص والبعض برادى أقل من ذلك والبعض في أكثر
منه حتى قال بعضهم ان السماء لا يرشها الا في مثل أيام الاعياد عند الخلق العام وتعامه في ط نسأله تعالى

(باب العيدين)

تنبه عيد وأصله عود قلب الراوياء لسكونهم بعد كسرة اه ح وفي الجوهر مناسبتة للجمعة ظاهرة وهو أنهم ما يؤذيان بجمع عظيم ويتهربون من القراءات ويستترط لاحدهما ما يشترط للآخر سوى الخطبة وتجب على من تجب عليه الجمعة وقد تمت الجمعة وكثرة وقوعها اه (قوله سي به الخ) أي سعي العيد بهذا الاسم لأن الله تعالى فيه عوايد الاحسان أي أنواع الاحسان العائدة على عباده في كل عام منها الفطر بعد المنع عن الطعام وصدقة الفطر وإتمام الحج بطواف الزيارة ولحوم الاضاحي وغير ذلك ولأن العادة فيه الفرح والسرور والنشاط والجور غالب بسبب ذلك (قوله اوتشاؤلا) أي بعوده على من أدركه كما سميت القافلة قافلة تشاؤلا بقفولها أي رجوعها بجر والنال ضد الطيرة كأن يسع مريض بإسالم أو ياطالب أو يواجد أو يستعمل في الخير والشر قاموس ومنه حديث كان صلى الله عليه وسلم يتناول ولا يتطير وكذا حديث كان يجب عليه إذا خرج لحاجته أن يسبح ياراشد يارحيم أخرجهما السيوطي في الجامع الصغير ووجهه أن القائل أمل ورجاء للخير من الله تعالى عند كل سبب ضعيف أو قوي بخلاف الطيرة (قوله في كل يوم) أي زمان (قوله وجه الحبيب) أي يوم رؤيته والأوجه الحبيب ليس زمانا (قوله عن مذهب الغير) أي مذهب غيرنا أما مذهبنا فله يوم كل منهما قال في الهداية ناقلا عن الجامع الصغير عيدان اجتماع في يوم واحد فالأول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحدهما اه قال في المعراج احتزبه عن قول عطاء بن جزي صلاة العيد عن الجمعة ومثله عن علي وابن الزبير قال ابن عبد البر سقوط الجمعة بالعيد مهور وعن علي أن ذلك في أهل البادية ومن لا تجب عليهم الجمعة اه (قوله في الاصح) مقابلة القول بأنهم سنة وصحبه النسفي في المنافع لكن الأول قول الأكثرين كما في المجتبى ونص على تحجيجه في النخبة والبدائع والهداية والمحيط والمختار والكافي النسفي وفي الخلاصة هو المختار لأنه صلى الله عليه وسلم واطف عليها وبماها في الجامع الصغير سنة لأن وجوبها ثبت بالسنة حلية قال في البحر والظاهر أنه لا خلاف في الحقيقة لأن المراء من السنة المؤكدة بدليل قوله ولا يترك واحدهما وكما صرح به في المبسوط وقد ذكرنا مرارا أنها بمنزلة الواجب عندنا ولهذا كان الاصح أنه يأثم بترك المؤكدة كالواجب اه وسيأتي له تفسير ذلك في تكبير التثنية وفيه كلام ستعرفه (قوله بشرائطها) متعلق بتجب الأول والتخير للجمعة وبمثل شرائط الوجوب وشرائط الصحة لكن شرائط الوجوب علمت من قوله على من تجب عليه الجمعة فبقى المراد من قوله بشرائطها القسم الثاني فقط واستثنى من الثاني الخطبة واستثنى في الجوهر من الأول المماثل إذا اذن له ولولا فانه تلزمه العيد بخلاف الجمعة لأن لها بدلا وهو الظهور وقال وينبغي أن لا تجب عليه العيد أيضا لأن منافعه لا تصير مما لو كان له بالأذن اه وجزم به في البحر فقات وفي امامة البحر أن الجماعة في العيد تنس على القول بسنيتها وتجب على القول بوجوبها اه وظاهره أنها غير بشرط على القول بالسنة لكن مبرح بعده بأنها شرط لصحتها على كل من القولين أي فيكون شرط الصحة الايمان بها على وجه السنة والا كانت فلامطلقا تأمل لكن اعترض ط ما ذكره المصنف بأن الجمعة من شرائطها الجماعة التي هي جمع والواحد منها مع الإمام جماعة كما في التمر (قوله فانه سنة بعدها) بيان للفرق وهو أنها فيها سنة لا شرط وأنها بعد ذلك لا قبلها بخلاف الجمعة قال في البحر حتى لو لم يخطب أصلا صح وأساء لترك السنة ولو قدها على الصلاة صح وأساء ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة ح (قوله بما لا يصح) أي على أنه عيد والافهون نقل مكرره لإدائه بالجماعة ح (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله إما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العيد وإما على طريق الفريضة وذلك في الجنازة فهون عموم الجواز ط (قوله والجنازة كفاية) فيه أن العيدين ترجع على الجنازة بالعينية فهي ترجعت عليه بالفريضة فالأولى أن يعمل بأن العيد تزدى بجمع عظيم يخشى تفرقه ان اشتغل بالإمام بالجنازة اه ح قلت بل الأولى التعليل بخوف التشويش على الجماعة بأن يظنوها صلاة العيد ثم رأيت أنه كذلك في جناز البحر عن القنية (قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك لفرضيتها وسنية الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب ط (قوله وغيرها) كسنة الظهر والجمعة والعشاء (قوله والعيد على الكسوف)

(باب العيدين)

سعي به لأن الله فيه عوايد الاحسان ولعوده بالسرور غالب أو تشاؤلا ويستعمل في كل يوم فيه مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد وعيد صرن بجمعه * وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة فلما اجتمع لم يلزم الاصلادة أحدهما وقيل الأولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كذا في التهستني عن التمر ناشي قالت قد راجعت التمر ناشي فرأيت حكماء عن مذهب الغير وبصيغة التمر يض قننه وشرع في الأولى من الصبغة

(تجب صلاتهما) في الاصح (على من تجب عليه الجمعة بشرائطها) المقدمة (سوى الخطبة) فانها سنة بعدد وفي القنية صلاة العيد في القرى تكره تحريما أي لانه اشتغال بما لا يصح لأن المص شرط الصحة (وتقدم)

صلاتها (على صلاة الجنازة اذا اجتمعوا) لانه واجب عينا والجنازة كفاية (وتقدم) صلاة الجنازة على الخطبة وعلى سنة المغرب وغيرها والعيد على الكسوف

مطلبه في القائل والطيرة

مطلبه يأثم بترك السنة المؤكدة كالواجب

مطلبه فيما يترجح تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فريضة أو سنة

مع وجوبه فاجاب بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه ح (قوله ومن ثم) أي من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج ط (قوله أتى بكلمة ثم) أي المفيدة للترتيب والترخي ليفيد ترخي الخروج عن الجميع فيدل على أن المراد فعل جميع ما ذكر قبله بخلاف ما لو أتى بالواو والقاء لأن القاء رعايتهم تعقبه على اداء الفطرة فقط بخلاف ثم ولذا قال ليفيد تراخيه عن جميع ما مر والاظهر أن يقول ليفيد عطفها على العلة السابقة وقد يقال حذف العاطف لأنه بمعنى العلة الاولى فالثانية بدل منها للتوضيح فافهم هذا والمصرح به أنه يندب اداء الفطرة في الطريق وهو متوجه الى المصلى وما هنا يوجبهم خلافه فتأمل (قوله المصلى العام) أي في الصحراء يجر عن المغرب (قوله والواجب مطلق التوجه) أي لا التوجه المترتب على ما ذكره ولا التوجه المقيد بالمشي ولا التوجه الى خصوص الجبانة وهذا تكمله الجواب عن السؤال المتقدم (قوله هو الصحيح) قال في الظهيرية وقال بعضهم ليس بسنة وتعارف الناس ذلك لضيق المسجد وكثرة الزحام والصحيح هو الاول اه وفي الخلاصة والخاتمة السنة أن يخرج الامام الى الجبانة ويستخلف غيره ليصلي في المصير بالضعفاء بناء على أن صلاة العيدين في موضعين جائزة بالاتفاق وان لم يستخلف فله ذلك اه نوح (قوله ولا بأس باخراج منبر اليا) عزاه في الدرر الى الاختيار (قوله لكن في الخلاصة الخ) ومثله في الخاتمة فافهم فالاولا ولا يخرج المنبر الى الجبانة يوم العيد واختلاف المشايخ في بنائه في الجبانة قليل يكرهه وقيل لا نذر كلامهم على أنه لا خلاف في كراهة اخراجه اليها وانما الخلاف في بنائه فيها ويمكن حل الكراهة على التثنية وهي مرجع خلاف الاولى المفاد من كلمة لا بأس غالباً لا مخالفة فافهم وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا أي بناؤه حسن في زماننا (قوله من طريق آخر) لما رواه البخاري أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق ولا فيه تكثير الشهود لان امكنة القرية تشهد لصاحبها شرح المنية (قوله والتختم) ظاهره ولولغیر أمير وقاض وحقت وما في كتاب الحظر من قصره على نحو هؤلاء محمول على الدوام ويدل له ما في النهر عن الدراية أن من كان لا يتختم من الصحابة كان يتختم يوم العيد وهذا اولي مما في التفسير الثاني حيث خصه بنبي سلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حبه ط (قوله لا تنكر) خبر قوله والتمتة وانما قال كذلك لأنه لم يحفظ فيها شيء عن أبي حنيفة وأصحابه وذكر في القنية أنه لم ينقل عن أصحابنا كراهة وعن مالك أنه كرهها وعن الازاعي أنها بدعة وقال المحقق ابن أمير حاج بل الاشبه أنها جائزة مستحبة في الجملة ثم ساق آثاراً بأسانيد صحيحة عن الصحابة في فعل ذلك ثم قال والمتعامل في البلاد الشامية والمصرية عيد مبارك عليكم ونحوه وقال يمكن ان يلحق بذلك في المشروعية والاستحباب لما بينهما من التلازم فان من قبل طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مبارك على أنه قد ورد الدعاء بالبركة في أمور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها هنا أيضا اه (قوله في طريقها) ليس التقييده للاحتراز عن البيت والمصلى وانما هو لبيان المخالفة بين عيد النطر والاخصى فان السنة في الاخصى التكبير في الطريق كما سيأتي فافهم (قوله قبلها) ظرف لقوله ولا يتنفل للاحتراز عما بعده فان فيه تفصيلاً كما صرح به بعده (قوله يتعلق بالتكبير والتنفل) المراد يتعلق المعنوي أي انه قيد لهما معنى الاطلاق في التكبير أي سواء كان سراً او جهراً وفي التنفل سواء كان في المصلى اتفاقاً وفي البيت في الاصح وسواء كان من يصلي العبد أو لا حتى ان المرأة اذا أرادت صلاة الاخصى يوم العيد تصليها بعد ما يصلي الامام في الجبانة أفاده في البحر (قوله كذا قرره المصنف تعال الجراح) حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في الخلاصة ولا يكبر يوم النطر وعندهما يكبر ويخاف وهو أحد الروايتين عنه والاصح ما ذكرنا أنه لا يكبر في عيد النطر اه فأفاد أن الخلاف في أصل التكبير لا في صفة وأن الاتفاق على عدم الجهر به وردّه في فتح القدير بأنه ليس بشيء اذا لم يمتنع من ذكر الله تعالى في وقت من الاوقات بل من ايقاعه على وجه البدعة وهو الجهر بخالفته قوله تعالى واذا كررك في نفسك فيقتصر على مورد الشرع وهو الاخصى لقوله تعالى واذا كروا الله في أيام معدودات وردّه في البحر على الفتح بأن صاحب الخلاصة أعلم منه بالخلاف وبأن تخصيصه الذي كبر وقت لم يرد به الشرع غير مشروع اه أقول ما في الخلاصة يشعر به كلام الخاتمة فانه قال ويكبر يوم الاخصى ويجهرو ولا يكبر يوم النطر في قول أبي حنيفة لكن لا شك أن المحقق ابن الهمام له علم تام بالخلاف أيضاً كيف وفي غاية البيان المراد من نفي التكبير التكبير بصفة الجهر ولا خلاف

لأن الكلام كله قبل الخروج ومن ثم أتى بكلمة (ثم خروجه) ليفيد تراخيه عن جميع ما مر (ما شياً الى الجبانة) وهي المصلى العام والواجب مطلق التوجه والخروج اليها أي الجبانة لصلاة العيد (سنة وان وسعهم المسجد الجامع) هو الصحيح (ولا بأس باخراج منبر اليها لكن في الخلاصة لا بأس ببنائه دون اخراجه ولا بأس بعوده راكبا وندب كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثار الصدقة والتختم والتمتة يتقبل الله منا ومنكم لا تنكر) ولا يكبر في طريقه ها ولا يتنفل قبلها مطلقاً يتعلق بالتكبير والتنفل كذا قرره المصنف تعال البحر

لكن تعقبه في النهور ج تقييده
 بالجهر زاد في البرهان وقال
 الجهر به سنة كالأضحي وهي
 رواية عنه ووجهها ظاهر قوله
 تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا
 الله على ما هداكم ووجهه الأول أن
 رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر
 على مورد الشرع اه (وكذا)
 لا يتنفل (بعدها في مصلها) فانه
 مكروه عند العامة (وان) تنفل
 بعدها (في البيت جاز) بل يندب
 تنفل بأربع وهذا الخواص أما
 العوام فلا يمنعون من تكبير ولا
 تنفل أصلا لقله رغبتهم في الخيرات
 بحر وفي حاشيته بخط ثقة وكذا
 صلاة غائب وبراءة وقد رأت
 حيا رضي الله عنه رأى رجلا
 يصلي بعد العيد فقبل أمانته
 فأمر المؤمنين فقال أخاف أن
 أدخل تحت الوعيد قال الله تعالى
 أرايت الذي ينهى عبد الله إذا صلى
 (ووقفهم من الارتفاع) قدر ربح

في جواز بصفة الاختفاء اه فأقارن الخلاف بين الامام وصاحبه في الجهر والاختفاء في أصل التكبير وقد
 حكى الخلاف كذلك في البدائع والسرراج والمجمع ودرر البحار والمآثر والاختيار والمواهب والامداد
 والابحار والتاريخانية والحنيس والتبيين ومختارات النوازل والكفاية والمعراج وعزاه في النهاية إلى الميسر
 وتحفة الفقهاء وزاد الفقهاء فلهذا مشاهير كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل حكى القهستاني
 عن الامام روايتين أحدهما أنه يسر والثانية أنه يجهر كقولها ما قال وهي الصحيح على ما قال الرازي ومثله
 في النهور وقال في الحلية واختلفت في عيد الفطر عن أبي حنيفة وهو قول صاحبه واختيار الطحاوي أنه يجهر
 وعنه أنه يسر وأغرب صاحب النصاب حيث قال يكبر في العيد من سرا كما أغرب من عز إلى أبي حنيفة أنه لا يكبر
 في الفطر أصلا وزعم أنه الأصح كما هو ظاهر الخلاصة اه فقد ثبت أن ما في الخلاصة غريب مخالف للمشهور
 في المذهب فافهم وفي شرح المنية الصغير ويوم الفطر لا يجهر به عنده وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف
 في الأفضلية أما الكراهة فتخصيه عن الطرفين اه وكذا في الكبير وأما قول الفخ اذا لم ينع عن غير الله تعالى
 الخ فهو منقول في البدائع وغيره عن الامام في بحث تكبير التشريق هذا وقد ذكر الشيخ قاسم في تحفيته أن
 المعتد قول الامام (قوله لكن تعقبه في النهور) أقول لم تعقبه صريحا لانه نقل كلام الجهر وأقره نعم ذكر قبله أن
 الخلاف في الجهر وعدمه وعزاه إلى معراج الدراية والحنيس وغاية البيان والزياني (قوله زاد في البرهان
 الخ) أي زاد على ما في النهور التصریح بأنه سنة عندهما أي لا يستحب والا فثبت أنه في النهور صريح بالخلاف
 بين الامام وصاحبه لكنه لم يصرح بأنه سنة أو مستحب فافهم (قوله ووجهها) أي هذه الرواية (قوله)
 فيقتصر على مورد الشرع وهو ما في البحر عن الفقيه التكبير جهرا في غير أيام التشريق لا يسن إلا بأربعة
 العدو أو بالصوم وقاس عليه بعضهم الحريق والخواف كلها اه زاد القهستاني أو علا شرفا (قوله)
 وكذا لا يتنفل الخ) لما في الكتب الستة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 فصرى بهم العبد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا الذي بعدهما محمول عليه في المصلي لما روى ابن ماجه عن أبي سعيد
 الخدری رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي قبل العبد شأ فاذا رجع إلى منزله صلى
 ركعتين كذا في فتح القدير قال في مخ الغفار أقول وهكذا استدلل به الشراح على الكراهة وعندی في كونه
 مفيد المذهب نظرا لأن غاية ما فيه أن ابن عباس حكى أنه عليه الصلاة والسلام خرج فصرى بهم العبد ولم يصل
 الخ وهذا لا يقتضي أن ترك ذلك كان عادة له وبمثل هذا لا تثبت الكراهة إلا بدلالة من دليل خاص كما ذكره
 صاحب البحر اه قلت لكن ذكر العلامة فوح افندي أن وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد
 طلوع الفجر بأكثر من ركعتيه من أنه صلى الله عليه وسلم كان حريصا على الصلاة فعدم فعله يدل على الكراهة
 اذ لو لاها لفعله مرة بيانا للجواز اه قلت هذا مسلم فإذا ذكرتم ذلك أماعدم الفعل مرة فلا وليس في حديث
 ابن عباس المار ما يفيد التكرار فافهم (قوله بأربع) أو ركعتين والاول أفضل كما في القهستاني (قوله)
 وهذا) أي ما مر من المنع عن التكبير والتنفل (قوله الخواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤثرون عند
 الزجر غلا ولا كسلا حتى يفرض بهم إلى الترك أصلا ط (قوله أصلا) أي لا سرا ولا جهرا في التكبير ولا قبل
 الصلاة بمسجد أو بيت أو بعدها بمسجد في التنفل ط أقول وظاهر كلام الجهر أنه زاد التنفل بحاشيته واستشهد
 له بما في التبيين عن الحلواني أن كسالى العوام اذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا يمنعون لانهم اذا منعوا
 تركوها أصلا وأدوا ما مع تجويز أهل الحديث لها واولى من تركها أصلا (قوله وفي حاشيته الخ) تقدم الكلام
 على هذه الصلاة في باب النوافل وأن المراد ببراءة ليله النصف من شعبان ولبه القدر السابع والعشرين
 من رمضان ثم إن ما نقله قال الرضى هو من الحواشي الموحدة ويمنع التوقف بذلك لخطاب جماعهم على حرمة
 العمل بالحديث الموضوع وقد نسوا على وضع حديث هذه الصلوات والفقه لا ينقل من الهوامش المجهولة سيما
 ما كان فساد ظاهره وقوله لأن عليا الخ تعليل لما في البحر وظاهر هذا أن ترتق الكراهة عندهم في المصلي
 وأنها تنزيمية والامام أقره اذ لا يجوز الاقرار على المنكر اه ولا يرد ما مر من عدم منعهم عن صلاة الفجر عند
 طلوع الشمس لأن ذلك لحرف تركها أصلا فيقع التارك في محذور أعظم والله أعلم (قوله من الارتفاع)
 المراد به أن يبيض زيلعي (قوله قدر ربح) هو ثمان عشر شبرا والمراد به وقت جل النافله فلا مباعدة بينهما خلافا

لما في القهستانى ط (تنبيه) يندب تعجيل الاضحية لتعجيل الاضاحي وتأخير الفطر لمؤدى الفطرة كما في البحر
 (قوله بل تكون نفلا محرما) لانها قبل دخول وقتها لم تصر واجبة كالرطل ظهر اليوم عند طلوع الشمس
 فلا ينافي ما تقدم في اوقات الصلاة من أنه في وقت الطلوع والاستواء والغروب لا ينقض شيء من الفرائض
 والواجبات القائمة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيها بفريضة لم يكن داخل في الصلاة أصلا فلا تنقض طهارته
 بالقهتمة بخلاف ما لو شرع في التطوع فافهم (قوله باسقاط الغاية) أى مثل وأتموا الصيام الى الليل قال
 القهستانى فالزوال ليس وقتا لها لان الصلاة الواجبة لا تنعقد عند قيامه اه قال ط وهذا يرشد
 الى أن المراد بالزوال الاستواء وأطلق عليه للعجاجة (قوله فسدت) أى فسد الوصف وانقلب نفلا اتفاقا
 ان كل الزوال قبل القعود قدر التشهد وعلى قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح حشا عند
 ذكر المسائل الاثني عشرية وقال ولم اراه (قوله كما في الجمعة) أى اذا دخل وقت العصر فيها ط (قوله
 وقت مناه) أى في باب الاستخلاف (قوله ويصلى الامام بهم الخ) ويكنى في جماعتها واحدا كما في النهر ط (قوله
 منيا قبل الزوائد) أى قارنا الامام وكذا المؤتم الثناء قبلها في ظاهر الرواية لانه شرع في اول الصلاة امداد
 وسبب زوائدها بآدم اعلى تكبيرة الاحرام والركوع وأشار الى أن التعوذ يأتي به الامام بعدها لانه سنة
 القراءة (قوله وهي ثلاث تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من الصحابة ورواية عن ابن عباس وبه أخذ
 ائمتنا الثلاثة وروى عن ابن عباس أنه يكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية ستاً وفي رواية خمساً منها ثلاثة أصلية
 وهي تكبيرة الانتاح وتكبير تال الركوع والباقى زوائد في الاولى خمس وفي الثانية خمس أو أربع ويبدأ بالتكبير
 في كل ركعة قال في الهداية وعليه عمل العامة اليوم لأمير الخلفاء من بني العباس به والمذهب الاول اه قال
 في الظهيرية وهو تأويل ماروى عن أبي يوسف ومحمد فافهم ما بعد ذلك لان هارون امرهما أن يكبرا التكبير جده
 ففعل ذلك امتثالاً له لامدحها واعتقاداً قال في المعراج لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة اه ومنهم
 من جزم بأن ذلك رواية عن صاحب في المجتبى وعن أبي يوسف أنه رجع الى هذا ثم ذكر غير واحد من المشايخ
 أن المختار العمل برواية الريادة أى زيادة تكبيرة في عيد الفطر ورواية النقصان في عيد الاضحية عمداً بالروايتين
 وتحقيقاً في الاضحية لاستئصال الناس بالاضاحي وقيل تعجيل الحق الفقراء فيها بقدر تكبيرة وقامه في الحلبة وجل
 الشافعي جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما حملناه عليه والمذهب عندنا قول
 ابن مسعود وما ذكره من عمل العامة بقول ابن عباس لا مراً ولاد من الخلفاء به كان في زمنهم أما في زماننا
 فقد زال فالعمل الآن بظاهر المذهب عندنا كذا في شرح المنية وذكر في البحر أن الخلاف في الاولوية ونحوه في
 الحلبة (تنبيه) يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم الخ أن أمر الخليفة لا يلقى بعدمونه او عزله كاصرح به
 في الفتاوى الظهيرية وبني عليه أنه لو نهى عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يلقى منه بعدمونه والله أعلم
 (قوله ولوزاد تابعه الخ) لانه تبع لامامه فوجب عليه متابعتهم وترك رأيه برأى الامام لقوله عليه الصلاة
 والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تخلفوا عليه فالحال يظهر خطأه يبين كان اتباعه واجبا ولا يظهر الخطأ في
 المجتهدات فأما اذا خرج عن أقوال العامة فقد ظهر خطأه يبين فلا يلزمه اتباعه ولهذا الوقتى بمن يرفع يديه
 عند الركوع او بمن يقف في الفجر او بمن يرى تكبيرات الجنازة خسا لا يتابعه لظهور خطأه يبين لان ذلك كله
 منسوخ بدائع أقول يؤخذ منه أن الخطئ اذا اقتدى بشافعي في صلاة الجنازة يرفع يديه لانه مجتهد فيه فهو غير
 منسوخ لانه قد قال به ائمة بلخ من الخنفة وسيأتى تمامه في الجنازة وقد مناه في آخر بحث واجبات الصلاة
 (قوله الى ستة عشر) كذا في البحر عن المحيط وفي الفتح قيل يتابعه الى ثلاث عشرة وقيل الى ست عشرة اه قلت
 ولعل وجد القول الثاني جل الثلاث عشرة المروية عن ابن عباس على الزوائد كما مر عن الشافعي وهي مع الثلاث
 الأصلية تصيرت عشرة والام أرمن قال بأن الروايات ست عشرة فليراجع وقد راجعت جميع الآثار لا امام
 الطحاوى فلم ارفعا ذكره من الاحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين أكثر مما مر عن ابن عباس فهذا يؤيد
 القول الاول ولذا قدمه في الفتح ونسبه في البدائع الى عامة المشايخ على أن ضم الثلاث الأصلية الى الزوائد
 بعيد جداً لان القراءة فاصلة بينها فتأمل (قوله فباقى بالكل) قال في البحر نقل عن المحيط فان زاد لا يلزمه
 متابعتهم لانه مخطئ يبين ولو سمع التكبيرات من المكبرين يأتى بالكل احتياطاً وان كان لا احتمال للفظ

فلا تصح قبله بل تكون نفلا محرماً
 (الى الزوال) باسقاط الغاية (قلو)
 زالت الشمس وهو في انائها
 فسدت (كما في الجمعة) كذا
 في السراج وقد مناه في الاثني
 عشرية (ويصلى الامام بهم ركعتين
 مثلاً قبل الزوائد وهي ثلاث
 تكبيرات في كل ركعة) ولوزاد
 تابعه الى ستة عشر لانه مأثور
 الا أن يسمع من المكبرين فباقى
 بالكل

مطلب
 يجب طاعة الامام فيما ليس بمعصية

مطلب
 امر الخليفة لا يلقى بعدمونه

من المكبرين ولذا قيل ينوي بكل تكبيرة الاقتحاح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة اه قلت والظاهر
 أنه عبر عنه بقيل لضعفه ولذا لم يذكره الشارح فانه يقتضي أن من لم يسمع من الامام ينوي الاقتحاح بالثلاث
 أيضا وان لم يرد عليها فان احتمال الغلط والتقدم موجود في الكل لافي خصوص الرائد على المأثور في الركعة
 الاولى فتأمل وسيأتي في صلاة الجنازة أنه ينوي فيها الاقتحاح بكل تكبيرة ايضا وبأن تمام البحث فيه (قوله
 ويؤلى ندبا بين القراءتين) أي بأن يكبر في الركعة الثانية بعد القراءة لتكون قراءة تمام الثانية لقراءة الركعة الاولى
 أما لو كبر في الثانية قبل القراءة أيضا كما يقول ابن عباس يكون التكبير فاصلا بين القراءتين وأشار بقوله
 ندبا إلى أنه لو كبر في اول كل ركعة جاز لان الخلاف في الاولوية كما مر عن الجرحا وأما ما في المحيط من التعليل
 للموالاته بأن التكبيرات من الشعائر ولهذا وجب الجمهور بها فوجب ضم الزوائد في الاولى الى تكبيرة الاقتحاح
 لسبقها على تكبيرة الركوع والى تكبيرة الركوع في الثانية لانها الاصل فقد قال في البحر الظاهر أن المراد
 بالوجوب النبوت لا المصطلح عليه لان الموالاته مسخبة اه وكذا قوله وجب الجمهور بها أي ثبت في بعض
 المواضع كما في الاذان والتكبير في طريق الصلوة وتكبير التشريق وأما الجهر في تكبيرات الزوائد فالظاهر استحبابه
 للامام فقط للاعلام فتأمل لكن في الجرح من المحيط ان بدأ الامام بالقراءة سهوا فتذكر بعد الفاتحة والسورة
 يعضي في صلاته وان لم يقرأ ألا الفاتحة كبر وأعاد القراءة لزوال ان القراءة اذا تمتم كان استماعا عن الاعمال
 لارضا للقرض اه ونحوه في الفتح وغيره وظاهره أن تقديم التكبير على القراءة واجب والام ترفض للفاتحة
 لاجل جوده ما قد مناه في باب صفة الصلاة من أنه ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي النشاء والتعوذ والتسمية لا يعد
 لفوات محلها وقد يجب بان العود الى التكبير قبل اتمام القراءة ليس لاجل استحباب الذي هو الموالاته بل لاجل
 استدراك الواجب الذي هو التكبير لانه لم يشرع في الركعة الاولى بعد القراءة بدليل أنه لو تذكر بعد قراءة
 السورة يتركه فكان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السورة ثم تذكر ترك السورة ويقرأ الفاتحة لوجوبها
 بخلاف النشاء والتعوذ والتسمية والله أعلم (قوله ويقرأ كالجمعة) أي كالقراءة في صلاة الجمعة لما روى أبو حنيفة
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العدين ويوم الجمعة الاعلى والغاشية كما في الفتح وقال في البدائع فان ترك
 بالاقتداء به صلى الله عليه وسلم في قراءته ما في اغلب الاوقات فحسن لكن يكره أن يتخذها محققا لا يقرأ فيها
 غيرهما لما ذكرنا في الجمعة اه ويجهز بالقراءة كما ذكر في فضل القراءة وصرح به في الجرحنا (قوله في القيام)
 أي الذي قبل الركوع أما لو أدركه ركعا فان غلب على ظنه ادراكه في الركوع كبر قائما برأى نفسه ثم ركع
 والاربع وكبر في ركوعه خلا فالابن يوسف ولا يرفع يديه لان الوضع على الركبتين سنة في محله والرفع
 لافي محله وان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير لئلا تقوته المتابعة ولو أدركه في قيام الركوع
 لا يقضيها فيه لانه يقضي الركعة مع تكبيراتها فتح وبدائع (قوله كبر في الحال) أي وان كان الامام قد شرع
 في القراءة كفي الحلية (قوله برأى نفسه الخ) أي ولو كان امامه شافعا كبر سبعا فانه يكبر ثلاثا بخلاف
 ما مر من أنه يتابعه في المأثور لانه في المدرك (قوله لانه مسبوق) أي وهو منفرد فيما يقضي والذكر للفات
 يقضي قبل فراغ الامام بخلاف الفعل فتح قلت فعلى هذا اذا أدرك مع الامام ما لا ينقص عن رأى نفسه
 ينبغي أن لا يقضي بعده شيئا فتنبه له اه حلية (قوله يقرأ ثم يكبر) أي اذا قام الى قضائها أما الركعة التي
 ادركها مع الامام فينبغي ان يجري فيها التفصيل المار من ادراكه كل التكبير أو بعضه او لا كما أفاده
 في الحلية (قوله لئلا يتوالى التكبير) أي لانه اذا كبر قبل القراءة وقد كبر مع الامام بعد القراءة لم يزد
 التكبيرات في الركعتين قال في البحر ولم يقل به احد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير فعله موافقا لقول علي رضي
 الله عنه فكان أولى كذا في المحيط وهو مختص لقولهم ان المسبوق يقضي أول صلاته في حق الاذكار اه
 (تنبيه) قد علمت أن المسبوق يكبر برأى نفسه أما اللاحق فانه يكبر على رأى امامه لانه خلف الامام حكما فخرج
 عن السراج (قوله فلو لم يكبر الخ) مر بطل بطله ولو أدرك الامام في القيام (قوله قبل أن يكبر المؤتم) يغني عنه
 ما قبله فالاولى حذفه (قوله ويكبر في الركوع على الصحيح) كذا قاله المصنف في منحه ويخالفه قول البحر
 ولو أدركه في القيام فلم يكبر حتى ركع لا يكبر في الركوع على الصحيح اه ومثله في النهر وذكر في الحلية قبل يكبر
 في الركوع وقيل لا وقواه في المحيط اه قال ط كانه لان التقصير جاء من جهته (قوله فالانسان بالواجب)

(ويؤلى) ندبا (بين القراءتين)
 ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك)
 المؤتم (الامام في القيام) بعد
 ما كبر (كبر) في الحال برأى نفسه
 لانه مسبوق ولو سبق بركعة
 يقرأ ثم يكبر لئلا يتوالى التكبير
 (فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل
 ان يكبر) المؤتم (لا يكبر) في القيام
 (و) لكن (يركع ويكبر في الركوع)
 على الصحيح لان للركوع حكم
 القيام فالانسان بالواجب أولى
 من المسنون (كالركوع الامام
 قبل ان يكبر فان الامام يكبر في
 الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر)

(ويرفع يديه في الزوائد) وان لم يرفع يديه في الزوائد (والا اذا كبر اركعا)
 كما مر فلا يرفع يديه على المختار لان اخذ الركبتين سنة في محله (وليس بين تكبيراته ذكر مسنون)
 ولذا يرسل يديه (وبسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسيجات) هذا يختلف بكثرة الزحام وقلته (ويخطب بعدها خطبتين) وهما سنة (فلو خطب قبلها صاع وآساء) لترك السنة وما يسن في الجمعة ويكره يسن فيها ويكره (و) الخطب ثمان بل عشر (يسد أبا الحسين في ثلاث) خطبة جمعة واستسقاء ونكاح) وينبغي أن تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم أره (و) يبدأ (بالتكبير في خمس خطبة العدين) وثلاث خطب الحج إلا أن التي بمكة وعرفة يبدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن أبي الليث (ويستحب ان يستفتح الأولى بتسعة تكبيرات ترى) أي متتابعات (والثانية بسمع) هو السنة (و) أن (يكبر قبل نزوله من المنبر أربع عشرة) وإذا صعد عليه لا يجلس عندها معراج (و) أن (يعلم الناس فيها أحكام) صدقة (الفطر) ليؤتيها من لم يؤتوها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها الخبز جوها في محلها ولم أره وهكذا كل حكم احتج إليه لأن الخطبة شرعت للتعليم (ولا يصلحها وحدها فانت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كافي تيمم البحر وفيها لغز أي رجل أفسد صلاة واجبة عليه ولا قضاء (و) لو أمكنه الذهاب إلى امام آخر فعل لانها (تؤدى بمصر) واحد (عواضع) كثيرة (اتفاقا) فان عجز صلى أربعا كالغنى (وتؤخر بعذر) كطير

وهو التكبير اولى من المسنون وهو التسبيح وقد علمت ما فيه ط وفسر الرجعي الواجب بالتابعة والمسنون بالاتباع بالتكبير في محض القيام أي لان التكبير يكفي ايقاعه في الركوع لكنه كونه في محض القيام سنة تأمل (قوله في ظاهر الرواية) تبع فيه المصنف في المنع والذي في البحر والخلية أن ظاهر الرواية أنه لا يكبر في الركوع ولا يعود إلى القيام زاد في الخلية وعلى ما ذكره الكرخي ومشي عليه في البدائع وهو رواية النوادر يعود إلى القيام ويكبر ويعد الركوع دون القراءة اه وهذه الرواية أيضا تخالف ما في المتن نعم صرح بمثله في البحر والخلية والفتح والذخيرة في باب الوتر والزوال وذكروا الفرق بين التكبير حيث يرفع الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبير العبد جمعا عليه دون قنوت الوتر وذكر مثله في البدائع هناك مخالفا لما ذكره في هذا الباب ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية لا يعدل عنه وعلى ما في المتن فالفرق بين التكبير وبين القنوت حيث لا يأتي به في الركوع أنه لم يشرع الا في محله القيام بخلاف التكبير (قوله فلو عاد بنفي الفساد) تبع فيه صاحب النهر وقد علمت أن العود رواية النوادر على أنه يقال عليه ما قاله ابن الهمام في ترجيح القول بعدم الفساد فيما لو عاد إلى القعود الا في محله ما استتم فأما بأن فيه رفض الفرض لاجل الواجب وهو ان لم يحل فهو بالصحة لا يحل (قوله ويرفع يديه) أي ماسا بها بهاميه شتمى اذنيه ط (قوله في الزوائد) قيده بالاحتراز عن تكبير الركوع الثاني فانه ألحق بها حتى قلنا بوجوبه أيضا مع أنه لا يرفع فيه نهر ومواقع في البحر من التعبير بتكبير في الركوع بالثنية اعترضه في الشرع بلانية بأن الكمال صرح في باب سجود السهو بأنه لا يجب بترك تكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من العبد اه (قوله ذلك) أي الرفع (قوله سنة في محله) أي والرفع سنة في غير محله وذو المحل اولى ط (قوله ولذا يرسل يديه) أي في أثناء التكبيرات ويضعهما بعد الثالثة كما في شرح النية لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله هذا يختلف الخ) أشار إلى ما في البحر من المبسوط من أن هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة الزحام وقلته لان المقصود ازالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها الخ) وكذا لو لم يخطب أصلا كما قد مناه عن البحر (قوله يسن فيها ويكره) أي لا التكبير وعدم الجلوس قبل الشروع فيما فاقه ما سنة هنالكا في خطبة الجمعة (قوله بل عشر) أي بناء على القول بأن للكسوف خطبة عندنا وعلى قولهما بأن للاستسقاء خطبة كما سيأتي (قوله واستسقاء) أي بناء على قولهما من أن له خطبة (قوله إلا أن التي بمكة وعرفة الخ) وأما التي بنى حادى عشر ذى الحجة فليس فيها تلبية لان التلبية تنقطع بأول رمي ط (قوله ويستحب الخ) ذكر ذلك في المعراج عن مجمع النوازل وقال في الخاتمة انه ليس للتكبير عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في الاضحية أكثر من الفطر اه قلت واطلاق العدد في ظاهر الرواية لا ينافي تقييده بما ورد في السنة وقال به الشافعي رحمه الله تعالى (قوله لا يجلس عندنا) لان الجلوس لا ينتظر فراغ المؤذن من الاذان والاذان غير مشروع في العيد فلا حاجة إلى الجلوس معراج (قوله ولم أره) البحث لصاحب البحر وقال بعده والعلم أمانة في عنق العلماء اه وبؤيده ما سيذكره الشارح في أول باب صدقة الفطر عن الشافعي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل الفطر يومين يأمر باخراجها (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر حيث قال ويستنفاد من كلامهم أن الخطيب اذا رأى حاجة إلى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم اياها في خطبة الجمعة خصوصا في زماننا لكثرة الجهل وقلة العلم فينبغي أن يعلمهم فيها أحكام الصلاة كما لا يخفى اه (قوله مع الامام) متعلق بمحذوف حال من ضمير فانت لا بفتانت لان المعنى أن الامام اذا وافقت المقتدى لانها لو فانت الامام والمقتدى تقضى كما يأتي أفاد في معراج الدراية (قوله ولو بالافساد) أي بعد أن دخل فيها مع الامام وفرغ منها الامام (قوله في الاصح) مقابله ما حكاه في البحر من أن أبو يوسف أنه اذا افسدها بعد الشروع تقضى لان الشروع كالنذر في الاجاب (قوله وفيها) أي في صورة الافساد وقوله واجبة زيادة في الالغاز لا الاحتراز عن المنفل فانه يجب قضاؤه بالافساد ط (قوله اتفاقا) والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى أربعا كالغنى) أي استحبها كما في القهستاني وليس هذا قضاء لانه ليس على كفيها ط قلت وهي صلاة الغنى كافي الخلية عن الخاتمة فقوله تبعاً للبدائع كالغنى معناه أنه لا يكبر فيها الزوائد مثل العيد تأمل (قوله بعذر كطير) دخل فيه ما اذا لم يخرج الامام وما اذا غم الهلال فشهدوا به بعد الزوال او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس

او صلاحاً في يوم غيم وظاهر أنها وقعت بعد الزوال كما في الدرر وشرحه الشيخ اسماعيل وفيه عن الحجة امام صلى
العبد على غير وضوء ثم علم بذلك قبل أن يتفرق الناس توطأ ويعيدون وان تفرق الناس لم يعد بهم وجازت صلاتهم
صيانة للمسلمين وأعمالهم (قوله فقط) راجع الى قوله بعذر فلا تؤثر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح
بعده والى قوله من الغد فلا تصح فيما بعد عذر ولو بعذر كما في البحر ط (قوله وحكى القهستاني قولين) ثم قال ولعله
مبنى على اختلاف الروايتين وبنيده ما في زكاة النظم أن اصلاته يوم واحد في الاصول ويومين في مختصر
الكرخي اه (تبينه) ذكر في المجتبى عن الطحاوي أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف وأن با حنيفة قال ان
فانت في اليوم الاول لم تقض لكن لم يذكروا في الكتب المعتمدة اختلاف في هذا كما في البحر (قوله لكن هنا) أى
في الاضحية (قوله يجوز تأخيرها الخ) وتكون فيما بعد اليوم الاول قضاء أيضاً كما في الاضحية البدائع والزيلعي
(قوله بلا عذر مع الكراهة) اثبت في المجتبى والجوهرة والبرازية وغيرها الاساءة بالتأخير لغير عذر روي به يعلم
أنها كراهة تحريم تأمل رملى قلت اطلاق الكراهة تبعاً للبحر والدرر فيصد التحريم وأما الاساءة فقد مناه
في سنن الصلاة الخلاف في أنها دون الكراهة أو أخس ووقعنا بينهما بأنها دون التحريمية وأخس من الترتيبية
(قوله انصافاً) أما في الفطر فقد علمت ما فيه من الخلاف في أصل التكبير وفي صفته وحى الجمهور (قوله قيل وفي
المصلى) قال في المحيط وفي رواية لا يقطع ما لم ينته الامام الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة جهراً اه
وجزم في البدائع بالاولى وعمل الناس في المساجد على الرواية الثانية بجر (قوله لا في البيت) أى لا يسبق
والافهوذ كمرشوع (قوله ويندب تأخيراً كله عنها) أى يندب الامساك عما يفطر الصائم من صبحه
الى أن يصلى فان الاخبار عن العناية تواترت في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحية
قهستاني عن الزاهدي ط (قوله وان لم يصبخ) شمل المصري والقروى وقيد في غاية البيان بالمصري
وذكر أن القروى يذوق من الصبح لان الاضحية تنذج في القرى من الصباح بجر (قوله في الاضحية) وقيل
لا يستحب التأخير في حق من لم يصبخ بجر (قوله لم يكره) قال في البحر وهو مستحب ولا يلزم من ترك
المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه (قوله أى تحريماً) تبع فيه صاحب النهر وأشاد به
الى ثبوت كراهة الترتيب وفيه نظر لما علمت من كلام البحر ولقول البدائع ان شاء ذاتى وان شاء لم يذوق والادب
أن لا يذوق شيئاً الى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناول من القرابين اه (قوله في الخطبة) متعلق
ب يعلم وينبغي تعليم تكبير التشريق في الجمعة التي قبل عيد الاضحية لان ابتداء يوم عرفة كما يجتهد في البحر (قوله
يوم عرفة) الاضافة بيانية لان عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان شربلية (قوله في غيرها) أى غير عرفة
وأراد بها المكان تجوز والمراد كما في شرح المنية اجتماعهم عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد
يتشبهون بأهل عرفة اه (قوله وقيل يستحب) لعله المراد من قول النهاية وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية
الاصول أنه لا يكره لما روى أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في الفتح وهذا يفيد أن مقابله من رواية
الاصول الكراهة ثم قال وهو الاول حسناً لفائدة اعتقادية تتوقع من العوام ونفس الوقوف وكشف الرأس
يستلزم التشبه وان لم يقصد فالحق أنه ان عرض للوقوف في ذلك اليوم سبب يوجب كلاً استقاء مثلاً لا يكره
أما قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه اذا تأملت وما في جامع الترتاشي لو اجتمعوا الشرف ذلك
اليوم جاز يحمل عليه بلا وقوف وكشف اه والحاصل أن الصحيح الكراهة كما في الدرر بل في البحر أن ظاهر
ما في غاية البيان أنها تحريمية وفي النهر أن عباراتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره (قوله وقال الباقي) الخ
ما أخذ من اخر عبارة الفتح المتقدمة والحاصل أن المكروه هو الخروج مع الوقوف وكشف الرأس
بلا سبب موجب كاستقاء أما مجرد الاجتماع فيه على طاعة بدون ذلك فلا يكره (قوله ويجب تكبير التشريق)
نقل في الصحاح وغيره أن التشريق عقيد للهم وبه سميت الايام الثلاثة بعد يوم النحر ونقل الخليل بن احمد
والنضر بن شميل عن أهل اللغة أنه التكبير فكان مشترك بينهما والمراد هنا الثاني والاضافة فيه بيانية أى التكبير
الذي هو التشريق وبه اندفع ما قبل ان الاضافة على قولها لانه لا تكبير في ايام التشريق عند موثاقه في الاحكام
للشيخ اسماعيل والبحر (قوله في الاضحية) وقيل سنة وصحح أيضاً لكن في الفتح أن الأكثر على الوجوب
وحرر في البحر أنه لا خلاف لان السنة المؤكدة والواجب متساويان رتبة في استحقات الاثم بالتارك قلت وفيه

(الى الزوال من الغد فقط) فوقتها
من الثاني كالأول وتكون قضاء لا
أداء كما سيجي في الاضحية وحكى
القهستاني قولين (وأحكامها
أحكام الاضحية لكن ختاجيز
تأخيرها الى آخر ثالث أيام النحر
بلا عذر مع الكراهة وبه) أى
بالعذر (بدونها) فالعذر هنا التقى
الكراهة وفي الفطر للجنة (ويكبر
جهراً) انصافاً (في الطريق)
قيل وفي المصلى وعليه عمل الناس
اليوم لا في البيت (ويندب تأخير
آكله عنها) وان لم يصبخ في الاضحية
ولواكل لم يكره أى تحريماً (وعلم
الاضحية وتكبير التشريق)
في الخطبة (ووقوف الناس يوم
عرفة في غيرها تشبيهاً بالواقفين
ليس بشئ) هو فكرة في موضع التقى
فتعم انواع العبادة من فرض
وواجب ومستحب فيفيد الاباحة
وقيل يستحب ذلك كذا في مسكين
وقال الباقي لو اجتمعوا الشرف
ذلك اليوم ولستماع الوعظ بلا
وقوف وكشف رأس جاز بلا
كراهة انصافاً (ويجب تكبير
التشريق في الاضحية)

مطلب
لا يلزم من ترك المستحب ثبوت
الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص

مطلب
في تكبير التشريق

نظر لما فقه منه عنه في بحث سنن الصلاة أن الاثم في ترك السنة اخف منه في ترك الواجب وحذرنا هنا لأن المراد من ترك السنة التبرك بلا عذر على سبيل الاصرار كما في شرح التحرير فلا اثم في تركها مرة وهذا يخالف للواجب فالاحسن ما في البدائع من قوله الصحيح أنه واجب وقد سماه الكرخي سنة ثم فسره بالواجب فقال تكبير التشرىق سنة ماضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز لأن السنة عبارة عن الطريقة المرضية او السيرة الحسنة وكل واجب هذا صفة اه قلت ومنه اطلاق كثير على القعود الاول أنه سنة (قوله لا امر به) أي في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقوله تعالى وذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بأن كليهما أيام التشرىق وقيل المعدودات أيام التشرىق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وعظامه في البحر (قوله وان زاد الخ) أفاد أن قوله مرة بيان للواجب لكن ذكر أبو السعدي أن الجوزي نقل عن القرأحاصري أن الاتيان به مرتين خلاف السنة اه قلت وفي الاحكام عن البرجندي ثم المنهور من قول علمائنا أنه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات (قوله صفته الخ) فهو ليلة بين أربع تكبيرات ثم تحميدة والجهريه واجب وقيل سنة قهستاني (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاء بالهداء خاف الجحش على ابراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر فلما علم اسماعيل الهداء قال الله أكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحققين كما في الفتح بحر أي هذه القصة لم تثبت أما التكبير على الصفة المذكورة فقد رواه ابن أبي شبة بسند جيد عن ابن مسعود أنه كان يقول ثم عم عن الصلاة وعظامه في الفتح ثم قال فظهر أن جعل التكبيرات ثلاثا في الاول كما يقوله الشافعي لا ثبت له (قوله واختار أن الذبيح اسماعيل) وفي اول الحلية أنه اظهر القولين اه قلت وبه قال احمد ورجحه غالب المحققين وقال أبو حاتم انه الصحيح والبيضاوي أنه الاظهر وفي الهدى انه الصواب عند علماء الصحابة والتابعين فمن بعدهم والقول بأنه اسحق مردود باكثر من عشرين وجهان فذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين ونسبه القرطبي الى الاكثرين واختاره الطبري وحرمه في الشفاء وعظامه في شرح الجامع الصغير للعلمي عند حديث الذبيح اسحق قال في البحر والحنفية ما تلون الى الاول ورجحه الامام أبو الهيثم السمرقندي في البستان بأنه اشبه بالسكاب والسنة فأما السكاب فقوله وفديناه بذبح عظيم ثم قال بعد قصة الذبيح وبشرنا بما اسحق الآية وأما الخبر فياروى عنه عليه الصلاة والسلام ان ابن الذبيحين يعني أباه عمدا الله واسماعيل وانفقت الائمة أنه كان من ولد اسماعيل وقال أهل التوراة مكتوب في التوراة أنه كان اسحق فان صح ذلك فيها آمنابه اه ونقل ح عن الخفاجي في شرح الشفاء أن الاحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى أباه بايمان يعقوب من صلب اسحق لا يتم ابتلاءه بذبحه لعدم فائدة حينئذ اه أي لانه امر بذبحه صغيرا فلا يمكن أن يكون الامر بعد خروج يعقوب من صلبه فافهم (قوله ومعناه) أي في العربية (قوله عقب كل فرض عتي) مثل الجمعة وخروج به الواجب كالوتر والعبد والنفل وعند البخيين يكبرون عقب صلاة العيد لاداء الجماعة كالجمعة وعليه نوارث المسكين فوجب اتباعه كما يأتي وخروج بالعتي الجنازة فلا يكبر عقبها أفاده في البحر (قوله بلا فصل يمنع البناء) فلما خرج من المسجد أو تكلم عامدا أو ساهايا أو أحدث عامدا سقط عنه التكبير وفي استدبار القبلة روايتان ولو أحدث ناسيا بعد السلام الاصح أنه يكبر ولا يخرج للطهارة فتح (قوله أدى بجماعة) خرج القضاء في بعض الصور كما يأتي والافراد وفيه خلافهما كما يأتي (قوله اوقضى فيها الخ) الفعل مبنى للمجهول معطوف على أدى والمسئلة رباعية فائتة غير العيد قضاها في أيام العيد فائتة أيام العيد قضاها في غير أيام العيد فائتة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عام اخر فائتة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله اوقضى فيها أي في أيام العيد احتراز عن الثانية وقوله فيها أي حال كون المقضية في أيام العيد من أيام العيد احتزبه عن الاولى وقوله من عامه أي حال كون أيام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فاتت في أيام العيد من عام السنوات احتزبه عن الثالثة اه ح (قوله لقيام وقته) عليه لوجوب تكبير التشرىق في القضاء المذكور (قوله كالاخصية) فانه اذا لم يقم عليها في أول يوم يفعلها في الثاني والثالث اذا كانت من ذلك العام بخلاف اخصية عام سابق (قوله في الاصح) فان الاصح ان الحزبة ليست بشرط حتى لو أتم العبد قوما واجب عليه وعليهم

مطلب

يطلق اسم السنة على الواجب

مطلب

اختار أن الذبيح اسماعيل

للامر به (مرة) وان زاد عليها

يكون فضلا قاله العيني صفته

(الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله)

والله أكبر الله أكبر والله الحمد

هو المأثور عن الخليل واختار

أن الذبيح اسماعيل وفي القاموس

انه الاصح قال ومعناه مطيع

الله (عقب كل فرض) عتي بلا

فصل يمنع البناء (أدى بجماعة)

اوقضى فيها متما من عامه اقيام

وقته كالاخصية (مستحبة) خرج

بجماعة النساء والعراة لا العيد

في الاصح جوهره

أوله (من جفر عرفة) وآخره (إلى عصر العيد) بادخال الغاية فهي ثمان صلوات ووجوبه (على) امام مقيم) بمصر (و) على مقتد (مسافر أو قروي أو امرأة) بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدى بمسافر (وقال بوجوبه فور كل فرض مطلقا) ولو منفردا أو مسافرا أو امرأة لأنه تبع للمكتوبة (إلى) عصر اليوم الخامس (آخر أيام التشريق) وعليه الاعتماد والعمل والقوى في عاتة الامصار وكافة الاعصار ولا بأس به عقب العيد لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه الجنون ولا يمنع العاتة من التكبير في الاسواق في الايام العشر وبه تأخذ بحر ومجتبي وغيره (وبأى المؤتم به) وجوبا (وان تركه امامه) لادائه بعد الصلاة قال أبو يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة فسهوت أن اكبر فكبر بهم أبو حنيفة (والمسبوق يكبر) وجوبا كاللاحق لكن (عقب القضاء) لما فاته ولو كبر مع الامام لا تنفسد ولولي فسد (ويبدأ الامام بسجود السهو) لوجوبه في تحرمتها (ثم بالتكبير) لوجوبه في حرمتها (ثم بالتلبية) لو محرمًا لعدمها خلاصة وفي التولية لبدء بالتلبية سقط السجود والتكبير

كما مطلب

كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب

التكبير بحر (قوله أوله من جفر عرفة) أى في ظاهر الرواية وهو قول عمرو على وعن أبي يوسف من ظهر الخبر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت كما في المحيط قهستاني (قوله فهي ثمان) باظهار الاعراب او اعراب المنقوص ط وقد سننا في باب النوافل اشتقاقه واعرابه (قوله ووجوبه على امام) تقدير المبتدأ غير لازم لأن الجارة والمجرور متعلق بقوله قبله يجب ولكن قدره بعد الفصل (قوله مقيم بمصر) فلا يجب على قروي ولا مسافر ولو صلى المسافرون في المصر جماعة على الاصح بحر عن البدائع أى الاصح على قول الامام والظاهر أن صلاة القرويين في المصر كذلك تأمل قال القهستاني والمبادر أن يكون ذلك المقيم صحيحا فإذا صلى المريض بجماعة لم يكبروا كما في الخلائي (قوله وعلى مقتد) أى ولو مستغلا بمقتضى اسماعيل عن القنية (قوله مسافر الخ) ليس للاحتراز بل لأن غيرهم لاولى (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة ط (قوله تخافت) لأن صوتها عورة كما في الكافي والتميين (قوله ويجب على مقيم الخ) الظاهر أنه بحث لصاحب الشربلية حيث قال عند قول الدرر ولا على امام مسافر أقول على هذا يجب على من اقتدى به من المقيمين لوجوبه الشرط في حقهم اه قلت ولا يرد عليه قولهم بالتبعية لانها فيما اذا كان الامام من أهل الوجوب دون المؤتم تأمل لكن في حاشية أبي السعود عن الحموي مانعه وفي هداية الناطقي اذا كان الامام في مصر من الامصار فصل بالجماعة وخلفه أهل المصر فلا تكبير على واحد منهم عند أبي حنيفة وعندهما عليهم التكبير اه والمراد الامام المسافر دل عليه سياق كلامه اه (قوله فور كل فرض) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء كما مر ط (قوله لأنه تبع للمكتوبة) فيجب على كل من تجب عليه الصلاة المكتوبة بحر (قوله وعليه الاعتماد الخ) هذا بناء على أنه اذا اختلف الامام وصاحبه فالعبارة لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاوي القدسي اوعلى أن قولهم ما في كل مسألة مروى عنه أيضا والافكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما في الفتح من ترجيح قوله خاوردتوى المشايخ بقولهما بحر (قوله ولا بأس الخ) كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم (قوله فوجب) الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه وفي البحر عن المجتبي والجنون يكبرون عقب صلاة العيد لانها تؤدى بجماعة فأشبهت الجمعية اه وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه ط (قوله ولا يمنع العاتة الخ) في المجتبي قبل لابي حنيفة ينبغي لاهل الكوفة وغيره أن يكبروا أيام العشر في الاسواق والمساجد قال نعم وذكر الفقيه أبو الليث أن ابراهيم بن يوسف كان يفتى بالتكبير فيها قال الفقيه أبو جعفر والذي عندي أنه لا ينبغي أن تمنع العاتة عنه لقلة رغبته في الخير وبه تأخذ اه فأفاد أن فعله اولى (قوله بحر ومجتبي) الاولى بحر عن المجتبي ط (قوله ويأتى المؤتم به الخ) ظاهره ولو كان مسافرا أو قرويا أو امرأة على قول الامام مع أنه تقدم أن الوجوب عليهم بالتبعية لكن المراد أن وجوبه عليهم تبع لوجوبه عليه فلا يسقط عنهم بعد وجوبه عليهم وان تركه الامام وليس المراد أنهم يفعلونه تبعاله تأمل (قوله لادائه بعد الصلاة) أى فلا يعتد به بخلاف الامام بخلاف سجود السهو فانه يتركه اذا تركه الامام لانه يؤدى في حرمة الصلاة ط (قوله قال أبو يوسف الخ) تضمنت الحكاية من القوائد الحكمية أنه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المقتدى والعرفية جلالة قدر أبي يوسف عند الامام وعظم منزلة الامام في قلبه حدثتني ما لا ينسى عادة حين علم خلفه وذلك أن العادة نسيان التكبير الاول في الفجر فأما بعد توألى ثلاثة أوقات فلا لعدم بعد العهد به فتح (قوله لا تنفسد) لانه ذكر وعن الحسن بن يابغة كما في المجتبي ولا يعيد بعد الصلاة كما في خزانة الفتاوى اسماعيل (قوله ولولي فسد) لانه خطاب الخليل عليه السلام وعن محمد لا تنفسد لانه يحاطب الله تعالى بها فكانت ذكرا كما في المجتبي اسماعيل قلت الاولى التعليل بما يأتي من أنها تشبه كلام الناس اذ لا شك أن قول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك الخ خطاب لله تعالى (قوله لوجوبه في تحرمتها) أى في حال بقاء تحرمتها التي يحرم بها اولها يصح الاقتداء به (قوله في حرمتها) المراد به عقبها بالافاصل حتى لو فصل سقط كما مر (قوله لعدمهما) أى لعدم وجوبها في تحرمتها ولا في حرمتها (قوله سقط السجود والتكبير) لأن التلبية تشبه كلام الناس وكلام الناس يقطع الصلاة فكذا هي وسجود السهو لم يشرع الا في التحريم ولا في التحريم والتكبير لم يشرع الا بامتناعا وقد زال الاتصال بدائع ولعل وجه كونه يشبه كلام الناس أن من نادى رجلا يبعثه بقوله لبيك وقد قال في البدائع

إذا قال اللهم أعطني درهما وزوجني امرأة تنسد صلاته لأن صيغته من كلام الناس وإن خاطب الله تعالى به فكان منسد أبصغته اه فافهم والله أعلم (خاتمة) قال في شرح المنية وفي المنعرات عن ابن المبار في تقليم الاظفار وحلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا تؤخر السنة وقد ورد ذلك ولا يجب التأخير اه وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر وأراد بضعكم أن ينحى فلا تأخذن شعرا ولا يقلن ظفرا فهذا يحول على السدب دون الوجوب بالاجماع تظهر قوله ولا يجب التأخير إلا أن تفي الوجوب لا ينشأ الاستحباب فيكون مستحبا إلا أن استلزم الزيادة على وقت إباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين فلا يباح فوقها قال في القنية الأفضل أن يقرأ أظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتيه وينظف يديه بالاعتسال في كل اسبوع والافني كل خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراء الأربعين ويستحق الوعيد فلا قول أفضل والثاني الاوسط والاربعون الابد اه

* (باب الكسوف) *

أي صلاته وهي سنة كسبائي والكسوف مصدر اللازم والكسف مصدر المتعدي يقال كسفت الشمس كسوا وكسفها الله تعالى كسفا وقامه في البحر (قوله من حيث الاتحاد) أي في أن كلاما من العيد والكسوف يؤدى بالجماعة ثم اذان ولا اقامة وقوله او التضاد أي من حيث ان الجماعة في العيد شرط والجمهر فيها واجب بخلاف الكسوف اه ح اولان للانسان حالتين حالة السرور والفرح وحالة الحزن والتريح وقد تم حالة السرور على حالة الترح معراج (قوله للشمس والقمر) لف ونشر مرتب قال في الحلية والاشرف في السنة الفقهاء تخصص الكسوف بالشمس والكسوف بالقمر وادعى الجوهري أنه لا فصح وقيل هما فيهما سواء اه وفي القهستاني وقال ابن الاثير الاول هو الكثير المعروف في اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفها وخسوفها فالتغليب (قوله من يملك اقامة الجماعة) وعن أبي حنيفة في غير رواية الاصول لكل امام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو أنه لا يقيها الا الذي يصلي بالناس الجمعة كذا في البدائع نهر (قوله بيان للمستحب) أي قوله يصلي بالناس بيان للمستحب وهو فعلها بالجماعة أي اذا وجد امام الجماعة والا فلا تستحب الجماعة بل تصلي فرادى اذا يقيها غيره كإعلمه (قوله رده في البحر) أي تصريح الاستيعاب بأنه يستحب فيها ثلاثة أشياء الامام والوقت أي الذي يباح فيه النطق والموضع أي مصلى العيد أو المسجد الجامع اه وقوله الامام أي الاقتداء به وحاصله أنها تصح بالجماعة وبدونها والمستحب الاول لكن اذا صليت بجماعة لا يقيها الا السلطان أو مأذونه كما مر أنه ظاهر الرواية وكون الجماعة مستحبة فيه رد على ما في السراج من جعلها شرطاً كصلاة الجمعة (قوله عند الكسوف) فلوا ثبت لم تصل بعده واذا ثبت في بعضها جاز ابتداء الصلاة وان سترها صاحب او حائل صلى لان الاصل بقاءه وان غربت كسفة امسك عن الدعاء وصلى المغرب جوهره (قوله وان شاء أربعة او أكثر الخ) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هو الركعتان ثم الدعاء الى أن تنجلي شرح المنية قلت نعم في المعراج وغيره لو لم يقيها الامام صلى الناس فرادى ركعتين أو أربعة وذلك أفضل (قوله أي ركوع واحد) وقال الأئمة الثلاثة في كل ركعة ركوعان والادلة في الفتح وغيره (قوله في غير وقت مكروه) لان التوافل لا تصلي في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وهذه نافذة جوهره وما مر عن الاستيعاب من جعله الوقت مستحبا قال في البحر لا يصح قال ط وفي المحوى عن البرجندی عن الملقط اذا انكسفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا (قوله بلا اذان الخ) تصريح بما علم من قوله كالنفل ط (قوله ولا جهر) وقال أبو يوسف يجهر وعن محمد روايتان جوهره (قوله ولا خطبة) قال القهستاني ولا يخطب عند نافيها بخلاف كافي الخفة والمحيط والكافي والهداية وشروحه لكن في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضى حان اه وعلى الثاني يتنى ما مر في باب العيد من عدم الخطب عشر الكن المشهور الاول وهو الذي في المتن والشروح وفي شرح المنية أنه قال به مالك وأحمد قال في البحر وما ورد من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابنه ابراهيم وكسفت الشمس فانما كان للرد على من قال انها كسفت لموته لانها مشروعة له واذا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الانحلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله وينادي الخ) أي كما رواه مسلم في صحيحه كافي الفتح (قوله الصلاة جامعة) بنصها أي احضر والصلاة

مطلب
في ازالة الشعر والظفر في عشر
ذي الحجة

* (باب الكسوف) *

مناسبتة امام من حيث الاتحاد
أو التضاد ثم الجمهور أنه بالكاف
والحاء للشمس والقمر (يصلى
بالناس من يملك اقامة الجماعة)
بيان للمستحب وما في السراج
لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة
رده في البحر عند (الكسوف
ركعتين) بيان لاقلها وان شاء
أربعة او أكثر كل ركعتين بتسليمه
او كل أربع يجتنب وصفها
(كالنفل) أي ركوع واحد
في غير وقت مكروه (بلا اذان
ولا اقامة ولا جهر ولا
خطبة) وينادي الصلاة جامعة

في حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ونصب الاول مفعول فعل محذوف ورفع الثاني خبر مبتدأ محذوف أي حتى جامعة وعكسه أي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رجي (قوله ليجمعوا) أي أن لم يكونوا مجتمعوا بمر (قوله وبطل فيها الركوع والسجود والقراءة) نقل ذلك في الشربلية عن البرهان أي لرود الاحاديث المذكورة في الفتح وغير ذلك قال القيساني فقرر أي في الركعتين مثل البقرة وآل عمران كما في التحفة والاطلاق دال على أنه يقرأ ما أحب في سائر الصلاة كما في المحيط اهـ ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وبالعكس وإذا خفف أحدهما طول الآخر لأن المستحب أن يبقى على الخشوع والخوف إلى انجلاء الشمس فأى ذلك فعل فقد وجد جوهره قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة ثم قال والحق أن السنة التطويل والمندوب مجرد استيعاب الوقت أي بالصلاة والدعاء كما في الشربلية (قوله الذي هو من خصائص النافله) صفة للتطويل المفهوم من قوله وبطل كما يظهر من كلام البحر وظاهره أن هذه الادعية والاذكار يأتي بها في نفس الصلاة غير الادعية التي يأتي بها بعد الصلاة لأن الركوع والسجود لا تنزع فيها القراءة فليبقى في تطويلهما الزيادة الادعية والاذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله ثم يدعو بعدها) لانه السنة في الادعية بمر ولعله احتراز عن الدعاء قبله لانه يدعو فيها كما علمت تأمل (قوله او فاعاً) قال الخوافي وهذا أحسن ولو اعتمد على قوس او عصا كان حسناً ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يخرج كذا في المحيط نهر (قوله يؤمنون) أي على دعائه (قوله كماها) أي المراد كال الانجلاء لا استدأه شربلية عن الجوهره (قوله صلى الناس فرادى) أي ركعتين أو أدعاه وهو أفضل كما تقدمناه والنساء يصلين فرادى كما في الاحكام عن البرجندی (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوي او في مساجدهم على ما في الطهريه وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة اسماعيل (قوله ثم تزعن الفتنة) أي فتنة التقديم والتقدم والمنازعة فيما كما في النهاية وان شا- وادعوا ولم يصلوا غياثية والصلاة افضل سر اجبة كذا في الاحكام للشيخ اسماعيل (قوله كلنصوف للقم الخ) أي حيث يصلون فرادى سواء حضر الامام او لا كما في البرجندی اسماعيل لأن ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام صلاه ليس فيه تصريح بالجامعة فيه والاصل عدمها كما في الفتح وفي البحر عن المجتبى وقيل الجامعة جائرة عندنا لكنها ليست بسنة اهـ (قوله والفرع) أي الخوف الغالب من العدو بمر ودرر (قوله ومنه الدعاء برفع الطاعون) أي من عموم الامراض وأراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء قال في النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما رفعه وهذه المسئلة من حوادث الفتوى اهـ (قوله أي حسنة) كذا في النهر قلت والبدعة تعتبرها الاحكام الخمسة كما اوخضناه في باب الامامة قال في النهر وليس دعاء برفع الشهادة لانها اثره لا عينه اهـ قلت على أنه لا مانع منه اذا اضرط وأضر كالمطر الدائم مع أن المطر رحمة قال السيد أبو السعود عن شيخه ومن ادلة مشروعيته أن غاية أمره أن يكون كالأداة العدة وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشا (قوله وكل طاعون وباء الخ) لأن الوباء اسم لكل مرض عام نهر والطاعون المرض العام بسبب وخز الخنح وهذا بيان لدخول الطاعون في عموم الامراض المخصوص عليه عندنا وان لم ينصوا على الطاعون بخصوصه (قوله وتماه في الاشياء) أي في اواخرها وأطال الكلام فيه (قوله واختار في الاسرار وجوبها) قلت ورجحه في البدائع للامهر في الحديث لكن في العناية أن العامة على القول بالسنة لانها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعراض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والامر للندب اهـ وقواه في الفتح (قوله حسنة) الظاهر أن المراد بها الندب ولهذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من هذه الانواع شيئاً فافزعوا الى الصلاة (قوله وكذا البقية) أي صلاة الریح وما عطف عليها فانها حسنة ح (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي في أصل مشروعيته او صكونها بجماعة كما يأتي فافهم (قوله فلذا اخرها) أي وقدم ما اتفق على استئذانه مع اشتراكهما في كون كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

ليجمعوا (وبطل فيها الركوع) والسجود (والقراءة) والادعية والاذكار والذي هو من خصائص النافله ثم يدعو بعدها بما لم يستقبل القبلة او فاعاً يستقبل الناس والقوم يؤمنون (حتى تنجلي الشمس كلها وان لم يحضر الامام) للجمعة (صلى الناس فرادى) في منازلهم تزعن الفتنة (كلنصوف) للقم (والريح) الشديدة (والطامة) القوية نهاراً والنوء القوي ليلاً (والفرع) الغالب ونحو ذلك من الايات المخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الدائم وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة أي حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشياء وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء فلذا اخرها

* (باب الاستسقاء)

* (باب الاستسقاء) *

هو لغة طلب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشرعا طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة

الحاجة بأن يحبس المطر ولم يكن لهم اودية وآبار وأنهم يشربون منها ويسقون مواشيهم وزرعهم او كان ذلك
 الا أنه لا يكفي فاذا كان كافيا لا يستحق كما في المحيط قهستاني (قوله دعاء) وذلك أن يدعو الامام قائما
 مستقبل القبلة ترافعا يديه والناس قعود مستقبين التبدل يؤتمنون على دعائه بالهم استغاثا مغناحتيا مريا
 مريعا غدا فاجالا محاطة قاداتا وما اشبه سراً وجها كما في البرهان شربلية وشرح لناظفه في الامداد
 وزاد فيه أدعية أخرى (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام لانه الدعاء بخصوص المغفرة او راد
 بالدعاء طلب المطر خاصة فيكون من قبيل عطف المغاير ط (قوله لانه السبب) بدليل أنه رتب ارسال المطر
 عليه في قوله تعالى استغفروا ربكم الآية (قوله بلا جماعة) كان على المصنف أن يقول له صلاة بلا جماعة
 كما قال في الكترو وغيره ح وهذا قول الامام وقال محمد يصلي الامام او نائبه ركعتين كما في الجمعة ثم يحطب أى
 يسكن له ذلك والاصح أن ابا يوسف مع محمد نهر (قوله بل هي) أى الجماعة جائزة لا مكروهة وهذا موافق
 لما ذكره شيخ الاسلام من أن الخلاف في السنة لا في أصل المشرعية وجزم به في غاية البيان معزى الى شرح
 الطحاوى وكلام المصنف كالكتري فبعد عدم المشرعية كما في الجرو وتماخى في النهر وظاهر كلام الفتح ترجمه
 وذكر في الحلية أن ما ذكره شيخ الاسلام متجه من حيث الدليل فليكن عليه التعويل اه وقال في شرح المنية
 الكبير بعد سقوطه الاحاديث والآثار فالماصل أن الاحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه
 لا يمنع به اثبات السنة لم يدل أبو حنيفة بسننهم ولا يلزم منه قوله بأنهم ابدعة كما نقله عنه بعض المتعصبين بل هو
 قائل بالجواز اه قلت والظاهر أن المراد به النذب والاستحباب لقوله في الهداية قسنا انه فعله عليه الصلاة
 والسلام مرة وتر كذا اخرى فلم يكن سنة اه أى لان السنة ما واظب عليه والفعل مرة مع الترتل اخرى
 يفيد النذب تأمل (قوله كالعبد) أى بأن يصلى بهم ركعتين يجهر قهجا بالقراءة بلا اذان ولا اقامة ثم يحطب
 بعده واقفا على الارض معتمدا على قوس اوسيف او عصا خطيتين عند محمد وخطبة واحدة عند أبي يوسف
 حلية (قوله خلاف) ففي رواية ابن كلس عن محمد يكبر الزوائد كما في العيد والمشهور من الرواية عنهما أنه لا يكبر
 كما في الحلية (قوله خلاف محمد) فانه يقول بطلب الامام رداه اذا مضى صدر من خطبته فان كان مريعا جعل
 أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وان كان مدورا جعل اليمين على اليسر واليسر على اليمين وان كان قباء جعل
 البطانة خارجا والظاهر اذ خلا حلية وعن أبي يوسف روايتان واختار القدوري قول محمد لانه عليه الصلاة
 والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كما في شرح درر البحار قال في النهر وأما القوم فلا يقبلون اريدتهم
 عند كافة العلماء خلافا لما لاك (قوله وبلا حضور ذي) أى مع الناس كما في شرح الجمع لابن ملك وظاهره أنهم
 لا يمنعون من الخروج وحدهم وبه صرح في المعراج لكن منعه في الفتح باحتمال أن يبدوا فيفتن به ضعفاء
 العوام (قوله وان كان الرابع الخ) اختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر فقهه
 الجمهور للآية المذكورة ولانه لا يدعوا لله لانه لا يعرفه لانه وان أتزبه تعالى فلما وصفه بما لا يليق به فقد نفى
 اقراره وماروى في الحديث من أن دعوة المظلوم وان كان كافرا تستجاب محمول على كفران النعمة وجوزة
 بعضهم لقوله تعالى حكاية عن ابليس رب أنظرني فقال تعالى انك من المتقين وهذا الجلبة واليه ذهب
 أبو القاسم الحكم وأبو النصر الدوبسى وقال الصدر الشهيد به يقتضى كذا في شرح العقائد للسعدى وفي البحر
 عن البرلو الجلية أن الفتوى على أنه يجوز أن يقال يستجاب دعاؤه اه وما في النهر من قوله أى يجوز عقللا
 وان لم يقع فهو بعيد بل الخلاف في الجواز شرعا اذا المانع لا يقول انه مستحيل عقللا تأمل (قوله في الآخرة)
 وهو دعاء أهل النار يخفف العذاب بدليل صدر الآية وهو وقال الذين في النار لئن لم يهتك بهم وجهك لكان
 عنايوا من العذاب قالوا اولم تكن تأتيناكم برسلكم بالينات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال
 (قوله شروح جميع) أقول لم ارد ذلك في شرحه لمصنفه ولا في شرحه لابن ملك ولعله في غيرهما (قوله ويخرجون)
 أى الى الصحراء كما في البنايع اسماعيل وهذا في غير أهل المساجد لانه كما بأتى (قوله ويستحب للامام الخ)
 نقله في التتارخانية عن النهاية مع أنه في النهاية عزاه الى الخلاصة الغزالية بلفظ اذا غارت الانهار وانقطع
 الامطار وانهارت القنوات فيستحب للامام الخ ثم قال وقريب من هذا في مذهبا ما قاله الخواص وساق
 ما في المتن ذكر في المعراج مثل ما في النهاية عن خلاصة الامام الغزالي ولذا عبر عنه في شرح درر البحار وغيره

(هو دعاء واستغفار) لانه السبب

لارسال الامطار (بلا جماعة)

مسنونة بل هي جائزة (و) بلا

(خطبة) وقال لا تفعل كالعيد وهل

يكبر للزوائد خلاف (و) بلا (قلب

رداء) خلافا لمحمد (و) بلا (حضور

ذمى) وان كان الرابع أن دعاء

الكافر قد يستجاب استدراجا

وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين

الا في ضلال ففي الآخرة شروح

جميع (وان صلوا فردى جاز) نفى

مشروعة للمنفرد وقول التحفة

وغيرها ظاهر الرواية لا صلاة أى

بجماعة (ويخرجون ثلاثة أيام)

لانه لم ينقل اكثر منها (مستابعات)

ويستحب للامام أن يأمرهم

بصيام ثلاثة أيام قبل الخروج

وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع

(مشاة في ثياب غسيلة او مرتعة

متدلين متواضعين خاشعين لله

ناكسين رؤسهم

مطلب

هل يستجاب دعاء الكافر

بقوله قيل ينبغي أن يامر الامام الناس الخ لكنه يؤهم أنه قول في مذنبنا (تنبيه) اذا أمر الامام بالصيام في غير الايام المنهية وجب لما قد مناه في باب العدم أن طاعة الامام فيما ليس بعصية واجبة (قوله ويجتهدون التوبة) ومن شروطها رد المظالم الى أهلها (قوله ويستسقون بالضعفة الخ) أي بقدر نفوسهم كافي للرأى للدعاء والناس يؤمنون على دعائهم لأن دعاءهم أقرب للاجابة وفي خبر البخاري وهل ترزقون وتتضرعون بالضعفة ما نكثم وفي خبر ضعيف لولا شباب خشع وبها تم رقع وشيوخ ركع وأطفال رضع لصعب عليكم العذاب صبا وفي الخبر الصحيح ان نبيا من الانبياء قال جمع هو سليمان صلى الله على بينا وعليه وسلم خرج يستقي فاذا هو بمنزلة رافعة بعض قوائمها الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من اجل شأن الخلة (قوله ويسعدون الاطفال الخ) أي ليكثر الفخيم والعويل فيكون أقرب الى الرقة والخشوع (قوله كأنه لضيقه) كذا في البحر واعترضه في الامداد بأنه غير ظاهر لأن من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بجملتهم فيه يشاهد اتساع المسجد الشريف فينفي الاجتماع للاستسقاء فيه اذ لا يستغاث وتستزل الرحمة في المدينة المنورة غير حضرته ومناجاة صلى الله عليه وسلم في كل حادثة وتوقف الدواب بالباب كما في المسجد الحرام والاقصى اه ملخصا (قوله فلا بأس بالدعاء بحسبه الخ) أي فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر وعظام الكلام في الامداد (قوله شكر الله تعالى) أي ويستزيدونه من المطر كما في السراج وفيه أيضا يستحب الدعاء عند نزول الغيث وأن يخرج اليه عند نزوله ليصيب جسده منه وأن يقرل عند سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وأن يقول اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا قبل ذلك ويستحب لاهل النخيل أن يدعوا لاهل الجلباب اه ملخصا وعامة في ط

* (باب صلاة الخوف) *

مناسبتها أن كلام من صلى الاستسقاء والخوف شرع لعارض خوف الأتة في الآزل سماوى وهو انقطاع المطر فلذا قدم وهنا اختيارى وهو الجهاد الناشئ عن الكفر كما في التمر والجر (قوله من اضافة الشيء لشرطه) كذا في الجوهره لكن في الدرر وكذا في البحر عن التحفة أن سبها الخوف ووفق في الشربلية بأن الاول بالنظر الى الكيفية المخصوصة لأن هذه الهيئة شرطها العدو والثاني بالنظر الى أصل الصلاة فإن سبها الخوف اه قلت وفيه نظر فإن أصل الصلاة سبها وقتها ووقتها من باب شروط الصلاة أن ما كل خارجا عن الشيء غير مؤثر فيه فان كان موصلا اليه في الجملة كالوقت فسبب وإن لم يوصل اليه فان توقف عليه كالوضوء للصلاة فنسبوا والذي يظهر لي أن الخوف سبب لهذه الصلاة وحضور العدو شرط كما في صلاة المسافرين المشقة سبب لها والسفر الشرعى شرط وحينئذ في أراد بالخوف العدو سماء شرطا ومن أراد به حقيقة سماء سببا لكن لا يشترط تحقق الخوف في كل وقت لانه سبب المشروعية وأقيم العدو مقامه كأقيم السفر مقام المشقة قال في المعراج وفي مبسوط شيخ الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو ولا حقيقة الخوف لأن حضرة العدو أقيمت مقام الخوف على ما عرف من أصلنا من تعليق الرخص بنفس السفر اه (قوله خلافا للثاني) أي أبي يوسف له أنها انما اشترعت بخلاف القياس لاحتراز فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى انعدم بعده ولهما أن الصحابة رضوا الله تعالى عنهم أقاموا بعده عليه الصلاة والسلام درر (قوله بشرط حضور العدو) أشار الى أنه يشترط أن يكون قريبا منهم فلا بعد الم يجوز كما في الدرر (قوله على ظنه) أي ظن حضوره بأن رأوا سوادا أو غبارا فظهر غير ذلك درر (قوله أعادوا) أي القوم اذا صلوا بصفة الذهاب والجمعى وجازت صلاة الامام كما في الحجة واستثنى في القم ما اذا ظهر الحال قبل أن يجاوز المنصرفون الصفوف فلهم البناء استحسانا مكن انصرف على ظن الحدث يتوقف الفساد اذا ظهر أنه لم يحدث على مجاوزة الصفوف اسماعيل (قوله اوسبع) من عطف الخاص على العام واعتراض بأنه من خصوصيات الواو وفي الشربلية أنه عطف مبين لأن المراد بالاول من بني آدم (قوله ونحوها) كحرق وغرق جوهره (قوله وحان) أي قرب ح (قوله قلت الخ) مراده بهذا النقل أن يبين أن ما في مجمع الانهر لا يعمل به لانه قول البعض ونحو الفقه لا إطلاق سائر المتون ح قلت وهذه العبارة محلها عقب عبارة مجمع الانهر وتوجد في بعض النسخ عقب قوله

ويستقيمون الصدقة في كل

يوم قبل خروجهم ويجتهدون

التوبة ويستغفرون للمسلمين

ويستسقون بالضعفة والشيخ

والعجائز والصبيان ويسعدون

الاطفال عن اتهامهم ويستحب

اخراج الدواب والاولى خروج

الامام معهم وان خرجوا باذنه

او غير اذنه جاز (ويجمعون

في المسجد بمكة وببيت المقدس)

ولم يذكر المدينة كأنه لضيقه

وان دام المطر حتى اضرب فلا بأس

بالدعاء بحسبه وصرفه حيث يقع

وان سقوا قبل خروجهم ندب

أن يخرجوا شكر الله تعالى

* (باب صلاة الخوف) *

من اضافة الشيء لشرطه (هي جائزة

بعده عليه السلام عندهما) أي

عند أبي حنيفة ومحمد رحمه

الله خلافا للثاني (بشرط حضور

عدو) يقينا فلو صلوا على ظنه فإن

خلافه أعادوا (اوسبع) اوجبة

عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت

كما في مجمع الانهر ولم أره لغيره

فليحفظ قلت ثم رأيت في شرح

البخاري للعيني أنه ليس بشرط

الا عند البعض حال التحام الحرب

وركعتين في غير لزوما وكأنه من سهو التناخ (قوله فيجعل الإمام الخ) اعلم أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وأصحها ستة عشر رواية واختلف العلماء في كيفية ما في المستصفي أن كل ذلك جائز والكلام في الأولى والأقرب من ظاهر القرآن هذه الكيفية إمداد وفي ط عن المجتبى ولا فرق بينهما إذا كان العدو في جهة القبلة أو لا على المعتمد (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافر وأشار بالعيد إلى أنها لا تقتصر على الفرائض ط (قوله وركعتين في غيره) أي ولو تلاهما كالمغرب حتى لو عكس فسدت كما في النهر واليه أشار بقوله لزوما ط وتوجيهه في الامداد وغيره (قوله وذُهِبَ) أي هذه الطائفة بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد في غيره وقوله إليه أي إلى نحو العدو ووقت بازائه ولو مستدبرة القبلة قهستاني والواجب أن يذهبوا مشاة فلوركبوا بطلت لانه عمل كثير جوهره وسيأتي (قوله ندبا) فلو أتوا أصلا منهم في مكانهم صحت ط (قوله وجاءت الطائفة الأولى) مجيئها ليس متعينا حتى لو أتت مكانها ووقت الطائفة الازاهية بازاء العدو صح وحل الأفضل الانعام في مكان الصلاة أو في محل الوقوف تقبيل المشي ينبغي أن يجري فيه الخلاف فيمن سبقه الحدث ومشى في الكافي على أن العدو أفضل أفاده أبو السعود (قوله لانهم لاحقون) ولهذا لو كانت معهم امرأة تفسد صلاة من حاذته منهم بخلاف الطائفة المسبوقه كما في الجروعم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثا بلا قراءة ان كان من الطائفة الأولى وقراءة ان كان من الثانية والمسبوق ان ادرك ركعة من الشفع الأول فهو من أهل الأولى والاين الثانية نهر (قوله وهذا) أي ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه انما يحتاج إليه لو لم يريدوا الاماموا واحدا وكذا لو كان الوقت قد ضاق عن صلاة امامين كما في الجوهره قلت ويمكن أن يكون هذا مراد صاحب مجمع الانهر فيما تقدم فتأمل (قوله فالأفضل الخ) أي فيصلي الإمام بطائفة ويسلمون ويذهبون إلى جهة العدو ثم تأتي الطائفة الأخرى فأمر رجلا يصلي بهم (تتمة) حل السلاح في صلاة الخوف مستحب عندنا لا واجب خلافا للشافعي ومالك والأمر به في الآية للندب لانه ليس من أعمال الصلاة فلا يجب فيها كما في النبريلالية عن البرهان (قوله وعجزوا الخ) بيان للمراد من اشتداد الخوف (قوله صلوا ركبانا) أي ولومع السير مطلوبين فالراكب لو طالب بالاجتزاء لم يلزم له عدم ضرورة الخوف في حقه وتعامه في الامداد (قوله فيصح الاقتداء) لعدم اختلاف المكان (قوله بالايماء) أي الايماء بالركوع والسجود (قوله وفسدت بعشي الخ) لأن المشي فعله حقيقة وهو مناف للصلاة بخلاف ما إذا كان راكبا مطلوبوا لانه فعل الداية حقيقة وانما ضيف اليه معنى التسيير وإذا جاء العذر انقطع الاضافة اليه اه من الامداد عن مجمع الروايات ومثله في البدائع وبه علم أنها تفسد بالمشي طالبا او مطلوبا وأن ما ذكره ح عن مجمع الانهر بقوله بعشي أي هروب من العدو ولا المشي نحووه والرجوع اه لا ينافي ذلك لأنهم اذا فسدت بالهروب تفسد بالطلب بالأولى لعدم ضرورة الخوف كما مر في الراكب وقوله لا المشي نحووه والرجوع هو معنى قول الشارح لغیر اصطفاف أي لو مشوا ليصطفوا ونحو العدو اورجعوا ليصطفوا خلف الامام نعم في العبارة ايها فافهم (قوله وركوب) أي ابتداء على الارض قهستاني (قوله مطلقا) أي لا اصطفاف او غيره لأن الركوب عمل كثير وهو ما لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانه أمر لا بد منه حتى يصطفوا بازاء العدو ابن كمال عن البدائع (قوله كرمية سهم) ذكره في الزيلعي والجرفانه عمل قليل وهو غير مفسد وفي كونه من العمل القليل نظر فان من رآه رمي بالقوس يتحقق أنه خارج الصلاة ط (قوله والا لا تصح) وسقط الطلب للتحقق المذكور ط (قوله والسائق) بالفاء وإذا أردفه بما يفسره قال في المعراج وفي المختلقات لو كانوا في المسافة قبل الشروع وكذا الوقت يخرج يؤخرون الصلاة إلى أن يفرغوا من القتال (قوله لا يجوز انحرافهم) أي بعد دخوله لزال سبب الرخصة ط عن أبي السعود أي قصلي كل طائفة في مكانها تأمل فلو كانوا انصرفوا قبله لبسوا كما في التاترخانية (قوله جاز) أي لهم الانحراف في اوانه لوجود الضرورة ط عن أبي السعود (قوله لا تشرع صلاة الخوف للعاصي) لانها انما شرعت لمن يقاتل أعداء الله تعالى ومن في حكمهم لان يعاديه أفاده أبو السعود عن شيخه قلت وهذا بخلاف القصر في السفر فان سببه مشقة السفر وهو مطلق في النص فيجوز على إطلاقه ولا يمكن قياسه على صلاة الخوف لانها جاءت على غير القياس تأمل (قوله في سفره) لعله بسفره فلي تأمل اسماعيل والفرق أن الباء للسببية فتقيد أن نفس سفره معصية كمن سافر لقطع

(فيعمل الامام طائفة بازاء العدو)
ارهابا له (ويصلي باخرى ركعة في الثاني) ومنه الجمعة والعيد
(وركعتين في غيره) لزوما (وذُهِبَ)
اليه وجاءت الاخرى فصلى بهم
ما بقي وسلم وحده وذُهِبَ اليه
ندبا (وجاءت الطائفة الأولى)
وأتموا صلاتهم بلا قراءة لانهم
لاحقون (وسلوا ثم جاءت الطائفة
الأخرى وأتموا صلاتهم بقراءة)
لانهم مسبقون وهذا ان
تتازعوا في الصلاة خلف واحد
والا فالأفضل أن يصلي بكل
طائفة امام (وان اشتد خوفهم)
وعجزوا عن النزول (صلوا ركبانا
فراذ) الا اذا كان رديفا للامام
فيصح الاقتداء (بالايماء إلى جهة
قد رتبهم) للضرورة (وفسدت
بعشي) لغیر اصطفاف وسبق
حدث (وركوب) مطلقا (وقال
كثير) لا بقليل كرمية سهم
(والسابق في البحران امكناه ان
يرسل اعضاء ساعة صلى بالايماء
والالا) تصح كصلاة المشي
والسائق وهو يضرب بالسيف
(فروع) الراكب ان كان مطلوبا
تصح صلاته وان كان طالبا لعدم
خوفه * شرعوا ثم ذهب العدو
لم يجز انحرافهم وبعبارة جاز
* لا تشرع صلاة الخوف للعاصي
في سفره كما في الظهيرية وعليه
فلا تصح من البغاة

الطريق مثلا بخلاف في الطريقة فانهم اتفقوا أنه لم يسافر للحج. ولا عصى في أثناءه لا يصلي بهذه الكيفية والمظاهر
أن المراد بالعاصي من كان قتاله معصية سواء كان سفره له أو لم يات له وحينئذ فلا فرق بين التبرير بالبلاء أو في قنبر
(قوله في أربع) أي في أربعة مواضع فلا ينافي ما في الامداد عن شرح المقدسي أنه صلى الله عليه وسلم صلاها
أربعاً وعشرين مرة (قوله ذات الرقاع) أي غزوة ذات الرقاع وأصبح الأقوال في وجه تسميتها ما رواه البخاري
عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ستة نفرين بنا بعير نعقبه فنقبت
أقدامنا ونقبت قدمي وقدماي وسقطت أظفاري فساكننا على أظفارنا الخرق فبعت غزوة ذات الرقاع لما كان كالعصب
على أرجاس من الخرق اه ط عن المواهب اللدنية والصواب أنها كانت بعد الخندق خلافا لما في الكافي
والاختيار تبع الجماعة من أدل السير كما حقه في الفتح (قوله وبطن نخل) بالخاء المعجمة اسم موضع ط (قوله
وعسقان) بوزن عثمان قاموس (قوله وذى قرد) بفتح الصاد والراء وبالذال المهملة وهو ماء على يرد من
المدينة وتعرف بغزوة الغابة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية ط عن المواهب والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجنائز) *

ترجم للصلاة وآتى بأشياء زائدة عليها بعضها شرط كالغسل وبعضها مقدمات كالنكفين والتوجيه والتلقين
وبعضها احتمات كالدفن وآخرها الانها ليست صلاة من كل وجه ولا نها تعلقت بأخر ما يعرض للحي وهو الموت
ولناسبة خاصة بما قبلها وهي أن الخوف والقتال قد يفضيان إلى الموت (قوله لسببه) هو الجنائز بالفتح
يعنى الميت ط (قوله وبالكسر السرير) قال الأزهرى لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا امداد
(قوله وقيل لغتان) أي الكسر والفتح لغتان في الميت كما يشهد قول القاموس جئته يجئته ستره وجهه
والجنازة أي بالكسر الميت ويفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت اه تأمل
(قوله وقيل عدمية) لأنه قطع مواد الحياة عن الحي والمقابلة عليه من مقابلة العدم والمكدة وعلى الأول
من مقابلة التضاد أفاده ط وقوله تعالى خلق الموت والحياة ليس صريحاً في الأول لأن الخلق يكون بمعنى
الايجاد وبمعنى التقدير والاعدام مقدرة فلذا ذهب أكثر المحققين إلى الثاني كما أنه في شرح العقائد (قوله
وجه المحتضر) بالباء للمفعول فيهما أي بوجه من حضره الموت أو ملائكته والمراد من قرب موته (قوله
وعلامته الخ) أي علامة الاحتضار كما في الفتح وزاد على ما هنا أن تمتد جملة خصتيه لشمات الخصيتين بالموت
(قوله القبلة) نصب على الظرفية لأنها بمعنى الجهة (قوله وجاز الاستلقاء) اختاره مشايخنا علواً وراء المنبر
لأنه ليس لخروج الروح وتعقبه في الفتح وغيره بأنه لا يعرف الانتقال والله أعلم بالأسرار من ما ولكنه ليس لتعقبه
وشت عليه وأمنع من تقوس أعضائه بجر (قوله ليتوجه للقبلة) عبارة الفتح ليصير وجهه إلى القبلة دون
السما (قوله ترك على حاله) أي ولو لم يكن مستلقياً أو متوجهاً (قوله والمرجوم لا يوجه) ليتظر وجهه وهل
يقال كذلك فيمن أريد قلبه لحد أو قد أصابته (قوله ويلقن الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم
لا اله الا الله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت الا تجتهد من النار ولقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه
لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان أي دخلها مع الفائزين والافتكى مسلم ولو فاسقاً يداخلها ولو بعد
طول عذاب امداد (قوله وقيل وجوبا) في القصة وكذا في النهاية عن شرح الطحاوى الواجب على اخوانه
وأصدقائه أن يلتفتوا اه قال في النهر لكنه تجوز ما في الدراية من أنه مستحب بالاجماع اه قتبه (قوله
بذكر الشهادتين) قال في الامداد وانما اقتصر على ذكر الشهادتين بعد الحديث الصحيح وان قال في المستصفي
وغيره ولقن الشهادتين لا اله الا الله محمد رسول الله وتعليق في الدرر بأن الأولى لا تقبل بدون الثانية ليس على
اطلاقه لأن ذلك في غير المؤمنين ولهذا قال ابن حجر من الشافعية وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضاً لأن قصد
موته على الاسلام ولا يسمى مسلماً الا بهما مردوداً بأنه مسلم وانما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك
الثواب أما الكافر فيلقنهما قطعاً مع لفظاً أشهد لوجه اذ لا يصير مسلماً الا بهما اه قلت وقد يشير إليه تعبير
الهداية والرفاية والتفانية والكثرة بملقن الشهادتين وفي التارخانية كان أبو حفص الحداد يلقن المريض بقوله
أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه وكان يقول فيها معان احدها توبة والثاني توحيد
والثالث أن المريض ربما يضرع لأن الملحق رأى فيه علامة الموت ولعل أقرباء الميت يتأذون به (قوله عنده)

مع أنه عليه الصلاة والسلام
صلاها في أربع ذات الرقاع
وبطن نخل وعسقان وذى قرد
(باب صلاة الجنائز) *

من إضافة الشيء لسببه وهي
بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل
لغتان والموت صفة وجودية
خلقت ضد الحياة وقيل عدمية
(بوجه المحتضر) وعلامته
استرخاء قدميه وأوجاج منخره
واخفاف صدغيه (القبلة)
على يمينه هو السنة (وجاز
الاستلقاء) على ظهره (وقدماه
اليها) وهو المعتاد في زماننا
(و) لكن (يرفع رأسه قليلاً)
ليوجه للقبلة (وقيل يوضع كما
يسرع على الاصح) صححه في
المبتنى (وان شق عليه ترك على
حاله) والمرجوم لا يوجه معراج
(ويلقن) ندبا وقيل وجوبا
(بذكر الشهادتين) لأن الأولى
لا تقبل بدون الثانية (عنده)

مطلب
في تلقيب المحتضر الشهادتين

متعاقب ذكر (قوله قبل الغرغرة) لأنها تكون قرب كون الروح في الملقوم وحينئذ لا يمكن النطق بهما ط
وفي الشاموس غرغرة بحد نفسه عند الموت اه قلت وكأنها مأخوذة من غرغر بالماء إذا ادار في حلقه
فكانه يدير روحه في حلقه (قوله واختلف في قبول توبة اليأس) بالياء المثناة التحية ضد الجاء وقطع الامل
من الحياة وبالموحدة التحية والمراد به الشدة واحوال الموت ويحتمل مد الهزمة على أنه اسم فاعل واسكانها
على المصدرية بتقدير مضاف (قوله واختار الخ) أقول قال في اواخر البرازية قبل توبة اليأس مقبولة لايمان
اليأس وقيل لا تقبل كما يمانه لأنه تعالى سوى بين من أخر التوبة الى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين
من مات على الكفر في قوله وليست التوبة الاية كما في الكشف والبيضاوي والقرطبي وفي الكبير لارازي قال
المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشاهدة الاهوال التي يحصل العلم عندها على سبيل
الاضطرار فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنة والاشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل
كإيمان اليأس بجماع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم
على أن لا يعود في المستقبل الى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس ان اريد باليأس معانية اسباب الموت
بحيث يعلم قطعاً أن الموت يدركه لا محالة كما اخبر تعالى عنه بقوله فلم يك تنفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وقد ذكر
في بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة فان اريد باليأس ما ذكرنا رده عليه ما قلنا وان اريد به القرب من الموت
فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس زمان معانية الهول والمصطوفى الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة
لا إيماناً لأن الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى ويبدأ إيماناً وعرفاً والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء
اسهل والدليل على قبولها منه مطلقاً اطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه ملخصاً وظاهر آخر
كلامه اختيار التفصيل وعزاه الى مذهب الماتريدية الشيخ عبد السلام في شرح منظومة والده اللقاني وقال
وعند الاشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها كما قاله النووي اه واتصر لثاني المنلا على القاري
في شرحه على بدء الامالى باطلاق قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغره أخرجه أبو داود
فانه يشمل توبة المؤمن والكافر واعتراض قول بعض الشراح ان التفصيل مختاراً لثمة بخارى من الحنفية وجمع
من الشافعية كالبسكي والبلقيني بأنه على تقدير صحته يحتاج الى ظهور وجهه اه والحاصل أن المسئلة ظنية
وأما إيمان اليأس فلا يقبل اتفاقاً وسياً في أن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الردة (قوله من غير
أمره) أى من غير أن يقول له قل فهو مصدر مضاف الى مفعوله (قوله لا ينجى) أى ويردها درر (قوله
ويندب قراءه يس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأ على موتاك بمس صححه ابن حبان وقال المراد به من حضره
الموت وروى أبو داود عن مجاهد عن الشعبي قال كانت الانصار اذا حضروا قرأوا عند الميت سورة البقرة الا أن
مجاهداً ضعف حلية (قوله والرد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر انه تموتن عليه خروج روحه
امداد (قوله ولا يلقن بعد تليده) ذكر في المعراج أنه ظاهر الرواية ثم قال وفي الخبرية والكافي عن الشيخ
الزاهد الصغار أن هذا على قول المعتزلة لان الاحياء بعد الموت عندهم مستحيل أما عند أهل السنة فالحديث
أى لقنوا موتاً كماله الا الله لا يلقن على حقيقته لان الله تعالى يحيمه على ما جاءت به الآثار وروى عنه عليه
الصلاة والسلام أنه امر بالتلقين بعد الدفن فيقول يا فلان بن فلان اذكر دينك الذي كنت عليه من شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها
وأن الله يعذب من في القبور وانك رضيت بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن اماماً
وبالعبادة قبله وبالمؤمنين اخواناً اه وقد أطلال في الفتح في تأييد جل موتاكم في الحديث على حقيقته مع
التوفيق بين الأدلة على أن الميت يسمع اولاً كما سياتى في باب المي في الضرب والقيل من كتاب الايمان لكن قال
في شرح المنية ان الجمهور على أن المراد منه مجازة ثم قال وانما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن لانه لا ضرر فيه
بل فيه نفع فان الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار الخ قلت وما في ط عن الزبلي لم أره فيه
وانما الذي فيه قيل يلقن لظواهر ما روينا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه اه وظاهر استدلاله للآول
اختباره فافهم (قوله ومن لا يسأل الخ) أشار الى أن سؤال القبر لا يكون لكل احد ويخالفه ما في السراج
كل ذي روح من بنى آدم يسأل في القبر باجماع أهل السنة لكن يلقن الرضيع المالك وقيل لا بل يلهمه الله تعالى

قبيل الغرغرة واختلف في قبول
توبة اليأس واختار قبول توبته
لا إيماناً والفرق في البرازية وغيرها
(من غير أمره بها) لئلا ينجى
واذا قالها مرة كفاء ولا يكثر
عليه ما لم يكلم ليكون آخر كلامه
لا اله الا الله ويندب قراءة يس
والرد (ولا يلقن بعد تليده)
وان فعل لا ينهى عنه وفي الجوهرة
انه مشروع عند أهل السنة
ويكنى قوله يا فلان يا ابن فلان اذكر
ما كنت عليه وقيل رضيت بالله
رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً وقيل
يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال
ينسب الى آدم وحواء ومن لا يسأل
ينبغي أن لا يلقن

مطلب
في قبول توبة اليأس

مطلب
في التلقين بعد الموت

مطلب
في سؤال المكين هل هو عام لكل
احد أو لا

كما ألهم عيسى في المهد اه لكن في حكاية الاجماع نظر فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر أن الانبار دلت على أنه لا يكون الا مؤمن او منافق بمن كان منسوباً الى أهل القبلة بظاهر الشهادة دون الكافر الجاحد وقبيله ابن القيم لكن رده عليه الحافظ السيوطي وقال ما قاله ابن عبد البر هو الاربع ولا أقول سواء ونقل العلقمي في شرحه على الجامع الصغير أن الزجاج أيضاً اختص السؤال بهذه الامة خلافاً لما استظهره ابن القيم ونقل أيضاً عن الحافظ ابن حجر العسقلاني أن الذي يظهر اختصاص السؤال بالمكاف وقال وتبعه عليه شيخنا يعني الحافظ السيوطي ثم ذكر أن من لا بأس ثمانية الشهيد والمرابط والمطعون والميت زمن الطاعون وغيره اذا كان صابراً محتسباً والصديق والاطفال والميت يوم الجمعة اولياتها والقارئ كل ليلة تبارك الملك وبعضهم ضم اليها السجدة والقارئ في مرض موته قل هو الله احد اه وأشار الشارح الى أنه يراد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم اولى من المتقين (قوله والاصح الخ) ذكره ابن الهمام في المسامرة (قوله وتوقف الامام الخ) أى في أنهم يسألون وفي أنهم في الجنة او النار قال ابن الهمام في مساميرته وقد اختلف في سؤال اطفال المشركين وفي دخولهم الجنة او النار وقد دفعهم أبو حنيفة وغيره وقد وردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد بن الحسن اعلم أن الله لا يعذب احداً بلا ذنب اد وقال تليد ابن أبي شريف في شرحه وقد نقل الامر بالا مسالك عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير عن رؤس التابعين وغيرهما وقد ضعف أبو البركات النسفي رواية التوقف عن أبي حنيفة وقال الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيئة لظاهر الحديث الصحيح الله أعلم بما كانوا عاملين وقد حكى فيهم الامام النووي ثلاثة مذاهب الاكثر أنهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صححه أنهم في الجنة لخديث كل مولود يولد على الفطرة ويميل اليه مائة من محمد بن الحسن وفيهم أقوال أخر ضعفة اه (قوله وتعامه في النهر) حيث قال ويكره غنى الموت لضرر نزول به انتهى عن ذلك فان كان ولا بد فاقبل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفني اذا كانت الوفاة خيراً لي كذا في السراج اه (قوله وسيجي في الحظر) أى في كتاب الحظر والاباحة ويعبر عنه بكتاب الكرامة والاستحسان وسقط من اغلب النسخ لفظ في الحظر (قوله ولذا اختار الخ) أى لكونه في حال زوال عقله يغتفر ما يصدر منه اختار بعضهم زوال عقله في ذلك الوقت مخافة أن يتكلم بذلك قصد من ألم الموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فان ذلك الوقت وقت عروضة له (قوله ذكره الكمال) وقال أيضاً وبعضهم اختار وقيامه في حال الموت والعبد الضعيف مؤلف هذه الكلمات فوض أمره الى الرب الغني الكريم متوكلاً عليه طالبا منه جلت عظمته أن يرحم عظيم فاقى بالموت على الايمان واليقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وانى العبد الذليل أقول مثل قوله مستعيناً بقوة الله تعالى وحوله (قوله لحياه) تنبيه على بفتح اللام فيها وهو مثبت اللحية والعظم الذي عليه الاسنان بحر (قوله تحسبنا له) اذ لو ترك قطع منظره ولثلا يدخل فاه الهواء والماء عند غلظه امداد (قوله ثم غدا عاؤه) أى لثلا يبقى مقوساً كما في شرح المنية وفي الامداد وتلين مفاصله وأصابه بأن يرده ساعده لعضده وساقه لفخذة ونفذه لبطنه ويرده حاملاً منة ليسهل غسله وادراجه في الكفن (قوله ويوضع الخ) يخالف ما مر من أن توجهه على يمينه هو السنة لأن هذا الوضع لا يكون الا مع الاستلقاء الآن يقال ان ذلك عند الاحتضار الى خروج الروح وهذا بعده (قوله لثلا يتفتح) لأن الحد يدفع النفع لسرفه وان لم يوجد فوضع شيء ثقيل امداد (قوله ويخرج من عنده الخ) في النور ويضيئ اخراج الحائض الخ وفي نور الايضاح واختلف في اخراج الحائض الخ (قوله ويعلم به جيرانه الخ) قال في النهاية فان كان عالماً وزاهداً او ممن تترك به فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق لجنازته وهو الاصح اه ولكن لا يكون على جهة التفتيح وتعامه في الامداد (قوله ويسرع في جهازه) لما رواه أبو داود وعنه صلى الله عليه وسلم لما عاد طلحة بن البراء وانصرف قال ما رى طلحة الا قد حدث فيه المرات فاذامات فاذنوني حتى اصلي عليه وعجلوا به فانه لا ينبغي لحيفة مسلم أن تجلس بين ظهراني أهله والصارف عن وجوب التعجيل الاحتياط للروح الشريفة فانه يحتمل الانغماء وقد قال الأطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكتة ظاهراً يدفنون أحياء لانه يعسر ادراك الموت الحقيقي بها الا على افاضل الأطباء فيستعين التأخير فيها الى ظهور

مطلب
ثمانية لا يسألون في قبورهم

مطلب
في اطفال المشركين

والاصح أن الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المشركين وقبلهم خدم أهل الجنة ويكره غنى الموت وتعامه في النهر وسيجي في الحظر (وما ظهر منه من كلمات كفرة يغتفر في حقه ويعامل معاملة مؤمنين المسلمين) جلاء على أنه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال (واذا مات تشد لحياه ونفذه عيانه) تحسبنا له ويقول مغضبه بسم الله وعلى مله رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده وأسعده بلذائلك واجعل ما خرج اليه خيراً مما خرج عنه ثم غدا أعضاءه ويرضع على بطنه سيفاً وحديد لئلا يتفتح ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب ويعلم به جيرانه وأقرباؤه ويسرع في جهازه

مطلب
في القراءة عند الميت

اليقين بنحو التغير امداد وفي الجوهرة وان مات فجأة ترك حتى يتقن بموته (قوله ويشترأ عنده القرآن الخ) في بعض النسخ ولا يقرأ بلوا والحواب استقامتها لاني لم ارها في سختين من القهستاني ولا في التف ولا في البحر نعم بذكره لا يفي مخالفة بين ما في التف وما في الزيلعي ولا يحتاج الى تفسير صاحب البحر رفع الروح فافهم والانصب ذكر هذا البحث عند قول المصنف الاتي قريبا وكره قراءة القرآن عنده (قوله قلت الخ) أقول راجعت التف فرأيت فيها كما نقله القهستاني فالظاهر أن قوله الى الغسل سقط من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح بلام راجعة لعبارة التف نعم في شرح درر البحار وقرأ عنده القرآن الى أن يرفع اه ومثله في المعراج عن المتفق لكن قال عقبه وأصحابنا كرهوا القراءة بعد موته حتى يغسل فأفاد حل ما في المتفق على ما قبل الموت وأن المراد بالرفع رفع الروح والله أعلم (قوله قيل نجاسة خبث) لان الآدمي حيوان دموي فينجس بالموث كسائر الحيوانات وهو قول عامة المشايخ وهو الاظهر بدائع وصححه في الكافي قلت ويؤيده باطلاق محمد نجاسة غسله وكذا قولهم لو وقع في بر قبل غسله نجسها وكذا الرجل ميتا قبل غسله وصلى به لم تصح صلاته وعليه فانما يظهر بالغسل كرامة للمسلم ولذا لو كان كافرا نجس البئر ولو بعد غسله كما قد مرنا ذلك كله في الطهارة (قوله وقيل حدث) يؤيده ما ذكره في البحر من كتاب الطهارة أن الاصح كون غسله مستعملة وأن سجدة اطلق نجاستها لانها لا تخلو من النجاسة غالبا قلت لكن ينافيه ما مر من القروع الا أن يقال بينها على قول العامة قال في فتح القدير وقد روي في حديث أبي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فان صحت وجب ترجيح أنه للحدث اه وقال في الحلية وقد أخرج الحاكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتا كم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم في ترجيح القول بأنه حدث اه قلت ويظهر لي امكان الجواب بأن المراد بنجاسة النجاسة عن المسلم في الحديث النجاسة الدائمة فيكون احرازها عن الكافر فان نجاسته دائمة لا تزول بغسله ويؤيد ذلك أنه لو كان المراد بنجاسة مطلقة لزم أنه لو أصابه نجاسة خارجية لا ينجس مع أنه خلاف الواقع فتعين ما قلنا وحينئذ فليس في الحديث دلالة على أن المراد بنجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله كراهة المحدث) فانه اذا جاز للمحدث حدثا أصغر القراءة فجوازها عند الميت المحدث بالاولى لكن كان المناسب أن يقول كراهة عند الجنب لان حدث الموت موجب للغسل فهو أشبه بالجنابة وان لم يكن جنابة بدليل أنهم ذكروا أن حدثه بسبب استرخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت فكان ينبغي اقتضاه على أعضاء الوضوء لكن القياس في حدث الحي غسل جميع البدن واقتصر على الأعضاء المخرج لتكرره ككل يوم بخلاف الجنابة والموت شبهة بالجنابة في أنه لا يتكرر فأخذوا بالقياس فيه لانه لا يتكرر فلا حرج في غسل جميع البدن (تنبيه) الحاصل أن الموت ان كان حدثا فلا كراهة في القراءة عنده وان كان نجسا كرهت وعلى الاول يحتمل ما في التف وعلى الثاني ما في الزيلعي وغيره وذكر ط أن محل الكراهة اذا كان قريبا منه أما اذا بعده عن القراءة فلا كراهة اه قلت والظاهر أن هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسجى بثوب يسترجع بدنه لانه لو صلى فوق نجاسة على حائل من ثوب او حصير لا يكره فيما يظهر فكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي تقييد الكراهة بما اذا قرأ جهرًا قال في الخاتمة وتكره قراءة القرآن في موضع النجاسات كالغتسل والمخرج والمسلخ وما أشبه ذلك وأما في الحمام فان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتلهيل وان رفع صوته اه وفي القنية لا بأس بالقراءة كما او ما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فان كان يكره اه وفيها لا بأس بالصلاة حذاه بالوعة اذا لم تكن بقربه اه فيحصل من هذا أن الموضع ان كان معدا للنجاسة كالخروج والمسلخ كرهت القراءة مطلقا والا فان لم يكن هنالك نجاسة ولا احد مكشوف العورة فلا كراهة مطلقا وان كان فانه يكره رفع الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فتأمل (قوله كما مات) هذه الكافي الداخلة على ما تسمى كاف المبادرة مثل سلم كما تدخل كافي المغني أي أنه يوضع على السرير عقب تقن موته وقيده القدوري بما اذا أراد واغسله والاول اشبهه كافي الزيلعي (قوله في الاصح) وقيل يوضع الى القبلة طولا وقيل عرضا كافي القبر فاده في البحر (قوله مجبر) أي مجبر وفيه اشارة الى أن السرير يجبر قبل وضعه عليه تعظيما وازالة للرائحة الكريهة منه فهو

ويقرأ عنده القرآن الى أن يرفع الى الغسل كما في القهستاني معز بالتف قلت وليس في التف الى الغسل بل الى أن يرفع فقط وفسره في البحر رفع الروح وعبارة الزيلعي وغيره تكره القراءة عنده حتى يغسل وعاله الشربلالي في امداد الفتاح تنزيها للقران عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت قيل نجاسة خبث وقيل حدث وعليه فينبغي جوازها كقراءة المحدث (ويوضع) كما مات (كما تيسر) في الاصح (على سرير مجبر

مطلب
الحاصل في القراءة عند الميت

(قوله الى سبع فقط) أي بأن تدار الحجرة حول السرير مرة أو ثلاثاً أو سبعة أو لا يراد عليها كما في الفتح
والكافي والنهاية وفي التبيين لا يزداد على خمسة (قوله ككفنه) فانه يجمر وتر أيضاً ط (قوله وعند مونه)
أفاده بقوله سابقاً ويحضر عنده الطبيب ط (قوله فهي ثلاث الخ) قال في الفتح وجميع ما يجمر فيه الميت
ثلاث عند خروج روحه لا زالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه ولا في القبر لما روى
لا تتبعوا الجنائز بصوت ولا نار اه (قوله عبارة الزبلي الخ) أشار بنقل العبارتين الى أن قول المصنف
الى تمام غسله غير قيد لانه يطهر بغسله مرة فلا توقف على التمام فافهم (قوله وتستعرورنه الغلظة فقط) أي
القل والدروع والوه بأنه ايسر ويطلق الشهوة والظاهر أنه بيان للواجب بمعنى أنه لا يأثم بذلك لا تكون المطلوب
الاقتصار على ذلك تأمل (قوله صححه الزبلي وغيره) والاول صححه في الهداية وغيره لكن قال في شرح المنية
ان الثاني هو المأخوذ به لقوله عليه الصلاة والسلام لعلي لا تنتظر الى نغدح ولا ميت لان ما كان عورة لا يسقط
بالموت ولذا لا يجوز مسه حتى لو مات بين رجال أجنب يمسها رجل بجزقة ولا يمسها الخ وفي الشريعة ليلية وهذا
شامل للمرأة والرجل لان عورة المرأة للمرأة كرجل الرجل (قوله مثليها) ليس بقيد فالمراد ما يمنع المس ط
(قوله لحمة المس كالنظر) يفيد هذا التعليق أن الصغير الذي لا عورة له لا يضرب عنقه ستره ط (قوله ويجرد
من ثيابه) ليكنهم التنظيف لان المقصود من الغسل هو التطهير والتطهير لا يحصل مع ثيابه لان الثوب متى نجس
بالغسله نجس به بدنه ثانياً بنجاسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التجريد كذا في الغاية وظاهره أن الوجوب
على ظاهره (قوله كمات) لان الثياب تحمي عليه فيسرع اليه التغير بجر (قوله من خواصه) لما روى
أبو داود أنهم قالوا المجردة كما تجرد موتانا من ثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا أن عاداتهم كانت تجريد
موتاهم للغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المنية زاد في المعراج وغسله صلى الله عليه وسلم ليس لتطهير
لانه صلى الله عليه وسلم كان طاهر احياء وميتاً (قوله ويوضأ من يؤمر بالصلاة) خرج الصبي الذي لم يعقل
لانه لم يكن بحيث يصلي قاله الحلواني وهذا التوجيه ليس بقوي اذ يقال ان هذا الوضوء سنة الغسل المقرروض
للميت لا تعلق لكون الميت بحيث يصلي او لا كما في الجنون شرح المنية ومقتضاه أنه لا كلام في أن المجنون يوضأ
وأن الصبي الذي لا يعقل الصلاة يوضأ أيضاً على خلاف ما يقتضيه توجيه الحلواني من أنهم الا يوضأ ن (قوله
للحرج) اذ لا يمكن اخراج الماء او يصرفه تركن زبلي (قوله بجزقة) أي يجعلها الغاسل في اصبعه يمسح
بها أسنانه ولهاثة ولثته ويدخلها منخره أيضاً بجر (قوله وعليه العمل اليوم) فائدة خمس الأئمة الحلواني
كما في الامداد عن التتارخانية (قوله ولو كان جنباً الخ) نقل أبو السعود عن شرح الكثر الشامي أن ما ذكره
الحلواني أي في شرح القدوري من أن الجنب يعض ويستشق غريب مخالف لعامة الكتب اه قلت
وقال الرمي أيضاً في حاشية البحر اطلاق المتون والشروح والفتاوى يشمل من مات جنباً ولم أر من صرح به
لكن الاطلاق يدخله والعلة تقتضيه اه وما نقله أبو السعود عن الزبلي من قوله بلا مضضة واستشق
ولو جنباً صريح في ذلك لكني لم أره في الزبلي (قوله اتفاقاً) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسي
(قوله ويسد أبوجه) أي لا يغسل بيده أو لا الى الرغين كالجنب لان الجنب يغسل نفسه بيده فيحتاج
الى تنظيها أولاً والميت يغسل بيد الغاسل (قوله ويمسح رأسه) أي في الوضوء وهو ظاهر الرواية كالجنب
بجر (تنبيه) لم يذكر الاستنجاء للاختلاف فيه فعندهما يستنجى وعند أبي يوسف لا وصورته أن يلف الغاسل
على يده خرقه ويغسل السوء لان مسها حرام كالنظر جوهره (قوله مغلى) بضم الميم اسم مقول من الاغلاء
لامن الغلى والغليان لانه لازم واسم المفعول انما يتبع من المتعدى ح وانا طلب تسخينه مبالغته في التشايف
(قوله ورق التبن) بفتح النون وكسر هاء يسكون الباء الموحدة وككف كما يعلم من القاموس وفي التذكرة
السدر شجر معروف وغره هو التبن وسحق ورقه يلحم الجراح ويقلع الاوساخ وينقي البشرة وينعمها ويشد الشعر
ومن خواصه أنه يطرد الهوام ويشد العصب ويمنع الميت من البلاء اه وفي القاموس أيضاً التبن جل الصدر
وبه علم أن السدر هو الشجر والتبن الثمر فاضافة الورق الى التبن لادنى ملاسة وتفسير السدر بالورق بيان
للمراد منه فالاجسن في التعبير قول المعراج السدر شجرة التبن والمراد ورقه اه (قوله فسكون)

وترا الى سبع فقط فتح
(ككفنه) وعند مونه فهي ثلاث
لا خلفه ولا في القبر (وكره قراءة
القرآن عنده الى تمام غسله) عبارة
الزبلي حتى يغسل وعبارة النهر
قبل غسله (وتستعرورنه الغلظة
فقط على الظاهر) من الرواية
(وقيل مطلقاً) الغلظة والخفيفة
(وصحح) صححه الزبلي وغيره
(ويغسلها تحت خرقه) السترة
(بعد لف) خرقه (مثلاً على يديه)
نحرمة للمس كالنظر (ويجرد)
من ثيابه (كمات) وغسله عليه
السلام في قبصه من خواصه
(ويوضأ) من يؤمر بالصلاة
(بلا مضضة واستشق) للحرج
وقيل يفعلان بجزقة وعليه العمل
اليوم ولو كان جنباً او خائضاً
او نفساء فعلاً اتفاقاً تيمماً للطهارة
كما في امداد الفتاح مستحداً من
شرح المقدسي ويسد أبوجه
ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء
مغلى بسدر) ورق التبن (او حرض)
يضم فسكون

الرجل في امرأته الا في غرض البصر اه ولعل وجهه أن النظر اخف من المس فجاز لشبهة الاختلاف والله أعلم
(قوله قلنا الخ) قال في شرح المجمع لمصنفه فاطمة رضي الله تعالى عنها غسلت بام ايمن حاضنته صلى الله عليه وسلم وورثي عنها فتحمل رواية الغسل لعل رضي الله تعالى عنه على معنى التيمم والقيام التام بأسبابه ولتن
ثبت الرواية فهو محتص به الا ترى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما اعترض عليه بذلك أجابه بقوله أما علمت
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والاخرة فاذعائه الخاصوصية دليل على أن
المذهب عندهم عدم الجواز اه قلت ويدل على الخصوصوصية أيضا الحديث الذي ذكره الشارح وفسر
بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى والنسب بالاتساب ولولم يصاهرة والرضاع ويظهر لي أن الاولى كون
المراد بالسبب القرابة السببية كالزوجة والمصاهرة وبالنسب القرابة النسبية لأن سببية الاسلام والتقوى
لا تنقطع عن احد فثبتت الخصوصوصية في سببه ونسبه صلى الله عليه وسلم ولهذا قال عمر رضي الله تعالى عنه
فترجعت أم كثوم بنت علي اذك وأما قوله تعالى فلا أنساب بينهم فهو مخصوص بغير نسبه صلى الله عليه وسلم
النافع في الدنيا والاخرة وأما حديث لا اغني عنكم من الله شيئا أي أنه لا يملك ذلك الا ان ملكه الله تعالى
فانه ينعى الاجاب بشفاعته لهم باذن الله تعالى فكذا الاقارب وتعم الكلام على ذلك في رسالتنا العلم الطاهر
في نفع النسب المناهر (قوله وهي لا تمنع من ذلك) أي من تغسيل زوجها دخل بها او لا كما في المعراج
ومثله في البحر عن المجتبى قلت أي لانها تزمنها عادة الوفاة ولولم يدخل بها وفي البدائع المرأة تغسل زوجها
لان اباحة الغسل مستفادة بالنكاح فبقى ما بقى النكاح والنكاح بعد الموت باق الى أن تنقضي العدة
بخلاف ما اذا ماتت فلا يغسلها لانتهاء ملك النكاح لعدم المحل فصار اجنبيا وهذا اذ لم تثبت الميونة
بينهما في حال حياة الزوج فان ثبت بان طلقها بائنا او ثلاثا ثم ماتت لا تغسله لا ارتفاع الملك بالابانة الخ (قوله
ولو ذمية) الاولى ولو كناية للاحتراز عن المجوسية اذا اسلم زوجها فمات لا تغسله كما في البحر الا اذا اسلمت
كبايأتى (قوله بشرط بقاء الزوجية) أي الى وقت الغسل وبأى محتره (قوله فلا يغسلونه) سمع فيه
النهر والصاب يغسلنه ط وهو كذلك في بعض النسخ ووجه ذلك أن أم الولد لا يتي فيها الملك ببقاء العدة لان
الملك فيها ملك عين وهي تعتق بموته واخرية تنافي ملك الميم بخلاف المنكوحة المعتدة فان حررتها لا تنافي
ملك النكاح حال الحياة وأما المدبرة فلا تمنع ولا عدة عليها فلا تغسلها بالاولى وكذا الامه لانها زالت
عن ملكه بالموت الى الورثة ولا يساح لامة الغير من عورته بدائع ملخصا وأما المكاتبه فلا تنصارت بعقد
الكاتبه حررة يد احوالا ورقية ما لا أي عند الاداء ولذا حرم عليه وطؤها في حياته وغرم عقرها كما يأتى في باب
ان شاء الله تعالى (قوله ولا يغسلهن) لان الملك يطل بموت محله (قوله في الزوجية) لم يظهر وجه
في تقدير الشارح الزوجية كما قال ح وقال ط صوابه في الزوجية لان الصلاحية للزوجة لا للزوجية اه
والاحسن التعبير بما في المعراج والبحر وغيرهما وهو أنه يشترط بقاء الزوجية عند الغسل وبه يظهر القرع
بمازاده الشارح (قوله لو بان قبل موته) أي بأى سبب من الاسباب بردها او بتكسبها ابنه او طلاق
فانها لا تغسله وان كانت في العدة فمخ أي لعدم بقاء الزوجية عند الغسل ولا عند الموت واحترز عما لو طلقها
رجعا ثم ماتت في عتقها فانها لا تغسله لانه لا يزيل ملك النكاح بدائع (قوله بعده) أي بعد موته (قوله
زوال النكاح) لان النكاح كان قائما بعد الموت فارتفع بالردة وبالمس بشهوة الموجب تحريم المسوسة على
اصول الماس وفروعه ولو كان المعبر بقاء الزوجية حالة الموت كما قال به زفر لحاز لها تغسله (قوله وجازلها
الخ) الاولى في حل التركيب أن يقول وجازلها امرأة المجوسى تغسله لو اسلم الخ ح (قوله اعتبارا بحالة
الحياة) فانه لو اسلمت بعدهم وكل حيا يبق النكاح ويحل المس فكذا اذا اسلمت بعد موته (قوله ولو بلأرأس)
وكذا يغسل لو وجد النصف مع الرأس بحر (قوله لتعنيه عليه) أي لانه صار واجبا عليه عينا ولا يجوز أخذ
الاجرة على الطاعة كالعصية وفيه أن أخذ الاجرة على الطاعة لا يجوز مطلقا عند المتقدمين وأجازه المتأخرون
على تعليم القرآن والاذان والامامة للضرورة كما بين في محله ومقتضاه عدم الجواز هنا وان وجد غيره لانه طاعة
تعين اولوا ولا يختص عدم الجواز بالواجب نعم الاستنجار على الواجب غير جائز اتفاقا كما صرح به القهستاني
في الاجارات وبعبارة الفتح ولا يجوز الاستنجار على غسل الميت ويجوز على الجم والدفن وأجازه بعضهم في الغسل

مطلبه
في حديث كل سبب ونسب منقطع
الاسبي ونسب

وقالت الائمة الثلاثة يجوز لأن
علما غسل فاطمة رضي الله عنها
قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية
اقوله عليه السلام كل سبب
ونسب ينقطع بالموت الاسبي
ونسب مع أن بعض العجابه أنكروا
عليه شرح المجمع للعبني (وهي
لا تمنع من ذلك) ولو ذمية بشرط
بقاء الزوجية (بخلاف أم الولد)
والمدبرة والمكاتبه فلا يغسلونه
ولا يغسلهن على المشهور مجتبى
(والعبر في الزوجية) صلاحيتها
لغسله حالة الغسل (لحالة الموت)
فتمنع من غسله (لو بان قبل
موته او ارتدت بعده) ثم اسلمت
(او مسمت ابنه بشهوة) زوال
النكاح (وجازلها) غسله (لو اسلم)
زوج المجوسية (فان فاسلت)
بعده محل مسها حينئذ اعتبارا
بحالة الحياة (وجدرأس آدمي)
او أحد شقيه (لا يغسل ولا يصلى
عليه) بل يدفن الآن يوجد أكثر
من نصفه ولو بلأرأس (والا فصل
ان يغسل) الميت (مجانا فان اتبعني
الغسل الاجر جازان كان ثمة غيره
والالا) لتعنيه عليه وينبغي أن
يكون حكم الجمال والخيار كذلك
سراج

أيضا اه فليأتل (قوله ولذا) أى تكون النية ليست شرط الصحة الطهارة بل شرط لاسقاط الفرض
عن المكلفين (قوله فلا بد) أى فى تحصيل الغسل المستنون والافالشرط مرة وكانه يشترط لا بد الى أنه بوجوده
فى الماء لم يسقط غسله المستنون فضلا عن الشرط تأتل (قوله وتعليله) أى لتعليل الفتح بقوله لا نأمرنا الخ
أى ولم يقل فى التعليل لانه لم يطهر ط (تنبيه) اعلم أن حاصل الكلام فى المقام أنه قال فى التحنيس ولا بد
من النية فى غسله فى الظاهر وفى الخفية اذ أجرى الماء على الميت أو أصابه المطر عن أبى يوسف أنه لا يشوب
عن الغسل لا نأمرنا بالغسل وذلك ليس بغسل وفى النهاية والكفاية وغيرهما أنه لا بد منه إلا أن يحتر كبنية
الغسل وقال فى العناية وفيه نظر لأن الماء مزيل بطمعه وكما لا تجب النية فى غسل الحى فكذا الميت ولذا قال
فى الخاتمة ميت غسله أهله من غير نية الغسل اجزأهم ذلك اه وصرح فى التجريد والاستيعابى والفتاح
بعدم اشتراطها أيضا ووفق فى فتح القدير بقوله الظاهر اشتراطها فيه لاسقاط وجوبه عن المكلف لا التحصيل
طهارته هو وشرط صحة الصلاة عليه اه وبمحت فيه شارح النية بأن ما مر عن أبى يوسف فيد أن الفرض
فعل الغسل متاح حتى لو غسله لتعليم الغير كفى وليس فيه ما يفيد اشتراط النية لاسقاط الوجوب بحيث يستحق
العقاب بتركها وقد تقرر فى الأصول أن ما وجب لغیره من الأفعال الحسنية يشترط وجوده لا إيجادها كالسجى
والطهارة نعم لا يسأل ثواب العبادة بدونها اه وأقره الباقر فى وأيده بما فى المحيط لو وجد الميت فى الماء لا بد
من غسله لأن الخطاب يتوجه الى بنى آدم ولم يوجد منهم فعل اه فتخلص أنه لا بد فى اسقاط الفرض من الفعل
وأما النية فشرط لتحصيل الثواب ولذا صح تعصيل الذممة زوجها المسلم مع أن النية شرطها الاسلام فيسقط
الفرض عنها بفعلنا بدون نية وهو المتبادر من قول الخاتمة اجزأهم ذلك ببق قول المحيط لأن الخطاب يتوجه
الى بنى آدم ظاهره أنه لا يسقط بفعل المك ويرد عليه قصة حنظلة غسيل الملائكة وقد يقال ان فعلهم ذلك كان
بطريق النية تأمل وسياق تحقيقه فى باب الشهيد هذا وقد صرح فى أحكام الصغار بأن الصبي اذا غسل
الميت جاز اه وشبهه ما سنذكره عن البدائع من أنه لو ماتت امرأة بين رجال ومعه صبي غير مشتمى علموه
الغسل لغسلها وبه علم أن البلوغ غير شرط (قوله وفى الإختيار الخ) استفيد منه أنه شريعة قديمة
وأه يستغنى وان لم يكن الغاسل مكافوا لآدم بعد أولادنا آدم عليه السلام غسله ط (قوله فان فى دارنا الخ)
أفاد بد كالتفصيل فى المكان بعد انتفاء العلامة أن العلامة مقدمة وعند فقد ما يعتبر المكان فى الصحيح
لانه يحصل به غلبة الظن كفى النهر عن البدائع وفيها ان علامة المسلمين أربعة الختان والخضاب ولبس السواد
وحلق العانة اه قلت فى زماننا لبس السواد لم يبق علامة للمسلمين (قوله اعتبر الاكثر) أى فى الصلاة بقرينة
قوله فى الاستواء واختلف فى الصلاة عليهم قال فى الحلية فان كان بالمسلمين علامة فلا اشكال فى اجراء أحكام
المسلمين عليهم والا فلو المسلمون اكثر صلى عليهم ونوى بالدعاء المسلمين ولو الكفار اكثر فى شرح مختصر الطحاوى
للاستيعابى لا يصلى عليهم لكن يغسلون ويكفون ويدفنون فى مقابر المشركين اه قال ط وكيفية العلم
بالاكثر أن يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموت فيظهر الحال (قوله واختلف فى الصلاة عليهم)
فقل لا يصلى لأن ترك الصلاة على المسلم مشروع فى الجملة كالبغاة وقطاع الطريق فكان أولى من الصلاة على
الكافر لانها غير مشروعة لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابد اوقبل يصلى ويقصد المسلمين لانه ان يحجز
عن التعيين لا يحجز عن القصد كفى البدائع قال فى الحلية فعلى هذا ينبغي أن يصلى عليهم فى الحالة الثانية أيضا
أى حالة ما اذا كان الكفار اكثر لانه حيث قصد المسلمين فقط لم يكن مصليا على الكفار والالم تجز الصلاة عليهم فى
الحالة الاولى أيضا مع أن الاتفاق على الجواز ينبغى الصلاة عليهم فى الاحوال الثلاث كما قالت به الاثمة الثلاثة
وهو اوجه قضاء الحق المسلمين بلا ارتكاب منتهى عنه اه ملخصا (قوله ومحل دفنهم) بالجر عطف على الصلاة
ففيه خلاف أيضا (قوله كدفن ذمية) جعل الاول مشبهام هذا لانه لا رواية فيه عن الامام بل فيه اختلاف
المشايخ قياسا على هذه المسئلة فانه اختلف فيها الصحابة رضى الله تعالى عنهم على ثلاثة أقوال فقال بعضهم
تدفن فى مقابر نازح الجاناب الولد وبعضهم فى مقابر المشركين لأن الولد فى حكمهم جزء عنها مادام فى بطنها
وقال والذين الاستيعابى فيضللها مقبرة على حدة قال فى الحلية وهذا أحوط والظاهر كما افصح به بعضهم
أن المسئلة مصورة فيما اذا فسخ فيه الروح والادفنت فى مقابر المشركين (قوله لأن وجهه الولد لظهرها) أى

(وان غسل) الميت (بغير نية اجزأ)
أى لطهارته لاسقاط الفرض
عن ذمة المكلفين (و) لذا قال

(لو وجد ميت فى الماء فلا بد
من غسله ثلاثا) لا نأمرنا بالغسل
فيحتر كفى فى الماء بنية الغسل ثلاثا
فتح وتعليله يفيد أنهم لو صلوا
عليه بلا إعادة غسله صح وان لم
يسقط وجوبه عنهم قد بره وفى
الاختيار الاصل فيه تفصيل
الملائكة لا دم عليه السلام وقالوا
لوا هذه سنة موتنا كم (فروع)
لوم يدرا مسلم أم كافر ولا علامة
فان فى دارنا غسل وصلى عليه
والالا اختلط موتنا بكفار ولا
علامة اعتبارا لاكثر فان استوا
غسلوا واختلف فى الصلاة عليهم
ومحل دفنهم كدفن ذمية حبلى
من مسلم قالوا والا حوط دفنها
على حدة ويجعل ظهرها الى
القبلة لأن وجهه الولد لظهرها
مات بين رجال او هو بين نساء

بعد المحرم فان لم يكن فالاجنبى
جنزقة ويمس الخنثى المشكل لو
مراحتا والافكفيرة فيغسله
الريال والنساء يمس لفقد ماء
وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه
وصلوا ثانيا وقيل لا (ويسن
في الكفن له ازار وقص ولصافه
وتكره العمامة) للميت
(في الاصح) يجتنب واستحسنها
المأخرون للعلماء والاشراف
ولا بأس بالزيادة على الثلاثة
ويحسن الكفن لحديث حسنا
اكدان الموتى فانهم يراورون
فيما بينهم ويتقارون بحسن
اكتفائهم ظهيرية (ولها درع)
أى قص (وازار وخمار ولصافه
مطلب

في الكفن

والولد مسلم بعلالايه موجه الى القبلة بهذه الصفة ط (قوله يمس المحرم الخ) أى يمس الميت الاعم من الذكر
والانثى وكذا قوله فالاجنبى أى فالشخص الاجنبى الصادق بذلك وأفاد أن المحرم لا يحتاج الى خرقه لانه
يجوز له مس أعضاء التيمم بخلاف الاجنبى الا اذا كان الميت امة لانها كالرجل ثم اعلم أن هذا اذا لم يكن مع
النساء رجل لا مسلم ولا كافر ولا صبية صغيرة فلو معهن كافر علمته الغسل لان نظرا الجنس الى الجنس اخف وان لم
يوافق في الدين ولو معهن صبية لم يبلغ حد الشهوة وأطاق غسله علمناه غسله لان حكم العورة غير ثابت في حقها
وكذا في المرأة تموت بين رجال معهم امرأه كافرة او صبية غير مشتهى كإبطه في البدائع (قوله لو مراحتا) المراد به
هنا من بلغ حد الشهوة كما يعلم مما بعده (قوله والافكفيرة) أى من الصغار والصغار قال في الفتح الصغير والصغيرة
اذا لم يلحقا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء وقد ر في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله يمس لفقد
ماء الخ) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء فيم الميت وصلوا عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا عليه ثانيا عند أبي يوسف
وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه ولو كنفوه وبقي منه عضو لم يغسل فانه يغسل ذلك العضو ولو بقي نحو الاصبغ
لا يغسل اه (قوله وقيل لا) أى يغسل ولا يصلى عليه كما علمت قلت ولا يظهر الفرق بينه وبين الخى فان الخى
لو تيمم لفقد الماء وصلى ثم وجد لا يعيد ثم رأيت في شرح النية نقلا عن السروجى أن هذه الرواية موافقة
للأصول اه وفيه اشعار بترجيحها لما قلنا (خاتمة) يتبد الغسل من غسل الميت ويكره أن يغسله جنب او حائض
امداد والاوى كونه أقرب الناس اليه فان لم يحسن الغسل فأهل الامانة والورع وينبغي للغاسل ولمن حضر
اذا رأى ما يجب الميت ستره أن يستره ولا يحدث به لانه غيبة وكذا اذا كان عيا حاد ثاباوت كسواد وجهه
ونحوه ما لم يكن شهورا يسد عنه فلا بأس بذكره تحذيرا من بدعته وان رأى من أمارات الخبر كوضاء الوجه
والتسم ونحوه استحسب اظهاره لكثرة الترحم عليه والحث على مثل عمله الحسن شرح النية (قوله ويسن
في الكفن الخ) أصل التكفين فرض كفايه وكونه على هذا الشكل مسنون شره بلالية (قوله له) أى
للرجل (قوله ازار الخ) هو من القرن الى القدم والقميص من أصل العنق الى القدمين بلاد خريص ويمكن
والذافنة تزيد على ما فوق القرن والقدم ليلف فيها الميت وترتبط من الاعلى والاسفل امداد والذخريص الشق
الذى يفعل في قص الخى لتسع للمنى (قوله وتكره العمامة الخ) هى بالكسر ما يلف على الرأس قاموس
قال ط وهى محل الخلاف وأما ما جعل على الخشبة من العمامة والزينة ببعض حلى فهو من المكروه
بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه كل ما كان للزينة اه (قوله في الاصح) هو احد تعميمين قال القهستاني
واستحسن على الصحيح العمامة بعميمها ويذهب ويلف ذنبه على كورة من قبل يمينه وقيل يذهب على وجهه كما في
القر تاشى وقيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل هذا اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعم بكل حال كما في المحيط
والاصح أنه تتركه العمامة بكل حال كما في الزايدى اه (قوله ولا بأس بالزيادة على الثلاثة) كذا في التهر
عن غاية البيان ونقل قبله عن المجتبى الكراهة لكن قال في الجلية عن الذخيرة معزيا الى عصام أنه الى خمسة ليس
بمكروه ولا بأس به اه ثم قال ووجهه بأن ابن عمر كفن ابنه واقفا في خمسة أبواب قص وعمامة وثلاث لفائف
وأدار العمامة الى تحت حنكه رواه سعيد بن منصور اه قال في البحر بعد نقل الكراهة عن المجتبى واستثنى في
روضة الزندوسى ما اذا وصى بأن يكفن في أربعة او خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا وصى أن يكفن في ثوبين فانه
يكفن في ثلاثة ولو وصى أن يكفن بالف درهم كفن كفنا وسطا اه قلت الظاهر أن الاستثناء الذى في الروضة
منقطع اذ لو كره لم تنفذ وصيته كالم تنفذ بالاقل تأمل (قوله ويحسن الكفن) بأن يكفن بكفن مثله وهو أن
ينظر الى ثيابه في حياته للجمعة والعديد وفي المرأة ما تلبسه لزيارة ابوها كذا في المعراج فقول الحدادى وتكره
المغالاة في الكفن يعنى زيادة على كفن المثل نهر (قوله لحديث الخ) وفي صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم
اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفنهم وروى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لا تغاروا في الكفن فانه يلبس سلبا
سرىعا وجمع بين الحديثين بأن المراد بتحسينه بياضه ونظافته لا كونه ثمنا حلة وهو فى معنى ما مر عن النهر
(قوله ويتقارون) المراد به الفرح والسرو حيث وافق السنة والزيارة وان كانت للروح لكن للروح نوع
تعلق بالجسد (قوله ولها) أى ويسن في الكفن للمرأة (قوله أى قص) أشار الى ترادفهما كما قالوا فترق
بينهما بأن شق الدرع الى الصدر والقميص الى المتكف قهستاني (قوله وخمار) بكسر الخاء ما تغطى به المرأة

رأسها قال الشيخ اسماعيل ومقداره حالة الموت ثلاثة اذرع بذراع الكرباس يرسل على وجهها ولا يلف كذا
 في الايضاح والتأني ١٥ (قوله وخرقة) الاولى أن تكون من الثدين الى الفخذين نهر عن الخالية (قوله
 وكفاية) أي الاقتصار على الثوبين له كفن الكفاية لانه ادنى ما يلبس حال حياته وكفنه كسوته بعد الوفاة
 فيعتبر بكسوته في الحياة ولهذا تجوز صلاته فيها بلا كراهة معراج وحاصله أن كفن الكفاية هو أدنى ما يكفيه
 بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة أيضا او واجب الذي يظهر في الثاني ولذا ذكره الاقل منه كما يذكره
 الشارح وقال في البحر قالوا ويكره أن يكفن في ثوب واحد حالة الاختيار لان في حالة حياته تجوز صلاته في ثوب
 واحد مع الكراهة وقالوا اذا كان بالمال قلة والورثة كثرة فكفن الكفاية اولى وعلى القلب كفن السنة اولى
 ومقتضاه أنه لو كان عليه ثلاثة اوثاب وليس له غير ها وعليه دين أن يساعدها واحد للدين لان الثالث ليس
 بواجب حتى تزل الورثة عند كثرتهم والدين اولى مع أنهم صرحوا كما في الخلاصة بأنه لا يساع شي منها للدين
 كما في حالة الحياة اذا افلس وله ثلاثة اوثاب هو لا يساع الا ينزع عنه شي ليعا ١٥ ما في البحر وهو مأخوذ من الفتح
 وقال في الفتح ولا يبعد الجواب ١٥ وذكر الجواب بعضهم بأن يفرق بين الميت والحى بأن عدم الاخذ من الحى
 لاحتياجه ولا كذلك الميت ١٥ أقول انت خير بأن الاشكال جاء من نصريحهم بعدم الفرق بين الحى والميت
 فاني يصح هذا الجواب ثم يصح على ما قاله السيد في شرح السراجية من أنه اذا كان الدين مستغرقا للغرماء
 المنع من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية وقال الشارح في فرائض الدر المنقى وهل للغرماء المنع من كفن المثل
 قولان والصحيح نعم ١٥ ومثله في سكب الانهر لكن قال أيضا الا ترى أنه لو كان للمدين ثياب حسنة في حال
 حياته ويمكنه الاكفاء بمادونها يبيعها القاضي ويقضى الدين ويشتري بالباقي ثوبا يلبسه فكذا في الميت
 المدينون كذا اختاره المصنف في أدب القاضي ١٥ ثم رأيت مثله في حاشية الرمل عن شرح السراجية
 المسمى ضوء السراج للكلاباذي وحينئذ فلا اشكال ولا جواب وبه علم أن ما مر عن الخلاصة خلاف الصحيح
 وقد يوفق بحمل ما في الخلاصة في الحى على ما اذا لم يكف بمادون الثلاثة وفي الميت على ما اذا لم يمنعهم الغرماء
 قال في شرح قلائد المنظوم صحيح العلامة حيدر في شرحه على السراجية المسمى بالمشكاة بأن الورثة تكفينه بكفن
 المثل ما لم يمنعهم الغرماء ١٥ قلت والظاهر أن المراد بعدم المنع الرضى بذلك والاف كيف يسوغ للورثة تقديم
 المسنون على الدين الواجب ثم ان هذا مؤيد لما يشاهد من أن كفن الكفاية واجب بمعنى أنه لا يجوز أقل منه عند
 الاختيار ثم رأيت في شرح المقدسي قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى أعلم (قوله في الاصح)
 وقيل قميص ولفافة زيلعي قال في البحر وينبغي عدم التخصيص بالازار واللفافة لان كفن الكفاية معتبر بأدنى
 ما يلبسه الرجل في حياته من غير كراهة كما علل به في البدائع ١٥ (قوله ولهاتوبان) لم يعينها كالأهداية
 وفسره في الفتح بالقميص واللفافة وعينهما في الكنز بالازار واللفافة قال في البحر والظاهر كما قد مناه عدم
 التعيين بل ما قميص وازار وازاران والثاني اولى لان فيه زيادة في ستر الرأس والعنق (قوله ويكره) أي
 عند الاختيار (قوله وأقله ما يعم البدن) ظاهره أنه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس له ثوبا يعمه وأن مادون
 ذلك بمنزلة العدم وأنه لا يسقط به الفرض عن المكافين وان كان سائر العودة ما لم يعم البدن لكن لا يخفى أن كفن
 الضرورة ما لا يبصر اليه الا عند العجز فلا يناسب تقييده بشي وإذا عبر المصنف بما يوجد نعم ما يعم البدن هو كفن
 الفرض كما صرح به في شرح النية فيسقط به الفرض عن المكافين لا بقيد كونه عند الضرورة لانها تقتدر
 بقدرها ولذا لما استشهد مصعب بن عمير رضي الله عنه يوم احد ولم يكن عنده الا غرة أي كساء مختلط فكان
 اذا غطي بها رأسه بدت رجلاه وبالعكس امر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالآخر
 الا أن يقال ان ما لا يستر البدن لا يكفي عند الضرورة أيضا بل يجب ستر باقيه بنحو حشيش كالاذخر ولذا قال
 الزيلعي بعد سوقه حديث مصعب وهذا دليل على أن ستر العودة وحدها لا يكفي خلافا للشافعي ١٥ تأمل
 (قوله ويقمص) أي الميت أي يلبس القميص بعد تنشيفه بخرقة كما مر (قوله ويألف يساره ثم يمينه) الضميران
 للازار وأشار به الى أن كلام الازار واللفافة يلف وحده لانه امكن في الستر ١٥ (قوله ليكون الايمن على
 الايسر) اعتبارا بحالة الحياة امداد (قوله تحت اللقافة) الاوضح تحت الازار (قوله ثم يفعل كما مر) أي
 بأن توضع بعد لباس الذرع والجمار على الازار ويلف يساره الخ قال في الفتح ولم يذكر الخرقه وفي شرح الكنز

وخرقة تربط بهائديها) وبطنها
 (وكفاية له ازار ولفافة) في
 الاصح (ولهاتوبان وخمار)
 ويكره أقل من ذلك (وكفن
 الضرورة لها ما يوجد) وأقله ما
 يعم البدن وعند الشافعي ما يستر
 العودة كالخمي (تبسط اللقافة)
 أولا (ثم يبسط الازار عليها
 ويقمص ويوضع على الازار ويلف
 يساره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك)
 ليكون الايمن على الايسر (وهي
 تلبس الذرع ويجعل شعرها
 ضفيرتين على صدرها فوقه) أي
 الذرع (والجمار فوقه) أي الشعر
 (تحت اللقافة) ثم يفعل كما مر
 (وبعد كفن الكفن ان خيف التمساره)

فوق الاكفان كيلاتتشر وعرضها ما بين ثدى المرأة الى السرة وقيل ما بين الثدى الى الركبة كيلاتتشر الكفن عن الفخذين وقت المشي وفي الخفة تربط الخرقه فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين اه وقال في الجوخرة وقول الخنجدى تربط الخرقه على الثديين فوق الاكفان يحتمل أن يراد به تحت المرافعة وفوق الازار والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختيار تلبس القميص ثم الخمار فخرقه ثم تربط الخرقه فوق القميص اه ومفاد هذه العبارات الاختلاف في عرضها وفي محل وضعها وفي زمانه تأمل (قوله وخنثى مشكل كاهم آة فيه) أى فيكفن في خمسة اثواب احتياطاً لانه على احتمال كونه ذكراً فالزيادة لاتضر قال في التهرالاً أنه يجب الجبرير والمعصفر والمزعر احتياطاً (قوله والمحرّم كالللال) أى فيعطى رأسه وتطيب ا كفاته خلافاً للشافعي رجه الله تعالى (قوله والمراحتى كالبالغ) المذكور كاذب كروالانثى كالانثى ح قال في البدائع لان المراهق في حياته يخرج فيما يخرج فيه البالغ عادة فكذا يكفن فيما يكفن فيه (قوله ومن لم يراهق الخ) هذا لؤذ كرافال الزيلعي وأدنى ما يكفن به الصبي الصغير ثوب واحد والصبي ثوبان اه وقال في البدائع وان كان صليماً يراهق فان كفن في خرقتين ازار ورداء فحسن وان كفن في ازار واحد جاز وأما الصغيرة فلا بأس أن تكفن في ثوبين اه أقول في قوله فحسن اشارة الى أنه لو كفن بكفن البالغ يكون احسن لما في الخلية عن الخلية والخلصة الطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة الاحسن أن يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز اه وفيه اشارة الى أن المراد بمن لم يراهق من لم يبلغ حد الشهوة (قوله والسقط يلف) أى في خرقة لانه ليس له حرمة كاملة وكذا من ولاد ميتاً بدائع (قوله ولا يكفن) أى لا يراعى فيه سنة الكفن وحل النقي بمعنى النهي او بمعنى نقي اللزوم الظاهر الثاني فليأتمل (قوله كالعضو من الميت) أى لو وجد طرف من أطراف انسان او نصفه مشقوقاً طولا او عرضاً يلف في خرقة الا اذا كان معه الرأس فيكفن كما في البدائع قال وكذا الكافر لوله وذو رحم محرم مسلم بغسله وبكفنه في خرقة لان التكفين على وجه السنة من باب الكرامة اه (قوله منبوش طرى) أى بأن وجد منبوشاً بلا كفن (قوله لم يتفسخ) قيد به لانه لو تفسخ يكفن في ثوب واحد كما صرح به بعده والظاهر أنه بيان المراد من قوله طرى كأن شهديه المقابلة بقوله وان تفسخ (قوله كاذى لم يدفن) أى يكفن في ثلاثة اثواب (قوله مرة بعد اخرى) أى لو تيسر ثانياً وثالثاً واكثر كفن كذلك مادام طرياً من أصل ماله عندنا ولو مديوناً الا اذا قبض الغرماء التركة فلا يسترد منهم وان قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء وأصحاب الوصايا لانهم أوجب سكب الانهر (قوله احد عشر) المذكور منها مناخضة الرجل والمرأة والخنثى والمنبوش الطرى والمتفسخ وذكر في الشرح ستة المحرم والمراهق ذكر اوانثى ومن لم يراهق كذلك والسقط لكن علمت أن المراهقة لم ينص على حكمها وقد مناع البدائع اثنين آخرين وهما من ولاد ميتاً والكافر (قوله ولا بأس الخ) أشار الى أن خلافه أولى وهو البياض من القطن وفي جامع الفتاوى ويجوز أن يكفن الرجل من الكتان والصوف لكن الأولى القطن وفي التاجية ويكره الصوف والشعر والجلد وفي المحيط وغيره ويستحب البياض اسماعيل (قوله يبرود) جمع بر بالضم من برود العصب مغرب ثم قال والعصب من برود العين لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحاك وفيه وأما البردة بالهاء فكساء مربع اسود صغير (قوله وفي النساء) على تقدير مضاف أى وفي كفن النساء واجتزاع الرجال لانه يكره لهم ذلك (قوله وأجبه البياض) والجلد والعسل فيه سواء (قوله او ما كان يصلى فيه) مروى عن ابن المبارك ط (قوله من لا مال له) أما من له مال فكفنه في ماله يقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق به حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني بحر وزيلعي وقد مناع أن الغرماء منع الورثة من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية (قوله على من يجب عليه نفقته) وكفن العبد على سيده والمرحون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه بحر (قوله فعلى قدر ميراثهم) كما كانت النفقة واجبة عليهم فتح أى فأنما على قدر الميراث فلوله الخ لا تم واخ شقيق فعلى الاول السدس والباقي على الشقيق أقول ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له ابن وبنت كان عليهما سوية كالنفقة اذا اعتبر الميراث في النفقة الواجبة على الفرع لاصلاً ونذاً لو كان له ابن مسلم وابن كافر ففى عليهما ومقتضاه أيضاً أنه لو كان للميت أب وابن كفنه الابن دون الاب كما في النفقة على التفاصيل الاتية في بابها ان شاء الله تعالى (تنبيه) لو كفنه الحاضر من ماله ليرجع على الغائب منهم بمحضته فلا رجوع له ان اتفق بلا اذن القاضي حاوى الزايدى

وخنثى مشكل كاهم آة فيه) أى الكفن والمحرّم كالللال والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في واحد جاز والسقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت (و) آدمي (منبوش طرى) لم يتفسخ (يكفن كاذى لم يدفن) مرة بعد اخرى (وان تفسخ كفن في ثوب واحد) والى حناصير المكفون احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المجتبى (ولا بأس في الكفن يبرود) وكان وفي النساء بحر يروى عن عفر ومعصفر) بلوازه بكل ما يجوز لبسه حال الحياة وأجبه البياض أو ما كان يصلى فيه (وكفن من لا مال له على من يجب عليه نفقته) فان تعددوا فعلى قدر ميراثهم

واستنبط منه الخير الرمي أنه لو كفن الزوجة غير زوجها بلاذنه ولا اذن القاضي فهو متبرع (قوله واختلف في الزوج) أي في وجوب كفن زوجته عليه (قوله عند الثاني) أي أبي يوسف وأما عبد محمد فلا يلزمه لا تنطاع الزوجة بالموت وفي البحر عن المجتبى أنه لا رواية عن أبي حنيفة لكن ذكر في شرح المنية عن شرح السراجية لمصنفها أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف (قوله وان تركت مالا الخ) اعلم أنه اختلفت العبارات في تحرير قول أبي يوسف في الخيانة والخلاصة والظهيرية أنه يلزمه كنفها وان تركت مالا وعليه الفتوى وفي المحيط والتجنيس والواقعات وشرح المجمع لمصنفه إذا لم يكن لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى وفي شرح المجمع لمصنفه إذا ماتت ولا مال لها فلي كفن الزوج الموسر اهـ ومثل في الأحكام عن المبتغي بزيادة وعليه الفتوى ومقتضاه أنه لو عسر الابلز له اتفاقا وفي الأحكام أيضا عن العيون كنفها في مالها ان كان والا فلي كفن الزوج ولو عسر ان في بيت المال اهـ والذي اختاره في البحر لزومه عليه موسرا او لا له مال اولاد له ككسوتها وهي واجبة عليه مطلقا قال وصححه في تنقيت الولو الجلية اهـ قلت وعبارتها إذا ماتت المرأة ولا مال لها قال أبو يوسف يجبر الزوج على كنفها والاصل فيه أن من يجبر على نفقته في حياته يجبر عليها بعد موته وقال محمد لا يجبر الزوج والصحيح الاول اهـ فلي تأمل (تنبيه) قال في الحلية ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يقم بها مانع يمنع الزوج عليه حالة الموت من نشوزها واصغرها ونحو ذلك اهـ وهو وجه لانه اذا اعتبر لزوم الكفن يلزم النفقة سقط بما سقطها ثم اعلم أن الواجب عليه تكفيها وتجهيزها الشرعيان من كفن السنة أو الكفاية ونحو ط واجر غسل وحمل ودفن دون ما ابتدع في زماننا من مهلبين وقراء ومغنين وطعام ثلاثة أيام ونحو ذلك ومن فعل ذلك بدون رضى بقية الورثة البالغين يضمنه في ماله (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) أي بأن لم يكن فيه شيء او مستظما أي مستقيما بأن كان عامرا ولا يصرف مصارفه ط (قوله فعلى المسلمين) أي العالمين به وهو فرض كفاية يأثم بتركه جميع من علم به ط (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بأن كانوا فقراء (قوله والا كفن به مثلا) هذا لم يذكره في المجتبى بل زاده عليه في البحر عن التجنيس والواقعات قلت وفي مختارات التوازل لصاحب الهداية فقير مات فجمع من الناس الدراهم وكفنوه وفضل شيء ان عرف صاحبه رده عليه والا يصرف الى كفن فقير آخر أو يتصدق به (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قوله ثوبا وهذا بحث لصاحب التهر لكن قال في مختارات التوازل بعد ما نقلناه عنه ولا يجمع من الناس الا قدر كفايته اهـ فتأمل ثم رأيت في الأحكام عن عدة المفتي ولا يجمعون من الناس الا قدر ثوب واحد اهـ (قوله لا يلزمه تكفينه به) لانه محتاج اليه فلو كان الثوب للميت والحي واره يكتفى به الميت لانه مقدم على الميراث بجر الا اذا كان الحي مضطرا اليه لبرء أو سبب يخشى منه التلف كمالو كان للميت ماء وهناك مضطر اليه لعطش قدم على غسله شرح المنية (قوله ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع) حتى لو اقرس الميت سبع كان للمتبرع لا للورثة نهر رأى ان لم يكن وهبه لهم كافي الاحكام عن المحيط (قوله صفتها الخ) ذكر صفتها وشرطها وركبها وسننها وكيفيتها واللاحق بها قال القهستاني وسبب وجوبها الميت المسلم كافي الخلاصة ووقت حضوره ولذا اقتصت على سنة المغرب كافي الخزانة اهـ وفي البحر وفسدها ما فسد الصلاة الا الحاذاة كافي المبدائع وتكره في الاوقات المكروهة ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية اهـ (قوله بالاجماع) وما في بعض العبارات من أنها واجبة فالمراد الافتراض بجر لكن في القهستاني عن النظم قبل انها سنة اهـ قلت يمكن تأويله بثبوتها بالسنة كافي نظائره لكن ينافيه التصريح بالاجماع الا أن يقال ان الاجماع سند السنة كقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر وأما قوله تعالى وصل عليهم فقبل انه دليل القرضية لكن رده كافي النهر بالاجماع المفسرين على أن المأمور به هو الدعاء والاستغفار للمتصدق اهـ هذا واستشكل المحقق ابن الهمام في التحريم وجوبها بسقوطها بفعل الصبي قال والجواب بأن المقصود الفعل لا يدفع الزائد من لفظ الوجوب اهـ أي لأن الوجوب على المكلفين فلا بد من صدور الفعل منهم وذكر شارحه المحقق ابن أمير حاج أن سقوطها بفعل الصبي المميز هو الاصح عند الشافعية قال ولا يحضرني هذا منقولا فليأوقف عليه من كتبنا وانما ظاهرا أصول المذهب عدم السقوط اهـ ويأتي تمام الكلام قريبا (قوله وشرطها) أي شرط صحتها وأما شرط وجوبها انتهى شروط بقية الصلوات من القدرة والعقل والباوع والاسلام مع زيادة العلم

مطلب
في كفن الزوجة على الزوج

(واختلف في الزوج والفتوى على وجوب كنفها عليه) عند الثاني (وان تركت مالا) خاتمة ورجحه في البحر بانه الظاهر لانه ككسوتها (وان لم يكن ثمة من تجب عليه نفقته في بيت المال فان لم يكن) بيت المال معمورا او مستظما (فعلى المسلمين تكفينه) فان لم يقدر واسألوا الناس له ثوبا فان فضل شيء رده للمتصدق ان علم والا كفن به مثله والاتصدق به مجتبى وظاهره أنه لا يجب عليهم الاسؤال كفن الضرورة لا الكفاية ولو كان في مكان ليس فيه الا واحد وذلك الواحد ليس له الا ثوب لا يلزمه تكفينه به ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع (والصلاة عليه) صفتها (فرض كفاية) بالاجماع فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع قنية (كدفنه) وغسله وتجهيزه فانها فرض كفاية (وشرطها) مطلب

في صلاة الخنازة

بوتة تأمل (قوله ستة) ثلاثة في الترتيب وثلاثة في الشرح وهي ستر العورة وحضور الميت وكونه أو أكثره أو المأم
المصلي وزاد أيضا سابع وهو بلوغ الإمام ثم هذه الشروط راجعة إلى الميت وأما الشروط التي ترجع إلى المصلي
فهي شروط بقية الصلوات من الطهارة الحقيقية بدنا وتوبا ومكانا والحكمة وستر العورة والاستقبال والنية
سوى الرقعة (قوله اسلام الميت) أي ولو بطريق التبعية لاحد أبويه أو ولد أو ألساني كإسبأني والمراد بالميت
من مات بعد ولادته حيا لا يعني أقطع طريق أو مسكبرة في مصر أو قتل لاحد أبويه أو قتل لنفسه كما يأتي بيان
ذلك كله (قوله مالم يهل عليه التراب) أما لو دفن بلا غسل ولم يهل عليه التراب فإنه يخرج ويغسل ويصل عليه
جوهرة (قوله فصل على قبره بلا غسل) أي قبل أن يتفسخ كإسبأني عند قول المصنف وان دفن بلا صلاة هذا
وذكر في البحر مثال أن الصلاة عليه اذا دفن بلا غسل رواية ابن سماعة عن محمد وأنه صحح في غاية البيان معزي إلى
القدوري وصاحب التحفة أنه لا يصل على قبره لأنها بلا غسل غير مشروعة رملي وبأني تمام الكلام عليه
(قوله وان صلى عليه أولا) أي ثم تذكروا أنه دفن بلا غسل (قوله استحسانا) لأن تلك الصلاة لم يعتقها الترك
الطهارة مع الامكان والآن زال الامكان وسقطت فريضة الغسل جوهرة (قوله وفي القنية الخ) مثله في
المفتاح والمجتبى معزي إلى التجريد اسماعيل لكن في التارخانية سئل قاضي خان عن طهارة مكان الميت هل
تشرط بلو أو الصلاة عليه قال ان كان الميت على الخنازة لا شئ أنه يجوز ولا فلا رواية لهذا وينبغي الجواز
وهكذا أجاب القاضي بدر الدين اه وفي ط عن الخنازة اذا تنجس الكفن بنجاسة الميت لا يضر دفعا للخرج
بخلاف الكفن المتنجس ابتداء اه وكذا لو تنجس بدنه بما خرج منه ان كان قبل أن يكفن غسل وبعده لا كما
قدمناه في الغسل فيقيد ما في القنية بغير النجاسة الخارجة من الميت (قوله اعيدت) لأنه لا صحة لها بدون
الطهارة واذا لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة القوم يمر (قوله وبكسلا) أي لا تعاد لصلاة الامام
وان لم تصح صلاة من خلفه (قوله كالأول أمراة) أي امت رجلا فان صلاتها تصح وان لم يصح الاقتداء بها
(قوله ولوامة) ساقط من بعض النسخ (قوله لسقوط فرضها بواحد) أي بشخص واحد رجلا كان او امرأة
فهو وتعليل المسئلة العكس ومسئلة المرأة قال في البحر والحليلة وبهذا تبين أنه لا تجب صلاة الجماعة فيها اه
ومثله في البدائع (قوله وبقي من الشروط بلوغ الامام) الاول ذكرك ذلك بعد تمام الشروط لأنه شرط سابع
زائد على الستة فأنهم وانما امر بالانأمل لأنه مذكور مجتمعا لا تفلقا قال الامام الاستروشي في كتاب أحكام
السغار الصبي اذا غسل الميت جاز واذا أم في صلاة الخنازة ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لأنها من فروض
الكتابة وهو ليس من أهل أداء الفرض وأكن بشكل برء السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه
أقول حاصله أنها لا تسقط عن البالغين بفعله لأن صلاتهم لم تصح لفقده شرط الاقتداء وهو بلوغ الامام وصلاته
وان صحت لنفسه لا تقع فرضا لأنه ليس من أهله وعليه فلو صلى وحده لا يسقط القرض عنهم بفعله بخلاف
المرأة لو صلت اماما او وحدها كما مر لكن بشكل على ذلك مسئلة السلام وكذا جواز تغسله للميت
مع أنه فرض أيضا وقد مناعن التحرير قريبا استشكل سقوط الصلاة بفعله وعن شارحه أنه لم يره وأن ظاهر
امول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الاحكام عن جامع الفتاوى سقوطها بفعله كرد السلام ونقل بعده
عن السراجية أنه يشترط بلوغه قلت يمكن حمل الثاني على أن البلوغ شرط لكونه اماما فلا ينافي السقوط
بفعله كما في التغسيل ورد السلام وكونه ليس من أهل أداء الفرض لا ينافي ذلك كما حققناه في باب الامامة عند
قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة قراجه (قوله حضوره) أي كله او أكثره كالنصف مع الرأس كما مر (قوله
ووضعه) أي على الارض او على الايدي قريامتها (قوله وكونه هو أو أكثره امام المصلي) المناسب ذكر قوله
هو أو أكثره بعد قوله حضوره لأنه احتراز عن كونه خلفه مع أنه يوهم اشتراط محاذاته للميت أو أكثره وليس
كذلك قد ذكر القهستاني عن التحفة أن ركعتي القيام ومحاذاته إلى جزء من أجزاء الميت اه لكن فيه نظر
بل الاقرب كون المحاذاة شرطافيزاد على السبعة المذكورة ثم هذا ظاهر اذا كان الميت واحدا ولا فيحاذي
واحدا منهم بدليل ما سبأني من التخيير في وضعهم صفطا ولا او عرضا تأمل ثم رأيته في ط ثم قال ان هذا ظاهر
في الامام لأن صف المؤمنين قد يخرج عن المحاذاة (قوله فلا تصح) بيان لمحتزات الشروط الثلاثة الاخيرة على
الثب والنشر المرتب (قوله على نحو دابة) أي كحمول على ايدي الناس فلا يتجاوز في المختار الا لمن عذر امداد

ستة (اسلام الميت وطهارته)
مالم يهل عليه التراب فيصل على
قبره بلا غسل وان صلى عليه أولا
استحسانا وفي القنية الطهارة
من النجاسة في ثوب وبدن وسكان
وستر العورة شرط في حق الميت
والامام جميعا فلا تم بلا طهارة
والقوم بها اعيدت وبكسلا
لا كالأول أمراة ولوامة
لسقوط فرضها بواحد وبقي
من الشروط بلوغ الامام تأمل
وشرطها أيضا حضوره (ووضعه)
وكونه هو أو أكثره (امام المصلي)
وكونه للقبلة فلا تصح على غائب
ومحمول على نحو دابة

مطلب
هل يسقط فرض الكفاية بفعل
الصبي

عن الزبلي وحذا الوحات على الايدي ابتداءً أما لو سبق ببعض التكبير فانه يأتي بعد سلام الامام بما فات به وان
 رفعت على الايدي قبل أن توضع على الأكاف كما سبأت (قوله لانه كالأمام من وجه) لاشتراط خذه الشروط
 وعدم صحته بانقضاء وقتها (قوله لصحتها على الصبي) أي والمرأة وهذا كله لقوله دون وجه اذ لو كان
 اماما من كل وجه لما صححت على الصبي ونحوه (قوله على النجاشي) بتشديد الياء وتخفيفها الفصح وتكسر
 نونها او هو افصح ملك الحشمة اسمه اخجمة قاموس وذكر في المغرب أنه يتخفف الياء بما عمن التفات وأن
 تشديد الجيم فيه خطأ وأن السبب في اخجمة تخفيف (قوله لغوية) أي المراد بها أمجزد الداء وهو بعيد (قوله
 او خصوصية) أولانه رفع سريره حتى رآه عليه الصلاة والسلام بحضرة فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه
 الامام وبحضرة دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء فيجوز استدلالهذين الاحتمالين بما لا مزيد عليه
 فأرجع اليه من جملة ذلك أنه توفي خلق كثير من اصحابه صلى الله عليه وسلم من اعزهم عليه القراء ولم ينقل عنه
 أنه صلى عليهم مع حرصه على ذلك حتى قال لا يموت احد منكم الا أدتوني به فان صلاتي عليه رحمة له
 (قوله وصحت لو وضعوا الخ) كذا في البدائع وفسر في شرح المنية معز بالنتارخانية بأن وضعوا رأسه مما يلي
 يسار الامام اه فافاد أن السنة وضع رأسه مما يلي بين الامام كما هو المعروف الآن ولهذا عال في البدائع
 للإسائة بقوله تغييرهم السنة المتوارثة ويوافقه قول الحاروي القدسي بوضع رأسه مما يلي بين المستقبل
 خافي طاشية الرضى من خلاف هذا فيه نظير فراجع (قوله شبان) وأما ما في القهستاني عن الخفة
 من زيادة المحاذاة الى جزء من الميت فالذي يظهر كونه شرطاً للركا كما قدمناه (قوله فلذا الخ) أي لكونها
 ركناً لا شرطاً لانه لو نواها للآخرى أيضاً يصير مكبراً ثلاثاً وان لا يجوز بحر عن المحيط (قوله فلم تجز فاعدا) أي
 ولا ركا (قوله بلا عذر) فلو عذر التزول لطين او مطر جازت ركا ولو كان الولي مريضاً صلى قاعدا والناس
 قياماً اجزأهم عندهما وقال محمد تجزئ الامام فقط حلية (قوله التخميد والثناء) كذا في البحر عن المحيط
 ومقتضى قول الشارح ثلاثة أن الثناء غير التخميد مع أنه فيما يأتي فسر الثناء بقول سبحانه اللهم وبحمدك فعلم
 أن المراد بهما واحد على ما يأتي بيانه فكان عليه أن يذكر الثالث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 ومافهمه الكمال) تبعه شارحاً المنية البرهان الحلبي وابن أمير حاج (قوله من أن الدعاء ركن) قال لقولهم
 ان حقيقة المقصود منها الدعاء (قوله والتكبير الاولى شرط) قال لانها تكبير الاحرام (قوله رده في البحر
 بضميرهم بخلافه) أما الاول ففي المحيط أن الدعاء سنة وقولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير دعاء
 يدل عليه وأما الثاني فمأثر من أنه لم يجز بناء أخرى عليها وقولهم ان التكبيرات الاربعة قائمة مقام أربع
 ركعات اه قلت ما نقله عن المحيط من أن الدعاء سنة قال في الحلية فيه نظر ظاهر فقد صرحوا عن آخرهم
 بأن صلاة الجنازة هي الدعاء الملتب اذ هو المقصود منها اه وأما قولهم ان المسبوق يقضى التكبير نسقاً بغير دعاء
 دعاء فقد قال في شرح المنية ان الامام يتكلم عنه أي فلا ينافي ركنيته كما يتكلم عنه القراء وهي ركن أيضاً اه
 لكن تحمل القراءة في حالة الاقتداء أما بعد الفراغ فيأتي المسبوق بها وقد يقال يتحمل الامام الدعاء
 عن المسبوق لضرورة تصحيح صلاته لان الكلام فيما اذا خيف رفع الجنازة وأني بالتكبيرات نسقاً تامل أقول
 وتقدم في باب شروط الصلاة أن المصلي ينوي مع الصلاة لله تعالى الدعاء الملبت وعله الشارح هناك بأنه الواجب
 عليه ونقلناه هناك عن الزبلي والبحر والنهر فهذا مؤيد لما اختاره المحقق والله الموفق وأما عدم جواز بناء
 أخرى عليها فلكونها قائمة مقام ركعة وكونها كذلك لا يلزم منه أن تكون ركناً من كل وجه اذ لا شك أنها
 تحرمة يدخل بها في الصلاة ولذا اخصت برفع الايدي فهي شرط من وجه ركن من وجه فتدبر (قوله وهي فرض
 على كل مسلم مات) لفظ على بمعنى اللام التعليق مثل ولتكبروا الله على ما هداكم أو متعلق بخبر ثان
 للضمير المبتدأ أو متعلق به لانه عائد للصلاة بمعنى المصدر والتقدير والصلاة على كل مسلم مات فرض أي مقترض
 على المكلفين ولو أسقط الشارح لفظ فرض لكان اصوب لانه تقدم تصريح المصنف به ولثلايهم تعلق الجارية به
 فيفسد المعنى فتدبر (قوله خلا أربعة) بالجزء على أن خلا حرف استثناء (قوله بغاة) هم قوم مسلمون خرجوا
 عن طاعة الامام بغير حق (قوله فلا يغسلوا الخ) في نسخة فلا يغسلون وهي اصوب وانما لم يغسلوا ولم يصل
 عليهم اهانة لهم ونحو غيرهم عن فعلهم وصرح بنبي غسلهم لانه قيل يغسلون ولا يصل عليهم للفرق بينهم وبين

وموضوع خلفه لانه كالامام من
 وجه دون وجه لصحتها على الصبي
 وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 على النجاشي لغزبه أو خصوصية
 وصحت لو وضعوا الرأس موضع
 الرجلين وأساوا ان تعمدوا ولو
 أخطأوا القبلة صححت ان تجزوا
 والا مفتاح السعادة (وركاها)
 شيان (التكبيرات) الاربعة
 فالاولى ركن أيضاً لا شرط فلذا لم
 يجز بناء أخرى عليها (والقيام)
 فلم تجز قاعداً بلا عذر (وسننها)
 ثلاثة (التخميد والثناء والدعاء
 فيها) ذكره الزاهد في ومافهمه
 الكمال من أن الدعاء ركن
 والتكبير الاولى شرط رده في
 البحر بضميرهم بخلافه (ومعنى
 فرض على كل مسلم مات خلا)
 أربعة (بغاة وقطاع طريق)
 فلا يغسلوا ولا يصل عليهم

الشهيد كما ذكره الزيلعي وغيره وهذا القيل رويته وفيه إشارة إلى ضعفها لكن منى عليها في الدرر والوقاية
وفي التتارخانية وعليه الفتوى (قولاً ولو بعده الخ) قال الزيلعي "وأما إذا قتلوا بعد ثبوت يد الامام عليهم فانهم
يقتلون ويصلى عليهم وهذا تفصيل حسن أخذه كبار المشايخ لأن قتل قاطع الطريق في هذه الحالة حد
أو قصاص ومن قتل بذلك يغسل ويصلى عليه وقتل الباغي في هذه الحالة للسياسة أو لكسر شوكتهم فينزل منزلته
لعودته إلى العامة اهـ وقوله أو قصاص أي بأن كان ثم ما يسقط الحد كقطعها على محرم ونحوه عماد كـ
في بابه وقد علم من هذا التفصيل أنه لو مات أحدهم حنف افتقه قبل الأخذ أو بعده يصلى عليه كما يجزى في الحلية
وقال ولم أره صريحاً قلت وفي الأحكام عن أبي الليث ولرقتلوا في غير الحرب أو ما نوا يصلى عليهم اهـ وهو
صريح في المطلوب (قولاً وكذا أهل عصبة) بضم فسكون وفي نسخة عصبة وفي نهاية ابن الأثير العصبية
والتعصب المحاماة والمنفعة والعصبى من يعين قومه على الظلم والذي يغضب لعصبته ومنه الحديث ليس منا
من دعا إلى عصبية أو قاتل عصبية قال في شرح درر البحار وفي النوازل وجعل مشايخنا المقتولين في العصبية
في حكم أهل البغي على هذا التعصب وفي المغني جعل الدرر وأزكى والكلا بازى كلباغي وكذا الواقفون
الناظرون إليهم أن أصابهم حجر أو غيره وما نوا في تلك الحالة ولو ما نوا بعد تفرقهم يصلى عليهم اهـ قال ط
ومناه سعد وحرام بمصر وتيس وعين بعض البلاد اهـ أقول والظاهر أن هذا حيث كان البغي من الفريقين
فلو بغي أحدهما على الآخر وقصد الآخر المدافعة عن نفسه بالقدر الممكن يكون المدافع شهيداً وفي شرح مثلاً
مسكين ما يؤيده فراجع (قولاً ومكابر في مصر ليلابلاح) كذا في الدرر والبحر وغيرهما والمكابر بالباء
الموحدة المتغلب اسماعيل والمراد به من يقف في محل من المصر يتعرض لمصوم والظاهر أن هذا منى على
قول أبي يوسف من أنه يكون قاطع طريق إذا كان في المصر ليلابلاح أو غيره كإسباني
في بابه إن شاء الله تعالى فعطى أحكام قاطع الطريق في غير المصر من أنه إذا ظهر عليه قبل أخذه شيء وقتل
فإنه يحبس حتى يتوب وإن أخذه ما لا قطع من خلاف وإن قتل معصوماً قتل حداً على ما سباني تفصيله في محله
فثبت كان حده القتل لا يصلى عليه وبما تفرقنا ظهر أن قوله بسلاح غير قيد لأنه إذا وقف في المصر ليلابلاح فبين
كونه قاتلاً بسلاح أو غيره كجرا أو عصا والله أعلم (قولاً خنق غير مرة) هو فدا صيغة المبالغة وقوله المصنف
في باب البغاة بما إذا كان ذلك في المصر وعبارته مع الذبح ومن تكرر الخنق بكسر النون منه في المصر رأى خنق
مراراً ذكره مسكين قتل به سياسة ليعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والأبأن خنق مرة لأنه
كالقتل بالقتل وفيه القود عند غير أبي حنيفة اهـ أي وأما عنده ففيه الأدية على عاقلة كالقتل بالقتل وظاهر
قوله بأن خنق مرة أن التكرار يحصل بمرتين (قولاً فحكمهم كالبغاة) كذا في البحر والزيلعي أي حكم أهل
عصبة ومكابر وخناق حكم البغاة في أنهم لا يغسلون ولا يصلى عليهم وأما ما في الدرر من قوله وإن غسلوا أي
البغاة والقطاع والمكابر فإنه منى على الرواية الأخرى وقد منّا ترجمتها (قولاً به يفتى) لأنه فاسق غير ساع
في الأرض بالفساد وإن كان باغياً على نفسه كما ترفضاق المسلمين زيلعي (قولاً ورجح الكمال قول الثاني الخ)
أي قول أبي يوسف أنه يغسل ولا يصلى عليه اسماعيل عن خزانة الفتاوى وفي القهستاني والكفاية وغيرهما
عن الامام السخدي الأصح عندي أنه لا يصلى عليه لأنه لا توبة له قال في البحر فقد اختلف الصحاح لكن تأيد
الثاني بالحديث اهـ أقول قد يقال لادلالة الحديث على ذلك لأنه ليس فيه سوى أنه عليه الصلاة والسلام
لم يصل عليه فالظاهر أنه امتنع زجره عن مثل هذا الفعل كما امتنع عن الصلاة على المديون
ولا يلزم من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الصحابة إذ لا مساواة بين صلاته وصلاة غيره قال تعالى إن صلاتك
سكن لهم ثم رأيت في شرح المنية بحث كذلك وأيضاً فالتعليل بأنه لا توبة له مشكل على قواعد أهل السنة
والجماعة لا إطلاق النصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكفر مقبولة قطعاً وهو أعظم وزراً ولعل
المراد ما إذا تاب حالة اليأس كما إذا فعل بنفسه ما لا يعيش معه عادة كجرح مخرج في ساعته والقضاء في بحر أو نار
كتاب أو لوجرح نفسه وبقي حياً أو ما مشلاً ثم تاب ومات فينبغي الجزم بقبول توبته ولو كان مستحلاً ذلك الفعل
إذا التوبة من الكفر حينئذ مقبولة فضلاً عن المعصية بل تتقدم الخلاف في قبول توبة العاصي حالة اليأس ثم اعلم
أن هذا كله فيمن قتل نفسه عمداً أما لو كان خطأ فإنه يصلى عليه بخلاف كما صرح به في الكفاية وغيرها

قوله الدر وأزكى والكلا بازى
نسبة إلى محليتين أحدهما ببخارى
والأخرى ببني سبور أبو السعود
عن طبقات عبد القادر اهـ منه

(إذا قتلوا في الحرب) ولو بعده يصل
عليهم لأنه حد أو قصاص (وكذا)
أهل عصبة (ومكابر في مصر ليلاب
بلاح وخنق) خنق غير مرة
فحكمهم كالبغاة (من قتل نفسه)
ولو (عمداً يغسل ويصلى عليه)
به يفتى وإن كان أعظم وزراً من
قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني
بما في مسلم أنه عليه السلام أتى
برجل قتل نفسه فلم يصل عليه

في التبرك لكن قال الخليل الرمي انه غير مسلم وسيأتي ما ورد في أهل المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وتعليه
 صلى الله عليه وسلم السلام على الموقى اه (قوله لكن في البدائع الخ) قد يقال ان الزبلي لم يرد دخول التسليم
 في المكتبة المذكورة والذي في البدائع ولا يجتبر بما يقرأ عقب كل تكبيرة لانه ذكر السنة فيه الخاتمة وجعل
 يرفع صوته بالتسليم لم يتعز منه في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه لا يرفع لانه للاعلام ولا حاجة له لان
 التسليم مشروع عتب التكبير بلا فصل ولكن العمل في زمانه على خلافه اه (قوله وعين الشافعي
 النافذة) وبه قال احمد لان ابن عباس صلى على جنازة يجهر بالصلاة وقال عمدا فقلت ليعلم أنهم سنة
 ومذنبنا قول عمرو ابنه وعلى وأبي هريرة وبه قال مالك كما في شرح المنية (قوله بنية الدعاء) والظاهر أنها
 حينئذ تقوم مقام التناء على ظاهر الرواية من أنه يسبق بعد الأولى التمجيد (قوله وتكره بنية القراءة) في البحر
 عن التجنيس والمحيط لا يجوز لانها محل الدعاء دون القراءة اه ومثله في الوالوجية والتأخر خاتمة وظاهره أن
 الكراهة تحريمية وقول القنية لوقر أنها الصالحة جاز أي لوقر أنها بنية الدعاء لوافق ما ذكره غيره أو أراد
 بالجواز الصحة على أن كلام القنية لا يعمل به اذا عارضه غيره وقول الشربلاني في رسالته انه نص على جواز
 قراءتها فيه نظر ظاهر لما علمته وقوله وقول متلا على القاري أيضا يستحب قراءتها بنية الدعاء خروجا من
 خلاف الامام الشافعي فيه نظر أيضا لانه لا تصح عنده الابنية القرآن وليس له أن يقرأها بنية القراءة ويرتكب
 مكروه منه مذهبه ليراعى مذهب غيره كما تقرر في أول الكتاب (قوله وأفضل صفوفها آخرها الخ) كذا في
 القنية وبحث فيه في الحلية باطلاق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها
 آخرها وبأن اظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اه أقول قد يقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المطلقة
 لانها المتبادرة ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواء أبو داود وقال حديث
 حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولهذا قال في المحيط ويستحب أن يصف ثلاثة صفوف حتى
 لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للإمامة ويقف وراءه ثلاثة ثم اثنان ثم واحد اه فلو كان الصف الأول أفضل
 في الجنازة أيضا لكان الأفضل جعلهم صفًا واحدًا ولكره قيام الواحد وحده كما ذكره في غير هذا ما ظهر لي
 (قوله لانه منسوخ) لان الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع
 وأكثر من ذلك إلا أن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان ناسخا لما قبله ح عن
 الامداد وفي الزبلي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على الجاشي كبر أربع تكبيرات وثبت عليه ما لي أن توفي
 فنسخ ما قبلها ط (قوله فيمكث المؤتمر الخ) لما كان قوله لم يتبع صادقًا بالقطع وبالاتظار ارفده بيان
 المراد منه ط (قوله به يفتي) رجحه في فتح القدير بان البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطا مطلقا
 انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بحر وروى عن الامام أنه يسلم للرجال ولا ينتظر تحققة الخلقة ط (قوله
 هذا) أي عدم المتابعة ط (قوله ونوى الاقتراح الخ) لجواز أن تكبيرة الامام للاقتراح إلا أن واخطأ المبلغ
 نقل ذلك في البحر عن شرح المجمع الملكي بصيغة قالوا وقوله في باب صلاة العيد بصيغة قبل وكلا الصيغتين مشعر
 بالضعف كيف وهو لا وجه له بظهور لانه ان كان المراد أنه ينوى الاقتراح بما زاد على الرابعة كما هو المتبادر لزوم
 أن يأتي بعد ثلاث تكبيرات أخر لان بنية الاقتراح لتصحيح صلاته باحتمال خطأ المبلغ ولا صحة لها إلا بثلاث
 بعد ها لانها أركان والأركان كانت يفتي لغوا فكان الواجب عدمها وان كان المراد جميع التكبيرات فمن أين يعلم
 أن المبلغ يزيد على الرابعة حتى ينوى الاقتراح بالجميع فان احتمال الخطأ انما يظهر وقت الزيادة وان قيل انه ثابت
 قبلها يلزم عليه أن ينوى الاقتراح بالجميع وان لم يزد المبلغ شيئا وأنه يأتي بعد الرابعة بثلاث تكبيرات أيضا
 والام لا يمكن لهذه النسبة فائدة وأنه في غير صلاة الجنازة يأتي بتكبيرة أخرى لاحتمال خطأ المبلغ ونحو ذلك يقال
 في تكبيرات العيد كما اشرنا اليه في بابيه ولم أر من تعرض لشي من ذلك ثم ظهر أنه يمكن أن يجاب باختيار الشق
 الأول وأن فائدته أنه اذا زاد خامسة مثلا احتمل أن تكون التحريمية وأنه سيكبر بعد ها ثلاثا أخرى وهكذا
 في السادسة والسابعة فاذا سلم احتمل أن أربعة قبل السلام هي الفرائض الاصلية وأن ما قبلها زائدة غلطوا واحتمل
 أن أربعة من الابتداء هي الفرائض الاصلية وما بعد ها زائدة غلطوا فاذا نوى تكبيرة الاقتراح فبما زاد على الأربع
 الأول قد يقع ذلك في بعض الصور بلا ضرر والله أعلم (قوله ولا يستغفر فيها لصبي) أي في صلاة الجنازة

لكر في البدائع العمل في زماننا
 على الجهر بالتسليم وفي جواهر
 النناوى يجهر بواحدة (ولاقراءة
 ولا تشهد فيها) وعين الشافعي
 الصالحة في الأولى وعندنا يجوز
 بنية الدعاء وتكره بنية القراءة
 لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام
 وأفضل صفوفها آخرها اظهارا
 لتواضع (ولو كبر امامه خبا
 لم يتبع) لانه منسوخ (فيمكث
 المؤتمر حتى يسلم معه اذا سلم)
 به يفتي هذا اذا جمع من الامام
 ولو من المبلغ تابعه وينوى
 الاقتراح بكل تكبيرة وكذا في
 العيد (ولا يستغفر فيها لصبي)

(قوله ومجنون ومعتوه) هذا في الاصل - فان الجنون والعتة الطارتين بعد البلوغ لا يسقطان الذنوب السالفة
 كما في شرح المنية (قوله بعد دعاء البالغين) كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعاء البالغين وكتب
 العلامة نوح على نسخة بعد أنهم انما خالفه لما في الكتب المشهورة ومناقضة لقوله لا يستغفر لصبي - ولهذا قال
 بعضهم انما انحف من بدل اه وقال الشيخ اسماعيل بعد كلام والحاصل أن مقتضى متون المذهب
 والفتاوى وصريح غير الاذكار لاقتصار في الطفل على اللهم اجعله لنا فرطا الخ اه قلت وحاصله أنه لا يأتي
 بشئ من دعاء البالغين أصلا بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل في الخلية عن البدائع والمحيط وشرح الجامع
 لقاضي خان ما هو كالتصريح في ذلك فراجع به وبعلم أن ما في شرح المنية من أنه يأتي بذلك الدعاء بعد قوله ومن
 توفيته مناقضه على الايمان مبنى على نسخة بعد من الدرر قد بر هذا وما مر في المأثور في دعاء البالغين من قوله
 وصغيرنا وكبيرنا لا يشافي قلوبهم لا يستغفر لصبي كما قد مناه فافهم (قوله أي سابقا الخ) قال في المغرب اللهم
 اجعله لنا فرطا أي اجزائنا قديما وأصل الفارط والفرط فحين يتقدم الواردة اه أي من يتقدم الجامعة الواردة
 الى الماء ليهيئه لهم ومنه الحديث انما فرطكم على الحوض واقتصر الشارح على المعنى الثاني الذي هو الاصل
 لما في البحر أنه الانب هنالك لا يتكرر مع قوله واجعله لنا اجرا اه قال ط والذي في التهر وغيره تفسيره
 بالمقدم ليهيئ مصالح والديه في دار القرار (قوله وهو دعاءه) اي للصبي ايضا اي كما هو دعاء لوالديه
 ولما صلبه لانه لا يبي الماء دفع الظما ومصالح والديه في دار القرار الا اذا كان متقدما في الخير وهو جواب عن
 سؤال حاصله أن هذا دعاء للحياء ولا نفع للميت فيه ط (قوله لاسيه وقد قالوا الخ) حاصله أنه اذا كانت
 حسنة أي نواهيها يكون أحلا للجزاء والثواب فتاسب أن يكون ذلك دعاءه أيضا ينتفع به يوم الجزاء (قوله
 واجعله ذخرا) في الهداية والكافي وغيرهما واجعله لنا اجرا واجعله لنا ذخرا وفي الدرر والوقاية كما هنا
 (قوله ذخيرة) أشار الى أن المراد بالذخرا الاسم أي ما يذخر لا المصدر فانه يستعمل اسما ومصدرا كما يفيد
 قول القاموس ذخره كمنعه ذخرا بالضم وأذخره اختاره واتخذوه والذخيرة ما أذخر كالذخيرة أذخر اه
 قال العلامة ابن حجر شبه تقدمه لوالديه بشئ نفيس يكون أمامهما تذخرا الى وقت حاجتهما بشفاعته لهما
 كما صح اه (قوله مقبول الشفاعة) تفسير لقوله مشفعنا بالبناء للجهول (تتمه) في بعض الكتب يقول اللهم
 اجعله لوالديه فرطا وسلطانا وذخرا وعظما واعتبارا وشفيعا واجرا وثقل به موازين شهدها وأفرغ الصبر على قلوبهم ما
 ولا تقننهما بعده واغفر لنا وله ط أقول رأيت ذلك في كتب الشافعية لكن يابدل قوله واغفر لنا وله بقوله
 ولا تحرمهما اجره وهذا اولى لما مر من أنه لا يستغفر لصبي وقال في شرح المنية وفي المفيد ويذعر لوالدي
 الطفل وقيل يقول اللهم ثقل به موازين شهدها وأعظم به أجرهما ولا تقننهما بعده اللهم اجعله في كفالة ابراهيم
 وألحقه بصالح المؤمنين اه (قوله ندبا) أي كونه بالقرب من الصدر مندوب والاشهاداة جزء من الميت لا بد
 منها قهسا تاني عن التحفة ويظهر أن هذا في الامام وفيما اذم تعدد الموتى والوقوف عند صدر أحدهم فقط
 ولا يعد عن الميت كما في التهر ط (قوله للرجل والمرأة) اراد الذاكر والانتى الشامل للصغير والصغيرة ط عن
 أبي السعود وعند الشافعي رحمه الله يقف عند رأس الرجل وعجز المرأة (قوله والشفاعة لاجله) أي أن الاصل
 شافع للميت لاجل ايمانه فتاسب أن يقوم بجذائه محله (قوله والمسبوق) أي الذي لم يكن حاضر تكبير الامام
 السابق ط (قوله لبعض التكبيرات) صادق بالقل والاكثر ط أما المسبوق بالكل فيأتي حكمه (قوله
 لا يكبر في الحال) فلو كبر كما حضرو لم ينظر لتفسد عندهما لكن ما أذاه غير معتبر كذا في الخلاصة بجر ومثله
 في الفتح وقضية عدم اعتبار ما اذا أنه لا يكون شارعا في تلك الصلاة وحينئذ تفسد التكبير مع أن المسطور
 في القسنة أنه يكون شارعا وعليه فيعتبر ما أذاه وهذا المار من افصح عنه فتدبره نهر وأجاب الجوى في شرح
 الكنز بأنه لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولان اعتبار شروعه اعتبار ما اذاه الا ترى أن من ادرك الامام
 في السجود صح شروعه مع أنه لا يعتبر ما أذاه من السجود مع الامام بل عليه اعادته اذا قام الى قضاء ما سبق به
 فلا مخالفة بين ما في الخلاصة والقسنة اه لكن فيه أن تكبيرة الاقتتاح هنا بمنزلة ركعة فلو صح شروعه بها يلزم
 اعتبارها الا أن يقال ان لها شهيدين كما مر فتصح شروعه بها من حيث كونها شرطا ولا تعتبر في تكميل العدد
 من حيث شبهها بالركعة فلذا قلنا يصح شروعه بها وبعد ما بعد سلام امامه والله أعلم (قوله والمسبوق الخ)

ومجنون) ومعتوه لعدم تكليفهم

(بل يقول بعد دعاء البالغين

اللهم اجعله لنا فرطا) يفتحين

أي سابقا الى الحوض ليهيئ الماء

وهو دعاءه أيضا بتقدمه في الخير

لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي

له لا يوجب له بل له ما ثواب التعليم

(واجعله ذخرا) بضم الذال

المجبة ذخيرة (وشافعا مشعرا)

مقبول الشفاعة (ويقوم الامام

ندبا (بجذاء الصدر مطلقا)

للرجل والمرأة لانه محل الايمان

والشفاعة لاجله (والمسبوق)

بعض التكبيرات لا يكبر في الحال

بل (ينظر) تكبير (الامام الكبير

معه) للافتتاح لما مر أن كل تكبيرة

ركعة والمسبوق لا يندبها بما فاته

هو من تسمية التعديل أي فلو كبر ولم يتسار لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء
ط (قوله وقال أبو يوسف الخ) قال في النهاية تفسير المسئلة على قوله أنه لما جاء وقد كبر الإمام تكبيرة
الاقتراح كبر هذا الرجل للاقتراح فإذا كبر الإمام الثانية تابعه فيها ولم يكن مسبوفاً وعند ذلك لا يكبر
للاقتراح حين يحضر بل ينتظر حتى يكبر الإمام الثانية ويكون هذا التكبير تكبير الاقتراح في حق هذا الرجل
فيصير مسبوفاً بتكبيره يأتي بها بعد سلام الإمام اه (قوله كما لا ينتظر الحاضر الخ) أفاد بالتشبيه
أن مسئلة الحاضر اتفاقية ولذا قال بل يكبر أي الحاضر اتفاقاً والمراد به من كان حاضراً وقت تحرمة الصلاة
في محل يجوز فيه الدخول في صلاة الإمام كما يأتي عن المجتبى أي بأن كان مشياً للصلاة كما يفيد قول الهندي
عن شرح الجامع لقاضي خان وإن كان مع الإمام فتغافل ولم يكبر معه أو كان في السجدة بعد فأخر التكبير فإنه يكبر
ولا ينتظر تكبير الإمام الثانية في قولهم لأنه لما كان مستعداً جعل بمنزلة المشارك اه (قوله في حال التحريم)
منه ومه أنه لو فاته التحريم وحضر في حالة التكبير الثانية مثلاً لا يكون مدر كالهابل ينتظر الثالثة ويكون
مسبوفاً بتكبيرتين لا بواحدة عندهما لكن الظاهر أن التحريم غير قيد المسألتين فيما لو كبر الأربع والرجل حاضر
فانه يكون مدر كالهابل ويؤيده التعديل المار عن قاضي خان واللاتي عقبه عن الفخ تامل (قوله لأنه كما درك)
قال في فتح القدير يفيد أنه ليس بمدرك حقيقة بل اعتبر مدر كالحضوره التكبير دفعاً للخرج إذ حقيقة ادراك
الركعة بفعلها مع الإمام ولو شرط في التكبير المعية ضاق الأمر جداً إذ الغالب تأخر النية قليلاً عن تكبير الإمام
فاعتبر مدر كالحضوره اه (قوله ثم يكبر الخ) أي المسبوق والحاضر وقوله ما فاتهم ما فاتهم خفاء لأن المراد
بالحاضر في كلامه الحاضر في حال التحريم فإذا أتى بهم لم يقته شيء إلا أن يراد ما إذا حضرا أكثر من تكبيرة فكبر
واحدة فانه يكبر بعد السلام ما فاتته على ما سأل في تأمل واحتراز عن الملاحق كأن كبر مع الإمام الأولى دون
الثانية والثالثة فانه يكبرهما ثم يكبر مع الإمام الرابعة كما في الحلبة والنهر هذا وفي نور الإيضاح وشرحه
أن المسبوق يوافق إمامه في دعائه ولو علم بجماعه اه ولم يذكر ما إذا لم يعلم وظاهر تقييده الموافقة بالعلم
أنه إذا لم يعلم بأن لم يعلم أنه في التكبير الثانية والثالثة مثلاً يأتي به مرتباً أي بالبناء ثم الصلاة ثم الدعاء تأمل
(قوله لنقلاً) بالتحريك أي متتابعة وفي بعض النسخ ترى وهو بمعنىناه (قوله على الاعتناق) مفهوماً أنه
لورفعت بالأيدي ولم توضع على الاعتناق أنه لا يقطع التكبير بل يكبر وهو ظاهر الرواية وعن محمدان كانت
إلى الأرض أقرب يكبر والافلا معراج ومثله في البرازية والفتح ويخالفه ما في البحر عن الظهيرية أنها لو رفعت
بالأيدي ولم توضع على الأكاف لا يكبر في ظاهر الرواية لكن قال في السبلالية وينبغي أن يقول على ما في البرازية
ولا يخالفه ما يأتي من أنها لا تنصح إذا كان الملبث على أيدي الناس لأنه يفتقر في البناء ما لا يفتقر في الابتداء
اه (قوله وما في المجتبى من أن المدرك) أي الحاضر وسماه مدركاً لأنه بمنزلة كبر وعبارة المجتبى رجل
واقف حيث يجزئه الدخول في صلاة الإمام فكبر الإمام الأولى ولم يكبر معه فانه يكبر ما لم يكبر الإمام الثانية فإن
كبر كبر معه وقضى الأولى في الحال وكذا أن لم يكبر في الثانية والثالثة والرابعة يكبر ويقضى ما فاتته في الحال اه
(قوله شاذ) لمخالفته مانص عليه غير واحد من أنه يكبر ما فاتته بعد سلام الإمام أفاده في النهر (قوله فلو جاء الخ)
هذا ثمرة الخلاف بينهما وبين أبي يوسف كما في النهر (قوله لتعذر الدخول الخ) لما مر أن المسبوق ينتظر
الإمام ليكبر معه وبعد الرابعة لم يبق على الإمام تكبير حتى ينتظره لاتباعه فيه قال في الدرر والاصل في الباب
عندهما أن المقتدى يدخل في تكبيرة الإمام فإذا فرغ الإمام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف
يدخل إذا بقيت التحريم كذا في البدائع اه (قوله كما في الحاضر) أي في وقت التكبير الرابعة فقط
أو التكبيرات كلها ولم يكبر جامع الإمام وأشار بالتشبيه بعبارة البدائع إلى أن مسئلة الحاضر اتفاقية وفيه
كلام يأتي (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف في مسئلة المسبوق خلافاً لما مشى عليه في المتن
(قوله ذكره الحلبي وغيره) عبارة الحلبي في شرح المتن وإن جاء بعد ما كبر الرابعة فاتته الصلاة عندهما وعند
أبي يوسف يكبر فإذا سلم الإمام قضى ثلاث تكبيرات وذكر في المحيط أن عليه الفتوى اه قلت وذكر أيضاً
في الفتاوى الهندية عن المختصرات أنه الأصح وعليه الفتوى لكن ما مشى عليه في المتن صرح في البدائع
بأنه الصحيح ومثله في الدرر وشرح المقدسي ونور الإيضاح نعم نقل في الامداد عن التبنيس والولولة الجلية أن ذلك

وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر
(كما لا ينتظر الحاضر) في (حال
التحرمة) بل يكبر اتفاقاً للتحريم
لأنه كما درك ثم يكبر ما فاتهم
بعد الفراغ لنقلاً بلادعاء ان خشا
رفع الملبث على الاعتناق وما في
المجتبى من أن المدرك يكبر الكل
للحال شاذ نهر (ولو جاء) المسبوق
(بعد تكبيرة الإمام الرابعة فاتته
الصلاة) لتعذر الدخول في
تكبيرة الإمام وعند أبي يوسف
يدخل لبقاء التحريم فإذا سلم
الإمام كبر ثلاثاً كما في الحاضر
وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره
(وإذا اجتمع)

رواية عن أبي حنيفة وأبي عبد الله بن يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال فقد اختلف الصحاح (تبيينه) هذا كله في المسبوق وأما الحاضر وقت التكبير الرابعة فانه يدخل وقد أشار الشارح كالبدائع الى أنه بالاتفاق كما قد سناؤه صرح في النهر وهو ظاهر عبارة المجتبى التي قدمناها لكن في البحر عن المحيط لو كبر الامام أربعاً والرجل حاضر فانه يكبر ما لم يسلم الامام ويتقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن أنه لا يكبر وقد فاتته اهـ أقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم أن عدم فوات الصلاة في الحاضر متفق عليه بين أبي يوسف وصاحبيه وأن الفوات رواية الحسن عن أبي حنيفة وأن المقتضى به عدم الفوات وهذا هو المناسب لما مر من تقرير أقوالهم أما على قول أبي يوسف فظاهر لأن المسبوق عنده لا تقوته الصلاة فال حاضر بالاولى وأما على قوله فلما صرح به في الهداية وغيرها من أن الحاضر عزلة المدرك عندهما وهذا حاضر وقت الرابعة فيكبرها قبل سلام الامام ثم يتقضى الثلاث لقوات محلها وحينئذ فيافي المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه أن يكون قولهما بخلافه بل قولهما كقوله بدليل أنه قابله برواية الحسن فقط والا كان المناسب مقابلته بقولهما ولذا لم يعزه في الحاشية والولوية غاية البيان الى أبي يوسف بل اطلقوه وقابله برواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن أبي يوسف أنه يدخل معه فأفاد أن قول أبي يوسف كقولهما وأن المخالفة في رواية الحسن فقط (تبيينه) نقول في البحر عبارة المحيط السابقة ثم قال فيافي الحقائق من أن الفتوى على قول أبي يوسف انما هو في مسألة الحاضر لا المسبوق وقد يقال انه اذا كان حاضرا ولم يكبر حتى كبر الامام فثنتين او ثلاثا فلا شك أنه مسبوق وحضوره من غير فعل لا يجعله مدركا فينبغي أن يكون كمسألة المسبوق وأن يكون الفرق بين الحاضر وغيره في التكبير الاولى فقط كما لا يخفى اهـ وأقول ان ما في الحقائق محمول على مسألة المسبوق لما مر من أن المخالف فيها أبو يوسف وأن الفتوى على قوله وأما مسألة الحاضر فانه موافقة كما علمته وأما قوله وقد يقال الخ فاصله أنه لا تحقق لمسألة الحاضر الا فيمن حضر وقت التكبير الاولى فيكبرها قبل أن يكبر الامام الثانية أما لو تشاغل حتى كبر الامام الثانية او اكثر فهو مسبوق لا حاضر وفيه نظر ظاهر فانه اذا كان حاضرا حتى كبر الامام تكبيرتين مثلاً يكون مدركا لثانية فله أن يكبرها قبل أن يكبر الامام الثالثة ويكون مسبقا بالاولى فيأتي بها بعد سلام الامام فسبقه بها لا ينافي كونه حاضر في غير ما يدل على ذلك ما نقله في البحر عن الواقعات من أنه ان لم يكبر الحاضر حتى كبر الامام ثنتين كبر الثانية منهما ولم يكبر الاولى حتى يسلم الامام لأن الاولى ذهاب محلها فكانت قضاء والمسبوق لا يشترط على القضاء قبل فراغ الامام اهـ فانظر كيف جعله حاضر او مسبقا اذ لو كان مسبقا فقط لم يكن له أن يكبر الثانية بل ينظر تكبير الامام الثالثة كما مر فاعتنم تحريز هذا المقام (قوله اولى من الجمع) لأن الجمع مختلف فيه فنية (قوله وتقديم الفضل افضل) أي يصلي اولا على أفضلهم ثم يصلي على الذي يليه في الفضل وقيد في الامداد بقوله ان لم يكن سبق أي والا يصلي على الاسبق ولو لم يفضلوا وسأني بيان الترتيب (قوله وان جمع جاز) أي بأن صلى على الكل صلاة واحدة (قوله صفا واحدا) أي كما يصطفون في حال حياتهم عند الصلاة بدائع أي بأن يكون رأس كل عند رجل الآخر فيكون الصف على عرض القبلة (قوله وان شاء جعلها صفا الخ) ذكر في البدائع التخيير بين هذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول أن الثاني أولى لأن السنة هي قيام الامام بجذاء الميت وهو يحصل في الثاني دون الاول اهـ (قوله درجا) أي شبه الدرج بأن يكون رأس الثاني عند منكب الاول بدائع (قوله لحصول المقصود) وهو الصلاة عليهم درر والا حسن ما في المبسوط لأن الشرط أن تكون الجنائز أمام الامام وقد وجد اسماعيل (قوله فيقرب منه الفضل فالفضل) أي في صورة ما اذا جعلهم صفا واحدا مما يلي القبلة بوجهها أما في صورة جعلهم صفاء عرضا فانه يقوم عند أفضلهم كما قدمه ان ليس احدهم أقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساوا قدم أسهم كما في الحلية وفي البحر عن الشيخ وفي الرجلين يقدم اكبرهما سنا وقرأنا وعلمنا كما فعله عليه الصلاة والسلام في قتلى احد من المسلمين (قوله يقدم على العبد) أي ولو بالغا كما يفيد قول البحر عن الظهيرية ويقدم الجزر على العبد ولو كان الجزر صبي اهـ قال ط وأفاد أن الجزر البالغ يقدم بالاولى وهو المشهور وروى الحسن عن الامام أن العبد اذا كان أصغر قدم مخ اهـ (قوله لضرورة) انما قيد بها لانه لا يدفن اثنان في قبر ما لم يصر

الجنائز فافراد الصلاة) على كل واحدة (اولى) من الجمع وتقديم الافضل أفضل (وان جمع) جاز ثم ان شاء جعل الجنائز صفا واحدا وقام عند أفضلهم وان شاء جعلها صفا مما يلي القبلة) واحدا خلف واحد) بحيث يكون صدر كل جنائز (مما يلي الامام) ليقوم بجذاء صدر الكل وان جعلها درجا فحسن لحصول المقصود (وراعى الترتيب) المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الفضل فالفضل الرجل مما يليه فالصبي فالخنثى فالبالغة فالمرأهة والصبي الحر يقدم على العبد والعبد على المرأة وأما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيجعل الفضل مما يلي القبلة فتح

مطلب
في بيان من هو الحق بالصلاة على
الميت

الاول ترابا فيجوز حينئذ البناء عليه والرع الا لضرورة فيوضع بينه متراب اولين بصير كقبرين ويجعل الرجل مما
يلي القبلة ثم الغلام ثم الخنثى ثم المرأة شرح الملتقى (قوله اوناثيه) الاولى ثم ناثيه ح أي كما عبر في الفتح وغيره
(قوله ثم صاحب الشرط) قال في الترمذية لابي حنيفة ظاهر كلام الكمال أن صاحب الشرط غير أمير البلد وفي المعراج
ما يفيد أنه هو حيث قال الشرط بالسكون والحركة خيار الجند والمراد أمير البلدة كما مر بخاري اه وأجاب
ط بجمل أمير البلد على المولى من نائب السلطان لا من السلطان اه هذا وتقدم في الجمعة تقديم الشرطي على
القاضي وما هنا مخالف له ولم أر من نبه عليه فليأتل (قوله ثم خليفة) كذا في البحر أي خليفة صاحب
الشرط كما هو المتبادر وفيه أنه حيث تقدم القاضي على صاحب الشرط كن المناسب تقديم خليفة على خليفة
صاحب الشرط فالمناسب قول الفتح ثم خليفة الوالي ثم خليفة القاضي اه ومثله في الامداد عن الزيلعي
(قوله ثم امام الحنبي) أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالمحلة وانما كان اولى لأن الميت رضى بالصلاة خلفه
في حال حياته فينبغي أن يصلي عليه بعد وفاته قال في شرح النية فعلى هذا الوهم أنه كان غير راض به حال حياته
ينبغي أن لا يستحب تقديمه اه قلت هذا مسلم ان كان عدم رضاه به لوجه صحيح والا فلا تأدل (قوله فيه
ايهام) أي في كلام المصنف ايهام التسوية في الحكم بين تقديم المذكورين لكن القاعدة الاصلية أن القران
في الذكر لا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل (قوله وذلك أن تقديم الولاية واجب) لأن في التقديم عليهم ازدراء بهم
وتعظيم اولى الامر واجب كذا في الفتح وصرح في الروايلية والايضاح وغيرهما بوجوب تقديم السلطان وعلمه
في المنبع وغيره بأنه نائب النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو اولى بالمؤمنين من انفسهم فيكون هو أيضا كذلك
اسماعيل (قوله بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلية ثم قال وهو حسن وتبعه في البحر (قوله امام المسجد
الجامع) عبر عنه في شرح النية بامام الجمعة (تنبيه) وأما امام مصلى الجنازة الذي شرطه الواقف وجعل له
معلوما من وقفه فيل يقدم على الوالي كما مر الحنبي ام لا للقطع بأن علما الرضى بالصلاة خلفه في حياته خاصة بامام
المحلة والذي يظهر لي أنه ان كان مقرر من جهة القاضي فهو كما نبه وان من جهة الناظر فكالاجنبي أفاده
في البحر وخالفه في التهرب بأن مامر في باب الامامة من تقديم الراتب على امام الحنبي يقتضي تقديمه هنا عليه
واستظهر المتقدمي أنه ككالاجنبي مطلقا لانه انما يجعل للغريب ومن لا ولى له أقول وهذا اولى لما يأتي
من أن الاصل أن الحق الوالي وانما تقدم عليه الولاية وامام الحنبي لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتقرر
القاضي له لاستحقاق الوظيفة لا لبعده نأب ساعته والارم أن كل من قرره القاضي في وظيفة امامة أن يكون
نأب ساعته مقدما على امام الحنبي والفرق بينه وبين الامام الراتب ظاهر لانه لم ير به للصلاة خلفه في حياته بخلاف
الراتب هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ثم الوالي) أي ولى الميت الذكر البالغ العاقل فلا ولاية لامرأة وصي
ومعونه كما في الامداد قال في شرح النية الاصل أن الحق في الصلاة للوالي ولذا تقدم على الجميع في قول أبي يوسف
والشافعي ورواية عن أبي حنيفة لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح الا أن الاستحسان وهو ظاهر الرواية
تقديم السلطان ونحوه لما روي أن الحسين قدم سعيد بن العاص لما مات الحسن وقال لولا السنة لما تقدمت
وكان سعيد واليا بالمدينة ولما مر من الوجه في تقديم الولاية وامام الحنبي (قوله بترتيب عصوبة الانكاح)
فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا أنه احق من الاجنبي وفي الكلام رمز الى أن الابعدا حق من الاقرب الغائب
وحد الغيبة هنا أن يكون بمكان تفوته الصلاة اذا حضر ط عن القهستاني زاد في البحر وأن لا ينظر الناس
قدومه قلت والظاهر أن ذوى الارحام داخلون في الولاية والتقييد بالعصوبة لاخراج النساء فقط فهم اولى
من الاجنبي وهو ظاهر ويؤيد تعبير الهداية بولاية السكاح تأمل (قوله فيقدم على الابن انفاقا) هو الاصح
لأن الاب فضيلة عليه وزيادة سن والفضيلة والزيادة تعتبر ترجيحاً في استحقاق الامامة كما في سائر الصلوات بجر
عن البدائع وقيل هذا قول محمد وعندهما الابن اولى قال في الفتح وانما تقدمنا الاسن بالسنة قال عليه الصلاة
والسلام في حديث القسامة ليسكلم اكبرهما وهذا يفيد أن الحق للابن عندهما الآن السنة أن يقدم هو أباه
ويدل عليه قولهم سائر القربات اولى من الزوج ان لم يكن له منها ابن فان كان فالزوج اولى منهم لأن الحق للابن
وهو يقدم اباه ولا يبعد أن يقال ان تقديمه على نفسه واجب بالسنة اه وفي البدائع وللابن في حكم الولاية
أن يقدم غيره لأن الولاية له وانما منع عن التقدم لئلا يستخف بأبيه فلم تسقط ولايته بالتقديم (قوله الا أن يكون

مطلب
تعظيم اولى الامر واجب

(وبقدم في الصلاة عليه السلطان)
ان حضر (اوناثيه) وهو أمير
المصر (ثم القاضي) ثم صاحب
الشرط ثم خلفته ثم خليفة
القاضي (ثم امام الحنبي) فيه ايهام
وذلك أن تقديم الولاية واجب
وتقديم امام الحنبي مندوب فقط
بشرط أن يكون أفضل من الوالي
والا فالوالي اولى كما في المجتبى
وشرح الجمع للمصنف وفي الدراية
امام المسجد الجامع اولى من
امام الحنبي أي مسجد محله نهر
(ثم الوالي) بترتيب عصوبة
الانكاح الا الاب فيقدم على الابن
انفاقا الا أن يكون عالما والاب
بجاهل

(الح) قال في البحر ولو كان الأب جاهلاً والابن عالماً ينبغي أن يقدم الابن لأن يقال إن صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم احتياجه إلى الاعتراض في التبرع بما تر من أن أمام الحى إنما يقدم على الولي إذا كان أفضل قال نعم على القدوري كراهة تقدم الابن على أبيه بأن فيه استخفافاً به وهذا يقتضى وجوب تقديمه مطلقاً اهـ قلت وهذا مؤيد لما مرّ تأمّن الفتح (قوله فالابن أولى) في نسخة والاسن أولى وعليها كتب الحديث فقال أى إذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقوة كابن وأخوين أو عيين فالاسن أولى أقول الآن يكون غير الاسن أفضل اهـ أى قياساً على تقديم الابن الأفضل على أبيه بل هذا أولى فلو كان الأصغر شقيقاً والأب أكبر فالأصغر أولى كما في الميراث حتى لو تقدم أحد أفليس للأب كبر منعه كما في البحر (قوله فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران) كذا في فتح القدير وهو صريح في تقديم الزوج على الاجنبى ولو جازا وهو مقتضى إطلاق ما قدمناه عن القهستاني من أن الزوج أحق من الاجنبى تخاهنا أولى من قول النهر والزوج والجيران أولى من الاجنبى اهـ وشمل الولي مولى العتاقة وابنه ومولى المولاة فانهم أولى من الزوج لانقطاع الزوجية بالموت بغير (قوله ومولى العبد أولى من ابنه الحر) وكذا من أبيه وغيره قال الزيلعي والسيد أولى من قريب عبيده على الصحيح والقريب أولى من السيد المعتقد اهـ يخاف القهستاني من أن ابن العبد وأباه أحق من المولى على خلاف الصحيح (قوله لبقاء ملكه) اعترض بما في شرح الهاملية من أن السيد لا يغسل أمته ولا أمه ولده ولا مدبرته لانقطاع ملكه عنهم بالموت اهـ أقول أى لأن الجسمة الميتة لا تقبل الملك لكن المراد بقاء الملك حكماً كما قيده في البحر ولا يلزمه تكفين عبده كالزوجة مع أن الزوجية انقطعت بالموت كما مرّ تأمّن التفسير لما فيه من المس والنظر المحظورين لا يراعى فيه الملك الحكمي لصعفه فعارض التكفين وولاية الصلاة هذا ما ظهر لي (قوله والفتوى على بطلان الوصية) عزاه في الهنديّة إلى المختصرات أى لو أوصى بأن يصلى عليه غير من له حق التقديم أو بأن يغسله فلا يلزم تنفيذ وصيته ولا يطل حق الولي بذلك وكذا بطل لو أوصى بأن يكفن في نوب كذا أو يدفن في موضع كذا كما عزاه إلى المحيط وذكر في شرح درر البحار أن تعليل تقديم أمام الحى بما مرّ من أن الميت رضيه في حياته يعلم أن الموصى له يقدم على أمام الحى لا اختياره له صريحاً لأن المذكور في المتن أن هذه الوصية باطلة اهـ فتأمل (قوله ومثله كل من يقدم عليه من باب أولى) ظاهره أن للسلطان أن يأذن بالصلاة لاجنبى بلا إذن الولي وقد ذكره في الحلية بحثاً بناء على أن الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداء واستثنى أمام الحى فليس له الاذن لأن تقديمه على الولي مستحب فهو كأكبر الأخوين إذا قدم اجنبياً فلا يصغر منه فكذلك الولي اهـ أقول وفي كون الحق ثابتاً للسلطان ابتداء بحث لما قدمناه عن شرح النية من أن الحق في الأصل للولي وإنما قدم السلطان في ظاهر الرواية ثلاثين دري به وتعليقه واجب وقدم أمام الحى لأن الميت رضيه في حياته ومثله ما في الكافي حيث علل لما يأتي من أن للولي الاعادة إذا صلى غيره بقوله لأن الحق للأولياء لانهم أقرب الناس إليه وأولاهم به غير أن السلطان والأمام إنما يقدم بعرض السلطنة والإمامة اهـ وبهذا تندفع الأولوية فتأمل (قوله فيها) أى في الصلاة على الميت وفسر الاذن بتفسير آخر وهو أن يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لأنه لا ينبغي لهم أن ينصرفوا إلا بأذنه وذكر الزيلعي معنى آخر وهو الاعلام بموته ليصلوا عليه بغير لكن بتعين المعنى الأول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور بخلاف عبارة الكثر والهداية (قوله فيملك ابطاله) أى بتقديم غيره هداية فالمراد بإبطال نقله عنه إلى غيره (قوله ولو أصغر سناً) فلو كانا شقيقين فالاسن أولى لكنه لو تقدم أحد فالأصغر منه ولو تقدم كل منهما واحد اخفى قدمه الاسن أولى بغير (قوله أما البعيد فليس له المنع) فلو كان الأصغر شقيقاً والأب أكبر فالأصغر أحد أفليس للأب كبر المنع بغير وفيه فان كان الشقيق غائباً وكتب إلى انسان ليتقدم فلا خلاف لاب منعه والمريض في المصر كالصحيح يقدم من شاء وليس للأب بعد منعه (قوله فان صلى غيره) الاخصر أن يقول فان صلى من ليس له حق التقديم اهـ ح (قوله من ليس له حق التقديم الخ) بيان لغير المضاف إلى ضمير الولي اخرج به السلطان ونحوه وأمام الحى فان صلى أحد لم يعد الولي كما يأتي لتقدمهم عليه (قوله أعاد الولي) مفهومه أن غير الولي كالسلطان لا يعيد إذا صلى غيره من ليس له حق التقديم معه إلا أن يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الأولى أن يقول أعاد من له حق التقديم لكن اختلف فيما إذا صلى الولي فهل إن قبله كالسلطان حق الاعادة في النهاية والعناية نعم لأن الولي

فالابن أولى فان لم يكن له ولي
فالزوج ثم الجيران ومولى العبد
أولى من ابنه الحر لبقاء ملكه
والفتوى على بطلان الوصية
بغسله والصلاة عليه (وله) أى
للولي ومثله كل من يقدم عليه
من باب أولى (الاذن لغيره فيها)
لأنه حقه فيملك ابطاله (الا) أنه
(ان كان هنالك من يساويه فله)
أى لذلك المساوى ولو أصغر سناً
(المنع) لمشاركته في الحق أما
البعيد فليس له المنع (فان صلى
غيره) أى الولي (من ليس له حق
التقدم) على الولي (ولم يتابعه)
الولي (أعاد الولي)

الحاجب على النبي صلى الله عليه وسلم
أن أبكر رضى الله تعالى عنه كان
مشغولا بتسوية الامور وتسكين
الفتنة فكانوا يصلون عليه قبل
حضوره وكان الحق له فلما فرغ صلى
عليه ثم لم يصل احد بعده اه فهذا
يفيد أن للسلطان الاعادة ولو لم
يكن حاضر افينا في ما قاله في البحر
وما قاله في النهر الا أن يقال ان
الولاية كانت للعباس عم النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى
قبل ابي بكر والكلام فيما اذا صلى
الولى فلا منافاة ولكن يحتاج
الى ثبوت ذلك فتأمل اه منه
قوله علمه لقوله لا لاسقاط الفرض
هكذا بخطه ولعل الصواب ابدال
قوله علمه بقوله الاشارة والافهو
علمه لما علمت به اللام وهو قوله
قلنا الخ فتأمل اه محججه

ولو على قبره ان شاء لاجل حقه
لا لاسقاط الفرض ولذا قلنا ليس
لمن صلى عليه بأن يعيد مع الولى
لان تكرارها غير مشروع (والا)
أى وان صلى من له حق التقدم
كقاضي اوثابه او امام الخى او من
ليس له حق التقدم وتابعه الولى
(لا) يعيد لانهم اولى بالصلاة منه
(وان صلى هو) أى الولى (بحق)
بأن لم يحضر من يقدم عليه
(لا يصلى غيره بعده) وان حضر
من له التقدم لكونهم باحق أمالو
صلى الولى بمحضرة السلطان
مثلا أعاد السلطان كما في المجتبى
وغیره وفيه حكم صلاة من لا ولاية
له كعدم الصلاة أصلا فيصل على
قبره ما لم يترق (وان دفن) وأميل
عليه التراب (بغير صلاة) أو بها
بلا غسل او بمن لا ولاية له (صلى
على قبره) استحسنانا

اذا كان له الاعادة اذا صلى غيره مع أنه أدى قال السلطان والقاضي بالاولى وفي السراج والمستصنى لا ووفق في
البحر يحمل الاول على ما اذا تقدم الولى مع وجود السلطان ونحوه والثاني على ما اذا لم يوجد واعترضه في النهر
بأن السلطان لاحق له عند عدم حضوره فالخلاف عند حضوره اه والذي يظهر في ما في السراج والمستصنى
لما قدمناه عن الكافي من أن الحق للولاية وتقدم السلطان ونحوه لعارض وأن دعوى الاولوية غير مسلمة
وتقلبه الابن فان الحق له ابتداء ولكنه يقدم أباه لحرمة الابوة وأما تأييد صاحب البحر ما في النهاية والعناية
بما في الفتاوى كخلاصة والولى الرجحية وغيرهما من أنه لو صلى السلطان او القاضي او امام الخى ولم يتابعه الولى
ليس له الاعادة لانهم اولى منه اه فقيه نظر اذا يلزم من كونهم اولى منه أن ثبت اهم الاعادة اذا صلى
بمحضرهم لانه صاحب الحق وان ترك واجب احترام السلطان ونحوه ويدل على ذلك قول الیهادية فان صلى غير
الولى او السلطان أعاد الولى لان الحق للولاية وان صلى الولى لم يجوز لاحدا أن يصلى بعده اه ونحوه في الكبر
وغیره فتوله لم يجوز لاحد يشمل السلطان ثم رأيت في غاية البيان قال ما نصه هذا على سبيل العموم حتى لا تجوز
الاعادة للسلطان ولا غيره اه وما قيل ان المراد بالولى من له حق الولاية يعده عطف السلطان قبله على الولى
ونقل في المعراج عن المجتبى أن للسلطان الاعادة اذا صلى الولى بمحضرة ثم قال لكن في المنافع ليس للسلطان
الاعادة ثم ايدروا به المنافع فراجعوه وهذا عين ما قلناه فاعتنم تحرير هذا المقام والسلام (قوله ان شاء الخ)
وأما ما في التقويم من أنه لو صلى غير الولى كانت الصلاة باقية على الولى فضعيف كما في النهر (قوله ولما الخ)
علمه فتوله لا لاسقاط الفرض أى فان الفرض لو لم يقط بالاولى كان ان صلى أولا أن يعيد مع الولى وبمحادثة
في البحر ما في غاية البيان من أن الاولى موقوفة فان أعاد الولى تبين أن الفرض ماضى والاسقاط بالاولى لكن
قال العلامة المقدسى ان ما في غاية البيان موافق لقواعد لا تنفل بها غير مشروع عندنا وذلك نظير
وهو الجمعية مع الطهران آداء قبلنا اه نعم يحتاج الى الجواب عما قاله في البحر وهو صعب قال احسن الجواب عما
قاله المقدسى بأن اعادة الولى ليست فضلا لان صلاة غيره وان تأدى بها الفرض وهو حق الميت لكن ما نأخذ به لبقاء
حق الولى فيها فاذا أعادها وقعت فرضا مكمل الفرض الاول نظير اعادة الصلاة المبرأة بركعة فان كلا منهما
فرض كما حققناه في محله وحيث كانت الاولى فرضا فليس ان صلى أولا أن يعيد مع الولى لان اعادته تكون فضلا
من كل وجه بخلاف الولى لانه صاحب الحق هذا ما ظهر في فتاؤه (قوله غير مشروع) أى عندنا وعند مالك
خلافا للشافعي رحمه الله والادلة في المطولات (قوله او امام الخى) نص عليه في الخلاصة وغيرها كما قدمناه
وكذا صرح في الجمع وشرحه بأنه كالسلطان في عدم اعادة الولى وبه يظهر ضعف ما في غاية البيان من أن للولى
الاعادة لو صلى امام الخى لا لوصلى السلطان لثلاث روى به أفاده في البحر (قوله لانهم اولى الخ) الاولى أن يقول
أيضا وان متابعتهم اذن بالصلاة ليكون علمه لقوله او من ليس له حق التقدم وتابعه الولى (قوله بأن لم يحضر
الخ) لانه لاحق للولى عند حضرة السلطان ونحوه وقد علمت ما فيه (قوله وان حضر) يعنى بعد صلاة الولى
وان وصليته (قوله أما لو صلى الخ) نصح به بغيره قوله بأن لم يحضر من يقدم عليه وهذا ما وفق به صاحب
البحرين عباراتهم وقد علمت تحرير المقام آنفا (قوله وفيه) أى في المجتبى وهذه العبارة عزاء اليه في البحر
لكني لم أجدها فيه والذي رأيته في المجتبى هكذا ثم اذا دفن قبل الصلاة وصل على من لا ولاية له يصلى عليه
ما لم يترق اه والمراد يصلى عليه الولى ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الفرض فلا يتأني في ما مر وكذا يمكن تاويل
قوله كعدم الصلاة كما أفاده ح بأنها بالنسبة الى من له الولاية كالعدم حتى كان له الاعادة (قوله وأميل
عليه التراب) فان لم يمل اخرج وصلى عليه كما قدمناه بحر (قوله او بها بلا غسل) هذا رواية ابن جماعة والصحيح
أنه لا يصلى على قبره في هذه الحالة لانها بلا غسل غير مشروعة كذا في غاية البيان لكن في السراج وغيره قيل
لا يصلى على قبره وقال الكرخي يصلى وهو الاستحسان لان الاولى لم يستحبها لترك الشرط مع الامكان والان
زال الامكان فسقطت فرضية الغسل وهذا يقتضى ترجيح الاطلاق وهو الاولى نهر (تنبيه) ينبغي أن يكون
في حكم من دفن بلا صلاة من تردى في نحو بئر أو وقع عليه بئان ولم يمكن اخراجه بخلاف ما لو غرق في بحر
لعدم تحقق وجوده أمام الصلى تأمل (قوله او بمن لا ولاية له) متعلق بمحذوف حالا من ضمير بها العائد
الى الصلاة وهذا مكرر بما نقله عن المجتبى (قوله صلى على قبره) أى اقترافا في الاولين وجواز في الثالثة

لانهم الحق الولي أفاده ح أقول وليس هذا من استعمال المشترك في معنييه كما وهم لان حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وانما الاختلاف في الوصف وهو الحكم فهو كطلاق الانسان على ما يشمل الايض والاسود فافهم (قوله هو الاصح) لانه يختلف باختلاف الاوقات حزا وبردا والميت سمنا وحرالا والامكنة بحر وقيل بتدريث ثلاثة أيام وقيل عشرة وقيل شهر ط عن الحموي (قوله وظاهره الخ) أي ظاهري قوله مالم يغلب الخ فانه في الشك لم يغلب على الظن نفسه ط (قوله كانه تقديما للمانع) الخبر محذوف أي كانه قال ذلك تقديما أي أنه دار الامر بين التسخيق المقتضي عدم الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعتبرنا المانع وهو التسخيق ط أقول وفي الحديث نص الاصحاب على أنه لا يصلي عليه مع الشك في ذلك ذكره في المقيد والمزيد وجوامع الفتى وعامة الكتب وعلمه في المحيط بوقوع الشك في الجواز اه وتعامه فيها (قوله بغير عذر) راجع الى المستثنين فالوصلي را كالتعذر النزول لطين او مطر جاز وكذا الوصلي الولي قاعدا لمرض والناس خلافه قياما عندهما وقال محمد تجزئه دون القوم بناء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد بحر والتقدير بالولي لان الحق له فالوصلي غيره من لاحوله اما قاعدا العذر فالظاهر أن الحكم كذلك ويسقط الفرض بصلاته خلافا لما يجهه السيد أبو السعود أفاده ط (قوله وقيل بتزنيها) ربحه المحقق ابن الهمام وأطال ووافقه تلميذه العلامة ابن أمير حاج وخالفه تلميذه الثاني الحافظ الزيني قاسم في فتاواه برسالة خاصة فريح القول الاول لا طلاق المنع في قول محمد في موطنه لا يصلي على جنازة في مسجد وقال الامام الطحاوي النهي عنها وكرهيتها قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف أيضا وأطال وحق أن الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر واتصل له أيضا سيدي عبد الغني في رسالة سماها نزهة الواجد في حكم الصلاة على الجنازة في المساجد (قوله في مسجد جماعة) أي المسجد الجامع ومسجد الخلة قهستاني وتكره أيضا في الشارع وأرض الناس كما في الفتاوى الهندية عن المخبرات وكما تكره الصلاة عليها في المسجد بكرة ادخالها فيه كانه الشيخ قاسم (قوله اومع القوم) أي كلاً او بعضا بناء على أن أ ل في القوم جنسية اه ح (قوله مطلقا) أي في جميع الصور المتقدمة كما في الفتح عن الخلاصة وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هو ظاهر الزاوية وفي رواية لا يكره اذا كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على أن المسجد الخ) أما اذا علمنا بخوف تلويث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده او مع بعض القوم اه ح قال في شرح المنية واليه مال في المبسوط والمحيط وعلمه العمل وهو اختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان والعناية أنه لا كراهة فيها بالاتفاق لكن رده في البحر وأجاب في النهر بحمل الاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد وامر في حق من كان داخله ثم اعلم أن التعليل الاول فيه خفاء اذ لا شك أن الصلاة على الميت دعاء وذكرهما بما يخفى له المسجد والازم المنع عن الدعاء فيه لنحو الاستسقاء والكسوف مع أن الوارد في ذلك ما رواه مسلم ان رجلا نشد في المسجد ضالة فقال صلى الله عليه وسلم لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له فليست له (قوله وهو الموافق الخ) كذا في الفتح لكن فيه نظر لان قوله في المسجد يحتمل أن يكون ظرفا للصلي او لميت اولهما فاعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره اذا فقد أحدهما وعلى كل فهو مخالف للمختار من إطلاق الكراهة وأجاب في البحر بأنه لم يقد دليل على واحد من الاحتمالات بعينه قالوا بالكراهة بوجود أحد هاتين اه أقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لانه اذا طرقة الاحتمال سقط به الاستدلال ولا يمكن لا يخفى أن المسادر لغة وعرفا من نحو قولك ضربت زيدا في الدار تعلق الظرف بالفعل وأما أنه هل يقتضي كون كل من الفاعل والمفعول به أو أحدهما بعينه في المكان فغير لازم نعم ذكر ضابط ذلك في تلخيص الجامع الكبير وشرحه في باب الحث في الشتم وهو أن الفعل قد لا يكون له اثر في المفعول كالعلم والذكر وقد يكون كالضرب والقتل فاذا قال ان شتمت زيدا في المسجد مثلاً فاعلم ان شتمت بكون الشاتم في ذلك المكان سواء كان المستوم فيه أيضا ولا لأن الشتم هو ذكر المستوم بسوء والذكر يقوم بالذا كولا اثر له في المذكور لانه يتحقق شتما في حق الميت والغائب فيعتبر مكان الفاعل وأما القتل والضرب ونحوهما في مكان فيتحقق بكون المفعول به فيه سواء كان الفاعل فيه أيضا ام لا لان هذه الافعال لها آثار تقوم بالجهل فيستطرد وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لان من ذبح شاة في المسجد وهو خارج به يسمى ذابحاً

مطلب

في كراهة صلاة الجنازة في المسجد

(مالم يغلب على الظن نفسه)

من غير تقديره هو الاصح وظاهره

أنه لو شك في نفسه صلى عليه

لكن في النهر عن محمد لا كانه

تقديما للمانع (ولم تجز)

الصلاة (عليه سارا بجا) ولا قاعدا

(بغير عذر) استحسانا (وكرهت

تحريرا) وقيل بتزنيها (في مسجد

جماعة هو) أي الميت (فيه)

وحده اومع القوم (واختلف

في الخارجة) عن المسجد وحده

اومع بعض القوم (والختار

الكراهة) مطلقا خلاصة بناء

على أن المسجد انما يخفى للمكتوبة

وتوابعها كآفة وذ كروتدريس

علم وهو الموافق لا طلاق حديث

أبي داود

مطلب

مهم اذا قال ان شتمت فلانا في

المسجد يتوقف على كون الشاتم

فيه وفي ان قتلته بالعكس

في المسجد بخلاف عكسه ألا ترى أن الراعي إلى صيد في الحرم يكون داخلًا للصعيد في الحرم وإن كان حال الرعي في الحقل - اد ملئنا ونتمام بتحقيقه خالفنا فرأجعه إذا علمت ذلك فلا يخفى أن الصلاة على الميت فعمل لا أثر له في المنقول وإنما يترجم بالمصلي فقوله من صلى على ميت في مسجد يتقضى كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه أو لا يتكره ذلك أخذنا من منطوق الحديث وبؤيده ما ذكره العلامة قاسم في رسالته من أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم المائي النجاشي إلى أصحابه خرج فصلى عليه في المصلي قال ولربما زلت في المسجد لم يكن للخروج معنى اد مع أن الميت كان خارج المسجد وبقي ما إذا كان المصلي خارجًا والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لأن المفهوم عندنا غير معتبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لأنه إذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وإن لم يكن خوفه مع أن الصلاة ذكر ودعاء يكره إدخاله فيه بالأولى لأنه عبث محض ولا سيما على كون علة كراهة الصلاة خشية تلويث المسجد وبهذا التقرير يظهر أن الحديث مؤيد للقول المختار من إطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما قد سندها فاعتنم هذا التحريم التريدي فإنه مما فتح به المولى على ضعف خلقه والحمد لله على ذلك (قوله فلا صلاة له) هذه رواية ابن أبي شيبة ورواية احمد وأبي داود فلا شيء له وابن ماجه فليس له شيء وروى فلا يجزله وقال ابن عبد البر هي خطأ قاحش والصحيح فلا شيء له وتماه في حاشية نوح افندي والادنى وليس الحديث نهيا غير مصروف ولا مقرون بوابو عبيد لأن سلب الاجر لا يستلزم ثبوت استحباب العقاب لجواز الاباحة وقد يقال ان الصلاة نفسها اسبب موضوع للثواب فسلبه مع فعلها لا يكون الا باعتبار ما يقرن بها من اثم يقاوم ذلك وفيه نظر كذا في الفتح وكذلك يقال في رواية فلا صلاة له لأنه علم قطعا أنها صحيحة فهي مثل لا صلاة لجزار المسجد الا في المسجد بل تأويل هذه الرواية أقرب أي لا صلاة كاملة فلا تنافي في ثبوت أصل الثواب وبه اندفع ما في البحر من أن هذه الرواية تؤيد القول بكرهية التحريم (تتمه) انما تكره في المسجد بلا عذر فإن كان فلا ومن الاعذار المطر كما في الخائفة والاعتكاف كما في الميسر وكذلك في الخلية وغيرها والظاهر أن المراد اعتكاف الولي ونحوه من له حق التقدم ولغيره الصلاة معه تعالىه والالزام أن لا يصليها غيره وهو بعيد لأن اثم الادخال والصلاة ارتفع بالعدو تأمل وانظر هل يقال ان من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتعذر غيره او تعذره بسبب اندراس المواضع التي كانت يصلي عليها فيها نحن حضرها في المسجد ان لم يصل عليها مع الناس لا يمكنه الصلاة عليها في غيره ولزم أن لا يصلي في عمره على جنازة نعم قد توضع في بعض المواضع خارج المسجد في الشارع فصلى عليها يلزم منه فسادها من كثير من المصلين لعدم النجاسة وعدم خلعهم نعالهم المتجبة مع اتاقتنا كراهتها في الشارع واذا ضاق الامر اتسع فنبغي الافتاء بالقول بكرهية التنزيه الذي هو خلاف الاولى كما اختاره المحقق ابن الهمام واذا كان ما ذكرناه عذرا فلا كراهة أصلا والله تعالى أعلم (قوله يغسل ويصلى عليه) أي ويكفن ولم يصرح به لعلمه بما ذكره لأن ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل (قوله ان استهل) لا يخفى ما فيه من التسامح لأن ترتب الموت على الولادة أي في قوله قبل قبضات مفيد الحياة قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي أن يقول كالكثر من استهل صلى عليه والا لا شرب ليلية (قوله بالبناء للفاعل) لأن أصل الاهلال والاستلال رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم أطلق على رؤية الهلال وعلى رفع الصوت مطلقا ومنه أهل الحرم بالحج أي رفع صوته بالتلبية واستهل الصبي إذا رفع صوته بالبكاء عند ولادته وأما المبنى للعجول فيقال استهل الهلال أي ابصر كذا يفاد من المغرب (قوله أي وجد منه ما يدل على حياته) أي من بكاء او تحريك عضو أو طرف ونحو ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كما في البحر وقال في الشرب ليلية يعني الحياة المستقرة ولا عبرة بالانتقاض وبسط اليد وقبضها لأن هذه الاشياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فمات أبوه وهو يتحرك لم يرته المذبوح لأن في هذه الحالة حكم الميت كما في الجوهرة اه أقول وما نقلناه عن البدائع من شيء عليه في الفتح والبحر والزبلي ويمكن جملة على ما في الشرب ليلية تأمل (تنبيه) قال في البدائع ما نصه ولو شهدت القبالة أو الام على الاستملال تقبل في حق الغسل والصلاة عليه لأن خبر الواحد في الديانات مقبول اذا كان عدلا وأما في حق الميراث فلا يقبل قول الام لكونها مشبهة بغيرها المقنن الى نفسها وكذلك شهادة القبالة عند أبي حنيفة ولا تقبل اذا كانت عدلة اه وظاهره اشراط نصاب الشهادة عنده في الميراث وبه صرح في البحر عن المجتبى بلفظ وعن أبي حنيفة (قوله بعد خروج أكثره)

من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له (ومن ولد مات يغسل ويصلى عليه) ويرث ويورث ويسمى (ان استهل) بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج أكثره

قوله الذي هو خلاف الاولى هكذا بخطه ولعل صوابه التي هي الخ لأنه نعت لكراهية التنزيه لا للقول بها اللهم الا أن يكون التنزيه باعتبار أنها حكم تأمل اه صحيحه

متعلق بوجد فلو خرج رأسه وهو يصيح ثم مات لم يرث ولم يصل عليه ما لم يخرج أكثر بدنه حيا بجر عن المبتغي
 وحده إلا أكثر من قبل الرجل سترته ومن قبل الرأس صدره نهر عن منية المبتغي (قوله حتى لو خرج الخ) أي
 فلو اعتبر حياته عند خروج الأقل من النصف لكان الواجب الدية فأجاب الغزاة في هذه الحالة مبنية على أن هذا
 الخروج كعدمه فإن الغزاة ما تجب فيه ضرب بطن الجامل حتى اسقطته ميتا فذبحه قبل خروج أكثره في حكم
 ضربه وهو في بطن أمه بخلاف ذبحه بعد خروج أكثره فإنه موجب للقود وبما قررنا دأ ظهر صحة التبريع وبطل
 التشنيع فافهم (قوله فعليه الغزاة) أي نصف عشر دية الرجل لو الجنيين ذكرا أو عشر دية المرأة لو أنثى وكل منهما
 خمس مائة درهم وهي خمسون ديناراً كما سيأتي في محله هذا وما ذكره الشارح نقله في البحر عن المبتغي بالجملة لكن
 ذكرنا في كتاب الجنائيات في أوائل فصل ماوجب القود عن المجتبي والتسارخانية أن عليه الدية لكن ما قررناه أنفا
 يؤيد ما هنا أو يراد بالدية الغزاة فتأمل (قوله فعليه الدية) ظاهر قوله فأت أن الموت بسبب القطع وعليه فالمراد
 دية النفس إن كل القطع خطأ والواجب القود لكن عبارة البحر عن المبتغي ثم مات وعليه فإن كل موته لا بسبب
 القطع فالواجب دية الأذن وإن كان به فالواجب دية النفس أو القود كما قلنا لكن قال الرحيق إنما وجبت الدية
 لا القصاص للشبهة حيث جرحه قبل تحقق كونه ولداً اهـ فلي تأمل وفي الأحكام للشيخ اسماعيل عن التهذيب
 لذهن النيب مسئلة رجل قطع أذن إنسان ونجب عليه خمس مائة دينار ولو قطع رأسه ونجب عليه خمسون
 ديناراً جواها قطع أذن صبي خرج رأسه عند الولادة فإن قت ولادته وعاش ونجب نصف الدية وهي خمس مائة
 ديناراً ولو قطع رأسه ومات قبل خروج الباقي وجبت فيه الغزاة وهي خمسون ديناراً اهـ (قوله والايستهل
 غسل وسمى) شمل مائة خلقه ولا خلاف في غسله وما لم يتم وفيه خلاف واختار أنه يغسل ويلقى في خرقة
 ولا يصل عليه كما في المعراج والفتح والخانية والبرازية والظاهرية شربلالية وذكر في شرح المجمع اختلفه أن الخلاف
 في الأول وأن الثاني لا يغسل أجمعاً اهـ واعتز في البحر بنقل الإجماع على أنه لا يغسل فحكم على ما في الفتح
 والخلاصة من أن المختار تغسيله بأنه سبق نظرهما إلى الذي تم خلقه أو سهو من الكاتب واعترضه في النهر
 بأن ما في الفتح والخلاصة عزاء في المعراج إلى المبسوط والمحيط اهـ وعلمت نقله أيضاً عن الكتب المذكورة
 وذكر في الأحكام أنه جرم به في عمدة المقتى والفيض والمجموع والمبتغي اهـ فثبت كان هو المذكور في عاتة
 الكتب فالمناسب الحكم بالسوء على ما في شرح المجمع لكن قال في الشربلالية يمكن التوفيق بأن من نقي غسله
 أراد الغسل المراتي فيه وجد السنة ومن أثمه أراد الغسل في الجملة كصب الماء عليه من غير وضوء وترتيب
 لتغسل كغسله ابتداء بسدر وحرش اهـ قلت ويؤيده قوله في خرقة حيث لم يراعوا في تكفينه السنة
 فكذلك غسله (قوله عند الثاني) المناسب ذكره بعد قوله الآتي وإذا استبان بعض خلقه غسل لأنك علمت
 أن الخلاف فيه خلافاً لما في شرح المجمع والبحر (قوله أكرام البني آدم) علمت أن كما يعلم من البحر ويصح جعله
 علمه لقوله فيفتي به (قوله وحشر) المناسب تأخير عن قوله هو المختار لأن الذي في الظهيرية والمختار أنه يغسل
 وهل يحشر عن أبي جعفر الكبير أنه ان نفخ فيه الروح وحشره والالاء الذي يقتضيه مذهب اصحابنا أنه ان استبان
 بعض خلقه فإنه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين اهـ ووجهه أن تسميته تقتضي حشره اذ الفائدة لها
 الآتي ندائه في المحشر باسمه وذكر العلقمي في حديث سموا أسقاطكم فانهم فرطكم الحديث فقال فائدة سأل
 بعضهم هل يكون السقط شافعاً متى يكون شافعاً هل هو من مصيره علقه أم من ظهور الجمل أم بعد مضي أربعة
 أشهر أم من نفخ الروح والجواب أن العبرة بما هو بظهور خلقه وعدم ظهوره كما حذر شيخنا زكريا (قوله
 ولم يصل عليه) أي سواء كان تاماً الخلق أم لا ط (قوله ان انفصل بنفسه) أما إذا انفصل كما اذا ضرب بطنها
 فألقت جنيناً ميتاً فإنه يرث ويورث لأن الشارع لما اوجب الغزاة على الضارب فقد حكم بحياته نهر أي يرث
 إذا مات أبوه مثلاً قبل انفصاله (قوله كصبي سبي مع أحد أبويه) وبالأولى إذا سبي معهما والمجنون البالغ
 كالصبي كما في الشربلالية ولا فرق بين كون الصبي مميزاً أو لا بين موته في دار الإسلام أو الحرب ولا بين كون
 السابي مسلماً أو ذمياً لأنه مع وجود الأبوين لا عبرة للدار ولا للسابي بل هو تابع لأبيه إلى البلوغ ما لم يحدث
 اسبلاً ما هو مميز كما صرح به في البحر اهـ ح وقال المحقق ابن أبي عمير ح في شرحه على التحرير في فصل الحاكم
 بعد ذكره التبعية مانعه الذي في شرح الجامع الصغير لشعر الإسلام ويستوى فيما قلنا أن يعقل أو لا يعقل

حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصيح
 فذبحه رجل فعليه الغزاة وإن قطع
 أذنه فخرج حياً فأت فعليه الدية
 (والا) يستهل (غسل وسمى) عند
 الثاني وهو الأصح فيفتي به على
 خلاف ظاهر الرواية أكرام البني
 آدم كما في ملتقى البحار وفي النهر
 عن الظهيرية وإذا استبان بعض
 خلقه غسل وحشر هو المختار
 (وادرج في خرقة ودفن ولم يصل
 عليه) وكذا لا يرث ان انفصل
 بنفسه (كصبي سبي مع أحد
 أبويه)

الى هذا اشار في هذا الكتاب ونص عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه او أسلم احد ابويه يجعل
 مسلما تعسوا كن الصغیر عاقلا ولم يكن لان الولد يتبع خير الابوين دينا اه وذكر الخير الرمي أنه لو سبي
 مع الجد أبي الاب لا يكون كذلك بل يصلي عليه (قوله لا يصلي عليه) تصرح بالتقصير من التشبيه (قوله
 لا العقبي) والاكتوافي النار مثلهم وهو أحد ما قيل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الاكبرين ط وقد منا
 تمامه في امر أول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) أي بدون احد ابويه بأن لم يكن معه واحد منهما ح
 قلت المراد بالبيعة ما يشمل الحكمة لما في سير أحكام الصغار ولودخل حرب دار الاسلام فذبحا ثم سبي ابنه لا يصير
 الابن مسلما لدار اه وفيه واذا سبي المسلمون صيان أهل الحرب وحمي بعد في دار الحرب فدخل آباؤهم دار
 الاسلام وأسلموا فأنشأوهم صاروا مسلمين باسلام آبائهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا يفيد تنقيح
 المسئلة بما اذا لم يسلم أبوه (قوله تعالى لدار) أي ان كان السبي ذميا او لالسبي ان كان مسلما كذا في شرح
 المنية واقتصر في البحر على تبعية الدار قال لان فائدة تبعية السبي انما تظهر في دار الحرب بأن وقع سبي في سبي
 رجل ومات الصبي يصلي عليه بيعة للسبي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المحمولون من بلد الى بلد فلا بد
 من الحمل حتى يسمى سبياً ولم يوجد اه أقول لكن الذي في الصحاح والقاموس أنه يقال سبيت العدو
 سبياً اذا اسرته فهو سبي وحى سبي ويقال سبيت النجر سبياً اذا حملتها من بلد الى بلد في سبي اه فجعلنا
 الحمل قيداً في النجدة دون الاسير تأمل نعم ذكر الامام السرخسي في او اخر شرح السير الكبير ما يدل على كون
 ذلك شرطاً خارجاً عن مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يحكم باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً
 تبعاً للدار او يقسم الامام الغنائم او يبيعهما في دار الحرب فيصير مسلماً تبعاً للمالك لان تأثير التبعية للمالك فوق
 تأثير التبعية للدار فان كان المالك ذمياً بأن ملكه بشراء او رضى فكذلك يحكم باسلامه حتى لو مات يصلي عليه
 ويجبر الذمي على بيعه لانه صار محرراً بقوة المسلمين فقد ملكه باحرارهم اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع
 كتمامه بالاخراج الى دارنا ولودخل الذي دار الحرب متلصصاً وأخرج صغيراً الى دارنا فهو مسلم يجبر الذمي
 على بيعه لانه انما ملكه بالاحراز بدارنا فصار كمنقل بأن قال الامير من أصاب رأساً فهو له فأصاب الذي صغيراً
 ليس معه احد ابويه فهو مسلم لانه انما ملكه بمنعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذي دارهم بامان فاشترى صغيراً
 من محالكم لانه يملكه بالعقد لا بمنعنا فاذا اخرج النسل لم يكن مسلماً ما لو كان الشاري منهم مسلماً فانه اذا
 اخرج الى دارنا وحده حكم باسلامه وتبعه المالك انما تظهر في هذا فاذا كان المالك مسلماً فالمملوك مثله تعالى
 اود ذمياً فهو مثله اه ملخصاً وحاصله أنه انما يحكم باسلامه بالاخراج الى دار الاسلام تبعاً للدار او بالملك
 بقسمة او بيع من الامام تبعاً للمالك لو مسلماً او للغنائم لو ذمياً وانه أعلم قلت ويؤخذ من قوله ان تمام الاحراز
 بالقسمة والبيع كتمامه بالاخراج أن الذي اذا ملكه يحكم باسلامه قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب يصلي
 عليه فانهم (قوله ابويه) أي سبي بأحد ابويه أي معه ح (قوله فأسلم هو) أي احد ابويه ح أي
 فان الصبي يصير مسلماً لان الولد يتبع خير الابوين دينا ولا فرق بين كون الولد ميمزاً او لا كما مر ونقل الخير الرمي
 في باب نكاح الكافر قولين وأن الشلبي افتى باشتراط عدم التميز لكن صرح السرخسي في شرح السير بأن هذا
 القول خطأ وسأقي تمام الكلام عليه ختال ان شاء الله تعالى أقول وبني ما لو سبي معه ابواه او احد هما فنام
 اخرج الى دارنا وحده فهو مسلم لانه بموته ما في دار الحرب خرج عن كونه تعالىهما بخلاف ما لو ماتا بعد الاخراج
 او بالقسمة او بالبيع كذا في شرح السير الكبير (قوله وهو عاقل) قيد لقوله أو أسلم الصبي لان كلام غير العاقل
 غير معتبر لعدم صدوره عن قصد (قوله أي ابن سبع سنين) تفسير للعاقل الذي يضح اسلامه بنفسه وعزاه
 في النهر الى قاري الهدياء وفسر في العناية بأن يعقل المنافع والمضار وأن الاسلام هدى واتساع خبره
 وفسر في التفتح بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر
 والتدبر خبره وشره قال وهذا دليل على أن مجزئ قول لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرنا
 وتمامه في البحر أقول والظاهر أن مراده أن يؤمن بذلك اذ افضل له وطلب منه الايمان به بقرينة ما يأتي
 فلما أنكره واستمع من الاقرار به بعد الطلب لا يكتفيه قول لا اله الا الله لعل تعلم بأنه صلى الله عليه وسلم كُن يكتفي
 من المشركين بقول لا اله الا الله وبالاقرار برسالته من غير الزام بتفصيل المؤمن به نعم قد يشترط الاقرار

لا يصلي عليه لانه يتبع له أي في
 أحكام الدنيا لا العقبي لما مر أنهم
 خدم أهل الجنة (ولو سبي بدونه)
 فهو مسلم تبعاً للدار اول السبي
 (ابويه فأسلم هو أو أسلم الصبي)
 وهو عاقل أي ابن سبع سنين
 (صلى عليه) لصيرورته مسلماً قالوا
 ولا ينبغي أن يسأل العاقل عن
 الاسلام بل يذكر عنده حقيقة
 وما يجب الايمان به ثم يقال له هل
 انت مصدق بهذا فاذا قال نعم
 اكتب به

بالشهادتين معا وبواحدة منهما وقد يشترط التبرئ عن بقية الاديان المخالفة أيضا على ما سيجيء ان شاء الله تعالى
 تفصيله في باب الردة عند ذكر الشارح هناك أن الكفار خمسة أصناف (قوله ولا يستر بوقفه الخ) فان العوام
 قد يقولون لا نعرفه وهم من التوحيد والقرار والخوف من النار وطلب الجنة بمكان وكانهم يظنون أن جواب
 هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منتظم فيجسمون عن الجواب بجر عن الفتح (قوله ويغسل المسلم)
 أي جوازا لأن من شروط وجوب الغسل كون الميت مسلما قال في البدائع حتى لا يجب غسل الكافر لأن
 الغسل وجب كرامته وتعلما للميت والكافر ليس من أهل ذلك (قوله قريبه) مفعول تنازع فيه الافعال
 الثلاثة قبله (قوله كنهاله) أشار الى أن المراد بالقرب ما يشمل ذوى الارحام كما في البحر (قوله الكافر الاصل)
 قسده القهستاني عن الجسلابي في باب الشهيد بغير الحرب ط (قوله فيلق في حفرة) أي ولا يغسل
 ولا يكفن ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم بجر عن الفتح (قوله فلوله قريب) أي من أهل ملته (قوله
 من غير مراعاة السنة) قيد الافعال الثلاثة كما أفاده بالتقريب بعده (قوله وليس للكافر الخ) أي
 إذا لم يكن للمسلم قريب مسلم فيستولى تجهيزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر في قبر قريبه المسلم ليدفنه بجر
 وقتة منا لو لمات مسلم بين نسائه معهن كافر يعلمنه الغسل ثم يصلين عليه فتغسل الكافر المسلم فيه للضرورة
 فلا يدل على أنه يمكن من تجهيز قريبه المسلم عند عدمها خلافا للزيلي أفاده في البحر (قوله وإذا جمل الجنازة)
 شروع في بيان كيفية جملها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كما فعل في البدائع لتقدمه عليها غالبا (قوله ندبا)
 لأن فيه إيثارا للدين والمقدم على اليسار والمؤخر (قوله بكسر الدال وفتح) أشار الى أن الكسر أضعف كما في البحر
 عن الغاية لكن الكسر مع التخفيف والفتح مع التشديد كما في القاموس حيث قال مقدم الرجل يحسن ومعظم
 (قوله لحديث من جمل الخ) الاولى تأخير عن قوله ثم مقدمها ثم مؤخرها ط والحديث المذكور ذكره
 الزيلي ونقله في البحر عن البدائع وفي شرح المنية ويستحب أن يحملها من كل جانب أربعين خطوة للحديث
 المذكور رواه أبو بكر الجبار (قوله كبرت عنه أربعين كبيرة) ببناء كبرت للفاعل وخبره الجنازة على تقدير
 مضاف أي جملها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة لأن كل ذنب صغير بالنظر لما فوقه كبير بالنسبة لما تحته
 أو المراد بالكبيرة حقيقة جملها وقولهم ان الكبار لا تكفر بالالتوبة ويحضر الفضل والجلج المبرور محمول على ما لم يرد
 النص فيه ط وسبق أني تمام ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله كذلك) أي عشر خطوات
 وهو معنى كذلك الثانية وعين الحامل بين الميت ويسار الجنازة ويساره ويمين الجنازة قهستاني ط
 (قوله ويكره عندنا الخ) لأن السنة التبريع بجر وما نقل عن بعض السلف من الجمل بين العمودين ان ثبت
 فلعارض كضيق المكان أو كثرة الناس أو قلة الحاملين كما بسطه في فتح القدير (قوله قائمة) أي من فوائدهم
 السرير الاربع (قوله باليد) أي ثم يضع على العنق وقوله لا على العنق أي ابتداء كما أفاده شيخنا اه ح
 وفي الحلية ويرفعونه أخذ باليد لا وضعا على العنق كما تحمل الاثقال ذكره الفقيه أبو الليث في شرح الجامع
 الصغير اه والمراد بالعنق الكتف كما قال ط (قوله ولذا الخ) علته لما استفيد من أن جملته كالامتنعة
 مكروه ط (قوله يحمل واحد على يديه) أي ويتدأوله الناس بالجل على أيديهم بجر (قوله ويسرع بها)
 معطوف على قوله وضع مقدمها (قوله بلا خب) بمجبة مفتوحة وموحدة من وحدتين وحة التجمل المسنون
 أن يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة للحديث أسرعوا بالجنازة فان كانت سالحة قد سقوها الى الخبر
 وان كانت غير ذلك فستر تضعونه عن رقابكم والافضل أن يعجل بتجهيزه كله من حين يموت بجر (قوله ولوليه كره)
 لأنه إذا رء بالميت واضرار بالمتبعين بجر (قوله الا اذا خيف الخ) فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العيد على
 صلاة الجنازة والجنازة على الخطبة والقياس تقدمها على العيد لكنه قدم مخافة التشويش وكما لا يظنها
 من في اخبار الصوف أنهم صلاة العيد بجر عن الفتية ومفاده تقديم الجمعة على الجنازة لعل المذكرة
 ولا نهافرض عين بل الفتوى على تقديم ستمها عليها ومتر تمامه في أول باب صلاة العيد (قوله جلوس قبل
 وضعها) اللهم عن ذلك كما في السراج نهر ومقتضاه أن الكراهة تحريرية ردلى (قوله وقيام بعده) أي يكره
 القيام بعده وضعها عن الاعناق كما في الحاشية والعناية وفي المحيط خلافة حيث قال والافضل أن لا يجلسوا حتى

في جمل الميت

٣ قوله لعل الصواب ابد العله بالاشارة
 ولعل الصواب ابد العله بالاشارة
 والافهوعله لتعلق به حرف العلة
 بعده اعنى قوله كره جملته الخ لا لعله
 استفيد الخ كما قال قتاتل اه

متحده

ل

ين

١٥٤

يسوع عليه التراب قال في البحر والأول اولى لما في البدائع لا بأس بالجلوس بعد الوضوء لما روى عن عبادة
 ابن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في الخندق فكان قائما مع أصحابه على رأس قبر
 قتيل يودى هكذا صنع بموتنا جلوس صلى الله عليه وسلم وقال لأصحابه خالفوهم أي في القيام فلماذا كره
 ومتناده أنها كراهة تحريم وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة رملى (قوله وما ورد فيه) أي من قوله صلى
 الله عليه وسلم إذا رأيتوا الجنائز فتقوموا لها حتى تطفلكم أو تضع اه ح قال النووي في شرح مسلم عوف بنهم
 التاء وكسر اللام المشددة أي تصيرون وراءها غائبين عنها اه مدنى (قوله مندوخ) أي تباروا بأبوابه
 وابن ماجه وأجدو والطحاوى من طرق عن علي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم فعد وسلم بعماء وقال قد
 كان ثم نسخ شرح المنية (قوله لأنها متبوعة) يشير إلى ما في صحيح البخارى عن البراء بن عازب أمرنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز قال على الاتباع لا يقع الا على التالى ولا يسمى المقدم تابع لما روى عن جابر بن عبد الله
 للذب لا للوجوب للإجماع وعن علي قدمها بين يديه واجعلها نصب عينيك قائما على موعظة وتذكير وعبرة
 وقامه في شرح المنية (قوله الا أن يكون خلفها نساء) الظاهر تقييده بما اذا خشي الاختلاط معين أو كان
 فيه نائحة بقربة ما بعده تأمل (قوله ويكره خروجهن تحريما) لقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن ما أوزورات
 غير ما أوجورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف لكن يعضده المعنى الحادث باختلاف الزمان الذى أشارت إليه
 عائشة بقولها لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء بعده لمنعت نساء بني اسرائيل
 وهذا في نساء زمانها فان تلك نساء زماننا وما فى الصميمين عن أم عطية نهيها عن اتباع الجنائز ولم يعزم
 علينا أي أنه نهى تنزيهه فينبغي أن يخص بذلك الزمن حيث كان يساح له من الخروج للمساجد والاعباد وقامه
 في شرح المنية (قوله وترى النائحة) وكذا النائحة شربلا لية (قوله ولا يترك اتباعها لجلها) أي لاجل
 النائحة لأن السنة لا تترك بما اقترن بها من البدعة ولا يرد الولية حيث يترك حضورها البدعة فيها للفارق
 بأنهم لو تركوا المشى مع الجنائز لزم عدم انتظامها ولا كذلك الولية لوجود من يأكل الطعام ط عن أبي السعود
 والظاهر أن المراد باتباعها المشى معها مطلقا لا خصوص المشى خلفها بل يترك المشى خلفها اذا كانت نائحة
 لما مر عن الاختيار وبه يحصل التوفيق (قوله ولا يمشى عن عيناها ويسارها) كذا في الفتح والبحر
 وفي القهستاني لا بأس به فأفاد أنه خلاف الاولى لأن فيه ترك المندوب وهو اتباعها (قوله جاز) أي
 بلا كراهة حلية (قوله وفيه فضيلة أيضا) أخذ من قولهم ان المشى خلفها أفضل عندنا (قوله ان تساعد
 عنها) أي بحيث يعد ما شيا وحده (قوله او تقدم الكفن) أي وتركوها خلفهم ليس معها احد (قوله
 اوركب أمامها) لأنه يضر بمن خلفه بانارة الغبار أما الركوب خلفها فلا بأس به والمشى أفضل كافي البحر (قوله
 كره) الظاهر أنها تنزيهية رملى أقول لكن ان تحقق الضرر بالركوب أمامها فينبغي تحريمية تأمل (قوله
 كما كره الخ) قيل تحريما وقيل تنزيها كافي البحر عن الغاية وفيه عنها وينبغي لمن تبع الجنائز أن يطيل الصمت
 وفيه عن الظهيرية فان أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين أي الجاهرين
 بالدعاء وعن ابراهيم أنه كان يكره أن يقول الرجل وهو عشي معها استغفر والد عفر الله لكم اه قلت وإذا كان
 هذا في الدعاء والذكر فما ظنك بالغناء الحادث في هذا الزمان (قوله وحفر قبره الخ) شروع في مسائل الدفن
 وهو فرض كفاية ان امكن اجماعا حلية واحتراز بالامكان عما اذا لم يمكن كالمات في سفينة كإتيان ومفاده
 أنه لا يجوز دفنه على وجه الارض ببناء عليه كما ذكره الشافعية ولم أره لا يعتصر بها وأشار بأفراد الضمير
 الى ما تقدم من أنه لا يدفن اثنين في قبر الا للضرورة وهذا في الاستداء وكذا بعده قال في الفتح ولا يحفر قبله فن
 آخر الا ان بلى الأول فلم يبق له عظم الا أن لا يوجد قضم عظام الأول ويجعل بينهما حاجز من تراب ويكره الدفن
 في الصاقي اه وحى كبيت معقود بالبناء يسج جماعة قياما لخلفتها السنة امداد والكرهات فيها من وجوه
 عدم الجدود دفن الجماعة في قبر واحد بالضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز وتجبصتها والبناء عليها بحر
 قال في الحلية وخصوصا ان كان فيها ميت لم يسئل وما يفعله جهلة الحفارين من نثس القبور التي لم يسئل اربابها
 وادخال أجانب عليهم فهو من المنكر الظاهر وليس من الضرورة المبيحة لجمع ميتين فاكثرا بداء في قبر واحد
 قصد دفن الرجل مع قريبه اوضح المحل في تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت مما يترك بالدفن فيها فضلا

(ولا يقوم من في البصلى لها اذا
 رآها) قبل وضعها ولا من
 مرت عليه هو المختار وما ورد فيه
 مندوخ زيلقى (وندى المشى
 خلفها) لأنها متبوعة الا أن يكون
 خلفها نساء فالمشى أمامها احسن
 اختيار ويكره خروجهن تحريما
 وترى النائحة ولا يترك اتباعها
 لجلها ولا يمشى عن عيناها
 ويسارها (ولو مشى أمامها جاز)
 وفيه فضيلة أيضا (ولكن
 ان تساعد عنها او تقدم الكفن)
 اوركب أمامها (كره) كما كره فيها
 رفع صوت يذكر أو قراءة فاتحة
 (وحفر قبره)

مطلب
 في دفن الميت

عن كون ذلك ونحوه مبيحا للنش وادخال البعض على البعض قبل البلاع ما فيه من حتك حرمة الميت الاول
وتتريق أجزائه فالخدر من ذلك اه وقال الزبلي ولولي الميت وصار ترابا جازد فن غيره في قبره وزرعه والبناء
عليه اه قال في الامداد ويخالفه ما في التاترخانية اذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لان
الحرمة باقية وان جعوا عظما منه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبر كبا الجيران الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره
ذلك اه قلت لكن في هذا مشقة عظيمة فالاولى اناطة الجواز بالبلاذ لا يمكن أن يعد لكل ميت قبر لا يدفن
فيه غيره وان صار الاول ترابا لاسيما في الامصار الكبيرة الجامعة والالزم أن تعم القبور بالسهل والوعر على أن المنع
من الحفر إلى أن لا يقي عظم عسر جذا وان امكن ذلك لبعض الناس لكن الكلام في جعله حكما عاما لكل احد
فتأمل (تمت) قال في الاحكام لا بأس بأن يقبر المسلم في مقابر المشركين اذ الميق من علاماتهم شيء كافي خزنة
الفتاوى وان بقي من عظامهم شيء تنبش وترفع الاسمار وتتخذ مسجد الماروي ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
كان قبل مقبرة للمشركين فنبئت كذا في الوقعات اه (قوله في غير دار) يعني عنه ما يأتي منا (قوله مقدار
نصف قامة الخ) اولى حد الصدر وان زاد الى مقدار قامة فهو احسن كما في الذخيرة فعلم أن الادنى نصف القامة
والاعلى القامة وما بينهما بينهما شرح المنية وهذا حد العمق والمقصود منه المبالغة في منع الرائحة ونبش
السباع وفي القهستاني وطوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله (قوله ويلحد) لانه السنة
وصفته أن يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف حلقة
(قوله ولا يشق) وصفته أن يحفر في بوسط القبر حفرة فيوضع فيها الميت حلقة (قوله الا في أرض رخوة)
فيخبر بين الشق واتخاذ تابوت ط عن الدر المنشي ومثله في النهر ومقتضى المقابلة أنه يلحد ويوضع التابوت
في اللحد لان العدول الى الشق خلوف انهيار اللحد كما صرح به في الفتح فاذا وضع التابوت في اللحد أمن انهياره
على الميت فلو لم يمكن حفر اللحد تعين الشق ولم يحتاج الى التابوت الا ان كانت الارض ندية يسرع فيها بالاميت
قال في الحلبة عن الغاية ويكون التابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة او ندية مع كون التابوت
في غير ماسكروها في قول العلماء قاطبة اه وقد يقال يوضع التابوت في الشق اذا لم يكن فوقه بناء للترايس
الميت في التراب أما اذا كان له سقف او بناء معقود فوقه كقبور بلادنا ولم تكن الارض ندية ولم يلحد فيكره
التابوت (قوله ولا يجوز الخ) أي يكره ذلك قال في الحلبة ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضررة أو مخدة
او حصر أو نحو ذلك اه ولعل وجهه أنه اتلاف مال بلا ضرورة فالكرهية تحرمة ولذا عبر باليجوز (قوله
وما روى عن علي) يعني من فعل ذلك نهر ثم ان الشارح تبع في ذلك المصنف في منحه والذي وجدته في الظهيرية
عن عائشة وكذا اعزاه الى الظهيرية في البحر والنهر قال في شرح المنية وما روى أنه جعل في قبره عليه الصلاة
والسلام قطعة قيل لأن المنيعة سبعة وقيل ان العباس وعليهما شازعاها فسطها شقران تحته لقطع التنازع
وقيل كان عليه الصلاة والسلام يلبسها ويفترشها فقال شقران والله لا يلبسك أحد بعده ابدأ لقاها في القبر
(قوله فغير مشهور) أي غير ثابت عنه او المراد أنه لم يشتهر عنه فعلمه بين الصحابة ليكون اجماعا منهم بل ثبت
عن غيره خلافة في شرح المنية وكذا ابن عباس أن يلقى تحت الميت شيء رواه الترمذي وعن أبي موسى لا تتجعلوا
بنى وبين الارض شيئا اه (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت الخ) أي يرخص ذلك عند الحاجة والا كره كما قد مناه
أنفا قال في الحلبة نقل غير واحد عن الامام ابن الفضل أنه جوز به اراضهم لخاوتها وقال لكن ينبغي أن يفرش
فيه التراب وتطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت ويساره ليصير منزلة اللحد والمراد
بقوله ينبغي يسن كما افصح به غير الاسلام وغيره بل في النيسابغ والسنة أن يفرش في القبر التراب ثم لم يعقبوا
الرخصة في اتخاذ من حديد شيء ولا شق في كراهته كما هو ظاهر الوجه اه أي لانه لا يعمل الا بالنار فيكون
كالاجز المطبوخ بها كيا يأتي (قوله له) أي للميت كما في البحر أو الرجل ومفهومه أنه لا بأس به للمرأة مطلقا
وبه صرح في شرح المنية فقال وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض
رخوة فإنه أقرب الى السوء والخرز عن مسها عند الوضع في القبر اه (قوله كرخاوة الارض) أي وكونها ندية
فيوضع في اللحد أو في الشق ان كانت ندية أو لم يكن للشق سقف كما قد مناه (قوله أن يفرش فيه) أي في القبر
او في اللحد كما ينه (قوله وألقى في البحر) قال في الفتح وعن احمد بن حنبل ليس بواجب وعن الشافعية كذلك ان كان

قوله فالاولى اناطة لعل الصواب
نوط فانه مصدر ناط وهو نلاني
الهم الا ان يكون من قبيل قوله
خطا مشهور الخ تأمل اه متجعه

في غير دار (مقدار نصف قامة)
فان زاد فحسن (ويلحد ولا يشق)
الا في أرض رخوة (ولا يجوز ان
يوضع فيه مضررة) وما روى
عن علي فغير مشهور لا يؤخذ
به ظهيرية (ولا بأس باتخاذ
تابوت) ولو من حجر أو حديد
(له عند الحاجة) كرخاوة الارض
(و) يسن أن يفرش فيه التراب
مات في سفينة غسل وكفن وصلى
عليه وألقى في البحر

قرياس من دار الحرب والاشدتين لوحين ليقذفه الجرف فدفن اه (قوله ان لم يكن قرياس من البر) الظاهر تقديره بأن يكون بينهم وبين البر مدة يتغير الميت فيها ثم رأيت في نور الايضاح التعبير بخوف الضرر به (قوله في الدار) كذا في الحلية عن منية المفتي وغيره وهو أعم من قول القتيح ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين اه ومقتضاه أنه لا يدفن في مدفن خاص كما يفعله من ينشئ مدرسة ونحوها ويبنى له قبرهم بمدفنا تأمل (قوله بأن يوضع من جهتها ثم يحمل) أي فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حال الاخذ وقال الشافعي - واجسد يستحب السبل بأن يوضع الميت عند آخر القبر ثم يسبل من قبل رأسه منحدر او بيان الادلة في شرح المنية والفتي ولا يضر عندنا كون الداخل في القبر وتر او شفعا واختار الشافعي - التور وتماه في البحر (قوله فيلحد) وكذا لو كان القبر شقا غير مسقف أما المستقف فبني فيه السبل (قوله وبالله) زاده على ما في الكثر والهداية وهو ثابت في لفظ للتزمذي - والاول في لفظ لابن ماجه وفي لفظ له زيادة وفي سبيل الله بعد قوله بسم الله وذكر في البدائع عن الحسن عن أبي حنيفة قالوا والمعنى بسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلكنا ثم قال الامام ابو منصور الماتريدي ليس هذا دعاء الميت لانه ان مات على ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز أن يسدل حاله وان مات على غير ذلك لم يسدل أيضا ولكن المؤمنون شهداء الله في أرضه فيشهدون بوفاته على المذابح وعلى هذا جرت السنة اه حلية (نسيه) في الاقتصار على ما ذكر من الوارد اشارة الى أنه لا يسن الاذان عند ادخال الميت في قبره كما هو المعتاد الا ان قد صرح ابن حجر في فتاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه سنة قياسا على نهمه للمولود الحالف خاتمة الامر بادتائه فلم يصب اه وقد صرح بعض علماءنا وغيرهم بكرامة المصافحة المعتادة عقب الصلوات مع أن المصافحة سنة وما ذاك الا لكونها لم تؤثر في خصوص هذا الموضع فالواظبة عليها فيه توهم العوام بأنها سنة فيه ولذا منعوا عن الاجتماع لصلاة الغائب التي احدها بعض المتعبدين لانها لم تؤثر على هذه الكيفية في تلك الليالي المخصوصة وان كانت الصلاة خيرة موضوع (قوله وجوبا) أخذه من قول الهداية بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يجده المخرجون وفي القتيح انه غريب واستونس له بحديث أبي داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله ما الكبائر قال هي تسع فذكر منها استحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا اه قلت ووجهه أن ظاهره التسوية بين الحياة والموت في وجوب استقباله لكن صرح في التحفة بأنه سنة كما يأتي عقبه (قوله ولا ينشئ لوجه الها) أي لو دفن مستدبر الها وأهالوا التراب لا ينشئ لأن التوجه الى القبلة عن يمينه حلية عن التحفة بخلاف ما اذا كان بعد اقامة اللين قبل اهالة التراب فانه يزال ويوجه الى القبلة عن يمينه حلية عن التحفة ولو بني فيه متاع لانسان فلا بأس بالنشئ ظهريه (قوله للاستغناء عنها) لانها تعقد مخلوف الانتشار عند الحجل (قوله ويسوى اللين عليه) أي على اللحد بأن يستمن جهة القبر ويقام اللين فيه حلية عن شرح الجمع (قوله واتصب) قال في الحلية وتسدل القرح التي بين اللين بالمدرو القصب كيلا ينزل التراب منها على الميت ونصوا على استحباب القصب فيها كاللبن اه (قوله لا الأجر) بمد الهزمة والتشديد أشهر من التخفيف مصباح وقوله المطوخ صفة كاشفة قال في البدائع لانه يستعمل للزينة ولا حاجة للميت اليها ولانه مما مسسته النار فكره أن يجعل على الميت تفاؤلا كما يكره أن يتبع قبره بنار تفاؤلا (قوله لو حوله الخ) قال في الحلية وكرهوا الأجر وألواح الخشب وقال الامام القرافي - هذا اذا كان حول الميت فلو فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع وقال مشايخ بخاري لا يكره الأجر في بلدتنا الحاجة اليه اضعف الاراضى (قوله عدد لينات الخ) نقله أيضا في الاحكام عن الشافعي عن شرح مسلم بلفظ يقال عدد الخ (قوله وجاز ذلك) أي الأجر والخشب (قوله ويسجى قبرها) أي شوب ونحوه استحبابا حال ادخالها القبر حتى يسوى اللين على اللحد كذا في شرح المنية والامداد ونقل الخبر الرمي - أن الزيلعي - صرح في كتاب الخنثي أنه على سبيل الوجوب قلت ويمكن التوفيق بجملة على ما اذا غلب على الظن ظهور شيء من بدن تأمل (قوله كطر) أي وبرد وحز وتلج قهستاني (قوله عليه) أي على القبر أو على الميت وهو أقرب لفظا والاول أقرب معنى (قوله وتكره الزيادة عليه) لما في صحيح مسلم عن جابر قال نبى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحصص القبر وأن يبنى عليه زاد ابو داود أوزاده عليه حلية (قوله لانه بمنزلة البناء) كذا في البدائع وظاهره أن الكرامة تحرمة وهو مقتضى النهي

ان لم يكن قرياس من البر ولا ينشئ
ان يدفن الميت (في الدار
ولو) كأن (صغرا) لاختصاص
هذه السنة بالانبياء واقعات
(و) يستحب أن يدخل من قبل
القبلة بأن يوضع من جهتها
ثم يحمل فيلحد (و) أب (يقول
واضعه باسم الله وبالله وعلى
ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويوجه اليها) وجوبا وينبغي كونه
على شفة الابن ولا ينشئ لوجه
الابا (وتحل العتدة) للاستغناء
عنها (ويسوى اللين عليه والقصب
لا الأجر) المطوخ والخشب
لو حوله أما فوقه فلا يكره ابن ملك
(فائدة) عدد لينات لحد النبي
عليه السلام تسع بهنسي
(وجاز) ذلك حوله (بأرص
رخوة) كالتابوت (ويسجى)
أي يغطى (قبرها) ولو خنثى
(لا قبره) الا المذركطر (ويقال
التراب عليه وتكره الزيادة عليه
من التراب لانه بمنزلة البناء

المذكور في نسخة نثر صاحب الطلحة في هذا التعليق وقال وروى عن محمد أنه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رثى على قبر ابنه إبراهيم وورثه عليه حباً وهو مرسل صحيح فحمل الكراخية على الزيادة الفاضلة وعدها على التلذذ المبلغ له مقدار شبراً وما فرقه قليلاً (قوله ويستحب حبه) أي يديه جميعاً جوهره قال في المغرب حنيت التراب حنيا وحشوته حشواً إذا قبضته ورسته اهـ ومنه في القاموس فهو وادى وباتى فافهم (قوله من قبل رأسه ثلاثاً) لما في ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحشي عليه من قبل رأسه ثلاثاً شرح المنية قال في الجوهره ويقول في المنية الأولى منها ما خلفناكم وفي الثانية وفيها تعيدكم وفي الثالثة ومنها تخرجكم تارة أخرى وقيل يقول في الأولى اللهم جاف الارض عن جنبيه وفي الثانية اللهم افتح ابواب السماء لروحهم وفي الثالثة اللهم زرعهم من الحور العين ولامرأة اللهم أدخلها الجنة برحمتك اهـ (قوله وجلس الخ) لما في سنن أبي داود كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفر والاختيم واسألوا الله التثبيت فإنه الآن يسأل وكان ابن عمر يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمها وروى أن عمرو بن العاص قال وهو في مساق الموت إذا نامت فلا تعجبني نائمة ولا نار فإذا دفنتوني فشقوا على التراب شنأتم أقيموا حول قبري قدر ما يخر جزور ويقيم لهما حتى أستأنس بكم والتلوا ما ذا أراجع رسل ربى جوهره (قوله ولا بأس برش الماء عليه) بل ينبغي أن يدب لاته صلى الله عليه وسلم فعلى بقبره عبد كارهوا ابن ماجه ويؤيده إبراهيم كارهوا أبو داود في مراسيله وأمر به في قبر عثمان بن مظعون كارهوا الزرار فأتى ما عن أبي يوسف من كراخته لانه يشبه التطين حلية (قوله انتهى) هو ما رواه محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا شيخ لنا يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تزيين القبور وتجهيزها امداد (قوله ويستحب) أي يجعل ترابه من ترابها عليه كسنام الجبل لما روى البخاري عن سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسطحاً وبه قال الثوري والبيهقي ومالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي المستطاح أي التزيين أفضل وتماه في شرح المنية (قوله وفي الظهيرة وجوباً) هو مقتضى النهي المذكور ويؤيده ما في البدائع من التعليق بأنه من صنع أهل الكتاب والنسب بهم قيامته بذكره اهـ لكن في التهرأت الأولى قلت ولعل وجهه شبهة الاختلاف والحديث الذي استدلل به الشافعي على التزيين فيكون النهي مصرّفاً عن ظاهره فتأمل (قوله قد رثى) أو أكثر شيئاً قليلاً بدائع (قوله ولا يجهض) أي لا يبطل بالخص بالفتح ويكسر قاموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) أي يحرم لولائزته ويكره للاحكام بعد الدفن وأما قبله فليس بقبر امداد وفي الاحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات اهـ قلت لكن هذا في غير المقابر المسبلة كما لا يخفى (قوله وقيل لا بأس به الخ) المناسب ذكره عقب قوله ولا يطين لأن عبارة السراجية كما نقله الرضوي ذكر في تجريد أبي الفضل أن تطين القبور مكروه واختاره أنه لا يكره اهـ وعزاه إليها المصنف في المخ أيضاً وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازه وفي شرح المنية عن منية المفتي المختار أنه لا يكره التطين وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت اوقية أو نحو ذلك لما روى جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تزيين القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى عليها رواه مسلم وغيره اهـ نعم في الامداد عن الكبرى واليوم اعتادوا التسميم بالنبي صيانة للتبرع عن النبس ورأوا ذلك حسناً وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اهـ (قوله لا بأس بالكتابة الخ) لأن النهي عن ما وان صح فبصد وجد الاجماع العلي بها فقد أخرج الحاكم النهي عنها من طرق ثم قال هذه الاسانيد صحيحة وليس العمل عليها فان ائمة المسلمين من المشرق الى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف اهـ وينبغي بما أخرجه أبو داود باسناد جيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل حجر اوقعتها عند رأس عثمان بن مظعون وقال اتعلم بها قبر أخي وأدفن اليه من مات من أهلي فان الكتابة طريق الى تعرف القبر بهم فانهم يظهر أن محل هذا الاجماع العلي على الرخصة فيها ما إذا كانت الحاجة داعية اليه في الجملة كما أشار إليه في المحط بقوله وان استجيب الى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يمتن فلا بأس به فأما الكتابة بغير عذر فلا اهـ حتى أنه يكره كتابة شيء عليه من القرآن والشعر أو اطراء مدح له ونحو ذلك حلية ملخصاً قلت لكن نازع بعض المحققين من الشافعية

ويستحب حبه من قبل رأسه ثلاثاً وجلس ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما يخر الجزور ويفترق لحسه (ولا بأس برش الماء عليه) حفظا لترابه عن الانداس (ولا يربع) انتهى (ويستحب) ندبا وفي الظهيرة وجوباً قد رثى (ولا يجهض) انتهى عنه (ولا يطين ولا يرفع عليه بناء) وقيل لا بأس به وهو المختار كما في كراخية السراجية وفي جنازتها لا بأس بالكتابة ان احتج اليها حتى لا يذهب الاثر ولا يمتن

في هذا الاجماع بأنه كثري وان سلم فعل حجته عند صلاح الازمنة بحيث ينفذ فيها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ ازمة ألا ترى أن البناء على قبورهم في المقابر المسبلة اكثر من الكتابة عليها كما هو مشاهد وقد علوا بالنهي عنه فكذا الكتابة اهـ فالاحسن التسليم بما يقيد حمل النهي على عدم الحاجة كما مر (تمتة) في الاحكام عن الحجة تكره السطور على القبور اهـ (قوله الا لخلق آدمي) احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل او صلاة او وضع على غير عينه او الى غير القبلة فإنه لا ينش عليه بعد ازالة التراب كما مر (قوله كأن تكون الارض مقصوبة) وكذا اذا سقط في القبر متاع او كفن ثوب مقصوب او دفن معه مال قالوا ولو كان المال درهما بجر قال الرمي واستفيد منه جواب حادثة القوي امرأة دفنت مع بنتها من المصالح والامتنعة المشتركة ارناعهم بل عيبة الزوج أنه ينش لحقه واذا تلفت به تضمن المرأة حصته اهـ واحتراز بالمقصوبة عما اذا كانت وقفا قال في التارخالية أنفق مالا في اصلاح قبر فجار رجل ودفن فيه ميتة وكانت الارض موقوفة بضم ما نفق فيه ولا يجوز لميتة من مكانه لانه دفن في وقت اهـ وعبر في الفتح بقوله بضم قيمه الحفر فتأمل (قوله واخذت بشعة) أي بأن اشترى ارضا دفن فيها ميتة ثم علم الشيع بالشرع قبل كتمانها بالشعة (قوله ومساواته بالارض) أي ليزرع فوقه مثلالا ن حقه في باطنها وظاهرها فان شأ ترك حقه في باطنها وان شاء استوفاه فتح (قوله كما جاز زرعه) أي القبر ولو غير مقصوب وكذا يجوز دفن غيره عليه كما في الريلعي أيضا وقد منا الكلام عليه (قوله من الايسر) كذا قيده في الدرر وليتطروجه (قوله ولو بالعكس) بأن مات الولد في بطنها وهي حية (قوله قطع) أي بأن تدخل القابلة يدخا في الفرج وتقطع بآلة في يدها بعد تحقق موته (قوله لوميتا) لوجهه بعد قوله ولو بالعكس ط (قوله والا لا) أي ولو كان حيا لا يجوز تقطيعه لان موت الأمية موهوم فلا يجوز قتل آدمي حتى لا يسهو موهوم (قوله ولو بلغ مال غيره) أي ولا مال له كما في الفتح وشرح المنية ومفهومه أنه لو ترك ما لا ينضم ماله ولا يشق انفاقا (قوله والاولى نعم) لانه وان كان حرمة الادمي اعلى من صيانة المال لكنه ازال احترامه بتعديده كما في الفتح ومفاده أنه لو سقط في جوفه بلا تعذر لا يشق انفاقا كما لا يشق الحى مطلقا لافضائه الى الهلاك لا يجوز الاحترام (قوله الاتباع أفضل) أي اتباع الجنائز لانه بر الحى والميت فالثواب المترتب عليه اكثر ط (قوله اوجوار) سيأت في باب الوصية للاقارب وغيرهم أن الجار من لصق به وقال امن يسكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسان وقال الشافعي - الجار الى أربعين دارا من كل جانب اهـ قلت والصحيح قول الامام كما سيأت في هذا ان شاء الله تعالى وحل يقيد حنا بالاصق أيضا الظاهر نعم المالم يوجد دليل الاطلاق وقد يقال كلام المرحي يحتمل على العرف والجار عرفا الماصق او من يسكن في المحلة فتصرف اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حذمه الى الاربعين كما في الحديث والله أعلم (قوله يندب دفنه في جهة موته) أي في مقابر أهل المكان الذي مات فيه او قتل وان نقل قدر ميل او ميلين فلا بأس شرح المنية ويأتى الكلام على نقله قلت ولذا صرح أمره صلى الله عليه وسلم بدفن قتلى احد في مضاجعهم مع أن مقبرة المدينة قريبة ولذا دفنت العجالة الذين قصودا دمشق عند أبوابها ولم يدفنوا كلها في محل واحد (قوله وتجب له) أي تجب له جهازه عقب تحقيق موته واذا كره تأخير صلاته ودفنه لمصلحة عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة كما مر (قوله لم يجز ذكره) أي مالم يكن الميت صاحب بدعة ليرتد غيره كما قدمناه (قوله ولا بأس بنقله قبل دفنه) قيل مطلقا وقيل الى ما درن مدة السفر وقيد به محمد بقدر ميل او ميلين لان مقابر البلد ربما بلغت حذم المسافة فذكره فيما زاد قال في التمر عن عقد الفرائد وهو الظاهر اهـ وأما نقله بعد دفنه فلا مطلقا قال في الفتح واتفقت كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلدها فلم تصبر وأرادت نقله على أنه لا يسعها ذلك فتجوز رشواذ بعض المتأخرين لا يلتفت اليه وأما نقل يعقوب ويوسف عليهم السلام من مصر الى الشام ليكونا مع آبائهم الكرام فهو شرع من قبلنا ولم يتوفر فيه شروط كونه شرعانا اهـ لمخضا وتماهه فيه (قوله وبلا اعلام موته) أي اعلام بعضهم بعضا ليقتضوا حقه هداية وكره بعضهم أن ينادى عليه في الازقة والاسواق لانه يشبه نبي الجاهلية والاصح أنه لا يكره اذا لم يكن معه تنويه بذكره وتنفيم بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان الفلاني فان نفي الجاهلية ما كان فيه قصد له وراى مع التنجيح والنباح وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من امن شرب الخندود وشق الجيوب ودع بدعوى الجاهلية شرح المنية

(ولا يخرج منه) بعد ازالة التراب (الا لخلق آدمي) كأن تكون الارض مقصوبة أو أخذت بشعة) ويخير المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بلى وصارت ابا تريلعي (حاصل مات وولد حيا) يضطرب (شق بطنها) من الايسر (ويخرج ولدها) ولو بالعكس وخيف على الأم قطع وأخرج لوميتا والا كما في كراهة الاختيار ولو بلغ مال غيره ومات هل يشق قولان والاولى نعم فتح (فروع) الاتباع افضل من التوافل لولقراية اوجوارا وفيه صلاح معروف يشدب دفنه في جهة موته وتجب له وستر موضع غسله فلا يراد الاغسله ومن يعينه وان وأى به ما يكره لم يجز ذكره لحديث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم ولا بأس بنقله قبل دفنه وبلا اعلام موته

(قوله وبارئانه) تبع فيه صاحب النهر واعترضه ح بان مقتضاه أنه رباعي وليس كذلك ففي القاموس رثيت الميت ورفوته بكيتة وعددت محاسنه الخ (قوله من تعزى الخ) تمامه فأعضوه بمن آييه ولا تكنوا قال في المغرب تعزى واعتزى اتسبب والعزاء اسم منه والمراد به قولهم في الاستغاثه بالقتل أن أعضوهم أى قولوا له اعضض بأيرائك ولا تصك كنوعا من الأبرار بالهن وهذا امر تأديب ومبالغة في الزجر عن دعوى الجاهلية اه لكن كون المراد بدعوى الجاهلية هنا ما قد تنماه عن شرح المنية اولى (قوله وتعزى أهله) أى تصبر بهم والدعاء لهم به قال في القاموس العزاء الصبر أو حسنه وتعزى اتسبب اه فالمراد هنا الاول وفيما قبله الثاني فافهم قال في شرح المنية وتستحب التعزية للرجال والنساء الا لا فيتن لقوله عليه الصلاة والسلام من عزى أخاه بصيبة كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مصابا فله مثل اجره رواه الترمذى وابن ماجه والتعزية أن يقول أعظم الله اجرلك وأحسن عزاءك وغفر ليبتك اه (تنبيه) هذا الدعاء باعظام الاجرام المروى عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى معاذ ابا بن له يقتضى ثبوت الثواب على المصيبة وقد قال المحقق ابن الهمام في المسيرة قالت الحنفية ما ورد به السمع من وعد الرزق ووعد الثواب على الطاعة وعلى ألم المؤمن وألم طفله حتى الشوكة يشاكها محض فضل وتطول منه تعالى لا بد من وجوده لو عده الصادق اه وهل يشترط للثواب الصبر أم لا قال ابن حجر وقع للأمر بن عبد السلام أن المصائب نفسها الاثواب فيها لا انما ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان لم يصبر كبرت الذنب اذا لا يشترط في المكفر أن يكون كسبا كالبلاء فالجزع لا يمنع التكفير بل هو مصيبة أخرى وردة بتصريح الشافعي رحمه الله بأن كلا من الجنون والمرضى المغلوب على عقله مأجور مثاب مكفر عنه بالمرض فكهم بالا جرم مع اتقاء العقل المستلزم لانتقاء الصبر ويؤيده خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياهم مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل صحيحا مقيما فقيه أنه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذي صدر منه قبل بسبب المرض فضلا من الله تعالى فمن أصيب وصبر يحصل له ثوابان لنفس المصيبة وللصبر عليها ومن اتقى صبره فان كان لعذر يكون فكذلك وان حوزع لم يحصل من ذنبك الثوابين شيئا اه ملخصا وحاصله اشتراط الصبر للثواب على المصيبة الا اذا اتى لعذر يكون وأما التكفير بها فهو حاصل بلا شرط (قوله وباتخاذ طعام لهم) قال في الفتح ويستحب بلير ان أهل الميت والاقرباء الا باعدتيمة طعام لهم يشبعهم يومهم وليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا الآل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولانه بر و معروف ويلج عليهم في الاكل لان الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون اه وقال أيضا ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه شرع في السرور ولا في الشرور وهي بدعة مستحقة روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كان هذا الاجتماع الى أهل الميت وضعفهم الطعام من النباحة اه وفي البرازية ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلوات والقراءة للتمتع وألقرأة سورة الانعام او الاخلاص والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اه وأطال في ذلك في المعراج وقال وهذه الافعال كلها للسمعة والرياء فيعترفون عنها لانهم لا يريدون بها وجه الله تعالى اه وبمحت هنا في شرح المنية بمعارضة حديث جرير المازي بحديث اخر فيه أنه عليه الصلاة والسلام دعت امرأة رجل ميت لما رجع من دفنه فجاء وحيء بالطعام أقول وفيه نظر فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما في حديث جرير على أنه بحث في المنقول في مذهبا ومذهب غيرنا كالشافعية والحنابلة استدلوا بحديث جرير المذكور على الكراهة ولا سيما اذا كان في الورثة صغار أو غائب مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبا من المنكرات الكثيرة كلباد الشموع والقناديل التي لا توجد في الافراح وكذلك الطبول والغناء بالاصوات الحسان واجتماع النساء والمردان وأخذ الابرة على الذكرو قراءة القرآن وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الازمان وما كان كذلك فلا شك في حرمة وبطلان الوصية به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وبالجولوس لها) أى التعزية واسم استعمال لأبأس هنا على حقيقته لانه خلاف الاولى كما مر ح في شرح المنية وفي الاحكام عن خزائن القناوى الجلوس في المصيبة

مطلب
في الثواب على المصيبة

وبارئانه بشعر أو غيره لكن يكره
الافراط في مدحه لاسيما عند
جنازته لحديث من تعزى بعزاء
الجاهلية وتعزى أهله وترغبهم
في الصبر وباتخاذ طعام لهم
وبالجولوس لها

مطلب
في كراهة الضيافة من أهل الميت

ثلاثة أيام للرجال جاءت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعاً اه (قوله في غير مسجد) أما فيه فيكره كما في البحر
عن المجتبي وجزم به في شرح المنية والفتح لكن في الطهيرية لا بأس به لا هل الميت في البيت أو المسجد والناس
يأتونهم ويعزونهم اه قلت وما في البحر من أنه صلى الله عليه وسلم جلس لما قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس
يأتون ويعزون اه يجب عنه بأن جلوسه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصوداً للتعزية وفي الامداد وقال كثير
من متأخري ائمتنا يكره الاجتماع عند صاحب البيت ويكره له الجلوس في بيته حتى يأتي اليه من يعزي بل إذا فرغ
ورجع الناس من الدفن فليفتقر قوا ويشتغل الناس بأمورهم وصاحب البيت بأمره اه قلت وهل تنفي
الكرامة بالجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى إذا فرغوا أقام ولي الميت وعزاد الناس كما يفعل في زماننا الظاهر
لأنه لا يكون الجلوس مقصوداً للتعزية لا للقراءة ولا سيما إذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور
المدفونة ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله وآثر لها أفضلها) وحتى بعد الدفن أفضل منها قبله لأن أهل الميت
منغولون قبل الدفن يتجهزون ولا تحسبهم بعد الدفن لقراة اه كثر وهذا إذا لم ينهم جرح شديد والافتدت
تسكنهم جوهره (قوله وتكره بعدا) لأنها تجدد الحزن منخ والظاهر أنها تنزيهية ط (قوله الا لغائب)
أى الا أن يكون المعزى أو المعزى غائباً فلا بأس بها جوهره قلت والظاهر أن الحاضر الذي لم يعلم بعزلة الغائب
كما شرح به الشافعية (قوله وتكره التعزية ثانياً) في التثاقل لا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى مرة أخرى
رواه الحسن عن أبي حنيفة اه امداد (قوله وعند القبر) عزاء في الحلية الى المبتغي بالغين المجبة وقال
ويشهد له ما اخرج ابن شاهين عن ابراهيم التعزية عند القبر بدعة اه قلت لعل وجهه أن المطلوب هناك القراءة
والدعاء للميت بالتغيت (قوله وعند باب الدار) في الظهيرية ويكره الجلوس على باب الدار للتعزية لأنه عمل أهل
الجاهلية وقد نهى عنه وما يصنع في بلاد النجم من فرش البسط والقيام على قوارع الطريق من إقبح القبايح اه
بحر (قوله ويقول أعظم الله اجره) أى جعله عظيماً بزيادة الثواب والدرجات وأحسن عزاءك بالمدة أى جعل
سأؤك وصبرك حسناً ابن حجر وقوله وغفر ليك بقوله ان كان الميت مكفراً والا فلا كما في شرح المنية وفي كتب
الشافعية ويعزى المسلم بالكافر أعظم الله اجره وصبرك والكافر بالمسلم غفر الله ليك وأحسن عزاءك (قوله
وبزيارة القبور) أى لا بأس بما بل تندب كما في البحر عن المجتبي فكان ينبغي التصريح به لا مرمها في الحديث
المدكور كما في الامداد وترادى كل اسموع كما في مختارات المواصل قال في شرح لباب المناسك الا أن الأفضل
يوم الجمعة والسبت والاثين والخميس فقد قال محمد بن واسع الموقى يعاون بزوارهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما
بعده فحصل أن يوم الجمعة أفضل اه وفيه يستحب أن يزور شهيداً جبيل احداً ما روى ابن ابي شيبة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فتمنع عقبي
الدار والا فقل أن يكون ذلك يوم الخميس مظهر امكرا لثلاث فوته الظاهر بالمجد النبوى اه قلت استفيد
منه ندب الزيارة وان بعد ذلك لها وحل تندب الرحلة لها كما اعتمد من الرحلة الى زيارة خليل الرحمن وأخيه وأولاده
وزيارة السيد البدوى وغيره من الاكابر الكرام لم أر من صرح به من ائمتنا ومنع منه بعض أئمة الشافعية
الا لزيارة صلى الله عليه وسلم قياساً على منع الرحلة لغير المساجد الثلاث ورد الغزالي بوضوح الفرق فإن ما عدا
تلك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها أو أماً الاولياء فانهم متساوون في القرب
من الله تعالى ونفع الرأين بحسب معارفهم وأسرارهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما يحصل عندها
من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لأن القربات لا تترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلها
وامكارا للبدع بل وازالها ان امكن اه قلت ويؤيده ما مر من عدم ترك اتباع الجنائز وان كان معها نساء
ونائحات تأمل (قوله وللنساء) وتنبل تحرم عليهن والاصح أن الرخصة ثابتة لهن بحر وجزم في شرح المنية
بالكرامة لما مر في اتباعهن الجنائز وقال الخليل الرضى ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والندب على ما جرت به
عادة من فلا تجوز وعليه حمل حديث لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والترحم من غير بكاء والتبرك
بزيارة قبور الصالحين فلا بأس اذا كن بجائز ويكره اذا كن شراب كخروج الجماعة في المساجد اه وهو لو فبق
حسن (قوله ويقول الخ) قال في الفتح والسنة زيارتها قائماً والدعاء عند خافاً كما كان يفعله صلى الله عليه
وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم الخ وفي شرح الباب للملا على القارى ثم من آداب الزيارة

في غير مسجد ثلاثة أيام وأثر لها
أفضلها وتكره بعدها الا لغائب
وتكره التعزية ثانياً وعند القبر
وعند باب الدار ويقول عظم الله
اجره وأحسن عزاءك وغفر ليك
وبزيارة القبور وللنساء الحديث
كنت نهيتمكم عن زيارة القبور
ألا تزوروها ويقول السلام عليكم
دار قوم مؤمنين وان شاء الله
بكم لاحقون

مطله
في زيارة القبور

ما قالوا من أنه يأتي الزائر من قبل رجل المتوفى لا من قبل رأسه لأنه اتب لبصر الميت بخلاف الأول لأنه يكون مقابل بصره لكن هذا إذا أمكنه والافتدث أنه عليه الصلاة والسلام قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت وأخرها عند رجليه ومن آدابها أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح لا عليكم السلام فإنه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإن شاء الله بكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وإن جلس يجلس بعيدا أو قريبا بحسب مرتبته في حال حياته اه قال ط ولفظ الدار مقعدهم وهو من ذكر اللازم لأنه إذا سلم على الدار وأولى ساكنها ذكر المشيئة للقبول لأن الحقوق محقق والمراد اللقوق على اتم الحالات فتصح المشيئة (قوله ويقرأ بس) لما ورد من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنات مجرى وفي شرح اللباب ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة إلى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والاخلاص اثني عشر مرة أو إحدى عشر أو سبعا وثلاثا ثم يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأناه إلى فلان أو إليهم اه (تنبيه) صرح علماؤنا في باب الحج عن الغير بأن الإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوما أو صدقة أو غيرها كذا في الهداية بل في زكاة التارخانية عن المحيط الأفضل لمن يتصدق نفلا أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لأنها تصل إليهم ولا ينقص من أجره شيء اه وهو مذهب أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المحضة كالصلاة والتلاوة فلا يصل ثوابها إلى الميت عندهما بخلاف غيرها كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وتعامه في فتح التدبير أقول ما مر عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حرره المتأخرون من الشافعية وصول القراءة للميت إذا كانت بحضرته أو دعى له عقبها ولو غابا لأن محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها الرجى للقول ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت بالقراءة فلا حصول ثوابها له ولهذا اختاروا في الدعاء اللهم أوصل مثل ثواب ما قرأته إلى فلان وأما عندنا فالواصل إليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الأموات والأحياء جازي يصل ثوابهم إليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال وبهذا علم أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتا أو حيا واظهاره أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير أو بفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا إطلاق كلامهم وأنه لا فرق بين الفرض والنفل اه وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض اه وفي كتاب الروح للمعتمد أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي الشهير باب قيم الجوزية ما حاصله أنه اختلف في اهداء الثواب إلى الحي قيل يصح لا إطلاق قول أحمد بفعل الخير ويجعل نصفه لبيه وأتمه وقيل لا لكونه غير محتاج لأنه يمكنه العمل بنفسه وكذا اختلف في اشتراطية ذلك عند الفعل فقيل لا لكون الثواب له فله التبرع به واهدأه لمن أراد كذا شيء من ماله وقيل نعم لأنه إذا وقع له لا يقبل انتقاله عنه وهو الأول وعلى القول الأول لا يصح اهداء الواجبات لأن العامل ينوي القرية بها عن نفسه وعلى الثاني يصح ويجزى عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا نلقى الله تعالى بالفقر والافلاس والشرعية لا تمنع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهديه بلفظه كالأعطى فقيرا بنية الزكاة لأن السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم إذا فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كالألوفى أن يهب أو يعتيق أو يتصدق ويصح اهداء نصف الثواب أو ربعه كأنص عليه اجد ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل إلى أربعة يحصل لكل منهم ربعه فكذلك لو أهدى الربع لواحد وأبقى الباقي لنفسه اه ملخصا قلت لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ لاهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم أو يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملا فأجاب بأنه أفتى بجمع الثاني وهو اللائق بسبعة الفضل (تتمه) ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع اهداء ثواب القراءة للنبى صلى الله عليه وسلم لأن جنازه الرفيع لا يجزى عليه إلا بما أذن فيه وهو الصلاة عليه وسؤال الوسيلة له قال وبالغ السبكي وغيره في الرد عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لأذن خاص ألا ترى أن ابن عمر كان يعتمر عنه صلى الله عليه وسلم عمر بعد موته من غير وصية وج ابن الموفق وهو في طبقة الخليل عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحي عنه مثل ذلك اه قلت ورأيت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب أحمد بن الشلبي شيخ صاحب البحر تقيلا عن شرح الطيبة للتوحيدي ومن جملة ما نقله أن ابن عقيل من الحنابلة قال يسحب اهداؤها له صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علماؤنا له

مطلبه

في القراءة للميت واهداء ثوابها له

قوله اثني عشر مرة هكذا يحفظه
وصوابه اثني عشر مرة كما لا يخفى
اه صححه

ويقرأ يس وفي الحديث من قرأ
الاخلاص احد عشر مرة ثم
وهب اجرها للاموات أعطى من
الاجر بعدد الاموات

مطلبه

في اهداء ثواب القراءة للنبى صلى
الله عليه وسلم

أن يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإنه أحق بذلك حيث اتفقنا من الضلالة ففي ذلك نوع شكر واسداء جليل له والكامل قابل لزيادة الكمال وما استدلل به بعض المانعين من أنه تحصيل الحاصل لأن جميع أعمالهم في حياته يجب عنه بأنه لا مانع من ذلك فإن الله تعالى أخبرنا بأنه صلى الله عليه وسلم ثم أناب الصلاة عليه بأن نقول اللهم صل على محمد والله أعلم وكذا اختلف في إطلاق قول اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم فخرج منه شيخ الإسلام الباقيني والحافظ ابن حجر لانه لم يرد له دليل واجاب ابن حجر المكي في الفتاوى الحديثة بأن قوله تعالى وقول رب زدني علما وحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحياة زيادة لي في كل خير دليل على أن مقامه صلى الله عليه وسلم وكما يقبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات وكذا ورد في دعاء رؤية البيت وزد من شرفه وعظمه واعتزله تشريفا الخ فيشمل كل الانبياء ويدل على أن الدعاء لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الامام النووي في خطبتي كباية الروضة والمنهاج وسمعه اليه الحلبي وصاحبه البيهقي وقد ردد على الباقيني وابن حجر شيخ الإسلام القيانني ووافقه صاحبه الشرف المناوي ووافقه أيضا صاحبها امام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليهم ما بالمباغة حيث جعل كل ما صرح من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل ابدا أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد واله وسلم تسليما كثيرا وزدته تشريفا وتكراما وأثره المنزل المقرب عندك يوم القيمة اه فانظر كيف جعل طلب هذه الزيادة من الاسباب المقضية لفضل هذه الكيفية على غيرها من الوارد كصلاة التشهد وغيرها وهذا انصرح من هذا الامام المحقق بفضل طلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم فكيف مع هذا يتوهم أن في ذلك محذورا ووافقه أيضا صاحبهم شيخ الإسلام زكريا اه ملخصا (قوله ويجفر قبر الفسدة) في بعض النسخ ويجفر قبر نفسه على أن لفظة حفرة مصدر مجرور بالباء مضاف إلى قبر أي ولا بأس به وفي التناحر حاشية لا بأس به ويؤجر عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والريعي بن خنيم وغيرهما اه (قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح المنية وقال لأن الحاجة اليه متحققة فالبإجماع بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض تموت (قوله يكبره المنشي الخ) قال في الفتح ويكره الجلوس على القبر ووطؤه وحديثه ما يصنع من دفنت حول آثاره خلق من وطئه تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه مكرهه ويكره اليوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس بالزيارة والدعاء عند هاتما اه قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيره والوجود طريقا ان وقع في قلبه أنه يحدث لا يمتنع عليه والا فلا بأس به وفي خزانة الفتاوى وعن ابي حنيفة لا يوطأ القبر الا للضرورة ويزار من بعيد ولا يتعدوان فعل يكره وقال بعضهم لا بأس بأن يقرأ القرآن ويقرأ أو يدعوا لهم اه وقال في الحلية وتكره الصلاة عليه واليه للورد النبي عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوي أنه جل ما ورد من النبي عن الجلوس على القبر على الجلوس لقضاء الحاجة وأنه لا يكره الجلوس لغيره جماعة بين الآثار أنه قال ان ذلك قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به في النوادر والحنفة والبدائع والمحيط وغيره من أن أبا حنيفة كره وطء القبر والقعود أو قضاء الحاجة عليه وبأنه ثبت النهي عن وطئه والمنشي عليه وتماهه فيها وقد في نور الايضاح كراهة القعود على القبر عما اذا كان لغير قراءة قلت وتقدم أنه اذا ابلى الميت وصار زاريا يجوز زرعه والبناء عليه ومقتضاء جواز المنشي فوقه ثم رأيت العيني في شرحه على صحيح البخاري ذكر كلام الطحاوي المار ثم قال فعلى هذا ما ذكره اصحابنا في كتبهم من أن وطء القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فإن الطحاوي هو أعلم الناس بهذا هاهنا العلماء ولا سيما بهذا ابي حنيفة انتهى قالت لكن قد علمت أن الواقع في كلامهم التعبير بالكراهة لا بلفظ الحرمة وحينئذ قد يوفق بان ما عزا له الامام الطحاوي الى امتسا الثلاثة من جعل النهي على الجلوس لقضاء الحاجة يراد به نهى التحريم وما ذكره غيره من كراهة الرطبة والقعود الخ يراد به كراهة التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية ما فيه إطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكرهات الصلاة وتنتهي الكراهة مطلقا اذا كان الجلوس للقراءة كما يأتي والله سبحانه أعلم (تتمه) يكره أيضا قطع الثبات الرطب والحشيش من المقبرة دون لباس كما في الجرد والدرور شرح المنية وعاله في الامداد بأنه مادام رطبا يسجد الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بكراهة الرجعة اه ونحوه في الحاشية أقول ودليله ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام

ويجفر قبره لنفسه وقيل يكره والذي ينبغي أن لا يكره تهمة نحو الكفن بخلاف القبر يكره المنشي في طريق ظن أنه محدث حتى اذا لم يصل إلى قبره الا بوطء قبر تركه

مطلب
في وضع الجريد ونحوه الاس على القبور

الجر يدانظر ابعدها نصفين على القبرين اللذين يعذبان وتعليل بالتخفيف عنهما لما لم يبسا أى يخفف عنهما
 ببركة تسبيحهما اذ هو اكل من تسبيح الياسمين الاخضر من نوع حياة وعليه فكر اراحة قطع ذلك وان بنت
 بنفسه ولم يلك لانه توفيت حق الميت وورثه من ذلك ومن الحديث تدب وضع ذلك للاتباع ويقاس عليه
 ما اعتيد في زماننا من وضع اغصان الآمن ونحوه وسرح بذلك أيضا جماعة من الشافعية وهذا اولى مما قاله
 بعض المالكية من أن التخفيف عن القبرين انما حصل ببركة يد الشريفة صلى الله عليه وسلم أو دعائه لهما
 فلا يقاس عليه غيره وقد ذكر البخاري في صحيحه أن بريدة بن الحبيب رضى الله عنه اوصى بان يجعل في قبره
 جريدتان والله تعالى أعلم (قوله لا يكره الدفن ليلا) والمستحب كونه نهارا شرح المنية (قوله ولا اجلاس
 القارئ عند القبر) عبارة نور الاضاح وشرحه ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار لتأدية القراءة على
 الوجه المطلوب بالكسنة والتدبر والاتعاظ اهـ (قوله عظم الذي يحترم) فلا يكسر اذا وجد في قبره لانه لا حرم
 اذا وُثِرَ في حياته لذنته وجبت صيانة نفسه عن الكسر بعد موته خاتمة وأما اهل الحرب فان احتج الى نبشهم
 فلا بأس به تاتر خاتمة عن الحجة قنبرش وترفع العظام والآثار وتخذ مقبرة المسلمين او مسجدا كما في النواحيات
 اسماعيل (قوله انما يعذب الخ) قال بعضهم يعذب لما في الحديث ان الميت ليُعذب بكاء أهله عليه وقال
 عامة العلماء لا لقوله تعالى ولا تزوروا زواجر وتأويل الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح
 فقال عليه الصلاة والسلام ذلك بحر عن الظهيرة وفي شرح التكملة أن المراد من الحديث التدب والنياحة
 وعن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما رعى قوم يكون على يهودى فقال
 انه ليُعذب وهم يكون عليه اهـ اسماعيل (قوله عهد نامه) بفتح الميم وسكون الهاء ومعناه بالعفارسية
 الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شئ مما يدل أنه على العهد الا لى الذي بينه وبين ربه يوم أخذ
 الميثاق من الايمان والتوحيد والتسبك باسمه تعالى ونحو ذلك ح (قوله يرجى الخ) مفاده الاباحة
 او التدب وفي البرازية قبيل كتاب الجنائيات وذكر الامام الصغار لو كتب على جهة الميت او على عمامته او كفته
 عهد نامه يرجى أن يغفر الله تعالى للميت ويجعله آمنا من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجويز ذلك وقد روى
 أنه كان مكتوبا على اخنوخ في اصطلح الصاروق حميس في سبيل الله تعالى اهـ وفي فتاوى المحقق ابن حجر
 المكي الشافعي سئل عن كتابة العهد على الكفن وهو لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك ولد الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض عالم
 الغيب والشهادة الرحمن الرحيم انى اعهد اليك في هذه الحياة الدنيا انى اشهد أنك انت الله لا اله الا انت وحدك
 لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكفى الى نفسى تقربنى من الشر وتبعدنى من الخير
 وأنا انا انتى الابرحتك فاجعل لى عهدا عندك فوفينه يوم القيامة انك لا تختلف الميعاد هل يجوز ذلك أصل
 فأجاب بقوله نقل بعضهم عن نوادر الاصول للترمذى ما يقتضى أن هذا الدعاء له أصل وأن الفقيه ابن عجل
 كان يأمر به ثم أفتى بجواز كتابته قياسا على كتابة الله في ابل الزكاة وأقره بعضهم وفيه نظر وقد أفتى ابن الصلاح
 بأنه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس والكهف وشو هما خوفان صديق الميت والقياس المذكور ممنوع لان
 القصد تم التمييز وحنا التبرك فالاسماء المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول بأنه يطلب فعله
 مردود لان مثل ذلك لا يحجج به الا اذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اهـ وقد مننا
 قبيل باب الميامن عن الفتح أنه تكرد كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الدراهم والمحاريب والجلدران وما يفرش
 وما ذاك الا لاحترامه وخشيته وطئته ونحوه مما فيه اهانته فالتامع هنا بالاولى ما لم يثبت عن المجتهد أو ينقل فيه
 حديث ثابت فتأمل نعم نقل بعض المحققين عن فوائد الشريحي أن مما يكتب على جهة الميت بغير مداد
 بالاصبع المسجحة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدر لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك بعد الغسل قبل
 التكفين اهـ والله أعلم

(باب الشهيد)

اخرجه من صلاة الجنائز مبرور باله مع أن المقبول ميت بأجله لا اختصاصه بالفضيلة التي ليست لغيره نهر (قوله
 فعيل الخ) وهو امان الشهود أى الحضور أو من الشهادة أى الحضور مع المشاهدة بالبصر او بالبصيرة

مطلب
 فيما يكتب على كفن الميت

* لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس
 القارئ عند القبر وهو المختار
 عظم الذي يحترم .. انما يعذب
 الميت بكاء أهله اذا وصى بذلك
 كتب على جهة الميت او عمامته
 او كفته عهد نامه يرجى أن يغفر
 الله للميت .. اوصى بعضهم أن
 يكتب في جبهته وصدره
 بسم الله الرحمن الرحيم ففعل
 ثم روى في المنام فسئل فقال
 لما وضعت في القبر جاءتنى ملائكة
 المعذاب فلما رأوا مكتوبا على
 جبهتى بسم الله الرحمن الرحيم
 قالوا أنت من عذاب الله

(باب الشهيد)

فعيل بمعنى مفعول

قهرستاني (قوله لانه مشهود له بالجنة) أفاد انه من باب الحذف والابصال حذف اللام فاستتر الضمير
 المجزوع وهذا على أنه من الشهادة وأما على أنه من الشهود فلان الملائكة تشهده اكراماله (قوله
 لانه حي الخ) هذا على أنه من الشهود وأما على أنه من الشهادة فلان عليه شاهد يشهد له وهو دمه وبرحه
 اولاه شاهد على من قتله بالكفر (قوله دوا الخ) أي الشهيد في العرف ما ذكر وهو تعريف له باعتبار الحكم
 الاتي اعني عدم تغيبه ونزع ثيابه لالمطلقة لانه أعم من ذلك كما سيأتي (قوله كل مكلف) هو البالغ العاقل
 خرج به الصبي والمجنون فغسلان عنده خلافا لهما لان السيف اغنى عن الغسل لكونه طهيرة ولا ذنب
 للصبي ولللجنون وهذا يقتضي أن يقيد المجنون بمن بلغ كذلك والافلاخفاء في احتياجه الى ما يظهر مامضى
 من ذنوبه الا أن يقال اذا مات على جنونه لم يؤخذ بما مضى لعدم قدرته على التوبة بحر ولا يخفى أن هذا مسلم
 فيما إذا حق عقب العصية أما لو مضى بعد حاز من قدره على التوبة فلم يفعل كان تحت المشيئة نهر (قوله
 مسلم) أما الكافر فليس بشهيد وان قتل ظلما فلقربه المسلم تغيبه كما مر وما في ط عن القهرستاني غير
 ظاهر (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع احدهما كما هو المتبادر فاذا استشهد
 الجنب بغسل وهذا عنده خلافا لهما فاذا انقطع الحيض والنفاس واستشهدت فعلى هذا الخلاف وان استشهدت
 قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه كما في المغتبرات قهرستاني وحاصله أنها تغسل قبل الانقطاع
 في الاصح كما بعده وفي رواية لا تغسل قبله لان الغسل لم يكن واجبا عليها كالأول انقطع قبل الثلاث فانها لا تغسل
 بالاجماع كما في السراج والمعراج (قوله فالحائض) المراد بها من كانت من ذوات الحيض لا من اتصفت بالحيض
 لتلاشي في قوله لعدم كونها حائضا فافهم واقتصر في التفريع على بعض أفراد المحترزات خلفا لما فيه
 من التفصيل ولم يفصل في النفاس لان النفاس لا حد لاقله (قوله والا لا) أي وان لم تره ثلاثة أيام لا تغسل
 بالاجماع كما نقلناه آتافا عن السراج والمعراج يخفى الامداد من أن الحائض تغسل سواء كان القتل بعد انقطاع
 الدم او قبل استمراره ثلاثة أيام فيه سهوا أو سقط وصوابه او قبله بعد استمراره الخ فتنبه (قوله ولم يعد
 الخ) استدلل الامام على وجوب الغسل لمن قتل جنبا بما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لما قتل حنظلة
 ابن ابي عامر الثقفي ان صاحبكم حنظلة تغسل الملائكة فسالوا زوجته فقالت خرج وهو جنب فقها عليه
 الصلاة والسلام لذلك غسله الملائكة وأورد صاحبان أنه لو كان واجبا لوجب على بني آدم ولما اكتفى بفعل
 الملائكة والجواب بالمنع وهو ما أشار اليه الشارح من أنه يحصل بفعلهم بدليل قصة آدم المارة لان الواجب
 نفس الغسل فأما الغاسل فيجوز أن يكون ايا كان كما في المعراج واعترضه في البحر بأن هذا الغسل عنده الجنابة
 لا للموت اه أي واذا كان الجنابة كما هو ظاهر قوله في الحديث لذلك غسله الملائكة لم يحسن الاستدلال
 بقصة الملائكة لان تغسيلهم لا دم كان للموت لا للجنابة لكن فيه أنه اذاوجب الجنابة كان كوجوبه للموت
 فذات القصة على الا كفاء بفعل الملائكة لكن تقدم في بحث الغسل أن الميت لو وجد في الماء لا بد من تغيبه
 لانا امرنا به فيحرك في الماء بنيت لا سقاط الفرض عن ذمة المكلفين لا طهارته فلو صلى عليه بلا إعادة لغسله
 صح وان لم يسقط عنهم الوجوب ومقتضاه أنه لا يكتفى بفعل الملائكة الا أن يفرق بأنه واجب على المكلفين
 اذا لم يغسله غيرهم لقيام فعله مقام فعلهم ولذا صح تغسيل الذي او الصبي لمسلم مات بين نساء ليس معهن
 سواهما كما مر على أن فعل الملائكة باذن من الله تعالى فهو اذن من صاحب الحق بالا كفاء عن فعل المكلفين
 ولا سيما على القول بتكليفهم وبعثة نبينا صلى الله عليه وسلم اليهم والقصة والحديث دليلان على الاكتفاء
 بفعلهم وأما وقوعه في الماء فليس فيه تغسيل من احدث لم يسقط الفرض عنهم وان حصلت الطهارة كما لو غسله
 مكلف بلانية فانه يجوز طهارته لا لسقاط الفرض عن ذمتنا فتصح الصلاة عليه وان لم يسقط الفرض عنا فلان
 وجب إعادة غسل الغريق او تحريكه عند اخر ارجه بنية الغسل فيكون فعلا متافسقا به الفرض عنا اذا بدونه لم
 يحصل فعل منا ولا بمن ناب عنا فاتفق الفرق هذا ما ظهر لي فاعتبه فانه نفيس (قوله قتل ظلما) لم يقل قتله مسلم
 كما في الكثر لان الذي كذلك وقيد بالقتل لانه لو مات حتف أنفه او برق أو حرق او غرق او هدم لم يكن شهيدا
 في حكم الدنيا وان كان شهيدا لاخرة كما سيأتي وبقوله ظلما لما يأتي من أنه لو قتل مجتدا أو قصاص مثلا لا يكون
 شهيدا فيغسل ودخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه او ماله او المسلمين أو أهل الذمة فانه شهيد لكن لا بشرط

لانه مشهود له بالجنة او فاعل لانه
 حي عند ربه فهو شاهد (هو كل
 مكلف مسلم طاهر) فالحائض
 ان رأت ثلاثة أيام غسلت والا لا
 لعدم كونها حائضا ولم يعد عليه
 السلام غسل حنظلة لحصوله
 بفعل الملائكة بدليل قصة آدم
 (قتل ظلما)

كون قتله بمعد كافي الجرح من المحط واستشكه في الثروياً في جوابه (قوله بغير حق) تفسير لقوله ظلماً
 (قوله بجراحة) أي خلا فالحما كافي النهاية وهذا قيد في غير من قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق بقريضة
 العطف الآتي واحترزهم عن المقتول بمقتل فانه لا يوجب القصاص عنده (قوله أي بما يوجب القصاص)
 أي فالمراد به ما يفرق الاجزاء فيدخل فيه النار والصب كافي الفتح (قوله بل قصاص) أي بل ووجب به
 قصاص أشار به الى أن وضع المسئلة في علم قاتله كما صرح به شراح الهداية اذ لا قصاص الاعلى قاتل معلوم
 خلا فالحما زعمه صدر الشريعة كما حققه في الدرر أما اذ لم يعلم قاتله فسيأتي أنه يغسل لكن كان عليه أن يزيد
 او لم يجب به شيء أصلاً كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند أبي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل كافي شرح
 المنية (قوله حتى لو وجب الخ) تفريع على مفهوم قوله بنفس القتل فان المال لم يجب بنفس القتل لعدم
 لأن الواجب به القصاص وانما سقط بعارض وهو الصلح او شبهة الابوة فلا يغسل في الرواية المختارة كافي الفتح
 فالخاص بل أنه اذا اوجب بقتله القصاص وان سقط لعارض او لم يجب بقتله شيء أصلاً فهو شهيد كما علمته
 أما اذا اوجب به المال ابتداء فلا وذلك بأن كان قتله شبه العمد كضرب بعضا او خطا كرمي غرض فأصابه
 او ما جرى مجراه كسقوط نائم عليه وكذا اذا اوجب به القسامة لوجوب المال بنفس القتل شرعاً وكذا لو وجد
 مذبو حاول يعلم قاتله سواء وجبت فيه القسامة او لا هو الصحيح لاحتمال أنه لم يقتل ظلماً كما سيأتي وهو الذي
 حققه في شرح الدرر اهـ ملخصاً من الفقه ستأتي وشرح المنية (قوله او قتل الاب ابنه) او قتله شخصاً آخر
 يرثه الابن بجر كما اذا قتل زوجته وله منها ولد فان الولد استحق القصاص على ابيه فيسقط لابلوة (قوله ولم
 يرث) بالبناء للجهول وتشديد المثلثة آخره أشار الى أن شرط عدم الارثا ليس خاصاً بشهيد المعركة ولذا لما
 قتل عمر وعلي غسلاً لانهما ارتسا وعثمان اجيز عليه في مصرعه ولم يرث فلم يغسل كافي البدائع وسيجي بيان
 الارثا (قوله وكذا يكون شهيداً الخ) أي بشرط أن لا يرث ايضاً (قوله او قاطع طريق) والمكابرون
 في المصر ليس بامثلة لقطاع الطريق كافي الجرح عن شرح المجمع فمن قتله ولو بغير محد فهو شهيد كما لو قتله لقطاع
 وكذا من قتله اللصوص لئلا كاسياً في وذكر في الجرح أنه زاد في المحيط سبيار باعوا وهو من قتل مدافعا
 ولو عن ذي فانه شهيد بأي آلة قتل وان لم يكن واحداً من الثلاثة أي من قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق وقال
 في النهر كونه شهيداً وان قتل بغير محد مثكل جده لوجوب الدية بقتله فقد بره بمعنا النظر فيه اهـ قلت يمكن
 حمله على ما اذ لم يعلم قاتله عينا كما لو خرج عليه قطاع طريق واللصوص او نحوه وفي الجرح عن المجتبى اذا التقت
 سريتان من المسلمين وكل واحدة ترى أنهم مشركون فأجأوا عن قتلى من الفريقين قال محمد لادية على احد
 ولا كفارة لانهم دافعون عن انفسهم ولم يذ كرحكم الغسل ويجب أن يغسلوا لان قاتلهم لم يظلمهم اهـ ومفاده
 أنه لو كانت احدى الفريقين ظالمة للآخرى بأن علموا حالهم لا يغسل من قتل من الاخرى وان جهل قاتله عينا
 لكونه مدافعا عن نفسه وجاعته تأمل (قوله ولو تسبياً) لان موته يكون مضافاً اليهم فلو أوطأ وادابتهم
 مسلماً وانفروا ذابته مسلم فرمته او رموا ناراً في سفينة فاحترقت ونحو ذلك فهو شهيد أما لو قتل بانفلات ذابته
 مشركاً ليس عليها أحد ذابته مسلم او برميناً اليهم فأصابه وانفروا المسلمون منهم فأجأوا وهم الى خندق او ناراً ونحوه
 فقاتل لم يكن شهيداً خلا فالابي يوسف لان فعلة يقطع النسبة اليهم وتعمده في البحر (قوله المراد بالجراحة
 علامة القتل) ليتخلل ما ذكره من الجراحة الباطنة وما ليس بجراحة أصلاً كخنق وكسر عضو وفيه اشارة
 الى أن الاولى قول الهداية وغيرها او وجد في المعركة وبه اثر اهـ فلو لم يكن به اثر أصلاً لا يكون شهيداً لان
 الظاهر أنه لشدة خوفه انخلع قلبه فتح أي فلم يكن بفعل مضاف الى العدو بدائع (قوله كخروج الدم الخ)
 أي ان كان الدم يخرج من مخارقه يتظر ان كان موضعاً يخرج منه الدم من غير آفة في الباطن كالانف والذكر
 والدبر لم يكن شهيداً لان المرء قد يتبلى بالرعا وقد يبول دمالاً لشدة الفزع وقد يخرج الدم من الدبر من غير جرح
 في الباطن فوق وقع الشك في سقوط الغسل فلا يسقط بالشك وان كان يخرج من اذنه او عينه كان شهيداً لانه
 لا يخرج منه ما عاده الا لآفة في الباطن فالظاهر أنه ضرب على رأسه حتى خرج منه ما الدم وان كان يخرج
 من غصه فان نزل من رأسه لم يكن شهيداً وان كان يعلم من جوفه كان شهيداً لانه لا يصعد الا لجرح في الباطن
 وانما يميز بينهما بولن الدم بدائع فالنزال من الرأس صاف والمصاعد من الجوف علق جوهره وفتح والعلق

بغير حق (بجراحة) أي بما
 يوجب القصاص (ولم يجب بنفس
 القتل مال) بل قصاص حتى
 لو وجب المال بعارض كالصلح
 او قتل الاب ابنه لانساق الشهادة
 (ولم يرث) فلو ارتث غسل كاسياً
 (وكذا) يكون شهيداً (لو قتله
 باغ أو حربي أو قاطع طريق ولو)
 تسبياً او (بغير آلة جراحة) فان
 مقتولهم شهيد بأي آلة قتله
 لان الاصل فيه شهداء أحد ولم
 يكن كلهم قبيل سلاح (او وجد
 جريحاً ميتاً في معركة) المراد
 بالجراحة علامة القتل كخروج
 الدم

إذا أوصى بأمور الدنيا وقول محمد بعده فيما إذا أوصى بأمور الآخرة كافي وصية سعد بن الربيع وجرم به في النهروان ط وصية سعد بن سيرة الشامي حاصلها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه من ينظر حاله فقال إني في الأموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عني السلام وقيل له أن سعد بن الربيع يقول جزأ الله عنا خير ما جرى نبيا عن امته وقيل له إني أجدر ربح الجنة وأبلغ قومك عني السلام وقيل لهم أن سعد بن الربيع يقول لكم أنه لا عذر لكم عند الله أن تخاصوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكرهه وفيكم عين تطرف ثم لم يبرح أن مات (قوله) أوتكم بكم بكلام كثير يمكن جعله على كلام ليس بوصية توفيقا بينهما لكن ذكر أبو بكر الرازي أنه لو أكثر كلامه في الوصية غل لأنها إذا طالت أشبهت بأمور الدنيا بجرع عن غاية البيان قلت يمكن جعل ما ذكره الرازي على الوصية بأمور الدنيا بدل ما مر من وصية سعد فان فيها كلاما طويلا (قوله) والافلا) أي وإن لم يكن كثيرا ككلمة أو كلمتين فلا يكون مرثيا (قوله) وهذا كله) أي كون ما ذكر في بيان الارتثاء موجبا للغسل درر (قوله) إذا كان الخ) هذا الشرط يظهر في قتل بحاربة أو من قتل بغيرها كن قتل ظلميا فلا يظهر فيه بل إن ارتث غل والافلا ولا يلزم به هناك (قوله) وكل ذلك) أي ما تقدم من الشرط وهي ست كافي البدائع العقل والبلوغ والقتل ظلميا وأن لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الحدث الأكبر وعدم الارتثاء ط (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا بعدم الغسل الالنجاسة أصابته غير مدحه كافي أبي السعد وشهادة الآخرة بنيل الثراب الموعود للشهيد أفاده في البحر ط والمراد بشهيد الآخرة من قتل مظلوما أو قاتل لأعلاء كلمة الله تعالى حتى قتل فلو قاتل لغرض ديني فهو شهيد الدنيا فقط تجرى عليه أحكام الشهيد في الدنيا وعليه فالشهيد ثلاثة (قوله) ونحوه) أي كالجنون والصبي والمقتول ظلميا إذا وجب بقتله مال (قوله) والمطعون) وكذا من مات في زمن الطاعون بغيره إذا أقام في بلده صابرا محتسبا فإن له اجر الشهيد كما حديث البخاري وذكر الحافظ ابن حجر أنه لا يسأل في قبره أجهوري (قوله) والنفساء) ظاهره سواء مات وقت الوضع أو بعده قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله) والميت لبسه الجمعة) أخرج حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال عن مرسل أبياس بن بكير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له اجر شهيد أجهوري (قوله) وهو يطلب العلم) بأن كان له اشتغال به تأليفًا وتدريسًا أو حضورًا فيها يظهر ولو كل يوم درسًا وليس المراد إلا أنهم مك ط (قوله) وقد عدتهم السيوطي الخ) أي في التثبيت نحو الثلاثين فقال من مات بالبطان واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء أو الاسهال قولان ولا مانع من الشمول والافراق والهدم أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب أو بالجمع بالضم بمعنى المجموع كالذخيرة في المذخور وكسر الكسائي الجيم والمعنى أنهم ماتت من شئ مجموع فيها غير منفصل عنها من جنس أو بكرة وقد تنفتح الجيم أيضا على قلته قال صلى الله عليه وسلم إيمان امرأته ماتت بجمع فهي شهيدة أو بالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار أو في الغربية أو بالصرع أو بالجنى أو دون أحد أو ماله أو مدحه أو مظلة أو بالعشق مع العفاف واليكتم وإن كان سيئة حراما أو بالشرق أو بافتراس السبع أو بحبس سلطان ظلم أو بالضرب أو متواريا أو له غنمه هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذنا محتسبا أو تاجرًا صدوقا ومن سعى على امرأته وولده وماله مكتمت يمينه يقبم فهم امرأته تعالى ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمائد في البحر أي الذي حصل له غنيان والذي يصيبه التي له اجر شهيد ومن مات صابرة على الفرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خمسا وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله اجر شهيد ومن صلى الفجر وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك التورسفر ولا حضرا كتب له اجر شهيد والمتمسك بسنتي عند فساد امتي له اجر شهيد من قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا انت سبحانك إني كنت من الظالمين فمات أعطى اجر شهيد وإن برئ برئ مغفورا له وحذفت أدلة ذلك طلبا للاختصار أه ملخصا ط أقول وقد نظمها العلامة الشيخ علي الأجهوري المالكى وشرحها شرح الطيفاء وذكر نحو الثلاثين أيضا لكنه زاد على ما هنا من مات بالطاعون كما مر أو بالحرق أو مريضا أو يقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة فمات ويحتمل أن يكون هو المراد بقوله فيما مر أو بالصرع ومن بات على طهارة فمات ومن عاش مدا ريامات شهيد أخرجه الديلي

مطلبه

في تعداد الشهداء

لأنه من أحكام الأموات (أوباع) أو اشتري أوتكم بكم بكلام كثير) والافلا وهذا كله إذا كان (بعد) انقضاء الحرب ولو فيها) أي في الحرب (لا) يصير مرثيا بشئ مما ذكر وكل ذلك في الشهيد الكامل والا فالمرث شهيد الآخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو فأصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطلون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عدتهم السيوطي نحو الثلاثين

ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة أخرجه الطبراني ومن سأل القتل في سبيل الله صادقاً مات
 أعطاه الله اجر شهيد رواه الحاكم وغيره ومن جلب طعاماً الى مصر من أمصار المسلمين كان له اجر شهيد رواه
 الديلمي ومن مات يوم الجمعة كما مر وسئل الحسن عن رجل اغتسل بالنخل فأصابه البرد فمات فقال يا لها
 من شهادة واخرج الترمذي عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث
 مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين
 ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان مات في ذلك اليوم مات شهيداً ومن قالها حين يمسي كان تلك الميزة حتى
 يصبح ١٥ وبذلك زادت على الاربعين وقد عدها بعضهم أكثر من خمسين وذكرها الرحمن منظومة فراجعها
 (خاتمة) ذكر الاجهوزي قال في العارضة من غرق في قطع الطريق فهو شهيد وعليه اثم معصيته وكل من مات
 بسبب معصية فليس بشهيد وان مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فله اجر شهادته وعليه اثم معصيته
 وكذلك لو قاتل على فرس مغضوب او كان قوم في معصية فوقع عليهم البيت فلهم الشهادة وعليهم اثم المعصية
 انتهى ثم قيل عن بعض شيوخه أنه يؤخذ منه أن من شرب بالخرجات فهو شهيد لانه مات في معصية لا بسببها
 ثم نظرفيه بأنه مات بسببها لأن الشرقة بالخر معصية لانها شرب خاص قال ويتردد النظر في مات بالولادة
 من الرني في أن سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب فلا تكون شهيدة أم لا والظاهر الأول ١٥ وجزم الرمي
 الشافعي بالثاني وقال أي فرق بينهما وبين من ركب البحر لمعصية او سافر بقصاً وناشزة بخلاف ما اذرك
 الجري في وقت لا تسرفيه السفن او تسببت امرأة في القاء جملها للعصيان بالسبب ١٥ ملخصاً قلت الذي
 يظهر تقييد ركوب البحر أو السفر بما اذا كان لغیر معصية والا كان معصية لكونه سبباً للمعصية فهو كمن قاتل
 عصية بغيره ثم مات فالمناسب ما نقله عن بعضهم من تقييده السفر بالاجابة والله أعلم

(باب الصلاة في الكعبة)

لما بين حكم الصلاة خارجها شرع في بيانها داخلها وقدّم الأول لكثرة وقوعه (قوله في الباب زيادة) وهي
 الصلاة عليها وحولها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو نقص عنها ومثله الزيادة على ما في السؤال كقوله
 عليه الصلاة والسلام لماسئل عن التطهر بما الجهر الطهور ماؤه الحل مستته (قوله يصح فرض ونقل فيها)
 أي في جوفها وعند ما نك لا يصح الفرض فيها لانه ان كان استقبل جهة كان مستدبر اجهة اخرى ولد
 أن الواجب استقبال جزء منها غير عين وانما يتعين الجزء قبله بالشروع في الصلاة والتوجه اليه ومتى صار قبله
 فاستدبر غيره لا يكون مفسداً وعلى هذا ينبغي أنه لو صلى ركعة الى جهة اخرى لم يصح لانه صار مستدبراً
 الجهة التي صارت قبله في حقه يبين بالضرورة بخلاف المتحرى لأن ما تحوّل عنه لم ينصر قبله له يبين بل باجتهاد
 ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الأول لأن ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله بدائع ملخصاً (قوله هي العرصة
 والهواء) أي لا البناء بدليل أنه لو نقل الى عرصة اخرى صلى اليه لم يجز لانه لو صلى على أبي قبيس جازت
 بالاجماع مع أنه لم يصل الى البناء بدائع والعرصة بالسكون كل بقعة من الدور ليس فيها بناء قاموس (قوله
 الى عنان السماء) يفتح العين المهملة نواحيها وبكسرهما مباديها اذا نظرتا قاموس (قوله وان كره الثاني)
 أي الصلاة فوقها (قوله للهي) لانها من السبع التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوسى
 في قوله

نهى الرسول احمد خير البشر * عن الصلاة في بقاع تعتبر
 معاطن الجمال ثم المقبره * من به طريقتهم ومجزره
 وفوق بيت الله والحمام * والحمد لله على التمام

(قوله وان اختلفت وجوههم) شامل لستة عشر صورة حاصله من ضرب أربع وجوه المؤتم وقفاً وعينه
 ويسار في مثلهما من الامام ح قلت ويشمل ستة عشر صورة أيضاً حاصله من ذلك بالنظر الى المقتدين بعضهم
 مع بعض كما أشار اليه في البدائع حيث قال وكذا اذا كان وجه بعضهم الى ظهر بعض وظهر بعضهم الى ظهر
 بعض لوجود استقبال القبلة (قوله في التوجه الى الكعبة) زاده للاشارة الى انه ليس المراد اختلفت
 وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة ط تأمل (قوله الى وجه امامه)

مطل
 المعصية هل تنافي الشهادة

(باب الصلاة في الكعبة)
 في الباب زيادة على الترجمة
 وهو حسن (يصح فرض ونقل
 فيها وفوقها) ولو بلا ستره لأن
 القبلة عندنا هي العرصة والهواء
 الى عنان السماء (وان كره الثاني)
 للهي وترك التعظيم (منفرداً
 او جماعة وان) وصلية اختلفت
 وجوههم في التوجه الى الكعبة
 (الا اذا جعل قفاً الى وجه امامه)

أى بأن توجه الى الجهة التي توجه اليها امامه ويكون متقدما عليه فيما سواه كان ظهره مسامتا لوجه امامه
او مخفرا عنه يميناً ويساراً لأن العلة التقدم عند اتحاد الجهة (قوله ويكره الخ) قال في شرح الملتقى
لأنه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وينبغي أن يجعل بينه وبين الامام سترة بأن يعلق نطعا
او ثوبا ط أي يمنع عن المواجهة (قوله فهي أربع) يعنى الجوانب من كل من المؤتم والامام فلا ينافى
ما مر من أنهم الستة عشر فاقهم (قوله ويصح لو تحلقوا حولها) شروع في حكم الصلاة خارجها والتعلق جائز
لأن الصلاة بمكة تؤدى هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والافضل للامام أن يقف
في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع (قوله ان لم يكن في جانبه) أما اذا كان أقرب اليها من الامام
في الجهة التي يصلي اليها الامام بأن كان متقدما على الامام بحذاءه فيكون ظهره الى وجه الامام أو كان على
يمين الامام أو يساره متقدما عليه من تلك الجهة ويكون ظهره الى الصف الذي مع الامام ووجهه الى الكعبة
فلا يصح اقتداؤه لأنه اذا كان متقدما عليه لا يكون تاربعه بدائع (قوله لتأخره حكما) علة لتحقق صلاة
الأقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانب الامام لأن التقدم انما يظهر عند اتحاد الجهة فإذا لم يتحدد تحقق
تقدمه على امامه والمانع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد وما قررناه ظهر أن الأولى في التعليل أن يقول
العدم تقدمه لأن صحة الاقتداء لا تتوقف على التأخير بل تكون مع المساواة كحرف في محله (قوله وينبغي
الفساد احتياطا الخ) البتة للشمس لئلا في حاشية الدرر وكذا الزملي في حاشية البحر وسأله أن المقدى اذا
استقبل ركن الحجر لم يكون كل من بجانبه جهة له فاذا كان الامام مستقبلا لباب الكعبة وكان المقدى أقرب
اليها من الامام لا يصح لأن المقدى وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة يمينه لما كانت جهة امامه ترجحت
احتياطا تقدمه على المقدى الفساد على مقتضى الصحة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المتقدمين
من بجانبه أقرب الى الكعبة وعبارة الخبير الزملي "أقول رأيت في كتب الشافعية لو توجه الامام والماموم
الى الركن فكل من بجانبه جهته وأقول ولا ينبغي من قواعدنا بآباءنا فلو صلى الامام الى الركن فكل من بجانبه
جانبه فينظر الى من عن يمينه وشماله من المتقدمين فمن كان الامام أقرب منه الى الحائط أو عساوانه لا فيحكم بجمعة
صلاته وأما الذي هو أقرب من الامام الى الحائط فصلاته قاسدة وتبطل فيضخ الحال في التعلق حول الكعبة المشرفة
مع الامام في سائر الاحوال اهـ (قوله وكذا الواقف وامن خارجها امامها الخ) أى سواء كان معه بعض
القوم أو لا قال في الامداد واعمل اشتراط فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالتبليغ
والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء لعدم المانع منه كقائه في شروط صحة الاقتداء اهـ ولكنه يكره
ذلك لارتفاع مكان الامام قدر القامة كقائه على الدكان ان لم يكن معه احد - ط - أقول ولم ار من ذكر
عكس المسئلة وهو ما لو كان المتقدم فيها والامام خارجها والظاهر الصحة ان لم يتسع مهابا من التقدم
على الامام عند اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة للسيد عبد الغنى سماها انقض الجعبة في الاقتداء من جوف
الكعبة ذكر فيها أنه سئل عن هذه المسئلة وأنه وقع فيها اختلاف بين أهل عصره في مكة وأنه أجاب بعضهم
بالجواز وبعضهم بالمتنع ولم توجد منصوصة وأجيب هو بالجواز ورد ما استند اليه المانع وذكر أنه ذكرها الزركشي
من الشافعية في كتابه اعلام الساجد بأحكام المساجد وذكر أن قواعدنا لا تأبى ما ذكره من الجواز اهـ قالت
ولما سمعت سنة ثلاث وثلاثين وألف اجتمعت في منى سقى الله عهدا مع بعض أفاضل الروم من قضاة
المدينة المنورة فسألتني عن هذه المسئلة فقلت له ما تقدم فقال لا يصح الاقتداء لأن المقدى يكون أقوى حالا
من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبني على ذلك أنه لا يصح اقتداء من يصلي في الحجر اذا كان الامام
في جهة اخرى لأن الحجر من الكعبة وقال اذا وليت قضاء مكة امنع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكرته
من القوة لا يؤثر في المنع لتساوي في الواجب وهو استقبال جزء من الكعبة وبأن التعلق حول الكعبة عادة
قديمة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الحجر ولم نسمع عن احد من المجتهدين أو من بعدهم
أنه منع من وصل الصفوف في الحجر فكان ذلك اجماعا على الصحة وبأن الحجر أى بعضه ليس من الكعبة على سبيل

فلا يصح اقتداؤه (لتقدمه عليه)
ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
ولو جنبه لم يكره فهي أربع
(ويصح لو تحلقوا حولها ولو كان
بعضهم أقرب اليها من امامه ان لم
يكن في جانبه) لتأخره حكما ولو
وقف مسامتا لركن في جانب
الامام وكان أقرب لم أره وينبغي
الفساد احتياطا لترجيح جهة
الامام وهذه صورته □
(وكذا الواقف وامن □ م م
خارجها امامها فيها امام مؤتم
والباب مفتوح صح) لأنه كقيامه
في الحراب

القطع وإذا تصح الصلاة مستقبلاً إليه وانما هو ظني فاذا وجدت شروط الصحة القطعية لا يحكم بالفساد
لا مر ظني بعد تسليم أصل المسئلة والافه وعبر مسلم انما علمت والله تعالى أعلم

وقد تم طبع الجزء الاول من حاشية العلامة السيد محمد امين بن عمر الشهير بعابدين المسماة رد المحتار على
الدر المختار مقابلاجيه على نسخة المؤلف التي بخطه مع غايه التحري في تصحيحه وضبطه بما عدا الملازم
الست الاول فان تصحيحها لم يكن على خط المؤلف حصل وكان تصحيح طبعه وتنسيق تمثيله ووضع
على يد افقر العبيد الى سنده المفوض امره في جميع الاحوال الى من كل الامور يسده
المتوسل اليه بالجاء النبوي محمد بن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطه العبدوى
مصحح دار الطباعة المصرية حرسها الله تعالى من كل آفة وبلته وقد وافي
طبعه حذا التمام وعبقت منه روائع مسكن الختام في اربع ربيع
الثاني سنة ١٢٧٢ مائة الف ومائتين واثنين وسبعين من هجرة
من اولى السبع المائى عليه وعلى آله واصحابه
الكرام افضل الصلاة واتم السلام
ويليه الجزء الثانى اوله
كتاب الزكاة

تم
محمد بن محمد

